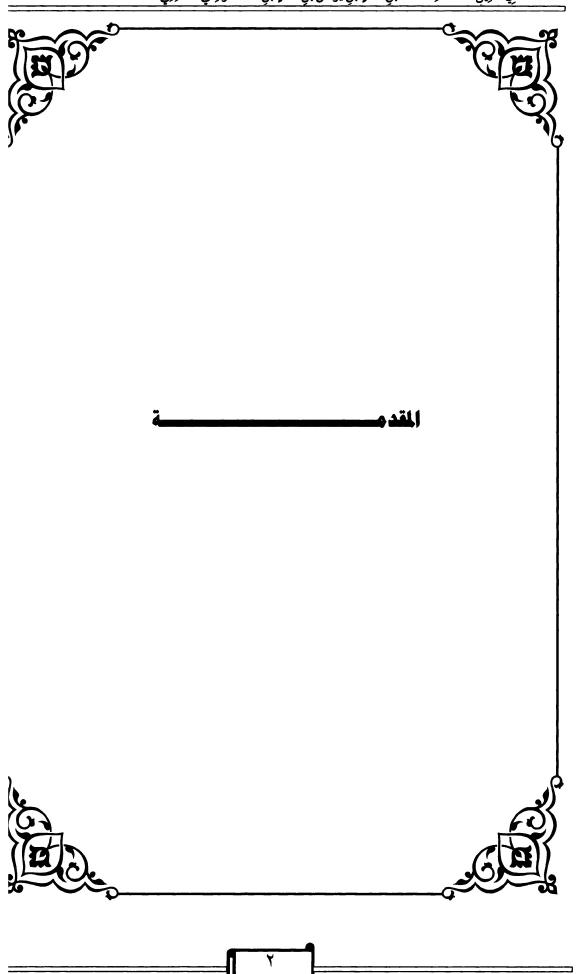
لأَجْمَدُ بِرِجْكُمَّدٍ بِنِ يُولْشُ بِنِ جُحَمَّدٍ بِنِ مَنَعَةُ ٱلْوَصِلِّ لِشَافِعِيَّ

(كَانُحَيًّاعَامِ ١٣٥ هـ)

تحقيقاً لَدُّ اللَّهُ اللَّ



# (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بن محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِّ الشَّافِعِيِّ '

#### مقدمة:

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليمًا كثيرًا،

#### وبعد:

فإن علم الفقه الإسلامي ميدان فسيح، وقد تنوعت فيه التأليفات، وزخرت مكتبته بمصنفات متعددة متباينة في الطول والقصر والأهداف، فيحد القارئ نفسه بين المطولات والمختصرات وبين المتون والشروح والحواشي والتقريرات، ولا تكاد تجد كتابًا أصيلًا في مذهبه إلا وتناوله الشُّراح والمحشون وأفاضوا في الحديث حوله، لا سيما إذا كان مؤلفه ممن يُعْتَدُّ به في المذهب، إلَّا أنَّ كتابَ الخُلاصة للغزالي –مع أهميته – لم يَخْظَ بما حَظِيَتْ به الكتب الأخرى، حتى قال محققه (۱): «لم أقفْ إلى الآن على أيِّ عملٍ لعلمائنا على كتاب (الخلاصة) لا شرحًا، ولا اختصارًا، ولا غيرهما... »(۲)

#### أهمية كتاب المصاصة:

يعتبر كتاب: (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمد بنِ محمدٍ بنِ يونسَ بنِ محمدٍ بنِ مَنعَة المؤصِلِّي الشَّافِعِيِّ رحمه الله، من أقدم الشروح لكتاب الخلاصة للإمام الغزالي، الذي يُعَدُّ من أبرز فقهاء الشافعية في عصره، ومما زاده أهمية أنها النسخة الوحيدة لهذا الكتاب، وبخط المؤلف، وهو الجهد العلمي الوحيد للمؤلف، وقد حوى جهدًا فقهيًّا متميزًا، ونقولًا عن كتبٍ كثيرة وعلماء كثيرين، وكذلك تحقيقًا، وتصحيحًا، ومقابلةً بين نسخٍ متعددة لكتاب الخلاصة، فالمؤلف قد وقف على العديد من النسخ وأحرى مقارنةً بين تلك النسخ، وصحّع بعضها، واختار بعضها على بعض، وأودع تلك الاختيارات كتابه هذا، ونصَّ على العديد من مسائل الخلاف الفقهي، وحوى اختياراتٍ وترجيحاتٍ فقهية من تعليل المؤلف رحمه الله.

### منهج التحقيق: منهج العمل في النص المحقق، وخدمته، وإخراجه.

- عند وجود تصحیح في هامش الكتاب فإني أثبته في صلب الكتاب، مع الإشارة إلى ذلك في الهامش.
- عند وجود كلمة أو عبارة غير واضحة، أو وجود سقط، فإني أضع مكانها فراغا، وأشير في الهامش إلى ذلك، مع بيان ما يقتضيه السياق إن أمكن.

<sup>(</sup>١) هو: أمجد رشيد محمد على، طُبِعَ تحقيقه للخلاصة في مكتبة، (دار المنهاج) عام ١٤٢٨هـ.

<sup>(</sup>٢) مقدمة تحقيق الخلاصة ص: ٢٠

# (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المُوْصِلِّ الشَّافِعِيِّ '

- عند زيادة حرف أو كلمة لا يستقيم الكلام إلا بها، فإني أضعه بين معكوفتين، مع الإشارة إلى المصدر إن وجد.
- توضيح نص(الخلاصة)، بجعله بين قوسين هكذا ( )، وبخط محبر عريض، ليتميز عن شرحه (المصاصة)؛ لأن الكتاب مشروح شرحا ممزوجا.

# (المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) الأحمدَ بنِ محمد بنِ يونسَ بنِ محمد بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِّ الشَّافِعِيُّ '

#### ترجمة الإمام الغزالي رحمه الله:

اسمه: محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي، أبو حامد الغزالي(١)

كنيته: أبو حامد<sup>(۲)</sup>

نسبته: الطوسي، ينسب إلى طوس، وهي مدينة بِخُرَاسَان بينها وبين نيسابور نحو عشرة فراسخ، تشتمل على بلدتين يقال لإحداهما: الطَّابرَان، وللأخرى نُوْقَانَ، ولهما أكثر من ألف قرية، فتحت في أيام عثمان بن عفان، هيه، على يدي عبد الله بن عامر بن كريز، في سنة: تسع وعشرين من الهجرة، خرج منها جماعة من العلماء والمحدثين قديماً وحديثاً (٣)

وقيل: الغزالي، نسبة إلى (الغزال) على عادة أهل خوارزم وجرجان فإنهم ينسبون إلى القصار القصاري، وإلى العطار العطاري، على لغة أهل خراسان (٤)

وقيل: إن الزاي مخففة نسبة إلى غزالة وهي قرية من قرى طوس، وهو خلاف المشهور (°) القابه: لقب الإمام أبو حامد الغزالي بألقاب كثيرة، ومن أشهر ألقابه: حجة الإسلام، وزين الدين (۲)،

(١) ينظر: مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، أبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي، وضع حواشيه: خليل المنصور، ط.١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ، (١٣٦/٣).

- (٥) ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، ط.١، بيروت، دار صادر، ١٩٠٠م، (٩٨/١).
- (٦) ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان، (٢١٦/٤)، والمختصر من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، للإمام أبي الحسن عبد الغافر بن إسماعيل بن عبد الغافر الفارسي، المحقق: محمد كاظم المحمودي، ط.١، طهران، ميراث مكتوب، ١٣٨٦ هـ، (٤٤٥/١)، والعبر في خبر من غبر للذهبي، (٣٨٧/٢)، وطبقات الشافعيين، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق: أحمد عمر هاشم، د. محمد زينهم محمد عزب، د.ط، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٣هـ هـ، (٥٣٣/١).

<sup>(</sup>٢) ينظر: طبقات الشافعية، عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، جمال الدين، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط.١، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢م، (١١٤/٢).

<sup>(</sup>٣) ينظر: الأنساب، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد، المحقق: عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني، ط.١، حيدر آباد، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٨٢ هـ، (٩٥/٩)، ومعجم البلدان، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، ط.٢، بيروت، دار صادر، ١٩٩٥م، (٤٩/٤).

<sup>(</sup>٤) ينظر: العبر في خبر من غبر، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المحقق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، د.ط، بيروت، دار صادر، د.ت، (٤٩/٤).

# (المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْحُلَاصَةِ) لأحمدَ بن عمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِيِّ الشَّافِعِيِّ '

وإمام أئمة الدين (١)، ومحجة الدين (٢)، وشرف الأئمة (٣)، وأعجوبة الزمان (٤)، والمتصفح كتب التراجم يجد أن له ألقاباً أخرى.

قال ابن النجار (°): محمد بن محمد بن محمد الغزالي، أبو حامد بن أبي عبد الله، من أهل طوس، إمام الفقهاء على الإطلاق، ورباني الأمة بالاتفاق، ومجتهد زمانه، وعين وقته وأوانه، ومن شاع ذكره في البلاد، واشتهر فضله بين العباد "(۱)

### مولد الإمام الغزالي:

ولد الإمام الغزالي بطوس، سنة خمسين وأربعمائة، وقيل: سنة إحدى وخمسين بالطابران(٧)

#### حياته الاجتماعية:

اختلف أهل العلم في أصل أسرة الإمام الغزالي، هل ترجع إلى أصول عربية، أو أصلها فارسي، ولكن لم تذكر المصادر وكتب التراجم شيئاً عن أصول أسرة الإمام الغزالي، وما ذكر هو أن أسرته كانت تتكون

\_\_\_\_\_

- (٥) ابن النجار: محمد بن محمود بن الحسن بن هبة الله، محب الدين بن النجار البغدادي، الإمام الحافظ المؤرخ الأديب العلامة، أحد أفراد العصر الأعلام، سمع من: ابن كليب، وابن الجوزي، وأصحاب ابن الحصين، سمع الكثير وحصل الأصول والمسانيد، من تصانيفه: المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، والمختلف والمؤتلف، وجنة الناظرين في معرفة التابعين، والكمال في معرفة الرجال، ومعجم الشيوخ، ومناقب الإمام الشافعي، مات رحمه الله سنة: ٦٤٣ هـ. ينظر: معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، المحقق: إحسان عباس، ط.١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤١٤ هـ، (٢٦٤٤/٦، ت: ٢١٤)، وسير أعلام النبلاء للذهبي، (٢٣/١٣١، ت: ٩٨).
- (٦) ينظر: المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، محب الدين ابن النجار البغدادي، تحقيق: محمد متولي خلف، إشراف: بشار عواد معروف، ط.١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦ هـ، (١٢٨/١).
- (۷) ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان، (۲۱۸/٤، ت: ۸۸٥)، وشذرات الذهب لابن العماد، (۱۹/٦)، وسير أعلام النبلاء للذهبي، (۲) بنظر: وفيات الأعيان لابن خلكان، (۲۱۸/۵)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي، (۱۹/٦).

<sup>(</sup>۱) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، ط.۲، القاهرة، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣ه، (١٩٧/٦)، وتاريخ دمشق، أبو القاسم على بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، د.ط، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ه، (٥٥/٠٠٠). ت: ٢٩٦٤).

<sup>(</sup>٢) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، (١٩١/٦، ت: ٦٩٤).

<sup>(</sup>٣) ينظر: المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ومصطفي عبد القادر عطا، ط.١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٢ هـ، (٢٩٢/١٦).

<sup>(</sup>٤) ينظر: سير أعلام النبلاء، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط.٣، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠ هـ، (٣٢٢/١٩، ت: ٢٠٤)،.

من الأب والزوجة، وولديه محمد، وأحمد(١)

وكان والده ينفق على أسرته من عمل يده، حيث كان يغزل الصوف ويبيعه في دكانه بطوس، فلما حضرته الوفاة وصى به وبأخيه أحمد إلى صديق له متصوف من أهل الخير، وقال له: إن لي لتأسفا عظيما على تعلم الخط، وأشتهى استدراك ما فاتني في ولديّ هذين، فعَلِمهُما، ولا عليك أن تنفذ في ذلك جميع ما أخلُفه لهما، فلما مات أقبل الصوفي على تعليمِهما إلى أن فنى ذلك النزر اليسير الذي كان خلّفه لهما أبوهما، وتعذر على الصوفي القيام بقوتهما فقال لهما: اعلما أني قد أنفقت عليكما ما كان لكما، وأنا رجل من الفقر والتجريد بحيث لا مال لي فأواسيكما به، وأصلح ما أرى لكما أن تلجآ إلى مدرسة كأنكما من طلبة العلم، فيحصل لكما قوت يعينكما على وقتكما، ففعلا ذلك، وكان هو السبب في سعادتهما وعلو درجتهما.

وكان الإمام الغزالي يحكي هذا ويقول: طلبنا العلم لغير الله فأبي أن يكون إلا لله.

ويحكى أن أباه كان فقيرا صالحا لا يأكل إلا من كسب يده في عمل غزل الصوف، ويطوف على المتفقهة ويجالسهم، ويتوفر على حدمتهم، ويجد في الْإِحْسَان إِلَيْهِم، وَالنَّفقَة بِمَا يُمكنهُ، وكان إذا سمع كلامهم بكى وتضرع وسأل الله أن يرزقه ابنا، ويجعله فقهيا، ويحضر مجالس الوعظ فإذا طاب وقته بكى وسأل الله أن يرزقه ابنا واعظا، فاستجاب الله دعوتيه، أما أبو حامد فكان أفقه أقرانه، وإمام أهل زمانه، وفارس ميدانه، كلمته شهد بها الموافق والمخالف، وأقر بأحقيتها المعادي والمحالف.

وأما أحمد فكان واعظا تنفلق الصم الصحور عند استماع تحذيره، وترعد فرائض الحاضرين في مجالس ذكيره (۲)

ويبدو أن الإمام الغزالي تزوج مبكراً، ولم يعقب إلا البنات، وكان الغزالي لا يباسط أحدا من أهله وأولاده في الأمور الدنيوية رغم كثرة ما عرض عليه من الأموال، إلا أنه لم يقبلها، واكتفى بالقدر القليل الذي يصون به دينه، ولا يحتاج معه إلى أحد من الناس، وكان عطوفاً على بناته، حتى ذكر أن من أسباب عودته إلى الوطن بعد رحلته الطويلة، دعوات أطفاله، حيث قال: ثم جذبتني الهمم، ودعوات الأطفال إلى الوطن، فعاودته بعد أن كنت أبعد الخلق عن الرجوع إليه، فآثرت العزلة به أيضاً حرصاً على الخلوة، وتصفية القلب للذكر.

<sup>(</sup>١) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، (١٩١/٦).

<sup>(</sup>٢) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، (١٩١/٦)، وطبقات الشافعيين لابن كثير، (٥٣٤/١)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، ط.١، دمشق، بيروت، دار ابن كثير، ١٤٠٦ هـ، (١٣٦/٣).

### (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بن محمد بن يونسَ بن محمد بن مَنَعَةَ المُوصِلِّيِّ الشَّافِعِيِّ '

وكانت حوادث الزمان، ومهمات العيال، وضرورات المعيشة، تغير في وجه المراد، وتشوش صفوة الخلوة، وكان لا يصفو لي الحال إلا في أوقات متفرقة، لكني مع ذلك لا أقطع طمعي منها، فتدفعني عنها العوائق، وأعود إليها"(١)

#### نشأته العلمية:

قضى الإمام الغزالي فترة صباه يتلقى مبادئ العلم في موطنه طوس، واشتغل ببلده طوس، وقطع قطعة كبيرة من الفقه على أحمد الراذكاني<sup>(۲)</sup>، ثم ارتحل إلى جرجان إلى أبي نصر الإسماعيلي<sup>(۳)</sup>، فأقام عنده حتى كتب عنه التعليقة، ثم ارتحل إلى إمام الحرمين بنيسابور، فاشتغل عليه ولزمه وحظي عنده، فتخرج في مدة قريبة، وصار أنظر أهل زمانه، وأوحد أقرانه، وأعاد للطلبة وأفاد، وأقام على تدريس العلم ونشره بالتعليم والفتيا، وكان إمام الحرمين يفتخر به ويقول: الغزالي بحر مغدق<sup>(٤)</sup>

وكان إمام الحرمين يصف تلامذته فيقول: الغزالي بحر مغدق، ولما مات إمام الحرمين خرج الغزالي إلى المعسكر قاصدا للوزير نظام الملك<sup>(٥)</sup>، حيث كان مجلسه مجمع أهل العلم، وملاذهم، فناظر الأئمة العلماء في مجلسه، وقهر الخصوم، وظهر كلامه عليهم، واعترفوا بفضله، وتلقاه الوزير نظام الملك بالتعظيم

<sup>(</sup>١) ينظر: المنقذ من الضلال، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، بقلم: الدكتور عبد الحليم محمود، د.ط، مصر، دار الكتب الحديثة، ت، (١٧٧/١).

<sup>(</sup>٢) الراذكاني: أحمد بن محمد الطوسي أبو حامد الراذكاني، وراذكان إحدى قرى طوس، وهذا الراذكاني أحد أشياخ الغزالي في الفقه، تفقه عليه قبل رحلته إلى إمام الحرمين. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، (٩١/٤، ت: ٢٨٦).

<sup>(</sup>٣) أبو نصر الإسماعيلي: أبو نصر الإسماعيلي: محمد ابن الإمام أبي بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل، كان له جاه عظيم وقبول زائد عند الخاص والعام في كثير من البلدان، سمع من: محمد بن يعقوب الأصم، وأبي يعقوب البحري، ودعلج، وابن دحيم الكوفي، وأبي بكر الشافعي، وجماعة كثيرة، وروى عنه: حمزة السهمي، مات – رحمه الله – سمة: ٤٠ه. ينظر: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، ط.١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣م، (٩٧/٨، ت: ١٨٤)، وطبقات الشافعيين لابن كثير، (١/ ٣٥٣).

<sup>(</sup>٤) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، (٦/٦٩)، وشذرات الذهب لابن العماد، (١٣٦/٣).

<sup>(</sup>٥) نظام الملك: أبو على الحسن بن على بن إسحاق بن العباس الطوسي، نظام الملك، وزير السلطان، كان منبع الجود والإفضال، ذا معدلة وأمانة، وصلاح وديانة، صاحب صفح، وحلم، ووقار، وأناة، وصمت، عامر المجلس بالعلماء وأعلام الدين، مأهول الفناء بالأخيار والصالحين، سمع الحديث فأكثر، وروى وأملى بالعراق، وحراسان، وأصبهان، وسائر البلاد، قتل صائما في رمضان سنة: ٤٨٥ هـ. ينظر: طبقات الفقهاء الشافعية، عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو، ابن الصلاح، ط.١، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ١٩٩٢م، ينظر: طبقات الفقهاء الشافعية، عثمان لابن خلكان، (٢/ ١٢٨، ت: ١٧٩)، وسير أعلام النبلاء للذهبي، (١٩٤/٩، ت: ٥٠)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي، (١٩٤/٩، ت: ٣٨٤).

والتبحيل، وأمره بالتوجه إلى بغداد للتدريس في المدرسة النظامية بها، وأعجب الناس بحسن كلامه، وكمال فضله، وفصاحة لسانه، ونكته الدقيقة، وإشاراته اللطيفة، فأحبوه، ثم أقام على تدريس العلم ونشره بالتعليم والفتيا والتصنيف، وصار بعد إمامة خراسان إمام العراق، ولم يزل يواصل دأبه وديدنه في البحث والاستقصاء، حتى أنه طالع كتب الفلاسفة، واطلع على ما لم يطلع عليه أرباب الفلاسفة، ثم تصدى لهم وقام بالرد عليهم، وجمع مقالات الباطنية ودرس حجمهم ثم فضحهم، وقام بتحصيل علوم الصوفية حتى وصل غاية ما يمكن الوصول إليه عن طريق التعلم والسماع، كل ذلك وهو مشتغل بالتدريس والإفادة لجمع كبير من الطلبة، وقصد دمشق وأقام بالشام نحوا من عشرين سنة، ثم رجع إلى بغداد وعقد بها مجلس الوعظ، ثم عاد الغزالي إلى خراسان ودرس بالمدرسة النظامية بنيسابور مدة يسيرة، ثم رجع إلى مدينة طوس، واتخذ إلى جانب داره مدرسة للفقهاء، وخانقاه للصوفية، ووزع أوقاته على وظائف من ختم القرآن، ومحالسة أرباب القلوب، والتدريس لطلبة العلم، وإدامة الصلاة والصيام وسائر العبادات، إلى أن انتقل إلى رحمة الله تعالى (1)

### شيوخ الإمام الغزالي:

كان من أبرز شيوخ عصره، الذين نهل منهم الإمام الغزالي علومه ومعارفه وتتلمذ عليهم:

1. إمام الحرمين: عبد الملك بن أبي محمد عبد الله بن يوسف، أبو المعالي الجويني، الفقيه الشافعي، ضياء الدين؛ أحد الأئمة الأعلام من بلدة جوين بنيسابور، كان متبحرا في العلوم والمعارف، خرج إلى مكة فجاور بها أربع سنين ينشر العلم، ولهذا قيل له إمام الحرمين، من مصنفاته: شفاء الغليل، ونهاية المطلب، والبرهان في أصول الفقه، وغيرها كثير، ولد سنة: ١٩٤هم، وتوفى — رحمه الله – سنة: ٤٧٨هه(٢)

وكان الإمام الجويني أشهر أساتذة الغزالي على الإطلاق، وأكثرهم تأثيراً على شخصيته العلمية، فقد اختلف الإمام الغزالي إلى دروس إمام الحرمين، وجد في الاشتغال حتى تخرج في مدة قريبة، وصار من الأعيان المشاهير المشار إليهم في زمن أساتذتهم، وصنف في ذلك الوقت، وكان أستاذه يتبجح به، ولم يزل ملازماً له إلى أن توفي (٢)

<sup>(</sup>١) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، (١٩٦/٦)، وشذرات الذهب لابن العماد، (١٣٦/٣).

 <sup>(</sup>۲) ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان، (۱۶۷/۳، ت: ۳۷۸)، وتاريخ الإسلام للذهبي، (۲۶/۱۰، ت: ۲۰۰)، وطبقات الشافعية للسبكي، (۱۹۰/، ت: ٤٧٧)، ومرآة الجنان لليافعي، (۱۳۲/۳).

<sup>(</sup>٣) ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان، (١٦٧/٣، ت: ٣٧٨)، وتاريخ الإسلام للذهبي، (٢٤/١٠، ت: ٢٥٠)، وطبقات الشافعية للسبكي، (١٦٥/٥، ت: ٤٧٧)، ومرآة الجنان لليافعي، (١٣٦/٣).

# (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِّ الشَّافِعِيِّ '

1- الفارمذي الإمام الكبير، شيخ الصوفية، الخراساني، الواعظ، أبو علي الفضل بن محمد بن علي الفارمذي، شيخ الشيوخ في عصره، ولسان خراسان وشيخها، المنفرد بطريقته في التذكير، التي لم يسبق إليها في عبارته وتقذيبه، وحسن أدائه، ومليح استعارته، ودقيق إشارته، ورقة ألفاظه، ووقع كلامه في القلوب، مات -رحمه الله في ربيع الآخر، سنة: ٤٧٧ هـ(٢)

فقد صحبه الإمام الغزالي وأخذ منه استفتاح الطريقة، وقد صرح بذلك فقال: إني أخذت الطريقة من أبي على الفارمذي، وامتثلت ما كان يشير به من وظائف العبادات، واستدامة الذكر، إلى أن جزت تلك العقبات، وتكلفت تلك المشاق، وما حصلت ما كنت أطلبه (٢)

- 7. أحمد الراذكاني (٤): أبو حامد، أحمد بن محمد الطوسي الراذكاني، كان المذكور من بلد الغزالي، وممّن قرأ الغزالي عليه، قال السبكي: وهذا الراذكاني أحد أشياخ الغزالي في الفقه، تفقه عليه قبل رحلته إلى إمام الحرمين"، وقال ابن كثير: وقطع الإمام الغزالي قطعة كبيرة من الفقه على أحمد الراذكاني، ثم ارتحل إلى جرجان" (٥)
- ٣. أبو الفتيان الدهستاني (١): عمر بن عبد الكريم بن سعدويه، أبو الفتيان الدهستاني الرواسي، الشيخ، الإمام، الحافظ، المكثر، الجوال، رحل وطلب الحديث، فدار الدنيا، وحرج على المشايخ وانتخب، وكان

(۱) الفارمذي: نسبة إلى فارمذ، وهي قرية من قرى طوس، ينسب إليها أبو على الفضل بن محمد بن على الفارمذي الواعظ، وابنه عبد الواحد بن الفضل أبو بكر الطوسي ينظر: الأنساب للسمعاني، (۱۲٤/۱۰)، ومعجم البلدان لياقوت الحموي، (۲۲۸/٤)، واللباب في تحذيب الأنساب لابن الأثير، (۲۰۰/۲).

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي، (١٨/٥٥٥، ت: ٢٩٤)، وطبقات الشافعية للسبكي، (٥/٤٠، ت: ٥٣٠)، وشذرات الذهب لابن العماد، (٥٣٣٣).

(٣) ينظر: المنتظم في تاريخ الأمم والملوك لابن الجوزي، (١٢٦/١٧)، والمقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى، أبو حامد الغزالي الطوسى، المحقق: بسام عبد الوهاب الجابي، ط.١، الجفان والجابي، قبرص، ١٤٠٧هـ، (١٠٠١).

- (٤) راذكان: بفتح الراء والذال والكاف، قرية من قرى طوس، هي بليدة بأعالي طوس يقال لها الراذكان، خرج منها جماعة من الأثمة والعلماء قليما وحديثا، ينسب إليها أبو على الطوسي، الوزير الملقب بنظام الملك. ينظر: الأنساب للسمعاني، (٢٨/٦)، ومعجم البلدان لياقوت الحموي، (١٣/٣)، واللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير، (٥/٢).
- (٥) ينظر: طبقات الشافعية للإسنوي، (٢٨٧/١، ت: ٥٣٦)، وطبقات الشافعية للسبكي، (٩١/٤، ت: ٢٨٦)، وطبقات الشافعيين لابن كثير، (٥٣٣/١).
- (٦) دِهِسْتَان: بكسر الدال المهملة والهاء وسكون السين المهملة وفتح التاء، بلدة مشهورة عند مازندران وجرجان، بناها عبد الله بن طاهر في خلافة المهدي، خرج منها جماعة من أهل العلم، منهم أبو نصر عبد المؤمن بن عبد الملك الدهستاني، وينسب إليها عمر بن عبد الكريم بن سعدويه أبو الفتيان. ينظر: الأنساب للسمعاني، (٤٢٢/٥)، ومعجم البلدان لياقوت الحموي، (٤٩٢/٢)، واللباب في تحذيب الأنساب لابن الأثير، (١٨/١٥).

ممن يفهم هذا الشأن، وكان ثقة، سمع أبا يعلى بن الفراء وغيره، مات سنة: ٥٠٣ هـ، قال الذهبي: حدث عنه: أبو حامد الغزالي، وصحح عليه الصحيحين (١)

- 3. أبو القاسم الإسماعيلي: إسماعيلي: إسماعيل بن مسعدة بن إسماعيل بن أحمد بن إبراهيم، أبو القاسم الجرجاني الإسماعيلي، ولد سنة سبع وأربعمائة، كان دينا فاضلا متواضعا، وافر العقل، تام المروءة، صدوقا، يفتي ويدرس، وكان بيته جامعا لعلم الحديث والفقه، أخذ عنه الإمام الغزالي علوما كثيرة، حيث احتاج إلى ثلاث سنين لحفظ جميع ما علق عنه، مع شدة ذكائه، وقوة إدراكه (٢)، قال ابن الجوزي: توفي بجرجان سنة: ٤٧٧ه، وقال ابن العماد: توفي سنة: ٤٧٧ه (٣)
- أبو سهل المروزي: محمد بن أحمد بن عبيد الله بن عمر بن سعيد بن حفص المروزي الحفصي، كان من العوام مباركاً، راوي صحيح البخاري عن أبي الهيثم الكشميهني، سمع منه نظام الملك أبو على الوزير، وأكرمه وأجزل صلته، وحمله إلى نيسابور حتى حدث بهذا الكتاب بها، وسمع منه أكثر علماء الوقت بنيسابور، وخلق لا يحصون، وحدث في المدرسة النظامية بصحيح البخاري، ومات رحمه الله سنة: ٢٦٥ه، وقيل سنة: ٤٦٥ ه، وقد روى عنه الإمام الغزالي، وسمع منه صحيح البخاري<sup>(٤)</sup>

### تلاميذ الإمام الغزالي:

لقد مارس الإمام الغزالي التدريس بشكل رسمي منذ كان على مقعد الدراسة في مدرسة إمام الحرمين، وتولى التدريس في المدرسة النظامية ببغداد ونيسابور، وظل يقوم بالتدريس والإرشاد إلى أن انتقل إلى رحمة الله، ومن كان هذا شأنه فإن حصر الذين تتلمذوا عليه أمر في غاية الصعوبة، إن لم يكن مستحيلا، خاصة وأن الإمام الغزالي كان من مشاهير العلماء في وقته وزمانه، لتبحره في كافة أنواع العلوم والفنون؛ لذلك سوف أقتصر على ذكر عدد قليل ممن اشتهر بطول ملازمته، والأحذ عنه:

1. القاضي ابن العربي المالكي: محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن العربي المعافري الإشبيلي القاضي، الفقيه الأصولي، الحافظ المتبحر، المحدث المشهور، حتام علماء

<sup>(</sup>۱) ينظر: المنتظم في تاريخ الأمم والملوك لابن الجوزي، (۱۱۸/۱۷، ت: ۳۷۸۸)، وسير أعلام النبلاء للذهبي، (۱۱۷/۱۹، ت: ۲۰۲)، وشذرات الذهب لابن العماد، (۲۲۲)، والوافي بالوفيات للصفدي، (۳۱۸/۲۲).

<sup>(</sup>٢) ينظر: طبقات الشافعية للسبكي، (١٩٥/٦).

<sup>(</sup>٣) ينظر: المنتظم في تاريخ الأمم والملوك لابن الجوزي، (٢٣٤/١٦، ت: ٣٥٣٢)، وسير أعلام النبلاء للذهبي، (٦٤/١٨)، ت: ٢٩٣)، وشغرات الذهب لابن العماد، (٣٣١/٥) والوافي بالوفيات للصفدي، (١٣٤/٩).

<sup>(</sup>٤) ينظر: الأنساب للسمعاني، (١٩٦/٤)، وسير أعلام النبلاء للذهبي، (١١٨)، ت: ١١٨)، وشذرات الذهب لابن العماد، (٢٨٣/٥).

- الأندلس وآخر أثمتها وحفاظها، رئيس وقته، دخل بغداد وسمع بها من جماعة من أعيان مشايخها، منهم أبو حامد الغزالي الطوسي(١)
- ۲. أبو طاهر الجرجاني: إبراهيم بن المطهر أبو طاهر الشباك الجرجاني، حضر دروس إمام الحرمين بنيسابور، ثم صحب الغزالي وسافر معه إلى العراق، والحجاز، والشام، ثم عاد إلى وطنه بجرجان، وأخذ في التدريس والوعظ، وظهر له القبول، وبنيت له مدرسة، ثم قتل بغتة ومات شهيدا سنة: ٥١٣ هـ(٢)
- 7. المهدي ابن تومرت: أبو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن تومرت، الملقب بالمهدي الهرغي، الشيخ، الإمام، الفقيه، الأصولي، الزاهد، من جبل السوس في أقصى بلاد المغرب، نشأ هناك ثم رحل إلى المشرق في شبيبته طالباً للعلم، فانتهى إلى العراق، واجتمع بأبي حامد الغزالي، والكيا الهراسي، والطرطوشي وغيرهم، وحج وأقام بمكة مدة، وحصل طرفاً صالحاً من علم الشريعة والحديث النبوي، وأصول الفقه والدين، وكان شديد الإنكار على الناس فيما يخالف الشرع، لا يقنع في أمر الله بغير إظهاره، وتوفي رحمه الله سنة: ٤٢٥ هـ(٣)
- خ. جمال الإسلام السُّلَمِي: أبو الحسن علي بن المسلم بن محمد بن علي بن الفتح السلمي، الفقيه الفرضي، الشيخ، الإمام، العلامة، مفتي الشام، لزم الغزالي مدة مقامه بدمشق، ودرس في حلقة الغزالي مدّة، قال ابن عساكر: كان أبو حامد الغزالي يثني عليه، ويصفه بالعلم، وقال: حلفت بالشام شابا إن عاش كان له شأن، فكان كما تفرس فيه -رحمه الله، ودرس في حلقته في الجامع مدة، وكان ثقة ثبتا عالما بالمذهب والفرائض، وكان حسن الخطّ، موفقا في الفتاوى، وكان على فتاويه عمدة أهل الشام، وكان ملازما للتدريس والإفادة، حسن الأحلاق، ولم يخلّف بعده مثله، وتوفي رحمه الله وهو ساجد في صلاة الفجر سنة: ٣٣٥ هـ(٤)
- محمد بن يحيى: أبو سعد محمد بن يحيى بن أبي منصور النيسابوري، الملقب بمحيي الدين، الإمام،
   العلامة، شيخ الشافعية، أستاذ المتأخرين وأوحدهم علما وزهدا، برع في الفقه وصنف فيه وفي الخلاف،

<sup>(</sup>١) ينظر: الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال، عني بنشره وصححه وراجع أصله: السيد عزت العطار الحسيني، ط.٢، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٣٧٤ هـ، (٥٥/١)، ووفيات الأعيان لابن خلكان، (٢٩٦/٤، ت: ٦٢٦)، ومرآة الجنان لليافعي، (١٣٦/٣).

<sup>(</sup>٢) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي، (٣٦/٧، ت: ٧٢٧)، وطبقات الشافعية للسبكي، (٤٨/٧).

<sup>(</sup>٣) ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان، (٥/٥)، ت: ٦٨٨)، وسير أعلام النبلاء للذهبي، (٩١٩/١٩، ت: ٣١٨)، وطبقات الشافعية للسبكي، (١٠٩/٦، ت: ٦٤٠).

<sup>(</sup>٤) ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر، (٢٣٦/٤٣، ت: ٥٠٩١)، وسير أعلام النبلاء للذهبي، (٣١/٢٠، ت: ١٤)، وطبقات الشافعية للسبكي، (٢٣٥/٧، ت: ٩٣٤)، وطبقات الشافعيين لابن كثير، (٦٠٣/١).

# (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِّ الشَّافِعيِّ \*

وانتهت إليه رياسة الفقهاء بنيسابور، ورحل إليه الناس من البلاد، واستفاد منه خلق كثير، صنف كتاب: المحيط في شرح الوسيط، والانتصاف في مسائل الخلاف، وغير ذلك، وتفقه على حجة الإسلام أبي حامد الغزالي، قتلته الغز يعني التركمان، لما استولوا على نيسابور في وقعتهم مع السلطان سنجر(۱)، توفي شهيدا في شهر رمضان، سنة: ٥٤٨ هـ(٢)

#### مصنفاته:

صنف الإمام أبو حامد الغزالي الكتب المفيدة في شتى الفنون، ومن أشهر مصنفاته:

### أولاً: في التفسير وعلوم القرآن:

١ ياقوت التأويل في تفسير التنزيل، في أربعين مجلداً ١٠٠٠

٢ جواهر القرآن، هكذا أورده الغزالي في "المستصفى"(٤)

### ثانياً: العقيدة وعلم الكلام والفلسفة والمنطق:

١ الاقتصاد في الاعتقاد<sup>(٥)</sup>

٢ إلجام العوام عن علم الكلام(١)

(٥) ينظر: جواهر القرآن، (ص: ١٣)، وإحياء علوم الدين، (١/٠٤).

(٦) ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، (٢٩٤/١)، وكشف الظنون لحاجي خليفة، (١٤٨/١).

<sup>(</sup>۱) السلطان سنجر: أبو الحارث سنجر بن ملكشاه بن ألب أرسلان بن داود بن ميكائيل بن سلجوق بن دقاق؛ سلطان خراسان وغزنة وما وراء النهر، وتلقب بالسلطان الأعظم معز الدين، وضربت السكة باسمه في الخافقين، وكان وقورا حييا، كريما سخيا، مشفقا، ناصحا لرعيته، كثير الصفح، جلس على سرير الملك قريبا من ستين سنة، وكان من أعظم الملوك همة، وأكثرهم عطاء، وكانت ولد في رجب سنة: ٢٩٩هه، وتوفي في شهر ربيع الأول سنة: ٥٠٥ هـ. ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان، (٢٧/٢)، ت: ٢٨٠)، وسير أعلام النبلاء للذهبي، (٢٠/ ٢٦٢).

<sup>(</sup>۲) ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان، (۲۲۳/٤، ت: ۹۱۱)، وسير أعلام النبلاء للذهبي، (۳۱۲/۲۰، ت: ۲۰۸)، وطبقات الشافعية للإسنوي، (۲/۲).

<sup>(</sup>٣) ا ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله، المشهور باسم حاجي خليفة، د.ط، بغداد، مكتبة المثنى، ١٩٤١م، (٢٠٤٨/٢).

<sup>(</sup>٤) كتاب جواهر القرآن قام بتحقيقه: الدكتور الشيخ محمد رشيد رضا القباني، وقامت بنشره وطباعته: دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

# (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بن محمدِ بن يونسَ بن محمدِ بنِ مَنَعَةَ المُوْصِلِّ الشَّافِعِيِّ '

- ٣. الرسالة القدسية، بأدلتها البرهانية، في علم الكلام، وهي الرسالة التي كتبها لأهل القدس مفردة، ثم أودعها في كتاب: (قواعد العقائد)<sup>(۱)</sup>
- خ. شرح الأسماء الحسنى، ويسمى: المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى"، ذكره الغزالي في إلجام العوام عن علم الكلام بتسميته "المقصد الأقصى في معاني أسماء الله الحسنى "، وذكره العلامة تاج الدين السبكي في كتابه "طبقات الشافعية الكبرى"، وقال: "كتاب الأسماء الحسنى" (٢) مفصل الخلاف، مُفصلً الخلاف في أصول الدين (٣)
  - ٦ المنقذ من الضلال<sup>(٤)</sup>
  - ٧ فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة(٥)
- ٨. الرد على الباطنية، "فضائح الباطنية وفضائل المستظهرية"، هكذا سمَّاه الغزالي كما ذكر في مقدمة الكتاب، ويلقَّب بـ"المستظهري" أحياناً، قال الغزالي في جواهر القرآن: "والذي أوردناه في الرد على الباطنية في الكتاب الملقَّب "المستظهري"(١)، ويسمى "فضائح الباطنية"(١) احتصارا.
  - ٩٠. القول الجميل في الرد على من غير الإنجيل (<sup>٨)</sup>، ويسمى: الرد الجميل على من غير التوراة والإنجيل (<sup>٩)</sup>
    - · ١ فضائح الإباحية وعوز الدور (١٠)
      - ١١ تمافت الفلاسفة(١١)

- (٨) ينظر: كشف الظنون لحاجي حليفة، (٢/ ١٣٦٣).
- (٩) ينظر: كشف الظنون لحاجي حليفة، (١/ ٨٣٧)، وهدية العارفين، (٢/ ٨٠).
- (١٠) ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي، (١١/ ٦٩)، وطبقات الشافعيين، (ص: ٥٣٥).
  - (۱۱) ينظر: جواهر القرآن، (ص: ۱۳)، والمستصفى، (ص: ۳۷).

<sup>(</sup>١) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة، (١/٨٨).

<sup>(</sup>٢) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، (٢/٤/٦).

<sup>(</sup>٣) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي، (١٩/٥٣٥)، وكشف الظنون لحاجي حليفة، (٢/ ١٠٣٤).

<sup>(</sup>٤) ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي، (١١/ ٦٩)، وسير أعلام النبلاء للذهبي، (١٣/ ٢٠١)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي، (٦/ ٢٤٧).

<sup>(</sup>٥) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة، (٢/ ١٣٠٤).

<sup>(</sup>٦) ينظر: جواهر القرآن، (ص: ٣٩).

<sup>(</sup>٧) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي، (٩١/٣٤٣)، وطبقات الشافعيين، (١/٥٣٥)، والأعلام للزركلي، (١/ ٨٤).

## (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بن محمدِ بن يونسَ بن محمدِ بن مَنعَةَ المَوْصِلِّ الشَّافِعيِّ '

- ١٢ مقاصد الفلاسفة، (١) ويسمى: "المقاصد في بيان اعتقاد الأوائل"(٢)، أو المقاصد اختصارا.
  - ١٣ القسطاس المستقيم (٣)
  - ١٤ محك النظر، هكذا سمَّاه الغزالي في كتابه "جواهر القرآن"، وهو في المنطق (٤)
    - ١٠ معيار العلم، وهو في آلة الفكر أو في المنطقيات(٥)

# ثالثا: علم الفقه وأصول الفقه والجدل.

- ١. البسيط (٢)
- الخلاصة في الفقه (۲)
- ٣. المأخذ في الخلاف بين الحنفية (١٠)، ويسمى: المآخذ في الخلافيات (٩)، وله أيضا تحصين المآخذ (١٠)، أو المآخذ والتحصين (١١)، وإشراق المآخذ (11)، وحصن المآخذ والتحصين (١١)،
  - الوجيز (۱٤)
     الوسيط (۱۵)

(١) ينظر: جواهر القرآن، (ص: ١٣).

- (٢) ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي، (١١/ ٦٩)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي، (٦/ ٢٢٥): قال: "والمقاصد في بيان اعتقاد الأوائل وهو مقاصد الفلاسفة"
  - (٣) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة، (٢/ ١٣٢٦).
  - (٤) ينظر: جواهر القرآن، (ص: ٣٩)، والمستصفى، (ص: ١٠).
  - (٥) ينظر: جواهر القرآن، (ص: ٣٩)، والمستصفى، (ص: ١٠).
  - (٦) ينظر: جواهر القرآن، (ص: ١٣)، وإحياء علوم الدين، (١/ ٤٠).
    - (٧) ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي، (١١/ ٦٩).
    - (٨) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة، (٢/ ١٥٧٣).
    - (٩) ينظر: أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون، (ص: ٢٥٦)
    - (١٠) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، (٦/ ٢٢٥)،
      - (١١) ينظر: طبقات الشافعيين، (ص: ٥٣٥).
      - (۱۲) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة، (١/ ٨١)
      - (۱۳) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة، (١/ ٦٧٠)
        - (١٤) ينظر: جواهر القرآن، (ص: ١٣)
        - (١٥) ينظر: جواهر القرآن، (ص: ١٣)

# (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المُوصِلِّجُ الشَّافِعيِّ '

- ٦ أساس القياس(١)
- ٧ حقيقة القولين<sup>(۲)</sup>، في توجيه تخريج الإمام الشافعي لبعض المسائل على قولين، يناقش فيه تعارض القولين لججتهد واحد في مسألة ما ويرى فيه أن اختلاف العلماء رحمة.
  - شفاء العليل في القياس والتعليل<sup>(۱)</sup>
    - ٩ المبادئ والغايات(٤)
    - ١٠ المستصفى في أصول الفقه(٥)
      - ١١ المنخول(٦)
- ۱۲ الغاية القصوى (۷)، وهو الغاية القصوى في البحث الجاري على منهاج النظر العقلي في ترتيبه وشروطه وإن فارقه في مقدماته.
- ١٣ المنتحل في الجدل (^)، ويسمى: المنتحل في علم الجدل (٩)، ذكره العلامة تاج الدين السبكي في كتابه "طبقات الشافعية الكبرى" وقال: و"اللباب المنتخل في الجدل "(١٠)

### رابعاً: الزهد والرقائق.

- ١ إحياء علوم الدين (١١)، ويسمى: إحياء العلوم اختصاراً، وهو من أنفس الكتب وأجملها.
  - ٢ أخلاق الأبرار، والنجاة من الأشرار(١٢)
  - ٣ الدرة الفاخرة في كشف علوم الآخرة (١٣)

(۱) ينظر: المستصفى، (ص: ۳۱).

(٢) ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي، (١١/ ٦٩)، وكشف الظنون لحاجي خليفة، (١/ ٢٧٤).

(٣) ينظر: المستصفى، (ص: ٣٠٩)، وكشف الظنون لحاجي خليفة، (٢/ ١٠٥١).

(٤) ينظر: المستصفى، (ص: ٢١٢).

(٥) ينظر: جواهر القرآن، (ص: ١٣)، والمستصفى، (ص: ٤).

(٦) ينظر: طبقات الشافعيين، (ص: ٥٣٥)، والأعلام للزركلي، (٧/ ٢٢): المنحول من علم الأصول.

(٧) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي، (١٤/ ٢٧٨)، وطبقات الشافعيين، (ص: ٥٣٥).

(٨) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي، (١٤/ ٢٧٣).

(٩) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة، (٢/ ١٨٤٨): المنتحل، في علم الجدل.

(١٠) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، (٦/ ٢٢٥): اللباب المنتخل في الجدل.

(۱۱) ينظر: جواهر القرآن، (ص: ۱۳)، والمستصفى، (ص: ٤)، و إحياء علوم الدين، (١/ ١٧).

(١٢) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة، (١/ ١)، أبجد العلوم، (ص: ٢٥٤).

(١٣) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة، (١/ ٧٤٢)

### (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِّ الشّافِعيُّ '

- الانتصار، يقصد به: الانتصار لما في الأجناس من الأسرار (١)
  - الأنيس في الوحدة (٢)
    - ٦ بداية الهداية <sup>(٣)</sup>
  - ١ تدليس إبليس (٤)، ويسمى أيضا تلبيس إبليس (٥)
    - الذريعة إلى مكارم الشريعة (٢)
      - القربة إلى الله (٧)
- ۱۰ كيمياء السعادة (<sup>۸)</sup>، باللغة الفارسية، وهذا الكتاب يقابل "إحياء علوم الدين" باللغة العربية، ويسمى أيضا: كيمياء السعادة والعلوم (۹)
  - ۱۱ منهاج العابدين (۱۰)
    - ۱۲ ميزان العمل(۱۱)
      - خامساً: التصوف.
  - ١ الأربعين في أصول الدين (١٢)
    - ١ أسرار معاملات الدين (١٣)
  - (١) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة، (١/ ١٧٢).
  - (٢) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة، (١/ ٩٩١)، و هدية العارفين، (٢/ ٧٩).
- (٣) ينظر: طبقات الفقهاء الشافعية، (١/ ٢٤٩)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي، (٦/ ٢٢٥)، وكشف الظنون لحاجي خليفة، (١/ ٢٢٨).
  - (٤) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة، (١/ ٣٨٢).
  - (٥) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، (٦/ ٢٢٧).
    - (٦) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة، (١/ ٢٦٨).
  - (٧) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، (٦/ ٢٢٧)، وكشف الظنون لحاجي خليفة، (٢/ ١٣٢٤).
    - (٨) ينظر: المستصفى، (ص: ٤).
    - (٩) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي، (١٤/ ٢٦٩).
  - (١٠) ينظر: جواهر القرآن، (ص: ١٣)، وكشف الظنون لحاجي خليفة، (١٨٧٦/٢)، والأعلام للزركلي، (٧/ ٢٢).
- (۱۱) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، (٦/ ٢٢٦)، وكشف الظنون لحاجي خليفة، (٢/ ١٩١٨)، والأعلام للزركلي، (٧/ ٢٢).
  - (١٢) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة، (٢/ ١٤١٠).
  - (١٣) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، (٦/ ٢٢٦)، وأسماء الكتب المتمم لكشف الظنون، (ص: ٢٤).

### (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمد بنِ يونسَ بنِ محمد بنِ مَنعَةَ المَوْصِلِّ الشَّافِعِيِّ '

- ٣. الرسالة اللدنية (١)
- مشكاة الأنوار، وهو مشكاة الأنوار ومصفاة الأسرار (٢)

سادساً: متفرقات.

المعتقد(٣)

٢ التبر المسبوك في نصيحة الملوك<sup>(1)</sup>

مكانة الإمام الغزالي وآراء العلماء فيه.

قرأ الإمام أبو حامد الغزالي في صباه طرفا من الفقه ببلده على أحمد بن محمد الراذكاني، ثم سافر إلى جرجان (٥) إلى الإمام أبي نصر الإسماعيلي وعلق عنه التعليقة، ثم رجع إلى طوس.

قال الإمام أبو حامد الغزالي: فلما وافيت طوس أقبلت على الاشتغال ثلاث سنين حتى حفظت جميع ما علقته، وصرت بحيث لو قطع على الطريق لم أتجرد من علمي "(٦)

قال ابن الجوزي: "برع في النظر في مدة قريبة، وقاوم الأقران، وتفقه وتوحد، وصنف الكتب الحسان في الأصول، والفروع التي انفرد بحسن وضعها وترتيبها، وتحقيق الكلام فيها، حتى أنه صنف في حياة أستاذه الجويني، فنظر الجويني في كتابه المسمى «بالمنخول»، فقال له: دفنتني وأنا حي، هلا صبرت حتى أموت؟ وأراد أن كتابك قد غطى على كتابي، ووقع له القبول من نظام الملك، فرسم له التدريس بمدرسته

<sup>(</sup>١) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة، (١/ ٨٨٧)، وهدية العارفين، (٢/ ٨٠/).

<sup>(</sup>٢) ينظر: كشف الظنون لحاجى خليفة، (٢/ ١٦٩٤).

<sup>(</sup>٣) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي، (١٤/ ٢٧٨)، وطبقات الشافعيين، (ص: ٥٣٥)، وكشف الظنون لحاجي خليفة، (٢/ ١٧٣١).

<sup>(</sup>٤) ينظر: جواهر القرآن، (ص: ١٣)، والأعلام للزركلي، (٧/ ٢٢)، وكشف الظنون لحاجي خليفة، (١٩٥٨/٢): نصيحة الملوك، وهو، (التبر المسبوك)، فارسي.

وهناك مراجع عامة ذكرت أسماء الكتب التي ألفها الإمام الغزالي من أهمها: الدر الثمين في أسماء المصنفين، على بن أنجب بن عثمان بن عبد الله أبو طالب، تاج الدين ابن السّاعي، تحقيق وتعليق: أحمد شوقي بنبين - محمد سعيد حنشي، ط. ١، تونس، دار الغرب الإسلامي، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩م، (٢٠٢١م، (٨٤/١ م. ٨٤/١)، والوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، بيروت، دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، (٢١٢/١)، ومرآة الجنان لليافعي، (١٣٦/٣)، وغيرها كثير.

<sup>(</sup>٥) جرجان، مدينة على نحر الديلم، افتتحها سعيد بن عثمان في ولاية معاوية، ثم انغلقت وارتد أهلها عن الإسلام حتى افتتحها يزيد بن المهلب في ولاية سليمان بن عبد الملك بن مروان، وهي من مدائن خراسان، وجرجان مدينة جليلة بين خوارزم وبين طبرستان، فخوارزم منها في جهة الغرب، وبحا الزيتون والنخل والجوز والزمان وقصب السكر والأترج. ينظر: البلدان للعقوبي، (ص: ٩٢)، وآكام المرجان في ذكر المدائن المشهورة في كل مكان، (ص: ٧٠)، ومعجم البلدان، (٦/ ١١٩)، ومراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، (١/ ٣٢٣).

<sup>(</sup>٦) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، (١٩٥/٦، ت: ٦٩٤).

# (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ عمدٍ بنِ يونسَ بنِ عمدٍ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِّي الشَّافِعِيِّ '

ببغداد"<sup>(۱)</sup>

وقال صاحب كتاب "ذيل نيسابور: أبو حامد الغزالي الطوسي، حجة الإسلام والمسلمين، إمام أثمة الدين، من لم تر العيون مثله لسانا، وبيانا، ونطقا، وخاطرا، وذكرا"(٢)

وقال الشيخ أبو الحسن عبد الغافر الفارسي عنه: " أبو حامد الغزالي حجة الإسلام والمسلمين، إمام أثمة الدين، ابتدأ في صباه بطرف في الفقه في طوس، على الفقيه الإمام أحمد الراذكاني، ثم قدم نيسابور عنلفاً إلى درس إمام الحرمين في طائفة من الشبان من طوس، وجد واجتهد حتى تخرج عن مدة قريبة، وصار أنظر أهل زمانه، وأوحد أقرانه في أيام إمام الحرمين، فكانت الطلبة يستفيدون منه، ويدرس لهم، ويرشدهم، ويجتهد في نفسه، وبلغ الأمر به إلى أن أخذ في التصنيف. وكان الإمام - مع علو درجته وسمو عبارته وسرعة جريه في المنطق والكلام لا يصفي نظره إلى الغزالي سراً، لأنافته عليه في سرعة العبارة، وقوة الطبع، ولا يطيب له تصديه للتصنيف - وإن كان متخرجاً به منتسباً إليه، كما لا يخفى من طبع البشر - ولكنه يظهر التبحح به والاعتداد بمكانه ظاهر أخلاق ما يضمره "(")

وقال الإسنوي في «طبقاته»: الإمام حجة الإسلام، زين الدين أبو حامد الغزالي، إمام باسمه تنشرح الصدور، وتحيى النفوس، وبرسمه تفتخر المحابر، وتحتز الطروس، ولسماعه تخشع الأصوات وتخضع الرؤوس"(٤)

وقال ابن عساكر: "كان إماما في علم الفقه مذهبا وخلافا، وفي أصول الديانات والفقه، واحتل من بمجلس نظام الملك محل القبول، وأقبل عليه الصاحب لعلو درجته، وظهور اسمه، وحسن مناظرته، وكانت تلك الحضرة محط رحال العلماء، ومقصد الأئمة والفصحاء، فوقعت للغزالي اتفاقات حسنة من الاحتكاك بالأئمة، وملاقاة الخصوم اللد، ومناظرة الفحول ومناقرة الكبار، فظهر اسمه في الآفاق، حتى أدت الحال به إلى أن رسم للمصير إلى بغداد للقيام بالتدريس بالمدرسة الميمونية النظامية بها، فصار إليها وأعجب الكل بتدريسه ومناظرته، وما لقي مثل نفسه وصار بعد إمامة حراسان إمام العراق"(٥)

<sup>(</sup>١) ينظر: المنتظم في تاريخ الأمم والملوك لابن الجوزي، (١٢٥/١٧).

<sup>(</sup>٢) ينظر: المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، تقي الدين، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن الأزهر بن أحمد بن محمد العراقي، الصريفيني، المحقق: خالد حيدر، د.ط، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر التوزيع، ١٤١٤ه، (١/ ٧٦، ت: ١٦١)، ومرآة الزمان في تواريخ الأعيان، شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قِزْأُوغلي بن عبد الله المعروف بسبط ابن الجوزي، تحقيق وتعليق: محمد بركات، كامل محمد الخراط، عمار ريحاوي، محمد رضوان عرقسوسي، ط.١، دمشق، دار الرسالة العالمية، ١٤٣٤ه، (٥٣/٢٠).

<sup>(</sup>٣) ينظر: مرآة الجنان لليافعي، (١٣٨/٣).

<sup>(</sup>٤) ينظر: طبقات الشافعية للإسنوي، (١١١/٢، ت: ٨٦٠).

<sup>(</sup>٥) ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر، (٢٠١/٥٥، ت: ٦٩٦٤).

# (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخَلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِّ الشَّافِعِيِّ '

وقال ابن خلكان (١٠): " أبو حامد الغزالي، الملقب بحجة الإسلام، زين الدين الطوسي الفقيه الشافعي، لم يكن للطائفة الشافعية في آخر عصره مثله "(٢)

وقال الذهبي<sup>(۱۳)</sup>: أبو حامد الغزالي، الطوسي، الفقيه الشافعي، حجة الإسلام، كان ممن عظمت حشمته ببغداد، حتى كانت تغلب حشمة الأمراء والأكابر، وكان يشرح الكتب بالعبارة التي تعجز الأدباء والفصحاء عن أمثالها"<sup>(1)</sup>

وقال أيضاً: الشيخ، الإمام، البحر، حجة الإسلام، أعجوبة الزمان، صاحب التصانيف، والذكاء المفرط، رحم الله الإمام أبا حامد، فأين مثله في علومه وفضائله، ولكن لا ندعي عصمته من الغلط والخطأ، ولا تقليد في الأصول"(٥)

وقال السبكي: " أبو حامد الغزالي الإمام الجليل، حجة الإسلام، ومحجة الدين التي يتوصل بها إلى دار السلام، جامع أشتات العلوم، والمبرز في المنقول منها والمفهوم، حرت الأئمة قبله بشأو ولم تقع منه بالغاية، ولا وقف عند مطلب وراءه مطلب لأصحاب النهاية والبداية، قال النابغة الذبياني (1):

\_\_\_\_\_\_

<sup>(</sup>۱) ابن خلكان: أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان البرمكي، شمس الدين ابن شهاب الدين، قاضي القضاة، تفقه على والده، وأخذ عن الإمام كمال الدين بن يونس، والشيخ بهاء الدين يوسف بن شداد، وابن الصلاح وغيرهم، وناب في الحكم عن قاضي القضاة بدر الدين السنجاري بالقاهرة، وولي قضاء المحلة، من مصنفاته: وفيات الأعيان، مات - رحمه الله - سنة: ١٨٦ هـ. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، (٣٢/٨، ت: ١٠٥٦)، والوافي بالوفيات للصفدي، (٢٠١/٧)، وطبقات الشافعيين لابن كثير، (١٠/١).

<sup>(</sup>٢) ينظر: وفيات الأعيان لابن حلكان، (٢١٦/٤، ت: ٥٨٨).

<sup>(</sup>٣) الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المؤرخ، المحدّث، تميز في دراسة القراءات وبرع فيها، وعني بالحديث عناية فائقة، سمع ما لا يحصى كثرة من الكتب والأجزاء، ولقي العديد من الشيوخ، من تصانيفه: تاريخ الإسلام، سير أعلام النبلاء، والأمصار ذوات الآثار، وغير ذلك، توفي— رحمه الله— سنة: ٧٤٨ هـ. ينظر: طبقات الشافعية للسبكي، (٩/١٠٠، ت: ٣). والوافي بالوفيات للصفدي، (١١٤/٢، ت: ٣).

<sup>(</sup>٤) ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي، (٦٢/١١، ت: ١٢٠).

<sup>(</sup>٥) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي، (١٩١/٣٢٦ - ٣٤٦).

<sup>(</sup>٦) النابغة الذبياني: زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المضري، أبو أمامة: شاعر جاهلي، من أهل الحجاز، كانت تضرب له قبة من جلد أحمر بسوق عكاظ فتقصده الشعراء فتعرض عليه أشعارها، وكان الأعشى وحسان والخنساء ممن يعرض شعره على النابغة، وكان أبو عمرو ابن العلاء يفضله على سائر الشعراء، وهو أحد الأشراف في الجاهلية، وكان حظيا عند النعمان بن المنذر، وكان أحسن شعراء العرب ديباجة، لا تكلف في شعره ولا حشو، وعاش عمرا طويلا، مات نحو ١٨ ق ه. ينظر: الشعر والشعراء، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، د.ط، القاهرة، دار الحديث، ١٤٢٣ ه، (١٥٦/١، ت:٤)، وتاريخ دمشق، أبو القاسم على بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، د.ط، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ ه، (٢١/١٩ ت: ٢٢١/١)، والأعلام للزركلي، (٤/٣).

# حَلَفت فَلم أترك لنَفسك ريبَة وهو طائع(١)

حتى أخمل من القرناء كل خصم بلغ مبلغ السها، وأخمد من نيران البدع كل ما لا تستطيع أيدي المجالدين مسها، كان رضي الله عنه ضرغاما إلا أن الأسود تتضاءل بين يديه وتتوارى ترك الدُّنْيَا وَرَاء ظَهره، وَأَقْبل على الله يعامله فِي سره وجهره، كَانَ أفقه أقرانه، وَإِمَام أهل زَمَانه، وَفَارِس ميدانه، كَلمته شهد بِمَا الْمُوَافق والمخالف، وَأقر بأحقيتها المعادي والمحالف"(٢)

وقال أيضاً: "كان رضي الله عنه شديد الذكاء، سديد النظر، عجيب الفطرة، مفرط الإدراك، قوي الحافظة، بعيد الغور، غواصا على المعاني الدقيقة، جبل علم، مناظرا محجاجا، صنف في كل فن من العلوم كتبا، أحسن تأليفها، وأجاد وضعها، وترصيفها، أقام على تدريس العلم ونشره بالتعليم والفتيا، والتصنيف مدة، عظيم الجاه، زائد الحشمة، عالي الرتبة، مسموع الكلمة، مشهور الاسم، تضرب به الأمثال، وتشد إليه الرحال، إلى أن عزفت نفسه عن رذائل الدنيا، فرفض ما فيها من التقدم والجاه، وترك كل ذلك وراء ظهره، وقصد بيت الله الحرام"(")

قال ابن النجار: أبو حامد إمام الفقهاء على الإطلاق، ورباني الأمة بالاتفاق، ومحتهد زمانه، وعين أوانه، برع في المذهب والأصول والخلاف والجدل والمنطق، وقرأ الحكمة والفلسفة، وفهم كلامهم، وتصدى للرد عليهم، وكان شديد الذكاء، قوي الإدراك، ذا فطنة ثاقبة، وغوص على المعاني "(٤)

وقال ابن كثير<sup>(°)</sup>: أبو حامد الغزالي الطوسي ويلقب بزين الدين، وبحجة الإسلام، أحد أئمة الشافعية في التصنيف، والترتيب، والتقريب، والتعبير، والتحقيق، والتحرير، أقبل على التصنيف في الأصول والفروع والخلاف، وعظمت حشمته ببغداد حتى كانت تغلب حشمة الأمراء والأكابر، ثم انسلخ من ذلك كله وترك الوظائف والتدريس، وأقبل على العبادة والزهادة وتصفية الخاطر "(٢)

<sup>(</sup>۱) البيت من (البحر الطويل)، ينظر: ديوان النابغة الذبياني، شرح وتقديم: عباس عبد الساتر، ط.٣، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٦هـ، (ص: ٥٥).

<sup>(</sup>٢) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، (١٩٣/٦، ت: ٦٩٤).

<sup>(</sup>٣) ينظر: طبقات الشافعية للسبكي، (١٩٧/٦).

<sup>(</sup>٤) ينظر: الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، (١/٦٥)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي، (١٩٣/٦).

<sup>(</sup>٥) ابن كثير: إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري، الدمشقي الفقيه الشافعي الحافظ، عماد الدين ابن الخطيب، وكنيته أبو الفداء، قال الذهبي: إمام محدث، مفت بارع، أخذ العلوم من: الحسين العراقي، والقاسم بن عساكر، ولازم الحافظ المزي وتزوج ابنته، وسمع من الشيخ تقي الدين ابن تيمية، والحجار، من مصنفاته: التاريخ الكبير، والتفسير الكبير، وغير ذلك كثير، ولد سنة: ٧٠٠ه، وتوفي سنة: ٧٧٤ هـ. ينظر: الدرر الكامنة لابن حجر، (٥/١١): ٤٤٤)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، (٥/٥٨، ت: ٦٣٨).

<sup>(</sup>٦) ينظر: طبقات الشافعيين لابن كثير، (١/٥٣٤).

# (الْمَصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخَلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنعَةَ المَوْصِلِّ الشَّافِعِيِّ '

وقال ابن حجر (1): أبو حامد الغزّالي زين الدين حجّة الإسلام، الطوسيُّ الشافعيُّ، أحد الأعلام، تلمذ لإمام الحرمين، ثمَّ ولاه نظام الملك تدريس مدرسته ببغداد، وخرج له الأصحاب، وصنف التصانيف، مع التصوّن والذكاء المفرط والاستبحار من العلم، وفي الجملة ما رأى الرجل مثل نفسه "(٢)

### وفاة الإمام الغزالي:

قال ابن الصلاح<sup>(۳)</sup>: توفي رحمه الله بطوس صبيحة يوم الاثنين، التاسع عشر من جمادى الآخرة، سنة خمس وخمس مئة "(٤)

وقال ابن خلكان: "توفي يوم الاثنين رابع عشر جمادى الآخرة سنة خمس وخمسمائة بالطابران"(<sup>(°)</sup> وقال الذهبي: توفي يوم الاثنين، رابع عشر جمادى الآخرة، سنة خمس وخمس مائة، وله خمس وخمسون سنة، ودفن بمقبرة الطابران قصبة بلاد طوس"(<sup>(۲)</sup>

<sup>(</sup>۱) ابن حجر: أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد الكناني العسقلاني، أبو الفضل، الإمام الحافظ المؤرخ الكبير، شيخ الإسلام، وإمام الحفاظ في زمانه، من تصانيفه: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، والإصابة في تمييز الصحابة، والدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، وغير ذلك من المصنفات النافعة المفيدة القيّمة، ولد سنة: ٣٧٧ه، ومات سنة: ٨٥٢ه. ينظر: طبقات الحفاظ للسيوطي، (٢/١٥ه،ت:٩٠١)، وشذرات الذهب لابن العماد، (٧٤/١،ت:٤٠).

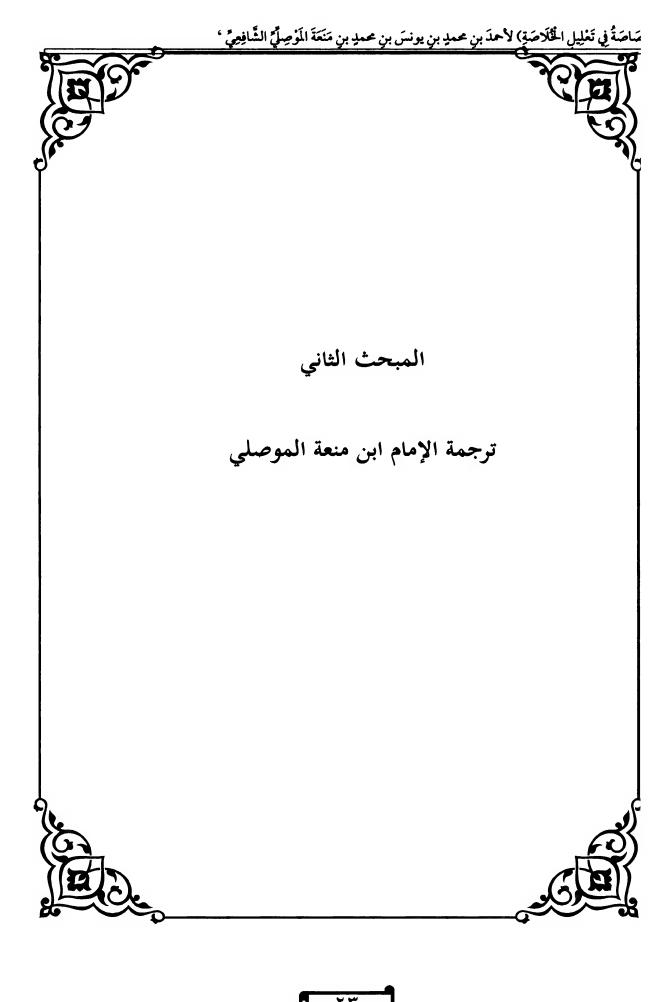
<sup>(</sup>٢) ينظر: العبر في خبر من غبر، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن الذهبي، المحقق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، د.ط، بيروت، دار الكتب العلمية، د. ت، (٣٨٧/٢).

<sup>(</sup>٣) ابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، الإمام الحافظ المفتي شيخ الإسلام تقي الدين المعروف بابن الصلاح، ولد سنة: ٧٧ه هـ، سمع من أبي المظفر بن السمعاني، وموفق الدين المقدسي، وابن عساكر، وله كتاب علوم الحديث، وشرح مسلم، قال ابن خلكان: كان أحد فضلاء عصره في التفسير والحديث والفقه، ت: ٦٤٣هـ. ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان، (٣/٤٣، ت: ١١٤)، وتذكرة الحفاظ، أبو عبد الله محمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: زكريا عميرات، ط. ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ، (١٠٥٠، ت: ١١٤١).

<sup>(</sup>٤) ينظر: طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح، (٢٦٤/١، ت: ٧٠).

<sup>(</sup>٥) ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان، (٢١٨/٤، ت: ٥٨٨)، وبغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، أحمد بن يجيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر الضبي، د.ط، القاهرة، دار الكاتب العربي، ١٩٦٧ م، (٩٣/١)، ومرآة الجنان لليافعي، (١٤١/٣)، وطبقات الشافعيين لابن كثير، (٥٣٥/١)...

<sup>(</sup>٦) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي، (٩ ٣٤٣/١٩، ت: ٢٠٤)، والعبر في خبر من غبر للذهبي، (٣٨٧/٢).



#### المبحث الثانى ترجمة الإمام ابن منعة الموصلي

#### نسب ابن منعة:

هو أبو الفضائل، أحمد بن محمد بن يونس بن محمد بن منعه بن مالك محمد الفقيه الموصلي، حاء نسبه بخط يده في مواضع من المخطوط (١)

#### مذهبه وعقيدته:

#### أولا: مذهبه:

ابن منعة شافعي المذهب، دل على ذلك استدلاله في مواضع كثيرة من الكتاب بقوله: جماهير (7)

#### ثانيا: عقيدته:

ابن منعة على معتقد أهل السنة والجماعة، ويدل على ذلك نصوص من كلامه في عدة مواضع من المخطوط منها:

جاء في كتاب الجنائز قوله: «والسنة التسطيح لولا مراغمة أهل البدعة» قال ش المصاصة: «يريد الروافض؛ لأن النبي على سطح قبر إبراهيم التكليلا، إلا أنه صار اليوم شعار الرافضة فاستحب مخالفتهم في زماننا فيكون الأولى التسنيم كما في عصرنا، وإلى هذا ذهب أبو على الطبراني، وبه قال أبو حنيفة، وقال غيره: إذا صحت السنة فالأولى العمل بالسنة ولا يضر موافقتهم في ذلك» (٣)، وبيان لفظ تعزية مسلم والنصراني (٤)، وقبول شهادة أهل البدع والأهواء كما جاء في كتاب الشهادات، تحت الشرط الثامن من شروط القبول قول: «وشهادة أهل الأهواء الذين لا يكفرون ببدعتهم... »، قال ش المصاصة: «كالمتأولة من القدرية، والروافض، والخوارج، وغيرهم.... » قال في الخلاصة: «غير مردودة" قال ش المصاصة: «لانتفاء التهمة عنها»، قال في الخلاصة: «إلا أن يعتقدوا حواز الشهادة لمن يوافقهم تصديقا لهم: «قال في المصاصة: «مثل أن يكونوا من الخطابية فإنه حينئذ متهم» (٥)

### تقريره لمذهب أهل السنة والجماعة في مسائل منها:

قال في الخلاصة: «الثاني: يصلي على الميت الغائب» قال ش المصاصة: «لأن النبي ﷺ صلى على

<sup>(</sup>١) ينظر: ج١، ل٣ و١٩٨

<sup>(</sup>٢) ينظر: ج٢، ل٢١٦

<sup>(</sup>٣) ينظر: ج١، ل/ ٥٥.

<sup>(</sup>٤) ينظر: ج ١، ل/ ٥٧

<sup>(</sup>٥) ينظر: ج ٢، ل/ ١٨٢

النجاشي وقد مات بالحبشة» قال في الخلاصة: «... وعلى الجنازة قبل الدفن ثانية وثالثة، غير أن من صلى مرة لا يتطوع ثانية»، قال ش المصاصة: «يريد بالجنازة هاهنا السرير الذي وضع عليه الميت مكفنا، فالجنازة بالفتح: الميت نفسه، وبالكسر السرير الذي سوى عليه الميت مكفنا، وإلا فهو نعش، وأما ثانية وثالثة فلما روي أن الصحابة قالوا لأبي بكر في أجمعين لما مات رسول الله في فقال: يدخل قوم...، وأما مرة ثانية فلأنها تكون تطوعا، والشرع لم يرد بالتطوع بصلاة الجنازة، وقال أبو حنيفة، ومالك: لا يصلى

# ٢: وجاء أيضا قوله في الخلاصة

«وأما زيارة القبور ففيها رخصة قال ﷺ: (أنها تذكركم الآخرة فزوروها ولا تقولوا هُجرا)»، قال ش المصاصة: «والهجر الخنا والفحش، وفي حديث آخر (كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ولا تقولوا هُجرا)»، قال ش المصاصة: «وكيفية الزيارة: أن تحترم القبور ويقرب منه الزائر كما يقرب منه حال حياته، وقد لعن ﷺ زوارات القبور، فالزيارة عليهن حرام فيقول: السلام عليكم أهل الديار من المسلمين والمؤمنين وإنا إن شاء الله عن قليل بكم لا حقون».

فمن خلال هذا النص لم يذكر رحمه الله ما يفعله أهل البدع ويعتقدونه عند زيارتهم للمقابر، بل جاء بما صحت به السنة، واعتقده أهلها.

٣: وفي كتاب الطلاق ذكر أنواعه من حيث السنة والبدعة مما يدل دلالة واضحة على صفاء معتقده رحمه الله تعالى حيث قال صاحب الخلاصة

«الأول: أن الطلاق مباح في طهر لم يجامع فيه فهو سني»، قال ش المصاصة:

«لأن قوله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّقِينَ ﴾، معناه في زمان اعتدادهن، وزمان العدة هو الطهر، وقد قال وكان في حق ابن عمر مره: فليراجعها حتى تطهر، ثم تحيض ثم تطهر، ثم إن شاء طلقها قبل أن يمسها وكان طلاقه في الحيض»، قال في الخلاصة: «وهو بدعي لقصة ابن عمر»، قال في الخلاصة: «وفي طهر جامعها فيه؛ لأنه يخشى ندامة الولد وفي الحيض تطول العدة عليها»، قال ش المصاصة: «إذ لا تحتسب بقية الحيض من العدة».

وكل ذلك أيضا يدل على سلامة معتقده؛ إذ لا يستدل بالسنة، ويفرق بينها وبين البدعة إلا من كان صحيحا في معتقده.

<sup>(</sup>١) ينظر: ج١، ل/٥٥.

<sup>(</sup>۲) ینظر: ج ۱، ل/۷۰.

<sup>(</sup>٣) ينظر: ج٢، ل/٤٢

المطلب الثاني: التعريف بأسرة الموصلي أحمد بن منعة، وأثرها العلمي في الفقه الشافعي.

والده: محمد بن يونس الموصلي (ت: سنة: ٦٠٨ هـ)(١):

هو محمد بن يونس بن محمد بن منعة، أبو حامد، عماد الدين الموصلي، إمام وقته في فقه الشافعية، ولد بقلعة إربل، سنة: ٥٣٥ه، ونشأ بالموصل، وتفقه ببغداد، وتقدم عند نور الدين أرسلان شاه (صاحب الموصل)، وسار رسولا عنه إلى بغداد مرات، وإلى الملك العادل نور الدين بدمشق، وولي القضاء بالموصل سنة: ٩٠٦ هـ، وانفصل عنه بعد خمسة أشهر، ولما توفي نور الدين (سنة: ٩٠٧ هـ) توجه إلى بغداد لتقرير ولده الملك القاهر مسعود، وعاد ومعه الخلعة والتقليد، وتوفرت حرمته عند القاهر أكثر مما كانت عند أبيه، واستمر إلى أن توفي بالموصل.

#### من مصنفاته:

المحيط في الجمع بين المهذب والوسيط)، و(شرح الوحيز للغزالي، وفي العقيدة) و(تعليقة في الخلاف) لم يتمها، قال ابن خلكان: "لم يرزق سعادة في تصانيفه، فإنها ليست على قدر فضائله"

ويتضح من ترجمة والده، اهتمامه بكتب الإمام الغزالي.

جده: يونس بن محمد الموصلي (٢) (ت: ٥٧٩هـ)(٣):

هو الشيخ رضي الدين الشافعي، يونس بن محمد بن منعة بن مالك بن محمد بن سعد بن عاصم بن عائد ابن كعب بن قيس رضي الدين، أبو الفضل والد الشيخ عماد الدين محمد، والشيخ كمال الدين موسى، ويونس بن محمد بن منعة، هو والد بني يونس المواصلة الشافعية، ولد رحمه الله تعالى في إربل سنة: ١١٥ه.

### أبناء أحمد بن منعة الموصلى:

أولاد ابن منعة عائلة إربلية موصلية بارزة (١)، قدم الموصل وتفقه بها على تاج الإسلام أبي عبد الله الحسين المعروف بابن خميس الكعبي الجهني، وسمع عليه كثيراً من كتبه ومسموعاته.

ثم انحدر إلى بغداد، وتفقه بما على الشيخ أبي علي منصور بن سعد المعروف بابن الزاز مدرس النظامية، ثم عاد إلى الموصل، وصادف قبولا عظيما عند صاحبها الأمير زين الدين على بن كوجك

<sup>(</sup>١) ينظر: سير أعلام النبلاء، (٢١/ ٩٩٨).

<sup>(</sup>٢) ينظر: الوافي بالوفيات، (٢٩ / ١٨٦).

<sup>(</sup>٣) ينظر: الوافي بالوفيات، (٦٩/ ١٨٦)، وطبقات الشافعيين، (ص: ٧٠٨).

<sup>(</sup>٤) ينظر: تاريخ إربل، المبارك بن أحمد بن المبارك بن موهوب اللخمي الإِربلي، المعروف بابن المستوفي، المحقق: سامي بن سيد خماس الصقار، د.ط، العراق، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠م، (٩٧/٢).

صاحب إربل، وفوض إليه تدريس مسجده ونظره، وكان يدرس ويفتي ويناظر، وقصده الطلبة للاشتغال عليه، وانتفع به جماعة من الفقهاء.

عمه: موسى يونس الموصلي، (ت: ٣٩٩هـ) (١).

هو موسى بن يونس بن محمد بن منعة بن مالك، العلامة كمال الدين أبو الفتح الموصلي الشافعي أحد المتبحرين في العلوم المتنوعة، قيل: إنه كان يتقن أربعة عشر علما، تفقه بالنظامية على معيدها السديد السلماسي في الخلاف، والأصول والعربية، وبالموصل على يحيى بن سعدون، وببغداد على الكمال عبد الرحمن الأنباري.

تميز وبرع في العلم ورجع إلى الموصل، فأقبل على الدرس والاشتغال حتى اشتهر اسمه وبعد صيته، ورحل إليه الطلبة وتزاحموا عليه.

قال ابن حلكان: «كان يقرأ عليه الحنفيون كتبهم، وكان يحل الجامع الكبير حلا حسنا...وكان إذا خاض معه ذو فن توهم أنه لا يحسن غير ذلك الفن، وبالغ في ترجمته والثناء عليه، وعلى تحصيله، وجودة فهمه واتساع علمه... وحكي عن بعضهم: أنه كان يفضله على الغزالي في تفننه، قال: و«كان شيخنا تقي الدين ابن الصلاح يبالغ في الثناء عليه ويعظمه، فقيل له يوما: من شيخه؟ فقال: هذا الرجل، خلقه الله عالما... »(٢).

#### من مصنفاته:

كتاب تفسير القرآن، وشرح التنبيه، وكتاب في الأصول، وكتاب عيون المنطق $^{(7)}$ 

أخوه تاج الدين: عبدالرحيم بن محمد الموصلي، (ت: ٦٧١هـ)(٤):

هو العلامة تاج الدين أبو القاسم ابن رضي الدين ابن الإمام عماد الدين عبد الرحيم بن محمد بن يونس بن محمد بن منعة الموصلي الشافعي، ولد سنة ثمان وتسعين وخمس مائة، قدم بغداد وولي قضاء الجانب الغربي وتدريس البشرية.

#### من مصنفاته:

التعجيز، والتطريز في شرح التعجيز، ولم يكمله، وكمله الشيخ برهان الدين الجعبري، ومختصر المحصول،

<sup>(</sup>١) ينظر: طبقات الشافعيين، (ص: ٨٤٦ - ٨٤٧).

<sup>(</sup>٢) ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان، (٣١٤/٥).

<sup>(</sup>٣) ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي، (١٤/ ٣٠٧)، وعيون الأنباء في طبقات الأطباء، (ص: ٤١٢)، وطبقات الشافعيين، (ص: ٨٤٧)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٩٥/٢).

<sup>(</sup>٤) ينظر: الوافي بالوفيات، (١٨/ ٢٣٨).

## (المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْحُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِّ الشَّافِعِيُّ

ومختصر طريقة الطاوسي في الخلاف، وله النبيه مختصر التنبيه، وله التنويه، ومختصر درة الغواص، وجوامع الكلم الشريفة في مذهب أبي حنيفة، وألف تصانيف عدة لم يكملها، أخذ عنه الشيخ برهان الدين الجعبري<sup>(۱)</sup>

ابن عمه: أحمد بن موسى الموصلي، شارح التنبيه، (ت: ٦٢٢هـ)(٢).

هو أحمد بن موسى بن يونس بن محمد بن منعة الإربلي الموصلي.

ولد سنة خمس وسبعين وخمسمائة، وتفقه على والده، وبرع في المذهب واختصر كتاب الإحياء للغزالي، وكان يلقي الإحياء دروسا من حفظه، ومن مصنفاته: تفسير القرآن، وشرح التنبيه، ومفردات ألفاظ القانون، وكتاب في الأصول، وعيون المنطق، وكتاب في النجوم، وغيرها، وكان كثير المحفوظ، غزير المادة، متفننا في العلوم، وتخرج به حلق كثير.

\_\_\_

<sup>(</sup>۱) ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي، (۱۰/ ۲۲۷)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي، (۸/ ۱۹۱)، والأعلام للزركلي، (۳/ ۳٤۸)، ومعجم المؤلفين (٥/ ۲۱۳).

<sup>(</sup>٢) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، (٨/ ٣٩)، والوافي بالوفيات، (٨/ ١٣١).



#### المطلب الأول: منهجه في المصاصة:

### مزج الشرح بالأصل، وعدم تمييز عبارته عن الأصل:

انتهج ابن منعة طريقة واحدةً ذكرها في مقدمته، وهي أنه يقوم بشرح الخلاصة شرحا مختصرا من غير زيادة قول، أو وجه، إلا مالا بد منه للتنبيه (١)، وقد شرحه ابن منعة شرحا ممزوجا، لم يميز عبارته عن عبارة أصل (الخلاصة)، ومن الأمثلة على ذلك:

ما جاء في صفة الأذان(٢):

قال في الخلاصة: «أما الأذان فصورته مشهورة وليس بواحب»، قال ش المصاصة: «لأنه دعاء إلى الصلاة فلا يجب، كقوله الصلاة حامعة» قال في الخلاصة أيضا: «وهو سنة وكذا الإقامة»، قال ش المصاصة: والأصل في ذلك ما روي أن النبي الله : (شاور الصحابة في أمارة ينصبونها لحضور الجماعات فذكروا النار والناقوس، فذكروا النصارى والمجوس فتفرقوا عن غير رأي)(١).

فرأى عبدالله بن زيد الأنصاري مناما فقال: (كنت بين النائم واليقظان إذ نزل ملك من السماء عليه ثياب خضر وبيده ناقوس فقلت: أتبيع هذا الناقوس مني قال: وما تصنع به فقلت: أضرب به في المسجد.....) قال في الخلاصة: «وعذر المسافر في تركه أظهر» قال ش المصاصة: «يعني الأذان؛ لأن السفر أمره على المساهلة والتخفيف»، قال في الخلاصة: «والسنة الإفراد في الإقامة إلا في قوله قد قامت الصلاة»، قال ش المصاصة: «لورود الأحبار فيه، خلافا لأبي حنفية».

### وما جاء في استقبال القبلة:

قال في الخلاصة: «الباب الثالث في استقبال القبلة: قال تعالى: ﴿ وَوَلِّ وَجُهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾، قال في المصاصة: «شطر كل شيء قصده وتلقاؤه» قال في الخلاصة: «فإن كان المصلي عالما بالقبلة يلزمه استقبالها بعينها» قال ش المصاصة: «للآية»، قال في الخلاصة: «إلا في حالتين أحدهما النافلة في السفر قصيرا كان أو طويلا، راكباكان أو ماشيا، فإنه يومئ إيماء كيف ما ترددت به دابته» قال ش المصاصة: «والدليل عليه أنه على كان يصلي على راحلته حيثما توجهت، والراحلة المركب من الإبل؛ ولأن

<sup>(</sup>١) ينظر: ج ١، ل/ ١ و ٢.

<sup>(</sup>۲) ج ۱ ل / ۲۰ .

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب بدء الأذان، (١٢٤/١، حديث رقم: ٦٠٣)، وبنحوه رواه مسلم في كتاب الصلاة، باب الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة، (٢٨٦/١، حديث رقم: ٣٧٨) كلاهما من حديث أنس بن مالك ﷺ.

<sup>(</sup>٤) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب كيف الأذان، (١٣٥/١، حديث رقم: ٤٩٩)، وبنحوه رواه ابن خزيمة في كتاب الصلاة، باب ذكر الخبر المفسر للفظة المجملة التي ذكرتما، والدليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أمر بأن يشفع بعض الأذان لا كلها، (١٩١/١، برقم: ٣٠٠)، وقال ابن حبان: " إسناده قوي". ينظر: صحيح ابن حبان، (٥٧٣/٤).

# (المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخَلَاصَةِ) لأحمدَ بن محمد بن يونسَ بن محمد بن مَنَعَةَ المَوْصِلِّ الشَّافِعيِّ ،

الحاجة ماسة إليه لئلا ينقطع المتعبد عن سفره لأجل أوراده، ولا المسافر عن أوراده لأجل سفره»، قال في الخلاصة: «والثانية حالة شدة الخوف في الفرض والنفل جميعا، لقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رَكُبَانًا ﴾، قال ش المصاصة: «وراكب الإبل والدواب سواء، قال: ابن عمر الله مستقبلي القبلة وغير مستقبليها» (١)

### وجاء في الباب الرابع: في صفة الصلاة (٢):

قوله في الخلاصة: «..... والتسليمة الأولى، أما نية الخروج ففي إيجابحا خلاف»، قال ش المصاصة: «أما «وجه الوجوب أن السلام يناقض الصلاة فلا يتعين للتحليل إلا بالقصد وهو النية»، قال في الخلاصة: «أو الله التكبير ففرضه أن يقول الله أكبر»، قال ش المصاصة: «كما في الخبر»، قال في الخلاصة: «أو الله الأكبر»، قال في المصاصة: «زيادة اللام لا تغير المعنى»، قال في الخلاصة: «فإن زاد أو نقص أو بدل أو غير بما يغير المعنى فلا صلاة له»، قال ش المصاصة: «خروجه عن حد الواجب، فالزيادة أن يقول: الله الجليل أكبر، والنقصان أن يحذف حرفا من الواجب، والإبدال أن يقول: الرحمن أعظم، والتغيير أن يقول: أكبر الله، أو يأتي بالترجمة بلغة أحرى فكل ذلك لا يجزئ».

وقال أيضا في الخلاصة: «وأما القيام فواجب بقدر الفاتحة»، قال ش المصاصة:

«وقيل: الزائد على قدر الفاتحة واحب أيضا، وهو احتيار الشيخ أبي محمد، إذ يتعين الشيء الواحب، وأصل الوجهين هنا، القولان في تعلق الوجوب بالنصاب والوقص الذي فوقه وسيأتي ذكره إن شاء الله تعالى».

### وذكر في صلاة الاستسقاء قوله:

«.... وإن خرج أهل الذمة متميزين لم يمنعهم»، قال ش المصاصة: «نص الشافعي على هذا إذ ربما يستجاب دعوتهم تعجيلا لنصيبهم من دنياهم».

### وجاء في كتاب الجنائز قول صاحب الخلاصة (٣):

«... ولمن حضر الجنازة والدفن أن يصبر حتى يتم القبر.... »، قال ش المصاصة: «لقوله على: (من صلى على جنازة فانصرف فله قيراط من الأجر، ومن اتبع الجنازة وشهد الدفن حتى دُفن فله قيراطان)،

<sup>(</sup>١) ينظر: ج١، ل/٢٢

<sup>(</sup>٢) ينظر: ج١، ل/٢٣

<sup>(</sup>٣) ينظر: ج١، ل/٥٦.

ومتى توارى باللحد فقد تم القيراطان، وإن لم يتم القبر، ولو صبر إلى تمامه كان أولى»(١).

وقد صرح في مقدمته أيضا مبيناً منهجه العام بقوله: « تسهيلا للطالب وتحريضا للراغب...»(٢).

### تصوير المسائل وتقريبها للطالب، ومن الأمثلة على ذلك:

قوله: وصورة المسألة هي: (تظهر في مسألة، لو كان عنده ستا من الإبل ثم هلك منها واحدة بعد الحول، وقبل إمكان الأداء فإن قلنا الإمكان شرط الضمان لا شرط الوجوب، سقط عن فرضه سدس شاة على القول الأصح، وعلى القول الآخر يلزمه شاة كاملة؛ لأنه ما زاد على النصاب، فقد ظهر فائدة القولين بالصورة التي فرضنا هنا....)(٣).

### وفي مسألة هل يجبر الإنسان على عمارة ملك نفسه قال:

«لو صالح مالك البيت رجلا على علوه، وشرط بناء معلوما في سمكة ووزنه كان جائزا، ويكون من باب بيع وجه السقف لا مع الهواء المجرد، فإذا انهدم الأسفل لا يجبر على إعادته من أجل إعادة بناء الغرفة؛ لأن المالك لا يجبر على عمارة ملك نفسه، كما في القول الجديد، قياسا على حالة الانفراد»(٤).

وصورها أيضا في الفرق بين أن يدعي رجلا الإرث(°)، أو حق غيره(١)، و كذا في (بناء حول الربح على حول الأصل، كأن يشتري عرضا بعشرين دينارا، ثم يبيعه في أثناء الحول)(٧).

وقال صاحب الخلاصة: في السبب السابع من أسباب الإرث:

«أن يكون في القريب قرابة أخرى لأقوى من تلك القرابة فيسقط أضعف القرابتين... »، قال في المصاصة: «أما الأم فلا تسقط بحال والأخت تسقط بما تقدم.... وصورة المسألة أن يتزوج الجحوسي ابنته، أو يطأ المسلم ابنته بالشبهة، فإذا مات المولود فقد خلّف أما هي أخت، وصورة المسألة الأخرى أن يتزوج المجوسي ابنة ابنته، أو يطأ المسلم ابنة ابنته، فإذا مات المولود هاهنا بعد وفاة والدته فقد خلّف أما هي

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب من انتظر حتى تدفن، (٨٧/٢، برقم: ١٣٢٥)، وبنحوه رواه مسلم في كتاب الجنائز، باب فضل الصلاة على الجنازة واتباعها، (٢٠٢/٢، برقم: ٩٤٥).

<sup>(</sup>٢) ينظر: ج ١، ل /١ و ٢

<sup>(</sup>٣) ينظر: ج ١، ل/ ٣٨

<sup>(</sup>٤) ينظر: ج ١، ل/ ١٢٧

<sup>(</sup>٥) سبقت ص ١٩

<sup>(</sup>٦) سبقت ص ١٩

<sup>(</sup>٧) ينظر: ج ١، ل / ٧

أخت لأب، فنورثها بالجدودة كما تقدم»(١).

### منهجه في النقل والاقتباس:

من خلال النظر في هذا الكتاب نحد أنّ لابن منعة في نقوله واقتباساته ثلاث حالات:

ذكر القول فيقول: (قال أصحابنا، أو وهو قول بعض الفقهاء...).

### ذكر المصدر فيقول في الخلاصة:

«ويجوز أن يكري داره وعبده مدة طويلة إذا كان القدر معلوما إلى ثلاثين سنة»، قال في المصاصة: «لأنما شطر العمر، والغالب أن الأعيان تبقى هذه المدة على صفته، وقال في الوسيط: «الأصح أنه لا تقدير في المدة»، قال في الخلاصة: «ولا يصح الإجارة مشاهير حتى يذكر مدة محصورة»، قال في المصاصة: «معلومة كقوله آجرتك سنة كل شهر بدرهم فإنه صحيح؛ لكونما معلومة، ولو قال: آجرتك كل

شهر بدرهم ولم يذكر السنة كان مجهولا فلا يصح، وصحح ابن شريح في الشهر »(١).

### ذكر القول وقائله دون أن يذكر المصدر.

مثل قوله: قال الزهري: حررت السنة في عهد رسول الله على الل

في الحدود، وهذه هي النصوص وقس عليها كل ما لا يقصد به المال ويطلع عليه الرجال لأنه في معناه)(٣).

ومع هذه الحالات نجده بين أمرين: ذكر النص صريحًا، أو ذكر الرأي دون التصريح بالنصّ، وقد نقل عن أبي حنيفة ومالك وغيرهما من الفقهاء.

### منهجه في عرض الآراء الفقهية:

تنوعت طرائق ابن منعة في عرض الآراء الفقهية، فتارةً نجده يعرض الآراء الفقهية منسوبةً إلى أصحابها، ويقوم ببيان الصواب فيها، والاستدلال لها، وتارةً نجده يحقق نسبة الآراء الفقهية التي ذكرها صاحب الخلاصة فيبين الصواب فيها، ومثال ذلك:

77

<sup>(</sup>١) ينظر: ج١، ل /١٥٨

<sup>(</sup>٢) ينظر: ج ١، ل / ١٥٤

<sup>(</sup>٣) ينظر: ج ١، ل/ ١٨٣

قوله في بيان مراد الشافعي رحمه الله (جاء في المصاصة):

أولاهم بالغسل أولاهم بالصلاة، وأنه لم يقصد التحديد بل قصد أن الولي أولى من الوالي بالصلاة»، قال في المصاصة: «إذ لو كان كذلك لكان الأب أولى من الزوج بالغسل، أنه أولى منه بالصلاة»(١). وذكر في كتاب المساقاة تحت ركنها الرابع(الصيغة)، قوله في الخلاصة:

«ونفقة الرقيق على ما يتشارطان عليه»، قال في المصاصة: «فإنها إن شرطت على المالك فهو مملوكه، وإن شرطت على المالك فهو مملوكه، وإن شرطت على العامل فالعمل لأجله»، قال في الخلاصة: «وإذا جاز أن يعملوا له بغير نفقة»، قال في المصاصة: «وهذا إشارة إلى أن النفقة على المالك وفيه رد على مالك رحمه الله، فإنه لا يجوّز أن يشترط نفقة الرقيق على المالك»(٢).

وجاء في كتاب الجنائز قوله في الخلاصة: «والتكبيرات الأربع أركان»، قال في المصاصة: «لأن النبي على صلى على النجاشي وكبر أربع تكبيرات».

قال في الخلاصة: «فإن زدت خمسا بطلت الصلاة».

قال في المصاصة: «لأن ذلك بمنزلة الركعة الخامسة، والدليل على أن كل تكبيرة ركن أنما لو فاتت وجب قضاؤها، لقوله على: (ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا)(٣)، ولولم تكن واجبة لم يجب قضاؤها كتكبيرات العيد»(٤).

وفي التفريق بين السقط المستهل وغيره قال في الخلاصة «الثاني السقط المستهل: كالكبير في الكفن والغسل والصلاة»، قال في المصاصة: لقوله على: (إذا استهل السقط صليّ عليه وورث) (٥)، قال في الخلاصة: «وغير المستهل يقتصر على غسله»، قال في المصاصة: «لكونه على صورة الآدمي»، قال في الخلاصة:

<sup>(</sup>١) ينظر: ج ١، ل/ ٥٣

<sup>(</sup>۲) ینظر: ج، ل۱ / ۱۵۲

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب لا يسعى إلى الصلاة، وليأت بالسكينة والوقار، (١٢٩/١، برقم: ٦٣٦)، وبنحوه رواه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة، (٢٠٢/٢، برقم: ٢٠٢)، كلاهما من حديث أبي هريرة ، المساجد ومواضع الصلاة، فامشُوا إلى الصَّلاَةِ وَعَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ وَالوَقَارِ، وَلاَ تُسْرِعُوا، فَمَا أَذْرَكُتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَيَّمُوا».

<sup>(</sup>٤) ينظر: ج ١، ل / ٥٥

<sup>(</sup>٥) أخرجه ابن ماجه في كتاب الجنائز، باب ما جاء في الصلاة على الطفل، (٤٨٣/١، برقم: ١٥٠٨)، وبنحوه رواه النسائي في السنن الكبرى، كتاب الفرائض، باب توريث المولود إذا استهل، (١١٧/٦، برقم: ٦٣٢٤)، كلاهما من حديث جابر بن عبد الله الله والله عبد الله عبد

«ولا يصلى عليه»، قال في المصاصة؛ «لأنه حياته لم تتحقق»(١).

منهجه في مناقشة مسائل الخلاف الفقهي، ومن الأمثلة على ذلك:

مناقشته لمسألة لو أبرأته عن دين المهر ثم طلقها قبل المسيس:

لم يرجع عليها بشيء، لأنها لم تقبض شيئا، ولا دخل في ضمانها شيء، والإبراء إسقاط للحق ولهذا لا يفتقر إلى القبول فكأنه طلقها ولا مهر لها، وإن كان المهر عينا فقبضها ووهبتها له وسلمتها، ثم طلقها قبل المسيس فعلى قولين:

الأول: لا شيء له عليها كالإبراء عن الدين، وكأنها عجلت له ما يستحقه بالطلاق وزيادة.

والثاني: أن له عليها نصف القيمة كما لو وهبت لغيره، إذ حصل لها بالهبة عوض وهو المنه فهو كما لو باعته منه (٢).

وفي مسألة: هل يشترط رضاء أطراف الحوالة الثلاثة، قال:

الصحيح أنه لابد من رضا الجميع، المحيل، والمحتال، والمحال عليه، وعلل ذلك بقوله:

- ١) أما المحيل، فلأن الحق عليه، ومن عليه الحق فلا يتعين عليه جهة قضاء، بل لابد من اختياره.
- Y) وأما المحتال، فلأن الحق له، فلا ينقل من محل إلى محل إلا برضاه، كما لو أريد أن يعطي مكان حقه ثوبا، أو نحوه.
- ٣) وأما المحال عليه، فلأنه مؤد، والناس يتفاوتون في الاستيفاء، فمنهم من هو سهل الاقضاء، ومنهم من هو مستقصي، فله ذلك عوض فيعتبر رضاه.
- وقال في الوسيط: رضا المحال عليه لا يعتبر، خلافا لأبي حنيفة، والاصطخري؛ لأن ذمته محل التصرف، فلا يشترط رضاه(٣).

ء ٣

<sup>(</sup>١) ينظر: ج١، ل/٥٥.

<sup>(</sup>۲) ینظر: ج /۳۰

<sup>(</sup>٣) ينظر: ج٢، ل/ ١٢٩

وفي مسألة: حكم العيب الحادث قال(١):

العيب الحادث: من الزوج بمنزله الموجود ابتداء، قياسا على الإعسار بالمهر والنفقة.

والعيب الحادث من الزوجة فعلى قولين:

أحدهما وهو الجديد، أن الصحيح أن له الفسخ كما لها.

والقول الثاني:

لا خيار له؛ لأن بيده طلاقها ولم يوجد هنا تدليس، فلة التخلص منها بالطلاق إن شاء.

وإذا فسخ بعد المسيس بعيب عارض فما لها؟

الأول: أنه ينبغي أن يعطيها المسمى، وهذا قول بعض الأصحاب؛ لأن الخلل لم يستند لأول العقد.

القول الثاني: وهو الصحيح أنها تستحق مهر المثل؛ لأنه فسخ ومتقضى الفسخ تراد العوضين.

وإن كانت الفرقة من جهتها بعد المسيس، فلها مهر المثل؛ لأن الفسخ استند إلى سبب قبل العقد، ثم يرجع بمهر المثل على الولي في أحد القولين؛ لأن التغرير والتدليس كان من جهته، وهذا مذهب عمر في واختيار صاحب المختصر(٢).

وقال: الغزالي في الوسيط القياس أنه لا يرجع؛ إذ هو كوكيل عاقد سكت عن ذكر العيب(٣).

### ذكره الفروق الفقهية:

والمتتبع للكتاب يجد أن ابن منعة رحمه الله يكثر من ذكر الفروق الفقهية بين المسائل المتشابحة مثل:

الفرق بين خلطة الملك والعين(٤)، والقول بالحصر والشيوع(٥)، وادعاء الإرث أو غيره(١)، والقول (إن لم أفعل....) و(إذا لم أفعل.... فأنت طالق)(٧)، الإبراء عن دين المهر إن كان عينا أو

٣٦

<sup>(</sup>١) ينظر: ج٢، ل/ ٢٢

<sup>(</sup>٢) ينظر: ج٢، ل/٢٣

<sup>(</sup>٣) ينظر: ج٢، ل/١٤٧

<sup>(</sup>٤) ينظر: ج، ل١/ ٦٣

<sup>(</sup>٥) ينظر: ج، ل١/ ٦٣

<sup>(</sup>٦) ينظر: ج، ل١/ ١٢٨

<sup>(</sup>٧) ينظر: ج ٢، ل/

# (المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدٍ بنِ يونسَ بنِ محمدٍ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِّ الشَّافِعِيُّ '

غيرها)(١)، الفصل في الإقرار واللفظ في الدراهم والثياب(٢)، العرف الغالب في وزن الدراهم وجودتها (٣).

#### مصادره في الكتاب ونقله عن الغير:

استفاد ابن منعة من أقوال سابقيه، وجعلها مصدرًا لكتابه هذا ومنطلقًا لنقاشاته، ومن ذلك:

#### نقله عن الصحابة 🚓 ومذاهبهم(٤).

كمذهب أبي بكر رها في مسألة (مصرف سهم الرسول الله بعد موته)(٥).

ومذهب عمر بن الخطاب على قوله: (وإن كانت الفرقة من جهتها بعد المسيس، فلها مهر المثل؛ لأن الفسخ استند إلى سبب قبل العقد، ثم يرجع بمهر المثل على الولي في أحد القولين؛ لأن التغرير والتدليس كان من جهته، وهذا مذهب عمر على، واختاره صاحب المختصر(٦)، وكذلك في مسألة (حرمان المؤلفة قلوبهم من سهمهم(٧)، وفي مسألة منع دخول الكفار إلى الحجاز (٨).

وعثمان وابن عباس رها، في مسألة تغليظ دية القتل في البلد الحرام والأشهر الحرم(٩)، وابن عمر الهاهي حواز أكل القنفذ(١٠).

<sup>(</sup>١) ينظر: ج ٢، ل/ ٣٠

<sup>(</sup>٢) ينظر: ج ١، ل/ ١٣٧

<sup>(</sup>٣) ينظر: ج ١، ل/ ١٣٧

<sup>(</sup>٤) ينظر: ج ١، ل / ١٨٢

<sup>(</sup>٥) ينظر: ج ١، ل/ ١٩٢

<sup>(</sup>٦) ينظر: ج ٢، ل / ٢٣

<sup>(</sup>٧) ينظر: ج ١، ل / ١٩٤

<sup>(</sup>٨) ينظر: ج ٢، ل / ١٤٣

<sup>(</sup>٩) ينظر: ج ٢، ل / ١٠٤

<sup>(</sup>١٠) ينظر: ج ٢، ل/ ١٥٦

# (الْصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخَلَاصَةِ) لأحدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنعَةَ المَوْصِلِيِّ الشَّافِعِيِّ '

#### نقله عن الفقهاء:

مثل أبي حنيفة في مسائل كثيرة منها: حكم الصلاة على الغائب، وحكم الصلاة على القبر(١)، وحكم زكاة الحلي، وبيان وقت زكاة الفطر، ومسألة الركعة التي يدركها المسبوق(٢).

ونقله عن الشافعي في مسائل كثيرة منها: أقل ما تحيضه المرأة كما في زمانه رحمه الله، تعريف الصعيد عند الشافعي، الركعة التي يدركها المسبوق، مقدار السجود في صلاة الكسوف، حكم إخراج أهل الذمة في صلاة الاستسقاء، وحكم دخول الكفار إلى الحجاز... الخ(٣).

والنقول عن هؤلاء العلماء وغيرهم مبثوثة في ثنايا الكتاب، وما ذكرته إنما هو من باب الأمثلة لا الحصر.

#### نقله عن فقهاء بأفرادهم:

مثل نقله عن البويطي(٤)، والاصطخري(٥)، وما ينقله عن كتب الإمام الغزالي الأخرى مثل البسيط والوسيط في مواطن كثيرة من الكتاب(٢)(٧)، ونقله عن القفال في مسألة تعليله أن لفظ النكاح لا يقبل التعليق(٨)، والربيع، وذلك في نقله أن الشافعي يعتقد أن الأجير غير ضامن، وأن القاضي يقضي بعلمه، وكان لا يبوح بذلك مخافة أجراء السوء وقضاة السوء(٩)، وعن الجويني(١٠)، وابن شريح، كما في قوله: لو قال آجرتك كل شهر بدرهم ولم

<sup>(</sup>١) سبق ص ٢٢

<sup>(</sup>٢) ينظر: ج ١، ل/ ١٠، ٣٨، ٥٥ و ٧١ و ٧٤ و ١٢٩

<sup>(</sup>٣) ينظر: ج ١، ل / ١٧ و ١٥ و ٣٨ و ٥٠ ه و ٥٣ ن ٢ / ١٤٢ و ٢٠٢

<sup>(</sup>٤) ينظر: ج٢، ل/

<sup>(</sup>٥) ينظر: ج، ل١ / ٥٠ و ١٢٩

<sup>(</sup>٦) ينظر: ج ١، ل/ ١٢٩ و ١٤٧ و ١٥٤

<sup>(</sup>Y) ينظر: ج ٢، ل / ٢٣ و ٦٧ و ١٢٤ و ١٦٦

<sup>(</sup>٨) ينظر: ج ٢، ل / ٥

<sup>(</sup>٩) ينظر: ج ١، ل/ ١٥٦

<sup>(</sup>۱۰) ینظر: ج ۱، ل / ٤ و ۱۷ و ۳۸ و ۶۹ و ٥٥

# (المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخَلَاصَةِ) لأحمدَ بن محمد بن يونسَ بن محمد بن مَنَعَةَ المَوْصِلِّ الشَّافِعِيِّ ،

يذكر السنة صح(۱)، وابن عياش في تراجعه عن مذهبه في تجويز زواج المتعة(۲)، وعن عطاء(۳)(٤)، وأبي علي الطبراني: في حكم تسنيم القبر(٥)، وداوود الظاهري في مسألة من اشترى نصاب سائمة للتجارة ولم يبعها حتى مضى الحول فأصح الأقوال إيجاب زكاة العين، دون زكاة التجارة؛ لأنها منصوص عليها متفق على وجوبها، وفي زكاة التجارة خلاف أقوى، إذ ذهب داوود إلى أنها لا تجب، وهو قول قديم(١).

#### نقله عن علماء اللغة:

مثل نقله عن علماء اللغة كالجوهري(٧)، ونقول أخرى كما جاء في التعاريف مثل: ما جاء في بيان حكم النخامة للصائم وبيان مخرج الحرف فيها، وتأثر الحكم عند خروجها من مخرج الحاء، أو الخاء(٨)، وتعريف الربعة بتشديد الراء قال: «هو المنزل الذي يربع فيه الإنسان»(٩).

وغيرها من الكتب التي اعتمدها المؤلف ضمن مصادر كتابه هذا، فيذكر الكتاب والمسألة التي ذكرت فيه، أو يذكر العالم وقوله وبيان ما يقتضيه الحال عند ذكر الأقوال من ترجيح أو إيضاح لمراد العالم أو استدراك عليه.

وكذلك استشهاده بالشعر(١٠)، وذكره مسألة الاستثناء في الإثبات والنفي كما جاء في الطلاق(١١)،

<sup>(</sup>١) ينظر: ج ١، ل/ ٣٨ و ١٥٤

<sup>(</sup>٢) ينظر: ج ٢، ل/ ٦

<sup>(</sup>٣) ينظر: ج ١، ل/ ١٧

<sup>(</sup>٤) عطاء بن يسار: الإمام الرباني أبو محمد المدني مولى أم المؤمنين ميمونة، الفقيه الواعظ، روى عن: زيد بن ثابت، وأبي أيوب، وعائشة هذه وعدة، وروى عنه: زيد بن أسلم، وعمرو بن دينار، وصفوان بن سليم، وخلق، وكان من أوعية العلم قال الحافظ: ثقة فاضل، مات سنة: ١٠هـ ينظر: تمذيب الكمال للمزي، (١٢٥/٢٠، ت: ٣٩٤٦)، والكاشف للذهبي، (٢٥/٢، ت: ٣٨١٠)، وتقريب التهذيب لابن حجر، (٢٥/٢، ت: ٤٦٠٥).

<sup>(</sup>٥) ينظر: ج ١، ل / ٥٥

<sup>(</sup>٦) ينظر: ج ١، ل / ٧٢

<sup>(</sup>٧) ينظر: ج ١، ل / ١٠ و ٢٥ و ٣٥

<sup>(</sup>A) ینظر: ج ۱، ل/ ۷۷

<sup>(</sup>٩) ينظر: ج ١، ل / ١٤٤

# (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدٍ بنِ يونسَ بنِ محمدٍ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِيِّ الشَّافِعِيُّ '

وحكم كسر الهاء في لفظ الجلالة (الله)وأنه يدل على حذف حرف القسم(١)، وفي الظهار(٢)، والتدبير وبيان لفظه المشهور في اللغة، والمكاتبة، وأنه يحتم المخارجة والعتق بالأداء(٢).

واستشهد بالفارسية عند بيان الحكم ومقابلته ألفاظ الطلاق الصريحة في اللغة العربية والفارسية حيث قال:

١: أنت طالق تعنى بالفارسية: توهشته.

٢: طلقتك وتعنى بالفارسية: ترادست بارداشتم.

٣: فارقتك وتعني بالفارسية: ازتوجز كشتحد.

٤: سرحتك وتعني بالفارسية: تراكسيل كردم.

ثم قال: فهذه ألفاظ بالفارسية بمنزلة ألفاظها بالعربية(٤).

#### نقله عن كتب العقيدة وإن لم يشر إلى مصدرها مثال ذلك:

ما جاء في مسألة: بيان حكم الصلاة على قبر النبي الله ومسألة: تسنيم القبر وهل يخالف أهل البدع في ذلك(٥)، وبيان لفظ تعزية مسلم والنصراني(١)، وحكم زواج الحربية(٧)، وقبول شهادة أهل البدع والأهواء... (٨).

#### نقله عن كتب أهل العلم:

اعتمد رحمه الله في شرحه هذا على النقل، سواء من الكتاب والسنة، أو من مذاهب بعض الأئمة، أو من الكتب الفقهية والمسائل الأصولية والقواعد الفقهية، والتفسير والحديث، واللغة، وهي مؤلفات نفيسة، معتبرة عند الفقهاء، مما يدل دلالة واضحة على سعة علمه واطلاعه في كثير من العلوم، والتمكن من الانتقاء والاختيار، وإن لم يشر إلى مصدر النقل، لكن تنوع المادة العلمية دل على تنوع المصدر،

<sup>(</sup>١) ينظر: ج ٢، ل/ ١٦٣

<sup>(</sup>٢) ينظر: ج ٢، ل/ ٥٧

<sup>(</sup>٣) ينظر: ج٢، ل/ ٢٠٢ و ٢٠٣

<sup>(</sup>٤)ينظر: ج ٢، ل/ ٤٤

<sup>(</sup>٥) ينظر: ج٢، ل/ ١٨٢

<sup>(</sup>٦) ينظر: ج ١، ل/ ٥٧

<sup>(</sup>۷) ینظر: ج ۲، ل/ ۲۰

<sup>(</sup>۸) ینظر: ج ۲، ل/ ۱۸۲

# (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِيِّ الشَّافِعِيِّ '

مما جعل شرحه مشتملا على جملة من الفوائد واللطائف والتنبيهات، وربما أضاف بعض الكلمات الفارسية كما في ألفاظ الطلاق مبينا أنها في حكم اللفظ العربي، فكان اسم الكتاب بحق "مصاصة" اسم على مسمى.

#### دوره في تأصيل المسائل العلمية، ونسخ الخلاصة:

وعندما يطرح رأيًا فإن كان راجحا في نظره، وإلا رجح خلافه واستدل له، ويقابل بين نسخ الأصل ويذكر وجه الترجيح، ومن أمثلة ذلك:

ما نقله عن كتب صاحب الأصل الإمام الغزالي رحمه الله تعالى مثل: الوسيط(١)، والوجيز(٢)، وعن صاحب المهذب في بيان: «أن المذهب في سحود صلاة الكسوف كسائر الصلوات»(٣)، الإملاء، والشامل لابن الصباغ(٤)، والتنبيه(٥)، وكتاب النهاية(٢)، وتتمة الإنابة(٧).

ويذكر خلاف العلماء ويحقق أقوالهم، خصوصا الحنفية والمالكية، في بعض المسائل مع الاستدلال لما ذهب إليه كل قول، ويشير إلى مخالفة أبي حنيفة للشافعية بقوله: خلافا لأبي حنيفة(^).

وبين قول الشافعي: «أولاهم بالغسل أولاهم بالصلاة، وأنه لم يقصد التحديد بل قصد أن الولي أولى من الوالي بالصلاة؛ لأنه إذا قصده لكان الأب أولى من الزوج بالغسل؛ لأنه أولى منه بالصلاة (٩).

#### منهجه في التعامل مع الخلاف:

### أولاً: يبين ثمرة الخلاف:

« تظهر في مسألة، لو كان عنده ستا من الإبل...»(١٠).

<sup>(</sup>١) ينظر: ص ٢٣

<sup>(</sup>٢) ينظر: ج ١، ل/ ٤٧ و

<sup>(</sup>٣) ينظر: ج ١، ل/ ٤٧ و

<sup>(</sup>٤) ينظر: ج ١، ل / ١٠ و ٢٥ و ٣٥

<sup>(</sup>٥) ينظر: ج ١، ل/ ٣٥ و ٤٧ و ٦٩

<sup>(</sup>٦) ينظر: ج ٢، ل/ ٦٧

<sup>(</sup>٧) ينظر: ج ٢، ل/ ٦٧

<sup>(</sup>۸) ینظر: ج ۱، ل/ ۱۰

<sup>(</sup>۹) سبق ص ۱۸

<sup>(</sup>۱۰) سبق في ص ۱۹

#### ثانياً: يبين منشأ الخلاف؟

كقوله: «أن عليه كفارة الظهار، ويرد عليه إشكال، كيف نقول أنه ظهارا، مع عدم وجود الظهار فيه».

#### ثالثا: يجيب على الخلاف:

كقوله: « ورد في الأصول أن الظهار المؤقت باطل لغو على القول القديم، وصحيح على الجديد، فيكون صحيحا مؤبدا كالظهار المطلق في قول، وفي القول الآخر، صحيح مؤقت إلى تلك الغاية، وهذان القولان مبنيان على المغلب في الظهار، أهو شائبة الطلاق، أو شائبة اليمين»(١).

قال: والنذر سبب ملزم للوفاء بشرطين:

- أحدهما بطريق التعبدكما إذا قال: الله عليّ صوم أو صلاة أن يلتزم بما هو عبادة.
- أما نذر اللحاج والغضب: إن دخلت هذه الدار فالله عليّ حج، فأصح المذهب أنه يلزمه كفاره يمين، لأنه ملتزم في الذمة بالحنث، وقصده منها المنع من الفعل، ثم قال: وقد نص على التخيير في كتاب الإيلاء، أي إما الإتيان بالحج كما في المسألة، أو كفارة يمين؛ لأنه: يشبه اليمين من حيث أنه قصد به منع النفس عن الفعل، وتصديق نفسه فيه، ويشبه النذر من حيث أنه التزم قرابة في ذمته، فيكون مخير بين موجبهما(٢).

#### منهجه في التعامل مع الأدلة:

#### أولاً: الأدلة النقلية:

اعتمد المؤلف في شرحه على الأدلة النقلية من سماع وإجماع، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

### ١ الاستدلال بالقرآن الكريم:

فقد استدلال بالكتاب كثيرا جدا، لأن صاحب الخلاصة جعله شبه المجرد من الأدلة مما جعل صاحب المصاصة يستدل للمسائل بكثير من الأدلة.

#### ٢ الاستدلال بالسنة:

الاستدلال بالسنة كثير جدا ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

ذكر أن نصاب الفضة مائتا درهم، بوزن مكة، وأن نصاب الذهب عشرون ثقالا خالصا بوزن مكة، ودليل ذلك: ما جاء في الحديث: (الميزان ميزان مكة والمكيال مكيال المدينة)(٣).

<sup>(</sup>١) ينظر: ج ٢، ل/ ٥٨

<sup>(</sup>٢) ينظر: ج ٢، ل/ ١٧٢

<sup>(</sup>٣) ينظر: ج ١، ل/ ٧٠

ويذكر وجه الاستدلال مثل:

حديث عائشة رضي الله عنها قالت: (أن مجزز المدلجي نظر إلى أسامة وزيد وعليهما قطيفة قد

وجه الاستدلال قال: لولم يكن ذلك حقا لما سر به رسول الله ﷺ.

#### الاستدلال بما قاله أهل التفسير:

قال: ومعنى نفيهم (أن يطلبوا حتى يقام عليهم الحد أو يتشردوا فيخرجوا من بلاد الإسلام، هذا ما (١) ورد في التفسير)

#### الاستدلال بالقواعد الفقهية والأصولية، والمعقول.

ذكر فائدة الخلاف مثال: الركعة التي يدركها المسبوق، هي أول صلاته عند الشافعي، خلافا لأبي حنيفة (٢).

وذكر الخلاف هل الواجب في النصب، والأوقاص، قولان الأول: أنه في النصب والأوقاص عفو مثاله ذلك الأربع الأولى من الابل.

#### ٣. يستدل بالمفهوم:

قال تعالى: ﴿ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾، أي: أمانة وكسب كما جاء في التفسير.

مفهوم الآية: فإن دعي العاقل البالغ سيده إلى الكتابة ولم يتفرس فيه خيرا، لم يندب إلى إجابته وكتابته لمفهوم الآية، وإن تفرس فيه خيرا ندب إلى إجابته للكتابة؛ لأن الآية محمولة على الندب(٣).

#### التقعيد الفقهي والأصولي:

احتوى الكتاب على التقعيد الفقهي والأصولي في بعض المسائل مثل: ذكر بعضا من القواعد الفقهية، كما في قاعدة من تيقن الطهارة.... ومثل المقدور عليه لا يسقط بالمعجوز عنه، ولا يسقط بالمعسور، وكذلك (إدارة الحكم مع علته)، والقرينة العرفية كالقرينة اللفظية...الخ(٤).

وشواهد هذا كثيرة في الكتاب، ومن الأمثلة ما يلي:

<sup>(</sup>١) ينظر: ج ٢، ل/ ١٢٩

<sup>(</sup>۲) سبق ص ۲۲

<sup>(</sup>٣) ينظر: ن ٢ / ٢٠٨

<sup>(</sup>٤) ينظر: ل ١ / ٥ و ١١

## (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المُوصِلِّيِّ الشَّافِعِيِّ '

الميسور لا يسقط بالمعسور(١)، و (لا يزال الضرر بالضرر) وقال الرجوع على القول القديم رعاية للمصلحة، وحذرا من تعطيل الأملاك(٢)، وقاعدة: (الضرورة تقدر بقدرها)(٢).

واستدل أيضا بقاعدة: (الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد)، (ونسخ السنة بالقرآن)، والتقليد: كما في قوله: (قلد العالم عن استبهام القبلة إذا فاق البصيرة كفاقد البصر، لعدم إمكانه الاجتهاد... الخ(٤).

وذكر قاعدة الإقرار: (البناء على اليقين)، إذا قال لفلان على شيء قبل تفسيره بأقل ما يتمول والأخذ بالأقل، وقد فسر بما يحتمله لفظة، فيقبل قوله بما يفسره؛ لأنه أقل الجمع(٥).

وذكر قاعدة: (أن القرينة العرفية، كالقرينة اللفظية)(٦).

وذكر قاعدة ولم يشر إلى أنها قاعدة لكن يفهم من سياق كلامة: «والجملة أن كل مال مضمون على غيرك بعقد، فليس لك بيعة، والربح علية قبل القبض يكون مضمونا ضمان العقد»، وقال: تحت بيع الصدقة قبل القبض إذا جعلناه مضمونا بالعقد...(٧).

(إدارة الحكم مع العلة)، فإن بلغ راشدا دفع له المال، فإن رجع إلى السفه رجع عليه الحجر (^). الأدلة العقلية:

#### ١. الاستدلال بالقياس:

لم يُهملِ ابن منعة الأدلة العقلية، فقد كان للقياس حضورٌ في استدلاله ومن ذلك:

في حكم إقامة الجمعتين في وقت واحد، في مسجدين بلا سبب قال: «تبطل وقاس ذلك على الجمع بين الأحتين في عقد واحد»(٩).

وأن يكون خلط الماشيتين بقصد، في أصح القولين ووجه اعتباره: أن الخلطة لها تأثير في العبادة، إذا يتغير

<sup>(</sup>١) ينظر: ل ١ / ٧٥ .

<sup>(</sup>٢) ينظر: ل ١/ ١٢٨ .

<sup>(</sup>٣) ينظر: ل ١/ ١٨ .

<sup>(</sup>٤) ينظر: ل ١ / ٢٣ .

<sup>(</sup>٥) ينظر: ل ١ / ١٣٥ .

<sup>(</sup>٦) سبق ص ۲۸.

<sup>(</sup>V) ينظر: ج۱، ل/ ۱۰۰ و ۱۰۱ .

<sup>(</sup>٨) ينظر: ج ١، ل/ ٥ و ١١ و ١٢٧.

<sup>(</sup>٩) ينظر: ج ١، ل/ ٤٣ .

الفرض، بما قياسا على السفر، فلا بد من قصد السفر الطويل(١).

فإذا انهدم الأسفل لا يجبر على إعادته من أجل إعادة بناء الغرفة؛ لأن المالك لا يجبر على عمارة ملك نفسه، كما في القول الجديد، قياسا على حالة الانفراد(٢).

#### حكم ضمان مالا يجب:

يصح ضمان العهدة... قال: «فحولف القياس فيه لمصلحة العقود، وقد اشتملت عليه الصكوك في الأعصار الخالية، فدل أنه جائز »(٣).

وكقوله: «والقياس أن جوارح الطير في معنى الكلب، إذ يمكن أن يعلم الطير أيضاً الانكفاف عنه بالتحويع وغيره، كماء يعلم الكلب بالضرب والتأديب فيكون في معناه، واختار المزيي جواز الأكل مما أكل منه البازي؛ لأنه لا يمكن تأديبه بالضرب على الأكل فلا يشترط فيه الانكفاف عنه، بخلاف الكلب....»(٤).

#### ذكر مسائل متفرقة:

الاستدلال بالاستحسان والمفهوم(°)، واحتماع التحليل والتحريم(٢)، والتخريج والنقل(٧)، والاستدلال بالمصلحة واستدل له بحكم بيع الحاضر للباد فقال: «إن لم يتربص لم يكره؛ لأن المنع إنما هو للتضييق على الناس، بأن يقول له اتركه عندي لأبيعه لك قليلا قليلا وأزيد في ثمنه، وإن تربص على الأسعار، كره وهو المنهي عنه في الحديث(٨)، أما بعد التحليل، وأنه لا يضر للعسر والحرج»(٩).

## إذا علق الحكم على الاسم المشتق:

«... وكل مطعوم فيلحق بالأشياء الأربعة؛ لأنما في معناها في الطعم، فعلة الأشياء الأربعة في الخبر

<sup>(</sup>١) ينظر: ج ١، ل/ ٦٢

<sup>(</sup>٢) ينظر: ج ١، ل/ ١٢٧

<sup>(</sup>٣) ينظر: ج ١، ل/ ١٣٠

<sup>(</sup>٤) ينظر: ج ٢، ل/ ١٤٧

<sup>(</sup>٥) ينظر: ج ٢، ل/ ١٧٨ و ٢٠٨

<sup>(</sup>٦) ينظر: ج ١، ل/ ٩٥

<sup>(</sup>٧) ينظر: ج ٢، ل/

<sup>(</sup>۸) ینظر: ج۱/ ۱۰۶

<sup>(</sup>٩) ینظر: ج ۱، ل / ۲۳، ۳۸، ۷۸، ۹۰، ۱۱۲، ۱۲۷، ینظر: ج ۲/ ل / ۲۰۸

#### (المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمد بن محمد بن يونسَ بن محمد بن مَنَعَةَ المُوصِلِّيِّ الشَّافِعِيِّ \*

هي الطعم في الجنس، والطعام اسم لما يطعم، والحكم إذا علق على اسم مشق كان المشتق منه علة في الحكم، مثل السرقة في القطع خلافا لأبي حنيفة فجعل الكيل والجنس»(١).

#### إذا اجتمع التحليل والتحريم:

«أن الحيوان المتولد من مأكول وغير مأكول، مثل الحمار المتولد بين الإنسي والحوشي، وكذلك السبع المتولد من الضبع والذئب، فحكة حكم المأكول في وجوب الجزاء، لأنه اجتمع التحليل والتحريم فغلب التحريم، وذكر أن الدواب مضمونه بمثلها صورة وخلقه، لا قيمة»، ﴿ فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾ ففي النعامة بدنه، وفي البربوع جفرة لقضاء الصحابة ، ففي الصغير صغيرة، وفي الكبير كبيرة، وفي العوراء والمكسورة مثلها، والأنثى بأنثى، وقال: في موضع الفدية بالأنثى أفضل، لأن لحمها أرطب»(٢).

#### الاستدلال بالتخريج والنقل:

مثال ذلك مسألة كون الدين سابقا أو مقارنا: ومثال المقارن « اشتريت منك كذا بألف، ورهنتك هذا الثوب بألف، فيقول: بعت وارتهنت، فالأظهر حوازه، وذكر القاضي وجها مخرجا من الكتابة، والأصح الفرق، فكل بيع ضمانه شرط رهن»(٣).

#### ومسألة الاستيجاب، وهل يقوم مقام القبول؟

«والاستيجاب يقوم مقام القبول، وهو أن يقول زوجني بنتك، فيقول الولي زوجتها إياك استغني عن القبول هذا نصه؛ لأن الاستيجاب قبول، وفي البيع نص قديم بخلافه ووجهه أن القبول شرط صحه العقد، والاستدعاء ليس قبول، فمنهم: من جعلها على قولين النقل والتخريج والنكاح لا يقع بغتة، فمقدماته تنزل الاستيجاب منزلة القبول فيصح النكاح»(٤).

#### إذا نكحت المرأة من علمته محجورا عليه:

القول الأول: لم يجب لها شيئا؛ لأنها قصرت فتزوجت من علمته محجورا عليه.

القول الثاني: أنه يجب لها مهر المثل؛ لأنه لا يمكن تعرية البضع عن المهر، فهو مقوم بمهر المثل.

القول الثالث: يجب لها أقل ما يكون مهرا، رعاية لحق التعبد دون حق المرأة.

وقوله: «... وفيه قول آخر مخرج من المسألة الأولى، أنه في رقبته؛ لأن الوطء اتلاف، وفي الأولى قول

<sup>(</sup>١) ينظر: ج ١، ل/ ١٦.

<sup>(</sup>٢) ينظر: ج ١، ل/ ٩٥.

<sup>(</sup>٣) ينظر: ج ١، ل/ ١١٦ .

<sup>(</sup>٤) ينظر: ج ١، ل/ ١١٦ .

# (المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْحُلَاصَةِ) لأحمدَ بن محمدِ بن يونسَ بن محمدِ بن مَنَعَةَ المَوْصِلِّيِّ الشَّافِعِيِّ '

ثالث مخرج من هذه المسألة، أن المهر في ذمته إذا عتق»(١).

وكذلك قوله: «... إذا وهبت ليلتها لضرتها ثم تراجعت في هبتها؟ لم يلزمه القضاء؛ لأنه لم يقصد الإضرار ولم يكن مفرطا، وفية قول آخر مخرج على عزل الوكيل، فيلزمه القضاء؛ لأن الوكيل إذا عزل، ولم يعلم بالعزل انعزل، ولم ينفذ تصرفه كذلك هنا»(٢).

وكذلك قوله في مسألة ردة السيد المدبر وأثرها: « ولو ارتد السيد ثم دبره حرّج تدبيره على الأقاويل في ملكه، كما سبق في الزكاة، والصحيح: أن ملكه زائل وتدبيره باطل، هذا ما رجحه الشافعي، وعلى هذا القول يقول المزني: ينفق من ماله الموقوف على زوجته ومن تلزمه نفقته ، كما ينفق على نفسه، ومنهم من لا ينفق لزوال ملكه»(٣).

<sup>(</sup>۱) ينظر: ج ۲، ل/ ۱۰و ۱۱

<sup>(</sup>٢) ينظر: ج ٢، ل/ ٣٦

<sup>(</sup>٣) ينظر: ج٢، ل/ ٢٠٣

# (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخَلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدٍ بنِ يونسَ بنِ محمدٍ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِّيِّ الشَّافِعِيُّ '

المطلب الثاني: منهجه في التعامل مع نسخ الخلاصة، واستدراكه على الغزالي والمزني أولا منهجه في التعامل مع نسخ الخلاصة:

لقد تميّز ابن منعة بالدقة والتثبت عند النقل، فهو يقارن بين نسخ الخلاصة، ثم يقارنها مع أصلها مختصر المزني، ويقابل بين أقوال الغزالي واختياراته أو ترجيحاته في كتبه الوسيط والوجيز، وبين ما سطره ومال إليه في الخلاصة.

ويذكر الفرق بين الخلاصة وأصلها، وبينها وبين الأصول التي بين يديه، فإن اختلفت قال: «ربما كان سهوا من الناسخ، أو رأيا لصاحب الكتاب؛ لأنه قد خالف الأصول المعتمدة، أو أصله المنقول منه، أو خالف المذهب ومختصر المزني، مما يدل على تنوع مصادر الشارح، مما جعل التوفيق حليفه عند اختيار القول الراجح».

فكان رحمه الله جيد الاختيار، حسن الانتقاء، لطيفا في عرضه، دقيقا في نقله، مبدعا في ربطه للمسائل والإشارة إلى موضعها سواء عند تقدمها أو عند تأخرها، تبين ذلك في عدة مسائل منها:

أنه رحمه الله كان يقارن بين نسخ الخلاصة كقوله: « اقبض مالي عليك من نفسك لي، فإنه يصير قابضا ومقبضا، وهذا لا يجوز؛ كما أن الوكيل لا يجوز له أن يتولى طرفي العقد، فيكون بائعا ومشتريا، قال الموصلي: ووجدناها في بعض نسخ الخلاصة»(١).

وقوله: «في مسألة بيع الخمر فيما بينهم قال: لم يقض قاضينا بالثمن؛ لأنه حرام، فإذا قضى قاضيهم فلم يتفق القبض حتى أسلما أو تحاكما لم نتعرض له»، قال في المصاصة متعقبا ذلك: «وهذه المسألة لم توجد مسطورة في هذا الكتاب وأصله، وإنما المسطور إن كان قبل القبض لم نحكم به، وإن كان بعد القبض لم نتعرض لهم، فإن الماضي منهم في حال الكفر معفو عنهم بعد الإسلام، فلعل ذكره هنا سهواً من الناقل، أو أنه فرق بين الخمر والثمن وهذا بعيد لا وجه له»(٢).

وقال في دخول الذمي الحجاز: (إذا تردد الذمي في غير الحجاز للتجارة فقد نص الشافعي على أن لا يؤخذ منه سوى الجزية شيء.

قال صاحب المصاصة متعقبا ذلك: «هذا ما ذكره هاهنا وفي المختصر، والمذكور في سائر الأصول أنه لا يؤخذ منه شيء سوى الجزية سوى الحجاز وذلك؛ لأنهم ما بذلوا الجزية إلا ليتمكنوا في بلاد الإسلام

٤٨

<sup>(</sup>١) ينظر: ج ١، ل/ ١٠١

<sup>(</sup>٢) ينظر: ج ٢، ل/ ١٤٤

حسب اختيارهم، ولعل المذكور في الأصل الذي بني عليه هذا الكتاب سهو من الناسخ»(١).

ثانياً: استدراكه على الغزالي والمزني:

أولاً: استدراك ابن منعة على الغزالي:

استدرك على الإمام الغزالي كما في قوله: «ثم إذا فسخ قبل المسيس فلا مهر ولا متعة؛ لأن العقد فيه كأن لم يكن أصلا، وإن كان بعد المسيس فلها مهر مثلها لوجود الوطء ولا نفقة لها في العدة، وإن كانت حاملا بناء على أن النفقة للحامل لا للحمل وهو الأصح فكانت كالحامل من وطئ الشبهة»(٢).

والمسطور في الخلاصة: «فلا مهر لها ولا متعة ولا نفقة في العدة، والمفسوخ قبل المسيس لا عدة فيه، هكذا وجدناه في مختصر أبي محمد، والموافق لمختصر المزيى ما بيناه»(٣).

وفي تعرف الإفضاء قال في الخلاصة: «أن يرتفع الحاجز بين الفرجين، لا بين مسلك البول والجماع»، قال في المصاصة: « كما فسره أهل العراق، قال الشيخ أبو محمد رحمه الله: «وهذا التفسير غير صحيح؛ لأن مسلك البول والجماع عند أهل الصنعة، وفي كتب التاريخ واحد، وقد وقع الإفضاء على الصورة التي سبقت، وهو أن يرتفع الحاجز بين السبيلين بناسور مرارا في وقت متقارب»(٤).

وفي بينة الحاضر قال: « أقام الحاضر بينة أنها رهن في يده، أو إجارة لم تنتزع من يده ببينة المدعي، ولم تسمع أصلا إنما تسمع على المالك أو على وكيله، هذا الذي ورد في هذا الأصل وأصله، والمذكور في سائر الأصول أن بينة صاحب اليد لا تسمع ما لم يثبت أولا وكالته عن الغائب»(٥).

#### ثانيا: استدراك ابن منعة على المزنى:

ومما استدركه ابن منعة على المزني قوله:

«إذا جاء صاحب اليد ببينة أنها له منذ سنة، وأقام المدعى بينة أنها له منذ سنتين، اختار المزني ترجيح الملك القديم؛ لأن بينته أثبتت له الملك في وقت لم تعارضه البينة الأخرى».

قال: «وإنما يحسن هذا الترجيح إذا لم يكن لهما يد عليه، فأما في هذه الصورة فاليد أقوى، فلا يحسن؟

<sup>(</sup>١) ينظر: ج ٢، ل/ ١٤٢

<sup>(</sup>٢) ينظر: ج٢، ل/٢٤

<sup>(</sup>٣) ينظر: ج ٢، ل/ ٢٤

<sup>(</sup>٤)ينظر: ج٢، ل/١٠٩

<sup>(</sup>٥) ينظر: ج ٢، ل/ ١٨٩

# (المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْحُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدٍ بنِ يونسَ بنِ محمدٍ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِيِّ الشَّافِعِيُّ '

لأن التعارض موجود والملك السابق لا أثر له على الصحيح»(١).

ويوجه كلام المزين أحيانا كقول المزين: «يحتمله صدقهما بعقدي تخللها زوال الملك وعوده.. » قال في المصاصة: «وإنما يحتمل ما قاله المزين رحمه الله في وقتين، فإن كان كذلك فالجواب ما ذكره»(٢).

واستدرك عند قوله: «وإن ولدته لستة أشهر فصاعدا فهو على أحد القولين كما ذكرنا مدبر؛ لأن الغالب أنه حدث بعد التدبير، هذا ما ورد في هذا الأصل، وقد ورد في بعض الأصول: أن الحمل الموجود يوم التدبير يتبع الأم قولا واحدا، وفي بعضها أنه: مبني على أن الحمل، هل يعرف، فإن قلنا يعرف صار مدبرا، ويكون كما لو دبرهما جميعا، وإن قلنا لا يعرف فهو على القولين في الحمل الحادث»(٣).

ويرجح خلافا لما ذهب إليه المزني أحيانا مع بيان موضع النقل كقوله: «ولا حد في هذه المسألة للشبهة، ولكن يعزران لكونهما عاصيين عالمين به، هذا ما نقله المزني، فإنه قال: إذا أكرهها وجب المهر، فقيل هذا يدل بمفهومه على أنها إذا كانت مطاوعة»، والذي نقله الربيع: «أنه يجب عليه مكرهة كانت أو مطاوعة، ثم قال: ذكر هذا الفصل في الشامل»(٤).

0

<sup>(</sup>١) ينظر: ج ٢، ل/ ١٩١

<sup>(</sup>٢) ينظر: ج ٢، ل/ ١٩٤

<sup>(</sup>٣) ينظر: ج ٢، ل/ ٢٠٣

<sup>(</sup>٤) ينظر: ج ٢، ل/ ٢١١

المطلب الثالث: نسبة ووصف كتاب المصاصة في تعليل الخلاصة:

#### توثيق عنوان الكتاب.

لا شك أن اسم الكتاب هو: (المصاصة في تعليل الخلاصة)، لمؤلفه أبي الفضائل أحمد بن محمد ابن يونس بن منعة الموصلي رحمه الله تعالى، وهو شرح مختصر لكتاب الخلاصة للإمام الغزالي رحمه الله، والذي احتصر فيه مختصر المزيي رحمه الله تعالى، ونسبته لأبي الفضائل للأمور الآتية:

- ١- إثبات اسم الكتاب، واسم المؤلف على أغلفة المخطوطين، وبخط المؤلف.
- ٧- إثبات اسم الكتاب، واسم المؤلف في خطبة الكتاب، وبعض مواضع المخطوط، ومقدمته كما في المخطوطتين، بخط المؤلف رحمه الله(١)

مما لا يدع محالا للشك في أن عنوان الكتاب هو: (المصاصة في تعليل الخلاصة).

# توثيق نسبة الكتاب للمؤلف.

لقد وجدت في جلد المخطوط(غلافه)، وفي نهاية الجزء الأول، ونهاية الجزء الثاني، أن اسمه كما أشرت إليه سابقاً، مما لا يدع للشك مجالا أن اسم المخطوط هو: المصاصة في تعليل الخلاصة، لصاحبه: أحمد بن محمد بن يونس ابن منعة الموصلي<sup>(۲)</sup>

#### وصف النسخة الورقية.

بعد البحث والتنقيب في فهارس المخطوطة لم أقف إلا على هذه النسخة التركية، وتتكون هذه النسخة من جزأين، في الجزء الأول (١٩٦) لوحا، وفي الجزء الثاني (٢١٥) لوحا، وكل لوحة مقسمة إلى قسمين اثنين، وفي كل قسم (٢١) سطرًا، وفي كل سطرٍ ما متوسطه (١٠) كلمات، كتبت بخط المؤلف.

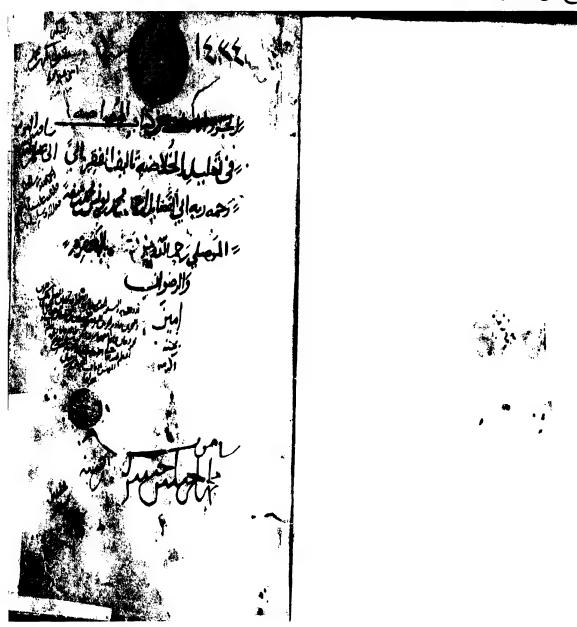
وقد انتهى من الجزء الأول بتاريخ: ٨/ محرم /٦٣٥ هـ، وانتهى من الجزء الثاني نهاية الكتاب يوم الثلاثاء بتاريخ: ٢٠ / رجب /٦٣٥ هـ.

<sup>(</sup>١) ينظر: ج١، ل/٤، ول٩٦٠ اول٢١، وفي أغلفة الكتاب.

<sup>(</sup>٢) ينظر: ج١، ل/٩٦/ول٢١، وعلى أغلفة المخطوط، وخطبته ل٤.

الفرع الرابع: نماذج مصورة من المخطوط:

نهاذج من الصور الخطية:

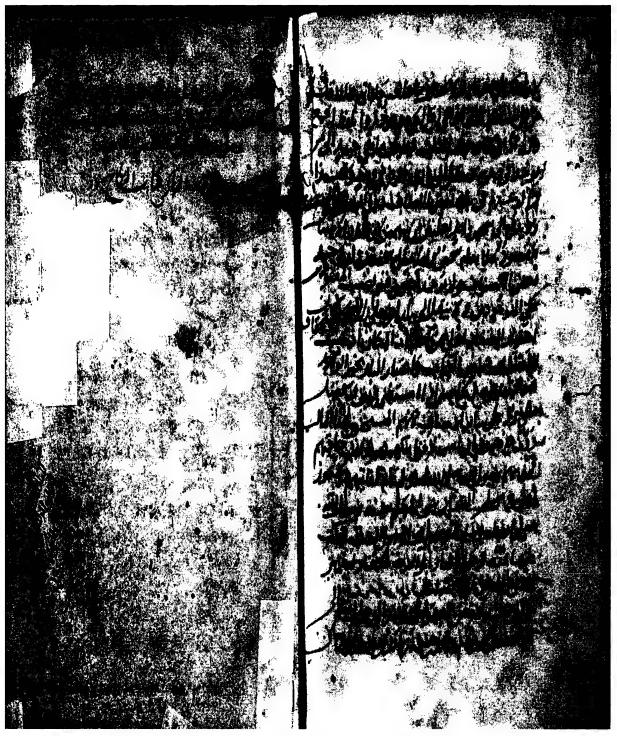


الصورة الأولى من الجزء الأول، وهي تمثل اللوح (١/١)

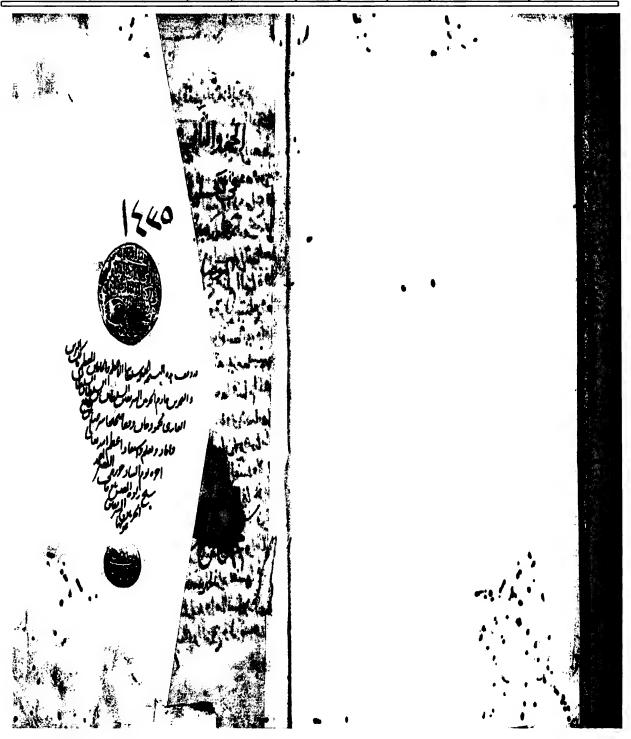
ورواهر المعومة المقاهدة والمسالية عركام الساه الما المعادة والمسالة المعادة والما المعادة والما المعادة المعاد

فالكسن كالعام رياله وعدا الدام ابوحا مدم لمعدمه الغزالي لظوسى محله عنداستغيران تعالى كريرتخنص المرتخ ونزنيه وتنانبه وتنوسه كانأتباليهوتر وُمفَام وُعلِيب مسلى المعلم ولم مصلى وُمسكم وَ لما بساءيه التوقيق ولركم والعارير فتماا فصدء من المر مدعن كمسلم ولقبرصتف ادمام الوجرالوي كالدام انفااما والالادومها عنصرا والمختصر منقيًا له يجرف العظول والاطناب وُطرح عَا لَمُولِي ٱلمُونِ المناب والابواب فأأجراء في الادله والاعتراضات مؤالسهاب ولداك فهافنده مراد عفاريه وُلَنَهُ مِرْدِيُوعِرَالانعَارُفَصْلِهِ وَقَصَرَعُمُ عَلَيْدَخَارَ بيند وليتسرف المالزيب ومصرالمسايلة عجات المسسايل منتوده البطام كالدر المنتورخ الجه فالمان على المنظمة المناطقة المناطقة المنطقة ا والالمناط ومهاا وسترد السارا لمنبرده سلاءً المفام إن عن المقلب على لحفظ و زات عن المقطها وطرال السنة الحالف أفي كيم بسالها أولا واستعجار من نانباً فتت عنان العنابه الحالماليف ين الالحارظ والمرنب بوالدنسار فالرنب بخرنسالله الماني وأسهبا للبط على المالين ومالدو مخضواله وي

الصورة الثانية من الجزء الأول، وهي تمثل اللوحين (ج١: ١/ ب) و (ج١: ٢/ أ)



الصورة الأخيرة من الجزء الأول، وهي تمثل اللوحين (ج١: ١٩٥/ب) و (ج١: ١٩٦)



الصورة الأولى من الجزء الثاني، وهي تمثل اللوح (١/١)

مندومير الغواء أخالي كاموا وتعومتك الا لعنى الإيه فالسفاذ ارغب ويكاح لعراق المجي كلدول بنوله أبكرام والقطاالعية الوجوالا والالم الناوا المالة المهادي الترافعها والمشاويها عبداعة استوقرورد عِدِتُهَا فَالْشِاهِ وَلَهِذَا وَالْسُدُوكَ لِيَامِعُ عَلَمُ الْفَسْيِولْسُامَ علاصاله وبب لغواء المالي مندهي من شام موروك اليارم تشاك لكفكان بعال بهن ملمة منه وكان افلى المومنبن لنسهم كادواجه أمهانه ويحسوهم تكاص علم لافي عربا فن المواقن واللوطين ولا صرفي داك والمتاليم الكران ودار الله ولا ان تنجوا ان واجه من عيد الله المناسطانيا التعالى على وامال والما المتراث الكاركيلات عالمراه الأما في ما على كفوالكل له والمالسنور فالماسم على المراجع والمراجور المجور المجور المجور

الصورة الثانية من الجزء الثاني، وهي تمثل اللوحين (ج٢: ١/ب) و (ج٢: ٢/أ)



الصورة الأخيرة من الجزء الثاني، وهي تمثل اللوح (ج٢: ٢١٤/ب)

#### بقدمة

قال الشيخ الإمام زين الدين حُجَّة الإسلام/ أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي ٢/١ الله على الله تعالى في تحرير ((مختصر المُزَنِيِّ)) وترتيبه وتعذيبه وتبويبه، وأنا بحمد الله مُوثِرٌ ومُقْدِمٌ، وعلى نبيه صلى الله عليه وسلم مُصلِّ ومُسلِّم ولما يساعد به التوفيق ويجري به التقدير فيما أقصده من التحرير مُذْعِنٌ ومُسلِّم.

ولقد صنف الإمام أبو محمد الجويني<sup>(۱)</sup> والد أستاذي وإمامي –قدس الله روحهما – مختصرًا من ((المختصر)) منقحًا له بحذف التطويل والإطناب، وطرح ما طول به المزّنيِّ الكتاب والأبواب، بما أجراه في الأدلة والاعتراضات من الأسباب، ولم يألُ فيما قصده من الاختصار جهده، ولكنه حرى نحو مجرى الإيجاز قصده، وقصر على محض الاختصار نيته، ولم يصرف إلى الترتيب وحصر المسائل همته، فجاءت المسائل متبددة النظام كالدُّر المنثور خارجةً عن الانضباط؛ لفقر كل واحدة إلى أن تفرد بالاحتفاظ والالتفاظ، ومهما لم تُسرد المسائل المتبددة في سلك النظام استعصيت على الحفظ، وزلت عن الذهن، وطال الشغلُ والعناءُ في تحصيلها أولًا، واستصحاب حفظها ثانيًا.

فثنيت عنان العناية إلى التأليف بين الإيجاز والترصيف، والتركيب بين الاحتصار والترتيب؟ تحريضًا للراغبين، وتسهيلًا للحفظ على الطالبين.

وما أجدر ((مختصرِ المُزَنِيِّ)) / أن يُعنى بحفظه فإن مسائله غُرر كلام الشافعيِّ، بل دُرَرُ نظامه، ٢/ب وزواهر نصوصه، بل جواهرُ فُصوصه، وناقلُها في غُمَار نقلةِ المذهب عينُ القلادة، بل سيدُ السادة، تميَّز من بين سائر النقلة والحفاظ، بالجمع بين سبك المعاني ونقل الألفاظ.

وقد سميت الكتاب ((خلاصة المختصر ونُقاوة المُعْتَصَر)) والله وليُّ التوفيق لطريقه، والهادي إلى الحق وتحقيقه. هذا كلام الإمام الغزالي.

وقال: حامع هذا الكتاب هو الفقير إلى رحمة ربه أبو الفضائل أحمد بن محمد بن يونس ابن محمد بن منعة بن مالك الموصلي (٣). أحمد الله كثيرًا، وأصلي على نبيه محمد بكرة وأصيلًا، أما بعد فإني رأيت أكثر

<sup>(</sup>١) سبقت ترجمته في قسم الدراسة، تحت ترجمته.

<sup>(</sup>٢) إمام الحرمين: أبو المعالي، الجويني، عبد الملك بن أبي محمد، عبد الله بن يوسف، الفقيه الشافعي، أحد الأثمة الأعلام، كان متبحرًا في العلوم والمعارف، خرج إلى مكة فجاور بما أربع سنين ينشر العلم، ولهذا قيل له إمام الحرمين، من مصنفاته: شفاء الغليل، ونحاية المطلب، والبرهان في أصول الفقه، وغيرها كثير، ولد سنة: ١٩٤هم، وتوفي – رحمه الله – سنة: ١٩٧٨هم، ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان: (١٦٥/٣)، وتاريخ الإسلام للذهبي: (٢٥/١، ت: ٢٥٠)، وطبقات الشافعية للسبكي: (١٦٥/٥، ت: ٢٥٧).

<sup>(</sup>٣) في هذا الموضع أثبت صاحب المصاصة اسمه بخطه، مما يثبت نسبة الكتاب له رحمه الله، وقد سبقت ترجمته في قسم الدراسة، تحت ترجمته.

المحتصرات وبعض المتوسطات قد أملى لمسائلها شرحًا وتعليلًا، ولمشكلاتها بيانًا وتأويلًا، ولم أر أحدًا من المتقدمين والمتأخرين اعتنى بكتاب الخلاصة خاصة إلَّا أن الشيخ الإمام أبا خلف العوض بن أحمد الشرواني (١) مؤلف (المعتبر في تعليل المختصر) المعروف بالحويني، قال: أن من فهم ما أوردناه في هذا الكتاب من الأدلة فقد انكشف له ما في كتاب الخلاصة أيضًا، لأن مسائلها مسائل هذا الكتاب بأعياها، والحق معه إلَّا أن ترتيب مسائل الخلاصة غير ذلك الترتيب، فلا يكاد الطالب أن يقف على تعليل مسألة حتى يقف على جميع ذلك الباب، وربما تكون في باب آخر فيظن أنه أهملها وليس الأمر كذلك، بل نقلها إلى موضعها جريًا على ما اختاره من الترتيب، فاستخرت الله تعالى وهو الموفق للصواب وجمعت مسائلها على ترتيبها مسألة بعد أحرى؛ تسهيلًا للطالب، وتحريضًا للراغب / من غير زيادة قول، أو وجه، أو فرع إِلَّا مَا لَا بَدَ مَنَّهُ؛ للتنبيه فأسأل الله تعالى أن يوفقني لما أبتغيه، إنه ولى ذلك والقادر عليه، وهو حسبي ونعم الوكيل.

1/4

وقد سميته ((المصاصة في تعليل الخلاصة)).

الدمشقي، تقى الدين ابن قاضي شهبة (المتوفى: ١٥٨ه، ت: الحافظ عبد العليم خان، دار النشر: عالم الكتب - بيروت، ط:

الأولى، ١٤٠٧ هـ: (١ / ٣٢١، ت: ٢٩٤).

<sup>(</sup>١) عوض بن أحمد الإمام أبو خلف الشرواني، وَيُقَال الشِّيرازِي، من مدينة شروان بفتح الشين المعجمة بعدها راء ثم واو ثم ألف ثم نون، وهي ناحية من نواحي دربند، ينسب إلى كسرى أنو شروان، وهو مصنف المعتبر في تعليل المختصر للجويني، وهو جزء ضخم على المختصر للشيخ أبي محمد الجويني الملخص من مختصر المزني توفي بعد الخمسين وخمسمائة، ذكر في آخره أنه فرغ من تصنيفه في ربيع الآخر سنة أربع وأربعين وخمسمائة فيحتمل أن يكون من هذه الطبقة ويحتمل أن يكون من التي بعدها. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى تاج الدين

عبد الوهاب بن تقى الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، ت: محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط: الثانية، ١٤١٣هـ: (٧ / ٢٥٥، ت: ٩٥٥)، وطبقات الشافعية، لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي

# كتاب الطهارة (() (وفيه سبعة أبواب): الأول: في المياه:

"فإنها آلة الطهارة، فلا بد من تقديمها، قال الله تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَا مِن ٱلسَّمَآءِ مَآءُ طَهُورًا ﴾ (٢)"

#### فالمياه ثلاثة أقسام:

"الأول: الذي لم يتغير عن أوصاف خلقته فطهور؛ للآية (٢) إلَّا المستعمل في الحدث فإنه طاهر لأنه لم يلق علَّا نحسًا، خلافًا لأبي حنيفة (٥) غير طهور (٢)؛ "لأنه أدي به الفرض، واستوفيت

- (٢) الفرقان: ٤٨.
- (٣) ﴿ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآهُ طَهُورًا ﴾ الفرقان: ٤٨.
- (٤) هو الماء القليل (المستعمل في فرض الطهارة)، وهو ما تقاطر من الأعضاء بعد غسل، أو وضوء من حدث أصغر أو أكبر، ينظر: الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، أبو الحسن علي بن محمد بن محبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، ت: الشيخ علي محمد معوض الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م: (١ / ٢٩٦).
- (٥) القائل بنجاسته، المبسوط للسرخسي: (١/ ٤٦) "ثم اختلفوا في صفة الماء المستعمل فقال أبو يوسف رحمه الله هو نجس إلا أن التقدير فيه بالكثير الفاحش، وهو روايته عن أبي حنيفة – رضي الله عنه –، وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه نجس لا يعفى عنه أكثر من قدر الدرهم
- (٦) ذكر أن الفتوى عند الحنفية على قول محمد بن الحسن، وأنه طاهر إلا في الجنب، خلافاً لأبي حنيفة، لعموم البلوى، وخالف المشايخ من الحنفية فقالوا بالطهارة في الحدث الأصغر، لأن البلوى قد عمت فيه كما عمت في الجنابة فتأخذ حكمها، ينظر: البحر الرائق شرح كنز الدقائق زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (المتوف: ٩٧٠هـ) وفي آخره: تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن على الطوري الحنفي القادري (ت بعد ١١٣٨هـ)، وبالحاشية: منحة الخالق لابن عابدين، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، الطبعة: الثانية بدون تاريخ: (١٠١/١).

<sup>(</sup>۱) المقصود بالطهارة باختصار: رفع الحدث: – وهو وصف يقوم بالجسم أو بأعضاء الوضوء يمنع صحة صلاة (من بول أو غائط أو جنابة وحيض ونفاس) –، وإزالة الخبث: – (أي النحاسة التي تكون على البدن، أو الثوب، أو البقعة المصلى عليها) –، ينظر: الجوهرة النيرة، أبو بكر بن علي بن محمد الحدادي العبادي الزّبيديّ اليمني الحنفي (المتوفى: ٨٠٨ه)، الناشر: المطبعة الخيرية، الطبعة: الأولى، ١٣٢٦هـ (٣/١)، وإرْشَادُ السَّالِكُ إِلَى أَشْرَفِ المستَّلِكِ فِي فقو الإمَامِ مَالِك، عبد الرحمن بن محمد بن عسكر البغدادي، أبو زيد أو أبو محمد، شهاب الدين المالكي (المتوفى: ٢٧٧هه)، وبحامشه: تقريرات مفيدة لإبراهيم بن حسن، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلمي وأولاده، مصر، الطبعة: الثالثة: (١/ ٣)، ومواهب الجليل في شرح مختصر خليل، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الزُعيني المالكي (المتوفى: ٤٥٩هـ)، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الثالثة، ١٤١٤هـ عمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحمد بنيي السنيكي (المتوفى: ٢٦٩هـ)، وأسنى المطالب في شرح روض الطالب، زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، وزاد المستقنع في يحمد المستوفى بن أحمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم الحجاوي المقدسي، ثم الصالحي، شرف الدين، أبو النجا المتصار المقنع، موسى بن أحمد بن موسى بن معلم بن عيسى بن سالم الحجاوي المقدسي، ثم الصالحي، شرف الدين، أبو النجا (المتوفى: ٨٦٩هـ)، ت: عبد الرحمن بن علي بن محمد العسكر، الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض: (١/ ٢٥).

قوته" خلافًا لمالك (١)، "والمستعمل في النجاسة إن تغير فنجس"؛ لقوله الطَيْكِيّ: "الماء طهور لا ينجسه إلّا ما غير طعمه أو ريحه"(٢)، واللون مقيس عليهما (٣)؛ لأنه في معناهما، "وإن لم يتغير فطاهر إذا طهر المحل"، فإنه جزء من المكان الذي في المحل فحكمه في الطهارة والنجاسة حكمه (١)، لكنه "غير طهور

- (٢) وأما حديث: (الماء طهور لا يُنَحسُهُ شيء إلا مَا غير طَعمَهُ أَوْ رِيحَهُ) فضعيف سنداً، قال عنه النووي رحمه الله تعالى: لا يصح الاحتجاج وقال: ونقل الإمام الشافعي رحمه الله تعالى تضعيفه عن أهل العلم بالحديث، ينظر: المجموع شرح المهذب مع تكملة السبكي والمطيعي، أبو زكريا محيي الدين يحيي بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار الفكر: (١/ ١١). والحديث مع ضعفه إلا أن العلماء متفقون على العمل بمعناه، جاء في سبل السلام: (١/ ٢٥) "وقال الشافعي: ما قلت من أنه إذا تغير
- والحديث مع ضعفه إلا أن العلماء متفقون على العمل بمعناه، حاء في سبل السلام: (١/ ٢٥) "وقال الشافعي: ما قلت من أنه إذا تغير طعم الماء أو ريحه أو لونه كان نجسا، يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه لا يثبت أهل الحديث مثله. وقال النووي: اتفق المحدثون على تضعيفه. والمراد تضعيف رواية الاستثناء لا أصل الحديث، فإنه قد ثبت في حديث بئر بضاعة، ولكن هذه الزيادة قد أجمع العلماء على القول بحكمها، قال ابن المنذر أجمع العلماء على أن الماء القليل والكثير إذا وقعت فيه نجاسة فغيرت له طعما أو لونا أو ريحا فهو نجس؛ فالإجماع هو الدليل على نجاسة ما تغير أحد أوصافه، لا هذه الزيادة"
- (٣) نص على الطعم والريح، وقسنا اللون عليهما لأنه في معناهما، بل أبلغ منهما؛ لأن دلالته على بقاء النجاسة أبلغ من دلالة الطعم عليه؛ كذا قاله ابن الصباغ. وقد قبل: إنه جاء في رواية ذكر اللون، ولم يثبتها المحدثون، فإن قبل: كيف يحسن على الأولى قياس اللون عليهما مع أن الحصر في الخبر، يقتضي أنه لا يؤثر، والقياس في معرض النص فاسد، قلت: ذلك إذا اقتضى القياس إبطال النص، ونحن هنا لا نبطله، بل نعمل بموجبه، ينظر: المهذب في فقه الإمام الشافعي، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوف: ٢٧٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية: (١/٩/١)، وكفاية النبيه في شرح التنبيه، أحمد بن محمد بن علي الأنصاري، أبو العباس، نجم الدين، المعروف بابن الرفعة (المتوف: ٧١هـ)، ت: بحدي محمد سرور باسلوم، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٩ م:

وقد أجمع أهل العلم: على أن التغير في اللون أو في الطعم أو في الرائحة يؤثر في طهورية الماء، قال ابن المندر: "وأجمعوا على أن الماء القليل، والكثير إذا وقعت فيه نجاسة، فغيرت للماء طعما، أو لونا، أو ريحًا: أنه نجس ما دام كذلك"، الإجماع أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (المتوفى: ٣١٩هـ)، ت: فؤاد عبد المنعم أحمد، الناشر: دار المسلم للنشر والتوزيع، الطبعة: الطبعة الأولى ٢٥٠هـ/ ٢٠٠٤. (١/ ٣٥).

(٤) أي حكم المحل، أراد رحمه الله حكم مسألة العُسالة حيث جاء في نهاية المطلب في دراية المذهب: قوله: العُسالة، فكل ما ينفصل متغيراً، لم يُسْتَرَب في نجاسته، وأما ما ينفصل غير متغير، فإنه ينقسم قسمين: أحدهما: أن ينفصل ويُعقب طهارة المحل، والثاني: ألا يستعقب انفصالُه طهارة المحل، فإن انفصل غير متغير، وطهر المحل، فالمنصوص عليه للشافعيّ أن العُسالة طاهرةً. ينظر: نحاية المطلب في دراية المذهب، عبد اللك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: ٢٧٨هـ)، حققه

<sup>(</sup>۱) القائل بطهورية الماء المستعمل إذا لم يغيره الاستعمال فهو طاهر مطهر لكن تكره الطهارة به مع وجود غيره، وهو المشهور من المذهب المالكي، قال مالك [رحمه الله]: لا خير فيه، ولا أحب لأحد أن يتوضأ به، فإن فعل وصلى لم أر عليه إعادة الصلاة، وليتوضأ لما يستقبل، ينظر: الكافي في فقه أهل المدينة، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٣٤هـ)، ت: محمد محمد أحيد ولد ماديك الموريتاني، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، المملكة العربية السعودية الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ، ١٤٠٠هـ، ١٤٠٠هـ، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعيني المالكي (المتوفى: ٤٥٩هـ)، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الثالثة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م: (١/ ٢٦)، وفقه العبادات على المذهب المالكي، الحاجّة كوكب عبيد، الناشر: مطبعة الإنشاء، دمشق، سوريا، الطبعة: الأولى ٢٠٦ هـ - ١٩٨٦م: (١/ ٣٣).

"كالمستعمل في الحدث، "هذا نصه"؛ يريد نص الشافعي(١).

الثاني: "المتغير بشيء طاهر، ينظر فيه إن تغير بما يجاوره؛ كالعود والعنبر والكافور الصلب فطهور؛ لأن اسم الماء باقٍ" على إطلاقه، وملاقاة العود إياه مجاورة (٢)؛ لأنه لا يخالطه (٣) فلو أنتن لمحاورة ميتة لم تقع فيه، فكذلك؛ لأنه تغير مجاورة (٤)، وهذا من جملة الماء المطلق (٥)، إذ لا إضافة فيه (٢)، "وكذلك لو تغير بما يخالطه لكن تعذر صونه عنه؛ كرطوبات الأوراق والحمأة "(٧)، فهو طهور لتعذر الاحتراز عنه. "وإن تغير لمخالطة ما يَستغني عنه كالزعفران والصابون ونحوه فطاهر (٨) "/؛ لما ٣/ب

وصنع فهارسه: أ. د/ عبد العظيم محمود الدّيب، الناشر: دار المنهاج، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م: (١/ ٢٣٨).

<sup>(</sup>۱) وما ذُكر هنا هو القول الجديد للشافعي المنصوص عليه حيث جاء في الوسيط في المذهب: قوله: الْقَدِيم: أَنه طَاهِر أبداً مَا لَم يتَغَيَّر، وإن لَم يطهر الْمحل فنجس. ينظر: الوسيط في المذهب، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠ هـ)، ت: أحمد محمود إبراهيم، محمد محمد تامر، الناشر: دار السلام — القاهرة، الطبعة: الأولى، الا ١٤١٧).

<sup>(</sup>٢) وهذه تسمى غلبة المحاورة، ومعنى ذلك: أن يتغير الماء بجامد كالخشب أو متميز كالدهن، وذلك غير مانع من جواز استعماله، كما أن تغيّر المحاورة لا أثر له، ينظر: الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: ٥٥٠هـ)، ت: الشيخ علي محمد معوض – الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩ م: (١/ ٥٢).

<sup>(</sup>٣) فالماء المتغير ينقسم إلى قسمين ١): ما يتغيّر بالمجاورة، ٢): ما يتغيّر بالمحالطة، فأما ما يتغير بالمجاورة، فطهورٌ على ظاهر المذهب..... وأمّا ما يتغيّر بالمحالطة، فإنه ينقسم إلى ما يمكن صونُ الماء عنه، وإلى ما يتعذر الاحتراز منه، فأمّا ما لا يمكن التحرّز منه، فإذا حصل التغيّر به؛ فالماء طهورٌ، وما يمكن التحرز منه إذا خالطه، نُظر، فإن لم يُغيّر الماءَ أصلاً، حاز التوضؤ به، وإن غيّره أدنى تغيّرٍ، لم يجز التوضؤ به، ينظر: خاية المطلب في دراية المذهب: (١٢/١).

<sup>(</sup>٤) لا تؤثر فيه، أي فكذلك حكمه حكم ملاقاة الطاهر كعود العنبر ونحوه في أمثلة المؤلف ومعنى ذلك أنه لا ينجس به الماء.

<sup>(</sup>٥) الماء المطلق هو: ما نزل من السماء، أو نبع من الأرض على أي صفة كان من أصل الخلقة، أي الباقي على أوصاف خلقته، فالماء المطلق (٥) الماء المطلق هو: ما نزل من السماء، أو نبع من الأرض على أي صفة كان من أصل الخلقة، أي الباقي على أوصاف خلقته، والتنبيه في (ما يقع عليه اسم ماء بلا قيد)، ولأنك إذا رأيته أطلقت اسم الماء عليه، ينظر: نماية المحتاج إلى شرح المنتب: (١ / ١٣)، فتح العزيز المنوفي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: ٢٧٦هـ)، الناشر: عالم الكتب: (١ / ١٣)، فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير [وهو شرح لكتاب الوجيز في الفقه الشافعي لأبي حامد الغزالي، المتوفى: ٥٠ هـ، عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني (المتوفى: ٦٢٣هـ)، الناشر: دار الفكر: (١/ ٨٣).

<sup>(</sup>٦) لعله يقصد بقوله: (لا إضافة فيه)، أن الماء باق على أصل حلقته فلا تغيّر في صفاته.

 <sup>(</sup>٨) واذا تغير الماء بمخالطة طاهر يستغني الماء عنه كالزعفران والأشنان، لم تجز الطهارة به. لكونه طاهر غير طهور، كما قال المؤلف. ينظر:
 التنبيه في الفقه الشافعي (ص: ١٣).

ذكرناه (۱) "غير طهور" لزوال إطلاق اسم الماء عنه "ولا يجوز التوضي بماء الزعفران ولا بنبيذ التمر في حضر ولا في سفر، خلافًا لأبي حنيفة (۲) فيهما (۳)؛ لأنه زال اسم الماء عنه، فأشبه ماء الباقلاء (۱) والمرقة "

#### [قاعدة]

"مالا يصلح لطهارة الحدث لا يصلح لطهارة الخبث. وقال أبو حنيفة: تزال النجاسة بكل مائع طاهر مزيل للعين والأثر (°)" كالخل وما أشبه ذلك.

الثالث: "الماء إذا وقعت فيه نجاسة نظر، فإن كان قليلًا صار نجسًا، وإن لم يتغير يريد دون القلتين (٦) لمفهوم قوله على أنه إذا لم يبلغ قلتين لم يحمل نجسًا) (٧) فإنه يدل على أنه إذا لم يبلغ قلتين

<sup>(</sup>١) لتعذر الاحتراز عنه.

<sup>(</sup>۲) ذهب أبو حنيفة في رواية إلى جواز التوضؤ بالنبيذ ما لم يسكر، وذهب الشافعية، والمالكية، والحنابلة، وأبو يوسف، والجمهور إلى أنه لا يجوز الوضوء بشيء من الأنبذة لا نيا، ولا مطبوحا، لا في حضر، ولا في سفر، ينظر: المبسوط للسرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأثمة السرخسي (المتوفى: ٤٨٣هـ)، دراسة وتحقيق: خليل محي الدين الميس، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ۱/ ١٥٩، النتف في الفتاوى، أبو الحسن على بن الحسين بن محمد الشعّدي، حنفي (المتوفى: ٤٦١هـ) ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤م، صلاح الدين الناهي، الناشر: دار الفرقان، مؤسسة الرسالة – عمان الأردن، بيروت لبنان، الطبعة: الثانية، ٤٠٤ هـ ١٩٨٤م؛ (١٣/١)، التفريع في فقه الإمام مالك بن أنس – رحمه الله – عبيد الله بن الحسين بن الحسن أبو القاسم ابن الجللاب المالكي (المتوفى: ١٣٧هـ)، المتموع شرح المهذب، مع تكملة السبكي والمطبعي، أبو زكريا عيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ١٧٦هـ)، الناشر: دار ٧٣)، المجموع شرح المهذب، مع تكملة السبكي والمطبعي، أبو زكريا عيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ١٢٦هـ)، الناشر: دار الكتب المعرد عبد الله بن عبد المحسن التركي، والدكتور عبد الله بن أحمد بن محمد، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: ١٢٦هـ)، النائة، سنة الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، والدكتور عبد الله بن عبد الحسن الرياض – السعودية، الطبعة: الثالثة، سنة النشر: ١٤ / ١٩ المحسن التركي، والمكتور عبد الله بن عبد الحسن التركي، والمكتور عبد الفتاح محمد الحلو، ط: عالم الكتب، الرياض – السعودية، الطبعة: الثالثة، سنة النشر: ١٤ / ١٩٠٩م؛ (١/ ١٨٠٨).

<sup>(</sup>٣) ذهب أبو حنيفة في روايته الثانية، إلى الجواز، وقال: محمد بن الحسن، يجمع بين النبيذ والتيمم، وقال بالجواز أيضاً: الأوزاعي. ينظر: الأصل المعروف بالمبسوط: (١/ ٥٩)، والحاوي الكبير: (١/ ٤٨).

<sup>(</sup>٤) أي: الفول، حب كالحمص، وأهل الشام يسمون الفول الباقلاء، الواحدة فولة حكاه سيبويه، وخص بعضهم به اليابس وفي حديث عمر أنه سأل المفقود ما كان طعام الجن؟ قال الفول هو الباقلاء، والمقصود بمرقة الباقلاء، هو الماء الناتج عن غلي، ينظر: لسان العرب ابن منظور، ت: عبد الله علي الكبير + محمد أحمد حسب الله + هاشم محمد الشاذلي، دار النشر: دار المعارف، البلد: القاهرة: (٥/١/٩).

<sup>(</sup>٥) "يجوز تطهيرها بالماء وبكل مائع طاهر يمكن إزالتها به كالخل وماء الورد ونحوه مما إذا عصر انعصر، وهذا عند أبي حنيفة.... "، ينظر: فتح القدير، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (المتوفى: ٨٦١هـ)، الناشر: دار الفكر، الطبعة: بدون طبعة، وبدون تاريخ: (١/ ١٩٢).

<sup>(</sup>٦) سيأتي بيان القلتين قريبا.

<sup>(</sup>٧) عن ابن عمر رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ، قال: إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجسا – أو قال: خبثا "، هذا خلاف لا يوهن هذا الحديث، فقد احتج الشيخان جميعا بالوليد بن كثير ومحمد بن عباد بن جعفر، وإنما قرنه أبو أسامة إلى محمد بن جعفر، ثم حدث به

كان نحسًا، "وإن كان قلتين لم ينجس"؛ لمنطوقه (١) "إلَّا إذا تغير فينجس للحديث. (١) "والقلتان خمس مائة رطل برطل العراق عند جماهير الأصحاب"(٣)؛ لقول ابن

جريج (٤): رأيت قِلال هَجَر فرأيت القلة منها تَسعُ قِربتين أو قِربتين وشيئًا، فجعل الشافعي الله الشيء نصفًا احتياطًا (٥٠) وكل قِربة تَسعُ مائة رطل، فصار الجميع خمس مائة رطل، هذا ما عليه الجمهور (١)

\_ \_

مرة عن هذا ومرة عن ذاك والدليل عليه "، المستدرك على الصحيحين: (٢/ ٢٥) برقم (٢٦٥)، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن محدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥)، ت: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢١١١ه هـ ١٩٩٠م، ، وسنن الدارقطني (الـراقطني (١/ ١٠) برقم (٧)، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥ه)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، الطبعة: الأولى، ٢١٤ هـ - ٢٠٠٤م، ومعرفة السنن والآثار: (٢/ ٨٤) برقم (١٨٥٠)، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى المشرورة وجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٨٥٤ه)، ت: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشرون: حامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي – باكستان)، دار قتيبة (دمشق – بيروت)، دار الوعي (حلب – دمشق)، دار الوفاء (المنصورة – القاهرة)، الطبعة: الأولى، عمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٣٥٥ه)، ت: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، و ١٤٩ه.

- (١) لمنطوق الحديث السابق، إذا بلغ قلتين لم يحمل نحساً.
- (٢) أي: حديث: "الماء طهور لا ينجسه إلَّا ما غير طعمه أو ريحه" سبق تخريجه.
- (٣) نقل العمراني عن الشيخ أبي حامد أنهما خمسمائة رطل بالبغدادي، وهو المنصوص. ينظر: البيان في مذهب الإمام الشافعي: (١/ ٣)، أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (المتوفى: ٥٥٨هـ)، ت: قاسم محمد النوري، الناشر: دار المنهاج جدة الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠ م، وقدرها بعض المعاصرين بمائتين وسبعين لتراً، وبعضهم قدرها بمائتين وأربعة ليترات، وبعضهم قدرها مائة وستين لترا، وقدرها بعض علماء زبيد (الحديدة، اليمن) بإحدى عشرة تنكة بتنكة السقاء الذي يسقى الماء فقال:

والقلتان بالزبيدي أتت إحدى عشرة تنكة قد ثبتت.

- ويمكن أن نخلص من هذه التقديرات واختلاف المعاصرين في التحديد بأنه لا يوجد تقدير معين ومحدد، وأن المقصود من القلتين الكثرة عموما، ويمكن التوسط بجمع الأقوال والقول بأن القلتين تساوي مائتي لتر تقريبا تزيد أو تنقص قليلا.
- (٤) ابن حريج: هو عبد الملك بن عبد العزيز بن حريج الأموي مولاهم المكي، ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل، كان من فقهاء أهل المجماعة، المجاز وقرائهم ومتقنيهم، مات سنة خمسين ومائة، أو بعدها وقد حاوز السبعين وقيل: حاوز المائة، ولم يثبت. وقد أخرج له الجماعة، ينظر: الطبقات الكبرى أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٣٠٠هـ)، ينظر: الطبقات الكبرى أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م: (٦ / ٣٧) برقم تحمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م: (٦ / ٣٧) برقم (١٢٢٢).
- (٥) قال الشافعي: فالاحتياط أن تكون القلة قربتين ونصفا، فإذا كان الماء خمس قرب لم يحمل نجسا في حريان أو غيره، والمذهب أن القلتين خمسمائة رطل بالبغدادي، لأن القربة الواحدة لا تزيد على مائة رطل في الغالب، ويحكى هذا عن نص الشافعي، ينظر: الأم، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن الطبعة: بدون طبعة، سنة النشر: ١٥١هـ/١٩٩٠م: (١/ ١٨)، فتح العزيز بشرح الوجيز، الشرح

= =

"وقال أبو عبد الله الزبيري(<sup>1</sup>): هو ستمائة رطل"؛ لأن القلة مأخوذة من استقلال البعير، وبعير العرب يكون ضعيفًا لا يحمل أكثر من مائة وستين مَنَّا، فيحط عنه عشرة أَمنَاء للراوية (<sup>1)</sup> والحبال، فصارت القلة الواحدة (<sup>1)</sup> / مائةً وخمسين منا، وهو ثلاثمائة رطل. "والصحيح أن اعتبار القلة تقريب"؛ لأن اعتباره ٤/أ

= =

الكبير، وهو شرح لكتاب الوجيز في الفقه الشافعي لأبي حامد الغزالي (المتوف: ٥٠ هـ)، عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني (المتوف: ٣٠٦هـ)، الناشر: دار الفكر: (١/ ٢٠٦ و ٢٠٦)، والمهذب في فقه الإمام الشافعي، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوف: ٤٧٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية: (١/ ٢٠/).

- (۱) ينظر: البناية شرح الهداية، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفى بدر الدين العيني (المتوفى: ٥٥٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ ٢٠٠٠ م: (٢٠/٣)، قال: القلتان خمسمائة رطل، هذا هو المشهور في المذهب وعليه أكثر الأصحاب وهو مذهب الشافعي"، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل: (١/ ٧١)، قال: "القلتان على ما جاء في الحديث وهو خمسمائة رطل بالبغدادي"، البيان في مذهب الإمام الشافعي: (١/ ٣٠)، المجموع شرح المهذب: (١/ و ١٢١)، قال: "ثم اتفق رأيهم على تقدير كل قربة بمائة رطل بغدادية"، كشاف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (المتوفى: ١٠٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية: (١/ ٤٣)، قال: والقربة تسع مائة رطل عراقية باتفاق القائلين بتحديد الماء بالقرب"
- (٢) أبوعبد الله الزيبر بن أحمد بن سليمان بن عبد الله بن عاصم بن المنذر بن الزيبر بن العوام الأسد الضرير، قال الشيخ أبو اسحاق كان أعمى، يسكن البصرة، وكان إماماً حافظاً للمذهب الشافعي، قال عنه الماوردي في الحاوي في آخر باب رَكاة الحلي: قال أبو عبد الله الزيبري وهو شيخ أصحابنا في عصره، ثقة صحيح الرواية، محدث وفقيه وأديب ونستابة، عارفاً بالقراءات، انتهت إليه رئاسة أصحابنا في البصرة في عصره، وله مصنفات كثيرة من أشهرها: الكافي، وهو مختصر نفيس في المذهب، حجمه بحجم "التنبيه" للشيرازي، قال النووي: وترتيبه عجيب غريب، المسكت، النية، ستر العورة، الهداية، الاستشارة، والاستخارة، رياضة المتعلم، المكاسب ما يحل منها وما يكرم، وفاته: تُوفي في صقر بالبصرة، وصلى عَلَيْه ابنه أبو عاصم، سنة سبع عشرة وثلاثمائة، وقيل: سنة عشرين وثلاثمائة، ينظر: تاريخ بغداد وذيوله، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٣٦٣هي)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ: (٨ ٢٧٤، ت: ٢٦٨٩ع)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن غيمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن حلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٣١٨هـ، ت: إحسان عباس، الناشر: دار صادر بيروت: (٢/ ٣١٣، ت: ٢٤١)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن عمد بن إبراهيم وقويات الأعيان أبو عبد الله محمد بن أبراهيم بن أبي بكر ابن حكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٣١٨هـ)، ت: إحسان عباس، الناشر: دار صادر بيروت: (٣/ ٣١٠)، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قائماز الذهبي (المتوفى: ٣٤٨ه)، ت: الدكتور بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٣٠٠٠ م: (٧/ ٢٧٠، ت: ٢٤١)، طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي: (٣/ ٢٩٥، ت: ١٨٥٠).
- (٣) الراوية في لسان العرب عبارة عن الدابة التي تحمل الماء، واستعمالها فيما تَحمل فيه الماء منسوب إلى العامة، وهو محتمل على وجه الاستعارة، ينظر: شَرِحُ مشكِل الوَسِيطِ، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٣٤٣هـ)، ت: عبد المنعم خليفة أحمد بلال، الناشر: دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ هـ ٢٠١١م: (١/ ٧٠).
  - (٤) ينظر: الوسيط في المذهب، للغزالي: (١/ ١٦٩ ١٧١).

# (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْحُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِّ الشَّافِعِيِّ '

على وجه لا ينقص منه شيء عُسر وحَرَجٌ، وهو مردود شرعًا(۱)، ولأنه قال: (أو قِربتين فشيئًا) والشيء يستعمل فيما دون النصف في العادة، فدل أنه تقريبٌ لا تحديد، "وعلى هذا لا يضر نقصان رطل أو رطلين، وما لا يبين أثره في الحس وقيل ثلاثة أرطال، وقيل إلى نصف القِربة(٢)، "هذا كله في الماء الراكد، أما الجاري إذا تغير بالنجاسة فالجَرْية المتغيرة نجسة دون ما فوقها وما تحتها"؛ لأن ما فوقها لم يصل إلى النجاسة، وما تحتها لم تصل إليه النجاسة.

"وكذلك النجاسة الجامدة إذا جرت بجري الماء"؛ يريد حريها كحري الماء لا يسبقها ولا تسبقها ولا تسبقه ولا تسبقه والنجس موقعها من الماء، وما عن يمينها وشمالها إذا تقاصر عن قلتين"، وذلك لأن القدر المحيط بجوانبها إلى حافتي النهر حكمه حكم الماء الراكد، وما فوقها طاهر، وما سفل عنها طاهر لما بيّناه (٤).

"وإن كان جري الماء أقوى من جري النجاسة (٥)" لعظمها وصغر النهر، "فما فوق النجاسة طاهر" كما ذكرنا، "وما سفل عنها فنجس وإن تباعد وكثر (٦)، إلّا إذا اجتمع في حوض قدر القلتين متراداً في أصح المذهبين "(٧)؛ وذلك لأن جَرْيَات الماء متفاضلة (٨) وهي لا تقوى على رفع النجاسة في الأصح (٩)، فلا تحصل فيها الكثرة إلّا بالركود، واعتضاد البعض بالبعض.

<sup>(</sup>١) لأن نصوص الشريعة في الكتاب والسنة جاءت للتيسير ورفع الحرج عن الأمة.

<sup>(</sup>٢) (قال الشافعي) في الأم: "كان مسلم يذهب إلى أن ذلك أقل من نصف القربة، أو نصف القربة" وجاء في الوسيط: "قال صاحب التقريب لا يضر نقصانا نصف القربة" ينظر: الأم للشافعي: (١/ ١٨)، الوسيط في المذهب: (١/ ١٧٣).

<sup>(</sup>٣) صورة ذلك: كالميتة.... فتارة تقف، وتارة تجري مع الماء، فإن حرت حرية، فما قبلها وما بعدها طاهران. وما على يمينها وشمالها وفوقها وتحنها، إن كان قليلاً، فنحس، وإن كان قلتين، فقيل: طاهر، وقيل: على قولي التباعد، وإن وقفت النحاسة، وحرى الماء عليها، فحكمه حكم الحارية. ينظر: روضة الطالبين وعمدة المفتين، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، ت: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- عمان، الطبعة: الثالثة، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١: (١/ ٢٦).

<sup>(</sup>٤) أن ما فوقها لم يصل إلى النجاسة، وما تحتها لم يصل إليه النجاسة، كما أشار إليه المؤلف.

<sup>(</sup>٥) بينه الرافعي بقوله: "ما يجرى من الماء على النجاسة" ينظر: اتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، محمد بن محمد بن الحسيني الزبيدي الشهير بمرتضى، الناشر: مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة: ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م: (٢/ ٣٢٦)، بترقيم الشاملة.

<sup>(</sup>٦) نحاية المطلب في دراية المذهب: (١/ ٢٦٨ – ٢٦٩) "قال صاحب التقريب في النجاسة الواقفة: من أثمتنا من قال: يراعى فيما فوق النجاسة من التباعد بقدر قلتين، ما يراعى في اليمين واليسار، إذا كانت النجاسة واقفة"

<sup>(</sup>٧) قال في روضة الطالبين: "وفيه وجه أنه إذا تباعد واغترف من موضع بينه وبين النجاسة قلتان، جاز استعماله، والصحيح الأول" ينظر: روضة الطالبين وعمدة المفتين: (١/ ٢٧).

<sup>(</sup>٨) فإن كل جرية منه طالبة لما أمامها هاربة عما خلفها بخلاف الراكد فإن أجزاءه مترادفة متعاضدة. ينظر: إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين: (٢/ ٣٢٦) بترقيم الشاملة. وهذا الحكم في الأنهار الصغيرة التي لا يمكن البعد فيها عن النجاسة قدر القلتين.

<sup>(</sup>٩) ينظر: روضة الطالبين وعمدة المفتين: (١/ ٢٧).

# فروع أربعة: اجتماع القلتين:

"إذا اجتمعت قلتان نجستان صارتا طاهرتين؛ لكمال / الحد، فإن كانت النجاسة قائمة فيهما فاغترف شيئًا من الماء صار الباقي نجسًا" لنقصانه عن الحد مع قيام عين النجاسة فيه، "فالطريق أن تبدأ بتنحية النجاسة(۱)"، لتتمكن من استعمال جميع الماء(۲).

٤ /ب

# الثاني:

"سؤر جميع الحيوانات طاهر سوى الكلب، والخنزير". أما الحيوانات؛ فلما روي أنه قيل لرسول الله على: أنتوضا بما أفضلَتِ الحُمُر؟ قال: (نعم، وبما أفضلَتِ السِّباع كلها). (٣)

وأما الكلب؛ فلقوله ﷺ: (طهور إناء أحدكم إذا ولغ الكلب فيه أن يُغسل سبعًا). (4)

وأما الخنزير؛ فلأن نجاسته أغلظ<sup>(°)،</sup> إذ ثبت ذلك بنص القرآن، وهو قوله تعالى: ﴿ أَوَ لَحْمَ خِنزِيرِ فَإِنَّهُ رِجْسُ ﴾ (١).

الثالث: (إذا وَلغ الكلب في إناء غسل سبعًا إحداهن بالتراب) هكذا ورد عن رسول الله على

<sup>(</sup>۱) يريد بذلك أن الطريقة في تطهير الماء في هذه الصورة بنزح النجاسة عنه، لتطهيره واستعماله. وصورة ذلك: قال الشافعي رضي الله عنه: وإن وقعت ميتة في بئر فتغير من طعمها أو لونحا أو رائحتها أخرجت الميتة ونزحت البئر حتى يذهب تغيرها فتطهر بذلك "، قال الماوردي: وهذا صحيح. ينظر: الحاوي الكبير: (١/ ٣٣٧).

<sup>(</sup>٢) لأن الاغتراف منه ينقصه عن الحد، أي القلتان، فينجس بذلك، والحل أن نقوم بنزح النجاسة العينية وإزالتها للمحافظة على بقاء الحد، وهذا لا يكون إلا في النجاسات العينية الجامدة التي لم تتفتت، فإن تفتتت أو كانت مائعة، فالحل فيها سيأتي بيانه قريبا.

<sup>(</sup>٣) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، عن النبي الله انه سئل: أنتوضاً بما أفضلت الحمر؟ قال: «نعم، وبما أفضلت السباع كلها»، رواه الدار قطني في سننه: (١ / ١٠١) برقم (١٧٦)، والحديث مروي عن ابن أبي حبيبة، عن داود بن الحصين، عن أبيه، عن حابر، قال الدار قطني عن ابن أبي حبيبة: ضعيف أيضا، وهو إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، وراه البيهقي في السنن الصغير للبيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ١٨٥٨هـ)، ت: عبد المعطي أمين قلعجي، دار النشر: حامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي ـ باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ – ١٩٨٩م: (١ / ٢٩) برقم (١٨٠)، وضعفه الألباني في كتابه تمام المنة في التعليق على فقه السنة، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٠١هـ)، الناشر: دار الرابة، الطبعة: الخامسة، ١/ ٤٧، حيث قال رحمه الله: "قلت: هذا الحديث ضعيف قال النووي في المجموع شرح المهذب (١/ ١٧٣): "وهذا الحديث ضعيف لأن الإبراهيمين ضعيفان جداً عند أهل الحديث": (يقصد: إبراهيم بن محمد، وإبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة كما وضح ذلك قبل كلامه هذا بأسطر)، ثم قال: "لا يحتج بهما وإنما ذكرت هذا الحديث وإن كان ضعيفاً لكونه مشهوراً في كتب الأصحاب، وربما اعتمده بعضهم فنبهت عليه"

<sup>(</sup>٤) رواه مسلم في صحيحه: (١/ ٢٣٤) برقم (٢٧٩)، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوف: ٢٦١هـ)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي — بيروت.

<sup>(</sup>٥) قال الماوردي في الحاوي الكبير: (١/ ٣١٦): "ولأن الخنزير أسوأ حالاً من الكلب لتحريم الانتفاع به في الأحوال وجواز الانتفاع بالكلب في حال، ثم ثبت بما دللنا نجاسة الكلب فكانت نجاسة الخنزير أولى"

<sup>(</sup>٦) الأنعام: ١٤٥

وولوغ الكلب شربه بأطراف اللسان، وهذا العدد منصوص عليه، فلا يسقط إلَّا إذا غُمس في ماءٍ كثير، لأنه عاد إلى حالة لوكان عليها ابتداءً لم ينجس، والصابون والأشنان (١) هل يقوم مقام التراب المنصوص عليه عند فقده؟ قولان؛ أحدهما: الجواز؛ لأن المقصود الاستطهار وهذا يحصل بالأشنان، والثاني: لا؛ لأن المقصود الجمع بين نوعي الطهور وهو الماء والتراب(٢).

الرابع: إذا مات البعوض والعقرب وما ليس له نفسٌ سائلةٌ في ماءٍ قليل، ففي نجاسته قولان"؛ أحدهما: ينجس لأنها صارت نحسة بالموت، فهي كالحيوان الذي له نفس سائلة.

والثاني: لا ينحس لتعذر الاحتراز عنه، وهو القول الجديد (٣)، وبه قال أبو حنيفة (١).

[قاعدةٌ، وفي نسخة فايدة] /

كيفية تطهير الماء النجس

"ماء البئر إذا صار نجسًا بالتغير، فطريق تطهيره أن يكاثر بصب الماء عليه حتى يزول التغير (٥)، أو يطرح فيه تراب على أصح القولين(١) "؛ لأنه موافق للماء في الطهوريَّة فصار كما لو

1/0

<sup>(</sup>١) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي: (ص: ٢٩)، قال المحقق في الهامش: الأشنان: يشبه الصابون في عصرنا هذا، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير (١/ ١٦) "الأشنان بضم الهمزة والكسر لغة معرب وتقديره فعلان ويقال له بالعربية الحرض وتأشن غسل يده

<sup>(</sup>٢) قال في فتح العزيز بشرح الوجيز (الشرح الكبير للرافعي): (١/ ٢٦٣): في مسألة قيام الصابون والأشنان مقام التراب، ثلاثة أقوال: أظهرها لا: لظاهر الخبر ولأنها طهارة متعلقة فلا يقوم غيره مقامه كالتيمم.

والثاني: نعم كالدباغ يقوم فيه غير الشب والقرظ مقامهما، وكالاستنجاء يقوم فيه غير الحجارة مقامها.

الثالث: إن وجد التراب لم يعدل إلى غيره، وإن لم يجده جاز إقامة غيره مقامه للضرورة.

ورجح في ص: (١/ ٢٦٠)، عدم قيام الصابون والأشنان مقام التراب، فقال: "والأظهر أنه لا يقوم الصابون والأشنان مقام التراب، ولا الغسلة الثامنة" ورجح ذلك النووي: في روضة الطالبين وعمدة المفتين: (١/ ٣٢)، بقوله: "ولا يقوم الصابون والأشنان ونحوهما مقام التراب على الأظهر، كالتيمم

<sup>(</sup>٣) ينظر: فتح العزيز بشرح الوحيز (الشرح الكبير للرافعي): (١/ ١٦١)، والمجموع شرح المهذب: (١/ ١٣٢).

<sup>(</sup>٤) ينظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (المتوفي: ٥٨٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ٤٠٦هـ - ١٩٨٦م: (١/ ٢٢).

<sup>(</sup>٥) قال في نماية المطلب في دراية المذهب: "إذا وقعت نجاسة في ماء بئر، والماء قليل، ينجس. ثم ليس من الصواب نزح الماء، وإتعاب النفس فيه، وقد يتنجس حوانب البتر والدلو والرشا، بل الوجه أن يكاثر ماء البتر، ويبلغ حد الكثرة، وإذا بلغه ولم يكن متغيرا، فهو طهور، وإن كان متغيرا، زيد في الماء، حتى يزول التغير. ولو كان بالغا قلتين وقد تغير، فالوجه الأيسر المكاثرة إلى زوال التغير ينظر: نهاية المطلب في دراية المذهب: (١/ ٢٦٣).

<sup>(</sup>٦) قال في نحاية المطلب في دراية المذهب: "وإن طرح في الماء تراب، فأزال أثر النجاسة، فللشافعي قولان: أحدهما: أنه لا يعود طهوراً، كالمسك إذا طرح، والثاني: أنه يعود طهوراً؛ فإن التراب ليست له رائحة فائحة تعم، ولكن له أثر في الإزالة حقيقة" وكان يقول في هذه المسألة: "ومن أغمض ما يرفع في الفتاوي، ويبتلي الناس به النجاسة إذا وقعت في ماء بئر، وتمرأت وتفتنت، ولا ينزح دلو إلا

كوثر بالماء (۱) "ولا ينفع طرح المسك فيه"؛ لأنه يغمر التغير ولا يزيله (۲) "وإن كان ماء البئر قليلًا ولم يتغير صب عليه ما يبلغ قلتين فيطهر؛ لبلوغه كمال الحد (۲).

= =

وفيه جزء منه وإن لطف، فيتعذر استعمال الماء، وإن كان كثيرا غير متغير، وكان شيخي يسأل عن ذلك، فلا يجد جوابا، ويقول: الخلاص منه بطم البئر واحتفار أخرى ودكر النووي في روضة الطالبين وعمدة المفتين القولين، ثم رجح عدم الطهارة بطرح التراب عليه، فقال: "وإن ذهب التغير بطرح التراب، فقولان: أظهرهما لا يطهر، للشك في زوال التغير ينظر: نماية المطلب في دراية المذهب: (١/ ٢٦٣)، روضة الطالبين وعمدة المفتين: (١/ ٢١).

- (۱) تعليل المؤلف هنا بمسألة حكم الماء إذا خالطه التراب، بمعنى أنه لا يسلبه اسم الماء، وليس التطهير بالتراب، وقد رد صاحب نهاية المطلب على هذا التعليل بقوله: قائلا: هذا من ركيك الكلام، وإن ذكره طوائف؛ فإن التراب غير مطهر، وإنما علقت به إباحة بسبب ضرورة... ينظر: نهاية المطلب في دراية المذهب: (المقدمة/ ٢٥٠).
  - (٢) تطهير الماء بالمسك يغيّر رائحة النجاسة الواقعة فيه، ولا يزيلها، فلا يطهر به، قال الماوردي في الحاوي: (١/ ٣٣٩):
- " أن يزول تغييره بإلقاء شيء فيه... كالطيب وما جرى مجراه من ذي رائحته غالبة فالماء على نجاسة؛ لأننا لم نتيقن زوال التغير، وإنما غلب عليها ما هو أقوى رائحة منها فخفيت معه" فقد تكون النجاسة باقية، وقد أخفاها غلبة رائحة المسك، فاليقين وهو وجود النجاسة لم يزل بهذا الفعل.
  - (٣) قال الماوردي في الحاوي الكبير: (١/ ٣٣٩): "وإن كان غير متغير فطهارته بوصف واحد وهو المكاثرة حتى يبلغ قلتين

# (الباب الثاني: في الأواني)

# "وهي ظروف المياه ('')، وهي ثلاثة أقسامٍ":

الأول: "ما يتخذ من جلود الحيوانات وأجزائها، وكل مذكى يؤكل لحمه فجلده طاهر من غير دباغ" كلحمه وسائر أجزائه. "وما لا يؤكل لحمه فالدباغ يطهر جلده"؛ لقوله على: (أيّما إهاب دُبغ فقد طَهَر) (٢)، بفتح الطاء والهاء. والإهاب الجلد ما لم يُدبغ. وقوله على: (هلّا أخذتم إهابها ودبغتموه فانتفعتم به) (٣)، وهذا عام في الجميع فيطهر كله، والدباغ مُعَاناة الجلد بما يصلحه من الشَّث (٤)، والقرض (٥)، والعفص (٦) مما ينشف الرطوبة (٧)، ويزيل الفضلات، "إلّا الكلب والخنزير، وما تولّد منهما، وحيوان طاهر "؛ لأن تأثير الحياة في دفع النحاسة فوق تأثير الدّباغ (٨)، ولما لم تدفع الحياة

<sup>(</sup>١) هذا شروع في وسيلة الوسيلة التي هي ظروف المياه وأوعيتها، لاحتياحها إليها. والآنية: كل ما يستعمل في المهمات كالقدر، والمغرفة، والصحن، ونحوه، والظرف: ماكان شاغلا للشيء، فهو أعم من الآنية، فإن الحوض والمخزن مثلا يصح عليه الظرفية، ولا يطلق عليهما الآنية. ينظر هامش: معجم الفروق اللغوية، تنظيم: الشيخ بيت الله بيات، ومؤسسة النشر الاسلامي، الطبعة: الأولى: (١/ ٧)، الفرق التاسع.

<sup>(</sup>٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما، سمع النبي ﷺيقول: «أيما إهاب دبغ فقد طهر»، جاء عند صحيح مسلم: (/٢٧٧)، برقم (٣٦٦).

<sup>(</sup>٣) حديث ميمونة أخرجه البخاري في صحيحه «هلا انتفعتم بجلدها؟ » قالوا: إنحا ميتة: قال: «إنما حرم أكلها»: (١٢٨/٢) برقم (١٠٨)، ولفظه عند مسلم: تصدق على مولاة لميمونة بشاة، فماتت، فمر بحا رسول الله الله الله الحادث على المعالمات ا

<sup>(</sup>٤) قال الفراهيدي في العين ٦/ ٢١٦: الشَّتُّ: شجرٌ طيِّب الرِّيح، مرّ الطَّعم، ينبت في جبال الغور ونجد، وقال المزني: الشث شجرة تكون بالحجاز. ينظر: مختصر المزني (مطبوع ملحقا بالأم للشافعي)، إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المزني (المتوفى: ٢٦٤هـ)، الناشر: دار المعرفة — بيروت، سنة النشر: ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م: (٨/ ١٠١).

<sup>(</sup>٥) القَرَظُ: شجر يدبغ به، وقيل هو ورق السلم، يدبغ به الأدم، وتقول: قَرَظُتُه أقرِظه قَرْظاً. والقارِظُ جامعه. ينظر: العين للفراهيدي ٥/ ١٣٣، وجمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)، ت: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م: (٢/ ٧٦٣)، مادة (رظق): (٩ / ٧٠)، (باب الراء والظاء).

<sup>(</sup>٦) العَفْص: ثمر يدبغ به، وهو حمل شجرة تحمل سنة عَفْصاً، وسنة بلّوطاً، والعفاص: صمام القارورة، عفصتها: جعلت العِفاص في رأسها، والعفص: شجرة البلوط، وثمارها، وهو دواء قابض مجفف. ينظر: العين: (١/ ٣٠٧)، وجمهرة اللغة لابن دريد: (٢/ ٨٨٥)، مادة صعف، (باب الصاد والعين)، وتحذيب اللغة: (٢/ ٢٧)، باب العين والصاد مع الفاء، ولسان العرب، ابن منظور: (٧/ ٤٥)، فصل العين المهملة، وتاج العروس: (١٨ / ٣٥)، باب عفص.

<sup>(</sup>٧) قال الماوردي في الحاوي الكبير: (١/ ٣٣): "قال أبو حنيفة: المعنى في الشث، والقرظ أنه منشف بحفف، وكل شيء كان فيه تنشيف الجلد وتجفيفه حازت به الدباغة حتى بالشمس والنار، وقال الشافعي: أن المعنى في الشث، والقرظ أنه يحدث في الجلد أربعة أوصاف: أحدها: تنشيف فضوله الطاهرة، ورطوبته الباطنة، والثاني: تطيب ريحه، وإزالة ما ظهر عليه من سهوكة ونتن، والثالث: نقل اسمه من الإهاب إلى الأدعم، و الرابع: بقاؤه على هذه الأحوال بعد الاستعمال"

<sup>(</sup>٨) يقصد: أن الحياة مع قوتما لم تدفع النحاسة عن المذكورات، والحياة أقوى في دفع النحاسات من الدباغ. جاء في الوسيط في المذهب: (١/ ١٤١): "وأما الحيوانات ما دامت حية فأصلها على الطهارة إلا الكلب، والخنزير، وما تولد منهما، أو من أحدهما، وحيوان

النجاسة عنها فالدِّباغ أولي.

"والعَاجُ(١) المنفصلُ عن الحيوان نجسّ"؛ لقوله على: (مَا أُبين من حيّ فهو مَيتٌ)(٢)، "وكذا الشّعر ينجس بالموت(٣)"؛ لأنه جزء متصل بالحيوان ينمو بنمائه، فهو كسائر أجزائه، "ثم لا يطهر بالدّباغ (٤) "؛ لأن تأثير الدّباغ يظهر في الجلد لا في الشّعر، هذا أحد القولين(٥).

الثاني: "ما يتخذ من الذهب والفضة، فهي طاهرة /، ولكن استعمالها حرام على الرجال ٥/٠

\_ \_

طاهر، فإذا ماتت فأصلها على النجاسة"

- (۱) قال في المجموع شرح المهذب: (۱/ ٢٣٨)، "والعاج عظم الفيل.... وقال أبو علي البغدادي العرب تسمي كل عظم عاجا" وفي اللغة: العاج هو: الذبل بفتح الذال المعجمة وإسكان الباء الموحدة، الذُبُلُ عظم ظهر السلحفاة. ينظر: تهذيب اللغة: (٣/ ٣٣)، ومعجم متن اللغة (موسوعة لغوية حديثة)، أحمد رضا (عضو المجمع العلمي العربي بدمشق)، الناشر: دار مكتبة الحياة بيروت: (٤/ ٢٣٥) باب ع. وقيل العاج: هُو نَاب الفيلة، وَلاَ يُسمى غير نابها عاجاً. ينظر: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٩٤هم)، ت: عدنان درويش محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت: (١/ ٢٥٦)، فصل العين، لسان العرب: (٢/ ٣٣٤) فصل العين المهملة. ولعل المقصود بالعاج هو العظم المنفصل من الحيوان.
- (۲) من حديث أبي واقد الليثي: أخرجه أبو داود، باب في صيد قطع منه قطعة، كتاب الصيد برقم (۲۸۵۸) سنن أبي داود: (۳/ ۱۱۱)، والترمذي، باب ما قُطع من الحي فهو ميت، كتاب الأطعمة برقم (۱٤٨٠) الجامع الصحيح: (٤/ ٢٦)، وأحمد برقم (۲۱۳۹ ۲۱۳۹۷) المسند: (٦/ ٢٨٦) وقم (۲۸۷)، والدارمي، باب في الصيد يبين منه العضو، كتاب الصيد برقم (۲۰۱۸) سنن الدارمي: (۲/ ۲۸۷)، والحاكم، باب ما قُطع من البهيمة وهي حية فهو ميت، كتاب الذبائح، المستدرك: (٤/ ٢٣٩)، والبيهقي، باب ما قُطع من الجاكم: السنن الكبرى: (٩/ ٢٤٥)، والجديث قال عنه الترمذي: "حسن غريب"، وقال الحاكم: "صحيح على شرط البخاري ولم يخرّجاه" ووافقه الذهبي، وصحّحه الألباني في صحيح الجامع الصغير: (٥/ ١٥١).
- (٣) حاء في المجموع شرح المهذب: (١/ ٢٣٦ و ٢٣٦)، وكفاية النبيه في شرح التنبيه: (٢/ ٢٤٩): المذهب نجاسة شعر الميتة غير الآدمي"، وهو ما حكاه المزني والربيع بن سليمان المرادي والبويطي وحرملة وأصحاب القديم" وجاء في تحفة المحتاج في شرح المنهاج، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، الطبعة: بدون طبعة، عام النشر: ١٣٥٧ هـ ١٩٨٣ م: (١/ ٣٠٨)، قوله: "نقل جمع أن الشافعي رجع عن تنجس شعر الميتة وصوفها، ويجاب بأن الرجوع لم يصح، والاختيار لم يتضح"

#### (٤) يعني شعر الميتة.

(٥) القول بأنه لا يطهر بالدباغ هو الأصح في المذهب، وهو المنصوص عن الشافعي، وعليه الجمهور، قال في الأم: "لأن الدباغ لا يطهر شعراً، ولا ريشاً، ويطهر الإهاب؛ لأن الإهاب غير الشعر والريش، وكذلك عظم ما لا يؤكل لحمه لا يطهره دباغ ولا غسل ذكيا كان، أو غير ذكي ينظر: الأم، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: بدون طبعة، سنة النشر: ١١٤١هـ/١٩٩٠م: (١/ ٢٧)، وجاء في المجموع شرح المهذب: (١/ ٢٣٨ و ٢٣٩): "فان دبغ جلد الميتة وعليه شعر، قال في الأم: لا يطهر؛ لأن الدباغ لا يؤثر في تطهيره، وروى الربيع بن سليمان الجيزى عنه أنه يطهر؛ لأنه شعر نابت على جلد طاهر فكان كالجلد في الطهارة، كشعر الحيوان في حال الحياة، هذان القولان مشهوران، أصحهما عند الجمهور نصه في الأم أنه لا يطهر...، إذا قلنا بالأصح إن الشعر لا يطهر بالدباغ"

# (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخَلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلَيِّ الشَّافِعِيِّ ،

والنساء"؛ لقوله ﷺ: (الذي يشرب في آنية الذهب والفضة إنما يُجرجر في بطنه نار جهنم) (١) وروي (في جوفه) (٢)، وروي (في جوفه) (٢)، والجرَجَرة ههنا انجرار الماء في الحلق (٣).

"وكذا المضببُ بهما تضبيب مفاخرة"؛ لأنه في معناها (٤)، "ولا بأس بالضبة (٥) الصغيرة (٦) "؛ لما روي أن قدح النبي على انكسر، فاتخذ مكان الشفة سِلسلةً مِن فضةٍ (٧)، وكان نعل (٨) سيفه التَّكِيُّامن فضةٍ،

\_\_\_\_\_

- (٥) الضبة: هي قطعة عريضة من أي معدن يصلح بما ماكسر، مسند أحمد، ط الرسالة: (١٩/ ٤٠٤).
- (٦) قال النووي في الجحموع في بيان حكم الضبة في المذهب الشافعي، فبيّن أن ضبة الذهب محرمة مطلقاً، صغرت، أو كبرت، وأما الفضة، ففرق بين الصغيرة والكبيرة، فأجاز الصغيرة، وحرم الكبيرة، ينظر: المجموع: (١/ ٢٥٦).
- (٧) يشير لحديث أنس بن مالك رضي الله عنه: "أن قدح النبي الله انكسر، فاتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة"، رواه البخاري: (٤/ ٨٣)، برقم (٣١٠٩)، باب: ما ذكر في درع النبي الله.
- (٨) نعل السيف: أي ما يكون في أسفل غمده، من حديد، أو فضة ونحوهما. ينظر: مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، شمس الدين،
   عمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: ٩٧٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م:
   (٩٨/٢).

<sup>(</sup>۱) عن ابن عباس رضي الله عنه، قال: قال رسول الله على: «الذي يشرب في آنية الذهب والفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم»، رواه أبو يعلى، المعجم أبو يعلى أحمد بن علي بن المئنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (المتوفى: ٣٠٧هـ)، المحقق: إرشاد الحق الأثري، الناشر: إدارة العلوم الأثرية – فيصل آباد، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ: (١/ ٤٠) برقم (٦)، والطبراني المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، (المتوفى: ٣٦٠هـ)، ت: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين – القاهرة: (٣/ ٣٣٨) برقم (٣٣٣٣)، باب من اسمه جعفر، وقال: لم يرو هذا الحديث عن النضر إلا سليم، تفرد به محمد بن بحر.

<sup>(</sup>٢) عن أم سلمة رضي الله عنها، أن رسول الله هيقال: «الذي يشرب في آنية الذهب والفضة إنما يجرجر في جوفه نار جهنم»، رواه ابن حبان في صحيحه، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، ت: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م: (١٦١/ ١٦١) برقم (٣٤٢م) باب: ذكر إيجاب دخول النار للشارب في أواني الذهب والفضة، صححه الثانية، تايد الله التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان وتمييز سقيمه من صحيحه، وشاذه من محفوظه، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ) ترتيب: الأمير أبو الحسن على بن بلبان بن عبد الله، علاء الدين الفارسي الحنفي (المتوفى: ٣٧٩هـ) مؤلف التعليقات الحسان: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ٣٧٩هـ)، الناشر: دار باوزير للنشر والتوزيع، حدة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣م: (٨/ ١٨) برقم (٣١٨م)، باب: آداب الشرب.

<sup>(</sup>٣) الجرجرة: "حكاية الصوت، يقال: جرجر فلان الماء في حلقه إذا جرعه جرعاً متتابعاً يسمع له صوت، وجرجر الفحل في هديره: إذا ردده في شقشقته" البيان في مذهب الإمام الشافعي: (١/ ٨١)، جاء في العين (٦/ ١٤)، باب الجيم مع الراء ج ر، ر ج مستعملان فقط: "والجرجرة: تردد هدير البعير في حنجرته وشقشقته ثم يخرجه فيهدر

<sup>(</sup>٤) وهذا ما جاء في الحاوي الكبير بقوله: "أن أواني الذهب والفضة إنما حرم استعمالها إما لما فيها من المباهاة والمفاخرة، وإما لما فيها من الكسار قلوب الفقراء، وإما لما فيها منه السرف، وكل هذه المعاني موجودة في المضبب فوجب أن يكون محرما كتحريم المصمت" ينظر: الحاوي الكبير: (١/ ٧٩).

## (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بن محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِيِّ الشَّافِعِيِّ ،

وقبيعة <sup>(۱)</sup> سيفه فضة <sup>(۲)</sup>.

الثالث: "ما يتخذ من سائر الجواهر مباحة (٢) "؛ لأن المفاخرة بها لا يدركها إلَّا الخواص (١) من الناس.

"وأواني المشركين أيضًا مُباحة "(٥)؛ لأن النبي على توضًا من مَزادة مشركِ (٢)، والمزادة شيء يتخذ من

أحدهما: وهو قول أبي إسحاق لا يجوز؛ لأن الظاهر نحاستها.

والوجه الثاني: وهو قول أبي على بن أبي هريرة، أن استعمالها حائز، مع الكراهة اعتبارا بالأصل في طهارتما، وإسقاطها بحكم الشك في نجاستها غير مستحب.

ينظر: الحاوي الكبير: (١/ ٨١)، المهذب في فقه الإمام الشافعي للشيرازي: (١/ ٣١)، المجموع للنووي: (٢٦١/١)، وهذا التفصيل لا دليل عليه، فيبقى العمل بالأصل وهو الإباحة.

(٦) حديث طويل، عن عمران بن حصين - رضي الله عنه - أن النبي - ها-، وأصحابه توضأوا من مَزَادَةِ المُرأةِ مشركة"، رواه البخاري في صحيحه: كتاب المساجد، صحيحه: كتاب التيمم باب الصعيد الطيب وضوء كل مسلم: (١/ ٤٤٧) برقم (٣٤٤)، ومسلم في صحيحه: كتاب المساجد، ومواضع الصلاة باب قضاء الصلاة الفائتة: (١/ ٤٧٤) برقم: (٣١٢) ورقم (٦٨٢).

دلالة الحديث: "يدل الحديث على طهارة حلد الميتة بالدباغ؛ لأن المزادتين من حلود ذبائح المشركين وذبائحهم ميتة"

ينظر: سبل السلام محمد بن إسماعيل الأمير الكحلاني الصنعاني (المتوفى: ١١٨٢هـ)، الناشر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة: الرابعة الرابعة ١٣٧٩هـ/ ١٩٦٠م: (٣٤/١).

 <sup>(</sup>١) القبيعة: بفتح القاف، وكسر الباء الموحدة: هي التي تكون على رأس قائم السيف، ينظر: مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج:
 (٩٨/٢).

<sup>(</sup>٣) أما استعمال الأواني من سائر "الجواهر النفيسة كالفيروزج والياقوت والزبرجد وغيرها فهل هي في معني المتحد من الذهب والفضة، قولان: بناهما الأئمة علي علّة تحريم إناء الذهب والفضة، هل هو لعينهما، أو لمعنى فيهما، قولان: الجديد: أنه لعينهما كاختصاصهما بتقويم الأشياء بحما، والثاني: أنه لمعنى السرف، والخيلاء، فعلى الأول لا يحرم ما اتخذ من الجواهر النفيسة، وعلى الثاني يحرم واعتبروا معنى السرف والخيلاء" فتح العزيز بشرح الوجيز، الشرح الكبير للرافعي: (١/ ٣٠٣ و ٣٠٣). وعليه: فيكون حكم استعمال واتخاذ سائر الجواهر الثمينة عدا الذهب والفضة الجواز، لأمرين: الأول: "لأنه لم يرد فيه نحي، الثاني: ولا يظهر فيه معنى السرف والخيلاء" النجم الوهاج في شرح المنهاج، لكمال الدين الدميري، أبو البقاء ١/ ٢٥٨، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوف: ٩٧٧ه)، ت: مكتب البحوث والدراسات – دار الفكر، الناشر: دار الفكر – بيروت: (١/ ٣).

<sup>(</sup>٤) "ولا يتعدى التحريم إلى الفيروزج، والياقوت على الأصح؛ لأن نفاستهما ما لا يدركها الا الخواص فتح العزيز بشرح الوجيز، الشرح الكبير للرافعي: (١/ ٣٠١).

<sup>(</sup>٥) حكم أواني المشركين: من كان منهم لا يرى أكل لحم الخنزير، جاز استعمال أوانيهم، ومن كان يرى أكله، ففي جواز استعمالها إذا طال استعمالهم لها وجهان:

الأدم أو غيره على هيئة الكيس يجعلُ فيه الزاد (١)، ولأن الأصل فيها الطهارة "إلَّا المجوس فالاحتياط الجتناب أوانيهم لغلبة النجاسة عليهم (٢) ".

## [فرع]:

"إذا كان معه إناءان فيهما ماء أحدهما نجس وأشكل عليه اجتهد، فما غلب على ظنه بعلامة الذا كان معه إناءان فيهما ماء أحدهما نجس وأشكل عليه اجتهد، فما غلب على ظنه بعلامة أنّه طاهر استعمله "، وذلك لأن الاجتهاد طريق مُوصلٌ إلى المقصود كما في القبلة، "وأراق الثاني "، لئلّا يتغير اجتهاده بعد ذلك "، "ويجوز ذلك وإن كان على ساحل نهر وهو متمكن من ماء متيقن "، لئلّا يتغير اجتهاده بعد ذلك مع إمكان البناء على اليقين جائزٌ (١٠ كاستعمال الماء المجوّز نجاسته في الطهارة"؛ لأن البناء على الظاهر مع إمكان البناء على اليقين جائزٌ (١٠ كاستعمال الماء المجوّز نجاسته في

= =

<sup>(</sup>۱) المزادة: الظرف الذي يحمل فيه الماء، كالراوية، والقربة، والسطيحة، والجمع المزاود والميم زائدة. ينظر: مسند الإمام الشافعي، الشافعي أبو عبد المشافعي الشرف الذي يحمل بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوف: ٢٠٤ه)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، عام النشر: ١٣٧٠ هـ ١٩٥١ م: (٢/ ١٤٠) برقم (٤٦٤). والنهاية في غريب المحديث والأثر: (٤/ ٣٢٤) قال: "وهو الظرف الذي يحمل فيه الماء، كالرواية والقربة والسطيحة، والجمع: المزاود. والميم زائدة"

<sup>(</sup>٢) القول في حكم أواني الجوس: أنه يكره استعمالها لعدم تحرزهم من النجاسة؛ لأنهم يتدينون باستعمال النجاسة، حيث يغتسلون بأبوال البقر تقرباً، ففي حواز استعمال أوانيهم وجهان: أخذاً من القولين في تعارض الأصل، والغالب، والأصح جواز استعمال أوانيهم مع كراهة. ينظر: الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع: (١/ ٣٣).

<sup>(</sup>٣) إذا كان معه إناءان أحدهما طاهر بيقين، والآخر نحس، واشتبها عليه فأراقه، فهل يلزمه الاجتهاد، وجهان:

أحدهما: أنه طاهر، وهو قول أبي العباس؛ لأنه ماء مشكوك في نجاسته فرد إلى أصله في الطهارة، فيستعمله من غير اجتهاد.

والوجه الثاني: وهو قول جمهور أصحابنا أنه لا يجوز أن يستعمله حتى يجتهد فيه، ولا يحكم بطهارته قبل الاجتهاد؛ لأننا قد تيقنا حصول النحاسة فيهما، وشككنا في زوالها بإراقة أحدهما، والشك لا يرفع حكما ثبت بيقين. ينظر: الحاوي الكبير: (١/ ٣٤٧).

قال الشافعي: وإن كان معه.... إناءان من ماء، أحدهما طاهر، والآخر نجس فإنه يتوضأ بأحدهما على التحري ويجزئه ينظر: الحاوي الكبير: (٢/ ٢٤٤).

<sup>(</sup>٤) مسألة: "إذا اشتبه عليه إناءان فتحرى فيهما فأداه اجتهاده إلى طهارة أحدهما فتوضأ به وصلى، ولم يرق الآخر حتى حضرت الصلاة الثانية، فما يلزمه: قول قال: يعيد الاجتهاد، ومن أصحابنا، (أي الشافعية)، من قال لا يلزمه ذلك. ينظر: حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، محمد بن أحمد بن الحسين بن عمر، أبو بكر الشاشي القفال الفارقيّ، الملقب فخر الإسلام، المستظهري الشافعي (المتوف: ٧٠٥هـ)، ت: ياسين أحمد إبراهيم درادكة، الناشر: مؤسسة الرسالة، دار الأرقم – بيروت – عمان، الطبعة: الأولى، ١٩٨٠م: (١/ ٩٠).

وحكم إراقة الماء الذي ظهرت له نجاسته باجتهاده الاستحباب، قال الروياني: " لوكان معه إناءان طاهر ونجس، فتحرى في وقت صلاة الظهر، فأدى اجتهاده إلى طهارة أحدهما فتوضأ به، وبقيت منه بقية، يستحب له أن يريق الإناء الآخر حتى لا يختلف اجتهاده للصلاة الثانية" ينظر: بحر المذهب (في فروع المذهب الشافعي)، الروياني، أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل (ت ٥٠٢ هـ) المحقق: طارق فتحي السيد، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٩ م: (٢٧١/١).

<sup>(</sup>٥) فإن أعاد الاجتهاد وأداه اجتهاده إلى طهارة الثاني لا نجاسة الأول: فالمنصوص أنه يتركهما ويتيمم، ويعيد كل صلاة صلاها بالتيمم في أحد الوجوه، وفي الثاني: لا يعيد، وفي الثالث: وهو قول أبي الطيب بن سلمة أنه إن بقي من الإناء الأول شيء أعاد الصلاة، وإن لم يبق منه شيء لم يعد" ينظر: حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء: (١/ ٩٠ و ٩١).

<sup>(</sup>٦) هذه المسألة: إذا كان معه إناءان، أحدهما نحس، فالتبس بالطاهر، مع وجود الماء الطاهر يقيناً، كأن يكون على نهر، فهل يجوز استعمال

# (المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْحُلَاصَةِ) لأحمدَ بن عمد بن يونسَ بن عمد بن مَنَعَةَ المُوصِلِّ الشَّافِعِيِّ ،

البيت مع وجود الماء المستيقن طهارته بأن ينزل من السماء (١) "فإن توضأ ببعض أحَدهما ودخل وقت الصلاة الثانية فأدى اجتهاده إلى أن الطاهر هو الآخر تيمم وصَلَّى؛ لأن الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد"؛ لأنه لو أُمر باستعماله لوجب عليه / قضاء الصَّلاة الأولى، وكان في ذلك نقض الاجتهاد ٢/أ بالاجتهاد، فهو كمن عدم الماء فتيمم "ثم يعيد كل صلاة صلَّها بالتيمم (١)؛ لأنه صلَّى بتيمم ومعه الإناءان وفيهما مُستيقن الطهارة لا محالة " ولو لم يبق من الماء الأول شيء، فقد تيمم ومعه إناء طاهر في زعمه فعليه الإعادة (٣).

= =

أحد الإناءين بالاجتهاد وترك الماء المستيقن؟

على وجهين: أحدهما: لا يجوز؛ فإن الاجتهاد إنما يسوغ عند فقدان اليقين، فيكون كالضرورة، ولا مساغ مع التمكن من اليقين. والوجه الثاني: أنه يجوز استعمال أحد الإناءين بالاجتهاد؛ فإن أكثر ما فيه أنه يستعمل ماء لا يستيقن طهارته، مع القدرة على ماء مستيقن الطهارة، وليس ذلك بدعا؛ فإنه لو كان معه ماء مشكوك فيه، وكان على شط بحر، فله استعمال الماء المشكوك فيه مع القدرة على الماء المستيقن الطهارة. ينظر: نماية المطلب في دراية المذهب: (٢٧٦/١).

(١) لأن الماء الذي لم يستيقن نجاسته في الشرع كالماء الذي يستيقن طهارته. ينظر: نهاية المطلب في دراية المذهب: (٢٧٦/١). والمقصود: أن الإنسان إنما يُكلّف بالبناء على الظاهر ولو أمكنه البناء على اليقين، كمن تبين له حدث إمامه فصلاته صحيحة عملاً

بالظاهر، كذلك مع الاجتهاد في المنزل بين الماء النجس والطاهر فيعمل بما ظهر له، مع إمكانية تركهما والوضوء بماء مستيقن الطهارة، كالنازل من السماء، فكذلك عند النهر، أو الساحل، والله أعلم.

قال الماوردي في الحاوي الكبير: (١/ ٣٤٧): "لأن أكثر أحواله في الاجتهاد أن يكون مستعملاً ماء طاهراً في الظاهر، مع وجود ماء طاهر بيقين، وذلك جائز؛ ألا ترى لو استعمل من إناء على شاطئ نحر، أو بحر، جاز، وإن كانت طهارته من طريق الظاهر، وقد يجوز أن يكون نجسا بولوغ كلب، أو غيره، ولا يلزمه أن يستعمل ماء البحر، وإن كان على يقين الطهارة"

- (٢) جاء في بحر المذهب للروياني: أن في المسألة قولان: قول يقول بإعادة كل صلاة صلاها بالتيمم وهو المنسوب للمزني، والقول الآخر: لا تلزمه الإعادة، ورجح الأخير بقوله: "والذي نقله المزني لا نعرفه للشافعي في أيِّ من كتبه" وجاء في العزيز شرح الوجيز ترجيح عدم الإعادة، بقوله: "أصحهما: لا؛ إذ ليس معه ماء طاهر بيقين" وجاء أيضاً في مغني المحتاج ذكر الخلاف على القولين، ثم رجح عدم الإعادة، بقوله: ويصلي بلا إعادة في الأصح؛ إذ ليس معه ماء طاهر بيقين" ينظر: بحر المذهب: (١/ ٢٧١)، العزيز شرح الوجيز: (١/ ٢٧١)، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج: (١/ ١٣٤). فإذا كان الأصح عدم الإعادة، كما جاء في كتب الشافعية، فما ذكره المؤلف هنا ضعيف؛ إذ يكون خلاف الأصح.
- (٣) لا يوافق المؤلف على هذا التعليل، فقد نقضه صاحب التهذيب في فقه الإمام الشافعي: (١/ ١٦٥)، بقوله: "وإن لم يبق من الماء الأول شيءٌ، فلا اجتهاد عليه حتى لو غلب على ظنه بدليل أرجح من الأول؛ أن الطاهر هو الثاني، فلا ينقض الأول من غير يقين، بل يصلي بالتيمم، ولا إعادة عليه"

## (الباب الثالث: في كيفية الوضوء(١))

وفرائضه ستُّ؛ الأول: النية (٢٠)، وصفتها أن ينوي بقلبه عند غسل الوجه رفع الحدث، أو استباحة الصلاة.

أما النية؛ فلقوله على: (إنما الأعمالُ بالنيّات ولكلِّ امرىء ما نوى)<sup>(۱)</sup>، وقوله ينوي بقلبه لأن محل النية القلب، فإن ساعده اللسان فهو آكد<sup>(٤)</sup>. وقوله عند غسل الوجه؛ لأنه أول فرض<sup>(٥)</sup> من أفعال الوضوء فلا يجوز أن يخلو من النية<sup>(١)</sup>. "وقوله رفع الحدث أو استباحة الصلاة"؛ لأن ذلك هو المقصود والمأمور به،

وخالف في هذه المسألة الحنفية: حيث جعلوا النية من فضائل الوضوء، وليست من فرائضه ولا شروطه، قال في النتف في الفتاوى أبو الحسن على بن الحسين بن محمد السُّغْدي، حنفي (المتوفى: ٤٦١هـ)، ت: المحامي الدكتور صلاح الدين الناهي، الناشر: دار الفرقان مؤسسة الرسالة – عمان الأردن ـ بيروت لبنان، الطبعة: الثانية، ٤٠٤هـ – ١٩٨٤م: (١/ ٢٣): " وأما الفضائل في الوضوء فهي عشرة أشياء، إحداها النية". وينظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: (١/ ١٧ و ١٨).

- (٣) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال: قال رسول الله عنه الأعمال بالنية، وإنما لا مرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله عنه ورسوله، فهجرته إلى ما هاجر إليه»، رواه البخاري في صحيحه: (٦/٦) برقم (١٩٠٧)، باب صحيحه: (٦/٦) برقم (١٩٠٧)، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله الله ومسلم في صحيحه: (٣/ ١٥١٥) برقم (١٩٠٧)، باب قوله الله الأعمال بالنيات.
- (٤) فيه إشارة إلى كلام الماوردي، أن هذا قول أبي عبد الله الزبيري من الشافعية، ثم بيّن أن هذا "لا وجه له؛ لأن القول لما اختص باللسان لم يلزم اعتقاده بالقلب، فوجب أن تكون النية إذا اختصت بالقلب لا يلزم ذكرها باللسان، فعلى هذا لو ذكر النية بلسانه ولم يعتقدها بقلبه لم يجزه". الحاوي الكبير: (١/ ٩٢).
- (٥) ذهب إلى ذلك المالكية، والشافعية، والحنابلة، ينظر: إرْشَادُ السَّالِك إلى أَشْرَفِ المِسَالِكِ فِي فقهِ الإمَامِ مَالِك، عبد الرحمن بن محمد بن عسكر البغدادي، أبو زيد أو أبو محمد، شهاب الدين المالكي (المتوف: ٧٣٨ه)، وبحامشه: تقريرات مفيدة لإبراهيم بن حسن، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البايي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة: الثالثة: (١/ ٢)، ومواهب الجليل في شرح مختصر خليل، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعيني المالكي (المتوف: ١٩٥٤هم)، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الثالثة، ١٤١٢ه ١٩٩٦م: (١/ ٢٣٩)، والمهذب في فقه الإمام الشافعي للشيرازي: (١/ ٣٥).
- (٦) "(قال الربيع): "ولو غسل وجهه بلا نية طهارة للصلاة، ثم غسل يديه بعد، ومسح رأسه، وغسل رجليه ينوي الطهارة كان عليه أن يعيد

<sup>(</sup>۱) الوضوء في الاصطلاح: الوضوء في الشرع: استعمال الماء في أعضاء مخصوصة، مُفتتحةٌ بالنية، ينظر: المجموع شرح المهذب: (١/ ٢٥١)، بداية المحتاج في شرح المنهاج، بدر الدين أبو الفضل محمد بن أبي بكر الأسدي الشافعي ابن قاضي شهبة (٧٩٨ – ٨٧٤ هـ)، الناشر: دار المنهاج للنشر والتوزيع، حدة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م: (١/ ١٣١)، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج: (١/ ١٦٦).

<sup>(</sup>۲) ذهب المالكية، والشافعية، والحنابلة إلى أن النية فرض في الوضوء: ينظر: عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، أبو محمد جلال الدين عبد الله بن نجم بن شاس بن نزار الجذامي السعدي المالكي (المتوفى: ٢١٦هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. حميد بن محمد لحمر، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٣ م: (١/ ٢٨)، ومنهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه: (١/ ٢١)، " المنور في راجح المحرر، تقي الدين أحمد بن محمد بن عليّ البغدادي، المقرئ الأدّمي الحنبلي (المتوفى: حوالي ٧٤٩ هـ)، دراسة وتحقيق: د. وليد عبد الله المنيس، أصل الكتاب: أطروحة دكتوراه للمحقق، الناشر: دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م: (١/ ١٤٧).

"أو استباحة ما لا يباح إلَّا بطهارة كالنافلةِ والجنازة"؛ لأنها لا تستباح مع الحدث فتضمنت نيتها رفع

"ووقتها حالة غَسل الوجه" لأن اقترانها بأول فرض من فرائض الوضوء شرط كما ذكرناه، "والأولى أن ينوي مع المضمضة (١) ويستديم ذكرها إلى غَسل بعض الوجه" لئلُّا يخلو شيء من العبادة عن النية، "ثم لا يضر عزوبها بعده(٢)، ولو عزبت قبل غسل الوجه لم يجزئ"، أما عزوبها بعد ذلك فلأنها إذا اقترنت بأول فرض فقد اشتملت على جميع الفروض (٣) كما في الصلاة إذا اقترنت النية بتكبيرها، وأما عزوبها قبل الوجه فلما ذكرنا أن اقترانها بأول فرض شرط، فلا بد من اتصالها بالفرض.

الثاني: "غسل الوجه، وحدُّه إجراء الماء" على محل الفرض، "وحدُّ/ الوجه من منابت شعر الرأس ٦/٠ إلى أصول الأذنين في العرض، ومنتهى اللحيين في الطول" لإطلاق الاسم عليه (١٠)، "ويجب إمرار الماء إلى منتهى اللحية"؛ لأنه مُقبلٌ عند التخاطب فيسمى وجهًا وإن خرج عن حد الوجه، "ولا يجب إيصال الماء إلى باطن اللحية الكثيفة غالبًا كالذقن"؛ وهو ملتقى اللحيين ومجمعهما من الحنك،

غسل الوجه ينوي به الطهارة، وغسل ما بعد ذلك مما غسل لا ينوي به الطهارة" ينظر: الأم للشافعي: (١/ ٤٤)، والحاوي الكبير: (١/ ٩٣/ ٩٤)، وعند الحنابلة كذلك إلا أن النية تبدأ عندهم عند غسل الكفين، لأنهما أول مسنونات الطهارة، ولا يصح بعد. ينظر: منار السبيل في شرح الدليل، ابن ضويان، إبراهيم بن محمد بن سالم (المتوفى: ١٣٥٣هـ)، ت: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: السابعة ١٤٠٩ هـ-١٩٨٩م: (١/ ٢٩)، ونَيْلُ المآرِب بشَرح دَليلُ الطَّالِب، عبد القادر بن عمر بن عبد القادر ابن عمر بن أبي تغلب بن سالم التغلبي الشَّيْبَاني (المتوفى: ١١٣٥هـ)، ت: الدكتور محمد سُليمان عبد الله الأشقر رحمه الله، الناشر: مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م: (١/ ٦٥).

(١) في هذه المسألة ثلاثة أوجه للشافعية ذكرها الماوردي بقوله: إذا نوى عند المضمضة، فقد اختلف أصحابنا في جواز ذلك على ثلاثة أوجه: أحدها: وهو قول أبي حفص بن الوكيل أنه يجزئه؛ لأن غسل الكفين شروع في الوضوء فصارت النية موجودة عند ابتدائه.

والوجه الثاني: وهو قول أبي إسحاق المروزي، أنه يجزئه عند المضمضة والاستنشاق، لأنهما في الوجه فصارت النية موجودة عند أخذه في تطهير الوجه.

والوجه الثالث: وهو قول أبي العباس بن سريج أنه لا يجزئه عند المضمضة والاستنشاق حتى ينوي عند غسل الوجه.....، إلا أن يكون حين تمضمض أو استنشق أصاب الماء شيئاً من وجهه فيجزئه لأنه يصير ناوياً عند غسل وجهه.

ينظر: الحاوي الكبير: (١/ ٩٣ و ٩٤).

- (٢) ومعنى عزوب النية: بعد ذكرها، كقوله تعالى ﴿ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ ﴾ [سورة سبأ:٣]، أي: لا يبعد، ويقال: روض عزب عن الناس، أي: بعيد" ينظر: كفاية النبيه في شرح التنبيه: (١/ ٢٧٤).
- (٣) عزوب النية: "وإن نوى المتوضئ عند التسمية، واستدام ذكر النية حتى غسل بعض وجهه، صح وضوؤه، ولا يضر عزوب النية بعد ذلك" ينظر: نحاية المطلب في دراية المذهب: (١/ ٥٨).
  - (٤) اسم الوجه يطلق على ما يقع به المواجهة. ينظر: الحاوي الكبير: (١/ ١٠٩).

## (المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ عمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المُوصِلِّ الشَّافِعيِّ '

والكثيف ما لا تتراءى معه البشرة للناظر في مجلس التخاطب وذلك للعسر والمشقة (١) "وفي الجنابة يجب إيصال الماء إلى ما خف، أو كثف (١)"؛ لقوله على: (بلوا الشَّعَر وأنقوا البَشَرَة فإن تحت كل شعرة حنابة) (١)، وأما عددا الذقن كالشارب (٤)، والأهداب (٥)، والحاجبين (٢)، والْعِذَارَيْن (٧)،

(١) العسر والمشقة الناتجة عن القول بإيصال الماء إلى البشرة تحت اللحية.

- (٣) ورد الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه، بلفظ، أن النبي الله قال: "تحت كل شعرة جنابة فبلوا الشعر وانقوا البشر"، حديث " تحت كل شعرة جنابة "، رواه أبو داود: الحارث بن وجيه حديثه منكر، وهو ضعيف، ورواه الترمذي في سننه: أبواب الطهارة، باب ما جاء أن تحت كل شعرة جنابة: (١/ ١٦٧) برقم (١٠٦)، حديث الحارث بن وجيه حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديثه، وهو شيخ ليس بذاك، وقد روى عنه غير واحد من الأثمة، وقد تفرد بحذا الحديث، عن مالك بن دينار، ويقال: الحارث بن وجيه، ويقال: ابن وجيه. [حكم الألباني]: ضعيف.
- (٤) الشَّارِب: مَا ينبت على الشّفة العليا من الشّغر وطرفاه شاربان، جمعه: شوارب. وقيل: الشارب: هو اسم للشعر الذي يسيل على الفم، أو: ما ينبت على الشفة العليا من الشعر. ينظر: المعجم الوسيط، تأليف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، الناشر: دار الدعوة: (٤٧٧/١)، باب: الشين، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، د محمود عبد الرحمن عبد المنعم، مدرس أصول الفقه بكلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر، الناشر: دار الفضيلة: (٢/ ٢)، باب: شارد.
- (٥) الأهداب: هو ما نبت من الشعر على أشفار العين، ومنه رجل أهدب: أي: طويل. ينظر: المطلع على ألفاظ المقنع، محمد بن أبي الفتح بن أبي الفتح بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي، أبو عبد الله، شمس الدين (المتوفى: ٩٠٩هـ)، ت: محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب، الناشر: مكتبة السوادي للتوزيع، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ ٢٠٠٣م، ١٩٧٩، باب: ديات الأعضاء ومنافعها، والمغرب في ترتيب المعرب، أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيدبن علي بن المطرز، الناشر: مكتبة أسامة بن زيد حلب، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م، ت: محمود فاخوري و عبدالحميد مختار، ٢٨٠/٣، باب: الهاء مع الدال.
- (٦) الحاجِبَانِ: المَظْمان اللَّذانِ على الْعين بلحمهما، وشعرهما، وقيل الحاجب: الشعر النابت على العظم، سمي بذلك لأنه يحجب عن العين شعاع الشمس. ينظر: لسان العرب ط دار المعارف٢/٧٧/، والمخصص، أبو الحسن على بن إسماعيل بن سيده المرسي، ت ٤٥٨ . تحقين: خليل إبراهم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ه هم ١٩٩٦م، ١/ ٩٥، باب: الحاجب.
- (٧) العِذَارُ عند أهل اللغة: هُوَ مَا بَيْنَ بَيَاضِ الأُذُنِ وَبَيَاضِ الْوَجْهِ. ينظر: النَّظْمُ المِسْتَعْذَبُ فِي تَفْسِيرِ غَريبِ الْفَاظِ المَهَذَّبِ، محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن بطال الركبي، أبو عبد الله، المعروف ببطال (المتوف: ٣٦٣هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: د. مصطفى عبد الحفيظ سمّا لِم، الناشر: المكتبة التحارية، مكة المكرمة، عام النشر: ١٩٨٨ م (جزء ١)، ١٩٩١ م، ١/ ٢٨، باب: ومن باب صفة الوضوء. قال في أسنى المطالب في شرح روض الطالب ٣٢/١: العذارين: "بإعجام الذال، وهما حذاء الأذنين، أي محاذيان لهما بين الصدغ، والعارض، وقيل هما العظمتان الناتفان بإزاء الأذنين".

<sup>(</sup>۲) التفريق بين الغسل والوضوء في إيصال الماء إلى البشرة تحت اللحية الخفيفة: "وأما الغسل من الجنابة فالفرق بينه وبين الوضوء، أن إيصال الماء إلى جميع الشعر والبشرة مستحق في الجنابة لقوله هي: " فإن تحت كل شعرة حنابة "، رواه أبو داود: (١/ ٢٥٨) برقم (٢٤٨) باب ما حاء في الغسل من الجنابة، قال أبو داود: الحارث بن وجيه حديثه منكر، وهو ضعيف، والترمذي: (١/ ١٧٨) برقم (١٠٦) باب ما حاء أن تحت كل شعرة حنابة، وقال: وفي الباب عن علي، وأنس، حديث الحارث بن وجيه حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديثه، وهو شيخ ليس بذاك، وقد روى عنه غير واحد من الأئمة، وقد تفرد بهذا الحديث، عن مالك بن دينار، ويقال: الحارث بن وجيه، ويقال: ابن وجبة "، [حكم الألباني] : ضعيف، قالوا أي الشافعية: وفي الوضوء إنما يلزمه غسل ما ظهر لقوله تعالى: (فاغسلوا وجوهكم) سورة المائدة: ٦. ينظر: الحاوي الكبير ط دار الفكر: (١/ ١٠٩).

والعنفقة (١)، فيجب إيصال الماء إلى باطنها؛ لخفة الشعر على هذه المواضع في الغالب(٢).

الثالث: "غسل اليدين مع المرفقين"؛ لقوله تعالى: ﴿ فَأَغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَأَمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ (")

الرابع: "مسح الرأس"؛ للآية "ولو على شعره، ولا يتقدر بالربع، بل يكفي ما يسمى مسحًا خلافًا لأبي حنيفة (أ) "؛ لأن اسم المسح يقع على ما ذكرناه "ولا يجزئ المسح على طرف اللّمّة الخارج عن حد الرأس؛ لأنه لم يقع عليه اسم الرأس"، اللّمّة بكسر اللام الشّعَر يجاوز شحمة الأذن، فإذا بلغت المنكبين فهي جُمَّة (٥)، "والنّزَعتان (١) من الرأس (٧) "، وهما على طرفي الجبين لأنهما على استواء الناصية، والناصية من الرأس، والنزعتان الموضعان اللذان ينحسر الشعر عنهما في مقاديم الرأس، "وقد

<sup>(</sup>۱) العنفقة: ما نبت على الشفة السفلى من الشعر، أو: العَنْفَقَةُ: بينَ الشَّقَةِ السُّفلَى وبينَ اللَّقَن، وهي الشُّعيَّرات بينَهما، وتسمى: المُغْفَلَةُ، وسميت بذلك؛ لِأَن كثيراً من النَّاس يغْفل عَنْهَا وَعَما تحتها. ينظر: العين: (۲/ ٣٠١)، باب الرباعي من العين، عنفق، وغريب الحديث، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، المحقق: عبد الله الجبوري، الناشر: مطبعة العاني بغداد، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧: (١/ ٥٨١).

<sup>(</sup>٢) لأن كثافتها نادرة والنادر ملحق بالغالب. ينظر: المهمات في شرح الروضة والرافعي، جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي (المتوفى: ٧٧٢ هـ)، اعتنى به: أبو الفضل الدمياطي، أحمد بن علي، الناشر: (مركز التراث الثقافي المغربي – الدار البيضاء – المملكة المغربية)، (دار ابن حزم – بيروت – لبنان)، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م: (١٤٣/٢).

<sup>(</sup>٣) المائدة: ٦

<sup>(</sup>٤) مذهب الحنفية: أن الواحب مسح الربع، المبسوط للسرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأثمة السرخسي (المتوفى: ٣٨٧هـ)، دراسة وتحقيق: خليل محي الدين الميس، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٤٢١هـ ٢٠٠٠م: (١١٢/١)، المحيط البرهاني في الفقه النعماني فقه الإمام أبي حنيفة، أبو المعالي برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازّةً البخاري الحنفي ت: ٢١٦هـ)، المحقق: عبد الكريم سامي الجندي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م: (١٦٨/١).

مذهب الشافعية: أن الواجب منه ما ينطلق اسم المسح عليه، ثلاث شعرات فصاعدا. ينظر: الحاوي الكبير: (١١٤/١).

مذهب مالك، وأحمد: فقد ذهبا إلى القول بمسح جميع الرأس، فلا بد من تعميمه. ينظر: المدونة، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م: (١٢٤/١)، مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السحستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السرّجِستاني، ت: ١٢٥٥ه، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، الناشر: مكتبة ابن تيمية، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م: (١٣/١).

<sup>(</sup>٥) اللمة: الشّغر إذا جَاوز شحمة الْأَذُنَيْنِ فَهِيَ لمة، وَالجَمع لمم، ولمام، فَإِذا بلغت الْمَنْكِبَيْنِ فَهِيَ جمة، ينظر: جمهرة اللغة: (١/ ١٦٨)، باب: ل و و.

<sup>(</sup>٦) النزعتان هما: البياضان اللذان يكتنفان الناصية. ينظر: المصباح المنير: (٢/ ٢٠٩).

<sup>(</sup>٧) ينظر: الحاوي الكبير: (١/ ١٣٥).

الخامس: "غسل الرجلين مع الكعبين (٢) "؛ للآية ويجب إدخال المرفقين والكعبين في الغسل (١٠) لأن قولهم إلى المرافق يحتمل معنى الغاية، كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَتِمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ (٥) ويحتمل معنى مع، كقوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَأْكُلُوا أَمُولَكُمْ إِلَى أَمُولِكُمْ ﴾ (١)

وقوله: ﴿ مَنْ أَنصَارِى إِلَى ٱللَّهِ ﴾ (٧) وإذا كان كذلك فالبيان إلى النبي ﷺ وقد روي عنه التَّلَيِّينَ أنه كان إذا توضأ أمرَّ الماء على مرفقيه، فدل أنه المراد.

السادس: "الترتيب"؛ لقوله ﷺ (لا يقبل الله صلاة أحدكم حتى يضع الطهور مواضعه، فيغسل وجهه ثم يديه ثم يمسح برأسه ثم يغسل رجليه) "فلو تركه ناسيًا لم يعتد لوضوئه"؛ لأن النسيان لا يجعل عذرًا في المأمورات، وقال أبو حنيفة لا يجب الترتيب. (^)

<sup>(</sup>١) يشير إلى حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه، أن النبي ﷺ: "توضأ فمسح بناصيته، وعلى العمامة، وعلى الخفين"، رواه مسلم في صحيحه: (١/ ١٥٩) برقم (٢٥٩)، باب: المسح على الناصية والعمامة.

<sup>(</sup>٢) يريد رحمه الله الرد على الحنفية، كما تقدم.

<sup>(</sup>٣) الكعبان: هما الناتفان بين الساق والقدم، وحكي عن محمد بن الحسن: أن الكعب موضع الشراك على ظهر القدم وهو الناتئ منه استشهاداً بأن ذاك لغة أهل اليمن. ينظر: الحاوي الكبير: (١/ ١٢٨).

<sup>(</sup>٤) وهو مذهب الأثمة الأربعة: ينظر: الأم للشافعي: (١/ ٤٢ و ٢٥)، والنتف في الفتاوى للسغدي: (١/ ١٧ و ١٨)، ومتن الرسالة، أبو محمد عبد الله بن (أبي زيد) عبد الرحمن النفزي، القيرواني، المالكي، ت: ٣٨٦هـ، الناشر: دار الفكر: (١/ ٢١)، والهداية على مذهب الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني محفوظ بن أحمد بن الحسن، أبو الخطاب الكلوذاني، المحقق: عبد اللطيف هيم ماهر ياسين الفحل الناشر: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م: (١/ ٤٥)، ومتن الخرقي على مذهب أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني أبو القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله الخرقي، ت: ٣٣٤هـ، الناشر: دار الصحابة للتراث، الطبعة: ٤١٣هـ ١٩٩٣مـ: (١٣/١).

<sup>(</sup>٥) البقرة: ١٨٧

<sup>(</sup>٦) النساء: ٢

<sup>(</sup>٧) الصف: ٥٢.

<sup>(</sup>٨) جاء في التجريد للقدوري (١/ ١٤٠): «حكم الترتيب في الوضوء، ٣٧٠ – قال أصحابنا: الترتيب في الوضوء ليس بواجب. ٣٧١ – خلافا للشافعي. ٣٧٢ لقوله تعالى: يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم}، وقد بينا أن الواو للجمع، فكأنه قال: فاغسلوا هذه الأعضاء؛ فلا يفيد الترتيب».

### أما السنن فخمس عشرة:

"التسمية، وكان رسول الله على يقول: بسم الله، ثم يصب الماء على يده"، وقد قال رسول الله على: (من توضأ وذكر اسم الله عليه كان طهورًا لجميع بدنه، ومن لم يذكر اسم الله عليه كان طهورًا لما مرّ عليه الماء)، (۱) "والسواك يستحب استعماله مهما تغير الفم"، أما الاستحباب؛ فلقوله على: (السواك مَطهرةٌ للفمّ مرضاةٌ للرّبِ تعالى) (۱) وأما عند التغير؛ فلما روي أن النبي على كان إذا قام من النوم يشوص فاه بالسواك، (۱) وكلما يتغير به الفم، فهو في معنى النوم، والشّوصُ دلك الأسنان عَرضًا بالسواك أو بالأصبع ونحوها، "وغسل اليدين قبل غَمسهما في الإناء"/

المراب ا

مرتين) ثم توضأ ثلاثًا، فقال: (هذا وضوئي ووضوء الأنبياء قبلي ووضوء خليلي إبراهيم التَلْيَكُلُ) (°)

<sup>(</sup>۱) السنن الكبرى للبيهقي: (۱/ ۷۳)، رقم (۱۹۹) عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من توضأ وذكر اسم الله على وضوئه كان طهورا لأعضائه وهذا أيضا ضعيف. أبو بكر الداهري غير ثقة عند أهل العلم بالحديث. وروي من وجه آخر ضعيف، عن أبي هريرة مرفوعا، جاء في البدر المنير: (۲/ ۹۳) هذا الحديث مروي من طرق كلها ضعيفة"

<sup>(</sup>٢) سنن ابن ماجه ت الأرنؤوط: (١/ ١٩٢) رقم (٢٨٩)، قال المحقق: حسن بشواهده وهذا إسناد ضعيف، لضعف على بن يزيد الألهالي، وذكره البخاري في صحيحه تعليقا: صحيح البخاري: (٣/ ٣١)، باب السواك، ويذكر عن عامر بن ربيعة، قال: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم «يستاك وهو صائم» ما لا أحصى أو أعد وقال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يخص الصائم من غيره وقالت عائشة: بالسواك عند كل وضوء ويروى نحوه عن حابر، وزيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يخص الصائم من غيره وقالت عائشة: عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يخص الصائم من غيره وقالت عائشة: عن النبي صلى الله عليه وسلم «السواك مطهرة للفم مرضاة للرب» وقال عطاء، وقتادة: «يبتلع ريقه»، [تعليق مصطفى البغا]: [ش وأشق) أدخل عليهم المشقة والحرج. (لأمرتهم) أمر إيجاب وإلزام وهذا دليل الاستحباب المؤكد. (مطهرة. .) أي إن السواك ينظف الفم وينقيه فيقبل العبد على مناجاة ربه برائحة زكية فيرضى عنه ويقبل منه عبادته ويكثر له الأجر والمثوبة].

<sup>(</sup>٣) صحيح البخاري: (١/ ٥٨) رقم (٢٤٥)، - باب السواك، [تعليق مصطفى البغا]: (يشوص) يمره على أسنانه ويدلكها به]، وصحيح مسلم: (١/ ٢٢٠) رقم (٢٥٥) باب السواك.

<sup>(</sup>٤) صحيح مسلم: (١/ ٢٣٣) رقم (٢٧٨)، باب كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثا.

<sup>(</sup>٥) مسند أبي يعلى الموصلي (٩/ ٤٤٨) برقم (٥٩٥٥)، عن ابن عمر، قال: توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة مرة، فقال: «هذا الوضوء الذي لا يقبل الله الصلاة إلا به». ثم توضأ مرتين مرتين، فقال: «هذا القصد من الوضوء يضاعف لصاحبه أجره مرتين»، ثم توضأ ثلاثا ثلاثا، فقال: «هذا وضوئي، ووضوء حليل الله إبراهيم، ووضوء الأنبياء قبلي، وهو وظيفة الوضوء، فمن توضأ وضوئي هذا» ثم قال: «أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، فتحت له ثمانية أبواب الجنة يدخل من أيها شاء»، [حكم حسين سليم أسد] إسناده ضعيف جدا، ومعرفة السنن والآثار (١/ ٢٩٨) رقم (٧٠٥)، قال في سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (١/ ٥٢٣): "قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات، وفي بعضهم خلاف، ولكنه منقطع"

"والمضمضة والاستنشاق"؛ لقوله على: (ما منكم من أحدٍ يقربُ وَضُوءه، ثم يتمضمض، ثم يَستنشق ويستنثرُ إلَّا خرجت خطايا فيه وخياشِيمه مع الماء) (١) "والمبالغة فيهما إلَّا أن يكون صائمًا"؛ لقوله على (وبالغ في الاستنشاق إلَّا أن تكون صائمًا فترفق)، (١) "وتخليل اللحية"؛ لما روي أنه الطَيْئِلُ كان يخلل لحيته.

"وتطويل الغرّة"؛ لقوله على: (تأتي أمتي يوم القيامة غرَّا محجلين من آثار الوضوء، فمن استطاع أن يطيل غرته فليفعل)، (<sup>۳)</sup> "وتقديم الميامنِ على المياسرِ"؛ لقوله على: (إذا توضأتم فابدؤوا بميامنكم) (<sup>٤)</sup> "واستيعاب الرأس مقبلًا ومدبرًا بيده"، إذ وُصف وضوء رسول الله على هكذا. (<sup>٥)</sup>

"ومسح الأذنين ظاهرًا وباطنًا إلى صماحيهما بماءٍ جديد"؛ لأنه الله مستح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما، وأدخل أصبعيه في محري أذنيه، (١) وروي أنه الكيلا مستح رأسه وأمسك مسبحتيه لأذنيه. (١)

<sup>(</sup>١) مسند أحمد ط الرسالة (٢٨/ ٢٣٧) رقم (١٧٠١٩) -حديث عمرو بن عبسة، من حديث طويل، وفيه: قلت: يا نبي الله، أخبرني عن الوضوء، قال: (ما منكم من أحد يقرب وضوءه ثم يتمضمض ويستنشق وينتثر إلا خرت خطاياه من فمه وخياشيمه مع الماء حين ينتثر). قال المحقق: إسناد صحيح على شرط مسلم.

<sup>(</sup>٢) سنن أبي داود (٢/ ٣٠٨) رقم (٢٣٦٦)، عن عاصم بن لقيط بن صبرة، عن أبيه لقيط بن صبرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «بالغ في الاستنشاق، إلا أن تكون صائما»، [حكم الألباني] صحيح، وسنن الترمذي ت شاكر (٣/ ١٤٦) رقم ٧٨٨، قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»، وقد كره أهل العلم السعوط للصائم، ورأوا أن ذلك يفطره، وفي الحديث ما يقوي قولهم "، [حكم الألباني] صحيح، والمستدرك على الصحيحين للحاكم (٤/ ١٢٣) رقم (٤/ ٧٠٩)، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه "، [التعليق - من تلخيص الذهبي] ٧٠٩٤ - صحيح.

<sup>(</sup>٣) صحيح البخاري (١/ ٣٩) رقم (١٣٦) - باب فضل الوضوء، والغر المحجلون من آثار الوضوء، وصحيح مسلم (١/ ٢١٦) رقم (٢٤٦) باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء.

<sup>(</sup>٤) سنن ابن ماجه (١/ ١٤١) رقم (٢٠٤) - عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا توضأتم فابدءوا بميامنكم» قال أبو الحسن بن سلمة، حدثنا أبو حاتم قال: حدثنا يحيى بن صالح، وابن نفيل وغيرهما، قالوا: حدثنا زهير. فذكر نحوه، [شرح محمد فؤاد عبد الباقي]، [ش (التيمن) أي الابتداء باليمين أي فيما لم يعهد فيه المقارنة بخلاف غسل الوجه ومسح الرأس والأذنين. فإن المعهود في هذه الأشياء مقارنة اليسار باليمين. بخلاف الخروج من المسجد والدخول فيه. (وفي ترجله) الترجل هو تسريح الشعر. (وفي انتعاله) الانتعال هو لبس النعل] [حكم الألباني] صحيح.

<sup>(</sup>٥) مسند أحمد ط الرسالة (٣٨/ ٥١٠) رقم (٢٣٥٢٩)، عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين، عن أبيه، قال: اختلف المسور، وابن عباس وقال مرة: امترى في المحرم يصب على رأسه الماء قال: فأرسلوا إلى أبي أيوب كيف رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل رأسه؟ فقال: هكذا مقبلا ومدبرا وصفه سفيان، قال المحقق: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

<sup>(</sup>٦) سنن الترمذي ت شاكر (١/ ٥٢) رقم (٣٦)، عن ابن عباس: «أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح برأسه وأذنيه، ظاهرهما وباطنهما». وفي الباب عن الربيع. حديث ابن عباس حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم: يرون مسح الأذنين ظهورهما وبطونهما، [حكم الألباني] حسن صحيح. وسنن ابن ماجه (١/ ١٥١) رقم (٤٤١) عن الربيع بنت معوذ ابن عفراء، قالت: «توضأ النبي صلى الله عليه وسلم، فأدخل إصبعيه في جحري أذنيه»، [شرح محمد فؤاد عبد الباقي]، [ش (ححري أذنيه) الجحر باطن الأذن]، [حكم الألبان] حسن.

"ومسْح الرقبة"(٢)؛ لقوله ﷺ: (مسْح العنق أمان من الغل)(٢)، "والموالاة"/؛ لأنها مأمورٌ بها، ٨/أ وهي واجبة في القول القديم سنَّة في الجديد<sup>(٤)</sup>.

"وتخليل الأصابع"؛ لقوله على: (وتخلل بين الأصابع) فهذه سنن الوضوء المعدودة (٥٠).

- (۱) البدر المنير (۲/ ۲۱۷ ۲۱۸)، الحديث السادس والأربعون، روي «أنه صلى الله عليه وسلم أمسك سبابتيه وإبحاميه عن الرأس لمسح الأذنين، فعسح بسبابتيه باطنهما وبإبحاميه ظاهرهما»، هذا الحديث هكذا ذكره الشيخ أبو إسحاق في «المهذب» ولفظه «أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح برأسه وأمسك بمسبحتيه لأذنيه»، وقال الشيخ تقي الدين ابن الصلاح في «كلامه على المهذب» إن هذا الحديث لا يعرف ولا يثبت. قال: (وتوهم) أبو بكر الحازمي من حفاظ العصر فيما خرجه من أحاديث «المهذب» أن معناه موجود في حديث الربيع بنت معوذ الذي رواه الدارقطني بإسناده (عنها قالت) « (رأيت) رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فمسح مقدم رأسه ومؤخره وصدغيه، ثم أدخل أصبعيه السبابتين، فمسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما»، قال: وهذا وهم من الحازمي؛ فإنه لا دلالة في هذا على ما أورده الشيخ أبو إسحاق من أنه مسح الأذنين بغير الماء الذي مسح به رأسه، قال: وهاهنا نكتة خفيت على أهل العناية بالمهذب، وهي أن مصنفه رجع عن الاستدلال بهذا الحديث وأسقطه من المهذب فلم يفد ذلك (بعد انتشار) الكتاب. قال: ووجدت بخط بعض (تلامذته) في هذه المسألة من تعليقه على الحاشية عند استدلاله بهذا الحديث الشيخ: ليس له أصل في السنن، فيجب أن تضربوا عليه في «المهذب» فإني صنفته من (عشر سنين) ، وما عرفته. قال الشيخ تقي الدين: وبلغني أن هذا الحديث مضروب عليه في أصل المصنف الذي هو بخطه، وقال النووي في «شرح المهذب» هذا الحديث موجود في بعض نسخ المهذب (المشهورة) وليس موجودا في بعض النسخ المعتمدة. قال: وهو حديث ضعيف أو باطل لا يعرف. وحزم في «الحلاصة» بضعفه.
- (۲) هذه ليست من سنن الوضوء لمخالفتها ما جاء في الأحاديث الصحيحة في صفة وضوء النبي هي، ولضعف الحديث المستدل به هنا، ولم يصح أنه هي مسح عنقه، وقد أنكر ذلك الشافعية كما جاء في نهاية المطلب في دراية المذهب، عبدالملك بن عبدالله بن يوسف بن محمد الجويني، ت: ٤٧٨ه، ت: عبدالعظيم محمود الديب، دار المنهاج، ط: ١، ١٤٢٨ه. ٢٠٠٧م: (١/ ٤٨)، وذكر النووي في كتابه المجموع اختلاف الشافعية في مسح الرقبة في الوضوء، وبين أن الصواب في ذلك أنه لا يسن ولا يستحب، وقال أيضا: "وأما المحديث المروي عن طلحة بن مصرف عن أبيه عن حده: أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يَمْسَحُ رَأْسَهُ حَتَّى يَبْلُغَ الْقَذَالَ وَمَا يَلِيهِ مِنْ مُقَدَّم الْغُنُقِ. فهو حديث ضعيف بالاتفاق. وأما قول الغزالي: إن مسح الرقبة سنة لقوله صلى الله عليه وسلم: ( مَسْحُ الرَّقَبَةِ أَمَانً مِنْ الْغُلُلُ ) فغلط، لأن هذا موضوع ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم "، المجموع شرح المهذب /ع تكملة السبكي والمطيعي، أبو رَكريا محيى الدين بن شرف النووي، ت: ٢٧٦ه، دار الفكر، ب: ط، ت: (١ / ٤٦٣ و ٤٦٤).
- (٣) قال ابن الملقن: هذا الحديث غريب جداً لا أعلم من حرجه بعد البحث عنه"، وقال النووي: "حديث موضوع ليس من كلامه هذا وكلام الغزالي هذا غلط"، وقال ابن حجر: "هذا الحديث أورده أبو محمد الجويني وقال: لم يرتض أئمة الحديث إسناده فحصل التردد في أن هذا الفعل هو سنة أو أدب" ينظر: البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن، (٢٢١/٢)، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، (٢٨٧/١)، والمجموع للنووي، (٢٥/١١).
- (٤) قال الماوردي: المختلف فيه الموالاة، فعلى قوله في القديم، هو فرض، فإن فرق وضوءه لم يجزه، وعلى قوله في الجديد ليس بفرض، وإن فرق وضوءه أجزأه" ينظر: الحاوي الكبير للماوردي، (١٣٢/١)، واللباب في الفقه الشافعي، (١٠/١).
- (٥) ذهب الجمهور إلى وجوب تخليل الأصابع إذا توقف وصول الماء إلى ما بين أصابع اليدين والرجلين على التخليل، وإن لم يتوقف كان مستحبا، وهو قول الحنفية: ينظر: المبسوط للسرحسي، (٨٠/١)، وبدائع الصنائع للكاساني، (٢٢/١)، وقول عند المالكية: ينظر: الذحيرة للقرافي، (٢٠/١)، ومواهب الجليل، (٢٥/١)، وبه قال الشافعية: ينظر: الأم للشافعي، (٢٥/١)، والحاوي للماوردي،

### [قاعدة]

"ماء الوضوء لا يتقدر بكيل ولا وزن"؛ لأن الناس يتفاوتون في الجثث، فلا يمكن ردهم إلى قدر مخصوص، ولكن يجب غسل المغشول ومسح الممسوح، كما ورد في الشرع، "بل قد يرفق بالقليل فيكفي، ويخرق بالكثير فلا يكفى، والرفق أولى وأحب"(١).

وروي أن رسول الله على توضأ بمُدٌ، واغتسل بصَاعِ (٢)، فاستحب أن لا ينقص من ذلك (٦).

(۱۲۹/۱)، والبيان للعمراني، (۱۳۳/۱)، وهو قول الحنابلة: ينظر: مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، (۲۸۱/۲)، وشرح الزركشي، (۱۷٦/۱).

(١) ينظر: الوسيط في المذهب، (٥٠/١)، وإحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد، (١٤٤/١).

(٢) عن أنَس فله قال: « كَانَ النَّبِيُّ عَلَيْ يَغْسِلُ، أَوْ كَانَ يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ إِلَى خَمْسَةِ أَمْدَادٍ، وَيَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ». أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحيض، باب القدر المستحب من كتاب الوضوء، باب الوضوء بالمد، (٥١/١، برقم: ٢٠١)، وبنحوه رواه مسلم في صحيحه، كتاب الحيض، باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة، (٢٥٨/١، برقم: ٣٢٥).

(٣) قال النووي: " أجمع المسلمون على أن الماء الذي يجزئ في الوضوء والغسل غير مقدر بل يكفي فيه القليل والكثير إذا وحد شرط الغسل وهو حريان الماء على الأعضاء" ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم للنووي، (٢/٤).

### الباب الرابع: في الاستطابة

الاستطابة مأخوذ من قولك: استطاب الرَّجل إذا استنجى، ومعنى الطّيب ههنا الطهارة.

"قال: ولا استنجاء على من نام أو مس أو لمس أو خرج منه ريح"؛ لأنه لا تلويث للمحل بها، والاستنجاء موضُوع لإزالة النجاسة، ولا نجاسة بخروج الريح(١)، وقد روي أن عمر على سمع صوتًا فأمر الجماعة بتجديد الوضوء، وحدد معهم وأعادوا الصلاة من غير استنجاء(١)، فبطل مذهب الخوارج، (١) وإنما يجب على من بال أو تغوط"، يعني الاستنجاء؛ لقوله على: (إذا ذهب أحدكم إلى الغائط، فلا يستقبل القبلة، ولا يستدبرها لغائطٍ ولا بولٍ، وليستنج بثلاثة أحجارٍ)(١)، "قال: إما بالماء، أو بالحجر"، أما الماء؛ فلأنه آلة الطهارة، وقد ذكرناه، وأما الحجر؛ فللحديث.

"والجمع بينهما أولى"؛ لما روي أن أهل قُباء/ كانوا يتبعون الحجارة الماء (°)، ونزل فيهم قوله ٨/ تعالى: ﴿ رِجَالُ يُحِبُّونَ أَن يَنَطَهَّرُوا ﴾ (١)، "ولجواز الاقتصار على الجامد"، يريد الحجر، وما يقوم مقامه، والجمع ليس بفرض؛ لأن الأمر وردَ بأحدهما (٧)، "ولكن بأربعة شرائط":

<sup>(</sup>۱) ينظر: الأم للشافعي: (٣٦/١). وهذا عليه الجمهور أنه لا استنجاء من الربح صرح بذلك فقهاء المذاهب الأربعة. فقال الحنفية: هو بدعة، وهذا يقتضي أنه عندهم محرم. ينظر: البحر الرائق: (٢٥٢/١). وذهب المالكية إلى الكراهة وهو الذي عليه الشافعية. ينظر: حاشية الدسوقي: (١١٢/١).

<sup>(</sup>٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير: (٢٩٣/٢)، برقم: ٢٢١٣)، بلفظ: عن جرير: أن عمر رضي الله عنه صلى بالناس فخرج من إنسان شيء فقال: عزمت على صاحب هذه إلا توضأ وأعاد صلاته، فقال جرير: أو تعزم على كل من سمعها أن يتوضأ وأن يعيد الصلاة، قال: نعم، قلت: جزاك الله خيرا فأمرهم بذلك" وقال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير، ورجاله رجال الصحيح" ينظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي: (٢٤٤/١).

<sup>(</sup>٣) نقل النووي في المجموع شرح المهذب (٢/ ٩٦) الإجماع في هذه المسألة فقال: "وأجمع العلماء على أنه لا يجب الاستنجاء من الريح والنوم ولمس النساء والذكر وحكى عن قوم من الشيعة أنه يجب والشيعة لا يعتد بخلافهم قال الشيخ نصر في الانتخاب إن استنجى لشيء من هذا فهو بدعة وقال الجرحاني يكره الاستنجاء من الريح"

<sup>(</sup>٤) أخرجه ابن حبان في باب الاستطابة: (٢٦٥/٤، برقم: ١٤١٧)، وهو في الموطأ بغير ذكر الحجر: (١٩٣/١)، ومن طريقه أخرجه ابن أبي شيبة: (١٠٠/١)، والنسائي: (٢١/١-٢٢)، وصححه الزيلعي في نصب الراية: (٢١٤/١).

<sup>(</sup>٥) أخرجه ابن ماجة في كتاب الطهارة، باب الاستنجاء بالماء، (١٢٨/١، برقم: ٣٥٧)، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب الاستنجاء بالماء، (١١/١، برقم: ٤٤)، والترمذي في كتاب التفسير، باب ومن سورة التوبة، (١٣١/٥، برقم: ٣١٠٠)، وقال الترمذي: هذا حديث غريب" وصححه الألباني في صحيح الجامع، (١١٤٥/٢).

<sup>(</sup>٦) التوبة: ١٠٨

<sup>(</sup>٧) قصد المؤلف هنا أن الأمر جاء بأحدهما أي: لم يأمر النبي أن نجمع بين الاستنجاء والاستجمار، حيث أمر في الحديث وقال: "إِذَا أَتَى أَحَدُكُمُ الْغَائِطَ فَلْيَمْسَعْ بِتَلاثَةِ أَحْجَارٍ رواه أبو داود (٤٠)، والنسائي (٤٤)، وأحمد (١٣٣/٦) (٢٥٠٥٦)، والدارمي (٦٧٦). صحَّحه الدارقطئيُ كما في (التلخيص الحبير) لابن حجر (١٦٢/١)، والنوويُّ في (الجموع) (٩٦/٣)، وحسَّنه ابن الملقِّن في (البدر المنير) (٣٤٧/٢)، وصححه الألبانيُّ في (صحيح سنن النسائي) (٤٤). وظاهر الدليل الاكتفاء إما بالماء أو الحجر ولم يأتٍ أمر بالجمع

"الأول: أن يكون المستنجى به طاهرًا، منشفًا، غير محترم"، فيكون في معنى الحجارة، "فلا يجوز بالرَّجيع"؛ وهو الحجر المستعمل مرةً؛ لأنه صار نجسًا بالاستعمال، "ولا بالعظم والزجاج الأملس والتراب والحبز والمصحف".

أما العظم؛ فلأنه مطعومٌ، قال التَّكِيُّلُا: (إنه طعام إخوانكم من الجن)<sup>(۱)</sup> وأما الزجاج؛ فلأنه لا يقلع النجاسة، بل يبسطها وينقلها، والتراب كذلك، وأما الخبز والمصحف؛ فلأنه مطعوم ومحترم، واستعماله معصية، فلا يسقط به الفرض على أحد الوجهين<sup>(۱)</sup> "ويجوز بكل جلد مدبوغ"؛ لأنه طاهرٌ قالعٌ للغير عبرم<sup>(۱)</sup>.

"الثاني: العدد؛ وهو أن يستنجي بثلاثة أحجار"؛ لقوله التَّلِيَّلاً: (وليستنج بثلاثة أحجار) (1) واكتفى مالك بواحد (٥)، وعفى أبو حنيفة عن هذا القدر (٦).

الثالث: "الإنقاء، فلو استعمل الثلاث، وبقي ما يمكن أن يُزال بالحجر وجب الإزالة"، فإن زال بالرابع حصل المقصود، ويستحب أن يؤثر بخامس، ولو حصل الإنقاء بالأول فلا بد من العدد؛ لما ذكرناه، ولا يسقط إلَّا بأن يستعمل حجرًا واحدًا له ثلاثة أحرف(٢)، فمسح به ثلاث مسحات(٨).

"الرابع: ألَّا يتفاحش انتشار النجاسة من المنفذ، فإن انتشر على خلاف غالب/ العادة تحتم ٩/أ الماء"؛ لأن ذلك أمرٌ نافذ، فهو كسائر النجاسات،

"فلو تغوط فقام فخطا خطوة تحتم الماء أيضًا"؛ لانتشار النجاسة عن الحد المعتاد (٩).

\_\_\_\_

بينهما.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الجهر بالقراءة في الصبح والقراءة على الجن، (٣٣٢/١) برقم: ٤٥٠).

<sup>(</sup>٢) ينظر: الوسيط في المذهب: (٣٠٧/١).

<sup>(</sup>٣) ينظر: نماية المطلب للجويني: (١٠٧/١–١٠٨).

<sup>(</sup>٤) أخرجه مسلم في باب الاستطابة: (٢٧٤/١، برقم: ٢٦٢).

<sup>(</sup>٥) ينظر: بداية الجحتهد لابن رشد: (٩٣/١).

<sup>(</sup>٦) ينظر: الجوهرة النيرة على مختصر القدوري: (١٠/١)، جاء فيها: "(قوله: وليس فيه عدد مسنون)، وقال الشافعي لا بد من ثلاثة أحجار أو حجر له ثلاثة أحرف، لنا قوله – عليه السلام – «من استجمر فليوتر من فعل فحسن ومن لا فلا حرج"

<sup>(</sup>٧) قصد بالحرف هنا أي: الطرف، بمعنى ألا يكون الحجر صغيرا يتنجس كله بالمسح ويصيب النجس يديده، وقد يكفي الحجر الواحد إن كان كبيرا وله ثلاثة أحرف في ثلاث مسحات، وقال المزني: وإن استطاب بحجر له ثلاثة أحرف كان كثلاثة أحجار إذا أنقى ولا يجزئ أن يستطيب بعظم ولا نجس ينظر: مختصر المزني: (ص: ٩٦).

<sup>(</sup>٨) ينظر: الحاوي الكبير: (١٦١/١).

<sup>(</sup>٩) قال الماوردي: اعلم أن على المستنجي بالماء إزالة العين والأثر من غير تحديد ولا عدد فأما المستنجي بالأحجار فلا يلزمه إزالة الأثر وعليه عبادتان: إحداهما: الإنقاء بإزالة العين. والثانية: استيفاء العدد باستكمال الثلاث كالمعتدة يلزمها عبادتان الاستبراء واستيفاء

## (المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْحُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المُوصِلِّيُ الشَّافِعِيُّ '

"ولا يشترط أن يكون باليسار"؛ لأن المقصود يحصل بدونه وهو إزالة العين، "فإذا استنجى باليمين أجزأه، ولكن أساء وتعَدى لمخالفة الأمر"؛ وهو ما روي أن النبي على قال: (إن الشيطان ليأكل باليسار، ويستنجى باليمين، فكلوا باليمين، واستنجوا باليسار)(١).

"ولا يشترط تقديمه على الوضوء"؛ لأن النجاسة في عضوٍ لا تمنع الطهارة في عضوٍ آخر، "بل لو توضأ، ثم استنجى من غير مس فرجٍ جاز"؛ لما ذكرناه، "ولو تيمم، ثم استنجى لم يجزىء؛ لأنه طهارة ضعيفة، فإذا لم تُفد الإباحة في الحال لم تصح".

ومن شرطها أن تستعقب إباحة الصلاة، ولهذا لا يباح إلَّا بعد دخول الوقت، وههنا لا تستعقب الإباحة لقيام النجاسة على المحل، نصَّ الشافعيُّ ﷺ على المسألتين؛ أي على الوضوء، وعلى التيمم قبل الاستنجاء (٢)، والله أعلم.

الأقراء فإذا أنقى المستنجي بدون الثلاث لزمه استيفاء الثلاث لاستيفاء العدد وإن استوفى ثلاثا ولم ينق استعمل رابعا وحامسا حتى ينقي فلا يبقي إلا أثرا لاصقا لا يخرجه إلا الماء فيعفى عنه فلو بقي ما لا يزول بالحجر لكن يزول بالخرق وصغار الخزف فظاهر مذهب الشافعي عليه إزالته وهو قول أكثر أصحابه لإمكان إزالته بغير الماء وفيه وجه آخر لبعض المتقدمين منهم أنه لا يلزمه إزالته، لأنه لما كان فرضه يسقط بالأحجار لزمه إنقاء ما يزول بالأحجار الحاوي الكبير: (١٧١/١).

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم بغير ذكر الاستنجاء، باب آداب الطعام والشراب: (٩٩/٣)، برقم: ٢٠٢٠).

<sup>(</sup>٢) ينظر: المهذب في الفقه الشافعي: (١/٧٥)، ونحاية المطلب: (١١٧/١).

### الباب الخامس (في أسباب الأحداث وأحكامها)

أما الأسباب فأربعة:

الأول: خروج الخارج من أحد السبيلين"؛ لقوله تعالى: ﴿ أَوْجَاءَ أَحَدُ مِنكُم مِن اَلْغَآبِطِ ﴾ (١) "وليس يلتحق به الخارج من غيرهما، فلا وضوء في قيء ورُعافٍ وفصدٍ وحجامة (٢)، توضأ رسول الله على من القيء، فقيل: فريضة يا رسول الله؟ فقال: (لا، لو كان فريضة لذكرها الله في كتابه)"(٣)، وروي أنه على احتجم/ وصلى، ولم يتوضأ، ولم يزد على غسل الحاجمة (١).

"وكذا القهقهة وإن كانت في الصلاة لا تنقض الوضوء خلافًا لأبي حنيفة<sup>(°)</sup> في المسألتين"؛ يعني القهقهة، والخارج من غير السبيلين، والدليل على القهقهة قوله ﷺ: (الضَّحك ينقض الصلاة، ولا ينقض الوضوء)<sup>(۲)</sup> ولأنها كالكلام فلا تنقض الوضوء، كما لو كانت حارج الصلاة.

"الثاني: زوال العقلِ لجنونٍ أو سُكرٍ أو إغماءٍ قاعدًا كان أو مُضطجعًا، وبالنوم إلّا أن يكون قاعدًا متمكنًا أسفله من الأرض "(٧) والدليل على النوم قوله على: (العَيْنَانِ وَكاءُ السِّهِ، فمن نام فليتوضأ) (١) وأما زوال العقل؛ فلأنه أبلغ في ذلك من النوم، فهو أولى بالنقض، واحتصاص النائم بما إذا كان زائلًا عن مستوى الجلوس؛ فلأن النائم يحس بخروج الخارج إذا نام حالسًا، ولا يحس به إذا كان زائلًا عن

<sup>(</sup>١) النساء: ٣٤.

<sup>(</sup>٢) ينظر: الأم للشافعي: (٣٢/١).

<sup>(</sup>٣) أخرجه الدارقطني في سننه، كتاب الطهارة، باب في الوضوء من الخارج من البدن كالرعاف والقيء والحجامة ونحوه: (٢٩٢/١، برقم: ٥٩٥)، وقال: " لم يروه عن الأوزاعي غير عتبة بن السكن وهو منكر الحديث". وقال ابن حجر: " وإسناده واه جدا". ينظر: الدراية في تخريج أحاديث الهداية: (٣٢/١).

<sup>(</sup>٤) أخرجه الدار قطني في سننه، كتاب الطهارة، باب في الوضوء من الخارج من البدن كالرعاف والقيء والحجامة ونحوه: (٢٨٦/١، برقم: ٥٨٠)، وبنحوه رواه البيهقي في السنن الكبرى، جماع أبواب الحدث، باب ترك الوضوء من خروج الدم من غير مخرج الحدث: (٢٢١/١)، برقم: ٦٦٦)، وقال ابن الملقن: "رواه الدارقطني والبيهقي بإسناد ضعيف". ينظر: خلاصة البدر المنير: (١/١٥).

<sup>(</sup>٥) قال السغدي: "القهقهة إذا كانت في صلاة فرضا كانت أو نفلا فإنها تفسد الوضوء والصلاة"، وقال السرحسي: "وإن قهقه في صلاة استقبل الصلاة والوضوء عندنا ناسيا كان أو عامدا". ينظر: النتف في الفتاوى للسغدي: (٢٨/١)، والأصل المعروف بالمبسوط: (١٧٠/١)، والمبسوط للسرحسي: (١٧١/١).

<sup>(</sup>٦) أخرجه الدارقطني في كتاب الطهارة، باب أحاديث القهقهة في الصلاة وعللها: (٣١٧/١، برقم: ٣٥٣)، والبيهقي في السنن الكبرى، أبواب الحدث، باب ترك الوضوء من القهقهة في الصلاة: (٢٢٥/١، برقم: ٣٧٥)، وقال البيهقي: " والصحيح أنه موقوف ورواه حبيب المعلم، عن عطاء، عن حابر من قوله". بلفظ: "عن حابر، أنه سئل عن الضحك في الصلاة، فقال: «يعيد ولا يتوضأ»".

<sup>(</sup>٧) ينظر: الحاوي الكبير: (١٨٢/١-١٨٣).

<sup>(</sup>٨) أخرجه ابن ماجه في كتاب الطهارة، باب الوضوء من النوم: (١٦١/١، برقم: ٤٧٧)، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب الوضوء من النوم: (٥٢/١، برقم: ٢٩٣/١)، والدار قطني في كتاب الطهارة، ما روي فيمن نام قاعدا: (٢٩٣/١، برقم: ٩٧)، وحسنه النووي في الجموع: (٢/ ١٤).

# (المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخَلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِيِّ الشَّافِعِيُّ '

الاستواء، والذي زال عقله لا يحس بذلك في الأحوال كلها. والوِكاء بكسر الواو ما يشد به من سيرٍ وغيره، والسّهِ بتشديد السين غير معجمة اسم من أسماء الدُّبر<sup>(۱)</sup>.

"الثالث: مس فرج الآدمي ببطن الكف دبرًا كان أو قُبُلًا" (٢) يريد من نفسه ومن غيره، أما من نفسه؛ فلقوله على: (إذا مس أحدكم دُبره فليتوضأ) (٦) وأما من غيره؛ فلأنه في معناه، بل أولى لكونه معصيةً، والدُّبُر أحد الفرجين، فهو كالذَّكرِ "فلا ينتقض بفرج البهيمة"، إذ لا حرمة لها فَتُهْتَك، ولا تعبد عليها فتُصان، "ولا برؤوس/ الأنامل، ولا بين الأصابع"؛ لأنها ليست من بطن الكف، فلا ١٠/أ ينتقض بما الوضوء، كما لا ينتقض بظهر الكف، "ولا ينتقض طهارة المَمسُوس"؛ لأنه لم يمس ذكرًا

## [فرعً]

"لا ينتقض طهارة الخنثى المشكل إذا مس ذكره أو فرجه حتى يمسهما جميعًا"؛ لاحتمال أن يكون أحدهما عضوًا زائدًا، فإذا مسهما جميعًا فالفرج لا يعدوهما، "وإن مس رجلٌ ذكره انتقض طهر الرَّجل؛ لأنه بين مس ولمسٍ"، يعني إن كان رجلًا فقد مس ذكره، وإن كانت امرأة فقد لمسها، "وإن مس فرجها" يريد قُبله "فلا ينتقض؛ لاحتمال أنه رجل، والممسوس ثُقْبةٌ زائدة، وكذلك إن مست المرأة فرجه"؛ يعني قبله "انتقض وضوءها"؛ لأنه إن كانت امرأة فقد مست فرجها، وإن كان رجلًا فقد لمست، "وإن مست ذكره لم ينتقض"؛ لاحتمال أنه امرأة، وذلك عضوٌ زائدٌ(٥٠).

<sup>(</sup>١) قال الخليل: سه: السه: حلقة الدبر. قال الراجز: ادع فعيلا باسمها لا تنسه... إن فعيلا هي صئبان السه.

ينظر: كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي: (٣٤٦/٣).

<sup>(</sup>٢) احتلف العلماء في نقض الوضوء بمس الذكر إلى أقوال: قال المالكية والشافعية والحنابلة ينتقض الوضوء بمس الذكر، ينظر: مواهب الجليل: (١/ ١٩٩١)، وقد والمغني: (١٨١/١)، كشاف القناع (١٢٦/١)، وقال (١ ٢٩٩١)، وقد والمغني: (١٨١/١)، كشاف القناع (١٢٦/١)، وقال الحنفية: مس الفرج لا ينقض الوضوء، لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الرجل يمس ذكره بعدما يتوضأ، قال: "وهل هو إلا مضغة منه أو بضعة منه" قالوا: لكن من مس ذكره يغسل يده ندبا لحديث: "من مس ذكره فليتوضأ" أي ليغسل يده، جمعا بينه وبين قوله ﷺ: هل هو إلا مضغة منه. ينظر: حاشية ابن عابدين: (٩٩/١).

<sup>(</sup>٣) لعله يقصد حديث ابن عمر: عن عبد الله بن عمرٍو رَضِيَ اللهُ عنهما: أنَّ النبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم قال: " أيُّا رجلٍ مسَّ فَرجَه فلْيَتوضَّا، وألم أحمد في المسند: (برقم: ١٦٣٣٨)، والطحاوي في شرح معاني الآثار: (٤٥٤)، وقال وأيُّا امرأةٍ مسَّت فرجَها فلْتتوضَّاً"، رواه الإمام أحمد في المسند: (برقم: ١٦٣٣٨)، والطحاوي في شرح معاني الآثار: (٤٥٤)، وقال البخاري كما في علل الترمذي: (ص: ٤٩): حديث عبد الله بن عمرو في مسِّ الذَّكر، هو عندي صحيح"، وقوى إسناده الذهبي في تنقيح التحقيق، (١٠/١)، وصحّحه ابن الملقِّن في البدر المنير: (٢٧٧/١)، وصححه الألباني في صحيح الجامع: (٢٧٢٥). وجه الدُّلة: أنَّ الدُّبُر فرجٌ؛ لأنَّه منفرجٌ عن الجَوفِ ينظر: الاستذكار لابن عبدِ البَرِّ: (٢٤٤/١)، والشرح الممتع لابن عثيمين (٢٩٣/١).

<sup>(</sup>٤) ينظر: فتح العزيز بشرح الوجيز للرافعي: (٢٥/٢).

<sup>(</sup>٥) ينظر: نحاية المطلب: (١٣٤/١)، والبيان في مذهب الإمام الشافعي: (٢٣٦/١).

"الرابع: لمس الرجل بشرة امرأة كبيرة أجنبية"؛ لقوله تعالى: ﴿ أَوَ لَامَسَّمُ ٱلنِّسَاءَ ﴾ (١) والزوجة في معناها، "بالكف أو بغيرها"، مهما التقت البشرتان؛ لعموم الآية، "ولا ينتقض بمس الشَّعر والظفر"؛ لأنه لا يلتذ بمسِّها، ولا يسمى الرجل ملامسًا، والسن في معنى الظفر، "ولا بلمس الصغيرة والمَحرم"؛ لخروجهن عن محلِّ الشهوة، "وينتقض بلمس العجوز؛ لأنها مَحل الوطء"(٢).

### لفائدةًا

## "[ما أوجب الوضوء، فعمده وسهوه سواء]"

ما أوجب الوضوء، فعمده وسهوه سواء؛ لما بيَّناه أن الساهي لا يعذرُ في المأمورات، ولأن القصد غير معتبر فيه، بدليل وجوب الغسل بالاحتلام، ووجوب الوضوء بسبق الحدث (٣).

### [قاعدةً]

"من تيقن الطهارة/ وشك في الحدث، أو تيقن الحدث ثم شك في الطهارة، فلا ينزل عن يقينه بالشك"، والأصل في هذا الباب أينما يوجد، قوله في (إن الشيطان ليأتي أحدكم وهو في صلاته، فينفخ بين إليتيه، ويقول: أحدثت أحدثت، فلا ينصرفن حتى يَسمعَ صوتًا أو يجد ريحًا) أمر بالبناء على اليقين وترك الشك.

### أما حكم الحدث؛ فاثنان:

أحدهما: "تحريم جميع الصلوات"؛ لما ذكرناه من الحديث.

الثاني: "تحريم حمل المصحف في غلافٍ وغير غلافٍ "(٥)؛ يريد مقصودًا؛ لقوله تعالى: ﴿ لَّا

<sup>(</sup>١) النساء: ٤٣

<sup>(</sup>٢) ينظر: الأم للشافعي: (٢٩/١)، والحاوي الكبير: (١٨٤/١). وقد اختلف العلماء في لمس المرأة هل ينقض الوضوء أم لا على عدة مذاهب: أولا: لا ينتقض الوضوء باللمس مطلقاً، وهو مذهب أبي حنيفة، ينظر: حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح (ص: ٥١)، وابن عابدين: (١ / ٩٩)، وتبيين الحقائق: (١ / ٢١). ثانيا: مذهب الشافعية: ينتقض الوضوء باللمس مطلقاً، ينظر: مغني المحتاج: (٣٤/١) والمغني لابن قدامة: (٣٤/١). ثالثا: إن لمس بشهوة انتقض وإلا فلا: وهذا مذهب المالكية والحنابلة، ينظر: المدونة (١/ ١٢١)، والمغني لابن قدامة: (١/ ١٩٥)، ولعل القول الثالث هو الصواب جمعا بين الأدلة والأقوال.

<sup>(</sup>٣) ينظر: الأم للشافعي: (٣٤/١)، والإقناع للماوردي: (س: ٢٤).

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري في باب من لا يتوضأ من الشك حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا: (٣٩/١، برقم: ١٣٧)، ومسلم في باب الدليل على أن من تيقن الطهارة، ثم شك في الحدث فله أن يصلي بطهارته تلك: (٢٧٦/١، برقم: ٣٦١).

<sup>(°)</sup> ينظر: نحاية المطلب: (٩٨/١). وأجمع العلماء على أنه لا يجوز للمحدث حدثًا أكبر أن يمس المصحف وخالف في ذلك داود الظاهري، وتابعه على القول به أهل الظاهر. ينظر: المحلى: (٧٧/١). أما المحدث حدثًا أصغر؛ فقد اختلف العلماء في حكم مسه للمصحف على قولين: القول الأول: أنه لا يجوز للمحدث حدثًا أصغر أن يمس المصحف كله أو بعضه. وهو قول المذاهب الأربعة. ينظر: الهداية: على قولين: القول الأفر: (٢/١١)؛ والبحر الرائق: (٢/١١). والمعونة: (٢/١١)؛ وعقد الجواهر: (٢/١٦)، والخرشي على خليل:

# (المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْحُلَاصَةِ) لأحمدَ بن محمد بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المُوصِلِّ الشَّافِعيِّ ،

يَمَسُهُ إِلّا ٱلْمُطَهَرُونَ ﴾ ('') وقال النبي ﷺ: (لا تمس القرآن إلَّا وأنت طاهرٌ) ('') وإذا حرم المس فالحمل أولى؛ لأنه أبلغ في المتك، "ومسه حرام"؛ للحديث، "ويستوي فيه الجلد والحاشية والسطر وتقليب الأوراق ولو بخشبة"؛ لأن الكلَّ مصحف، وأما التقليب بالخشبة؛ فلأن الفعل مضاف إليه، والخشبة متصلة به، "وإن كان المصحف في وِقْر فلا بأس على الحمّال بحمله"؛ لأنه تبع ههنا وليس بمقصود، "ولا بأس بمس درهم عليه آية"؛ لأنه لم يقصد منه القراءة، فلا يكون له حكم المصحف، "وكذلك سائر الكتب التي لا يقصد بكتبة القرآن فيها دراسة القرآن، ولا يحرم على المُحدِث قراءة القرآن عن ظهر القلب" للحاجة إليها، وتعذر المداومة على الطهارة، "ويتحرم ذلك على المُحنب والحائض"؛ لقوله ﷺ: (لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئًا من القرآن إلّا أن يقول: بسم الله، والحمد الأذكار، والله أعلم . والله أعلم.

(١٦٠/١)، إلا أن المالكية ذهبوا إلى جواز مسه للمعلم والمتعلم إذا كان حدثه أصغر لمشقة الاستمرار على الطهارة، وكذا المرأة الحائض يجوز لها المس؛ لضرورة التعليم بخلاف الجنب لقدرته على إزالة المانع. ينظر: الشرح الصغير: (٢٢/١). والمهذب: (٣٢/١)؛ وروضة الطالبين، (١/٩٠/)؛ ومغني المحتاج: (٣٦/١). والمقنع: (٥٦/١)، ومنتهى الإرادات: (٢٧/١)، والروض المربع: (٢٦/١).

<sup>(</sup>١) الواقعة: ٧٩

 <sup>(</sup>٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير: (٣٠٥/٣، برقم: ٣١٣٥) وقال: لم يروه عن سليمان بن موسى إلا ابن جريج، ولا عنه إلا أبو
 عاصم، تفرد به سعيد بن محمد" وضعفه الألباني في ضعيف الجامع الصغير: (٩٠٦/١).

<sup>(</sup>٣) أخرجه ابن ماجه في كتاب الطهارة، باب ما جاء في قراءة القرآن على غير طهارة: (١٩٦/١، برقم: ٥٩٦)، وبنحوه رواه الترمذي في كتاب الطهارة، باب ما جاء في الجنب والحائض أنهما لا يقرآن القرآن: (١٩٤/١، برقم: ١٣١)، وقال الترمذي: حديث ابن عمر حديث، لا نعرفه إلا من حديث إسماعيل بن عياش وقال الألباني: "ضعيف" ينظر: الجامع الصغير وزيادته: (٩١٨/١).

# الباب السادس: في كيفيَّة الغُسل وموجبه

"والأغسال الواجبة أربعة: غسل الجنابة والحيض والنفاس وغسل الميت، أما الغُسل من غسل الميت وغسل الجمعة والإحرام والعيد والخسوف والكسوف والحجامة وغيرها، فهي سنة".

والأصل في الجنابة قوله تعالى: ﴿ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَأَطَّهَمُوا ﴾ (١) وأما الحيض والنفاس وما بعدهما، فسنذكرها في مواضعها إن شاء الله.

"والجنابة تحصل إما بإيلاج الحَشفة حتى تغيبَ في أي فرج كان، وإن لم يكن أنزل"؛ لقوله على: (إذا التقى الختانان وجب الغُسل)(٢) والتقاؤهما يكون عند تغييب الحشفة، "أو بإنزال المنيّ وإن لم يكن إيلاجٌ"؛ لقوله على: (الماء من الماء) (""وسواء كان المنيُّ قبل البول أو بعده"؛ لعموم الخبر، "ويستوي فيه الرجل والمرأة"؛ للحديث، وهو ماروت أم سلمة، قالت: جاءت أمُّ سُليم -امرأة أبي طلحة - فقالت: يا رسول الله، إن الله لا يستحيي من الحق، هل على المرأة من غسلِ إذا هي احتلمت؟ فقال: (نعم إذا رأت الماء)(١) "ومنيُّ الرَّجل أبيض ثَخين دافق تشبه رائحته رائحة الطُّلع، ومنيُّ المرأة أصفرٌ رقيقٌ "(٥).

### وأما الكيفية:

"فأقله: النيَّة واستيعاب البدن بالغسل"؛ لأغما الواحب فيه فحسبُ، "وأكمله: أن يتوضأ أولًا، ثم يغتسلُ "، كما فعله النبي رفي المضمضة والاستنشاق عندنا ليس بواجب "؛ لما روت أم سلمة، قالت: قلت: يا رسول الله، إني امرأة أشد ضفر رأسي أفأنقضه للغسل من الجنابة؟ فقال: (لا إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حَثياتٍ)<sup>(١)</sup> والحثو: أن تأخذ الماء بكفك تلقيه على الشيء/ من ۱۱/پ ماء، ثم يفضي عليك الماء فإذاً أنت قد طَهَرت، وبإفاضة الماء لا تحصل المضمضةُ والاستنشاق، فدلُّ على أهما غير واحبين، "وعلى المرأة زيادة مبالغة في الشعر، وليس عليها نقض الضفائر -يعني

<sup>(</sup>١) المائدة: ٦

<sup>(</sup>٢) أخرجه ابن ماجة في كتاب الطهارة، باب ما جاء في وجوب الغسل إذا التقى الختانان: (١٩٩/١، برقم: ٦٠٨)، وقال ابن حبان: إسناده صحيح" ينظر: صحيح ابن حبان: (٢٥٧/٣).

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحيض، باب إنما الماء من الماء: (٢٦٩/١ برقم: ٣٤٣).

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري في صحيحه، باب الحياء في العلم: (٣٨/١، برقم: ١٣٠)، ومسلم في صحيحه، باب وجوب الغسل على المرأة: (۱/۱۰۲، برقم: ۳۱۳).

<sup>(</sup>٥) قال الجويني: "وقد زعم الأطباء أنه لا يخرج منها، ولا شك أن لها مذيا، وإذا هاجت، خرج منها، وهذا أغلب فيهن منه في الرجال" ينظر: نماية المطلب: (١٤٣/١).

<sup>(</sup>٦) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحيض، باب حكم ضفائر المغتسلة: (٩/١، ٢٥٩، برقم: ٣٣٠).

# (المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْحُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدٍ بنِ يونسَ بنِ محمدٍ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِيِّ الشَّافِعِيِّ '

الذوائب- إذا أدخل بعضها في بعضٍ نسجًا؛ للخبر المذكور، وهذا إذا علِمَت وصول الماء إلى أصول المشعَر وباطنه، فإنه الواجب دون غيره، "ويُسنُ لها أن تتبع أثر دم الحيضِ بِفِرصةٍ من المسكِ"؛ لإزالة الرائحة، وقد قال على: (تتبعي بها أثر الدَّم) (١) والفِرْصة بكسر الفاء: قطعة من صوفٍ أو قطنٍ لغةً (٢)، والفرص هو القطع، وقوله: من مسك، يريد الفِرصة من المسك، أي: قطعة منه، وتتبعي أثر الدَّم، يريد أن تقصد بالفِرصة المواضع التي نالها الدَّم، فتمسحها؛ لتزول الرائحة.

## فرعً

#### الجمع بين غسل الجمعة والجنابة

"لو نوى الرجلُ بغسل واحدٍ الجنابة والجمعة نهارًا جاز؛ لأن مقصود الجُمعة النظافة، وهو حاصل وإن لم ينوه"، فهو داخلٌ فيه (٣).

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري في صحيحه، باب دلك المرأة نفسها إذا تطهرت من المحيض، وكيف تغتسل، وتأخذ فرصة ممسكة، فتتبع أثر الدم: (۷۰/۱، برقم: ۳۱٤)، ومسلم في صحيحه، باب استحباب استعمال المغتسلة من الحيض فرصة من مسك في موضع الدم: (۲۱۰/۱، برقم: ۳۳۲).

<sup>(</sup>٢) ينظر: كتاب العين للخليل: (١١٣/٧).

<sup>(</sup>٣) قال الماوردي: "فيمن اجتمع عليه في يوم الجمعة غسل الجنابة والجمعة، فاغتسل أحد الغسلين فلا يخلو حاله من أحد أمرين إما أن ينوي الجنابة وحدها، دون الجنابة دون الجمعة أجزأه غسل الجمعة" ينظر: الحنابة وحدها، دون الجبعة أجزأه غسل الجمعة ينظر: الحاوي الكبير: (٣٧٥/١).

## الباب السابع: في المسح على الخفين

"كلُّ من لبس الخف على طهارة مبيحة للصلاة ثم أحدث، فله أن يمسح على خفّه من وقت حَدثِه ثلاثة أيام ولياليهن إن كان مسافرًا، أو يومًا وليلةً إن كان مقيمًا(١)"، أما التقدير بالمدة المذكورة؛ فلما روى عليٌ الله أن النبي على جعل للمسافر أن يمسح ثلاثة أيام ولياليهن، وللمقيم يومًا وليلة، وأما ابتداؤه من وقت الحدث الأوّل، وأما كونه على طهارةٍ مُبيحةٍ للصلاة؛ فلما روي أن النبي على أرخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن، وللمقيم يومًا وليلةً إذا تطهر ولبس خفيه (٢)، أن يمسح عليهما، فدل أنه لا يجوز إلّا على طهارة كاملةٍ.

1/17

### "ولكن بخمس شرائط":

"الأول: أن يكون اللبس بعد كمال الطهارة"؛ لأن كل ما شُرط الطهارة فيه شُرط تقديمها بكمالها عليه، "فلو غسل إحدى رجليه وأدخلها الخف، ثم غسل الثاني فأدخل لم يجز، خلافًا لأبي حنيفة"(٤)؛ لأنه لبسهما قبل تمام الطهارة، "فلو نزع الخف وأعاده إلى الرِّجل كفاه"، يريد الأول؛ لحصول اللبس بعد تمام الطهارة، "ولو صب الماء في الخف حتى تنغسل رجله فيه لم يجز"، يريد لبس الخف قبل الغسل، ثم صب الماء في الخف، والعلة ما تقدم؛ وهو اشتراط الطهارة قبل اللبس.

"الثاني: أن يكون الخف قويًّا يمكن المشي عليه"، يريد في المنازل على الحوائج (٥)، وإن كان لا يُدام المشي عليه، "فلا يجوز على جورب وجُرموق ضعيف "(١)، أما لجورب الضعيف فلا يمكن متابعة

<sup>(</sup>١) ينظر: الأم للشافعي، (١/٥٠).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أحمد في المسند، مسند علي بن أبي طالب: (١٤٥/٢)، برقم: ٧٤٩). وأخرج مثله الطبراني عن خزيمة بن ثابت: (٩٦/٤، برقم: ٣٧٧٣)، ومحمد الزيلعي (٣٧٤/٢، برقم: ٨٧٣). وصححه الزيلعي في نصب الراية: (١٧٤/١).

<sup>(</sup>٣) أخرجه أحمد في المسند، مسند علي بن أبي طالب: (٢/٥٠)، برقم: ٧٤٩). وأخرج مثله الطبراني عن خزيمة بن ثابت: (٩٦/٤، برقم: ٣٧٧٢)، وبمثله عن المغيرة بن شعبة: (٣٧٤/٢٠)، برقم: ٨٧٣). وصححه الزيلعي في نصب الراية: (١٧٤/١).

<sup>(</sup>٤) يرى الجمهور غير الحنفية أن تكون الطهارة كاملة بأن يلبسهما بعد تمام الطهارة بالوضوء أو بالغسل، بينما يرى الحنفية أن تكون الطهارة كاملة ولو لم يراع فيها الترتيب وقت الحدث بعد اللبس، إذ أن الترتيب في الوضوء ليس شرطا عندهم، وهو شرط عند الجمهور، فلو غسل رجليه أولا ثم مسح رأسه، وغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ثم لبس الخف فيجوز له المسح عند انتقاض وضوئه عند الحنفية دون الجمهور. ينظر: منتهى الإرادات لابن النجار: (٢٢/١)، والمجموع للنووي: (٢٢/١)، ومغني المحتاج: (١٥/١)، وأوجز المسالك: (١٨٠/١)، والفواكه الدواني: (١٨٨/١)، وفتح القدير لابن الهمام: (١٣٠/١).

<sup>(</sup>٥) الأصل أن الحوائج جمع حاجة، وهي ما يقصده المرء ويسعى إليه، ينظر: تاج العروس: (٤٩٧/٥). ولعله هنا قصد بها الفرش التي تفترش في المنزل من السحاد وغيره.

<sup>(</sup>٦) وأصله الجُرْمُق: أو الجُرْمُوق: بضم فسكون فضم: كلمة معرَّبة، وأصلها في الفارسية: جَرْموق. ينظر: المعجم العربي الأسماء الملابس «في

# (الْمُسَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِّ الشَّافِعِيِّ ،

المشي عليه، فلا تدعو الحاجة إليه، وأما الجُرموق؛ فلأن الحاجة لا تدعو إلى لبسه في الغالب، فلم يتعلق به رخصة عامة، والجُرموق بضم الجيم: خف قصير يُلبس فوق الخف والجورب قريب منه، يلبسه الصوفية مُفدداً وفوق الخف والجرموق، يختص باللبس فوق الخف(١).

"الثالث: ألَّا يكون في موضع فرض الغسل خرق، فإن كان أو تخرق وانكشف/ موضع الفرض ١٢/ب بطل المسح"، وذلك لأن ما انكشف بالخرق حكمه الغسل، والباقي حكمه المسح، ولا يمكن الجمع بينهما فغُّلب الغسل؛ لأنه الأصل(٢).

"الرابع: ألّا ينزع الخفّ بعد المسح عليه، فإن نزع فالأولى استثناف الوضوء" ليخرج عن الفرض بيقين، "فإن اقتصر على غَسل القدمين جاز" (٢)؛ لأنه لم يترك بسبب الخفّ إلّا غسل الرجلين، فلزمه ما تركه فحسب، واختُلِف فيه فقيل: إنه مبني على قولي الموالاة، وقيل: لا (٤)؛ لأن القولين ههنا جاريان مع قرب الزمان أيضًا حيث لا تفريق، بل هو مبني على أن المسح هل يرفع الحدث؟ (٥) فإن قلنا: لا يرفع، فيحب فيكفي غسل الرجل، وإن قلنا يرفع، فقد عاد الحدث بنزع الخف وهو في عوده لا تجزىء، فيجب الاستئناف (١).

"الخامس: أن يمسح على الموضع المحاذي لمحل فرض الغَسل لا على الساق"؛ لأن المسح بدلٌ عن الْغسل، فلا يجاوز محل الغسل كالتيمم(٧).

ضوء المعاجم والنصوص الموثقة من الجاهلية حتى العصر الحديث»: (ص: ١١٠).

<sup>(</sup>١) ينظر: نحاية المطلب للحويني: (٣٠١/١).

<sup>(</sup>٢) ينظر: الأم للشافعي: (١/٩٤).

<sup>(</sup>٣) ينظر: كفاية النبيه لابن الرفعة: (٣٦٧/١).

<sup>(</sup>٤) قال الشيرازي: قال في الجديد: يغسل قدميه وقال في القديم: يستأنف الوضوء واختلف أصحابنا في القولين: فقال أبو إسحاق هي مبنية على القولين في تفريق الوضوء فإن قلنا يجوز التفريق كفاه غسل القدمين وإن قلنا لا يجوز التفريق لزمه استئناف الوضوء وقال سائر أصحابنا: القولان أصل في أنفسهما أحدهما يكفيه غسل القدمين لأن المسح قائم مقام غسل القدمين فإذا بطل المسح عاد إلى ما قام المسح مقامه كالتيمم إذا رأى الماء والثاني يلزمه استئناف الوضوء لأن ما أبطل بعض الوضوء أبطل جميعه كالحدث فإن مسح على خفيه ثم أخرج الرجلين من قدم الخف إلى الساق لم يبطل المسح على المنصوص لأنه لم تظهر الرجل من الخف وقال القاضي أبو حامد في جامعه: يبطل ينظر: المهذب للشيرازي: (٤٨/١).

<sup>(</sup>٥) ذهب الحنفية إلى أن المسح على الخف رافع للحدث وقالوا بأن الخف مانع لسراية الحدث للقدم لأنه لبس الخف على طهارة. ينظر: حاشية الطحطاوي: (ص: ١٢٩). وإليه ذهب الحنابلة، شرح الزركشي على مختصر الخرقي: (٣٨٣/١). وذهب أكثر الشافعية إلى أنه لا يرفع الحدث. ينظر: اللباب: (ص: ٨٦)، والحاوي الكبير: (٢٤٢/١).

<sup>(</sup>٦) ينظر: الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع للخطيب الشربيني: (٩/١٥).

<sup>(</sup>٧) ينظر: الجحموع للنووي: (٢٨/١).

# فرعً إذا مسح مقيماً ثم سافر، أو مسافراً ثم أقام

"إذا مسح مُقيمًا ثم سافر، أو مسافرًا ثم أقام، فحكم الحضر مغلّب، ويجب الاقتصار على مدته"؛ لأنها عبادة تعتبر بالحضر والسفر، فَغُلب حكم الحضر، كما لو أحرم في سفينة في الحضر/، ٣/أ فسارت السفينة وهو يصلي، أتم صلاة حاضر، كذلك ههنا، والله أعلم.

٦ ٦

<sup>(</sup>۱) الأصل أن المسح لأعلى الخف وليس أسفله وروى ابن أبي شيبة عن علي بن أبي طالب أنه قال: لو كان الدين بالرأي، كان باطن القدمين أولى وأحق بالمسح من ظاهرهما، ولكني «رأيت النبي صلى الله عليه وسلم مسح ظاهرهما»" أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، باب كيف المسح: (۲/۱)، برقم: ۱٦۲)، وقال الألباني: إسناده صحيح ينظر: إرواء الغليل: (۲/۱)، صحيح أبي داود الأم: (۲۸۸/۱).

<sup>(</sup>٢) ينظر: فتح العزيز بشرح الوجيز للرافعي: (٣٧٠/٢).

### كتاب التيمم

"قال الله تعالى: ﴿ فَكُمْ يَجِدُوا مَآءً فَتَيَمَّمُوا ﴾ (١) وقال رسول الله على: (الصعيد طهور المسلم ولو لم يجد الماء عشر حِجج)"(٢)، التيمم: القصد، في لغة العرب(٢)، والصعيد عند الشافعي رض التراب على وجه الأرض، فإنه يسمى صعيدًا، ووجه الأرض يسمى صَعيدًا، واحتيار الشافعي الأوّل (٤)، "والنظر في نفس التيمم وسببه وحكمه، أما السبّبُ المبيح فهو العجز عن الماء"؛ للآية المذكورة، "وذلك بخمسة أسباب":

"الأول: فقد الماء بالقرب منه إلى كل موضع يَعتاد المُسافر التردد إليه في منزله"؛ للرعى والاحتطاب، فهذا حدّ القرب، فإذا تحقق ذلك تيمم من غير طلب، إذ لا معنى للطلب مع اليأس(٥).

"الثانى: أن يكون الماء موجودًا ولكن بينه وبين الماء سَبْع أو عدو حائل فتيمم؛ لأنه بمنزلة

"الثالث: أن يحتاج إلى الماء لعطشه"، فتيمم؛ حفظًا للروح، "وكذلك إذا احتاج رفيقه يسلمه إليه هبةً، أو معاوضةً ويتيمم" للمحافظة على روحه (٧)

"الرابع: أن يكون الماء ملك الغير، فهو عاجزٌ عنه شرعًا"، فهو كالفاقد، "فإن وُهِب منه وجب قبوله"، إذ لا يعظم فيه المنةُ، "وإن بيع بثمن المثل وجب شراؤه"، إذ ليس عادمًا للماء فيباح له التيمم، وهذا إذا كانت دراهمه تفضل عن قوت سفره، "وإن وُهب منه الثمن أو بيع بأكثر من ثمن المثل جاز التيمم"، إذ لا يلزمه قبول الثمن؛ لما فيه من المنّة، ولا الشراء بأكثر من ثمن المثل، فإنه تحمُّل ضرر، فهو بمنزلة العادم في المسألتين/، وأعدل الوجوه في ثمن المثل أجرة نقل الماء، فَبِهِ يُعرف الرغبة في الماء.

۱۳/س

<sup>(</sup>١) النساء: ٤٣.

<sup>(</sup>٢) أخرجه أحمد في المسند: (٢٣٠/٣٥، برقم: ٢١٣٠٤)، وابن حبان في صحيحه، كتاب التيمم، ذكر البيان بأن واحد الماء إذا كان جنبا بعد تيممه عليه إمساس الماء بشرته حينئذ: (٣٥/٣٥، برقم: ٢١٣٠٤)، وقال ابن حبان والألباني: إسناده صحيح ينظر: صحيح الجامع الصغير وزياداته: (٣٤٢/١).

<sup>(</sup>٣) ينظر: كتاب العين للخليل: (٢٠/٨).

<sup>(</sup>٤) ينظر: الأم للشافعي: (٦٧/١).

<sup>(</sup>٥) ينظر: الحاوي الكبير: (٢٦٣/١).

<sup>(</sup>٦) قال النووي: "قال أصحابنا: إذاكان بقربه ماء يخاف لو سعى إليه ضررا على نفسه من سبع أو عدو أو غيرهما أو على ماله الذي معه أو الذي في منزله من غاصب أو سارق أو غيرهما فله التيمم وهذا الماء كالمعدوم قال أصحابنا وهكذا لوكان في سفينة ولا ماء معه وخاف الضرر لو استقى من البحر فله التيمم ولا إعادة عليه قال أصحابنا والخوف على بعض أعضائه كالخوف على نفسه" ينظر: المجموع للنووي: (۲/۹۰۲).

<sup>(</sup>٧) ينظر: الجحموع للنووي: (٢/٩٥٢).

"الخامس: أن يكون به جراحة أو علّة يخاف من إيصال الماء تلف النفس أو فساد العضو أو شدة الضّنى"(۱) فيباح له التيمم؛ لما فيه من الضرر، "فإن لم يخف إلّا بقاء الشين أو إبطاء البرء لم يتيمم"؛ لأن ضررهما دون ذلك، "فإن خاف التلف توضأ أولًا في الموضع الصحيح، ثم ألقى الجبيرة والعصابة على الحرح أو موضع الفَصد، ولا يُشغِلُ بالجبيرة من الصحيح إلّا قليلًا؛ لضرورة الاستمساك"، يريد إذا كان بعض محل الفرض صحيحًا وبعضه جريحًا، وحب غَسل الصحيح وتيمم عن الجرح؛ لقوله وله في المشحوج الذي اغتسل فمات: (كان يكفيه أن يتيمم ويعصب رأسه بخرقة، ثم يمسح عليها، ويغسل سائر حسده)(۱) والجبيرة: خشبات تُسوّى وتوضع على موضع الكسر ويشد عليها حتى عنجر(۱)، وهذه الجبيرة والعِصابة إذا احتاج إليها فلا ينبغي أن يَزيد على موضع العلّة ويسير من الصحيح؛ للاستمساك حكما أشار وطلب الاندمال، "ثم مسح على الجبيرة "كما ورد في الخبر أو العصابة بدلًا عن الجريح، "ثم يعيد صلوات أيام المسح في قول؛ لأنه عذر الحزء الصحيح المستور بحا، "ثم تيمم" بدلًا عن الجريح، "ثم يعيد صلوات أيام المسح في قول؛ لأنه عذر نادرٌ غير دائم"، فهو كما لو ترك غَسل العضو ناسيًا، وإذا أراد أن يلقي الجبيرة توضأ أولًا ثم القاها حتى يباح له المسح عليها، كلبس الخف لا يباح له المسح إلّا إذا لبسه على طهارة، كذلك ههنا، "ولا يجوز النيمم لنحوف/ فوات صلاة الجنازة والعيد، خلافًا لأبي حنيفة "(۱)، يريد: المقيم الستليم "ولا يجوز النيمم لنحوف/ فوات صلاة الجنازة والعيد، خلافًا لأبي حنيفة "(۱)، يريد: المقيم الستليم الواحد للماء، كما لا يجوز في سائر الصلوات.

# أما نفس التيمّم، فالواجب فيه تسعة أمور:

"الأول: طلب الماء، فإن لم يجد تيمم"؛ للآية المذكورة أوّل الباب، "وإن وُجد بعد التيمم وقبل

<sup>(</sup>١) ينظر: البيان في مذهب الإمام الشافعي: (٣٠٦/١).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود في السنن باب في المجروح يتيمم: (٩٣/١، برقم: ٣٣٦)، والبيهقي في السنن الكبرى باب الجرح إذا كان في بعض الجسد: (٣٤٧/١، برقم: ١٠٧٥)، وقال: وهذه الرواية موصولة جمع فيها بين غسل الصحيح والمسح على العصابة والتيمم إلا إنما تخالف الروايتين الأوليين في الإسناد، والله أعلم"

<sup>(</sup>٣) ينظر: جمهرة اللغة لابن دريد: (٢٦٥/١).

<sup>(</sup>٤) ينظر: المبسوط للسرخسي: (٢٧/٢)، وبدائع الصنائع: (٥١/١)، جاء في المبسوط للسرخسي (٢/ ١٢٧): «ولو لم يتمكن من ذلك وخاف إن اشتغل بالوضوء أن تفوته الصلاة على الجنازة ثانيا فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى يصلي عليها بذلك التيمم وعلى قول محمد - رحمه الله تعالى - يعيد التيمم على كل حال»، وحاء في بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (١/ ٥١): «وهذا الشرط الذي ذكرنا لجواز التيمم، وهو عدم الماء فيما وراء صلاة الجنازة وصلاة العيدين، فأما في هاتين الصلاتين فليس بشرط، بل الشرط فيهما خوف الفوت لو اشتغل بالوضوء، حتى لو حضرته الجنازة وخاف فوت الصلاة لو اشتغل بالوضوء تيمم وصلى، وهذا عند أصحابنا، وقال الشافعي: لا يتيمم استدلالا بصلاة الجمعة، وسائر الصلوات، وسحدة التلاوة، (ولنا) ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما - أنه قال: إذا فجأتك جنازة تخشى فوتما وأنت على غير وضوء؛ فتيمم لها، وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - مثله؛ ولأن شرع التيمم في الأصل لخوف فوات الأداء، وقد وجد ههنا بل أولى».

الشروع في الصلاة بطل التيمم"؛ لبقاء فرض الطلب بعدُ والقدرة عليه، إلّا أن يكون قليلًا مستغرقا لحاجة شفته، "وإن وجد بعد الشروع في الصّلاة لم تبطل(١)، خلافًا للمزني وأبي حنيفة(٢)؛ لأن فرض الطلب يسقط بالشروع".

"وإن نسى الماء في رحلٍ أو نسى بئرًا كان عرفها أعاد الصلاة؛ لتقصيره في الطلب"، ورَحْل الرجل مسكنه، ومنه الحديث: (إذا ابتلت النعال فالصلاة في الرِّحال)(٢) "وإن علم أنه سيجد الماء في آخر الوقت، فالأولى أن يصلى بالتراب في أول الوقت إذا كان مسافرًا"؛ استدراكًا للفضيلة.

۱٤/ب

<sup>(</sup>١) ينظر: الحاوي الكبير: (٢٦٣/١).

<sup>(</sup>٢) ينظر: المبسوط للسرخسي: (١١٠/١)، الحاوي الكبير للماوردي: (٢٥٢/١). جاء في المبسوط للسرخسي (١/ ١١٠): «وجه قوله أن الشروع في الصلاة قد صح بطهارة التيمم فلا يبطل برؤية الماء كما لو رأى بعد الفراغ من الصلاة وإذا لم يبطل ما أدى فحرمة الصلاة تمنعه من استعمال الماء فلا يكون واجدا للماء كما لو كان بينه وبين الماء مانع أو كان على رأس البتر وليس معه آلة الاستسقاء. (ولنا) أن طهارة التيمم انتهت بوجود الماء فلو أتم صلاته أتمها بغير طهارة وذلك لا يجوز وحرمة الصلاة إنما تمنعه من استعمال الماء أن لو بقيت ولم تبق هاهنا»، وجاء في الحاوي الكبير (١/ ٢٥٢): «قال الشافعي رضي الله عنه: وإذا دخل في الصلاة ثم رأى الماء بعد دخوله بني على صلاته وأجزأته صلاته

قال الماوردي: وهذا كما قال: إذا دخل المتيمم في الصلاة ثم وجد الماء في تضاعيفها، وقبل خروجه منها فقد اختلف الفقهاء هل تبطل صلاته برؤيته، وبه قال برؤية الماء أم لا؟ فذهب الشافعي إلى أن صلاته لا تبطل برؤيته، وبه قال مالك. وقال أبو حنيفة: قد بطلت صلاته برؤيته، وبه قال المزني، قال العباس ابن سريج، ومذهب المزني أحب إلينا، والمزني سوى بين صلاة الفرض والعيدين في بطلانها برؤية الماء، وأبو حنيفة فرق بينهما فأبطل برؤية صلاة الفرض دون صلاة العيدين والنفل»، قال المزني في المختصر (٨/ ٩٩): «وإن دخل في الصلاة، ثم رأى الماء بعد دخوله بني على صلاته وأجزأته الصلاة».

<sup>(</sup>٣) أخرج البخاري معناه في صحيحه، كتاب الأذان، باب الأذان للمسافر، إذا كانوا جماعة، والإقامة، وكذلك بعرفة وجمع، وقول المؤذن: الصلاة في الرحال، في الليلة الباردة أو المطيرة: (١٢٩/١، برقم: ٦٣٢)، وبنحوه رواه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الصلاة في الرحال في المطر: (٤٨٤/١، برقم: ٦٩٧).

<sup>(</sup>٤) ينظر: اللباب في الفقه الشافعي للمحاملي: (ص: ٧٤).

"الثالث: نقل التراب، فلو اقتصر على الضرب والمسح لم يجز (١)، خلافًا لأبي حنيفة "(١)، يريد إذا ضرب على حجر صلدٍ ومسح لم يجز؛ لما ذكرناه.

"الرابع: أن يكون المنقول ترابًا طاهرًا خالصًا مطلقًا، فلا يجوز بالذَّريرة والزرنيخ والنورة (٢)، فإنها ليست تراب وقد قال على: (جُعلت لنا الأرض مسجدًا وترابحا طهُورًا) ذكر الأرض للصلاة، ثم نزل للتَّيثُم إلى التراب، فدل أنه مخصوصٌ به دون سائر أجزاء الأرض.

"ويجوز بغبار الطين الأرمني، وطين الدواة، والطين الذي يؤكل، مالم يطبخ بالنار فيصير كالآجر" يريد يندرج تحت قوله ترابًا إلَّا عُفِّر، والأسود هو الذي يستعمل في الدَّواة، والأصفرُ والأحمرُ وهو الطين الأرمني، والأبيض وهو المأكول، فالجميع مع اختلاف الألوان في الجوار سواء<sup>(٥)</sup> "ولا يجوز بالتراب النجس" لقوله التَّيِّيِّ (وترابها طهُورًا)<sup>(١)</sup> والطَّهور ما يكون طاهرًا في نفسه، ومعنى قوله: "طهورًا مُطهرًا مبيحًا للصلاة"<sup>(٧)</sup> "ولا بما اختلط به زعفران يسيرٌ، وإن كان اليسير لا يضرُّ في الماء؛ لأن الماء يجري فيزعج الزعفران" والتراب كثيف يمنعه الزعفران من الوصول إلى حيث هو، والماء لطيف، فاحترز بقوله خالصًا عن المشوب بالزعفران وغيره "ولا يجوز بالتراب المستعمل، كما لا يجوز الوضوء بالماء المستعمل" وهو الذي تأثر من أعْضاء التيمم (٨).

<sup>(</sup>١) ينظر: المجموع للنووي: (٢٣٣/٢)، وأسنى المطالب: (٨٤/١).

<sup>(</sup>٢) قال ابن نجيم الحنفي: المأمور به المسح في الكتاب ليس غير ينظر: البحر الرائق شرح كنز الدقائق: (١٥٣/١).

<sup>(</sup>٣) أما الزرنيخ فهور: أكسيد الزِّرْنيخ: مَسْحوق أبيض سام، يُستخدم كمُبيد للحَشرات، وكسُم لِلْحرُذان، وكقاتِل للنباتات الضارّة. ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر: (٩٨٣/٢). أما النورة فهي: العلامة وحجر الكلس وأخلاط من أملاح الكالسيوم والباريون تستعمل لإزالة الشعر. ينظر: المعجم الوسيط: (٩٦٢/٢). أما الذريرة فقد ورد في تهذيب اللغة: وقال الأصمعي: ذريرة مروحة أي مطيبة وروح دهنك بشيء فتجعل فيه طيبا" ينظر: تهذيب اللغة للأزهري: (١٤٣/٥).

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري بغير لفظ التراب، في صحيحه، كتاب التيمم: (٧٤/١، برقم: ٣٣٥) ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد مواضع الصلاة، باب جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا: (٣٧٠/١، برقم: ٥٢١).

<sup>(</sup>٥) ينظر: روضة الطالبين: (١٠٨/١).

<sup>(</sup>٦) أخرجه البخاري في باب التيمم: (٧٤/١)، برقم: ٣٣٥)، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا: (٣٠٠/١، برقم: ٥٢١). ولفظ البخاري: أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا، فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل، وأحلت لي المغانم ولم تحل لأحد قبلي، وأعطيت الشفاعة، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة

<sup>(</sup>٧) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري: (١٠٠/٦).

<sup>(</sup>٨) قال الماوردي في الحاوي الكبير (١/١٤): "وأما التراب المستعمل فهو أن ينقل من وجهه ما تيمم به من التراب فيستعمله في ذراعيه ففيه وجهان: أحدهما: وهو قول أبي إسحاق المروزي وابن أبي هريرة: لا يجوز استعماله، كالماء المستعمل، قال: بل هو أسوأ حالا منه. والوجه الثاني: وهو أصح إن استعماله جائز بخلاف الماء؛ لأنه يرفع الحدث فصار مستعملا برفعه، والتيمم لا يرفع الحدث فلم يصر التراب مستعملا به، ولكن يجوز أن يتيمم الجماعة من مكان واحد كما يتوضؤون من مكان واحد، ويجوز للرجل أن ينقل ما حصل

"الخامس: أن ينقل الترابَ من غير أعضاء التيمم، فلو نُقِلَ/ من الوجه إلى اليد لم يجز" ١٥/أ لأنهما كالعضو الواحد في مَحَلَيَّة التَّيمم "وإن نقل من الرأس جاز" لأن الرأس ليس محلَّا للتيمم، فهو كما لو نقله من محلِّ آخر(١)

"السادس: أن ينوي عند مسح الوجه استباحة الصلاة، ولا ينوي رفع الحدث؛ لأن التراب لا يرفع الحدث، وكذلك يجب الغُسل على الجنب عند رؤية الماء، وينوي استباحة الفريضة، ثم تكون النافلة قبلها وبعدها تبعًا لها، وهذا مهما كان وقت الفريضة باقٍ، فإن خرج وقت الفريضة فقد فات وقت المتبوع، ولو نسي الجنابة وتيمم للحدث ونوى استباحة الصلاة جاز؛ لأن النية والفعل ليس يختلف باختلافهما".

"السابع: أن يستوعب الوجه بالمسح" لقوله تعالى: ﴿ فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ ﴾ (٢) فاستيعاب ظاهر العضو واجب كما في الوضوء، وقال أبو حنيفة: لو أغفل الربع جاز (٣) "ولا يجب إيصال التراب إلى باطن الشعر، كَثُف أو خفَّ" لما فيه من الأذى.

"الثامن: مسح اليدين إلى المرفقين بعد نزع الخاتم" لقوله تعالى: ﴿وَأَيَّدِيكُمْ ﴾(1) والاستيعاب واحب؛ فلذلك أُمر بنزع الخاتم كما في الوضوء؛ ليصل الغبار إلى موضعه.

"ويكفي ضربتان؛ ضربة للوجه وضربة لليدين" لقوله الله التيم ضربتان؛ ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين (٥٠) "ويكون اليدان مُتصلتين حتى يستوعبهما إلى أن يفرغ من مسحهما؛ كيلا يثبت للغبار بالانفصال حكم الاستعمال على وجه". ليصل الغبار إلى موضعهم.

"التاسع: التَّرتيب، وهو تقديمُ الوجه على اليدين" وهو واحبٌ كما في الوضوء (٦٠).

"وأمَّا حكم التَّيمُّم: فإباحة فريضة واحدةٍ؛ لأنها طهارة ضرورة" فتتقيد بحالة الضرورة، والضرورة

1 • '

على قدمه ويديه من غبار التراب فيتيمم به وجها واحدا؛ لأنه لم يكن مستعملا في عبادة"

<sup>(</sup>١) ينظر: أسنى المطالب (٨٤/١).

<sup>(</sup>Y) النساء: ٣٤.

<sup>(</sup>٣) وقال الحدادي: وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه ليس بشرط حتى لو مسح الأكثر جاز فإذا قلنا بالاستيعاب وجب نزع الخاتم وتخليل الأصابع" ينظر: الجوهرة النيرة على مختصر القدوري: (٢٢/١).

<sup>(</sup>٤) النساء: ٣٤.

<sup>(</sup>٥) رواه الطبراني في المعجم الكبير: (٣٦٧/١٢، برقم: ١٣٣٦٦)، والدار قطني في كتاب الطهارة، باب التيمم: (٣٣٢/١، برقم: ٦٨٥)، وإسناده ضعيف. ينظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي: (٢٦٢/١)، وضعيف الجامع الصغير وزيادته للألباني: (٣٧٠/١).

<sup>(</sup>٦) ينظر: الروضة (١١٣/١)، الدرر البهية (ص: ٢٨).

ارتفعت بصلاة واحدةٍ ، فلا حاجة إلى أخرى.

"فلا يُؤدِّي فريضتين بتيممٍ واحد، ولا/ يتيمَّم لفريضة قبل دخول وقتها؛ لأنه طهارة ضرورة" كما ذكرناه، "خلافًا لأبي حنيفة في المسألتين (١)، ويؤدي بتيمُّم واحدٍ فريضةً وصلاة جنازة، ومن النوافل ما شاء؛ فإنها أتباعٌ " وهي غير محصورةٍ فخف أمرها. "ومهما تيمم لمكتوبةٍ فدخل وقت مكتوبةٍ أخرى أعاد التيمم لل ذكرناه؛ وهو أنه طهارة ضرورة. "ولا يجب قضاء صلاةٍ صلَّاها بالتيمم وهو مُسافر "لأن عدم الماء فيه عذر عامٌّ دائم، فهو كالصلاة مع سلس البول. "ومن لم يجد ماءٌ ولا ترابًا صلَّى على حسب حاله ثم أعاد " لأنه عذر نادرٌ لا يدومُ. "وكذا المصلُوبُ والمحبوسُ في حَسَّ " يريد أن المصلوب على خشبةٍ يصلي بالإيماء، وكذا المجبوس في موضع نحس يأتي بالركوع والسجود إيماء، ولا يلصق حبهته بالنجاسة وتحتها مهما أمكن، وعليهما القضاء؛ لأنه أيضًا عذر نادر لا يدوم، وأصل الحش؛ الحش الكثيف بستان النجل، وكانوا يتبرَّزون هناك.

110

## [فَرْعَانِ ]

## [من وَجد ماءً قليلًا، ووصية إنسان بماءٍ لأولى الناس به]

"أحدهما: إذا وجد قليلًا من الماء، غَسل به بعض بَدنه على أحد القولين، ثم تيمَّم على الوجه واليدين لبقية البيحين البيحين

<sup>(</sup>۱) المبسوط للسرخسي (۱/ ۱۱۳): «وكذلك المسافر يصلي بتيممه ما شاء ما لم يحدث أو يجد الماء عندنا وقال الشافعي - رحمه الله تعالى - لا يجمع بين فريضتين بتيمم واحد وله أن يصلي من النوافل ما شاء وحجته أنما طهارة ضرورة وباعتبار كل فريضة تتحدد الضرورة فعليه تجديد الوضوء، والنوافل تبع للفرائض وهو نظير مذهبه في طهارة المستحاضة وقد بينا. وحجتنا قوله - صلى الله عليه وسلم - «التراب طهور المسلم ولو إلى عشر حجج ما لم يجد الماء» فقد جعل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - طهارة التيمم ممتدا إلى غاية وجود الماء ويتبين بحذا أنه في حال عدم الماء كالوضوء، ثم المتوضئ له أن يصلي بوضوء واحد ما شاء ما لم يحدث فهذا مثله ولأن بالفراغ من المكتوبة لم تنتقض طهارته حتى جاز له أداء النافلة وإذا بقيت الطهارة فله أن يؤدي الفرض؛ لأن الشرط أن يقوم إليه طاهرا وقد وحد»، و (١/ ١٠٩ - ١١٠): «قال (وإن تيمم في أول الوقت أجزأه) وكذلك قبل دخول الوقت عندنا وقال الشافعي - رحمه الله تعالى - لا يجزئه قبل دخول الوقت؛ لأنما طهارة ضرورية فلا يعتد بما قبل تحقق الضرورة لكنا نستدل بقوله تعالى {فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا} [النساء: ٣٤] فشرط عدم الماء فقط وجعله في حالعدم الماء كالوضوء. ثم التوضؤ بالماء قبل دخول الوقت لتقرر سببه وهو الحدث فكذلك التيمم».

<sup>(</sup>٢) ينظر: حاشية الرملي: (٩/١)، ومغني المحتاج: (٢٣٤/٢).

<sup>(</sup>٣) جاء في المبسوط للسرخسي (١/ ١١٣): «وكذلك المحدث إذا كان معه من الماء ما يكفيه لغسل بعض الأعضاء عندنا يتيمم وعنده يستعمل الماء فيما يكفيه ثم يتيمم واستدل بقوله تعالى {فلم تجدوا ماء} [النساء: ٤٣] فذكره منكرا في موضع النفي وذلك يتناول القليل والكثير فما بقي واجدا لشيء من الماء لا يجوز له أن يتيمم ولأن الضرورة لا تتحقق إلا بعد استعمال الماء فيما يكفيه فهو كمن أصابته مخمصة ومعه لقمة من الحلال لا يكون له أن يتناول الميتة ما لم يتناول تلك اللقمة الحلال ولا يبعد الجمع بين التيمم واستعمال الماء كما قلتم في سؤر الحمار، (ولنا) قوله تعالى {فلم تجدوا ماء فتيمموا} [النساء: ٤٣] فإن المراد ماء يطهره. ألا ترى أن وجود الماء

# (المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِّ الشَّافِعِيِّ '

والمزني"(١) لأن المقدور عليه لا يسقط بالمعجوز عنه في البعض، كما لو كان بعض أعضائه مفقودًا. والقول الثانى: أنه فاقد فيتيمم (١).

"الثاني: إذا أوصى إنسانٌ بماءٍ لأَوْلى الناس به، فاجتمع جُنُبٌ ومَيتٌ وحائضٌ، فالميِّتُ أولاهم به؛ لأنه آخرُ عهده بالماء".

\_\_\_\_\_

النجس لا يمنعه عن التيمم ولأنه معطوف على ما سبق وقد سبق بيان حكم الوضوء والاغتسال ثم عطف عليه قوله تعالى {فلم تجدوا ماء} [النساء: ٤٣] فيكون المفهوم منه ذلك الماء الذي يتوضئون به ويغتسلون به عند الجنابة وهو غير واحد لذلك الماء ولأنه إذا لم يطهره استعمال هذا الماء لا يكون في استعماله إلا مضيعة»

(۱) جاء في مختصر المزني (۸/ ۱۰۰): «(قال الشافعي): وإن كان معه في السفر من الماء ما لا يغسله للجنابة غسل أي بدنه شاء وتيمم وصلى وقال في موضع آخر: يتيمم ولا يغسل من أعضائه شيئا وقال في القديم؛ لأن الماء لا يطهر بدنه (قال المزني): قلت أنا هذا أشبه بالحق عندي لأن كل بدل لعدم فحكم ما وجد من بعض المعدوم حكم العدم كالقاتل خطأ يجد بعض رقبة فحكم البعض كحكم العدم، وليس عليه إلا البدل ولو لزمه غسل بعضه لوجود بعض الماء وكمال البدل لزمه عتق بعض رقبة لوجود البعض وكمال البدل ولا يقول بهذا أحد نعلمه وفي ذلك دليل وبالله التوفيق»

(٢) ينظر: الأم: (١/٢٥).

# كتاب [الميض والاستماضة]

"قال الله تعالى: ﴿ وَيَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضَ قُلُ هُوَ أَذَى ﴾ (١) الآية"

"أما الحيض، فأقلُّ سِنه تسعُ سنين، وقبله لا يمكن وقوعه" عُلم ذلك بالتجربة/ والاستقراء، فإذا ٦١/أ رأت الدم قبل ذلك فهو دم فَساد "وأقلُّ مدته يومٌ وليلةٌ، وأكثره خمسةً عشر يومًا، وغالب مدته سبعٌ أو ست(٢)، وقال أبو حنيفة: أقلُّه ثلاثة أيام، وأكثرُه عشرة أيام، وأقلُّ الطهر بين الحيضتين خمسة عشر يومًا، وأكثره لا حدَّ له، وغالبه ثلاث وعشرون أو أربع وعشرون يومًا"(٢) وهو تتمة الدور، ومستند هذه التقديرات المذكورة؛ الوجود المعلوم بالاستقراء، قال الشافعي ﷺ: رأيت امرأةً لم تزل تحيض يومًا، وقال أبو عبد الله الزبيري(٥): في نسائنا من تحيض يومًا وليلةً، وفيهن من تحيض خمسة عشر يومًا، وقال عطاءً مثل ذلك(٢).

"وحكم الحيض: تحريمُ الصلاةِ، والصوم، ودخولِ المسجد، والاعتكافِ، والطوافِ، وتلاوةِ القرآنِ، وسجودِ التلاوة والشكر، والمُبَاشَرةِ إلَّا ما فوق الإزار" أما الصلاةُ؛ فلقوله على: (إذا أقبلت الحيضةُ فدعي الصلاة) (٧) وأما الصوم؛ فلأن عائشة –رضي الله عنها قالت: كنا نُؤمَرُ بقضاء الصوم، ولا نُؤمَرُ بقضاء الصلاة (٨)، فدلَّ أهَّن يفطرن، وأما دُخول المسجدِ والاعتكاف؛ فلقوله على: (لا أُحل المسجد

<sup>(</sup>١) البقرة: ٢٢٢.

<sup>(</sup>٢) ينظر: الأم للشافعي: (٧٩/١).

<sup>(</sup>٣) ينظر: الأم للشافعي: (١/٥٨).

<sup>(</sup>٤) ينظر: الأم للشافعي: (٨٢/١).

<sup>(</sup>٥) مصعب الزبيري: مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت ابن عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، أبو عبد الله الزبيري المدني عم الزبير بن بكار، روى عن: وعبد العزيز الدراوردي، ومالك بن أنس، والمغيرة بن عبد الرحمن المخزومي، وروى عنه: ابن ماجه حديثا واحدا، وإبراهيم الحربي، وأبو بكر بن أبي حيثمة، وأبو داود سليمان بن الأشعث، وأبو زرعة الدمشقي، وأبو زرعة الرازي، وحلق، قال يحيى بن معين: ثقة، وقال أبو زرعة الدمشقي: لقيته بالعراق وكان جليلا، مات – رحمه الله سنة: ٢٣٦هـ. ينظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي: (٣٤/١٨)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي: (٣٤/١٨)، ت: ٩٨٧٥).

<sup>(</sup>٦) ينظر: المغنى لابن قدامة: (٦/ ٠/١) (١/ ٣٨٩)، قال عطاء: "رأيت من النساء من تحيض يوماً، وتحيض خمسة عشر.

 <sup>(</sup>٧) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحيض، باب الاستحاضة: (٦٨/١، برقم: ٣٠٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحيض، باب
 الاستحاضة وغسلها: (٢٦٢/١، برقم: ٣٣٣).

<sup>(</sup>٨) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحيض، باب قضاء الصوم على الحائض: (٢٦٥/١، برقم: ٣٣٥).

# (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخَلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِيّ الشّافِعِيّ ،

بِخُنُبٍ ولا لحائضٍ) (') وأما الطواف؛ فلقوله ﷺ: (اصنعي ما يصنع الحاجُ غير ألَّا تطوفي) (') وأما تلاوة القرآن؛ فلقوله ﷺ: (لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئًا من القرآن) ('') وأما السجود؛ فلأنها لا تصح منها الطهارة، فلا يصح منها كلُّ ما يفتقر إلى الطهارة كالصلاة، وأما المبَاشَرةُ؛ فلقوله تعالى: ﴿فَأَعَبَرِلُوا ٱلنِسَاءَ وَاللّهُ اللّهِ اللهِ اللهِ اللهُ وهي حائِضٌ، قال: (مَا فَوقَ الإزار) ('').

"فإذا طَهرت حرم مُباشرتُها ما لم تغتسل أو تتيمّم إن عجزت عن الماء"؛ لقوله تعالى:

﴿ وَلَا نَقُرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ ﴾ (١) قال مجاهد(٧): حتى يغْتسلْن (٨).

"ثم إذا طهرت فعليها قضاء الصوم دون الصلاة"، لحديث عائشة -رضي الله عنها-(٩)؛ ولأن الصوم في السَّنَةِ مرَّةً، فلا يشق قضاؤه، والصلاة تكثر ففي قضائها مشقَّةٌ.

<sup>(</sup>۱) أخرجه أبو داود في باب الجنب يدخل المسجد: (۲۰/۱، برقم: ۲۳۲)، وابن خزيمة: (۲۸٤/۲، برقم: ۱۳۲۷)، والبيهقي في السنن الكبرى: (۲۲۱/۲، برقم: ٤٣٢٥)، وقال: قال الشيخ: زاد فيه موسى بن إسماعيل، عن عبد الواحد، " إلا محمد صلى الله عليه وسلم وآل محمد " أخبرناه أبو بكر محمد بن إبراهيم الفارسي، ثنا إبراهيم بن عبد الله الأصبهاني ثنا محمد بن سليمان بن فارس، ثنا محمد بن السماعيل البخاري؛ وقال عروة وعباد بن عبد الله، عن إسماعيل البخاري، ثنا موسى فذكره بزيادته قال البخاري: وعند حسرة عجائب قال البخاري: وقال عروة وعباد بن عبد الله، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم: " سدوا هذه الأبواب إلا باب أبي بكر " وهذا أصح قال الشيخ: وهذا إن صح فمحمول في الجنب على المكث فيه دون العبور بدليل الكتاب".

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحيض، باب كيف كان بدء الحيض وقول النبي صلى الله عليه وسلم: «هذا شيء كتبه الله على بنات آدم»، (١٦/١، برقم: ٢٩٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام، وأنه يجوز إفراد الحج والتمتع والقران، وجواز إدخال الحج على العمرة، ومتى يحل القارن من نسكه، (٨٧٣/٢، برقم: ١٢١١).

<sup>(</sup>٣) سبق تخريجه.

<sup>(</sup>٤) البقرة: ٢٢٢.

<sup>(</sup>٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحيض، باب مباشرة الحائض، (٦٧/١، برقم: ٣٠٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحيض، باب مباشرة الحائض فوق الإزار، (٢٤٢/١، برقم: ٢٩٤).

<sup>(</sup>٦) البقرة: ٢٢٢.

<sup>(</sup>۷) مجاهد بن جبر: مولى قيس بن السائب المخزومي، ويكنى أبا الحجاج، كان فقيها عالما ثقة كثير الحديث، روى عن: ابن عمر، وجابر بن عبد الله الأنصاري، وابن عباس وعرض القرآن عليه ثلاثين عرضة، وخلق، وروى عنه: قتادة، وعمرو بن دينار، والأعمش، وابن عون، وغيرهم، قال الحافظ: ثقة إمام في التفسير وفي العلم، مات سنة: ١٠٧ه. ينظر: تهذيب الكمال للمزي: (٢٢٨/٢٧، ت: ٥٧٨٣)، وتقريب التهذيب لابن حجر: (٥٢٠/١) ت: ٦٤٨١).

 <sup>(</sup>٨) قال الطبري: " (حَتَى يَطَهَّرُنَ) بتشديدها وفتحها، بمعنى: حتى يغتسلن لإجماع الجميع على أن حرامًا على الرجل أن يقرَب امرأته بعد
 انقطاع دم حيضها حتى تطهر". ينظر: تفسير الطبري: (٣٨٤/٤).

<sup>(</sup>٩) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحيض، باب لا تقضي الحائض الصلاة: (٧١/١، برقم: ٣٢١)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحيض باب وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة: (٢٦٥/١، برقم: ٣٣٥).

"وأمَّا الاستحاضةُ، فالمُسْتحَاضاتُ أربعٌ:

الأول: المُميِّزةُ؛ وهي التي تعرف صفة الدم، وقد وَصَفه رسول الله ﷺ بأنَّه: (أسودٌ مُحْتَدِمٌ بَحْرَاني له رائحةٌ تعرف، وله دُفَعَات)"(١).

"فتُحَيَّضُ المرأة في أيام هذا الدم، وتُصلي في أيام الدم الأحمر الرقيق المُشرق؛ لعلمنا بأن الدم في جميع الشهر لا يكون حيضًا، وعليها أن تتوضأ لكلِّ مكتوبةٍ بعد أن تحتاط فتتلجم وتستثفر" يريد: بعد دحول وقتها، ولا تؤدي بوضوءٍ واحدٍ أكثر من فريضةٍ واحدةٍ، ومن النوافل ما شاءت/كالتيمّم؛ لأنها طهارة مندورة أيضًا، وقد قال على لحمنة: (تَلجَّمِي)(٣) وهو من اللجام كأن ١٧/أ العصابة التي تشد بها فَرْجَهَا تصير مثل اللِّجام في فم الدابة، والثفر؛ هو الذي يُجعل تحت ذَنبِ الدابة، وصورة الاستثفار؛ أن تشد وسَطها بحبلٍ ونحوه، ثم تحشو الفرْج قطنًا ونحوه، ثم تضع فوق ذلك عصابة على فم الفرج، وتشدها إلى الحبل من خلفها وأمامها.

"ولن تتمكن المرأة من التمييز إلا بثلاثة أركان: ألا ينقصَ الدمُ الأسودُ عن يومٍ وليلةٍ، وألا يزيدَ على خمسة عشر يومًا، وألا ينقصَ الدمُ المُشرق عن خمسة عشر يومًا" وإنما شرطت هذه الأشياء؛ ليمكن الحكم بكون الأسود حَيْضًا، وبكون الأحمر طهرًا، فإن الناقص عن يومٍ وليلةٍ لا يكون حيْضًا، والزائد على خمسة عشر يومًا داخل في الاستحاضة، والناقص عن خمس عشرة لا يكون طُهرًا(1).

<sup>(</sup>١) قال ابن الملقن: " أما رواية الإمام الرافعي بعد قوله «يعرف»: «وأن له رائحة» فلم أرها في شيء من كتب الحديث، وذكرها في أثناء الباب بلفظ: «له رائحة (تعرف) »، وهذا هكذا لا يعرف". ينظر: البدر المنير لابن الملقن: (١١٧/٣). قال: وورد في صفته أنه أسود محتدم بحراني ذو دفعات.

<sup>(</sup>٢) لعل المصنف قصد أن هؤلاء النسوة ممن عرفن بالاستحاضة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم.

<sup>(</sup>٣) أخرجه أحمد في المسند: (٢٩/٤٥)، برقم: ٢٧٤٧٥)، وابن ماجه في كتاب الطهارة، باب ما جاء في البكر إذا ابتدئت مستحاضة، أو كان لها أيام حيض فنسيتها: (٢٠٥/١، برقم: ٢٧٢)، ورواه الترمذي في أبواب الطهارة، باب في المستحاضة أنها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد: (٢٢١/١، برقم: ١٢٨)، وقال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح". وحسنه الألباني. ينظر: مشكاة المصابيح للألباني: (١٧٦/١).

<sup>(</sup>٤) قال في اللباب: "وشرائط التمييز أربعة: أن يبلغ دم الحيض مدة أقل الحيض، وهو: يوم وليلة، ولا يجاوز مدة أكثر الحيض، وهو: خمسة عشر يوما، وأكثر الطهر لا غاية له، وأن يكون بما دمان مختلفان". ينظر: اللباب في الفقه الشافعي: (ص: ٨٩).

"الثانية: المعتادة، وهي التي تحفظ عادتها وليست بمميزة، فنردها إلى عادتها؛ فَتَتَحَيَّض في أيام عادتها وتصلي بَعدَها" لقوله على: (لتنظر عَدَد الليالي والأيام التي كانت تحيضهُنَّ في الشهر قبل أن يُصيبَها الذي أصابحا، فَلتَدَع الصلاة قدر ذلك)(١).

"الثالثة: المبتدَأة؛ وهي التي حاضت أوَّل مرة فاستُحيضت واستمر بها الدم فتُرد في كلّ شهر إلى أقلِّ الحيض وهو يوم وليلةٌ في أصح القولين (٢)" لأن هذا القدر يقين، وما زاد عليه مشكوك فيه فلا يُحكم بكونه حيضًا، وفي هذا احتياطٌ للعبادة، وفي الثاني تُرد إلى غالب مدة الحيض (٣).

"الرابعة: المُتحيرة؛ وهي التي نسيت/ عادتها ولا تمييز لها، فعليها الاحتياط؛ أخدًا بأسوء ٧/ب الأحوال وهو الصحيح، فعليها أن تصلي أبدًا" لاحتمال الطهر في كلِّ زمان "وتغتسلَ لكلِّ فريضةٍ؛ لاحتمال انقطاع الدم قبيل المكتوبة، وتصوم رمضان كله" لاحتمال دوام الطهر فيه "ثم تقضي شهرًا" لاحتمال دوام الحيض خمسة عشر يومًا "فتحصل فيه ما فاتها يقينًا هذا نصّه" يعني نصّ الشافعي الشهرين عمانية وعشرون يومًا؛ لاحتمال طرءان الحيض في وسَطِ وقال الأصحاب: تقضي شهرًا فيتم لها بالشهرين عمانية وعشرون يومًا؛ لاحتمال طرءان الحيض في وسَطِ النهار وفساد الصوم ستة عشر يومًا، ثم تقضي اليومين بصوم ستة أيامٍ من غمانية عشر يومًا، ثلاثة في أولها وثلاثة في آخرها؛ ليخلص لها اليومان مع تقدير ستة عشر يومًا، وكأنَّ الشافعي الله عنه له يخطر له تقدير الطرءان في وسط النهار (°).

"ويجتنبها زوجها أبدًا" لاحتمال حيضها في كلِّ ساعةٍ "ويلزمه نفقتها" كالمريضة.

"وأمًّا النفاس" وهو الدم الذي تحده المرأة عقيب الولادة "فأقله لحظةٌ، وأكثره ستون يومًا، وغالبه أربعون يومًا "وحكمُه أربعون يومًا" والتعويل على الوجود كما ذكرنا في الحيض، وقال أبو حنيفة: أكثره أربعون يومًا "وحكمُه حكمُ الحيض (١)" وقد ذكرناه "فإن استُحيضت تَفَرَّعَ في النفاس المستحاضاتُ الأربع أيضًا".

<sup>(</sup>۱) أخرجه أبو داود: (۷۱/۱، برقم: ۲۷٤)، أخرجه النسائي (۱۱۹/۱، برقم: ۲۱۸)، وأحمد في (المسند) (۳۲۰/۳) باختلاف يسير. وقال المنذري: " وفي إسناد هذه الرواية رجل مجهول". ينظر: مختصر سنن أبي داود للمنذري: (۹۷/۱).

<sup>(</sup>۲) أخرجه أبو داود: (۷۱/۱، برقم: ۲۷٤)، أخرجه النسائي (۱۱۹/۱، برقم: ۲۱۸)، وأحمد في (المسند) (۳۲۰/۳) باختلاف يسير. وقال المنذري: " وفي إسناد هذه الرواية رجل مجهول". ينظر: مختصر سنن أبي داود للمنذري: (۹۷/۱).

<sup>(</sup>٣) ينظر: نهاية المطلب: (٣٣١/١).

<sup>(</sup>٤) ينظر: الوسيط (٤٨٠/١)، فتح العزيز (٤٥٨/٢)، الجحموع (٣٩٨/٢).

<sup>(</sup>٥) صححه الشيرازي، والقفّال الشاشي وغيرهما. ينظر: المهذب للشيرازي: (٣٩/١).

<sup>(</sup>٦) قال السغدي: "وأما دم النفاس فإن في أقله وأكثره اختلافا، ففي قول أبي حنيفة النفاس خمسة وعشرون يوما، وفي قول أبي يوسف أحد عشر يوما، وفي قول محمد وأبي عبد الله أربعون يوما. ينظر: النتف للسغدي: (١/١٥٥١).

## [فَرْعَانِ]

## [قولَى السحب والتلفيق، وحكمُ الصفرة والكدرة أيام العادة]

"أحدهما: إذا حاضت يومًا وطهرت يومًا، أو نَفُست يومًا وطهرت يومًا، فالنقاء بين الدَّمين حيضٌ في أصح المذهبين (١) الطُّهر لا ينقص عن خمسة عشر يومًا، ولو كان ذلك القدر طهرًا؛ لانقضت العدَّة بثلاثة منه "والمذهب الثاني: أنها تلتقط الأيام فتُلَفِّق أيام الطهر إلى الطهر وأيام الحيض إلى الحيض إلى الحيض ".

"الفرع الثاني: الصُّفرةُ والكُدرةُ في أيام العَادةِ حَيضٌ" لقول عائشة رضي الله عنها: كنا نعدُّ الصُّفرةَ والكُدرةَ حيْضًا<sup>(۱)</sup> "وكذلك في الخمسة عشر يومًا إذا كان أمامُها سوادٌ" لأنها أيضًا زمان الصُّفرة والكُدرة حيْضًا وقد/ تقدمهما دَمٌ قويُّ، فهو كما لو رأتهُما في أيام العادةِ.

<sup>(</sup>١) ينظر: الأم للشافعي: (٨٤/١).

<sup>(</sup>٢) ينظر: الحاوي الكبير: (١/٥/١).

<sup>(</sup>٣) وفي رواية لأم عطية قالت: « كُنَّا لاَ نَعُدُّ الكُدْرَةَ وَالصُّفْرَةَ شَيْئًا». أخرجها البخاري في كتاب الحيض، باب الصفرة والكدرة والصفرة شيئا الحيض: (٧٢/١، برقم: ٣٢٦)، أما خبر عائشة فلم أقف عليه بهذا اللفظ وإنما روي عنها بلفظ: "ما كنا نعد الكدرة والصفرة شيئا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم". أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الحيض، باب الكدرة والصفرة بعد الحيض: (٤٩٨/١)، برقم: ١٥٩٨)، وقال البيهقي: " وروي معناه عن عائشة بإسناد أمثل من ذلك".

#### كِتَابُ [الصَّلَاةِ]

"وفيه سبعة أبواب: الباب الأوّل: في وقت الفرائض والنّوافل، أمّا وقت الفرائض: فوقت الظّهر يدخل بزوال الشمس، و (الزّوال) عبارة عن زيادة الظلّ بعد النّقصان، ثم إذا صار ظلُّ كلِّ شخص مثله من موضع الزيادة وزاد على المبلل دخل وقت العَصْر بأوّل الزيادة على المبلل، ويمتدُّ وقتها إلى الغروب، ووقت المغرب واحد بعد الغروب بمقدار طهازة وأذانٍ وإقامَة وثلاث ركعات بقصار المفصل وركعتان بعدها، ثم يدخل وقت العِشاء بغيبوبة الشّفق الأحمر، وآخر وقتها ثلث الليل في بيان جبريل الطيك وإذا طلع الصبح الصادق المعترض فهو أوّل وقت الصبح إلى طلوع الشمس" والأصل في ذلك كله، قوله على: (أمّني جبريل الطيك عند باب البيت مرّتين، فصلّى بي الظهر حين زالت الشمس، وصلّى بي العصر حين كان ظِلُ الشّيء مثلَه، وصلّى بي العبد حين حرم الطّعام والشّراب على الصائم، ثم عاد فصلّى بي الظهر حين كان ظِلُّ كُلِّ شيءٍ مثلَه، وصلّى بي العبد حين كان ظِلُ العصر حين كان ظِلُ علم المناء على الصائم، ثم عاد فصلّى بي الظهر حين كان ظِلُ على العِشاء حين ذهب العصر حين كان ظِلُ كُلِّ شيءٍ مثلَه، وصلّى بي المغرب كصلاته بالأمس، وصلّى بي العِشاء حين ذهب العصر حين كان ظِلُ كُلِّ شيءٍ مثلَه، وصلّى بي المغرب كصلاته بالأمس، وصلّى بي العِشاء حين ذهب تُلكُ الليل، وصلّى بي الصبح حين كاد حاجِبُ الشمس يطلع، ثم قال: يا محمدُ، الوقتُ ما بين مُذين) (۱).

"ويجوز في الصبح خاصَّةً تقديمُ الأذان على وقتها في الشّتاء بمقدار سُبُعُ الليل<sup>(۱)</sup>، وفي الصَّيف بنصف سُبُع وذلك بالخبر"؛ وهو قوله ﷺ: (إنَّ بِلَالاً/ يُؤَذِّنُ بليلٍ، فكُلوا واشربُوا حتى يُؤَذِّنَ ١٨/ب ابنُ أُمِّ مكتومٍ) (١) ولأنه يُحتاج إليه؛ ليتأهَّب الجُنُبُ والمحدِثُ بعد الانتباه به للصلاة.

<sup>(</sup>۱) أخرجه أبو داود في باب المواقيت: (۱۰۷/۱، برقم: ۳۹۳)، والترمذي في السنن باب ما جاء في مواقيت الصلاة: (۲۱۷/۱، برقم: ۱٤۹).

<sup>(</sup>٢) وقال الشافعي: " فالسنة أن يؤذن للصبح بليل ليدلج المدلج ويتنبه النائم فيتأهب لحضور الصلاة وأحب إلي لو أذن مؤذن بعد الفجر ولو لم يفعل لم أر بأسا أن يترك ذلك؛ لأن وقت أذانها كان قبل الفجر في عهد النبي – صلى الله عليه وسلم – ولا يؤذن لصلاة غير الصبح إلا بعد وقتها؛ لأني لم أعلم أحدا حكى عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أنه أذن له لصلاة قبل وقتها غير الفجر ولم يزل المؤذنون عندنا يؤذنون لكل صلاة بعد دخول وقتها إلا الفجر ولا أحب أن يترك الأذان لصلاة مكتوبة انفرد صاحبها، أو جمع ولا الإقامة في مسجد جماعة كبر ولا صغر ولا يدع ذلك الرجل في بيته ولا سفره وأنا عليه في مساجد الجماعة العظام أحظ. ينظر: الأم: الرحل).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب الأذان قبل الفجر: (١٢٧/١، برقم: ٦٢٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصيام، باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر، وأن له الأكل وغيره حتى يطلع الفجر، وبيان صفة الفجر الذي تتعلق به الأحكام من الدخول في الصوم، ودخول وقت صلاة الصبح وغير ذلك: (٧٦٨/٢، برقم: ١٠٩٢).

### [فَرْعٌ]

## [مسألةُ زوالِ المانع]

"إذا زالتِ الأعذارُ المانعةُ من وجوبِ الصلاةِ؛ كالحَيضِ والجُنونِ والكُفرِ والصَّبيِّ، وقد بقي من النَّهار وقتُ تكبيرةٍ وجبَ صلاةُ الظُّهرِ والعَصرِ جميعًا" أما العصرُ؛ فلأن ذلك القدر من وقته يتسع لالتزامه الصلاة، وهو إدراك جزء من الوقت، فهو كإدراك قدر الركعة، وأما الظهر؛ فلأن وقتيهما واحدٌ في حق أهل العذر وهو المسافر، فيلزم بما يلزم العصر.

"وإن كان في آخر الليل وجب المغرب والعِشاء (۱)؛ لأن هذا وقتهما في حق صاحب الضرورة" كما ذكرنا "ولذلك جاز الجمع في السفر، وقال المزني: ما لم يدرك قدر ركعة لا يلزمه الصلاة" ويعلق بقوله على: (من أدرك ركعة قبل غروب الشمس، فقد أدرك العصر)(۱) وما دونما ليس في معناها، فإن مدرك ركعة من الجُمعة مُدركًا لها، وبما دون الركعة لا يكون مُدركًا، وهو أحدُ قولَي الشَّافعي ها (۱).

#### [قَاعِدَةٌ]

# [الصَّلاةُ في أَوَّلِ الوقتِ أفضَل]

"الصلاة في أول الوقت أفضل" لقوله على: (أوَّل الوقت رِضوانُ اللهِ، وآخر الوقتِ عَفوُ اللهِ)(١٠)، والرضوان للمُحسنين، والعفو للمُقصِّرِين، "إلَّا إذا اشتد الحرّ فالإبْرادُ بالظُّهر أفضل"؛ لقوله على: (إذا اشتد الحرّ فأبْرِدُوا بالظُّهرِ، فإنَّ شِدَّةَ الحرِّ من فَيْح جهنَّمَ)(٥).

<sup>(</sup>۱) قال الشيرازي: "وقال أبو يحيى البلخي: تلزمه العصر بإدراك وقت الظهر وتلزمه العشاء بإدراك وقت المغرب؛ لأن وقت الأولى وقت الثانية في حال الجمع كما أن وقت الثانية وقت الأولى في حال الجمع، فإذا لزمته الأولى بإدراك وقت الثانية بإدراك وقت الأولى، والمذهب الأولى؛ لأن وقت الأولى وقت الثانية على سبيل التبع؛ ولهذا لا يجوز فعل الثانية حتى تقدم الأولى بخلاف وقت الثانية فإنه وقت الأولى لا على وجه التبع ولهذا يجوز فعلها قبل الثانية". ينظر: المهذب: (١٠٦/١).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري في صحيحه، مواقيت الصلاة، باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب: (١١٦/١، برقم: ٥٥٦) ومسلم في صحيحه، المساجد ومواضع الصلاة، باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة: (٤٢٤/١، برقم: ٦٠٨).

<sup>(</sup>٣) قال الشافعي في الأم: "وإن أدرك مع الإمام ركعة فقد أدرك الجمعة". ينظر: الأم: (٢٢٨/١).

<sup>(</sup>٤) رواه الدار قطني في كتاب الصلاة، باب النهي عن الصلاة بعد صلاة الفحر: (١/٤٦٨، برقم: ٩٨٤)، والبيهقي في السنن الكبرى، أبواب الأذان والإقامة، باب الترغيب في التعجيل بالصلوات في أوائل الأوقات: (١/٠٢٠، برقم: ٢٠٤٩)، وإسناده ضعيف. ينظر: تنقيع التحقيق في أحاديث التعليق للذهبي: (١٠/١)، وضعيف الجامع الصغير وزيادته للألباني: (٢١٢/١).

<sup>(</sup>٥) أخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة، باب الإبراد بالظهر في شدة الحر: (١١٣/١، برقم: ٥٣٣) ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحر لمن يمضي إلى جماعة، ويناله الحر في طريقه: (٢١٠/١، برقم: ٦١٥).

### [فَرْعً]

# [في بُلُوغ الصَّبِيّ أثناءَ الصَّلاة]

"إذا بلغ الصّبيُّ بالسِّنِّ في أثناء الصَّلاة أجزَأت صلاته، خلافًا لأبي حنيفة -رحمه الله"(١) يُريد الصَّلاة/ المكتوبة؛ وذلك لأنه مأمورٌ بالصَّلاة بنيَّة الوقت وهي منه صحيحةٌ، فيسقط بها الفرض عنه، ٩/١ كما عن البالِغ، وكما لو بَلغَ في أثناء الصَّوم(٢).

#### النَّوَافِلُ

"أمَّا النَّوافِلُ: فالرَّواتبُ تتبعُ الفرائضَ في الوقت" وهي إحدى عشرة ركعة: ركعتان قبل الصبح، وركعتان قبل الظهر، وركعتان بعدها، وركعتان بعد المغرب، وركعتان بعد العِشاء، والوتر ركعة، ولم يواظب رسول الله على سنَّة قبل العَصر.

"والتَّطُوْعَاتُ جائزةٌ في جميع الاوقات" يريد الذي لا سبب لها، كما سيأتي. "إلَّا في خمسةِ أوقات: ما بعد الفراغ من فريضة الصبح، وفريضة العَصر"؛ لقوله على: (لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمسُ، ولا بعد العَصر حتى تغرب الشمسُ) "وهذان يتعلقان بالفعل" يريد فعل المتطوَّعِ. "ووقت الطُّلوع حتى تطلع الشمسُ، وساعة الاستواء حتى تزول، وساعة التَّضَيُّف للغروب حتى تغرب، وهذه الثلاثة متعلقة بالزَّمان والوقت" والدليل على ذلك ما روى عُقبة بن عامر (١٠)، قال: ثلاث ساعات كان النبي على أن نصلي فيها، أو نقبرُ أمواتنا: حين تطلع الشمسُ بازغةً حتى ترتفع، وحين تقوم قائمة

<sup>(</sup>١) جاء في تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي (١/ ٣٣٩): «قال – رحمه الله – (ولو بلغ صبي أو أسلم كافر أمسك) يومه قضاء لحق الوقت بالتشبه (ولم يقض شيئا) لأن الصوم غير واحب عليه فيه وقال زفر إذا أسلم الكافر يجب عليه قضاء ذلك اليوم لأن إدراك جزء من الوقت بعد الإسلام كإدراك كله كما في حكم الصلاة وينبغي أن يكون جوابه كذلك في الصبي إذا بلغ ونحن نقول لا يتمكن من أداء الصوم بإدراك جزء من النهار بخلاف الصلاة».

<sup>(</sup>٢) قال الشيرازي: " إذا بلغ الصبي أو أسلم الكافر أو طهرت الحائض أو النفساء أو أفاق المجنون أو المغمى عليه وقد بقي من وقت الصلاة قدر ركعة لزمه فرض الوقت". ينظر: المهذب للشيرازي: (١٠٥/١)، والتعليقة للقاضي حسين: (٢٩٩/٢). قلت: والقياس يقتضي أنه لو بلغ خلال اليوم لزمه القضاء.

<sup>(</sup>٣) البخاري في صحيحه، كتاب مواقيت الصلاة، باب: لا تتحرى الصلاة قبل غروب الشمس: (١٢١/١، برقم: ٥٨٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الأوقات التي نحى عن الصلاة فيها: (٦٧/١)، برقم: ٨٢٧).

<sup>(</sup>٤) عقبة بن عامر: یکنی: أبا عمرو، أبو حماد الجهنی ، أسلم بعد قدوم النبی الله المدینة، وکان یکثر الرّمی، لشیء سمعه من رسول الله علیه عنه: سعید بن المسیب، وأبو إدریس الخولانی، وسعید المقبری، وخلق سواهم، وکان عالما مقرئا، فصیحا فقیها، فرضیا شاعرا، کبیر الشأن، ومات وترك سبعین قوسا بجعابها ونبالها، شهد صفین مع معاویة، وتحول إلی مصر فنزلها، وبنی بها دارا، وتوفی سنة: الطبقات الکبری: (۱۸۲۷، ۳۰ ت: ۲۰۱۲)، والاستیعاب لابن عبد البر: (۱۸۷۳/۳)، ت: ۱۸۲٤)، وأسد الغابة لابن الأثیر: (۱۸۷۳/۳)، ت: ۳۷۱۱)،

الظَّهيرة، وحين تصفرُ الشمسُ للغُروب('). "ويستثنى عن هذه الكراهية من البِقاع: مكَّة؛ لاستثناء رسول الله على فلا يُكره بها صلاة قطُّ" فإنه قال الطَّيْلاً: (إلَّا بمكَّة إلَّا بمكَّة)('') "ومن الأوقات يومُ الجُمعة في الجامع عند الزَّوال"؛ لأن النبي الطَّيْلا نهى عن الصَّلاة نصف النَّهار حتى تزول، إلَّا يوم الجُمعة ('')؛ ولأنه يخاف نقض/ طهارته بالنُّعاس فيحتاج إلى طرده بالصَّلاةِ.

"ومن الصلوات ما لها سبب مثل نافِلةٍ معتادة نسيها، أو فائتةٍ، أو صلاة جِنازة وما يضاهيها"؟ لما روي أن النبي على دخل حجرة أم سلمة بعد العصر، فصلًى ركعتين، فقالت: ما هاتان الركعتان؟ فقال عنهما دركعتين كنت أصليهما بعد الطُّهر، فشغلني عنهما الوقتُ)(1).

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الأوقات التي نمي عن الصلاة فيها: (٦٨/١، ، برقم: ٨٣١).

<sup>(</sup>٢) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه، كتاب المناسك، باب إباحة الطواف والصلاة بمكة بعد الفجر وبعد العصر، والدليل على صحة مذهب المطلبي أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أراد بزجره عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس، وبعد العصر حتى تغرب الشمس، بعض الصلاة لا جميعها: (٢٢٦/٤، برقم: ٢٧٤٨)، وقال أبو بكر: " أنا أشك في سماع مجاهد من أبي ذر". وضعفه الحافظ في التلخيص وقال: "وبحاهد لم يسمع من أبي ذر فيما قاله أبو حاتم والبيهقي وابن عبد البر والمنذري". ينظر: التلخيص للحافظ ابن حجر: (١٨٩/١).

<sup>(</sup>٣) أخرجه الترمذي في سننه، أبواب الجنائز، باب ما جاء في كراهية الصلاة على الجنازة عند طلوع الشمس وعند غروبما: (٣٤٠/٢) برقم: (٣) أخرجه الترمذي في سننه، أبواب الجنائز، باب ما جاء في كراهية الصلاة على الله عليه وسلم (١٠٣٠) وقال: " هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم: يكرهون الصلاة على الجنازة في هذه الساعات".

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري في صحيحه، باب إذا كلم وهو يصلي فأشار بيده واستمع: (٦٩/٢، برقم: ١٢٣٣).

# الباب الثاني: في صِفةِ الأذانِ والمُؤَذِّن

"أما الأذان، فصورته مشهورة وليس بواجب (۱)"؛ لأنه دعاء إلى الصّلاة فلا يجب، كقوله: "الصلاة حامعةً" "وهو سُنَةٌ، وكذا الإقامة" والأصل في ذلك ما روي أن النبي على شاور الصحابة في أمارة ينصبونها لحضور الجماعات، فذكروا النَّار والنَّاقوس (۲)، فذكر النصارى والجوس، فتفرقوا عن غير رأي متفق عليه فرأى عبد الله بن زيد الأنصاري (٦) منامًا، فقال: كنت بين النائم واليقظان، إذ نزل مَلَك من السماء عليه ثياب حضر، وبيده ناقوس، فقلت: أتبيع هذا الناقوس مني، قال: وما تصنع به؟ فقلت: أضرب به في مسجد رسول الله على فقال: أولا أدلُك على ما هو خير من ذلك، قلت: بلى، فاستقبَل القِبلة، وقال: الله أكبر، وسَرَدَ الأذان إلى آخره، ثم استأخر غير بعيدٍ فأقام، فأصبحتُ وحكيتُ الرُّويا لرسول الله على، فقال: (رؤيا صِدقِ إن شاء الله، ألقه على بلالٍ فإنه أندى منك صَوتًا) فقلت: ائذن لي مرةً واحدة، وأذّت بإذنه، فلما سمع عمر هم صوق، حرج يجرُّ رداءه وهو يقول: والذي بعثك بالحق، لقد ٢/١ رأيت مثل ما رأى، فقال: (الحمد لله، فذلك أثبت)، ثم أتاه بضعة عشر من الصحابة، كلهم قد رأى مثل ذلك.

"وعذرُ المسافر في تركه أظهر " يعني الأذان؛ لأن السُّفر أمره على المساهَلةِ والتخفيف. "والسُّنَّة الإفرادُ في الإقامةِ، إلَّا في قوله: "قد قامت الصَّلاة""؛ لورود الأحبار فيه، خلافًا لأبي

<sup>(</sup>۱) ذهب الجمهور إلى أنه سنة، وفي رواية عن الإمام أحمد أنه فرض كفاية وهو المذهب عند الحنابلة، وهو المعتمد في مذهب المالكية، ينظر: شرح العمدة لابن تيمية: (۹٦/۲)، وفتاوى ابن تيمية: (٦٤/٢٢)، وحاشية العدوي: (٢٢١/١)، وبداية المجتهد: (٩٢/١ – ٩٣)، والمغني لابن قدامة: (١٧/١)، والإنصاف للمرداوي: (٤٠٧/١).

 <sup>(</sup>٢) وأصل مادته من نقس وهي بمعنى القرع، ويجوز أن يكون جمع: ناقوس على توهم حذف الألف، وَأَن يكون جمع: نقس اللّذِي هُوَ ضرب
 مِنْهَا كرهن وَرهن، وسقف وسقف. وقد نقس الناقوس بالوبيل نقساً. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده المرسي: (٢٣٧/٦).

<sup>(</sup>٣) عبد الله بن زيد: ابن عبد ربه بن زيد بن الحارث بن الخزرج، من أهل اليمن، ولعبد الله بن زيد عقب بالمدينة وهم قليل، شهد عبد الله العقبة مع السبعين من الأنصار، وشهد بدرا وأحدا والخندق والمشاهد كلها مع رسول الله على وكانت معه راية بني الحارث بن الخزرج في غزوة الفتح، وهو الذي أري الأذان في النوم، فأمر النبي على بالالا أن يؤذن على ما رآه عبد الله، وتوفي سنة: ٣٢ ه. ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد: (٣/٥٠٤، ت: ٢١٨)، والاستيعاب لابن عبد البر: (٩١٢/٣، ت: ١٥٣٩)، وأسد الغابة لابن الأثير: (٣/٤٨/٣، ت: ٢٩٥٥).

<sup>(</sup>٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب كيف الأذان: (١٣٥/١، برقم: ٤٩٩)، وابن خزيمة في صحيحه، كتاب الصلاة، باب ذكر الخبر المفسر للفظة المجملة التي ذكرتها، والدليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أمر بأن يشفع بعض الأذان لا كلها، وأنه إنما أمر بأن يوتر بعض الإقامة لا كلها: (١٩١/١، برقم: ٣٧٠)، وقال الألباني: " إسناد حسن". ينظر: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للألباني: (٢٦٥/١).

حنيفة (١). "والتَّرجيعُ سُنَّةٌ"؛ لقول أبي محذورة (٢): علَّمني رسول الله ﷺ الأذان تسعة عشر كلمة (٢).

وكيفية الترجيع: أن يذكر كلمتي الشهادة مع خفض الصوت مرتين، ثم يعود إليه ويرفع الصَّوت. وقال أبو حنيفة: بدعة (أ). "والتَّثوِيبُ في أذان الصَّبح سُنَّة "؛ لأنه عن أبي محذورة، قاله في القديم، والفتوى عليه، وهو أن يقول في صلاة الصَّبح بعد الحَيْعَلَتين: الصَّلاة خيرٌ من النوم مرَّتين، وكره ذلك في الجديد (٥). "وجواب المؤذّن سنَّةٌ مؤكدَّة، وإذا فرغ المُصلّى قضى جَوابه".

أما كونه سنّة؛ فلقوله عَلَيْ: (من سَمِعَ المؤذّن، فليقُلْ مثل ما يقول) رواه أبو سعيدِ الخُدريّ، إلّا في الحيعلتين، فإنه يقول: لا حول ولا قوة إلّا بالله (٢)؛ لأن هذا دعاءٌ إلى الصّلاة، وليس بذكرٍ، والأصل في هذا ما روى عبد الله بن علقَمة (٢) أنه قال: إني لعند مُعاوية إذ أذّن مؤذّنه، فقال مُعاوية كما قال، حتى إذا قال: حي على الصلاة، قال: لا حول ولا قوة إلّا بالله، فلما قال: حي على الفلاح، قال مُعاوية: لا حول ولا قوة إلّا بالله، ثم قال بعد ذلك مثل ما قال المؤذّن، ثم قال: سمعتُ رسول الله على يقول ذلك في الصبح، وجواب التّثويب: صدقتَ وبرَرتَ (٨)، وأما القضاء؛ فلأنه فاته ذلك في الصّلاة. "ويشترط فيه

<sup>(</sup>١) ينظر: المبسوط للسرخسى: (١/٩/١).

<sup>(</sup>٣) مسند أبي داود الطيالسي: (٦٩٢/٢، برقم: ١٤٥١)، صححه الزيلعي في نصب الراية، ينظر: نصب الراية: (٢٦٨/١).

<sup>(</sup>٤) ينظر: المبسوط للسرخسي: (١٢٨/١)، تحفة الفقهاء: (١١٠/١).

<sup>(</sup>٥) قال الماوردي: "ذهب الشافعي في القديم، إلى أن التثويب سنة في صلاة الصبح، وقال في الجديد: ليس بسنة". ينظر: الحاوي الكبير: (٥/٢). ومختصر المزني: (٨/٥٠)، ومختصر المزني: (٨/٥٠)، وعبر في الأم عن الجديد: "ولا أحب التثويب في الصبح ولا غيرها"، الأم للشافعي: (١٠٤/١).

<sup>(</sup>٦) أخرجه النسائي في السنن الكبرى، عمل اليوم والليلة، ما يقول إذا قال المؤذن: حي على الصلاة، حي على الفلاح: (٢٣/٩، برقم: ٩٧٨٦)، وقال: " لم يرو هذا الحديث عن عمرو إلا ابن عيينة، تفرد به: أحمد بن ثابت".

<sup>(</sup>٧) عبد الله بن علقمة القرشي: عبد الله بن علقمة بن المطلب بن عبد مناف القرشي المطلبي، يكنى أبا نبقة، وهو والد هذيم وجنادة، أقطع له رسول الله ﷺ من خيبر خمسين وسقا. ينظر: أسد الغابة لابن الأثير: (٣٣٦/٣، ت: ٣٠٧٩)، والإصابة لابن حجر: (١٥٥/٤). ت: (٤٨٥١).

<sup>(</sup>٨) قال العجلوني: " استحبه الشافعية، قال الدميري: وادعى ابن الرفعة أن خبرًا ورد فيه لا يعرف قائله. انتهى، وقال ابن الملقن في تخريج أحاديث الرافعي: لم أقف عليه في كتب الحديث. ينظر: ينظر: كشف الخفاء، (٢٤/٢).

رفع الصوت والقيام"(١)؛ لأنه أبلغُ في الإعلام، وقد قال الطَّيْكِين: (يا بلالُ، قُمْ فنادِ)(٢). /

"واستقبال القبلة من أوله إلى آخره على مكانه"؛ لما روي أنَّ بلالًا، قال: أمرنا رسول الله ﷺ إذا أَذَّنَا أَو أَقمنا الله نزيل أقدامنا (٣). "إلَّا أنَّه يلتفت يمينًا وشمالًا في الحَيعَلَتينِ "كما فعله بلال في أذانه، والحَيْعَلَةُ حكاية عن قول المؤذِّن: حي على الصَّلاة، حي على الفلاح، وهي بمعنى: هلُمَّ وأقبِل، والفلاح: الفوزُ والبقاءُ.

#### هَيْئَاتُه

"ومن هيئاته: وضع الإصبَعَين في الأُذُنينِ"؛ لأنه أجمع للصَّوتِ. "والطَّهارة فيه سنَّة"؛ لقوله ﷺ (حقُّ وسنَّةٌ ألَّا يؤذِّن لكم أحدٌ إلَّا وهو طاهرٌ)(٤) "وأذان الجُنُب مكروة"؛ لعدم الطَّهارة "ولكنه مَحْسوب"؛ لوجود الأهلية(٥) "والتَّرتيلُ في الأذان، والإدراجُ في الإقامةِ مستحبٌ"؛ لأنَّ الأذان للغائبين، فالرتيل فيه أبلغ، والإقامةُ للحاضرين، فالإدراج فيه أشبه، والترتيل: التريُّثُ وترك العَجلةِ والتَّمهُّل؛ ليبيّن كلامه "والأولى الله يتكلم في الأذانِ"؛ لئلًا يطول الفصلُ بين كلماته، فيفوت مقصوده.

"أما المؤذّنُ، فليكن رجلًا عاقلًا عفيفًا، حسن الصّوتِ بلا ألحانِ (١)، فأذان المرأة لا يجزىء"؛ لأنها منهيّةٌ عن رفع الصَّوتِ، فلا يُحسب أذاهَا "وإذا انفردتْ أقامت ولا تؤذّن"؛ لأن الإقامة لا يُرفع فيها الصّوت "ولا يُجزىء أذان المجنون (٧)"؛ لعدم الأهلية "ويُجزىء أذان الصّبيّ"؛ لأنه من أهل العبادة (٨)

<sup>(</sup>۱) قال الشافعي: " فأحب رفع الصوت للمؤذن وأحب إذا اتخذ المؤذن أن يتخذ صيتا وأن يتحرى أن يكون حسن الصوت"، ينظر: الأم: (۱۰۷/۱). والأصل أنه يستدل بقول النبي لبلال "فإنه أندى منك صوتا". أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد: (ص: ٥٤). فالأصل أن الندى هنا أي أعلى.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب مواقيت الصلاة، باب الأذان بعد ذهب الوقت: (١٢٢/١، برقم: ٥٩٥)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب بدء الأذان: (٢٨٥/١، برقم: ٣٧٧).

<sup>(</sup>٣) أخرجه الطبراني في الكبير: (١٠١/٢٢)، برقم: ٢٤٧)، وقال ابن حجر: "إسناده ضعيف". ينظر: التلخيص الحبير: (١٠٧/١).

<sup>(</sup>٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى كتاب الصلاة، باب القيام في الأذان والإقامة: (٧٦/١، برقم: ١٨٤٠). وقال ابن الملقن: " موقوف". ينظر: البدر المنير لابن الملقن: (٣٨٨/٣).

 <sup>(</sup>٥) قال الجويني: "أذان الجنب والمحدث معتد به، فإنا إن نظرنا إلى نفس الأذان، فهو دعاء وأذكار، وإن نظرنا إلى مقصود الأذان، فلا ينافيه
 الحدث، غير أنا نكره الأذان من غير طهر"، نهاية المطلب: (٤٩/٢).

<sup>(</sup>٦) قال الشلبي في حاشيته نقلا عن الشيخ باكبر: "يقال لحن في القراءة طرب وترنم مأخوذ من ألحان الأغابي فلا ينقص شيئا من حروفه ولا يزيد في أثنائه حرفا، وكذا لا يزيد ولا ينقص من كيفيات الحروف كالحركات والسكنات والمدات وغير ذلك لتحسين الصوت فأما مجرد تحسين الصوت بلا تغيير فإنه حسن". ينظر: حاشية الشلبي على تبيين الحقائق، (٩٠/١). وبه قال المالكية أيضا. ينظر: المدخل لابن الحاج: (٩٠/١).

<sup>(</sup>٧) قال النووي: "لا يصح أذان المجنون والمغمى عليه لأن كلامهما لغو وليسا في الحال من أهل العبادة". ينظر: المجموع للنووي: (٩٩/٣).

<sup>(</sup>٨) قال في الوسيط: " ويصح أذان الصبي المميز". ينظر: الوسيط في المذهب: (٢/٥٥).

"وكذلك أذان سكران يقدر على نظم جميع الأذان، فإنَّ عقلَه باقٍ<sup>(۱)</sup>" حيث نظم الكلمات على الترتيب، وقد قيل: إذا نظم الأذان فليس بسكران.

"وأيُّ الناس أذَّن وصلَّى أجزأ"؛ لأنَّه لا يختصُّ به أحدٌ دون أحدٍ "ولكن المؤذِّن الرَّاتب أولَى" يرُيد بأن يؤذِّن من غَيره، وبأن يختار وقت الأذان؛ لأنَّه أكثر مُراقبة له، فهو أعلمُ به.

"والإمامُ باختيارِ/ وقتِ الإقامة أوْلَى"؛ لأنه وقت افتتاح الصَّلاةِ، وهو أعْرَف به. ٢١/أ

"إلَّا إذا ضاق الوقتُ فيؤذِّنون معًا في أماكن شتَّى؛ ليكون أبلغ في الإسماع، ولا يُقيم إلَّا واحدٌ وهو أولُهم" إن تعاقبوا لسبق حقِّه(٤).

"فإن أذّنوا معًا اقترعوا للإقامة" إذ لا مزيَّة لأحدهم على الآخر، والقُرعة لها مدخلٌ عند الالتباس والتَّساوي. "أو رضُوا بواحدٍ منهم"؛ لأن الحقَّ لا يعْدُوهم. "والأحسن أن يكون المؤذّنُ متبرِّعًا بالأذان" يريد إذا وجد الإمام أمينًا متطوِّعًا لا يُرزقُ من بيت المال من يحتاج إلى رزقٍ عليه؛ لحاجة المسلمين إليه. "فإن أعطي أُجرة جاز" يعني إذا لم يجد متبرعًا، وقال أبو حنيفة: لا يجوز أخذ الأُجرة (°)، وهذا عام يتناول الإمام وغيره؛ لأنه عمل معلوم يجوز أخذ الرزق عليه، فجاز أخذُ الأجرة عليه، كسائر الأعمال، وإن كان العمل نفعٌ لغير المستأجر.

<sup>(</sup>١) قال الرافعي: "وفي أذان السكران وجهان مبنيان على الخلاف في تصرفاته واعتبار قصده وأصحهما وهو المذكور في الكتاب أنه يلحق بالمجنون تغليظا للأمر عليه". فتح العزيز بشرح الوجيز: (١٨٩/٣).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، باب الترغيب في الأذان (٦٣٦/١، برقم: ٢٠٤٠)، ونصه عن جابر بن عبد الله قال: " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكون الإمام مؤذنا " وقال البيهقي: "فهذا حديث إسناده ضعيف بمرة إسماعيل بن عمرو بن نجيح أبو إسحاق الكوفي حدث بأحاديث لم يتابع عليها، وجعفر بن زياد ضعيف".

<sup>(</sup>٣) قال العمراني: " فإن كانوا أكثر من واحد... لم يتراسلوا بالأذان، بل يؤذن واحد بعد واحد إن كان الوقت متسعًا". ينظر: البيان في مذهب الإمام الشافعي للعمراني: (٢/ ٨٧).

<sup>(</sup>٤) في واقعنا المعاصر الأصل ألا يؤذن ولا يقيم إلا المؤذن المعين من قبل الجهة المختصة، ولا يؤذن أحد مكانه إلا في غياب هذا المؤذن وقال التويجري: "السنة أن يكون لكل مسجد مؤذن معين. وإذا تأخر المؤذن، أو كان الناس في سفر، وتشاح الناس في الأذان فيقدم الأفضل صوتاً، ثم الأفضل في دينه وعقله، ثم من يختاره أهل المسجد، ثم قرعة، ويجوز للمؤذن أن يوكل من يؤذن عنه عند الحاجة". ينظر: موسوعة الفقه الإسلامي: (٣٩٣/٢).

<sup>(</sup>٥) ينظر: الهداية في شرح بداية المبتدي للمرغيناني: (٣٢٣٨). وهذا هو قول الحنابلة، ينظر: المحرر لأبي البركات، (٧٥٧١).

#### [فَرْعاَن]

[أفضلية الإمامة على الأذان، وما فات وقته يؤذّن له المصلّي ولا يُقيم]
"الأوَّلُ: تولِّي عمل الأذان مستحبُّ؛ لكثرة الأخبار المرويَّةِ المُرغِّبةِ فيه، والإمامة أفضل
منه"؛ لأنَّ القيام بالشَّيء أفضلُ من الدُّعاء إليه، وقد واظب رسول الله ﷺ على الإمامة، ولم/ ٢١/ب
يؤذِّن(١٠).

"الثاني: ما فات وقته من الصَّلاقِ يُقيم لها ولا يؤذّن"؛ لأن الإقامة للشُّروع، والأذانُ للبلاغ، وهو القولُ الجديد (٢). "وجمع رسول الله على بعرفة بأذانٍ وإقامتين (٣)"؛ لأنّه على قدَّم العَصر إلى الظُّهر، فأذَّن للظُّهر أولًا وأقام لها وصلَّى، ثم أقام للعَصرِ. "وبمزدَلفة بإقامتين (٤)، فدلَّ أنَّ الأذان للمُؤدَّاقِ"؛ لأنّه أخَّر المغرب إلى العِشاء؛ فصارت المغرب كالفائتة، فلم يؤذِّن لها، واقتصر على الإقامة، ولم يؤذِّن للعِشاء؛ كيلا تنقطع الموالاةُ بين الصَّلاتين.

<sup>(</sup>۱) الأصل الذي عليه الجمهور أن الأذان أفضل من الإقامة وذلك لقول النبي ﷺ: (الإمام ضامنٌ والمؤذن مؤتمن، اللهم أرشد الأثمة واغفر للمؤذنين) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب ما يجب على المؤذن من تعاهد الوقت: (١٤٣/١، برقم: ١٥٧٥)، والترمذي في كتاب الصلاة، باب ما جاء أن الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن: (٢٠٢/١)، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب: (١٠٠/١). ينظر: المبسوط للسرخسي: (١٣٤/١)، وهو إحدى الروايتين عن أحمد، ينظر: المغني: (٢٩٢/١).

<sup>(</sup>٢) ينظر: نحاية المطلب للجويني: (٢/٢٥).

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب حجة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (٨٨٦/٢، برقم: ١٤٧- ١٢١٨).

<sup>(</sup>٤) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير: (٧٨/١٣) برقم: ١٣٧١١)، والطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب مناسك الحج، باب الجمع بين الصلاتين بجمع كيف هو؟ (٢١١/٢) برقم: ٣٩٤٩) من طريق إبراهيم بن مرزوق؛ كلاهما (الدارمي، وإبراهيم) عن أبي الوليد الطيالسي، به. وأخرج البخاري معناه مطولا، برقم: (١٠٩١).

#### الباب الثالث: في استقبال القِبْلة

"قال الله تعالى: ﴿ فَوَلِ وَجَهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ " (١) وشطر كلِّ شيءٍ قصدُه وتلقاؤه، "فإن كان المصلِّى عالمًا بالقِبلةِ يلزمُه استقبالهُا بِعينِها"؛ للآية.

"إلَّا في حالتين: إحداهما: النافلة في السَّفر قصيرًا كان أو طويلًا، راكبًا كان أو ماشيًا فإنَّه يومىء إيماءً كيفما ترددت به دابته" والدليل عليه ما روي أنه الله كان يصلِّي على راحلته حيثما توجهت به (٢)، والراحلة المركب من الإبل، ولأن الحاجة ماسَّة إليه لئلًا ينقطع المتعبد عن سفره لأجل أوراده، ولا المسافر عن أوراده لأجل سفره.

"الثانية: حالة شدة النحوف في الفرْض والنَّفل جميعًا؛ لقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوَ وَكُبَانًا ﴾ (٢) وراكب الإبل والدَّواب سواءٌ، قال ابن عمر ﷺ، مُستقبلي القبلة وغير مُستقبليها (١)؛ ولأنه مضطرُّ إليه فحاز له تركه، كالقيام في حق المريضِ. "فأما الجاهل بالقبلة فيجتهد ويطلب بالدلالات/(٥)، فتعلُّم ما يكفي من دلائل القبلة فرض عين على كل مُسْلم " إذ لا بد له منه، فهو كعلم أركان الصَّلاة.

"فإن اسْتَبْهم قلَّدَ العالِم" إذ فاقد البَصيرة كفاقد البَصر. "والأعمى يقلِّدُ البصير"؛ لأنه لا يمكنه الاجتهاد، فكان فرضه التَّقليد، كالعامِّيّ في الأحكام الشَّرعية. "والعالِمُ بالأدلَّة لا يُقلِّدُ العالم"؛ لأنه لا يمكنه الاجتهاد فهما سواءٌ. "ولا يُعول على دلالة صبيّ أو مشركِ"؛ إذ لا ثقة بقولهما.

<sup>(</sup>١) البقرة: ١٤٤.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري في صحيحه، باب التوجه نحو القبلة حيث كان: (٩٨/١، برقم: ٤٠٠).

<sup>(</sup>٣) البقرة: ٢٣٩.

<sup>(</sup>٤) صحيح البخاري (٦/ ٣١) رقم (٥٥٥)، كتاب تفسير القرآن، باب قوله عز وجل: {فإن خفتم فرحالاً أو ركبانا فإذا أمنتم فاذكروا الله كما علمكم ما لم تكونوا تعلمون} [البقرة: ٣٩٩]، حدثنا مالك، عن نافع، أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، كان إذا سئل عن صلاة الخوف قال: «يتقدم الإمام وطائفة من الناس، فيصلي بحم الإمام ركعة، وتكون طائفة منهم بينهم وبين العدو لم يصلوا، فإذا صلى الذين معه ركعة، استأخروا مكان الذين لم يصلوا، ولا يسلمون، ويتقدم الذين لم يصلوا فيصلون معه ركعة، ثم ينصرف الإمام وقد صلى ركعتين، فيقوم كل واحد من الطائفتين فيصلون لأنفسهم ركعة بعد أن ينصرف الإمام، فيكون كل واحد من الطائفتين قد صلى ركعتين، فإن كان خوف هو أشد من ذلك، صلوا رجالا قياما على أقدامهم أو ركبانا، مستقبلي القبلة أو غير مستقبليها» قال مالك: قال نافع: لا أرى عبد الله بن عمر ذكر ذلك إلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

<sup>(</sup>٥) قال الطحطاوي في حاشيته: " وأما في البحار والمفاوز فدليل القبلة النحوم وقد روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال تعلموا من النحوم ما تهتدوا به إلى القبلة اه، حاشية الطحطاوي على مراقى السعود: (ص: ٢١٣)، وينظر: المغنى لابن قدامة: (٣١٩/١).

### [فُرُوعٌ]

### [في الاجتهاد في القِبلة وحكم الخطأ فيه]

"الخطأ بالاجتهاد: إن كان بالميْل اليَسير والجهة جهة الكعبة صحَّت الصَّلاةُ"؛ لأن مطلوب المِحتهد الجهة على قول، هكذا بناه الأصحاب ((). "وإن أخطأ إلى جهة أخرى لزمه القضاء في أصحّ القولين (()"؛ لأنه لم يأت بما أمر به (()". "ومن صلَّى أربع صلواتٍ إلى أربع جهاتٍ بالاجتهاد ولم يتعين ما فيه الخطأ فلا قضاء عليه"؛ إذ لم يتعين الخطأ في شيء منها، نص عليه الشَّافعي ﷺ ((). "وإن اختلف اجتهاد رجلين لم يجز لأحدهما أن يقتدي بالآخرِ"؛ لأنه يعتقِدُ بطلان صلاة إمامه. "فإن اجتهد به رجل، فقال له آخر: أخطأ بك فلانٌ فصدَّقه انْحرفَ إلى الجهة التي أشار إليها، وما مضى مُجزىءٌ؛ إذ بناه على ما جاز البناء عليه" وهذا نصُّ الشَّافعي ﷺ (() وصورته: إذا قلَّد الأعمى بصيرًا وصلَّى بالتَّقليد، فقال له آخر: أخطأ بك فلانٌ فصدَّقه، نظر إن كان المحتهد الثَّاني أوثق من الأوَّل، المحتهد التَّاني أوثق من الأوَّل، المحتهد التَّاني أوثق من الأوَّل، المحتهد التَّاني أوثق من الأوَّل، المحتهد الله لا يرجع عن قول الأول بدونه ولا بمثله. "ويجوز الصَّلاة في الكعبة إلى بعض بنيانها"؛ لأنه لا يرجع عن قول الأول بدونه ولا بمثله. "ويجوز الصَّلاة في الكعبة إلى بعض بنيانها"؛ لأنه متوجة إليها.

"ولا يجوز على ظَهر الكعبة والسَّطح أجمُّ"/ أي: لا شُرفةَ له؛ لأنَّه لا يكونُ مُستقبلًا لها(١). ٢٦/ب

<sup>(</sup>١) ينظر: الوسيط في المذهب: (٨٤/٢).

<sup>(</sup>٢) ينظر: البيان في مذهب الإمام الشافعي: (١٤٩/٢).

<sup>(</sup>٣) من استقبال القبلة المأمور به في الكتاب والسنة.

<sup>(</sup>٤) ينظر: الأم للشافعي: (١٥/١).

<sup>(</sup>٥) ينظر: الأم للشافعي: (١/٥/١).

<sup>(</sup>٦) قال الشافعي: "فيصلي في الكعبة النافلة والفريضة وأي الكعبة استقبل الذي يصلي في جوفها فهو قبلة كما يكون المصلي خارجا منها إذا استقبل بعضها كان قبلته". ينظر: الأم: (١٩/١).

### البابُ الرابعُ: في صيفةِ الصَّلاةِ

"وأركان الصّلاة اثنا عشر: النّيّةُ (()"؛ لقوله ﷺ: (الأعمالُ بالنّيّاتِ، ولكلِّ امرىءٍ ما نَوى) (() "والتكبيرة الأولى"؛ لقوله ﷺ: (مفتاح الصلاة الوُضوء، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم) ((). "وقراءة فاتحة "والقيام"؛ لقوله ﷺ: (صلّ قائمًا، فإن لم تستطع فقاعدًا، فإن لم تستطع فعلى جنبٍ) ((). "وقراءة فاتحة الكتاب"؛ لقوله ﷺ: (لا صلاة لمن لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب) (().

"والرُّكوع"؛ لقوله تعالى: ﴿وَالرَّكُوا مَعَ الرَّكِونَ ﴾ (١) "والرَّفع عنه"؛ لقوله ﷺ: (ثم لتقم حتى تطمئن قائمًا) (٧). "والسُّجودُ"؛ لقوله تعالى: ﴿وَالسُّجُولُ إِنَ (^) "والرَّفع عنه"؛ لقوله ﷺ: (ثم ارْفع حتى تطمئن حالسًا) (٩). "والجلوس للتشهُّد الأخيرِ، وقراءة التشهُّد فيه"؛ لما روى ابن عبَّاسٍ قال: كان النبيّ تطمئن حالسًا) (٩). "والجلوس للتشهُّد الأخيرِ، وقواء التَّحيَّاتُ المباركاتُ) (١٠) إلى آخرها، وإذا كان واجبًا وعلمُّه القُعودُ فهو أيضًا واجبٌ لا محالة.

"والصَّلاةُ على رسول الله ﷺ؛ لقوله ﷺ: (لا يَقبلُ الله صلاةً إلَّا بطهورٍ، وبالصَّلاةِ عليَّ)(١١)

<sup>(</sup>۱) لا خلاف بين الفقهاء في أفضلية مقارنة تكبيرة الإحرام للنية. وإنما اختلفوا في جواز تقديم النية على التكبير. فذهب الجنفية والجنابلة والمالكية في أحد القولين إلى جواز تقديم النية على التكبير في الجملة وقالوا: لو نوى عند الوضوء إنه يصلي الظهر مثلا ولم يشتغل بعد النية بعمل يدل على الإعراض كأكل وشرب وكلام ونحوها ثم انتهى إلى محل الصلاة ولم تحضره النية جازت صلاته بالنية السابقة. ينظر: مراقي الفلاح (ص: ١١٨)، والمغنى: (١ / ٢٦٩)، والإفصاح لابن هبيرة: (١ / ٨٨)، وحاشية العدوي على شرح الرسالة: (٢٧/١).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري في صحيحه، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله: (٦/١، برقم: ١).

<sup>(</sup>٣) أخرجه ابن ماجه في سننه، باب مفتاح الصلاة الطهور: (١٠١/١، برقم: ٢٧٥)، وأبو داود في سننه، باب فرض الوضوء، (١٦/١، برقم: ٢٥)، وصحح إسناده النووي في "المجموع": (٢٨٩/٣)، وابن حجر في "الفتح": (٣٢٢/٢).

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري في صحيحه، باب إذا لم يطق قاعدا صلى على حنب: (٤٨/٢)، برقم: ١١١٧).

<sup>(</sup>٥) أخرجه البخاري في صحيحه، باب وجوب القراءة للإمام: (١٥١/١، برقم: ٧٥٦)، ومسلم في صحيحه، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، وإنه إذا لم يحسن الفاتحة، ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها: (٢٩٥/١، برقم: ٣٩٤).

<sup>(</sup>٦) البقرة: ٤٣.

<sup>(</sup>٧) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاستئذان، باب من رد فقال: عليك السلام. (٥٦/٨، برقم: ٢٥١).

<sup>(</sup>٨) الحج: ٧٧.

<sup>(</sup>٩) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب وجوب قراءة الإمام: (١٥٢/١، برقم: ٧٥٧)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة: (٢٩٧/١، برقم: ٣٩٧).

<sup>(</sup>١٠) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة: (٣٠٢/١، برقم: ٤٠٣).

<sup>(</sup>١١) أخرجه الدارقطني في سننه، كتاب الصلاة، اب ذكر وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد واختلاف الروايات في ذلك: (١٧٠/٢، برقم: ١٣٤١)، وإسناده ضعيف. ينظر: البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير:

"والتسليمةُ الأولى"؛ لقوله على: (وتحليلها التَّسليم)(١) "أما نيَّة الخروج ففي إيجابها خلافٌ(٢)".

وجه الوُجوب أن السَّلامَ يناقضُ الصَّلاة، فلا يتعيَّنُ للتَّحليل إلَّا بالقصْدِ؛ وهو النِّيَّة/. ٢٣/أ "والاستقبالُ يُعَدُّ من الشرائط، كالطَّهارة، وستر العَوْرة" "ونحن نبين كل فريضة مع سُننها، وإن كان فيها زياداتٌ شذَّت عن (المُخْتَصَر):

أما النيّة: ففرضها أن يقول بقلبه: (أُوَدِّي صلاة الظُّهر فريضة الله)، فيكون متعرِّضًا لأربعةِ أشياء: للفِعل، والأداء المميّز عن القضاء، والتعيين المميّز للظُّهر عن العَصر، والفريضة المميّزة عن النّفل"، وهذا بشرط أن يخطر بقلبه كونه في الوقت؛ إذ الأداء قد يُعبر به عن القضاء، وهذا الذي تقدم كله واحبّ، وإن كانت صلاة الظُّهر لا تقع إلَّا فرضًا للهِ، ومحلُّ النيّة القلبُ كما أشار إليه، وليس فيها نطقٌ ولا نظم حُروف، لا بالقلب ولا باللّسان، لكن يستحب مساعدة اللّسان للقلب(").

"ويجب أن تكون النيَّة مع التكبير لا قبله ولا بعده"؛ لأنه أول فرضٍ من فروض الصلاة، فوجب ألَّا يخلو من النِّيَّة.

"فإن فرغ من أحدهما وبقي من الآخرِ شيء فلا صلاة له"؛ لأنه إن فرغ من التَّكبير وقد بقي شيءٌ من التَّكبير شيءٌ من النِّية ، وإن فرغ من النِّية وقد بقي شيءٌ من التَّكبير وعَديت لم يجز؛ لأن الانعقاد بتمام التكْبير، وقد خلا عن النيَّة.

<sup>(</sup>٤٧٨/٢)، وقال: "عمرو بن شمر وجابر ضعيفان".

<sup>(</sup>۱) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب فرض الوضوء: (۱۲/۱، برقم: ۲۱)، وبمثله رواه الترمذي في سننه، أبواب الطهارة، باب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور: (۷۶/۱، برقم: ۳)، كلاهما من حديث علي بن أبي طالب، بلفظ: " مِفْتَاحُ الصَّلاَةِ الطُّهُورُ، وَخُرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَخُرِيلُهَا التَّسْلِيمُ". وقال الترمذي: " هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن". وقال الألباني: "صحيح". صحيح الحامع الصغير وزياداته: (۲۰۲٤/۲)، والبيهقي في السنن الكبرى، جماع أبواب أقل ما يجزي من عمل الصلاة وأكثره، باب وجوب التحلل من الصلاة: (۳۹۷۱، برقم: ۳۹۷۱)، وقال البيهقي: " تفرد به أبو عمر الضرير هكذا فيما زعم ابن صاعد، وكثير من الحفاظ وقد تابعه عليه حبان بن هلال، عن حسان، فحسان هو الذي تفرد به".

<sup>(</sup>٢) قال الشيرازي: "وإن لم ينو الخروج من الصلاة ففيه وجهان: قال أبو العباس بن سريج وأبو العباس بن القاص: لا يجزئه وهو ظاهر النص في البويطي لأنه نطق في أحد طرفي الصلاة فلم يصح من غير نية كتكبيرة الإحرام وقال أبو حفص ابن الختن الوكيل وأبو عبد الله الجرجاني رحمهم الله: يجزيه لأن نية الصلاة قد أتت على جميع الأفعال والسلام من جملتها أو لأنه لو وجبت النية في السلام لوجب تعيينها كما قلنا في كبيرة الإحرام". ينظر: المهذب: (١٥٢/١).

<sup>(</sup>٣) لم يؤثر عن الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه مشروعية التلفظ بالنية، فالأصل إخفاؤها، لأن محلها القلب ولأن حقيقتها القصد مطلقا، وحصت في الشرع بالإرادة المتوجهة نحو الفعل مقترنة به ابتغاء رضاء الله تعالى وامتثال حكمه، ولا يشترط مع نية القلب التلفظ في جميع العبادات. ينظر: الأشباه لابن نجيم: (ص: ٥٥ – ٤٨)، والذخيرة: (٢٤٠/١)، والأشباه للسيوطي (ص: ٣٠)، والمغني لابن قدامة، (٢٥/١)، والشرح الكبير: (٣٨/٢)، والمجموع للنووي: (٣١٦/٢ – ٣١٧).

"أما التكبير: ففرضه أن يقول: (الله أكبر)" كما في الخبر. "أو (الله الأكبر)"؛ لأن زيادة اللام لا تغير معنى. "فإن زاد أو نقص، أو بدَّل أو غيّر بما يغيّر المعنى فلا صلاة له"؛ لخروجه عن حدّ الواجب، فالزيادة أن يقول: (الله الجليل أكبر)، والنقصان أن يحذف حرفًا من الواجب، والإبدال أن يقول: (الرحمن أعظم)، والتغيير أن يقول: (أكبر الله)، أو يأتي بالترجمة بلُغةٍ أخرى، فكل ذلك لا يُجزىء.

"والعاجز/ عن العَربيَّة يلزمه أن يتعلَّم"؛ العربيَّة مُتعينة في التَّكبير وسائر الأذكار، كما في القُرآن (١٠).
"وقبل التَّعلُّم يأتي بترجمته، ويكبِّر بلُغته" يريد: إذا ضاق الوقت عن التعليم؛ لأنَّه عجز عن اللَّفظِ فأتى بمعناه.

"وسننه أربع: أن يكون معه رفع اليدين، وأن يرسلهُما ثم يرفعهُما، ولا يقبض أصابعهما ولا يضمها، وأن يرفعهما حتى يُحاذي بهما منكبيه، فيكبِّر وهما مُستقرَّتانِ مع المنكبين، هذا أسهل ما ورد في الخبر" الذي رواه أبو حميد السَّاعدي<sup>(۲)</sup> عن عشرة من الصَّحابة أحدهم أبو قتادة<sup>(۳)</sup>، فإذا أراد أن يكبِّر أسْبَل يديه ثم رفعهما (أ)، ويبتدىء التَّكبير حين يُحاذي بهما منكبيه، وهما مستقرَّتان مع المنكبين حتى يتمَّ التَّكبير، وهما مجمع عِظام العَضُدين، وهما أعلى المنكبين، وإذا رفعهما ترك أصابعهما منشورةً، لا يتكلَّف ضمها ولا تفريجها.

"ثم يقرأ عقيب التَّكبير: (وجَّهتُ وجهي) ومنتهاهُ (وأنا من المُسلمين)" وهو مشهورٌ (°). "ثم يستعيذُ قبل القراءة، ويعيد التَّعوُّذ في كل ركعةٍ على أصحِّ المذهبين (١)"؛ لأن كلَّ ركعةٍ

/ ۲۳

<sup>(</sup>١) ينظر: الأم للشافعي: (١٢٢/١).

<sup>(</sup>٢) أبو حميد الساعدي: عبد الرحمن بن سعد بن المنذر، ويقال عبد الرحمن بن عمرو بن سعد ابن المنذر بن سعد بن خالد بن ثعلبة بن عمرو بن الخزرج، أبو حميد الساعدي، غلبت عليه كنيته، من أهل المدينة، روى عن: النبي صلى الله عليه وسلم، وروى عنه: حابر بن عبد الله وهيه، وعروة بن الزبير، وعباس بن سهل، ومحمد بن عمرو بن عطاء، وخارجة بن زيد بن ثابت، وغيرهم، روى له الجماعة، وتوفي في آخر خلافة معاوية. ينظر: الاستيعاب لابن عبد البر: (٨٣٤/٢، ت: ١٤٢٠)، وأسد الغابة لابن الأثير: (٨٥/١، ت: ٥٨٢٩)، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٨٠/٧، ت: ٩٧٩٨).

<sup>(</sup>٣) أبو قتادة الأنصاري: أبو قتادة بن ربعي الأنصاري، أحد بني سلمة من الخزرج، شهد أحداً وما بعدها من المشاهد كلها، فارس رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان يعرف بذلك، اختلف في اسمه، فقيل: الحارث بن ربعي، وقيل: النعمان بن ربعي، وشهد أبو قتادة مع علي مشاهده كلها في خلافته، توفي بالمدينة سنة: ٤٥هـ ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد: (٩٤/٦، ت: ١٨٣١)، والاستيعاب لابن عبد البر: (١٨٣١، ت: ١٧٣١)، وأسد الغابة لابن الأثير: (٢٤٤/٦، ت: ١٧٣١).

<sup>(</sup>٤) ينظر: حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء (٨١/٢).

<sup>(</sup>٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل: (٥٣٤/١، برقم: ٧٧١).

 <sup>(</sup>٦) قال الجويني: "ثم اختلف أثمتنا في أنا هل نستحب التعوذ في مفتتح كل ركعة، أو يقتصر على التعوذ في أول الركعة الأولى؟ وفيه وجهان مشهوران: والأصح – أنه يتعوذ في أول كل ركعة، متصلا بقراءة القرآن فيها". نماية المطلب: (١٣٧/٢).

كالمنقطعة عمَّا قبلها وإن كانت الصَّلاة في حكم شيءٍ واحدٍ (١).

"ويُسرُّهما" يريد: دعاء الاستفتاح، والتَّعوذ. "إمامًا كان أو مقتديًا".

"وأما القيام: فواجبٌ بقدر (الفاتحةِ)"، وقيل: الزائد على قدر (الفاتحة) واحبٌ أيضًا؛ وهو اختيار الشيخ أبي محمدٍ (٢)، ويبعد تبعيض الشيء الواحد، وأصل الوجهين ههنا القولان في تعلق الوجوب بالنّصاب، والوقص (٦) الذي فوقه في الزكاة، وسيأتي ذكره إن شاء الله تعالى.

1/4 8

"وسُننه: الإطراق، وترثك الالتفاتِ"/ وحدُّه: الانتصاب مع الإقلالِ.

"وأن يكون اليمين في جميعه موضعًا على الشّمال، تحت الصّدر وفوق السُّرَّةِ"، فيأخذ الكوع من اليُسرى بيمناه، ويبسط أصابعه اليُمنى في عرْض المِفْصل، أو في صوب ساعده، واليُمنى عالية، مُكرَّمةٌ بالحَمل.

"فإن عجزَ صلَّى قاعدًا مُفترِشًا"؛ لأنَّه أسهل، يريد: عن القيام لمرضٍ أو هرمٍ (١٤).

والافتراش: أن يضجع الرِّحل اليُسرى ويجلس عليها، وينصب القدَم اليُمنى، ويضع أطراف الأصابع على الأرض (°).

"فإن صلَّى على جنْبِ فعلى يده اليُمنى كالميت في اللَّحدِ، فإن عجزَ فعلى القَفا وأخْمصاه ووجهه إلى القِبلةِ"، والأخمص: باطن القدم.

ويومىء بالرُّكوع والسُّجود، ثم بالطَّرف إن عجز عن الإيماء، فإن لم يبق في أجفانه حِراكٌ مثَّل الأفعال في قلبه، والأصل فيه قوله ﷺ: (إذا أمرتُكم بأمرٍ فأتُوا منه ما استطعتُم)(٢).

<sup>(</sup>١) ينظر: الإقناع للماوردي: (ص: ٣٩).

<sup>(</sup>٢) إمام الحرمين: أبو المعالي الجويني عبد الملك بن أبي محمد عبد الله بن يوسف الفقيه الشافعي، ضياء الدين؛ أحد الأئمة الأعلام من بلدة جوين بنيسابور، كان متبحرا في العلوم والمعارف، خرج إلى مكة فجاور بها أربع سنين ينشر العلم، ولهذا قيل له إمام الحرمين، من مصنفاته: شفاء الغليل، ونحاية المطلب، والبرهان في أصول الفقه، وغيرها كثير، ولد سنة: ١٩٤هم، ومات سنة: ٤٧٨هم، ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان: (١٦٧/٣)، وتاريخ الإسلام للذهبي: (٢٠/١٠)، وطبقات الشافعية للسبكي: (١٦٥/٥)، وطبقات الشافعية للسبكي: (١٦٥/٥)،

<sup>(</sup>٣) فيض القدير: (٥/ ٣٧٣): الأوقاص: "جمع وقص بفتح القاف وسكونها قال في الروضة: والفصيح فتحها وهو المشهور في كتب اللغة والمشهور في الفقه إسكانها وهو ما بين النصابين أي ليس فيه شيء من الزكاة بل هو عفو".

<sup>(</sup>٤) ينظر: الحاوي الكبير: (١٩٦/٢).

<sup>(</sup>٥) قال الماوردي: "وصورة الافتراش في الأول: أن ينصب رجله اليمنى ويضجع اليسرى ويجلس عليها مفترشا لها وهكذا يكون في الجلسة بين السجدتين. وصورة التورك في الثاني: أن ينصب رجله اليمنى ويضجع اليسرى ويخرجها عن وركه اليمنى ويفضي بمقعده إلى الأرض". الحاوي الكبير: (١٣٢/٢).

<sup>(</sup>٦) أخرجه البخاري في صحيحه، باب الاقتداء بسنن النبي: (٩٤/٩، برقم: ٧٢٨٨)، ومسلم في صحيحه، باب فرض الحج مرة في العمر: (٩٧٥/٢)، برقم: ١٣٣٧).

"وأما القِراءة: ففرضها (فاتحة الكتاب)"؛ للخبر المذكور "مع قوله: ﴿ بِنَهِ اللَّهِ الرَّغَنِ الرَّعِيمِ ﴾ "(1) إذ روى البخاري، أنَّهُ ﷺ عدَّ (الفاتحة) سبع آياتٍ، وعدَّ ﴿ بِنَهِ اللَّهِ الرَّغَنِ الرَّعِيمِ ﴾ آيةً منها. "بتمام حروفها وتشديداتها"؛ إذ كلُّ حرفٍ ركنٌ من (الفاتحة)، والتّشديد حرفٌ.

"وإن لم يعرف (الفاتحة) لزمه التَّعلُّم"؛ فإنما مُتعيّنة. "فإن عجز لم يُجزهِ ترجمته"

وقال أبو حنيفة: يقوم ترجمتها وغيرها من السُّوَر مقامها (٢)، في حقِّ القادرِ، وقال: لا قِراءة على المأموم أصْلًا (٣)، والحديث المروي حجَّةٌ عليه (٤).

"بلْ يَحمد الله ويُكبِّر مكان القِراءةِ"، فيقول: الحمد لله والله أكبر، وسبحان الله، ولا إله إلَّا الله، وما فيه ثناءٌ على الله. "فإن كان يُحسِن من القُرآن غير (الفاتحة) قرأ بقدْر سبع

آياتٍ / لا يُجزئه غير ذلك" يريد: متواليةً لا ينقص حروفها عن حروف (الفاتحة)، إن كان قادرًا ٢٤/ب على التوالي، وإلَّا فيحزئه المتفرقة.

"وسننها خمس": أن يجهر بها في الأُوليَينِ في المغربِ والعِشاءِ، وجميع الصُّبحِ، إمامًا كان أو مُنفردًا، إلَّا أن يكون مأمومًا، وأن يقول: (آمين) في آخرها، وأن يمدها مدًّا، وألَّا يَصِل ﴿ وَلَا اللهُ وَلَا يَصِل ﴿ وَلَا اللهُ عَلَى اللهُ وَلَا يَصِل ﴿ وَلَا صَلّ فَي اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

<sup>(</sup>١) الفاتحة: ١.

<sup>(</sup>٢) قال ابن مازة: "وإذا قرأ في الصلاة بالفارسية حاز قراءته سواء كان يحسن العربية أو لا يحسن، غير أنه إن كان يحسن العربية يكره، وهذا قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: إن كان يحسن العربية لا تجوز قراءته، وإن كان لا يحسن العربية يجوز". ينظر: المحيط البرهاني: (٣٠٧/١).

<sup>(</sup>٣) ينظر: البناية شرح الهداية: (١٧٦/٢).

<sup>(</sup>٤) لعل المصنف رحمه الله يقصد الحديث " لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب" أخرجه البخاري في القراءة خلف الإمام: (٢٤/١، برقم: ٥٥)، ورواه أبو داود في أبواب تفريع استفتاح الصلاة، باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب: (٢١٦/١، برقم: ٨٢٠)، من حديث أبي هريرة، بلفظ: " قال: أمرين رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أنادي: «أنه لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب». وقال الألباني: " حديث صحيح". ينظر: صحيح أبي داود — الأم: (٤٠٢/٣).

<sup>(</sup>٥) الفاتحة: ٧.

<sup>(</sup>٦) أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب الأذان للمسافر، إذا كانوا جماعة، والإقامة، وكذلك بعرفة وجمع، وقول المؤذن: الصلاة في الرحال، في الليلة الباردة أو المطيرة: (١٢٨/١، برقم: ٦٣١)، من حديث مالك بن الحويرث على، بلفظ: «ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِيكُمْ، فَأَقِيمُوا فِيهِمْ وَمُرُوهُمْ - وَذَكَرَ أَشْيَاءَ أَخْفَظُهَا أَوْ لاَ أَحْفَظُهَا - وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلاَةُ فَلْيُؤَذِّنُ لَكُمْ أَحَدُكُمْ، وَلَيْوَمُّكُمْ أَخْبَرُكُمْ».

<sup>(</sup>٧) الحديث المروي فيها عن عبد الجبار بن وائل، عن وائل قال: "رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يضع يده اليمني على اليسرى في الصلاة، قريبا من الرسغ، ويرفع يديه حين يوجب حتى تبلغا أذنيه، وصليت خلفه فقرأ: {غير المغضوب عليهم ولا الضالين} [الفاتحة:

"ثم يُستحبُّ بعدها قراءة السُّورة، وألَّا يَصِل آخر السُّورة بتكبيرة الهوي".

"والمُستحبُّ في الصُّبحِ طِوال المُفَصَّلِ، في المغرب قصاره، وفي الظُّهرِ والعَصرِ والعِشاءِ نحو (والسَّماء ذات البروج) وما قاربها، وفي الصُّبح في السَّفرِ (قل يا أيها الكافرون) و (قل هو الله أحد)، وكذلك في ركعتى الفجر، والطَّواف، والتَّحيَّة" كلُّ ذلك مروي عن رسول الله ﷺ (۱).

"أما الركوع: ففرضه أن ينحني بحيث تُصيب راحتاه ركبتيه لو مدَّهما مع الطمأنينة" يريد: تنال راحتاه ركبتيه بالانحناء لا بالانحناس، ويطمئن بحيث ينفصل هُويه عن ارتفاعه.

"وسننه عشرة: أن يكبّر للركوع، وأن يرفع يديه مع تكبيرة الركوع، وأن يمدَّ التكبير مدَّا، وأن يضع راحتيه على ركبتيه في الركوع، وأن يوجِّه أصابعهما نحو القِبلة، وأن يفرجهما ولا يضمهما، وأن ينصُب ركبتيه ولا يثنيهما، وأن يمدَّ ظهره مستويًا، وأن يكون عنقه وظهره مع رأسه كالصَّفيحة الواحدة، لا يكون رأسه أخفض ولا أرفع، وأن يُجافى مِرفقيه عن جَنبيه

/وتضم المرأة مرفقيها إلى جنبيها، وأن يقول: (سبحان ربِّي العظيم)(٢). ثلاثًا، والزِّيادة حسنٌ إن لم يكن إمامًا" وكل ذلك مروي عن النبي ﷺ (٣).

"وأما الرفع من الركوع: فأقله: أن يعتدل مع الطمأنينة" يُريد: إذا رفع رأسه من الركوع انتصب قائمًا، مع الطمأنينة في قيامه.

1/40

وسننه خَمسٌ: أن يقول عند الرفع: (سَمع الله لمِن حَمده)(أ)، وأن يرفع يديه عند الرفع، وألّا يطول القيام فيه إلّا في صلاة التسبيح، وأن يقنت في الصُّبح في الركعة الثانية( $^{(0)}$ )، وأن يقول: (ربَّنا

1 7 6

٧] فقال: "آمين " يجهر" وأخرجه مقطعا الدارمي في سننه (١٢٤١)، والطبراني في "الكبير" ٢٢/ (٣٠ - ٣١) و (٤١) و (٤٩)،
 والبيهقي في "السنن" ٨/٨٥، وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢٦٣٣)، والدارقطني في سننه: ٣٣٥-٣٣٥ من طريق زيد بن أبي
 أنيسة، قال الدارقطني: "هذا إسناد صحيح".

<sup>(</sup>۱) أخرجه ابن حبان في صحيحه (۱۸٤۱)، وفي الثقات (٦/ ٣٦٧) من طريق أبي قلابة به. وقال الذهبي: (۸۱۷/۲): قلت: سجد قال أبو حاتم: متروك. اه. وينظر الجرح والتعديل: (٤/ ٣٢).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تطويل القراءة: (٣٦/١)، برقم: ٧٧٧).

<sup>(</sup>٣) سبق تخريجه أعلاه.

<sup>(</sup>٤) ينظر: كشاف القناع عن متن الإقناع: (١ / ٣٣٢، ٣٤٨ – ٣٤٩)، وحاشية ابن عابدين: (١ / ٣٣٤)، ومراقي الفلاح: (ص: ١٤٢، ١٥) ينظر: كشاف القناع عن متن الإقناع: (١ / ٣٤١)، والشرح الكبير: (١ / ٢٤٨)، وحواهر الإكليل: (١ / ٥١).

<sup>(</sup>٥) ذهب الجمهور إلى أنه لا قنوت في الفرضية إلا في النوازل بخلاف الشافعية والمالكية الذين جعلوا القنوت في الصبح خاصة سنة، ينظر: الحجمة على أهل المدينة: (٩٧/١)، والمدونة: (٩٦/١)، والمجموع شرح المهذب للنووي: (٩٦/٣)، والمغنى: (١١٤/٢).

لك الحمد، مِلءَ السماواتِ، ومِلءَ الأرضِ، ومِلءَ ما شئت من شيءٍ بَعدُ)(۱)" وكل ذلك للخبر المذكور، وصلاة التسبيح (۲)وردت روايات في فضلها وكيفيتها، لا يحتمل الكتاب ذكرها، وقد ذكرناها في (شرح مُختصر المختصر)(۱) والركوع يطول فيها والرفع عنه؛ بسبب التسبيح عقيب كلِّ تكبيرة، والقُنوتُ يأتي بعد هذا، وسنوضِّحه إن شاء الله تعالى.

"أما السُّجود: فأقله: وضع الجَبهة مكشوفةٌ (أنه ووضعُ الكفَّين مكشوفتين على قولٍ، مع وضع الركبتين والقدمين من غير كشفٍ؛ إذ قال الله المركبتين والقدمين من غير كشفٍ؛ إذ قال الله المركبتين، والمركبتين، والقدمين) (() " فيجب وضع الأعضاء السَّبع على قولٍ، ويجب كشف الجبهة قولًا واحدًا، وكذلك الكفين على قولٍ؛ لحديث خبابٍ ((1) قال: شكوْنا إلى رسول الله الله المرضاء في

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم في صحيحه، باب اعتدال أركان الصلاة: (٣٤٣/١، برقم: ٤٧١).

<sup>(</sup>٢) وردت صفة صلاة التسابيح في حديث عن عكرمة عن ابن عبّاس -رضي الله عنهما- قال: قال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم للعبّاس ابن عبد المطلّب: "يا عبّاس يا عمّاه! ألا أعطيك ألا أمنحك ألا أحبوك ألا أفعل لك عشر خصال؛ إذا أنت فعلت ذلك غفر الله ذنبك أوله وآخره، وقديمه وحديثه، وخطأه وعمده، وصغيره وكبيره، وسرَّه وعلانيته، عشر خصال أن تصلّي أربع ركعات، تقرأ في كل ركعة (فاتحة الكتاب) وسورة، فإذا فرغت من القراءة في أول ركعة فقُل وأنت قائم: "سبحان الله والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر " خمس عشرة مرة، ثمَّ تركعُ فتقولها وأنت راكع عشراً، ثمَّ ترفع رأسك من الركوع فتقولها عشراً، ثمَّ تموي ساحداً فتقولها وأنت ساحد عشراً، ثمَّ ترفع رأسك من السحود فتقولها عشراً، ثمَّ تسحد فتقولها عشراً، ثمَّ ترفع رأسك من السحود فتقولها عشراً، ثمَّ تسحد فتقولها عشراً، ثمَّ ترفع رأسك من السحود فتقولها عشراً، فذلك خمس وسبعون في كل ركعة، تفعل ذلك في أربع ركعات، إن استطعت أن تصليّها في كل يوم مرّة فافعل، فإن لم تستطع، ففي كل جمعة مرةً، فإنْ لم تفعل ففي عُمُرك مرةً". أخرجه أبو داود وغيره، وينظر فيأن لم تفعل، ففي كل شهر مرّةً، فإنْ لم تفعل ففي عُمُرك مرةً". أخرجه أبو داود وغيره، وينظر "صحيح الترغيب والترهيب" (٦٧٤)، وهو مذهب الجمهور، ينظر: المحيط البرهاني: (٣٨٨/١)، والمدخل لابن الحاج: (٣٠٤).

<sup>(</sup>٣) مخطوط مختصر المختصر للمزني، اسماعيل بن يحيى بن اسماعيل بن عمرو بن اسحاق المزني أبو ابراهيم المصري الشافعي المتوفى سنة: ٢٦٤هـ. ينظر: هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: (٢٠٧/١)، ويوجد مخطوط المعتصر في مختصر المختصر للمزني في الفروع للإمام الجويني، عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو محمد الجويني الشافعي المتوفى بنيسابور سنة: ٤٣٨ هـ. ينظر: هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: (٥١/١).

<sup>(</sup>٤) الذي عليه الجمهور وحوب كشف الجبهة أثناء السحود عليها، وهو قول المالكية والشافعية، وهي رواية عند الحنابلة، ينظر: شرح التلقين: (٢٩/١)، والمجموع للنووي: (٢٣/٣)، والمغني لابن قدامة: (٣٧١/١).

<sup>(</sup>٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب السحود على الأنف: (١٦٢/١، برقم: ٨١٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب أعضاء السحود، والنهي عن كف الشعر والثوب وعقص الرأس في الصلاة: (٣٥٤/١، برقم: ٤٩٠)، من حديث ابن عباس الله.

<sup>(</sup>٦) حبّاب بن الأرت: ابن جندلة بن سعد بن حزيمة بن كعب بن سعد بن زيد مناة التميمي، أبو عبد الله، سبي في الجاهليّة فبيع بمكّة، أسلم قديما، كان من السابقين الأولين، وهو أول من أظهر إسلامه وعذّب عذابا شديدا لأجل ذلك، شهد المشاهد كلّها، وآخى رسول الله على الله بن حبر بن عتيك، روى عن النبي هي وروى عنه: أبو أمامة، وابنه عبد الله بن حباب، وأبو معمر، وقيس بن أبي حازم، ومسروق، وآخرون، ونزل الكوفة، ومات بما سنة: ٣٧هـ. ينظر: أسد الغابة لابن الأثير: (١٤٧/٢)، والإصابة لابن حجر: (٢٢١/٢).

وجُوهِنا وأكُفِّنا فلم يُشْكِنَا (١).

وأما القدمان، ففي كشفهما عُسرٌ ومشقَّة؛ إذ المِصلِّي قد يُصلِّي بالخُفِّ، وفي نزعِهِ إبطالُ الرُّخصة، وأما الركبتان؛ فلِقربَمما من العَورةِ، "وسُننه/ ثلاثة عشر: أن يكبِّر عند الهُوي، وألَّا يرفع يديه في غير ٢٥/ب الركوع،

وأن يكون أوَّل ما يقع منه على الأرض ركبتاه (٢)، وأن يضع بعدهما يديه، ثم يضع بعدهما وجهه، وأن يضع أنفه على الأرض، وان يجافي مرفقيه عن جنبيه، وألَّا تفعل المرأة كذلك، وأن يضع يُفرِّج بين رجليه، وألَّا تفعل المرأة كذلك، وأن يكون مُخويًا (٢)، وألَّا يكون المرأة مُخويةً، وأن يضع يديه على الأرض حذاء منكبيه، وألَّا يُفرِّج أصابعهما بل يضمها ويضم الإبهام إليها (١)، نصَّ عليه في (الإملاء) وأن يوجهما نحو القِبلة، وأن يقول: (سبحان ربي الأعلى) ثلاثًا، فإن زاد فحسن، إلَّا أن يكون إمامًا ، وهذا كله منقول (٢)، وقد قال الطَّنِينَ : (صلُّوا كما رأيتموني أصلِّي) (٧).

"وأما الرفع من السُّجود: فأقلُّ فرضه: أن يطمئن جالسًا معتدلًا، وسُننه ستِّ: أن يرفع رأسه

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب تقديم الظهر في أول الوقت في غير شدة الحر: (٣٣/١)، برقم: ٦١٩)، من حديث خباب الله.

<sup>(</sup>٢) اختلف العلماء في المسألة على قولين، القول الأول: أن الواجب أن يقدم يديه على رجليه، وهو قول عند الحنابلة وإحدى القولين عند الشافعية. القول الثاني: وهو قول الجمهور من الحنفية والشافعية والحنابلة أن يقدم ركبتاه. ينظر: المعتصر من المختصر: (٤٣/١)، وبداية المجتهد: (٤٣/١)، والتعليقة للقاضي حسين: (٢٥٨/٢)، والمغني: (٢٧٠/١).

<sup>(</sup>٣) وأصل مادته من خوي وهو يطلع في الأعم على الخلاء، وقال الخليل: " خوي: الخواء: خلاء البطن. وحوى يخوي خوى. وأصابه ذاك من الخواء. وفي الحديث. إذا صلى أحدكم فليخو ما بين عضديه وجنبيه" أي: ينفتخ ويتجافى وخوت الدار: باد أهلها، وهي قائمة بلا عامر، قالت الخنساء: كان أبو حسان عرشا خوى... مما بناه الدهر دان ظليل. يصفه بالكرم والسخاء. وتقول: خوى أي: تهدم ووقع. ينظر: كتاب العين للفراهيدي: (٣١٨/٤).

<sup>(</sup>٤) قال السنيكي: "سن وضعه يديه حذاء منكبيه في سجوده للاتباع". ينظر: الغرر البهية في شرح البهجة الوردية للسنيكي: (٣٣٢/١).

<sup>(</sup>٥) مخطوط الإملاء، للإمام محمد بن إدريس الشافعي. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، (١٦٩/١). والمخطوط الثاني يسمى الإملاء لابن عقيل، عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله عبد الله بن عبد الله عبد الله بن عبد الله ب

<sup>(</sup>٦) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل: (٥٣٦/١)، برقم: ٧٧٢)، من حديث حذيفة بن اليمان عليه.

<sup>(</sup>٧) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب الأذان للمسافر، إذا كانوا جماعة، والإقامة، وكذلك بعرفة وجمع، وقول المؤذن: الصلاة في الرحال، في الليلة الباردة أو المطيرة: (١٢٨/١، برقم: ٦٣١)، من حديث مالك بن الحويرث على، بلفظ: «ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِيكُمْ، فَأَقِيمُوا فِيهِمْ وَعَلَّمُوهُمْ وَمُرُوهُمْ - وَذَكَرَ أَشْيَاءَ أَخْفَظُهَا أَوْ لاَ أَخْفَظُهَا - وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلاَةُ فَلْيُؤذِنْ لَكُمْ أَخْبَرُكُمْ».

### (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بن محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِيِّ الشَّافِعِيِّ '

مُكبِّرًا، وأن يجلس على رجْله اليُسرى، وأن ينصب رجله اليُمنى" مُفترشًا كما قدَّمناه.

"وأن يضع يديه على فخذيه، لا يتكلف ضم الأصابع ولا نشرها، وأن يقول: (رب اغفر لي وارحمني، وارزقني واهدني واجبرني، وعافني واعف عني)(١)، وألّا يطول هذه الجلسة إلّا في صلاة التسبيح" وقد تقدَّم ذكرها، فإن فيها زيادة ذكر عند الانتقال من ركن إلى ركنٍ بتسبيحٍ وتحليلٍ وتحميدٍ وتكبير.

"وأما السُّجود الثَّاني: فهو كالأوَّل.

ويستحب عَقبها جلسةٌ خفيفةٌ للاستراحة (٢) في كل ركعة لا تشهد عَقبها، وأن يضع اليد على الأرض عند القيام كالعَاجِز، ويصلِّي/ الركعة الثانية كالأُولى.

وأما التشهد: فأقل فرضه: (التَّحيات لله، سلام عليك أيها النَّبي ورحمة الله، سلام علينا وعلى عباد الله الصَّالحين، أشهد أن لا إله إلَّا الله، وأشهد أن محمدًا رسول الله)<sup>(٦)</sup>، وأقل الصلاة: (اللهم صلِّ على مُحمدٍ)، والكامل منه مشهورٌ"؛ وهو أن يقول: (التَّحيات المباركات، الصلوات الطَّيبات لله، سلام عليك أيها النَّبي ورحمة الله وبركاته، سلامٌ علينا وعلى عباد الله الصَّالحين، أشهدُ أن لا إله إلَّا الله، وأشهد أن محمدًا رسول الله)<sup>(٤)</sup>، "والتَّشهد الأول مع الجلوس فيه سُنَةٌ"(٥).

"وسُننه ثلاث عشرة: أن يفترش رجله اليُسرى، وأن ينصب اليُمنى، وأن يقرأ التَّشهد فيقول: (التحياتُ المُباركات، الصلوات الطيبات) ((التحياتُ الثلاثةُ سُنَّةٌ مشهورةٌ، وكذلك ما بعده، وأن يُصلي على رسول الله وان يُصلي على آل محمد الطَّيِّظُ، وأن يضع يده اليُسرى على فخذه اليُسرى، وأن يُفرج أصابعها، وأن يُوجها نحو القِبلة، وأن يضع يده اليُمنى على فخذه اليُمنى، وأن

1/47

<sup>(</sup>۱) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة، والسنة فيها، باب ما يقول بين السجدتين: (۲۹۰/۱، برقم: ۸۹۸)، وقال ابن حبان: " حديث حسن". ينظر: صحيح ابن حبان: (۱۱۷/٥).

<sup>(</sup>٢) ذهب الحنفية، والمالكية والحنابلة في أحد القولين أنه لا يستحب حلوس حلسة الاستراحة. ينظر: البناية شرح الهداية، (٢٠٠/٢)، والفغني: (٣٨٠/١)، والقول الثاني: استحباب الجلوس، وهو مذهب الشافعية ورواية عند الحنابلة، ينظر: المجموع للنووي: (٤٤١/٣). والمغني: (٣٨٠/١).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاستئذان، باب الأخذ باليدين: (٥٩/٨، برقم: ٦٢٦٥)، من حديث ابن مسعود ﷺ.

<sup>(</sup>٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة: (٢٠٢/١، برقم: ٤٠٣).

<sup>(</sup>٥) والأصل أن التشهد الأول موضع خلاف فذهب المالكية، والشافعية، والطحاوي والكرخي من الحنفية، وهو وجه عند الحنابلة إلى أن الجلوس في التشهد الأول سنة؛ لأنه يسقط بالسهو فأشبه السنن، وفي قول عند الحنفية وهو المذهب عند الحنابلة أنه واجب حتى يجب بتركه ساهيا سجود السهو، ولا يجب إلا بترك الواجب وهذا هو الأصح والله أعلم؛ ينظر: حاشية ابن عابدين: (١/١٦)، وجواهر الإكليل: (٤٨/١)، وحاشية الدسوقي: (٢٤٩/١)، ونحاية المحتاج: (٥٣/١- ٥٣١)، والمغني لابن قدامة: (٥٣/١- ٥٣٩).

<sup>(</sup>٦) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة: (٣٠٢/١، برقم: ٤٠٣)، من حديث ابن عباس ١٠٠٠،

يقبض أصابع اليُمنى إلَّا المسبحة، وأن يُشير بمسبحة يُمناه وحدها عند الشَّهادة، وأن يبتدىء رفعها بالإشارة عند قوله: (إلَّا الله) لا عند قوله: (لا إله)، وأن يُكبِّر عند القيام من الجلسة.

والتَّشهد الثاني فرض (١)، وسننه ما سبق، إلَّا أنه يجلس فيه على الأرض على وَرِكه الأيسر، ويضجع رجله اليُسرى خارجةً من تحته، وينصب اليُمنى" وهو التَّورك.

"ويدعو بعد التَّشهد والصَّلاة بالدعاء المعروف" الذي دعا به رسول الله ﷺ: (اللهم اغفر لي ما قدَّمتُ وما أخَّرتُ، وما أسررتُ وما أعلنتُ وما أسرفتُ، وما أنت أعلمُ به منِّي، أنتَ/ المِقدِّم وأنت ٢٦/ب ألمؤخِّر، لا إله إلَّا أنت) (٢٠).

"وأما السَّلام: فأقله: (السَّلام عليكم)، وسننه خمسٌ: أن يقول: (ورحمة الله) بعد قوله: (السَّلام عليكم)، وأن يُسلّم تسليمة ثانية، وأن يلتفت يمينًا وشمالًا حتى يُرى خدَّاه، وأن ينوي السَّلام على مَن على يمينه من الملائكة والمُسلمين في الأولى، وأن ينوي مثل ذلك في الثانية، هذه سُنن صلاة المُنفرد وفرائضها، وسيأتى تفصيلُ صلاة الجماعة وسُننها".

والأصل في هذه السُّنن المذكورة، أنها نُقلت عن النَّبي ﷺ أنه فعلها، وندب إليها، وقد قال الطَّيِّلاً: (صلُّواكما رأيتموني أُصلِّي)<sup>(٣)</sup>.

# [فُرُوعٌ خمسةً] [ما يقضيه المُرتّدُ من صلواتٍ إذا أسلَم]

"إذا أسلم المُرتد قضى صلوات أيام الرِّدة، وما تركها في الإسلام أيضًا، خلافًا لأبي حنيفة(١٤)"؛

<sup>(</sup>١) وهذا مما لا خلاف فيه. ينظر: نحاية المحتاج: (٥٢٠/١- ٥٢١)، والمغني لابن قدامة: (٥٣٢/١، -٣٩٥).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب الأذان للمسافر، إذا كانوا جماعة، والإقامة، وكذلك بعرفة وجمع، وقول المؤذن: الصلاة في الرحال، في الليلة الباردة أو المطيرة: (١٢٨/١، برقم: ٦٣١)، من حديث مالك بن الحويرث على، بلفظ: «ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِيكُمْ، فَأَيْهُوهُمْ وَمُرُوهُمْ – وَذَكَرَ أَشْيَاءَ أَحْفَظُهَا أَوْ لاَ أَحْفَظُهَا – وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلاَةُ فَلْيُوَذُنْ لَكُمْ أَخْبَرُكُمْ».

<sup>(</sup>٤) أي أنه لا يجب عليه قضاء الصلوات التي فاتته أيام الردة، ينظر: درر الحكام شرح غرر الأحكام: (٣٠٢/١). بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٧/ ٣٣٢): "ومنها أنه تحبط أعماله لكن بنفس الردة عندنا، وعند الشافعي - رحمه الله - بشريطة الموت عليها، ....، ومنها أنه لا يجب عليه شيء من العبادات عندنا؛ لأن الكفار غير مخاطبين بشرائع هي عبادات عندنا، وعند الشافعي - رحمه الله - يجب عليه وهي من مسائل أصول الفقه".

# (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنعَةَ المَوْصِلِيّ الشّافِعِيّ

لأنه التزمها بالإسلام، فلا تسقط عنه بالرِّدة. (١)

"وصلاة الكافر ليس بإسلام حتى يُسمع منه الشَّهادتين، خلافًا لأبي حنيفة (٢)"؛ لأن الصلاة فرعٌ من فروع الإيمان، فلا يصيرُ الكافر بفعله مُسلمًا، كالطَّهارة والاعتكاف والصوم والزكاة؛ ولأنه قد يفعل ذلك استهزاءً أو مُغايظةً، والمقصود: أنَّ الصلاة خلفه باطلةٌ؛ لبُطلان صلاته، وأنَّ صلاته بالقوم لا يكون إسلامًا منه (٢).

"ويجب على الآباء والأمهات تعليم الأولاد الطَّهارة والصَّلاة"؛ لقوله تعالى: ﴿ فُوا أَنفُسَكُو وَالصَّلاة"؛ لقوله على الآباء والأمهات تعليم ويُضربُ بتركها ابن العَشر"؛ لقوله على: (مُروهم بالصلاة وهم أبناءُ سبع، واضربوهم وهم أبناءُ عشرٍ) (٥)، "ويُقتلُ بتركها البالغُ" (١)؛ لمفهوم قوله على: (خُيتُ عن قتل

<sup>(</sup>۱) الحاوي الكبير (۲/ ۲۱) "ولأن أحكام الإسلام جارية عليه في حال ردته في المنع من استرقاقه، وقبول جزيته، وهدنته، ومؤاخذته بجناياته فوجب أن يجرى عليه حكم الإسلام في قضاء صلواته، ولأنه قد اعترف بشرائع الإسلام، والتزم القيام بحا فلم يجز أن يكون عصيانه بالردة عذرا له في إسقاط ما لزمه، وقضاء ما تركه كالعاصي بشرب الخمر، أو فعل الزنا فأما قوله تعالى: ولمثن أشركت ليحبطن عملك فالمراد به من مات على ردته، لأنه عقبها بقوله تعالى: وولتكونن من الخاسرين [الزمر: ٦٥] ، وذلك من أحكام الآخرة؛ سيما وقد فسره بقوله عز وجل: وومن يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعماله [البقرة: ٢١٧]، وأما قوله تعالى: وقل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف [الأنفال: ٣٨] ، فالمراد به غفران المآثم دون القضاء، لأن القضاء فرض مستأنف على أن المرتد مخصوص من هذا العموم بدليل ما ذكرناه؛ وكذا الجواب عن قوله – صلى الله عليه وسلم –: " الإسلام يجب ما قبله ". الحاوي الكبير (٢/ ٢١١) "وأما قياسهم على الحربي فالمعنى فيه: أنه لم يعترف بوجوب الصلوات فلأجل ذلك سقط عنه القضاء".

<sup>(</sup>٢) فعندهم أن الإسلام يحصل بفعل الصلاة، ينظر: حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح: (ص: ٤٤٧)، والبحر الرائق شرح كنز الدقائق ومنحة الخالق وتكملة الطوري (٥/ ١٣٩): "ثم اعلم أن الإسلام يكون بالفعل أيضا كالصلاة بجماعة أو الإقرار بحا أو الأذان في بعض المساحد أو الحج وشهود المناسك لا الصلاة وحده وبحرد الإحرام".

<sup>(</sup>٣) ذهب أكثر الحنفية والحنابلة إلى أن صلاة الكافر تعتبر إسلاما، ينظر: عيون المسائل للسمرقندي: (ص: ٤١٣)، والإنصاف للماوردي: (٣) ٢٨٥/٢). وذهب الشافعية إلى أنها لا تعتبر إسلاما، ينظر: المجموع للنووي: (٢٥٧/٤).

<sup>(</sup>٤) التحريم: ٦.

<sup>(</sup>٥) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب متى يؤمر الغلام بالصلاة: (١٣٣/١، برقم: ٩٥٤)، والترمذي في سننه، باب ما جاء متى يؤمر الصبي بالصلاة: (٢٠٩/٢، برقم: ٤٠٧)، وقال: " وعليه العمل عند بعض أهل العلم، وبه يقول أحمد، وإسحاق، وقالا: ما ترك الغلام بعد العشر من الصلاة فإنه يعيد "، وقال ابن الملقن: "هذا الحديث صحيح". ينظر: البدر المنير لابن الملقن: (٢٣٨/٣).

<sup>(</sup>٦) حدا لا كفرا، ينظر: الحاوي الكبير (٢/ ٥٢٥): "تارك الصلاة على ضربين:

أحدهما: أن يتركها جاحدا لوجوبها، فهذا كافر، وتجري عليه حكم الردة إجماعا.

والضرب الثاني: أن يتركها معتقدا لوجوبها من غير مرض ولا نسيان، وإنما كسلا وتوانيا فهذا هو التارك لها غير معذور، فالواجب أن يستتاب فإن تاب وأجاب إلى فعلها ترك، وإن لم يتب وأقام على امتناعه من فعلها فقد اختلف الناس فيه على ثلاثة مذاهب:

أحدها: وهو مذهب الشافعي ومالك أن دمه مباح وقتله واجب، ولا يكون بذلك كافرا.

والمذهب الثاني: هو مذهب أبي حنيفة والمزني أنه محقون الدم لا يجوز قتله، لكن يضرب عند صلاة كل فريضة أدبا وتعزيزا.

1/44

المِصلِّين)(١)؛ ولأنها إحدى دعائم/ الإسلام، لا يدخلها النيابة، فيُقتل بتركها كالشهادتين.

"والبلوغ: بخمس عشرة سنةً ''، أو بالاحتلام، أو بالحيض"، أما السنين؛ فلقوله ﷺ: (إذا استكمل المولود خمسة عشرة سنة كُتب ما لَه وما عليه، وأُحدت منه الحدود) (۳)، وأما الاحتلام؛ فلقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ ٱلْأَطْفَلُ مِنكُمُ ٱلْحُلُمَ فَلْيَسْتَغَذِنُوا ﴾ (ئ)، وأما الحيض؛ فلقوله ﷺ: (إنَّ المرأة إذا بَلغت المِحيضَ لا يصلُحُ أن يُرى منها إلَّا هذان، وأشار إلى الوجه والكفّ) (٥) فدل أنَّه بلوغٌ؛ إذ كلَّفها السَّتر.

"ويُدفنُ تاركُ الصلاةِ في مقابر المُسلمين، ويُصلَّى عليه" وهذا إذا اعتقد الوُحوب، وتركها كَسَلَّا؛ لبقاء أصل الإيمان.

"والمُهْلَة في القتل ثلاثة أيام استحبابٌ لا إيجابٌ على الأصحِّ" (٦) كما في المرتدّ(٧)، والله أعلم.

= =

والمذهب الثالث: وهو مذهب أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه أنه كان كافر كالجاحد، تحري عليهم أحكام الردة".

- (۱) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في الحكم في المخنثين: (۲۸۲/٤، برقم: ۴۹۲۸)، والدارقطني في سننه، كتاب العيدين، باب التشديد في ترك الصلاة وكفر من تركها والنهي عن قتل فاعلها: (۳۹۹/۲، برقم: ۱۷۵۸)، وقال الألباني: "صحيح "، صحيح الجامع الصغير وزياداته: (۱/۱).
- (٢) ينظر: الحاوي الكبير (٢/ ٣١٤)، والبيان في مذهب الإمام الشافعي (٦/ ٢١٩)، وروضة الطالبين وعمدة المفتين (٤/ ١٧٨)، وقال أبو حنيفة – رحمه الله –: لا يبلغ الغلام إلا لتسع عشرة سنة، ينظر: جامع الفصولين (١١٢/٢).
- (٣) قال ابن الملقن: " رواه البيهقي في السنن الكبرى بدون إسناد عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ مرفوعًا، وقال: " إسناده ضعيف لا يصح". يصح". ينظر: البدر المنير لابن الملقن: (٦٦٨/٦)، وكنز العمال: (٣٠٤/٥، برقم: ١٢٩٥٤).
  - (٤) النور: ٥٩.
- (٥) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب اللبس، باب فيما تبدي المرأة من زينتها: (٦٢/٤، برقم: ٤١٠٤)، وقال أبو داود: " "هذا مرسل، حالد بن دريك لم يدرك عائشة رضي الله عنها"، وحكم عليه بالإرسال أيضا ابن الملقن، ينظر: البدر المنير لابن الملقن: (٦٧٦/٦).
- (٦) وافق النووي المؤلف في الاستحباب، روضة الطالبين وعمدة المفتين (٢/ ١٤٧): "وعلى الأوجه كلها: لا يقتل حتى يستتاب. وهل يكفي الاستتابة في الحال، أم يمهل ثلاثة أيام؟ قولان. قال في «العدة»: المذهب أنه لا يمهل. والقولان في الاستحباب على المذهب، وقيل: في الاستحباب.
- (٧) الوسيط في المذهب: (٦/ ٢٥): "والمهلة ثلاثة أيام تحري في سبعة مواضع المرتد وتارك الصلاة والفسخ بالإعسار وبالعنة وخيار العتق والشفعة والإيلاء".

#### البابُ الخامسُ: في شرائِط الصَّلاة

### "وهي خمسة:

الأوَّل: طهارةُ الحَدَث" وهي شرطٌ في الابتداء والدَّوام، يريد: لو أَحْدث بطلت صلاته؛ (١) لمخبر (٢).

"والثّاني: استقبال القِبلةِ"؛ للآية، (٦) " وقد ذكرناهما".

"والثالث: ترك الفعل الكثير (٤)، والكلام قليله وكثيره، فلا تبطل الصلاة بخطوةٍ وخطوتين"؛ لأنه عمل قليل (٥)، وقد خلع النَّبي على نعليه ووضعهما إلى جانبه (٢)، وهذان فعلان متواليان.

"وتبطل بثلاثة خطوات متواليات"؛ لأن الحاجة لا تدعو إلى ذلك في الغالب، وأما الكلام؛ فلقوله وتبطل بثلاثة خطوات متواليات"؛ لأن الحاجة لا تدعو إلى ذلك في الغالب، وأما الكلام؛ فلقوله على الوضوء) (٢) يريد: إذا تكلم عامدًا(٨)، فالقليل والكثير سواءٌ في

- (٧) سنن الدارقطني: (١/ ٣١٩) رقم (٦٥٩)، عن حابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الكلام ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء»، والتحقيق في مسائل الخلاف: (١/ ١٩٣) قال ابن الجوزي: "أبو شيبة واسمه عبد الرحمن بن إسحاق ضعيف كذلك قاله يحيى بن معين وقال أحمد ليس بشيء منكر الحديث وأما يزيد فقال ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد".
- (٨) البيان في مذهب الإمام الشافعي: (٢/ ٣٠٣ ٣٠٣): "وإن تكلم بكلام يصلح لخطاب الآدميين، فهذا على أضرب: أحدها: أن

<sup>(</sup>۱) على القول الجديد: روضة الطالبين وعمدة المفتين: (١/ ٢٧١): "وإن أحرم متطهرا ثم أحدث باختياره بطلت صلاته، عمدا كان حدثه أو سهوا، علم بالصلاة أم نسيها، وإن أحدث بغير اختياره، بأن سبقه الحدث، بطلت طهارته بلا خلاف، وبطلت صلاته أيضا على المشهور الجديد، ولا تبطل على القديم، سواء كان الحدث أصغر أو أكبر، بل يتطهر ويبني على صلاته"، وينظر: المجموع شرح المهذب: (٤/ ٥٥).

<sup>(</sup>٢) الحديث: عن سعيد، وعباد بن تميم، عن عمه شكي إلى النبي صلى الله عليه وسلم: الرحل، يخيل إليه أنه يجد الشيء في الصلاة، قال: «لا ينصرف حتى يسمع صوتا، أو يجد ريحا»، صحيح البخاري: (٣/ ٥٤) برقم (٢٠٥٦)، كتاب البيوع، باب من لم ير الوساوس ونحوها من الشبهات، وصحيح مسلم: (١/ ٢٧٦) برقم (٣٦١) كتاب الحيض، باب الدليل على أن من تيقن الطهارة، ثم شك في الحدث فله أن يصلى بطهارته تلك، وينظر: البيان في مذهب الإمام الشافعي: (٢/ ٣٠١).

<sup>(</sup>٣) المقصود قوله تعالى: ﴿ قَدْ زَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءَ ۖ فَلَنُولِيَـنَكَ قِبْلَةً تَرْضَـٰهَا ۚ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَاءِ ﴾ [سورة البقرة: ١٤٤].

<sup>(</sup>٤) المتوالي بخلاف القليل الذي تدعو إليه الحاجة فإنه لا يضر، البيان في مذهب الإمام الشافعي: (٢/ ٣١٥ – ٣١٣).

<sup>(</sup>٥) قال العمراني في البيان في مذهب الإمام الشافعي (٢/ ٣١٦): "احتلف أصحابنا في حد العمل القليل والكثير: فقال الشيخ أبو حامد: المرجع في ذلك إلى العرف والعادة، إلا أن الشافعي نص على: (أن الفعلة الواحدة عمل قليل، والثلاث فعلات)، قال أصحابنا: وفي الخطوتين والضربتين إذا توالتا. . وجهان: أحدهما: لا تبطلان الصلاة؛ له «أن النبي – صلى الله عليه وسلم – خلع نعليه» . وهذان فعلان. والثاني: تبطلان الصلاة؛ لأنهما عمل متكرر، فهما كالثلاث. وقال القفال: الكثير ما لو نظر إليه الناظر. . تصور عنده أنه ليس في الصلاة، وما دون ذلك يكون قليلا. ومن أصحابنا من قال: حد القليل: كل عمل لا يحتاج فيه إلى البدين، مثل: حك الجربان، والكثير: ما يحتاج فيه إلى البدين، مثل: كور العمامة. وهذا ليس بصحيح".

<sup>(</sup>٦) سنن أبي داود: (١/ ١٧٥) برقم (٦٤٨)، باب الصلاة في النعل، عن عبد الله بن السائب، قال: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم «يصلي يوم الفتح ووضع نعليه عن يساره»، حكم الألباني: صحيح.

البُطلان (١)

"وإذا دفع المارَّ بين يديه لم تبطل صلاته (٢)، بل هو الأوْلى"؛ لأن النَّبي على أمر بدفع المارِّ بين يديه (٢)، وأمرَ / بقتل الأسودين؛ الحيَّة، والعقرب في الصَّلاة (٤)، يريد: إذا كان للمصلى حريم يمنع المارِّ، بأن ۲۷/ب يستقبل جدارًا، أو ساريةً أو غير ذلك، فإن قصَّر ففي الدَّفع خلاف. (٥٠)

"وينبغي أن يصلي إلى سُترةٍ قدر مؤخّرةِ الرَّحل"؛ لقوله على: (إذا وضع أحدكم بين يديه مثل مؤخّرة

يقصد إلى الكلام وهو عالم بأن هذا يبطل الصلاة، وكان ذلك لغير مصلحة الصلاة، غير مجيب للنبي – صلى الله عليه وسلم –، وغير منذر لأعمى، فهذا تبطل الصلاة به، وهو إجماع لا خلاف فيه، والدليل عليه: قوله – صلى الله عليه وسلم –: «إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الآدميين» ، وقوله: - صلى الله عليه وسلم -: «الكلام ينقض الصلاة، ولا ينقض الوضوء»، الضرب الثاني: أن يتكلم عامدا عالما بتحريمه لمصلحة الصلاة، فهذا يبطل الصلاة عندنا، وبه قال أبو حنيفة. وقال مالك والأوزاعي: (لا تبطل به الصلاة) .....، الضرب الثالث: كلام الناسي، مثل: أن يعتقد أنه سلم، أو أنه ليس في الصلاة، فتكلم، ولا يطيل الكلام، فهذا لا تبطل به الصلاة عندنا، وبه قال مالك، والأوزاعي، وأحمد، وإسحاق. وقال أبو حنيفة: (تبطل به الصلاة، إلا أن يسلم من اثنتين ناسيا فلا تبطل به الصلاة).

- (١) هذا إن كان عامدا، بخلاف الناسي أو الساهي، فصلاته جائزة ما لم يتطاول كلامه، وعليه سجود السهو، ينظر: الحاوي الكبير:
- (٢) المجموع شرح المهذب (٤/ ٩٢): "وإن عمل عملا ليس من جنسها فإن كان قليلا مثل إن دفع مارا بين يديه أو ضرب حية أو عقربا أو خلع نعليه أو أصلح رداءه أو حمل شيئا أو سلم عليه رجل فرد عليه بالإشارة وما أشبه ذلك لم تبطل صلاته لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بدفع المار بين يديه وأمر بقتل الأسودين الحية والعقرب في الصلاة وخلع نعليه وحمل أمامة بنت أبي العاص في الصلاة فكان إذا سجد وضعفها فإذا قام رفعها وسلم عليه الأنصار فرد عليهم في الصلاة ولأن المصلى لا يخلو من عمل قليل فلم تبطل صلاته بذلك وإن كان عملاكثيرا بأن مشي خطوات متتابعات أو ضرب ضربات متواليات بطلت صلاته لأنه لا تدعو إليه الحاجة في الغالب وإن مشى خطوتين أو ضرب ضربتين ففيه وجهان: (أحدهما) لا تبطل لأن النبي صلى الله عليه وسلم خلع نعليه ووضعهما إلى جانبه وهذان فعلان متواليان (والثاني) تبطل لأنه عمل مكرر فهو كالثلاث، وإن عمل عملا كثيرا متفرقا لم تبطل صلاته لحديث أمامة بنت أبي العاص فإنه تكرر منه الحمل والوضع ولكنه لما تفرق لم بقطع الصلاة ولا فرق في العمل بين العمد والسهو لأنه فعل بخلاف الكلام فإنه قول والفعل أقوى من القول ولهذا ينفذ إحبال المجنون لكونه فعلا ولا ينفذ إعتاقه لأنه قول".
- (٣) صحيح البخاري: (٨/ ١٧٣)، باب من أدب أهله أو غيره دون السلطان، وقال أبو سعيد: عن النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا صلى، فأراد أحد أن يمر بين يديه فليدفعه، فإن أبي فليقاتله» وفعله أبو سعيد، وصحيح مسلم: (٣٦٢/١) برقم (٥٠٥)، باب منع المار بين
- (٤) سنن الترمذي ت شاكر: (٢/ ٢٣٥)، برقم (٣٩٠)، عن أبي هريرة، قال: «أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الأسودين في الصلاة الحية والعقرب»، وفي الباب عن ابن عباس، وأبي رافع،: «حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح»، [ص:٣٥٠] «والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم وبه يقول أحمد وإسحاق» وكره بعض أهل العلم قتل الحية والعقرب في الصلاة " قال إبراهيم: «إن في الصلاة لشغلا»، «والقول الأول أصح».
  - (٥) نماية المحتاج إلى شرح المنهاج: (٢/ ٥٧)، "ولو عجز عن ستره حتى عن الخط لم يكن له الدفع كما رجحه الأذرعي خلافا للزركشي".

### (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بن محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المُوصِلِّ الشَّافِعِيِّ '

الرّحل، فليُصلّ ولا يُبالي مَنْ وراء ذلك) (١) والرَّحل: سرْج البعير، وقوله: "قدر مؤخّرة الرّحل" يريد: أن السترة تكون في الطّول هذا العُلو، وهو خشبةٌ تكون في الرَّحل قدر ذراع. (٢)

"فإن لم يَجد خطَّ خطًّ حتى يمنع المارَّ من تخطِّيه"؛ لقوله ﷺ: (فإن لم يجد عصًا فليخُطَّ خطًّا)(")

"وأقل الكلام المُبطل حرفان"؛ (٤) للخبر المذكور (٥). "أو حرف واحد إذا كان مُفهمًا" كقوله:

(قِ و عِ) من: وقَى، ووعَى. (٢) "ولا تبطُل بسهوِ الكلام" (٧)؛ لما روي أن النَّبي ﷺ انصرف من اثنتين، فقال له ذو اليدين: أقصرت الصَّلاة، أم نسيت يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: (أصدقَ ذو اليدين) فقالوا: نعم، فقام رسول الله ﷺ فصلَّى اثنتين أخريين، ثم سلَّم. (٨)

"ولا تبطل بسهو الكلام وسهو الفعل" (٩) (١٠) ومن الأصحاب من فرَّق بين الفِعلِ والقَولِ، فإن

<sup>(</sup>۱) صحيح مسلم: (۱/ ٣٥٨) برقم (٤٩٩)، باب سترة المصلي، عن موسى بن طلحة، عن أبيه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا وضع أحدكم بين يديه مثل مؤخرة الرحل فليصل، ولا يبال من مر وراء ذلك».

<sup>(</sup>٢) تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم: (ص: ٥٥٧): "ومؤخرة الرحل مهموز ما يلي ظهر الراكب من خشب رحل الجمل"، وشرح النووي على مسلم: (٤/ ٢١٦): "وهي العود الذي في آخر الرحل وفي هذا الحديث الندب إلى السترة بين يدي المصلي وبيان أن أقل السترة مؤخرة الرحل وهي قدر عظم الذراع هو نحو ثلثي ذراع ويحصل بأي شيء أقامه بين يديه".

<sup>(</sup>٣) مسند أحمد ت شاكر: (٧/ ٢٥٥) برقم (٧٤٥٤) ابتداء مسند أبي هريرة، عن أبي هريرة، رفعه، قال: "إذا صلى أحدكم فليصل إلى شيء، فإن لم يكن شيء فعصا، وإن لم يكن عصا، فليخط خطا، ثم لا يضره ما مر بين يديه"، قال المحقق: (٧٤٥٤) إسناده ضعيف، وذكر أن له أسانيدا ثلاثة، وأن إسناده في الأسانيد الثلاثة - مضطرب، وأن علماء الاصطلاح ضربوه مثلا لاضطراب الاسناد.

<sup>(</sup>٤) أسنى المطالب في شرح روض الطالب: (١/ ١٧٩): "(فإن نطق) فيها (بحرفين) فأكثر ولو بغير إفهام (أو حرف يفهم) نحو ق من الوقاية وع من الوعي (أو) حرف (ممدود) ، وإن لم يفهم نحو (آ) والمد ألف، أو واو أو ياء، فالممدود في الحقيقة حرفان (ولو لمصلحة الصلاة) كقوله لإمامه قم أو اقعد (بطلت) ؛ لأن الحرفين من جنس الكلام، والكلام يقع على المفهم وغيره مما هو حرفان فأكثر وتخصيصه بالمفهم اصطلاح للنحاة، والحرف المفهم متضمن لمقصود الكلام، وإن أخطأ بحذف هاء السكت، بخلاف غير المفهم فاعتبر فيه أقل ما يبنى عليه الكلام في اللغة وهو حرفان"، وينظر: تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي: (١٣٧).

 <sup>(</sup>٥) «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس»، صحيح مسلم: (١/ ٣٨١) برقم (٥٣٧)، باب تحريم الكلام في الصلاة، ونسخ
ماكان من إباحته.

<sup>(</sup>٦) شرح المقدمة الحضرمية المسمى بشرى الكريم بشرح مسائل التعليم: (ص: ٢٧٢)، "(أو حرف مفهم) عند المتكلم نحو (ف) و (ق) و (ع) من الوفاء والوقاية والوعاية؛ لأنه كلام لغة وعرفا".

<sup>(</sup>٧) لعل الصحيح الاكتفاء فقط بـ: "ولا تبطل بسهو الكلام"؛ سيما وقد تكررت هذه العبارة بعد ذكر الحديث مباشرة.

<sup>(</sup>٨) صحيح البخاري: (١/ ٤٤) رقم (٧١٤)، كتاب الأذان، باب: هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس؟، وصحيح مسلم: (١/ ٤٠٣) رقم (٧٣٥)، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له.

<sup>(</sup>٩) لعل الصحيح الاكتفاء فقط بـ"وسهو الفِعل"؛ لأن جملة "ولا تبطل بسهوِ الكلام" سبق ذكرها، وبمذا يستقيم الكلام.

<sup>(</sup>١٠) يقصد به الكلام القليل والفعل القليل، إن فعلهما سهوا فإنه لا تبطل صلاته، وأما الكلام الكثير سهوا فوجهان: الأصح منهما أنه

### (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِّيِ الشَّافِعِيِّ '

الفعل أقوى. (١)

"ولكن يسجُد للسَّهو " يريد: في صورة السَّهو في الكلام والفعل. (٢)

"الرابع" من الشَّرائطِ "سَتر العَورةِ" وهو واحبٌ، قال ﷺ لعليِّ -كرَّم الله وجهه: (لا تُبرز فخِذك، ولا تنظر إلى فخِذ حيّ ولا ميت) (٢) ولا يختص هذا السَّتر بالصَّلاة. (١)

"وعورة الرَّجُل: ما بين سُرَّته وركبته"؛ لقوله ﷺ: (عورة الرَّجُل ما بين سُرَّته وركبته) (٥٠)

"وعورة المرأة: جميع بدنها، إلَّا وجهها وكفيها" (١)؛ لقوله تعالى: / ﴿ وَلَا يُبَدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّامَا

ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ (٧) قال ابن عباس: وجهها وكفَّيها. (٨)

= =

مبطل للصلاة، والفعل الكثير الذي ليس من نظم الصلاة سهوا يبطلها، والزيادة في الصلاة من نظمها سهوا وإن كثرت، فإنما لا تبطل الصلاة وفاقا. ينظر: المجموع شرح المهذب: (٤/ ٧٧ و ٧٨ و ١٢٦)، ونحاية المطلب في دراية المذهب: (٦/ ٢٤٧)، وفتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي: (٤/ ١٤٢)، وروضة الطالبين وعمدة المفتين (١/ ٢٩٨).

- (۱) "فرقوا بينه وبين الكلام بأن الفعل أقوى من القول، ولهذا ينفذ إحبال المجنون دون إعتاقه، قالوا ولا يعارض هذا بأن القليل من الفعل عصمتمل، والقليل من الكلام غير محتمل؛ لأن القليل من الفعل لا يتأتى الاحتراز عنه، والكلام مما يتأتى الاحتراز عنه من النوعين". ينظر: فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي: (٤/ ١٣٠)، ولمهذب في فقه الإمام الشافعي للشيرازي: (١/ ١٦٧).
- (٢) أي يسجد للكلام القليل والفعل القليل غير المبطلين للصلاة حال كونهما سهوا، أما العمد والكثير فهما مبطلان للصلاة ولا يسجد لهما.
- (٣) سنن أبي داود ت الأرنؤوط: (٦/ ١٣٣) برقم (٤٠١٥)، باب النهي عن التعري، قال المحققان: حسن لغيره، وهذا إسناد ضعيف لانقطاعه، وهو مكرر الحديث السالف برقم (٣١٤٠). ويشهد له ما قبله.
  - (٤) يقصد عورة الرجل سواء كان حرا أم عبدا، فهي لا تختلف في الصلاة وخارجها.
- (٥) الجامع الصحيح للسنن والمسانيد: (٢٤/ ٣١٦)، جاء فيه: "حد عورة الرجل في غير الصلاة، (طس)، وعن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم -: " ما بين السرة والركبة عورة "، (طس)، صححه الألباني في الإرواء، وصحيح الجامع"، والمعجم الأوسط (٧/ ٣٧٢) برقم (٧٧٦١)، والسنن الصغير للبيهقي (١/ ١٣٠) برقم (٣٢٣)، ومعرفة السنن والآثار (٣/ ١٥١) برقم (٤٠٩٤) قال الشافعي: «وعورة الرجل، ما دون سرته إلى ركبته».
- (٦) هذه عورتما في الصلاة، معرفة السنن والآثار: (٣/ ١٤٣) برقم (٤٠٥١)- قال: «وعلى المرأة يعني الحرة، أن تغطي في الصلاة كل ما عدا كفيها، ووجهها».
  - (٧) النور: ٣١.
- (٨) الآداب للبيهقي: (ص: ٢٤١)، باب ما تبدي المرأة من زينتها عند الحاجة إلى النظر إليها وما لا تبدي قال الله عز وحل: ﴿وَلَا يُبْدِينَ وَبِنْتَهُنَّ إِلَّاماَ ظَهَرَ مِتْهَا﴾ [النور: ٣١]. قال الشافعي رحمه الله تعالى: إلا وجهها وكفيها. وروينا معنى هذا عن عائشة، وابن عباس، وابن عباس، أنه قال: «الكحل والخاتم». وفيه إشارة إلى الوجه والكفين، والسنن الكبرى للبيهقي: (٧/ ١٣٧)، باب تخصيص الوجه والكفين بجواز النظر إليها عند الحاجة، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلّاما ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [النور: ٣١] قال الشافعي رحمه الله: إلا وجهها وكفيها قال الشيخ رحمه الله: وقد روينا هذا التفسير في كتاب الصلاة عن ابن عباس، وابن عمر، وعائشة، ثم عن عطاء، وسعيد بن جبير، وفي رواية أخرى عن ابن عباس، وعطاء: باطن الكف، وتفسير ابن كثير ت سلامة: (٥/ ٤٥/٤)

# (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ عمدِ بنِ يونسَ بنِ عمدٍ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِيّ الشّافِعِيّ '

"وعورة الأمَةِ: ما لا يظهر منها عند المِهنة" يريد: ما سوى الرّأس والرّقبة، والسَّاق والذِّراع؛ لأن الحاجة تدعو إلى كشف هذه الأعضاء في العادة، (١) كما دعت الحاجة إلى إبراز الوجه للبيع والشّراء، ولإبراز الكفّ للأخذ والعطاء في حقّ الحُرَّة. (٢)

"فلها كشفُ الرَّأس في الصَّلاة"؛ لأنه ليس بعورة، لما بيَّنَّا. ("")

"ويستحبُّ للمرأة أن تُكثِّف (ئ) جلبابها (أوتَسدُله، ولا تضمه"؛ لئلَّا يَصف أعضاءها. "وليكن الساتر صَفيقًا (أ) بحيث لا يحكي لون البشر" فلا يحصل المقصود به. "وإذا صلَّى الرَّجل في قميصٍ غير مزرورٍ (١)، ولا إزار تحته بطلت صلاته؛ فإنه يُرى عند الرَّكوع عورته، ولا يضُـر اتسـاع

"وقال الأعمش، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: {ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها} قال: وجهها وكفيها والخاتم".

(٦) "صفيق: غليظ، تُحين، كثيف، ويجمع على صفاق" تكملة المعاجم العربية: (٦/ ٥٥٥).

(٧) الأم للشافعي: (١/ ١١٠) [باب الصلاة في القميص الواحد]: "(قال الشافعي) - رحمه الله تعالى - أخبرنا العطاف بن خالد المخزومي وعبد العزيز بن محمد الدراوردي عن موسى بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة عن سلمة بن الأكوع قال «قلت: يا

<sup>(</sup>١) نهاية المطلب في دراية المذهب: (٢/ ٩١): "وأما الأمة، فما بين سرتها وركبتها عورة، كالرجل، وما يظهر منها في المهنة، كالرقبة والساعد وأطراف الساق والرأس، فهذه الأشياء ليست بعورة منها، فأما ما وراء ذلك مما فوق السرة وتحت الركبة، وهو مما لا يظهر في الامتهان والخدمة ففيه وجهان مشهوران. فهذا تفصيل القول فيما يجب ستره".

<sup>(</sup>٢) المجموع شرح المهذب: (٣/ ١٦٧) "وأما الحرة فحميع بدنها عورة إلا الوجه والكفين لقوله تعالى (ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها) قال ابن عباس وجهها وكفيها ولأن النبي صلى الله عليه وسلم " نحى المرأة الحرام عن لبس القفازين والنقاب " ولو كان الوجه والكف عورة للما حرم سترهما ولأن الحاجة تدعو إلى إبراز الوجه للبيع والشراء وإلى إبراز الكف للأخذ والعطاء فلم يجعل ذلك عورة".

<sup>(</sup>٣) أي للأمة كشف رأسها؛ لأن عورتها مثل عورة الرحل ما بين السرة إلى الركبة، قال في حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء: (٢/ ٤٥): "أما الأمة فعورتها كعورة الرجل على ظاهر المذهب، ومن أصحابنا من قال جميع بدنها عورة إلا موضع التقليب منها في الشعر كالرأس والساعد والساق، ومنهم من قال عورتها كعورة الحرة إلا أنه يجوز لها كشف رأسها".

<sup>(</sup>٤) قال النووي في المجموع شرح المهذب: (٣/ ٢٦٥): "قال الشافعي رحمه الله في المختصر ولا فرق بين الرحال والنساء في عمل الصلاة إلا أن المرأة يستحب لها أن تضم بعضها إلى بعض وأن تلصق بطنها بفخذيها في السحود كأستر ما يكون وأحب ذلك لها في الركوع وفي جميع الصلاة وأن تكثف حلبابها وتجافيه راكعة وساحدة لئلا تصفها ثيابها وأن تخفض صوتها، وجاء في تحرير ألفاظ التنبيه: (ص: ٥٧): "قوله تكثف حلبابها هكذا ضبطناه هنا وفي المهذب تكثف بالثاء المثلثة ووقعت اللفظة في مختصر المزين من كلام الشافعي رضي الله عنه وذكر أصحابنا في ضبطها ثلاثة أوجه أحدها هذا والثاني تكتف بالمثناة فوق والثالث تكفت بفتح التاء في أوله وممن حكى الأوجه الثلاثة أبو حامد في تعليقه والمحاملي في التجريد وغيرهما فمعنى الأول تتخذه كثيفا أي غليظا صفيقا قال أهل اللغة الكثيف والكثاف بضم الكاف وتخفيف الثاء هو الغليظ المكثف من كل شيء وكثف كثافة وتكاثف وكثفته أنا ومعنى الثاني أنها تعقده لئلا ينحل في ركوعها وسحودها فيكشف ومعنى الثالث أن تجمعه ومعنى الكفت الجمع".

<sup>(</sup>٥) الجلباب: بكسر الجيم وسكون اللام، ج حلابيب، ثوب واسع تلبسه المرأة فوق ثيابها، معجم لغة الفقهاء: (ص: ١٦٥)، حاء في تحرير ألفاظ التنبيه: (ص: ٥٧): "الجلباب بكسر الجيم هو الملاءة التي تلتحف بها المرأة فوق ثيابها هذا هو الصحيح في معناه وهو مراد الشافعي والمصنف والأصحاب".

### (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْحُلَاصَةِ) لأحمدَ بن محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِّ الشَّافِعِيِّ '

الذَّيل" (١) حتى لو صلَّى في قميصٍ واسعٍ على طرف حائطٍ جاز (٢)؛ لأن القميص يُلبس هكذا، فظهور العورة لارتفاع المكان، لا لعدم السُّترة. (٣)

"فالواجبُ سترها من الأعلى ومن الجوانب، (٤) وفي القدم يجب سترها بالخف من أسفل ومن الجوانب لا من الأعلى؛ فإنه العادة فيهما" (٥) ويتعذر. (١)

"فإذا عُتقت الأمة ولم تبتدر إلى تغطية رأسها بطلت صلاتها"؛ لانكشاف عورتما. (٧) "وكذلك

\_\_\_\_

رسول الله إنا نكون في الصيد أفيصلي أحدنا في القميص الواحد؟ قال: نعم وليزره ولو بشوكة ولو لم يجد إلا أن يخله بشوكة» (قال الشافعي): وبهذا نقول وثياب القوم كانت صفاقا فإذا كان القميص صفيقا لا يشف عن لابسه صلى في القميص الواحد وزره، أو خله بشيء، أو ربطه لئلا يتحافى القميص فيرى من الجيب عورته، أو يراها غيره فإن صلى في قميص، أو ثوب معمول عمل القميص من جبة، أو غيرها غير مزرور أعاد الصلاة".

- (۱) "وشرط الساتر أن يشمل المستور لبسا ونحوه كالتطيين فلا تكفى الخيمة الضيقة ونحوها ويكفى الجب الضيق الرأس كثوب واسع الذيل"، غاية البيان شرح زبد ابن رسلان: (ص: ۱۰۰)، حاء في جمهرة اللغة: (۲/ ۲۰۲): "الذيل: ذيل القميص، والجمع أذيال وذيول، وذيل الرجل: قميصه ورداؤه إذا سحبهما".
- (٢) الجموع شرح المهذب: (١/ ٥٠٢): "ولو صلى في قميص واسع الجيب ترى عورته من جيبه لم تصح صلاته ولو كان ضيق الجيب ولكن وقف على طرف سطح بحيث ترى عورته من تحت ذيله صحت صلاته"، وقال في روضة الطالبين وعمدة المفتين: (١/ ٢٨٤): "وأما صفة الستر، فقال الأصحاب: الستر يعتبر من فوق، ومن الجوانب، ولا يعتبر الذيل والإزار حتى لو صلى في قميص متسع الذيل، وكان على طرف سطح يرى عورته من نظر إليه من أسفل جاز، كذا قاله الأصحاب.
- وتوقف في صورة السطح إمام الحرمين والشاشي، ولو صلى في قميص واسع الجيب، ترى عورته من الأعلى في الركوع أو السجود، وغيرهما من أحوال الصلاة لم تصح صلاته، وطريقه أن يزر جيبه، أو يشد وسطه، أو يستر موضع الجيب بشيء يلقيه على عاتقيه، أو نحو ذلك".
  - (٣) فالسترة المطلوبة قد تحققت كما في الروضة.
    - (٤) كما في الروضة.
- (٥) "يختص هذا بالحرة دون الرجل والأمة، قال في حاشية الجمل على شرح المنهج = فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب: (١١/١٤): "(قوله غير وجه وكفين) شمل ما لو كان الثوب ساترا لجميع القدمين وليس مماسا لباطن القدم فيكفي الستر به لكون الأرض تمنع إدراك باطن القدم فلا تكلف لبس نحو حف خلافا لما توهمه بعض ضعفة الطلبة لكن يجب تحرزها في سحودها وركوعها عن ارتفاع الثوب عن باطن القدم فإنه مبطل فتنبه له"، وحاء في إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين: (١/ ١٣٤): "(قوله: ويجب الستر من الأعلى إلح) هذا في غير القدم بالنسبة للحرة، أما هي فيجب سترها حتى من أسفلها، إذ باطن القدم عورة كما علمت، نعم، يكفي ستره بالأرض لكونما تمنع إدراكه، فلا تكلف لبس نحو خف، فلو رؤي في حال سحودها، أو وقفت على نحو سير مخرق بحيث يظهر من أخراقه، ضر ذلك، فتنبه له".
  - (٦) أي: يتعذر عليها ستر الأعلى. .
- (٧) أي: بأن ابتدأت صلاتها مكشوفة الرأس حال كونها أمة، ثم عتقت أثناء صلاتها، فأصبح رأسها عورة مثل الحرائر، وعليها أن تبادر إلى تغطية الرأس إن علمت بالعتق، فإن لم تبادره باستتاره عند قدرتها بطلت صلاتها لتقصيرها إن قرب منها الساتر، أما إذا عجزت عن الستر فصلاتها صحيحة، وإن أعتقت ولم تعلم حتى فرغت من الصلاة ففيها قولان كما قلنا فيمن صلى بنجاسة لم يعلم بها حتى فرغ من الصلاة، ينظر: الحاوي الكبير: (١/ ٣١٨)، والمهذب في فقه الإمام الشافعي للشيرازي: (١/ ١٢٨)، وروضة الطالبين

العُريان، والأُمِّي إذا تعلَّم في أثناء الصَّلاة بنى على صلاته، ولم يبطل له ما مضى" يريد: يجد العُريان ثوبًا في أثناء الصَّلاة يبني على صلاته؛ لأنه محكومٌ بصحته، فيكون محسوبًا له. (١)

"الخامس: طهارة الخبث في أعضائه، وموقع ثيابه من مُصلَّاه دون ما تباعد عنه" (٢) وهذا شرط أيضًا؛ لقوله ﷺ: (تنزَّهوا / من البول، فإنَّ عامة عذاب القبر منه). (٢)

#### "والنظر في النَّجاساتِ وكيفيَّة إزالتها:

فيكون أَوْلى بالنَّحاسة. (°) "والخمرُ نجسٌ من المائِعات (١)"؛ (١) لقوله عزَّ وحلَّ: ﴿إِنَّمَا ٱلْخَتُرُ وَٱلْمَيْسِرُ

= :

وعمدة المفتين: (١/ ٢٨٧)، والغرر البهية في شرح البهجة الوردية: (١/ ٣٦٧)، والمجموع شرح المهذب: (٣/ ١٨٣).

<sup>(</sup>١) المجموع شرح المهذب: (٣/ ١٨٣): "فإن دخل في الصلاة وهو عريان ثم وجد السترة في أثنائها فإن كانت بقربه ستر العورة وبنى على صلاته؛ لأنه عمل قليل فلا يمنع البناء، وإن كانت بعيدة بطلت صلاته لأنه يحتاج إلى عمل كثير".

<sup>(</sup>٢) ينظر: نماية المطلب في دراية المذهب: (٢/ ٣٢٨ - ٣٢٩).

<sup>(</sup>٣) المعجم الكبير للطبراني (١١/ ٨٤) برقم (١١١٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إن عامة عذاب القبر من البول فتنزهوا من البول»، المستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ٢٩٣) برقم (٢٥٤).

<sup>(</sup>٤) مسند أحمد ط الرسالة: (١٤/ ٨٤ - ٥٨) رقم (٨٣٤٨) عن أبي هريرة، قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم يأتي دار قوم من الأنصار ودونهم دار، قال: فشق ذلك عليهم، فقالوا: يا رسول الله، سبحان الله تأتي دار فلان، ولا تأتي دارنا، فقال: فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "إن السنور سبع "، قال المحققون: إسناده وسلم: "لأن في داركم كلبا "، قالوا: فإن في دارهم سنورا، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "إن السنور سبع "، قال المحققون: إسناده ضعيف لضعف عيسى بن المسيب، ... وصحح الحاكم إسناده فأخطأ، وتعقبه الذهبي بأن عيسى بن المسيب ضعيف، ومرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: (٢/ ٤٥٦)، وشرح الزرقاني على الموطأ: (١/ ١٣٦) «أن النبي – صلى الله عليه وسلم – دعي إلى دار قوم فأجاب ودعي إلى دار آخرين فلم يجب فقبل له في ذلك فقال – صلى الله عليه وسلم –: "إن في دار فلان كلبا وفي دار الآخر هرة والمرة ليست بنجسة إنما هي من الطوافين عليكم والطوافات» "، (قال مالك: لا بأس به) أي يجوز الوضوء بما شربت منه (إلا أن يرى على فمها نجاسة) فإن غيرت الماء منع، والمسالك في شرح موطأ مالك: (٢/ ٧٧) قال: "فأشار عليه السلام إلى أن الحاجة إليها أسقطت الاعتبار بما في نجاسة سؤرها، رفعا للحرج وتنبيها على أصل من أصول الفقه، وهو أن كل ما دعت الضرورة إليه من المخطور، فإنه ساقط الاعتبار على حسب الحاجة وبقدر الضرورة"، جاء في البدر المنير: (١/ ٤٤٥ – ٤٤٦): "هذا الحديث رواه الأثمة: أحمد فإنه ساقط الاعتبار على حسب الحاجة وبقدر الضرورة"، حاء في البدر المنير: (١/ ٤٤٥ – ٤٤٦): "هذا الحديث رواه الأثمة: أحمد رجاله ثقات، إلا عيسى بن المسيب، ففيه مقال".

<sup>(</sup>٥) الحاوي الكبير: (١/ ٣١٦): "ولأن الخنزير أسوأ حالا من الكلب لتحريم الانتفاع به في الأحوال وحواز الانتفاع بالكلب في حال، ثم ثبت بما دللنا نجاسة الكلب فكانت نجاسة الخنزير أولى"، وينظر: البيان في مذهب الإمام الشافعي: (١/ ٤٢٦).

وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسُ مِّنَ عَمَلِ ٱلشَّيْطَنِ فَأَجْتَنِبُوهُ (<sup>۳)</sup> "والأبوالُ والأرواثُ (<sup>۵)</sup> كلها نجسة"؛ (<sup>°)</sup> لقوله ﷺ لِعمَّار: (إنما تغسل ثوبك من الغائط (<sup>۲)</sup> والبول). (<sup>°)</sup> "وكذا الدِّماء"؛ فإنه ورد في حديث عمَّار: (ومن الدَّم). (<sup>۸)</sup>

"ويُعفى عن دم البراغِيث (٩)، ودم البَثْرة؛ لتعذر الاحتراز منهما"، والبَثْرُ: خُرَّاجٌ صغار، والواحدة: بَثْرة. "ولا يُعفى من هذا المقدار من سائر النجاسات؛ لتَيَسُّر الاحتراز عنها، ويُرشُّ على بول الصَّبي المصَّغير ما لم يأكل الطَّعام، ويُغسل عن بول الصَّبيّة؛ للخبر الآتي"، والمراد بالرَّشِّ: أن يصيب الماء جميع موارد النجاسة، ولا يُشترط الإجراء والغسل بخلاف الصَّبيّة، والخبر: ما روي أنَّ الحسن أو الحُسين -

\_ \_

(٣) المائدة: ٩٠.

<sup>(</sup>١) طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية: (ص: ٧): "المائعات الذائبات ماع يميع أي ذاب ويراد بما السائلات".

<sup>(</sup>٢) أي نجاسته حسية، حاء في البيان في مذهب الإمام الشافعي: (١/ ٤٢٥): "[فرع: حكم الخمر] فرع: [في الخمر] : الخمر نجسة. وقال ربيعة، وداود: (هي طاهرة) . دليلنا: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَتَرُّ وَٱلْمَتَيْسِرُ وَٱلْأَنْصَابُ وَٱلْأَرْلَامُ رِجْسُ مِّنَ عَمَلِ ٱلشَّيْطَنِ فَٱجْتَنِبُوهُ ﴾ [المائدة: ٩٠] [المائدة: ٩٠] . فسماه: رجسا، و (الرجس) . عند العرب .: النجس. وقوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوهُ ﴾ [المائدة: ٩٠] وهذا عموم".

<sup>(</sup>٤) "روث: الروثة: واحدة الروث والأرواث؛ وقد راث الفرس. وفي المثل: أحشك وتروثني. ابن سيده: الروث رجيع ذي الحافر". لسان العرب: (٢/ ٥٦ /).

<sup>(</sup>٥) الأرواث كلها نحسة عند الحنفية والشافعية، وعند المالكية والحنابلة أنها تتبع اللحم، فبول ما يؤكل لحمه وروثه طاهر، وما لا فلا، ينظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: (١/ ٦٢)، وإرشاد السالك إلى أشرف المسالك في فقه الإمام مالك: (ص: ٤): ومختصر اختلاف العلماء: (١/ ١٣٠)، والمغني لابن قدامة: (٦/ ٦٥).

<sup>(</sup>٦) الغائط رحيع الآدمي، والروث رحيع ذوات الأربع، حاء في الفرق للسحستاني: (ص: ٢٤٢): "هذا كتاب ما خالف فيه الإنسان ذوات الأربع من البهائم والسباع والطير، ويقال: ذهب يضرب الغائط. وذهب يتغوط: كناية عن الخراءة. ويقال في [ذي] الحافر: قد راث يروث روثا. ويقال في [ذوات] الخف والظلف: قد بعرت تبعر بعرا".

<sup>(</sup>٧) المعجم الأوسط: (٦/ ١١٣) برقم (٩٦٣) عن عمار بن ياسر قال: رآني النبي صلى الله عليه وسلم، وأنا أسقي رجلين من ركوة بين يدي، فتنخمت، فأصابت نخامتي ثوبي، فأقبلت أغسل ثوبي من الركوة التي بين يدي، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «يا عمار، ما نخامتك، ودموع عينيك إلا بمنزلة الماء في ركوتك، إنما تغسل ثوبك من البول، والغائط، والمني من الماء الأعظم والدم، والقيء»، لم يرو هذا الحديث عن سعيد بن المسيب إلا على بن يزيد، تفرد به ثابت بن حماد، ولا يروى عن عمار بن ياسر إلا بحذا الإسناد "، ومعرفة السنن والآثار: (٣/ ٣٨٥) رقم (٣٢٦)، ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (١/ ٣٨٣)، [باب ما يغسل من النحاسة]، رقم (١٥٦٤)، وواه الطبراني في الأوسط والكبير بنحوه وأبو يعلى، ورقم (١٥٦٥)، قال: "ومدار طرقه عند الجميع على ثابت بن حماد، وهو ضعيف جدا".

<sup>(</sup>٨) الحديث السابق أعلاه.

<sup>(</sup>٩) (البرغوث) بضم الباء دويبة سوداء صغيرة، وهي حشرة وثابة عضوض، تثب وثبانا شبه الحرقوص، والبرغوث واحد البراغيث، والجمع البراغيث، ينظر: لسان العرب (٢/ ١١٦)، والعين (٤/ ٤٦٧)، والمحكم والمحيط الأعظم (٦/ ٩١)، ومختار الصحاح (ص: ٣٣).

# (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بن محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِّ الشَّافِعِيِّ '

رضي الله عنهما- بالَ في حِحر رسول الله ﷺ فقالت لُبابة بنت الحارث: اغسل إزارك، فقال ﷺ: (إِمَّا يُغسل من بول الصَّبيّة، ويُرشُّ على بول الغُلام) (١)وغلط من قاسها عليه. (١)"وإن كان القياس لا يوجب الفرق" ولكن فيه مخالفة الحديث الصحيح. (٣)

"ومَنيّ الآدميّ طاهرٌ، خلافًا لأبي حنيفة ومالك"؛ (ألل روي عن عائشة -رضي الله عنها- ألها كانت تحُتُّ المنيَّ من ثوب النَّبي على وهو يُصلِّي. (أله النجاسة: فهي بإفاضة الماء إلى إزالة العين" يريد: إذا كانت عينيَّة. (أ) "ويُطهر الأرض من البول/ بإفاضة الماء من غير حفْرٍ (أ)، فيكاثَرُ البول بالماء، فتُنشّفُه الأرضُ فتطهر (أ) والأصل في ذلك ما روي أنَّ النَّبي على أمر في بول الأعرابيّ

<sup>(</sup>۱) سنن أبي داود ت الأرنؤوط: (۱/ ۲۷۹)، رقم (۳۷۵)، عن لبابة بنت الحارث، قالت: كان الحسين بن على رضى الله عنه في حجر رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فبال عليه، فقلت: البس ثوبا وأعطني إزارك حتى أغسله، قال: "إنما يغسل من بول الأنثى وينضح من بول الذكر"، قال المحققان: "حديث صحيح، وهذا إسناد اختلف فيه على سماك بن حرب"، ثم قالا: "وأخرجه أحمد: من طريق صالح بن أبي الخليل، عن عبد الله بن الحارث، عن أم الفضل. وإسناده صحيح".

<sup>(</sup>٢) يقصد الحنفية القائلين بقياس الصبي على الصبية، ينظر: الاحتيار لتعليل المحتار: (١/ ٣٢)، والموسوعة الفقهية الكويتية: (٧/ ٨٤)، وحد وعتصر اختلاف العلماء: (١/ ١٢٦)، قال: "قال أصحابنا هو كبول الرحل وهو قول مالك والثوري والحسن بن حي، وقال الأوزاعي لا بأس ببول الصبي ما دام يشرب اللبن ولا يأكل الطعام، وقال الشافعي رضي الله عنه بول الصبي ليس بنجس حتى يأكل الطعام ولا يبين لي فرق بينه وبين الصبية ولو غسل كان أحب إلي".

<sup>(</sup>٣) الذي سبق ذكره أعلاه.

<sup>(</sup>٤) الثائلين بنجاسته، ينظر: المحيط البرهاني في الفقه النعماني: (١/ ١٨٦): "قال القدوري رحمه الله في «كتابه»: كل ما يخرج من بدن الإنسان مما يوجب الوضوء أو الغسل فهو نجس، كالغائط والبول والدم والمني وغير ذلك"، والقوانين الفقهية (ص: ٢٧): "النجاسات المجمع عليها في المذهب ثمانية عشر بول ابن آدم الكبير ورجيعه والمذي والودي ولحم الميتة والخنزير وعظمهما وجلد الخنزير مطلقا وجلد الميتة إن لم يدبغ وما قطع من الحي في حال حياته إلا الشعر وما في معناه ولبن الخنزيرة والمسكر وبول الحيوان المحرم الأكل ورجيعه والمني والدم الكثير والقيح الكثير، وينظر: مواهب الجليل في شرح مختصر خليل: (١/ ١٠٤).

<sup>(</sup>٥) صحيح مسلم: (١/ ٢٣٨) رقم (٢٨٨) بلفظ الفرك، عن عائشة في المني قالت: كنت أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم"، وأما الحت فجاء في المعجم الصغير للطبراني: (١/ ٥١) برقم (٤٩) – عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كنت أحت المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ويصلي فيه» لم يروه عن مسعر إلا حفص بن سالم تفرد به حامد بن يجيى، وأبو العنبس الذي روى عنه مسعر هذا الحديث أبو العنبس سعيد بن كثير بن عبيد، وقد روى مسعر أيضا عن أبي العنبس الكبير واسمه عبد الله بن مروان، قال في سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها: (٧/ ٥١٩) رقم (٣١٧٢): "قلت: وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات رجال "الصحيح".

<sup>(</sup>٦) لابد من إضافة قيد مائعة إلى العينية، لأن النجاسة العينية إما مائعة، وإما جافة.

<sup>(</sup>٧) خروجا من خلاف الحنفية القائلين بالحفر، جاء في حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح: (ص: ١٦٤): "وإذا أراد تطهيرها عاجلا ففيه تفصيل إن كانت رخوة تتشرب الماء فإنه يصب عليها الماء حتى يغلب على ظنه أنها طهرت ولا توقيت في ذلك وإن كان صلبة إن كانت منحدرة حفر في أسفلها حفرة وصب عليها الماء فإذا اجتمع الماء في تلك الحفرة كبسها أعني تلك الحفرة بالتراب وإن كانت مستوية صب عليها الماء ثلاث مرات وجففت كل مرة بخرقة طاهرة".

<sup>(</sup>٨) تنشيف الأرض قيد غير لازم، قال في المجموع شرح المهذب: (٢/ ٥٩٢): "ولا يشترط حفاف الأرض بلا خلاف". أي في المذهب،

بذنوبٍ من ماءٍ، (۱) "ولأنَّ غسّالة النجاسة طاهرةٌ إذا لم تتغير، (۲) وأما الرَّوثُ فلا تُنشّفه الأرض، ينفع الصّب ما لم ينقل عينه"؛ لأنَّ النجاسة إذا كانت عينية (۲)، فلابد من إزالة عينها، ثم يُفاض الماء على المحل فيطهر، كما في قصة الأعرابي. (۱) "والآجُرُّ المضروب بنجاسةٍ لا يطهر بالماء" يريد: بجرم النجاسة كالرَّوث؛ لأن عين النجاسة قائمة به، بخلاف المعجون بالماء النَّحس، فإنه إذا صب عليه الماء طهر ظاهره دون باطنه. (۱) "والمرأة تغسل دم الحيض بعد الحَتِّ والقَرْص، فيطهر وإن بقي الأثر" يريد: اللون؛ لتعذر إزالته، بخلاف إزالة الطعم فعفي عنه. (۱) والحَتُّ: الحَكُّ، والقَرْصُ: الأخذ بأطراف

وينظر: الحاوي الكبير: (٢/ ٢٥٧)، و (٢/ ٢٥٩) و (٢/ ٢٦٢) "قال الشافعي رضي الله عنه: " وما حالط التراب من نجس لا تنشفه الأرض إنما يتفرق فيه فلا يطهره إلا الماء"، والبيان في مذهب الإمام الشافعي: (١/ ٤٣٩).

- (۱) صحيح البخاري: (۱/ ٥٤) برقم (٢٢٠)، باب صب الماء على البول في المسجد، أن أبا هريرة، قال: قام أعرابي فبال في المسجد، فتناوله الناس، فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم: «دعوه وهريقوا على بوله سجلا من ماء، أو ذنوبا من ماء، فإنما بعثتم ميسرين، ولم تبعثوا معسرين»، وصحيح مسلم: (١/ ٢٣٦) برقم (٢٨٤)، باب وجوب غسل البول وغيره من النجاسات إذا حصلت في المسجد، وأن الأرض تطهر بالماء، من غير حاجة إلى حفرها.
- (٢) روضة الطالبين وعمدة المفتين: (١/ ٣٤): "في غسالة النحاسة، إن تغير بعض أوصافها بالنحاسة، فنحسة. وإلا فإن كان قلتين، فطاهرة بلا خلاف، قلت: ومطهرة على المذهب، وإن كان دونهما، فثلاثة أقوال. وقيل: أوجه. أظهرها: وهو الجديد، أن حكمها حكم المحل بعد الغسل، إن كان نحسا بعد، فنحسة. وإلا، فطاهرة غير مطهرة. والثاني: وهو القديم حكمها حكمها قبل الغسل، فيكون مطهرة. والثالث: وهو مخرج من رفع الحدث، حكمها حكم المحل قبل الغسل، فيكون نجسة".
  - (٣) لابد من إضافة قيد صلبة أو جامدة إلى العينية، وهي المقصودة هنا.
- (٤) قصة الأعرابي كانت عن النحاسة المائعة التي تطهر بالمكاثرة، لا عن النحاسة الصلبة التي لا بد من إزالة عينها أولا، ثم تطهير الأرض الواقعة عليها بالمكاثرة ثانيا.
- (٥) الحاوي الكبير: (٢/ ٢٦٣): "والطريق إلى طهارة باطنة أن يقع في الماء حتى يتمات فيه ويغلب الماء على أجزاء نجاسته، ثم يضرب لبنا فيطهر ظاهرا وباطنا إذا كانت النحاسة مائعة، وإذا كانت مستحسدة كالروث، والعذرة، فلا طريق إلى طهارته بالماء، فإن طبخ آجرا فهو على نجاسته والنار لا تطهره، وقال ابن القطان: إذا ضرب اللبن، وفيه الروث ثم طبخ بالنار طهر، لأن النار تأكل الروث ويبقى الطين فيصير خزفا، وقد روي عن الشافعي أنه سئل عن هذه المسألة بمصر فقال: " إذا ضاق الشيء اتسع " وليس يريد بذلك الطهارة، وإنما يريد والله أعلم إباحة استعماله في غير الصلاة إذا لم يمكن التحرز منه، وإنما لم يطهر ذلك بالطبخ؛ لأن النار لا مدخل لها في طهارة الأنجاس، وليس وإن أكلت النار ما فيه من الروث ما يدل على طهارته، لأن التراب قد نجس بمجاورة الروث عند حلول الماء فيه فإذا زال الروث بالنار المحروقة له بقيت نجاسة التراب الحادثة عن مجاورة الروث فلم يجز أن يحكم بالطهارة قال الشافعي: ولو فرش المسجد بلبن مضروب ببول أو نجاسة لم تصح الصلاة عليه؛ لأنه مصلى على نجاسة، ولو بني به حائطا في المسجد وصلى اليه حازت صلاته وإن كرهنا ذلك كله"، وينظر: مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج: (١/ ٢٤٣).
- (٦) روضة الطالبين وعمدة المفتين: (١/ ٢٨): "وأما غير نجس العين، فضربان: نجاسة عينية، وحكمية، فالحكمية: هي التي تيقن وجودها ولا تحس، كالبول إذا حف على المحل ولم يوجد له رائحة ولا أثر، فيكفي إجراء الماء على محلها مرة، ويسن ثانية، وثالثة. وأما العينية: فلا بد من محاولة إزالة ما وجد منها من طعم، ولون، وريح، فإن فعل ذلك فبقي طعم، لم يطهر، وإن بقي اللون وحده وهو سهل الإزالة، لم يطهر. وإن كان عسرها، كدم الحيض يصيب الثوب، وربما لا يزول بعد المبالغة، والاستعانة بالحت والقرص، طهر. وفيه وجه شاذ أنه

الأصابع ههنا؛ لأنه أبلغ في إزالة النجاسة من الفرُّك بجميع اليد.

"ولا يجوز للمرأة أن تصل شعرها بشعرٍ نجسٍ"؛ لأن الصلاة لا تصح معه. "وأما بشعرٍ طاهرٍ فلا بأس بإذن الزوج"، إذ ليس فيه تغرير وتدليس. (١)

"والعظمُ المُرقَّعُ بعظمٍ نجسٍ لا تصح الصَّلاة معه، بل يجب قلعه ما لم يستتر باللحم والجلد"؟ لأنه لا ضرر في قلعه، ولم يصر في حكم النجاسة الباطنةِ فلا يُعفى عنه. (٢)

\_\_\_\_

لا يطهر، والحت والقرص ليسا بشرط، بل مستحبان عند الجمهور، وقيل: هما شرط، وإن بقيت الرائحة وحدها وهي عسرة الإزالة، كرائحة الخمر، فقولان. وقيل: وجهان. أظهرهما يطهر. وإن بقي اللون والرائحة معا، لم يطهر على الصحيح، ثم الصحيح الذي قاله الجمهور، إن ما حكمنا بطهارته مع بقاء لون أو رائحة، فهو طاهر حقيقة، ويحتمل أنه نجس معفو عنه"، وينظر: المجموع شرح المهذب: (٦/ ٤٤٢ - ٤٤٣)، وحاشية الجمل على شرح المنهج = فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب: (١/ ١٩١ - ١٩١)، وحاشية البحيرمي على الخطيب = تحفة الحبيب على شرح الخطيب: (١/ ٢١٧).

(١) الحاوي الكبير: (٢/ ٢٥٦ - ٢٧٧) (مسألة): قال الشافعي رضي الله عنه: "ولا تصل المرأة شعرها بشعر إنسان ولا شعر ما لا يؤكل لحمه بحال " قال الماوردي: وهذا كما قال (القول في وصل الشعر بشعر نحس) لا يجوز للمرأة أن تصل شعرها بشعر نحس بحال، وسواء في النهي شعور الآدميين، وشعور ما لا يؤكل لحمه من الحيوان أو غير ذلك من الشعور النحسة لما على المصلي من احتناب الأنجاس"، وجاء فيه أيضا: "فأما التي تصل شعرها بشعرها بشعر طاهر فعلى ضربين:

أحدهما: أن تكون أمة مبيعة تقصد به غرور المشتري أو حرة تخطب الأزواج تقصد به تدليس نفسها عليهم، فهذا حرام لعموم النهي، ولقوله -صلى الله عليه وسلم -: " ليس منا من غش ".

والضرب الثاني: أن تكون ذات زوج تفعل ذلك للزينة عند زوجها أو أمة تفعل ذلك لسيدها، فهذا غير حرام لأن المرأة مأمورة بأخذ الزينة لزوجها من الكحل والخضاب ألا ترى إلى ما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: " لعن السلتاء والمهراء "، فالسلتاء التي لا تختضب، والمرهاء التي لا تكتحل يريد من فعلت ذلك كراهة لزوجها، فأمرها بذلك زينة له فكذلك صلة الشعر لاجتماع ذلك في الزينة وحكى عن أحمد بن حنبل: أنه منع من ذلك بكل حال؛ لأن النهي عام، وما ذكرناه أصح".

(٢) الأم للشافعي (١/ ٧١): (قال الشافعي - رحمه الله تعالى -) : "إن رقع عظمه بعظم ميتة، أو ذكي لا يؤكل لحمه أو عظم إنسان فهو كالميتة فعليه قلعه وإعادة كل صلاة صلاها وهو عليه فإن لم يقلعه جبره السلطان على قلعه فإن لم يقلع حتى مات لم يقلع بعد موته؛ لأنه صار ميتاكله والله حسيبه"، حاء في نماية المطلب في دراية المذهب (المقدمة/ ٢٣١ - ٢٣٢): وفي كتاب الصلاة عند الكلام عن اشتراط الطهارة في البدن يعرض لمسألة وصل العظم المنكسر بعظم نجس، فيقول: " ... ولولا أن المذهب نقل، وإلا لكان القياس، المقواعد الكلية تقتضي أن أقول: لا ينزع [أي العظم النحس] عند الخوف، وجها واحدا، ولا عند الاكتساء بالجلد، وحصول الستر والبطون، وكان لا يبقى احتمال إلا في صورة، ألا وهي إذا أمكن الوصل بعظم طاهر، واعتمد الوصل بالنحس واعتدى، فهل ينزع والحالة هذه؟ الظاهر أنه لا ينزع مع الخوف، وفيه احتمال بسبب تفريطه، وتسببه إلى هذا ... "، وحاء في صر (٢/ ٢١٤): "إن لم يتصل، ولم يلتحم، وجب تنحيته، وإن التحم واتصل، ولم يكن في إزالته وقلعه خوف، وجب إزالته، لمكان الصلاة، وإن كان في إزالته مقابلة ترك صلاة واحدة، وهذا بعيد عن القياس؛ فإن الحافظة على الأرواح أهم من رعاية شرط الصلاة"، ثم عقب بعد ذلك بقوله: "وكل نجاسة يعسر الاحتراز عنها، فإن الشرع يعفو عنها".

"ويجوز الصلاة في مُراح الغنم (1) على مكان طاهر (٢)، ويكره الصلاة في أعطان الإبلِ"، والدليل عليهما، قوله الله الله الله الغنم، ولا تُصلُّوا في أعطانِ الإبلِ، فإنها محلقت من الشَّياطين) (٣)؛ ولأنَّ الإبل يُخاف نفورُها، فلا يتمكن معها من الخشوع، والغنم لا يُخاف ذلك، ومُراح الغنم: الموضع الذي/ تأوي إليه من المرعى آخر النهار، والأعطان: جمع: عَطن؛ وهو مَبرك الإبل عند الماء ٢٩/ب تشربُ عَللًا بعد غَل (٤). (٥)

<sup>(</sup>۱) تحرير ألفاظ التنبيه: (ص: ٥٩): "مراح الغنم بضم الميم هو مأواها ليلا كذا فسره الأزهري وأصحابنا الفقهاء". جاء في مشارق الأنوار على صحاح الآثار: (١/ ٣٠١): "ومراح الغنم بضم الميم موضع مبيتها".

<sup>(</sup>٢) الصلاة في مكان طاهر من مراح الغنم شرط عند الشافعية للعموم، وعند غيرهم تجوز الصلاة في مراح الغنم على الإطلاق، ولأن أبوالها وأوراثها طاهرة عندهم تبعا للحومها، جاء في المجموع شرح المهذب: (٣/ ١٦١): "فإذا صلى في أعطان الإبل أو مراح الغنم وماس شيئا من أبوالها أو أبعارها أو غيرها من النحسات بطلت صلاته وإن بسط شيئا طاهرا وصلى عليه أو صلى في موضع طاهر منه صحت صلاته لكن يكره في أعطان الإبل ولا تكره في مراح الغنم"، وجاء في التحرير شرح الدليل - كتاب الطهارة: (ص: ٢٢٨): "ما أكل لحمه ولم يكن أكثر علفه النحاسة فبوله وروثه وقيئه ومذيه ومنيه ولبنه طاهر"، قال ابن قدامة في "المغني": (٣/ ٦٦): (لنا، «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أمر العربين أن يشربوا من أبوال الإبل»، والنحس لا يباح شربه، ولو أبيح للضرورة لأمرهم بغسل أثره إذا أرادوا الصلاة «، وكان النبي - صلى الله عليه وسلم - يصلي في موضع فيه أبعار الغنم»، متفق عليه، وقال: «صلوا في مرابض الغنم»، متفق عليه، وهو إجماع كما ذكر ابن المنذر، وصلى أبو موسى في موضع فيه أبعار الغنم. فقيل له: لو تقدمت إلى هاهنا؟ فقال: هذا وذاك واحد، ولم يكن للنبي - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه ما يصلون عليه من الأوطئة والمصليات، وإنما كانوا يصلون على الأرض، ومرابض الغنم لا تخلو من أبعارها وأبوالها، فدل على أضم كانوا يباشرونما في صلاقم، ولأنه متحلل معتاد من حيوان يؤكل لحمه، فكان طاهرا كاللبن).

<sup>(</sup>٣) ورد بهذا اللفظ في سنن ابن ماحه ت الأرنؤوط: (١/ ٤٩٢) برقم (٧٦٩)، باب الصلاة في أعطان الإبل [ومراح الغنم]، قال المحققان: "إسناده صحيح"، وفي سنن الترمذي ت شاكر: (٢/ ١٨١) برقم (٣٤٨) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «صلوا في مرابض الغنم، ولا تصلوا في أعطان الإبل»، [حكم الألباني]: صحيح.

<sup>(</sup>٤) جاء في الكامل في اللغة والأدب: (١/ ٧٩): "وذلك أن الناهل الذي يشرب أول شربة، فإذا شرب ثانية فهو عال، يقال: سقاه علا بعد نهل، وعللا بعد نهل"، وجاء في الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: (٦/ ٢١٦٥): "والعطن والمعطن: واحد الأعطان والمعاطن، وهي مبارك الإبل عند الماء لتشرب عللا بعد نهل، فإذا استوفت ردت إلى المراعي والأظماء. وعطنت الإبل بالفتح تعطن وتعطن عطونا، إذا رويت ثم بركت، فهي إبل عاطنة وعواطن"، وقال في المعجم الوسيط: (٦/ ٣٢٣): "(العلل) الشرب الثاني يقال شرب عللا بعد نهل"، وجاء في أساس البلاغة: (٣/ ٤/٣): "وأنهلوا زرعهم: سقوه السقية الأولى".

<sup>(</sup>٥) العين: (٢/ ١٤): "يقال: كل مبرك يكون إلفا للإبل فهو عطن بمنزلة الوطن للناس. وقيل: أعطان الإبل لا تكون إلا على الماء، فأما مباركها في البرية فهي المأوى والمراح أيضا".

#### [قَاعِدتانِ]

#### [من شروط التَّحري في النجاسة تعدد المَحل]

"أحديهما: أن التحري في الثوبين وأحدُهما نجسٌ جائزٌ كما في الإناءين، ولا يجوز ذلك في أطراف الثوب الواحد إذا أشكل محلُّ النَّجاسة عليه"؛ لأن النجاسة متيقنةٌ في هذا الثوب، وهو بالتحري لا يتيقن طهارته فكان باقيًا على نجاسته، بخلاف الثوبين فإنه لا يتيقن النجاسة في الثوب الذي أدى إليه اجتهاده، والأصل أنه طاهرٌ فكان التحري فيه مستند إلى الأصل، والثوب الواحد قد يظل فيه حكم الأصل، فلا يجوز فيه التحري، ومن شرط الاجتهاد أن يكون في المجتهد فيه أصل مُستصحب، كالماء مع الماء مثلًا. (1)

"ولكن يغسل كله" يريد: دفعة واحدة. "فإن غسل نصفه، ثم غسل النصف الآخر لم يطهر؛ لاحتمال كون النجاسة على المُنتصف فتسري تلك النجاسة" يريد: عند غسل الأوَّل تعدَّت إلى النصف الآوَّل. (٢)

"ولا بأس بثوب الحائض والجُنب والنَّصرانيّ"؛ لأن الأصل فيها الطهارة، فيبنى الأمر على الطهارة. "وغيره أحت إلينا"؛ للاحتياط. (٣)

<sup>(</sup>۱) مختصر المزيني (۸/ ۱۱۱)، "(قال الشافعي) : وكذلك إناءان من ماء أحدهما طاهر والآخر نجس فإنه يتوضأ بأحدهما على التحري ويجزئه وإن خفي موضع النجاسة من الثوب غسله كله لا يجزئه غيره".

<sup>(</sup>٢) مختصر المزني (٨/ ١١١): "(قال الشافعي) : وإن خفي موضع النجاسة من الثوب غسله كله لا يجزئه غيره".

<sup>(</sup>٣) البيان في مذهب الإمام الشافعي (٢/ ١٠١)، (قال الشافعي) : "وإن أصاب ثوب المرأة من دم حيضها قرصته بالماء حتى تنقيه ثم تصلي فيه ويجوز أن يصلى بثوب الحائض والثوب الذي حامع فيه الرجل أهله وإن صلى في ثوب نصراني أجزأه ما لم يعلم فيه قذرا، وغيره أحب إلى منه"، حاء في المجموع شرح المهذب (٣/ ١٦٤): "قال الشافعي والأصحاب رحمهم الله تجوز الصلاة في ثوب الحائض والثوب التي تجامع فيه إذا لم يتحقق فيهما نحاسة ولا كراهة فيه قالوا وتجوز في ثياب الصبيان والكفار والقصابين ومدمني الخمر وغيرهم إذا لم يتحقق نجاستها لكن غيرها أولى".

ويرى المالكية وجوب النضح عند الشك في كل ذلك، ينظر: النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات (١/ ٨٨ - ٩٠)، في الثوب يشك في نجاسته، وذكر النضح، وذكر ثوب الحائض والنصراني، وفي التنظف مما لبس بنجس، وهل تزال النجاسة بالماء المضاف، ومن العتبية، من سماع ابن القاسم، قال مالك: النضح تخفيف، قال ابن القاسم: يريد فيما شك فيه، وقال ابن حبيب: ولتنضح الحائض والجنب ثوبه، وإن لم ينضحا وصليا فيه فلا يعيدا؛ لأن نضحهما لتطيب النفس، ولينضحا لما يستقبلا، بخلاف من شك: هل أصاب ثوبه نجاسة، ثم ترك النضح.

"الثانية: العبور في المسجد لا يشترط فيه الطَّهارة، بل يجوز ذلك للجُنب" قال الله تعالى: وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ ﴾ (١) خلافًا لأبي حنيفة. (٢) "ولا يجوز للحائض؛ خيفة التلويث"؛ (٣) ولأن الحيض أغلظ من الجنابة، بدليل أنه يمنع الصوم، ووجوب الصلاة، "ويجوز للمُحدث المكثُ في المسجد"؛ لتعذر المداومة على الطهارة. "ولا يجوز للجُنب"؛ لمفهوم الآية / "ويجوز للمُشرك دُخول . ٣/١ المسجد بإذن المسلم وأن يمكُث فيه " (٤) والدليل على ذلك أن النبي على أنزل وفود الكفَّار في مسجده التَّناية (٥) .

وأما إذن المسلم؛ (٦) فلأنه لا يُؤمَنُ أن يَقصِدَ بدخوله نوع استهانة، أو تلويث مكان. "إلَّا المسجد

\_\_\_\_\_\_

<sup>(</sup>١) النساء: ٣٤.

<sup>(</sup>٢) الذي يرى حرمة دخول الجنب المسجد ولو عابرا، ينظر: الهداية في شرح بداية المبتدي (١/ ٣٣): "ولا تدخل المسجد " وكذا الجنب لقوله عليه الصلاة والسلام " فإني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب " وهو بإطلاقه حجة على الشافعي رحمه الله في إباحة الدخول على وجه العبور والمرور، والمحيط البرهاني في الفقه النعماني (١/ ٨٨ – ٨٩).

<sup>(</sup>٣) نماية المطلب في دراية المذهب (١/ ٣١٥): "وأما الحائض، فإن كان يخشى منها تلويث المسجد، فيحرم عليها دخول المسجد، وإن كانت أحكمت شدادها، وصارت بحيث لا يخشى ذلك منها، فالأصح أنه يحرم عليها دخول المسجد عابرة بخلاف الجنب؛ لغلظ الأمر في حدثها، وأبعد بعض أصحابنا، فألحقها بالجنب، ولا أصل لهذا"، قال النووي في المجموع شرح المهذب (٢/ ٣٥٨): "فقال الشافعي رضي الله عنه في المختصر أكره ممر الحائض في المسجد قال أصحابنا إن خافت تلويثه لعدم الاستيثاق بالشد أو لغلبة الدم حرم العبور بلا خلاف وإن أمنت ذلك فوجهان الصحيح منهما جوازه وهو قول ابن سريج وأبي إسحاق المروزي وبه قطع المصنف والبندنيجي وكثيرون وصححه جمهور الباقين كالجنب وكمن على بدنه نجاسة لا يخاف تلويثه وانفرد إمام الحرمين فصحح تحريم العبور وإن أمنت لغلظ حدثها بخلاف الجنب والمذهب الأول".

<sup>(</sup>٤) نحاية المطلب في دراية المذهب (٢/ ٣٣٣): "وأما الكافر؛ فإن لم يكن جنبا، فله أن يدخل المسجد بإذن واحد من المسلمين، وهل له أن يدخل من غير إذن؟ فعلى وجهين: أحدهما - لا يدخل؛ فإن الكافر ليس من أهل من يقيم في المسجد، فكأن المسجد يختص بالمسلمين اختصاص دار الرجل به"، والوسيط في المذهب (٢/ ١٨٥): "والكافر يدخل المسجد بإذن آحاد المسلمين ولا يدخل بغير إذن على أظهر الوجهين فإن كان جنبا فهل يمنع من المكث فعلى وجهين أحدهما نعم كالمسلم، والثاني لا لأنهم لا يؤاخذون بتفصيل شرعنا".

<sup>(°)</sup> سنن أبي داود ت الأرنؤوط (٤/ ٦٣٧) رقم (٣٠٢٦)، عن عثمان بن أبي العاص: أن وفد ثقيف لما قدموا على رسول الله -صلى الله عليه عليه وسلم- أنزلهم المسجد، ليكون أرق لقلوبهم، فاشترطوا عليه أن لا يحشروا ولا يعشروا ولا يجبوا، فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "لكم أن لا تحشروا ولا تعشروا، ولا خير في دين ليس فيه ركوع"، قال المحققون: صحيح لغيره، وهذا إسناد رجاله ثقات، إلا أن في سماع الحسن -وهو البصري من عثمان بن أبي العاص- اختلافا.

وصحيح البخاري (١/ ١٠١) برقم (٤٦٩)، باب دخول المشرك المسجد، عن سعيد بن أبي سعيد، أنه سمع أبا هريرة، يقول: " بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خيلا قبل نجد، فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له: ثمامة بن أثال، فربطوه بسارية من سواري المسجد "، وصحيح مسلم (٣/ ١٣٨٦) برقم (١٧٦٤)، باب ربط الأسير وحبسه، وجواز المن عليه.

<sup>(</sup>٦) المجموع شرح المهذب (١٩/ ٤٣٧): "القسم الثالث سائر بلاد الاسلام فيحوز للكافر أن يقيم فيها بعهد وأمان وذمة ولكن لا يدخلون المساحد إلا بإذن المسلم وقوله (وأما دخول ما سوى المسجد) قلت ويجوز دخول الكافر المسجد بإذن المسلم لقول عطية بن شعبان

# (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدٍ بنِ يونسَ بنِ محمدٍ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِيُّ الشَّافِعِيُّ '

الحرام وحَرَم مكَّة، فلا يُمكن منهما مُشركٌ"؛ لقوله -عزَّ وجلَّ: ﴿ فَلَا يَقَـرَبُوا ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَا ذَا ﴾ (١)

قدم وفد ثقيف على رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فضرب لهم قبة في المسجد، فلما اسلموا صاموا معه، أخرجه الطبراني، ولحديث أبى هريرة الذى أسروا فيه ثمامة بن أثال، ولهذا قالت الشافعية يجوز دخول الكافر ولو غير كتابي المسجد بإذن المسلم إلا مسجد مكة وحرمها.

قال النووي في المجموع، قال أصحابنا لا يمكن كافر من دخول حرم مكة، وأما غيره فيحوز أن يدخل كل مسجد ويبيت فيه بإذن المسلمين ويمنع منه بغير إذن، ولو كان الكافر جنبا فهل يمكن من اللبث في المسجد فيه وجهان أصحهما يمكن اه وقالت الحنفية ومجاهد يجوز دخول الكتابي دون غيره لحديث جابر إن النبي صلى الله عليه وسلم قال (لايدخل مسجدنا هذا بعد عامنا هذا مشرك إلا أهل العهد وخدمهم، أخرجه أحمد بسند جيد، وهذا هو الظاهر، وقالت المالكية (لا يجوز للكافر دخول مسجد الحل والحرم إلا لحاجة) قال العلامة الصاوى يمنع دخول الكافر المسجد وإن أذن له مسلم إلا لضرورة عمل، ومنها قلة أجرته عن المسلم على الظاهر، وقالت الحنبلية (لا يجوز لكافر دخول الحرم مطلقا ولا مسجد الحل إلا لحاجة) قال في كشاف القناع (ولا يجوز لكافر دخول مسجد الحل ولو بإذن مسلم لقوله تعالى (إنما يعمر مساجد الله..) ويجوز دخول مساجد الحل للذمي والمعاهد والمستأمن إذا استؤجر لعمارتما لأنه لمصلحتها اه وقال عمر بن عبد العزيز وقتادة والمزني (لا يجوز دخوله مطلقا)، وينظر: الذخيرة للقرافي (1/ ١٥٥)، والتاج والإكليل لمختصر خليل (1/ ٢١٥)، والبيان في مذهب الإمام الشافعي (١٢/ ٢٥٥ - ٢٩٧)، والكافي في فقه الإمام أحمد (٤/ ١٨٠).

(١) التوبة: ٢٨.

#### البابُ السادسُ: في السَّجدات

#### "والسَّجدات المشروعة المسنونة سوى سجدات الصَّلاة ثلاثة:

الأوَّلُ: سُجود التِّلاوة" قال ابن عمر ﷺ: كان رسول الله ﷺ يقرأ علينا القرآن، فإذا مر بسجدةٍ كبَّرَ وسجَد وسجَدْنا. (۱) "وفي القرآن أربع عشرة سجدةً، وفي الحجِّ سَجدتان" روي ذلك عن رسول الله ﷺ قال: (من لم يسجدهُما لا يقرأهُما) (۲)، خلافًا لأبي حنيفة. (۳) "وليس في (ص) سجدة" خلافًا لأبي حنيفة (ئ)، قال ﷺ: (إنما هي توبة نبيّ). (٥)

- (٣) الحجة على أهل المدينة (١/ ١٠٨): "قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ليس في سورة الحج إلا سجدة واحدة وهي السجدة الأولى"، جاء في المحيط البرهاني في الفقه النعماني (٢/ ٣ ٤): "موضع السجود معلومة في القرآن، والخلاف في موضعين، عندنا سجدة التلاوة في سورة الحج واحدة وهي الأولى، وعند الشافعي رحمه الله فيها سجدتانلحديث عقبة بن عامر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «في الحج سجدتان أو قال: فضلت الحج لسجدتين من لم يسجدهما فلا يقرأها» ، وهو مروي عن عمر رضي الله عنه، ومذهبنا مروي عن ابن عباس رضي الله عنه وابن عمر رضي الله عنه، قالا: سجدة التلاوة في الحج هي الأولى، والثانية سجدة الصلاة وهو الظاهر، فقد قرها الله تعالى بالركوع فقال: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ عَامَنُوا أَرْضَكُمُوا وَالْمَبُدُواْ وَلَعَبُدُواْ رَبُّكُمُ وَالْفَكُمُ اللهُ تعالى بالركوع فقال: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ عَامَنُوا أَرْضَكُمُواْ وَالْمَبُدُواْ وَالْمَبُدُواْ وَالْمُعَلَى سجدة الصلاة".
- (٤) الحجة على أهل المدينة (١/ ١٠٩): "وقال أبو حنيفة السجدة في {ص} واجبة"، جاء في المحيط البرهاني في الفقه النعماني (٢/ ٤): "وأما سجدة سورة «ص» ، فهي سجدة تلاوة، وقال الشافعي رحمه الله: هي سجدة الشكر، لما روي أن النبي عليه السلام: «قرأ في خطبته سورة «ص» ، فتشزن الناس السجود، فقال عليه السلام «علام تشزنتم إنما توبة نبي» ، وعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في السجدة «ص» «سجدها داود صلوات الله عليه للتوبة وحروا نحن نسجدها شكرا»، ولنا: ما روي أن رجلا من الصحابة، قال: «يا رسول الله رأيت ما يرى النائم كأني أكتب سورة «ص» ، فلما انتهيت إلى موضع السجدة سجدت الدواة والقلم فقال عليه السلام نحن أحق بما من الدواة والقلم ما مر حتى تليت في مجلسه وسجدها مع أصحابه».
- (٥) سنن أبي داود ت الأرنؤوط (٢/ ٥٥٣) برقم (١٤١٠)، باب السجود في (ص)، قال المحققان: إسناده صحيح، والمستدرك على

<sup>(</sup>١) سنن أبي داود ت الأرنؤوط (٢/ ٥٥٥) برقم (١٤١٣) عن نافع عن ابن عمر، قال: كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقرأ علينا القرآن، فإذا مر بالسحدة، كبر وسجد وسجدنا. قال عبد الرزاق: كان الثوري يعجبه هذا الحديث. قال أبو داود: يعجبه، لأنه كبر. قال المحققان: "حديث صحيح بما قبله، وهذا إسناد ضعيف لضعف عبد الله، وهو ابن عمر العمري. عبد الرزاق: هو ابن همام الصنعاني، [حكم الألباني]: منكر والمحفوظ دونه.

<sup>(</sup>۲) سنن الترمذي ت شاكر (۲/ ۲۷) رقم (۷۸)، عن عقبة بن عامر، قال: قلت: يا رسول الله، فضلت سورة الحج بأن فيها سجدتين؟ قال: «نعم، ومن لم يسجدها فلا يقرأهما»: «هذا حديث ليس إسناده بذاك القوي، واختلف أهل العلم في هذا»، فروي عن عمر بن الخطاب، وابن عمر، أنهما قالا: «فضلت سورة الحج بأن فيها سجدتين»، «وبه يقول ابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق»، «ورأى بعضهم فيها سحدة وهو قول سفيان الثوري، ومالك، وأهل الكوفة»، [حكم الألباني]: ضعيف، والمستدرك على الصحيحين للحاكم (۲/ ۲۳٪) رقم (۳٤٧،)، قال الحاكم: "هذا حديث لم نكتبه مسندا إلا من هذا الوجه وعبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي أحد الأثمة إنما نقم عليه اختلاطه في آخر عمره «وقد صحت الرواية فيه من قول عمر بن الخطاب، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن مسعود وأبي موسى، وأبي الدرداء وعمار رضي الله عنهم» أما حديث عمر بن الخطاب"، [التعليق من تلخيص الذهبي] ۳۶۷۰ – صحت الرواية في هذا من قول عمرو طائفة، وسنن أبي داود ت الأرنؤوط (۲/ ۸۶۰) برقم من تلخيص الذهبي المسجود في المفصل، قال الحققان: "حسن بطرقه وشواهده. دون قوله: "ومن لم ير السحود في المفصل، قال الحققان: "حسن بطرقه وشواهده. دون قوله: "ومن لم يسجدها فلا يقرأهما".

"وصفته: أن يسجد سجدةً واحدةً، فيُكبِّر رافعًا يديه ناويًا، ثم يُكبِّر للسُّجود ولا يرفع يديه، ثم يُكبِّر للسُّجود ولا يرفع يديه، ثم يُكبِّر للرَّفع ويُسلم"؛ لأن حكمها حكم صلاة النَّفلِ. (١) "وأقلُّها: وضع الجبهة على الأرض بِلا شروع ولا سلام، (٢) ويسجد الرَّاكب المُسافر إيماءً" كما يُصلِّي النَّافلة راكبًا.

"فإن كان مُحدثًا سجد إذا تطهّر تداركًا" بناءً على قضاء النَّوافل. (٣) وكذا صفة سُجود الشُّكر: مهما أتاهُ أمرٌ فَرحَ به، وهي السَّجدةُ الثَّانيةُ. (١)

الثَّالثة: سجدتان للسَّهو في الصلاة قبل السَّلام" (٥) والأصل في ذلك، قوله على: (إذا شكَّ

الصحيحين للحاكم (٢/ ٤٦٩) برقم (٣٦١٥) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أنه قال: قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم ص وهو على المنبر، فلما بلغ السجدة تميأ الناس للسجود، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «هي توبة نبي، ولكن رأيتكم تميأتم للسجود» فنزل وسجد وسجد الناس معه، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» [التعليق - من تلخيص الذهبي] ٣٦١٥ - على شرط البخاري ومسلم.

(١): ذهب الحنفية أن التكبير يكون في البداية والنهاية وهو سنة، ولا يرفع يديه، ولا تشهد عليه ولا سلام، ينظر: البناية شرح الهداية (٢٧٦/٢ – ٢٧٦/٢)، وذهب المالكية إلى أنه لا يسجد أحد للتلاوة إلا على طهارة ومستقبل القبلة، ويكبر لها إن شاء أي أن التكبير لا يشترط عندهم في الصلاة وخارج الصلاة، ولا تشهد فيها ولا تسليم، ينظر: الكافي في فقه أهل المدينة (١/ ٢٦٢)، والمدونة (١/ ٢٠٠)، وعند الشافعية إن كان في غير الصلاة فإنه ينوي ويكبر للافتتاح، ويرفع يديه في هذه التكبيرة حذو منكبيه، كما يفعل في تكبيرة الافتتاح في الصلاة، ثم يكبر أخرى للهوي من غير رفع اليد، ثم تكبير الهوي مستحب ليس بشرط، وفي تكبيرة الافتتاح أوجه، أصحها: أنها شرط، ثم يرفع رأسه مكبرا، كما يرفع من سحود الصلاة، وهل يشترط السلام؟ فيه قولان، أظهرهما: يشترط، فعلى هذا في اشتراط التشهد وجهان. الأصح: لا يشترط، ولا يستحب، وإن كان في الصلاة، فلا يكبر للافتتاح، لكن يستحب التكبير للهوي إلى السحود، من غير رفع اليدين، فكذا يكبر عند رفع الرأس كما يفعل في سحدات الصلاة، ينظر: روضة الطالبين وعمدة المفتين السحود، من غير رفع اليدين، فكذا يكبر عند رفع الرأس كما يفعل في سحدات الصلاة، ينظر: روضة الطالبين وعمدة المفتين السحود، ويارفع منه، سواء كان في صلاة أو في غيرها، ويرفع يديه، ويجلس ويسلم ولا يفتقر إلى تشهد، ينظر: الهداية على مذهب الإمام أحمد (ص: ٩١)، والمغني لابن قدامة (١/ ٤٤٤).

- (٢) يقصد بالشروع تكبيرة الافتتاح.
- (٣) ينظر: المجموع شرح المهذب (٤/ ٧١) و (٨/ ٥٣)، وتحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي (٢١٦/٢)، ومغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (١/ ٤٤٦)، وأسنى المطالب في شرح روض الطالب (٢٠٧/١)، جاء في عمدة السالك وعدة الناسك (ص: ٦١): "وكل نفل مؤقت –كالعيد والضحى والوتر ورواتب الفرائض– إذا فات ندب قضاؤه أبداً، وإن فعل لعارض –كالكسوف والاستسقاء والتحية والاستخارة لم يقض".
- (٤) البيان في مذهب الإمام الشافعي (٢/ ٢٩٨): "ومن تجددت عليه نعمة ظاهرة، مثل: أن رزقه الله ولدا، ومالا، أو وحد ضالة له، أو البيان في مذهب الإمام الشافعي (٢/ ٢٩٨): "ومن تجددت عليه نعمة ظاهرة، مثل: أن كان محبوسا، فحلي، أو مريضا، فشفي، أو هناك عدو، فهزم. فالمستحب له أن يسجد شكرا للله وبه قال أحمد، وقال مالك: (يكره سجود الشكر). وهي إحدى الروايتين عن أبي حنيفة، وروي عنه: أنه قال: (لا أعرف سجود الشكر). و (٢/ ٢٩٨): "فإن كان هذا خارج الصلاة. . فإنه ينوي، ويكبر للافتتاح، ويرفع يديه، ثم يكبر للسجود، كما قلنا في سجود التلاوة، وإن كان في الصلاة. . لم يسجد؛ لأن سبب السجدة ليس منها".
- (٥) وسجود السهو سنة، ومحله قبل السلام سواء سها بزيادة أو نقص، فإن سلم المصلي عامدا عالما بالسهو أو ناسيا وطال الفصل عرفا فات محله، وإن قصر الفصل عرفا لم يفت، وحينئذ فله السجود وتركه، وإن أراد السجود سجد، وكان عائدا إلى الصلاة، فيعيد السلام،

۳۰/پ

أحدُكم في صلاته، فليُلقِ الشَّك، وليَبنِ على / اليقين، فإذا استَيقنَ التَّمام سَجَد سَجدتين، فإن كانت صلاته تامةً كانت الرَّكعةُ تام صلاته، والسَّجدتان، وإن كانت ناقصةً كانت الرَّكعةُ تمام صلاته، والسَّجدتان يُرغِمانِ أنفَ الشَّيطان)، (۱) وما روي أنَّه كان آخر الأمرِ من رسول الله ﷺ: السَّجود قبل السَّلام. (۲) "فإن نَسي فبعد السَّلام" كما لو نَسي ركعةً وتذكَّر. (۳) "فإن أحدَثُ في أثناء سُجوده بعد السَّلام بطلت صلاته"؛ لأنَّه بالعَود إلى الصلاة لِسُجود السَّهوِ عاد عليه حُكم الصلاة، فهو كما قبل السَّلام. (٤)

ينظر: الأم للشافعي (١/ ١٥٤)، وفتح القريب الجميب في شرح ألفاظ التقريب = القول المنحتار في شرح غاية الاختصار (ص: ٩٠)، وعمدة السالك وعدة الناسك (ص: ٦٤).

- وعند الحنفية أن سجود السهو يكون بعد السلام، ينظر: تحفة الفقهاء (١/ ٢١٤)، وقال مالك إن وجب بسبب النقصان فقبل السلام وإن وجب بسبب الزيادة فبعده، ينظر: الكافي في فقه أهل المدينة (١/ ٢٢٩)، والسجود كله عند أحمد قبل السلام، إلا في الموضعين اللذين ورد النص بحما، وهما: إذا سلم من نقص، أو تحرى الإمام فبنى على غالب ظنه، ينظر: مختصر الإنصاف والشرح الكبير (مطبوع ضمن مجموعة مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء الثاني) (ص: ١٤٣).
- (۱) سنن أبي داود ت الأرنؤوط (۲/ ۲۲۱) برقم (۲۰۱۱)، باب إذا شك في الثنتين والثلاث، من قال: يلقي الشك، قال المحققان: "حديث صحيح، وهذا إسناد قوي من أجل ابن عجلان وهو محمد فهو صدوق لا بأس به، لكنه متابع"، والمستدرك على الصحيحين للحاكم (۱/ ۲۹۸) برقم (۲۰۲۱) عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا شك أحدكم في صلاته فليلق الشك، وليبن على اليقين، فإن استيقن التمام سجد سجدتين، فإن كانت صلاته تامة كانت الركعة نافلة والسجدتان، وإن كانت ناقصة كانت الركعة تماما لصلاته، والسجدتان يرغمان أنف الشيطان» هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه بحذه الساقة".
- (۲) السنن الكبرى للبيهقي (۲/ ٤٨٠)، وروى الشافعي في القديم عن مطرف بن مازن، عن معمر، عن الزهري قال: سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل السلام وبعده، وآخر الأمرين قبل السلام وذكره أيضا في رواية حرملة إلا أن قول الزهري منقطع لم يسنده إلى أحد من الصحابة ومطرف بن مازن غير قوي، جاء في خلاصة البدر المنير (١٦٤/١) رقم (٢١٥): "قول الزهري: آخر الأمرين من فعل رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، السحود قبل السلام، رواه الشافعي هكذا قال البيهقي هو منقطع لأن الزهري لم يسنده إلى الصحابي وفي إسناده ضعف أيضًا. قال: وهو مشهور عن الزهري من فتواه، جاء في تحفة الأحوذي (٢/ ٣٣٧ ٣٣٨): "ذكره الحازمي في كتاب الاعتبار ثم قال وطريق الإنصاف أن نقول أما حديث الزهري الذي فيه دلالة على النسخ ففيه انقطاع فلا يقع معارضا للأحاديث الثابتة وأما بقية الأحاديث في السحود قبل السلام وبعده قولا وفعلا فهي وإن كانت صحيحة ثابتة ففيها نوع تعارض غير أن تقديم بعضها على بعض غير معلوم برواية موصولة صحيحة والأشبه حمل الأحاديث على التوسع وجواز الأمرين انتهى كلام الحازمي".
- (٣) أي قياسا، قال النووي في المجموع شرح المهذب (٤/ ١١٣): "إذا سلم من صلاته ثم تيقن أنه ترك ركعة أو ركعتين أو ثلاثا أو أنه ترك ركوعا أو سحودا أو غيرهما من الأركان سوى النية وتكبيرة الإحرام فإن ذكر السهو قبل طول الفصل لزمه البناء على صلاته فيأتي بالباقي ويسحد للسهو وإن ذكر بعد طول الفصل لزمه استئناف الصلاة هكذا قاله المصنف هنا ونص عليه الشافعي في الأم والبويطي وصرح به الأصحاب في جميع الطرق"، وينظر: البيان في مذهب الإمام الشافعي (٢/ ٣٤٧)، وفتح العزيز بشرح الوحيز = الشرح الكبير للرافعي (٤/ ١٨٢).
- (٤) البيان في مذهب الإمام الشافعي (٢/ ٣٤٧): "فإن سلم ناسيا لسجود السهو، ثم ذكر من قريب. . سجد للسهو؛ ل: «أن النبي -

"وسببُ سُجود السَّهو أمرانِ: تركُ مَأمورِ وارتكابُ مَنهِيٍّ.

أما المأمور، فيُقسم إلى ثلاثة أقسام: الأركانُ (١)، والأبعاضُ (٢)، والهيْئاتُ (٣).

أما الأبعاضُ فأربعةٌ: الجَلسة للتَّشهِّد الأوَّل، وقراءة التَّشهِد، والصَّلاة على رسول الله الله في التَّشهَد الأوَّل، والصلاة على آله في آخر الصلاة، والقنوت"؛ وذلك لأنما أبعاض يؤدِّي تركها إلى تغيير شِعارِ ظاهرِ حاصِّ بالصلاة، وهي سُننٌ مقصودةٌ في محالِّمًا، فلها زيادة تأكدٍ تقتضى السُّحود. (4)

"وأما الأركانُ فلا يكفي سُجود السَّهو في تركها، بل يجب التَّدارك"؛ لأنها فرائض فلا بد من الإتيان بها، ثم سُجود السَّهو بعدها في محلِّه. (٥) "وسائر السُّننِ لا يسجد لِتركها" كقراءة السُّورة، وترك الجهرِ، وتكبيرات العِيد؛ لأنَّه وإن كان شِعارًا ظاهِرًا، ولكنه ليس خاصًّا في الصلاة، بل يشرع في الخُطبة وغيرها. (٦)

صلى الله عليه وسلم - صلى الظهر خمسا وسلم، فقيل له في ذلك، فسجد بعد السلام»، وما حكم سلامه؟ فيه وجهان: أحدهما - وإليه ذهب أبو زيد المروزي، والجويني -: أنه يسقط، كما لو سلم ناسيا في غير موضعه، فعلى هذا: لا يحتاج إلى إعادة التشهد؛ لأنه قد عاد إلى أصل صلاته، فلو أحدث في هذه الحالة. . بطلت صلاته، والثاني: أن السلام قد وقع موقعه، وتحلل من الصلاة"، وينظر: المجموع شرح المهذب (٤/ ١٨٣).

- (۱) الأركان هي الفروض، فلا بد منها ولا تصح الصلاة بدونها جميعها، ينظر: المجموع شرح المهذب (۳/ ۱۷)، وكفاية الأخيار في حل غاية الاختصار (ص: ١٢٥)، حاء في روضة الطالبين وعمدة المفتين (١/ ٢٢٣): "فالأركان المتفق عليها، سبعة عشر. النية، والتكبير، والقيام، والقراءة، والركوع، والطمأنينة فيه، والطمأنينة فيه، والسحود، والطمأنينة فيه، والجلوس بين السحدتين والطمأنينة فيه، والقيام، والقبام، والمسلام، وترتيبها هكذا. ومن فرض فيها فيه، والقعود في آخر الصلاة، والتشهد فيه، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه والسلام، وترتيبها هكذا. ومن فرض فيها الموالاة، ونية الخروج ألحقهما بالأركان، وضم صاحب (التلخيص) والقفال، إلى الأركان استقبال القبلة، ومن الأصحاب، من جعل نية الصلاة شرطا، والأكثرون على أنها ركن، وهو الصحيح".
- (٢) البيان في مذهب الإمام الشافعي (٢/ ٢٦٠): وأما المسنونات في الصلاة وقد يسميها بعض أصحابنا: الأبعاض وهي التي تجبر بالسحود: فهي أربعة: الجلوس الأول، والتشهد فيه، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه، على القول الذي يقول: إنه سنة فيه، والقنوت في الصبح.
- (٣) البيان في مذهب الإمام الشافعي (٢/ ٢٦٠): وأما الهيئات: فهي ما عدا ذلك، والفرق بين المسنونات والهيئات: أنه إذا أتى بالهيئات. . أكمل صلاته، وجبرها بسجود السهو. هذه عبارة أكمل صلاته، وأما الشيخ أبو إسحاق: فعد ما ليس بركن في الصلاة من المسنونات.

ولا فائدة في هذا الاختلاف إلا في التسمية، وينظر: المجموع شرح المهذب (٣/ ١١٥)، وكفاية الأخيار في حل غاية الاختصار (ص: ١٢٥).

- (٤) الوسيط في المذهب (٢/ ١٨٦ ١٨٦): " وإنما يتعلق السحود من جملة السنن بما يؤدي تركه إلى تغيير شعار ظاهر حاص بالصلاة وهي أربعة التشهد الأول والجلوس فيه والقنوت في صلاة الصبح والصلاة على الرسول صلى الله عليه وسلم في التشهد الأول وعلى الآل في التشهد الثاني إن رأيناهما سنتين".
  - (٥) الوسيط في المذهب (٢/ ١٨٦ ١٨٧): "أما المأمورات فالأركان لا تجبر بالسجود بل لا بد من التدارك".
- (٦) الوسيط في المذهب (٢/ ١٨٧): "ولا يتعلق السحود بترك السورة ولا بترك الجهر وسائر السنن ولا بترك تكبيرات صلاة العيد وإن كان

"وأما الهيئاتُ: فلا تحتاج إلى سُجود السَّهو، مثل زيادات التكبيرات وغيرها" (١)
"وأما المنهيَّاتُ: فكل ما يُبطل الصَّلاة عَمدُه/ يقتضي السُّجودَ سهوهُ" ومَا لَا فَلَا. (٢)
"كما لو تكلَّم ناسيًا، أو زاد رُكوعًا أو سُجودًا، أو سلَّم ناسيًا" فيسجد للسَّهو؛ لأن عمدها مُبطلِّ. (٣)

"وإن شكَّ هل ترك شيئًا مما فيه سُجود السَّهو؟ فعليه السُّجود؛ لأن الأصل عدم الفعل. (3) وإن شكَّ في ارتكاب المنهيِّ فلا سُجود؛ لأن الأصل عدم الارتكاب. (٥) وإن شكَّ أنَّه صلَّى ثلاثًا أو أربعًا؟ فإنه يَبني على الأقلِّ ويسجُد للسَّهو؛ للحديث" الذي ذكرناه في أوَّل الباب. (٦) "ولاختلالِ الصَّلاة بالتَّردد فيها، وإن استيقنَ السَّهو وشكَّ في السُّجودِ فليسجُد"؛ لأن الأصل عدمه. (٧)

شعارا ظاهرا ولكنه ليس خاصا في الصلاة بل يشرع في الخطبة وغيرها في أيام العيد وعلق أبو حنيفة بالسورة وتكبيرات العيد وترك الجهر".

- (٢): "المنهيات قسمان (أحدها) مالا تبطل الصلاة بعمده كالالتفات والخطوة والخطوتين والثاني ما تبطل بعمده نحو الكلام والركوع الزائد وما أشبه ذلك فقال الأصحاب مالا تبطل بعمده لا يقتضي السهو به السجود وما تبطل الصلاة بعمده يقتضي سهوه السجود" فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي (٤/ ١٤١ ١٤٢)، وينظر: الوسيط في المذهب (٢/ ١٨٧).
  - (٣) ينظر: فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي (٤/ ١٤١).
- (٤) نحاية المطلب في دراية المذهب (٢/ ٢٧٣): "ما الشك في السهو، فقد قال الأثمة: السهو ينقسم إلى ترك مأمور، وارتكاب منهي، أما المأمورات، وهي الأبعاض، فإن شك هل ترك شيئا منها، فالأصل أنه لم يأت به، فيسجد للسهو".
- (٥) نماية المطلب في دراية المذهب (٢/ ٢٧٣): "وأما المنهيات، فإن شك في ارتكاب شيء منها، فقد أجمع أثمتنا أنه لا يسجد، كالذي شك هل سلم أو تكلم في صلاته، فلا يسجد، والأصل أنه لم يأت بذلك المنهي، فالمتبع إذا في الأصلين بناء الأمر على أنه لم يأت بما شك في الإتيان به".
  - (٦) من باب العمل باليقين وترك الشك.
- (٧) روضة الطالبين وعمدة المفتين (١/ ٣٠٨): " ولو تيقن السهو، وشك هل سجد له، أم لا؟ فليسجد، لأن الأصل عدم السجود. ولو

### (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدٍ بنِ يونسَ بنِ محمدٍ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِيُّ الشَّافِعِيُّ '

"وسجُود السَّهو والشُّكر والتِّلاوة سُنَّة، وقال أبو حنيفة: أنَّ سجود السَّهو واجب، ويعصى بتركه، ولا تبطل صلاته" (١) والخبرُ أوَّل الباب حُجَّة عليه (٢)، وأوجب سجود التِّلاوةِ. (٣)

وحُجَّةُ الشَّافعيِّ ﷺ: ما روي عن عُمر ﷺ أنَّه قرأ على المنبر سُورة السَّحدة، فنزلَ وسَجد وسَجد النَّاسُ معه، فلمَّاكان في الجُمُعة الثانية قرأها فتهيَّأ النَّاس للسُّحود، فقال: (أيُّها النَّاس على رِسْلِكُم، إنَّ الله لم يكتبها علينا، إلَّا أن نشاء) وهذا بحضرة الجمع الكبير من المهاجرين والأنصار فلم يُنكره أحدٌ. (3)

وعُرضت على رسول الله ﷺ سُورة النَّجم، فما سَجد مِنَّا أحدٌ، رواه زيد بن ثابتٍ، وهو إجماع الصَّحابة ﴿ (°)

شك هل سجد للسهو سجدة، أم سجدتين؟ سجد أخرى، وينظر: الحاوي الكبير (٢/ ٢٢٤).

- (۱) المبسوط للسرخسي (۱/ ۲۱۸ ۲۱۹): "الأصل في سجود السهو ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم «سها في صلاته فسحد» وفي حديث ثوبان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم «لكل سهو سجدتان بعد السلام» وكان أبو الحسن الكريحي يقول: هو واجب استدلالا بما قال محمد رحمه الله تعالى إذا سها الإمام وجب على المؤتم أن يسجد. ووجهه أنه جبر لنقصان العبادة فكان واجبا كدماء الحبر في باب الحج، وهذا لأن أداء العبادة بصفة الكمال واجب وصفة الكمال لا تحصل إلا بجبر النقصان. وغيره من أصحابنا كان يقول: إنه سنة استدلالا بما قال محمد رحمه الله تعالى إن العود إلى سجود السهو لا يرفع التشهد ولو كان واجبا لكان رافعا للتشهد كسجدة التلاوة؛ ولأنه يجب بترك بعض السنن، والخلف لا يكون أقوى فوق الأصل، وصحح صاحب العناية الوجوب، ينظر: العناية شرح الهداية (۱/ ۲۰۲)، ومنح الجليل شرح مختصر خليل (۱/ ۲۹۲).
- (٣) تحفة الفقهاء (١/ ٢٠٩): "أما الأول فقد ذكر محمدفي الأصل ونص على الوجوب فإنه قال إذا سها الإمام وجب على المؤتم أن يسجد، وكذا روي عن أبي الحسن الكرخي أنه واجب، وذكر القدوري أنه سنة عند عامة أصحابنا، والصحيح جواب ظاهر الرواية لأن النبي عليه السلام وأصحابه واظبوا على إتيان سجود السهو وما تركوه تركوه بعذر تترك به النوافل والمواظبة على الشيء دليل على أنه واجب".
- (٤) موطأ مالك ت الأعظمي (٢/ ٢٨٨) برقم (٧٠١) باب ما جاء في سجود القرآن، مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، أن عمر بن الخطاب قرأ سجدة، وهو على المنبر يوم الجمعة. فنزل، فسجد، وسجدنا معه. ثم قرأها يوم الجمعة الأخرى. فتهيأ الناس للسجود، فقال: على رسلكم. إن الله لم يكتبها علينا، إلا أن نشاء. فلم يسجد، ومنعهم أن يسجدوا، والسنن الكبرى للبيهقي (٦/ ٤٥٦) برقم (٣٧٥٦)، قال البخاري: وقيل لعمران بن حصين: الرجل يسمع السجدة ولم يجلس لها قال: أرأيت لو قعد لها كأنه لا يوجبه عليه.
- (٥) هذا الحديث الذي استدل به المؤلف مشكل، فقد ورد في الصحيحين عكسه، صحيح البخاري (٢/ ٤٠) برقم (١٠٦٧)، ما جاء في سحود القرآن وسنتها، عن عبد الله رضي الله عنه، قال: " قرأ النبي صلى الله عليه وسلم النجم بمكة فسجد فيها وسجد من معه غير شيخ أخذ كفا من حصى أو تراب فرفعه إلى جبهته، وقال: يكفيني هذا "، فرأيته بعد ذلك قتل كافرا"، وصحيح مسلم (١/ دوم) برقم (٥٧٦)، باب سحود التلاوة.

### [فُروعٌ خمْسَةٌ]

#### [في مسائل متفرقة في سُجود السَّهو]

"الأوَّل: إذا سَها سهوين أو أكثر، كفاه للكُلِّ سجدتان" (١) كذا فعل رسول الله على. (٢)

"وإن سَها بعد سجدتي السَّهو لم يستأنف، بل يكفيه ما مضى جبرًا للكُلّ"؛ لأنها تجبر كلّ سهو في الصَّلاةِ، ولأنَّا لو أُمرنا بما ثانيًا ربما يَسهو مرةً أخرى فيتسلسل. (٣)

"الثاني: إذا جلس في الأُولى جلسةً قصيرةً لم يكن/ عليه سُجود السَّهو"؛ لأن حلسة الاستراحة مشروعةٌ. "إلَّا أن يفتتح التَّشهد" فحينئذً يتوجه السُّجود؛ لأن النُّطق الزائد إذا اتصل بالفعل الزائد تغلَّظ الحُكم وصار كالفعل الكثير. (1)

"الثالث: من سَها خلف الإمام فلا سُجود عليه"؛ لقوله على إلى الله على مَن حَلفَ الإمام سَهقٌ) (٥٠)

/٣١ ب

<sup>(</sup>۱) ينظر: مختصر المزني (۸/ ۱۱۰)، قال في الجموع شرح المهذب (٤/ ١٤٣): "(فرع) في مذاهب العلماء في من سها سهوين فأكثر مذهبنا أنه يسجد للجميع سجدتين قال ابن المنذر وبه قال أكثر العلماء قال وهو قول النجعي ومالك والثوري والليث والشافعي وأحمد وأصحاب الرأي وقال الأوزاعي إذا سها سهوين سجد أربع سجدات وقد يحتج له بحديث ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم " لكل سهو سجدتان " رواه أبو داود وابن ماجه، دليلنا حديث ذي اليدين وأما حديث ثوبان فضعيف ولو كان صحيحا لحمل على أن المراد يكفي سجدتان لكل سهو جمعا بين الأحاديث وحكى القاضي أبو الطيب عن الأوزاعي أنه إن كان السهوان زيادة أو نقصا كفاه سجدتان وإن كان أحدهما زيادة والآخر نقصا سجد أربع سجدات".

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (٢/ ٦٨) برقم (١٢٢٨)، باب من لم يتشهد في سجدتي السهو، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم:
عليه وسلم انصرف من اثنتين، فقال له ذو اليدين: أقصرت الصلاة، أم نسيت يا رسول الله? فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:
«أصدق ذو اليدين؟» فقال الناس: نعم، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى اثنتين أخريين، ثم سلم، ثم كبر، فسجد مثل سجوده أو أطول، ثم رفع "، وصحيح مسلم (١/ ٤٠٣) برقم (٧٣٥)، باب السهو في الصلاة والسجود له.

<sup>(</sup>٣) نعاية المطلب في دراية المذهب (٢/ ٢٧٦): "إذا سها وسجد سجدتي السهو، فلما رفع رأسه عن السجدة الثانية، تكلم ناسيا؛ فإنه لا يسجد لمكان هذا السهو، وقد اتفق الأئمة عليه، وهو يقرب من صورة التسلسل من جهة أنه يتوقع أن يسهو مرة أخرى لو أمرناه تقديرا بالسجود ثانيا، والتحقيق فيه أن سجود السهو لا يتعدد بتعدد السهو عند العلماء، ولذلك أخرنا سجدتي السهو إلى آخر الصلاة، حتى يتقدم عليه كل ما يفرض من سهو، ولما كان السجود يتعدد بتعدد تلاوة الآيات التي تقتضي سجود التلاوة، استعقب كل تلاوة سجدتما، فإذا تمهد ذلك، فإن سجد للسهو المتقدم، ثم سها قبل السلام، فيقدر كان هذا السهو تقدم على السجود؛ إذ مبنى الباب على أن السجود لا يتعدد بتعدد السهو، ولهذا أخرنا سجود السهو، فإن اتفق وقوع سهو بعد السجود، فذاك في حكم المجور بالسجود المقدم"، جاء في البيان في مذهب الإمام الشافعي (٢/ ٣٣٩): "قال المسعودي في "الإبانة"؛ ولأنه لو لزمه السجود. لم يؤمن أن يسهو ثانيا وثالثا، فيؤدي إلى ما لا نحاية له، والتصغير لا يصغر".

<sup>(</sup>٤) أي إن لم يتحول إلى فعل كثير عمدا، فيسجد للسهو.

<sup>(</sup>٥) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (٢/ ٣١٦) برقم (٣٥٠٧)، عن ابن جريج، عن عطاء قال: «ليس على من خلف الإمام سهو» قال: قلت: وإن سحد في كل ركعة ثلاث سجدات؟ قال: «ليس عليهم سهو»، وسنن الدارقطني (٢١٢/٢) برقم (١٤١٣) بزيادة: (والإمام كافيه)، ضعفه في البدر المنير (٤/ ٢٢)، جاء في التلخيص الحبير ط العلمية (٢/ ١٢): "وفيه خارجة بن مصعب وهو ضعيف".

"وإن سَها إمامه سَجد مَعه"؛ لقوله ﷺ: (فإن سَها الإمام، فعليه وعلى مَن خلفه سُجود السَّهو) (١) "وإن كان مسبوقًا سَجد مَعه" للمُتابعة (٢) "ثم سَجد في خاتمة صلاته"؛ لأنها حَلَّه. "وإن ترك الإمام سُجود السَّهو سَجد المأموم"؛ لأن صلاته اختلت بسهو الإمام، فيلزمه جبرها.

"الرابع: إذا نسي سجدةً من الأولى، فقام فتذكّر عاد وسَجد بعد الإتيان بالجلسة بين السّجدتين"؛ لأنها حلسة الفصل، وهي من الفرائض فلا يسوغ تركها، ولا يحصل الفصل بالقيام، وهذا إذا لم يجلس عقيب السّجدة الأولى، فإن كان قد جلس على نيَّة الفصل حَرَّ ساجدًا وكفاه، وإن قصد الاستراحة ففيه خلاف.

"وإن تذكّر حين سَجد في الركعة الثانية، لَققنا وألحَقنا هذه السَّجدة بالأُولى، حتى لو نسي من كلِّ ركعةٍ سَجدة، حصل له من الأربع ركعتان"؛ لأن الأولة تتم بالثانية، والثالثة بالرابعة.

"الخامس: إذا نَسي الجُلوسَ في الركعة الثانية فقام: إن تذكَّر قبل الانتصاب عاد وتشهَّد إذا لم يُجُز الرجوعُ"؛ لما ذكرناه "فإنَّه لابَس الفرض، ولكنه يَسجُد"؛ لما ذكرناه؛ لأنه تغيير شِعارٍ. (")

<sup>(</sup>۱) فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار (۱/ ٥١٥)، باب ما جاء في سجود المؤتم لسهو الإمام، رقم (١٦٠٣) - عن عمر أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «ليس على من خلف الإمام سهو، فإن سها الإمام فعليه وعلى من خلف» رواه البزار والبيهقي بسند ضعيف، وأخرجه الدارقطني وزاد: «وإن سها مَنْ خلف الإمام، فليس عليه سهو والإمام كافيه» وإسنادها ضعيف.

<sup>(</sup>٢) قال النووي في المحموع شرح المهذب (٤/ ١٤٨): "قال أصحابنا إذا سبقه الإمام ببعض الصلاة وسها فيما أدركه وسحد الإمام لزم المسبوق أن يسجد معه هذا هو الصحيح المنصوص وبه قطع الجمهور وفيه وجه حكاه الرافعي وغيره أنه لا يسجد معه والمذهب الأول فعلى هذا إذا سجد معه هل يعيد السجود في آخر صلاته فيه القولان المذكوران في الكتاب (أصحهما) عند الأصحاب يعيده فإن لم يسجد الإمام لم يسجد المسبوق في آخر صلاة الإمام ويسجد في آخر صلاة نفسه على المذهب"، وينظر: فتح العزيز بشرح الوجيز الشرح الكبير للرافعي (١/ ١٧٨/٤)، وروضة الطالبين وعمدة المفتين (١/ ٣١٤).

<sup>(</sup>٣) صحيح البخاري (٥/ ٥٢) برقم (٣٨٨٧)، باب المعراج، من حديث طويل عن مالك بن صعصعة رضي الله عنهما، أن نبي الله صلى الله عليه وسلم حدثهم عن ليلة أسري به، وفيه: (أمرت بخمس صلوات كل يوم).

#### البابُ السابعُ: في صلاة التَّطوُّع /

"والفَرضُ حَمسٌ"؛ لقِصَّة المعراج، وقِصَّة الأعرابيّ الذي سأل رسول الله عليّ عن الذي عليه من الصَّلوات، فقال الطَّيِّلا: (حَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي اليَومِ واللَّيْلَةِ) فقال: هل عليّ غيرُها؟ فقال: (لَا، إلَّا أَنْ تَطَوَّعُ). ('' "وما سِواهُ سُنَّةٌ" يريد: السُّنن الرَّواتب، مع المحتُوبات وغيرها، فالرَّاتبة مع المحتُوبات قد ذكرنا أقلَّها، وأما الأكمل فهي ثمان عشرة ركعة، سِوى الوتر: ركعتان قبل الفجر ('')، وركعتان بعد المغرب ('')، وركعتان بعد المغرب فرابع على أربع بعد العِشاء ('')، رواها كلها ابن عُمر شُه، وأربع قبل الظُهر، وأربع بعدها؛ لقوله على اللهُ امرءًا صلَّى ركعاتٍ قبلَ الظُهْرِ وأربعِ بعدَها حُرِّمَ على النَّارِ) ('')، وأربع قبل العَصر؛ لقوله على (رحمَ اللهُ امرءًا صلَّى قبلَ العصر أربعًا). (۲)

"والوترُ سُنَةٌ، خلافًا لأبي حنيفة -رحمه الله" (٧)؛ لقوله ﷺ: (ثلاثٌ هُنَّ عليَّ فرضٌ، ولكم تطوُّعٌ: النَّحرُ، والوَترُ، وركعتَا الفَحرِ) (٨)، وروى عُبادة بن الصَّامت، قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: (خَمْسٌ

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۱/ ۱۸) برقم (٤٦)، باب: الزكاة من الإسلام، سمع طلحة بن عبيد الله، يقول: جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل نجد ثائر الرأس، يسمع دوي صوته ولا يفقه ما يقول، حتى دنا، فإذا هو يسأل عن الإسلام، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «خمس صلوات في اليوم والليلة». فقال: هل علي غيرها؟ قال: «لا، إلا أن تطوع». قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة، قال: وسلم: «وصيام رمضان». قال: هل علي غيره؟ قال: «لا، إلا أن تطوع». قال: وذكر له رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة، قال: هل علي غيرها؟ قال: «لا، إلا أن تطوع». قال: فأدبر الرجل وهو يقول: والله لا أزيد على هذا ولا أنقص، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أفلح إن صدق»، وصحيح مسلم (١/ ٤٠)، باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام.

<sup>(</sup>٢) مسند أحمد ت شاكر (٥/ ٦٤ - ٦٥) برقم (٣٣٥)، مسند عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، عن ابن عمر قال: عشر ركعات كان النبي -صلى الله عليه وسلم - يداوم عليهن: ركعتين قبل الظهر، وركعتين بعد الظهر، وركعتين بعد الفجر، قال المحقق: إسناده صحيح.

<sup>(</sup>٣) الحديث نفسه

<sup>(</sup>٤) الحديث نفسه.

<sup>(</sup>٥) سنن أبي داود (٢/ ٢٣) برقم (٢٩ ٢١)، قال أبو داود: رواه العلاء بن الحارث، وسليمان بن موسى، عن مكحول، بإسناده مثله [حكم الألباني] : صحيح، وسنن الترمذي ت شاكر (٢/ ٢٩٢) برقم (٤٢٨)، قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه»، «والقاسم هو ابن عبد الرحمن يكنى أبا عبد الرحمن، وهو مولى عبد الرحمن بن خالد بن يزيد بن معاوية وهو ثقة شامي، [ص: ٩٤] وهو صاحب أبي أمامة»، [حكم الألباني] : صحيح

<sup>(</sup>٦) سنن أبي داود (٢/ ٢٣) برقم (١٢٧١)، [حكم الألباني] : حسن

<sup>(</sup>٧) الهداية في شرح بداية المبتدي (١/ ٦٦)، باب صلاة الوتر، " الوتر واجب عند أبي حنيفة رحمه الله وقالا سنة " لظهور آثار السنن فيه حيث لا يكفر جاحده ولا يؤذن له ولأبي حنيفة رحمه الله تعالى قوله عليه الصلاة والسلام " إن الله تعالى زادكم صلاة ألا وهي الوتر فصلوها ما بين العشاء إلى طلوع الفجر " أمر وهو للوجوب ولهذا وجب القضاء بالإجماع وإنما لا يكفر جاحده لأن وجوبه ثبت بالسنة وهو المعني بما روي عنه أنه سنة وهو يؤدى في وقت العشاء فاكتفى بأذانه وإقامته".

<sup>(</sup>٨) مسند أحمد ت شاكر (٢/ ٢٠٥) برقم (٢٠٥٠)، مسند عبد الله بن العباس بن عبد الطلب عن النبي - صلى الله عليه وسلم، عن ابن عباس قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: "ثلاث هن على فرائض، وهن لكم تطوع، الوتر، والنحر، وصلاة

مِنّا). (٣) "ثم ركعتا الفجر"؛ لقوله ﷺ: (رَكْعَتا الفَحْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيا وَما فِيها). (١)

كَتَبَهُنَّ اللَّهُ -سبُحانهُ وتعَالَى- عَلَى الْعِبَادِ، فَمَنْ جَاءَ بِمِنَّ لَمْ يُضَيِّعْ مِنْهُنَّ شَيْئًا كَانَ لَهُ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلً- أَنْ يُدْخِلَهُ الجُنَّةَ) (١) يعني: الصَّلوات الخمس.

"وسُننُ الجماعة أفضلُ من سُنن الانفراد"؛ لأخًا تشبه الفرائض في كون الجماعة مشروعةً فيها. "وأفضلُ سُنن الجماعة: صلاةُ العِيد"؛ لِزيادة الشَّبهِ، فإن لها وقتٌ مقدَّرٌ كالفرائض.

"ثم الخسوف"؛ لأن وقتها منوط بسببٍ يفُوت، فهو كالوقتِ المِقدَّر. "ثم الاستسقاءُ" وإنما بآخر الاستسقاء؛ لأنه ليس له وقت مُقدَّرٌ ولا يفُوت، فإنَّ الغيث لو وقع جاز فعلها لطلب الزيادة، كما يأتي. "وأفضل سُنن الانفراد: / الوترُ"؛ لاختلاف العلماء في وجوبه، (٢) وقد قال على: (مَن لَم يُوترُ فليسَ

"ولا رُخصة في تركهما"؛ لتأكدهما بالأحبار. (°) "والتَّراويخُ في شهر رمضان سُنَّة"؛ لقوله ﷺ: (مَن قامَ رمضانَ إيمانًا واحتِسابًا، غُفِرَ لَهُ ما تقدَّمَ). (١) "والجماعةُ فيها أفضلُ من الانفراد"؛ لأن عُمر

الضحى"، قال المحقق: إسناده ضعيف، والمستدرك على الصحيحين للحاكم (١١١٩(٤٤١/١) ، قال الحاكم: " الأصل في هذا حديث الإيمان وسؤال الأعرابي النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلوات الخمس، قال: هل علي غيرها؟ قال: «لا إلا أن تطوع» ، وحديث سعيد بن يسار عن ابن عمر في الوتر على الراحلة، وقد اتفق الشيخان على إخراجها في الصحيح "، [التعليق - من تلخيص الذهبي] ١١١٩ - ما تكلم الحاكم عليه وهو غريب منكر.

٣٢

<sup>(</sup>١) سنن أبي داود ت الأرنؤوط (٢/ ٥٦٠) برقم (١٤٢٠)، باب فيمن لم يوتر، قال المحقق: "حديث صحيح، وهذا إسناد ضعيف لجهالة المخدحي وهو أبو رفيع، ....، وقد سلف تخريجه برقم (٤٢٥) من طريق آخر بإسناد صحيح"، [حكم الألباني] : صحيح.

<sup>(</sup>٢) أي: خلاف أبي حنيفة الذي يقول بالوجوب، وقد سبق ذكره.

<sup>(</sup>٣) سنن أبي داود (٢/ ٦٢) برقم (١٤١٩)، باب فيمن لم يوتر، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «الوتر حق، فمن لم يوتر فليس منا» الوتر حق، فمن لم يوتر فليس منا»، [حكم الألباني]: ضعيف.

<sup>(</sup>٤) صحيح مسلم (١/ ٥٠١)، برقم (٧٢٥) باب فضل ركعتي الفجر، عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها».

<sup>(</sup>٥) صحيح البخاري (٢/ ٥٧) برقم (١٦٩٩)، باب تعاهد ركعتي الفحر ومن سماهما تطوعا، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: «لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل أشد منه تعاهدا على ركعتي الفجر»، وصحيح مسلم (١/ ٥٠١)، باب تعاهد ركعتي الفجر، عن عائشة، «أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن على شيء من النوافل أشد معاهدة منه على ركعتين قبل الصبح».

<sup>(</sup>٦) صحيح البخاري (٣/ ٤٤) برقم (٢٠٠٩)، باب فضل من قام رمضان، وصحيح مسلم (١/ ٢٣) برقم (٧٥٩) عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «من قام رمضان إيمانا واحتسابا، غفر له ما تقدم من ذنبه»، [شرح محمد فؤاد عبد الباقي] [ شرح المحنى إيمانا تصديق بأنه حق معتقدا فضيلته ومعنى احتسابا أن يريد به الله تعالى وحده لا يقصد رؤية الناس ولا غير ذلك مما يخالف الإخلاص والمراد بقيام رمضان صلاة التراويح واتفق العلماء على استحبابها].

## (المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِيِّ الشَّافِعِيِّ '

ﷺ أقامها بالجماعة، ولأنّه لو انفرد لخاف التّواني فيها. (١) "وأما الوترُ فركعةٌ واحدةٌ"؛ لقوله ﷺ: (مَنْ أحبّ أن يُوتِرَ بواحدةٍ فليفعلْ). (٢) "وما قبلها مثنى مثنى بِسلامٍ"؛ لأن النّبيّ ﷺ كان يفصل بين الشّفع والوتر بسلام. (٣) "ولا وتر قبل مكتُوبة العِشاء" خلافًا لأبي حنيفة -رحمه الله (١)؛ لقوله ﷺ: (إنَّ الله تَعالَى زادَكم صَلاةً، وهي الوِترُ، فصَلُوها مِن صَلاةِ العِشاءِ إلى صَلاةِ الفَحرِ). (٥)

"ويجوز الوتر بثلاثة" يريد: موصُولة، كما ذهب إليه أبو حنيفة "، وهذا الجواز لا خلاف فيه، وإنما الخلاف في الأولى. "بتشهد واحدٍ أو بتشهدين، والتسليم في الثالثة" يريد: إذا زاد على ركعةٍ واحدةٍ،

<sup>(</sup>۱) موطأ مالك ت عبد الباقي (۱/ ۱۱۰) برقم (٥) وحدثني عن مالك، عن يزيد بن رومان أنه قال: «كان الناس يقومون في زمان عمر بن الخطاب في رمضان بثلاث وعشرين ركعة»، ومصنف عبد الرزاق الصنعاني (٤/ ٢٦٠)، (٢٧٣٠) عن السائب بن يزيد، " أن عمر: جمع الناس في رمضان على أبي بن كعب، وعلى تميم الداري على إحدى وعشرين ركعة يقرءون بالمئين وينصرفون عند فروع الفجر "، حاء في كنز العمال (٨/ ٤٠٧ - ٤٠٨)، (صلاة التراويح) رقم (٢٣٤٦٦): عن عبد الرحمن بن عبد القاري قال: "خرجت مع عمر ابن الخطاب ليلة في رمضان إلى المسجد فإذا الناس أوزاع متفرقون يصلي الرحل لنفسه فيصلى بصلاته الرهط فقال عمر: إني أرى لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد لكان أمثل ثم عزم فجمعهم على أبي بن كعب، ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم" قال عمر: "نعم البدعة هذه والتي تنامون عنها أفضل من التي تقومون يريد آخر الليل وكان الناس يقومون أوله".

<sup>(</sup>٢) سنن أبي داود (٢/ ٦٢) رقم (١٤٢٢)، باب كم الوتر؟، عن أبي أيوب الأنصاري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الوتر حق على كل مسلم، فمن أحب أن يوتر بخمس فليفعل، ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل، ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل»، [حكم الألباني] : صحيح.

<sup>(</sup>٣) مسند أحمد ت شاكر (٥/ ٧٤) برقم (٧٤ ٥)، مسند عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، عن ابن عمر قال: كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يفصل بين الوتر والشفع بتسليمة، ويسمعناها. قال المحقق: إسناده صحيح.

<sup>(</sup>٤) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (١/ ٢٧١): "أما قولهم: إنه لا وقت لها فليس كذلك بل لها وقت وهو وقت العشاء إلا أن تقليم العشاء عليها شرط عند التذكر، وذا لا يدل على التبعية كتقليم كل فرض على ما يعقبه من الفرائض، ولهذا اختص بوقت استحسانا فإن تأخيرها إلى آخر الليل مستحب وتأخير العشاء إلى آخر الليل يكره أشد الكراهة، وذا أمارة الأصالة إذ لو كانت تابعة للعشاء لتبعته في الكراهة والاستحباب جميعا"، وجاء التوضيح أكثر في العناية شرح الهداية (١/ ٢٢٤) حيث قال: "وأول وقت الوتر بعد العشاء وآخره ما لم يطلع الفجر عندها لقوله - صلى الله عليه وسلم - «فصلوها ما بين العشاء إلى طلوع الفجر» وعند أبي حنيفة وقته وقت العشاء) ؟ لأن الوتر عنده فرض عملا، والوقت إذا جمع بين صلاتين واجبتين كان وقتا لهما جميعا كالفائنة والوقتية. فإن قيل: لو كان وقت الوتر وقت العشاء لجاز تقديمه على العشاء. أجاب بقوله (إلا أنه لا يقدم عليه عند التذكر) يعني إذا لم يكن ناسيا لو كان وقت الوزر وقت العشاء متعمدا أعاد الوتر بلا خلاف، وإن أوتر ناسيا للعشاء ثم تذكر لا يعيده عنده؛ لأن النسيان يسقط الترتيب ويعيده عندها؛ لأنه سنة العشاء كركعتي العشاء، فلو قدم الركعتين على العشاء لم يجز عامدا كان أو ناسيا فكذلك الوتر".

<sup>(</sup>٥) المعجم الكبير للطبراني (٢/ ٢٧٩)، ٢١٦٧ - أن أبا تميم الجيشاني عبد الله بن مالك أخبره أنه سمع عمرو بن العاص، يقول: أخبرني رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إن الله عز وجل قد زادكم صلاة فصلوها فيما بين صلاة العشاء إلى صلاة الصبح الوتر الوتر» ، ألا وإنه أبو بصرة الغفاري، حاء في سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (١/ ٢٢١): "قلت: وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات رجال مسلم".

<sup>(</sup>٦) انظر: الحجة على أهل المدينة ١ / ١٩٠.

ففي التَّشهّد وجهان: أحدهما: يتشهّد تشهّدين في الأخيرة، والتي قبلها، والثاني: تشهّد واحدٌ في الأخيرة، كي لا يتشبه بالمغرب، وهذا إذا أوتر بثلاثٍ، وكلُّ ذلك منقولٌ عن رسول الله على الله على أو تسع، أو إحدى عشرة، أو ثلاث عشرة بتسليم واحدٍ، بتشهّدٍ واحدٍ" في آخرهِنَّ "أو تشهّدين" في الأخيرة وما يلي الأخيرة، والكُلُّ منقولٌ كما تقدم، ولم يُنقل أنَّه الطّيلُمُ تَشهّد في كلِّ ركعتين/. "والاحتياطُ النوم على الوترِ" كما فعله أبو بكرٍ على وقال فيه النَّبيّ على: (هذَا أَخَذَ بالجَرْم، وهذَا أَخَذَ بالقوةِ) يريد: عُمر هيه. (٢)

"ولا ينقض الوتر" كما كان يفعله ابن عُمر -رضي الله عنهما؛ لما روي عن أبي بكرٍ ، وعمَّار ابن

<sup>(</sup>١) صحيح البخاري (٢/ ٢٤) رقم (٩٩٠)، عن ابن عمر: أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة الليل، فقال رسول الله عليه السلام: «صلاة الليل مثني مثني، فإذا خشى أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى»، ورقم (٩٩١) - وعن نافع: أن عبد الله بن عمر: «كان يسلم بين الركعة والركعتين في الوتر حتى يأمر ببعض حاجته»، [تعليق مصطفى البغا] [ ش (مثني مثني) ركعتين ركعتين أي يصلي كل ركعتين بتشهد وسلام. (حشى أحدكم الصبح) خاف أن يطلع الفحر دون أن ينتبه. (توتر) تجعل صلاته وترا]، وموارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان ت حسين أسد (٢/ ٤٢٦)، باب النهي عن الوتر بثلاث، رقم (٦٨٠)، عن أبي هريرة: أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: قال: "لا توتروا بثلاث، أوتروا بخمس أو سبع، ولا تشبهوا بصلاة المغرب". قال المحقق: إسناده صحيح. وباب الوتر بركعة، (٦٨١)، عن ابن عباس: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أوتر بركعة، قال المحقق: إسناد صحيح، والسنن الكبرى للبيهقي (٣/ ٤٥) رقم (٤٨١٢)، عن عبد الرحمن بن يزيد قال: قال عبد الله: " الوتر ثلاث كوتر النهار المغرب". هذا صحيح من حديث عبد الله بن مسعود من قوله غير مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وقد رفعه يحيي بن زكريا بن أبي الحواجب الكوفي عن الأعمش، وهو ضعيف، وروايته تخالف رواية الجماعة عن الأعمش، والسنن الكبرى للبيهقي (٣/ ٤٥) رقم (٤٨١٣)، عن الأعمش، عن بعض أصحابه قال: قال عبد الله: " الوتر سبع أو خمس ولا أقل من ثلاث ". وقيل عن الأعمش، عن إبراهيم قال: قال عبد الله بن مسعود، وهو منقطع، وموقوف، وشرح السنة للبغوي (٤/ ٨٣)، مالك، قال ابن شهاب: كان سعد بن أبي وقاص يوتر بعد العتمة بواحدة، قال مالك: وليس العمل على ذلك. وقال الأوزاعي: إن فصل بين الركعتين والثالثة، فحسن، وإن لم يفعل، فحسن، وقال مالك: يفصل بينهما، فإن لم يفعل، وقام إلى الثالثة ناسيا، سجد للسهو، قال الشافعي: والذي أختار ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم، كان يصلي إحدى عشرة ركعة، يوتر منها بواحدة. قال رحمه الله: ومن ذهب إلى أنه يوتر بثلاث، قال: يوتر بتشهدين وتسليمة واحدة، كالمغرب، يروى ذلك عن ابن مسعود. قال رحمه الله: وذهب بعض أصحاب الشافعي إلى أنه إن اختار الثلاث، يصليها بتشهد واحد، كما روينا عن عائشة في الخمس، وروي ذلك عن عائشة مرفوعا. وشرح السنة للبغوي (٤/ ٧٧)، باب الوتر بثلاث وبخمس وسبع أو أكثر، رقم (٩٦٠)، عن عائشة، قالت: «كانت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم من الليل ثلاث عشرة ركعة يوتر من ذلك بخمس لا يجلس في شيء منهن إلا في آخرهن، فإذا أذن المؤذن، قام فصلي ركعتين خفيفتين»، و(٤/ ٧٨)، رقم (۹۲۹)، و (4 / ۹ ) رقم (۹۲۹)، و (4 / 4 ) رقم (۹۳۹)، و (4 / 4 ) رقم (۹۳۹).

<sup>(</sup>٢) المستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ٤٤٢) رقم (١١٢٠) عن أبي قتادة، أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال لأبي بكر: «متى توتر؟» قال: أنام ثم أوتر، فقال لأبي بكر: «أخذت بالجزم» أو بالوثيقة، وقال لعمر: «أخذت بالقوة» هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه، وله شاهد بإسناد صحيح "، [التعليق - من تلخيص الذهبي] . (التعليق - على شرط مسلم.

## (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِيِّ الشَّافِعِيِّ '

ياسرٍ، وأبي هُريرة: ألَّا يَشْفَعَ الرَّحلُ وتره، واحتار الشافعيّ ﷺ فعل أبي بكرٍ. (١)

"ويُستحبُّ القُنوتُ في الوتر في النَّصف الأخير من رمضان"؛ لقول عُمر ﷺ: السُّنَّةُ إذا انتصَف الشَّهرُ من رمضانَ أن تُلعَنَ الكَفَرة في الوتر بعد ما يقول: سَمعَ الله لِمَن حَمِده. (٢)

وقال أبو حنيفة: محلّ القُنوت في الوترِ قبل الرُّكوع في جميع العُمر.

"وأما التَّهجّدُ فإنَّه سُنَّةٌ مؤكَّدةٌ، لاسِيَّما لِمن يَحفظُ القرآن"؛ لقوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلْيَلِ فَتَهَجَّدُ بِهِ عَنَافِلَةً لَكَ ﴾ (1) وقال رسول الله ﷺ: (أفضلُ الصَّلاةِ بعد المفروضةِ صلاةُ اللَّيلِ). (1)

"فإن جَعَل الليل مُحْزَاين، فليجعَل النّصف الأخير للتَّهجُّد"؛ لقوله تعالى: ﴿ كَانُواْ قَلِيلًا مِّنَ ٱلْيَالِ مَا يَهْجَعُونَ ﴿ كَانُواْ فَلِيلًا مِّنَ ٱلْيَالِ مَا يَهْجَعُونَ ﴿ ﴾ (°)

(٣) الإسراء: ٧٩.

(٥) الذاريات: ١٨، ١٨

<sup>(</sup>۱) موطأ مالك رواية محمد بن الحسن الشيباني (ص: ٩٤) رقم (٢٥١) أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر، «أنه كان ذات ليلة بمكة، والسماء متغيمة فخشى الصبح، فأوتر بواحدة، ثم انكشف الغيم، فرأى عليه ليلا، فشفع بسجدة ثم صلى سجدتين، سجدتين، فلما خشي الصبح أوتر بواحدة»، قال محمد: وبقول أبي هريرة نأخذ، لا نرى أن يشفع إلى الوتر بعد الفراغ من صلاة الوتر، ولكنه يصلي بعد وتره ما أحب، ولا ينقض وتره، وهو قول أبي حنيفة، رحمه الله، ومصنف عبد الرزاق الصنعاني (٣/ ٢٩) رقم (٢٩٨٤) عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر: «أنه كان إذا نام على وتر، ثم قام يصلي من الليل صلى ركعة إلى وتره فيشفع له، ثم أوتر بعد في آخر صلاته» قال الزهري: فبلغ ذلك ابن عباس فلم يعجبه، فقال: «إن ابن عمر ليوتر في الليلة ثلاث مرات»، والسنن الكبرى للبيهقي (٣/ ٥٠) رقم (٤٨٤٥)، ومعرفة السنن والآثار (٤/ ٨٨) رقم (٤١٥٥) – أخبرنا أبو سعيد قال: حدثنا أبو العباس قال: أخبرنا الربيع قال: قلت للشافعي: أفتقول: يشفع وتره؟ قال: لا. روينا عن ابن عباس أنه كره لابن عمر أن يشفع وتره، ورقم الشجرة، وأبي هريرة أنه لا يشفع وتره ولا يعيدها، ورقم (٣٤٥٥) – وقالت عائشة: ذلك الذي يلعب بوتره يعني: الذي يوتر ثم ينام، الشجرة، وأبي هريرة أنه لا يشفع وتره، جاء البدر المنير (٤/ ٣٦٥): "ووافق الصديق على هذا – أعني: عدم نقض الوتر – الفاروق وسعد وعمار وابن عباس وأبو هريرة وعائشة وجمهور العلماء، وفي «صحيح البخاري» عن نصر بن عمران الضبعي قال: «سألت عائذ بن عمرو الصحابي: هل ينقض الوتر؟ (قال): إذا أوترت من أوله فلا (توتر) من آخره».

<sup>(</sup>۲) البدر المنير (٤/ ٣٦٧): عن عمر رضي الله عنه أنه قال: (السنة إذا انتصف شهر رمضان أن يلعن الكفرة في الوتر بعدما يقول: سمع الله لمن حمده»، وهذا غريب، لم أره في كتاب حديثي معتمد، والرافعي ذكره تبعا للشيخ أبي إسحاق الشيرازي؛ فإنه ذكره في «مهذبه» (وحذفه) النووي في «شرحه» فلم يذكره، وذكر مكانه ما هو مشهور في أبي داود من فعل عمر، مع انقطاعه، وحسنه في التلخيص الحبير ط العلمية (٢/ ٢٠) رقم (٥٠٠).

<sup>(</sup>٤) مسند أحمد ط الرسالة (١٦/ ٥٣٣) رقم (١٠٩١٥)، عن أبي هريرة، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "أفضل الصلاة بعد المفروضة صلاة الليل، وأفضل الصيام بعد رمضان شهر الله الذي تدعونه المحرم ". قال المحققون: حديث صحيح، وهذا إسناد رحاله ثقات رجال الشيخين، لكن سقط من إسناده محمد بن المنتشر بين عبد الملك بن عمير وبين حميد بن عبد الرحمن -وهو الحميري البصري.

(المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخَلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدٍ بنِ يونسَ بنِ محمدٍ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِّ الشَّافِعِيِّ '

"وإن جزَّا اللَّيلَ أثلاثًا، فوسطُ اللَّيل أحبُّ إلينا"؛ لقوله - عَلَى: (أَحَبُّ الصَّلاةِ إلى اللَّهِ تَعَالَى صَلاةُ داؤدَ، كَانَ يَنامُ نِصْفَ اللَّيْلِ ويقومُ تُلْتَهُ، ويَنامُ سُدُسَهُ). (١)

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (٤/ ١٦١) رقم (٣٤٢٠)، باب: أحب الصلاة إلى الله صلاة داود، وأحب الصيام إلى الله صيام داود: كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه، وينام سدسه، ويصوم يوما ويفطر يوما، عن عمرو بن أوس الثقفي، سمع عبد الله بن عمرو، قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أحب الصيام إلى الله صيام داود، كان يصوم يوما ويفطر يوما، وأحب الصلاة إلى الله صلاة داود، كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه، وينام سدسه»، صحيح مسلم (٢/ ٨١٦) رقم (١٥٩)، باب النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به أو فوت به حقا أو لم يفطر العيدين والتشريق، وبيان تفضيل صوم يوم، وإفطار يوم.

#### كتاب الصَّلاة بالجَماعة

"قال رسول الله ﷺ: (صَلاةُ الجَماعَةِ أَفْضَلُ مِن صَلاةِ الفَذِّ بِنَيِّفٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً)" (١) والفَذُّ: الفردُ. "ولا رخصة في تركها إلَّا بِعُدْرٍ"؛ لقوله ﷺ: (مَن سَمِعَ النِّداءَ فَلَم يُجِبْهُ فَلَا صَلاةَ لَه، إلَّا مِن عُذْرٍ). (٢) "وينالُ الفضل بالجماعة في البيت في وقتِ المطرِ والبردِ الشَّديدِ"؛ لما رُوي أنَّ النَّبيّ مِن عُذْرٍ). كان يأمرُ المنادِي في الليلة المِظلمةِ أو المِطِيرةِ: أنْ صَلُّوا فِي رِحالِكُم. (٢)

۳۳/ ب

"وحيثما كثرت الجماعةُ فهو أفضلُ"؛ لقوله ﷺ: (ومَا كَانَ أَكثرَ فهوَ أَحبُ إلى اللهِ تعالَى). (٤) "إلَّا أن يكون قَيِّمَ مسجِدٍ؛ فإحياؤه مع الجماعة أفضل" يريد: القليلة؛ لعلَّا يُضيع المسجِد،

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۱/ ۱۳۱)، باب فضل صلاة الجماعة وكان الأسود: «إذا فاتته الجماعة ذهب إلى مسجد آخر» وجاء أنس بن مالك: «إلى مسجد قد صلى فيه، فأذن وأقام وصلى جماعة»، رقم (٦٤٦)، أخبرنا مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة»، ورقم (٢٤٦) – حدثنا عبد الله بن يوسف، أخبرنا الليث، حدثني ابن الهاد، عن عبد الله بن خباب، عن أبي سعيد الخدري، أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «صلاة الجماعة تفضل صلاة المخاعة توبان المحماعة تفضل صلاة المحماعة تعدل صلاة الجماعة، وبيان التشديد في التخلف عنها، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «صلاة الجماعة تعدل خمسا وعشرين من صلاة الفذ»، و (١/ ٤٥٠) رقم (٢٥٠)، باب فضل صلاة الجماعة، وبيان التشديد في التخلف عنها، حدثنا يحيى بن يحيى قال: قرأت الفذ»، و (١/ ٤٥٠) من بن عمر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ بسبع وعشرين مرجة».

<sup>(</sup>٢) سنن الدارقطني (٢/ ٣٣٣) برقم (٥٥٥)، عن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من سمع النداء فلم يجبه فلا صلاة له إلا من عذر»، قال في مشكاة المصابيح (١/ ٣٣٨)، ١٠٧٧ -[٢٦] (صحيح)، وعن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من سمع النداء فلم يجبه فلا صلاة له إلا من عذر». رواه الدارقطني.

<sup>(</sup>٣) صحيح البخاري (١/ ١٢٩) رقم (٦٣٢)، باب الأذان للمسافر، إذا كانوا جماعة، والإقامة، وكذلك بعرفة وجمع، وقول المؤذن: الصلاة في الرحال، في الليلة الباردة أو المطيرة، عن عبيد الله بن عمر، قال: حدثني نافع، قال: أذن ابن عمر في ليلة باردة بضجنان، ثم قال: صلوا في رحالكم، فأخبرنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر مؤذنا يؤذن، ثم يقول على إثره: «ألا صلوا في الرحال» في الليلة الباردة، أو المطيرة في السفر، وصحيح مسلم (١/ ٤٨٤) رقم (٦٩٧) باب الصلاة في الرحال في المطر، عن ابن عمر، أنه نادى بالصلاة في ليلة ذات برد وربح ومطر، فقال في آخر ندائه: ألا صلوا في رحالكم، ألا صلوا في الرحال، ثم قال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر المؤذن، إذا كانت ليلة باردة، أو ذات مطر في السفر، أن يقول: «ألا صلوا في رحالكم».

<sup>(</sup>٤) سنن النسائي (٢/ ١٠٤) رقم (٨٤٣) عن عبد الله بن أبي بصير، عن أبيه – قال شعبة: وقال أبو إسحاق: وقد سمعته منه ومن أبيه – قال: سمعت أبي بن كعب يقول: صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما صلاة الصبح فقال: «أشهد فلان الصلاة؟» قالوا: لا. قال: «ففلان؟» قالوا: لا. قال: «إن هاتين الصلاتين من أثقل الصلاة على المنافقين، ولو يعلمون ما فيهما لأتوهما ولو حبوا، والصف الأول على مثل صف الملائكة ولو تعلمون فضيلته لابتدرتموه، وصلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده، وصلاة الرجل مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل، وما كانوا أكثر فهو أحب إلى الله عز وجل» [حكم الألباني] حسن، وصحيح ابن خزيمة (٢/ الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل، وما كانوا أكثر فهو أحب إلى الله عز وجل» [حكم الألباني] حسن، وصحيح ابن خزيمة (٢/ ٣٦٣) رقم (١٤٧٦) [التعليق] ١٤٧٦ – قال الأعظمي: إسناده صحيح، وصحيح الجامع الصغير وزيادته (١/ ٤٤٦)، ٢٢٤٢ – ١٩٩٩ –، (حسن)، [صحيح] ... [حم د ن ه حب ك] عن أبي. صحيح أبي داود، صحيح الترغيب.

ويُحصل الجماعة في موضعين.

### [فَرْعٌ]

#### [في استِحبَاب إعادة الصَّلاةِ]

"من صلَّى مُنفردًا فأدرك جماعةً، يُستحبُّ له أن يُعيد الصَّلاة"؛ لقوله ﷺ: (إذا صلَّيْتُما في رحالِكما، ثمَّ أتَيْتُما مَسحدَ جماعةٍ، فصَلِّيا مَعهُم فإنَّها لَكُما نافِلةٌ). (١)

"وينوي النَّافلة أو الفائتة " يريد: إذا كان عليه فائتة ؛ لأنَّ الفرض سقط عنه بالأول، فإن نوى الفرض المؤقت مرةً أخرى، احتسب الله أكملهما من فرضه.

"وتمام الكتاب بثلاثة أبواب: "

البابُ الأوَّلُ: في صِفَةِ الأئِمَّةِ

"يَصحُ الاقتداءُ بكلٌ من صحَّت صلاته في نفسه" يريد: صحَّةً تُغنِي عن وحوب القضاء، فإنَّ من لم يَجَد ماءً ولا تُرابًا صلاته صحيحةٌ وعليه القضاء، ولا يَصحُ أن يُقتدى به.

"إلَّا المرأة والأمِّي" نصَّ عليه، يريد: ألَّا يَقتديَ بالمرأة رحلٌ؛ لقوله ﷺ: (لَا تَؤَمُّ امرأةٌ رحلًا). (٢٠)

والأمِّيّ الذي لا يُحسن الفاتحة أو شيئًا منها، نصَّ الشَّافعيّ في الجديد: أن الاقتداء به لا يصحُّ؛ لأن قراءة المأموم مُتعلِّقة بالإمام، بدليل تحمُّله إيَّاها عن المسبوق، والأمِّيّ عاجزٌ عن القِراءة، فلا يصحُّ حَلفه صلاة القارىء. "ويصحُّ صلاة القائِم خلف القاعِد"؛ لأنَّ النَّبيّ ﷺ صلَّى جالِسًا، والنَّاسُ خلفه قيامٌ. (٢) "ولو استخلف القاعد كان أولى"؛ ليكون اقتداء القائِم بالقائِم. (١)

<sup>(</sup>۱) سنن النسائي (۲/ ۱۱۲)، رقم (۸٥٨)، حدثنا جابر بن يزيد بن الأسود العامري، عن أبيه قال: شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الفجر في مسجد الخيف، فلما قضى صلاته إذا هو برجلين في آخر القوم لم يصليا معه قال: «علي بحما». فأتي بحما ترعد فرائصهما فقال: «ما منعكما أن تصليا معنا؟» قالا: يا رسول الله إنا قد صلينا في رحالنا. قال: «فلا تفعلا، إذا صليتما في رحالكما، ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهم، فإنحا لكما نافلة». [حكم الألباني] صحيح.

<sup>(</sup>٢) السنن الكبرى للبيهقي (٣/ ١٢٨) رقم (١٣١٥)، عن سعيد بن المسيب، عن جابر بن عبد الله قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على منبره يقول، فذكر الحديث وفيه " ألا ولا تؤمن امرأة رجلا ". وهذا حديث في إسناده ضعف، ويروى من وجه آخر ضعيف عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه من قوله، وهو مذهب الفقهاء السبعة من التابعين فمن بعدهم، وضعيف الجامع الصغير وزيادته (ص: ٩٢٥) رقم (٦٣٨٦): (يا أيها الناس! .....، ألا لا تؤمن امرأة رجلا ولا يؤم أعرابي مهاجرا ولا يؤم فاجر مؤمنا إلا أن يقهره سلطان يخاف سيفه وسوطه)، [حكم الألباني] (ضعيف).

<sup>(</sup>٣) صحيح البخاري (٧/ ١١٧) رقم (٥٦٥٨)، باب إذا عاد مريضا، فحضرت الصلاة فصلى بحم جماعة، عن عائشة رضي الله عنها: أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليه ناس يعودونه في مرضه، فصلى بحم جالسا، فجعلوا يصلون قياما، فأشار إليهم: «اجلسوا» فلما فرغ قال: «إن الإمام ليؤتم به، فإذا ركع فاركعوا، وإذا رفع فارفعوا، وإن صلى جالسا فصلوا جلوسا» قال أبو عبد الله: قال الحميدي: «هذا الحديث منسوخ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم آخر ما صلى صلى قاعدا والناس خلفه قيام».

<sup>(</sup>٤) صحيح البخاري (١/ ١٣٩) رقم (٦٨٩)، باب: إنما جعل الإمام ليؤتم به، عن أنس بن مالك، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركب

"ويصحُّ الاقتداءُ بالصّبيّ والأعجَميّ/ والعبدِ والمبتدِع والفاسقِ، وفيهما كراهة" أما الصبي؛ فلما روي عن عَمرو بن سَلمة، قال: أممتُ على عهد رسول الله ﷺ وأنا غُلامٌ ابن سبع (۱)، ولأنه مأمور بالصلاة، وصلاته صحيحة، وهذا إذا بلغ حدًّا يَعقل. وأما الأعجميّ؛ فهو الذي ليس بعربيّ، والاقتداء به جائزٌ؛ لأن صلاته صحيحة في نفسه، ومن صحَّت صلاته في نفسه صحَّ الاقتداء به، والذي لا يَفصح هو أعجم، والاقتداء به جائزٌ إذا قرأ (الفاتحة) بحروفها وتشديدها كما تقدَّم. وأما العبدُ؛ فلقوله ﷺ: (اسمَعوا وأطيعوا ولَوْ أُمِّرَ علَيْكُم عبد حبَشِيٌّ أُجْدع مَا أقامَ فيكُم الصَّلاة). (٢) وأما المبتدِع؛ وهو الذي يطعن في السَلف الصَّالِح، ويُظهر البِدع، والفاسِقُ الذي يرتكبُ الكبائرَ؛ فلأن ذلك لا يُخرجهما عن الإسلام، وقد السَّلف الصَّالِح، ويُظهر البِدع، والفاسِقُ الذي يرتكبُ الكبائر؛ فلأن ذلك لا يُخرجهما عن الإسلام، وقد قال ﷺ: (صلَّوا خلفَ مَن قالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) (٢) ولأن صلاته صحيحة فجاز الاقتداء به كالعَدلِ. وأما الكراهة؛ فلأن العلماء قد احتلفوا في صِحَّتها. "أما المرأة فيصحُ اقتداء النِّساء بها" والدليل على ذلك

1/48

فرسا، فصرع عنه فجحش شقه الأيمن، فصلى صلاة من الصلوات وهو قاعد، فصلينا وراءه قعودا، فلما انصرف قال: " إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا صلى قائما، فصلوا قياما، فإذا ركع، فاركعوا وإذا رفع، فارفعوا، وإذا قال: سمع الله لمن حمده، فقولوا: ربنا ولك الحمد، وإذا صلى قائما، فصلوا قياما، وإذا صلى حالسا، فصلوا جلوسا أجمعون " قال أبو عبد الله: قال الحميدي: قوله: «إذا صلى حالسا فصلوا جلوسا» بمو في مرضه القديم، ثم صلى بعد ذلك النبي صلى الله عليه وسلم حالسا، والناس خلفه قياما، لم يأمرهم بالقعود، وإنما يؤخذ بالآخر فالآخر، من فعل النبي صلى الله عليه وسلم.

- (۱) سنن أبي داود (۱/ ۱٦٠) رقم (٥٨٥)، عن عمرو بن سلمة، قال: كنا بحاضر يمر بنا الناس إذا أتوا النبي صلى الله عليه وسلم، فكانوا إذا رجعوا مروا بنا، فأخبرونا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: كذا وكذا وكنت غلاما حافظا فحفظت من ذلك قرآنا كثيرا فانطلق أبي وافدا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في نفر من قومه فعلمهم الصلاة، فقال: «يؤمكم أقرؤكم» وكنت أقرأهم لما كنت أحفظ فقدموني فكنت أؤمهم وعلى بردة لي صغيرة صفراء، فكنت إذا سجدت تكشفت عني، فقالت: امرأة من النساء: واروا عنا عورة قارئكم، فاشتروا لي قميصا عمانيا، فما فرحت بشيء بعد الإسلام فرحي به، فكنت أؤمهم وأنا ابن سبع سنين أو ثمان سنين، [حكم الألباني]: صحيح.
- (٢) التلخيص الحبير ط العلمية (٢/ ٨٩) رقم (٥٧٤)، حديث "اسمعوا وأطيعوا ولو أمر عليكم عبد أجدع ما أقام فيكم الصلاة" هكذا أورده الماوردي وابن الصباغ وغيرهما وقوله في آخره "ما أقام فيكم الصلاة" لم أجده هكذا وهم احتجوا به على صحة إمامة العبد في الصلاة فيحتاج إلى صحة هذه اللفظة والذي في البخاري من حديث أنس بلفظ "ولو استعمل عليكم عبد حبشي" كأن رأسه زبيبة ما أقام فيكم كتاب الله.
- (٣) سنن الدارقطني (٢/ ٢٠٤) رقم (١٧٦١)، عن ابن عمر ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "صلوا على من قال: لا إله إلا الله "، جاء في كشف الخفاء ت هنداوي (٢/ ٣٦) رقم (١٦٢٨): "صلوا على كل ميت، وجاهدوا مع كل أمير، رواه ابن ماجه والدارقطني، عن واثلة مرفوعًا، وللطبراني وأبي نعيم والدراقطني أيضًا بسندين مختلفين إلى ابن عمر مرفوعًا: "صلوا على من قال لا إله إلا الله"، وأخرج أبو داود والدراقطني واللفظ له: "صلوا خلف من قال لا إله إلا الله"، وأخرج أبو داود والدراقطني واللفظ له: "صلوا خلف كل بر وفاجر"، وكذا البيهقي لكن بزيادة: وجاهدوا مع كل أمير، كلهم عن أبي هريرة بسند منقطع، ورواه الدارقطني عن ابن مسعود وعن أبي الدرداء، وكذا ابن حبان في "الضعفاء"؛ وكل طرقه واهية كما صرح به غير واحد، وأصح ما فيه حديث مكحول عن أبي هريرة على إرساله".

## (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْحُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدٍ بنِ يونسَ بنِ محمدٍ بنِ مَنَعَةَ المُوصِلِّ الشَّافِعيِّ '

ما روي عن النَّبِي ﷺ أَمَرَ وَرَقة بنت نَوفل أن تؤمَّ أهلَ دارها، وجعل لها مؤذِّنًا (١)، ولأن النِّساء من أهل الفرضِ فسُنَّت لهُنَّ الجماعةُ كالرِّجال. "ولتقف وسَط الصَّفِّ"؛ لما روي أن عائشة -رضي الله عنها-صلَّت بنِسوةٍ، فقاما وَسُطَهنَّ، ولأنه أستَر لها. (٢) "ولا يجوز اقتداء الرَّجل بها"؛ للخبر الذي سبق.

"ولا بالخُنثَى المُشكلِ"؛ لاحتمال أغّا امرأةً. (<sup>۳)</sup> "ويجوز اقتداء النّساء بالخُنثَى"، كما يجوز ذلك للمرأة. (<sup>4)</sup> "ولا يجوز اقتداء الخُنثى بالخُنثى"؛ لاحتمال أن يكون الإمام امرأةً والمأموم رجلًا. "وأما الأُمّيّ/ فهو الذي لا يُحسنُ (الفاتحة) فلا يصحُّ اقتداء القارىء به" وقد تقدّم تعليل ذلك. "ويصحُّ اقتداء الأُمّيّ به"؛ لأنه مثله، فلا يكون بصدد التَّحمل عنه.

"ولا يصحُّ الاقتداء بمن يَلحَنُ في (الفاتحة) بما يُغيِّر المَعنى"؛ لأنه بمنزلة الأُمِّيّ، مثل أن يقرأ: إيَّاكِ نعبُد -بكسر الكاف- فتكون خطابًا للمؤنث. "ويكره الاقتداء بمن به تَمْتَمَةٌ، أو فأفأةٌ"؛ لزيادة الحرف بالترديد.

التَّمتَامُ: أن يتردد في التَّاء، والفأفاء: أن يتردد في الفاء إذا تكلم. وقيل: التَّمتَامُ: الذي يزيد التاء في كلامه، والفأفاء: الذي يزيد الفاء في كلامه،

"والألثغُ والأرتُّ في مَعنى الأُمِّي، وهو الذي يُبدل حرفًا بحرفٍ"، وقال الجوهري: اللثغة في

<sup>(</sup>۱) سنن أبي داود ت الأرنؤوط (۱/ ٤٤٢)، باب إمامة النساء، رقم (۹۱) عن أم ورقة بنت نوفل: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لما غزا بدرا قالت: قلت له: يا رسول الله، ائذن لي في الغزو معك، أمرض مرضاكم، لعل الله يرزقني شهادة، قال: "قري في بيتك، فإن الله عز وجل يرزقك الشهادة"، قال: فكانت تسمى الشهيدة، قال: وكانت قد قرأت القرآن، فاستأذنت النبي - صلى الله عليه وسلم - أن تتخذ في دارها مؤذنا، فأذن لها، قال: وكانت قد دبرت غلاما لها وجارية، فقاما إليها بالليل فغماها بقطيفة لها حتى ماتت وذهبا، فأصبح عمر فقام في الناس، فقال: من عنده من هذين علم، أو من رآهما فليجيء بحما، فأمر بحما فصلبا، فكانا أول مصلوب بالمدينة، و (۱/ ٤٤٣) رقم (٩٩٧)، وفيه: وكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يزورها في بيتها، وجعل لها مؤذنا يؤذن لها، وأمرها أن تؤم أهل دارها.

<sup>(</sup>۲) المستدرك على الصحيحين للحاكم (۱/ ۳۲۰) رقم (۷۳۱)، عن عائشة، أنها كانت «تؤذن، وتقيم، وتؤم النساء، وتقوم وسطهن»، حاء في مختصر قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر (ص: ۲۲۸)، باب من كره أن تؤم المرأة النساء: "وقال سفيان: «والمرأة تؤم النساء وتقوم وسطا منهن في الصف» وقال إسحاق: قلت لأحمد: المرأة تؤم النساء؟ ، قال: «نعم تقوم وسطهن» قال إسحاق رحمه الله: " فأما سفيان الثوري ومن سلك طريقه فرأوا أن المرأة إذا أمت النساء وقامت وسطهن إن صلاتهن جائزة وقال: هذا على ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم في أم ورقة الأنصارية رضي الله عنها حين أمرها أن تؤم أهل دارها ، وأخذ بذلك بعد النبي صلى الله عليه وسلم عائشة رضي الله عنها وأم سلمة رضي الله عنها ، قال: وهذا الذي نعتمد عليه"، جاء في الجامع الصحيح للسنن والمسانيد (٤٨/ ٨٠٤)، حكم أذان المرأة: "وقال الألباني في تمام المنة ص١٥ بعد أن تكلم على من أخرج الحديث: وبالجملة فهذه الآثار صالحة للعمل بما ولا سيما وهي مؤيدة بعموم قوله – صلى الله عليه وسلم –: " إنما النساء شقائق الرجال".

<sup>(</sup>٣) أي: ولا يجوز اقتداء الرجل بالخنثى المشكل، لاحتمال أنه امرأة.

<sup>(</sup>٤) لأنما إن كانت رجلا فيصح الاقتداء به، وإن كانت امرأة فيصح الاقتداء بها كما تقدم.

اللسان؛ أن يصير الرَّاء غينًا، أو السِّين ثاءً، والأرتُّ: الذي في لسانه رتَّةً؛ يُدغم حرفًا في حرف، قاله صاحب (الشَّامِل)، وذكر صاحب (المجمل): أنَّ الرُّتَّة: العَجَلةُ في الكلامِ.

"ولا تضُرُّ اللثغةُ اليسيرةُ"؛ لأنما لا تُبدل الحرف.

"وأما الأفضل فأولاهم بالإمامة أفقَههم وأقرأهم"؛ لقوله على: (يؤُمُّ القومَ أقرَؤُهم لكتابِ اللهِ تَعالَى). (١) "والفقه مُقدَّمٌ على القراءة"؛ لأن حاجة الصلاة إلى الفقه أكثر من حاجتها إلى القراءة. "ولا بأس بتقديم الأقرأ إذا عَلم ما يلزمه في الصلاة، وكذا الأفقه إذا أحسَنَ قراءة ما يلزمه"؛ لاجتماع المعنيين في كلِّ واحدٍ منهما. "وهما مُقدَّمان على الأسنِّ"؛ لفضيلة الفقهِ والقِراءةِ. "والأصحُّ أنَّ نَسَبَ قُريشِ مُقدَّمٌ على السِّن أيضًا"؛ لقوله على: (قدِّمُوا قريشًا)(١)، وقوله الطَّيْكُان: (الأئمَّةِ مِن قُريش). (١) "فإن استَووا في هذه الخِصالِ فأحسَنهم وجهًا، وقد ورد به الخَبر" (٤) أي: صورةً، وقيل: ذِكْرًا بين النَّاس / "هذا باعتبار الصِّفاتِ، وأما باعتبار المكان فرَبُّ الدَّارِ أَوْلَى، إلَّا أَن يُستأْذَنَ"؛ لقوله على: (لَا يُؤمُّ الرَّجلُ في أَهلِهِ، وَلَا في سُلطانِهِ، ولَا يُجْلَسُ علَى تكرمَتِهِ إلَّا بإذنِهِ). (°) "والسُّلطانُ أوْلى من رَبِّ الدَّار"؛

1/40

<sup>(</sup>١) صحيح مسلم (١/ ٤٦٥) رقم (٦٧٣)، باب من أحق بالإمامة، عن أبي مسعود الأنصاري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله، فإن كانوا في القراءة سواء، فأعلمهم بالسنة، فإن كانوا في السنة سواء، فأقدمهم هجرة، فإن كانوا في الهجرة سواء، فأقدمهم سلما، ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه، ولا يقعد في بيته على تكرمته إلا بإذنه» قال الأشج في روايته: مكان

<sup>(</sup>٢) معرفة السنن والآثار (٤/ ٢١١) رقم (٩٠٧)، ومسند الشافعي - ترتيب سنجر (٤/ ٥٢)، كتاب فضائل قريش وغيرهم وأبواب متفرقة، باب فضائل قريش، رقم (١٧٧٦) – حدثني الشافعي رضي الله عنه، قال: حدثني ابن أبي فديك، عن ابن أبي ذئب، عن ابن شهاب: أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " قدموا قريشا ولا تقدموها وتعلموا منها ولا تعالموها أو ولا تعلموها، يشك ابن أبي فديك، وقد صححه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته (٢/ ٨٠٨) رقم (٤٣٨٢).

<sup>(</sup>٣) مسند أحمد ط الرسالة (١٩/ ٣١٨) رقم (١٢٣٠٧)، عن على أبي الأسد قال: حدثني بكير بن وهب الجزري قال: قال لي أنس بن مالك: أحدثك حديثًا ما أحدثه كل أحد، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام علِي باب البيت ونحن فيه، فقال: " الأئمة من قريش إن لهم عليكم حقا، ولكم عليهم حقا مثل ذلك، ما إن استرحموا فرحموا، وإن عاهدوا وفوا، وإن حكموا عدلوا، فمن لم يفعل ذلك منهم، فعليه لعنة الله، والملائكة، والناس أجمعين "، قال المحقق: حديث صحيح بطرقه وشواهده، وهذا إسناد ضعيف لجهالة بكير بن وهب الجزري، جاء في صحيح الجامع الصغير وزيادته (١/ ٥٣٥) ٢٧٥٨ - ١٢٧٥ - «الأئمة من قريش ولهم عليكم حق ولكم مثل ذلك ما إن استرحموا رحموا وإن استحكموا عدلوا وإن عاهدوا وفوا فمن لم يفعل ذلك منهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صرف ولا عدل»، (صحيح).

<sup>(</sup>٤) السنن الكبرى للبيهقي (٣/ ١٧٣) رقم (٢٩٩٥) عن أبي زيد الأنصاري وهو عمرو بن أخطب، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أقرؤهم لكتاب الله عز وجل، فإن كانوا في القراءة سواء فأكبرهم سنا، فإن كانوا في السن سواء فأحسنهم وجها "، وضعيف الجامع الصغير وزيادته (ص: ٩٤) رقم (٥٦): [حكم الألباني] (ضعيف).

<sup>(</sup>٥) صحيح مسلم (١/ ٤٦٥) رقم (٦٧٣) باب من أحق بالإمامة، عن إسماعيل بن رجاء، قال: سمعت أوس بن ضمعج، يقول: سمعت أبا مسعود، يقول: قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله، وأقدمهم قراءة، فإن كانت قراءتهم سواء،

لأن ولايته أعمم.

"والسَّيّدُ من العَبدِ السَّاكنِ في الدَّارِ"؛ لولايته عليهِ، وعلى ما في يدهِ. "والمُكتَرِي أوْلى من المُكري"؛ لأن المنافع له.

البابُ الثَّاني: في موقف الإمَام والمأمُوم "وفيه سُنَّةٌ وفرضٌ:

أما السُّنَّةُ: أن يَقفَ الواحدُ على يمين الإمام مُتأخِّرًا عنه قليلًا"؛ لأن ابن عبَّاسٍ وقف على يسارِ رسول الله على فأداره من يَسارِه إلى يَمينه (١)، والتَّاخُّر أولى للتمييز وخوف التَّقدّم فإنه مُبطلٌ على الجديد، وبه قال أبو حنيفة، ولا تبطل على القديم، وبه قال مالك.

"والمرأةُ الواحدةُ تقفُ خلفَ الإمامِ"؛ لما روى أنس قال: قام النَّبِي على وصففتُ أنا واليتيم وراءه، والعجوز من ورائنا. (٢) "فإن وقفت بجنب الإمام لم يضر، ولكن خالفت السُّنَة"؛ لأن السُّنَة أن تقف خلف. "فإن كان معها رجُلّ، وقف الرَّجُلُ عن اليمين وهي خلفَ الرَّجل"؛ لما ذكرناه من الحديث. "والخنثى كالمرأة"؛ لاحتمال أنَّه امرأةً، فحُكم الخنثى في الموقف حُكم المرأة. "وإن كان رَجلان اصطفًا خلفَ الإمام" كالثلاثة. "ولا يقفُ واحدٌ خلفَ الصَّف منفردًا، بل يدخلُ في الصَّف، أو يَجُرُّ إلى نفسه واحدًا من الصَّف"؛ لقوله على لرجلٍ صلَّى مُنفردًا خلف الصَّف: (أَيُّها المنفرِدُ خلفَ الصَّف هلَّ

فليؤمهم أقدمهم هجرة، فإن كانوا في الهجرة سواء، فليؤمهم أكبرهم سنا، ولا تؤمن الرجل في أهله، ولا في سلطانه، ولا تجلس على تكرمته في بيته إلا أن يأذن لك، أو بإذنه».

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۱/ ١٤١) رقم (٢٩٧)، باب: يقوم عن يمين الإمام، بحذائه سواء إذا كانا اثنين، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: بت في بيت خالتي ميمونة " فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء، ثم جاء، فصلى أربع ركعات، ثم نام، ثم قام، فحت، فقمت عن يساره فحعلني عن يمينه، فصلى خمس ركعات، ثم صلى ركعتين، ثم نام حتى سمعت غطيطه – أو قال: خطيطه – ثم خرج إلى الصلاة "، وصحيح مسلم (١/ ٧٢٧) رقم (٧٦٣) باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، بلفظ: «فتوضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم قام فصلى، فقمت عن يساره، فأخذني فجعلني عن يمينه، فصلى في تلك الليلة ثلاث عشرة ركعة، ثم نام رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى نفخ، وكان إذا نام نفخ، ثم أتاه المؤذن فخرج فصلى، ولم يتوضأ».

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (١/ ٨٦) (٣٨٠) باب الصلاة على الحصير، عن أنس بن مالك، أن جدته مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعته له، فأكل منه، ثم قال: «قوموا فلأصل لكم» قال أنس: فقمت إلى حصير لنا، قد اسود من طول ما لبس، فنضحته بماء، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم، وصففت واليتيم وراءه، والعجوز من ورائنا، فصلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين، ثم انصرف، وصحيح مسلم (١/ ٤٥٧) رقم (٦٥٨) باب جواز الجماعة في النافلة، والصلاة على حصير وخمرة وثوب، وغيرها من الطاهرات.

اتَّصلتَ بالصَّفِّ، أو جَذبتَ إلى نفسِكَ واحدًا فَصلَّيتَ مَعه) (١) "فإن وقف مُنفردًا صحَّ مع الكراهة" أما الصِّحة؛ فلحديث/ أنسٍ: والعجوز من ورائنا، والكراهية؛ لهذا الخبر، وقد ذهب أحمد بن حنبل إلى ٣٥/ ب بُطلان صلاة المنفرد.

"ولو صلَّى رجلٌ وبين يديه امرأةٌ مُعترضةٌ، أو مرَّت بين يديه لم يضرَّ"؛ لما روي عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: صلَّى رسول الله ﷺ وأنا بين يديه مُعترضةٌ كاعتراض الجنازة. (٢)

"أما الفرضُ: فاتصال الصَّف مشروطٌ، إلَّا إذا كانوا في مسجدٍ؛ صلَّى أبو هريرة على سطح المسجد بصلاة الإمام في المسجد (٦)، فلا يُشترطُ في المسجد إلَّا أن يعلمَ فِعل الإمام، فإذا حَصل العلم صحَّ الاقتداء به، سواء كان على علو المسجِد أو في سِفله"؛ وذلك لأن المسجِد حامعٌ لهما، وقد بُني للصَّلاة فلا يؤثِّرُ فيه الانفِصال، وفِعلُ أبي هريرة يدلُّ على أنَّ التَّفاوت في العُلو والسِّفل لا يضرّ، والمسجِد حامعٌ بينهما فلا يُعتبر معه حامعٌ آخر.

"وإذا كان المأموم على فناء المسجِد في طريقٍ أو صحراء مُشتركةٍ، فلا يُشترط اتّصال الصّف، بل يكفي القرب بِقدرِ مائتي ذراعٍ أو ثلاثمائة ذراع تقريبًا"؛ لأنه في حُكم المكان الواحد من حيثُ لا حائل بينهما، وهذا القدرُ يُعدّ قريبًا في العادة، ويُسمى الحُصول فيه احتماعًا. "وإنما يُشترط إذا وقف في

\ \ \ \

<sup>(</sup>۱) موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان ت حسين أسد (۲/ ۹۸)، باب فيمن يصلي خلف الصف وحده، رقم (٤٠١) حدثنا أبي علي بن شيبان – رجل من بني حنيفة، وكان ممن وفد إلى النبي – صلى الله عليه وسلم –، قال: صليت خلف رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فلما قضى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – الله عليه وسلم عكذا صليت؟ ". قال: نعم. قال: "فأعد صلاتك، فإنه لا صلاة لفرد خلف الصف وحده" قال المحقق: إسناده حسن من أحل عمد بن أبي السري، وسنن أبي داود ت الأرنؤوط (٢/ ١٨)، باب الرجل يصلي وحده خلف الصف، رقم (٢٨٢) عن وابصة: أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – رأى رجلا يصلي خلف الصف وحده، فأمره أن يعيد، قال سليمان: الصلاة، قال المحققان: حديث صحيح، وهذا إسناد ضعيف لجهالة عمرو بن راشد.

<sup>(</sup>٢) صحيح مسلم (١/ ٣٦٦) رقم (٥١٢) باب الاعتراض بين يدي المصلي، عن عائشة: «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي من الليل وأنا معترضة بينه وبين القبلة، كاعتراض الجنازة».

<sup>(</sup>٣) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٢/ ٣٣٣) رقم (٤٦٥) - (حديث: "أن أبا هريرة: صلى على سطح المسجد بصلاة الإمام " رواه الشافعي بسند واه جدا ، ورواه سعيد عن أنس موقوف، والمختصر النصيح في تحذيب الكتاب الجامع الصحيح (١/ ٣٠٦)، باب الصلاة في السطوح والمنبر والخشب، قال البخاري: وصلى جابر وأبو سعيد في السفينة قائما، وقال الحسن: قائما ما لم تشق على أصحابك تدور معها وإلا قاعدا، ولم ير الحسن بأسا أن يصلى على الجمد والقناطر، وإن جرى تحتها بول أو فوقها أو أمامها إذا كان بينهما سترة، وصلى أبو هريرة على ظهر المسجد بصلاة الإمام، وصلى ابن عمر على الثلج، ومسند الشافعي - ترتيب سنجر (١/ ٣٠١) باب: منه، ٢٩٠ - حدثنا الشافعي رضي الله عنه، قال: أخبرنا ابن أبي يحيى، عن صالح مولى التوءمة قال: رأيت أبا هريرة يصلي فوق ظهر المسجد وحده بصلاة الإمام، ومصنف عبد الرزاق الصنعاني (٣/ ٨٣) رقم (٤٨٨٨) عن صالح مولى التوأمة: أنه رأى أبا هريرة «يصلي على ظهر المسجد بصلاة الإمام وهو تحته».

صحن دارٍ على يمين المسجِد أو على يَساره وبابها لاقطٌ في المسجِد، فالشَّرطُ أن يمتدَّ صفُّ المسجِد في دهليزها من غير انقطاع إلى الصَّحن"؛ لأغَّا بناءٌ آخر، فلا بد فيه من حامع بينهما.

"ثم تصحُّ صلاة مَن في ذلك الصَّف ومَن خلفه دون من تقدَّم عليه"؛ لأن حُكم ذلك الصَّف مع من خلفه، حُكم الإمام مع المأموم، ومَن تَقدَّم/ عليه كمن تَقدَّم على الإمام.

### [فَرْعٌ]

#### [حُكم الاقتداء بين أهل سَفينتين]

"إذا كان بين السَّفينتين أقل من ثلاثمائة ذراعٍ جاز الاقتداء؛ لأن حُكمَ الماء حُكم مَواتٍ مشترك"

البابُ الثَّالث: في صِفة الإمامةِ والقُدوةِ وحُكمهُما

"أما الصِّفةُ: فالسُّنَّة ألَّا يقوم (١) إلى الصَّلاة وهو حاقِنٌ، أو تائقٌ إلى الطَّعام"؛ لقوله ﷺ: (لَا يُصَلِّي أَحَدُكم بَحَضرَةِ الطَّعامِ، ولا هو يُدافِعُ الأَحبَثينِ). (٢)

"وكذا المُنفردُ"؛ لعموم الخبر.

<sup>(</sup>١) أي الإمام

<sup>(</sup>٢) مصنف ابن أبي شيبة (٢/ ١٨٥) رقم (٧٩٤) عن أبي حرزة، شيخ من أهل المدينة وأثنى عليه خيرا، عن القاسم بن محمد، قال: دخل بعض بني أخي عائشة إليها، فقام إلى المسجد، فقالت له: اجلس إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لا يصلي أحدكم بخضرة طعام، ولا هو يدافع الأخبثين»، قال في التلخيص الحبير ط العلمية (٢/ ٨٦) رقم (٢٠٥) حديث لا يصلي أحدكم وهو يدافعه الأخبثين رواه ابن حبان بهذا اللفظ من حديث عائشة وهو في صحيح مسلم من حديثها بلفظ "لا صلاة بحضرة طعام ولا وهو يدافعه الأخبثان"، وصحيح مسلم (٣٩٣/١) رقم (٥٦٠) باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله في الحال وكراهة الصلاة مع مدافعة الأخبثين.

<sup>(</sup>٣) صحيح مسلم (١/ ٣٤٢) رقم (٤٦٩) باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام، عن أنس بن مالك، أنه قال: «ما صليت وراء إمام قط أخف صلاة، ولا أتم صلاة من رسول الله صلى الله عليه وسلم».

وندب إليها، وقد قال التَلِينَانِ: (صَلُّوا كَمَا رأيتُمُونِي أُصلِّي). (١)

سَكتَة الإمام (الفاتحة)؛ كيلا يفوته سماعُ القراءة، وألَّا يقرأ المأموم السُّورة في الجَهريَّة، ويقول الإمام: (سمع الله لمن حمده) عند رفع رأسه من الرُّكوع، وكذا المأموم، وألَّا يزيدَ الإمامُ على التَّلاث في تسبيح الرُّكوع والسُّجود/ وألَّا يزيد في التَّشهُد الأول بعد قوله: (اللهم صلِّ على محمدٍ) آله، ٢٦/ بوان يقتصر في الرُّكعتين الأخيرتين على (الفاتحة) ولا يُطوِّل على القوم، وألَّا يزيد دُعاءً في التَّشهُد الأخير على قدر تشهده وصلاته على رسول الله ﷺ، وأن ينوي بالتَّسليمِ السَّلام على القومِ والملائكة، وأن ينوي القومُ بتسليمهم جوابه، وأن ينب الإمام ساعة يُسلِّم ويُقبل على النَّاس بوجهه، ولا ينب إن كان خلف الرِّجال نساءٌ؛ لينصرفن قبلهم، وألَّا يقوم أحدٌ من القوم حتى يقوم الإمام، وينصرف الإمام حيثُ شاء من يمينه وشِماله، واليمين أحب إلينا، وإن كان في صُبحٍ أو عصرٍ استَندَ إلى القِبلةِ، والقُنوتُ في الصُّبح مُستحبٌ، ولا يخصَّ الإمامُ نَفسَه بالدُّعاء، ولكن يقول: (اللهم اهدنا فيمن هديتَ) ويجهر به، ويُؤمِّن القوم ويرفعون أيديهم حِذاءَ الصَّدرِ، ويمسح الوجه بهما عند

"وأما حُكمها: فوجوب المتابعة على المأموم، حتى لو تقدَّم على الإمام بركنين بغير عُدرٍ بطلت القُدوة"؛ لأنَّ المأموم علَّق صلاته بِصلاة الإمام، وبالتَّعليق التزم المتابعة، فإذا تَخلَّف بركنين فلم يَفِ بما التزم فبطل الاقتداء.

ختم الدُّعاء، ويطول دعاء القنوت إذا ناب المسلمين نائبة " وكل ذلك أفعالٌ فعلها رسول الله ﷺ

"وألَّا يخرجَ من القُدوة إلَّا بعُذرٍ ظاهرٍ"؛ لأنَّه التزم الجماعة فلزمه الوفاء بما، ما لم يكن له عُذرٌ.

1/47

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۸/ ۹) رقم (۲۰۰۸)، باب رحمة الناس والبهائم، عن أبي سليمان مالك بن الحويرث، قال: أتينا النبي صلى الله عليه وسلم، ونحن شببة متقاربون، فأقمنا عنده عشرين ليلة، فظن أنا اشتقنا أهلنا، وسألنا عمن تركنا في أهلنا، فأخبرناه، وكان رفيقا رحيما، فقال: «ارجعوا إلى أهليكم، فعلموهم ومروهم، وصلوا كما رأيتموني أصلى، وإذا حضرت الصلاة، فليؤذن لكم أحدكم، ثم ليؤمكم

آکبرکم».

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (١/ ١٤٢) رقم (٧٠٥)، باب من شكا إمامه إذا طول، حدث محارب بن دثار، قال: سمعت جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: أقبل رجل بناضحين وقد جنح الليل، فوافق معاذا يصلي، فترك ناضحه وأقبل إلى معاذ، فقرأ بسورة البقرة – أو النساء – فانطلق الرجل وبلغه أن معاذا نال منه، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم، فشكا إليه معاذا، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «يا معاذ، أفتان أنت» – أو «أفاتن» – ثلاث مرار: «فلولا صليت بسبح اسم ربك، والشمس وضحاها، والليل إذا يغشى، فإنه يصلي وراءك الكبير والضعيف وذو الحاجة»، وصحيح مسلم (١/ ٣٣٩) رقم (٤٦٥) باب القراءة في العشاء.

## (المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِيُّ الشّافِعِيُّ '

خَلْفَهُ السَّقِيمَ، والضَّعِيفَ، وذا الحاجَةِ). (١)

"وألا يُنشىء قُدُوةً في أثناء الصّلاة التي شرع فيها مُنفردًا، فإن فعَلَ لم يجز على الأصح، وأنَّ كُلًا مُصلِّ لنفسه"؛ لأنَّ ذلك كان في عهد الصّحابة، كان يدخل المسبُوق، وينفرد بما سبق، ثم يقتدي في البَقيَّة، فنقال السَّيِّلِا: في البَقيَّة، فقال السَّيِّلا: ولأنه قد تقدَّم تحريمه على تحريم الإمام، ولأن صلاة الجماعة (إنَّ مُعاذًا سَنَّ لكُم سُنَةً حَسَنَةً فاتَبِعُوهَا) (٢)؛ ولأنه قد تقدَّم تحريمه على تحريم الإمام، ولأن صلاة الجماعة تخالف صلاة الإنفراد في كثير من الأحكام، وهو إذا التزم صلاةً على جهةٍ لا يجوز له أن يُحوِّلها إلى جهة أخرى، كما لو شرع في الظُّهرِ ثم أراد أن يجعلها عصرًا؛ وهذا هو القول الجديدُ، والقول القديم: يجوز، وقال بعض الأصحاب: الفتوى على القديم، كما جاز أن يُصلي بعضه مُنفردًا، ثم صار إمامًا؛ لأنَّ النَّبي أمرَ أبا بكرٍ الصِّديق على بالصَّلاة في مرضو، ثم وجد خِفَّةً في نفسه، فخرج وقام على يَسار أبي بكرٍ، وشرعَ في الصَّلاةِ واقتدى به أبو بكرٍ والقوم. (٣)

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۱/ ۱۶۲) رقم (۷۰۳)، باب: إذا صلى لنفسه فليطول ما شاء، عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إذا صلى أحدكم للناس، فليخفف، فإن منهم الضعيف والسقيم والكبير، وإذا صلى أحدكم لنفسه فليطول ما شاء»، وصحيح مسلم (۲/۱) رقم (۲۷۷) باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام.

<sup>(</sup>۲) السنن الكبرى للبيهةي (۲/ ٤٢١) رقم (٣٦١٨) عن معاذ بن جبل قال: أحيلت الصلاة ثلاثة أحوال، فذكر حال القبلة وحال الأذان فهذان حالان قال: وكانوا يأتون الصلاة وقد سبقهم النبي صلى الله عليه وسلم ببعض الصلاة، فيشير إليهم كم صلى بالأصابع واحدة اثنتين، فجاء معاذ وقد سبقه النبي صلى الله عليه وسلم ببعض الصلاة، فقال: لا أجده على حال إلا كنت عليها ثم قضيت فدخل في الصلاة فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم قام معاذ يقضي، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "قد سن لكم معاذ فهكذا فافعلوا " ورواه شعبة، عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن، حدثنا أصحابنا قال: كان الرجل إذا جاء فذكر معناه وذلك أصح لأن عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يدرك معاذا، جاء في موسوعة الألباني في العقيدة (٥/ ٧٣٩ – ٧٤٠): "فقال عليه الصلاة والسلام إن معاذا قد سن لكم سنة أي سنة حسنة، فصار من ذلك اليوم الحكم المعروف حتى اليوم ألا وهو قوله عليه السلام: «فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا»".

<sup>(</sup>٣) صحيح البخاري (١/ ١٣٧) رقم (٦٨٣) باب من قام إلى جنب الإمام لعلة، عن عائشة، قالت: «أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر أن يصلي بالناس في مرضه»، فكان يصلي بحم، قال عروة: فوجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في نفسه خفة، فخرج، فإذا أبو بكر يؤم الناس، فلما رآه أبو بكر استأخر، فأشار إليه: «أن كما أنت»، فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم حذاء أبي بكر إلى جنبه، فكان أبو بكر يصلي بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس يصلون بصلاة أبي بكر"، وصحيح مسلم (١/ ٢١٤) رقم (١/ ٤١٨) باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر، وغيرهما من يصلي بالناس، وأن من صلى خلف إمام حالس لعجزه عن القيام إذا قدر عليه، ونسخ القعود خلف القاعد في حق من قدر على القيام.

"فلو بان كون الإمام جُنُبًا لم تجب الإعادة على المأموم إذا لم يعلمه" كذلك فعل عُمر بن الخطاب الم يعلمه النَّبيّ الله تذكّر حنابةً في أثناء الصَّلاة فلم يأمر القوم باستئناف التحريم. (٢)

"بخلاف ما لو بان أنَّه امرأة أو كافر، فإن علامتهما ظاهرة، وما أدركه المسبوق من آخر صلاة الإمام فهو أوَّل صلاته" خلافًا لأبي حنيفة ، وفائدة الخِلاف يظهر في الصَّلاة الجَهريَّة إذا فاته ركعةٌ من صلاة المغرب، فإذا فارق الإمام وقام إلى الرَّكعة الثالثة جَهر بما عنده، وأسرَّ عند الشَّافعي رحمة الله عليهما.

"ومن فاته ركعتان من الظُّهر قضاهُما/ بأمِّ القرآن وسُورةٍ"؛ لأنه فاتته السُّورة في الأوليين مع الإمام فيأتي بها في الأخريين؛ استدراكًا للفضيلة الفائتة.

"وإذا تحرم بالصلاة في مسجِدٍ مُنفردًا فجاء من تقدَّم بجماعةٍ يُستحب له أن يُكمل ركعتين ويُسلِّم، فيكونان له نافلة، ويبتدىء الصلاة معه مُقتديًا" وهذا إذا لم يخش فوات الجماعة، كما لو تحرم بصلاة الصُّبح، فالأفضل أن يقطع ويدخل في الجماعة؛ لينال فضلها.

۳۷/ ب

<sup>(</sup>۱) الآثار لأبي يوسف (ص: ۲۹) رقم (۲۶۱) أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أم أصحابه في الفجر، فلما انصرف إذا هو بأثر جنابة في ثوبه أو فخذيه بعد ما طلعت الشمس، فقال: «لقد أنكرنا أنفسنا مذ خالطنا الريف. فاغتسل» وقال إبراهيم: ولم يبلغنا أن أصحابه أعادوا، ولا أنحم لم يعيدوا، ومصنف عبد الرزاق الصنعاني (۱/ ۳۷۰) رقم (۲۶٤۱) عن سليمان بن يسار قال: حدثني من كان مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه في سفر وليس معه ماء فأصابته جنابة فقال: «أترونا لو رفعنا ندرك الماء قبل طلوع الشمس؟» فاغتسل عمر، وأخذ يغسل ما أصاب ثوبه من الجنابة فقال له عمرو بن العاص – أو المغيرة –: يا أمير المؤمنين، لو صليت في هذا الثوب؟ فقال: «يا ابن عمرو – أو المغيرة – أتريد أن لا أصلي في ثوب أصابته جنابة؟» فيقال: إن عمر لم يصل في ثوب أصابته جنابة، لا بل أغسل ما رأيت، وأرش ما لم أر "، و (۲/ ۲۵۷) رقم (۲۱ ۲۳۷) وفيه: "ثم غسل ما رأى في ثوبه، واغتسل وأعاد الصلاة"، جامع الأصول (۷/ ۲۱۳) رقم (۲۰ ۳۰۷) وفيه: «أن عمر – رضي الله عنه – صلّى بالناس الصبح، ثم غَدًا إلى أرضه بالجرف، فوجد في ثوبه احتلاماً، فقال: إنا لما أصبنا الوَدَك لانَتِ العُروق، فاغتسل، وغسل الاحتلام من ثوبه، وعاد لصلاته»، وإتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (۲/ ۲۰۰) رقم (۱۲۳۰).

<sup>(</sup>۲) مسند أحمد ط الرسالة (۲/ ۹۳) رقم (۲٦٨) عن علي بن أبي طالب، قال: بينما نحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نصلي إذ انصرف ونحن قيام، ثم أقبل ورأسه يقطر، فصلى لنا الصلاة، ثم قال: " إني ذكرت أني كنت جنبا حين قمت إلى الصلاة لم أغتسل، فمن وجد منكم في بطنه رزا، أو كان على مثل ما كنت عليه، فلينصرف حتى يفرغ من حاجته، أو غسله، ثم يعود إلى صلاته " قال المحققون: إسناده ضعيف لضعف ابن لهيعة. والرز، بكسر الراء وتشديد الزاي: الصوت الخفي، ويريد به القرقرة في البطن، وقيل: هو غمز الحدث وحركته للخروج، و (١٥/ ٨٧٨ - ٤٨٨) رقم (٩٧٨٦) عن أبي هريرة، أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج إلى الصلاة، فلما كبر انصرف، وأوما إليهم: أي كما أنتم، ثم خرج فاغتسل، ثم جاء ورأسه يقطر، فصلى يمم، فلما صلى، قال: " إني كنت جنبا فنسيت أن أغتسل " قال المحققون: حديث صحيح، وهذا إسناد حسن، أسامة بن زيد الليثي صدوق له أوهام، و (٣٤/ ٣٢) رقم فنسيت أن أغتسل " قال المحققون: رحاله ثقات رحال الصحيح، لكن الحسن وهو فصلى يمم، فلما قضى الصلاة قال: " إنما أنا بشر وإني كنت جنبا " قال المحققون: رحاله ثقات رحال الصحيح، لكن الحسن وهو البصري مدلس، وقد عنعنه.

<sup>(</sup>٣) انظر : بدائع الصنائع ١ / ٢٤٨ ، المحيط البرهاني في الفقه النعماني ١ / ١٠٩.

## [فَرْعٌ]

## [لو قعَد الإمامُ لِعذرِ، ثم وجَد خِفَّةً ولم يَقُم]

"إذا قعد الإمام لمرَضه وجد خِفَّةً فلم يَقُم بطلت صلاته"؛ لتركه القيام مع القدرة عليه.

وقال الشَّيخ أبو محمدٍ: بطلت مكتوبته. "ولم تبطل صلاة المأمُومين إذا لم يعلموا"؛ لأنهم معذُورون. "فإن قام فما قرأه في حالة الانتصاب لا يُجزئه"؛ لأن محلَّه القيام عند القُدرة.

"وإن عَرضتِ العلَّةُ فقعد فيُجزئه ما يقرؤه في هُويه؛ لأنه يُجزئه قاعدًا فهذا أوْلى"؛ لأنَّ حالة الهُوي أكمل من حالة القُعودِ، فكان أوْلى بأن يُحسَب.

#### كتاب صلاة المسافرين

### "ولِلسَّفر رُخصٌ أربعةٌ:

أُوَّلها: أَنَّه يجوز الاقتصار على ركعتين في كلِّ مكتوبةٍ رُباعيَّةٍ مُؤدَّاةٍ في وقتها في كلِّ سَفرٍ يبلغ مرحلتين مُباحُ أَما كونه رحصة ؛ فلقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا ضَرَبَهُمُ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُم جُنَاحُ أَن نَقَصُرُوا مِنَ الشَّكُوةِ إِنْ خِفْنُم ﴿ وَإِذَا ضَرَبَهُم فِي الله عَلَيْكُم وَ الله عَلَيْكُم الله عَلَيْكُم الله عَليكُم وقد أَمِن النَّاسُ وقال الطَّيِّكِينِ (هَذهِ صَدَقةٌ تصدَّقَ الله عما عليكُم فاقبلوا مِنَّته وقد أَمِن النَّاسُ وقال الطَّيِّكِينِ (هَذهِ صَدَقةٌ تصدَّقَ الله عما عليكم فاقبلوا مِنَّته أَن فَقال الطَّيْكِينِ (هَذهِ صَدَقةٌ تصدَّق الله عليكم فاقبلوا مِنَّته أَن فَقال الطَّيْكِينِ الله عليكم فاقبلوا مِنَّته أَن الله عليكم فاقبلوا مِنَّته أَن الله عليكم الله الطَيْكِينِ الله الطَيْكِينِ الله الطَيْكِينِ الله الطَيْكِينِ الله الطَيْكِينِ الله الطَيْكِينَ الله عليكم الله الطَيْكِينِ الله الطَينِ الله الطَيْكِينِ الله الطَيْكِينِ الله الطَينِ الله الطَينِينِ الله الطَينِ الله الطَينَّ الله الطَينِ الله الطَينِ الله الطَينِ الله الطَينِ الله الطَينِ الله الطَينِ الله الطَينَّ الله الطَينِ الله الطَينَّ الله الطَينَ الله الطَينِ الله الطَينِ الله الطَينِ الله الطَينَّ الله الطَينَّ الله الطَينَ الله الطَينَّ الله الطَينَّ الله الطَينَ الله الطَينَ الله الطَينَ الله الطَينَ

واحترز بالمكتوبةِ عن النَّوافلِ، وبالرُّباعيَّةِ عن صلاة المغربِ والصُّبحِ، فإنَّ النَّقل ورد في الرُّباعيَّة، وهي: الظُّهر، والعصر، والعِشاء، والإجماع مُنعقِدٌ/ على ذلك.

واحترز بالمؤدَّاة عن الفوائتِ، فلا قصر في القضاء؛ لأنه إن كان يَقضي في السَّفر ما فاته في الحضرِ، فقد استقرَّت الأربع في ذمَّته، وإن كان يقضي في الحضرِ ما فاته في السَّفرِ، فقد زال العُذرُ بكونه مُقيمًا، وإن كان يقضي في السَّفرِ ما فاته في السَّفرِ، فأحدُ القولين: أنَّ الوقت شرط ثبوت القصر، كما في الجُمعة، فلا يجوز القصر في القضاء بِحالِ.

وأما كون السَّفرِ مرحلتين، وهي: ستة عشر فرسخًا؛ فلقوله ﷺ: (يا أهلَ مكَّة، لا تَقْصُروا الصَّلاةَ في أَدْنى من أربعةِ بُرُدٍ من مكَّة إلى عُسْفانَ) (٣) وكلُّ بريدٍ أربعة فراسخ، فكان الجميع ستة عشر فرسَخًا.

"وقوله: مُباحٌ احترزنا به عن الآبق وقاطع الطَّريق"؛ لأنَّه سَفر معْصِيةٍ، والعاصي بسَفره لا يترخص؛ لأنَّ الرُّخصة إعانة، ولا يُعان على المعصِيةِ.

"وذلك بشرط أن ينوي القصر" يريد: مع تكبيرة الإحرام ينوي القَصْرَ؛ لأن الأصل التَّمام، فإذا لم ينو القصر انعقد إحرامه على الأصل.

1/41

<sup>(</sup>١) النساء: ١٠١.

<sup>(</sup>٢) صحيح مسلم (١/ ٤٧٨) رقم (٦٨٦) عن يعلى بن أمية، قال: قلت لعمر بن الخطاب: {ليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة، إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا} فقد أمن الناس، فقال: عجبت مما عجبت منه، فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك، فقال «صدقة تصدق الله بها عليكم، فاقبلوا صدقته».

<sup>(</sup>٣) سنن الدارقطني (٢/ ٢٣٢) رقم (١٤٤٧) عن ابن عباس ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «يا أهل مكة لا تقصروا الصلاة في أدنى من أربعة برد من مكة إلى عسفان»، والسنن الكبرى للبيهقي (٣/ ١٩٧) رقم (٤٠٤٥) "وهذا حديث ضعيف، إسماعيل بن عياش لا يحتج به، وعبد الوهاب بن مجاهد ضعيف بمرة. والصحيح أن ذلك من قول ابن عباس، والتحقيق في مسائل الخلاف (٤٩٣/١)، ومسائل القصر والجمع، مسألة يجوز القصر والفطر في ستة عشر فرسخا وقال أبو حنيفة لا يجوز من أقل من مسافة أيام سير الإبل وقال داود يجوز في السفر الطويل والقصر، رقم (٧٦١) "إسماعيل بن عياش ضعيف وعبد الوهاب أشد ضعفا قال أحمد ويحيى ليس عبد الوهاب بشيء وقال الثوري هو كذاب وقال النسائي متروك الحديث".

"ولا يقتدي بمُتمّ، فإن نوى الإتمام أو اقتدى بمُتمّ لزمه الإتمام" أما إذا اقتدى بمتم؛ فلما روي عن عُمر بن الخطاب على أنَّه قال في المسافِر إذا دخل في صلاة المقيمين: صلَّى بصلاتهم (١)، وصلاة المقيمين الإتمام، وأما إذا نوى الإتمام؛ فلما ذكرناه في تارك نيَّة القصر، وهذا أوْلى؛ لأنَّه نواه.

"ولو شكَّ هل نوى القصر مع الإحرام أم لا، لزمه الإتمام"؛ لأنَّ الأصل الإتمام، فلا يسقط إلَّا بيقين. "بل لو تذكَّر أنَّه نوى القصر" لم ينفعه ذلك وعليه الإتمام؛ لأنه لزمه الإتمام في حالة الشَّك، فلا يسقط عنه بالتَّذكُّر، وإن شكَّ أنه نوى القصر والإتمام، لزمه الإتمام، وإن تذكَّر أنه نوى القصر؛ والعلَّة ما ذكرناه/.

"ومُبتدأُ سَفرِه: أن يُفارق الحَضريُّ الدَّرْب، والبَدويُّ الخِيامَ أو عرضَ الوادي الذي نزله"؛ لأنَّه بمُفارقة ذلك يصير بما مُسافِرًا حتى يجوز له القصر.

"وآخر سَفره: أن ينوي الإقامة" فإذا نوى الإقامة خرج عن كونه مُسافرًا، ولزمه الإتمام.

"فإن دخل بلدًا ولا يدري متى تنقضي حاجته فله القصر ما بينه وبين تمام أربعة أيام، فإذا جاوز أتم عل أصح القولين؛ إذْ زال اسمُ السَّفرِ"؛ لأنَّ الإقامة أبلغ من نيَّة الإقامة، ولو نوى مقام أربعة أيامٍ لم يقصر، فإذا أقام أربعةً أوْلى.

فأما قوله: (ما بينه وبين تمام أربعة أيام) فأوان المسافِر قد يتودَّعُ ثلاثة أيام؛ لإجمام دوابّه، ويومًا للدُّخول والخروج له فيهما بقيَّة شُغل الحطِّ والارتحال، فلا ينقطع في ذلك القَدْر حُكم السَّفرِ.

"وكذا الخائفُ ما دام مُقيمًا على الحربِ فله أن يقصر ما بينه وبين سبعة عشر يومًا، فإذا جاوز أتمَّ؛ قصر رسول الله ﷺ بحُنينِ هذا القَدْرَ" (٢)

<sup>(</sup>۱) موطأ مالك رواية محمد بن الحسن الشيباني (ص: ۸۱) رقم (۱۹٦) أخبرنا مالك، أخبرني نافع، عن ابن عمر، «أنه كان يقيم بمكة عشرا، فيقصر الصلاة إلا أن يشهد الصلاة مع الناس، فيصلي بصلاتهم»، ومصنف ابن أبي شيبة (۱/ ٣٣٥) رقم (٣٨٤٩) عن ابن عباس قال: «إذا دخل المسافر في صلاة المقيمين صلى بصلاتهم»، والجامع الصحيح للسنن والمسانيد (۱۸/ ٤٠٥): عن أبي مجلز قال: قلت لابن عمر – رضي الله عنهما –: المسافر يدرك ركعتين من صلاة القوم – يعني المقيمين – أتجزيه الركعتان؟ ، أو يصلي بصلاتهم؟، فضحك وقال: يصلي بصلاتهم. قال المحقق: (هق)، وصححه الألباني في الإرواء".

<sup>(</sup>۲) مصنف ابن أبي شيبة (۲/ ۲۰۷) رقم (۸۱۹) عن ابن عباس، «أن النبي صلى الله عليه وسلم قام حيث فتح مكة خمس عشرة يقصر الصلاة حتى سار إلى حنين»، وأخرجه مسلم من وجه آخر عن الثوري، و (۳/ ۲۱٥) رقم (۲۱۹) بلفظ: "ثم أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة خمس عشرة ليلة يقصر الصلاة حتى سار إلى حنين ". هذا هو الصحيح مرسل، والمنتخب من مسند عبد بن حميد ت صبحي السامرائي (ص: ۲۰۲) رقم (۵۸۰) وفيه: "سبعة عشر يوما"، وهو كذلك في المعجم الكبير للطبراني (۱۱/ ۲۰۹) رقم (۲۱۲) وقم (۲۱۲) وقم (۲۱۲۷) وقم (۲۱۲۷) وقم (۲۱۲۷) وقم الله على الخروج قصر، فإذا جاوز مقامه أربعا فأقام لحاجة أو علة مرض وهو عازم على الخروج قصر، فإذا جاوز مقامه أربعا أقصر بعد أربع، ولو قبل الحرب وغير الحرب في هذا سواء، كان مذهبا ، ومن قصر كما يقصر في

### [فُرُوعٌ ثَمانيةٌ]

[في حُكم طُروء الإقامة والسَّفر وتأثيره في جواز القصر وعدمه، واقتداء المسافر بمُقيم]

"من كان أوَّل الوقتِ مُقيمًا ثم سافر فله القصر" يريد: إذا أدرك الوقت؛ لأنَّه إذا فات الوقت صارت قضاءً، أو أدرك من الوقت ركعةً؛ لأنه بإدراك الرَّكعة في الوقتِ صارت صلاته أداءً على الأصحّ، وقد شرع فيها مُسافرٌ في حال الأداء.

"ولو شرع فيها مُقيمًا فجَرت السَّفينة لم يجز القصر"؛ لأنَّه انتتحها مُقيمًا.

"وكذا إن شرع فيها مُسافِرًا، ثم انتهت السَّفينة إلى الوطن لزمه الإتمام"؛ تغليبًا للأصلِ.

"ومن كان له إلى مَقصده طريقان استويا/ في السُّهولة والأغراض، فترك القصير المُتقاصر عن مرحلتين فليس له القصرُ"؛ لأنه طوَّل الطريق على نفسه بلا غرضٍ، فهو كما لو طوَّل بالتيامن والتياسر.

"والإمام المُسافر إذا أحدث فاستخلف مُقيمًا وجب على المُسافرين الإتمام"؛ لأنهم اقتدوا بمُقيمٍ. "ولو اقتدى برَجلٍ فبان أنَّ الإمام مُقيمٌ مُحدثٌ فله القصر؛ إذ لم تصح صلاة الإمام"؛ ولأنه نوى القصر، والاقتداء بالمحدث لا حُكم له، فهو كالمنفرد.

"وإذا اجتمع مُسافرون ومُقيمون جاز أن يؤمّ مُسافرٌ"؛ لأنَّ صلاته لا تُخالف صلاقم، فإذا قصر أتمَّ المُقيمون. "فإذا اقتدى به مُقيمٌ أتمَّ المُقتدي" "وإمامة المُقيم أوْلى"؛ ليكون جملة صلاقم بجماعةٍ. "ومهما اقتدى بمن ظنه مُقيمًا وإن لم يكن لزمه الإتمام"؛ لأنَّ الأصل عليه الإتمام، ولا يسقط عنه ذلك إلَّا باليقين. "وسواءٌ أدرَك مَعَه ركعةً أو ما دونها"؛ لأنَّه بذلك القَدر يصيرُ داخِلًا في صلاقم، وقد احتمع في صلاته ما يقتضي القصرَ والإتمام، فغلب الإتمام؛ لأنه الأصل.

"الرُّخصة الثانيةُ: للسَّفرِ التَّام المُباح: أن يجمع بين الظهر والعصر في وقت إحداهما، أو بين المغربِ والعِشاءِ في وقت إحداهما" والدَّليل على ذلك ما روى ابن عُمر -رضي الله عنهما- قال: كان

خوف الحرب، لم يبن لي أن عليه إعادة، وإن اخترت ما وصفت ورقم (٦١٢٣) – قال: وإن كان مقامه لحرب أو خوف حرب، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقام عام الفتح بحرب هوازن سبع عشرة أو ثمان عشرة يقصر، ورقم (٦١٣٠) – واختلف فيه على أبي عوانة، وابن شهاب، وأبي معاوية، عن عاصم الأحول، عن عكرمة فقيل عن كل واحد منهم: «تسع عشرة، وقيل سبع عشرة وتسع عشرة عنهم أكثر»، ورقم (٦١٣٥) – ويمكن الجمع بين هذه الروايات بأن يكون من قال: سبعة عشر يوما لم يعد يوم الدخول ويوم الحزوج، ورقم (٦١٣٦) – ومن قال: تسعة عشر يوما عدهما ومن قال: ثمانية عشر يوما عد أحدهما، ورقم (٦١٤٦) عن حابر بن عبد الله «أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بتبوك عشرين يوما يقصر الصلاة»، غير محفوظ، ورقم (٦١٤٤) عن ابن عباس، «أقام رسول الله عليه وسلم بخيبر أربعين يوما يصلى ركعتين» غير صحيح، تفرد به الحسن بن عمارة وهو متروك.

1/49

النَّبِيِّ عَلَيْ إذا حدَّ به السَّيرُ جمعَ بين المغرب والعِشاء (١)، وروي أنَّه التَّكَيُّلاّ كان يجمع بين الظهر والعصر في السَّفر. (٢)

واحترز بالتَّام عن القَصير دون المرحلتين، وبالمباح عن الذي فيه معصية، كالعاق والآبق فلا يترخصان؛ لما ذكرناه.

"بشرط: / أن ينوي الجمع عند التحرم بالصلاة الأولى" يريد: إذا قدَّم العَصر إلى الظُّهر ينوي الجمعُ مع الإحرام بالظُّهر، كما قلنا في القصر.

"وبشرط الترتيب، والموالاة إن عجّل" أما الترتيب؛ فلأن الوقت للأولى والثانية تبع لها، فلا بد من تقديم المتبوع. وأما الموالاة؛ فلأنهما كالصلاة الواحدة في الحكم، فلا يُفرق بينهما، كما لا يفرق بين الرّكعات في صلاةٍ واحدةٍ، ولهذا منع بعض الأصحاب الجمع بالتيمم؛ لأجل التفريق، فإنه ممنوع إلّا بقدر إقامةٍ، هذا في صورة التّعجيل. "فإن أخّر فينوي التّأخير للجمع" يريد: إذا أخّر المغرب إلى وقت العِشاء فينوي التّأخير؛ لأنها قد تؤخّر للجمع، وقد تؤخّر لغيره فلا بد من نيّةٍ ثميز الجمع عن غيره، ويشترط في حواز التّأخر: أن ينوي وقد بقي من وقت الأولى ما يتّسع لأداء وظيفة الوقت. "والأحسن: الترتيب والموالاة" يريد: في صورة التأخير أيضًا كما في التقديم، غير أنّه غير واجبٍ ههنا؛ لأن هذا الوقت وقتهما، فجاز له البداية بما شاء منهما، وكذلك التتابُع؛ لأن الأولى مع الثانية كالفائتة مع الحاضرة، فحاز التفريق بينهما.

"واختار المُزَنيّ جواز تأخير نيَّة الجمع إلى الفراغ من الأولى أو بينهما" يريد: في مسألة تقديم الثانية إلى وقت الأولى؛ حيث قلنا: ينوي مع الإحرام. قال المزَنيّ: ينوي في أثناء الصلاة الأولى، أوبين

...

<sup>(</sup>١) صحيح مسلم (١/ ٤٨٨) رقم (٧٠٣) عن عبيد الله، قال: أخبرني نافع، أن ابن عمر، كان إذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء بعد أن يغيب الشفق، ويقول: «إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء».

<sup>(</sup>۲) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (۲/ ٤٤٥) رقم (٤٣٩٦) عن عكرمة، أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر في السفر بنهار "، جاء في البدر المنير (٤/ ٥٥٦ - ٥٥٧)، باب الجمع بين الصلاتين في السفر، عن أنس رضي الله عنه «أن النبي - صلى الله عليه عليه وسلم - كان يجمع بين الظهر والعصر في السفر»، هذا الحديث متفق على صحته بلفظ: «كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل (فجمع) بينهما، (فإن) زاغت قبل أن يرتحل صلى (الظهر) ثم ركب» (وأورده) الحاكم في الأربعين التي خرجها في شعار أهل الحديث بلفظ: «صلى الظهر والعصر ثم ركب» ثم قال: رواه البخاري ومسلم. ومراده أصله، وفي رواية للبخاري: «كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يجمع بين صلاة المغرب والعشاء في السفر» وفي رواية لمسلم: «كان إذا أراد أن يجمع بين الصلاتين في السفر أخر الظهر حتى يدخل أول وقت العصر (ثم يجمع بينهما» وفي رواية له: «إذا عجل عليه السفر يؤخر الظهر إلى [أول] وقت العصر فيجمع بينهما) ويؤخر المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء حين يغيب الشفق». قال عبد الحق في «جمعه» : لم يخرج البخاري ذكر المغرب والعشاء في هذا الحديث بهذا اللفظ، إنما قال: «كان عليه السلام يجمع بين المغرب والعشاء في السفر ولم يقل: «إلى أول وقت العصر» (بل) قال: «إلى وقت العصر» .

الصلاتين؛ وذلك لأنها في هذه الأوقات مقدَّمةٌ على حال الجمع، فأشبه إذا نوى عند الإحرام بالأولى.

"وعذرُ المَطرِ كَعُذرِ السَّفرِ في تجويز الجمع في مساجد الجماعاتِ"؛ لما روى ابن عُمر أنَّ رسول الله ﷺ جمع في المدينة بين الظهر/ والعصر في المِطرِ. (١)

"لا في المنازل على أصح القولين"؛ لعدم المشقَّة والتَّأذي، لكن صحَّ عن رسول الله ﷺ أنَّه جمع في المسجد وبيوت أزواجه إلى المسجد وبحنب المسجد. (٢)

"والأحسنُ في المطر: التقديم وترك التَّأخير؛ لأن المطر ربَّما يُقلعُ" فيمتنع الجمع مع زوال عُذر الجمع.

وقوله: (الأحسنُ) يريد: أحسن الوجهين ترك التأحير.

"الرُّخصة الثالثة: المسخ ثلاثة أيام بلياليهن" وقد تقدُّم.

"الرُّخصة الرابعة: الفِطر في نهارِ رمضانً" وسيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى.

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۱/ ۱۱۶) رقم (٥٤٣) عن ابن عباس: "أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالمدينة سبعا وثمانيا: الظهر والعصر والمغرب والعشاء "، فقال أيوب: لعله في ليلة مطيرة، قال: عسى، وسنن أبي داود (٢/ ٦) رقم (١٢١٠) عن عبد الله بن عباس، قال: «صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعا، والمغرب والعشاء جميعا، في غير خوف، ولا سفر» قال: قال مالك: «أرى ذلك كان في مطر»، [حكم الألباني]: صحيح، ومسند الشافعي (ص: ٢١٤) أخبرنا مالك، عن أبي الزبير، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر والمغرب والعشاء جمعا من غير خوف ولا سفر» قال مالك: أرى ذلك في مطر، حاء في خلاصة البدر المنير (١/ ٢٠٦): «٧٩ حديث: ابن عمر، أن رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، جمع بين الظهر والعصر للمطر. غريب تبع في إيراده إمام الحرمين فإنه قال رأيته في بعض الكتب المعتمدة. نعم قال البيهقي: روينا عن ابن عباس وابن عمر الجمع في المطر».

<sup>(</sup>٢) صحيح مسلم (٢/ ١٥٢ ط التركية): رقم (٧٠٥) عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس قال: « جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم ببن الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة في غير خوف ولا مطر». في حديث وكيع قال: قلت لابن عباس : لم فعل ذلك؟ قال: كي لا يحرج أمته.

### كتاب الجُمُعةِ

"وفيه ثلاثة أبواب:

البابُ الأوَّلُ: في شرائطها

وهي ستةٌ سوى ما يُشترط في سائر الصلوات:

الأول: الوقتُ، فلو تسليمة الإمام في وقت العَصر لم يُعتد بالجمعة، والمَسبوقُ إذا وقع ركعته الأخيرة في وقت العَصر ففيه خِلافٌ" يريد: فيه وجهان: وجه الصِّحة: أنه تابعٌ لقومٍ وقد صحَّت صلاتهم. ووجه البطلان: أنَّ الوقت شرطٌ وقد خرج.

"الثاني: المكان، فلا تصح الجُمعة في الصَّحاري والبوادي وبين الخِيام، بل لا بدَّ من بُقعةٍ جامعةٍ لأبنيةٍ لا تُنقل تجمع أربعين ممن تلزمهم الجُمعة، والقرية فيه كالبلدِ"؛ لأن النقل لم يرد إلَّا فيها، فدار الإقامةِ شرطٌ، والخيام ومنازل البوادي معرَّضةٌ للنقل، فهم هنا كالمسافرين، وكذلك أُقيمت على عهد رسول الله ﷺ أن في كُلِّ أربعين فما فوقها عهد رسول الله ﷺ أن في كُلِّ أربعين فما فوقها جُمعةً (٢)، والقرية حُكمها حُكم البلدِ إذا بلغها نداء البلد من طرفٍ يليها، والأصوات ساكنة، والمؤذّن صبيّت، أو اشتمل على أربعين حامعين للصِّفاتِ الآتيةِ/ في الشرط الثالث. "ولا يُشترط حُضور السُّلطان، ولا إذنه" كما في سائر الصَّلوات.

"ولكن الأحبُّ استئذانه" فندب إليه؛ ليخرج من الخلاف. (٦)

"الثالث: العدد، ولا تنعقد بأقل من أربعين ذكورًا مكلّفين أحرارًا مُقيمين لا يظعنون شِتاءً ولا صيفًا" أما العدد فقد دلّلنا عليه، وأما الذُّكورة؛ فلقوله ﷺ: (مَن كانَ يؤمنُ باللهِ واليومِ الآخرِ فعليهِ الجُمعةَ إلّا على امرأةٍ أو مُسافرٍ أو عبدٍ أو مريضٍ) (3)، وأما التَّكليف، وهو: البلوغُ، والعقلُ،

١٤.

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۲/ ٥) رقم (٨٩٢) باب الجمعة في القرى والمدن، عن ابن عباس: أنه قال: «إن أول جمعة جمعت بعد جمعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم، في مسجد عبد القيس بجواثي من البحرين».

<sup>(</sup>٢) ضعفه في التلخيص الحبير ط العلمية (٢/ ١٣٧) رقم (٦٢٢)، وجاء في خلاصة البدر المنير (١/ ٢١٠) رقم (٧٢١)- حديث: جابر مضت السنة أن في كل أربعين فما فوقها جمعة، رواه الدارقطني والبيهقي وقال: هذا حديث لا يحتج بمثله، تفرد به عبد العزيز بن عبد الرحمن وهو ضعيف.

<sup>(</sup>٣) يقصد خلاف الحنفية الين اشترطوا إذن الإمام لصحة صلاة الجمعة، جاء في البحر الرائق شرح كنز الدقائق ومنحة الخالق وتكملة الطوري (٢/ ١٥٥): «[شروط صحة الجمعة]

<sup>(</sup>قوله فصرح مثلا خسرو إلخ) وعبارته لا يستخلف الإمام للخطبة أصلا والصلاة بدءا بل يجوز بعدما أحدث الإمام إلا إذا أذن أي لا يجوز استخلافه لهما إلا إذاكان مأذونا من السلطان للاستخلاف فحينئذ يجوز ذلك وهذا مما يجب حفظه إلح».

<sup>(</sup>٤) مصنف ابن أبي شيبة (١/ ٤٤٦) رقم (٩١٤٩) عن محمد بن كعب القرظي، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فعليه الجمعة يوم الجمعة، إلا على امرأة وصبي، أو مملوك، أو مريض»، والمعجم الأوسط (٧/ ٣٥٤) رقم (٧٧١٠)

والإسلام؛ فلأنها شرطٌ في سائر الصلوات، فكذلك في الجُمُعة، وأما الحُرِّيّةُ؛ فللخبر المذكورِ، وأما الاستيطان؛ فللخبر أيضًا.

"فإن انفضُّوا أو نقص العدد إما في سماع الحُطبة وإما في نفسِ الصلاة لم تصحّ الجُمُعة، بل لا بدَّ منهم من الأوَّلِ إلى الآخِر" أما إذا انفضوا في أثناء الخُطبة؛ فلأن الخُطبة ذِكرٌ شُرط في صحة الجُمُعة، فشُرط فيه العددُ كتكبيرة الإحرام، وأما إذا انفضوا في خلال الصلاة؛ فلأن العدد شرطٌ ولا تنعقدُ بدونه، فيكون شرطًا في جميعها كالوقتِ.

"الرَّابع: الجماعةُ، فلو صلَّى أربعين مُتفرِّقين فلا جُمعة لهم"؛ لأنها واحبةٌ على الأعيانِ، فلا يسقُط عنهم الفرضُ إلَّا بالجماعةِ.

# [فُرُوعٌ أربَعةٌ]

### [في بعض أحكام الجماعة في صلاة الجُمُعة]

"الأوَّل: المسبُوقُ إذا أدرك الركوع من الركعة الثانية فقد أدرك الجُمُعة، فلا يضرُّه الانفرادُ عن الجماعة في الثانية" قال عَلِيُّ: (مَنْ أدرَكَ رَكعَةً مِنَ الجمُعَةِ، فلْيَصِلْ إليها أُخْرى). (١)

"وإن لم يُدرك الركوع اقتدى وبنى على تلك التحريمة صلاة الظهر؛ لأنَّ أصحَّ القولين: أنَّ الجُمُعة ظهرٌ مقصور " فعلى هذا يتأدَّى الظهر بتحريمة / الجُمعة ، كما يتأدى الإتمام بنيَّة القصر.

وعلى القول الآخر: لا يتأدى ظُهرًا، وفي انقلابه نفلًا خلاف.

"وإن ترك المسبُوق سجدة فلم يدر من أيّ الركعتين تركها لم يُدرك الجُمعة؛ لاحتمال أنها من الأولى" فلم يدرك مع الإمام ركعة كاملة.

«من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة، إلا عبدا أو امرأة أو صبيا، ومن استغنى بلهو أو تجارة استغنى الله عنه، والله غني حميد»، لم يرو هذا الحديث عن سعيد المقبري إلا أبو معشر، تفرد به: عبد العظيم بن حبيب "، والتحقيق في مسائل الخلاف (١/ ٥٠٠)، مسألة لا تجب الجمعة على العبيد وعنه تجب كقول داود، رقم (٧٨٨) "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة يوم الجمعة إلا مريض أو مسافر أو امرأة أو صبي أو مملوك"، والبدر المنير (٤/ ٢٤١).

(۱) سنن الترمذي ت شاكر (۲/ ۲۰) رقم (۲۶)، باب فيمن أدرك من الجمعة ركعة، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: 
«من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة»: «هذا حديث حسن صحيح» والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم، قالوا: من أدرك ركعة من الجمعة صلى إليها أخرى، ومن أدركهم جلوسا صلى أربعا، وبه يقول سفيان الثوري، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق " [حكم الألباني] : صحيح، وسنن ابن ماجه ت الأرنؤوط (۲/ ۹ /۲)، سفيان الغرى، باب ما حاء فيمن أدرك من الجمعة ركعة، "من أدرك من الجمعة ركعة فليصل إليها أخرى"، قال المحقق: إسناده ضعيف لضعف عمر بن حبيب.

1/21

"الثاني: تصحّ الجُمعة خلفَ عبدٍ ومسافرٍ، وأميرٍ ومأمور؛ لأن صلاتهم صحيحة "يريد: جُمعتهم، وقيل في العبدِ والمسافرِ: أن حوازها خلفهما مبني على أنَّ الإمام زائدٌ على الأربعين في وجه، فلا يُعتبر فيه شرائط الوجوب.

"الثالث: الاستخلاف جائز للإمام في جميع الصلوات"؛ إذ ليس فيه إلّا الصلاة الواحدة خلف إمامين، وذلك جائزٌ؛ لما روي أنَّ النَّبِيّ على استخلف أبا بكرٍ على ليصلِّي بالنَّاس، فلمَّا افتتح الصلاة وجد النَّبِيّ على خفَّة، فجاء وجلس على يَسار أبي بكرٍ واقتدى به أبو بكرٍ والجماعة كما تقدَّم ذكره، فصلاتهم بعضها خلف أبي بكرٍ وبعضها خلف النَّبِيّ على فدلَّ أنَّ الاستخلاف جائزٌ.

"ثم يبني الخليفة من حيث قطع المُستنيبُ"؛ لأنَّه قائمٌ مقامه، فيلزمه أن يحفظ نظم صلاته حتى لو كان مسبُوقًا بركعةٍ فإنه إذا صلَّى بمم ركعةً يقعد للتَّشهُّد وإن لم يكن موضع قعوده، ثم إذا صلَّى ركعةً أخرى لا يقعد وإن كان مَوضع قعوده، وإذا تم صلاتهم يُشير عليهم بالتَّحليل، ثم يقوم لإتمام صلاة نفسه.

"وينبغي أن يَستنيب في الجُمعة من سمع الخُطبة وكبَّر معه"؛ لأنَّه كامل الصلاة بِسماع الخُطبة والتَّكبيرِ مَعه/. "فإن لم يسمع الخُطبة فلا بأس إذا كان قد كبَّر مَعه"؛ لأن الجُمعة قد انعقدت له، فهو في حكم من سَمِع. "فإن استناب من لم يُكبِّر مَعه وجب على النَّاس كلِّهم أن يُصلُّوا الظُّهر؛ لبُطلان الاستخلاف في الجُمعة" فإن الجُمعة لا تصحُّ خلفه، فإنه ليس من أهل الجُمُعة إذا لم يُدرك من الجُمُعة شيئًا، وابتداؤه التَّكبير ههنا عقد جُمعة ثانية وذلك غير حائز.

"الرابع: إذا زُحم المأموم عن مُتابعةِ الإمام في السُّجود فإنه قدر عليه والإمام قائمٌ في الثانية سَجَد وتبعه، فإذا لحقه في القيام أدرك تمام الصلاة"؛ لأنه معذُورٌ في تخلفه فلا يضرّه ذلك.

"وإن لم يتمكن من السجُود إلّا بعد ركوع الإمام في الثانية، فأصحُّ القولين: أنه يتابعه في الركوع وقد لغا الركوع الأوَّل وصار مُدركًا ركعةً واحدةً"؛ لأنَّه كالمسبُوق بركعةٍ في هذه الصُّورة. "فإن رفع خالف وسَجَد جاهلًا لم يُحتسب له السُّجود"؛ لأن فرضه مُتابعة الإمام في الركوع وقد تركه. "فإن رفع رأسه فلم يُدرك الركوع فقد فاتته الجُمُعة"؛ لأنَّه كالمسبُوقِ الذي فاته الركوع الأحير، ومن لم يُدرك الركوع لا يُدرك الركوع.

"ومن قال بالقول الثاني وأمره بالسجُود فسَجَد، فقد أدرك معه ركعةً، فإذا فاتته الثانية قام بعد تسليم الإمام وقضى تلك الركعة" كما لو فاتته الركعة الأولى، وقد قال الطّيِّينِينَ: ( من أدرك ركعةً من الجمعة فليصل إيها أخرى) (١).

<sup>(</sup>١) سنن الترمذي (٢/ ٢٠٤ ت شاكر): رقم (٢٤٥) عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من أدرك من الصلاة ركعة فقد

"فإن خالفَ فركع لم يُحسب ركوعه؛ لأن الواجب عليه السجُود" يريد: على هذا القول فرضه السجُود لا مُتابعةُ الإمام، فلا/ يَسوغ له تركه.

"فإذا سجَد تمَّت الركعة الأولى" يريد: سجد بعد هذا الركوع تمَّت الركعة الأولى مُلفقة الركوع من الأولى والسجُود من الثانية. "فإذا سلَّم الإمام قام وقضى ركعةً" كما ذكرناه.

"الشرط الخامس: ألَّا يكون الجُمعة مسبوقةً بأخرى في تلك البلدة"؛ لأن النَّبِيَ عَلَى والحلفاء بعده ما أقاموها إلَّا في مسجدٍ واحدٍ، ولأن المقصود من الجُمعة: جمعُ الجَماعات حتى يظهر لأعداء الدِّين المتماع كلمة الإسلام، فإذا صُلِّيت في موضعين أدَّى إلى العداوة والفتنة.

"فإن لم يتيسر على أهلها الاجتماع في مكان واحدٍ جاز عقد الجُمعة في مكانين" وعسر الاجتماع إما لكثرة الجمع والزحمة، وإما أن يكون بينهما نهر لا يَخينُ إلّا السابح كدجلة، فيجوز عقد جُمعتين كما ببغداد. "فإن فعلوا مع التيسير فوقع عقدهما معًا بطلتا جميعًا"؛ لأنه ليس إحداهما بأولى من الأخرى، فهو كمن جمع بين أختين في عقدٍ واحدٍ. "وإن سبقت إحداهما على الأخرى صحّت السّابقة دون المَسبُوقة والاعتبار في السبق بعقد الصلاة، إذ لا يجوز بعد عقدها مرّةً عقد جُمعةٍ أخرى. "وإن أشكل أوقعتا معًا أو متعاقبتين أعادوا جميعًا" يريد: الجُمعة إن كان الوقت باقيًا، كما لو وقعتا معًا. "وإن كان السبق يقينًا والسابقة غير متعينةٍ أعادوا جميعًا" يريد: الجُمعة أيضًا إذا كان الوقتُ باقيًا؛ لأن كل واحدةٍ من الطائفتين يشك في إسقاط الفرض عن أنفسهم، والفرضُ لا يسقط بالشك. "وفيها قول آخر: أنّهم جميعًا يُصلون الظهر؛ لتعدد جُمعةٍ بعد أن سَبقت جُمعةٌ صحيحةٌ/" فإنا تَيَقّنًا أن المتقدمة منهما جُمعة صحيحة، فلا تنعقد بعدها جُمعة أحرى احتياطًا.

"الشرط السادس: الخُطبتان، ولهما واجباتٌ وسننّ:

أما الواجباتُ: فالخُطبتان فريضتان"؛ لأنهما بدلٌ عن الركعتين، وقال عُمر على: إنما قَصُرتِ الصلاة الأجل الخُطبة. (١) "والقيام فيهما فريضةٌ عند القدرةِ" كما في الصلاة.

/٤٢ ب

1/27

أدرك الصلاة»: «هذا حديث حسن صحيح» والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم، قالوا: من أدرك ركعة من الجمعة صلى إليها أخرى، ومن أدركهم جلوسا صلى أربعا، وبه يقول سفيان الثوري، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق "، [حكم الألباني]: صحيح.

<sup>(</sup>۱) التلخيص الحبير ط العلمية (۲/ ۱۷٦) رقم (٦٦٥) حديث عمر وغيره أنهم قالوا إنما قصرت الصلاة لأجل الخطبة ابن حزم من طريق عبد الرزاق بسند مرسل عن عمر ومثله لابن أبي شيبة والبيهقي من قول سعيد بن جبير ومن قول مكحول نحوه، وإرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٣/ ٧٤) رقم (٦١٢) - (قال عمر وعائشة: "قصرت الصلاة لأجل الخطبة ". ضعيف.

"والجلسةُ بينهما فريضةٌ"؛ لأن النَّبيّ على كان يجلس بينهما، وأمَرَ أن يُفعل مثل فِعله. (١)

"وفي الأُولى أربع فرائض: التَّحميدُ، وأقلّه: (الحمد لله)، والثانية: الصلاة على رسول الله ﷺ وأقلّه: (اللهم صلِّ على محمد وآله)، والثالثة: الوصيَّةُ بتقوى الله، والرابعة: قراءة آية، وما زاد على ذلك فهو سُنَّة"

"وكذلك فرائض المُحطبة الثانية أربع: التَّحميدُ، والصلاة على رسول الله ﷺ، والوصيَّة بتقوى الله، والدُّعاء بدل الآية"؛ والدليل على ذلك كلّه أنَّ خُطبَ رسول الله ﷺ لم تخلُ قطُّ من تحميدٍ وتحذيرٍ، وقراءة آيةٍ، ودُعاءٍ (۱)، وقد قال الله تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهُ الَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ ﴾ (۱) فَدلَّ أنَّ الكلَّ واحبّ، وأقلُ الخُطبة: (الحمد لله، والصلاة على رسول الله، أطيعوا الله رحمكم الله) ويقرأ معه آية تُفهم. وقال أبو حنيفة: أقلها: أن يقول الإمام في نفسه: (سبحان الله، ولا إله إلّا الله).

"واستماع الخُطبة واجبٌ من العددِ" يريد: الأربعين الموصوفين بكمال الصفات، فإنه لا فائدة في حضورهم من غير سماعٍ، وهو كحضور الأصمّ عقد النكاح، وما عَدَا العدد المشروط في وجوب الإنصات عليهم/ قولان.

"وأما السُّننُ: فإذا زالت الشَّمسُ وأذَّن المؤذِنُون وجلس الإمام على المنبر، انقطع التَّطوع سِوى

(٣) الأحزاب: ٥٦

<sup>(</sup>۱) سنن الترمذي ت شاكر (۲/ ۳۸۰) رقم (۰۰٦) عن ابن عمر، «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب يوم الجمعة، ثم يجلس، ثم يقوم، فيخطب»، قال: مثل ما تفعلون اليوم، وفي الباب عن ابن عباس، وجابر بن عبد الله، وجابر بن سمرة: «حديث ابن عمر حديث حسن صحيح، وهو الذي رآه أهل العلم أن يفصل بين الخطبتين بجلوس»، [حكم الألباني] : صحيح، وسنن ابن ماجه (۱/ ۳۵۱) رقم (۱۱۰۳) وقم (۱۱۰۳) عن ابن عمر، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان «يخطب خطبتين، يجلس بينهما جلسة» زاد بشر «وهو قائم»، [حكم الألباني] صحيح، والمستدرك على الصحيحين للحاكم (۱/ ۲۳۳) رقم (۱۰۵۷)، [التعليق - من تلخيص الذهبي] مدي شرط مسلم.

<sup>(</sup>۲) صحيح مسلم (۲/ ٥٩٢) رقم (٨٦٧)، باب تخفيف الصلاة والخطبة، عن حابر بن عبد الله، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خطب احمرت عيناه، وعلا صوته، واشتد غضبه، حتى كأنه منذر جيش يقول: «صبحكم ومساكم»، ويقول: «بعثت أنا والساعة كهاتين»، ويقرن بين إصبعيه السبابة، والوسطى، ويقول: «أما بعد، فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدى هدى محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة» ثم يقول: «أنا أولى بكل مؤمن من نفسه، من ترك مالا فلأهله، ومن ترك دينا أو ضياعا فإلى وعلي»، والسنة للمروزي (ص: ٢٧) رقم (٤٧٤)، (كانت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة يحمد الله ويثني عليه ويقول على إثر ذلك: «إن أفضل الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة)، والمنتقى لابن الجارود (ص: ٨٣) رقم (٢٩٦)، (كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب قائما ثم يجلس ثم يقوم ويقرأ آيات ويذكر الله وكانت خطبته قصدا وصلاته قصدا)، ومعرفة السنن والآثار (٤/ ٣٧٣) رقم (٤٠٥) – أخبرناه أبو سعيد قال: حدثنا أبو العباس قال: أخبرنا الربيع قال: أحبرنا الشافعي قال: أحب أن يخلص الإمام الخطبة بحمد الله، والصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم، والعظة والقراءة، لا يزيد على ذلك.

التّحيّة"؛ لقوله على: (إذا جاءَ أحدُكُم والإمامُ يَخطبُ، فليصلِّ رَكْعتين). (١)

"والكلام لا ينقطع إلّا بافتتاح الخُطبة"؛ لقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْمَانُ فَاسْتَمِعُواْ لَهُ, وَالكلام لا ينقطع إلّا بافتتاح الخُطبة، سمّاها قُرآنًا؛ لأن القراءة فيها مشروعة.

"ويُسلِّم الخطيب على النَّاس إذا أقبل عليهم بوجهه، ويردُّون عليه السَّلام" كان رسول الله ﷺ إذا صَعِدَ المِنبَر يوم الجُمعة واستقبل النَّاس، قال: (السَّلامُ عليكُم). (٦)

"ويجيب المُؤذِن، فإذا قال: حيَّ على الصلاة، قال: لا حول ولا قوَّة إلَّا بالله" كما ورد في الخبر الذي ذكرناه في باب الأذان (أ)، ومعنى (لا حَول ولا قوَّة إلَّا بالله): إظهار الفقر إلى الله تعالى بطلب المعونة على ما دعا إليه. "فإذا أتمَّ الأذان قام مُقبلًا على النَّاس بوجهه، والنَّاس مُقبلون عليه، لا يلتفتُ يَمينًا وشِمالًا"؛ لأن النَّبيّ عَلَى كان يخطُبُ هكذا. (°)

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۲/ ٥٧) باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى، حدثنا آدم، قال: أخبرنا شعبة، أخبرنا عمرو بن دينار، قال: سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب: «إذا جاء أحدكم والإمام يخطب أو قد خرج، فليصل ركعتين»، وصحيح مسلم (۲/ ٥٩٦) (٨٧٥) باب التحية والإمام يخطب، وسنن أبي داود ت الأرنؤوط (١/ ٣٣٣) رقم (١١١٧)، عن طلحة أنه سمع جابر بن عبد الله يحدث أن سليكا جاء، فذكر نحوه، زاد: ثم أقبل على الناس، قال: "إذا جاء أحدكم والإمام يخطب، فليصل ركعتين يتحوز فيهما"، قال المحقق: إسناده صحيح.

<sup>(</sup>٢) الأعراف: ٢٠٤.

<sup>(</sup>٣) مصنف ابن أبي شيبة (١/ ٤٤٩) رقم (٥١٩٥)، حدثنا أبو بكر قال: حدثنا أبو أسامة، قال: حدثنا بحالد، عن الشعبي، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صعد المنبر يوم الجمعة، استقبل الناس بوجهه فقال: «السلام عليكم، ويحمد الله ويثني عليه، ويقرأ سورة، ثم يجلس، ثم يقوم فيخطب، ثم ينزل» وكان أبو بكر وعمر يفعلانه "، ومصنف عبد الرزاق الصنعاني (٣/ ١٩٣) رقم (٢٨٢٥)، حاء في البدر المنبر (٤/ ٢١٥): "ورواه الإمام (الأثرم) مرسلا فقال: نا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا أبو أسامة، نا مجالد، عن الشعبي قال: «كان رسول (إذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل الناس فقال: السلام عليكم. ويحمد الله ويثني، ويقرأ سورة، ثم يجلس، ثم يقوم فيخطب، ثم ينزل، وكان أبو بكر وعمر يفعلانه» وهذا مع إرساله؛ فيه مجالد وهو لين.

<sup>(</sup>٤) صحيح البخاري (١/ ١٢٦) رقم (٦١٣)، باب ما يقول إذا سمع المنادي، حدثنا إسحاق بن راهويه، قال: حدثنا وهب بن جرير، قال: حدثنا هشام، عن يحبي - نحوه - قال يحبي: وحدثني بعض إخواننا، أنه قال: لما قال: حي على الصلاة، قال: «لا حول ولا قوة إلا بالله»، وقال: هكذا سمعنا نبيكم صلى الله عليه وسلم يقول، ورقم (٦١١) - باب ما يقول إذا سمع المنادي، عن أبي سعيد الخدري: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إذا سمعتم النداء، فقولوا مثل ما يقول المؤذن»، وصحيح مسلم (١/ ٢٨٩) (٣٨٥) باب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه، ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يسأل له الوسيلة، عن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، عن أبيه، عن حده عمر بن الخطاب، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إذا قال المؤذن: الله أكبر، فقال أحدكم: الله أكبر، ثم قال: أشهد أن لا إله إلا الله، ثم قال: أشهد أن يحمدا رسول الله قال: أشهد أن عمدا رسول الله من قال: حي على الضلاح، قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، ثم قال: حي على الفلاح، قال: الله أكبر، ثم قال: الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، أله أكبر، أله أكبر، ثم قال: الله أكبر، ألم قال: الله أكبر، ألم قال: الله أكبر، ألم قال: الله أكبر، ألم قال: لا إله إلا الله، قال: لا إله إلا الله من قلبه دخل الجنة ".

<sup>(</sup>٥) سنن النسائي (٣/ ١٨٧) رقم (١٥٧٦) عن أبي سعيد الخدري، " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج يوم الفطر، ويوم

"ويُشغل يديه بقائمة السَّيف أو العَنزَة؛ كي لا يَعبثُ بهما أو يضع إحداهُما على الأخرى" كما في الصَّلاة. "ويخطُب خُطبتين بينهما جَلسةٌ خفيفةٌ، ولا يستعمل غريب اللُّغة، ولا يُمطِّط ولا يتغنَّى، وتكون الخُطبةُ قصيرةً بليغةً جامعةً"؛ لقوله على: (قِصَرَ خُطْبَةِ الرَّجُل، مَئِنَّةٌ مِن فِقْهِهِ، فأطِيلُوا الصَّلاةَ، واقْصُرُوا الْخُطْبَةَ) (١) يعني: علامة.

"ويُستحبُّ أن يقرأ آيةً في الثانية أيضًا"؛ لنخرج عن الخلاف، لأنه ذهب بعضهم: على أن القراءة لا تختص بالخطبة الأولة.

"وإن حَصِر لُقِّنَ" كما في الصلاة. "ولا يُسلِّم من دخل والخطيب يخطُب"؛ لأنه/ ممنوعٌ من الكلام في ذلك الوقت. "فإن سلَّم لم يستحق جوابًا"؛ لأنه سلَّم في غير وقته.

"والإشارةُ بالجواب حَسَنٌ" كما لو كان في الصلاة ويُسلمُ عليه. "ولا يُشمِّتُ العاطِسَ أيضًا"؛ لأنه كلامٌ. "وإذا قرأ آية سجدةٍ نزل فسَجَد، كذلك فعل رسول الله ﷺ (٢)، ومنبره سبع دَرجاتٍ مُتقاربةٍ، وصُعود المنبر سُنَّةُ، وإلَّا فيصحُّ الخُطبة على الأرض"؛ لأنَّ النَّبِيِّ على كان يخطُب في الابتداء على

الأضحى إلى المصلى فيصلى بالناس، فإذا حلس في الثانية وسلم قام فاستقبل الناس بوجهه والناس جلوس، فإن كانت له حاجة يريد أن يبعث بعثا ذكره للناس، وإلا أمر الناس بالصدقة، قال: «تصدقوا». ثلاث مرات. فكان من أكثر من يتصدق النساء، [حكم الألباني] صحيح، حاء في البدر المنير (٤/ ٦٣١): أنه - صلى الله عليه وسلم - «كان إذا خطب (استقبل) الناس بوجهه واستقبلوه، وكان لا يلتفت»، هذا الحديث كأنه تبع في إيراده صاحب «المهذب» فإنه أورده من حديث سمرة بن جندب «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان إذا خطبنا استقبلناه (بوجوهنا) واستقبلنا بوجهه»، ولم (يعزه) المنذري (الحافظ) في تخريجه ولا النووي في «شرحه» وإنما بيضا له بياضا، وأنكر غيرهما على الشيخ إيراده.

- (١) صحيح مسلم (٢/ ٥٩٤) رقم (٨٦٩) باب تخفيف الصلاة والخطبة، عن واصل بن حيان، قال: قال أبو وائل: خطبنا عمار، فأوجز وأبلغ، فلما نزل قلنا: يا أبا اليقظان لقد أبلغت وأوجزت، فلو كنت تنفست فقال: إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: «إن طول صلاة الرجل، وقصر خطبته، مئنة من فقهه، فأطيلوا الصلاة، واقصروا الخطبة، وإن من البيان سحرا».
- (٢) موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان ت حسين أسد (٢/ ٤٣٦) رقم (٦٨٩)، عن أبي سعيد الخدري أنه قال: خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم - يوما فقرأ (ص)، فلما بلغ السحدة، نزل فسحد وسحدنا معه. وقرأها مرة أخرى، فلما بلغ السحدة، تشزن للسحود، فلما رآنا، قال: "إنما هي توبة نبي، ولكني أراكم قد استعددتم للسجود". فنزل فسجد وسجدنا معه. قال المحقق: إسناده صحيح، وسنن الدارمي (٢/ ٩١٩) رقم (١٥٠٧)، عن أبي سعيد الخدري أنه قال: خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما، فقرأ ص، فلما مر بالسجدة، نزل فسجد وسجدنا معه، وقرأها مرة أحرى، فلما بلغ السجدة تيسرنا للسجود فلما رآنا، قال: «إنما هي توبة نبي، ولكني أراكم قد استعددتم للسجود»، فنزل فسجد وسجدنا، [تعليق المحقق] إسناده ضعيف من أجل عبد الله بن صالح ولكنه توبع عليه فصح الإسناد، والمستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ٤٢١) رقم (١٠٥٢)، وهذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، فأما السحود في ص فقد أخرجه البخاري، وإنما الغرض في إخراجه هكذا في كتاب الجمعة أن الإمام إذا قرأ السجدة يوم الجمعة على المنبر فمن السنة أن ينزل فيسجد "، [التعليق - من تلخيص الذهبي] ١٠٥٢ - على شرطهما.

# (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخَلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِيّ الشّافِعِيّ '

الأرض، مُستندًا إلى خَشبةٍ. (١)

"ويجوز أن يخطُب رجُلٌ ويُصلِّي بهم آخر، هذا هو الصَّحيح"؛ لأنَّه مبنيٌّ على جواز الاستخلاف في الصلاة، والصَّحيحُ جَوازهُ؛ إذ ليس فيه إلَّا الصلاة الواحدةُ خَلْفَ إمامَين، وذلك جائزٌ؛ لقصَّة أبي بكرٍ وقد ذكرناها.

(١) صحيح البحاري (٤/ ١٩٥) رقم (٣٥٨٣)، باب علامات النبوة في الإسلام، عن ابن عمر رضي الله عنهما، كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب إلى جذع، فلما اتخذ المنبر تحول إليه فحن الجذع فأتاه فمسح يده عليه "، [تعليق مصطفى البغا]، [ش (إلى جذع) أي مستندا إليه. (فحن) صوت وكأنه يبكي. (فمسح. .) أي فسكن].

1 / 6

## البابُ الثاني: في كيفيَّة الجُمُعة

"وهي كسائر الصلوات، وتتميَّز بأربعة أمورٍ:

الأوَّل: الغُسل، مُستحبٌ لكُلِّ بالغِ"؛ لقوله ﷺ: (غُسْلُ يَومِ الجُمُعَةِ واحِبٌ على كُلِّ مُحْتَلِمٍ) (١) أي: سُنَّةٌ مؤكَّدةٌ. "ووقته بعد الفجر"؛ لأنَّ ما قبله لا يكون في اليوم.

"وأقربه إلى الرَّواح أحب إلينا"؛ لأن المقصود منه قطع الرَّوائح، والأقرب إلى الرَّواح أبلغ في ذلك. "ويُستحبُّ الاستحدادُ، وتقليم الأظفارِ، ونتفُ الإبط، والسِّواك، وقصُّ الشَّارب، وبالجملة: نهاية التَّنظيفِ مُستحبُّ والأصل في ذلك قول النَّبي ﷺ: (منِ اغتَسلَ يومَ الجمعةِ واستاكَ ولبسَ أحسنَ ثيابِهِ، وتطيَّبَ بطيبٍ -إن وجدَهُ- ثُمُّ جاءَ ولمَ يتَخطُّ النّاسَ فَصلّى ما شاءَ اللَّهُ أن يصلِّي، فإذا خرجَ الإمامُ سَكَتَ فذلِكَ كفّارةٌ إلى الجُمعةِ الأخرى) (٢) وفي روايةٍ: (وتَطَهَّرَ بِما اسْتَطاعَ مِن طُهْرٍ، ثُمَّ ادَّهَنَ). (٢)

"الثاني: حُسنُ الهيئةِ: وهي لبس الثياب البيض مع التَّطيب" قال رسول الله ﷺ: (أَحَبّ الثِّياب إلى الله تعالى البِيضُ، يلبسُها أَحِبَّاؤُكُم، ويُكفَّنُ بِها مَوتاكُم). (١٠)

"فإن جاوز البياض فعَصْبُ اليَمَن، وما صُبغ غزله ثم نُسجَ، لا ما نُسجَ ثم صُبغَ"؛ لأن الأول

٤٤

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۲/ ۳) رقم (۸۷۹)، باب فضل الغسل يوم الجمعة، وهل على الصبي شهود يوم الجمعة، أو على النساء، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم»، وصحيح مسلم (۸۶٦) رقم (۸٤٦) باب وجوب غسل الجمعة على كل بالغ من الرجال، وبيان ما أمروا به.

<sup>(</sup>٢) مسند أبي داود الطيالسي (٤/ ١٢٠) رقم (٢٤٨٥)، عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من اغتسل يوم الجمعة واستاك ولبس أحسن ثيابه وتطيب من طيب أهله، ثم أتى المسجد فلم يتخط رقاب الناس وصلى، فإذا خرج الإمام أنصت، كان له كفارة ما بينه وبين الجمعة الأخرى»، والمستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ٤١٩) رقم (١٠٤٥)، هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه «وقد رواه أيضا إسماعيل ابن علية، عن محمد بن إسحاق» مثل رواية حماد بن سلمة، وقيده بأبي أمامة بن سهل مقرونا بأبي سلمة " [التعليق - من تلخيص الذهبي] ١٠٤٥ - على شرط مسلم.

<sup>(</sup>٣) صحيح البخاري (٢/ ٣) رقم (٨٨٣)، باب الدهن للجمعة، عن سلمان الفارسي، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا يغتسل رجل يوم الجمعة، ويتطهر ما استطاع من طهر، ويدهن من دهنه، أو يمس من طيب بيته، ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين، ثم يصلي ما كتب له، ثم ينصت إذا تكلم الإمام، إلا غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى».

<sup>(</sup>٤) مسند البزار = البحر الزخار (١١/ ٣٤١) رقم (٥١٥٥)، عن ابن عباس، رضي الله عنهما، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إن الله تبارك وتعالى خلق الجنة بيضاء فأحب الثياب إلى الله البياض فليلبسه أحياؤكم وكفنوا فيه موتاكم، وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه ولم يسند حبيب بن الشهيد، عن عطاء، عن ابن عباس غير هذا الحديث، ولا رواه عن حبيب إلا كثير بن هشام وهشام رجل من أهل البصرة ليس به بأس قد حدث عنه جماعة من أهل العلم، وسنن الترمذي ت شاكر (٣/ ٣١١) رقم (٩٩٤)، وفي الباب عن سمرة، وابن عمر، وعائشة: «حديث ابن عباس حديث حسن صحيح، وهو الذي يستحبه أهل العلم»، وقال ابن المبارك: «أحب إلى أن يكفن في ثيابه التي كان يصلي فيها»، وقال أحمد، وإسحاق: «أحب الثياب إلينا أن يكفن فيها البياض، ويستحب حسن الكفن، [حكم الألباني] : صحيح.

لونه أصفى، فهو أقرب إلى الزينة، وقد قال تعالى: ﴿ يَبَنِيَّ مَادَمَ خُذُواْ زِينَتَّكُرُّ عِندَكُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ (١) فما كان أقرب إلى الزِّينة كان أولى.

وعَصبُ اليَمَنِ: هو البُردُ المِحطُّط يُصبغ غزله ويُنسج، ويُعمل باليَمَن.

"وحُسن الهيئة للإمام أحسنُ، لا سيَّما العمامة والرِّداء"؛ لأنه المقتدى به المنظور إليه.

"ويُكره الطِّيب الفاتح للنِّساء"؛ لقوله ﷺ: (أيُّما امرأةٍ تطيَّبتْ لِلجُمعة فَلَا يقبل الله صَلاتَما حتَّى ترجع إلى بيتِهَا، فَتغتسِل غُسلها من الجنابة). (٢)

"الثالث: البكور إلى الجمعة ماشيًا إذا لم يكن به مرضٌ؛ قال النَّبي ﷺ: (مَن راحُ في السَّاعة الثالثة الأولى فكأنَّما قرَّب بدنةً، ومَن راحَ في السَّاعة الثَّانية فكأنَّما قرَّب بقرة، ومن راح في السَّاعة الثَّانية فكأنَّما قرَّب حجاجةً، ومَن راح في السَّاعة الرَّابعة فكأنما قرَّب دجاجةً، ومَن راح في السَّاعة الخامسة فكأنَّما قرَّب بيضَةً، فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذِّكر، وطُويت الصُّحفُ، ورُفعت الأقلام)". (٣)

والرَّواح إِنَّمَا يكون بعد الزَّوال؛ والغدو قبله؛ فليس المراد بهذه السَّاعات؛ السَّاعات الحقيقية التي كل ساعة منها جزء من أربعةٍ وعشرين جزءً من يومٍ وليلةٍ، وإنَّمَا هي أجزاء من الزَّمان قليلةٌ، أوَّلها بعد الزَّوال إلى وقت جلوس الإمام على المنبر؛ هذا ما عليه/ الجمهور، وما سواه فقد قيل.

وأما المشي؛ فلقوله على: (مَن غَسَل واغتَسَل، وبكُّر وابتَكر، ومشَى ولم يَركب، وَدَنَا وأنصَتَ ولم يلغ،

. . .

٤٤/ ب

<sup>(</sup>١) الأعراف: ٣١.

<sup>(</sup>٢) مسند أحمد ط الرسالة (١٢/ ٣١١) رقم (٣٥٦) – مسند أبي هريرة رضي الله عنه، عن عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب، عن مولى ابن أبي رهم، سمعه من أبي هريرة، يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم: استقبل أبو هريرة امرأة متطيبة، فقال: أين تريدين يا أمة الجبار؟ فقالت: المسجد. فقال: وله تطيبت؟ قالت: نعم. قال أبو هريرة: إنه قال: " أبما امرأة خرجت من بيتها متطيبة تريد المسجد، لم يقبل الله عز وجل لها صلاة حتى ترجع فتغتسل منه غسلها من الجنابة "، قال المحقق: حديث محتمل للتحسين وإسناده ضعيف لضعف عاصم بن عبيد الله.

<sup>(</sup>٣) صحيح البخاري (٢/ ٣) رقم (٨٨١)، باب فضل الجمعة، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح، فكأنما قرب بدنة، ومن راح في الساعة الثانية، فكأنما قرب بقرة، ومن راح في الساعة الثالثة، فكأنما قرب كبشا أقرن، ومن راح في الساعة الرابعة، فكأنما قرب بيضة، فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر»، وصحيح مسلم (٢/ ٥٨٢) رقم (٨٥٠) باب الطيب والسواك يوم الجمعة، وصحيح ابن خزيمة (٣/ ١٣٤) رقم (١٧٧١)، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: " تبعث الملائكة على أبواب المسجد يوم الجمعة يكتبون بحيء الناس ، فإذا خرج الإمام طويت الصحف ، ورفعت الأقلام". هذا حديث المقرئ. [التعليق] ١٧٧١ – قال الألباني: إسناده ضعيف مطر هو الوراق سيئ الحفظ لذلك لم يحتج به مسلم.

كانَ لهُ بكُلِّ خُطوةٍ عَملُ سَنَةٍ، أحسَنَ صِيامة وقِيامها). (١)

"ثم يُستحبُّ ألَّا يُشبِّك أصابعه في الطَّريق"؛ لقوله عَلَى: (إِذَا تَوضَّأُ أَحدُكُم ثُم خَرِجَ إلى المسجِدِ، فَلَا يُشبِّك بين أَصَابِعه فإنَّه في صلاةٍ) (٢)، وروي: (إن أحدكم في الصلاة ما دام يعمدُ إلى الصلاة). (٣) "ولا يُكثِر الكلام"؛ لقوله عَلَى: (إِذَا خَرَجَت الجُمعة، فامش على هيئتك). (١)

"فإذا دخل المسجِد صلَّى ركعتَى التَّحيَّة، وإن كان الخطيب يَخطُب"؛ لقوله ﷺ: (إذا جَاء أحدكُم والإمامُ يَخطُبُ، فليُصلِّ ركعتين). (°)

"إلَّا أن يدخُل والإقامةُ قريبةٌ، فلا يَجلس حتَّى يفتَتح الفريضَة"؛ لأن الاشتغال بِغيرِها يُفَوِّتُ عليه أوَّل الصلاة مع الإمام. "الرَّابعةُ: أن ينوي الإمام الجُمعة والقوم ينوون الجُمعة والاقتداء" كما في سائر الصلوات. "ويجهر الإمامُ بالقراءة"؛ لنقل الخَلفِ عن السَّلفِ.

"وكان غالب عادة رسول الله على قراءة (سورة الجُمعة) في الأولى، و (سورة المنافقين) في

<sup>(</sup>١) مسند أحمد ط الرسالة (٢٨/ ١٦١ - ١٦١) رقم (١٦٩٦٢)، عن أوس بن أوس الثقفي، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " من غسل واغتسل يوم الجمعة، وبكر وابتكر، ومشى ولم يركب، فدنا من الإمام واستمع ولم يلغ، كان له بكل خطوة أحر سنة، صيامها وقيامها " قال المحقق: إسناده صحيح على شرط مسلم.

<sup>(</sup>٢) السنن الكبرى للبيهقي (٣/ ٣٥٥) رقم (٥٨٨٢)، عن أبي ثمامة الحناط قال: لقيني كعب بن عجرة وأنا متوجه إلى المسجد أشبك بين أصابعي ، فقال: إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " إذا توضأ أحدكم ثم أتى المسجد ، فلا يشبك بين أصابعه ، فإنه في صلاة ". وكذلك رواه عبد الله بن وهب وأبوعامر عبد الملك بن عمرو ، عن داود بن قيس، حكم عليه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته (١/ ١٨٩): ٤٤٦ - ١٨٦ - «إذا توضأ أحدكم للصلاة فلا يشبك بين أصابعه»، بأنه (صحيح).

<sup>(</sup>٣) صحيح مسلم (١/ ٤٢١) رقم (٦٠٢) باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة، والنهي عن إتيانها سعيا، عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «إذا ثوب للصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون، وأتوها وعليكم السكينة، فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأتموا، فإن أحدكم إذا كان يعمد إلى الصلاة فهو في صلاة».

<sup>(</sup>٤) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (٢/ ٧٧) رقم (٢٥٦١)، عن أنس بن مالك قال: دخل رجل والنبي صلى الله عليه وسلم في صلاته، وله نفس، فقال حين دخل: الحمد لله كثيرا مباركا طيبا، فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلاته، فقال: «من صاحب الكلمات؟» مرتين، فقال رجل: أنا يا رسول الله قال: «لقد رأيتها يبتدرها اثنا عشر ملكا أيهم يسبق بما فيحيي الله تبارك وتعالى» قال: فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: «ما لي أسمع نفسك؟» قال: أقيمت الصلاة فأسرع قال: «إذا سمعت الإقامة فامش على هيئتك، فما أدركت فصل، وما فاتك فاقض»، جاء في كنز العمال (٧/ ٥٤٥) رقم (٢٠٧٠٤): "إذا سمعت الإقامة فامش على هيئتك، فما أدركت فصل وما فاتك فاقض. "عب عن أنس وصحح".

<sup>(</sup>٥) صحيح البخاري (٢/ ١٢) رقم (٩٣١)، باب من جاء والإمام يخطب صلى ركعتين خفيفتين، عن عمرو، سمع جابرا، قال: دخل رجل يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب، فقال: «أصليت؟» قال: لا، قال: «قم فصل ركعتين»، وصحيح مسلم (٢/ ٥٩٧) رقم (٨٧٥) باب التحية والإمام يخطب، عن جابر بن عبد الله، قال: جاء سليك الغطفاني يوم الجمعة، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب، فجلس، فقال له: «يا سليك قم فاركع ركعتين، وتجوز فيهما»، ثم قال: «إذا جاء أحدكم يوم الجمعة، والإمام يخطب، فليركع ركعتين، وليتحوز فيهما».

الثانية". (١)

(۱) صحيح مسلم (۲/ 90) رقم (۸۷۹) باب ما يقرأ في يوم الجمعة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، " أن النبي صلى الله عليه وسلم كان كان يقرأ في صلاة الفحر، يوم الجمعة: الم تنزيل السحدة، وهل أتى على الإنسان حين من الدهر، وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الجمعة سورة الجمعة، والمنافقين "، ومسند أحمد ت شاكر (۳/ ۱۳) رقم (۳۳۲٥)، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يقرأ في الفحر يوم الجمعة بالجمعة والمنافقين. قال المحقق: إسناده صحيح.

## البابُ الثالثُ: فيمن تلزمهم الجُمُعة

"تجبُ الجُمعة على كلِّ ذَكرِ بالغٍ عاقلِ مُسلمٍ حُرِّ مُقيم في بلدةٍ مُشتملةٍ على أربعين جامعين لهذه الصِّفاتِ، أو قريةً من سواد البلد يَبلُغُها نِداءُ البَلدِ مِن طرفٍ يلِيها والأصواتُ هادئَةٌ والرِّياحُ ساكنةٌ، والمؤذِّنُ رفيعُ الصَّوتِ؛ لقوله سبحانه وتعالى: ﴿إِذَا نُودِى لِلصَّلَوْةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَاسَكَةٌ، والمؤذِّنُ رفيعُ الصَّوتِ؛ لقوله سبحانه وتعالى: ﴿إِذَا نُودِى لِلصَّلَوْةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَامَي فَأَسَعَوا إِلَى ذِكْرِ ٱللهِ ﴾ (١) " ولقول رسول الله ﷺ / في خطبته: ﴿إِنَّ الله فرضَ عليكُم الجُمعةَ في عامي هذا، في يَومي هذا، في سَاعتي هذه، فمن تركها في حياتي أو بعد وفاتي تماؤنًا واستخفافًا، فكر جمعَ الله شَمَلُهُ، ولا بارَكَ لهُ في أمرِهِ) (٢) فالآية والخبرُ يدلَّان على الوُجوبِ.

وأما اعتبار الذُّكورة والبلوغ والعقل والإسلام والحُريَّة والاستيطان والعدد، فقد دلَّلنا على ذلك.

"ويُرخَّص لهؤلاء في ترك الجُمعة بِعُدر المطر والوَحَل والفزع والمرض والتَّمريضَ، إذا لم يكُن للمريضِ قيِّمٌ" أما المطر؛ فللخبر الذي ذكرناه (٢)، وأما الفزع؛ فلقوله على: (من سَمع النِّداء فلم يُجِبه، فَلَا صَلاة له إلَّا مِن عُدْرٍ) وقد ذكرنا ذلك (٤)، قالوا: يا رسول الله: وما العُدْرُ؟ قال: (حَوفٌ أو مَرضٌ) (٥) والتَّمريض عُدْرٌ إذا لم يكن للمريضِ قيِّمٌ سِواه فيضيع، وحِفظُ الآدميِّ أفضل من حِفظِ الجَماعةِ.

<sup>(</sup>١) الجمعة: ٩.

<sup>(</sup>۲) المنتخب من مسند عبد بن حميد ت صبحي السامرائي (ص: ٣٤٤) رقم (١١٣٦)، عن سعيد بن المسيب، عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على منبره: «يا أيها الناس توبوا إلى ربكم قبل أن تموتوا وبادروا إليه بالأعمال الصالحة وصلوا الذي بينه وبينكم بكثرة ذكركم وبكثرة الصدقة في السر والعلانية، تؤجروا، وتنصروا، وترزقوا، واعلموا أن الله عز وجل فرض عليكم الجمعة، في عامي هذا في شهري هذا في ساعتي هذه فريضة مكتوبة فمن تركها في حياتي أو بعد موتي إلى يوم القيامة جحودا بما واستخفافا بحقها وله إمام عادل أو جائر فلا جمع الله له شمله ولا بارك له في أمره ألا ولا صلاة له ألا ولا حج له ألا، ولا صدقة له ألا، ولا زكاة له ألا، ولا بر له فمن تاب تاب الله عليه ألا، لا يؤم الأعرابي مهاجرا ألا، لا تؤم امرأة رجلا ألا، ولا يؤم فاجر بارا إلا أن يكون سلطانا».

<sup>(</sup>٣) سبق تخريجه.

<sup>(</sup>٤) سنن ابن ماجه (١/ ٢٦٠ ت عبد الباقي): رقم (٧٩٣) - حدثنا عبد الحميد بن بيان الواسطي قال: أنبأنا هشيم، عن شعبة، عن عدي بن ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «من سمع النداء فلم يأته، فلا صلاة له، إلا من عذر»، [حكم الألباني] صحيح.

<sup>(</sup>٥) سنن أبي داود ت الأرنؤوط (١/ ٤١٣) رقم (٥٥١)، عن ابن عباس قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "من سمع المنادي فلم يمنعه من اتباعه عذر -قالوا: وما العذر؟ قال: خوف أو مرض- لم تقبل منه الصلاة التي صلى"، قال المحقق: ضعيف بهذا السياق، والمستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ٣٧٣) رقم (٨٩٦).

#### [فَرعَانِ]

# [في منع إنشاء سَفرِ يوم الجُمُعة، واستحباب تأخير الظهر للمعذُور]

"أحدُهما: الأصحُّ منعُ إنشاء السَّفر يوم الجُمعة بعد طُلوع الفَجرِ"؛ لأنه وقت وحوب التَّسبب إليها، ووحوب السَّعي على مَن بَعُد داره، ووقت تحصيل ثواب التَّكبير، فهو كما بعد الزَّوالِ. "إلَّا أن يخاف فوت الرَّفقة لو صَبَر للجُمعة" فإنَّه يُمنع حينئذٍ منه مخافة فوت السَّفر.

"وفي الحديثِ: (أنَّ مَن سافَر ليلةَ الجُمعة دَعا عليهِ مَلَكاهُ). (١)

الثاني: يُستحبُّ للمَعذور تأخير الظهر إلى أن يفرغ الناس من الجُمعة"؛ انتظارًا لزوال العُذر وتعيُّن الجُمعة. "ولا يصحُّ الظهر لِغير المَعذور قبل الجُمعة على الأصحِّ"؛ لأنَّ فرضه قبل فواتما الجُمعة، فلو اشتغل بالظهر كان عاصِيًا به.

"وينقسم الناس في الجُمعةِ أربعة/ أقسامٍ:

قسمٌ لا يلزمهم الجُمعة ولا ينعقد بهم الجُمعة؛ كالصّبيّ والعبدِ والمرأةِ والمُسافرِ" وقد تقدّم ذكرها. "وقسمٌ ينعقد بهم ويلزمهم، وهم أهل الكمال" وقد ذكرناهم.

"وقسمٌ يلزمهم ولا ينعقد بهم على الأصحّ؛ كالغُرباء إذا عَزَموا على الإقامة أكثر من ثلاثة أيامٍ"؛ لِتحارةِ أو تفقُّه؛ لأنه ليس مُستوطِنًا ولا مُسافرًا.

"وقسم تنعقد بهم ولا تلزمهم؛ كالمرضى وأصحاب المَعاذيرِ إذا حَضَروا" وقد ذكرناهم؛ لأنهم إذا حَضَروا زال العُذرُ، فالتحقوا بأهل الكمالِ. "والله أعلَمُ".

٥٤/ ب

<sup>(</sup>۱) جاء في تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (۱/ ٥٥٦) رقم (٥٢١)، "روي أن من سافر في ليلة الجمعة دعا عليه ملكاه أي كاتب اليمين والشمال، قال العراقي: رواه الخطيب في الرواة عن مالك من حديث أبي هريرة بسند ضعيف جدا، حكم عليه الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (١/ ٣٨٦ – ٣٨٧) رقم (٢١٩): " من سافر يوم الجمعة دعا عليه ملكاه أن لا يصحب في سفره ولا تقضى له حاجة " بأنه موضوع، ثم قال: "وليس في السنة ما يمنع من السفر يوم الجمعة مطلقا، بل روي عنه صلى الله عليه وسلم أنه سافر يوم الجمعة من أول النهار، ولكنه ضعيف لإرساله، وقد روى البيهقي عن الأسود بن قيس عن أبيه قال: أبصر عمر بن الخطاب رضي الله عنه رجلا عليه هيئة السفر فسمعه يقول: لولا أن اليوم يوم جمعة لخرجت قال عمر رضي الله عنه: اخرج فإن الجمعة لا تحبس عن سفر، ورواه ابن أبي شببة مختصرا، وهذا سند صحيح رجاله كلهم ثقات، وقيس والد الأسود وثقه النسائي وابن حبان، فهذا الأثر مما يضعف هذا الحديث وكذا المذكور قبله إذ الأصل أنه لا يخفى على أمير المؤمنين عمر لوكان صحيحا"

## كتاب صلاة الخوف

"وصلاة الحَوفِ أربعةُ أنواع:

الأوَّل: صلاة رسول الله ﷺ ببطن النَّخل؛ صلَّى الظهر بطائفة ركعتين وسلَّم، ثم صلَّاها مرَّةً أخرى بطائفة أخرى ركعتين وسلَّم (١)، فكانت له سُنَّةً ولهم فريضةً، ولا اختصاص؛ لجواز ذلك بحالة الخوف إذ ليس فيه إلَّا اقتداء مُفترض بمُتنفِّل وهو جائزٌ" عند الشَّافعي ﷺ.

"الثاني: صلاة رسول الله والله الله الله الله الله المسلمين صفين وهم ألف وأربعمائة، والعدق مائتان وهم في سَمتِ القبلة، ولا ساتر بين الفريقين، وهذان الأمران شرطٌ صحَّة هذه الصَّلاة" يريد: أن يكون العدو في جهة القبلة وليس بين الفريقين ساترٌ، وزاد الشَّيخ أبو محمد: أن يكون في المسلمين كثرةٌ.

وعُسْفان: موضعٌ شمالي مكَّة على طريق المدينة، وكان حالد بن الوليد مَعَ الكُفَّار، فدخَل وقتُ صلاة العَصرِ/ فَقَالوا، فدخَل وقتُ صلاةٍ هي أعزَّ عليهم من أزواجهم، فإذا شرعُوا فيها حملنا عليهم حملةً، فأحبره على حبريل بذلك، فرتَّب المسلمين صفَّين.

<sup>(</sup>۱) مسند الشافعي - ترتيب سنجر (۱/ ٣٣٦)، باب: في صلاة الخوف، (٣٦٨) عن جابر: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالناس صلاة الظهر في الخوف ببطن نخل، فصلى بطائفة ركعتين، ثم سلم ثم جاء طائفة أخرى فصلى بحم ركعتين ثم سلم، حكم عليه في مشكاة المصابيح (۱/ ٤٤٨) رقم (٤٢٤) بأنه (ضعيف).

<sup>(</sup>٣) المستدرك على الصحيحين للحاكم (٣/ ٣) رقم (٣٣ ٢٤)، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «حرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاة فلقي المشركين بعسفان، فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر فرأوه يركع ويسجد هو وأصحابه» ، فقال بعضهم لبعض: كان هذه فرصة لكم لو أغرتم عليهم، ما علموا بكم حتى تواقعوهم، فقال قائل منهم: فإن لهم صلاة أخرى هي أحب إليهم من أهليهم وأموالهم فاستعدوا حتى تغيروا عليهم فيها، فأنزل الله عز وجل على نبيه صلى الله عليه وسلم: {وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة} [النساء: ١٠٦] إلى آخر الآية، وأعلمه ما التمر به المشركون، «فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر، وكانوا قبالته في القبلة جعل المسلمين خلفه صفين، فكبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فكبروا معه»، - فذكر صلاة الخوف العصر، وكانوا قبالته في القبلة جعل المسلمين خلفه صفين، فكبر رسول الله عليه وسلم فقالوا: لقد أخبروا بما أردناه «هذا حديث صحيح على شرط البحاري، ولم يخرجاه»، [التعليق - من تلخيص الذهبي] ٣٣٣٤ - على شرط البحاري، ومسند أحمد ط الرسالة (٧٧ كما ١٢٢ - ١٣٢) رقم (١٦٥٨)، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في مصاف العدو بعسفان وعلى المشركون خالد، فصلى بحمم النبي صلى الله عليه وسلم الظهر، ثم قال المشركون: إن لهم صلاة بعد هذه هي أحب إليهم من أبنائهم وأموالهم قال: " فصلى بحمم رسول الله صلى الله عليه وسلم بعمم، فلما رفعوا رءوسهم سجد الصف المؤخر لكوعهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم رءوسهم سجد الصف المقدم وتقدم الصف المؤخر، فقام كل واحد منهم في مقام صاحبه، ثم ركع بحم رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهم " قال المحقون: إسناده صحيح، رحاله ثقات رجال الشيخين.

"فركع بهم جميعًا وسجَد بالصَّف الثاني وحرسه الصَّف الأول في السُّجودِ، فلمَّا قام سَجَد الحارِسون والتَحَقوا به، فركع في الثانية بهم جميعًا، وسَجَد مَن حرَسَه في الأولى، وحَرسَه مَن تابَعه في سُجوده الأُولى، والتَحَقوا به جالِسًا فتَشَهَّدوا، وسلَّم بهم جَميعًا" وليس فيها إلَّا التَّحلف بأركانِ، وذلك لا يجوز إلَّا بِعُذرِ وهي حاجة الخوف.

### [فَرعٌ]

## [لا بأس بتبديل مواقف الصَّفّين في الركعة الثانية]

"لو بدَّلوا مواقفهم في الثانية، فتقدَّم المُتأخِّرون وتأخَّرَ المُتَقدِّمونَ فلا بأس بِحُطوةٍ أو خُطوتين"؟ لأَهَا عملٌ قليلٌ.

"الثالث: صلاة رسول الله على بلذات الرّقاع (۱)، وهو: أن يُفرّقهم الإمام فرقتين: فرقة تشتغل بالقِتال، ويتنحَّى بفرقة للصلاة إلى جِهةٍ حيثُ لا ينالهم سِهام العدوّ، فيصلي بهم من الصبح أو صلاة مقصورة ركعة، فإذا قام وقاموا نَووْا مُفارقته وأتمُّوا ركعةً أخرى ب(الفاتحة) وسورةٍ قصيرةٍ وانصرفوا إلى القِتال مكان أولئك، والإمامُ يمدُّ القِيام في انتظار الطائفة الأخرى فيصلي بهم ركعته الثانية، فإذا قعد للتَّشهِّد قاموا من غير نيَّة المُفارقةِ وصلُّوا ركعةً خفيفةً والتَحقوا به في جُلوسِه وتشهَّدوا، فسلَّم بهم الإمام عن تَشَهُّدٍ طويلٍ، ولا يُصلي هذه الصلاة طائفة أقل من ثلاثةٍ"؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَيَا خُذُوا أَسَلِحَتُهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلَيَكُونُوا / مِن وَرَآيِكُمْ وَلَتَأْتِ طَآيِفَةٌ أُخَرَىٰ لَمَ لَكُوا اللهُ بَلانةً.

<sup>/</sup>٤٦ ب

<sup>(</sup>١) مسند أحمد ط الرسالة (٣٤/ ٣٧٣ – ٣٧٤) رقم (٢٦٣٥٤)، عن عائشة، زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت: صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس صلاة الخوف بذات الرقاع، من نحل، قالت: " فصدع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكبرت الطائفة الذين صفوا خلفه، ثم فصفت طائفة وراءه، وقامت طائفة وجاه العدو، قالت: فكبر رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكبرت الطائفة الذين صفوا خلفه، ثم حالسا وسحدوا ثم مرحد فسحدوا، ثم رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه، فرفعوا معه، ثم مكث رسول الله صلى الله عليه وسلم حالسا وسحدوا لأنفسهم السحدة الثانية، ثم قاموا، فنكصوا على أعقابهم بمشون القهقرى حتى قاموا من ورائهم، قالت: وأقبلت الطائفة الأخرى، فصفوا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم، فركبوا أثم ركعوا لأنفسهم، ثم سحد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ركعته، وسحدوا هم لأنفسهم السحدة الثانية، ثم قامت الطائفةان جميعا، فصفوا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم، فركع بحم رسول الله عليه وسلم، فركبوا جميعا، ثم سحد، فسحدوا جميعا، ثم رفع رأسه ورفعوا معه، كل ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم سريعا حدا لا يألو أن يخفف ما استطاع، ثم سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد شركه الناس في الصلاة كلها " قال المحققون: اسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد شركه الناس في الصلاة كلها " قال المحققون: إسناده حسن من أجل محمد بن إسحاق، والتعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (٤/ ٤٠٠) رقم (٢٨٦٢) [تعليق الشيخ الأباني] حسن.

<sup>(</sup>٢) النساء: ١٠٢.

## [فُروعٌ أربعةٌ]

## [في حُكم انتظار الإمام وسهوه وحَمل السّلاح]

"الأوَّل: ينتظر الإمام في صلاة المَغرب فراغ الطائفة الأولى ومَجيء الثانية جالِسًا في التَّشهِّد الأوَّل"؛ لِيُدركوا معه القيام من أوَّل الركعة، ولا يَفوتهم منها شيءٌ.

"وإن شاء انتظر في قيام الثالثة، هذا أحسنُ وذاك جائزٌ، هذا لفظُ الشَّافعيّ ﴿ وَإِنَّا كَانَ حَسنًا؛ لأنَّ التطويل بالقيام أليَق، فإنَّ التَّشهُّد الأول مَبناهُ على التَّخفيف والاستعجال.

"الثاني: الظهر في الحضر عند الخوف بانتظارين جائزٌ "كالانتظارين في الصُّبح.

"وبأربع انتظاراتٍ أو ثلاثٍ باطلٌ في أحد القولين"؛ لأنَّ الرُّحصة وردت في انتظارين، فلا تجوز الرِّيادة عليهما.

وقال صاحب (المهذّب): الأصحُّ أغًا لا تبطل؛ لأنَّ الحاجة قد تدعوا إلى ذلك؛ بأن كان المسلمون أربعمائة مثلًا، والعدوّ ستمائة فيقف بإذاء العدوّ ثلاثمائة ويُصلي بمائة مائة، فعلى البُطلان "تبطلُ صلاة الإمام حين يَنتظرُ الطائفة الثالثة "، وهو: أن ينتظرَهم في آخر الانتظار الثاني حيثُ تفرغ الطائفة الثانية "إذ لم يثبُت عن رسول الله على أكثر من انتظارين " ولم يكن في الثاني منهما انتظارٌ لِمجيء طائفةٍ ثالثةٍ، وههنا الإمام بمذا الانتظار يَشرع في الزيادة التي لم يرد بما الشَّرع، فيكون ذلك وقت بُطلان صلاته.

"ومَن علِم بُطلان صلاة إمامه يَقينًا واستدام القُدوة به بطلت صلاته، ومَن لم يَعلَم لم تبطُل صلاته"؛ لأنَّه معذورٌ في الاقتداء به.

"الثالث: إن سها الإمام في الأولى من صلاة خوف السَّفرِ أشار إلى مَن خَلفه بما يعلمون/ به أنَّه سها؛ ليسجدوا في آخر صلاتهم"؛ إذ يلزمهم سهو إمامهم.

"وإن سهوا في أولاهم تحمَّل الإمام عنهم، وإن سهوا في أخراهم لم يتحمل؛ لأنَّهم مُنفرِدون، وأما الطائفة الثانية فسهوهم محمولٌ في الركعتين؛ لأنهم مُقتدون في الجميع" الأولى؛ لحقيقة الاقتداء، والثانية لِلحُوقهم به قبل السَّلام، فيكون سهوهم في الركعتين محمولًا.

"الرابع: حَمل السِّلاح في الصلاة مُستحبٌّ استحبابًا مؤكَّدًا لنصِّ القرآن؛ وذلك قوله تعالى:

﴿ وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمَتَ لَهُمُ ٱلصَّكَاؤَةَ ﴾ (١) وذلك لأنَّ العدق كان يَنتظرُ شُروعهم في الصلاة؛ ليُعَافِصهم ويهجُم عليهم، فرخَّص الله تعالى حَمل السِّلاح فِي الصلاة"

<sup>(</sup>١) النساء: ١٠٢.

"النّوع الرابع: صلاة شِدَّة الحَوفِ" قال الله تعالى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكَبَانًا ﴾ (()
"فإذا التحم الفريقان ودخل وقتُ الصلاة صلُّوا رُكبانًا وفرسانًا ورجالًا يُومِؤُون إيماءً بالركوع
والسُّجُود مُستَقبِلي القِبلة وغير مستقبليها؛ لقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُ مُ فَرِجَالًا أَوْ رُكَبَانًا ﴾ (()"
وهذا إذا لم يحتمل الحال تَخَلُّف طائفةٍ.

# [فُروعٌ سِتَّةٌ]

[فيما يبطل صلاة شِدَّة الخَوف، وفي قضائها، وضابط ما تُباح فيه، وما يجوز لبسه للغازي]
"الأولُ: تبطل صلاتهم بالكلام؛ فإنَّه مُستغنى عنه، ولا تبطلُ بِضربةٍ أو بِضَربتينِ"؛ لأنَّه عمل قليلٌ. "وتبطل بثلاثةٍ من غير ضرورةٍ"؛ لأنَّه عمل كثيرٌ. "وإن كان ضرورة فالمُستحبُ إعادة الصلاة"؛ لنحرج من الحلاف. "وقيل: يجبُ الإعادةُ؛ لأنَّه عُذرٌ نادرٌ".

"الثاني: لو صلَّى ركعةً فارِسًا فنزل بَنَى"؛ لأنَّه عمل قليل. "ولو صلَّى آمِنًا فطرأ الخوفُ وركِب استأنف؛ لكثرة عَملِ الركوبِ وطوله دون عمل النزول".

"الثالث: لو رأوا سوادًا فظنوا عدوًّا وصلُّوا هذه الصَّلاة وجبَ القضاءُ على أصحِّ القولينِ/"؛ لأنَّ الفرض لا يَسقُطُ بالخطأ.

٧٤/ ب

"الرابعُ: كلُّ قِتالٍ فرضٍ أو مُباحٍ كالخوف على النَّفس والمال والحريمِ ومع أهل البَغي فهذه الصلاةُ مُباحةٌ فيه، وكذا كلُّ مُنهزمِ تحل له الهزيمة كما إذا زاد عدد العدوّ على الضِّعف أو قصدوا التَّحيُّز إلى فئةٍ أخرى"؛ لأنَّه مأذون له في هذه الجملة شرعًا، فهي مُباحةٌ له.

"والخوف مِن السَّبُعِ أو السَّيلِ كالخوف مِن المُشركينَ، وإذا تَحقَّقت الهزيمةُ من المُشركينَ لم تجزُ هذه الصلاة في طلبهم"؛ لأنَّه ليس فيه الخوفُ على الرُّوح، وإثَّا هو الخوف مِن فوت العدق.

"الخامسُ: يجوز لِلغازي لبس الدِّيباج والمَنسوج بالذَّهب عند الضَّرورة"؛ لأنَّه أصبَرُ على القِتالِ. "السادسُ: يجوز لِلمُبارزِ البَطل الإعلام والمُبارزةُ بإذن الإمام وغيره"؛ لأنَّ في ذلك إظهارُ القُوَّةِ لأعداء الله تعالى.

<sup>(</sup>١) البقرة: ٢٣٩.

<sup>(</sup>٢) البقرة: ٢٣٩.

### كتاب صلاة العيدين

"وهي سُنَّةٌ مؤكَّدَةٌ" والأصل فيه الإجماعُ والفِعلُ المتواتِر من رسول الله ﷺ (١)، وقوله تعالى: ﴿ فَصَلِّ لَرَبّكَ وَٱغْكَرُ ﴾ (٢) قيل: أراد به: صلاة عيد النَّحرِ.

"وأوَّل شِعَارِها: التَّكبير ثلاثًا نَسَقًا" هكذا روي عن النَّبيّ عَلَى (<sup>(1)</sup> "ويفتتح التَّكبير ليلة الفِطر إلى الشُّروع في صلاة العِيدِ"؛ لقوله تعالى: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْمِيدَةَ وَلِتُكَيِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَىٰكُمْ ﴾ (<sup>(1)</sup> وإكمال العِدَّة بغروب الشمس من ليلة الفِطْرِ، فيكون ذلك وقت ابتدائه، ثم يُستحبّ ذلك إلى الشُّروع في صلاة العِيد، كما فعله رسول الله عَلَى (<sup>(2)</sup>؛ ولأنَّ الكلام مُباحٌ إلى هذه الغاية فيكون التَّكبير مُستَحبًا.

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۲/ ۱۷) رقم (۹۰٦)، باب الخروج إلى المصلى بغير منبر، عن أبي سعيد الخدري، قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى، فأول شيء يبدأ به الصلاة، ثم ينصرف، فيقوم مقابل الناس، والناس جلوس على صفوفهم فيعظهم، ويوصيهم، ويأمرهم، فإن كان يريد أن يقطع بعثا قطعه، أو يأمر بشيء أمر به، ثم ينصرف» قال أبو سعيد: «فلم يزل الناس على ذلك حتى خرجت مع مروان – وهو أمير المدينة – في أضحى أو فطر، فلما أتينا المصلى إذا منبر بناه كثير بن الصلت، فإذا مروان يريد أن يرتقيه قبل أن يصلي، فحبذت بثوبه، فحبذي، فارتفع، فخطب قبل الصلاة»، فقلت له: غيرتم والله، فقال أبا سعيد: «قد ذهب ما تعلم»، فقلت: ما أعلم والله خير ثما لا أعلم، فقال: «إن الناس لم يكونوا يجلسون لنا بعد الصلاة، فجعلتها قبل الصلاة»، و (٢/ ١٨) رقم (٩٥٧)، باب المشي والركوب إلى العيد، والصلاة قبل الخطبة بغير أذان ولا إقامة، عن عبد الله بن عمر؛ أن رسول الله صلى الله عليه والفطر، ثم يخطب بعد الصلاة»، و (٢/ ١٨) رقم (٩٦٣)، باب الخطبة بعد العيد، عن ابن عمر، قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأبو بكر، وعمر رضي الله عنهما، يصلون العيدين قبل الخطبة»، وصحيح مسلم (٢/ ٥٠٥) رقم (٨٨٨)، كتاب صلاة العيدين.

<sup>(</sup>٢) الكوثر: ٢.

<sup>(</sup>٣) مسند الشافعي – ترتيب السندي (١/ ١٥٣)، رقم (٤٤٤)، عن ابن عمر: أنه كان إذا غدا إلى المصلي يوم العيد كبر فرفع صوته بالتكبير، (يؤخذ منه استحباب التكبير للعيد ورفع الصوت به، وعند الشافعية يستحب التكبير ليلتي العيد العيدين وحالة الخروج إلى الصلاة وقال القاضي عياض من كبار المالكية التكبير في العيدين في أربعة مواطن في السعي إلى الصلاة إلى حين يخرج الإمام والتكبير في الصلاة وفي الخطبة وبعد الصلاة أما الأول فاختلفوا فيه فاستحبه جماعة من السلف كانوا يكبرون إذا خرجوا حتى يبلغوا المصلى يرفعون أصواتهم وبه قال مالك والأوزاعي والشافعي غير أنه زاد استحبابه ليلة العيدين وقال أبو حنيفة يكبر في الخروج للأضحى دون الفطر وخالفه أصحابه فقالوا بقول الجمهور وأما التكبير بتكبير الإمام في الخطبة فمالك يراه وغيره يأباه وأما التكبير في أول صلاة العيد فقال الشافعي هو سبع في الأولى غير تكبيرة الإحرام وحمس في الأولى وأربع في الثانية بتكبيرة الإحرام والقيام وأما التكبير بعد الصلاة في عبد الأصحى فاحتلف في ابتدائه وانتهائه على أقوال كثيرة واختار مالك والشافعي ابتداءه من ظهر يوم النحر وانتهاءه صبح آخر أيام التشريق وعند الشافعي قول إلى العصر من أيام التشريق وقول أنه من صبح عرفة إلى عصر آخر أيام التشريق وهو الراجح عند جماعة منهم وعليه العمل في الأمصار).

<sup>(</sup>٤) البقرة: ١٨٥.

<sup>(</sup>٥) السنن الصغير للبيهقي (١/ ٢٥٤)، باب السنة في العيدين، قال الله عز وجل ﴿ قَدَّأَفَلَحَ مَنْ تَرَكَّى اللهُ وَذَكَرُ اَسْمَرَيِهِ ـ فَصَلَقَ ﴾ [الأعلى: ١٤-

"وفي العِيد الثاني/ يفتتح التَّكبير عقيب الصّبح يوم عَرفة إلى آخر النَّهار من يوم الثالث عَشر، هذا أكمل الأقاويل" والدَّليل عليه: ما روي أنَّ النَّيِّ ﷺ كان يُكبِّرُ في دُبرِ كُلِّ صلاةٍ من بعد صلاة الصّبح من يوم عَرفة إلى ما بعد صلاة العَصر من آخر أيَّام التَّشريقِ (١)، يريد: أكمل الأقاويل الثلاثة عنده، فعلى هذا يُكبِّر دُبر ثلاثة وعشرين صلاةً.

1/ £ 1

وقال أبو حنيفة: يُكبّر صبح يوم عرفة إلى عَصْر يوم النَّحر، وافق في الابتداء دُون الأخير.

"ويكبّر عقيب الصلوات المفروضة، وخَلف النّوافلِ قولان" يريد: الرّواتب، ينظر في أحدهما أنَّها مؤقّتةٌ فضاهَت الفرائض، وفي الثاني إلى أنَّها أتباعٌ والتّبع لا يكون له تبع.

"ولا يكبر خلف القضاء في غير أيام التَّشريق" نظرًا إلى الحالِ. "ويكبر في أيَّام التَّشريق خَلف صلواتها"؛ لِلخبرِ. (٢) "فأما خَلف فوائت غير أيَّام التَّشريق إذا قضاها في أيَّام التَّشريق فقولان" ينظر في أحدهما إلى الصلاة، وفي الثاني إلى الوقتِ.

"الثاني: إذا أصبح يَوم العِيد فليغتسل بعد الفجر كما يغتسل للجُمعة"؛ لأنَّه يومٌ يجتمع فيه النَّاس، وقد ورد فيه حديثٌ. (٦)

وقوله: (بعد الفجر) اختيارًا لأحد الوجهين، فإنه على وجه يُجزىء قبل الفجر، واختار الشيخ أبو

10] قيل: أراد به صلاة الفطر، وقال ﴿ فَصَلِّ لَرِيَكَ وَأَخَرَ ﴾ [الكوثر: ٢] قيل: أراد به صلاة النحر وقيل غير ذلك وقال ﴿ وَلِتُحْيِلُوا الْمِدِدَةَ وَلِتُحْيِلُوا الْمِدِدَةَ وَلِتُحْيِلُوا اللهِ عَلَى مَا هَدَنكُم ﴾ [البقرة: ١٨٥]، رقم (١٨٦) - ثم قال: وقد روي عن بعض السلف أنه كان يبتدئ التكبير خلف صلاة الصبح يوم عرفة وأسأل الله توفيقه، وحكى الشافعي أيضا عن بعضهم أنه يكبر حتى يصلي العصر من آخر أيام التشريق، والسنن الصغير للبيهقي (١/ ٢٥٤) وقم (٢٨٢)، عن شقيق، قال: كان علي رضي الله عنه «يكبر بعد صلاة الفجر غداة عرفة، ثم لا يقطع حتى يصلي الإمام في آخر أيام التشريق ثم يكبر بعد صلاة العصر»، والتحقيق في مسائل الخلاف الفجر غداة عرفة، ثم لا يقطع حتى يصلي الإمام في آخر أيام التشريق ووافق أبو حنيفة في الابتداء وقال يقطع العصر يوم النحر وقال مالك يكبر من الظهر يوم النحر إلى الصبح من آخر أيام التشريق وعن الشافعي ثلاثة أقوال أحدها كقولنا ولم يفرق بين المحل والمحرم والثاني كمذهب مالك والثالث من صلاة المغرب ليلة النحر من يوم عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق حين يسلم من المكتوبات.

<sup>(</sup>١) سبق تخريجه في الحاشية السابقة.

<sup>(</sup>٢) سنن الدارقطني (٢/ ٣٨٨): «١٧٣٣ عن علي بن أبي طالب ، وعمار بن ياسر ، أنهما سمعا رسول الله صلى الله عليه وسلم " يجهر في المكتوبات به ﴿ إِنْكُ النَّهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ المُكتوبات المكتوبات المكتوبات به ﴿ إِنْكُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْكُوبُ عَلَيْهُ عَلَّا عَلَيْهُ عَلِيهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلِيهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَّا عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَّا عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلِيهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلِيهُ عَلِيهُ عَلَّا

<sup>(</sup>٣) سنن ابن ماجه ت الأرنؤوط (٢/ ٣٤٦) رقم (١٦٩)، باب ما جاء في الاغتسال في العيدين، عن ابن عباس، قال: كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يغتسل يوم الفطر ويوم الأضحى. قال المحققان: إسناده ضعيف لضعف حبارة بن مغلس وحجاج بن تميم.

محمدٍ حوازه، لكن الأولى بعد الفحر.

"واستعمال الطّيب معه مُستحبٌّ للرِّجال"؛ لأنه يوم احتماع وسرورٍ.

"الثالث: التَّزين بالثياب البِيضِ للرِّجال والصِّبيان" ويستوي فيه الخارجُ والقاعدُ؛ لأنَّه يوم سُرورٍ وفرحٍ. "دُون العَجائِز إذا خَرجْنَ" يريد: إذا كُنَّ غَير ذَوَاتِ هيْئاتٍ يخْرجنَ في بذلة الثِّياب؛ لحديثٍ روته أمُّ عَطيَّة/. (١)

"والرِّداءُ والعِمامةُ هو الأفضلُ للرِّجالِ"؛ لأنَّما أحسن هيئةٍ، وكان رسول الله التَّلَيْكِمْ يَتعمَّمُ فِي كُلِّ عِيدٍ ويلبس ثوب حِبَرَةِ. (٢)

"الرابع: أن يخرُج من طريق ويرجِع من طريق" اقتداءً برسول الله ﷺ. (٦٠)

"ويُستحبُّ إخراج الصِّبيان مُتَزيِّنين، والعَجائِز غير مُتجَمِّلاتٍ" يريد: أنَّ الصِّبيان يُزينون بأنواع الألوان والحُليِّ، ذكورًا كانوا أو إناتًا؛ لأنه يوم زينةٍ، ولا تعبُّد عليهم، والعَجائز يخرجن كما ذكرنا.

"الخامس: المُستحبُّ الخروج إلى الصَّحراء، إلَّا بمكَّة وبيتِ المَقدِس" أما الصَّحراء؛ فلأنَّه

<sup>(</sup>۱) صحيح مسلم (۲/ ۲۰۰) رقم (۸۹۰) باب ذكر إباحة خروج النساء في العيدين إلى المصلى وشهود الخطبة، مفارقات للرجال، عن أم عطية، قالت: «أمرنا - تعني النبي صلى الله عليه وسلم - أن نخرج في العيدين، العواتق، وذوات الخدور، وأمر الحيض أن يعتزلن مصلى المسلمين»، وسنن الترمذي ت شاكر (۲/ ۲۰٪) رقم ۳۰۹ - باب في خروج النساء في العيدين، حدثنا أحمد بن منيع قال: حدثنا هشيم قال: أخبرنا منصور وهو ابن زاذان، عن ابن سيرين، عن أم عطية، «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج الأبكار، والعواتق، وذوات الخدور، والحيض في العيدين»، فأما الحيض فيعتزلن المصلى، ويشهدن دعوة المسلمين، قالت إحداهن: يا رسول الله، إن لم يكن لها حلباب، قال: «فلتعرها أختها من حلابيبها»، [حكم الألباني]: صحيح.

<sup>(</sup>۲) مسند الشافعي – ترتيب السندي (۱/ ۱۰۲) رقم (٤٤١)، (أخبرنا) : إبراهيم بن محمد أخبرني: جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده: – أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس برد حبرة (برد حبرة بوزن عنبة وهو ما كان مخططا موشى من برود اليمن ومنه يستفاد أنه ينبغي أن يلبس الناس للعيد فاخر ثيابهم وأغلاها) في كل عيد، والسنن الكبرى للنسائي (٨/ ١٨٨) رقم (٩٥٦٨)، عن أنس، قال: «كان أحب الثياب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الحبرة».

<sup>(</sup>٣) سنن ابن ماجه ت الأرنؤوط (٢/ ٣٣٦)، باب ما جاء في الخروج يوم العيد من طريق والرجوع من غيره، رقم (١٢٩٨)، أن النبي – صلى الله عليه وسلم – كان إذا خرج إلى العيدين سلك على داري سعيد بن أبي العاص، ثم على أصحاب الفساطيط، ثم انصرف في الطريق الأخرى طريق بني زريق، ثم يخرج على دار عمار بن ياسر ودار أبي هريرة إلى البلاط. قال المحققان: إسناده ضعيف، ورقم (١٢٩٩)، عن ابن عمر: أنه كان يخرج إلى العيد في طريق، ويرجع في أخرى، ويزعم أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – كان يفعل ذلك. قال المحققان: حسن لغيره، وهذا إسناد ضعيف لضعف عبد الله بن عمر العمري، وسنن الترمذي ت شاكر (٢/ ٢٥) رقم (٤١٥) باب ما جاء في خروج النبي صلى الله عليه وسلم إلى العيد في طريق، ورجوعه من طريق آخر، عن أبي هريرة، قال: «كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا خرج يوم العيد في طريق رجع في غيره» وفي الباب عن عبد الله بن عمر، وأبي رافع: «حديث أبي هريرة حديث حسن غريب» وروى أبو تميلة، ويونس بن محمد هذا الحديث، عن فليح بن سليمان، عن سعيد بن الحارث، عن جابر بن عبد الله حسن غريب» وروى أبو تميلة، ويونس بن محمد هذا الحديث، عن فليح بن سليمان، عن سعيد بن الحارث، عن حابر كأنه وقد استحب بعض أهل العلم للإمام إذا خرج في طريق أن يرجع في غيره اتباعا لهذا الحديث، وهو قول الشافعي، وحديث حابر كأنه أصح»، [حكم الألباني]: صحيح.

أوسع والنَّاس يجتمعون ويَكثرون، وهذا إذا كان المسجِدُ ضيِّقًا، وأما مكَّةَ وبيت المقدس؛ فلأن مَسجدهما أشرَف، وقد قيل: لا يوجد بِمكَّة موضِعٌ أوسع من المسجِد.

"ولا بأس إن كان يوم مطر أن يُصلَّى في المَسجِدِ"؛ لقيام العُذرِ.

"ويجوز للإمام في يوم الصَّحو أن يأمُر رجُلًا يُصلِّي بالضَّعفة في مَسجِدٍ، ويخرُج بالأقوياء مُكبِّرين" كما فعله عليٌ ﷺ. (١)

"السادسُ: وقتُ صلاة العِيد: ما بين طُلوع الشَّمس إلى الزَّوال، ووقتُ الذَّبح للضَّحايا: ما بين ارتفاع الشَّمس بقدر ركعتين وخُطبتين إلى آخر اليوم الثالث عشر"؛ لقوله ﷺ: (مَن صَلّى صَلاتَنا هَذه ونَسَكَ نُسُكَنا فقَدْ أصابَ سُنتَنَا، ومَن نَسَكَ قَبْلُ صَلَاتِنَا فذلِكَ شَاةً خَمْ فليذْبَح مَكَالَهَا). (٢) وروي عنه الطَيْخُ أنَّه قال: (كلُّ أيّامِ التَّشريقِ ذبحٌ). (٢)

"ويُستحبُّ تعجيل صلاة الأضحى؛ لأجل الذَّبح، وتأخير صلاة الفِطر؛ لأجل صَدقةِ الفِطر، ولا يَطعَمون قبل الصَّلاة في عِيد الأضحى، ولا ينوون الصِّيام، ويَطعَمون في عِيد الفِطر قبل الخُروج، هذه سُنَّة رسول الله ﷺ؛ إذ روي عن النَّبي ﷺ أنَّه كان لا يخرُج يوم الفِطرِ/ حتى يَطعم (١٠)، ويوم النَّحر

(۱) المصنف - ابن أبي شيبة (٤/ ٢٥١ ت الشثري): «٥٩٤٠ عن أبي إسحاق أن عليا أمر رجلا (يصلي) بضعفة الناس [في المسجد ركعتين. منقطع حكما؛ أخرجه البيهقي»، والسنن الكبرى - البيهقي (٣/ ٤٣٤ ط العلمية): «٩٢٥ - عن محمد بن النعمان قال: سمعت أبا قيس يحدث عن هزيل، أن عليا " أمر رجلا أن يصلى بضعفة الناس في المسجد يوم فطر أو يوم أضحى، وأمره أن يصلى

1/ £ 9

أربعا ". ورواه الثوري، عن أبي قيس، ويحتمل أن يكون أراد ركعتين تحية المسجد ثم ركعتي العيد مفصولتين عنهما».

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (٢/ ١٧) رقم (٩٥٥)، باب الأكل يوم النحر، عن البراء بن عازب رضي الله عنهما، قال: خطبنا النبي صلى الله عليه وسلم يوم الأضحى بعد الصلاة، فقال: «من صلى صلاتنا، ونسك نسكنا، فقد أصاب النسك، ومن نسك قبل الصلاة، فإنه قبل الصلاة ولا نسك له»، فقال أبو بردة بن نيار خال البراء: يا رسول الله، فإني نسكت شاتي قبل الصلاة، وعرفت أن اليوم يوم أكل وشرب، وأحببت أن تكون شاتي أول ما يذبح في بيتي، فذبحت شاتي وتغديت قبل أن آتي الصلاة، قال: «شاتك شاة لحم» قال: يا رسول الله، فإن عندنا عناقا لنا حذعة هي أحب إلى من شاتين، أفتحزي عني؟ قال: «نعم ولن تجزي عن أحد بعدك»، و (٢/ ٢٣) رقم (٩٨٣)، باب كلام الإمام والناس في خطبة العيد، وإذا سئل الإمام عن شيء وهو يخطب، بلفظ: «تلك شاة لحم»، وصحيح مسلم (٣/ ١٥٥٣) رقم (١٩٦١) كتاب الأضاحي، باب وقتها.

<sup>(</sup>٣) مسند أحمد ط الرسالة (٢٧/ ٣١٦) رقم (١٦٧٥١)، عن جبير بن مطعم، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "كل عرفات موقف، وارفعوا عن محسر، وكل فحاج منى منحر، وكل أيام التشريق ذبح " قال المحققون: حديث صحيح لغيره وهذا إسناد ضعيف، وصحيح الجامع الصغير وزيادته (٢/ ٨٣٤) رقم (٤٥٣٧): (صحيح) [حم] عن جبير بن مطعم.

<sup>(</sup>٤) سنن ابن ماجه ت الأرنؤوط (٢/ ٦٣٧)، باب: في الأكل يوم الفطر قبل أن يخرج، رقم (١٧٥٤)، عن أنس بن مالك، قال: كان النبي - صلى الله عليه وسلم - لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم تمرات، قال المحققان: حديث صحيح.

## (المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْحُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدٍ بنِ يونسَ بنِ محمدٍ بنِ مَنَعَةَ المُوصِلِيُّ الشَّافِعِيُّ '

يأكُل حتى يرجِع(١)، وليس يصُوم حتى يَفتقِر إلى النِّيَّة. (١)

"السَّابع: كيفيَّةُ الصلاقِ: فليخرج الناس مُكبِّرين في الطريق"؛ لما روى نافع عن عبد الله، أنَّ رسول الله ﷺ كان يخرج في العيدين ومعه أصحابه، رافعًا صوته بالتَّهليل والتَّكبير. (٣)

"وإذا بلغ الإمام المُصلَّى لم يجلس ولم يَتَنَقَّل"؛ لأنَّ النَّبِي الْأَكْ كان يخرج يوم الفِطر ويوم الأضحى إلى المُصلَّى، وأوَّل شيءٍ يبدأ به الصلاة (٤)، فينبغي أن يتأخَّر عن الحُضور حتى يجتمع النَّاس. "ولِلنَّاس التَّنَفل" كما في سائر الصلوات، فيُستحب لهم التَّبكير.

"ثم يُنادي المُنادي: الصلاةُ جامعة"؛ لأنَّ النَّبِيّ عَلَى صلاة العِيد بغير أذانٍ ولا إقامةٍ. (°)
"ويُصلِّي الإمام ركعتين"؛ لقول عُمر ﷺ: صلاة الأضحى ركعتان، وصلاة الفِطر ركعتان، وصلاة السَّفر ركعتان، وصلاة الجُمعة ركعتان تمام غير قصْر على لِسان نبيِّكم الطَّيِّيلِّ. (٦)

<sup>(</sup>١) سنن ابن ماجه ت الأرنؤوط (٢/ ٦٣٨) رقم (١٧٥٦)، عن ابن بريدة عن أبيه: أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – كان لا يخرج يوم الفطر حتى يأكل، وكان لا يأكل يوم النحر حتى يرجع. قال المحققان: صحيح لغيره، وهذا إسناد حسن من أجل ثواب بن عتبة المهري، فهو صدوق حسن الحديث.

<sup>(</sup>٢) مسند أحمد ت شاكر (١/ ٥٢٤) رقم (٨٢٤)، ومن مسند على بن أبي طالب رضي الله عنه، عن عمرو بن سليم الزرقي عن أمه أنما قالت: بينما نحن بمنى إذا على بن أبي طالب على جمل يأكل وهو يقول: إن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يقول: "إن هذه أيام طعم وشرب، فلا يصومن أحد، فاتبع الناس". قال المحقق: إسناده صحيح، و (١/ ٢٢٢) رقم (٨٢١)، ومن مسند على بن أبي طالب رضي الله عنه، عن عمرو بن سليم الزرقي عن أمه قالت: كنا بمنى، فإذا صائح يصيح: ألا إن رسول الله – صلى الله عليه وسلم طالب رضي الله عنه، عن عمرو بن سليم الزرقي عن أمه قالت: فرفعت أطناب الفسطاط فإذا الصائح على بن أبي طالب. قال المحقق: إسناده صحيح.

<sup>(</sup>٣) صحيح ابن حزيمة (٢/ ٣٤٣) رقم (١٤٣١)، عن عبد الله بن عمر «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج في العيدين مع الفضل بن عباس، وعبد الله بن عباس، والعباس، وعلي، وجعفر، والحسن، والحسين، وأسامة بن زيد، وزيد بن حارثة، وأيمن ابن أم أيمن، رافعا صوته بالتهليل والتكبير، فيأخذ طريق الحدادين حتى يأتي المصلى، فإذا فرغ رجع على الحذائين حتى يأتي منزله»، [التعليق] 1٤٣١ – قال الألباني: إسناده ضعيف عبد الله بن عمر العمري المكبر ضعيف.

<sup>(</sup>٤) صحيح البخاري (٢/ ١٧) رقم (٩٥٦)، باب الخروج إلى المصلى بغير منبر، عن أبي سعيد الخدري، قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى، فأول شيء يبدأ به الصلاة، ثم ينصرف، فيقوم مقابل الناس، والناس جلوس على صفوفهم فيعظهم، ويوصيهم، ويأمرهم، فإن كان يريد أن يقطع بعثا قطعه، أو يأمر بشيء أمر به، ثم ينصرف».

<sup>(°)</sup> سنن ابن ماجه ت الأرنؤوط (٢/ ٣٢٤) رقم (١٢٧٤)، عن ابن عباس: أن النبي – صلى الله عليه وسلم – صلى يوم العيد بغير أذان ولا ولا إقامة. قال المحققان: إسناده صحيح، وسنن الترمذي ت شاكر (٦/ ٤١٢) رقم (٣٣٥)، باب أن صلاة العيدين بغير أذان ولا إقامة» وفي الباب عن إقامة، عن جابر بن سمرة، قال: «صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم العيدين غير مرة ولا مرتين بغير أذان ولا إقامة» وفي الباب عن جابر بن عبد الله، وابن عباس: «وحديث جابر بن سمرة حديث حسن صحيح»، " والعمل عليه عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم أنه: لا يؤذن لصلاة العيدين ولا لشيء من النوافل " [حكم الألباني] : حسن صحيح.

<sup>(</sup>٦) مسند أحمد ط الرسالة (١/ ٣٦٧) رقم (٢٥٧)، مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه، عن عمر، قال: صلاة السفر ركعتان، وصلاة الأضحى ركعتان، وصلاة الفطر ركعتان، وصلاة الجمعة ركعتان، تمام غير قصر، على لسان محمد صلى الله عليه وسلم، قال المحققون:

"ويُكبر في الأولى سِوى تكبيرة الإحرام وتكبيرة الهُوي سبع تكبيراتٍ، بين كلِّ تكبيرتين: (سُبحانَ اللهِ والحمدُ للهِ ولا إلهَ إلّا اللهُ واللهُ أكبَرُ)" هكذا روي عن رسول الله على (١٠ "ويقرأ: (وَجَهتُ وَجَهِيَ) عقيب تكبيرة الافتتاح" كما في سائر الصلوات. "ويؤخّر الاستعادة إلى ما وراء الثامنة"؛ لأنَّه وقت افتتاح القراءة. " ويقرأ في الأولى (ق) و (اقترَبَت) في الثانية" اقتداءً برسول الله على (١٠ "والتَّكبيرات الزَّائدة في الثانية خمسٌ سِوى تكبيرة القيام والركوع، وبين كلِّ تكبيرتين ما ذكرناه" من الذِّكر، كلُّ ذلك منقولٌ عن رسول الله على "ثم يَخطُبُ خُطبتين بينهما جلسةً" حَفيفةٌ كما في الجُمعة، هكذا روي عن النَّبيّ على (١٠)

# [فَرعٌ] [قضاءُ صلاة العِيدِ]

"مَن فاتته صلاةُ العِيد قَضاهَا" كما في السُّننِ المؤكَّدةِ/ "ومَن فاتته ركعةٌ من صلاة العِيد قَضاها ثم ١٤٩ ب كبر " يريد: التكبيرات المسنونة إدبار الصلوات، وذلك لأنَّ التَّكبير من سُننه الإتيان به بعد الخُروج من الصلاة، وبتسليم الإمام انقطع حُكم القُدوة بينهما، فلا يلزمه مُتابعته في التَّكبير، فيأتي بالركعة الثانية ويُسلِّم ثم يُكبِّر.

حديث صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين، وصحيح ابن خزيمة (٢/ ٣٤٠)، وقم (١٤٢٥)، عن كعب بن عجرة قال: قال عمر: «صلاة الأضحى ركعتان، وصلاة الجمعة ركعتان، وصلاة الفطر ركعتان، وصلاة المسافر ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم، وقد خاب من افترى»، [التعليق] ١٤٢٥ – قال الألباني: إسناده صحيح.

- (۱) سنن أبي داود (۱/ ۲۹۹) رقم (۱۱٤۹)، عن عائشة، «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الفطر والأضحى، في الأولى سبع تكبيرات، وفي الثانية خمسا»، [حكم الألباني] : صحيح، ومسند الشافعي ترتيب سنجر (۲/ ٤٨) رقم (٤٨٨) أخبرنا مالك، عن نافع مولى ابن عمر، قال: شهدت الأضحى والفطر مع أبي هريرة، فكبر في الركعة الأولى سبع تكبيرات قبل القراءة، وفي الآخرة خمس تكبيرات قبل القراءة.
- (٢) صحيح مسلم (٢/ ٢٠٧) رقم (٨٩١)، باب ما يقرأ به في صلاة العيدين، عن عبيد الله بن عبد الله، أن عمر بن الخطاب، سأل أبا واقد الليثي: ما كان يقرأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأضحى والفطر؟ فقال: «كان يقرأ فيهما ب ق والقرآن الجيد، واقتربت الساعة وانشق القمر».
- (٣) مسند البزار = البحر الزخار (٣/ ٣٢١) رقم (١١١٦)، عن عامر بن سعد، عن أبيه، أن النبي صلى الله عليه وسلم: صلى العيد بغير أذان ولا إقامة وكان يخطب خطبتين قائما يفصل بينهما بجلسة، وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن سعد، إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٢/ ٣٠٣) رقم (٣٢٣٩) وعن سعد بن أبي وقاص «أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى العيد بغير أذان ولا إقامة وكان يخطب خطبتين يفصل بينهما بجلسة» رواه البزار وجادة، وفي إسناده من لم أعرفه.

#### كتاب صلاة الخسوف

"والنظر في: كيفيتها، ووقتها

أما الكيفية: فإذا خسفت الشمس في وقتٍ مكروهٍ أو غير مكروهٍ نُودي الصلاةُ جامعة، وصلًى الإمام بالناس في المسجِد ركعتين، وتركع في كلِّ ركعةٍ ركوعين، وأوائلهما أطول من أواخرهما، ولا يجهر، فيقرأ في الأوّل من قيام الركعة الأولى به (الفاتحة) و (البقرة)، وفي الثانية به (آل عِمران)، وفي القيام الأول من الرَّكعة الثانية به (سورة النِّساء)، وفي قيامها الثاني به (المائدة)، وأشباه ذلك، ويُسبح في الرُّكوع الأول بقدر مائة آيةٍ، وفي الثاني بقدر ثمانين آيةً، وفي الثالث بقدر سبعين، وفي الرَّابع بقدر خمسين، ولو اقتصر على سُورٍ فصار مع (الفاتحة) فلا بأس" فالأكمل ما تقدَّم، وبأيّهما أتى فقد أتى بالسُّنَة، وقال أبو حنيفة: يُصلِّي ركعتين كصلاة الصُّبح. "وليكن السُّجود على قدر الرُّكوع في كُلِّ ركعةٍ" يريد: أنَّه يُطيل سُحوده كما أطال الرُّكوع.

وقال المِصنِّفُ: في وسيطه لا يطول السَّجدات، وحكى أنه نقل البويطي عن الشَّافعي: أغَّا على قدر الركوع الذي قبله.

وقال صاحب (المهذَّب): لم يُنقل ذلك عن الشَّافعي، ولا نُقل فيه خبر، ولو كان لَنُقل كما نُقل في الرَّكوع.

والمِذهبُ: أنَّ السُّجود كما في سائر الصلوات لا يُطوّل.

"ثم يخطُب خُطبتين بعد الصَّلاة بينهما جلسة خفيفة، ويأمرُ الناس بالصَّدقة والعِتقِ والتَّوبةِ، وكذلك يفعل بِحُسوف القمر؛ إلَّا أنَّه/ يَجهَر فيها؛ لأنَّها ليلة " والأصل في ذلك قوله ﷺ (إنَّ الشَّمْسَ والقَمَرَ لا يَنْكَسِفانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ ولَا لِحَياتِهِ، ولكنَّهما آيتانِ مِن آياتِ اللَّهِ تعالَى، فَإِذا رَأَيْتُمُوهُما، فَقُومُوا وَصَلُّوا) (۱)، وقد روي أنَّه عليه الصَّلاةُ والسَّلام صلَّى هذه كما ذكرناهُ. (۲)

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۲/ ٣٤) رقم (١٠٤١)، باب الصلاة في كسوف الشمس، عن قيس، قال: سمعت أبا مسعود، يقول: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد من الناس، ولكنهما آيتان من آيات الله، فإذا رأيتموهما، فقوموا، فصلوا»، وصحيح مسلم (٢/ ٦٢٨) رقم (٩١١) باب ذكر النداء بصلاة الكسوف الصلاة جامعة.

<sup>(</sup>۲) صحيح البخاري (۲/ ۳۷) رقم (۱۰۰۲)، باب صلاة الكسوف جماعة وصلى ابن عباس لهم في صفة زمزم وجمع على بن عبد الله بن عباس، قال: انخسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقام قياما طويلا نحوا من قراءة سورة البقرة، ثم ركع ركوعا طويلا، ثم رفع، فقام قياما طويلا وهو دون القيام الأول، ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون القيام الأول، ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون القيام الأول، ثم مسجد، ثم قام قياما طويلا وهو دون الركوع الأول، ثم مسجد، ثم انصرف وقد الركوع الأول، ثم رفع، فقام قياما طويلا وهو دون القيام الأول، ثم مسجد، ثم انصرف وقد بخلت الشمس، فقال صلى الله عليه وسلم: «إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله، لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتم ذلك، فاذكروا الله»، وصحيح مسلم (۲/ ۲۱۸) رقم (۹۰۱) باب صلاة الكسوف.

وروي أنَّه التَّغَيِّلِينَ أَمَرَ رجُلًا أَن يُنادي: الصَّلاةُ جامعة حين خَسفت الشَّمس. (١)

"وأما وقتها: فعند ابتداء الحُسوف إلى تمام الانجلاء، ويخرج وقتها بأن تغرب الشَّمس خاسفةً"؛ إذ لا سُلطان لها بالليل.

"ويفُوت وقت صلاة خُسوف القمر: بأن تطلع الشمس"؛ إذ لا سُلطان له بالنَّهار.

"وفي فواتها بطلوع الفجر قولان" ينظرُ في أحدهما إلى دخول النهار به، وفي الثاني إلى بقاء الظُّلمة. 'ولا تفوت بغروبِ القمر خاسِفًا؛ لأن الليلَ كلَّه وقت سُلطان القمرِ، وإن انجلى في أثناء الصلاة تممناها مُخفَّفةً"؛ إذ لا يجوز الخروج من الصَّلاة بخروج وقتها في أثنائها.

### [فَرْعانِ]

[في إدراك الرُّكوع الثاني في الخُسوف، وحكم ما لو اجتمعت معها صلوات أخرى] "الأوَّل: مَن أدرك الرُّكوع الثاني مِن ركعةٍ في صلاة الخُسوفِ فقد فاتنه الرُّكعة؛ لأنَّ الأصل هو لرُّكوع الأوَّل.

الثاني: إذا اجتمع عيد وحُسوف وجِنازة وجُمعة واستِسقاء، فالأهم الجِنازة"؛ مخافة التَّغيير والانفحار، وذلك "إذا لم يخف فوات الجُمعة"؛ إذ هي الفرضُ.

"فإن خاف فوات الكُلِّ، فالفرضُ هو الأهم، والاستسقاءُ لا يفوت؛ لأنَّ المطر لو وقع جازت لصَّلاة للشُّكرِ وطلبِ الزِّيادة منه، ولا يَبعُد الخُسوفُ يومَ العِيد؛ فإنَّ الله على كُلِّ شيءٍ قديرٌ" وخسفت الشَّمسُ يومَ عاشوراء، وذلك يوم قُتِل الحُسينُ بالطَّفِّ، وأحد العِيدين في يومِ العاشرِ من الشَّهرِ، للا يستنكرُ حُسوف الشَّمس في يومِ عِيدٍ.

١) صحيح البخاري (٢/ ٣٤) رقم (٥٤٠١)، باب النداء بالصلاة جامعة في الكسوف، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، قال: «لما كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم نودي إن الصلاة جامعة»، وصحيح مسلم (٢/ ٦٢٧) رقم (٩١٠) باب ذكر النداء بصلاة الكسوف الصلاة جامعة.

كتاب الاستسقاء /

/0.

"إذا غارت الأنهارُ وانقطعت الأمطارُ وانهارت القنواتُ؛ يُستحبُّ للإمام أن يأمُر الناس أوَّلاً بِصيام ثلاثةِ أيَّامٍ، وما أطاقوا من الصَّدقة، والخروجِ من المظالم"؛ لأنَّ النَّبِي عَلَيْ قال: (دَعْوَةُ الصَّائم لَا تُرَدُّ) (١)، وروي عنه على ما يدُل على أنَّ المظالم والمعاصِي تمنعُ القَطرَ. (١)

"ثم يخرُج بهم يَوم الرَّابع، وبالعَجائزِ والصِّبيانِ"؛ لقوله ﷺ: (لَولَا صِبيانٌ رضَّعٌ، وبَمَائمُ رُتَّعٌ، وعِبادٌ للَّهِ رَكَّعٌ لصُبَّ عليْكُمُ العذابُ). (٣)

"وليكونوا مُتَنظِّفينَ في ثيابِ بِذْلَةٍ واستِكانَةٍ، خِلاف يومِ العِيدِ"؛ لأنَّه يومُ سُرورٍ، وهذا يومُ تَضرُّعٍ. "وقيل: يُستحبُّ إخراجُ الدَّوابِّ"؛ للخبر المذكور.

"وإن خَرِجَ أهلُ اللِّمَّةِ مُتميِّزينَ لم يَمنعهم" نصَّ الشَّافعيِّ على هذا؛ إذ رُبَّا يُستحابُ دعوتُم، التَّافعيِّ على هذا؛ إذ رُبَّا يُستحابُ دعوتُم، التحيلًا لنصيبهم من دُنياهم.

"وإذا اجتَمعُوا في المُصلَّى الواسِعِ من الصَّحراء نُودِي: الصَّلاةُ جامعةً" كما في العِيدِ. "ويُصلِّي بهم الإمامُ ركعتين مثل صلاة العِيد بِلا فرقٍ، ثم يخطُبُ خُطبتينِ، بينهما جلسةٌ خفيفةٌ،

<sup>(</sup>١) موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان ت حسين أسد (٨/ ٤٩) رقم (٢٤٠٧)، عن أبى هريرة قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "ثلاثة لا ترد دعوتهم: الصائم حتى يفطر، والإمام العادل، ودعوة المظلوم". قال المحقق: إسناده جيد.

<sup>(</sup>۲) سنن ابن ماجه (۲/ ۱۳۳۲) رقم (٤٠١٩)، عن عبد الله بن عمر، قال: أقبل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: " يا معشر المهاجرين خمس إذا ابتليتم بحن، وأعوذ بالله أن تدركوهن: لم تظهر الفاحشة في قوم قط، حتى يعلنوا بحا، إلا فشا فيهم الطاعون، والأوجاع التي لم تكن مضت في أسلافهم الذين مضوا، ولم ينقصوا المكيال والميزان، إلا أخذوا بالسنين، وشدة المتونة، وجور السلطان عليهم، ولم يمنعوا زكاة أموالهم، إلا منعوا القطر من السماء، ولولا البهائم لم بمطروا، ولم ينقضوا عهد الله، وعهد رسوله، إلا سلط الله عليهم عدوا من غيرهم، فأخذوا بعض ما في أيديهم، وما لم تحكم أثمتهم بكتاب الله، ويتخيروا مما أنزل الله، إلا جعل الله بأسهم بينهم "، [شرح محمد فؤاد عبد الباقي] [ش - (إذا ابتليتم) على بناء المفعول. والجزاء محذوف. أي فلا خير. أو حل بكم من أنواع العذاب الذي يذكر بعده. (وأعوذ بالله أن تدركوهن) جملة معترضة. (لم تظهر الفاحشة) أي الزنا. (بالسنين) أي بالقحط. (منعوا القطر) أي المطر. (عهد الله) هو ماجرى بينهم وبين أهل الحرب.]، في الزوائد هذا حديث صالح للعمل به. وقد اختلفوا في ابن أبي مالك وأبيه، [حكم الألباني] حسن، والمستدرك على الصحيحين للحاكم (٢/ ١٣٧١) رقم (٢٥٧٧)، هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه "، [التعليق - من تلخيص الذهبي] ٢٥٧٧ - على شرط مسلم، وإتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (٢/ ٣٥١)، باب الخروج من المظالم وغير ذلك مما يذكر، رقم (١٣٦١).

<sup>(</sup>٣) الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم (٢/ ٢١٠) رقم (٩٦٥)، نا مالك بن عبيدة الدئلي، عن أبيه، عن جده قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لولا عباد لله تعالى ركع، وصبية رضع، وبحائم رتع، لصب عليكم العذاب صبا، ثم رص رصا»، قال القاضي أبو بكر: إسناده حسن، ومسند أبي يعلى الموصلي (١١/ ١١٥) رقم (٦٦٣٣)، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مهلا عن الله، مهلا، فإنه لولا شيوخ ركع، وشباب خشع، وأطفال رضع، وبحائم رتع لصب عليكم العذاب صبا»، [حكم حسين سليم أسد]: إسناده ضعيف.

وليكن الاستغفارُ مُعظم الحُطبتينِ"؛ لقوله -عزَّ وَحلَّ: ﴿ فَقُلْتُ ٱسۡتَغَفِرُواْ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥكَاتَ غَفَارًا ﴿ الْ الْمَالَ وَيَستقبلَ القِبلةَ يُرْسِلِ ٱلسَّمَاءَ عَلَيْكُم مِدّدَارًا ﴾ (١) "وينبغي في وسط الخُطبةِ الثانية أن يَستدبِر الناسَ ويَستقبلَ القِبلةَ ويُحوِّل رِداءَه في هذه السَّاعةِ؛ تفاؤُلًا بتحويل الحالِ، فيجعل أعلاه أسفلَه، وما على اليَمينِ على الشِّمال، وما على السَّمال على اليَمينِ، وإن كان ساجًا (١) مثلثًا ملقى على منكبيه حوَّل ما على يَمِينه إلى يَمينه إلى يَسارِه، وما على يَسارِه إلى يَمِينه لا يُمكنه أكثرُ من ذلك" كل ذلك فعله رسول الله الله على الحالِ، كما سبق. (١)

"وكذلك يفعل النَّاس، ويدعون في هذه السَّاعة سِرًّا، ثم يستقبلهم فيختم الخُطبة" ويَدَعون أَرْدِيتهم مُحَوَّلةً كما هي حتى يَنزعُوها متى نَزعُوا الثِّيابَ، هكذا نُقِل في الخَبرِ. (١٤)

(۱) نوح: ۱۰، ۱۱.

<sup>(</sup>٢) أساس البلاغة (١/ ٤٨٠): «ولبسوا السيحان وهي الطيالسة المدورة الواسعة، الواحد ساج، وكساء مسوج: اتخذ ساجا»، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (٥/ ٣٢٥٧): والساج: الطيلسان الضخم، وفي الحديث: «زر ابن عباس ساجا له عليه وهو محرم فافتدى»، النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٤٣٢): (سيج) في حديث ابن عباس «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس في الحرب من القلانس ما يكون من السيحان الخضر» السيحان جمع ساج وهو الطيلسان الأخضر. وقيل هو الطيلسان المقور ينسج كذلك، كأن القلانس كانت تعمل منها أو من نوعها. ومنهم من يجعل ألفه منقلبة عن الواو ومنهم من يجعلها عن الياء. ومنه حديث الآخر «أنه زر ساحا عليه وهو محرم فافتدى»، (ه) ومنه حديث أبي هريرة «أصحاب الدجال عليهم السيحان» وفي رواية «كلهم ذو سيف محلى وساج».

<sup>(</sup>٣) موطأ مالك ت الأعظمي (٢/ ٢٦٥) رقم (٦٤٧)، قال يحيى، وسئل مالك، عن صلاة الاستسقاء كم هي؟ فقال: ركعتان. ولكن يبدأ الإمام بالصلاة قبل الخطبة. فيصلي ركعتين. ثم يخطب قائما ويدعو. ويستقبل القبلة، ويحول رداءه حين يستقبل القبلة. ويجهر في الركعتين بالقراءة. وإذا حول رداءه، جعل الذي على يمينه على شماله. والذي على شماله على يمينه. ويحول الناس أرديتهم، إذا حول الإمام رداءه. ويستقبلون القبلة، وهم قعود، وصحيح ابن حبان - مخرجا (٧/ ١١٦) رقم (٢٨٦٥)، عن عباد بن تميم، عن عمه، أن رسول الله عليه الله عليه وسلم، «خرج يستسقي، فاستقبل القبلة، وولى ظهره الناس، وقلب رداءه، وصلى ركعتين جهر فيهما بالقراءة»، رقم طبعة با وزير = (٢٨٥٤)، [تعليق الألباني]: صحيح، [تعليق شعبب الأرنؤوط]: إسناد صحيح على شرط الشيخين.

<sup>(</sup>٤) موطأ مالك ت الأعظمي (٢/ ٢٥٥) رقم (٦٤٧) – قال يحبي، وسئل مالك، عن صلاة الاستسقاء كم هي؟ فقال: ركعتان. ولكن يبدأ الإمام بالصلاة قبل الخطبة. فيصلي ركعتين. ثم يخطب قائما ويدعو. ويستقبل القبلة، ويحول رداءه حين يستقبل القبلة. ويجهر في الركعتين بالقراءة. وإذا حول رداءه، جعل الذي على يمينه على شماله. والذي على شماله على يمينه. ويحول الناس أرديتهم، إذا حول الإمام رداءه. ويستقبلون القبلة، وهم قعود، جاء في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (١٦/ ٢٨٥): "ومن العجيب أن ابن حزم ذكر قلب الناس لأرديتهم في صلاة الاستسقاء من ((المحلى)) (٥ / ٩٣) دون أن يذكر الحجة في ذلك، وهو مذهب مالك، وكذا الشافعي في ((الأم)) (١ / ٢٨٧)، وزاد عليهم فقال (١ / ١٢٣): ((ولا يحول رداءه إذا انصرف من مكانه الذي يخطب فيه، وإذا حولوا أرديتهم أقروها محولة كما هي حتى ينزعوها متى نزعوها)).

# [فُرُوعٌ خَمسَةٌ]

### [في نَذْر الاستِسقاء، ودُعائهِ المُستحبّ، وغير ذلك]

"الأوَّلُ: إذا نَذَر الإمامُ الاستسقاءَ، فالوفاءُ في حقِّه أن يخرُج بالناسِ ويُصلِّي بهم"؛ لأنَّه مُطاعٌ في القَومِ، والقَومُ تبعٌ له. "ولو نَذَرَ رجُلٌ من عُرْض الناسِ خرج من مُوجب النَّذرِ بأن يُصلِّي وحدَه"؛ إذ لا يَملك إلَّا نَفْسَه.

"الثاني: يُستحبُّ أن يَستسقى أهلُ قريةٍ خَصبةٍ لِأَهلِ بَلدَةٍ جَدْبَةٍ"؛ لقوله ﷺ: (أفضلُ الدعاء؛ دعاءُ المؤمِن لِأَخِيهِ المؤمِن عَنْ ظَهْرِ غَيْبٍ). (١)

"الثالث: لا حَصرَ في دَعَواتِ الاستسقاءِ، ولكن يُستحبُ ألفاظُ رسول الله ﷺ، كما جمعها الشَّافعي هُم؛ وهو أن يقول: (اللَّهُمَّ أَنْتَ أَمَرْتنَا بِدُعَائِك، وَوَعَدْتنَا إِجَابَتَك، فَدَعَوْنَاكَ كَمَا أَمَرْتنَا فِلَعَيْ هُمْ؛ وهو أن يقول: (اللَّهُمَّ أَنْتَ أَمَرْتنَا بِدُعَائِك، وَوَعَدْتنَا إِجَابَتِك فِي سُقْيَانَا وَسِعَةِ رِزْقِنَا). (٢)

الرَّابعُ: يُستحبُّ للمُسافرين صلاةُ الاستِسقاءِ، كما لِأَهلِ الأَمْصَارِ.

الخامس: لا بأسَ بالاستِسقاءِ بالدُّعاءِ أدبارَ الصَّلواتِ في الأَيَّامِ الثَّلاثةِ قَبلَ الخُروجِ" إلى أن يَتيسَّرَ الخُروجُ إلى المصلَّى الواسِع.

<sup>(</sup>۱) الجامع لابن وهب ت مصطفى أبو الخير (ص: ٣٤٤) قال: (٢٣٨)، عن محمد بن المنكدر، أن رسول الله عليه السلام قال: "ما من عبد يدعو لأحيه المؤمن عن ظهر غيب إلا استجيب له، فقال له ملك عن يمينه وعن شماله: ولك مثلاه، حتى يسكت من داعيه "، والترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك لابن شاهين (ص: ١٤٢) رقم (٩٩٤)، باب فضل دعاء المؤمن لأحيه بظهر الغيب، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إذا دعا العبد لأحيه بظهر الغيب قالت الملائكة: ولك بمثل"، و رقم (٩٩٤)، عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إذا دعا الرجل لأحيه بظهر الغيب وكل الله به ملكا يقول: أما أنت فقد شفعت في نفسك، فسل لأحيك ماكان يدعو له ".

<sup>(</sup>٢) معرفة السنن والآثار (٥/ ١٧٤) رقم (٧٢٠٢)، قال الشافعي: ويدعو سرا في نفسه، ويدعو الناس معه، ثم ساق الكلام إلى أنه قال: ويقول «اللهم إنك أمرتنا بدعائك، ووعدتنا إجابتك، فقد دعوناك كما أمرتنا فأجبنا كما وعدتنا، اللهم إن كنت أوجبت إجابتك لأهل طاعتك وكنا قد قارفنا ما خالفنا فيه الذين محضوا طاعتك فامنن علينا بمغفرة ما قارفنا، وإجابتنا في سقيانا وسعة رزقنا».

# كِتابُ الجَنائز

## "القولُ في سُنن المُحتضر، وهي ثلاثةٌ:

أن يُستقبلَ به القِبلة" كما فعلت فاطمة بنت النَّبيّ على بنفسها عند وفاتِها. (١)

"وأن يُتلى عليه (سورة يس)"؛ لقوله ﷺ: (اقرَأُوا علَى مَوتاكُم) (٢) يعنى: (سورة يس).

"وأن يُلقَّنَ بِكلمة الشَّهادتين"؟ لقوله ﷺ /: (لَقِّنُوا مَوْتاكُمْ لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) (٢) يعني: إذا رآه منزُولًا ١٥/ب

به. "من غير تكليفٍ؛ فَعَسَاهُ لا طاقة له" فيُردِّدها ضجرًا فيهلِك.

### "القول في سُنن المَيِّت قبل الغَسل، وهي ثمانيةً:

إغماضُ عينيهِ سَمْحًا سَهلًا " وقد ورد به الخبرُ ؟ ( ف الله ولا نَّه قد تبقى عينه مفتوحة ، فيقبح مَنظره .

"وشدُّ لَحييه إلى رأسه بِعصابةٍ؛ كيلا يَسترخي" لِجياهُ وينفخ فُوه، وربَّما دخله شيءٌ من الهوام.

"وتلينُ مَفَاصله؛ كيلا يَتَصلَّب" فيعسر غسله. "والاستقبال به" كما ذكرناه. "ونزعُ الجُبة والثياب المدفية عنه"؛ لئلَّا يُسرع إليه الفسادُ والتَّغييرُ. "ووضعِه على سريرٍ؛ كيلا يتسارع الهَوام إليه" ولا يُصيبه

<sup>(</sup>۱) فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل (۲/ ۲۲۹) رقم (۱۰۷٤)، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه، عن أمه سلمى قالت: اشتكت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فمرضتها، فأصبحت يوما كأمثل ما كانت، فخرج على بن أبي طالب، فقالت فاطمة: يا أمتاه، اسكبي لي ماء غسلا، فسكبت لها، فقامت فاغتسلت كأحسن ما كانت تغتسل، ثم قالت: هاتي الجدد، فأعطيتها، فلبستها ثم حاءت إلى البيت الذي كانت فيه فقالت: قدمي الفراش إلى وسط البيت، فقدمته فاضطجعت واستقبلت القبلة فقالت: يا أمتاه، إني مقبوضة الآن، وإني قد اغتسلت، فلا يكشفها أحد، ثم مقبوضة الآن، وإني قد اغتسلت، فلا يكشفني أحد، وقبضت، فحاء على بن أبي طالب فأخبرته، فقال: لا والله لا يكشفها أحد، ثم حلها بغسلها ذلك فدفنها.

<sup>(</sup>۲) سنن أبي داود (۳/ ۱۹۱) رقم (۲۱۲۱)، عن معقل بن يسار، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «اقرءوا يس على موتاكم» وهذا لفظ ابن العلاء، ومسند أحمد ط الرسالة (۳۳/ ۲۲۷) رقم (۲۰۳۱)، حديث معقل بن يسار، عن معقل بن يسار، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اقرءوها على موتاكم "، قال علي بن إسحاق في حديث: يعني يس، قال المحققون: إسناده ضعيف لجهالة أبي عثمان وأبيه، وعمل اليوم والليلة للنسائي (ص: ۸۱۱)، ما يقرأ على الميت، وذكر الاختلاف على سليمان التيمي في حديث معقل بن يسار فيه، (۲۰۲۱)، ورقم (۲۰۷۱)، وشعب الإيمان (۶/ ۹۳) رقم (۸۷۸)، حديث: "اقرءوا {يَس} على موتاكم"، رواه أحمد وأبو داود والنسائي في اليوم والليلة وابن ماجه وابن حبان والحاكم من رواية معقل بن يسار رضي الله تعالى عنه. قال الحاكم أوقفه يحيى بن سعيد وغيره والقول قول ابن المبارك \_يعني مرفوعًا - إذ الزيادة من الثقة مقبولة.

<sup>(</sup>٣) صحيح مسلم (٢/ ٦٣١) رقم (٩١٦) باب تلقين الموتى لا إله إلا الله، حدثنا يحيى بن عمارة، قال: سمعت أبا سعيد الخدري، يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لقنوا موتاكم لا إله إلا الله».

<sup>(</sup>٤) صحيح مسلم (٢/ ٦٣٤) رقم (٩٢٠)، عن أم سلمة، قالت: دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أبي سلمة وقد شق بصره، فأغمضه، ثم قال: «إن الروح إذا قبض تبعه البصر»، فضج ناس من أهله، فقال: «لا تدعوا على أنفسكم إلا بخير، فإن الملائكة يؤمنون على ما تقولون»، ثم قال: «اللهم اغفر لأبي سلمة وارفع درجته في المهديين، واخلفه في عقبه في الغابرين، واغفر لنا وله يا رب العالمين، وافسح له في قبره، ونور له فيه».

نداوة الأرض. "وسترُه بثوبٍ من فَرقه إلى قدمِه"؛ ليكون مستورًا عن الأعيُن، وسُجِّيَ رسول الله ﷺ بثوب حِبَرَةٍ. (١) "ووضعُ سيفٍ أو مِرآةٍ على بَطنهِ؛ لئلَّا يربُو بطنُه، ويُكره وضعُ المُصحف عليه" "القولُ في صفة غسل الميت:

وهو فرض كفاية "؛ لقوله إلى ين الذي سَقطَ من بَعيرهِ: (اغْسِلُوهُ بَماءٍ وَسِدْرٍ). (٢)
"وأقلُّه: مرَّةٌ واحدةٌ مع الاستيعابِ كغسل الجنابة، وأكملُه: ثلاث مراتٍ "كالجنابة والوضوء.
"وإن دعت الحاجة إلى خَمسٍ أو سَبعٍ، فلا بأس"؛ لقوله الله النها وترًا ثلاثًا، أو خمسًا، أو أكثرَ من ذلك إن رأيتنَّ). (٣)

"وعلى الغاسل ثلاث وظائف:

الأولى: في ستره"؛ لئلًا ينظر إليه، وقد يكون به عيبٌ يَستره فلا يُرى. "فيراعي فيه أربعةَ أُمورٍ: أن يسترَ موضع غَسله، وألّا يَكُبَّهُ على وجهه لِغَسْلِ ظَهره"؛ لقوله على: (تِلكَ ضَجعةً يُبغِضُها اللهُ عَلى). (أ) "وأن يغسلَه في القميص، فهو أحبُّ إلينا، كذلك غُسِلَ رسول الله على، (°) وأن يعدَّ خرقةً

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۷/ ١٤٧) رقم (١٤٧٥)، باب البرود والحبرة والشملة، أن عائشة، رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفي سحي ببرد حبرة»، وصحيح مسلم (٢٥١/٢) رقم (٩٤٢) باب تسجية الميت، أن عائشة أم المؤمنين قالت: «سحي رسول الله صلى الله عليه وسلم حين مات بثوب حبرة»، وسنن ابن ماجه ت الأرنؤوط (٢٠ ١٥٤)، باب ما جاء في كفن النبي – صلى الله عليه وسلم — رقم (٩٤٦)، عن عائشة: أن النبي – صلى الله عليه وسلم حين في ثلاثة أثواب بيض يمانية، ليس فيها قميص ولا عمامة. فقيل لعائشة: إنحم كانوا يزعمون أنه قد كان كفن في حبرة. فقالت عائشة: قد جاؤوا ببرد حبرة، فلم يكفنوه. قال المحقق: إسناده صحيح.

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (٢/ ٧٥) رقم (٢٠ ١٢)، باب الكفن في ثوبين، عن ابن عباس رضي الله عنهم، قال: بينما رحل واقف بعرفة، إذ وقع عن راحلته، فوقصته - أو قال: فأوقصته - قال النبي صلى الله عليه وسلم: «اغسلوه بماء وسدر، وكفنوه في ثوبين، ولا تحنطوه، ولا تخمروا رأسه، فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا»، وصحيح مسلم (٢/ ٨٦٥) رقم (١٢٠٦) باب ما يفعل بالمحرم إذا مات.

<sup>(</sup>٣) صحيح البخاري (٢/ ٧٤) رقم (١٢٥٤)، باب ما يستحب أن يغسل وترا، عن أم عطية رضي الله عنها، قالت: دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نغسل ابنته، فقال: «اغسلنها ثلاثا، أو خمسا، أو أكثر من ذلك، بماء وسدر، واجعلن في الآخرة كافورا، فإذا فرغتن فآذنني»، فلما فرغنا آذناه، فألقى إلينا حقوه، فقال: «أشعرنما إياه» فقال أيوب، وحدثتني حفصة بمثل حديث محمد، وكان في حديث حفصة: «اغسلنها وترا»، وكان فيه: «ثلاثا أو خمسا أو سبعا» وكان فيه أنه قال: «ابدءوا بميامنها، ومواضع الوضوء منها»، وكان فيه: أن أم عطية قالت: ومشطناها ثلاثة قرون، وصحيح مسلم (٢/ ١٤٦) رقم (٩٣٩) باب في غسل الميت.

<sup>(</sup>٤) الأدب المفرد مخرجا (ص: ٢٠٤) رقم (١١٨٧)، عن ابن طحفة الغفاري، أن أباه أخبره، أنه كان من أصحاب الصفة، قال: بينا أنا نائم في الأدب المفرد مخرجا (لليل، أتاني آت وأنا نائم على بطني، فحركني برجله فقال: «قم، هذه ضجعة يبغضها الله»، فرفعت رأسي، فإذا النبي صلى الله عليه وسلم قائم على رأسي، [قال الشيخ الألباني]: صحيح، وصححه الألباني أيضا في صحيح الأدب المفرد (ص: ٢٦٤) باب الضجعة على وجهه، رقم (٥٦٥)، وفي صحيح الجامع الصغير وزيادته (١/ ٢٥١) رقم ٢٢٧١ - ٢٠١٠.

<sup>(</sup>٥) سنن أبي داود (٣/ ١٩٧) رقم (٣١٤١)، حدثني يحيى بن عباد، عن أبيه عباد بن عبد الله بن الزبير قال: سمعت عائشة، تقول: لما أرادوا غسل النبي صلى الله عليه وسلم قالوا: والله ما ندري أنجرد رسول الله صلى الله عليه وسلم من ثيابه كما نجرد موتانا، أم نغسله وعليه

1/04

نظيفةً لِغسل فرجِهِ؛ لئلَّا يمسَّه بيده"؛ لأنَّه إذا لم يجز/ النَّظر فالمسُّ أوْلى.

"الثانية: في الماء، فيراعي فيه أربعة أمور: أن يكون باردًا"؛ لأنّه يقوي ولا يرخي. "إلّا أن يكون بردّ شديد، أو وَسخّ كثيرٌ" فالماء الحارِ فيه أبلغُ. "وأن يستعمل السّدرَ فيه للتّنظيف، ولا يُحسب الماء المعلوبُ بالسّدرِ من الثلاثِ"؛ لزوال المائيَّةِ عنه. "وأن يكون في كُلِّ ماءٍ قَراحٍ كافورٌ يَسيرٌ"؛ لأنّه يُقويه. "وأن يُبعد مِرجَلَ الماء عن موضع الغسل؛ كيلا يُصيبه الرّشاش"

"الثالثة: في تنظيفه، ويراعي أمرين: أن يمرَّ اليد على بطنه قبل غسله؛ ليخرج ما يريد الخروج" احتياطًا "فإن خرج بَعد الغسل شيءٌ، فالصَّحيح استئناف الأمر من أوَّله"؛ لأنَّه خاتمة أمره، فيكون بطهارةٍ كاملةٍ، يريد: أصحَّ الوجوه الثلاثة: الاستئناف، ويقتصر على الوضوء في وجهٍ، وعلى إزالة النَّحاسة في وجهٍ. "والصَّحيحُ تقليمُ الظّفر، وحلقُ الشَّعر على السُّنَّة"؛ لأنَّه تنظيف كإزالة الوسَخ، يريد: أصحَّ القولين، ويُكره في الثاني. "ثم توضعُ هذه الأجزاءُ معه في الكَفنِ"؛ لأنَّها من جُملته.

#### [فَرْعانِ]

## [في غسل المَرأة زوجها وعكسه، وأنَّ الزُّوج أوْلى بالغسل]

"الأوَّلُ: تغسل المرأة زوجها بالإجماع، ويَغسل الرَّجل امرأته، خلافًا لأبي حنيفة -رحمه الله"(١)؛ لقوله على: (وَمَا يَضُرُّكِ لَو مُتِّ قَبلِي لغسَّلتُكِ وكفَّنتُكِ وَصلَّيتُ عليكِ ودفنتُكِ). (٢)

ثيابه؟ فلما اختلفوا ألقى الله عليهم النوم حتى ما منهم رجل إلا وذقنه في صدره، ثم كلمهم مكلم من ناحية البيت لا يدرون من هو: «أن اغسلوا النبي صلى الله عليه وسلم وعليه ثيابه، فقاموا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فغسلوه وعليه قميصه، يصبون الماء فوق القميص ويدلكونه بالقميص دون أيديهم»، وكانت عائشة تقول: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت، ما غسله إلا نساؤه»، [حكم الألباني]: حسن، وموطأ مالك ت الأعظمي (٢/ ٣١١) رقم (٧٥١/ ٢٥١)، ومسند الشافعي - ترتيب سنجر (٢/ ٨٠) رقم (٥٦١)، والمستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ٥٠٥) وقم (١٣٠٦)، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، قال: «لما أخذوا في غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإذا هم بمناد من الداخل لا تنزعوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قميصه» هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه".

- (١) جاء في بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (١/ ٣٠٤): «أما المرأة فتغسل زوجها لما روي عن عائشة رضي الله عنها أنما قالت: لو استقبلنا من الأمر ما استدبرنا لما غسل رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إلا نساؤه ومعنى ذلك أنما لم تكن عالمة وقت وفاة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بإباحة غسل المرأة لزوجها، ثم علمت بعد ذلك.
- وروي أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه أوصى إلى امرأته أسماء بنت عميس أن تغسله بعد وفاته، وهكذا فعل أبو موسى الأشعري؛ ولأن إباحة الغسل مستفادة بالنكاح فتبقى ما بقي النكاح، والنكاح بعد الموت باق إلى وقت انقطاع العدة، بخلاف ما إذا ماتت المرأة حيث لا يغسلها الزوج؛ لأن هناك انتهى ملك النكاح لانعدام المحل، فصار الزوج أجنبيا فلا يحل له غسلها».
- (٢) مسند الشافعي ترتيب السندي (١/ ٢٠٦) رقم (٥٧٠)، عن عائشة قالت: -لو استقيلنا من أمرنا ما استدبرنا ما غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا نساؤه (رواه أبو داود وابن حبان والحاكم بلفظ: "لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما غسله إلا نساؤه) أي

"وقد غَسَّلَ عليٌّ فاطمةً -رضى الله عنهما- وكذلك يُغسل الرَّجل أمَّ ولده.

الثاني: الزُّوجُ أوْلَى بالغَسل، والأبُ أوْلَى بالصَّلاة"؛ لأنَّ الزَّوج ينظرُ إلى ما لا ينظر إليه غيره.

"وقول الشَّافعيّ هُ: (أولاهم بالغُسلِ أولاهم بالصلاة) ما قصد به التَّحديد، وأراد أنَّ الولي أولى من الوالي بالصلاة"؛ إذ لو كان كذلك لكان الأبُ أوْلى من الزَّوج بالغسل؛ لأنَّه أوْلى منه بالصلاة.

#### [قَاعِدةً]

## [لا يُغسل الشَّهيدُ ولا يُصلَّى عليه]

"الشَّهيدُ لا يُغسلُ بالإجماعِ، ولا يُصلَّى عليه خلافًا لأبي حنيفة (١)، وما صلَّى رسول الله ﷺ / على شُهداء أُحد" (٢) وأمَرَ بدفنهم بِدِمائهم. (١) "وكذلك لا يُغسَّل وإن كان جُنُبًا"؛ لأنَّ حكمه يَسقطُ

لو ظهر لي أولا ما ظهر لي آخرا ماغسله إلا نساؤه لتذكرها بعد فوات الوقت قول النبي صلى الله عليه وسلم لها: «لو مت قبلي لغسلتك وكفنتك ثم صليت عليك ودفنتك» رواه أحمد وابن ماجة وروى الشافعي أن عليا غسل فاطمة ولأن أسماء غسلت زوجها أبابكر وهذا مذهب الجمهور في جواز غسل أحد الزوجين الآخر وخالفت الحنفية فقالوا: لا يجوز للرجل أن يغسل زوجته لانقطاع العلاقة بينهما وبطلان النكاح بالموت)، جاء في البدر المنير (٥/ ٢٠٧)، الحديث (السابع) عشر، (روي) أنه – صلى الله عليه وسلم – قال لعائشة: «لو مت قبلي لغسلتك وكفنتك»، هذا الحديث رواه الأئمة: أحمد، والدارمي، وابن ماجه، والدارقطني، والبيهقي، من رواية عائشة رضي الله عنها قالت: «رجع رسول الله – صلى الله عليه وسلم – من البقيع، وأنا أحد صداعا في رأسي وأقول: وارأساه! فقال: بل أنا يا عائشة وارأساه. ثم قال: ما ضرك لو مت قبلي فقمت عليك فغسلتك وكفنتك، وصليت عليك ودفنتك. قلت: لكأني بك والله لو فعلت ذلك، لقد رجعت إلى بيتي فأعرست فيه ببعض نسائك. فتبسم رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، ثم بدأ في وجعه الذي مات فيه». وفي سنده عنعنة، وصححه في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٣/ ١٦٠) عند ابن ماجه.

(١) انظر: الحجة على أهل المدينة ١/ ٣٥٩.

(۲) سنن أبي داود ت الأرنؤوط (٥/ ٤٥) رقم (٣١٣٥)، - حدثنا أحمد بن صالح، حدثنا ابن وهب. وحدثنا سليمان بن داود المهري، أخبرنا ابن وهب -وهذا لفظه- أخبرني أسامة بن زيد الليثي، أن ابن شهاب أخبره أن أنس بن مالك حدثه: أن شهداء أحد لم يغسلوا، ودفنوا بدمائهم، ولم يصل عليهم. قال المحققان: "صحيح لغيره، وهذا إسناد رجاله ثقات غير أسامة بن زيد اليثي فهو صدوق"، ومسند الشافعي - ترتيب السندي (١/ ٤٠٤) رقم (٥٦٥)، عن جابر بن عبد الله: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصل على قتلى أحد ولم يغسلهم (وفهم منه أن الشهداء وهم الذين قتلوا في محاربة أعداء الإسلام لا يغسلون ولا يصلى عليهم وهذا مذهب جمهور الفقهاء وخالفهم أبو حنيفة فقال: يصلى عليهم وإن لم يغسلوا لأنه ورد أنه صلى الله عليه وسلم صلى على قتلى أحد وحمله الجمهور على الدعاء لهم فعدم غسلهم متفق عليه وعدم الصلاة عند الجمهور لعدم الغسل والطهارة وأبو حنيفة يقول: يكفي تحقق الطهارة في المصلين).

وهذه الروايات الصحيحة وغيرها متعارضة مع ما جاء في صحيح البخاري (٢/ ٩١) رقم (١٣٤٤)، باب الصلاة على الشهيد، عن عقبة بن عامر: أن النبي صلى الله عليه وسلم حرج يوما، فصلى على أهل أحد صلاته على الميت، ثم انصرف إلى المنبر، فقال: «إني فرط لكم، وأنا شهيد عليكم، وإني والله لأنظر إلى حوضي الآن، وإني أعطيت مفاتيح حزائن الأرض - أو مفاتيح الأرض - وإني والله ما أخاف عليكم أن تشركوا بعدي، ولكن أخاف عليكم أن تنافسوا فيها»، و صحيح مسلم (٤/ ١٧٩٥) رقم (٢٢٩٦)، باب إثبات حوض نبينا صلى الله عليه وسلم وصفاته.

بالشَّهادة، كغُسل الميت. "بل يُزَمَّلُ بِثيابه، ويُنزعُ عنه الحديدُ والفَرْو"؛ لأنَّ النَّبِيِّ عَلَى أَمَرَ في قتلى أُحد أن يُنزع عنهم الحديدُ والجلودُ، وأن يُدفَنوا بدِمائهم وبثيابهم. (٢)

"والشَّهيدُ: كلُّ من هلك بسبب القِتال المُباح في المعركة، فمن قتلته دابَّة أو تردَّى في بِئرٍ أو رجع إليه سيفُه، فهو شهيدٌ"؛ لأن موته كان بسببِ القِتال مع الكُفَّارِ في وقت قِيام القِتالِ.

"ويُغسَّل شهيدُ البطنِ والطَّلقِ والهَدمِ والغَرَقِ؛ لأنَّهم ليسوا في معركةٍ؛ قُتل عمر، وعثمان، وعلي الله ويُع هُ، وهم شُهداء فغُسِّلوا وصُلى عليهم"؛ لأنَّ قتلهم لم يكن في المعركةِ.

"والمُرتَّثُ في المعركةِ فيه قولانِ"؛ وهو الذي حُمل من المعركةِ وبه رَمقٌ، أصحّهما أنَّه كالشَّهيد، فيكون حُكمه حُكم الشُّهداء؛ لزوال حُكم الحياةِ عنه. "إلَّا أن يعيش أيَّامًا، ويطعم ويشرب ثم يموت،

قال ابن القيم في زاد المعاد في هدي خير العباد (٣/ ١٩٥ – ١٩٦): "أن شهيد المعركة لا يصلى عليه لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصل على شهداء أحد، ولم يعرف عنه أنه صلى على أحد ممن استشهد معه في مغازيه، وكذلك خلفاؤه الراشدون، ونوابحم من بعدهم، فإن قيل: فقد ثبت في " الصحيحين " من حديث عقبة بن عامر «أن النبي صلى الله عليه وسلم على قتلى أحد»)، أهل أحد صلاته على الميت، ثم انصرف إلى المنبر»)، وقال ابن عباس: («صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على قتلى أحد»)، قيل: أما صلاته عليهم، فكانت بعد ثماني سنين من قتلهم قرب موته، كالمودع لهم، ويشبه هذا خروجه إلى البقيع قبل موته يستغفر لهم، كالمودع للأحياء والأموات، فهذه كانت توديعا منه لهم، لا أنها سنة الصلاة على الميت، ولو كان ذلك كذلك لم يؤخرها ثماني سنين، لا سيما عند من يقول لا يصلى على القبر أو يصلى عليه إلى شهر".

قال المحققان لسنن أبي داود: سنن أبي داود ت الأرنؤوط (٥/ ٥٥) رقم (٣١٣٥): "والصواب في المسألة: أنه مخير بين الصلاة عليهم وتركها، لجيء الآثار بكل واحد من الأمرين، وهذا إحدى الروايات عن الإمام أحمد، وهي الأليق بأصوله ومذهبه، والذي يظهر من أمر شهداء أحد: أنه لم يصل عليهم عند الدفن، وقد قتل معه بأحد سبعون نفسا، فلا يجوز أن تخفى الصلاة عليهم، وحديث حابر بن عبد الله في ترك الصلاة عليهم صحيح صريح، وأبوه عبد الله أحد القتلى يومئذ، فله من الخبرة ما ليس لغيره، وقد ذهب الحسن البصري وسعيد بن المسيب إلى أنهم يغسلون ويصلى عليهم، وهذا ترده السنة المعروفة في ترك تغسيلهم، فأصح الأقوال: أنهم لا يغسلون، ويخير في الصلاة عليهم. وبحذا تنفق جميع الأحاديث، وبالله التوفيق".

<sup>(</sup>۱) سنن أبي داود (۳/ ۱۹۲) رقم (۳۱۳۸)، أن جابر بن عبد الله، أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد ويقول: «أيهما أكثر أخذا للقرآن؟» فإذا أشير له إلى أحدهما، قدمه في اللحد، وقال: «أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة» وأمر بدفنهم بدمائهم، ولم يغسلوا، [حكم الألباني]: صحيح، وسنن ابن ماجه (۱/ ۱۸۵) رقم (۱۰۱۵)، عن ابن عباس، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، «أمر بقتلى أحد أن ينزع عنهم الحديد والجلود، وأن يدفنوا في ثيابهم بدمائهم»، [شرح محمد فؤاد عبد الباقي] [ش (الحديد) أي السلاح والدروع]، [حكم الألباني] ضعيف، ومسند أحمد ط الرسالة (٤/ ۹۲) رقم (۲۲۱۷)، مسند عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، عن النبي صلى الله عليه وسلم، عن ابن عباس، قال: أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم، يوم أحد بالشهداء أن ينزع عنهم الحديد والجلود، وقال: " ادفنوهم بدمائهم وثيابهم " قال المحققون: حسن لغيره وهذا إسناد ضعيف.

<sup>(</sup>٢) مسند أحمد ط الرسالة (٤/ ٩٢) رقم (٢٢١٧)، عن ابن عباس، قال: أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم، يوم أحد بالشهداء أن ينزع عنهم الحديد والجلود، وقال: " ادفنوهم بدمائهم وثيابهم " قال المحققون: حسن لغيره وهذا إسناد ضعيف، وضعفه الألباني أيضا في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٣/ ١٦٥) رقم ((٧١٠).

فحينئذٍ يُغسل كسائر الموتى".

"القول في صِفة الكَفَنِ والحَنوطِ: والتَّكفين من فرائض الكفايات"؛ لقوله على في المحرِم الذي خرَّ من بَعيره كفَّنوه في ثوبيه الذي مات فيهما. (١) "وأقلُّ الكَفَنِ: ثوبٌ واحدٌ يَستُر جميع البدن"؛ لأنَّ الواحب ستر العورة، كما في الحيّ. "وأكمله: للرِّجال ثلاث رِياطٍ بيضٍ لا قميص فيها ولا عِمامة"؛ لما روت عائشة -رضي الله عنها- قالت: كُفِّن النَّبِي على في ثلاثة أثوابٍ سَحُوليَّةٍ ليس فيها قميص ولا عمامة. (١)

والرِّياطُ: جمعُ رَيطةٍ؛ وهي الملاءةُ البيضاءُ التي ليست مَلفوقةً مِن تُوبَينِ.

"وللنّساء: إزارٌ وخِمارٌ وثلاث رِياطٍ، أو رَيطتانِ/ ودِرْعٌ في قولٍ خطَّ عليه الشَّافعي ﴿ بعدما كتبه"؛ والأصل في ذلك أنَّ النَّبِي ﷺ ناول أمَّ عَطيَّةَ في كفن ابنته إزارًا ودِرْعًا وخِمارًا، ونُوبين مُلاءتين. (٦)

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۳/ ۱۷) رقم (۱۸۵۱)، باب سنة المحرم إذا مات، عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن رجلا كان مع النبي صلى الله عليه وسلم، فوقصته ناقته وهو محرم، فمات، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اغسلوه بماء وسدر، وكفنوه في ثوبيه، ولا تمسوه بطيب، ولا تخمروا رأسه، فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا»، صحيح مسلم (۸۲۰/۲) رقم (۲۰۱۱) باب ما يفعل بالمحرم إذا مات، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم، حر رجل من بعيره، فوقص فمات، فقال: «اغسلوه بماء وسدر، وكفنوه في ثوبيه، ولا تخمروا رأسه، فإن الله يبعثه يوم القيامة ملبيا».

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (٢/ ٧٥) رقم (١٢٦٤)، باب النياب البيض للكفن، عن عائشة رضي الله عنها: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة أثواب يمانية بيض، سحولية من كرسف ليس فيهن قميص ولا عمامة»، وصحيح مسلم (٣/ ٦٥٠) رقم (٩٤١) باب في كفن الميت.

<sup>(</sup>٣) سنن أبي داود (٣/ ٢٠٠) رقم (٢٠٥ ٣)، حدثنا أحمد بن حنيل، حدثنا يعقوب بن إبراهيم، حدثنا أبي، عن ابن إسحاق، حدثني نوح بن حكيم الثقفي – وكان قارئا للقرآن – عن رحل من بني عروة بن مسعود، يقال له: داود، قد ولدته أم حبيبة بنت أبي سفيان زوج النبي صلى الله عليه وسلم: أن ليلى بنت قانف الثقفية، قالت: «كنت فيمن غسل أم كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم عند وفاتها، فكان أول ما أعطانا رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس عند الباب معه كفنها يناولناها ثوبا ثوبا»، [حكم الألباني] : ضعيف، حاء والتخييص الحبير ط قرطبة (٢/ ٢٤٤)، ٧٤٩ – (١٩)، حديث: «أن أم عطبة لما غسلت أم كلثوم بنت رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – جالسا على الباب، فناولها إزارا ودرعا وخمارا وثوبين». كذا وقع فيه أم عطية. وفيه نظر، لما رواه أبو داود من حديث ليلى بنت قانف الثقفية؛ «قالت: كنت فيمن غسل أم كلثوم بنت النبي – صلى الله عليه وسلم –، فكان أول ما أعطانا رسول الله – صلى الله عليه وسلم – الحقائم الدرع ثم الخمار ثم الملحفة، ثم أدرجت بعد في عليه وسلم –، فكان أول ما أعطانا رسول الله – صلى الله عليه وسلم عند الباب يناولنا ثوبا ثوبا». وهو عنده من رواية محمد بن إسحاق؛ قال: حدثني نوح بن حكيم، عن داود رجل من بني عروة بن مسعود قد ولدته أم حبيبة، عن ليلى بهذا، وأعله ابن القطان بنوح وأنه بمجول، وإن كان ابن إسحاق قد قال: إنه كان قارئا للقرآن، وداود حصل له فيه تردد، هل هو داود بن عاصم بن عروة بن مسعود، أو غيره، فإن يكن ابن عاصم، فيعكر عليه أن ابن السكن وغيره قالوا: إن أم حبيبة كانت زوجا لداود بن عوم بن مسعود، فحينئذ لا يكون داود بن عاصم لأم حبيبة عليه ولادة، وما أعله به ابن القطان ليس بعلة، وقد حزم ابن حان بأن داود هو ابن عاصم، ويكون ما قاله ابن السكن، وقال بعض المتأخرين: إنما هو ولدته بتشديد اللام أي قبلنه.

"ويُراعى فيه ثلاثة أمورٍ:

الأوَّلُ: أن يكون الكفنُ أطولَ من قامته، ويجمع الفضل على وجهه وساقيه، وتُلف عليه الأحفان كما يلتف الحي القباء، فإن خيف الانتشار خِيط أو شُدَّ عليه، ثم تنقض الخياطة في القبر ويحل الشَّداد"؛ إذ يُكره أن يكون في القبر شيءٌ مَعقودٌ.

"وأن تُطيب الأكفان، ويُنثرَ عليه الحَنوط، ويوضعَ على منافذه من عينيه وأُذنيه ومنخريه حنوطٌ موضوعٌ في قُطن حليجٍ؛ ليدفع الهوام عنها، ويحتاط لِفرجه بالحشو وشِداد من خِرقةٍ عريضةٍ مشدودة الأطرافِ على وسطه؛ لئلًا يخرج شيءٌ إذا حُمِل وحُرِّك"

"الثالث: أن يُضَفَّر شعرُ المرأةِ ثلاثة قُرونٍ، ثم يُجعل قرنًا واحدًا ويُلقى وراء ظهرها" كما روي في وصف غَسل ابنة رسول الله ﷺ. (١)

## [فُروعٌ ثَلاثةٌ]

### [في تكفين المحرم، وحكم السَّقط، ووجوب كفن الزُّوجة]

"الأوَّل: المُحرمُ إذا مات لا يُخمَّر رأسه، ولا يقرّب منه طيبًا؛ خلافًا لأبي حنيفة -رحمه الله"

(٢) كذلك أمرَنا رسول الله على وهو قوله في المحرم الذي وقَصَت به ناقته، فاندقَّت عنقه:

(لَا تُحَمِّرُوا رَأْسَهُ، وَلَا تَقربوه طِيبًا، فَإِنَّهُ يُحْشَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا). (٣)

"الثاني: السَّقطُ المُستهلُ كالكبير في الكَفنِ والغسل والصلاة"؛ لقوله ﷺ: (إذا استهلَّ السِّقطُ صُلِّي عليه ووُرِّث) (أنا المُستهل يقتصر على غَسله"؛ لكونه على صُورة

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۲/ ۷۰) رقم (۱۲٦٣)، باب يلقى شعر المرأة خلفها، عن أم عطية رضي الله عنها، قالت: توفيت إحدى بنات النبي صلى الله عليه وسلم، فأتانا النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «اغسلنها بالسدر وترا ثلاثا، أو خمسا، أو أكثر من ذلك، إن رأيتن ذلك، واجعلن في الآخرة كافورا – أو شيئا من كافور – فإذا فرغتن فآذنني»، فلما فرغنا آذناه، فألقى إلينا حقوه، فضفرنا شعرها ثلاثة قرون، وألقيناها خلفها.

<sup>(</sup>٢) المبسوط للسرخسي (٦/ ٥٢ - ٥٣): «(قال): ويصنع بالمحرم ما يصنع بالحلال يعني يخمر رأسه ووجهه بالكفن عندنا، وقال الشافعي رضي الله عنه -: لا يخمر رأسه واستدل بما روي «أن أعرابيا محرما وقصت به ناقته في أخافيق جرزان فاندقت عنقه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم -: لا تخمروا وجهه ولا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا أو قال: ملبدا» ولأنه مات وهو مشغول بعبادة لها أثر
فيبقى عليه ذلك الأثر كالغازي إذا استشهد. (ولنا) حديث عطاء «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - سئل عن محرم مات فقال:
خروا رأسه ووجهه ولا تشبهوه باليهود» وسئلت عائشة - رضي الله عنها - عن ذلك فقالت: اصنعوا به ما تصنعون بموتاكم وإن عبد
الله بن عمر - رضي الله عنهما - لما مات ابنه واقد وهو محرم كفنه وعممه وحنكه وقال: لولا أنا محرمون لحنطناك يا واقد».

<sup>(</sup>٣) صحيح البخاري (٢/ ٧٦) رقم (١٢٦٧)، باب: كيف يكفن المحرم؟ عن ابن عباس رضي الله عنهم: أن رجلا وقصه بعيره ونحن مع النبي صلى الله عليه وسلم، وهو محرم، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «اغسلوه بماء وسدر، وكفنوه في ثوبين، ولا تمسوه طيبا، ولا تخمروا رأسه، فإن الله يبعثه يوم القيامة ملبيا»، وصحيح مسلم (٢/ ٨٦٦) رقم (١٢٠٦)، باب ما يفعل بالمحرم إذا مات.

<sup>(</sup>٤) سنن ابن ماجه ت الأرنؤوط (٤/ ٤٩)، باب إذا استهل المولود ورث، رقم (٢٧٥٠)، عن جابر، قال: قال رسول الله – صلى الله عليه

الآدمي. "ولا يُصلَّى عليه"؛ لأنَّ حياته لم تتحقق. "والخرقة التي تواريه لفافة تكفيه، وإن اختلج لم يُصلَّ عليه في أصح القولين حتى يتنفس أو يَستهلَّ فيعلم حياته بعد خروجه"

"الثالث: على الرَّجل كَفن زوجته وجوبًا عند بعض أصحابنا/ واستحبابًا عند بعضهم" نظرًا منهم الله الرَّفاع أحكام النِّكاح بينهما بالموتِ، وإلى أنَّ النِّكاح قد استقرَّ وأوجب الإرث، فأوجب الكَفنَ.

"القول في: سُنن الحَمل، وهي ثلاثةً:

الأوَّلُ: أنَّ حمل الجِنَازة بين العمودينِ أفضل؛ كذلك حمل رسول الله جنازة سَعد بن مُعاذ، (١) والحملُ من الجوانب حَسنٌ"؛ ليكون له من كلِّ حانبِ نصيبٌ.

"الثاني: الإسراع بها سُنَّة"؛ لقول رسول الله ﷺ: (أسرِعوا بالجَنازةِ فإن تَكُنْ صالحةً فَحيرٌ تقدِّمونَا إليهِ، وإن تَكُنْ سِوى ذلِكَ فشرٌ تَضعونَ عن رقابِكُم). (٢)

"الثالث: المَشيُ أمامها بالقُربِ أفضل من المَشي خلفها"؛ لأنَّه المروي عن الصَّحابة رهي.

وسلم -: "إذا استهل الصبي صلي عليه، وورث". قال المحققان: إسناده ضعيف، وسنن أبي داود (٣/ ١٢٨) رقم (٢٩٢٠)، [حكم الألباني]: صحيح، وسنن ابن ماجه (١/ ٤٨٣) رقم (١٠٥٨)، عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا استهل الصبي، صلى عليه وورث»، [حكم الألباني] صحيح، والمستدرك على الصحيحين للحاكم (٤/ ٣٨٨) رقم (٣٠٢٨)، هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقد أحده من حديث الثوري، عن أبي الزبير موقوفا فكنت أحكم به «آخر كتاب الفرائض»، [التعليق - من تلخيص الذهبي] ٣٨٠٨ - على شرط البخاري ومسلم.

- (۱) معرفة السنن والآثار (٥/ ٢٦٤) رقم (٧٤٧٧)، أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن حده، قال: «رأيت سعد بن أبي وقاص في جنازة عبد الرحمن بن عوف قائما بين العمودين المقدمين واضعا السرير على كاهله»، وشرح السنة للبغوي (٥/ ٣٣٧)، قال الشافعي رضي الله عنه: فإن كثر الناس، أحببت أن يكون أكثر حمله بين العمودين، ومن أين حمل فحسن، وقد روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «حمل جنازة سعد بن معاذ بين العمودين»، وعن عثمان، أنه حمل بين عمودي سرير أمه، فلم يفارقه حتى وضع، وعن سعد بن أبي وقاص، أنه حمل سرير عبد الرحمن بن عوف بين العمودين على كاهله، وعن أبي هريرة، أنه حمل بين عمودي سرير سعد بن أبي وقاص، حاء في خلاصة الأحكام (٢/ ٩٩٤) رقم (٥١٥٠١) وعن إبراهيم بن عبد الرحمن، قال: رأيت سعد بن أبي وقاص في جنازة عبد الرحمن بن عوف قائما بين العمودين المقدمين، واضعا السرير على كاهله. رواه الشافعي، والبيهقي بأسانيد ضعيفة معناه عن فعل: عثمان بن عفان، وابن عمرو.
- (٢) صحيح البخاري (٢/ ٨٦) رقم (١٣١٥)، باب السرعة بالجنازة، حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا سفيان، قال: حفظناه من الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أسرعوا بالجنازة، فإن تك صالحة فخير تقدمونما، وإن يك سوى ذلك، فشر تضعونه عن رقابكم»، وصحيح مسلم (٢/ ٢٥٢) رقم (٩٤٤) باب الإسراع بالجنازة، وقد ورد بلفظ المصنف في سنن ابن ماجه (١/ ٤٧٤) رقم (٧٤٤١)، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أسرعوا بالجنازة، فإن تكن صالحة فخير تقدمونما إليه، وإن تكن غير ذلك فشر تضعونه عن رقابكم»، [حكم الألباني] صحيح، وسنن ابن ماجه (٧٤/١)، وحكم الألباني] صحيح.

"القولُ في صِفة الصلاة: ينبغي أن توضع جنازة الرَّجل بين يَدي الإمام، وجنازة الصَّبيّ بين يَدي جنازة جنازة الرَّجل، وجنازة الخُنثى، وجنازة الخُنثى، ويكون أبعدها عن الإمام وأقربها إلى القِبلة"؛ على تقديم الأفضل فالأفضل، كما روي عن الصَّحابة في، ولأنَّ صفَّ الرِّجال في الصلاة أقربُ إلى الإمام من صفِّ النِّساء، كذلك ههنا. "ويقف الإمامُ من الرَّجل حِذاءَ رقبته، ومن المرأة حِذاءَ وَسطِها" هكذا روي عن رسول الله في الله الإمام عن صلاة أولياءُ الموتى في قُرب الجِنازة من الإمام" يريد: عند التَّساوي في الصِّفات. "لم يجمع بينهم في صلاة واحدة، بل يُصلِّي على كلِّ واحدة واحدة"؛ لتعذُّر الجمع بينها. "ثم يراعي في التَّقديم" يريد للصَّلاة. "السَّبق أو القُرعة" كما في سائر الحُقوق.

"ثم يشرع الإمام في الصلاة، وهي فرضُ كفايةٍ"؛ لقوله ﷺ /: (صَلُّوا خَلْفَ مَن قال: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وهي الشّه، وعلى مَن قال: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ). (٢)

### "وأركانها تسعةً:

النِّيَّةُ" كما في سائر الصلوات. "ولا يضر ألَّا يعرف الميِّت ذكرًا أو أُنثى"؛ لأنَّ الصلاة على الشَّخص الميِّت، فيقول: نَويتُ أن أُصلِّىَ على الجنازة.

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۱/ ۷۳) رقم (۳۳۲)، باب الصلاة على النفساء وسنتها، عن سمرة بن جندب: «أن امرأة ماتت في بطن، فصلى عليها النبي صلى الله عليه وسلم، فقام وسطها»، وصحيح مسلم (۲/ ٦٦٤)، رقم (٩٦٤) باب أين يقوم الإمام من الميت للصلاة عليه، عن سمرة بن جندب، قال: صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم، وصلى على أم كعب، ماتت وهي نفساء، «فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم للصلاة عليها وسطها»، وسنن الترمذي ت شاكر (۳/ ۳٤۳) رقم (۱۰۳٤)، عن أبي غالب، قال: صليت مع أنس بن مالك على جنازة رجل، فقام حيال رأسه، ثم جاءوا بجنازة امرأة من قريش، فقالوا: يا أبا حمزة صل عليها، فقام حيال وسط السرير، فقال له العلاء بن زياد: هكذا رأيت النبي صلى الله عليه وسلم قام على الجنازة مقامك منها ومن الرجل مقامك منه؟ قال: «نعم». فلما فرغ قال: احفظوا وفي الباب عن سمرة.: «حديث أنس هذا حديث حسن»، وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا، وهو قول أحمد وإسحاق، [حكم الألباني]: صحيح، وسنن ابن ماحه (۱/ ٤٧٩) رقم (١٤٩٤)، [شرح محمد فؤاد عبد الباقي]، [شرحيال رأسه) أي محاذاة رأسه]، [حكم الألباني]: صحيح.

<sup>(</sup>٢) سنن الدارقطني (٢/ ٤٠١) وقم (١٧٦١)، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "صلوا على من قال: لا إله إلا الله "، والسنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٢٩) رقم (٦٨٣٢)، عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " صلوا خلف كل بر وفاجر وصلوا على كل بر وفاجر وجاهدوا مع كل بر وفاجر " قال على: مكحول لم يسمع من أبي هريرة، ومن دونه ثقات قال الشيخ: قد روي في الصلاة على كل بر وفاجر والصلاة على من قال لا إله إلا الله، أحاديث كلها ضعيفة غاية الضعف، وأصح ما روي في هذا الباب حديث مكحول، عن أبي هريرة، وقد أخرجه أبو داود في كتاب السنن، إلا أن فيه إرسالا كما ذكره الدارقطني رحمه الله، جاء في التلخيص الحبير ط العلمية (٢/ ٩٦) رقم (٥٧٨)، – حديث "صلوا خلف من قال لا إله إلا الله " الدارقطني، وذكر طرقه وأن في كل طريق كذاب أو متروك.

# (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخَلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدٍ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِّ الشَّافِعِيِّ '

"والتَّكبيراتُ الأربعُ أركانٌ"؛ لأنَّ النَّبِيِّ عَلَي النَّجاشيّ، وكبَّر أربع تكبيراتٍ. (١)

"فإن زدت خامسةً بَطلتِ الصلاة"؛ لأنَّ ذلك بمنزلة الرَّكعة الخامسة، والدليل على أنَّ كلَّ تكبيرةٍ رُكنٌ أغَّا لو فاتت وجب قضاؤها؛ لقوله ﷺ: (مَا أُدرَكْتُمْ فَصلُّوا، ومَا فَاتَكُم فاقْضُوا)، (٢) ولو لم تكن واجِبةً لم يجِب قضاؤها، كتكبيراتِ العِيد.

"و (فاتحة الكِتاب) زكنٌ بعد التكبيرة الأولى" كما في ركعات الصلاة.

"والصلاة على رسول الله على رُكنٌ بعد الثانية"؛ لقوله على: (لَا صَلاةً لِمَن لَمْ يُصَلِّ عَليَّ فِيها). (")
"ودعاء الميّت زكنٌ بعد الثالثة"؛ لقوله على: (إذا صلَّيْتُم على الميّتِ فأُخلِصوا له الدُّعاءَ)، (أ) ولأنَّه

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۲/ ۸۹) رقم (۱۳۳۳)، باب التكبير على الجنازة أربعا، عن أبي هريرة رضي الله عنه: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نعى النجاشي في اليوم الذي مات فيه، وخرج بهم إلى المصلى، فصف بهم، وكبر عليه أربع تكبيرات»، وصحيح مسلم (۲/ ٢٥) رقم (٩٥١) باب في التكبير على الجنازة.

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (١/ ١٢٩) رقم (٦٣٦)، باب لا يسعى إلى الصلاة، وليأت بالسكينة والوقار، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا سمعتم الإقامة، فامشوا إلى الصلاة وعليكم بالسكينة والوقار، ولا تسرعوا، فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأتموا»، وصحيح مسلم (١/ ٤٢١) رقم (٦٠٢) باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة، والنهي عن إتيانها سعيا، حدثنا يحيى بن أيوب، وقتيبة بن سعيد، وابن حجر، عن إسماعيل بن جعفر، قال ابن أيوب: حدثنا إسماعيل، أخبري العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «إذا ثوب للصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون، وأتوها وعليكم السكينة، فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأتموا، فإن أحدكم إذا كان يعمد إلى الصلاة فهو في صلاة». وورد بلفظ المصنف في سنن النسائي (٢/ ١١٤) رقم (١٦٨)، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا أتيتم الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون، وأتوها وعليكم السكينة، فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا". قال المحقق: إسناده نعم: إذا أتيتم الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون، وأتوها وعليكم السكينة، في أدركتم فصلوا، وما فاتكم فاقضوا". قال المحقق: إسناده ضعم: إذا أتيتم الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون، وأتوها وعليكم السكينة، في أدركتم فصلوا، وما فاتكم فاقضوا". قال المحقق: إسناده

<sup>(</sup>٣) سنن الدارقطني (٢/ ١٧٠) رقم (١٣٤٢)، عن سهل بن سعد ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا صلاة لمن لم يصل على نبيه صلى الله عليه وسلم». عبد المهيمن ليس بالقوي، والمستدرك على الصحيحين للحاكم (٢/١) رقم (٩٩٢)، عبد المهيمن بن عباس بن سهل الساعدي، قال: سمعت أبي يحدث، عن جدي، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان، يقول: «لا صلاة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر الله عليه، ولا صلاة لمن لم يصل على نبي الله في صلاته». «لم يخرج هذا الحديث على شرطهما، فإنحما لم يخرجا عبد المهيمن»، [التعليق - من تلخيص الذهبي] ٩٩٢ - عبد المهيمن واه، حاء في البدر المنير (٥/ ٢٦٩): "قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وليس في التسليمة الواحدة على الجنازة أصح منه، ثم ذكر له شاهدا".

<sup>(</sup>٤) سنن أبي داود (٣/ ٢١٠) رقم (٣١٩٩)، عن أبي هريرة، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم: يقول: «إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء»، [حكم الألباني]: حسن، ومعرفة السنن والآثار (٥/ ٣٠٣)، رقم (٧٦٢٢)، حاء في البدر المنير (٥/ ٢٦٩)، الحديث السادس بعد الأربعين، أنه – صلى الله عليه وسلم – قال: «إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء»، هذا الحديث رواه أبو داود وابن ماجه والبيهقي في «سننهم» من رواية أبي هريرة رضي الله عنه باللفظ المذكور، ولم يضعفه أبو داود، وفيه ابن إسحاق، وعنعنته، قال النووي في «خلاصته»: في إسناده محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم، فلعله يكون ثبت عند أبي داود سماعه منه، قلت: قد ثبت بحمد الله، وصححه ابن حبان أيضا؛ فإنه أخرجه في «صحيحه» أولا بالعنعنة، ثم قال: ذكر الخبر المدحض قول من

المقصود من هذه الصلاة، فلا تصعّ بدونه. "وليس عَقيب الرابعة ذِكرٌ مفروضٌ، ولكن يُسلِّم إن شاء تسليمةً واحدةً، وهو الرُّكن الأخير، وإن شاء تسليمتين"؛ لأنَّ التسليمة الأولى فرضٌ، والثانية سُنَّة، كما في سائر الصلواتِ.

## [فُروعٌ أربَعةٌ]

## [في حُكم من فاتته تكبيرة، والصَّلاة على الغائبِ والمدفون، والأحقُّ بالصلاة]

"من فاتته تكبيرة أو أكثر كبّر حين يتّصل بالصّف، وليس عليه انتظار تكبيرة الإمام ليُراسِله" كسائر الصلوات؛ حيث يدخل المسبوق فيقتدي بالإمام كما لحِقه، ولا ينتظر افتتاح الرّكعة، وقال أبو حنيفة: عليه انتظار تكبيرة الإمام، فإذا كبّر في أثناء الصلاة كبّر معه.

"الثاني: يُصلى على الميّت الغائب بالنّيَة"؛ لأنَّ النَّبِي على النَّحاشيّ ومعه أصحابه، وقد/ مات بالحبشة. (۱) "وعلى الجِنازة قبل الدَّفن ثانيةً وثالثةً، غير أنَّ من صلَّى مرَّةً لا يتطوع ثانيةً" يريد بالجِنازة ههنا: السَّرير الذي وُضعَ عليه الميّت مُكفَّنًا، فالجَنازَةُ بالفتح: الميِّت نَفسه، وبالكسرِ: السَّرير الذي سُوِّي عليه الميّت مُكفَّنًا، وإلَّا فهو نَعشٌ.

وأما الصلاةُ ثانيةً وثالثةً؛ فلِما رُوي أنَّ الصَّحابة قالوا لأبي بكرٍ -رضي الله عنهم أجمعين- لما مات رسولُ الله ﷺ: كيف نُصلِّي عليه؟ فقال: يدخل قومٌ ويُكبِّرون ويُصلُّون ثم يخرجون، ويدخل آخرون فيُكبِّرون ويدعُون ويُصلُّون ثم يخرجون، حتى يفرغ النَّاسُ. (٢)

وأما صلاته مرَّةً ثانيةً؛ فلأنها تكون تطوعًا، والشَّرع لم يرد بالتَّطوع بصلاة الجِنازة.

وقال أبو حنيفة: لا تجوزُ الصلاة على الغائب.

زعم أن ابن إسحاق لم يسمع هذا الخبر من محمد بن إبراهيم.

٤ ٥/ب

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۲/ ۸۹) رقم (۱۳۳٤)، كتاب الجنائز، باب التكبير على الجنازة أربعا، عن حابر رضي الله عنه: «أن النبي صلى الله على وسلم صلى على أصحمة النجاشي فكبر أربعا»، وصحيح مسلم (۲/ ۲۰۷) رقم (۹۰۲)، كتاب الجنائز، باب في التكبير على الجنازة.

<sup>(</sup>۲) السنن الكبرى للنسائي (٦/ ٣٩٥) رقم (٧٠٨١)، كتاب وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، ومعرفة السنن والآثار (٢٨٤/٥) رقم (٧٥٥٠): عن سالم بن عبيد قال: مرض النبي صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث في وفاته واختلاف الناس في موته قال: فقالوا يعني لأبي بكر – يا صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم مات رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: نعم، فعلموا أنه كما قال، فقالوا: يا صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنصلي عليه؟ قال: نعم، قالوا: وكيف نصلي عليه؟ قال: «يدخل قوم فيكبرون ويدعون ويصلون، ثم يخرجون، حتى يفرغ الناس جميعا»، قال في إتحاف ويدعون ويصلون، ثم يخرجون، حتى يفرغ الناس جميعا»، قال في إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (٢/ ٤٣٥): "رواه عبد بن حميد بسند صحيح، وروى الترمذي في الشمائل، وابن ماجه قصة الصلاة فقط، ورواه النسائي في الكبرى وابن خزيمة في صحيحه، وأصله في الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة".

"الثالث: الصلاة على المدفون في القبر جائزٌ"؛ لأنَّ النَّبِيّ على على قبرِ امرأةٍ دُفنت ليلًا (١)، وقال أبو حنيفة، ومالك: لا يُصلَّى عليه وهو في القبر، إلَّا إذا دُفِنَ قبل الصلاة.

"قال: ما لم يَصِر رميمًا باليًا"؛ لأنَّه إذا انمحق لم يَبق ما يُصلَّى عليه.

"ولا يُصلَّى على قبرِ رسول الله"؛ لقوله على: (لعَنَ اللهُ اليَهودَ، اتَّخَذوا قُبورَ أنبيائِهم مساحِدَ) (٢)، وفيه تحذيرُ الأمة من الصلاة على قبره، وقد ورد في الخبر: أنَّ الأنبياء يُرفعون عن قُبورهم (٣).

"الرابع: أحقهم بالصلاة: الأبُ ثم الجَد ثم الابنُ ثم ابنُ الابن ثم الأخ على ترتيب العَصباتِ بعد ذلك" كما في الميراثِ، "والوليّ أحق بالصلاة من الوالي"؛ لأنَّ المقصود منها الدُّعاء للميِّت، والوليّ أشفق وأرق قلبًا، فدعاؤه أرحى إحابةً. "والحُرُّ أولى من المملوكِ"؛ لأنَّه من أهل الولاية. "ويتحرَّى فيه العِفّة والدِّيانة"؛ ليكون بالإحابة أحرى.

"القول في صِفةِ القَبرِ/، والوضع فيه:

وسُننُ القبر عشرةٌ: أن يُعمّق قبره قدر طول رَجُلِ رَبعةٍ يَبسط يده قائمًا؛ كذلك أوْصى أميرُ

<sup>(</sup>١) صحيح البخاري (٢/ ٨٨) رقم (١٣٣٦) عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم قبرا، فقالوا: هذا دفن – أو دفنت – البارحة، قال ابن عباس رضي الله عنهما: «فصفنا خلفه، ثم صلى عليها».

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (٦/ ١١) رقم (٤٤٤١) عن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي لم يقم منه: «لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساحد»، قالت عائشة: «لولا ذلك لأبرز قبره خشي أن يتخذ مسجدا»، وصحيح مسلم (١/ ٣٧٦) رقم (٢٩٥).

<sup>(</sup>٣) البدر المنير ابن الملقن (٥/ ٢٨٣) قال: («أَنَا أَكُوم عَلَى رَبِّي مِن أَن يتركني في قَبْرِي بعد ثَلَاث» ،هَذَا الحَدِيث تبع الرَّافِعِيّ في إيرَاده الإَمَام؛ فَإِنَّهُ أُورِدهُ كَذَلِك في «نحايته» ، ثمَّ قَالَ بعد: وَرُوي «أكثر من يَوْمَيْن» وَلا أعلم من خرجه بعد الْبَحْث الشَّديد عَنهُ ) ، قال ابن حجر في فتح الباري (٦/ ٤٨٧): (ولا أصل له) ، وجاء في جامع الثوري (كما في تلخيص الحبير ٢/ ٢٩٣) عن شيخ عن سعيد ابن المسيب، قال: (ما يمكث نبي في قبره أكثر من أربعين ليلة حتى يرفع) ، مصنف عبد الرزاق (٣/ ٢٧٥) (حديث ٢٧٣٥): عن الثوري، عن أبي المقدام، أنه سمع سعيد بن المسيب: ورأى قوما يسلمون على النبي-صلى الله عليه وسلم- فقال: ما مكث نبي في الأرض أكثر من أربعين يوم أ، قال ابن حجر: ( وهذا ضعيف، وقد روى عبد الرزاق عقبه حديث أنس مرفوعًا: "مَرَرثُ يُوسَى لَيْلَةَ أَشْرِي بِي وَهُو قَائِم يُصَلّى في قَبْره"، وأراد بذلك ردَّ ما روي عن ابن المسيب ، ونما يقدح في هذه الأحاديث: حديث أوس بن أوس: "صَلاتكُمْ مَعْروضَة عَلَيْ يُسَلّى في قَبْره"، وأراد بذلك ردَّ ما روي عن ابن المسيب ، ونما يقدح في هذه الأرض ... " ، والله أعلم.). انتهى من تخليص الحبير علي علي عن الله عليه الملبعة العلمية ، أضواء السلف الطبعة السلفية (التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز المشهور بن التلخيص الحبير) (٢/ ٢٣٩) الطبعة العلمية ، أضواء السلف الطبعة للألباني (١/ ٣٦٣) ، البيهقي في كتاب حياة الأنبياء في قبورهم (٤) من طريق : تُحمّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْرَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ ثَابِت ، عَنْ أَنْسٍ ، رَضِيَ اللَّه عَنْه ، عَن النَّبِيُ صَلَّى الله عَنْه وَسَلَّم قال: «إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَا يُشْرَكُونَ في فُبُورِهِمْ بَعْدَ أَرْبَعِينَ لَيْلَة مَ وَلَكِيثُ مِنْ اللهِ عَلَى وَدَكُره الألباني الحديث في السلسلة الضعيفة (١/ ٣٦٣) ، وذكره الألباني الحديث في السلسلة الضعيفة (١/ ٣٦٣) ، مُنْ الله عَنَّ وَسَلُ الله عَنْ أَنْسٍ ، وذكره الألباني الحديث في السلسلة الضعيفة (١/ ٣٦٤) ، ومَنْ اللهُ عَنْ أَنْسٍ مَنْ اللهُ عَنَّ وَسُوا عَنْ اللهُ عَنْ وَكُولُ عَنْ اللهُ عَنْ وَدَكُ وَلُ مَنْ اللهُ عَنْ وَكُولُ وَالْ وَالْ مَنْ وَلُ وَالْ وَالْ مُوسُوع .

## (المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْحُلَاصَةِ) لأحمدَ بن محمد بن يونسَ بن محمد بنِ مَنَعَةَ المُوصِلِّيِّ الشَّافِعِيِّ '

المؤمنين عُمر هُم، واللَّحْدُ أَوْلَى من الشَّقِّ!؛ لقوله ﷺ: (اللَّحدُ لَنا والشَّقُّ لغيرِنا) (۱)، وقد دُفِن رسولُ الله ﷺ في اللَّحدِ. (۲) "إلَّا أن تكون التُّربة مُنْهالةً، فالشَّقُ والإحكام بالطِّين أوْلى حينئذٍ، ويُسدُّ فُرَجُ اللَّه ﷺ واللَّحدِ بالإذخرِ فيما بين اللَّبِناتِ"؛ لئلَّا يدخل إليه التُّراب، وتكون اللَّبنات منصوبةً. "ويُطرح التُّراب أولًا بالكفُ ثلاثًا"؛ هكذا فعل رسول الله ﷺ. (۳)

"ثم يُهالُ بالمَساحي، ولا يُشْخَصُ من وجه الأرضِ أكثرَ من شِبرٍ"؛ لأنَّ النَّبيِّ ﷺ رفع قبر ابنه قدر أنبر. (١)

وقال القاسم بن محمد: دخلت على عائشة -رضي الله عنها- فقلت: اكشفي لي عن قبر رسول الله وصاحبيه، فكشفت لي عن ثلاثة قبور لا مُشرفة ولا لاطِئة. (٥)

<sup>(</sup>۱) سنن أبي داود (۳/ ۲۱۳) رقم (۳۲۰۸)، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اللحد لنا والشق لغيرنا» [حكم الألباني]: صحيح، وسنن الترمذي ت شاكر (۳/ ۳٥٤) رقم (۱۰٤٥) عن ابن عباس قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «اللحد لنا، والشق لغيرنا» وفي الباب عن حرير بن عبد الله، وعائشة، وابن عمر، وجابر.: «حديث ابن عباس حديث غريب من هذا الوجه، [حكم الألباني]: صحيح، وسنن ابن ماحه (۱۰۲۱) رقم (۱۰۵۵)، [حكم الألباني]: صحيح،

<sup>(</sup>٢) سنن ابن ماجه (١/ ٤٩٧) رقم (١٥٥٨) – عن عائشة، قالت: لما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا في اللحد والشق، حتى تكلموا في ذلك، وارتفعت أصواقم، فقال عمر: لا تصخبوا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم حيا ولا ميتا، أو كلمة نحوها، فأرسلوا إلى الشقاق، واللاحد جميعا، فجاء اللاحد، «فلحد لرسول الله صلى الله عليه وسلم»، [تعليق محمد فؤاد عبد الباقي]: في الزوائد هذا إسناده صحيح ورجاله ثقات، [شرح محمد فؤاد عبد الباقي]: [ش (لا تصخبوا) في نسخة لا تضجوا أي لا تصيحواً، [حكم الألبان]: حسن.

<sup>(</sup>٣) سنن ابن ماجه (١/ ٩٩٩) رقم (١٥٦٥) عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، «صلى على جنازة، ثم أتى قبر الميت، فحثى عليه من قبل رأسه ثلاثا»، [حكم الألباني]: صحيح، جاء في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٣/ ٢٠٠) رقم (٧٥١) "قلت: وهذا سند صحيح، رجاله ثقات، كما قال البوصيري في " الزوائد"، وقال الحافظ في "التلخيص": "إسناده ظاهره الصحة، ورجاله ثقات".

<sup>(</sup>٤) السنن الكبرى للبيهقي (٣/ ٥٧٦) رقم (٦٧٣٧) عن جعفر بن محمد، عن أبيه، "أن النبي صلى الله عليه وسلم رش على قبره الماء، ووضع عليه حصباء من حصباء العرصة، ورفع قبره قدر شبر"، وهذا مرسل، ورواه الواقدي بإسناد له عن جابر، وذلك يرد، أي: على قبر ابنه، ومعرفة السنن والآثار (٥/ ٣٢٩) رقم (٣٧٧٣)، جاء في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٣/ ٢٠٥) رقم (٧٥٥) – (حديث: "رش على قبر ابنه ماء ووضع عليه حصباء " رواه الشافعي، ضعيف. قال الشافعي: أخبرنا إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه: " أن النبي صلى الله عليه وسلم رش على قبر إبراهيم ابنه ، ووضع عليه حصباء "، قلت: وهذا مع إرساله ضعيف جدا من أجل إبراهيم هذا فإنه متهم، ورواه البيهقي من طريق أخرى عن عبد العزيز. وهو الدراوردي. عن جعفر بن محمد عن أبيه: " أن النبي صلى الله عليه وسلم رش على قبره الماء ، ووضع عليه حصباء العرصة ، ورفع قبره قدر شبر ". وقال: "

<sup>(°)</sup> سنن أبي داود (٣/ ٢١٥) رقم (٣٢٢٠) عن القاسم، قال: دخلت على عائشة، فقلت: يا أمه اكشفي لي عن قبر النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه رضي الله عنهما، «فكشفت لي عن ثلاثة قبور لا مشرفة، ولا لاطئة مبطوحة ببطحاء العرصة الحمراء» قال أبو علي: يقال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم مقدم وأبو بكر عند رأسه، وعمر عند رجليه، رأسه عند رجلي رسول الله عليه وسلم مقدم وأبو بكر عند رأسه،

"والسُّنَة التَّسطيح لولا مُراغمة أهلِ البِدعة" يريد: الرَّوافض؛ لأنَّ النبي عَلَيُّ سطح قبر إبراهيم التَّلَيْنِ (١)، إلَّا أنَّه صار اليوم من شِعار الرَّافضة، فاستُحب مخالفتهم في زماننا، فيكون الأوْلى التَّسنيم، كما في عصرنا، وإلى هذا ذهب أبو على الطَّبري، وبه قال أبو حنيفة.

وقال غيره: إذا صحَّت السُّنَّة، فالأولى العمل بالسُّنَّةِ، ولا يَضرّ مُوافقتهم في ذلك.

"ويُرَشُ الماء عليه، ولا يُجصَّص، ويوضع عليه الحَصباءُ، ويوضع عند الرَّاس صَخرة، أو لبنةٌ"؛ لئلًا يندرس أثره. "كذلك نُقل في الأخبار والآثار".

"أما سُنن الوضع في القبر، فحَمسةٌ: أن ينزل إلى القبرِ الفُقهاء الصَّالحون، وأن يكون عدد النَّازلين وترًا"؛ لأنَّ الذين أدخلوا رسول الله ﷺ / في القبرِ كانوا ثلاثةً؛ عليُّ بن أبي طالبٍ، والعبَّاسُ، وأسامة بن زيدٍ. (٢)

"وأن يضع المرأة زوجها ومحارمها"؛ لأنَّ الزوج أوْلى بغسلها، فكان أحقّ بوضعها، ثم المِحارم بعده، الأقرب فالأقرب. "وأن يُسَلَّ الميّتُ من قِبَل رأسه في آخر القبرِ، كما فُعل برسول الله علله "" (") فيوضع رأس الميّت عند رجل القبر، ويسل سلَّا؛ ولأنَّ ذلك أسهل.

"وأن يوضعَ باسم الله مع الدُّعاء وقراءة القرآن" والله يُبارك لنا في ذلك المضجع، فيقول: (باسم

وسلم، [حكم الألباني]: ضعيف، و المستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ٥٢٤) رقم (١٣٦٨) قال الحاكم: " هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه "، قال في البدر المنير (٣١٩/٥): "هذا الحديث صحيح، رواه أبو داود، والحاكم في «مستدركه» وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

<sup>(</sup>۱) مسند الشافعي - ترتيب سنجر (۲/ ۹۰) رقم (۲۰۲) عن جعفر بن محمد، عن أبيه: أن النبي صلى الله عليه وسلم رش على قبر إبراهيم ابنه، ووضع عليه حصباء، والحصباء لا تثبت إلا على قبر مسطح، وشرح السنة للبغوي (٤٠١/٥) رقم (١٥١٥) - وبمذا الإسناد، «أن النبي صلى الله عليه وسلم رش على قبر ابنه إبراهيم، ووضع عليه حصباء».

والحصباء لا يثبت إلا على قبر مسطح، قال الشافعي: وبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم سطح قبر ابنه إبراهيم.

<sup>(</sup>۲) سنن أبي داود (۳/ ۲۱۳) رقم (۳ ۲۰۹) عن عامر، قال: «غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم علي، والفضل، وأسامة بن زيد، وهم أدخلوه قبره»، قال: حدثنا مرحب أو أبو مرحب، أنهم أدخلوا معهم عبد الرحمن بن عوف، فلما فرغ علي قال: «إنما يلي الرجل أهله»، [حكم الألباني]: صحيح، ومسند أبي يعلى الموصلي (٤/ ٢٥٣) رقم (٢٣٦٧) عن الشعبي قال: أخبرني ابن عباس أنه «دخل قبر النبي صلى الله عليه وسلم علي، والفضل، وأسامة». قال: وأخبرني مرحب أنهم أدخلوا عبد الرحمن بن عوف، فكأني أنظر إليهم في القبر أربعة ". قال الشعبي: ومن يلي الرجل إلا أهله؟ [حكم حسين سليم أسد]: إسناده صحيح.

<sup>(</sup>٣) مسند الشافعي - ترتيب السندي (١/ ٢١٥) رقم (٩٧) عن عمران ابن موسى: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سل من قبل رأسه (السل انتزاع الشيء وإخراجه في رفق وإخراج الشعر من العجين ونحوه والمراد أنهم حين دفنوا الرسول عليه السلام تناولوه من نعشه في رفق من قبل رأسه وقد صار ذلك سنة فيدخل الميت القبر برأسه لا برجليه)، جاء في البدر المنير (٥/ ٣٠٣): "قال (البيهقي بعد أن أخرج هذه الثلاثة بسنده إلى الربيع إلى الشافعي: وهذا هو) المشهور فيما بين أهل الحجاز".

الله، وعلى مِلَّةِ رسول الله) كان رسول الله ﷺ يقول ذلك عند إدخال الميّت القبر. (١)

"وأن يوضعَ الميّتُ على يمينه مُستقبِلًا للقِبلة وحدُّه على الأرضِ، والله تبارك وتعالى يُبارك لنا ولك في ذلك المَوضع وقال رسول الله على: (إذا نام أحدُكم فليتوسَّدْ يمينَه) (٢)، وأوصى عُمر شه أن يوضعَ حدُّه على الأرضِ، فقال: إذا أنزلتموني في اللَّحدِ فأفضوا بِخَدِّي إلى الأرضِ. (٣)

وقال أبو موسى: لا تجعلوا بيني وبين الأرض شيئًا. (4)

"القول في: التّعزية والبُكاءِ والزّيارةِ: حَسنٌ لِمن حضر الجِنازة والدَّفنَ أن يصبِر حتى يتم القبر"؛ لقوله ﷺ: (من صلَّى على جِنازةٍ فانصَرَفَ فَلهُ قِيراطٌ من الأُحْرِ، ومَن اتَّبَعَ الجِنازةَ وشَهِدَ الدَّفنَ حتى دُفِنَ فَلهُ قِيراطَانِ وإن لم يتمَّ القبر، ولو صَبرَ إلى إتمامه كان حتى دُفِنَ فَلهُ قِيراطَانِ) (٥) ومتى توارى باللَّحدِ فقد تمَّ القيراطانِ وإن لم يتمَّ القبر، ولو صَبرَ إلى إتمامه كان أولى. "وأن يكون آخرُ عهده عند الانصراف بأولياء الميّت"؛ تطيبًا لقلوبهم. "وأن يَخُصَّ بالتّعزية أجزعهم"؛ لأنّه أحوج إلى التّصبير.

<sup>(</sup>۱) سنن الترمذي ت شاكر (۳/ ۳۰۵) رقم (۲۰ ۱) عن ابن عمر، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أدخل الميت القبر، وقال أبو خالد مرة: إذا وضع الميت في لحده، قال مرة: «بسم الله وبالله، وعلى ملة رسول الله»، وقال مرة: «بسم الله وبالله وعلى سنة رسول الله عليه وسلم»: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه» وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه عن ابن عمر، عن الله صلى الله عليه وسلم، ورواه أبو الصديق الناجي، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقد روي عن أبي الصديق الناجي، عن ابن عمر موقوفا أيضا، [حكم الألباني]: صحيح، وسنن ابن ماجه (۱/ ٤٩٤) رقم (١٥٥٠)، [حكم الألباني]: صحيح.

<sup>(</sup>۲) السنن الكبرى للنسائي (۹/ ۲۸۸) رقم (۱۰٥٥) عن البراء بن عازب، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إذا أحد أحدكم مضجعه من الليل فليتوسد يمينه ثم ليقل: باسم الله، اللهم أسلمت نفسي إليك، وألجأت ظهري إليك، وفوضت أمري إليك، ووجهت وجهي إليك، رهبة منك ورغبة إليك، لا ملحأ ولا منجى منك إلا إليك، آمنت بكتابك المنزل، وبنبيك المرسل، من قالها ثم مات مات على الفطرة "، جاء في البدر المنير (٥/ ١٨٤) الحديث الثاني: أنه - صلى الله عليه وسلم - قال: «إذا نام أحدكم فليتوسد يمينه»، هذا الحديث أسنده ابن عساكر في «تخريجه لأحاديث المهذب» من حديث يحيى بن سعيد القطان، عن عبيد بن عمر، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «إذا أوى أحدكم إلى فراشه فلينزع (داخلة) (إزاره) فلينفض فراشه، ثم ليتوسد يمينه ... » وذكر الحديث، ثم قال: حديث صحيح متفق عليه، أخرجه الجماعة، قلت: الجماعة أخرجوه بدون موضع الحاجة منه، وهي «ثم ليتوسد يمينه».

<sup>(</sup>٣) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/ ٣٣٨): "وأوصى عمر أهله: إذا وضعتموني في لحدي فأفضوا بخدي إلى الأرض".

<sup>(</sup>٤) حاء في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٣/ ١٩٧) رقم (٧٤٦) : "(خبر أبي موسى: "لا تجعلوا بيني وبين الأرض شيئا" (ص ١٧٥)، لم أقف على سنده".

<sup>(</sup>٥) صحيح البخاري (٢/ ٨٧) رقم (١٣٢٥) - عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، أنه سأل أبا هريرة رضي الله عنه، فقال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم، ح حدثنا أحمد بن شبيب بن سعيد، قال: حدثني أبي، حدثنا يونس، قال ابن شهاب: وحدثني عبد الرحمن الأعرج، أن أبا هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من شهد الجنازة حتى يصلي، فله قيراط، ومن شهد حتى تدفن كان له قيراطان»، قيل: وما القيراطان؟ قال: «مثل الجبلين العظيمين»، وصحيح مسلم (٢/ ٢٥٢) رقم (٩٤٥).

"والتَّعزيةُ سُنَّةٌ من يوم الموتِ إلى ثلاثةِ أيَّامٍ، قال رسول الله ﷺ: (مَن عزّى/ مُصابًا فلَهُ أَجْر مِثلُ أجرِهِ)" (١). وقال ﷺ: (لا يحلُّ لامرىءٍ يُؤمِنُ باللهِ واليومِ الآخرِ أن يحدَّ فوقَ ثلاثٍ). (١) وقوله: (يحدًّ) أي: يترك الزِّينةَ. وبَكى رسول الله ﷺ على أولاده، فقال سعدٌ: ما هذا؟ قال: (إِنَّه رحمةٌ وأنَّ الله يَرْحَمُ مِن عِبادِهِ الرُّحَماء). (١)

"ويعزَّى المُسلمُ بقريبه النَّصرانيِّ، ويكونُ الدُّعاءُ للحَيِّ كقوله: أعظم الله أجركَ، وأحسَنَ عَزاءكَ. "ويُعزَّى النَّصرانيُّ بقريبه المُسلم، ويكون الدُّعاءُ للمَيّت المُسلم" كقوله: أحسَنَ الله عَزاءكَ، وغفَر لِميِّتك؛ صرفًا للأجر والمغفِرة إلى المسلم في الصُّورتين.

"ويُستحبّ أن يُصنع لِأهلِ بيتِ الميّت طعامٌ"؛ لقوله ﷺ: (اصنَعوا لآلِ جعفرِ طعامًا فإنَّه جاءَهُم ما يَشغلُهُم). (١)

"أما البُكاءُ ففيه رُخصةٌ بِلا نَدْبٍ ولا نِياحَةٍ"؛ لأنَّ النَّبِي اللهِ قال: (يا إبراهيمُ إنَّا لا نُغنِي عنكَ مِن اللهِ شيئًا، ثُمَّ ذرفَتْ عَينَاهُ) فقيل: أتبكي يا رسول اللهِ! أولم تَنه عَن البُكاءِ، قال: (لَا، ولكن نَهَيتُكُم عن

<sup>(</sup>۱) سنن ابن ماحه (۱/ ۰۱۱) رقم (۱۹۰۲) عن عبد الله، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من عزى مصابا فله مثل أجره»، [حكم الألباني]: ضعيف، وسنن الترمذي ت بشار (۲/ ۳۷٦) رقم (۱۰۷۳) هذا حديث غريب، لا نعرفه مرفوعا إلا من حديث على بن عاصم، وروى بعضهم، عن محمد بن سوقة بهذا الإسناد مثله موقوفا، ولم يرفعه، ويقال: أكثر ما ابتلي به على بن عاصم بهذا الحديث نقموا عليه.

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (٢/ ٧٨) رقم (١٢٨٢) - ثم دخلت على زينب بنت جحش حين توفي أخوها، فدعت بطيب، فمست به، ثم قالت: ما لي بالطيب من حاجة، غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر يقول: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر، تحد على ميت فوق ثلاث، إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا»، وصحيح مسلم (٢/ ١١٢٥) رقم (١٤٨٦).

<sup>(</sup>٣) صحيح البخاري (٢/ ٧٩) رقم (١٢٨٤) عن أبي عثمان، قال: حدثني أسامة بن زيد رضي الله عنهما، قال: أرسلت ابنة النبي صلى الله عليه وسلم إليه إن ابنا لي قبض، فأتنا، فأرسل يقرئ السلام، ويقول: «إن لله ما أخذ، وله ما أعطى، وكل عنده بأجل مسمى، فلتصبر، ولتحتسب»، فأرسلت إليه تقسم عليه ليأتينها، فقام ومعه سعد بن عبادة، ومعاذ بن حبل، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت ورجال، فرفع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبي ونفسه تتقعقع – قال: حسبته أنه قال كأنها شن – ففاضت عيناه، فقال سعد: يا رسول الله، ما هذا؟ فقال: «هذه رحمة جعلها الله في قلوب عباده، وإنما يرحم الله من عباده الرحماء»، وصحيح مسلم (٢/ ٥٣٠).

<sup>(</sup>٤) مسند أحمد ت شاكر (٢/ ٣٦٨) رقم (١٧٥١) عن عبد الله ابن جعفر قال: لما جاء نعي جعفر حين قتل قال النبي - صلى الله عليه وسلم -: "اصنعوا لآل جعفر طعاما فقد أتاهم أمر يشغلهم، أو أتاهم ما يشغلهم"، قال المحقق: إسناده صحيح، وسنن أبي داود (٣/ ١٩٥/٣) رقم (٣١٣١) [حكم الألباني] : حسن، وسنن الترمذي ت شاكر (٣/ ١٩٤) رقم (٩٩٨) «هذا حديث حسن»، «وقد كان بعض أهل العلم يستحب أن يوجه إلى أهل الميت شيء لشغلهم بالمصيبة، وهو قول الشافعي»: «وجعفر بن حالد هو ابن سارة وهو ثقة روى عنه ابن جريج»، [حكم الألباني] : حسن، قال الحاكم في المستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ٢٧٥) رقم (١٣٧٧) "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه " وجعفر بن حالد بن سارة من أكابر مشايخ قريش، وهو كما قال شعبة: اكتبوا عن الأشراف فإغم لا يكذبون، وقد روي غير هذا الحديث مفسرا ".

النَّوْح) (١) فالنُّوحُ والنَّدْبُ حَرامٌ. "والأمر فيه قبيل الموت أوسع" يريد: البُكاءَ.

"قال رسول الله على: (فإذا وجبَتْ فلَا تَبكِينَ باكيةٌ)" (٢) وكلُّ شيءٍ وَجَب فقد وَقعَ وسَقطَ، يريد: بعد الموتِ الاستِرجاعُ والدُّعاءُ؛ لقوله على: (إذا أصابتْ أَحَدَكُم مُصِيبةٌ، فليقُلْ: إنّا للهِ وإنّا إليهِ راجِعونَ). (٣)

"ولا تحلّ الوصيَّةُ بالبُكاءِ والنّياحةِ"؛ للحبرِ. (١) "فإن فَعل زيدَ في عذابِه بِبُكائهم"؛ لأنَّه الآمِر به.

- (٢) السنن الكبرى للنسائي (٧/ ٥٣) رقم (٥٤٥٠) أخبرنا عتبة بن عبد الله، قال: قرأت على مالك بن أنس، والحارث بن مسكين، قراءة عليه وأنا أسمع، عن ابن القاسم، قال: حدثني مالك، عن عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك، أن عتيك بن الحارث، أخبره أن جابر بن عتيك، أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم، جاء يعود عبد الله بن ثابت، فوجده قد غنب فصاح به فلم يجبه فاسترجع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «غلبنا عليك يا أبا الربيع» فصحن النسوة، وبكين فجعل ابن عتيك يسكتهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «دعهن، فإذا وجبت فلا تبكين باكية» قالوا: وما الوجوب يا رسول الله؟ قال: الموت"، جاء في البدر المنير: (٥/ ٢٥٨ ٣٥٩): هذا الحديث صحيح.
- (٣) سنن أبي داود (٣/ ١٩١) رقم (٣ ١٩١) عن أم سلمة، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إذا أصابت أحدكم مصيبة فليقل: إنا لله وإنا إليه راجعون، اللهم عندك أحتسب مصيبتي، فآجري فيها، وأبدل لي بها خيرا منها"، [حكم الألباني]: صحيح، وسنن الترمذي ت شاكر (٥/ ٥٣٣) رقم (٣٥١١) قال: "هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه وروي هذا الحديث من غير هذا الوجه عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأبو سلمة اسمه: عبد الله بن عبد الأسد، [حكم الألباني]: صحيح الإسناد.
- (٤) صحيح البخاري (٢/ ٨٤) رقم (١٣٠٤) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، قال: اشتكى سعد بن عبادة شكوى له، فأتاه النبي صلى الله عليه وسلم يعوده مع عبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم، فلما دخل عليه فوجده في غاشية أهله، فقال: «قد قضى» قالوا: لا يا رسول الله، فبكى النبي صلى الله عليه وسلم، فلما رأى القوم بكاء النبي صلى الله عليه وسلم بكوا، فقال: «ألا تسمعون إن الله لا يعذب بدمع العين، ولا بحزن القلب، ولكن يعذب بهذا وأشار إلى لسانه أو يرحم، وإن الميت يعذب ببكاء أهله عليه» وكان عمر رضي الله عنه: «يضرب فيه بالعصا، ويرمي بالحجارة، ويحثي بالتراب»، وأما النباحة فقد نحي عنها كما في المستدرك على الصحيحين للحاكم (٢٠١/٢) رقم (٢٧٥١) عن عامر بن سعد، أنه قال: كنت مع ثابت بن وديعة وقرظة بن كعب رضي الله عنهما في عرس، فسمعت صوتا، فقلت: ألا تسمعان؟ فقالا: إنه «رخص في الغناء في العرس، والبكاء على الميت من غير نياحة» هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه " وقد رواه شريك بن عبد الله، عن أبي إسحاق مفسرا ملخصا، [التعليق من تلخيص الذهبي] ٢٧٥١ على شرط البخاري ومسلم.

<sup>(</sup>۱) المنتخب من مسند عبد بن حميد ت صبحي السامرائي (ص: ٣٠٩) رقم (٢٠٠١) عن جابر قال: أخذ النبي صلى الله عليه وسلم ووضعه في عبد الرحمن بن عوف، فأتى به النحل، فإذا ابنه إبراهيم في حجر أمه، وهو يجود بنفسه، فأخذه النبي صلى الله عليه وسلم ووضعه في حجره ثم قال: «يا إبراهيم إنا لا نغني عنك من الله شيئا» ، ثم ذرفت عيناه، فقال له عبد الرحمن بن عوف: يا رسول الله، أتبكي أو لم تنه عن البكاء؟ قال: "لا، ولكن نهيت عن النوح وعن صوتين أحمقين فاجرين: صوت عند نغمة لهو ولعب ومزامير شيطان، وصوت عند مصيبة خمش وجوه وشق جيوب ورنة شيطان، وهذه رحمة، ومن لا يرحم لا يرحم يا إبراهيم، لولا أنه أمر حق ووعد صدق وسبيل مأتي، وأن أخرانا ستلحق أولانا لحزنا عليك حزنا هو أشد من هذا، وإنا بك لمحزونون، تبكي العين ويحزن القلب، ولا نقول ما يسخط الرب عز وجل"، الآداب للبيهقي (ص: ٣٠٥) رقم (٥٥٥) قال البيهقي بعد أن روى الحديث بتمامه: "وروينا في الحديث الصحيح، عن عبد الله بن عمر في قصة عيادة النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن عبادة وبكائه، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «إن الله لا يعذب بدمع العين ولا بحزن القلب، ويعذب بهذا – وأشار إلى لسانه – أو يرحم».

"فإن لم تكن وصيَّة، فلا تَزِرُ وازِرَةٌ وِزرَ أُخرَى" وهذا تأويلُ قوله ﷺ: (إنَّ المَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكاءِ أَهْلِهِ عَليهِ). (١)

"وأما زيارة القُبورِ، ففيها رُخْصَةٌ؛ قال عَلَيْ: (إِنَّهَا تُذَكِّرُكُمُ الآخرةَ فَزُورُوهَا، وَلا تَقولُوا هُجْرًا)" (٢) والهُجر/: الْخَنَا والفُحشُ، وفي حديثٍ آخر: (كنتُ غَيْتُكم عنْ زيارةِ القبورِ فزوروها، وَلا تَقولُوا هُجُرًا). (٦) وكيفيَّةُ الزِّيارةِ: أن يحترم القبرَ، ويقرب منه الزَّائر كما يقرب منه حَال حياته -وقد لَعَن رسولُ الله عَلَيْ وَوَارَاتِ القُبورِ (٤)، فالزِّيارة عليهِنَّ حَرامٌ - فيقول: السَّلامُ عليكُم أهلَ الدِّيارِ مِن المسلمين والمؤمنين، وإنَّا إن شاءَ اللهُ عن قَلِيل بِكُم لَاحِقونَ.

- (٢) مسند أحمد ط الرسالة (٢/ ٣٩٧) رقم (١٢٣٦) عن علي، " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحى عن زيارة القبور، وعن الأوعية، وأن تحبس لحوم الأضاحي بعد ثلاث "، ثم قال: " إني كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فإنها تذكركم الآخرة، ونهيتكم عن الأوعية فاشربوا فيها، واحتنبوا كل ما أسكر، ونهيتكم عن لحوم الأضاحي أن تحبسوها بعد ثلاث، فاحبسوا ما بدا لكم"، قال المحققون: " صحيح لغيره، وهذا إسناد ضعيف لضعف على بن زيد- وهو ابن جدعان- ولجهالة ربيعة بن النابغة وأبيه".
- (٣) مسند أحمد ط الرسالة (٣٨/ ١٥٦) رقم (٢٣٠٥٢) عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها، ولا تقولوا هجرا "، قال المحققون: " حديث صحيح"، وموطأ مالك ت عبد الباقي (٢/ ٤٨٥) رقم (٨)، ومسند الشافعي ترتيب سنجر (٢/ ٩٦) باب زيارة القبور وتعلق نفس المؤمن بدينه، رقم (٩٠٥).
- (٤) سنن الترمذي ت شاكر (٣/ ٣٦٢) رقم (١٠٥٦) عن أبي هريرة، «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن زوارات القبور [ص:٣٦٣]» وفي الباب عن ابن عباس، وحسان بن ثابت.: «هذا حديث حسن صحيح» وقد رأى بعض أهل العلم أن هذا كان قبل أن يرخص النبي صلى الله عليه وسلم في زيارة القبور، فلما رخص دخل في رخصته الرجال والنساء، وقال بعضهم: إنما كره زيارة القبور للنساء لقلة صبرهن وكثرة جزعهن "، [حكم الألباني]: حسن.

<sup>(</sup>۱) صحيح مسلم (۲/ ٦٤١) رقم (٩٢٩) فقمت فدخلت على عائشة، فحدثتها بما قال ابن عمر، فقالت: لا، والله ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم قط «إن الميت يعذب ببكاء أحد»، ولكنه قال: " إن الكافر يزيده الله ببكاء أهله عذابا، ﴿ وَأَنْتُهُ هُوَ أَضَحَكُ عَلَى الله عليه وسلم قط «إن الميت يعذب ببكاء أحد»، ولكنه قال: " إن الكافر يزيده الله ببكاء أهله عذابا، ﴿ وَأَنْتُهُ هُوَ أَضَحَكُ وَأَبْكُن ﴾ [الأنعام: ١٦٤] ". قال أيوب: قال ابن أبي مليكة: حدثني القاسم بن محمد، وأبن عمر، وابن عمر، قالت: إنكم لتحدثوني عن غير كاذبين، ولا مكذبين، ولكن السمع يخطئ.

قال في شرح النووي على مسلم (٦/ ٢٢٨ – ٢٢٩) رقم [٩٢٧]: "قوله صلى الله عليه وسلم إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه وفي رواية ببعض بكاء أهله عليه وفي رواية ببكاء الحي وفي رواية يعذب في قبره بما نيح عليه وفي رواية من يبك عليه يعذب وهذه الروايات من رواية عمر بن الخطاب وابنه عبد الله رضي الله عنهما وأنكرت عائشة ونسبتها إلى النسيان والاشتباه عليهما وأنكرت أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم في يهودية أنما على الله عليه وسلم قال ذلك واحتجت بقوله تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى قالت وإنما قال النبي صلى الله عليه وسلم في يهودية أنما تعذب وهم يبكون عليها يعني تعذب بكفرها في حال بكاء أهلها لا بسبب البكاء واختلف العلماء في هذه الأحاديث فتأولها الجمهور على من وصى بأن يبكى عليه ويناح بعد موته فنفذت وصيته فهذا يعذب ببكاء أهله عليه ونوحهم لأنه بسببه ومنسوب إليه قالوا فأما من بكى عليه أهله وناحوا من غير وصية منه فلا يعذب لقول الله تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى، قالوا وكان من عادة العرب الوصية بذلك ومنه قول طرفة بن العبد ... إذا مت فانعيني بما أنا أهله ... وشقي على الجيب يا ابنة معبد ...، (قالوا فخرج الحديث مطلقا حملا على ما كان معتادا لهم وقالت طائفة هو محمول على من أوصى بالبكاء والنوح أو لم يوص بتركهما فمن أوصى بمما أو أهمل الوصية بتركهما فلا يعذب بهما إذ لا صنع له فيهما ولا تغريط منه وحاصل هذا القول إيجاب الوصية بتركهما ومن أهملهما عذب بهما".

# كتاب الزَّكاةِ

الزَّكاةُ في اللغة: عِبارةٌ عن النَّماء والزِّيادةِ، وفي الشَّرع ما يأتي تفصيله.

وإنَّمَا سُمِّي زَكَاة وإن كَان نُقصانًا من المال؛ لأنَّه يُضاعفُ لِصاحبه الأَجرَ في الآخرةِ، وقيل غَيْره.

"والزُّكاةُ ستةُ أنواع:

زَكَاةُ النَّعَمِ، والنَّقدَينِ، ومال التِّجارة، والمُعَشَّراتِ، والمَعادِن، وزكاةُ الفِطر.

الأوَّلُ: زَكاةُ النَّعَم" يريد: الإبِلَ والبَقر والغَنَم. "والنظر يتعلَّق فيه بالوجوب والأداء.

أمَّا الوجوب، فله زكنان: المالك والمملوك.

أمَّا المالك: فلا يُشترط إلَّا كونه حُرًّا مُسلِمًا، فتجب الزَّكاة على الصّبيّ والمجنون" يريد: في مالهما، وإنَّما اشترط الإسلام والحُريَّة؛ لأنَّها عِبادة، والكافر ليس من أهل العِبادة، والعَبد لا ملك له، ووجوبها في مالِ الصّبيّ والمِجنون؛ لأنَّ البُلوغَ والعَقل عِندنا ليس من شرائط وجوب الزَّكاة. "خلافًا لأبي حنيفة -رحمه الله" (١) بل يُؤمَر القيِّمُ بإخراجِها عن مالهِما، وقد قال عَلَيْ: (مَن وَلِي يتيمًا له مالٌ فليتَّجِرْ له ولا يتركه حتى تأكله الزَّكاةُ) (١)؛ ولأنَّ الصّغرَ والجُنون لا يمنعان

<sup>(</sup>١) جاء في بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٤): «ومنها البلوغ عندنا فلا تجب على الصبي وهو قول علي وابن عباس فإنهما قالا: "لا تجب الزكاة على الصبي حتى تجب عليه الصلاة " وعند الشافعي ليس بشرط وتجب الزكاة في مال الصبي»، وفي (٣/ ٥): «(ومنها) العقل عندنا فلا تجب الزكاة في مال المجنون حنونا أصليا وجملة الكلام فيه أن الجنون نوعان أصلي وطارئ. أما الأصلي وهو أن يبلغ بحنونا فلا خلاف بين أصحابنا أنه يمنع انعقاد الحول على النصاب حتى لا يجب عليه أداء زكاة ما مضى من الأحوال بعد الإفاقة وإنما يعتبر ابتداء الحول من وقت الإفاقة؛ لأنه الآن صار أهلا لأن ينعقد الحول على ماله كالصبي إذا بلغ أنه لا يجب عليه أداء زكاة ما مضى من زمان الصبا، وإنما يعتبر ابتداء الحول على ماله من وقت البلوغ عندنا كذا هذا ولهذا منع وجوب الصلاة والصوم كذا الزكاة وأما الجنون الطارئ فإن دام سنة كاملة فهو في حكم الأصلي ألا ترى أنه في حق الصوم كذلك كذا في حق الزكاة؛ لأن السنة في الزكاة كالشهر في الصوم، والجنون المستوعب للشهر بمنع وجوب الصلاة والحبح كالشهر في الصوم، والجنون المستوعب للشهر بمنع وجوب الصلاة والحبح فكذا الزكاة وإن كان في بعض السنة ثم أفاق روي عن محمد في النوادر أنه إن أفاق في شيء من السنة وإن كان ساعة من الحول من أوله أو وسطه أو آخره تجب زكاة ذلك الحول وهو رواية ابن سماعة عن أبي يوسف أيضا وروى هشام عنه أنه قال: إن أفاق أكثر السنة وجبت وإلا فلا. وجه هذه الرواية أنه إذا كان أكثر السنة مفيقا فكأنه كان مفيقا في جميع السنة؛ لأن للأكثر حكم الكل في كثير من الأحكام خصوصا فيما يحتاط فيه»، وجاء في البناية شرح الهداية (٣/ ٢٨٩):

<sup>«</sup>والثاني: العقل فلا تحب على المجنون. والثالث: البلوغ، فلا تحب على الصبي».

<sup>(</sup>٢) سنن الدارقطني (٣/ ٥) رقم (١٩٧٠) عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فخطب الناس ، فقال: «من ولي يتيما له مال فليتجر له ولا يتركه حتى تأكله الصدقة»، جاء في البدر المنير (٥/ ٢٥ - ٤٦٥): "الحديث السادس: روي أنه - صلى الله عليه وسلم - قال: «من ولي يتيما فليتجر له ولا يتركه حتى تأكله الصدقة»، هذا الحديث رواه الترمذي في «جامعه» ، والدارقطني والبيهقي في «سننيهما» من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده؛ أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - خطب الناس فقال: «ألا من ولي يتيما له مال فليتجر فيه، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة»، قال الترمذي: هذا الحديث إنما روي من هذا الوجه، وفي إسناده مقال؛ لأن المثنى بن الصباح يضعف في الحديث".

وجوب الحُقوق الماليَّة، كغرامة المتِلفَاتِ، ونَفَقة القَرابَةِ، وعُشْرُ الزُّروع والثِّمارِ، فكذلك/ الزَّكاةُ.

"ولا تجبُ على الكافرِ"؛ لأنَّه ليس من أهلِ العِبادةِ. "ولا على المُرتدِّ إن قُلنا: يزول ملكه بالرِّدَّة" وهو وهو أحد الأقاويلِ الثلاثة. "وإن حَكمنا ببقاء ملكه، فهو كالمُسلِم مُؤاخذةً له بالإسلام السَّابِق" وهو القول الثاني، واختيار ((المزنيّ)) فتحبُ الزَّكاةُ عليه.

والقول الثالث: أنَّ الملك موقُوفٌ فزكاته فرع مِلكه، كما ذكرناهُ. "ولا تجبُ الزَّكاةُ على المُكاتبِ؛ لرقِّه ونُقصانِ ملكه" فإنَّه ليس بكاملِ الملك. "وتجبُ الزَّكاةُ في مالِ العبد المأذون على السَّيِّد؛ لأنَّه ملكه".

"الرُّكن الثاني: المملوك، وشرائطه خمسة: أن يكون نَعَمًا، سائمةً، باقِيًا حَوْلًا، نِصابًا كامِلًا، مملوكًا على الكمالِ.

الأوّلُ: كونه نَعَمًا"؛ لأنَّ الأخبار وردت بإيجاب الزَّكاةِ فيها، (') كما يأتي، وهي تكثر منافعها بالدَّر والنَّسلِ، فاحتملت المواساة بالزَّكاة. "فلا يتعلَّقُ الزكاةُ بالحُمُر والحُيول والمُتولد بين الظّباءِ والغَنَمِ" وأوجبَ أبو حنيفة في الفَرسِ الأُنثى دينارًا (')، ويقوّم ويخرج عن كلِّ مائتي درهم خمسة دراهم، وكذا الذُّكورُ إن كان معها أنثى، وإن لم يكن ففي وجوبِها روايتان، وقال: تجبُ في المِتولّدِ بشرط أن تكون الأمَّهاتُ من الغَنَمِ بين وحشِ ونَعَم.

"وإنَّما يتعلقُ بالإبلِ، والبَقرِ، والغَنَم" قال رسول الله ﷺ: (ليسَ على المِسْلِمِ في عَبْدِهِ ولا في فَرَسِهِ صَدَقَةٌ) (٣) وقد وردت الأحبار في النَّعَم. (١)

"الثاني: السَّومُ، فلا زكاة في معلوفةٍ"؛ لقوله على في سائمةِ الإبلِ: (في كلِّ أربعينَ بنتُ لبونٍ) (٥٠)،

<sup>(</sup>١) صحيح البخاري (٢/ ١١٨) رقم (١٤٥٤) من حديث أبي بكر الطويل في الزكاة.

<sup>(</sup>٢) جاء في فتح القدير للكمال ابن الهمام وتكملته ط الحلبي (٢/ ١٨٣): "إذ كانت الخيل سائمة ذكورا وإناثا فصاحبها بالخيار: إن شاء أعطى عن كل فرس دينارا، وإن شاء قومها وأعطى عن كل مائتي درهم خمسة دراهم) وهذا عند أبي حنيفة، وهو قول زفر، وقالا: لا زكاة في الخيل لقوله – عليه الصلاة والسلام – «ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة» وله قوله – عليه الصلاة والسلام – «في كل فرس سائمة دينار أو عشرة دراهم» وتأويل ما روياه فرس الغازي، وهو المنقول عن زيد بن ثابت".

<sup>(</sup>٣) صحيح البخاري (٢/ ١٢٠) رقم (١٤٦٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «ليس على المسلم في فرسه وخلامه صدقة»، وصحيح مسلم (٢/ ٦٧٥) رقم (٩٨٢) بلفظ: «ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة».

<sup>(</sup>٤) صحيح البخاري (٢/ ١١٨) رقم (٤٥٤) من حديث أبي بكر الطويل في الزكاة.

<sup>(°)</sup> صحيح البخاري (۲/ ۱۱۸) رقم (١٤٥٤)، كان الأولى أن يستشهد على اشتراط السوم بحديث: صحيح ابن خزيمة (٤/ ١٩) رقم (٢٢٦٧) عن ابن عمر، أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب الصدقة، فلم يخرج إلى عماله حتى قبض النبي صلى الله عليه وسلم، وذكر الحديث بطوله. وقال في الغنم: «في كل أربعين سائمة وحدها شاة إلى عشرين ومائة» . ثم ذكر باقي الحديث، [التعليق] ٢٢٦٧ – "قال الأعظمي: إسناده حسن لغيره روى هذا الحديث غير واحد عن الزهري ولم يرفعوه ورفعه سفيان بن حسين وهو ضعيف في

ولأنَّ المعلوفة لا تُقتني للنَّماءِ، فلم تحب فيها الزَّكاةُ، كثيابِ البَدَن وآلة الدَّارِ.

"وإذا أُسيم في وقتٍ وأُعلِفَ في وقتٍ عَلَفًا يَظْهَرُ مُؤنتُهُ، فلا زَكَاة فيه"؛ تغليبًا للمُسقِط، كما لو كان مُعظم النِّحاة؛ لاعتبار المسقِط كذلك ههنا.

"الثالث: تمام الحولِ؛ قال رسول الله ﷺ: (لا زكاةً في مالٍ حتى يحولَ عليهِ الحولُ) (١) ويستثنى عن هذا: النّتاجُ؛ فإنَّ الزكاة تجبُ فيها بحول الأمهات"؛ لقول عُمر ﷺ: (اعتد عليهم بالسَّخلةِ/ التي يروح بما الرَّاعي على يديه) (٢) وعن عليَّ ﷺ أنَّه قال: (عد الصِّغار مع الكِبار) (٣) ولأنَّه من نماء النِّصاب وفوائدهِ فلم ينفرد عنه بالحوْلِ. "ولكن بثلاثة شرائط:

أن تكون من نِتاجها"؛ لتحقيق التَّبعيَّة. "فالمُستفادُ من موضعٍ آخر، لا يُضمُّ إلى المالِ في الحولِ، ولكن يُضمُّ إليه في العَدَد" يريد بهذا الكلام: أنَّ كلَّ فائدةٍ من غير نتاجها فهي لحِوْلِها، إلَّا أَهَّا أصلٌ آخر مَلَكه مقصودًا بِطريقٍ مقصودٍ، فهو كالمستفاد من غير الجنس، لكن الفائدة في حُكم العَدد مضمومة إلى الأصلِ، كما ذكر. حتى لو كان عنده ثلاثون من البقر ثم اشترى في أثناء الحول عَشرةً، فإنَّه يجبُ عليه إذا تم حَوْل الثلاثين تِبيعٌ، ثم إذا تم حَوْل العَشرةِ يلزمه عنها رُبع مُسنَّةٍ؛ نظرًا إلى أَهَّا رُبع الأَربعين، وإنَّا صارت مضمومة في حُكم العَدد دون الحَوْل؛ لأنَّ الضَّمَّ في حُكم العَدد لا يوجبُ التَّبعيَّة،

۰۷/ب

الزهري لكن تابعه على رفعه سليمان بن كثير وهو محتج به في الصحيحين والحديث صحيح وثابت أخرجه أبو داود".

<sup>(</sup>١) مسند أحمد ت شاكر (٢/ ١٢٥) رقم (١٢٦٤)، قال المحققون: إسناده صحيح، وسنن ابن ماجه (١/ ٥٧١) رقم (١٧٩٢)، عن عائشة، قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول»، [حكم الألباني]: صحيح.

<sup>(</sup>٢) التلخيص الجبير ط العلمية (٢/ ٣٤٧) رقم (٨١٧) قال ابن حجر: "حديث عمر أنه قال لساعيه سفيان بن عبد الله الثقفي اعتد عليهم بالسخلة التي يروح بها الراعي على يده ولا تأخذها ولا تأخذ الأكولة والربي والماخض وفحل الغنم وخذ الجذعة والثنية فذلك عدل بين غذاء المال وخياره الشافعي من طريق ابن بشر بن عاصم عن أبيه أن عمر استعمل سفيان بن عبد الله على الطائف فذكره في حديث ورواه مالك في الموطأ والشافعي عنه من وجه آخر عن سفيان بن عبد الله أن عمر بعثه مصدقا ورواه ابن حزم من طريق أيوب عن عكرمة بن خالد عن سفيان نحوه وضعفه بعكرمة بن خالد وأخطأ في ذلك لأنه ظنه الضعيف ولم يرو الضعيف هذا إنما هو عكرمة بن خالد الثقة الثبت".

<sup>(</sup>٣) البدر المنير (٥/ ٤٧٣ – ٤٧٤) قال: "أثر علي رضي الله عنه أنه قال: «اعتد عليهم بالصغار والكبار». وهو غريب، لا يحضريني من خرجه، وذكره صاحب «المهذب» بلفظ: «عد الصغار مع الكبار». ولم يعزه النووي في «شرحه» ولا المنذري في تخريجه، وأورده الماوردي في «حاويه» مرفوعا؛ فقال: روى محمد بن إسحاق (عن) ابن حزم، عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أنه قال الساعيه: «عد عليهم صغارها وكبارها، ولا تأخذ هرمة ولا ذات عوار». كذا رأيته (فيه)، قلت: وقد سلف في الحديث الثاني من أحاديث الباب عن (علي) أنه قال: «من استفاد مالا فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول». وهو يخالف ما ذكره الرافعي وغيره عن على ".

بل يكون ذلك مثل أبعاض النِّصاب، بِخلافِ الضَّمِّ في حُكم الحَوْلِ فإنَّه يوجبُ التَّبعيَّة في حقِّ المستفاد، وهذا لا يجوز.

"وأن تُنْتَجَ قبل تمام حَوْلِ الأمَّهاتِ" وهو الشَّرطُ التَّاني؛ لأنَّ ما بعد ذلك يكون للحَوْل الثاني، فلا يُؤخذُ للحَوْلِ الأوَّلِ منه شيءٌ.

"وأن تكون الأمَّهاتُ مُنذ حَوْلٍ كامِلٍ نِصابًا كامِلًا" وهو الشَّرطُ الثالثُ؛ ليكون حُكم الحَوْلِ ثابتًا لها، فإنَّ الحَوْل ينقطعُ بنقصانِ النِّصابِ في أثنائه.

"فلو ماتت الأمَّهاتُ قبل تمام الحَوْلِ وكان السِّخالُ نِصابًا كامِلًا، وجبت الزَّكاةُ فيها بحول الأصل"؛ لأن حَوْل الأمَّهاتِ حَوْل السِّخالِ، فهو كما لو بقى من الأمَّهاتِ نِصابٌ.

وقال أبو حنيفة: إن بقي من الأمُّهاتِ واحدةٌ وجبت الزُّكاةُ، وإن ماتت كلُّها فلا تجب.

"ومهما باع المالَ في أثناء الحَوْلِ انقطعَ الحَوْلُ، وكذلك إن أبدله بمثله" يريد: مُبادلةً صحيحةً؟ لخروجه عن ملكه في المسألتين/ والمجدد مالٌ آخر يحتاجُ إلى حَوْلٍ جديدٍ.

"وإذا باعَ في آخر الحَوْلِ بِشرطِ الخِيارِ" يريد: إذا بقي من الحَوْلِ يومٌ فباعَ النِّصابَ بشرط الخِيارِ ثلاثة أَيَّامٍ لم ينقطع الحَوْل إن قلنا الملك في مدَّة الخيار للبائع، وإن قلنا زال ملكه انقطع، وسيأتي الصَّحيحُ من الأقوالِ في البُيوع إن شاء الله تعالى.

"الشَّرط الرَّابعُ: أن تكون نِصابًا:

أمَّا الإبلُ: فلا شيء فيها حتى تبلغ خمسًا، ففيها جَذَعةٌ من الضَّأن، و (الجَذَعةُ): هي التي تكون في السَّنة الثالثة، وفي عَشرٍ: شاتانِ، وفي السَّنة الثالثة، وفي عَشرٍ: شاتانِ، وفي خمس عشر: ثلاث شياهٍ، وفي عِشرين: أربع شياهٍ، وفي خمس وعشرين: بنتُ مَخاض؛ وهي التي في السَّنة الثانية.

فإن لم يكن في مالِه بنتُ مَخاضٍ فابنُ لَبُونٍ ذَكّر؛ وهو الذي في السَّنة الثالثة، يُؤخذ منه وإن كان قادرًا على شِرائها، وفي ست وثلاثين: بنتُ لَبُون.

ثم إذا بلغت ستًا وأربعين ففيها: حِقَّةٌ؛ وهي التي في السَّنة الرابعة، فإذا صارت إحدى وستين ففيها: جَذَعَةٌ؛ وهي التي في السَّنة الخامسة، فإذا صارت ستًّا وسبعين ففيها: بنتا لَبُون، فإذا صارت إحدى وعِشرين ففيها: ثلاث بنات لَبُون، فإذا صارت مائة وإحدى وعِشرين ففيها: ثلاث بنات لَبُون، فإذا صارت مائة وثلاثين فقد استقر الحِسابُ؛ ففي كلِّ خمسين حِقَّةٌ، وفي كلِّ أربعين بنتُ لَبُون"

٠.

والأصل في هذه التقديرات، كِتابٌ كتبه رسول الله ﷺ لأبي بكر ﷺ منه إنَّ أبا بكر كَتبه لأنس حين وجُّههُ إلى البَحْرين، وفيه بيانُ هذه النُّصُب على الوجه المذكور، وبيان أنَّه إن لم يكن فيها بنت مخاض فابن لبون ذَكَر، وعلى هذا الحِساب؛ في مائة وثلاثين: حِقَّةٌ وبنتا لبون، وفي مائة وأربعين: حِقَّتان وبنت لبون، وفي مائة وخمسين/: ثلاث حِقاق، وفي مائة وستين: أربع بنات لبون، وفي مائة وسبعين: حِقَّةٌ وثلاث بنات ۱۵۸ ب لبون، وفي مائة وثمانين: حِقَّتان وبنتا لبون، وفي مائة وتسعين: ثلاث حِقاقٍ وبنت لبون، وفي مائتين يجتمع السنان، كما سيأتي.

> "وأمَّا البَقَرُ: فلا زكاة فيها حتى تبلغ ثلاثين، ثم فيها: تَبيعٌ؛ وهو الذي في السَّنة الثانية، ثم في أربعين: مُسِنَّةٌ؛ وهي التي في السَّنة الثالثة، ثم في ستين: تَبيعان، واستوى الحِسابُ بعد ذلك؛ في كلِّ ثلاثين: تَبيعٌ، وفي كلِّ أربعين: مُسِنَّةٌ" والأصل في ذلك؛ ما روي أنَّ النَّبِيِّ عَلَى لِما بَعث مُعاذًا إلى اليَمن أمَرَهُ أن يأخذ من البَقَر من كل ثلاثين بقرةً تبيعًا، ومن كلِّ أربعين بقرةً مُسِنَّةً. (٢)

> "وأمَّا الغَنَم: فلا زكاة فيها حتى تبلغ أربعين، ثم فيها: جَذَعَةٌ من الضَّأْنِ، أو ثَنيَّةٌ من المَعْز، ثم لا شيء فيها حتى تبلغ مائة وعشرين وواحدةً ففيها: شاتان، إلى مائتين وواحدة ففيها: ثلاث شياه، إلى أربعمائة ففيها: أربع شياه، وقد استقر الحِسابُ؛ ففي كلِّ مائةٍ شاةٌ".

> والأصل في ذلك؛ ما روى ابن عُمر ﷺ أنَّ النَّبِيّ ﷺ كتب كِتاب الصَّدقَةِ، وفيه: (في الغنم في كل أربعين شأةٌ، إلى عشرين ومائة، فإن زادت واحدة ففيها شاتان، إلى مائتين، فإن زادت على المائتي شاة ففيها ثلاثة، إلى ثلاثمائة، فإن كانت الغَنَم أكثر من ذلك؛ ففي كلِّ مائة شاة) (٦٠)، والشَّاة الواجبة قد ذكرنا سِنُّها ونَوعها.

<sup>(</sup>١) صحيح البخاري (٢/ ١١٨) رقم (١٤٥٤) من حديث أبي بكر الطويل في الزكاة.

<sup>(</sup>٢) سنن أبي داود (٢/ ١٠١) رقم (١٠٧٦)، عن معاذ، «أن النبي صلى الله عليه وسلم لما وجهه إلى اليمن أمره أن يأخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعا، أو تبيعة، ومن كل أربعين مسنة، ومن كل حالم - يعني محتلما - دينارا، أو عدله من المعافر - ثياب تكون باليمن -»، [حكم الألباني] : صحيح، وسنن الترمذي ت شاكر (٣/ ١١) رقم (٦٢٣)، «هذا حديث حسن». وروى بعضهم هذا الحديث، عن سفيان، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن مسروق أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذا إلى اليمن فأمره أن يأخذ «،» وهذا أصح ". [حكم الألباني] : صحيح، وسنن النسائي (٥/ ٢٥) رقم (٢٤٥٠)، وسنن ابن ماجه (١/ ٥٧٦) رقم (١٨٠٣).

<sup>(</sup>٣) صحيح البخاري (٢/ ١١٨) رقم (١٤٥٤)، ووردت باللفظ نفسه لذي أورده المؤلف في سنن أبي داود (٢/ ٩٨) رقم (١٥٦٨)، [حكم الألباني]: صحيح.

## [قَواعِدُ سِتٌ]

## [ليس بين الفَريضتينِ شيء]

"الأولى: ليس فيما بين الفريضتين زيادة شيءٍ"؛ لأنَّ التي بين كلِّ نِصابين من النَّصب المنصوص عليها في كتاب الصَّدقَة، هي الأوقاص التي لا يُؤخذ عنها زيادة شيءٍ بالإجماع، والتي فوق ذلك/كالخمسة الزائدة على مائة وعشرين، فقد ذهب فيها أبو حنيفة إلى إيجاب شاة واستئناف الحِسابِ (۱)، وعندنا الزيادة المِعتبرةُ هي العَشرةُ، فليس للخمسةِ حُكم ما لم تبلغ مائة وثلاثين، والدليل عليه، قوله وإن الزيادة المِعتبرةُ على عشرين ومائةً، ففي كل أربعينَ بنتُ لبونٍ وفي كل خمسينَ حقّةً) (۲) وانتظام هذا الحِساب يقتضي الاستقرار على عَشرٍ عَشرٍ، وما دون العَشر حُكمه حُكم سائرِ الأوقاصِ.

"بل المَأْخُوذ مأخوذ عن النّصابِ والوقصِ الذي فوقه، على أصح القولين" والدليل على صحّة هذا القول؛ قول النّبيّ على: (فإذا بلَغت خَمسًا وعِشرينَ إلى خَمسٍ وثلاثينَ، فَفيها بنتُ يَخاضٍ) (ألله جعل الفرض في النّصاب وما زاد؛ ولأنَّ الغنى يكون بجملة المالِ، فيكون الواجبُ مُتعلِّقًا بالكلِّ. والقول الآخر: أنَّ الواجب مُتعلِّقٌ بالنّصب والأوقاص عَفق، كالأربعة الأول من الإبلِ. وفائدة هذا الخِلافِ تظهر فيما لو ملك شيئًا من الإبلِ ثم هلك منها واحدة بعد الحَوْلِ وقبل إمكان الأداء، فإن قُلنا: الإمكان شرط الضّمان لا شرط الوجوب، سقط عن فرضه سُدس شاة على القول الأصح، وعلى القول الآخر يلزمه شاة كاملة؛ لأنَّ ما زاد على النّصابِ عَفق، فقد ظهر فائدة القولين بالصّورة التي فرضناها.

"القاعدةُ الثانيةُ: إذا اجتمعت الخمسينات والأربعينات بملك مائتين في زكاة الإبلِ، فالواجبُ أربعُ حِقاقٍ، أو خَمسُ بنات لبون، فإن وُجِد في مالِه أحدُهما اكتفى به"؛ لأنَّه الواجب، ولا يكلف سواه، فإنَّ الموجود عنده عين ما يصلح أن يكون واجبًا فلا يجوز مفارقته، فإنَّ فاقد بنت مخاضٍ يؤخذُ منه ابن لبون ولا يُكلف شراءها، وإذا لم يُكلَّف ثَمَّ مع أنه بدلٌ، فههنا أوْلى ألَّا يُكلَّف؛ لأنَّ الموجود أصل وليس بِبدل.

"وإن وُجدا معًا أو عُدِما جميعًا" يريد: الحِقاق، وبنات اللَّبون. "وجب تسليم الأغبط للمساكين"

<sup>(</sup>١) جاء في بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٢٧): «واختلف العلماء في الزيادة على مائة وعشرين فقال أصحابنا: إذا زادت الإبل على هذا العدد تستأنف الفريضة ويدار الحساب على الخمسينان في النصاب وعلى الحقاق في الواجب، لكن بشرط عود ما قبله من الواجبات والأوقاص بقدر ما يدخل فيه. وبيان ذلك إذا زادت الإبل على مائة وعشرين فلا شيء في الزيادة حتى تبلغ خمسا فيكون فيها شاة وحقتان، وفي العشر شاتان وحقتان، وفي خمس غيم شياه وحقتان، وفي خمس وعشرين بنت مخاض وحقتان إلى مائة وخمسين ففيها ثلاث حقاق في كل خمسين حقة».

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (٢/ ١١٨) رقم (١٥٥٤) من حديث أبي بكر الطويل في الزكاة.

<sup>(</sup>٣) صحيح البخاري (٢/ ١١٨) رقم (٤٥٤) من حديث أبي بكر الطويل في الزّكاة.

٥٩/ ب

يريد: أغبط السنين، فلا يجوز تسليم/ أربع حِقاقٍ إذا كانت خَمس بنات لبون خيرًا للمساكين. "فإن تركَهُ السَّاعي" يريد: الأغبط. "بِرشُوةٍ وخيانةٍ، فالمأخوذُ ليس بزكاةٍ"؛ لأنَّ فيه ترك مصلحةِ الفقراء، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ ﴾ (١)

"وإن أخطأ في الاجتهاد، فالمأخوذُ زكاةً"؛ لأنّه أخذ ما يجوز له أخذُه، بنوع اجتهادٍ وليس من جهة ربّ المالِ فيه تقصيرٌ. "ولو أخذ حِقّتينِ وبنتي لبونٍ ونصف، لم يَجُزْ؛ فإنّه تفريقٌ للفريضةِ" وفيه ضرر التّقسيم، فهو مدفوعٌ شرعًا. "قال: وكذا إذا بلغ البَقَر مائة وعِشرين، فإنّ فيها: ثلاث مُسِنّاتٍ، أو أربع تبيعاتٍ، فيراعي الأغبط للمساكين"؛ لاجتماع الثلاثينات فيه والأربعينات، والتّفريع فيها كالتّفريع في الإبل، إلّا في الجبران فإنّه لا مدخل له في غير الإبل، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

"الثالثة: إذا نزل في واجب الإبلِ عن سِنِّ إلى سِنِّ، فهو جائزٌ" يريد: عند عدم السِّنِّ المفروضِ. "ما لم يُجاوز بنت المَخاضِ في النُّزولِ"؛ إذ لا مدحل لما دونها في أسنان الرَّكاة.

"ولكن يُضمُّ إليه جُبْرانُ السِّنِّ لِسِنِّ واحدٍ شاتين، أو عشرين دِرهمًا" في بيان رسول الله ﷺ في كتاب الصَّدقةِ. (٢) "ولسنتين أربعُ شياه، أو أربعين دِرهمًا" قياسًا على السِّنِّ الواحدِ.

"وله أن يصعد في السِّنِّ ما لم يُجاوز الجَذَعةَ في الصُّعودِ.

ويأخذ الجُبران من السَّاعى من بيت المالي"؛ إذ ليس ما فوقها من أسنان الزَّكاة.

"فإن كان دافع الجُبرانِ هو السَّاعي، فينبغي أن يُراعيَ الأغبط للمساكين بتعيين الشَّاة أو الدَّراهم"؛ لأنَّه نائبٌ عنهم فعليه مُراعاة حَظِّهِم. "وإن كان الدَّافع هو المالك، فهو بالخِيارِ" يريد: في الجِنسين؛ لأنَّ الشَّرعَ أباحَ له ذلك على طريق التَّسهيلِ عليه، فلا/ يُشدد الأمر فيه، والأولى تسليم الأغبط؛ رِعايةً لجِانب الفقراء، والجُبران لا يتطرَّق إلى زكاة البَقرِ، لا في النُّزولِ ولا في الصُّعودِ؛ لأنَّ المِتَّبع في الزَكاة النَّصُ، والنَّصُ ورد في الإبلِ دون البَقرِ والغَنَم. (٣)

**(1**) البقرة: ۲۹۷.

**1/٦.** 

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (٢/ ١١٧) رقم (١٤٥٣)، أن أنسا رضي الله عنه حدث: أن أبا بكر رضي الله عنه كتب له فريضة الصدقة التي أمر الله رسوله صلى الله عليه وسلم: «من بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة، وليست عنده جذعة، وعنده الجذعة فإنحا تقبل منه الحقة، ويجعل معها شاتين إن استيسرتا له، أو عشرين درهما، ومن بلغت عنده صدقة الحقة، وليست عنده إلا بنت لبون، فإنحا تقبل منه بنت لبون الجذعة، ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين، ومن بلغت عنده صدقة الحقة، وليست عنده إلا بنت لبون، فإنحا تقبل منه بنت لبون ويعطي شاتين أو عشرين درهما، ومن بلغت صدقته بنت لبون وعنده حقة، فإنحا تقبل منه الحقة ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين، ومن بلغت صدقته بنت عناض، فإنحا تقبل منه بنت مخاض ويعطي معها عشرين درهما أو شاتين».

<sup>(</sup>٣) النص الذي سبق في الحديث الذي تم تخريجه قريبا في صحيح البخاري: (٢/ ١١٧) رقم (١٤٥٣).

"القاعدةُ الرابعةُ: لا يُؤخذ في الزكاة مريضةٌ إذا كان بعض المالِ صحيحًا"؛ لأنَّ المال مالٌ واحدٌ وفيه الصِّحاحُ، فلا يُبعَّضُ حُكمه، وقد سبق النَّهي عن تيمّم الخبيث في الزَّكاةِ. (١)

"فلو كان في ألفِ بَعيرٍ صحيحة واحدة، فليكن جميع المُخرَجِ صِحاحًا؛ لأنَّ المَأخوذ يقعُ شائعًا، والمريض لا يُزكِّي الصَّحيح" ومعنى هذا: أنَّه لو أخذ هذه الصَّحيحة، وأخذ معها مريضةً أخرى كانت المريضة المخرجة والصَّحيحة معًا زكاة عن الكُلِّ شائعًا، فتكون المريضة عن هذه الصَّحيحة المخرجة أيضًا وهذا لا يجوز؛ لأنَّ المريض لا يُزكِّي الصَّحيح.

"وإن كان كُلُّها مِراضًا، جاز أن يأخُذ المِراضَ"؛ لأنَّ طلب الصِّحاح منها إححاف بربِّ المالِ. "ويختار خيرها للزكاة"؛ احترازًا عن ضرر المساكين. "ويأخُذ من الكرام كريمةً، ومن اللئام لئيمةً" على حسب المالِ كما في جيِّد التَّمرِ ورديئه ووسطِه. "ولا يأخذ من الشَّاة الأكولة" وهي السَّمنة "ولا الماخِضُ" وهي الحامل "ولا الرُّبًا" التي يتبعها ولدها "ولا الفَحْل، ولا غذاءُ المالِ" وهي الصِّغارُ؛ لقوله الماخِضُ" (إيّاكَ وَكَرائمَ أموالِحِم، واتَّق دَعوةَ المظلوم). (٢)

وقال عُمر رَهِ اللهُ الحَذَعَة والثَّنيَّة، فذلك عَدلٌ بين غِذاءِ المالِ وحِيارِه" (٣).

"ويُعتبرُ ما يجوز في التَّضحية"؛ لأنَّ الزكاة مُلحقَةٌ بالأُضحية في السِّنِّ؛ وهي الجَذَعَة فكذا تُلحَقُ بَمَا في الصِّفةِ. "إلَّا سلامةَ الأُذُن"؛ لقول عليِّ عَلى: "أُمِرنا باستشرافِ العَينِ والأُذُنِ" (<sup>1)</sup> بتأمنها/ وطلب سلامتها. "فإن كان غنمُه فوق الثَّنايا، لم يجبره السَّاعي على دفع واحدةٍ منها"؛ لقوله عَلَيْ:

<sup>(</sup>١) أي قوله تعالى: ﴿ وَلَاتَيَمُّمُوا ٱلْخِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ ﴾ البقرة: ٢٦٧، سبق ذكرها في الصفحة السابقة.

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (٢/ ١٢٨) رقم (١٤٩٦)، وصحيح مسلم (١/ ٥٠) رقم (١٩).

<sup>(</sup>٣) موطأ مالك ت عبد الباقي (١/ ٢٦٥) رقم (٢٦) - حدثني يحبي، عن مالك، عن ثور بن زيد الديلي، عن ابن لعبد الله بن سفيان الثقفي، عن جده سفيان بن عبد الله، أن عمر بن الخطاب بعثه مصدقا فكان يعد على الناس بالسخل. فقالوا: أتعد علينا بالسخل؟ ولا تأخذ منه شيئا فلما قدم على عمر بن الخطاب ذكر له ذلك. فقال عمر: «نعم تعد عليهم بالسخلة، يحملها الراعي، ولا تأخذها ولا تأخذ الأكولة، ولا الربي ولا الماخض ولا فحل الغنم، وتأخذ الجذعة والثنية وذلك عدل بين غذاء العنم وخياره»، جاء في التلخيص الحبير ط العلمية (٢/ ٣٤٧) رقم (٨١٧): "الشافعي من طريق ابن بشر بن عاصم عن أبيه أن عمر استعمل سفيان بن عبد الله على الطائف فذكره في حديث ورواه مالك في الموطأ والشافعي عنه من وجه آخر عن سفيان بن عبد الله أن عمر بعثه مصدقا ورواه ابن حزم من طريق أيوب عن عكرمة بن خالد عن سفيان نحوه وضعفه بعكرمة بن خالد وأخطأ في ذلك لأنه ظنه الضعيف ولم يرو الضعيف هذا إنما هو عكرمة بن خالد الثقة الثبت".

<sup>(</sup>٤) سنن ابن ماجه (٢/ ١٠٥٠) رقم (٣١٤٣)، عن علي، قال: «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستشرف العين، والأذن»، [شرح محمد فؤاد عبد الباقي]: [٣١٤٣ - (أن نستشرف العين والأذن) أي نبحث عنهما ونتأمل في حالهما لئلا يكون فيهما عيب.]، [حكم الألباني]: حسن صحيح، وسنن أبي داود (٣/ ٩٧) رقم (٢٨٠٤)، [حكم الألباني]: ضعيف إلا جملة الأمر بالاستشراف، وسنن الترمذي ت شاكر (٤/ ٨٦) رقم (٤٩٨)، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(إنما حَقّنا في الجُدَعةِ والثنيّةِ) (١) فلا يجوز أحدُ ما فوقها. "إلّا أن يَتبرَّع فيأخذ حسنه؛ لأنَّ المنْعَ كان لِحقه وقد رضي بإسقاطِه، فجاز أحدُها. "فإن أعطَى مَعِيبةً لم يأخذ حتى تَصْلُحَ للضَّحايا" اعتبارًا بما في الصِّفاتِ، فإن صَلُحَت لها أحدناها. "إلَّا الذُّكور فإنَّها تَصلُحُ للضَّحايا، ولا يُؤخذُ في الزكاة ذكرًا في الرّفق إلَّا أن تكون ماشيته كلّها ذكورًا فيأخذ منها ذكرًا" وإنَّا يُؤخذُ الذَّكر؛ لأنَّ الزكاة وُضِعت على الرِّفق والمساواةِ، فلو أوْجَبنا الإناثَ في الزكاة أحْحَفنا بِربِّ المالِ. "وإذا ملك من الإبلِ خمسًا مُجديَّةً وهي لِئامٌ قيمة كلِّ واحدةٍ عَشرةُ دنانير، وعَشرًا أرْحَبِيَّةً قيمتها كذلك، ففيها قولان:

أحدهما: أنَّ عليه بنت مخاضٍ مَهْريَّة أو أرْحَبِيَّة؛ تغليبًا للأكثرِ.

والثاني: يجب في كل نوع بِقسْطِه، فيلزمه بنت مخاضٍ قيمتها تسعةُ دنانير، وذلك خُمْسي مَهْريَّة خُمْسي أَرْحَبِيَّة وخُمْسي مُجَيْدية على حسب ماله" هذه الإبلُ منسوبة إلى حيِّ، والمِحيْديَّة منسوبة إلى فَحْل كان اسمه مُحَيْدًا.

"القاعدةُ الخامسةُ: إذا أخرج بعيرًا عن خَمسٍ من الإبلِ، أو عن عَشرٍ بدل الشَّاقِ أُخِذَ؛ لأنَّه يُؤخذ عن خَمسٍ وعِشرين، فبأن يُؤخذ عمَّا دونه أوْلى" وإيجابُ الشَّاةِ في العِشرينَ وما دونها إنَّا كان لأنَّ المال لا يَحتملُ المواساةَ مِن جِنسِه، فعُدِل إلى الشَّاةِ تخفيفًا، والأصلُ أن يكون مِن جِنسِه، فإذا خرجَ مِن جِنسِه كان أوْلى وأحْرى.

"القاعدةُ السَّادِسةُ: صدقةُ الخلطين كَصَدقةٍ المالك الواحد في النِّصابِ الواحدِ وفي النُّصُبِ، فإذا كان بين رجُلين أربعون من الغَنَم ففيها شاةٌ، وإن كان بين ثلاثةٍ مائة وعِشرون ففيها شاةٌ على على جميعهم والأصل في ذلك ما روي أنَّ النَّيِّ عَلَيْ كتب في كِتابِ الصَّدَقَةِ: (لَا يُجمَعُ بين مُتفرِّقٍ، ولَا يُفرَّق بين مُتفرِّقٍ، ولَا يُفرَق بين مُعَمِّع الصَّدقةِ) بين مُعَمِّع السَّويَّةِ. "وخُلطةُ الجوارِ بين مُعَمِّع السَّويَّةِ. "وخُلطةُ الجوارِ كخُلطةِ الشُيوع"؛ لعموم الخبر.

"وشرائط الخُلطَةِ أربعةٌ: أن يريحا معًا، ويسقيا معًا، ويحلبا معًا، ويسرحا معًا، ويكون المرعى

1/71

<sup>(</sup>١) جاء في البدر المنير (٥/ ٤٣٦): "الحديث الثامن: عن سويد بن غفلة؛ قال: سمعت مصدق رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: «أمرنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بالجذع من الضأن، والثنية من المعز» وفي رواية: أن مصدق رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «إنما حقنا في الجذعة من الضأن والثنية من المعز». وفي رواية: «أمرنا بأخذها»، هذا الحديث ذكره الرافعي دليلا لنا على مالك، في عدم إجزاء الجذعة من المعز، واشتراط الثنية، (وعلى) أبي حنيفة (في) إيجاب الثنية في النصابين، وهو حديث رواه الإمام أحمد وأبو داود والنسائي والدارقطني والبيهقي بدون ذكر الجذعة والثنية، وهو موضع الحاجة منه".

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (٩/ ٢٣) رقم (٩٥٥)، أن أنسا، حدث: أن أبا بكر، كتب له فريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ولا يجمع بين متفرق، ولا يفرق بين مجتمع، خشية الصدقة».

# (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْحُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المُوْصِلِيِّ الشَّافِعِيِّ '

معًا، ويكون إنزاءُ الفَحْلِ معًا" والدَّليل على ذلك، قول رسول الله عَلَى: (والخَلِيطان: ما اجْتَمَعا على الفَحلِ والرَّعي والحَوضِ) (١) نصَّ على هذه الثلاثة، ونبَّه على ما بَقيَ بعدها، ولأنَّه لو تميز أحدهما عن الأَحر بشيءٍ من هذه الأشياء، لم يَصِرْ كمالِ الرَّحل الواحدِ في المؤنِ.

"وأن يكونا جميعًا من أهلِ الزكاةِ، فلا حُكم للخُلْطَةِ مع المُكاتَب والدِّمِّي" واعتبار هذا الشَّرط؛ لأنَّ الشَّرعَ حَكم فيهما بالتَّراجع، والتَّراجع بينهما لا يُتصوَّر إذا لم يكونا من أهلِ الزكاةِ. "وأن يكون خلط الماشيتين بقصدهما في أصحِّ القولينِ" حتى لو اختلطت المواشي بنفسها، فلا أثر لذلك على قول اعتبار القصد، ووجه اعتباره: أن الخُلْطة لها تأثيرٌ في العِبادةِ، إذ يتغير بها الفرضُ فيُعتبرُ فيها القصد، كالسَّفر لما كان له أثرٌ في العِباداتِ، فلا بُدَّ أن يكون قاصِدًا إنشاء سَفَرٍ طويلٍ، كذلك ههنا يُعتبرُ القصدُ والنَّيَّةُ. "وأن يَحولَ مِن وقتِ الخُلطَةِ حَوْلٌ تجبُ الزكاةُ بانقِضائهِ"؛ لِأنَّا لو حَكَمْنا بانعِقادِ الحَوْلِ قبل الخُلطةِ، وأثبتنا لهما حُكم الانفِرادِ فلا يجوز أن نُغيِّرهُ/ في الدَّوام، كمن أنشأ عِبادةً في الحَضَرِ ثم سافر، لا يجوزُ أن يُغيِّرها بسببِ السَّقَرِ.

141

<sup>(</sup>۱) الأموال لابن زنجويه (۲/ ۸٦٦) حدثنا حميد، رقم (١٥٢٩) – أنا أبو الأسود، ثنا ابن لهيعة، قال: كتب إلي يحبي بن سعيد أنه سمع السائب بن يزيد، يقول: صحبت سعد بن أبي وقاص فلم أسمعه يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا حديثا واحدا قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يفرق بين مجتمع، ولا يجمع بين متفرق والخليطان ما احتمعا على الفحل والراعي والحوض»، وسنن الدارقطني (٢/ ٤٩٤) رقم (٩٤٣)، والسنن الكبرى للبيهقي (٤/٨/١) رقم (٧٣٣٣)، حاء في خلاصة البدر المنير (١/ ٢٨٩) رقم (١٠٠٢): "حديث: "لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق خشية الصدقة والخليطان ما احتمعا في الحوض والفحل والراعي"، رواه الدارقطني والبيهقي من رواية سعد بن أبي وقاص وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف، قال البيهقي: أجمع أهل الحديث على ضعفه وترك الاحتجاج بما ينفرد به".

## [فُروعٌ ثَلاثةٌ]

## [في بعض أحكام الخَليطين]

"الأولُ: إذا كانا مُتفرقين في بعض الحَوْلِ، فالحَوْل الأول على حُكم الانفرادِ، والحَوْلُ الثاني حَوْل النول على حُكم الانفرادُ؛ لأنَّ بقاء هذه الشَّرائطِ مَوْل الخُلْطة"؛ لأنَّا وُجدت في أوَّله ودامت إلى آخره، والأول حُكمه الانفرادُ؛ لأنَّ بقاء هذه الشَّرائطِ من أول الحَوْلِ إلى آخره شرطٌ، كما أنَّ السَّوم في جميع الحَوْلِ شرطٌ.

"ولا يُشترطُ في خُلطةِ السَّنة الثانية اتفاق الحَوْلينِ على نصِّ المَذهبِ" حتى لو ملك أحدهما الأربعين غُرَّة المِحرَّم والآخر غُرَّة صّفَر، وخلطا غُرَّة ربيعٍ وأدَّى كلَّ واحدٍ منهما شأة عند انقضاء سَنته، فإنَّ السَّنة القابِلة وما بَعدها يكون على حُكم الخُلْطة بينهما، فيحبُ على الأول منهما عند انقضاء سنته كل سنةٍ نِصف شأةٍ، وعلى الآخر عند انقضاء سنته نِصف آخر، ولا بأس باختلاف الحولين بينهما، والدَّليل على ذلك أنَّ حالة انعقاد الحَوْل الثاني الخُلْطة حاصلة بينهما وقد ارتفقا بالخُلْطَة في حَوْلِ كاملٍ، فهو كما لو اتفق حَوْلاهُما.

"الثاني: مَن ملك أربعينَ سِتَّة أشهُرٍ ثم باع عِشرين ولم يُميّز، فمضى سِتَّة أشهُرٍ، لزمه نِصفُ شاةٍ في النصفِ الباقي"؛ لأنَّ حَوْلهُ لم يحل عن نِصابٍ كاملٍ، فإنه كان مالِكًا له في نِصفِ الجَوْلِ، ومُخالِطًا في النصفِ الثاني، ولو كان مُخالِطًا في جميع الجَوْلِ لكان عليه نِصف شاةٍ، فكذلك إذا كان في نصفه مالِكًا وفي نصفه مُخالِطًا وبل أولى؛ لأنَّ الملك أقوى من الخُلْطةِ

"قال: وعلى المُشتري بعد مُضِيّ سِتَّة أشهُر نِصف شاةٍ"؛ لحصول الخُلْطة/ له حَوْلًا كامِلًا.

"الثالث: لو كان بينهما أربعون، ولأحدِهما ببلدٍ آخر أربعون، فعليهما شاةٌ ثلاثة أرباعِها على صاحبِ الأربعين الغائبة، ورُبعها على صاحبِ العِشرين؛ تفريعًا على الأصح في أنَّ الخُلْطة خُلْطة مِلكٍ لا خُلْطة عَينٍ" ومعنى خُلْطة المِلكِ: أنَّه يجعل حال جميع ماله مُختلط بمال صاحبه؛ لأنَّ مِلكه في المختلطِ وغير المختلطِ واحدٌ، فلا يُفرق بينهما، وعلى هذا القول الصَّحيح يكون الحُكم ما سَبق، وعلى القول الآخر: أنَّ الحُلُطة خُلْطة عَينٍ، ومعناه: أنَّ الحُكم يثبتُ في القدْرِ المختلطِ دون ما سِواه، وعلى هذا القول يلزم صاحب العِشرين نِصف شاةٍ؛ لأنَّه مُخالطٌ للعِشرينَ لا للسِّتِين.

وفي صاحب السِّتِين أقوالٌ، أقربها: أنَّه يلزمه ثلاثة أرباع شاةٍ، كما في القولِ الأول؛ تغليبًا للخُلْطةِ في حانبه في جميع مِلكه، وقيل: شاةً؛ تغليبًا للانفرادِ، وقيل: ثُلثي شاةٍ وربع شاةٍ؛ جمعًا بين الاعتبارين؛ الانفراد والاختلاط، نُقدِّر كأنَّه مُنفردٌ بالسِّتِين فيخُص الأربعين ثُلثي شاةٍ، ونُقدِّر كأنَّه مُخالِطٌ بالجميع فيخُص العِشرين رُبع شاةٍ، فيكون المجموعُ ما ذكرناه.

"الشَّرطُ الخامسُ للمالِ: أن يكون مملوكًا مِلكًا كامِلًا مُسلطًا على التَّصرّف.

ويتفرّع عنه تِسع مسائل:

1/27

الأولى: تجب الزَّكاةُ على المرأةِ في الصَّداقِ وإن لم يكن مُسَلَّمًا إليها؛ لأنَّ الملك كامِلٌ فيه، فلو أصْدقها أربعين من الغَنَمِ فأخرجت الزَّكاة، ثم طلَّقها قبل المَسِيس، أخذ الزَّوج نِصف الباقي ونِصف قيمة الشَّاةِ في قول الشُّيوع وهو الصَّحيح"؛ وذلك لأنَّ حقَّه كان شائعًا في الكُلِّ، فلا يجوز أن تتعيَّن في البَعضِ، كما لو كان الكُلُّ باقِيًا، فعلى هذا يأخذ الزَّوج نصف التسعة والثَّلاثين شائعًا/ ونِصف قيمة شاةٍ.

"ومن قال بالحصرِ، أعطاه عِشرين شاةً من التسعة والثلاثين الباقية" يريد: عِشرين شاةً شائعةً من التسعة والثلاثين، وفي هذا وهو قول الحصرِ تجعل الشَّاة المؤدَّاةُ منحصرةً في حِصَّة المرأة لا شائعةً في الكُلِّ، ويقول: لا معنى للرُّحوع إلى البَدلِ مع وجود العَينِ، والكُلُّ صَدَاقٌ.

"المسألة الثانية: إذا حال الحَوْل على ماشِيةٍ مرهونةٍ، وجبت الزكاة فيها؛ لأنَّ الملك كاملُ" كما قبل الرَّهن، وهو قادِرٌ على التَّصرُّفِ بِقضاءِ الدَّينِ وفكِّ الرَّهنِ.

"الثالثة: المالُ الضَّالُ على قولَينِ؛ أصحُّهما أنَّه لا يلزمه زكاة ما مَضى، إلَّا أن يعود جميعُ نمائه، وكان سائمةً عند المُمْسِكِ" أمَّا قوله: (لا يلزمه) فلِلحَيْلولةِ وعدم التَّصرف فيه، وأما إذا عاد على الوجه المذكور فلحصول الفوائد له، وأما اشتراط السَّوم فيُبنى على اشتراط القصد إلى السَّوم والعَلف، وفيه بعلاف.

"المسألةُ الرابعةُ: إذا ملك أربعين شاةً فحال عليها ثلاثة أحوالٍ ولم يُؤدِّ زكاتها، فعليه شاةٌ واحدةٌ للحَوْلِ الأولِ؛ إذ تعلَّق حقُّ المساكين بشاةٍ واحدةٍ في السَّنةِ الأولى، وفي الثانية والثالثة فينقص الملك فيها بسببه. وفي القول الثاني: يجبُ ثلاث شياه؛ لانَّ حقَّ المساكين لا يَنحصِر في المالِ" ومعنى القولين: أنَّ الزَّكاة هل تتعلَّقُ بالدِّمَّةِ، أو بالعَينِ؟ فإن قُلنا بالعَينِ فقد صارت الشَّاة الواحدةُ مُستحقَّةً للفقراءِ، ونقص النِّصاب كما ذُكرَ، فلا يجبُ في السَّنةِ الثانية والثالثة شيءٌ آحرُ، وإن قُلنا بالذِّمَّةِ يجبُ ثلاثُ شياهٍ؛ لبقاءِ النِّصابِ على ما كانَ.

"المسألةُ الخامسةُ: الدَّينُ إذا كان/ حالًا على مليءٍ وجبت الزكاة فيها، كما تجبُ في الوَديعةِ"؛ لأنَّ الدَّين ملكُ كاملٌ. "وإن كان على مليءٍ ولكنه مُؤجَّلٌ وجبت الزكاةُ"؛ لأنَّه يُعد به مُوسِرًا في العادةِ. "ولكن الأداء إنَّما يجبُ عند الاستيفاءِ"؛ لأنَّ يده قبل ذلك قاصِرةٌ عنه فلا يلزمه إيصال حقّ الفقراء إليهم، وفي التَّعجيل إححاف بالمالكِ؛ فإنَّ الخمْسة نقدًا تُساوي ستة نسيئه، وعِلَّةُ الوُحوبِ ما تقدَّم "أنَّ الدَّينَ مِلكَ كامِلٌ، وإن كان مَنْ عليه الدَّينُ مُعْسِرًا، ثم تيسَّر الاستيفاءُ بعد أحوالٍ ففي زكاة ما مضى قولانِ، كالضَّالِ والمَعْصُوبِ"

أحدهما: لا تحب؛ لقصور يده، وامتناع تصرُّفاته، وبه قال أبو حنيفة، والصَّحيح: أهَّا تجب؛ لأنَّ الملك كاملٌ في الجميع، وإنَّا امتنع التَّصرفات لِعارضٍ؛ وهو الإعسارُ والغَصبُ، والضَّالُ قد ذَّكرناهُ. "قال:

وهذه المسألةُ لا تتصور إلَّا في النَّقدَين؛ فإنَّ صِفة السَّومِ لا يتصور للحيوان الذي هو دَيْنٌ في اللَّهَّةِ" يريد: مسألة الدَّين؛ فإن الدَّينَ لو كان نَعَمًا فلا زَكاة فيه قولًا واحدًا؛ لما أشار إليه، حتى لو ملك نِصابًا من النَّعَم وعليه مِثلها دَيْنٌ زَكَّاها لِحولِها قَولًا واحِدًا، ولا زَكاة على ربِّ الدَّينِ بخلافِ النَّقدَينِ كما

"المسألةُ السادسةُ: إذا ملك نِصابًا وعليه مثلُ ما له دَيْنًا، فأظهر القولين أنَّه يلزمه زكاته"؟ لكمال الملك ونفوذ التصرف فيه؛ وهو الصَّحيح. والقول الثاني: لا تحبُ؛ وهو مذهبُ أبي حنيفة؛ لأنَّ صاحبَ الدَّين مُسلَّطٌ على أحذه منه، ولأنَّ الإيجابَ يُؤدِّي إلى إيجابِ زكاتين في نِصابِ واحدٍ، فإنَّ الزكاة في هذه الصُّورة تحبُ على ربِّ الدَّينِ قولًا واحدًا، فإنَّه على مُوسِرٍ.

"المسألةُ السابعةُ: اللَّقَطَةُ هل تجبُ زَكاةً/ سَنةِ تعريفِها على المالك؟ فعلى قولين، كما في الضَّالِّ" نظرًا إلى كمال الملك والحيلولة. "وفي السَّنة الثانية إن لم يتملكها مُلتقِطُها قولانِ؛ وأولى بالسُّقوطِ" يريد: من المسألة الأولى والفرق بينهما. "إن تمكن الغير من التملك يوجب نُقصانًا في الملك" بخلاف السَّنةِ الأولى. "وإن تملَّكها" يعنى: الملتقِطُ في السَّنة الثانية. "ففي وجوب الزكاة على المُلتقِطِ قولانِ إذا مضى حَوْلٌ في ملكه؛ لأنَّه ملك شيئًا وعليه مثلُه دَيْنًا؛ إذ تَمَلُّكُ المُلتَقَطِ بشرطِ الضَّمانِ" كما سيأتي، فهذا رجلٌ في يده عَينٌ وعليه مثلُها دَيْنٌ، فيكون على قولين كما سبق، وديْنُ اللُّقَطَةِ مالٌ ضالٌ، وفي المالِ الضَّالِّ قولانِ كما سبق.

"المسألةُ الثامنةُ: إذا أكرى رجلٌ دارًا أربع سِنين بمائة دينار حالَّةٍ فمضى حَوْلٌ، فأحد القولين: أنَّه يلزمه زكاةُ الجميع كالصَّداقِ"؛ إذ لا فرق بين توقع رجوع الأجرة بانهدام الدَّارِ، ورجوع الصَّداقِ بالطَّلاقِ، وتوقع زوال الملك لا يُسقِطُ الزكاة. "قال: وكذلك في كلِّ حَوْلِ" فيُؤدي في كل سَنةٍ زكاة مائةٍ إن أدى من غيرها. "والأصح: القول الثاني، وهو التوقيتُ"؛ لأنَّ الملك فيه غير مُستقِرِّ بَعدُ، وهو بخلافِ الصَّداقِ؛ لأنَّ عدم الاستقرار ههنا مُقتضى العقد، والصَّداق ينشطِر بِطلاقٍ مُبتدأ لا يقتضيه العقدُ. ""فعلى هذا القول إذا تم الحَوْلُ الأولُ وجبَ زكاةُ خمْسةٍ وعِشرينَ دِينارًا" وهي نِصفُ دِينار وثُمُنِّ؛ لأنَّه القَدْرُ الذي استقرَّ فيه الملك.

"فإذا أدَّاها من مالٍ آخرَ فمضى حَوْلٌ وجبَ زكاةُ خَمْسينَ دِينارًا لِسَنتين، إلَّا قَدْرَ ما أَدَّى"

يريد: وحبَ دِينارانِ ونِصفٌ، إلَّا نِصفَ دينارِ وثْمُنَّا، وذلك دِينارٌ وخَمْسةُ دَوانِيقَ وطسوج؛ لأنَّ/ الملك استقرَّ في الخمسينَ ومضى عليها حَوْلانِ، وقد أدَّى عن نِصفها زَكاة حَوْلٍ واحدٍ، فتجبُ زَكاتُها لحولينِ، إلَّا القدرَ المؤدَّى، والحاصل: أنَّها زكاة خَمْسةٍ وعِشرينَ لِسَنةٍ، وزكاة خَمْسةٍ وعِشرينَ لِسَنتينِ. "فإذا مضت سَنةٌ ثالثةٌ وجب زكاة خَمْسةٍ وسبعينَ دِينارًا لِثلاثِ سِنينَ، إلَّا قَدْرَ ما أدَّى في السَّنتين الماضيتين" يريد: وحبَ خَمْسَةُ دَنانيرَ ونِصفٌ وثُمُنٌ، إلَّا دِينارين ونِصفًا، وذلك ثلاثةُ دَنانير وثُمُنَّ؛ لأنَّ الخَمْسَةَ والسَّبعِين

/٦٣ ب

1/7 €

استقرَّ عليها الملك، ومضى ثلاثةُ أحوالٍ فتجِبُ زِكاتها لِثلاثِ سِنين، ويُحُطَّ منها ما أدَّاهُ في السَّنتينِ الماضيتينِ كما تقدَّم، وتحصل كأغًا زَكاةُ خَمسينَ لِسَنةٍ، وزَكاةُ خَمسةٍ وعِشرين لِثلاثِ سِنينَ. "فإذا مضت السَّنةُ الرابعةُ وجبَ إخراج زكاقِ مائة دِينارٍ لأربعِ سِنين، وهي عَشْرة دنانيرَ إلَّا قدْرَ ما أدَّى في السِّنينَ الثلاث " يريد: وجبَ خَمْسةُ دَنانيرَ ونِصف وَمُنَّ، فيكون الباقي أربعة دَنانيرَ وثلثًا وطسوجًا، وهو الواجبُ في آخرِ السَّنةِ الرابعةِ، وصار كأنَّه تجبُ عليه زكاةُ خَمْسَةٍ وسَبْعِينَ لِسَنةٍ، وزكاة خمسةٍ وعِشرينَ لأربع سِنين، والعِلَّةُ فيه ما ذكرناهُ من استقرار الملك، وحَولانِ الأحوالِ.

"المسألةُ التاسعةُ: لا زكاة في الغنيمةِ ما لم تُقسَّم؛ لأنَّ الملك غير كاملٍ فيها، ولا المالك له مُتعيّنٌ، فإذا قُسمت ثم مضى حَوْلٌ، وجب زكاةُ ذلك الحَوْلِ" كما في غيرها من الأموالِ.

"قال المُصنّنفُ: وهذه المسائلُ وإن تعلّقَ بعضُها بزكاة النَّقْدَينِ ذَكَرْناها ههنا؛ لارتباطها بنُقصانِ الملك/"

٦٤

"الطَّرفُ الثاني: في أداءِ الزكاةِ.

والواجبُ فيه حَمْسةُ أمورٍ:

الأوّلُ: النّيّةُ" كما في سائر العِباداتِ. "فينوي بقلبه زكاة الفرضِ، فإن قال: عن مالِيَ الغائب إن كان سالِمًا، وإن لم يكن سالِمًا فَنافِلةٌ جاز؛ لأنّ أداءَه عن الغائب هكذا وإن لم يَقُلْه" وإذا كان تقديره عند إطلاق النّيّة هذا، فإذا صرَّح به كان جائرًا. "ويقوم نيّة الوَليِّ مقام نيّة المجنون والصّبيّ"؛ لقيامه مقامهما في الأداءِ. "وكذلك نيّةُ السّلطانِ في حقّ المُمتنعِ عن أداءِ الزكاةِ، تقوم مقام نيّتِهِ في ظاهرِ الحُكم، ولا تبرأ ذمّته باطِنًا إلّا على أضعفِ الوجهينِ" ومعنى (ظاهر الحُكم): أنّه لا يُخاطَبُ بالأداء مرّةً أحرى، ولكنه باقٍ عليه بينه وبين الله تعالى؛ لأنّه لم يقصِد التّقرُّبَ به، وعلى الوجهِ الضّعِيفِ يسقُطُ في الباطِنِ أيضًا كما في القيّم مع الطّفلِ.

"الواجبُ الثاني: البِدارُ عَقيبَ الحَوْلِ" على الفَوْرِ عِندنا، خلافًا لأبي حنيفة (١)؛ لأنّه كالدَّينِ إذا حلّ. "فلو أخّرَ مع التَّمكِينِ عَصَى"؛ لِترْكِ الواجِبِ. "فإن تلف المالُ ضمن" يريد: بعد التَّمكُّن، ولا تسقُطُ الزَّكاةُ بِتلَفِ المالِ بعدهُ. "وإن أخّر بِعُدْرٍ وتلف لم يضمن" يريد: أنّه تلف المالُ قبل التَّمكُّن، وذلك عُذرٌ في التَّاخيرِ. "والتَّمكُّن في الأموالِ الباطنةِ بالظَّفر بأهل الاستحقاقِ"؛ لأنّه مُخاطَبٌ بأدائها إليهم، وسيأتي ذِكرُهم. "وفي الظَّهرة بالظَّفرِ بالسَّاعِي في أحدِ القولينِ"؛ لأنَّ زَكاتما يجبُ دفعها إليه في أحدِ القولينِ"؛ لأنَّ زَكاتما يجبُ دفعها إليه في أحدِ القولينِ"؛ لأنَّ زَكاتما عجبُ دفعها إليه في أحدِ القولينِ"؛ لأنَّ رَكاتما عبلُ عن الوقتِ فليس بواجبٍ" كالدَّينِ المؤجَّلِ. "ولكنَّه جائزٌ بِشرط: أن يقعَ أحدِ القولينِ. "أمَّا التَّعجيلُ عن الوقتِ فليس بواجبٍ" كالدَّينِ المؤجَّلِ. "ولكنَّه جائزٌ بِشرط: أن يقعَ

7 7

<sup>(</sup>١) انظر : الجوهرة النيرة على مختصر القدوري ١ / ١١٤.

1/20

بعد كمالِ النّصابِ" أمَّا الجواز؛ فلأنَّ النَّبِيّ ﷺ استسلف مِنَ العَبَّاسِ ﷺ صَدقة عامَينِ، وسَأَلَ النَّبِيّ ﷺ الميعنِ عَبل النَّصابِ فلا يصحُّ، كالتَّكفيرِ قبل النُّعجِّل زَكاةَ ماله قبل مَحلِّها، فرخَّصَ لهُ، (١) وأمَّا التَّعجيل قبل تمام النِّصابِ فلا يصحُّ، كالتَّكفيرِ قبل اليمِينِ، ويُفارقُ الحَوْلَ النِّصاب؛ فإنَّ الحَوْلَ في حُكم أَجَلٍ ومُهْلةٍ، ويجوز أن يُعجَّل المؤجَّل، والنِّصابُ سَببُ وُجويِما فلم يجُز تقديمها، كأداءِ النَّمَنِ قَبْل البَيع. وقال مالكُ: لا يجوز التَّعجيل قبل الحَوْلِ.

"ويجوز تعجيلُ زكاةِ حَوْلَينِ على الصَّحيحِ" كما فعل رسول الله على أو مهما عَجَّلَ فمات المِسكينُ قبل الحَوْلِ، أو ارتَدَّ، أو صار غَنِيًّا بغير ما عُجِّلَ إليه، أو تلفَ مالُ المالكِ، أو مات المِسكينُ قبل الحَوْلِ، أو ارتَدَّ، أو صار غَنِيًّا بغير ما عُجِّلَ إليه، أو تلفَ مالُ المالكِ، أو مات المالكُ، فالمدفوعُ ليس بِزكاةٍ"؛ لعدم الشَّرطِ عند الوُجوبِ، وهو دوامُ الاستحقاقِ، وبقاءُ الملكِ والمالكِ. "واسترجاعُه غيرُ مُمكنٍ، إلَّا إذا قيَّد الدَّفعَ بالاسترجاعِ"؛ لأنَّه إذا دَفَعَه إليه مُطلقًا، فقد أُخرَجه على سَبيل القُربَةِ فلا يكونُ له الرُّجوعُ فيه، وإذا قيَّدَه بالاسترجاعِ فقد شرط فيه الشَّرط، والشُّروطُ تُغيِّرُ أَحْكامَ العُقودِ.

## [فَرْعٌ]

## [عجَّل شاتَين من مائتين، فنتجت سَخْلةٌ قبل الحَوْلِ]

"لو عجَّلَ شاتَين من مائتين، فنتجت سَخْلَةٌ قبل الحَوْلِ وجبت ثالثة؛ لأنَّ الملك في التَّقديرِ مائتين وواحدةٌ.

الواجبُ الثالثُ: يجبُ أداءُ الزكاة للأموالِ الظاهرةِ إلى السَّاعي على أحدِ القولينِ، ولا يجبُ في العالِ الباطنِ، وإن دفعَ إليه في القولِ الجديدِ" ويأتي توجيه القولينِ فيما بَعدُ. "ولا يجبُ ذلك في العالِ الباطنِ، وإن دفعَ إليه جازً" ويأتي تعليل ذلك عند ذِكر الأموالِ الباطنةِ والظَّاهِرة، في (كتاب البُيوعِ) في (كتاب قسم الصَّدقاتِ) إن شاء الله تعالى.

"وإذا دفع زكاة المالِ الظَّاهِرِ إلى الإمامِ الجائرِ، يَسقُطُ الفَرضُ في أَقْيَسِ المذْهبينِ" بناءً على صِحَّةِ إمامتِه، ونفاذ أحْكامِه. "ولا يَسقُطُ في أحْوطِ المَذْهبينِ"؛ لؤحودِ التُّهمةِ فيه.

"والمُستَحبُّ للسَّاعِي أن يَعُدُّ أربابَ الأموالِ في المُحَرَّمِ"؛ لأنَّه أوَّلَ السَّنةِ، وقد قال التَّلَيْكُلُّ /: ﴿ ٦٥/ب

(١) جاء في خلاصة البدر المنير (١/ ٢٩٧) رقم (١٠٢٠) – حديث علي: أن العباس سأل رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، في

<sup>(</sup>۱) جاء في خلاصة البدر المنير (۱/ ۲۹۷) رقم (۱۰۲۰) - حديث على: أن العباس سأل رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، في تعجيل صدقته قبل أن تحل فرخص له في ذلك. رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والدارقطني والحاكم والبيهقي، قال الحاكم: صحيح الإسناد وقال الدارقطني وغيره: إرساله أصح. ورقم (۱۰۲۱) - حديث: أنه [صلى الله تعالى عليه وسلم] عليه السلام تسلف من العباس صدقة عامين. رواه الدارقطني من رواية طلحة وابن عباس بإسناد ضعيف، والبيهقي من رواية علي وقال فيه إرسال.

<sup>(</sup>٢) في حديث العباس عم الرسول صلى الله عليه وسلم.

(أعْلِمُوا في السَّنَةِ شَهْرًا تُؤدُّونَ فيه زَكاةً أمْوالِكُم). (١) وروي أن عُثمانُ قال في المِحَرَّمِ: هذا شهرُ زَكاتِكِم، فمن كان عليه دَينٌ فلْيَقْضِ دَيْنَه، ولْيُزكِّ بَقيَّة مالِه. (٢) "فَلْيُعَجِّل من لم يتمَّ حولُه حتَّى يَتَّجِد وقتُ الأخذِ في أوَّل السَّنَة، ثم المُستحَبُّ أن تجلبَ المواشي إلى الغَديرِ "يريد: إلى الماء إن كانت تَرِدُ الماء؛ لئلَّ يتعب السَّاعي بالتِّدوارِ عليها في مَراعِيها. "فإن اجْتَزأتْ بالكَلاُ رُدَّت إلى أفنية أهلِها "يريد: إذا لم تَرِدِ الماء، واستغنت عنه بالكَلاُ. "وتُرد إلى مَضيق؛ للاحتياط في الإحصاء "؛ لأنَّ ذلك أهوَن.

"الرابع: ألَّا يُخرِج بدلًا باعتبارِ القِيمةِ، بل يُخرِج المنصوصَ عليه، فلا يُجزىءُ ذَهَبٌ عن وَرِقٍ، ولا صِنفٌ عن صِنفٍ في زَكاة العَيْنِ"؛ لأنَّ المنصوصَ عليه في كلِّ مالٍ هو الواجبُ، فلا يجوزُ العُدول عنه. وقال أبو حنيفة -رحمه الله: يجوزُ أداءُ القِيمة (٦)، وهو قولٌ قديمٌ للشَّافعيِّ رحمة الله عليه.

"قال: وكذلك لا مدخَلَ للإبدالِ في الكَفَّاراتِ"؛ رعايةً لما ورد التَّعبد به.

"الواجبُ الخامسُ: ألَّا ينقل الصَّدَقِةِ إلى بلدٍ آخر على أصحِّ القَولينِ"؛ لأنَّ النَّبِيّ عَلَيْ قال لِمُعاذِ حين بعثه إلى اليَمَنِ: (أَعْلِمْهُم أَنَّ عَلَيْهِم صَدقةً تُؤْخذُ من أغنيائهِم وتُرَدّ في فُقرائهِم) (١) حصَّ بحا

<sup>(</sup>۱) موطأ مالك ت الأعظمي (۲/ ٣٦٠) رقم (٨٨٣) – قال، قال مالك: وما كان من مال عند رجل يديره للتجارة، ولا ينض لصاحبه منه شيء تجب عليه فيه الزكاة، فإنه يجعل له شهرا من السنة يقوم فيه ما كان عنده من عرض للتجارة. ويحصي فيه ما كان عنده من نقد أو عين. فإذا بلغ ذلك كله ما تجب فيه الزكاة فإنه يزكيه.

<sup>(</sup>۲) موطأ مالك ت الأعظمي (۲/ ٣٥٥) رقم (۸۷۳) – مالك، عن ابن شهاب، عن السائب بن يزيد؛ أن عثمان بن عفان كان يقول: هذا شهر زكاتكم. فمن كان عليه دين فليؤد دينه. حتى تحصل أموالكم. فتؤدون منها الزكاة.، السنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٢٤٩) رقم (٢٢٠): "يعني أنه بعد مرور العام على المال يجب إخراج زكاته فإن كان على صاحبه دين أخرجه والباقي هو الذي تجب فيه الزكاة فإن بلغ نصابا بعد إخراج الدين أو زاد وجبت زكاته وإلا فلا لأن شرط وجوب الزكاة بلوغ المال حد النصاب ثم مرور العام عليه بعد أن يكون صاحبه غير مدين، فأما المدين فلا تجب عليه زكاة إلا فيما زاد عن دينه إن بلغ النصاب والرفع في «تؤدون» على الاستثناف"، وجاء في خلاصة البدر المنير (١/ ٢٩٨) رقم (١٠٠٥) – أثر عثمان: أنه قال في المحرم هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دين فليقض دينه ثم ليترك ماله.، رواه الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح وعزوه للبخاري [غلط].

<sup>(</sup>٣) المبسوط للسرخسي (٢/ ١٥٦): «إن أداء القيمة مكان المنصوص عليه في الزكاة والصدقات والعشور والكفارات جائز عندنا خلافا للشافعي – رحمه الله تعالى – فظن بعض أصحابنا أن القيمة بدل عن الواجب حتى لقبوا هذه المسألة بالإبدال، وليس كذلك، فإن المصير إلى البدل لا يجوز إلا عند عدم الأصل، وأداء القيمة مع قيام عين المنصوص عليه في ملكه جائز عندنا». وفي (٣/ ١٠٧): «(قال): فإن أعطى قيمة الحنطة جاز عندنا؛ لأن المعتبر حصول الغني وذلك يحصل بالقيمة كما يحصل بالحنطة، وعند الشافعي – رحمه الله تعالى – لا يجوز، وأصل الخلاف في الزكاة وكان أبو بكر الأعمش – رحمه الله تعالى – يقول: أداء الحنطة أفضل من أداء القيمة؛ لأنه أقرب إلى امتثال الأمر وأبعد عن اختلاف العلماء فكان الاحتياط فيه، وكان الفقيه أبو جعفر – رحمه الله تعالى – يقول: أداء القيمة؛ لأنه أقرب إلى منفعة الفقير فإنه يشتري به للحال ما يحتاج إليه».

<sup>(</sup>٤) صحيح البخاري (٢/ ١٠٤) رقم (١٣٩٥)، عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذا رضي الله عنه إلى اليمن، فقال: «ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، فإن هم أطاعوا لذلك، فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم

فُقراءهم؛ ولأنَّ أعين الفُقراءِ بالبلدِ مُمتدَّةٌ إلى المالِ، وفي نقلِه عنهم إضرارٌ بهم فلا يجوزُ.

"قال: ولكن لو كان له أربَعُونَ مُتفرِّقةٌ في بلدينِ فأدَّى في أحدِ البلدَينِ أجزَأه؛ وذلك لأنَّ له بكلِّ بلدٍ مالًا، وتبعيضُ الشاةِ في الأداءِ مُتعذِّرٌ" فحاز له ذلك مع الكراهيةِ.

## [فَرْعٌ]

## [في تنازع المالكِ والسَّاعي فيما يوجِبُ سُقوطَ الزكاةِ]

"إذا تنازع المالكُ والسَّاعي فيما يُوجِبُ سُقوطَ الزكاةِ؛ فإن لم يكن المالكُ ممن يُتَّهم بالخِيانةِ صُدِّقَ" كما لو قال: أنَّ المالَ وَدِيعةٌ/ أو لم ينقَضِ الحَولُ بَعدُ، وما شابه ذلك؛ لأنَّ الزكاة عِبادةٌ بينه وبين اللهِ تعالى، فهو أمِينٌ فيها. "وإن كان مُتَّهمًا حَلَّفهُ" لِحِقِ الفُقراءِ. "فإن حلفَ خلَّاهُ، وإن نكلَ ألزمه"؛ لتعذُّر الرَّدِّ. "لاسِيَّما في قوله: أدَّيتُ الزكاة إلى غيرِك"؛ لأنَّه يُشْبه يمين الرَّدِّ في حقِّ المِدَّعي.

"النُّوعُ الثاني: زكاةُ المُعَشَّراتِ

والنظر فيما تجبُ فيه، وقَدْرِ الواجبِ، ووقت الوجوبِ.

الأوّلُ: لا تجبُ الزكاةُ في جُملة نباتِ الأرضِ إلّا في قَدْرِ النّصابِ من كُلِّ مُسْتَنْبَتٍ مُقْتاتٍ" يريد: في حالة الاختيارِ. "والتّمرُ والزّبيبُ قوت، وكذا الزّروعُ" كالجنطةِ والشّعيرِ والأرز والعَدس والحُمُّص والباقلاءِ واللّوبيا والمَاشُ والهُرطُمانُ، وتُسمَّى هذه القِطنيَّةُ، فهي كالجنطةِ والشَّعيرِ. وقد روي أنَّ النَّيّ قال: (فيما سَقَتِ السَّماءُ والبَعْلُ والسَّيلُ والعَيْنُ العُشرُ، وفيما سُقِي بالنَّضحِ نِصفُ العُشْرِ) (١) يكون ذلك في الجنطةِ والتَّمرِ والحُبوبِ؛ ولأنَّ الأقوات يَعظُم منفعتُها، فهي كالأنعام في الماشية. "فيجبُ فيها الزكاةُ، ولا تجبُ في الفواكه والقُطنِ والحُبوبِ التي لا تُقتاتُ" وقال أبو حنيفة: تجبُ الزكاة في كلِّ ما يُقصدُ من غَاءِ الأرض، كالفواكه والبُقولِ. وقال مالك: تحبُ في القُطن؛ لأنَّ الحاجة تدعو إليه كالقُوتِ.

"قال: والنّصابُ: خمسةُ أوْسُقٍ، وهو ثمانمائة مَنّ" والدليل عليه، قوله ﷺ (ليسَ فِيما دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ) (١) وفي روايةٍ: (مِن تَمْرِ، ولا حَبِّ صَدَقَةٌ). (١)

1/٦٦

خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لذلك، فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم»، وصحيح مسلم (١/ ٥٠) رقم (١٩).

<sup>(</sup>۱) سنن أبي داود (۲/ ۱۰۸) رقم (۱۰۹ )، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «فيما سقت السماء والأنحار والعيون، أو كان بعلا العشر، وفيما سقي بالسواني، أو النضح نصف العشر»، [حكم الألباني] : صحيح، وسنن صحيح، وسنن الترمذي ت شاكر (۳/ ۲۳) رقم (۱۲۵)، قال: «هذا حديث حسن صحيح»، [حكم الألباني] : صحيح، وسنن النسائي (٥/ ٤١) رقم (۲٤٨٨)، كلهم بنفس ألفاظ أبي داود.

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (٢/ ١١٩) رقم (٤٥٩)، عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ليس فيما

والوسقُ: سِتُّونَ صاعًا، وكل صاعٍ: أربعةُ أمدادٍ، وكل مُدِّ: رَطْلٌ وثُلث، والرَّطلُ: مائة وثلاثون دِرهمًا، والمرّن مائتان وستون دِرهمًا، والرَّطل: اثنتا عَشْرَةً أُوقِيَةً/ والأوقيةُ: عَشر دراهم وخمس دوانيق، والدِّرهم أربعة عشر قيراطًا، كل ذلك بالوزن البغدادي.

٦٦,

#### "وفيه مسائل:

الأولى: يُكمَّلُ مالُ أحدِ الخليطينِ بِمالِ الآخرِ في خُلْطَةِ الشَّيوعِ على أصحِ القَولينِ"؛ لعموم الحَبرِ في الخُلطةِ. (٢) "قال: وفي خُلطةِ الجوارِ على أحدِ الوجهينِ"؛ لأَثَّا تُوثَرُ في خِفَّةِ المؤونةِ واغَّادِ المرافِقِ، فكانت كما في المواشي. "قال: ولو اقتسموا نَحيلًا مَوروثةً عليها ثمرة قِسمةً صحيحةً ثم أزهت: فمن لم يبلُغ نصيبُه نِصابًا، فلا زَكاة عليه؛ لأنَّ الزَّهو وقتُ الوجوبِ" وهو عند الزَّهو دون النَّصابِ، وبالقِسمةِ قبل الزَّهو زال عنها حُكم الخُلطةِ، فلا بُدَّ من اعتبار النِّصابِ في كُلِّ واحدٍ من الأنصِباءِ، وهذا إذا لم تكن بينهم خُلطةُ مُجاوِرةٍ أو لا تصحح في الثمار خُلطةُ الجوارِ، وإلَّا فالحُكم فيه بعد القَسمةِ كالحُكم قبلها. "ولو أزْهت ثم اقتسَموا وفي جمِيعها نِصابٌ، لزمهم الزكاةُ بالخُلطَةِ" ووجودُ القِسمةِ كالحُكم قبلها. "ولو أزْهت ثم اقتسَموا وفي جمِيعها نِصابٌ، لزمهم الزكاةُ بالخُلطَةِ" ووجودُ النِّصابِ عند الوجوبِ وصارت كاغًا كانت عند الزَّهو لِرحُلِ واحدٍ، فإن قبل: إذا قُلنا: أنَّ القِسمة بَيعٌ وهو الصَّحيحُ - كيف يتصور القِسمة في هذه الصُّورة؟ قُلنا: يتصور ذلك بأن يبيع كلُّ واحدٍ منهما نصيبه من الشَّحرة من عُمار نخيلٍ بعينها بنصيب الآخرِ من أجزاعِ نخيلٍ بعينها؛ ليخلص لكلِّ واحدٍ منهما نصيبه من الشَّحرة بثم يتقاصًانِ، وبه تحصل بثمرتها، أو يبيع كلُّ واحدٍ منهما نصيبه من الأجزاعِ والثِّمارِ من الآخرِ بِعَشْرةٍ ثم يتقاصًانِ، وبه تحصل القِسمةُ بينهُما.

"الثانية: إذا حَملت نَخْلَةٌ حَمْلَينِ، لم يُضَمَّ أحدُهما إلى الآخرِ في تكميلِ النّصابِ"؛ لأنَّ كلّ حملٍ كثمرة عام؛ إذ وقتُ الوحوبِ وقتُ الإدراكِ، وليس أحدُهما موجودًا عند إدراكِ الآخرِ، فهما كالموجُودين في عامين. "قال: وكلّ ثمرةٍ أطلعت قبل جِدادِ السَّابقةِ/ أو بُلوغِها أوان الجِدادِ، ضُمَّت اليها"؛ لأغَّما ثمرتا عام واحدٍ، وقد اجتمعتا في الوجود على الشَّحرِ في وقتِ المِطالبةِ بالعُشْرِ. "قال: وإذا

دون خمسة أوسق من التمر صدقة، وليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة، وليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة»، وصحيح مسلم (٢/ ٦٧٥) رقم (٩٨٠).

<sup>(</sup>۱) صحيح مسلم (۲/ ۲۷۶) رقم (۹۷۹)، عن أبي سعيد الخدري، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ليس في حب ولا تمر صدقة، حتى يبلغ خمسة أوسق، ولا فيما دون خمس ذود صدقة، ولا فيما دون خمس أواق صدقة».

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (٢/ ١١٧) رقم (١٤٥١)، – حدثنا محمد بن عبد الله، قال: حدثني أبي، قال: حدثني ثمامة، أن أنسا حدثه: أن أبا بكر رضي الله عنه، كتب له التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم: «وماكان من خليطين، فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية».

ضُمَّت نَجديَّةٌ إلى تِهامِيَّةٍ فجُدَّت التهاميةُ، ثم أطْلَعت نَجديَّةٌ أخرى لم تُضَمَّ إلى النَّجديَّةِ الباقيةِ" وإن كانت بَعدُ على الشَّجِرِ. "لأنَّا لو ضممناها إليها لزمنا ضمُّها إلى التِّهاميَّة المَجدودَةِ، وذلك مُحالَّ"؛ لما فيه من ضَمِّ ثمرة عامٍ إلى ثمرة عامٍ قَبْله.

"الثالثة: لا يُستكملُ نِصابُ جِنسٍ من الحُبوبِ بِجنسٍ، كالجِنطةِ بالشَّعيرِ"؛ لاختلاف الجنسين. "ويُستكملُ نوعٌ بِنوعِ كالسُّلْتِ بالشَّعيرِ"؛ لاتحاد الجِنسِ. والسُّلْتُ: شَعيرٌ أبيض ليس له قِشْرٌ، كأنَّه الحِنْطةُ. "الرابعة: إذا حُصدت سنابل الذُّرة فاستخلف على ذلك الركيب وكان في العُرفِ زرعًا واحدًا ضُمَّ الثاني إلى الحَوْلِ الأول"؛ لأنهما زرعٌ واحدٌ، وفي بعض النُّسخ (التَّركيبُ)، والمقصود: أن يتشعَّب فيتسبَّلَ مرَّةً أخرى على ذلك الأصل.

"قال: وإن زُرع في حَريفٍ وربيعِ وشتاءٍ، فأصحُّ الأقوالِ: أن يُعتبر كلُّ زرعِ بنفسه، ولا يُضمَّ زرعٌ إلى زرعِ في تكميل النّصابِ، كما لا يُضمُّ أحدُ حَمْلَي النخلة إلى الآخر"؛ فإنَّ العُشرَ لا تعلُّق له بالحَوْلِ، وإنَّما المِعتبر فيه وجودُ الإدراكِ في ملكه، وكلُّ واحدٍ منهما مُفردٌ بالإدراكِ، فلا يُضمّ أحدهما إلى الآخر، والأقوالُ التي أشار إليها خمسةُ أقوالٍ، والصَّحيح ما ذَكره.

"النظرُ الثاني: في الواجبِ

وقدره: العُشْرُ قيما سُقِيَ بسَيحٍ، ونِصف العُشْرِ فيما سُقِيَ بِنَضحِ أو داليةٍ"؛ للحبر الذي سبق. "وما سُقِيَ بهما فالأغلبُ مُعتبرٌ في أحدِ القَولينِ"؛ لأنَّ الغلبة لها تأثيرٌ في الأحكام، وفي اعتبار عدد السَّقيات في السَّنةِ عُسْرٌ وحَرجٌ/.

"والتَّقسيطُ في أصحِّهما"؛ لأنَّه أحوطُ وأعْدّلُ. "والعُشرُ: أن يُكالَ تِسعةٌ لِربِّ المالِ والعاشِرُ للمَساكينِ" وإنَّما قدَّم الشَّافعيّ حقَّ المالكِ؛ لأنَّ حقَّ المساكينِ يظهر عند ذلك كالتَّابع.

"وأما صِفة الواجبِ: فالتَّمرُ والزَّبيبُ اليابسُ والحَبُّ اليابسُ بعد التَّنقيةِ"؛ لما روي أنَّ النَّبيِّ على قال في الكرم: (يُحْرَصُ كما يُحْرَصُ النَّحلُ، فَيُؤدَّى زَكاتُه زَبِيبًا كما يُؤدَّى زَكاةُ النَّحلِ تمرًا) (١)، ولأنَّه يصلُحُ

۲۷/ ب

<sup>(</sup>۱) سنن أبي داود (۲/ ۱۱۰) رقم (۱٦٠٣)، عن سعيد بن المسيب، عن عتاب بن أسيد، قال: «أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخرص العنب، كما يخرص النخل، وتؤخذ زكاته زبيبا، كما تؤخذ زكاة النخل تمرا»، [حكم الألباني] : ضعيف، وسنن الترمذي ت شاكر (٣/ ٢٧ - ٢٨) رقم (٦٤٤)، عن سعيد بن المسيب، عن عتاب بن أسيد، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان «يبعث على الناس من يخرص عليهم كرومهم وثمارهم»، [حكم الألباني] : ضعيف، وبهذا الإسناد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في زكاة الكروم: «إنحا تخرص كما يخرص النخل، ثم تؤدى زكاته زبيباكما تؤدى زكاة النخل تمرا»: «هذا حديث حسن غريب». وقد روى ابن جريج هذا الحديث، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة. وسألت محمدا عن هذا الحديث، فقال: «حديث ابن حريج غير محفوظ، وحديث ابن المسيب عن عتاب بن أسيد أثبت وأصح»، ومسند الشافعي - ترتيب السندي (١/ ٢٤٣) رقم (٦٦١)، عن سعيد بن المسيب، عن عتاب بن أسيد: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في زكاة الكرم يخرص كما يخرص النخل ثم تؤدى زكاته زبيبا كما

للادِّخارِ وغيره. "ولا يُؤخذُ الرُّطبُ والعنبُ إلَّا في مسألةٍ؛ وذلك إذا حلَّت بالأشجارِ آفَةٌ، أو انقطعَ الماءُ فجدَّت الثِّمار شفقةً على الشَّجرةِ؛ وهو الأولى نظرًا للمالكِ في الحالِ والمآلِ، وللمساكين في الاستقبالِ "حتى ببقاء الأشجارِ إلى السَّنةِ الثانية.

"فيجتهدُ الإمام ويأخذُ حقَّ المساكين عيْنًا أو قِيمةً كما يَرى"؛ للحَاجةِ والضَّرورةِ.

"فإن رأى الغِبْطة في عَيْنِ العِنبِ الرُّطبِ كان شريكًا مع المالكِ في بيعِه؛ لأنَّ القِسمة غيرُ جائزةٍ في العِنبِ والرُّطب؛ لأنَّها بيعٌ في أصحِّ القولينِ" والعِنبُ والرُّطبُ لا يُباعُ بَعضُه بِبعْضٍ كما يأتي، فلا تُقْسَم الثِّمارُ في حالِ رُطوبتها بين مُلَّاكها والفقراء حيث يحتاج إليها، بل يأخذ السَّاعي نصيبهم مَشاعًا، ثم يبيعه ويُفرِّق عليهم ثمنه.

## "النظرُ الثالثُ: في وقتِ الوجوبِ

وهو الزَّهوُ، وذلك بأن يَتَمَوَّهُ العِنبُ والرُّطبُ، وفي الحَبِّ بأن يَشتدُّ، ووقتُ الأداءِ بعدَ الجَفافِ" وفي الحُبوبِ بعد التَّنقيةِ، ولا يستحيل إيجاب الزَّبيبِ مع عدمه؛ إذ في تأخير الوجوبِ إلى الجَفافِ تسليطًا للمُلَّاكِ على الثِّمارِ، فرمَّا استهلكوا الرُّطبَ والعِنبَ فيكون إجْحافًا بالفقراءِ، فقدّم الإيجاب وأخَّر الأداء إلى وقتِ الجفافِ/.

#### "قال: وفيه مسائل:

الأولى: المحرّصُ مَشْروعٌ" والدليل عليه؛ الخبر الذي تقدم، ووقته "بَعدَ الزَّهو"؛ لأنَّه وقتُ وجوبِ الزَّكاةِ، ووقتُ امتداد الرَّغباتِ إلى تناولِها كما ذَكرناه. "قال: ويكفي خارصٌ واحدٌ في قولٍ"؛ لأنَّه كالشَّهادةِ برأيه في معرفة حقوق المالكِ والفُقراء، فهو كالحاكم. "والأولى أن يكون خارصانِ"؛ لأنَّه كالشَّهادةِ والتَّقويم. "ثم الحَرْصُ عِبْرَةٌ في قولٍ، وفائدته مَعرفةُ المِقدارِ فقط، حتى لو أتلف المالكُ الجميعَ ضمن للمساكين قِيمة عُشرِ الرُّطبِ كالأجنبيِّ إذا أتلف" فلا يُفيد حُكمًا حديدًا، بل يُفيدُ عِلْمًا بمِقدارِ الواجبِ، حتى إذا حفَّ الثَّمار طالبناهُ به، فهو مَعرفةُ المِقدارِ على هذا القولِ فحسب. "وعلى القول الثاني: هو تضمين حتى يتقرَّرَ عُشْرُهُ تَمْرًا في ذِمَّة المالكِ، فإن أتلف بعد الحَرصِ ضمن تمرًا على هذا القولِ، أنَّ النَّبيّ هذا القولِ، أنَّ النَّبيّ فعلى هذا القولِ، أنَّ النَّبيّ

تؤدى زكاة النحل تمرا بعد تحفيفه (والحكمة الداعية إلى خرص الكرم والنحل معرفة القدر الذي وحبت فيه الزكاة وحفظ حق الفقراء والتوسعة على الزارعين بتمكينهم من الأكل منه بعد الخرص وفهم من أحاديث الخرص أن العدل الواحد كاف فيه كما فعل الرسول وإنما أمر الرسول بالخرص في النحل والكرم دون غيرهما لأن ثمارهما ظاهرة يمكن تقديرها بخلاف الحبوب فإنها مستترة بأكمامها)

وبإسناده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبعث من يخرص على الناس كرومهم وثمارهم.

٦٨

ﷺ بَعَثَ عَبد الله بن رواحَةً -لما فتحَ خَيْبَرَ - خارِصًا، فخرص عليهم مائة ألفِ وَسقٍ من التَّمرِ، فقالوا: أخْحَفْتَ بِنا يا ابن رَواحَةً، فقال: إن شِئتُم فَلَكُم، وإن شِئتُم فَلِي (1)، أي: إن شِئتُم أخَذْتُم وضَمنتُم نَصِيب المسلمين، وإن شِئتُم تَركتُم لِي وأنا أضمنُ نَصِيبكُم تَمْرًا. "قال: فلو ادعَوْا غَلَطًا في الحَرْصِ غير مُحتَملٍ قُبِل قولُهم منه فيما يُحتَملُ"؛ لأنَّ الغَلطَ بما لا يُحتَملُ كالنِّصفِ مثلًا بما لا يقعُ مثله في العَادةِ، فله كادِّعاءِ فلا يُقبَلُ فيه كادِّعاءِ العادة، فله في العادة، فله كادِّعاءِ المرأةِ انقِضاء عِدَّمًا في زمانِ الإمكانِ.

"الثانية: إذا اشترى مُسْلِمٌ من ذِمِّيِّ ثمرةً على الشَّجرةِ، فأزهت في ملكِ المُسْلِمِ، فوجدَ عَيْبًا فَردًّ/ وجبت الزكاة على المُسْلِمِ"؛ لوجودِ الزَّهو في مِلكه. "ولو كان على العكْسِ سقطت الزكاة عن المُسْلِمِ نظرًا إلى الزَّهو الذي هو وقت الوجوبِ" يريد: إذا اشترى ذِمِّيٌّ من مُسلِمٍ، ثم أزهت في ملكه، ثم وجد بها عيبًا فردَّها على المسلِمِ، لا تجبُ عليه الزَّكاةُ؛ لأنَّا لم تَزه في ملكه، والذِّمِيُّ لم يكن من أهلِ الزَّكاةِ، فلا تجبُ عليه أيضًا فتَسقُطُ.

"الثالثة: من باع ثمرةً غير مُزهيةٍ بشرط القطعِ فلم يقطع حتى أزهت، فلا يجوزُ القطع؛ لتعلُّقِ حقّ المساكين بها، فإن رضيَ البائعُ بتركِها فزكاتُها على المُشترِي"؛ لأغَّا أزهت في ملكه. "وإن كلَّفَ البائعُ القَطْعَ فُسخَ البَيعُ؛ لتعذُّرِ الإمضاءِ، ثم الصَّحيحُ: أنَّ الزَّكاة على المُشترِي؛ لأنَّ الزَّهو كان في ملكه" وذُكِر في (الشَّامِلِ): أغَّا على البائع؛ لأنَّ القَطعَ كان واجبًا بالشَّرطِ، ولتعذُّره وجبَ الفسخُ، فكأنَّه مُستفادٌ بالشَّرطِ فهو مُستندٌ إلى حالة العَقدِ، فصار كأن لا بيع أوجبها على البائع مطلقًا، ولم يذكر فيه

۲۸/ ب

<sup>(</sup>١) سنن أبي داود (٣/ ٢٦٤) رقم (٤١٥٣)، حدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا عبد الرزاق، ومحمد بن بكر، قالا: حدثنا ابن جريج، أخبرني أبو الزبير، أنه سمع جابر بن عبد الله، يقول: خرصها ابن رواحة، أربعين ألف وسق وزعم أن اليهود لما خيرهم ابن رواحة أخذوا الثمر وعليهم عشرون ألف وسق، [حكم الألباني] : صحيح الإسناد، ومصنف عبد الرزاق ألصنعاني (٤/ ٢١٤) رقم (٢٠٤٧)، عن ابن جريج قال: أخبرني عبد الله بن عبير، عن مقاضاة النبي صلى الله عليه وسلم يهود أهل خير على أن لنا نصف الثمر، ولهم نصفه قال: ويكفون العمل حتى إذا طاب ثمرهم أنوا النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا: إن ثمرنا قد طاب فابعث خارصا بيننا وبينك «فبعث النبي صلى الله عليه وسلم ابن رواحة»، فلما طاف في نخلهم، فنظر إليهم فقال: «والله ما أعلم في خلق الله أحدا أعظم فرية، وأعدى لرسول الله عليه وسلم منكم، والله ما خلق الله أحدا أبغض إلى منكم، والله ما أعلم في خلق الله أحيا أن أحيف عليكم قدر مثقال ذرة، وأنا أعلمها» قال: «ثم خرصها جميعا الذي لهم، والذي لليهود ثمانين ألف وسق»، ثم قالت اليهود: حربتنا فقال ابن رواحة: «إن شئتم، فأعطونا أربعين ألف وسق، ونخرج عنكم وإن شئتم أعطيناكم أربعين ألف وسق، وتخرجون عنا» فنظر بعضهم إلى بعض فقالوا: بحذا قامت السموات، والأرض، وبحذا يغلبونكم، والسنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٢٠٧) رقم (٢٤٣٧)، عن جابر قال: "عبد الله بن رواحة فخرصها عليهم، ثم قال لهم: يا معشر اليهود أنتم أبغض الناس إلي قتلتم أنبياء الله ، وكذبتم على الله وليس يحملني بغضي إياكم على أن أحيف عليكم ، قد خرصت عليكم عشرين ألف وسق من تمر ، إن شئتم فلكم ، وإن أبيتم فلي ، قالوا: بحذا قامت السماوات والأرض، قالوا: قد أخذنا فاخرجوا عنا ".

خلافًا.

"وإن رضِي البائعُ بالتَّركِ وأبَى المُشترِي فهو مُتَعَنِّتٌ، فلا يُقطع في أصحِ القَولينِ"؛ لأنَّ المنع كان لجق البائعِ وقد رضِي به، يريد: إذا قال المِشترِي: أريدُ القَطعَ، وقال البائعُ: رّضِيتُ بالتَّنقيةِ، فأحدُ القولينِ ما ذَكره، والقول الآخرُ: أنَّ له ذلك؛ لأنَّ المِشترِي لا يلزمه أن يقبل المنافِعَ التي يبذلها البائعُ له من النحلية، ولأنَّه قد يكون له غرضٌ في ذلك، فعلى هذا يُفسخُ العَقد بينهما؛ لِتعذُّرِ الإمضاءِ، وعلى الصَّحيحِ: لا يُفسخُ، بل يُجبرُ المِشترِي على التَّنقيةِ؛ لأنَّه زاده خيرًا، فلم يتعذَّر معه تصحيح العقد، والزكاة ههنا على المِشتري؛ لما ذكرناه.

#### [فَرْعَانِ]

## [لا يمنع الخراجُ وجُوبَ العُشْرِ ولا نِصفَه]

"أحدُهما: الحَراجُ لا يمنعُ وُجوبَ العُشْرِ، ولا وُجوبَ نِصفِ العُشْرِ؛ خلافًا لأبي حنيفة -رحمة الله عليه" (١) /لأنَّ الحَراجَ حقُّ الأرضِ، بدليل أنَّه يجبُ زَرَع الأرض، أو لم يزْرعْ، والعُشْرُ حقُّ الحَبِّ والزَّرع، بدليل أنَّه لا يجبُ إذا لم يزرع، وأنَّه يختلِفُ باحتلافِ أنواعِ الزُّروعِ. وقال أبو حنيفة -رحمه الله: لا يجتمعُ العُشْرُ والحَرَاجُ. (٢) وأوجب العُشْر على ربِّ الأرضِ ولم يوجب على المستأجِر الثاني. "ومَنْ تَصدَّق بِعَينٍ فرآها تُباعُ، فالمُستحبُّ ألَّا يشتريها؛ كيلا يُسامَحَ فيه" وقد حَمَلَ عُمرُ ﴿ عُمْ عَلَى مَرَسِ فِي سبيلِ الله ؛ فرآه يبيعه، فسألَ رسولَ الله ﷺ: (لَا تَعُدْ في صَدَقَتِكَ). (٢) "النَّوعُ الثالثُ: زكاةُ النَّقدَين والحُليِّ

<sup>(</sup>١) حاء في المبسوط للسرخسي (٢/ ٢٠٧): "(قال:) ولا يجتمع العشر والخراج في أرض واحدة عندنا، وقال ابن أبي ليلى في الأرض الخراجية: يجب أداء العشر من الخارج منها مع الخراج، وهو قول الشافعي - رحمه الله تعالى - واستدلا في ذلك بظاهر قوله - صلى الله عليه وسلم - «ما أخرجت الأرض ففيه العشر» ولأن العشر مع الخراج حقان اختلفا محلا ومستحقا وسببا، فإن الخراج في ذمة المالك مصروف إلى المقاتلة والعشر في الخارج مصروف إلى الفقراء فوجوب أحدهما لا ينفي وجوب الآخر كالدين مع العشر، ثم الخراج بمنزلة الأجرة للأرض، ولهذا لا يجب إلا في الأراضي المفتوحة عنوة ووجوب الأجرة لا ينفي وجوب العشر في الخارج. وجه قولنا ما روي أن ابن مسعود - رحمه الله تعالى - موقوفا عليه ومرفوعا إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «لا يجتمع العشر والخراج في أرض رجل مسلم»، ولأن أحدا من أثمة العدل والجور لم يأخذ العشر من أرض السواد مع كثرة احتيالهم لأخذ أموال الناس وكفي بالإجماع حجة، ثم الخراج والعشر كل واحد منهما مؤنة الأرض النامية ولا يجتمع المؤنتان بسبب أرض واحدة وسببهما لا يجتمع فإن سبب وجوب الخراج فتح الأرض عنوة وثبوت حق الغانمين فيها، وسبب وجوب العشر إسلام أهل البلدة البلدة طوعا وعدم ثبوت حق الغانمين فيها، وبينهما تناف فإذا لم يجتمع السببان لا يثبت الحكمان جميعا".

<sup>(</sup>٢) ينظر الحاشية أعلاه.

<sup>(</sup>٣) صحيح البخاري (٢/ ١٢٧) رقم (١٤٨٩)، أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، كان يحدث: أن عمر بن الخطاب تصدق بفرس في سبيل الله، فوجده يباع، فأراد أن يشتريه، ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم، فاستأمره فقال: «لا تعد في صدقتك» فبذلك كان ابن عمر رضي الله عنهما، «لا يترك أن يبتاع شيئا تصدق به، إلا جعله صدقة»، وصحيح مسلم (٣/ ١٢٤٠) رقم (١٦٢١).

ومَن مَلك شيئًا من النَّقدَينِ، لزمته الزكاةُ بشرط: أن يَتِمَّ الحَوْلُ وهو نِصابُ" قال الله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَكُنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَكَةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرَهُم بِعَذَابِ أَلَدِينَ يَكُنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَكَةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرَهُم بِعَذَابِ أَلَيْهِ فَاللَّهُمَا مُعَدَّانِ للنَّمَاءِ، فهما كالنَّعَم، والحولُ مُعتبرٌ للحُليّ.

وأمَّا النِّصابُ؛ فلقوله ﷺ: (ليسَ فِيما دُونَ خَمْسِ أُواقٍ مِن الوَرِقِ صَدَقَةٌ، ولَا فِيما دُونَ عِشرينَ مِثقَالًا من الذَّهبِ صَدَقَةٌ)، (٢) والأُوقيَّةُ أربعون درهمًا، فحمس أواقٍ مائتا دِرْهم.

"ونِصابُ الفضَّةِ: مائتا دِرهم بوزِنِ مكَّةَ نقْرَةً خالصةً، فإن كان معه دَراهم مغشُوشة: فإن كان فيها هذا القَدْر نقرةً خالصةً، لزمته الزكاةُ.

ونِصابُ الذّهبِ: عِشرون مِثقالًا خالِصًا بوزِنِ مَكَّةَ، ففيهما رُبُعُ العُشْرِ" وقد دلَّلنا على مِقدارِ النِّصابِ، وأمَّا وزنُ مكَّة؛ فلقوله ﷺ: (الميزانُ ميزانُ مَكَّةَ، والمِكيالُ مِكيالُ المدينةِ)، (")وأمَّا رُبُعُ العُشْرِ؛ فلقوله ﷺ: (في الرِّقَّةِ رُبْعُ العُشْر) (1)، والرِّقَّةُ: اسم للذَّهبِ والفِضَّةِ.

"قال: وما زادَ فيُحاسبه"؛ لقوله ﷺ: (فإذا كانَت مائتَى دِرهم ففيها خمسةُ دَراهمَ

۲۹/ ب

<sup>(</sup>١) التوبة: ٣٤.

<sup>(</sup>٢) لم أقف على العبارتين معا في حديث واحد، وإنما وقفت على كل عبارة منهما في حديث على النحو الآتي: صحيح البخاري (٢/ ١١٥) وقم (١١٥) وقم (١١٥)، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة، وليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة»، والأموال لابن زنجويه من التمر صدقة، وليس فيما دون خمس ذود أبيه، عن جده قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إنما الزكاة في أربع: في الحنطة والشعير والتمر والزبيب ، وليس فيما دون خمسة أوساق شيء ، والوسق ستون صاعا ، وليس فيما دون مائتي درهم شيء ، ولا فيما دون عشرين مثقالا ذهبا شيء، ولا فيما دون خمس ذود شيء "، ومسند الشافعي – ترتيب السندي (١/ ٢٣٢) رقم (٦٤٠)، عن أبي سعيد الخدري: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة (الأوقية بضم الهمزة وتشديد الياء تجمع على أواقي بتشديد الياء وتخفيفها وحذفها والإجماع على أن الأوقية الشرعية أربعون درهما وهي أوقية الحجاز والدرهم ستة دوانيق والورق بفتح فكسر أو سكون: الفضة وظاهر الحديث أنه لا زكاة في الفضة في أقل من هذا القدر وهو مائتا درهم أما الذهب فأقل ما يجب فيه الزكاة منه عشرون مثقالا وقد ورد في ذلك أحاديث ضعاف ولكن الإجماع منعقد على هذا).

<sup>(</sup>٣) سنن أبي داود (٣/ ٢٤٦) رقم (٣٣٤٠)، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الوزن وزن أهل مكة، والمكيال مكيال أهل المدينة»، قال أبو داود: وكذا رواه الفريابي، وأبو أحمد، عن سفيان، وافقهما في المتن، وقال أبو أحمد: عن ابن عباس، مكان ابن عمر، ورواه الوليد بن مسلم، عن حنظلة، قال: «وزن المدينة ومكيال مكة» قال أبو داود: «واختلف في المتن في حديث مالك بن دينار، عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا»، [حكم الألباني] : صحيح، وسنن النسائي (٥/ ٤٥) رقم (٢٥٢٠)، [حكم الألباني] عصحيح، حاء في تنقيح التحقيق للذهبي (٢/ ٧٥) رقم (٢٥٤)، [مسألة] : العبرة بمكيال المدينة، وميزان مكة. وقال أبو حنيفة: الاعتبار في كل بلد بعادته. (د) الثوري، عن حنظلة، عن طاوس، عن ابن عمر، قال رسول الله: " الوزن وزن أهل مكيال أهل المدينة ". قال (د) : رواه بعضهم؛ فقال: عن ابن [عباس] مكان ابن عمر، ورواه الوليد بن مسلم، فقال فيه: " الوزن وزن أهل المدينة، ومكيال مكة ".

<sup>(</sup>٤) صحيح البخاري (٢/ ١١٨) رقم (١٤٥٤) من حديث أبي بكر الطويل في الزكاة وفيه: (وفي الرقة ربع العشر).

وَمَا زَادَ فعلى حِسابِ ذَلِكَ) (١) ولأنَّه لا يمكن تجزئته من غير ضَررٍ. "فإن نقص عن النِّصابِ حَبَّةً فلا زكاة، وإن كانت تَرُوجُ رَواجَ الوازِنةِ لِجودتِها" والدليل عليه الخبر المذكور.

"وفيه مسائلُ أربعةً:

الأولى: أنَّه يُخرِج عن الجيِّدةِ من جِنسِها وعن الرَّدِيئةِ من جِنسِها" كما في المواشي. "ولا يُجزِيءُ أحدُهما عن الآخرِ" كالمواشي. "ولا يُكَمَّلُ أحدُهما بالآخرِ، كما لا يُكَمَّلُ نِصابُ الغَنَمِ بمالٍ آخر.

الثانية: إن كان له مائة درهم، وله مائة أخرى دَيْنٌ على مَلِيءٍ وتمَّ الحَوْلُ عليهما، أخرجَ الزكاة من الحاضرِ وانتظر وصوله إليه؛ فإذا حصل الدينُ ووصل الحاضرِ وانتظر وصوله إليه؛ فإذا حصل الدينُ ووصل الغائبُ أدَّى رُبُعَ عُشْرِهما" وذلك لأنَّ النِّصابَ يُكَمَّلُ بالغائبِ وبالدَّينِ كما يُكَمَّلُ بالحاضِرِ؛ إذ الكُلُّ ماله.

"الثالثة: إذا كان له ذهب وفِضَة مجموعتانِ بالنّارِ والجُملة ألف مِثقالٍ، وأحدُهما ستُمائة والآخرُ أربعُمائة، ولم يَدْرِ أنَّ الذَّهب هو ستُمائة أو الفِضَّة: فإمّا أن يُمَيِّزَ بالنّارِ حتَّى يُعْلَم، وإمّا أن يُحرِجَ زكاة ستُمائة مثقال فضَّة وستُمائة مثقال ذَهب؛ لِطلبِ اليَقينِ، فإن أخرج زكاة ستّمائة مثقال فَهب وأربعمائة مثقال فِضَّة لم يجز؛ لأنّه لا تَبرأ فِمّته بيقين"؛ لاحتمال أن يكون فيها ستمائة فضَة، وقد أخرج عن بعضها ذَهبًا، والذَّهبُ لا يُجْزىءُ عن الوَرِق؛ لما ذَكرناه في الصّنفَينِ، ولأخَما لا يجعلانِ في الرّبا كالجنسِ الواحِدِ، فكذلك في الزكاةِ.

"الرَّابِعةُ: لا زَكَاة في الَّلآليءِ والجَواهِرِ وسائرِ الأعْيانِ سِوى النَّقدَينِ"؛ لأنَّ ما سِواهُما يُعدُّ للاستعمالِ،/كالعوامِلِ من الإبِلِ والبَقَرِ.

"أمَّا الحُلِيّ المُباحِ من الذَّهَبِ والفِضَّةِ، فلا زكاة فيها على أصحِّ القولينِ؛ لأنَّه رُخِّص في استعمالهما كسائرِ السِّلعِ" وهي غيرُ نامِيةٍ. "وإن كانت مَحظورةً أو آنِيةً فالزكاةُ واجِبةٌ فيها؛ لأنَّها مُكسَّرةٌ شَرْعًا، فهي كالتِّبْرِ"؛ إذ لا رُخْصةَ في استعمالها. "وإذا اتَّخذَ الرَّجلُ حُليَّ النِّساءِ لِيُكْرِيَها النِّساء، أو المرأةُ حُليَّ الرِّجالِ لِتُكْرِيَها الرِّجالَ، فهي مُباحةً" وهي كالمنطقةِ وحليلة السَّيفِ والسنان

/**v** •

<sup>(</sup>۱) سنن أبي داود (۲/ ۱۰۱) رقم (۱۰۷۳)، عن علي رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم ببعض أول هذا الحديث، قال: «فإذا كانت لك مائتا درهم، وحال عليها الحول، ففيها خمسة دراهم، وليس عليك شيء - يعني - في الذهب حتى يكون لك عشرون دينارا، فإذا [ص: ۱۰۱] كان لك عشرون دينارا، وحال عليها الحول، ففيها نصف دينار، فما زاد، فبحساب ذلك»، قال: فلا أدري أعلى يقول: فبحساب ذلك، أو رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول، إلا أن جريرا، قال ابن وهب «يزيد في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول»، [حكم الألباني]: صحيح.

## (المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْحُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ عمدِ بنِ يونسَ بنِ عمدٍ بنِ مَنَعَةَ المُوصِلِّيِّ الشَّافِعِيُّ '

والسَّرِجُ واللِّجام، فلا زَكاة عليهما فيها؛ لكونها مُباحة، وقد قال رسول الله عَلَيْ: (ليسَ في الحُلِيِّ زَكاة) (١) وهذا على القول الجديد: أنَّ الحُليَّ لا زَكاة فيه. والقول القديم: أنَّا بَجِبُ؛ وهو مذهبُ أبي حنيفة -رحمه الله (٢)؛ لأنَّ سبب الوُجوبِ عَينُ الذَّهبِ والفِضَّةِ كما في الرِّبا، وقد قال على لامرأةٍ في يدِها سِوارَانِ من ذَهبٍ: (أَتُعْطِينَ زَكاةَ هَذَا؟) فقالت: لا، فقال: (أيُسرُّكِ أن يُسوِّرَكِ اللهُ بما سِوارانِ من نارٍ؟). (٦) "قال: وقد اللهُ بما سِوارانِ من نارٍ؟). (٦) "قال: وإن اتَّخذوها لأنفُسِهم فهي محظورة " وبحبُ فيها الزكاة؛ لأنَّ حُليَّها حرامٌ عليه، وحُليَّه حرامٌ عليها. "ولها تحليةُ المُصحفِ، وأنَّ الذَّهبَ مُباحة لها. "وله تحليةُ المِنطَقةِ المِنطَقةِ ، وكذلك السَّيفُ والدَّواةُ " بالفِضَّةِ؛ لأنَّ الفِضَّة مُباحة للرَّجلِ، إلَّا ما فيه الإسرافُ كالأواني وما أشبهها، وقد لبسَ النَّبيُّ عَلَيْ حَاثَمَ الفِضَّةِ. (١) "وأمًا لِجامُ الفَرَسِ فَهي تَحْلِيتُه بالفِضَّةِ وجهان " وجه

<sup>(</sup>۱) سنن الدارقطني (۲/ ۰۰۰) رقم (۱۹۵۵)، عن جابر بن عبد الله: قال «ليس في الحلي زكاة». أبو حمزة هذا ميمون ضعيف الحديث، والسنن الدارقطني (۲/ ۰۰۰) رقم (۱۹۵۶)، عن فاطمة بنت قيس ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «في الحلي زكاة»، والسنن الكبرى للبيهقي (٤/ ۲۳۳) رقم (۲۳۳۷) رقم (۲۳۳۷)، عن عبد الله بن عمر أنه قال: "ليس في الحلي زكاة "، السنن الكبرى للبيهقي (٤/ ۲۳۳) رقم (۲۰۵۳)، عن شعيب، قال: كتب عمر رضى الله عنه إلى أبي موسى أن " مر من قبلك من نساء المسلمين أن يصدقن حليهن " وذلك فيما أحاز لي أبو عبد الله الحافظ روايته عنه عن أبي الوليد ثنا الحسن بن سفيان ، ثنا أبو بكر ثنا وكبع وعبد الرحيم عن مساور ، فذكره. وهذا مرسل، شعيب بن يسار لم يدرك عمر، جاء في خلاصة البدر المنير (۱/ ۲۰۸) رقم (۲۰۱۱)، "أثر عمر: أنه أوجب الزكاة في الحلي المباح]، رواه البيهقي عنه بإسناد مرسل. قال الرافعي وروي مثله عن ابن عباس، قلت: حكاه ابن المنذر عنه. قال الشافعي ويروى عنه ليس في الحلي زكاة ولا أدري أثبت عنه أم لا ؟ قال [الرافعي]: وروي عن ابن مسعود مثلهما. قلت: حكاه ابن المنذر والبيهقي عنه".

<sup>(</sup>٢) جاء في الحجة على أهل المدينة (١/ ٤٤٨): «قال ابو حنيفة من كان عنده تبر او حلي من ذهب او فضة لا ينتفع بمما للبس او ينتفع بحما للبس فان عليه فيه الزكاة في كل عام يوزن فيؤخذ منه ربع العشر».

<sup>(</sup>٣) سنن أبي داود (٢/ ٩٥) رقم (١٥٦٣)، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن حده، أن امرأة أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعها ابنة لها، وفي يد ابنتها مسكتان غليظتان من ذهب، فقال لها: «أتعطين زكاة هذا؟»، قالت: لا، قال: «أيسرك أن يسورك الله بحما يوم القيامة سوارين من نار؟»، قال: فخلعتهما، فألقتهما إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وقالت: هما لله عز وجل ولرسوله، [حكم الألباني] حسن، ومسند الشافعي - ترتيب السندي (١/ ٢٢٧) رقم (٢٤٧٩)، [حكم الألباني] : حسن، ومسند الشافعي - ترتيب السندي (١/ ٢٢٧) رقم (٢٤٧٦)، عن عائشة: -أنها كانت تلي بنات أخيها لأنهن كن يتامى في حجرها لهن الحلي فلا تخرج منه الزكاة (الحلي بفتح فسكون ما تنزين به المرأة من مصوغ المعادن وجمعه حلى كدلى وفيه وفيما بعده أن الحلي لا زكاة فيه وهذا مذهب جمهور الفقهاء ومنهم الشافعية وقد خالفهم الحنفية فقالوا بوجوب الزكاة في الحلي اعتمادا على أحاديث عن الرسول منها أن المرأة أتت النبي وفي يدها مسكتان غليظتان من ذهب فقال لها أتعطين زكاة هذا قالت لا قال أيسرك أن يسورك الله بحمه يوم القيامة سوارين من نار إلخ قال الحنفية أن الموجب لزكاة الحلي الأحاديث والذي خالف الآثار وهي لا تعارض الأحاديث وقال جمهور الفقهاء أن الأحاديث الموجب كانت قبل حل الذهب للنساء والخلاف في الحلى المباح أما حلى الرجال والأواني ففيها الزكاة باتفاق).

<sup>(</sup>٤) صحيح البخاري (٤/ ٤٥) رقم (٢٩٣٨)، عن قتادة، قال: سمعت أنسا رضي الله عنه، يقول: لما أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يكتب إلى الروم، قيل له: إنحم لا يقرءون كتابا إلا أن يكون مختوما، «فاتخذ خاتما من فضة، فكأني أنظر إلى بياضه في يده، ونقش فيه محمد رسول الله»، وصحيح مسلم (٣/ ١٦٥٧) رقم (٢٠٩٣).

الجوازِ: أنَّه من آلاتِ الحربِ، فكان كتحلية السَّيفِ. ووجه المنع: تشبيهًا له بالأواني.

"وتحليتُه بالذَّهَبِ ممنوعٌ"؛ لأنَّه حرامٌ على الرِّحالِ. "ولا يجوزُ اتِّخاذُ الأواني على أقْيسِ القَولينِ/" بناءً على استعمالها، والصَّحيحُ: أنَّ الاستعمال حرامٌ، وما لا يجوزُ استعمالُه لا يجوزُ اتخاذُه كالملاهِي. "النَّوعُ الرابعُ: زكاةُ التِّجارةِ.

"النوع الرابع: زكاه التجارةِ.

وزكاةُ مالِ التِّجارةِ كزكاةِ النَّقدَينِ" يريد: في الحَوْلِ والنِّصابِ وقَدْر المِحرجِ.

"وفيه مسائل:

الأولى: أنَّ المالَ إنَّما يصيرُ مالَ التّجارةِ بِنيَّةِ التّجارةِ عند شِرائِه"؛ لأنَّ النيَّة لمحردها لا تعملُ ما لم تكن لها قرينةٌ، كما لو كانت له سَوائِمُ فَنوى عَلَفَها، لا ينقطِعُ الحَوْلُ ما لم يَعلف، أو كانت مَعْلوفَةً فَنوى الإسامَةَ، لا يَنعقِدُ الحَوْلُ ما لم يسُم، وكذلك لو كان مُقيمًا فَنوى السَّقَر، لا يَصير مُسافِرًا ما لم يَخرُج عن البَلدِ. "فلو اشترى بِنيَّةِ القِنْيَةِ ثم نَوَى التّجارةَ، لا يكون للتّجارةِ حتى يَبْتاعَ به شيئًا على نِيَّةِ التّجارةِ، في يُبتدأُ الحَوْلُ من وقتِ شِرائِه"؛ لما ذكرناهُ؛ وهو أنَّ النيَّةَ لِمُحردِها لا عملَ لها. "وإن قطع نيَّة التّجارة، انقطع الحَوْلُ "؛ لأنَّ النيَّة ههنا مَقرونة بالإمساكِ؛ إذ هو مُسِكِّ للمالِ، فكان في التَّأثير والاعتبارِ كما لو نوى مع الشِّراءِ، ولأنَّ الأصل في الأموالِ الاقتناءُ، والتّحارةُ أمرٌ عارِضٌ، والرَّدّ إلى الأصلِ يمُحرَّدِ النيَّةِ حائزٌ، كالمسافِرِ إذا نوى الإقامة في قَريةٍ. "قال: والأولى أن يُؤدِّي زكاة ذلك الحَوْلِ" يريد: إذا كانت النيَّةُ مَقرونةً بالشِراءِ ونَوى قَطْعَها؛ ليحرُبَ من الخِلافِ، فإنَّ انقطاع الحَوْلِ يقطعُ نِيَّة التّحارة ههنا فيه تردُّدٌ.

"المسألةُ النَّانيةُ: إن كانت البِضاعة التي وقع بها شِراءُ السِّلعةِ نِصابًا مِن ذَهَبٍ أو فِضَةٍ، فالحَوْلُ مُعتبر من وقتِ مِلكِ النِّصابِ لا مِن وقتِ الشِّراءِ؛ فإنَّ النَّقد مُتهَيِّ للتِّجارةِ دُونَ النيَّة، فابْتَنى عليه حَوْلُ التِّجارةِ"؛ ولأنَّ النِّصابَ/كان ظاهِرًا، فصار في ثمنِ السِّلعةِ كامِنًا، فهو كما لو كان عَيْنًا فأقْرَضهُ فصار دَينًا، وهذا لا يُوجبُ قطع الحَوْلِ فيه. "قال: ثم الأداءُ يكونُ من جِنسِ البِضاعةِ التي عيناً فأقرَضهُ فصار دَينًا، وهذا لا يُوجبُ قطع الحَوْلِ فيه. "قال: ثم الأداءُ يكونُ من جِنسِ البِضاعةِ التي بها اشترى؛ إذ التَّقويمُ يقعُ بها في مَعرِفةِ النصاب، وعند ذلك لا يجوزُ أخذُ وَرقٍ عن ذَهَب، ولا ذَهَب عن وَرقٍ"؛ لأنَّ هذه العروض فُروعٌ لِذلك الأصلِ، ولِهذا يبتني حَوْلُها على حَوْلِه، فيكونُ الحُكمُ للأصلِ، ويتعينَ الأداءُ مِن جِنسِهِ فلا يجوزُ ذَهَب عن وَرقٍ، ولا وَرقٌ عن ذَهَبٍ كما تقدَّم. "قال: فإن كانت البِضاعةُ أقلَّ من نِصابٍ، فالحَوْلُ مُعْتَبرٌ من وقتِ الشِّراءِ"؛ وذلك لأنَّ الحَوْلَ يبتني على كانت البِضاعةُ أقلَّ من نِصابٍ، فالحَوْلُ مُعْتَبرٌ من وقتِ الشَّراءِ"؛ وذلك لأنَّ الحَوْلَ يبتني على النِّصابِ، ووقتُ اعتبارِ النُّصُبِ في عُروضِ التِّحارةِ آخِر الحَوْلِ؛ إذ في اعتباره بالتَّقويم في كلِّ لحظةٍ مشقَّة، وآخر الحَوْلِ وقتُ الوَّحوبِ فهو أوْلَى باعتبارِ النِّصاب، وإذا كان كذلك فأوَّلُ الحَوْلِ ههنا وقتُ الشَّراءِ لا

"والأداءُ من غالِبِ نَقْدِ البَلَدِ على أصحِّ الوجهَينِ، وبه يقعُ تقويمُ السِّلعِ" فلا حُكم للنَّقدِ الأوَّلِ؛ لخلوه عن الحَوْلِ بسبب نُقْصانِهِ عن النِّصابِ. "وكذا إن وقع الشِّراءُ بِعَرض قِنْيَةٍ قُوِّمَ بغالِب نَقْدِ البَلَدِ،

وأُدِّيَ مِنه"؛ إذ لا يمكن التَّقويمُ برأس المالِ في هذه الصُّورة.

"المسألةُ الثالثةُ: ما كان مِن رِبْحِ السّلعةِ في آخرِ الحَوْلِ، وجَبت الزكاةُ فيها لحَوْلِ رأسِ المالِ، ولم يُستَأنَف له حَوْلٌ كما لا يُستَأنَف للسّخالِ حَوْلٌ"؛ فإنَّه فائدةُ الأصلِ فيقعُ مضمومًا إليه كالسِّخالِ. "وإن نَضَّت في خِلالِ الحَوْلِ، فأصحُ القَولَينِ: أنَّ حَوْلَ الرِّبحِ مبنيٌّ أيضًا على حَوْلِ الأصلِ" وصورة ذلك: أن يشتريَ عَرضًا بِعِشرينَ دِينارًا، ثم يَبِيعه في أثناءِ الحَوْلِ بأربعِينَ دِينارًا، فالعِشرينَ يُؤدِّي زَكاتما بانقضاء حوْلِا، وفي العِشرينَ الرَّائدةِ القولان؛ في قولٍ: يُزكِّيها لحَوْلِ الأصلِ كالنَّتاجِ. وفي قولٍ: تفرد بحَوْلٍ؛ لأها ليست من عَينِ السِّلعَةِ، بل من كيس المِشْترِي، بِخِلافِ النَّتاج.

٧١/ ب

"الرابعةُ: إذا اشترى نِصابًا سائمةً للتّجارةِ ولم يَتَّفِقْ بيعُها حتى مَضى حَوْلٌ، فأصحُّ القَولينِ: إيجابُ زكاة البَعِيرِ دُونَ زكاةِ التّجارةِ"؛ لأنَّا منصوصٌ عليها، مُتَّفقٌ على وُحوبِها، وفي زكاةِ التّجارةِ بِخلافٌ، فهي أقْوَى؛ إذ ذَهبَ داودُ إلى: أنَّا لا بَجِبُ، وهو قولٌ قديمٌ. وقد قال رسول الله ﷺ:

(في البِزّ صَدقةٌ). (١)

"المسألةُ الخامسةُ: أنَّ أموالَ الصَّيارِفة لا يَنقطِعُ حَوْلُها بالمُبادَلَةِ كَسِلَعِ التِّجارَةِ" فإغًا في حَقِّهم أموالُ التِّحارةِ. "إلَّا أنَّ قولهُ الجَديدَ: إنَّه يَنقطعُ؛ لانَّ السِّلعَ تشترِكُ في تقويمِها بِغيرِها، فأمَّا النَّقدَانِ أموالُ التِّحارةِ. "إلَّا أنَّ قولهُ الجَديدُ: إذا اشتراها على قَصْدِ التِّحارةِ كما تفعله الصَّيارِفيةُ، ولو قَصَدَ الإمْساكَ انقطعَ الحَوْلُ قَوْلًا واحِدًا. وقُلنا أيضًا: أنَّ الواجِبَ زَكاةُ العَيْنِ لا زَكاة التِّحارةِ.

"السَّادِسةُ: زَكَاةُ رِبْحِ مَالِ القِراضِ قَبَلَ القِسمَةِ عَلَى رَبِّ المَالِ عَلَى أَظْهِرِ القَولَينِ" بناءً على أَنَّ المَالِ عَلَى أَنَّ المَالِ عَلَى أَنْ النَّامِلُ وَلَيْهُ وَلَانِ أَوْلَانِ فِي نَصيبِ الْعَامِلُ عَلَكُ الرَّصِلُ والفَرِعَ جَميعًا، والقَولانِ فِي نَصيبِ العَامِلِ.

"النُّوعُ الخامِسُ: زكاةُ الرِّكازِ والمَعْدِنِ.

والرِّكازُ: مالٌ دُفِنَ في الجاهِليَّةِ ووُجِد في أرضِ لم يَجْرِ عليها في الإسلامِ مِلْكٌ، فعلى واجِدِها

\_\_\_\_\_

<sup>(</sup>۱) جاء في التلخيص الحبير ط العلمية (۲/ ۳۹۱) رقم (۸٦٠)، "حديث أبي ذر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال "في الإبل صدقتها [وفي الغنم صدقتها وفي البقر صدقتها] وفي البز صدقة الدارقطني من حديثه من طريقين وقال في آخره وفي البز صدقة قالها بالزاي وإسناده غير صحيح مداره على موسى بن عبيدة الربذي وله عنده طريق ثالث من رواية ابن جريج عن عمران بن أبي أنس عن مالك بن أوس عن أبي ذر وهو معلول لأن ابن جريج رواه عن عمران أنه بلغه عنه ورواه الترمذي في العلل من هذا الوجه وقال سألت البخاري عنه فقال لم يسمعه ابن جريج من عمران وله طريقة رابعة رواها الدارقطني أيضا والحاكم من طريق سعيد بن سلمة بن أبي الحسام عن عمران ولفظه "في الإبل صدقتها وفي الغنم صدقتها وفي البقر صدقته ومن رفع دراهم أو دنائير لا يعدها لغريم ولا ينفقها في سبيل الله فهو كنز يكوى به يوم القيامة وهذا إسناد لا بأس به"، فائدة: قال ابن دقيق العيد الذي رأيته في نسخة من المستدرك في هذا الحديث البر بضم الموحدة وبالراء المهملة انتهى والدارقطني رواه بالزاي لكن طريقه ضعيفة".

في الذَّهَبِ والفِضَّةِ مِنهُ الحُمسِ" أمَّا اشتراطُهُ دَفنَ الجاهِليَّةِ؛ فلأنَّ ما وُجِدَ في مَواتِ دارِ الإسلام، وعليه عَلامةُ الإسلام؛ مثلَ إنْ كَانَ بَعْضُ آياتِ القُرآنِ مَكتوبًا عَليه، أو اسْمُ رَسُولِ الله عَلِيُّ فهو لُقَطةٌ على ظاهِرِ المُذَهَبِ، وكذلك لو وُجدَ في أرضٍ أُخرى عليها مِلكُ، فالظاهِرُ أنَّه لصاحِبِ المِلكِ وليس بِزكاةٍ، وأمَّا إيجابُ الحُمسِ فيه؛ فلقوله عَلَيُّ: (وفي الرَّكازِ الخُمُسُ). (1)

"والحَوْلُ غيرُ مُعتبرٍ فيه"؛ لأنَّ نماءَهُ في نفسِه؛ إذ يحصل من الأرضِ دفعةً واحدةً، فكان كالمعشراتِ. "وفيما دُون النَّصابِ قَولانِ" أحدُهما: لا يُعتبرُ"؛ لعموم الخبر، والثاني: يُعتبرُ؛ لأنَّه حقَّ يتعلَّقُ بالمستفادِ من الأرضِ، فأشبه المعشراتِ. "وفي غير الذَّهبِ والفِضَّةِ قَولانِ؛ لتردُّده في الشَّبه بين الغنائمِ والزَّكواتِ"؛ فإن اعتبرناه بالنَّقدينِ كحقِّ وإن اعتبرناهُ بالزَّكواتِ احتصَّ بالنَّقدينِ كحقِّ المعادِنِ.

"وأمًّا المَعادِنُ: فلا زَكَاةَ فيما استُخرِجَ منها سِوى الذَّهَب والفِضَّة" كالحديدِ والنُّحاسِ والرَّصاصِ، وغير ذلك؛ لأخَّا جَواهِرُ لا بَحَبُ الزَكَاةُ في عَينِها، فلا يجِبُ فيها حقُّ المعْدِنِ قِياسًا على الياقُوتِ والزَّبَرْجَدِ والفيروزَج. "قال: ففيهما بعد الطَّحنِ والتَّحصِيلِ -كما قُلنا في الحَبِّ بعد التَّنْقِيةِ- رُبعُ العُشْرِ، وعلى هذا القول يُعتبرُ النِّصابُ" كما في النُّقودِ.

"وفى الحَوْلِ قَولانِ"؛ أحدُهما: يُعتَبرُ كما في سائر الزَّكواتِ، والثَّاني: لا يُعتَبَرُ كما في المعشراتِ.

"والقولُ الثَّاني: أنَّ الواجِبَ الحُمسُ"؛ لقوله ﷺ: (في الرِّكازِ الحُمُسُ) (٢) قِيلَ: يا رَسولَ اللهِ، وما الرِّكازُ؟ قِال: (هو الذَّهبُ والفِضَّةُ المحلوقانِ في الأرض يومَ حلقَ اللهُ السَّمواتِ والأرضَ) (٦) سمَّاهُ/

**/Y Y** 

<sup>(</sup>۱) ضحيح البخاري (۲/ ۱۳۰) رقم (۱٤٩٩)، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «العجماء حبار، والبئر حبار، والمعدن حبار، وفي الركاز الخمس»، وصحيح مسلم (٣/ ١٣٣٥) رقم (١٧١٠).

<sup>(</sup>٢) سبق تخريجه أعلاه.

<sup>(</sup>٣) جاء في البدر المنير (٥/ ٢٠٧) "الحديث الخامس، أنه - صلى الله عليه وسلم - قال: «وفي الركاز (الخمس) قيل: يا رسول الله، وما الركاز؟ قال: هو الذهب والفضة المخلوقان في الأرض يوم خلق (الله) السماوات والأرض»، هذا الحديث رواه البيهقي في «سننه» من حديث أبي يوسف، عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن جده، عن أبي هريرة مرفوعا: «في الركاز الخمس. قيل: وما الركاز يا رسول الله؟ قال: الذهب والفضة (الذي) خلقه (الله) في الأرض يوم خلقت»، ورواه البيهقي في «السنن» أيضا و «المعرفة» من حديث حبان - بكسر الحاء المهملة - بن علي (العنزي) ، عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة مرفوعا: «الركاز (الذهب) الذي ينبت في الأرض». وعبد الله بن (سعيد) هذا هو المقبري، وهو واه، قال البيهقي في «سننه»: تفرد به وهو ضعيف جدا، وقد حرحه أحمد ويحيي بن معين وجماعة من أئمة الحديث. ولما ذكره عبد الحق في «أحكامه» من الطريق الأولى بلفظ: «سئل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن الركاز فقال: هو الذهب الذي خلقه الله في الأرض يوم خلقت السماوات والأرض» قال: عبد الله هذا متروك الحديث؛ قاله ابن أبي حاتم. ووقع في «كفاية» ابن الرفعة عقب ذكر الحديث: (وراويه) متروك الحديث. كما نقله عبد الحق عن أبي حامد القزويني، وهذا وهم، وصوابه عن ابن أبي حاتم، كما ذكرناه عنه".

رِكَازًا، وأوجَبَ فيهِ الحُمس. "فعلى هذا: لا يُعتَبرُ فيهِ الحَوْلُ" كما في الرِّكازِ المِدْفونِ.

"قال: وفي النّصابِ قَولانِ" قِياسًا على المعشراتِ في قَولٍ، وعلى الغَنائمِ في قَولٍ.

"وإذا اعتبرْنا النّصابَ: فما أصابَ في أيّامٍ هو مُقبِلٌ فيها على الحَفْرِ يُضَمُّ بَعضُهُ إلى البَعضِ" يريد: في إكمالِ النّصابِ؛ لأنَّ العَملَ مُتواصلٌ، وإن انقطعَ النّيلُ في بعضِ الأزمِنةِ؛ لأنَّ انقطاعه غير داخِلٍ يجبُ اختياره، فهو مَعذُورٌ مهما اتصل العمل.

"فإن أعرض بغير عُذر " والعُذرُ إصلاحُ آلةٍ ، أو مرض ، أو هرب منه بعيرٌ وما أشبه ذلك.

"ثم أَقْبِلَ على العَملِ، لم يضم إلى ما أخرَجَ قبلَ الإعراضِ"؛ لأنَّ الأوَّلَ انقَطَعَ حُكمُه، وهذه فائدة أُخرى مُستفادة .

# خَاتِمةُ الكِتابِ [يُستحبُّ لِلوالي الدُّعاء لِمن دَفعَ الصَّدقَةَ]

"حَقَّ على الوالي الدُّعاءُ لِمن دَفَع إليه الصَّدَقَة"، أي: مُسْتَحبٌ له؛ لقوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمُّ إِنَّ صَلَوْتَكَ سَكَنُّ لَمُنُمُ ۗ ﴾ (ا) "ولا يقول: اللهُمَّ صَلِّ على فُلانٍ"؛ لأنَّ المحصُوصَ به هو النَّبِيُّ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الله

"النَّوعُ السَّادِسُ: صَدَقَةُ الفِطْرِ.

1/74

<sup>(</sup>١) التوبة: ١٠٣

<sup>(</sup>۲) الجامع الصحيح للسنن والمسانيد (۱۱/ ۳۵۷)، البدع المستحدثة في السلام، السلام بالإشارة دون النطق، (طس فر) ، عن عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " ليس منا من تشبه بغيرنا، لا تشبهوا باليهود ولا بالنصارى، فإن تسليم اليهود الإشارة بالأصابع، وإن تسليم النصارى الإشارة بالأكف [والرءوس] ولا تقصوا النواصي وأحفوا الشوارب، وأعفوا اللحى، ولا تمشوا في المساحد والأسواق وعليكم القمص إلا وتحتها الأزر ".

<sup>(</sup>٣) معرفة السنن والآثار (٦/ ١٧٦) رقم (٨٤٠٩)، قال: فحق على الوالي إذا أخذ صدقة امرئ أن يدعو له، وأحب أن، يقول: «آجرك الله فيما أعطيت، وجعلها لك طهورا، وبارك لك فيما أبقيت».

<sup>(</sup>٤) الأعلى: ١٤.

الفِطرِ على النَّاسِ صَاعًا من تَمْرٍ، أو صَاعًا من شَعِيرٍ، على كُلِّ ذَكَرٍ وأَنْثَى، حُرِّ وعَبْدٍ من المسلِمينَ. (١) وقال أبو حنيفة: هي واجِبةٌ، وليسَ بِفرْضِ.

"والنَّظرُ في: قَدرِ الواجِبِ، وجِنسِه، ووقت الوُجُوبِ، ومَن يجبُ عليه.

الأوَّلُ: الوقتُ:

وهو وقتُ غُروبِ الشَّمسِ آخرَ يومٍ من رَمضَانَ على القولِ الجَديدِ، وهو أصحُّ من قوله القَديم: يطلوعِ الفَجْرِ يوم العِيدِ"؛ لأنَّ اعتبار وقتِ الفِطرِ أَوْلى، والزَكاةُ زَكاةُ الفِطرِ، وهي منسُوبَةٌ إلى الفِطرِ، والقولُ القديمُ مذهبُ أبي حنيفة رَحِمه اللهُ. (٢)

"فمن ماتَ قبلَ الغُروبِ، أو اشترى عَبدًا بَعدَ الغُروبِ فلا فطرة عليه"؛ لِعدمِ الوَقتِ فيهما.

"وعَبدُ الوَصيَّةِ إذا ماتَ المُوصِي قبيل الغُروبِ، فعلى المُوصَى له فطرتُه إذا قَبِلَ بَعدَ ذلكَ؛ فإنَّ الأصحَّ أنَّ الملكَ مُسْتَندٌ" يريد: من الأقوالِ الثلاثة في ملك الموصى له، أحدُهما: يملكُ بالموتِ، والثَّاني: بالقبولِ، والثالثُ: الوَقفُ، فإن قبل تبينا أنَّ الملك مُستند وهو الصَّحيحُ، وإذا كان الملك مُستندًا فقد ملكه فبل الغُروب، فعليه الفطرة.

# "الثاني: صِفةُ الواجبِ:

وقَدرُه مَنوانِ وثُلثَا مَنْ للحُرِّ، وجِنسُه ما يُقتاتُ"؛ للخبر، وهو ما رُوي عن أبي سَعيدِ الحُدْرِيِّ أَنَّه قال: كُنَّا نُخْرِجُ على عَهدِ رَسولِ اللهِ ﷺ صَاعًا مِن طَعَامٍ، أو صَاعًا من أبيبٍ، أو صَاعًا من أقِطٍ، أو صَاعًا من تُعيرٍ. (٣) "ويَنبغي أن يخرج من جِنس قُوتِه أو أفضَلَ"؛ لأنَّه لما وجَبَ إذا

<sup>(</sup>۱) سنن الترمذي ت شاكر (۳/ ۵۳) رقم (۲۷٦)، عن عبد الله بن عمر، «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان صاعا من تمر، أو صاعا من شعير على كل حر أو عبد، ذكر أو أنثى من المسلمين»: «حديث ابن عمر حديث حسن صحيح» وروى مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو حديث أيوب، وزاد فيه «من المسلمين»، ورواه غير واحد عن نافع، ولم يذكر فيه: من المسلمين " واختلف أهل العلم في هذا، فقال بعضهم: إذا كان للرجل عبيد غير مسلمين لم يؤد عنهم صدقة الفطر، وهو قول مالك، والشافعي، وأحمد «،» وقال بعضهم: يؤدي عنهم وإن كانوا غير مسلمين، وهو قول الثوري، وابن المبارك، وإسحاق "، [حكم الألباني]: صحيح، وسنن ابن ماجه (١/ ٥٨٤)، [حكم الألباني]: صحيح.

<sup>(</sup>٢) جاء في بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٧٤): «وأما وقت وجوب صدقة الفطر فقد احتلف فيه، قال أصحابنا: هو وقت طلوع الفحر الثاني من يوم الفطر، وقال الشافعي: هو وقت غروب الشمس من آخر يوم من رمضان حتى لو ملك عبدا، أو ولد له ولد، أو كان كافرا فأسلم، أو كان فقيرا فاستغنى إن كان ذلك قبل طلوع الشمس تجب عليه الفطرة، وإن كان بعده لا تجب عليه وكذا من مات قبل طلوع الفحر لم تجب فطرته وإن مات بعده وجبت، وعند الشافعي إن كان ذلك قبل غروب الشمس تجب عليه وإن كان بعده وجبت».

<sup>(</sup>٣) سنن الترمذي ت بشار (٢/ ٥٢) رقم (٦٧٣)، عن أبي سعيد الخدري قال: كنا نخرج زكاة الفطر إذ كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام، أو صاعا من شعير، أو صاعا من تمر، أو صاعا من زبيب، أو صاعا من أقط، فلم نزل نخرجه حتى قدم معاوية المدينة، فتكلم، فكان فيما كلم به الناس إني لأرى مدين من سمراء الشام تعدل صاعا من تمر، قال: فأخذ الناس بذلك، قال أبو

فضل من قُوتِه، وحبَ أن يكون من قُوتِه. ""فإن اقتاتَ الجِنطَة لم يَجُز الشَّعِير"؛ لأنَّه دُوهَا. "وإن كان قُوتُه حُبُوبًا مُختلفةً، اختارَ له خَيرَها"؛ لأنَّه أنفع للمساكين.

"ومن أيّها أخرَجَ أجزَاهُ"؛ لأنَّ الكُلَّ قُوته. "وقَسْمُها كَقَسْمِ زكاة الأموالِ"؛ لأنَّ الكُلَّ زَكاةٌ. "الثالث: مَن تجبُ عليه.

وكُلُّ مُسْلِمٍ فَضَلَ عَن قُوتِه وقُوتِ مَنْ يَقُوتُه يَومَ الفِطرِ وليلَته صاعٌ، وجَبَ عليهِ الإخراجُ، وكُلُّ مَسْلِمٍ فَضَلَ عَن قُوتِه وقُوتِ مَنْ يَقُوتُه يَومَ الفِطرِ وجبَ فطرته إذا كانا مسلمين" وذلك لأنَّ الفطرة تابِعة للنَّفَقَةِ، بقوله ﷺ: (أدُّوا صَدقةَ الفِطرِ عَمَّن تَمونُونَ). (١) وقوله: "إذا كانا مُسلِمين" احتِرازٌ من الكافِرِ؛ لأنَّ النَّبي ﷺ قال: (زكاةُ الفطرِ طُهْرَةٌ للصائمِ من اللَّغوِ والرَّفثِ) (٢) فيكون أهليَّةُ الطُّهرة شَرطًا لؤجوبِها. "فإن كان المُؤدَّى عنه كافِرًا لم تجب"؛ لما ذكرناهُ.

"وإن كان السَّيِّدُ كَافِرًا والعَبدُ مُسلِمًا، فالأصحُّ: أنَّها لا تَجب "؛ لأنَّا إن قُلنَا: المؤدِّي هو الأصلُ، فالكافِرُ ليسَ أهلًا للوُحوبِ، وإن قُلنَا: هو المحتَملُ، فمن لم يكن أهلًا للفطرة لم يكن أهلًا للتَّحمُّلِ عن

سعيد: فلا أزال أخرجه كما كنت أخرجه، هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم يرون: من كل شيء صاعا وهو قول الشافعي، وأحمد، وإسحاق، جاء في مسند الشافعي - ترتيب السندي (١/ ٢٥٢) رقم (٦٧٩)، (الأقط مثلثة ويحرك ككتف ورجل وإبل: شيء يتخذ من المخيض الغنمي كما في القاموس وفي النهاية هو لبن مجفف يابس مستحجر يطبخ به وفي اللسان يتخذ من لبن المخيض يطبخ ثم يترك حتى يمصل وقال ابن الأعرابي: هو من ألبان الإبل خاصة والحاصل أنهم أجمعوا على جواز إخراجها من القمح والزبيب والتمر والشعير وأما الأقط فأجازه مالك والجمهور ومنعه الحسن وأختلف فيه قول الشافعي وقاس مالك على الخمسة كل ما يتخذ منه الخبز فيدخل فيه الذرة وعنده قول آخر بالاقتصار على المنصوص وانفرد أبو حنيفة بجواز إخراج القيمة والأصح إخراجها من غالب قوت بلده أو قوت نفسه).

- (۱) جاء في خلاصة البدر المنير (۱/ ۳۱٤) رقم (۱۰۸٤)، حديث: "أدوا صدقة الفطر عمن تمونون"، رواه الشافعي والدارقطني والبيهقي من رواية ابن عمر ولفظ الشافعي أن رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، فرض زكاة الفطر على كل حر وعبد ذكر وأنثى ممن تمونون. ولفظ الباقين: أمر رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، بصدقة الفطر عن الصغير والكبير والحر والعبد ممن تمونون. قال البيهقي: إسناده غير قوي [و] رواه البيهقي من رواية على بمثله وقال: هو مرسل، و مسند الشافعي ترتيب السندي (۱/ ۲۰۱) رقم (۲۷۱)، (أحبرنا): إبراهيم بن محمد، عن جغفر بن محمد، عن أبيه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر على الحر والعبد والذكر والأنثى ممن تمونون (قوله ممن تمونون أي تنفقون عليه ويؤيد مذهب الشافعي ومن وافقه من الأقمة في من تجب زكاتهم على الإنسان).
- (۲) سنن أبي داود (۲/ ۱۱۱) رقم (۱۲۰۹)، عن ابن عباس، قال: «فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث، وطعمة للمساكين، من أداها قبل الصلاة، فهي زكاة مقبولة، ومن أداها بعد الصلاة، فهي صدقة من الصدقات»، [حكم الألباني]: حسن، جاء في خلاصة البدر المنير [حكم الألباني]: حسن، جاء في خلاصة البدر المنير (۳۱۳/۱) رقم (۱۰۸۱)، "رواه أبو داود وابن ماجه والحاكم وقال: صحيح على شرط البخاري. وهو كما قال، لا كما رد صاحب الإمام والإلمام عليه".

الغَيرِ. "قال: والعَبدُ الذي هو للتِّجارةِ يجبُ إخراجُ فطرته، خلافًا لأبي حنيفة"؛ (١) لوجودِ الأهليَّة. واجتماع الزَّكاتينِ فيه -أعني: زكاة الفِطرِ، وزكاةَ التِّجارةِ - لما كان بِسَببينِ مُخْتلِفَينِ/ فلا بأس به، كاجتماعِ الحدَّينِ بِسببينِ مُختلِفَينِ. وأوجبَ أبو حنيفة في العبدِ الكافِرِ إذا كان للقنية (٢)، ولم يوجِب في العبدِ المسلِم إذا كان للتِّجارةِ. (٣)

"والعَبدُ المُشرِكُ تجب فطرته على سيِّدَيْهِ بالشَّركةِ" اعتبارًا بالنَّفَقةِ. "ولا يُخْرَجُ نِصفُ صَاعٍ في الفطرة إلَّا في هذا المَوضِعِ على نَصِّ الشَّافِعِيِّ هُهُ"؛ لأنَّ إخراج بعض الصَّاعِ عن شَخصٍ كإعتاقِ بعض الرَّقبَةِ في الكَفَّارةِ، وجوازه في العَبدِ المِشتَركِ اعتبارًا بالنَّفَقَةِ كما ذُكَرناه.

"ولو كان له نِصفُ عَبدٍ ونِصفُه حُرٌّ، فعليه في نصفه نصفُ زكاته"؛ لأنَّ عليه نِصفُ نَفَقَته. "فإن كان ما يَقُوتُه ليلة الفِطرِ ويومَه، أدَّى النِّصفَ عن نصفه الحُرِّ " اعتبارًا بالنَّفَقَةِ.

"أمّّا الزَّوجةُ، ففطرتُها على الزَّوجِ إن كان الزَّوجُ مُوسِرًا"؛ لما ذَكرناه. "فإن أخرجَتْ عن نفسِها أجزأتْ"؛ لأخّّا الأصلُ في الوُحوبِ على قولٍ، والزَّوجُ مُتحمِّلٌ عنها. "قال: وهي مُتبرِّعةٌ بذلك"؛ لأنَّ الخِطابَ مع الأزواجِ. "وإن زوَّجَ أمَتَهُ عَبدًا أو مُكاتبًا ففطرتُها على السَّيِّدِ"؛ لأخَّما إذا لم يجب عليهما لأنفُسِهما، فلأن لا يجب عن غيرهما كان أوْلى، وإذا لم يجب عليهما كانت الأمَةُ كأن لا زَوج لها، فهي كما قبلَ النِّكاحِ. "وإن كان زوجُها حُرًّا فعلى الزَّوجِ"؛ لوُحوبِ نَفَقَتِها عليهِ. "وإن كان مُعْسِرًا فعلى السَّيِّدِ" كما في العَبدِ.

"قال: وإن فضل عن القُوتِ ما يُؤدِّي عن بعضِهم أدَّى عن بعضِهم"؛ لأنَّ الميسُورَ لا يَسقُطُ بالمُعْسُورِ. "وأوْلاهُم بالتَّقديم مَن كان نَفَقَته آكدً"؛ لإتباعِها النَّفَقَة/.

"وقد قدَّم رَسولُ اللهِ ﷺ نفقَة الوَلَدِ على نَفقَةِ الزَّوجَةِ، ونفقتَها على نفقَةِ الخَادِم" (١) فكذلك

1 £

<sup>(</sup>۱) جاء في بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (۲/ ۷۰): "فكما يجب عليه زكاة رأسه يجب عليه زكاة ما هو في معنى رأسه فيجب عليه أن يخرج صدقة الفطر عن مماليكه الذين هم لغير التجارة لوجود السبب وهو لزوم المؤنة وكمال الولاية مع وجود شرطه وهو ما ذكرنا. وقال - صلى الله عليه وسلم -: «أدوا عن كل حر وعبد» وسواء كانوا مسلمين، أو كفارا عندنا، وقال الشافعي لا تؤدى إلا عن مسلم". (۲) ينظر الحاشية أعلاه.

<sup>(</sup>٣) جاء في بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٧٠): «ولا فطرة في عبد التجارة عندنا».

<sup>(</sup>٤) مسند الشافعي - ترتيب السندي (٢/ ٦٣) رقم (٢٠٩)، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله: عندي دينار قال: «أنفقه على نفسك» قال عندي آخر: قال «أنفقه على ولدك» قال عندي آخر: قال «أنفقه على أهلك» قال عندي آخر: قال «أنفقه على خادمك» قال عندي آخر: قال «أنبة على أهلك قال سعيد ثم يقول أبو هريرة إذا حدث بهذا الحديث: يقول ولدك أنفق على إلى من تكلني تقول زوجتك أنفق على أو طلقني يقول خادمك أنفق على أو بعني (يؤخذ من هذا الحديث أن نفقة الولد مقدمة على نفقة الزوجة خلافا للشافعي رضي الله عنه فنفقة الزوجة مقدمة عنده)، جاء في تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (٢/ ٥٧٠) رقم (٦٠٣)، "(قدم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نفقة الولد على نفقة الزوجة ونفقة الزوجة على نفقة الخادم). قال العراقي: رواه أبو داود في سننه من حديث أبي هريرة بسند صحيح وابن حبان والحاكم وصححه ورواه

لَوْصِلْيُّ الشَّافِعِيُّ '	(الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِيُّ الشَّافِعِيِّ "			
			الفطرة.	
			<del></del>	
			= =	
		حبان أيضا بتقديم الزوجة على الولد".	النسائي وابن	
	YOY			

#### خَاتمةٌ

# [في صَدَقَةِ التَّطَوُّع واختلافِ حالِ المُتصَدِّقِ]

"مَن كَان ضعيفَ القَلبِ فليسْتَظهِرْ للمُستقبلِ" أي: لا يَتصدَّق بجميعِ ماله. "ومَن كَان حَسَنَ الظَّنِّ بِربِّهِ فليُنْفِقْ وليَتصدَّقْ؛ رأى رَسولُ الله ﷺ كِسرةَ خُبزٍ عِندَ بِلالٍ هِ فقال: (ما هذا) قال: رغيفٌ أفطرتُ على بعضِه، وأمسكتُ بعضه لأفطر عليه اليَومَ، فقال ﷺ: (أنفِق بلالًا ولا تخشَ مِن في العَرش إقلالًا). (١)

والمُستَحبُّ: أن يقصدَ الرَّجُلُ بِصَدَقته أقربَ قرابته من الفُقَراءِ" كما في سائر الزكواتِ، واللهُ أعلمُ.

<sup>(</sup>۱) جاء في تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (٥/ ٢٣١٥) رقم (٣٦٨٢)، "(ونحى بلالا) رضي الله عنه (عن الادخار في كسرة خبز) كان (ادخرها ليفطر عليها)، قال العراقي هذا لم أره قلت المعروف نحيه عن ادخار تمر كان ادخره (فقال – صلى الله عليه وسلم – أنفق بلالا ولا تخش من ذي العرش إقلالا)، قال العراقي: رواه البزار من حديث ابن مسعود وأبي هريرة وبلال دخل عليه النبي – صلى الله عليه وسلم – وعنده صبر من تمر فقال ذلك ورواه أبو يعلى والطبراني وكلها ضعيفة"، ومسند أبي يعلى الموصلي (١٠/ ٢٦٩) رقم (١٠ / ٢٠٤)، عن أبي هريرة، قال: عاد رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا، فأخرج إليه صبرا من تمر فقال: «ما هذا يا بلال؟» قال: تمر ادخرته يا رسول الله. قال: «أما خفت أن تسمع له بخارا في جهنم؟ أنفق بلال ولا تخافن من ذي العرش إقلالا»، [حكم حسين سليم أسد] : إسناده جيد، وبالألفاظ نفسها أيضا في المعجم الأوسط (٣/ ٨٦) رقم (٢٥٧٢)، ومعجم ابن المقرئ (ص: ١٨٣) رقم (٥٥٨).

# كتاب الصيّيام

"صَوْم رمضانَ واجبٌ على كُلِّ مُسلِمٍ مُكَلَّفٍ" كَسَائرِ العِباداتِ. "والنَّظر في: سَببه، ورُكنِه، وشرطه، وسُننه، وحُكْمهِ. الأوَّلُ: السَّببُ

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ (١) سَببُ الوُجوبِ رُؤيةُ هِلالِ رَمَضَانَ، واسْتِكْمَالِ ثَلَاثِينَ مِنْ شَعْبانَ؛ لقوله ﷺ: (صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ وأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ، فإنْ عُمَّ علَيْكُم فَاسْتَكْمِلُوا العِدَّةَ ثَلاثينَ يومًا). (٢)

#### وفيه مسائل:

الأولى: إذا رَأَى الهِلالَ أهلُ بلدَةٍ ولم يَرَه أهلُ بلدَةٍ قريبةٍ منها فعلى البَلدَينِ فَرْضُ الصَّومِ"؛ لأنَّ المناظرَ تختلفُ لأَهما كَبَلْدَةٍ واحِدةٍ. "وإن تباعدتا قَدْرَ مسافةِ القَصْرِ فصَاعِدًا فلكُلِّ بَلدةٍ حُكمُها"؛ لأنَّ المناظرَ تختلفُ باختلافِ البِقاع.

"الثانية: يثبت هلال رمضان بشاهِدٍ واحِدٍ عَدْلٍ على أصحِ القولينِ"؛ لأنَّ النَّبِي عَلَى صام/ بقول ابن عُمر عَهُ وحْدَهُ، وأمرَ النَّاسَ بالصِّيام؛ (٢) ولأنَّ فيه احتياطًا للعِبادةِ كما قال عَلَيٌّ عَلَيْ: لأصُوم يومًا من شَعبَانَ أحبُ إليَّ من أنْ أُفطرَ يومًا من رمضان. (١)

(١) البقرة: ١٨٥.

1/40

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (٣/ ٢٧) رقم (١٩٠٩)، - حدثنا آدم، حدثنا شعبة، حدثنا محمد بن زياد، قال: سمعت أبا هريرة رضي الله عنه، يقول: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن غبي عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين»، وصحيح مسلم (٢/ ٧٦٢) رقم (١٠٨١) بألفاظ مقاربة.

<sup>(</sup>٣) سنن الدارمي (٢/ ١٠٥٢) رقم (١٧٣٣)، عن ابن عمر رضي الله عنه، قال: «تراءى الناس الهلال، فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أني رأيته، فصام وأمر الناس بالصيام»، [تعليق المحقق] إسناده صحيح، سنن الدارقطني (٩٧/٣) رقم (٢١٤٦)، قال الدارقطني: "تفرد به مروان بن محمد ، عن ابن وهب وهو ثقة"، وقال الحاكم في المستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ٥٨٥) رقم (١٥٤١): "صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه".

<sup>(</sup>٤) مسند الشافعي – ترتيب السندي (١/ ٢٧٤) رقم (٢٢١)، (أحبرنا) : عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان، عن أمه فاطمة بنت حسين: أن رجلا شهد عند علي رضي الله عنه على رؤية هلال رمضان فصام وأحسبه قال وأمر الناس أن يصوموا وقال أصوم يوما من شعبان أحب إلي من أن أفطر يوما من رمضان (قول علي عليه السلام «أصوم يوما من شعبان أحب إلي إلى إلى إلى إلى الله الله الله الله الله الله عند هذا من رمضان ولم يأخذ بشهادة الفرد في رؤية الهلال وإنما صامه للاحتياط مخافة أن يكون من رمضان فيقع ناقصا فقال عليه السلام «لأن أصوم يوما من شعبان أحب إلي من أن أفطر يوما من رمضان» وذلك لأن الكلام في صوم يوم الشك فهو يفضل أن يصومه فإن ظهر أنه من رمضان فقد أداه كاملا وإن ظهر أنه من شعبان وقع نفلا ومن هنا نفهم مذهبه في صوم يوم الشك وقد أوجبه أحمد وجماعة بشرط أن يكون هناك غيم والجمهور ومنهم مالك والشافعي على حرمة صومه إلا أن يوافق عادة له

"وطريقه طريق الشَّهادةِ على أصح الوجهين لا طريق الرُّواية"؛ بدليل أنَّه لا يُقبلُ من شاهِدِ الفَرْعِ مع مُضورِ شاهِدِ الأصْلِ، وعلى هذا تعتبر الحُرِّيَّةُ والذُّكورةُ والبُلوغُ ولفظُ الشَّهادةِ ومُضورُ بحلسِ القَضاءِ، كما في سائرِ الشَّهاداتِ. "ولا يُفطِرُ في آخِرِ رمضان بأقلَّ من شاهِدَينِ عَدْلَينِ قولًا واحِدًا؛ احتياطًا للعِبادةِ في سُقوطِ الفَرْضِ عنه.

الثالثة: إذا رُوَيَ الهِلالُ قبل الزَّوالِ فهو هِلالُ الليلةِ القابِلةِ كما بعد الزَّوالِ، خلافًا لأبي حنيفة رحمه الله" (١)؛ وذلك لقول عُمر ﷺ في كِتابه إلى أبي وائلٍ: أنَّ الأهِلَّةَ بعضُها أعظمُ من بعضٍ، فإذا رأيتُم الهِلالَ أوَّل النَّهار فلا تُفطروا حتى يَشهَدَ شاهِدانِ أَضَّما رَأياهُ بالأمس. (٢)

"الرَّابعةُ: لو صحَّت عدالةُ شاهِدي شوَّال يومَ العيد قبل الزَّوالِ، وقد شهِدا برؤيةِ الهِلالِ ليلاً صلّق العِيدِ"؛ لأنَّ الوقتَ باقٍ. "قال: وإن صحَّت بعد الزَّوالِ ففي قضاءِ العِيدِ من الغَدِ قولانِ" بناءً على قضاءِ النَّوافِلِ؛ ففي قضائها قولانِ، والذي يختصُّ بصلاةِ العِيدِ أهَّا: هل تفوتُ بفواتِ وقْتِها أمر لا فيه خلاف، فإن قُلنا: لا تفوتُ متى تقضى في ذلك اليوم، وهو يوم الثلاثين أو الحادي والثلاثين؛ ففيه وجهان، وهل تراحي القضاء عن الحادي والثلاثين وجهان أيضًا/ إذ يبعد إقامة هذا الشِّعارِ في يومٍ لا يتصور أن يكون عِيدًا، بخلاف الحادي والثلاثين. "قال: وإن شَهِدا بعد غروب الشمس يوم الثلاثين صلَّينا يومَ أو شهِدا يوم الثلاثين ولم يثبت عدالتهُما حتى طلعت الشمس يومَ الحادي والثلاثين صلَّينا يومَ أو شهِدا يوم الثلاثين ولم يثبت عدالتهُما حتى طلعت الشمس يومَ الحادي والثلاثين صلَّينا يومَ

لئلا يزاد في رمضان ما ليس منه كما فعل أهل الكتاب وليستقبل رمضان بجد ونشاط وقيل محل ذلك إذا نواه من رمضان فإن نواه من شعبان فلا حرمة وفي الفتح أنه لا يجوز صومه عن رمضان فقط عند مالك وأبي حنيفة وللحديث الذي رواه مسلم عن صلة قال: كنا عند عمار بن ياسر فأتى بشاة مصلية فقال: كلوا فتنحى بعض القوم فقال إني صائم فقال عمار: من صام اليوم الذي يشك فيه الناس فقد عصى أبا القاسم والعصيان لا يكون إلا بفعل المحرم فيكون صوم يوم الشك محرما وحجة أحمد ومن وافقه صوم على وأمره الناس أن يصوموه وقوله صلى الله عليه وسلم «فاقدروا له أي ضيقوا له وقدروه تحت السحاب» وسترى أن الجمهور فسره بغير هذا)، وقال الشافعي بعد لا يجوز على رمضان إلا شاهدان.

- (١) جاء في المحيط البرهاني في الفقه النعماني (٢/ ٣٧٨): "قال محمد رحمه الله: ولا عبرة لرؤية الهلال نحارا قبل الزوال ولا بعده، وهي لليلة (١) حاء في الحيط البرهاني في الليلة الماضية، قيل: قول (٥٨ ١ ب ١) المستقبلة، وبنحوه ورد الأثر عن عمر رضي الله عنه. وقال أبو يوسف: إذا كان قبل الزوال، فهي الليلة الماضية، قيل: قول أبي حنيفة، كقول محمد، وفي صوم شيخ الإسلام رواية عن أبي حنيفة: أنه إذا غاب في هذه الليلة قبل الشفق، فهي من هذه الليلة . وفي «المنتقى» عن أبي حنيفة إن كان مجراه أمام الشمس، والشمس تتلوه، فهو لليلة الماضية، وإن كان مجراه خلف الشمس، فهو لليلة المستقبلة".
- (۲) سنن الدارقطني (۳/ ۱۲۲) رقم (۲۱۹۷)، عن أبي وائل ، قال: أتانا كتاب عمر بخانقين: «إن الأهلة بعضها أعظم من بعض ، فإذا رأيتم الهلال من أول النهار فلا تفطروا حتى يشهد شاهدان أنهما رأياه بالأمس»، السنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٤١٧) رقم (١٩٢٨)، هذا أثر صحيح عن عمر رضي الله عنه، ومعرفة السنن والآثار (٦/ ٣٠٢) رقم (٨٨٠٤)، قال أحمد: وقد روينا في الحديث الصحيح، ثم أورد الأثر.

vo

الحادي والثلاثين"؛ أمَّا الأولى فلأنَّه لا فائدة في هذه الشَّهادة؛ إذ لم يتعلَّق بما فِطرٌ فإنَّ الصَّوم قد تمَّ، فلا يلتفتُ إليها، ولا يسمعها القاضي ويصلي يوم الحادي والثلاثين الأداء.

أمًّا الثانيةُ؛ فلأنَّه بمنزلة ما لو شهِدَا في هذا الوقت، والنظر إلى وقت التعديل دون وقت الإنشاء، ويصلى بنيَّة الأداء أيضًا.

"النظر الثاني: في رُكنِه

#### وله رُكنانِ:

الأوَّلُ: النِّيَّةُ" كسائرِ العِباداتِ. "فلا بُدَّ لكُلِّ ليلةٍ من نيَّةٍ مُبَيَّتةٍ مُعيَّنةٍ جازِمةٍ، وهو أن يقول: فريضة الله صوم رمضان كلَّ ليلةٍ"؛ لأنَّ صومَ كل يومٍ عِبادةٌ على حِدَةٍ، فهي كصلوات اليومِ والليلةِ. "فإن ترك التَّعيينَ والتَّبيتَ فَسَدَ صومه؛ خلافًا لأبي حنيفة في المسألتينِ" (١)؛ لأنَّ التَّعيين لا بُدَّ منه كما في القضاءِ والنَّذرِ والكفَّارةِ وصلاة الظهرِ والعَصرِ وغيرهما، والتَّبيتُ لا بُدَّ منه؛ لقوله ﷺ: (لا صِيامَ لمن لم يُبيِّتِ الصِّيامَ من اللَّيل). (٢)

"ولو ترك الجَزْمَ ونوى أن يصومَ: إن كان من رمضان لم يَصِحَّ؛ لأنه لم يجزم، والأصل بقاء شَعْبَان فلا يصعُ صومه. "إلَّا أن يَستندَ نيَّته إلى شاهِدٍ أو استصحابٍ كما في يوم الثلاثين، أو اجتهادٍ كالمحبوس في المطمورةِ إذا غلب على ظنّه الوقت صامَ بحُكمِ الاجتهادِ" فيصحُ صومه في هذه المواضع وإن كانت مُعلَّقةً؛ لأنَّ النِّيَّة ههنا صادِرةٌ عن دلالةٍ، وهي مَبنيَّةٌ على أصل؛ فهو كما لو قال: هذا زكاة مالي الغائب إن كان سالِمًا، وإن/ لم يكن سالِمًا فنافِلةً.

<sup>1/</sup>٧٦

<sup>(</sup>۱) جاء في تحفة الفقهاء (۱/ ٣٤٧ – ٣٤٧): «ومن الشروط النية وهي شرط صحة الأداء لأن الصوم عبادة فلا تصح بدونه النية ثم الكلام في كيفية النية وفي وقت النية أما كيفية النية فينظر إن كان الصوم عينا يكفيه نية مطلق الصوم حتى لو صام رمضان بنية مطلق الصوم يقع على رمضان وكذا في صوم التطوع إذا صام مطلقا خارج رمضان يقع عن النفل لأن الوقت متعين للنفل شرعا وكذا في النذر إذا كان الوقت معينا بأن نذر صوم شهر رجب ونحوه إذا صام مطلقا فيه يقع عن المنذور وهذا عندنا وعندالشافعي صوم الفرض والواجب لا يصح بدون نية الفرض والواجب وأما التطوع فيصح بمطلق النيةوالصحيح قولنا لأن مطلق النية كاف لصيرورة العمل لله تعالى وإنما يعتبر الوصف لتعيين الوقت لذلك الصوم فإذا كان الوقت متعينا فلا حاجة إلى التعيين».

<sup>(</sup>٢) سنن النسائي (٤/ ١٩٧) رقم (٢٣٣٤)، عن حفصة، أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «من لم يبيت الصيام من الليل، فلا صيام له»، [حكم الألباني] صحيح، جاء في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٤/ ٢٥ - ٢٦) رقم (٩١٤) - (لحديث حفصة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له " رواه أبو داود، صحيح، أخرجه أبو داود عن ابن خزيمة، والدارقطني أيضا والطحاوي والبيهقي والخطيب في تاريخ بغداد من طرق عن عبد الله بن وهب: حدثني ابن لهيعة ويحيى بن أيوب عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " من لم يجمع الصيام قبل الفحر فلا صيام له"، هذا هو لفظ أبي داود وسائر من ذكرنا إلا أن الطحاوي قال: " يبيت " بدل " يجمع ". والباقي مثله سواء.

"قال: فإن وافق أو تأخّر فلا قضاء عليه"؛ لأنّه فيما وافقه مُصيبٌ في اجتهاده فلا كلام، وفيما بعدَه ليس إلّا أنّه أتى بالقضاء بنيَّة الأداء، وهذا جائزٌ كما في الصَّلاةِ الفائتةِ إذا قضاها بنيَّةِ الأداء. "وإن وقع قبل رمضانَ قضى على أصحِّ القولينِ"؛ لأنّه تعيَّن له يقينُ الخطأ في اجتهاده، فهو كما لو تحرَّى في وقت الصَّلاةِ فصلَّى قبلَ الوقتِ.

### [فَرْعٌ]

### [نَوتْ وهي حَائضٌ ثم طَهُرت قَبْل الفَجْر]

"لو نوت بالليل وهي حائضٌ وطهُرَت قبل الفَجْر صحَّ"؛ لأنَّ نمارها حالٍ عَن الحَيض.

"قال: وكذا إذا أكل بعد النّيّة لم يضر " يريد: على المذهب؛ لأنَّ الله -سبحانه وتعالى- أباح الأكلَ إلى طلوع الفَحر، فلو كان الأكل يُبطل النيَّة لما جاز أن يأكُل إلى الفحر؛ لأنَّه يُبطلُ النيَّة.

"الثاني: الإمساكُ عَن المُفطِراتِ، وهي ثلاثة:

<sup>(</sup>١) البقرة: ١٨٧.

<sup>(</sup>٢) البقرة: ١٨٧.

<sup>(</sup>٣) جاء باللفظ نفسه في معرفة السنن والآثار (٦/ ٢٧٨) رقم (٢٧٨)، عن جابر بن عبد الله، عن عمر بن الخطاب قال: قبلت يوما، وأنا صائم، فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت: أتيت اليوم أمرا عظيما، قبلت وأنا صائم، فقال: رسول الله صلى الله عليه وسلم: «فمه»، وبألفاظ قريبة في سنن أبي داود (٢/ ٣١١) رقم (٢٣٨٥)، عن جابر بن عبد الله قال: قال عمر بن الخطاب: هششت، فقبلت وأنا صائم، فقلت: يا رسول الله، صنعت اليوم أمرا عظيما قبلت، وأنا صائم، قال: «أرأيت لو مضمضت من الماء، وأنت صائم»، - قال عيسى بن حماد في حديثه - قلت: لا بأس به، ثم اتفقا، قال: «فمه»، [حكم الألباني]: صحيح، و مسند أحمد ت شاكر (١/ ٣١٩) رقم (٢٧٢)، قال المحقق: (٣٧٢) إسناده صحيح، حاء في تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (المقدمة/ ١٨٥): "ومن الأمثلة أيضا: ذكر المنقح حديث حابر عن عمر قال: هششت يوما فقبلت وأنا صائم، فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت: صنعت اليوم أمرا عظيما! قبلت وأنا صائم! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أرأيت لو تمضمضت وأنت صائم؟ " ... الحديث، ثم ذكر تضعيف الإمام أحمد والنسائي له، ثم قال: (وإنما ضعف الإمام أحمد هذا الحديث وأنكره النسائي مع أن رواته صادقون، لأن الثابت عن عمر خلافه، فروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب أن عمر بن الخطاب كان ينهى عن القبلة للصائم، فقيل له: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل وهو صائم. فقال: من ذا له من الحفظ والعصمة ما لرسول الله صلى الله عليه وسلم؟!).

مخافة الإفضاء إلى الإنزال، إلّا أن يكون شَيْخًا فلا بأس بالتَّقْبيل"؛ إذ يأمن فيه الإنزال. "وترَّكه أوْلى" لما ذكرناه. "فإن جامَعَ ناسِيًا لم يفطر"؛ لقوله ﷺ: (مَن أكلَ ناسِيًا أو شرِبَ ناسِيًا فلا يُفطِرْ؛ إنَّمَا هو رزقٌ رزَقَه الله) (١) / فنصَّ على الأكلِ والشُّربِ وقِسْنا عليه كل ما يُبطل الصَّومَ من الجِماعِ وغيره. "وإن ٢٧/ب جامَعَ ليُلًا فأصْبَحَ جُنبًا أو احْتَلَمَ نَهارًا لم يُفطر"؛ لما روت عائشة -رضى الله عنها- أنَّ النَّبِي ﷺ كان يُصْبِحُ جُنبًا من جِماعٍ غير احتِلامٍ ثم يصوم (٢)، وأمَّا الاحتِلامُ نَهارًا فلأنَّه شيءٌ يقعُ بغير احتياره؛ فهو كما لو طارت ذُبابةٌ في حَلْقِه. "وإن طلع الفجرُ وهو مُخالِطٌ أهلَه فَنزَعَ في الحالِ صحَّ صَومُه"؛ لأنَّ النَّزْعَ تَرْكُ للسُّكونِ، حتى لا يَحْنَثَ به في اليَمِينِ. "وإن صَبَرَ فَسَدَ وَلَوْمته الكُفَّارةُ" كما أنَّ الحُروج من الدَّارِ تَرْكُ للسُّكونِ، حتى لا يَحْنَثَ به في اليَمِينِ. "وإن صَبَرَ فَسَدَ

"المُفطِرُ الثّاني: الاستِقَاءُ عَمْدًا، وإن ذَرَعهُ القيءُ لم يفطر"؛ لقوله على: (مَن قاءَ أَفْطَرَ، ومَن ذَرَعهُ القيءُ لم يفطر"؛ لقوله على: (مَن قاءَ أَفْطَرَ، وإن كان من ذَرَعهُ القَيْءُ لمَ يُفطِرْ). (٣) "وإن تَنَخَّمَ فَقَلعَ من مَخْرِجِ الخاءِ؛ فهو من الظّاهِرِ فلا يفطر، وإن كان من صَدرِهِ إلى مَخرِجِ الخَاءِ، فالقِياسُ أنّه كالقيءِ غير أنّ الضّرورة تُوجِبُ الرُّخصَة، فلو أخرَجها ثم أعادَها أَفْطَرَ"؛ لأنّه ابتَلعَها بقَصْدِه.

 <sup>(</sup>۱) سنن الترمذي ت شاكر (۳/ ۹۱) رقم (۷۲۱)، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من أكل أو شرب ناسيا وهو
 صائم فلا يفطر، فإنما هو رزق رزقه الله»: [حكم الألباني]: صحيح.

<sup>(</sup>۲) صحيح البخاري (۳/ ۳۱) رقم (۱۹۳۱)، حدثنا إسماعيل، قال: حدثني مالك، عن سمي، مولى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة، أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن، كنت أنا وأبي فذهبت معه حتى دخلنا على عائشة رضي الله عنها قالت: «أشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم إن كان ليصبح جنبا من جماع غير احتلام، ثم يصومه»، وصحيح مسلم (۲/ ۷۸۰) رقم (۱۱۰۹).

<sup>(</sup>٣) سنن الترمذي ت شاكر (٣/ ٩٠) رقم (٧٢)، عن أبي هريرة، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من ذرعه القيء، فليس عليه قضاء، ومن استقاء عمدا فليقض» وفي الباب عن أبي الدرداء، وثوبان، وفضالة بن عبيد.: «حديث أبي هريرة حديث حسن غريب، لا نعرفه من حديث هشام، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، إلا من حديث عيسى بن يونس»، وقال محمد: «لا أراه محفوظا».: «وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصح إسناده» وقد روي عن أبي الدرداء، وثوبان، وفضالة بن عبيد، «أن النبي صلى الله عليه وسلم قاء فأفطر» وإنما معنى هذا: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان النبي صلى الله عليه على حديث أبي هريرة، عن النبي صلى الله علي حديث أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «أن الصائم إذا ذرعه القيء فلا قضاء عليه، وإذا استقاء عمدا، فليقض»، وبه يقول سفيان الثوري، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، [حكم الألباني]: صحيح، وسنن ابن ماحه (١/ ٥٣٦) رقم (٢٧٦١)، ومسند الشافعي – ترتيب السندي (١/ ٢٥٦) رقم (٢٨٧٦)، "قال الشافعي رضي الله عنه: ومن تقياً وهو صائم وجب عليه القضاء ومن ذرعه القيء فلا قضاء عليه لأن ذلك لم يكن باحتياره وعلى عليه (تقياً أي تكلف القيء وجب عليه قضاء يومه ومن ذرعه القيء أي سبقه وغلبه فلا قضاء عليه لأن ذلك لم يكن باحتياره وعلى مسعود وعكرمة وربيعة فقالوا: لا يفسد الصوم بالقيء مطلقا ما لم يرجع منه شيء باحتياره ولعلهم استدلوا بما رواه البخاري موقوفا «الفطر نما دخل وليس نما خرج» ) وبحذا الإسناد قال: أخبرنا: مالك عن نافع عن بابن عمر".

"المُفطِرُ الثَّالثُ: وصُولُ الواصِل إلى الجَوْفِ عَمْدًا مع ذِكْر الصَّومِ.

احترزْنا بـ (الجَوفِ) عن الفَصْدِ والحِجامَة والاكتِحالِ؛ فإنَّ ذلك لا يُفطر؛ لأنَّه لم يَصِل الحَديدُ إلى الجَوْفِ. وإنَّما الجَوْفُ البَطنُ والمَثانَةُ والدِّماغُ، فيُفطِرُ بالسُّعُوطِ والحُقنَةِ"؛ لأغَّما يَصِلانِ إلى الجَوْفِ. "والتَّقطِيرِ في المَثانَةِ كالحُقنَةِ"؛ لأنَّ المِثَانَةَ جَوْفٌ.

"واحترزْنا به (القَصْدِ) عن غُبارِ الطَّريقِ، وذُبابَةٍ تَطيرُ إلى جَوْفِهِ من غير قَصْدِه، ولو سَبَقَ ماءُ المَضْمَضَةِ لم يضر على أصحِّ القَولَينِ"؛ لأنَّ وصُوله إلى جَوْفِهِ مِن غير احتِيارِه وهو غير مُفرطٍ فيه فهو/ كغُبارِ الطَّريقِ. "وإن جَرَى الرِّيقُ بما لا يُمكن الاحترازُ عنه مِن بقاءِ طعامٍ بَقِيَ بعد التَّخلِيلِ لم يضر "للعُسْرِ والحَرَجِ. "ويُكرهُ جَمعُ الرِّيقِ"؛ لأنَّه لو ابتَلعَه بعدما جَمعه؛ كان في بُطلانِ صَومِه وجهانِ، فيُكرهُ الجُمعُ عَافَةَ الابتِلاع؛ ولذلك كرهنا العلَك؛ لأنَّه يَعلُب الفَم؛ أي: يجمعَ الرِّيق فيه.

"واحترزْنا به (ذَكرِ الصَّومِ) عَنِ النَّاسِي فإنَّه لا يفطر"؛ للحبر الذي ذكرناه. (١) "أمَّ مَن أكلَ عامِدًا في طَرفَي النَّهارِ جاهِلًا بأنَّه في النَّهارِ لزمه القَضَاءُ"؛ لأنَّه تَعَيَّنَ له يَقينُ الخَطَأ فيما يأمن مثله في القَضاءِ في طَرفَي النَّهارِ جاهِلًا بأنَّه في النَّهارِ لزمه القَضاءُ"؛ لأنَّه مِن رَمَضانَ.

"وإن بَقِيَ في الاجتِهاد غير مُستَيْقِنٍ أكلَه نَهارًا فلا قَضَاءَ عليهِ" كما لو صَلَّى إلى جِهَةٍ بالاجتِهادِ ثمَّ لم يتَبيَّن له الخَطأ.

"النَّظُو الثَّالثُ: في شَرائطِهِ

وهو الإسْلامُ؛ فالكُفرُ في بَعضِ النَّهارِ مُفسِدٌ"؛ لأنَّه خرج عن كونه مخاطبًا، فإنه لا يصح منه.

"وكذا الحيض" يبطل الصَّوم؛ لقول عائشة -رضى الله عنها: كنَّا نُؤمَرُ بقضاء الصَّومِ. (٢)

"وكذا الجنون"؛ لخروجه عن أهليَّة الخِطاب. "فعدمُ هذه المعاني شرطٌ" يريد: الكُفرَ والحيضَ والجنونَ.

"أُمَّا النَّوم: فلو استغرق جميع النَّهارِ لم يضر "؛ لأنَّ العقلَ فيه بحاله وهو داخلٌ تحت الاحتيار، وكذلك لو نُبِهَ يتنبَّه فحكم التكليف باقٍ في حقِّه، بخلافِ الإغماءِ.

"ولا يَضُرُّه الإغماءُ إذا نوى ليلًا إن كان في شيءٍ من النَّهارِ مُفيقًا على أعْدلِ الأقوالِ"؛ لأنَّه مرضٌ وليس فيه زوالُ العَقلِ، بدليل أنَّه جائزٌ على الأنبياء، وهو في حالة الإفاقة قد وُجد منه الإمساكُ

<sup>(</sup>١) «من أكل أو شرب ناسيا وهو صائم فلا يفطر، فإنما هو رزق رزقه الله».

<sup>(</sup>٢) صحيح مسلم (١/ ٢٦٥) رقم (٣٣٥)، عن معاذة، قالت: سألت عائشة فقلت: ما بال الحائض تقضي الصوم، ولا تقضي الصلاة. فقالت: أحرورية أنت؟ قلت: لست بحرورية، ولكني أسأل. قالت: «كان يصيبنا ذلك، فنؤمر بقضاء الصوم، ولا نؤمر بقضاء الصلاة».

## (المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بن محمد بن يونسَ بن محمد بن مَنعَةَ المَوْصِلِيِّ الشَّافِعِيّ

بقصد العِبادة في بعض النهارِ وهو كافٍ لصحَّةِ الصَّومِ مع تقدُّم النِّيَّة؛ إذ لا يُشترطُ دوامُ هذا القَصْدِ كما لا يُشترطُ دوامُ النِّيَّة/ والقول الثاني: أنَه كالجُنونِ، وقولُ آخرٌ قديمٌ: أنَّه كالنَّائمِ.

### "النَّظرُ الرَّابعُ: في سُننِهِ

وهي سبع: تأخيرُ السّخورِ" قال رسول الله ﷺ: (تسَحَّروا فإنَّ في السَّحورِ بركةٌ) (١) وقال عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: (ثلاثٌ مِن سُنَنِ المرسَلينَ تَعجيلُ الفطرِ، وتأخيرُ السَّحورِ، ووضعُ اليمينِ على اليَسارِ في الصَّلاقِ). (٢)

"الثانية: تعجِيلُ الفِطرِ"؛ للحديث. "الثالثةُ: ترك السِّواكِ بعد الزَّوالِ"؛ لأنَّه يُزيلُ الخُلُوفَ، وقد قال التَيْكِيرُ: (لحُلُوفُ فيم الصَّائِم أطيبُ عند اللهِ من رائحةِ المسْكِ). (٣)

"الرَّابعة: كفُّ اللِّسانِ والسَّمعِ والبَصرِ عمَّا لا يُستَحبُّ "؛ لقوله ﷺ: (إذا كان أحدكم صائماً فلا يرفث، ولا يجهل ، فإن امرؤٌ قاتلهُ، وشاتمَهُ، فليقُلْ: إنِّي صائمٌ) (1) أي: يذكر ذلك في نفسه، فيكُفُّ ولا يبوحُ به حذرًا من الرِّياءِ.

"الخامسةُ: الجُودُ في شهر رَمضانَ" اقتداءً برسول الله ﷺ. (°) "السادسةُ: تلاوةُ القرآنِ؛ لعادة رسول الله ﷺ. (٦)

(٦) صحيح البخاري (٤/ ١٨٨) رقم (٣٥٥٤)، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «كان النبي صلى الله عليه وسلم أجود الناس،

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۳/ ۲۹) رقم (۱۹۲۳)، حدثنا آدم بن أبي إياس، حدثنا شعبة، حدثنا عبد العزيز بن صهيب قال: سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «تسحروا فإن في السحور بركة»، وصحيح مسلم (۲/ ۷۷۰) رقم (۱۰۹۰).

<sup>(</sup>۲) جاء في البدر المنير (۳/ ٥٠٩ - ٣٦٠)، "الحديث الحادي عشر، أنه - صلى الله عليه وسلم - قال: «ثلاث من سنن المرسلين: تعجيل الفطر، وتأخير السحور، ووضع اليمين على الشمال في الصلاة»، هذا الحديث رواه الدارقطني في «سننه» من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «إنا معاشر الأنبياء أمرنا أن نؤخر السحور (ونعجل الإفطار) وأن نمسك بأيماننا على شمائلنا في الصلاة»، ورواه البيهقي في «سننه» في كتاب الصوم من هذا الوجه، ثم قال: هذا حديث يعرف بطلحة بن عمرو المكي؛ وهو ضعيف. وقد اختلف عليه؛ فقيل: عن عطاء، عن ابن عباس، وقيل: عنه، عن عطاء، عن أبي هريرة. قال: وروي من وجه آخر ضعيف عن أبي هريرة. ومن وجه ضعيف عن ابن عمر. قال: وقد روي عن عائشة من قولها: «ثلاث من النبوة ... » فذكرهن، وهو أصح ما ورد فيه".

<sup>(</sup>٣) صحيح البخاري (٧/ ١٦٤) رقم (٩٢٧)، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «كل عمل ابن آدم له إلا الصوم، فإنه لي وأنا أجزي به، ولخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك»، وصحيح مسلم (٢/ ٨٠٧) رقم (١١٥١).

<sup>(</sup>٤) صحيح البخاري (٣/ ٢٤) رقم (١٨٩٤)، وصحيح مسلم (٢/ ٨٠٦) رقم (١٥١) مختصرا فيهما، وبالألفاظ نفسها في سنن أبي داود (٢/ ٣٠٧) رقم (٣٣٦٣)، عن أبي هريرة، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "الصيام حنة إذا كان أحدكم صائما فلا يرفث، ولا يجهل، فإن امرؤ قاتله، أو شاتمه، فليقل: إني صائم، إني صائم"، [حكم الألباني]: صحيح.

<sup>(</sup>٥) صحيح البخاري (١/ ٨) رقم (٦)، عن ابن عباس، قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجود الناس، وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه حبريل»، وصحيح مسلم (٤/ ١٨٠٣) رقم (٢٣٠٨).

# (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْحُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المُوْصِلِّ الشَّافِعِيِّ '

السابعة: الاعتِكافُ" لاسيَّما في العَشرِ الأواخِرِ؛ لطلب ليلة القَدْرِ، كان رسول الله ﷺ يعتكف في العَشْرِ الأواخِرِ. (١)

"وأمَّا صَومُ النَّفلِ:

فمُستحبُّ أبدًا بغيرِ وِصَالِ؛ فإنَّه من خصائصِ رسول الله ﷺ، ولا يَصومُ يومَ الشَّكَ عادةً" أمَّا العِيدِ، وأيَّامَ التَّشرِيقِ، ومن نَذَرهُ فقد نَذَرَ مَعْصِيةً فلا شيء عليهِ، إلَّا أن يُوافقَ يومُ الشَّكِ عادةً" أمَّا يومُ الشَّكِّ؛ فلأنَّه مَعصيةٌ إلَّا أن يوافقَ عادةً كما ذُكر؛ لما روي عَن عمَّارٍ أنَّه قال: مَنْ صَامَ يَومَ الشَّكِّ قَلْ اللهِ عَصَى أبا القاسِمِ. (٢) وقد روي أنَّ النَّبِي ﷺ قال: (لا تتقدَّموا الشَّهرَ/ بيومٍ ولا يَوْمَينِ إلَّا أن يوافِقَ صَومًا يَصومُهُ أحدُكُم). (٣) وصورة الشَّكِّ: أن يكون في السَّماءِ قطعٌ من السَّحابِ وتحدَّثَ بالرُّؤيةِ عَدلُ واحدٌ –وقُلنا: لا يُقبلُ فيه قولُ الواحدِ – أو تحدَّثَ به الصِّبيانُ وجماعةٌ من الفَسَقَةِ. وأمَّا العِيدُ؛ فلما روي أنَّ النَّبِي ﷺ غَلَى عن صِيامٍ يومَينِ: يومُ الفِطرِ، ويومُ الأضْحَى (١). وأمَّا أيَّامُ التَّشريقِ؛ فلما روي أنَّ عَليًّا فَلا يَصُومَنَّ في وهو على جَمَلٍ؛ أنَّ رسول الله ﷺ يقول: (إنَّ هذه أيَّامَ طعامٍ وشَرابٍ وبِعالٍ، فَلا يَصُومَنَّ فيها

وأجود ما يكون في رمضان، حين يلقاه جبريل، وكان جبريل عليه السلام يلقاه في كل ليلة من رمضان، فيدارسه القرآن، فلرسول الله صلى الله عليه وسلم أجود بالخير من الريح المرسلة».

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۳/ ٤٨) رقم (۲۰۳۳)، وصحيح مسلم (۲/ ۸۳۰) رقم (۱۱۷۱).

<sup>(</sup>۲) صحيح البخاري تعليقا (۳/ ۲۲ – ۲۷)، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا» وقال صلة، عن عمار، «من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم»، والمستدرك على الصحيحين للحاكم (۱/ ٥٨٥) رقم (١٥٤٦)، هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه"، جاء في التلخيص الجبير ط العلمية (٢/ ٤٣١) رقم (٥٨٥)، "حديث عمار بن ياسر "من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم" أصحاب السنن وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي من حديث صلة بن زفر قال كنا عند عمار فذكره وعلقه البخاري في صحيحه عن صلة وليس هو عند مسلم بل وهم من عزاه إليه".

<sup>(</sup>٣) مسند أحمد ط الرسالة (١٦/ ٢٧٨ - ٢٧٩) رقم (١٠٤٥١)، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تقدموا الشهر – يعني رمضان – بيوم ولا يومين، إلا أن يوافق ذلك صوماكان يصومه أحدكم، فصوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، فإن غم عليكم فعدوا ثلاثين، ثم أفطروا»، قال المحققون: "حديث صحيح، وهذا إسناد حسن من أجل محمد بن عمرو"، جاء في صحيح الجامع الصغير وزيادته (٢/ ١٣٣٢) رقم (٣٩٣٧ – ٢٥٨١): "(صحيح) [ت] عن أبي هريرة. الإرواء: حم، قط".

<sup>(</sup>٤) صحيح مسلم (٢/ ٨٠٠) رقم (١١٤٠)، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صومين: يوم الفطر، ويوم الأضحى".

# (المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْحُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِيِّ الشَّافِعِيِّ \*

أحدٌ). (١) وقوله: "من نَذَرَه فقد نَذَرَ مَعصِيةً"؛ فلقوله ﷺ: (لا نَذْرَ في مَعصِيةِ اللهِ) (٢) يعني: لا يَنعقِد نَذْره ولا شيءَ عليه. وقال أبو حنيفة: لا يصحُّ صومه، ويَنعقِد نَذْره ويلزمه صَومُ يومٍ غيره.

"قال: والاستحباب: يومُ عَرَفَةَ وعَاشُوراءَ آكدُ" يريد: من سائرِ التَّطوُّعاتِ؛ لقوله عَلَيْ: (صَوْمُ يومِ عاشُوراءَ كفَّارةُ سنةٍ، وصَومُ عَرَفَةَ كَفَّارةُ سَنتَينِ سَنةٌ قَبلهَا وسَنةٌ بَعدَها). (مَ

"قال: إلّا من كان في الحجّ فالأولى له الفِطرُ"؛ ليقوى على الدُّعاءِ. "ومن خرج عن صوم تَطوُّعٍ لم يَعْصِ ولا قَضَاءَ"؛ لقوله ﷺ لأمّ هانيء -حين ناولها شَرابًا وكانت صائمةً: (المتطوِّعُ أميرُ نفسِهِ إن شَاءَ صَامَ وَإِنْ شَاءَ أَفطرَ) (أن وفي روايةٍ، قال لها: (إن كان قضاءً من رمضانَ فصومي يومًا مكانَه،

<sup>(</sup>۱) صحيح مسلم (۳/ ۱۵۳ ط التركية): رقم (۱۱ ا) وحدثنا سريج بن يونس ، حدثنا هشيم ، أخبرنا خالد ، عن أبي المليح ، عن نبيشة الهذلي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « أيام التشريق أيام أكل وشرب .»، والمعجم الكبير للطبراني (۱۱/ ۲۳۲): رقم (۱۱۵۸) – حدثنا الحسين بن إسحاق، ثنا أبو كريب، ثنا إبراهيم بن إسماعيل، عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل أيام منى صائحا يصيح: «أن لا تصوموا الحصين، عن عكرمة، فإنحا أيام أكل وشرب وبعال» . والبعال: وقاع النساء، حاء في التلخيص الحبير ط العلمية (۲/ ٤٣٧ – ٤٣٠) رقم (٩٣٨): "حديث "لا تصوموا في هذه الأيام فإنحا أيام أكل وشرب وبعال يعني أيام منى" الدارقطني والطبراني من حديث عبد الله بن حديث سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به وفيه أن المنادي بديل بن ورقاء وفي إسناده سعيد بن سلام وهو قريب من الواقدي وحديث أبي هريرة عند ابن ماجه مختصرا من وجه آخر وأخرجه ابن حبان ورواه الطبراني في الكبير من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، وهو ضعيف".

<sup>(</sup>۲) سنن أبي داود (۳/ ۲۳۳) رقم (۳/ ۳۲۹)، [حكم الألباني] : صحيح لغيره، وسنن الترمذي ت شاكر (٤/ ١٠٤) رقم (١٠٤)، "هذا حديث غريب، وهو أصح من حديث أبي صفوان، عن يونس وأبو صفوان هو مكي واسمه عبد الله بن سعيد بن عبد الملك بن مروان، وقد روى عنه الحميدي، وغير واحد من أجلة أهل الحديث وقال قوم من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم: لا نذر في معصية الله، وكفارته كفارة بمين، وهو قول أحمد، وإسحاق، واحتجا بحديث الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم: لا نذر في معصية، ولا كفارة في ذلك، وهو قول مالك، والشافعي"، أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم: لا نذر في معصية، ولا كفارة في ذلك، وهو قول مالك، والشافعي"، [حكم الألباني]: صحيح لغيره، وسنن النسائي (٧/ ١٩) رقم (٢٨١٣)، عن عمران بن حصين، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا نذر في معصية الله، ولا فيما لا يملك ابن آدم»، وسنن ابن ماجه (١/ ٢٨٦) رقم (٢١٢٤)، [حكم الألباني]: صحيح.

<sup>(</sup>٣) أمالي ابن بشران - الجزء الثاني (ص: ٣١٢) رقم (١٥٨١)، عن أبي قتادة، عن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، قال: صوم يوم عاشوراء كفارة سنة، وصوم يوم عرفة كفارة سنتين، جاء في ذخيرة الحفاظ (٣/ ١٥٤٢) رقم (٣٤١٧)، حديث: صوم يوم عاشوراء كفارة سنة. رواه نضر بن باب المروزي: عن الحجاج، عن صفوان بن سليم، عن عامر بن عبد الله، عن أبي هريرة. ونصر متروك الحديث.

<sup>(</sup>٤) مسند أحمد ط الرسالة (٤٤/ ٣٦٣) رقم (٢٦٨٩٣)، عن أم هانئ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها، فدعا بشراب، فشرب، ثم ناولها فشربت، فقالت: يا رسول الله، أما إني كنت صائمة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الصائم المتطوع أمير نفسه، إن شاء صام، وإن شاء أفطر "قال: قلت له: سمعته أنت من أم هانئ؟ قال: لا، حدثنيه أبو صالح، وأهلنا، عن أم هانئ، حدثنا سليمان، قال: حدثنا شعبة، قال: كنت أسمع سماكا، يقول: حدثني ابنا أم هانئ، فأتيت أنا خيرهما وأفضلهما، فسألته، وكان يقال له: جعدة، قال المحققون: "إسناده ضعيف لجهالة جعدة"، والمستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ٤٠٤) رقم (٩٩٥١)، عن أم هانئ، رضي الله عنها، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان، يقول: «الصائم المتطوع أمير نفسه، إن شاء صام، وإن شاء أفطر»، جاء في صحيح الجامع الصغير وزيادته (٢/ ٧١٧) رقم (٣٨٥٤)، «الصائم المتطوع أمير نفسه إن شاء صام وإن شاء أفطر»،

وإن كان تطوعًا فإن شئت فاقضى، وإن شئت لا تقضى). (١) "ويُستحبُّ القَضَاءُ"؛ ليخرج من الخلاف. "ويصحُّ التَّطوُّعُ بنِيَّةٍ تَنشَأُ نَهارًا"؛ لما روت عائشةُ -رضى الله عنها- قالت: دخلَ علَيَّ النَّيُّ/ ﷺ فقال: (هل مِن غَدَاءٍ؟) فقلتُ: لا، فقال: (إنِّ إذًا صَائمٌ). (٢)

"النَّظرُ الخامسُ: في حُكمِهِ

وهو تَحريمُ الإفطارِ إلَّا بِعُذْرٍ "كما يأتي "ويتعلَّقُ بالإفطارِ القَضَاءُ والكَفَّارةُ والفِديَةُ والإمساكُ بقِيَّةَ النَّهارِ تَشْبيهًا بالصَّائمِينَ " فهذه موجِباتُ الإفطارِ.

"الأول: القضاءُ: وهو عامِّ" يريد: وجوبه "على كُلِّ مُسلمِ بالغِ عاقِلِ تركَ الصَّومَ بِعُدْرٍ أو غيرِ عُدْرٍ" قال الله تعالى: ﴿ فَعِـدَةُ مِنْ أَيّامٍ أُخَرَ ﴾ (٢) هذا في المعذُورِ، وغير المعذُورِ أولى.

"فالحائضُ تقضِي صومَها"؛ لحديث عائشةَ رضي الله عنها. (١) "وكذا المُرتَدّ" كما ذكرناه في الصَّلاةِ. "وأمَّا الكافِرُ والمَجنونُ والصَّبيّ لا يقضُون ما مضى في هذه الأحوالِ"؛ لأنَّ الكافِرَ ليس من أهل الوُجوب، والجنون ينافي الوجوب، وكذلك الصَّبيّ فإنَّ القَلمَ مرفوعٌ عنهُما.

"وما أدركوهُ من بقيَّةِ الشَّهرِ يَصومونَ"؛ لعدم المانِعِ "ويُمسكونَ بقيَّةَ نَهارٍ تغيَّرت فيه حالهم" تَشبُّهًا بالصَّائمِينَ وحُرمةً للوَقتِ. "ويُستحبُّ قضاءُ ذلك اليومِ"؛ لأنَّه أدركَ جُزءًا منه.

(صحيح) [حم ت ك] عن أم هانئ. المشكاة،: د، الدارقطني، هق".

(٣) البقرة: ١٨٤.

<sup>(</sup>۱) سنن الدارقطني (۳/ ۱۳۶) رقم (۲۲۲۷)، عن هارون عن جدته ، أنها قالت: دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وأنا صائمة فناولني فضل شراب فشربته ، فقلت: يا رسول الله إيي كنت صائمة وإيي كرهت أن أرد سؤرك ، قال: «إن كان قضاء من رمضان فصومي يوما مكانه ، وإن كان تطوعا فإن شئت فاقضيه وإن شئت فلا تقضيه». رواه حاتم بن أبي صغيرة ، عن سماك ، عن أبي صالح عن أم هانئ، جاء في التلخيص الحبير ط قرطبة (۲/ ٤٠١ - ٤) رقم (٤٥) – "النسائي من حديث حماد بن سلمة، عن سماك، عن هارون ابن أم هانئ بمذا. ورواه من طرق أخرى وليس فيها قوله: «فإن شئت فاقضيه» . ورواه أحمد وأبو داود والترمذي والدارقطني والطبراني والبيهقي، من طرق عن سماك، واختلف فيه على سماك، وقال النسائي: سماك ليس يعتمد عليه إذا تفرد، وقال البيهقي: في إسناده مقال، وقال ابن القطان: هارون لا يعرف".

<sup>(</sup>٢) مسند أبي يعلى الموصلي (٨/ ٤٦) رقم (٣٢٥٤)، عن عائشة أم المؤمنين قالت: ربما " دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لنا: «هل عندكم من شيء؟» فنقول: لا. فيقول: «إني إذا صائم». قالت: ودخل علينا مرة فقلنا له: أهدي لنا حيس فخبأنا لك منه. فقال: «هلموه؛ فإني قد كنت صائما». قالت: فأكل "، [حكم حسين سليم أسد] : إسناده صحيح، حاء في خلاصة البدر المنير (١/ ٣١٩) رقم (٩٦٩)، "حديث: أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يدخل على بعض أزواجه فيقول: "هل من غداء"؟ فإن قالوا لا. قال: "إني صائم"، رواه الدارقطني من رواية عائشة وقال: هذا إسناد صحيح، وهو في مسلم لكن بلفظ: "هل عندكم شيء" بدل غداء وقال: "فإني صائم" وفي رواية له: "إني إذًا صائم" ويروى: "إني إذًا أصوم" رواه الدارقطني والبيهقي وقالا: إسنادها صحيح".

<sup>(</sup>٤) «كان يصيبنا ذلك، فنؤمر بقضاء الصوم، ولا نؤمر بقضاء الصلاة»، سبق تخريجه ص .....

"ولا يُشترطُ التَّتابُعُ في قَضَاءِ رَمضَانَ، خِلافًا لِمالِكِ"؛ لقوله ﷺ: (من كانَ عليهِ شيءٌ من قضاءِ رَمضَانَ، فإن شَاء صَامَهُ مُتتابِعًا وإن شَاءَ صَامَهُ مُتَفرِّقًا). (١)

"النَّاني: الكَفَّارة: فلا تجبُ إلَّا بالإفطارِ بالجِماعِ" والأصلُ فيه قِصَة الأعرابيّ الذي جاء إلى النَّيّ النَّقَاني: الكَفَّارة ويَتَبِفُ شَعَرَهُ، ويقولُ: هَلَكْتُ وأهْلَكْتُ؛ واقعتُ أهلِي في نحارِ رَمضانَ، فقال النَّيْعِيْ: (أَعَتِقْ رَقَبَة) قال: لا أُجِدُ. قال: (صُمْ شَهرَينِ مُتنابِعَينِ) قال: لا أستطيعُ. قال: (أَهْجِمْ سِتِينَ مِسكِينًا) إلى آخرِ الخَبر/ (٢) "قال: أو اللواطُ أو إتيانُ البَهائمِ" يريد: تجب بحما الكفارة؛ لأعما في معنى الجماع. "ولا تَجِبُ بالأكلِ والشُربِ"؛ لأنَّه ليس في معناه، إذ الجماعُ أغلظ، بدليل تعلِّق الحدِّ به، وفستاهُ الجمعِّ والعُمرة به. "ولو جامَعَ في يَومَينِ لزمه كفَّارتانِ"؛ لأنَّ كُلُّ واحِدٍ منهما عبادةٌ مُنفَرِدةٌ فلا تَتدَاحَلُ كفَّارةما، كما لو كان ذلك من رمضائينِ، ولأخَّما كفَّارتانِ فهما مثل كفَّارتي الظّهارِ وكفَّارتي القبْلِ. "ولو رأى الهِلالَ وحدَهُ ثم جامَعَ لزمته الكَفَّارة"؛ لأنَّه السَّفَرَ لا يُبِيخ له الفِطرَ في يَومِه فلا يُؤثِّر ولو جَامَعَ ثم سافَرَ في ذلك اليوم لم تشقُطِ الكفَّارة"؛ لأنَّ السَّفَرَ لا يُبِيخ له الفِطرَ في يَومِه فلا يُؤثَّر وي إسقاطِ الكفَّارة، ولأنَّ الطارئ بعد تحقُّق الوُحوبِ فلا يُؤثِّر. "وإذا أصبُحَ مُجَامِعًا عَامِدًا لزمته الكفَّارة الهولينِ المَّلُولِ المَانِي بنهما، وقد أوحَبَ النَّيُ يَظِيْ عليه وحدهُ عِنْقَ الرَّواتِينِ القولِينِ"؛ لأنَّ الأعرابِيَ صَن فِعلِ مُسْتركِ بينهما، وقد أوحَبَ النَّيُ يَظِيْ عليه وحدهُ عِنْقَ الرَّواتِينِ القولِينِ؛ لأنَّ الأعرابِي عَنقُ رَقَبَةٍ، فإن أعسَرَ فصومُ شَهرينِ مُستابِعَينِ، فإن عَجزَ فإطعَامُ سِتِّينَ مِسكِينًا عنهُ. "وَكَفَّارةُ الجماعِ: عِتقُ رَقَبَةٍ، فإن أعسَرَ فصومُ شَهرينِ مُستابِعَينِ، فإن عَجزَ فإطعَامُ سِتِّينَ مِسكِينًا عنهُ. "وكَفَّارةُ الجماعِ: عِتقُ رَقَبَةٍ، فإن أعسَرَ فصومُ شَهرينِ مُستابِعَينِ، فإن عَجزَ فإطعَامُ سِتِّينَ مِسكِينًا عنهُ ذلك قِصة ذكرناها. (١٠)

1/49

"الثَّالِثُ: الإمسَاكُ بَقِيَّةَ النَّهارِ فَتَجِبُ على مَنْ عَصَى بالفِطرِ" احتِرامًا للوقتِ وتشبيهًا بالصَّائمِينَ. "ولا تَجِبُ على الحَائضِ إذا طهرت بَقِيَّةَ النَّهارِ، ولا على مَن قَدِمَ مُسافِرًا مُفطِرًا"؛ لأغَما لم يَعصِيا

**7**79

<sup>(</sup>۱) مصنف ابن أبي شيبة (۲/ ۲۹۲) رقم (۹۱۱۰)، عن أنس، قال: «إن شئت فاقض رمضان متتابعا، وإن شئت متفرقا»، ومعرفة السنن والآثار (٦/ ٣١٣) رقم (٨٨٣٩)، عن ابن عباس، وأبي هريرة، قالا: «لا بأس بقضاء رمضان متفرقا».

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (٧/ ٦٦) رقم (٥٣٦٨)، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل، فقال: هلكت، قال: «ولم؟» قال: وقعت على أهلي في رمضان، قال: «فأعتق رقبة» قال: ليس عندي، قال: «فصم شهرين متتابعين» قال: لا أستطيع، قال: «فأطعم ستين مسكينا» قال: لا أجد، فأتي النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه تمر، فقال: «أين السائل؟» قال: ها أنا ذا، قال: «تصدق بحذا» قال: على أحوج منا يا رسول الله، فوالذي بعثك بالحق، ما بين لابتيها أهل بيت أحوج منا، فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابه، قال: «فأنتم إذا».

<sup>(</sup>٣) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

<sup>(</sup>٤) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

بالفِطرِ. "فإن صَادفَ امرَأتَهُ في قُدُومِه وقَد/ اغتَسلَتْ عَنْ حَيْضِ انقَطَعَ في ذلك اليَومِ حَلَّتْ له"؟ لأغَّما غير صائمينِ، ولم يجب عليه الإمساكُ في بَقيَّةِ نحاره.

"بِخِلافِ يَومِ الشَّكِّ إذا أفطرَ ثم بَانَ أنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ فإنَّه يَلزَمه الإمسَاكُ"؛ لأنَّه بَانَ أنَّه مُخطِيءٌ، وأنَّ الإمسَاكَ مِن أوَّلِ النَّهارِ لازم له باطِنًا، فهو بِخِلافِ المِسافِرِ.

"ومهما بَلغَ السَّفَرُ مَرْحَلتَينِ جازَ الفِطرُ"؛ لقوله تعالى: ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مِّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَمِن كَانَ مِنكُم مِّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِينَ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ (١) "والأفضلُ الصَّومُ مَعَ الطَّاقَةِ"؛ لأنَّ رُحصة الإفطارِ للمَشْقَةِ، وقد روي عن أنس الله الله الله الله في السَّفَرِ: إن أَفْطَرتَ فَرُحْصَة، وإن صُمْتَ فَهو أفضَلُ. (١)

"ولا يُفطر يوم يخرج وكان مُقِيمًا في أوَّلهِ"؛ تغليبًا لحُكمِ الحَضَرِ على السَّفَرِ. "ولا يومَ يَقدمُ إذا قَدِمَ صَائمًا"؛ لزوالِ العُذرِ.

"الرَّابِعُ: الفِديَةُ: فتجبُ على الحامِلِ والمُرضِعَة إذا أفطرتا خوفًا على الوَلدِ في أصحِّ القَولَينِ الْكُلِّ يومٍ مُدُّ حِنطةٍ لمسكِينٍ واحِدٍ معَ القَضَاءِ"؛ لقول ابن عبَّاسٍ على عنى قوله تعالى: ﴿وَعَلَى لَكُلِّ يومٍ مُدُّ حِنطةٍ لمسكِينٍ واحِدٍ معَ القَضَاءِ"؛ لقول ابن عبَّاسٍ على في معنى قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْكُلِيرِ عَلَى الْكَبيرِ الْكَبيرِ الْكَبيرِ الْكَبيرِ الْكَبيرِ اللَّهِ عَن الْحَامِلِ، والمرضِعِ، والشَّيخِ الكبيرِ الكبيرِ اللَّهُ يتَصَدَّقُ عَن كُلِّ يَومٍ ولا يَصُومُ" يريد: يَتصَدَّقُ بِمُدِّ أيضًا؛ للآيةِ المذكورةِ، والله أعلَمُ.

<sup>(</sup>١) البقرة: ١٨٤.

 <sup>(</sup>۲) شرح معاني الآثار (۲/ ۲۷) رقم (۳۲۳٦)، عن أنس رضي الله عنه ، قال: «إن أفطرت فرخصة ، وإن صمت فالصوم أفضل»، والسنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٤١٢) رقم (٨١٧٠)، قال: "وروي ذلك عن حسن بن صالح بإسناده مرفوعا وليس بشيء".
 (٣) البقرة: ١٨٤.

<sup>(</sup>٤) تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (٣/ ٤٣١) رقم (٢٧٧٧) - حدثني محمد بن عمرو قال، حدثنا أبو عاصم قال، حدثنا عيسى، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد وعطاء، عن ابن عباس في قول الله: "وعلى الذين يطيقونه"، قال: يكلفونه، فدية طعام مسكين واحد. قال: فهذه آية منسوخة لا يرخص فيها إلا للكبير الذي لا يطيق الصيام، أو مريض يعلم أنه لا يشفى، وتفسير ابن أبي حاتم حققا (١/ ٣٠٧)، قوله: وعلى الذين يطيقونه، [الوجه الأول] من فسر بأنها منسوخة إلا الشيخ الهرم والحامل والمرضعة، رقم (١٦٣٤) - حدثنا محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ، ثنا سفيان عن عمرو بن دينار، عن عطاء، عن ابن عباس في قوله: وعلى الذين يطيقونه قال: يكلفونه، وهو: الشيخ الكبير الهرم، والعجوز الكبيرة الهرمة يطعمون لكل يوم مسكينا ولا يقضون، والدر المنثور في التفسير بالمأثور (١٣٤/١)، وأخرج ابن سعد في طبقاته عن مجاهد قال: هذه الآية نزلت في مولى قيس بن السائب {وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين} فأفطر وأطعم لكل يوم مسكينا، وأخرج ابن جرير عن ابن عباس {وعلى الذين يطيقونه} قال: من لم يطق الصوم إلا على جهد فله أن يفطر ويطعم كل يوم مسكينا والحامل والمرضع والشيخ الكبير والذي سقمه دائم

#### كتاب الاغتكاف

"الاعتِكافُ في المَسجِدِ لاسِيَّما في الجامِعِ إذا كانت جماعته أكثرَ سُنَّةٌ حَسَنَةٌ"؛ لما روي أنَّ النَّبِيّ ﷺ كان يَعتَكِفُ حتى ماتَ. (١)

"وشَفَعُها ووتُوها مُحتَمَلٌ"؛ لأَمَّا غيرُ مُعيَّنةٍ. "والوترُ أشبَهُ"؛ للحديث المذكور. (٢) "وأشبه الأوتارِ للهُ إحدى أو ثَلاثٍ أو سَبعٍ"؛ وذلك لما روي أن النَّبيّ على قال: أُرِيتُ هذِه اللَّيْلَةَ ثُمَّ أُنْسِيتُها، وقدْ رَأَيْتُنِي اللهُ إحدى أو ثلاثٍ أو سَبعٍ"؛ وذلك لما روي أن النَّبيّ على قال: أُرِيتُ هذِه اللَّيْلَةَ ثُمَّ أُنْسِيتُها، وقدْ رَأَيْتُنِي السَماء أمطَرتْ لَيلة إحدى وعِشرينَ وقد وَكَفَ المسجِدُ، فانصرَفَ علينا رسول الله على وعلى جَبهَتِه وأنفِه أثرُ الماءِ والطِّينِ (٥)، وروى عبد الله بن أنيس مثلُ ذلك ولكن في ليلةٍ ثَلاثٍ وعِشرينَ. (٦)

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۳/ ٤٧) رقم (٢٠٢٦)، عن عائشة رضي الله عنها، - زوج النبي صلى الله عليه وسلم -: «أن النبي صلى الله عليه وسلم، كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتى توفاه الله، ثم اعتكف أزواجه من بعده»، وصحيح مسلم (٢/ ٨٣١) رقم (١١٧٢).

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (٣/ ٤٨) رقم (٢٠٢٧)، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعتكف في العشر الأوسط من رمضان، فاعتكف عاما، حتى إذا كان ليلة إحدى وعشرين، وهي الليلة التي يخرج من صبيحتها من اعتكافه، قال: «من كان اعتكف معي، فليعتكف العشر الأواخر، وقد أريت هذه الليلة ثم أنسيتها، وقد رأيتني أسجد في ماء وطين من صبيحتها، فالتمسوها في العشر الأواخر، والتمسوها في كل وتر»، فمطرت السماء تلك الليلة وكان المسجد على عريش، فوكف المسجد، فبصرت عيناي رسول الله صلى الله عليه وسلم على جبهته أثر الماء والطين، من صبح إحدى وعشرين، وصحيح مسلم (٢/ ٨٢٤) رقم (١١٦٧).

<sup>(</sup>٣) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

<sup>(</sup>٤) صحيح البخاري (٣/ ٤٦) رقم (٢٠١٦)، عن أبي سلمة، قال: سألت أبا سعيد، وكان لي صديقا فقال: اعتكفنا مع النبي صلى الله عليه وسلم العشر الأوسط من رمضان، فخرج صبيحة عشرين فخطبنا، وقال: «إني أربت ليلة القدر، ثم أنسيتها – أو نسيتها فالتمسوها في العشر الأواخر في الوتر، وإني رأبت أبي أسجد في ماء وطين، فمن كان اعتكف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فليرجع»، فرجعنا وما نرى في السماء قزعة، فحاءت سحابة فمطرت حتى سال سقف المسجد، وكان من جريد النحل، وأقيمت الصلاة، فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد في الماء والطين، حتى رأيت أثر الطين في جبهته، وصحيح مسلم (٢/ ٨٢٤).

<sup>(</sup>٥) صحيح البخاري (٣/ ٤٦) رقم (٢٠١٦)، وصحيح مسلم (٢/ ٨٢٤) رقم (١١٦٧).

<sup>(</sup>٦) صحيح مسلم (٢/ ٨٢٧) رقم (١١٦٨) عن عبد الله بن أنيس، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «أريت ليلة القدر، ثم أنسيتها، وأراني صبحها أسحد في ماء وطين» قال: فمطرنا ليلة ثلاث وعشرين، فصلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فانصرف وإن أثر الماء والطين على جبهته وأنفه قال: وكان عبد الله بن أنيس يقول: ثلاث وعشرين، ومسند أحمد ط الرسالة (٢٥/ ٤٣٨) رقم (١٦٠٤٥)، عن عبد الله بن أنيس، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " رأيت ليلة القدر ثم أنسيتها، وأراني صبيحتها أسجد في ماء، وطين، فمطرنا ليلة ثلاث وعشرين، فصلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فانصرف وإن أثر الماء، والطين على جبهته وأنفه "،

وأمَّا السَّبعُ؛ فلما روي عن أبَيّ بن كَعبٍ أنَّه كانَ يَحلِفُ أَهَّا لَيلةُ السَّابِعِ والعِشرينَ، فقيل له: بأيِّ شيءٍ تعلَمُ ذلك؟ قال: بالآية التي أخبَرَنا رسول الله ﷺ؛ أنَّ الشَّمس تَطلُعُ صَبِيحةَ ذلك اليَومِ ولا شُعاعَ لها. (١) "والسَّبعُ أشبَهُ إن شاءَ الله"؛ لميلِ كثيرٍ من الصَّحابةِ إليه. "وميلُ الشَّافِعيّ على الحادي والعِشرينَ".

"قال: وأقَلُّ الاعتِكافِ: النَّيَّةُ، واللَّبثُ في قَدرِ ما ينطَلِقُ عليه اسمُ اللَّبثِ" والعُكوفُ؛ وهو زائدٌ على طمأنينة السُّحودِ. "بشرطِ ألَّا يكونَ المُعتَكِفُ كافِرًا ولا حائضًا ولا مَجنونًا ولا مُجامِعًا، فهذه المعاني مُنافِيةٌ للاعتِكافِ"؛ لأنَّ الاعتكاف من فروعِ الإيمانِ، فلا يَصِحُّ من الكافِرِ كالصَّوم، والحَائضُ يحرم عليها اللَّبثُ في المسجِدِ، والاعتكافُ عبارة عنه فلم يَصحَّ منها، والجُنون ليس مِن أهلِ العِباداتِ فلم يصحَّ منه كالكافِرِ / والجِماعُ منصُوصٌ عليه، قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تُبَيْمُ وَهُنَ وَ وَلَا تَبَيْمُ وَهُنَ وَ وَلَا تَبَيْمُ وَهُنَ وَ وَلَا عَلَمُ مَنهُ وَالمُعانِى مُنافِيةً له.

"ولا يُشترطُ الصَّومُ، بل الاعتِكَافَ لَيلةً مُفرَدةً، ويوم العيدِ يَصِحُ" أمَّا الليلةُ؛ فلما روي أنَّ عُمر قال لرسول الله عَلَيْ: إنِّي نَذرتُ اعتِكَافَ ليلةٍ في الجاهليَّةِ، فقال له النَّبيّ عَلَيْ: (أَوْفِ بنَذْرِكَ). (أ) وأمَّا يَومُ العِيدِ؛ فلأنَّ الصَّومَ لا يُشتَرطُ عِندَنا، والدَّليلُ عليه ما رُوي عن عَليِّ وابنِ مسعُودٍ أهَّما قَالَا: المعتكِفُ إنْ العيد؛ فلأنَّ الصَّومَ لا يُشتَرطُ عِندَنا، والدَّليلُ عليه ما رُوي عن عَليِّ وابنِ مسعُودٍ أهما قَالَا: المعتكِفُ إنْ شاءَ لم يَصُمْ، ولأنَّه عِبادةٌ مُنفرِدةٌ كسائرِ العِباداتِ فلا يشترطُ له الصِّيامُ. "قال: وإنَّما يلزَمُ الاعتِكافُ بالتَّذرِ"؛ لأنَّه عِبادةٌ مشروعةٌ، وقد قال عَلَيْ: (مَنْ نذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللهُ، فلْيُطِعْه، ومَنْ نذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللهُ، فلْيُطِعْه، ومَنْ نذَرَ أَنْ يَعْصِي اللهُ تَعَالَى فَلا يَعصِه). (أ)

"وفيه مسائل:

قال المحققون: "إسناده صحيح على شرط مسلم".

7 7 7

<sup>(</sup>۱) صحيح مسلم (۲/ ۸۲۸) رقم (۷٦۲)، عن عبدة، وعاصم بن أبي النحود، سمعا زر بن حبيش، يقول: سألت أبي بن كعب رضي الله عنه، فقلت: إن أخاك ابن مسعود يقول: من يقم الحول يصب ليلة القدر؟ فقال رحمه الله: أراد أن لا يتكل الناس، أما إنه قد علم أنها في رمضان، وأنها في العشر الأواخر، وأنها ليلة سبع وعشرين، ثم حلف لا يستثني، أنها ليلة سبع وعشرين، فقلت: بأي شيء تقول ذلك؟ يا أبا المنذر، قال: بالعلامة، أو بالآية التي «أخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها تطلع يومئذ، لا شعاع لها».

<sup>(</sup>٢) البقرة: ١٨٧

<sup>(</sup>٣) صحيح البخاري (٣/ ٤٨) رقم (٢٠٣٢)، عن ابن عمر رضي الله عنهما، أن عمر سأل النبي صلى الله عليه وسلم، قال: كنت نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام، قال: «فأوف بنذرك»، وصحيح مسلم (١٢٧٧/٣) رقم (١٦٥٦).

<sup>(</sup>٤) صحيح البخاري (٨/ ١٤٢) رقم (٦٦٩٦)، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه».

الأولى: إذا نذرَ اعتِكافَ يَومِ دَحَلَ قبلَ الفَجرِ إلى غُروبِ الشَّمسِ"؛ لأنَّ اليَومَ اسمٌ لما بينهما. "وإن نذرَ اعتِكافَ يَومَينِ فإلى غُروبِ الشَّمسِ من اليَومِ الثَّاني"؛ لأنَّ من ضرورةِ اليَومينِ أن يَتَحَلَّلَ لَيلَةٌ بينهما، والليلُ يقبل الاعتكافَ فوجبَ دُخولها في النَّذرِ احتِياطًا.

"إلَّا أن يكونَ له نِيَّةُ النَّهارِ دُونَ الليلِ" فحينئذٍ لا تَدخُلُ حريًا على نيَّتِهِ.

"الثَّانِيةُ: إذا نذر الاعتكافَ يومَ قُدومِ فُلانٍ اعتكفَ بَقيَّتَهُ وكفاهُ على الأصحِّ"؛ لأنَّ اعتكافَ بَعضِ اليَومِ صَحِيحٌ، وقولهُ: "وكفاهُ" إشارةٌ إلى القولِ الآخرِ أنَّه لا يكفيهِ، بل عليه قَضَاءُ ما فاتَهُ من ذلك اليَومِ، وهو احتيار المزنيِّ.

"القَّالثةُ: إذا نذرَ اعتكافَ العَشرِ الأواخِرِ فخرَجَتْ تِسْعًا تَمَّ نَذْرُهُ"؛ لأنَّ العَشرَ/ عبارةٌ عمَّا بين العِشرِينَ إلى آحر الشَّهرِ تَمَّ الشَّهرُ أو نَقَص. "وإن نذرَ اعتِكافَ عَشرَة أيَّامٍ مُتَتَابِعةٍ، فأوقعَها في العَشرِ الأواخِرِ، فخرجت تِسْعًا فَيمكُثُ يَومَ العِيدِ، وإلَّا بطل كلُّه"؛ لأنَّ العَشرةَ عبارةٌ عن عَشرَة آحادٍ فَوجَبَ إِمَّامُها.

"الرَّابِعَةُ: إذا نذَرَ أيَّامًا أو شَهرًا ولم يقل مُتتابِعًا جازَ مُتَفَرِّقًا"؛ لأنَّ المِطلق يتناوله.

"وإن قال: مُتَفَرِّقًا فالصَّحيحُ: أنَّهُ يَجوزُ مُتَتابِعًا إذا لم يقصِدْ أيَّامًا معيَّنَةً بالنَّذرِ" وذلك لأنَّ التَّتابُع أفضَل فَحازَ أن يَسقُطَ الأدْنَى بالأفضَلِ، أمَّا إذا نذر أيَّامًا مُعيَّنةً كالجُمَع والأثانين فلا يُجزِئُهُ غَيرها.

"الخامِسة: إذَا نَوى اعتِكافَ أيّامٍ مُتتابِعًا فينقَطِعُ تتابُعه بالخُروجِ مِن غَيرِ ضَرورَةٍ ولا استِثناءً"؛ لأنَّ الاعتِكافَ هو اللَّبثُ في المسجِدِ، كما ذكرناه، والخروج لما لا عُذر له فيه يُنافِيه، وقد روت عائشة رضي الله عنها - أنَّ النَّبيّ عَلَيْ كان يُدْنِي إليَّ رأسَهُ لِأُرجِّلَهُ، وكان لا يَدخُلُ البيتَ إلَّا لِحَاجَةِ الإِنسانِ. (١) "فإن خَرجَ لِعِبادَةٍ أو شَهادَةٍ أو جنازَةٍ أو تجديد طَهارةٍ انقطعَ تتابُعه"؛ لما ذكرناهُ. "إلَّا إذا شَرطَ الخُروج بِشيءٍ من هذه الأسبابِ في نِيَّتِهِ، وإن خَرَجَ للغَائطِ بِغَيرِ اسْتِثناءٍ لا يَبطل"؛ لأنَّه مُستثنَى شَرْعًا الخُروج بِشيءٍ من هذه الأسبابِ في نِيَّتِهِ، وإن خَرَجَ للغَائطِ بِغَيرِ اسْتِثناءٍ لا يَبطل"؛ لأنَّه مُستثنَى شَرْعًا فلا يحتاج إلى استثنائه ذِكرًا. "بشرطِ ألَّا يُعرِّجَ على شُغْلِ آخَرَ مُستَغنًى عنه، كما كان يَفعله رسول الله فلا يحرجُ إلَّا لِحاجَةِ الإنسانِ، ولا يسألُ عن المريض إلَّا مارًا".

"وينقَطِعُ التَّتابعُ بالجِماعِ"؛ لأنَّه يُفسِدُ الاعتِكافَ. "ولا ينقَطِعُ بالتَّقبيلِ"؛ لأنَّه لا يُسفِده كما لا

1/1

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۱/ ۲۷) رقم (۲۹٦)، عن عروة، أنه سئل أتخدمني الحائض أو تدنو مني المرأة وهي جنب؟ فقال عروة: كل ذلك علي هين، وكل ذلك تخدمني وليس على أحد في ذلك بأس أخبرتني عائشة: «أنها كانت ترجل، تعني رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهي حائض، ورسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ مجاور في المسجد، يدني لها رأسه، وهي في حجرتها، فترجله وهي حائض»، وصحيح مسلم (۱/ ٢٤٤) رقم (۲۹۷)، عن عائشة أنها قالت: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدني إلي رأسه وأنا في حجرتي، فأرجل رأسه وأنا حائض».

يُفسِدُ الصَّومَ والحَجَّ/. "ولا بأسَ في المَسجِدِ بالطِّيبِ وعقدِ النِّكاحِ، والأكلِ وغَسلِ اليَدَينِ في الطَّسبِ"؛ لأنَّ ذلك كلّه لا يُنافي الاعتِكاف، والأكل يكونُ على مائدةٍ؛ تنزيها للمَسجِدِ عن فتاتِ الطَّعام، الذي هو سَببُ احتماعِ الهوام. "ولا بأسَ بخروجِ المُؤذِّنِ وإن كانت المَنارةُ خارِجَةً"؛ لأنَّ ذلك بمنزلة المستثنى عادةً؛ فهو كقضاءِ الحاجَةِ، ولأغَّا في حَرِيم المسجِدِ فهي كالمسجِدِ. "وإن أخرجهُ السُّلطانُ أو مَرِضَ مَرضًا شَدِيدًا أو خرجَت للعِدَّةِ لم ينقطع التَّتابُع"؛ لأنَّ الاعتِكاف لا يبطل عند الأعذارِ. "وإن أخرجَ بَعضَ بَدَنِهِ لم ينقطع "؛ لما ذكرناهُ من حديثِ عائشة حرضي الله عنها - كانت تُرجِّله في الحُجرةِ وهو ﷺ يُدْنِ رَأْسَهُ. (١)

### [فَرْعٌ]

### [خُروجُ المُعتَكِفِ لقضاءِ حاجَةٍ]

"إذا خرج المُعتَكِفُ لِقضاءِ حاجَةٍ ثم عادَ استَأنَفَ النَّيَّة"؛ وذلك لأنَّ اعتِكافه انقطعَ بِخُروجِهِ. "إلَّا أن يكونَ في الابتِداءِ نوى أيَّامًا مَحْصُورَةً، فيكفِيهِ النِّيَّةُ السَّابِقَةُ"؛ لأهَّا تَناوَلَت الكُلَّ. "إلَّا أن يكونَ في الابتِداءِ نوى أيَّامًا مَحْصُورَةً، فيكفِيهِ النِّيَّةُ السَّابِقَةُ"؛ لأهَّا تَناوَلَت الكُلَّ. كتابُ الحَجِّ "وفيه خمسةُ أبواب:

البابُ الأوَّلُ: في شَرَائطِهِ

وشرطُ صِحَّتهِ اثْنانِ: الوَقتُ، والإسلامُ" كسائرِ العِباداتِ. "فيَصِحُ حجُّ الصَّبيّ"؛ لما رُوي أنَّ امرأةً رَفَعَت صَبِيًّا من مَحَقَّتِها، فقالت: يا رسول الله، ألهذا حَجٌّ؟ قال: (نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ) فذلَّ أنَّه يَصِحُ. "ويُحرِمُ بِنفسهِ إِن كَان مُمَيِّزًا" يريد: بإذنِ الوَلِيّ، وينعقِدُ إحرامه، خِلافًا لأبي حنيفة (٢)؛ فغنَّ في إحرامِه بدون إذنهِ خِلافٌ، والصَّحيحُ: المنعُ؛ فإنَّهُ التِزامُ مالٍ.

"قال: وَيُحرِمُ عنه ولِيُّهُ إِن كَانَ صَغيرًا" يريد: الناظرُ في مالِه شَرعًا. "وَيُفْعَلُ به ما يُفْعَلُ في الحجّ من الطَّوافِ والسَّغيِ/ وغيره" كالبَالِغِ.

"وأمَّا الوقتُ: فهو شَوَّالَ وذُو القَعدَةِ وتِسعٌ من ذِي الحِجَّةِ إلى طُلُوعِ الفَجرِ من يومِ النَّحرِ" والأصل فيه قوله تعالى: ﴿ ٱلْحَجُّ أَشَهُ رُّ مَعْلُومَاتُ ﴾ (") وقال ابن عُمر وجماعةٌ من الصَّحابة: أشْهُرُ الحَجِّ: شَوَّال وذُو القَعدَةِ وَعَشْرٌ من ذِي الحِجَّةِ، يعني: عَشْرُ لَيالٍ.

"فمن أحرَمَ بِالحَجِّ في غَيرِ أَشْهُرِ الحَجِّ فَهو عُمرَةٌ" كمن شَرَعَ في صلاةِ الفَرضِ قبلَ دُخولِ وقتِه،

1/14

<sup>(</sup>١) سبق تخريجه في الهامش السابق.

<sup>(</sup>٢) انظر : التجريد للقدوري ٤ / ١٩٧٢ ، النهر الفائق شرح كنز الدقائق ٢ / ٦٠.

<sup>(</sup>٣) البقرة: ١٩٧.

تنعَقِدُ صَلاتُه نافِلَةً. "وجميعُ السَّنةِ وقتُ العُمرَةِ، فليسَ الوقتُ فيها شَرطًا"؛ لأنَّ النَّبِيَ عَلَيْ اعْتَمَرَ عُمرتَينِ في ذِي القَعدَةِ وفي شَوَّالَ، (۱) ورُوي أنَّه الطَّيْلِمُ قال: (عُمْرةٌ في رَمَضانَ تَعدِلُ حَجَّةً) (۱) فَحميعُ السَّنةِ وقتُها. "إلَّا من كانَ مَعكُوفًا على النسك أيَّامَ مِنى، فليسَ له الإحْرامُ بالعُمرَةِ وإن كان خَالِيًا عن إحرامِ الحَجِّ"؛ لأنَّ ما بَقِيَ عليهِ من مَناسِكِ الحَجِّ؛ وهو الرَّمْيُ والمبِيثُ يمنعُه من الاشتِغَالِ بإحرَامِ العُمرَةِ، فيُمنعُ عن ذلكَ كما يُمنعُ عن الصَّومِ فيهَا.

"وأمَّا شَرطُ وُقوعِه عن فَرض الإسْلام فَحَمْسَةٌ:

الإسلام، والحُرِّيَّة، والبُلوعُ، والعَقل، والوَقتُ"؛ لأنَّ الكافِرَ ليسَ من أهلِ العِبادَةِ، وأمَّا الحُرِّيَّة؛ فلقوله ﷺ: (أيمًا مَلوكِ حَجَّ به أهله، فماتَ قَبلَ أنْ يَعتِق، فقد قضى حَجَّه، وإنْ عُتِقَ قَبلَ أنْ يَعتِق، فقد قضى حَجَّه، وإنْ عُتِقَ قَبلَ أنْ يَعتِق، فقد قضى حَجَّه، وإنْ عُتِقَ قَبلَ أنْ يَعتِق، فقد قضى حَجَّه، وإنْ عُتِق قَبلَ أنْ يَعتِق، فقد فَليَححُجُ (٢) وأمَّا الصَّبيُّ؛ فلما رويناه من الحديث، والمحنونُ غير مُكلَّف، وليسَ من أهلِ العِبادَةِ، والوقتُ قد ذُكرناهُ. "فالكَافِرُ إذا أَحْرَمَ بالمِيقَاتِ وتَجاوَزَ ثمَّ أسْلَمَ، فلا بَدَّ من تَجدِيدِ إحْرَامٍ"؛ لبُطلانِ إحْرَامِهِ الأوَّل. "وعَليهِ دَمُ الإسَاءةِ؛ لمُجاوَزَةِ المِيقَاتِ"؛ إذْ جَاوزَ الميقَاتَ مُرِيدًا للنسكِ/ غير مُحرِم "وإذا إحْرَامِهِ الأوَّل. "وعَليهِ دَمُ الإسَاءةِ؛ لمُجاوَزَةِ المِيقَاتِ"؛ إذْ جَاوزَ الميقَاتَ مُرِيدًا للنسكِ/ غير مُحرِم "وإذا بخرَامِهِ الطَّي الصَّبيُّ أو عَتَقَ العَبدُ بِعَرَفَةَ أو بِمُزدَلفَة فَعادَ إلى عَرَفَةَ قبلَ طُلُوعِ الفَجرِ، أَجزَأَهُما عن حجَّةِ الإسْلام؛ لأنَّ الحَجَّ عَرَفَة، وقد أَدْركاهَا" في هذينِ الحَالَينِ "بعدَ البُلوغِ" والعِتقِ. "وليسَ عليهِما دَمُ؛ لأنَّ الحَجَّ عَرَفَة، وقد أَدْركاهَا" في هذينِ الحَالَينِ "بعدَ البُلوغِ" والعِتقِ. "وليسَ عليهِما دَمُ؛ لأنَّ الحَجَّ عَرَفَةَ، وقد أَدْركاهَا" في هذينِ الحَالَينِ "بعدَ البُلوغِ" والعِتقِ. "وليسَ عليهِما دَمُ؛

(١) سنن أبي داود (٢/ ٢٠٥) رقم (١٩٩١)، عن عائشة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «اعتمر عمرتين عمرة في ذي القعدة، وعمرة في شوال»، [حكم الألباني] : "صحيح لكن قوله في شوال يعني ابتداء وإلا فهي كانت في ذي القعدة أيضا".

۸۲/ ب

<sup>(</sup>٢) صحيح مسلم (٢/ ٩١٧) رقم (١٢٥٦)، بلفظ: عن ابن حريج، قال: أخبرني عطاء، قال: سمعت ابن عباس، يحدثنا قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لامرأة من الأنصار سماها ابن عباس فنسيت اسمها «ما منعك أن تحجى معنا؟» قالت: لم يكن لنا إلا ناضحان فحج أبو ولدها وابنها على ناضح وترك لنا ناضحا ننضح عليه، قال: «فإذا جاء رمضان فاعتمري، فإن عمرة فيه تعدل حجة»، وباللفظ نفسه في سنن ابن ماجه (٢/ ٩٩٦) رقم (٢٩٩١)، عن وهب بن خنبش، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «عمرة في رمضان، تعدل حجة»، [شرح محمد فؤاد عبد الباقي] [٢٩٩١ - ش - (تعدل حجة) أي في الثواب لا في إجزائها عن حجة الإسلام.]، [حكم الألباني]: صحيح.

<sup>(</sup>٣) مسند الشافعي - ترتيب السندي (١/ ٢٨٣) رقم (٧٤٣)، (أخبرنا): سعيد بن سالم، عن مالك بن مغول، عن أبي السفر قال: -قال ابن عباس رضي الله عنهما: أيها الناس أسمعوني ما تقولون وافهموا ما أقول لكم: أيما مملوك حج به أهله فمات قبل أن يعتق فقد قضى حجه وإن عتق قبل أن يموت فليحج أيما غلام حج به أهله فمات قبل أن يدرك فقد قضى حجته وإن بلغ فليحج (هذا الحديث يؤيد ما قررناه وهو أن حج الصبي لا يجزئ عن الفريضة لأنه نافلة فإن مات قبل البلوغ فلا شيء عليه وإن مات بعد البلوغ ولم يكن قد حج فقد مات مقصرا وفي ذمته الحج والذي جاء في الحديث من الزيادة أن العبد كالصبي في هذا الحكم فإن حج في رقه أولم يحج ومات قبل عتقه فلا شيء عليه وإن أعتق ولم يحج ذهب إلى ربه وفي عنقه هذه الفريضة والحديث في حث الصبي والعبد على أداء فريضة الحج بعد البلوغ والعتق وعدم صحة الاعتماد على الحج السابق على البلوغ والعتق لأن النافلة لا تجزئ عن الفرض)، ومعرفة السنن والآثار (٧/ ٣٤٠)

"ويُشتَرطُ هذهِ الشَّرائطَ أيْضًا في وُقوع العُمرَةِ عن فَرضِ الإسْلامِ إلَّا الوَقتَ" كما ذَكرناهُ.

"وشرطُ وُقوعِ الحَجِّ نَفْلًا بعدَ البُلوغِ والحُرِّيَّةِ: بَراءَةُ الذِّمَّةِ عن حجَّة الإسلامِ" فلا يَسبقُ حجُّ التَّطَوُّعِ حجَّ الفَرضِ، خلافًا لأبي حنيفة، حتَّى لو نَوى التَّطَوُّعَ انْصَرَفَ إلى الفَرْضِ. "فَحَجُّ الإسلامِ مُتَقَدِّمٌ في التَّرتيبِ"؛ لأنَّه آكدُ. "ثمَّ القَضَاءُ، وإنَّما يُتصَوَّرُ في العَبدِ يعتق وقد أفسدَ حجَّةً في الرِّقِّ" فإنَّه في الرِّقِّ" فإنَّه يَجِبُ عليه القَضَاءُ، وحجَّة الإسلامِ جَمِيعًا، لكنَّه يُقَدِّمُ حجَّة الإسلامِ ثمَّ القَضَاءُ. "ثمَّ النَّذُرُ" إن كان عليهِ "ثمَّ النَّفلُ"؛ تقدِمًا للأهمِّ فالأهمِّ.

"فلو غَيَّرَ هذا التَّرتيبَ بالنَّيَةِ لَم يؤثِّر نِيَّتَهُ وانعقَدَ على التَّرتيبِ المَدْكورِ"؛ تقديمًا للأهمّ فالأهمّ، والدَّليلُ على ذلك ما روى ابن عباسٍ، أنَّ النَّبِيِّ عَلَيْ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: لَبَيْكَ عَنْ شُبرَمَةً، فقال له: (أحجَمتَ عن نفسِك؟) قالَ: لا، قالَ: (فَاحعَلْ هذِهِ عن نفسِك، ثمَّ حجَّ عن شُبرمة) (١) وصورةُ ذلك: أن يُحرِمَ العَبدُ بإذنِ مَولاهُ بحجَّةٍ، أو بِغَيرِ إذنِهِ ولم يحلله السَّيِّدُ، ثمَّ يفسدها، ثمَّ عتق واستَطاع، ونذرَ حجَّة والتَزَمَ في ذِمَّتهِ نِيابَةً حجَّةً أُخرى وأرادَ التَّنَقُّلُ بحجَّةٍ فلا سَبيلَ له إلَّا ما ذَكَرهُ من التَّرتيب، وهذا احتيارُ الشَّيخِ أبي محمدٍ: أنَّ الأحيرَ إذا انتهى إلى الميقاتِ ونوى التَّطَوُّعَ عن نفسِهِ انصرفَ إلى المستَأْجِرِ؛ لأَهَّا الشَّيخِ أبي محمدٍ: أنَّ الأحيرَ إذا انتهى إلى الميقاتِ وقوى التَّطَوُّعَ عن نفسِهِ انصرفَ إلى المستَأْجِرِ؛ لأَهَّا حجَّةٌ واجِبَةٌ، واسْتَبعَدَ المِصنِّفُ هذا في (وسِيطِهِ) وقال: هذا وُجوبٌ تَقتَضِيهِ الإجارةُ دُونَ وضعِ الشَّرعِ. ويُتصوَّرُ مثل ذلك في الصَّبيِّ على المُذهَبِ، ولا يُتَصوَّرُ في الحُرِّ البالِغِ إذا أفسَدَ حجَّةً كان فَضَاؤها حجَّة ويُتصوَّرُ مثل ذلك في الصَّبيِّ على المُذهَبِ، ولا يُتَصوَّرُ في الحُرِّ البالِغِ إذا أفسَدَ حجَّةً كان فَضَاؤها حجَّة الإسلام.

"قال: وأمَّا شَرطُ لُزُومِ الحَجِّ فَخَمْسَةً/:

الإسلام، والبلوغ، والعقل، والحريَّة، والاستطاعةُ"؛ أمَّا الإسلامُ فلما ذكرناهُ، فلا يجب على الكافرِ ولا يصحُّ منه، وأمَّا الحُريَّةُ فلأنَّ العبد مُستحق المنافع للمولى، وفي إيجابه عليه إضرار بمولاه فلا يجب. وأمَّا البلوغُ والعقل؛ فلأنَّ الصَّبيّ والجحنون ليسَا من أهل التكليف؛ للخبر وقد ذكرناه، وأمَّا الاستطاعة؛ فلقوله تعالى: ﴿وَلِللّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْمَيْتِ مَنِ ٱستَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ (٢) فحصل من ذلك أنَّ مجرد الإسلام مع الوقت كافٍ للصَّحةِ كما في الطفلِ، والإسلامُ والحريَّةُ والعقلُ والبلوغُ مع الوقتِ كافٍ لوقوعه عن حجَّة

1/17

<sup>(</sup>۱) سنن أبي داود (۲/ ۱۹۲) رقم (۱۸۱۱)، عن ابن عباس، أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع رحلا يقول: لبيك عن شبرمة، قال: «من شبرمة؟» قال: أخ لي - أو قريب لي - قال: «حججت عن نفسك؟» قال: لا، قال: «حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة»، [حكم الألباني]: صحيح، حاء في التلخيص الحبير ط العلمية (۲/ ٤٨٨) رقم (۹٥٨)، "وفي رواية هذه عنك ثم حج عن شبرمة، أبو داود، وابن ماجه من حديث عبدة بن سليمان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عزرة بن ثابت عن سعيد بن جبير عنه باللفظ الأول والدارقطني وابن حبان والبيهقي من هذا الوجه باللفظ الثاني قال البيهقي إسناده صحيح وليس في هذا الباب أصح منه".

<sup>(</sup>٢) آل عمران: ٩٧.

الإسلام، وهذه الشَّرائطُ مع الاستطاعةِ والوقتِ كافٍ للوجُوبِ. "قال: ومن لزمه فرضُ الحجِّ لزمه فرضُ العُمرَةِ"؛ لقوله تعالى: ﴿ وَأَتِمُوا ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلّهِ ﴾ (١) "ومن أراد دخولَ مكة لزيارةٍ أو تجارةٍ ولم يكن حطَّابًا، وجب عليه الإحرامُ في أحدِ القَولَينِ، ثمَّ يتحللُ بعمل حجِّ أو عُمرَةٍ" والأصل فيه قوله ﷺ: (إنَّ مَكَّةً لم تَحِلُ لأحدٍ تَبلي، ولا تَحِلُ لأحدٍ بَعدِي، وإغَّا حَلَّت لي سَاعةً مِن نهار) (١) وقد أراد بذلك: أنَّه حلَّ له دُخولها بغيرِ إحرامٍ. "وإن تركَ هذا الإحرامَ فلا قضاءَ عليهِ"؛ لأنَّه مأمورٌ به لحرمةِ المكانِ؛ فهو كتحيَّةِ المسجِدِ.

#### "قال: والاستطاعة نوعانِ:

أحدهما: المُباشرةُ، وذلك له أسبابُ: أمَّا في نفسهِ فالصِّحةُ، وأمَّا في الطَّريقِ بأن تكون حَصِينَةً آمنةً بلا بَحرٍ مَخُوفٍ ولا عَدُوِّ، وأمَّا في المالِ بأن وجَد نفَقَة ذِهَابِهِ وإيَابِهِ إلى عِيالِهِ/ فإن لم يكن له عيالٌ، فالرُّجوعُ إلى البلدِ كالرُّجوعِ إلى العِيالِ على الأصحِّ"؛ نظرًا إلى حبِّ الوطنِ. "وأن يملك نفقة مَن يلزمه نفقتُه في هذه المَدة، وأن يملك ما يقضي به ديونَه، وأن يقدر على راحِلةٍ بمَحْمَلٍ أو بزامِلةٍ إن أمكنَهُ رُكوبُ الزَّاملةِ " وإمَّا اشترط هذه الجملة؛ لأنها من الاستطاعة، وسُئلَ رسول الله على السَّبيل، فقال: (الزَّادُ والرَّاحِلةُ). (٢)

"النوع الثاني: فاستطاعةُ المَعضُوبِ بِمالهِ" وهي الزمانة التي لا يرجى زوالها " أن يستأجِرَ مَن يَحجَّ عنه بعد فراغِ الأجِيرِ من فرضِ حجَّةِ الإسلامِ" والدّليل عليه: أنَّ امرَأةً من خَثْعَمَ جاءت إلى النَّبِيِّ عَلَيْ

۸۳/ب

<sup>(</sup>١) البقرة: ١٩٦.

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (٣/ ٦٠) رقم (٢٠٩٠)، عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «إن الله حرم مكة، ولم تحل لأحد قبلي ولا لأحد بعدي، وإنما حلت لي ساعة من نهار لا يختلى خلاها، ولا يعضد شجرها، ولا ينفر صيدها، ولا يلتقط لقطتها إلا لمعرف» وقال عباس بن عبد المطلب: إلا الإذخر، لصاغتنا ولسقف بيوتنا، فقال: «إلا الإذخر»، فقال عكرمة: هل تدري ما ينفر صيدها؟ هو أن تنحيه من الظل وتنزل مكانه، قال عبد الوهاب، عن خالد لصاغتنا وقبورنا، وصحيح مسلم (٢/ ٩٨٩) رقم (٥٥٥٥) بألفاظ قريبة.

<sup>(</sup>٣) سنن الترمذي ت شاكر (٥/ ٢٢٥) رقم (٢٩٩٨)، عن ابن عمر، قال: قام رحل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: من الحاج يا رسول الله؟ قال: «العج والنج» فقام رحل آخر فقال: أي الحج أفضل يا رسول الله؟ قال: «العج والنج» فقام رحل آخر فقال: ما السبيل يا رسول الله؟ قال: «الزاد والراحلة»: «هذا حديث لا نعرفه من حديث ابن عمر إلا من حديث إبراهيم بن يزيد الخوزي المكي، وقد تكلم بعض أهل العلم في إبراهيم بن يزيد من قبل حفظه»، [حكم الألباني] : ضعيف جدا لكن جملة العج والنج ثبتت في حديث آخر، والمستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ٩٠٩) رقم (١٦١٣)، عن أنس، رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تبارك وتعالى: {ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا} [آل عمران: ٩٧] قال: قيل: يا رسول الله ما السبيل؟ قال: «الزاد والراحلة» هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه " وقد تابع حماد بن سلمة سعيدا على روايته، عن

وقالت: إنَّ فريضة الله في الحجِّ عَليَّ عِبادَةٌ أدركتُ أبي شَيخًا كبيرًا لا يستطيع أن يستَمسِكَ على راجِلتِهِ افْأَحجُ عنه؟ فقال التَّلِيُّلِا: (نَعَم) فقالت: هل يَنفعه ذلك؟ فقال: (نَعَم) كما لو كان عليه دَينٌ فقضيته نَفَعَهُ) (١) ورُوي عن النَّبِيِّ عَلَيُّ أنَّه سَمِعَ رَجُلًا يقول: لبَّيْكَ عن شُبرُمَة الحديث إلى آخره (٢)، فَدَلَّ أنَّه لا يجوزُ قبل فَرَاغِه عن حجِّ نفسِه. "ويكفي وجودُ نفقة النِّهابِ بزامِلةٍ في هذا النَّوعِ"؛ لأنَّ نفقة الإيابِ إلمَّا شُرِطت ثم لوصولِه إلى أهله، وها هو في أهله غير مُفارقٍ لهم. "والابنُ إذا عَرَض طاعَتَهُ على الأبِ الزَّمِن صارَ به مُسْتَطِيعًا، كما يصيرُ بالمالِ مُستَطِيعًا، ولو عَرَض ماله لم يَصِر به مُسْتَطِيعًا"؛ لأنَّ في قبوله منه مِنَّةً عليه؛ فهو كما لو بذلَ له رَقَبَةً ليعْتِقَها عن كَفَّارَته، أو بَذَلَ له ثَمَنَ الماءِ.

# [فُرُوعٌ خَمْسَةٌ]

### [في استِنابَةِ المَريض، والاستِئجَارِ في الحجِّ]

"الأُوَّلُ: المَريضُ ليس كالزَّمِن في جوازِ الاستِنابَةِ"؛ لأنَّه يرجو الصِّحَّةَ والمِاشَرَةَ بِنفسِهِ.

"ولكن إن كان مَخُوفًا فاسْتَنَابَ/ مَن حجَّ عنه ثم ماتَ مِن ذلك المَرضِ، وقَعَ الحجُّ عنه في أصَحِّ القَولَين"؛ لأنَّ الخَوفَ قد تَحَقَّقَ.

"الثانى: الأعمَى الغَنِيّ مُسْتَطِيعٌ للمُباشَرَةِ "كالبَصِيرِ "وكذلك المرأةُ" كالرَّجُل.

الفرعُ الثَّالِثُ: يصِحُّ الاستِنجَارُ للحجِّ مع بيان المِيقاتِ للأجِيرِ"؛ لأنَّه عملٌ معلومٌ يدخُله النّيابَة، ويجوزُ أخذُ الرَّزقِ عليه؛ فهو كتفرِقَةِ الصَّدَقَاتِ، وبناءِ المساجِدِ، هذا دليلُ الصِّحَّةِ. وأمَّا بيانُ الميقاتِ؛ فلأنَّه يختلِفُ ولو لم يُبين لبقي جَهولًا، وقال أبو حنيفة: لا يَصِحُّ الاستثجارُ على الحَجِّ. "قال: فإن أحرَمَ قبْلَهُ زادَ خَيْرًا، وإن جاوزَ المِيقَاتَ المُوقَّت ثم أحرَمَ ولم يرجِع، فهو مُسِيءٌ وعليه دمُ الإساءةِ مِن مالِه"؛ لمِخالفَتِهِ الشَّرْعَ. "ويَرُدُّ مِن الأُجرَةِ بِقَدرِ ما ترك"؛ لمِخالفَتِهِ المستأجِر.

"الرَّابِعُ: إذا ارتكَبَ مَحظُورًا، لزمه الدَّم من ماله"؛ لأنَّه المفرِّطُ فيه "وإن أفسَدَ رَدَّ الأجرَةَ"؛ لعجزه عن تسليم العَملِ "وقضى الفاسد لنفسه"؛ لأنَّ الفاسد انصرف إليه، فالقضاء أيضًا يكون له "فلو مات في الإحرام فله بِقدرِ عَملِه إذا جَوَّزنَا البِناءَ" كما في سائر الأعمال.

"وإن مات قبل الإحرام فلا شيء له"؛ إذ لم يُسلم شيئًا من العمل.

<sup>(</sup>۱) مسند الشافعي - ترتيب سنجر (۲/ ۲٤۱) رقم (۹۲۷)، أخبرنا الشافعي رضي الله عنه، قال: أخبرنا ابن عيينة، قال: سمعت الزهري يحدث، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس رضي الله عنه: أن امرأة من ختعم سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: إن فريضة الله في الحج على عباده أدركت أبي شيخا كبيرا لا يستطيع أن يستمسك على راحلته، فهل ترى أن أحج عنه؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «نعم»، قال سفيان: هكذا حفظته من الزهري، ورقم (۹۲۸)، أخبرني عمرو بن دينار، عن الزهري، عن سليمان بن يسار، عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وزاد فيه فقالت: يا رسول الله، فهل ينفعه ذلك؟ قال: «نعم كما لو كان عليه دين فقضيتيه نفعه».

<sup>(</sup>٢) سبق تخريجه.

"الخامسُ: إذا لم يُقدِّر الموصي بالاستِنابَة قدرَ الأجرة، استؤجرَ بأقل ما يوجد من ميقاته؛ احتياطًا للورثة" وأنَّ الحجَّ المطلق ينصرف إلى الميقاتِ الشَّرعيِّ "وإن قَدَّرَ صُوفَ ذلك القَدرُ إلى الأجيرِ من حيث تمكن منه"؛ رِعايةً للوَصِيَّةِ "وإن كان فيه مُحاباةٌ، والأجيرُ وارِثٌ فلا وَصِيَّةَ لِلوَارِثِ، وله قدرُ أجرِ المِثلِ".

#### قَاعِدَةٌ

[في جَوازِ تأخِيرِ الحَجِّ بَعدَ لُزُومِهِ]

"يَجوزُ تأخُّر الحَجِّ بعد لُزومه"؛ لأنَّ فريضة الحجِّ نزلت سَنةَ سِتَ وأخَّرَ/ النَّبِيِّ ﷺ الحَجَّ إلى سَنَةِ عَشْرٍ من غيرِ عُذْرٍ، فدلَّ أنَّه على التَّراخِي "ولكن إذا مات من غيرِ حَجِّ، ماتَ عَاصِيًا"؛ لأنَّه جاز له التَّاخير بشرطِ سلامَةِ العَاقِبةِ وكان على عُذرٍ في التَّاخيرِ "وكان الحجُّ في تركتهِ يُحَجُّ عنه، وإن لم يُوصِ كسائرِ ديونه، وإن استطاعَ في سَنَةٍ ولم يَخرج مع الناسِ، فَسُرِقَ مالُه في تلك السَّنَةِ قبل حجِّ النَّاسِ ثم مات، لقيَ الله ولا حجَّ عليهِ"؛ لأنَّه تَبَيَّنَ أن لا استِطاعة، فإنَّ الحَجَّ إثَمَّا يَستَقِرُ في الذِّمَّةِ بدوامِ الاستطاعةِ إلى وقتِ الأداءِ.

### الْبَابُ الثَّاني: في كَيفِيَّةِ الْحَجِّ وأَزْكَانِه

"وأركانُهُ خمسَةٌ: الإحرامُ، والطَّوافُ، والسَّعيُ بَعدهُ، والوقُوفُ، والحَلقُ، وأركانُ العُمرَة كذلك، اللَّوقُوفِ" أمَّا الإحرامُ؛ فلأنَّه نيَّة العِبادةِ، وهي رَكنٌ في العِباداتِ، وأمَّا الطَّوافُ فلقوله تعالى: ﴿وَلَـيَطُوَّفُوا بِالْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ (() وأمَّا الوقوف؛ فلقوله ﷺ: (الحَجُّ عَرفاتٌ، مَنْ أُدرَكَ عَرفةَ قبلَ أَن يطلُعَ الفحرُ فَقَد أُدرَكَ) (()، وأمَّا السَّعْيُ، فقد قال الطَّيِّينِ: (أيُّها النّاسُ، اسْعَوْا؛ فإنَّ السَّعيَ قَدْ كُتِبَ عليكُمْ) (()، وأمَّا الحِلاق وهو إذا جَعلناهُ نُسُكًا على أحدِ القولينِ؛ فلما رُوي أنَّ النَّيِ ﷺ أَمْرَ أَصْحَابِهُ أَنْ يُقَصِّرُوا أَو يَحلِقُوا. (\*)

"قال: والواجِباتُ المَجبُورةُ بالدَّمِ سِتَّة: الإحرامُ في المِيقاتِ والرَّميُ، فعلى تاركهما دَمِّ قَولًا واحدًا، والصَّبرُ بِعَرفةَ إلى غُروبِ الشَّمس، والمَبيتُ بمزدلفة، والمبيتُ بمِنى، وطوافُ الوَداع.

فهذه الأربعة يُجبرُ تاركها بالدَّم على أحدِ القَولينِ، وفي القولِ الثاني: فيها دَمٌ على جِهَةِ الاستحباب.

هذه جُملةُ المأمُوراتِ، وما عداها سُننٌ وهَيئاتٌ، ونحنُ نُفَصِّلُها/ على تَرتيبِها إن شاء اللهُ تعالى. القولُ في الإحرامِ وما يتعَلَّقُ به:

والإحْرامُ رُكنٌ"؛ لما ذكرناهُ "وهو نيَّة الحَجِّ بالقَلبِ"؛ لأنَّه بحرد النيَّة "فإن نَوى بِقلبِه حَجًّا وذكر بلِسانِه عُمرَةً، فهو في حَجِّ"؛ لأنَّ العِبرَةَ بِما في القَلبِ "ويُراعي في الإحرامِ أمورًا ثَلاثةً: الأوَّلُ: أن

<sup>(</sup>١) الحج: ٢٩.

<sup>(</sup>۲) سنن الترمذي ت شاكر (٥/ ٢١٤) رقم (٢٩٧٥)، عن عبد الرحمن بن يعمر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " الحج عرفات، الحج عرفات، أيام منى ثلاث {فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه} [البقرة: ٣٠٣] ومن أدرك عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج " قال ابن أبي عمر: قال سفيان بن عيينة: «وهذا أجود حديث رواه الثوري»: «هذا حديث حسن صحيح» ورواه شعبة، عن بكير بن عطاء، «ولا نعرفه إلا من حديث بكير بن عطاء»، [حكم الألباني] : صحيح، والمستدرك على الصحيحين للحاكم (٢/ ٣٠٥) رقم (٣١٠)، عن عبد الرحمن بن يعمر الديلي، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " الحج عرفة - أو عرفات - فمن أدرك عرفة قبل طلوع الفجر، فقد أدرك الحج، وأيام منى ثلاث: {فمن تعجل في يومين فلا إثم } [البقرة: ٣٠٣] عليه، ومن تأخر فلا إثم عليه «هذا حديث صحيح، ولم يخرجاه. . . .»، [التعليق - من تلخيص الذهبي] بي المناخيص.

<sup>(</sup>٣) سنن الدارقطني (٣/ ٢٩٠) رقم (٢٥٨٢)، أخبر منصور بن عبد الرحمن ، عن أمه صفية، قالت: أخبرتني نسوة من بني عبد الدار اللاثي أدركن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قلن: دخلنا دار ابن أبي حسين فاطلعنا من باب مقطع ، فرأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يشتد في المسعى حتى إذا بلغ زقاق بني فلان - موضعا قد سماه من المسعى - استقبل الناس ، وقال: «يا أيها الناس اسعوا، فإن السعى قد كتب عليكم».

<sup>(</sup>٤) صحيح البخاري (٢/ ١٧٤) رقم (١٧٣١)، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم مكة أمر أصحابه أن يطوفوا بالبيت، وبالصفا والمروة، ثم يحلوا ويحلقوا أو يقصروا».

يُحرمَ من المِيقاتِ، ومِيقاتُ أهلِ المَدينةِ من ذي الحُليفَةِ، وميقاتُ أهلِ الشَّامِ والمَغرِب ومِصرَ وغيرها من الجُحفَةِ، وميقاتُ تِهامة اليَمن يَلملَم، وميقاتُ نَجد اليَمَن، ونجد الحِجازِ قَرنٌ" والدَّليل على ذلك كلِّه قوله ﷺ: (يُهِلُّ أهلُ المدينةِ مِنْ ذي الحُليفةِ، وَأهلُ الشامِ مِنَ الجُحفةِ، وَأهلُ نجدٍ من قرنٍ، وأهلِ اليَمنِ مِن يَلَملَمَ). (١)

ورُوي أنَّه قال التَّكِيِّلِا في خُطبته: (يَهِلُّ أَهلُ المشْرِقِ مِن ذَاتِ عِرِقٍ)، وميقاتُ أهلِ المشرقِ ذات عِرق؛ للخبرِ (٢) "والمواقِيتُ لأهلِها، ولِكُلِّ مَن مرَّ بِها مِمَّن يُريدُ حَجًّا أو عُمْرَةً، أو دخولَ مَكَّةً"؛ إذ رُوي ذلك في خبرِ ابن عَبَّاسٍ. (٣) "والمُتَعَسِّفُ بين مِيقَاتَينِ، يُحْرِمُ إذا حاذى أقربهما إليه"؛ لأنَّ عُمر عَلَى ذلك في خبرِ ابن عَبَّاسٍ. المُتَعَبِّمُ ما ذكرناهُ. "ويتَحرَّى رَاكِبُ البَحرِ المُحاذاة" كما يتحرى صاحبُ البَرِ "ومَسافَةُ المواقِيتِ هي المُعتَبرَةُ لا أعْيانَ المَواقِيتِ".

"الثاني: إذا أراد الإحرام ينبَغِي أن يَغتَسِلَ أولًا"؛ لما رُوي أنَّه الطَّيْلِ اغتَسَلَ لإحرَامِهِ. (١) "وكذا الحَائضُ والنُّفساءُ" على الحائض والنُّفساءُ الإحرَامُ؛ لقوله على الحائض والنُّفساءُ على الحائض والنُّفساءُ الإحرَامُ؛ لقوله على الحائض

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۱/ ٣٨) رقم (١٣٣)، عن عبد الله بن عمر، أن رجلا، قام في المسجد، فقال: يا رسول الله، من أين تأمرنا أن نحل؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يهل أهل المدينة من ذي الحليفة، ويهل أهل الشأم من الجحفة، ويهل أهل نجد من قرن» وقال ابن عمر ويزعمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ويهل أهل اليمن من يلملم» وكان ابن عمر يقول: لم أفقه هذه من رسول الله صلى الله عليه وسحيح مسلم (٨٩٩/٢) رقم (١١٨٢).

<sup>(</sup>٢) صحيح مسلم (٢/ ٨٤١) رقم (١١٨٣)، أخبر أبو الزبير، أنه سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، يسأل عن المهل فقال: سمعت - أحسبه رفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم - فقال: «مهل أهل المدينة من ذي الحليفة، والطريق الآخر الجحفة، ومهل أهل العراق من ذات عرق، ومهل أهل نجد من قرن، ومهل أهل اليمن من يلملم».

<sup>(</sup>٣) صحيح البخاري (٢/ ١٣٤) رقم (١٣٤)، عن ابن عباس، قال: «إن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المدينة ذا الحليفة، ولأهل الشام المحفة، ولأهل نجد قرن المنازل، ولأهل اليمن يلملم، هن لهن، ولمن أتى عليهن من غيرهن ممن أراد الحج والعمرة، ومن كان دون ذلك، فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة»، وصحيح مسلم (٨٣٨/٢) رقم (١١٨١).

<sup>(</sup>٤) المعجم الكبير للطبراني: (٥/ ١٣٥) رقم (٢٤٣٤)، عن زيد بن ثابت: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اغتسل لإحرامه حيث أحرم»، وسنن الدارقطني: (٣/ ٢٢٣) رقم (٢٤٣٤) عن خارجة بن زيد بن ثابت ، عن أبيه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «اغتسل لإحرامه» قال ابن صاعد: هذا حديث غريب ما سمعناه إلا منه، جاء في نصب الراية: (٣/ ١٧) "الحديث الأول: روي أنه عليه السلام اغتسل لإحرامه، قلت: أخرجه الترمذي عن عبد الله بن يعقوب المدني عن ابن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه زيد بن ثابت أنه رأى النبي عليه السلام تجرد لإهلاله واغتسل، انتهى. وقال: حديث حسن غريب، وأخرجه الطبراني في "معجمه"، والدارقطني في "سننه" عن محمد بن موسى بن مسكين أبي غزية المديني القاضي حدثني عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه به، ولفظهما: اغتسل لإحرامه، ورواه العقيلي بسند الدارقطني، وأعله بأبي غزية، قال: عنده مناكير، ولا يتابع عليه إلا من طريق فيها ضعف، انتهى. قال ابن القطان في "كتابه": وإنما حسنه الترمذي، ولم يصححه للاختلاف في عبد الرحمن بن أبي الزناد، والراوي عنه عبد الله بن يعقوب المدني، أحهدت نفسي في معرفته فلم أحد أحدا ذكره".

# (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدٍ بنِ يونسَ بنِ محمدٍ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِّ الشَّافِعِيِّ '

أبي بَكرٍ: (مُرُوها فَلْتَغتَسِلْ، ثم لتُهِلَّ) (1)؛ ولأنَّ الغرَضَ منه التَّنظِيفُ لا التَّعبُّد، والحائضُ وغيرها فيه سَواءٌ. "ثم يَلبس الرَّجلُ إِزَارًا ورِداءً أبيضَينِ ونَعْلَينِ"؛ لقوله / ﷺ: (لِيُحرِمَ أحدُكم في إِزَارٍ ورِداءٍ ونَعْلَينِ) (1)، وقد قال التَّيَكِّلِا: (البَسُوا مِنْ ثيابِكم البِيضَ فإنها مِنْ خِيارِ ثِيابِكم) (1) "ويتَطَيَّبُ"؛ لقول عائشة رضي الله عنها: كنتُ أُطيِّبُ رسُولَ الله ﷺ لإحرَامِهِ قَبلَ أَن يُحرِمَ، ولِجِلِّه قبلَ أَن يطوفَ بالبيتِ. (1) "ويُصَلِّي عنها: كنتُ أُطيِّبُ رسُولَ الله ﷺ لإحرَامِهِ قبلَ أَن يُحرِمَ، ولِجِلِّه قبلَ أَن يطوفَ بالبيتِ. (1) "ويُصَلِّي رَكَعتينِ، ثم يُحرِمُ ثم يَركبُ"؛ لأنّ النبي ﷺ صلَّى بِذِي الحُليفةِ رَكَعتينِ ثمَّ أحرَمَ. (٥)

"الثالث: إذا اسْتُوت ناقتَه على البَيداءِ، لبَّى تلبية رسول الله على إلى أَن رحتم إلى مِن الثالث: إذا اسْتُوت ناقتَه على البَيداءِ، لبَّى تلبية رسول الله على إلى أَن اللَّكُيْن اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللللْمُ اللللْمُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللْمُ اللَّهُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللْمُ الللللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ اللْم

<sup>(</sup>١) السنن المأثورة للشافعي (ص: ٣٧٦) رقم (٥١٥)، عن حابر بن عبد الله، قال: فلما كنا بالبيداء ولدت أسماء بنت عميس محمد بن أبي بكر فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: «مرها فلتغتسل أو قال مروها فلتغتسل ثم لتهل» . الشك من الشافعي، ومعرفة السنن والآثار (٧/ ١٠٦) رقم (٩٤٥٥).

<sup>(</sup>٢) مسند أحمد ط الرسالة (٨/ ٥٠٠) رقم (٤٨٩٩)، عن ابن عمر، أن رحلا نادى فقال: يا رسول الله، ما يجتنب المحرم من الثياب؟ فقال:
" لا يلبس السراويل، ولا القميص، ولا البرنس، ولا العمامة، ولا ثوبا مسه زعفران، ولا ورس، وليحرم أحدكم في إزار ورداء، ونعلين،
فإن لم يجد نعلين فليلبس حفين، وليقطعهما حتى يكونا أسفل من العقبين "، قال المحققون: حديث صحيح دون قوله: "من العقبين "
فشاذ، رحاله ثقات رحال الشيخين، حاء في التلخيص الحبير ط العلمية (٢/ ٥١٧) رقم (٩٩٨): "حديث "ليحرم أحدكم في إزار
ورداء ونعلين" هذا الحديث قد ذكره الشيخ في المهذب عن ابن عمر وكأنه أخذه من كلام ابن المنذر فإنه كذلك ذكره بغير إسناد وقد
بيض له المنذري والنووي في الكلام على المهذب ووهم من عزاه إلى الترمذي".

<sup>(</sup>٣) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (٣/ ٤٢٨) رقم (٦١٩٨) عن سمرة بن حندب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «عليكم بهذا البياض، فليلبسه أحياؤكم، وكفنوا فيه موتاكم؛ فإنه من خيار ثيابكم»، والمستدرك على الصحيحين للحاكم (٤/ ٢٠٥) رقم (٧٣٧٧)، حاء في كشف الخفاء ط القدسي (١/ ٣٨٩) رقم (١٢٤٢): "(خيار ثيابكم البياض، فكفنوا فيها موتاكم) رواه أحمد والترمذي وابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما، وعبارة النحم خير ثيابكم البياض، رواه ابن ماجه والطبراني والحاكم عن ابن عباس، قال وتمامه وكفنوا فيها موتاكم وألبسوها أحياءكم، وخير أكحالكم الإثمد ينبت الشعر ويجلو البصر انتهى".

<sup>(</sup>٤) صحيح البخاري (٢/ ١٣٦) رقم (١٥٣٩) عن عائشة رضي الله عنها، زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت: «كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لإحرامه حين يحرم، ولحله قبل أن يطوف بالبيت»، وصحيح مسلم (٢/ ٨٤٦) رقم (١١٨٩).

<sup>(</sup>٥) صحيح البخاري (٢/ ١٣٨) رقم (١٥٤٨) عن أنس رضي الله عنه، قال: «صلى النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة الظهر أربعا، والعصر بذي الحليفة ركعتين، وسمعتهم يصرخون بحما جميعا»، وصحيح مسلم (٢/ ٨٤٢) رقم (١١٨٤).

<sup>(</sup>٦) صحيح البخاري (٢/ ١٤٣) رقم (١٥٦٨) حدث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: أنه حج مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم ساق البدن معه، وقد أهلوا بالحج مفردا، فقال لهم: «أحلوا من إحرامكم بطواف البيت، وبين الصفا والمروة، وقصروا، ثم أقيموا حلالا، حتى إذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج، واجعلوا التي قدمتم بها متعة»، فقالوا: كيف نجعلها متعة، وقد سمينا الحج؟ فقال: «افعلوا ما أمرتكم، فلولا أني سقت الهدي لفعلت مثل الذي أمرتكم، ولكن لا يحل مني حرام حتى يبلغ الهدي محله» ففعلوا قال أبو عبد الله: «أبو شهاب ليس له مسند إلا هذا»، وصحيح مسلم (٢/ ٨٨٤) رقم (٢١٦١).

<sup>(</sup>٧) السنن المأثورة للشافعي (ص: ٣٧٢) رقم (٥٠٣) - عن مالك بن أنس، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن عبيد الله بن جريج، قال

لكَ لَبَيْكَ، إِنَّ الحَمْدَ والنَّعْمَةَ لكَ والْمُلْكَ، لا شَرِيكَ لكَ)" (()؛ لما روى ابن عُمر، أَنَّ تلبيَة رسول الله عَلَى كذلك. (٢) "ويُستحبُّ إذا أعجبهُ شَيءٌ أَن يَقُولَ: لَبَيكَ إِنَّ الْعَيشَ عَيشُ الآخِرَةِ"؛ لما رُوي أَنَّ النَّبِيّ كان ذاتَ يَوم والنَّاسُ يَنصَرِفُونَ عنهُ، كأنَّه أعْجَبَهُ ما هُم فيه، فقالَ: (لبَّيكَ إِنَّ العَيشَ عَيشُ الآخِرَةِ). (١) "ويُكرِّرُ هذه التَّلبيةَ لا يزيدُ عليها"؛ اقتداءً برسول الله على (١) "إلَّا أَن يُصَلِّي على رسول الله عَلَيْ"؛ لأنَّه مَوضِعٌ شُرِعَ فيه ذِكرُ اللهِ، فشُرِعَ فيه ذِكرُ الرَّسولِ عَلَى كما في الأذانِ. "ويسأله الجنَّة ويستعِيذَ مِن النَّارِ"؛ لأنَّ النَّبيِّ عَلَى كان إذا فَرغَ من /تَلبِيته في حجِّ أَو عُمرَةٍ، سأل الله رضوانه والجنَّة، واستعاذ برَحتِهِ من النَّارِ. (٥)

"وكذلك تُلبِّي المَرأةُ، إلَّا أنَّها لا تَرفَعُ صَوتَها تَسَتُّرًا، كما لا تَرمل في الطَّوافِ.

\_ \_ \_

أبو جعفر: هكذا حدثنا المزني، وإنما، هو عبيد بن حريج أنه قال لعبد الله بن عمر: يا أبا عبد الرحمن رأيتك تصنع أربعا لم أر أحدا من أصحابك يصنعها قال: ما هن يا ابن حريج؟ قال: رأيتك لا تمس من الأركان إلا اليمانيين، ورأيتك تلبس النعال السبتية، ورأيتك تصبغ بالصفرة، ورأيتك إذا كنت بمكة أهل الناس إذا رأوا الهلال ولم تملل أنت حتى يكون يوم التروية، قال عبد الله بن عمر: أما الأركان فإني لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم يمس إلا اليمانيين وأما النعال السبتية فإني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس النعال التي ليس فيها شعر ويتوضأ فيها فأنا أحب أن ألبسها وأما الصفرة فإني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ بما فأنا أحب أر رسول الله صلى الله عليه وسلم يهل حتى تبعث به راحلته.

- (۱) صحيح البخاري (۲/ ۱۳۸) رقم (۱۰٤۹) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: " أن تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك "، وصحيح مسلم (۲/ ۸٤۱) رقم (۱۱۸٤).
  - (٢) كما بين في الحاشية التي تسبق هذه.
- (٣) مسند الشافعي ترتيب سنجر (٢/ ١٩٨) رقم (٨٢١) عن مجاهد: أنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يظهر من التلبية: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك، قال: حتى إذا كان ذات يوم والناس يصرفون عنه، كأنه أعجبه ما هو فيه، فزاد فيه: لبيك إن العيش عيش الآخرة، حاء في خلاصة البدر المنير (٢/ ١٧١) رقم (١٨٧٦): "حديث: "كان صلى الله عليه وسلم إذا رأى شيئا يعجبه أن يقول: "لبيك إن العيش عيش الآخرة"، "قال البيهقي بعد أن بوب كان إذا رأى شيئا يعجبه قال: "لبيك إن العيش عيش الآخرة" هذه كلمة صدرت من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في أنعم حاله يوم حجه بعرفة، كما رواه الشافعي، ثم ساقه بإسناده. قال البيهقي: وصدرت هذه الكلمة أيضا منه في أشد أحواله وهو يوم الحندق. كما رواه البخاري في صحيحه، قال ابن جريج: وحسبت أن ذلك يوم عرفة".
  - (٤) كما في الهامش أعلاه
- (٥) سنن الدارقطني (٣/ ٢٥٧) رقم (٢٥٠٧) عن عمارة بن خزيمة بن ثابت ، عن أبيه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان إذا فرغ من تلبيته سأل الله تعالى مغفرته ورضوانه واستعاذ برحمته من النار». قال صالح: سمعت القاسم بن محمد ، يقول: «كان يستحب للرجل إذا فرغ من تلبيته أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم»، جاء في التلخيص الحبير ط العلمية (٢/ ٢٤٥) رقم (١٠٠٥) "حديث روي أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا فرغ من تلبيته في حج أو عمرة سأل الله رضوانه والجنة واستعاذ برحمته من النار، الشافعي من حديث حزيمة بن ثابت وفيه صالح بن محمد بن أبي زائدة أبو واقد الليثي وهو مديي ضعيف وأما إبراهيم بن أبي يحيى الراوي عنه فلم ينفرد به بل تابعه عليه عبد الله بن عبد الله الأموي أخرجه البيهقي والدارقطني".

والمُستَحبُ المُداومَةُ على التَّلبِيَةِ لاسِيَّما عِند اصطِدامِ الرِّفَاقِ"؛ إذ رُوي ذلك عن النَّبيِّ عَلَيْ. (١) "وكُلُّ هذه سُننُ إلَّا الإحرامَ من المِيقاتِ" فإنَّه من الواجِباتِ كما ذكرناهُ.

# "القول في دُخولِ مكَّةً، والطَّوافَ والسَّعْيَ:

ينبغي أن يغتسل لدُحول مكَّة"؛ لأنَّ النَّبِيّ ﷺ اغتسَل بِذي طوى لدُحولِ مكَّة. (٢) "ويدخل من ثَنيَّةِ كداء، وذلك مِن أعلاها" كما دَحَل رسول الله ﷺ. (٢) "وكما دَحل فلا يُعرِّجُ على شيءٍ سِوى الطَّوافِ" وهو كطوافِ القُدوم؛ اقتِداءً بِرسولِ الله ﷺ. (٤) "إلَّا أن يَخَافَ فَوتَ صَلاةٍ أو جَماعَةٍ" فإنَّه يُؤخره حِينئذٍ؛ وذلك لأنَّ الطَّوافَ للبَيتِ بمنزلة التَّحيَّة للمَسجدِ، فلا يُقدَّم على آكدَ منه. "ويستلم الحجرَ عِند ابتداءِ الطَّوافِ"؛ اقتداءً برسول الله ﷺ. (٥) "ويجعل البيتَ على يَسارِهِ"؛ لأنَّ النَّبيّ ﷺ طافَ على يَمينِه، وقال: (خُذُوا عَنِي مَناسِكَكم). (٦) "ويطوفُ سَبعًا"؛ لما روى جابِرٌ قال: خرجنا مع طافَ على يَمينِه، وقال: (خُذُوا عَنِي مَناسِكَكم). (٦) "ويطوفُ سَبعًا"؛ لما روى جابِرٌ قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ حين قدم مكَّة، فطافَ بالبَيتِ سَبْعًا، ثم صَلَّى. (٧) "ولا يدخل الحِجْرَ، ولا يَمشِي على

<sup>(</sup>١) شرح السنة للبغوي (٧/ ٥٤) قال الشافعي: كان السلف يستحبون التلبية عند اصطدام الرفاق، وعند الإشراف والهبوط، وخلف الصلوات، وفي استقبال الليل والنهار وبالأسحار، ونحبه على كل حال.

<sup>(</sup>٢) صحيح مسلم (٢/ ٩١٩) رقم (١٢٥٩) عن نافع، أن ابن عمر: «كان لا يقدم مكة إلا بات بذي طوى، حتى يصبح ويغتسل ثم يدخل مكة نهارا، ويذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فعله».

<sup>(</sup>٣) صحيح البخاري (٢/ ١٤٥) رقم (١٥٧٦) - عن ابن عمر رضي الله عنهما: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة من كداء من الثنية العليا التي بالبطحاء، وخرج من الثنية السفلى»، وصحيح مسلم (٢/ ٩١٨) رقم (١٢٥٧)، جاء في تخريج أحاديث الإحياء = المغني عن حمل الأسفار (ص: ٢٩٥) رقم (٣) - حديث «دخول رسول الله صلى الله عليه وسلم من ثنية كداء - بفتح الكاف - » متفق عليه من حديث ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل مكة دخل من الثنية العليا التي بالبطحاء ... الحديث".

<sup>(</sup>٤) صحيح البخاري (٢/ ١٥٢) رقم (١٦١٦) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا طاف في الحج أو العمرة، أول ما يقدم سعى ثلاثة أطواف، ومشى أربعة، ثم سجد سجدتين، ثم يطوف بين الصفا والمروة»، وصحيح مسلم (٢/ ٩٢٠) رقم (١٢٦١).

<sup>(</sup>٥) صحيح مسلم (٢/ ٩٢٦) رقم (١٢٧٣) عن جابر، قال: «طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبيت في حجة الوداع على راحلته يستلم الحجر بمحجنه، لأن يراه الناس وليشرف وليسألوه، فإن الناس غشوه».

<sup>(</sup>٦) صحيح مسلم (٢/ ٩٤٣) رقم (١٢٩٧) أخبر أبو الزبير، أنه سمع جابرا، يقول: " رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يرمي على راحلته يوم النحر، ويقول: «لتأخذوا مناسككم، فإني لا أدري لعلي لا أحج بعد حجتي هذه»، وسنن النسائي (٥/ ٢٧٠) رقم (٢٠٦٣) - أخبر أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله، يقول: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يرمي الجمرة وهو على بعيره، وهو يقول: «يا أيها الناس، خذوا مناسككم، فإني لا أدري لعلي لا أحج بعد عامي هذا»، [حكم الألباني] صحيح، جاء في تخريج أحاديث الإحياء المغنى عن حمل الأسفار (ص: ٣١٢): " حديث «خذوا عنى مناسككم» أخرجه مسلم والنسائي واللفظ له من حديث جابر".

<sup>(</sup>٧) صحيح البخاري (٢/ ١٥٤) رقم (١٦٢٧) - حدثنا آدم، حدثنا شعبة، حدثنا عمرو بن دينار، قال: سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول: «قدم النبي صلى الله عليه وسلم فطاف بالبيت سبعا، وصلى خلف المقام ركعتين، ثم خرج إلى الصفا» وقد قال الله تعالى:

شَاذُروانِ الكعبة"؛ لأغَّما من البَيتِ، والطَّوافُ يكونُ حَولَ البَيتِ.

"ولا يَمَسَّ جِدارَها مَاشِيًا" وقال في (الوسيطِ): لو مَشى على الأرضِ وأدخل يَدَه في مُوازاةِ الشَّاذروان؛ بحيث كان يمين الجِدارِ ويده في البيتِ، ولكن معظم بَدنه خارجٌ فيصِحُّ على الأظهَرِ.

"ويُراعى فيه أمورٌ سَبعَةٌ:

الأوَّلُ/: أن يَوْمُل ثلاثًا ثم يمشي أربَعًا"؟ اقتداءً برسول الله ﷺ (١) وقد قال: ٨٦/ب (خُذُوا عَنِّي مَناسِكَكم). (٢)

"ولا يَثِبُ في رَمله، والدّنو من البيتِ معَ الرَّملِ أفضل"؛ لأنَّه المقصودُ. "فإن عَجزَ عن الرَّملِ بالقُربِ فالحَاشِيةُ للرَّمَلِ أوْلى" مِن قُربِ البَيتِ معَ تركِ الرملِ. "فإن فاته الرَّمل في الأولِ فلا يقضِيهِ في الآخرِ؛ لأنَّ الهَينة (٢) مَقصُودةٌ في الآخِرِ كالرَّمَلِ في الأوَّلِ"؛ ولأنه من الهياتِ (١) كالجَهرِ في القِراءةِ.

"الثاني: أن يحترز عن الاختلاطِ بالنِّساءِ"؛ حوفًا من مُصادَمتهنَّ.

"القَّالَثُ: أَلَّا يَدَعَ شيئًا من الدَّعَواتِ المَشهورةِ"؛ فيقولُ عند ابتِداءِ الطَّوافِ: بِسمِ اللهِ واللهُ أكبَرُ، اللهُمَّ إيمانًا بِكَ، وتَصْدِيقًا بِكِتَابِكَ، وَوَفَاءً بِعَهْدِكَ، واتِّبَاعًا لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ ﷺ، ثم يَدعُو بِما شَاءَ، كُلُّ ذلكَ مَنقُولٌ. (٥)

﴿ لَّقَدَّكَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أَسَّوَةً حَسَنَةً ﴾ [الأحزاب: ٢١]، وصحيح مسلم (٢/ ٩٠٦) رقم (١٢٣٤).

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۲/ ۱۰۱) رقم (۱۳۰۶) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: سعى النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة أشواط، ومشى أربعة في الحج والعمرة "، تابعه الليث، قال: حدثني كثير بن فرقد، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وجاء بلفظ الرمل في مسند أحمد ط الرسالة (۱۶/ ۹۶) رقم (۲۲۲۰) – حدثنا علي بن عاصم، عن الجريري، عن أبي الطفيل، وعبد الله بن عثمان بن خثيم، عن أبي الطفيل، كلاهما عن ابن عباس، قال: " رمل رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثلاثة أشواط بالبيت إذا انتهى إلى الركن اليماني، مشى حتى يأتي الحجر، ثم يرمل ومشى أربعة أطواف " قال: قال ابن عباس: " وكانت سنة "، قال المحقود: صحيح، على بن عاصم متابع، وباقي رجاله ثقات رجال الصحيح.

<sup>(</sup>٢) سبق تخريجه .

<sup>(</sup>٣) في الأصل الهيُّة.

<sup>(</sup>٤) الهيآت.

<sup>(</sup>٥) حاء في البدر المنير (٦/ ١٩٥ - ١٩٦)، "الحديث الخامس بعد العشرين، عن عبد الله بن السائب (رضي الله عنه) « (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم -) كان يقول في ابتداء الطواف: بسم الله والله أكبر، اللهم إيمانا بك، وتصديقا بكتابك، ووفاء بعهدك، واتباعا لسنة نبيك محمد»، هذا الحديث غريب من هذا الوجه، لا يحضرني من خرجه مرفوعا بعد البحث عنه، (وذكره) صاحب «المهذب» من رواية حابر، (ولم يعزه المنذري، ولا النووي في «شرحه» ، ولا صاحب «الإمام» ورواه ابن ناجية) في «فوائده» بإسناد غريب (عنه) ورواه عن صباح بن مروان أبي سهل، نا عبد الله بن سنان الزهري، عن أبيه، عن محمد بن علي بن حسين، عن حابر بن عبد الله: «أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مضى إلى الركن الذي فيه الحجر، وكبر (فاستلم) ثم قال: اللهم وفاء بعهدك، وتصديقا

"الرَّابِعُ: أن يكونَ على الطَّهارَةِ، فلا يَصِحُّ الطَّوافُ إلَّا بِما يَصِحُّ بِهِ الصَّلاةُ، إلَّا أنَّ الله تَعالى اللهُ تَعالى أباحَ فِيه الكَلامَ). (١) أباحَ فيه الكَلامَ" قال رسولُ الله عَلَيْ: (الطَّوافُ بالبيتِ صَلاةٌ، إلّا أنَّ الله تَعالى أباحَ فِيه الكَلامَ). (١) "الخامسُ: لا يستَلِمُ الرَّكنينِ الشَّاميينِ، ويستَلِمُ اليَمَانِيَّ ولا يُقبِّله" بل يُقبِّلُ يدَهُ بَعدَ المِسِّ؛ لأنَّهُ الباقي على قواعِدِ إبراهيم عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ من جُملَةِ الأركانِ، وقد قال عَلَيْ: (إنَّ الحَجَرَ الأَسْوَدَ لَيأتِي يومَ القِيامَةِ ولهُ لسانٌ ذَلْقٌ يَشْهدُ لمَنْ قَبَّلَهُ). (٢) "والاستِلامُ لرُكنِ الحَجَرِ في كُلِّ وترٍ أحب إلينا"؛ لقوله يَومَ القِيامَةِ ولهُ لسانٌ ذَلْقٌ يَشْهدُ لمَنْ قَبَلَهُ).

= =

بكتابك. قال حابر: وأمرنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن (نقول) : واتباع سنة نبيك» . قال ابن عساكر في «تخريجه لأحاديث المهذب» : هذا مختصر من حديث جابر في المناسك، وهو غريب من هذا الوجه وليس بالقوي".

- (۱) المستدرك على الصحيحين للحاكم (۱/ ٢٣٠) رقم (١٦٨٦) عن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله أحل لكم فيه الكلام، فمن يتكلم فلا يتكلم إلا بخير»، و (٢/ ٢٩٣) رقم (٢٠٥٨) عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الطواف بالبيت صلاة، إلا أن الله أحل فيه النطق، فمن نطق فيه فلا ينطق إلا بخير» [التعليق من تلخيص الذهبي] ٨٥٠٥ سكت عنه الذهبي في التلخيص. جاء في التلخيص الحبير ط قرطبة (٢١) رمم (٢٢٥) حديث: روي أنه صلى الله عليه وسلم قال: «الطواف بالبيت صلاة، إلا أن الله أباح فيه الكلام» الترمذي، والحاكم والدارقطني، من حديث ابن عباس، وصححه ابن السكن، وابن حزيمة، وابن حبان، وقال الترمذي: روي مرفوعا الترمذي: روي موقوفا، ولا نعرفه مرفوعا إلا من حديث عطاء، ومداره على عطاء بن السائب، عن طاوس، عن ابن عباس، واختلف في رفعه ووقفه. ورجح الموقوف النسائي، والبيهقي، وابن الصلاح والمنذري، والنووي، وزاد: إن رواية الرفع ضعيفة، وفي إطلاق ذلك نظر، فإن عطاء بن السائب صدوق، وإذا روي عنه الحديث مرفوعا تارة، وموقوفا أخرى، فالحكم عند هؤلاء الجماعة للرفع، والنووي ممن يعتمد ذلك ويكثر منه ولا يلتفت إلى تعليل الحديث به إذا كان الرافع ثقة، فيجيء على طريقته أن المرفوع صحيح، فإن اعتل عليه بأن عطاء بن السائب اختلط، ولا تقبل إلا رواية من رواه عنه قبل اختلاطه، أحيب بأن الحاكم أخرجه من رواية سفيان الثوري عنه، والثوري ممن سمع قبل اختلاطه باتفاق".
- (۲) المستدرك على الصحيحين للحاكم (۱/ ۲۲۸) رقم (۱۹۸۲) عن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، قال: حججنا مع عمر بن الخطاب، فلما دخل الطواف استقبل الحجر، فقال: إني أعلم أنك حجر لا تضر، ولا تنفع، ولولا أبي رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلك ما قبلتك، ثم قبله، فقال له علي بن أبي طالب بلى يا أمير المؤمنين إنه يضر وينفع. قال: ثم قال: بكتاب الله تبارك وتعالى. قال: وأين ذلك من كتاب الله؟ قال: قال الله عز وجل: ﴿ وَلِدْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيَ مَادَمَ مِن ظَهُورِهِم ذُرِيَّتُهُم وَأُسَهَهُم عَلَى أَنفُسِهِم وَموائيقهم، وَتعالى. قال: وأين ذلك من كتاب الله؟ قال: قال الله عز وجل: ﴿ وَلِدْ أَخَذَ رَبُكَ مِنْ بَنِيَ مَادَمَ مِن ظَهُورِهِم أَلُوا بَلَيْ عَلَى الله على والله على والله الله والله والله على والله الله والله وال

ﷺ: (إِنَّ اللهَ وِترٌ يُحُبُّ كُلَّ وِترٍ) (١)، هذا عِندَ العَجزِ عنِ التَّقبيلِ في كُلِّ نَوبَةٍ، فإن قَدَرَ على ذلكَ فهو الأُولى.

"السادسُ: أن يكونَ مُضْطَبعًا في طَوافِهِ وسَعْيِهِ" كهيئةِ المِظْهِرِ للجَلادَةِ والشَّطارَةِ/ وهَيئتُهُ: أن يَجعلَ وسَعْ السَّمَ اللهِ عَلَيْهُ وسَعْ اللهُ عَلَيْهُ وسَطَ رِدائه تحت منكبه الأيسرَ، ويكشِف الأيمَنَ؛ فَعَله رسول الله عَلَيْهُ، وأَمَرَ به أصحابَه. (٢)

"السابعُ: أن يُصلي بَعدَ الطَّوافِ خَلفَ المَقامِ رَكَعَتَي الطَّواف، ثم يَستَلم الحَجَرَ، ثم يَخرُج من بابِ الصَّفا فَيَصعَد في الصَّفا قَدْرَ قامَةِ رَجُلٍ، ثم يَدعُو ثم ينزِل ماشِيًا، فإذا بَقِيَ بينَه وبينَ مُحاذاتِ الميل الأخضرِ المَرفوعِ فَوقَ رَكنِ المَسْجِدِ نَحوُ سِتَّةِ أَذْرُعٍ سَعى سَعيًا شَدِيدًا حتى يُحاذي الميلين الآخرينِ؛ أحدُهما بفِناءِ المَسجِدِ، والثَّاني مُلصَقٌ بِدَارِ العَبَّاسِ، ثم يمشي إلى المَروَة فَيصعَدَها ويدعُو ثم ينزل، ثم يفعل كذلك سَبْعًا يَبدأُ بالصَّفا ويَختِمُ بالمَروَة" كما فَعَله رسول الله ﷺ، وقال: (ابْدَؤوا بِمَا بَدأَ اللهُ بِه). (٣)

"القولُ فيما بَعدَه إلى المَبيتِ بمزدلفة:

<sup>(</sup>۱) صحيح مسلم (٤/ ٢٠٦٢) رقم (٢٦٧٧) حدثنا عمرو الناقد، وزهير بن حرب، وابن أبي عمر، جميعا عن سفيان - واللفظ لعمرو - حدثنا سفيان بن عيينة، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «لله تسعة وتسعون اسما، من حفظها دخل الجنة، وإن الله وتر، يحب الوتر» وفي رواية ابن أبي عمر: «من أحصاها».

<sup>(</sup>۲) شرح السنة للبغوي (۷/ ۱۰٦) رقم (۱۹۰۱) عن جابر، «أن رسول صلى الله عليه وسلم» لما قدم مكة، أتى الحجر فاستلمه، ثم مشى عن يمينه، فرمل ثلاثا، ومشى أربعا "، هذا حديث صحيح، وفيه دليل على أنه لو نكس الطواف، بأن جعل البيت على يمينه، ويمشي على وجهه لا يحسب، وهو قول الشافعي، وقال أصحاب الرأي: يعيد ما دام بمكة، فإن فارق مكة، أجزأه دم، والاضطباع سنة في الطواف، وهو أن يشتمل بردائه على منكبه الأيسر من تحت منكبه الأيمن، فيكون منكبه الأيمن مكشوفا، فلا يزال كذلك حتى يفرغ من الطواف والسعي بين الصفا والمروة، روي عن يعلى بن أمية، قال: طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم مضطبعا ببرد أحضر، و سنن أبي داود (۲/ ۱۷۷) رقم (۱۸۸۳) عن يعلى، قال: «طاف النبي صلى الله عليه وسلم مضطبعا ببرد أحضر»، [حكم الألباني] : حسن، و سنن الترمذي ت شاكر (۳/ ۲۰۰) رقم (۸۹۸) عن ابن يعلى، عن أبيه، «أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت مضطبعا وعليه برد»: «هذا حديث الثوري، عن ابن جريج، ولا نعرفه إلا من حديثه وهو حديث حسن صحيح» وعبد الحميد هو ابن جبير بن شيبة عن ابن يعلى، عن أبيه، وهو يعلى بن أمية "، حكم الألباني: حسن.

<sup>(</sup>٣) صحيح مسلم (٢/ ٨٨٦) رقم (١٢١٨) عن جعفر بن محمد، عن أبيه، قال: دخلنا على جابر بن عبد الله .... وهو يخبر عن حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث طويل وفيه: (ثم خرج من الباب إلى الصفا، فلما دنا من الصفا قرأ: ﴿إِنَّ الصَّفَاوَالْمَرُوةَ مِن سَّعَآبِرِاللهِ ﴾ [البقرة: ١٥٨] «أبدأ بما بدأ الله به» فبدأ بالصفا، فرقي عليه، حتى رأى البيت فاستقبل القبلة، فوحد الله وكبره، وقال: «لا إله إلا الله وحده المشريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، لا إله إلا الله وحده، أنجز وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده» ثم دعا بين ذلك، قال: مثل هذا ثلاث مرات، ثم نزل إلى المروة، حتى إذا انصبت قدماه في بطن الوادي سعى، حتى إذا صعدتا مشى، حتى أتى المروة، ففعل على المروة كما فعل على الصفا).

إذا فرغَ من السّعي: فإن كان مُعتمِرًا فليحلِق وقد تَمَّت عُمرَته"؛ لأنَّ أفعال العُمرةِ أربَعةً: الإحرامُ، والطَّوافُ، والسَّعيُ، والحلاق، وقد أتى يَجميعِها. "وإن كان مُفردًا أو قارِنًا لم يحلِق"؛ لأنَّ حجّه لم يتم بعدُ؛ إذ بقي عليه الوقوفُ وطَوافُ الزِّيارَةِ، فإنَّ الأوَّلُ وقعَ في حَقِّه طَوافُ القُدُومِ. "فيخطبُ الإمامُ بِمكَّة يَعدُ السَّابِع من ذي الحِجَّةِ خُطبَةً بَعدَ الظُّهرِ عِندَ الكعبَةِ يُعلِمُهُم العُدُوَّ يَومَ التَّروِيَةِ إلى مِنى والمَبيتَ بِها، والغدو منها إلى عَرَفَة وفرضُ الوُقوفِ بِها بَعدَ الزَّوالِ" كما فَعَلَه رسول الله عَلَى المُؤذِّنُ في الأذانِ ذلكَ ووصَلُوا إلى عَرَفَة يَومَ التَّاسِعِ، وزالت الشَّمسُ خَطبَ خُطبَةً وقَعَدَ/ وأخذَ المُؤذِّنُ في الأذانِ والإمامُ في الخُطبَةِ" النَّانِيةِ "ووصَل الأذانَ بالإقامَةِ، وفَرغَ الإمامُ مع تَمامِ إقامَةِ المُؤذِّنِ، ثم جَمَعَ بينَ السُولِ عَلَى المُؤفِّنُ بَقِيَّة النَّهارِ بالدُّعَاءِ" كما رُوي عن الرسولِ عَلى (١) "والوقوفُ بعَرَفَة رُكنَ"؛ لما ذَكرناهُ.

"ووقتُه: ما بين الزَّوالِ يَومَ التَّاسِعِ إلى طُلُوعِ الفَجرِ يَومَ العَاشِرِ، فَمَن فَاتَهُ فَقَدْ فاتَه الحجُّ والدَّليلُ عليهِ، قولُه التَّلِيَّلِا: (الحَجُّ عَرفاتُ، مَن أدرَكَ عَرفة قَبلَ أن يَطلُعَ الفَحرُ فَقَدْ أَدْرَكَ) (٢)، ومفهومه:

<sup>(</sup>۱) صحيح ابن حزيمة (٤/ ٢٤٥) رقم (٢٧٩٣) باب خطبة الإمام يوم السابع من ذي الحجة ليعلم الناس مناسكهم، عن ابن عمر قال:

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان قبل التروية بيوم خطب الناس وأخبرهم بمناسكهم، [التعليق] ٢٧٩٣ - قال الأعظمي:
إسناده ضعيف، والسنن الكبرى للبيهقي (٥/ ١٨٠) رقم (٢٣٦)، حاء في الجامع الصحيح للسنن والمسانيد (٣١/ ٤١٠)، خطب
الإمام في الحج، الخطبة في يوم السابع بمكة، (ك) ، وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: "كان رسول الله - صلى الله عليه
وسلم - إذا كان قبل التروية بيوم خطب الناس فأخبرهم بمناسكهم " (ك) ١٦٩٣ ، (حز) ٢٧٩٣ ، (هق) ٩٢١٩ ، انظر صحيح
الجامع: ٤٧٧٤ ، الصحيحة: ٢٠٨٢.

<sup>(</sup>۲) سنن أبي داود (۲/ ۱۸۸) رقم (۱۹۱۳) عن ابن عمر، قال: «غدا رسول الله صلى الله عليه وسلم من منى حين صلى الصبح صبيحة يوم عرفة حتى أتى عرفة فنزل بنمرة، وهي منزل الإمام الذي ينزل به بعرفة حتى إذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله صلى الله عليه وسلم مهجرا فجمع بين الظهر والعصر، ثم خطب الناس، ثم راح فوقف على الموقف من عرفة»، [حكم الألباني] : حسن، وسنن النسائي (۱/ ۲۹۰) رقم (۲۰۶) – أخبرني إبراهيم بن هارون قال: حدثنا حاتم بن إسماعيل قال: حدثنا جعفر بن محمد، عن أبيه، أن حابر بن عبد الله قال: «سار رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتى عرفة، فوجد القبة قد ضربت له بنمرة فنزل بحا، حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصواء فرحلت له، حتى إذا انتهى إلى بطن الوادي خطب الناس، ثم أذن بلال، ثم أقام فصلى الظهر، ثم أقام فصلى العصر، ولم يصل بينهما شيئا»، [حكم الألباني] صحيح، ومسند الشافعي – ترتيب سنجر (۲/ ۲۱۷)، باب الرواح إلى الموقف بعرفة والخطبة، رقم (۹۸۹) – أخبرنا الشافعي رضي الله عنه، قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد وغيره، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر في حجة الإسلام، قال: فراح النبي صلى الله عليه وسلم إلى الموقف بعرفة، فخطب الناس الخطبة الأولى، ثم أذن بلال، ثم أخذ النبي صلى الله عليه وسلم في الخطبة الثانية، ففرغ من الخطبة وبلال من الأذان ثم أقام بلال فصلى الظهر، ثم أقام بلال فصلى الظهر، ثم أقام بلال فصلى العصر.

<sup>(</sup>٣) سنن الترمذي ت شاكر (٥/ ٢١٤) رقم (٢٩٧٥) عن عبد الرحمن بن يعمر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " الحج عرفات، الحج عرفات، الحج عرفات، أيام منى ثلاث ﴿ فَمَن تَعَجَّلُ فِي وَمَيْنِ فَكُمّ إِثْمَ عَلَيْمِ وَمَن تَلَخَّرُ فَكُمّ إِثْمَ عَلَيْمِ ﴾ [البقرة: ٢٠٣] ومن أدرك عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج " قال ابن أبي عمر: قال سفيان بن عبينة: «وهذا أجود حديث رواه الثوري»: «هذا حديث حسن صحيح» ورواه شعبة، عن بكير بن عطاء، «ولا نعرفه إلا من حديث بكير بن عطاء»، [حكم الألباني] : صحيح.

### (المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمد بنِ يونسَ بنِ محمد بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِيِّ الشَّافِعِيِّ "

أنَّ مَن فَاتَهُ ذلكَ لَم يَكُن مُدرِكًا. "فَيَتحَلَّلُ بِعَملِ عُمرَةٍ" وهو الطَّوافُ والسَّعْيُ؛ لقول عُمر الخَجُّ الفَاسِدُ الحَجُّ الفَاسِدُ الحَجُّ الفَاسِدُ الحَجُّ الفَاسِدُ الحَجُّ الفَاسِدُ عُمرَةً وعليكَ الحَجُّ مِن قَابِلٍ وَهَدْيٌ. (١) "ولا يَصِيرُ عُمرَةً"؛ إذ لا يَنقَلِبُ الحَجُّ الفَاسِدُ عُمرَةً. "ولزَمهُ دَمِّ"؛ لقول عُمر اللهِ اللهُ فَرَغَ من الوقوفِ أَفَاضَ وأخَّرَ المَغرِبَ إلى العِشاءِ؛ ليجمع بينهما بمزدلفة في وقتِ العِشاءِ بإقامتينِ بلا أذانٍ " كما تقدَّمَ. "ويَبِيتُونَ بِها، ويَتَزَوَّدُونَ مِنها الحَصَى"؛ لما روى الفَضلُ بنُ العَبَّاسِ أَنَّ النَّبِي عَلَيْ قالَ غَدَاةً يَومِ النَّحرِ: (القُطُوا لي حَصَّى، فَلقَطتُ لَهُ حَصَياتٍ مِثلَ حَصى الخَذْفِ). (٣)

"القولُ فيما بَعدَه إلى طَوافِ الوَدَاع:

<sup>(</sup>۱) سنن الترمذي ت شاكر (۳/ ۲۲۸) رقم (۸۹۰) عن عبد الرحمن بن يعمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه بمعناه، وقال ابن أبي عمر: قال سفيان بن عيينة: «وهذا أجود حديث رواه سفيان الثوري»، «والعمل على حديث عبد الرحمن بن يعمر عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم أنه من لم يقف بعرفات قبل طلوع الفجر فقد فاته الحج ولا يجزئ عنه إن جاء بعد طلوع الفجر ويجعلها عمرة، وعليه الحج من قابل وهو قول الثوري، والشافعي، وأحمد، وإسحاق».: «وقد روى شعبة، عن بكير بن عطاء نحو حديث الثوري». قال: وسمعت الجارود يقول: سمعت وكيعا أنه ذكر هذا الحديث، فقال: «هذا الحديث أم المناسك»، والسنن الصغير للبيهقي (۲/ ۲۰۲) رقم (۱۷۰٤) عن ابن عمر، أنه قال: «من أدرك ليلة النحر من الحاج فوقف بجبال عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد فاته الحج فليأت البيت فليطف سبعا ويطوف بين الصفا والمروة سبعا، ثم ليحلق أو يقصر إن شاء إن كان معه هدي فلينحره قبل أن يحلق، فإذا فرغ من طوافه وسعيه فليحلق أو يقصر، ثم ليرجع إلى سبعا، ثم ليحلق أو يقصر، ثم ليرجع إلى أهله، فإن أدركه الحج من قابل فليحج إن استطاع وليشهد حجه فإن لم يجد هديا فليصم عنه ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله، والسنن الكبرى للبيهقي (٥/ ٢٨٥) رقم (٩٨٢٤) عن الأسود، قال: جاء رجل إلى عمر رضي الله عنه قد فاته الحج ، قال عمر: "اجعلها عمرة ، وعليك الحج من قابل"، قال الأسود: مكثت عشرين سنة ثم سألت زيد بن ثابت عن ذلك ، فقال مثل قول عمر: " اجعلها عمرة ، وعليك الحج من قابل"، قال الأسود: مكثت عشرين سنة ثم سألت زيد بن ثابت عن ذلك ، فقال مثل قول عمر: "

<sup>(</sup>٢) السنن الكبرى للبيهقي (٥/ ٢٨٥) رقم (٩٨٢٥) عن الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة ، قال: سمعت عمر رضي الله عنه وجاءه رجل في وسط أيام التشريق وقد فاته الحج ، فقال له عمر رضي الله عنه: " طف بالبيت وبين الصفا ، والمروة وعليك الحج من قابل " ولم يذكر هديا ، هذه الرواية وما قبلها عن الأسود ، عن عمر رضي الله عنه متصلتان ، رواية سليمان بن يسار عنه منقطعة ، قال الشافعي رحمه الله: الحديث المتصل عن عمر يوافق حديثنا عن عمر ويزيد حديثنا " عليه الهدي " والذي يزيد في الحديث أولى بالحفظ من الذي لم يأت بالزيادة ، وروينا عن ابن عمر كما قلنا متصلا وفي رواية إدريس الأودي إن صحت " ويهريق دما " وهي تشهد لرواية سليمان بن يسار بالصحة ، وروى إبراهيم بن طهمان ، عن موسى بن عقبة ، عن نافع ، عن سليمان بن يسار ، عن هبار بن الأسود أنه حدثه أنه فاته الحج فذكره موصولا ، وروينا في قصة حزابة ، عن ابن عمر ، وابن الزبير ما دل على وجوب الهدي ، وروينا عن ابن عباس أنه قال: " من نسي شيئا من نسكه أو تركه فليهرق دما ".

<sup>(</sup>٣) سنن النسائي (٥/ ٢٦٨) رقم (٣٠٥٧) قال ابن عباس: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم غداة العقبة وهو على راحلته: «هات، القط لي» فلقطت له حصيات هن حصى الخذف، فلما وضعتهن في يده، قال: «بأمثال هؤلاء، وإياكم والغلو في الدين، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين»، [حكم الألباني] صحيح، وسنن ابن ماجه (٢/ ٢٠٠٨) رقم (٣٠٢٩)، [حكم الألباني] صحيح، ومسند أحمد ط الرسالة (٣/ ٣٥٠) رقم (١٨٥١)، مسند عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وبهذا يتضح أن ابن العباس المقصود هنا هو عبدالله وليس الفضل كما ذكر المؤلف.

فإذا أصبَح من مُزدلفة وقد تزَوَّدَ الحَصَى غَلَّسَ بالصَّبحِ، ووقَفَ على قُزَح"؛ وهو المِشْعَرُ الحَرَامُ "للدُّعَاءِ إلى مُقَارَبَةِ شُروقِ الشَّمسِ، ثم يُبَادِرُ شُرُوقها بالإفاضَةِ" إلى مِنى "ويُحَرِّكُونَ الإِبِلَ في وادِي مُحَسِّرٍ مُسرِعِينَ بِقَدرِ رِمِيَةٍ بِحَجَرٍ، فإذا أتوا مِنى رَموا جَمرَةً العَقبَةِ سَبعَ حَصَياتٍ من بَطنِ الوادِي، ولو دَفَعَ" دَافِعٌ "مِنْ مُزدلفة بعد نِصف الليلِ ورَمى جَمرَةَ العَقبَةِ" لَيلًا بِمنى "فَلا بَأسَ"؛ لأنَّ النَّيِ عَلَي أَمرَ أُمَّ سَلَمَةً لَيلَةَ النَّحرِ فَرَمَتْ جَرَةَ العَقبَة قَبلَ الفَحرِ. (١)

"ثم بَعدَ هذا الرَّمي يَنحَرُ ويَحلِق أو يُقصِّر، (٢) والمَرأةُ تُقصِّر ثم تَطُوفُ" ومُعظم هذه الجُملةِ مُتلقَّاة من أفعالِ الرَّسولِ عَلَى وقد قال: (خُذُوا عَنِي مَناسِكَكم) (٦) وقال عَلَى: (خُذُوا عَنِي مَناسِكَكم) لاَيْارة، وقال اللَّيارة، وطَوافَ النِّيارة، وطَوافَ النِّيارة، وطَوافَ النِّيارة، وطَوافَ النِّيارة، وطَوافَ الإفاضَة، وطَوافَ الفرضِ. "قال: ولا بأس بِتركِ التَّرتيبِ في أفعالِ الحَجِّ يَومَ النَّحرِ، مِن الحَلقِ والرَّمي والنَّحر والطَّواف؛ لما رُوي أنَّ النَّيِي عَلَى ما سُئِلَ يَومَئذٍ والنَّحر والطَّواف؛ لما رُوي أنَّ النَّي عَلَى ما سُئِلَ يَومَئذٍ

<sup>(</sup>۱) سنن أبي داود (۲/ ۱۹۶) رقم (۱۹۶۲) عن عائشة، أنحا قالت: أرسل النبي صلى الله عليه وسلم بأم سلمة ليلة النحر «فرمت الجمرة قبل الفجر، ثم مضت فأفاضت، وكان ذلك اليوم اليوم، الذي يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم - تعني - عندها»، [حكم الألباني]: ضعيف، والمستدرك على الصحيحين للحاكم (۱/ ۲۶۱) رقم (۱۷۲۳) عن عائشة رضي الله عنها قالت: «أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم بأم سلمة ليلة النحر فرمت الجمر قبل الفجر، ثم مضت فأفاضت، وكان ذلك يوم الثاني الذي يكون عندها رسول الله صلى الله عليه وسلم» صحيح على شرطهما، لم يخرجاه "، جاء في البدر المنير (٦/ ٢٥٠ - ٢٥١)، الحديث الخامس بعد الستين: "وهذا إسناد صحيح، لا جرم أخرجه الحاكم في «مستدركه» وقال: صحيح على (شرط مسلم) ولم يخرجاه. ورواه البيهقي في كتبه الثلاثة «السنن» و «المعرفة» وقال: هذا إسناد صحيح لا غبار عليه. و «الخلافيات» وقال: رواته ثقات".

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (٢/ ١٧٥) رقم (١٧٣٦) عن عبد الله بن عمرو: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقف في حجة الوداع، فجعلوا يسألونه، فقال رجل: لم أشعر، فحلقت قبل أن أذبح، قال: «اذبح ولا حرج»، فجاء آخر فقال: لم أشعر فنحرت قبل أن أرمي، قال: «ارم ولا حرج»، فما سئل يومئذ عن شيء قدم ولا أخر إلا قال: «افعل ولا حرج»،

وصحيح مسلم (٢/ ٩٤٨) رقم (١٣٠٦)، و (٢/ ٩٤٨) رقم (٩٣٠٥) عن أنس بن مالك، قال: «لما رمى رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمرة ونحر نسكه وحلق ناول الحالق شقه الأيمن فحلقه، ثم دعا أبا طلحة الأنصاري فأعطاه إياه، ثم ناوله الشق الأيسر»، فقال: «احلق فحلقه، فأعطاه أبا طلحة»، فقال: «اقسمه بين الناس».

<sup>(</sup>٣) صحيح مسلم (٢/ ٩٤٣) رقم (١٢٩٧) عن ابن حريج، أخبرني أبو الزبير، أنه سمع جابرا، يقول: " رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يرمي على راحلته يوم النحر، ويقول: «لتأخذوا مناسككم، فإني لا أدري لعلي لا أحج بعد حجتي هذه»، وجامع بيان العلم وفضله (١/ ٤٦١) رقم (٧٢١) عن جابر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رمى الجمرة يوم النحر على راحلته وقال: «خذوا عني مناسككم؛ فإني لا أدري لعلى لا أحج بعد حجتى هذه».

<sup>(</sup>٤)سنن أبي داود (٢/ ٣٠٣) رقم (١٩٨٤) عن صفية بنت شيبة بن عثمان، قالت: أخبرتني أم عثمان بنت أبي سفيان، أن ابن عباس، قال: قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ليس على النساء حلق، إنما على النساء التقصير»، [حكم الألباني] : صحيح لغيره، وسنن الدارمي (٢/ ٢١٢) رقم (١٩٤٦) [تعليق المحقق] إسناده صحيح.

عَن شَيءٍ فُدِّمَ أو أُخِّرَ إِلَّا قال: (افْعَلْ وَلَا حَرَجَ). (١) "فهذه الأمورُ الثَّلاثةُ أسبابُ التَّحلُّلِ" يُريد: الرَّميَ والحلقَ والطَلقَ والطَّوافَ. "فالتَّحلُّلُ الأوَّلُ مِن الإحرامِ بالرَّميِ والحلاقِ، إذا قَدَّمَهما" يُريد: على الطَّوافِ؛ لما رُوي أَنَّ النَّبيّ ﷺ قال: (إذا رَميتُم وحَلقتُم فَقَد حَلَّ لكُم الطّيبُ واللّبسُ وكلُّ شيْءٍ إلَّا النِّسَاءُ) (٢) "فيحلُ له جَميعُ محظوراتِ الإحرامِ إلَّا الوطء؛ فإنَّه يَحلُّ بالخُروجِ الثَّاني" والخُروجِ الثَّاني بالطَّوافِ، وهذا بشرطِ أن يكونَ السَّعيُ سَابِقًا مِنه عَقيبَ طَوافِ القُدومِ؛ فإنَّه يكونُ تحسُوبًا عَن السَّعي وإن كانَ قَبلَ الوقُوفِ وإلَّا فحتى تأتي بالسَّعي أيضًا، فالحاصِلُ أنَّ التَّحلُّلُ الأوَّلَ يحصُلُ باثنَتينِ مِن الثَّلاثةِ، والثَّاني بالثَّالثِ، وهذا على قَولِنَا: الحَلقُ نُسكُ؛ وهو الصَّحيحُ. "قال: ثم يَرمي أيَّامَ مِنى الثَّلاثةِ كُلَّ يَومٍ بَعدَ الرَّوالِ إحدَى وعِشرِينَ حَصَاةً مِن أيِّ نَوعٍ مِن الحَجَرِ كَانَ/"؛ لأنَّ اسمَ الحَجَرِ يَقعُ عَليهِ. "سَبعًا إلى الجَمرةِ الأُولَى وهي أقرَبُ إلى المُزدلفة، ثم سَبعًا إلى الوُسطَى، ثم سَبعًا إلى جَمرةِ العَقَبةِ وهي الأَولَى وهي أقرَبُ إلى المُزدلفة، ثم سَبعًا إلى الوُسطَى، ثم سَبعًا إلى جَمرةِ العَقَبةِ وهي الأَولَى وهي أقرَبُ إلى المُزدلفة، ثم سَبعًا إلى الوُسطَى، ثم سَبعًا إلى جَمرةِ العَقَبةِ وهي الأَولَى وهي أقرَبُ إلى المُزدلفة، ثم سَبعًا إلى الوُسطَى، ثم سَبعًا إلى جَمرةِ العَقَبةِ وهي الأَولَى وهي أقرَبُ إلى المُزدلفة، ثم سَبعًا إلى الوُسطَى، ثم سَبعًا إلى جَمرةِ العَقَبةِ وهي الأَولَى إلى المُردِلِقة أَنْ المَنْ اللّهُ المُنْ اللّهُ اللّهُ الْهُ الْهُ الْهُ اللّهُ الْهُ الْهُ اللّهُ الْهُ اللّهُ الْهُ اللّهُ الْهُ اللّهُ الْهُ اللّهُ الْهُ اللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّه

والجَمَرَاتُ هي مَواضِعُ الرَّمي في طَرِيقِ مُزدلفةَ إلى مِني، سُمِّيت بِما؛ لأنَّ الحِجَارَةَ تُحْمَرَ بِما؛ أي: تُحْمَعَ. فُرُوعٌ سِتَّةٌ

# [في بَعضِ مِن أحكَامِ الرَّمي والمَبِيتِ وخُطبُ الحَجِّ]

"الأوَّلُ: إن وقَعت حَصَاةٌ على مَحمِلٍ، ثم سَقَطَت بِحَركةِ البَعِيرِ لم تُحسَب"؛ لأغَّا لم تَقَع على المرمَى بِفِعلِه. "وإن صَاكَّته ثم استَتَبَّت نحو المَرمَى فوقَعَت على الجَمرَةِ حُسِبَت"؛ لأغَّا وقَعَت عَليه بِفِعلِه.

"النَّاني: لا يجوزُ أن يَرِمِي حَصَاتينِ معًا"؛ لأنَّ الرَّميَاتِ مُستحَقَّةٌ أيضًا كالحَصَياتِ؛ اقتدَاءً بِفِعلِ رسولِ اللهِ ﷺ. "وينبغي أن يَرفَعَ يَدَه عِندَ الرَّمي مُكَبِّرًا، ويدعُو عَقِيبَ كُلِّ جَمرَةٍ إلَّا العَقَبةَ"؛ فإنَّ النَّيّ السَّيّ وقفَ عِند الأولى والوُسطَى ودَعَا وكَبَّرَ، ولم يَقِف عِندَ الثَّالثةِ ولم يَدْع. (")

۸۸/ ب

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۲/ ۱۷۰) رقم (۱۷۳٦) عن عبد الله بن عمرو: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقف في حجة الوداع، فجعلوا يسألونه، فقال رجل: لم أشعر، فحلقت قبل أن أذبح، قال: «اذبح ولا حرج»، فجاء آخر فقال: لم أشعر فنحرت قبل أن أرمي، قال: «ارم ولا حرج»، فما سئل يومئذ عن شيء قدم ولا أخر إلا قال: «افعل ولا حرج»، وصحيح مسلم (۲/ ۹٤۸) رقم (۱۳۰٦).

<sup>(</sup>٢) مسند أحمد ط الرسالة (٤٠ / ٤٠) رقم (٢٥١٠٣) عن عائشة، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إذا رميتم وحلقتم، فقد حجاج لكم الطيب والثياب وكل شيء إلا النساء "، قال المحققون: "صحيح دون قوله: "وحلقتم"، وهذا إسناد ضعيف لضعف حجاج ين أرطاة".

<sup>(</sup>٣) صحيح البخاري (٢/ ١٧٩) رقم (١٧٥٣) - وقال محمد: حدثنا عثمان بن عمر، أخبرنا يونس، عن الزهري، «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا رمى الجمرة التي تلي مسجد منى يرميها بسبع حصيات، يكبر كلما رمى بحصاة، ثم تقدم أمامها، فوقف مستقبل القبلة، رافعا يديه يدعو، وكان يطيل الوقوف، ثم يأتي الجمرة الثانية، فيرميها بسبع حصيات، يكبر كلما رمى بحصاة، ثم ينحدر ذات اليسار، مما يلي الوادي، فيقف مستقبل القبلة رافعا يديه يدعو، ثم يأتي الجمرة التي عند العقبة، فيرميها بسبع حصيات، يكبر عند كل

"التَّالثُ: يَجِبُ ترتيبُ الجَمَراتِ" فيبدأ بالأولى، ثم بالوُسطَى، ثم بِحَمرَة العَقَبَةِ؛ لأنّ النّبيّ على رَمَى هكذا (١)، وقال: (خُذُوا عَنِي مَناسِكُكم) (٢) "ويَجِبُ في القَضَاءِ تَرتيبُ الأيّامِ"؛ وهي أن يقضِي في اليَومِ الثّاني ما فاته في اليَومِ الأوّلِ، ويقضي في اليَومِ الثّالثِ ما فَاتَه في اليَومِ الثّاني، فإنّ الفائت في الثّالثِ أو في الأيّامِ كُلّها إلى أن يَخرُجَ اليَومُ الثّالثُ لا قَضَاءَ له كما لا قَضَاءَ للوُقُوفِ إذا فاتَهُ في يَومِ عَرَفَة، بَلْ هُو تَركُ نُسكٍ يَلزَمهُ بِه البَدَلُ كما يأتي بَيانُهُ، فعليه إذا أرادَ القَضَاءَ في هذه الأيّامِ أنْ يُرتِّب؛ فيَرمِي في اليَومِ الثّالثِ ما تَرَكهُ في اليَومِ الأوَّلِ/ قَضَاءً، ثم يأتي بِوَظِيفَةِ يَومِه أَدَاءً، وكذلك في اليَومِ الثّالثِ ما تَرَكهُ في اليَومِ الثّالثِ ما تَرَكهُ في اليَومِ الثّالثِ ما تَرَكهُ في اليَومِ الثّالثِ عا تَرَكهُ في اليَومِ الوّاحِدِ في حَقّه، فالقَضَاءُ فيها يَكونُ لهُ حُكمُ الثّانِ؛ وذلك لأنّ الأيّامَ الثّلاثَة كُلّها أيّام الرّمي، فهي كاليومِ الواحِدِ في حَقّه، فالقَضَاءُ فيها يَكونُ لهُ حُكمُ الثّانِ؛

"الرَّابِعُ: لا رُحصنَةَ في تَركِ المَبِيتِ" يُرِيد: يَجِنى. "إلَّا لِرُعاةِ الإبلِ، وأهلِ سِقَايَةِ العَبَّاسِ"؛ لأنَّ النَّيِ الرَّابِعُ: لا رُحصنَة في تَركِ المَبِيتِ" يُرِيد: يَجِي الْحَجِيجِ. "فَلَهُم إذا رَمُوا جَمرَةَ العَقَبَةِ يَومَ النَّحرِ أَن يُفَارِقوا يَومَ النَّعرِ وَلَيلَةَ النَّفرِ ولَيلَةَ النَّفرِ الأَوَّلِ، ثم يَرجِعُونَ إلى مِنَى يَومَ النَّفرِ الأَوَّلِ، ثم يَرجِعُونَ إلى مِنَى يَومَ النَّفرِ الأَوَّلِ، ثم يَرجِعُونَ إلى مِنَى يَومَ النَّفرِ الأَوَّلِ فَيقضُونَ أَوَّلًا رَمْيَ أَمْسِهِم إلى ثَلاثِ جَمرَاتٍ، ثم رَمي يَومِهم كذلك.

ولا يَجُوزُ أَن يَرِمِيَ الرَّجُلُ مِنهُم أَربعَ عَشْرَةَ حَصَاةً إلى جَمرَةٍ مِنها؛ لأنَّ تَرتِيبَ الأيَّامِ واجِبُ" كما ذَكَرنَا. "ولا فَرقَ فِي عِمَارَةِ السِّقَايَةِ بَينَ عَشِيرَةِ العَبَّاسِ وغَيرِهِم"؛ فكُلُّ مَن وَلِيَ القِيَامَ عَليهَا مِنهُم ومِن غَيرهم سَواءٌ فِي هَذِه الرُّحصَةِ.

"الخامسُ: يُفعَلُ بالصَّبيّ ما يَفعَلُ البالغُ" ثم لا يُجزِئه عَن حجَّة الإسلام؛ لما ذَكرناهُ قبلُ. "ويجعل الحَصَى في يَدِهِ، فَيُحرِّك يَدَه ويُرمِى.

حصاة، ثم ينصرف ولا يقف عندها» قال الزهري: سمعت سالم بن عبد الله، يحدث مثل هذا، عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان ابن عمر يفعله.

<sup>(</sup>١) ينظر الحاشية أعلاه .

<sup>(</sup>٢) سبق تخريجه .

<sup>(</sup>٣) صحيح البخاري (٢/ ١٥٥) رقم (١٦٣٤) – حدثنا عبد الله بن أبي الأسود، حدثنا أبو ضمرة، حدثنا عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: استأذن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيت بمكة [ص:٥٦] ليالي منى، من أجل سقايته، «فأذن له»، وصحيح مسلم (٢/ ٩٥٣) رقم (١٣١٥)، وسنن الترمذي ت شاكر (٣/ ٢٨١) رقم (٩٥٥) – حدثنا الحسن بن علي الخلال قال: حدثنا عبد الرزاق قال: أخبرنا مالك بن أنس قال: حدثني عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه، عن أبيه، عن أبيه، قال: " رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم لرعاء الإبل في البيتوتة: أن يرموا يوم النحر، ثم يجمعوا رمي يومين بعد يوم النحر فيرمونه في أحدهما – قال مالك: ظننت أنه قال: في الأول منهما – ثم يرمون يوم النفر ": هذا حديث حسن صحيح، وهو أصح من حديث ابن عبينة، عن عبد الله بن أبي بكر، [حكم الألباني]: صحيح.

السَّادِسُ: يُكرَهُ أُخدُ الحَصَى مِن المَرمى"؛ لما رُوي عَن ابنِ عَبَّاسٍ أنَّ ما يُقبَلُ مِن ذلك يُوَعُ، فكره أن يرمى بما لم يقبل. "فإن أُخِذَ مع تَبدُّل الشَّخصِ أو الزَّمانِ أو المَكانِ وَقَعَ المَوقع، وتبدُّل الشَّخصِ أن يَاخُذ زَيدٌ ما رَمَى عَمرو، وتبدُّل المَكانِ أن يرمى إلى جَمرَةٍ ثم يَرجِعُ عَدًا ويَرمِي تِلكَ بِعَينها إلى تِلكَ جَمرَةٍ أخرى، وتَبدُّلُ الزَّمانِ أن يَرمي زَيدٌ إلى جَمرَةٍ ثم يَرجِعُ عَدًا ويَرمِي تِلكَ بِعَينها إلى تِلكَ الجَمرَةِ وَفَامًا أن يَرمي زَيدٌ إلى جمرَةٍ ثم يأخذُها/ هو بِعَينه في ذلك اليَومِ فيَرمِيها إلى تِلكَ الجَمرَةِ بِعينها فلا يَجُوزُ "كما لا يجوزُ أن يُعطيَ مِسكينًا مُدًّا ثم يشتريه منه فيُعطيه إيَّاهُ ثانيًا. "ومما الجَمرَةِ بِعينها فلا يَخورُ اللهِ الأوَّلِ"؛ وهو اليَومُ النَّانِ مِن أيَّامِ التَّشريقِ. "ويُعلَّمهم جَوازَ النَّفِ يُومَنذِ، وأنَّ مَن جَنَّ عليهِ اللَّيلُ يُقِيمُ بِمِنى ثم يَرمي مِن الغَدِ بَعدَ الزَّوالِ، وإلَّا فَعليهِ شَاةً"، والأصلُ في يَومَنذِ، وأنَّ مَن جَنَّ عليهِ اللَّيلُ يُقِيمُ بِمِنى ثم يَرمي مِن الغَدِ بَعدَ الزَّوالِ، وإلَّا فَعليهِ شَاةً"، والأصلُ في يَومَ النَّه النَّهِ اللَّيلُ يُقِيمُ اللهُ اللَّهُ النَّه النَّه النَّه النَّه النَّعجِيلُ عَلَى مَن عَاجَلَ عُوبَ الشَّمسُ، لم يكُن مُتَعَجِّلُ في يَومَينَ فَلاَ إِثْمَ عَلَيْه لَى المَا التَّعجِيلُ عَلى مَن عَاجَلَ عُروبَ الشَّمسِ لَيلَة النَّه النَّه النَّه فحصلَ في الحَجِّ أربع خُطَبٍ : يَومَ السَّابعِ، ويَوم عَرفة فإنَّها خُطبَة وَدَاعٍ رسولِ اللهِ يَقِلْ فحصلَ في الحَجِّ أربع خُطبَة يَوم السَّابعِ، ويَوم عَرفة فإنَّها خُطبَة ".

۸۹/س

1/9.

# "القَولُ في طَوافِ الوَدَاع:

سُنَةٌ لِمَن حَرَج مِن مَكَّةَ أَنْ يَكُونَ آخِر عَهِدِه بِالْبَيتِ" قال عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: (لَا يَنصَرِفَنَّ أَخَدُكُم حَتَى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ الطَّوافَ بِالبَيتِ). (٢) "فَيطُوفَ طَوافَ الوَدَاعِ، فإن تَرَكه رَجَعَ لأجلِهِ إلَّا مِن مَسَافَةِ القَصْرِ"؛ فإنَّ الرُّجُوع مِن مَسَافَةِ القَصْرِ سَفَرٌ مُبتَدَأٌ يَقتَضِي زِيَارَةً ووَدَاعًا ثَانِيًا فلا يَحصل بِه هذا الوَدَاع، فلا يَسقُطُ عَنه. "ثم عليه دَمِّ"؛ لفَواتِه، وهذا على قَولِنَا: أنَّه واحِبٌ، وأنَّه نُسك، لا على قَولِنَا: أنَّه واحِبٌ، وأنَّه نُسك، لا على قَولِنَا: أنَّه واحِبٌ، وأنَّه نُسك، لا على قولِنَا: أنَّه سُنَةٌ، ولعَلَّهُ أرادَ بِقولِهِ: "السُّنَّةُ" هَهُنا: الوُجُوبُ/ تَوسعًا، وأرادَ بِقولِه: (وعَليهِ دَمٌ): الاستِحبَاب، والله أعلَمُ. "والمَرأةُ الحَائضُ مَعذُورَةً، فإنْ طَهرت في عُمرَانِ مَكَّةَ اغْتَسَلَتْ وطافَتْ" وإلَّا فَلا شَيءَ عَليها؛ لأنَّ النَّبِيّ عَلَى رُخَصَ لهَا أَنْ تَنفرَ بِلا وَدَاع. (٣) "وشُرطُ الوَدَاع: ألَّا يُعرِج بَعدَه على شُغل فَيُصَلِّي رَحَعَي

<sup>(1)</sup> البقرة: ٢٠٣.

<sup>(</sup>٢) سنن أبي داود (٢/ ٢٠٨) رقم (٢٠٠٢) عن ابن عباس، قال: كان الناس ينصرفون في كل وجه، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده الطواف بالبيت»، [حكم الألباني] : صحيح.

<sup>(</sup>٣) صحيح البخاري (١/ ٧٣) رقم (٣٢٩) عن ابن عباس، قال: «رخص للحائض أن تنفر إذا حاضت»، و صحيح مسلم (٢/ ٩٦٤) رقم (١٢١١) عن أبي سلمة، وعروة، أن عائشة قالت: حاضت صفية بنت حيي بعد ما أفاضت، قالت عائشة: فذكرت حيضتها

عمد بن مَنَعَةَ المُوصِلِّ الشَّافِعِيُّ '	لأحمدَ بن محمدِ بن يونسَ بن	(المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْحُلَاصَةِ) ا
--	-----------------------------	--

الطُّوافِ ويَخرج، ولا رَمل في هذا الطُّوافِ؛ لأنَّه ليسَ طَواف قُدُومٍ وَلا شَيءٌ على إثْرِه سَعْيّ".

لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أحابستنا هي؟» قالت: فقلت: يا رسول الله، إنحا قد كانت أفاضت وطافت بالبيت، ثم حاضت بعد الإفاضة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «فلتنفر».

# البَابُ الثَّالِثُ: فِي أَدَاءِ النُّسكَين

يُريدُ: الحَجَّ والعُمرَة.

"ويَجوزُ أَدَاؤُهُمَا على ثَلَاثَةِ أُوجُهِ:

الأوَّلُ: الإفْرَادُ، وهو: أن يُقَدِّمَ الحَجَّ، ثم إذا فَرغَ خَرَج إلى الحِلِّ، فأَحْرَمَ واعْتَمَرَ"، والدَّليلُ على جَوازِهِ: مَا رَوت عَائشَةُ -رَضِي اللهُ عَنهَا- قالت: خَرِحْنَا مَعَ رسُولِ اللهِ ﷺ فَمِنَّا مَن أَهَلَّ بِالحَجِّ، ومِنَّا مَن أَهَلَّ بِالحَجِّ والعُمرَة. (۱) "وأفضل الحِلِّ للإحرَامِ بِالعُمرَةِ الجِعِرَّانَةُ"؛ لأنَّ النَّبِي مَن أَهَلَّ بِالعُمرَةِ، ومِنَّا مَن أَهَلَّ بِالحَجِّ والعُمرَة. (۱) "وأفضل الحِلِّ للإحرَامِ بِالعُمرَةِ الجِعِرَّانَةُ"؛ لأنَّ النَّبِي اللهُ عَنهَا. (۱) "ثم التَّنعِيم"؛ لأنَّه أقرَب إلى الحَرَم، وقد أحرَمَتْ مِنه عَائشَة رضِي اللهُ عَنهَا. (۱) "ثم التَّنعِيم"؛ لأنَّه أقرَب إلى الحَرَم، وقد أحرَمَتْ مِنه عَائشَة رضِي اللهُ عَنهَا. (۱) "ثم الحُدَيْبِيَةُ" وقد هَمَّ النَّبِي ﷺ أَنْ يُحرِمَ بِهَا فَصُدَّ عَنه. (۱) "وليسَ على المُفرِدِ دَمِّ إلَّا أَنْ يَتَطَوَّعُ"؛ للإجمَاعِ.

"الثّانِي: القِرَانُ، وهو: أنْ يَجمَعَ بَينَ الحَجِّ والعُمرَةِ فيقولُ: لبّيكَ بِحَجَّةٍ وعُمرَةٍ مَعًا، فإنْ أحرَمَ العُمرَةِ ثم أدخَلَ الحَجَّ عَليهَا قَبلَ الطَّوافِ صَارَ قَرِنًا"؛ لأنَّه بِمَنزِلَةِ الإحرَامِ بِحِمَا؛ حيثُ لم يَشتَغِل بِشَيءٍ مِن أَرَكَانِ العُمرَة. "وكَذَا إنْ أدخَلَ العُمرَةَ على الحَجِّ قَبلَ رَكنٍ يَفعله صَارَ قَارِنًا على الصَّحِيحِ"؛ قِيَاسًا لاَحَدِ النُّسكَينِ على الآخرِ. "وَمَن نَسِيَ مَا أَحرَمَ بِه فليَجعَل نَفْسَهُ قَارِنًا بِأَنْ يُحرِمَ بِهِمَا"؛ لِتَبرَأُ ذِمَّتَهُ/ إذا فرغَ عَن الحَجِّ يَتيقن، وعَن العُمرَةِ على جَوازِ إدخالها على الحَجِّ.

"وفائدَةُ القِرَانِ: أَنْ يَكفِيه طَوافٌ وَاحِدٌ وسَعْيٌ وَاحِدٌ بَعَدَ الوقُوفِ"؛ لاندِراجِ العُمرَةِ تَحتَ الحَجِّ. "فإنْ طَافَ وَسَعَى قَبلَ الوقُوفِ فَسَعيُه مَحسُوبٌ مِن النُّسكَينِ، وطَوافُه غَير مَحسُوبٍ؛ لأنَّ شَرطَ طَوافِ الفَرضِ في الإفرَادِ والقِرَانِ والتَّمتُّع أَنْ يَكونَ بَعدَ الوقُوفِ.

۹۰/ب

<sup>(</sup>۱) مسند أحمد ط الرسالة (٤٠/ ٨٧) رقم (٢٤٠٧٦) - حدثنا عبد الرحمن، عن مالك، عن أبي الأسود، عن عروة، عن عائشة قالت: خرجنا مع رسول الله عليه وسلم، فمنا من أهل بالحج، ومنا من أهل بالعمرة، ومنا من أهل بالحج والعمرة، " وأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج "، فأما من أهل بالعمرة، فأحلوا حين طافوا بالبيت، وبالصفا والمروة، وأما من أهل بالحج أو بالحج والعمرة، فلم يحلوا إلى يوم النحر، قال المحققون: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (٤/ ٧٣) رقم (٣٠٦٦) - حدثنا هدبة بن خالد، حدثنا همام، عن قتادة، أن أنسا، أخبره قال: «اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم من الجعرانة، حيث قسم غنائم حنين».

<sup>(</sup>٣) صحيح البخاري (٣/ ٤) رقم (١٧٨٤) - حدثنا على بن عبد الله، حدثنا سفيان، عن عمرو، سمع عمرو بن أوس، أن عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما، أخبره: أن النبي صلى الله عليه وسلم «أمره أن يردف عائشة، ويعمرها من التنعيم»، " قال سفيان مرة: سمعت عمراكم سمعته من عمرو "، وصحيح مسلم (٢/ ٨٨٠) رقم (١٢١٢).

<sup>(</sup>٤) صحيح البخاري (٥/ ١٢٢) رقم (٤١٤٨) - حدثنا هدبة بن خالد، حدثنا همام، عن قتادة، أن أنسا رضي الله عنه، أخبره قال: " اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع عمر، كلهن في ذي القعدة، إلا التي كانت مع حجته: عمرة من الحديبية في ذي القعدة، وعمرة من العام المقبل في ذي القعدة، وعمرة من الجعرانة، حيث قسم غنائم حنين في ذي القعدة، وعمرة مع حجته "، وصحيح مسلم (٢/ ٩١٦) رقم (٩١٣).

# (الْصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخَلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المُوْصِلِيّ الشّافِعِيّ '

قال: وعلى القَارِنِ دَمُ شَاقٍ"؛ لقوله ﷺ: (مَنْ قَرَنَ بَيْنَ حَجِّ وَعُمْرَةٍ فَلَيُهِرِقْ دَمًا) (١)، ولأنّه إذا وَجَبَ على المَّارِنِ وقد جَمعَ بينَهما في الإحرَامِ على المَّارِنِ وقد جَمعَ بينَهما في الإحرَامِ أَوْلى.

"قال: إلَّا أَنْ يَكُونَ مَكِّيًّا فلا شَيءَ عليهِ؛ لأنَّه لم يَخِلَّ بِمِيقَاتٍ".

<sup>(</sup>۱) لم أقف عليه بهذا اللفظ وما وقفت عليه هو ما جاء في مسند أحمد ط الرسالة (۲۱/ ۳۲۰) رقم (۱۳۸۱۳) - حدثنا أحمد بن عبد الملك، حدثنا زهير، حدثنا أبو إسحاق، عن أبي أسماء الصيقل، عن أنس بن مالك، قال: خرجنا نصرخ بالحج، فلما قدمنا مكة، أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نجعلها عمرة، وقال: " لو استقبلت من أمري ما استدبرت لجعلتها عمرة، ولكن سقت الهدي، وقرنت الحج والعمرة "، قال المحققون: حديث صحيح، وهذا إسناد ضعيف لجهالة أبي أسماء الصيقل، وباقي رجاله ثقات رجال الشيخين غير أحمد بن عبد الملك الحراني، فمن رجال البخاري.

#### فَرْعَانِ

#### [عُمْرَةُ القَارِنِ تَتْبَعُ حجّهُ فَوَاتًا وفَسَادًا]

"الأَوَّلُ: لو فَاتَهُ الحَجُّ فَاتَتهُ العُمرَةُ" يُريدُ: القَارِنَ؛ لأنَّ النُّسكَينِ في حَقِّه كُنُسكٍ واحِدٍ.

"ولا يُتَصوَّرُ فَوتَ العُمرَةِ إلَّا هَهُنَا"؛ فإن حَلَّ وقت وقتِها وإنَّما يَفوتُ هَهُنا تبعًا لفَواتِ الحَجّ.

"الثَّاني: لو جَامَعَ بَعدَ الوقوفِ أو قَبلَهُ فَسَدَ النُّسكَانِ جَمِيعًا" إذ لا انفِصَالَ بينهُما.

"فَأَمَّا إِذَا رَمَى ثُم جَامَعَ فلا تَفْسُدُ عُمرَته؛ لأنّه لا يَفسُدُ حَجُّه، والعُمرَةُ تابِعَةٌ في القِرَانِ، ولا تَجِدُ مُعْتَمِرًا يُجَامِعُ قَبلَ الطَّوافِ ثم لا يُفسِدُ عُمرَتَه إلَّا هذا"؛ وذلك لأنَّ الحَجَّ لا يَفسُدُ بالوطءِ بَينَ التَّحَلُّلَينِ، وهو هَهُنا بالرَّمي والحِلاقِ قَد حَلَّ التَّحلُّلُ الأوَّل فلا يَفسُدُ حَجُّه، والعُمرَةُ تَابِعَةٌ للحَجِّ فهي أيضًا لا تَفسُدُ، بِخِلافِ ما لو كانت عُمرَته مُفردةً عَن الحَجِّ، فإنَّ التَّحلُّلُ فيهَا لا يَحصُلُ قَبلَ الطَّوافِ بِحَالٍ ولها تَحَلُّلُ واحِدٌ؛ فهي بالوَطءِ قَبلَ الطَّوافِ تَفسُدُ لا مَحَالةً/.

"الوَجهُ الثَّالِثُ: التَّمتُّعُ، وهو: أن يُجَاوزَ المِيقَاتَ بِعُمرَةٍ ويَتَحَلَّلَ بِمَكَّةَ ويَتَمتَّعَ بِالمَحظُوراتِ إلى وقتِ الحَجِّ، ولا يَكُونُ مُتَمَتِّعًا إلَّا بِحَمسِ شَرَائطَ:

إحدَاها: ألَّا يَكُونَ مِن حَاضِرِي المَسجِدِ الحَرام"؛ للآيَةِ (١)، وكان الحَاضِرُ مِيقَاته دَارُهُ، فلا يَكُونُ تَارِكًا للإحرَامِ بِالحَجِّ مِن المِيقَاتِ. "وحاضِره: مَن كانَ على مَسَافةٍ لا تَقصُرُ فيها الصَّلاةُ.

الثَّانيةُ: أَن يُقَدِّمَ العُمرَةَ على الحَجِّ"؛ لأنَّه لو لم يُقَدِّمها لَكانَ مُفرِدًا أو قَارِنًا، وقد قال الله تعالى: وَفَن تَمَنَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجَّ اللهِ عَلَى الْحَجَّ مِن مَكانِه دُونَ أَنْ يَعُودَ إِلَى اللهِ عَلَى الْحَجَّ مِن مَكانِه دُونَ أَنْ يَعُودَ إلى اللهِ قَاتِ.

"النَّالثةُ: أَنْ تَكُونَ عُمرَته في أشهُرِ الحَجِّ"؛ لأَغَّا لو كانت في غَيرِها لم يُزَاحِم بِها أفعَالَ الحَجِّ في وَقَتِه فَصَارَ كالمِفردِ.

"الرَّابِعةُ: ألَّا يَرجِعَ إلى مِيقَاتِ الحَجِّ، ولا إلى مِثلِ مَسَافَتِه"؛ لأنَّ وجُوبَ الدَّمِ في مُقَابَلَةِ تَرَكِه إحرَامَ أَحَدِ النُّسكَينِ مِن الميقَاتِ، ولم يُوجَد مِنه ذلك.

<sup>(</sup>١)﴿ وَأَنِتُوا الْمُحَمَّ وَالْمُمْرَةَ لِنَوْ فَإِن أُخْصِرْتُمْ فَمَا اَسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدَيِّ وَلَا تَخْلِقُوا رُهُوسَكُو حَتَّى بَبَلَغَ الْهَدَى مِحَلَّهُ فَن كَانَ مِنكُم مَرِيضًا أَوْ بِهِ ۗ آذَى مِن لَمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ الْمُحَرَةِ إِلَى اللّهَ عَمْرَةً فَن لَمْ يَجِدْ فَصِيامُ ثَلَائَةِ أَيَامٍ فِي اللّهَ وَاللّهُ وَاللّهُ مَن لَمْ يَكُن اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَشَرَةً كَامِلَةً ذَاكِ لِمَن لَمْ يَكُن أَهْلُهُ مَا صَالِحِهِ الْمُحْرَامُ وَاللّهُ وَالللللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللللّهُ وَ

<sup>(</sup>٢) البقرة: ١٩٦.

"الخامِسة: أن تكونَ عُمرتُه وحَجَّته عن شخص واحِدٍ"؛ فإنَّه لو اعتَمَرَ مِن المِقَاتِ عَن مُستَأجِرٍ ثم أحرَمَ بِالحَجِّ عَن نَفسِهِ مِن مَكَّة أو على العكس؛ كان الناسك في الحقيقة هو الآمرُ، ولم يُوجَد مِنه التَّمتُّعُ بالعُمرَةِ إلى الحَجِّ. "قال: فإذَا استَجمَعَ هذِه الأوصافَ كانَ مُتَمَتِّعًا وعَليه دَمُ شَاقٍ"؛ لقوله تَعالى: ﴿ فَنَ تَمَنَّعُ بِالْعُمرَةِ إِلَى الْحَجِّ. "قال: فإذَا استَجمَعَ هذِه الأوصافَ كانَ مُتَمَتِّعًا وعَليه دَمُ شَاقٍ"؛ لقوله تَعالى: ﴿ وَفَنَ تَمَنَّعُ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَبِّ فَا السَّيَسْرَ مِنَ الْهَدِي ﴾ (١) والمعنى فيه أمرًانِ:

أحدُهما: أنَّه رَبِحَ أحدَ الميقاتَينِ؛ إذ أحرَمَ بالحَجِّ مِن مَكَّةَ ولم يَعُد إلى الميقاتِ لأجله، والثَّاني: أنَّه زَاحَمَ الحَجِّ فِي أَشَهُرِهِ بِالعُمرَةِ، وأشهُرِ الحَجِّ كالمتِّعيِّنِ لأعمَالِ الحَجِّ، ومُزَاحَمتُها كالمسْتَنكرِ بالإضافَةِ إلى وَضعِ الشَّرعِ/ فَحبرُ ذلكَ بالدم المأمور به "فَإِن لم يَجِد فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أيَّامٍ في الحَجِّ قَبلَ يَومِ النَّحرِ مُتَفَرِّقَةً أو مُتَتَابِعَةً"؛ لإطلاقِ الآيةِ. "وسَبعَةٍ إذا رَجَعَ" قالَ اللهُ تَعالى:

﴿ فَنَ لَمْ يَجِدْ فَصِيامُ ثَلَنَةِ أَيَامٍ فِي لَفْجَ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ إِلَى الْقُولَينِ أَنَّ هذا الرُّجوعَ هو الرُّجوعَ إلى الوطنِ"؛ لقوله على الرِّوايَاتِ: (وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ) (")، والعُرفُ يَقتضِي ذلك أيضًا. "فإن لم يَصُم الثَّلاثَةَ حتَّى رَجَعَ إلى الوَطَنِ صَامَ العَشْرَةَ" قَضَاءً فِي الثَّلاثَةِ وأداءً فِي السَّبعَةِ. "والصَّحيحُ: أنَّه إِنْ شَاءَ صَامَها تِبَاعًا"؛ لأنَّ التَّفرِيقَ فِي الأَدَاءِ؛ إِنَّا كَانَ لتَحلُّلِ العِيدِ وأيَّامَ التَّشرِيقِ، وإلَّا لَم يَجِب. أنَّه إِنْ شَاءَ صَامَها تِبَاعًا"؛ لأنَّ التَّفرِيقَ فِي الأَدَاءِ؛ إِنَّا كَانَ لتَحلُّلِ العِيدِ وأيَّامَ التَّشرِيقِ، وإلَّا لَم يَجِب. "ومَن أوجَب التَّفرِيقَ بينَهما" اعتِبَارًا بالأداءِ. "فالصَّحِيحُ: أنَّه يُفرِق بين الثَّلاثَة والسَّبعَةِ بِأَربَعَةِ أيَّامٍ وقَدر مَسَافَةٍ وطَنِهِ؛ لأنَّ أداءهُ كذلك يَكُونُ" إذا جَعَلنَا الرُّجُوعَ رُجُوعًا إلى الوَطَنِ. "قال: ووقتُ نَحرِ وقدر مَسَافَةٍ وطَنِهِ؛ لأنَّ أداءهُ كذلك يَكُونُ" إذا جَعَلنَا الرُّجُوعَ رُجُوعًا إلى الوَطَنِ. "قال: ووقتُ نَحرِ هَمَا الدَّم يَلدَحُلُ بالشُّروعِ في الحَجِّ"؛ لأنَّ بِه يَتَحقَّقُ اسمُ التَّمَتُّعِ إلى الحَجِّ. "وبَدَلُ دَم القِرَانِ والتَّمَتُّعِ المَا الدَّم يَلدَحُلُ بالشُّروعِ في الحَجِّ"؛ لأنَّ بِه يَتَحقَّقُ اسمُ التَّمَتُّعِ إلى الحَجِّ. "ثم القَرَانُ"؛ لأنَّه فِي مَعنَاهُ. "ثم القَرَانُ"؛ لائَّه يَتَعَدَّدُ فِيهِ المِقَاتُ والعَمَلُ الإِفْرَادُ"؛ لأنَّه فِيهِ دُونَ المِقَاتِ والعَمَلُ فِيهِ.

<sup>(</sup>١) البقرة: ١٩٦.

<sup>(</sup>٢) البقرة: ١٩٦.

<sup>(</sup>٣) صحيح البخاري (٢/ ١٦٧) وقم (١٦٩١) عن سالم بن عبد الله، أن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع، بالعمرة إلى الحج وأهدى، فساق معه الهدي من ذي الحليفة، وبدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فأهل بالعمرة ثم أهل بالحج، فكان من الناس من أهدى، فساق الهدي ومنهم من لم يهد، فلما قدم النبي صلى الله عليه وسلم مكة قال: للناس «من كان منكم أهدى، فإنه لا يحل لشيء حرم منه، حتى يقضي حجه، ومن لم يكن منكم أهدى، فليطف بالبيت وبالصفا والمروة، وليقصر وليحلل، ثم ليهل بالحج، فمن لم يجد هديا، فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله»، وصحيح مسلم (٢/ ٩٠١)، وقم (٢٢٢٧).

### البَابُ الرَّابِعُ: في مَحْظُورَاتِ الحَجِّ

#### "وهي سِتَّةٌ:

الأوَّلُ: اللبسُ، فَليَجتَنِب الرَّجُلُ القَمِيصَ والسَّرَاوِيلَ والقِبَاءَ والخُفَّ والعِمَامَةَ"؛ لقوله ﷺ في المُحرِمِ: (لا يلبَسُ القَميصَ، ولا/ السَّراويلَ، ولا البُرْنُسَ، ولا العِمامةَ، ولا الخُفَّ، إلّا أَنْ لَا يجِدَ نَعْلينِ، ١/٩٢ فَيَقَطَعْهما أَسفَلَ مِن الكَعْبينِ). (١)

"قال: وليلبس في الحَجِّ والعُمرَةِ إِزَارًا ورِدَاءً ونَعْلَينِ" كما تقَدَّمَ ذِكرُه. "فإن لم يَجِدْ نَعْلَينِ فَمُكْعَبًا"؛ لقوله ﷺ: (إِلّا أَنْ لَا يَجِدَ نَعْلَيْنِ). (٢) "وإنْ لم يَجِدْ إِزَارًا فَسَرَاويلَ"؛ لقوله ﷺ: (إِلّا أَنْ لَا يَجِدَ نَعْلَيْنِ). (٢) "ولا بَأْسَ بِلِبسِ المِنْطَقَةِ"؛ لقول عائشَة –رضِي اللهُ عَنها: رُخِّصَ للمُحرِمِ في المِنْطَقَةِ أَنْ يَشُدَّهَا في وَسَطِهِ. (١) "والاستِظلَالُ بالمَحْمَلِ رَاكِبًا وعلى الأرضِ جَائزٌ"؛ لما رُوي للمُحرِمِ في المِنْطَقَةِ أَمْرَ بِقُبَّةٍ مِن شعرٍ أَنْ تُضْرَبَ لَهُ بِنَمِرَةً. (٥) "ولكن لا يُعَطِّي رَأْسَهُ؛ فَإِنَّ حُرِمه في رَأْسِهِ" وقد قال ﷺ في الَّذي خرَّ بِهِ بَعِيرَه: (لَا تُحَمِّرُوا رأسَهُ، فإنَّه يُبعثُ يومَ القيامةِ مُلَبِّيًا). (١) "وللمَرأةِ أَنْ تَلبسَ كَلَّ

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۷/ ۱٤٥) رقم (٥٠٠٦) - حدثنا على بن عبد الله، حدثنا سفيان، قال: سمعت الزهري، قال: أخبرني سالم، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يلبس المحرم القميص، ولا العمامة، ولا السراويل، ولا البرنس، ولا ثوبا مسه زعفران ولا ورس، ولا الخفين إلا لمن لم يجد النعلين، فإن لم يجدهما فليقطعهما أسفل من الكعبين»، وصحيح مسلم (٢/ ٨٣٥) رقم (١١٧٧).

<sup>(</sup>٢) ينظر الحاشية أعلاه .

<sup>(</sup>٣) صحيح البخاري (٧/ ١٤٤) رقم (٥٨٠٤) - حدثنا أبو نعيم، حدثنا سفيان، عن عمرو، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس: عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من لم يجد إزارا فليلبس سراويل، ومن لم يجد نعلين فليلبس خفين»، و صحيح مسلم (٢/ ٨٣٦) رقم (١١٧٩).

<sup>(</sup>٤) موطأ مالك ت الأعظمي (٣/ ٤٧٢) رقم (١١٦٩) - مالك، عن يحيى بن سعيد؛ أنه سمع سعيد بن المسيب يقول، في المنطقة: يلبسها المحرم تحت ثيابه: أنه لا بأس بذلك، إذا جعل في طرفيها جميعا سيورة. يعقد بعضها إلى بعض.

قال مالك: وهذا أحب ما سمعت إلي في ذلك، حاء في البدر المنير (٦/ ٣٧٨): "وفي «علل الدارقطني» أنه سئل عن حديث القاسم، عن عائشة: «أنما كانت ترخص في المنطقة للمحرم». فقال: يرويه يحيى بن سعيد الأنصاري، واختلف عنه): فرواه يحيى بن سيعد القطان ويحيى بن أيوب المصري، عن يحيى بن سعيد، عن القاسم، عن عائشة، وخالفهما ابن فضيل فرواه، عن يحيى، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، قال: والأول أشبه بالصواب، وأما أثر ابن عباس، فرواه (البيهقي) في «سننه» من حديث شريك، عن أبي إسحاق، عن عطاء، وسعيد بن جبير عنه قال: «رخص للمحرم في الخاتم والهميان»".

<sup>(</sup>٥) صحيح مسلم (٢/ ٨٨٦) رقم (١٢١٨) من حديث طويل عن جابر بن عبد الله، وهو يحدث عن حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفيه: (وأمر بقبة من شعر تضرب له بنمرة).

<sup>(</sup>٦) صحيح البخاري (٢/ ٧٦) رقم (١٢٦٨) - حدثنا مسدد، حدثنا حماد بن زيد، عن عمرو، وأيوب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهم، قال: كان رجل واقف مع النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة، فوقع عن راحلته - قال أيوب: فوقصته، وقال عمرو: فأقصعته - فمات فقال: " اغسلوه بماء وسدر، وكفنوه في ثوبين، ولا تخطوه، ولا تخمروا رأسه، فإنه يبعث يوم القيامة، قال أيوب: يلبي، وقال عمرو: ملبيا "، و صحيح مسلم (٢/ ٨٦٦) رقم (١٢٠٦).

مَخِيطٍ بَعد أَلَّا تَستُرَ وَجهَهَا بِما يَماسه؛ فإنَّ حُرمها في وجهِهَا"؛ لما رُوي أَنَّ النَّبِي عَلَىٰ نَهَى النِّسَاءَ في إحرَامِهِنَّ عَن القُفَّازَينِ والنِّقَابِ، وما مَسَّه الوَرسُ والرَّعَفَرَانُ مِن الثِّيَابِ، وليَلبَسنَ بَعدَ ذلكَ ما أحبَبْنَ مِن أَلوَانِ الثِّيَابِ؛ مِن مُعَصْفَرٍ أو حَلِيٍّ أو سَرَاويلَ أو قَمِيصٍ أو خُفِّ. (١) "قال: ولا تلبس القُفازينِ أَلُوانِ الثِّيَابِ؛ مِن مُعَصْفَرٍ أو حَلِيٍّ أو سَرَاويلَ أو قَمِيصٍ أو خُفِّ. (١) "قال: ولا تلبس القُفازينِ في أَحَدِ القَولَينِ"؛ وهو ما يُعمَلُ لِبَاسًا للكَفِّ والأصَابِع، جِلدًا كانَ أو غَيره؛ للخَبَر الَّذي ذَكرنَاهُ.

#### فَرْعٌ

#### [في تَعَدُّدِ الفِدْيَةِ وَعَدَمه]

"إِنْ لَيِسَ مَا نُهِيَ عَنهُ لَزَمهُ دَمِّ" كما يأتي. "فإن لَيِسَ أنواعَ مَخِيطٍ على مَكَانٍ وَاحِدٍ فَدَمِّ وَاحِدٌ كما إذا لَيِسَ مَخِيطًا واحِدًا"؛ فإنَّ سَبَبهَا مُتَّحِدٌ. "وإن تَفَرَّقَ المَكَانُ أو تَطَاوَلَ الزَّمَانُ بَينَ اللَّبْسَينِ فَي كُلِّ لبسِ دَمِّ"؛ لتَعَدُّد سَبَيها في/ الصُّورَةِ.

"وإنْ تَطَيَّبَ وحَلَقَ، أو تَطَيَّبَ ولبسَ فَفِدْيَتَانِ"؛ لوجود السَّبَبَينِ.

"الثّاني: التّطيّب، وكلُّ ما يَعُدُه الْعُقلاءُ طِيبًا فاسْتِعمَالُهُ مُحَرَّمٌ"؛ للحَبَرِ (٢)، ولأنَّه تَرَفَّه بِه وَتَزَيَّنَ فَصَارَ كَالْحَلقِ. "قال: وليسَ العُصْفُرُ ولا البنفسج ولا دُهنه طِيبًا"؛ لأنَّ العُصْفُرُ يُرادُ للَّونِ فَأَشبَهَ النيل، والبنفسج ودُهنه يُرَادُ للتَّدَاوي، ولا يُتَّحَذُ مِن يَابِسِه طِيبٌ، وقال المصنّف في (وسِيطِهِ): أنَّ البنفسج طِيبٌ، وقال: فيه وجه بَعِيدٌ أنَّه ليسَ بِطِيبٍ، واختَارَهُ هَهُنَا. "والرَّيحَانُ طِيبٌ على أحدِ المَدْهَبينِ"؛ لأنَّه يُرَادُ للرَّائحَةِ، فهو كالوَرْدِ. "وإنْ شَمَّ أَتُرُجًا أو أَكُلَ تُفَاعًا أو دَهَن جَسَدَه بِدُهنٍ لا طِيبَ فِيهِ بَعد ألَّا يَدهن رَأْسَهُ ولِحْيَتَهُ فلا بَأْسَ"؛ أمَّا الأَترُجُ فلأنَّه ليسَ بِطيبٍ؛ إذ يُرَادُ للأَكلِ، وكذلك التُّفَّاحُ، وأمَّا بِدَهِينِ الجَسنِد؛ فلأنَّه ليسَ فيه تَطيبٌ ولا تَزيِنٌ بِخِلافِ الرَّأسِ واللِّحيَةِ؛ فإنَّه يُزيِّنَهُما أو يُرجِّلهُما، وقد قال الطَيْكُن: (الحاجُ أشعثُ أَغبَرُ تَفِلٌ). (٢) "قال: وإنْ أَكُلَ خَبِيصًا يَصَبَعُ اللِّسَانَ ما فيه مِن زَعْفَرَان وجَبت (الحَاجُ أشعثُ أَغبَرُ تَفِلٌ).

<sup>(</sup>۱) سنن أبي داود (۲/ ١٦٦) رقم (۱۸۲۷) – حدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا يعقوب، حدثنا أبي، عن ابن إسحاق، قال: فإن نافعا مولى عبد الله بن عمر، حدثني، عن عبد الله بن عمر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم «نحى النساء في إحرامهن عن القفازين والنقاب، وما مس الورس والزعفران من الثياب، ولتلبس بعد ذلك ما أحبت من ألوان الثياب معصفرا أو خزا أو حليا أو سراويل أو قميصا أو خفا». قال أبو داود: روى هذا الحديث عن ابن إسحاق، عن نافع عبدة بن سليمان، ومحمد بن سلمة، إلى قوله وما مس الورس والزعفران من الثياب ولم يذكرا ما بعده، [حكم الألباني] : حسن صحيح.

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (٣/ ١٣٧) رقم (١٥٤٣) - حدثنا عبد الله بن يوسف، أخبرنا مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أن رجلا قال: يا رسول الله، ما يلبس المحرم من الثياب؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يلبس القمص، ولا العمائم، ولا السراويلات، ولا البرانس، ولا الخفاف إلا أحد لا يجد نعلين، فليلبس خفين، وليقطعهما أسفل من الكعبين، ولا تلبسوا من الثياب شيئا مسه الزعفران أو ورس»، وصحيح مسلم (٢/ ٨٥٥) رقم (١١٧٧).

<sup>(</sup>٣) شعب الإيمان (٥/ ٤٤١) رقم (٣٦٨٨ - أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان، أخبرنا أحمد بن عبيد، حدثنا تمتام، حدثنا [ص:٤٤١] أبو حذيفة، حدثنا سفيان، عن إبراهيم الخوزي، عن محمد بن عباد بن جعفر المخزومي، عن ابن عمر، قال: سئل النبي صلى الله عليه

الفِدْيَةُ"؛ لأنَّ بَقَاءَ اللَّونِ يَدُلُّ على بَقَاءِ الرَّائِحَةِ، على أنَّ اللَّونَ إحدَى صِفَاتِ الطِّيبِ. "وإنْ مَسَّ طِيبًا يابِسًا فلا فِديَة وإنْ بَقِيَ له رِيحٌ" يُرِيدُ: إذا لم يَكُن له أثَرٌ سِوى الرَّائِحَةِ؛ لأنَّه غَيرُ مُعتَادٍ، فهو كما لو حَلَسَ عِندَ عَطَّارٍ فَعَبَقَ به الرَّائِحة. "وليسَ على المُتَطَيِّبِ واللَّابِسِ نَاسِيًا فِديَةٌ"؛ قِيَاسًا على الأكلِ في الصَّومِ نَاسِيًا. "ولو قَبَّلَ الحَجَرَ عَالِمًا بِطِيبٍ عَليهِ ظَانًا أنَّه يَابِسٌ وكانَ رَطبًا وَعَبَقَ بِه افتَدَى في أَحَدِ القَولَينِ"؛ لأنَّه قَصَدَ مَسَّ الطِّيبِ.

"الظَّالِثُ: الحَلقُ والقَلمُ، وهو مُحَرَّمُ، وفيه الفِدية" قَالَ اللهُ تَعالى: ﴿ وَلَا تَحَلِقُواْ رُءُوسَكُو حَتَى بَبَلُغَ اللهُ اللهُ تَعالى: ﴿ وَلَا تَحَلِقُ الْهِ وَهُ مُحَرَّمٌ، وفيه الفِدية " قَالَ اللهُ تَعالى: ﴿ وَلَا اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى ال

"وإنْ حَلَقَ الحَلالُ شَعرَ الحَرامِ بِأمرِهِ فَعلى الحَرَامِ دَمِّ"؛ لأنَّه بِمنزِلَةِ ما لو حَلَقَ نَفسته.

"وإنْ أكرَهَهُ ولم يَأْمُرهُ رَجَعَ على الحَلالِ بالدَّمِ"؛ لأنَّه المتلِفُ. "فإنْ لم يَجِدهُ" إمَّا بِأَنْ يَمُوتَ أو يَغِيبَ أو يُعسر بالفِديَةِ فلا فِديَةَ عليهِ؛ لأنَّ الحَلالَ هو المِطَالَبُ بِه بِكُلِّ حَالٍ.

1/94

وسلم عن قول الله عز وحل ﴿ وَلِتَّمِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧]، قال: " الزاد والراحلة "، وقيل له: ما الحاج؟، قال: " الأشعث الأغبر التفل "، وسئل أي الحج أفضل؟، قال: " العج، والثج ".

<sup>(</sup>١) البقرة: ١٩٦.

<sup>(</sup>۲) صحيح البخاري (۳/ ۱۱) رقم (۱۸٤٠) - حدثنا عبد الله بن يوسف، أخبرنا مالك، عن زيد بن أسلم، عن إبراهيم بن عبد الله بن حين، عن أبيه، أن عبد الله بن العباس، والمسور بن مخرمة، اختلفا بالأبواء فقال: عبد الله بن عباس يغسل المحرم رأسه، فأرسلني عبد الله بن العباس إلى أبي أيوب الأنصاري، فوجدته يغتسل بين القرنين، وهو يستر بثوب، فسلمت عليه، فقال: من هذا؟ فقلت: أنا عبد الله بن حنين، أرسلني إليك عبد الله بن العباس، أسألك كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل رأسه وهو محرم؟ فوضع أبو أيوب يده على الثوب، فطأطأه حتى بدا لي رأسه، ثم قال: لإنسان يصب عليه: اصبب، فصب على رأسه، ثم حرك رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر، وقال: «هكذا رأيته صلى الله عليه وسلم يفعل» وصحيح مسلم (٢/ ١٦٤٨) رقم رأسه، ثم حرك رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر، وقال: «هكذا رأيته عشر، عن أبي أيوب رضي الله عنه: «أن النبي – صلى الله عليه وسلم – كان يغتسل وهو محرم»، هذا الحديث صحيح، أحرجه الشيخان في «صحيحيهما» مطولا (بقصة) . (بلفظ) : «أنه رأى النبي – صلى الله عليه وسلم – كان يغتسل وهو محرم»، هذا الحديث صحيح، أخرجه الشيخان في «صحيحيهما» مطولا (بقصة) . (بلفظ) : «أنه رأى النبي – صلى الله عليه وسلم – يغتسل وهو محرم» لا بلفظ: «كان» . وبذكر الكيفية: «أنه صب على رأسه، (ثم حرك رأسه) (بيديه) ؛ فأقبل بهما وأدبر، وقال: هكذا رأيته) (يفعل».

احْتَجَمَ وهو مُحْرِمٌ. (١)

"الرّابع: الحِمَاعُ، وهو قبلَ التّحلُّلِ الأوَّلِ مُفسِدٌ إِن كَانَ عَامِدًا"؛ لإجمَاعِ الصَّحابَة ﴿ "وكذا إِنْ كَانَ نَاسِيًا عَلَى أَحَدِ القَولَينِ"؛ لأنَّه سَببٌ يَتَعلَّقُ بِه وُجوبُ القَضَاءِ، فاسْتَوى عَمدُه وسَهوُه كَفُواتِ الوَّوُوفِ. "ويَجِبُ فيهِ بَدَنَةٌ"؛ لقولِ عَليِّ ﴿ الْمَضِيُّ في الوَّوْفِ. "ويَجِبُ المُضِيُّ في الفَاسِدِ"؛ ومعنى المضِيّ: أَنْ يَأْتِي بِكُلِّ عَمَلٍ كَانَ يَأْتِي بِهِ لولا الإفسَادُ؛ لأنَّه التَزَمَ ذلكَ حتَّى لو كَانَ تَطَوَّعًا، فالحُكمُ لا يَخْتَلِفُ في وجُوبِ المِضِيِّ. "فإنْ جَامَعَ ثَانِيًا فَيَلزَمه شَاةٌ على قَوْلٍ"؛ كالقُبْلَةِ واللَّمسِ. "وبَدَنَةٌ على قَوْلٍ"؛ كالجِمَاعِ الأوَّلِ فإنَّه غيرُ مُفْسِدٍ" يعنى: بَينَ التَّحَلُّلِ الأوَّلِ فإنَّه غيرُ مُفْسِدٍ" يعنى: بَينَ التَّحَلُّلِ الأوَّلِ فإنَّه غيرُ مُفْسِدٍ" يعنى: بَينَ التَّحَلُّلِينِ.

"الخامِسُ: مُقَدِّمَاتُ الجِمَاعِ، كَالْقُبْلَةِ والمُلامَسَةِ، وكُلُّ ما يَنقُضُ الطُّهرَ فَهوَ مُحَرَّمٌ، وفيه شَاةٌ"؛ لأنَّه إذا حَرُمَ النِّكَاحُ فَلَأَنْ تُحْرَمُ المباشَرةُ وَهِيَ أَدْعَى لِلْوَطْءِ أَوْلَى، وقال عَلَيٌّ عَلَيْ: مَنْ قَبَّلَ امْرَأَةً وهو مُحْرِمٌ فَلْتُهرِقْ دَمًا. (٣) "وكذا في الاسْتِمْنَاءِ"؛ لأنَّه فِعلُ مُحَرَّمٌ في الإحرَامِ فَوَجَبَ بِهِ الكَفَّارَةُ كَالجِمَاعِ. "ويُحرَمُ فَلَيُهرِقْ دَمًا. (٣) "وكذَا في الاسْتِمْنَاءِ"؛ لأنَّه فِعلُ مُحَرَّمٌ في الإحرَامِ فَوَجَبَ بِهِ الكَفَّارَةُ كَالجِمَاعِ. "ويُحرَمُ النَّكَاحُ والإنْكَاحُ"؛ لأنَّ النَّبِي عَلِي قال: (لَا يَنكِحُ المِحرِمُ ولَا يَخطُبُ ولا يُنكِحُ). (١) "ولا دَمَ فيهِ؛ لأنَّه لا يَنعَقِدُ" خِلافًا لأبِي حَنيفَة.

"ولا تُحرَمُ الشَّهادَةُ على النَّكاحِ"؛ لأنَّ الشَّاهدَ لا صُنعَ لهُ في العَقدِ. "قالَ: ولا الرَّجعَةُ على أظهَرِ

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۳/ ۳۳) رقم (۱۹۳۸) - حدثنا معلى بن أسد، حدثنا وهيب، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما: «أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم، واحتجم وهو صائم»، و صحيح مسلم (۲/ ۸۲۲) رقم (۱۲۰۲) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وزهير بن حرب، وإسحاق بن إبراهيم، - قال إسحاق: أخبرنا، وقال الآخران: - حدثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو، عن طاوس، وعطاء، عن ابن عباس رضي الله عنهما: «أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم».

<sup>(</sup>٢) مصنف ابن أبي شيبة (٣/ ١٦٤) رقم (١٣٠٨٣) - أبو بكر قال: حدثنا حفص، عن أشعث، عن الحكم، عن علي قال: «على كل واحد منهما بدنة، فإذا حجا من قابل تفرقا من المكان الذي أصابهما»، جاء في التحجيل في تخريج ما لم يخرج من الأحاديث والآثار في إرواء الغليل (ص: ١٥٨): "وأخرج ابن أبي شيبة في "المصنف": من طريق حفص عن أشعث عن الحكم عن علي قال: على كل واحد منهما بدنة، فإذا حجا من قابل تفرقا من المكان الذي أصابهما. وإسناده ضعيف، أشعث بن سوار ضعفه أحمد والنسائي والدارقطني وغيرهم، والحكم لم يدرك عليا".

<sup>(</sup>٣) السنن الكبرى للبيهقي (٥/ ٢٧٥) رقم (٩٧٩٠) - أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان ، أنبأ أبو بكر أحمد بن محمود بن خرزاذ ، ثنا موسى بن إسحاق القاضي ، ثنا إبراهيم بن محمد الشافعي ، ثنا شريك ، عن جابر ، عن أبي جعفر عن علي رضي الله عنه ، قال: "
من قبل امرأته وهو محرم فليهرق دما " هذا منقطع وقد روي في معناه عن ابن عباس وأنه يتم حجه ، وهو قول سعيد بن جبير ، وقتادة ، والفقهاء، جاء في كنز العمال (٥/ ٢٥٥) رقم (٢٧٩٩) "عن علي قال: من قبل امرأته وهو محرم فليهرق دما. "ق" وقال منقطع".

<sup>(</sup>٤) صحيح مسلم (٢/ ١٠٣٠) رقم (١٤٠٩) حدثنا يحيى بن يحيى، قال: قرأت على مالك، عن نافع، عن نبيه بن وهب، أن عمر بن عبيد الله، أراد أن يزوج طلحة بن عمر بنت شيبة بن حبير، فأرسل إلى أبان بن عثمان يحضر ذلك وهو أمير الحج، فقال أبان: سمعت عثمان بن عفان، يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا ينكح المحرم، ولا ينكح، ولا يخطب».

الوَجهَينِ"؛ لأنَّ الرَّحِعَةَ كاستِدَامَةِ النِّكَاحِ؛ إذ تَصِحُّ مِن غَيرِ وَلِيٍّ ولا شُهُودٍ، وتَصِحُّ مِن العَبدِ بِغَيرِ إذنِ المولى.

"السَّادِسُ: قَتلُ الصَّيدِ، فهو مُحَرَّمْ"؛ لقوله تَعالى: ﴿وَحُرِمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِ مَا دُمَتُمْ حُرُمًا ﴾(١) والصَّيدُ: عِبَارَةٌ عَن كُلِّ مُتَوحِّشٍ مَأْكُولٍ ليسَ مَائيًّا. "قال: وفيه الجَزَاءُ"؛ لقوله -عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَجَزَآءُ مِثْلُ مِنَ ٱلنَّعَدِ ﴾ (٢)

"والنَّظَرُ في: المَضمُونِ، وسَببُ الضَّمَانِ:

أمّا المَصْمُونُ: فهو الصّيدُ"؛ للآية، والصيدُ عِبَارَةٌ عَمَّا ذَكَرناهُ. "وَصَيدُ البَحرِ حَلَالٌ، وهو: ما لا عَيشَ لهُ إِلّا في المَاءِ"؛ لأنَّ التَّحرِمَ احتَصَّ بِصَيدِ البَرِّ كما تَقَدَّمَ في الآية، فكانَ صَيدُ البَحرِ على مَا في قولِه تَعالى: ﴿ أُحِلَ لَكُمْ صَيدُ البَحرِ وَطَعَامُهُ . ﴿ (٢) "وما لا يُؤكّلُ مِن صَيدِ البَرِّ فَلا جَزَاءَ عَليهِ"؛ لقوله قولِه تَعالى: ﴿ وَحُرِمَ عَلَيَكُمْ صَيدُ ٱلبَحرِ وَطَعَامُهُ . ﴾ (١) "وما لا يُؤكّلُ مِن صَيدِ البَرِّ فَلا جَزَاءَ عَليهِ"؛ لقوله عَزَّ وَحَلَّ: ﴿ وَحُرِمَ عَلَيْكُمْ صَيدُ ٱلبَرِ ﴾ (١) فحرِّمَ مِن الصَّيدِ ما يُحرَّمُ بالإحرَام؛ وهو لا يَكونُ إلّا فِيمَا يُؤكّلُ. "قَالَ: إلّا المُرَكِّب مِن مَأْكُولٍ وغَير مَأْكُولٍ"؛ كالحِمَارِ المتولدِ مِن الأنسيّ والوَحشيّ والسمِع المتولدِ مِن الضّبعِ والذّئبِ فحُكمُه حُكمُ المَأْكُولِ في وجُوبِ الجَزَاءِ؛ لأنّه احتَمَعَ التَّحلِيلُ والتَّحرِمُ ، فعلب التَّحرِمُ كما غلب جَهَةَ التَّحرِمُ في أكلِهِ.

"قال: والمَأْكُولُ صِنفَانِ: دَوابُّ، وطائرٌ.

فَأَمَّا الدَّوَابُ: فَمَضْمُونَةٌ بِمِثْلِهَا صُورَةً وَخِلقَةً لا قِيمَةً" قالَ اللهُ تَعالى: ﴿ فَجَزَآءٌ / مِثْلُ مَا قَنْلَ مِنَ النَّعَرِ ﴾ (°). "قال: فَيَجِبُ في النَّعَامَةِ بَدَنَةٌ، وفي اليَرْبُوعِ جَفْرَةٌ، وفي الغَزَالِ عَنزٌ، وفي الظَّبيِ شَاةٌ، وفي حِمَارِ الوَحْشِ بَقَرَةٌ؛ هكذا أقضِيَةُ الصَّحَابَةِ ﴿ ﴿ ﴿ الوَيجِبُ فِي الصَّغِيرِ صَغِيرَةٌ، وفي الكَبِيرِ

<sup>(</sup>١) المائدة: ٩٦.

<sup>(</sup>٢) المائدة: ٥٥.

<sup>(</sup>٣) المائدة: ٩٦.

<sup>(</sup>٤) المائدة: ٩٦.

<sup>(</sup>٥) المائدة: ٩٥.

<sup>(</sup>٦) السنن الكبرى للبيهقي (٥/ ٢٩٨) رقم (٩٨٧٠) - وأخبرنا عبد الخالق بن علي بن عبد الخالق المؤذن ، أنبأ أبو بكر بن خنب ، أنبأ أبو إلى البيهقي (٥/ ٢٩٨) وأبو بكر بن أبي أويس ، حدثني [ص: ٢٩٨] سليمان بن بلال ، عن يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، قال: " في النعامة بدنة ، وفي البقرة بقرة ، وفي الأروية بقرة ، وفي الظبي شاة ، وفي يزيد ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، قال: " في النعامة بدنة ، وفي البرادة قبضة من طعام "، و سنن الدارقطني (٣/ ٢٧٤) رقم (٢٥٤٦) - حدثنا محمد بن القاسم بن زكريا ، نا أبو كريب ، نا ابن فضيل ، عن الأجلح ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال:

كَبِيرَةٌ، وفي العَورَاءِ والمَكسُورَةِ مِثلها، وفي الأنثى أنثى، وفي الذَّكَرِ ذَكَرٌ. (وقال في موضِعٍ: يفدي بالإناثِ أحبُّ إلَيَّ) يعني: التي لم تَلِد"؛ وذلك أنَّ لَحَمَها أرْطَبُ.

"فأمَّا الطَّائرُ فأربعِةُ أصنافٍ:

الأوَّلُ: النَّعَامَةُ، وفِيها بَدَنَةٌ" كما ذَكرنا.

"الثَّاني: الحَمَامُ، وفيه شَاةٌ"؛ لأقضِيَةِ الصَّحَابَةِ ﴿ اللهِ وَكُل مَا عَبَّ وَهَدَر فَهُو حَمَامٌ"؛ كالقَمري والفَوَاحِت؛ ولأنَّ سَائرَ الطُّيُورِ تَشْرَبُ الماءَ مُقَطَّعًا، والحَمَامُ يشرَبُ الماءَ جَرعًا كالشَّاةِ.

والعبّ: حرع الماء، والهديرُ: تَغْريده وتَرجِيعه بِصَوتِه نَسقًا مُتَتابِعًا.

"الثالث: ما هُو أصغَر مِن الحَمَامِ، ففيه قِيمتُه حيثُ أصِيبَ"؛ لعَدَمِ المِثِلِ قِيَاسًا على مالِ الآدَميِّ. "وكَذَا في بيضِ النَّعَامَةِ وغيره"؛ لقوله ﷺ: (في بيضِ النَّعَامَةِ يُصِيبُه المحرِمُ ثَمَنُه). (٢)

"الرَّابِعُ: ما هو أكبَر مِن الحَمام، وفيه قَولانِ: أصحُهُمَا: أنَّ فيه القِيمة" كما في الأصغرِ. "والثَّانِي: شَاةٌ"؛ إلحَاقًا له بالحَمَامِ. "ولا يَجِبُ في الصَّيدِ الواجِدِ إلَّا جَزَاءٌ واجدٌ سَواً كانَ في الحَرَمِ أو كانَ مُفرِدًا أو قَارِنًا"؛ وذلك لأنَّ الحرمَ يحرم صَيدَه على الحَرَامِ والحَلالِ؛ لقوله ﷺ: (إنَّ اللهُ حرَّمَ مكَّةً، لا يُخْتَلى خَلاها، ولا يُعْضَدُ شجَرُها، ولا يُنَقَّرُ صَيدُها) (")، وإذا كانَ حُكمُه في التَّحرِيم مِثلَ حُكم صَيدِ

= =

«في الضبع إذا أصابه المحرم كبش وفي الظبي شاة وفي الأرنب عناق وفي اليربوع جفرة». قال: والجفرة التي قد ارتعت، حاء في البدر المنير (٣٩٥/٦): "الأثر الثاني بعد العشرين: (أنحم قضوا أيضا في الغزال بعنز، وفي الأرنب بعناق، وفي اليربوع جفرة) هذا مشهور عنهم، رواه الشافعي، عن مالك، عن أبي الزبير، عن حابر «أن عمر بن الخطاب قضى في الضبع بكبش، وفي الغزال (بعنز) وفي الأرنب بعناق، وفي اليربوع يحفرة». وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم، وقد أسلفته لك مرفوعا في الحديث الثامن بعد العشرين، وصوبنا وقفه".

- (١) سنن الدارقطني (٣/ ٢٧٥) رقم (٢٥٤٨) نا محمد بن القاسم بن زكريا ، نا عباد بن يعقوب ، نا أبو ملك الجنبي، عن عبد الملك ، عن عطاء ، عن ابن عباس ، في حمام الحرم: «في الحمام شاة ، وفي بيضتين درهم ، وفي النعامة جزور ، وفي البقرة بقرة ، وفي الحمار بقرة».
- (٢) السنن الكبرى للبيهقي (٥/ ٣٣٩)، باب بيض النعامة يصيبها المحرم، قال الربيع: قلت للشافعي: هل تروي فيها شيئا عاليا؟ فقال: أما شيء يثبت مثله فلا ، فقلت: ما هو؟ قال: أخبرني الثقة عن أبي الزناد أن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال: " في بيضة النعامة يصيبها المحرم قيمتها " قلت: قد روي هذا موصولا إلا أنه مختلف فيه، و حديث إسحاق الدبري عن عبد الرزاق (اللوح ٣٨) رقم (٣٨) اقال: أخبرنا أبو محمد ، قال: أنبا خيثمة ، أنبا إسحاق ، أنبا عبد الرزاق ، قال: أنبا الثوري ، عن عبد الكريم الجزري ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، قال: «في بيض النعامة يصيبه المحرم ثمنه».
- (٣) صحيح البخاري (٣/ ١٤) رقم (١٨٣٣) حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا عبد الوهاب، حدثنا خالد، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن الله حرم مكة، فلم تحل لأحد قبلي، ولا تحل لأحد بعدي، وإنما أحلت لي ساعة من نحار، لا يختلى خلاها، ولا يعضد شجرها، ولا ينفر صيدها، ولا تلتقط لقطتها، إلا لمعرف»، وقال العباس: يا رسول الله، إلا الإذخر، لصاغتنا وقبورنا؟ فقال: «إلا الإذخر»، وعن خالد، عن عكرمة، قال: هل تدري ما لا ينفر صيدها؟ هو أن ينحيه من الظل

= =

الإحرَام، فكذلك في الجَزَاء، غير أنَّه لا يَتَعَدَّدُ به الجزَاءُ إذا قَتَلَهُ المِحرمُ؛ لكونِ المتِلَفِ واحِدًا. وقوله: (مُفرَدًا كَانَ أُو قَارِنًا)؛ لأنَّ القَارِنَ كالمِفردِ في الأفعَالِ، فكانَ كالمِفردِ في الكَفَّارَاتِ. "وفي الصَّيدِ المَملُوكِ جَزَاءٌ وَقِيمَةٌ" الجَزاءُ لِحِقِّ اللهِ، والقِيمةُ لِحَقِّ المالِكِ.

"وإذا استأنسَ الصَّيد فحُكمُ التَّحريمِ بَاقٍ، كما إذا استَوحشَ الأهلِيّ فَحُكمُ الحِلِّ بَاقٍ"؛ إذ العَارِضُ لَا عِبرَةَ بهِ.

"وأمَّا سَبِبُ الضَّمَانِ: فهو القتلُ عَمدًا أو خَطأً"؛ لأنَّه ضَمَانُ إنْلافٍ/ وهما يستَويَانِ في ضَمَانِ ۹٤/ ب الإتلافِ. "والإثخَانُ والإزمَانُ يُوجِبُ تَمَامَ الجَزَاءِ كالقَتل"؛ لأنَّه كالإهلاكِ. "فإن اندَمَلَ فَقَتَلَه فَجَزَاءُ مِثله زمنًا سِوى البَدلِ الذي سبق، كما لو قَطَعَ يَدَي عَبدٍ فانْدَمَلَ فَقَتله"؛ حيثُ يلزمُه بَدَلانِ. "ولو جَرَحَه فَحَبَسَه وسَقَاهُ فَمَاتَ فَعَلِيهِ جَمِيعُ جَزَائه"؛ إذ تلفَ بِفعلِه وفي يَدِه. "وإن جَرَحَه غيره فَحَبَسَه لِيتعهدُه فَمَاتَ في يَدِه، ففي الضَّمَانِ قُولانِ " أحدُهما: يَضمَنُ؛ لإثباتِ يَده عَليه، والثَّاني: لا يَضمَن؛ لأنَّ يَده يد أمانة، "ولو دَلَّ على صَيدٍ كانَ مُسِيئًا ولا جَزَاءَ عَليهِ"؛ لأنَّه غير قَاتل. "وإن جَرَحَ ظَبيًا فَنقصَ مِن قيمَته العُشْرُ، فعَليه العُشْرُ مِن ثَمَن شَاةٍ"؛ اعتبارًا بالنَّقصِ الحَاصِل في سَائرِ المتِلَفَاتِ.

"ويَجِبُ في نَتفِ شَعر الصَّيدِ ما نَقصَ" كما في سَائر الأجزَاءِ. "فإنْ لم ينقص فَصَدقةٌ بالاجتِهادِ مِن الحِنطَةِ"؛ احتِيَاطًا. "والصَّيدُ بَين التَّحلَّلَين مَمنوعٌ"؛ لقول عُمر على: إذا رَميتُم الجَمرةَ حَلَّ لكُم كُلَّ شيءٍ إلَّا النِّسَاءَ والطِّيبَ والصَّيْدَ. ولأنَّه استِهلاكٌ مُحَرَّمٌ فَلَه خَطَرٌ عَظِيمٌ كما للوطء. "قال: بِخلافِ اللّبس والطِّيبِ" يُريدُ: أنَّ اللّبسَ والطِّيبَ يحلَّانِ بالتّحلُّلِ الأوَّلِ.

أمَّا اللّبسُ فلا خِلافَ فِيهِ، وأمَّا الطِّيبُ ففي قَولٍ: يُحرَمُ؛ لقول عُمَر عَلَيْهُ، والقولُ الآخرُ وهو الصَّحِيحُ: أنَّ التَّحلُّلَ الأوَّلَ يُبِيحُ جَميعَ مَحظُورَاتِ الإحرَامِ، إلَّا الوطء؛ لما روت عائشةُ -رضي الله عنها-أنَّ النَّبِيِّ عِلَى قَالَ: (إذا رَميتُم وحلَقتُم فَقَد حَلَّ لَكمُ الطِّيبُ واللَّبَاسُ، وَكُلُّ شَيءٍ إلَّا النِّساءَ) (١)، ويجري

ينزل مكانه، وصحيح مسلم (٢/ ٩٨٦) رقم (١٣٥٣) بألفاظ قريبة.

<sup>(</sup>١) مسند أحمد ط الرسالة (٤٠/٤٢) رقم (٢٥١٠٣) – حدثنا يزيد، قال: أخبرنا الحجاج، عن أبي بكر بن محمد، عن عمرة، عن عائشة، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إذا رميتم وحلقتم، فقد حل لكم الطيب والثياب وكل شيء إلا النساء "، قال المحققون: "صحيح دون قوله: "وحلقتم"، وهذا إسناد ضعيف لضعف حجاج بن أرطاة، وقد اختلف عليه فيه"، وصحيح ابن خزيمة (٤/ ٣٠٢) رقم (٢٩٣٧) - ثنا محمد بن رافع، ثنا يزيد بن هارون، أخبرنا الحجاج بن أرطأة، عن أبي بكر بن محمد، عن عمرة، عن عائشة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا رميتم وحلقتم فقد حل لكم الطيب والثياب إلا النكاح». قال أبو بكر: قوله إلا النكاح يريد النكاح الذي هو الوطء، وقد كنت أعلمت في كتاب معاني القرآن أن اسم النكاح عند العرب يقع على العقد وعلى الوطء جميعا، [التعليق] ٢٩٣٧ - قال الأعظمي: إسناده حسن لغيره لأن له شاهدا من حديث ابن عباس، قال الألباني: حديث ابن عباس ليس

هذا الخِلافُ في الصَّيدِ. "قال: وما قُطِعَ مِن شَجَرِ الحَرَمِ جَزَاؤه حَلالًا كانَ أو حَرَامًا"؛ للخبَرِ الذي تَقَدُّم. ولا يُعْضَدُ شَحرُها؛ أي: لا يُقطَعُ؛ ولأنَّ حُكمه في التَّحريم حُكم صَيدِ الإحرَامِ، فكذلك في الجزاءِ. "ففي الكَبِيرَةِ بَقَرَةٌ، وفي/ الصَّغِيرَةِ شَاةٌ"؛ لقول ابن عَبَّاس ﷺ: في الدَّوحة بَقَرَةٌ، وفي الشَّجَرَة الجَزْلَةِ شَاةٌ. (١) "وكذا مَن قَتلَ صَيدَ الحَرَمِ جَزَاهُ وإن لم يكن مُحرِمًا"؛ لقوله التَكِيُّلا: (ولَا يُنَقَّرُ صَيْدُهَا). (١) "والواقِفُ في الحِلِّ يَضمَنُ صَيْدًا رَمَاهُ في الحَرَمِ"؛ لأنَّه أتلَفَ صَيدَ الحَرَمِ. "والواقِفُ في الحَرَمِ كَذلكَ يَضمَنُ صَيدًا رَمَاهُ في الحِلِّ"؛ لأنَّه مَمنُوعٌ عَن الاصطيَادِ في الحَرَمِ، وقد رمى في الحَرمِ صَائدًا.

فيه " وحلقتم " وهو الصواب كما بينته في الصحيحة ٢٣٩.

(٢) سبق تخريجه.

<sup>(</sup>١) السنن الكبرى للبيهقي (٥/ ٣٢٠) رقم (٩٩٥٠) - أحبرنا أبو سعيد بن أبي عمرو ، وثنا أبو العباس الأصم أن الربيع، قال: قال الشافعي: " من قطع من شحر الحرم شيئا جزاه ، حلالا كان أو محرما في الشجرة الصغيرة شاة وفي الكبيرة بقرة " يروى هذا عن ابن الزبير وعطاء مجتمعة. وبمذا الإسناد قال في الإملاء: والفدية في متقدم الخبر عن ابن الزبير ، وعطاء مجتمعة في أن في الدوحة بقرة ، والدوحة: الشجرة العظيمة ، وقال عطاء: في الشجرة دونها شاة ، قال الشافعي: فالقياس أولا ما وصف فيه أنه يفديه من أصابه بقيمته قال الشيخ: روينا عن ابن جريج ، عن عطاء في الرجل يقطع من شحر الحرم ، قال: " في القضيب درهم ، وفي الدوحة بقرة "، جاء في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٤/ ٢٥٢) رقم (١٠٦٠) - (لما روى عن ابن عباس أنه قال: " في الدوحة بقرة وفي الجزلة شاة " (ص ٢٥٦)، لم أقف عليه عن ابن عباس، وقد روى بعضه عن ابن الزبير ، فروى البيهقي عن الشافعي أنه قال في الإملاء: " والفدية في متقدم الخبر عن ابن الزبير وعطاء مجتمعة في أن في الدوحة بقرة ، والدوحة الشجرة العظيمة ، وقال عطاء: في الشجرة دونها شاة ". قال البيهقي: " روينا عن ابن جريج عن عطاء في الرجل يقطع من شجر الحرم ، قال في القضيب درهم ، وفي الدوحة بقرة "، (تنبيه) : فسر المصنف رحمه الله (الدوحة) بالشحرة الكبيرة ، و (الجزلة) بالشحرة الصغيرة، وفي تفسير الجزلة بما ذكر نظر ، فإن الذي في " النهاية " و" القاموس " أن " الجزلة " بالكسر القطعة العظيمة ، فالظاهر أن المعنى القطعة الكبيرة من الشجرة. فلعل تفسير المؤلف تفسير مراد ، والله أعلم.

### البَابُ الخَامِسُ: فِي تَفصِيلِ الدِّمَاءِ وأَبْدَالِهَا

"ومُوجِبَاتُ الدَّمِ أَنْوَاعٌ:

الأوّل: اللّبس، والتّطيّب، وتغطِية الرَّأس، والقُبْلَة، والاستِمناء، ومُقَدِّمَاتُ الجِمَاعِ؛ ففي جميع ذلك شَاقٌ؛ أعني: في كُلِّ واحِدٍ" أمَّا اللبس، والتّطيّب، وتغطيَة الرَّأس؛ فلأنَّه استمتَاعٌ فيه ترفة وزينة فهو كالحلق، وأمَّا القُبْلة فلأنَّه استِمتَاعٌ لا يُفسِدُ الحَجَّ، فكانت كفَّارتُهُ فِديَة الأذى كالطّيب، وأمَّا الاسْتِمناء فهو كالميَاشرة فِيمَا دُونَ القَرْجِ وحُكم الميَاشرة فِيمَا دُونَ القَرْجِ حُكمُ القُبْلَةِ في التَّحرِيم والكَفَّارةِ. "قَالَ: ثُمَّ هو دَمُ تَرتيبٍ على الصَّحِيحِ"؛ قِيَاسًا على التَّمَتُّعِ. "وفيها قَولٌ آخر: أنَّها دَمُ تَخييرٍ"؛ اعتِبَارًا بالحَلقِ. "ولا يَحْتَلِفُ القَولُ أنَّها دَمُ تَعْدِيلٍ"؛ جَرْيًا على القِيَاسِ. "ومَعنَى التَّعْدِيلِ: أن تُقَومَ الشَّاةُ بالدَّرَاهِم، ثُمَّ الدَّرَاهِم، شُمَّ الدَّرَاهِم، ومَعنَى التَّعْدِيلِ: أن تُقَومَ الشَّاةُ بالدَّرَاهِم، ومَعنَى التَّعْدِيلِ: أن تُقَومَ الشَّاةُ بالدَّرَاهِم، والدَّرَاهِم، والدَّرَاهِم، ويَومٍ.

الثَّانِي: الجِمَاعُ، ففي الجِمَاعِ الأوَّلِ المُفسِدِ للحَجِّ بَدَنَةٌ"؛ لقول عَلِيٍّ ﴿ عَلَى كُلِّ واحِدٍ مِنها بَدَنَةٌ. (١) "فإن لم يَجِد فَبَقَرَةٌ"؛ لأَهَّا كالبَدَنَةِ؛ إذ تُجزئ في الأُضْحِيَةِ عَن سَبْعَةٍ كالبَدَنَةِ.

"فإن لم يَجِد فَسَبْعٌ مِن الغَنَمِ، فإن عَجَزَ قُوِّمَت البَدَنَةُ دَرَاهِمَ، والدَّرَاهِمَ طَعَامًا، وصَامَ، فهو دَمُ تَعدِيلِ وتَرْتِيبِ كالنَّوعِ الأوَّلِ، وفيه قَولٌ آخَرَ: أنَّه دَمُ تَخيِيرٍ؛ قِيَاسًا على فِديَةِ الأذَى.

النَّوعُ الثَّالثُ: الجِمَاعُ الثَّانِي، أو الجِمَاعُ بَينَ التَّحَلُّلَينِ/ وفيه بَدَنَةٌ على قَولٍ فَيكونُ كالجِمَاعِ ١٩٥ - ١٥/ الأُوَّلِ، وفي الثَّانِي: شَاةٌ فيكونُ كالقُبْلَةِ واللَّمس.

النّوعُ الرَّابِعُ: الحَلْقُ والقَلْمُ، فإذا حَلَقَ ثَلاثَ شَعرَاتٍ فَصَاعِدًا فِي وَقَتٍ وَاحِدٍ فَعَلَيهِ شَاةٌ، وهو دَمُ تَعْدِيرٍ، ومعنى التَّقدِيرِ: أنَّ بَدَلَهَا مُقَدَّرٌ بِصَومٍ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ، أو فَرَقٍ مِن طَعَامٍ لِسِتَّةِ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدَّانِ على لِسَانِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ (٢) يَتَخَيَّرُ في هذه الأشيَاءِ الثَّلاثَةِ" والأصلُ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدَّانِ على لِسَانِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ (٢) يَتَخَيَّرُ في هذه الأشيَاءِ الثَّلاثَةِ" والأصلُ فيه قوله تعالى: ﴿ فَهَنَ كَانَ مِنكُم مَرِيضًا أَوْ بِهِ الدَّى مِن تَأْسِهِ وَفَقِدْيَةٌ مِن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِ ﴾ (٣) في سَعَلَى: ﴿ وَلَكَسْرُ والحَلْقُ والتَّقْصِيرُ"؛ لأنَّ الكُلُّ في مَعنَى واحِدٍ. "والسَّهوُ والعَمْدُ" ويَستَوي فيه القَلْمُ والكَسْرُ والحَلْقُ والتَّقْصِيرُ"؛ لأنَّ الكُلُّ في مَعنَى واحِدٍ. "والسَّهوُ والعَمْدُ"

<sup>(</sup>١) سبق تخريجه.

<sup>(</sup>٢) التفسير من سنن سعيد بن منصور - محققا (٤/ ١٥٤٥) رقم (٧٩٣)- حدثنا سعيد، قال: نا عتاب بن بشير (١) قال: نا خصيف

<sup>(</sup>٢) ، عن عطاء، وبحاهد، وعكرمة - في كفارة اليمين - قالوا: لكل مسكين مدان، مد في إدامه، ومد يأكله في غدائه وعشائه، و مصنف ابن أبي شيبة (٣/ ٧١) رقم (١٣٢٠١) - حدثنا وكيع، عن سفيان، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، قال: «لكل مسكين مدان حنطة»، حاء في شرح السنة للبغوي (٦/ ٢٨٥): "وفيه دلالة من حيث الظاهر أن طعام الكفارة مد لكل مسكين، لا يجوز أقل منه، ولا يجب أكثر؛ لأن خمسة عشر صاعا إذا قسمت بين ستين مسكينا يخص كل واحد منهم مد، وإلى هذا ذهب الأوزاعي، ومالك، والشافعي، وأحمد، وكذلك في جميع الكفارات إلا فدية الأذى يجب فيها لكل مسكين مدان للحديث فيه".

<sup>(</sup>٣) البقرة: ١٩٦.

سَوَاة؛ لأنَّه إتلَافٌ، والعَامِدُ والسَّاهِي في الإِتلَافِ سَواةٌ كَسَائرِ الإِتلَافَاتِ. "قالَ: وفي شَعرَةٍ واحِدَةٍ وشَعرَتَين ثَلاثَةُ أقوالِ:

أَحَدُها: أنَّ في الواحِدِ مُدُّ وفي الاثنينِ مُدَّانِ"؛ لأنَّ ثُلُثَ الدَّم وثُلُثَيهِ يَشُقُّ إِحرَاجُهُ، والمدُّ مَرجُوعٌ إليهِ في الشَّرِيعَةِ، حتَّى في صَوم رَمَضَانَ فهو أولى مِن غَيرِه. "والقولُ الثَّانِي: في الواحِدِ دِرهَمٌ وفي الاثنينِ دِرهَمَانِ"؛ لأنَّ إِحرَاجَ ثُلُثُ الدَّم يَشُقُّ فَيُعدَل إلى قِيمَته، وقيمَةُ الشَّاةِ ثَلاثَةُ دَرَاهِمَ. "والقولُ الثَّالِثُ: في الواحِدِ ثُلُثُ شَاةٍ وفي الاثنينِ ثُلُثا شَاةٍ؛ لأنَّ في الثَّلَاثِ تَمَامُها"؛ اعتِبَارًا للجُزءِ بالكُلِّ. "قالَ: وكذلك الصَّومُ والطَّعَامُ على هذا التَّقسِيطِ".

"النّوعُ الْحَامِسُ: الواجِبَاتُ السّتَةُ الْمَجْبُورَةُ بِالدّمِ كَمَا ذَكُرنَاهُ، فِيهَا دَمُ تَعْدِيلٍ وتَرتِيبٍ قَولًا والجّدًا"؛ لقوله تعالى: ﴿فَنَنَ لَمْ يَجِدُ فَصِيامُ ثَلَاثَةِ أَيّامٍ فِي ٱلْحَجّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ (() هذا في مُحَاوَزةِ الميقَاتِ، ومَا عَدَا ذلِكَ مِن الوَاجِبَاتِ الحَمسِ في مَعْنَاهُ، غَيرَ أَنّه عُدِل فيه / عَن التّقْدِيرِ إلى التّعدِيلِ؛ جَرْيًا على القِياسِ؛ إذ التّقدِيرُ لا يُعرَفُ إلّا تَوقِيفًا. "قَالَ: وفي حَصَاةٍ واحِدةٍ ولَيلةٍ واحِدةٍ مِن الأقاويل ما في شَعرَةٍ واحِدةٍ وطُفْرٍ واحِدٍ" كما تَقَدَّمَ. "فإذا تَرَكَ ثَلاثَ حَصَيَاتٍ كَمل الدّمُ"؛ لأنّ الثّلاثَ يَقَعُ عليهِ اسمُ الجَمعِ المِطْلَقِ؛ فهو كما لو تَرَكَ رَمي يَومٍ واحِدٍ.

"النَّوعُ السَّادِسُ: دَمُ القِرَانِ والتَّمَتُّعِ، فهو دَمُ تَقدِيرٍ وَتَرتِيبٍ"؛ أمَّا التَّمَتُّعُ فَمَنصُوصٌ عَليه في كتابِ اللهِ تعالى كما تَقَدَّمَ، والقِرَانُ في مَعنَاهُ. "ودَمُ الفَواتِ مِثلَهُ" تَرتِيبٌ وتَقدِيرٌ؛ اعتِبَارًا بالتَّمَتُّعِ. "فمَن فَاته الحَجُّ فَيَتَحَلَّل بِعَمَلِ عُمْرَةٍ، ثم يلزَمه دَمٌ كَدَمِ التَّمَتُّعِ" ولا يَصِيرُ عُمْرَةً؛ لما ذَكرنَاهُ.

"النَّوعُ السَّابِعُ: دَمُ التَّحَلُّلِ بالإحْصَارِ، وهو شَاةٌ"، والأصلُ فيه قَولُه تعالى: ﴿ فَإِنْ أَخْصِرْتُمْ فَا السَّيْسَرَمِنَ ٱلْهَدِي ﴾ (٢) "فَإِنْ أَعْسَرَ أَو تَعَذَّرَ فَهَل لهُ بَدَلٌ؟ فَعَلى قَولَينِ "

أَحَدُهما: لا بَدَلَ لَهُ؟ لأنَّ الله تعالى لم يَذْكُر إلَّا الهَدْيَ، فعلى هذا يَتَحَلَّلُ، ثُمَّ إذا وَجَدَ أَهْدَى، وإثَّمَا جَازَ له التَّحَلُّلُ قَبلَ الهَدْيِ؛ لأنَّا لو ألزَمنَاهُ البَقَاءَ على الإحرَامِ إلى وجُودِ الهَدْيِ أَدَّى ذلكَ إلى المِشَقَّةِ. والقَولُ الثَّانِي: أنَّ لَهُ بَدَلٌ كما لِدمِ التَّمَتُّع.

"فَإِنْ قُلْنَا: لَهُ بَدَلٌ فَفِي كَيفِيَّتِه ثَلاثَةُ أَقُوالٍ:

أَحَدها: أنَّه مثل دَمِ التَّمتُّعِ تَرتِيبٌ وتَقدِيرٌ"؛ لأنَّه يَحصُلُ له نَوعُ تَمَتُّعٍ وسَيَعُودُ إلى الإحرَامِ بالحَجِّ ثَانِيًا، فينتقل إلى الصَّومِ كما في التَّمتُّع ويَكونُ على التَّرتِيبِ كما تَقَدَّمَ.

<sup>(</sup>١) البقرة: ١٩٦.

<sup>(</sup>٢) البقرة: ١٩٦.

"والثّاني: أنّه كَدَم حَلْقِ الشَّعرِ تقدِيرٌ وتَحيِيرٌ"؛ لأنّه لِدَفعِ أذَى العَدُوّ، فَيَتَحَيَّرُ بَينَ الإطعَامِ والصِّيَامِ كَفِديَةِ الأَذَى. "والثّالثُ/: أنّه مثل دَم الإسَاءَةِ"؛ لأنّه دَمُ جُبرَانٍ للتَّحَلُّلِ عَن نُسكٍ، فَيلزَمه إذا لم يَجِد الشَّاةَ أن يُقَوِّمَها دَرَاهِمَ، ثُمَّ الدَّرَاهِمَ طَعَامًا، ثُمَّ يَتَصَدَّق بِهِ، فإن لم يَجِد فَيَصُوم عَن كُلِّ مُدِّ يَومًا تَرتِيبٌ وتَعدِيلٌ" كما تَقَدَّمَ ذِكرُه؛ وهو الصَّحِيخ.

"فإنْ قِيلَ: ومَا الإحْصَارُ المُرَخِّصُ لِلتَّحَلُّلِ؟

قُلنَا: إذا أحصِرَ المُحرِمُ بِعَدُو كَافِرٍ أو مُسْلِمٍ أو سُلطَانٍ مَانِعِ حيثُ كانَ مِن حلِّ أو حَرَمٍ قَبلَ الوُقُوفِ أو بَعدَ الوُقُوفِ فَيَتَحَلَّلُ"؛ للآيَةِ. (١) "ولا قَضَاءَ عليه إلَّا في نُسكٍ واجِبِ"؛ لأنَّ التَّطَوعَ لا يَجِبُ قَضَاؤهُ؛ حيثُ أُبِيحَ الحُروجُ مِنهُ. "ويَنحَر الهَديَ؛ لإحصَارِهِ حيثُ أُحصِرَ" يُريدُ: في حِلِّ أو حَرَمٍ. "ولا يَلزمه البَعثُ إلى مَكَّةً" وقال أبو حَنيفةً: يَلزَمه أن يبعث إلى الحَرَمِ ويَتوقف عليه تَحلّله، وفيه إبطالٌ للرُّحْصَةِ. "والمَريضُ لا يَتَحَلَّل"؛ لأنَّه لا يَتَحَلَّصُ بِه مِن أذَى المرَض، فلا فَائدَةَ مِن تَحَلُّله. "ومَن أحَاطَ العَدُوُّ بِه مِن الجَوانِب كُلِّهَا فَلا يَتَحَلَّل؛ لأنَّ التَّحَلُّلَ لا يُريحُه"، وهو الصَّحِيح؛ لأنَّه لا يُفِيدُه فَائدَةً. "والعَبدُ إذا أحرَمَ بِغَير إذنِ سَيِّدِه فلِلسَّيِّدِ تَحلِيلُه"؛ لأنَّ مَنفَعَته مُسْتَحقَّة له فَلا يَملِكُ إبطَالهَا عَليهِ بِغَيرِ رِضَاهُ. "وكذلك الزَّوجَةُ بِغَيرِ إذنِ الزَّوجِ في التَّطوع"؛ لوجُوبِ حَقِّ الزَّوجِ عَليها، وفي ذلكَ إبطَاله عَليه. "فإنْ شَرَعَتْ في الفَرْضِ بِغَيرِ إذنِهِ فَعلى قَولَينِ: أصَحُهما: أنَّ له تَحْلِيلُها"؛ لأنَّ حَقَّ الزَّوج على الفَورِ والحَجُّ على التَّرَاخِي، فَفُدِّمَ حَقُّه عَليهِ. "ثُمَّ لا يُتَصَوَّرُ مِن العَبدِ إِرَاقَةُ دَمِ"؛ لأنَّه لا يَملِكُ شيئًا. "والصَّحِيحُ: أن يَتَحَلَّلَ إذَا أحصَرَهُ سَيِّدُه بِحَقِّ"؛ وهو إذَا أحرَمَ بِغَيرِ إذنِهِ؛ لأنَّ/ الإحصَارَ بِغَيرِ حَقِّ وهو إذا كانَ بالعَدُق يُبِيحُ التَّحَلُّل؛ والإحصَارُ الحَقُّ أوْلي. "ثُمَّ يَصُومُ"؛ لأنَّه ليسَ مِن أهل الهَدْي، والصَّومُ بَدَلٌ عَنهُ وهو مِن أهلِه. والقَولُ التَّابِي: لا يَتَحَلَّلُ قَبلَ الهَدْي أو الصَّومِ كالحُرِّ المعْسر، ومِن الأصحابِ مَن قَال: يَتَحَلَّلُ العَبدُ قَولًا واحِدًا؛ لأنَّ فِي بَقَائه على الإحرَامِ إضرَارٌ بالسَّيِّدِ؛ لأنَّ رُبَّمَا يَحتَاجُ إليهِ في ذَبح صَيدٍ أو عَمَل طَيَّبِ. "قَالَ: ولو تَمَتَّعَ بإذنهِ صَامَ"؛ أي: يَلزَمه الجُبرَانُ دُونَ السَّيدِ؛ لأنَّ النُّسكَ واقِعٌ عَنه لا عَن السَّيدِ. "فإن مَاتَ فَأَرَاقَ عَنهُ السَّيدُ دَمَّا أَجزَأُ عَنهُ"؛ لأنَّ اليَأْسَ قَد وقَعَ عَن الأدَاءِ مِن جِهَتِهِ بالصَّومِ، فانتَقَلَ الحُكمُ إلى المالِ، والنِّيَابَةُ تَحري فِيهِ. "قالَ: ومَهما أذِنَ السَّيدُ والزُّوجُ في الإحرَام لم يكن لَهُما التَّحلِيلُ"؛ لأنَّهُما بالإذنِ أسقَطَا حَقَّهُمَا.

"فَإِن قِيلَ: ومَا جِنسُ الهَدْيِ، ومَحلَّه، وحُكمُه؟

قُلنَا: جِنسُهُ: مِن النَّعَم الإِبِلُ والبَقَرُ، ومِن المَعز الثَّنِيَّةُ فَصَاعِدًا، ومِن الضَّأنِ الجَذَعَةُ فَصَاعِدًا"؛

i/**q v** 

۹٦/ ب

<sup>(</sup>١) قَولُه تعالى ﴿ فَإِنْ أَحْصِرْتُمْ فَمَا أَسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِّي ﴾ البقرة: ١٩٦.

# لقوله تعالى: ﴿عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنْ بَهِ يمَةِ ٱلْأَنْعَكِم ﴾ (١)

"ومَحَلُ النَّحْرِ: الحَرَمُ" كُلّها، خِلافًا لأبي حَنيفَة، قال رَسُولُ اللهِ عَلَيْ عِندَ الإِشَارَةِ إلى مَنحَرِ مِنى: (هَذَا المَنْحَرُ). (٢) "إلَّا في الإحصَارِ"؛ فإنَّه يَنحَرُ حيثُ يُحْصَرُ؛ لأنَّ النَّبِيَ عَلَيُّ خَرَ هَدْيَهُ بِالحُدَيبِيَةِ وقَد أُحصِرَ بِهَا(٢)، وهي خَارِج الحَرَمِ. "ويَنحَرُ المُعتَمِرُ بِالمَروَةِ، والحَاجُ بِمِنَى"؛ لأنَّ ذلكَ مَوضِعُ تَحَلُّله وفَرَاغِه مِن النُّسكِ. "والحَرَمُ كُلّها مَنحَرٌ، كما أنَّ عَرَفَاتَ كُلّها مَوقَفٌ".

"قَالَ: وكيفِيَّتُه: أنَّه يَجُوزُ الذَّبِحُ والنَّحرُ في الجَمِيعِ، والأوْلى في الإبِلِ النَّحرُ قِيَامًا أو بَارِكَةً، مَعْقُولَةً و غَيرَ مَعْقُولَةٍ"؛ لما رُوي أنَّ النَّيِّ ﷺ خَرَ بُدُنَه قِيَامًا مَعْقُولَةً يَدها اليُسرَى. (١)

"والتَّقلِيدُ فِيهَا سُنَّةٌ، والإشعَارُ سُنَّةٌ في الإبِل والبَقَرِ"؛ لِيَتَمَيَّزَ/ بِما الهَدْيُ عَن غَيرِه، وقد فَعَل رسُولُ

<sup>(</sup>١) الحج: ٢٨.

<sup>(</sup>٢) مسند أحمد ط الرسالة (٢/ ٥) مسند على بن أبي طالب رضى الله عنه، رقم (٥٦٢) – حدثنا أبو أحمد محمد بن عبد الله بن الربير، حدثنا سفيان، عن عبد الرحمن بن الحارث بن عياش بن أبي ربيعة، عن زيد بن علي، عن أبيه، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه، قال: وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة فقال: "هذا الموقف، وعرفة كلها موقف " وأفاض حين غابت الشمس، ثم أردف أسامة، فجعل يعنق على بعيره، والناس يضربون يمينا وشمالا، يلتفت إليهم ويقول: " السكينة أيها الناس " ثم أتى جمعا فصلى بحم الصلاتين: المغرب والعشاء، ثم بات حتى أصبح، ثم أتى قزح، فوقف على قزح، فقال: "هذا الموقف، وجمع كلها موقف " ثم سار حتى أتى محسرا فوقف عليه فقرع ناقته، فخبت حتى جاز الوادي، ثم حبسها، ثم أردف الفضل، وسار حتى أتى الجمرة فرماها، ثم أتى المنحر، فقال: " هذا المنحر، ومنى كلها منحر ".....)، قال المحققون: " إسناده حسن".

<sup>(</sup>٣) صحيح البخاري (٣/ ١٨٥) رقم (٢٧٠١) - حدثنا محمد بن رافع، حدثنا سريج بن النعمان، حدثنا فليح، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج معتمرا فحال كفار قريش بينه وبين البيت، فنحر هديه، وحلق رأسه بالحديبية، وقاضاهم على أن يعتمر العام المقبل، ولا يحمل سلاحا عليهم إلا سيوفا [ص:١٨٦] ولا يقيم بحا إلا ما أحبوا، فاعتمر من العام المقبل، فدخلها كما كان صالحهم، فلما أقام بحا ثلاثا أمروه أن يخرج فخرج»، وصحيح مسلم (٣/ ١٤١٣) رقم (١٧٨٦) وحدثنا نصر بن على الجهضمي، حدثنا خالد بن الحارث، حدثنا سعيد بن أبي عروبة، عن قنادة، أن أنس بن مالك، حدثهم، قال: لما نزلت: {إنا فتحنا لك فتحا مبينا ليغفر لك الله} [الفتح: ٢] إلى قوله {فوزا عظيما} [النساء: ٣٧] مرجعه من الحديبية، وهم يخالطهم الحزن والكآبة، وقد نحر الهدي بالحديبية، فقال: «لقد أنزلت على آية هي أحب إلى من الدنيا جميعا».

<sup>(</sup>٤) صحيح البخاري (٢/ ١٧١) رقم (١٧١٣) – حدثنا عبد الله بن مسلمة، حدثنا يزيد بن زريع، عن يونس، عن زياد بن جبير، قال: رأيت ابن عمر رضي الله عنهما، أتى على رجل قد أناخ بدنته ينحرها قال: «ابعثها قياما مقيدة سنة محمد صلى الله عليه وسلم»، وقال: شعبة عن يونس، أخبرني زياد، [تعليق مصطفى البغا] [ش أخرجه مسلم في الحج باب نحر البدن قياما مقيدة رقم (١٣٢٠) (ابعثها) أثرها حتى تقوم. (قياما) قائمة. (مقيدة) معقولة اليد اليسرى مربوطة بالعقال وهو الحبل]، و صحيح مسلم (٢/ ٩٥٦) رقم (١٣٢٠) حدثنا يحيى بن يحيى، أخبرنا خالد بن عبد الله، عن يونس، عن زياد بن جبير، أن ابن عمر، أتى على رجل وهو ينحر بدنته باركة، فقال: «ابعثها قياما مقيدة، سنة نبيكم صلى الله عليه وسلم»، [شرح محمد فؤاد عبد الباقي] [ش (ابعثها قياما مقيدة) أي أثرها حتى تقوم ثم انحرها (مقيدة) أي قائمة معقولة يعني مشدودة بالعقال وتكون معقولة اليد اليسرى ويشعر بالقيام قوله تعالى والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير فاذكروا اسم الله عليها صواف أي قائمات على ثلاث معقولة اليد اليسرى].

### (الْمُسَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخَلَاصَةِ) لأحمدَ بن محمدِ بن يونسَ بن محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِيّ الشّافِعِيّ '

اللهِ ﷺ ذَلِكَ. (١)

"قال: وحُكمُه: أَنْ يَجُوزَ اشْتِرَاكُ سَبعَةٍ في بَقَرَةٍ أو بَدَنَةٍ"؛ لما روى حَابِرٌ عَلَى قَالَ: نَحَرنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ عَلَى بِالحُدَيبِيَةِ البَدَنَة عَن سَبْعَةٍ والبَقَرَة عَن سَبعَةٍ. (٢) "ويَأْكُلُ المَهدِي مِن هَديِ التَّطَوُّعِ، إلَّا أَنْ يَعطبَ في الطَّرِيقِ" أمَّا الأكل؛ فلأنَّ النَّبِي عَلَى أَكلَ مِنها وَشَرِبَ مِن مَرَقِها (٢)، وأمَّا إذا عَطَبَ لا يأكل؛ فلأنَّه مُتَّهَمٌ هَهُنَا بِالسَّعيِ في إهلاكِهِ. "ولا يأكل مِن دَم القِرَانِ والتَّمَتُّعِ وسَائرِ الواجِبَاتِ"؛ لأنَّا فلأنَّ مُتَهَمٌ هَهُنَا بِالسَّعيِ في إهلاكِهِ. "ولا يأكل مِن دَم القِرَانِ والتَّمَتُّعِ وسَائرِ الواجِبَاتِ"؛ لأنَّا للمَسَاكِين. "إلَّا أَنْ يَعطَبَ في الطَّرِيقِ؛ لأنَّ عليه بَدَلَه" فتَكونُ التُهمَةُ هَهُنَا مُنتَفِيَّةٌ فيَأْكُل مِنه. "واللهُ أعلَهُ".

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۲/ ۱۹۸) رقم (۱۹۹۶) - حدثنا أحمد بن محمد، أخبرنا عبد الله، أخبرنا معمر، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن المسور بن مخرمة، ومروان قالا: «خرج النبي صلى الله عليه وسلم زمن الحديبة من المدينة في بضع عشرة مائة من أصحابه حتى [ص:۱۹۹] إذا كانوا بذي الحليفة، قلد النبي صلى الله عليه وسلم الهدي، وأشعر وأحرم بالعمرة»، وصحيح مسلم (۲/ ۹۱۲) رقم (۲/ ۲۲۳) حدثنا محمد بن المثنى، وابن بشار، جميعا عن ابن أبي عدي، قال ابن المثنى: حدثنا ابن أبي عدي، عن شعبة، عن قتادة، عن أبي حسان، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر بذي الحليفة، ثم دعا بناقته فأشعرها في صفحة سنامها الأيمن، وسلت الدم، وقلدها نعلين، ثم ركب راحلته، فلما استوت به على البيداء أهل بالحج».

<sup>(</sup>۲) صحيح مسلم (۲/ ٩٥٥) رقم (١٣١٨) حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا مالك، ح وحدثنا يحيى بن يحيى، - واللفظ له - قال: قرأت على مالك، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله، قال: «نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية البدنة عن سبعة، والبقرة عن سبعة».

<sup>(</sup>٣) صحيح مسلم (٢/ ٨٨٦) رقم (١٢١٨) من حديث طويل رواه حابر بن عبد الله رضي الله عنه وهو يخبر عن حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفيه: (ثم انصرف إلى المنحر، فنحر ثلاثا وستين بيده، ثم أعطى عليا، فنحر ما غبر، وأشركه في هديه، ثم أمر من كل بدنة ببضعة، فجعلت في قدر، فطبحت، فأكلا من لجمها وشربا من مرقها).

# كِتَابُ البيُوع

"وفيه أبوابّ:

البابُ الأوَّلُ: في صِحَّةِ البَيعِ وَفَسَادِهِ

وأركانُ البَيع ثَلاثَة: العَاقِدُ، والمَعقُودُ عَليهِ، واللَّفظُ" فَلا بَدَّ مِنها لوجُودِ صُورَة العَقدِ.

"أمَّا العَاقِدُ: فَشرطُهُ التَّكليفُ، فَلا يَصِحُّ البَيعُ مِن مَجنُونٍ ولا صَبِيِّ بِإِذْنِ الوَلِيِّ وغَيرِ إذْنِهِ"؛ لقوله ﷺ: (رُفِعَ القلمُ عَن ثَلاثةٍ عَن الصَّبِيِّ حَتَى يَبلُغَ، وعَن النَّائِمِ حتَّى يستَيقظَ، وعَن الجنونِ حتَّى يفيق) لقوله ﷺ: (رُفِعَ القلمُ عَن ثَلاثةٍ عَن الصَّبِيِّ حَتَّى يَبلُغَ، وعَن النَّائِمِ حتَّى يستَيقظَ، وعَن الجنونِ حتَّى يفيق) (١)، ولأنَّه تَصرُّفُ في المَالِ فَلا يُفَوَّضُ إليهِمَا حِفظُ المالِ. "وأمَّا الإسلامُ: فَلا يُشترَطُ، بَلْ يَصِحُّ بَيعُ اللَّهُ لِلْ يَصِحُ على أَحَدِ القَولَينِ"؛ دَفعًا للذُّلِّ الكَافِرِ وَشِرَاؤُهُ" كالمسْلِمِ. "إلَّا إذَا اشترَى عَبدًا مُسْلِمًا فَإِنَّه لا يَصِحُ على أَحَدِ القَولَينِ"؛ دَفعًا للذُّلِّ الإهانَةِ، ويَصِحُ في القَولِ الثَّانِي، ويُؤمَرُ بِإِزَالَةِ المِلكِ؛ وهو مَذهبُ أبي حَنِيفَةَ.

"وأمَّا الحُرِّيَّةُ: فَشَرطٌ للاسْتِقْلالِ بِالبَيعِ، فليسَ للعَبدِ أَنْ يَبِيعَ ويَشتَرِي بِغَيرِ إذنِ السَّيدِ، ولا أَنْ يَسْتَقْرضَ أو يَتَّجِرَ"؛ لمَا ذَكَرنَاهُ.

"وإنْ فَوَّتَ غَرِمَ إذَا عتق ولا/ يَتَعلَّقُ بِرَقَبتِهِ، بِخِلافِ الجِنايَةِ المَحْضَةِ"؛ فإغَّا مِن غَيرِ رِضَى المِستحقِّ وهَهُنَا بِرِضَاهُ، فهذَا يَتَعَلَّقُ بِذِمَّتِهِ، وتِلكَ بِرَقَبَتِهِ.

"الرُّكنُ الثَّانِي: المَعقُودُ عَلَيه، وشَرائطُهُ سِتَّةٌ:

الأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ طَاهِرَ العَينِ، فَلَا يَجُوزُ بَيعُ الكَلبِ والخِنزِيرِ والخَمرِ والأَعْيَانِ النَّجِسَةِ"؛ لِما رُوي أَنَّ النَّبِيِّ عَلَىٰ اللهُ حَرَّم؛ بَيعَ الخَمرِ، والميتةِ، والخِنزيرِ، والأَصنَامِ) (٢)، ورُوي أَنَّه التَّلَيِّلُا نَهَى عَن رُوي أَنَّ التَّلِيِّلُا نَهَى عَن عَن الْكَلبِ. (٣)

<sup>(</sup>۱) شرح معاني الآثار (۲/ ۷۷) رقم (۳۲۷۶) – حدثنا يونس ، قال: أنا ابن وهب ، قال: أخبرني جرير بن حازم ، عن سليمان الأعمش ، عن أبي طالب رضي الله عنه ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «رفع الله عن أبي ظبيان ، عن عبد الله بن عباس ، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «رفع القلم عن الخارك (۸/ ١٦٥) وقال القلم عن المحنون حتى يكبر ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يدرك، وعن النائم حتى يستيقظ ".

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (٣/ ٨٤) رقم (٢٢٣٦) - حدثنا قتيبة، حدثنا الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عطاء بن أبي رباح، عن حابر بن عبد الله رضي الله عنهما، أنه: سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول عام الفتح وهو بمكة: «إن الله ورسوله حرم بيع الخمر، والميتة والخنزير والأصنام»، فقيل: يا رسول الله، أرأيت شحوم الميتة، فإنها يطلى بحا السفن، ويدهن بحا الجلود، ويستصبح بحا الناس؟ فقال: «لا، هو حرام»، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك: «قاتل الله اليهود إن الله لما حرم شحومها جملوه، ثم باعوه، فأكلوا ثمنه»، وصحيح مسلم (٣/ ١٠٠٧) رقم (١٥٨١).

<sup>(</sup>٣) صحيح البخاري (٣/ ٨٤) رقم (٢٢٣٧) - حدثنا عبد الله بن يوسف، أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحى عن ثمن الكلب، ومهر البغي، وحلوان الكاهن»، وصحيح مسلم (٣/ ١٩٩٨) رقم (٢٧٥٠).

"النَّاني: أَنْ يَكُونَ مُنتَفَعًا بِه، فَلا يَجُوزُ بَيعُ الحَشَرَاتِ وما لا مَنفَعَةَ له مِن الحَيَوانَاتِ"؛ لأنَّ أَخذَ العِوَضِ عَنه مِن أَكلِ المَالِ بالبَاطِلِ، وقد نَهَى رَسُولُ اللهِ عَلَى عَن إضَاعَةِ المَالِ (''، ونَهَى عَن ثَمَنِ الكَلبِ، ومَهْرُ البَغِيِّ، وحُلْوَانِ الكَاهِنِ في حَديثٍ واحِدٍ. ('') "ويَجُوزُ بَيعُ الفَهدِ والفِيلِ والهِرَّةِ؛ فإنَّهَا لا تَحلُو عَن مَنفَعَةِ".

"الثَّالثُ: أَنْ يَكُونَ مَمْلُوكًا للعَاقِدِ، فَبَيعُ مَالِ الغَيْرِ بِغَيرِ إذْنِهِ بَاطِلٌ"؛ لأنَّه غَرَرٌ، وقد نَهَى التَّلِيُّكُمْ عَن بَيع الغَرَرِ. (٣)

"الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ مَقْدُورًا على تَسلِيمِهِ، فَلا يَجُوزُ بَيعُ الآبِقِ، والسَّمَكِ في البَحرِ، والجَنِينِ في البَطْن"؛ لأنَّه غَرَرٌ، وقد نَهَى التَّكِيلاً عَن ذَلِكَ. (3)

"ولا يَجُوزُ بَيعُ حَبَل الحَبَلةِ وهو نَتَاجُ النَّتَاجِ" في تَأويلٍ، وفي تَأويلٍ آخر: أَنْ يَبِيعَ بِثَمَنِ إلى أَجَلٍ هو وضعُ نَتَاجِ النَّاقَةِ، وعلى التَّأُولَينِ البَيعُ بَاطِلِ"؛ لأَنَّ الأُوَّلَ بَيعُ مَا لا يَمَلِكُ، ولا مَقدُورٌ على تَسلِيمِهِ، وعلى التَّأُويلِ الآخرِ يَتَطَرَّقُ إلى النَّمَنِ جَهلًا؛ لأَنَّ الأَجَلَ بَحَهُولٌ.

"ونَهَى ﷺ عَن بَيعِ المَلاقِحِ (°)، وهو: مَا في البَطنِ، والمَضَامِينِ، وهو: مَا في صُلبِ الفَحْلِ. ولا يُبَاعُ عَسَبُ الفَحْلِ، وهو: مَاؤهُ؛ للنَّهيِ عَنهُ، وللعَجزِ عَن تَسلِيمِهِ على وجهٍ ينتج/". ٨٥/ ب

عن ثلاث: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال ".

٣١١

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۳/ ۱۲۰) رقم (۲٤٠٨) - حدثنا عثمان، حدثنا جرير، عن منصور، عن الشعبي، عن وراد مولى المغيرة بن شعبة، عن المغيرة بن شعبة، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: " إن الله حرم عليكم: عقوق الأمهات، ووأد البنات، ومنع وهات، وكره لكم قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال "، وصحيح مسلم (۳/ ۱۳٤۱) رقم (۹۳۰) حدثنا ابن أبي عمر، حدثنا مروان بن معاوية الفزاري، عن محمد بن سوقة، أخبرنا محمد بن عبيد الله الثقفي، عن وراد، قال: كتب المغيرة إلى معاوية: سلام عليك، أما بعد، فإني سعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: " إن الله حرم ثلاثا، ولهى عن ثلاث، حرم عقوق الوالد، ووأد البنات، ولا وهات، ولهى

<sup>(</sup>٢) سبق تخريجه في الصفحة نفسها

<sup>(</sup>٣) صحيح مسلم (٣/ ١١٥٣) رقم (١٥١٣) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا عبد الله بن إدريس، ويحيى بن سعيد، وأبو أسامة، عن عبيد الله، ح وحدثني زهير بن حرب، واللفظ له، حدثنا يحيى بن سعيد، عن عبيد الله، حدثني أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، قال: «نحى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصاة، وعن بيع الغرر».

<sup>(</sup>٤) صحيح مسلم (٣/ ١١٥٣) رقم (١٥١٣) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا عبد الله بن إدريس، ويحيى بن سعيد، وأبو أسامة، عن عبيد الله، ح وحدثني زهير بن حرب، واللفظ له، حدثنا يحيى بن سعيد، عن عبيد الله، حدثني أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، قال: «نحى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصاة، وعن بيع الغرر».

<sup>(</sup>٥) موطأ مالك رواية محمد بن الحسن الشيباني (ص: ٢٧٥) رقم (٢٧٦) - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، أنه كان يقول: لا ربا في الحيوان، وإنما نحي عن الحيوان عن ثلاث: عن المضامين والملاقيح، وحبل الحبلة، والمضامين ما في بطون إناث الإبل، والملاقيح ما في ظهور الجمال، حاء في صحيح الجامع الصغير وزيادته (٢/ ١٦٦٦) رقم (٦٩٣٧): "«نحى عن بيع المضامين والملاقح وحبل الحبلة»، (صحيح) [طب] عن ابن عباس. أحاديث البيوع: طب. البزار - أبي هريرة. عب - ابن عمر".

"ولا يَجُوزُ بَيعُ الصُّوفِ على ظَهرِ الغَنَمِ، واللَّبَنِ في الضِّرعِ؛ لأَنَّ تَسلِيمَ المَعَقُودِ عَليهِ مِعيثُ لا يَختِلِطُ بِغَيرِ المَعقُودِ عَليهِ مُتَعَذَّرٌ" وقد كره ابنُ عَبَّاسٍ ذَلِكَ، ورُوي عَن رَسُولِ اللهِ عَلَيْ أَنَّه نَهَى عَن بَيعِ اللَّبَنِ فِي الضِّرِعِ، والصُّوفِ على الظَّهر (١)؛ ولأَنَّه بَحَهُولٌ؛ فإنَّ الضِّرعَ قد يَكونُ لَحِيمًا فَيُظنُّ أَنَّه لَبَنّ، والصُّوفُ لا يُحُونُ استِيفَاءُ جَمِيعِهِ، وما نُقِّي مِنه قد يَقِلُ وقد يَكثُرُ، وفيهِ غَرَرٌ فَلا يَجُوزُ. "والعَجزُ الشَّرعِيُ الشَّرعِيُ ما يَأْتِي. "فَلا يَجُوزُ بَيعُ المَرهُونِ"؛ لأَنَّه حجر على نَفْسِهِ. "ولا المَوقُوفِ"؛ لِما رَوى ابنُ عُمرَ على قَالَ: أَصَابَ عُمَرُ عَلى أَرضًا بِخَيبَرَ، فأتَى النَّيَّ عَلَيْ يَستَأْمِرهُ فِيهَا، ولا يُورَثُ. (١) حتَّى لو شَرطَ البَيعَ يَومًا بَطَلَ. "ولا المُستَولَدَةُ"؛ لِما رُوي عَن عُمرَ عَلَى أَنْ النَّيَ يَومًا البَيعَ يَومًا بَطَلَ. "ولا المُستَولَدَةُ"؛ لِما رُوي عَن عُمرَ عَلَى أَنَّ النَّيَ يَوْهُ الْكَالُ وَلَا يَعَرَبُونُ مِنْ اللَّهُ عَن عَمرَ عَلَى أَنَّ النَّيَ يَومًا بَطَلَ. "ولا المُستَولَدَةُ"؛ لِما رُوي عَن عُمرَ عَلَى أَنَّ النَّيَ يُومًا بَطَلَ. "ولا المُستَولَدَةُ"؛ لِما رُوي عَن عُمرَ عَلَى أَنَّ النَّيَ يَومًا بَطَلَ. "ولا المُستَولَدَةُ"؛ لِما رُوي عَن عُمرَ عَلَى أَنَّ النَّيَ يَومًا بَطَلَ. "ولا المُستَولَدَةُ"؛ لِما رُوي عَن عُمرَ عَلَى أَنَّ النَّيَ يَومًا بَطَلَ. "ولَا المُستَولَدَةً"؛ لِما رُوي عَن عُمرَ عَلَى قَلْ النَّيَ يَومًا بَطَلَ . "ولا يُورَثُ. (٢) حتَّى لو شَرطَ البَيعَ يَومًا بَطَلَ. "ولا المُستَولَدَةُ"؛ لِما رُوي عَن عُمرَ عَلَى قَلْ اللَّي يَعْمَ اللَّهُ أَنَّ النَّيَ عَلَى عَن بَيع أُمُهُاتِ الأُولادِ (٣)؛ ولأَنَّه قد استَقَرَّ لَمَا حَقُّ الحُريَّةِ، وفي بَيعِهَا إبطَالُ ذَلِكَ فَلم يَجُزْ.

"وفي بَيعِ العَبدِ الجَانِي قَولَانِ، فَإِن صَحَّحنَا لَزَمَه الفِدَاءُ"، ووحهُ الصِّحَّةِ: أنَّه صَادَفَ مِلكَهُ، وقَد التَزَم بِبَيعهِ الفِدَاءَ لِحَقِّ المِحنيِّ عَليهِ، فَهو اختِيَارٌ للفِدَاءِ، فَيَكُونُ العَبدُ بِذَلِكَ خَالِصًا للبَيع.

ووحهُ البُطلَانِ: تَعَلُّقُ حَقِّ المِحنِيِّ عَليهِ بِهِ، فكانَ كالمرهُونِ. "قالَ: ويَجُوزُ بَيعُ العَبدِ المُرتَدِّ،

<sup>(</sup>۱) المعجم الأوسط (٤/ ١٠٢) رقم (٣٧٠٨) - حدثنا عثمان بن عمر الضبي قال: نا حفص بن عمر الحوضي قال: نا عمر بن فروخ صاحب الأقتاب قال: نا حبيب بن الزبير، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: «نحى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تباع ثمرة حتى تطعم، ولا صوف على ظهر، ولا لبن في ضرع»، لم يرو هذا الحديث عن حبيب بن الزبير، إلا عمر بن فروخ، ولا يروى هذا اللفظ، ولا صوف على ظهر، ولا لبن في ضرع، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بحذا الإسناد "، جاء في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٤/ ١٠٢)، [باب بيع اللبن في الضرع وغير ذلك]، رقم (٦٤٨٥) - "عن ابن عباس قال: «نحى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن تباع ثمرة حتى تطعم، ولا صوف على ظهر، ولا لبن في ضرع». قلت: النهي عن بيع الثمرة في الصحيح. رواه الطبراني في الأوسط، ورحاله ثقات".

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (٣/ ١٩٨) رقم (٢٧٣٧) - حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري، حدثنا ابن [ص:١٩٩] عون، قال: أنبأي نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن عمر بن الخطاب أصاب أرضا بخيبر، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يستأمره فيها، فقال: يا رسول الله، إني أصبت أرضا بخيبر لم أصب مالا قط أنفس عندي منه، فما تأمر به؟ قال: «إن شئت حبست أصلها، وتصدقت بها» قال: فتصدق بها عمر، أنه لا يباع ولا يوهب ولا يورث، وتصدق بها في الفقراء، وفي القربي وفي الرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل، والضيف لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، ويطعم غير متمول قال: فحدثت به ابن سيرين، فقال: غير متأثل مالا، و صحيح مسلم (٣/ ١٢٥٥) رقم (١٦٣٢).

<sup>(</sup>٣) صحيح ابن حبان - مخرجا (١٠/ ١٦٦) رقم (٤٣٢٤) - أخبرنا عبد الله بن محمد الأزدي، قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، قال: أخبرنا النضر بن شميل، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن قيس بن سعد، عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر بن عبد الله قال: «كنا نبيع أمهات الأولاد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر، فلما كان عمر نحى عن بيعهن»، [تعليق الألباني] صحيح - «الإرواء» (١٧٧٧). [تعليق شعيب الأرنؤوط] إسناده صحيح على شرط مسلم، والسنن الصغير للبيهقي (٤/ ٢٢٩) رقم (٣٤٩٩) - وأما حديث جابر، وأبي سعيد «كنا نبيع أمهات الأولاد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، فليس فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم علم بذلك فأقرهم عليه، ويحتمل أنه نحى عنه بعد ذلك، فلم يبلغهما وبلغ عمر، ومن تابعه فأجمعوا على تحريم بيعهن».

والمُحارب، ومَن عَليهِ القِصَاصُ؛ لأنَّه مَالٌ في الحَالِ"، واستِحقَاقُ القَتلِ لا يَقْدَحُ في مَالِيَّتِهِ، فَلا يَمنَعُ صِحَّةَ بَيعِهِ، ثُمُّ المِشْتَرِي بَعدَ ذَلِكَ إِنْ قُتِلَ في يَدِهِ يَرجِعُ على البَائعِ بالثَّمَنِ في أَحَدِ الوَجهَينِ سَواء عَلِمَ الجَنايَةِ أو لم يَعلَم؛ قِيَاسًا على مَا لو حَرَجَ مُستَحِقًا. وفي الوجهِ الآخرِ: لا شَيءَ لَهُ إِنْ كَانَ عَالِمًا، وإِن لم يَكنْ عَالِمًا قَلَهُ أَرْشُ التَّفَاوتِ بَينَ قِيمَتِهِ مُحْقُونَ الدَّمِ وقِيمَتِهِ مُستَحِقً القَتلِ؛ قِيَاسًا على/ مَا لو كَانَ مَرِيضًا ١٩٩٥ فَمَاتَ في يَدِهِ.

"الخامِسُ: أَنْ يَكُونَ مَعلُومًا، فَلُو بَاعَ مِئةَ ذِرَاعٍ مِن دَارٍ لا يعرف ذرعُها لم يَجزْ"؛ لأنَّه لا يَدرِي عُشُرُ الدَّارِ أو سُدُسهَا، فَكَانت بَحَهُولَةَ القَدْرِ، وأجزَاءُ الدَّارِ أيضًا تَتَفَاوتُ، فَيَكُونُ بَعضُهَا أرفَع مِن بَعضٍ، فتكونُ المئِةُ بَحَهُولَةَ الوَصفِ أيضًا. "ونُهِي عَن المُلامَسَةِ"، وهو: أن يَقُولَ: مَهمَا لمِستَ تَوبِي فَهُو مَبِيعٌ مِنكَ، فَهو بَاطِلٌ؛ للتَّعلِيقِ والعُدُولِ عَن الصِّيعَةِ الشَّرعِيَّةِ.

"قَالَ: وبَيعُ الحَصَاتِ، قِيلَ: المُرادُ بِه: أَنْ يَجعَلَ مَا يَقَع الحَصَاةَ عَليهِ مَبِيعًا، فَلا يَكُونُ مَعلُومَ الْعَينِ"، وقِيلَ: المُرَادُ بِه: أَنْ يَجعَلَ رَميَ الحَصَاةِ بَيعًا، أو بعد مِن الأرضِ إلى حيثُ تَنتَهِي حَصَاتُكَ، فهذه البِيَاعَاتُ كُلُّهَا بَاطِلةٌ؛ لورُودِ النَّهيِ عَنهَا (۱) للجَهَالَةِ والشُّروطِ المِفسِدَةِ فِيهَا، فَلا يَجُوزُ شَيءٌ مِنهَا. "ولا يَجُوزُ بَيعُ مَا لَمْ يَرَهُ المُشْتَرِي على أَظهَرِ القَولَينِ"؛ للغَرَرِ المنهيِّ عَنهُ، فإنَّه لا يَعلمُ عَاقِبَةَ أمرِه، ولِعَدَم يَجُوزُ بَيعُ مَا لَمْ يَرَهُ المُشْتَرِي على أَظهَرِ القَولَينِ"؛ للغَرَرِ المنهيِّ عَنهُ، فإنَّه لا يَعلمُ عَاقِبَةَ أمرِه، ولِعَدَم العِلمِ بالمِعقُودِ عَليهِ؛ إذْ هو شَرطُ صِحَّةِ العَقدِ. والقَولُ الثَّانِي: أَنَّ العَقدَ جَائزٌ غَير لازِمٍ، وهو مَذَهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ –رَحِمَهُ اللهُ (۲) – وهذَا القَولُ أَقْوَى على الآثَارِ؛ إذْ رُوي ذَلِكَ عَن الصَّحَابَةِ ﴿ اللهُ (۱)، وقد وَرَدَ في الخَبَر

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۳/ ۷۰) رقم (۲۱٤٤) - حدثنا سعيد بن عفير، قال: حدثني الليث، قال: حدثني عقيل، عن ابن شهاب، قال: أخبرني عامر بن سعد، أن أبا سعيد رضي الله عنه أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «نحى عن المنابذة»، وهي طرح الرجل ثوبه بالبيع إلى الرجل قبل أن يقلبه، أو ينظر إليه «ونحى عن الملامسة»، والملامسة: لمس الثوب لا ينظر إليه، ورقم (٢١٤٦) - حدثنا إسماعيل، قال: حدثني مالك، عن محمد بن يحيى بن حبان، وعن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه، «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، نحى عن الملامسة والمنابذة» وصحيح مسلم (٣/ ١١٥٣) رقم (١٥١٣) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا عبد الله بن إدريس، ويحيى بن سعيد، وأبو أسامة، عن عبيد الله، ح وحدثني زهير بن حرب، واللفظ له، حدثنا يحيى بن سعيد، عن

عبيد الله، حدثني أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، قال: «نحى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصاة، وعن بيع الغرر». (٢) جاء في البناية شرح الهداية (٨/ ٨): «وفي " شرح الوجيز، والحلية ": بيع ما لم يره البائع والمشتري يصح في القديم وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد - رحمهم الله - وفي الجديد لا يصح؛ لأن المبيع بحهول، وفي " الحلية " يجوز بيع الغائب في القول المختار، وهو قول عثمان وطلحة - رضي الله عنهما - واختاره القفال وكثير من أصحابنا»، وجاء في العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية (٢٧٠/١): (سئل) فيمن اشترى ما لم يره فهل يجوز وله رده إذا رآه إذا لم يوجد ما يبطله وإن رضي قبلها؟ (الجواب): من اشترى شيئا لم يره فله شيئا لم يره فله الخيار إذا رآه إن شاء أخذه وإن شاء تركه لقوله - عليه الصلاة والسلام - «من اشترى شيئا لم يره فله الخيار إذا رآه» اه وكذا إذا قال رضيت فله الخيار إذا رآه كما في الهداية وغيرها وهذا إذا لم يوجد ما يبطله، كما جاء أيضا في تحفة الفقهاء (٢٢/٢): «وبعضهم قالوا يملك الفسخ لا لسبب الخيار لأنه غير ثابت ولكن لأن شراء ما لم يره المشتري غير لازم والعقد الذي ليس بلازم يجوز فسخه كالعارية والوديعة».

عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ: (مَنِ اشْتَرَى شَيْئًا لَمْ يَرَهُ فَهُو بِالخِيَارِ إِذَا رَآهُ). (٢) "قالَ: وإنْ لَمْ يَرَهُ الْبَائعُ فَالصَّحِيحُ فَسَادُهُ؛ إِذْ يَبِعُدُ خِيَارُ الرُّوْيَةِ عَنهُ"، وتصحِيحُهُ دُونَ إِثْبَاتِ الخِيَارِ فِيهِ بَعِيدٌ عَن وَضِعِ العَقدِ. "قالَ: ولا يَصِدُ مَعلُومًا لَهُ بالدَّوقِ. يَصِحُ شِرَاءُ الأَعْمَى وإنْ ذَاقَ على الصَّحِيحِ، بَلْ يَنبَغِي أَنْ يُوكِل"؛ لأنَّه لا يَصِيرُ مَعلُومًا لَهُ بالدَّوقِ. "ويَصِحُ مِنهُ السَّلَمُ، ثُمَّ يُوكِل للقَبضِ بَصِيرًا"؛ لأنَّ الاعتِمَادَ فِي السَّلَمِ على الصَّفَةِ، وهو يَضْبِطُ الأوصَافَ، ولا يُمكِنُهُ قَبضُ مَا وَصَفَهُ، فَيُوكِّلُ بَصِيرًا.

"واستِقصاءُ/ وَصفُ المَبِيعِ الغَائبِ لا يَقُومُ مَقَامَ الرُّؤيَةِ"؛ لأنَّ العِلمَ المُقصُودَ بالرُّؤيَةِ لا يَحصُلُ بِذِكرِ ١٩٩/ الأوصَافِ، فَهو كَغَيرِ الموصُوفِ. "وإذَا حُكِمَ بِصِحَّةِ العَقدِ يَثبُتُ خِيَارُ الرُّؤيَةِ"؛ للخَبَرِ. (٣)

"وإذَا رَأَى بَعضَ ثُوبٍ ولَمْ يَرَ جَمِيعَهُ فَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ بَاطِلٌ؛ لاجتِماعِ حُكمَينِ مُحتَلِفَينِ فِيهِ" وهُمَا: نَفيُ الْخِيَارِ فِيمَا رَآهُ، وإثبَاتُه فِيمَا لَمْ يَرَه. "قَالَ: ولا يَجُوزُ بَيعُ الْحِنْطَةِ في سُنبُلِهَا"؛ للحائلِ الَّذِي دُونَهَا. "ولا في التِّبنِ أيضًا"؛ لأنَّهَا مَستُورَةٌ فِيهِ. "ويَجُوزُ بَيعُ الأَرُزِّ في قِشْرَتِهِ الَّتِي تُرفَعُ مَعَهَا"؛ لأنَّهَا مِن

<sup>(</sup>۱) التحقيق في مسائل الخلاف (۲/ ۱٦٥ – ۱٦٦)، كتاب البيوع، مسألة بيع ما لم يره المتبايعان من غير صفة لا يصح وعنه أنه يصح وهل يثبت فيه خيار الرؤية أم لا على روايتين وبه قال أبو حنيفة، رقم (١٣٨٤) – أخبرنا ابن عبد الواحد أنبأ الحسن بن علي أنبأ أحمد بن جعفر ثنا عبد الله بن أحمد قال حدثني أبي ثنا يحيى بن سعيد أخبرنا عبيد الله بن عمر عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي مريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غى عن بيع الغرر انفرد بإخراجه مسلم ١٣٨٥ – قال أحمد وثنا أبوب بن عتبة عن يحيى بن أبي كثير عن عطاء عن ابن عباس قال نحى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر، ١٣٨٦ – قال أحمد ثنا هشيم قال ثنا أبو بشر عن يوسف بن ماهك عن حكيم بن حزام قال قلت يارسول الله يأتيني الرحل يسألني البيع ليس عندي فأبيعه منه ثم أبتاعه من السوق فقال لا تبع ما ليس عندك احتجوا بما، ١٣٨٧ – أخبرنا به ابن عبد الخالق أنبأ عبد الرحمن بن أحمد ثنا محمد بن عبد الملك قال ثنا علي بن عمر الحافظ قال أنبأ أبو بكر أحمد بن محمد بن حيرزاد القاضي ثنا عبد الله بن أحمد بن موسى ثنا داهر بن نوح ثنا عمر بن إبراهيم بن خالد ثنا وهب اليشكري عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله، فهو بالخيار إذا رآه، قال عمر وأخبرني فضيل بن عياض عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله، قال عمر وأخبرني القاسم بن الحكم عن أبي حين عن الميثم عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله، قال الدارقطني لم يوه وهذه الأحاديث غير عمر بن إبراهيم ويقال له الكردي وكان يضع الأحتجاج بخبره قلت وقد روي هذا الحديث قلت قال أبو حاتم بن حبان كان عمر الكردي يروي عن الثقات ما لم يحدثوا به لا يجوز الاحتجاج بخبره قلت وقد روي هذا الحديث مرواه الدارقطني والبيهقي من رواية أبي هريرة قال الدارقطني والمية قال الدارقطني والبيهقي من رواية أبي هريرة قال الدارقطني والبيهقي من رواية أبي هريرة قال الدارقطني والبية وسلم .

<sup>(</sup>٢) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (٨/ ٤٤) رقم (٢٣٧) - عبد الرزاق قال: أخبرنا معمر، عن أيوب، عن ابن سيرين قال: «إذا ابتاع رجل منك شيئا على صفة فلم تخالف ما وصفت له فقد وجب عليه البيع» قال أيوب: وقال الحسن: «هو بالخيار إذا رآه»، ومصنف ابن أبي شيبة (٤/ ٢٦٨) رقم (٢٩٩٤) - نا إسماعيل بن إبراهيم، عن أيوب، عن الحسن، قال: «من اشترى شيئا لم يره فهو بالخيار إذا رآه» وقال محمد: «إذا كان كما وصف فهو جائز».

<sup>(</sup>٣) حديث: "من اشترى ما لم يره، فهو بالخيار إذا رآه".

صَلَاحِهِ فِي بَقَائهِ. "وكذَا الجَوزُ واللَّوزُ في القِشرَةِ الواحِدةِ للحَاجَةِ، ولا يَجُوزُ في القِشْرَتَينِ إلَّا أَيَّامَ رُطُوبَتِهِ"؛ للحَاجَةِ إليهَا. "وكذَا البَاقِلاءُ، قَالَ: ولو بَاعَ ثِمَارَ بُسْتَانٍ إلَّا صَاعًا فَهو بَاطِلٌ؛ لِكُونِه مُحهُولَ القَدْرِ"؛ إذْ لا يُعرَفُ قَدْر البَاقِي بَعدَ الاستِثنَاء. "وإنْ قَالَ: إلَّا الثُّلُث، أو نَحْلَاتٍ بِعَينِهَا فَهُو جَائزٌ"؛ فإنَّ المُستَثنَى مِنه لا يَصِيرُ بَحْهُولًا بِذَلِكَ؛ إذ كُلُّ مَن عَرفَ الشَّيءَ عَرفَ ثُلُثَهُ وَرُبُعَهُ، وعَرفَ مَا يَبقَى بَعدَهُمَا، وكذَلِكَ بعد النَّحْلاتِ المِعَيَّنَةِ مِنهَا.

"السَّادِسُ -وهو شَرطٌ حَاصٌ -: أن يَكُونَ المَبِيعُ مَقبُوضًا إذَا كَانَ فِي يَدِ غَيرِه مَضْمُونًا ضَمَانَ العَقدِ؛ فقَد نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَن بَيعِ مَا لَمْ يُقْبَض (١)، وربِعِ مَا لَمْ يُضمَن (٢)، فالعَقَارُ والمَنقُولُ في ذَلِكَ سَواءٌ "؛ لعُمُومِ الخَبَرِ، وقالَ أبُو حَنِيفَةَ: يَجُوزُ بَيعُ العَقَارِ قَبْلَ القَبْضِ.

"ويَجُوزُ بَيعُ المِيرَاثِ والوَدِيعَةِ والوَصِيَّةِ قَبلَ القَبْضِ"؛ لأنَّ المِلكَ مُستَقِرٌّ عَليهَا، وليسَ فِيهَا تَوالِي الضَّمَانَينِ كما يَأْتِي. "ولا يَجُوزُ بَيعُ/ الصَّدَاقِ قَبلَ القَبضِ إنْ جَعَلنَاهُ مَضْمُونًا بِالعَقدِ"، وفيه قَولانِ يَأْتِي ١/١٠٠ تَوجِيهُهمَا فِي (كِتَابِ الصَّدَاقِ) إنْ شَاءِ اللهُ تَعالى.

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۳/ ۲۸) رقم (۲۱۳٦) - حدثنا عبد الله بن مسلمة، حدثنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه»، زاد إسماعيل: «من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه»، وصحيح مسلم (۳/ ۱۱٥۹) رقم (۱۱٥۹) حدثنا يحبي بن يحبي، حدثنا حماد بن زيد، ح وحدثنا أبو الربيع العتكي، وقتيبة، قالا: حدثنا حماد، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن ابن عباس، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه»، قال ابن عباس: وأحسب كل شيء مثله، حاء في البدر المنير (٦/ ٢١٥)، الحديث الثالث، «أنه - صلى الله عليه وسلم في عن بيع ما لم يقبض وربح ما لم يضمن»، هذا الحديث تقدم بيانه في الحديث الثامن في باب البيوع المنهي عنها بلفظ «ولا ربح ما لم يضمن ولا بيع ما ليس عندك» وفي «سنن ابن ماجه» من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن حده مرفوعا: «لا يحل بيع ما ليس عندك، ولا ربح ما لم تضمن»، وجاء في تخريج أحاديث الإحياء = المغني عن حمل الأسفار (ص: ٥٠٩) ١ - حديث «النهي عن بيع ما لم يقبض»، متفق عليه من حديث ابن عباس.

<sup>(</sup>۲) سنن الترمذي ت شاكر (۳/ ۲۷٥)، حدثنا أحمد بن منيع قال: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم قال: حدثنا أيوب قال: حدثنا عمرو بن شعيب، قال: حدثني أبي، عن أبيه، حتى ذكر عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا يحل [ص: ۲۸٥] سلف وبيع، ولا شرطان في بيع، ولا ربح ما لم يضمن، ولا بيع ما ليس عندك»: وهذا حديث حسن صحيح. قال إسحاق بن منصور: قلت لأحمد: ما معنى نحى عن سلف وبيع؟ قال: أن يكون يقرضه قرضا، ثم يبايعه عليه بيعا يزداد عليه، ويحتمل أن يكون يسلف إليه في شيء، فيقول: إن لم يتهيأ عندك فهو بيع عليك قال إسحاق يعني ابن راهويه كما قال: قلت لأحمد: وعن بيع ما لم تضمن، قال: لا يكون عندي إلا في الطعام ما لم تقبض قال إسحاق: كما قال: في كل ما يكال أو يوزن قال أحمد: إذا قال: أبيعك هذا الثوب وعلى عياطته وقصارته فهذا من نحو شرطين في بيع، وإذا قال: أبيعكه وعلى خياطته فلا بأس به، أو قال: أبيعكه وعلى قصارته فلا بأس به، أيام شرط واحد قال إسحاق كما قال، وسنن ابن ماجه (۲/ ۷۳۷) رقم (۲۱۸۸) – حدثنا أزهر بن مروان، قال: حدثنا حماد بن زيد، ح وحدثنا أبو كريب قال: حدثنا إسماعيل ابن علية، قالا: حدثنا أيوب، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يحل بيع ما ليس عندك، ولا ربح ما لم يضمن»، [شرح محمد فؤاد عبد الباقي] [ش – (ولاربح ما لم يضمن) هو ربح مبيع اشتراه فباعه قبل أن ينتقل من ضمان البائع الأول إلى ضمان القبض]، [حكم الألباني] حسن صحيح.

### (المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْحُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المُوصِلِّ الشَّافِعِيُّ '

والجُملةُ: أنَّ كُلَّ مَالٍ كَانَ مَضْمُونًا على غَيرِكَ بِعَقدٍ فَليسَ لَكَ بَيعُه، والرَّبِحُ عَليهِ قَبْلَ القَبْضِ؛ للحَبَرِ المَبْكُورِ (١)، والعِلَّةُ فِي ذَلِكَ إمَّا ضَعفُ المِلكِ لِعَدَمِ القَبضِ فيه، وإمَّا تَوالِي الضَّمَانَينِ، وهو أنْ يَكُونَ مَضْمُونًا لَكَ وَعَليكَ. "ويَجُوزُ رَهْنُ المَبِيعِ قَبلَ القَبضِ وَهِبته، وتَزوِيجها، وإجَارَتهَا"؛ لأنَّ هذِه التَّصِرَفَاتِ ليسَت فِي مَعنَى البَيعِ. "وإنَّمَا هَذَا مَنعٌ في البَيعِ خَاصَةً" والصَّرفُ، والسَّلَمُ، والتَّولِيَةُ، والإشْرَاكُ بَيعُ وَكُلُّ مَلِيكٍ بِعُوضٍ فَهو بَيعٌ. "وفي الإجَارَةِ وجة آخر"؛ لأنَّهَا بَيعُ المَنَافِعِ، فَيَنقَدِحُ فيه ضَعفُ المِلكِ.

<sup>(</sup>١) حديث «أنه - صلى الله عليه وسلم - نهى عن بيع ما لم يقبض وربح ما لم يضمن».

# فُرُوعٌ أَرْبَعَةٌ [فِي القَبْض]

"الأوَّلُ: لا يَجُوزُ الحِوَالَةُ على السَّلَمِ، ولا حِوَالَةُ السَّلَمِ على غَيرِه؛ لأنَّ الحِوَالةَ فِيهَا مَعنَى عنى

الثّاني: القَبضُ في كُلِّ شَيءٍ على مَا يَلِيقُ بِهِ فِي الْعَادَةِ"؛ لأنَّ الشَّرَعَ وَرَدَ بِه مُطلَقًا، والمِطلَقُ يُحمَلُ على العُرفِ. "فَمَن ابتَاعَ جُزَافًا فَقَبْضُه النَّقلُ، ومَن ابتَاعَ كَيْلًا فَقَبْضُه الكَيْلُ والنَّقْلُ"، والأصلُ في ذَلِكَ مَا رُوي أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْ نَهَى أَنْ تُبَاعَ السِّلْعَةُ حَيثُ تُبتَاعُ حتَّى يَحُوزِهَا التُّجَّارُ إلى رِحَالِمِم (١)، وهذَا يَقتضِي مَا رُوي أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْ نَهَى أَنْ تُبَاعَ السِّلْعَةُ حَيثُ تُبتَاعُ حتَّى يَحُوزِهَا التُّجَّارُ إلى رِحَالِمِم (١)، وهذَا يَقتضِي النَّقْلُ والكَيلَ جَمِيعًا. "ثُمَّ إنْ بَاعَه بِكَيْلٍ فَلا بُدَّ لِكُلِّ بَيعٍ مِن كَيْلٍ جَدِيدٍ"؛ لأنَّ النَّبيَّ عَلَيْ نَهَى عَن بَيعِ الطَّعَامِ حَتَى يَجْرِيَ فيه صَاعَانِ: صَاعُ البَائع، وصَاعُ المِشْتَرِي. (٢)

"فَإِنْ زَادَ أُو نَقَصَ فَله الزِّيَادَةُ، وَعَليهِ النُّقصَانُ.

الثَّالِثُ: لا يَجُوزُ أَنْ يَقبِضَ الرَّجُلُ مِن نَفْسِهِ لِنَفْسِهِ"؛ مِثلَ أَنْ يَقُولَ لَه المِدْيُونُ/: اكتَل على نَفسِكَ ١٠٠/ب مِن صُبْرَتِي هذِه قَدْرَ حَقِّكَ، فَتَوَكَّلَ لَه في الإقبَاضِ، وقَبَضَ مِن نَفسِهِ لِنَفْسِهِ، أو يَقُولُ لَه: اقْبِض حَقَّكَ مِمَّا لي عَلى فُلانٍ، فَقَبَضَ لَهُ ثُمَّ قَبَضَ مِن نَفْسِهِ لِنَفسِهِ، هَذَا لا يَصِحُّ.

"ولا" يَصِحُّ أيضًا أَنْ يَقْبِضَ "لِغَيرِهِ"؛ مِثلَ أَنْ يَقُولَ: اقبِض مَا لِي عَلَيكَ مِن نَفْسِكَ لِي، فإنَّه يَصِيرُ فِي الصُّورَتَينِ قَابِضًا ومُقبضًا وهَذَا لا يَجُوزُ، كما أَنَّ الوَكِيلَ لا يَجُوزُ لَه أَنْ يَتَوَلَّى طَرَفِي العَقدِ؛ فَيكونُ بَائعًا ومُشتَرِيًا. والصُّورَةُ الأجِيرَةُ ذَكَرَهَا الشَّيخُ أَبُو مُحمدٍ فِي (مُخْتَصَرِه)؛ فَلِذَلِكَ ذَكَرنَاهَا، ووجدنَاهَا فِي بَعضِ نُستخِ (الخُلاصَةِ) أيضًا. "قَال: إلَّا الأبُ فِي حَقِّ وَلَدِهِ الطِّفلُ؛ فإنَّه يَشْتَرِي لَه مِن نَفْسِهِ، ولِنَفْسِهِ مِنهُ، ويستقِلَّ بالقَبض"؛ فَلَمَّا جَازَ أَن يَكُونَ بَائعًا ومُشتَرِيًا، جَازَ أَنْ يَكُونَ قَابِضًا ومُقبضًا.

<sup>(</sup>۱) سنن أبي داود (۳/ ۲۸۲) رقم (۳٤٩٩) - حدثنا محمد بن عوف الطائي، حدثنا أحمد بن خالد الوهبي، حدثنا محمد بن إسحاق، عن أبي الزناد، عن عبيد بن حنين، عن ابن عمر، قال: ابتعت زيتا في السوق، فلما استوجبته لنفسي، لقيني رجل فأعطاني به ربحا حسنا، فأردت أن أضرب على يده، فأخذ رجل من خلفي بذراعي فالتفت، فإذا زيد بن ثابت، فقال: لا تبعه حيث ابتعته، حتى تحوزه إلى رحلك، «فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحى أن تباع السلع حيث تبتاع، حتى يحوزها التجار إلى رحالهم»، [حكم الألباني]: حسن لغيره، والمستدرك على الصحيحين للحاكم (٢/ ٤٦) رقم (٢٢٧٠) - أخبرني عبد الله بن الحسين القاضي به، وحدثنا الحارث بن أبي أسامة، ثنا يزيد بن هارون، أنبأ محمد بن إسحاق، عن نافع، عن ابن عمر، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه «نحى أن تباع السلع حيث تشترى، حتى يحوزها الذي اشتراها إلى رحله، وإن كان ليبعث رجالا فيضربونا على ذلك» هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه وعند محمد بن إسحاق فيه إسناد آخر "، [التعليق - من تلخيص الذهبي] ٢٢٧٠ - على شرط مسلم.

<sup>(</sup>٢) سنن ابن ماجه (٢/ ٧٥٠) رقم (٢٢٢٨) - حدثنا على بن محمد قال: حدثنا وكيع، عن ابن أبي ليلى، عن أبي الزبير، عن حابر، قال: «نحى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان، صاع البائع، وصاع المشتري»، [تعليق محمد فؤاد عبد الباقي] في الزوائد في إسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى أبو عبد الرحمن الأنصاري وهو ضعيف، [حكم الألباني] حسن.

"الرَّابِعُ: مَن استَبْدَلَ عَن قَرضٍ أو دَينٍ عَينًا سِوَى المُسلَم فِيهِ صَحَّ"؛ لأنَّ عَبدَ اللهِ بن عُمَر قال: كُنَّا نَبِيعُ الإبِلَ فِي عَهدِ رَسُولِ اللهِ عَلَيُّ بالدَّنَانِير، فَنَأْخُذُ عِوْضَهَا دَرَاهِمَ، وَنَبِيعُ بالدَّرَاهِم فَنَأْخُذُ عِوْضَهَا دَرَاهِم، وَنَبِيعُ بالدَّرَاهِم فَنَأْخُذُ عِوْضَهَا دَنَانِير، فقال التَّلِيُّلِا: (لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا تَفَرَّقْتُمَا ولَيسَ بَينَكُمَا شَيءٌ) (١)؛ يَعنِي: مِن الخِيَارِ، أو بَقَاءِ النَّمَنِ. وأمَّا المسلَمُ فِيهِ، فسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللهُ تَعالى. "قال: فَلُو فَارَقَ المَجلِسَ قَبلَ قَبضِ تِلكَ العَينِ بَطَلَ ذَلِكَ وأمَّا المستبْدَالُ"؛ لأنَّه مُنطَبِقٌ على بَيع الكَالىء بالكَالىء، وهو مَنهِيٌّ عَنهُ (٢)، والكَالىء، هو: الدَّينُ.

"الرُّكُنُ الثَّالَثُ: اللَّفَظُ: ولا بُدَّ مِن إِيجَابٍ وقَبُولٍ ذَالٌ على التَّرَاضِي"؛ فَإِنَّ رِضَى البَاطِنِ شَرطٌ، فَإِنَّهُ الأصل؛ لقوله تعالى: ﴿ يَتَأَيَّهُا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمُولَكُم بَيْنَكُم مِ بَيْنَكُم مِ الْبَطِلِ إِلَّا أَن اللَّهُ اللهُ عَن المُلامَسَةِ وَالمُنَابَذَةِ ( أ )، قِيلَ : وقد سَبَق. وقد سَبَق. الله اللهِ عَن المُلامَسَةِ والمُنَابَذَةِ ( أ )، قِيلَ : مَعنَاهُ أَنْ يَجعَلَ النَّبَذَ واللَّمسَ بَيعًا"، وقيل غَيره وقد سَبَق.

<sup>(</sup>۱) السنن الكبرى للنسائي (٦/ ١٥) رقم (٦١٣٦) – أخبري أحمد بن يجبي، عن أبي نعيم، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن سماك بن حرب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر، قال: كنت أبيع الإبل بالبقيع، أبيع بالدنانير وآخذ الدراهم، فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم في بيت حفصة، فقلت: يا رسول الله، إني أريد أن أسألك، إني أبيع بالبقيع، فأبيع بالدنانير وآخذ الدراهم، قال: «لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم يفرق بينكما شيء»، وصحيح ابن حبان – غرجا (١١/ ٢٨٧) رقم (٢٩٤) – أخبرنا أبو خليفة، قال: حدثنا أبو الوليد، عن حماد بن سلمة، عن سماك بن حرب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر، قال: كنت أبيع الإبل في البقيع، فأبيع بالدنانير، وآخذ الدراهم، وأبيع بالدراهم، وآخذ الدنانير، فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم، وهو في بيت حفصة، فقلت: يا رسول الله، إني أبيع الإبل بالبقيع، فأبيع بالدنانير، وآخذ الدراهم، وأبيع بالدراهم وآخذ الدنانير، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا بأس الله، إن أبيع الإبل بالبقيع، فأبيع بالدراهم، وأبيع بالدنانير، وآخذ مكانما الورق، وأبيع بالورق فآخذ مكانما الدنانير، فأتيت النبي (٢٢١١) حديث: ابن عمر كنت أبيع الإبل بالبقيع بالدنانير، وآخذ مكانما الورق، وأبيع بالورق فآخذ مكانما الدنانير، فأتيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فسألته عن ذلك، فقال: "لا بأس إذا تفرقتما وليس بينكما شيء". رواه الأربعة وابن حبان والحاكم، وقال: إنه على شرط مسلم، وقال الترمذي والبيهقي: تفرد برفعه سماك وأكثر الرواة وقفوه على ابن عمر. قلت: هو من باب تعارض الوصل والوقف، والأصح تقدع الوصل.

<sup>(</sup>۲) مختصر تلخيص الذهبي (۱/ ۷۷۲) رقم (۲۰۷) - حديث عبد الله بن دينار، عن ابن عمر. نهى رسول الله -صلَّى الله عليه وسلَّم- عن بيع الكالىء بالكالىء بالكالىء. [قال: على شرط مسلم]. قلت: فيه ذويب بن عمامة وهو واه، و تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج (۲۳ (۲۳۶) رقم (۲۳۲) - وعنه أيضا أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الكالىء بالكالىء رواه الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم ظنا منه أن موسى الذي في سنده هو ابن عقبة وإنما هو موسى بن عبيدة الربذي ضعفوه وقال ابن سعد ثقة كثير الحديث ليس بحجة وقد شفى في ذلك البيهقي.

<sup>(</sup>٣) النساء: ٢٩.

<sup>(</sup>٤) صحيح البخاري (٣/ ٧٠) رقم (٢١٤٦) - حدثنا إسماعيل، قال: حدثني مالك، عن محمد بن يحيى بن حبان، وعن أبي الزناد، عن

"وفِي اللَّفظِ شَرطَانِ:

أَخدُهما: أَنْ يَكُونَ مُنفَكًا عَن زِيَادَةِ شَرطٍ لا يَلِيقُ بِمَوضُوعِ البَيعِ، فَلو شَرَطَ فِي البَيعِ أَنْ يَهَبَ مِنهُ شَيئًا، أو يَبِيعَ مِنهُ شَيئًا آخَر فَسَدَ، وهو المُرَادُ بِنَهيهِ عَن بَيْعَتَينِ فِي بَيعَةٍ"، وقِيارَ: المرَادُ بِه: أن يَقُولَ: بِعَنْكَ نَسِيقةً بِالْفَينِ، أو نَفْدًا بِالْفِ، فَايَهما شِئتَ أَخذت بِه، وعلى التَّفسِيرَينِ البَيعُ فَاسِدٌ؛ لأنَّ الأولَ شرط فيه شَرطًا فَاسِدًا، والنَّابِي يَصِيرُ بِهِ النَّمَنُ جُهُولًا، ويَلاَهُمُ الا يَجْورُ. "قَالَ: وكَذَلِكَ إِذَا اشْتَرَاهَا على النَّاعِ مَصَاده" يُرِيدُ: أنَّه فَاسِدٌ على ألَّا يَبِيمَهَا، أو لا حَسَارَةً عَليهِ فِي ثَمَنِهَا فَهو فَاسِدٌ"؛ لأنَّه شَرطً يُنَافِي مُقتَضَى المَقدِ. "وهو المُوادُ المِشَا؛ لأنَّه شَرط فيه حَصَاده" يُريدُ: أنَّه فَاسِدٌ المَشْرَا لأنَّه شَرط فِيهِ جُعلًا لا يَلزَمه، أو شَرط فِيهِ إِجَارَةً فَاسِدَةً، فهو كسَائِ الشَّرُوطِ الفَاسِدَةِ. "وكذلكَ إِذَا اللهَابِ بَعِنْكَ هَذِهِ الفَاسِدَةِ. "وكذلكَ إِذَا قَالَ: بِعِنْكَ هَذِه المُثْبَرَةَ كُل إِردَبٌ بِدِرهَمٍ، على أَنْ تَزِيدَنِي إِردَبًا، أو على أَنْ أنقوصكَ إِردَبًا كانَ الطَّرف يَهِ عَلى أَنْ الطَّرف رُعَنَ اللهَ يَهِ عَلَى أَلْ الطَّرف رُعَنَا الطَّرف رَعَلًا اللهَ وَكَذَل اللهَ اللهَ اللهُ عَلَى اللهَ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ وَلَكُولُ بِهِ، وتَنَفِى الجَهَالَةُ. "وإنْ شَوَلُ فِي اللهُ وَلَكُ عَرْدٌ. "وإنْ وأَنْ الظَّرف رَعُولُ اللهِ يَقْلُهُ لِبُهِ لَمْ يَفْسِد العَقد؛ لأَنْ هَزَا فِي المَقْقِ العَقْدِ اللهِ وَلَا اللهُ عَلَى اللهُ وَلَمُهُ لِيهِ وَمَعَلَا اللهُ عَلْ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ الظَّرف وَاللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ المُعْرَا اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَ

"قال: وذَلِكَ بِشَرطِ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا بِالعَقدِ، فإنْ أَلحَقَ شَرطَ الرَّهنِ أو الكَفِيلِ أو زِيَادَةً فِي

الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه، «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، نحى عن الملامسة والمنابذة»، وصحيح مسلم (٣/ ١١٥١). وقم (١٥١١).

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۹/ ۲۶) رقم (۲۹۳۶) – حدثنا إسماعيل، حدثنا مالك، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر، رضي الله عنهما: أن رجلا ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم أنه يخدع في البيوع، فقال: «إذا بايعت فقل لا خلابة»، وصحيح مسلم (۳/ ۱۹۵۵) رقم (۱۹۳۷)، وأما زيادة خيار الثلاث فقد حاءت في سنن ابن ماجه (۲۸۹/۲) رقم (۲۳۵۵) – حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال: حدثنا عبد الأعلى، عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن يحيى بن حبان، قال: هو حدي منقذ بن عمرو وكان رجلا قد أصابته آمة في رأسه فكسرت لسانه، وكان لا يدع على ذلك التجارة، وكان لا يزال يغبن، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم، فذكر ذلك له فقال له: " إذا أنت بايعت، فقل: لا خلابة، ثم أنت في كل سلعة ابتعتها بالخيار ثلاث ليال، فإن رضيت فأمسك، وإن سخطت فارددها على صاحبها "، [تعليق محمد فؤاد عبد الباقي] في الزوائد في إسناده محمد بن إسحاق وهو مدلس وقد عنعنه، [حكم الألباني] حسن.

التَّمَنِ، أو الشَّمَنِ بَعَدَ اللَّرُومِ لَم يَلتَحِقْ بِهِ، خِلَافًا لأبِي حَنِيفَة -رَحِمَهُ الله" (١)؛ لأنَّ الزِّيَادَةُ لا مُقَابِلَ الْحَوْضَينِ قَابَلَ الآخِرَ واستَقَرَّ، فكانت الزِّيَادَةُ بِغَيرِ عِوْضٍ، والعَقدُ عَقدُ مُعَاوَضَةٍ فَلا لَمَّ الْحَقَهُ، كما لو كانَ بَعدَ هَلاكِ المعقُودِ عليهِ. "وإنْ ألحق فِي مُدَّةِ الخِيَارِ التَحقَ على الأظهرِ" كما لو شَرَطَا ثَلائةَ أيَّامٍ ثُمَّ حَذَفَا صَارَ مَحُدُوفًا؛ لأنَّه رِفقٌ شُرِعَ لهُمَا فكانَ لَمُمَا حَدُفه وإثبَاتُه، أو شَرَطَا يَومًا واحِدًا ثُمَّ نَا اللهِ الْمَعْقِمِ يَومَينِ آخِرَينِ ثَبَت الزِّيَادَةُ، كما لو شَرَطَا في الابتِدَاءِ ثَلاثًا. "قال: فَامَّا إذَا شَرَطُ عَلَى مُشْتَرِي العَبِدِ أَنْ يَعْتِقَهُ فَهو بَاطِلٌ فِي القِيَاسِ" وهو مَذهبُ أبِي حَنِيفَة. (١) "ولكنَّ السُّنَةَ دَلَّت على مُشْتَرِي العَبِدِ أَنْ يَعْتِقَهُ فَهو بَاطِلٌ فِي القِيَاسِ" وهو مَذهبُ أبِي حَنِيفَة. (١) "ولكنَّ السُّنَةَ دَلَّت على مُشْتَرِي العَبِدِ أَنْ يَعْتِقَهُ فَهو بَاطِلٌ فِي القِيَاسِ" وهو مَذهبُ أبِي حَنِيفَة. ما رُويَ أَنَّ عَائشَةً حَلَى صِحَّتِهِ ؛ لحُصُوصِ العِتِي، وحُصُولِ وحِرصِ الشَّرعِ على تَحصِيلِهِ" والسُّنَةُ: ما رُويَ أَنَّ عَائشَةً وَلَّتَ رَضِيَ اللهُ عَنهَا - اشْتَرَتْ بَرِيرةَ لِتُعتِقَهَا، فَأَرَادَ أَهُلَهَا أَنْ يَشْتَرِطُوا وَلاءَهَا فَوَا وَلاءَهَا فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ رَضِيَ اللهُ عَنهَا الوَلاءُ لِمَن اعْتَقَى. (١) (شَرَيها وأَعْتِقِيها، فإغَّا الوَلاءُ لِمَن اعْتَقَى. (١)

"الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْعَقَدُ خَاليًّا عَن تَنَاولِ مَا لا يَقْبَلِ الْعَقَدَ، فَلو اشْتَرَى عَبدًا وحُرًّا فِي صَفقَةٍ

<sup>(</sup>١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٥/ ١٧٦): «وأجمعوا على أنه لو ألحق بالعقد الصحيح شرطا صحيحا كالخيار الصحيح في البيع البات ونحو ذلك يلتحق به»، وجاء في الدر المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار (ص٤٤٩):

<sup>«</sup>وفي الظهيرية: لو ذكر الشرط بعد العقد يلتحق بالعقد عند أبي حنيفة».

<sup>(</sup>٢) جاء في الأصل للشيباني (٦/ ٣٧٩): «وإذا اشترى الرحل عبدا على أن يعتقه فإن أبا حنيفة قال: هذا بيع فاسد. وكذلك لو شرط فيه الولاء للبائع فإن هذا فاسد. فإن قبضه المشتري فأعتقه فإن الولاء له، وعليه القيمة في اشتراط الولاء»، وجاء في تحفة الفقهاء (٢/ ٤٥): «ولو اشترى عبدا بشرط أن يعتقه المشتري قال علماؤنا البيع فاسد حتى لو أعتقه المشتري قبل القبض لم ينفذ عتقه وإن أعتقه بعد القبض عتق فانقلب العقد حائزا استحسانا في قول أبي حنيفة حتى يجب عليه الثمن وقال أبو يوسف ومحمد لا ينقلب العقد حائزا إذا أعتقه حتى يجب عليه قيمة العبد، وروي عن أبي حنيفة مثل قولهما، وقال الشافعي في أحد قوليه إن البيع بحذا الشرط جائز، وقد روى أبو يوسف عن أبي حنيفة مثله والصحيح قول أبي حنيفة لأن هذا شرط يلائم العقد من وجه دون وجه» يؤيده ما جاء في موطأ مالك ت الأعظمي (٥/ ١١٣١) وقم (١٨٨١) – قال مالك: وذلك أحسن ما سمعت في الرقاب الواجبة. أنه لا يشتريها الذي يعتقها بشرط على أن يعتقها. لأنه إذا فعل ذلك فليست برقبة تامة. لأنه يضع من ثمنها للذي يشترط من عتقها، وما جاء في مصنف ابن أبي شيبة (٤/ ٣٣٦) رقم (٢٠٧٨٢) – حدثنا أبو بكر قال: حدثنا هشيم، عن الشيباني، عن الشعبي، أنه كان يقول في رجل كانت عليه رقبة فاشتراها، واشترط عليه أن يعتقها قال: «فكره ذلك» وقال: «ليست بتامة».

<sup>(</sup>٣) صحيح البخاري (٣/ ١٥٣) رقم (٢٥٦٥) – حدثنا أبو نعيم، حدثنا عبد الواحد بن أيمن، قال: حدثني أبي أيمن، قال: دخلت على عائشة رضي الله عنها، فقلت: كنت غلاما لعتبة بن أبي لهب ومات وورثني بنوه، وإنهم باعوني من عبد الله بن أبي عمرو بن عمر بن عبد الله المخزومي، فأعتقني ابن أبي عمرو واشترط بنو عتبة الولاء، فقالت: دخلت بريرة وهي مكاتبة، فقالت: اشتريني وأعتقيني، قالت: نعم، قالت: لا يبيعوني حتى يشترطوا ولائي، فقالت: لا حاجة لي بذلك، فسمع بذلك النبي صلى الله عليه وسلم – أو بلغه فذكر لعائشة فذكرت عائشة ما قالت لها: فقال: «اشتريها، وأعتقيها، ودعيهم يشترطون ما شاءوا»، فاشترتها عائشة، فأعتقتها واشترط أهلها الولاء، فقال النبي صلى الله عليه وسلم «الولاء لمن أعتق، وإن اشترطوا مائة شرط»، وصحيح مسلم (٢/ ١١٤٤) رقم (٤٠٥١) حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، قال: سمعت عبد الرحمن بن القاسم، قال: سمعت القاسم، يحدث عن عائشة، أنها أرادت أن تشتري بريرة للعتق، فاشترطوا ولاءها، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: «اشتريها وأعتقيها، فإن الولاء لمن أعتق».

واحِدَةٍ بَطلَ فِي الحُرِّ! لقوله ﷺ (قَالَ رَبُّكُم: ثلاثةٌ أنا حَصمُهم يومَ القيامةِ، ومَن كُنتُ خصمهُ خصمتهُ: رَحلٌ أعطَى بِي ثم غدرَ، ورَحلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثمنهُ، ورَحلٌ اسْتأْجَر أَجِيرًا فَاسْتوفى مِنهُ ولم يُوفهِ خَصَمتهُ: رَحلٌ أعطَى بِي ثم غدرَ، ورَحلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثمنهُ، ورَحلٌ اسْتأْجَر أَجِيرًا فَاسْتوفى مِنهُ ولم يُوفهِ أَحرَهُ). (١) "قال: وفِي العَبدِ قَولَانِ، أَحَدُهُمَا: أنَّه يَصِحُ فِي العَبدِ"؛ لأنَّه عِلُ البَيعِ. "ولكِنْ لِلمُبتَاعِ الخِيارُ"؛ لتَفَرُّقِ الصَّفقَةِ عَليهِ بِسَببِ الحُرِّ، وقد لَحِقهُ الضَّرَرُ بِه؛ إذْ لمَّ يُستَلَم لَه المبيعُ كُله، فَإِنْ ردَّ فَلا الخِيارُ"؛ لتَفَرُّقِ الصَّفقَةِ عَليهِ بِسَببِ الحُرِّ، وقد لَجِقهُ الضَّرَرُ بِه؛ إذْ لمَّ يُستَلَم لَه المبيعُ كُله، فَإِنْ ردَّ فَلا كَلَامَ. "وإنْ أَجَازَ فَعلى قَولَينِ: أَحَدُهُمَا: يجِيز بِجَمِيعِ الشَّمَنِ"؛ لأنَّ الزِّيَادَةَ الفَاسِدَةَ لا تَقبَلُ العِوَضَ كَلامَ. "والثَّانِي: بِقِسطِه"؛ لأنَّه لم يبذل الثَّمَنَ إلَّا فِي مُقَابَلتِهِمَا، فَلا يُلزَمُ البَذلُ فِي مُقَابَلةِ أَحَدِهِمَا، فَلا يُلزَمُ البَذلُ فِي مُقَابَلةِ أَحَدِهِمَا، هَذَا على قَولِ الصَّحَّةِ، والقَولُ الثَّانِي: البَيعُ بَاطِلٌ.

"ولقَولِ البُطلَانِ عِلَّتَانِ: أَحَدَيهِمَا: أَنَّ الصَّفقَةَ واحِدَةٌ، فَإِذَا بَطَلَ بَعضُهَا بَطَلَ جَمِيعُهَا؛ إذْ تَجزِئةُ الواحِدِ غَيرُ مُمكِنِ، والثَّانِيَةُ: أَنَّ ثَمَنَ البَاقِي يَصِيرُ مَجهُولًا" بِخُرُوجِ الحَرِّ عَن العَقدِ.

"فَعَلَى العِلَّةِ الأولَى: يَبطُلُ البَيعُ فِي أَربَعِينَ شَاةً إِذَا بَاعَهَا والزَّكَاةَ فِيهَا"؛ لِتَفرِيقِ الصَّفقَةِ بِبُطلانِ العَقدِ فِي قَدْرِ الزَّكَاةِ.

"وكَذَا ثَمَرَةُ البُستَانِ، والعُشرُ فِيها، وعلى العِلَّةِ الثَّانِيَةِ: يَبطُلُ فِي أَربَعِينَ شَاةً"؛ لَجَهالَة التَّمَنِ بَعْعَةُ بَخُرُوجِ البَعضِ مِن جُمَلَةِ المِبِيعِ. "ولا يَبطُلُ فِي الثَّمَرَةِ؛ لإنَّ حِصَّةَ العُشْرِ مِن الثَّمَنِ مَعلُومٌ فَيبقَى تِسْعَةُ اعشَارِ التَّمَنِ على مُقَابَلَةِ تِسعةِ أعشَارِ السِّلعَةِ" بِخِلافِ الأربَعِينَ شَاةً، فإنَّ الحَارِجَ مِنها واحِدٌ عَينَ وليسَ بِجُزءٍ شَائعٍ. "وإذَا بَاعَ خَمرًا/ أو خِنزِيرًا مَعَ غَيرِهِ امتَنَعَ قُولُ التَّقسِيطِ؛ لأنَّهُما يَقبَلانِ التَّقويم. ١٠٢/ بهذَا عُكمُ تَفرِيقِ الصَّفقَةِ ابتِدَاءً.

فأمًّا في الدُّوامِ إذَا اشترى عَبدَينِ فَماتَ أَحَدُهما في يَدِ الْبَائِعِ بَطلَ الْعَقدُ فِيهِ، وهل يَبطُلُ فِي الْبَاقِي؟ قَولانِ " قِيَاسًا لِما قَبلَ القَبضِ على حَالِ الْعَقدِ، فَإَخَّما سَواءٌ فِي تَلَفِ الْمِعَقُودِ عَليهِ فَكَذَلِكَ فِي الْبَاقِي؟ قَولانِ " قِيَاسًا لِما قَبلَ القَّاني فهل له اقتِضاء قَولِي: (تَفرِيقُ الصَّفقَةِ). " وإذَا وجَدَ المُشترِي بِأَحَدِهِما عَيبًا فَأَرَادَ رَدَّهُ وإمسَاكَ الثَّاني فهل له ذَلِكَ أَمْ لَا؟ فَعَلَى قَولَينِ فِي تَفرِيقِ الصَّفقَةِ " فَإِنْ قُلنَا: جَازَ التَّفرِيقُ جَازَ الرَّدُّ لُوجُودِ الْعَيبِ، وإنْ قُلنَا: لا يَجُوزُ امتَنَعَ الرَّدُّ حَذَارَ إلحَاقِ الصَّرَرِ بالبَائِع.

"هذَا بَيَانُ صِحَّةِ البَيعِ وفَسَادِهِ، ومهمَا فَسَدَ البَيعُ لَمْ يَحصُل المِلكُ بِالقَبضِ فِي البَيعِ الفَاسِدِ"؛ لأنَّ القَبضُ مُقَرِّرٌ لِمَا يَتُبُتُ بِالعَقدِ، والفَاسِدُ لا يُتبِتُ شَيْقًا فَلا يُفِيدُ القَبضُ بَعدَهُ تَقرِيرًا. وإذَا كَانَ كَذَلِكَ القَبضَ مُقَرِّرٌ لِمَا يَتُبُتُ لَهُ فِيهَا. "والوَلَهُ "فَلُو كَانَ المَبْيعُ جَارِيَةً فَأَحْبَلَهَا المُشْتَرِي لَمْ تَصِرْ أمَّ وَلِدٍ لَهُ"؛ لأنَّ المِلكَ لمُ يَتُبُتْ لَهُ فِيهَا. "والوَلَهُ

444

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۳/ ۹۰) رقم (۲۲۷۰) - حدثنا يوسف بن محمد، قال: حدثني يحيى بن سليم، عن إسماعيل بن أمية، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " قال الله تعالى: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة، رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حرا فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره ".

# (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بن محمدِ بن يونسَ بن محمدِ بن مَنَعَةَ المَوْصِلِيِّ الشَّافِعِيِّ '

نَسِيبٌ حُرِّ بِالشُّبهَةِ"؛ لأنَّه اعتَقَدَ أنَهَا جَارِيَته. "وعَليهِ قِيمَتُه يَومَ يَسْقُطُ"؛ لأنَّهُ أَتْلَفَ عَليهِ رِقَّهُ بِاعتِقَادِهِ، فَيُقَوَّم عَليهِ يَومَ سَقَطَ؛ إذْ لا يُمكِنُ تَقْوِمه قَبلَ ذَلِكَ.

#### [قَاعِدَةٌ]

# [مَا نُهِيَ عَنهُ مِنَ البيُوعِ وَلَمْ يُحكَمْ بِفَسَادِهِ]

"مِن البِيَاعَاتِ مَا نُهِيَ عَنهَا ولكِن لا يُحْكَمُ بِفَسَادِهَا، كالبَيعِ عَلى بَيعِ الغَيرِ؛ وذلِكَ بِأَنْ يَزِيدَ على المُشْتَرِي فِي مُدَّةِ الخِيَارِ حَتَّى يَبتَاعَ، فَإِنْ فَعَلَ فَهو مَنْهِيٌّ عَنهُ، ولكنَّه صَحِيحٌ"، والنَّهيُ مَا رُوي عَلى المُشْتَرِي فِي مُدَّةِ الخِيَارِ حَتَّى يَبتَاعَ، فَإِنْ فَعَلَ فَهو مَنْهِيٌّ عَنهُ، ولكنَّه صَحِيحٌ"، والنَّهيُ مَا رُوي عَن النَّبِيِّ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ عَلى الرَّجُلُ عَلى بَيْع أُخِيهِ، ولَا يَسْتَامُ عَلى سَومِ أُخِيهِ). (١)

وصُورةُ البَيعِ على البَيعِ: أَنْ يَطلُبَ السِّلعَةَ بِأَكثَرَ مِن الثَّمَنِ الَّذِي وَقَعَ العَقْدُ عَليهِ، كما أَشَارَ إليهِ والمَتِعَاقِدَانِ فِي جَلِسِ العَقدِ بَعْدُ؛ لِيَرغَبَ البَائعُ فِي فَسخِ العَقدِ أو يَفعَل مِثل ذَلكَ فِي مُدَّةِ خِيَارِ/ الشَّرطِ، أو يَعرِضَ على المِشْتَرِي سِلْعتَهُ بِثَمَنٍ أَرْخَصَ لِفَسْخِ بَيْعِ الْأَوَّلِ وَشِرَاءِ سِلعَتِهِ. "قَالَ: وكَذَا السّومُ عَلى السّومِ مَنهِيِّ عَنهُ" كما ذَكرنَاهُ فِي الخَبَرِ. وصُورتُهُ: أَنْ يَطلُبَ السِّلعَةَ بِزِيَادَةٍ عَلى مَا اسْتَقَرَّ الأَمْرُ عَليهِ بَينَ المَتِسَاوِمِينَ قَبلَ البَيع.

"والنَّجَشُ مَنهِيٌّ، وهو حَدِيعَةٌ ومَعْصِيَةٌ، ومَعنَاهُ: أَنْ يَرْفَعَ قِيمَةَ السِّلْعَةِ مُظْهِرًا فِيهَا رَغْبَتَهُ وهو غَيرُ رَاغِبٍ؛ لِيَخْدَعَ رَاغِبًا آخَرَ"، وليسَ ذَلكَ مِن أَحلَاقِ ذَوِي الدِّينِ فَلا يَجُوزُ.

"وَنَهَى أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، فَلَيُتْرَكَ البَدَوِيُّ لِيَبِيعَ لِنَفْسِهِ فَيكُون للنَّاسِ مِنهُ رِبحٌ وَرِزْقٌ"، والدَّلِيلُ عَليهِ أَنَّ ابنَ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: (لَا يَبِيعَ حاضِرٌ لِبادٍ) فَقَالَ: مَا قوله لَا يَبِيعَ حاضِرٌ لِبادٍ؟ قالَ: (لَا يَكِونُ لَه سِمْسارًا). (٢)

وقَالَ الطَّيْكِلا: (دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقِ اللَّهُ بَعْضَهُمْ مِن بَعْضٍ). (٣) "فَإِنْ بَاعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ مِن غَيرِ تَرَبُّصٍ لَمْ يُكرَه"؛ لأنَّ المُنْعَ إِنَّا هُو للتَّصْيِيقِ عَلى النَّاسِ؛ بِأَنْ يَقُول لَهُ: اتْرُكهُ عِندِي لِأَبِيعَهُ لَكَ قَليلًا قَلِيلًا وأَزِيدُ فِي

1/1.7

<sup>(</sup>۱) ورد بما اللفظ في سنن ابن ماجه ت الأرنؤوط (٣/ ٢٩٨) رقم (٢١٧٢) - حدثنا هشام بن عمار، حدثنا سفيان، عن الزهري، عن سعيد ابن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "لا يبيع الرجل على بيع أخيه، ولا يسوم على سوم أخيه"، سنن ابن ماجه ت الأرنؤوط (٣/ ٢٩٨) قال المحقق: حديث صحيح، وورد في صحيح مسلم (٢/ ١٠٣٣) رقم (١٤١٣) بلفظ: عن أبي هريرة، «أن النبي صلى الله عليه وسلم نحى أن يبيع حاضر لباد، أو يتناجشوا، أو يخطب الرجل على خطبة أخيه، أو يبيع على بيع أخيه، ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكتفئ ما في إنائها، أو ما في صحفتها»، زاد عمرو في روايته: «ولا يسم الرجل على سوم أخيه».

<sup>(</sup>۲) صحيح البخاري (۳/ ۷۲) رقم (۲۱۵۸) - حدثنا الصلت بن محمد، حدثنا عبد الواحد، حدثنا معمر، عن عبد الله بن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تلقوا الركبان، ولا يبع حاضر لباد»، قال: فقلت لابن عباس: ما قوله «لا يبيع حاضر لباد» قال: لا يكون له سمسارا، وصحيح مسلم (۳/ ۱۱۵۷) رقم (۱۲۱۷).

<sup>(</sup>٣) صحيح مسلم (٣/ ١١٥٧) رقم (١٥٢٢) حدثنا يجيى بن يحيى التميمي، أخبرنا أبو خيشمة، عن أبي الزبير، عن جابر، ح وحدثنا أجمد بن يونس، حدثنا زهير، حدثنا أبو الزبير، عن جابر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يبع حاضر لباد، دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض».

مُّنِهِ. "وإنْ تَرَبُّصَ غَلَاءَ الأسْعَارِ كُرِه، وهو المنهيُّ عَنهُ" فِي الحَدِيثِ.

"قَالَ: وإذَا سَأَلَكَ البَدَويُّ عَن سِعرِ سِلْعَةٍ حَمَلَهَا فَلَا تُكَاتِمهُ"؛ ليكونَ عَلى بَصِيرَةٍ فِيهَا فَلَا يُخْدَعَ.
"ولا يَجُوزُ تَلَقِّي الرُّكْبَان"؛ لِنَهي رَسُولِ اللهِ عَلَيْ عَن ذَلِكَ. (١) "فَإِنْ غَبَن المُتَلَقِّي المُتَلَقِّي فَلَهُ الخِيَارُ إِذَا أَتَى إِذَا قَدِمَ السُّوقَ"؛ لقولِه عَلَيْ: (لَا تَلَقُوا الجَلَبَ، فَمَن تَلَقّاهَا فَاشْترى مِنهُم فَصَاحِبُهُ بِالخِيَارِ إِذَا أَتَى السُّوقَ). (٢) "فهذِهِ المَنَاهِي هِيَ الَّتِي لَا تَدُلُّ عَلى الفَسَادِ" بِخِلَافِ مَا تَقَدَّم مِنهَا.

"قَالَ: ومِن جُملتِهِ: بَيعُ العَصِيرِ مِمَّن يَعصِرُ الخَمْرَ، والسَّيفِ مِمَّن يَعْصِي اللهَ بِهِ"؛ لأنَّهُ إعَانَةً عَلَى المُعصِيةِ، فَهو مَكرُوهٌ. "وكَذَلِكَ لَا نُحِبُّ مُعَامَلَةً/ مَنْ أكثَر مَاله حَرَامٌ"؛ لِوجُودِ الشُّبهَةِ.

1.4

"ولَا نَفْسَخُهُ؛ لِإِمكَانِ الْحَلَالِ فِيهِ.

وليسَ للسَّلطَانِ أَنْ يُسَعِّرَ الأَشْيَاءَ؛ فإنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَمْ يُسَعِّرْ، (") وَسَعَّرَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ ﴿ اللهِ اللهُ الل

\_\_\_\_

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۳/ ۷۲) رقم (۲۱٦٦) - حدثنا محمد بن بشار، حدثنا عبد الوهاب، حدثنا عبيد الله العمري، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: «نحى النبي صلى الله عليه وسلم عن التلقي، وأن يبيع حاضر لباد»، وصحيح مسلم (٣/ ١١٥٥) رقم (١٥١٥) حدثنا يجيى بن يجيى، قال: قرأت على مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا يتلقى الركبان لبيع، ولا يبع بعضكم على بيع بعض، ولا تناحشوا، ولا يبع حاضر لباد، ولا تصروا الإبل والغنم، فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يجلبها، فإن رضيها أمسكها، وإن سخطها ردها وصاعا من تمر ".

<sup>(</sup>٢) صحيح مسلم (٣/ ١١٥٧) رقم (١٥١٩) حدثنا ابن أبي عمر، حدثنا هشام بن سليمان، عن ابن جريج، أخبرني هشام القردوسي، عن ابن سيرين، قال: سمعت أبا هريرة، يقول: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا تلقوا الجلب، فمن تلقاه فاشترى منه، فإذا أتى سيده السوق، فهو بالخيار».

<sup>(</sup>٣) سنن أبي داود (٣/ ٢٧٢) رقم (٣٥١) - حدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا عفان، حدثنا حماد بن سلمة، أخبرنا ثابت، عن أنس بن مالك، وقتادة، وحميد، عن أنس، قال: الناس يا رسول الله، غلا السعر فسعر لنا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق، وإني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطالبني بمظلمة في دم ولا مال»، [حكم الألباني]: صحيح، وسنن ابن ماجه و سنن الترمذي ت شاكر (٣/ ٥٩٨) رقم (١٣١٤) قال: هذا حديث حسن صحيح، [حكم الألباني]: صحيح، وسنن ابن ماجه (٢/ ٧٤١) رقم (٢/ ٢٠٠٠) [حكم الألباني] صحيح.

<sup>(</sup>٤) كنز العمال (٤/ ١٨٣ - ١٨٤) رقم (١٠٠٧٦) عن القاسم بن محمد "أن عمر مر بحاطب بسوق المصلى وبين يديه غرارتان فيهما زبيب، فسأله عن سعرهما، فسعر مدين بكل درهم، فقال له عمر: "قد حدثت بعير مقبلة من الطائف تحمل زبيبا، وهم يعتبرون بسعرك، فأما أن ترفع في السعر، وإما أن تدخل زبيبك البيت فتبيعه كيف شئت، فلما رجع عمر حاسب نفسه، ثم أتى حاطبا في داره، فقال له: "إن الذي قلته ليس بعزمة ولا قضاء، وإنما هو شيء أردت به الخير لأهل البيت، فحيث شئت فبع، وكيف شئت فبع". "الشافعي في السنن ق".

### البَابُ الثَّانِي: فِي الرِّبَا

"قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (لَا تَبِيعُوا الذَّهِبَ بِالذَّهِبِ، ولَا الورِقَ بِالوَرِقِ، ولَا البُرَّ بِالبُرِّ، ولَا الشَّعِيرَ بِالشَّعِيرِ، ولَا التَّمْرِ، ولَا المِلحَ بِالمِلحِ إلّا يَدًا بِيَدٍ، عَينًا بِعَينٍ، سَواءً بِسَواءٍ، وإذا اختَلفَ الجِنْسَانِ، فَبِيعُوا كَيفَ شِئتُم يدًا بيدٍ). (١)

فَدَلَّ الحَدِيثُ على إثبَاتِ ثَلاثِ شَرَائطَ في بَيعِ الأشْيَاءِ السِّتَّةِ بَعضهَا بِبعضٍ عِندَ التَّجَانُسِ، وهو: المُمَاثَلَةُ، والتَّقَابُضُ، والحلُول المُنَافِي للنَّسِيئَةِ.

وعِندَ اختِلَافِ الجِنسِ عَلَى شَرْطَينِ: التَّقَابُضُ، والحول دُونَ المَمَاثَلَةِ. الشَّرطُ الأوَّلُ: المُمَاثَلَةُ، والنَّظُرُ في: مَجْرَاهَا، ووقتِهَا، وآلَتِهَا.

أمًّا مَجْرَاهَا: فكُلّ مَطعُومٍ، فيلتَحِقُ بالأشيَاءِ الأربَعَةِ جَمِيع المَطعُومَاتِ؛ لأنَّهَا فِي مَعنَاهَا مِن حَيثُ الاشْتِراكِ فِي الطُّعمِ، فَكُلّ عِوضَينِ مَطعُومَينِ لَا يَجُوزُ بَيعُ بَعضه بِبَعضٍ عِندَ اتِّحَادِ الجِنسِ إلَّا عِندَ المُمَاثَلَةِ"؛ فَعِلَةُ الأشيَاء الأربَعَةِ المِذْكُورَةِ فِي الخَبَرِ هي الطُّعْمُ فِي الجِنسِ؛ لِقوله عَلَيْ: (الطَّعامُ بِالطَّعامُ بِالطَّعامُ مِثْلًا بَمِثْلٍ)، (٢) والطَّعَامُ: اسْمٌ لِمَا يتطَعَم، والحُكمُ إذَا عُلِّقَ عَلى اسمٍ مُشْتَقٌ كَانَ المِشتَقُ مِنهُ عِلَّةً فِي الحُكمِ؛ كالسَّرِقَةِ فِي القَطْعِ، والزِّنَا فِي الجَلدِ، فَكَذَلكَ الطُّعمُ فِي هَذَا التَّحرِيمِ، وقال أبُو حَنِيفَة: العَلَّهُ والحِنسِيَّةُ فِي المِطعُومَاتِ وغَيرِهَا (٣)، فَأَجَازَ بَيعَ كَفِّ حِنْطَةٍ بِكَفَّينِ؛ لأنَّ هَذَا القَدْرَ لا يُكَالُ

<sup>(</sup>۱) صحيح مسلم (۳/ ۱۲۱۱) رقم (۱۰۵۷) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وعمرو الناقد، وإسحاق بن إبراهيم، واللفظ لابن أبي شيبة، قال إسحاق: أخبرنا، وقال الآخران: حدثنا وكيع، حدثنا سفيان، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، عن عبادة بن الصامت، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلا بمثل، سواء بسواء، يدا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف، فبيعوا كيف شئتم، إذا كان يدا بيد»، و (۳/ ۱۲۱) رقم (۱۲۸۷) حدثنا عبيد الله بن عمر القواريري، حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن أبي قلابة، قال: كنت بالشام في حلقة فيها مسلم بن يسار، فحاء أبو الأشعث، قال: قالوا: أبو الأشعث، أبو الأشعث، فحلس، فقلت له: حدث أخانا حديث عبادة بن الصامت، قال: نعم، غزونا غزاة وعلى الناس معاوية، فغنمنا غنائم كثيرة، فكان فيما غنمنا آنية من فضة، فأمر معاوية رحلا أن يبيعها في أعطيات الناس، فتسارع الناس في ذلك، فبلغ عبادة بن الصامت، فقام، فقال: إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ينهى عن بيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، إلا سواء بسواء، عينا بعين، فمن زاد، أو ازداد، فقد أربي»، وأما لفظ (وإذا اختلف الجنسان) فلم أقف عليه.

<sup>(</sup>٢) صحيح مسلم (٣/ ١٢١٤) رقم (١٥٩٢) حدثنا هارون بن معروف، حدثنا عبد الله بن وهب، أخبرني عمرو، ح وحدثني أبو الطاهر، أخبرنا ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، أن أبا النضر، حدثه أن بسر بن سعيد، حدثه، عن معمر بن عبد الله، أنه أرسل غلامه بصاع قمح، فقال: بعه، ثم اشتر به شعيرا، فذهب الغلام، فأخذ صاعا وزيادة بعض صاع، فلما جاء معمرا أخبره بذلك، فقال له معمر: لم فعلت ذلك؟ انطلق فرده، ولا تأخذن إلا مثلا بمثل، فإني كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: «الطعام بالطعام مثلا بمثل»، قال: «وكان طعامنا يومئذ الشعير»، قبل له: فإنه ليس بمثله، قال: «إني أخاف أن يضارع».

<sup>(</sup>٣) جاء في فتح القدير للكمال ابن الهمام وتكملته ط الحلبي (٧/ ٤): «فالعلة عندنا الكيل مع الجنس والوزن مع الجنس»، وجاء في الجوهرة

عَادَةً. "قَالَ: وَيجرِي ذَلِكَ فِي الفَواكِهَ والأدويَةِ والسَّفَرْجَلِ/ والبِطِّيخِ وإنْ لَمْ يَكُنْ مُقَدَّرًا فَهُو مُلحَقٌ ١٠٠٠/ بِه على القولِ الصَّحِيحِ" يُرِيدُ: أنَّ السَّفَرجَلَ والبِطِّيخَ ليسَ لهُمَا حَالَةُ جَفَافٍ، وليسَ للشَّرع فيه مِعيَارٌ ولَا لِلعَادَةِ فَلَا يُبَاعَ بعضه بِبعضٍ، وقِيلَ: يَجُوزُ البَيعُ بِالوَزْنِ مُتَسَاويًا.

"وأمَّا الذَّهَب والفِضَّة، فَعِلَّةُ الرِّبَا فِيهِمَا كُونُهُمَا جَوهَرِيّ الأَثْمَانِ، فَتجرِي فِي التِّبرِ المَضْرُوبِ والمَصُوغِ"؛ لأَنَّ اسمَ الذَّهَبيَّةِ والفِضِّيَّةِ شَامِلٌ للكُلِّ. "ولَا يَجرِي فِي سَائرِ الجَواهِرِ والمَوزُونَاتِ؛ لأَنَّهَا ليسَت فِي مَعنَاهَا فِي الثَّمَنِيَّةِ"، وقَالَ أبو حَنِيفَة: العِلَّةُ الوَزنُ والجِنسِيَّةُ فِي النَّقدَينِ. (١)

"فَأَمَّا وَقَتُ اعْتِبَارِ المُمَاثَلَةِ: فَحَالَةُ كَمَالِ المَنفَعَةِ والادِّخَارِ؛ قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لَمَّا سُئِلَ عَن بَيعِ الرُّطَبِ بِالتَّمرِ: (أَينقُصُ الرُّطَبُ إذا يَبِسَ؟) فقالوا: نَعَمْ. قَالَ: (فَلَا إذَنْ) (٢) فعرّف أنَّهُمَا غَير مُتَمَاثِلَين فِي حَالَةِ الجَفَافِ وهو حالةُ الادِّخَارِ.

فحَالةُ ادِّحَارِ العِنَبِ: أَنْ يَصِيرَ زَبِيبًا أَو يُتَّحَذَ منه حَلَّ، فَله حَالتَانِ، وكذلكَ السِّمسم"؛ إذ يُؤخذُ مِنه الدُّهنُ. "وأكمَلُ مَنَافِعِ اللبَنِ: أَنْ يَكُونَ حَلِيبًا" فهي حالة كَمَالِه. "فكُلُّ مَا لَه حَالةُ كَمَالٍ لا يَجُوزُ بَيعُ بَعضِ العَسَلِ بِبعضِه، وكَذَا السَّمنِ" يُرِيدُ: بَيعُ بَعض العَسَلِ بِبعضِه، وكَذَا السَّمنِ" يُرِيدُ: الَّذِي رُفِعَ على النَّارِ مِنَ العَسَلِ والسَّمنِ؛ ولهَذَا قَالَ "لأنَّه طُبِحَ للتَّمييزِ، بِحِلَافِ الدِّبسِ"؛ فإنَّه لا يَجُوزُ بَيعُ بَعضِه بِبعضٍ مُتَمَاثِلًا "لأنَّه طُبِحَ لِيُدَّحَرَ، فَيَحتَلِفُ تأثِيرُ النَّارِ فِيه، فَلَا يَجُوزُ بَيعُ بَعضِه بِبعضٍ مُتَمَاثِلًا "لأنَّه طُبِحَ لِيُدَّحَرَ، فَيَحتَلِفُ تأثِيرُ النَّارِ فِيه، فَلَا يَجُوزُ بَيعُ بَعضِه بِبعضٍ مُتَمَاثِلًا "لأنَّه طُبِحَ لِيُدَّحَرَ، فَيَحتَلِفُ تأثِيرُ النَّارِ فِيه، فَلَا يَجُوزُ بَيعُ بَعضِه بِبعضٍ مُتَمَاثِلًا "لأنَّه طُبِحَ لِيُدَّحَرَ، فَيَحتَلِفُ تأثِيرُ النَّارِ فِيه، فَلَا يَجُوزُ بَيعُ بَعضِه بِبعضٍ مُتَمَاثِلًا ومُتَفَاضِلًا"

"وأمَّا آلَةُ المُمَاثَلَةِ: فَكُلُّ مَا كَانَ مَكِيلًا على عَهدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وجَبَ اعتِبَارُ المُمَاثَلَةِ فِيه بِالكَيلِ، ومَا كَانَ مَوزُونًا فَبِالوَزِنِ"؛ وذلكَ لأنَّ الحُكمَ عِندَ ابتِدَاءِ التَّحرِيمِ مُنصَرِفٌ إلى ذلكَ الوَقتِ،

النيرة على مختصر القدوري (١/ ٢١٢): «قال - رحمه الله -: (الربا محرم في كل مكيل وموزون إذا بيع بجنسه متفاضلا) سواء كان مأكولا، أو غير مأكول. قوله: (فالعلة فيه الكيل مع الجنس، أو الوزن مع الجنس) ويقال: القدر مع الجنس وهو أشمل؛ لأنه يتناول الكيل، والوزن معا بخلاف لفظ الكيل فإنه لا يتناول الوزن ولفظ الوزن لا يتناول الكيل، وأما لفظ القدر فيشملهما معا».

<sup>(</sup>١) ينظر الحاشية أعلاه.

<sup>(</sup>٢) سنن أبي داود (٣/ ٢٥١) رقم (٣٥٩) حدثنا عبد الله بن مسلمة، عن مالك، عن عبد الله بن يزيد، أن زيدا أبا عياش، أخبره أنه سأل سعد بن أبي وقاص، عن البيضاء بالسلت، فقال له سعد: أيهما أفضل، قال: البيضاء عن ذلك وقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أينقص الرطب إذا يبس؟» قالوا نعم، فنهاه الله عليه وسلم يسأل عن شراء التمر بالرطب، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (حكم الألباني]: صحيح، وسنن الترمذي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك، قال أبو داود: رواه إسماعيل بن أمية، نحو مالك، [حكم الألباني]: صحيح، وسنن الترافعي، تشاكر (٣/ ٢٠٥) رقم (٢٢٠٥) قال: هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم، وهو قول الشافعي، وأصحابنا»، [حكم الألباني] صحيح، وسنن ابن ماحه (٢/ وأصحابنا»، [حكم الألباني] صحيح، وسنن ابن ماحه (٢/ ٢٥٥) رقم (٢٦١٤) [حكم الألباني] صحيح،

فَيَتَنَاوَلُ تِلكَ العَادَةِ. "وَمَا لَم يُعلَمْ وأَمْكُنَ فِيهِ الاعتِبَارَانِ فَالوَزْنُ أَحْصَرُ/ فَهُو أَوْلَى، والكَيْلُ جَائزٌ"؛ فإنَّ أَكثَرَ أَمَوَالِ الرِّبَا مَكِيلٌ. "فَلَا يَجُوزُ بَيعُ الحِنطَةِ بِالحِنطَةِ وَزْنًا"؛ لأنَّه مَكِيلٌ فِي الأصْلِ. "وكَذَلكَ الدَّقِيق بِالدَّقِيق والخُبزِ الأَنَّهُمَا لَيسَا فِي حَالَةٍ كَمَالِ الادِّخَارِ"؛ إذْ حَالَةُ كَمَالِمَا أَنْ تَكُونَ حَبًّا، والحُبز مُرَكَّبٌ وفِيهِ الماءُ والملِحُ.

#### [قَاعِدَةً]

## [الجَهلُ بِالمُمَاثَلَةِ كَحَقِيقَةِ المُفَاضَلَةِ]

"الجهل بالمُمَاثَلَةِ كَحَقِيقَةِ المُمَاثَلَةِ، فَلو بَاعَ صُبْرَةً بِصَبْرَةٍ تَخْمِينًا فَخَرَجَنَا مُتَمَاثِلْتَينِ فَالبَيغ بَاطِل"؛ لأنَّ الجهل بالمَمَاثَلَةِ مَوجُودٌ عِندَ المَقْدِ. "وإنْ قَالَ: بِعثُ هذِهِ الصُّبْرَةَ بِهذِه الصُّبْرَةِ صَاعًا بِصَاعٍ فَهَدَا بَيعُ المُكَايَلَةِ، فَيَجُورُ إِذَا حَرَجَتَا مُتَمَاثِلْتَينِ"؛ لِعَدَمِ الجَهَالةِ. "وإنْ حَرَجَتَا مُتَفَاصِلَتَينِ فَعلى قَولَينِ" أَحْدُهُمَا: أَنَّه بَاطِلٌ؛ لوجُودِ التَّقَاصُل فِيه، والتَّانِ: أَنَّه يَصِحُ فِيمَا تَسَاويا فِيهِ؛ لأنَّه شَرطَ التَّسَاوي فِي الكَيلِ وَقَد وُجِدَ فيه التَّسَاوي، ثُمُّ مَن نقصَت صُبرته بِالحِيَارِ بَينَ أَنْ يَفْسَحَ البَيْعَ وَبَينَ أَنْ يُمُضِيه بِقَدَارٍ صُبرته؛ إذْ لمَّ يَسْلَمُ له جَيعُ الصَّبرة وقد طلَبَ الجَمِيعَ. "قَالَ: ولهَذَا لا يَجُوزُ بَيعُ مُدًّ عَجُوةٍ وورهم بِمُدَّي عَجُوةٍ؛ لأنَّ المَجْوةَ النِي مَعَ اللَّرَهُمِ إِنْ كَانت تُسَاوي دِرهَمَينِ قَابَلَهَا ثَلاثًا مَا فِي الجَانِبِ الثَّانِي، فَيكونُ مُدُّ عَجُوةٍ بِمُدَّ وَثُلُكُ، وإنْ قَدَّرَ قِيمَةَ المُدَّ دِرْهَمَا حَتَّى لا يُودِي إلى التَّفَاصُلِ فَهو تَقُويمٌ بِالتَّعْمِينِ، والتَّخْمِينُ لا يَكفِي فِي المُمَاثَلَةِ"، وَكُل واحِد مُتَملٍ فَلا سَيبل إلى التَفَاصُلِ فَهو تَقُويمٌ بِالتَّعْمِينِ، والتَّخْمِينُ لا يَكفِي فِي المُمَاثَلَةِ"، وَكُل واحِد مُتَملٍ فَلا سَيبل إلى التَفَاصُلِ فَهو تَقُويمٌ بِالتَّعْمِينِ، والتَعْمِينِ، والتَعْمِينِ عَيْمَ عَنْ المُمَاثَلَةِ"، وَكُل واحِد مُتَملٍ فَلا يَكفِي وَلَكَ مَا رُويَ أَنَّ النَّيْ عَنْ اللَّهُ اللَّي يَعْمِينُ لا يَكفِي، وأَنَّ المَمَاثَلَةِ شَرطٌ، وأَنَّ التَّوزِيعَ مِن مُقتَضَى العَقدِ؛ لِمَا يَأْتِي بَيَانُه. "قَالَ: وكَذَلكَ لا يَكفِي، وأَنَّ المِلمَ بِالمَمَاثَلَةِ شَرطٌ، وأَنَّ التَّوزِيعَ مِن مُقتَضَى العَقدِ؛ لِمَا يَأْتِي بِيَادُ مِنْتُ وتَلَاثُهُ وتَلاثِينَ ويمَادٍ وقَلَاثُهُ ويَلْكُ بَعْ مِنْهِ وينَادٍ بِمِنَةٍ وَثَلَاثُهُ وَلَاكُ يَعْ مِنْهِ وينَادٍ بِمِنْهِ وَثَلَاثُهُ وقَلَاثُونَ ويمَادٍ ويَقْهُ ويَلُو وَلَلْكَ بَيعُ فِينَادٍ بِمِنْهُ وتَلَاثُهُ وقَلَاثُهُ مَلَا ولَكُ التَّولُ ويمَادٍ ويمَادٍ ويمَادٍ وقَلَاثُهُ وقَلَاثُونَ ويمَادٍ ويمَادٍ ويمَادٍ ويمَادٍ ويمَادٍ ويمَادٍ وقَلَ

ولَا خِلَافَ أَن مَن بَاعَ عَبدًا بِشِقْصٍ وسَيفٍ فَلَا بُدَّ مِنَ التَّوزِيعِ حَتَّى يَأْخُذَ الشَّفِيعُ الشَّقْصِ، بِقِسطِهِ" فَيُقَوم الشَّقْصُ مَثَلًا مِئَةً والسَّيفُ خَمْسِينَ، ثُمَّ يُوزَّعُ العَبدُ عليهِمَا فَيَكُونُ ثُلُثَاهُ فِي مُقَابَلَةِ الشَّقْصِ، وثُلُثَه فِي مُقَابَلَةِ السَّيفِ، كَذَلكَ هَهُنَا يَجِبُ أَنْ يُقَوَّمَ ويُوزَّعَ، ثُمَّ القِيمَةُ قد تَكُونُ دِرهَمَينِ -كما قَالَ- وَتُلثَه فِي مُقَابِلَةِ السَّيفِ، كَذَلكَ هَهُنَا يَجِبُ أَنْ يُقَوَّمَ ويُوزَّعَ، ثُمَّ القِيمَةُ قد تَكُونُ دِرهَمَينِ -كما قَالَ- فَيُؤدِّي إليهِ، وكِلَا الأَمْرِينِ مُحتَمَلٌ كما تَقَدَّمَ ذِكرُه، والضَّابِطُ فِي اللهِ التَّفَاضُل، وقد تَكُونُ دِرهمًا فَلَا يُؤدِّي إليهِ، وكِلَا الأَمْرِينِ مُحتَمَلٌ كما تَقَدَّمَ ذِكرُه، والضَّابِطُ فِي

<sup>(</sup>۱) سنن أبي داود (۳/ ۲٤٩) رقم (۳ ۳۰۵) - حدثنا محمد بن عيسى، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن منيع، قالوا: حدثنا ابن المبارك، ح وحدثنا ابن العلاء، أخبرنا ابن المبارك، عن سعيد بن يزيد، قال: حدثني خالد بن أبي عمران، عن حنش، عن فضالة بن عبيد، قال: أتي النبي صلى الله عليه وسلم عام خيبر بقلادة فيها ذهب وخرز، قال أبو بكر، وابن منيع فيها خرز معلقة بذهب ابتاعها رجل بتسعة دنانير أو بسبعة دنانير، قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا حتى تميز بينه وبينه»، فقال: إنما أردت الحجارة، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا حتى تميز بينهما»، قال: فرده حتى ميز بينهما وقال ابن عيسى: أردت التجارة، قال أبو داود: " وكان في كتابه الحجارة فغيره، فقال: التجارة"، [حكم الألباني]: صحيح.

هَذَا أَنَّ الصَّفقَةَ مَهمَا اشْتَمَلَت على مَالِ الرِّبَا مِن الجَانِبَينِ واحتَلَفَ الجِنسُ فِي الجَانِبَينِ أو فِي أَحَدِ الجَانِبَينِ الصَّفقَةَ مَهمَا اشْتَمَلَت على مَالِ الرِّبَا مِن الجَانِبَينِ واحتَلَف الجينسُ فِي مُدَّا عَجْوَةٍ فَالبَيعُ بَاطِلٌ، ويَجرِي هَذَا المِعنَى عِندَ احتِلَافِ النَّوعِ، كما صَوَّرنَاهُ فِي مَسْأَلَةِ المُرَاطَلَةِ. "فَتَبَيَّنَ بِذَلكَ أَنَّ التَّوزِيعَ مُقتَضَى العَقْدِ.

ولِهَذَا الأصلِ لَا يَجُوزُ بَيعُ صَاعِ حِنطَةٍ بِصَاعٍ فِيهِمَا أَو فِي أَحَدِهِمَا زَوَانٌ أَو قَصْلٌ كَثِيرٌ"؛ لأنَّه يَاخُذُ جُزءًا مِن المِكْيَالِ فَلَا تَتَحَقَّقُ المَمَاثَلَةُ. "ولَا بَأْسَ باليَسِيرِ مِنهُ"؛ لأنَّه لَا يُؤثِّرُ فِي الكَيلِ، نَعَم هَذَا اليَسِيرُ مُنهُ"؛ لأنَّه لَا يُؤثِّرُ فِي الكَيلِ، نَعَم هَذَا اليَسِيرُ يُؤثِّرُ فِي الوَزْنِ فَيُحتَنَبُ. "قَالَ: ولَا يَجُوزُ بَيعُ زُبْدٍ بِزُبْدٍ، وشَهدٍ بِشَهدٍ لِهَذَا الأصْلِ" يَعنِي: الجَهل بالمِمَاثَلَةِ، لِكُونِ المِحِيضِ والشَّمْع فِيهِمَا.

"الشَّرطُ الثَّانِي: الحلُول/ فَكُلُّ عِوضَينِ مُجتَمِعَينِ في عِلَّةِ تَحرِيمِ التَّفَاضُلِ فَلا يَجوزُ إسلَام ١٠٠٥ أَحَدِهمَا إلى الآخرِ، كالحِنطَةِ مَعَ الشَّعيرِ والدَّرَاهِم مَعَ الدَّنانيرِ" وعلى هذَا يكونُ احتِمَاعُ العِوَضَينِ فِي الطَّعمِ أو فِي النَّقْدِيَّةِ عِلَّةً لِتحرِيمِ النَّسِيئَةِ، والأصلُ فِي ذَلكَ قولُه ﷺ: (فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هذِه الأصْنافُ، فَبِيعُوا كَيفَ شِئْتُمْ، إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ). (١) "فَأَمَّا إسلامُ النَّقدَينِ فِي سَائرِ المَطْعُومَاتِ جَائزٌ؛ إذْ لَمْ يَجتَمِعَا فِي عِلَّةٍ واحِدَةٍ.

والشَّرطُ الثَّالثُ: التَّقَابُضُ، فَكُلُّ عِوضَينِ ثَبَتَ فِيهِمَا الرِّبَا بِعِلَّةٍ واحِدَةٍ فالشَّرطُ أَنْ يَتَقَابَضَا فِي المَّجْلِسِ، كالحِنْطَةِ بالحِنْطَةِ أو بالشَّعِيرِ، والذَّهَبَ بالذَّهَبِ أو بالفِضَّةِ"؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِن الخَبَرِ فِي أُوَّلِ المَجْلِسِ، كالحِنْطَةِ بالحِنْطَةِ أو بالشَّعِيرِ، والذَّهَبَ بالذَّهَبِ أو بالفِضَّةِ"؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِن الخَبَرِ فِي أُولِ البَّالِ. "فَإِنْ تَبَايَعَا صَرْفًا عَيْنًا بِعَينٍ وتَقَابَضَا ثُمَّ وجَدَ أَحَدُهمَا زَيْفًا فَلا سَبيلَ إلى الاسْتِبدَالِ"؛ لأنَّ النَّقد قِي الأصل بَاطِل ؛ إذْ بَاعَ النَّقد بالنَّقْدِ، وهذَا بَيع النَّحَاسِ بالنَّقدِ.

"فَلْيَسْتَأْنِفَا عَقدًا، وإنْ كَانَ بِغَيرِ الْعَينِ ولْكِنْ عَلَى الصِّفَةِ ثُمَّ تَقَابَضَا، ثُمَّ وجَدَ واحِدٌ منهما فِيمَا قَبَضَ زَيْفًا فأصَحُ الْقَولَينِ جَوازُ الاسْتِبدَالِ " أيضًا كما قَبلَ التَّفرُق؛ لأنَّ المِعقُودَ عَليهِ هَهُنَا مَا فِي الذِّمَّةِ وقَد قُبِضَ قَبلَ التَّفرُق، فَقبلَ التَّقرُقِ وبَعدَهُ سَواءٌ؛ اعتِبَارًا بالمسْلَمِ فِيهِ، فإنَّ الاسْتِبدَالَ فِيهِ جَائزٌ، سَواءٌ كانَ قبلَ التَّقرُقِ أو بَعدَهُ، كَذَلكَ هَهُنَا، ولكن "بِشَرطِ ألَّا يَتَقَرَّقا عَن مَجْلِسِ الاسْتِبدَالِ حتَّى يَتَقَابَضَا"؛ ويَاسًا عَلى بَحْلِسِ العَقدِ. "قَالَ: وتَحرِيمُ التَّفَرُقِ قَبلَ القَبضِ وتَحرِيمُ النَّسَاءِ جَارٍ فِي الجِنْسِ والجِنْسِ الواحِدِ، كما ذَلَّ عَليهِ الحَدِيثُ. (٢) وإذَا

<sup>(</sup>١) صحيح مسلم (٣/ ١٢١١) رقم (١٥٨٧) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وعمرو الناقد، وإسحاق بن إبراهيم، واللفظ لابن أبي شيبة، قال إسحاق: أخبرنا، وقال الآخران: حدثنا وكيع، حدثنا سفيان، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، عن عبادة بن الصامت، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلا بمثل، سواء بسواء، يدا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف، فبيعوا كيف شئتم، إذا كان يدا بيد».

<sup>(</sup>٢) «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلا بمثل، سواء بسواء، يدا بيد، فإذا

1/1.7

كَانَ/كذَلكَ فَلَا بُدَّ مِن مَعْرِفَةِ الجِنسِ والجِنسَينِ.

"وألبَانُ الحَيُوانَاتِ أَجنَاسٌ مُحتَلِفَةٌ، نَصَّ عَليهِ، وكذلك الخُلُولُ والأَدِقَّة والأَدْهَانُ"؛ لأنَّ أَصُولَهَا أَصْنَافٌ مُحتَلِفَةٌ"؛ أَصْنَافٌ مُحتَلِفَةٌ"؛ أَصْنَافٌ مُحتَلِفَةٌ"؛ أَصْنَافٌ مُحتَلِفَةٌ"؛ لاخْتِلَافِ الحَيَوانَاتِ الَّتِي هِي أَصُولُهَا، والفَرضُ جَوازُ التَّفَاضُلِ عِندَ احتِلَافِ الجِنْسِ، وتحرِيمهِ عِندَ اتَّحَادِهِ؛ لِمَا سَبَقَ.

اختلفت هذه الأصناف، فبيعواكيف شئتم، إذاكان يدا بيد».

# فَرْعٌ [لَا يُبَاعُ اللَّحْمُ بِالحَيَوانِ]

"لَا يَجُوزُ بَيْعُ اللَّحِمِ بِالْحَيَوانِ؛ لِلْحَبَرِ وَإِجَمَاعِ الْصَّحَابَةِ ﴿ اللَّهِ الْحَبَرُ مَا رُويَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (لَا يُباعَ حِيُّ بَيِّتٍ)، (١) وروى ابنُ عبَّاسٍ: أَنَّ جَزُورًا نُحِرَتْ على عَهْدِ أَبِي بَكرٍ ﴿ فَهُ فَجَاءَ رَجُلُ بِعَنَاقِ قَالَ: اعْطُونِي بِمَا خَيَّمًا، فَقَالَ أَبُو بَكرٍ: لَا يَصلُحُ هَذَا. (٢) والخبَرُ عَامٌ يَتَنَاوَلُ المَأْكُولَ وغَير المَأْكُولِ.

#### قَاعِدَتَانِ

## [فِي بَيْع العِينةِ، وقِيَامِ الخَرصِ مَقَامَ الكَيْلِ فِي العَرَايَا]

"إحدَاهُمَا: بَيعُ العِينةِ جَائزٌ، خِلَافًا لأبِي حَنِيفَة، وهو: أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ عَبْدًا بِأَلْفٍ إلى شَهرٍ ويُسْلِمهُ إلى المُشْتَرِي ثُمَّ يَشْتَرِيه مِنه نَقْدًا بِحَمسِمَائةٍ، فَالبَيْعَانِ صَحِيحَانِ" عِندَ الشَّافِعِيِّ هَ وَلَيسَ ذَلكَ رَبّا، وعِندَ أَبِي حَنِيفَةَ: البَيعُ الأوَّلُ صَحِيحٌ، والثَّانِي بَاطِلٌ. وعِندَ مَالِكٍ يَبطُلُ البَيعَانِ؛ لأَنَّ ذَلكَ ذَرِيعة إلى الرِّبًا، وقَالَ الشَّيخُ أَبُو مُحمَّدٍ: إِنْ كَانَ ذَلِكَ عَادَةً غَالِبَةً فِي قُطْرٍ صَارَ البَيعُ الثَّانِي كالمِشْرُوطِ فِي الأوَّلِ مِن جَهَةِ العُرْفِ، والمَتَعَارَفُ كالمِنطُوقِ بِهِ فَيبطلُ العَقدَانِ.

"القَاعِدةُ الثَّانِيَةُ: التَّحْمِينُ بالحَرْصِ لا يَقُومُ مَقَامَ الكَيْلِ فِي (بَابِ الرِّبَا)" كما سَبَقَ "إلَّا فِي القَاعِدةُ الثَّانِيَةُ: التَّحْمِينُ بالخَرْصِ لا يَقُومُ مَقَامَ الكَيْلِ فِي (بَابِ الرِّبَا)" كما سَبَقَ "إلَّا فِي أوانِهِ وفِي أيدِيهِم العَرَايَا؛ فقد رَحَّصَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ لِلفُقَرَاءِ الَّذِينَ لا نَقْدَ لَهُمْ (") يَشْتَرُونَ بِهِ رُطَبًا فِي أوانِهِ وفِي أيدِيهِم

<sup>(</sup>۱) مسند الشافعي - ترتيب سنجر (٣/ ٢٠٢)، باب النهي عن بيع الحيوان باللحم، رقم (١٤٥٦) - أخبرنا الشافعي رضي الله عنه، قال: أخبرنا مسلم، عن ابن جريج، عن القاسم بن أبي بزة، قال: قدمت المدينة، فوجدت جزورا قد جزرت فجزئت أجزاء، كل جزء منها بعناق، فأردت أن أبتاع منها جزءا، فقال لي رجل من أهل المدينة: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحى أن يباع حي بميت، قال: فسألت عن ذلك الرجل، فأخبرت عنه خيرا.

<sup>(</sup>۲) معرفة السنن والآثار (۸/ ٦٦) رقم (۱۱۱٤٣) - ورواه في القديم عن رحل، عن صالح مولى التوأمة، عن ابن عباس، أن جزورا، نحرت على عهد أبي بكر فجاء رجل بعناق، فقال: أعطوني جزء بحذه العناق، فقال أبو بكر الصديق: لا يصلح هذا، جاء في البدر المنير (٦/ ٤٨٧ - ٤٨٨): "وأما أثره: فهو ما روي «أن جزورا نحرت على عهد أبي بكر رضي الله عنه فجاء رجل بعناق، فقال: أعطوني جزورا. فقال أبو بكر: لا يصلح هذا» ذكره المزني تلو خبر سعيد بن المسيب، فقال: وعن ابن عباس «أن جزورا نحرت على عهد أبي بكر، فجاء رجل بعناق فقال: أعطوني ... » إلى آخره كما ذكره الرافعي سواء، ورواه الشافعي في «الأم» عن ابن أبي يحبي، عن صالح مولى التوءمة، عن ابن عباس، عن أبي بكر الصديق «أنه كره بيع اللحم بالحيوان» ورواه في القديم، عن رجل، عن صالح مولى التوءمة، عن ابن عباس «أن جزورا نحرت على عهد أبي بكر فجاء رجل بعناق، فقال: أعطوني جزورا بحذه العناق. فقال أبو بكر الصديق: لا يصلح هذا» قال: فلم يرو في هذا عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – شيء، كان قول أبي بكر الصديق فيه مما ليس لنا خلافه؛ لأنا لا نعلم أن أحدا من أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال بخلافه، وإرسال سعيد بن المسيب".

<sup>(</sup>٣) صحيح البخاري (٣/ ٧٦) رقم (٢١٩٢) – حدثنا محمد هو ابن مقاتل، أخبرنا عبد الله، أخبرنا موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، عن زيد بن ثابت رضي الله عنهم: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في العرايا أن تباع بخرصها كيلا» قال موسى بن عقبة والعرايا: «نخلات معلومات تأتيها فتشتريها»، و صحيح مسلم (١٦٩/٣) رقم (١٥٣٩).

فُضُولُ قُوتٍ مِن التَّمْرِ، فَيَجُوزُ لَهُم شِرَاءُ الرُّطَبِ عَلَى رُؤُوسِ النَّحْلِ بالتَّمْرِ المَوضُوعِ عَلَى الأَرْضِ فِيمَا دُونَ/ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ بِشَرِطِ الْخَرْصِ" وتقدير الرُّطَبِ تَمْرًا؛ طلبًا للمُمَاثَلَةِ كما فِي الحَبَرِ. (١) والغَرَضُ مِن الحَرْصِ "هو: أَنْ يَكُونَ قَدْرَ التَّمْرِ الَّذِي يَرجِعُ إليهِ الرُّطَبُ مِثلَ التَّمْرِ المَوضُوعِ على الأَرْضِ، ويُشتَرَطُ تَسْلِيمُ التَّمْرِ والتحلية قَبلَ التَّفَرُّقِ"؛ حَذَرًا مِن الرِّبَا.

"ويُشتَرَطُ الحَاجَةُ إليهِ حَتَّى لَا يَجُوزِ لِلغَنِيِّ عَلَى أَحَدِ المَذْهَبَينِ"؛ إِذِ الرُّخْصَةُ ورَدَت فِي حَقِّ الْفُقَرَاءِ، وهذا يُستَمَّى بَيعُ المُزابَنَةِ. "ولا يَجوزُ بَيْعُ المُحَاقَلَةِ، وهو: أَنْ يَشْتَرِي الزَّرْعَ فِي الأَرْضِ وقَد تَسَنْبَلَ واشْتَدَّ بالحِنْطَةِ المَوضُوعَةِ على الأَرضِ"؛ لأَنَّ النَّبِيَّ عَلَى عَنْ بَيْعِ المِحَاقَلَةِ، وعَن بَيْعِ المَزابَنَةِ لَسَنْبَلَ واشْتَدَّ بالحِنْطَةِ المَوضُوعَةِ على الأَرضِ"؛ لأَنَّ النَّبِيَّ عَلَى الحُصُوصِ" بالتَّمْرِ والزَّبِيبِ. إلَّا فِي الرُّطَبِ والعِنَبِ عَلى الحُصُوصِ" بالتَّمْرِ والزَّبِيبِ.

البَابُ الثَّالِثُ: فِي جَوَازِ العَقْدِ وَلُزُومِهِ.

"ووضعُ البَيْعِ عَلَى اللُّزُومِ، والجَوَازُ عَارِضٌ، وأَسْبَابُهُ سِتٌّ:

الأوّلُ: اجتِماعُ المُتَعَاقِدَينِ فِي مَجلِسِ العَقدِ سَببٌ للجَوازِ بِحُكمِ الخَبَرِ"؛ وهو قولُه الطّيّلا: (البيّعانِ بِالخِيارِ مَا لَمْ يَتَفَرّقا، أَوْ يَقُول أَحَدُهُمَا للآخرِ: اخْتَرْ). (البيّعانِ بِالخِيارِ مَا لَمْ يَتَفَرّقا، أَوْ يَقُول أَحَدُهُمَا للآخرِ: اخْتَرْ، فَيَثبُتُ خِيَارُ المَجلِسِ فِي كُلِّ بَيعٍ بالسُّنَّةِ. "ويَنتَهِي بأَنْ يَتَفَرَّقَا بِأَبْدَانِهِمَا، أَو أَنْ يَقُولَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: اخْتَرْ، فَيَختَارَ الإجَازَة ! لِمَا بِلسُّنَةِ. "ويَنتَهِي بأَنْ يَتَفَرَّقَا بِأَبْدَانِهِمَا، أَو أَنْ يَقُولَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: اخْتَرْ، فَيَختَارَ الإجَازَة ! لِمَا بَلْنَ مِن الحَديثِ. "وهَلْ يُورَّثُ؟ فَعَلَى قَولَيْنِ " أَحَدُهُمَا: لَا اللهُ لَمَّا بَطُلَ بِمُقَارَقَةِ المِكَانِ فَبِمُفَارَقَةِ الدُّنْيَا أَوْلَى أَنْ مِن حُقُوقِ العَقدِ فَيُورَّثُ كَالعَقدِ.

"الثَّانِي: خِيَارُ الشَّرْطِ ثَلاثَةُ أيَّامٍ فَمَا دُونَهُ سَبِبٌ لِلجَوازِ"؛ لِقولِه ﷺ لِجَبَّانَ بنِ منقِذٍ:

<sup>(</sup>١) «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلا بمثل، سواء بسواء، يدا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف، فبيعوا كيف شئتم، إذا كان يدا بيد».

<sup>(</sup>۲) صحيح البخاري (۳/ ۷۰) رقم (۲۱۸۷) - حدثنا مسدد، حدثنا أبو معاوية، عن الشيباني، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «نحى النبي صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة، والمزابنة»، وصحيح البخاري (۳/ ۷۰) رقم (۲۱۸٤) - قال سالم: وأخبرني عبد الله، عن زيد بن ثابت: " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، رخص بعد ذلك في بيع العربة بالرطب، أو بالتمر، ولم يرخص في غيره. وصحيح مسلم (۱۱۲۸/۳) رقم (۱۵۹۹) وحدثني محمد بن رافع، حدثنا حجين بن المثنى، حدثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحى عن بيع المزابنة والمحاقلة»، " والمزابنة: أن يباع ثمر النخل بالتمر، والمحاقلة: أن يباع الزرع بالقمح، واستكراء الأرض بالقمح "، وصحيح مسلم (۳/ ۱۱۷۹) رقم (۱۵۶۵) حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا يعقوب يعني ابن عبد الرحمن القاري، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: «نحى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة، والمزابنة».

<sup>(</sup>٣) صحيح البخاري (٣/ ٢٤) رقم (٢١٠٩) - حدثنا أبو النعمان، حدثنا حماد بن زيد، حدثنا أيوب، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: «أو يكون بيع عنهما، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، أو يقول أحدهما لصاحبه اختر»، وربما قال: «أو يكون بيع خيار».

1/1.4

(إِذَا بِايَعَتَ فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ، وَلِيَ الْخِيَارُ ثَلَاثًا) (١) وَكَانَ يُخْدَعُ فِي البِيَاعَاتِ. "وسَواءٌ شَرَطَهُ/ دُفْعَةً واحِدَةً، أو شَرَطَ يَومًا ثم زَادَ في ذلك اليَومِ يَومَينِ آخَرَينِ"؛ لأنَّ العَقدَ جَائزٌ، فَلهُ فِي مُدَّةِ الجَوازِ الزِّيَادةُ والحَذْف، كما قَدَّمناهُ. "قالَ: ولا مَدخَلَ لِهَذَا الخِيَارِ فِي السَّلَمِ والصَّرْفِ" بِحَالٍ، أعنِي: خِيَارَ الشَّرطِ؛ لأنَّ مُقتَضَاهُ تَأْخِيرُ اللَّرُومِ أو تأخِيرُ الملِكِ، والشَّرْعُ مَنَعَ مِن تَأْخِيرِ القَبْضِ فِي العَقْدَينِ؛ عَقْدُ السَّلَمِ وعَقْدُ الصَّرْفِ، فَتَأْخِيرُ اللَّرُومِ أو المِلكِ أَوْلَى بِالمَنْع. "ويَدخُلُ غَيرهُما مِن البيُوعِ"؛ لِحِدِيثِ حِبَّانَ.

"وإعتَاقِ البَانعِ ووطنهِ فِي المُدَّةِ فَسْخٌ"؛ لأنَّ ذلكَ يَقْتَضِي المِلْكَ. "وهُمَا مِن المُشْتَرِي إِجَازَةً"؛ لأنَّ النَّهُمَا يَبْتَنِبَانِ عَلَى تَقَدِّم المِلكِ. "وسُكُوتُ البَانعِ وهو يُشَاهِدُ المُشْتَرِي يَطَاهَا لا يَكُونُ إِجَازَةً "؛ لأنَّ السُّكُوتَ مُتردّدٌ يَعَمِلُ الرِّضَى وغَيره، فلا يَدُلُّ عَلَى الإجَازَةِ" بَلْ يَكُونُ لَه الحِيّارُ كمَا كانَ وإنْ سَلَّمَ الثَّمْنَ إلى البَائعِ؛ لأنَّه أَحَدُ العِوَصَدْنِ فِيه، فَكانَ كَتَسلِيمِ المَسْتَرِي. "ولو انْفَرَدَ أَحَدُهُما بالفَسْخِ صَحَّ"؛ لأنَّه حَقّهُ وهو مُمَكَّنَ مِن اسْتِيفَاءِ حَقِّه مُنفَرِدًا وغَير المِيعِ إلى المِشْتَرِي. "ولو انْفَرَدَ أَحَدُهُما بالفَسْخِ صَحَّ"؛ لأنَّه حَقّهُ وهو مُمَكَّنَ مِن اسْتِيفَاءِ حَقِّه مُنفَرِدًا وغَير المِيعِ إلى المِشْتَرِي. "وخِيارُ الشَّرطِ مَورُوتْ"؛ لأنَّه مِن حُقُوقِ العَقدِ فَيُورَّثُ كَالعَقدِ. "قَالَ: وفِي المِلكِ فِي مُدَّةِ الخِيارِ ومَجلِسِ العَقدِ فَلَورُوثَ"؛ لأنَّه للمُشْتَرِي؛ لوجودِ سَبِ النَّقلِ وهو البَيعُ. والثَّانِي: أنَّه المُسْتَرِي وَلَمِكُونِ الخِيَارِ، والمِلكُ يُرَادُ للتَّصَرُفِ. والثَّانِي: أنَّه للبَائعِ؛ لأنَّ المِشْتَرِي لا يَقْدِرُ على التَّصَرُفِ فِيه في زَمَانِ الخِيَارِ، والمِلكُ يُرَادُ للتَّصَرُفِ. والثَّائِي: أنَّه المَنْ عَنْ المِشْتَرِي لا يَقْدِرُ على التَّصَرُفِ فِيه في زَمَانِ الخِيَارِ، والمِلكُ يُرَادُ للتَّصَرُفِ. والثَّائِثُ: أنَّه المَثْتَرِي والمَنْ للمُ الْخِيَارِ، والمَنَفُ هَهُنَا. "قَالَ: الصَّحِيخِ: إنْ كَانَ المِثيَارُ لِأَحْدِهِمَا فَالْمِلكُ مَا التَّاتِعُ وَلَا النَّيْعِ وحَدَهُ دُونَ البَائعِ وحَدَهُ دُونَ البَائعِ مِنْ مَنْ ضَرِطِ الخِيَارِ، وإنْ كَانَ للمُشتَرِي وحدَه دُونَ البَائعِ وقدَ ثَمَّ السَّبَهِ مِن حَهَةِ البَائعِ، وإنْ كَانَ للمُشتَرِي وحدَه دُونَ البَائعِ فَقد ثَمَّ السَّبَهِ مِن حِهَةِ البَائعِ، وإنْ كَانَ للمُشتَرِي وحدَه دُونَ البَائعِ فَقد ثَمَّ السَّبَهِ مِن حِهَةِ البَائعِ، وإنْ

۱۰۷ /ب

<sup>(</sup>۱) مسند الحميدي (۱/ ۳۷۷) رقم (۲۷۷) - حدثنا الحميدي قال: ثنا سفيان، قال: ثنا محمد بن إسحاق، عن نافع، عن ابن عمر، أن منقذا سفع في رأسه في الجاهلية مأمومة، فخبلت لسانه، وكان إذا بايع يخدع في البيع، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: " بايع وقل: لا خلابة، ثم أنت بالخيار ثلاثا " [ص: ٥٣٨]، قال ابن عمر: فسمعته يبايع، ويقول: لا خذابة، و مصنف ابن أبي شيبة (٧/ ٢٠٦) رقم (٣٦٣٢٨) - عباد بن العوام، عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن يحيى بن حبان، قال: قال: إنما جعل ابن الزبير عهدة الرقيق ثلاثة لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لمنقذ بن عمرو: قال: لا خلابة إذا بعت بيعا فأنت بالخيار ثلاثا "، والمستدرك على الصحيحين للحاكم (٢/ ٢٦) رقم (٢٠ ٢١) - حدثنا علي بن عيسى الحيري، حدثنا إبراهيم بن أبي طالب، حدثنا ابن أبي عمر، حدثنا سفيان، حدثني محمد بن إسحاق، عن نافع، عن ابن عمر، قال: كان حبان بن منقذ رحلا ضعيفا وكان قد سفع في رأسه مأمومة، فجعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم الخيار فيما اشترى ثلاثا، وكان قد ثقل لسانه، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: " بع وقل: لا خلابة " فكنت أسمعه يقول: لا خذابة، وكان يشتري الشيء ويجيء به أهله، فيقولون: هذا غال فيقول: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد خيري في بيعي [التعليق - من تلخيص الذهبي] ٢٠٠١ - صحيح.

<sup>(</sup>٢) الأول قوله صلى الله عليه وسلم: (إذَا بايَعتَ فَقُل: لَا خِلَابَةً، وَلِيَ الخِيَارُ ثَلَاثًا)، والثاني: (البيّعانِ بِالخِيارِ مَا لَمْ يَتَفَرّقا، أَوْ يَقُول أَحَدُهُمَا لِلآخَر: احْتَرْ).

كَانَ الخِيَارُ لَمُمَا فالصَّحِيحُ الوَقفُ للتَّعَارُضِ. "فَإِنْ تَمَّ حَكَمنَا بِهِ للمُشتَرِي مِن وقتِ العَقدِ، وإنْ فَسَخَ حَكَمنَا بأنَّهُ مَا زَالَ عَن مِلكِ البَائع.

والإعتَاقُ، والاسْتِيلَادُ، والكَسبُ، والنَّتاجُ وغَير ذلك كله مِن فُرُوع المِلكِ، فَحُكمُه يَتْبَعُ الملك"؛ إذْ هي ثَمَرَاتُ المِلكِ.

"السَّببُ الثَّالِثُ: يَثبُتُ خِيَارُ الرُّؤيَةِ للمُشتَرِي إِذَا صَحَّحنَا شِرَاءَ الغَائبِ" كما وَرَدَ فِي الخَبَرِ؟ (١) إذْ لَا قَائلَ باللُّزُومِ قَبلَ الرُّؤيّةِ. "والصَّحِيحُ: إثبَاتُ خِيَارِ المَجْلِسِ فِيهِ" كمَا فِي بَيْع الحَاضِرِ.

"ثم عِندَ الرُّؤيَةِ يَثبُتُ خِيَارُ الرُّؤيَةِ للمُشتَرِي" دُونَ البَائع، فإنَّ جَانِبَه بَعِيدٌ عَن الخِيَارِ ؛ ولذلكَ إذَا ظَنَّ المبِيعَ مَعِيبًا فَإِذَا هُو سَلِيمٌ لَا خِيَارَ لَهُ وإن اسْتَضَرَّ بِهِ.

"الرَّابِعُ: خِيَارُ الخُلْفِ، وهو: أَنْ يَشتَري بِشَرطِ أَنْ يَكُونَ خِيَارًا أَو كَاتِبًا أَو مَا يَجري مَجْرَاهُمَا، فإذا أخلَفَ الشُّوطَ ثَبَتَ له الخِيَارُ على الفور"؛ لأنَّه التَزَمَ له بالشَّرطِ وَصفًا يُقَابِلُه حَذفٌ مِن العِوَض المِذُولِ وقَد أَخلَفَ فَثَبتَ له الخِيَارُ دَفعًا للضَّرِ، والضَّابِطُ فِي هذَا أنَّه مَهمَا شَرَطَ وَصْفًا يَتَعَلَّقُ بفواته نقصَانُ مَالية، فإذَا فُقِدَ تَبَتَ الخِيَارُ للمُشتَرِي.

"السَّببُ الخَامِسُ: خِيَارُ التَّصْرِيَةِ، وقَد نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنهَا"، فقَالَ/: (لَا تُصَرُّوا الإبلَ والبَقَرَ وَالغَنَمَ، فَمَن ابْتَاعَهَا فَوَجَدَهَا مُصْرَاةً، فَهُو بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا ثَلَاثًا: إِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا ورَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِن تَمْرٍى. (٢) "قَالَ: فإنْ فَعَلَ ذَلكَ فَاعِلٌ فَصَرَّى أَخلَافَ النَّاقَةِ يَومًا أو يَومَين فَامتَلَأت لَبَنًا ثم بَاعهَا تَدْلِيسًا فَمُبتَاعهَا مُخَيَّرٌ ثَلاثَةَ أيَّامٍ؛ فإنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِن التَّمر بَدَلَ لَبَنِ التَّصْرِيَةِ"، ومعنى التَّصْرِيَةِ: أَنْ يَشُدَّ أَخْلَافَ النَّاقَةِ ليجتَمِعَ فِيهَا اللبَن، فَيَظُنُّ المِشتَرِي غَزَارَةَ اللَّبَنِ. والدَّلِيلُ عَلَى ذَلكَ كُلُّه الحَدِيثُ المِذْكُورُ.

وقولُه "قلَّ اللَّبنُ أو كَثُرَ عَلَى الأصَحِّ" يُريدُ: أنَّ الوَاحِبَ صَاعًا مِن التَّمرِ، ولا يَقومُ غَيرهُ مَقامَه؛

<sup>(</sup>١) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (٨/ ٤٤) رقم (١٤٢٣٧) – عبد الرزاق قال: أخبرنا معمر، عن أيوب، عن ابن سيرين قال: «إذا ابتاع رجل منك شيئا على صفة فلم تخالف ما وصفت له فقد وجب عليه البيع» قال أيوب: وقال الحسن: «هو بالخيار إذا رآه»، و سنن الدارقطني (٣/ ٣٨٢) رقم (٢٨٠٣) - ثنا دعلج بن أحمد ، ثنا محمد بن علي بن زيد ، نا سعيد بن منصور ، نا إسماعيل بن عياش ، عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم ، عن مكحول ، رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من اشترى شيئا لم يره فهو بالخيار إذا رآه إن شاء أخذه وإن شاء تركه». قال أبو الحسن: هذا مرسل وأبو بكر بن أبي مريم ضعيف.

<sup>(</sup>۲) صحیح البخاری (۳/ ۷۰) رقم (۲۱ ٤٨) صحیح مسلم (۳/ ۱۱۵۵) رقم (۱۵۱۵) حدثنا یحپی بن یحپی، قال: قرأت علی مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا يتلقى الركبان لبيع، ولا يبع بعضكم على بيع بعض، ولا تناحشوا، ولا يبع حاضر لباد، ولا تصروا الإبل والغنم، فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها، فإن رضيها أمسكها، وإن سخطها ردها وصاعا من تمر "، ولم أقف على رواية فيها ذكر البقر.

تَعَبُّدًا واتِّبَاعًا للتَّوقيفِ. ومِن الأصحابِ مَن رَأَى غَيرَه مِن الأقواتِ يَقُومُ مَقَامَه، كما في صَدَقةِ الفِطْرِ. ومُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ: أَنَّ الصَّاعَ مِنَ التَّمْرِ يَجِبُ إخرَاجُهُ، وإنْ زَادَ على قِيمَةِ شَاةٍ تَعَبُّدًا أيضًا. ومنهم مَن قَالَ: إن زَادَت قِيمتُه عَلى الشَّاةِ أو عَلى نِصْفِهَا لَمْ تُوجب كَمَالَ الصَّاعِ، وكِلَا المسألتينِ قَدْ تَرَدَّدَ فِيهِمَا الأصحابُ. "والثَّلَاثَةُ تقدِيرٌ بالسُّنَّةِ، (۱) وإنْ علم التَّصْرِيَةَ فِي اليَومِ الأوَّلِ امتَدَّ خِيَارُه أيضًا كما مَدَّهُ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ يُرِيدُ: إلى التَّلَاثَةِ. (۱) "قَالَ: وإنْ أَجَازَ ثم وَجَدَ عَيبًا آخَرَ فَرَدَّ رَدَّ صَاعًا مِن التَّمْرِ بَدَلَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ الْمَدْ الْمَدْنَةِ. (۲) "قَالَ: وإنْ أَجَازَ ثم وَجَدَ عَيبًا آخَرَ فَرَدَّ رَدَّ صَاعًا مِن التَّمْرِ بَدَلَ لَبَنِ التَّصْرِيَةِ"؛ لأنَّ البَدَلَ فِيهِ لِكُونِ اللَّبَنِ مَوجُودًا حَالَ العَقدِ، فَكَانَ الرَّدِ هَهُنَا بِمَنزِلَةِ الرَّدِ بِعِيبِ التَّصْرِيَةِ. الْمَنْ البَدَلَ فِيهِ لِكُونِ اللَّبَنِ مَوجُودًا حَالَ العَقدِ، فَكَانَ الرَّدِ هَهُنَا بِمَنزِلَةِ الرَّدِ بِعِيبِ التَّصْرِيَةِ. الْمَا اللهُ عَدَلَ العَقدِ فللمُشْتَرِي، لا بَدَلَ عَليهِ فِيهِ؛ لأنَّ الخَرَاجَ بالضَّمَانِ" وقد كَانت في ضَمَانِهِ فَكَانَ لَهُ خَرَاجَهَا وزَوائدَهَا.

"السَّبَبُ السَّادِسُ: خِيَارُ العَيْبِ، وللمُبتَاعِ رَدُّ المَبِيعِ بِكُلِّ عَيبٍ يُنقُص القِيمَةَ نُقْصَانًا بَيِّنًا/ إذَا كَانَ له ذَلك لأنَّه لم يُسَلَم له المِيعُ كما ابْتَاعَ، فَثَبتَ له الرَّدُّ كما في المُصرَّاةِ، ويكونُ مَا قَبْل القَبْضِ كما قَبْل العَقدِ في حُدُوثِ العَيْبِ؛ لأنَّ البَيعَ مَا لَمْ يُقْبَضْ يَكُونُ فِي ضَمانِ البَائعِ بَعدُ، فهو كما قَبْلَ العَقدِ في حدُوثِ العَيْبِ وتُبُوتِ الرَّدِّ بِه. "قَالَ: ومَوانِعِ الرَّدِّ أَرْبَعَة:

الأَوَّلُ: التَّاخِيرُ بَعدَ المَعرِفَةِ؛ فإنَّه ثَابِتٌ على الفَورِ"؛ فإنَّه لم يَثْبُت للتَّرَوِّي والتَّأَمُّل، وإثَّمَا ثَبَتَ لِعَيبٍ ظَهَرَ عِندَهُ وتَحَقَّقَ، فلا مَعنَى للتَّرَاخِي فِيه، ويكونُ تَأْخِيرُهُ مِن غَيرِ عُذْرٍ رِضَى مَا تَضَمَّنَه العَقدُ مِن اللَّرُومِ.

"الثّاني: شَرطُ البَرَاءَةِ عَنِ العَيبِ؛ فإنَّه صَحِيحٌ فِي قَولِه الجَدِيدِ"؛ لأنَّ مَضمُونَ هذَا الشَّرطِ اللُّزُومِ وهو مُقْتَضَى العَقدِ. "ثُمَّ القِيَاسُ أَنْ يَبرَأُ مِن كُلِّ عَيبٍ" على مُقْتَضَى الشَّرطِ. "أو لا يَبْرَأُ عَن شَيءٍ"؛ لكُونِ الشَّرطِ لَغُوًا، فإنَّ خِيَارَ الرَّدِّ بالعَيبِ ثَابتٌ لَه شَرعًا فَلا يَسْقُطُ بِشَرْطِهِ، فالقِيَاسُ هذَانِ القَولانِ. "غَيرَ لكُونِ الشَّرطِ لَغُوًا، فإنَّ خِيَارَ الرَّدِّ بالعَيبِ ثَابتٌ لَه شَرعًا فَلا يَسْقُطُ بِشَرْطِهِ، فالقِيَاسُ هذَانِ القَولانِ. "غَيرَ أَنَّ الأَثَر عَن عُثمانَ هَا: "ولا يَبرَأُ عَن عَيبٍ لَم يَعلَمُه"؛ (") لمسيسِ الحَاجَةِ إليهِ. "ولا يَبرَأ عَن عَيبٍ لَم يَعلَمُه"؛ (") لمسيسِ الحَاجَةِ إليهِ. "ولا يَبرَأ عَن عَيبٍ

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۳/ ۷۰) رقم (۲۱ ٤٨) – حدثنا ابن بكير، حدثنا الليث، عن جعفر بن ربيعة، عن الأعرج، قال أبو هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم: " لا تصروا الإبل والغنم، فمن ابتاعها بعد فإنه بخير النظرين بعد أن يحتلبها: إن شاء أمسك، وإن شاء ردها وصاع تمر " ويذكر عن أبي صالح، ومجاهد، والوليد بن رباح، وموسى بن يسار، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «صاع تمر»، وقال بعضهم عن ابن سيرين: «صاعا من طعام، وهو بالخيار ثلاثا»، وقال بعضهم: عن ابن سيرين «صاعا من تمر»، «ولم يذكر ثلاثا، والتمر أكثر».

<sup>(</sup>٢) ينظر الحاشية أعلاه

<sup>(</sup>٣) معرفة السنن والآثار (٨/ ١٣٢)، باب بيع البراءة، رقم (١١٣٨٧) – قال الشافعي رحمه الله: إذا باع الرجل العبد أو شيئا من الحيوان بالبراءة من العيوب، فالذي نذهب إليه والله أعلم قضاء عثمان بن عفان: «أنه برئ من كل عيب لم يعلمه، ولم يبرأ من عيب علمه ولم

عَلِمَه فَكَتَمَه"؛ لِتَلْبِيسَةِ ذَلك عَليهِ، فَحصَلَ فِي المسْأَلةِ ثَلاثَةُ أَقَوَالٍ، والشَّيخُ أَبُو مُحمَّدٍ خَصَّصَ الأَثَرَ المرويَّ عَن عُمرَ عَلَيْهِ بالحَيوانِ؛ (١) إذْ قَلَّمَا يَخْلُو الحَيَوانُ عَن عَيبٍ بَاطِنٍ، فَدَعَت الحَاجَةُ إلى التَّبرىء مِنه.

"القَّالَثُ: زَوَالُ المِلكِ عَنِ المَبِيعِ بِالهِبَةِ أَو البَيْعِ يَمنَعُ الرَّدُّ الأَنَّه اسْتَدرَكَ الظُّلامَةَ بِأَن بَاعَه كما اشْتَرَاهُ. "فَإِنْ عَادَ إليهِ بِشِرَاءٍ أَو إِتهَابٍ لَمْ يَجُز الرَّدُّ على بَائعِه الأَوَّلِ"؛ لأنَّه لمَّ يَتَلَقَّ هذَا الملِكَ مِن اسْتَرَاهُ مِنه ثَم الثَّانِي إِنْ رَضِيَ بِه أَمْسَكَهُ/ وإِنْ ردَّ عَليهِ بالعَيبِ جَازَ جِهَتِهِ، بَلْ يَرُدّه على البَائعِ الثَّانِي الَّذِي اسْتَرَاهُ مِنه ثُم الثَّانِي إِنْ رَضِيَ بِه أَمْسَكَهُ/ وإِنْ ردَّ عَليهِ بالعَيبِ جَازَ لهُ حِينَئذٍ الرَّدُّ عَلَى الأَوَّل؛ لأَنَّ العَائدَ هَهُنَا هو المِلكُ الأَوَّلُ، وهذَا مَعنَى قَولُه "وإِنْ عَادَ إليهِ بِالعَيبِ جَازَ لَهُ الرَّدُ عَلَى الأَوَّل؛ لأَنَّ العَائدَ هَهُنَا هو المِلكُ الأَوَّلُ، وهذَا مَعنَى قَولُه "وإِنْ عَادَ إليهِ بِالعَيبِ جَازَ لَهُ الرَّدُ عَلَى الأَوَّلِ.

1 . 9

"الرَّابِعُ: أَنْ يَنقُصَ المَبِيعُ بِطَرَيَانِ عَيبٍ حَادِثٍ فَيَمتَنعُ الرَّدُّ"؛ لأَنَّه أحدَه مَعَ عَيبٍ واحِدٍ، فلا يَرُدِّ مَعَ عَيْبَينِ. "ولا يَمتَنعُ بالاسْتِخدَامِ ووطْيءِ النَّيِّبِ؛ لأَنَّه لا يَنقُصُ، ولا يُرَدُّ الجَوزُ مَكسُورًا فِي أَحَدِ القَولَينِ"؛ لحدُوثِ عَيبِ الكَسْرِ فِيهِ. "ولا البِطِّيخُ إذَا وجَدَهُ مُرًّا أو مُدَودًا فِي قَولٍ"؛ لِمَا ذَكَرنَاهُ. "وقِيلَ: إنَّه يُرَدُّ؛ لأَنَّ طَرِيق مَعرِفتِهمَا الكَسْرِ" فِي الجَوزِ "والقَطْعُ" فِي البِطِّيخِ. "ثم يَلزَمُه أَنْ يَرُدُّ مَعَه أَرْشَ الكَسْرِ على هذَا القَولِ" وهو مَا نَقَصَ مِن قِيمَتِهِ؛ لِحُصُولِ النَّقْصِ فِيهِ بِفِعْلِهِ. وعلى القولِ الأوَّلِ: يَرْجِعُ المِشْتَرِي بِالأَرْشِ؛ لِتَعَذُّرِ الرَّدِّ بِإحْدَاثِهِ الكَسْرَ فِيهِ وقَد أَمْكَنَهُ مَعْوِفَة ذَلك مِن غَيرِ كَسْرٍ؛ بِأَنْ يَعْرَزَ فِيه إِبْرَةً، هذَا فِي المَرِّدِ فَلا يُمُكِنُ مَعرِفَته إلَّا بِالقَطع، فكانَ ذَلك القَدْر مِن ضَرُورَةِ حُصُولِ العِلْمِ بِالعَيْب.

والشَّيخُ أَبُو مُحَمَّدٍ أَجْرَى القَولَينِ فِي المِدَودِ دُونَ المِّ. "ولا يَجُوزُ رَدُّ بَعضِ المَبِيعِ؛ لأنَّ التَّبْعِيضَ إضْرَازٌ، إلَّا إِذَا اشْتَرَى رَجُلانِ مِن رَجُلٍ عَبْدًا فلأحدِهِمَا الانْفِرَادُ بِرَدِّ نَصِيبِه بِالعَيْبِ؛ لأنَّه كُل مَا اشْتَرَاهُ" سَاعَدَه شَرِيكُه أَو لَمْ يُسَاعِدُه؛ فَإِنَّ الصَّفقَة تَعَدَّدِت بِتَعَدُّدِ المِشْتَرِي، فالبَائعُ كَأَنَّه بَاعَ مِن كُلِّ السَّفقَة بِتَعَدُّدِ الصَّفقَة بِتَعَدُّ اللَّهُ حَقَّ البَائعِ، فَكَأَنَّه اشْتَرَى مِن كُلِّ واحِدٍ نِصْفَهُ. "قَالَ: ومَهمَا رَدَّ فَلا يَحتَاجُ إلى رِضَى الثَّانِي"؛ لأنَّه حَقَّ البَائعِ، فَكَأَنَّه اشْتَرَى مِن كُلِّ واحِدٍ نِصْفَهُ. "قَالَ: ومَهمَا رَدَّ فَلا يَحتَاجُ إلى رِضَى الثَّانِي"؛ لأنَّه حَقْ نَابِتُ لَه شَرْعًا، فَهو المستَقِلُ بِهِ. "ولا إلى قَضَاءِ القَاضِي"؛ لِمَا ذَكَرنَاهُ. "وَمَهمَا تَعَذَّرَ الرَّدُ بِطَرَيَانِ عَيْبٍ حَادِثٍ / فَلهُ المُطَالَبَةُ بِالأَرْشِ"؛ جَبْرًا لِمَا فَاتَه بِالعَيبِ. "وكَيفِيَّتُه: أَنْ يَنظُرَ كُمْ نَقَصَ مِن القِيمَةِ، فَإِنْ نَقَصَ الغَشْرَ اسْتَرَجَعَ عُشْرَ الثَّمَنِ لَا عُشْرَ القِيمَةِ"؛ لأنَّه بَدَل الجُزءِ الفَائِتِ، ولو كَانَ الكُلُّ فَاتًا لَرَحَعَ فَقَصَ الغَشْرَ اسْتَرَجَعَ عُشْرَ الثَّمَنِ لَا عُشْرَ القِيمَةِ"؛ لأنَّه بَدَل الجُزءِ الفَائِتِ، ولو كَانَ الكُلُّ فَاتًا لَرَحَعَ

يسمه».

<sup>(</sup>١) لم أقف عليه عن عمر رضي الله عنه، ووقفت على الأثر عن عثمان رضي الله عنه كما في معرفة السنن والآثار كما في الحاشية أعلاه.

بِكُلِّ النَّمَنِ \* فَكذلك فِي الجُزءِ الفَائتِ يَرجِعُ بِجُزْءٍ مِنَ الثَّمَنِ.

"هذه أسْبَابُ النِيَارِ وَدَوافِعه، أمّا التَّدْلِيسُ بِمَا يُوجِبُ غِشًا فَحَرَامٌ" قَالَ عَلَيْ: (مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنّا). (١) "ولكِنْ لَا يُفْسَخُ بِه البَيعُ"؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَلَيْ صَحَّح بَيعَ المِصَرَّاةِ مَعَ الخِيَارِ، (١) كذلك هَهُنَا. والتَّدلِيسُ، هو: أَنْ يَبِيعَ سِلْعَةً يَعْلَمُ بِمَا عَيْبًا وَيُخْفِيه، أَو يُحْدِثَ فِيه صِفَةً يَلتَبِسُ بِمَا الحَالُ على المِشْتَرِي؛ كَتَحْعِيدِ شَعرِ الجَارِيَةِ وَتَحْمِيرِ وَجْهِهَا وغير ذلك هذا حَرامٌ؛ للحَبَرِ. (١)

#### فَرْعَانِ

# [فِي حُكْمِ زَوائدِ المَبِيعِ إِذَا رُدَّ بِالعَيْبِ، والاخْتِلَافِ فِي قِدَمِ العَيْبِ]

"أَحَدُهُمَا: إِذَا رِدَّ بِالعَيْبِ فَالغَلَّةُ والثَّمَرَةُ وزَوَائدُ الفَوَائدِ للمُشْتَرِي"؛ لقوله ﷺ: (الخَراجُ بالضَّمانِ)، ولأنَّهَا حَدَثَت فِي مِلكِهِ، وحقِيقَةُ الفَسْخِ عِندَنَا رَفْعُ العَقْدِ مِن وقتِهِ لا مِن أَصْلِهِ، فكانت الزَّوَائدُ بَاقِيَةً على مِلكِهِ. "قَالَ: وكَذَا الجَنِينُ إِذَا كَانَ حَمْلًا وقتَ العَقدِ"؛ لأنَّ الحَمْلَ لَا حُكمَ لَه على أحَدِ القَولَينِ، ولا يُقَابِله قِسْطٌ مِن الثَّمَنِ؛ إذْ هو فِي حُكمِ الأَجْزَاءِ والتَّوَابِعِ، فَهو للمُشْتَرِي كَسَائرِ الزَّوَائدِ. "وفِي الحَمْلِ وَلا يُقَابِله قِسْطٌ مِن الثَّمَنِ؛ إذْ هو فِي حُكمِ الأَجْزَاءِ والتَّوَابِعِ، فَهو للمُشْتَرِي كَسَائرِ الزَّوَائدِ. "وفِي الحَمْلِ قَوْلُ آخَرَ: إنَّهُ للبَائعِ" وفي هذَا القَولِ لَه حُكمٌ، ويُقَابِله قِسْطٌ مِنَ الثَّمَنِ؛ لأنَّه فِي حُكمِ المَنْفصِلِ؛ إذْ

"الثَّانِي: إذَا اخْتَلَفَا فِي قِدَمِ العَيْبِ فَالقُولُ قُولُ البَائعِ يَحْلِفُ على البَتِّ: أنِّي سَلَّمتُهُ إليْكَ وليس بِهِ هذَا العَيْبِ"؛ لأنَّ الأصْلَ لُزُومُ العَقْدِ واسْتِمرَارِهِ، فَكَانَ القَولُ فِيهِ قَوله مَعَ يَمِينِهِ على البَتِّ؛ لأنَّ له طَرِيقًا إلى العِلْمِ بِكُونِ المبِيعِ/ سَلِيمًا عِندَ البَيعِ. "وله البَتُ أنَّه لَيسَ زَانِيًا ولا آبِقًا ولا سَارِقًا إذَا لَمْ

1/11.

<sup>(</sup>١) صحيح مسلم (١/ ٩٩) رقم (١٠١) حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا يعقوب وهو ابن عبد الرحمن القاري ح، وحدثنا أبو الأحوص محمد بن حيان، حدثنا ابن أبي حازم، كلاهما عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من حمل علينا السلاح فليس منا، ومن غشنا فليس منا».

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (٣/ ٧٠) رقم (٢١٤٨) - حدثنا ابن بكير، حدثنا الليث، عن جعفر بن ربيعة، عن الأعرج، قال أبو هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم: " لا تصروا الإبل والغنم، فمن ابتاعها بعد فإنه بخير النظرين بعد أن يحتلبها: إن شاء أمسك، وإن شاء ردها وصاع تمر " ويذكر عن أبي صالح، ومجاهد، والوليد بن رباح، وموسى بن يسار، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «صاع تمر»، وقال بعضهم عن ابن سيرين: «صاعا من طعام، وهو بالخيار ثلاثا»، وقال بعضهم: عن ابن سيرين «صاعا من تمر»، «ولم يذكر ثلاثا، والتمر أكثر».

<sup>(</sup>٣) (مَنْ غشَّنا فَلَيْسَ مِنَّا).

<sup>(</sup>٤) سنن أبي داود (٣/ ٢٨٤) رقم (٣٠٠٨) [حكم الألباني]: حسن، وسنن الترمذي ت شاكر (٣/ ٥٧٤) رقم (١٢٨٥) - حدثنا محمد بن المثنى قال: حدثنا عثمان بن عمر، وأبو عامر [ص:٥٧٤] العقدي، عن ابن أبي ذئب، عن مخلد بن خفاف، عن عروة، عن عائشة، «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن الخراج بالضمان»: هذا حديث حسن صحيح، وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه، والعمل على هذا عند أهل العلم، [حكم الألباني] : حسن، وسنن النسائي (٧/ ٢٥٤) رقم (٤٤٩٠) [حكم الألباني] حسن، وسنن ابن ماجه (٢/ ٢٥٤) رقم (٢٧٤٣) [حكم الألباني] حسن،

# (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِيِّ الشَّافِعِيِّ '

يُعْلَمْ ذَلكَ مِنه ولا سَمِعَه"؛ لأنَّه يَحلِفُ على مَا يَعلَم، والأصْلُ فِي الأشْيَاءِ السَّلامَةُ أَيْضًا، فَيَحلِفُ على الظَّاهِرِ، واللهُ أعْلَمُ.

# البَابُ الرَّابِعُ: فِي مُوجِبِ الألفَاظِ المُطْلَقَةِ فِي البَيْعِ

"وهي ثَمَانِيَةٌ:

الأوّل: لَفظُ الشَّجَرَةِ لَا يَدخُلُ تَحتَهَا الثَّمَارُ المُؤَبَّرَة، وتَدخُل غَير المُؤَبَّرَة؛ هكذَا قَضَى رَسُولُ اللهِ عَلَا فِي النَّخِيلِ"؛ وهو قَولُه التَّكِيلاً: (مَنْ بَاعَ نَخلاً بَعَدَ أَن تُؤبَّرَ فَتَمرَهُما للبائعِ، إلّا أَن يَشْتَرِطَهَا المبتَاعُ) (١) فَمَنْطُوقُه دَلِيلُ مَا بَعدَ التَّابِيرِ، ومَفْهُومُه دَلِيلُ مَا قَبْلَه. "والكُوسُفُ كالنَّخْلِ" يَعنِي: كُوسُف الحِجَازِ؛ لأَنَّ شَجَرَتَهُ تُنْمِرُ سِنِينَ كَالنَّحٰلِ، فهو قَبْلُ تَشَقُّقِ جَوزَقه تَابعٌ للشَّجَرَة، وبَعدَه يكونُ للبَائعِ؛ لأَنَّ التَّشَقُّقَ فِيه بِمَنزِلَةِ التَّابِيرِ فِي النَّخْلِ. "وكذلك الوَرْدُ" قَبْلُ التَّشَقُّقِ وبَعدَه على مَا ذُكرنَاهُ. "فَأَمَّا سَائُو الأَشْجَارِ: إذَا التَّعَلِي فِي النَّخْلِ؛ إذِ المُرَادُ بالتَّابِيرِ فِي النَّحْلِ الْكِمَام حتَّى تَبْدُو عَنَاقِيدُ التَّمَرِ مِنَ الطَّلْعِ. فَمَنَاطُ انقِطَاعِ التَّبَعِيَّةِ ظُهُورُ النَّمَارِ، فيلتَحق به الظُّهُورُ فِي كُلِّ مَا يَظُهَرُ فِي ابتِدَاءِ الوُجُودِ كَالتِّينِ والعِنبِ. وأمَّا مَا هُو مُسْتَبَرُ بالأَنُوارِ كَالتَّمَّاحِ والمُشْرِمِ، أو لا يَنعَقِدُ إلَّا بَعدَ تَنَاثُو الأَزْهَارِ كَالتَّقَاحِ والكُمَّرَى، فَظُهُورُهَا بِتَناثُرِ أَنُوارِهَا وتَصَلُّبِ كَالِيَّامُ فَي هذه الحالة بمنزِلة المؤبَّرِ مِنَ الطَّلْع.

"الثَّانِي: لفظُ الثِّمَارِ، فَشِرَاؤهَا يُوجِبُ تَبْقَيَةَ الثِّمَارِ إلى وقتِ الإدرَاكِ على البَائعِ"؛ للقَرينَةِ العُرْفِيَّةِ. "وعَليه السَّقْيُ/"؛ لأنَّه التَزَمَ تَسْلِيمَهَا سَلِيمَةً فِي أَوَانِ الجِدَادِ، ولا يكونُ ذلك إلَّا بِالسَّقْيِ. "ثم إذَا اشْتَرَى بَعْدَ بَدُو الصَّلَاح جَازَ مُطلَقًا" واسْتَحقَّ التَّبْقِيَةَ إلى الجِدَادِ كما ذَكَرنَاهُ.

وقوله: "مُطْلُقًا" يُريدُ: مِن غَيرِ شَرطٍ. "أو بِشَوْطِ التَّبْقِيَةِ" جَازَ أَيْضًا؛ لأَنَّه شَرْطٌ يَقْتَضِيهِ العَقدُ عِندَ الإطْلَاقِ. "وإنْ كَانَ الشِّرَاءُ قَبْلَ بَدُو الصَّلَاحِ لَمْ يَصِحَّ إلَّا بِشَرْطِ القَطْعِ؛ فإنَّ مُقْتَضَى المُطْلَقِ التَّبْقِيَةُ" يُرِيدُ: أَنَّه لا يَجُوزُ بَيعُهَا بِشَرطِ التَّبقِيَةِ، ولا مُطْلَقًا لِخَوفِ العَاهَةِ؛ ولأنَّ النَّبِيَّ عَلَيْ نَهَى عَن بَيْعِ التَّمَارِ حَقَّ تُرْهِي؛ (٢) أَيْ: تَحْمَرَ أو تَصْفَرَّ فَتأمن العَاهَة والعَادَة التَّبْقِيَة، فَكَما لا يَجُوزُ بِشَرطِ التَّبقِيَةِ لا يَجُوزُ مُطلَقًا أيضًا؛ لأنَّ العَادَة فِي الثِّمَارِ التَّبقِيَةُ، فالقَرِينَةُ العُرْفِيَّةُ كالقَرِينَةِ اللَّفظِيَّةِ

"قَالَ: ثم إذا شَرَطَ القَطْعَ جَازَ تَركُها بالتَّراضِي"؛ لأنَّه إذَا شَرَطَ القَطْعَ أمِنَ العَاهَةَ بِأَخذِهَا فِي الحَالِ، فإذَا رَضِيَا بِتركِهَا على الشَّجَرَةِ لَمْ يَقْدَحْ ذلك البَيع.

"قَالَ: وَصَلاحُ الرُّطَبِ بِالرَّهْوِ، وَصَلاَحُ البِطِّيخِ بِالنُّضْجِ، والقِثَّاءُ والقثد ومَا شَاكله صَلاحُه بِأَنْ يَعْظُمَ بِحيثُ يعتَادُ أكلُهُ".

۱۱۰/ ب

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۳/ ۱۸۹) رقم (۲۷۱٦) حدثنا عبد الله بن يوسف، أخبرنا مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من باع نخلا قد أبرت، فثمرتها للبائع، إلا أن يشترط المبتاع»، وصحيح مسلم (٣/ ١١٧٢) رقم (١٥٤٣).

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (٣/ ٧٨) رقم (٢٢٠٨) وصحيح مسلم (٣/ ١١٩٠) رقم (١٥٥٥) حدثنا يحيي بن أيوب، وقتيبة، وعلي بن حجر، قالوا: حدثنا إسماعيل بن جعفر، عن حميد، عن أنس، «أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع ثمر النخل حتى تزهو»، فقلنا لأنس: ما زهوها؟ قال: «تحمر وتصفر، أرأيتك إن منع الله الثمرة بم تستحل مال أخيك؟».

#### فَرْعَانِ

# [فِي هَلَاكِ الثِّمَارِ بِجَائحَةٍ، واخْتِلَاطِ المَبِيع بِالحَادِثِ]

"أَحَدُهُمَا: إذَا اشْتَرَى النَّمَارَ فَهَلَكتْ بِجَائِحَةٍ فَهو مَوضُوعٌ عَن المُشْتَرِي وَإِنْ قَبَضَ النَّخِيلَ عَلى الْحَدِ القَولَينِ إلى الإدرَاكِ بِحُكمِ الْخَبَرِ"؛ وذلك مَا رُوي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَن بَيْعِ السِّنِينَ، وأَمَرَ بِوضْعِ الْحَوائِحِ. (١) "قَالَ: والأَصَحُّ أَنَّ السَّرِقَةَ لا تُوضع بِخِلَافِ آفَةِ السَّمَاءِ"؛ لأَنَّ حفظَهَا على المشتري، فَهو المُقرِّطُ فِي إهْمَالِهَا للسَّارِقِ.

"الثَّانِي: لو/ بَرَزت ثَمَرَةٌ فَاخْتَلَطَت بِالمَبِيعَةِ فَعَلَى قَولَينِ: أَحَدُهُمَا: يَنفَسِخُ البَيغُ؛ لِتَعَذُّرِ ١١١ الإَمضَاءِ" وعُسْرِ التَّسْلِيمِ. "والثَّانِي: لا يَنْفَسِخُ"؛ لأنَّ المِيعَ بَاقٍ، فَصَارَ كَما لَو أَبَقَ العَبدُ.

"ولكِن إنْ تَشَاحا فَسَخَ العَقد؛ للتَّعَلُّورِ.

ولو اشْتَرى شَجَرَةً دُونَ الثَّمَرَةِ فَما بَرَزَ بَعدَ ذَلكَ مِن ثَمَرَةٍ فَللمُسْتَرِي"؛ لأنَّه بَرَزَ فِي مِلكِه.

"فَإِنِ اخْتَلَطَ القَدِيمَةُ بِالحَدِيثَةِ فَالصَّحِيحُ: أَلَّا يُفسَخَ البَيْعُ فِي هذه الصُّورَة؛ لأنَّ المَبِيعَ لَمْ يَخْتَلِطْ"؛ إِذِ المِيعُ هو الشَّجَرَةُ دُونَ النَّمَرَةِ. "ومَن بَاعَ القَتَّ والكُرَّاثَ فَللمُشْتَرِي مَا فَوقَ الأَرْضِ فَلْيَجُزَّهُ" يُرِيدُ: إِذَا بَاعِه جَزَّةً، والقَتُّ: القَرْطُ. "فَإِنْ أَخَّرَ فَطَالَ فَعَلى قَولَينِ؛ لاخْتِلَاطِ المَبِيعِ بَغَيرِهِ"، فهو كالثَّمَرَة البَارِزَةِ إِذَا اخْتَلَطَتْ بِالمِبِعَةِ.

"الثَّالِثُ: لَفظُ الأَرْضِ يَدخُلُ تَحتَه البِنَاءُ والشَّجَرَةُ الَّتِي لا تُنْقَلُ فِي البَيعِ"؛ لأَنَّهَا كأَجْزَاءِ الأَرْضِ. "وللبَائعِ ولو بَاعَ أَرْضًا فِيهَا حِجَارَةٌ مُسْتَودَعَةٌ لم تَدْخُل الحِجَارَةُ فِي البَيْعِ"؛ لأَنَّهَا لَيسَتْ مِنَ الأَرْضِ. "وللبَائعِ ولو بَاعَ أَرْضًا فِيهَا حِجَارَةٌ مُسْتَودَعَةٌ لم تَدْخُل الحِجَارَةُ فِي البَيْعِ"؛ لأَنَّهَا لَيسَتْ مِنَ الأَرْضِ. "وللبَائعِ تَسُويَةُ الأَرْضِ"؛ جَبْرًا لِمَا فَوَّتَهُ عَليهِ.

"ولو كانَ فِي الأرْضِ أَشْجَارٌ مَبِيعَةٌ مَعَ الأَرْضِ وَكَانَ تَتضَرَّرُ الأَشْجَارُ بِنَقْلِ الحَجَرِ فَللمُشْتَرِي خِيَارُ الفَسْخِ"؛ لأنَّه لم يَكُنْ رَاضِيًا بِه، ولم يُسَلَم لَه المبيعُ كَما وَجَبَ لَه. "فإنْ تَرَكَها البَائعُ مَخَافَةَ فَسْخِ البَيْعِ فَهِيَ للمُشْتَرِي بِلَا عِوْضٍ"؛ لأنَّهُ أعْرَضَ عَنْهَا لِغَرَضِ نَفْسِهِ، فَلا يَلزَم المِشتَرِي بِهَا شَيءٌ. "ولَيسَ لَهُ الامتِنَاعُ مِن قَبُولِهَا"؛ إذْ لَا ضَرَرَ عَليهِ فِي ذَلِكَ.

<sup>(</sup>۱) صحيح مسلم (۳/ ۱۱۷۸) رقم (۱۰۳۱) وحدثنا سعيد بن منصور، وأبو بكر بن أبي شيبة، وعمرو الناقد، وزهير بن حرب، قالوا: حدثنا سفيان بن عيينة، عن حميد الأعرج، عن سليمان بن عتيق، عن جابر، قال: «نحى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع السنين»، وفي رواية ابن أبي شيبة: عن بيع الثمر سنين، و سنن أبي داود (۳/ ۲۰۶) رقم (۲۳۷۶) – حدثنا أحمد بن حنبل، ويحبى بن معين، قالا: حدثنا سفيان، عن حميد الأعرج، عن سليمان بن عتيق، عن جابر بن عبد الله: «أن النبي صلى الله عليه وسلم نحى عن بيع السنين، ووضع الجوائح»، قال أبو داود: «لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في الثلث شيء، وهو رأي أهل المدينة»، [حكم الألباني]: صحيح.

"الرَّابِعُ: لَفِظُ الدَّارِ يَدْخُلُ تَحتَهَا الأَشْجَارُ الثَّابِتَةُ وَكُلُّ شَيءٍ ثَابِتٌ ثُبُوتَ البِنَاءِ مِنَ الرُّفُوفِ وَالأَوْتَادِ والسَّلَم المَعقُودِ"؛ لأَخَا مِن جُملَةِ الدَّارِ.

"الخَامِسُ: لَفظُ العَبْدِ يَتَنَاولُ/ مَا عَليهِ مِنَ الثِّيَابِ بِالعُرْفِ، وإنْ كَانَ للعَبْدِ مَالٌ لَا يَدخُلُ تَحتَ الْبَيْعِ إلَّا بِالشَّرْطِ، ثم يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا؛ لأنَّه مَبِيعٌ "كما فِي سَائرِ البيُوعِ؛ وذلك لأنَّه مَالٌ للسَّيِّدِ البَيْعِ إلَّا بِالشَّرْطِ، ثم يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا؛ لأنَّه مَبِيعٌ "كما فِي سَائرِ البيُوعِ؛ وذلك لأنَّه مَالٌ للسَّيِّدِ الْمَبْدُ لا يَمَلِك على قَولٍ كَالبَهِيمَةِ. ويَمَلِك مِلكًا ضَعِيفًا يَقدِرُ السَّيِّدُ على اسْتِردَادِهِ على قَولٍ آخَرَ؛ فهو مَبِيعٌ ثَانٍ مَعَ العَبْدِ.

۱۱۱/ ب

"وإذَا بَاعَ جَارِيَةً وجَبَ على السَّيدِ التَّسْليمُ، ولم يكنْ لَه ولا لِغَيرِهِ المَنْعُ لِأَجْلِ الاسْتِبْرَاءِ"؛ لأَنَّهَا صَارتْ مُسْتَحَقَّةَ التَّسْليمِ بِالعَقدِ وقَبضِ الثَّمَنِ، فَلا يَجُوزُ حَبْسُهَا. "وعلى المُشْتَرِي ألَّا يَمَسَّهَا حَتَّى يَسْتَبْرِفَهَا"؛ لِما رُويَ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْ نَهَى عَامَ أَوْطاسٍ ألَّا تُوطاً حامِلٌ حتى تضعَ، وَغيرُ حاملٍ حتى تَصْعَ، وَغيرُ حاملٍ حتى تَصْعَ، وَغيرُ حاملٍ حتى تَصْعَةً. (١) وهذَا أصْلٌ فِي السَّبْي وَكُلِّ مِلكٍ مُتَجَدِّدٍ.

"السّادِسُ: مَنِ اشْتَرَى عَبْدًا بِمِئةٍ فَبَاعِه مُرَابَحَةً على العَشْرَةِ واحِدٌ جَازَ" فَإِنْ قَالَ: بِعتُه مِنْكَ بِرَأْسِ مَالِي ورِبِحِ دِرهَمٍ فَي كُلِّ عَشْرَةٍ؛ لأَنَّ الجَهلَ بِالجُملَةِ لا يَضُرُّ مَعَ العِلْمِ بِالتَّفْصِيلِ، كما لو قَالَ: بِعتُ مِنكَ هذِه الصَّبْرَةَ كُلَّ قَفِيرٍ بِدِرهَمٍ. "فَإِنْ قَالَ: بِعتُ بِمَا قَامَ عَلَيَّ، حُسِبَ مَؤُونَةَ القِصَارِ والطِّرَازِ وغيرِه"؛ لأَنَّ الشَّمَن"؛ لأَنَّه اللَّذِي اشْتَرَى بِهِ دُونَ المؤونَةِ، اللَّفظَ يَتَنَاولُ جَمِيعَهَا. "وإنْ قَالَ: بِمَا اشْتَرَيتُ لم يَحْسِبْ إلَّا الثَّمَن"؛ لأَنَّه الَّذِي اشْتَرَى بِهِ دُونَ المؤونَةِ، فلا يَحْسِبُ المُؤونَة. "ثمَّ زَادَ عَلَ كُلِّ عَشْرَةٍ واحِدٌ إذَا شَرَطَ.

وإذَا قَالَ: بِعْتُ بِخُسْرَانِ دَهْ بَازِدَهُ فالصَّحِيخُ: أَنَّه ينقصُ عَنْ كُلِّ أَحَدَ عَشَرَ واحِدًا كالمُرَابَحَةِ" حَتَى لو كَانَ الثَّمَنُ مِئةً فِي المَرَابَحَةِ يلزَمه مِئةً وعَشْرةً وبه يَتحَقَّقُ الأَنْعِكَاسُ بَينَ الخُسرانِ والمرابحةِ. وعلى الوجْهِ الآخرِ: يَحَطُّ مِن كُلِّ عَشْرَةٍ واحِدٌ، فَيكونُ البَاقِي مِئةُ دِرْهَمٍ إلَّا دِرْهَمٌ.

<sup>(</sup>۱) سنن أبي داود (۲/ ۲۱۸) رقم (۲۱۵۷) - حدثنا عمرو بن عون، أخبرنا شريك، عن قيس بن وهب، عن أبي الوداك، عن أبي سعيد الخدري، ورفعه، أنه قال في سبايا أوطاس: «لا توطأ حامل حتى تضع، ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة»، [حكم الألباني]: صحيح.

## فَرْغٌ

## [إِذَا كَذَبَ المُرَابِحُ]

"إذَا كَذَبَ المَرَابِحُ فقال: (اشْتَرَيْتُ بِمِئةٍ) وكانَ قَد اشْتَرَاهُ بِتِسْعِينَ حَطَطْنَا الخِيَانَةَ وحِصَّتَهَا مِنَ الرِّبْح"؛ لأنَّ العَقدَ وَرَدَ عَلَى رَأْسِ المالِ وَرِبِحِه، فالزِّيَادَةُ على ذَلكَ/ مَحطُوطَةٌ لا نَحَالةً.

"وله الحِيَارُ فِي الرَّدِّ"؛ لأنَّه لَمَّا ظَهَرَ مِنه الخُلفُ لا يُؤمَن أَنْ يَخُونَ فِي الثَّانِي أَيضًا، أو يُخطِئ كما فِي الأَوَّلِ. "وفِيه قَولٌ آخَر: أنَّه لا خِيَارَ لَه بَعدَ الحَطِّ"؛ لأنَّ مَقصُودَه حَاصِلٌ بِالحَطِّ، فَلا يَبْقَى لَه شَيءٌ آخَر.

وقال الشَّيخُ أَبُو مُحَمَّدٍ: أو له الرَّدُّ ولا حَطَّ؛ لوجُودِ التَّدْلِيسِ مِنه والخِيَانَة.

"السَّابِعُ: لفظُ التَّولِيَةِ صَالِحٌ للبَيْعِ، فَإِذَا اشْتَرَى شَيْئًا وقَالَ لِغَيْرِهِ: وَلَّيْتُكَ هَذَا العَقدَ كَانَ ذَلك بَيْعًا" ونزلَ على ثَمَنِ العَقدِ الأَوَّلِ، وهو مِلكٌ مُتَحددٌ يَتَحَدَّدُ بِسَبَيهِ حَقُّ الشُّفْعَةِ وغَيره مِن حُقُوقِ المِلكِ. "ولو قَالَ: أَشْرَكْتُكَ فِيهِ بِالنِّصْفِ كَانَ بَيْعًا للنِّصْفِ" فحُكم هذا اللَّفظِ حُكمُ التَّولِيَةِ.

"الظَّامِنُ: مَهمَا جَرَى البَيْعُ مُطلَقًا لَم يَجُزْ للبَائعِ مُطَالَبَةُ المُشْتَرِي بِكَفِيلٍ ولا رَهْنِ"؛ لأنَّه لَيسَ مِن مُقْتَضَاهُ. "إلَّا إذَا شَرَطَ عَليهِ فَيلزَمه الوفَاءُ، بِشَرطِ أَنْ يَكُونَ الرَّهنُ مَعلُومًا والكَفِيلُ مَعلُومًا"؛ لأنَّهُمَا مِن مَصَالِحِ العَقدِ، فَهُمَا كَشَرْطِ الخِيَارِ والأَجَلِ. "فَإَنْ كَانَ مَجْهُولًا بَطَلَ الشَّرْطُ، وفِي البَيْعِ قَولَانِ" أَحَدُهُمَا: يَبَطُلُ، كما لو شَرَطَ أَجَلًا بَحَهُولًا أو خِيَارًا بَحْهُولًا.

والثَّايِي: لا يَبطُلُ؛ لأنَّ الرَّهْنَ عَقْدٌ مُفْرَدٌ عَن البَيْع فَلَا يَفسُدُ بِفَسَادِه، كالنِّكَاح مَعَ الصَّدَاقِ.

"قَالَ: وإذَا صَحَّ الشَّرْطُ فَحَرَجَ الرَّهنُ مَعِيبًا فَله رَدُّه وَفَسْخُ البَيْعِ كَمَا يَفْسَخه لو لم يُسَلِّم إليه الرَّهْنَ المَشْرُوط، وكذلك لو قُتِلَ قَبْلَ القَبْضِ يَرده، أو قُطِعَ بِسَرِقَةٍ فَللبَائعِ فَسْخُ البَيْعِ"؛ لأنَّه لم يسلّم له المِشْرُوط فِي بَيعِه. "وإنْ حَدَثَ بَعدَ القَبْضِ فَليسَ له الفَسْخُ"؛ لأنَّه بِمَنزِلَةِ التَّلَفِ فِي يَدِه، فَإنَّ يسلّم له المِشْرُوط فِي بَيعِه. "ولو اختَلَفَا فِي العَيْبِ فَالقَولُ قَولُ الرَّاهِنِ: إنَّه حَدَثَ عِنْدَ المُرْتَهِنِ"؛ الجِنَايَةَ أيضًا حَدَثَتْ فِي يَدِه. "ولو اختَلَفَا فِي العَيْبِ فَالقَولُ قَولُ الرَّاهِنِ: إنَّه حَدَثَ عِنْدَ المُرْتَهِنِ"؛ لأنَّه يَدَّ المُرْتَهِنِ"؛ لأنَّه يَدُه وكالبَائعِ والمِشْتَرِي إذَا اخْتَلَفَا فِي تَعَيِّبِ المِيعِ بَعدَ القَبْضِ.

#### خَاتَمَةٌ

### [فِي اخْتِلَافِ المُتَبَايِعَينِ فِي الثَّمَنِ]

"إذَا احتَلفَ أَحَدُ المُتَبَايِعِينِ فِي الثَّمَنِ قَبْلَ قَبْضِه؛ إمَّا فِي قَدْرِه وإمَّا فِي جِنْسِه، أو فِي المُفْمَنِ كَذلك، أو فِي أصْلِ الخِيَارِ أو قَدْرِه تَحَالَفَا، سَواء كانت السِّلعةُ قَائمةً أو تَالِغةً" والأصْلُ فِي ذَلك قوله ﷺ: (إذَا احتَلفَ المَبَايعَانِ خَالفَا وتَرادًا)؛ (١) ولأنَّ كُلَّ واحِدٍ منهُمَا مُدَّعَى عَلِه مُنْكِرٌ، فَكَانَ عليهِ اليَمِينُ؛ لقوله ﷺ: (واليَمِينُ على مَنْ أَنْكَرَ)، (٢) ثم الحَاجَةُ إلى دَفعِ الضَّرَرِ واسْتِدرَاكِ الظُّلَامَة بَعدَ تَلَفِ السِّلغَة كَما قَبْلُ تَلَفِهَا، فكانا سَواء فِي جَوازِ التَّحَالُفِ فِيهِمَا، على أنَّ الحَبَرَ عَامٌ فِي الحَالتَينِ جَمِيعًا. "قَالَ: فَإِذَا فَرَعَا لَم يَنْفَسِخ البَيْعُ على النَّصِّ"؛ لأنَّ العَقدَ فِي البَاطِنِ صَحِيحٌ؛ إذْ وقعَ على غَنْ معلوم، ورُبَّمًا يُصَدِّقُ أَحدهُما التَّانِي فيسْتَوَةِ العَقدُ بَينَهُمَا، فَلَا مَعنَى لانْفِسَاخِهِ. "قَالَ: ولكنْ وَقعَ على غُمْنِ مَعلوم، ورُبَّمًا يُصَدِّقُ أَحدهُما التَّانِي فيسْتَوة العَقدُ بَينَهُمَا، فَلَا مَعنَى لانْفِسَاخِهِ. "قَالَ: ولكنْ وَقعَ على غُمْنِ مَعلوم، ورُبَّمًا يُصَدِّقُ أَحدهُما التَّانِي فيسْتَوة العَقدُ بَينَهُمَا، فَلَا مَعنَى لانْفِسَاخِهِ. "قَالَ: ولكنْ وَيعيمَ أَحدُهُمَا بِما قَالَ الآخَرُ فَذَاكُ، وإنْ تَشَاحا فَسَحَ الحَاكِمُ البَيْعِ ورُدَّتِ السِّلْعَةُ إنْ كانت قَائمَةُ، أو قِيمَتَهَا إنْ كانت تَالِفَةً، ويَستَردُ الثَّمَنَ"؛ وإنَّا افتقر إلى الحاكِمِ لأنَّه حُكمٌ مُحتهدٌ فيه، فكان إلى الحاكِم كَفُسْخِ النَّكَاحِ بِالعَيْبِ. "قَالَ: ولو لم يَحتَلِفًا ولكن تَمَانَعًا وطَلَبَ كُلُّ واحِدٍ بِدَايَةً صَاحِيهِ بِالتَسْلِيمِ فَالصَّحِيحُ: إجْبَارُهُمَا على تَسْلِيمِ العِوَضَينِ إلى عَدْلٍ يسلَم إلى كُلِّ واحِدٍ حَقَّهُ"؛ لأنَّ كُلُّ واحِدٍ حَقَّهُ"؛ لأنَّ كُلُ واحِدٍ حَقَّهُ"؛ لأنَّ تُعَرَقِهُ عَلى بَانِهُ فِيهِ.

<sup>(</sup>۱) المعجم الكبير للطبراني (۱۰/ ۱۷۶) رقم (۱۰۳۰) – حدثنا محمد بن صالح النرسي، ثنا علي بن حسان العطار، ثنا عبد الرحمن بن مهدي، ثنا سفيان، عن معن بن عبد الرحمن، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا اختلف المتبايعان، والسلعة قائمة بعينها، فالقول قول البائع، أو يترادان»، جاء في البدر المنير (۲/ ۹۷): "قال الرافعي: وفي رواية أخرى في هذا الحديث: «إذا اختلف المتبايعان تحالفا» . قلت: هذه رواية غريبة على هذا النمط لم أرها كذلك في شيء من كتب الحديث، ثم قال الرافعي: وروي أنه عليه الصلاة والسلام قال: «إذا اختلف المتبايعان تحالفا (و) ترادا»، قلت: وهذه رواية غريبة أيضا لم أجدها في شيء من كتب الحديث بعد البحث التام، والرافعي تبع فيها الغزالي فإنه أوردها كذلك في «وسيطه» ، والغزالي تبع إمامه فإنه استدل بما في «أساليبه» وأفاد الرافعي في كتابه «التذنيب» أن هذه الرواية لا ذكر لها في كتب الحديث، وإنما توجد في كتب الفقه".

<sup>(</sup>٢) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (٨/ ٢٧٢) رقم (١٥١٥) – عبد الرزاق قال: أخبرنا ابن التيمي، عن داود بن أبي هند قال: بلغني عن شريح، أنه قال: «فصل الخطاب الشاهدان على المدعي، واليمين على من أنكر»، جاء في البدر المنير (٨/ ١٥٥): "الحديث الثاني، روي أنه – صلى الله عليه وسلم – قال: «البينة على من ادعى واليمين على من أنكر إلا في القسامة»، هذا الحديث رواه الدارقطني، ثم البيهقي من حديث مسلم (بن) خالد الزنجي، عن ابن جريج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن حده، مرفوعا به سواء. ولم يضعفاه، ومسلم هذا فيه مقال. وثقه قوم وضعفه آخرون، لا جرم قال ابن عبد البر في «تمهيده» بعد أن أخرجه من هذه الطريق: في إسناده لين".

# كِتَابُ السَّلَمِ والقَرْضِ.

"السَّلَمُ نَوعٌ مِن البِيْعِ؛ قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (مَنْ أَسْلَفَ فَليُسْلِفُ/ فِي كَيْلٍ معلومٍ، ووَزْنِ معلومٍ، وأَنْ معلومٍ، وأَنْ معلومٍ، وأَنْ معلومٍ، وأَنْ معلومٍ، وأَنْ معلومٍ، وأَخَلِ معلومٍ)". (١)

"والنَّظَرُ فِي عَقْدِ السَّلَمِ فِي: شَرْطِهِ وحُكْمِهِ.

وشَرَائطُه عَشْرٌ:

الأوّلُ: أَنْ يَكُونَ المُسْلَمُ فِيه مَضْبُوطَ الصِّفَةِ، كالحُبُوبِ، والحَيَوانَاتِ، والجَواهِرِ المَعْدَنِيَةِ" كَالحَديدِ، والرَّصَاصِ، والنُّحَاسِ، والزُّحَاجِ، والبِلَّورِ، وكذلك اللؤلؤ والزَّبَرْجَدِ والفَيْرُوزَجِ إِذَا أُرِيدَ للسَّحقِ والدَّواءِ لا للزِّينَةِ؛ فإنَّهَا تُضْبَطُ بِالوَصْفِ والوَرْنِ. "وكذلك تَجُوزُ فِي القُطْنِ والصُّوفِ والإبْرِيسَمِ، والألْبَانِ واللُّحُومِ، وَمَتَاعِ العَطَّرِينَ وأشْبَاهِهَا" مِن الصَّيَادِلَةِ وغيرِهم؛ لأنَّ المعقودَ عليهِ هَهُنَا فِي الذَّمَّةِ ولا يَصِيرُ واللَّحُومِ، وَمَتَاعِ العَطَّرِينَ وأشْبَاهِهَا" مِن الصَّيَادِلَةِ وغيرِهم؛ لأنَّ المعقودَ عليهِ هَهُنَا فِي الذَّمَّةِ ولا يَصِيرُ مَعْلُومًا إلَّا بِذِكْرِ الأوصَافِ. "ولا يَجُوزُ فِي المَعجُونَاتِ، والمُرَكَّبَاتِ، مِمَّا تَحْتَلِفُ أَجْزَاوُهَا كالقِسي مَن أَحرَاءٍ مُخْتَلِفَةٍ، والمعجُونُ لا يَنضَبِطُ قَدر أحلاطِه. المصنوعة، والنَّبْلِ المَعْمُولَةِ"؛ فَإِنَّ النَّبْلَ والقِسي مِن أَحرَاءٍ مُخْتَلِفَةٍ، والمعجُونُ لا يَنضَبِطُ قَدر أحلاطِه. "وكذلك جُلُودُ الحَيُوانَاتِ"؛ فَإِنَّهَا تَتَقَاوَتُ فِي الغِلَظِ والدِّقَةِ، فالوَرِك يُخَالِفُ الصَّدْرَ والبَطْنَ، وكذلك لا يُخلُودُ الحَيُوانَاتِ"؛ فَإِنَّهَا تَتَقَاوَتُ فِي الغِلَظِ والدِّقَةِ، فالوَرِك يُخَالِفُ الصَّدْرَ والبَطْنَ، وكذلك لا يُخلُودُ الحَيُوانَاتِ"؛ فَإِنَّهَا تَتَقَاوَتُ فِي الغِلَظِ والدِّقَةِ، فالوَرِك يُخَالِفُ الصَّدْرَ والبَطْنَ، وكذلك لا يَنضَبِطُ وقالَ يُحُودُ الصَّعَام؛ لأنَّ أَقْصَى الجَودَةِ لا يُعْرَفُ"

"الثَّانِي: أَنْ يَسْتَقْصِيَ كُلَّ وَصْفٍ تَتَفَاوتُ بِهِ القِيمَةُ تَفَاوتًا ظَاهِرًا" لِيَصِيرَ مَعلومًا، ولا يَخْفَى عَليهِ شَيءٌ مِنهُ.

"الظَّالِثُ: ألَّا يَكُونَ المُتَعَاقِدَانِ مُحْتَصَّينِ بِعِلْمِ مَا وَصَفَا؛ فَلَا يُمكِنُ قَطْعُ الخُصُومَةِ بَينَهُمَا"
كالثِّيَابِ الرَّفِيعَةِ، والأَنْوَاعِ الغَربِيَّةِ مِن العِطْرِ والأَدْوِيَةِ التي لا يَعْرِفُهَا كُلِّ أَحَدٍ، فَإِنَّهُمَا إِذَا تَعَاقَدَا عَلَى شَيءٍ
كالثِّيَابِ الرَّفِيعَةِ، والأَنْوَاعِ الغَربِيَّةِ مِن العِطْرِ والأَدْوِيَةِ التي لا يَعْرِفُهُا كُلِّ أَحَدٍ، فَإِنَّهُمَا إِذَا تَعَاقَدَا عَلَى شَيءٍ
مِن ذَلكَ وَوَصَفَاهُ، ولكن لم يَكُنْ فِي البَلدِ مَن يَعْرِفُ أُوصَافَ ذَلِكَ النَّوعِ مِنَ المَالِ، ومَا يَخْتَلِفُ بِهِ الغَرَضُ فِيهِ وَقَتَ التَّسْلِيمِ، ولا يُمْكِنُ قَطْعُ الخُصُومَةِ حِينَئذٍ ١١١٣ بَينَهُمَا كَما أَشَارَ إليهِ.

ويلتَحِقُ بِهِذَا النَّوعِ أَيْضًا: أَنْ يُعَيِّنَا مِكْيَالًا لَا يَكِيلُ بِهِ العَامَّةُ، أَو صنحَةً لا يُوزَنُ بِهَا، فَيَقُولَا: مِلَ عَذَا الإِنَاءِ وَزِن هذِه الصَّنحَةِ فَإِنَّه لَا يَصِحُّ قَولًا وَاحِدًا؛ لِمَعْنَيَينِ: أَحَدُهُمَا: جَهَالَةُ المِقْدَارِ، والثَّانِي: أَنَّهَا رُبُمَّا

۳٤۶

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۳/ ۸۵) رقم (۲۲٤٠)، وصحيح مسلم (۳/ ۱۲۲٦) رقم (۱۲۰۶) حدثنا يحيى بن يجيى، وعمرو الناقد، واللفظ ليحيى، قال عمرو: حدثنا، وقال بحيى: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن عبد الله بن كثير، عن أبي المنهال، عن ابن عباس، قال: قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة، وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين، فقال: «من أسلف في تمر، فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم».

تَتْلَفُ فَيَتَعَذَّرُ التَّسْلِيمُ.

"الرَّابِعُ: أَنْ يُجْعَلَ الأَجَلُ مَعْلُومًا إِنْ كَانَ مُؤجَّلًا"؛ للحَبَرِ المِذْكُورِ فِي أَوَّلِ البَابِ. "ويُذْكَرَ الحلُولُ إِنْ جَعَلَهُ حَالًّا؛ فَإِنَّ مُطْلَقَ السَّلَمِ قَد يُفْهِمُ الأَجَلَ بِالعَادَةِ، هَذَا نَصُّهُ"؛ ولأنَّ الغَالِبَ أنَّ السَّلَمَ يَكُونُ مُؤجَّلًا فَلَا بُدَّ مِن ذِكْرِ الحُلُولِ.

"الخَامِسُ: أَنْ يَكُونَ المُسْلَم فِيه مَأْمُونَ الوجُودِ عِندَ المَحِلِّ إِنْ كَانَ مُؤجَّلًا"؛ لِيَتَمَكَّنَ مِن تَسْلِيمِه والمِطَالَبة بِه. "أو مَوجُودًا عِندَ العَقدِ إنْ كانَ حَالًا" كما عِندَ الحِلِّ إذَا كانَ مُؤجَّلًا.

"فَإِنْ جَاءَ المَحِلَّ ولم يُوجَد بَطَلَ العَقدُ"؛ لِتَعَذُّرِ التَّسْلِيمِ. "وفِيه قَولٌ آخَر: أنَّهُ إِنْ شَاءَ أَمْهَلَهُ"؛ لأنَّ العَقدَ لَم يَتَعَيَّن فِيه عَيْنٌ فَيبطُلُ بِتَعَذُّرِه، وإنَّمَا هو في الذِّمَّةِ فهو باق في ذمته، وللمُسْلِم حَقُّ المِطَالَبَةِ بِه إذَا وُجِدَ.

"السَّادِسُ: أَنْ يَذْكُرَ مَكَانَ التَّسْلِيمِ؛ لاخْتِلَافِ الأغْرَاضِ بِهِ"

"السَّابِعُ: ألَّا يُعَلِّقَهُ بِعَينٍ، مِثلَ أَنْ يَقُولَ: مِنْ حِنْطَةِ هذَا النبْتِ، أو مِنْ ثَمَرَةِ هذَا البُسْتَانِ"؛ لأنَّه قَد تَحْتَاحه الآفَةُ فَيَهلِك كُلّه، فيكونُ مُنْقَطِعًا. "ولا يَضُرُّ أَنْ يَقُولَ: مِنْ ثِمَار بَلَدِ كَذَا؛ فَإِنَّ ذَلكَ وَصْفٌ لَا تَعْيِينٌ"؛ لأنَّ الغَالِبَ فِي البِلَادِ الواسِعَةِ أَنْ لَا تُعْلِكَ الجَائحَةُ جَمِيعَ ثِمَارِهَا، فَلَا يَكُونُ تَعْيِينًا.

"الثَّامِنُ: ألَّا يُسْلَمَ فِي شَيءٍ يَعِزُّ وجُودُه مِثلُ اللُّؤلؤ النَّفِيس، والجَارِية الحَامِل، ومثل أنْ يُسْلِمَ فِي وَصِيفٍ/ ووَصِيفَةٍ، فَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الوَصِيفُ ولَدَ الوَصِيفَةِ"؛ لأنَّ ذَلكَ يَتَعَذَّرُ وجُودُه، فَيكونُ 1/112 عَزِيزًا مِن غَير حَاجَةٍ.

> "التَّاسِعُ: أَنْ يَكُونَ رِأْسُ الْمَالِ مَعلُومًا عِلمُ مِثْلِه، هذا أظهَرُ القَولَينِ"؛ لأنَّه قَد يُفْسَخُ السَّلَمُ، فيحتاج إلى الرُّجُوع إليهِ أو إلى قِيمَتِه فَيَتَعذَّرُ.

> "العَاشِرُ: أَلَّا يُفَارِقَه حَتَّى يُسَلِّمَ رَأْسَ المَالِ فِي المَجلِسِ بِالإِجْمَاعِ"؛ لأنَّ الإسْلَاف هُو التَّقْدِيمُ، فَلُو تَأْخَّرَ لَا يَكُونُ سَلَفًا، وَكَذَلَكُ السَّلَمُ إِنَّمَا سُمِّيَ بِهِ؛ لِمَا فِيهِ مِن تَسْلِيمِ رَأسِ المِالِ فِي المِجْلِسِ، ولأنَّه إنْ كَانَ دَيْنًا كَانَ بَيْعَ الكَالِيء بالكَالِيء وهو مَنْهِيٌّ عَنْهُ، (١) وإنْ كانَ عَيْنًا فَيَجِبُ تَعْجِيلُه أَيْضًا؛ لأنَّ الغَرَر احْتُمل فِي المِسْلَم فِيهِ للحَاجَةِ، فَيُحْبَرُ ذَلكَ بِتَأْكِيدِ العِوَضِ الثَّابِي بِالتَّعْجِيلِ، فَدَلَّ أنَّه لَا يَجُوزُ أَنْ يُؤخّرَ بِحَالِ.

> > "وأمَّا حُكمُهُ فَثَلاثَةٌ:

<sup>(</sup>١) مختصر تلخيص الذهبي (١/ ٥٧٢) رقم (٢٠٧) - حديث عبد الله بن دينار، عن ابن عمر. نحي رسول الله -صلَّى الله عليه وسلَّم- عن بيع الكالىء بالكالىء. [قال: على شرط مسلم]. قلت: فيه ذويب بن عمامة وهو واه.

الأوَّلُ: لا يَجُوزُ الاعْتِيَاضُ عَن المُسْلَمِ فِيهِ قَبْلَ القَبْضِ"؛ لِمَا بَيَّنَّاهُ. "ولا يَجُوزُ فِيهِ التَّولِيَةُ، ولا الإشْرَاكُ؛ فَإِنَّهُمَا بَيْعٌ" كَمَا تَقَدَّمَ. "ويَجُوزُ الإقَالَةُ؛ لأنَّهَا فَسْخٌ، ولا يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ جِنْسًا مَكَانَ جِنْسٍ، ولا نَوْعًا مَكَانَ نَوْع؛ لأنَّه بَيْعٌ" واعْتِيَاضٌ عَن المسلكم فِيهِ قَبْلَ القَبضِ، وهو بَاطِلٌ فِي الصُّورَتَينِ.

"الثَّانِي: إذَا جَاءَ بِالمُسْلَمِ فِيهِ قَبلَ مَحِلِّهِ ولَا مؤنةَ ولَا ضَرَرَ فِي قَبُولِه وَجَبَ قُبُولُه فِي الأَصَحِّ؛ لأَنَّه زَادَ بِالتَّقْدِيم خَيْرًا.

"القَّالِثُ: لو سَلَّمَ أَرْدَأَ مِن حَقِّهِ فَرَضِيَ بِهِ جَازَ" يُرِيدُ: قَبْلَ المِحِلِّ؛ لأَنَّه حَقِّه فَإليهِ إسْقَاطَه، ولا مَعنَى لاتِّهَامِهِ بِأَنَّه إِنَّه وَادَهُ خَيْرًا، قَالَ عَلِيْ: لاَتَّهَامِهِ بِأَنَّه إِنَّه إِنَّه وَادَهُ خَيْرًا، قَالَ عَلِيْ: (خَيْرَكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً). (۱) "ولا يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ كَيْلًا مَكَانَ وَزْنِ"؛ لأَنَّ الكَيْلَ والوَزْنَ يَخْتَلِفَانِ؛ فَالرَّزِينُ يَقِلُ كَيْلُه وَيَكثُرُ وَزْنه/ والحَفِيفُ بِخِلَافِهِ، فَلا يَتَحَقَّقُ بِهِ اسْتِيفَاءُ حَقِّهِ.

"وأمَّا القَرْضُ: فَهو مَكْرُمَةٌ وتَبَرُعٌ" قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (مَنْ كَشَفَ عَنْ مُسْلمٍ كُربةً مِنْ كُرَبِ الدُّنْيَا، كَشَفَ اللَّهُ عَنهُ كُربً يومِ القيامةِ، واللَّهُ في عَونِ العَبدِ مَا دَامَ العَبدُ في عَونِ أَخِيهِ). (٢) وقَالَ بَعضُ الصَّحَابَةِ: "قَرْضٌ مَرَّتَيْنِ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ مَرَّةً". (٣)

"وشَرْطُهُ: أَلَّا يَكُونَ فِيهِ أَجَلُ"؛ لأنَّ القَرْضَ مَضْمُونٌ بِمِثْلِهِ، لا يَدْخُلُه الزِّيَادَةُ والنُّقْصَانُ، والأَجَلُ

111

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۳/ ۱۱۷) رقم (۲۳۹۳)، وصحيح مسلم (۳/ ۱۲۲۰) رقم (۱۲۰۱) حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير، حدثنا أبي، حدثنا سفيان، عن سلمة بن كهيل، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: جاء رجل يتقاضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعيرا، فقال: " أعطوه سنا فوق سنه، وقال: «خيركم أحسنكم قضاء».

<sup>(</sup>٢) صحيح مسلم (٤/ ٢٠٧٤) رقم (٢٦٩٩) حدثنا يحيى بن يحبى التميمي، وأبو بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن العلاء الهمداني – واللفظ ليحيى، قال يحيى: أخبرنا وقال الآخران: حدثنا – أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا، نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، ومن يسر على معسر، يسر الله عليه في الدنيا والآخرة، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه، ومن سلك طريقا يلتمس فيه علما، سهل الله له به طريقا إلى الجنة، وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله، يتلون كتاب الله، ويتدارسونه بينهم، إلا نزلت عليهم السكينة، وغشيتهم الرحمة وحفتهم الملائكة، وذكرهم الله فيمن عنده، ومن بطأ به عمله، لم يسرع به نسبه».

<sup>(</sup>٣) مسند البزار = البحر الزخار (٥/ ٥٥) رقم (١٦٠٧) - حدثنا محمد بن معمر، قال: نا عفان، قال: نا حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب، عن عبد الرحمن بن أذنان، عن علقمة، عن عبد الله، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «قرض مرتين يعدل صدقة مرة»، ولا نعلم روى عبد الرحمن بن أذنان، عن علقمة، عن عبد الله إلا هذا الحديث، ولا نعلم أسنده إلا حماد بن سلمة، والسنن الكبرى للبيهقي (٥/ ٥٧٨) رقم (١٠٩٥) - أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، وأبو سعيد بن أبي عمرو قالا: ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا هارون بن سليمان، ثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن منصور، عن سالم، عن أبي الدرداء، قال: " لأن أقرض دينارين مرتين أحب إلي من أن أتصدق بحما؛ لأني أقرضهما فيرجعان إلي فأتصدق بحما فيكون لي أجرهما مرتين " وروينا، عن ابن عباس أنه قال: " لأن أقرض مرتين أحب إلي من أن أعطيه مرة "، وروي في ذلك عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وروي عن عبد الله بن مسعود أنه قال: " لأن أقرض مرتين أحب إلى من أن أتصدق مرة "، وروي في ذلك عن عبد الله عنه مرفوعا.

يَقْتَضِي جُزْءًا مِن العِوَضِ فَلا يَقبله، بَلْ يَصِحُّ القَرْضُ، ويلغُوا ذِكْرَ الأَجَلِ. "وَأَلَّا يَجُوَّ مَنْفَعَةً" قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (كُلُّ قَرْضٍ جَرَّ مَنْفَعةً فَهو رِبًا). (١) "قَالَ: فَإِنْ قَالَ: أَقْرَضْتُكَ هذِهِ الأَلْفَ بِشَرْطٍ عَلَى أَنْ تَبِيعَنِي دَارَكَ، أو عَلَى أَنْ تردَّ عَلَيَّ بِبَلَدِ كَذَا، أو كانت مُكَسَّرَةً فَشَرَطَ أَن يَرُدَّهَا صِحَاحًا فَالكُلُّ فَاسِدٌ"؛ لأنَّه رِبًا؛ لِمَا فِيهِ مِن جَرِّ المَنفَعَةِ. "فَلُو لَم يَشْتَرِط فَرَدَّه صِحَاحًا شُكْرًا لَه جَازَ.

قَالَ ﷺ: (خَيْرَكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً)". (٢)

"ومِن شَرَائطِهِ: أَنْ يَصدرَ مِمن يَقدِرُ عَلَى التَّبَرُّعِ"؛ لأنَّه عَقدٌ على مَالٍ، فَلَا يَجُوزُ إلَّا مِن جَائزِ التَّصَرُّفِ كَالبَيْعِ. "قَالَ: فَلا يَجُوزُ للوَلِيِّ والوَصِيِّ إقْرَاضُ مَالِ الطِّفْلِ إلَّا فِي زَمَانِ نَهْبٍ أَو غَارَةٍ"؛ إذْ لا حَظَّ للطِّفْلِ فِيهِ مِنْ غَيرِ ضَرُورَةٍ. "ولَهُ أَنْ يَتَّجِرَ فِي مَالِهِ"؛ طَلَبًا للاسْتِفْضَالِ.

قَالَ ﷺ: (ابْتَغُوا فِي أَمْوالِ اليَتَامَى لَا تَأْكلُها الزَّكَاةُ)، (٣) يَعنِي: اتَّجِرُوا. "وأَنْ يَبِيعَ بِنَسِيئةٍ، وأَنْ يُبْضِعَ بِشَرْطِ الاحتِيَاطِ والاسْتِيثَاقِ فِي الرَّهْنِ بِالنَّسِيئةِ"، يَعنِي: يَأْخُذُ/ الرَّهْنَ إِذَا بَاعَ بِالنَّسِيئةِ احتِيَاطًا، ويَكُونُ ١١٥٥ الإَبْضَاعُ فِي حَالَةِ الأَمْن؛ وإنَّمَا يكونُ لَه ذَلكَ لِمَا فِيهِ مِن ابْتِغَاءِ الرِّبْح.

"قَالَ: ولا يَبِيعُ عَقَارَهُ إِلَّا لِغِبْطَةٍ ظَاهِرَةٍ، أو حَاجَةٍ ماسَّةٍ"؛ لقوله تَعالى: ﴿وَلَا نَقْرَبُواْ مَالَ ٱلْيَلِيمِ اللَّهَ وَاللَّهُ وَلَا نَقْرَوُا مَالَ ٱلْيَلِيمِ إِلَّا مِالَّةٍ عِلَى اللَّهُ مِنْ مَثْلُ مَا بَاعَه. والحَاجَة أَنْ يَفْتَقِرَ إلى النَّفَقَةِ وَلَا مَالَ له سِواه، ولَا يَجِدُ مَن يُقْرضُه.

<sup>(</sup>۱) مسند الحارث = بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث (۱/ ۰۰۰) رقم (٤٣٧) - حدثنا حفص بن حمزة، أنبأ سوار بن مصعب، عن عمارة الهمداني قال: سمعت عليا يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كل قرض جر منفعة فهو ربا»، جاء البدر المنير (٦/ ٢٦): "الحديث الثاني، «أنه - صلى الله عليه وسلم - نحى عن قرض جر منفعة» وروي أنه قال: «كل قرض جر منفعة فهو ربا»، هذا الحديث أورده باللفظ الثاني القاضي حسين، وأورده الغزالي في «وسيطه» بالأول، وتبع فيه إمامه فإنه كذلك أورده، وزاد: إنه صح. ورواه الحارث بن أبي أسامة وغيره من حديث على بن أبي طالب رضي الله عنه بلفظ القاضي والرافعي لكن في إسناده سوار بن مصعب وهو متروك".

<sup>(</sup>٢) سبق تخريجه .

<sup>(</sup>٣) السنن الصغير للبيهةي (٢/ ٦٢) رقم (١٢٢١) - وروينا عن يوسف بن ماهك، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا، وعن ابن المسيب، وغيره، عن عمر بن الخطاب، موقوفا أنه قال: " ابتغوا في أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة، وفي بعض الروايات: في أموال اليتامى لا تستهلكها أو لا تذهبها الزكاة " وروي أيضا في الزكاة في مال اليتيم عن الحسن بن علي، وجابر بن عبد الله، ولا يثبت عن ابن مسعود، ما رواه ليث بن أبي سليم، عن مجاهد، عنه في إحصاء مال اليتيم وإعلامه بذلك إذا دفعه إليه، لأن ليثا هذا ليس بحافظ وبحاهد عن ابن مسعود مرسل، حاء في خلاصة البدر المنير (١/ ٢٩٢) رقم (١٠١٠) - حديث: "ابتغوا في أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة"، رواه الشافعي من رواية يوسف بن ماهك مرسلًا بلفظ: "ابتغوا في مال اليتيم أو في مال اليتامى لا تذهبها أو لا تستهلكها الصدقة" وأكده الشافعي بعموم الحديث الصحيح في إيجاب الزكاة مطلقًا وبما روي عن الصحابة في ذلك".

<sup>(</sup>٤) الأنعام: ١٥٢.

# كِتَابُ الرَّهْن

"وفِيهِ بَابَانِ:

البَابُ الأوَّلُ: فِي أَزَّكَانِهِ

وهي أربَعَةٌ:

الرُّكْنُ الأوَّلُ: المَرْهون بِهِ، وشرَائطُه ثَلاثَةٌ:

الأوَّلُ: أَنْ يَكُونَ دَيْنًا ثَابِتًا لَازِمًا" ويتَّضِحُ ذَلك بِالمِسَائِلِ الآتِي ذِكْرُمَا. "فَلا يَجُوزُ الرَّهْنُ بِالأَعْيَانِ" كَالْعَيْنِ المُعْصُوبَةِ والمُسْتَعَارَةِ؛ فَإِنَّ الرَّهْنَ وثِيقَةُ دَيْنٍ فِي عَينٍ، فاحْتُوزَ بقولِه: "دَيْنًا" عَن هذه الصُّورَةِ. "قالَ: ولا بِدَيْنٍ سَيَئْبُتُ كَقَولِه: رَهَنْتُكَ بِمَا سَتُقْرِضنِيهِ"؛ فَإِنَّه لَم يَنْبُت بَعْدُ. "بَلْ لا بَدَّ أَنْ يَكُونَ الدَّيْنُ سَابِقًا" ولا يخفي ذلك كما يأتِي. "أو مقارنًا، والمُقَارَنُ كَقُولِهِ: اشْتَرَيتُ مِنْكَ العَبْدَ بِالْفٍ ورَهَنْتُكَ هذَا النَّوبَ فِلا يَغْنِي ذلك كما يأتِي. "أو مقارنًا، والمُقَارَنُ كَقُولِهِ: اشْتَرَيتُ مِنْكَ العَبْدَ بِالْفِ ورَهَنْتُكَ هذَا النَّوبَ فَيَقُولُ: بِعْتُ وارْتَهَنتُ فَالأَطْهَرُ جَوازهُ" وذَكر القَاضِي وجهًا مُحْرَجًا مِن الكِتَابَةِ، والأصَحُّ الفَرْقُ؛ فَإِنَّ الرَّهْنَ بَابِعٌ للدَّينِ فَلا يَجُوزُ أَنَّ يُقَدَّمَ عَلِيهِ، ومثالُ السَّابِقِ مَا لو رَهَنَ بَعدَ البَيْعِ وَثُبُوتِ الدَّيْنِ، أو بأَنْ يَقُول: بِعْتُ مِنكَ هذَا العَبْدَ على أَنْ تَرْهَنَنِي هذَا التَّوبَ، فكُلُّ بَيْعٍ فِي ضِمنِهِ البَيْعِ وَثُبُوتِ الدَّيْنِ، أو بأَنْ يَقُول: بِعْتُ مِنكَ هذَا العَبْدَ على أَنْ تَرْهَنَنِي هذَا التَّوبَ، فكُلُّ بَيْعٍ فِي ضِمنِهِ شَرْطُ رَهْنِ فَهو مُقَارَنَ. "قَالَ: ولا يَجُوزُ الرَّهْنُ بِدَينِ الكِتَابَةِ؛ لأَنَّه لَيسَ لازِمٌ عَلَى العَبْدِ، ولا يَوُولُ إلى اللَّرُومِ فَلَه أَنْ يُعَجِّزُ نَفْسَه مَهُمَا شَاءً" فَلا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الدَّينُ لَازِمًا؛ لأَنَّ الرَّهْنَ يُرَادُ للتَّوثِيقِ وغَيره لا مَعْنَى لتَوثِيقِه.

"الرُّكْنُ الثَّانِي: المَرْهُونُ، وشَرِائطُهُ أَرْبَعَةً:

الأوَّلُ: أَنْ يَكُونَ عَيْنًا، ولَا يَجُوزُ رَهْنُ الدَّينِ/؛ لأَنَّ القَبْضَ رَكَنُ الرَّهْنِ، ولا يُتَصَوَّرُ إلَّا فِي ١٦٥، العَيْنِ" وَكَذَلَكَ لا يَطِي عُبَهُ الدَّينِ؛ فَإِنَّه لا يَلزِمُ إلَّا بِالقَبْضِ.

"النَّانِي: أَنْ يَكُونَ بِحِيثُ لا يُمْتَنَعُ إِثْبَاتُ يَدِ المُرتهنِ عَليه، فلا يرهن المُصْحَف، والعَبدَ المُسْلِمَ مِن الكَافِرِ على أَحَدِ القَوْلَينِ"؛ بِنَاءً على بيعِهما مِنه، والرَّهْنُ أَوْلَى؛ إِذْ لا تَمْلِيكَ فِيهِ. "ويجُوزُ رَهْنُ السِّلَا عِلى اللهِ عَلَيْ ودِرْعُهُ مَرْهُونَةٌ عِنْدَ يَهُودِيٍّ، بِشَعِيرِ لِقُوتِ عِيَالِهِ". (١) رَهْنُ السِّلَاحِ مِن الكافِرِ؛ مَاتَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ ودِرْعُهُ مَرْهُونَةٌ عِنْدَ يَهُودِيٍّ، بِشَعِيرِ لِقُوتِ عِيَالِهِ". (١)

"الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ قَابِلًا للبَيْعِ، فَكُلُّ مَا جَازَ بَيْعُهُ جَازَ رَهْنُهُ" ووجهُ اعتِبَارِهِ بِالبَيْعِ أَنَّ المُقْصُودَ مِنهُ أَنْ يُبَاعَ فِي الدَّيْنِ عِندَ العَجْزِ، فَلَا بُدَّ مِن اعتِبَارِهِ بِهِ.

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (٤/ ٤١) رقم (٢٩١٦) - حدثنا محمد بن كثير، أخبرنا سفيان، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: «توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ودرعه مرهونة عند يهودي، بثلاثين صاعا من شعير» وقال يعلى، حدثنا الأعمش: درع من حديد، وقال معلى، حدثنا عبد الواحد، حدثنا الأعمش، وقال: رهنه درعا من حديد.

"ويُخَرَّجُ عَليهِ مَسَائلَ خَمْسَةٍ:

الأُولى: يَجُوزُ رَهْنُ المَشَاعِ؛ لأنَّه يَصِعَّ بَيعُه كَالمُفْرَزِ" خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ -رَحِمَهُ اللهُ (١)- ثم تَحَرِي المَهَايَأَةُ بَينَ المالِكِ والرَّاهِن.

"الثَّانِيَةُ: لا يَصِحُّ رَهْنُ الأرَاضِي الخَرَاجِيَّةِ، وهي المَوقُوفَةُ مِن سَوَادِ العِرَاقِ؛ إذْ وَقَفَهَا عُمَرُ عَلَمُ عَلَى المُسْلِمِينَ بَعدَ تَمَلُّكِهَا عُنْوَةً، وهي مِن عَبَّادَانَ إلى المُوصِلِ طُولًا، ومِن القَادِسِيَّةِ إلى حلوانَ عَرْضًا"؛ لأنَّه لا يَصِحُّ بَيْعُهَا. "وكذلكَ لا يَجُوزُ رَهنُ أُمِّ الوَلَدِ؛ لأنَّهَا لا تُبَاعُ".

"الثَّالِثَةُ: يَجُوزُ رَهْنُ الْأُمِّ دُونَ وَلَدِهَا"؛ لأنَّه لَيسَ بِتَفْرِقَةٍ؛ إذِ الحَضَانَةُ بَاقِيَةٌ. "وبَيْعُهَا مَعَ الوَلَدِ عِندَ الحَاجَةِ مُمْكِنٌ" حَذَارًا مِنَ التَّفْرِقَةِ. "ثم لا يُصْرَفُ إلى المُرْتَهِن إلَّا قِيمَةُ الأُمِّ، فَليسَ فِي الرَّهْن تَفْرِيقٌ".

"الرَّابِعَةُ: يَجُورُ رَهْنُ العَبْدِ المُرْتَدِّ كَمَا يَجُورُ بَيْعُهُ"؛ لأنَّ أكثَرَ مَا فِيهِ أنَّه يُخَافُ عَليهِ التَّلفُ، ويُرجَى سَلامَته، فَهو كالمريضِ المدنفِ. "ورَهْنُ العَبْدِ الجَانِي يَبْتَنِي عَلى جَوَازِ بَيْعِهِ" وفِيه قَولَانِ. "ورَهْنُ المُلبَّرِ والمُعَلَّقِ عِتْقُهُ بِصِفَةٍ فِيهِ قَولَانِ، المَنْصُوصُ: المَنْعُ"؛ لأنَّه رُبَّا يَمُوتُ السَّيِّدُ ولَهُ مَالَّ، فَلَا يُمْكِنُ تَنْجِيرُ المَعْقِقِ قِيهِ إِبطَالُ حَقِّ المُرْغِينِ، وتَأْخِيرُهُ إِلَى الأَدَاءِ دَفْعٌ للعِنْقِ، والرَّهْنُ لا يَقْوَى عَليهِ، فَلَا العِنْقِ قَبْلُ المَنْعُ، هذَا فِي المَدبَّرِ. والقَولُ الآخَرُ: الجَوَازُ؛ لأنَّ بَيْعَهُ جَائِزٌ، وإلى هذَا ذَهَبَ أكثرُ الأَصْحَابِ. وأمَّا المُعَلَّقُ عِتْقُهُ بِصِفَةٍ فَفِيهِ القَولَانِ؛ بِنَاءً على رَهْنِ مَا يَتَسَارَعُ إِلَيهِ الفَسَادُ، إِنْ قُلْنَا: يَنْفُذُ العِنْقُ عِندَ وجُودِ وأمَّا المُعَلِّقُ عِتْقُهُ بِصِفَةٍ فَفِيهِ القَولَانِ؛ بِنَاءً على رَهْنِ مَا يَتَسَارَعُ إلَيهِ الفَسَادُ، إِنْ قُلْنَا: يَنْفُذُ العِنْقُ عِندَ وجُودِ المَّقَلِ المُؤَلِّقُ عِتْقُهُ بِصِفَةٍ فَفِيهِ القَولَانِ؛ بِنَاءً على رَهْنِ مَا يَتَسَارَعُ إلَيهِ الفَسَادُ، إِنْ قُلْنَا: يَنْفُذُ العِنْقُ عِندَ وَجُودِ الصَّقَةِ حَالَةَ الرَّهْنِ، وإِنْ قُلْنَا: لَا يَنْفُذُ، فَفِيهِ خِلَافٌ، والأَصَحُّ: الجَوازُ، ذَكَرَ ذَلَكَ المِصَنِّفُ فِي وَسِيطِهِ). الطَّقُولُ الثَّانِي أَقْيُسُ"، يَعنِي: قَولُ الجَوَازِ؛ لأَنَّ المِدَبَّرَ، والمُعَلَّقَ عِتْقُه بِصِفَةٍ يَجُوزُ بَيْعُهُمَا فَحَازَ والقُولُ الغَنْقِ عَتْقُه بِصِفَةٍ يَجُوزُ بَيْعُهُمَا فَحَازَ والقُولُ الغَنْقُ عَنْقُهُ مِ عَنْ الْعَنْقُ عَنْقُهُ مِلْ عَنْقُهُ بِعِلْمَا فَحَازَ والقُولُ الغَنْقِي عَنْقُهُ مِ عَنْهُ الْعَلَى الْمَالِي الْمَلْمَالُونَ الْمُحَالِ الْمُعَلِّي عَنْهُ مِعْهُ الْعَلَقُ عَنْقُهُ الْمُولَانِ الْمَالِقُولُ الْمَالِقُولُ الْمُؤْلِلُهُ الْمُسَالُ الْمُعَلِّقُ عَنْقُهُ الْمُؤْلِقُ عَنْهُ مِولَا الْمُؤْلِقُ عَنْهُ الْعَلَى الْمُعَلِّقُ عَنْهُ الْمُؤْلِقُ الْمُعَلِقُ عَنْهُ الْمُعَلِّقُ عَنْهُ الْمُعَلِقُ عَنْهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِق

"المَسْأَلَةُ الْحَامِسَةُ: يَجُوزُ رَهْنُ مَا يَتَسَارَعُ إليهِ الفَسَادُ بِحَقِّ حَالً" كالأطْعِمَةِ والفَواكِهِ الرَّطْبَةِ؛ لأنَّه يُمكِنُ اسْتِيفَاءُ الحَقِّ مِن ثَمَنِهِ. "وإنْ كانَ مُؤجَّلًا فَمَكُرُوهُ" لِتَوَهِّمِ النِّزَاعِ فِيهِ. "غَيرُ مَفْسُوحٍ، إلَّا إِذَا شَرَطَ لَمُكُنُ اسْتِيفَاءُ الحَقِّ مِن بَيْعِهِ عِندَ الإشْرَافِ عَلَى الفَسَادِ" بَلْ يُبَاعُ ويَكُونُ ثَمَّنَهُ رَهْنًا مَكَانَهُ، أو يَكُونُ قصَاصًا مِن الدَّيْنِ، ويَجُوزُ ذَلِك للرَّهِنِ بِلَا شَرْطٍ؛ لأنَّ العُرْفَ أنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ مَاله إِذَا خَافَ عَليهِ الفَسَادَ، فحُمِلَ عَليهِ العَسَادُ، فحُمِلَ عَليهِ العَشَادُ، فَحُمِلَ عَليهِ العَسَادُ، فَحُمِلَ عَليهِ العَمْدُ وجُعِلَ كَأَنَّهُ شَرَطَ فِيهِ أَنَّهُ يَبِيعَهُ عِندَ فَسَادِهِ، وإن شَرَطَ الحَبْسَ فِيهِ إلى تَحِلُّ الدَّيْنِ فَسَدَ الرَّهُنُ؛ إِذْ يَعلَم

1/117

<sup>(</sup>۱) جاء في شرح مختصر الطحاوي للحصاص (۳/ ۱٤۷ – ۱٤۸): «مسألة: [رهن المشاع] قال: (ولا يصح رهن المشاع فيما يقسم، ولا فيما يقسم، ولا فيما يقسم، وذلك لأن كونه مشاعا يوجب استحقاق القبض بالمهايأة، فإذا كان المعنى الموجب لاستحقاق القبض الذي هو شرط في صحة العقد مقارنا للعقد، لم يصح الرهن)»، وجاء في تحفة الفقهاء (۳/ ۳۸): «وعلى هذا قلنا إن رهن المشاع لا يصح، وقال الشافعي يصح، والصحيح ما قلناه لأنه لا يقدر على تسليمه إلا بالتهايؤ وذلك يوجب فوات القبض على الدوام، ويستوي الجواب في المشاع الذي ينقسم والذي لا ينقسم ومن الشريك وغيره».

تَلَفَه قَبلَ ذَلكَ، وفِيهِ إضَاعَةُ المالِ. "ثم إذا صَحَّ الرَّهْنُ فَيُبَاعُ وثَمَنُهُ يَكُونُ رَهْنًا مَكَانَهُ" كما ذَكَرْنَاهُ.

"الشَّرْطُ الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ المَرْهُونُ مَعْلُومًا، فَلُو دَفَعَ إليهِ حُقَّةً، وقَالَ: رَهَنْتُكَهَا بِمَا فِيهَا، وَقَبَضَهَا المُرْتَهِنُ وَرَضِيَ كَانَت الحُقَّةُ رَهْنًا دُونَ مَا فِيهَا؛ لأَنَّه مَجْهُولٌ/" والمعْلُومُ بِالرُّوْيَةِ هو الحُقَّةُ دُونَ مَا فِيهَا لَم يَكُنْ رَهْنًا فِي الْخَرِيطَةِ؛ لأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّه لا مَا فِيهَا لَم يَكُنْ رَهْنًا فِي الْخَرِيطَةِ؛ لأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّه لا قِيمَةً لَهَا قِيمَةٌ غَالِبًا، إلَّا إذَا قَالَ: رَهَنْتُكَ الْخَرِيطَةَ دُونَ مَا فِيهَا فَيَصِحُ فِي الْخَرِيطَةِ"؛ لأَنَّهَا الآنَ صَارَتْ مَقْصُودَةً بِاللَّفْظِ، بِخِلَافِ الحُقَّةِ؛ فَإِنَّ لَمَا قِيمَةٌ غَالِبًا عَلَى حِدَةٍ، فَيَحُوزُ أَنْ الْخَرِيطَةِ. المَعْقِدِ.

"الرُّكُنُ النَّالِثُ اللَّاتِّنِ المَاقِدَانِ: وشَرْطُهُمَا: أَنْ يَكُونَا جَانَزِي التَّصَرُّفِ والأَمْرِ عِنْدَ التَّعَاقُدِ والنَّبُولِ، فهو وَانْ يَكُونَ الرَّاهِنُ مِن أهلِ النَّبَرُّعِ"، أمّا قَولُهُ: "عِندَ التَّعَاقُدِ"؛ فَلاَنَّه عَقدٌ يَفْتَقِرُ إِلَى الإِيجَابِ والقَبُولِ، فهو كابَيْعِ وَغَيرِه. وقولُهُ: "والتَقابُضُ"؛ فَلاَنَ القَبْضَ مِن ثَمَامِ الرَّهْنِ، وبِه يَكُونُ لُرُومُهُ فَيَكُونُ حُكمُهُ حُكمُ العَقْدِ. "فَلَا يَجُوزُ لِوَلِيِّ الطَّفْلِ والمَجْنُونِ ولا المُكاتَبِ والمَأْدُونِ أَنْ يَرْهَنُوا إِلَّا حَيثُ يَجُوزُ أَنْ يُوحِعُوا العَقْلِ العَقْدِ. "فَلَا يَجُوزُ لِوَلِيِّ الطَّفْلِ والمَجْنُونِ ولا المُكاتَبِ والمَأْدُونِ أَنْ يَرْهَنُوا إِلَّا حَيثُ يَجُوزُ أَنْ يُوحِعُوا وَالْمَحْنُونِ فِي يَدِ المُوتِّقِي وَهُنِ مَالهُم مِنْ غَيرٍ حَاجَةٍ وصَرُورَةٍ، فَإِنَّهُ قَدْ يَتْلَفُ فِي يَدِ المُوتِّقِينِ وَيَهُمَّى الدَّيْنُ عَلَى هَوَلاً وَلِللَّ المَعْرَافِ لَي يَعْوَلُهُ وَيَعْمَى الدَّيْنُ عَلَى هَوَلاً وَلَا لَا يَجُورُ، فَوَجَبَ أَنْ يُمْتَعُوا عَنْ ذَلِكَ إِلَّا عِندَ الحَاجَةِ وَسِرُوا النَّطْرِ وَالْفَيْ لَا يَجُورُهُ فَوَجَبَ أَنْ يُمْتُوا عَنْ ذَلِكَ إِلَا يَعْرَافِ عَلَيهِ وَلِللَّ الْمُؤْونَ عِن مَا لِمِعْ مَنْ يَعْقِهُ أَمِينِ يُومَنُ جُحُودُهُ كَمَا فِي الوَدِيعَةِ. "قَالَ: ولَهُم أَن يَرْتَهِنُوا" يُرِيدُ: بِشَرطِ النَّطْرِ وَبُولُ المُؤْمِنَ عَلَيهِ عَنْ يَعْمُ وَلَا عَلْ يَرْتَهُنُوا عَلَى الْمُؤْمِنَ وَيَرْهُمُونَ عَيْرَةً وَلَكَ الْأَنْ يَبِعُوا مَا لَا يُعْتَوْنُ وَيَرْهُمُونَ عَلَيهِ وَيَلْكُ وَلَاكَ لَانَ يَبِعُولُ اللَّا لِي الْمُؤْلُونَ عَلَى الْمُؤْمِقِ وَلَكُ لِلَانً الْمُؤْمِقُ وَيَرْهُمُونَ وَيَرْهُمُونَ عَلَيهِ وَلَالِ أَنْ يَرْهُنَ لَكُونُ اللْمُولُولُ فِي الْمَرْوَعَ عَلَيهِ عَلَى الْمُؤْمُونَ عَلَى الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْمُونَ عَلَى الْمُؤْلُولُ اللَّالَةُ الْالْمُقَلِقُ وَيَوْمُ الْمُؤْمُ وَلَالَكُ الأَلْ الْمُؤْمُونَ وَيَلُولُ الْمُؤْمُولُ وَلَا الْمُؤْمُولُ وَاللَّهُ الْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُولُ وَلَالَ الْمُؤْمُولُ وَلَا عَلَى الْمُؤْمُ وَاللَّهُ الْمُؤْمُ وَلَا الْمُؤْلُولُولُ اللَّهُ الْمُولُ الْمُؤْمُ وَالْمُولُولُ الْمُؤْمُولُولُ الْمُؤْمُولُ الْمُؤْم

"الرُّكنُ الرَّابِعُ: الصِّيعَةُ، وهو: الإيجَابُ والقَبُولُ" كَسَائِ الْعُقُودِ. "وشَرْطُهُ: الانْفِكَاكُ عَنْ كُلِّ شَرْطٍ مُفْسِدٍ، فَإِذَا اشْتَرَطَ المُرْتَهِنُ مَنْفَعَةَ الرَّهْنِ أو وَلَدَهُ لِيَكُونَ رَهْنَا أو مِلْكًا، أو قَالَ: زِدْنِي على مَيْنِكُ أَلْفًا عَلَى أَنْ أَرْهَنَ بِهَمَنِهَا وبِدَيْنِكَ القَدِيمِ رَهْنَا فَهَذَا كَيْنِكَ أَلْفًا عَلَى أَنْ أَرْهَنَ بِهَمَنِهَا وبِدَيْنِكَ القَدِيمِ رَهْنَا فَهَذَا كَيْنِكَ أَلْفًا عَلَى أَنْ أَرْهَنَ بِهِمَا رَهْنَا، أو: بِعْنِي دَارَكَ عَلَى أَنْ أَرْهَنَ بِثَمَنِهَا وبِدَيْنِكَ القَدِيمِ رَهْنَا فَهَذَا كُلُهُ فَاسِدٌ"؛ أمَّا الأوَّلُ فَلاَنَّهُ شَرْطٌ يُغِيِّرُ مُقْتَضَى العَقدِ، وأمَّا الثَّانِي فَلاَنَّهُ قَرْضٌ يَجُرُّ مَنْفَعَةً وهو رِبًا، وأمَّا الثَّالِيُ فَلاَنَّهُ شَرْطُ عَقْدٍ فِي عَقدٍ؛ إذْ شَرَطَ الرَّهْنَ بِالدَّيْنِ القَدِيمِ فِي بَيْع الدَّارِ فَصَارَ كَالبَيْعَتَينِ فِي بَيْعَةٍ.

# [فَرْغٌ] [مَا لَا يَدْخُلُ فِي رَهْنِ الأَرْضِ والأَشْجَارِ]

"إذَا رَهَنَ أَرْضًا فَفِي دُخُولِ الأَشْجَارِ الَّتِي عَلَيْهَا قَولَانِ، وكذَلكَ البِنَاءُ" أَحَدُ القَولَينِ: الدُّحُولُ كما فِي الرَّهْنِ فِي البَيْعِ. والثَّانِي: لَا لِضَعْفِ هَذَا العَقْدِ. "ولو رَهَنَ أَشْجَارًا بَيْنَهَا بَيَاضٌ لم يَدخُل البَيَاضُ فِي الرَّهْنِ فَي الرَّهْنِ مَالم يَذْكُرُهُ"؛ لأنَّ اللَّفظَ لا يَتَنَاوله، ولا هو تَابِعٌ للأَشْجَارِ.

"ولو رَهَنَ أَشْجَارًا وَعَليهَا ثِمَارٌ مُؤبَّرةٌ لم يَدخُل الثِّمَارِ إلَّا بِالتَّسْمِيَةِ" كما في البَيْع.

"وإِنْ كَانت غَيرَ مُؤبَّرَةٍ/ فَفيهَا قَولانِ:

أَحَدُهُمَا: تَدخُلُ فِي الرَّهْنِ المُطْلَقِ كَالبَيْعِ. والثَّانِي: لا تَدخُل لِضَعْفِ الرَّهْنِ"؛ فَإِنَّ اللِكَ فَلا يَتِبع فيه الثَّمَر والنَّحل، بِخِلَافِ البَيْعِ. "فَإِنْ قُلْنَا: لا تَدخُلُ هَذِه الثَّمَرَةُ فَفِي الحمل قَولَانِ؛ لأنَّ الحمل لا يُفرَد بِالعَقْدِ"، ولا يُسْتَثْنَى فِي التَّصَرُّفَاتِ، فَهو إلى قبولِ التَّبعِيَّةِ أَقْرَب وبِالدُّحُولِ أَوْلى. "ولو رَهَنَ الحمل لا يُفرَد بِالعَقْدِ"، ولا يُسْتَثْنَى فِي التَّصَرُّفَاتِ، فَهو إلى قبولِ التَّبعِيَّةِ أَقْرَب وبِالدُّحُولِ أَوْلى. "ولو رَهَنَ الثَّمَرَةَ دُونَ النَّخْلِ طَلْعًا، أو مُؤبَّرَةً والمَحِلُّ قَبْلَ الجَدَادِ فَلْيَتَشَارَطَا بَيْعَهَا عِندَ المَحِلِّ"؛ لِيَزُولَ الثَّمَرَةَ دُونَ النَّخْلِ طَلْعًا، أو مُؤبَّرَةً والمَحِلُّ قَبْلَ الجَدَادِ، فَكَانَّهُ شَرَطَ التَّاخِيرَ عَنِ المَحِلِّ"؛ إذِ المَحِلِّ"؛ إذِ العَادَة التَّبْقِيَةُ إلى الجَدَادِ، فَكَانَّهُ شَرَطَ التَّاخِيرَ عَنِ المَحِلِّ"؛ إذِ الغَالِثِ بِالعَادَةِ كَالمِذْكُورِ فِي الشَّرْطِ.

"والثَّمَرَةُ المُتَلَاحِقَةُ فِي الرَّهْنِ كما ذَكَرْنَا فِي البَيْع، والسَّقْيُ عَلَى الرَّاهِنِ"؛ لأنَّه المالِكُ.

"وكَذَا المُؤنُ، ويُمنَعُ الجَدَادُ قَبْلَ أوانِهِ إلَّا بِالتَّرَاضِي"؛ لأنَّ ذَلكَ ضَرَرٌ. "ويَجُد إذَا اسْتَجَدَّتْ وإنْ لَمْ يَتَرَاضَيَا"؛ كَافَةَ التَّلَفِ وإضَاعَةَ المالِ.

# البَابُ الثَّانِي: فِي حُكْمِ الرَّهْنِ

### "وأحْكَامُهُ عَشْرَةٌ:

الأوّلُ: أنّهُ لا يَلزَمُ إلّا بِالقَبْضِ وبه تَمَامُهُ"؛ لأنّهُ مَوصُوفٌ بِهِ فِي قَولِه تَعَالى: ﴿ وَمُومَنَهُ اللّهِ الْقَبُولِ والقَبْضِ، فَلَا يَلزَمُ بِدُونِ القَبْضِ كَالْمِيَةِ مَعْمَى البَيْعِ. "فَلَو والقَرْضِ. "والقَبْضُ فِيهِ كَالقَبْضِ فِي الهِبَةِ" نَقْلًا فِي المنقُولِ، وتَخْلِيَةً فِي العَقَارِ؛ لأنّهُ فِي مَعنَى البَيْعِ. "فَلَو والقَرْضِ. "والقَبْضُ فِيهِ كَالقَبْضِ جَازَ بِشَرْطِ اللّا يَكُونَ يَدُ النّائبِ يَدَ الرّاهِنِ مِثلُ عَبْدِهِ ومُدَبّرِهِ"؛ إذْ لا اسْتَنَابَ المُرْتَهِنُ فِي القَبْضِ جَازَ بِشَرْطِ اللّا يَكُونَ يَدُ النّائبِ يَدَ الرّاهِنِ مِثلُ عَبْدِهِ ومُدَبّرِهِ"؛ إذْ لا يَتَحقّقُ بِهِ التّسْلِيمُ. "ولكنْ يَجُوزُ عَبْدُ زَوجَتِهِ ومُكَاتَبُه"؛ لأنّهُمَا مُسْتَقِلًانِ بِأَيْدِيهِمَا. "قَالَ: وقَبْضُ الرّهْنِ الغَائبِ بِالقَولِ جَائزُ؛ إذَا كَانَ قَبْلَ ذَلكَ ودِيعةً فِي يَدِ المُرْتَهِنِ"؛ لأنَّ القَبْضَ حَاصِلٌ بِهِ. "ثَم لَا يَتَعَقَّقَ التَّمَكُنُ مِن القَبْضِ. "قَالَ: وكَذَا إذَا كَانَ يَتِمُ حتَّى يَمضِي زَمَانُ إمْكَانِ المَسِيرِ إلى مَكَانِهِ"؛ لِيَتَحَقَّقَ التَّمَكُنُ مِن القَبْضِ. "قَالَ: وكَذَا إذَا كَانَ مَعْمُوبًا عِندَ المُرْتَهِنِ " يُرِيدُ: يَصِحُ الرَّهْنُ لِوجُودِ القَبْضِ. "ولكن لَا يَبْرَأُ المُرْتَهِنِ مِن طَمَانِ الغَصْبِ مِنْ المُورِيَّ عِنْ الرَّهُنَ لَا يُنَافِى ضَمَانَ التَّعَدِّي، بِدَلِيلِ أَنَّ المُرْتَهِنَ لو تَعَدَّى فِي الرَّهْنِ كَانَ مَصْمُونًا عِندَ المُرْتَهِنِ "؛ لِأَنَّ الرَّهْنَ لَا يُعْنَ كَانَ مَصْمُانَ التَّعَدِي، بِدَلِيلِ أَنَّ المرتَّقِ لَو تَعَدَّى فِي الرَّهُنَ لَا يُعْمُنِ كَانَ مَصْمُونًا عِنهِ وَمُرْهُونًا فِي الرَّهُنَ لَا يُعْنَى كَانَ مَصْمُانِ العَمْنَ لو تَعَدَّى فِي الرَّهُنَ كَانَ مَصْمُانِ المَعْنِ الْوَلَا لَيْ الرَّهُنَ لَو يَعَدَى فِي الرَّهُنَ كَانَ مَصْمُونًا عِلْهِ وَالْمِهِنَ الْوَالْمُ وَالْمُونَ الْمُونَ الْمَالِ الْقَلْ الْوَلَا الْمَالَ الْمُؤْلِكُ أَلِي الْعُنْ المُعْمَى المَالْ السَّالَ المَالِي أَنْ المُولِ الْمَالِقُ فَي الرَّهُ الرَّهُ الرَّهُ الْمُ الرَّهُ الرَّالِ الْمُلْكَانِ الْمَالُولُ الْمَالِقُولُ الْمُلْكُولُ الْمُلْلُولُ الْمُؤْلِقُ عَلَقُ اللَّهُ الْمُلْكُولُ الْمُنْ الْمُلْكُولُ الْمُلْكُولُ ال

"ثم دُوامُ القَبْضِ لَيسَ بِشَرْطٍ، فَلُو أَعَارَ المَرْهُونَ مِن الرَّاهِنِ لَم يَنْفَسِخ الرَّهْنُ، بَلْ يَكُونُ رَاهِنَا وَمُسْتَعِيرًا أَو مُكْتَرِيًا مِنَ المُرتَهِنِ إِنْ كَانَ المُرْتَهِنُ قَد اكْتَرَاهُ"؛ لأنَّ المِعقُودَ عَلَيه بِالرَّهْنِ هَو الرَّقَبَةُ، والمنافِعُ بَاقِيَةٌ عَلَى مَا كَانِ للرَّاهِنِ، فَإِذَا اسْتَحَقَّهَا المُرْتَّقِنُ بِالاَكْتِرَاءِ مِنَ الرَّاهِنِ، كَانَ لَهُ أَنْ يُملكَهَا الرَّاهِن بِالإَعْرَةِ والإَجَارَةِ، وهذَا تَصَرُّفُ فِي المِنَافِعِ دُونَ الرَّقَبَةِ، فَهِيَ مَرْهُونَةٌ بِحَالِمًا، خِلافًا لأبِي حَنِيفَة -رَحِمَهُ اللهُ- فَهِيَ مَرْهُونَةٌ بِحَالِمًا، خِلافًا لأبِي حَنِيفَة -رَحِمَهُ اللهُ- فَهِيَ مَرْهُونَةٌ بِحَالِمًا، خِلافًا لأبِي حَنِيفَة -رَحِمَهُ اللهُ- فَالَّ يَنْفَسِخُ الرَّهْنُ. (٢)

<sup>(</sup>١) البقرة: ٢٨٣.

<sup>(</sup>٢) حاء شرح مختصر الطحاوي للحصاص (٣/ ١٤٩): «قال أبو حعفر: (ولا يؤاجر الرهن، ولا يخرج من يد المرتمن إلا بعد قضاء الدين، ولا ينتفع به) وذلك لأن في إحارته استحقاق يد المرتمن، وفي ذلك إبطال الرهن. ولا يركب؛ لأن ركوب الرهن يزيل يد المرتمن. والمرتمن لا يجوز له أن يركبه؛ لأنه لا يملك منافعه بعقد الرهن، إذ كان عقد الرهن لا يوجب له ملك المنافع».

### [فَرْعٌ]

## [أقَرَّ بِقَبْض المُرْتَهِن ثُمَّ تَأُوَّلَ إِقْرَارَهُ]

"لو أقرَّ الرَّاهِنُ بِأنَّ المُرْتَهِنَ قَبَضَهُ، ثم تَأوَّلَ إقْرَارَهُ بَعْدَ الرُّجُوعِ فَقَالَ: وَرَدَ عَلَىَّ كِتَابُ وكِيلِي فَلِذَلكَ أَقْرَرْتُ وَقَد بَانَ لِي تَزْوِيرُ الكِتَابِ" يُقبَلُ قَولُهُ هَذَا. "فَيَحلِفُ المُرْتَهِنُ بِاللهِ مَا أَقَرَّ عَلى هَذَا التَّأويل"؛ وذلك لأنَّه إذَا ظَهَرَ العُذْرُ بِمَا يَحتَمِلُ صِدْقَهُ، يُسمَعُ دَعْواهُ ويَحلِفُ المرْتَحِنُ؛ لأنَّ العَيْنَ فِي يَدِهِ، والظَّاهِرُ أنَّهَا مَرْهُونَةٌ.

"الثَّانِي: لَيسَ للرَّاهِن أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي الْمَرْهُونِ بِمَا يُبْطِلُ حَقَّ الْمُرْتَهِن فَلا يَنْفُذُ بَيْعُه ورَهْنُه"؛ لأنَّه حَجَرَ عَلَى نَفْسِهِ التَّصَّرُّفَ بِرَهْنِهِ. "ويَنفُذُ إجَارِته" يُريدُ: إجَارةً تَنْقَضِى مُدَّتَمَا قَبْلَ حُلُولِ الدَّيْنِ؛ لأنَّه تَصَرُّفٌ فِي المِنْفَعَةِ. "ولا يَنْفُذُ تَزْوِيجُهُ"؛ لأنَّه نَقْصٌ يَنتَقِصُ بِه القِيمَة. "وفِي عِتْقِهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالِ؛ يُفَرَّقُ فِي الثَّالِثِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مُوسِرًا أو/ مُعْسِرًا، فَكَذَلك فِي اسْتِيلَادِهِ" أَحَدُ الأقوالِ: نُفُوذُ الاسْتِيلَادِ مُعْسِرًا ١١٨/ب كَانَ أُو مُوسِرًا ؟ لأنَّه عَقدٌ لا يُزيلُ المِلكَ فَلا يمنَع مِن صِحَّةِ الاسْتِيلَادِ كالإِجَارَة ، وعَليْهِ القِيمَةُ تكون رَهْنًا مَكَانَهَا؛ لأنَّه أَتْلَفَ عَليهِ رقَّهَا، فَهو كما لَو أَتْلَفَهَا بِالقَتْلِ. والثَّاني: أنَّهَا لا تصِيرُ أمَّ وَلَدٍ بِحَالٍ؛ لِحَقّ المُوتَمَن في عَينهَا. والقَولُ الثَّالِثُ: الفَرْقُ إنْ كانَ الرَّاهِنُ مُوسِرًا نَفذَ اسْتِيلَادُه، وعَليهِ القِيمَةُ تكون رَهْنَا، وإنْ كَانَ مُعْسِرًا فَهِيَ بِحَالِمًا؛ وذلك لأنَّه بِمَنزلَةِ العِتْقِ مِن أَحَدِ الشَّريكَينِ، فَيَخْتَلِفُ بالموسِرُ والمعْسِرُ كما يَخْتَلِفُ العِتْقُ، وهذِه الأقوَالُ تَحْرِي فِي العِتْقِ كما سَبَقَ.

"قَالَ: ثم مِن أصْحَابِنَا مَن جَعَلَ العِثْقَ أَقْوَى؛ لأنَّه تَنْجِيزٌ" فِي الحَالِ فَجَعَلَه أَوْلى بِالنُّفُوذِ. "ومِنهُم مَن عَكَسَ؛ لأنَّ الاسْتِيلَادَ يَحصُلُ مِن المَجْنُونِ والسَّفِيهِ"، وهو فِعْلٌ والإعتَاقُ قَولٌ، والفِعلُ أوْلى مِن القَولِ. "قَالَ: فَأَمَّا إِذَا أَعتَق أو أحبَل بِإِذْنِ المُرْتَهِن بَطَلَ حَقُّهُ"؛ لإسْقَاطِهِ إيَّاهُ بِالإذْنِ. "فَإِنْ قَالَ: وطِئَ بِإِذْنِي وَكَانَ الإِحْبَالُ بِغَير إِذْنِي لَمْ يَنفَعْهُ ذَلِكَ"؛ لأنَّ الإِذْنَ بِالوَطْيءِ إِذْنٌ بِالإحْبَالِ، فَهو مِن تَوَابِعِهِ. "وإن اخْتَلَفَا فِي الإذْنِ فالقَولُ قَولُ المُرْتَهِن مَعَ يَمِينِهِ" إذا قَالَ لَمْ آذَن؛ لأنَّ الأصْل عَدَمُ الإذْنِ. "وإنْ وَطِئهَا ولَمْ يُحْبِلْهَا فَالرَّهْنُ بِحَالِهِ ولا شَيءَ عليهِ"؛ لأنَّه لَمْ يُنقِص مِنهَا شَيْئًا. "إلَّا نَقْصُ الانْفِضَاض إنْ كانت بِكْرًا فَيَكُونُ رَهْنًا مَعَهَا"؛ لأنَّ نُقْصَانَ البَكَارَة نُقْصَانَ الأجزَاءِ.

### [فَرْعٌ]

## [وَطئهَا قَبْلَ الرَّهْنِ فَوَلَدَتْ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُر مِنْ وَقْتِ القَبْض]

"إن كانَ قَد وَطئهَا قَبْلِ الرَّهْنِ فَوَلَدَتْ وَلَدًا مِن دُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِن وَقْتِ القَبْضِ فَالرَّهْنُ بَاطِلٌ؟ لأنَّهَا يَوم القَبْضِ كَانَت أُمُّ وَلَدٍ مِنْ وَطْءٍ سَبَقَ العَقدَ أو وَقَعَ بَينَ العَقدِ والقَبْضِ/ وهو مُقِرِّ بِهِ"، فَإِذَا ١١٩ كَانَ كَذَلكَ فَرَهْنُ أُمِّ الوَلَدِ بَاطِلٌ. "وكذَلكَ لو وَلَدَتْ لأكثرَ مِن سِتَّةِ أَشْهُرٍ ولأَقَلَّ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ مِنْ كَانَ كَذَلكَ فَرَهْنُ أُمِّ الوَلَدِ بَاطِلٌ. "وكذَلكَ لو وَلَدَتْ لأكثرَ مِن سِتَّةِ أَشْهُرٍ ولأَقَلَّ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ مِنْ وَقْتِ الوَطْءِ وهو مُقِرِّ بِالوَلْدِ أو بِالوَطْءِ مِن غَيرِ دَعْوَى الاسْتِبْرَاءِ"؛ فَإِنَّهُ أَيْضًا مُلْحَقٌ بِهِ، وأَمَّه أَمُّ وَلَدٍ لَهُ.

"الثَّالِثُ: لو أقرَّ الرَّاهِنُ بِأَنَّ المَرْهُونَ جَنَى قَبْلَ الرَّهْنِ جِنَايَةَ خَطَأَ يَدَّعِيها الخَصْمُ وأَنْكَرَ المُرْتَهِنُ فَعَلَى قَوْلَين:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ القَولَ قَولُ الرَّاهِنِ؛ لِعَدَمِ التُّهْمَةِ"؛ فَإِنَّ إِقْرَارَهُ يَتَضَمَّنُ الإضرار بِهِ.

"والقَولُ الثَّانِي: أنَّ القَولَ قَولُ المُرْتَهِنِ؛ لأنَّ حَقَّهُ سَابِقُ اللُّزُومِ فِي الظَّاهِرِ.

فَعَلَى هَذَا: هَلْ يُغَرَّمُ الرَّاهِنُ للمَجْنِيِّ عَلَيهِ أَرْشَ الجِنَايَةِ مِن مَالِهِ؟ فَعَلَى قَوْلَين:

أَحَدُهُمَا: يُغَرَّمُ؛ لأنَّ إقْرَارَهُ مَقْبُولٌ عَلَى نَفْسِهِ.

والثَّانِي: لَا يُغَرَّمُ الْأَنَّهُ أَقَرَّ فِي الْعَيْنِ" ؛ إذْ أَرْشُ الجِنَايَةِ يَتَعَلَّقُ بِرَقَبَةِ الْعَبْدِ دُونَ السَّيدِ، فَلَا يُؤاخَذُ بِشَيءٍ سِوَاهُ.

"وأمَّا إذَا جَنَى بَعدَ الرَّهْنِ جِنَايَةً مَحْسُوسَةً خَطَأَ قُدِّمَتِ الجِنَايَةُ؛ لأنَّهَا تُقَدَّمُ عَلَى حَقِّ المَالِكِ، وحَقُّ المُوتَهِنِ أَضْعَفُ مِنْهُ" فَكَانَ أَوْلَى بِالتَّقْدِيمِ؛ ولأنَّ مَحلَّ الجِنَايَةِ وَاحِدٌ وهو الرَّقَبَةُ، وحملُ حَقِّ المُوتِّمِنِ المُنْتَهِنِ أَضْعَفُ مِنْهُ" فَكَانَ أَوْلَى بِالتَّقْدِيمِ؛ ولأنَّ مَحلَّ الجِنَايَةِ وَاحِدٌ وهو الرَّقَبَةُ، ومحلُ حَقِّ المُوتِّمِنِ الثَّقَبَةُ وذِمَّةُ الرَّاهِنِ، فَإِذَا بَطَلَ أَحَدُهُمَا لَمْ يَبطُل الآخَرُ، فَهو أَوْلَى بِالتَّأْخِيرِ.

"قَالَ: فَإِنْ عَفَا الْحَصْمُ بَقِيَ رَهْنَا"؛ لأنَّ العَقدَ كانَ صَحِيحًا، وإثَّمَا أُخِّرَ لِحَقِّ المِجْنِيِّ عَلَيهِ؛ فَإِذَا زَالَ ذَلكَ بَقِيَ كَمَا كَانَ.

## [فُرُوعٌ ثَلَاثَةٌ]

### [فِي جِنَايَةِ المَرْهُونِ]

"الأوَّلُ: لو جَنَى المَرْهُونُ عَلَى سَيِّدِهِ فَلَهُ القِصَاصُ" كَمَا لو جَنَى عَلَى الأَجْنَيِّ. "فَإِنْ عَفَى بَقِيَ رَفْنَا وَلاَ أَرْشَ"؛ لأَنَّ السَّيدَ لَا يَجِبُ لَهُ فِي رَقَبَةِ عَبدِهِ مَالٌ. "فَإِنْ جَنَى المَرْهُونُ عَلَى عَبدٍ لَهُ مِرهُونٍ عِندَ آخَرَ فَعَفَا السَّيدُ فَلَهُ أَخْذُ الأَرْشِ/" مِنْ رَقَبَةِ الجَانِي بَعْدَ بَيْعِهِ. "ويَكُونُ ذَلكَ مَرْهُونًا عِندِ مُرْتَهِنِ المَهْنِي عَلَيهٍ"؛ وذلكَ لأنَّهُ لو قَتَلَهُ السَّيدُ لكانَ عَلَيهِ ضَمَانه مَرْهُونًا مَكَانهُ، فَإِذَا قَتَلَهُ عَبْدُهُ تَعَلَّقَ الضَّمَانُ المَجْنِي عَلَيهِ عَلى حَقِّ مُرْهُونًا مَكَانهُ، وَيُقَدَّمُ حَقُّ مُرْهَى المَحْنِي عَلَيهِ عَلى حَقِّ مُرْهُونِ الجَانِي، كَمَا يُقَدَّمُ عَلى حَقِّ مُالِكِهِ، فَوَجَبَ أَنْ يُبَاعَ فِي هذِهِ الجِنَايَةِ أَيْضًا كَمَا لو كَانَ غَير مَرْهُونٍ. "وإنْ عَفَا عَلَى غَيرِ مَالٍ فَلَهُ ذَلكَ، مَلكِهِ، فَوَجَبَ أَنْ يُبَاعَ فِي هذِهِ الجِنَايَةِ أَيْضًا كمَا لو كَانَ غَير مَرْهُونٍ. "وإنْ عَفَا عَلَى غَيرِ مَالٍ فَلَهُ ذَلكَ، وَلاَ حَجْرَ عَلَيْهِ فِيهِ"؛ لأَنَّ مُوجِب العَمْدِ القَوَدُ عَلَى الأَصَحِّ، ومُطلَقُ العَفْوِ عَلَى هَذَا لَا يُوجِبُ المَالَ فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ لِمُرْهَى المُحْنِى عَلَيهِ حَقٌ.

"الثّانِي: إذَا أَمَرَ السَّيدُ العَبْدَ البَالِغَ المُمَيِّزَ فَجَنَى بِأَمْرِهِ فَأَمْرُهُ كَالمَعْدُومِ"، وهو كَمَن جَنَى مِنْ غَيْرِ أَمْرٍ ؛ لأنَّ فِعْلَهُ مُضَافٌ إِلَيهِ لَا إِلَى السَّيدِ. "وإنْ كانَ صَغِيرًا أو أعْجَمِيًّا أُضِيفَ إلى السَّيدِ"؛ إذْ هو بِمَنزِلَةِ الآلَةِ لَهُ. "فَإذَا بِيعَ الرَّهْنُ وهو عَبدٌ صَغِيرٌ"؛ لأنَّهُ وإنْ كانَ آلَةً للسَّيدِ إلَّا أنَّ المبَاشَرَةَ وُجِدَتْ مِنْهُ، فَتَعَلَّقَ الأَرْشُ بِرَقَبَتِهِ كالبَائع. "وكُلِّفَ السَّيدُ أَنْ يَأْتِي بِقِيمَتِهِ رَهْنًا مَكانَهُ" كمَا لو أَتْلَفَهُ السَّيدُ.

"الثَّالِثُ: لو رَهَنَ عَبدًا بِدَنَانِيرَ وعَبدًا بِدَرَاهِمَ فَقَتَلَ أَحَدُهُمَا الآخَرَ كَانَت الجِنَايَةُ هَدْرًا"؛ إذْ لَا فَائدَةً فِي نَقْلِ العَبدِ مِن رَهْنِ أَحَدِ الدَّيْنَينِ إلى الآخَرِ، والدَّيْنَانِ لِرَجُلٍ واحِدٍ. "إلَّا أَنْ يَكُونَ دَيْنُ العَبدِ المَقْتُولِ أَكْثَر مِن دَيْنِ الجَانِي فَيَنتَقِلُ إليهِ"؛ لأنَّ فِيهِ فَائدَةٌ هَهُنَا.

"الحُكمُ الرَّابِعُ: أَنَّ المُرتَهِنَ لَا يَجُوزُ لَهُ الانْتِفَاعُ بِالمَرْهُونِ، بَلْ مَنَافِعُهُ للرَّاهِنِ؛ قَالَ رَسُولُ اللهِ

﴿ وَعَلَى الذِي يَحْلِبُهُ وِيَرْكُبُهُ نَفَقَتُهُ ﴾. (١) والنَّفَقَةُ عَلَى المَالِكِ" فَيَكُونُ هُو الَّذِي يَحْلِبُ وَيَرَّكُبُ.

"فَلَهُ الانْتِفَاعُ/". وقَد قَالَ أَيْضًا الطَّيِّكُمْ: (لَهُ غُنْمُهُ وعَلَيْهِ غُرْمُهُ). (١) "ولَهُ أَنْ يُنْزِيَ عَلَيْهَا، ويَخْتِنَ الغُلَامَ ١٦٢.

<sup>(</sup>۱) لم أقف عليه بهذا اللفظ، ووقفت عليه كما في صحيح البخاري (۳/ ۱٤۳) رقم (۲۰۱۲) - حدثنا محمد بن مقاتل، أخبرنا عبد الله أخبرنا زكرياء، عن الشعبي، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الرهن يركب بنفقته، إذا كان مرهونا، ولمبن النفقة».

<sup>(</sup>٢) مسند الشافعي - ترتيب سنجر (٣/ ٢١٤)، باب غنم الرهن وغرمه، رقم (١٤٧٧) - أخبرنا الشافعي رضي الله عنه، قال: أخبرنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، عن ابن أبي ذئب، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا يغلق الرهن الرهن من صاحبه الذي رهنه، له غنمه وعليه غرمه»، قال الشافعي: غنمه: زيادته، وغرمه: هلاكه ونقصه، والمستدرك على الصحيحين للحاكم (٢/ ٥٩) رقم (٢٣١٥) - حدثنا أبو الوليد الفقيه، ثنا إبراهيم بن أبي طالب، ويحيى بن محمد بن صاعد، قالا: ثنا عبد الله بن عمران العابدي، ثنا سفيان بن عيينة، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي

ويَهْصِدَهُ، وَيُبَيْطِرَ الدَّابَّةَ؛ لأَنَّ كُلَّ ذَلكَ إصْلاحُ المِلكِ" وتَصَرُّفَاتٍ لَا ضَرَرَ فِيهَا عَلى المُرْتَمِنِ، فَهِي كَالرُّكُوبِ والاسْتِخْدَامِ.

"قَالَ: ومَا يَحْصُلُ مِنْ وَلَدٍ ولَبَنٍ وصُوفٍ بَعدَ العَقدِ فَهو للرَّاهِنِ ولَا يَكُونُ رَهْنَا"؛ إذْ لَمْ يَتَنَاوَلَمَا العَقدُ. "فَإِن انْتَفَعَ المُرْتَهِنُ غَرِمَ أُجرَتَهُ" كَالأَجْنَبِيّ. "وإنْ وَطِيءَ حُدَّ"؛ إذْ لَا حَقَّ لَهُ فِيهَا، ولَا شُبْهَةُ حَقِّ. "والوَلَدُ رَقِيقٌ"؛ لأنَّهُ مِن الرِّنَا. "ولَا مَهْرَ إنْ طَاوَعَتْ؛ لأنَّهَا بَغِيَّةٌ، وإنْ أكرَهَهَا وَجَبَ المَهْرُ" كَمَا فِي الحَرَّةِ. "ولَا تَأْثِيرَ لإذْنِ الرَّاهِنِ إنْ أَذِنَ فِي وَطْنَهَا"؛ لأنَّهَا لَا تَصِيرُ حَلَالًا بإذْنِهِ. "إلَّا أَنْ يَكُونَ فِي وَطْنَهَا"؛ لأنَّهَا لَا تَصِيرُ حَلَالًا بإذْنِهِ. "إلَّا أَنْ يَكُونَ المُرْتَهِنُ حَدِيثَ عَهْدٍ بِالإِسْلَامِ جَاهِلًا فَيكُونُ حِينَئذٍ وَطْءَ شُبْهَةٍ، والوَلَدُ حُرِّ نَسِيبٌ"؛ لهذَا المِعْنَى. "ولَا حَدَّ".

هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يغلق الرهن له غنمه وعليه غرمه» هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه لخلاف فيه على أصحاب الزهري وقد تابعه مالك وابن أبي ذئب وسليمان بن أبي داود الحراني ومحمد بن الوليد الزبيدي ومعمر بن راشد على هذه الرواية " أما حديث مالك فحدثناه أبو علي، وأبو محمد المراغي قالا: ثنا علي بن عبد الحميد الغضائري، بحلب، ثنا مجاهد بن موسى، ثنا عن مالك بن أنس، عن الزهري، فذكره بإسناد نحوه، [التعليق - من تلخيص الذهبي] 171 - على شرط البخاري ومسلم ولم يخرجاه لاختلافهم على الزهري.

### [فَزعٌ]

### [رَهَنَ أَرْضًا ثُمَّ غَرَسَ فِيهَا أَشْجَارًا]

"لو رَهَنَ أَرْضًا ثُمَّ غَرَسَ فِيهَا أَشْجَارًا، أو كَانَ قَد غَرَسَ النَّوَى قَبْلَ الرَّهْنِ فَالأَشْجَارُ لَا تَكُونُ رَهْنًا" يُرِيدُ: أنَّ الأشْحَارَ الَّتِي حَدَثَت بَعدَ العَقدِ، والنَّحْلِ الَّتِي نَبَتَت مِن النَّوَى لا تَكونُ رَهْنًا؛ لأنَّهَا مَعدُومَةٌ وَقْتَ العَقدِ. "فَتُبَاعُ الأرْضُ وَحْدَهَا بِدَيْنِهِ إنْ وَفَت، وإنْ كانت غَيرُ وَافِيَةٍ ولو قُلِّعَت الأشْجَارُ وَفَت الأَرْضُ بِدَيْنِهِ قُلِّعَت؛ لأنَّهُ بِالغَرْس نَقَصَ حَقّه"؛ فتُقلعُ لِتَحْلُصَ الأَرْضُ المرْهُونَةُ لَهُ. "قَالَ: إلَّا أَنْ يَكُونَ الرَّاهِنُ قَد فَلَسَ بِالدُّيُونِ والقَلْعُ يُنْقِصُ قِيمَةَ الأشْجَارِ فَحِينَئذٍ لَا تُقْلَعُ"؛ لِتَعَلُّقِ حَقِّ الغُرَمَاءِ بِهَا. "بَلْ يُبَاعُ الجَمِيعُ، ويُقَسَّمُ النَّمَنُ عَلَى أَرْضِ بَيْضَاءَ بِلَا نَحْلِ، وذلكَ قِسْطُ المُرْتَهِنِ، وعلى مَا بَلَغَتْ بِسَبَبِ النَّحْلِ والزِّيَادَةُ للغُرَمَاءِ" وصُورَتُهُ: أَنْ يُقَوِّمَ الأرْضَ وَحدَهَا، فَيُقَالُ: مِئةٌ مَثَلًا، ومَعَ النَّحْلِ مِئةٌ وَخَمْسُونَ، فَيُقَسَّمُ النَّمَنُ عَلَيْهِمَا أَثْلَاثًا؛ للمُرْتَهِن مِنهَا الثُّلُثَانِ، وللغُرَمَاءِ الثُّلُثُ؛ لأنَّ الخَمْسِينَ قِسْطُ الأَشْجَارِ؛ وهِي الثُّلُثُ مِن الجُمْلَةِ. "قَالَ: فَلُو اخْتَلَفَا فِي نَخِيلِ أَكَانَت يَوْمَ الرَّهْنِ أو لَمْ تَكُنْ فالقَولُ قُولُ الرَّاهِنِ مَعَ يَمِينِهِ"؛ لأنَّ فِي ضِمن قَولِهِ إنْكَارُ الرَّهْنِ فِي النَّخِيلِ، والأصْلُ أنَّهَا غَير مَرْهُونَةٍ.

"الحُكمُ الخَامِسُ: لَا يَنْفَسِخُ الرَّهْنُ بِالإغْمَاءِ والجُنُونِ" سَوَاءٌ كَانَ قَبْلَ القَبْضِ أو بَعْدَهُ وذَلِكَ لأنَّهُ لَازِمٌ بَعدَ القَبْضِ، فَلَا يَبْطُلُ بِالإِجْمَاع، وهو يَؤولُ إلى اللُّزُومِ قَبْلَ القَّبْض فَيكونُ كالبَيْع لِشَرْطِ الخِيَارِ فَلَا يَبْطُلُ بِحَالٍ. "قَالَ: فَلَو رَهَنَهُ عَصِيرًا فَسَلَّمَهُ وَصَارَ خَمْرًا ثم عَادَ خلًّا كَانَ رَهْنًا"؛ لأنَّ الاختِصَاصَ بَاقٍ فَعَادَ المِلكُ لِبَقَاءِ الاختِصَاص، وعَادَت المَالِيَّةُ فَكَانَ رَهْنًا.

"فَلُو صَارَ بِالتَّحْلِيلِ خَلًّا كَانَ حَرَامًا نَجِسًا يَجِبُ إِرَاقَتَهُ"؛ لما رُوي أَنَّ النَّبِي عَلَي نَهَى عَنْ تَخْلِيل الحَمْرِ، وأَمَرَ بِإِرَاقَتِهَا. (١) "فَلُو قَالَ المُوْتَهِنُ: رَهَنْتَنِيهِ خَمْرًا، فَقَالَ: لَا بَلْ عَصِيرًا فَصَارَ فِي يَدِكَ خَمْرًا فَأَحَدُ القَولَيْنِ: أَنَّ القَولَ قَولُ الرَّاهِنِ؛ لأنَّ الأصْل عَدَمُ الشِّدَّةِ، والثَّانِي: أنَّ القَولَ قَولُ المُرْتَهِنِ"؛ لأنَّهُ يَدَّعِي عَدَمَ العَقْدِ. "والأصْلُ عَدَمُ لُزُومِ الرَّهْنِ".

"الحُكمُ السَّادِسُ: لَو بِيعَ الرَّهْنُ قَبْلَ المَحِلِّ بِإِذْنٍ مِن المُرْتَهِنِ مُطْلَقِ فَلَا حقَّ لَهُ فِي الثَّمَنِ"؛

<sup>(</sup>۱) صحیح مسلم (۳/ ۱۹۷۳) رقم (۱۹۸۳) حدثنا یحیی بن یحیی، أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي، ح وحدثنا زهیر بن حرب، حدثنا عبد الرحمن، عن سفيان، عن السدي، عن يحيي بن عباد، عن أنس، أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الخمر تتخذ خلا، فقال: «لا»، و مسند أحمد ط الرسالة (٢١/ ٢٧٦) رقم (١٣٧٣٢) – حدثنا أسود بن عامر، قال: حدثنا إسرائيل، عن ليث، عن يحيي بن عباد، عن أنس، قال: كان في حجر أبي طلحة يتامى، فابتاع لهم خمرا، فلما حرمت الخمر، أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: أجعله خلا؟ قال: " لا "، قال: فأهراقه، قال المحققون: " حديث صحيح، وهذا إسناد ضعيف لضعف الليث: وهو ابن أبي سليم. إسرائيل: هو ابن يونس بن أبي إسحاق".

لأنَّ البَيْعَ يُنَافِي الرَّهْنَ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ مَمْنُوعٌ عَنْ بَيْعِهِ، فَإِذَا أَذِنَ لَهُ فِي البَيْعِ مُطْلَقًا فقد رَضِيَ بِإِسْقَاطِ حَقِّهِ مِنَ الرَّهْنِ، فَهو كَما لَو أَذِنَ لَهُ فِي إعْتَاقِهِ. "وإنْ كانَ فِي المَحِلِّ فَالثَّمَنُ مَصْرُوفٌ إلَيهِ"؛ لأنَّ البَيْعَ هَهُنَا عَلى الرَّهْنِ، فَهو كَما لَو أَذِنَ لَهُ فِي إعْتَاقِهِ. "ولو قَالَ: أَذِنْتُ لَكَ قَبْلَ المَحِلِّ عَلَى أَنْ تُعْطِيَنِي ثَمَنَهُ رَهْنًا فَالقُولُ فَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ"؛ لأنَّ الأصْلَ بَقَاءُ الرَّهْنِ.

"والبَيْعُ مَفْسُوخٌ؛ لِحَقِّ المُرْتَهِنِ وَفَسَادِ الإذْنِ، ومَتَى رَجَعَ المُرْتَهِنُ عَنِ الإذْنِ قَبْلَ البَيْعِ لَمْ يُبَعْ، وَبَقِيَ الرَّهْنُ بِحَالِهِ"؛ لأَنَّ الإذْنَ المُوْتَهِنِ فَي الرَّهْنُ الإِذْنُ اللَّهُ عَلَى شَرْطِ تَعْجِيلِ حَقِّه مِن ثَمَنِهِ لَمْ يَصِعَ البَيْعُ"؛ لأَنَّه شَرْطُ شَهْءٍ لمَّ يَلرَمْهُ الوَفَاءُ بِهِ فَهو فَاسِدٌ، وكذلكَ الإِذْنُ المَقَيَّدُ بِهِ، وَإِذَا فَسَدَ الإِذْنُ بَطَلَ البَيْعُ. "ولو شُرِطَ للمُرْتَهِنِ فِي عَقْدِ الرَّهْنِ بَيعُ المَرْهُونِ لَمْ يَجُزْ"؛ لوجُودِ التُهْمَةِ فِي بَيْعِهِ لِنَفْسِهِ. "قَالَ: البَيْعُ. "ولو شُرطَ للمُرْتَهِنِ فِي عَقْدِ الرَّهْنِ بَيعُ المَرْهُونِ لَمْ يَجُزْ"؛ لوجُودِ التُهْمَةِ فِي بَيْعِهِ لِنَفْسِهِ. "قَالَ: ويَجُوزُ ذَلِكَ للعَدْلِ بِمَا يَتَعَابَنُ النَّاسُ بِهِ بِقَمَنِ حَلِّ هو نَقْدُ البَلَدِ كالوكِيلِ، ولو قَالَ أَحَدُهُمَا للعَدْلِ: بعْ بِدَنَافِيرَ، وقَالَ الآخَرُ: بعْ بِدَرَاهِمَ حَضَرَ العَدْلُ عِنْدَ الحَاكِمِ؛ لِيَنْظُرُ وَيَامُرَ بِمَا فِيهِ المَصْلَحَةُ"؛ لأَنَّه بِدَنَافِيرَ، وقَالَ الآخَرُ: بعْ بِدَرَاهِمَ حَضَرَ العَدْلُ عِنْدَ الحَاكِمِ؛ لِيَنْظُرُ وَيَامُنَ بِمَا فِيهِ المَصْلَحَةُ"؛ لأَنَّه لا يُمْتِي بِدَنَافِيرَ، وقَالَ الآخَرُ: بعْ بِدَرَاهِمَ حَضَرَ العَدْلُ عِنْدَ الحَاكِمِ؛ لِيَنْظُرَ وَيَامُنَ بِمَا فِيهِ المَصْلَحَةُ"؛ لأَنَّهُ لا يُعْدِلُ بَوْ اللَّهُ البَيْعُ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ إذْ لَمْ يَتَقِقَا عَلَى شَيءٍ. "ومَتَى شَاءَ العَدْلُ رَدَّ الرَّهْنَ عَلَيهِمَا" كمَا يرة المَوْلُ فَي أَمْرِ العَيْمِ العَنْمِ العَيْمِ الْعَيْلِ. ولَا لَوْلَ كَانَا غَائِبَيْنِ أَوْدَعَ بِأَمْرِ العَيْمِ. المَاكَعِمِ مَن المَاعِدُ فَي أَمْرِ العَيْمِ.

"الحُكمُ السَّابِعُ: لَو رَهَنَهُ دَارَيْنِ بِأَلْفٍ ثم سَلَمَ إحْدَاهُمَا كَانَت رَهْنًا بِالأَلْفِ"؛ لأَنَّه عَقَدُ وَيُهَةٍ، فَيَتَوَثَّقُ بِكُلِّ جُزْءٍ مِنهُ كُلُّ جُزْءٍ مِن الدَّيْنِ. "فَلُو انْهَدَمَ الرَّهْنُ بَعْد القَبْضِ فَالنَّقْضُ رَهْنَ"؛ لأَنَّ الأَجْزَاءَ كُلَّهَا دَاخِلَةٌ فِي الرَّهْنِ. "قَالَ: وإِذَا رَهَنَاهُ عَبْدًا فَقَبَضَ مِن أَحَدِهِمَا دَيْنَهُ فَكَ نَصِيبَه، وكذَلكَ لو رَهَنَهُمَا كُلَّهَا دَاخِلَةٌ فِي الرَّهْنِ. "قَالَ: وإذَا رَهَنَاهُ عَبْدًا فَقَبَضَ مِن أَحَدِهِمَا دَيْنَهُ فَكَ نَصِيبَه، وكذَلكَ لو رَهَنَهُمَا عَبْدًا فَأَبْرَأَهُ أَحَدُهُمَا انْفَكَّ النَّصْفُ"؛ لأَنَّ الصَّفْقَةَ إذَا حَصَلَتْ وَفِي أَحَدِ شَطْرَيْهَا عَاقِدَانِ فَهُمَا/ عَقْدَانِ. "ومَا كَانَ مِنْهُ مُنْقَسِمًا" ويَتَسَاوَى أَجْزَاؤُهُ كَالمَكِيلِ والموزُونِ. "قُسمَ" بَيْنَ الرَّاهِنَيْنِ فِي المِسْأَلَةِ الأُولَى، وبَيْنَ الرَّاهِنِ وَلِي المِسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ، إذَا أَرَادُوا القِسْمَةَ؛ إذْ لاَ ضَرَرَ فِيهَا عَلَى أَحَدٍ. "ولَا يُقسمُ إلَّا بِإِذْنِ الرَّاهِنِ وَلا يُقسمُ إلَّا بِإِذْنِ الرَّاهِنَ الرَّاهِنَ الرَّاهِنَ النَّهِ اللَّهُ الْوَلْمُ وَلَى الْعَلْقَ الْمَالِكِ"؛ فَإِنَّ الرَّهِنَ الرَّهِنَ النَّهِ اللَّهُ وَلَادَ أَنْ يُقَاسِمَ المُوسِمَةِ وَلَا الْوَسْمَةَ لا بَعْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ اللَّذِي الْوَالِكِ أَوْ النَّالِ عَنْهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَلَا نَائِ عَنْ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا نَائِ عَنْهُ وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَى الْمِسْمَةَ لَا يَعْرِي إلَّا مَعَ المَالِكِ أَو النَّائِ عَنْهُ والمُوتِمِّنُ لَيسَ عِمَالِكِ ولا نَائِ عَنْهِ اللَّهُ ولَا نَائِ عَنْهُ والمُوتِمِي لَكُ اللَّهُ والمُوتِمِي المَالِكِ أَوْ النَّائِ عَنْهُ والمُوتِمِي لَكُ اللَّهُ الْمَالِكِ أَوْ النَّائِ عَنْهُ والمُوتِمِي لَيْهَا عَلَى الْمَالِكِ ولا نَائِلِ عَنْ اللَّهُ عَلَى الْمُعْمِلُ لَيسَ عِمَالِكُ واللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْولِي الْقَاسِمُ اللَّهُ الْولِي الْولِي الْفَالِقُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُ لَولِي اللَّهُ الْمُؤْمِلُ لَيسَ عَلَي الْمُؤْمِلُ الْولِي الْقَامِ الْولِي الْمُؤْمِلُ لَا اللَّهُ الْمُؤْمِلُ لَلْهُ اللَّهُ الْفُولُ الْمُؤْمِلُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمِلْكُولُ الْمُؤْمِلُ اللَ

#### [فَوْعَان]

# [زيادَةُ رَهْن فِي الدَّيْنِ المَرْهُونِ بِهِ جَائزٌ]

"الأُوَّلُ: يَجُوزُ زِيَادَةُ الرَّهْنِ فِي الدَّيْنِ الَّذِي بِهِ رَهَنَ"؛ لأنَّهُ تَبَرُّعٌ بِزِيَادَةِ تَوثِيقٍ. "وهَلْ يَجُوزُ زِيَادَةُ حَقِّ فِي الرَّهْنِ؟ فَعَلَى قَوْلَيْنِ، أَصَحُّهُمَا: أنَّهُ غَيرُ جَائز"؛ لأنَّهُ مَرْهُونٌ بِالحَقِّ الأوَّلِ، فَلَا يَصِيرُ مَرْهُونًا بِحَقِّ آخَرَ، كمَا لُو رَهَنَهُ عِندَ غَيْرُهِ.

"الفَرْعُ الثَّانِي: لَو ادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ رجُلَيْنِ: أَنَّكَ رَهَنْتَنِي عَبْدَكَ هذَا وسَلَّمتَهُ إلَىَّ قَبْلَ أَنْ سَلَّمتَهُ إلى صَاحِبِي، والعَبْدُ فِي يَدِ المَالِكِ رَجَعْنَا إلَى قَولِهِ بِلَا يَمِين"؛ لأنَّ قَولَه حُجَّةٌ واليَمِينُ لَا فَائدَةَ فِيهَا؛ فَإِنَّهُ لَو صَدَّقَ أَحَدَهُمَا ثُم رَجَعَ إلى الثَّانِي مَخَافَةَ اليَمِينِ لَا يَبْطُلُ بِهِ حَقُّ الأوَّلِ، وعلى قَولِ: لَا يُغَرَّمُ للثَّابِي أَيْضًا؛ بِنَاءً عَلَى مَا لَو أَقَرَّ بِدَارِ لِزَيْدٍ، ثُم أَقَرَّ بِمَا لِعَمْرِو فَإِنَّ الدَّارَ لِزَيْدٍ، ولَا يُغَرَّمُ لِعَمْرِو شَيْعًا عَلَى قُولٍ، وسَيَأْتِي بَيَانُهُ، فَلَا يَحْلِف. "وإنْ كَانَ فِي يَدَي أَحَدِهِمَا فَصَدَّقَ صَاحِبَ اليَدِ فَهو أَوْلَى؛ لاجْتِمَاع اليَدِ والتَّصْدِيقِ، وإنْ صَدَّقَ مَنْ لَا يَدَ لَهُ فَأَحَدُ القَوْلَيْنِ: أَنَّ اليَدَ أَوْلَى"؛ لأنَّ الظَّاهِرَ مَعَهُ، واليَدُ تَدُلُّ عَلَى الْمِلْكِ فَلَأَنْ تَدُلُّ عَلَى الرَّهْنِ كَانَ أَوْلَى.

"والثَّانِي: أنَّ التَّصْدِيقَ أَوْلَى؛ لأنَّهُ المَالِكُ" وإقْرَارُهُ حُجَّةٌ، واليَّدُ لَا/ تَدُلُّ عَلَى الرَّهْن؛ بِدَلِيل أنَّهُ لَو ١/١٧٧ كَانَ فِي يَدِ المُرْتَحِن وأنْكَرَ الرَّاهِنُ الرَّهْنَ كانَ القَولُ قَولُهُ لَا قَولُ مَن فِي يَدِهِ. "ولَو أنْكَرَ المَالِكُ أيُّهُمَا تَقَدَّمَ تَسْلِيمَهُ" وقَد صَدَّقَهُمَا والعَبْدُ في يَدِهِ، أو في يَدِ العَدْلِ. "حَلَفَ"؛ لإنْكَاره. "وكَانَ الرَّهْنُ مَفْسُوخًا"؛ لأنَّ أحَدَهُمَا لَيسَ بِأَوْلَى مِنَ الآخَر، فَيَتَعَذَّرُ الإمْضَاءُ.

"الحُكمُ الثَّامِنُ: إِذَا اخْتَلَفَ المُتَعَاقِدَانِ فَالقَولُ فِي أَصْلِ الرَّهْنِ وقَدْرِ الدَّيْنِ قَوْلُ الرَّاهِن"؛ لأنَّ الأصْل عَدَمُ الرَّهْن وعَدَمُ الزِّيَادَةِ عَلى الدَّيْن. "وفِي الفَكَاكِ قَوْلُ المُرْتَهِن" ؛ لأنَّ الأصْل بَقَاءُ الرَّهْن. "ولو أقَرَّ الرَّاهِنُ أنَّ العَدْلَ قَد قَبَضَ الرَّهْنَ، وَقَالَ العَدْلُ: مَا قَبَضْتُ لَزَمَ الرَّهْنُ فِي حَقِّ تَأْكُدِ الدَّين بِهِ، وَكُونُ العَيْنِ مَرْهُونَةً لَا فِي تَضْمِينِ العَدْلِ فَإِنَّ إِقْرَارَهُ مَقْبُولٌ فِي حَقّ نَفْسِهِ دُونَ غَيْرِهِ.

# [فُرُوعٌ ثَلَاثَةٌ] [فِي الاخْتِلَافِ]

"الأوَّلُ: لَو قَالَ: رَهَنْتُمَانِي عَبْدَكُمَا هَذَا بِمئةٍ، فَصَدَّقَهُ أَحَدُهُمَا وَكَذَّبَهُ الثَّانِي فَنَصِيبُ المُصَدِّقِ وَاللَّهُمَةِ. رَهْنٌ"؛ لإقْرَارِهِ. "ويُقْبَلُ شَهَادَتُهُ عَلى المُكَذِّبِ مَعَ يَمِينِ المَدَّعِي"؛ لأنَّ شَهَادَتَه عَارِيَةٌ عَنِ التُّهْمَةِ.

"الثَّانِي: لَو كَانَ له عَلى رَجُلٍ الْفَانِ: الْفَ بِرَهْنِ، والْف بِغَيْرِ رَهْنٍ، فَقَضَى الْفًا ثم قَالَ: قَضَيْتُ الْوَهْنِ فَالقَوْلُ قَوْلُ القَاضِي مَعَ يَمِينِهِ"؛ لأنَّهُ أَعْرَفُ بِنِيَّتِهِ.

"التَّالِثُ: لو ادَّعَى المُرْتَهِنُ تَسْلِيمَ الرَّهْنِ، فَقَالَ الرَّاهِنُ: بَلْ غَصَبْتَنِيهِ فَالقَوْلُ قَوْلُ الرَّاهِنِ مَعَ يَمِينِهِ"؛ لأنَّ الأصْل عَدَمُ الإِذْنِ، ولأنَّهُ يَدَّعِي عَليهِ عَقدًا وهو يُنْكِرُهُ، فَكَانَ كَمَنْ يَدَّعِي أَنَّكَ بِعْتَنِي هذَا الثَّوبَ وأنتَ تُنْكِرُ.

"الحُكمُ التّاسِعُ: الرّهْنُ أَمَانَةٌ، ولَا يَضِيرُ بِالشَّرْطِ مَضْمُونًا، إنَّمَا يَصِيرُ مَضْمُونًا بِالعُدُوانِ كَالُودَائِعِ"؛ والدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ أَمَانَةٌ، قُولُهُ التَّلِيُّلِاّ: (لَا يَغْلَقُ الرَّهنُ، الرَّهنُ بِمَّن رَهَنَهُ لَهُ غُنْمُهُ وعَلَيهِ غُرْمُهُ). (١) فَقُولُهُ: "مِمَّنْ رَهَنَهُ"؛ أي: مِنْ ضَمَانِهِ، والغُرْمُ: العَطَبُ؛ أي: عليهِ عَطَبهُ، ولو كَانَ مَضْمُونًا لَمَا كَانَ عَطَبُهُ عَلَيهِ، ولا يَصِيرُ بِالشَّرْطِ مَضْمُونًا؛ لأَنَّهُ يَفْسُدُ بِهِذَا الشَّرْطِ، ومَالَا يُضْمَنُ صَحِيحُهُ لَا يُضْمَنُ فَاسِدُهُ، وإثمَّا يَصِيرُ مَضْمُونًا بِالعُدُوانِ كَمَا ذَكرَهُ. "وإذَا تَلَفَ بِغَيْرٍ عُدُوانٍ فَالدَّيْنُ بَاقٍ"؛ لأَنَّهُ وَثِيقَةٌ بِدَيْنٍ، فَلَا يَسْقُطُ الدَّيْنُ بَاقٍ"؛ لأَنَّهُ وَثِيقَةٌ بِدَيْنٍ، فَلَا يَسْقُطُ الدَّيْنُ بَاقٍ"؛ لأَنَّهُ وَثِيقَةٌ بِدَيْنٍ، فَلَا يَسْقُطُ الدَّيْنُ بِعَلَاكِهِ كَالشَّهَادَةِ والضَّمَانِ.

"الحُكمُ العَاشِرُ: مَن اسْتَعَارَ عَبدًا لِيَرْهَنَهُ صَحَّ نَصَّ عَليهِ الشَّافِعِيُّ عَلَيْ. "ثم أَحَدُ القَوْلَيْنِ: أَنَّهَا عَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ" كَمَا لَو اسْتَعَارَهُ لِجَاجَةٍ أُحرَى لَهُ. "وَمَتَى شَاءَ اسْتَرَدَّ العَارِيَةَ، والثَّانِي –وهو الصَّحِيخ –: أنَّه لَيسَ بِعَارِيَةٍ؛ لأنَّ خِدْمَتَهُ لِسَيِّدِهِ " فِي حَالِ كُونِهِ مَرْهُونًا، ولَو كَانَ عَارِيَةً لكَانَت الحِدْمَةُ للمُسْتَعِيرِ. "فَليسَ لَهُ" عَلى هَذَا "أَنْ يَسْتَرِدَّهُ، وكَانَّهُ ضُمِّنَ فِي رَقَبَةٍ ذَلكَ الدَّيْنِ، وإنْ مَاتَ فَعَيرُ مَضْمُونِ عَلى المُسْتَعِيرِ، ويَجِبُ عَلى هذَا القَوْلِ أَنْ يُعلِمَهُ قَدْرَ الدَّيْنِ والأَجَلِ "كمَا فِي الضَّمَانِ سَوَاءً. "ثم لَا يُخَالِفُ المُسْتَعِيرِ، ويَجِبُ عَلى هذَا القَوْلِ أَنْ يُعلِمَهُ قَدْرَ الدَّيْنِ والأَجَلِ "كمَا فِي الضَّمَانِ سَوَاءً. "ثم لَا يُخَالِفُ إِذْنَهُ إلى مَا فِيهِ زِيَادَةُ ضَرَرٍ "؛ لأنَّه قَد نَصَّ لَهُ عَلى تَصَرُّفٍ عَدُودٍ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ بُحَاوَزَتُهُ. "واللهُ أَعْلَمُ".

<sup>(</sup>١) سبق تخريجه .

#### كِتَابُ التَّفلِيس

الإفْلَاسُ: أَلَّا يَبْقَى للرَّجُلِ مَالُ. وأَصْلُهُ: مِنْ أَفْلَسَ الرَّجُلُ؛ إذَا صَارَتْ دَرَاهِمَهُ فُلُوسًا أَو زُيُوفًا. "قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ: (أَيُّمَا رَجُلٍ مَاتَ أَو أَفْلَسَ فَصَاحِبُ المَتَاعِ أَحَقُّ بِمِتَاعِهِ إذَا وجَدَهُ اللهِ اللهِ عَلَيْ: (أَيُّمَا رَجُلٍ مَاتَ أَو أَفْلَسَ فَصَاحِبُ المَتَاعِ أَحَقُّ بِمِتَاعِهِ إذَا وجَدَهُ اللهِ اللهِ عَلَيْ: (أَيُّمَا رَجُلٍ مَاتَ أَو أَفْلَسَ فَصَاحِبُ المَتَاعِ أَحَقُ بِمِتَاعِهِ إذَا وجَدَهُ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْ إِلَيْهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُولِي اللهِ اللهِل

## "والفَلَسُ سَبَبٌ للحَجْرِ بِشَرْطِ:

- أَنْ يَزِيدَ الدَّيْنُ عَلَى الْمَالِ" فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ أَقَلَّ مِنْ مَالِهِ، أَو مِثْلَ مَالِهِ لَمْ يُحْجَرُ / عَلَيهِ؛ لِعَدَمِ الحَاجَةِ، إذْ
   يُحَكِنُهُ أَنْ يَقْضِي مِنهُ دُيُونَهُ
  - "وأَنْ يَلْتَمِسَ الْغُرَمَاءُ الحَجْرَ"، فَإِذَا اسْتدعُوا حَجَرَ عَلَيهِ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَجَرَ عَلَى مُعَاذٍ وبَاعَ مَالَهُ عَلَيهِ. (٢)
    - "وأَنْ تَكُونَ الدُّيُونُ حَالَّةً"؛ فَإِنَّ المؤجَّلَ لَا يُطَالَبُ بِهِ فِي الحَالِ.

"وأصَحُّ القَوْلَيْنِ: أَنَّ المُؤجَّلَ لَا يَحِلُّ بِالحَجْرِ"؛ لأَنَّهُ يَبْقَى بَعدَ الحَجْرِ مَالِكًا، وهو صَحِيحُ العِبَارَةِ عُثَاجٌ إلى التَّخْفِيفِ المُقْصُودِ بِالأَجَلِ. "بِخِلَافِ المَوْتِ" وقَالَ الشَيْخُ أَبُو مُحَمدٍ: بِخِلَافِ الرِّقِّ؛ حَيثُ يُسْتَرَقُ الحَرْبِيُّ وعَليهِ دُيُونٌ مُؤجَّلَةٌ لِمُسْلِمٍ، فَإِنَّ أَصَحَّ القَوْلَيْنِ ثُمَّ أَنْ تَحَلَّ دُيونَه؛ لأَنَّ الرِّقَ يُبْطِلُ المِالكيَّة، ويُبَدِّلُ الجِنسَ، ويُحَرِّبُ الذِّمَةَ فهو كَالموتِ، والحَجْرُ بِخِلَافِهِ. "قَالَ: فَإِنْ فُقِدَ أَحَدُ الشَّوْطَيْنِ لَمْ يُحْجَرُ وَيُبَدِّلُ الجِنسَ، ويُحَرِّبُ الذِّمَةَ فهو كَالموتِ، والحَجْرُ بِخِلَافِهِ. "قَالَ: فَإِنْ فُقِدَ أَحَدُ الشَّوْطَيْنِ لَمْ يُحْجَرُ عَلَيهِ"، يُرِيدُ: لَنْ تَكُونَ الدُّيُونُ زَائِدَةً عَلَى المَالِ المُوجُودِ، ولَنْ يَلْتَمِسَ الغُرَمَاءُ الحَجْرَ بِدُيُونِهِم الحَالَّةِ.

"ثُمَّ للحَجْرِ إِذَا ضَرَبَهُ القَاضِي أَحْكَامٌ أَرْبَعَةٌ:

الأوَّلُ: أنَّهُ لَا يَنفُذُ تَصَرُّفَاته فِي مَالِه بِمَا يُبْطِلُ حَقَّ الغُرَمَاءِ"؛ لِتَعَلُّقِ حَقّ الغُرَمَاء بِهِ. "وفِي هِبَتِهِ

<sup>(</sup>۱) سنن ابن ماحه (۲/ ۷۹۰) رقم (۲۳٦٠) - حدثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي، وعبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي، قالا: حدثنا ابن أبي فديك، عن ابن أبي ذئب، عن أبي المعتمر بن عمرو بن رافع، عن ابن خلدة الزرقي، وكان قاضيا بالمدينة، قال: حثنا أبا هريرة في صاحب لنا قد أفلس، فقال: هذا الذي قضى فيه النبي صلى الله عليه وسلم «أبما رجل مات أو أفلس، فصاحب المتاع أحق بمتاعه إذا وحده بعينه»، [شرح محمد فؤاد عبد الباقي] [ش - (هذا الذي قضى فيه) أي هذا مثل الذي قضى فيه الخ.]، [حكم الألباني] ضعيف.

<sup>(</sup>۲) المعجم الأوسط (٦/ ١٠٥) رقم (٩٣٩) - حدثنا محمد بن محمد التمار قال: نا إبراهيم بن معاوية الكرابيسي قال: نا هشام بن يوسف، عن معمر، عن الزهري، عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «حجر على معاذ بن جبل ماله، وباعه بدين كان عليه» لم يرو هذا الحديث موصولا عن معمر إلا هشام بن يوسف، تفرد به إبراهيم بن معاوية "، والمستدرك على الصحيحين للحاكم (٦/ ٦٧) رقم (٣٤٨) - أخبرنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أنبأ محمد بن محمد بن حيان الأنصاري، ثنا أبو إسحاق إبراهيم بن معاوية الكرابيسي، ثنا هشام بن يوسف الصنعاني، ثنا معمر، عن الزهري، عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «حجر على معاذ ماله، وباعه في دين عليه» هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، [التعليق - من تلخيص الذهبي] ٢٣٤٨ - على شرط البخاري ومسلم.

وإعْتَاقِهِ قَولَانِ: أصحهما أنَّهَا بَاطِلَةٌ"؛ لِتَعَلَّقِ حَقِّ الغُرَمَاءِ بِمَالِهِ. "والقَولُ الثَّانِي: أنَّهَا مَوقُوفَةٌ؛ فَإِنْ فَضَلَ عَنْ دُيُونِ الغُرَمَاءِ شَيْءٌ نَفَذَ"؛ لأنَّهُ مِن أَهْلِ التَّصَرُّفِ، وإنَّمَا مُنِعَ مِنهُ لِحَقِّ الغُرَمَاءِ، فَهو كَتَصَرُّفِ المُريضِ. المريضِ.

"قَالَ: ولَا يَتَنَاولُ الحَجْرُ الطَّلَاقَ، ولَا الإِقْرَارَ بِالنَّسَبِ، والقِصَاصَ، والاسْتِيلَادَ"؛ لأنَّهَا تَصَرُّفَاتٌ غَيرُ مَالِيَّةٍ، فَلَا يَتَعَلَّقُ بِمَا حَقُّ الغُرَمَاءِ. "ولَهُ إِجَارَةُ بَيْعٍ عقدَ قَبْلَ الحَجْرِ، ولَهُ فَسْخُهُ" إِذَا كَانَ فِيهِ شَرْطُ الْخِيَارِ؛ لأنَّ الحَجْرَ تَأْثِيرُهُ فِيمَا يُبْتَدَأُ مِنَ العَقْدِ، وهو مَانِعٌ مِن التَّصَرُّفَاتِ فِي الأَمْلَاكِ اللَّازِمَةِ، وهذا سَابِقٌ عَلَيهِ، والمِلكُ فِيهِ غَير لَازِمِ فَلَا يُؤثِّرُ فِيهِ الحَجْرُ.

"قَالَ: وإِنْ حَصَّصَ بَعضَ/ الغُرَمَاءِ بِدَيْنٍ مُنِعَ مِنْهُ"؛ لأنَّ الكُلَّ فِيهِ سَواءٌ. "ولُو بَادَرَ ذَلكَ قَبْلَ الحَجْرِ لَمْ يُسْتَرَدٌ"؛ لأنَّ تَصَرُّفَاتِهِ قَبْلَ الجَجْرِ نَافِذَةٌ، فَكَذَلكَ قَضَاؤهُ.

"الحُكمُ الثّانِي: أَنْ يُبَاعَ مَالُهُ ويُصْرُفُ إلى الغُرَمَاءِ عَلَى قَدْرِ حِصَصِهِم"، وذَلكَ بِشَرْطِ الغِبْطَةِ وَرِعَايَةِ المِصْلَحَةِ، وَجُعْمِعُ الأَثْمَانُ وتُقسمُ عَلَيْهِم عَلَى قَدْرِ دُيُونِهِم. "قَالَ: ويُوخِّرُ القَاضِي بَيْعَ عَقَارِهِ؟ وَرِعَايَةِ المِصْلَحَةِ، وَجُعْمِعُ الأَثْمَانُ وتُقسمُ عَلَيْهِم عَلَى قَدْرِ دُيُونِهِم. "قَالَ: وإنْ لَمْ يَسْتَغْنِ عَنْهُ بَاعَهُ، ويُبَاعُ مَسْكَنُهُ وَغِيَابُهُ" يُرِيدُ: الرَّائدُ عَلَى دَسْتِ ثُوبٍ يَلِيقُ بِهِ كَمَا سَيَأْتِي؛ وذَلكَ لأَنَّ الاقْتِنَاعَ بِالمسْتَأْجِرِ مِن وَعُلَامُهُ وَثِيَابُهُ" يُرِيدُ: الرَّائدُ عَلَى دَسْتِ ثُوبٍ يَلِيقُ بِهِ كَمَا سَيَأْتِي؛ وذَلكَ لأَنَّ الاقْتِنَاعَ بِالمسْتَأْجِرِ مِن المَّلَى وَالغُلامِ ومَا يَلِيقُ بِعِهِ وقُوتُ يَومِ المَسْكَنِ والغُلامِ ومَا يَلِيقُ بِعَالِهِ عِن القَيْرَ لا بُدَّ مِنْهُ، ومَا وزَاءَهُ غَيرُ مُسْتَحَقِّ فِي الوقْتِ ودُيُونُ الغُرَمَاءِ بَعْدَ الفَرَاغِ لَهُ ولِعِيَالِهِ"؛ لأَنَّ ذَلِكَ القَدْرَ لَا بُدَّ مِنْهُ، ومَا وزَاءَهُ غَيرُ مُسْتَحَقِّ فِي الوقْتِ ودُيُونُ الغُرَمَاءِ مُسْتَحَقِّ . "قَالَ: وإنْ مَاتَ فَالكَفَنُ كَذَلِكَ، ونَفَقَةُ أَيَّامِ الحَجْرِ فِي مَالِهِ" يُرِيدُ: إذَا لمَّ يَكُنْ كَسْب. أَصُومُ عَنْ رَأْسِ المَالِ" يُرِيدُ: إذَا لمَّ يَكُنْ فِي بَيْتِ المَالِ شَيْءٌ، فَيَكُونُ مِن مَالِهِ؛ لأَنَّهَا مِن مَصَالِحِ مِلْكِهِ.

"الحُكمُ الثَّالِثُ: أنَّهُ يُحْبَسُ رَيْثَمَا يُسْتَبَانُ فَقْرُهُ يَوْمَيْنِ أُو ثَلَاثَةَ إِنْ فَضَلَ شَيْءٌ مِن الدُّيُونِ" وادَّعَى الإعْدَامَ؛ لأنَّ المِقْصُودَ مِن الحَبْسِ ظُهُورُ الفَقْرِ؛ فَإِذَا ظَهَرَ بِالأَقَلِّ فَلَا يُصَارُ إلى الأَكْثَرِ.

"وتُسْمَعُ الشَّهَادَةُ عَلَى الإعْدَامِ فِي أُوَّلِ زَمَانِ الحَبْسِ"؛ لأنَّ الأزْمِنَةَ فِي حَقِّهَا سَوَاءٌ.

وقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يُسْمَعُ بِنِيَّةِ الإعْسَارِ بَعدَ أَرْبَعِينَ يَومًا فِي أَسُّهَ الرِّوَايَتَيْنِ عَنْهُ. "فَإِذَا قُسِّمَ مَالُهُ فَظَهَرَ غُرُمَاءُ رَجَعُوا عَلَى الأَوَّلِينَ بِالحِصَصِ وَلَمْ تُنْقَضِ القِسْمَةُ"، فَيَسْتَرِدُ القَاضِي مِن كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُم بِقِمَاءُ وَيَدْفَعُ إِلَى هَوْلَاءِ؛ لأَنَّهُم شُرَكَاءُ الأَوَّلِينَ فِيمَا قُسِمَ عَليهِم. "قَالَ: فَلُو/ أَطلَقَ عَنهُ الحَجْرَ فَلَهُمْ شُرَكَاءُ الأَوْلِينَ فِيمَا قُسِمَ عَليهِم. "قَالَ: فَلُو/ أَطلَقَ عَنهُ الحَجْرَ فَلَهُمْ مَالًا قَدِيمَةِ، وظَهَرَ مَالٌ قَدِيمٌ فَاكَتَسَبَ مَالًا جَدِيدًا، ثم حَجَرَ عَليهِ بِدُيُونٍ جَديدَةٍ وعَلَيْهِ بَقَايَا ذُيُونِهِ القَدِيمَةِ، وظَهَرَ مَالٌ قَدِيمٌ الْحَجْرِ الأَوَّلِ، واشْتَرَكَ الأَوْلُونَ والآخِرُونَ فِي المَالِ الْحَجْرِ اللَّوْلِ، واشْتَرَكَ الأَوْلُونَ والآخِرُونَ فِي المَالِ الْجَدِيدِ" كَمَا لُو لَمْ يَكُنْ مِن المَالِ القَدِيمِ شَيْءٌ.

"الحُكمُ الرَّابِعُ: أَيُّ غَرِيمٍ وَجَدَ عَيْنَ مَالِهِ ولَمْ يَقْبَضْ ثَمَنَهُ ولَا شَيْئًا مِنْهُ، فَهُو أَحَقُّ بِهِ إِنْ شَاءَ"؛

للحديثِ المذْكُورِ فِي أُوَّلِ البَابِ، ولأَنَّهُ تَعَذَّرَ عَليهِ الوُصُولُ إلى حَقِّهِ، فَهو كَالمِشْتَرِي إِذَا تَعَذَّرَ عَليهِ تَسْلِيمُ المَبِيعِ، وأَمَّا إِذَا قَبَضَ مِنهُ شَيْئًا؛ فَأَحَدُ القَوْلَيْنِ: أَنَّهُ لَا يَرجِعُ؛ حَذَرًا مِن تَفْرِيقِ الصَّفْقَةِ عَلى المِشْتَرِي، والتَّانِي: أَنَّهُ يَرْجِعُ؛ لِعُمُومِ الحَبَرِ. "قَالَ: ولَيسَ لِسَائرِ الغُرَمَاءِ مَنْعُهُ بِدَفْعِ الثَّمَنِ؛ لأَنَّهُ لَا يَأْمَن فِي أَخْذِ التَّانِينِ أَنَّهُ يَرْجِعُ؛ لِعُمُومِ الحَبَرِ. "قَالَ: ولَيسَ لِسَائرِ الغُرَمَاءِ مَنْعُهُ بِدَفْعِ الثَّمَنِ؛ لأَنَّهُ لَا يَأْمَن فِي أَخْذِ التَّيْنِ مِن ظُهُورٍ غَرِيمٍ آخَرَ، فَيَأْخُذُ العَيْنَ ويَحتَص بِهِ"؛ فَإِنَّ حُقُوقَهُم تَتَعَلَّقُ بِالتَّمَنِ، ولَا تَتَعَلَّقُ بِالعَيْنِ. "هَذَا إِنْ وَجَدَ المَبِيعَ بِحَالِهِ، فَإِنْ تَغَيَّرَ فَلَهُ أَحُوالٌ:

الأولى: أنْ يَكُونَ بِالتُقْصَانِ، فَإِذَا وَجَدَ وِقْرَ حِنْطَةٍ مِن وِقْرَيْنِ بَاعَهُمَا أَخَذَ المَوجُودَ وضَارَبَ الغُرَمَاءَ بِشَمَنِ المَفقُودِ" كمَا لو وَجَد المِشْتَرِي أَحَدَ الوِقْرَيْنِ المِيعَيْنِ فِي يَدِ البَائعِ؛ إذْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنهُمَا يَسْتَحِقُ المِيعَ بِالثَّمْنِ، فَهُمَا سَوَاءٌ فِي أَخْذِ المُوجُودِ وطَلَبِ المَفقُودِ، وفي المسْألةِ قول آخَرُ، والصَّحِيخُ مَا أَشَارَ إليْهِ. "قَالَ: فَإِنْ بَاعَ عَبْدَينِ بِالْفِ وقبَضَ حَمسَمئةٍ ومَاتَ عَبْدٌ ثم أَفْلَسَ فَالصَّحِيخُ: أَنَّهُ يَرْجِعُ فِي نِصْفِ العَبدِ البَاقِي؛ لأنَّ المَأْخُوذَ مَشَاعٌ والبَاقِي مَشَاعٌ" يُرِيدُ: المَأْخُوذ مِن الثَّمَنِ مَشَاعٌ فِي البَاقِي وَيُصَارِبُ الغُرَمَاءَ بِنِصْفِ ثَمَنِ والتَّالَفِ جَمِيعًا، فَكَانَ البَاقِي مِنْهُ أَيْضًا مَشَاعًا فِيهِمَا فَيَأْخُذُ نِصْفَ البَاقِي ويُصَارِبُ الغُرَمَاءَ بِنِصْفِ ثَمَنِ التَّالِفِ، وهذَا القُولُ يُعْرَفُ بِالشَّيُوعِ. والقُولُ التَّانِي/: أَنَّهُ يَرْجِعُ فِي جَمِيعِ العَبْدِ البَاقِي، وَيُجَعَلُ مَا قَبَصَه ثَمَنَا التَّالِفِ، وهذَا القُولُ يُعْرَفُ بِالشَّيُوعِ. والقُولُ الثَّانِي/: أَنَّهُ يَرْجِعُ فِي جَمِيعِ العَبْدِ البَاقِي، ويُجَعَلُ مَا قَبَصَه ثَمَنَا للتَّالِفِ، وهذَا القُولُ يُعْرَفُ بِالحَصْرِ، فَكَانَ حَقَّه الحَصْرُ فِي البَاقِي. "قَالَ: وإنْ كَانَ المَبِيعُ قَدْ تَعَيَّبَ المِيعُ فِي جَمِيعِ العَبْدِ البَاعِي قَبْلُ القَبْضِ، إِمَّا أَنْ لَلْتَالِفِ، وهذَا القُولُ يُعْرَفُ بِالحَصْرِ، فَكَانَ حَقَّه الحَصْرُ فِي البَاقِي. "قَالَ: وإنْ كَانَ المَبيعُ قَدْ تَعَيَّبَ المُنْ فِي يَدِ البَاعِعِ قَبْلَ القَبْضِ، إِمْ النَّافِي عَيْبِهِ أَو يَسْتَرِدُّ الثَّانِ أَنْ المُضَارِبَةُ بِالشَّمَنِ" كمَا لَو تَعَيَّبَ المِيعُ فِي يَدِ البَاعِعِ قَبْلَ القَبْضِ، إِمْ المُصَارِبَةُ بِالشَّمَنِ" كمَا لَو تَعَيَّبَ المِيعُ فِي يَدِ البَاعِ قَبْلُ القَبْضِ، إِمْ المُعْرَفُ بَالْمُ المُسَارِبَةُ فِي الشَّهُ فِي يَدِ البَاعِ قَبْلُ القَبْضِ، إِلَّ المُعْمَلُ المُعْرِفُ المُتَعْرِفُ الْقَلْ المُعْرَالُ المُعْرِفُ الْمُعُونِ الْمَعْرِفُ الْمَالِقَالَ الْمُعَلِّ الْمَالُونُ الْمُعْلِقِ الْمَالِقُولُ الْقَولُ الْعُرْفُ اللَّهُ عَلَى الْمَلْ الْمَالِقُ الْمُعْرِفُ الْمُعْلِقُ ال

"الحالةُ النَّائِيَةُ: أَنْ يَتَغَيَّرَ إِلَى زِيَادَةٍ، فَإِنْ كَانت مُتَّصِلَةً فَهِيَ للبَائعِ" كَالحَيُوانِ يَكْبُرُ أَو يَسْمُنْ، أَو الشِّجَرَة تَنْمُو أَو تَطُولَ فَهِيَ للبَائعِ؛ لأَنَّهَا تَابِعَةٌ للأصْلِ لَا يَتَمَيَّزُ عَنْهُ، فَهِي كالصِّقَاتِ. "والزِّيَادَةُ المُنْقَصِلَةُ التي لَم تَكُنْ مَوجُودَةً يَومَ البَيْعِ للمُشْتَرِي" كالنَّمَرِ والوَلَذِ؛ لأَنَّهَا حَدَثَت فِي مِلكِهِ، فَلا تَتْبَعِ المُشْقَصِلَةُ التي لَم تَكُنْ مَوجُودَةً يَومَ البَيْعِ للمُشْتَرِي" كالنَّمَرِ والوَلَذِ؛ لأَنَّهَا حَدَثَت فِي مِلكِهِ، فَلا تَتْبَعِ الأَصْلِ فِي العَقْدِ كَانَ لَهُ الرَّجُوعُ فِيهِ، وإلَّا فَلا الرَّجُوعِ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الحَمْلِ مَعْرَفُ؟ فَإِنْ قُلْنَا: يُعْرَفُ ويَدخُلُ فِي العَقْدِ كَانَ لَهُ الرَّجُوعُ فِيهِ، وإلَّا فَلا. "والنَّحْلُ إِنْ كَانَ التَّالِيرِ فِي مِلكِهِ بِمَنْزِلَةِ النَّعْلِ الْعَلْدِ فِي مِلكِهِ بِمَنْزِلَةِ النَّعْلِ الْحَمْلِ الحَمْلِ فِي مِلكِهِ. "وإنْ كَانَ التَّالِيرُ بَعْدَ الفَسْخِ فَالشَّمَرُةُ للبَائعِ"؛ لؤقُوعِ التَّابِيرِ فِي مِلكِهِ بَنْزِلَةِ الْعَمْلِ الحَمْلِ الحَمْلِ الحَمْلِ الحَمْلِ الحَمْلِ الحَمْلِ فَهو عَلَى القَولَيْنِ فِي أَنَّ التَّالِيرِ فِي مِلكِهِ وَلَاللَهِ فِي مِلكِهِ. وَلِي مَلكِهِ عَلَى القَولَيْنِ فِي أَنَّ الحَمْلُ هَلُ مُعْرَفُ؟ فَإِنْ كُلْنَا: لَهُ حُكمَ كَانَ للمُشْتَرِي؛ لأَنَّهُ حَدَثَ فِي مِلكِهِ.

۱۲۶/پ

#### [فَرْعٌ]

# [فِي الاختِلَافِ فِي التَّأْبِيرِ]

"إذَا اخْتَلَفَا فِي التَّأْبِيرِ فَالقُولُ قُولُ المُشْتَرِي أَنَّهُ مُؤبَّرٌ عِندَ الفَسْخِ"؛ لأنَّ الأصْلَ بَقَاءُ مِلكِهِ فِي التَّمَرَةِ. "فَإِنْ لَمٍ يِحْلِفْ فَالمَذْهَبُ أَنَّ/ الغُرَمَاءَ لَا يَحْلِفُونَ"؛ إذْ لَا حَقَّ لَمُم عَلى غَيرِ المِفْلِسِ واليَمِينِ مِن مَن عَيْرِ المِفْلِسِ واليَمِينِ مِن عَيْرِ المُستَحِق مَعَ نُكُولِ المِسْتَحِق بَعِيدٌ. "بَلْ يَحْلِفُ البَائعُ"؛ لأنَّه يَسْتَحِقُ المَالَ.

"فَإِنْ قَالَ غَرِيمٌ: صَدَقَ البَائعِ والثَّمَرَةُ لَهُ لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُه" عَلَى المِشْتَرِي، فَلَا يَبْطُلُ بِقَولِهِ وَحدَهُ حَقّهُ. "وَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُ للبَائعِ" حتَّى إِنْ حَلَفَ مَعَهُ البَائعُ كَانَ الطَّلْعُ لَهُ؛ فَذَلكَ لأَنَّهُ لَا تُهْمَةَ فِي شَهَادَتِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُرُ بِمَا إِلَى نَفْسِهِ نَفْعًا. "قَالَ: ثم لَا حَظَّ لَهُ فِي تِلكَ الثَّمَرَةِ" إِنْ بَقِيَتْ فِي يَدِ المِشْتَرِي، ولاَ تَثْبُتْ للبَائعِ لِي نَفْسِهِ نَفْعًا. "قَالَ: ثم لَا حَظَّ لَهُ فِي تِلكَ الثَّمَرَةِ" إِنْ بَقِيتْ فِي يَدِ المِشْتَرِي، ولاَ تَثْبُتْ للبَائعِ للأَنَّهَا مِلكُ البَائعِ فِي زَعْمِهِ، فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَحدُهُ هَا. "فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلّا غَرِيمٌ واحِدٌ وهو الَّذِي صَدَّقَ البَائعُ البَائعِ عَلَى الْمُشْتَرِي، ثم يَدْفَعُهَا إلى البَائعِ؛ مُؤاخَدَةً لَهُ أَجْبِرَ عَلَى أَنْ يَأْخُذَ الثَّمَرَةَ؛ لأَنَّ إِقْرَارَهُ غَير مَقْبُولٍ عَلَى الْمُشْتَرِي، ثم يَدْفَعُهَا إلى البَائعِ؛ مُؤاخَدَةً لَهُ أَجْبِرَ عَلَى أَنْ يَأْخُذَ الثَّمَرَة؛ لأَنَّ إِقْرَارَهُ غَير مَقْبُولٍ عَلَى الْمُشْتَرِي، ثم يَدْفَعُهَا إلى البَائعِ؛ مُؤاخَدَةً لَهُ إِلْا نَتَ عَلَى الْمَانِ فِي يَدِهِ يُؤْمَرُ بِالتَّسْلِيمِ إلَيهِ، كذَلكَ هَهُنَا. "قَالَ: قَالَ اللله لَهُ الْمُعْرَاءِ " كَالمَكاتَبِ إِذَا جَاءَ بِنُحُومِ الكِتَابَةِ، فَقَالَ السَّيدُ: هَذَا المِال حَرَامٌ وَلَا آخُذُهُ أَو تُبْرَئُهُ كذَلكَ هَهُنَا.

"الحَالَةُ الثَّالِثَةُ: أَنْ يَخْتَلِطَ المَبِيعُ بَغَيْرِهِ، فَإِذَا خَلَطَ المُشْتَرِي زَيْتًا اشْتَرَاهُ بِأَجْوَدَ مِنْهُ فَالبَائعُ غَيرُ واجِدٍ عَيْنَ مَالِهِ فِي أَصَحِّ القَوْلَيْنِ فَعَلَيْهِ المُضَارَبَةُ"؛ فَإِنَّهُ كَالتَّالِفِ حُكْمًا؛ إِذْ لَا يُمكِنُهُ أَنْ يُطَالِبَ الشَّرِيكَ فِيهِ بِالقِسْمَةِ. "وفِي القولِ الثَّانِي: واجِدٌ"؛ لِبَقَاءِ عَيْنِ المالِ. "ثمَّ كيفَ يَرجِعُ إلى العَيْنِ؟ فَعَلى الشَّرِيكَ فِيهِ بِالقِسْمَةِ. "وفِي القولِ الثَّانِي: واجِدٌ"؛ لِبَقَاءِ عَيْنِ المالِ. "ثمَّ كيفَ يَرجِعُ إلى العَيْنِ؟ فَعَلى قُولَين:

أَحَدُهُمَا: بِالبَيْعِ وقِسْمَةِ الظَّمَنِ عَلَى القِيمَتَيْنِ"؛ إذْ لَا يُمكِنُ الأَخْذُ مِن عَيْنِهِ، فَإِنَّهُ إِنْ أَخَذَ أَقَلَّ مِنهُ كَانَ رِبًا، فَوَجَبَ البَيْعُ. "والقولُ الثَّانِي: بِقِسْمَةِ عَيْنِ بِالكَيْلِ كَانَ أَكْثَرَ مِن حَقِّهِ، وإِنْ أَخَذَ أَقَلَّ مِنهُ كَانَ رِبًا، فَوَجَبَ البَيْعُ. "والقولُ الثَّانِي: بِقِسْمَةِ عَيْنِ الزَّيْتِ عَلَى قَدْرِ القِيمَتَيْنِ" مِثْلُ أَنْ يَكُونَ قِيمَةُ زَيْتِهِ دِرْهَمًا، وقِيمَةُ زَيْتِ المِشْتَرِي دِرْهَمَيْنِ، فَيكُونُ التُّلُثُ مِن الزَّيْتِ للبَائعِ والتُلْتَانِ للمُشْتَرِي، ووجه ذَلِكَ أَنَّهُ أَخَذَ هِمَذِهِ القِسْمَةِ بَعضَ حَقِّهِ وتَرَكَ بَعْضَهُ بِاخْتِيَارِهِ، مِن الزَّيْتِ للبَائعِ والتُلْتُفُ بِمِثْلِهِ أَو أَرْدَأَ فَالبَائعُ مِن غَيرِ اسْتِبْدَالٍ للأَقلِّ بِالأَكْثَرِ، فَلَا يَكُونُ رِبًا. "قَالَ: وإنْ كَانَ المُشْتَرِي خَلَطَهُ بِمِثْلِهِ أَو أَرْدَأَ فَالبَائعُ واجِدٌ عَيْنَ مَالِهِ"؛ إذْ يُمُكِنُهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنهُ مِثْلُ مَكِيلَتِهِ إِنْ شَاءَ.

"الحَالَةُ الرَّابِعَةُ: إِذَا اشْتَرَى ثَوبًا فَصَبَغَهُ فَالصَّبْغُ عَينُ مَالِ الْمُشْتَرِي؛ فَيُبَاعُ ويُقسمُ الثَّمَنُ عَلى القِيمَتَيْنِ، ولُو قَصَرَهُ فَقُولَانِ، أَصَحُّهُمَا: أَنَّهُ أَثَرٌ ولَيسَ بِعَيْنٍ"؛ إِذْ هو إِظْهَارُ البَيَاضِ الكَامِنِ فِيهِ. "فَلَا شَيْءَ لَهُ" كَمَا لَو كَانَ جَوزًا فَكَسَرَهُ. والقَوْلُ الآخَرُ: أَنَّهُ عَيْنٌ كَالصَّبْغِ. وقَالَ بَعْضُهُمْ: هذَا أَصَحُ. "وسمنُ الجَاريَةِ، واسْتِعْلَاءُ الشَّجَرَةِ، وارْتِيَاضُ الدَّابَّةِ، كُلِّ ذَلكَ آثَارٌ ولَا حُكمَ لَهَا" فَلا تَمْنَعُ للرُّجُوعِ جَّانًا فِيهَا.

#### [فَرْعٌ]

# [فِي إِفْلَاسِ المُكْتَرِي بِالأَجْرَةِ]

"إِذَا أَفْلَسَ المُكْتَرِي بِالأَجْرَةِ رَجَعَ المُكْرِي إلى عَيْنِ إِجَارَتِهِ" فَيفسَخ العَقدَ إِنْ شَاءَ كَمَا فِي الأَعْيَانِ المِيعَةِ. "وإِنْ شَاءِ أَجَازَ وضَارَبَ بِهِ" مَعَ الغُرَمَاءِ. "ثم يُكْرِي تِلكَ الدَّارِ للمُفْلِسِ فِي دُيُونِهِ كَمَا الأَعْيَانُ اللَّارِ للمُفْلِسِ فِي دُيُونِهِ كَمَا يُبَاعُ الأَعْيَانُ قَال: وإِنْ أَفْلَسَ المُكْرِي فَأَصَحُ القَولَيْنِ: إِنَّ تَعَلُّقَ حَقِّ المُكْتَرِي بِالدَّارِ يَمنَعُ بَيْعَهَا فِي يُبَاعُ الأَعْيَانُ وَالْ أَفْلَسَ المُكْرِي فَأَصَحُ القَولَيْنِ: إِنَّ تَعَلُّقَ حَقِّ المُكْتَرِي بِالدَّارِ يَمنَعُ بَيْعَهَا فِي كَتَّ المُكْتَرِي بِالدَّارِ يَمنَعُ بَيْعَهَا فِي حَقِّ سَائِرِ الغُرَمَاءِ حَتَّى تَنْقَضِي مُدَّةُ الإِجَارَةِ"؛ لأَنَّ العَيْنَ المِسْتَأْجَرَةَ لَا يَصِحُ بَيْعُهَا عَلَى الأَصَحِّ؛ لِعَدَم القُدْرَةِ عَلَى التَسْلِيمِ.

#### كِتَابُ الْحَجْرِ

الحَجْرُ فِي اللَّغَةِ: المَنْعُ والتَّضْيِيقُ، وسُمِّيَ بِذَلكَ حَجْرُ الصَّبِيِّ، والمِجْنُونِ، والمَهَذِّرِ، والمِفْلِسِ؛ لأنَّهُ مَمُنُوعٌ عَنِ التَّصَرُّفِ.

"قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَاَبْنَالُواْ اَلْمِنَاكُواْ اَلْمِنَاكُواْ اَلْمِنَاكُواْ اَلْمُوَالُهُمْ، وقَولُهُ: ﴿ وَاللَّهُ مَا اللَّهُ اللللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّ

"قَالَ: وذَلكَ لِعَدَمِ الرُّشْدِ.

وللرُّشْدِ صِفَتَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ عَدْلًا فِي دِينِهِ.

والثَّانِيَةُ: أَنْ يَكُونَ مصْلِحًا لِمَالِهِ.

ويُعْلَمُ ذَلكَ بِاحْتِبَارِهِ فِي نَفَقَتِهِ وَبَيْعِهِ وَشِرَائِهِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ وَشِرَاؤُهُ"؛ لاسْتِمْرَارِ حَجْرِهِ. "ثم بَعدَ هَذَا الرُّشْدِ يُدْفَعُ إِلَيهِ مَالُهُ. قَال: وكذَلكَ المَرْأَةُ تُحْتَبَرُ احْتِبَارَ مِثْلِهَا، فَإِنْ لَمْ يُؤنَس رُشْدُهَا لَم المُرْأَةُ يُحْتَبَرُ احْتِبَارَ مِثْلِهَا، فَإِنْ لَمْ يُؤنَس رُشْدُهَا لَم يُدْفَعْ إِلَيهَا مَالُهَا قَطُّ"؛ لأنَّ الدَّفْعَ مَشْرُوطٌ بِإِينَاسِ الرُّشْدِ. "قَالَ: فَإِنْ فُقِدَ الرُّشْدُ مُتَّصِلًا بِبُلُوغِ الصَّبِيِّ، يُدْفَعْ إِلَيهَا مَالُهَا قَطُّ"؛ لأنَّ الدَّفْعَ مَشْرُوطٌ بِإِينَاسِ الرُّشْدِ. "قَالَ: فَإِنْ فُقِدَ الرُّشْدُ مُتَّصِلًا بِبُلُوغِ الصَّبِيِّ، وإِفَاقَةِ المَحْبُونِ اطَّرَدَ الحَجْرُ كَمَا كانَ، وإنْ بَلَغَ رَشِيدًا ثم عَادَ مُبَذِّرًا بِإِنْفَاقِ مَالِهِ فِيمَا لَا يُكسِبُ

<sup>(</sup>١) النساء: ٦.

<sup>(</sup>٢) النساء: ٦.

<sup>(</sup>٣) النساء: ٥.

<sup>(</sup>٤) الإسراء: ٢٧.

# (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِيِّ الشَّافِعِيِّ '

حَمْدًا ولَا ثَوَابًا، فَيَنْبَغِي أَنْ يَحْجُرَ عَلَيهِ الحَاكِمُ"؛ نَظَرًا لَهُ كَمَا فِي حَقِّ الصَّبِيِّ والمِحْنُونِ. "فَإِنْ عَادَ رَشِيدًا أَطْلَقَ عَنْهُ، فَإِذَا عَادَ سَفِيهًا أُعِيدَ عَلَيهِ"؛ إِذَارَةً للحُكمِ مَعَ العِلَّةِ. "قَالَ: ومَا دَامَ مَحْجُورًا عَلَيْهِ لَا تَصِحُّ تَصَرُّفَاتُهُ المَالِيَّةُ، ولَا نِكَاحُهُ وإِنْكَاحَهُ، ولَا عِنْقُهُ"؛ لأنَّهَا عُقُودٌ تَتَعَلَّقُ بِالمَالِ. "ويَقَعُ طَلَاقُهُ، ويَصِحُ إِقْرَارُهُ بِالنَّسَبِ، والقِصَاصِ، ويَنْفُذُ اسْتِيلَادُهُ" كَمَا قُلْنَا فِي حَجْرِ المَفْلِسِ، والله أَعْلَمُ.

# كِتَابُ الصُّلْح

"قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَٱلصَّلَحُ خَيْرٌ ﴾ (١).

والصُّلْحُ قِسْمَانِ:

- صُلْحُ إِبْرَاءٍ، وهو: أَنْ يَقُولَ صَالِحْنِي عَن أَلْفٍ لَكَ عَلَيَّ عَلَى خَمْسِمِئةٍ، فَيَقُولُ: صَالَحتُ، فَلَا يَثْبُتُ فِيهِ خِيَارٌ؛ لأَنَّهُ إِبْرَاءٌ.

- وَصُلْحُ مُعَاوَضَةٍ، وهو: أَنْ يَقُولَ صَالِحْنِي عَن أَلْفٍ لَكَ عَلَيَّ عَلَى هَذَا الشَّقْصِ، أو عَلى هذَا العَبْدِ، فَيَقُولُ: صَالَحتُ، فَهذَا بَيْعٌ فِي جَمِيعِ الأَحْكَامِ، ويَثْبُتُ فِيهِ خِيَارُ المَجْلِسِ والشَّرْطِ والشُّفْعَة" كمَا فِي البَيْع.

۱۲٦/ب

"ويُشْتَرَطُ التَّقَابُضُ/ فِي المَجْلِسِ إِذَا صَالَحَ عَنْ دَرَاهِمَ عَلَى دَنَانِيرَ؛ لأنَّه صَرْفٌ"

"قَالَ: ولَا يَصِحُ واحِدٌ مِنْهُمَا" يُرِيدُ: مِنَ الصُّلْحَيْنِ "عَلَى الإِنْكَارِ"؛ لأَنَّ المِنْدُولَ فِيهِ لَيسَ تَبَرُّعًا، وإِنَّا هو اعْتِيَاضٌ، ولَا مُقَابِلَ لَهُ إِذَا كَانَ مَعَ الإِنْكَارِ، فَإِنَّ المِلكَ لَمْ يَثْبُتْ لَهُ بِدَعْوَاهُ، فَيكُونُ مِن أَكْلِ المِالِ وإِنَّا هو اعْتِيَاضٌ، ولَا مُقَابِلَ لَهُ إِذَا كَانَ مَعَ الإِنْكَارِ، فَإِنَّ المِلكَ لَمْ يَثْبُتْ لَهُ بِدَعْوَاهُ، فَيكُونُ مِن أَكْلِ المِالِ بِالبَاطِلِ. "فَإِنْ جَاءَ ثَالِثٌ وصَدَّقَ المُدَّعِي صَحَّ الصُّلْحُ مَعَهُ؛ نَظَرًا إلى اتِّفَاقِ المُتَعَاقِدَينِ"؛ فَإِنَّ الإَعْتِبَارَ بِهِمَا، وقَد تَوَافَقًا عَلَيهِ.

<sup>(</sup>١) النساء: ١٢٨.

#### [فُرُوعٌ]

# [فِي إشْرَاع الجَنَاح إلى الشَّارِع، ومَسَائلٌ فِي التَّنَازُع والدَّعْوَى]

"الأوَّلُ: لَو أَشْرَعَ جَنَاحًا على شَارِعٍ نَافِذٍ: فَإِنْ أَضَرَّ للمَارِّينَ قُطِعَ، وإِنْ لَمْ يَضُرَّ تُرِكَ، وإِنْ كَاتِ سِكَّةً مُسْنَدَةَ الأَسْفَلِ لَمْ يَجُزْ " إِشْرَاعُ جَنَاحٍ، ولَا بِنَاءُ سَابِطٍ، ولَا فَتْحُ بَابٍ جَدِيدٍ "إلَّا بِرِضَى جَمِيعِ السُّكَّانِ أَضَرَّ أو لَمْ يَضُرَّ "؛ لأَنَّهُمْ شُرَكَاءُ فِي مِلكِ السِّكَّةِ. "فَلُو صَالَحُوهُ عَن ذَلكَ عَلَى مَالٍ فَسَدَ؛ لأَنَّ الهَوَاءَ لَا يَقْبَلُ المُعَاوضَةَ "؛ إذْ هُو تَابِعٌ للقَرَارِ، فَلَا يُفْرَدُ بِالعَقْدِ.

"قَالَ: وكَذَلكَ لَو انْتَشَرَ أَغْصَانُ شَجَرَةٍ إلى هَوَاءِ دَارٍ فَلِصَاحِبِ الدَّارِ تَكْلِيفَهُ القَطْعُ"؛ دَفْعًا للمَضَرَّةِ. "ولَم يَجُز المُصَالَحَةُ عَن الهَوَاءِ"؛ لأنَّهُ بَيْعُ الهَوَاءِ. "ومَن فِي أَسْفَلِ السِّكَّةِ يَجُوزُ لَهُ فَتْحُ بَابٍ جَدِيدٍ دُونَ رضَى مَن فِي أَعْلَاهَا"؛ لأنَّ مَنْ فِي الأَعْلَى لَيسَ لَهُ حَقُّ الاسْتِطْرَاقِ فِي الأَسْفَل.

"الثّاني: مَالِكُ البَيْتِ إِذَا صَالَحَ رَجُلًا عَلَى عُلُوه وَشَرَطَ بِنَاءً مَعْلُومًا سُمْكًا وَوَزْنًا كَانَ جَائزًا، وهو بَيْعُ وَجْهِ السَّقْفِ لَا بَيْعُ الهَوَاءِ المُجَرَّدِ. قَالَ: فَإِنِ انْهَدَمَ لَا يُجْبَرُ صَاحِبُ السُّفلِ عَلَى إعَادَةِ السُّفلِ عَلَى السُّفلِ اللهُ اللهُ وَجُهِ السُّفلِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى عِمَارَةِ مِلكِ نَفْسِهِ، كمَا فِي السُّفلِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى عِمَارَةِ مِلكِ نَفْسِهِ، كمَا فِي حَالَةِ الانْفِرَادِ، ورُبَمًا لِيتَضَرَّرُ بِصَرْفِ المالِ إليهِ، فَلَا يُزَالُ الضَّرَرُ بِالضَّرَدِ.

"قَالَ: وكذَلكَ لَا يُجْبَرُ شَرِيكٌ عَلَى عِمَارَةٍ قَنَاةٍ، ونَهْرٍ، ومِلكٍ مُشْتَرَكٍ، ومَنْ تَبَرَّعَ فَأَنْفَقَ لَم يَرْجِعْ عَلَى غَيْرِهِ"؛ لأنَّهُ تَبَرَّعَ ولَمْ يَشْتَرَط الرُّجُوعَ عَلَيهِ، فَهو المِقَصِّرُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ. "وإذَا تَبَرَّعَ وَاحِدٌ بِعِمَارَةٍ لَمْ يُمنَعُ البَاقُونَ مِن الانْتِفَاعِ بِهِ"؛ لأنَّه إنْ كَانَ مُعَادًا بِالنَّقْصِ المِشْتَرَكِ بَيْنَهُمَا، فَهو كمَا كانَ فِي الأَوَّلِ، وإنْ أَعَادَهُ بِآلَةِ نَفْسِهِ فَللإنْسَانِ الانْتِفَاعُ بِمِلكِ الغَيرِ مَا لَمْ يَضُرَّ بِهِ كَالاسْتِظْلَالِ بِحَائِطِهِ والاسْتِنَاد النَّولِ، وإنْ أَعَادَهُ بِآلَةِ نَفْسِهِ فَللإنْسَانِ الانْتِفَاعُ بِمِلكِ الغَيرِ مَا لَمْ يَضُرَّ بِهِ كَالاسْتِظْلَالِ بِحَائِطِهِ والاسْتِنَاد النَّيْ وَيَحْرِي الإجْبَارُ والرُّجُوعُ عَلَى القولِ القَدِيمِ"؛ رِعَايَةً للمَصْلَحَةِ، وحَذَرًا مِن تَعْطِيلِ الأَمْلَاكِ.

"القَّالِثُ: إِذَا تَدَاعَيَا جِدَارًا بَينَ دَارَيْهِمَا بِلَا بَيِّنَةٍ، فَاليَمِينُ عَلَى مَن لَهُ اتِّصَالُ البُنْيَانِ؛ وهو الشِّبَاكُ لَبِنَاتِ جِدَارِ النِّزَاعِ مَعَ جِدَارِهِ الَّذِي لَا نِزَاعَ فِيهِ مِن أَصْلِ البِنَاءِ؛ لأَنَّ ذَلكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمَا أَنْشِبَا مَعًا، فَإِنْ كَانَ لَهُمَا جَمِيعًا ذَلكَ العَلَامَة تَحَالَفَا وهو بَيْنَهُمَا"؛ لِثُبُوتِ أَيْدِيهِمَا عَليهِ. "ولَا حُجَّة أَنْشِنَا مَعًا، فَإِنْ كَانَ لَهُمَا جَمِيعًا ذَلكَ العَلَامَة تَحَالَفَا وهو بَيْنَهُمَا"؛ لِثُبُوتِ أَيْدِيهِمَا عَليهِ. "ولَا حُجَّة فِي مَعَاقِدِ القُمْطِ، وأَنْصَافِ اللَّينِ إِذَا كَانَ وجُهُهَا فِي أَحَدِ الجَانِينِ" يُرِيدُ بِمَعَاقِدِ القُمْطِ: التِّي يُشَدُّ بِمَا اللَّينِ المَّاحِيخِ مِن الأَنْصَافِ –وهو وجْهُ الجِدَارِ – إلى أَحَدِهِمَا دُونَ الجَانِبُ الصَّحِيخُ مِن الأَنْصَافِ –وهو وجْهُ الجِدَارِ – إلى أَحَدِهِمَا دُونَ الثَّينِ، أو كَانَ عَقْدُ الجُيُوطِ عَلَى أَحَدِ الجَانِينِ مِنهُ؛ لأَنَّ ذَلكَ كُلَّه بِمَنْزِلَةِ التَّحْصِيصِ والنُّقُوشِ والرِّينَةِ، فَلَا لَكُمَّ بِهِ الدَّعْوَى.

"قَالَ: وإذَا كَانَ لِأَحَدِهِمَا عَلَيْهِ جُذُوعً فَلَا حُجَّةً؛ لأنَّهَا حَادِثَةٌ بَعَدَ بِنَاءِ الجِدَارِ، وكونُه حَاجِزًا لِمِلكَيْهِمَا عَلَامَةُ الاشْتِرَاكِ إلى أَنْ يَظْهَرَ حُجَّةٌ"، وقَدْ تُوضَعُ عَلى/ جِدَارِ الغَيْرِ عَارِيَةً وغَصْبًا وإجَارَةً. "قَالَ: ويَجُوزُ قِسْمَةُ أَرْضِ الجِدَارِ بِالتَّرَاضِي، وكَذَلكَ الجِدَارُ لَا بِالقُرْعَةِ؛ فَإِنَّ القُرْعَةَ رُبَّمَا تُخْرُجُ

117

لِكُلِّ واحِدٍ مِنْهُمَا النِّصْفُ الَّذِي لَا يَلِيهِ" فَلَا يُنْتَفَعُ بِهِ.

"الرَّابِعُ: لَو تَنَازَعَ مَالِكُ عُلُو الخَانِ ومَالِكُ سُفْلِهِ فِي عَرْصَتِهِ فَهِي بَيْنَهُمَا إذا كَانَ مَمَرُّ صَاحِب العلو فِيهَا"؛ لأنَّهُمَا تَسَاوَيَا فِي اليِّدِ عَلَيْهَا. "وإنْ تَنَازَعَا فِي الدَّرَجِ فَهو فِي يَدِ صَاحِبِ العلو، إلَّا أنْ يَكُونَ لَهُمَا شَرِكَةٌ فِي الانْتِفَاعِ بِوَجْهِ الدَّرَجِ"؛ بِأَنْ يكونَ سَقْفَ بَيْتٍ، أَو أَرْجَ كِنِّ يَضَعُ فِيهِ قُمَاشَهُ ومَتَاعَهُ.

"الحَامِسُ: إذَا ادَّعَى زَرْعًا فِي أَرْضِ إنْسَانٍ فَأَقَرَّ لَهُ وصَالَحَهُ عَل دَرَاهِمَ صَحَّ؛ إذْ لَهُ أنْ يَبِيعَ الزَّرْعَ الأَخْضَرَ مِمَّنْ يَقْصِلُهُ، فَإِنْ كَانَ الزَّرْعُ بَيْنَ رَجُلَيْنِ فَصَالَحَ أَحَدُهُمَا إِنسَانًا عَلَى نَصِيبِهِ عَلَى مَالٍ لَمْ يَصِحَّ؛ لأنَّ صِحَّتَهُ بِشَرْطِ القَطْع، وقَطْعُ المشَاعِ غَيرُ مُمْكِنِ، والشَّرِيكُ الآخَرُ لَا يَلزَمُهُ قَطْعُ نَصِيبِهِ" يُرِيدُ: أنَّ هذَا الصُّلْحَ لَا يَصِحُّ فِي هذِه الصُّورَةِ، إلَّا بِشَرْطِ القَطْع، كمَا قُلنَا فِي البَيْع، والقَطْعُ غَيْرُ مُكِن؛ إذْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقسَمَ الزَّرْعُ أَخْضَر، فيقطع نَصِيبَه، ولَا أَنْ يُجْبَرَ الشَّرِيكَ عَلى أَنْ يَقْطَعَ مِن نَصِيبِهِ شَيْئًا فَيُقطَعُ كُلُّهُ، فَلَا وَحْهَ للمُصَالَحَةِ عَلَيهِ.

"السَّادِسُ: لَو ادَّعَى رَجُلَانِ مِيرَاتًا فِي يَدِ رَجُلِ، فَصدق أَحَدَهُمَا وسَلَّمَ نِصْفَ المُدَّعَى إلَيهِ شَاطَرَهُ أَخُوهُ فِيمَا أَخَذَهُ؛ إذْ هو مُقِرٌّ بِالشَّركَةِ وسَبَبهُمَا واحِدٌ وهو الإرْثُ مِن الأبِ" فَهُمَا يَشْتَرِكَانِ فِي كُلِّ جُزْءٍ مِنْهُ. "ولُو كَانَ ذَلكَ فِي غَيرِ المِيرَاثِ لَمْ يُشَاطِرهُ، بَلْ قِيلَ: صَدَّقَ هذَا دُونَ ذَلك،

والافْتِرَاقُ بَيْنَهُمَا فِي الصِّدْقِ مُمْكِنٌ، بِخِلَافِ جِهَةِ/ الإرْثِ". "قَالَ: ولَو ادَّعَى رَجُلَانِ دَارًا فِي يَدِ رَجُلِ لَا بِحَقِّ الإرْثِ، فَأَقَرَّ لِأَحَدِهِمَا بِالجَمِيع فَلَهُ الجَمِيعُ

وإنْ كَانَ قَد ادَّعَى النَّصْفَ"؛ لأنَّ ادِّعَاءَ النَّصْفِ لَا يُنَافِي مِلكَ الكُلِّ، فَيكونُ الكُلُّ لَهُ. "إلَّا أنْ يكونَ قَدْ أَقَرَّ المُدَّعِي بِالنَّصْفِ للمُدَّعِي الثَّانِي فَيَلزَمُهُ حِينئذٍ تَسْلِيمُ النَّصْفِ إلَيهِ؛ لما حَصَّل الجَمِيعَ فِي

يَدِهِ"؛ مُؤاخَذَةً لَهُ بِإِقْرَارِهِ السَّابِقِ.

1/144

#### كِتَابُ الحَوَالَةِ

الحَوَالَةُ مُشْتَقَّةٌ مِن تَحْوِيلِ الشَّيْءِ؛ ولهذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ﷺ: "وإذَا أَحَالَ الرَّجُلُ عَلَى الرَّجُلِ بِالحَقِّ، فَأَفْلَسَ المِحَالُ عَليهِ أو مَاتَ ولا شَيْءَ لَهُ لَمْ يَكُنْ للمُحْتَالِ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى المِحِيلِ مِنْ قِبَلِ أَنَّ الحَوَالَةَ تُحَوِّلُ الْحَوَالَةَ تُحَوِّلُ الْحَوَالَةَ تُحَوِّلُ اللهُ عَلَيْهِ. الحَوَالَة عَبْرِهِ.

"قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلِيْ: (مَطْلُ الغَنيِّ ظُلمٌ، فَإِذَا أَتُبِعَ أَحَدُكُم عَلَى مَلِيٍّ فَلَيَتَّبِعْ)" (١) المِطْلُ: المِدَافَعَةُ، وقَولُهُ: "أَنْبِعَ" إِذَا أُحِيلَ، سَاكِنَةَ التَّاءِ. والملِيُّ: الغَنيُّ.

"وأرْكَانُ الحَوَالَةِ خَمْسَةٌ: المُحِيلُ، والمُحَالُ عَلَيهِ، والمُحْتَالُ، والدَّيْنُ، ولَفظُ الحَوَالَةِ.

والصَّحِيحُ: أَنَّهَا لَا تَصِحُّ إِلَّا بِرِضَا الجَمِيعِ" يُرِيدُ: المِحِيلُ، والمِحْتَالُ، والمِحَالُ عَلَيهِ. أمَّا المِحِيلُ؛ فَلِأَنَّ الحَقَّ عَلَيهِ، ومَنْ عَلَيهِ حَقِّ فَلَا يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ جِهَةُ قَضَائهِ، بَلْ يَكُونُ ذَلكَ إلى احْتِيَارِهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ وَلَا يُتَعَيَّنُ عَلَيْهِ جِهَةُ قَضَائهِ، بَلْ يَكُونُ ذَلكَ إلى احْتِيَارِهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ مِكَانَ رِضَاهُ. وأمَّا المحِتَالُ؛ فَلأَنَّ الحَقَّ لَهُ، فَلَا يُنْقَلُ عَنْ مَحَلِّ إلى مَحلِّ إلَّا بِرِضَاهُ، كمَا لَو أُرِيدَ أَنْ يُعْطَى مَكانَ حَقِّهِ ثَوْبًا أو عَبْدًا. وأمَّا المِحَالُ عَلَيهِ؛ فَلاَنَّهُ مؤدٍ والنَّاسُ يَتَفَاوتُونَ فِي الاسْتِيفَاءِ

فَمِنهُم مَنْ هو سَهْلُ الاقْتِضَاءِ، ومنهُم مَنْ هو مَسْتَقْصٍ فَلَهُ فِي ذَلك عِوضٌ، فَيُعْتَبَرُ فِيهِ أَيضًا رِضَاهُ. وقَالَ فِي (وسِيطِهِ): رِضَا/ المِحَالِ عَلَيهِ لَا يُعْتَبَرُ، خِلَافًا لأبِي حَنِيفَةَ، والاصْطَحَرِيِّ؛ لأنَّ ذِمَّتَهُ مَحَلُ التَّصَرُّفِ، فَلَا يُشْتَرَطُ رِضَاهُ. "قَالَ: وأَنْ يَكُونَ للمُحِيلِ دَيْنٌ عَلَى المُحَالِ عَلَيهِ" يُرِيدُ: الصَّحِيحَ مِنَ الوجْهَيْنِ؛ لأنَّهُ عَقدُ مُعَاوضَةٍ، فَكَأنَّهُ اعْتَاضَ دَيْنًا عَنْ دَيْنٍ، وإذَا لَمْ يَكَنْ ثَمَّ دَيْنِ فَكَأنَّهُ يَبِيعُ المُعْدُومَ.

"وحُكمُهَا - إِذَا تَمَّتْ بَرَاءَةُ ذِمَّةِ المُحِيلِ، فَلَو تَعَذَّرَ الاسْتِيفَاءُ لَمْ يَرْجِعْ عَلَى المُحِيلِ"؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ، ومَا تَحَوَّلَ لَا يَعُدْ. وقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَرْجِعُ إِذَا تَعَذَّرَ بِإِفْلَاسِ أَو جُحُودٍ.

"وتَجُوزُ الحَوالَةُ بَعدَ الحَوالَةِ"؛ لأنَّ الحَقَّ مُسْتَقِرٌ عَلى المِحَالِ عَلَيهِ، فَحَازَ لَهُ أَنْ يَحْتَل بِهِ عَلَى غَيْرِهِ كَالمِحِيل الأُوَّلِ.

۳\/\

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۳/ ۹۶) رقم (۲۲۸۷) - حدثنا عبد الله بن يوسف، أخبرنا مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «مطل الغني ظلم، فإذا أتبع أحدكم على ملي فليتبع»، وصحيح مسلم (۳/ ۱۱۹۷) رقم (۱۹۲۵).

#### [فَرْعَانِ]

### [الرَّدُّ بِالعَيْبِ فِي الحَوَالَةِ مِن المُشْتَرِي وعَلَيهِ]

"أَحَدُهُمَا: إِذَا أَحَالَ الْمُشْتَرِي الْبَائعَ عَلَى غَرِيمٍ لَهُ، ثم رَدَّ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعَ بِالعَيْبِ بَطَلَت الْحَوالَةُ"؛ لأنَّ الحَوالَة رُخِصَ فِيهَا عَلَى سَبِيلِ الرِّفْقِ، فَإِذَا أَسْقَطَ أَصْلَ المَالِ بَطَلَ مَا تَضَمَّنَهُ مِن الرِّفْقِ، وهذَا فَرْعُ قَولِنَا: أَنَّ الحَوالَة اسْتِيفَاءٌ لا مُعَاوضَةٌ، فَصَارَ كَمَا لَو اشْتَرَى بِالْفِ قُرَاضَةٍ وسَلَّمَ أَلْفًا صِحَاحًا، ثم رَدَّ المِيعَ بِالعَيْبِ فَإِنَّهُ يَسْتَرِدُ الصِّحَاحَ لا مَا اشْتَرَى بِهِ، كَذَلكَ هَهُنَا يَرْجِعُ المِشْتَرِي إِلَى المَالِ المِحَالِ بِهِ لا إلى النَّمَنِ وَإِنْ قُلْنَا: هِي مُعَاوضَةٌ فَلَا تَبْطُلُ الْحَوالَةُ، ويَرْجِعُ المِشْتَرِي إلى النَّمَنِ لا إلى المُحَالِ بِهِ، كَمَا لَو الْتَمْنِ وَإِنْ قُلْنَا: هِي مُعَاوضَةٌ فَلَا تَبْطُلُ الْحَوالَةُ، ويَرْجِعُ المِشْتَرِي إلى النَّمْنِ لا إلى المُحَالِ بِهِ، كَمَا لَو الْعَيْبِ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ إلى النَّمْنِ لا إلى النَّمْنِ لا إلى النَّمْنِ نَوبًا ثم رَدَّ المِيعَ بِالعَيْبِ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ إلى النَّمْنِ لا إلى النَّوبِ. "قَالَ: وهو الغَرِمُ كَيْلا الْعَنْفِ عَوْلِهُ الْمُشْتَرِي غَرِيمًا فَرَدَّ المُشْتَرِي الْعَيْبِ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ المُشْتَرِي عَلَى النَّائِ بِي النَّمْنِ وهو الغَرِمُ كَيْلا عَلَى المُشْتَرِي عَلِيمًا فَرَدَّ المُشْتَرِي الْعَيْبِ لَمْ تَبْطُلُ حَقَّهُ، وَيَوْجِعُ المِشْتَرِي عَلَى البَائعِ بِالثَّمْنِ، ومِكُونُ المِيعُ مَرْهُونًا، فَإِنَّ البَائعَ لا يَرْجِعُ فِي غَيْرِ مَتَاعِهِ ولَيَعَلَقِ حَقِّ المُوعِينِ بِهِ، كَذَلِكَ مَمْ المِشْتَرِي / بِالثَّمْنِ، ويَكُونُ المِيعُ مَرْهُونًا، فَإِنَّ البَائعَ لا يَرْجِعُ فِي غَيْرِ مَتَاعِهِ ولَيَعَلَقِ حَقِّ المُوعَنِي بِهِ، كَذَلَكَ مَالُولُ هَمُنَا.

1/179

"الثَّانِي: لَو قَالَ قَابِضُ الدَّيْنِ: أَحَلْتَنِي، فَقَالَ: وكلتُكَ فَالقَولُ قَولُ رَبِّ الدَّيْنِ: إنِّي مَا أَحَلْتُكَ. ولَو كَانَ النِّزَاعُ بِالعَكْسِ فَالقَولُ قَولُ القَابِضِ؛ لأنَّ الأصْلَ بَقَاءُ دَيْنِهِ فِي ذِمَّتِهِ فِي المَسْأَلَتَيْنِ جَمِيعًا"؛ إذِ الأصْلُ عَدَمُ الحَوالَةِ.

#### كِتَابُ الضَّمَان

"قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَى: (المِنْحَةُ مَرْدُودَة، والزَّعِيمُ غَارِمٌ)"، (١) تَقُولُ: مَنَحَتُ فُلَانًا شَاةً، فَتِلكَ الشَّاةُ تُستَمَّى المنِيحَةُ، ولَا يَكُونُ المنِيحَةُ إلَّا عَارِيَّةً للَّبَنِ خَاصَّةً يُنْتَفَعُ بِلَبِنِهَا، ويَكُونُ الأصْلُ لِصَاحِبِهَا. والزَّعِيمُ: الكَفِيلُ، ويُستَمَّى الحَمِيلُ والضَّمِينُ. وقَولُهُ: "غَارِمٌ"؛ لأنَّ الدَّيْنَ يَصِيرُ فِي ذِمَّتِهِ، حتَّى يَصِيرَ مُطَالَبًا بِهِ مَعَ الأَصِيلُ؛ فَإِنَّ الضَّمَانَ: ضَمُّ ذِمَّةٍ إلى ذِمَّةٍ، بِخِلَافِ الحَوَالَةِ.

"والنَّظَرُ فِي: أَرَكَانِ الضَّمَانِ وأَحْكَامِهِ أَمَّا الأَرْكَانُ فَأَرْبَعَةً:

الرُّكُنُ الأوَّلُ: الضَّامِنُ، وشَرْطُهُ: أَنْ يَكُونَ أَهْلًا للتَّبَرُّعِ والالتِزَامِ، فَلَا يَصِحُّ ضَمَانُ مُرَاهِقٍ ولَا مَعْتُوهٍ"؛ لأنَّه لَا قَوْلَ لَهُمَا. "ولَا ضَمَانُ مُكَاتب، ولَا مَأْدُونِ إلَّا بِإِذْنِ السَّيدِ"؛ لأنَّ الضَّمَانَ تَبَرُّعٌ، وهُمَا لَيْسَا مِنْ أَهْلِ التَّبَرُّعِ إلَّا بِالإَذْنِ. "ولَا يَصِحُّ ضَمَانُ مَحْجُورِ عَلَيهِ"؛ لأنَّه التِزَامُ مَالٍ بِالعَقدِ والحَجْرُ يُنَافِيهِ.

"الرُّكُنُ الثَّانِي: المَصْمُون لَهُ، ولَا يُشْتَرَطُ رِضَاهُ"؛ إذْ لَيسَ فِيهِ إلَّا إِمْكَانُ مُطَالَبَةٍ مَعَ بَقَاءِ الدَّيْنِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيهِ. "ويُشْتَرَطُ العِلْمُ بِهِ، وبِالمَصْمُونِ عَنْهُ عَلَى الصَّحِيحِ"؛ لأنَّ المِضَمُونَ لَهُ هو الَّذِي يُطَالِبُ الضَّامِنَ بِالحَقِّ، ويَخْتَلِفُ الغَرَضُ بِاحْتِلَافِ المِطَالِبِينَ فِي المستاهَلَةِ والمِضَايَقَةِ/ فَلَا بُدَّ مِن مَعرِفَةِ الضَّامِنِ إِيَّاهُ، وأمَّا المِضْمُون عَنهُ؛ فَلاَنَّ الضَّامِنَ قَد يُعوِّلُ عَلَى كُونِهِ مَلِيًّا أَو مُتَشَمِّرًا للأَدَاءِ سَاعِيًا فِي الضَّامِنِ إِيَّاهُ، وأمَّا المِضْمُون عَنهُ؛ فَلاَنَّ الضَّامِنَ قَد يُعوِّلُ عَلَى كُونِهِ مَلِيًّا أَو مُتَشَمِّرًا للأَدَاءِ سَاعِيًا فِي تَغْلِيصِهِ، فَلَا بُدَّ مِن مَعْرِفَتِهِ أَيضًا؛ إذْ فِي الضَّمَانِ عَنِ المِحْهُولِ غَرَرٌ.

"قَالَ: وأمَّا المَضْمُون عَنهُ -وهو الرُّكُنُ الثَّالِثُ-: يُشْتَرَطُ العِلمُ بِهِ" كَمَا ذَكَرْنَا. "ولَا يُشْتَرَطُ إِذْنُهُ" كَمَا لَو قَضَى عَنهُ دَيْنَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ. "قَالَ: إلَّا إِذَا تَكَفَّلَ بِبَدَنِهِ" فَلَا يَصِحِّ حَتَّى يَسْتَأَذِنَهُ.

"لأَنَّ رَدَّ البَدَنِ يَتَعَذَّرُ دُونَ إِذْنِهِ وغَرَامَة المَالِ لَا يَتَعَذَّر"

"الرُّكُنُ الرَّابِعُ: الدَّيْنُ، وشَرْطُهُ اللَّزُومُ، فَلَا يَصِحُ ضَمَانُ مَالِ الكِتَابَةِ"؛ لأنَّه يَمْلِكُ إسْقَاطَهُ عَن اللَّهُ عَلَى مَعْنَى لِتَوثِيقِهِ عَلَيهِ. "ولَا يَصِحُ ضَمَانُ الأَمَانَاتِ"؛ لأنَّهَا غَير مَضْمُونَةٍ عَلَى مَن هِي عِندَهُ، ولَا عَليهِ مُؤنَةُ تَسْلِيمِهَا فَلَا يَصِحُ ضَمَانُهَا. "ويَصِحُ ضَمَانُ الدَّيْنِ عَنْ مَيِّتٍ مُفْلِسٍ؛ لأنَّ الدَّيْنَ لَازِمٌ كمَا ضَمِنَ عَلِي وَأَبُو قَتَادَةً -رضِيَ اللهُ عَنْهُمَا- بِمَحْضَر رَسُولِ اللهِ عَلَيْ" (٢)

179

<sup>(</sup>۱) سنن أبي داود (۳/ ۲۹۷) رقم (۳۰۵۰) - حدثنا عبد الوهاب بن نجدة الحوطي، حدثنا ابن عياش، عن شرحبيل بن مسلم، قال: سمعت أبا أمامة، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه [ص:۲۹۷] وسلم يقول: " إن الله عز وجل قد أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث، ولا تنفق المرأة شيئا من بيتها إلا بإذن زوجها، فقيل: يا رسول الله، ولا الطعام، قال: «ذاك أفضل أموالنا» ثم قال: «العور مؤداة، والمنحة مردودة، والدين مقضي، والزعيم غارم»، [حكم الألباني]: صحيح.

<sup>(</sup>٢) سنن أبي داود (٣/ ٢٤٧) رقم (٣٣٤٣) - حدثنا محمد بن المتوكل العسقلاني، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن الزهري، عن أبي

### (الْمَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْحُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِيّ الشّافِعِيّ '

"ويَصِحُّ ضَمَانُ العُهْدَةِ" مَعَ أَنَّهُ ضَمَانُ مَا لَمْ يَجِبْ بَعدُ؛ لِمَسَاسِ الحَاجَةِ إِلَيهِ؛ لأَنَّه إِذَا سَلَّمَ النَّمَنَ لَا يَامِنُ أَنْ يُسْتَحَقَّ المِيعُ فَيَضِيعُ حَقَّهُ، فَحولِفَ القِيَاسُ فِيهِ لِمَصْلَحَةِ العُقُودِ، وقد اشْتَمَلَتْ عَلَيهِ الصُّكُوكُ فِي يَأْمنُ أَنْ يُسْتِحُقَ المِيعُ فَيَضِيعُ حَقَّهُ، فَحولِفَ القِيَاسُ فِيهِ لِمَصْلَحَةِ العُقُودِ، وقد اشْتَمَلَتْ عَلَيهِ الصُّكُوكُ فِي الأَعْصَارِ الخَالِيَةِ، فَدَلَّ أَنَّهُ جَائِرٌ. "قَالَ: ولَا يَصِحُّ ضَمَانُ مَا لَمْ يَجِبْ"؛ لأنَّه وثِيقَةٌ بِحَقٌ فَلَا يَسْبِقُ الحَقَّ كَالشَّهَادَةِ.

"وأمَّا حُكْمُهُ: اللُّزُومُ فِي ذِمَّةِ الضَّامِنِ مِنْ غَيْرِ بَرَاءَةِ الأَصِيلِ، حَتَّى يَتَخَيَّرَ المُسْتَحِقُّ فِي مُطَالَبَتِهِمَا"؛ فَإِنَّ الضَّمَانَ: ضَمُّ ذِمَّةٍ إلى ذِمَّةٍ كمَا ذَكَرْنَا، فَيَتَخَيَّرَ بَيْنَهُمَا. "ومَتَى أُبْرِىء الأَصِيلُ بَرِىء الكَفِيلِ"؛ لأنَّ إبْرَاءَهُ إسْقَاطُ وثِيقَةٍ مِنْ غَيرِ قَبْضٍ، فَهو الكَفِيلِ"؛ لأنَّ إبْرَاءَهُ إسْقَاطُ وثِيقَةٍ مِنْ غَيرِ قَبْضٍ، فَهو كفَسْخِ الرَّهْنِ/. "ومَتَى أَدَّى الضَّامِنُ رَجَعَ عَلَى الأَصِيلِ إذَا ضَمِنَ بِإِذْنِهِ"؛ لأنَّهُ واقِعٌ عَنْهُ. "وإنْ كانَ ١/١٣٠. إفَيْرِ إذْنِهِ لَمْ يَرْجِعْ"؛ لأنَّهُ تَبَرَّعَ بِهِ. "ولَو ضَمِنَ الضَّامِنُ ضَامِنٌ آخِر صَحَّ، ويَرْجِعُ عَلَى مَنْ شَاءَ".

\_\_\_\_\_

سلمة، عن جابر، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي على رجل مات وعليه دين، فأتي بميت، فقال: «أعليه دين؟» قالوا: نعم، ديناران، قال: «صلوا على صاحبكم» فقال أبو قتادة الأنصاري: هما علي يا رسول الله، قال: فصلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما فتح الله على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فال: «أنا أولى بكل مؤمن من نفسه، فمن ترك دينا فعلى قضاؤه ومن ترك مالا فلورثته»، [حكم الألباني] : صحيح، و المستدرك على الصحيحين للحاكم (٢/ ٢٦) رقم (٢٣٤٦) – قال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه "، [التعليق – من تلخيص الذهبي] ٢٣٤٦ – صحيح، جاء في خلاصة البدر المنير (٢/ ٩١) رقم حديث صحيح الأسناد ولم يخرجاه "، [التعليق – من تلخيص الذهبي] ٢٣٤٦ – صحيح، على صاحبكم من دين؟ " فقالوا: نعم ديناران، فقال أبو قتادة: هما علي يا رسول الله، فصلى عليه، رواه أبو داود والنسائي وابن حبان كذلك من رواية جابر والبخاري من رواية سلمة بن الأكوع، لكنه قال فيه: قالوا: عليه ثلاثة دنائير. قال الرافعي: وفي رواية أن عليًّا لما قضى عنه دينه قال: "ألآن بردت عليه جلده". قلت: تبع في هذا الوهم الوسيط، وصوابه قال لأبي قتادة: "ألآن بردت عليه جلده" كذا رواه أحمد والدارقطني والبيهقي والجاكم من رواية جابر، قال الحاكم: صحيح الإسناد.

200

## [فُرُوعٌ]

# [فِي رُجُوع الضَّامِنِ]

"لُو كَانَ عَلَى رَجُلَينِ أَلْفُ دِرْهَمٍ بِالسَّويَّةِ، وكُلُّ واحِدٍ ضَامِنٌ عَنْ صَاحِبِهِ، فَأبرِىء أَحَدُهُمَا عَن خَمْسِمِائِةٍ تَنَصَّفَ، فَيَبْرَأ عَن نِصْفِ الأصْلِ وَنِصْفِ الضَّمَانِ"؛ لأنَّهُ مُطَالَبٌ بِالأَلفِ نِصْفَهُ أَصْلًا وَنِصْفَهُ ضَمَانًا، ومُطْلَقُ الإِبْرَاءِ يَنصَرِفُ إلى المُطَالَبِ بِهِ فَيَبْرَأ عَن خَمْسِمِائِةٍ نِصْفُهَا عَمَّا عَلَيهِ، ونِصْفُهَا عَمَّا هو ضَمَانًا، ومُطْلَقُ الإِبْرَاءِ يَنصَرِفُ إلى المُطَالَبِ بِهِ فَيَبْرَأ عَن خَمْسِمِائِةٍ نِصْفُهَا عَمَّا عَلَيهِ، ونِصْفُهَا عَمَّا هو ضَامِنٌ لَهُ. "ولَا يَرْجِعُ بِمَا أَبْرِىءَ عَنْهُ، إنَّمَا يَرْجِعُ إذَا قَضَى " يُرِيدُ: لَا يَرْجِعُ عَلى صَاحِبِهِ المِضْمُونِ عَنهُ عَلَى الْمُعْمُونِ عَنهُ عَلَى مَاحِبِهِ المَضْمُونِ عَنهُ وَاللهِ المُعْمُونِ عَنهُ وَاللهِ المُعْمُونِ عَنهُ وَاللهِ المُعْمُونِ عَنهُ وَاللهِ المُعْمُونِ عَنهُ وَهُ وَادَاءِ مَالٍ لَمْ يَتُبُتُ لَهُ النَّصْفِ المَيْرُوكِ لَهُ، وهو مَائتَانِ وحَمْسُونَ؛ لأَنَّ إبْرَاءَ الضَّامِنِ إذَا لَمْ يَكَنْ عَن غُرْمٍ وأَدَاءِ مَالٍ لَمْ يَتُبُتُ لَهُ النَّمُوعَ الْمَيْقُ الْمَعْرُ وَالَا عَلَيْهِ إِنْ اللَّهُ وَاللَّهِ عَلَيهُ إِلْمَا عَلَيْهِ إِنْ لَيَسْ ذَلِكَ بِإِبْرَاءِ قَبْضٍ يُبِرِىءُ بِهِ الأَصِيلُ كَمَا بَيَّنَاهُ، فَلَا يَثْبُتُ لَهُ الرُّجُوعُ، وإنَّمَا يَرْجِعُ عَلَيهِ إذَا فَضَى، وقد كَانَ ضَمِنَ بِإذْنِهِ.

"الثَّانِي: لَو صَالَحَ الضَّامِنُ رَبَّ المَالِ عَلَى شَيءٍ فِيهِ رِبْحٌ فَالرِّبْحُ للضَّامِنِ عَلَى الصَّحِيحِ"؛ لأنَّ المَسَانَحَة وقَعَتْ فِي حَقِّهِ لَا فِي حَقِّ الأصِيلِ، فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الأصِيلِ بِكَمَالِ مَا أَسْقَطَ عَنْ ذِمَّتِهِ.

"الظَّالِثُ: لَو ادَّعَى عَلَى حَاضِرٍ وغَائبٍ ألفَ دِرْهَمٍ، وأقَامَ البَيِّنَةَ عَلَى ضَمَانِهَا رَجَعَ عَلَى مَنْ شَاءَ، ثم يَرْجِعُ الحَاضِرُ عَلَى الغَائبِ بِالنِّصْفِ؛ لأَنَّهُ ضَامِنٌ فِي النَّصْفِ وَأَصِيلٌ فِي النَّصْفِ"، فَحُودُه فِي النَّصْفِ وَأَصِيلٌ فِي النَّصْفِ"، وحُحُودُه فِي التَّدَاعِي لَا يَضُرُّ؛ لأنَّ البَيِّنَةَ مَعُو أثرِ الإِنْكَارِ، وقَدْ رَجَعَ عَنْ إِنْكَارِهِ لَمَّا سَمِعَ البَيِّنَةَ، فَلَا يَكُونُ لِهُ الرُّجُوعُ إذَا أَصَرَّ عَلَى إِنْكَارِهِ، وكَذَّبَ البَيِّنَةَ، وإثمَّا/ لَا يَكُونُ لَهُ الرُّجُوعُ إذَا أَصَرَّ عَلَى إِنْكَارِهِ، وكَذَّبَ البَيِّنَةَ، وإثمَّا/ لَا يَكُونُ لَهُ الرُّجُوعُ إذَا أَصَرَّ عَلَى إِنْكَارِهِ، وكَذَّبَ البَيِّنَةَ، والمَّهَا المَدَّعِي بَعدَ إِنْكَارِ المَدَّعَى عَليهِ وجُحُودُهُ، وهذَا الجُحُودُ لَا يَمُنْعُ مِن الرُّجُوع؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

وقال في (وسِيطِهِ): "هذَا نَقْلُ المَزَنِيِّ وهو بَعِيدٌ؛ لأنَّهُ قَطْعٌ يَنْفِي الضَّمَانَ، والرُّجُوع مُنَاقِضٌ لِقَولِه، ونُقِلَ عَن بَعض الأصْحَابِ: أنَّهُ لَا يَرْجِعُ، واخْتَارَهُ.

"الرَّابِعُ: لَو ضَمِنَ فَأَدَّى بِمَحْضَرِ الأصِيلِ ثم جَحَدَ القَابِضُ ولَا بَيِّنَةَ حُلِّفَ الجَاحِدُ وطَالَبَ مَنْ شَاءَ"؛ لأنَّ الأصْلَ أنَّهُ لمَّ يَقْبَضْ، فَإِذَا حَلَفَ كَانَ لَهُ مُطَالَبَهُ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا كَمَا قَبْلَ النِّزَاعِ "فَإِنْ غَرِمَ الضَّامِنُ لَمْ يَرْجِعْ عَلَى الأصِيلِ بِمَا ظُلِمَ؛ لِإقْرَارِهِ بِأَنَّ الأَلْفَ الثَّانِيَةَ ظُلْمٌ، ورُجُوعُ المَظْلُومِ عَلَى مَنْ الضَّامِنُ لَمْ يَرْجِعْ عَلَى الأصِيلِ بِمَا ظُلِمَ؛ لِإقْرَارِهِ بِأَنَّ الأَلْفَ الثَّانِيَةَ ظُلْمٌ، ورُجُوعُ المَظْلُومِ عَلَى مَنْ ظَلَمَهُ"، والأَلْفُ الأَوْلَةُ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ بِهَا عَلَيهِ؛ لأَنَّهَا كَانت بِمَحْضَرِهِ وإذْنِهِ، وإنْ غُرِّمَ الأصِيلُ يَلزَمُه دَفْعُ الأَلْفِ الأَوْلِ أَيضًا إلى الضَّامِنِ؛ لأَنَّهُ كَانَ بِمَحْضَرِه، وقد فَرَّطَ فِي حَقِّ نَهْسِهِ بِتَرْكِ الإِشْهَادِ عَلَيهِ، وهذَا الثَّانِي فِي زَعْمِهِ ظُلْمٌ.

/14

## كِتَابُ الشَّركَةِ

"أَنْوَاعُ الشَّركَةِ أَربَعَةٌ: ثَلَاثَةٌ مِنْهَا بَاطِلَةٌ:

شَرَكَةُ المُفَاوَضَةِ، وهو: أَنْ يَقُولا: تَفَاوضْنَا لِنَشْتَرِكَ فِي كُلِّ مَا لَنَا وعَلَيْنَا ومَالَاهُمَا مُمْتَازَانِ"؛ لأنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُتَمَيِّزٌ بِمِلكِهِ وبِجِنَايَتِهِ، فَكَانَ مُتَمَيِّزًا بِثَمَرَتِهِ وغَرَامَتِهِ. "قَالَ: وَشَرَكَةُ الأَبْدَانِ، وهو: أَنْ يتَشَارَطَا الاشْتِرَاكَ فِي أُجْرَةِ العَمَلِ" كَالدَّلَّالِينَ، والحَمَّالِينَ، وأهل الحِرَفِ يَشْتَرِكُونَ فِي أُجْرَةِ أعمَالِيم؛ فَلأنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنهُم مُتَمَيِّزٌ بِاسْتِحْقَاقِ مَنْفَعَتِهِ، فَاخْتَصَّ بِاسْتِحْقَاقِ بَدِلِهَا/ والاسْتِرَاكُ فِي كِتَابَةِ الصُّكُوكِ مِن هَذَا القّبِيلِ. "قال وشَرِكَةُ الوُجُوهِ، وهو: أَنْ يَكُونَ لِأَحَدِهِمَا حِشْمَةٌ وَقَوْلٌ مَقْبُولٌ، فَيكونُ مِن جِهَتِهِ التَّنْفِيذُ، ومِن جِهَةِ غَيْرِهِ العَمَلُ" فَيَبِيعُ المِقْبُولُ القَوْلِ مَالَ الخَامِلِ المِجْهُولِ بِرِبْح عَلَى أَنْ يَكُونَ لَهُ بَعْضُ الرِّبْح فَهُو بَاطِلٌ؛ لأنَّهَا شَرِكَةٌ لَا تُصَادِفُ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا يُرْجَعُ عِندَ المِفَاصَلَةِ إليهِ، فَهِي كمَا لَو اشْتَرَكًا فِي الاحْتِطَابِ والاحْتِشَاشِ. "قَالَ: وإنَّمَا الصَّحِيحُ: الشَّرِكَةُ الرَّابِعَةُ المُسَمَّاةُ شَرِكَة العِنَانِ"، قَالَ اللهُ تَعَالى: ﴿ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْخُلُطَآءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴿ (١) فَأَثْبَتَ الشَّرِكَةَ.

والشَّرِكةُ الصَّحِيحةُ في اجْتِهَادِ الشَّافِعِيِّ عَلَيْهَ شَرِكةُ العِنَانِ؛ اشْتُقَّتْ مِن عِنَانِ الدَّابَّةِ، فَكَأنَّهُمَا يَتَسَاوِيَانِ في العَمَل والمالِ كعِنَانِ الدَّابَّةِ، ولَيْسَتْ عَقْدَ إِبْرَاءٍ بَيْنَهُمَا، وإنَّمَا هِيَ وَكَالَةٌ عَلَى التَّحْقِيقِ. "قَالَ: وهو: أَنْ يَخْتَلِطَ مَالَاهُمَا بِحَيثُ يَتَعَذَّرُ التَّمْيِيزُ إلَّا بِقِسْمَةٍ، ويَأذَنُ كُلُّ واحِدٍ مِنْهُمَا للآخر فِي التَّصَرُّفِ"، وهذهِ الشَّرِكَةُ صَحِيحَةٌ بِالإِجْمَاع، وصَحَّحَ أَبُو حَنِيفَةَ شَرِكَةَ الأَبْدَانِ. (٢) وقَدْ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (أَنَا ثَالِثُ الشَّرِيكَيْنِ مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدُهما صَاحِبَهُ، فَإِذَا خَانَهُ خرَجْتُ مِنْ بَينِهمَا)، (٣) واشْتِرَاطُ الاخْتِلَاطِ؛

<sup>(</sup>٢) جاء شرح مختصر الطحاوي للحصاص (٣/ ٢٥٠): «وأما شركة الأبدان، فهي أن يشتركا على أن يتقبلا الأعمال، أو نوعا منها، على أن ما ربحا كان بينهما نصفين: فهو حائز»، وجاء في المبسوط للسرخسي (١١/ ١٥١): «(وأما شركة العقد) فالجائز منها أربعة أقسام: المفاوضة، والعنان، وشركة الوجوه، وشركة التقبل. ويسمى هذا شركة الأبدان، وشركة الصنائع»، وجاء في تحفة الفقهاء (٣/ ١١): «أما الشركة بالأعمال فهي تسمى شركة الصنائع وتسمى شركة الأبدان لأن العمل بالبدن يكون وهو أن يشترك اثنان في عمل القصارة والصباغة على أن يتقبلا الأعمال ويعملا فما أخذا من الأجر فهو بينهما، وهذه الشركة جائزة عندنا خلافا للشافعي وهي مما حرى به التعامل في جميع الأعصار».

<sup>(</sup>٣) سنن أبي داود (٣/ ٢٥٦) رقم (٣٣٨٣) - حدثنا محمد بن سليمان المصيصي، حدثنا محمد بن الزبرقان، عن أبي حيان التيمي، عن أبيه، عن أبي هريرة، رفعه قال: " إن الله يقول: أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خانه خرجت من بينهما "، [حكم الألباني] : ضعيف، و المستدرك على الصحيحين للحاكم (٢/ ٦٠) رقم (٢٣٢٢) - أخبرني أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا الحسين بن علي بن شبيب المعمري، ثنا محمد بن سليمان المصيصي، ثنا أبو همام محمد بن الزبرقان، ثنا أبو حيان التيمي، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " يقول الله: «أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا

لأنَّ الاسْمَ يَقْتَضِي الاشْتِرَاكُ، ولَا يَتَحَقَّقُ ذَلكَ إلَّا بِالحَلْطِ، ولأنَّهُمَا لَو لَمْ يُخْلَطَا لكَانَ مَا يَتْلَفُ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا مِنْ مَالِهِ، ولَا يَلزَمُ صَاحِبَهُ مِن الحَسَارَةِ شَيْءٌ، وإذَا كَانَ مُخْتَصًّا بِالحَسَارَةِ كَانَ مُخْتَصًّا بِالرِّبْحِ، وحِينئذٍ لَا يَكُونُ بَيْنَهُمَا شَرِكَةٌ. واشْتِرَاطُ الإِذْنِ؛ لأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنهُمَا وكِيلُ صَاحِبِهِ؛ إذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ الشَّرِكَةِ والوكَالَةِ لَا يَكُونُ بينَ الشَّرِكَةِ والوكَالَةِ إلَّا فِي شَيْءٍ واحِدٍ/ وهو ألَّا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ للوَكِيلِ مَالٌ، وهَهُنَا يُشْتَرَطُ، وإذَا كَانَ وَكِيلًا فَلَا بُدَّ مِن الإَذْنِ. الإَذْنِ.

"قَالَ: ثم حُكمُهَا: تَوزِيعُ الرِّبْحِ والحُسْرَانِ عَلَى قَدْرِ المَالَينِ، والشَّرْطُ المُغَيِّرُ لَهُ فَاسِدٌ"؛ لأنَّهُ مَالَيْهِمَا، والحُسْرَانُ نُقْصَانُ مَالَيْهِمَا، فَيَكُونَانِ عَلَى قَدْرِ المِالَيْنِ، ولَو شَرَطًا خِلَافَ ذَلِكَ فَسَدَ العَقدُ؛ لِمُخَالَفَتِهِ مُقْتَضَى العَقدِ، وقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَصِحُّ الشَّرْطُ والعَقْدُ.

"ثم بِالعَزْلِ يَمْتَنِعُ التَّصَرُّفُ عَلَى المَعزُولِ" كمَا فِي الوكَالَةِ. "وبِالقِسْمَةِ يَخْلُصُ المِلكُ" كمَا فِي سَائرِ الأَعْيَانِ المِشْتَرَكَةِ.

خان خرجت من بينهما» وهذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه "، [التعليق - من تلخيص الذهبي] ٢٣٢٢ - صحيح، حاء في خلاصة البدر المنير (٢/ ٩٣) رقم (٩٩٥١) "حديث: أبي هريرة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، قال: "يقول الله تعالى أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خان خرجت من بينهما". رواه أبو داود والحاكم، وقال: صحيح الإسناد، وقال الدارقطني في علله: إرساله هو الصواب، وأعله ابن القطان بما بان أنه ليس بعلة".

アマス

#### [فَرْعٌ]

# [إذَا بَاعَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ عَبْدًا، ثُمَّ أَقَرَّ الآخَرُ أَنَّ البَائعَ قَبَضَ كُلَّ الثَّمَنِ وَحَجَرَ

"إِذَا بَاعَ أَحَدُ الشَّرِيكِيْنِ عَبْدًا ثُمَّ أَقَرً الَّذِي لَمْ يَبِغُ أَنَّ البَائِعُ قَبَضَ النَّمَنَ وهُو جَاحِدٌ بَرِىءَ المُشْتَرِي مِن نَصِيبِ المُقِرِّ؛ لِإِقْرَارِهِ" بِأَنَّ حَقَّهُ وَصَلَ إِلَى وَكِيلِهِ. "وللبَائِعِ طَلَبُ نَصِيبِهِ"؛ لأَنَّهُ عَيْرُ مُقِرِّ بِالقَبْضِ. "فَإِن اسْتَخْلَفَهُ المُقِرُّ فَحَلَفَ أَنَّهُ لَمْ يَقْبَضْ سلّم لَهُ مَا قَبَضَ" بَعْدَ ذَلكَ مِن المِشْتَرِي، ولا يُسْتَرِكُهُ المِقِرُ فِيهِ؛ لأَنَّهُ يَقُولُ: هَذَا الَّذِي قَبَضْتُهُ الآنَ ظُلْمٌ فَلَا حَقَّ لِي فِيهِ، وإِثَمَا حَقِّي فِيمَا قَبَضْتُ قَبْلُ. الْمَشْرَكُهُ المَقِرُ فِيهِ الْمَقِرُ واسْتَحَقَّ مَا اذْعَاهُ" كمَا فِي سَائِرِ الدَّعَاوَى. "قَالَ: ولو كانت "وإنْ نَكُلَ البَائِعُ حَلَفَ الحَصْمُ المُقِرُّ واسْتَحَقَّ مَا اذْعَاهُ" كمَا فِي سَائِرِ الدَّعَاوَى. "قَالَ: ولو كانت المَسْأَلَةُ بِحَالِهَا ولكِن أَقَرُ البَائِعُ أَنَّ الَّذِي لَمْ يَبِعْ قَبَضَ القَّمَنَ كُلَّهُ لَمْ يُقْبَلُ إِقْرَارُ الوَكِيلِ عَلَى المُسْتَوِي عَلَى اللَّهُ بِحَالِهَا ولكِن أَقَرُ البَائِعُ أَنَّ النَّذِي لَمْ يَعْفِ وَالْمَالَةُ فِي القَبْضِ مِنْ جِهَةِ البَائِعِ أَنْ البَائِعَ هو الوَكِيلِ، فَلْا يُقْبَلُ قُولُهُ المُولِّ الْمُقِرِّ إِنْ الْمُعْرَى وَكَذَلكَ لِشَرِيكِهِ أَيْضًا أَنْ يُطَالِبَهُ بِنَصِيبِ نَفْسِهِ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ النَّذِي لَمْ يَعْمِ وَلَهُ لَلْهُ يَنْ الْفُورُةُ الْمُقْرِي وَكَذَلكَ لِشَرِيكِهِ أَيْضًا أَنْ يُطَالِبَهُ بِنَصِيبِ نَفْسِهِ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ المُشْتَرِي المُقْرَةِ الْمُقرِّ بِأَنَّ الْمُقرِّ بِأَنَّ الْمُشْتَرِي قَلْ المُقرِةِ المُقرِرِ إِنَّ شُويكِي قَبَضَ، ولَمْ يَبْرًأ مِنْ مُطَالَبَةِ المَقرِرِ إِنَّ الْمُقرِرِ إِنَّ المُقرِرِ إِنَّ شَويكِي قَبَضَ، ولَمْ يَبْرًأ مِنْ مُطَالَبَةِ المَعْرَةِ الْمُقرِرِ إِنَّ الْمُعْرَفِي مِنَ المُشْتَوي الْمُقرِرِ إِنَّ الْمُقْرَةِ الْمَالِيةِ المَقرِرِ الْمُؤْلِقُ المُقْرَةِ المُقرِرِ إِنَّ الْمُؤْلِقِ المُؤْلِقِ المُقرِرِ إِنَّ الْمُشْرَقِي مَن المُشْتَرِي الْقَالِقُ المُقْرَا اللَّهُ المُقرِرِ إِنَّ الْمُؤْلِقِ المُقرَا أَلِقُ المُقرَةِ المُؤْلِقِ المُقرَةِ الْمُؤْلِقُ المُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُ

### كِتَابُ الْوَكَالَةِ

"التَّوكِيلُ جَائِزٌ بِالعُقُودِ والتَّصَرُّفَاتِ وطَلَبِ الحُقُوقِ والخُصُومَاتِ بِرِضَا الحَصْمِ ودُونَ رِضَاهُ" أَمَّا الْجَوَازُ فَلِقَولِهِ عَلَى جَائِزٌ بِالعُقُودِ والتَّصَرُّفَاتُ مِنْ فُلَانٍ خَمْسةَ عَشَرَ أَمَّا الْجُوازُ فَلِقَولِهِ عَلَى جَابِرٍ -حِينَ أَرَادَ الْخُرُوجَ إلى خَيْبَرَ-: (أَنْتَ وَكِيلِي فَخُذْ مِنْ فُلَانٍ خَمْسةَ عَشَرَ وسُقًا، فإنْ ابْتَعٰى مِنْكَ آيةً فَضعْ يدَكَ عَلَى تَرْفُوتِه). (١) وأمَّا العُقُودُ والتَّصَرُّفَاتُ وطَلَبُ الحُقُوقِ؛ فَلاَنَّهَا وَسُقًا، فإنْ البَّيْ السُّرَاءِ والنَّكَاحِ وبِأَحذِ الجِزَى والصَّدَقَاتِ. (١) وأمَّا للنِّيابَةِ، والحَاجَةُ مَاسَّةٌ إليْهَا، وقَدْ وَكُلَ النَّبِيُّ عَلَى إللسِّرَاءِ والنَّكَاحِ وبِأَحذِ الجِزَى والصَّدَقَاتِ. (١) وأمَّا

1/144

<sup>(</sup>۱) سنن أبي داود (۳/ ۳۱٤) رقم (۳۱۳۲) - حدثنا عبيد الله بن سعد بن إبراهيم، حدثنا عمي، حدثنا أبي، عن ابن إسحاق، عن أبي نعيم وهب بن كيسان، عن جابر بن عبد الله، أنه سمعه يحدث قال: أردت الخروج إلى خيبر فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فسلمت عليه، وقلت له: إني أردت الخروج إلى خيبر فقال: «إذا أتيت وكيلي فخذ منه خمسة عشر وسقا، فإن ابتغى منك آية، فضع يدك على ترقوته»، [حكم الألباني]: ضعيف،

<sup>(</sup>٢) الدراية في تخريج أحاديث الهداية (٢/ ١٧٤)، باب الوكالة، (٨٣٧) - قوله صح أن النبي صلى الله عليه وسلم وكل بالشراء حكيم بن حزام أبو داود والترمذي من حديث حكيم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث معه بدينار يشتري له أضحية فاشتراها بدينار وباعها بدينارين فرجع واشترى أضحية بدينار وجاء بدينار إلى النبي صلى الله عليه وسلم فتصدق به النبي صلى الله عليه وسلم ودعا له أن يبارك له في تجارته وفي الباب عن عروة البارقي أن النبي أعطاه دينارا يشتري به أضحية أو شاة فاشترى شاتين فباع أحدهما بدينار

الخُصُومَةُ فَلِأَنَّهَا مِمَّا تَدْخُلُهَا النِّيَابَةُ، والحَاجَةُ تَدْعُو إلَيهِ فَهو كَسَائِرِ الحُقُوقِ. وأمَّا مِنْ غَيْرِ رِضَى الخَصْمِ؛ فَلاَنَّهُ تَوكِيلٌ فِيمَا يَخُصُّهُ ويَرْجِعُ نَفْعُهُ إلَيهِ، فَهو كَتَوكِيلِهِ فِي اسْتِيفَاءِ دَيْنِهِ. "قَالَ: وكذَلكَ بِإِثْبَاتِ الحُدُودِ وَلاَتِّعَاصَ"؛ قِيَاسًا عَلى سَائِرِ الحُقُوقِ.

والمرَادُ بِالحَدِّ: حَدُّ القَدْفِ، لَا الحُدُودُ الَّتِي هِي حُقُوقُ اللهِ تَعَالَى، كَحَدِّ الرِّنَا والشُّرْبِ وغَيْرِهِمَا؛ فَإِنَّ اللهَّ تَعَالَى أَمَرَ فِيهَا بِالسِّنْرِ، وهَذَا حَقُّ العَبدِ فَيَجُورُ التَّوكِيلُ بِإِنْبَاتِهِ. التَّوكِيلُ بِإنْبَاتِهِ. "قَالَ: ثمَّ لَا يَسْتَوْفِي؛ لأَنَّهُ لَمْ يُؤمَر إلَّا بِالإِثْبَاتِ، فَإِنْ أُمِرَ بِهِمَا جَمِيعًا فَأَثْبَتَ فَهَلْ لَهُ الاسْتِيفَاءُ دون حُضُورٍ/ الآمِرِ؟ فَعَلَى قَوْلَينِ، أَصَحُّهُمَا: أَنَّهُ لَيسَ لَهُ؛ لِدَرْءِ العُقُوبَاتِ بِرَجَاءِ العَفْوِ" مِنَ الوَلِيِّ إِذَا ١٣٧/ وحَضَرَ "فَإِذَا حَضَرَ "فَإِذَا حَضَرَ الوَلِيُّ جَازَ للنَّائِبِ الاسْتِيفَاءُ"؛ لِبُطْلَانِ الرَّجَاءِ هَهُنَا.

#### "ثُمَّ للوَكَالَةِ أَحْكَامٌ:

الأوَّلُ: لُزُومُ الامْتِثَالِ، فَلُو أَقَرَّ الوَكِيلُ بِالحُصُومَةِ بِالإِبْرَاءِ أَو صَالَحَ لَمْ يَصِحَّ؛ لأَنَّهُ مُخَالِفٌ" فَإِنَّهُ مَنْصُوبٌ للخُصُومَةِ، وهَذِه الأشْيَاءُ أَضْدَادُ الخُصُومَةِ فَلَا يَتَنَاوَلُهُمَّا الإِذْنُ. "قَالَ: ولَو وكَّلَ بِالإِقْرَارِ لَمْ يَصِحَّ؛ لأَنَّ الإِقْرَارَ حُجَّةً" ثُمَّ هو إِخْبَارٌ عَمَّا فِي الذِّمَّةِ، فَلَا يَقْبَلُ التَّوكِيلَ كَالشَّهَادَةِ، وإذَا وكلَ بِالإِقْرَارِ يَصِحَّ؛ لأَنَّ الإِقْرَارُ حُجَّةً" ثُمَّ هو إِخْبَارٌ عَمَّا فِي الذِّمَّةِ، فَلَا يَقْبَلُ التَّوكِيلَ كَالشَّهَادَةِ، وإذَا وكلَ بِالإِقْرَارِ بَاطِلٌ، وإذَا وَلَا يَكُونُ الإِقْرَارُ المُرَتَّبُ عَلَيهِ. وَلَاللَّ تَابِعُ للتَّوكِيلِ، وقَد بَيَّنًا أَنَّ التَّوكِيلَ بِالإِقْرَارِ بَاطِلٌ، وإذَا لَا التَّوكِيلُ بَطَلَ الإِقْرَارُ المُرَتَّبُ عَلَيهِ.

"قَالَ: ثُمَّ التَّوكِيلُ بِالإِقْرَارِ لَا يَكُونُ إِقْرَارًا"، كَمَا أَنَّ التَّوكِيلَ بِالإِبْرَاءِ لَا يَكُونُ إِبْرَاءً، وَكَذَلَكَ بِالعِتْقِ وبالطَّلَاقِ لَا يَكُونُ عِنْقًا وطَلَاقًا.

"الحُكمُ الثَّانِي: يَجِبُ مُرَاعَاةُ النَّظَرِ فِيمَا أُمِرَ بِهِ، فَالوكِيلُ بِالبَيْعِ مُطْلَقًا لَا يَبِيعُ نَسِيئةً، وَلَا بِعِوَضٍ وَلَا بِغَبْنِ"؛ لأنَّ الإطْلَاقَ تَحْمُولٌ عَلى العُرْفِ، والعُرْفُ لَا يَقْتَضِي ذَلكَ. "فَإِنْ فَعَلَ لَمْ يَصِحَّ"؛ لِتَرْكِ

فأتاه بشاة ودينار فدعا له بالبركة أخرجه أحمد والأربعة سوى النسائي وأخرجه البخاري في أثناء حديث، ورقم (٨٣٨) – حديث أنه صلى الله عليه وسلم وكل بالتزوج عمر بن أبي سلمة النسائي وأحمد وإسحاق وأبو يعلى وابن حبان من حديث أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث إليها يخطبها فقالت أم سلمة قم يا عمر فزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم فزوجه إياها ولكن اختلف في المراد بعمر فقيل عمر بن أبي سلمة وقيل عمر بن الخطاب وروى سعيد ابن يجيى الأموي في المغازي من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم يقول هل حزن سلمة بن أبي سلمة فماتا قبل أن يجتمعا فكان صلى الله عليه وسلم يقول هل حزن سلمة لأنه كان زوج النبي صلى الله عليه وسلم أمه وقد روى ابن سعد في ترجمة أم سلمة من طريق حبيب بن أبي ثابت قال قالت أم سلمة خطبني النبي صلى الله عليه وسلم فأذنت له في نفسي فتزوجني، قوله وقد صح أن عليا وكل عقيلا وبعد ما أسن وكل عبد الله بن جعفر أخرجه البيهقي من طريق عبد الله بن جعفر قال كان علي يكره الخصومة فكان إذا كانت له خصومة وكل فيها عقيل بن أبي طالب فلما كبر عقيل وكلني.

النَّظَرِ. "ولَمْ يَجُوْ لَهُ تَخْلِيَةُ اليَدِ عَنْ أَحَدِ المَالَيْنِ؛ لأَنَّهُ تَرْكُ للنَّظَرِ، وإذَا أُمِرَ بِدَفْعِ مَالٍ إلى إنْسَانٍ فَلْيُشْهِد، وإلَّا ضَمنَ " يُرِيدُ: عَلَى الدَّفْعِ احْتِيَاطًا للمُوكلِ؛ كَيْلَا يُرْجَعَ عَلَيهِ ثَانِيًا، ولَا هو يَرْجِعُ عَلَى الوَّكِيلِ بِالضَّمَانِ. "قَالَ: وكَذَلكَ قَيِّمُ اليَتِيمِ"، قَالَ اللهُ تَعَالى: ﴿ فَإِذَا دَفَعَتُمْ إِلَيْهِمْ أَمُولَهُمْ فَأَشْمِدُوا عَلَيْهِمْ ﴾ (١).

"الحُكمُ الثَّالِثُ: الوَكِيلُ أمِينٌ مَا لَمْ يَتَعَدَّ"؛ لأنَّهُ قَابِضٌ لِمَنْفَعَةِ المالِكِ، فَهو كالمودع.

"ومَا تَلَفَ فِي يَدِهِ لَا ضَمَانَ عَلَيهِ سَواءٌ كَانَ مُتَبَرِّعًا/ أو بِجُعْلِ"؛ لأنَّهُ أمِن كالمودع.

"وللوَكِيلِ بِالخُصُومَةِ أَنْ يَعْزِلَ نَفْسَهُ مَتَى شَاءَ"، وكَذَا الوَكِيلُ بِغَيرِ الخُصُومَةِ لَهُ عَزْلُ نَفْسِهِ الأَنَّ الوَكِيلُ بِغَيرِ الخُصُومَةِ لَهُ عَزْلُ نَفْسِهِ الوَّكَالَةَ عَقدٌ جَائزٌ غَيرُ لَازِمٍ مِنَ الجَانِبَيْنِ، فَهِي كَالجَعَالَةِ. "وقولُهُ مَقْبُولٌ فِي التَّلَفِ والرَّدِّ مَعَ يَمِينِهِ كَالْجَعَالَةِ. "وقولُهُ مَقْبُولٌ فِي التَّلَفِ والرَّدِّ مَعَ يَمِينِهِ كَالْمُودع سَوَاء".

"الرَّابِعُ: الوَكِيلُ بِالشِّرَاءِ لَهُ الرَّدُ بِالعَيْبِ"؛ لأنَّ العَقدَ جَرَى مَعَهُ، وهو مُطَالَبٌ بِعُهْدَةِ الثَّمَنِ إذَا اشْتَرَى، وبِعُهْدَةِ المبيع إذَا بَاعَ؛ لأنَّه العَاقِدُ فِي الظَّاهِرِ.

"الحُكمُ الحَامِسُ: الوَكَالَةُ جَائزَةٌ مِنَ الجَانِبَيْنِ، فَتُفْسَخُ بِالعَزْلِ، والجُنُونِ، والإغْمَاءِ، والمَوتِ" وقَالَ فِي (وَسِيطِهِ): الأصَحُّ أنَّهُ لَا يَنْعَزِلُ بِالإغْمَاءِ.

# [فُرُوعٌ] [فِي اخْتِلَافِ الوَكِيلِ والمُوكِّلِ]

"الأوَّلُ: إذَا قَالَ الوَكِيلُ -بِمُجَرَّدِ القَبْضِ-: قَد اسْتَوْفَيْتُ وتَلِفَ فِي يَدِي، فَقَالَ: مَا اسْتَوْفَيْتُ وَلَانَ إِلْبَيْعِ وَحَقِّي فِي ذِمَّتِهِ. وإنْ قَالَ الوَكِيلُ بِالْبَيْعِ وَحَقِّي فِي ذِمَّتِهِ. وإنْ قَالَ الوَكِيلُ بِالْبَيْعِ وَحَقِّي فِي ذِمَّتِهِ وَإِنْ قَالَ الوَكِيلُ بِالْبَيْعِ وَالاسْتِيفَاءِ: بِعْتُ وسَلَّمْتُ واسْتَوفَيْتُ، فَقَالَ: مَا اسْتَوْفَيْتُ، فَالقَولُ قَولُ المَامُورِ" وهو: الوَكِيلُ "لأنَّهُ أمِينٌ، والآمِرُ" وهو: المُكِيلُ "لأنَّهُ أَمِينٌ، والآمِرُ" وهو: المُكِلُ "يُرِيدُ أنْ يَجْعَلَهُ خَائنًا؛ بِتَحْلِيَةِ اليَدِ عَن أَجَدِ المَالَيْنِ".

"الثَّانِي: لَو قَالَ: أَمَرْتَنِي بِأَنْ أَشْتَرِي لَكَ هذِهِ الجَارِيَةَ بِعِشْرِينَ وقَد امْتَثَلْتُ أَمْرَكَ، فَقَالَ: إنَّمَا أَمْرَتُكَ بِعَشْرَةٍ فَالقَولُ قَولُ الآمِر" وهو: المُوكِّلُ؛ لأنَّ الأصْلَ عَدَمُ الإذْنِ فِي الزِّيَادَةِ.

"فَإِنْ حَلَفَ فَالجَارِيَةُ فِي الحُكمِ للوَكِيلِ"؛ لأنَّ الظَّهِرَ أَنَّهُ عَقَدَ لِنَفْسِهِ. "قَالَ: وليَرفُق الحَاكِمُ بِالآمِرِ نَظَرًا للمَأْمُورِ، حتَّى يَقُولَ الآمِرُ: إنْ كُنتُ أَمَرْتُكَ بِمَا قُلتَ فَقَد بِعْتُهَا مِنْكَ بِعِشْرِينَ"؛ لِتحلَّ لَهُ الْمَامُورِ، حتَّى يَقُولَ الآمِرُ: إنْ كُنتُ أَمَرْتُكَ بِمَا قُلتَ فَقَد بِعْتُهَا مِنْكَ بِعِشْرِينَ"؛ لِتحلَّ لَهُ الجَارِيَةُ فِي البَاطِنِ أَيْضًا، وهذَا لَيسَ بِتَعْلِيقٍ/ للبَيْعِ؛ لأنَّهُ بِمُنْزِلَةِ قَولِهِ: إنْ كَانَ هذَا مِلْكِي فَقَد بِعْتُكَ. "فَإِن المَّاطِنِ"، يَعنِي: كَانَ صَادِقًا فِي قَولِهِ: أَمْرَتَنِي المَّاطِنِ"، يَعنِي: كَانَ صَادِقًا فِي قَولِهِ: أَمْرَتَنِي

134/ ب

1/177

<sup>(</sup>١) النساء: ٦.

أَنْ أَشْتَرِي لَكَ هذِهِ الْجَارِيَةَ بِعِشْرِينَ. "وقَد غَرِمَ عِشْرِينَ دِينَارًا، فَالصَّحِيحُ: أَنَّ للوَكِيلِ أَنْ يَبِيعَ هذِهِ المَارِيَةَ لِحَقِّهِ، كَالغَرِيمِ يَظْفُرُ بِغَيْرِ جِنْسِ حَقِّهِ مِن مَالِ غَرِيمِهِ المُمْتَنعِ"؛ إذْ لَهُ عِنْدَ مُوَكِّلِهِ حَقِّ وقَد مَنَعَهُ إِيَّاهُ، وهو قَد وَجَدَ شَيْعًا مِن مَالِهِ، وهو الجَارِيَةُ فَلَهُ أَنْ يَبِيعَهَا لِنَفْسِهِ.

"الثَّالِثُ: لَو قَالَ رَجُلِّ لِرَجُلٍ: أَنَا وَكِيلُ فُلَانٍ أَمَرَنِي بِقَبْضِ دَيْنِهِ مِنْكَ، فَصَدَّقَهُ لَمْ يَلْوَمهُ الدَّفْعُ اللَّهِ؛ مِخَافَة إِنْكَارِ المُوكِّلِ" ولِغَرِيمِهِ "فَإِنْ دَفَعَ فَجَاءَ الآمِرُ وحَلَفَ أَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْ، كَانَ لَهُ أَنْ يُعَرِّمهُ ثَانِيَةً"؛ اللَّهِ بُنَ اللَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُطَالَبَةُ الوَكِيلِ؛ فإنَّهُ مُقِرِّ الْ يُصَحِّحَ وَكَالَتَهُ. "ثمَّ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُطَالَبَةُ الوَكِيلِ؛ فإنَّهُ مُقِرِّ إِنْ يُصَحِّحَ وَكَالَتَهُ. "ثمَّ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُطَالَبَةُ الوَكِيلِ؛ فإنَّهُ مُقِرِّ إِنْ يُصَحِّحَ وَكَالَتَهُ. "ثمَّ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُطَالَبَةُ الوَكِيلِ؛ فإنَّهُ مُقِرِّ إِنْ يُصَحِّحَ وَكَالَتَهُ. "ثمَّ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُطَالَبَةُ الوَكِيلِ؛ فإنَّهُ مُقِرِّ إِنْ يُصَحِّحَ وَكَالَتَهُ. "ثمَّ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُطَالَبَةُ الوَكِيلِ؛ فإنَّهُ مُقِرِّ إِنَّ الْوَكِيلِ كَانَ صَادِقًا وأَنَّ الآمِرَ ظَالِمٌ".

"الرَّابِعُ: إِذَا ادَّعَى خِيَانَةً تُوجِبُ إِسْقَاطَ الجُعْلِ، فَالقَولُ قَولُ الوَكِيلِ أَنَّهُ مَا خَانَ"؛ لأَنَّهُ أَمِينٌ، والأصْلُ عَدَمُ الخِيَانَةِ. "وعَلَى الآمِر أَنْ يُعْطِيَهُ جُعْلَهُ إِذَا حَلَفَ".

"الخَامِسُ: لَو دَفَعَ إِلَيهِ مَالًا لِيَشْتَرِي بِهِ طَعَامًا، فَسَلَّفَهُ" أو اسْتَقْرَضَهُ وأَنْفَقَهُ عَلَى نَفْسِهِ.

"ثمَّ اشْتَرَى لَهُ بِمِثْلِهِ طَعَامًا، فَهُو ضَامِنٌ للمَالِ، والطَّعَامُ لَهُ؛ لأَنَّهُ تَعَدَّى بِالمُخَالَفَةِ واشْتَرَى بِغَيرٍ مَا أُمِرَ بِهِ" وصَارَ مَعْرُولًا بِتَلَفِ العَيْنِ الَّتِي أُمِرَ بِالتَّصَرُّفِ فِيهَا، واللهُ أَعْلَمُ.

### كِتَابُ الإقْرَار

"قَالَ اللهُ تَعَالَى/: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِللَّهِ وَلَوْ عَلَىٓ أَنفُسِكُمْ ﴾ (١) تعني: الإقرار.

فَالإِقْرَارُ حُجَّةً"؛ للآيَة. "يُحْكُمُ بِهَا عَلَى المُكَلَّفِ الحُرِّ" أَمَّا شَرْطُ التَّكْلِيفِ؛ فَلاَيَّةُ التِزَامُ حَقِّ بِالقَولِ، وغَيرُ المِكَلَّفِ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ. وأَمَّا الحُرِّيَّةُ فَلِحَقِّ السَّيدِ. "فَلَا يُقْبَلُ إِقْرَارُ العَبدِ المَحْجُورِ عَلَيهِ"؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ. "إلَّا بِقَصَاصٍ أو حَدِّ عَلَى نَفْسِهِ"؛ فَإِنَّهُ غَيرُ مَتَّهَمٍ فِيهِ. "وإقْرَارُ العَبدِ المَأْذُونِ بِدَيْنِ تِجَارَةٍ لِمَا ذَكَرْنَاهُ. "إلَّا بِقَصَاصٍ أو حَدِّ عَلَى نَفْسِهِ"؛ فَإِنَّهُ غَيرُ مَتَّهَمٍ فِيهِ. "وإقْرَارُ العَبدِ المَأْذُونِ بِدَيْنِ تِجَارَةٍ مَقْبُولٌ"؛ لأنَّهُ لَو لَمْ يُقْبَلُ لَمَا رَغِبَ أَحَدٌ فِي مُعَامَلَتِهِ؛ كَافَةَ ضَيَاعِ المِالِ، فَالمِصْلَحَةُ أَنْ يُقْبَلُ. "قَالَ: وبِدَيْنِ جِنَايَةٍ مَرْدُودٍ"؛ لأنَّهُ يَبطُلُ بِهِ حَقُّ المؤلى.

"قَالَ: والنَّظَرُ فِي الإقْرَارِ يَتَعَلَّقُ: بِأُمُورٍ لَفْظِيَّةٍ، وأُمُورٍ مَعْنَوِيَّةٍ.

النَّظَرُ الأوَّلُ: فِي تَفْسِيرِ الأَلْفَاظِ المُحْتَمَلَةِ:

وهِي سَبْعَةُ أَنْوَاعِ:

الأوَّلُ: إذَا قَالَ: لِفُلَانٍ عَلَيَّ شَيْءٌ، قُبِلَ تَفْسِيرُهُ بِأَقَلَ مَا يُتَمَوَّلُ؛ لأَنَّ قَاعِدَةَ الإقْرَارِ: البِنَاءُ عَلَى اللَيْقِينِ والأَخْذُ بِالأَقَلِّ"، وقَد فُسِّرَ بِمَا يَحْتَمِلهُ لَفْظُهُ. "قَالَ: وكَذَلكَ لَو قَالَ: عَلَيَّ مَالٌ عَظِيمٌ، ثمَّ فَسَّرَهُ بِدِرْهَمٍ فَأَقَلَ، قُبِلَ؛ لأَنَّهُ عَظِيمٌ مِن جِهَةِ المَظْلَمَةِ، ولَو قالَ: لِفُلَانٍ عَلَيَّ أَكْثَرُ مِمَّا فِي يَدِي، وفِي يَدِهِ بِدِرْهَمٍ فَأَقَلَ، قُبِلَ؛ لأَنَّهُ عَظِيمٌ مِن جِهَةِ المَظْلَمَةِ، ولَو قالَ: لِفُلَانٍ عَلَيَّ أَكْثَرُ مِمَّا فِي يَدِي، وفِي يَدِهِ مِئةُ دِينَارٍ، ثمَّ فَسَّرَ الإقْرَارَ بِدِرْهَمٍ واحِدٍ قُبِلَ؛ إذْ قَدْ يُرِيدُ كَثْرَةَ البَرَكَةِ بِكُونِهِ حَلَالًا، ولَو قَالَ: عَلَيَّ دَرَاهِمُ كَثِيرَةٌ، ثمَّ فَسَّرَ بِثَلَاثَةٍ قُبِلَ"؛ لأَنَّهَا أَقَلُ الجَمع.

"ولَو قَالَ: عَلَيَّ الْف وَعَبد، أو الْف ودِرْهَمْ. ثمَّ فَسَّر الأَلْف بِالْفِ جَوزَةِ، قُبِلَ"، ولَا يَلْزَمُهُ أَنْ يُفَسِّرَهُ بِخِنْسِ المُعْطُوفِ فَيَجْعَلَه أَلْف عَبدٍ وعَبدًا؛ وذَلِكَ لأَنَّهُ عَقدٌ مُفْرَدٌ مُبْهَمٌ، ولَيسَ العَطْفُ عَلَيهِ تَفْسِيرًا لَهُ عَقدٌ مُفْرَدٌ مُبْهَمٌ، ولَيسَ العَطْفُ عَلَيهِ تَفْسِيرًا لَهُ عَقدٌ مُفْرَدٌ مُبْهَمٌ، ولَيسَ العَطْفُ عَلَيهِ تَفْسِيرًا لَهُ، بَلْ هو جِنْسٌ آخر ثَبَتَ بِإِيجَابِ آخرَ، فَهو مُبَايِنٌ للأوَّلِ.

"ولَو قَالَ: خَمْسَةٌ وعِشْرُونَ دِرْهَمًا، فَالْخَمْسَةُ أَيْضًا دَرَاهِمُ؛ للعَادَةِ، ولأنَّ الأَكْثَرَ/ يَسْتَتْبِعُ ١٣٤/ب الأَقَلَّ فِي العَدَدِ".

"الثَّانِي: فِي الاسْتِثْنَاءِ، فَإِذَا قَالَ: عَلَيَّ عَشْرَةٌ إِلَّا عَشْرَةً، كَانَ الاسْتِثْنَاءُ بَاطِلًا؛ لأنَّهُ مُسْتَغْرِقٌ فَيَلزَمُهُ العَشْرَةُ، ولَو قَالَ: إِلَّا تِسْعَةً يَلزَمُهُ دِرْهَمْ"؛ لأنَّهُ بَقِيَ مِن الجُمْلَةِ تِسْعَةٌ، فَلَمْ يَسْتَغْرِقْ. "ولَو قَالَ: إِلَّا سَبْعَةً يَلزَمُهُ دِرْهَمْ"؛ لأنَّه بَقِيَ مِن الجُمْلَةِ تِسْعَةٌ، فَلَمْ يَسْتَغْرِقْ. "ولُو قَالَ: إِلَّا سَبْعَةً لَا تَجِبُ إِلَّا ثَلَاثَةً مِن السَّبْعَةِ تَجِبُ؛ لأنَّ الاسْتِثنَاءَ مِن الإثْبَاتِ نَفْيٌ ومِن النَّفْيِ إِثْبَاتٌ"، فَيَكُونُ المِسْتَثْنَى مِن العَشْرَةِ أَرْبَعَةً.

<sup>(</sup>١) النساء: ١٣٥.

"ولُو قَالَ: إلَّا سَبْعَةً وإلَّا ثَلَائَةً -بِالواوِ - وجَبَتْ عَشْرِةٌ عَلَى الصَّحِيحِ"؛ لأنَّ السَّبْعَة والثَّلاَثَة عَشْرَةٌ، واسْتِثْنَاءُ العَشْرَةِ مِن العَشْرَةِ بَاطِلٌ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ. "ولُو قَالَ: عَشْرَةُ دَرَاهِمَ إلَّا ثَوبًا، فَلِيُفَسِّرْ قِيمَة الشَّوبِ بِمَا يُبْقِي مِن العَشْرَةِ شَيْئًا"؛ لِيَكُونَ المِسْتَثْنَى أَقَلَّ مِن المِسْتَثْنَى مِنهُ؛ إذْ لَو كَانَ مِثْلَهُ أَو أَكْثَرَ مِنهُ الشَّوبِ بِمَا يُبْقِي مِن العَشْرَةِ شَيْئًا"؛ لِيَكُونَ المِسْتَثْنَى أَقَلَّ مِن المِسْتَثْنَى مِنهُ؛ إذْ لَو كَانَ مِثْلَهُ أَو أَكْثَرَ مِنهُ الشَّوبِ بِمَا يُبْقِي مِن العَشْرَةِ شَيْئًا"؛ لِيَكُونَ المِسْتَثْنَى أَقَلَّ مِن المِسْتَثْنَى مِنهُ؛ إذْ لَو كَانَ مِثْلَهُ أَو أَكْثَرَ مِنهُ اللَّوبَ الْمَعْشَوْقَ أَوْلَهُ أَو أَكْثَرَ مِنهُ اللَّوبِ بِمَا يَبْقِي مِن العَشْرَةِ شَيْئَا"؛ لِيَكُونَ المِسْتَثْنَى مِن المِسْتَشْنَى مِنهُ إِذْ لَو كَانَ مِثْلَهُ أَو أَكْثَرَ مِنهُ اللَّهُ اللَّهُ مِن عَيْرِ الجِنْسِ صَحِيح، ويُحْمَلُ قُولُهُ: "إلَّا ثَوبًا" عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ: إلَّا قِيمَة ثَوبٍ.

"الثَّالِثُ: إذَا جَمَعَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ كَقُولِهِ: عَلَيَّ ثَوْبٌ فِي مِنْدِيلٍ، ثُمَّ قَالَ: المِنْدِيلُ لِي قُبِلَ مِنْهُ"؛ اللَّا اللَّافِظَ يَحْتَمِلُهُ. "ولُو قَالَ: عَلَيَّ دِرْهَمٌ فِي دِينَارٍ فَعَلَيهِ دِرْهَمٌ"؛ إذْ يُحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ: فِي دِينَارٍ لِي. "إلَّا أَنْ يُرِيدَ وَجُوبَهُمَا" فَحِينَاذٍ يَلزَمَانِهِ، فَإِنَّ اللَّفظَ يَحْتَمِلُهُ أَيْضًا، بِأَنْ يُرِيدَ: فِي دِينَارٍ لَهُ.

"ولَو قَالَ: دِرْهَمٌ ودِرْهَمٌ كَانَ دِرْهَمَيْنِ"؛ لِوجُودِ العَطْفِ. "ولَو قَالَ: دِرْهَمٌ فَدِرْهَمٌ -بِالفَاءِ - كَانَ دِرْهَمًا واحِدًا بِظَاهِرِهِ"؛ لأنَّ الفَاءَ للعَطْفِ والصِّفَةِ أَيْضًا، والصِّفَة فِيهِ أَظْهَرُ. "فَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ: فَدِرْهَمٌ لَازِمٌ" أو فَدِرْهَمٌ أَجُود. "ومِثلهُ فِي الطَّلَاقِ يَكُونُ تَطْلِيقَتَيْنِ؛ إذْ لَا يَحْسُنُ فِيهِ هذَا التَّأُويلُ" يُرِيدُ: إذَا لَازَمٌ أَوْ فَدِرْهَمٌ أَجُود. "ومِثلهُ فِي الطَّلَاقِ يَكُونُ تَطْلِيقَتَيْنِ؛ إذْ لَا يَحْسُنُ فِيهِ هذَا التَّأُويلُ" يُرِيدُ: إذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ فَطَالِقٌ؛ لأنَّ تِلكَ الصِّفَةِ لَا تَتَقَدَّمُ / هَهُنَا؛ فَإِنَّهُ إِيقَاعٌ.

"ولو قال: دِرْهَمْ قَبْلَ دِرْهَمْ، او قَبْلَهُ دِرْهَمْ، أو بَعْدَ دِرْهَمْ، أو بَعْدَهُ دِرْهَمْ أو بَعْدَهُ دِرْهَمْ أو بَعْدَهُ اللهِ عَلَى الدَّرْهَمَيْنِ وَتَأْخِيرُهُ، فَلَا يُحْمَلُ عَلَى شَيْءٍ آخر. قَبْلَ وَبَعدَ إِشَارَةٌ إِلَى تَقْدِمِ زَمَانِ الوجُوبِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِن الدِّرْهَمَيْنِ وتَأْخِيرُهُ، فَلَا يُحْمَلُ عَلَى شَيْءٍ آخر. "ولَو قَالَ: دِرْهَمْ مَعَ دِرْهَمْ، أو مَعَهُ دِرْهَمْ، أو تَحتهُ دِرْهَمْ، أو فَوقَهُ دِرْهَمْ، أو عَلَيْ دِرْهَمْ، أو عَلَيْ دِرْهَمْ فِي الجُودَةِ، ورُهَمْ فَالأَظْهَرُ أَنَّهُ دِرْهَمْ إِي المُحتِمَالِ أَنَّهُ أَرَادَ: فَوقَ دِرْهَمْ لِي، ومَعَ دِرْهَمْ لِي، أو فَوقَ دِرْهَمْ فِي الجُودَةِ، وَقَلَ دِرْهَمْ فِي الجُودَةِ، وَلَو قَالَ: عَلَيَّ كَذَا، فَسَّرَ بِمَا شَاءَ"؛ لأَنَّهُ مُبْهَمٌ ولَيسَ بِعَدَدٍ، فَهُو كَلَفظِ شَيْءٍ. وحَمْد ورُهَمْ فَلَ التَّكُوارَ للتَّأْكِيدِ لَا للعَدَدِ. "ولَوْ قَالَ: كَذَا وكَذَا -بِالوَاوِ - ثمَّ قَالَ: دِرْهَمًا، وكَذَا كَذَا"؛ لأَنَّ التَّكْرَارَ للتَّأْكِيدِ لَا للعَدَدِ. "ولَوْ قَالَ: كَذَا وكَذَا -بِالوَاوِ - ثمَّ قَالَ: دِرْهَمًا، وكَذَا كَذَا عَلَى نِصْفِ دِرْهَمْ، وأَنْ يُعْمَلُ وقيلَ: يُقْبَلُ ورَهُمْ وَزِيَادَةٍ أَخْرَى مَعَهُ ويَامَةٍ وَيَعَالًا عَلَى دِرْهَمْ وَزِيَادَةٍ أَخْرَى مَعَهُ وَلَا عُلَى عَلَى دُرْهُمْ وَوْعَادُ عَلَى عَ

"الرَّابِعُ: فِي الاسْتِدْرَاكِ، فَلُو قَالَ: قَفِيزٌ لَا بَلْ قَفِيزَانِ، لَمْ يَلْزَمَهُ إِلَّا قَفِيزَانِ"؛ لأَنَّهُ لَيسَ بِرُجُوعٍ بَلْ هُو الأُوّلُ وَزِيَادَةٌ. "ولُو قَالَ: دِينَارٌ بَلْ قَفِيزُ حِنْطَةٍ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِلَّا دِينَارٌ"؛ لاحْتِمَالِ أَنَّهُ أَرَادَ الصَّفَة؛ أَيْ: قَفِيزُ حِنْطَةٍ، فَهُمَا وَاجِبَانِ؛ لأَنَّ الرُّجُوعَ عَن الإقْرَارِ أَيْ: وَيْنَارٌ لَا بَلْ قَفِيزُ حِنْطَةٍ، فَهُمَا وَاجِبَانِ؛ لأَنَّ الرُّجُوعَ عَن الإقْرَارِ عَنْ الإقْرَارِ وَلَا غُرْمَ عَيْرُ مَقْبُولٍ، ولَو قَالَ: غَصَبْتُ هَذَا مِن فُلَانٍ، لَا بَلْ مِن فُلانٍ سَلَّمَ إلى الأَوَّلِ"؛ لإقْرَارِهِ. "ولَا غُرْمَ عَيْرُ مَقْبُولٍ، ولَو قَالَ: عَصَبْتُ هَذَا مِن فُلانٍ، لَا بَلْ مِن فُلانٍ سَلَّمَ إلى الثَّانِي، ومُنَازَعَةِ عَلَيهِ لِفُلانَ الثَّانِي فِي أَحَدِ القَولِينِ"؛ لأَنَّ الدَّارَ قَائِمَةٌ لَمْ يَصِلُ اليَأْسُ عَنْ عَوْدِهَا إلى الثَّانِي، ومُنَازَعَةِ صَاحِبِ اليَدِ/ فِيهَا مُمْكِنَةٌ، ولمَ يُعَرِّدُ مِن المَقِرِّ إِلَّا بُحُرَّدَ قَوْلٍ فَلَا يَلزَمُهُ شَيْءٌ، وعَلَيهِ الغُرْمُ للثَّانِي فِي القولِ صَاحِبِ اليَدِ/ فِيهَا مُمْكِنَةٌ، ولمَ يُعْرَارِهِ للأَوَّلِ، والحَيْلُولَةُ سَبَبٌ للضَّمَانِ، كَمَا فِي شُهُودِ الطَّلَاقِ والعِتَاقِ الآخَرِ؛ لأَنَّهُ حَالَ بَيْنَهُ وبَيْنَ مِلْكِهِ بِإِقْرَارِهِ للأَوَّلِ، والحَيْلُولَةُ سَبَبٌ للضَّمَانِ، كَمَا فِي شُهُودِ الطَّلَاقِ والعِتَاقِ الآخَرِ؛ لأَنَّهُ حَالَ بَيْنَهُ وبَيْنَ مِلْكِهِ بِإِقْرَارِهِ للأَوْلِ، والحَيْلُولَةُ سَبَبٌ للضَّمَانِ، كَمَا فِي شُهُودِ الطَّلَاقِ والعِتَاقِ

۳ ۸ ۶

إِذَا رَجَعُوا. "قَالَ: وَكَذَلكَ إِذَا قَالَ مَفْصُولًا عَنِ القَوْلِ الأَوَّلِ" يُرِيدُ: سَوَاءٌ كَانَ الاسْتِدْرَاكُ مُتَّصِلًا أو مُنْفَصِلًا فَالدَّارُ للأَوَّلِ، وفي الغُرْمِ للثَّانِي القَوْلَانِ.

"الحَامِسُ: فِي تَأوِيلِ الجِهةِ، فَلَو قَالَ: لِفُلَانٍ عَلَيَّ أَلْفٌ قُبِلَ التَّفْسِيرُ بِالوَدِيعَةِ إِنْ رَدُّهَا، وقَد يَتَعَدَّى فِيهَا فَيَضْمَنُ. "ولَا يُقْبَلُ إِنْ فَسَرَ بِوَدِيعَةٍ تَلَفَتْ فِي اللَّفْظَ يَحْتَمِلهُ؛ إِذِ الوَدِيعَةُ عَلَيهِ رَدُّهَا، وقَد يَتَعَدَّى فِيهَا فَيَضْمَنُ. "ولَا يُقْبَلُ إِنْ فَسَرَ بِوَدِيعَةٍ تَلَفَتْ فِي يَدِهِ"؛ لأَنَّ قَوْلَهُ: "عَلَيَّ " مُشْعِرٌ بِالضَّمَانِ، والوَدِيعَةُ التَّالِفَةُ لَا ضَمَانَ لَمَا، فَكَانَّهُ يُسْقِطُ عَن نَفْسِهِ الضَّمَانَ بَعَدَ لُرُومِهِ فَلَا يُقْبَلُ. "ولُو قَالَ: دَفَعَهَا إلَيَّ بِشَرْطِ الضَّمَانِ لَمْ تَصِر الأَمَانَةُ مَضْمُونَةً بِالشَّرْطِ" فَلَا يُسْمَعُ مِنْهُ هَذَا العُذْرُ، ويَلزَمُهُ القَولُ الأوَّلُ. "ولُو قَالَ: لَهُ عِندِي أَلْفُ دِرْهَمٍ عَارِيَةً، فَكَأَنَّهُ قَالَ: يَسْمَعُ مِنْهُ هَذَا العَدْرُهُ وَيَلزَمُهُ القَولُ الأَوَّلُ. "ولُو قَالَ: لَهُ غِي هَذَا العَبِدِ أَلْفُ دِرْهَمٍ عَارِيَةً، فَكَأَنَّهُ قَالَ: مُضْمُونَةٌ وَيَهِ أَلْفًا، فَمَا لَاقَالَ الْعَرْبُ أَلُونَ قَالَ: لَهُ فِي هَذَا العَبِدِ أَلْفٌ، ثُمَّ فَسَرَ بِأَنَّهُ نَقَدَ فِيهِ أَلْفًا، وَيَلْ لَهُ إِنْ قَالَ: أَلْفَ ، كَانَ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ"؛ لأَنَّ مَنْهُ مَا نَصْفَرُنَ مِنْهُمَا نِصْفَيْنِ"؛ لأَنَّ مَنْهُمَا نِصْفَيْنِ.

"السَّادِسُ: لَو قَالَ: لَهُ فِي مِيرَاثِ أَبِي أَلْفٌ، كَانَ إِقْرَارًا" كمَا لَو قَالَ: فِي هذَا المالِ.

"ولُو قَالَ: فِي مِيرَاثِي مِنْ أَبِي، كَانَ هِبَةً بِظَاهِرِهِ"؛ لأنَّ مِيرَاتَهُ لَا يَكُونُ لِغَيرِهِ بِإقْرَارِهِ، بَلْ بِمِبَتِهِ.

"ولُو أَقَرَّ بِعَبدٍ لِفُلَانٍ، وأَقَرَّ الْعَبدُ لِآخَرَ لَمْ يُقْبَلْ إقْرَارُ الْعَبْدِ"؛ لأَنَّ الاعْتِبَارَ بِقَوْلِ المَالِكِ، والعَبْدُ/
مُتَّهَمْ فِي قَوْلِهِ، فَإِنَّهُ قَد يَخْتَارُ مَالِكًا دُونَ مَالِكٍ. "ولَو أَقَرَّ أَنَّ الْعَبْدَ الَّذِي تَرَكهُ أَبِي لِفُلَانٍ، ثمَّ قَالَ: بَلْ لِفُلَانٍ -مَوْصُولًا كَانَ أو مَفْصُولًا - فَهو للأَوَّلِ، ولَا غُرْمَ عَلَيهِ للثَّانِي عَلَى الأَصَحِّ " كمَا ذكرْنَاهُ فِي فَصْب الدَّارِ.

"السَّابِعُ: لَو قَالَ: لَهُ عَلَيَّ دَرَاهِمَ، ثمَّ قَالَ: نَاقِصَةَ الوَزْنِ أو زَائفَةً مَفْصُولًا عَنِ الإقْرَارِ، لَمْ يُقْبَلْ ذَلِكَ مِنْهُ"، كَمَا لَو قَالَ: عَشْرَةُ دَرَاهِمَ، ثمَّ قَالَ -مفْصُولًا-: إلَّا دِرْهَا. "فَإِنْ قَالَ: مِن سِكَّةِ كَذَا قُبِلَ مِنْهُ وَلِكَ مِنْهُ"، كَمَا لَو قَالَ: عَشْرَةُ دَرَاهِمَ، ثمَّ قَالَ -مفْصُولًا-: إلَّا دِرْهَا. "فَإِنْ قَالَ: مِن سِكَّةِ كَذَا قُبِلَ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ مَفْصُولًا"، كَالثِيَابِ إِذَا أَقَرَّ هِمَا ثمَّ فَسَرَهَا بِنَسْج دُونَ نَسْج.

والفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ المِسْأَلَةَ والَّنِي قَبْلَهَا، أَنَّ العُرْفَ الغَالِبَ فِي اللَّرَاهِمِ أَنْ تَكُونَ وَازِنَةً حِيَادًا، فَلَا يُقْبَلُ التُّكُوعُ عَنْهَا، ولَيسَ فِي لَفظِ الدَّرَاهِمِ للسِّكَّةِ عُرْفٌ، فَهِي بِالإِضَافَةِ إِلَى السِّكَّةِ مُبْهَمَةٌ تَحَتَاجُ إلى التَّفْسِيرِ كَالثِّيَابِ.

1/177

#### [خَاتِمَةٌ]

## [إذَا فَسَّرَ المُقِرُّ بِقَلِيلِ فَأَبَى المُقَرُّ لَهُ تَفْسِيرَهُ]

"إذَا فَسَّرَ بِقَلِيلٍ فَاسْتَزَادَ هَذَا المُقَرُّ لَهُ أو أَبَى تَفْسِيرَهُ، قِيلَ لِلمُقَرِّ لَهُ: ادَّعِ مَعْلُومًا واسْتَحْلِفْ"؛ لأَنَّ المِحْهُولَ لَا يَصِحُّ دَعْوَاهُ. "فَإِنْ مَاتَ المُقِرُّ قَبْلَ التَّفْسِيرُ، وُقِفَ جَمِيعُ مَالِهِ حَتَّى يُفَسِّرَ الوَارِثُ"؛ لأَنَّهُ مَقَامَهُ، فَيَنُوبُ مَنَابَهُ.

"النَّظَرُ الثَّانِي: فِي المَسَائلِ المَعْنَوِيَّةِ، وهِي عَشْرَةٌ:

"ويُعْتَبَرُ كُونُهُ وَارِقًا يَومَ المَوتِ لَا يَومَ الإِقْرَارِ فِي الجَدِيدِ" إِنْ قُلْنَا: لَا يَبْطُلُ حَتَى لَو اَقَرَّ لِأَخِيهِ، ثُمَّ وَلَو اَقرَّ لَهُ ثُمَّ مَاتَ ابْنُهُ لَمْ يَصِحَ اعْتِبَارًا للإِقْرَارِ عَلَى هذَا القَولِ بِالوَصِيَّةِ وَإِنَّهُ لَو اُوصَى لِأَخِيهِ، ثُمَّ وَلِدَ لَهُ ابْنُ تَنْفُذُ الوَصِيَّةُ، وَلَو اُوصَى ثُمَّ مَاتَ الابْنُ تَبْطُلُ الوَصِيَّةُ، وإِنَّا اعْتَبِرَ الإِقْرَارُ هَهُنَا بِالوَصِيَّةِ؛ لأَنَّهُ فَرَعُ قَولِ البُطْلانِ، وبُطْلانِهُ فِي المرتضِ كَبُطْلانِ الوَصِيَّةِ للوَارِثِ، فَكَانَ الاغْتِبَارُ بِيَومِ الموتِ بِالوَصِيَّةِ؛ لأَنَّهُ فَرَعُ قَولِ البُطْلانِ، وبُطْلانِ، وبُطْلانِ الوَصِيَّةِ للوَارِثِ، فَكَانَ الاغْتِبَارُ بِيَومِ الموتِ كَمَا فِي الوَصِيَّةِ. "واعْتُبِرَ فِي القَدِيمِ يَومَ الإقْرَارِ"؛ لأَنَّ التَّهُمَة تَكُونُ يَومَ الإقْرَارِ، ولأَنَّ الإِقْرَارِ، ولأَنَّ الرَّوبِ بَعْدَهُ، وإذَا وَقَعَ بَاطِلًا لاَ يَعُودُ صَحِيحًا بِحُدُوثِ حُكَمَهُ فِي الْحَالِ، فَإِذَا وَقَعَ صَحِيحًا لَا يَبْطُلُ بِمَوتِ الابْنِ بَعْدَهُ، وإذَا وَقَعَ بَاطِلًا لاَ يَعُودُ صَحِيحًا بِحُدُوثِ حُكَمَهُ فِي الْحَالِ، فَإذَا وَقَعَ صَحِيحًا لَا يَبْطُلُ بِمَوتِ الابْنِ بَعْدَهُ، وإذَا وَقَعَ بَاطِلًا لاَ يَعُودُ صَحِيحًا بِحُدُوثِ حُكَمَهُ فِي الْحَالِ، فَإذَا وَقَعَ صَحِيحًا لَا يَبْطُلُ بَعِوبَ الابْنِ بَعْدَهُ، وإذَا وَقَعَ بَاطِلًا لاَ يَعُودُ صَحِيحًا بِحُدُوثِ ولَو أَقَرَّ بِوَارَثٍ صَحَ قَوْلًا واحِدًا بِكُلِّ حَالٍ"؛ لأَنَّهُ أَقَرَّ لَهُ بِحَقَّ فَهو كَمَا لَو أَقَرَّ لَهُ بِمَالٍ. "وإذَا أَقَرَّ لَهُ وَيَعْمُونَ وأَلُونِ الللهِ لَاللهِ الللهِ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ اللهُ وَالِلهُ وَالْ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَالْمُ الللللِ اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ المُعْتَمِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الله

"الثَّانِيَةُ: أَصَحُّ القَوْلَيْنِ: أَنَّ الإِقْرَارَ لِلحَمْلِ بِدَيْنٍ مُطْلَقًا بَاطِلٌ/"؛ إِذْ يَبْعُدُ الاسْتِحْقَاقُ للحَمْلِ إِذَا لَمُ عَلَى الوَعْدِ. "وإنْ صَحَّحْنَا فَخَرَجُوا ذُكْرَانًا وإنَاثًا كَانُوا فِيهِ سَواءٌ"؛ تَنْزِيلًا لَهُ عَلَى

<sup>(</sup>١) البقرة: ٢٨٢.

جِهَةٍ مُمْكِنَةٍ كَالإِرْثِ أَو الوَصِيَّةِ، هذَا وَجْهُ التَّصْحِيحِ، وأمَّا التَّسَاوِي؛ فَلأَنَّ الظَّاهِرَ تَسَاوِيهِمَا فِيهِ؛ لإطْلاقِ الإَثْرَارِ. "ولَو قَالَ: لِأَبِ الحَمْلِ عَلَيَّ مَالٌ، والأَبُ مَيِّتٌ صَحَّ ولَزَمَهُ التَّسْلِيمُ، بِخِلَافِ مَا لَو قَالَ: لِفُلانٍ عَلَيَّ مَالٌ، والأَبُ مَيِّتٌ صَحَ ولَزَمَهُ التَّسْلِيمُ اللَّ وَكِيلِهِ؛ لأَنَّ صَاحِبَ الحَقِّ قَد يَجْحَدُ التَّوكِيلَ، والأَبُ المَيِّتُ لَا يَعُودُ حَيَّا".

"الثَّالِثَةُ: لَو قَالَ رَجُلِّ: أَوْصَى لِي أَبُوكَ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ، فَقَالَ: صَدَقْتَ، وقَالَ آخَرُ: لِي عَلَى أَبِيكَ أَلْفُ دِرْهَمٍ، فَقَالَ: صَدَقْتَ، وَقَالَ آخَرُ: لِي عَلَى أَبِيكَ أَلْفُ دِرْهَمٍ دَيْنٌ، فَقَالَ: صَدَقْتَ، وَالتَّرِكَةُ أَلْفٌ فَقُلْتُهَا لِلوَصِيَّةِ، وَالبَاقِي لِلدَّيْنِ؛ لأَنَّ إقْرَارَ الوَصِيَّةِ سَبَقَ، فَلَمْ يَنْدَفِعْ بِإِقْرَارٍ بَعدَهُ" فَقُدِّمَتْ بِالقَدْرِ الَّذِي تَصِحُ فِيهِ الوَصِيَّةُ؛ وهو الثُّلُثُ لَا الكُلُّ. "ولَو أقرَّ لَهُمَا مَعًا فَلَا شَيْءَ لِلوَصِيَّةِ"؛ لأَنَّ الدَّيْنَ والوَصِيَّةَ إِذَا ثَبَتَا مَعًا، قُدِّمَ الدَّيْنُ؛ إذْ هُو آكَدُ.

"الرَّابِعَةُ: لو قال لِفُلَانٍ عَلَيَّ الْفُ إلى سَنَةٍ، فَاحَدُ القَوْلَيْنِ: أَنَّهُ مُؤجَّلٌ"؛ لأنَّ التَّأجيلَ صِفَةٌ فِي الرَّبِينِ، فَهُو كَمَا لَو قَالَ: أَلْفُ دِرْهَمٍ مُكَسَّرَةٍ. "والثَّانِي: أَنَّهُ فِي الأَجَلِ مُدَّعِ" إِذَا أَرَادَ تَأْجِيرَهُ بَعدَ الإِقْرَارِ، فَهُو كَمَا لَو قَالَ: أَلْفُ دِرْهَمٍ مُكَسَّرَةٍ. "والثَّانِي: أَنَّهُ فِي الأَجْلِ مُدَّعِ" إِذَا أَرَادَ تَأْجِيرَهُ بَعدَ الإِقْرَارِ، فَهُو كَمَا لَوْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ البَيِّنَةِ، وَكَذَلكَ الصِّلَاتُ المَوصُولَةُ الَّتِي تُنَافَى أوَّلَ الإِقْرَارِ، كَقُولِهِ: أَلْفٌ مِنْ ثَمَنِ خَمْر"؛ إِذٍ يُرِيدُ بِهِ رَفْعَ مَا أَثْبَتَهُ بِالإِقْرَارِ.

"الخامِسَةُ: لُو اَقَرَّ يَومَ السَّبْتِ بِدِرْهَمٍ ويَومَ الأَحَدِ بِدِرْهَمٍ، ثمَّ قَالَ: هُمَا واحِدٌ قُبِلَ، سَوَاءٌ أَشْهَدُ أَو لَمْ يُشْهِدُ؛ لأَنَّ تَكْرِيرَ الإِخْبَارِ مُعْتَادٌ/"؛ فَإِنَّ الرَّجُلَ قَد يُكَرِّرُ الإِخْبَارَ مَرَّةً بَعدَ مَرَّةٍ، ولَا يَخْتَلِفُ ذَلكَ بِالإِشْهَادِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَغَيرُ الإِشْهَادِ. كَمَا لَا يَخْتَلِفُ إِذَا شَهِدَ عَلَى أَحَدِهِمَا دُونَ الآخِرِ. "قَالَ: ولَو شَهِدَ شَاهِدٌ عَلَى إقْرَارِهِ بِأَلْفِ، وشَاهِدٌ عَلَى إقْرَارِهِ بِأَلْفَيْنِ أَو بِحَمْسِمِئَةٍ، ثَبَتَ فِيمَا تَصَادَقًا وَلَو شَهِدَ شَاهِدٌ عَلَى إِلْفَيْنِ شَهَادَةٌ بِأَلْفٍ، وشَاهِدٌ عَلَى إقْرَارِهِ بِأَلْفٍ، وشَاهِدٌ عَلَى إقْرَارِهِ بِأَلْفٍ وَزِيَادَةٍ، والشَهَادَةُ بِأَلْفٍ شَهَادَةٌ بِأَلْفٍ مِنْ شَهَادَةٌ بِأَلْفٍ مَعَ الشَّاهِدَيْنِ: عَلَيْهِ أَلْفُ مِن ثَمَنِ عَبْدٍ، وقَالَ تَعَادَقَا فِيهِ. "وحَلَفَ مَعَ الشَّاهِدِ بِالزِّيَادَةِ، ولَو قَالَ أَحَدُ الشَّاهِدَيْنِ: عَلَيْهِ أَلْفٌ مِن ثَمَنِ عَبْدٍ، وقَالَ الآخَرُ: مِن ثَمَنِ ثَوبٍ، لَمْ يَثْبُتْ بِهِمَا شَيْءٌ حَتَّى يَحْلِفَ مَعَ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا"؛ لأَنَّهُمَا أَهُ يَتَّفِقًا عَلَى شَوْءٍ واحِدٍ مِنْهُمَا شَاهِدٌ بِشَيْءٍ واحِدٍ مِنْهُمَا شَاهِدٌ بِشَيْءٍ.

"السَّادِسَةُ: لَو اَقَرَّ اَنَّهُ بَاعَ عَبدًا مِن نَفْسِهِ بِالْفٍ، فَصَدَّقَهُ العَبدُ عَتَى والأَلْفُ عَلَيْهِ"؛ لإقْرَارِهِ بِهِ. "وَإِنْ أَنْكُرَ فَهُو حُرِّ" بقولِ السَّيدِ "والقَولُ قَولُ العَبْدِ مَعَ يَمِينِهِ فِي الأَلْفِ"؛ لأَنَّ الأَصْلَ عَدَمُ العَقْدِ وَعَدَمُ لُرُومِ الثَّمَنِ. "والوَلاءُ للسَّيدِ فِي الصُّورَتَيْنِ"؛ لأَنَّهُ المُعْتِقُ فِيهِمَا. "ولَو أقرَّ بِبَيْعٍ وادَّعَى عَدَمَ قَبْضِ وعَدَمُ لُرُومِ الثَّمَنِ، حَلَفَ واسْتَحَقَّ الثَّمَنَ"؛ لأَنَّ قَولَهُ: "بِعْتُ هذَا مِنهُ" إقْرَارٌ لَهُ بِالمِيعِ، ولكِن لَمَّا وَصَلَ بِهِ قَولَهُ: "ولاَ الثَّمَنِ، حَلَفَ واسْتَحَقَّ الثَّمَنَ"؛ لأَنَّ قَولَهُ: "بِعْتُ هذَا مِنهُ" إقْرَارٌ لَهُ بِالمِيعِ، ولكِن لَمَّا وَصَلَ بِهِ قَولَهُ: "ولاَ أَفْبَلُ بِي عَشْرَةٌ إلَّا تِسْعَةً، فَهِي قَرِينَةٌ لَا تُفْسِدُ النَّظْمَ، أَقْبَضْ مِنْهُ غَنَهُ" كَانَت الجُمْلَةُ كَلَامًا وَاحِدًا؛ كَقُولِهِ: عَلَيَّ عَشْرَةٌ إلَّا بِالبَيِّنَةِ، فَهُو المَدَّعِي والبَائعُ المَنْكِرُ، فَكَانَ القَولُ فِيهُ الْمِبْعَ إلَّا بِالبَيِّنَةِ، فَهُو المَدَّعِي والبَائعُ المَنْكِرُ، والأَصْلُ عَدَمُ القَبْضِ، فَكَانَ القُولُ فِي إِذَاكَ أَيْضًا قُولَهُ، فَلَهُ أَنْ يَعْلِفَ ولَا يُسَلِّمُ المِبِعَ إلَّا بِأَن يَقْبَضَ ولَا يُسَلِّمُ المَبْعِ مِن جِهَةِ السَّيدِ؛ إذْ لَمَّ الثَّمَنَ. "قَالَ: ولَو شَهِدَ عَلَى رَجُلٍ بِأَنَّهُ أَعْتَقَ عَبْدَهُ ثُمَّ الشَّرَاهُ، صَحَّ"؛ لأَنَّهُ بَيعٌ مِن جِهَةِ السَّيدِ؛ إذْ لَمَّ

/۱۳۷ ب

1/144

يَصِحَّ عِتْقُهُ، واسْتِنْقَاذٌ مِن جِهَتِهِ، وتَخْلِيصٌ لَهُ مِنَ الرِّقِّ؛ إذْ هُو مُعْتَقٌ فِي زَعْمِهِ. "ثمَّ هُو حُرُّ عَلَيهِ؛ لِإِقْرَارِهِ، والوَلاءُ مَوقُوفٌ"؛ لأنَّهُ للبَائع، ولَيسَ أحَدُهُمَا بِأُولَى مِنَ الآخرِ.

"السّابِعَةُ: لَو قَالَ: بِعْتُكَ جَارِيَتِي هذِهِ وأولَدْتَهَا، فَقَالَ: بَلْ زَوَّجْتَنِيهَا وهِيَ أَمَتُكَ، فَولَدُهَا حُرِّ، والأَمَةُ أُمُّ وَلَدٍ بِإِقْرَارِ السّيدِ، وإنَّمَا يَدَّعِي السّيدُ ظُلْمَهُ بِالشَّمَنِ، فَيُحَلِّفُهُ ويَبْرَأَ مِنَ الشَّمَنِ"؛ لأنَّهُ يَدَّعِي عَلَيهِ البَيْعَ وهُو مُنْكِرٌ، والأصلُ عَدَمُهُ، فَكَانَ القَولُ قَولَهُ. "والوَطْءُ مَمْنُوعٌ"؛ إذْ لَمْ يَثْبُتْ مِلْكُ اليَمِينِ، وَلَا عَلَمُهُ النَّكَاحِ. "فَإِنْ مَاتَ الوَاطِيءُ فَمِيرَاثُهُ لِوَلَدِهِ مِنَ الأَمَةِ"؛ فَإِنَّهُ حُرٌ "وَوَلاَؤُهَا مَوْقُوفٌ"؛ لأنَّ السّيدَ مِلْكُ النِّكَاحِ. "فَإِنْ مَاتَ الوَاطِيءُ فَمِيرَاثُهُ لِولَدِهِ مِنَ الأَمَةِ"؛ فَإِنَّهُ حُرٌ "وَوَلاَؤُهَا مَوْقُوفٌ"؛ لأنَّ السّيدَ يَقُولُ: كَانَتِ الجَارِيَةُ مِلْكَ الوَاطِيءِ، والواطِيءُ يَقُولُ: بَلْ هِيَ لِلسَّيدِ، فَلَا يَسْتَحِقُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا وَلاَءَهَا.

"القَّامِنَةُ: إِذَا أَقَرَّ بَعْضُ الوَرَثَةِ بِوَارِثٍ مَجْهُولِ النَّسَبِ، لَا يَصِحَّ حَتَّى يُقِرَّ جَمِيعُ المُسْتَغْرِقِينَ لِلمِيرَاثِ"؛ لأنَّ إِقْرَارَهُمْ إِنَّا يُقْبَلُ بِطَرِيقِ الخِلَافَةِ عَنِ المُورِّثِ، وأَنَّهُم قَائمُونَ مَقَامَهُ، ولَا يَتَحَقَّقُ ذَلكَ إلَّا لِلمِيرَاثِ"؛ لأنَّ إقْرَارَهُمْ إِنَّا يُقْبَلُ الطَّهَادَةُ بِالاجْتِمَاعِ، وَوِرَاثَةِ جَمِيعِ المَالِ. "قَالَ: ولَو طَلَبَ وَارِثٌ كُلَّ المَالِ، وزَعَمَ أَنَّهُ مُسْتَغْرِق، تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ بِالاجْتِمَاعِ، وَوِرَاثَةِ جَمِيعِ المَالِ. "قَالَ: ولَو طَلَبَ وَارِثٌ كُلَّ المَالِ، وزَعَمَ أَنَّهُ مُسْتَغْرِق، تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ بِاللَّهُ مُنْ ذَلكَ. "فَإِنْ قَطَعُوا بِأَنَّا لَا نَعْرِفُ لَهُ وَارِثًا سِوَاهُ"؛ لأنَّ النَّسَبَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُشْهَدَ عَلَيهِ بِأَكْثَرَ مِنْ ذَلكَ. "وَلَا تُرَدُّ بِذَلِكَ شَهَادَتُهُمْ بِأَنْ لَيسَ لَهُ وَارِثٌ سِوَاهُ، أَسَاءُوا"؛ لأنَّ الوَقُوفَ عَلى حَقِيقَتِهِ لَا يُمْكِنُ. "وَلَا تُرَدُّ بِذَلِكَ شَهَادَتُهُمْ بِأَنْ لَيسَ لَهُ وَارِثٌ لِيسَ لَهُ وَارِثٌ لِي اللَّهُ مُنْ لَا يَعْرَفُونَ سِوَاهُ.

"التَّاسِعَةُ: لَو قَدِمَت امْرَأَةٌ مِن الرُّومِ ومَعَهَا وَلَدٌ وهِي تَزْعُمُ أَنَّهُ لِفُلَانٍ: فَإِنْ عُلِمَ أَنَّ فُلَانًا يَدَّعِيهِ، وعُلِمَ أَنَّهُ لَمْ يُدْخُل الرُّومَ قَطُّ، ولَمْ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ خُلِقَ مِنْ مَائِهِ بِوَجْهٍ مَا لَمْ يُلْحَقْ بِهِ"؛ لأَنَّهُ لَا يُمكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ. "وإِنْ لَمْ يَكُن يُعْلَمُ أَنَّهُ دَخَلَ الرُّومَ ويُحْتَمَلُ الدُّخُولُ، أُلْحِقَ بِهِ"؛ لأَنَّ الوَلَدَ يُلْحَقُ بِالإِمْكَانِ.

"العَاشِرَةُ: لَو كَانَ لِرَجُلٍ أَمْتَانِ لَا زَوْجَ لَهُمَا وَلَدَتَا وَلَدَيْنِ، وَاقَرَّ بِأَنَّ أَحَدَهُمَا وَلَدَهُ، وَمَاتَ قَبْلَ الْبَيَانِ أَرَيْنَاهُمَا القَافَةَ"؛ إِذْ لَمَا مَدْحَلٌ فِي تَمْيِيزِ الأنْسَابِ. "فَايُّهُمَا أُلحِقَ بِهِ جَعَلْنَاهُ ابْنَهُ، وجَعَلْنَا أُمّهُ أُمَّ وَلَدِهِ. "وَأَرْقَقْنَا الْآخِرَ وَأُمّهُ، وإنْ لَمْ يَكُنْ وَلَدِهِ. "وَأَرْقَقْنَا الْآخِرَ وَأُمّهُ، وإنْ لَمْ يَكُنْ قَافَةً اسْتَعْمَلْنَا القُرْعَةَ لِبَيَانِ الحُرِّيَّةِ لَا لِلنَّسَبِ"؛ فَإِنَّ القُرْعَة لَمَا مَدْحَلٌ فِي العِثْقِ دُونَ النَّسَبِ، فَأَيُّهُمَا خَرَجَ سَهْمُهُ أَعْتَقْنَاهُ وَأُمّهُ. "قَالَ: ولَو قَالَ —عِندَ وَفَاتِهِ— لِثَلَاثَةِ أَوْلادٍ لِأَمْتِهِ: (أَحَدُ هَوُلاءٍ وَلَدِي) ولَمْ خَرَجَ سَهْمُهُ أَعْتَقْنَاهُ وَأُمّهُ. "قَالَ: ولَو قَالَ —عِندَ وَفَاتِهِ— لِثَلَاثَةِ أَوْلادٍ لِأَمْتِهِ: (أَحَدُ هَوُلاءٍ وَلَدِي) ولَمْ غَرَجَ سَهْمُهُ عُتِقَ، وَلَهُ النَّعْمِينِ ثُمَّ لَمْ يُعْبَنْ، واحْتَاجَ إلى مَعْرِفَةِ الرِّقِيقِ مِنْهُمْ والحَرِّ. "يُقْرَعُ لَكُونِ النَّسَبِ وَلَا مِيرَاثَ"؛ لأنَّ القُرْعَة لَا مَدْحَلَ لَمَا فِيهِمَا، وَلَهُ الرَّرِعُ مُ حَرَجَ سَهْمُهُ عُتِقَ، وَلَمْ يَشُبُتْ لَهُ نَسَبٌ وَلَا مِيرَاثٌ"؛ لأنَّ القُرْعَة لَا مَدْحَلَ لَمَا فِيهِمَا، وَلَدُ السَّيدِ مِنْهَا لِمَعْرُوفَ النَّسَبِ. "وأُمُّ الوَلَدِ تُعْتَقُ بِأَحَدِ الثَّلَاثَةِ"؛ إذْ أَحَدُهُمْ / وَلَدُ السَّيدِ مِنْهَا فِولِهِ، واللهُ أَعْلَمُ.

### كِتَابُ الْعَارِيَّةِ

العَارِيَّةُ، بِتَشْدِيدِ اليَاءِ، وهِي مَأْخُوذَةٌ مِنْ: عَارَ الشَّيْءَ يَعِيرُ؛ إذَا ذَهَبَ وَجَاءَ.

"قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (العَارِيَّةُ مَضْمُونَةٌ)"

"وَالْعَارِيَّةُ صَحِيحَةٌ وَلَهَا أَحْكَامٌ:

الأوَّلُ: جَوَازُ الانْتِفَاعِ، وَكُلُّ مَا يَتْلَفُ بالاسْتِعْمَالِ عَلى جِهَةِ الإذْنِ، فَغَيْرُ مَضْمُونٍ" يُرِيدُ: مِنْ أَجْزَائهَا؛ لأنَّهَا تَلَفَتْ بإذْنِ المالِكِ.

"الثَّانِي: وُجُوبُ الضَّمَانِ إِنْ تَلَفَ، والتِزَامُ مُؤنَةِ الرَّدِّ إِنْ بَقِيَ"؛ أمَّا الضَّمَانُ فَلِلحَدِيثِ.

وقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنَّهَا غَيْرُ مَضْمُونَةٍ ، ولَا حِلَافَ أَنَّهَا مَضْمُونَةُ الرَّدِّ عَلَى المِسْتَعِيرِ، فَعَلَيهِ مُؤنَةُ الرَّدِّ. الثَّالِثُ: أَنَّ مَا فَعَلَهُ بِإِذْنٍ لَا يَنْقُصُ عَلَيهِ، فَمَنِ اسْتَعَارَ أَرْضًا لِلْبِنَاءِ أَو لِلْغِرَاسِ الَّذِي لَا يُنْقَلُ: فَمَهُمَا قَلَعَهُ المَالِكُ، غَرِمَ لَهُ أَرْشَ القَلْعِ، سَوَاءٌ كَانَت العَارِيَّةُ مُطْلَقَةً أَوْ مُؤقَّتَةً بِسَنَةٍ"؛ لأَنَّ الإطْلَاقَ فِي فَمَهُمَا قَلَعَهُ المَالِكُ، غَرِمَ لَهُ أَرْشَ القَلْعِ، سَوَاءٌ كَانَت العَارِيَّةُ مُطْلَقَةً أَوْ مُؤقَّتَةً بِسَنَةٍ"؛ لأَنَّ الإطْلَاقَ فِي البَنَاءِ والغِرَاسِ يَقْتَضِي التَّأْبِيدَ، فَقَد غَرَّهُ بِإِذْنِهِ. "وسَوَاءٌ قَلَعَ بَعَدَ مُضِيِّ المُدَّةِ أَوْ قَبْلَهَا؛ لأَنَّ البِنَاءَ والغِرَاسِ يَقْتَضِي التَّأْبِيدِ" كَمَا تَقَدَّمَ. "وإنَّمَا لَا يَغْرَمُ إذَا قُيِّدَ بِشَرْطِ القَطْعِ، ثمَّ لَا يُكَلِّفُهُ القَطْعَ قَبْلَ المِيعَادِ"؛ وفَاءً بِمَا شَرَطَهُ، والمؤمِنُونَ عِندَ شُرُوطِهم.

#### [فَرْعٌ]

## [قَالَ رَبُّ الدَّابَّةِ: أَكْرَيْتُكَهَا، وادَّعَى الرَّاكِبُ الْإِعَارَةَ]

"لُو قَالَ رَبُّ الدَّابَّةِ: أَكْرَيْتُكَهَا، وقَالَ الرَّاكِبُ: أَعَرْتَنِيهَا، فَعَلَى قَوْلَيْنِ -وكَذَلكَ لَو قَالَ: غَصَبْتَنِيهَا، فَقَالَ الرَّاكِبُ: بَلْ أَعَرْتَنِيهَا أَوْ أَكْرَيْتَنِيهَا-:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ القَوْلَ قَولُ المَالِكِ مَعَ يَمِينهُ؛ لأَنَّ الأَصْلَ عَدَمُ إِذْنِهِ/"، وأنَّ المِنَافِعَ لَهُ حَدَثَت عَن ١٣٩/ب مِلكِهِ. "وإنَّمَا يُفِيدُ يَمِينُهُ نَفْيَ مَا يَدَّعِي الرَّاكِبُ" مَن يَمْلِكُ المِنَافِعَ عَلَيْهِ بِالإعَارَةِ أَو الإجَارَةِ.

"لَا إِثْبَاتَ مَا يَدَّعِي الْمَالِكُ مِنْ أُجْرَةٍ أَوْ ضَمَانِ غَصْبٍ"؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يَخْتَاجُ إِلَى البَيِّنَةِ، والمِدَّعِي لَا يَخْلِفُ ابْتِدَاءً، فَعَلَى هذَا لَا يَنْبُتُ لَهُ المُستمَّى مِنَ الأُجْرَةِ فِي المِسْأَلَةِ الأُولَى، بَلْ يَثْبُتُ لَهُ أُجْرَةُ المِثْلِ إِنْ كَانَت يَخْلِفُ ابْتِدَاءً، فَعَلَى هذَا لَا يَنْبُتُ لَهُ المُستمَّى، وإِنْ كَانَ المُستمَّى، وإِنْ كَانَ المُستمَّى، وإِنْ كَانَ المُستمَّى، وإِنْ كَانَ المُستمَّى، أقلَ فَلَهُ ذَلكَ؛ لأنَّهُ لَمْ يَدَّعِ أَكْثَرَ مِنه، وكذَلكَ لَا تَنْبُتُ لَهُ فِي مَسْأَلَةِ الْعَصْبِ الأقصى مِن القِيمَةِ، بَلْ قِيمَةُ يَومِ التَّلَفِ، وأُحرَةُ المِثْلِ لَا؛ لأنَّهُ أَثْبَتَ ذَلِكَ بِيَمِينِهِ، بَلْ لأنَّهُ لَمَّا للمَّاكِقِ مَنْ القِيمَةِ، بَلْ وقيمَةُ يَومِ التَّلَفِ، وأُحرَةُ المِثْلِ لَا؛ لأنَّهُ أَثْبَتَ ذَلِكَ بِيَمِينِهِ، بَلْ لأَنَّهُ لَمَّا لَعْنَ بِيَمِينِهِ كُونُ المُنَافِعِ مَمْلُوكَةً للرَّاكِبِ، وكُونُ الدَّابَّةِ أَمَانَةً فِي يَدِهِ، صَارَ كَأَنَّهُ أَتْلَفَهَا عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ

<sup>(</sup>١) شرح مختصر الطحاوي للحصاص (٣/ ٣١٣): «قال أبو جعفر: (والعارية غير مضمونة إلا أن يتعدى فيها المستعير، فيضمن بالتعدي). وإنما لم تكن مضمونة؛ لأنه قبضها بإذن مالكها، لا على وجه البدل، فصارت كالوديعة».

## (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بن محمدٍ بنِ يونسَ بنِ محمدٍ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِيِّ الشَّافِعِيِّ "

اسْتِحْقَاقٍ، فَكَانَت مَضْمُونَةً عَلَيهِ.

"والقَولُ الثَّانِي: أَنَّ القَولَ قَولُ الرَّاكِبِ؛ لأَنَّ المَنْفَعَةَ تَلَفَتْ فِي يَدِهِ"، والأصْلُ أَنَّهَا حَدَثَت عَلَى مِلكِهِ، وأَنَّ ذِمَّتَهُ بَرِيئةٌ عَنْ ضَمَانِهَا. "ثمَّ فَائدَةُ يَمِينِهِ: نَفْيُ مَا يُدَّعَى عَلَيهِ مِنْ أُجْرَةٍ

أَوْ غَصْبٍ، لَا إِثْبَاتَ مَا يَدَّعِيهِ هُو مِنْ إِعَارَةٍ أَوْ إِجَارَةٍ"؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ فِي المَالِكِ، فَلَا يَلْزَمُهُ عَلَى هذَا فِي الْمِسْأَلَةِ الْأُولَى شَيْءٌ؛ فَإِنَّ الْأُحْرَةَ انْتَفَتْ بِيَمِينِهِ، والقِيمَةُ لَا يَدَّعِيهَا المَالِكُ، وفِي مَسْأَلَةِ الغَصْبِ، يَلْزَمُهُ وَي الْمِسْأَلَةِ الغَصْبِ، يَلْزَمُهُ وَي اللَّهُ وَي مَسْأَلَةِ الغَصْبِ، يَلْزَمُهُ يَومِ التَّلَفِ؛ حَيثُ قَالَ: (أعَرْتَنِيهَا)؛ لاتِّفَاقِهِمَا عَلَى أَنَّهَا مَضْمُونَةٌ، ولَا يَلْزَمُهُ الأُحْرَةُ، وحَيثُ قَالَ: (أكْرَيْتَنِيهَا) يَلْزَمُهُ الأُحْرَةُ فَحَسْبُ؛ لإقْرَارِهِ.

# كِتَابُ الْغَصْب

وهُو عُدْوَانٌ.

"قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (مَنْ غَصَبَ/ شِبرًا مِنْ أَرْضٍ، طُوِّقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرضِينَ يَومَ القِيَامةِ). والطَّوَارِيءِ عَلَى الغَصْبِ.

أمَّا الأركانُ فَثَلَاثَةٌ:

الأوّل: السّبَب، وهُو الغصّب؛ فَإِنّهُ تَفْوِيتُ اليَدِ، وتَفْوِيتُ العَيْنِ أَيْضًا سَبَبُ الضّمَانِ"، قَالَ ﷺ (عَلَى اليَدِ مَا أَخَذَ حَتَّى تَرُدّ). "سَوَاءٌ كَانَ بِمُبَاشَرَةٍ أَوْ تَسَبَّب، فَلُو حَلَّ دَابَّةً، أَوْ فَتَحَ قَفَصًا، أو حَلَّ زِقًا فَوَقَفَ ثُمَّ انْدَفَقَ مَا فِيهِ، وَطَارَ الطّائرُ، وَشَرَدَت الدَّابَّةُ لَمْ يَضْمَنْ؛ لِلانْفِصَالِ"؛ فَإِنَّ الحَيَوَانَ لَهُ الْحَبِيَارِ، والظّاهِرُ أَنَّهُ ذَهَبَ بِاخْتِيَارِهِ، وقَد وجِدَ مِنهُ المِبَاشَرَةُ، ومِن الفاتح التَسَبُّب، فَكَانَ كَالحَفْرِ مَعَ التَّرْدِيَةِ، وأمَّا الرِّقُ فَالظَّهِرُ أَنَّهُ لَيسَ بِفِعْلِهِ أَيْضًا، وإنَّمَا هُو سَبَبُ آخِرُ مِنْ رِيحٍ، أو تَحَرُّكِ إِنْسَانٍ، أو زَلْزَلَةِ التَّرْدِيَةِ، وأمَّا الرِّقُ فَالظَّهِرُ أَنَّهُ لَيسَ بِفِعْلِهِ أَيْضًا، وإنَّمَا هُو سَبَبُ آخِرُ مِنْ رِيحٍ، أو تَحَرُّكِ إِنْسَانٍ، أو زَلْزَلَةِ أَرْضٍ، ولَمْ يُوجَد مِنْهُ سَبَبٌ مُلجِي فَلَا يُضَافُ الحُكمُ إلَيهِ، كمَا فِي المِسْأَلَةِ الأُولِي. "وإن اتَّصَلَ وَلَمْ تَكُنْ وَقْفَةٌ ضَمِنَ؛ لأَنَّهُ السَّبَبُ المُفَوِّتُ"؛ إذْ وُجِد السَّبَبُ الملجِي مِنْهُ، ولَمْ تُوجَدُ المَبَاشَرَةُ مِنْ غَيْرِهِ.

"الرُّكُنُ الثَّانِي: المَضْمُونُ، وإنَّمَا يُضْمَنُ بِالغَصْبِ المَالُ، فَيَدْخُلُ تَحتَهُ العَقَارُ وَمَنَافِعُ الأَعْيَانِ؛ فَإِنَّهَا تُضْمَنُ بِالفَوَاتِ تَحتَ يَدِ الغَاصِبِ"، والعَقَارُ كَالمُنْقُولِ فِي إثْبَاتِ اليَدِ، فَيَكُونُ ضَمَانُهُ كَضَمَانِهِ. وَيَخْرُجُ مِنْهُ الحَمْرُ والخِنْزِيرُ فَلَا ضَمَانَ فِيهِمَا لَا لِذِمِّيِّ ولَا لِمُسْلِمٍ"؛ لأنَّ المحرَّمَ لَا قِيمَةَ لَهُ. "ولَو كَسَرَ صَلِيبًا لِنَصْرَانِيِّ: فَإِنْ كَانَ يَصْلُحُ لِشَيْءٍ مِن المَنَافِعِ مُفَصَّلًا، فَعَلَيْهِ مَا بَيْنَ قِيمَتِهِ مُفَصَّلًا وَمَكْمُورًا، وإلَّا فَلَا شَيْءَ عَلَيهِ"؛ وذلكَ لأنَّ المبَاحَ لَهُ مِنْ ذلكَ إِزَالَةُ تَألِيفِهِ فَحَسْب، ومَا ورَاءَ ذلكَ فَهُو

<sup>(</sup>۱) سنن أبي داود (۳/ ۲۹۱) رقم (۲۰۱۱) - حدثنا مسدد بن مسرهد، حدثنا يحيى، عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «على اليد ما أخذت حتى تؤدي»، ثم إن الحسن نسي، فقال: «هو أمينك لا ضمان عليه»، [حكم الألباني]: ضعيف، وسنن الترمذي ت شاكر (۳/ ۲۰۵) رقم (۲۲۲۱) - حدثنا محمد بن المثنى قال: حدثنا ابن أبي عدي، عن سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «على اليد ما أخذت حتى تؤدي» قال قتادة: ثم سلمي الله عليه وسلم وغيرهم إلى هذا، وقالوا: يضمن صاحب العاربة، وهو قول الشافعي، وأحمد، وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم! لي هذا، وقالوا: يضمن صاحب العاربة ضمان إلا أن يخالف، وهو قول الثوري، وأهل الكوفة، وبه يقول النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم: ليس على صاحب العاربة ضمان إلا أن يخالف، وهو قول الثوري، وأهل الكوفة، وبه يقول إسحاق، [حكم الألباني]: ضعيف، وسنن ابن ماجه (۲/ ۲۰۸) رقم (۲۶۰۰) - حدثنا إبراهيم بن المستمر قال: حدثنا محمد بن عبد الله على عبد الله على عبد الله على اليد ما أخذت حتى تؤديه»، [شرح محمد فؤاد عبد الباقي] [ش - (على اليد ما أخذت) أي على صاحبها. ويشمل العاربة والنصب والسرقة. ويلزم منه أن السارق يضمن المسورق وغن قطعت يده]، [حكم الألباني] ضعيف.

مُحَرَّمٌ/، كَسَائر أَمْوَالِهِ.

"التَّالِثُ: الصَّمَانُ" يُرِيدُ: عِنْدَ تَلَفِ العَيْنِ. "وهو مِثْلُ المَعْصُوبِ إِنْ كَانَ لَهُ مِثْلُ، وإلّا فَاقْصَى قِيمَتُهُ مِنْ يَومِ الْغَصْبِ إلى يَومِ التَّلَفِ"، والأصْلُ فِي المِثْلِ قَولُهُ تَعَالَى: ﴿ فَمَنِ اَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ مَا اَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ مَا اَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ مَا اَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ (١) ولأنَّ المِثْلُ أَقْرَبَ إلَيهِ مِن القِيمَة؛ فَإِنَّهُ يُمَاثِلُهُ حِسِّيًّا وحَقِيقَة، والقِيمَة ثُمَاثِلُهُ طَنَّا واحْتِهَادًا، فَكَانَ المِثْلُ أَوْلَى، وإن لَمْ يَكُنْ لَهُ مِثْلٌ فَالقِيمَةُ؛ لأنَّ إيجَابَ المِثْلُ مِنْ حِهَةِ الحِلْقَةِ لَا يُمْكِنُ؛ لا عُتِيمَة والقيمة، فَكَانَ القِيمَة، فَكَانَت القِيمَة أَقْرَبَ إلى إيفاءِ حَقِّهِ، وأمَّا اعْتِبَارُ الأَفْصَى عِندَ الْحَيْلَافِ القِيمَة؛ فَلاَتُهُ مَنْ وَقْتِ الغَصْبِ إلى الْحَيْلَافِ القِيمَة، فَلَاثُهُ مُنَالُ اللّهِ عَلَيهِ القَعْمِ إلى وَقْتِ الغَصْبِ إلى وَقْتِ الْعَصْبِ إلى وَقْتِ النَّعَصْبِ إلى وَقْتِ النَّعَصْبِ إلى وَقْتِ الْقَطَعِةِ"، كَمَا كُنَّا قَوَّمَنَا المُعْصُوبَ مِنْ غَيْرِ ذَوَاتِ الأَمْثَالِ، مِنْ وَقْتِ الْعَصْبِ إلى وَقْتِ التَّلْفِ؟ وَمُنَا المَعْلُوبُ مِنْ عَيْرِ ذَوَاتِ الأَمْثَالِ، مِنْ وَقْتِ الْعَصْبِ إلى وَقْتِ التَّلْفِ؟ وَمُنَا الْمُعْمُوبَ مِنْ عَيْرِ ذَوَاتِ الأَمْثَالِ، مِنْ وَقْتِ الْعَصْبِ إلى وَقْتِ التَّلْفِ؟ وَمُؤْمِ الْمَعْمُوبَ عَلَى النَّارِ؛ فَإِنَّهَا لَيسَتْ مِنْ ذَواتِ وَمَنُونَةً اللّهِ عَلَيهِ حَلَى النَّارِ؛ فَإِنَّهَا لَيسَتْ مِنْ وَقْتِ النَّهُ عَلَى النَّارِ؛ فَإِنَّهَا لَيسَتْ مِنْ ذَواتِ الْمُعْلُونَ الْقَالَ عَلَى النَّارِ؛ فَإِنَّهَا لَيسَتْ مِنْ ذَواتِ وَلَامُنُونَ الْمُعْلَى أَو وَزُنَّ الْمُعْمُونَ وَالْمَالِ الْمُعْلِى أَلَى النَّارِ وَوْزُونَ الْمُعْلَى الللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى النَّارِ وَوْزُونَةً الْمُعْمِ الْمُعْلِى الْمُعْلَى الْعَلَى الْعَلَى اللّهُ عَلَى النَّارِ وَقَلْمَ الْمُعْلَى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ الْمُعْلَى اللّهُ الْعَلَى اللّهُ الْمُعْلَى الْعَلَى اللّهُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الللهُ الْ

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَجُوزَ السَّلَمُ فِيهِ"؛ لِيُحتَرَزَ بِهِ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ، ولكِنْ وَرَدَ عَلَيهِ مَعَ هذَا العِنَبَ والرُّطَبَ، فَزيدَ فِيهِ.

"الثّاني/: وهُو أَنْ يَجُوزَ بَيْعُ بَعْضِهِ بِبَعْضٍ، لِيَكُونَ ذَلكَ خِلَافَ الْعِنَبِ والرُّطَبِ"، وهذَا أيْضًا يَبْطُلُ بِالأَوَانِي الصُّفْرِيَّةِ، والقَمَاقِمِ المؤزُونَةِ؛ فَإِنَّهَا تُوزَنُ، وَيَجُوزُ السَّلَمُ فِيهَا وَيُبَاعُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، ولَيْسَتْ مِن المِثْلِيَّاتِ، فَالصَّحِيحُ: أَنَّهَا الَّتِي تَتَمَاثَلُ أَحْزَاؤهَا فِي القِيمَةِ والمَنْفَعَةِ مِنْ حَيْثُ الذَّاتِ لَا مِنْ حَيْثُ الصَّنْعَةِ، كَالْحَبُوبِ والأَدْهَانِ، وهذَا الحَدُّ لَا يَنْقُضُهُ شَيءٌ.

(١) البقرة: ١٩٤.

#### [فَرْعٌ]

## [اخْتَلَفَا فِي قِيمَةِ المَغْصُوبِ الفَائتِ]

"لَو احْتَلَفَا فِي مِقْدَارِ قِيمَةِ المَعْصُوبِ الفَائتِ، فَالقَولُ قَولُ الغَاصِبِ؛ لأنَّهُ غَارِمٌ، والأصْلُ بَرَاءَةُ الذِّمَّة.

النَّظَرُ الثَّانِي: فِي الطَّوَارِيءِ عَلَى المَعْصُوبِ، وهِيَ ثَمَانِيَةٌ:

الأوَّلُ: إِذَا طَرَأْتُ زِيَادَةٌ مَتَّصِلَةٌ كَالسِّمَنِ، أَوْ مُنْفَصِلَةٌ كَالوَلَدِ فَهِي مَضْمُونَةٌ"؛ لأَنَّ العَيْنَ مَعْصُوبَة فِي جَدِعِ أَحْوَالِمَا، وَحَالَةُ الزِّيَادَةِ الْجَصْبِ. "فَإِنْ سَمُنَ فِي يَدِهِ مِرَارًا وهَزِلَ، ضَمِنَ قِيمَةَ الزِّيَادَةِ النَّيِي وَجِدَتْ ثُمَّ فَقِدَتْ، وكَذَلكَ إِذَا تَعَلَّمَ صَنْعَةً ثُمَّ نَسِيَهَا"؛ لأَنَّ التَّعْلِيمَ أَيْضًا زِيَادَةٌ فِي مِلْكِهِ الزِّيَادَةِ التَّيْ وَجِدَتْ ثُمَّ فَقِدَتْ، وكَذَلكَ إِذَا تَعَلَّمَ صَنْعَةً ثُمَّ نَسِيَهَا"؛ لأَنَّ التَّعْلِيمَ أَيْضًا زِيَادَةٌ فِي مِلْكِهِ كَانَ فَوَاتُهَا كَالسِّمَنِ. "قَالَ: سَوَاءٌ رَدَّ العَبْدَ أَوْ مَاتَ فِي يَدِهِ"؛ فَإِنَّ الرِّيَادَةَ إِذَا كَانتْ مَضْمُونَةً عَلَيهِ، كَانَ فَوَاتُهَا كَانتْ مَضْمُونَةً، وعِنْدَ المُوقِ، فَعِنْدَ الفَوَاتِ مَضْمُونَةً، وعِنْدَ الرَّذِ غَيْرُ مَضْمُونَةً عِنْدِ المَالِكِ فِي القِيمَةِ مِعْ بَقَاءٍ مَضْمُونَةً عِندَ الرَّدِّ، فَلَا تَدخُلُ فِي الغَيمَةِ، وتِلكَ الزِّيَادَةُ دَاخِلَةٌ فِي الْعَيمَةِ، وتِلكَ الزِّيَادَةُ دَاخِلَةٌ فِي الْقِيمَةِ، وَلِلكَ الزِّيَادَةُ دَاخِلَةٌ فِي الْقِيمَةِ، ولِلكَ الزِّيَادَةُ دَاخِلَةٌ فِي الْقِيمَةِ، ولِلكَ الزِّيَادَةُ وَالْقِيمَةِ، ولَلكَ الزِّيَادَةُ دَاخِلَةٌ فِي القِيمَةِ، ولللهَ اللِي حَقٌ فِي القِيمَةِ، وَلَاكَ الزِّيَادَةُ وَالْقِيمَةِ، ولِلكَ الزِّيَادَةُ وَالْقِيمَةِ، ولِلكَ الزِّيَادَةُ وَالقِيمَةِ، ولِلكَ الزِّيَادَةُ ولَا لقَيمَةِ، ولِلكَ الزِّيَادَةُ فَي القِيمَةِ، ولَكَ المُنْ القِيمَةِ، ولَلْكَ الزَّيَادَةُ ولَا لَكَالِكِ حَقٌ فِي القِيمَةِ، ولَكَ الْمَالِكِ حَقٌ فِي القِيمَةِ، ولَكَانَت مَصْمُونَةً .

۱٤۱/ب

#### [فَرْعٌ]

## [غَصَبَ ثَوبًا قِيمَتُهُ عِشْرُونَ، فَصَارَتْ عَشْرَةٌ، ثُمَّ لَبِسَهُ فَأَبْلَى خَمْسَةً]

"لُو غَصَبَ ثَوبًا قِيمَتُهُ عِشْرُونَ، فَتَرَاجَعَ سُوقُهُ إلى عَشْرَةٍ، ثُمَّ لَبِسَهُ فَأَبْلَى حَمْسَةً، ثُمَّ رَدَهُ؛ غَرِمَ عَشْرَةً نِصِفُهَا لِمَا أَبْلَى وَنِصْفُهَا لِحِصَّةِ مَا أَبْلَى مِنْ نُقْصَانِ السُّوقِ؛ فَإِنَّهَا زِيَادَةٌ فِي عَيْنٍ غَيرٍ عَيْرٍ غَيرٍ مَرْدُودَةٍ"، وقد سَبَقَ أَنَّ زِيَادَةَ السُّوقِ مَضْمُونَةٌ عِندَ الفَوَاتِ لَا عِندَ الرَّدِّ، فَالبَاقِي مَرْدُودٌ بِعَيْنِهِ، فَلَا يُضْمَنُ السُّوقُ فِيهِ، والفَائثُ يُغْرَمُ مَعَ السُّوقِ.

"الثَّانِي: إِذَا وَصَلَ المَعْصُوبَ بِمِلْكِ نَفْسِهِ: فَإِنْ أَمْكُنَ نَزْعُهُ وَجَبَ، كَمَا لَو أَدْرَجَ السَّاجَةَ فِي الثَّانِي: إِذَا وَصَلَ المَعْصُوبَ بِمِلْكِ نَفْسِهِ: فَإِنْ أَمْكُنَ نَزْعُهُ وَجَبَ، كَمَا لَو أَدْرَجَ السَّاجَةَ فِي اللَّهِ اللَّهُ اللِّلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ

<sup>(</sup>۱) سنن أبي داود (۳/ ۱۷۸) رقم (۳۰۷۳) - حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا عبد الوهاب، حدثنا أيوب، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن سعيد بن زيد، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «من أحيا أرضا ميتة فهي له، وليس لعرق ظالم حق»، [حكم الألباني] : صحيح، سنن الترمذي ت شاكر (۳/ ۲۰۶) رقم (۱۳۷۸) - حدثنا محمد بن بشار قال: أخبرنا عبد الوهاب الثقفي قال: أخبرنا أيوب، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن سعيد بن زيد، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من أحيا أرضا ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق»: هذا حديث حسن غريب وقد رواه بعضهم، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا، [حكم الألباني]: صحيح.

لَو اتَّخَذَ مِنْهُ بَابًا. "وإنْ لَمْ يُمْكِنْ رَدُّهُ شَرْعًا، كمَا لُو غَصَبَ خَيْطًا فَخَاطَ بِهِ جِرَاحَةَ حَيَوَانٍ مُحْتَرَمٍ لَمْ يُنْزَعْ"؛ لِجُرْمَةِ الْحَيَوَانِ. "وعَلَيهِ القِيمَةُ"؛ لِتَلَفِهَا. "وكَذَلِكَ لَو غَصَبَ لَوَّا وَأَدْرَجَهُ فِي السَّفِينَةِ، وفِيهَا حَيَوَانٌ لَمْ يُنْزَعْ"؛ لِجُرْمَةِ رُوحِهِ. "إلى الوُصُولِ إلى السَّاحِلِ، ثُمَّ يُنْزَعْ". "قَالَ: ولَو عَسُرَ فَصْلُهُ حِسَّا، كَمَا لَو خَلَطَ زَيتًا بِأَجْوَدَ مِنْهُ أَوْ مِثْلَهُ أَوْ أَرْدَأ، فَهُو كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي التَّفْلِيسِ"؛ إذ الاسْتِحْقَاقُ هَهُنَا كَالاسْتِحْقَاقِ ثَمَ. "إلَّا فِي مَسْأَلَةٍ واحِدةٍ وهِيَ: أَنَّ الغَاصِبَ إذَا خَلَطَ بِالأَرْدَأ ضَمِنَ التَّقْصَ، والمُشْتَرِي لَا يَغْرَهُ"؛ لأَنَّ تَصَرُّفَهُ بِحَقًّ، وَتَصَرُّفُ الغَاصِبِ عُدُوانٌ.

"ولُو صَبَّهُ فِي بَانٍ فَعَلَيهِ المِمْلُ"؛ لأنَّهُ إثلَاتٌ. "ولُو صَبَغَ بِصَبْغِ نَفْسِهِ، والصَّبْغُ مَعْقُودٌ، بِيغَ الشَّوبُ"؛ لِتَعَذُّرِ قَلْعِ الصَّبْغِ عَنْهُ/. "وقُسِّمَ الشَّمَنُ عَلَى قِيمَةِ ثُوبٍ أَبْيَضَ وعَلَى قِيمَةِ الصَّبْغِ"؛ لأنَّ الزَّائدَ عَلَى قِيمَةِ النَّوبِ بِسَبَبِ صَبْغِ الغَاصِبِ، وهُو عَيْنُ مَالِهِ، وقَد عَمِلَ فِيهِ لِنَفْسِهِ، فَكَانَا شَرِيكَيْنِ فِيهِ بِالقِسْطِ، حَتَّى لَو كَانَ قِيمَةُ الثَّوبِ مَثَلًا عَشْرَةٌ، وقِيمَةُ الصَّبْغِ عَشْرَةٌ، والثَّمَنُ عِشْرُونَ، أَخذَ صَاحِبُ التَّوبِ عَشْرَةً، والغَاصِبُ خَسْمَةً فَالنَّقْصُ والغَاصِبُ عَشْرَةً، ولَو كَانَ الثَّمَنُ خَمْسَةً عَشَر، أَخذَ صَاحِبُ الثَّوبِ عَشْرَةً، والغَاصِبُ خَمْسَةً فَالنَّقْصُ عَلْ قِيمَةِ الثَّوبِ، غَرِمَ النَّقْصَ. "قَالَ المُصَنِّفُ: إلَّا أَنْ يَزِيدَ بِسَبَبِ الصَّبْغِ قِيمَتُهُ، أَوْ إلَّا أَنْ يَزِيدَ بِسَبَبِ الصَّبْغِ قِيمَتُهُ، أَوْ إلَّا أَنْ يَزِيدَ، أَوْ إلَّ أَنْ يَزِيدَ، أَوْ إلَّا أَنْ يَزِيدَ، أَوْ إلَّا أَنْ يَزِيدَ، أَوْ إلَّا أَنْ يَزِيدَ، أَوْ إلَّا أَنْ يَرْبَدَ، وَلَا شَيْءَ للغَاصِبِ إلَّا أَنْ يَزِيدَ بِسَبَبِ الصَّبْغِ قِيمَتُهُ، أَوْ إلَّا أَنْ يَزِيدَ، أَوْ إلَّا أَنْ يَرْبَدَ، أَوْ إلَّا أَنْ يَرْبَدً، يَعْفَى قَيمَتُهُ، واللهُ أَعْلَمُ.

£ Y

"القَّالِثُ: لَا حُرْمَةَ لِفِعْلِ الغَاصِبِ، فَلَو قَصَرَ الثَّوبَ أَوْ طَبَعَ النَّقْرَةَ، فَلَا أَجْرَةَ لَهُ"؛ لأَنَّهُ عُدُوانٌ وَلَيسَ بِعَيْنِ مَالٍ؛ فَلَا قِيمَةَ لَهُ. "وإنْ حَفَرَ بِثْرًا فِي أَرْضٍ غَصَبَهَا، أُجْبِرَ عَلَى تَسْوِيَتِهَا جَبْرًا"؛ لِمَا فَوَّنَهُ عَلَيْهِ. "فَإِنْ رَضِي رَبُّ الأَرْضِ بِتَرْكِهَا فَلِلغَاصِبِ تَسْوِيَتُهَا مَخَافَةَ ضَمَانِ مَا يَتَرَدَّى فِيهَا، ولَو طَبَعَ النُّقْرَةَ فَأَرَادَ إِبْطَالَ صَنْعَتِهِ، فَلِلمَالِكِ مَنْعُهُ؛ إذْ لَا مَضَرَّةَ عَلَى الغَاصِبِ فِيهِ، بِخِلَافِ البِنْرِ، ولَو غَصَبَ النُّقْرَةَ فَأَرَادَ إِبْطَالَ صَنْعَتِهِ، فَلِلمَالِكِ مَنْعُهُ؛ إذْ لَا مَضَرَّةَ عَلَى الغَاصِبِ فِيهِ، بِخِلَافِ البِنْرِ، ولَو غَصَبَ قُوبًا وزَعْفَرَانًا فَصَبَعَهُ بِهِ، فَرَبُّهُ بِالْخِيَارِ: إنْ شَاءَ أَحَذَهُ مَصْبُوغًا"؛ لأنَّ الكُلَّ لَهُ. "وإنْ شَاءَ قَوَّمَهُ أَبْيَضَ وَزَعْفَرَانًا فَصَبَعَهُ بِهِ، فَرَبُّهُ بِالْخِيَارِ: إنْ شَاءَ أَحَذَهُ مَصْبُوعًا"؛ لأنَّ الكُلَّ لَهُ. "وإنْ شَاءَ قَوَّمَهُ أَبْيَضَ وَزَعْفَرَانًا فَصَبَعَهُ بِهِ، فَرَبُّهُ بِالْخِيَارِ: إنْ شَاءَ أَحَذَهُ مَصْبُوعًا"؛ لأنَّ الكُلَّ لَهُ. "وإنْ شَاءَ قَوَّمَهُ أَبْيَضَ وَزَعْفَرَانًا فَصَبَعَهُ بِهِ، فَرَبُّهُ فِيمَةً مَا نَقَصَ"؛ لأنَّهُ أَدْخَلَ النَّقْصَ عَلَيْهِمَا.

"الرَّابِعُ: لَو وَطِيءَ المَغْصُوبَةَ طَائِعَةً، حُدًّا جَمِيعًا"؛ لأنَّهُمَا زَانِيَانِ. "ولَا مَهْرَ"؛ لِنَهْيِ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَنْ مَهْرِ البَغِيِّ. (١) "وإنْ أَكْرَهَهَا/ حُدَّ دُونَهَا"؛ لِوجُودِ الزِّنَا مِنْهُ دُونَ المِكْرَهَةِ. "والمَهْرُ لِسَيِّدِهَا"، كمَا لَو وَطَقَتْ بِشُبْهَةٍ. "وإن اسْتَكْرَهَ حُرَّةً، لَزَمَهُ المَهْرُ والحَدُّ جَمِيعًا"؛ أمَّا المَهْرُ فَلِحَقِّهَا، وأمَّا الحَدُّ فَلِحَقِّ اللهِ سُبْحَانَهُ. "كَمَا لَو سَرَقَ ثَوبًا فَأَتْلَفَهُ، قُطِعَتْ يَدُهُ لِلَّهِ تَعَالَى، وغَرِمَ قِيمَةَ الثَّوبِ لِلمَالِكِ، ثُمَّ إِذَا وَلَدَتِ سُبْحَانَهُ. "كَمَا لَو سَرَقَ ثَوبًا فَأَتْلَفَهُ، قُطِعَتْ يَدُهُ لِلَّهِ تَعَالَى، وغَرِمَ قِيمَةَ الثَّوبِ لِلمَالِكِ، ثُمَّ إِذَا وَلَدَتِ

<del>~ 9 9</del>

<sup>(</sup>١) صحيح البخاري (٣/ ٩٣) رقم (٢٢٨٢) عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحى عن ثمن الكلب، ومهر البغي، وحلوان الكاهن»، وصحيح مسلم (٣/ ١١٩٨) رقم (١٥٦٧).

المَعْصُوبَةُ مِنَ الزِّنَا، فَهُو رَقِيقٌ"؛ لأنَّهُ زَانٍ، ولَا حُرْمَةَ لَهُ. "ولُو بَاعَهَا العَاصِبُ، فَوَلَدُ المُشْتَرِي مِنْهَا حُرِّ، والنَّسَبُ ثَابِتٌ؛ للشُّبْهَةِ"؛ إذْ لَمْ يَعْلَم المِشْتَرِي أَنَّهَا مَعْصُوبَةٌ. "وعَليهِ العُقْرُ"؛ لأنَّهُ الوَاطِيءُ. "ويَعْرَمُ قِيمَةَ الوَلَدِ يَومَ سَقَطَ حَيًّا"؛ لأنَّهُ فَوَّتَ عَلَى المالِكِ رِقَّهُ، بِاعْتِقَادِهِ أَنَّ الوَطْءَ مُبَاحٌ لَهُ، والمِعْتَبَرُ فِي التَّقْوِيمِ يَومَ السَّقُوطِ؛ لأنَّهُ وقْتُ الحَيْلُولَةِ بَيْنَهُ وبَيْنَ سَيِّدِهِ، ووَقْتُ إمْكَانِ تَقْوِيمِهِ؛ إذِ الحَمْلُ لَا يُقَوَّمُ. "وإنْ سَقَطَ مَيْتًا لَمْ يَعْرَمُ قِيمَتَهُ"؛ لأنَّهُ لاَ يُعْلَمُ حَيَاتُهُ قَبْلَ ذَلكَ، ولَمْ يَجُزُ عَلَيهِ مِلْكٌ. "ويَرْجِعُ بِالقِيمَةِ عَلَى العَاصِبِ"، مَيْتًا لَمْ يَعْرَمُ قِيمَتَهُ"؛ لأنَّهُ لاَ يُعْلَمُ حَيَاتُهُ قَبْلَ ذَلكَ، ولمَ يَجُزُ عَليهِ مِلْكٌ. "ويَرْجِعُ بِالقِيمَةِ عَلَى العَاصِبِ"، يَعْنِي: بِقِيمَةِ الوَلَذِ؛ وذَلكَ لأنَّهُ ذَلَّسَ لغره بِهِ. "ولَا يَرْجِعُ بِالعُقْرِ عَلَى أَصَحِ القَوْلَيْنِ؛ لأَنَّهُ المُسْتَمتِعُ"، وقَدْ حَصَلَ لَهُ فِي مُقَابَلَتِهِ مَنْفَعَةً.

"الخَامِسُ: لَو قَطَعَ يَدَي العَبْدِ أَوْ رِجلَيْهِ، أَوْ شَقَّ الثَّوبَ طُولًا أَوْ عَرضًا، رَدَّ الثَّوْبَ والعَبْدَ مَشْقُوقًا وَمَجْرُوحًا، وغَرِمَ الأَرْشَ، ولَا يَمْلِكُ الجِرَاحَةَ والشَّقَّ؛ خِلَافًا لأبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ الله" (١) لأنَّ الكُلَّ جِنَايَةٌ عَلَى مِلْكِ الغَيْرِ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ مِنْ ذَلكَ سَبَبًا للتَّمَلُّكِ، والضَّمَانُ بَدَلٌ عَنِ الجُنْءِ اللهَائِكِ كَمَا كَانَ.

"السَّادِسُ: لَو أَطْعَمَ الطَّعَامَ المَغْصُوبَ مَالِكَهُ وهُو لَا يَعْلَمُ، غَرِمَ الغَاصِبُ فِي أَحَدِ القَولَيْنِ"؛ لأنَّهُ يُرُدَّهُ إلَيهِ رَدًّا تَامًّا، وإنَّمَا أَكَلَهُ المِالِكُ عَلَى غَيْرِ بَدَلٍ، فَهُو كَمَا أَعْلَفَ دَوَابَّ المَالِكِ.

"وكَذَلكَ لَو أَضَافَ أَجْنَبِيًّا فَغَرِمَ الضَّيْفُ قِيمَتَهُ، يَرْجِعُ بِهَا عَلَى الغَاصِبِ فِي قَوْلٍ؛ للتَّدْلِيسِ والتَّغْرِيرِ".

"السَّابِعُ: لَو أَبَقَ الْعَبْدُ الْمَغْصُوبُ، فَيَغْرَمُ قِيمَتَهُ، فَإِنْ رَجَعَ إلى يَدِهِ، رَدَّ الْعَبْدَ واسْتَرَدَّ القِيمَةَ"؛ لأَنَّ مِلْكَهُ لَمْ يَزُلْ عَن الْعَبْدِ، ومَا أَحَذَ مِن الضَّمَانِ كَانَ فِي مُقَابَلَةِ فَوَاتِ اليَدِ لَا فِي مُقَابَلَةِ الْعَيْنِ، كَمَا لَو كَانَ الْعَبْدُ مُدَبَّرًا.

"الثَّامِنُ: لَو بَاعَ عَبْدًا ثُمَّ أَقَرَّ أَنَّهُ غَصْبٌ وَلَمْ يُصَدِّفْهُ المُشْتَرِي، لَمْ يُفْسَخ البَيْعُ"؛ لأنَّ قَوْلَهُ لَا يُقْبَلُ عَلَى المِشْتَرِي، والظَّاهِرُ أَنَّهُ مِلْكُهُ. "وغَرِمَ الغَاصِبُ القِيمَةَ" بِسَبَبِ إِفْرَارِهِ. "ولَو أَعْتَقَهُ المُشْتَرِي ثُمَّ

1/124

<sup>(</sup>۱) جاء في التجريد للقدوري (۷/ ٣٣٠٩): «مسألة ٨٠٠، حكم قطع يدي العبد، ١٦١٦٥ – قال أبو حنيفة رحمه الله: إذا قطع يدي عبد فالمالك بالخيار إن شاء ضمنه جميع القيمة وسلم العبد إليه، وإن شاء أمسك العبد ولا شيء له. ١٦١٦٦ – وقال الشافعي رحمه الله: يمسك العبد ويأخذ جميع قيمته. ١٦١٦٧ – لنا: أنما جناية على مملوك يصح تمليكه، فلم يسلم للمالك بها جميع القيمة مع بقاء الجيني على ملكه كالثوب»، وجاء في المحيط البرهاني في الفقه النعماني (٥/ ٤٦٨): «وهذه المسألة فرع مسألة الديات؛ إذا قطع يدي عبد إنسان قال الشيخ الإمام السرحسي رحمه الله: والحكم الذي ذكرنا في الخرق في الثوب من تخير المالك إذا كان الخرق فاحشا، وإمساك الثوب، وأخذ النقصان إذا كان الخرق يسيرا، فهو الحكم في كل عين من الأعيان إلا في الأموال الربوية فإن التعبيب هناك فاحشا كان أو يسيرا، فهو الحكم في كل عين مثلا كان لصاحبها الخيار بين أن يمسك العين، ولا يرجع على الغاصب بشيء، وبين أن يسلم العين له ويضمنه مثله أو قيمته؛ لأن تضمين النقصان يتعذر؛ لأنه يؤدي إلى الربا».

صَدَّقَهُ، لَمْ يَبْطُل العِنْقُ؛ لِحَقِّ اللهِ تَعَالى، ولا اعْتِبَارَ بِقَوْلِ العَبْدِ وتَصْدِيقِهِ".

أَيْضًا لَو صَدَّقَ أَنَّهُ مَغْصُوبٌ؛ فَإِنَّ العِتْقَ حَقُّ اللهِ تَعَالى؛ ولهِذَا تَبَتَ بِغَيْرِ اخْتِيَارِ العَبْدِ.

### [فَرْعٌ]

[احْتِلَافُ المَالِكِ، والغَاصِبِ فِي بَلَدِ الدَّارِ المَعْصُوبَةِ]

"لُو قَالَ المَالِكُ: الدَّارُ الَّتِي غَصَبْتَنِيهَا بِالكُوفَةِ، وقَالَ الغَاصِبُ: بِالبَصْرَةِ، فَالقَوْلُ قَوْلُ الغَاصِبِ"؛ لأنَّهُ المِقِرُ بِالدَّارِ، فَإِلَيهِ بَيَانُ مَا أَقَرَّ بِهِ، وهُو كَبَيَانِ المِقْدَارِ والجِنْسِ فِي سَائرِ الأَقَارِيرِ، واللهُ أَعْلَمُ.

#### كِتَابُ الشُّفْعَةِ

وهِيَ مُشْتَقَّةٌ مِن الزِّيَادَةِ، فَإِنَّ المِشْتَرِي يُشْفِعُكَ فِيمَا اشْتَرَى، حَتَّى تَضُمَّهُ إلى مَا عِنْدَكَ فَتَزِيدَهُ وتَشْفَعَهُ بِهِ؛ أَيْ: أَنَّهُ كَانَ/ واحِدٌ فَضَمَمْتَ إلَيهِ مَا زَادَ وَشَفعْتَهُ بِهِ.

"قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: (الشُّفعَةُ فِيمَا لَمْ يُقْسَمْ، فَإِذَا وقعَتِ الحُدودُ فَلَا شُفْعَةً)"، وهذَا نَصِّ فِي البَابِ. وقَوْلُهُ: "فِيمَ لَمْ يُقْسَمْ" يُرِيدُ بِهِ: المِشَاعَ. والحُدُودُ: جَمْعُ حَدِّ، وهُو الفَاصِلُ بَيْنَ الشَّيْعَيْنِ.

يُرِيدُ: أَنَّهُ إِذَا قُسِمَ المِلْكُ، فَصَارَ لِكُلِّ واحِدٍ مِن الشُّرَكَاءِ نَصِيبًا مُفْرَدًا، لَهُ حَدُّ فَاصِلٌ بَيْنَ نَصِيبِهِ ونَصِيبِ الشَّرِيكِ الآخرِ؛ فَلَا شُفْعَةَ فِيمَا هذَا سَبِيلُهُ، وإنَّمَا هِيَ فِي المِشَاعِ. وَسُمِّيَ مَشَاعًا؛ لأنَّ سَهْمَ كُلِّ واحِدٍ مِن الشَّرِيكَيْنِ أُشِيعَ؛ أَيْ: أُذِيعَ وفُرِّقَ فِي أَجْزَاءِ سَهْمِ الآخرِ، حَتَّى لَا يَتَمَيَّزَ مِنْهُ.

"والنَّظُرُ فِي: أَرْكَانِهَا، وأَحْكَامِهَا

وأرْكَانُهَا: أَرْبَعَةٌ:

الأوّلُ: المَاخُوذُ، وهُو كُلُّ عَقَارٍ قَابِلِ للقِسْمَةِ" أمَّا العقَارُ؛ فَلِقَوْلِهِ عَلَّى: (لَا شُفْعَةَ إِلَا فِي رَبْعَةِ أو حَائِطٍ)، (٢) والرَّبْعَةُ - بِتَشْدِيدِ الرَّءِ، والرَّبْعُ أَيْضًا-: المنْزِلُ الَّذِي يَرْبَعُ بِهِ الإِنْسَانُ ويَتَوَطَّنَهُ، يُقَالُ: هذَا رَبْعَةٌ بِالهَاءِ. والحَائطُ، يُرِيدُ: المبْنَى لَا البُسْتَانَ؛ فَإِنَّ النَّخِيلَ تُبَاعُ مُنْفَرِدَةً، فَلَا شُفْعَة فِيها. وأمَّا كُونُهُ قَابِلٌ للقِسْمَةِ؛ فَلأَنَّ الضَرَرَ بِسُوءِ المِشَارَكَةِ، واحْتِمَالِ مُؤْنَةِ القِسْمَةِ فِيهِ، ومَا لَا يَمْبَلُ القِسْمَةَ لَا ضَرَرَ فِيهِ، ولَا يُضَيَّقُ بِإحْدَاثِ المَرَافِقِ فِيمَا قُسِمَ مِنهُ، فَلَا فِيهِ. "فَلَا شُفْعَة فِي مَنْقُولِ"؛ لأنَّهُ لَا يَتَأَبَّدُ الضَّرَرُ فِيهِ، ولَا يُضَيَّقُ بِإحْدَاثِ المَرَافِقِ فِيمَا قُسِمَ مِنهُ، فَلَا فِي مَعْنَى العَقَارِ. "ولَا فِي حَمَّامٍ، وطَاحُونَةٍ لَا يَبْقَى جِنْسُ مَنْفَعِتِهِ بَعَدَ القِسْمَةِ"؛ إذْ لَيسَ فِيهِ ضِرَارُ فِيهِ مَوْنَةِ القِسْمَةِ إِ وَتَضَيُّقُ المَرَافِقِ، وهُو مَنَاطُ الشُّفْعَة فَأَمًّا إذَا بَقِي بَعْدَ القِسْمَةِ عِنْسُ المُنْفَعَة ، ويَجْرِي فِيهِ مُؤْنَةِ القِسْمَةِ إِ وَتَضَيُّقُ فِيهِ الشُّفْعَة، ويَجْرِي فِيهِ مَثَامًا وَاسِعًا - يُمْكِنُ أَنْ يُتَّحَذَ مِنْ كُلِّ نَصِيبٍ حَمَّامٌ؛ فَهُو مُنْقَسِمٌ تَثْبُثُ فِيهِ الشُّفْعَة، ويَجْرِي فِيهِ الإَجْبَارُ.

"قَالَ: ولَا شُفْعَةَ فِي بِئْرٍ لَا بَيَاضَ لِهَا؛ أَيْ: لَا مَزْرَعَةَ لَهَا ولَا سَعَةً بِحَيْثُ تَنْقَسِمُ؛ لأنَّ ضَرَرَ مُؤْنَةِ القِسْمَةِ بِهِ مُنْدَفِعٌ"، وهُو مَنَاطُ الشُّفْعَةِ كَمَا ذَكَرْنَا.

"الثَّانِي: المَأْخُوذُ مِنهُ، وهُو كُلُّ مَنْ تَجَدَّدَ مِلْكُهُ فِي العَقَارِ بِمُعَاوَضَةٍ لَازِمَةٍ.

1/1 & £

<sup>(</sup>١) صحيح البخاري (٣/ ٨٧) رقم (٢٢٥٧) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قال: «قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل ما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود، وصرفت الطرق فلا شفعة».

<sup>(</sup>۲) لم أقف عليه بهذا اللفظ، ووجدته في صحيح مسلم (۳/ ۱۲۲۹) رقم (۱۲۰۸) بلفظ: عن جابر، قال: «قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شركة لم تقسم، ربعة أو حائط، لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه، فإن شاء أخذ، وإن شاء ترك، فإذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به».

احْتَرَزْنَا (بِالتَّجَدُّدِ) عَمَّا إِذَا اشْتَرَى رَجُلَانِ شِقْصًا، فَلَا يَأْخُذُ أَحَدُهُمَا مَا فِي يَدِ الآخَرِ"؛ إِذْ لَيسَ أَحَدُهُمَا قَدِيمًا عَلَى صَاحِبِهِ. "ومَنْ تَقَدَّمَ شِرَاؤُهُ يَأْخُذُ نَصِيبَ مَنْ تَأَخَّرَ"؛ للسَّبْقِ. "فَإِنْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ عَلَى الْعَقْدَيْنِ بِغَيْرِ تَارِيخ، فَلَا شُفْعَة؛ لاحْتِمَالِ وقُوع العَقْدَيْنِ معًا".

"واحْتَرَزْنَا (بِالمُعَاوَضَةِ) عَنِ الهِبَةِ؛ فَإِنَّهَا لَا تُؤْخَذُ بِالشُّفْعَةِ"، كَمَا فِي الإِرْثِ؛ لأنَّهُ لَا عِوَضَ حَتَّى يُؤْخَذُ بِهِ، خِلَافًا لِمَالِكٍ فَإِنَّهُ قَالَ: يُؤْخَذُ بِقِيمَتِهِ. "قَالَ: والمُهُورُ يُؤْخَذُ بِالشُّفْعَةِ؛ لأنَّ النِّكَاحَ مُعَاوَضَةٌ، يُؤْخَذُ بِالشُّفْعَةِ؛ لأنَّ النِّكَاحَ مُعَاوَضَةٌ، فَيَأْخُذَهَا بِقَدْرِ مَهْرٍ مِثْلِهَا"؛ لأنَّ ذَلكَ للبِضْع بِمَنزِلَةِ القِيمَةِ للسِّلْعَةِ.

"فَإِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ المَسِيسِ، فَالشَّفِيعُ أَوْلَى بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّهَا"؛ لأنَّ حَقَّهُ أَسْبَقُ، وقَد تَعَلَّقَ بِالكُلِّ، فَهُو كَمَا لَو رَهَنْتَهُ عِنْدَ رَجُلٍ ثُمَّ طَلَّقَهَا الرَّوجُ كَانَ المرْتَقِنُ أَوْلَى. "ومِن أَصْحَابِنَا مَنْ جَعَلَهُ عَلَى النَّصْفِ فَهُو كَمَا لَو رَهَنْتَهُ عِنْدَ رَجُلٍ ثُمَّ طَلَّقَهَا الرَّوجُ كَانَ المرْتَقِنُ أَوْلَى. "ومِن أَصْحَابِنَا مَنْ جَعَلَهُ عَلَى النَّصْفِ اللَّهُ فَي اللَّهُ فِي ذَلِكَ عَلَى الشَّفِيعِ، بِأَنَّ سَبَبَ حَقِّهِ أَسْبَقُ، وهَذَا إِذَا هَمَّ الشَّفِيعِ، بِالأَحْذِ، فَطَلَّقَ الرَّوجُ قَبْلَ أَحْذِهِ.

"واحْتَرَزْنَا (بِاللَّازِمِ) عَنْ زَمَانِ الخِيَارِ / فَلَا شُفْعَةَ حَتَّى يَلْزَمَ مِنْ جِهَةِ البَائعِ"؛ لأنَّ لَهُ حَقُّ الفَسْخِ، والمُلْكُ غَيْرُ مُسْتَقِرِّ بَعدُ؛ فَلَا يَثْبُتُ فِيهِ الشُّفْعَةُ. "فَإِنْ كَانَ الخِيَارُ للمُشْتَرِي وحْدَهُ، فَقَد خَرَجَ عَن مِلْكِ البَائِع، فَلَهُ الشُّفْعَةُ".

"الثَّالِثُ: الآخِذُ، وهُو الشَّرِيكُ دُونَ الجَارِ، سَوَاءٌ كَانَ الجَارُ مُلَاصِقًا أَو مُقَابِلًا، فَلَا شُفْعَةَ لَهُ بِالجِوارِ"، وقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: تَنْبُتُ الشُّفْعَةُ لِلجَارِ الملَاصِقِ، ودَلِيلُنَا الحَدِيثُ الَّذِي سَبَقَ أَوَّلَ البَابِ. "فَإِنْ كَانَ الشَّرِيكُ صَبِيًّا، فَعَلَى وَلِيِّهِ مُرَاعَاةُ النَّطَرِ، وأَخْذُهُ بِالمَصْلَحَةِ، فَإِنْ عَفَا عَنْ شُفْعَتِهِ أَو أَخَذَهَا كَانَ الشَّرِيكُ صَبِيًّا، فَعَلَى وَلِيِّهِ مُرَاعَاةُ النَّطَرِ، وأَخْذُهُ بِالمَصْلَحَةِ، فَإِنْ عَفَا عَنْ شُفْعَتِهِ أَو أَخَذَهَا مُخَالِفًا لِلنَّظَر، لَمْ يَصِحَّ تَصَرُّفُهُ"؛ لِتَرَكِهِ الغِبْطَةَ فِيهِ. "فَإِذَا بَلَغَ اليَتِيمُ تَلَافَى"؛ لِكَوْنِ الحَقِّ لَهُ.

"الرَّابِعُ: المَأْخُوذُ بِهِ، وهُو مِثْلُ الثَّمَنِ المُسَمَّى إنْ كانَ لَهُ مِثْلٌ، أو قِيمَتُهُ إنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِثْلٌ".

أمَّا الثَّمَنُ؛ فَلِقَوْلِهِ ﷺ: (فَإِنْ بَاعَهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِالثَّمَنِ)، ولأَنَّهُ اسْتَحَقَّ الشِّقْصَ بِسَبَبِ البَيْعِ فَكَانَ مُسْتَحِقًّا لَهُ بِالثَّمَنِ كَالمِشْتَرِي. وأمَّا القِيمَةُ؛ فَلِأَنَّهَا مِثْلٌ لِمَا لَا مِثْلَ لَهُ، فَهِيَ المرْجُوعُ إلَيْهَا عِندَ عَدَمِ المَثْلِ. "والكَيْلُ هُو المُعْتَبَرُ فِي الشَّمَنِ المَكِيلِ، والوَزْنُ فِي المَوْزُونِ" حَتَّى لَو اشْتَرَاهُ بِمِئةٍ مَنَّا مِنَ الحِنْطَةِ، فَإِنَّهَا تُكُونُ بِعِيْارِ الشَّرْع.

391

<sup>(</sup>۱) السنن الكبرى للبيهقي (٦/ ١٧٣) رقم (١١٥٧٢) عن جابر قال: "قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شرك لم يقسم، ربعة أو حائط، لا يحل له أن يبيع حتى يستأمر شريكه " وفي رواية بعضهم: " حتى يؤذن شريكه، فإن شاء أخذ، وإن شاء ترك، فإن باع ولم يؤذنه فهو أحق به " رواه مسلم في الصحيح عن أبي بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن عبد الله بن نمير، وإسحاق بن إبراهيم، ورقم (١١٥٧٣) - ورواه إسماعيل ابن علية، عن ابن جريج، بإسناده هذا، وقال في الحديث: فإن باع فهو أحق بالثمن، أخبرناه أبو على الحافظ، أنباً إبو على الحافظ، أنباً إبو على الحافظ، أنباً أبو على الحافظ، أنباً أبو على الحافظ، أنباً أبو على الحافظ، أنباً إبو على الحافظ، أنباً أبو على الحافظ، أنباً إبو على الحافظ، أنباً إبو على الحافظ، أنباً إبو على الحافظ، أنباً أبو على الحافظ، أنباً أبو على الحافظ، أبو على الحافظ، أبو على الحافظ، أنباً أبو على

"وفِي الثَّمَن مَسَائلُ ثَلَاتٌ:

الأُولَى: إِنْ أَشْكُلَ مِقْدَارُهُ لَمْ يُمْكِنْ أَخْذُ الشُّفْعَةِ حَتَّى يَصِيرَ بِالتَّدَاعِي واليَمِينِ مَعْلُومًا"؛ لأَنَّ المُشْتَرِي/ فِي مِقْدَارِ الثَّمَنِ مَعَ يَمِينِهِ"؛ لأنَّهُ أَعْرَفُ بِهِ، (١/١٥ لَجُهُولَ لَا يُمْكُهُ فَلَا يُزَالُ عَنْهُ إِلَّا بِحُجَّةٍ.

"الثَّانِيَةُ: إِن اشْتَرَاهَا بِثَمَنِ مُؤجَّلٍ، قِيلَ للشَّفِيعِ: إِنْ شِئتَ فَعَجِّلِ الثَّمَنَ وَحُذْ بِالشُّفْعَةِ، وإِنْ شِئتَ فَدَعْ حَتَّى يَحِلَّ الأَجَلُ، ولَيسَ لَهُ الاَسْتِعْجَالُ فِي الشُّفْعَةِ مِنْ غَيْرِ تَعْجِيلٍ للثَّمَنِ؛ لأَنَّ المُشْتَرِي شِئْتَ فَدَعْ حَتَّى يَحِلَّ الأَجَلُ، ولَيسَ لَهُ الاَسْتِعْجَالُ فِي الشُّفْعَةِ مِنْ غَيْرِ تَعْجِيلٍ للثَّمَنِ؛ لأَنَّ المُشْتَرِي لَا يَعْقُ بِذِمَّتِهِ"، فَيَكُونُ إضْرَارًا بِهِ، ولَا يَأْمَنُ أَنْ يتولى حَقَّهُ، وفِي التَّحْيِيرِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ لَا ضَرَرَ عَلى أَحَدٍ، فَهُو أُولَى بِالمصِيرِ إلَيهِ.

"القَّالِثَةُ: إذَا حَطَّ البَائعُ بَعْضَ الثَّمَنِ عَنِ المُشْتَرِي، لَمْ يَحُطَّ ذَلِكَ عَن الشَّفِيعِ"؛ لأنَّ ذَلكَ هِبَةٌ مِنْ مَالِهِ. "إلَّا أَنْ يَكُونَ فِي وَقْتِ الْجِيَارِ"، فَإنَّهُ حِينَاذٍ يَلْحَقُ بِالثَّمَنِ، فَيَكُونُ كَمَا فِي حَالَةِ المَّقَاوَلَةِ. "ولَو زَعَمَ المُشْتَرِي أَنَّ الثَّمَنَ الْفٌ، وَأَقَامَ البَائعُ البَيِّنَةَ بِالْفَيْنِ، فَلَهُ عَلَى المُشْتَرِي الْفَانِ"؛ لِلْبُوتِيمَا بِالبَيِّنَةِ، وزَعَمَ أَنَّ البَائعُ المَثْتَرِي عَلَى الشَّفِيعِ الْفٌ"؛ لأنَّهُ كَذَّبَ البَيِّنَة، وزَعَمَ أَنَّ البَائعُ ظَالِمٌ فِي الأَلْفِ الزَّائدِ.

"النَّظَرُ الثَّانِي: فِي أَحْكَامِهَا، وهِيَ ثَمَانِيَةٌ:

الأوَّلُ: حَقُّ الشُّفْعَةِ عَلَى الفَورِ كَحَلِّ العِقَالِ عَلَى الصَّحِيحِ"؛ لِقَولِهِ ﷺ: (الشُّفعةُ كحَلِّ العِقالِ)(١) ولأنَّهَا تُشْبِهُ الرَّدَّ بِالعَيْبِ؛ إذْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَقْضُ مِلْكٍ لِدَفْع ضَرَرٍ.

"وتَسْقُطُ بِالتَّاخِيرِ عَنْ تَقْصِيرٍ" كَالرَّدِّ بِالعَيْبِ. "فَإِنْ كَانَ مَحْبُوسًا أَوْ بَعِيدَ الغَيْبَةِ، أَشْهِدَ عَلَى الطَّلَبِ"؛ لِيُعْلَمَ أَنَّهُ مُقِيمٌ عَلَيهَا، وَأَنَّ إِمْسَاكَهُ عَنْهَا لَيسَ عَنْ رِضَى بِتَرْكِهَا. "وَلَمْ يَبْطُلْ حَقَّهُ إِذَا لَمْ يُقَصِّرْ فِي الطَّلَبِ عِينَ أَمْكُنَهُ"؛ لأنَّهُ قَبْلَ الإمْكَانِ مَعْدُورٌ فِي التَّقْصِيرِ. "فَلَوْ مَاتَ قَبْلَ الطَّلَبِ، لَمْ يَبْطُلْ حَقْهُ، بَلْ/ انْتَقَلَ إِلَى وَارِثِهِ" كَسَائِرِ الحُقُوقِ.

۱٤٥/ب

"الثَّانِي: لَيسَ للشَّفِيعِ أَنْ يَهْدِمَ مَا بَنَى المُشْتَرِي؛ لأَنَّهُ غَير مُتَعَدِّ يُرِيدُ: بَنَى عَلى الشَّقْصِ المُبْتَاعِ الشَّقْصِ، أمَّا بَعْدَمَا مَيَّزَهُ بِالقِسْمَةِ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَتَعَدَّ فِيهِ، وَإِثَّا يُتَصَوَّرُ القِسْمَةَ هَهُنَا مَعَ بَقَاءِ حَقِّ الشُّفْعَةِ فِي الشِّقْصِ، أمَّا

<sup>(</sup>۱) سنن ابن ماجه (۲/ ۸۳۵) رقم (۲۰۰۰) عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الشفعة كحل العقال»، [شرح محمد فؤاد عبد الباقي] [ش - (كحل العقال) قال السبكي في شرح المنهاج المشهور أن معناه أنها تفوت إن لم يبتدر إليها كالبعير الشرود يحل عقاله. وقيل معناه حل البيع عن الشقيص أي الشريك وإيجابه لغيره كذا ذكره السيوطي.]، [حكم الألباني] ضعيف جدا، والسنن الصغير للبيهقي (۲/ ۳۱٦) رقم (۲۱ ۲۷) - وحديث: «الشفعة كحل العقال» ينفرد به محمد بن الحارث البصري، عن ابن البيلماني، عن أبيه، عن ابن عمر رضي الله عنه مرفوعا، وبألفاظ أخر كلها منكرة، جاء في خلاصة البدر المنير (۲/ ۲۰۱): "رواه ابن ماجه والبزار من رواية ابن عمر بإسناد ضعيف. قال أبو زرعة: حديث منكر، وقال ابن حبان: لا أصل له، وقال البيهقي: ليس بثابت".

يِأَنْ يَكُونَ الشَّفِيعُ غَائبًا، فَيُقَسِّمُ القَاضِي عَنهُ جَاهِلًا بَحُدُوثِ الشُّفْعَةِ، أو يَكُونَ قَد وَكَّلَ وَكِيلًا فِي القِسْمَةِ دُونَ الشُّفْعَةِ، فَقَاسَمَهُ الوَكِيلُ فِي غَيْبَةِ الشَّفِيعِ، أو كَانَ أَظْهَرَ للشَّفِيعِ ثَمَّنًا كَثِيرًا فَقَاسَمَهُ وَبَنَى ثُمَّ بَانَ خِلَافَهُ، وَلَا يَكُونُ لَهُ الهَدْمُ. "ولَكِن يُقَالُ لَهُ: إنْ شِئْتَ فَإِنَّهُ يَكُونُ بَعَدَ القِسْمَةِ فِي هَذِه المَوَاضِعِ بَاقِيًا عَلَى شُفْعَتِهِ، ولَا يَكُونُ لَهُ الهَدْمُ. "ولَكِن يُقَالُ لَهُ: إنْ شِئْتَ فَإِنَّهُ بَنَى فِي فَخُذْ بِالثَّمَنِ وَقِيمَةِ البِنَاءِ اليَومَ، أوْ دَعْ"؛ إذْ لَا سَبِيلَ إلى إجْبَارِ المِشْتَرِي عَلَى القَطْعِ بَحَّانًا؛ فَإِنَّهُ بَنَى فِي فَخُذْ بِالثَّمْنِ وَقِيمَةِ البِنَاءِ اليَومَ، أوْ دَعْ"؛ إذْ لَا سَبِيلَ إلى إجْبَارِ المِشْتَرِي عَلَى القَطْعِ بَحَّانًا؛ فَإِنَّهُ بَنَى فِي فَخُذْ بِالثَّمْنِ وَقِيمَةِ البِنَاءِ اليَومَ، أوْ دَعْ"؛ إذْ لَا سَبِيلَ إلى إجْبَارِ المِشْتَرِي عَلَى القَطْعِ بَحَّانًا؛ فَإِنَّهُ بَنَى فِي مَلْكِ نَفْسِهِ. "وَلَوْ كَانَ الشُّفْعَةُ فِي النَّخْلِ تَبَعًا للأَرْضِ فَزَادَتْ، كَانَ لَهُ أَخْذُهَا زَائِدَةً"؛ لأَنَّ مَا لَا يَتَمَيَّهُ مِنْهُ ا يَتْبَعُ الأَصْلَ، كَمَا فِي الرَّدِ بِالعَيْبِ.

"الظَّالِثُ: إذَا تَبَوَّا البَائعُ مِنْ عُيُوبِ الشُّفْعَةِ"؛ يَعْنِي: بَاعَهَا بِشَرْطِ البَرَاءَةِ عَن العُيُوبِ، وقُلْنَا: يَصِحُ، أَوْ كَانَ المِشْتَرِي عَالِمًا بِهَا، فَبَرَّاهُ عَنْهَا وَرَضِيَ بِهَا. "ثُمَّ أَخَذَهَا الشَّفِيعُ، كَانَ لَهُ الرَّدُ" عَلَى المِشْتَرِي إِذَا عَلَى المِشْتَرِي إِذَا عَلَى المِشْتَرِي وَلَا فِي حَقِّ الشَّفِيعِ، وهُو بِمَنْزِلَةِ المِشْتَرِي الثَّانِي مِن المِشْتَرِي؛ فَلَهُ الرَّدُ الْوَلَمْ يَلْزَمْهُ شَرْطُ البَائع مَعَ المُشْتَرِي".

"الرَّابِعُ: لَوْ رَدَّ البَائِعُ ثَمَنَ الشُّفْعَةِ"، يَعْنِي: الشِّقْصَ المِشْفُوعَ. "بِالعَيْبِ"، كمَا لَوْ كَانَ الثَّمَنُ عَبدًا مَثَلًا، فَوَجَدَهُ مِعِيبًا وَرَدَّهُ عَلَى المُشْتَرِي. "والشُّفْعَةُ فِي يَدِ الشَّفِيعِ، رَجَعَ البَائعُ عَلَى المُشْتَرِي بِقِيمَةِ الشَّقْصِ، ولَمْ تُنْقُضِ/ الشُّفْعَةُ"؛ لأنَّ الشَّفِيعَ مَلَكَ الشِّقْصَ بِالأَخْذِ، وقَد عَجَزَ المِشْتَرِي عَن رَدِّهِ، فَهُو كَمَا لَوْ بَاعَهُ المِشْتَرِي، ثُمَّ رُدَّ عَلَيْهِ الثَّمَنُ بِالعَيْبِ.

"الخَامِسُ: لَيسَ للشَّفِيعِ أَنْ يُبَعِّضَ المَشْفُوعَ، بَلْ يَلْزَمُهُ أَخْذُ كُلِّهِ أَوْ تَرْكُهُ"؛ فَإِنَّ فِي التَّبْعِيضِ إضْرَارٌ بِالمِشْتَرِي، وهذَا إذَا اتَّحَدَ البَائعُ، واتَّحَدَ المِشْتَرِي. "فَإِن اشْتَرَى رَجُلَانِ مِنْ رَجُلٍ، أَوْ رَجُلٌ مِنْ رَجُلُونِ، وَلَا السَّفْقَةَ تَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّدِ العَاقِدِ. وَجُلَيْنِ، فَللشَّفِيعِ أَنْ يَأْخُذَ أَحَدَ النَّصِيبَيْنِ؛ لأَنَّهُ لَا تَبْعِيضَ فِيهِ"؛ فَإِنَّ الصَّفْقَةَ تَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّدِ العَاقِدِ.

"السّادِسُ: إِذَا كَثُرَ الشُّرِكَاءُ، قُسِّمَت الشُّفْعَةُ عَلَى قَدْرِ أَنْصِبَائِهِمْ؛ لأَنَّهُ مُرْفَقُ المِلْكِ كَالرُبْحِ" وَالغَلَّةِ، والثَّمَرَةِ الحَاصِلَةِ مِن المِلْكِ المِشْتَرِكِ؛ ولأنَّهَا شُرِعَتْ لِإِزَالَةِ الضَّرَرِ، وصَاحِبُ الأَكثِر ضَرَرُهُ أَكْثُرُ، فَوَجَبَ أَنْ يُزَالَ عَلَى مِفْدَارِهِ. "وفِيهَا قَوْلٌ آخَرُ: أَنَّهَا عَلَى عَدَدِ الرُّوُوسِ، وهُو احْتِيَارُ المُزَنِيِّ"؛ لأَنَّ كُلُ وَاحِدٍ مِنهُم لَو انْفَرَدَ لَاسْتَغْرَقَ وإِنْ قَلَّ نَصِيبَهُ، فَإِذَا اجْتَمَعُوا تَسَاوَوا كَمَا لَوْ كَانَت الأَنْصِبَاءُ مُتَسَاوِيَةً. "قَالَ: ولَوْ مَاتَ عَن ابْنَيْنِ، فَوَرِثَا دَارًا ثُمَّ مَاتَ أَحَدُهُمَا عَن ابْنَيْنِ، فَبَاعَ أَحَدُهُمَ نَصِيبَهُ، فَأَحَدُ القَوْلَيْنِ: أَنَّ أَخَاهُ مُقَدَّمٌ عَلَى عَمِّهِ؛ لأَنَّهُ أَحَصُّ بِهِ"؛ إِذْ مَلَكَاهُ بِسَبَبٍ واحِدٍ، والعَمُّ مَلَكَ بِسَبَبٍ آخَرَ الشَّوْكَةِ فَلَى: أَنَّ أَخَاهُ مُقَدَّمٌ عَلَى عَمِّهِ؛ لأَنَّهُ أَحَصُّ بِهِ"؛ إِذْ مَلَكَاهُ بِسَبَبٍ واحِدٍ، والعَمُّ مَلَكَ بِسَبَبٍ آخَرَ القَوْلَيْنِ: أَنَّ أَخَاهُ مُقَدَّمٌ عَلَى عَمِّهِ؛ لأَنَّهُ أَخَصُّ بِهِ"؛ إِذْ مَلَكَاهُ بِسَبَبٍ واحِدٍ، والعَمُّ مَلَكَ بِسَبَبٍ آخَرَ القَوْمُ مَلَكَ الشَّوْقِ عَلَى الْأَوْوسِ، وَالقَانِي: أَنَّ أَنْهُمَا سَوَاءٌ فِي أَصْلِ الشَّفْعَةِ"؛ لِوجُودِ الشَّرِكَةِ فُكُمَا. "فَيَقْتَسِمَانِ إِمَّا عَلَى الرُّوُوسِ، وإمَّا عَلَى الأَنْفِينَ إِنَّ أَنْ يَكُونَ النَّالُ بَيْنَ أَرْبَعَةٍ، فَبَاعَ أَحُدُهُمْ نَصِيبَهُ، وكَانَ أَحَدُ الثَّلَاثُ بَعْ يَحْدُونَ الدَّالِ أَنْ يَكُونَ الدَّالُ بَيْنَ أَرْبَعَةٍ، فَبَاعَ أَحُدُهُمْ نَصِيبَهُ، وكَانَ أَحَدُ الثَّلَالُ فَلَ يَرْجِعَانِ، أَنْ يَكُونَ الدَّالِ أَنْ يَكُونَ النَّلُولُ المُعْمَى إِنْ أَنْ يَكُونَ النَّالُ أَنْ يَخْوَلُ الثَّمَنِ إِنْ يَوْمِعَانِ، أَنْ يَخُولُ النَّصُورُ النَّعُونَ النَّالِهُ المُحْمَلِ الثَّمَنِ الْمَالُولِ "كَمَا لَو كَانَ حَاضِرًا فِي يَرْجِعَانِ، أَنْ الْحَلَ الْمُنْ الْحَلَ الْحَلَى الْحَاضِرِ التَّهُ فَلَ المَعْلَى المَّلَى المَالِقُ عَلَى المَعْورِ النَّهُ المَعْمَ اللَّهُ اللَّعُونَ النَّالِ الْقَمَنِ الْمَالِقُ الْمُعَالِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ

١٤٦

الاثِبَدَاءِ. "فَإِذَا رَجَعَ النَّالِثُ تَسَاوَوْا"؛ يَغْنِى: أَنَّهُ يَأْخُذُ مِنْ كُلِّ واحِدٍ مِنْهُمَا ثُلُثَ مَا فِي يَدِهِ، لِيَحْصُلُ مَعَ كُلِّ واحِدٍ مِنْهُمْ ثُلُثَ الشِّفْصِ المِيعِ. "فَإِنْ قَنَعَ الرَّاجِعُ الأَوَّلُ بِالثَّلُثِ" وهُو الشَّفِيعُ النَّانِي، وقَالَ: لَا آخَدُ أَكْثَرَ مِنْ نَصِيبِي؛ تَخَافَة أَنْ يَرْجِعَ النَّالِثُ فَيَسْتَرَدَّ مِنِّى، ولَهُ ذَلِكَ الثَّلُثِ"؛ يَغْنِي: أَنَّهُ يَاخُذُ مِنْ ذَلكَ الثَّلُثِ الْبَعْدُ الثَّلُثِ وَتَرَكَ البَاقِي كُلَّهُ فِي يَدِ الأَوَّلِ. "فُمَّ رَجَعَ قَاسَمَهُ ذَلِكَ الثَّلُثِ"؛ يَغْنِي: أَنَّهُ يَأْخُذُ مِنْ ذَلكَ الثَّلُثِ النَّيْ فِي يَدِهِ ثَلثَهُ؛ إِذْ لَا يَسْتُقُطُ حَقَّهُ عَنْهُ بِمَا تَرْكَهُ النَّانِي فِي يَدِ الأَوَّلِ، فَيَأْخُذُ ثُلْنُه، وأقلُّ مَالٍ لَهُ الثَّانِي فِي يَدِ الأَوَّلِ سِتَّةٌ، ومَعَ الرَّاحِعِ القانعِ للثَّانِ فِي يَدِهُ مُلْعَلُ مَعْ النَّالِثِ سَهُمْ. "ثُمُّ صُمَّ نَصيبُ النَّالِثِ مِنْ ذَلكَ الثَّلُثِ المُعْدُ الشَّهُمُ المَسْتَرَدُ السَّهُمُ المَاسِمُ المَالِيعَ تِسْعَةً، فَيَكُونُ مَعَ الخَاضِ الأَوَّلِ سِتَّةٌ، ومَعَ التَّانِعِ القانعِ بَعَدَ أَنْ يُسْتَرَدُ السَّهُمُ الوَاحِدُ مِنْهُ سَهُمَانِ، ومَعَ النَّالِثِ سَهُمْ. "ثُمُ صُمَّ نَصيبُ النَّالِثِ مِنْ ذَلكَ الثَّلُثِ" وهُو هذَا السَهُمُ المسْتَرَدُ السَّهُمُ المَسْتَرَدُ اللَّهُ مَا الشَّيْعَةُ اللَّيْ وَلَى مِنْهُمَا فِيهِ حَقَّهُ"، بِخِلَافِ النَّالِيُ فَي يَدِ الأَوْلِ، وهِي سِتَّةُ الشَهْمِ. "والسَّبْعَةُ عَلَى الاَنْيَنِ فِي النَّسُهُ مَا أَنْ مَلْ مَنْ مُنْ مُنْ السَّبْعَةُ ، وللنَّالِي أَنْ السَّبْعَةُ عَلَى الاَنْيَنِ فَى النَّسْعَةِ فَتَبْلُغُ غُمَانِيَةً عَشَرْ، فَيَحْصُلُ للأَوْلِ مِنْهَا سَبْعَةً، وللنَّانِ فِي التَّسْعَةِ فَتَبْلُغُ غُمَانِيَةً عَشَرْ، فَيَحْصُلُ للأَولِ مِنْهَا سَبْعَةٌ، وللنَّانِ فِي التَسْعَةِ فَتَبْلُغُ غُمَانِيةً عَشَرْ، فَيَحْصُلُ للأَولِ مِنْهَا سَبْعَةٌ، وللنَّانِ فِي التَسْعَةِ فَتَبْلُغُ غُمَانِيَةً عَشَرْ، فَيَحْصُلُ للأَولِ مِنْهَا سَبْعَةٌ، وللنَّالِي أَلْفَلَ مَنْهُ سَرَّهُ مَا المُؤَلِ مَنْهُ السَبْعَةُ، وللنَّالِي أَلُولُ مِنْهُ المَنْهُ اللَّالِي اللَّالِقُلُ اللَّالِ اللللْ اللَّالِي اللْعَلْمُ اللْمُ اللَّهُ ال

1/124

"السَّابِعُ: مَتَى عَفَا بَعْضُ الشُّفَعَاءِ، لَمْ يَكُنْ للبَاقِينَ/"؛ لأنَّ الضَّرَرَ لَا يُزَالُ بِالضَّرَدِ، وفي التَّبْعِيضِ ضَرَرٌ بِالمِشْتَرِي. "فَإِن ادَّعَى المُشْتَرِي عَلَى بَعْضِهِمْ عَفْوًا فَنَكُلَ عَن اليَمِينِ، لَمْ يَحْلِفِ المُشْتَرِي يَمِينَ الرَّدِّ؛ لأَنَّ عَفْوَهُ لَوْ ثَبَتَ أَيْضًا، كَانَ للشَّفِيعِ الثَّانِي أَنْ يَسْتَعْرِقَ"، فَلَا يُفِيدُ يَمِينُهُ شَيْئًا. "وإنَّمَا يَتَحَقَّقُ الرَّدِّ وَالتُّكُولُ بَينَ الشَّفِيعَيْنِ"؛ لأَنَّ اليَمِينَ مُفِيدَةٌ هَهُنَا، فَإِنَّ العَفْو لَو ثَبَتَ مِنْ أَحَدِهِمَا يَثْبُتُ الكُلُّ الرَّدُ والتُّكُولُ بَينَ الشَّفِيعِ عَلَى شَفِيعٍ آخَرَ بِالعَفْوِ بَعَدَ عَفْوِ الشَّاهِدِ"؛ لأَنَّهُ بَعَدَ العَفْو لَا يَكُونُ للآخَرِ. "قَالَ: وتُقْبَلُ شَهَادَةُ شَفِيعٍ عَلَى شَفِيعٍ آخَرَ بِالعَفْو بَعَدَ عَفْوِ الشَّاهِدِ"؛ لأَنَّهُ بَعَدَ العَفْو لَا يَكُونُ للآخَرِ. "قَالَ: ولَا يُقْبَلُ قَبْلُ عَفْوهِ؛ لأَنَّهُ يَجُرُ إلى نَفْسِهِ بِشَهَادَتِهِ"؛ فَإِنَّهَا تَثْبُتُ لَهُ لَو ثَبَتَ فِيهَا العَفْوُ مُدَّتِهِ"؛ فَإِنَّهَا تَثْبُتُ لَهُ لَو ثَبَتَ فِيهَا العَفْوُ مُرَّتَ للتَّهُمَةُ وَلَا للتَّهُمَةُ.

"الظَّامِنُ: إذَا اشْتَرَى شِقْصًا وهُو شَفِيعٌ فَجَاءَ شَفِيعٌ آخَرُ، فَقَالَ لَهُ الْمُشْتَرِي: خُذْهَا كُلَّهَا أَوْ دَعْ، فَقَالَ: بَلْ آخُذُ نِصْفَهَا، كَانَ لَهُ ذَلْكَ"؛ لأنَّهُ مِثْلَهُ فِي الشَّرِكَةِ، واسْتِحْقَاقِ الشُّفْعَةِ، فَلَا يَلْزَمُهُ إلَّا نَصِيبَهُ. "ولَيسَ للمُشْتَرِي أَنْ يُلْزِمَ شُفْعَةَ نَفْسِهِ غَيْرَهُ".

#### [فَرْعَانِ]

### [فِي الاخْتِلَافِ]

"الأوَّلُ: إذَا ادَّعَى عَلَيْهِ: أنَّكَ اشْتَرَيتَ شِقْصًا فِيهِ شُفْعَةٌ فَجَحَدَ، فَالقَوْلُ قَوْلُ الجَاحِدِ مَعَ يَمِينِهِ"؛ لأَنَّهُ المُدَّعَى؛ فَإِنْ أَقَامَ بَيِّنَةً أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ فَكَنَ المُدَّعَى؛ فَإِنْ أَقَامَ بَيِّنَةً أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ فُلَانَ الغَائب، وأقَامَ الَّذِي فِي يَدِهِ بَيِّنَةٌ أَنَّ ذَلكَ الغَائبَ أَوْدَعَهُ إِيَّاهَا، قُضِيَ عَلَيهِ بِالشُّفْعَةِ؛ إذْ لَا تُنَافِى الوَدِيعَةُ الشِّرَاءَ.

الثّانِي: إذَا ادَّعَى البَائعُ البَيْعَ، وادَّعَى الشَّفِيعُ، وجَحَدَ المُشْتَرِي ثَبَتَتِ الشُّفْعَةُ"؛ لإفْرَارِ البَائعِ بإزَالَةِ مِلْكِهِ. "فَيُنْصَبُ عَنِ المُشْتَرِي مَنْ يَقْبَضِ القَّمَنَ لَهُ"؛ لأنَّهُ رُبَّمًا يُقِرُّ بِالشِّرَاءِ، فَيُنْكِرُ عَلَى البَائعِ الدَّفْعَ إِنْ دَفَعَهُ إلى البَائعِ، وهذَا أَحَدُ الوَجْهَيْنِ. والوَجْهُ الثَّانِي: "أَنْ تُوَخَذَ الشَّفْعَةُ مِنَ / البَائعِ"، فَيُدْفَعُ الدَّفْعَ إِنْ دَفَعَهُ إلى البَائعِ، وهذَا أَحَدُ الوَجْهَيْنِ. والوَجْهُ الثَّانِي: "أَنْ تُوَخَذَ الشَّفْعَةُ مِنَ / البَائعِ"، فَيُدْفَعُ إلَيهِ الثَّمَنُ، وَيُرْجَعُ بِالعُهْدَةِ عَلَيْهِ؛ لأَنَّ الأَخْذَ بِعَيْرِ عِوَضٍ لَا وَجْهَ لَهُ، وهُو أَوْلَى مَنْ يُصْرَفُ إلَيهِ الثَّمَنُ. "وإذَا كَانَ المُشْتَرِي مُعْتَرِفًا، فَعُهْدَةُ الشّفِيعِ عَلَى المُشْتَرِي، وعُهْدَةُ المُشْتَرِي عَلَى البَائعِ"؛ لأَنَّهُ مَلَكَ الشَّقُومَ مِنْ جِهَةِ المِشْتَرِي، فَنِسْبَتُهُ إلى المِشْتَرِي كَنِسْبَةِ المِشْتَرِي إلى البَائع.

# كِتَابُ الْقِرَاضِ

القِرَاضُ والمِضَارَبَةُ؛ اسْمَانِ لِمُسَمَّى واحِدٍ، كمَا سَيَأْتِي مُسَمَّاهُمَا. وأَهْلُ الحِجَازِ يُسَمُّونَ ذَلكَ قِرَاضًا، وأَهْلُ العِرَاقِ يُسَمُّونَ ذَلكَ مُضَارَبَةً.

والقِرَاضُ مُشْتَقٌ مِن القَطْعِ، يُقَالُ: قَرَضَ الفَأْرُ الثَّوبَ؛ أي: قَطَعَهُ، فَكَأَنَّ صَاحِبَ المِالِ قَطَعَ مِنْ مَالِهِ قِطْعَةً وَسَلَّمَهَا إلى العَامِلِ، واقْتَطَعَ لَهُ قِطْعَةً مِن الرِّبْح. وقِيلَ غَيْرُ ذَلكَ.

والمِضَارَبَةُ؛ اشْتِقَاقُهَا مِن الضَّرْبِ بِالمَالِ والتَّقْلِيبِ. والأصْلُ فِي جَوَازِ هَذِهِ المِعَامَلَةِ الإجْمَاعُ.

"أَجْمَعَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ عَلَى صِحَةِ عَقْدِ القِرَاضِ" عُرِفَ ذَلكَ بِمَا رُويَ أَنَّ عَبْدَ اللهِ، وعُبَيْدِ اللهِ اللهِ اللهِ عَرْجَ فِي جَيْشٍ إلى البَصْرَةِ، فَتَسَلَّفَا مِنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ مَالًا، وابْتَاعَا بِهِ اللهِ اللهِ ينَةِ، فَبَاعَاهُ ورَبِحَا فِيهِ، فَأَرَادَ عُمَرُ وَلَيْهَ أَخْذَ رَأْسِ المالِ والرِّبْحِ كُلَّه، وقَالَ: مَا فَعَلَ ذَلكَ إلَّا لِمَكَانِكُمَا مِنِي، فَقَالَا: لَو تَلفَ كَانَ ضَمَانُهُ عَلَيْنَا، فَلِمَ لَا يَكُونُ رِجْعُهُ لَنَا؟ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ عُوفٍ: لَوْ جَعَلْتُهُ قِرَاضًا عَلَى النِّصْفِ. فَأَجَابَ إلَيهِ؛ (١) فَدَلَّ ذَلكَ عَلَى أَنَّ القِرَاضَ بَينَهُمْ كَانَ مَعْرُوفًا، مَقْرُوغًا عَنهُ، ولِكُلِّ مُسْتَنَدُهُمْ فِي صِحَّتِهِ صِحَّةَ المُسَاقَاةِ؛ إذْ كُلُّ واحِدٍ/ مِنْهُمَا مُعَامَلَةٌ يَخْتَاجُ إلَيهِ رَبُّ المالِ؟ لِتَنْمِيَةِ مَالِهِ، وهُو عَاجِزٌ عَنْهُ بِنَفْسِهِ؛ لِقُصُورِهِ، وعَنِ اسْتِئْجَارٍ غَيْرِهِ؛ لِجَهَالَةِ العَمَلِ.

"قَالَ: وصُورَتُهُ: أَنْ يَدْفَعَ إلى رَجُلٍ نَقْدًا مَعْلُومًا، ويَقُولُ: قَارَضْتُكَ عَلَى هَذَا المَالِ، عَلَى أَنْ تَتَّجِرَ فِيهِ، فَمَا رَزَقَ اللهُ مِنْ رِبْحٍ فَلَكَ نِصْفَهُ أو ثُلُثَهُ أو ثُلُثَاهُ، والبَاقِي لِي"، أو يَقُولُ: ضَارَبْتُكَ، كَمَا تَقَدَّمَ.

"والنَّظَرُ فِي: أَرْكَانِ العَقْدِ، وأَحْكَامِهِ أَمَّا الأَرْكَانُ؛ فَخَمْسَةٌ:

•

1/121

<sup>(</sup>۱) السنن الكبرى للبيهقي (٦/ ١٨٣) رقم (١٦٠٥) عن زيد بن أسلم، عن أبيه أنه قال: خرج عبد الله وعبيد الله ابنا عمر بن الخطاب في حيش إلى العراق، فلما قفلا مرا على أبي موسى الأشعري، فرحب بهما وسهل، وهو أمير البصرة، فقال: لو أقدر لكما على أمر أنفعكما به لفعلت، ثم قال: بلى، هاهنا مال من مال الله، أريد أن أبعث به إلى أمير المؤمنين، فأسلفكماه فتبتاعان به متاعا من متاع العراق فتبيعانه بالمدينة، فتؤديان رأس المال إلى أمير المؤمنين ويكون لكما الربح، فقالا: وددنا، ففعلا، فكتب إلى عمر رضي الله عنه يأخذ منهما المال، فلما قدما المدينة باعا وربحا، فلما رفعا ذلك إلى عمر رضي الله عنه قال: " أكل الجيش أسلفه كما أسلفكما؟ " قالا: لا، قال عمر رضي الله عنه. أمير المؤمنين فأسلفكما، أديا المال وربحه " فأما عبد الله فسلم، وأما عبيد الله فقال: لا ينبغي لك يا أمير المؤمنين، هذا لو هلك المال أو نقص لضمناه، قال: " أدياه "، فسكت عبد الله، وراجعه عبيد الله، فقال رحل من جلساء عمر بن الخطاب: يا أمير المؤمنين، لو جعلته قراضا، فقال: " قد جعلته قراضا "، فأخذ عمر رضي الله عنه المال ونصف ربحه، وأخذ عبد الله وعبيد الله نصف ربح المال معنى حديثهما سواء، إلا أن الشافعي قال في روايته: فلما قفلا مرا على عامل لعمر، جاء في معرفة السنن والآثار (٨/ ٣٢٤) رقم (٢٠٦١) - احتج أصحابنا بهذا في كون القراض عندهم شائعا، حتى قالوا هذا.

الأوَّل: العَاقِدَانِ، ولَا يُشْتَرَطُ فِيهَا إلَّا مَا يُشْتَرَطُ فِي الوَكِيلِ والمُوكِّلِ؛ لأنَّ مَضْمُونَ العَقدِ تَوكِيلٌ، فَلَو قَارَضَ مُسْلِمًا. "ولْيُجَنِّبُهُ شِرَاءَ الحَمْرِ، ومَا لَا يَجِلُّ فِي الإسْلَامِ"؛ لَا قَارَضَ مُسْلِمًا لَو قَارَضَ مُسْلِمًا للهِ شَرَاءَ الحَمْرِ، ومَا لَا يَجِلُّ فِي الإسْلَامِ"؛ لأنَّ المُلْكَ يَقَعُ للمُسْلِمِ وَال انْتَصَبَ المُسْلِمُ عَامِلًا لِلِمِّيِّ؛ فَلَا يَجْمُلُ"؛ لِمَا فِي الإسْلَامِ مِنْ العُلُوِّ. "والعُقُودُ صَحِيحَةٌ"؛ إذْ لَا مَذَلَّةَ فِيهَا.

"النَّانِي: رَأْسُ المَالِ، وشَرْطُهُ: أَنْ يَكُونَ نَقْدًا مَعْلُومًا مُسَلَّمًا إلى العَامِلِ، فَلَا يَجُوزُ القِرَاضُ عَلَى العُرُوضِ والْفُلُوسِ؛ لأَنَّ التِّجَارَةَ تَضِيقُ فِيهَا"، فَقَدْ لَا تُرَوَّجُ فِي الحَالِ، ومَقْصُودُ المَقْدِ الإنْجَارُ، ولأَنَّ اللهِ المُقْصُودُ؛ فَإِنَّهَا رُبَا المُقْصُودُ؛ فَإِنَّهَا رُبَا المُقْصُودُ وَيَ الرَّبِحِ، ومَتَى عُقِدَ عَلَى العرُوضِ لَمْ يَحْصُلِ المُقْصُودُ؛ فَإِنَّهَا رُبَا المُقْصُودُ وَاللهِ فِي الرَّبِحِ الرَّتَفَعَتْ قِيمَتُهَا حَالَ الرَّدِ فَتَسْتَعْفِقُ الرِّبْحِ فَتَضُرُّ بِالعَامِلِ، أو نَقَصَتْ فَيصِيرُ البَعْضُ مِنْ رَأْسِ المَالِ فِي الرَّبْحِ لَا وَيَصُرُّ بِرَبِّ المَالِ. "قَالَ: ولَا عَلَى مَجْهُولِ"، كَمَا لَو قَارَضَ عَلَى صُبْرَةِ دَرَاهِمَ. "لأَنَّ قَدْرَ الرِّبْحِ لَا فَيَضُرُّ بِرَبِّ المَالِ. "قَالَ: ولَا عَلَى مَجْهُولِ"، كَمَا لَو قَارَضَ عَلَى صُبْرَةِ دَرَاهِمَ. "لأَنَّ قَدْرَ الرِّبْحِ لَا يَعْرُفُ"، وهُو عِوَضَ فِي العَقْدِ، والجَهْلُ بِرَأْسِ المَالِ يُودِي إلى الجَهْلِ بِهِ. "ولُو شَرَطَ المَالِكُ كُونَ المَالِ فِي يَدِ غَيْرِهِ، لَمْ يَجُزُ؛ لأَنَّهُ يُضَيِّقُ التِّجَارَةَ عَلَى العَامِلِ، ويَجُوزُ أَنْ يَجْعَلَ رَبُّ/ المَالِ غُلَامَهُ مَعَ الْعَامِلِ لِيُعِينَهُ، والمَالُ فِي يَدِ العَامِلِ، والتَّدْبِيرُ إلَيهِ"؛ لأَنَّ ذَلِكَ بَمُنْزِلَةِ أَنْ يَدْفَعَ إلَيهِ بَهِيمَةً يُعْمَلُ عَلَيْهَا المُعامِلِ، والمَالُ فِي يَدِ العَامِلِ، والتَّذِيمُ إلَيهِ النَّلُكَ، ولِلعَامِلِ التُلْكَ مِن الرِّبْحِ جَازَ ذَلِكَ، وكَانَ كَمَا المَالِكُ فَي سَلَطَ المُنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المُعْلِى المُقْلِقُ مِن الرِّبْحِ جَازَ ذَلِكَ، وكَانَ كَمَا المَالِ التَّلْفَ مِن الرِّبْحِ جَازَ ذَلِكَ، وكَانَ كَمَا لَو شَرَطَ المِالِكُ لِنَفْسِهِ التُّلُكَ، وللعَامِلُ التُلُكَ مِن الرِّبُحِ جَازَ ذَلِكَ، وكَانَ كَمَا لَو شَرَطَ المُؤْلِلُ الْتُلْكُ مِن الرِّبُولِ ولَعَامِلُ التُلْكَ مَن الرَّبُومُ المَالِ التُلْكَ عَلَى المَالِ الْعُلْمَ المُلْكَ أَلَى اللهُ اللهُومُ المُؤْلُومُ المُؤْلُومُ المُؤْلُومُ المُؤْلُومُ المُؤْلِقُ المُعْمِلِ التُلْكَ عَلَى الرَّهُ الْوَلَوْمُ المَلْكُ الْمَالِ المُعْلِى المُعْرِقُ المُنْ المُنْ المُنْهُ المُعْلَى المُعْمِلِ ا

"الرُّكُنُ الثَّالِثُ: الرِّبْحُ، وشَرْطُهُ: أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا بِالجُزْنِيَّةِ، فَإِنْ قَالَ: لَكَ مَا شَرَطَهُ فُلَانٌ لِعَامِلِهِ: فَإِنْ كَانَ مَعْلُومًا عِنْدَهُمَا جَازَ"، كمَا لَو قَالَ: بِعْتُكَ بِمَا بَاعَ بِهِ فُلَانٌ دَارَهُ، وكَانَ ذَلِكَ مَعْلُومًا هَمُا. "وإنْ قَالَ: لَكَ مِعْةُ والبَاقِي بَيْنَنَا نِصْفَيْنِ فَبَاطِلٌ؛ لأَنَّ الرِّبْحَ قَدْ لَا يَزِيدُ عَلَى المِئةِ، وكَذَلِكَ لَو شَرَطَ لَهُ قَالَ: لَكَ مِئةٌ والبَاقِي بَيْنَنَا نِصْفَيْنِ فَبَاطِلٌ؛ لأَنَّ الرِّبْحَ قَدْ لَا يَزِيدُ عَلَى المِئةِ، وكَذَلِكَ لَو شَرَطَ لَهُ وَلَلْ بَعْهُولُ لَهُ مَثَلًا جَعْهُولُ الشَّرْطِ، وهُو الثُّلُثُ أَو الرُّبُعُ مَثَلًا جَعْهُولُ الشَّرْطُ، وهُو الثُّلُثُ أَو الرُّبُعُ مَثَلًا جَعْهُولُ الشَّرْطُ، والشَّرْطُ الْ يَكُونَ الجُزْءُ مَعْلُومًا، وكُلُّ بَفْع يَشْتَرِطُهُ يُبْطِلُهُ، كَاشْتِرَاطِ الدَّرَاهِمِ.

"الرُّكُنُ الرَّابِعُ: العَمَلُ، وشَرْطُهُ: أَنْ يَكُونَ تِجَارَةً غَيْرَ مُضَيَّقَةٍ بِتَعْيِينٍ وَتَأْقِيتٍ، فَلُو شَرَطَ أَنْ يَكُونَ يَالْمَالِ مَاشِيَةً لِطَلَبِ نَسْلِهَا، أو حِنْطَةً فَيَخْبِزُهَا لَمْ يَصِحَّ؛ لأَنَّ التِّجَارَةَ هِيَ البَيْعُ والشِّرَاءُ دُونَ الصَّنْعَةِ. ولَو قَالَ: قَارَضْتُكَ سَنَةً، أو بِشَرْطِ أَلَّا تَشْتَرِي إلَّا مِنْ فُلَانٍ، أو ألَّا تَتَصَرَّفَ إلَّا فِي الخَرِّ الصَّنْعَةِ. ولَو قَالَ: قَارَضْتُكَ سَنَةً، أو بِشَرْطِ أَلَّا تَشْتَرِي إلَّا مِنْ فُلَانٍ، أو ألَّا تَتَصَرَّفَ إلَّا فِي الخَوِّ اللَّازِمَةِ، والقِرَاضُ عَقدُ جَائزٌ، فَهِي تُخْرِجُهُ عَنْ الأَحْمَرِ، فَهُوَ فَاسِدٌ"؛ لأَنَّ المِدَّةُ إِنَّا المَقْفُودِ اللَّازِمَةِ، والقِرَاضُ عَقدُ جَائزٌ، فَهِي تُخْرِجُهُ عَنْ مَوْضُوعِهِ؛ إذْ مَعْنَى المِدَّةِ أَلَّا يَجُوزَ فَسْخُ العَقدِ قَبْلَهَا، أو إذَا انْقَضَتْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَيْعُ مَا فِي يَدِهِ، وَكِلَاهُمُا مُونُوعِهِ؛ إذْ مَعْنَى المَدَّةِ أَلَّا يَجُوزَ فَسْخُ العَقدِ قَبْلَهَا، أو إذَا انْقَضَتْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَيْعُ مَا فِي يَدِهِ، وَكِلَاهُمُ مُعْنَدِ فِي القِرَاضِ. وأمَّا قَوْلُهُ: "لَا تَشْتَرِ إلَّا مِنْ فُلَانٍ" ذَلِكَ قَدْ لَا يَتَّفِقُ، فَيَتَعَذَّرُ المِقْصُودُ بِذَلِكَ وهُو الرَّبُحُ. وأمَا تَعْيِنُ النَّوعِ فَفِيهِ تَصْيِيقٌ عَلَى العَامِلِ، فَقَسَد "لِلتَّضْيِيقِ، ولَو عَيَّنَ جِنْسَ الخَرِّ جَازَ وتَعَيَّنَ؛ لأَنَّ المُقْتِصَارَ عَلَيهِ مُعْتَادً"، وهذَا إذَا كَانَ يَكُثُرُ فِي / البَلَدِ، ولَا تَضْيِيقَ فِيهِ.

"الرُّكْنُ الخَامِسُ: الصِّيغَةُ، وهُو لَفظُ المُضَارَبَةِ، أو المُقَارَضَةِ، أو المُعَامَلَةِ، وأنْ يَذْكُرَ الجُزْءَ

: 9

المَشْرُوطَ لِلعَامِل مِن الرِّبْح، وألَّا يَشْتَرطَ عَلَيهِ عَمَلًا غَيْرَ التِّجَارَةِ. قَالَ المُزَنِيُّ: لَوْ قَالَ: خُذْ هَذِهِ الأَلْفَ فَاشْتَر بِهَا هَرَوِيًّا، أَوْ مَرْوِيًّا عَلَى النِّصْفِ، كَانَ فَاسِدًا، قِيلَ: سَبَبُهُ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ لَفْظَ القِرَاضِ. وقِيلَ: أنَّهُ لَمْ يُعَيِّنْ الهَرَوِيَّ مِن المَرْوِيِّ، وكَانَ مُتَرَدِّدًا".

"النَّظَرُ الثَّانِي: فِي أَحْكَامِهِ، وهِيَ سِتَّةٌ:

الأوَّلُ: أنَّ العَامِلَ كَالوَكِيلِ، فَلَيسَ لَهُ البَيْعُ نَسِيئةً ولَا بِغَبْنِ إلَّا بِإِذْنٍ، ولَا يُسَافِرُ إلَّا بِإِذْنٍ"؛ لأنَّهُ مَأْمُورٌ بِالاحْتِيَاطِ كَالوَكِيلِ. "ثُمَّ المُؤْنَةُ فِي المَالِ إِذَا أَذِنَ"؛ لأنَّهُ لأَجْل صَلَاح المالِ، فَهُو كَكِرَاءِ الحَافِظِ، وأُحْرَةِ الحَمَّالِ. "ولَهُ الرَّدُ بِالعَيْبِ وإنْ كَرِهَ المَالِكُ؛ لأنَّ لَهُ حَقٌّ بِخِلَافِ الوكيل"، والنَّظَرُ أيْضًا مُفَوَّضٌ إِلَيهِ. "وقَوْلُهُ مَقْبُولٌ فِي التَّلَفِ والخُسْرَانِ مَعَ يَمِينِهِ؛ لأنَّهُ أَمِينٌ.

وإذا فَسَدَ القِرَاضُ، فَالرِّبْحُ كُلُّهُ لِرَبِّ المَالِ"؛ لأنَّ نَمَاءَ مَالِهِ، ومَا اسْتَحَقَّهُ العَامِل كَانَ بِحُكم العَقْدِ، فَإِذَا فَسَدَ العَقْدُ بَطَلَ الاسْتِحْقَاقُ. "والتَّصَرُّفُ صَحِيحٌ بِمُجَرَّدِ الإِذْنِ، ولِلعَامِل أَجْرُ مِثْلِهِ"؛ لأنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ إِلَّا بِعِوَض، ولَمْ يُسَلِّمْ لَهُ مَا شَرَطَ، فَهُو كَمَا إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا شِرَاءً فَاسِدًا، ثُمَّ تَلَفَ الشَّيْءُ فِي يَدِهِ، فَإِنَّ البَائعَ لَمَّا لَمْ يُسَلِّمْ لَهُ العِوَضَ المِشْرُوطَ فِي البَيْع، كَانَ لَهُ أَنْ يُلْزِمَهُ قِيمَتَهُ، كَذَلِكَ هَهُنَا.

"الثَّانِي: إنْ قَارَضَ العَامِلُ عَامِلًا آخَرَ عَلَى النَّصْفِ"، وكَانَ قِرَاضُهُ عَلَى النِّصْفِ "فَهُو ضَامِنٌ"؟ لأنَّ تَعَدِّيهُ بِدَفْع المالِ إلى غَيْرِهِ لِيَعْمَلَ فِيهِ بِغَيْرِ إذْنِ مَالِكِهِ بِمَنْزِلَةِ تَعَدِّيهِ بِأَنْ يُسَافِرَ بِهِ مِنْ غَيْرِ إذْنِهِ. "فَإِنْ رَبِحَ فَلِصَاحِبِ المَالِ شِطْرُ الرِّبْحِ عَلَى مَا شَرَطَهُ، ولِعَامِل العَامِل رُبُعُهُ، ولِلعَامِل الأوَّلِ رُبُعُهُ/"؛ لأنَّهُمَا ١٤٩/ب شَرَطًا المِنَاصَفَةَ فِيمَا يُرْزَقَانِ، فَكَأَنَّهُمَا لَمْ يُرْزَقَا إِلَّا النِّصْفَ، فَيَكُونُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ.

> "الثَّالِثُ: إذَا اشْتَرَى مَنْ يَعْتِقُ عَلَى رَبِّ المَالِ بِإِذْنِهِ عَتَقَ"، يُرِيدُ: وإنْ كَانَ فِي المالِ رِبْحٌ سَرَى إلى نَصِيبِ العَامِل، وعَتَقَ جَمِيعَهُ. "وإنْ كَانَ بِغَيْرِ إذْنِهِ، فَالمُضَارِبُ ضَامِنٌ؛ لِمُحَالَفَتِهِ الغِبْطَةَ"؛ فَإنَّ القَصْدَ بِالقِرَاضِ شِرَاءُ مَا يَرْبَحُ فِيهِ، وهذَا بِخِلَافِهِ، فَهُو مُخَالِفٌ لِلإِذْنِ "والعَبْدُ لَهُ إِنْ كَانَ الشِّرَاءُ لَهُ فِي الذِّمَّةِ"؛ لأنَّهُ لَمَّا لَمْ يَقَع الشِّرَاءُ عَمَّن اشْتَرَى لَهُ يَقَعُ عَنْهُ كمَا فِي الوَّكِيلِ. "وإنْ كَانَ بِعَيْنِ المَالِ فَهُو بَاطِلْ"؛ لأنَّهُ لَمْ يَصِحَّ لِلمَالِكِ بِسَبَبِ أَنَّهُ لَمْ يَأَذَنْ فِيهِ، ولَمْ يَصِحَّ لِلعَامِلِ أَيْضًا؛ لأَنَّهُ اشْتَرَى مَالَ غَيْرِهِ، مَا لَمْ يَأَذَنْ لَهُ الغَيْرُ فِيهِ، فَيَبْطُلُ بِكُلِّ حَالٍ. "والعَبْدُ المَأذُونُ إذَا فَعَلَ ذَلِكَ بِغَيْرِ إذْنٍ، بَطَلَ فِي أَحَدِ القَوْلَيْن كَالْعَامِلِ"؛ لأنَّهُ إنْ كَانَ بِعَيْنِ المَالِ فَهُو بَاطِلْ كَالْعَامِل، وإنْ كَانَ فِي الذِّمَّةِ، فَالْعَبْدُ لَا ذِمَّةَ لَهُ فِي الْحَالِ، ولَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَشْتَرِيَ إِلَّا لِلسَّيِّدِ، فَلَا يَكُونُ لِتَصْحِيحِهِ فِي حَقِّهِ وَحْةً. "وفِي الثَّانِي: صَحِيحٌ ويعتقُ؛ لأنَّ عِبَارَتُهُ عِبَارَةُ سَيِّدهِ، وقَد أَطْلَقَ لَفْظَ الإِذْنِ فِي الشِّرَاءِ"، وهُو لَا يَشْتَرِي إِلَّا لِلسَّيِّدِ، فَالإِذْنُ المِطْلَقُ لَهُ مِنْ جِهَتِهِ يَتَنَاوَلُ جَمِيعَ البِيَاعَاتِ، فَهُو كَمَا لَو اشْتَرَاهُ بِإِذْنِهِ.

> "الرَّابِعُ: إنِ اشْتَرَى العَامِلُ ابْنَ نَفْسِهِ، ولَا رِبْحَ فِي الْمَالِ صَحَّ"؛ إذْ لَا ضَرَرَ فِيهِ عَلى رَبِّ المالِ، وقَد اشْتَرَطَهُ وَأَمْكَنَهُ بَيْعهُ والتِّجَارَة فِيهِ، فَهُو كَالأَجْنَيِّ. "وإنْ كَانَ رَبِحٌ وقُلْنَا: لَا مِلْكَ لَهُ، فَكَذَلِكَ أَيْضًا،

وإِنْ قُلْنَا: لَهُ مِلْكَ فِي الرِّبْحِ" بِالظُّهُورِ قَبْلَ القِسْمَةِ. "عَتَقَ قَدْرُ نَصِيبِهِ"؛ لأَنَّهُ دَحَلَ فِي مِلْكِهِ/. "وَسَرَى عَلَيْهِ فِي الْبَاقِي إِنْ كَانَ مُوسِرًا، هذَا هُو الأَصَحُّ"؛ لأَنَّ العِتْقَ لَا يَتَجَرَّأَ، كَمَا قُلْنَا فِي أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ إِذَا اشْتَرَى أَبَاهُ. "وحُكمُ الزَّكَاةِ فِي الرِّبْحِ عَلَى قَوْلَيِ المِلْكِ" إِنْ قُلْنَا: يَمْلِكُ حَصَّتَهُ بِالظُّهُورِ، فَالزَّكَاةُ عَلَيهِ، وإِنْ قُلْنَا: يَمْلِكُ حَصَّتَهُ بِالظُّهُورِ، فَالزَّكَاةُ عَلَيهِ، وإِنْ قُلْنَا: لَا يَمْلِكُ إِلَّا بِالقِسْمَة، فَزَكَاةُ الجَمِيعِ عَلَى رَبِّ المِالِ.

"الخامِسُ: عَقْدُ القِرَاضِ جَائِزٌ، وأَيُّهُمَا مَاتَ انْفَسَخَ"، كَالوَكَالَةِ والشَّرِكَةِ. "فَإِنْ أَرَادَ الوَارِثُ السُتَأَنَفَ العَقْدَ عَلَى النَّقْدِ"، كَمَا فِي الابْتِدَاءِ. "ومَتَى أَرَادَ رَبُّ المَالِ عَزَلَهُ، ومَتَى أَرَادَ العَامِلُ تَرَكَ المَالِ الْعَمَلُ"، كَالوَكَالَةِ سَوَاءٌ. "ولَكِنْ عَلَيهِ تَصْبِيرُ المَالِ نَقْدًا؛ لِيَرُدَّ كَمَا قَبَضَ، إلَّا أَنْ يَرْضَى رَبُّ المَالِ الْعَمَلُ"، كَالوَكَالَةِ سَوَاءٌ. "ولَكِنْ عَلَيهِ تَصْبِيرُ المَالِ نَقْدًا؛ لِيَرُدَّ كَمَا قَبَضَ، إلَّا أَنْ يَرْضَى رَبُّ المَالِ بِأَخْذِ السِّلَعِ ولَا رِبْحَ فِيهَا"؛ لأَنَّ المِالَ حِينَئذٍ كُلَّهُ لَهُ عَلَى الْحُلُوصِ، فَيَكُونُ حُكمُهُ إلَيهِ. "فَإِنْ قَالَ العَامِلُ: تَرَكْتُ لَكَ نَصِيبِي مِن الرِّبْحِ فِي المَالِ، فَلَهُ أَلَّا يَقْبَلَ حَقَّهُ ومِلْكَهُ"، بَلْ يُطَالِبُهُ بِبَيْعِ السِّلَعِ، العَالِ، فَلَهُ أَلَّا يَقْبَلَ حَقَّهُ ومِلْكَهُ"، بَلْ يُطَالِبُهُ بِبَيْعِ السِّلَعِ، العَالِ، فَلَهُ أَلَّا يَقْبَلَ حَقَّهُ ومِلْكَهُ"، بَلْ يُطَالِبُهُ بِبَيْعِ السِّلَعِ، وَلَا لَهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى الْحَالِ اللهُ يَقْبَلُ حَقَّهُ ومِلْكَهُ"، بَلْ يُطَالِبُهُ بِبَيْعِ السِّلَعِ وَلَا الْمَالِ؛ لأَنَّهُ يَسْتَحِقُّ ذَلِكَ، وقبولُ الهبات غَيْرُ واحِبٍ.

"السّادِسُ: إِنْ تَلَفَ الأَلْفُ المَدْفُوعَةُ لِلقِرَاضِ"، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ اشْيِرَاءِ شَهْءٍ هِمَا يَنْفَسِحُ العَقْدُ وَحَدَا: أَنَّهُ يَنْفُسِحُ كَمَا قَبْلُ الشِّرَاءِ، والثَّانِ: لَا يَنْفَسِحُ الْآَنَ الشِّيَاءَ وَقَعَ لِلمَالِكِ حِينَ كَانَ المالُ وَحْفَى الشَّرَاءِ، والثَّانِ: لَا يَنْفَسِحُ الْأَنَّ الشَّرِاءَ وَقَعَ لِلمَالِكِ حِينَ كَانَ المالُ وَحَمْهَ إِنَ المَثْنَاء وَقَعَ لِلمَالِ حَينَ كَانَ المالُ الْفَلْ الشَّرَاءِ، والثَّانِ: لَا يَنْفَسِحُ الْفَا أُحْرَى لِيَصْوِفَهَا فِي ثَمَنِ المُثْتَاعِ أَو غَيْرِهِ. وَقَلَى حُكمِ القِرَاضِ، وعلى هذَا لَو دَفَعَ إِلَيهِ الْفًا أُحْرَى لِيَصْوِفَهَا فِي ثَمَنِ المُثْتَاعِ أَو غَيْرِهِ. "قَالَطَّحِيحُ: أَنَّ رَأْسَ المَالِ الْفَ"؛ لأَنَّهُ لَمْ يَتَصَرَّفْ إِلَّا فِي الْفِ وَاحِدَةٍ، وقِيل: بَلْ الْفَانِ؛ لأَنَّ التَّالِفَ القَوْلِ مِن الرَّيْحِ. "وإذَا اشْتَرَى بِالْفِ القِرَاضِ/ عَبْدًا عَينًا بِعَيْنٍ، فَلَيسَ لَهُ أَنْ يَشْتَرِي بِعَيْبِهَا شَيْنًا آخَرَا الْمُقْوَلِ الْمُولِ فِي الدِّمَةِ بِنِيَّةِ القِرَاضِ، فَكَذَلِكَ لَكُ لَكُ مُنْ التَّالِقِ الْمُؤْلِ الأَوْلِ فِي الدِّمَةِ القَوْلُ فَوْلُ العَامِلِ مَعَ يَمِينِهِ فِيمَا يَدَّعِي اللَّفْفِ، وَقَلَ الطَّرُفِ فِي الذَّمَةِ القَوْلُ وَقُلُ العَامِلِ مَعَ يَمِينِهِ فِيمَا يَدَّعِي الْفَوْلُ الْقَوْلِ الأَوْلِ ! لأَوْلِ الْمُولِ الأَوْلِ ! لأَنَّ الرَّجُوعَ عَن الإقْرَارِ لَا يُسْمَعُ. "والقَوْلُ قَوْلُ العَامِلِ مَعَ يَمِينِهِ فِيمَا يَدَّعِي النَّهُ الْعَرْفُ بِصَجِيهِ.

#### كِتَابُ الْمُسَاقَاةِ

وهِيَ مَأْخُوذَةٌ مِنْ: سَقَى النَّحْلَ والكَرْمَ؛ لأنَّ السَّقْيَ مِنْ أَهَمِّ أَمْرِهَا، وسُمِّيَتْ مَسَاقَاةً؛ لأنَّ أَهْلَ الحِجَازِ أَكْثَرَ حَاجَتِهِمْ إلى السَّقْي؛ لأنَّهُمْ كَانُوا يَسْقُونَ مِنَ الآبَارِ، فَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ، وهِيَ مُعَامَلَةٌ جَائزَةٌ، خِلَافًا لأَيْلِي عَلَيْ اللَّهِي اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللْمُ اللللْمُ الللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللللْمُ الللللللْمُ اللللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللللْمُ الللللْ

والنَّظَرُ فِي: أَرْكَانِهَا، وأَحْكَامِهَا

أمَّا الأَرْكَانُ فَأَرْبَعَةٌ:

الأوَّلُ: المَحَلُ، وهُو: النَّحْلُ والكَرْمُ، الَّذِي لَمْ تَبْرُزْ ثِمَارُهَا"؛ أمَّا النَّحْلُ فَلِلحَبِرِ المِذْكُورِ، والكَرْمُ فِي مَعْنَى النَّحْلِ؛ لِتَقَارُبِ العَمَلِ فِيهِمَا، ووجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهِمَا. "فَإِنْ أَرْطَبَتْ لَمْ يَجُزْ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ عَمَلٌ فِيهِ مَا النَّحْلِ؛ لِبَقَاءِ أَكْثَرِ العَمَلِ فِيهَا، وسَائرُ الأَشْجَارِ مُلْحَقٌ فِيهِ تَنْمِيَتُهَا، وإنْ طَلَعَتْ جَازَ فِي أَحَدِ القَوْلَيْنِ؛ لِبَقَاءِ أَكْثَرِ العَمَلِ فِيهَا، وسَائرُ الأَشْجَارِ مُلْحَقٌ بِالنَّحْلِ فِي أَحَدِ القَوْلَيْنِ"؛ قِيَاسًا عَلَى النَّحْلِ والكَرْمِ بِاعْتِبَارِ الحَاجَةِ.

"أُمَّا الأَرْضُ فَلَا تَصِحُّ المُعَامَلَةُ عَلَيْهَا لِيَكُونَ لَهُ بَعْضُ/ الزَّرْعِ"؛ يَعْنِي: للعَامِلِ، والأَرْضُ والبَذْرُ (١٥) لِمَالِكٍ واحِدٍ؛ وهِي المِزَارَعَةُ الَّتِي نَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَنْهَا، (١) وأَبُو حَنِيفَةَ قَاسَ المِسَاقَاةَ عَلَى المَزَارَعَةُ (١) لِمَالِكٍ واحِدٍ؛ وهِي المَزَارَعَةُ النَّخِيلِ بَيَاضٌ لَا يُمْكِنُ تَعَهُّدُ النَّخِيلِ دُونَهُ، جَازَ أَنْ يُعَامِلَهُ عَلَيْهِ مُزَارَعَةً (٤) "قَالَ: إلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَ النَّخِيلِ بَيَاضٌ لَا يُمْكِنُ تَعَهُّدُ النَّخِيلِ دُونَهُ، جَازَ أَنْ يُعَامِلَهُ عَلَيْهِ مُزَارَعَةً تَبَعًا للنَّخْلِ"، بِاعْتِبَارِ الحَاجَةِ؛ فَإِنَّ النَّحْلَ يَشْرَبُ شُرْبَهُ، ويُنْتَفَعُ بِتَقْلِيهِ، ولَا يُمْكِنُ إفْرَادُهُ بِالعَمَلِ. "ولَا تَجُوزُ المُزَارَعَةُ إِلَّا هَهُنَا"، وهِيَ المِفْهُومَةُ مِمَّا رُويَ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ عَلَى شِطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا

<sup>(</sup>۱) سنن الترمذي ت شاكر (۳/ ٢٥٩) رقم (١٣٨٣) – عن ابن عمر، «أن النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع» وفي الباب عن أنس، وابن عباس، وزيد بن ثابت، وجابر: هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وغيرهم: لم يروا بالمزارعة بأسا على النصف والثلث والربع، واحتار بعضهم: أن يكون البذر من رب الأرض، وهو قول أحمد، وإسحاق، وكره بعض أهل العلم المزارعة بالثلث والربع، ولم يروا بمساقاة النخيل بالثلث والربع بأسا، وهو قول مالك بن أنس، والشافعي، ولم ير بعضهم أن يصح شيء من المزارعة إلا أن يستأجر الأرض بالذهب والفضة، وحكم الألباني]: صحيح، وسنن ابن ماجه (٢/ ٨٢٤) وقم (٢٤٦٨) عن ابن عباس، «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أعطى خيبر أهلها على النصف نخلها وأرضها»، [حكم الألباني] صحيح لغيره.

 <sup>(</sup>۲) صحیح مسلم (۳/ ۱۸۶) رقم (۱۰۶۹) عن عبد الله بن السائب، قال: دخلنا علی عبد الله بن معقل، فسألناه عن المزارعة، فقال:
 زعم ثابت، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزارعة، وأمر بالمؤاجرة، وقال: «لا بأس بما».

<sup>(</sup>٣) انظر: تبيين الحقائق ٥ / ٢٨٤.

<sup>(</sup>٤) جاء في الهداية في شرح بداية المبتدي (٤/ ٣٤٣): «"قال أبو حنيفة: المساقاة بجزء من الثمر باطلة، وقالا: جائزة إذا ذكر مدة معلومة وسمى جزءا من الثمر مشاعا" والمساقاة: هي المعاملة والكلام فيها كالكلام في المزارعة. وقال الشافعي رحمه الله: المعاملة جائزة، ولا تجوز المزارعة إلا تبعا للمعاملة لأن الأصل في هذا المضاربة، والمعاملة أشبه بحا لأن فيه شركة في الزيادة دون الأصل»، وجاء في لسان الحكام (ص٨٠٥): «المساقاة هي في الأصل دفع الشجر الى من يصلحه بجزء من ثمره وهي كالمزارعة حكما وخلافا وشروطا فإن حكم المناوعة وإن الفتوى على صحتها وفي أنها باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله خلافا لهما وفي أن شروطها كشروطها».

مِنْ ثَمَرٍ وَزَرْعٍ. الْهَ**اْنْ زَرَعَ بِغَيْرِ عَقْدٍ كَانَ كَمَنْ زَرَعَ أَرْضَ غَيْرِهِ"؛** يَعْنِي: بِغَيْرِ إذْنٍ، فَيَكُونُ المَالِكُ بِالخِيَارِ بَيْنَ إِجْبَارِهِ عَلَى القَلْعِ وتَغْرِيمِهِ أُجْرَةَ المِثْلِ، وبَيْنَ إِبْقَائِهِ عَلَى أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ أُجْرَةَ المِثْلِ.

"النَّانِي: العَمَلُ، وهُو: كُلُّ مَا يَظْهَرُ تَأْثِيرُهُ فِي زِيَادَةِ الشَّمَرِ؛ مِنْ إصْلَاحِ طَرِيقِ المَاءِ، وتَصْرِيفِ الجَرِيدِ، وتَأْبِيرِ النَّحْلِ، وقَطْعِ الحَشِيشِ المُضِرِّ للنَّحْلِ، فَهُو العَمَلُ الواجِبُ عَلَى العَامِلِ"؛ لأنَّهَا مِنْ صَلَاحِ الثَّمَرَةِ، وقَدْ دَحَلَ عَلَى أَنْ يَعْمَلَ عَلَيْهَا تَصْرِيفُ الجَرِيدِ قَطْعُ السَّعَفِ اليَابِسِ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَمْنَعُ مِنْ تَسْوِيَةِ الثَّمَرَةِ، والتَّابِيرُ هُو: التَّاقِيحُ، والكُشُّ الَّذِي يُلَقَّحُ بِهِ عَلَى رَبِّ البُسْتَانِ.

"فَأَمَّا سَدُّ الْحِيطَانِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَيْهِ"؛ لأَنَّ ذَلِكَ مِنْ صَلَاحِ أَصْلِ المِالِ، فَهُو عَلَى المِالِكِ. المِالِكِ.

"قَالَ: وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ لِرَجُلٍ بُسْتَانٌ وَفِيهِ دَقَلٌ وَعَجْوَةٌ، فَشَرَطَ مِنْ صَنْفٍ أَقَلَ وَمِنْ صَنْفٍ أَكْثَرَ، جَازَ"، ويَكُونُ كَحَائطَيْنِ وَدَارَيْنِ بِكَذَا مُخْتَلِفٌ. "ولُو شَرَطَ أُجْرَةَ الأُجَرَاءِ مِنَ الثَّمَرَةِ، فَسَدَ العَقْدُ"؛ يَعْنِي: الَّذِينَ يَعْمَلُونَ مَعَهُ؛ لأنَّ العَمَلَ كُلَّهُ بِمُقْتَضَى العَقْدِ عَلَى العَامِلِ، والثَّمَرَةُ بَيْنَهُمَا، فَإِذَا شَرَطَ أَنْ يَعْمَلَ مَعَهُ الّذِينَ يَعْمَلُونَ مَعَهُ؛ لأنَّ العَمَلَ كُلَّهُ بِمُقْتَضَى العَقْدِ عَلَى العَامِلِ، والثَّمَرَةُ بَيْنَهُمَا، فَإِذَا شَرَطَ أَنْ يَعْمَلَ مَعَهُ عَنْ نَفْسِهِ بَعْضَ العَمْلِ، أَوْ شَرَطَ لِنَفْسِهِ جُزْءًا آخَرَ مِنَ التَّمَرَةِ، فَقَدْ أَسْقَطَ عَنْ نَفْسِهِ بَعْضَ العَمْلِ، أَوْ شَرَطَ لِنَفْسِهِ جُزْءًا آخَرَ مِنَ التَّمَرَةِ، وَمَدَ التَّمَرَةِ، فَلَا يَصِحُّ.

"الرَّابِعُ: الصِّيغَةُ، وهُو: أَنْ يَقُولَ: سَاقَيتُكَ عَلَى أَنْ يَكُونَ لَكَ مِنَ الثَّمَرَةِ ثُلُثٌ، أو نِصْفٌ، أو مَا شَاءَ.

ولَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِطَ الْعَامِلُ عَلَى رَبِّ البُسْتَانِ غِلْمَانًا يَعْمَلُونَ مَعَهُ، ولَا يَسْتَعْمِلُهُمْ فِي غَيْرِهِ"؛ لأنَّ

. A

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۳/ ۱۰۰) رقم (۲۳۲۹) عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: «عامل النبي صلى الله عليه وسلم خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع»، وصحيح مسلم (۳/ ۱۱۸٦) رقم (۱۰۰۱).

<sup>(</sup>٢) مستخرج أبي عوانة (٣/ ٣١٠) رقم (٣١٠) عن ابن عمر، أن النبي صلى الله عليه وسلم «ساقى يهود خيبر على الشطر مما يخرج من ثمر أو زرع»، وسنن الدارقطني (٣/ ٤٤٩) رقم (٢٩٤٨) عن ابن عمر بن الخطاب ، عن أبيه عمر ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «ساقى يهود خيبر على تلك الأموال على الشطر ، وسهامهم معلومة ، وشرط عليهم إنا إذا شئنا أخرجناكم»، جاء في البدر المنبر (٧/ ٣٤): الحديث السابع، أنه - صلى الله عليه وسلم - ساقى أهل خيبر على نصف التمر والزرع». هذا الحديث صحيح، أخرجه الشيخان من حديث ابن عمر قال: «لما افتتحت خيبر سألت اليهود رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يقرهم فيها على أن يعملوا على نصف ما يخرج منها من التمر والزرع، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: أقركم (فيها) على ذلك ما شئنا».

ذَلِكَ اسْتِعَانَةٌ بِهِمْ عَلَى العَمَل، فَهُو كَالاسْتِعَانَةِ بِثِيرَانِهِ لِإدارَةِ الدُّولَابِ.

"ونفَقَةُ الرَّقِيقِ عَلَى مَا يَتَشَارَطَانِ عَلَيْهِ"؛ فَإِنَّهَا إِنْ شُرِطَتْ عَلَى المَالِكِ فَهُو مَمْلُوكُهُ، وإِنْ شُرِطَتْ عَلَى المَالِكِ وَهِهَ مَأْوا لَهُ بِغَيْرِ عَلَى التَّامِلِ والعَمَلِ والعَمَلِ والعَمَلِ والعَمَلِ والعَمْلِ والعَمْلِ والعَمْلِ والعَمْلِ والعَمْلِ والعَمْلِ وَهِهُ وَدَّ عَلَى مَالِكِ رَحِمُهُ اللهُ؛ فَإِنَّهُ لَا يُجَوِّزُ أَنْ يَشْتَرِطَ نَفَقَةً الرَّقِيقِ عَلَى المَالِكِ. "قَالَ: وَإِنْ سَاقَاهُ عَلَى بُسْتَانٍ عَلَى الثَّلُكِ، عَلَى أَنْ يُسَاقِيه آخَرُ عَلَى النَّصْفِ، لَمْ الرَّقِيقِ عَلَى المَالِكِ. "قَالَ: وَإِنْ سَاقَاهُ عَلَى بُسْتَانٍ عَلَى الثَّلُكِ، عَلَى أَنْ يُسَاقِيه آخَرُ عَلَى النَّصْفِ، لَمْ يَعْمَلا مَعْا"؛ لأَنَّ مُوضُوعَ العَقْدِ أَنْ يَكُونَ المُعَمَلُ مِن المَالِكِ، والنَّحْلُ مِنَ المَالِكِ، فَلَو شَرَطَ العَمَلُ عَلَى المَالِكِ كَانَ تَغْيِيرًا لوَضْعِ العَقْدِ. "ولَو قَال: العَمَلِ الثَّلُكُ، والنَّ يَشُولُ مَن المَالِكِ، فَلُو شَرَطَ العَمَلُ عَلَى المَالِكِ كَانَ تَغْيِيرًا لوَضْعِ العَقْدِ. "ولَو قَال: (عَلَى أَنَّ لِلعَامِلِ، والنَّمَ لِ الشَّرْطِ، والمَّلَ عَلَى المَّلُوكِ، والْمَالُ الشَّرُطِ فَهُو المُخْتَاجُ إِلَى الدَّكُو وَنَ المَالِكِ. "ولَمَ المُنْفِ وَلَى المَالِكِ. وإِنَّا لَهُ اللّهِ اللهُ المَالِكِ. وإِنَّا المُنْفِلِ الشَّمْطِ، والمَّلَ اللهُ عَلَى المَالِكِ. وإِنَّا المَالِكِ. وإِنَّا المَالِكِ. وإِنَّا المَالِكِ. وإِنَّا المُنْفِقُ مَن المَالِكِ. وإِنَّا المَالِكِ، والمَّلَى المَنْفِقُ مَا ذَكَوْنَهُ مِنْ أَنَّ الحَدُوثَ فِي مِلْكِ المَالِكِ يُغْنِيهِ عَنْ ذِكْرِ الشَّرْطِ، فَإِذَا لَهُ يَشْرُطُ لَهُ شَيْعًا كَانَ بَاطِلًا فِي مَلْكِ المَالِكِ، والْمَرْطِ لَهُ، وَنَصِيبُ العَامِلِ، وإلَى المَالِكِ، والفَرْقُ مَا ذَكُونَهُ مِنْ أَنَّ الحَدُوثَ فِي مِلْكِ المَالِكِ يُغْنِيهِ عَنْ ذِكْرِ الشَّرْطِ لَهُ، وَنَصِيبُ العَامِلِ عَلَى المَالِكِ، والمَالِكَ، والمَالِكِ، والمَالِكِ والمَالِ المَدْونِ المَالِكِ والمَلْكِ والمَالِكِ والمَالِكِ والمَالِكِ والمَالِلُ المَدْونَ عَنْ وَمُولَ لَهُ وَصَعِيبُ العَامِلُ والمَالِ المَدْونَ فَي المَالِكِ والمَالِكَ المَالِكِ والمَالِكِ والمَالِكُ والمَالِكُ المَالِكِ والمَالِكُ والمَالِكُ والمَالِكُ وال

"وَفِي هَذِهِ الشُّرُوطِ يُقَارِبُ تَفْرِيغَ المُسَاقَاةِ المُضَارَبَةُ"؛ لِتَقَارُبِ العَقْدَيْنِ. "وَيُفَارِقُهَا فِي اللُّزُومِ والتَّأَقِيبِ.

قَالَ المُزَنِيُّ: وَلَو سَاقَاهُ سِنِينَ مَعْلُومَةً جَازَ، وَيَكُونُ المُسَاقَاةُ لَازِمَةً كَالإِجَارَةِ، بِحِلَافِ المُضَارَبَةِ، المُضَارَبَةِ"؛ لأنَّ المِسَاقَاةَ عَقْدٌ يَفْتَقِرُ إلى مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ، وهِيَ ظُهُورُ الثِّمَارِ، فَهُو كَالإِجَارَةِ بِخِلَافِ المِضَارَبَةِ، فَهُورُ الثِّمَارِ، فَهُو كَالإِجَارَةِ بِخِلَافِ المِضَارَبَةِ نَصَرُّفٌ فِي رقبة المالِ بِإذْنِ المالِكِ، فَهِيَ تُشْبِهُ الْوَكَالَةَ، والمِسَاقَاةُ عَمَلٌ عَلَى المالِ بِعِوضِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ، فَهِيَ مِثْلُ الإِجَارَةِ.

"وَلَو سَاقَاهُ عَلَى وَدِيِّ لِوَقْتٍ يُعْلَمُ أَنَّهَا لَا تُثْمِرُ إليه، لَمْ يَجُزْ"؛ لأنَّهُ دَحَلَ/ فِي المِسَاقَاةِ عَلَى أَلَّا ١٥٦/ب يَحْصُلَ لَهُ بِإِزَاءِ عَمَلِهِ شَيْءٌ، وهذَا يُنَاقِضُ العَقْدَ. والوَدِيُّ: صِغَارُ النَّحْل.

"النَّظَرُ الثَّانِي: فِي أَحْكَامِهَا، وهِيَ أَرْبَعَةٌ:

الأوَّلُ: أنَّهَا لَازِمَةٌ"، كمَا ذَكَرْنَاهُ.

"الثَّانِي: إذَا اخْتَلَفَا فِي المَشْرُوطِ، تَحَالَفَا ولِلعَامِلِ أُجْرَةُ المِثْلِ"؛ أمَّا التَّحَالُفُ فَكَالمَتِبَايِعَيْنِ إذَا اخْتَلَفَا فِي النَّمَن، وأمَّا أُجْرَةُ المِثْل إذَا تَحَالَفَا؛ فَلأنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ إلَّا بِبَدَلٍ.

"الثَّالِثُ: العَامِلُ يَمْلِكُ قِسْطَهُ مِنَ الثَّمَنِ إِذَا بِرَزَ قَوْلًا وَاحِدًا"؛ لأنَّ مُوجَبُ الشَّرْطِ أنَّ مَا حَصَلَ فَهُو بَيْنَهُمَا، وَمَا بَرَزَ مِنَ الثِّمَارِ فَقَدْ حَصَلَ.

1/104

### (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْحُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ عمدٍ بنِ يونسَ بنِ محمدٍ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِيِّ الشَّافِعِيِّ '

"الرَّابِعُ: لُو هَرَبَ العَامِلُ، اكْتَرَى عَلَيهِ لَحَاكِمُ أَجِيرًا"؛ لأنَّهُ التَزَمَ العَمَلَ بِالعَقْدِ، فَعَلَيْهِ إِثْمَامُهُ.

"ولَو أَنْفقَ رَبُّ النَّحْلِ بِغَيْرِ إذْنِ الحَاكِمِ، كَانَ مُتَبَرِّعًا"، لَا يَستَحِقُ الرُّجُوعَ بِمَا عَلَى العَامِلِ؛ لِتَقْصِيرِهِ فِي الاَسْتِئذَانِ. "قَالَ: وَلَو ظَهَرَ مِنْهُ سَرِقَةٌ وَخِيَانَةٌ فِي البُسْتَانِ، أَخْرَجَهُ الحَاكِمُ" وهَذَا بَعْدَ أَنْ يَسْتَعْدِي عَلَيهِ المُلْلِكُ؛ لأَنَّ تَرْكَهُ فِيهِ إضْرَارٌ بِالمَالِكِ. "وَاكْتَرَى أَجِيرًا عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ"؛ لأَنَّ العَمَلَ مُسْتَحَقِّ يَسْتَعْدِي عَلَيهِ المُلْلِكُ؛ لأَنَّ العَمَلَ مُسْتَحَقِّ عَلَيْهِ، ولَمَّا لَمْ يُمْكِن اسْتِيفَاؤهُ مِنْهُ بِفِعْلِهِ اسْتَوفَ بِغَيْرِهِ، واللهُ أَعْلَمُ.

### كِتَابُ الإِجَارَاتِ

اشْتِقَاقُ الإِجَارَةِ مِنَ الأُجْرَةِ، والأُجْرَةُ هِي التَّوَابُ، تَقُولُ: أَجَرَكَ اللهُ، أَيْ: أَنَابَكَ، فَكَانَت الأُجْرَةُ عِوضَ عَمَلِهِ. عِوضَ عَمَلِهِ.

"قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِنْ أَرْضَعَنَ لَكُمْ فَنَاتُوهُنَ أَجُورَهُنَ ﴾ (١) قأوجَبَ لَهُنَّ الأُحْرَةَ بِذَلِكَ؛ فَدَلَّ عَلَى جَوَازِ أَخْذِ العِوَضِ، والإِجْمَاعُ مُنْعَقِدٌ عَلَى صِحَّتِهَا، إلَّا مَا مُحْكِيَ عَنْ عَبْدِ الرَّحَمَنِ الأَصَمِّ، وهُو غَلَطٌ لَا يَمْنَعُ انْعِقَادَ الإِجْمَاع؛ لِمَا وَرَدَ فِي صِحَّتِهَا مِن النُّصُوصِ مِنَ الكِتَابِ/ والسُّنَّةِ.

"فَعَقْدُ الْإِجَارَةِ إلى مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ بِأُجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ، عَقْدٌ صَحِيحٌ لَازِمٌ" أمَّا الصِّحَةُ؛ فَلاَنَّهُ المِذْكُورَةُ، وأمَّا اللَّوْوَمُ؛ فَلاَنَّهُ بَيْعُ المَنَافِعِ، فَيَكُونُ لَازِمًا كَسَائِرِ البُيُوعِ، وأمَّا كُونُ الأُجْرَةِ مَعْلُومَةٌ؛ فَلِقَوْلِهِ ﷺ: (مَن اسْتأجرَ أَجِيرًا فَليُعلِمهُ أَجْرَهُ). وأمَّا كَوْنُ المِدَّةِ مَعْلُومَةٌ؛ فَلِأَنَّ المَنْفَعَةَ المَقْصُودَةَ بِعِذَا العَقْدِ لَا تَصِيرُ مَعْلُومَةً القَصْودَةَ بَعْذَا العَقْدِ لَا تَصِيرُ مَعْلُومَةً القَدْرِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ المِدَّةُ مَعْلُومَةً.

"وَالنَّظَرُ فِي: أَحْكَامِهَا وَأَرْكَانِهَا

أمَّا الأزَّكَانُ، فَاثْنَانِ:

الأوَّلُ: الأُجْرَةُ، وَشَرْطُهَا: مَا هُو شَرْطُ الثَّمَنِ فِي البَيْعِ" كَمَا ذَكَرْنَاهُ. "ولَا يُشْتَرَطُ قَبْضُهَا فِي المَجْلِسِ إلَّا إِذَا اسْتَأَجَرَ دَابَّةً فِي اللِّمَّةِ، فَيَكُونُ الأُجْرَةُ كَرَأْسِ مَالِ السَّلَمِ" يُشْتَرَطُ تَسْلِيمُهَا قَبْلَ المَجْلِسِ إلَّا إِذَا اسْتَأَجَرَ دَابَّةً فِي اللَّمَّةِ، فَيَكُونُ الأُجْرَةُ كَرَأْسِ مَالِ السَّلَمِ" يُشْتَرَطُ تَسْلِيمُهَا قَبْلَ الافْتِرَاقِ، كَتَسْلِيمِ رَأْسِ المَالِ فِي السَّلَمِ. "ولَا يَجُوزُ اسْتِنجَارُ الطَّحَّانِ لِطَحْنِ قَفِيزٍ، عَلَى أَنْ يَكُونَ أُجْرَتُهُ الافْتِرَاقِ، كَتَسْلِيمِ رَأْسِ المَالِ فِي السَّلَمِ. "ولَا يَجُوزُ اسْتِنجَارُ الطَّحَّانِ لِطَحْنِ قَفِيزٍ، عَلَى أَنْ يَكُونَ أُجْرَتُهُ وَمِلْكَ غَيْرِهِ، فَلُو كَنَيْعِ نِصْف مِنْ نَصْلِ الْفَصْلِ، فَهُو كَبَيْعِ نِصْفٍ مِنْ نَصْلٍ. فَيُكُونُ عَامِلًا عَلَى مِلْكِ نَفْسِهِ، ولأَنَّهُ بَاعَ جُزْءًا مَتِّصِلًا بِغَيْرِ المِيعِ قَبْلَ الفَصْلِ، فَهُو كَبَيْعِ نِصْفٍ مِنْ نَصْلٍ.

(١) الطلاق: ٦.

<sup>(</sup>٢) السنن الكبرى للبيهقي (٦/ ١٩٨) رقم (١١٦٥١)، ومعرفة السنن والآثار (٨/ ٣٣٦) رقم (١٢١١٢) عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «ومن استأجر أجيرا فليعلمه أجره»، جاء في ضعيف الجامع الصغير وزيادته (ص: ٥١) رقم (٣٥٤) - إذا استأجر أحدكم أجيرا فليعلمه أجره، (الدارقطني في الأفراد) عن ابن مسعود، [حكم الألباني] (ضعيف جدا).

<sup>(</sup>٣) شرح مشكل الآثار (٢/ ١٨٨) رقم (٧١١) عن أبي سعيد الخدري قال: " نحي عن عسب الفحل وعن قفيز الطحان " فتأملنا ذلك فوجدنا أهل العلم لا يختلفون أن معناه ما كانوا يفعلونه في الجاهلية وما يفعله أهل الجهل إلى يومنا هذا من دفع القمح إلى الطحان على أن يطحنه لهم بقفيز من دقيقه الذي يطحنه منه، فكان ذلك استئجارا من المستأجر بما ليس عنده إذا كان دقيق قمحه ليس عنده في الوقت الذي استأجر، وكان في ذلك ما قد دل أن الاستئجار لا يكون بما ليس عند المستأجر يوم يستأجر كما لا يكون الابتياع بما ليس عند المبتاع يوم يبيع، وبما ليس عند المبتاع يوم يبتاع من الأشياء التي ليست عنده مما ليس معناها معنى الأثمان كالدراهم وكالدنانير، وكما سواها من ذوات الأمثال التي قد تكون دينا في الذمم، وبالله التوفيق، جاء في خلاصة البدر المنير (٢/ ١٠٧) رقم (١٠٥٧) – حديث: النهى عن قفيز الطحان. رواه الدارقطني من رواية أبي سعيد بإسناد فيه مجهول".

"الرُّكْنُ الثَّانِي: المَنْفَعَةُ، وهُو الغَرَضُ المَقْصُودُ، وشَرْطُهُ: أَنْ يَكُونَ مَعْلُومَ الجِنْسِ، والْقَدْرِ، ومَقْدُورًا عَلَى تَسْلِيمِهِ فِي الحَالِ.

والعِلْمُ فِي اسْتِئجَارِ الأرْضِ والدَّارِ والدَّابَّةِ بِرُؤْيَتِهَا، وفِي اسْتِئجَارِ المَحَامِلِ والزَّوَامِلِ بِمُشَاهَدَةِ الرَّاكِبِ والمظَلَّةِ والظُّرُوفِ"؛ لأنَّهَا تَخْتَلِفُ وتَتَفَاوَتُ، فَلَا بُدَّ مِنْ مُشَاهَدَتِهَا.

والمحامِلُ: جَمْعُ مَعْمِلٍ، وهُو الَّذِي يُشَدُّ عَلَى الدَّابَةِ فَيَرْكَبُهُ الرَّجُلُ. والزَّوَامِلُ: جَمْعُ زَامِلَةٍ، وهِي الَّتِي تُشَدُّ عَلَى الدَّابَةِ فَيَرْكَبُهُ الرَّجُلُ. والزَّوَامِلُ: جَمْعُ زَامِلَةٍ، وهِي الَّتِي تُشَدُّ عَلَى هَا فَيُرْكَبُ فَوْقَهَا. "قَالَ: إلَّا أَنْ يُغْنِيَ إطْلَاقُ التَّسْمِيةِ عَنِ التَّقْيِيدِ مِثْلَ الغَرَائِزِ الجَبَلِيَّةِ والمَحَامِلِ العِرَاقِيَّةِ"؛ فَإِنَّهَا لَا تَتَفَاوَتُ فِي العُرْفِ تَفَاوُتًا بَيِّنًا. "وإذَا شَرَطَ مَعَ الرُّكُوبِ المَعَالِيقَ مُطْلَقًا، فَهُو بَاطِلُ إلَي العَرَاقِيَةِ"؛ فَإِنَّهَا لَا تَتَفَاوَتُ فِي العُرْفِ تَفَاوُتًا بَيِّنًا. "وإذَا شَرَطَ مَعَ الرُّكُوبِ المَعَالِيقَ مُطْلَقًا، فَهُو بَاطِلٌ فِي قَوْلٍ؛ لِلجَهْلِ"؛ فَإِنَّهَا تَخْتَلِفُ، فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَتِهَا، وذَلِكَ كَالْقِدْرِ، والقُمْقُمَةِ/ والسَّطِيحَةِ وَغَيْرِهَا. "وصَحِيحٌ فِي القَوْلِ الثَّانِي؛ لأنَّ العَادَةَ لَا تَحْفَى"

"قَالَ: ويَجُوزُ أَنْ يُكْرِيَ دَارَهُ وعَبْدَهُ مُدَّةً طَوِيلَةً إِذَا كَانَ القَدْرُ مَعْلُومًا إلى ثَلَاثِينَ سَنَةٍ"؛ لأنّها شطرُ العُمْرِ، والعَالِبُ أَنَّ الأعْيَانَ تَبْقِى هذِه المِدَّةَ عَلَى صِفَةٍ. وقَالَ فِي (الوَسِيطِ): الأصَحُّ: أَنَّهُ لَا تَقْدِيرَ فِي المِدَّةِ. "ولَا تَصِحُّ الإَجَارَةُ مُشَاهَرَةً، حَتَّى يَذْكُرَ مُدَّةً مَحْصُورَةً" مَعْلُومَةً، كَقُولِهِ: أَجَّرْتُكَ سنة كُلَّ شَهْرٍ فِي المِدَّةِ. "ولَا تَصِحُّ الإَجَارَةُ مُشَاهَرَةً، حَتَّى يَذْكُر مُدَّةً مَحْصُورَةً" مَعْلُومَةً، كَقُولِهِ: أَجَّرْتُكَ سنة كُلَّ شَهْرٍ بِدِرْهَمٍ فإنه صحيح لكونه معلوماً، ولو قال أجرتك كل شهر بدرهم، ولمَّ يَذْكُرِ السَّنَةَ، كَانَ بَحْهُولًا، فَلَا يَصِحُّ.

وَصَحَّحَ ابْنُ شُرَيْحٍ فِي الشَّهْرِ الأَوَّلِ. "ولِلزَّوْجِ أَنْ يَسْتَأْجِرَ زَوْجَتَهُ لِلإِرْضَاعِ"؛ لأَنَّ مَا وَرَاءَ الاسْتِمْتَاعِ وَصَحَّحَ ابْنُ شُرَيْحٍ فِي الشَّهْرِ الأَوْلِ. "ولِلزَّوْجِ أَنْ يَسْتَأْجِرَ زَوْجَتَهُ لِلإِرْضَاعِ"؛ لأَنَّ مَا وَرَاءَ الاسْتِمْتَاعِ مِنْ مَنَافِعِهَا غَيْر مُسْتَحَقَّةٍ لَهُ، فَهِي كَالأَجْنَبِيَّةِ فِي ذَلِكَ، وَحُكِي عَنِ العِرَاقِيِّينَ وَجْهٌ.

"وَمَهُمَا فَسَدَتِ الإِجَارَةُ، وقُبِضَ الدَّارُ، ومَصَتِ المُدَّةُ لَزِمَهُ الكِرَاءُ وَإِنْ لَمْ يَسْكُنْ"، يُرِيدُ: كِرَاءَ مِثْلِهَا؛ لأنَّ مَنَافِعَهَا تَلَقَتْ تَحْتَ يَدِهِ، فَهُوَ كَمَا لَو اسْتَوْفَاهَا بِنَفْسِهِ. "وأَمَّا كُونُهُ مَقْدُورًا فَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ لَو اكْتَرَى أَرْضًا والمَّاءُ قَائمٌ عَلَيْهِا، لَمْ يَجُزْ؛ لِتَعَدُّرِ الانْتِفَاعِ، إلَّا إِذَا عُلِمَ انْحِسَارُهُ عِنْدَ الحَاجَةِ، فَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ صَحِيحٌ"؛ لأنَّ التَّصَالَ الزَّرْعِ بِالعَقْدِ لَيسَ بِشَرْطٍ فِي صِحَةِ إِجَارَتِهِ؛ فَإِنَّهَا تُسْتَأَجُو ثُمُّ تُرْرُعُ فَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ صَحِيحٌ"؛ لأنَّ التَّمَانَ، وعَقَدَ يَوْمَنذِ فِي شَعْبَانَ فَهُو فَاسِدٌ"؛ لأنَّ ذَلِكَ عِنْزِلَةِ التَّرَاخِي فِي السَّيَةِ النَّانِيةِ عَنْ سَاعَةِ البَيْعِ. "قَالَ: وَكَذَلِكَ لَو أَجَّرَ دَارَهُ رَجُلًا سَنَةً، ثُمَّ قَالَ: أَجَرُثُكُهَا السَّنَةَ الثَّانِيَةَ عَنْ حَالَةِ العَقْدِ، ولأنَّ المَقْدَ الأولَ قَدْ السَّيَةِ النَّانِيةِ عَنْ حَالَةِ العَقْدِ، ولأنَّ المَقْدَ الأُولَ قَدْ بِكَذَا، لَمْ يَجُز عَلَى الأَصَحِّ؛ لِتَوَاصُلُ النَّهُ إِنَّ الْمَقْدِ، ولأنَّ المَقْدَ الأُولَ قَدْ يَكُونُ الاتَّصَالُ مَوجُودًا. "قَالَ: وكِرَاءُ العُقْبِ جَائِزٌ إِذَا الْحَثَرَيَا مَعًا، ثُمَّ تَقَاسَمَا إِجَارَتِهِ السَّنَةَ الأُولَى، فَيكُونُ الاتَّصَالُ مَوجُودًا. "قَالَ: وكِرَاءُ العُقَبِ جَائزٌ إِذَا الْحَثَرَيَا مَعًا، ثُمَّ تَقَاسَمَا إِخَارَتِهِ السَّيَةِ الْمُعْمَلُ وَعُمْرُو يَوْمًا، لَمْ يَجُزُ؛ لأَنَّهُ مِقْلُ إِجَارَةِ الشَّهُورِ القَابِلِ".

"النَّظَرُ النَّانِي: فِي أَحْكَامِهَا، وَهِيَ خَمْسَةٌ:

الأوَّلُ: مُطْلَقُ العَقْدِ فِي اسْتِئْجَارِ الدَّابَّةِ، يَقْتَضِي الرُّجُوعَ إلى العَادَةِ فِي مِقْدَارِ السَّيْرِ، وفِي وقْتِهِ"؛ لأنَّهَا مَعْلُومَةٌ، فَيُرْجَعُ إِلَيْهَا عِندَ الإطْلَاقِ. "وأَنْ تُعَانَ المَوْأَةُ والرَّجُلُ الضَّعِيفُ عَلى الرُّكُوبِ والنُّزُولِ"؛ لأنَّ ذَلِكَ مِنْ مُقْتَضَى التَّمْكِينِ مِن الانْتِفَاع. "قَالَ: وأنْ يُنْتَظَرَ إذَا نَزَلَ لِلطَّهَارَةِ والصَّلَاةِ"؛ إذْ لَا يُمْكِنُ ذَلِكَ عَلَى ظَهْرِ الدَّابَّةِ. "وَإِذَا اخْتَلَفَا فِي كَيْفِيَّةِ الرَّحْل، رُحِلَ لَا مَكْبُوبًا وَلَا مُسْتَلْقِيًا"؛ طَلَبًا للاعْتِدَالِ. "(والمَكْبُوبُ): أَنْ يَكُونَ المَحْمِلُ مِنْ جِهَةِ رَأْسِ الدَّابَّةِ مُسْتَفِلًا، وهُو أَشَقُ عَلَى الدَّابَةِ، و (المُسْتَلْقِي): عَكْسُهُ، وهُو أشَدُّ وأشَقُّ عَلى الرَّاكِب.

ومَهْمَا فَنِيَ الزَّادُ، أُبْدِلَ فِي أَحَدِ القَوْلَيْنِ"، كمَا يُبَدَّلُ المِتَاعُ إِذَا بَلَغَهُ فِي الطَّرِيقِ أو تَلَفَ، وفي القَّوْلِ الآخرِ: لَا يُبَدَّلُ، كَمَا لَا يُبَدَّلُ مَا يَنْقُصُ مِنْهُ يَوْمًا بِيَوْمٍ. "قَالَ: ومُقْتَضَاهَا فِي كِرَاءِ الدَّارِ: أَنْ يَكُونَ العِمَارَةُ عَلَى المَالِكِ"؛ لأنَّهُ مِنْ أَسْبَابِ التَّمْكِينِ مِن الانْتِفَاعِ. "وَعَلَيهِ كَسْحُ الثَّلْج"؛ لأنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ العِمَارَةِ. "وَعَلِ المُكْتَرِي مُؤْنَةُ الكَنْسِ، وتَنْقِيَةُ الأَتُّونِ"؛ لأَنَّ ذَلِكَ حَصَلَ بِفِعْلِهِ.

"الحُكْمُ الثَّانِي: إِذَا انْهَدَمَت الدَّارُ كُلُّهَا، انْفَسَخَ العَقْدُ" فِيمَا بَقِيَ مِن المِدَّةِ؛ لِفَوَاتِ المنفَعَةِ المِقْصُودَةِ فِيهِ. "**وَيُوزَّعُ المُسَمَّى عَلَى مَا مَضَى مِنَ المُدَّةِ وَعَلَى مَا بَقِيَ"،** كَمَا يُوَزَّعُ الثَّمَنُ/ عَلَى مَا هَلَكَ ۱۵٤/ب مِنَ المِيعِ وعَلَى مَا بَقِيَ؟ حَيْثُ قُلْنَا: يَنْفَسِخُ العَقْدُ فِيمَا هَلَكَ دُونَ مَا بَقِيَ.

> "قَالَ: وإن انْهَدَمَ بَعْضُهَا، واحْتَارَ المُكْرِي الإجَازَةَ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَوْزِيعَيْنِ: تَوْزِيعٌ عَلى الدَّارِ، وَتَوْزِيعٌ عَلَى الزَّمَانِ"؛ لأنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قِسْطًا فِي الأُجْرَةِ. "وإذَا تَلَفَت الدَّابَّةُ المُكْتَرَاةُ عَيْنُهَا، انْفَسَخَت الإجَارَةُ"، كمَا لَو تَلَفَ المِيعُ قَبْلَ القَبْضِ فِي البَيْع. "وَإِنْ كَانَتْ قَدْ وُصِفَتْ فِي الذِّمَّةِ، لَمْ يَنْفَسِخْ"؛ لأنَّ العَقْدَ لَمْ يُرَدَّ عَلَى عَيْنِهَا. "وَعَلَى المُكْتَرِي بَدَلُهَا لِبَقِيَّةِ المُدَّةِ"، كمَا لَو أَحْضَرَ المِسْلَم فِيهِ وَتَلَفَ قَبْلَ القَبْضِ. "قَالَ: وإذَا اسْتَأْجَرَ أَرْضًا فَزَرَعَ إحْدَى الغَلَّتَيْنِ، شِتَاءً أو صَيْفًا، فَغَارَ المَاءُ وَنَضَبَ، ثَبُتَ لَهُ خِيَارُ الفَسْخ"؛ لِتَعَذُّرِ المنْفَعةِ المعْقُودِ عَلَيْهَا. "وكَذَلِكَ إذا غَرَّقَهَا بَحْرٌ، فَهُو كَانْهِدَامِ الدَّارِ"، يُرِيدُ: تَنْفَسِخُ الإِجَارَةُ، والتَّوْزِيعُ كَمَا مَضَى فِي الدَّارِ. "فَإِنْ سُلِّمَت الأرْضُ وفَاتَ الزَّرْعُ بِآفَةٍ، لَمْ يَسْقُطْ مِن الكِرَاءِ شَيْءٌ"؛ لأنَّ الأرْضَ عِالِمَا. "فَهُو كَمَا لَو اكْتَرَى حَانُوتًا لِيَبِيعَ فِيهِ البَزَّ، فَاحْتَرَقَ البَزُّ. وإذَا اكْتَرَى أَرْضًا لَا مَاءَ لَهَا، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَذْكُرَ فِي الْعَقْدِ أَنْ لَا مَاءَ لَهَا، فَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ ثَبَتَ الرَّدُّ". وَقَالَ فِي (الوَسِيطِ): فَسَدَ العَقْدُ، وتُبُوتُ الرَّدِّ يَقْتَضِي عَقْدًا صَحِيحًا. "قَالَ: وَلَمْ يُغْن عِلْمُهُمَا بِهِ عَن التَّقْيِيدِ بِاللَّفْظِ؛ لأنَّ العَادَةَ كَوْنُهَا مَعَ المَاءِ؛ فَقَطْعُ العَادَةِ عَنِ العَقْدِ يَكُونُ بِاللَّفْظِ، وكَذَلِكَ أرَاضِي مِصْرَ والبَصْرَةِ عَلَى المَدِّ والجَزْرِ، بِمَنْزِلَةِ أَرْضِ لَا مَاءَ لَهَا"؛ إذْ لَا يُدْرَى أنَّ المِاءَ هَلْ يَعْلُو إلَيْهَا أَمْ لَا؟ فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِه تَحَرُّزًا مِن الغَرَر فِي العَقْدِ.

"الحُكْمُ الثَّالِثُ: المُسْتَأْجِرُ يَدُهُ يَدُ الأَمَانَةِ مَا لَم يَتَعَدَّ، وفِي الأجِيرِ المُشْتَرَكِ الَّذِي أُورِدَ العَقْدُ/ 1/100 عَلى ذِمَّتِهِ كَالقَصَّارِينَ والصَّبَّاغِينَ قَولُ: أنَّهُ يَجِبُ الضَّمَانُ"، ويَتَأَيَّدُ ذَلِك بِآثَارِ عَن الصَّحَابَةِ، وفِيهِ

مَصْلَحَةُ النَّاسِ؛ صِيَانَةً لِلمَالِ مِنْ أُجَرَاءِ السُّوءِ، ولأنَّ العَمَلَ وَجَبَ عَلَيْهِ، وإثَمَا هُو مُسْتَعِيرٌ لِلنَّوْبِ لِغَرَضِ نَفْسِهِ، حَتَّى يُوقِيِّ عَمَلَهُ، والأصَحُّ: أنَّهُ غَيْرُ ضَامِنِ؛ لأنَّهُ قَبَضَ العَيْنَ لِمَنْفَعَتِهِ ومَنْفَعَةِ المالِكِ، فَلَا يَكُونُ ضَامِنًا لَمَا كَالمِضَارِبِ. "قَالَ الرَّبِيعُ: كَانَ الشَّافِعِيُّ فَهُ يَعْتَقِدُ أَنَّ الأَجِيرَ غَيْرُ ضَامِنٍ، والقَاضِي يَقْضِي ضَامِنًا لَمَا كَالمِضَارِبِ. "قَالَ الرَّبِيعُ: كَانَ الشَّافِعِيُّ فَهُمَ يَعْتَقِدُ أَنَّ الأَجِيرَ غَيْرُ ضَامِنٍ، والقَاضِي يَقْضِي بِعِلْمِهِ، ولَكِنْ كَانَ لَا يَبُوحُ بِهِ مَخَافَةَ أُجَرَاءِ السُّوءِ وَقُضَاةِ السُّوءِ. ومَهْمَا فَرَّطَ الأَجِيرُ ضَمِنَ".

"قَالَ: ومِنَ التَّفْرِيطِ أَنْ يُبَالِغَ فِي كَبْحِ الدَّابَّةِ وَإِعْنَاتِهَا، وَإِنْ كَانَ رَائضًا فَلَا بُدَّ مِنْ زِيَادَةِ إِعْنَاتٍ، وَلَكِنَّ عَادَتَهُ أَيْضًا مَعْلُومَةٌ، ومُجَاوَزَتُهَا عُدُوانٌ. ومُعَلِّمُ الصِّبْيَانِ قَدْ يَصِيرُ مُعْتَدِيًا بِضَرْبٍ لَا يَصِيرُ الرَّائِضُ بِهِ مُتَعَدِّيًا؛ لأَنَّ الآدَمِيَّ يَتَأَدَّبُ بِالكَلَامِ"، والدَّابَّةُ لَا تَتَأَدَّبُ إِلَّا بِالضَّرْبِ، فَيَتَفَاوَتُ تَأَدُّبُهُمَا. الرَّائِضُ بِهِ مُتَعَدِّيًا؛ لأَنَّ الآدَمِيَّ يَتَأَدَّبُ بِالكَلَامِ"، والدَّابَةُ لَا تَتَأَدَّبُ إلَّا بِالضَّرْبِ، فَيَتَفَاوَتُ تَأَدُّبُهُمَا. "والخَبْزُ فِي حَالِ شِدَّةِ اسْتِيقَادِ التَّنُّورِ عُدُوانٌ. ولَو شَرَطَ أَن يَحْمِلُ عَلَى الدَّابَةِ مِئةً مَنِّ مِنْ تَبْنِ أَو قُطْنٍ، فَحَمَلَ عَلَى الدَّابَةِ مِئةً مَنِّ مِنْ حَدِيدٍ، أو شَرَطَ الحَدِيدَ فَحَمَلَ التِّبْنَ، ضَمِنَ فِي المَسْأَلَتَيْنِ؛ لأَنَّ قُطْنٍ، فَحَمَلَ عَلَيْهَا مِئةً مَنِّ مِنْ حَدِيدٍ، أو شَرَطَ الحَدِيدَ فَحَمَلَ التِّبْنَ، ضَمِنَ فِي المَسْأَلَتَيْنِ؛ لأَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ضَرَرٌ يُخَالِفُ الآخَرَ؛ لأَنَّ التِّبْنَ يَعَمُّ، والحَدِيدَ يَهُدُّ".

## [فُرُوعٌ ثَلَاثَةً] [فِي فِعْلِ المُسْتَأْجِرِ بِخِلَافِ شَرْطِ المُؤجِّرِ، وَضَمَانِهِ]

"الأوّلُ: لَو اكْتَرَاهَا لِزِرَاعَةِ القَمْحِ، فَرَرَعَهَا مَا صَرَرُهُ صَرَرُ القَمْحِ أَو أَقَلَ، فَلَا عُدُوانَ"؛ لأنَّ إِذْنَهُ فِي مِثْلِهِ، وفِيمَا هُو دُونَهُ. "وإنْ زَرَعَ مَا ضَرَرُهُ أَكْتُرُ، فَهُو مُتَعَدِّ، وَرَبُّ الأَرْضِ بِالخِيَارِ: إِنْ شَاءَ أَحَذَ الكِرَاءَ ومَا نَقَصَت الأَرْضُ عَمَّا/ يَنْقُصُهَا زَرْعُ القَمْحِ"، كمَا لَو اسْتَأْجَرَ دَابَّةً لِحِمْلِ خَسْمِنَ فَحَمَّلَهَا مِعَةً، فَإِنَّ المِلِكَ يَأْخُذُ مِنْهُ المستمَّى وأُجْرَةَ المِثْلِل للزِّيَادَةِ، كَذَلِكَ هَهُنَا يَأْخُذُ المستمَّى وأُجْرَةَ المِثْلِل للزِّيَادَةِ، كَذَلِكَ هَهُنَا يَأْخُذُ المستمَّى وأُجْرَةَ المِثْلِل للزِّيَادَةِ، وهِي أَرْشُ نُقْصَانِ الأَرْضِ. "وإنْ شَاءَ أَخَذَ كِرَاءَ مِقْلِهَا"؛ يَعْنِي: كِرَاءَ جُمُلَةِ الأَرْضِ؛ لأنَّهُ اسْتَوْقَ مِنْهَا غَيْرَ المشرُوطِ، فَهُو كَمَا لَوْ اسْتَأْجَرَهَا لِلزَّرْعِ، فَبَنَى أَوْ غَرَسَ، وإمَّا خُيِّرَ بَيْنَهُمَا؛ لأنَّ المسئلَلة تُشْبِهُ الأَصْلَيْنِ المِذَكُورَيْنِ فِيهَا، فَهِي كَمَسْأَلَةِ نَذْرِ اللِّجَاجِ، لَمَّا أَحَذَتْ شَبَهًا مِنْ نَذْرِ التَبَرُّرِ ومِن اليَمِينِ، كَانَ المُسْلَقَ بُشْبِهُ للأَصْلَيْنِ المِذَكُورَيْنِ فِيهَا، فَهِي كَمَا لَوْ اسْتَأْجَرَهَا لِلزَّرْعِ، لَمَّا أَحَذَتْ شَبَهًا مِنْ نَذْرِ التَبَرُّرِ ومِن اليَمِينِ، كَانَ المُسْتَعَى ومَا النَّوْلِ وَبَيْنَ الكَفَّارَةِ، كَذَلِ المَّرَاءَةِ إلى غَيْرِهَا، فَصَحَت الإِجَارَةُ، وقدِ اسْتَوْقَ المُنْعَة وَلَى المُعْفُودَ عَلَيْهَا وَزِيَادَةً، فَهِي عَلَى هَذَا القَوْلِ كَمَسْأَلَةِ الدَّابَةِ لَا غَيْرَ.

"الثَّانِي: لَوْ قَالَ: ازْرَعْهَا مَا شِئْتَ جَازَ. ولَوْ قَالَ: احْمِلْ عَلَى الدَّابَّةِ مَا شِئْتَ لَمْ يَجُزْ؛ لأَنَّ التَّفَاوُتَ فِي المَحْمُولِ كَثِيرٌ"؛ فَإِنَّ الأَرْضَ تَحْتَمِلُ كُلَّ شَيْءٍ، والدَّابَّةُ لَا تَحْتَمِلُ. "ولَوْ قَالَ: ازْرَعْهَا، لَمْ يَكُنْ لَهُ الغَرْسُ " حَتَّى يُحَيِّرُهُ فِي الغَرْسِ؛ لأَنَّ ضَرَرَ الغَرْسِ فَوْقَ ضَرَرِ الزَّرْعِ.

"ولَوْ قَالَ: ازْرَعْ واغْرِسْ -عَلَى مَعْنَى أَنَّ النَّصْفَ مِنْ هَذَا والنَّصْفَ مِنْ هَذَا- جَازَ"؛ لأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مَا لُوْ صَرَّحَ بِهِ، وهذَا عَلَى وَجْهٍ ضَعِيفٍ؛ فَإِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَمْنَعُونَ جَوَازَهُ؛ لِلجَهْلِ بِعَيْنِ النِّصْفِ الَّذِي يُزرَعُ، والنَّصْفِ الَّذِي يُعْرَكُ، فَإِنَّهُ لَا والنَّصْفِ الَّذِي يُغْرَسُ، ويَجْعَلُونَهُ كَقَوْلِهِ: بِعْتُكَ هَذَيْنِ العَبْدَيْنِ أَحَدُهُمَا/ بِمِئَةٍ، والآخَرُ بِخَمْسِينَ، فَإِنَّهُ لَا

٤١:

٥٦

يَصِحُّ ؛ لِعَدَمِ التَّعْيِينِ فِيهِمَا ، عَلَى أَنَّ الإطْلَاقَ قَدْ لَا يُحْمَلُ عَلَى المِنَاصَفَةِ ، فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ: بِعْتُكَ هذا العَبْدَ بِأَلْفِ مِثْقَالٍ مِنَ الذَّهَبِ والفِضَّةِ، لَا يَصِحُّ، ولَا يُجْعَلُ الثَّمَنُ مِنْهُمَا نِصْفَيْنِ، كَذَلِكَ هَهُنَا.

"الفَرْعُ الثَّالِثُ: إذَا شَرَطَ مِئةً مَنِّ، فَحَمَلَ ثَلَاثَ مِئةٍ مَنِّ فَتَلَفَتْ، ضَمِنَ ثُلُثَى قِيمَتِهَا عَلى أَحَدِ الْمَذْهَبَيْنِ"؛ تَوْزِيعًا للقِيمَةِ عَلَى المِسْتَحَقِّ وَغَيْرِ المِسْتَحَقِّ. "والنِّصْفُ عَلَى الْمَذْهَبِ الثَّانِي"؛ لأنَّهَا تَلَفَتْ بِمَضْمُونِ وَغَيْرِ مَضْمُونِ، فَهُو كَالجِرَاحَاتِ إِذَا كَانَتْ وَاحِدَةً مِنْهَا بِحَقِّ والبَاقِي بِغَيْرِ حَقِّ. "قَالَ: ولَمْ يَضْمَن الكُلِّ؛ لأنَّ الهَلَاكَ بِالحَقِّ والبَاطِل جَمِيعًا، وإنْ تَوَلَّى صَاحِبُ الدَّابَّةِ الْكَيْلَ فَزَادَ غَلَطًا أَوْ عَمْدًا، فَلَا عُدْوَانَ مِنْ جِهَةِ المُكْتَرِي، ولَهُ أَنْ يُكَلِّفَ رَبَّ الدَّابَّةِ رَدَّ تِلْكَ الزِّيَادَةِ إلى البَلَدِ الأوَّلِ، وَلَهُ تَغْرِيمُهُ قِيمَتَهَا إلى أَنْ يَرُدَّهَا لِأَجَلِ الحَيْلُولَةِ"؛ فَإِنَّهُ كَالغَاصِبِ فِي تِلْكَ الزِّيَادَةِ.

"الحُكْمُ الرَّابِعُ: إِذَا اخْتَلَفَا، فَقَالَ صَاحِبُ الثَّوْبِ: أَمَرْتُكَ بِقَطْعِهِ قَمِيصًا فَقَطَعْتَهُ قَبَاءً، وَقَالَ الْحَيَّاطُ: بَلْ أَمَرْتَنِي بِقَطْعِهِ قَبَاءً، فَأَصَحُّ القَوْلَيْنِ: أَنَّ القَوْلَ قَوْلُ المَالِكِ؛ لأنَّ الأَمْرَ صَادِرٌ مِنْ جِهَتِهِ"، فَهُو أَعْرَفُ بِكَيْفِيَّتِهِ. "والثَّانِي: أنَّ القَوْلَ قَوْلُ الخَيَّاطِ؛ لأنَّ الأصْلَ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ".

"الحُكْمُ الخَامِسُ: إذَا اكْتَرَى أَرْضًا سَنَةً لِزَرْعِ مُعَيَّنِ ولَمْ يُؤخِّرِ الزِّرَاعَةَ ولَكِنْ تَرَاحَى الإدْرَاكَ، لَمْ يَقْلَعْ، وعَلَيْهِ أُجْرَةُ مِثْل زِيَادَةِ الْمُدَّةِ"؛ لِخُلُوِّهَا عَنِ الْعَقْدِ، ولَا يَجْرِ مِنْهُ تَقْصِيرٌ. "وإنْ قَصَّرَ وأخَّرَ، أوْ زَرَعَ زَرْعًا بَطِيءَ الإِدْرَاكِ غَيْرَ الزَّرْعِ المُعَيَّنِ، فَلِرَبِّ الأرْضِ القَلْعُ/ عِنْدَ تَنَاهِي المُدَّةِ إِنْ شَاءَ، وإِنْ شَاءَ ١٥٦/ب تَرَكَهُ والْزَمَهُ أُجْرَةَ المِفْل لِزِيَادَةِ المُدَّةِ"؛ إذْ هُو غَيْرُ مَاذُونِ فِي تِلْكَ الزِّيَادَةِ. "قَالَ: وإن اكْتَرَى أرْضًا لِلبِنَاءِ أَوْ لِلغِرَاسِ، ثُمَّ كَلَّفَهُ القَلْعَ" بَعْدَ انْقِضَاءِ المِدَّةِ، ولَمْ يَجْرِ بَيْنَهُمَا شَرْطُ القَلْع. "فَتَفْصِيلُهُ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي (الْعَارِيَّةِ)"، وهُو إِذَا وَقَّتَ الْعَارِيَّةَ، ولَمْ يُقَيِّده بِشَرْطِ القَلْع، فَإِنهُ لَا يَمْلِكُ أَنْ يَقْلَعَهُ بَعْدَ المِدَّةِ بَحَّانًا، كَذَلِكَ هَهُنَا. "واللهُ أَعْلَمُ".

# كِتَابُ إحْيَاءِ المَوَاتِ وتَمَلُّكِ المُبَاحَاتِ

المَوَاتُ: الأَرْضُ الَّتِي لَيْسَ لَهَا مَالِكٌ، ولَا بِمَا عِمَارَةٌ.

"قَالَ: والمُبَاحَاتُ أَرْبَعَةٌ: الأَرْضُ، ومَنَافِعُهَا، ومَعَادِنُهَا، ومِيَاهُهَا.

الأوَّلُ: الأرْضُ، وهِيَ تُمْلَكُ بِالإحْيَاءِ.

والنَّظَرُ فِي المُحْيَا والإحْيَاءِ:

أمَّا المُحْيَا: فَكُلُّ أَرْضٍ مُنفَكَّةٍ عَن اخْتِصَاصِ ذِي حُرْمَةٍ، وهُو المَوَاتُ الَّذِي قَالَ فِيهِ رَسُولُ اللهِ

﴿ وَمَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتةً فَهِيَ لَهُ ﴾ . (١) والأرْضُ المُيْتةُ: هِيَ الَّتِي عَلَى أَصْلِ خِلْقَتِهَا، لَيسَتْ مِلْكًا لِأَحَدٍ،

وإحْيَاؤَهَا: أَنْ يُنْشِىءَ هِمَا أَثَرًا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُحْتَصِّ هِمَا، وإلْحَاقُهَا بِالأرَاضِي المِمْلُوكَةِ "قَالَ: والاحْتِصَاصُ خَمْسَةٌ:

الأوّلُ: المِلْكُ، فَعَامِرُ بِلَادِ المُسْلِمِينَ لِمُلَّاكِهَا، لَا يَجْرِي فِيهَا الإحْيَاءُ والإقطاعُ"، قَالَ عَلَىٰ (لَا يَجِلُ مَالُ الْمِيءِ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطِيبِ نَفْسٍ مِنهُ). (١) "قَالَ: وَكَذَلِكَ مَا كَانَ عَامِرًا فِي الإسْلَام، ثُمَّ صَارَ خَرَابًا، فَإِنَّهُ بَاقٍ عَلَى مِلْكِهِ، فَكَانَ لَهُ أَوْ لِوَرَثَةِ المَالِكِ" إِنْ كَانَ مَيْتًا "أَوْ لِلمُسْلِمِينَ" إِنْ لَمْ يَكُنْ وَارِث، وَلَيسَ مِنْ جُمْلَةِ المَواتِ. "وَإِن انْدَرَسَتْ عِمَارَتُهَا؛ خِلَافَ مَا قَالَهُ أَبُو حَنِيفَةً -رَحِمَهُ اللهُ"، والدَّلِيلُ عَلى وَلِيسَ مِنْ جُمْلَةِ المُواتِ. "وَإِن انْدَرَسَتْ عِمَارَتُهَا؛ خِلَافَ مَا قَالَهُ أَبُو حَنِيفَةً -رَحِمَهُ اللهُ"، والدَّلِيلُ على وَلِيسَ مِنْ جُمْلَةِ المُواتِ. "وَإِن انْدَرَسَتْ عِمَارَتُهَا؛ خِلَافَ مَا قَالَهُ أَبُو حَنِيفَةً -رَحِمَهُ اللهُ"، والدَّلِيلُ على ذَلِكَ مَفْهُومُ قَوْلِهِ عَيْنٍ: (مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فِي غَيْرِ حَقِّ مُسْلِمٍ، فَهُو أَحَقُ بِهَا). (١) "قَالَ: وَيَلْتَحِقُ

-

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۳/ ۱۰٦) ورأى ذلك على في أرض الخراب بالكوفة موات وقال عمر: «من أحيا أرضا ميتة فهي له» ويروى عن عمرو بن عوف، عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال: «في غير حق مسلم، وليس لعرق ظالم فيه حق» ويروى فيه عن جابر: عن النبي صلى الله عليه وسلم، وسنن أبي داود (۳/ ۱۷۸) رقم (۳۰ ۷۳) عن سعيد بن زيد، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «من أحيا أرضا ميتة فهي له، وليس لعرق ظالم حق»، [حكم الألباني]: صحيح، وسنن الترمذي ت شاكر (۳/ ۲۰٦) رقم (۱۳۷۹) عن جابر بن عبد الله، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من أحيا أرضا ميتة فهي له»: هذا حديث حسن صحيح. [حكم الألباني]: صحيح، جاء في خلاصة البدر المنير (۲/ ۱۰۹)، كتاب إحياء الموات، رقم (۱۲۱۰): "حديث سعيد بن زيد أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، قال: "من أحيا أرضا ميتة فهي له وليس لعرق ظالم فيها حق". رواه أبو داود والترمذي، وقال: حسن".

<sup>(</sup>۲) مسند أحمد ط الرسالة (۳۶/ ۲۹۹)، حديث عم أبي حرة الرقاشي، رقم (۲۰۹۹) — من حديث طويل عن أبي حرة الرقاشي، عن عمه، (إنه لا يحل مال امرئ إلا بطيب نفس منه)، قال المحققون: "صحيح لغيره مقطعا، وهذا إسناد ضعيف لضعف علي بن زيد، وهو ابن جدعان". جاء في خلاصة البدر المنير (۲/ ۸۸) رقم (۱۹۹۱): "حديث: "لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه"، رواه الدارقطني من رواية أنس وابن عباس وأبي حرة الرقاشي عن عمه وعمرو بن يثربي وروا ه البيهقي في خلافياته من رواية أبي حميد الساعدي وعبد الله بن السائب، عن أبيه عن حده وقال: إسناده هذا حسن، قال: وحديث أبي حرة يضم إليه حديث عكرمة وعمر بن يثربي فيقوي. قلت: ورواه الحاكم من حديث ابن عباس بلفظ: "لا يحل لامرئ من مال أحيه إلا ما أعطاه عن طيب نفس". ثم قال: وقد احتج البخاري بأحاديث عكرمة، ومسلم بأحاديث أبي أويس وسائر رواته متفق عليهم".

<sup>(</sup>٣) صحيح البخاري (٣/ ١٠٦) ورأى ذلك على في أرض الخراب بالكوفة موات وقال عمر: «من أحيا أرضا ميتة فهي له» ويروى عن عمرو بن عوف، عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال: «في غير حق مسلم، وليس لعرق ظالم فيه حق» ويروى فيه عن جابر: عن النبي

بِالْمَعْمُورِ مَا يُصْلِحُهَا مِنْ حَرِيمٍ، ومَسِيلِ مَاءٍ، وَطَرِيقٍ، ومَطْرَحِ تُرَابٍ، فَالْمَالِكُ أَوْلَى بِهَا" لَا مُنَازَعَةَ لِأَحْدِ فَيهَا؛ لِأَنَّهَا مِلْكُهُ، فَلَا تَحِلُّ لِغَيْرِهِ؛ لِلحَدِيثِ المِذْكُورِ: (إلَّا بِطِيبِ نَفْسِ مِنهُ). (١)

"الثّاني: عَامِرُ بِلَادِ المُشْرِكِينَ إِذَا فُتِحَتْ عُنْوةً، فَهِيَ لِلغَانِمِينَ؛ لِإخْتِصَاصِهِمْ بِهَا"، كَسَائرِ الغَنَائمِ. "وأمّّا مَوَاتُهُمْ: فَإِنْ كَانُوا يُدَافِعُونَ"؛ أَيْ: يُحَارِبُونَ. "عَنْهُ كَمَا يُدَافِعُونَ عَنِ العَامِرِ، فَالغَانِمُونَ فِيهَا كَالمُتَحَجِّرِينَ لِلمَوَاتِ"، يَكُونُ ذَلِكَ أَحَصَّ بِمِمْ مَا رَغِبُوا فِي عِمَارَتِهِ؛ لأنَّ اسْتِيلَاءَهُمْ عَلَيْهِ يُفِيدُهُمْ فَيها كَالمُتَحَجِّرِينَ لِلمَوَاتِ"، يَكُونُ ذَلِكَ أَحَصَّ بِمِمْ مَا رَغِبُوا فِي عِمَارَتِهِ؛ لأنَّ اسْتِيلَاءَهُمْ عَلَيْهِ يُفِيدُهُمْ هَذَا الاخْتِصَاصُ دُونَ اخْتِصَاصِ المُلْكِ؛ فَإِنَّهُ لمَّ يَكُنْ مَثْلُوكًا لِأُولِئِكَ، فَتَنْتَقِلُ إِلى هَوَلَاءِ. "وإنْ كَانُوا لَا يُدَا للاخْتِصَاصُ دُونَ اخْتِصَاصِ المُلْكِ؛ فَإِنَّهُ لمَّ يَكُنْ مَثْلُوكًا لِأُولِئِكَ، فَتَنْتَقِلُ إِلى هَوَلَاءِ. "وإنْ كَانُوا لَا يُدَافِعُونَ عَنِ المَوَاتِ، فَهِي كَمَوَاتِ دَارِ الإسْلَامِ يَشْتَرِكُ فِيهَا المُسْلِمُونَ، وإنْ فُتِحَتْ بَلْدَةٌ صُلْحًا، فَكَذَلِكَ التَّفْصِيلُ فِي مَوَاتِهِمْ"؛ لأنَّ الصَّلْحَ والغُنْوَةَ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ.

"الثَّالِثُ: مَا أَقْطَعَهُ السُّلْطَانُ مِنَ المَوَاتِ يَخْتَصُّ بِهِ المُقْطَعُ وَإِنْ كَانَ قَرِيبًا مِنَ العُمْرَانِ"؛ لأنَّ الغَرَضَ مِنَ الإقْطَاعِ أَنْ يَكُونَ صَاحِبُهُ أُوْلَى بِهِ مَا دَامَ رَاغِبًا فِي العِمَارَةِ، وَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ تَحَجَّر، حَتَّى لَوْ أَرَادَ الغَرَضَ مِنَ الإقْطَاعِ أَنْ يَكُونَ صَاحِبُهُ أُوْلَى بِهِ مَا دَامَ رَاغِبًا فِي العِمَارَةِ، وَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ تَحَجَّر، حَتَّى لَوْ أَرَادَ بَيْعَهُ كَانَ عَلَى وَجْهَيْنِ كَالمَتِحَجِّر. وَقَوْلُهُ: "وَإِنْ كَانَ قَرِيبًا مِنَ العُمْرَانِ"، يُرِيدُ: يَجُوزُ إقْطَاعُهُ، وإِنْ كَانَ إلى جَنْبِ قَرْيَةٍ عَامِرَةٍ، أَو نَهْرٍ أَوْ غَيْرِهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ مَرَافِقِ ذَلِكَ العَامِرِ؛ لأنَّ الحَبَرَ عَامٌ فِي القَرِيبِ وَالبَعِيدِ، " وقَدْ رُويَ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْ أَقْطَعَ دُورًا بَيْنَ ظَهْرَانِي عِمَارَةِ الأَنْصَارِ. (٣)

"قَالَ: وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ إحْيَاؤُهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ"؛ لِاحْتِصَاصِهِ بِهِ/.

۱۵۷/ب

صلى الله عليه وسلم، جاء في خلاصة البدر المنير (٢/ ١١٠) رقم (١٦٦٦): "حديث: "من أحيا أرض ميتة في غير حق مسلم فهي له"، رواه أبو داود من رواية أسمر بن مضرس الطائي ولفظه: "من سبق إلى ما لم يسبقه إليه مسلم فهو له" وذكره ابن السكن في سننه الصحاح كذلك".

<sup>(</sup>١) سبق تخريجه .

<sup>(</sup>٢) «من أحيا أرضا ميتة فهي له".

<sup>(</sup>٣) مشكاة المصابيح (٢/ ٩٠٥) رقم (٢٠٠٤) وروي في «شرح السنة» : أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع لعبد الله بن مسعود الدور بالمدينة وهي بين ظهراني عمارة الأنصار من المنازل والنخل فقال بنو عبد بن زهرة: نكتب عنا ابن أم عبد فقال لهم رسول الله: «فلم ابتعثني الله إذا؟ إن الله لا يقدس أمة لا يؤخذ للضعيف فيهم حقه»، جاء في التلخيص الحبير ط العلمية (٣/ ١٥١) رقم (١٢٩٩) حديث أقطع النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن مسعود الدور وهي بين ظهراني عمارة الأنصار من المنازل وقال في موضع آخر منه إنه صلى الله عليه وسلم أقطع الدور البيهقي من طريق الشافعي عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن يحبي بن جعدة أتم منه وهو مرسل ولا يقال لعل يحبي سمعه من ابن مسعود فإنه لم يدركه، نعم وصله الطبراني في الكبير من طريق عبد الرحمن بن سلام عن سفيان مسعود فيمن أقطع عن جعدة عن هبيرة بن يريم عن ابن مسعود قال لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة أقطع الدور وأقطع ابن مسعود فيمن أقطع فقال له أصحابه يا رسول الله نكبه عنا قال فلم بعثني الله إذا إن الله لا يقدس أمة لا يعطون الضعيف منهم حقه وإسناده قوي".

"الرَّابِعُ: حِمَى رَسُولِ اللهِ عَلَى، وقَدْ حَمَى عَلَى النَّقِيعِ، بِالنُّونِ، عَلَى عِشْرِينَ مِيلًا أَو يَحُو ذَلِكَ مِنَ اللَّهِ يَبُو أَلْ النَّعْمِ المُسْلِمِينَ وَحَيْلِهِمْ"، ومَا حَكَمَ بِهِ النَّبِيُ عَلَى نَصَّ، فَلَا يَجُوزُ اقْطَاعُهُ أَيْضًا"؛ قِيَاسًا عَلى حَمَى النَّبِيِّ عَلَى النَّعِيِّ عَمَرَ بْنِ الخَطَّابِ عَلَى اللَّبِيِّ عَلَى المَسْلِمِينَ وَحَيْلِهِمْ"، ومَا حَكَمَ بِهِ النَّبِيُ عَلَى نَصُّ، فَلَا يَجُوزُ إِقْطَاعُهُ أَيْضًا"؛ قِيَاسًا عَلى حَمَى النَّبِيِّ عَلَى النَّبِيِّ عَلَى اللَّبِيِّ عَمَرَ عَمَرَ بْنِ الخَطَّابِ عَلَى الْاجْتِهَادِ" لِخَيْلِ المِحَاهِدِينَ، ونَعَمِ الجُزْيَةِ، وإبِلِ الصَّدَقَةِ. "فِي الْوَيَّهُورُ لِغَيْرٍ عُمَرَ عَمَرَ عَمَرُ بْنُ الخَطَّابِ عَلَى إلاجْتِهَادِ" لِخَيْلِ المِحَاهِدِينَ، ونَعَمِ الجُزْيَةِ، وإبِلِ الصَّدَقَةِ. "فِي الْوَيْبَةُ وَلِمَ اللهِ عَلَى الْمَعَلِقِ المَعْمَلِ عَمَرَ عَمَرَ عَمَرُ مِنَ الْائمَةِ الْحِمَى بِالاجْتِهَادِ" لِخَيْلِ المِحَاهِدِينَ، ونَعَمِ الجُزْيَةِ، وإبِلِ الصَّدَقَةِ. "فِي أَوْيَهُ وَلِيَ الطَّوْلَيْنِ"، كَمَا حَمَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَلَى، ((٢) وَلَى مَا كَانَ لِمَصَالِحِ المِسْلِمِينَ، قَامَت الأَنْمَةُ فِيهِ الْعَلَيْقِ اللَّهِ عَلَى الْمُعَلِقِ اللهِ عَلَى هَذَا الْقَوْلَيْنِ"، كَمَا حَمَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَلَى، (رُويَ ذَلِكَ عَن رَسُولِ اللهِ عَلَى هَذَا النَّيِّ عَلَى اللهَ عَلَى اللهِ عَلَى اللهَ عَلَى اللهَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهَ عَلَى اللهَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهَ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

"الخَامِسُ: مَا سَبَقَ إِلَيْهِ المُتَحَجِّرُ فَهُوَ أُوْلَى بِهِ"، قَالَ ﷺ: (مَنْ سَبَقَ إِلَى مَا لَمْ يُسبَقْ إليهِ فَهُوَ أَحَقُّ اللهِ فَهُوَ أَحَقُّ النَّكِ المُقْعَةِ الَّتِي أَرَادَهَا"؛ لِيَصِيْرَ أُوْلَى بِمَا.

"فَإِنْ طَالَ الزَّمَانُ وَلَمْ يَعْمُرْ وَلِلنَّاسِ إلَيْهَا حَاجَةٌ، كَلَّفَهُ السُّلْطَانُ أَنْ يَعْمُرَهُ أَوْ يَنْحَرِفَ عَنْهَا حَتَّى يَعْمُرَهُ عَيْرُهُ"؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ تَضْيِيقًا عَلَى النَّاسِ فِيمَا هُمْ مُشْتَرِكُونَ فِيهِ، فَهُوَ كَمَنْ وَقَفَ فِي طَرِيقٍ ضَيِّقٍ أَوْ مَشْرَعَةِ مَاءٍ يَمْنَعُ بِهِ غَيْرَهُ.

<sup>(</sup>١) صحيح البخاري (٣/ ١١٣) رقم (٢٣٧٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن الصعب بن حثامة، قال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا حمى إلا لله ولرسوله» وقال: بلغنا «أن النبي صلى الله عليه وسلم حمى النقيع»، وأن عمر «حمى السرف والربذة».

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (٣/ ١١٣) رقم (٢٣٧٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن الصعب بن جثامة، قال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا حمى إلا لله ولرسوله» وقال: بلغنا «أن النبي صلى الله عليه وسلم حمى النقيع»، وأن عمر «حمى السرف والربذة». (٣) سبق تخريجه.

<sup>(</sup>٤) سنن أبي داود (٣/ ١٧٧) رقم (٢٠٧١) - عن عقيلة بنت أسمر بن مضرس، عن أبيها أسمر بن مضرس، قال: أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فبايعته، فقال: «من سبق إلى ماء لم يسبقه إليه مسلم فهو له» قال: فخرج الناس يتعادون يتخاطون، [حكم الألباني]: ضعيف، والمعجم الكبير للطبراني (١/ ٢٨٠) رقم (٨١٤) جاء في التلخيص الحبير ط العلمية (٣/ ١٤٩) رقم (١٢٩٥) - حديث "من أحيى أرضا ميتة في غير حق مسلم فهي له" البيهقي من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف وقد تقدم عزوه لغيره. حديث من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو له أبو داود من حديث أسمر بن مضرس قال البغوي لا أعلم بهذا الإسناد غير هذا الحديث وصححه الضياء في المختارة".

"النَّظَرُ الثَّانِي: فِي الإحْيَاءِ

وَهُوَ غَيْرُ جَائْزٍ لِللِّمِّيِّ فِي بِلَادِ الإِسْلَامِ"؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَصَّ بِذَلِكَ المِسْلِمِينَ؛ خِلَافَ مَا قَالَ أَبُو (١) حَنِيفَةَ –رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ ، والدَّلِيلُ/ عَلَيهِ قَوْلُهُ ﷺ: (مَوَتَانِ الْأَرْضِ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، ثُمَّ هِيَ لَكُمْ مِنِّي). 1/101 ولِأَنَّهَا مِنْ حُقُوقِ الدَّارِ ، والدَّارُ لِلمُسْلِمِينَ ، فَكَذَلِكَ حُقُوقُهَا.

> مَوَتَانُ الأرْضِ: هِيَ الأرْضُ الَّتِي لَمْ تُحْيَا ۚ وَقَوْلُهُ: (هِيَ لَكُمْ مِنِّي) ۚ أَيْ: إِذْ بِي لَكُمْ فِي تَمَلُّكِهَا بِالْإِحْيَاءِ ۗ بِمُنْزِلَةِ العَطِيَّةِ مِنِي، فَأَنَا الَّذِي أُعْطِيكُمْ إِيَّاهَا. "قَالَ: والمُسْلِمُ غَيْرُ مُفْتَقِرٍ فِيهِ إلى إذْنِ الإمَامِ"؛ لِعُمُوم الْحَبَرِ؛ (٣) وِلأَنَّهُ تَمَلُّكُ مُبَاحٍ، فَهُو بِمَنْزِلَةِ الاصْطِيَادِ والاحْتِطَابِ.

> "وَصُورَةُ الْإِحْيَاءِ فِي كُلِّ شَيْءٍ: مَا يَلِيقُ بِهِ؛ فَإِنْ أَرَادَ دَارًا فَبِبِنَاءِ الدَّارِ، والْإحْيَاءُ لِلْمَاشِيَةِ أَنْ تَحْظُرَ"، فَيَمْلِك بِالْحِظَارِ. "فَإِذَا جَعَلَهَا حَظِيرَةً مَلَكَ"؛ لأنَّهُ لَا يَكُونُ مُرَاحًا إلَّا بِهِ. "وتَمَلُّكُ الأرْض لِلزَّرْعِ بِأَنْ يَحْرُثَ وَيَسْقِى وَإِنْ لَمْ يَزْرَعْ عَلَى الأَصَحِّ"؛ لأنَّ الْإِحْيَاءَ يَتِمُّ بِذَلِكَ، والزَّرْءُ فِيهِ بِمَنزِلَةِ السُّكْنَى فِي الدَّارِ ، فَلَا مَعْنَى لِاعْتِبَارِهِ. "ويَمْلِكُ لِلْغِرَاسِ بِأَنْ يَحْرُثَ وَيَسْقِى وإنْ لَمْ يَغْرِسْ كَذَلِكَ". وَقِيلَ: اعْتِبَارُ الغِرَاسِ أَوْلَى مِنَ الزَّرْعِ؛ لأنَّ عِمَارَةَ الأرْضِ لِلغِرَاسِ لَا تَتِمُّ بِدُونِ الغِرَاسِ، وعِمَارَتَهَا لِلزَّرْعِ تَتِمُّ بِأَنْ تُهَيَّأُ لَهُ، وَإِنْ لَمْ تُزْرَعِ الْمِبَاحُ.

> > "الثَّانِي: مَنَافِعُ الأرَاضِي المُشْتَرَكَةِ:

كَمَقَاعِدِ الْأَسْوَاقِ، فَيَجُوزُ فِيهِ الإِقْطَاعُ بِالارْتِفَاقِ لَا لِلتَّمْلِيكِ"، إذَا كَانَ الطَّرِيقُ فِيهَا مُحْتَمَلَةٌ لِلقُعُودِ. "وَكَذَا أَبْنِيَةُ العَرَبِ وَفَسَاطِيطِهِمْ، فَإِذَا ارْتَحَلُوا مُنْتَجِعِينَ اسْتَوَى النَّاسُ فِي مَوَاضِع فَسَاطِيطِهِم"؛ لِانْقِطَاع حُقُوقِهِمْ عَنْهَا بِالارْتِحَالِ. "قَالَ: وَمَنْ سَبَقَ إلى مَقْعَدٍ فِي السُّوقِ وَقَامَ عَنْهُ عَشِيَّةً لِيَعُودَ غُدُوةً، فَهُو أَوْلَى إِذَا عَادَ"؛ لأنَّ ذَلِكَ القَدْرَ مُعْتَادٌ. "وَإِنْ فَارَقَهُ أَيَّامًا لِعُذْرٍ، فَكَذَلِكَ"؛ لأنَّ اخْتِصَاصَهُ بِهِ كَانَ بِإِفْطَاع/ ولَمْ يزَلْ عَنْهُ ذَلِكَ. "قَالَ: وَإِنْ أَعْرَضَ إعْرَاضًا، عَادَ إلى الأصْلِ". "قَالَ: وَأَمَّا مَنْ قَعَدَ فِي المَسْجِدِ مَقْعَدًا، فَلَيسَ أَوْلَى بِهِ إِذَا عَادَ" لِصَلَاةٍ أُخْرَى؛ إِذْ لَا غَرَضَ فِيهِ. "إِلَّا أَنْ يَقُومَ لِرَعَافٍ ومَا

۱۵۸/ ب

<sup>(</sup>١) جاء في مختصر القدوري (ص١٤٠): «ويملك الذمي بالإحياء كما يملك المسلم».

<sup>(</sup>٢) السنن الكبرى للبيهقي (٦/ ٢٣٧) رقم (١١٧٨٣) عن ابن طاووس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من أحيا ميتا من موتان الأرض فله رقبتها، وعادي الأرض لله ولرسوله، ثم لكم من بعدي " ورواه هشام بن حجير عن طاووس فقال: " ثم هي لكم مني "، ومعرفة السنن والآثار (٩/ ٩) رقم (١٢١٨٢) عن طاووس: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من أحيا مواتا من الأرض فهو له، وعادي الأرض لله ولرسوله، ثم هي لكم مني». جاء في خلاصة البدر المنير (٢/ ١٠٩) رقم (١٦٦٤): "حديث: "موتان الأرض لله ولرسوله، ثم هي لكم مني" "أيضا المسلمون". رواه البيهقي أيضا إلى قوله ولرسوله" وزاد بدل الباقي: "فمن أحيا منها شيئا فهو له" من رواية طاووس، عن ابن عباس، ثم قال: تفرد به معاوية بن هشام مرفوعا موصولا. قلت: هو صدوق وهو من رجال الصحيح".

<sup>(</sup>٣) «من أحيا مواتا من الأرض فهو له، وعادي الأرض لله ولرسوله، ثم هي لكم مني».

أَشْبَهَهُ، فَيَكُونُ حِينَئدٍ أَوْلَى بِهِ إِذَا عَادَ"؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: (إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنْ بَحْلِسِهِ فِي المِسْجِدِ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ (١) إِذَا عَادَ إِلَيْهِ).

"المُبَاحُ الثَّالِثُ: المَعَادِنُ، وهِيَ ثَلَاثَةٌ:

الأوَّلُ: المَعَادِنُ الظَّهِرَةُ، مِثْلَ مَعْدِنِ المِلْحِ، والكِبْرِيتِ، والمُومْيَاءِ، والنَّفْطِ، ومَا لَا يَنْقَطِعُ.
فَحُكْمُهَا: أَلَّا يَجُوزَ إِقْطَاعُهَا وَتَمَلُّكُهَا، بَلْ هِيَ كَالْمَاءِ الْعِدِّ"؛ أَيْ: الدَّائِمِ الَّذِي لَا انْقِطَاعَ لِمَادَّتِهِ، وَمُعْدُ وَالبِعْرِ. "يَسْتَوِي فِيهِ النَّاسُ؛ هذَا حُكْمُ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ فِي مِلْحِ مَأْرِبَ حِينَ اسْتَقْطَعَهُ كَمَاءِ العَيْنِ والبِعْرِ. "يَسْتَوِي فِيهِ النَّاسُ؛ هذَا حُكْمُ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ فِي مِلْحِ مَأْرِبَ حِينَ اسْتَقْطَعَهُ اللهُ عَلَيْ فَي اللهِ عَلَيْ فِي مِلْحِ مَأْرِبَ وَينَ اللهَ اللهِ عَلَيْ فَي اللهِ عَلَيْ فِي مِلْحِ مَأْرِبَ وَينَ السَّيْطِينَ اللهُ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ فِي مِلْحِ مَالِتِهِ وَلَا اللهِ عَلَيْهُ وَقِيلَ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْهُ وَلَا إِذَنْ إِلَّهُ كَالمَاءِ العِدِّ. فَقَالَ التَّلِيُّ إِنَّهُ إِلَى مُن حَمَّالٍ"، وأَرَادَ النَّبِيُ عَلَيْ أَنْ يُقْطِعَهُ إِيَّاهُ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُ كَالمَاءِ العِدِّ. فَقَالَ التَلْيَقِينَ (فَلَا إِذَنْ). مَالْمُهُ إِلْمُومَى إِلْخِحَازِ.

"قَالَ: ثُمَّ إِنْ تَسَابَقَ رَجُلَانِ، فَأَوَّلُهُمَا أَوْلَى بِأَنْ يَأْخُذَ"؛ لِلْحَبَرِ الْمَتَقَدِّمِ؛ وهُو قَوْلُهُ الطَّيِّيِّمِ: (مَنْ سَبَقَ إِلَى مَا لَمُ يُسْبَقُ إِلَيْهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ). "ثُمَّ الثَّانِي يَلِيهِ، فَإِنْ كَانَ مَعَ الأَوَّلِ حِمَارٌ فَأَخَذَ وِقْرًا فَأَرَادَ مُلَازَمَةَ المَعْدِنِ حَتَّى يَرْجِعَ حِمَارُهُ مِرَارًا وَيَمْنَعُ الثَّانِي، لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ"؛ لأنَّ سَبْقَهُ لَا يَكُونُ إلَّا بِوِقْرٍ مُلَازَمَةَ المَعْدِنِ حَتَّى يَرْجِعَ حِمَارُهُ مِرَارًا وَيَمْنَعُ الثَّانِي، لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ"؛ لأنَّ سَبْقَهُ لَا يَكُونُ إلَّا بِوِقْرٍ

<sup>(</sup>١) صحيح مسلم (٤/ ١٧١٥) رقم (٢١٧٩) عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «إذا قام أحدكم» وفي حديث أبي عوانة «من قام من مجلسه، ثم رجع إليه فهو أحق به»، والأدب المفرد مخرجا (ص: ٣٨٨) رقم (١١٣٨)، [قال الشيخ الألباني] : صحيح، جاء في البدر المنير (٧/ ٧٧)، الحديث السابع عشر، أنه – صلى الله عليه وسلم – قال: «إذا قام أحدكم (من) مجلسه في المسجد فهو أحق به إذا عاد إليه»، هذا الحديث تبع في إيراده كذلك الغزالي في «وسيطه» وهو تبع فيه إمامه؛ فإنه أورده كذلك في «نهايته» وقال: إنه صح عنه. وكذا وقع في أصل «الروضة» أنه حديث صحيح كما قاله الإمام، والحديث ثابت بدون لفظ «المسجد» في «صحيح مسلم» من حديث أبي هريرة أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: «إذا قام أحدكم من مجلسه ثم رجع إليه فهو أحق به» وفي رواية له: «من قام من مجلسه ثم رجع إليه فهو أحق به»، ووقع في «المطلب» لابن الرفعة عزوه إلى البخاري أيضا، ولعله من طغيان القلم، وقد شهد الحميدي وعبد الحق في جمعهما لأحاديث الصحيحين بأنه من أفراد مسلم، وأن البخاري لم يخرجه".

<sup>(</sup>٢) مصنف ابن أبي شببة (٦/ ٤٧٣) رقم (٣٣٠٣) عن أبيض بن حمال، أنه استقطع النبي صلى الله عليه وسلم، الملح الذي بمأرب، فأراد أن يقطعه، فقال رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم، إنه كالماء العد فأبي أن يقطعه "، والسنن الكبرى للنسائي (٥/ ٣٣٦) رقم (٥/٣٣) عن أبيض بن حمال، قال: أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاستقطعته الملح الذي بمأرب فأقطعنيه، فقال رجل: يا رسول الله إنه كالماء العد قال: «فلا إذا»، والسنن الكبرى للبيهقي (٦/ ٢٤٧) رقم (١١٨٢٩) قال الأصمعي: الماء العد: الدائم الذي لا انقطاع له، وهو مثل ماء العين وماء البئر، حاء في التلخيص الجبير ط العلمية (٣/ ١٥٣) رقم (١٣٠٣): "حديث أن أبيض بن حمال المازي استقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم ملح مأرب فأراد أن يقطعه ويروى فأقطعه فقبل إنه كالماء العد قال فلا إذا الشافعي عن ابن عيينة عن معمر عن رجل من أهل مأرب عن أبيه أن الأبيض بن حمال سأل فذكره سواء ورواه أصحاب السنن الأربعة من طريق محمد بن يجبي بن قيس المازي عن أبيه عن سمي بن قيس عن شمير عن أبيض وطرقه النسائي وصححه ابن حبان وضعفه ابن القطان. تنبيه العد بكسر العبن المهملة الدائم الذي لا انقطاع لمادته وجمعه أعداد وقبل العد ما يجمع ويعد ورده الأقرع بن ورحح الأول ومارب غير مهموز على وزن ضارب موضع بصنعاء. فائدة الذي قال للنبي صلى الله عليه وسلم ذلك هو الأقرع بن حابس بينه الدارقطني في روايته".

<sup>(</sup>٣) سبق تخریجه .

أَوْ وِقْرَيْنِ، والبَاقِي بَيْنَهُمَا عَلَى السَّوَاءِ. "وَإِنْ تَسَاوَيَا، أَقْرَعْنَا بَيْنَهُمَا، أَوْ قَسَمْنَا بَيْنَهُمَا مَا فِيهِ"؛ لأَنَّهُ لَا مَزِيَّةَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الآخِرِ. "وَمِلْكُ هذَا المَعْدِنِ لَا يُتَصَوَّرُ إلَّا بِأَنْ يُحْيِيَ أَرْضًا فَيَظْهَرَ فِيهَا مَعْدِنَ، أَوْ مُزِيَّةً لِأَحْدِهِمَا عَلَى الآخِرِ. "وَمِلْكُ هذَا المَعْدِنِ لَا يُتَصَوَّرُ إلَّا بِأَنْ يُحْيِيَ أَرْضًا فَيَظْهَرَ فِيهَا مَعْدِنَ، أَوْ تُقَسَّمَ الْعَنَائِمُ، فَتَقَعُ فِي قِسْم وَاحِدٍ أَرْضٌ مَمْلُوكَةٌ لَا فِيهَا مَعْدِن عِدٌ"؛ فَإِنَّهُ يَمْلِكُ فِي هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ، وم ١/أَ تُقَعَ فِي قِسْم وَاحِدٍ أَرْضٌ مَمْلُوكَةٌ لَا فِيهَا مَعْدِن عِدٌ"؛ فَإِنَّهُ يَمْلِكُ فِي هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ، وم ١/أَ تَعَالَى مِنْ أَجْزَاءِ الأَرْضِ.

"الثّاني: المَعْدِنُ البَاطِنُ الَّذِي يَحْتَاجُ إلى حَفْرِهِ لِاسْتِحْرَاجِ مَا فِي بَاطِنِهِ، كَالذَّهَبِ وَالفِضَّةِ، فَإِذَا لَمْ يَعْمَلْ عَلَيهِ جَاهِلِيٌّ، فَيَجُوزُ لِلْإِمَامِ إِقْطَاعُهُ"؛ لأنَّهُ يَفْتَقِرُ الانْتِفَاعُ بِهِ إلى المؤنِ، فَهُو كَمَوَاتِ الأرْضِ. "وَتَمَلُّكُ رَقَبَتِهِ بِالْحَفْرِ، كَمَا يُمْلَكُ المَوَاتُ بِالْإِحْيَاءِ فِي أَحَدِ القَوْلَيْنِ، ولَا تُمْلَكُ فِي القَوْلِ الثَّانِي؛ وَتَمَلُّكُ رَقَبَتِهِ بِالْحَفْرِ، كَمَا يُمْلَكُ المَوَاتُ بِالْإِحْيَاءِ فِي أَحَدِ القَوْلَيْنِ، ولا تُمْلَكُ فِي القَوْلِ الثَّانِي؛ لأَنَّ المَقْصُودَ مِنْهُ مَا فِيهِ"، وَهُو يَعْتَاجُ فِي كُلِّ سَاعَةٍ إلى عَمَلٍ لِيُنْتَفَعَ بِهِ، فَلَا يَتْبُتُ إحْيَاوُهُ؛ يَخِلَافِ المُوَاتِ فَإِنَّ المِحْمَارَةُ، وهذَا المُوَاتِ فَإِنَّ المِحْمَارِةُ وَاحِدَةٍ، ولِأَنَّ الإحْيَاءَ الَّذِي يُمُلَكُ بِهِ هُو العِمَارَةُ، وهذَا إِنَّ المُقْصُودَ مِنْهُ نَفْسُهُ، وَيَتْبُتُ إحْيَاوُهُ بِمَرَّةٍ وَاحِدَةٍ، ولِأَنَّ الإحْيَاءَ الَّذِي يُمُلَكُ بِهِ هُو العِمَارَةُ، وهذَا إِنَّا يُنْتَفَعُ بِتَحْرِيهِ.

"القَّالِثُ: المَعْدِنُ البَاطِنُ الَّذِي عَمِلَ فِيهِ جَاهِلِيٌّ وَعَمَّرَهُ، فَفِي جَوَازِ إِقْطَاعِهِ قَوْلَانِ" أَحَدُهُمَا: يَجُوزُ كَالْقِسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ. والثَّانِي: لَا يَجُوزُ ؛ لِظُهُورِ حَالِهِ، فَهُو كَالمِعْدِنِ الظَّاهِرِ. "وَإِنْ جَوَّزَ، فَفِي مِلْكِ رَقَبَتِهِ كَالْقِسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ. والثَّانِي: لَا يَجُوزُ ؛ لِظُهُورِ حَالِهِ، فَهُو كَالمِعْدِنِ الطَّاهِرِ. "وَإِنْ جَوَّزَ، فَفِي مِلْكِ رَقَبَتِهِ قَوْلَانِ، كَمَعَادِنِ الإسْلَامِ".

## [فَرْغٌ] [هِبَةُ مَا فِي المَعْدِنِ غَيْرُ جَائزَةٍ]

"لَا يَجُوزُ هِبَةُ مَا فِي الْمَعْدِنِ"؛ لِحَهَالَتِهِ. "فَإِنْ قَالَ: مَا أَخْرَجْتَ فَهُو لَكَ، فَأَخْرَجَ بِإِذْنِ الْمَالِكِ، لَمُ يَكُنْ لَهُ؛ لأَنَّهُ هَبَةٌ مَجْهُولَةٌ لَا تَسْلِيمَ فِيهَا، وَلَا يَسْتَحِقُّ أُجْرَةَ المِثْلِ عَلَى الأَصَحِّ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَطْمَعْ فِي كُنْ لَهُ؛ لأَنَّهُ هَبَةٌ مَجْهُولَةٌ لَا تَسْلِيمَ فِيهَا، وَلَا يَسْتَحِقُ أُجْرَةَ المِثْلِ عَلَى الأَصَحِّ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَطْمَعْ فِي عِوْضٍ"؛ فَإِنَّهُ عَمِلَ لِنَفْسِهِ، وَلَمْ يُوجَدْ مِنَ المِالِكِ إلَّا لَجُرَّدَ إذْنٍ وَإِبَاحَةٍ، فَكَأَنَّهُ أَبَاحَ لَهُ العَمَلَ.

"الْمُبَاحُ الرَّابِعُ: الْمِيَاهُ، وَهِي أَرْبَعَةٌ:

الأوَّلُ: مَاءُ بِنْرٍ حَفَرَهُ الرَّجُلُ فِي مِلْكِهِ واسْتَنْبَطَ مَاءَهُ، فَهُو مِلْكٌ لَهُ عَلَى الاخْتِصَاصِ، ولَهُ مَنْعُ النَّاسِ عَنْهُ مُطْلَقًا، وهَذَا أَخَصُّ المِيَاهِ"، كَمَا لَوْ ظَهَرَ فِيهِ مَعْدِنْ.

"الثَّانِي: مَاءُ قَنَاةٍ حَفَرَهَا الرَّجُلُ، فَهُوَ مَمْلُوكٌ لِلحَافِرِ، وَحَقُّ النَّاسِ فِيهَا ثَابِتٌ بِقَدْرِ شُرْبِهِمْ وَطَهَارَتِهِمْ فَقَطْ؛ لأنَّ/ المَنْعَ مِنْهَا تَعَنُّتُ؛ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثَةٍ: الْمَاءُ، ١٥٩ / بِ وَالْكَلَأُ؛ (المَوقَدَةَ فَي الفَلَاةِ".

<sup>(</sup>۱) مسند الحارث = بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث (۱/ ٥٠٨) رقم (٤٤٩) عن أبي حداش قال: كنا في غزاة فنزل الناس منزلا فقطعوا الطريق ومدوا الحبال على الكلأ ، فلما رأى ما صنعوا قال: سبحان الله لقد غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم غزوات

"الثَّالِثُ: مَاءُ بِغْرٍ حَفَرَهَا الرَّجُلُ فِي البَادِيَةِ، فَهُو أُولَى بِهَا، ولَيسَ لَهُ أَنْ يَمْنَعَ فَضْلَ مَائِهَا مَاشِيَةَ الْغَيْرِ؛ فَإِنَّهُ مَهْمَا مَنَعَ المَاشِيَةَ أَنْ تَشْرَبَ مِنْ بِغْرِهِ، عَجَزَ أَرْبَابُهَا عَنَ الرَّعْيِ حَوَالَيْهَا، فَكَانَ قَدْ مَنَعَ الغَيْرِ؛ فَإِنَّهُ مَهْمَا مَنَعَ اللهُ فَضْلَ رَحْمَتِهِ يَوْمَ الكَلاَّ المُشْتَرَكَ؛ قَالَ عَلِيْ: (مَنْ مَنَعَ فَضْلَ مَائِهِ لِيَمْنَعَ بِهِ الْكَلاَّ، مَنَعَهُ الله فَضْلَ رَحْمَتِهِ يَوْمَ الكَلاَّ المُشْتَرَكَ؛ قَالَ عَلِيْ: (مَنْ مَنَعَ فَضْلَ مَائِهِ لِيَمْنَعَ بِهِ الْكَلاَّ، مَنَعَهُ الله فَضْلَ رَحْمَتِهِ يَوْمَ الكَلاَ المُشْتَرَكَ؛ قَالَ عَلِيْةِ أَنْ يُعِيرَهُ دَلْوَهُ وَرِشَاءَهُ، وَلَا أَنْ يُعْطِيَهُمْ مَا اسْتَقَاهُ"؛ لأَنَّ ذَلِكَ مِلْكُهُ لَا حَقَّ اللهِ عَلَيْهِ أَنْ يُعِيرَهُ دَلْوَهُ وَرِشَاءَهُ، وَلَا أَنْ يُعْطِيَهُمْ مَا اسْتَقَاهُ"؛ لأَنَّ ذَلِكَ مِلْكُهُ لَا حَقَّ لِأَحَدِ فِيهِ.

"الرَّابِعُ: الْوَادِي، وهُو أَعَمُّ المِيَاهِ، وَلَا مِلْكَ لِأَحَدٍ فِيهِ إِلَّا حَقُّ المَالِكِ، فَمَنْ كَانَ أَرْضُهُ أَقْرَبُ إِلَى فَمِ الوَادِي، فَهُو أَحَقُّ حَتَّى يَسْقِي أَرْضَهُ، وَتَمَامُ شِرْبِهِ: أَنْ يَبْلُغَ المَاءُ الجَدْرَ، وأَقَلُ حَقِّهِ: أَقَلُ السَّقْيِ"، والجَدْرُ بِسُكُونِ الدَّالِ، وَيُرْوَى بِالذَّالِ المِعْجَمَةِ؛ وَهُو الجِدَارُ. "ثُمَّ يُرْسِلُ المَاءَ إِلَى جَارِهِ"؛ هَكَذَا السَّقْيِ"، والجَدْرُ بِسُكُونِ الدَّالِ، وَيُرْوَى بِالذَّالِ المِعْجَمَةِ؛ وَهُو الجِدَارُ. "ثُمَّ يُرْسِلُ المَاءَ إِلَى جَارِهِ"؛ هَكَذَا كَعَبْ اللّهَ فِيهِ إِلَى الكَعْبِ، ثُمَّ النَّبِيُّ عَلَيْ فِي شِرْبِ نَهْرٍ مِنْ سَيْلٍ: أَنَّ لِلأَعْلَى أَنْ يَشْرَبَ قَبْلَ الأَسْفَلِ، وَيَجْعَلَ المَاءَ فِيهِ إِلَى الكَعْبِ، ثُمَّ يُرْسِلُهُ إِلَى الأَسْفَلِ، وَيَجْعَلَ المَاءَ فِيهِ إِلَى الكَعْبِ، ثُمَّ يُرْسِلُهُ إِلَى الأَسْفَلِ، وَيَجْعَلَ المَاءَ فِيهِ إِلَى الكَعْبِ، ثُمَّ يُرْسِلُهُ إِلَى الأَسْفَلِ اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى النَّبِيُ عَلِيْ إِلَى الكَعْبِ، ثُمَّ النَّبِيُ عَلِيهِ. وَرُويَ: أَنَّ الزُّبَيْرَ وَرَجُلًا مِنَ الأَنصَارِ تَنَازَعَا فِي شِرَاجِ الحَرَّةِ، فَقَالَ النَّبِي عَلِيهِ. وَرُويَ: أَنَّ الزُّبَيْرَ وَرَجُلًا مِنَ الأَنصَارِ تَنَازَعَا فِي شِرَاجِ الحَرَّةِ، فَقَالَ النَّبِي عَلَيْنِ وَاللّهُ أَلَى الْأَسْفَلِ الْمُعَلَى الْمُعَلَى الْمُاءَ عَتَى يَبْلُغَ الجُدْرَ، ثُمُّ أَرْسِلِ الْمَاءَ إِلَى جَارِكَ). "واللهُ أَعْلَمُهُ".

فسمعته يقول: «الناس شركاء في ثلاث في الماء والكلأ والنار»، جاء في التلخيص الحبير ط قرطبة (٣/ ١٤٣) رقم (١٣٣٨): "حديث: «الناس شركاء في ثلاث: في الماء، والكلأ، والنار» وكرره في الباب. ابن ماجه من حديث ابن عباس بلفظ: «المسلمون» وفيه عبد الله بن خراش متروك، وقد صححه ابن السكن، ورواه الخطيب، عن ابن عمر، وزاد: «والملح»، وفيه عبد الحكم بن ميسرة راويه عن مالك وهو عند الطبراني بسند حسن، عن زيد بن جبير، عن ابن عمر كالأول، وله عنده طرق أخرى، ولابن ماجه من حديث أبي هريرة بسند صحيح: «ثلاث لا يمنعن: الماء، والكلأ، والنار» ولأبي داود من حديث بحيسة، عن أبيها «أنه قال: يا رسول الله؛ ما الشيء الذي لا يحل منعه؟ قال: الماء ثم أعاد فقال: الملح» وفيه قصة، وأعله عبد الحق، وابن القطان بأنها لا تعرف، لكن ذكرها ابن حبان وغيره في الصحابة، ولابن ماجه من حديث عائشة «أنها قالت: يا رسول الله ما الشيء الذي لا يحل منعه؟ قال: الماء، والملح، والملح، والملاح، والملح، والملاح، والمار» – الحديث – وإسناده ضعيف".

- (۱) مسند أحمد ت شاكر (٦/ ٢٢٩ ٢٢٩) رقم (٦٦٧٣) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن حده، عن النبي -صلي الله عليه وسلم -، قال: "من منع فضل مائه، أو فضل كلئه، منعه الله فضله يوم القيامة".، قال المحقق" إسناده صحيح"، حاء في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٤/ ١٢٤)، [باب فضل الماء والكلإ وما لا يحل منعه]، رقم (٦٠٠٦) «عن عبد الله بن عمرو أنه كتب إلى عامل له على أرض: أن لا تمنع فضل المائك، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " من منع فضل الماء ليمنع به فضل الكلإ منعه الله فضله يوم القيامة» "، ورقم (٦٦٠٧) وفي رواية: " «من منع فضل مائه أو فضل كلئه» "، رواه أحمد، وفيه محمد بن راشد الخزاعي، وهو ثقة، وقد ضعفه بعضهم".
- (٢) صحيح البخاري (٣/ ١٨٧) رقم (٢٧٠٨) حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، عن الزهري، قال: أخبرني عروة بن الزبير، أن الزبير، كان يحدث: أنه خاصم رجلا من الأنصار قد شهد بدرا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في شراج من الحرة، كانا يسقيان به كلاهما، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للزبير: «اسق يا زبير، ثم أرسل إلى جارك»، فغضب الأنصاري، فقال: يا رسول الله، آن كان ابن عمتك؟ فتلون وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم قال: «اسق، ثم احبس حتى يبلغ الجدر»، فاستوعى رسول الله صلى

### كِتَابُ الْوَقْفِ

"قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ لِعُمَرَ بْنِ الْحَطَّابِ ﴿ فِي حَظِّهِ مِنْ أَرَاضِي خَيْبَرَ ؛ رَحَبِّسِ الأَصْلَ وَسَبِّلِ الشَّمَرَةَ)"، وَذَلِكَ انَّ عُمَرَ عَلَيْهُ أَتِى النَّبِيَّ عَلَيْ وَكَانَ قَدْ مَلَكَ مِعَة سَهْمٍ مِنْ خَيْبَرَ ، بِالْقِسْمَةِ والا بْتِيَاعِ - ١٩٦٠، وَكَانَ قَدْ مَلَكَ مِعَة سَهْمٍ مِنْ خَيْبَرَ ، بِالْقِسْمَةِ والا بْتِيَاعِ - ١٩٦، وَقَلْ أَرَدْتُ أَنْ أَهْرُبَ بِهِ إِلَى اللهِ تَعَالَى، فَقَالَ الطَّيْلِينَ (حَبِّسِ الأَصْلَ وَقَدْ أَرَدْتُ أَنْ أَهْرُبَ بِهِ إِلَى اللهِ تَعَالَى، فَقَالَ الطَّيْلِينَ (حَبِّسِ الأَصْلَ ) وَقَدْ أَرَدْتُ أَنْ أَهْرُبَ بِهِ إِلَى اللهِ تَعَالَى، فَقَالَ الطَيْلِينَ (حَبِّسِ الأَصْلَ) وَقَدْ أَرَدْتُ أَنْ أَهْرُبَ بِهِ إِلَى اللهِ تَعَالَى اللهِ عَنْ بَاقِيَةً لَا تَتَطَرَّقُ إِلَيْهَا وَسَبِّلِ الثَّمَرَةَ) وَقَدْ النَّاقِلَةِ لِلأَمْلَاكِ. وأَصْلُ الحَبْسِ: المَنْعُ.

و (سَبِّلِ الثَّمَرَةَ)؛ أي: اجْعلْهَا فِي سَبِيلِ اللهِ. والسَّبِيلُ: الطَّرِيقُ.

"والنَّظَرُ فِي: أركانِ الوَقْفِ، وَأَحْكَامِهِ

أمَّا الأزْكَانُ، فَأَرْبَعَةٌ:

الأوَّلُ: المَوْقُوفُ، وهُو: كُلُّ عَيْنٍ يُقْصَدُ مَنْفَعَتُهَا مَعَ بَقَائِهَا، فَيَجُوزُ وَقْفُ المَنْقُولَاتِ والحَيَوَانَاتِ"؛ لأنَّ قَوْلُهُ عَلَى: (حَبِّسِ الأَصْلَ وَسَبِّلِ الثَّمَرَةَ) يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، وَقَدْ قَالَ الطَّيْلَا فِي حَالِدٍ: (إِنَّهُ حَبَّسَ أَدْرَاعَهُ، وَأَعْبُدَهُ فِي سَبِيلِ اللهِ). وَرُويَ: (وَأَعْتُدَهُ) حَبَّسَ أَدْرَاعَهُ، وَهُو مَا يَعُدُّهُ الإِنْسَانُ مِنْ (إِنَّهُ حَبَّسَ أَدْرَاعَهُ، وَأَعْبُدَهُ فِي سَبِيلِ اللهِ). وَرُويَ: (وَأَعْتُدَهُ)

الله عليه وسلم حينئذ حقه للزبير، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ذلك أشار على الزبير برأي سعة له وللأنصاري، فلما أحفظ الأنصاري رسول الله صلى الله عليه وسلم، استوعى للزبير حقه في صريح الحكم، قال عروة: قال الزبير: «والله ما أحسب هذه الآية نزلت إلا في ذلك»: {فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم} [النساء: ٦٥] الآية، وصحيح مسلم (٤/ ١٨٢٩).

<sup>(</sup>۱) سنن النسائي (٦/ ٢٣٢) رقم (٣٦٠٤) عن عمر، رضي الله عنه، قال: جاء عمر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله، إني أصبت مالا لم أصب مثله قط، كان لي مائة رأس فاشتريت بما مائة سهم من خيبر من أهلها، وإني قد أردت أن أتقرب بما إلى الله عز وحل، قال: «فاحبس أصلها، وسبل الثمرة»، [حكم الألباني] صحيح، مسند الشافعي – ترتيب سنجر (٣/ ٥)، باب تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة، رقم (١٠٦١) – أخبرنا الشافعي رضي الله عنه، قال: أخبرنا سفيان، عن عبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر: أن عمر ملك مائة سهم من خيبر اشتراها فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله، إني أصبت ما لم أصب مثله قط، وقد أردت أن أتقرب به إلى الله تعالى، فقال: «حبس الأصل وسبل الثمرة»، جاء في البدر المنير (٧/ ٩٩): "هذا الحديث صحيح".

<sup>(</sup>٢) سبق تخريجه أعلاه.

<sup>(</sup>٣) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (٤/ ١٨) رقم (٦٨٢٦) عن أبي هريرة، أن النبي صلى الله عليه وسلم ندب الناس في الصدقة فأتي، فقيل: يا رسول الله هذا أبو جهم بن حذيفة وخالد بن الوليد وعباس عم رسول الله صلى الله عليه وسلم قد منعوا الصدقة، فقال: «ما ينقم ابن جميل منا إلا أنه كان فقيرا، فأغناه الله ورسوله، وأما خالد بن الوليد فحبس أدراعه، واعتده في سبيل الله، وأما عباس عم رسول الله صلى الله عليه وسلم فهي عليه ومثلها معها»، والمختصر النصيح في تحذيب الكتاب الجامع الصحيح (٢/ ٢٤٤)، باب العروض في الزكاة، وقال طاوس: قال معاذ لأهل اليمن: ائتوني بعرض ثياب خميص أو لبيس في الصدقة مكان الشعير والذرة، أهون عليكم، وخير

سِلَاحٍ، وَدَوَابٌ، وَآلَاتِ الحَرْبِ وغَيْرِهِ.

"الثّانِي: المَوْقُوفُ عَلَيْهِ، وَهُو: أَن يَكُونَ غَيْرَ الوَاقِفِ مِمَّنْ يَنْتَفِعُ بِالْوَقْفِ، فَلَو وَقَفَ عَلَى نَفْسِهِ، لَمْ يَصِحَّ! إِذْ لَا يَتَحَدَّدُ مِمَّنْ عَلَيْهِ إِلَّا مَنْعِ التَّصَرُّفِ، ولَمْ يُوضَعُ العَقْدُ لِمَنْعِ التَّصَرُّفِ، وَلاْ تَهْ عَقْدُ مَعْ التَّصَرُّفِ، وَلاَ تَعْفِيهِ مِنَ الوَقْفِ نَفْقَةً، بَطَلَ فِي أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ! وَلَا مَعْنَى لِتَمْلِيكِهِ نَفْسَهُ مَالَ نَفْسِهِ، وقدْ ذَكَرْنَا وَحْهَ بُطْلَانِهِ، فَكَذَلِكَ هَهُنَا.

"الثَّالِثُ: الصِّيغَةُ: وَصَرِيحُهَا أَنْ يَقُولَ: وَقَفْتُ، أَوْ حَبَّسْتُ، أَوْ تَصَدَّقْتُ صَدَقَةً مُسَبَّلَةً، أَوْ مُوضُوعٌ لَهُ، وأَمَّا "حَبَّسْتُ"؛ مَوْفُوفَةً، أَوْ مُوَبُّرَةً، أَوْ مُحَرَّمَةً، اوْ مُحَبَّسَةً"، أمَّا "وَقَفْتُ"؛ فَلاَنَّهُ لَفْظٌ/ مَوْضُوعٌ لَهُ، وأمَّا "حَبَّسْتُ"؛ فَلاَنَّهُ وَرَدَ فِي الخَبَرِ، وَأمَّا "تَصَدَّقْتُ"، فَهُوَ كِنَايَةٌ، وَلَكِنْ إِذَا اقْتَرَنَ بِهِ أَحَدُ هَذِهِ الأَلْفَاظِ الخَمْسَةِ المِذْكُورَةِ، فَهُو لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ الْوَقْفِ، فَيَكُونُ أَيْضًا صَرِيحًا فِيهِ.

٦١

"قَالَ: وَلَا يَصِيرُ المِلْكُ فِي البَاطِنِ وَقْفًا بِمُجَرَّدِ الإِقْرَارِ حَتَّى يَتَلَفَظَّ بِلَفْظِ الوَقْفِ مُخْتَارًا"؛ لأنَّ الإِقْرَارَ إِخْبَارٌ عَنْهُ صِدْقًا، فَلَا يَكُونُ وَقْفًا فِي البَاطِنِ وإنْ كَانَ عَمْكُومًا بِهِ فِي ظَاهِرِ الشَّرْعِ. "وكَذَلِكَ سَائِرُ الأَقَارِيرِ".

"قَالَ: وَفِيهِ شَرْطَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مُؤبَّدَ الآخَرِ "كَالْفُقَرَاءِ، والمِجَاهِدِينَ، وَطَلَبَةِ العِلْمِ. "فَإِنْ وَقَفَ عَلَى قَوْمٍ يَنْقَطِعُ وَجُودُهُمْ، لَمْ يَصِعَ "؛ لأَنَّ المُقْصُودَ بِالوَقْفِ: أَنْ يَتَّصِلَ الثَّوَابُ عَلَى الدَّوَامِ، وَهَذَا لَا يَكُونُ فِي المُنْقَطِعِ النَّقَابُ عَلَى الدَّوَامِ، وَهَذَا لَا يَكُونُ فِي المُنْقَطِعِ النَّوَابُ عَلَى الدَّوَامِ، وَهَذَا لَا يَكُونُ فِي المُنْقَطِعِ النَّقَابُ عَلَى الدَّوَامِ، وَهَذَا لَا يَكُونُ فِي المُنْقَطِعِ النَّقَاءِ.

"الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلَ الأُوَّلِ، فَلَا يَجُوزُ الوَقْفُ عَلَى وَلَدٍ سَيُولَدُ لَهُ، إلَّا أَنْ يَقِفَهَا عَلَى مَالِكِ مَنْفَعَةٍ يَوْمَ يَقِفُ" بِأَنْ يَكُونَ مَوْلُودًا حَيًّا. "ثُمَّ يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ مَنْ سَيُولَدُ لَهُ مِنْ بَعْدُ"؛ لأَنَّهُ عَقْدُ تَمْلِيكِ مَنْفَعَةٍ وَلَا بُدَّ لَهُ مِمَّنْ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مَالِكًا حَالَ التَّمْلِيكِ، والمِعْدُومُ لَا يَمْلِكُ شَيْعًا، فَلَا يَصِحُّ الوَقْفُ عَلَيْهِ، كَالْهِبَةِ والصَّدَقَةِ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ مَوْجُودًا يَوْمَ الوَقْفِ، ثُمَّ يَدْخُلُ فِيهِ المِعْدُومُ تِبْعًا لِلمَوْجُودِ فَذَلِكَ مَا يَقْتَضِيهِ العَقْدُ؛ وَهُو الاتِّصَالُ عَلَى الدَّوَامِ.

"الرَّابِعُ: الوَاقِفُ، وَهُو: كُلُّ مَنْ لَهُ أَهْلِيَّةُ التَّبَرُّعِ، فَلَوْ وَقَفَ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ، يَكُونُ مِنْ ثُلُثِهِ؛ لأَنَّهُ تَبَرُّعٌ، كَالْهِبَةِ وَالوَصِيَّةِ".

"النَّظَرُ الثَّانِي: فِي أَحْكَامِهِ، وَهِيَ خَمْسَةٌ:

لأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «فأما خالد فقد احتبس أدراعه وأعبده في سبيل الله».

۱٦١/ب

الأوَّلُ: أَنْ يَتْبَعَ شَرْطُ الوَاقِفِ إِذَا قَالَ: يُسَوَّى بَيْنَ الذُّكُورِ والإِنَاثِ/ أَوْ يُفَضِّلُ"؛ لأنَّهُ مَالٌ يُسْتَحَقُّ بِشَرْطِهِ، فَيَجِبُ مُرَاعَاةُ شَرْطِهِ، وَيَكُونُ عَلَى حَسْبِ مَا يَشْرِطُهُ. "قَالَ: وَلَهُ التَّوْلِيَةُ والعَزْلُ مَا دَامَ حَيًّا"؛ لأنَّ النَّظَرَ فِي الوَقْفِ كَانَ إلَيْهِ وَإِلَى مَنْ شَرَطَهُ، فَكَذَلِكَ العَزْلُ والتَّوْلِيَةُ.

"الثَّانِي: إذَا وَقَفَ عَلَى أَوْلَادِهِ، دَخَلَ أَوْلَادُ الأَوْلَادِ عَلَى أَحَدِ المَذْهَبَيْنِ"؛ لأنَّهُمْ يُعَدُّونَ فِي العُرْفِ أَوْلَادُهُ، ولَمْ يَدْخُلُوا عِنْدَ بَعْض أَصْحَابِنَا؛ لأنَّهُمْ لَيْسُوا بِأَوْلَادِهِ مِنْ صُلْبِهِ حَقِيقَةً، وإنَّمَا هُمْ أَحْفَادُهُ. "وَكَذَلِكَ لَفْظُ المَوَالِي"؛ لأنَّهُ يَقَعُ عَلَى الأعْلَى وَعَلَى الأسْفَل، فَيَدْخُلَانِ فِي وَجْهٍ، وَيَنْصَرفُ إِلَى الأعْلَى فِي وَجْهٍ؛ لأنَّهُ أَقْوَى جَنَبَةً فَإِنَّهُ يَرِثُ، وَالمؤلَى مِنْ أَسْفَلَ لَا يَرِثُ.

الثَّالِثُ: لَا يَجُوزُ قِسْمَةُ رَقَبَةِ الوَقْفِ بَيْنَ أَرْبَابِهَا"؛ لأنَّ فِي ذَلِكَ تَغْيِيرًا لِلوَقْفِ، وَلِأَنَّهُمْ يَتَذَرَّعُونَ بالقِسْمَةِ إِلَى التَّمَلُّكِ، وهَذَا لَا يَجُوزُ. "قَالَ: وَلَا شُفْعَةَ بِهَا وَلَا فِيهَا"؛ وذَلِكَ لِأنَّهَا لَا مَالِكَ لَمَا مِلْكًا تَامًّا، وَلَا مَوْنَةُ قِسْمَةٍ فِيهَا أَيْضًا إِذَا مَنَعْنَا القِسْمَةَ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُؤخَذَ بِهَا الشُّفْعَةُ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: "فِيهَا"؛ فَلِأَنَّهُ إِزَالَةُ مِلْكِ بِغَيْرِ عِوَض، فَلَا يَثْبُتُ فِيهِ الشُّفْعَةُ كَالْمِبَةِ. "قَالَ: فَإِنْ كَانَ نِصْفُ الدَّارِ مِلْكًا، والنَّصْفُ وَقْفًا، فَقَدْ أَجَازَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا قِسْمِتَهَا؛ لِلضَّرُورَةِ وَإِنْ جَعَلْنَا القِسْمَةَ بَيْعًا".

"الرَّابِعُ: إذَا أَجَّرَ رَبُّ الوَقْفِ الوَقْفَ، لَمْ يَصِحَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُتَوَالِيًا"؛ لأنَّ ذَلِكَ يَكُونُ إلى النَّاظِرِ فِيهِ؛ وهُو مَنْ نَصَّبَهُ الوَاقِفُ أَو الحَاكِمُ؛ حَيْثُ لَمْ ينصب الوَاقِف لَا إِلَى المؤقُوف عَلَيْهِ، وهَذَا عَلَى قَوْلِنَا لَا يَنْتَقِلُ إِلَيْهِ، فَأَمَّا إِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ يَنْتَقِلُ إِلَى المؤقُوفِ عَلَيْهِ، فَالنَّظَرُ فِي ذَلِكَ يَكُونُ إِلَيْهِ. "وَإِذَا انْقَرَضَ البَطْنُ الأوَّلُ"؛ يَعْنِي: بَعْدَمَا أَجَّرُوا/، إمَّا عَلَى قَوْلِ الجَوَازِ، وَإمَّا بِجَعْل الوَاقِفِ لِكُلِّ بَطْن أَنْ يُؤجِّرَ نَصِيبَهُ. "بَطَلَ إجَارتُهُمْ الله بِمَوْتِهِمْ " ؛ فَإِنَّ الإِجَارَةَ لَا تَنْفَسِخُ عِمَوْتِ المؤجِّرِ. "ولكينْ بِشَرْطِ الوَاقِفِ " ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ لَمُم الحَقُّ إِلَّا مُدَّةَ حَيَاتِهِمْ، والمنَافِعُ بَعْدَ مَوْتِهِمْ حَقٌّ لِغَيْرِهِمْ، فَلَا يَنْفَذُ عَلَيْهَا عَقْدُهُمْ. "وَإِذَا بَقِيَ الأَرْضُ المَوْقُوفَةُ فِي بَعْض الأَزْمِنَةِ بِلَا مَصْرَفٍ، انْصَرَفَ إِلَى أَقْرَبِ النَّاسِ إِلَى الوَاقِفِ"؛ لأنَّ مُقْتَضَى الوَقْفِ النَّوَابُ عَلَى التَّأبِيدِ، والصَّرْفُ إِلَى القَرِيبِ أَعْظَمُ فِي النَّوَابِ؛ لأنَّهُ صَدَقَةٌ وَصِلَةٌ، فَصَارَ كَأَنَّهُ صَرَّحَ بِإِنَّهُ يُصْرَفُ إِلَى أَقَارِبِهِ اإِذَا لَمْ يَبْقَ لَهُ مَصْرَفٌ.

"الخَامِسُ: إذَا وَقَفَ عَلَى رَجُل شَيْئًا، فَفِي مِلْكِ الرَّقَبَةِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

أَحَدُهَا: أنَّهُ لِلوَاقِفِ، بِدَلِيلِ اتِّبَاعِ شَرْطِهِ"، وَلَمْ يُنقَلْ إِلَّا مِلْكُ المنْفَعَةِ.

"والثَّانِي: لِلمَوْقُوفِ عَلَيْهِ؛ لِاخْتِصَاصِهِ بِهِ"؛ فَإِنَّهُ المِتَصَرِّفُ فِيهِ بِالانْتِفَاع، فَهُو كَالصَّدَقَةِ.

"وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ لِلَّهِ تَعَالَى"؛ إذْ لَا تَصَرُّفَ لِأَحَدٍ فِيهِ، فَهُو كَالْعِتْق.

"وَيَخْتَلِفُ حُكْمُ الفُرُوعِ عَلَى هَذِهِ الأَقَاوِيلِ فِي بَدَلِ الوَقْفِ إِذَا أُتْلِفَ"، فَقِيلَ: إِنَّهُ يَكُونُ لِلوَاقِفِ؟ لأنَّهُ بَدَلُ مِلْكِهِ عَلَى ذَلِكَ القَوْلِ، وقَدْ وَقَفَ العَيْنَ لَا قِيمَتَهَا. وَقِيلَ: إنَّهُ لِلمَوْقُوفِ عَلَيْهِ بِنَاءً عَلَى كُونِ الرَّقَبَةِ لَهُ. "وَالْأَصَحُ: أَنْ يُشْتَرَى بِهِ مِثْلُهُ فَيُوقَفُ عَلَى جَمِيعِ هَذِهِ الْأَقَاوِيلِ"؛ لأنَّ الوَقْفَ آكَدُ مِنَ

1/177

## (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِيِّ الشَّافِعِيِّ '

الرَّهْنِ، والرَّهْنُ يَسْرِي إِلَى بَدَلِهِ حَتَّى يَكُونَ رَهِنَا مَكَانَهُ، فَكَذَلِكَ الوَقْفُ، وَلِأَنَّا لَوْ جَعَلْنَاهُ لِلمَوْقُوفِ عَلَيْهِ أَوْ لِلمَوْقُوفِ عَلَيْهِ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ الْأَمَةَ المَوْقُوفَةَ"، يُرِيدُ: لِلوَاقِفِ؛ لَبَطَلَ حَقُّ البَطْنِ التَّانِي، وهَذَا لَا يَجُوزُ. "قَالَ: وَأَلَّا يَطَأَ المَوقُوفُ عَلَيْهِ الأَمَةَ المَوْقُوفَةَ"، يُرِيدُ: لَا يَجُوزُ وَطُوُهَا عَلَى جَمِيعٍ/ الأَقَاوِيلِ المُذْكُورَةِ؛ لأَنَّهُ لَا يَمْلِكُهَا فِي قَوْلٍ، وَفِي قَوْلٍ آخَرَ يَمْلِكُهَا مِلكًا ضَعِيفًا ٦٢ غَيْرَ مُسْتَقِرِّ، فَلَا يُبَاحُ بِهِ الوَطْءُ، واللهُ أَعْلَمُ.

#### كِتَابُ الْهِبَةِ

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِ وَٱلنَّقَوَىٰ ﴾ (١) وقَالَ التَّلِيِّكِيْ: (لَوْ أُهْدِيَ إِلَيَّ ذِرَاعٌ لَقَبِلْتُ، وَلَوْ دُعِيتُ إِلَى كُرَاعِ لَأَجَبْتُ). ﴿ وَهِيَ مُسْتَحَبَّةٌ بِالإِجْمَاعِ.

"قَالَ: وَالنَّظَرُ فِي أَرْكَانِهَا، وَأَحْكَامِهَا

أمَّا الأزَّكَانُ، فَأَرْبَعَةٌ:

الأوَّلُ: المَوْهُوبُ، وهُو: كُلُّ مَا يَقْبَلُ نَقْلَ المِلْكِ وَيُقْدَرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ، فَلَا يَجُوزُ هِبَةُ الجَنِينِ"، كَمَا لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ. "إلَّا أَن يَهَبَ الأُمَّ فَيَتْبَعَهَا الجَنِينُ كَمَا فِي البَيْعِ، وَإِنْ وَهَبَ الأُمَّ واسْتَقْنَى الجَنِينَ، بَطَلَتْ كَالْبَيْعِ".

"القَّانِي: الوَاهِبُ، وهُو: كُلُّ مَنْ لَهُ أَهْلِيَّةُ التَّبَرُّعِ، فَإِنْ وَهَبَ فِي صِحَّتِهِ لِوَارِثِهِ وَمَرِضَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ مَرَضَ المَوْتِ، بَطَلَتْ وَصَارَتْ وَصِيَّةً"، كَمَا لَوْ وَهَبَ فِي المَرْضِ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ لِعَائشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا -وَكَانَ قَدْ نَحَلَهَا جِدَادَ عِشْرِينَ وَسُقًا، فَمَرِضَ قَبْلَ الحِيَازَةِ - قَالَ: "وَدِدْتُ لَوْ كُنْتِ لِعَائشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا -وَكَانَ قَدْ نَحَلَهَا جِدَادَ عِشْرِينَ وَسُقًا، فَمَرِضَ قَبْلَ الحِيَازَةِ - قَالَ: "وَدِدْتُ لَوْ كُنْتِ لِعَائشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا -وَكَانَ قَدْ نَحَلَهَا جِدَادَ عِشْرِينَ وَسُقًا، فَمَرِضَ قَبْلَ الحِيَازَةِ - قَالَ: "وَدِدْتُ لَوْ كُنْتِ حُزْتِيهِ، وَهُوَ اليَومَ مَالُ وَارِثٍ".

"الظَّالِثُ: القَبْضُ، وَهُو رَكُنُ لَا تَتِمُّ الهِبَةُ إِلَّا بِهِ"؛ لِقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: "لَا يَتِمُّ النَّحُلُ إِلَّا بِالقَبْضِ". وَلَم يُخَالِفْهُمَا فِيهِ صَحَابِيٌّ. "وَيَجُوزُ الرُّجُوعُ قَبْلَهُ"، كَمَا فِي الرَّهْنِ، وَتَبْطُلُ الهِبَهُ. "قَالَ: وَفِي وَقْتِ المِلْكِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يَتَعَقَّبُ القَبْضَ"؛ لأنَّ الهِبَةَ لَا تَتِمُّ إِلَّا بِهِ. "وَالثَّانِي: عِنْدَ القَبْضِ نَتَبَيَّنُ حُصُولَهُ لَدَى العَقْدِ"، كَمَا فِي البَيْعِ بِشَرْطِ/ الخِيَارِ عَلَى أَحَدِ الأَقْوَالِ. "قَالَ: فَإِنْ وَهَبَ القَبْضِ نَتَبَيَّنُ حُصُولَهُ لَدَى العَقْدِ"، كَمَا فِي البَيْعِ بِشَرْطِ/ الخِيَارِ عَلَى أَحَدِ الأَقْوَالِ. "قَالَ: فَإِنْ وَهَبَ

1/174

<sup>(</sup>١) المائدة: ٢.

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (٣/ ١٥٣) رقم (٢٥٦٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لو دعيت إلى ذراع أو كراع لأحبت، ولو أهدي إلي ذراع أو كراع لقبلت»، وورد بلفظ المصنف في مسند أحمد ط الرسالة (١١٨ ١٧٤) رقم (١٠٢٤) عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لو أهدي إلي ذراع لقبلت، ولو دعيت إلى كراع لأجبت "، قال المحققون: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

<sup>(</sup>٣) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (٩/ ١٠١)، (١٠٥٧) عن عائشة قالت: لما حضرت أبا بكر الوفاة؟ قال: «أي بنية ليس أحد أحب إلي غنى منك ولا أعز على فقرا منك وإني قد كنت نحلتك جداد عشرين وسقا من أرضي التي بالغابة وإنك لو كنت حزيه كان لك فإذ لم تفعلي فإنما هو للوارث، وإنما هو أخواك وأختاك» قالت عائشة: هل هي إلا أم عبد الله قال: «نعم، وذو بطن ابنة خارجة قد ألقي في نفسي أنها جارية فأحسنوا إليها»، وشرح معاني الآثار (٤/ ٨٨) رقم (٤٤/٥) عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنما قالت إن أبا بكر الصديق نحلها جداد عشرين وسقا من ماله بالغابة. فلما حضرته الوفاة قال والله يا بنية ما من أحد من الناس أحب إلي غنى منك ولا أعز الناس علي فقرا من بعدي منك وإني كنت نحلتك جداد عشرين وسقا فلو كنت جددتيه وأحرزتيه كان لك وإنما هو اليوم مال وارث وإنما هما أخوك وأختاك فاقسموه على كتاب الله تعالى. فقالت عائشة: والله يا أبت لو كان كذا وكذا لتركته إنما هي أسماء فمن الأخرى قال: ذو بطن بنت خارجة أراها جارية.

مِنْ طِفْلِهِ، فَلَهُ قَبْضُهُ مِنْ نَفْسِهِ"، كَمَا فِي البَيْع، والحَدُّ كَالأبِ بَعْدَ مَوْتِ الأبِ.

"وَكَيْفِيَّةُ القَبْضِ: تَحْوِيلُ الْمَقْبُوضِ مِن مَوْضِعٍ إلى مَوْضِعٍ"؛ لأنَّ يَدَهُ يَدُ نَفْسِهِ، فَلَا يَنْقَلِبُ لِلطِّفْلِ إلَّا بِالنَّقْلِ والتَّحْوِيلِ. "وَقِيلَ: يُسْتَغْنَى عَنِ التَّحْوِيلِ"؛ لأنَّهُ مَأْمُونٌ فِي حَقِّهِ.

"وَلَو وَهَبَ الوَدِيعَةَ مِنَ المُودَعِ وَأَذِنَ لَهُ فِي القَبْضِ، فَحَوَّلَهُ أَوْ مَضَى زَمَانُ إِمْكَانِ التَّحْوِيلِ، صَارَ مَقْبُوضًا"، كَمَا قُلْنَا فِي الرَّهْنِ. "وَإِنْ لَمْ يَأَذَنْ لَهُ فِي القَبْضِ، فَالصَّحِيحُ: أَنَّ عَقْدَ الهِبَةِ يُغْنِي، وَيَتَضَمَّنُ الإِذْنَ بِخِلَافِ الرَّهْنِ"؛ فَإِنَّهُ عَقْدٌ ضَعِيفٌ، غَيْرُ مُزِيل لِلمِلْكِ، وَالهِبَةُ مُزِيلَةٌ.

"الرَّابِعُ: الصِّيعَةُ، وَهُو أَنْ يَقُولَ: وَهَبْتُكَ أَوْ مَلَّكْتُكَ، فَإِنْ قَالَ: أَعْمَرْتُكَ دَارِي، أَوْ جَعَلْتُ دَارِي عُمرَكَ أَوْ حَيَاتَكَ، صَحَّ وَانْتَقَلَ إِلَى وَرَثَتِهِ عِنْدَ مَوْتِهِ كَالْمَوْهُوبِ الْمُطْلَقِ"؛ والدَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ ﷺ: (لَا تُعْمِرُوا، وَلَا تُوْتِبُوا، فَمَنْ أَعْمِرَ شَيْئًا أَوْ أُرْفِيَهُ فَهُوَ سَبِيلُ الْمِيرَاثِ)؛ أي: لَا يُسْتَرْجَعُ بَعْدَ مَوْتِهِ. وَرُويَ تُعْمِرُوا، وَلَا تُوْتِبُوا، فَمَنْ أَعْمِرَ شَيْئًا أَوْ أُرْفِيَهُ فَهُو سَبِيلُ الْمِيرَاثِ)؛ أي: لَا يُسْتَرْجَعُ بَعْدَ مَوْتِهِ. وَرُويَ لَكُ النَّيِّ ﷺ جَعَلَ العُمْرَى للوَارِثِ. (٢) "قَالَ: وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ: أَرْقَبْتُكَ، صَحَّ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ: وَلِعَقِبِكَ مِنْ بَعْدِكَ"، بَلْ قَالَ: أَرْقَبْتُكَ هَذِهِ الدَّارَ، أو جَعَلْتُهَا لَكَ، فَإِنْ مُتَّ قَبْلِي عَادَتْ إِلَيَّ، وَإِنْ مُتُ قَبْلَكَ مَنَى سَوَاءٌ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: (مَنْ أَعْمَرَ عُمْرَى أَوْ أَرْقَبَ، فَهُو عِنْزِلَةِ العُمْرَى، يَرِثُهَا مَنْ يَرِثُهُ). وَكَانُوا فِي الجَاهِلِيَّةِ يَرْتَقِبُونَ، فَإِنْ مَاتَ المَوْهُوبُ لَهُ قَبْلَ الوَاهِبِ، رَجَعَتِ الرُّقْبَى، وَإِنْ لَمْ يَمُتُ الْوَاهِبِ، رَجَعَتِ الرُّقْبَى، وَإِنْ لَمْ يَمُتُ الْمَوْقُوبُ لَكُ قَبْلُ الوَاهِبِ، رَجَعَتِ الرُّقْبَى، وَإِنْ لَمْ يَمُتُ الْمَوْمُوبُ لَهُ قَبْلُ الوَاهِبِ، رَجَعَتِ الرُّقْبَى، وَإِنْ لَمْ يَمُتُ الْمَوْمُوبُ لَا وَاقِيبٍ عَلَى الْمَالِمُ هِبَتَانِ لَازِمَتَانِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِمَا القَبْصُ"؛ لِلحَبَرَيْنِ حَتَّى مَاتَ الوَاهِبُ/ اسْتَقَرَّتْ، وَهُمَا فِي الإسْلَامِ هِبَتَانِ لَازِمَتَانِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِمَا القَبْصُ"؛ لِلحَبَرَيْنِ وَمَتَانِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِمَا القَبْصُ"؛ لِلحَبَرَيْنِ

"النَّظُرُ الثَّانِي: فِي أَحْكَامِهَا، وَهَيَ ثَلَاثَةٌ:

الأوَّلُ: أنَّ الرُّجُوعَ عَنْهَا جَائزٌ قَبْلَ القَبْضِ"، كَمَا تَقَدَّمَ. "وَبَعْدَ القَبْضِ لَا يَرْجِعُ فِيمَا وَهَبَهُ"؛

٦٣

<sup>(</sup>۱) سنن أبي داود (۳/ ۲۹٥) رقم (۳۰۵٦) عن حابر، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا ترقبوا ولا تعمروا فمن أرقب شيئا أو أعمره فهو لورثته»، [حكم الألباني] صحيح، وسنن النسائي (٦/ ٢٧٣) رقم (٣٧٣١) [حكم الألباني] صحيح، حاء في خلاصة البدر المنير (۲/ ۱۱۹ – ۱۲۰) رقم (۱۷۰۲)- "حديث: حابر أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، قال: "لا تعمروا ولا ترقبوا فمن أعمر شيئا أو أرقبه فهو سبيل الميراث، رواه الشافعي في مسنده كذلك، ورواه أبو داود والنسائي إلا أنهما، قالا بدل اللفظ الأحير: "فلورثته" والمعنى سواء".

<sup>(</sup>۲) صحیح مسلم (۳/ ۱۲٤۷) رقم (۱٦٢٥) عن سلیمان بن یسار، أن طارقا، «قضی بالعمری للوارث» لقول جابر بن عبد الله، عن رسول الله صلی الله علیه وسلم، و (۳/ ۱۲٤۸) رقم (۱٦٢٥) عن جابر، عن النبي صلی الله علیه وسلم أنه قال: «العمری میراث لأهلها».

<sup>(</sup>٣) سنن أبي داود (٣/ ٢٩٤) رقم (٣٥٥١) عن جابر، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من أعمر عمرى فهي له، ولعقبه يرثها من يرثه من عقبه»، وسنن النسائي (٦/ ٢٧٤) رقم (٣٧٤٠) [حكم الألباني] صحيح لغيره.

لِقَوْلِهِ عَلَيْ: (لَا يَجِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يُعْطِيَ الْعَطِيَّةَ فَيَرْجِعَ فِيهَا، إِلَّا الْوَالِدَ فِيمَا أَعْطَى وَلَدَهُ). وقالَ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ-: (الْعَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْهِ). أَقَالَ: إلَّا الوَالِدُ فِيمَا وَهَبَ لِوَلِدِهِ"؛ لِلحَبَرِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ-: (الْعَائِدُ فِي مَعْنَاهُ الجَدُّ، والأُمُّ، والجَدَّةُ عَلَى الأصَحِّ، ثُمَّ الأَفْضَلُ أَلَّا يَرْجِعَ اللَّهِ وَالْجَدَّةُ عَلَى الأَصَحِّ، ثُمَّ الأَفْضَلُ أَلَّا يَرْجِعَ اللَّهِ وَالْجَدَّةُ عَلَى الأَصَحِّ، ثُمَّ الأَفْضَلُ أَلَّا يَرْجِعَ إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ بِهِ التَّسْوِيَةَ، فَحَسَنَ أَنْ يَرْجِعَ"، قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: (سَوُّوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ فِي الْعَطِيَّةِ). أوالسُّنَةُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الأَوْلَادِ فِي النَّحَلِ"؛ لِلحَبَرِ المِذْكُورِ، وَلأَنَّ التَّفَاضُلُ بَيْنَهُمْ فِيهَا يُورِثُ التَّنَافُسَ اللَّهُ وَالتَبَاغُضَ.

"الحُكْمُ الثَّانِي: لَوْ وَهَبَ بِشَرْطِ ثَوَابٍ مَعْلُومٍ صَحَّتْ "؛ لأنَّهَا تَمْلِيكٌ بِعِوَضٍ، فَتَكُونُ كَالبَيْعِ.

"وَمَتَى يُسْلَكُ بِهَا مَسْلَكَ البَيْعِ، فَعَلَى قَوْلَيْنِ"، حَتَى يُحْكَمَ فِيهَا بِنْبُوتِ اللَّكِ فِي الحَالِ، وَبِنْبُوتِ الشَّفْعَةِ لِلشَّفِيعِ. "أَحَدُهُمَا: عَقِيبَ العَقْدِ"، كمَا فِي البَيْعِ. "لأَنَّ حَقِيقَتَهُ بَيْعٌ، وَالثَّانِي: عَقِيبَ القَبْضِ؛ لأَنَّ لَفْظَهُ هِبَةٌ، وَإِنْ وَهَبَ بِشَرْطِ ثَوَابٍ مَجْهُولٍ، فَعَلَى قَوْلَيْنِ"؛ أَحَدُهُمَا: يَبْطُلُ كَمَا يَبْطُلُ البَيْعُ بِثَمَنٍ لأَنَّ لَفْظَهُ هِبَةٌ، وَإِنْ وَهَبَ بِشَرْطِ ثَوَابٍ مَجْهُولٍ، فَعَلَى قَوْلَيْنِ"؛ أَحَدُهُمَا: يَبْطُلُ كَمَا يَبْطُلُ البَيْعُ بِثَمَنٍ بَعْهُولٍ، والثَّانِي: يَصِحُّ؛ لأَنَّهَا هِبَةً. "فَإِذَا صَحَحْنَاهَا، فَالأَصَحُّ: أَنَّ ثَوَابَهَا قِيمَةُ مِثْلِهَا"؛ لأَنَّ العَقْدَ إذَا افْتَضَى العِوَضَ، وَلَمَ يُستَمَّ فِيهِ وَجَبَ قِيمَةُ المُعَوَّضِ، كَمَا فِي النِّكَاحِ. "وَقِيلَ: مَا يُرْضِي الْوَاهِبُ"، كَمَا افْتَضَى العِوَضَ، وَلَمَ يُستَمَّ فِيهِ وَجَبَ قِيمَةُ المُعَوَّضِ، كَمَا فِي النِّكَاحِ. "وَقِيلَ: مَا يُرْضِي الْوَاهِبُ"، كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ / فِي حَقِّ الأَعْرَابِيِّ ؛ حَيْثُ أَنَابَهُ عَلَى بَعِيرِهِ، وَقَالَ: (رَضِيتَ) فَقَالَ: لَا، فَزَادَهُ حَتَى الْوَاهِبُ الْمَالِقِ المُذْكُورِ فِيهَا أَرْضَاهُ. (٤) "وَقِيلَ: مَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ثَمَنًا لَهَا فِي الغُرْفِ وَإِنْ قَلَّ ؛ حَمْلًا لِلثَّوَابِ المِطْلُقِ المُذْكُورِ فِيهَا أَنْ الْمَوْلُ وَإِنْ قَلَّ ؛ حَمْلًا لِلثَّوَابِ المِطْلُقِ المُذْكُورِ فِيهَا

1/178

<sup>(</sup>۱) سنن أبي داود (۳/ ۲۹۱) رقم (۳۵۹) عن ابن عمر، وابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يحل لرجل أن يعطي عطية أو يهب هبة فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطي ولده، ومثل الذي يعطي العطية، ثم يرجع فيها كمثل الكلب يأكل فإذا شبع قاء، ثم عاد في قيئه»، [حكم الألباني] : صحيح، وسنن الترمذي ت شاكر (٤٤٢/٤) رقم (٢١٣٢) هذا حديث حسن صحيح قال الشافعي: لا يحل لمن وهب هبة أن يرجع فيها إلا الوالد فله أن يرجع فيما أعطى ولده واحتج بهذا الحديث، [حكم الألباني] : صحيح، وسنن النسائي (٦/ ٢٦٧) رقم (٣٧٠٣) [حكم الألباني] صحيح.

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (٣/ ١٦٤) رقم (٢٦٢١) عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «العائد في هبته كالعائد في قيئه»، وصحيح مسلم (٣/ ١٦٤١) رقم (١٦٢٢).

<sup>(</sup>٣) مسند الحارث = بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث (١/ ٥١٢) رقم (٤٥٤) عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «سووا بين أولادكم في العطية ، فلو كنت مفضلا لفضلت النساء»، وشرح معاني الآثار (٨٦/٤) رقم (٥٨٣٦) – وقد حدثنا ابن أبي داود قال: ثنا آدم قال: ثنا ورقاء عن المغيرة عن الشعبي قال: سمعت النعمان على منبرنا هذا يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " سووا بين أولادكم في العطية كما تحبون أن يسووا بينكم في البر قال أبو جعفر: كأن المقصود إليه في هذا الحديث الأمر بالتسوية بينهم في العطية ليستووا جميعا في البر. وليس فيه شيء من ذكر فساد العقد المعقود على التفضيل، حاء في خلاصة البدر المنير (٢/ ١٢١): "رواه البيهقي من رواية ابن عباس وضعفه ابن الجوزي".

<sup>(</sup>٤) مسند أحمد ط الرسالة (٤/ ٤٢٤) رقم (٢٦٨٧) عن ابن عباس: أن أعرابيا وهب للنبي صلى الله عليه وسلم هبة، فأثابه عليها، قال: " رضيت؟ " قال: لا. قال: فزاده، قال: " رضيت؟ " قال: لا. قال: فزاده، قال: " رضيت؟ " قال: نعم. قال: فقال رسول الله صلى الله

عَلَى العُرْفِ.

"الحُكْمُ الثَّالِثُ: إِذَا أَطْلَقَ الهِبَةَ مَعَ مَنْ يَطْمَعُ فِي ثَوَابِهِ فِي العَادَةِ، اسْتَحَقَّ الثَّوَابَ عَلَى أَصَحِّ القَوْلَيْنِ؛ لِتَعْلِيبِ العَادَةِ، وَكَانَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ يَقْبَلُ الهَدِيَّةَ، وَيُثِيبُ"؛ (١) أَيْ: يُعَوِّضُ عَلَيْهَا.

\_\_\_\_\_

= =

عليه وسلم: "لقد هممت أن لا أتحب هبة إلا من قرشي، أو أنصاري، أو ثقفي"، قال المحققون: إسناده صحيح على شرط الشيخين. (١) صحيح البخاري (٣/ ١٥٧) رقم (٢٥٨٥) عن عائشة رضي الله عنها، قالت: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية ويثيب عليها»، لم يذكر وكيع، ومحاضر، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة ".

# كِتَابُ اللُّقَطَةِ

اللُّقَطَةُ: بِضَمِّ اللَّامِ، وَفَتْح القَافِ، وَهُو: الشَّيْءُ الَّذِي يُلْتَقَطُ. وَقَالَ الخَلِيلُ: إنَّهُ الَّذِي يَلْقُطُ، وَبسُكُونِ القَافِ: مَا يُلْتَقَطُ، والمِشْهُورُ الأوَّلُ.

"سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنْ ضَالَّةِ الغَنَمِ، فَقَالَ: (هِيَ لَكَ، أَوْ لِأَخِيكَ، أَوْ لِلذِّنْبِ)، وَسَأَلَهُ عَن اللُّقَطَةِ -يَعْنِي: النَّاضَّ- فَقَالَ: (اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوكَاءَهَا، وَعَرِّفْهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَشَأْنَكَ بِهَا)، فَسَأَلَهُ عَنْ ضَالَّةِ الإبلِ، فَغَضِبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حَتَّى احْمَرَّتْ وَجْنَتَاهُ، وَقَالَ: (مَا لَكَ وَلَهَا، مَعَهَا حِذَاؤُهَا وَسِقَاؤُهَا، تَرِدُ الْمَاءَ، وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ، ذَرْهَا حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا)". الضَّالَّةُ: الضَّائِعَةُ الَّتِي قَدْ ضَلَّتْ عَنْ صَاحِبِهَا، وَيُسْتَعْمَلُ ذَلِكَ فِي الْحَيَوَانِ الضَّائِع خَاصَّةً. وَقَوْلُهُ: (هِيَ لَكَ، أَوْ لِأَحِيكَ، أَوْ لِلذِّنْبِ)؛ أيْ: أنَّكَ تَنْزِلُ مَنْزِلَةَ مَالِكِهَا، فَكَأَنَّهَا لَكَ، (أَوْ لِأَخِيكَ)؛ أيْ: لِأَحَدٍ آخَر سَبَاهَا كَمَا رَأَيْتَهَا، فَهِيَ لَهُ كَمَا هِيَ لَكَ.

(أَوْ لِلذِّئْبِ) \* يَعْنِي: أَنَّكَ إِنْ لَمْ تَرَهَا أَنْتَ، ولَمْ يَرَهَا غَيْرُكَ، أَوْ رَأَيْتَهَا وَلَمْ تَأْخُذْهَا، فَإِنَّ الذِّئْبَ يَرَاهَا وَيَاحُذُهَا. وَفِيهِ حَثٌّ عَلَى تَحْرِيضِهِ عَلَى أَحْذِهَا اللَّهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَأْخُذُهَا أَخَذُهَا الذِّئْبُ بَادَرَ إِلَى أَخْذِهَا. وَعِفَاصُهَا: العِفَاصُ: الْوعَاءُ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ النَّفَقَةُ مِنْ جِلْدٍ، أَوْ خِرْقَةٍ أَوْ غَيْر ذَلِكَ. وَالْوكَاءُ: الَّذِي يُشَدُّ بِهِ رَأْسُ الْوِعَاءِ مِنْ خَيْطٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَإِنَّمَا أَمْرُهُ بِجِفْظِهِمَا؛ لأنَّ العَادَةَ جَارِيَةٌ بِإِلْقَاءِ الوعَاءِ والْوِكَاءِ عِنْدَ فَرَاغ/ النَّفَقَةِ، فَأَمَرَهُمْ مِمَعْرِفَتِهِ وَحِفْظِهِ؛ لِقَلَّا يَرَاهُ أَحَدٌ غَيْرَ صَاحِبِهَا، فَيَحْتَالُ فِي أَخْذِ اللُّقَطَةِ. وَقِيلَ: نَبَّهَ عَلَى حِفْظِهَا اللَّنَّهُ إِذَا أَمَرَ بِحِفْظِ الوِعَاءِ والْوِكَاءِ، كَانَ أَمْرُهُ بِحِفْظِ مَا فِيهِ أَوْلَى. وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ مِنَ المِصَالِح، كَمَا سَيَأْتِي فِي أَثْنَاءِ البَابِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى. وَقَوْلُه: (مَالَكَ وَلَهَا) اسْتِفْهَامٌ، وَزَجْرٌ، وَرَدْعٌ، وَإِنْكَارٌ، وَهُو مِنْ أَفْصَح الكَلَامِ أَنْ يَسْتَفْهِمَ عَنْ شَيْءٍ وَهُو أَمَرَ بِفِعْلِهِ، أَوْ تَرَكَهُ مَعَ إِنْكَارٍ وَزَجْرٍ، ثُمُّ عَلَّلَ إِنْكَارَهُ بِقَوْلِهِ: (مَعَهَا سِقَاؤُهَا)، يُرِيدُ: جَوْفَهَا، فَإِنَّهَا تَأْخُذُ المِاءَ الكَثِيرَ لِسِعَةِ جَوْفِهَا، وَيَبْقَى مَعَهَا إِلَى أَنْ تَرِدَ الماءَ مَرَّةً أُخْرَى. وَأَرَادَ بِالحِذَاءِ أَخْفَافُهَا؛ أَيْ: أَنَّهَا تَقْوَى عَلَى السَّيْرِ، وَقَطْع الأرْضِ، ثُمَّ بَيَّنَ ﷺ مَا أَرَادَ بِقَوْلِهِ: (مَعَهَا الْحِذَاءُ

۱٦٤/ ب

<sup>(</sup>١) صحيح البخاري (٨/ ٢٧) رقم (٦١١٢) عن زيد بن خالد الجهني: أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة، فقال: «عرفها سنة، ثم اعرف وكاءها وعفاصها، ثم استنفق بما، فإن جاء ربما فأدها إليه» قال: يا رسول الله، فضالة الغنم؟ قال: «خذها، فإنما هي لك أو لأخيك أو للذئب» قال: يا رسول الله، فضالة الإبل؟ قال: فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى احمرت وجنتاه - أو احمر وجهه - ثم قال: «ما لك ولها، معها حذاؤها وسقاؤها، حتى يلقاها ربحا»، وصحيح مسلم (٣/ ١٣٤٦) رقم (1777).

والسِّقَاءُ)، فَقَالَ التَّلَيْلامِ: (تَرِدُ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ إِلَى أَنْ يَلْقَاهَا رَبُّهَا)؛ وهُو صَاحِبُهَا.

"والنَّظَرُ فِي اللُّقَطَةِ فِي: أَرْكَانِهَا، وَأَحْكَامِهَا

أمَّا الْأَرْكَانُ، فَشَلَاثَةٌ:

الأوَّل: اللُّقَطَةُ، وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَفْسَامٍ:

الأوَّلُ: إذَا وَجَدَ فِي الصَّحْرَاءِ بَعِيرًا، أَوْ حِمَارًا، أَوْ ظَبْيَةً، أَوْ بَقَرَةً وَمَا أَشْبَهَهَا مِمَّا يَمْتَنعُ عَنْ صِغَارِ السِّبَاع، فَلَيسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَهَا؛ لِلحَدِيثِ"؛ (٣) خِلَافُ مَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ.

وَقَوْلُهُ: "لِلحَديثِ" يُرِيدُ: أَنَّ الإِبِلَ مَنْصُوصٌ عَلَيْهَا فِي الخَبَرِ أَوَّلَ البَابِ، والحِمَارُ والبَقَرُ فِي مَعْنَاهَا؛ لأَنَّهُمَا تَرِدَانِ المِيَاهَ وَإِنْ تَبَاعَدَتْ، وَيَعِيشَانِ أَكْثَرَ عَيْشِهِمَا بِلَا رَاعٍ، والظَّبْيَةُ مُمْتَنِعَةٌ بِسُرْعَتِهَا، وَبُعْدُ أَثَرِهَا، وَكُذَا مَا كَانَ فِي مَعْنَاهَا. "فَإِنِ وَكُذَا مَا كَانَ فِي مَعْنَاهَا. "فَإِنِ وَكُذَا مَا كَانَ فِي مَعْنَاهَا. "فَإِنِ الْمُتَعَدِّ بِالْحَبْقَامُ فَكَرَّضٍ لِلضَّيَاعِ"؛ يَعْنِي: الإِبَلَ وَمَا فِي مَعْنَاهَا. "فَإِنِ الْتَقَطَ، صَارَ ضَامِئًا لَهَا"؛ لأنَّهُ مُتَعَدِّ بِأَحْذِهَا/ فَكَانَ كَالغَاصِبِ.

"فَإِنْ أَرْسَلَ لَمْ يَخُرُجْ مِن الطَّمَانِ"؛ لأَنَّ مَا لَزَمَهُ ضَمَانُهُ لَا يَزُولُ عَنْهُ إِلَّا بِرَدِّهِ إِلَى صَاحِبِهِ، أَوْ اللَّمَ مَنْ يَنُوبُ عَنْهُ. "فَإِنْ حَمَلَ إِلَى القاضِي، فَالأَصَحُّ: أَنَّهُ لَا يَقْبَلُهَا عَنْهُ، وَلَكِنْ يَدَعُهَا مَضْمُونَةً عَلَيْهِ"؛ فَإِنَّهُ لَوْ قَبِلَهَا مِنْهُ صَارَتْ فِي يَدِهِ أَمَانَةً، والنَّظُرُ لِلغَائِبِ يَكُونُ بِأَنْ يَبْقَى مَالَهُ مَضْمُونًا عَلَى آخْذِهِ لَا عَلَيْهِ"؛ فَإِنَّهُ لَوْ قَبِلَهَا مِنْهُ صَارَتْ فِي يَدِهِ أَمَانَةً، والنَّظُرُ لِلغَائِبِ يَكُونُ بِأَنْ يَبْقَى مَالَهُ مَضْمُونًا عَلَى آخْذِهِ لَا يَنْتَزِعُ الْعَيْنَ المُعْصُوبَة مِنْ يَدِ الغَاصِبِ؛ لِتَبْقَى مَضْمُونَةً عَلَيْهِ. "قَالَ: فَإِنْ وَجَدَهَا الْقَاضِي مِنْ يَدِهِ، كَمَا لَا يَنْتَزِعُ الْعَيْنَ المُعْصُوبَة مِنْ يَدِ الغَاصِبِ؛ لِتَبْقَى مَضْمُونَةً عَلَيْهِ. "قَالَ: فَإِنْ وَجَدَهَا الْقَانِ الْقَرْيَةَ مَهْلَكُةً لَهَا"؛ فَإِنَّ الأَطْمَاعَ مِنْهُمْ، وَالأَيَدِي تَمُّتُدُ إِلَيْهَا وَهِي لَا فِي بَلْدَةٍ أَوْ قَرْيَةٍ أَخَذَهَا؛ لأَنَّ القَرْيَةَ مَهْلَكُةً لَهَا"؛ فَإِنَّ الأَطْمَاعَ مِنْهُمْ، وَالْأَيْدِي تَمُّتُدُ إِلَيْهَا وَهِي لَا عَمْرَانِ، فَالكَبِيرُ والصَّغِيرُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ. "قَالَ: ثُمَّ يُعَرِّفُهَا سَنَةً"؛

<sup>(</sup>١) (مَا لَكَ وَلَهَا، مَعَهَا حِذَاؤُهَا وَسِقَاؤُهَا، تَرِدُ الْمَاءَ، وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ، ذَرْهَا حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا)".

<sup>(</sup>٢) سبق تخريجه .

<sup>(</sup>٣) «ما لك ولها، معها سقاؤها، وحذاؤها ترد الماء، وتأكل الشجر حتى يلقاها ربحا».

<sup>(</sup>٤) حاء في حاشية ابن عابدين = رد المحتار ط الحلبي (٤/ ٢٨١): "(قوله: وندب التقاط البهيمة إلج) وقال الأئمة الثلاثة: إذا وجد البقر والبعير في الصحراء فالترك أفضل؛ لأن الأصل في أخذ مال الغير الحرمة وإباحة الالتقاط مخافة الضياع، وإذا كان معها ما تدفع به عن نفسها كالقرن مع القوة في البقر والرفس مع الكدم في البعير والفرس يقل ظن ضياعها ولكنه يتوهم. ولنا أنحا لقطة يتوهم ضياعها في ستحب أخذها وتعريفها صيانة لأموال الناس كالشاة، وقوله – عليه الصلاة والسلام – «في ضالة الإبل، مالك ولها؟ معها سقاؤها وحذاؤها ترد الماء وتأكل الشجر، فذرها حتى يجدها ربها» أجاب عنه في المبسوط بأنه كان إذ ذاك لغلبة أهل الصلاح والأمانة، وأما في زماننا فلا يؤمن وصول يد خائنة إليها بعده، ففي أخذها إحياؤها وحفظها فهو أولى، ومقتضاه إن غلب على ظنه ذلك أن يجب الالتقاط وهذا حق، فإنا نقطع بأن مقصود الشارع وصولها إلى ربها، فإذا تغير الزمان وصار طريق التلف فحكمه عنده بلا شك خلافه وهو الالتقاط للحفظ، وتمامه في الفتح (قوله: وكره إلح) قال في البحر: وبه علم أن التقاط البهيمة على ثلاثة أوجه، لكن ظاهر الهداية أن صورة الكراهة إنما هي عند الشافعي لا عندنا. اه".

(١) لِلحَبَرِ، وَلأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ فِي العُمْرَانِ، فَالْغَالِبُ أَنَّهَا تُطْلَبُ، فَلَو لَمْ يُعرِّفْهَا لَكَانَ مُكَاتِمًا لَهَا.

"الثَّانِي: إذَا وَجَدَ شَاةً فِي مَهْلَكَةٍ، فَلَهُ أَكلُهَا"؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: (هِيَ لَكَ). "وَلَيْسَ عَلَيْهِ إمْسَاكُهَا"؛ لأنَّهَا تَحْتَاجُ إِلَى العَلَفِ وَالحِفْظِ، وَرُبَّمَا لَا تَسْمَحُ بِهِ نَفْسُهُ. "قَالَ: وَلَا إمْسَاكُ قِيمَتِهَا"، بِأَنْ يَعْزِلْهَا وَيَحْفَظَهَا؛ لأنَّ كَوْنَهَا قَرْضًا فِي ذِمَّتِهِ أَوْلَى وَأَحوَطُ مِنْ كَوْنِهَا أَمَانَةً فِي يَدِهِ.

"وَيُسْتَحَبُّ أَلَّا يَسْكُتَ عَنْ شَأْنِهَا"، بَلْ يُعَرِّفُهَا رَجَاءَ أَن يَجِدَ صَاحِبَهَا، وَإِنَّمَا قَالَ: "يُسْتَحَبُّ"؛ لأنَّ الغَالِبَ أَنَّ الشَّاةَ إِذَا وُجِدَتْ فِي مَهْلَكَةٍ بِلَا رَاعِ وَلَا حَافِظٍ، أَنَّهَا لَا تُعْرَفُ وَلَا تُطْلَبُ، فَلَا يَكُونُ تَعْرِيفُهَا وَاحِبًا عَلَيْهِ، بَلْ يَكُونُ مُسْتَحَبًّا، وَلِأَنَّ التَّعْرِيفَ إِنَّمَا يَجِبُ لِلتَّمَلُّكِ، وَهَهُنَا سَبَقَ التَّمَلُّكُ بِالأَكْلِ، فَلَا يَجِبُ التَّعْرِيفُ/، وَقِيلَ بِوُجُوبِهِ. "قَالَ: ثُمَّ يُغَرَّمُ قِيمَتَهَا إذًا جَاءَ صَاحِبُهَا"؛ لِمَا رُويَ أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ لَمَّا وَجَعَ ١٦٥/ب (٢) صَاحِبُ اللُّقَطَةِ أَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْغَرَامَةِ لَهُ.

> "وَكَذَا مَا أَشْبَهَ الشَّاةَ مِنَ الحَيَوَانَاتِ الضَّعِيفَةِ"، كَالمَهْرِ، والْحَحْش، والفَصِيل؛ لأنَّهَا لَا تَمْتَنِعُ مِن صِغَارِ السِّبَاعِ، فَهِيَ مُعَرَّضَةٌ لِلضَّيَاعِ، فَحُكْمُهَا حُكْمُ الشَّاةِ. "والطَّعَامُ الرَّطبُ الَّذِي يَخَافُ فَسَادَهُ، كَالشَّاةِ"، يُرِيدُ: إنْ وَجَدَهُ فِي صَحْرَاءَ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الشَّاةِ؛ إذْ لَا يُمْكِنُ إمْسَاكُهُ مَخَافَةَ هَلَاكِهِ، وَلَا بَيْعُهُ لِعَدَمِ المِشْتَرِي، فَتَعَيَّنَ الأَكْلُ وَالْتِزَامُ الْغُرْمِ كَالشَّاةِ إِذَا وُجِدَتْ فِي مَهْلَكَةٍ، وَإِنْ وَجَدَهُ فِي بَلَدٍ فَكَالشَّاةِ أَيْضًا إِذَا وَجَدَهَا فِي بَلَدٍ يَكُونُ لَهُ الأَكْلُ وَالتِرَامُ القِيمَةِ، أو البَيْعُ واحْتِفَاظُ الثَّمَن؛ لأنَّ الثَّمَنَ قَابِلٌ لِلبَقَاءِ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى القَاضِي؛ لأنَّهُ وَلِيٌّ شَرْعًا كَالأبِ والجُدِّ فِي أَصَحِّ الوَحْهَيْنِ.

> > "الثَّالِثُ: الدَّرَاهِمُ وَالدَّنَانِيرُ وَمَا جَانَسَهَا لَهُ الْتِقَاطُهَا؛ لِأنَّهَا مُعَرَّضَةٌ لِلضَّيَاع".

"الرُّكُنُ الثَّانِي: المُلْتَقِطُ، وَهُو: كُلُّ حُرِّ عَدْلٍ، وَالعَبْدُ هَلْ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الالْتِقَاطِ؟ فَعَلَى قَوْلَيْن مَبْنِيَّيْن عَلَى أَنَّهُ كَسْبٌ أَوْ أَمَانَةٌ"، وَفِيهِ مُشَابِهُ المِعْنَيَيْنِ، نَظَرًا إِلَى المآلِ وَإِلَى الحَالِ.

<sup>(</sup>١) «عرفها سنة، ثم اعرف وكاءها وعفاصها، ثم استنفق بما، فإن جاء ربما فأدها إليه».

<sup>(</sup>٢) مسند أبي يعلى الموصلي (٢/ ٣٣٢) رقم (١٠٧٣) عن أبي سعيد الخدري، عن النبي صلى الله عليه وسلم، أن عليا أتاه بدينار وجده في السوق، فقال: «عرفه ثلاثا»، فلم يجد من يعرفه، فرجع إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره فقال: «كله، أو شأنك به»، فابتاع منه بثلاثة دراهم شعيرا، وبثلاثة دراهم تمرا، وابتاع بدرهم لحما، وبدرهم زيتا، وفضل عنده درهم، - وكان الصرف أحد عشر بدينار -حتى إذا كان بعد ذلك جاء صاحبه فعرفه، فقال له على: أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم بأكله، فانطلق صاحبه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له كله، فقال لعلى: «رده على الرجل»، فقال: قد أكلته، قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إن جاءنا شيء أديناه إليك»، [حكم حسين سليم أسد] : إسناده ضعيف، والمقصد العلى في زوائد أبي يعلى الموصلي (٢/ ٣٠٩ - ٣١٠)، باب: تعريف اللقطة، رقم (٧٠٣) قلت: رواه أبو داود باختصار، جاء في مصنف عبد الرزاق الصنعاني (٧٠٣/١)، رقم (١٨٦٢٨) عن أبي السفر ، أن رجلا أتى عليا ، فقال: إني وجدت لقطة فيها مائة درهم أو قريبا منها فعرفتها تعريفا ضعيفا ، وأنا أحب أن لا تعترف فتحهزت بما إلى صفين ، وقد أيسرت بما اليوم فما ترى؟ قال: «عرفها فإن عرفها صاحبها ، فادفعها إليه ، وإلا فتصدق بما ، فإن جاء صاحبها ، فأحب أن يكون له الأجر ، فسبيل ذلك وإلا غرمتها ، ولك أجرها».

"فَإِذَا جَعَلْنَاهُ كَسْبًا، وَعَلِمَهُ السَّيدُ أَمِينًا جَازَ لَهُ الالْتِقَاطُ، وَجَازَ تَقْرِيرُهَا فِي يَدِهِ"، أَمَّا الْتِقَاطُهَا؟ فَلاَنَّهُ مَامُونُ الخِيَانَةِ فَلاَنَّهُ مَامُونُ الخِيَانَةِ وَلاَصْطِيَادِ، وَأَمَّا تَقْرِيرُهَا فِي يَدِهِ؟ فَلاَنَّهُ مَامُونُ الخِيَانَةِ وَالتَّقْرِيطِ فِيهَا. "قَالَ: ثُمَّ التَّمَلُّكُ حَقُّ السَّيدِ"؟ إذِ العَبْدُ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا.

"وَإِذَا جَعَلْنَاهُ أَمَانَةً، لَمْ يَجُزْ لَهُ الْتِقَاطُهَا"؛ لأنَّ العَبْدَ لَيسَ لَهُ ولايَةٌ قَبُولِ الأمَانَاتِ.

"وَلَمْ يَجُز التَّقْرِيرُ فِي يَدِهِ"؛ لأنَّهُ اسْتِدَامَةُ القَبْض وَلَيسَ لَهُ/ قَبْضُهَا، فَكَيْفَ اسْتِدَامَتُهُ.

"فَإِنْ تَعَدَّى السَّيدُ بِالتَّقْرِيرِ فِي يَدِهِ، فَهُو ضَامِنٌ لَهَا فِي رَقَبَةِ عَبْدِهِ"؛ لأَنَّهُ مُفَرِّطٌ فِي إقْرَارِهَا فِي يَدِهِ، وَصَارَ كَمَا لَوْ رَآهُ يَجْنِي عَلَى إنسَانٍ فَلَمْ يَمْنَعْهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَكُونُ فِي رَقَبَةِ العَبْدِ، كَذَلِكَ هَهُنَا.

"وَإِنْ تَلَفَ فِي يَدِ العَبْدِ مِنْ غَيرِ تَفْرِيطٍ مِنْ جِهَةِ السَّيدِ، أو أَتْلَفَهَا العَبْدُ، فَيَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ كَسَائِرِ جِنَايَاتِهِ"، لَا يَعْدُوا رَفَبَتَهُ أَيْضًا.

"قَالَ المُزَنِيُّ -رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ-: تَقْرِيرُ السَّيدِ إِنْ كَانَ عُدُوانًا مِنْهُ، ضَمِنَهَا فِي سَائِرِ مَالِهِ"؛ لأنَّ العَبْدَ يَدُ السَّيِّدِ، فَإِذَا لَمْ نَنْتَزِعْهَا مِنْ يَدِهِ فَكَأَنَّهَا تَلَفَتْ بِجِنَايَتِهِ، فَيَكُونُ ضَمَانُهَا فِي سَائِرِ أَمْوَالِهِ.

### [فَرْعٌ] [فِي الْتِقَاطِ المُكَاتَب، وَالمُبَعَّض، والْفَاسِق]

"المُكَاتَبُ كَالْحُرِّ فِي الالْتِقَاطِ"؛ لأنَّهُ أهْلٌ للاسْتِقْلَالِ عِالهِ. "وَمَنْ نِصْفُهُ حُرُّ وَنِصْفُهُ عَبْدٌ: إنِ الْتَقَطَ فِي نَوْبَةِ نَفْسِهِ، فَهُوَ كَالْحُرِّ"، يُرِيدُ: أَقَرَّتْ فِي يَدِهِ، وَكَانَتْ بَعْدَ السَّنَةِ لَهُ، كَمَا لَو كَسَبَ فِيهِ النَّقَطَ فِي نَوْبَةِ السَّيِّدِ، فَهُوَ كَالْعَبْدِ، يَأْخُذُهَا السَّيِّدُ وَيَكُونُ المِلْكُ لَهُ"؛ لأنَّ كَسْبَهُ فِيهِ لَهُ. مَالًا. "وَإِنْ كَانَ فِي نَوْبَةِ السَّيِّدِ، فَهُوَ كَالْعَبْدِ، يَأْخُذُهَا السَّيِّدُ وَيَكُونُ المِلْكُ لَهُ"؛ لأنَّ كَسْبَهُ فِيهِ لَهُ. "أمَّا الفَاسِقُ، فَعَلَى قَوْلَيْنِ: أَخَدُهُمَا: أن يَأْمُرَ الحَاكِمُ بِضَمِّ لُقَطَتِهِ إلَى أمِينٍ، وَيَأْمُرَ الأمِينَ مَعَ المُلْتَقِطِ بِالتَّعْرِيفِ"؛ احْتِيَاطًا لِمَالِ المسْلِمِ وَحفظاً لَهُ. "والثَّانِي: ألَّا يَنْزَعَهُمَا مِنْ يَدِهِ"؛ لأنَّ صَاحِبَهَا هُو المُضَيِّعُ لِهَا، فَكَأَنَّهُ ائْتَمَنَ كُلَّ مَنْ وَجَدَهَا عَلَى حِفْظِهَا.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَالأَوَّلُ أَصَحُ الأَنَّ الفَاسِقَ لَيسَ أَهْلَ الوِلاَيَةِ فِي الأَمَانَاتِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُتْرَكَ فِي يَدِهِ.

"الرُّكْنُ الثَّالِثُ الثَّالِثُ الالْتِقَاطُ، وَهُو حِسْبَةٌ فِي كُلِّ مَالٍ مُعَرَّضٍ لِلضَّيَاعِ، وَلَيسَ بِوَاجِبٍ عَلَى أَصَحِّ القَوْلَيْنِ"؛ لأَنَّهُ إِمَّا أَمَانَةٌ أَوْ كَسْبٌ، وَأَيُّهُمَا كَانَ فَهُو غَيْرُ وَاحِبٍ. "وَفِي وُجُوبِ الإِشْهَادِ عَلَيْهَا قَوْلَانِ"، القَوْلُ النَّانِي. "لأَنَّ النَّفْسَ أَمَّارَةٌ أَحَدُهُمَا: أَلَّا يَجِبَ كَمَا فِي الوَدِيعَةِ إِذَا قَبِلَهَا. "وَالأَحْوَطُ: أَنْ يُشْهَدَ"، وَهُو القَوْلُ النَّانِي. "لأَنَّ النَّفْسَ أَمَّارَةٌ بالسَّوعِ". "قَالَ: وَهُو فِي نَفْسِهِ أَمَانَةٌ أَوْ كَسْبٌ؟ فِيهِ قَوْلَانِ" فَائِدَتُهُمَا: إِذَا عَرَّفَهَا وَمَضَتِ السَّنَةُ، وَلَمْ بِالسُّوعِ". "قَالَ: وَهُو فِي نَفْسِهِ أَمَانَةٌ أَوْ كَسْبٌ؟ فِيهِ قَوْلَانِ" فَائِدَتُهُمَا: إِذَا عَرَّفَهَا وَمَضَتِ السَّنَةُ، وَلَمْ يَعْمُونَ التَّمَلُّكَ وَلَا قَصَدَ الأَمَانَةَ؛ إِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ كَسْبٌ ضَمِنَ، وَإِنْ قُلْنَا: أَمَانَةٌ لَا يَضْمَنُ.

"النَّظُرُ الثَّانِي: فِي أَحْكَامِهَا، وَهِيَ أَرْبَعَةٌ:

الأُوَّلُ: أنَّهَا أَمَانَةٌ فِي يَدِ المُلْتَقِطِ"، يُرِيدُ: الَّذِي قَصَدَ حِفْظَهَا أَبَدًا لِمَالِكِهَا. "إلَّا أَنْ يَتَعَدَّى فِيهَا"

فَيَصِيرَ غَاصِبًا. "قَالَ: أَوْ يَأْخُذَهَا عَلَى عَزْمِ الخِيَانَةِ"، بِأَنْ لَا يَرُدَّهَا عَلَى صَاحِبِهَا فَيَضْمَنُهَا. "فَإِنْ نَوَى بِالأَخْدِ الْخِيَانَةَ، فَلَا يَعُودُ أَمِينًا" كَالْغَاصِب، وَكَذَلِكَ كُلُّ أَمَانَةٍ إِذَا قَبَضَهَا بِنِيَّةِ الخِيَانَةِ، لأَنَّ الاعْتِبَارَ فِي الأَخْدِ بِقَصْدِهِ وَنِيَّتِهِ. "وَإِنْ أَخَذَهَا عَلَى نِيَّةِ الأَمَانَةِ، ثُمَّ اعْتَرَضَتْ نِيَّةُ الْخِيَانَةِ، وَلَمْ تَتَحَقَّقِ الْخِيَانَةُ، فَلَا الْحُيَانَةِ، وَلَمْ تَتَحَقَّقِ الْخِيَانَةُ، فَلَا يَضْمَنُ بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ الطَّرِفَةِ"؛ فَإِنَّ بُحُرَّدَ النِّيَّةِ لَا يَجْعَلْهُ ضَامِنًا، كَالمودع في الوَدِيعَةِ.

"الحُكْمُ الثَّانِي: أَنَّهُ يَجِبُ التَّعْرِيفُ، وَهُو: أَنْ يُعَرِّفَ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا"، كَمَا فِي الخَبَرِ. "لِئَلَّا يَلْتَبِسَ وَلَا يَخْتَلِطَ بِمَالِهِ"، وَلْيُعَرِّفْهَا إِذَا وَصَفَهَا رَبُّهَا، وَقَدْ ذَكَوْنَا مَعْنَى غَيْرَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ البَابِ.

"قَالَ: وَالتَّعْرِيفُ بِالْقُرْبِ مِنَ الالْتِقَاطِ أَهَمُّ"؛ لأنَّهُ إلى القِصُودِ أَقْرَبُ، وَعَن الإضْرَارِ أَبْعَدُ.

"وَفِي مَوْضِعِ الالْتِقَاطِ إِذَا كَانَ بِهِ أُنَاسٌ" يَسْمَعُونَ نِدَاءَهُ. "أَوْ حَيْثُ يَكُونُونَ عَلَى مُقَارَبَتِهِ ذَلِكَ الْمَكَانَ"؛ لأنَّ الغَالِبَ/ أنَّ صَاحِبَهَا يَعُودُ لِطَلِبِهَا حَيْثُ ضَاعَتْ مِنْهُ. "وَهَكَذَا فِي الْمَحَافِلِ، وَعَلَى الْمَكَانَ"؛ لأنَّ الغَالِبَ/ أنَّ صَاحِبَهَا يَعُودُ لِطَلِبِهَا حَيْثُ ضَاعَتْ مِنْهُ. "وَهَكَذَا فِي الْمَحَافِلِ، وَعَلَى الْمُعَانِ"؛ لأنَّ الغَالِبَ/ أنَّ الْفَالِبِ الْمَسَاجِدِ"، لَا فِيهَا؛ لِلنَّهْيِ الْوَارِدِ عَنْهُ، وَهُو قَوْلُهُ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - لِلنَّاشِدِ فِي الْمِسْجِدِ: (أَيُّهُ النَّاشِدُ غَيْرُكَ الْوَاجِدُ، إِمَّا لُبِيْ الْمِسْجِدُ لِذِكْرِ اللَّهِ وَالصَّلَاقِ).

"وَلَا يَصِفْهَا فِي التَّعْرِيفِ فَيُنَازَعَ فِي وَصْفِهَا"؛ بِإِنْ يَسْمَعَهَا غَيْرَ مَالِكِهَا فَيَدَّعِيهَا عَلَيْهِ.

"وَمُدَّةُ التَّعْرِيفِ سَنَةً"، كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْخَبَرِ. "قَالَ: إِلَّا أَنْ يَصِحُّ الْخَبَرُ فِي تَعْرِيفِ الشَّيءِ التَّافِهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ"، وَهُو مَا رُويَ أَنَّهُ الطَّيْ الْمَالِي عَلَيْ عَلَيْ حِينَ وَجَدَ دِينَارًا: (عَرِّفْهُ ثَلَاثًا)، (٢) وَهَذَا يُحْتَمَلُ أَنَّ المَرَادَ بِهِ: تِكْرَارُ اللَّفْظِ، كَأَنَّهُ قَالَ لَهُ: عَرِّفْهُ عَرِّفْهُ عَرِّفْهُ، فَاحْتَصَرَ الرَّاوِي وَقَالَ: قَالَ لَهُ: (عَرِّفْهُ ثَلَاثًا)؛ أَيْ: ثَلَاثَ بِهِ: تِكْرَارُ اللَّفْظِ، كَأَنَّهُ قَالَ لَهُ: عَرِّفْهُ عَرِّفْهُ عَرِّفْهُ وَالْحُلِي وَقَالَ: قَالَ لَهُ: (عَرِّفْهُ ثَلَاثًا)؛ أَيْ: ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ عَلَيْ: (فَيْكَامُهَا بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ عَلَيْ الرَّحُلُ النَّيْ عَلَيْ الرَّحُلَ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ فِي صِحَّتِهِ هِمَذَا اللَّفْظِ تَرَدُّدٌ، (٤) وَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُ عَلَيْ الرَّحُلَ الَّذِي وَجَدَ السَّوْطَ،

i/174

<sup>(</sup>۱) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (۱/ ٤٤٠) رقم (۱۷۲۲) - عبد الرزاق، عن إبراهيم بن محمد، عن مصعب بن محمد، عن أبي بكر بن محمد قال: سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا ينشد ضالة في المسجد، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «أيها الناشد غيرك الواجد ليس لهذا بنيت المساجد»، جاء في كنز العمال (۷/ ۲۷۱) رقم (۲۰۸٤۲) - "أيها الناشد غيرك الواجد ليس لهذا بنيت المساجد. "عبد الرزاق عن إبراهيم بن محمد عن مصعب بن محمد عن أبي بكر بن محمد" قال: سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا ينشد ضالة في المسجد قال: فذكره، وعن ابن عيينة عن محمد بن المنكدر مثله".

<sup>(</sup>٢) عن النبي صلى الله عليه وسلم: أن عليا أتاه بدينار وجده في السوق فقال: «عرفه ثلاثا». سبق تخريجه.

<sup>(</sup>٣) سنن أبي داود (٢/ ٢٢٩) رقم (٢٠٨٣) عن عائشة، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أيما امرأة نكحت بغير إذن مواليها، فنكاحها باطل»، ثلاث مرات «فإن دخل بما فالمهر لها بما أصاب منها، فإن تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له». و سنن الترمذي ت شاكر (٣/ ٣٩٩) رقم (١٨٧٩) «هذا حديث حسن»، وسنن ابن ماجه (١/ ٢٠٥) رقم (١٨٧٩) [حكم الألباني] صحيح.

<sup>(</sup>٤) الحديث ثبتت صحته، ينظر: الحاشية أعلاه.

(١) أَنْ يُعَرِّفَهُ سَنَةً، ﴿ فَدَلَّ أَنَّهُمَا سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ.

# [فَرْعٌ] [الْتَقَطَ حَيَوَانًا كَبِيرًا مِنْ مَهْلَكَةٍ]

"إذَا الْتَقَطَ حَيَوَانًا كَبِيرًا مِنْ مَهْلَكَةٍ: فَإِنْ رَأَى الحَاكِمُ بَيْعَهَا وَتَعْرِيفَ قِيمَتِهَا مَخَافَةَ أَنْ يَسْتَغْرِقَهَا مُؤنَتُهَا، فَلْيَفْعَلْ"؛ لأَنَّ ذَلِكَ أَحْوَطُ لِصَاحِبِهَا. "قَالَ: وَفِي الشَّاةِ والطَّعَامِ يَأْكُلُ، وَلَا يَلْزُمُهُ إِمْسَاكُ مُؤنَتُهَا، فَلْيَفْعَلْ"؛ لأَنَا عَلَى ذَلِكَ أَحْوَطُ لِصَاحِبِهَا لللهَ يَسْكُتَ عَنْ شَأْنِهَا"؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ فِي القِسْمِ الثَّانِي، وَأَظُنُهُ مُكَرَّرًا، وَاللهُ أَعْلَمُ.

"قَالَ: وأَشَارَ الْمُزَنِيُّ إِلَى قَوْلَيْنِ فِي بَيْعِ الطَّعَامِ الرَّطُبِ، وَتَعْرِيفِ قِيمَتِهِ"، أَحَدُهُمَا: أَنَّ لَهُ/ الأَكْلُ وَالبَيْعُ، كَمَ ذَكَرْنَاهُ، وَالثَّانِي: أَنْ لَيسَ لَهُ أَكْلُهُ، بَلْ عَلَيْهِ أَنْ يَبِيعَهُ وَيُعَرِّفَ قِيمَتَهُ؛ لأَنَّ البَيْعَ هَهُنَا مُمْكِنٌ، وَفِي السَّحْرَاءِ غَيْرُ مُمْكِن، فَلَا ضَرُورَةً بِهِ إِلَى أَكْلِهِ.

"الثَّالِثُ: إِذَا مَضَتْ مُدَّةُ التَّعْرِيفِ، فَالْمُلْتَقِطُ بِالْخِيَارِ: إِنْ شَاءَ أَقَامَ عَلَى تَعْرِيفِهَا، وَإِنْ شَاءَ تَمَلَّكُهَا، وَغَرِمَهَا إِذَا جَاءَ صَاحِبُهَا"؛ لِقَوْلِهِ عَلَى إِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا، وَإِلاَّ فَشَأْنَكَ بِمَا)، جَعَلَهَا إِلَى تَمَلَّكُهَا، وَغَرِمَهَا إِذَا جَاءَ صَاحِبُهَا"؛ لِقَوْلِهِ عَلَى (فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا، وَإِلاَّ فَشَأْنَكَ بِمَا)، جَعَلَهَا إِلَى الْحَتِيَارِهِ فِي ذَلِكَ. "قَالَ: وَيُوصِي بِهَا عِنْدَ مَوْتِهِ"؛ لِثَلَّا يَحُوزَهَا الوَارِثُ فِي المِرَاثِ، قَبْلَ تَعْرِيفِهَا سَنَةً. "وَيَحِلُ اخْتُونَهَا الوَارِثُ فِي المِرَاثِ، قَبْلَ تَعْرِيفِهَا سَنَةً. "وَيَحِلُ الْحَيْرَةِ الْعَرْضِ لَا بِمَنْزِلَةِ الصَّدَقَةِ "، وَقَدْ أَبَاحَ رَسُولُ اللهِ أَكُلُ اللهِ لِعَنْ لِلّهِ لِعَلْى عَلَى اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الطَّدَقَةِ. اللهُ ا

/137

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۳/ ۱۲٦) رقم (۲٤٣٧) عن سلمة بن كهيل، قال: سمعت سويد بن غفلة، قال: كنت مع سلمان بن ربيعة وزيد بن صوحان في غزاة، فوجدت سوطا، فقالا لي: ألقه، قلت: لا، ولكن إن وجدت صاحبه، وإلا استمتعت به، فلما رجعنا حجحنا، فمررت بالمدينة، فسألت أبي بن كعب رضي الله عنه، فقال: وجدت صرة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فيها مائة دينار، فأتيت بحا النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «عرفها حولا» فعرفتها حولا، ثم أتيته، فقال: «عرفها حولا» فعرفتها حولا، ثم أتيته، فقال: «عرفها حولا» فعرفتها حولا، ثم أتيته الرابعة: فقال: «اعرف عدتما، ووكاءها ووعاءها، فإن جاء صاحبها، وإلا استمتع بما»، حدثنا عبدان، قال: أخبرني أبي، عن شعبة، عن سلمة، بحذا قال: فلقيته بعد بمكة، فقال: لا أدري أثلاثة أحوال أو حولا واحدا، وصحيح مسلم (۳/ ١٣٥٠) رقم (۱۷۲۳).

<sup>(</sup>٢) معرفة السنن والآثار (٩/ ٧٩) رقم (١٢٤١٤) عن علي بن أبي طالب «أنه وحد دينارا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره للنبي صلى الله عليه وسلم فأمره أن يعرفه، فلم يعترف، فأمره أن يأكله، ثم جاء صاحبه فأمره أن يغرمه»، ورقم (١٢٤١٥) - وقد روى عن النبي صلى الله قال الشافعي: وعلي بن أبي طالب ممن تحرم عليه الصدقة؛ لأنه من صليبة بني هاشم. ورقم (١٢٤١٦) - وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم الإذن بأكل اللقطة بعد تعريفها سنة: علي بن أبي طالب، وأبي بن كعب، وزيد بن خالد الجهني، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعياض بن حمار المجاشعي، جاء في كنز العمال (١٥/ ١٩٦) رقم (٤٠٥٨) - عن علي أنه وجد دينارا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره للنبي صلى الله عليه وسلم، فأمره أن يعرف، فلم يعرف، فأمره أن يأكله، ثم جاء صاحبه وأمره أن

"الحُكْمُ الرَّابِعُ: إِذَا ظَهَرَ صَاحِبُهَا وَوَصَفَهَا وَصْفًا غَلَبَ عَلَى ظَنّهِ صِدْقُهُ، فَلَهُ الرَّدُّ بِنَاءً عَلَى الظَّهِرِ، وَالآخِرُ أَنْ يُقَالَ: إِذَا جَاءَ مَنْ يَصِفُهَا وَغَلَبَ عَلَى القَلْبِ صِدْقُهُ، فَأَمّّا إِذَا ظَهَرَ صَاحِبُهَا/ وَجَبَ الظَّهِرِ، وَالآخِرُ أَنْ يُقَالَ: إِذَا جَاءَ مَنْ يَصِفُهَا وَعَلَبَ عَلَى القَلْبِ صِدْقُهُ، فَأَمّّا إِذَا ظَهَرَ صَاحِبِهَا "قَالَ: الرَّدُّ. "قَالَ: وَلَا يَلْزَمُهُ الرَّدُ إِلَّا بِالبَيِّنَةِ؛ لاحْتِمَالِ كَوْنِهِ كَاذِبًا، وَسَامِعًا وَصْفَهَا مِنْ صَاحِبِهَا "قَالَ: الرَّدُّ. "قَالَ: وَلا يَلْزَمُهُ الرَّدُ إِلَّا بِالبَيِّنَةِ؛ لاحْتِمَالِ كَوْنِهِ كَاذِبًا، وَسَامِعًا وَصْفَهَا مِنْ صَاحِبِهَا "قَالَ: وَمَهُمَا رَدَّ لَمْ يَسْتَحِقَّ أُجْرَةً، وَكَذَلِكَ لَا جُعْلَ لِمَنْ جَاءَ بِآبِقٍ إِلّا أَنْ يُجْعَلَ لَهُ"؛ لأَنَّهُ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ مِنْ عَيْر شَرْطٍ كَانَ مُتَبَرِّعًا بِهِ، فَلَا يَسْتَحِقُ شَيْئًا.

1/134

"قَالَ: سَوَاءٌ فِيهِ مَنْ عُرِفَ بِذَلِكَ وَمَنْ لَمْ يُعْرَفْ"؛ لأنَّ الاعْتِبَارَ بِالشَّرْطِ وَلَمْ يُوجَدُ فَكَانَ كَمَنْ رَدَّ جَمْلَةُ الشَّارِدِ.

### [فَرْعٌ]

### [جَاعَلَ ثَلَاثَةً عَلَى رَدِّ عَبْدِهِ جَعَالَةً مُتَفَاوَتَةً، واشْتَرَكُوا فِي الرَّدِّ]

"إِذَا قَالَ: إِنْ جِنْتَنِي بِعَبْدِيَ الآبِقِ فَلَكَ عَشْرَةٌ، وَقَالَ لِلآخِرِ: فَلَكَ سِتَّةٌ، وَقَالَ لِلآخِرِ: فَلَكَ الْآخِرِ: فَلَكَ الْآخِرِ: فَلَكَ الْآخِرِ: فَلَكَ الْآخِرِ: فَلَكَ الْآخِرِ: فَلَكَ الْآخَرِ، فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ثُلُثُ مَا جُعِلَ لَهُ"؛ لأنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَمِلَ ثُلُثَ الْعَمَلِ، فَيَكُونُ لَهُ ثُلُثُ مَا شُمِّيَ لَهُ، وَهَذَا الفَرْعُ مِنْ (كِتَابِ الجَعَالَةِ)، وَهِيَ مُعَامَلَةٌ صَحِيحَةٌ، دَلَّ عَلَى صِحَّتِهَا قَوْلُهُ وَعَلَى الْمُقْدَةِ، وَهُو حَدِيثٌ صَحِيحٌ، (٣) وَهِيَ مُعَامَلَةٌ جَائِرَةٌ تَعَالَى: ﴿ وَلِمَن جَآءَ بِهِ عِمْلُ بَعِيرٍ ﴾ (٢)، وحَدِيثُ صَحِيحٌ، (٣) وهِيَ مُعَامَلَةٌ جَائِرَةٌ

يغرمه. "الشافعي، ق".

<sup>(</sup>١) صحيح البخاري (٣/ ١٢٥) رقم (٢٤٣٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا يعضد عضاهها، ولا ينفر صيدها، ولا تحل لقطتها، إلا لمنشد، ولا يختلى خلاها» فقال عباس: يا رسول الله، إلا الإذخر، فقال: «إلا الإذخر».

<sup>(</sup>٢) يوسف: ٧٢.

<sup>(</sup>٣) صحيح البخاري (٣/ ٩٢) رقم (٢٢٧٦) عن أبي سعيد رضي الله عنه، قال: انطلق نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في

## (المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المُوْصِلِّ الشَّافِعِيِّ "

مِنَ الجَانِبَيْنِ، وَلَا يُشْتَرَطُ القَبُولُ بِاللَّفْظِ، وَلَا أَنْ يَكُونَ العَمَلُ مَعْلُومًا كَالْإِجَارَةِ، نَعَمْ يُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ العَمَلِ، حَتَّى لَوْ مَاتَ الْعَبْدُ قَبْلَ التَّسْلِيمِ لَا يسْتَحِقُ شَيْئًا إلَّا بِالْفَرَاغِ مِنَ العَمَلِ، حَتَّى لَوْ مَاتَ الْعَبْدُ قَبْلَ التَّسْلِيمِ لَا يسْتَحِقُ شَيْئًا، واللَّهُ أَعْلَمُ.

# كِتَابُ اللَّقِيطِ

اللَّقِيطُ، وَالْمَلْقُوطُ، وَالْمَنْبُوذُ: اسْمٌ لِلطِّفْلِ الَّذِي يُوجَدُ مَطْرُوحًا عَلَى الطَّرِيقِ.

"قَالَ: الْتِقَاطُ المَنْبُوذِ وَكَفَالَتُهُ وَكِفَايَتُهُ فَرْضٌ عَلَى الكِفَايَةِ"؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى ٱلْبِرِ
وَٱلنَّقَوَىٰ ﴾ (١)، وَلاَنَّهُ تَعْلِيصُ آدَمِيٍّ لَهُ حُرْمَةٌ مِنَ الهَلَاكِ، فَهُو كَبَذْلِ الطَّعَامِ لِلمُضْطَرِّ.

"وَالنَّظَرُ فِي: أَحْكَامِهِ، وَهِيَ سِتَّةٌ:

الأوَّلُ: أَنَّ مَنْ وَجَدَهُ، فَهُوَ / أَحَقُّ بِحَضَانَتِهِ مِنْ غَيْرِهِ"؛ لأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ بُدُّ مِمَّنْ يَكُفُلُهُ، وَهُو السَّابِقُ النَّهِ، فَهُو أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ."! يَعْنِي: المِلْتَقِطُ الأمِينُ لَهُ المِسَافَرَةُ بِهِ"؛ يَعْنِي: المِلْتَقِطُ الأمِينُ لَهُ المِسَافَرَةُ بِهِ، فَهُو كَالْوَالِدِ لَهُ. بِاللَّقِيطِ؛ إذْ لَا يُخَافُ عَلَيْهِ اسْتِرْقَاقُهُ، وَلَا الخِيَانَةُ بِهِ، فَهُو كَالْوَالِدِ لَهُ.

سفرة سافروها، حتى نزلوا على حي من أحياء العرب، فاستضافوهم فأبوا أن يضيفوهم، فلدغ سيد ذلك الحي، فسعوا له بكل شيء لا ينفعه شيء، فقال بعضهم: لو أتيتم هؤلاء الرهط الذين نزلوا، لعله أن يكون عند بعضهم شيء، فأتوهم، فقالوا: يا أيها الرهط إن سيدنا لدغ، وسعينا له بكل شيء لا ينفعه، فهل عند أحد منكم من شيء؟ فقال بعضهم: نعم، والله إني لأرقي، ولكن والله لقد استضفناكم فلم تضيفونا، فما أنا براق لكم حتى تجعلوا لنا جعلا، فصالحوهم على قطيع من الغنم، فانطلق يتفل عليه، ويقرأ: الحمد لله رب العالمين فكأنما نشط من عقال، فانطلق يمشي وما به قلبة، قال: فأوفوهم جعلهم الذي صالحوهم عليه، فقال بعضهم: اقسموا، فقال الذي رقى: لا تفعلوا حتى نأتي النبي صلى الله عليه وسلم فنذكر له الذي كان، فننظر ما يأمرنا، فقدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له، فقال: «وما يدريك أنها رقية»، ثم قال: «قد أصبتم، اقسموا، واضربوا لي معكم سهما» فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال أبو عبد الله: وقال شعبة: حدثنا أبو بشر، سمعت أبا المتوكل، بهذا، وصحيح مسلم (٤/ ١٧٢٧).

(١) المائدة: ٢.

134

أَقَلْنَهُمْ أَيُهُمْ يَكُفُلُمْرِيمَ ﴾ (١) ولانتها في الالتقاط، وَلا سَبِيلَ إِلَى القِسْمَةِ، وَلا إِلَى المهايَاةِ، وَلا مَزِيَّةَ لِأَحدِهِمَا عَلَى الآخِرِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ مِمَ الْحَةِ الطَّفْلِ؛ فَهُمَا سَوَاءٌ فِي الاسْتِحْقَاقِ. "قَالَ: إلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا بَلَدِيًّا، وَالآخِرُ قَرَويًّا أَوْ بَدَويًّا، فَالْبَلَدِيُ أَوْلَى "؛ لاتِّسَاعِ المحيشةِ فِي البِلَادِ، وَحُسْنِ الأَخْلَقِ فِي أَهْلِهَا. "وَالقَرَوِيُ أَوْلَى مِنَ البَدَوِيِّ"، فَفِي الأَثْرِ: "مَنْ بَدَا جَفَا". "وَالحُرُّ أَوْلَى مِنَ العَبْدِ"؛ لأَنَّهُ مَشْغُولُ بَخِدْمَةِ سَيِّدِهِ، وَلا وَلاَيةً لَهُ، فَلا يَتَقَرَّعُ لِلْحَضَانَةِ. "قَالَ: وَالمُسْلِمُ أَوْلَى مِنَ التَصْرَانِيِّ إِذَا وُجِدَ فِي قَرْيَةٍ بِيْدُهِ، وَلا وَلاَيةً لَهُ عَلَى المسْلِمُ أَوْلَى مِنَ السَّلَمِ، وَلا يَعْلَى وَلا يُعْلَى، وَالْمَسْلِمُ أَوْلَى مِنَ السَّلَامِ، وَلا يَعْلَى المَسْلِمُ أَوْلَى مِنَ السَّرِمِ، فَلا يَتَقَرَّعُ لِلْحَضَانَةِ. "قَالَ: وَالمُسْلِمُ أَوْلَى مِنَ السَّلَمِ، وَلا يُعْلَى المَسْلِمُ أَوْلَى مِنَ السَّلَمِ، وَلا يُعْلَى وَلا يُعْلَى، وَإِنَّا لا الكَافِرِ؛ لأَنَّهُ لا وِلاَيةَ لَهُ عَلَى المِسْلِم، وَلاَنَّا لا نَأْمَنُ أَنْ يَسْتَوقَهُ، أَوْ يَعْلَى المِسْلِم، وَلاَنَّا لا نَأْمَنُ أَنْ يَسْتَوقَهُ، أَوْ يَقِهُ عَلَى المِسْلِم، وَلاَنَّ لا نَأْمَنُ أَنْ يَسْتَوقَهُ، أَوْ يَوْلِهُ مَنْ دِينِهِ/. "قَالَ: وَإِذَا أَقَامَ رَجُلَانِ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةً أَنَّهُ كَانَ فِي يَدِهِ أَوْلًا لا يَأْمَنُ أَنْ يَسْتَوقَهُ الْذِي كَانَ فِي يَدِهِ أَوْلًا الْمَالِ وَوَلَا مِنْ شَخْصٍ إِلْ شَخْصٍ؛ فَلَا تَرْجِيحَ فِيهَا لِيَنِيَةِ السَّبْقِ عَلَى الْمَلْ وَيَهُ اللَّالِ وَتَوْلُ مِنْ شَخْصٍ إِلْ شَخْصٍ؛ فَلَا تَرْجِيحَ فِيهَا لِيَيِّنَةِ السَّبْقِ عَلَى الْمُنْ وَيَهُ فَلَهُ وَلَا يَوْدُ أَنْ أَنْ مَنْ شَخْصٍ إِلْ شَخْصٍ؛ فَلَا تَرْجِيحَ فِيهَا لِيَيْنَةِ السَّبْقِ عَلَى الْمُلْ وَالْ وَلَا أَنْ الْمُلْ وَلَا أَنْ الْمُلْ وَالْمُ الْمُلُ وَالْمُ الْمُلْ وَلَا أَنْ الْمُلْلِ وَلَا أَلَا الْمُلْلِ وَلَا أَنْ اللّهُ عَلَى الللّهُ الْمُولُ وَالْمُ الْمُؤْلُ وَلَا أَنْ الْمُلْالُولُ الْمُؤْلُولُ وَلَا أَنَامُ الللّهُ الْمُؤْلُ ال

"الثَّانِي: لَا يَجِبُ نَفَقَتُهُ عَلَى المُلْتَقِطِ"؛ لِعَدَمِ الموجِبِ لِلنَّفَقَةِ. "بَلْ هِيَ فِي مَالِهِ"، إِنْ كَانَ لَهُ مَالً "كَالْبَالِغ. "أَوْ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ"، كَالْفَقِيرِ الَّذِي لَا كَسْبَ لَهُ.

"وَمَالُهُ: مَا وُجِدَ عَلَيْهِ مِنْ لِبَاسٍ، أَوْ تَحْتَهُ مِنْ دَابَّةٍ أَو فِرَاشٍ، أَوْ مَشْدُودًا عَلَى لِبَاسِهِ أَوْ فِرَاشِهِ مِنْ مَالٍ فَهُو لَهُ"؛ لأنَّ يَدَهُ ثَابِتَةٌ عَلَيْهِ، والطِّفْلُ فِي اليَدِكَالْبَالِغ.

"وَمَا كَانَ مَدْفُونًا فِي الأَرْضِ تَحْتَهُ، فَلَيْسَ لَهُ"، كَمَا لَوْ كَانَ مَدْفُونًا خَتَ بَالِغِ. "قَالَ: وَكَذَلِكَ الدَّابَةُ تَرْعَى بِقُرْبِهِ، أَوْ مَشْدُودَةً عَلَى شَجَرَةٍ بِجَنْبِهِ، فَلَيْسَتْ لَهُ"؛ لأَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ فِي يَدِهِ. "وإذَا أَمَرَ الحَاكِمُ المُلْتَقِطَ بِأَنْ يَتَسَلَّفَ لِنَفَقَتِهِ"؛ حَيْثُ لَا يَكُونُ فِي بَيْتِ المَالِ شَيْءٌ، أَوْ يَكُونُ وَلَكِنْ رَآهُ الحَاكِمُ المُلْتَقِطَ بِأَنْ يَتَسَلَّفَ لِنَفَقَتِهِ"؛ حَيْثُ لَا يَكُونُ فِي بَيْتِ المَالِ شَيْءٌ، أَوْ يَكُونُ وَلَكِنْ رَآهُ الحَاكِمُ المَلْتَقِطَ بِأَنْ يَتَسَلَّفَ لِنَفَقَتِهِ"؛ حَيْثُ لَا يَكُونُ فِي بَيْتِ المَالِ شَيْءٌ، أَوْ يَكُونُ وَلَكِنْ رَآهُ الحَاكِمُ بِاحْتِهَادِهِ عَلَى قَوْلٍ، فَاسْتَقْرَضَ. "قُبِلَ قَوْلُهُ فِيمَا يُحْتَمَلُ إذَا كَانَ مِثْلَهُ قَصْدًا"؛ لأَنَّهُ أَمِينٌ عَلَيْهِ، وَقَد التَّهِ عَلَى مَوْلُهُ عَلَى سَبِيل الاقْتِصَادِ.

"القَّالِثُ: أَنَّ ظَاهِرَهُ الإِسْلَامُ"، كَمَا تَقَدَّمَ. "وَيُنْفَقُ عَلَيْهِ مِنْ خُمُسِ الحُمُسِ مِن سُهْمَانِ المُسْلِمِينَ"؛ لأَنَّ ذَلِكَ مِنَ المِصَالِحِ، وَأَحْكَامُهُ أَحْكَامَ أَحْكَامَ المِسْلِمِينَ؛ فَهُو فِي بَيْتِ المَالِ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ. "فَإَنْ بَلَغَ فَأَعْرَبَ عَنْ نَفْسِهِ بِالْكُفْرِ"، وَقَدْ حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ بِالدَّارِ أَوْ بِإِسْلَامٍ مَنْ فِيهَا.

"لَمْ يَبِنْ لِي أَنْ أَقْتُلَهُ، وَلَا أَجْبُرَهُ عَلَى الإسْلَامِ"؛ لأنَّهُ بَخْهُولَ/ الدِّينِ فِي الأصْلِ، وَإِنَّا مُحْبَرَهُ عَلَى الإسْلَامِ"؛ لأنَّهُ بَخْهُولَ/ الدِّينِ فِي الأصْلِ، وَإِنَّا مُحْبَرَهُ وَصَفَ الكُفْرَ، كَانَ قَوْلُهُ أَقْوَى مِنْ ذَلِكَ الظَّاهِرِ فَيُصَارُ إلَيْهِ، بإسْلَامِهِ فِي الظَّاهِرِ دُونَ البَاطِنِ، فَإِذَا بَلَغَ وَوَصَفَ الكُفْرَ، كَانَ قَوْلُهُ أَقْوَى مِنْ ذَلِكَ الظَّاهِرِ فَيُصَارُ إلَيْهِ،

۱٦٩/ب

1/134

<sup>(</sup>١) آل عمران: ٤٤.

وَلَا يُجْعَلُ مُرتَدًّا. "قَالَ: وَإِنْ وُجِدَ فِي قَرْيَةٍ خَالِصَةٍ لِأَهْلِ الذِّمَّةِ، فَهُو ذِمِّيٌّ حَتَّى يَصِفَ الإسْلَامَ بَعْدَ البُلُوغ"؛ لأنَّ الحُكْمَ لِلدَّارِ فِي الظَّاهِرِ إِلَى أَنْ يَرِدَ بَيَانُهُ بِإِقْرَارِهِ.

"الرَّابِعُ: جِنَايَتُهُ خَطَأً عَلَى جميع المُسْلِمِينَ"، كَمَا يَكُونُ مِيرَاثُهُ لَهُمْ فَهُم العَاقِلَةُ لَهُ.

"والْجِنَايَةُ عَلَيْهِ عَلَى عَاقلَةِ الجَانِي"، كَالجِنَايَةِ عَلَى غَيْرِهِ. "فَإِنْ قُتِلَ عَمْدًا، كَانَ لِلإَمَامِ القَوْدُ فِي الْحَدِ الْقَوْلَيْنِ"؛ لأَنَّهُ مُسْلِمٌ مَعْصُومٌ، وَلَا يَكُونُ لَهُ فِي القَوْلِ الآخَرِ؛ لأَنَّهُ يَثَبُتُ لِجَمِيعِ المسْلِمِينَ، وَفِيهِمْ صِغَارٌ وَكِبَارٌ وَبَحَانِينُ، فَلَا يُمْكِنُ اسْتِيفَاؤُهُ. "وَإِنْ قُطِعَتْ يَدُهُ عَمْدًا، حُبِسَ لَهُ الجَارِحُ حَتَّى يَبْلُغَ، فَيَخْتَارَ صِغَارٌ وَكِبَارٌ وَبَحَانِينُ، فَلَا يُمُونُ اسْتِيفَاؤُهُ. "وَإِنْ قُطِعَتْ يَدُهُ عَمْدًا، حُبِسَ لَهُ الجَارِحُ حَتَّى يَبْلُغَ، فَيَخْتَارَ الطَّوَدَ أو الأَرْشَ"؛ لأَنَّ ذَلِكَ حَقُّهُ، فَلَا يَفُوتُ عَلَيْهِ كَسَائِرِ الصِّغَارِ.

"قَالَ: وَإِنْ كَانَ مَعْتُوهًا فَقِيرًا، أَحْبَبْنَا لِلإَمَامِ أَنْ يَأْخُذَ لَهُ الأَرْشَ وَيُنْفِقَهُ عَلَيْهِ"؛ لأَنَّ مَصْلَحَتَهُ فِي ذَلِكَ. "وَيَجِبُ أَلَّا يَكُونَ عَفْوُ الإِمَامِ لَازِمًا، إلَّا حَيْثُ يَكُونُ عَفْوُهُ عَنِ الشُّفْعَةِ لَازِمًا"؛ لأَنَّ عَفْوَ الإمَامِ حَيْثُ جَوَّزْنَا لَهُ أَحْذَ الأَرْشِ لِلمَصْلَحَةِ، بِمُنْزِلَةِ عَفْوِ الوَلِيِّ عَنِ الشُّفْعَةِ النَّابِيَةِ لِلْيَتِيمِ؛ حَيْثُ لَا يَكُونُ لِلْيَتِيمِ عَنْ شُفْعَةِ اليَتِيمِ كَانَ لَازِمًا، حَتَّى لَوْ بَلَغَ اليَتِيمُ لَا يَكُونُ لِلْيَتِيمِ الشَّفْعَةِ، فَكَذَلِكَ الإَمَامُ إِذَا عَفَا عَنْ شُفْعَةِ اليَتِيمِ كَانَ لَازِمًا، وَلَا يَكُونُ لِلَّقِيطِ إِذَا الرُّجُوعُ إِلَى الشَّفْعَةِ، فَكَذَلِكَ الإَمَامُ إِذَا عَفَا عَنِ القِصَاصِ عَلَى الأَرْشِ يَكُونُ لَازِمًا، وَلَا يَكُونُ لِلَّقِيطِ إِذَا لِلْمُامُ إِذَا عَفَا عَنِ القِصَاصِ عَلَى الأَرْشِ يَكُونُ لَازِمًا، وَلَا يَكُونُ لِلَّقِيطِ إِذَا لِللَّهُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى القِصَاصِ وَيَرُدَّ الأَرْشِ.

"الخَامِسُ: نَسَبُهُ مَجْهُولٌ؛ فَإِن ادَّعَى مُلْتَقِطُهُ/ نَسَبَهُ، الْحَقْنَاهُ بِهِ؛ لِلإِمْكَانِ، وَإِن ادَّعَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ آخِرُ، أَرَيْنَاهُ القَافَةَ؛ فَإِنْ الْحَقُوهُ بِالثَّانِي، أَرَيْنَاهُم المُلْتَقِطَ الأُوَّلَ؛ فَإِنْ قَالُوا: ابْنُهُمَا لَمْ نَنْسُبْهُ إِلَى احْرُ، أَرَيْنَاهُ القَافَةَ اخْطَأُوا، فَلَا وَجُهَ إِلَّا أَنْ أَحَدِهِمَا حَتَّى يَبْلُغَ فَيَنْتَسِبُ"؛ لأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ابْنًا لَهُمَا، وَتَبَيَّنَ أَنَّ القَافَةَ أَخْطَأُوا، فَلَا وَجْهَ إِلَّا أَنْ لَعْ يَتْرَكَ إِلَى اخْتِيَارِهِ. "وَإِنْ لَمْ يُلْحَقْ بِالآخِر، فَهُو ابْنُ الأَوَّلِ" كَمَاكَانَ.

### [فَرْعَانِ]

### [فِي دَعْوَى نَسَبِ اللَّقِيطِ]

"أَحَدُهُمَا: دَعْوَةُ المُسْلِمِ والذِّمِّيِّ والحُرِّ والعَبْدِ سَوَاءٌ"؛ لأنَّ الكُلَّ مِنْ أَهْلِ النَّسَبِ.

"غَيْرَ أَنَّ الدِّمِّيَّ إِذَا ادَّعَاهُ وَقَدْ وُلِدَ فِي دَارِ الإسْلَامِ فَٱلْحَقْتَهُ بِهِ، أَحْبَبْتُ أَنْ أَجْعَلَهُ مُسْلِمًا وَقَالَ فِي (كِتَابِ الدَّعْوَى): نَجْعَلُهُ مُسْلِمًا "، فَالْمُرَادُ بِالأَوَّلِ: أَنَّهُ لَا يَحْكُمُ بِإِسْلَامِهِ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ الاسْتِحْبَابِ، وَإِلَّا فَهُو كَافِرٌ تَبَعًا لِأبِيهِ الَّذِي أُلْحِقَ بِهِ؛ فَإِنَّ الحُكْمَ بِالنَّسَبِ أَقْوَى مِن الحُكْمِ بِظَاهِرِ الدَّارِ، وَإِلَّا فَهُو كَافِرٌ تَبَعًا لِأبِيهِ الَّذِي أُلْحِقَ بِهِ؛ فَإِنَّ الحُكْمَ بِالنَّسَبِ أَقْوَى مِن الحُكْمِ بِظَاهِرِ الدَّارِ، وَإِلَّا فَهُو كَافِرٌ تَبَعًا لِأبِيهِ اللَّذِي أُلْقِي بَعْكُومٌ بِإِسْلَامِهِ بِالدَّارِ، فَلَا يُعَيِّرُ ذَلِكَ بِدَعْوَى ذِمِّي، وَلَمُ التَّانِي؛ فَالمَرَادُ بِهِ: أَنَّهُ يَحْكُمُ بِإِسْلَامِهِ جَزْمًا؛ لأَنَّهُ مَحْكُومٌ بِإِسْلَامِهِ بِالدَّارِ، فَلَا يُعَيِّرُ ذَلِكَ بِدَعْوَى ذِمِّيً، وَلَا احْتَمَلَ ذَلِكَ الْحَيْمَالِ طَاهِرَارَ إِلَى جَعْلِهِ كَافِرٌ، وَإِذَا احْتَمَلَ ذَلِكَ وَلَدُهُ مُسْلِمًا بِإِسْلَامِ الأُمِّ وَهُو كَافِرٌ، وَإِذَا احْتَمَلَ ذَلِكَ وَلَا الشَّارِ طَاهِرُ الإِسْلَامِ بِالاحْتِمَالِ.

"قَالَ: وَإِنْ أَقَامَ الذِّمِّيُّ بَيِّنَةً أَنَّهُ ابْنُهُ بَعْدَ أَنْ عَقَلَ وَوَصَفَ الْإِسْلَامَ" وَهُو فِي سِنِّ التَّمْيِيزِ. "الْحَقْنَاهُ بِهِ"؛ لِوُجُودِ البَيِّنَةِ. "وَمَعْنَاهُ: أَنْ يَرُدَّهُ إِلَى الكُفْرِ"، بِإِنْ يُحَالَ بَيْنَهُمَا.

"الْفَرْعُ الثّانِي: لَا دَعْوَةَ لِلمَرْأَةِ إِلَّا بِالْبَيِّنَةِ"؛ لأنَّ إِقَامَةَ البَيِّنَةِ عَلَى الْفِصَالِ الوَلَدِ مِمَّا مُحْكِنُ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى البِنَاءِ عَلَى مُحَرَّدِ قَوْلِهَا. "وَقِيلَ: لَهَا دَعْوَةٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا زَوْجَةً، لأَنَّهَا أَحَدُ الأَبَوَيْنِ، فَيَتُبُثُ/ النَّسَبُ بَقَوْلِهَا كَالرَّجُلِ، فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ ذَاتَ زَوْجٍ، فَلَا يُمْكِنُ إِلْحَاقُهُ بِهَا دُونَ زَوْجِهَا، وَلا يُمْكِنُ قَبُولُ قَوْلِهَا النَّسَبُ بَقَوْلِهَا كَالرَّجُلِ، قَامًا إِذَا كَانَتْ ذَاتَ زَوْجٍ، فَلَا يُمْكِنُ إِلَى الْحَالَتَيْنِ لَهَا دَعُوةً"، كَالرَّجُلِ. "وَلَكِنْ لَا يَلْحَقُ عَلَى زَوْجِهَا، فَلَا يَتُبُثُ بِمُحَرَّدِ قَوْلِهَا"، فَيُحْعَلُ كَانَّهُ مِنْ زَوْجٍ آخَرَ، أَوْ مِنْ وَطْءِ شُبْهَةٍ أَوْ غَيْرِهَا. "قَالَ: فَإِنْ أَقَامَ النَّسَبُ زَوْجَهَا بِقَوْلِهَا"، فَيُحْعَلُ كَأَنَّهُ مِنْ زَوْجٍ آخَرَ، أَوْ مِنْ وَطْءِ شُبْهَةٍ أَوْ غَيْرِهَا. "قَالَ: فَإِنْ أَقَامَ الْمَرَأَتَانِ كُلُّ وَاحِدَةٍ بَيِّنَةً أَنَّهُ وَلَدُهَا، لَمْ أَجْعَلْهُ ابْنَ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا حَتَّى أُرِيَهُ القَافَةَ"؛ إِذْ لَا يُمْكِنُ العَمَلُ الْبَيّنَتَيْنِ، وَالقَافَةُ مَرْجُوعٌ إِلَيْهَا فِي غَيْيِزِ الأَنْسَابِ.

"فَإِنْ الْحَقُوهُ بِوَاحِدَةٍ، لَحِقَ زَوْجَهَا أَيْضًا إِلَّا أَنْ يَنْفِيَهُ بِلَعَانِ"؛ لأَنَّ بَيِّنَتَهَا تَرَجَّحَتْ بِقَوْلِ القَائِفِ، فَتَعَيَّنَتْ لِلعَمَل مِمَا، وَثَبَتَ الوَلَدُ لِلْفِرَاشِ فِي الظَّاهِرِ.

"السَّادِسُ: ظَاهِرُهُ الحُرِّيَّةُ، وَلَهُ فِي دَعْوَى الرِّقِّ عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ:

الأُولَى: ألَّا يَكُونَ لَهُ مُدَّعِ وَقَذَفَهُ إِنْسَانٌ بَعْدَ البُلُوغِ، وَادَّعَى رِقَّهُ لِغَيْرِهِ دَفْعًا لِلحَدِّ، فَعَلَى قَوْلَيْنِ: أَنَّهُ يُحَدُّ؛ لأَنَّ أَصْلَ النَّاسِ الحُرِّيَّةُ. أَحَدُهُمَا: ألَّا يُحَدُّ الأَنَّ أَصْلَ النَّاسِ الحُرِّيَّةُ.

الحَالَةُ الثَّانِيَةُ: أَنْ يَدَّعِيَ رَجُلٌ أَنَّهُ عَبْدُهُ، لَمْ تُقْبَلِ البَيِّنَةُ حَتَّى تَشْهَدَ أَنَّهَا رَأَتْ أَمَةَ فُلَانٍ وَلَدَتْهُ، وَلَا اللَّيِّنَةُ حَتَّى تَشْهَدَ أَنْهَا رَأَتْ أَمَةَ فُلَانٍ وَلَدَتْهُ، وَلَا اطِّلَاعَ لِلرِّحَالِ عَلَيْهَا.

"وَإِنَّمَا اشْتَرَطْنَا هَذَا التَّقْيِيدَ؛ لأَنَّهُ قَدْ يَرَاهُ فِي يَدِهِ بِحُكْمِ الالْتِقَاطِ فَيَشْهَد أَنَّهُ عَبْدُهُ"؛ اعْتِمَادًا عَلَى ظَاهِرِ اليَدِ. "وَفِيهِ قَوْلٌ آخَرُ: أَنَّهُ عَبْدُهُ وَإِنْ لَمْ يُقَيِّدُوا شَهَادَتَهُمْ بِهَذَا التَّقْيِيدِ، وَشَهِدُوا أَنَّهُ كَانَ عَلَى ظَاهِرِ اليَدِ. "وَفِيهِ قَوْلٌ آخَرُ: أَنَّهُ عَبْدُهُ وَإِنْ لَمْ يُقَيِّدُوا شَهَادَتَهُمْ بِهَذَا التَّقْيِيدِ، وَشَهِدُوا أَنَّهُ كَانَ عَلَى ظَاهِرِ اليَدِ التَّابِتَةَ قَبْلَ الالْتِقَاطِ دَلِيلُ اللِّلْكِ، فَلَا يُحْتَاجُ/ مَعَهَا إِلَى شَرْحِ السَّبَبِ، ١/١٧١ كَمَا فِي سَائِرِ الأَمْلَاكِ. كَمَا فِي سَائِرِ الأَمْلَاكِ.

"الحَالَةُ الثَّالِثَةُ: إذَا بَلَغَ اللَّقِيطُ فَعَامَلَ وَعُومِلَ، ثُمَّ أَقَرَّ بِأَنَّهُ عَبْدٌ لِفُلَانَ، فَعَلَى قَوْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا: يُقْبَلُ قَوْلُهُ عَلَى الإطْلَاقِ؛ لأنَّهُ مَجْهُولُ الأصْلِ"، وَلَا تُهْمَةَ فِي إِقْرَارِهِ.

"وَالْقَوْلُ النَّانِي: يُقْبَلُ فِيمَا يَضُرُّهُ، وَلَا يُقْبَلُ فِيمَا يَضُرُّهُ كَسَائِرِ الأَقَارِيرِ، فَإِنْ كَانَتْ أَنْفَى وَنُكِحَتْ ثُمَّ أَقَرَّتْ بِالرِّقِّ، لَمْ يَبْطُلُ نِكَاحُهَا"؛ لأَنَّ ذَلِكَ إضْرَارٌ بِالزَّوْجِ. "وَجَعَلْنَا عِدَّتَهَا ثَلَاثَ حِيَضٍ وَنُكِحَتْ ثُمَّ أَقَرَّتْ بِالرِّقِّ، لَمْ يَبْطُلُ نِكَاحُهَا"؛ لأَنَّ ذَلِكَ إضْرَارٌ بِالزَّوْجِ؛ فَإِنَّهَا جَجِبُ لِصِيَانَةِ مَائِهِ، وَفِي تَنْقِيصِ عِدَّتِهَا تَنْقِيصٌ لِحَقِّ الرَّحْعَةِ لَنَّ العِدَّةَ هَهُنَا جَجِبُ لِصِيَانَةِ مَائِهِ، وَفِي تَنْقِيصِ عِدَّتِهَا الْمُقِهِ؛ لأَنَّهُ لَيسَ عَلَيْهَا فِي الوَفَاةِ حَقٌّ يَلْزَمُهَا لَهُ"؛ فَإِنَّ العِدَّةَ هَهُنَا جَجِبُ لِحِيَّ اللَّهُ تَعَالَى لَا لِحَقَّ الرَّوْجِ، أَلَا تَرَى أَنَّهَا جَبُبُ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلُ بِهَا.

"وَيَجْعَلُ وَلَدَهُ قَبْلَ الإِقْرَارِ وَلَدَ حُرَّةٍ"؛ دَفْعًا لِلضَّرَرِ عَنْهُ. "وَيُحْكُم بِرِقِّ مَا يَحْدُثُ مِنْ بَعْدُ"؛ لأنَّا غَنْكُمُ بِرِقِّهَا فِي الاسْتِقْبَالِ لَا فِي المَاضِي لِإِقْرَارِهَا. "قَالَ: وَلِلزَّوْجِ الْخِيَارُ" بِسَبَبِ ظُهُورِ الرِّقِّ. "فَإِنْ أَقَامَ عَلَى النِّكَاح، كَانَ وَلَدُهُ بَعْدَ ذَلِكَ رَقِيقًا"؛ لأنَّهُ التَزَمَ هَهُنَا الضَّرَرَ وَرَضِيَ بِهِ.

/۱۷۰ ب

# (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بن محمد بن يونسَ بن محمد بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِيِّ الشَّافِعِيُّ '

"وَيُجْعَلُ مَالُهَا لِمَنْ أَقَرَّتْ أَنَّهَا أَمَتُهُ"؛ لأَنَّ ذَلِكَ إضْرَارٌ بِمَا، وَإِقْرَارُهَا مَقْبُولٌ فِيمَا يَضُرُّهَا. "وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ".

# كِتَابُ الْفَرَائِض

"وَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَبْوَابِ:

البَابُ الأوَّلُ: فِي الْوَرَثَةِ

"قَالَ: وَإِنْ كُنَّ أَرْبَعًا، وُزِّعَ الفَرْضُ عَلَيْهِنَّ بِالسَّوِيَّةِ، لَا يَزِيدُ فَرْضُهُنَّ بِزِيَادَةِ العَدَدِ"؛ لِعُمُومِ الآيَةِ، (٧) وَلأَنَّا لَوْ لَمْ نَخْعَل الأَرْبَعَ بِمَنْزِلَةِ الوَاحِدَةِ، لاسْتَغْرَقْنَ جَمِيعَ المالِ عِنْدَ أَحْذِ الرُّبُعِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَوْفِيَ الْمِيْسُ الوَاحِدُ مِنَ النِّساءِ جَمِيعَ المالِ فَرْضًا.

۱۷۱/ب

<sup>(</sup>١) النساء: ١١.

<sup>(</sup>٢) جاء في التلخيص الحبير ط العلمية (٣/ ١٨٩) رقم (١٣٥٥) - "قوله روي أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم برجل فقال إني اشتريته وأعتقته فما أمر ميراثه قال النبي صلى الله عليه وسلم: "إن ترك عصبة فالعصبة أحق وإلا فالولاء لك" البيهقي وعبد الرزاق واللفظ له وسعيد بن منصور من مرسل الحسن أن رجلا أراد أن يشتري عبدا فذكر الحديث وفيه أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ميراثه فقال إن لم يكن له عصبة فهو لك. حديث "إنما الولاء لمن أعتق" متفق عليه".

<sup>(</sup>٣) النساء: ١٢.

<sup>(</sup>٤) النساء: ١٢.

<sup>(</sup>٥) النساء: ١٢.

<sup>(</sup>٦) النساء: ١٢.

 <sup>(</sup>٧) قوله تعالى: ﴿ وَلَهُرَ كَالرُّبُعُ مِمَا تَرَكُتُمْ إِن لَمْ يَكُن لَكُمْ وَلَدُ ﴾ وقوله تعالى: ﴿ فَإِن كَانَ لَكُمْ وَلَدُ فَلَهُنَ ﴾ النَّمُنُ مِمَا تَرَكُتُمْ وَلَدُ فَلَهُ فَلَهُنَ مِمَا تَرَكُمْ مَا تَرَكُمْ مِلَا لَهُ فَلَهُنَ مِمَا تَرَكُمْ مَا تَرَكُمْ مِنَا تَرَكُمْ مَا تَرْكُمْ مَا تَرْكُمْ مَا تَرْكُمْ مَا تَرْكُمْ مَا تَرْكُمْ مَا تَرْكُمْ فَلَهُ فَلَهُ مَا لَهُ عَلَيْ اللَّهُ مَا يَعْلَى اللَّهُ مَا يَعْلَى اللَّهُ مَن مِنْ اللَّهُ مَا لَهُ عَلَيْ اللَّهُ مَا لَكُمْ مَا لَهُ عَلَيْهُ مَا لَكُمْ مَا لَكُمْ مَا لَكُمْ مَا لَكُمْ مَا لَكُمْ مَا لَهُ اللَّهُ مَا لَهُ عَلَيْهُ مَا لَهُ عَلَيْكُمْ مَا لَهُ مَا لَكُمْ مَا لَكُمْ مَا لَهُ عَلَيْهُ مَا لَكُمْ مَا لَهُ عَلَيْهُ مَا لَهُ عَلَيْكُمْ مَا لَمُ لَعَلَى اللَّهُ مَلَى اللَّهُ مَا لَمُ لَكُمْ مَا لَهُ مَا لَكُمْ مَا لَمُنْ لَكُمْ مَا لَهُ عَلَيْكُمْ مَا لَكُمْ مَلَكُمْ مَا لَمُ لَكُمْ مَا لَمُ لَكُمْ مَا لَكُمْ مَا لَمُ لَكُمْ مَا لَمُ لَعْلَمُ لَهُ مَا لَمُ لَعْلَمُ لَهُ مَا لَمُ لَعْلَمُ لَمُ لَعْلَمُ لَا لَعْلَمْ مَا مَا لَمُ لَعْلَمُ لَعْلَمْ مَا لَمُ لَعْلَمُ لَعْلَمُ لَعْلَمُ لَا لَعْلَمُ لَعْلَمُ لَعْلَمُ لَا مُعْلَمُ لَعْلَمُ لَا لَعْلَمُ لَعْلَمْ لَعْلَمْ لَعْلَمْ لَعْلَمُ لَا لَعْلَمْ لَعْلَمُ لَعْلَمْ لَعْلَمُ لَعْلَمُ لَعْلَمُ لَا لَهُ لَعْلَمُ لَعْلَمُ لَعْلَمْ لَعْلَمُ لَعْلَمُ لَعْلَمُ لَلْكُون لِكُمْ لَا لَعْلَمُ لَعْلَمْ لَعْلَمْ لَعْلَمْ لَعْلَمُ لَعْلَمُ لَعْلَمُ لَا لَعْلَمْ لَعْلَمُ لَعْلَمُ لَعْلَمُ لَعْلَمُ لَمْ لَعْلَمُ لَكُمْ لَعْلَمْ لَعْلَمُ لَعْلَمْ لَعْلَمُ لَلْكُمْ مُعْلِمُ لَعْلَمْ لَعْلَمُ لَالْكُمْ لَعْلَمْ لَلْكُمْ لَعْلَمُ لَعْلَمُ لَعْلَمُ لَعْلَمُ لَعْلَمُ لَعْلَمُ لَلْكُمْ لَعْلِمُ لَعْلَمُ لَعْلَمْ لَعْلَمُ لَعْلَمُ لَعْلَمُ لَعْلَمُ لَعْلَمُ لَعْلَمُ لَعْلِمُ لَعْلِمُ لَعَلَمُ لَعْلَمُ لَعْلَمُ لَعْلَمُ لَعْلِهُ لَكُمْ لَعْلَمْ لِعَلَم

"قَالَ: وَأَمَّا النَّسَبُ، فَالْوَارِثُونَ بِهِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: أُصُولُ المَيِّتِ، وَفُرُوعُهُ، وَفُرُوعُ أُصُولِهِ. أَمُّولُ المَيِّتِ، وَفُرُوعُهُ، وَفُرُوعُ أَصُولِهِ. أَمَّا الأُصُولُ، فَأَرْبَعَةُ:

الأوَّلُ: الْأَبُ، وَالْأُمُّ، وَالْجَدُّ، وَالْجَدُّةُ.

أمَّا الْأُمُّ، فَلَهَا الثُّلُثُ إِلَّا فِي أَرْبَعِ مَسَائِلَ"، كَمَا يَاتِي بَيَانُهَا؛ لِقَوْلِهِ ﷺ وَفَا الثُّلُثُ فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِتِهِ السُّدُسُ ﴾ (١) جَعَلَ لَمَا الثُّلُثَ عِنْدَ عَدَمِ الوَلَهِ وَوَرِثَهُ وَ أَبُوَافِ، وَزَوْجَةٌ وَأَبُوَافِ، فَلَهَا"؛ وَالإِخْوَةِ، فَهُو فَرْضُهَا، إلَّا فِيمَا اسْتَثْنَيْنَاهُ مِنَ المُسَائِلِ الأَرْبَعِ، وَهِيَ "زَوْجٌ وَأَبُوَافِ، وَزَوْجَةٌ وَأَبُوَافِ، فَلَهَا"؛ وَالإِخْوَةِ، فَهُو فَرْضُهَا، إلَّا فِيمَا اسْتَثْنَيْنَاهُ مِنَ المُسَائِلِ الأَرْبَعِ، وَهِيَ "زَوْجٌ وَأَبُوَافِ، وَزَوْجَةٌ وَأَبُوَافِ، فَلَهَا"؛ يَعْنِي: الْأُمُّ "فِي المَسْأَلَتَيْنِ ثُلُثُ مَا يَبْقَى بَعْدَ نَصِيبِ الزَّوْجِ وَالزَّوجَةِ/"؛ لأَنَّ الأَبَ والأُمَّ إذَا اجْتَمَعَا، كَانَ لِلأَبِ التُلْتَانِ، وَلِلأُمِّ الثُلُثُ، فَإذَا زَاحَمَهُمَا ذُو فَرْضٍ، فُسِّمَ المَالُ بَعْدَ الفَرْضِ بَيْنَهُمَا عَلَى الثُّلُثِ وَالتَّلُقُيْنِ، كَمَا لَو اجْتَمَعَا مَعَ بِنْتٍ.

"قَالَ: وَإِن كَانَ لِلمَيِّتِ وَلَدٌ أُو وَلَدُ وَلَدٍ وَارِثٍ، أَوْ كَانَ لَهُ اثْنَانِ مِنَ الإِخْوَةِ وَالأَخَوَاتِ فَصَاعِدًا، وَلَكَ وَإِن كَانَ لِلمَيِّتِ وَلَدٌ مُولِدٍ: ﴿ وَلِدُ مُ اللَّهُ مُن لَدُ وَلَدٌ ﴾ (٢) إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ وَلَا مُتَالَدُ مُن اللَّهُ اللَّهُ مُن اللَّهُ اللَّهُ مُن اللَّهُ اللَّهُ مُن اللَّهُ اللَّهُ مُن اللَّهُ اللّ

"أَمَّا الجَدَّةُ، فَلَهَا السُّدُسُ أَبَدًا"؛ لِمَا رُويَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهَا السُّدُسَ. (٤) "وَهِيَ الَّتِي تُدْلِي

177

<sup>(</sup>١) النساء: ١١.

<sup>(</sup>٢) النساء: ١١.

<sup>(</sup>٣) النساء: ١١.

<sup>(</sup>٤) سنن أبي داود (٣/ ١٢١) رقم (٢٨٩٤) عن قبيصة بن ذؤيب، أنه قال: جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق، تسأله ميراثها؟ فقال: ما لك في كتاب الله تعالى شيء، وما علمت لك في سنة نبي الله صلى الله عليه وسلم شيئا، فارجعي حتى أسأل الناس، فسأل الناس، فقال المغيرة بن شعبة، «حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاها السدس»، فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة، فقال: مثل ما قال المغيرة بن شعبة، فأنفذه لها أبو بكر ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه تسأله ميراثها، فقال: «ما لك في كتاب الله تعالى شيء، وما كان القضاء الذي قضي به إلا لغيرك، وما أنا بزائد في الفرائض، ولكن هو ذلك السدس، فإن اجتمعتما فيه فهو بينكما، وأيتكما خلت به فهو لها»، [حكم الألباني]: ضعيف، وسنن الترمذي ت شاكر (٤/ ٢٠) وقم (٢١٠١) – حدثنا الأنصاري قال: حدثنا معن قال: حدثنا مالك، عن ابن شهاب، عن عثمان بن إسحاق بن خرشة، عن قبيصة بن ذؤيب قال: حاءت الجدة إلى أبي بكر تسأله ميراثها، قال: فقال لها: ما لك في كتاب الله شيء، وما لك في سنة رسول الله صلى أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري، فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبة، فأنفذه وسلم فأعطاها السدس» فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري، فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبة، فانفذه السلس، فإن اجتمعتما فيه فهو بينكما، وأيتكما خلت به فهو لها: وفي الباب عن بريدة، وهذا حديث حسن صحيح وهو أصح من حديث ابن عيينة، [حكم الألباني]: ضعيف، وسنن ابن ماحه (٢/ ٩٠٩) رقم (٢٧٢٤)، [شرح محمد فؤاد عبد الباقي] [ش حديث ابن عيينة، [حكم الألباني]: ضعيف، وسنن ابن ماحه (٢/ ٩٠٩) وقم (٢٧٢٤)، [شرح محمد فؤاد عبد الباقي]

بِوَارِثٍ، وَالْجَدَّتَانِ أُمُّ الْأُمِّ وَأُمُّ الْأَبِ إِذَا اجْتَمَعَتَا، اشْتَرَكَتَا فِي السُّدُسِ"؛ لأنَّ ابَا بَكْرٍ عَلَى السُّدُسَ بَيْنَ الجَدَّتَيْنِ، (١) وَرُويَ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَىٰ أَعْطَى ثَلَاثَ جَدَّاتٍ السُّدُسَ؛ (٢) جَدَّتَانِ مِنْ قِبَلِ الأَبِّ. وَهُمَا فِي الدَّرَجَةِ الأُولَى"؛ يَعْنِي: أُمَّ الأبِ وَأُمَّ الأُمِّ. "ثُمَّ يَصِيرُ عَدَهُ الجَدَّاتِ وَجَدَّةٌ مِنْ قِبَلِ الأُمِّ. "قَالَ: وَهُمَا فِي الدَّرَجَةِ الأُولَى"؛ يَعْنِي: أُمَّ الأبِ وَأُمَّ الأُمِّ. "ثُمَّ يَصِيرُ عَدَهُ الجَدَّاتِ مُضَعَّفًا فِي الدَّرَجَةِ الثَّانِيَةِ"؛ فَإِنَّ الأبَ وَالْأُمَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جَدَّتَانِ، كَمَا لِلمَيِّتِ وَحْدَهُ جَدَّتَانِ. الشَّيْتِ وَحْدَهُ جَدَّتَانِ. "فَهُنَّ فِيها أَرْبَعْ، وَفِي الثَّالِيَةِ ثَمَانٍ، وَفِي الرَّابِعَةِ سِتَّةَ عَشَر، وَفِي الدَّرَجَةِ الثَّانِيَةِ ثَلَاثُ وَارِثَاتٍ"؛ أُمُّ أُمِّ الأبِ، وأُمُّ الأبِ، وأُمُّ الأبِ، وفي الثالثة أربع، أمّ أمّ الأم، وأمّ أمّ الأب، وأمّ أبي أب الأب.

"وَكَذَلِكَ يَزِيدُ فِي كُلِّ دَرَجَةٍ وَارِثَةٌ وَاحِدَةٌ مِنْ جَانِبِ الأبِ، وَلَا يَرِثُ مِنْ جَانِبِ الأُمِّ قَطُّ/ إلَّا جَدَّةٌ ٢٧ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ: المُدْلِيَةُ بِمَحْضِ الأُمَّهَاتِ، فَأَمَّا البَاقِيَاتُ فَسَاقِطَاتٌ"؛ لأنَّهُنَّ يُدْلِينَ بِغَيْرِ وَارِثٍ، فَهُنَّ كَالْأَحْنَبِيَّاتِ. "وَكَذَلِكَ أَمْثَالُهُنَّ مِنَ جَانِبِ الأب، وَهُنَّ المُدْلِيَاتُ بِآبَاءِ الأُمَّهَاتِ"؛ لأنَّ آبَاءَ الأُمَّهَاتِ كَالْأَحْنَبِيَّاتِ. "وَكَذَلِكَ أَمْثَالُهُنَّ مِنَ جَانِبِ الأب، وَهُنَّ المُدْلِيَاتُ بِآبَاءِ الأُمَّهَاتِ"؛ لأنَّ آبَاءَ الأُمَّهَاتِ لَا يَرْتُونَ، فَكَذَلِكَ المِدْلِيَاتِ بِهِمْ.

"أمَّا الأَبُ، فَلَهُ السُّدُسُ بِالْفَرْضِيَّةِ المَحْضَةِ إِنْ كَانَ لِلمَيِّتِ وَلَدٌ ذَكَرٌ وَارِثُ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿ وَلِأَبُونِيهِ لِكُلِّ وَحِدِ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَدُ وَلَدُ ﴾ (٣) • "وَلَهُ كُلُّ المَالِ أَوْ مَا يَبْقَى بِالْعُصُوبَةِ المَحْضَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلمَيِّتِ وَلَدٌ وَارِثٌ"؛ يَعْنِي: إِذَا انْفَرَدَ الأَبُ وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ ذُو فَرْضٍ حَازَ جَمِيعَ المَالِ اللهَ لَا اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى الل

<sup>(</sup>خلت به) أي انفردت به]، [حكم الألباني] ضعيف.

<sup>(</sup>١) الحديث أعلاه .

<sup>(</sup>٢) سنن الدارقطني (٥/ ١٥٩) وقم (١٣١٤) عن عبد الرحمن بن يزيد ، قال: «أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث جدات السدس ، اثنتين من قبل الأب وواحدة من قبل الأم»، جاء في البدر المنير (٧/ ٢١١ – ٢١٢)، الحديث الثاني عشر، «أنه – صلى الله عليه وسلم – أعطى السدس ثلاث جدات: جدتين من قبل الأب، وواحدة من قبل الأم»، هذا الحديث رواه الدارقطني في «سننه» من حديث عبد الرحمن بن يزيد مرسلا. ورواه هو، وأبو داود في «مراسيله»، والبيهقي في «سننه» من حديث منصور عن إبراهيم النجعي قال: «أطعم رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ثلاث جدات سدسا. قلت لإبراهيم: ما هن؟ (قال) : جدتاك من قبل أبيك، وجدة [من قبل] أمك»، ورواه (الدارقطني) أيضا، والبيهقي أيضا من رواية الحسن: «أنه عليه الصلاة والسلام ورث ثلاث جدات»، وهذا أيضا مرسل، قال البيهقي (وفيه تأكيد للمرسل الثاني وهو المروي عن جماعة من الصحابة. ثم روى البيهقي) بإسناده عن محمد بن نصر قال: جاءت الأخبار عن الصحابة وعن جماعة من التابعين أنم ورثوا ثلاث جدات، مع الحديث المنقطع الذي روي عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: «أنه ورث ثلاث جدات. ولا نعلم (عن أحد) من الصحابة (حلاف) ذلك، إلا ما روينا عن سعد بن أبي وقاص أنه قال لابن مسعود: «أنتم (الذين) تفرضون لثلاث جدات؟! ، كأنه ينكر ذلك» (ثما) لا يثبت (أهل) المعرفة بالحديث إسناده.

<sup>(</sup>٣) النساء: ١١.

وَإِنْ كَانَ مَعَهُ صَاحِبُ فَرْضٍ أَحَذَ فَرْضَهُ، وَمَا بَقِيَ لِلأَبِ بِالْعُصُوبَةِ خَلَا الوَلَدَ. "فَإِنْ كَانَ مَعَهُ وَلَدٌ أُنْفَى، فَلَهُ السُّدُسُ بِالْفَرْضِيَّةِ"؛ لِلآيَةِ المِذْكُورَةِ؛ وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلِأَبُونَهِ لِكُلِّ وَحِدِ مِنْهُمَا ٱلسُّدُسُ ﴾ (١). "وَمَا يَبْقَى مِنَ الْفَرْضِ وَالتَّعْصِيبِ"، فَلهُ تَعَالَى: عَنْ الفَرْضِ وَالتَّعْصِيبِ"، فَلهُ تَوَالَ تَعْمُ مَعَ غَيْرِ الوَلَدِ. "وَيَجْمَعُ بَيْنَ الفَرْضِ وَالتَّعْصِيبِ"، فَلهُ تَلاَئَةُ أَحْوَالٍ: تَارَةً بِالْعُصُوبَةِ المَحْضَةِ، وَتَارَةً بِالْفَرْضِيَّةِ المِحْضَةِ، وَتَارَةً بِالْفَرْضِيَّةِ المُحْصَةِ، وَتَارَةً بِالْفَرْضِيَّةِ المُحْصَةِ، وَتَارَةً بِالْفَرْضِيَّةِ المُحْصَةِ، وَتَارَةً يَعْمُ بَيْنِهِمَا، كَمَا تَقَدَّمَ .

"وَأَمَّا الجَدُّ، فَفِي مَعْنَى الأبِ، إلَّا فِي مَسْأَلتَيْنِ:

إحْدَاهُمَا: أَنَّ الْأَبَ يُسْقِطُ الإِخْوَةَ، وَالْجَدُّ يُقَاسِمُهُمْ"، كَمَا يَأْتَى بَيَانُهُ.

"الثَّانِي: أَنَّ الأَبَ يَرُدُّ الأُمَّ إِلَى ثُلُثِ مَا يَبْقَى، إِذَا كَانَ فِي المَسْأَلَةِ زَوْجٌ وَأَبَوَانِ، أَوْ زَوْجَةٌ وَأَبَوَانِ، أَوْ زَوْجَةٌ وَأَبَوَانِ، أَوْ زَوْجَةٌ وَأَبَوَانِ"، كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ. "وَالْجَدُّ لَا يَردَهَا، بَلْ لَهَا مَعَ الجَدِّ الثُّلُثُ كَامِلًا"؛ لأَنَّ الأَبَ فِي دَرَجَتِهَا، وَاجْدُ أَبْعَدَ مِنْهَا؛ وَلِمَذَا لَا يَحْجبُ الإِخْوَةُ وَالأَبُ يَحْجبهمْ.

"القِسْمُ الثَّانِي: فُرُوعُ المَيِّتِ، وَهُمْ: الأَوْلَادُ، وَأَوْلَادُ الابْنِ.

أمَّا الأؤلَادُ: فَالابْنُ الوَاحِدُ يَسْتَغْرِقُ جَمِيعَ المَالِ بِالْعُصُوبَةِ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ يُوصِيكُو اللّهُ فِيَ الْمُلَا النَّصْفَ إِذَا انْفَرَدَتْ، فَدَلَّ الْكَلِيكُمُ اللّهُ وَإِن كَانَتَ وَحِدَةً فَلَهَ النِّصْفُ ﴾ (٣) جَعَلَ لَمَا النّصْفَ إِذَا انْفَرَدَتْ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الجَمِيعَ لِلابْنِ إِذَا انْفَرَدَ؛ لِأَنَّ لَهُ مِثْلُ حَظِّ الأَنْتَيَيْنِ. "وَكَذَا الجَمَاعَةُ/"، يُقَسَّمُ المالُ بَيْنَهُمْ؛ لِتَسَاوِيهِم فِي التَّعَصُّبِ. "وَكَذَا إِنْ كَانَ مَعَهُمْ أَنْفَى، فَالْمَالُ بَيْنَهُمْ لِلذَّكُو مِثْلُ حَظِّ الأَنْقَيَيْنِ"؛ لِلآيَةِ المُذْكُورَةِ. (٤)

"وَالبِنْتُ الوَاحِدَةُ لَهَا النَّصْفُ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِن كَانَتَ وَحِدَةً فَلَهَ ٱلنِّصْفُ ﴾ (°) "وَلِلبِنْتَيْنِ فَصَاعِدًا الثُّلُثَانِ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَإِن كُنَّ نِسَآ ءَفَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ﴾ (٢) وَقَدْ جَعَلَ النَّيُ عَلَيْ لِابْنَتَىْ سَعْدِ الثُّلُثَيْنِ حِينَ نَزَلَتْ هَذِهِ الآية؛ (٧) فَدَلَّتِ السُّنَّةُ عَلَى الاثْنَتَيْنِ، والآية

۱۷۳

<sup>(</sup>١) النساء: ١١.

<sup>(</sup>٢) النساء: ١١.

<sup>(</sup>٣) النساء: ١١.

<sup>(</sup>٤) ﴿ يُوصِيكُو اللَّهُ فِي أَوْلَندِ كُمَّ لِلذَّكِرِ مِثْلُ حَظِ ٱلْأَنشَيَيْنِ ﴾ [سورة النساء: ١١].

<sup>(</sup>٥) النساء: ١١.

<sup>(</sup>٦) النساء: ١١.

<sup>(</sup>٧) سنن الترمذي ت شاكر (٤/ ١٤٤) رقم (٢٠٩٢) عن جابر بن عبد الله قال: جاءت امرأة سعد بن الربيع بابنتيها من سعد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالت: يا رسول الله، هاتان ابنتا سعد بن الربيع، قتل أبوهما معك يوم أحد شهيدا، وإن عمهما أخذ مالهما، فلم يدع لهما مالا ولا تنكحان إلا ولهما مال، قال: «يقضي الله في ذلك» فنزلت: آية الميراث، فبعث رسول الله صلى الله عليه

عَلَى مَا فَوْقَهَا.

"قَالَ: وَأَمَّا أُوْلَادُ الابْنِ إِذَا انْفَرَدُوا، فَحُكُمُهُمْ حُكُمُ أُوْلَادِ الصُّلْبِ؛ لِلإِجْمَاعِ، وَعُمُومِ لَفْظِ الأَوْلَادِ. "فَإِنْ كَانَ فِي أُوْلَادِ الصُّلْبِ ذَكَرٌ، سَقَطَ أُوْلَادُ الابْنِ"؛ الأَوْلِادِ. "فَإِنْ كَانَ فِي أُوْلَادِ الصُّلْبِ ذَكَرٌ، سَقَطَ أُوْلَادُ الابْنِ"؛ لِلآيَةِ. "ثُمَّ يُنْظُرُ لِأَنَّهُمْ دُونَهُ فِي الدَّرَجَةِ. "وَإِنْ لَم يَكُنْ، نُظِرَ: فَإِنْ كَانَتْ بِنْتًا وَاحِدَةً، فَلَهَا النِّصْفُ"؛ لِلآيَةِ. "ثُمَّ يُنْظُرُ إِلَى أُوْلَادِ الابْنِ: فَإِنْ كَانَ فِيهِمْ ذَكِرٌ، فَالْبَاقِي لَهُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأَنْفَيَيْنِ"؛ لِلآيَةِ. "وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُنْ اللَّيْكِرِ مِثْلُ حَظِّ الأَنْفَيَيْنِ"؛ لِلآيَةِ. "وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَكُرٌ، فَالْبَاقِي لَهُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأَنْفَيَيْنِ"؛ لِلآيَةِ. "وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَكُرٌ، فَسَوَاءٌ كَانَتْ بِنْتًا وَاحِدَةً، أَوْ بَنَاتٍ، فَلَهَا أَوْ لَهُنَّ السُّدُسُ تَكْمِلَةَ الثُّلُقَيْنِ"؛ لِمَا رُويَ أَنَّ النَّبِيَّ عَلِيْ لَا تُكَوْلُهُ اللَّلُكُونِ، وَمَا بَقِيَ لِلأُحْتِ، (1) وَلِأَنَّ بِنْتَ النَّصْفَ، وَلِبِنْتِ النَّصْفَ، وَلِبِنْتِ السُّدُسُ تَكْمِلَةَ الثُّلُقَيْنِ، وَمَا بَقِيَ لِلأُحْتِ، (1) وَلِأَنَّ بِنْتَ النَّصْفَ، وَلَهُ بَنَ مَنْ مَنْ فَرْضِ البَنَاتِ إِلَّا السُّدُسَ، فَهِي تَرِثُهُ.

"قَالَ: أَمَّا إِذَا كَانَ مِنَ الصُّلْبِ بِنْتَانِ فَصَاعِدًا، فَلَهُنَّ الثُّلُثَانِ، ثُمَّ يُنْظُرُ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي أَوْلَادِ اللَّبْنِ ذَكَرٌ، سَقَطْنَ؛ إِذْ لَمْ يَبْقَ مِنْ فَرْضِ البَنَاتِ شَيْءٌ، لِاسْتِكْمَالِهِنَّ الثُّلُثَيْنِ"، الَّتِي هَيَ كُلُّ فَرْضِ البَنَاتِ، فَلَا يَبْقَى لَمُنَّ شَيْءٌ. "قَالَ: وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ ذَكَرٌ، فَلَهُ المَالُ"؛ لأَنَّهُ عَصَبُهُ. "أَوْ ذَكَرٌ مَعَ الأُنْثَى" البَنَاتِ، فَلَا يَبْقَى لَمُنَّ شَيْءٌ. "قَالَ: وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ ذَكَرٌ، فَلَهُ المَالُ"؛ لأَنَّهُ عَصَبُهُ. "أَوْ ذَكَرٌ مَعَ الأُنْثَى" صَوَابُهُ: وَإِنْ كَانَ مَعَهُ أُنْثَى / "فَالْمَالُ لَهُمْ"، لِلذَّكِرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ. "وَانْ كَانَ مَعَهُ أُنْثَى / "فَالْمَالُ لَهُمْ"، لِلذَّكِرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ. "وَتَتَعَصَّبُ الأَنْثَى بِأَخِيهَا، وَكَذَا بِذَكْرٍ هُوَ أَسْفَلَ مِنْهَا؛ كَابْنِ أَخِيهَا، أو ابْنِ ابْنِ أَخِيهَا وَإِنْ سَفُلَ".

"القِسْمُ الثَّالِثُ: وَهُمْ فُرُوعُ الأُصُولِ؛ كَالإِخْوَةِ، وَالأَعْمَامِ، وَبَيْنَهُمْ.

أمَّا الإخْوَةُ وَالأَخَوَاتُ إِذَا كَانُوا لِأَبٍ وَأُمِّ، فَحُكْمُهُمْ عِنْدَ الانْفِرَادِ حُكْمُ أَوْلَادِ الصُّلْبِ مِنْ غَيْرِ فَوْقِ ". "وَكَذَا الإِخْوَةُ وَالأَخَوَاتُ لِلأَبِ إِذَا انْفَرَدُوا، فَهُمْ كَإِخْوَةِ الأَبِ وَالأُمِّ، إلَّا فِي مَسْأَلَةِ المُشَرَّكَةِ"، وَهِيَ المِسَمَّاةُ بِالْحِمَارِيَّةِ. "وَهِيَ: زَوْجٌ، وَأُمِّ، وَأَخَوَانِ لِأُمِّ، وَأَخِ لِأَبٍ وَأُمِّ؛ لِلزَّوْجِ النَّصْفُ، المُشَرَّكَةِ"، وَهِيَ المِسَمَّاةُ بِالْحِمَارِيَّةِ. "وَهِيَ: زَوْجٌ، وَأُمِّ، وَأَخَوَانِ لِأُمِّ، وَأَخْ لِأَبٍ وَأُمِّ؛ لِلزَّوْجِ النَّصْفُ،

وسلم إلى عمهما، فقال: «أعط ابنتي سعد الثلثين، وأعط أمهما الثمن، وما بقي فهو لك»: هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن محمد بن عقيل، وقد رواه شريك أيضا، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، [حكم الألباني]: حسن، وسنن ابن ماحه (٢/ ٩٠٨) رقم (٢٧٢٠) عن جابر بن عبد الله قال: جاءت امرأة سعد بن الربيع بابنتي سعد إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله، هاتان ابنتا سعد قتل معك يوم أحد، وإن عمهما أخذ جميع ما ترك أبوهما، وإن المرأة لا تنكح إلا على مالها، فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم ختى أنزلت آية الميراث، فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم أخا سعد بن الربيع فقال: «أعط ابنتى سعد ثلثى ماله، وأعط امرأته الثمن، وخذ أنت ما بقى»، [حكم الألباني] حسن.

(۱) صحيح البخاري (۸/ ١٥١) رقم (٦٧٣٦) - حدثنا آدم، حدثنا شعبة، حدثنا أبو قيس، سمعت هزيل بن شرحبيل، قال: سئل أبو موسى عن بنت وابنة ابن وأخت، فقال: للبنت النصف، وللأخت النصف، وأت ابن مسعود، فسيتابعني، فسئل ابن مسعود، وأخبر بقول أبي موسى فقال: لقد ضللت إذا وما أنا من المهتدين، أقضى فيها بما قضى النبي صلى الله عليه وسلم: «للابنة النصف، ولابنة ابن السدس تكملة الثلثين، وما بقى فللأخت» فأتينا أبا موسى فأخبرناه بقول ابن مسعود، فقال: لا تسألوني ما دام هذا الحبر فيكم.

۱۷۳/ب

وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ، وَلِلاَّحَوَيْنِ مِنَ الْأُمِّ الثُّلُثُ، وَلَا يَبْقَى لِلاَّخِ مِنَ الأَبِ وَالأُمِّ شَيْءٌ، فَيُشَارِكُ الأَخُ لِلاَبِ وَالأُمِّ الشُّدُسُ، وَلِلاَّحَوَةُ الأَبِ الْأُمِّ الْفُرُونِ الْأُمِّ الْفُرُونِ الْأُمِّ الْفُرُونِ اللَّهُ اللهُ الل

"أمَّا إذَا اجْتَمَعَ إِخْوَةُ الأَبِ وَالْأُمِّ وَإِخْوَةُ الأَبِ، فَحُكْمُهُمْ حُكْمُ أَوْلَادِ الصُّلْبِ وَأُولَادِ الابنِ مِنْ غَيْرِ فَرْقِ، اجْتَمَعُوا، وَيُنزَلَ إِخْوَةُ الأَبِ وَالْأُمِّ مَنْزِلَةَ أَوْلَادِ الصُّلْبِ، وَإِخْوَةُ الأَبِ مَنْزِلَةَ أَوْلَادِ الابْنِ مِنْ غَيْرِ فَرْقِ، اجْتَمَعُوا، وَيُنزَلَ إِخْوَةُ الأَبِ وَالْأُمِ مَنْزِلَةَ أَوْلَادِ الابْنِ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ، اللَّهِ فَي شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَهُو: أَنَّ بِنْتَ الابْنِ يُعَصِّبْهَا مَنْ هُو أَسْفَلَ مِنْهَا، وَالأُحتُ لِلأَبِ لَا يُعَصِّبْهَا إلَّا إلَّا فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَهُو: أَنَّ بِنْتَ الابْنِ يُعَصِّبْهَا مَنْ هُو أَسْفَلَ مِنْهَا، وَالأُحتُ لِلأَبِ لَا يُعَصِّبْهَا إلَّا فَي شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَهُو: أَنَّ بِنْتَ الابْنِ يُعَصِّبْهَا مَنْ هُو أَسْفَلَ مِنْهَا، وَالأُحْتُ لِلأَبِ لَا يُعَصِّبْهَا إلَّا فَي شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَهُو: أَنَّ بِنْتَ اللهَدْرِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ فِي تَوْرِيثِ الأَوْلَادِ.

"وَأُمَّا الْإِخْوَةُ وَالْأَخُواتُ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ، فَلِلوَاحِدَةِ مِنْهُم السُّدُسُ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَ فِي الكَلاَلةِ: ﴿ وَلِلاَثْنَيْنِ فَصَاعِدًا الثُّلُثُ، لَا يَزِيدُ حَقُّهُمْ بِزِيَادَتِهِمْ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَ فِي وَحِدِ مِنْهُمَا السُّدُسُ ﴾ (١) "قَالَ: وَلِلاَثْنَيْنِ فَصَاعِدًا الثُّلُثُ ﴾ (٢) "قَالَ: يَسْتَوِي ذَكُورُهُمْ وَإِنَاتُهُمْ فِي الكَلاَلةِ: ﴿ وَإِن كَانُوا أَكْمُ مِن ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَا أَهُ فِي الثَّلْثِ ﴾ (٢) "قَالَ: يَسْتَوِي ذَكُورُهُمْ وَإِنَاتُهُمْ فِي الكَلاَلةِ: ﴿ وَإِن كَانُوا أَكْمُ مِن ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَا أَهُ إِنْ بِالرَّحِمِ المُحْضِ، فَهُو كَمِيرَاثِ الأَبَوَيْنِ مَعَ الابْنِ. "وَأَمَّا الاسْتِحْقَاقِ"؛ وَذَلِكَ لِظَاهِرِ الآيَةِ، وَلِأَنَّهُ إِنْ إِلرَّحِمِ المُحْضِ، فَهُو كَمِيرَاثِ الأَبْوَيْنِ مَعَ الابْنِ. "وَأَمَّا اللهُ عَوْقِ، فَلَا مِيرَاثَ لَهُنَّ، وَكَذَا بَنُو إِخْوَةِ الأُمِّ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الإِنْ الإِنْ لَا يَحَالَ فِيهِ لِلقِيَاسِ، وَإِثَمَا مَنْوَيْفَ فِي حَقِّهِمْ. مَذْرَكُهُ التَّوْقِيفُ، وَلَا تَوْقِيفَ فِي حَقِّهِمْ.

"قَالَ: وَأَمَّا بَنُو إِخْوَةِ الأَبِ وَالْأُمِّ وَبَنُو إِخْوَةِ الأَبِ فَيَنْزِلُونَ مَنزِلَةَ آبَائِهِمْ عِنْدَ عَدَمِهِمْ، إلَّا فِي حَجْبِ اللَّمِّ مِنَ الثَّلُثِ إلى السُّدُسِ"، كَمَا تَقَدَّمَ. "وَفِي مُقَاسَمَةِ الجَدِّ"؛ فَإِنَّ الأَحَ يُقَاسِمُ، وابْنُ الأَحِ للأَبِ وَالأُمِّ يُشَارِكُ -كَمَا تَقَدَّمَ- وَابْنُ الأَحِ لِلأَبِ وَالأُمِّ لَا يُقَاسِمُ. "وَفِي مَسْأَلَةِ المُشَرَّكَةِ"؛ فَإِنَّ الأَحَ لِلأَبِ وَالأُمِّ يُشَارِكُ -كَمَا تَقَدَّمَ- وَابْنُ الأَحِ لِلأَبِ وَالأُمِّ لَا يُعْصِبُ، وَبْنُ الأَحِ لَا يَعْصِبُ، فَيُفَارِقُونَهُمْ فِي هَذِهِ المِسَائِلِ يُشَارِكُ. "وَفِي تَعْصِيبِ الأُحْتِ"؛ فَإِنَّ الأَحْ يَعْصِبُ، وابْنُ الأَحْ لَا يَعْصِبُ، فَيُفَارِقُونَهُمْ فِي هَذِهِ المِسَائِلِ الأَرْبَع.

"قَالَ: وَمِنْ حُكْمِ الأَخْوَاتِ: أَنَّهُنَّ مَعَ البَنَاتِ عَصَبَاتٍ"؛ لِمَا ذَكَرْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ مَا بَقِيَ بَعْدَ البِنْتِ وَبِنْتِ الأَبْنِ لِلأَخْتِ. (٣) "قَالَ: فَإِذَا كَانَ لِلْمَيِّتِ بِنْتٌ وَثَلَاثُ أَخَوَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ، فَلِلبِنْتِ النِّنْ لِلأَخْتِ الأَبْوِ لِلأَخْتِ الأَبْوِ وَالأُمِّ، وَتَسْقُطُ الأُخْتُ لِلأَبِ بِعُصُوبَةِ الأُخْتِ لِلأَبِ وَالأُمِّ، وَتَسْقُطُ الأُخْتُ لِلأَبِ بِعُصُوبَةِ الأُخْتِ لِلأَبِ وَالأُمِّ، وَتَسْقُطُ الأُخْتُ لِلأَبِ بِعُصُوبَةِ الأُخْتِ لِلأَبِ وَالأُمِّ، وَتَسْقُطُ الأُخْتُ لِلأَمْ بِالبِنْتِ".

4 4 A

<sup>(</sup>١) النساء: ١٢.

<sup>(</sup>٢) النساء: ١٢.

<sup>(</sup>٣) سبق تخريجه .

"قَالَ: وَأَمَّا الْعَمُّ، فَهُو عَصَبَةٌ، وَكَذَا ابْنُهُ، وَكَذَا عَمُّ الأبِ وَعَمُّ الْجَدِّ وَبَنُوهُمْ؛ فَهَوُلَاءِ هُمُ الْوَارِثُونَ"، وَالْعَصَبَةُ الَّذِي يَسْتَغْرِقُ الْمِالَ إِذَا انْفَرَدَ، وَيَأْخُذُ مَا بَقِيَ مِنْ ذَوِي الْفَرَائِضِ إِذَا/ كَانَ مَعَهُمْ ذُو الْوَارِثُونَ"، وَالْعَصَبَةُ الَّذِي يَسْتَغْرِقُ الْمِالَ إِذَا انْفَرَدَ، وَيَأْخُذُ مَا بَقِيَ مِنْ ذَوِي الْفَرَائِضِ إِذَا/ كَانَ مَعَهُمْ ذُو فَرْضٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ: (أَلْمِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا أَبْقَتِ الْفَرَائِضُ فَلِأَوْلَى عَصَبَةٍ ذَكرٍ). (١) وَالْعَصَبَةُ ثُونُ لَكُ ذَكْرٍ يُدْلِي إِلَى اللَّهِ يَهِنِّ إِنْفُسِهِ أَوْ بِذَكرٍ، وَالمُعْتَقَةُ مِنَ الْعَصَبَاتِ، وَكَذَلِكَ الأَخْوَاتُ مَعَ البَنَاتِ، كُلُ ذَكْرٍ يُدْلِكَ الْأَخْوَاتُ مَعَ الْبَنَاتِ، كَمُا تَقَدَّمُ؛ سُمُّوا بِذَلِكَ لِأَنَّهُمْ عَصَّبُوا نَسَبَ المَيِّتِ؛ يَعْنَى: أَحَاطُوا بِهِ وَاسْتَذَارُوا.

۱۷٤/ب

"قَالَ: وَهُمْ مِنَ الرِّجَالِ عَشْرَةٌ: اثْنَانِ مِنَ السَّبَبِ، وَهُو: المُعْتَقُ وَالزَّوْجُ، وَاثْنَانِ مِنَ النَّسَبِ، وَهُو: المُعْتَقُ وَالزَّوْجُ، وَاثْنَانِ مِنَ الأَسْفَلِ، وَهُو: الابْنُ وابْنُ الابْنِ، وَأَرْبَعَةٌ عَلَى الطَّرِفِ، وَهُمْ: الإِخْوَةُ وَهُو: الأَبْنُ وابْنُ الابْنِ، وَأَرْبَعَةٌ عَلَى الطَّرِفِ، وَهُمْ: الإِخْوَةُ وَبَنُوهُمْ إِلَّا الأَعْمَامَ مِنْ جِهَةِ الأُمِّ"، فَلَا يَرْثُونَ؛ لِأَنَّهُمْ مِنْ ذَوِي الأَرْبُ، وَقَدْ ذَكُرْنَا أَنَّهُ لَا بَحَالَ لِلْقِيَاسِ فِي الإِرْثِ.

"وَالوَارِثَاتُ مِنَ النِّسَاءِ سَبْعٌ: اثْنَانِ مِنَ السَّبَ وَهِيَ: المُعْتَقَةُ وَالرَّوْجَةُ، وَاثْنَانِ مِنَ الطَّرفِ، النَّسَبِ، وَهِيَ: البِنْتُ وَبِنْتُ الابْنِ، وَوَاحِدَةٌ عَلَى الطَّرفِ، النَّسَبِ، وَهِيَ: البِنْتُ وَبِنْتُ الابْنِ، وَوَاحِدَةٌ عَلَى الطَّرفِ، وَهِيَ الأُخْتُ، وَمَنْ عَدَا هَوُلَاءِ: كَابِ الأُمِّ، وَأَوْلَادِ البَنَاتِ، وَبَنَاتِ الإَخْوَةِ، وَأَوْلَادِ الأَخْوَاتِ، وَالعَمَّاتِ، وَالخَالَاتِ، وَبَنَاتِ الأَعْمَامِ؛ فَهُمْ مِنْ ذَوِي الأَرْحَامِ، وَلَا شَيْءَ لَهُمْ"؛ إذْ لَا بَحَالَ لِلقِيَاسِ فِي الإَرْثِ، وَإِنَّا مَدْرَكُهُ التَّوْقِيفُ، وَلَا تَوْقِيفَ فِي حَقِّهِمْ -كَمَا تَقَدَّمَ - فَلَا شَيْءَ لَهُمْ. "وَاللَّهُ أَعْلَمُ".

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۸/ ۱۰۰) رقم (٦٧٣٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ألحقوا الفرائض بأهلها، فما بقي فهو لأولى رجل ذكر»، وصحيح مسلم (٣/ ١٢٣٣) رقم (١٦١٥) عن ابن عباس، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ألحقوا الفرائض بأهلها، فما تركت الفرائض فلأولى رجل ذكر».

# الْبَابُ الثَّانِي: فِي الْحَجْبِ وَدَوَافِعُ المِيرَاثِ بَعْدَ وُجُودِ القَرَابَةِ

"وَلِدَفْع المِيرَاثِ أَسْبَابٌ:

الأُوَّلُ: أَنْ يَكُونَ مَحْجُوبًا بِمَنْ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ إِلَّا عَصَبَاتٌ، فَتَرْتِيبُهُمْ: أَنَّ أُولَى الْعَصَبَاتِ الْبَنُونَ/"؛ لأَنَّهُمْ يُدْلُونَ بِأَنْفَسِهِمْ، وَقَدْ بَدَأُ اللَّهُ بِذِكْرِهِمْ، وَشَرَطَ عَدَمَهُمْ فِي الأَبَوَيْنِ جَمِيعَ الْمَالِ؛ فَدَلَّ أَنَّهُ أَقْوَى مِنَ الأَبِ فِي التَّعْصِيب، وَلِهَذَا يُعَصِّبُ أُحْتَهُ.

"قَالَ: ثُمَّ بَنُوهُمْ"؛ يَعْنِ: ابْنَ الابْنِ؛ فَإِنَّهُ يَقُومُ مَقَامَ أَبِيهِ فِي التَّعْصِيبِ لِأُخْتِهِ، فَهُو مُقَدَّمٌ عَلَى الْأَبِ. "ثُمَّ الأُبِ"؛ لأنَّ سَائِرَ العَصَبَاتِ يُدُلُونَ بِهِ. "ثُمَّ الجَدُّ وَالإَخْوَةُ؛ فَإِنَّهُمْ يَتَقَاسَمُونَ"، أَمَّ الإِخْوَةُ فَإِنْنَاءُ الأَبِ، وَأَمَّا الجَدُّ فَأَبُ الأَبِ. الْمُمَّ إِخْوَةُ الأَبِ وَالأُمِّ؛ يُقَدِّمُ عَلَى إِخْوَةِ الأَبِ وَالأُمِّ، ثُمَّ ابْنَا الأَبِ مِنْ أُمِّ وَاحِدَةٍ. "وَالجَدُّ يُقَاسِمُهُمْ جَمِيعَهُمْ"، كَمَا يَأْتِي. "ثُمَّ بَنُو إِخْوَةِ الأَبِ وَالأُمِّ، ثُمَّ بَنُو إِخْوَةِ الأَبِ وَالأُمِّ، ثُمَّ الْعَمُّ لِلأَبِ، ثُمَّ بَنُو إِخْوَةِ الأَبِ وَالأُمِّ، ثُمَّ العَمُّ لِلأَبِ، ثُمَّ بَنُو الْحَوْقِ الأَبِ وَالأُمْ، ثُمَّ العَمُّ لِلأَبِ، ثُمَّ بَنُوهُمْ عَلَى تَرْتِيبِهِمْ، ثُمَّ الْعَمُّ لِلأَبِ، ثُمَّ بَنُوهُمْ عَلَى تَرْتِيبِهِمْ، ثُمَّ الْعَمُّ لِلأَبِ، ثُمَّ الْعَمُ لِلأَبِ، ثُمَّ الْعَمُ لِلابِ، ثُمَّ الْعَمُ لِلأَبِ، ثُمَّ الْعَمُ لِلْعَبِقِ الْمَيْتِ"؛ اللهَمُّ الْعَمْ الْمَيْقِ"؛ يَمْنِي الْمُعْتِقِ"؛ يَعْنِي: الذُّكُورَ؛ لأنَّ الوَلاءَ للسَّدِبِ، قَالْدَ فِي النَّسِ، فَكَذْ وَاحِدُ وَاللَّهُمْ وَلَيْهِ عَلَى الْمُعْتِقِ الْمُعْتِقِ"؛ يَعْنِي: الذُّكُورَ؛ لأنَّ الوَلاءَ لَاللَّهُمْ وَاللَّهُمْ فَالْمَالُ لِبَعْرَبِ عَصَبَاتِهِ فِي النَّسَبِ، فَكَنْ وَاحِدُ كَالَّهُمْ فَلَهُ الللهُ لِمُ الْمُعْتِقِ"؛ يَعْنِي : حِهَةَ الإسْلَامِ. "قَالُ لَمْ يَكُنْ وَاحِدُ الْوَلاءَ لَلْهُمْ الْمُعْتِقِ الْمُعْتِقِ"؛ يَعْنِي : حِهَةَ الإسْلَامِ. "قَالُ لَمْ يَكُنْ وَاحِدُ الللهُ لِلْ الْمُعْتِقِ"، كَمَا ذُكُونَاهُ لِلللهُ لِللهُ لَهُ الْمُعْتِقِ"؛ يَعْنِي : حِهَةَ الإسْلَامِ الْقُولِي الْمُعْتِقِ الْمُعْتِقِ الْمُعْتِقِ أَوْ لِعَصَبَاتِ المُعْتِقِ"، كَمَا ذُكُونَاهُ لَلْ الْمُؤْلِى وَالْمُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ال

"قَالَ: أمَّا مُقَاسَمَةُ الجَدِّ وَالإِخْوَةِ"، فَقَدْ رُويَ عَنْ أَكْثَر الصَّحَابَةِ ﴿ وَالتَّابِعِينَ.

"قَالَ: فَلْيُعْلَمَ أَنَّ إِخْوَةَ الْأُمِّ يَسْقُطُونَ بِالجَدِّ"، كَمَا يَأْتِي ذِكْرُهُ. "فَأَمَّا إِخْوَةُ الأَبِ وَالْأُمِّ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ ذُو فَرْضٍ، فَيَكُونُ الجَدُّ كَوَاحِدٍ مِنْهُمْ مَا دَامَت القِسْمَةُ خَيْرًا لَهُ مِنَ الثَّلُثِ؛ فَيُقَاسِمُ أَخًا

۱۷۵/ب

1140

<sup>(</sup>۱) مسند الشافعي - ترتيب سنجر (۳/ ۱۸) رقم (۱۰۹۰)، وسنن الدارمي (٤/ ٢٠١٩) رقم (٣٢٠٣)، [تعليق المحقق] رجاله ثقات ولكن جعفر بن عون ما عرفنا له سماعا قديما من سعيد بن أبي عروبة، و صحيح ابن حبان - مخرجا (۱۱/ ٣٢٥) رقم (٤٩٥٠)، [تعليق الألباني] صحيح لغيره - «الإرواء» (١٦٦٨)، «أحاديث البيوع»، والمستدرك على الصحيحين للحاكم (٤/ ٣٧٩) رقم (٧٩٩١) - وعن ابن عمر، رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الولاء لحمة من النسب لا تباع ولا توهب»، [التعليق - من تلخيص الذهبي] ٧٩٩١ - سكت عنه الذهبي في التلخيص.

وَاحِدًا، أَوْ ثَلَاثَ أَخَوَاتٍ، أَوْ أَخًا وَأُخْتَيْنِ"؛ لِأَنَّ القِسْمَةَ خَيْرٌ لَهُ فِي الصُّورَتَيْنِ الأُولَيَيْنِ، وَالثُّلُثُ لَا يَنْقُصَ عَنِ الثُّلُثِ فَيُقَاسِمُ.

"فَإِنْ كَانَ الإِحْوَةُ أَكْثَرَ مِن اثْنَيْنِ، فَالتُلُثُ حَيْرٌ لَهُ مِنَ المُقَاسَمَةِ"، فَيَأْخُذُ الثُّلُث، وَالبَاقِي لَمُمُّ، لِأَنَّ الجَدَّ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَنْفُصهُ الإِحْوَةُ عَنِ التُّلُثِ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَو اجْتَمَعَ مَعَ الأُمُّ أَحَدَ مِثْلَيْ مَا تَأْخُذُهُ الأُمُّ، لِأَنْ الجُدَّ لَا يَنْقُصُوا الجَدَّ مِنْ ضِعْفِ السُّدُسِ، وَهُو التُّلُث؛ لَمْ يَنْقُصُوا الجَدَّ مِنْ ضِعْفِ السُّدُسِ، وَهُو التُّلُث؛ لِيَحُونَ حُكْمُ الجَدِّ بَاقِيًا عَلَى ضِعْفِ الأُمِّ كَمَا كَانَ، هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ ذُو فَرْضٍ. "فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ ذُو فَرْضٍ. "فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ ذُو فَرْضٍ، سُلِّمَ لِلْمَوْضِ سِهَامُهُمْ، فَإِنْ لَمْ يَبْقَ إِلَّا السُّدُسَ، سُلِّمَ إِلَى الجَدِّ"، كَمَا لَوْ تَرَكَ بِنْتَانِ وَمُو الشَّدُسِ، سُلِّمَ إِلَى الجَدِّ"، كَمَا لَوْ تَرَكَ بِنْتَانِ وَمُوسٍ سِهَامُهُمْ، فَإِنْ لَمْ يَبْقَ اللَّهُ لِلجَدِّ. "وَإِنْ بَقِي الْفُرُوضِ سُدُسٌ، فَيُستَلَّمُ لِلجَدِّ. "وَإِنْ بَقِي أَقَلَّ مِنَ السُّدُسِ" وَمُثَا بَعْدَ ذَوِي الفُرُوضِ سُدُسٌ، فَيُستَلَّمُ لِلجَدِّ. "وَإِنْ بَقِي أَقَلَّ مِنَ السُّدُسِ" أَوْلَى مَكَانَ الأُمْ زَوْجُ فِي الصُّورَةِ الَّتِي فَرَضْنَاهَا. "أَوْ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ مِنَ المَالِ"، بِأَنْ كَانَ مَعَهُمْ زَوْجٌ. فِي الصُّورَةِ الَّتِي فَرَضْنَاهَا. "أَوْ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ مِنَ المَالِ"، بِأَنْ كَانَ مَعَهُمْ زَوْجٌ. المَسْأَلَةُ، وَفُوضَ لِلجَدِّ سُدُسُ عَائِلٍ"؛ لِأَنَّ سُدُسَهُ فَرْضٌ كَسَائِرِ الفُرُوضِ، وَالإِحْوَةُ يَسْقُطُونَ / عَلَيْهِ العَوْلُ عَلَيْهِ العَوْلُ الْمُعْورَةُ وَلَا الْمُولُونَ ، وَالْمُونَ الْمَعُونَ الْمَالِةُ وَلَا مُنَالِهُ وَلَا مُؤْوضَ وَ الْفُرُوضِ، وَالإَحْوَةُ يَسْقُطُونَ /

1/177

لِأَنَّهُ يُورَثُ بِالْفَرْضِ وَالتَّعْصِيبِ. "قَالَ: وَإِنْ بَقِيَ بَعْدَ الْفُرُوضِ أَكْثَرَ مِنَ السُّدُسِ، فَيُسَلَّمُ لِلجَدِّ، وَاللَّهُ يُوجِبُهُ القِسْمَةُ: أَيُّ ذَلِكَ كَانَ خَيْرًا لِلجَدِّ، خُصَّ إِمَّا سُدُسُ جَمِيعِ المَالِ، أَوْ ثُلُثُ مَا يَبْقَى، أَوْ مَا يُوجِبُهُ القِسْمَةُ: أَيُّ ذَلِكَ كَانَ خَيْرًا لِلجَدِّ، خُصَّ بِهِ"، فَنَقُولُ: لِأَصْحَابِ الفُرُوضِ مَعَ الجَدِّ، هُمْ سِتَّةٌ: الزَّوْجُ، وَالزَّوْجَةُ، وَالْأُمُّ، وَالجِدُّةُ، وَالبِنْتُ، وَبِنْتُ الابْن.

الحَالَةُ الأُولَى: أَنْ يَكُونَ الفَرْضُ نِصْفٌ؛ بِأَنْ كَانَ مَعَهُ زَوْجٌ، أَوْ دُونَ النِّصْفِ بِأَنْ كَانَ مَعَهُ أُمِّ: أَعْطَيْنَا الفَرَائِضَ لِأَهْلِهَا، ثُمَّ قَاسَمَ الجَدُّ مَا تَبَقَّى أَخًا أَوْ أُخْتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، أَوْ أَخًا وَأُخْتًا؛ لِأَنَّ الحُكْمَ فِيمَا بَقِيَ بَعْدَ الفَرَائِضِ هَهُنَا، كَالحُكْمِ فِي جَمِيعِ المَالِ؛ حَيْثُ لَا فَرِيضَةَ، وَصَارَ المَأْخُوذُ بِالفَرْضِ كَأَنْ لَمْ يَكُنْ، فَلَهُ هَهُنَا الفَرَائِضِ هَهُنَا، كَالحُكْمِ فِي جَمِيعِ المَالِ؛ حَيْثُ لَا فَرِيضَةَ، وَصَارَ المَأْخُوذُ بِالفَرْضِ كَأَنْ لَمْ يَكُنْ، فَلَهُ هَهُنَا خَيْثُ الأَمْرَيْنِ مِنَ المِهَاسَمَةِ، أَوْ ثُلُثُ مَا يَبْقَى، فَإِنْ زَادُوا كَانَ لِلجَدِّ ثُلُثُ مَا يَبْقَى، وَمَا بَقِيَ فَلَهُمْ كَمَا كَانَ لَلْحَدِّ ثُلُثُ مَا يَبْقَى، وَمَا بَقِيَ فَلَهُمْ كَمَا كَانَ لَلْحَدِّ ثُلُثُ مَا يَبْقَى، وَمَا بَقِي فَلَهُمْ كَمَا كَانَ لَلْهَرُانُ فَلُكُ جَمِيعِ المَالِ، وَالبَاقِي هَمُّهُ.

الحَالَةُ الثَّانِيَةُ: أَنْ تَزِيدَ الفَرَائِضُ عَلَى النِّصْفِ، وَلَا تَزِيدُ عَلَى الثُّلُثَيْنِ؛ بِأَنْ كَانَ مَعَهُ بِنْتٌ وَزَوْجَةٌ، فَيُقَاسِمُ بَعْدَ الفَرَائِضِ أَحًا أَوْ أُحْتَيْنِ؛ لِأَنَّ لَهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ حَيْرُ الأُمرَيْنِ مِنَ المِقَاسَمَةِ، أَوْ سُدُسُ جَمِيعِ المَالِ، وَالمَقَاسَمَةُ هَهُنَا حَيْرٌ مِنَ السُّدُسِ، فَإِنْ زَادُوا فَلِلجَدِّ سُدُسُ المِالِ، وَالبَاقِي لَمَّمُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَنقُصَ المَالِ، وَالبَاقِي لَمُمْ عَلَمْ المِلْ اللَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَنقُصَ المَّدُسِ، بِدَلِيلِ أَنَّ الإِحْوَةَ دُونَ الأَوْلَادِ فِي القُوَّةِ، ثُمَّ لَا يَنقُصُ الجَدُّ عَنِ السُّدُسِ مَعَ الأَوْلَادِ فِي القُوَّةِ، ثُمَّ لَا يَنقُصُ الجَدُّ عَنِ السُّدُسِ مَعَ الأَوْلَادِ فِي القُوَّةِ، ثُمَّ لَا يَنقُصُ الجَدُّ عَنِ السُّدُسِ مَعَ الأَوْلَادِ فِي القُوَّةِ، ثُمَّ لَا يَنقُصُ الجَدُّ عَنِ السُّدُسِ مَعَ الأَوْلَادِ فِي القُوَّةِ، ثُمَّ لَا يَنقُصُ الجَدُّ عَنِ السُّدُسِ مَعَ الأَوْلَادِ فِي القُوَّةِ، ثُمَّ لَا يَنقُصُ الجَدُّ عَنِ السُّدُسِ مَعَ الأَوْلَادِ فِي القُوَّةِ، ثُمَّ لَا يَنقُصُ الجَدُّ عَنِ السُّدُسِ مَعَ الأَوْلَادِ فِي القُولَةِ مَعَ الإَخْوَةِ.

الحَالَةُ الثَّالِثَةُ: أَنْ تَزِيدَ الفَرَائِضُ عَنِ الثُّلُثَيْنِ؛ بِأَنْ كَانَ مَعَهُ زَوْجٌ وَبِنْتٌ، أَوْ زَوْجَةٌ وَبِنْتَانِ، فَلِلجَدِّ سُدُسُ الْمَالِ، وَلَا مُقَاسَمَةً؛ لِأَنَّهِ لَا يَجُوزُ. "هَذَا إِذَا لَمْ يَكُن مَعَهُ إِلَّا إِخْوَةُ ١٧٦/بِ اللهِ عَلَى مَا اللهِ عَلَى مَا اللهِ وَالْأُمِّ، اوْ إِخْوَةُ الأَبِ. فَإِن اجْتَمَعُوا جَمِيعًا، فَحُكْمُ الجَدِّ لَا يَتَغَيَّرُ، بَلْ هُوَ كَمَا كَانَ" عَلَى مَا الْأَبِ وَالْأُمِّ، اوْ إِخْوَةُ الأَبِ. فَإِن اجْتَمَعُوا جَمِيعًا، فَحُكْمُ الجَدِّ لَا يَتَغَيَّرُ، بَلْ هُوَ كَمَا كَانَ" عَلَى مَا

بَيّنَّاهُ فِي أَحْوَالِهِ. "وَإِنَّمَا تَتَجَدَّدُ" إِذَا الْحَتَمَعُوا "الْمَعَادَّةُ، وَهُو: أَنَّ أُولَادَ الأَبِ نَعُدُهُمْ عَلَى الْجَدِّ فِي حَسَابِ الْمُقَاسَمَةِ، وَنُقَدِّرُهُمْ وَرَفَةً، ثُمَّ إِذَا أَخَذَ حِصَّتَهُ، قُدِّرَ نَصِيبُ الإَخْوَةِ، كَانَّهُ كُلُّ الْمَالِ بَيْنَهُمْ، فَإِنْ كَانَ فِي أَوْلَادِ الأَبِ وَالْأُمِّ ذَكْرٌ، اسْتَرَدَّ جَمِيعَ مَا خَصَّ أَوْلَادَ الأَبِ"؛ وَعِلَّتُهُ: أَنَّ سُقُوطَهُمْ بِإِخْوَةِ الأَبِ وَالْأُمِّ، فَلَا يَظْهَرُ فَائِدَتُهُ إِلَّا فِي حَقِّهِمْ، أَمَّا فِي حَقِّ الجَدِّ فَلَا يَظْهَرُ، مِثَالُ ذَلِكَ: أَخْ لِأَبٍ وَأُمَّ، وَالْعَبْ وَالْمُ أَنْ فَي وَلَهُمْ وَاللَّهُ مِنَ الأَبِ وَاللَّمْ، وَاللَّهُ مُنَ اللَّهِ وَاللَّمْ، وَاللَّهُ مِنَ الأَبِ وَاللَّمْ، وَاللَّهُ مِنَ الأَبِ وَالأُمِّ أَنْفَى وَاحِدَةً، السَّرَدَّتُ اللَّهُ مِنَ الأَبِ وَالأُمْ أَنْفَى وَاحِدَةً، السّتَرَدَّتُ اللَّهِ بِهِ وَإِنْ دَخَلَ فِي حِسَابِ القِسْمَةِ. "قَالَ: وَإِنْ كَانَ فِي أَوْلَادِ الأَبِ وَالأُمِّ أَنْفَى وَاحِدَةً، السّتَرَدَّتُ اللَّهُ مِن مَعَ الْأَخْتِ مَا يَبْقَى بَعْدَ اسْتِكْمَالِ النّصْف، مَا يَعْمَلُ النّصْف، وَالبَاقِي لَهُمْ"؛ لِأَنَّهُمْ يَرِثُونَ مَعَ الأُخْتِ مَا يَبْقَى بَعْدَ اسْتِكْمَالِ النّصْف، وَالبَاقِي لَهُمْ"؛ لِأَنَّهُمْ يَرِثُونَ مَعَ الأَخْتِ مَا يَبْقَى بَعْدَ اسْتِكْمَالِ النّصْف، وَالْبَاقِي لَهُمْ الللَّهُ مِنْ خَمْسَةٍ، وَالْمِقَاسَمَةُ خَيْرٌ لِلحَدِّ؛ فَلَهُ سَهْمَانِ، يَبْقَى مَنْ اللَّهُمْ: وَالْبَاقِي لَهُ.

"قَالَ: وَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ، اسْتَرَدَّتَا مَا يُكْمِلُ لَهُمَا الثَّلُثَانِ"، مِثَالُهُ: أُختَانِ لِأَبٍ وَأُمِّ، وَأُختَانِ لِأَبِ وَالْأُمْ سَهْمَانِ، وَلِلأَخْتَيْنِ لِلأَبِ وَالأَمِّ سَهْمَانِ، وَلِلأَخْتَيْنِ لِلأَبِ وَالأُمِّ سَهْمَانِ، وَهُو وَحَدِّ، فَالمِسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ، وَالقِسْمَةُ وَالتُلُثُ سَوَاءٌ؛ فَلِلحَدِ سَهْمَانِ، وَلِلأُختَيْنِ، فَلَا يَبْقَى فِي أَيْدِي أَوْلَادِ الأَبِ تَكْمِلَةً لِلتُلْتَيْنِ، فَلَا يَبْقَى فِي أَيْدِي أَوْلَادِ الأَبِ تَكْمِلَةً لِلتُلْتَيْنِ، فَلَا يَبْقَى فِي أَيْدِي أَوْلَادِ الأَبِ تَكْمِلَةً لِلتَّلْفِينِ، فَلَا يَبْقَى فِي أَيْدِي أَوْلَادِ الأَبِ تَكْمِلَةً لِلتَّلْفِي وَلَا لَيْتُمُ النِّصْفُ أَوِ الثَّلُقَانِ بِاسْتِرْدَادِ الجَمِيعِ، اقْتُصِرَ عَلَى ذَلِكَ؛ إِذْ لَم يَبْقَ شَيْءٌ. "قَالَ: فَإِنْ كَانَ لَا يَتِمُ النِّصْفُ أَوِ الثُّلُقَانِ بِاسْتِرْدَادِ الجَمِيعِ، اقْتُصِرَ عَلَى ذَلِكَ؛ إِذْ لَم يَبْقَ شَيْءٌ لِللَّهُ مِنْ خَمْسَةٍ، وَالمِقَاسَمَةُ حَيْرٌ لِلجَدِ؛ فَلَمْ سَهْمَانُهُ أَوْ أَخْتُ لِأَبٍ وَلِأُمِّ وَالْأُمِّ سَهْمَانِ، وَسَهُمْ لِلأَخْتِ لِلأَبِ وَلِأُمْ سَهْمَانِ، وَسَهُمْ لِلأَخْتِ لِلأَبِ، فَيَسْتَرِدًانِ سَهْمَهُمَا وَيَقْتَصِرَانِ عَلَيْهِ فَلَا لَنُكُنَانِ الللهُ لَا الثَّلُقَانِ اللهُ لَعْتَ لِلأَبِ وَالْأُمْ سَهُمَانِ، وَسَهُمْ لِلأَخْتِ لِلأَبِ، فَيَسْتَرِدًانِ سَهْمَهُمَا وَيَقْتَصِرَانِ عَلَيْهِ وَلِنْ نَقَصَ عَنِ الثُّلُقَيْنِ.

"قَالَ: وَلَا يُفْرَضُ لِلأَحْتِ مَعَ الجَدِّ بِالنَّصْفِ إِلَّا فِي الأَكْدَرِيَّةِ، وَهِيَ: زَوْجٌ وَأُمُّ وَأُخْتَ لِأَبٍ وَأُمَّ، أَوْ لِأَبِ وَجُدٌ؛ لِلزَّوْجِ النِّصْفُ، وَلِلأُمِّ الثُّلُثُ، وَلِلجَدِّ السُّدُسُ، وَلِلأُخْتِ النِّصْفُ يُعَالُ لَهَا بِهِ، ثُمَّ يَضُمُّ الجَدُّ سُدُسَهُ إِلَى نِصْفِ الأُحْتِ، فَيَتَقَاسَمَانِ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ، أَصْلُهَا مِنْ سِتَّةٍ، وَتَعُولُ يَضُمُّ الجَدُّ سُدُسَهُ إِلَى نِصْفِ الأُحْتِ، فَيَتَقَاسَمَانِ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ، أَصْلُهَا مِنْ سِتَّةٍ، وَتَعُولُ إِلَى تِسْعَةٍ، وَتَصِحُّ مِنْ سَبِعَةٍ وَعِشْرِينَ".

أمَّا قَوْلُهُ: "لَا يُفْرَضُ لِلأُحْتِ مَعَ الجَدِّ"؛ فَلِأَنَّا لَوْ فَرَضْنَا عَالَتِ المِسْأَلَةِ، وَالمِسْأَلَةُ لَا تُعَالُ إلَّا بِالْفُرُوضِ، وَالأَحْوَاتُ مَعَ الجَدِّ عَصَبَةٌ، وَقَوْلُهُ: "إلَّا فِي الأَكْدَرِيَّةِ"؛ فَلِأَنَّ الدَّلِيلَ قَدْ قَامَ عَلَى أَنَّ الجَدَّ لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْقُصَ عَنِ السُّدُسِ، وَأَنَّهُ لَا يُسْقِطُ الأُحْتَ، بَلْ يُقَاسِمُهَا، وَأَنَّ الأُحْتَ صَاحِبَةُ فَرْضٍ، فُرِضَ لَمَا النِّصْفُ فِي كِتَابِ اللهِ تَعَالَى، وَالجَدُّ فِي مَسْأَلَتِنَا صَاحِبُ فَرْضٍ، فَتَنْقَلِبُ هِيَ أَيْضًا إِلَى فَرْضِهَا، وَأَنَّهَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَفْضُلَ عَلَى الجَدِّ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا مَا قُلْنَاهُ.

وَسُمِّيَتْ أَكْدَرِيَّةٌ؛ لِأَنَّهَا كَدَّرَتْ عَلَى زَيْدٍ أَصْلَهُ؛ فَإِنَّهُ لَا يَفْرِضُ لِلأُخْتِ مَعَ الجَدِّ، وَلَا يُعِيلُ مَسَائِلَ الجُدِّ، وَقَدْ نُقِلَ عَنْهُ إِسْقَاطُ الأُخْتِ فِي الجَدِّ، وَقَدْ نُقِلَ عَنْهُ إِسْقَاطُ الأُخْتِ فِي الجَدِّ، وَقَدْ نُقِلَ عَنْهُ إِسْقَاطُ الأُخْتِ فِي رَوْايَةٍ، وَقَدْ نُقِلَ عَنْهُ إِسْقَاطُ الأُخْتِ فِي رَوَايَةٍ، وَهُو القِيَاسُ؛ لِأَنَّهَا مَعَ الجَدِّ عَصَبَةٌ كَالأَخِ، إلَّا أَنَّ الأَخَ لَيسَ لَهُ حَالُ فَرضِيَّةٍ، وَقيلَ: سُمِّيتُ بِذَلِكَ

٧٧

۱۷۷/ ب

لِأَنَّ عَبْدَ المِلِكِ بْنَ/ مَرْوَانَ سَأَلَ عَنْهَا رَجُلًا مِنْ (أَكْدَرَ)، وَقِيلَ: كَانَ اسْمُ الَّتِي سُئِلَ عَنْ تَرِكَتِهَا (أَكْدَرَ)، وَقِيلَ: كَانَ اسْمُ الَّتِي سُئِلَ عَنْ تَرَكَتِهَا (أَكْدَرَ)، وَهِيَ المِسْأَلَةُ الَّتِي يُسْأَلُ عَنْهَا، الوَرَثَةُ أَرْبَعَةٌ: أَخَذَ أَحَدُهُمْ ثُلُثَ جَمِيعِ المِالِ، وَالآخَرُ ثُلُثَ البَاقِي، وَالآخَرُ ثُلُثَ البَاقِي، وَالآخَرُ البَاقِي. ثُلُثَ البَاقِي بَعْدَهُمَا، وَالآخَرُ البَاقِي.

"قَالَ: وَالْاَحُوَاتُ لِلاَّبِ وَالْأُمِّ يُعَادُونَ الْجَدَّ بِالْاَحُوَاتِ وَالْإِحْوَةِ لِلاَّبِ الْ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللِلللِّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

"هَذَا حُكْمُ الْعَصَبَاتِ. أمَّا سَائِرُ الوَرَثَةِ، فَالزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ لَا يُحْجَبَانِ كَالأَبِ وَالأُمِّ، وَالابْنِ الْمَنْتِ؛ لِأَنَّهُمْ يُدْلُونَ بِأَنْفُسِهِمْ. أمَّا الجَدُّ، فَلَا يَحْجُبُهُ إلَّا الأَبُّ!؛ لِأنَّ إِدْلَاءَهُ بِهِ.

"وَالْجَدَّةُ مِنْ قِبَلِ الْأُمِّ لَا يَحْجُبُهَا إِلَّا الْأُمُّ"، كَمَا فِي الْجَدِّ مَعَ الأَبِ، وَلِأَنَّهَا تَأْخُذُ سُدُسَ الأُمِّ؛ لِللَّهِ اللَّمُّ لَمْ يَبْقَ لَهَا شَيْءٌ.

"بَلْ لَا تَرِثُ مَعَ الأُمِّ جَدَّةً أَصْلًا، وَأُمُّ الأبِ يَحْجُبُهَا الأبُ وَالْأُمُّ"؛ لِأَنَّهَا تُدْلِي بِهِ، فَلَا تَرِثُ مَعَهُ كَابْنِ الابْنِ مَعَ الابْنِ وَالأُمِّ؛ لِمَا ذَكْرْنَاهُ. "قَالَ: وَالْقُرْبَى مِنْ كُلِّ جِهَةٍ النَّهُ تَحْجُبُ البُعْدَى مِنْ تِلْكَ الجِهَةِ"؛ يَعْنِي: حِهَةَ الأبِ، وَجِهَةَ الأُمِّ. "وَالْقُرْبَى مِنْ جِهَةِ الأُمِّ تَحْجُبُ البُعْدَى مِنْ جِهَةِ الأَمِّ تَحْجُبُ البُعْدَى مِنْ جِهَةِ الأَمِّ وَلَكِنْ يَشْتَرِكَانِ، وَالفَرْقُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ الأَبَ لَا وَالْقُرْبَى مِنْ جِهَةِ الأُمِّ، وَلَكِنْ يَشْتَرِكَانِ، وَالفَرْقُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ الأَبَ لَا يَحْجُبُ البُعْدَى مِنْ جِهَةِ الأُمِّ وَلَكِنْ يَشْتَرِكَانِ، وَالفَرْقُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ الأَبَ لَا يَحْجُبُ الجُدَّةَ مِنْ جِهَةِ الأَمِّ، وَحَبَ أَلَّا ثَعْجُبَهَا أُمَّهَا، وَالأُمُّ تَحْجُبُ الجُدَّةَ مِنْ جِهَةِ الأَبِ لَا يَحْجُبُ الجُدَّةَ مِنْ جِهَةِ الأَمِّ، وَحَبَ أَلَّا ثَعْجُبَهَا أُمَّهَا، وَالأُمُّ تَحْجُبُ الجُدَّةَ مِنْ جِهَةِ الأَمِ، وَحَبَ أَلَّا ثَعْجُبَهَا أُمَّهَا، وَالأُمُّ تَحْجُبُ الجُدَّةَ مِنْ جِهَةِ الأَمْ الجَدَّةَ مِنْ جِهَةِ الأَمْ الْعَرْفُ بَيْلِكَ الجَدَّةَ مِنْ جِهَةِ الأَمْ الْمُعْنَى اللَّهُ الْمُعَلِي الْمُ المُدَّةِ الْأَمْ، وَحَبَ أَلَّا ثَعْجُبُهَا أُمَّهَا، وَالأُمُّ تَعْجُبُ الجَدَّةَ مِنْ جِهَةِ الأَمْ المَدَّةِ الْأَمْ الْمُعْنَى الجَدَّةَ مِنْ جَهَةِ الأَبَى الجَدَّةِ اللَّهُمْ الْمُعْلَى الْمُعْلَى المُعَلَّةَ مِنْ حِلَالِكُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى المُولِقُ المُعْلَى الْمُعْلَى المُعْلِقُ المِنْ المُعْلَى المُعْلَى الْمُعْلَى المُعْلَى المُعْلَى المُعْلَى المُهُمْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلَى المُعْلَى المُعْلَى المُعْلَى المُعْلَى المِلْمُ المُعْلَى المُعْلِقِ

"وَأَمَّا ابْنُ الابْنِ، فَلَا يَحْجُبُهُ إِلَّا الابْنُ"؛ لِأَنَّهُ يُدلِي بِهِ، وَالمَدْلِي بِمَنْ يَسْتَغْرِقُ جَمِيعَ المَالِ لَا يَرِثُ مَعَهُ.
"فَأَمَّا بِنْتُ الابْنِ، يَحْجُبُهَا الابْنُ"، كَمَا قُلْنَا فِي ابْنِ الابْنِ. "وَيَحْجُبُهَا بِنْتَانِ مِنْ أَوْلَادِ الصُّلْبِ"؛ لِأَنَّ بِنْتَي الصُّلْبِ إِذَا اسْتَكْمَلَتَا الثَّلُقَيْنِ، لَمْ يَبْقَ لِبِنْتِ الابْنِ شَيْءٌ. "إلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهَا أَوْ أَسْفَلَ مَنْها من يُعَصِّبُهَا"، كَمَا تَقَدَّمَ فِي مِيرَاثِ الأُولَادِ. "قَالَ: وَالأَخُ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، لَا يَحْجُبُهُ إِلَّا الأَبْ وَالابْنَ وابْنَ الابْنِ"؛ لِأَنَّ اللَّهُ تَعَالَى وَرَّنَهُ فِي الكَلَالَةِ، بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَالْأَمْ اللّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَالَةِ اللّهِ الكَلَالَةِ، بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَالْأَمْ اللّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَالَةِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ يَعَالَى وَرَّنَهُ فِي الكَلَالَةِ، بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَالْأَلُ اللّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَالَةِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ لَاللّهُ تَعَالَى وَرَّنَهُ فِي الكَلَالَةِ، بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَالْلَهُ لَا اللّهُ لَا اللّهِ اللّهُ اللّهُ لَا اللّهُ يَعَالَى وَرَّنَهُ فِي الكَلَالَةِ، بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَالْ اللّهُ لَا اللّهُ لَا اللّهُ لَكُلَالَةً إِلَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ يَعَالَى وَرَّنَهُ فِي الكَلَالَةِ، بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَالْلَهُ لَا اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللللللّهُ اللللللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللللّهُ الللللللّهُ الللللّهُ اللللللللّهُ الللللللللّهُ اللللللللّهُ اللللللّهُ الللللللللّهُ الللللللّهُ الللللّهُ الللللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللللللللّهُ الل

1/144

لَيْسَ لَهُ, وَلَدُّ وَلَهُ وَ أَخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكُ وَهُو يَرِثُهَا إِن لَمْ يَكُن لَمَا وَلَدُ ﴾ (١) وَالمَرَادُ بِالأَخِ وَالْأَمْ وَالْأَمْ وَاللَّهُ وَلَّا لَا لَهُ وَاللَّهُ وَالْ

وَالكَلَالَةُ: اسْمٌ لِمَيِّتٍ لَا وَلَدَ لَهُ وَلَا وَالِدَ فِي هَذِهِ السُّورَةِ، فَدَلَّ أَنَّهُمْ لَا يَرِنُونَ مَعَ الآبَاءِ وَالأُولَادِ، ثُمُّ قَالَ: وَالأَخْ لِلأَبِ وَالأُمْ كَذَلِكَ. قَالَ اللَّهِ عَلَى أَصْلِهِ. "وَالأُخْتُ لِلأَبِ وَالأُمْ كَذَلِكَ. قَالَ: وَالأَخْ مِنَ الأَبِ وَالأُمْ يَخْجُبُهُ أَيْضًا"؛ أَمَّا النَّلاَثَةُ الأَوْلَةُ، فَلِمَا ذَكُونَاهُ فِي الأَخِ لِلأَبِ/ وَالأُمْ، وَأَمَّا الوَاحِدُ الأَخِيرُ؛ فَلِانَّ الأَخِ لِلأَبِ وَالأُمْ افْرَبُ مِنْهُ فِي النَّلاَثَةُ الأَوْلَةُ، فَلِمَا ذَكُونَاهُ فِي الأَخِ لِلأَبِ/ وَالأُمْ، وَأَمَّا الوَاحِدُ الأَخِيرُ؛ فَلاَنَّ الأَخْ لِلأَبِ وَالأُمْ افْرَبُ مِنْهُ فِي اللَّذِي وَاللهُمُّ الْفَرَائِسَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِي فَهُوَ لِأُولَى عَصَبَةٍ ذَكُونٍ، وَرُويَ أَنَّ النَّبِيَ الدَّرَحَةِ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: (أَلْحُهُ الْفُرَائِسَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِي فَهُوَ لِأُولَى عَصَبَةٍ ذَكُونٍ، وَرُويَ أَنَّ النَّبِي اللَّهِ قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ الأَبِ وَأُمِّهِ، دُونَ أَخِيهِ لِأَبِيهِ). (٢) "قَالَ: (يَرِثُ الرَّحُلُ أَخَانُ مِنَ النَّهُ عَمَا مَنْ اللَّهُ يَعْمَلُهُ الْفُرَائِسَ بِعَجْبُهُمُ اللهُ لِللَّهِ وَأُمِّهِ، دُونَ أَخِيهِ لِأَبِيهِ. (٢) "قَالَ: وَيُولِ اللهُ عَنَا اللَّهُ عَلَى اللهُ عَنَا اللَّهُ عَلَى وَاللهُ مُن اللهُ عَنَا اللَّهُ اللهِ وَاللهُ مُن وابْنُ الابْنِ، وَالْمِنْ الابْنِ، وَالْمُنْ الابْنِ، وَالْمُنْ الابْنِ وَالْمُولِدِ وَالْمُولِدِ وَالْمُولِدِ وَالْمُحْوَاتُ لِلاَمُ مِنَ اللَّهُ عَلَى فِي الْكَلَالَةِ مُ فَلَكُ اللهُ وَالْمُولِدِ. (وَلَهُ الْحَلَى وَالْكَالَةِ مُولَالُولَادِ. (وَلَهُ أَخْ أَوْ أَخْتُ مِنْ أَمُّهُ اللهُ وَلَاذِ وَالأَخْتُ وَالْأَوْلَادِ.

"قَالَ: وَمَنْ لَا يَرِثُ لَا يَحْجُبُ"، كَالرَّقِيقِ، وَالكَافِرِ، وَالقَاتِلِ؛ لِأَنَّ الحَجْبَ تَقْدِيمُ بَعْضٍ عَلَى بَعْضٍ

/144

<sup>(</sup>١) النساء: ١٧٦.

<sup>(</sup>۲) سنن ابن ماجه (۲/ ۹۱۰) رقم (۲۷۳۹) عن علي بن أبي طالب قال: قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن «أعيان بني الأم يتوارثون دون بني العلات، يرث الرجل أخاه لأبيه وأمه، دون إخوته لأبيه»، [حكم الألباني] حسن، ومسند أحمد ت شاكر (۲/ ۱۸۸) رقم (۱۲۲۱) عن على قال: إنكم تقرؤون {من بعد وصية يوصي بما أو دين} وإن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قضى بالدين قبل الوصية، وأن أعيان بني الأم يتوراثون دون بن العلات، يرث الرجل أخاه لأبيه وأمه دون أخيه لأبيه. قال المحقق: إسناده ضعيف، من أجل الحرث الأعور.

<sup>(</sup>٣) النساء: ١٢.

<sup>(</sup>٤) التفسير من سنن سعيد بن منصور - مخرجا (٣/ ١١٨٧) رقم (٥٩٢) عن سعد بن أبي وقاص، " أنه كان يقرأ: وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت من أم "، السنن الكبرى للبيهقي (٦/ ٣٧٩) رقم (١٣٣٢) - عن القاسم بن عبد الله بن ربيعة بن قانف ، أن سعدا كان يقرؤها " وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت من أم "، جاء في البدر المنير (٧/ ٢٣٥)، الأثر التاسع: أن ابن مسعود رضي الله عنه قرأ: «وإن كان له أخ أو أخت من أم»، وهذا الأثر رواه البيهقي في «سننه» لكن عن سعد - أظنه: ابن أبي وقاص - أخرجه من حديث القاسم [بن] عبد الله بن ربيعة بن [قانف] : أن سعدا كان يقرؤها: «وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت من أم»، وقال أبو الطيب: رواه عن سعد بن أبي وقاص أبو بكر بن المنذر، وحكاه الزمخشري عنه وعن أبي بن كعب.

فِي الميرَاثِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ مَدْحَلٌ فِي أَصْلِ الميرَاثِ، لَا يَكُونُ لَهُمْ مَدخَلٌ فِي تَقْدِيمِهِ.

"قَالَ: إلَّا فِي مسْأَلَةٍ، وَهِيَ: أَبَوَانِ وَأَخَوَانِ؛ فَإِنَّ الْأَخَوَيْنِ سَاقِطَانِ بِالأَبِ، وَيَحْجُبَانِ الْأُمَّ مِنَ التَّلُثِ إِلَى اللَّهِ اللَّهُ مِنَ التَّلُثِ إِلَى اللَّمِ اللَّهُ اللَّهِ لَا إِلَى الأُمِّ. التُّلُثِ إِلَى اللَّمِ اللَّهِ لَا إِلَى الأُمِّ.

"السّبّبُ النّانِي: أَنْ يَكُونَ فِي القَرِيبِ قَرَابَةٌ أُخْرَى افْوَى مِنْ تِلْكَ القَرَابَةِ، فَيَسْقُطُ أَصْعَفَ القَرَابَتْيْنِ، وَذَلِكَ فِي نِكَاحِ المُجُوسِ أو الوَطْءِ بِالشّبْهَةِ، فَإِذَا خَلَّى أَمُّا هِيَ أُخْتُ، وَرُثُونَاهَا بِإِنَّهُ الْمُعْ فَلَا تَسْفُطُ بِحَالٍ، وَالأَخْتُ تَسْفُطُ بِمَا تَقَدَّمَ ذِكُونُ فَقَوْلُهُ: "أَقَلُ سُفُوطًا" لَمَنَّا أَوْادَ بِهِ مَا ذَكَرَنَاهُ، نَمَمْ لَوْ حَلَّىٰ أُخْتًا لِأِسٍ هِيَ أُمُّ أُمُّ أَمُّ أَمُّ أَمُّ أَمُّ أَمُّ أَمُّ أَمُّ أَمُّ أَمُّ أَمُ أَمُ أَمُّ فَهَهُمَا تَرِثُ بِالجُلُودَةِ، وَهِي أَقَلُ سُفُوطًا؛ فَإِنَّ الجَدَّةَ يَحْجُبُهَا الأَمْ، وَالأَحْتُ يَخْجُبُهَا الأَبْمُ، وَالأَحْتُ يَخْجُبُهَا الأَبْمُ، وَالأَنْ البَيْنِ، وَالأَنْ البَيْنِ، وَالأَنْ البَيْوَ البَعْرِيثِ الْمُولُودُ وَهِي أَقَلُ سُفُوطًا؛ فَإِنَّ الجَدَّةَ يَخْجُبُهَا الأَبْمُ، وَالْمُعْتُ بِاللّبُهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَوْدُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ عَلَى اللّهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ

۱۷۹/ ب

1/144

"السَّبَبُ الثَّالِثُ: اخْتِلَافُ الدِّينِ، فَلَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ"؛ لِأَنَّ المَوَالَةَ مُنْقَطِعَةٌ بَيْنَهُمَا، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: (لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِر، وَلا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ)، (١) وَفِي رِوَايَةٍ: (لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِر، وَلا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ)، (١) وَفِي رِوَايَةٍ: (لَا يَتَوَارَثُ مَلَّةٌ وَاحِدَةٌ"، كَمَا أَنَّهُمْ فِي البُطْلَانِ مِلَّةٌ وَاحِدَةٌ"، كَمَا أَنَّهُمْ فِي البُطْلَانِ مِلَّةً

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۸/ ١٥٦) رقم (٦٧٦٤) عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم»، وصحيح مسلم (٣/ ١٦٣٣) رقم (١٦١٤).

<sup>(</sup>۲) سنن أبي داود (۳/ ۱۲٦) رقم (۲۹۱۱) عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن حده عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يتوارث أهل ملتين شتى»، [حكم الألباني]: حسن صحيح، وسنن الترمذي ت شاكر (٤/ ٤٠٥) رقم (٢١٠٨) هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث جابر إلا من حديث ابن أبي ليلى، [حكم الألباني]: صحيح، وسنن ابن ماجه (٢/ ٩١٢) رقم (٢٧٣١)، [حكم الألباني] حسن صحيح.

وَاحِدَةً. "قَالَ: وَمِيرَاثُ المُرْتَدِّ لِبَيْتِ مَالِ المُسْلِمِينَ"؛ لِأَنَّهُ لَا يَرِثُ أَحَدًا، فَلَا يَرِثُهُ أَحَدُّ كَالمِكَاتَبِ، وَاحِدَةً. وَلَا يَرْثُ أَحَدُّ كَالمِكَاتَبِ، وَلَانَّ مَالَهُ زَائِلٌ عَنْ مِلْكِهِ فِي حَيَاتِهِ، فَهُو فَيْءٌ لِلمُسْلِمِينَ لَا يَدْخُلُهُ الإِرْثُ.

"وَسَوَاءٌ مَا كَسَبَ فِي الإسْلَامِ وَمَا كَسَبَ فِي الرِّدَّةِ، لَا يَرِثُهُ مُسْلِمٌ، وَلَا ذِمِّيٌ، وَلَا مُرْتَدُّ، وَلَا حَرْبِيُّ"؛ إذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ المِالَيْنِ، وَلَا وَجْهَ لِتَوْرِيثِ هَؤُلَاءِ مِنْهُ.

"السّبَبُ الرّابِعُ: القَتْلُ؛ فَكُلُ قَتْلِ كَانَ مَصْمُونًا بِشَيْءٍ، فَهُو سَبَبُ حِرْمَانِ المِيرَاثِ"؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: (لَيْسَ لِلْقَاتِلِ مِنْ الْمِيرَاثِ شَيْعٌ). (١) "قَالَ: وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مَصْمُونًا وَكَانَ وَاجِبًا، كَالقَتْلِ فِي الرّجْمِ، فَلَا يَكُونُ سَبَبَ حِرْمَانِ المِيرَاثِ"؛ لِأَنَّ المُهُومَ السَّابِقَ إِلَى اللّفظِ قَتْلٌ بِغَيْرِ حَقّ، وَلِأَنَّ الإمَامُ كَالنَّائِبِ فِي هَذَا القَتْلِ، وَالقَاتِلُ هُو اللهُ تَعَالَى. "قَالَ: وَالصّحِيخ: أَنَّ ثُبُوتُهُ بِالبَيّنَةِ وَالإَفْرَارِ سَوَاءٌ" حَتَّى لَوْ أَقَرَ عِنْدَهُ بِالرّبَاءُ وَالمُقْلِ، وَالقَاتِلُ هُو اللهُ تَعَالَى. "قَالَ: وَالصَّحِيخ: أَنَّ ثُبُوتُهُ بِالبَيّنَةِ وَالإِفْرَارِ سَوَاءٌ" حَتَّى لَوْ أَقَرَ عِنْدَهُ بِالرّبَاءُ وَالْمَامُ بِالتّفْرِيطِ فِي البَحْثِ عَنْ أَحْوَالِ الشّهُودِ؛ رَخْبَةً فِي اسْبَعْحَالِ المِيرَاثِ، بَلْ هَذَا القَتْلُ وَالأَوْلُ سَوَاءٌ؛ لِعُمُومِ الحَبْرِ. (٢) "قَالَ: وَإِذَا لَمْ يَكُنْ الشّهُودِ؛ رَخْبَةً فِي اسْبُعْحَالِ المِيرَاثِ، بَلْ هَذَا القَتْلُ وَالأَوْلُ سَوَاءٌ؛ لِعُمُومِ الحَبْرِ. (٢) "قَالَ: وَإِذَا لَمْ يَكُنْ الشّهُودِ؛ رَخْبَةً فِي اسْبُعْحَالِ المِيرَاثِ، بَلْ هَذَا القَتْلُ وَالأَوْلُ سَوَاءٌ؛ لِعُمُومِ الحَبْرِ. (٢) "قَالَ: وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مَثُوعٌ ايُصَلّى وَالْمُ اللّهُ عَلَى الْبَعْمِي وَلَانِ"، وَكَانَ لَا يُعْمِلُ الْمُعْرُ اللّهُ عُلَى قَوْلُونَ إِلَى اللّهُ عُلَالِيكِي مِنَ العَادِلِ؟ فَعَلَى قَوْلُونِ إِذَا لَمْ نُوجِبُ عَلَيْهِ وَالسَّاسُ وَي وَلَانِ بِالعَادِلِ فِي قَوْلٍ وَنَظَرٍ إِلَى أَنَّهُ بِغَيْرِ حَقِّ فِي قَوْلٍ. "وَإِنْ أَوْجَبُنَا عَلَى الْبَاغِي صَمَانَ قَتْلُهِ، وَالْمَاثُونُ فِيهِ يُشْعِرُ بِالْقِفَاءِ الإبَاحَةِ عَنْهُ. "وَقَتْلُ مَنَ العَادِلِ فِي قَوْلٍ وَنَظَرٍ إِلَى أَنَّهُ بِعَيْرٍ حَقِّ فِي وَيْكِلِ الضَّمَانِ فِيهِ يُشْعِرُ بِالْقِمَاءِ الإبَاعِي عَنْهُ. "وَإِنْ أَلْهُ عَلَى فَوْلُ وَنَظُرٍ وَاحِدًا"؛ لِأَنَّ أَيْمُ السَامِ فِي وَيُولِ وَنَظُو وَالتَّسَاسُولَ فِي وَيُولِ وَلَقَلْ وَاحِدًا"؛ لِأَنَّ أَلْهُ عَلَى فَوْلُ وَلْكُولُ الْمُعْرَادِ الضَّمَانَ فِي وَيُولُ وَلَقُلُ وَاحِدًا"؛ لِأَنَّ أَلْهُ اللَّهُ عَلَى فَوْلُو وَاللَّعْمَالِ وَلَا وَاحِدَ

"السَّبَبُ الخَامِسُ: انْتِفَاءُ النَّسَبِ بِاللَّعَانِ يَقْطَعُ التَّوَارُثَ بَيْنَ المُلَاعِنِ وَالوَلَدِ، فَمِيرَاثُ الوَلَدِ المَنْفِيِّ بِاللَّعَانِ لِلأُمِّ وَالإِخْوَةِ مِنَ الأُمِّ الْأَمِّ وَلَا عَصَبَةَ لَهُ إِلَّا بَيْتُ المَالِ"؛ المَنْفِيِّ بِاللَّعَانِ لِلأُمِّ وَالإِخْوَةِ مِنَ الأُمِّ الْأُمِّ وَالْعَلَى اللَّمَ المَالِ وَاللَّهُ مَنْفِيٌّ عَنِ الأبِ. "وَلَا عَصَبَةً لَهُ إِلَّا بَيْتُ المَالِ"؛ لِأَنَّ الأُمَّ لَا تَكُونُ عَصَبَةً وَلَا عَصَبَاتُهَا أَيْضًا. "قَالَ: فَإِنْ أَكْذَبَ المُلَاعِنُ نَفْسَهُ وَاسْتَلْحَقَ النَّسَبِ، عَادَ وَوَرِثَ مَعَ وَارِثًا"؛ لِأَنَّ الإرْثَ تَابِعٌ لِلنَّسَبِ فَيَكُونُ مَعَهُ. "وَإِنْ قُتِلَ الوَلَدُ، ثُمَّ أَقَرَّ المُلَاعِنُ بِنَسَبِهِ، ثَبَتَ وَوَرِثَ مَعَ

<sup>(</sup>۱) السنن الكبرى للنسائي (٦/ ١٢٠) رقم (٦٣٣٣) عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن حده، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: 
«ليس للقاتل من الميراث شيء»، والسنن الكبرى للبيهقي (٦/ ٣٦١) رقم (١٢٢٤١) - عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن حده
قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " ليس للقاتل من الميراث شيء " عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن حده، عن النبي صلى
الله عليه وسلم مثله، صحيح الجامع الصغير وزيادته (٢/ ٩٥٤) رقم (٢٢٤٥) - «ليس للقاتل من الميراث شيء»، (صحيح) [هق]
عن ابن عمرو. الإرواء ١٧٦١.

<sup>(</sup>٢) (لَيْسَ لِلْقَاتِلِ مِنْ الْمِيرَاثِ شَيْءٌ).

### (المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِّ الشَّافِعِيِّ '

وُجُودِ التُّهْمَةِ"؛ لِأَنَّ الأصْلَ هُو النَّسَبُ، وَالإِرْثُ تَابِعٌ لَهُ، وَقَدْ ثَبَتَ النَّسَبُ بِإِقْرَارِهِ بَعْدَ المؤتِ -كَمَا يَأْتِي فِي اللَّعَانِ - فَصَارَ كَمَا لَوْ أَقَرَّ بِهِ حَالَةَ حَيَاتِهِ.

"قَالَ: وَأَمَّا وَلَدُ الزِّنَا، فَلَا أَبَ لَهُ بِحَالٍ"؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: (الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحُجَرُ). (١)
"سَوَاءٌ أَقَرَّ بِهِ الزَّانِي/ أَوْ لَمْ يُقِرَّ"؛ لِأَنَّ النَّسَبَ مُنْقَطِعٌ بَيْنَهُمَا شَرْعًا، فَلَا تَثْبُتُ بِإِقْرَارِهِ.
"وَإِنَّمَا يَرِثُهُ أُمُّهُ وَإِخْوَتِهِ لِأُمِّهِ، ثُمَّ المُسْلِمُونَ"، كَمَا فِي وَلَدِ المِلَاعَنَةِ.

"السَّادِسُ: الرِّقُ، فَلَا يَرِثُ الرَّقِيقُ وَلَا يُورَثُ"؛ لِأَنَّ العَبْدَ لَا يَمْلِكُ شَيْءًا، بَلِ المَالُ الَّذِي فِي يَدِهِ لِلسَّيِّدِ، وَلَوْ مَلَّكَ السَّيِّدِ، وَلَوْ مَلَّكَ غَيْرُ مُسْتَقِرِّ، فَلَا يُورَثُ وَلَا يَرِثُ؛ لِأَنَّهُ نَقَصَ مَنْعُهُ أَنْ لِلسَّيِّدِ، وَلَوْ مَلَّكَ غَيْرُ مُسْتَقِرِّ، فَلَا يُورَثُ وَلَا يَرِثُ؛ لِأَنَّهُ نَقَصَ مَنْعُهُ أَنْ لِلسَّيِّدِ، وَلَوْ مَلَّكَ عَيْرُ مُسْتَقِرِّ، فَلَا يُورَثُ وَلَا يَرِثُ؛ لِأَنَّهُ نَقَصَ مَنْعُهُ أَنْ لِلسَّيِّدِ، وَلَوْ مَوَرَّنًا، فَمُنِعَ كَوْنُهُ وَارِثًا.

"السَّبَبُ السَّابِعُ: أَنْ يُسْتَبْهَمَ التَّقَدُّمُ وَالتَّاخُرُ فِي المَوْتِ؛ كَمَا إِذَا مَاتَ قَوْمٌ مِنَ الأَقَارِبِ فِي سَفَرٍ، أَوْ تَحْتَ هَدْمٍ أَوْ خَرَقٍ، فَيُقَدَّرُ فِي حَقِّ كُلِّ وَاحِدٍ كَأَنَّهُ لَمْ يَخْلُفْ صَاحِبَهُ، وَإِنَّمَا خَلَفَ سَفَرٍ، أَوْ تَحْتَ هَدْمٍ أَوْ خَرَقٍ، فَيُقَدَّرُ فِي حَقِّ كُلِّ وَاحِدٍ كَأَنَّهُ لَمْ يَخْلُفْ صَاحِبَهُ، وَإِنَّمَا خَلَفَ الأَحْيَاءَ"؛ لِأَنَّهُ لَا يُدْرَى هَلْ بَقِيَ بَعْدَ صَاحِبِهِ أَمْ لَا؟ وَلَيسَ التَّقَدُّمُ بِأَوْلَى مِنَ التَّاخُّرِ، فَلَا يَتَوَارَثَانِ بِالشَّكِ.

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۸/ ١٦٥) رقم (٦٨١٨) - حدثنا آدم، حدثنا شعبة، حدثنا محمد بن زياد، قال: سمعت أبا هريرة: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «الولد للفراش، وللعاهر الحجر»، وصحيح مسلم (٢/ ١٠٨١) رقم (١٤٥٨).

# الْبَابُ الثَّالِثُ: فِي الحِسَابِ وَالْعَوْلِ

"وَمِقْدَارُ الفَرَائِضِ سِتَّةٌ"، وَهِيَ المِقَادِيرُ الَّتِي قَدَّرَهَا اللهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ. "النَّصْفُ، وَنِصْفُهُ وَهُو الرُّبُعُ، وَنِصْفُ نِصْفِهِ وَهُو السُّدُسُ"، هَذِهِ هِيَ وَنِصْفُ نِصْفِهِمَا وَهُو السُّدُسُ"، هَذِهِ هِيَ المَّادِيرُ المِنْصُوصُ عَلَيْهَا.

"وَأَمَّا مُسْتَحِقُّوهَا: فَالنَّصْفُ فَرْضُ خَمْسَةٍ مِنَ الوَرَثَةِ فِي الأَحْوَالِ المُخْتَلِفَةِ"، كَمَا بَيَّنَّاهُ.

"وَالتُّهُ فَرْصُ اثْنَتْيْنِ، وَالثُّمُنُ فَرْصُ وَاحِدَةٍ، وَالتُّلْثَانِ فَرْصُ أَرْبَعَةٍ، وَالْفُلُثُ فَرْصُ اثْنَيْنِ، وَالشُّلُسُ فَرْصُ سَبْعَةٍ، وَإِذَا تَأَمَّلْتَ مَا سَبَقَ، عَرَفْتَ التَفْصِيلَ"، وَقَدْ سَبَقَ جَبِعُ ذَلِكَ، فَلَا حَاجَةً إِلَى تَفْصِيلِهِ وَإِنَّهُ غَيْرُ حَافِ عَلَى المَّامِّلِ. "وَأَمَّا مَخَارِجُ هَذِهِ التَّقْدِيرَاتِ المَنْصُوصِ عَلَيْهَا فَسَبْعَةٌ، الاثْنَانِ وَالثَّلَاثَةُ، وَاللَّمَّةُ، وَاللَّمَّةُ، وَاللَّمَانِيَةُ، وَالاَثْنَا عَشَر، وَالأَرْبَعَةُ وَالعِشْرُونَ/ وَزَادَ آخَرُونَ: ثَمَانِيَةً عَشَر، وَالنَّلَاثَةُ وَالْعِشْرُونَ/ وَزَادَ آخَرُونَ: ثَمَانِيَةً عَشَر، وَسِتَّةً وَثَلَاثِينَ، وَذَلِكَ يُخْتَاجُ إِلَيْهَا فِي مَسَائِلِ الْجَدِّ مَعَ الإخْوَةِ حَتَّى يَطْلُبَ ثُلُثَ مَا يَبْقَى بَعْدَ إِخْرَاجِ سَهْم ذِي فَرْضٍ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الاثْنَيْنِ عَنْجٌ لِلنَّصْفِ، وَالثَّلَاثَةُ لِلتُلْبُ وَالنَّمُنُ وَالاَثْنَةُ لِلتُلْثِ وَالنَّمُنِ، وَالأَنْنَاعَ عَشَر لِلتُّلْثِ وَالنَّمُعُ وَالاَثْنَةُ وَالمُسُونَ اللَّلُثُ وَالنَّمُنَ وَاللَّمُنَ اللَّهُ وَاللَّمُ وَاللَّهُ وَلَائَةً وَالْمَالِ الْوَلِ وَعَوْرِينَ وَأَحْقَ الْاصْلِ الْأَولِ، مِثْلَاثَةٍ وَاللَّمُ وَعَلَى اللَّهُ وَعَلَى الْمُنْ اللَّهُ وَعَلَى اللَّهُ وَعَلَى اللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلِكُ وَاللَّهُ وَالْمُولِ الْمُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَالْوَلَا وَاللْمُ اللْعُلُولُ وَلَاللَهُ وَاللْمُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالَ

"قَالَ: وَأَمَّا العَوْلُ، فَدَاخِلٌ مِنْ جُمْلَةِ هَذِهِ الأَعْدَادِ عَلَى ثَلَاثَةٍ: مِنْهَا عَلَى سِتَّةٍ فَتَعُولُ إِلَى سَبْعَةٍ، وَإِلَى ثَمَانِيَةٍ، وَإِلَى تَسْعَةٍ، وَإِلَى عَشْرَةٍ وَلَا تَزِيدُ عَلَيْهِ"، وَذَلِكَ ثُلُثَاهَا؛ لِأَنَّ أَجْزَاءَهَا إِذَا اجْتَمَعَتْ لَا تَبْلُغُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ. "وَالاثْنَا عَشَر تَعُولُ بِالأَفْرَادِ إِلَى ثَلَاثَةَ عَشَر، وَحَمْسَةَ عَشَر، وَسَبْعَةَ عَشَر، وَلا تَعُولُ إِلاَفْرَادِ إِلَى ثَلَاثَةَ عَشَر، وَحَمْسَةَ عَشَر، وَسَبْعَة عَشَر، وَلا تَعُولُ إِلاَقْرَادِ إِلَى ثَلَاثَةَ عَشَر، وَحَمْسَةَ عَشَر، وَسِتَّةَ عَشَر"؛ لِأَنَّ سِهَامَ الوَرَثَةِ مِنْ هَذَا الأَصْلِ لَا يَبْلُغُ جُمُوعُهَا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ. "وَأَمَّا الأَرْبَعَةُ وَالعِشْرُونَ، تَعُولُ مَرَّةً وَاحِدَةً إِلَى سَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ فَقَطْ"، لَا مَزِيدَ عَلَيْهَا، وَيَخْصُلُ الكَشْفُ عَنْ الأَرْبَعَةُ وَالعِشْرُونَ، تَعُولُ مَرَّةً وَاحِدَةً إِلَى سَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ فَقَطْ"، لَا مَزِيدَ عَلَيْهَا، وَيَخْصُلُ الكَشْفُ عَنْ وُجُوهِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ بِتَتَبُّع الأَمْثِلَةِ، فَلْيُبْحَثْ عَنْهَا/.

"قَالَ: وَمَعْنَى الْعَوْلِ: الرَّفْعُ، وَهُو: أَنْ يَضِيقَ الْمَالُ عَنِ الْأَجْزَاءِ، فَيُرْفَعُ الحِسَابُ حَتَّى يَدْخُلَ النُّقْصَانُ عَلَى الكُلِّ عَلَى وَتِيرَةٍ وَاحِدَةٍ، كَزَوْجٍ وَأُخْتَيْنِ، لِلزَّوْجِ النِّصْفُ وَهِيَ ثَلَاثَةٌ مِنْ سِتَّةٍ؛ إِذِ النَّصْفَلُ مَ سِتَّةٍ، وَلِلاَّخْتَيْنِ أَرْبَعَةٌ، فَيَكُونُ المَجْمُوعُ سَبْعَةٌ، فَرُفِعَ السِّتَّةُ إلَى سَبْعَةٍ" لَمَّا ضَاقَ المالُ المَسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ، وَلِلاَّخْتَيْنِ أَرْبَعَةٌ، فَيَكُونُ المَجْمُوعُ سَبْعَةٌ، فَرُفِعَ السِّتَّةُ إلَى سَبْعَةٍ" لَمَّا ضَاقَ المالُ عَنِ الوَفَاءِ بِالمِقَدَّرَاتِ، وَقَد اتَّفَقَت الصَّحَابَةُ فَيْ فِي عَهْدِ عُمَرَ عَلَى العَوْلِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ العَبَّاسُ وَكَانَ الْذِي الوَفَاءِ بِالْمِقَدَّرَاتِ، وَقَد اتَّفَقَت الصَّحَابَةُ فَيْ فِي عَهْدِ عُمَرَ عَلَى العَوْلِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ العَبَّاسُ وَكَانَ الْذِي أَحْصَى رَمْلَ عَالِحٍ عَدَدًا، لَمْ يَجْعَلْ فِي الْمُنْ عَبَاسٍ صَبِيًّا، فَلَمَّا بَلَغَ حَالَفَ، وَقَالَ: مَنْ شَاءَ بَاهَلْتُهُ أَنَّ الَّذِي أَحْصَى رَمْلَ عَالِحٍ عَدَدًا، لَمْ يَجْعَلْ فِي

/141

۱۸۱/ب

### (المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْحُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدٍ بنِ يونسَ بنِ محمدٍ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِيِّ الشَّافِعِيِّ '

الْمِالِ نِصْفًا وَثُلُثَيْنِ، فَقِيلَ: هَلَّا قُلْتَ ذَلِكَ فِي عَهْدِ عُمَرَ، فَقَالَ: كَانَ رَجُلًا مَهِيبًا فَهِبْتُهُ. (١) المِبَاهَلَةُ: المِلاعَنَةُ.

<sup>(</sup>١) حاء في التلخيص الحبير ط العلمية (٣/ ١٩٨)، قوله عن ابن عباس من شاء باهلته أن الفريضة لا تعول قال ابن الصلاح الذي رويناه في البيهةي من شاء باهلته إن الذي أحصى رمل عالج عددا لم يجعل في المال نصفا ونصفا وثلثا قال وذكره الفوراني والإمام والغزالي في البسيط بلفظ نصفا وثلثين، وإرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٦/ ١٤٥) رقم (١٧٠٦) - (المباهلة أول مسألة عائلة عدت في زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه فجمع الصحابة للمشورة فيها فقال العباس: " أرى أن يقسم المال بينهم على قدر سهامهم ، فأخذ به عمر واتبعه الناس على ذلك حتى خالفهم ابن عباس فقال: من شاء باهلته أن المسائل لا تعول، إن الذي أحصى رمل عالج عددا أعدل من أن يجعل في مال نصفا ونصفا ... "، حسن، أخرجه البيهقي من طريق ابن إسحاق، وأخرجه الحاكم، وقال: "صحيح على شرط مسلم ". وأقره الذهبي، وإنما هو حسن فقط من أجل الخلاف في ابن إسحاق.

### كِتَابُ الوَصَايَا

الوَصِيَّةُ: مَأْخُوذَةٌ مِنْ وَصَيْتُ الشَّيْءَ أَوْصَيْتُهُ إِذَا وَصَلْتُهُ، وَسُمِّيَت الوَصِيَّةُ وَصِيَّةً؛ لِأَنَّ المَيِّتَ لَمَّا أَوْصَى بِمَا الْعَرْبُ وَصَلَ مَا كَانَ فِيهِ مِنْ أَمْرِ حَيَاتِهِ بِمَا بَعْدَهُ مِنْ أَمْرِ وَفَاتِهِ، وَوَصَّى وَأَوْصَى بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

"قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (مَا حَقُّ امْرِيءٍ مُسْلِمٍ، يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ، إِلاَّ وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ)". (١)

قَالَ الشَّافِعِيُّ هَٰهِ: مَا الأَحْوَطُ وَالْحَزْمُ إِلَّا هَذَا. "وَقَالَ عَلَىٰ (لَا وَصِيَّةً لِوَارِثٍ)"، (٢) وَالوَصِيَّةُ حَائِزَةٌ بِالإِجْمَاعِ. "وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُوصِي بِعُلُيْهِ لِأَقَارِبِهِ المَحَارِم، وَلَا يَزِيدُ عَلَى الظُّلُثِ، وَلَوْ غَضَّ مِنَ الظُّلُثِ بِالإِجْمَاعِ. "وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُوصِي بِعُلُيْهِ لِأَقَارِبِهِ المَحَارِم، وَلَا يَزِيدُ عَلَى الظُّلُثِ، وَالأَصْلُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ، مَا رُويَ أَنَّهُ عَلَىٰ عَادَ سَعْدًا وَهُو مَرِيضٌ، فَقَالَ سَعْدٌ: أَفَلَا أَتَصَدَّقُ مَا يُعَلِي كُلِّهِ، فَقَالَ: (للهَّلُثُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ كُلِّهِ، فَقَالَ: (للهُّلُثُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ كُلِّهِ، فَقَالَ: (لا)، فَقَالَ: (إلا)، فَقَالَ: (إلا)، فَقَالَ: (إلاَّهُ لُثُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ كُلُهِ، وَالتَّلُثُ مَنْ الثَّلُثُ مَنْ الثَّلُثُ مِنْ أَنْ تَدَعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ، (٣) وَفِيهِ ذَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الثُّلُثِ / وَمَنْعُ الزِّيَادَةِ عَلَيْهِ، وَاسْتِحْبَابِ النَّقُصَانِ عَنْهُ وَيُمْ كَانَت الوَرْنَةُ فُقَرَاءَ.

"قَالَ: وَالنَّظَرُ فِي: أَرْكَانِ الوَصِيَّةِ، وَأَحْكَامِهَا، وَمُوجِبِ أَلْفَاظِهَا أَمَّا الأَرْكَانُ، فَشَلاثَةٌ:

الأوَّلُ: الإِيجَابُ وَالقَبُولُ، وَلَا بُدَّ مِنْهُمَا"، يُرِيدُ: إذَا أَوْصَى لِمُعَيَّنٍ؛ لِأَنَّهُ تَمْلِيكٌ لِمُعَيَّنٍ، فَلَمْ يَلْزَمْ مِنْ عَيْرِ قَبُولِ، وَلَا بُدَّ مِنْهُمَا"، يُرِيدُ: إذَا أَوْصَى لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ كَالْفُقَرَاءِ وَالْمِسَاكِينَ، فَيَلْزَمُ بِالمُوْتِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ اعْتِبَارُ القَبُولِ، فَكَانَ القَبُولُ بَعْدَهُ؛ فَإِنْ قُبِلَ حُكِمَ لَهُ فَلَمْ يُعْتَبَرْ. "وَوَقْتُ القَبُولِ بَعْدَ المَوْتِ"؛ لِأَنَّ الإيجَابَ بَعْدَ المؤتِ، فَكَانَ القَبُولُ بَعْدَهُ؛ فَإِنْ قُبِلَ حُكِمَ لَهُ

/174

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (٤/ ٢) رقم (٢٧٣٨) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه، يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده» تابعه محمد بن مسلم، عن عمرو، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وصحيح مسلم (٣/ ١٦٤٩) رقم (١٦٢٧).

<sup>(</sup>۲) سنن ابن ماجه (۲/ ۹۰۳) رقم (۲۷۱٤) عن سعيد بن أبي سعيد، أنه حدثه عن أنس بن مالك قال: إني لتحت ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم يسيل علي لعابما فسمعته يقول: «إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه، ألا لا وصية لوارث»، [تعليق محمد فؤاد عبد الباقي] في الزوائد إسناده صحيح. ومحمد بن شعيب وثقه رحيم وأبو داود. وباقي رجال الإسناد على شرط البخاري. [حكم الألباني] صحيح، ومسند الشافعي – ترتيب سنجر (۳/ ۱۰۱)، باب: لا وصية لوارث، والحجة الواجبة من رأس المال، رقم (۱۳۵۳) – أخبرنا الشافعي رضي الله عنه، قال: أخبرنا ابن عيينة، عن سليمان الأحول، عن مجاهد: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا وصية لوارث».

<sup>(</sup>٣) صحيح البخاري (٤/ ٣) رقم (٢٧٤٢) عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، قال: جاء النبي صلى الله عليه وسلم يعودني وأنا بمكة، وهو يكره أن يموت بالأرض التي هاجر منها، قال: «يرحم الله ابن عفراء»، قلت: يا رسول الله، أوصي بمالي كله؟ قال: «لا»، قلت: فالشطر، قال: «لا»، قلت: الثلث، قال: «فالثلث، والثلث كثير، إنك أن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس في أيديهم، وإنك مهما أنفقت من نفقة، فإنها صدقة، حتى اللقمة التي ترفعها إلى في امرأتك، وعسى الله أن يرفعك، فينتفع بك ناس ويضر بك آخرون»، ولم يكن له يومئذ إلا ابنة، وصحيح مسلم (٣/ ١٦٥٠) رقم (١٦٢٨).

بِالمِلْكِ، وَفِي وَقْتِ المِلْكِ أَقْوَالٌ يَأْتِي تَوْجِيهُهَا.

"قَالَ: وَكَذَا وَقْتُ الرَّدِّ فِي الوَصِيَّةِ وَالإيصَاءِ"؛ لِأنَّهُ وَقْتُ ثُبُوتِ الحَقِّ. "قَالَ: وَكَذَا رَدُّ الوَرثَةِ وَإِجَارَتُهُمْ، فَلَا أَثَرَ لِشَيْءٍ مِنْهُ قَبْلَ المَوْتِ"؛ لِأنَّ قَبْلَهُ لَا حَقَّ لِلوَارِثِ فِيهِ، فَلَا مَعْنَى لِإِسْقَاطِهِ.

"الرُّكُنُ الثَّانِي: المُوصَى لَهُ، وَهُو كُلُّ مَنْ يَجُوزُ التَّبَرُّعُ عَلَيْهِ"، كَالأَجْنَبِيِّ المِسْلِمِ. "وَفِيهِ مَسْأَلْتَانِ:

إحْدَاهُمَا: لَوْ أَوْصَى لِوَارِثٍ، فَرَدَّ بَقِيَّةُ الوَرَثَةِ، لَمْ يَصِحَّ"؛ لِلحَبَرِ الَّذِي تَقَدَّمَ أَوَّلَ البَابِ. (١)

"وَإِنْ أَجَازُوا، جَازَتْ"؛ لِأَنَّ المنْعَكَانَ لِحَقِّهِمْ، وَقَدْ قَالَ الْتَكَيِّلِاّ: (لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْوَرَثَةُ). (٢) "ثُمَّ فِيهَا قَوْلَانِ"، يُرِيدُ: بَعْدَ الإِجَازَةِ. "أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا هِبَةٌ مِنْ جِهَةِ الوَرَقَةِ"؛ لِأَنَّ الوَصِيَّةَ فِيمَا زَادَ عَلَى الثَّلُثِ، وَلِلوَارِثِ مَنْهِيٌّ عَنْهُمَا، فَهُمَا فَاسِدَانِ، وَالفَاسِدُ لَا يَصِحُ إِجَازَتُهُ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ حُكْمُهَا عَلَى الثَّلُثِ، وَلِلوَارِثِ مَنْهِيٌّ عَنْهُمَا، فَهُمَا فَاسِدَانِ، وَالفَاسِدُ لَا يَصِحُ إِجَازَتُهُ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ حُكْمُهَا عَلَى الثَّلُثِ، وَلِلوَارِثِ مَنْهِيٌّ عَنْهُمَا، فَهُمَا فَاسِدَانِ، وَالفَاسِدُ لَا يَصِحُ إِجَازَتُهُ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ حُكْمُهَا عُلَى الثَّلُثِ، وَالظَّانِي: وَالظَّانِي: أَنَّهَا وَصِيَّةٌ مِنْ جِهَةِ المَيِّتِ"؛ لِقَوْلِهِ الطَّيِّلاَ: (إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْوَرَثَةُ)، (٣) وَلِأَنَّ الوَصِيَّةَ صَاحَتُ مَا فِيهِ التَّانِي، فَصَحَّتْ وَوُقِفَتْ عَلَى الإِجَازَةِ/ كَمَا لَوْ بَاعَ مَا فِيهِ شُفْعَةٌ مِنْ جَهَةً الوَارِثِ فِي الثَّانِي، فَصَحَّتْ وَوُقِفَتْ عَلَى الإِجَازَةِ/ كَمَا لَوْ بَاعَ مَا فِيهِ شُفْعَةٌ

"الثّانِيَةُ: يَجُوزُ الوَصِيَّةُ لِلحَمْلِ"، كَمَا يَجُوزُ أَن يُوقَفَ لَهُ المِرَاثُ، وَلَكِنْ "إِذَا خَرَجَ لِأَقَلَّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ الإِيصَاءِ"؛ لِيُعْلَمَ وُجُودُهُ حَالَةَ الوَصِيَّةِ. "فَإِنْ خَرَجَ لِأَكْثَرَ وَلَهَا زَوْجٌ، فَبَاطِلَةٌ"؛ لِاحْتِمَالِ العُلُوقِ بِهِ بَعْدَ الوَصِيَّةِ. "وَإِنْ لَمْ يَكُنْ زَوْجٌ فَوَلَدَتْ لِأَقَلَّ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ مِنْ وَقْتِ الإِيصَاءِ، فَعَلَى العُلُوقِ بِهِ بَعْدَ الوَصِيَّةِ، وَالتَّانِي: يَسْتَحِقُّ؛ لِأَنَّ النَّسَبَ ثَابِتٌ. قَوْلَيْنِ"؛ أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ؛ لِاحْتِمَالِ العُلُوقِ بَعْدَ الوَصِيَّةِ، وَالثَّانِي: يَسْتَحِقُّ؛ لِأَنَّ النَّسَبَ ثَابِتٌ. "قَالَ: وَكَذَلِكَ الوَصِيَّةُ بِالحَمْلِ عَلَى هَذَا التَرْتِيبِ"؛ لِأَنَّ الوَصِيَّةَ لَا تَبْطُلُ بِالحَظْرِ وَالغَرَرِ، فَهِيَ بِمُنْزِلَةِ "قَالَ: وَكَذَلِكَ الوَصِيَّةُ بِالحَمْلِ عَلَى هَذَا التَرْتِيبِ"؛ لِأَنَّ الوَصِيَّةَ لَا تَبْطُلُ بِالْحَظْرِ وَالغَرَرِ، فَهِيَ بَمِنْزِلَةِ إِلْكَالُ العُلُولِ وَعَدَمِهِ عَلَى مَا ذُكَوْنَاهُ.

"الرُّكُنُ الثَّالِثُ: المُوصَى بِهِ، وَتَصِحُّ الوَصِيَّةُ بِكُلِّ مَقْصُودٍ يَقْبَلُ النَّقْلَ، بِشَرْطِ أَلَّا يَزِيدَ عَلَى الثُّلُثِ" "قَالَ: وَلَا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ مَوْجُودًا، وَعَيْنًا؛ إذْ يَصِحُّ الوَصِيَّةُ بِالحَمْلِ"، يُرِيدُ: وَإِنْ كَانَ مَفْقُودًا وَقْتَ الإيصَاءِ، وَهَذَا عَلَى وَحْهِ، وَوَحْهُ الْجَوَازِ إلْخَاقُهُ بِالمِنَافِع، كَمَا يَأْتِي.

"قَالَ: وَثَمَرَةُ البُسْتَانِ"؛ أي: يَصِحُ الوَصِيَّةُ بِمَا، وَهَذَا عَلَى وَجْهٍ أَيْضًا. "قَالَ: وَسُكْنَى الدَّارِ، وَسَائِرِ المَنَافِع"؛ لِأَنَّهَا كَالمؤجُودَةِ شَرْعًا فِي المِعَاوَضَةِ، فَإِنَّ المِنَافِع كَالأَعْيَانِ فِي التَّمَلُّكِ بِالعَقْدِ وَالإِرْثِ، وَكَذَلِكَ فِي

۱۸۲/ ب

<sup>(</sup>١) قَولَه ﷺ: (لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ).

<sup>(</sup>۲) المراسيل لأبي داود (ص: ٢٥٦) رقم (٣٤٩) عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا وصية لوارث إلا أن يشاء الورثة» [ص:٢٥٧] قال أبو داود: عطاء الخراساني لم يدرك ابن عباس ولم يره، ضعيف الجامع الصغير وزيادته (ص: ٨٩٥) رقم (٦١٩٨) - لا تجوز الوصية لوارث إلا أن يشاء الورثة، (قط هق) عن ابن عباس. [حكم الألباني] (ضعيف).

<sup>(</sup>٣) سبق تخريجه .

الوَصِيَّةِ. "قَالَ: وَلَا كَوْنُهُ مَعْلُومًا وَمَقْدُورًا؛ إذْ يَصِحُّ بِالحَمْلِ وَالمَعْصُوبِ وَالمَجَاهِيلِ"؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ، فَإِنَّ الوَصِيَّةَ لَا تَبْطُلُ بِالإِغْرَارِ. "قَالَ: وَلَا كَوْنُهُ مَالًا؛ إذْ يَصِحُّ بِالكَلْبِ المُنْتَفَعِ بِهِ، عَلَى مَعْنَى تَبْدِيلِ الوَصِيَّةَ لَا تَبْطُلُ بِالإِغْرَارِ. "قَالَ: وَلَا كَوْنُهُ مَالًا؛ إذْ يَصِحُّ بِالكَلْبِ المُنْتَفَعِ بِهِ، عَلَى مَعْنَى تَبْدِيلِ اليَدِ، كَمَا ذَكَرنَاهُ. اليَدِ/"؛ لِأَنَّهُ مُنتَفَعٌ بِهِ، وَيُقِرُّ اليَدَ عَلَيْهِ، وَهُوَ مَقْصُودٌ يَقْبَلُ النَّقْلَ، عَلَى مَعْنَى تَبْدِيلِ اليَدِ، كَمَا ذَكَرنَاهُ.

### [فَرْعَانِ]

[أوْصَى بِكِلَابِ وَلَهُ سِوَاهَا دِرْهَمٌ فَأَقَلَ، وَالوَصِيَّةُ بِمَنْفَعَةِ الدَّارِ سِنِينَ]

"أَحَدُهُمَا: لَوْ أَوْصَى بِكِلَابٍ كَثِيرَةٍ وَلَهُ سِوَاهَا دِرْهَمٌ وَاحِدٌ أَوْ أَقَلَّ، نُفِّذَتْ وَصِيَّتُهُ؛ لِأَنَّ أَقَلَّ مَا يُتَمَوَّلُ خَيْرٌ مِنْ كِلَابٍ لَا قِيمَةً لَهَا"، فَتَحْرُجُ مِنَ التُّلُثِ؛ لِأَنَّ المَالَ وَإِنْ قَلَّ فَهُو أَجَلُّ قَدْرًا مِنَ الكِلَابِ. "قَالَ: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ سِوَاهَا، اعْتَبَرْنَا ثُلُثَهَا عَدَدًا أَوْ تَقْوِيمًا لِلعَيْنِ عَلَى عَقِيدَةٍ مَنْ يَتَمَوَّلُهَا، أَوْ تَقْوِيمًا لِلعَيْنِ عَلَى عَقِيدَةٍ مَنْ يَتَمَوَّلُهَا، أَوْ تَقْوِيمًا لِلعَيْنِ عَلَى عَقِيدَةٍ مَنْ يَتَمَوَّلُهَا، أَوْ تَقْوِيمًا لِلمَنْفَعَةِ"؛ إذْ لَا وَحْهَ إِلَّا هَذِهِ.

"الظَّانِي: إِذَا أَوْصَى بِمَنْفَعَةِ الدَّارِ وَالعَبْدِ سِنِينَ مَعْلُومَةً: فَإِنْ لَمْ نُجَوِّزْ بَيْعَ الدَّارِ المُكْرَاةِ"، وَهُو الطَّانِي: إِذَا أَوْصَى بِمَنْفَعَةِ الدَّارِ وَالعَبْدِ سِنِينَ مَعْلُومَةً: فَإِنْ لَمْ نُجَوِّزْ بَيْعَ الدَّالِ، فَلَا يُمْكِنُ تَقْوِيمُهَا، أَحَدُ القَوْلِ مُسْتَحَقَّةُ المنْفَعَةِ، كَالدَّارِ المِكْرَاةِ، وَإِذَا لَمْ نُحَوِّزْ بَيْعَهَا، لَمْ نَحَعَلْ لِلرَّقَبَةِ المِجَرَّدَةِ عَنِ المَبَافِع هَهُنَا قِيمَةً، فَتَكُونُ الوَصِيَّةُ بِمِنَافِعِهَا كَالوَصِيَّةِ بِجُمْلَتِهَا.

"قَالَ: وَكَذَلِكَ إِذَا لَمْ نَجْعَلْ مُدَّةَ الوَصِيَّةِ مَعْلُومَةً مُؤقَّتَةً، بَلْ نَجْعَلُهَا مُؤبَّدَةً" فَتَصِيرُ المَنَافِعُ مَعَ عَدَمِهَا بَحْهُولَةً، فَلَا يُمْكُونُ التَّأْبِيدِ، فَتَكُونُ عَدْمِهَا بَحْهُولَةً، وَلَا يُمْكُونُ التَّأْبِيدِ، فَتَكُونُ كَالْمِعْدُومَةِ، وَصَارَ كَأَنَّهُ أَوْصَى بِجُمْلَةِ العَبْدِ، فَيُعْتَبَرُ خُرُوجُهَا مِنَ الثُّلُثِ، كَمَا ذَكَوْنَاهُ.

"قَالَ: وَإِنْ جَعَلَهَا مَعْلُومَةً، وَجَوَّزْنَا بَيْعَ الدَّارِ المُكْرَاقِ، اعْتَبَرْنَا حُرُوجَ الثُّلُثِ مِنَ المَنْفَعَةِ"، بِأَنْ يُعَقَّمُ العَبْدُ مَثَلَا كَامِلَ المَنْفَعَةِ (مِئَةً) وَمَسْلُوبَ المَنْفَعَةِ (عَشْرَةً)، فَتَكُونُ قِيمَةُ المَنْفَعَةِ (تِسْعِينَ)، فَيُعْتَبَرُ/ حُرُوجُهَا مِنَ الثُّلُثِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الرَّقَبَةَ المسلُوبَةَ المَنْفَعَةِ عَلَى هَذَا القَوْلِ مَالٌ مُتَقَوَّمٌ كَالدَّارِ المِكْرَاةِ، وَكَذَلِكَ خُرُوجُهَا مِنَ الثُّلُثِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الرَّقَبَةَ المَسْلُوبَةَ المَنْفَعَةِ عَلَى التَّأْبِيدِ، بَلْ تَعُودُ مَنْفَعَتُهَا إِذَا جَعَلَهَا مَعْلُومَةً مُؤَقَّتَةً إِلَى غَايَةٍ؛ فَإِنَّ الرَّقَبَةَ هَهُنَا لَا تَكُونُ مَسْلُوبَةَ المَنْفَعَةِ عَلَى التَّأْبِيدِ، بَلْ تَعُودُ مَنْفَعَتُهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ المَدَّةِ إِلَى الوَارِثِ، فَيَرِيدُ حِينَئذٍ حَقُّ الوَرَثَةِ عَلَى الثَّلُثِينِ، فَلَا يَجُوزُ اعْتِبَارُهَا مِنَ التُّلُثِ عَلَى هَذَا القَوْلِ، وَلِأَنَّ المِنَافِعَ هَهُنَا يُمْكِنُ تَقْوِيمُهَا، كَمَا فِي الإَجَازَةِ، فَيُمْكِنُ اعْتِبَارُهَا.

### [قَاعِدَةٌ]

### [كُلُّ وَصِيَّةٍ مُعْتَبَرَةٌ مِنَ الثُّلُثِ]

"كُلُّ وَصِيَّةٍ فَمُعْتَبَرَةٌ مِنَ الثُّلُثِ وَإِنْ كَانَتْ فِي حَالَةِ الصِّحَّةِ"؛ لِمَا تَقَدَّمَ. "وَالتَّبَرُّ عُ المُنَجُّرُ لَا يُعْتَبَرُ مِنَ الثُّلُثِ، بَلْ يُنَقَّدُ مِنْ رَأْسِ المَالِ"؛ لِوُجُودِ الأَهْلِيَّةِ. "إِلَّا إِذَا كَانَ فِي مَرَضِ المَوْتِ، فَحُكْمُهُ يُعْتَبَرُ مِنَ الثُّلُثِ، بَلْ يُنَقَدُ مِنْ رَأْسِ المَالِ"؛ لِوُجُودِ الأَهْلِيَّةِ. "إِلَّا إِذَا كَانَ فِي مَرَضِ المَوْتِ، فَحُكْمُهُ لُوصِيَّةِ"، وَذَلِكَ كَالعِتْقِ وَالْهَبَةِ وَخُوهِ. "قَالَ: وَإِذَا نَكَحَ المَرِيضُ بِمَهْرِ المِثْلِ، جَازَ وَلَم يَكُنْ مَهْرُ المِثْلِ، جَازَ وَلَم يَكُنْ مَهْرُ المِثْلِ تَبَرُّعًا"، كَمَا لَو اشْتَرَى بِثَمَنِ المِثْلِ. "فَإِنْ زَادَ حُسِبَ الزِّيَادَةُ مِنَ الثُّلُثِ" كَنَظِيرِهِ فِي الشِّرَاءِ؛ لِأَنَّهُ

۸۳

1115

إِنْ كَانَتِ الرَّوْجَةُ وَارِثَةً، فَهِيَ مُحَابَاةٌ لِلوَارِثِ، وَلَا يَثْبُتُ إِلَّا بِرِضَى الوَرَثَةِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ وَارِثَةً، بِأَنْ كَانَتْ أَمَةً، أَوْ كِتَابِيَّةً، فَهِيَ نَزْعٌ مُحْتَسَبٌ مِنَ التُّلُثِ مُحْتَاجٌ إِلَى إِجَازَةِ الوَرَثَةِ. "وَالمَرِيضَةُ إِذَا نَقَصَتْ عَنْ مَهْرِ المِثْلِ، أَوْ كِتَابِيَّةً، فَهِيَ نَزْعٌ مُحْتَسَبُ مِنَ التُّلُثِ، لِأَنَّ البُضْعَ لَيسَ مُتَعَلَّقُ طَمَعِ الوَرَثَةِ"، وَفِيهَا وَحْهٌ حَكَاهُ الشَّيْخُ أَبُو لَمُ يُحْتَسَبُ التَّقْصَانُ مِنَ التُّلُثِ؛ لِأَنَّ البُضْعَ لَيسَ مُتَعَلَّقُ طَمَعِ الوَرَثَةِ"، وَفِيهَا وَحْهٌ حَكَاهُ الشَّيْخُ أَبُو لَحُمَّدٍ؛ لِأَنَّ نُقْصَانَهَا مُحَابَاةً مِنْهَا، وَلَمْ يَذْكُرْ سِوَاهُ.

"وَمَرَضُ المَوْتِ: كُلُّ مَرَضٍ مُحَوِّفٍ يَسْتَعِدُّ الإِنْسَانُ بِسَبِهِ لِمَا بَعْدَ المَوْتِ، وَالحُمَّى الدَّائِمَ مُحِيفَةً، وَالرِّعْ غَيْرُ مُحِيفَةٍ، إلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَ وَجَعٍ"؛ فَإِنَّهَا تُضْعِفُ القُوَّةَ. "وَالرُّعَافُ الدَّائِمُ مُحِيفَةً، وَالرِّسْام، وَذَاتِ الجَنْب، وَالإِسْهَالُ/ المُتَطَاوَلُ، وَالرَّحِيرُ، وَالتَّقْطِيعُ، أو الدَّم يَأْتِي وَكَذَلِكَ الْجَنْب، وَالإِسْهَالُ/ المُتَطَاوَلُ، وَالرَّحِيرُ، وَالتَّقْطِيعُ، أو الدَّم يَأْتِي عِنْدَ الحَلَاءِ، وَالسِّلُ غَيْرُ مُحَوِّفٍ، وَكَذَلِكَ البَلْغُمُ إِذَا اسْتَمَرَّ فَالِجًا، وَالطَّاعُونُ مُحَوِّفٌ إِذَا وَقَعَ فِي عِنْدَ الحَلَيْةِ، وَقَوْلِ الأَطِبَّاءِ الثِّقَاتِ، وَالعَرَضُ: أَنَّ المِحَوِّفَ يَعْعَلُ البَيْدِ"، وَالاعْتِمَادُ فِي هَذِهِ الجُمْلَةِ عَلَى التَّحْرُبَةِ الطَّبِّيَّةِ، وَقَوْلِ الأَطِبَّاءِ الثِّقَاتِ، وَالعَرَضُ: أَنَّ المِحَوِّفَ يَعْعَلُ النَّبُرُعَ المُنْ عَلَى التَّعْرُبَةِ الطَّبِيَّةِ، وَقَوْلِ الأَطِبَّاءِ الثِّقَاتِ، وَالعَرْضُ: أَنَّ المُحَوِّفَ يَعْعَلُ التَّعْرَضُ: أَنَّ المُحْوِّفَ يَعْمُ لُو عَيْرِ المُحَوِّفِ حَعَلَيَا الصِّحَّةِ. "قَالَ: وَالطَّلْقُ، وَالإسَارُ فِي الشَّعْرُقِ مِنَ المُشْرِكِينَ يَقْتُلُونَ الأَسْرَى مَحِيفٌ، وَمَنْ قُدِّمَ إِلَى القَصَاصِ، فَغَيْرُ مُحَوِّفٍ حَتَّى يُحْرَحَ"؛ فَإِنَّ ظَاهِرَهُ يَدُلُّ عَلَى الْمُسْرَى مَحِيفٌ، وَمَنْ قُدِّمَ إِلَى القَصَاصِ، فَغَيْرُ مُحَوِّفٍ حَتَّى يُجْرَحَ"؛ يَلْ لِكُفُو المُنْدُوبِ إِلَيْهِ.

"وَعِنْدَ الْمُزَنِيِّ مُحَوِّفٌ"؛ لِأَنَّ الغَالِبَ دَرْكُ الثَّارِ. "وَكُلُّ عِلَّةٍ أُشْكِلَتْ سُئِلَ عَنْهَا أَهْلُ البَصَرِ، وَهُمُ الأَطِبَّاءُ مِنَ المُسْلِمِينَ العُدُولُ، وَإِذَا تَعَقَّبَتْ عِلَّةٌ عِلَّةً، فَصَارَت الأُولَى مَعْمُورَةً، فَعَطَايَاهُ فِي الأُولَى كَعَطَايَاهُ فِي الأُولَى كَعَطَايَاهُ فِي الأُولَى كَعَطَايَاهُ فِي الصَّحَّةِ"؛ لِأَنَّ المؤتَ مُضَافٌ إِلَى الثَّانِيَةِ، فَهِيَ مَرَضُ مَوْتِهِ دُونَ الأُولَى.

"النَّظَرُ الثَّانِي: فِي أَحْكَامِهَا، وَهِيَ سِتَّةٌ:

الأوّلُ: أنّهَا لا تَلْزَمُ قَبْلَ المَوْتِ وَلَهُ الرُّجُوعُ"؛ لِأَنّهُ عَقْدُ تَبَرُّعٍ، وَلَا قَبْصَ فِيهِ، فَإِذَا لَمْ تَلْزَم الْمِيةُ قَبْلَ المُوْسَى بِهِ أَوْ دَبَرَهُ أَوْ وَهَبَهُ"، كَانَ القَبْضِ، فَهَذَا قَبْلَ المُوسَى بِهِ أَوْ دَبَرَهُ أَوْ وَهَبَهُ"، كَانَ رُجُوعًا؛ لِأَنَّ هَذِهِ التَّصَرُّفَاتِ تُنَاقِضُ الوَصِيَّةَ. "وَلَوْ قَالَ: العَبْدُ الَّذِي أَوْصَيْتُ بِهِ لِفُلَانَ، فَقَدْ أَوْصَيْتُ بِهِ لِإَخْرَ، كَانَ رُجُوعًا"؛ لِأَنَّهُ صَرِيحٌ فِيهِ. "وَلَوْ أَوْصَى لِرَجُلٍ بِعَبْدٍ بِعَيْنِهِ، ثُمَّ أَوْصَى بِهِ لِآخَرَ، فَهُو بَيْنَهُمَا لِآجُوعَ أَنَّ مُرْحِعًا"؛ لِأَنَّهُ صَرِيحٌ فِيهِ. "وَلَوْ أَوْصَى لِرَجُلٍ بِعَبْدٍ بِعَيْنِهِ، ثُمَّ أَوْصَى بِهِ لِآخَرَ، فَهُو بَيْنَهُمَا لِآجُوعَ أَنَّ الْمُوسَى لِلَهُ وَاللَّهُ قَبْلَهُا، فَإِنَّ الْمِثَالَةِ قَبْلَهُمَا أَوْ أَنه نَسِيَ الوَصِيَّةَ الأُولَى، وَالطَّحْنُ وَالعَحْنُ وَالخَلْطُ فِي المُعَيِّنِ رُجُوعٌ؛ أَمَّا الطَّحْنُ وَالْعَحْنُ وَالخَلْطُ فِي الْمُعَيِّنِ رُجُوعٌ؛ أَمَّا الطَّحْنُ وَالْعَحْنُ وَالْخَلْمُ فِي الْمُعَلِّ وَمَعَى الْوَصِيَّةَ الأُولَى، وَالطَّحْنُ وَالْعَحْنُ وَالْخَلْمُ فِي الْمُعَلِّ وَمَعْ الطَّحْنُ وَالْعَحْنُ وَالْخَلُومُ عَنْ الْمُحْنُ كَلَكَ مَوْمَ عَلَى مَوْمَةٍ لَا يُخْتَارُهُ لِنَفْسِهِ وَقَصَدَ اسْتِهْلَاكُهُ، وَالْعَحْنُ كَذَلِكَ، وَامَّا الطَّحْنُ الْعَلْمَ وَلَا عَلْمَ الْمُعْرَاقِ اللَّهُ وَلَوْ الْجَوْرَةُ الْعَلِي الْمُعْلِقَةُ لَا يُعْلِقُ عَلَى مِنْ اللَّهُ الْمُكِيلَةُ " وَلَوْ أَجْرَ المَلْكَ عَلَى مِنْ اللَّهُ لَا اللَّهُ عَلَى مُعْمَّ لَهُ عَلَى مَنْ اللَّهُ عَلَى مَنْ اللَّهُ عَنْ الْمُولِكَ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَنْهُ الْمُؤْمَى الْمُؤْمِ اللَّهُ عَنْهُ الْمُ عَنْهُ الْمُومَى بَعْدَ الخَلُولُ كَمَا هِي قَبْلُهُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمَ الْمُ اللَّهُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِلُ اللَّهُ الْمُؤْمُومُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِلُ الللِّهُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُولُومُ الْمُؤْمُ اللْمُومُ اللَّهُ الْمُ

1/144

۱۸٤/ب

"الحُكْمُ الثّانِي: أنّ المِلْكَ يَحْصُلُ بِالوَصِيَّةِ، وَفِي وَقْتِ حُصُولِهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ: فِي قَوْلٍ: عِنْدَ القَبُولِ"؛ إِذْ يَبْعُدُ أَنْ يَدْخُلَ الشَّيْءُ المَوتِ"؛ لِأَنَّهُ إِضَافَةٌ إِلَى المُوتِ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ المِيرَاثِ. "وَفِي قَوْلٍ: عِنْدَ القَبُولِ"؛ إِذْ يَبْعُدُ أَنْ يَدْخُلَ الشَّيْءُ المَموتِ، وَإِنْ رَدَّ بَانَ أَنَّهُ فِي مِلْكِهِ قَهْرًا، فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الهِبَةِ. "وَفِي قَوْلٍ: تَتَوَقَّفُ؛ فَإِنْ قَبِلَ، نَالَ حُصُولُهُ بِالمَوْتِ، وَإِنْ رَدَّ بَانَ أَنَّهُ فِي مِلْكِهِ قَهْرًا، فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الهِبَةِ. "وَفِي قَوْلٍ: تَتَوَقَّفُ؛ فَإِنْ قَبِلَ، نَالَ حُصُولُهُ بِالمَوْتِ، وَإِنْ رَدَّ بَانَ أَنَّهُ عَصْلَ لِلوَرَثَةِ "؛ إِذْ لَا مَالِكَ لَهُ فِي الْحَالِ، فَإِنْ قُلْنَا: يَخْصُلُ بِالمؤتِ، أَوْ هُو مَوْقُوفٌ وَقَدْ قَبِلَ، فَالزَّوَائِدُ كُلُّهَا لَهُ الْمَائِقِ، وَإِنْ قُلْنَا: يَحْصُلُ بِالقَبُولِ، فَهِيَ لِوَرَثَةِ المُوصِي.

"وَعَلَى الأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ: إذا مَاتَ المُوصَى لَهُ قَبْلَ القَبُولِ، قَامَ وَارِثُهُ مَقَامَهُ"، كَمَا فِي سَائِرِ الحُقُوقِ. "قَالَ: وَكَسْبُ الجَارِيَةِ المُوصَى بِهَا وَوَلَدِهَا كَذَلِكَ فَرْعُ أَقَاوِيلِ المِلْكِ"، كَمَا ذَكَرْنَاهُ.

"وَلَوْ أَوْصَى بِأَمَةٍ لِزَوْجِهَا الْحُرِّ، فَلَمْ يَعْلَمْ حَتَّى وَضَعَتْ أَوْلَادًا لَهُ بَعْدَ مَوْتِ سَيِّدِهَا: فَإِنْ قَبِلَ، عُتِهُوا"؛ لِأَنَّهُمْ إِنْ وُلِدُوا لِأَكْثَرَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ مَوْتِ السَّيِّدِ، فَقَدْ عَلُقَتْ بِحِمْ فِي مِلْكِ أَبِيهِمْ؛ إِذْ يَتَبَيَّنُ بِالْقَبُولِ أَنَّهُ مَلَكَهَا مِنْ حِينِ المؤتِ، فَكَانُوا أَحْرَارًا، وَإِنْ وُلِدُوا لِأَقَلَّ مِنْهَا، فَقَدْ مَاتَ السَّيِّدُ وَهِيَ حَامِلٌ بِالقَبُولِ أَنَّهُ مَلَكَهَا مِنْ حِينِ المؤتِ، فَكَانُوا أَحْرَارًا، وَإِنْ وُلِدُوا لِأَقَلَّ مِنْهَا، فَقَدْ مَاتَ السَّيِّدُ وَهِي حَامِلٌ بِيهِمْ مَعَ اللَّمِّ، وَيُعْتَقُونَ عَلَيْهِ.

"وَلَمْ تَكُنْ الْجَارِيَةُ أُمَّ وَلَدٍ بِعُلُوقٍ كَانَ قَبْلَ مِلْكِهِ"، أَيْ: بِوَلَدٍ حَمَلَتْهُ فِي حَيَاةِ السَّيِّدِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عُلُوقٌ بِحُكْمِ النِّكَاحِ لَا بِمِلْكِ اليَمِينِ، فَلَا تَصِيرُ بِهِ الجَارِيَةُ أُمَّ وَلَدٍ.

"الحُكْمُ الثَّالِثُ: يَدْخُلُ فِي الوَصِيَّةِ بِالدَّارِ مَا يَدْخُلُ فِي البَيْعِ لَوْ بِيعَتْ يَوْمَ المَوْتِ الْ لِأَنَّ الْاعْتِبَارَ فِيمَا تَنَاوَلَتْهُ الوَصِيَّةُ بِحَالِ المؤتِ، فَإِنَّهُ وَقْتُ اسْتِقْرَارِهَا. "وَمَا انْهَدَمَ فِي حَيَاةِ المُوصِي، وَكَانَ غَيْرُ الاعْتِبَارَ فِيمَا تَنَاوَلَتْهُ الوَصِيَّةِ عَالِ المؤتِ، فَإِنَّهُ وَقْتُ اسْتِقْرَارِهَا يَوْمَ الوَصِيَّةِ. ثَابِتًا يَوْمَ الوَصِيَّةِ.

"الحُكْمُ الرَّابِعُ: الوَصِيَّةُ المُطْلَقَةُ لِلمَسَاكِينِ، مَصْرُوفَةٌ إلَى مَسَاكِينِ بَلَدِهِ"، كَمَا فِي الزَّكَاةِ. "وَلَا يُنْقُلُ إلَى بَلْدَةٍ أُخْرَى إلَّا عَلَى قَوْلِ مِنْ أَجَازَ نَقْلَ الصَّدَقَاتِ.

الحُكْمُ الحَامِسُ: لَوْ أَوْصَى أَنْ يَحُجَّ عَنْهُ وَلَمْ يَحُجَّ حَجَّةَ الإسْلَامِ: فَإِنْ بَلغَ ثُلُقُهُ حَجَّةً مِنْ بَلَخِ، وَأَنْ لَمْ يَبْلُغُ، أَحَجَّ مِنْ حَيْثُ بَلَغَ"، وَذَلِكَ لِأَنَّ الوَاحِبَ عَلَيْهِ الحَجُّ مِنَ المِيقَاتِ، وَمَا وَحَجَّ مِنْ بَلُغِ، أَحَجَّ مِنْ رَأْسِ المِالِ إِنْ تَقَاصَرَ عَنِ المِيقَاتِ، وَيَعْمَلُ بِمَا أَمْكُنَ مِنْهَا إِنْ بَلَغَتْ وَبْلَهُ يُنْسَبُ إِلَيْهِ، فَيُكْمِلُ وَصِيَّتِهِ مِنْ رَأْسِ المِالِ إِنْ تَقَاصَرَ عَنِ المِيقَاتِ، وَيَعْمَلُ بِمَا أَمْكُنَ مِنْهَا إِنْ بَلَغَتْ وَيَادَةً عَلَيْهِ، وَأَنْ يَنْتَفِعَ وَرَثَتُهُ بِمُضَارِبَةِ الوَصَايَا"، وَيَادَةً عَلَيْهِ. "وَفَائِدَةً وَصِيَّتِهِ: أَنْ يُصْرَفَ حَجُّهُ إِلَى مَحَلِّ تَصَرُّفِهِ، وَأَنْ يَنْتَفِعَ وَرَثَتُهُ بِمُضَارِبَةِ الوَصَايَا"، إِنْ كَانَت وَمُزَاحَمَتِهَا، وَإِلَّا فَالحَجُ وَاحِبٌ عَلَيْهِ فِي تَرَكِتِهِ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ، سَوَاءٌ وَصَّى بِهِ، أَوْ لَمْ يُوصِّ، وَلِمِذَا إِنْ كَانَت وَمُزَاحَمَتِهَا، وَإِلَّا فَالحَجُ وَاحِبٌ عَلَيْهِ فِي تَرَكِتِهِ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ، سَوَاءٌ وَصَّى بِهِ، أَوْ لَمْ يُوصِّ، وَلِمَذَا كُمِّلَ مِنْ رَأْسِ المِالِ؛ حَيْثُ لَمْ يَفِ التَّلُثُ "بِهِ".

### [فَرْعٌ]

[أوْصَى أَنْ يَحُجَّ عَنْهُ بِمِئَةٍ وَبِبَقِيَّةِ ثُلُثِهِ لِفُلَانٍ، وَكَان أَوْصَى بِثُلُثِ مَالِهِ لِمُعَيَّنٍ]

"لَوْ قَالَ: أَحِجُّوا عَنِّي رَجُلًا بِمِئَةٍ، وَأَعْطُوا مَا بَقِيَ مِنْ ثُلُثِي فَلَانًا، وَأَوْصَى بِثُلُثِ مَالِهِ لِرَجُلٍ

بِعَيْنِهِ، فَلِلمُوصَى لَهُ بِالثُّلُثِ نِصْفُ الثُّلُثِ، وَلِلحَاجِّ وَالمُوصَى لَهُ بِما بَقِيَ مِنَ الثُّلُثِ نِصْفُ الثُّلُثِ"؛

لِأَنَّهُ جَعَلَ لِصَاحِبِ الثُّلُثِ مِثْلَ مَا جَعَلَ لِلحَاجِّ وَالمُوصَى لَهُ بِالبَاقِي، فَكَأَنَّهُ أَوْصَى لِلأَوَّلِ بِالثُّلُثِ، وَلَهُمَا بِالثُّلُثِ، فَيَكُونُ الثُّلُثُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ هَذَيْنِ. "وَيَحُجُّ عَنْهُ رَجُلٌ بِمِنَةٍ" مِنْ هَذَا النِّصْفِ؛ لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ عَلَى بِالثُّلُثِ، فَيَكُونُ الثُّلُثُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ هَذَيْنِ. "وَيَحُجُّ عَنْهُ رَجُلٌ بِمِنَةٍ" مِنْ هَذَا النِّصْفِ؛ لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ عَلَى صَاحِبِ البَاقِي، أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ: وَأَعْطُوا مَا بَقِيَ مِنْ ثُلُثِي فُلَانًا، ثُمُّ إِن نَفَى مِنْ هَذَا النِّصْفِ بَعْدَ المِبَةِ شَيْءً، فَهُوَ لَهُ، وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ.

"السَّادِسُ: يَجُوزُ الوَصِيَّةُ بِطَبْلِ الحَرْبِ"؛ لِأَنَّهُ مِنَ المِنَاحَاتِ. "وَلَا تَجُوزُ بِطَبْلِ اللَّهْوِ الَّذِي لَا يَصْلُحُ إِلَّا لِلَّهْوِ"؛ لِأَنَّهُ مُحَرِّمٌ، وَالوَصِيَةُ بِهِ بَاطِلَةٌ. "قَالَ: وَكذلك المَزَامِيرُ كُلُّهَا"؛ لِأَنَّهَا يَجِبُ تَعْطِيلُهَا.

"وَإِذَا أَطْلُقَ وَلَهُ طَبْلُ اللَّهْوِ وَطَبْلُ الحَرْبِ، انْصَرَفَتْ وَصِيَّتُهُ إِلَى طَبْلِ الحَرْبِ؛ حَمْلًا لِلوَصِيَّةِ عَلَى مَا يَجُوزُ، وَصِيَانَةً لِكَلَامِهِ عَنِ اللَّهْوِ، اَوَإِنْ كَانَ الَّذِي يَصْلُحُ لِلَّهْوِ يَصْلُحُ لِغَيْرِ اللَّهْوِ، فَالتَّعْيِينُ إِلَى الْوَارِثِ"؛ لِأَنَّهُمَا سَوَاءٌ فِي إطْلَاقِ اللَّهْظِ. "وَيَغْسُدُ مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ اللَّهْوِ"، أَيْ: يُعَطَّلُ مَا عَلَيْهِ مِنْ اللَّهْوِ"، أَيْ: يُعَطَّلُ مَا عَلَيْهِ مِنْ اللَّهْوِ"، أَيْ: يُعَطَّلُ مَا عَلَيْهِ مِنْ اللَّهْوِ ، اَقُيسَلَّم" إِلَى الموصَى لَهُ بِدُونِهَا. "وَيَجُوزُ الوَصِيَّةُ بِالدُّفِ"؛ لِأَنَّهُ مُبَاحٌ. "وَتُنْزَعُ عَنْهُ الجَلَاجِلُ"؛ لِأَنَّهُ مُبَاحٌ. "وَتُنْزَعُ عَنْهُ الجَلَاجِلُ"؛ لِأَنَّهُ لِللَّهُو بِظَاهِرِهِ، فَيُعْطَى بِلَا وَتَرِ إِنْ الجَلَاجِلُ"؛ لِأَنَّهُ لِللَّهْوِ بِظَاهِرِهِ، فَيُعْطَى بِلَا وَتَرٍ إِنْ كَانَ يَصْدُونُ اللَّهُو بِظَاهِرِهِ، فَيُعْطَى بِلَا وَتَرٍ إِنْ كَانَ يَصْدُلُ لِغَيْرِ اللَّهُو بِظَاهِرِهِ، فَيُعْطَى بِلَا وَتَرٍ إِنْ كَانَ يَصْدُلُ لِغَيْرِ اللَّهُو . "قَالَ: وَالْعُودُ يَنْصَرِفُ إِلَى عُودٍ مِنْ عِيدَانِ اللَّهُو بِظَاهِرِهِ، فَيُعْطَى بِلَا وَتَرَ إِنْ كَانَ يَصْدُلُ لِغَيْرِ اللَّهُو".

النَّظَرُ النَّالِثُ: فِي مُوجِبِ أَلْفَاظِهَا، وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

الأوَّل: مَا يَتَعَلَّقُ بِالمُوصَى بِهِ

فَلَوْ قَالَ: أَعْطُوهُ رَأْسًا مِنْ رَقِيقِي، أُعْطِيَ مَا شَاءَ الوَارِثُ مَعِيبًا وَغَيْرُ مَعِيبٍ"؛ لِأَنَّهُ يَدخُلُ فِي الاسْمِ. "وَلَوْ هَلَكَتْ عَبِيدُهُ إِلَّا رَأْسًا وَاحِدًا، سُلِّمَ إِلَيْهِ إِذَا اتَّسَعَ لَهُ الثُّلُثُ"؛ لِأَنَّ الوَصِيَّةَ تَعَلَّقَتْ بِهِ. "وَإِذَا أَوْصَى لِلرِّقَابِ، كَانَ لِلمُكَاتَبِينَ/كَلَفْظِ القُرْآنِ" فِي مَصْرِفِ الصَّدَقَاتِ.

"وَإِذَا قَالَ: اشْتَرُوا بِثُلُثِي رِقَابًا وَاعْتِقُوهُمْ، صُرِفَ إِلَى ثَلَاثِ رِقَابٍ"؛ لِأَنَّهُ أَقَلُ الحَمْع.

"فَإِنْ لَمْ يَفِ الثُّلُثُ، طُلِبَ ثُلُثُ أَرْخَصُ ثَمَنًا"؛ لِتَكْمِيلِ العَدَدِ. "وَلَا يُتَحَمَّلُ عَبْنٌ" فِي طَلَبِهَا، فَرُبَّ رَخِيصٍ هُو غَالٍ. "فَإِنْ تَعَذَّرَ، اشْتُرِي رَقَبَتَانِ وَبَعْضُ رَقَبَةٍ فِي قَوْلٍ"؛ اسْتِغْرَاقًا لِثُلْثِهِ فِي العِتْقِ، وَلِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْعَدْدِ المُوصَى بِهِ. "وَعَلَى القَوْلِ الآخرِ: لَا يُشْتَرَى بَعْضُ الرَّقَبَةِ"، بَلْ يَزِيدُ فِي ثَمَنِ الرَّقَبَتَيْنِ؛ احْتِرَازًا إِلَى العَدْدِ المُوصَى بِهِ. "وَعَلَى القَوْلِ الآخرِ: لَا يُشْتَرَى بَعْضُ الرَّقَبَةِ"، بَلْ يَزِيدُ فِي ثَمَنِ الرَّقَبَتَيْنِ؛ احْتِرَازًا عَنْ ضَرَرِ التَّنْقِيصِ فِي العَبْدِ، وَطَلَبًا لِلأَفْضَل، وَهُو الأَكْثَرُ ثَمَنًا.

"قَالَ: وَالصَّغِيرَةُ تُجْزىءُ"؛ لِأنَّهَا رَقَبَةٌ.

"وَلَوْ أَوْصَى بِشَاةٍ، جَازَ تَسْلِيمُ الصَّغِيرَةِ وَالكَبِيرَةِ وَالضَّانِيَةِ وَالمَاعِزَةِ"؛ لِأَنَّهُ اسْمُ جِنْسٍ، كَالإِنْسَانِ فِي بَنِي آدَمَ. "قَالَ: وَالبَعِيرُ وَالثَّوْرُ وَالجَمَلُ لِلذَّكَرِ، وَلَفْظُ النَّاقَةِ وَالبَعْلَةِ لِلأُنْثَى، وَلَفْظُ الدَّابَةِ مُنْصَرِفٌ إِلَى الْحَيْلِ وَالجَمِير"، كُلُّ ذَلِكَ لِعُرْفِ اللَّغَةِ وَالاسْتِعْمَالِ.

"وَإِذَا أَوْصَى بِعُودٍ مِنْ عِيدَانِ القِسِيِّ، لَمْ يُعْطَ قَوْسَ النَّدَّافِينَ وَلَا جُلَاهِقَ، وَأُعْطِيَ قَوْسَ نَبْلٍ أَوْ نُشَّابٍ أَوْ حُسْبَانٍ"؛ لِأَنَّ العُرْفَ يَقْتَضِي هَذَا دُونَ الأَوَّلِ.

1/125

"القِسْمُ الثَّانِي: فِيمَا يَرْجِعُ إلَى مِقْدَارِ المُوصَى بِهِ، وَفِيهِ صُورٌ:

الأُولَى: إذَا أوصَى لِرَجُلٍ بِحَظِّ أَوْ نَصِيبٍ أَوْ سَهْمٍ، فَالبَيَانُ إِلَى الوَارِثِ" فِي القَلِيلِ وَالكَثِيرِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الأَلْفَاظَ تُسْتَعْمَلُ فِيهِمَا.

"القَّانِيَةُ: إِذَا أَوْصَى لِرَجُلٍ بِمِشْلِ نَصِيبِ ابْنِهِ وَلَهُ ابْنٌ وَاحِدٌ، سَوَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الابْنِ"؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ التَّسْوِيَةَ بَيْنَهُمَا، فَهُو بِمَنْزِلَةِ الابْنِ الآخِرِ/. "فَلَهُ النِّصْفُ"، هَذَا إِذَا أَجَازَ. "فَإِنْ لَمْ يُجِزْ الابْنُ، فَلَهُ التَّسْوِيَةَ بَيْنَهُمَا، فَهُو بِمَنْزِلَةِ الابْنِ الآخِرِ/. "فَلَهُ النِّصْفُ"، هَذَا إِذَا أَجَازَ. "فَإِنْ لَمْ يُجِزْ الابْنُ، فَلَهُ النَّسُويَةَ بَيْنَهُمَا، فَهُو بِمَنْزِلَةِ الابْنِ الآخِرِ/. "فَلَهُ النِّصْفُ"، هَذَا إِذَا أَجَازَ. "فَإِنْ اللهُ أَعْطَاكُم فِي آخِرِ اللهُ أَعْطَاكُم فِي الثَّلُثِ، وَلَا حَقَّ لِأَحَدٍ فِيهِ، بِقَوْلِهِ عَلَيْ: (إِنَّ اللهُ أَعْطَاكُم فِي آخِرِ اللهُ أَعْطَى الشَّائِكُمْ، زِيَادَة فِي حَسَنَاتِكُمْ). (١) "وَلَوْ قَالَ: مِثْلُ نَصِيبِ أَحَدِ أَوْلَادِي أَوْ وَرَثَتِي، أَعْطِي النَّائِدُ عَلَيْهِ مَشْكُوكُ فِيهِ.

"القَّالِفَةُ: لَوْ قَالَ: ضِعْفَيْ نَصِيبِ وَلَدِي، وَكَانَ لِلوَلَدِ مِئَةُ سَهْمٍ؛ فَلِلوَصِيَّةِ ثَلَاثُمَائَةِ سَهْمٍ"؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الضِّعْفَ أَنْ يُزَادَ عَلَيْهِ مِثْلَاهُ، وَهَذَا نُحْتَمَلٌ، كَانَ الضِّعْفَ أَنْ يُزَادَ عَلَيْهِ مِثْلَاهُ، وَهَذَا نُحْتَمَلٌ، وَهُو الأَقَلُ قَيُنَزَّلُ عَلَيْهِ. "وَإِنْ قَالَ: ضِعْفُ نَصِيبِ وَلَدِي، أُعطِيَ مِثْلَهُ مَرَّتَيْنِ"؛ لِأَنَّ الضِّعْفَ عِبَارَةٌ عَنِ وَهُو الأَقَلُ قَيُنَزَّلُ عَلَيْهِ. "وَإِنْ قَالَ: ضِعْفُ نَصِيبِ وَلَدِي، أُعطِي مِثْلَهُ مَرَّتَيْنِ"؛ لِأَنَّ الضِّعْفَ عِبَارَةٌ عَنِ الشَّيْءِ وَمِثْلِهِ. "وَقَدْ قَالَ أَبُو عُبَيْدَةً، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ يُضَنَعَفَ لَهَا ٱلْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ ﴾ (٢) أَيْ: يُعَذِّبُ الشَّيْءِ وَمِثْلِهِ. "وَقَدْ قَالَ أَبُو عُبَيْدَةً، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ يُضَنَعَفُ لَهَا ٱلْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ ﴾ (٢) أَيْ: يُعَذِّبُ

"الرَّابِعَةُ: لَوْ أَوْصَى لِرَجُلٍ بِقُلُثِ مَالِهِ، وَلِآخَرَ بِنِصْفِهِ، وَلآخَرَ بِرُبُعِهِ، فَالمَالُ عِنْدَ الإجَازَةِ، أو التُّلُثُ عِنْدَ الرَّبَعَةُ، وَلِصَاحِبِ الثُّلُثُ مَقْسُومٌ بَيْنَهُمْ عَلَى ثَلَاثَة عَشَرَ سَهْمًا عَوْلًا؛ لِصَاحِبِ الثُّلُثِ أَرْبَعَةٌ، وَلِصَاحِبِ الثُّلُثِ أَرْبُعًا فِي الميرَاثِ. النِّصْفِ سِتَّةٌ، وَلِصَاحِبِ الرُّبُعِ ثَلَاثَةٌ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عِنْزِلَةِ الفَرِيضَةِ إِذَا جَمَعَتْ نِصْفًا وَثُلُثًا وَرُبُعًا فِي الميرَاثِ. "وَمَتَى زَادَت الوَصَايَا عَلَى المَالِ أَوْ عَلَى الثُّلُثِ، فَلَهُمْ طَرِيقَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَضْرِبُوا فِيهِ بِمَقَادِيرٍ وَصَايَاهُمْ، كَضَرْبِ الغُرَمَاءِ بِدُيُونِهِمْ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَنْظُرَ إِلَى نِسْبَةِ النُّقْصَانِ؛ فَإِنْ نَقَصَ الثُّلُثُ" عِنْدَ الرَّدِّ، أو المالِ عِنْدَ الإجَازَةِ. "عَنِ الوَصَايَا بِمِثْلِ نِصْفِهَا، وَإِنْ نَقَصَ الثُّلُثُ أو المَالُ عَنْهَا بِمِقْدَارِ

<sup>(</sup>۱) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (۹/ ٥٥)، رقم (١٦٣٢٥) – عن ابن جريج قال: سمعت سليمان بن موسى يقول: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم قال: «جعلت لكم ثلث أموالكم زيادة في أعمالكم»، والمعجم الكبير للطبراني (٤/ ١٩٨) رقم (٢١٤) عن الحارث بن عبيد السلمي، عن أبيه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إن الله عز وجل أعطاكم عند وفاتكم ثلث أموالكم زيادة في أعمالكم»، جاء في خلاصة البدر المنير (٢/ ١٤٠) رقم (١٧٦٠) – حديث: "إن الله أعطاكم ثلث أموالكم آخر أعماركم زيادة في أعمالكم". رواه ابن ماجه والبيهقي من رواية أبي هريرة والدارقطني من رواية معاذ بن جبل، وأحمد من رواية أبي الدرداء وابن قانع من رواية خالد بن عبد الله السلمي والعقيلي من رواية أبي بكر وأسانيده كلها ضعيفة، وقال البيهقي في المعرفة: حديث أبي هريرة فيه طلحة بن عمرو، وهو غير قوي، إلا أنه قد روي بإسناد شامي عن معاذ بن جبل كذلك مرفوعا".

<sup>(</sup>٢) الأحزاب: ٣٠.

ثُلْثِهَا، دَخَلَ عَلَى كُلِّ وَصِيَّةٍ مِقْدَارُ ثُلُثِهَا"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الحَاصِلَ مِنَ الطَّرِيقَيْنِ شَيْءٌ وَاحِدٌ؛ فَإِنَّهُ لَوْ أَوْصَى لِرَجُل بِتِسْعِينَ، وَلِآخَرَ بِثَلَاثِينَ، وَالمِالُ عِنْدَ الإِجَازَةِ أَوِ الثُّلُثُ عِنْدَ الرَّدِّ ثَمَانُونَ، فَعَلَى الطَّرِيقِ الأوَّلِ: كَانَ الثَّمَانُونَ بَيْنَهُمَا عَلَى أَرْبَعَةِ أَسْهُمٍ ؛ لِصَاحِبِ التِّسْعِين ثَلَائَةُ أَسْهُمٍ ، وَهي سِتُونَ ، وَلِصَاحِبِ الثَّلَاثِينَ سَهْمٌ ، وَهُو عِشْرُونَ. وَعَلَى الطَّرِيقِ الثَّانِي: لَوْ جَمَعْتَ الوَصِيَّتَيْنِ وَنَظَرْتَ إِلَى نِسْبَةِ النُّقْصَانِ، وَجَدْتَ الثَّمَانِينَ تَنْقُصُ عَنْ مَبْلَغ الوَصِيَّتَيْنِ بِمِقْدَارِ تُلثه، فَإِذَا نَقَصَتْ عَنْ كُلِّ وَصِيَّةٍ تُلْتَهَا، بَقِيَ لِصَاحِبِ التّسعين سِتُّونَ، وَلِصَاحِبِ الثَّلَاثِين عِشْرُونَ، وَهُو مِثْلُ الأُوَّلِ، وَهَكَذَا لَوْ وَصَّى لِرَجُلِ بِجَمِيع مَالِهِ، وَلِآخَرَ بِثُلُثِ مَالِهِ، كَانَ المالُ عِنْدَ الإِجَازَةِ أَوِ الثُّلُثُ عِنْدَ الرَّدِّ سَهْمًا عَلَى الأرْبَاع؛ لِصَاحِبِ الجَمِيع ثَلاثَةُ أَسْهُمٍ، وَلِصَاحِبِ الثُّلُثِ سَهُمٌ، فَلَوْ جَمَعْتَ الوَصِيَّتَيْنِ وَنَظَرْتَ إِلَى النُّقْصَانِ، وَجَدْتَ المِالَ نَاقِصًا عَنْ مَبْلَغ الوَصِيَّتَيْنِ بِمِقْدَارِ رُبُع المِبْلَغ؛ إذْ رُبُعُ المِبْلَغ ثُلُثُ المِالِ، فَإِذَا نَقَصَتْ عَنْ كُلِّ وَصِيَّةٍ رِبُعَهَا، بَقِيَ لِصَاحِبِ الجَمِيع ثَلَاثَةُ أَرْبَاع المِالِ، وَلِصَاحِبِ الثُّلُثِ رُبُعُ المالِ، كَمَا فِي المِثَالِ الأوَّلِ.

"الْحَامِسَةُ: لَوْ أَوْصَى بِثُلُثِ شَيْءٍ بِعَيْنِهِ فَاسْتَحَقَّ ثُلْثَاهُ، كَانَ لَهُ الثُّلُثُ البَاقِي مِنْهُ"؛ لِأَنَّهُ أَوْصَى بِثُلْتِهِ وَهُو يَمْلِكُهُ، وَيَخْرُجُ مِنْ ثُلُثِ مَالِهِ، فَهُو كَمَا لَوْ كَانَ مُقِرًّا بِأَنَّ لَهُ الثُّلُث، وَقَدْ وصَّى بِهِ. "وَفِي وَجْهٍ آخَرَ: ثُلُثُ الثُّلُثِ البَاقِي"، وَهُو تُسُعُ الجَمِيعِ؛ لِأَنَّ الثُّلُثَ الموصَى بِهِ شَائِعٌ فِي الكُلِّ، فَإِذَا/ خَرَجَ ثُلُثَاهُ مُسْتَحَقًّا، بَطَلَ مَا كَانَ مِنَ الوَصِيَّةِ فِي الثُّلُثَيْنِ، وَبَقِيَ الثُّلُثُ الموصَى بِهِ شَائِعًا فِي الثُّلُثِ الَّذِي لَهُ، كَمَا لَوْ وَصَّى بِثُلُثِ مَالِهِ، ثُمَّ خَرَجَ بَعْضُهُ مُسْتَحَقًّا.

"القِسْمُ الثَّالِثُ: فِي المُوصَى لَهُ، وَلَهُ صُورٌ:

الأُولَى: إِذَا أَوْصَى لِقَرَابَتِهِ أَوْ لِأَرْحَامِهِ، فَسَوَاءٌ جَانِبُ الأَبِ وَجَانِبُ الأُمِّ، وَغَنِيُّهُمْ وَفَقِيرُهُمْ، وَقَرِيبُهُمْ وَبَعِيدُهُمْ"؛ لِأَنَّ اسْمَ القَرَابَةِ يَتَنَاوَلُ الكُلَّ. "وَالقَرِيبُ: مَنْ يُعَدُّ فِي العُرْفِ قَرِيبًا"، فَالعُرْفُ مُعتَبَرٌ فِي الحَدِّ الضَّابِطِ لَمُمْ؛ حَيْثُ كَانَ الرَّجُلُ مِنْ قَبِيلَةٍ وَقَدْ أَوْصَى لِقَرَابَتِهِ، فَيُصْرَفُ إِلَى مَنْ يُعَدُّ فِي العُرْفِ قَرِيبُهُ، وَالتَّرَبُ الشَّافِعِيِّ -رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ - لِقَرَابَتِهِ مَصْرُوفٌ إِلَى آلِ شَافِعٍ وَإِلَّا فَالنَّاسُ كُلُّهُمْ أَوْرِبَاوَهُ لِآدَمَ. "فَوَصِيَّةُ الشَّافِعِيِّ -رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ - لِقَرَابَتِهِ مَصْرُوفٌ إِلَى آلِ شَافِعٍ دُونَ آلِ عَلِي وَآلِ العَبَّاسِ، وَهُمْ بَنُو الأَعْمَامِ، وَالعَرَبُ تَصْبِطُ مِنْ نَسَبِهَا مَا لَا يَصْبِطُهُ العَجَمُ، فَوَكِي آلِ العَبَّاسِ، وَهُمْ بَنُو الأَعْمَامِ، وَالعَرَبُ تَصْبِطُ مِنْ نَسَبِهَا مَا لَا يَصْبِطُهُ العَجَمُ، فَوَنَ آلِ عَلِي قَرَيْشٍ قَرَابَاتُ الشَّافِعِيِّ -رَحِمَهُ اللهُ - فَلَا يُصْرَفُ وَصِيَّتُهُ إِلَى جَمِيعِ قَرَيْشٍ، وَلَكِنْ إِلَى مَن خَرَتْ عَادَتُهُمْ بِإِطْلَاقِ هَذِهِ العِبَارَةِ عَلَيْهِمْ".

"الثَّانِيَةُ: لَوْ أَوْصَى لِأَقْرَبِ قَرَابَاتِ زَيْدٍ، أُعطِيَ أَقْرَبُهُمْ لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ، فَيُعْطَى أَحُوهُ لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ دُونَ أَخِيهِ لِأَبِيهِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ أَخِّ وَجَدُّ، فَهُمَا سَوَاءٌ فِي قَوْلٍ"؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا أَبُ الأبِ، وَالآحَرَ ابْنُ الابْنِ. وَالأَحَرَ ابْنُ الابْنِ. وَالأَحَر ابْنُ الابْنِ. وَالأَحَر ابْنُ الأَبْنِ. وَالأَحْر ابْنُ الأَبْنِ أَقْرَبُ مِنَ الأَبِ.

"الثَّالِثَةُ: إِذَا أَوْصَى بِثَلَاثَةٍ لِزَيْدٍ وَلِلْفُقَرَاءِ، صُرِفَ إِلَى زَيْدٍ مَا يَرَاهُ الوَصِيُّ بِشَرْطِ أَلَّا يَحرِمَهُ، هَذَا أَحَدُ القَوْلَيْنِ وَهُو القِيَاسُ"؛ لِأَنَّهُ جَعَلَهُ كَأَحَدِهِمْ، وَإِثَمَا حَصَّهُ/ بِالذِّكْرِ؛ تَأْكِيدًا لِحَقِّهِ، وَلَيُدْفَعَ إلَيْهِ مَعَ الغِنَى أَيْنَا، فَعَلَى المَتَوَلِّي وَهُو القِيَاسُ"؛ لِأَنَّهُ جَعَلَهُ كَأَحَدِهِمْ، وَإِثْمَا حَصَّهُ/ بِالذِّكْرِ؛ تَأْكِيدًا لِحَقِّهِ، وَلَيُدْفَعَ إليه مَعَ الغِنَى أَيْنَا، فَعَلَى المَتَولِي النَّهُ مُؤكَّدٌ بِالذِّكْرِ. "وَفِي الفَقْرَاءِ، وَيُصْرَفُ نِصْفُ الثَّلُثِ إِلَى زَيْدٍ؛ لِأَنَّهُ قَابَلَهُ بِالفَقَرَاءِ، وَكَاتُهُ شَخْصٌ، وَالفَقَرَاءُ شَخْصٌ.

1/144

#### بَابُ الأَوْصِيَاءِ

### "وَالنَّظَرُ فِي: صِفَةِ الوَصِيِّ، وَحُكْمِ الوِصَايَةِ

أمَّا صِفَتُهُ: أَنْ يَكُونَ بَالِغًا، مُسْلِمًا، حُرًّا، عَدلًا، أو امْرَأَةً بِهَذِهِ الصِّفَةِ"؛ لِأَنَّ المَقْصُودَ مِنْهُ القِيَامُ بِأَمْرِ المِالِ الَّذِي خَلَّفَهُ عَلَى النَّظَرِ وَالغِبْطَةِ وَالأَمَانَةِ، فَلَا بُدَّ مِنْ هَذِهِ الشَّرَائِطِ، وَأَمَّا المرْأَةُ؛ فَلِأَنَّهَا مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ، فَكَانَتْ مِنْ أَهْلِ الوِصَايَةِ كَالرَّجُلِ، وَقَدْ رُويَ عَنْ عُمَرَ عَلَيْهُ أَنَّهُ أَوْصَى إِلَى ابْنَتِهِ حَفْصَةً فِي الشَّهَادَةِ، فَكَانَتْ مِنْ أَهْلِ الوِصَايَةِ كَالرَّجُلِ، وَقَدْ رُويَ عَنْ عُمَرَ عَلَيْهُ أَنَّهُ أَوْصَى إِلَى ابْنَتِهِ حَفْصَةً فِي صَدَقَتِهِ. (١) "فَلَوْ أَوْصَى إِلَى فَاسِقٍ بِمَا فِيهِ حَقُّ المُسْلِمِينَ، أَبْدَلَهُ الحَاكِمُ"؛ لِأَنَّ الفَاسِقَ لَا يَصْلُحُ لَهُ. "وَأَخْكَامُهَا ثَلَاثَةُ:

الأوَّلُ: أنَّهَا لَا تَلْزَمُ، بَلْ لِلوَصِيِّ أَنْ يَخْلَعَ نَفْسَهُ"، كَالوَّكِيلِ. "وَلَكِنْ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُنَصِّبَ وَصِيًّا بَعْدَ بَدَلَ نَفْسِهِ، وَإِنَّمَا الإِبْدَالُ إِلَى القَاضِي"؛ لِأَنَّهُ القَائِمُ بِأَمْرِ العَامِّ. "وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُنَصِّبَ وَصِيًّا بَعْدَ مَوْتِهِ"، كَمَا لَيْسَ لِلوَكِيلِ أَنْ يُوَكِّلَ. "إلَّا أَنْ يَكُونَ المُوصِي قَدْ قَالَ: أَوْصَيْتُ إِلَيْكَ بِالإِيصَاءِ، فَيَجُوزُ مَوْتِهِ"، كَمَا لَيْسَ لِلوَكِيلِ أَنْ يُوكِّلَ. "إلَّا أَنْ يَكُونَ المُوصِي قَدْ قَالَ: أَوْصَيْتُ إِلَيْكَ بِالإِيصَاءِ، فَيَجُوزُ عَلَى المُوكِيلِ مَعْ الوَكِيلِ. "وَإِنْ قَالَ: أَوْصَيْتُ إِلَى مَنْ أَوْصَيْتُ إِلَيْهِ، فَهَذَا أَوْلَى عَلَى المُوكِيلِ. "وَإِنْ قَالَ: أَوْصَيْتُ إِلَى مَنْ أَوْصَيْتُ إِلَيْهِ، فَهَذَا أَوْلَى بِالجَوَازِ"؛ لِأَنَّهُ أَضَافَ ذَلِكَ إِلَى نَفْسِهِ.

"الحُكْمُ الثَّانِي: لِلوَصِيِّ الإِنْفَاقُ عَلَى اليَتِيمِ بِالمَعْرُوفِ، وَأَدَاءُ مَا يَلْزَمُهُ/"؛ لِأَنَّهُ أُقِيمَ مَقَامَهُ فِي ١٨٨٨ النَّظَرِ لَهُ، فَيَكُونُ بِمَنَابَتِهِ. "وَإِذَا بَلَغَ وَلَمْ يُؤْنَسْ رُشْدُهُ، زَوَّجَهُ إِنْ رَأَى"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ مَصَالِهِ أَيْضًا. "فَإِنْ أَكْثَرَ الطَّلَاقَ، اشْتَرَى لَهُ أَمَةً، فَإِنْ أَعْتَقَهَا لَا يُنَقَّدُ"؛ لِأَنَّ عِتْقَهُ غَيْرُ نَافِذٍ، بِخِلَافِ طَلَاقِهِ. "وَلَا يَزِيدُهُ عَلَى أَمَةٍ وَاحِدَةٍ"؛ لِأَنَّ فِيهَا غُنْيَةٌ عَنْ غَيْرِهَا وَكِفَايَةٌ.

<sup>(</sup>۱) سنن أبي داود (۳/ ۱۱۷ ت محيي الدين عبد الحميد): رقم (۲۸۷۹) – حدثنا سليمان بن داود المهري، حدثنا ابن وهب، أخبرني الليث، عن يحيي بن سعيد، "عن صدقة عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: نسخها لي عبد الحميد بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن الخطاب: بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما كتب عبد الله عمر في ثمغ، فقص من خبره نحو حديث نافع، قال: «غير متأثل مالا، فما عفا عنه من ثمره فهو للسائل والمحروم». قال: وساق القصة قال: وإن شاء ولي ثمغ اشترى من ثمره رقيقا لعمله. وكتب معيقيب، وشهد عبد الله بن الأرقم: بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أوصى به عبد الله عمر أمير المؤمنين إن حدث به حدث أن ثمغا وصرمة بن الأكوع والعبد الذي فيه والمائة سهم التي بخيبر ورقيقه الذي فيه، والمائة التي أطعمه محمد صلى الله عليه وسلم بالوادي تليه حفصة ما عاشت، ثم يليه ذو الرأي من أهلها أن لا يباع ولا يشترى ينفقه حيث رأى من السائل والمحروم وذوي القربي، ولا حرج على من وليه إن أكل أو اشترى رقيقا منه "، [حكم الألباني]: صحيح وجادة ، جاء في خلاصة البدر المنير (٢/ ١١٧) رقم (١٦٩٢) – أثر: عمر أنه جعل أمر صدقته إلى حفصة وبعدها إلى ذوي الرأي من أهلها. رواه أبو داود.

# (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بن محمدِ بن يونسَ بن محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِّ الشَّافِعِيِّ '

"الحُكْمُ الثَّالِثُ: لَوْ أَوْصَى إِلَى رَجُلَيْنِ، فَلَا يَجُوزُ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَنْفَرِدَ بِتَصَرُّفِ"؛ لِأَنَّهُ لَم يَرْضَ بِأَحَدِهِمَا. "قَالَ: إِلَّا بِرَدِّ وَدِيعَةٍ أَوْ غَصْبٍ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَخْتَاجُ إِلَى الوَصِيِّ أَصْلًا، بَلْ لِلمُسْتَحِقِّ الْحُدُ حَيثُ ظَفِرَ بِهِ. "فَلَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا، نَصَبَ الحَاكِمُ مَكَانَهُ أَمِينًا"؛ لِأَنَّ الأَبَ لَمْ يَرْضَ إِلَّا بِرَأَي الْحُفْظِ، فَلَا يُفُوضِ إِلَى شَخْصٍ وَاحِدٍ. "فَإِنْ تَشَاحًا فِي حِفْظِ شَيْءٍ، قَسَمَهُ الحَاكِمُ بَيْنَهُمَا لِلحِفْظِ، وَأَمْرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِمُشَارَفَة صَاحِبَهُ"؛ لِيَكُونَ فِي نَظَرِهِمَا جَمِيعًا.

### كِتَابُ الوَدِيعَةِ

"وَحُكْمُهَا: أَنَّهَا أَمَانَةً"؛ بَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا ٱلْأَمَنَدَ إِلَىٰ آهَلِهَا ﴾ (١) وقالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَلْكُورُ اللَّهُ مَانَا اللّهُ عَدُوانٍ ، فَلَا ضَمَانَ ؛ لِأَنَّ لَعَالَى: ﴿ وَلَلْكُورُ اللّهُ مَانَةً ، وَالْمَانَةُ ثُنَافِي الضَّمَانَ ، وَالوَدِيعَةُ مُشْتَقَّةٌ مِنَ السُّكُونِ ، يُقَالُ: وَدعَ يَدَعُ ، فَكَأَنَّهَا اللهُ تَعَالَى سَمَّاهَا أَمَانَةً ، وَالْأَمَانَةُ ثُنَافِي الضَّمَانَ ، وَالوَدِيعَةُ مُشْتَقَّةٌ مِنَ السُّكُونِ ، يُقَالُ: وَدعَ يَدَعُ ، فَكَأَنَّهَا سَاكِنَةٌ عِنْدَ المودَعِ . "قَالَ: مَا لَمْ يَتَعَدَّ المُودَعُ فِيهَا ، فَإِنْ تَعَدَّى ضَمِنَ " ؛ لِأَنَّ اسْتِثْمَانَهُ بَطَلَ بِالتَّعَدِّى . "وَلِلتَّعَدِي أَسْبَابٌ:

الأوَّلُ: أَنْ يُسَافِرَ بِوَدِيعَةٍ قَبِلَهَا فِي الحَضَرِ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ تَغْرِيرٌ بِمَا. "وَالمَالِكُ مَا رَضِيَ بِحَطَرِ السَّفَرِ"، وَفِي الخَبَرِ: أَنَّ المِسَافِرَ وَمَتَاعَهُ لَعَلَى قَلَتٍ، إلَّا مَا وَقَى اللهُ. "قَالَ: أَوْ يُودِعَهَا أَمِينًا آخَرَ وَصَاحِبَهَا حَاضِرٌ، أَوْ غَائِبٌ لَكِنْ لَا ضَرُورَةَ بِهِ إلَى الإيدَاعِ، فَيَضْمَنُ؛ لِأَنَّ المَالِكَ مَا رَضِيَ بِيَدِ غَيْرِهِ؛ وَصَاحِبَهَا حَاضِرٌ، أَوْ غَائِبٌ لَكِنْ لَا ضَرُورَةَ بِهِ إلَى الإيدَاعِ، فَيَضْمَنُ؛ لِأَنَّ المَالِكَ مَا رَضِيَ بِيَدِ غَيْرِهِ؛ فَإِنْ كَانَ فِي البَلَدِ حَاكِمٌ"؛ لِأَنَّهُ مَعْذُورٌ فِي ذَلِكَ، وَالأَمِينُ كَانَ فِي البَلَدِ حَاكِمٌ"؛ لِأَنَّهُ مَعْذُورٌ فِي ذَلِكَ، وَالأَمِينُ كَاكَ عِي البَلَدِ حَاكِمٌ"؛ لِأَنَّهُ مَعْذُورٌ فِي ذَلِكَ، وَالأَمِينُ كَاكَ عَلَى اللهُ اللهِ مَا لَوْلَا مَنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ مَا سَوَاءٌ.

1/144

"الثَّانِي: إذَا مَرِضَ وَلَمْ يُوصِ بِالوَدِيعَةِ، فَهُو ضَامِنٌ لَهَا مِنْ رَأْسِ مَالِهِ"؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ تَرَكَ الوَدِيعَةَ ضَائِعَةً وَسَافَرَ. "إلَّا أَنْ يَمُوتَ بَغْتَةً بِحَيْثُ لَا يُعَدُّ تَفْرِيطًا، ثُمَّ ليُوصِ إلَى أُمِينٍ"، كَمَا فِي المستافِرِ سَوَاءً. "فَإِن أَوْصَى إلَى فَاسِق، ضَمِنَ"، كَمَا لَوْ أَوْدَعَهَا فَاسِقًا.

"الثَّالِثُ: إِذَا نَقَلَ الوَدِيعَةَ إِلَى مَحِلّةٍ شَاغِرَةٍ حِرْزُهَا دُونَ حِرْزِ الأُوَّلِ، ضَمِنَ"؛ لِأَنَّهُ نَقَصَ الأَحْرَارِ"؛ لِمُحَالَفَةٍ. "إِلّا أَنْ يَقَعَ حَرِيقٌ أَوْ تَوَالَ المَالِكُ: لَا تُحْرِجُهَا مِنْ هَذَا البَيْتِ، ضَمِنَ بِالإِحْرَاجِ"؛ لِمُحَالَفَةٍ، ثُمَّ جَاءَ التَّلَفُ مِنْ غَيْرٍ جِهَةٍ نَهْبُ"، فَإِنَّهُ يُعْذَرُ حِينَئذٍ. "وَلَوْ قَالَ: لَا يَدْخُلْ عَلَيْهَا أَحَدٌ، فَخَالَف، ثُمَّ جَاءَ التَّلَفُ مِنْ غَيْرٍ جِهَةِ المُخَالَفَةِ، لَمْ يَضْمَنْ"؛ لِأَنَّ المِحَالَفَةَ إِثَّا يَصِيرُ سَبَبًا لِلضَّمَانِ إِذَا كَانَ فِيهَا عُدُوانٌ لَمْ يَرْضَ بِهِ المِالِكُ فِي المُخَالَفَةِ، أَوْ صَرَّحَ المِالِكُ بِشَرْطٍ فَحَالَف نَصَّهُ بِتَصَرُّفٍ فِي مِلْكِ نَفْسِهِ، أَوْ حَصَلَ التَّلفُ فِي المِلِ مِنْ جِهَةِ المِحَالَفَةِ، أَوْ صَرَّحَ المِالِكُ بِشَرْطٍ فَحَالَف نَصَّهُ بِتَصَرُّفٍ فِي مِلْكِ نَفْسِهِ، أَوْ حَصَلَ التَّلفُ فِي المِلِ مِنْ جِهَةِ المِحَالَفَةِ، أَوْ صَرَّحَ المِالِكُ بِشَرْطٍ فَحَالَف نَصَّهُ بِتَصَرُّفٍ فِي عَيْنِ مَالِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِك، فَأَصْلُ الأَمَانَةِ مُطْرَدٌ كَمَا كَانَ، وَصَارَ ذَلِكَ نَظِيرَ المُحْرِي لِلدَّابَةِ إِذَا عَنْ مَالِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، فَأَصْلُ الأَمَانَةِ مُطْرَدٌ كَمَا كَانَ، وَصَارَ ذَلِكَ نَظِيرَ المُحْرِي لِلدَّابَةِ إِذَا كَانَا مُرَالِكُ مِنْ ذَلِكَ وَلِكَ الْمُعْمَ عَلَيْهَا إِنْ مَاتَتْ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، وَإِن انْهَدَمَ عَلَيْهَا الْمُ صُارَانَ ضَامِنًا.

"قَالَ: وَلَوْ أُكْرِهَ، لَمْ يَضْمَنْ"، أَيْ: لَوْ كَانَ مُكْرَهَا فِي الإِدْخَالِ وَالْمِخَالَفَةِ، لَمْ يَضْمَنْ بِحَالٍ سَوَاءٌ جَاءَ التَّلَفُ مِنْ جِهَةِ الْمِخَالَفَةِ أَوْ غَيْرِهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ بِاخْتِيَارِه، فَلَا يُعَدُّ فِيهِ مُفَرِّطًا.

<sup>(</sup>١) النساء: ٥٨.

<sup>(</sup>٢) البقرة: ٢٨٣.

/149

1/14.

"الرَّابِعُ: إِذَا أَوْدَعَ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ فَفَكَّ الْحَتْمَ، ضَمِنَ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هَتْكَ لِحِرْزِهَا، وَقَصْدٌ إِلَى الْجِيَانَةِ فِيهَا. "وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَحْتُومَةٍ فَأَخَذَ دِرْهَمًا فَأَنْفَقَ وَرَدَّ البَدَلَ فَاحْتَلَطَ، ضَمِنَ الجَمِيعَ"؛ لِأَنَّهُ حَلَطَ الوَدِيعَةَ بِمَا لَا يَتَمَيَّزُ عَنْهَا مِنْ مَالِهِ، وَهَذَا تَعَدِّ. "وَلَوْ تَابَ فَرَدَّ الدِّرْهَمَ المَأْخُوذَ بِعَيْنِهِ فَاحْتَلَطَ، لَمْ الوَدِيعَةَ بِمَا لَا يَتَمَيَّزُ عَنْهَا مِنْ مَالِهِ، وَهَذَا تَعَدِّ. "وَلَوْ تَابَ فَرَدَّ الدِّرْهَمَ المَأْخُوذَ بِعَيْنِهِ فَاحْتَلَطَ، لَمْ يَضْمَنْ إِلَّا دِرْهَمًا عَلَى الصَحِيحِ"؛ لِأَنَّهُ حَلَطَ مِلْكَهُ بِمِلْكِهِ، فَعَادَ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ، غَيْرَ أَنَّ الدِّرِهَمَ المَتْحَيْمِ"؛ لِأَنَّهُ حَلَطَ مِلْكَهُ بِمِلْكِهِ، فَعَادَ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ، غَيْرَ أَنَّ الدِّرِهَمَ المَتَعَلَى فِيهِ لَا يُخْرِجُ عَنْ كَوْنِهِ مَضْمُونًا بِتَرَكِ التَّعَدِّي فِيهِ، فَهُو المِضْمُونُ وَحْدَهُ دُونَ الجَمِيع.

"الخامِسُ: لَوْ أَخْرَجَ الدَّابَّةَ المُودَعَةَ لِلسَّقْيِ، وَذَلِكَ الإِخْرَاجُ تَفْرِيطٌ"؛ بِأَنْ كَأَنَ فِي زَمَانِ نَهْبٍ وَغَارَةٍ. "ضَمِنَ"؛ لِلتَّفْرِيطِ فِي الجِفْظِ. "وَعَلَيْهِ أَنْ يَعْلِفَهَا"؛ صِيَانَةً لِرُوحِ الحَيَوَانِ. "فَإِنْ لَمْ يَعْلِفْ حَتَّى مَاتَتْ، ضَمِنَ"؛ لِأَنَّهُ تَعَدَّى فِيهِ. "ثُمَّ لَا يَرْجِعُ بِالْعَلَفِ إِذَا لَمْ يَأْمُرُهُ حَاكِمٌ وَلَا مَالِكَ"؛ لِأَنَّهُ مُقَصِّرٌ بِأَنْ تَعَلَّى فَيْهُ تَعَدَّى فِيهِ. "ثُمَّ لَا يَرْجِعُ بِالْعَلَفِ إِذَا لَمْ يَأْمُرُهُ حَاكِمٌ وَلَا مَالِكَ"؛ لِأَنَّهُ مُقَصِّرٌ بِأَنْ تَعَلَّى مُؤْنَةُ تَعَهِّدِ سَائِو الأَمْلَاكِ"؛ تَرَكَ مُطَالَبَةَ المَالِكِ بِتَعْيِينِ جِهَةِ الإِنْفَاقِ عَلَيْهَا، وَمُتَبَرِّعٌ بِالإِنْفَاقِ. "وَكَذَلِكَ مُؤنَةُ تَعَهُّدِ سَائِو الأَمْلَاكِ"؛ لِأَنَّهَا عَلَيْها، وَمُتَبَرِّعٌ بِالإِنْفَاقِ. "وَكَذَلِكَ مُؤنَةُ تَعَهُّدِ سَائِو الأَمْلَاكِ"؛ لِأَنَّهُ عَلْفِ الدَّابَةِ.

"السّادِسُ: لَوْ قَالَ: ارْبِطْهَا فِي كُمِّكَ، فَأَمْسَكُهَا فِي كَفِّهِ، فَانْسَلَتَ بِغَفْلَةٍ أَوْ نَوْمٍ، ضَمِنَهَا"؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ الأَحْرَازَ؛ فَإِنَّ الكُمَّ حِرْزٌ مَعَ الذِّكْرِ وُالنِّسْيَانِ جَمِيعًا، والكَفُّ حِرْزٌ مَعَ الذِّكْرِ وُونَ النِّسْيَانِ. "وَلَوْ أَخِذَتْ مِنْهُ كُوْهًا، لَمْ يَضْمَنْ"؛ لِأَنَّ الكَفَّ فِي حَالَةِ القَهْرِ وَالغَصْبِ أَحْرَزُ مِنَ الكُمِّ. "وَلَوْ قَالَ: ارْبِطْهَا فَي كُمِّكَ، فَرَبَطَهَا دَاخِلًا، لَمْ يَضْمَنْ، وَإِنْ رَبَطَهَا خَارِجًا ضَمِنَ/"؛ لِأَنَّهُ أَغْرَى بِهِ الطَّرَّارِينَ.

#### [قَاعِدَةٌ]

[القَوْلُ فِي دَعْوَى الرَّدِّ وَالتَّلَفِ قَوْلُ المُودَعِ مَعَ يِمِينِهِ]

"مَهْمَا ادَّعَى المُودَعُ رَدَّهَا عَلَى المَالِكِ أَوْ تَلَفَهَا، فَالقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ لِأَنَّهُ ائْتَمَنَهُ"، وَاعْتَرَفَ بِاللهِ الْمَالِكِ، فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ لِأَنَّ الرَّسُولَ الْمَالِكِ، فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ لِأَنَّ الرَّسُولَ الْمَالِكِ، فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ لِأَنَّ الرَّسُولَ الْمَالِكِ، فَقَالَ: لَا أَعْلَمُ لِأَيِّكُمَا هَيَ: فَإِن لَمْ يَأْتَمِنْهُ، وَالدَّعْوَى عَلَيْهِ"، وَالأَصْلُ عَدَمُ الرَّدِّ. "وَإِذَا تَدَاعَاهَا رَجُلَانِ، فقالَ: لَا أَعْلَمُ لِأَيِّكُمَا هَيَ: فَإِن الْمَيْعَاءُ وَلَا مَرْيَةً وَلَا مَنْ عَلَمُهُ مَوْفُوفَةً حَتَّى يَصْطَلِحًا، أَوْ يُقِيمَ أَحَدُهُمَا بَيِّنَةً"؛ لِأَنَّ الحُصُومَةَ وَقَعَتْ بَيْنَهُمَا، وَلا مَرِيَّةَ لَا عَلَى الآخِرِ، وَهُمُا التَّحَالُفُ فِيهَا، كَمَا لَو ادَّعَيَا دَارًا لَا يَدَ لِأَحَدٍ عَلَيْهَا. "قَالَ: أَوْ يَحْلِفَ لَوْ يَحْلِفَ الْحَرِهُمَا عَلَى الآخِرِ، وَهُمُا التَّحَالُفُ فِيهَا، كَمَا لَو ادَّعَيَا دَارًا لَا يَدَ لِأَحَدٍ عَلَيْهِا. "قَالَ: أَوْ يَحْلِفَ الْحَدِهِمَا عَلَى الآخِرِ، وَهُمُا التَّحَالُفُ فِيهَا، كَمَا لَو ادَّعَيَا دَارًا لَا يَدَ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ بِمُنْزِلَةِ البَيِّنَةِ فِي قَوْلٍ، وَمُنْ لِلْحَالِفِ"؛ لِأَنَّ يَمِينَ المِدَّعِي مَعَ نُكُولِ المِدَّعَى عَلَيْهِ بِمُنْزِلَةِ البَيِّنَةِ فِي قَوْلٍ، وَمُمْنَا أَوْ يَنْكُلُ، فَيَكُونُ لِلْمَالِفِ"؛ لِأَنَّ يَمِينَ المِدَّعِي مَعَ نُكُولِ المِدَّعَى عَلَيْهِ بِمُنْولَةِ البَقْرَارِ فِي آخَرَ.

"فَإِنْ حَلَفًا جَمِيعًا، فَهِيَ بَيْنَهُمَا"؛ لِأَنَّ الحَقَّ لَا يَعْدُوهُمَا، وَلَيسَ أَحَدُهُمَا أُوْلَى مِنَ الآخَرِ، فَهِيَ كَمَا لَوْ كَانَتْ فِي أَيْدِيهِمَا. "وَإِنْ لَمْ يَحْلِف المُودَعُ عَلَى نَفْيِ العِلْمِ، وَنَكُلَ وَحَلَفَا، غَرَّمَاهُ القِيمَةَ، ثُمَّ أَحَذَ كُلُّ وَانِيهِمَا. "وَإِنْ لَمْ يَحْلِف المُودَعُ عَلَى نَفْيِ العِلْمِ، وَنَكُلَ وَحَلَفَا، غَرَّمَاهُ القِيمَةَ، ثُمَّ أَحَذَ كُلُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِهَا جَمِيعَ مَا ادَّعَاهُ، وَقَدْ أَحَذَ نِصْفَ القِيمَةِ، وَلْيَأْخُذ النِّصْفَ الآخَرَ بِالتَّغْرِم.

### كِتَابُ قَسْم الفَيْءِ وَالغَنِيمَةِ

وَالْغَنِيمَةُ، مَأْخُوذٌ مِنَ الغُنْمِ، وَهُو الرِّبْحُ.

"قَالَ: أَمَّا (الْغَنِيمَةُ): فَهِيَ مَا أَخَذَتْهُ الْفِئَةُ الْمُجَاهِدَةُ فِي سَبِيلِ اللهِ مِنَ المُشْرِكِينَ، عَلَى سَبِيلِ اللهِ مِنَ الْفَيْءُ): مَا أُخِذَ صُلْحًا أَوْ بِالرُّعْبِ/ مِنْ غَيْرِ إِيجَافِ خَيْلٍ وَرِكَابٍ"، يُرِيدُ: انْحَلَو عَنْهُ اللهُ فِي وَالْعَلَبَةِ، و (الْفَيْءُ): مَا أُخِذَ صُلْحًا أَوْ بِالرُّعْبِ/ مِنْ غَيْرِ إِيجَافِ خَيْلٍ وَرَكَابٍ"، يُرِيدُ: انْحَلَة عَلَيهِ مِنْ مَنْ عَيْرِ قِتَالٍ. وَالإِيجَافُ: السَّيْرُ السَّرِيعُ، وَقِيلَ: إِنَّهُ ضَرْبٌ مِنَ السَّيْرِ. قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَا آوَجَفَتُمْ عَلَيهِ مِنْ السَّيْرِ عَالَى اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَهُمَا سَوَاءٌ فِي وُجُوبِ إِخْرَاجِ الْحُمُسِ"؛ يَعْنِي: خَيْلٍ وَلَارِكَابٍ ﴾ (١) وَالرَّكَابُ لِلإِبلِ حَاصَّةً. "قَالَ: وَهُمَا سَوَاءٌ فِي وُجُوبِ إِخْرَاجِ الْحُمُسِ"؛ يَعْنِي: الْفَيْءَ، وَالْعَنِيمَةَ. قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَمَا غَنِمْتُم مِن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلّهِ خُمُسَهُ، وَلِلرَسُولِ ﴾ (١) الآيَةَ، وقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ مَا أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مِن أَهْلِ ٱلْقُرَى ﴾ (١) الآيَةَ.

۱۹۰/ ب

"وَالنَّظَرُ فِي ثَلَاثُةِ أَطْرَافٍ:

الطَّرَفُ الأوَّلُ: فِي خُمُسِ الْفَيْءِ، وَالْغَنِيمَةِ.

وكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُقَسَّمُ عَلَى حَمْسَةِ أَسْهُمٍ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فِي الآيَتَيْنِ المَذْكُورَتَيْنِ:

السَّهْمُ الأُوَّلُ: لِرَسُولِ اللهِ ﷺ وَهُو أَبَدًا بَعْدَهُ مَصْرُوفٌ إِلَى عَامَّةِ مَصَالِحِ الإسْلَامِ"؛ لِقَوْلِهِ ﷺ حِينَ صَدَرَ مِنْ حَيْبَرَ: (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا لِي مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ إِلَّا الْحُمُسُ، وَالْحُمُسُ مَرْدُودٌ عَلَيْكُمْ). (٤)

<sup>(</sup>١) الحشر: ٦.

<sup>(</sup>٢) الأنفال: ٤١.

<sup>(</sup>٣) الحشر: ٧.

<sup>(</sup>٤) سنن أبي داود (٣/ ٣٢) رقم (٢٦٩٤) – حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا حماد، عن محمد بن إسحاق، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن حده في هذه القصة، قال: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ردوا عليهم نساءهم وأبناءهم، فمن مسك بشيء من هذا الفيء، فإن له به علينا ست فرائض من أول شيء يفيئه الله علينا»، ثم دنا – يعني النبي صلى الله عليه وسلم – من بعير، فأخذ وبرة من سنامه، ثم قال: «يا أيها الناس، إنه ليس لي من هذا الفيء شيء، ولا هذا – ورفع أصبعيه – إلا الخمس، والخمس مردود عليكم، فأدوا الخياط والمخيط». فقام رجل في يده كبة من شعر فقال: أحذت هذه لأصلح بما برذعة لي. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أما ما كان في ولبني عبد المطلب فهو لك». فقال: أما إذ بلغت ما أرى فلا أرب لي فيها ونبذها، [حكم الألباني] : حسن، والمستدرك على الصحيحين للحاكم (٣/ ٥١) رقم (٧٣٠٤) عن أبي سلام الباهلي رضي الله عنه، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم، عن عبادة بن الصامت رضي الله عليكم قدر هذه إلا الخمس، والخمس مردود عليكم، فأدوا الخيط والمخيط، وإياكم والغلول، فإنه عار على أهله يوم القيامة، وعليكم بالجهاد في سبيل الله، فإنه باب من أبواب الجنة، يذهب الله به الهم والغم»، صحيح الجامع الصغير وزيادته (٢/ ١٩٩٩) رقم (٧٨٧٧ – ٢٩٦٧) – «يا أيها الناس! إنه لا يحل لي نما أفاء الله عليكم قدر هذه إلا الخمس مردود عليكم».

"السّهُمُ النَّانِي: لِقُرْبَى رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلِذِى ٱلْقُرْبَى ﴾ (١) وَهُمْ: صُلْبِيَّةُ بَنِي هَالْتِهِمُ وَعَدِيِّ، وَعَدِيِّ، وَعَدْرُومٍ وَسَائِرِ البُطُونِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَسَمَ عَلَى هَؤُلَاءِ وَمَنَعَ هَاشِمٍ، وَبَنِي المِطَّلِبِ، دُونَ بَنِي تَيْمٍ، وَعَدِيِّ، وَعَدْرُومٍ وَسَائِرِ البُطُونِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَسَمَ عَلَى هَؤُلَاءِ وَمَنَعَ أُونَئِكَ. (٢) "وَغَنِيُّهُمْ وَفَقِيرُهُمْ، وَكَبِيرُهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ"؛ لِأَنَّهُ النَّلِيُّلِيَّ أَعْطَى العَبَّاسَ، وَكَانَ مِنْ أَعْنِيائِهِمْ، وَلِأَنَّهُ حَقَّ يُسْتَحَقُّ بِالقَرَابَةِ شَرْعًا، فَاسْتَوَى فِيهِ الكُلُّ كَالمِيرَاثِ.

"وَلَكِنْ لِللَّكُو مِثْلُ حَظِّ الْأَنْفَيَيْنِ"؛ لِمِنَا المعْنَى. "وَيَجِبُ اسْتِيعَابُهُمْ بِالقِسْمَةِ؛ حَيْثُ مَا كَانُوا"؛ تَعَلُّقًا بِعُمُومِ القَرَابَةِ. "وَلَيسَ لِبَنِي نَوْفَلٍ، وَعَبْدِ شَمْسٍ شَيْءٌ وَإِنْ كَانُوا مَعَ بَنِي المُطَّلِبِ سَوَاءٌ فِي الدَّرَجَةِ؛ إِذْ أَحْرَمَهُمْ / رَسُولُ اللهِ عَلَيْ لَمَّا طَلَبُوهُ"، رَوَى جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ، قَالَ: لَمَّا قَسَمَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ اللهُ اللهِ اللهُ الله

191

"السَّهْمُ الثَّالِثُ: الْيَتَامَى الَّذِينَ لَيسُوا فِي دِيوَانِ الصَّدَقَاتِ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱلْيَتَنَيَ ﴾ (٤) الثَّعَهُدِ. المُعَطِي إلَّا يَتِيمٌ فَقِيرٌ عَلَى الأصَحِّ"؛ لِأَنَّ لَفْظَ اليَتِيمِ يُنْبِئُ عَنِ الحَاجَةِ إِلَى التَّعَهُدِ.

"وَلَا يُتْمَ بَعْدَ البُلُوغِ"؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: (لَا يُتْمَ بَعْدَ الخُلُمِ)، (٥) فَلَا يُعْطَى البَالِغُ أَيْضًا. "وَيَجِبُ التَّعْمِيمُ

<sup>(</sup>١) الأنفال: ٤١.

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (٤/ ٩١) رقم (٣١٤٠) عن جبير بن مطعم قال: مشيت أنا وعثمان بن عفان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلنا: يا رسول الله أعطيت بني المطلب وتركتنا، ونحن وهم منك بمنزلة واحدة؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنما بنو المطلب، وبنو هاشم شيء واحد» قال الليث: حدثني يونس، وزاد، قال جبير: ولم يقسم النبي صلى الله عليه وسلم لبني عبد شمس، ولا لبني نوفل، وقال ابن إسحاق: عبد شمس، وهاشم، والمطلب إخوة لأم، وأمهم عاتكة بنت مرة، وكان نوفل أخاهم لأبيهم.

<sup>(</sup>٣) سنن النسائي (٧/ ١٣٠) رقم (٤١٣٧) عن جبير بن مطعم قال: لما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم سهم ذي القربي بين بني هاشم، وبني المطلب أتيته أنا وعثمان بن عفان فقلنا: يا رسول الله، هؤلاء بنو هاشم لا ننكر فضلهم لمكانك الذي جعلك الله به منهم، أرأيت بني المطلب أعطيتهم، ومنعتنا، فإنما نحن وهم منك بمنزلة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنحم لم يفارقوني في جاهلية ولا إسلام، إنما بنو هاشم، وبنو المطلب شيء واحد»، وشبك بين أصابعه، [حكم الألباني] حسن صحيح، جاء في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٥/ ٧٨) رقم (١٢٤٢) - (حديث جبير بن مطعم: " لماكان يوم خيبر قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم سهم ذوى القربي بين بني هشام وبني المطلب ، فأتيت أنا وعثمان ابن عفان فقلنا: يا رسول الله: أما بنو هاشم فلا ننكر فضلهم لمكانك الذي وضعك الله به منهم ، فما بال إخواننا من بني المطلب أعطيتهم وتركتنا وإنما نحن وهم بمنزلة واحدة؟ ! فقال: إنحم لم يفارقوني في جاهلية ولا إسلام ، وإنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد وشبك أصابعه " رواه أحمد والبخاري، صحيح.

<sup>(</sup>٥) مسند الشافعي - ترتيب السندي (٢/ ١٢٢ - ١٢٣)، رقم (٤٠٥) عن يزيد بن هرمز: -أن نجدة كتب إلى ابن عباس يسأله عن

فِيهِم أَيْضًا"، كَمَا فِي ذَوِي القُرْبَي.

"السَّهْمُ الرَّابِعُ: المَسَاكِينُ".

"السَّهْمُ الْخَامِسُ: لِأَبْنَاءِ السَّبِيلِ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَٱلْمَسَكِينِ وَٱبْنِ السَّبِيلِ ﴾ (١) ووَصْفُهُمَا يَأْتِي وَالسَّهْمُ الْخَامِسُ: لِأَبْنَاءِ السَّبِيلِ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَٱلْمَسَكِينِ وَٱبْنِ السَّبِيلِ ﴾ (١) ووَصْفُهُمَا يَأْتِي وَالسَّهْمُ الْخَامِسُ: لِأَبْنَاءِ السَّبِيلِ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَٱلْمَسَكِينِ وَٱبْنِ السَّبِيلِ ﴾ (١) ووصْفُهُمَا يَأْتِي

"وَشَرْطُهُمَا: أَلَّا يَكُونُوا فِي دِيوَانِ الصَّدَقَاتِ"؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ أَهْلَ الْفَيْءِ كَانُوا بِمَعْزِلٍ عَنْ أَهْلِ السَّدَقَاتِ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللهِ ﷺ. (٢) "وَيُعَمَّمُونَ مَا أَمْكُنَ" كَاليَتَامَى.

"الطَّرَفُ الثَّانِي: فِي أَرْبَعَةِ أَخْمَاسِ الفَيْءِ.

وَقَدْ كَانَتْ بِجُمْلَتِهَا لِرَسُولِ اللهِ ﷺ أَيَّامَ حَيَاتِهِ"؛ (٣) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ مَّا أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ عَنْ أَهْلِ

خلال فقال ابن عباس ...... من حديث طويل وفيه: (إن الرجل لتشيب لحيته وأنه لضعيف الأخذ ضعيف الإعطاء فإذا أخذ لنفسه من صالح ما يأخذ فقد ذهب عنه اليتم)، (قال النووي في شرح مسلم: معنى هذا متى ينقضي حكم اليتيم ويستقبل بالتصرف في ماله وأما نفس اليتم فينقضي بالبلوغ وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا يتم بعد الحلم) وكتبت تسألني عن الخمس وإنا كنا نقول هو لنا فأبي ذلك علينا قومنا فصبرنا عليه. مصنف عبد الرزاق الصنعاني (٦/ ٤١٦) رقم (١١٤٥٠) عن علي، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لا رضاع بعد الفصال، ولا وصال، ولا يتم بعد الحلم، ولا صمت يوم إلى الليل، ولا طلاق قبل النكاح». فقال له الثوري: يا أبا عروة إنما هو عن على موقوف، فأبي عليه معمر إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم".

(١) الأنفال: ٤١.

- (۲) معرفة السنن والآثار (٩/ ٢٨٢) رقم (١٣١٨٣) "ثم ساق كلامه إلى أن قال: وأهل الفيء كانوا في زمان النبي صلى الله عليه وسلم بمعزل عن الصدقة، وأهل الصدقة بمعزل عن الفيء"، جاء في البدر المنير (٧/ ٣٥٤)، "الأثر الثالث: عن ابن عباس رضي الله عنهما «أن أهل الفيء كانوا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم بمعزل عن الصدقة، وأهل الصدقة كانوا بمعزل عن الفيء»، وهذا رواه المزني عن ابن عباس، كما ذكره الرافعي سواء، حكاه البيهقي عنه في «المعرفة»، ثم قال: وروينا عن عثمان بن عفان ما دل على ذلك. قلت: وفي «صحيح مسلم» من حديث [بريدة] قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في أعراب المسلمين: «ليس لهم من الفيء والغنيمة شيء، إلا أن يجاهدوا مع المسلمين».
- (٣) السنن الكبرى للبيهقي (٦/ ٤٨٣) رقم (٢٧٢٤) أخبرنا أبو بكر أحمد بن الحسن القاضي، ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أنا الربيع بن سليمان ، أنا الشافعي قال: سمعت ابن عيينة يحدث، عن الزهري ، أنه سمع مالك بن أوس بن الحدثان يقول: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه، والعباس وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما يختصمان إليه في أموال النبي صلى الله عليه وسلم، فقال عمر رضي الله عنه: "كانت أموال بني النضير مما أفاء الله على رسوله مما لم يوجف عليه المسلمون بخيل ولا ركاب، فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم حالصا دون المسلمين، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينفق منها على أهله نفقة سنة، فما فضل جعله في الكراع والسلاح عدة في سبيل الله ، ثم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم فوليها أبو بكر الصديق رضي الله عنه بمثل ما وليها به رسول الله عليه وسلم وأبو بكر الصديق رضي الله عنه، ثم سألتماني أن صلى الله عليه وسلم أبو بكر الصديق رضي الله عنه، ثم سألتماني أن أوليكماها، فوليتكماها على أن تعملا فيها بمثل ما وليها به رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم وليها به أبو بكر ثم وليتها به، فحتماني أختصمان أتريدان أن أدفع إلى كل واحد منكما نصفا، أتريدان منى قضاء غير ما قضيت به بينكما أولا ، فلا والذي بإذنه تقوم

/141

ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ ﴾ (١) • "وَفِيهَا قَوْلَانِ" لِلشَّافِعِيِّ ﴿ "بَعْدَ وَفَاتِهِ/:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا لِلمُرْتَزَقَةِ خَاصَّةً؛ لِأَنَّهُمْ شَوْكَةُ الإِسْلَامِ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ"، أَيْ: قَامُوا فِي الجِهَادِ مَقَامَهُ.

"وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهَا لِكَافَّةِ مَصَالِحِ المُسْلِمِينَ"، كَحُمُسِ الْخُمُسِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ. "وَعَلَى هَذَا يَبْدَأُ بِالْمُرْتَزَقَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَهَمِّ الْمَصَالِحِ.

ثُمَّ يُرَاعِي فِي القِسْمَةِ ثَلَاثَةَ أُمُورٍ:

الأُوَّلُ: أَنْ يُسَوَّى بَيْنَهُمْ فِي العَطَاءِ، وَهُو مَذْهَبُ خَلِيفَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَبِي بَكْرٍ، (٢) وَبِهِ أَخَذَ الشَّافِعِيُّ ﴿ النَّافِعِيُّ ﴿ النَّابِقَةِ وَالنَّسَبِ. (٣)

وَالثَّانِي: أَنْ يَضَعَ دِيوَانًا يُرَتِّبُ فِيهِ الْمَرَاتِبَ عَلَى حَسبِ القُرْبِ وَالبُعْدِ مِنْ رَسُولِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الل

السماوات والأرض، لا أقضي بينكما قضاء غير ذلك ، فإن عجزتما عنها فادفعاها إلي أكفيكماها " قال الشافعي: فقال لي سفيان: لم أسمعه من الزهري، ولكن أخبرنيه عمرو بن دينار عن الزهري، قلت: كما قصصت؟ قال: نعم أخرجه البخاري ومسلم في الصحيح من حديث ابن عيينة مختصرا. قال الشافعي: ومعنى قول عمر: لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة، يريد ما كان يكون للموجفين، وذلك أربعة أخماس، جاء في البدر المنير (٧/ ٣١٢)، "الحديث الثاني، قال الرافعي: وأربعة أخماس الفيء كانت لرسول الله – صلى الله عليه وسلم – في حياته، مضمومة إلى خمس الخمس، فجملة ما كان له أحد وعشرون سهما من خمسة وعشرين سهما، وكان عليه السلام يصرف الأجماس الأربعة إلى المصالح. هو كما قال: وفي «سنن البيهقي» في باب بيان مصرف أربعة أخماس الفيء في زمان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وأنما كانت له خاصة دون المسلمين، يضعها حيث أراه الله عز وجل".

(١) الحشر: ٧.

(٢) شرح السنة للبغوي (١١/ ١٤١ - ١٤٦)، "واختلفوا في التفضيل على السابقة والنسب، فذهب أبو بكر إلى التسوية بين الناس، ولم يفضل بالسابقة حتى قال له عمر: أتجعل الذين جاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم، وهاجروا من ديارهم كمن دخل في الإسلام كرها؟ ا، فقال أبو بكر: إنما عملوا لله، وإنما أجورهم على الله، وإنما الدينا بلاغ. وكان عمر يفضل السابقة، والنسب، فكان يفضل أقران ابنه على ابنه، ويقول: هاجر بك أبوك، وكان يفضل عائشة على حفصه، ويقول: إنما كانت أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم منك، وأبوها كان أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أبيك، وروي نافع، عن ابن عمر، قال: فرض عمر لأسامة بن زيد أكثر مما فرض لي، فقلت: إنما هجرتي وهجرة أسامة واحدة؟ قال: إن أباه كان أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أبيك، وإنه كان أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم منك، وإنما هاجر بك أبوك، ثم رد علي الأمر إلى التسوية. ومال الشافعي إلى التسوية، وشبهة بالميراث يسوى فيه بين الولد البار والعاق، وبسهم الغنيمة يسوى فيه بين الشجاع الذي حصل الفتح على يديه، وبين الجبان إذا شهدا جميعا الوقعة".

(٣) سبق نخريجه.

(٤) (إِنَّمَا بَنُو هَاشِم وَبَنُو الْمُطَّلِب شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ).

الثَّالِثُ: يُعْطِي ذَرَارِيَّ أَهْلِ الْفَيْءِ تَمَامَ كِفَايَتِهِمْ؛ لِيَتَفَرَّغَ لِلجِهَادِ رِجَالُهُمْ، وَيُعْطِي كُلَّ مَنْ قَامَ بِمَصْلَحَةٍ مِنْ مَصَالِحِ الْفَيْءِ وَالجِهَادِ شَيْئًا بِمِقْدَارِ أَثَرِهِ فِي المَصَالِحِ حَتَّى العَرِيف.

الطَّرَفُ الثَّالِثُ: فِي أَرْبَعَةِ أَخْمَاسِ الغَنيمَةِ.

فَيُؤخَذُ مِنْهُ السَّلَبُ لِلقَاتِلِ، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ قَتْلُهُ العَدُوَّ فِي حَالِ إِقْبَالِ العَدُوِّ عَلَى القِتَالِ"، وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ عَلَى: (مَنْ قَتَلَ قَتِيلاً، فَلَهُ سَلَبُهُ)، (١) وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ حَالَ إِقْبَالِ العَدُوِّ؛ لِأَنَّهُ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ عَلَيْ: (مَنْ قَتَلَ قَتِيلاً، فَلَهُ سَلَبُهُ، (١) وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ حَالَ إِقْبَالِ العَدُوِّ؛ لِأَنَّهُ إِلَى الْعَدُو اللَّهُ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ مَعْدَر بِنَفْسِهِ، كَافٍ لِلمُسْلِمِينَ مُؤنَتَهُ. "فَإِنْ أَزْمَنَ وَأَثْخَنَ، فَلَهُ السَّلَبُ، لَا لِمَنْ يُجْهِز عَلَيْهِ بَعْدَ إِزْمَانِهِ"؛ لِأَنَّهُ النَّذِي عَطَلَهُ، وَكَفَى شَرَّهُ، وَقَدْ رُويَ أَنَّ غُلَامَيْنِ مِنَ الأَنْصَارِ/ أَنْحَنَا أَبَا جَهْلٍ فَأَدْرَكُهُ ابْنُ مَسْعُودٍ وَقَتَلَهُ، فَجَعَلَ النَّيُّ عَلَى سَلَبَهُ لَمُمَا دُونَ ابْنِ مَسْعُودٍ. (٢)

"قَالَ: وَإِن اشْتَرَكَ اثْنَانِ فِي القَتْلِ، اشْتَرَكَا فِي السَّلَبِ"، كَمَا فِي هَذَا الخَبَرِ.

"وَ (السَّلَبُ): مَا يَسْتَصْحِبُهُ المُقَاتِلُ فِي العَادَةِ، كَثِيَابِهِ وَسِلَاحِهِ، دُونَ بِضَاعَةِ التِّجَارَةِ، وَمَرْكُوبٍ وَاحِدٍ دُونَ الجَنَائِبِ.

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (٤/ ٩٢) رقم (٣١٤٢) عن أبي قتادة رضي الله عنه، قال: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حنين، فلما التقينا كانت للمسلمين جولة، فرأيت رجلا من المشركين علا رجلا من المسلمين، فاستدرت حتى أتيته من ورائه حتى ضربته بالسيف على حبل عاتقه، فأقبل علي فضمني ضمة وجدت منها ريح الموت، ثم أدركه الموت، فأرسلني، فلحقت عمر بن الخطاب فقلت: ما بال الناس؟ قال: أمر الله، ثم إن الناس رجعوا، وجلس النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «من قتل قتيلا له عليه بينة فله سلبه»، فقمت فقلت: من يشهد لي، ثم حلست، ثم قال فقلت: من يشهد لي، ثم حلست، ثم قال وسلم: «ما لك يا أبا قتادة؟»، فاقتصصت عليه القصة، فقال رجل: صدق يا الثالثة مثله، فقمت، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما لك يا أبا قتادة؟»، فاقتصصت عليه القصة، فقال عن أسد الله، يقاتل عن الله ورسول الله، وسلبه عندي فأرضه عني، فقال أبو بكر الصديق رضي الله عليه وسلم: «صدق»، فأعطاه، فبعت الدرع، فابتعت به مخرفا في بني سلمة، فإنه لأول مال تأثلته في الإسلام، وصحيح مسلم (٣/ ١٣٧٠) رقم (٢).

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (٤/ ٩١) رقم (٣١٤١)، وصحيح مسلم (٣/ ١٣٧٢) رقم (١٧٥٢) عن عبد الرحمن بن عوف، أنه قال: بينا أنا واقف في الصف يوم بدر، نظرت عن يميني وشمالي، فإذا أنا بين غلامين من الأنصار حديثة أسناهما، تمنيت لو كنت بين أضلع منهما، فغمزني أحدهما، فقال: يا عم، هل تعرف أبا جهل؟ قال: قلت: نعم، وما حاجتك إليه يا ابن أخي؟ قال: أخبرت أنه يسب رسول الله صلى الله عليه وسلم، والذي نفسي بيده، لئن رأيته لا يفارق سوادي سواده حتى يموت الأعجل منا، قال: فتعجبت لذلك، فغمزني الآخر، فقال: مثلها، قال: فلم أنشب أن نظرت إلى أبي جهل يزول في الناس، فقلت: ألا تريان؟ هذا صاحبكما الذي تسألان عنه، قال: فابتدراه فضرباه بسيفيهما حتى قتلاه، ثم انصرفا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأخبراه، فقال: «أيكما قتله؟» فقال كل واحد منهما: أنا قتلت، فقال: «هل مسحتما سيفيكما؟» قالا: لا، فنظر في السيفين، فقال: «كلاكما قتله»، وقضى بسلبه لمعاذ بن عمرو بن الجموح، والرحلان معاذ بن عمرو بن الجموح، ومعاذ بن عفراء، [شرح محمد فؤاد عبد الباقي] [ش (كلاكما قتله) تطيبا لقلب الآخر من حيث أن له مشاركة في قتله وإلا فالقتل الشرعي الذي يتعلق به استحقاق السلب وهو الإثخان وإخراجه عن كونه ممتنعا إنما وجد من معاذ بن عمرو بن الجموح فلهذا قضى له بالسلب].

وَلَا حُمْسَ فِي السَّلَبِ"؛ لِمَا رُويَ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَى قَضَى فِي السَّلَبِ لِلقَاتِلِ، (١) وَلَمْ يُخَمِّسِ السَّلَبَ.

"وَفِي الرَّضْخِ قَوْلَانِ"، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَخْمُوسٌ، فَحُمُسُ المَالِ أُوَّلًا، ثُمَّ يُدْفَعُ الرَّضْخُ مِنْ بَاقِي الأَجْمَاسِ الْوَبْعَةِ؛ تَشْبِيهًا لِأَصْحَابِهِ بِالغَانِمِينَ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ كَالسَّلَبِ؛ تَقْدِيمًا لَهُ عَلَى الكُلِّ كَأُجْرَةِ الحَمْلِ وَالنَّقْلِ. "وَالرَّضْخُ لِلعَبِيدِ، والنِّسَاءِ، وَالمُرَاهِقِينَ، وَالدِّمِيِّينَ"؛ إذْ لَيسَ لَهُمْ رُثْبَةُ الكَمَالِ حَتَّى يَدْخُلُوا فِي القِسْمَةِ، وَالرَّضْخُ لِلعَبِيدِ، والنِّسَاءِ، والمُرَاهِقِينَ، وَالدِّمِّينَ"؛ إذْ لَيسَ لَهُمْ رُثْبَةُ الكَمَالِ حَتَّى يَدْخُلُوا فِي القِسْمَةِ، فَيُعْطَى مَنْ فَيُرْضَخَ لَمُعْمِينَ"؛ يَعْنِي: الرَّضْخَ، فَيُعْطَى مَنْ عَنْ سَهْمِ الغَانِمِينَ"؛ يَعْنِي: الرَّضْخَ، فَيُعْطَى مَنْ حَضَرَ مِنْ هَؤُلاءِ شَيْعًا قَلِيلًا دُونَ سَهْمِ المَقَاتِلِينَ.

"ثُمَّ يُقْسَمُ بَاقِي أَرْبَعَةِ أَخْمَاسِ الْعَنِيمَةِ بَيْنَ الَّذِينَ شَهِدُوا الْوَقْعَةَ، دُونَ مَنْ لَحِقَ مُمْدِدًا بَعْدَ انْقِصَاءِ الْحَرْبِ"، وَالْاصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَأَعْلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِن شَيْءٍ ﴾ (٢) الْآية، أضَاف الْغَنِيمَة إلى الْعَافِينَ، ثُمَّ جَعَلَ الْخُمُسِ مِنْهَا لِأَهْلِ الْخُمُسِ، فَدَلَّ أَنَّ البَاقِي لَمُنْ، وَأَمَّا مَنْ حَضَرَ بَعْدَ انْقِصَاءِ الْحَرْبِ؛ الْغَنِيمَةُ لِلعَافِينَ، وَقَدْ قَالَ عُمْرُ وَهِمَّ: "الْغَنِيمَةُ لِمَن شَهِدَ الوَقْعَة". (٣) وَلَا تَهْم حَضَرُوا بَعْدَمَا صَارَتِ الْغَنِيمَةُ لِلْعَافِينَ، وَقَدْ قَالَ عُمْرُ وَهِي: "الْغَنِيمَةُ لِمَن شَهِدَ الوَقْعَة". (٣) وَلَا تَهْم حَضَرُوا بَعْدَمَا صَارَتِ الْغَنِيمَةُ لِلْعَافِينَ، وَقَدْ قَالَ عُمْرُ وَهِي اللّهِ الْقَالِسِ الْعَلَيْلِ الْعَالِيلِ"؛ لِللّهُم سَهْمَانِ لِفَرَسِهِ الصَّالِحِ لِلْقِتَالِ"؛ لِمَا النَّيِي عَلَى أَسُهُم لِلرَّجُلِ وَلِفَرَسِهِ ثَلَاثَةُ أَسْهُم ؛ لِلرَّجُلِ سَهْمٌ، وَلِلْفَرَسِ سَهْمَانِ. (٤) وَأَمَّا قَوْلُهُ: "لِقَرَسِه رُويَ أَنَّ النَّبِي عَلَى أَسُهُم لِلرَّجُلِ وَلِفَرَسِهِ ثَلَاثَةُ أَسْهُم ؛ لِلرَّجُلِ سَهُمْ وَلِيلَةَ لِلْ كُولُ كَانَ كَالِعُلِ، فَلَا يُسْهَمُ لَهُ. الْفَرَسِ وَاحِدٍ، (٥) وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ حَطِيمًا أَوْ ضَرَعًا أَوْ أَعْجَفَ لَا يُغْنِي غَنَاءَ الْخَيْلِ، كَانَ كَالبَعْلِ، فَلَا يُسْهَمُ لَهُ. السَهْمُ إِلَّا لِقَرَسٍ وَاحِدٍ، (٥) وَلِأَنَّهُ لَا يُقَاتِلُ إِلَّا لَا اللّهِ عَلَى فَرَسِ وَاحِدٍ، (٥) وَلِأَنَّهُ لَا يُقَاتِلُ إِلَّ الْعَرَسِونَ"؛ فَلَا يُسْهَمُ لِلْهُ لِقُوسَوْنِ"؛ لِأَنَّ النَّبِيَ عَنَاءَ الْمَرْسُ وَاحِدٍ، (٥) وَلِأَنَّهُ لَا يُقَاتِلُ إِلَّ الْعَرَسُ وَاحِدٍ الْعَرَسُ وَاحِدٍ الْ أَلْولَا لَلْ اللّهُ عَلَى فَرَسُ وَاحِدٍ الْمَالِولَ اللّهُ عَلَى فَرَسُ وَاحِدُ اللّهُ عَلَى فَرَسُ وَاحِدُ الْعَلَى اللّهُ عَلَى فَرَسُ لَا عُلَى الْعُلَا لَلْ اللّهُ عَلَى اللّهُ الْعَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْفَرْسُ وَاحِدٍ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللللّهُ الللّهُ اللّ

<sup>(</sup>١) «من قتل قتيلا له عليه بينة فله سلبه».

<sup>(</sup>٢) الأنفال: ٤١.

<sup>(</sup>٣) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (٥/ ٣٠٢)، رقم (٩٦٨٩) عن طارق بن شهاب، أن عمر كتب إلى عمار: «أن الغنيمة لمن شهد الوقعة»، وسنن سعيد بن منصور (٢/ ٣٣٢) رقم (٢٧٩١) عن قيس بن مسلم، قال: سمعت طارق بن شهاب، قال: إن أهل البصرة غزوا نحاوند، فأمدهم أهل الكوفة، فأراد أهل البصرة أن لا يقسموا لأهل الكوفة، وكان عمار على أهل الكوفة، فقال رجل من بني عطارد: أيها الأجدع، تريد أن تشاركنا في غنائمنا؟ قال: خير أذني سببت، كأنها أصيبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكتب في ذلك إلى عمر، فكتب عمر أن «الغنيمة لمن شهد الوقعة»، والسنن الكبرى للبيهقي (٩/ ٨٦) رقم (١٧٩٥٤) عن طارق بن شهاب الأحمسي، قال: كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه: " إن الغنيمة لمن شهد الوقعة ". هذا هو الصحيح عن عمر رضي الله عنه، حاء في بحمع الزوائد ومنبع الفوائد (٥/ ٣٤٠) رقم (٢٧٥٩) — "وعن طارق بن شهاب «أن أهل البصرة غزوا نحاوند فأمدهم أهل الكوفة وعليهم عمار بن ياسر فظهروا فأراد أهل البصرة أن لا يقسموا لأهل الكوفة فقال رجل من بني تميم أو من بني عطارد: أيها العبد الأحدع تريد أن تشركنا في غنائمنا، وكانت أذنه جدعت مع رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فقال: خير أذني سببت، فكتب إلى عمر، فكتب: إن الغنيمة لمن شهد الوقعة». رواه الطبراني، ورحاله رجال الصحيح".

<sup>(</sup>٤) مسند أحمد ت شاكر (٤/ ٤٧٨) رقم (٤٩٩٩) عن ابن عمر: أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم - أسهم للرجل وفرسه ثلاثة أسهم، سهما له، وسهمين لفرسه. قال المحقق: (٩٩٩٩) إسناده صحيح.

<sup>(</sup>٥) سبق نخريجه .

وَاحِدٍ. "وَيُسْهَمُ لِلأَجِيرِ إِذَا تَوَكَ أُجْرَةَ سَفَرهِ عَلَى أَصَحِّ الأَقَاوِيل"؛ لِأنَّهُ مُسْتَأْجَرٌ لِيفْظِ الدَّوَابِّ وَالأَمْتِعَةِ لَا لِلقِتَالِ، فَإِذَا حَضَرَ وَقَاتَلَ صَارَ كَأَحَدِهِمْ، غَيْرَ أَنَّ المنِفَعَةَ الوَاحِدَةَ لَا يُسْتَحَقُّ بِمَا حَقَّانِ، فَيُخَيَّرُ بِيْنَهُمَا، وَيُسْهَمُ لَهُ إِذَا اخْتَارَ السَّهْمَ دُونَ الأُجْرَةِ. "وَقِيلَ: لَا سَهْمَ لَهُ، وَلَهُ الرَّضْخُ مَعَ الأُجرَةِ"؛ لِأنَّ مَنْفَعَتَهُ مُسْتَحَقَّةٌ لِغَيْرِهِ، فَهُو بِمَنْزِلَةِ العَبْدِ. "قَالَ: وَالصَّحِيحُ أَنْ يُسْهَمَ لِلأسِيرِ قَاتَلَ أَوْ لَمْ يُقَاتِلْ"؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِي مُقَاسَاةِ أَمْرِ الكُفَّارِ، وَلَعَلَّنَا نُصِرْنَا بِدُعَائِهِ. "قَالَ: وَلِلإَمَامِ أَنْ يَسْتَأْجِرَ مِنْ بَيْتِ المَالِ أَهْلَ الذِّمَّةِ لِلقِتَالِ"؛ لِأنَّ الجِهَادَ لَا يَقَعُ لَهُ، بَلْ لِلإمَامِ. "قَالَ: وَمَن اسْتَأْجَرَ مُسْلِمًا عَنْ نَفْسِهِ حَتَّى يُجَاهِدَ عَنْهُ، وَقَعَ عَن الأجِيرِ"؛ إذْ لَيسَ فِي الجِهَادِ نِيَابَةٌ حَتَّى يُجَاهِدَ النَّائِبُ عَنْهُ وَهُو فِي بَيْتِهِ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ بَدَنِيَّةٌ، فَلَا يَدْ خُلُهَا النِّيَابَةُ ، وَلأنَّ النَّائِبَ إِذَا حَضَرَ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ الفَرْضُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ ، فَلَا يَصِحُّ نِيَابَتُهُ. "قَالَ: بِخِلَافِ الحَجِّ"؛ فَإِنَّ النِّيَابَةَ فِيهِ جَائِزَةٌ لِلضَّرُورَةِ، وَالنَّصُّ بِخِلَافِ القِيَاسِ.

"قَالَ: وَلِلإِمَامِ أَنْ يَنْفُلَ مَنْ يَتَعَاطَى فِعْلًا مُخْطِرًا، كَتَقَدُّمِهِ طَلِيعَةً، اوْ تَهَجُّمِهِ عَلَى قَلْعَةٍ مِنْ مَال المَصَالِح، أَوْ خُمْسُ الحُمُسِ مِمَّا سَيُؤخَذُ مِنَ الكُفَّارِ"، وَالأصْلُ فِي ذَلِكَ مَا رَوَى ابْنُ عُمَر: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَعَثَهُ فِي / سَرِيَّةٍ قِبَلَ نَحْدٍ، فَغَنِمُوا إِبلَّا كَثِيرةً، فَكَانَت سِهَامُهُمْ اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيرًا، أَوْ أَحَدَ عَشَرَ بَعِيرًا، فَنَفَلَهُمْ بَعِيرًا بَعِيرًا. (١) وَرُويَ أَنَّهُ ﷺ نَفَلَ الرُّبُعَ فِي البَدَاءَةِ وَالتُّلُثَ فِي الرَّجْعَةِ. (٢)

"قَالَ: وَقَدْرُهُ مَا يَقْتَضِيهِ رَأْيُ الْإِمَامِ بِحَسبِ خَطَرِ الْفِعْلِ الَّذِي يَتَعَاطَاهُ".

وَ النَّفَلُ بِفَتْحِ النُّونِ وَالفَاءِ: مَا زَادَ مِنَ العَطَاءِ عَلَى الْقَدْرِ المسْتَحَقِّ بِالْقِسْمَةِ، وَمِنْهُ: النَّافِلَةُ، وَهِيَ: الزِّيَادَةُ مِنَ الطَّاعَةِ بَعْدَ الفَرْضِ. وَكَانَ رَسُولُ اللهِ عَلَى يَنْفُلُ الجُيُوشَ وَالسَّرَايَا ؟ (٣) تَحْريضًا عَلَى القِتَالِ ،

<sup>(</sup>١) سنن سعيد بن منصور (٢/ ٣٠٧) رقم (٢٧٠٤) عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «نفلهم في سرية خرجوا فيها قبل نجد، فغنموا إبلاكثيرة فنفلهم بعيرا بعيرا، وكانت سهمانهم اثني عشر بعيرا، ولم يكونوا خرجوا على نفل شيء»، جاء في علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ٢٦٣): "ثم قال أبو الشيخ: ألقيت هذا الحديث على أبي محمد بن أبي حاتم، فأنكره، وقال: قد كتبنا عنه عامة ما عنده عن ابن عيينة، فلم نحد هذا".

<sup>(</sup>٢) سنن أبي داود (٣/ ٨٠) رقم (٢٧٥٠) - حدثنا عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان، ومحمود بن خالد الدمشقيان المعني، قالا: حدثنا مروان بن محمد، قال: حدثنا يحيي بن حمزة، قال: سمعت أبا وهب، يقول: سمعت مكحولا، يقول: كنت عبدا بمصر لامرأة من بني هذيل فأعتقتني، فما خرجت من مصر وبما علم إلا حويت عليه فيما أرى، ثم أتيت الحجاز فما خرجت منها وبما علم إلا حويت عليه فيما أرى، ثم أتيت العراق فما خرجت منها وبما علم إلا حويت عليه فيما أرى، ثم أتيت الشام فغربلتها كل ذلك أسأل عن النفل فلم أجد أحدا يخبرني فيه بشيء، حتى لقيت شيخا يقال له زياد بن جارية التميمي، فقلت له: هل سمعت في النفل شيئا؟ قال: نعم سمعت حبيب بن مسلمة الفهري يقول: «شهدت النبي صلى الله عليه وسلم نفل الربع في البدأة، والثلث في الرجعة»، [حكم الألباني]: صحيح، جاء في خلاصة البدر المنير (٢/ ١٥٤) رقم (١٨١٥) – "حديث: عبادة بن الصامت أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، نفل في البداءة الربع في الرجعة الثلث. رواه ابن ماجه والترمذي، وقال: حسن".

<sup>(</sup>٣) قال المحقق في سنن أبي داود ت الأرنؤوط (٤/ ٣٧٠): "قال الخطابي: "النفل" ما زاد من العطاء على القدر المستحق منه بالقسمة. ومنه النافلة، وهي الزيادة من الطاعة بعد الفرض. وكان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ينفل الجيوش والسرايا، تحريضا على القتال،

مَنَعَةَ المَوْصِلِّيِّ الشَّافِعِيُّ '	يونسَ بنِ محمدٍ بنِ	لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ	نَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ)	(المُصَاصَةُ فِي أ
---	---------------------	----------------------	-------------------------	--------------------

وَتَعْوِيضًا لَهُمْ عَمَّا يُصِيبُهُمْ مِنَ المِشَقَّةِ وَالكَآبَةِ، وَيَجْعَلَهُمْ أُسْوَةَ الجَمَاعَةِ فِي سُهْمَانِ الغَنِيمَةِ، فَيَكُونُ مَا يَخُصُّهُمْ مِنَ النَّفْلِ كَالصِّلَةِ.

\_\_\_\_\_

\_ \_

وتعويضا لهم عما يصيبهم من المشقة والكآبة. ويجعلهم أسوة الجماعة في سهمان الغنيمة، فيكون ما يخصهم به من النفل كالصلة والعطية المستأنفة. ولا يفعل ذلك إلا بأهل الغناء في الحروب، وأصحاب البلاء في الجهاد". جاء في الجوهر النقي (٦/ ٣١٦): "وقد ذكر الخطابي حديث أبي داود ثم قال كان النبي صلى الله عليه وسلم ينفل الجيوش والسرايا تحريضا على القتال وتعويضا لهم عما يصيبهم من المشقة والكآبة ويجعلهم اسوة الجماعة في سهمان الغنيمة فيكون ما يخصهم به من النفل كالصلة والعطية المستأنفة".

#### كِتَابُ قَسْم الصَّدَقَاتِ

"وَفِيهِ فَصْلَانِ:

الأوَّلُ: فِي بَيَانِ الأصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ

الصِّنْفُ الأوَّلُ: الفَقِيرُ، وَهُو الَّذِي لَا شَيْءَ لَهُ، فَإِنْ كَانَ كَسُوبًا قَوِيًّا يَكْتَسِبُ مَا يُغْنِيهِ وَعِيَالَهُ، فَهُو غَنِيٌّ لَا تَحِلُ لَهُ الصَّدَقَةُ"؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: (لَا تَحِلُ الصَّدَقَةُ لِغَنِيٌ، وَلَا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ) (١)

"وَمَنْ يَسْأَلُ مِنَ الفُقَرَاءِ وَمَنْ لَا يَسْأَلُ سَوَاءٌ عَلَى الصَّحِيح"؛ لِأنَّ الاعْتِبَارَ بِالسَّبَبِ، وَهُو الحَاجَةُ. "الثَّانِي: المِسْكِينُ، وَهُو أَخَفُّ حَالًا مِنَ الفُقَرَاءِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ ﴿ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَدَأ بِالفُقَرَاءِ، (٢) وَالعَرَبُ لَا تَبْتَدِئُ إِلَّا بِالأَهَمِّ فَالأَهَمِّ؛ وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَعَوَّذَ مِنَ الفَقْرِ، (٣) وَسَأَلَ اللهَ المِسْأَلَةَ. "وَهُو: الَّذِي لَا يَفِي دَخْلُهُ بِخَرْجِهِ، فَقَدْ يَمْلِكُ الرَّجُلُ أَلْفَ دِرْهَمٍ وَهُو فَقِيرٌ"؛ لِكَثْرَةِ عِيَالِهِ وَحَاجَتِهِ. "وَقَدْ لَا يَمْلِكُ سِوَى فَأْسِ وَحَبْلِ وَهُو غَنِيٌّ"؛ لِوُقُوعِ آكْتِفَائِهِ بِهِ.

"قَالَ: وَالدُّويْرَةُ الَّتِي يَسْكُنُهَا، وَالثَّوْبُ الَّذِي يَسْتُرُهُ مُتَجَمِّلًا بِهِ، لَا يَسْلُبُهُ اسْمَ/ المَسْكَنَةِ"؛ لِأنَّهُ لَا يُعَدُّ بِهِ غَنِيًّا. "ثُمَّ يُعْطَى الفَقِيرُ وَالمِسْكِينُ مَا بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ كِفَايَةِ السَّنَةِ"؛ لِأنَّ الزَّكَاةَ تَتَكَرَّرُ كُلَّ سَنَةٍ ، وَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدَّخِرُ لِعِيَالِهِ قُوتَ سَنَةٍ. (٤) "وَلَا يَتَقَدَّرُ المَدْفُوعُ إِلَيْهِ بِمِقْدَارِ مُقَدَّرِ"، فَإِنَّ الاغْتِبَارَ

<sup>(</sup>١) سنن الترمذي ت شاكر (٣/ ٣٣) رقم (٦٥٢) عن عبد الله بن عمرو، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تحل الصدقة لغني، ولا لذي مرة سوي» وفي الباب عن أبي هريرة، وحبشي بن جنادة، وقبيصة بن مخارق.: «حديث عبد الله بن عمرو حديث حسن»، وقد روى شعبة، عن سعد بن إبراهيم هذا الحديث بمذا الإسناد ولم يرفعه، وقد روي في غير هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تحل المسألة لغني ولا لذي مرة سوي» وإذا كان الرجل قويا محتاجا ولم يكن عنده شيء، فتصدق عليه أجزأ عن المتصدق عند أهل العلم ووجه هذا الحديث عند بعض أهل العلم على المسألة "، [حكم الألباني] : صحيح، وسنن النسائي (٥/ ٩٩) رقم (٢٥٩٧) عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تحل الصدقة لغني، ولا لذي مرة سوي»، [حكم الألباني] صحيح، و سنن ابن ماجه (١/ ٥٨٩) رقم (١٨٣٩) عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تحل الصدقة لغني، ولا لذي مرة سوي»، [شرح محمد فؤاد عبد الباقي]، [ش (لا تحل الصدقة) أي سؤالها. وإلا فهي تحل للفقير وإن كان قويا صحيح الأعضاء إذا أعطاه أحد بلا سؤال. (المرة) الشدة. (سوى) صحيح الأعضاء]، [حكم الألباني] صحيح.

<sup>(</sup>٢)﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَنتُ لِلْفُـقَرَآءِ وَٱلْمَسَكِكِينِ وَٱلْمَحْمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلِّفَةِ فُلُوبُهُمْ وَفِي ٱلرِّيقَابِ وَٱلْغَدْرِمِينَ وَفِي سَجِيبِلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِّ فَرِيضَكَةُ مِنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَلِيثُهُ حَكِيثٌ ﴾ [سورة النوبة: ٦٠].

<sup>(</sup>٣) صحيح البحاري (٨/ ٨١) رقم (٦٣٧٧) عن عائشة رضي الله عنها، قالت: كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «اللهم إني أعوذ بك من فتنة النار وعذاب النار، وفتنة القبر وعذاب القبر، وشر فتنة الغني وشر فتنة الفقر، اللهم إني أعوذ بك من شر فتنة المسيح الدجال، اللهم اغسل قلبي بماء الثلج والبرد، ونق قلبي من الخطايا كما نقيت الثوب الأبيض من الدنس، وباعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب، اللهم إني أعوذ بك من الكسل، والمأثم والمغرم»، وصحيح مسلم (٤/ ٢٠٧٨) رقم (٥٨٩).

<sup>(</sup>٤) جامع بيان العلم وفضله (١/ ٧١٥) رقم (١٣٠٠) – وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخر مما أفاء الله عليه من صفاياه من فدك

بِالْحَاجَةِ وَالْكِفَايَةِ، وَهِيَ تَخْتَلِفُ بِاحْتِلَافِ النَّاسِ. "وَلَا يُطَالَبَانِ بِبَيِّنَةٍ عَلَى الحَاجَةِ، بَلْ يُقْبَلُ قَوْلُهُمَا"؛ لِأَنَّ إِقَامَةَ البَيِّنَةِ عَلَى ذَلِكَ مُتَعَذِّرٌ.

"الثَّالِثُ: العَامِلُونَ، وَهُم الَّذِينَ يَقُومُونَ بِجِبَايَةِ الزَّكَاةِ، دُونَ الخَلِيفَةِ وَالقَاضِي وَإِنْ كَانَ الأَمْرُ إلَيْهِمَا"؛ لِأَنَّ الحَلِيفَةَ وَالقَاضِي عَيْرُ قَائِمٍ بِمَا وَإِنْ كَانَ الأَمْرُ إلَيْهِمَا. "قَالَ: وَحَقُّ العَامِلِ أَجْرُ مِفْلِهِ، فَإِنْ نَقَصَ أَجْرُهُ عَنِ الثُّمُنِ، فَالفَاضِلُ مَقْسُومٌ عَلَى السُّهْمَانِ السَّبْعَةِ"؛ لِأَنَّهُ مالمِسْتَحِقُّونَ. "وَإِنْ كَانَ أَجْرُ مِغْلِهِ أَكْثَرَ، فَالزِّيَادَةُ لَهُ مِنَ السُّهْمَانِ السَّبْعَةِ؛ لِأَنَّهُ عَمِلَ فِيهَا" وَتَكَلَّفَ جَمْعَهَا لِأَجْلِهِمْ، فَتَكُونُ أَجْرَتُهُ مَعْلَا اللهِ عَلَيْ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنَ المُصَالِحِ. "وَأَعْوَانُهُ عَمِلَ فِيهَا" وَتَكَلَّفَ جَمْعَهَا لِأَجْلِهِمْ، فَتَكُونُ أَجْرَتُهُ عَمِلَ فِيهَا"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنَ المُصَالِحِ. "وَأَعْوَانُهُ وَعُرَفَاوُهُ يَسْتَحِقُونَ مَعَهُ"؛ يُرِيدُ: مَا يَسْتَحِقُونَ يَكُونُ مِنْ هَذَا السَّهْمِ الوَاحِدِ؛ لِأَنَّ العَمَلَ مِنْ جَمِيعِهِمْ عَمَل وَعُرَفَاوُهُ يَسْتَحِقُونَ مَعَهُ"، يُرِيدُ: مَا يَسْتَحِقُونَ يَكُونُ مِنْ هَذَا السَّهْمِ الوَاحِدِ؛ لِأَنَّ العَمَلَ مِنْ جَمِيعِهِمْ عَمَل وَاحِدٌ. "قَالَ: فَإِنْ تَوَلَّى الرَّجُلُ قَسَمَ زَكَاةِ نَفْسِهِ، فَلَا أَجْرَةَ لَهُ وَيُقْسَمُ الجَمِيعُ عَلَى سَبْعَةِ أَسْهُم، وَلَا يُتَعَدِّرُ إِقَامَةُ البَيِّنَةِ عَلَيْهِ.

"الرَّابِعُ: المُؤَلَّقَةُ، وَهُمْ فَرِيقَانِ: فَرِيقٌ كَانُوا كُفَّارًا يُتَأَلَّفُ قُلُوبُهُمْ"؛ لِيَرْغَبُوا فِي الإسْلَام، أَوْ لِيَكُفُّوا شَرَّهُمْ عَنِ المِسْلِمِينَ. "فَإِنْ رَأَى الإِمَامُ الصَّوَابَ فِي أَنْ يُعْطِيهُمْ شَيْئًا، فَلَا يُعْطِيهِمْ إلَّا مِنْ سَهْمِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ/"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ مَصَالِح الإِسْلَام، وَالكَافِرُ لَا حَقَّ لَهُ فِي الزَّكَاةِ.

"وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ إِنَّهُ شَرِيفٌ مُطَاعٌ فِي قَوْمِهِ إِلَّا بِالْبَيِّنَةِ"؛ لِأنَّهَا غَيْرُ مُتَعَذَّرَةٍ فِيهِ.

"وَالأَوْلَى حِرْمَانُهُمْ، هَذَا أَصَحُ القَوْلَيْنِ"؛ لِأَنَّ عُمَرَ ﴿ مَهُمْ، وَقَالَ: "إِنَّا لَا نُعْطِي عَلَى الإسْلَامِ
شَيْئًا، فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ، وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ". (١)

"وَأَمَّا الْمُؤَلَّفَةُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ"، وهُمُ الَّذِينَ يُعْطَوْنَ لِتَقْوَى نِيَّاتُهُمْ فِي الإسْلَامِ، أَوْ لِيُقَاتِلُوا مَنْ بِإِزَائِهِمِ مِنَ الكُفَّارِ، أَوْ لِيَنْظُر إِلَيْهِمْ نُظْرَاؤُهُمْ فَيَرْغَبُوا فِي الإسْلَامِ. "فَهَلْ يُعْطَوْنَ؟ فَعَلَى قَوْلَيْنِ أَيْضًا، أَصَحُّهُمَا:

وغيرها قوت سنة لنفسه وعياله ويجعل الباقي في الكراع والسلاح في سبيل الله وهذه آثار مشهورة كرهت سياقها بأسانيدها خشية التطويل ".

<sup>(</sup>۱) البدر المنير (۷/ ٣٩٩ - ٤٠٠)، الأثر الثالث: «أن مشركا جاء إلى عمر رضي الله عنه يلتمس مالا، فلم يعطه، وقال: من شاء فليؤمن، ومن شاء فليكفر»، وهذا الأثر ذكره الرافعي تبعا للغزالي، فإنه أورده في «وسيطه» بلفظ: «إنا لا نعطي على الإسلام شيئا؛ فمن شاء فليؤمن، ومن شاء فليكفر»، وكذا ذكره القاضي حسين، وعبارة بعضهم: أن عمر قال: «إن الله أعز الإسلام وأهله، إنا لا نعطي على الإسلام شيئا» إلى آخره، وذكره صاحب «المهذب» بلفظ «إنا لا نعطي على الإسلام شيئا، فمن شاء فليؤمن، ومن شاء فليكفر»، ولم يعزه المنذري في «تخريجه لأحاديثه» وعزاه النووي إلى البيهقي، (قلت) وهذا لم أره في «معرفته» له وإنما في «السنن»: «أن عمر قال للأقرع وعيينة: إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يتألفكما والإسلام يومئذ ذليل، وإن الله قد أعز الإسلام، فاذهبا فاجهدا، كما لا أرعى الله عليكما أن رعيتما».

ألَّا يُعْطَوْا إلَّا أَنْ يَقْتَضِيَهُ رَأْيُ الإِمَامِ بِالاجْتِهَادِ"؛ لِأَنَّ الله تَعَالَى أَعَزَّ الإسْلامَ، فَأُغْنِيَ عَنِ التَّالُّفِ بِالمالِ. "قَالَ: ثُمَّ مِنْ أَيْنَ يُعْطَوْنَ؟ فَعَلَى ثَلَاثَةِ أَقَاوِيلَ: أَحَدُهُمَا: مِنْ سَهْم المُؤَلَّفَةِ"، كَمَا فِي الآيَةِ.

"وَالثَّانِي: مِنْ سَهْمِ سَبِيلِ اللهِ في الصَّدَقَاتِ"؛ لِأنَّهُمْ غُزَاةٌ. "وَالثَّالِثُ: مِنْ سَهْمِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ"؛ لِأَنَّهَا مِنَ المِصَالِحِ. "فَإِن ادَّعَى هَوُلَاءِ شَرَفًا فِي قَوْمِهِمْ، لَمْ يُقْبَلْ إِلَّا بِالبَيِّنَةِ"، كَمَا فِي الأُولَى. "فَإِنْ أَخْبَرَ أَنَّ قَلْبُهُ غَيْرُ مُطْمَئِنٌ بِالإِيمَانِ، فَقَوْلُهُ مَقْبُولٌ"؛ إذْ لَا طَرِيقَ إِلَيْهِ إِلَّا قَوْلُهُ.

"الخامِسُ: المُكَاتَبُونَ، وَيُدْفَعُ سَهُمُ المُكَاتَبِ بِإِذْنِهِ إِلَى سَيِّدِهِ"؛ لِيَكُونَ مَعَ الإعْطَاءِ مَصْرُوفًا إِلَى الدَّيْنِ، وَهَذَا مُسْتَحَبُّ. "وَلَوْ دُفِعَ إِلَى المُكَاتَبِ، كَانَ جَائِزًا"؛ لِأَنَّهُ المِسْتَجِقُّ. "وَلَا يُدْفَعُ إِلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ مَالِ كِتَابَتِهِ"؛ لِأَنَّهُ المَّدُرُ المُحْتَاجُ إِلَيْهِ. "وَإِنْ عَجَزَ، وَجَبَ أَنْ يَرُدُّ مَا قَبَضَ"؛ لِأَنَّهُ إِنَّهُ إِنَّهُ لِيَتَوَصَّلَ بِهِ مَالِ كِتَابَتِهِ"؛ لِأَنَّهُ القَدْرُ المُحْتَاجُ إِلَيْهِ. "وَإِنْ عَجَزَ، وَجَبَ أَنْ يَرُدُّ مَا قَبَضَ"؛ لِأَنَّهُ إِنَّهُ إِنَّهُ إِلَيْهِ لِيَتَوَصَّلَ بِهِ إِلَى الْمِنْقِ، وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ إِلَّا بِالبَيِّنَةِ"؛ لِأَنَّ الأصْلَ عَدَمُ الكِتَابَةِ، وَإِقَامَةُ البَيِّنَةِ عَلَيْهَا إِلَى الْمَيْنَةِ عَلَيْهِ فِي كِتَابَتِهِ/"؛ لِأَنَّ الأَصْلَ عَدَمُ الكِتَابَةِ، وَإِقَامَةُ البَيِّنَةِ عَلَيْها مُنْ الْمُعْلَ عَدَمُ الكِتَابَةِ، وَإِقَامَةُ البَيِّنَةِ عَلَيْها مُنْ الأَعْلَ عَدَمُ الكِتَابَةِ، وَإِقَامَةُ البَيِّنَةِ عَلَيْها مُنْ الْمُعَلِّ عَدْهُ مَا يَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَمْ. "وَلَا يُبْعَلَأُ مِنْ مُعْ إِلَى مُكَاتِبِ نَفْسِهِ فِي كِتَابَتِهِ/"؛ لِأَنَّ الآيَةَ تَقْتَضِي الدَّفْعُ إِلَى الرِّقَابِ، وَالصَّرْفَ فِي سَعْمَ الرَّقَابِ عِتْقَ"؛ بِأَنْ يُشْتَرَى مِنْهُ عَبْدٌ وَيُبْتَدَأً عِتْقُهُ؛ لِأَنَّ الآيَةَ تَقْتَضِي الدَّفْعَ إِلَى الرَّقَابِ، وَالصَّرْفَ فِي غَنْهُ إِلَى مَالِكِهَا.

"السَّادِسُ: الغَارِمُونَ، وَهُم فَرِيقَانِ: فَرِيقٌ فُقَرَاءُ اسْتَقْرَضُوا فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ، فَإِنْ كَانَ فِي مَعْصِيَةٍ ثُمَّ تَابُوا، جَازَ الصَّرْفُ إلَيْهِمْ عَلَى أَحَدِ الوَجْهَيْنِ"؛ نَظَرًا إِلَى الحَالِ. "قَالَ: وَفَرِيقٌ أَغْنِيَاءُ، وَهُم الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الحَمَالَةَ لِتَسْكِينِ فِتْنَةٍ، فَيَجُوزُ وَضْعُ الفَرْضِ فِيهِمْ"، وَإِثَمَا يَجُوزُ ذَلِكَ مَعَ الغَنِيِّ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْ: (لَا يَحْمِلُونَ الحَمَالَةَ لِتَسْكِينِ فِتْنَةٍ، فَيَجُوزُ وَضْعُ الفَرْضِ فِيهِمْ"، وَإِثَمَا يَجُوزُ ذَلِكَ مَعَ الغَنِيِّ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْ: (لَا يَحْمِلُونَ الحَمَالَةَ لِتَسْكِينِ فِتْنَةٍ، فَيَجُوزُ وَضْعُ الفَرْضِ فِيهِمْ"، وَإِثَمَا يَجُوزُ ذَلِكَ مَعَ الغَنِيِّ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْ: (لَا يَحْمَالَةَ لِعَنْ إِلَّا لِحَمْالَةَ لِعَامِلٍ عَلَيْهَا، أَوْ لِعَامِلٍ عَلَيْهَا، أَوْ لِعَامِمٍ عَلَيْهَا، أَوْ لِعَارِمِ، أَوْ لِرَجُلٍ اشْتَرَاهَا بَمَالِهِ، أَوْ لِعَامِلٍ عَلَيْهَا، أَوْ لِعَارِمٍ، أَوْ لِرَجُلٍ اشْتَرَاهَا بَمَالِهِ، أَوْ لِعَامِلٍ عَلَيْهَا، أَوْ لِعَارِمٍ، أَوْ لِرَجُلٍ الشَتَرَاهَا بَمَالِهِ، أَوْ لِعَامِلٍ عَلَيْهَا، أَوْ لِعَارِمٍ، أَوْ لِرَجُلٍ الشَتَرَاهَا بَمَالِهِ، أَوْ لِعَامِلِ عَلَيْهَا، أَوْ لِعَارِمٍ، أَوْ لِرَجُلٍ الشَتَرَاهَا بَمَالِهِ، أَوْ لِعَامِلٍ عَلَيْهَا، أَوْ لِعَامِلٍ عَلَيْهَا، أَوْ لِعَامِلُ عَلَى الْمَعْرَاهُ فَي لِعَامِلُ عَلَى الْمُسْكِينُ إِلَيْهِي. (١) "قَالَ: وَلَا يُقْرَلُ لَكُ مَا فِي المِكَاتَبِ.

"السَّابِعُ: سَهْمُ سَبِيلِ اللهِ، فَلِلْعُزَاةِ الَّذِينَ هُمْ فِي دِيوَانِ الصَّدَقَاتِ لَا فِي دِيوَانِ الفَيْءِ وَالغَنِيمَةِ، وَالسَّابِعُ: سَهْمُ سَبِيلِ اللهِ، فَلِلْعُزَاةِ اللَّذِينَ هُمْ فِي دِيوَانِ الصَّدَقَاتِ لَا فَيُ السَّهُمِ سَعَةً، أُعْطُوا الخَيْلَ فَيُصْرَفُ إِلَيْهِمْ وَإِنْ كَانُوا أَغْنِيَاءً"؛ لِلحَبَرِ المِنْدُورِ. (٢) "قَالَ: وَإِنْ كَانَ فِي السَّهْمِ سَعَةً، أُعْطُوا الخَيْلَ

۱۹٤/ ب

<sup>(</sup>۱) سنن أبي داود (۲/ ۱۱۹) رقم (۱۲۳۰) "عن عطاء بن يسار، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة: لغاز في سبيل الله، أو لعامل عليها، أو لغارم، أو لرجل اشتراها بماله، أو لرجل كان له جار مسكين فتصدق على المسكين، فأهداها المسكين للغني "، [حكم الألباني] : صحيح لغيره، والمستدرك على الصحيحين للحاكم (۱/ ٥٦٦) رقم (١٤٨٠) عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة: لغاز في سبيل الله، أو لعامل عليها، أو لغارم، أو لرجل كان له جار مسكين فتصدق على المسكين فأهدى المسكين الغني" «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه لإرسال مالك بن أنس إياه عن زيد بن أسلم.

<sup>(</sup>٢) "لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة: لغاز في سبيل الله، أو لعامل عليها، أو لغارم، أو لرجل كان له جار مسكين فتصدق على المسكين فأهدى المسكين الغني".

### (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدٍ بنِ يونسَ بنِ محمدٍ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِيِّ الشَّافِعِيِّ '

مَعَ النَّفَقَةِ"؛ لِأَنَّهُ إِعَانَةٌ عَلَى الغَرْوِ. "وَمُحَالٌ طَلَبُ البَيِّنَةِ"؛ لِأَنَّهُمْ يَأْخُذُوا لِيَشْخَصُوا، وَلَا يُعْطَوْنَ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا أَشْخَصُوا. "وَلَكِنْ إِنْ لَمْ يَحْرُجُوا اسْتَرَدَّ".

"الشَّامِنُ: ابْنُ السَّبِيلِ، وَهُو فِي كُلِّ بَلْدَةٍ مَنْ يَسْكُنُهَا فَيُنْشِئُ عَنْهَا سَفَرًا"، وَلَيسَ المَادُ بِهِ المِحْتَازُ بِهَ الْمِحْتَازُ ابْنُ السَّفِرِ، لَا لِمَا تَقَدَّمَ مِن اجْتِيَازِهِ، فَهُو وَمَنْ يُنْشِئُ السَّفَرَ سَوَاءٌ. "وَمُحَالٌ طَلَبُ البَيِّنَةِ مِنْهُ أَيْضًا كَمَا فِي الْعَازِي"؛ فَإِنَّهُ يَأْخُذُ لِيَشْخَصَ فِي المِسْتَقْبَلِ، فَهُو السَّفَرَ سَوَاءٌ. "وَمُحَالٌ طَلَبُ البَيِّنَةِ مِنْهُ أَيْضًا كَمَا فِي الْعَازِي"؛ فَإِنَّهُ يَأْخُذُ لِيَشْخَصَ فِي المِسْتَقْبَلِ، فَهُو وَالسَّفَرَ سَوَاءٌ. "وَمُحَالٌ طَلَبُ البَيِّنَةِ مِنْهُ أَيْضًا كَمَا فِي الْعَازِي"؛ فَإِنَّهُ يَأْخُدُ لِيَشْخَصَ فِي المِسْتَقْبَلِ، فَهُو وَاللَّهُ وَالْعَازِي "وَالْمَرْكُوبَ إِنْ كَانَ غَيرَ قَوِيٍّ"؛ لِأَنَّهُ يَخْتَاجُ إِلَى جَمِيعِ وَالْعَازِي سَوَاءٌ. "قَالَ: ثُمَّ يُعْطَى نَفَقَةً ذِهَابِهِ وَإِيَابِهِ، وَالْمَرْكُوبَ إِنْ كَانَ غَيرَ قَوِيٍّ"؛ لِأَنَّهُ يَخْتَاجُ إِلَى جَمِيعِ ذَلِكَ.

٤ ለ ٤

#### الْفَصْلُ الثَّانِي: فِي أَحْكَامِ عَامَّةٍ

#### "وَهِيَ سِتَّةً:

الأوَّلُ: أنَّ الأَمْوَالَ قِسْمَانِ: ظَاهِرَةٌ وَبَاطِنَةٌ، أمَّا البَاطِنَةُ: فَالتِّجَارَاتُ، وَالدَّهَبُ، وَالفِصَّةُ، وَلَارْبَابِهَا تَوَلِّي صَرْفَهَا إلَى المُسْتَحِقِّينَ بِأَنْفُسِهِمْ"؛ لِوُجُودِ الخِطَابِ فِي حَقِّهِمْ، وَهُو قَوْلُهُ تَعَالَى: وَلِأَرْبَابِهَا تَوَلِّي صَرْفَهَا إلَى المُسْتَحِقِّينَ بِأَنْفُسِهِمْ"؛ لِوُجُودِ الخِطَابِ فِي حَقِّهِمْ، وَهُو قَوْلُهُ تَعَالَى: وَلِأَرْبَابِهَا تَوَلِّي صَرْفَهَا إلَى المُسْتَحِقِّينَ بِأَنْفُسِهِمْ"؛ لِوُجُودِ الخِطَابِ فِي حَقِّهِمْ، وَهُو قَوْلُهُ تَعَالَى: وَالظَّهِرَةُ كَالمَوَاشِي، وَالزُّرُوعِ، وَلَيْ النَّاصِّ. "قَالَ: وَالظَّهِرَةُ كَالمَوَاشِي، وَالزُّرُوعِ، وَالنَّمَارِ، وَالمَعَادِنِ، وَفِيهَا قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الوَاجِبَ صَرْفُهَا إِلَى الوُلَاقِ، وَبِهِ قَالَ أَهْلُ العِرَاقِ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَلِمِ مَا مَدَقَةً ﴾ (٢)، وَالغَالِبُ أَنَّ اسْمَ الصَّدَقَةِ لِلأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ.

"وَالْقَوْلُ الثَّانِي: لِأَرْبَابِ الأَمْوَالِ مُبَاشَرَةِ أَذَائِهَا"، كَمَا فِي الأَمْوَالِ البَاطِنَةِ. "وَالأَوْلَى دَفْعُهَا إِلَى الوَالِي العَادِلِ"؛ لِأَنَّهُ إِذَا دَفَعَ إِلَيْهِ سَقَطَ الفَرضُ عَنْهُ بِيَقِينٍ، وَإِذَا فَرَقَ بِنَفْسِهِ يَحْتَاجُ إِلَى الاجْتِهَادِ، وَفِيهِ الوَالِي العَادِلِ"؛ لِأَنَّهُ إِذَا دَفَعَ إِلَيْهِ سَقَطَ الفَرضُ عَنْهُ بِيَقِينٍ، وَإِذَا فَرَقَ بِنَفْسِهِ عَلَى الجَمَالُ الخَطَأ. "وَمَنْ وَجَدَ رِكَازًا، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَمْنَعَ الوَاجِبَ، وَهُو الخُمُسَ، فَلْيَقْسِمْهُ بِنَفْسِهِ عَلَى الْجَمَالُ الزَّكَاةِ، وَإِنْ دَفَعَ إِلَى الإَمَامِ، فَلَا بَأْسَ"، كَمَا في سَائِر الزَّكَوَاتِ.

"الثّانِي: شَرْطُ آخِذِ الصَّدَقَةِ أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا حُرًّا، وَلَا يَكُونُ هَاشِمِيًّا"؛ أمَّا الإسْلَامُ، فَلِقَوْلِهِ ﷺ: أَمُّرْتُ أَنْ آخُذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَائِكُمْ وَأَرُدَّهَا فِي/ فُقَرَائِكُمْ). (٣) وَأَمَّا الحُرِّيَّةُ؛ فَلِأَنَّ العَبْدَ نَفَقَتُهُ عَلَى السَّيِّدِ، (أُمِرْتُ أَنْ آخُذَ الصَّدَقَةَ عَلَى السَّيِّدِ، فَهُو غَيْرُ مُحْتَاجٍ إلَيْهَا، وَأَمَّا قَوْلُهُ: "وَلَا يَكُونُ هَاشِمِيًّا"؛ فَلِأَنَّ صَدَقَةَ الفَرْضِ كَانَتْ مُحَرَّمَةً عَلَى النَّبِيِّ ﷺ: وَعَلَى هَذَا الشِّعْبِ؛ وَهُمْ بَنُو هَاشِم، وَبَنُو المِطَّلِبِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: (إنَّا أَهْلُ بَيْتٍ لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ)؛ (١٤)

۱۹۵/ ب

<sup>(</sup>١) النور: ٥٦.

<sup>(</sup>٢) التوبة: ١٠٣.

<sup>(</sup>٣) صحيح البخاري (٢/ ١٢٨) رقم (١٤٩٦) عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن: «إنك ستأتي قوما أهل كتاب، فإذا حتتهم، فادعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، فإن هم أطاعوا لك بذلك، فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لك بذلك، فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم، فإن هم أطاعوا لك بذلك، فإياك وكرائم أموالهم واتق دعوة المظلوم، فإنه ليس بينه وبين الله حجاب»، وصحيح مسلم (١/ ٥٠) رقم (١٩).

<sup>(</sup>٤) مسند أحمد ط الرسالة (٢٤/ ٤٧٨) رقم (١٥٧٠٨) عن عطاء بن السائب قال: أتيت أم كلثوم ابنة علي بشيء من الصدقة فردتما وقالت: حدثني مولى النبي صلى الله عليه وسلم، يقال له: مهران، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " إنا آل محمد لا تحل لنا الصدقة " ومولى القوم منهم، قال المحققون: حديث صحيح بشواهده، وهذا إسناد حسن، جا في خلاصة البدر المنير (٢/ ١٦٦) رقم (١٨٥٩) – حديث: "إنا أهل البيت لا تحل لنا الصدقة". متفق عليه من رواية أبي هريرة بحذف أهل البيت.

يَعْنِي: صَدَقَةَ الفَرْضِ، وَصَدَقَةُ التَّطُوعِ مَا كَانَتْ مُحَرَّمَةً عَلَى أَهْلِ الشِّعْبِ، وَكَانَ ﷺ يَتَنَرَّهُ عَنْهَا، (١) فَيَحْتَمِلُ التَّحْدِيمَ وَيَحْتَمِلُ الكَرَاهِيَةَ. "قَالَ: فَإِنْ كَانَ صَغِيرًا أَوْ مَجْنُونًا جَازَ، وَلَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى قَيِّمِهِ"؛ لِأَنَّهُ النَّائِبُ عَنْهُ. "وَلَا يُجْزِىءُ صَرْفُ الفَرْضِ إِلَى كَفَنِ المَيِّتِ أَوْ بِنَاءِ مَسْجِدٍ وَمَا أَشْبَهَهُ"؛ لِأَنَّهُ مَالُ لَانَّهُ مَالَّ النَّهُ عَنْهُ العَامِلِ إِلَى هَاشِمِي أَيْضًا"، مُسْتَحَقِّ لِجَمَاعَةٍ مَخْصُوصِينَ، فَلَا يُصْرَفُ إِلَّا إِلَيْهِمْ. "قَالَ: وَلَا يُدْفَعُ سَهُمُ العَامِلِ إِلَى هَاشِمِي أَيْضًا"، مُسْتَحَقِّ لِجَمَاعَةٍ عَضُوصِينَ، فَلَا يُصْرَفُ إِلَّا إِلَيْهِمْ. "قَالَ: وَلَا يَكُونَ عَامِلًا بِعُمَالَةٍ؛ لِمَا رُويَ أَنَّ الفَصْلَ بْنَ يُرِيدُ: أَنَّ كُلَّ قُرَشِيٍّ لَا يَجِلُّ لَهُ أَخْذُ الصَّدَقَةِ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَامِلًا بِعُمَالَةٍ؛ لِمَا رُويَ أَنَّ الفَصْلَ بْنَ العَبَالَ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَنْ يُولِيّهُ العِمَالَة عَلَى الصَّدَقَةِ، فَلَمْ يُولِيّهُ، وَقَالَ: (أَلْيُسَ فِي خُمْسِ الحُمُسِ مَا لَعَبَاسٍ سَأَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَنْ يُولِيّهُ العِمَالَة عَلَى الصَّدَقَةِ، فَلَمْ يُولِّيَهُ، وَقَالَ: (أَلْيُسَ فِي خُمْسِ الحُمُسِ مَا يُغْنِيكُمْ عَنْ أُوسَاخِ النَّاسِ). (٢) "قَالَ: وَلَا إِلَى كَافِرٍ وَعَبْدٍ"؛ لِأَنَّ الكَافِرَ لَيسَ مِنْ أَهْلِ الرَّكَاةِ، وَالعَبْدُ نَفَقَتُهُ عَلَى السَّيِّذِ، كُمَا تَقَدَّمَ. "قَالَ: فَإِنْ بَانَ أَنَّ القَابِضَ لَمْ يَكُنْ مُسْتَحِقًا، فَفِي وُجُوبِ الإِعَادَةِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا يَجِبُ، وَهُو مَذْهَبُ أَهْلِ العِرَاقِ"؛ لِأَنَّهُ صُرِفَ إِلَى مَنْ ظَاهِرُهُ الاسْتِحْقَاقُ، وَالوَقُوفُ عَلَى البَوَاطِن مِمَّا يُتَعَذَّرُ/.

"وَالنَّانِي: يَجِبُ؛ لِأَنَّهُ وَضَعَهَا فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا"؛ فَهُو كَمَنْ دَفَعَ الدَّيْنَ غَلَطًا إِلَى غَيْرِ مَنْ لَهُ الدَّيْنُ. "وَإِنْ أَخْطَأ الإِمَامُ، أَجْزَأَتْهُ"، بِأَنْ دَفَعَ الإِمَامُ إِلَى مَنْ ظَنَّهُ مُسْتَحِقًا، فَبَانَ أَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَحِقًا؛ لِأَنَّ الفَرضَ تَوْلِمُامُ الْمَامُ، وَالإِمَامُ نَائِبٌ عَنِ الفُقَرَاءِ، أَمِينٌ لَمْ يُوجَدْ مِنْهُ تَفْرِيطٌ، فَلَا يَلْزَمُهُ قَدْ سَقَطَ عَنْ رَبِّ المَالِ بِدَفْعِهِ إِلَى الإِمَامِ، وَالإِمَامُ نَائِبٌ عَنِ الفُقَرَاءِ، أَمِينٌ لَمْ يُوجَدْ مِنْهُ تَفْرِيطٌ، فَلَا يَلْزَمُهُ

<sup>(</sup>١) صحيح البخاري (٣/ ١٢٥) رقم (٢٤٣١) عن أنس رضي الله عنه، قال: مر النبي صلى الله عليه وسلم بتمرة في الطريق، قال: «لولا أيي أخاف أن تكون من الصدقة لأكلتها»، وصحيح مسلم (٢/ ٧٥٢) رقم (١٠٧١).

<sup>(</sup>٢) صحيح مسلم (٢/ ٧٥٧) رقم (٢٠٧١) حدثني عبد الله بن محمد بن أسماء الضبعي، حدثنا جويرية، عن مالك، عن الزهري، أن عبد الله بن عبد الله بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، حدثه أن عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث، حدثه قال: اجتمع ربيعة بن الحارث، والله بن عبد المطلب، فقالا: والله، لو بعثنا هذين الفلامين – قالا لمي وللفضل بن عباس – إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فكلماه، فأمرهما على هذه الصدقات، فأديا ما يؤدي الناس، وأصابا عما يصيب الناس، قال فبينما هما في ذلك حاء علي بن أبي طالب، فوقف عليهما، فذكرا له ذلك، فقال علي بن أبي طالب: لا تفعلا، فوالله، ما هو بفاعل، فانتحاه ربيعة بن الحارث فقال: والله، ما تصنع هذا إلا نفاسة منك علينا، فوالله، لقد نلت صهر رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر سبقناه إلى الحجرة، فقمنا عندها، حتى جاء فأخذ فانطلقا، واضطحع علي، قال: فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر سبقناه إلى الحجرة، فقمنا عندها، حتى جاء فأخذ بآذاننا، ثم قال: «أحرجا ما تصرران» ثم دخل ودخلنا عليه، وهو يومئذ عند زينب بنت حجش، قال: فتواكلنا الكلام، ثم تكلم أحدنا فقال: يا رسول الله، أنت أبر الناس وأوصل الناس، وقد بلغنا النكاح، فجئنا لتؤمرنا على بعض هذه الصدقات، فؤوي إليك كما يؤدي الناس، ونصيب كما يصيبون، قال: فسكت طويلا حتى أردنا أن نكلمه، قال: وجعلت زينب تلمع علينا من وراء الحجاب أن لا تكلماه، قال: «إن الصدقة لا تنبغي لآل محمد إنما هي أوساخ الناس، ادعوا لي محمية – وكان على الخمس – ونوفل بن تكلماه، قال: «أن العلم ابنتك» – لي – فأنكحني وقال لمحمية: «أصدق عنهما من الخمس كذا، وكذا» قال الزهري: ولم يسمه الحارث: «أنكح هذا الغلام ابنتك» – لي – فأنكحني وقال لحمية: «أصدق عنهما من الخمس كذا، وكذا» قال الزهري: ولم يسمه شيئا".

شَيْءٌ، كمَا لَوْ تَلَفَ المِالُ فِي يَدِ الوَكِيلِ.

"الثَّالِثُ: لا تُنْقَلُ الصَّدَقَةُ إِلَى مِسْكِينِ بَلْدَةٍ أُخْرَى عَلَى أَظْهَرِ القَوْلَيْنِ"؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ عِلَى قَالَ لِمُعَاذٍ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى اليَمَنِ: (أَعْلِمْهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرَدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ)، (١) خص عِمَا فُقَرَاءَهُمْ، وَلِأَنَّ أَعْيُنَ الفُقَرَاءِ بِالبَلَدِ مُمُتَدَّةٌ إِلَى المِالِ، وفي نَقْلِهِ عَنْهُمْ إضْرَارٌ بِهِمْ، فَلَا يَجُوزُ. "وَالْقَرَابَاتُ أَوْلَى مِنَ الْأَجَانِبِ"؛ لِأَنَّهَا صَدَقَةٌ وَصِلَةٌ. "إلَّا أَنْ يَقْتَرِبَ دَارُ الْأَجَانِبِ، وَيَتَبَاعَدَ دَارُ الْأَقَارِبِ إلَى مَسَافَةِ القَصْر، فَالجِوَارُ أُوْلَى"؛ لِأَنَّ الأَقَارِبَ هَهُنَا كَأَهْل بَلَدٍ آخَرَ.

"وَإِنْ كَانَا جَمِيعًا عَلَى مَا دُونَ مَسَافَةِ القَصْرِ، فَالنَّسَبُ أَوْلَى"؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

"الرَّابِعُ: يَجِبُ تَعْدِيلُ السِّهَامِ فِي ابْتِدَاءِ القَسْمِ بِثَمَانِيَةِ أَسْهُم مُتَسَاوِيَةٍ"؛ لِأنَّ اللهَ تَعَالَى سَوَّى بَيْنَهُمْ بِوَاوِ التَّشْرِيكِ. "وَلَا يَجُوزُ تَفَاضُلُ السِّهَامِ، وَلَكِنْ إِذَا فُرِّقَ سَهْمُ المَسَاكِين عَلَيْهِمْ، جَازَ أَنْ يُعْطَى بَعْضُهُمْ أَقَلَّ وَبَعْضُهُمْ أَكْثَرَ، وَكَذَلِكَ كُلُّ صِنْفٍ/"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِلَى اجْتِهَادِهِ، وَيَغْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ

"وَالْأَقَلُّ مِنْ كُلِّ صِنْفِ ثَلَاثَةٌ"؛ إذْ هِيَ أَقَلُ الجَمْع، وَقَدْ ذُكِرُوا بِلَفْظِ الجَمْع. "قَالَ: إلَّا ألَّا يُوجَدَ الثَّلَاثَةُ"، فَيُصْرَفُ مَا بَقِيَ حِينَئِذٍ إِلَى مَن يُوجَدُ فِي وَجْهٍ، وَيُنْقَلُ إِلَى البَلَدِ الآخرِ فِي وَجْهٍ، وَهَذَا كَمَا لَوْ عُدِمَ فِي بَلَدِهِ بَعْضُ الأصْنَافِ دُونَ البَعْضِ. "قَالَ: وَلَا يُدْفَعُ إِلَى شَخْص وَاحِدٍ بِعِلَّتَيْن مِنْ سَهْمَيْن"؟ لِأَنَّ عَدَدَ الأصْنَافِ مَقْصُودٌ، فَلَا يُقَامَ شَخْصٌ وَاحِدٌ مَقَامَ شَخْصَيْنِ.

"وَإِنْ وُجِدَ بَعْضُ الأَصْنَافِ وَلَمْ يُوجَدْ آخَرُونَ، قُسِّمَ نَصِيبُ المَفْقُودِينَ عَلَى المَوْجُودِينَ"، وَلا يُنقَلُ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ عَلَى الأصَحِّ؛ لِأنَّ اعْتِبَارَ الصِّفَةِ أُولَى مِن اعْتِبَارِ المِكَانِ؛ إذْ تُبَتَ اسْتِحْقَاقُ الأصْنَافِ بِنَصِّ الكِتَابِ، وَاعْتِبَارُ البَلَدِ بِخَبَرِ الوَاحِدِ، فَهُو مُحْتَهِدٌ فِيهِ.

"الْحَامِسُ: إِذَا اسْتَغْنَى فَرِيقٌ وَفَضَلَ شَيْءٌ، رُدَّ عَلَى سَائِرِ الْأَصْنَافِ"؛ لِأنَّهُم المِسْتَحِقُّونَ لِهَذَا المَالِ دُونَ غَيْرِهِمْ. "وَإِن اسْتَغْرَقُوا سَهْمَهُمْ وَبَقِيَتْ حَاجَتُهُمْ، فَمِنْ سَهْمِ رَسُولِ اللهِ ﷺ تَمَامُ كِفَايَتِهِمْ، وَلَا يَجُوزُ تَضْيِيعُ مُسْلِمٍ".

"السَّادِسُ: الْمَيْسَمُ، سُنَّةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَيُوسَمُ أَفْخَاذُ إِبِلِ الصَّدَقَةِ، (٢) فَيُكْتَبُ عَلَيْهَا لِلَّهِ،

<sup>(</sup>١) صحيح البخاري (٢/ ٢٠٤) رقم (١٣٩٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذا رضي الله عنه إلى اليمن، فقال: «ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، فإن هم أطاعوا لذلك، فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لذلك، فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم»، وصحيح مسلم (١/ ٥٠) رقم (١٩).

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (٢/ ١٣٠) رقم (١٥٠٢) - حدثنا إبراهيم بن المنذر، حدثنا الوليد، حدثنا أبو عمرو الأوزاعي، حدثني إسحاق بن

وَعَلَى أَفْخَاذِ إبِلِ الْجِزْيَةِ صِغَار لِيَتَمَيَّزَ الجِنْسُ عَنِ الجِنْسِ"، وَاللهُ أَعْلَمُ.

رُزِقَ الفَرَاغُ مِنْ جَمْعِهِ وَنَسْخِهِ الفَقِيرُ إِلَى رَحْمَةِ اللهِ تَعَالَى أَبُو الفَضَائِلِ أَحْمَد بْنُ مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ بْنُ مَنَعَةَ بْنُ مُولِكٍ بْنُ مُحَمَّدٍ، الفَقِيهُ الموصِلِيُّ / فِي الثَّامِنِ مِنَ المُحَرَّمِ سَنَةَ خمس وثلاثين وستمائة غَفَرَ اللهُ لِمَنْ نَظَرَ اللهُ وَيَعْمَ الوَكِيلُ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّيِّبِينَ اللهُ وَيَعْمَ الوَكِيلُ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ.

الثَّانِي: كِتَابُ النِّكَاح

عبد الله بن أبي طلحة، حدثني أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: «غدوت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعبد الله بن أبي طلحة، ليحنكه، فوافيته في يده الميسم يسم إبل الصدقة»، وصحيح مسلم (٣/ ١٦٧٤) رقم (٢١١٩) عن أنس بن مالك، قال: «رأيت في يد رسول الله صلى الله عليه وسلم الميسم وهو يسم إبل الصدقة».

**.** . .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ كِتَابُ النِّكَاحِ

النَّكَاحُ عِبَارَةٌ عَن الوطء وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى: الْعَقْد؛ بِقَوْلِه ﷺ (كُلُّ نِكَاحٍ لَا يَحْضُرُهُ أَرْبَعَةٌ

1/4

فَهُوَ سِفَاحٌ)، (١) أَرَادَ بِهِ: العَقْدَ، وَقَدْ يُطْلَقُ بِإِزَاءِ الضمَ وَالاجْتِمَاعِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

أَيُّهَا المُنْكِحُ الثُّرِيَّا سُهَيْلًا عَمْرُكَ اللَّهَ، كَيْفَ يَجْتَمِعَانِ

"قَالَ: وَهُوَ سُنَّةٌ لِمِنْ تَاقَتْ نَفْسُهُ؛ لِقَوْلِه ﴿ إِنَّا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُم الْبَاءَةَ فَلْيَة وَهُوَ سُنَّةٌ لِمِنْ تَاقَتْ نَفْسُهُ؛ لِقَوْلِه ﴿ أَنَهُ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ). (٢) وَمَنْ لَا يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ). (٢) وَمَنْ لَا يَتَخَلَّى لِلْعَبَادَة"، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَة ﴿ )؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُهُ بِسَبِبِهَا حُقُوقٌ تَشْعَلُهُ لَا يَتَخَلَّى لِلْعِبَادَة"، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَة ﴿ )؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُهُ بِسَبِبِهَا حُقُوقٌ تَشْعَلُهُ عَنِ الْعِبَادَةِ.

"وَالنَّظَرُ فِي أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: فِي الْمُقَدِّمَاتِ

وَهِيَ أَرْبَعَةً:

الْأُولَى: خَصَائِصُ رَسُولِ اللَّهِ اللَّهِ فِي النِّكَاحِ، وَهِيَ قِسْمَانِ:

أَحَدُهُمَا: مَا أُبِيحَ لَهُ وَلَمْ يُبَحْ لِغَيْرِه؛ إذْ كَانَ لَهُ أَنْ يَنْكِحَ بِغَيْرِ حَصْرٍ فِي النِّسَاءِ وَلَا وَلِيِّ وَلَا شُهُودٍ"، أَمَّا العَدَدُ، فَلِأَنَّ الِاقْتِصَارَ عَلَى الْأَرْبَعِ إِنَّمَا شُهُودٍ"، أَمَّا العَدَدُ، فَلِأَنَّ الِاقْتِصَارَ عَلَى الْأَرْبَعِ إِنَّمَا شُوعَ نَخَافَةَ الْجُوْرِ فِيهِنَّ، قال اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِنْ خِفْلُمُ أَلَّا

<sup>(</sup>۱) لم أقف عليه بمذا اللفظ، ووقفت على معناه في مصنف عبد الرزاق الصنعاني (٦/ ١٩٩) رقم (١٠٤٠) – عن معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه قال: «فرق بين النكاح، والسفاح الشهود»، والسنن الكبرى للبيهقي (٧/ ٢٠٣) رقم (١٣٧٢) عن الحسن، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا يحل نكاح إلا بولي وصداق وشاهدي عدل "، قال الشافعي رحمه الله: وهذا وإن كان منقطعا دون النبي صلى الله عليه وسلم فإن أكثر أهل العلم يقول به، ويقول: الفرق بين النكاح والسفاح الشهود قال المزني ورواه غير الشافعي رحمه الله عن الحسن، عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم، ومعرفة السنن والآثار (١٠/ ٤٥) رقم (١٣٦٢٩) – قال: وهذا وإن كان منقطعا دون النبي صلى الله عليه وسلم فإن أكثر أهل العلم يقولون به ونقول: الفرق بين النكاح والسفاح: الشهود.

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (٧/ ٣) رقم (٥٠٦٥) عن علقمة، قال: كنت مع عبد الله، فلقيه عثمان بمنى، فقال: يا أبا عبد الرحمن إن لي إليك حاجة فخلوا، فقال عثمان: هل لك يا أبا عبد الرحمن في أن نزوجك بكرا، تذكرك ما كنت تعهد؟ فلما رأى عبد الله أن ليس له حاجة إلى هذا أشار إلى، فقال: يا علقمة، فانتهبت إليه وهو يقول: أما لئن قلت ذلك، لقد قال لنا النبي صلى الله عليه وسلم: «يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء»، وصحيح مسلم (٢/ ١٠١٨) رقم (١٤٠٠).

<sup>(</sup>٣) جاء في المبسوط للسرخسي (٤/ ١٩٣): «ولهذا قال علماؤنا - رحمهم الله تعالى -: النكاح أفضل من التخلي لعبادة الله في النوافل، وقال الشافعي - رحمه الله تعالى - التخلي لعبادة الله تعالى أفضل إلا أن تتوق نفسه إلى النساء، ولا يجد الصبر على التخلي لعبادة الله».

نَعْدِلُواْ فَوَنِحِدَةً ﴾ (١)، وَالحَبَرُ مَا رُويَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَمَّا الِوَلِيِّ؛ فَلِأنَّهُ شَرْطٌ فِي النِّكَاحِ؛ كَيْلًا تَضَعَ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا فِي غَيْرِ كَفْوِ، وَالنَّبِيُّ عِلَى كَفْوًا لِكُلِّ أَحَدٍ، وَأَمَّا الشُّهُودُ فَلِأَنَّهُم يُرَادُ بِهِمْ ثُبُوتُ الْفِرَاشِ؛، حَيْثُ يَجْحَدُ الزُّوج، وَلَا يُتَصَوَّرُ الْحُحُودُ/ مِنْ جِهَةِ النَّبِيِّ عَلَىٰ. ٧ / ب

"قَالَ: وَأَنْ يَنْكِحَ بِلَفْظِ الْهِبَةِ مِنْ غَيْرِ مَهْرِ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَٱمْلَ أَهُ مُوْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﴾ (٢) الْآيَة. "قَال: وَإِذَا رَغِبَ فِي نِكَاحِ امْرَأَةٍ مَنْكُوحَةٍ كَانَ عَلَى زَوْجِهَا طَلَاقُهَا، ثُمَّ كَانَ لَهُ أَنْ يَنْكِحَهَا مَن غَيْرِ انْقِضَاءِ عِدَّةِ"، وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قِصَّةُ زَيْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَقَوْلُ الشَّيْخِ مُحَمَّدُ الْعَزَالِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: -لَهُ أَنْ يَنْكِحَهَا مِنْ غَيْرِ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ- لَمْ يُوجَد إلاّ فِي هَذَا الْأَصْلِ، أَيْ: (الْخُلَاصَةُ)، أَوْ فِيمَا بَقِيَتْ عَلَيْهِ، أَعْنِي: القَصْدَ، وَقَدْ وَرَدَ فِي التَّفْسِيرِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ بِزَيْنَبَ بَعْدَ انْقِضَاءِ عدَّ تِمَا؛ فَلَا شَاهِدَ لِهَذَا.

"قَالَ: وَكَانَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَسْمُ بَيْنَ نِسَائِهِ عَلَى أَصَحٌ الْوَجْهَيْن"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ رُجِّي مَن تَشَآهُ مِنْهُنَّ وَتُعْوِى إِلَيْكَ مَن تَشَاءُ ﴾ (٣).

"وَلَكِنَّهُ كَانَ يَعْدِلُ بَيْنَهُنَّ مَكْرُمَةً مِنْه، وَكَانَ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ فِي تَحْرِيمِ نِكَاحِهِنَّ عَلَيْهِم، لَا فِي تَحْرِيمِ بَنَاتِهِنَّ وَأَخَوَاتِهِنَّ وَالْخَلْوَةُ بَيْنَهُنَّ"، وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن ثُوْذُواْ رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَن تَنكِحُواْ أَزْوَجَهُ مِنْ بَعْدِهِ الْبَدَّا ﴾ (١)، فَهُنَّ أُمَّهَاتُنَا فِي هَذَا الْحُكْمِ وَحْدَهُ، وَإِلَّا لَمْ يَجُزْ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِابْنَتِه ﷺ.

"وَكُلُ امْرَأَةٍ تُوفِي عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ، فَهِيَ حَرَامٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ"؛ لِلْآيَةِ الْمَذْكُورَة. (٥)

"فَأَمَّا الْمُطَلَّقَةُ فَمِن أَصْحَابِنَا مَنْ حَرَّمَ"، كَالمَتَوَفى عَنهَا، "وَمِنْهُمْ مَنْ أَبَاحَ"؛ لِانْقِطَاع الْعِصْمَةِ بَينَهُ وَبَينَهَا بِالطَّلَاقِ. "وَالصَّحِيحُ اعْتِبَارُ الْمَسِيسِ؛ فَإِنْ كَانَ مَسَّهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا حَرُمَتْ، وَإِلَّا لَمْ تَحْرُمْ/ وَهُوَ مَذْهَبُ عُمَرَ فِي قِصَّةِ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسِ وَالْمُسْتَعِيذَةِ" فَإِنَّه نَكَحَ المِسْتَعِيذَةَ في زَمَنِ عُمَرَ عَلَه فَهَمَّ بِرَجْمِهِ،

<sup>(</sup>١) النساء: ٣.

<sup>(</sup>٢)الأحزاب: •

<sup>(</sup>٣)الأحزاب: ٥١.

<sup>(</sup>٤) الأحزاب:٥٣.

<sup>(</sup>٥) ﴿ وَمَا كَانَ لَكُ مُ أَن تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلا آن تَنكِحُوٓ أَزُونَ عَدُرِمِنْ بَعْدِهِ الْبَدَّا ﴾ سورة الأحزاب آية ٥٣.

فَذُكِرَ أَنَّهَا لَمُ تَكُنْ مَدْخُولًا بِهَا فَكَفَّ عَنْهُ. (١)

"الْقِسْم الثَّانِي: مَا ضُيِّقَ عَلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ، فَكَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ طَلَاقُ كُلِّ امْرَأَةٍ كَرِهَتْ صُحْبَتَهُ"؛ بِدَلِيلِ الْمَرْأَةِ المِسْتَعِيذَةِ؛ حَيْثُ قَالَتْ: أَعُوذ بِاللَّهِ مِنْكَ، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: (لَقَد عُذْتِ بَمَعَاذٍ، الْحَقِي بِأَهْلِكِ). (٢) "وَكَانَ لَا يَجِلُ لَهُ نِكَاحُ الْأُمَّةِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ لَا يَخَافُ الْعَنَتَ. وَالصَّحِيخُ: أَنَّ نِكَاحَ الذِّمِيَّةِ مَا كَانَ حَلَالًا لَهُ؛ لِأَنَّهُ تَكُرَه صُحْبَتَهُ" وَمِنْ خَصَائِصِهِ أَنَّ كُلَّ امْرَأَةٍ كَرِهَت صُحْبَتَهُ وَجَبَ عَلَيْهِ طَلَاقُهَا، كَمَا ذَكُرْنَاهُ. ذَكُرْنَاهُ.

= =

<sup>(</sup>١) جاء في التلخيص الحبير ط العلمية (٣/ ٢٩٦)، حديث الأشعث بن قيس أنه نكح المستعيذة في زمان ١ عمر بن الخطاب فأمر برجمها فأخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم فارقها قبل أن يمسها ٢، فخلاهما هذا الحديث تبع في إيراده هكذا الماوردي والغزالي وإمام الحرمين والقاضي الحسين ولا أصل له في كتب الحديث نعم روى أبو نعيم في المعرفة في ترجمة قتيلة من حديث داود عن الشعبي مرسلا وأخرجه البزار من وجه آخر عن داود عن عكرمة عن ابن عباس موصولا وصححه ابن خزيمة والضياء من طريقه في المختارة أن النبي صلى الله عليه وسلم طلق قتيلة بنت قيس أخت الأشعث طلقها قبل الدخول فتزوجها عكرمة بن أبي جهل فشق ذلك على أبي بكر فقال له عمر يا خليفة رسول الله إنما ليست من نسائه لم يحزها النبي صلى الله عليه وسلم وقد برأها الله منه بالردة وكانت قد ارتدت مع قومها غم أسلمت فسكن أبو بكر.

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (٧/ ٤١) رقم (٥٢٥٤) - حدثنا الحميدي، حدثنا الوليد، حدثنا الأوزاعي، قال: سألت الزهري، أي أزواج النبي صلى الله الله عليه وسلم استعاذت منه؟ قال: أخبرني عروة، عن عائشة، رضي الله عنها: أن ابنة الجون، لما أدخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم ودنا منها، قالت: أعوذ بالله منك، فقال لها: «لقد عدت بعظيم، الحقي بأهلك» قال أبو عبد الله: رواه حجاج بن أبي منيع، عن جده، عن الزهري، أن عروة، أخبره أن عائشة قالت، وورد بلفظ المؤلف في مسند أبي يعلى الموصلي (٨/ ٣٠٦) رقم منيع، عن جده، عن الزهري: أن غروة، أخبره أن عائشة قالت، ودن مسلم، حدثنا الأوزاعي قال: سألت الزهري: أي أزواج رسول الله صلى الله عليه الله عليه وسلم استعاذت منه؟ قال: أخبرني عروة، عن عائشة أن بنت الجون الكلابية لما أدخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فدنا منها قالت: أعوذ بالله منك قال: «لقد علت بمعاذ الحقي بأهلك»، [حكم حسين سليم أسد] إسناده صحيح.

<sup>(</sup>٣) سنن الترمذي ت شاكر (٣/ ٣٨٩) رقم (١٠٨٧) عن المغيرة بن شعبة، أنه خطب امرأة، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «انظر إليها، فإنه أحرى أن يؤدم بينكما» وفي الباب عن محمد بن مسلمة، وجابر، وأبي حميد، وأبي هريرة، وأنس «هذا حديث حسن» وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا الحديث، وقالوا: لا بأس أن ينظر إليها ما لم ير منها محرما، وهو قول أحمد، وإسحاق "، ومعنى قوله: «أحرى أن يؤدم بينكما»، قال: أحرى أن تدوم المودة بينكما، [حكم الألباني] صحيح، وسنن ابن ماجه (١/ ٩٩٥) رقم (١٨٦٥)، والمستدرك على الصحيحين للحاكم (٢/ ١٧٩) رقم (٢٦٩٧) «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، [التعليق من تلخيص الذهبي] ٢٦٩٧ – على شرط البخاري ومسلم، ولم أقف على رواً الوجه والكفين.

<sup>(</sup>٤) سنن أبي داود (٢/ ٢٤٦) رقم (٢١٤٩) – حدثنا إسماعيل بن موسى الفزاري، أخبرنا شريك، عن أبي ربيعة الإيادي، عن ابن بريدة، عن أبيه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي: «يا علي لا تتبع النظرة النظرة، فإن لك الأولى وليست لك الآخرة»، [حكم الألباني] حسن، و سنن الترمذي ت شاكر (٥/ ١٠١) رقم (٢٧٧٧) – حدثنا علي بن حجر قال: أخبرنا شريك، عن أبي ربيعة،

#### (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْحُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدٍ بنِ يونسَ بنِ محمدٍ بنِ مَنَعَةَ المُوصِلِّي الشَّافِعِيُّ '

يَنْظُرُ إِلَى الْعَوْرَةِ"، يُرِيدُ: الْأَجْنَبِيَّ مِنَ الأَجْنَبِيَّةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ قُلُ لِلْمُؤْمِنِينَ يَنْظُرُ إِلَى وَجْهِهَا إِذَا أَمِنَ فِيهِ الْهِتْنَةَ، وَهُوَ الْوَجْهُ لِأَنَّهُ مِنْهَا، فَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهَا أَيْضًا إِلَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ، وقيلَ: يَنْظُرُ إِلَى وَجْهِهَا إِذَا أَمِنَ فِيهِ الْهِتْنَةَ، وَهُوَ بَعِيدٌ.

"وَلِلْمَحْرَمِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى الْمَحْرَمِ إِلَى مَا فَوْقَ السُّرَّةِ وَتَحْتَ الرُّكْبَةِ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُبُدِينَ إِلَّا لِبُعُولَتِهِكَ أَوْ ءَابَآبِهِكَ ﴾ (٢) الْآيَة. "وَقِيلَ: لَا يَنْظُرُ إِلَّا إِلَى مَا يَظْهَرُ مِنْهَا عِنْدَ الْبَذْلَةِ وَلِلْمِهْنَةِ"؛ إِذْ لَا يَتَحَاوَزُ إِلَى مَا وَرَاءَ ذَلِكَ.

"وَيَنْظُرُ إِلَى جَمِيعِ بَدَنِ زَوْجَتِهِ/ وَكَذَلِكَ هِيَ مِنْهُ"؛ لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الِاسْتِمْتَاعِ. "وَيُكْرَهُ النَّظَرُ إِلَى " / ب الْفَرْج، وَقِيلَ: إِنَّهُ يُورِثُ الْعَمَى"؛ لِقَوْلِه ﷺ: (النَّظَرُ إِلَى الْفَرْج يُورِثُ الْطَّمْسَ). (٣)

"و(المَحَارِمُ): هُمُ الْمَذْكُورُونَ فِي آيَةِ الْمَحَارِمِ، (') وَعَبْدُ الْمَرْأَة يُنَزَّلُ مَنْزِلَةَ مَحْرَمِهَا بِنَصِ الْقُرْآنِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُهُنَ ﴾ (°) "

"الْمُقَدِّمَةُ الثَّالِئَةُ: الْخِطْبَةُ بَعْدَ النَّظَرِ إلَيْهَا أَوْ قَبْلَهُ، وَهِيَ جَائِزَةٌ لِغَيْرِ مَنْكُوحَةٍ وَمُعْتَدَّةٍ، صَرِيحًا

عن ابن بريدة، عن أبيه، رفعه قال: «يا علي لا تتبع النظرة النظرة فإن لك الأولى وليست لك الآخرة»: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث شريك»، [حكم الألباني] حسن.

<sup>(</sup>١) النور: ٠

<sup>(</sup>٢) النور: ٣١.

<sup>(</sup>٣) جاء في البدر المنير (٧/ ١٣٥)، الحديث الثالث عشر، روي أنه – صلى الله عليه وسلم – قال: «النظر في الفرج يورث الطمس»، هذا الحديث يروى من طريق ابن عباس وأبي هريرة، وحديث أبي هريرة واه، وحديث ابن عباس: قيل إنه جيد، وقيل إنه موضوع، وجاء في التلخيص الحبير ط العلمية (٣/ ٣١٦) رقم (١٤٨٩) – قوله روي أنه صلى الله عليه وسلم قال "النظر في الفرج يورث الطمس رواه ابن حبان في الضعفاء من طريق بقية عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس بلفظ إذا جامع الرحل زوجته فلا ينظر إلى فرجها فإن ذلك يورث العشا قال وهذا يمكن أن يكون بقية سمعه من بعض شيوخه الضعفاء عن ابن جريج فدلسه. وقال ابن أبي حاتم في العلل سألت أبي عنه فقال موضوع وبقية مدلس.

<sup>(</sup>٤) ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَفْضُضْنَ مِنْ أَبْصَـٰرِهِنَ وَيَحْفَظْنَ فَرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَـرَ مِنْهَا ۖ وَلَيَضَرِيْنَ بِحُمُرِهِنَّ عَلَى جُمُوبِينَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَ أَوْ ءَابَآبِهِنَ أَوْ ءَابَآبِهِنَ أَوْ ءَابَآبِهِنَ أَوْ أَبْنَآبِهِنَ أَوْ أَبْنَآبِهِنَ أَوْ مَا مَلَكُتْ أَيْمَنُهُنَّ أَوْ التَّنبِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ إِنْ الْمَوْلَتِهِنَ أَوْ نِسَآبِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكُتْ أَيْمَنُهُنَّ أَوْ التَّنبِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ إِلَى اللَّهِ مَيْمَا اللَّهِ مَلِيقَ الْمُؤْمِنُونَ عَلْمَ وَلَا يَضْرِينَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمُ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ وَتُوبُواْ إِلَى اللَّهِ جَيعًا أَيْهُ اللَّهُ مَرِينَ اللَّهِ مَيعًا أَيْهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهِ عَلَى عَوْرَاتِ اللِيسَآءَ وَلَا يَضْرِينَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيعَلَمُ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ وَتُوبُواْ إِلَى اللّهِ جَيعًا أَيْهُ اللّهُ مَنْ اللّهُ عَوْرَاتِ اللّهِ اللّهِ اللهُ اللّهُ مَنْ اللّهُ مَنْهُ مَنْ وَاللّهُ مُولًا إِلَى اللّهِ مَنْ اللّهُ مَنْ اللّهُ مَنْ مِن زِينَتِهِنَّ وَتُولُوا إِلَى اللّهِ مَنْ اللّهُ مَنْ اللّهُ مَنْ مِن لَكُونَ الْمُؤْمِنُونَ لَهُ اللّهُ مَنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ مَنْهِ مِنْ اللّهُ اللّهِ مَنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ مَنْ اللّهُ اللّهُ مَنْ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الل

<sup>(</sup>٥) النور: ٣١.

وتغريضًا"؛ لِانْتِفَاءِ سَبَبِ التَّحْرِيمِ، كَمَا سَيَأْتِي. "فَإِنْ كَانَتْ مُعْتَدَّةً رَجْعِيَّةً، لَمْ يَجُز الْجِطْبَةُ"؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ مُسْتَوْقَفَةٌ بِالطَّلَاقِ، فَرُبَّمَا تَكْذِبُ فِي انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا، مُسَارَعَةً لِمُلَاقَاةِ الرَّوْج. "وَإِنْ كَانَتْ مُعْتَدَّةً عَنِ الْوَفَاقِ، مُسْتَوْقَفَةٌ بِالطَّلَاقِ، فَرُبَّمَا تَكُمْ فِي انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا، مُسَارَعَةً لِمُلاقَاةِ الرَّوْج. "وَإِنْ كَانَتْ مُعْتَدَّةً عَنِ الْوَفَاقِ، جَازَ التَّعْرِيضُ بِالْجِطْبَةِ سِرًّا وجَهْرًا مِنْ غَيْرِ تَصْرِيحٍ لَفْظٍ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَاجُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضَتُم فِيمَاعَرَضَتُم فِيمَاعَرَضَتُم فِيمَاعَرَضَتُم بِالْجِطْبَةِ سِرًّا وجَهْرًا مِنْ غَيْرِ تَصْرِيحٍ لَفْظٍ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَاجُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَاعَرَضَتُم فِيمَاعَرَضَتُهُ بِالطَّلَاقِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ الْعَلْقِيلَ عَلَى اللَّهُ عَلِيمَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى الللللَّهُ اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللْعَلَالِ عَلَى ا

"قَالَ: وَكَذَلِكَ فِي عِدَّةِ الْبَيْنُونَةِ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ"؛ تَشْبِيهًا لَهَا بِالمَتِوَق عَنهَا زَوْجُهَا، وَبَالمِطَلَّقَةِ ثَلَاثًا، وَعَلَى الْقَوْلِ الْآخِر: لَا يَجُوزُ؛ تَشْبِيهًا بِالرَّجْعِيَّةِ.

"قَالَ: وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزِ خِطْبَةُ مَنْ خَطَبَهَا غَيْرُهُ وَأُجِيبَ؛ فَقَدْ نُهِيَ عَنِ الْخِطْبَةِ عَلَى الْخِطْبَةِ"، بِقَوْلِه ﷺ: (لَا يَخْطِبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ). (٢)

"فَإِنْ أَجَابَت الثَّيِّبُ الْبَالِغَةُ، أَوْ أَجَابَ أَبُ الْبِكْرِ أَوْ سَيِّدُ الْأَمَةِ، حَرُمَت الْخِطْبَةُ بَعْدَهُ، وَإِنْ صَرَّحُوا بِالرَّدِّ، فَلَا"؛ لِأَنَّ ذَلِك لَا يُفْضِي إِلَى الوَحْشَةِ وَالْإِفْسَادِ عَلَى الْخَاطِبِ الْأَوَّلِ. "وَإِنْ سَكَتَتُ/الثَّيِّبُ، فَقَوْلَان"؛ لأن إذْ السُّكُوتُ قَدْ يَدُلُّ عَلَى الرِّضَى.

"الْمُقَدِّمَةُ الرَّابِعَةُ: التَّحْمِيدُ مُسْتَحَبِّ قَبْلَ الْخِطْبَةِ، وَقَبْلَ الْخُطْبَةِ"، كَمَا قَبْلَ كُلِّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ. "فَيَثْولُ الْوَلِيُّ: "فَيَبْتَدِئُ أَوَّلًا بِالتَّحْمِيدِ، ثُمَّ بِالْخِطْبَةِ وَإِظْهَارِ الرَّعْبَةِ، ثُمَّ بِالْخُطْبَة، ثُمَّ بِالْعَقْدِ بَعْدَهُ"، فَيَقُولُ الْوَلِيُّ: الْخُمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، زَوَّجْتُكَ فُلَانَةَ، وَيَقُولُ الرَّوْجُ: الْخَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، فَلِنَةً، وَيَقُولُ الرَّوْجُ: الْحُمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، فَلَانَةً، وَيَقُولُ الرَّوْجُ: الْخَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، فَلِنَاتُ مَنْ الْفَقْدِ، وَهَذَا الْقَدْرُ لَا يَقْطَعُ الْجُوَابَ اللَّهِ، قَبِلْتُ. وَخَذُا الْقَدْرُ لَا يَقْطَعُ الْجُوابَ عَنِ الْخِطَابِ، وَفِيهِ وَحْهُ بَعِيدٌ.

<sup>(</sup>١) البقرة: ٢٣٥

<sup>(</sup>٢) صحيح مسلم (٢/ ١١١٤) رقم (١٤٨٠) عن فاطمة بنت قيس، أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة، وهو غائب، فأرسل إليها وكيله بشعير، فسخطته، فقال: والله ما لك علينا من شيء، فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فذكرت ذلك له، فقال: «ليس لك عليه نفقة»، فأمرها أن تعتد في بيت أم شريك، ثم قال: «تلك امرأة يغشاها أصحابي، اعتدي عند ابن أم مكتوم، فإنه رجل أعمى تضعين ثيابك، فإذا حللت فآذنيني»، قالت: فلما حللت ذكرت له أن معاوية بن أبي سفيان، وأبا جهم خطباني، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أما أبو جهم، فلا يضع عصاه عن عاتقه، وأما معاوية فصعلوك لا مال له، انكحي أسامة بن زيد» فكرهته، ثم قال: «انكحي أسامة»، فنكحته، فجعل الله فيه خيرا، واغتبطت به.

<sup>(</sup>٣) صحيح البخاري (٧/ ١٩) رقم (١٤٢٥) - حدثنا مكي بن إبراهيم، حدثنا ابن جريج، قال: سمعت نافعا، يحدث: أن ابن عمر رضي الله عنهما، كان يقول: «نحى النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيع بعضكم على بيع بعض، ولا يخطب الرحل على خطبة أخيه، حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن له الخاطب»، وصحيح مسلم (٣/ ١١٥٤) رقم (١٤١٢)، وورد بلفظ المؤلف في سنن أبي داود (٢/ يترك الخاطب قبله أو يأذن له الخاطب»، وصحيح مسلم (٣/ ١١٥٤) رقم (٢٠٨١) ورد بلفظ المؤلف أحدكم على خطبة أخيه، ولا يبع على بيع أخيه، إلا بإذنه»، [حكم الألباني] صحيح.

الْقِسْمُ الثَّانِي مِنَ الْكِتَابِ فِي: زَكْنِ الْعَقْدِ وَشَرْطِهِ

"أَمَّا الرُّكْنُ: فَالْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ

وَفِيهِ خَمْسُ مَسَائِلَ:

الْأُولَى: لَا يَنْعَقِدُ النَّكَاحُ إِلَّا بِلَفْظِ الْإِنْكَاحِ، وَالتَّزْوِيجِ خَاصَّةً"؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ يَشْتَمِلُ عَلَى أَحْكَامٍ غَرِيبَةٍ لَا يُحِيطُ بِحَمِيعِهَا لَفْظٌ مِنْ حَيْثُ اللَّغَةِ، فَيَتَعَيَّنُ لَهُ اللَّفْظُ الْمُحِيطُ بِمَا شَرْعًا. "وَيَجُوزِ بِالْعَجَمِيَّةِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْعَرَبِيَّةِ"؛ لِأَنَّ مَعْنَى اللَّفْظِ يَقُومُ مَقَامَ اللَّفْظِ، وَلَيْسَ الْبَابُ بَابَ الْعِبَادَةِ، حَتَّى يُتَبَعَ فِيهِ اللَّفْظُ.

"الثَّانِيَةُ: لَا بُدَّ مِنَ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ، فَيَقُولُ الْوَلِيُّ: زَوَّجْتُكَهَا، وَيَقُولُ الْخَاطِبُ: قَبِلْتُ نِكَاحَهَا، وَيَقُولُ الْخَاطِبُ: قَبِلْتُ نِكَاحَهَا، وَلَا يُقْتَصَرُ عَلَى قَوْلِهِ: قَبِلْتُ"؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِصَرِيحٍ فِي نَفسِهِ، بَلْ هُوَ مُحْتَمَلٌ لِمَعَانٍ، فَصَارَ كَقَوْلِهُ: نَعَمْ.

"وَقِيلَ: يَصِحُّ لَوْ اقْتَصَرَ؛ لِأَنَّ الْجَوَابَ يَتَرَتَّبُ عَلَى الْخِطَابِ، وَالاَسْتِيجَابُ يَقُومُ مَقَامَ الْقَبُولِ، وَهُو أَنْ يَقُولَ: زَوِّجْتِها إِيَّاكَ"، اسْتَغْنَى عَنِ الْقَبُولِ. "هَذَا نَصُّهُ"؛ لِأَنَّ الْسُتِيجَابَ قَبُولٌ. الْعَبُولِ. "هَذَا نَصُّهُ"؛ لِأَنَّ الاَسْتِيجَابَ قَبُولٌ.

"وَفِي الْبَيْعِ نَصِّ قَدِيمٌ بِحِلَافِهِ"، وَوَجْهُهُ أَنْ الْقَبُولَ شَرْطُ صِحَّةِ الْعَقْدِ والاسْتِدْعَاءُ لَيْسَ بِقَبُولِ. ٤/ ب "فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا عَلَى قَوْلَيْنِ: بِالنَّقلِ، وَالتَّحْرِيجِ، وَالْفَرْقُ أَصَحُّ؛ لِأَنَّ النَّكَاحَ لَا يَقَعُ بَغْتَةً، فَمُقَدَمَاتُهُ تُنزِّلُ الاسْتِيجَابَ مَنْزِلَةَ الْقَبُولِ"، وَالْبَيْعُ بِخِلَافِهِ؛ فَإِنَّهُ قَدْ يَقُولُ: بِعْنِي، وَيُرِيدُ بِهِ: الرَّغْبَةَ مِنْ غَيْرِ بَتَ الرِّضَى فِي الْحَالِ، فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْقَبُولِ بَعْدَ قَوْلِهِ: بِعْتُ. "أَمَّا إِذَا قَالَ: أَتُزَوِّجُنِي ابْنَتَكَ، فَقَال: زَوَّجْتُكَهَا، فَلَا بُدَّ مِنَ الْقَبُولِ؛ لِأَنَّهُ اسْتِفْهَامُ لَا اسْتِيجَابٌ"

"الثَّالِثَةُ: لَفْظُ النِّكَاحِ لَا يَقْبَلُ التَّعْلِيقَ، وَلِأَجْلِهِ يَبْطُلُ نِكَاحُ الشِّغَارِ؛ خِلَافًا لِأَهْلِ الْعِرَاقِ.

وَصُورَتُهُ أَنْ يَقُولَ: زَوَّجْتُكَ ابْنَتِي عَلَى أَنْ تُزَوِّجَنِي ابْنَتَكَ عَلَى أَنَّ بُضْعُ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا صَدَاقًا لِللَّحْرَى؛ فَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ عَلِيْعَنْ ذَلِكَ"، (١) فَبَطَلَ بِالتَّعْلِيقِ، وَهُوَ الْمُرَادُ بالشِّغَارِ، مَأْخُوذ مِنْ قَوْلِمِمْ: لِللَّحْرَى؛ فَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ عَلِيْعَنْ ذَلِكَ"، (١) فَبَطَلَ بِالتَّعْلِيقِ، وَهُوَ الْمُرَادُ بالشِّغَارِ، مَأْخُوذ مِنْ قَوْلِمِمْ: شَعْرَت الكَلْبَةُ بِرِحْلِهَا؛ أَيْ: لَا تَرْفَعْ رِحْلَ ابْنَتِي مَا لَمَ أَرْفَعْ رِحْلَ ابْنَتِكَ، وَكَانَ ذَلِكَ مِنْ عَادَةِ الْعَرَبِ؛ لِأَنْفَتِهَا مِنَ التَّرْوِيجِ، وَهَذَا احْتِيَارُ الْقَفَّالِ، وَجَمَاهِيرِ الْأَصْحَابِ عَلَّلُوا بِالتَّشْرِيكِ؛ فَإِنَّهُ جَعَلَ بُضْعَهَا مُشْتَرَكًا لِلنَّوْجِ، وَعَذَا اخْتِيَارُ الْقَفَّالِ، وَجَمَاهِيرِ الْأَصْحَابِ عَلَّلُوا بِالتَّشْرِيكِ؛ فَإِنَّهُ جَعَلَ بُضْعَهَا مُشْتَرَكًا بَنْ الزَّوْجِ، وَحَعَلْهُ أَيْضًا صَدَاقَ ابْنَةِ الزَّوْجِ؛ حَيْثُ أَرَادَ أَنْ

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۹/ ۲۶) رقم (۲۹ ، ۲۹) عن عبد الله رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «نحى عن الشغار» قلت لنافع: ما الشغار؟ قال: «ينكح ابنة الرجل وينكحه ابنته بغير صداق، وينكح أخت الرجل وينكحه أخته بغير صداق» وقال بعض الناس «إن احتال حتى تزوج على الشغار فهو جائز والشرط باطل» وقال في المتعة: «النكاح فاسد والشرط باطل». وقال بعضهم: «المتعة والشغار جائز والشرط باطل»، وصحيح مسلم (۱۰۳٤/۲) رقم (۱٤۱٥) عن ابن عمر، " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحى عن الشغار؛ أن يزوج الرجل ابنته، على أن يزوجه ابنته، وليس بينهما صداق

يَتَزَوَّجَهَا، فَقَدْ أَشْرَكَهُمَا فِيهِ بِالإِنْكَاحِ وَالْإِصْدَاقِ، وَالشَّرِيكُ فِي الْبُضْعِ مُفْسِدٌ لِلنِّكَاحِ، كَمَا لَوْ زَوَّجَهَا مِنْ رَجُلَيْنِ، وَشِبْهِ ذَلِكَ بِمَا لَوْ نَكَحَتْ امْرَأَةٌ عَبْدًا عَلَى أَنْ يَكُونَ رَقَبَتُهُ صَدَاقَهَا، فَقِيلَ: هَذَا لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ مَضْمُونَهُ أَنْ يَصِيرَ الرَّوْجُ مِلْكًا لِلرَّوْجَةِ، وَلَوْ فرِضَ كَذَلِكَ لَا يُفْسَخُ، فَيَفْسُدُ إِذَا شُرِطَ، كَذَلِكَ التَّشْرِيكُ فِي الْبُضْعِ/ لَا يَصِحُّ، لَوْ فرِضَ فَلَا يَصِحُّ إِذَا شُرِطَ. "قَالَ: فَإِنْ سَمَّى مَعَ هَذِهِ اللَّفْظَةِ لِوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا صَدَاقًا، هُأَلُونُ مِنْ اللَّهُمْ صَدَاقًا، هُأَلُونُ مِنْ اللَّهُمْ اللَّهُمْ وَلَا يَصِحُّ إِذَا شُرِطَ. "قَالَ: فَإِنْ سَمَّى مَعَ هَذِهِ اللَّفْظَةِ لِوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا صَدَاقًا، هُأَلُونُ اللَّعْمَارَا"؛ لِأَنَّ الشِّعَارَ مَأْخُوذ مِنْ: شَعْرَ البَلَدُ، إِذَا خَلَا، وَسُمِّى النِّكَامُ بِهِ؛ لِحُلُوقِ عَنِ فَالنَّصُّ: أَنَّهُ لَا يَكُونُ شِغَارًا، وَلِأَنَّ شَرْحَ الشِّغَارِ وَرَدَ فِي لَفْظِ الْخَبَرِ، كَمَا ذَكُونَاهُ فِي الْمَهْرِ لَا يَكُونُ شِغَارًا، وَلِأَنَّ شَرْحَ الشِّغَارِ وَرَدَ فِي لَفْظِ الْخَبَرِ، كَمَا ذَكُونَاهُ فِي الْمَالِقَ إِنْ ذَاكِرَ فِيهِ شَيْعًا مِنَ الْمُهْرِ لَا يَكُونُ شِغَارًا، وَلِأَنَّ شَرْحَ الشِّغَارِ وَرَدَ فِي لَفْظِ الْخَبَرِ، كَمَا ذَكُونَاهُ فِي الْمَالَةِ، فَإِذَا ذُكُرَ فِيهِ شَيْءً آخَرَ كَانَ مُخَالِفًا لِمَا وَرَدَ فِي الْخَبَرِ. "وَفِيهَا قَوْلٌ مُخَرَّجٌ: أَنَّهُ شِغَارً"؛ لِأَنَّ الشَّرِيكَ فِيهِ مَوْجُودٌ، وَإِنْ زَادَ فِيهِ عِوْضًا آخَرَ.

"الرَّابِعَةُ: النِّكَاحُ الْمُؤَقَّتُ بَاطِلٌ"؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ نَهَى عَامَ خَيْبَرَ عَنْ نِكَاحِ الْمُتْعَةِ، وَأَكْلِ لَحُومِ الْحُمُو الْأَهْلِيَّةِ. (١)

وَصُورَتُهُ: أَنْ يَقُولَ: زَوَّجْتُكَ شَهْرًا، سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَقْصُودَهُ مُحَرَّدُ التَّمَتُّع.

"وَقَدْ صَحَّ رُجُوعُ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ مَذْهَبِهِ فِي نِكَاحِ الْمُتْعَةِ" (٢)

"قَالَ: وَنِكَاحُ الْمُحَلِّلِ بَاطِلٌ إِذَا شُرِطَ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ أَنْ يُطَلِّقَهَا"؛ لِقَوْلِه ﷺ: (لَعَنَ اللَّهُ الْمُحَلِّلَ وَالْمَحَلِّلَ لَهُ)، (٦) وَرُوِيَ أَنَّهُ قَالَ: (هُو التَّيْسُ الْمُسْتَعَار)؛ (١) وَلِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْمُتْعَةِ؛ إِذْ جَعَلَ لَهُ غَايَةً يَنْتَهِى

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۷/ ۱۲) رقم (٥١١٥) – حدثنا مالك بن إسماعيل، حدثنا ابن عيينة، أنه سمع الزهري، يقول: أخبرني الحسن بن محمد بن علي، وأخوه عبد الله بن محمد، عن أبيهما، أن عليا رضي الله عنه، قال لابن عباس: «إن النبي صلى الله عليه وسلم نحى عن المتعة، وعن لحوم الحمر الأهلية، زمن خيبر»، وصحيح مسلم (٢/ ٢٠٢٧) رقم (١٠٤٧).

<sup>(</sup>۲) سنن الترمذي ت شاكر (۳/ ٤٢٢) رقم (۱۱۲۱) عن علي بن أبي طالب، أن النبي صلى الله عليه وسلم «نحى عن متعة النساء، وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خيبر» وفي الباب عن سبرة الجهني، وأبي هريرة.: «حديث علي حديث حسن صحيح»، «والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وغيرهم» وإنما روي عن ابن عباس شيء من الرخصة في المتعة، ثم رجع عن قوله حيث أخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم «، وأمر أكثر أهل العلم على تحريم المتعة، وهو قول الثوري، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق»، [حكم الألباني] صحيح، و (٣/ ٤٢٢) رقم (١١٢٢) عن ابن عباس قال: إنما كانت المتعة في أول الإسلام، كان الرجل يقدم البلدة ليس له بما معرفة فيتزوج المرأة بقدر ما يرى أنه يقيم فتحفظ له متاعه، وتصلح له شيئه، حتى إذا نزلت الآية: {إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيماضم} [المؤمنون: ٦] "، قال ابن عباس: «فكل فرج سوى هذين فهو حرام»، [حكم الألباني] ضعيف، حاء في خلاصة البدر المنير (٢/ ١٨٨) رقم (١٩٣٩) – أثر: ابن عباس أنه كان يجوز نكاح المتعة، ثم رجع عنه. رواه الترمذي، وقال الحازمي: إسناده صحيح لولا موسى بن عبيدة الربذي.

<sup>(</sup>٣) سنن أبي داود (٢/ ٢٧٧) رقم (٢٠٧٦) - حدثنا أحمد بن يونس، حدثنا زهير، حدثني إسماعيل، عن عامر، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه، قال إسماعيل: وأراه قد رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لعن الله المحلل، والمحلل له». [حكم الألباني] صحيح، وسنن ابن ماجه (١/ ٦٢٢) رقم (١٩٣٥).

<sup>(</sup>٤) سنن ابن ماجه (١/ ٦٢٣) رقم (١٩٣٦) - حدثنا يحبي بن عثمان بن صالح المصري قال: حدثنا أبي، قال: سمعت الليث بن سعد،

إليها.

"قَالَ: وَلَا تَحِلُ لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ بِإِصَابَةِ هَذَا الْمُحَلِّلِ"؛ لِأَنَّهَا إِصَابَةٌ فِي نِكَاح فَاسِدٍ.

"الْخَامِسَةُ: إِذَا شُرِطَ فِي النِّكَاحِ خِيَارُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَوْ شُرِطَ عَلَيْهِ أَلَّا يَطَأَهَا، فَهُوَ بَاطِلٌ كَنِكَاحِ الْمُتْعَةِ"، يُرِيدُ: أَنَّ شَرْطَ الْخِيَارِ فِي النِّكَاحِ كَنِكَاحِ الْمُتْعَةِ، وَأَمَّا إِذَا شَرَطُوا أَلَّا يَطَأَهَا؛ فَلِأَنَّهُ شَرْطٌ يُنَافِي الْمُتْعَةِ"، يُرِيدُ: أَنَّ شَرْطَ فِي النَّبِيعِ أَنَّهُ لَا يُنْتَفَعُ بِهِ.

"قَالَ: فَأَمَّا شَرْطُ النِّكَاحِ، فَاثْنَانِ:

أَحَدُهُمَا: الشُّهُودُ؛ فَلَا يَصِحُّ النِّكَامُ إلَّا بِشَاهِدَيْنِ مُسْلِمَيْنِ ذَكَرَيْنِ عَدْلَيْنِ/عَلَى لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ هُ مُ بِ أَحَدُهُمَا: الشُّهُودُ؛ فَلَا يَوِلِيٌّ، وَشَاهِدَيْ عَدْلٍ). (١)

"الشَّرْطُ الثَّانِي: الْوَلِيُّ؛ فَلَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ"؛ لِلْحَبَرِ الْمَذْكُورِ. (٢)

"وَفِي بَيَانِ هَذَا الشَّرْطِ بَابَانِ:

الْبَابُ الْأَوَّلُ: فِي الْأَوْلِيَاءِ

"وَالنَّظَرُ فِيهِمْ فِي أُمُورِ ثَلَاثَةٍ:

الْأَوَّلُ: فِي أَصْنَافِهِمْ، وَهُمْ أَرْبَعَةُ:

الْأَوَّلُ: الْأَبُ، وَفِي مَعْنَاهُ الْجَدَّ أَبُ الْأَبِ عِنْدَ عَدَمِ الْأَبِ، وَلَهُمَا وِلَايَةُ الْإِجْبَارِ فِي حَقِّ الابْنِ بِشَرْطِ صِغَرِهِ، وَفِي حَقِّ الْبِنْتِ بِشَرْطَيْنِ: أَحَدُهُمَا: الْبَكَارَةُ، وَالْآخَرُ: أَنْ يُزَوِّجَهَا مِنْ كُفُوِّ"، وَمَعْنَى

(٢) (لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٌّ، وَشَاهِدَيْ عَدْلٍ).

يقول: قال لي أبو مصعب مشرح بن هاعان، قال عقبة بن عامر: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ألا أخبركم بالتيس المستعار» ، قالوا: بلى، يا رسول الله، قال: «هو المحلل، لعن الله المحلل، والمحلل له»، [حكم الألباني] حسن، والمستدرك على الصحيحين للحاكم (٢١٧/٢) رقم (٢٨٠٤) هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرحاه، وقد ذكر أبو صالح كاتب الليث، عن ليث سماعه من مشرح بن هاعان "، [التعليق - من تلخيص الذهبي] ٢٨٠٤ - صحيح.

<sup>(</sup>۱) صحيح ابن حبان - مخرجا (۹/ ٣٨٦) رقم (٧٠٤) عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل، وما كان من نكاح على غير ذلك، فهو باطل، فإن تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له»، [تعليق الألباني] حسن صحيح، وتعليق شعيب الأرنؤوط] إسناده حسن، وسنن الدارقطني (٤/ ٣٢٣) رقم (٣٥٣٣) تابعه عبد الرحمن بن يونس، عن عيسى بن يونس مثله سواء. وكذلك رواه سعيد بن خالد، أن عبد الله بن عمرو بن عثمان، ويزيد بن سنان، ونوح بن دراج، وعبد الله بن حكيم أبو بكر، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة قالوا فيه: «شاهدي عدل». وكذلك رواه ابن أبي مليكة ، عن عائشة رضي الله عنها، حاء في التلخيص الحبير ط العلمية (٣/ ٣٤١) رقم (١٥٠١) - حديث عمران بن حصين لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل، أحمد والدارقطني والطبراني والبيهقي من حديث الحسن عنه وفي إسناده عبد الله بن محرز وهو متروك. ورواه الشافعي من وجه آخر عن الحسن مرسلا وقال وهذا وإن كان منقطعا فإن أكثر أهل العلم يقولون به.

الإِجْبَارُ: أَنَّ الأَبَ لَوْ زَوَّجَهَا مِن كُفُؤ، وَهِيَ سَاخِطَةٌ، نَفَذَ.

أَمَّا الصِّغَرُ؛ فَلِمَا رُوِيَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ ﴿ الْمَنْتَهُ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللهُ عَنهَا - مِنَ النَّبِيِّ ﴿ وَهِيَ بِنْتُ مِنْاهَا، وَقَدْ زَوَّجَ ابْنُ عُمَرَ ﴿ اللهُ صَغِيرًا؛ (١) وَالصَّغِيرُ فِي مَعْنَاهَا، وَقَدْ زَوَّجَ ابْنُ عُمَرَ ﴿ عَلَيْ ابْنًا لَهُ صَغِيرًا؛ (١) وَالصَّغِيرُ فِي مَعْنَاهَا، وَقَدْ زَوَّجَ ابْنُ عُمَرَ ﴿ عَلَيْ ابْنًا لَهُ صَغِيرًا؛ (١) وَالصَّغِيرُ فِي مَعْنَاهَا، وَقَدْ زَوَّجَ ابْنُ عُمَرَ اللهُ ابْنًا لَهُ صَغِيرًا؛ (١) وَالصَّغِيرُ فَي مَعْنَاهَا، وَقَدْ زَوَّجَهُ ابْنُ عُمَرَ اللهُ عَمَرَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَمْرَ اللهُ عَمْرَ اللهُ عَمْرَ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ

وَأَمَّا اشْتِرَاطُ الْبَكَارَةِ؛ فَلِقَوْلِه ﷺ: (الْأَيِّمُ أَحَقُ بِنَفسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ فِي نَفسِهَا)، (٣) جعل الثَّيِّبَ أَحَقُ مِنَ الْوَلِيِّ، فَدَلَّ أَنَّ الْبِكْرَ بِخِلَافِهَا، وَأَنَّ الْوَلِيَّ أَحَقُ بِهَا مِنْهَا؛ وَلِأَنَّهَا لَمْ تُكْمِلْ حَالَمًا بِالإِحْتِبَارِ، وَلَاللَّهُ مِنْ الْوَلِيِّ أَحَقُ مِنَ الْوَلِيِّ أَحَقُ مِنَ الْوَلِيِّ أَعَلَى اللَّكَاحِ، فَهِيَ وَالصَّغِيرَةُ سَوَاءٌ.

وَأَمَّا اشْتِرَاطُ الْكَفَاءَةِ؛ فَلِمَا رُويَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (تَغَيَّرُوا لِنُطَفِكُمْ، وَانْكِحُوا الْأَكْفَاءَ، وَأَنْكِحُوا إِلَيْهِمْ)، (١٠) وَلِأَنَّ فِي تَرْكِ الْكَفَاءَةِ إِلْحَاقُ عَارِ بِهَا وَبِسَائِرِ الْأَوْلِيَاءِ، فَلَمْ يَجُزْ.

"فَإِنْ كَانَتْ ثَيِّبًا، لَمْ يُزَوِّجُهَا فِي صِغَرِهَا/"؛ لِقَوْلِه ﷺ: (لَيْسَ لِلْوَلِيِّ مَع الثَّيِّبِ أَمْرٌ)، (°) وَهَذَا عَامٌّ فِي الصَّغِيرَةِ وَالْكَبِيرَةِ؛ وَلِأَنَّهَا مُعْتَبَرَةُ الْإِذْنِ فِي حَالِ الْكِبَرِ، فَلَا يَجُوزُ الافْتِيَاتُ عَلَيْهَا فِي الصِّغَرِ، كَمَا فِي

<sup>(</sup>۱) صحيح مسلم (۲/ ١٠٣٩) رقم (١٤٢٢) عن عائشة، «أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهي بنت سبع سنين، وزفت إليه وهي بنت تسع سنين، ولعبها معها، ومات عنها وهي بنت ثمان عشرة»، ووردت بنفس ألفاظ المؤلف في سنن ابن ماجه (١/ ٢٠٤) رقم (١/ ١٨٧٧) عن عبد الله، قال: «تزوج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وهي بنت سبع، وبنى بحا وهي بنت تسع، وتوفي عنها وهي بنت ثماني عشرة سنة»، [حكم الألباني] صحيح.

<sup>(</sup>۲) سنن سعيد بن منصور (۱/ ٢٦٦) رقم (٩٢٥) - حدثنا سعيد، ثنا هشيم، قال: أنا يحيى بن سعيد، عن سليمان بن يسار، أن ابن عمر زوج ابنا له ابنة أخيه عبيد الله بن عمر، وابنه صغير يومئذ ولم يفرض لها صداقا، فمكث الغلام ما مكث، ثم مات، فخاصم خال الجارية ابن عمر إلى زيد بن ثابت، فقال ابن عمر لزيد: إني زوجت ابني وأنا أحدث نفسي أن أصنع به خيرا، فمات قبل ذلك، ولم يفرض للجارية صداقا. فقال زيد: فلها الميراث إن كان للغلام مال، وعليها العدة، ولا صداق لها "، والسنن الكبرى للبيهقي (٧/ ١٣٦) وقم (١٣٨١٧) - أخبرنا أبو حازم الحافظ، أنبأ أبو الفضل بن خميرويه، ثنا أحمد بن نجدة، ثنا سعيد بن منصور، ثنا هشيم، أنبأ يحيى بن سعيد، عن سليمان بن يسار، أن ابن عمر زوج ابنا له ابنة أخيه وابنه صغير يومئذ وهذا محمول على أن أخاه أوجب العقد وابن عمر قبله لابنه الصغير، وروينا في ذلك عن عروة بن الزبير، والحسن، والشعبي والنجعي، وروي عن الحسن بإسناد ضعيف عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا: إذا أنكح الرجل ابنه وهو كاره فلا نكاح له ، وإذا زوجه وهو صغير حاز نكاحه "، وروي عن على ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: "الصداق على الابن الذي أنكحتموه "، وروي عن عطاء أنه قال: إذا أنكح الرجل ابنه الصغير فنكاحه جائز ولا طلاق له"

<sup>(</sup>٣) صحيح مسلم (٢/ ١٠٣٧) رقم (١٤٢١) عن ابن عباس، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الأيم أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأذن في نفسها، وإذنها صماتها»؟ قال: نعم.

<sup>(</sup>٤) سنن ابن ماجه (١/ ٦٣٣) رقم (١٩٦٨) عن عائشة، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تخيروا لنطفكم، وانكحوا الأكفاء، وأنكحوا إليهم»، [حكم الألباني] حسن، جاء في صحيح الجامع الصغير وزيادته (١/ ٥٦٤) رقم (٢٩٢٨) - «تخيروا لنطفكم فانكحوا الأكفاء وانكحوا إليهم» (صحيح) [ه ك هق] عن عائشة. الصحيحة ١٠٦٧، الضعيفة ٧٣٠

<sup>(</sup>٥) سنن أبي داود (٢/ ٢٣٣) رقم (٢١٠٠) عن ابن عباس، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ليس للولي مع الثيب أمر، واليتيمة تستأمر، وصمتها إقرارها»، [حكم الألباني] صحيح.

الْقِصَاص.

"وَيُزَوِّجُهَا فِي كِبَرِهَا بِرِضَاهَا"؛ لِمَا رَوَتْ خَنسَاءُ بِنْتُ خِذَامِ الأَنْصَارِيَّةِ، أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ ثَيِّبٌ فَكَرِهَت ذَلِكَ، فَذَكَرَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ عِلَمَّا فَرَدَّ نِكَاحَهَا، (١) فَدَلَّ أَنَّ رِضَاهَا مُعْتَبَرٌ.

"قَالَ: إلَّا إِذَا كَانَتْ مَجْنُونَةً، بَالِغَةً، تَائِقَةً إِلَى النِّكَاحِ، فَيُزَوِّجُهَا"؛ يَعْنِي: الْأَبُ، أَو الجُّدُّ عِنْدَ عَدَمِهِ؛ لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ بِكْرًا فَلَيْسَ حَالْمُنَا أَعْلَى مِنَ العَاقِلَةِ، وَإِنْ كَانَتْ ثَيِّبًا فَهِيَ لَا يُرْجَى لَمَا حَالٌ تُسْتَأْذَنُ فِيهَا، وَالْحَاجَةُ مَاسَّةٌ إِلَيْهِ، فَكَانَتْ كَالْبِكْرِ.

"قَالَ: وَإِنْ كَانَتْ مَجْنُونَةً، صَغِيرَةً، ثَيِّبًا، لَم يُجْبِرْهَا فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ"؛ لِعُمُومِ الْخَبَرِ، (٢) وَعَدَمِ الْحَاجَةِ، وَفِي الْوَجْهِ الْآخِرِ: يُخْبِرُهَا كَمَا لَوْ كَانَتْ بَالِغَةً، أَوْ كَانَتْ بِكْرًا.

"قَالَ: وَالَّتِي زَالَتْ بَكَارَتُهَا بِالزِّنَا، أَوْ بِوَطْءِ شُبْهَةٍ، أَوْ بِوَطْءٍ فِي مِلْكٍ، فَهِيَ كَالْقَيِّبِ فِي النِّكَاحِ"، يُرِيدُ: أَنَّ إِذْنَهَا نُطْقُهَا، قَالَ عَلَيْ: (الثَّيِّبُ يُعْرِبُ عَنهَا لِسَانُهَا) (") وَهَذِهِ ثَيِّبٌ، وَقَدْ زَالَ عَنهَا الْحَيَاءُ بِالْوَطْءِ، فَهِي كَالْبِكْرِ فِي الصَّحِيحِ"، يُرِيد: يُكْتَفَى بِالْوَطْءِ، فَهِي كَالْبِكْرِ فِي الصَّحِيحِ"، يُرِيد: يُكْتَفَى بِالْوَطْءِ، فَهِي كَالْبِكْرِ فِي الصَّحِيحِ"، يُرِيد: يُكْتَفَى بِالْوَطْءِ، وَالْحَيَاءُ بَاقٍ هَهُنَا. "ثُمُّ سُتَحَبُ بِصُمَاتِهَا؛ لِأَن النَّقْقِ فِي الثَّيِّبِ إِنَّكَا كَانَ لِذَهَابِ الْحَيَاءِ عَنهَا بِالْوَطْءِ، وَالْحَيَاءُ بَاقٍ هَهُنَا. "ثُمُّ سُتَحَبُ لِيَحْرَبُحَ مِنَ الْخِلَافِ. "وَإِذْنُهَا صِمَاتُهَا"؛ لِقَوْلِه عَلَيْ: (وَإِذْنُهَا صَمَاتُهَا"؛ لِقَوْلِه عَلَيْ: (وَإِذْنُهَا صَمَاتُهَا"؛ لِقَوْلِه عَلَيْ: (وَإِذْنُهَا صَمَاتُهَا"؛ لِقَوْلِه عَلَيْ: (وَإِذْنُهَا صَمَاتُهَا). (١٠)

"الصِّنْفُ الثَّانِي/: الْعَصَبَاتُ مِنَ النَّسَبِ"؛ كَالْإِحْوَةِ وَبَنِيهِمْ، وَالْأَعْمَامُ وَبَنِيهِمْ. "سِوَى الابْنِ وَالْأُمِّ؛ فَإِنَّهُ عَصَبَةٌ، وَلَا وَلَايَةَ لَهُ؛ لِأَنَّ الْهِلَايَةَ تَثْبُتُ لِلْأَوْلِيَاءِ لِمَدْفَعِ الْعَارِ عَنِ النِّسَبِ، وَلَا نَسَبَ بَيْنَ الابْنِ وَالْأُمِّ؛ إِذْ لَيْسَ مِنْ عَشِيرَهِمَا، وَلَا يَنْتَسِبُ إِلَى مَنْ تَنْتَسِبُ إلَيْهِ، فَهُوَ كَابْنِ الْأُحْتِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُزَوِّجَ بِحُكْمِ الْبُنُوَّةِ. لَيْسَ مِنْ عَشِيرَهِمَا، وَلَا يَنْتَسِبُ إِلَى مَنْ تَنْتَسِبُ إلَيْهِ، فَهُوَ كَابْنِ الْأُحْتِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُزَوِّجَ بِحُكْمِ الْبُنُوقِةِ. وَعَمَبَةً بِكُونِهِ مُعْتَقًا، أَو ابْنَ ابْنِ عَمِّ، زَوَّجَ حِينَفِدٍ. "قَالَ: فَلَهُم الْولِايَةُ"؛ يَعْنِي: الْعَصَبَاتُ. "وَلَيْسَ لَهُمْ تَزْوِيجُ صَغِيرَةٍ يَتِيمَةٍ أَصْلًا"؛ لِأَنَّ وِلَايَتَهُمْ دُونَ وَلِايَةِ الْأَبِ وَالْحَدُّ؛ لِقُصُورٍ الْعَصَبَاتُ. "وَلَيْسَ لَهُمْ تَزْوِيجُ صَغِيرَةٍ يَتِيمَةٍ أَصْلًا"؛ لِأَنَّ وِلَايَتَهُمْ دُونَ وَلِايَةِ الْأَبِ وَالْحَدُّ؛ لِقُصُورٍ شَفَقَتِهِمْ، وَنُقْصَانِ نَظَرِهِم، وَلِهَذَا مُنِعُوا التَّصَرُّفَ فِي مَالِهَا، وَقَدْ قَالَ عَلَى فِي قِصَّةٍ قُدَامَةَ بْنَ مَظْعُونٍ: (هِيَ

<sup>(</sup>١) صحيح البخاري (٩/ ٢٠) رقم (٦٩٤٥) عن خنساء بنت خذام الأنصارية: أن أباها زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك «فأتت النبي صلى صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها».

<sup>(</sup>٢) (الْأَيِّمُ أَحَقُّ بِنَفسِهَا مِنْ وَلِيَّهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ فِي نَفسِهَا).

<sup>(</sup>٣) مسند أحمد ط الرسالة (٢٩/ ٢٦١ - ٢٦١) رقم (١٧٧٢٤) عن عدي بن عدي الكندي، عن أبيه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "أشيروا على النساء في أنفسهن "، فقالوا: إن البكر تستحي يا رسول الله، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الثيب تعرب بلسانها، عن نفسها والبكر رضاها صمتها "، قال المحققون: صحيح لغيره، وهذا إسناد رجاله ثقات لكنه منقطع.

<sup>(</sup>٤) سبق تخريجه

يَتِيمَة، وَلَا تُنْكَحُ إِلَّا بِإِذْنِهَا)، (١) وَفِي رِوَايَةٍ: (لَا تُنْكِحُوا الْيَتَامَى حَتَّى تَسْتَأْمِرُوهُنَّ)؛ (٢) فَدَلَّ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ إِلَيْهِمْ.

"قَالَ: وَلَا إِجْبَارُ بَالِغَةٍ، وَلَا تَنْوِيجُ مَجْنُونَةٍ، وَإِنَّمَا لَهُمْ وِلَايَةُ الاسْتِنْمَارِ"، كُلُّ ذَلِكَ لِقُصُورِ شَفَقَتِهِمْ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ. "وَسُكُوتُ الْبِكْرِ الْبَالِغَةِ كَالنَّطْق فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْن"؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْخَبَرِ.

"الصِّنْفُ الثَّالِثُ: الْمُعْتِقُ وَعَصَبَاتُهُ، وَحُكْمُهُمْ حُكْمُ الصِّنْفِ الثَّانِي؛ لَيْسَ لَهُمْ وِلَايَةُ الْإِجْبَارِ"؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

"الصِّنْفُ الرَّابِعُ: الْقُضَاةُ، وَلَيْسَ لَهُمْ وِلَايَةُ الْإِجْبَارِ، إِلَّا فِي الْمَجْنُونَةِ الْبَالِغَةُ التَّائِقَةِ إِلَى النَّكَاحِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا أَبٌ وَلَا جَدَّ"؛ لِأَنَّ وِلَايَتُهُ عَامَّةٌ، وَهَذِهِ الْوِلَايَةُ وِلَايَةُ إِحْبَارٍ، وَهِيَ مَنُوطَةٌ بِالنَّظَرِ، وَلِهِنَا لَخُصَّتْ بِالْأَبِ وَاجْدِّ، فَلْتَسْتَنِدَ إِلَى النَّظَرِ الْعَامِّ، بِاعْتِبَارِ الْحَاجَةِ وَالْمَصْلَحَةِ، وَكُولَايَةِ الْمَالِ، وَرُبَّمَا يَكُونُ / فِي ١/أُ خُصَّتْ بِالْأَبِ وَاجْدً، فَلْتَسْتَنِدَ إِلَى النَّظَرِ الْعَامِّ، بِاعْتِبَارِ الْحَاجَةِ وَالْمَصْلَحَةِ، وَكُولَايَةِ الْمَالِ، وَرُبَّمَا يَكُونُ / فِي ١/أُ تَوْوِجِهَا شِفَاءٌ لَهَا.

"قَالَ: وَيُزَوِّجُ السُّلْطَانُ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ: إذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلِيٍّ، أَوْ غَابَ وَلِيِّهَا"؛ لِقَوْلِه ﷺ (فَالسُّلْطَانُ وَلِيَّةً الْأَقْرَبِ؛ لِأَلْبُعَدِ تَزْوِيجُهَا فِي الْغَيْبَةِ"؛ يَعْنِي: غَيْبَةُ الْأَقْرَبِ؛ لِأَنْ وِلَايَةَ (فَالسُّلْطَانُ وَلِيَّةً، وَلِيَّذَا لَوْ وَلَيَّةً الْأَقْرَبِ؛ لِأَنْ وَلَايَةً الْغَائِبِ بَاقِيَةٌ، وَلِمَذَا لَوْ زَوَّجَهَا فِي مَكَانِهِ صَحَّ، وَكَذَلِكَ لَوْ وَكَّلَ وَكِيلًا فَزَوَّجَ الْوَكِيلُ، صَحَّ أَيْضًا، غَيْرَ أَنَّهُ الْغَائِبِ بَاقِيَةٌ، وَلِمَذَا لَوْ زَوَّجَهَا فِي مَكَانِهِ صَحَّ، وَكَذَلِكَ لَوْ وَكَّلَ وَكِيلًا فَزَوِّجَ الْوَلِيُّ، وَلِمَانُ الْوَلِيُّ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْوَلِيُّ، وَقَحَ الْحَاكِمُ أَيْضًا"؛ لِلْحَبَرِ

<sup>(</sup>١) مسند أحمد ت شاكر (٥/ ٣٨٩ - ٣٩٠) رقم (٦١٣٦) عن عبد الله بن عمر قال: توفي عثمان بن مظعون، وترك ابنة له من حويلة بنت حكيم بن أمية بن حارثة بن الأوقص، قال: وأوصى إلى أحيه قدامة بن مظعون، قال عبد الله: وهما خالاي، قال: فخطبت إلى قدامة بن مظعون ابنة عثمان بن مظعون، فزوجنيها، ودخل المغيرة بن شعبة، يعني إلى أمها، فأرغبها في المال، فحطت إليه، وحطت الجارية إلى هوى أمها، فأبيا، حتي ارتفع أمرهما إلى رسول الله -صلي الله عليه وسلم -، فقال قدامة بن مظعون: يا رسول الله، ابنة أحي، أوصى بحا إلى، فزوجتها ابن عمتها عبد الله بن عمر، فلم أقصر بحا في الصلاح ولا في الكفاءة، ولكنها امراة، وإنما حطت إلى هوى أمها، قال: فانتزعت والله مني بعد أن هوى أمها، قال: فانتزعت والله مني بعد أن ملكنها، فزوجوها المغيرة بن شعبة. قال المحقق: إسناده صحيح.

<sup>(</sup>٢) السنن الكبرى للبيهقي (٧/ ١٩٥) رقم (١٣٦٩٣) عن نافع ، أن ابن عمر تزوج ابنة حاله عثمان بن مظعون قال: فذهبت أمها إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقالت: إن ابنتي تكره ذلك، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يفارقها، وقال: لا تنكحوا البتامى حتى تستأمروهن، فإن سكتن فهو إذنهن "، فتزوجها بعد عبد الله المغيرة بن شعبة "، جاء في خلاصة البدر المنير (٢/ ١٨٩) رقم (١٩٤٤) - حديث: "لا تنكحوا البتامى حتى تستأمروهن رواه الثلاثة وابن حبان والحاكم من رواية أبي هريرة بلفظ: "البتيمة تستأمر في نفسها، فإن صمتت فهو إذنها وإن أبت فلا جواز عليها" قال الترمذي: حسن، وقال الحاكم صحيح على شرط مسلم.

<sup>(</sup>٣) سنن أبي داود (٢/ ٢٢٩) رقم (٢٠٨٣)، وسنن الترمذي ت شاكر (٣/ ٣٩٩) رقم (١١٠٢) قال: «هذا حديث حسن»، وسنن ابن ماجه (١/ ٢٠٥) رقم (٢٨٩) عن عائشة، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أبما امرأة لم ينكحها الولي، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فإن أصابحا، فلها مهرها بما أصاب منها، فإن اشتجروا، فالسلطان ولي من لا ولي له»، [حكم الألباني] صحيح.

الْمَذْكُورِ. (١) "قَالَ: وَإِذَا أَرَادَ الْوَلِيُّ أَنْ يَتَزَوَّجَ وَلِيَّتِه، وَلَيْسَ لَهَا وَلِيٌّ مِثْلَهُ فِي دَرَجَتِهِ، فَلَا يَتَوَلَّى طَرَفَيِ الْمَذْكُورِ. (١) "قَالَ: وَإِذَا أَرَادَ الْوَلِيُّ أَنْ يَتَزَوَّجَ وَلِيَّتِه، وَلَيْسَ لَهَا وَلِيٌّ مِثْلَهُ فِي دَرَجَتِهِ، فَلَا يَتَوَلَّى طَرَفَي الْمَقْدِ، وَيُزَوِّج مِنْهُ السُّلْطَانُ"، كَمَا فِي الْعَيْبَةِ وَالْعَضَلِ.

"النَّظَرُ الثَّانِي: فِي تَرْتِيبِ الْأَوْلِيَاءِ:

وَمَرَاتِبُهُمْ كَمَرَاتِبِ عَصَبَاتِ الْمِيرَاثِ، مَا عَدَا الابْنُ"؛ فَإِنَّهُ يَرِثُ وَلَا يَلِي كَمَا بَيَّنَّاهُ.

"وَالْقُوْلِ الْجَدِيدُ الصَّحِيحُ: أَنَّ الْأَخَ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ أَوْلَى مِنَ الْأَخِ لِلْأَبِ"، كَمَا فِي الْمِيرَاثِ. "وَكَذَلِكَ هَذَا فِي الْعَمِّ، وَأَنِ اجْتَمَعُوا فِي دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ كَالْإِخْوَةِ، جَازَ لِلْوَاحِدِ أَنْ يَنْفَرِهُ بِتَرْوِيجِهَا بِرِضَاهَا مِنْ كُفُواً"؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَ عَلَى قَال: (أَيُّنَا امْرَأَةٍ زَوَّجَهَا وَلِيَّانِ، فَهِيَ لِلْأَوَّلِ مِنْهُمَا)؛ (٢) وَلَأَنَّ كُلَّ وَاحِدُهُمْ فِي الْكَفَاءَةِ، وَقَدْ وُحِدَتْ. "فَإِنْ زَوَّجَهَا مِنْ غَيْرِ كُفُو بِرِضَاهَا، لَمْ يَجُزْ؛ لِحَقِّ بَوَيَّةُ الْأَوْلِيَاءِ، وَإِلَّا فَالْكَفَاءَةُ لَيْسَت مَشْرُوطَةً فِي النِّكَاحِ"، فَلَا بُدَّ مِنْ رِضَى الجُمِيعِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ حَقَّهُمْ بَعِيمًا، وَفِي تَرْكِهِ إِضْرَارٌ هِم، فَلَا يَصِحُ كَمَا لَوْ زَوَّجَهَا مِنْ غَيْرٍ كُفُو بِعِيْرِ رِضَاهَا. "وَقَدْ زَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى النَّكَاحِ"، فَلَا بُدَّ مِنْ رِضَى الجُمِيعِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ حَقَّهُمْ جَيعًا، وَفِي تَرَكِهِ إِضْرَارٌ هِم، فَلَا يَصِحُ كَمَا لَوْ زَوَّجَهَا مِنْ غَيْرٍ كُفُو بِعَيْرٍ رِضَاهَا. "وَقَدْ زَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ فَي النَّكَاحِ"، فَلَا بُوبَيْ رَضَاهَا. "وَقَدْ زَوِّجَ رَسُولُ اللَّهِ فَي اللَّهُ فَلَيْ الْمَعْلِ اللَّهِ فَي اللَّهُ فَي لِمَا اللَّهِ فَي اللَّهُ الْمُؤْلِيَاءِ كَمَا بَيَنَاهُ. "وَالْمَهُرُ حَقُهَا، فَلَيْسَ لِلْأَوْلِيَاءِ عَلَيْهَا اعْتِرَاضٌ؛ لِأَنَّهُ لِلْوَلِيِّ الاعْتِرَاضُ عَلَيْهَا فِيهِ"، حَتَّى لَوْ رَضِيَتْ بِدُونِ مَهْرِ الْمِثْلِ، فَلَيْسَ لِلْأَوْلِيَاءِ عَلَيْهَا اعْتِرَاضٌ؛ لِأَنَّهُ عَلَافٍ مُعَيْرِ فِ الْكَفَاءَةُ وَلَيْ الْمَعْرُ الْمَثْلِ، فَلَيْسَ لِلْأَوْلِيَاءِ عَلَيْهَا اعْتِرَاضٌ؛ لِأَنَّهُ عَلَوْلَ لَوْلِيَاءِ عَلَيْهَا وَلَوْلَ الْمُؤْلِى الْمُعْرِ الْمُعْرَاضُ عَلَيْهُ الْمُعْرَافِ الْكَفَاءَةِ.

"قَالَ: وَلَوْ قَالَتْ: أَيُّ وُلَاتِي زَوَّجَنِي جَازَ، كَانَ إِذْنًا صَحِيحًا"؛ لِأَنَّهُ يَتَنَاوَلُ الْكُلَّ، وَهُمْ مُتَسَاؤُونَ فِيهِ، فَصَارَ كَمَا لَوْ سَمَّتْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ. "فَلَوْ زَوَّجَهَا وَلِيَّانِ مِنْ رَجُلَيْنِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، فَهُمَا بَاطِلَانِ"؛ إِذْ لَا مَزِيَّةَ لأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخِرِ. "وَإِنْ كَانَا فِي وَقْتَيْنِ، فَالثَّانِي بَاطِلُ"؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْخَبَرِ. "وَإِنْ كَانَا فِي وَقْتَيْنِ، فَالثَّانِي بَاطِلُ"؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْخَبَرِ. "وَإِنْ تَعَاقَبًا، وَهُمَا بَاطِلَانِ أَيْضًا"، كَمَا لَوْ زَوَّجَاهَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ. "وَإِنْ تَعَاقَبًا، وَلَكِن أَشْتَبَهَ الْأَوَّلُ، فَعَلَى قَوْلَيْنِ؛ بِنَاءً عَلَى الْقَوْلَيْنِ فِي نَظِيرِهِ مِنَ الْجُمُعَتَيْنِ: " أَحَدُهُمَا: أَنَّهُمَا بَاطِلَانِ؛

۱/ ب

<sup>(</sup>١) (فَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ).

<sup>(</sup>٢) سنن أبي داود (٢/ ٣٠٠) رقم (٢٠٨٨) [حكم الألباني] : ضعيف، وسنن الترمذي ت شاكر (٣/ ٤١١) رقم (١١١٠) عن سمرة بن جندب، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أيما امرأة زوجها وليان فهي للأول منهما، ومن باع بيعا من رجلين فهو للأول منهما»: «هذا حديث حسن»، " والعمل على هذا عند أهل العلم لا نعلم بينهم في ذلك اختلافا: إذا زوج أحد الوليين قبل الآخر فنكاح الأول جائز، ونكاح الآخر مفسوخ، وإذا زوجا جميعا فنكاحهما جميعا مفسوخ، وهو قول الثوري، وأحمد، وإسحاق "، [حكم الألباني] : ضعيف.

<sup>(</sup>٣) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٩/ ١٢٨)، حدثنا محمد بن علي، ثنا عبد العزيز بن أبي رجاء أبو النجم، ثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، قال: قال الحارث بن مسكين: "لقد أحببت الشافعي وقرب من قلبي لما بلغني أنه كان يقول: الكفاءة في الدين لا في النسب، لو كانت الكفاءة في النسب لم يكن أحد من الخلق كفؤا لفاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا لبنات رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقد زوج ابنتيه من عثمان وزوج أبا العاص بن الربيع".

لِتَعَذُّرِ إمْضَائِهِمَا جَمِيعًا، وَالثَّايِي: أَنَّهُمَا مَوْقُوفَانِ إِلَى أَنْ يَتَبَيَّنَ الْأَمْرُ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَهُمَا صَحِيحٌ، وَمِنَ الْمُمْكِنِ أَنْ يُعْرَفَ ذَلِكَ.

"فَإِنْ قُلْنَا: هُمَا بَاطِلَانِ، فَلَا كَلَام، وَإِنْ قُلْنَا: مَوْقُوفَانِ: فَإِن ادَّعَيَا عِلْمَهَا، فَحَلَفَتْ بِاللَّهِ لَا أَعْلَمُ، أَبْطُلْنَا حَقَّهُمَا"؛ لِلْجَهْلِ بِعَيْنِ السَّابِقِ مِنْهُمَا. "وَإِنْ نَكَلَتْ وَحَلَفَا فَكَذَلِكَ"؛ إذْ لَيْسَ أَحَدُهُمَا أَوْلَى مِنَ الْآخَر بِالتَّقْدِيم. "وَإِنْ نَكَلَتْ فَحَلَفَ أَحَدُهُمَا، وَنَكَلَ الثَّانِي، ثَبَتَ حَقُّ مَنْ حَلَفَ، وَكَانَتْ زَوْجَةً لَهُ"؛ لِأَنَّ يَمِينَهُ مَعَ نُكُولِ الْمَرْأَةِ إِمَّا بِمَنْزِلَةِ إِقْرَارِهَا أَوْ بِمَنْزِلَةِ البَيِّنَة، وَأَيُّهُمَا كَانَ فَالْحَقُّ يَثْبُتُ بِهِ. "وَلَوْ أَنَّهَا لَمَّا ادَّعَيَا عَلْمَهَا أَقَرَّتْ لِأَحَدِهِمَا، قُبِلَ إِقْرَارُهَا عَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ الْجَدِيد، وَهِيَ زَوْجَتُهُ"؛ لِأَنَّهُ مُدَّع عَلَى الْمَرْأَةِ وَالْمَرْأَةُ مُصَدِّقَةٌ لَهُ، فَهُوَ كَمَا لَوْ كَانَ مُنْفَرِدًا. "وَهَل تُسْتَحْلَفُ بِدَعْوَى الثَّانِي؟ فَعَلَى قَوْلَيْن/ مَبْنِيَّيْن عَلَى أَنَّهَا لَوْ لَمْ تَحْلِفْ، هَل تَغْرُمْ؟ فَعَلَى قَوْلَيْن مَبْنِيَّيْن عَلَى أَنَّ مَنْ قَالَ: عَصَبْتُ هَذِهِ الدَّارَ مِنْ فُلَانٍ، لَا بَلْ مِنْ فُلَانٍ، فَالدَّارُ لِلْأَوَّلِ، وَهَلْ يَغْرَمُ لِلثَّانِي؟ فَعَلَى قَوْلَيْن "؛ فَإِن قُلْنَا: لَا تَعْرَم، لَا تَحْلِف؛ إِذْ لَا فَائِدَةً فِي تَحْلِيفِهَا؛ فَإِنَّهُ لَا يُنْتَفَعُ لَا بِنُكُولِهَا وَلَا بِإِقْرَارِهَا، وَإِنْ قُلْنَا: تَعْرَم؛ فَإِنَّهَا تَحْلِفُ رَجَاءَ أَنْ تُقِرَّ لِلثَّابِي أَيْضًا فَتَغْرِمُ لَهُ، أَو تَنْكُل عَن الْيَمِينِ؛ فَيَسْتَفِيدُ الثَّابِي بِالْيَمِينِ الْمَرْدُودَةِ تَغْرِمَهَا. "وَكُمْ تَغْرَمُ هَذِهِ الْمَرْأَةَ؟ فَعَلَى وَجْهَيْن: أَحَدُهُمَا: نِصْفُ مَهْرِ الْمِثْلِ"، وَهُوَ نَصُّ غَرَامَةِ الرَّضَاع؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ قَبْلَ الدُّخُولِ مُتَقَوَّمٌ عَلَى الزَّوْجِ بِنِصْفِ الْمَهْرِ. "وَالثَّانِي: جَمِيعُ الْمَهْرِ"، وَهُوَ نَصُّ غَرَامَةِ شُهُودِ الزُّورِ؛ لِأَنَّهَا فَوَّتَتْ عَلَيْهِ مِلْكُهُ فِي الْبُضْعِ بِإِقْرَارِهَا لِلْأَوَّلِ، وَمَنْ أَتْلَفَ عَلَى غَيْرِهِ مِلْكًا غَرِمَ لَهُ قِيمَةَ الْمِلْكِ لَا الْعِوَضَ الَّذِي بَذَلَ فِي مُقَابَلَةِ الْمِلْكِ اعْتِبَارًا بِمَا لَوْ أَتْلَفَ عَلَيْهِ عَبْدًا قَدْ اشْتَرَاهُ فَإِنَّهُ يَضمَن لَهُ قِيمَةَ الْعَبْدِ لَا ثَمَنَهُ كَذَلِكَ هَهُنَا. "قَالَ: وَإِذَا تَنَافَسَ الْأَوْلِيَاءُ الْعَقْدَ، أَقْرَعْنَا بَيْنَهُمْ" كَمَا فِي النِّسَاءِ، إِذَا أَرَادَ الْمُسَافَرَةَ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ. "وَلُو ابْتَدَرَ غَيْرُ مَن خَرَجَتْ قُرْعَتُهُ فَزَوَّجَ، صَحّ "؛ لِأَنَّ الْقُرْعَةَ لَا تُبْطِلُ الْوِلَايَةَ. "وَإِنْ تَمَانَعُوا فَذَلِك مِنْهُم عَضَلٌ" فَيَقَعُ إِلَى الشُّلْطَانِ.

1/1

"النَّظَرُ الثَّالِثُ: فِي الْقَوَادِحِ فِي الْوِلَايَةِ، وَهِيَ سَبْعَةٌ:

الْأَوَّلُ: الْجُنُونُ، فَإِذَا جُنَّ الْوَلِيُّ الْأَقْرَبُ مُطْبَقًا، انْتَقَلَت الْوِلَايَةُ إِلَى الْأَبْعَدِكَمَا تَنْتَقِلُ بِمَوْتِهِ"؛ إذْ بَطُلَتْ بِهِ الْوِلَايَةُ كَمَا بِالْمَوْتِ. "فَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ، فَالصَّحِيحُ: أَلَّا تَنْتَقِلَ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَمْتُدُّ طَوِيلًا، وَلَا يَطُلُتْ بِهِ الْوِلَايَةُ كَمَا بِالْمَوْتِ. "فَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ، فَالصَّحِيحُ: أَلَّا تَنْتَقِلَ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَمْتُدُ طَوِيلًا، وَلَا يَخُلُ بِالْأَهْلِيَّةِ، فَهُوَ كَالنَّوْمِ.

"الثَّانِي: الْإِحْرَامُ، وَهُوَ مَانِعٌ مِنَ التَّزَوُّجِ وَالتَّزْوِيجِ فِي حَقِّ الزَّوْجَيْنِ، وَفِي حَقِّ الْوَلِيِّ"، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَا يُنْكَحُ الْمُحْرِمُ/ وَلَا يَنْكِحُ). (١) "قَالَ: وَحُكْمُهُ حُكْمُ الْإِغْمَاءِ فِي أَنَّ الْوِلَايَةَ لَا تَنْتَقِلُ إِلَى ٨/ب

J

<sup>(</sup>١) صحيح مسلم (٢/ ١٠٣١) رقم (١٤٠٩) عن عثمان بن عفان، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «لا ينكح المحرم، ولا ينكح،

الْأَبْعَدِ عَلَى الْأَصَحِّ"؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

"قَالَ: وَمَا لَمْ يَتَحَلَّل التَّحَلُّلَ الثَّانِي، فَعَقَدُ النِّكَاحِ لَا يَصِحُّ مِنْهُ عَلَى أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ"؛ لِبَقَائِهِ عَلَى الْإِحْرَامِ بَعْدُ. "وَلَا يَضُو الرَّجْعَةُ جَائِزَةٌ فِي الْإِحْرَامِ"؛ لِأَنَّهَا اسْتِدَامَةُ النِّكَاحِ لَا ابْتِدَاؤُهُ، بِدَلِيل أَنَّهَا تَصِحُّ بِلَا وَلِيٌّ وَلَا شُهُودٍ.

"الثَّالِث: الْفِسْقُ، وَهُوَ لَيْسَ مِنَ الْقَوَادِحِ عَلَى الْأَصَحِّ"؛ لِأَنَّ الْفِسْقَ دُونَ الْكُفْرِ، وَالْكَافِرُ يَجُوزُ أَن يُزَوِّجَ وَلِيَّتَهُ، فَالْفَاسِقُ أَوْلَى "فَالْفَاسِقُ وَلِيِّ"

"الرَّابِعُ: الْعَصْلُ، وَهُو فِسْقٌ، وَلَا يَنْتَقِلُ الْوِلَايَةُ إِلَى الْأَبْعَدِ، بَلِ السُّلْطَان يُزَوِّج"، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ الشَّافِعِيَّ لَمْ يُبْطِلْ وِلَايَةَ الْفَاسِقِ؛ حَيْثُ لَمْ يَنْقُلْهَا إِلَى الْأَبْعَدِ.

"الْحَامِس: الْغَيْبَةُ، وَلِلسُّلْطَانِ التَّزْوِيجُ، وَلَا يَنْتَقِلُ إِلَى الْأَبْعَدِ؛ فَإِنَّ الْغَائِبَ عَلَى وِلَايَتِهِ"، كَمَا

"السّادِسُ: الْكُفْرُ، فَلَا يُرَوِّجُ كَافِرٌ مُسْلِمَةً، وَكَذَلِكَ المُسْلِمُ لَا يُرَوِّجُ الْكَافِرَة، إِلَّا بِمِلْكِ الْيَمِينِ، أَوْ وِلَايَةِ الْقَضَاءِ"؛ لِأَنَّ الْمُوالَاةَ مُنْقَطِعَةٌ بَينَهُمَا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَا لَهُ بَعْنِ ﴾ (١)، وَقَالَ: ﴿ وَٱلْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَ لَهُ بَعْنِ ﴾ (١) فَأَمَّا مِلْكُ الْيَمِينِ فَيَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْولَايَة ثَمَّ مُسْتَفَادَة بِالْمِلْكِ لَا بِالنَّسَبِ، فَهِي كَالُولَايَة فِي بَيْعِهَا، وَإِجَارَتِهَا، وَكَذَلِكَ الْقَضَاءُ؛ لِأَنَّ ولِايَتَهُ بِحُكْمِ مُسْتَفَادَة بِالْمِلْكِ لَا بِالنَّسَبِ، فَهِي كَالُولِايَة فِي بَيْعِهَا، وَإِجَارَتِهَا، وَكَذَلِكَ الْقَضَاءُ؛ لِأَنَّ الْولَايَة بِعُكُمِ مُسْتَفَادَة بِالْمِلْكِ لَا بِالنَّسَبِ، فَهِي كَالُولَايَة فِي بَيْعِهَا، وَإِجَارَتِهَا، وَكَذَلِكَ الْقَضَاءُ؛ لِأَنَّ وَلِايَتَهُ بِحُكْمِ السَّلْطَنَةِ، فَهِي عَامَة فِي حَقِّ الْمُسْلِمِينَ، وَأَهْلِ الذِّمَّةِ جَمِيعًا. "وَلَمَّا أَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ فِي كَاحَ أُمِّ حَبِيبَة بِنْتِ السَّلْطَنَةِ، فَهِي عَامَة فِي حَقِّ الْمُسْلِمِينَ، وَأَهْلِ الذِّمَّةِ جَمِيعًا. "وَلَمَّا أَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ فِي عَامَة فِي حَقِّ الْمُسْلِمِينَ، وَأَهْلِ الذِّمَّةِ جَمِيعًا. "وَلَمَّا أَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ فِي عَامَة فِي كَاحَ أُمِ حَبِيبَة بِنْتِ وَهِي مُعْلَادُ بُنُ سَعِيدٍ بْنُ الْعَاصِ/ بِالْحَبَشَةِ وَهُو مُسْلِمٌ. (٢)

ولا بخطب».

<sup>(</sup>١) التوبة: ٧١.

<sup>(</sup>٢) الأنفال:٧٣.

<sup>(</sup>٣) جاء في البدر المنير (٦/ ٢٧٩)، "الحديث الثالث، «أنه - صلى الله عليه وسلم - وكل عمرو بن أمية الضمري في قبول نكاح أم حبيبة بنت أبي سفيان»، هذا الحديث ذكره الفقهاء كلهم (هكذا) وذكره كذلك المحدثين: البيهقي في «خلافياته» في أوائل كتاب النكاح في أثناء مسألة النكاح لا تقف على الإجازة، وأنه قال: إن قيل: كان صحة نكاح أم حبيبة موقوفا على قبول النبي - صلى الله عليه وسلم - بعث عمرو بن أمية وكيلا لقبول العقد، ثم استشهد على ذلك برواية أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين « (أنه - صلى الله عليه وسلم - بعث عمرو إلى النجاشي فزوجه أم حبيبة» ) وقال في «المعوفة» في النكاح بن علي بن الحسين « (أنه - صلى الله عليه وسلم - بعث عمرو إلى النجاشي فزوجه أم حبيبة» ) وقال في «المعوفة» في النكاح أيضا: «إنه عليه الصلاة والسلام وكل عمرو بن أمية ليزوجه أم حبيبة» روينا عن أبي جعفر محمد بن علي أنه حكاه. و (استشهد في السنن) «أنه عليه الصلاة والسلام بعث عمرو بن أمية الضمري (إلى) النجاشي فزوجه أم حبيبة» وهو محتمل لأن يكون هو الوكيل في السنن) «أنه عليه الصلاة والسلام بعث عمرو بن أمية الضمري (إلى) النجاشي فزوجه أم حبيبة» وهو محتمل لأن يكون هو الوكيل في

#### (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدٍ بنِ يونسَ بنِ محمدٍ بنِ مَنعَةَ المَوْصِلِيِّ الشَّافِعِيُّ ،

"أَمَّا الْكَافِرَةُ فَيُزَوِّجُهَا الْكَافِرُ"؛ لِلْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ. (١)

"السَّابِعُ: الرِّقُّ، فَلَا وِلَايَةَ لِرَقِيقِ عَلَى ابْنَتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلِي أَمْرَ نَفْسِهِ، فَكَيْف يَلِي أَمْرَ غَيْرَهِ؟!"

القبول أو النجاشي، وقد قبل: إن النجاشي عقد عليها عنها وعن النبي - صلى الله عليه وسلم -، لأنه كان أمير الموضع وسلطانه وهو ظاهر ما في «سنن أبي داود» والنسائي وقبل: إن الذي زوجها عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية ابن ابن عم أبيها؛ لأنها أم حبيبة بنت أبي سفيان بن حرب بن أمية، والعاص هو ابن أمية وكان أبوها كافرا إذ ذاك لا ولاية له مع غيبته وهو (المذكور في السيرة وغيرها، و «الأم» للشافعي أيضا، والسنن الصغير للبيهقي (٣/ وكان أبوها كافرا إذ ذاك لا ولاية له مع غيبته وهو (المذكور في السيرة وغيرها، و «الأم» للشافعي أيضا، والسنن الصغير للبيهقي (٣/ ٢٣٨) - قال الشافعي رضي الله عنه: ولا يكون الكافر وليا لمسلمة، وقد زوج ابن سعيد بن العاص النبي صلى الله عليه وسلم أم حبيبة بنت أبي سفيان، وأبو سفيان حي، لأنها كانت مسلمة، وابن سعيد يعني خالد بن سعيد مسلم، ولم يكن لأبي سفيان فيها ولاية، لأن الله تعالى قطع الولاية بين المسلمين والمشركين، وكذلك لا يكون المسلم وليا للكافر، قال الشافعي: «إلا أمته فإن ما صار لها بالنكاح»، والسنن الكبرى للبيهقي (٧/ ٢٢٦) رقم (١٣٧٩٨) - وأخبرنا أبو الحسين بن الفضل القطان ببغداد، أنبأ عبد الله بن جعفر، ثنا يعقوب بن سفيان، ثنا عبد الله بن عثمان، عن عيسى بن يونس، عن محمد بن إسحاق قال: بلغني أن الذي ولي نكاحها ابن عمها خالد بن سعيد بن العاص قال الشيخ رحمه الله: وهو ابن ابن عم أبيها فإنها أم حبيبة بنت أبي سفيان بن حرب بن أمية، والعاص هو ابن أمية، وقد قبل: إن عثمان بن عفان رضي الله عنه هو الذي ولي نكاحها.

(١) ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بَعْضُهُمْ أَوْلِيآهُ بَعْضٍ ﴾ الأنفال: ٧٣

## الْبَابُ الثَّانِي: فِي الْمُوَلَّى عَلَيْهِمْ

"وَهُمْ أَرْبَعَةٌ:

الْأَوَّلُ: الصَّغِيرُ وَالْمَجْنُونِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا حُكْمَهُمَا.

الثَّانِي: السَّفِيهُ الْمَحْجُورُ عَلَيْهِ بِسَبَبِ السَّفَهِ لَا يَتَزَوَّجُ بِنَفْسِهِ"؛ لِكَوْنِهِ مَحْجُورًا عَلَيْهِ. "وَلَا يُزَوِّجُ عِنَفْسِهِ"؛ لِكَوْنِهِ مَحْجُورًا عَلَيْهِ. "وَلَا يُزَوِّجُ عَبْرَهُ أَيْضًا"؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْظُرُ لِنَفْسِهِ، فَلَا يُنْظَر لِغَيْره.

"قَالَ: وَمَن بِهِ أَلَمْ شَدِيدٌ يَشْغَلُهُ عَنِ النَّظَرِ، لَا يُزَوِّجُ وَلِيَّتَهُ كَالسَّفِيهِ" أَو أَسْقَامٌ مُتَوَالِيَةٌ تُلْهِيهِ عَنْهُ، فَإِلَّ وَمَن بِهِ أَلَمْ شَدِيدٌ يَشْغَلُهُ عَنِ النَّظَرِ، لَا يُزَوِّجُ لِنَفسِهِ، جَازَ"؛ لِأَنَّهُ لَا حَجْرَ عَلَيْهِ فِيهِ.

"قَالَ: ثُمَ قَيِّمُ السَّفِينَةِ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ رَوَّجَ مِنْهُ"، أَيْ: إِنْ كَانَ فَيِّمُهُ أَبًا أَوْ حَدًّا، فَلَهُ تَرْوِيجَهُ كَمَا فِي حَقَ الْمَحْنُونِ. "وَإِنْ كَانَ أَجْنَبِيًّا لَم يُرَوِّجِهِ إِلَّا إِذَا كَانَ مَنْصُوبًا مِنْ جُمْلَةِ الْحَاكِم مَأْذُونًا فِي تَرْوِيجَهُ كَمَا فِي حَقَ الْمَحْنُونِ. "وَإِنَّ فَلَا. "وَلِهَذَا لَا يَلِي وَصِيُّ الْأَبِ بِتَرْوِيجِ الْأَطْفَالِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَرْوِيجِهِ عِنْدَ الحَاجَةِ، فَلَهُ تَرْوِيجُهُ حِينَفِذٍ، وَإِلَّا فَلَا. "وَلِهَذَا لَا يَلِي وَصِيُّ الْأَبِ بِتَرْوِيجِ الْأَطْفَالِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلِي وَصِي الْأَبِ بِتَرْوِيجِ الْأَطْفَالِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلِي وَصِي الْأَلِي وَلِيهِ فَبَاطِلِ"؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ. "فَإِنْ أَصَابَ لَمْ يَجِبْ شَيْءٌ فِي قَوْلٍ"؛ لِأَنَّ تَعْرِيةَ الْوَطْءِ الْمَوْرَةُ وَلِيهِ فَبَاطِلٌ"؛ لِمَا دَكُونَاهُ. "وَوَجَبَ مَهْرُ الْمِثْلِ فِي قَوْلٍ"؛ لِأَنَّ تَعْرِيةَ الْوَطْءِ عَلَيْهِ. "وَوَجَبَ مَهْرُ الْمِثْلِ فِي قَوْلٍ"؛ لِأَنَّ تَعْرِيةَ الْوَطْءِ عَلَيْهِ. "وَوَجَبَ أَقَلُ مَا يَكُونُ مَهُرًا فِي عَنِ الْمَهْرِ غَيْرُ مُمْكِنَ تَعَبُّدًا وَالْبَضْعُ مُقُومٌ بِهِمْ الْمِثْلِ، فَهُوَ الْوَاحِبُ عَلَيْهِ. "وَوَجَبَ أَقَلُ مَا يَكُونُ مَهْرًا فِي عَنِ الْمَهْرِ غَيْرُ مُمْكِنَ تَعَبُّدًا وَالْبَضْعُ مُقُومٌ بِهِمْ الْمِثْلِ، فَهُوَ الْوَاحِبُ عَلَيْهِ. "وَوَجَبَ أَقَلُ مَا يَكُونُ مَهْرًا فِي قَوْلٍ"؛ رِعَايَةً لِحَقِّ التَعَبُّدِ فَحَسْبُ دُونَ حَقَ الْمَوْلِ أَنْ وَذَلِكَ مِ إِلْنَ يَاكَعَ لِلْعَالِ وَالْمَآلِ؛ لِأَنَّ حَجْرَهُ نَظُرٌ لَهُ، وَذَلِكَ / وَاجِبٌ فِي الْحَالَةَيْنِ، بِخِلَافِ الْعَبْدِ مَلْمَالًا الْمَالِ وَالْمَآلِ؛ لِأَنَّ عَجْرَهُ نَظُرٌ لَهُ، وَذَلِكَ / وَاجِبٌ فِي الْحَالَةَ فِي الْحَالَةُ مُلْ الْمِثْلِ، فَإِلَى اللّهُ اللّهُ الْمُؤْلِ الْمُ الْمُعْلِى وَالْمَالِ وَالْمَآلِ وَالْمَآلِ وَالْمَآلِ وَالْمَآلِ وَالْمَآلِ وَالْمَالِ وَالْمَآلِ وَالْمَالِ وَالْمَالِ وَالْمَالِ وَلَى الْمُؤْلِي الْمَالِ وَالْمَالِ وَالْمَالِ وَالْمَآلِ وَالْمَالِ وَالْمَالِ وَلَالَ اللْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْلَهُ اللْمُولُ اللْمُؤْلِ فَي الْمُعْلِى الْمُؤْلِقُ اللْمُعْلِى

وَوَجْهُ الْفَرْقِ: أَنَّ الْحَجْرَ هَهُنَا لِحَقِّ الْمَوْلَى لَا لِحَقِّ الْعَبْدِ، فَيُرَدُّ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِحَقِّ الْمَولَى، وَيُطالَبُ بِهِ إِذَا الْفَوْعَ عَنْه، وَحَجْرُ السَّفِيهِ لِحَقِّهِ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ، فَلَا يُتَبَعُ بِشَيْءٍ إِذَا فُكَّ عَنْهُ الْحَجْرُ.

"وَلَا يُخَالِعُ أَبُ الْمَعْتُوهِ وَالصَّغِيرِ عَنْهُ"؛ فَإِنَّ الْوَلِيَّ لَا يَمْلِكُ الطَّلَاقُ إِذِ الطَّلَاقُ مَبْنِيٌ عَلَى الشَّهْوَةِ وَالصَّغِيرِ عَنْهُ"؛ فَإِنَّ الْوَلِاعْتِ كَالْقِصَاصِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُ ﷺ: (الطَّلَاقُ لِمَن أَحَدُ بِالسَّاقِ)؛ (١) فَدَلَّ أَنَّهُ لِلرَّوْجِ دُونَ غَيْرِهِ. "قَالَ: وَلَا يُضْرَبُ عَلَيْهِ مُدَّةُ الْعِنِينِ"، حَتَّى لَوْ ادَّعَتِ امْرَأَتُه الْعُنَّة، لَا تُسْمَعُ دَعُواهَا، وَلَا يُؤجَّلُ لَمَا؛ فَإِنَّ الْعُنَّةَ لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِقَوْلِ الزَّوْجِ، وَلَيْسِ لِلْمَحْنُونِ قَوْلٌ، وَإِنْ كَانَ قَدْ جُنَّ بَعْدَمَا ثَبَتَتْ عُنَّتُه، فَلَا يُعْرَفُ فَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ، وَلاَ تَشْبَتُ عُنَّتُه، فَلَا يُعْرَفُ عَذَهُ عَدَمَ وَطُئِه، وَإِذَا ادَّعَى الْإِصَابَةَ فِي الْمُدَّةِ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ، وَلاَ قَوْلُ هَوْلُ عَرْفُ عَدَمَ وَطُئِه، وَإِذَا لَمْ يُعْرَفُ ذَلِكَ لَمْ يُمُكِن التَّفْرِيقُ بَينَهُمَا، وَإِنْ أَنْبَتَتْ

۹/ ب

<sup>(</sup>۱) سنن ابن ماجه (۱/ ۲۷۲) رقم (۲۰۸۱) عن ابن عباس، قال: أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل، فقال: يا رسول الله، إن سيدي زوجني أمته، وهو يريد أن يفرق بيني وبينها، قال: فصعد رسول الله صلى الله عليه وسلم المنبر، فقال: «يا أيها الناس، ما بال أحدكم يزوج عبده أمته، ثم يريد أن يفرق بينهما، إنما الطلاق لمن أخذ بالساق»، [حكم الألباني] حسن.

بَكَارَتَهَا أَمْكُنَ أَنَّهَا كَانَتْ لِمَنعِهَا نَفسَهَا لَا لِعُنَّتِهِ، أَوْ عَادَتْ بَعْدَمَا زَالَتْ، فَلَا يُمْكِنُ التَّفْرِيقُ بِحَالٍ.

"قَالَ: وَلَا يُضْرَبُ لِلْمَعْتُوهَةِ مُدَّةُ الْإِيلَاءِ"؛ حَيْثُ آلَى مِنْهَا زَوْجُهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِلَى اخْتِبَارِ الْمَرْأَةِ وَشَهْوَتِهَا، فَلَا يَصِحُّ الطَّلَبُ إِلَّا مِنْهَا، وَالطَّلَبُ مِنَ الْمَحْنُونَةِ مُتَعَذَّرٌ.

"الثَّالِث: الْعَبْدُ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَنْكِحَ إِلَّا بِإِذْنِ السَّيِّدِ" فَإِنْ نَكَحَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَهُوَ بَاطِلٌ؛ لِقَوْلِه ﷺ: (أَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ فَهُوَ عَاهِرٌ)، (١) وَلِأَنَّهُ عَقْدٌ فِي حَقَ غَيْرِهِ إِذْ مَنَافِعُهُ مَمْلُوكَةٌ/ لِلْمَولَى، وَحُقُوقُ ١/١٠ وَلِأَنَّهُ عَقْدٌ فِي حَقَ غَيْرِهِ إِذْ مَنَافِعُهُ مَمْلُوكَةٌ/ لِلْمَولَى، وَحُقُوقُ ١/١٠ النِّكَاحِ تَتَعَلَّقُ مِمْنَافِعِهِ.

"قَالَ: وَلَيْسَ لِلسَّيِّدِ إِجْبَارُهُ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ"، يُرِيدُ: عَلَى النِّكَاحِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ مَوْرِدَ النِّكَاحِ مِنْهُ وَهُوَ الْبُضْعُ – غَيْرُ مَمْلُوكٍ لِلْمَوْلَى، وَلِمِنَا لَا تَسْتَمْتِعُ السَّيِّدَةُ بِعَبْدِهَا، فَلَا يُتَصَرَّفُ فِيهِ بِحُكْمِ الْمِلْكِ. "وَإِذْنُ وَهُوَ الْبُضْعُ – غَيْرُ مَمْلُوكٍ لِلْمَوْلَى، وَلِمِنَا لَا تَسْتَمْتِعُ السَّيِّدِ لَهُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ نَفَقَةُ امْرَأَتِهِ مِنْ الْمَالِ الَّذِي فِي يَدِهِ إِذَا كَانَ مَأْذُونًا"؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ لَا بُدَّ لَهُ السَّيِّدِ لَهُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ اذْنَهُ فِيهِ يَكُونَ اذْنَهُ فِيهِ يَكُونَ إِذْنَا فِيمَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ. "وَلَا يَكُونُ السَّيِّدُ ضَامِنًا إِلَّا بِأَنْ يَضْمَنَ"، يُرِيدُ: لِلْمَهْرِ وَالنَّفَقَةِ؛ لِأَنَّ إِذْنَهُ لَا يَقْتَضِى إِلَّا جَوَازَ الْعَقْدِ،

وَتَعَلَّقُ النَّفَقَةِ بِمَا فِي يَدِهِ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ. "وَكَذَلِكَ أَبُ الطَّفْلِ إِذَا قَبِلَ عَلَيْهِ النِّكَاحَ، لَا يَصِيرُ ضَامِنًا إِلَّا بِالضَّمَانِ، وَقَالَ فِي الْقَدِيمِ: يَصِيرُ ضَامِنًا فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ"؛ لِأَنَّ إِذْنَهُ لَهُ فِي النِّكَاحِ مَعَ عِلْمِهِ بِأَلَّا شَيْءَ لَهُ رِضًى مِنْهُ بِمَا يَلْزَمُهُ مِنْ حَقَ النِّكَاحِ، وَالطِّفْلُ الْفَقِيرُ مِثْلَ الْعَبْدِ فِي هَذَا الْحُكْمِ. "قَالَ: وَلَا يَصِيرُ السَّيِّدُ ضَامِنًا لِدَم التَّمَتُّع بِمُطْلَقِ إِذْنِهِ لَهُ فِي التَّمَتُّع؛ لِأَنَّ لَهُ بَدَلًا" وَهُوَ الصَّوْمُ.

### [فَرْعَانِ]

# [فِي نِكَاحِ الْعَبْدِ وَضَمَانِ المَهْرِ]

"أَحَدُهُمَا: إِذَا نَكَحَ بِإِذْنِهِ نِكَاحًا صَحِيحًا، وَضَمِنَ السَّيِّدُ الْمَهْرَ، ثُمَّ بَاعَ الْعَبْدَ مِنْ زَوْجَتِهِ بِمَهْرِهَا الْمَضْمُونِ قَبْلَ الْمَسِيسِ، لَمْ يَنْعَقِد الْبَيْعُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ صَحَّ لَمَلَكَتِ الْحُرَّةُ زَوْجَهَا، وَلَانْفَسَخَ النِّكَاحُ وَلَسَقَطَ مَهْرُهَا؛ لِأَنَّهُ فَسْخٌ مِنْ جِهَتِهَا قَبْلَ الْمَسِيسِ كَالرَّضَاعِ، وَلَوْ سَقَطَ مَهْرُهَا، لَبَطَلَ الثَّمَنُ؛ لِأَنَّ وَلَسَقَطَ مَهْرُهَا؛ لِأَنَّهُ فَسْخٌ مِنْ جِهَتِهَا قَبْلَ الْمَسِيسِ كَالرَّضَاعِ، وَلَوْ سَقَطَ مَهْرُهَا، لَبَطَلَ الثَّمَنُ؛ لِأَنَّ الْمَهْرَ جُعِلَ ثَمَنًا، وَإِذَا بَطَلَ الثَّمَنُ، بَطَلَ الْبَيْعُ؛ فَهَذَا مَعْنَى قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ظَهُهُ؛ لِأَنَّ عَقْدَ الْبَيْعِ وَلَقُهَا مَعًا"

"قَالَ: وَإِنْ بَاعَهُ إِيَّاهَا بَعْدَ الْمَسِيسِ بِمَهْرِهَا، فَقَدْ قِيلَ: لَا يَسْقُطُ؛ لِوُجُودِ الْمَسِيسِ كَالرَّضَاعِ، وَفِيهَا وَجْهٌ مِنْ جِهَةِ الشَّيْخ الإمَامِ أبِي بَكْرِ الْقَفَّالِ -رَحِمَهُ اللهُ-/ سُئِلَ عَنْهَا فِي الْمَنَامِ" فَأَجَابَ بِهِ، ١٠/ ب

० • ७

<sup>(</sup>۱) سنن أبي داود (۲/ ۲۲۸) رقم (۲۰۷۸) عن جابر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أيما عبد تزوج بغير إذن مواليه، فهو عاهر»، [حكم الألباني] حسن، وسنن الترمذي ت شاكر (۳/ ٤١٢) رقم (١١١٢) «هذا حديث حسن صحيح»، [حكم الألباني] حسن.

فَلَمَّا انتَبَهَ وَحَدَهُ كَمَا ذَكَرَ "فَحَرَجَ أَنَّ الْمَهْرَ يَسْقُطُ؛ لِأَنَّهَا إِذَا مَلَكَتْ زَوْجَهَا، سَقَطَ مَهْرُهَا عَنْ ذِمَّتِهِ، وَهُوَ مَضْمُونٌ عَنْهُ" وَالسَّيِّدُ ضَامِنٌ. "فَإِذَا بَرِئَ الْأَصِيلُ، بَرِئَ الْكَفِيلُ، فَعَلَى هَذَا: لَا يَنعَقِدُ الْبَيْعُ؛ لِأَنَّهُ لَوَ انْعَقَدَ، لَمَا انْعَقَدَ"

"الْفَرْعُ الثَّانِي: إِذَا أَذِنَ لِلْعَبْدِ فَنَكَحَ نِكَاحًا فَاسِدًا وَأَصَابَ، فَفِيهِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ مَهْرَ الْمِثْلِ فِي الْمَالِ الَّذِي فِي يَدِهِ إِذَا كَانَ مأذونًا"؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ كَانَ بِإِذْنِهِ، فَيَكُونُ كَالْمَهْرِ فِي النِّكَاحِ الصَّحِيحِ.

"وَالثَّانِي: أَنَّهُ فِي رَقَبَتِهِ"؛ لِأَنَّهُ يُضَاهِي أُرُوشَ الْجِنَايَاتِ؛ إذْ يَتَعَلَّقُ بِإِثْلَافِ مَنَافِع الْبُضْع.

"وَإِنْ نَكُحَ بِغَيْرِ إِذْنٍ، وَأَصَابَ فَعَلَيْهِ مَهْرُ مِثْلِهَا إِذَا عَتَقَ"؛ لِأَنَّهُ حَقِّ لَزِمَهُ بِرِضَى مَنْ لَهُ الْحَقُّ؛ فَأَشْبَهَ مَهْرُ مِثْلِهَا إِذَا عَتَقَ"؛ لِأَنَّهُ فِي رَقَبَتِهِ"، فَإِنَّ الْوَطْءَ إِثْلَافٌ. "وَفِي ثَمْنَ الْمُسْأَلَةِ الْأُولَى: أَنَّهُ فِي رَقَبَتِهِ"، فَإِنَّ الْوَطْءَ إِثْلَافٌ. "وَفِي الْمُسْأَلَةِ: أَنَّ الْمَهْرَ فِي ذِمَّتِهِ إِذَا عَتَقَ"؛ نَظَرًا إِلَى رِضَى مَنْ لَهُ الْحَقُّ.

"الرَّابِعُ: الْأَمَةُ، فَهِيَ مُولَّى عَلَيْهَا، وَلِلسَّيِّدِ تَزْوِيجُهَا بِغَيْرِ إِذْنِهَا"؛ يَعْنِي: لَهُ إِجْبَارُهَا عَلَى النِّكَاحِ؛ لِأَنَّ مُسْتَمْتِعَهَا مَمْلُوكٌ لِلسَّيِّدِ، فَيَتَصَرَّفُ فِيهِ بِحَقِّ الْمِلْكِ، كَمَا فِي سَائِرِ مَنَافِعِهَا.

"غَيْرَ أَنَّهَا لَا تُزَوَّجُ مَجْنُونًا وَلَا مَجْبُوبًا وَلَا مَجْدُومًا وَلَا أَبْرَص إِلَّا بِرِضَاهَا"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَثَرُ فِي السَّيِّدِ السَّيِّدِ، وَالاسْتِمْتَاعُ فِي النِّكَاحِ حَقُّ الْأَمَةِ؛ وَلِهَذَا لَوْ كَانَ الرَّوْجُ عِنِينًا وَرَضِيَتْ بِهِ، لَا يَكُون لِلسَّيِّدِ الاسْتِمْتَاعُ، وَهَذَا "كَمَا لَا يَقْبَلُ الرَّجُلُ عَلَى ابْنِهِ الصَّغِيرِ عَيْبًا مِنْ هَذِهِ الْعُيُوبِ، وَلَا عَلَى ابْنَةِ الصَّغِيرَةِ"؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ تَرْكُ النَّظَرِ هُمُمَا، وَإِلْحَاقُ الْعَارِ عِيمَا.

"فَإِنْ كَانَت الْأَمَةُ لِإَمْرَأَةٍ، فَوَلِتُهَا يَلِي تَزْوِيجَهَا بِإِذْنِ السَّيِّدَةِ/" أَمَّا تَزْوِيجُهَا؛ فَلِأَنَّ ذَلِكَ نِكَاحٌ فِي ١/١١ حَقَهَا، فَكَانَ إِلَى وَلِيِّهَا كَنِكَاحِهَا، وَقَدْ قَالَتْ عَائِشَةُ -رَضِيَ الله عَنهَا-: اعْقِدُوا فَإِنَّ النِّسَاءَ لَا يَعْقِدْنَ، حَقَهَا، فَكَانَ إِلَى وَلِيِّهَا، وَأَمَّا الإسْتِغْذَانُ مِنْهَا؛ فَلِأَنَّهُ تَصَرُّف فِي مَالِمَا، فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ إِذْنِهَا، فَإِنْ عَتَقَتْ فَدَلَّ أَنَّهَا لَا سَتِغْذَانُ مِنْهَا؛ فَلِأَنَّهُ تَصَرُّف فِي مَالِمَا، فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ إِذْنِهَا، فَإِنْ عَتَقَتْ وَلِي المَعْتَقَةِ يُزَوِّجُهَا؛ لِأَنَّ وَلِي المُعْتَقَةِ وَلِي المُعْتَقَةِ وَلِي المُعْتَقَةِ وَلِي المُعْتَقَةِ وَلِي المُعْتَقَةِ عَوْلِي المُعْتَقَةِ يُزَوِّجُهَا؛ لِأَنَّ وَلِي المُعْتَقَةِ وَلِي الْمُعْتَقَةِ وَلِي المُعْتَقَةِ إِلَى إِذْنِ السَّيِّذَةِ؛ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ عِمَالِكَةٍ لَهَا، وَلَا كَانَ إِلَيْهَا عَقْدُ وَلَا كَاللَّهُ فَي كَالْأَجْنَائِرِه فِي حَقَهَا.

"قَالَ: وَلَا يُزَوَّجُ أَمَةُ الْعَبْدِ الْمَأْذُونِ وَقَدْ رَكِبَتْهُ الدُّيُونَ عَلَى أَحَدِ الْمَذْهَبَيْنِ"؛ لِأَنَّ حُقُوقَ الْغُرَمَاءِ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَا، فَهِي كَالْأَمَةِ الْمَرْهُونَةِ.

"فَإِنْ لَمْ تَرْكُبْهُ الدُّيُونُ؛ فَلِلسَّيِّدِ أَنْ يُزَوِّجَهَا مِنْ غَيْرِ إِذْنِ الْعَبْدِ"؛ لِأَنَّهَا حَالِصُ مِلْكِهِ، وَحَكَى الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ وَجُهًا.

#### [فَرْعَان]

## [فِي تَزْوِيجِ الأَمَةِ]

"أَحَدُهُمَا: لَوْ زَوَّجَ أَمَتَهُ وَلَمْ يُسَلِّمْهَا إِلَى الزَّوْجِ فِي أَوْقَاتِ فَرَاغِهَا، فَلَا مَهْرَ وَلَا نَفَقَةً"؛ إذْ لَا تَسْلِيمَ وَلَا تَمْكينَ.

"وَتَمَامُ التَّسْلِيمِ بِإِرْسَالِهَا إِلَيْهِ، فَإِنْ بَوَّأَهُمَا فِي مَنْزِلِهِ بَيْتًا وَلَمْ يَرْضَ الزَّوْجُ بِذَلِكَ، فَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُ عَلَيْهِ الْمَهْرُ"؛ لِأَنَّ التَّسْلِيمَ لَمْ يَتِمَّ، فَإِنَّهُ قَدْ يَسْتَحِي مِنَ الدُّخُولِ فِي بَيْتِهِ.

"وَلَوْ قَتَلَت الْأَمَةُ نَفْسَهَا أَوْ قَتَلَهَا سَيِّدُهَا، فَلَا مَهْرَ لَهَا"؛ يَعْنى: قَبْلَ الدُّحُولِ؛ لِأَنَّهَا فُرْقَةٌ حَصَلَتْ مِنْ جِهَتِهَا، فَهِيَ كُمَا لُو ارْتَدَّتْ.

"أَمَّا الْحُرَّةُ إِذَا قَتَلَتْ نَفسَهَا، فَالصَّحِيحُ: أَنَّ مَهْرَهَا لَا يَسْقُطُ"؛ لِأَنَّهَا كَالْمُسْلِمَةِ نَفْسَهَا بِمُجَرَّدِ الْعَقْدِ؛ وَلِهَذَا يَمْلِكُ الرَّوْجُ مَنعَهَا مِنَ السَّفَرِ، بِخِلَافِ الْأَمَةِ، فَإِنَّ لَهَا أَنْ تُسَافِرَ مَعَ الْمَوْلَى، فَهِيَ غَيْرُ مُسْلِمَةٍ نَفسَهَا/ بِالْعَقْدِ، وَالْمَهْرُ لَا يَجِبُ قَبْلَ التَّسْلِيم. /۱۱ ب

"الفَرْعُ الثَّانِي: لَوْ أَعْتَقَ أَمَتَهُ عَلَى أَنْ يَنْكِحَهَا وَصَدَاقُهَا عِتْقُهَا، فَلَا يَلْزَمُهَا الْوَفَاءُ"؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ لا يُلْتَزَمُ فِي الذِّمَّةِ وَلَا يُسْلَفُ فِيهِ.

"وَعَلَيْهَا قِيمَتُهَا" إذْ لَمْ يَرْضَ بِعِتْقِهَا جَمَّانًا، وَيُعْتَبَرُ قِيمَتُهَا يَوْمَ إعْتَاقِهَا؛ لِأَنَّهُ يَوْمُ زَوَالِ مِلْكِهِ عَنهَا.

"فَإِنْ وَفَتْ بِمَا قَالَتْ، صَحَّ الْمَهْرُ إِذَا كَانَتْ قِيمَتُهَا مَعْلُومَةً" وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَوْ أَعْتَقَهَا عَلَى عِوض فَاسِدٍ كَالْخَمْرِ وَالْخِنْزِيرِ مَثَلًا بَطَلَ الْعِوَضُ، وَتَبَتَ لَهُ الرُّجُوعُ إِلَى قِيمَتِهَا، وَالْعِوَضُ هَهُنَا فَاسِدٌ، فَإِنَّهُ غَيْرُ لَازِمٍ وَغَيْرُ مُتَقَوِّمٍ؛ إذ النِّكَاحُ لَيْسَ بمالِ، فَإِذَا تَزَوَّجَهَا عَلَى الشَّرْطِ السَّابِقِ وَكَانَ صَدَاقُهَا مَا ثَبَتَ لَهُ عَلَيْهَا وَهُوَ الْقِيمَةُ لَا الْعِتْقُ الْمُسَمَّى فِي الشَّرْطِ وَالصَّدَاقِ، يَنبَغِي أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ الْقِيمَةُ مَعْلُومَةً.

"وَإِنْ كَانَتْ مَجْهُولَةً، فَسَدَ الْمَهْرُ عِنْدَ بَعْضِ أَصْحَابِنَا؛ لِلْجَهَالَةِ" وَكَانَ لَهَا عَلَيْهِ مَهْرُ الْمِثْل، وَلَهُ عَلَيْهَا قِيمَتُهَا، وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ لَا يَفْسُدُ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ صَدَاقَهَا هُوَ الْعِنْقُ حَقِيقَةً، وَإِنَّمَا عُدِلَ إِلَى الْقِيمَةِ بَدَلًا عَنْهُ، فَجُعِلَ الْعِلْمُ بِالرَّقَبَةِ كَالْعِلْمِ بِقِيمَتِهَا.

الْقِسْمُ النَّالِث: فِي الْمَوَانِعِ مِنَ النِّكَاحِ فِي النَّاكِحِ وَالْمَنْكُوحَةِ

"وَهِيَ عَلَى وُجُوهٍ أَرْبَعَةٍ:

الْجِنْسِ الْأَوَّلُ: مَا يَتَعَلَّقُ بِحَصْرِ الْعَدَدِ:

وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاع:

الْأَوَّلُ: الْمُطَلَّقَةُ ثَلَاثًا لَا يَجِلُّ نِكَامُهَا حَتَّى يَطَأَهَا زَوْجٌ آخَرُ فِي نِكَاحٍ صَجِيحٍ" وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ وَقُلُ اللَّهِيُّ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهِيُّ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهُ عَلَى اللَّهِ اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الل

1/17

"النَّوْعُ الثَّانِي: أَنَّهُ لَا يَصِحُّ نِكَامُ الْخَامِسَةِ، وَلَيْسَ لِلْحُرِّ أَنْ يَجْمَعَ فِي نِكَاحِهِ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِ النَّوْعُ"، وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُه تَعَالَى: ﴿ فَأَنكِمُ أَمَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ ٱلنِّسَآهِ مَثْنَى وَثُلَكَ وَرُبِعَ ﴾ (٣) ، وَكَذَلِكَ فَوْلُ النَّبِيِّ فَيْ لَا فَارِقْ سَائِرَهُنَّ). (١) قَوْلُ النَّبِيِّ فَيْ لِغَيْلَانَ لَمَّا أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ: (أَمْسِكْ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا وَفَارِقْ سَائِرَهُنَّ). (١)

"فَإِن نَكَحَ الْخَامِسَةَ فِي عِدَّةِ الْأَرْبَعِ وَالْعِدَّةُ عِدَّةٌ بَائِنَةٌ جَازَ"؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ لِأَجْلِ الجُمْعِ، وَلَا جَمْعَ لَهُنَا.

"وَإِنْ كَانَتْ عِدَّةَ الرَّجْعِيَّةِ لَمْ يَجُزْ"؛ لِأَنَّهَا مَنْكُوحَةٌ، فَيَكُون في ذَلِكَ جَامِعًا.

"وَأَمَّا الْعَبْدُ، فَلَا يَمْلِكُ إِلَّا نِكَاحَ امْرَأَتَيْنِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ الْحَرِّ"؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ أَجْمَعُوا عَلَى أَلَّا يَنْكِحَ الْعَبْدُ أَكْثَرَ مِنَ اتْنَتَيْنِ. (°)

"وَلِلْحُرِّ أَنْ يَتَسَرَّى مِنْ غَيْرِ حَصْرِ"؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتُ أَيْمَنَكُمُم ﴾ (١)

(١) البقرة: ٢٣٠.

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (٧/ ٥٦) رقم (٥٣١٧) عن عائشة، رضي الله عنها: أن رفاعة القرظي تزوج امرأة ثم طلقها، فتزوجت آخر، فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت له أنه لا يأتيها، وأنه ليس معه إلا مثل هدبة، فقال: «لا، حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك»، وصحيح مسلم (٢/ ١٠٥٥) رقم (١٤٣٣).

<sup>(</sup>٣) النساء:٣.

<sup>(</sup>٤) صحيح ابن حبان - مخرجا (٩/ ٤٦٥) رقم (٤١٥٧) عن سالم، عن ابن عمر قال: أسلم غيلان الثقفي وعنده عشر نسوة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أمسك أربعا، وفارق سائرهن»، [تعليق الألباني] صحيح. [تعليق شعيب الأرنؤوط] رجاله ثقات رجال الشيخين.

<sup>(</sup>٥) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (٧/ ٢٧٤)، (٢٣١٣) - عن ابن جريج قال: أخبرت، أن عمر بن الخطاب سأل الناس: «كم ينكح العبد؟ فاتفقوا على أن لا يزيد على اثنتين»، جاء في خلاصة البدر المنير (٢/ ١٩٦٦) رقم (١٩٧٣) - أثر: الحكم بن عتيبة، قال: أجمع أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أن لا ينكح العبد أكثر من اثنتين. رواه البيهقي من رواية ليث عنه.

<sup>(</sup>٦) النساء:٣.

"وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ ذَلِكَ أَصْلًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ بِالتَّمْلِيكِ"، فَلَا يَتَسَرَّى إِحَال.

"إِلَّا عَلَى الْقَوْلِ الْقَدِيمِ" أَنَّ الْعَبْدَ يَمْلِكُ إِذَا مَلَّكَهُ سَيِّدُهُ، وَأَذِنَ لَهُ مَعَ ذَلِكَ فِي الْوَطْءِ؛ فَإِنَّ مِلْكَهُ ضَعِيفٌ يَكْتَاجُ مَعَهُ إِلَى إِذْنٍ آخِر.

## [فُرُوعٌ ثَلَاثُة]

# [إسْلَامُ الْكَافِرِ وَتَحْتَهُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَع]

"الْأَوَّلُ: إِذَا أَسْلَمَ الْكَافِرُ وَتَحْتَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ، اخْتَارَ أَرْبَعًا مِنْهُنَّ" كَمَا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِغَيْلَانَ؟ حَيْثُ أَسْلَمَ عَلَى عَشْرِ نِسْوَةٍ، فَقَالَ لَهُ: (أَمْسِكْ أَرْبَعًا وَفَارِقْ سَائِرِهُنَّ). (١)

"قَالَ: وَسَوَاءٌ كَانَ نِكَاحَهُنَّ فِي الشَّرْكِ عَقْدًا وَاحِدًا أَو عُقُودًا مُتَفَرِّقَة؛ كَذَلِكَ حَكَمَ رَسُولُ اللَّهِ ""؛ (٢) حَيْثُ تَرَكَ الِاسْتِفْصَالَ مَعَ أَنَّ الْغَالِبَ سَبْقُ إِحْدَاهُنَّ.

"وَكَانَ وَقْتُ الإِجْتِمَاعِ فِي الْإِسْلَامِ ابْتِدَاءُ النِّكَاحِ، وَمَا مَضَى لَا حُكْمَ لَهُ"

"الْفَرْعُ الثَّانِي: إذَا أَسْلَمَ عَبْد مُشْرِكٌ تَحْتَهُ حَرَائِرُ مُسْلِمَاتٌ أَسْلَمْنَ مَعَهُ أَو كِتَابِيَّاتٌ، فَيَخْتَارُ الْنَتَيْنِ/"؛ ١٦٧ ب لِأَنَّ الْعَبْدَ لَا يَجْمَعُ أَكْثَرَ مِنَ اثْنَتَيْنِ.

"وَكَذَلِكَ إِنْ كُنَّ إِمَاءً؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْأَمَةِ وَالْحُرَّةِ فِي حَقِّ الْعَبْدِ، إِلَّا أَنَّ الْحُرَّةَ يَشْتُ لَهَا الْخِيَارُ بَعْدَ الْإِسْلَامِ" مِع أَنَّهَا رَضِيَتْ بِنِكَاحِهِ فِي حَالَةِ الشِّرْكِ، وَالحُرَّةُ إِذَا رَضِيَتْ بِالْعِبْدِ، لَا يَكُونَ لَمَا الْجِيَارُ بَعْدَ وَلِكَ، وَإِنَّمَا يَوْجَهَ عَلَيْهِنَّ بِالْإِسْلَامِ، هَذَا نَصُّهُ" فَإِنَّهُ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا يَتْبَيَّنُ نَقَصُهُ؛ إِذْ يَكُونُ نَفَقَتُهُ نَفَقَةُ الْمُعْسِرِينَ، وَالسَّيِّدُ لَا يُمَكِّنُهُ بِأَحْكَامِ الْإِسْلَامِ يَتَمَيَّزُ عَنِ الْحُرِّ، وَفِيهَا يَتَبَيَّنُ نَقَصُهُ؛ إِذْ يَكُونُ نَفَقَتُهُ نَفَقَةُ الْمُعْسِرِينَ، وَالسَّيِّدُ لَا يُمَكِّنُهُ مِنْ الْمُولِقِ فِي الْمُعْسِرِينَ، وَالسَّيِّدُ لَا يُمَكِّنُهُ وَعَنِ الْحُرِّيَةِ الْمُعْرِينَ، وَالسَّيِّدُ لَا يُمَكِّنُهُ إِلْإِسْلَامِ، فَصَارَ كَالْحُرِّيَّةِ الطَّارِقَةِ فِي إِنْبَاتِ الْحِيَارِ مِنْهَا فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ، فَكَانَّهُنَ ثَبَتَ حُكْمُ الْحُرِّيَّةِ لَمُنَّ بِالْإِسْلَامِ، فَصَارَ كَالْحُرِّيَّةِ الطَّارِقَةِ فِي إِنْبَاتِ الْخِيَارِ الْمُؤْوِقِينَ ، وَقَالَ فِي (الْوَسِيطِ): الْقِيَاسُ أَنَّهُ لَا يَتْبُتُ اللَّهُ إِللْاللَهُ الْمُؤْنِقَةُ الْمُعْرِيقِ أَوْلًا.

"قَالَ: وَلَوْ عَتَقْنَ قَبْلَ إِسْلَامِهِ -وَهُنَّ مُسْلِمَاتٍ - فَاخْتَرْنَ فِرَاقَهُ، كَانَ ذَلِكَ لَهُنَّ؛ لِأَنَّهُنَّ أَعْتِقْنَ عَبْدٍ. "وَلِأَنَّهُ لَهُنَّ بَعْدَ إِسْلَامِهِ" فَقَبْلَ إِسْلَامِهِ أَوْلَى أَنْ يَكُونَ لَمُنَّ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لَمُنَّ مَعَ أَنَّهُنَّ حَبْدٍ. "وَلِأَنَّهُ لَهُنَّ بَعْدَ إِسْلَامِهِ" فَقَبْلَ إِسْلَامِهِ أَوْلَى أَنْ يَكُونَ لَمُنَّ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لَمُنَّ مَعَ أَنَّهُنَّ جَارِيَاتٌ إِلَى الْبَيْنُونَةِ لِأَنَّهُ رُبَّمَا يُسْلِمُ الزَّوْجُ فَلَا تَقَعُ الْبَيْنُونَةُ بِاحْتِلَافِ الدِّينِ، وَيَتَأَخَّرُ الْفَسْخُ إِنْ فَسَخْنَ فَيَطُولُ بِهِ العِدَّةُ عَلَيْهِنَ.

"قَالَ: ثُمَّ عِدَّتَهُنَّ عِدَّةُ الْحَرَائِرِ، فَيُحْصِينَ الْعِدَّةَ مِنْ يَوْمِ اخْتَرْنَ فِرَاقُهُ إِنْ أَسْلَمَ فِي الْعِدَّةِ"؛ لِأَنَّهُنَّ حَرَائِرُ عِنْدَ وُجُوبِ الْعِدَّةِ.

01.

<sup>(</sup>١) سبق تخريجه.

<sup>(</sup>٢) (أَمْسِكْ أَرْبَعًا وَفَارِقْ سَائِرَهُنَّ).

"وَإِنْ لَمْ يُسْلِمْ فَعِدَدُهُنَّ عِدَّةُ الْحَرَائِرِ مِنْ يَوْمِ إِسْلَامِهِنَّ عَلَى أَحَدِ الْقُولَيْنِ"؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَا يُسْلِمْ تَبَيَّنَ أَنَّهُنَّ بَائِنَاتٌ مِنْ حِينِ إِسْلَامِهِنَّ، وَأَنَّ الْفَسْخَ الْوَاقِعَ بِسَبَبِ احْتِيَارِهِنَّ فِرَاقُهُ لَمْ يَكُنْ صَحِيحًا؛ إِذْ صَحِيحًا؛ إِذْ صَحَدِعًا؛ إِذْ مَانُ الْبَيْنُونَةِ، وَأَنَّ عِنْقُهُنَّ كَانَ فِي أَثْنَاءِ الْعِدَّةِ، فَهُنَّ كَالرَّجْعِيَّةِ إِذَا أُعْتِقَتْ فِي أَثْنَاءِ الْعِدَّةِ، فَإِنَّ عَنْقُهُنَّ كَانَ فِي أَثْنَاءِ الْعِدَّةِ، فَهُنَّ كَالرَّجْعِيَّةِ إِذَا أُعْتِقَتْ فِي أَثْنَاءِ الْعِدَّةِ، فَإِنَّ عَنْهُمَ كَالَّهُ عَلَيْهَا إِكْمَالُ عِدَّةٍ فَي قَوْلٍ، وَإِكْمَالُ عِدَّةٍ أَمَةٍ/ فِي قَوْلٍ آخَرَ، كَذَلِكَ هَهُنَا.

1/18

"وَإِنْ لَمْ يَخْتَرُنَ فِرَاقَهُ وَلَا الْمُقَامَ مَعَهُ"؛ يَعْنِي: قَبْلَ إِسْلَامِهِ. "خُيِّرْنَ إِذَا اجْتَمَعَ إِسْلَامُهُنَّ، وَلَا يَبْطُلُ بِهِذَا التَّأْخِيرِ خِيَارُهُنَّ؛ لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ عَنْهُنَّ"، فَهُنَّ مَعْذُورَاتٌ فِي هَذَا التَّأْخِيرِ خِيَارُهُنَّ؛ لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ عَنْهُنَّ"، فَهُنَّ مَعْذُورَاتٌ فِي هَذَا التَّأْخِيرِ خِيَارُهُنَّ؛ لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ عَنْهُنَّ "، فَهُنَّ مَعْذُورَاتٌ فِي هَذَا التَّأْخِيرِ خِيَارُهُنَّ الْمَنْدُونَةِ، فَلَا يَتَضَمَّنُ ذَلِكَ رِضًى بِالنِّكَاحِ كَمَا قُلْنَا فِي الرَّجْعِيَّةِ إِذَا مِنْهُنَّ اعْتِمَادًا عَلَى أَنَّهُنَ يَجُويِنَ إِلَى الْبَيْنُونَةِ، فَلَا يَتَضَمَّنُ ذَلِكَ رِضًى بِالنِّكَاحِ كَمَا قُلْنَا فِي الرَّجْعِيَّةِ إِذَا أُعْتِمَادًا عَلَى أَنَّهُنَ يَعْرِينَ إِلَى الْبَيْنُونَةِ، كَذَلِكَ هَهُنَا.

"الْفَرْعُ النَّالِثُ: لَو اجْتَمَعَ إسْلَامُه وَإِسْلَامُ حُرَّتَيْنِ فِي الْعِدَّةِ، ثُمَّ عَتَقَ، ثُمَّ أَسْلَمَ الْحُرَّتَانِ المُتَحَلِّفَتَانِ، فَلَهُ أَنْ يَخْتَارَ ثِنْتَيْنِ مِنْ جُمْلَةِ الْأَرْبَعِ كَيْفَ شَاءَ"؛ لِأَنَّهُ بِإِسْلَامِ الْأُولَيَيْنِ ثَبَتَ لَهُ الِاخْتِيَارُ، وَلَمَ الْاَحْتِيَارُ، وَطَرَءَانُ الْعِتْقِ عَلَيْهِ وَهُوَ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ عَبْدٌ، فَلَا يَخْتَارُ أَكْثَرَ مِنَ اثْنَتَيْنِ؛ إذ الإعْتِبَارُ بِحَالَةِ ثُبُوتِ الإخْتِيَارِ، وَطَرَءَانُ الْعِتْقِ عَلَيْهِ وَهُوَ فِي تِلْكَ الْحُالَةِ عَبْدٌ، فَلَا يَخْتَارُ أَكْثَرَ مِنَ اثْنَتَيْنِ؛ إذ الإعْتِبَارُ بِحَالَةِ ثُبُوتِ الإخْتِيَارِ، وَطَرَءَانُ الْعِتْقِ عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ لَا يُغَيِّرُ حُكْمَهُ، وَلَمَّا كَانَ اجْتِمَاعُ إسْلَامِهِ مَعَ إسْلَامِهِنَّ فِي الْعِدَّةِ كَانَ اخْتِيَارُهُ جَائِزًا لِمَن شَاءَ مِنْ الْمُتَقَدِّمَةُ فِي إسْلَامِهِنَّ عَلَى التَّوَالِي بَعْدَ إِسْلَامٍ وَوْجِهِنَّ الْحُرِّدِ

"قَالَ: وَلَوْ أَسْلَمَ وَأَسْلَمَتْ وَاحِدَةٌ ثُمَّ عَتَقَ، ثُمَّ أَسْلَمَ الثَّلَاثُ، فَلَهُ إِمْسَاكُ الْأَرْبَعِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَكْمِلْ عَدَدَ الْعَبِيدِ فِي الْإِسْلَامِ الْحِبْمَاعًا حَتَّى عَتَقَ"، وَكَانَ طَرَءَانُ العِنْقِ عَلَيْهِ قَبْلَ كَمَالِ عَدَدِ العَبِيدِ. يَسْتَكْمِلْ عَدَدَ الْعَبِيدِ فِي الْإِسْلَامِ"، وَصَارَ هَذَا كَالْعَبْدِ إِذَا طَلَقَ "بِخِلَافِ مَا إِذَا أَسْلَمَ مَعَهُ حُرَّتَانِ؛ فَإِنَّهُ اسْتَكْمَلَ عَدَدَ الْعَبِيدِ فِي الْإِسْلَامِ"، وَصَارَ هَذَا كَالْعَبْدِ إِذَا طَلَقَ اللهُ اللهُ عَنَى، مَعْلَهُ حُرَّتَانِ؛ فَإِنَّهُ اسْتَكْمَلَ عَدَدَ الْعَبِيدِ فِي الْإِسْلَامِ"، وَصَارَ هَذَا كَالْعَبْدِ إِذَا طَلَقَ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ الْمُؤْتَى مُنْ عَتَقَ، لَا يَمْلِكُ عَلَيْهَا الْمُقَتَيْنِ ثُمَّ عَتَقَ، لَا يَمْلِكُ عَلَيْهَا طَلْقَةً ثُمَّ عَتَقَ، لَا يَمْلِكُ عَلَيْهَا طَلْقَةً أُخْرَى، وَلَا يَجُوزُ لَهُ نِكَاحُهَا.

"النَّوْعُ الثَّالِثُ: تَحْرِيمُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ/" قَالَ اللَّهُ تَعَـالَى: ﴿وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ/" قَالَ اللَّهُ تَعَـالَى: ﴿وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ الْأَخْتَيْنِ ﴾ (١) "فَلَا يَتَزَوَّجُهَا فِي عِدَّةِ الْجُنُونَة"؛ لِأَنَّهَا كَالْأَجْنِيَّةِ. الرَّجْعِيَّة مَنْكُوحَة. "وَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا فِي عِدَّةِ الْبَيْنُونَة"؛ لِأَنَّهَا كَالْأَجْنَبَيَّةِ.

"وَكَذَلِكَ لَا يَتَزَوَّجُ عَلَيْهَا عَمَّتَهَا وَخَالَتَهَا"؛ يَعْنِي: فِي عِدَّةِ الرَّجْعِيَّةِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَا تُنْكُحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى خَالَتِهَا)؛ (<sup>٢)</sup> لِأَنَّ الرَّجْعِيَّةَ مَنْكُوحَة، وَيَتَزَوَّجُهُمَا فِي عِدَّةِ البَيْنُونَةِ؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ فِي الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى خَالَتِهَا)؛

<sup>(</sup>١) النساء: ٢٣.

<sup>(</sup>۲) صحيح البخاري (۷/ ۱۲) رقم (٥١٠٨)، وصحيح مسلم (٢/ ١٠٢٩) رقم (١٤٠٨) عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تنكح المرأة على عمتها، ولا على خالتها».

هَذِهِ الْمَسَائِلِ كُلِّهَا الْجَمْعُ، وَلَا جَمْعَ هَهُنَا.

"وَحَدُّهُ"؛ يَعْنِي: خَرِيمَ الْحُمْعِ. "أَنَّ كُلَّ امْرَأَةٍ بَينَهَا وَبَيْنَ امْرَأَتِكَ قَرَابَةٌ لَوْ كَانَتْ مَعَكَ لَحَرُمَتْ عَلَيْكَ، فَحَرَامٌ عَلَيْكَ أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَهُمَا، وَكَذَلِكَ يَحْرُمُ عَلَيْكَ أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَهُمَا بِوَطْءٍ فِي مِلْكِ عَلَيْكَ، فَحَرَامٌ عَلَيْكَ أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَهُمَا بِوَطْءٍ فِي مِلْكِ الْيَمِينِ، فَإِن وَطِئْتَ أُخْتًا ثُمَّ أَرَدْتَ وَطْءَ الثَّانِيَة، فَسَبِيلُكَ أَنْ تَحْرُمَ الأُولَى بِتَزْوِيجٍ أَوْ بَيْعٍ أَوْ عِتْقٍ أَوْ كَتَابَةٍ"؛ لِيَزُولَ الْحَمْعُ. "فَإِنْ وَطِئْتَ الثَّانِيَةَ مِنْ غَيْرٍ تَحْرِيمِ الْأُولَى، عَصَيْتَ وَلِزِمَكَ اجْتِنَابُهَا، وَالْمُسْتَحَبُّ لَكَ أَنْ تَجْتَنِبَ الْأُولَى أَيْضًا حَتَّى تَسْتَبْرَى الثَّانِيَةُ"؛ كَيْلَا يَكُون جَامِعًا بَينَهُمَا فِي الْفِرَاشِ.

"قَالَ: وَإِذَا مَلَكْتَ جَارِيَةً، ثُمّ نَكَحْتَ أُخْتَهَا، صَحَّ، وَحَلَّتْ لَكَ الْمَنْكُوحَةُ، وَحَرُمَ وَطْءُ الْمَمْلُوكَةِ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ أَقْوَى مِنْ مِلْكِ الْيَمِينِ"؛ إِذْ تَسْتَحِقُّ بِهِ الْمَرْأَةُ الْقَسْمَ وَالنَّفَقَةُ، وَيَمْلِكُ بِهِ الرَّجُلُ الْيَمِينِ"؛ إِذْ تَسْتَحِقُ بِهِ الْمَرْأَةُ الْقَسْمَ وَالنَّفَقَةُ، وَيَمْلِكُ بِهِ الرَّجُلُ الْيَمِينِ الطَهَارَ وَاللَّعَانَ، وَيَثْبُتُ التَّوَارُثُ بَيْنَهُمَا بِالنِّكَاحِ، فَهُو أَقْوَى فِي مَقْصُودِ الْوَطْءِ، وَإِنْ كَانَ مِلْكُ الْيَمِينِ الظَهَارَ وَاللَّعَانَ، وَيَثْبُتُ التَّوَارُثُ بَيْنَهُمَا بِالنِّكَاحِ، فَهُو أَقْوَى فِي مَقْصُودِ الْوَطْءِ الْيَعْمَ الرَّجُلُ النَّرَاءُ وَانْفَسْخَ النِّكَاحُ، وَلَكِنَّ النَّظَرَ هَهُنَا إِلَى قَصْدِ الْوَطْءِ أَقْوَى فِي نَفْسِهِ، حَتَى لَو اشْتَرَى مَنْكُوحَتَهُ، صَحَّ الشِّرَاءُ وَانْفَسْخَ النِّكَاحُ، وَلَكِنَّ النَّظَرَ هَهُنَا إِلَى قَصْدِ الْوَطْءِ لَا إِلَى الْمِرْأَةِ وَزَوْجِةِ أَبِيهَا"؛ إِذْ لَيْسَ بَينَهُمَا نَسَبٌ وَلَا ١/٤ أَلَى الْمِلْقِ وَزَوْجِةٍ أَبِيهَا"؛ إِذْ لَيْسَ بَينَهُمَا إِلَى الضَّرَرِ، وَقَطْع الرَّحِم.

### [فَرْعَانِ]

## [أَسْلَمَ المُشْرِكُ وَتَحْتَهُ أُخْتَانِ، أَوِ امْرَأَةٌ وَأُخْتُهَا]

"أَحَدُهُمَا: إِذَا أَسْلَمَ الْمُشْرِكُ وَتَحْتَهُ أُخْتَانِ، اخْتَارَ إِحْدَى الأُخْتَيْنِ"؛ لِقَوْلِه ﷺ لَفَيْرُوزَ الدَّيْلَمِيِّ - وَقَدْ أَسْلَمَ وَتَحَلَّفَتْ وَثَنِيَّةٌ فَنَكَحَ وَقَدْ أَسْلَمَ وَتَحَلَّفَتْ وَثَنِيَّةٌ فَنَكَحَ وَقَدْ أَسْلَمَ وَتَحَلَّفَتْ وَثَنِيَّةٌ فَنَكَحَ أَحْتَهَا فِي الْعِدَّةِ، فَبَاطِلً"، كَمَا لَوْ نَكَحَ فِي عِدَّةِ المِطلَّقَةِ.

"وَلَوْ أَسْلَمَت الْوَثَنِيَّةُ وَتَحَلَّفَ الزَّوْجُ، فَنَكَحَ أُخْتَهَا" فِي الْعِدَّةِ "فَمَوْقُوفٌ"؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْعَقْدَيْنِ وَقَعَ فِي شِرْكِهِ، فَهُوَ كَمَا لَوْ كَانَ تَحْتَهُ اثْنَتَانِ، بِخِلَافِ المِسْأَلَةِ الْأُولَى، فَإِنَّ الْعَقْدَ الْأَحِيرِ ثُمَّ وَقَعَ فِي الْعَقْدَ مِنَ الْمُسْلِمِ لَا يَقَعُ إِسْلَامِهِ، وَقَدْ جَمَعَ بِهِ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ، فَلَمْ يَصِحَّ، وَلَمْ يُقْبَلَ الْوَقْفُ أَيْضًا، فَإِنَّ ابْتِدَاءَ العَقْدِ مِنَ الْمُسْلِمِ لَا يَقَعُ مَوْقُوفًا، وَإِنَّا يُوقَفُ مَا كَانَ فِي حَالِ الشِّرْكِ.

"فَإِنْ لَمْ يُسْلِمْ حَتَّى انْقَضَتْ عِدَّةُ الْأُولَى، ثُمَّ أَسْلَمَ مَعَ الْأُخْرَى، فَهُمَا عَلَى النّكاح"؛ لِأَنَّ الْأُولَى

<sup>(</sup>۱) سنن الترمذي ت شاكر (۳/ ٤٢٨) رقم (۱۱۲۹) - حدثنا قتيبة قال: حدثنا ابن لهيعة، عن أبي وهب الجيشاني، أنه سمع ابن فيروز الديلمي، يحدث عن أبيه، قال: أتيت النبي صلى الله عليه وسلم، فقلت: يا رسول الله، إني أسلمت وتحتي أختان، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اختر أيتهما شئت»، [حكم الألباني] حسن، جاء في التلخيص الحبير ط العلمية (۳/ ۳۸۲) رقم (۱۹۳۱) - حديث أنه صلى الله عليه وسلم قال لفيروز الديلمي وقد أسلم على أختين اختر إحداهما الشافعي وأحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان من حديثه وصححه البيهقي وأعمله العقيلي وغيره.

قَد ارْتَفَعَ نِكَاحُهَا مِنْ حِينِ إِسْلَامِهَا، وَعُلِمَ أَنَّ الثَّانِيَةَ عَلَى نِكَاحٍ صَحِيحٍ، وَإِنْ أَسْلَمَا قَبْلَ انْقِضَاءِ عِدَّةِ الْأُولَى، فَلَهُ أَنْ يَخْتَارَ إِحْدَاهُمَا؛ لِأَنَّهُ أَسْلَمُ وَتَحْتَهُ أُحْتَانِ مُسْلِمَتَانِ.

"الثَّانِي: إذا أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ امْرَأَةٌ وَابْنَتَهَا: فَإِنْ كَانَ أَصَابَهُمَا، فَهُمَا مُحَرَّمَتَانِ أَبَدًا" لِأَنَّ وَطْءَ كُلِّ وَالثَّبْهَةِ يُحَرِّمُ الثَّانِيَةَ بِالمِصَاهَرَةِ.

"وَإِنْ لَمْ يُصِبْهُمَا، فَعَلَى قَوْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ عَلَيْهِ مُفَارَقَةَ الْأُمِّ وَإِمْسَاكَ الْبِنْتِ؛ لِأَنَّ عَقْدَ الْبِنْتِ بِمُجَرَّدِهِ يُحَرِّمُ الْأُمَّ"، وَبُحَرَّدُ الْعَقْدِ عَلَى الْأُمِّ لَا يُحَرِّمُ الْبِنْتَ، وَنَحْنُ حَكَمْنَا بِصِحَّةِ أَنْكِحَتِهِمْ، بِدَلِيلِ أَنَّا جَوَّزَنَا التَّقْرِيرِ عَلَيْهَا، فَإِذَا صَحَّ نِكَاحُ الْبِنْتِ انْدَفَعَ نِكَاحُ الْأُمِّ.

"وَسَوَاءٌ /كَانَت الْأُمُّ أُولَيْهِمَا عَقْدًا فِي الشِّرْكِ أَوْ أُخْرَاهُمَا"؛ لِأَنَّا لَا نَعْتَبِرُ لِصِحَّةِ أَنْكِحَتِهِمْ شُرُوطَ ١٤/ب الْإِسْلَامِ، كَمَا فِي الْأُخْتَيْنِ.

"وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهُ لَهُ الْخِيَارُ فِيهِمَا كَمَا فِي الْأُخْتَيْنِ"؛ لِأَنَّ عَقْدَ الشِّرْك إِثَمَا يَثْبُتُ لَهُ الصِّحَّةُ إِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِ الاخْتِيَارُ، فَأَمَّا قَبْلَ الِاخْتِيَارِ فَلَا يَثْبُتُ، وَتَحْرِيمُ المِصَاهَرَةِ يَثْبُتُ بِعَقْدٍ صَحِيحٍ، لَا بِعَقْدٍ فَاسِدٍ، فَلَا يَثْبُتُ، وَتَحْرِيمُ المِصَاهَرَةِ يَثْبُتُ بِعَقْدٍ صَحِيحٍ، لَا بِعَقْدٍ فَاسِدٍ، فَلَا يَدْفَعُ نِكَاحُ الْبُنْتِ نِكَاحَ الْأُمِّ.

"وَإِنْ كَانَ أَصَابَ الْبِنْتَ وَلَمْ يُصِب الْأُمَّ، فَالبِنْتُ غَيْرُ حَرَامٍ، وَالْأُمُّ حَرَامٌ قَوْلًا وَاحِدًا"؛ لِأَنَّهَا أُمُّ الْرَأْتِهِ إِنْ قُلْنَا بِفَسَادِهَا.

"وَإِنْ كَانَ أَصَابَ الْأُمَّ، فَالبِنْتُ حَرَامٌ قَوْلًا وَاحِدًا"؛ لِكَوْغِا رَبِيبَةً مِن امْرَأَتِهِ الْمَدْخُولِ عِمَا.

"وَفِي الْأُمِّ قَوْلَانِ" مَبْنِيَّانِ عَلَى صِحَّةِ أَنْكِحَتِهِمْ، وَهِيَ صَحِيحَةٌ فِي قَوْلِ كَمَا بَيَّنَّاهُ، وَفَاسِدَة فِي قَوْلِ اللَّمْ قَوْلَانِ مَبْنِيَّانِ عَلَى صِحَّةِ أَنْكِحَتِهِمْ، وَهِيَ صَحِيحَةٌ، حُرِّمَتْ بِعَقْدِ الْبِنْتِ؛ لِأَنَّهَا أُمُّ امْرَأَتِهِ، وَإِنْ قُلْنَا آخَرَ؛ لِوُقُوعِهَا عَلَى خِلَافِ الشَّرْعِ؛ فَإِنْ قُلْنَا: هِيَ صَحِيحَةٌ، حُرِّمَتْ بِعَقْدِ الْبِنْتِ؛ لِأَنَّهَا أُمُّ امْرَأَتِهِ، وَإِنْ قُلْنَا قَالِمَةً، فَلَا تُحَرَّمُ؛ لِعَدَمِ الْعَقْدِ عَلَيْهَا.

211

"الْجِنْسُ الثَّانِي: مَا يُوجِبُ الْمَحْرَمِيَّةَ

وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعِ:

الْأَوَّلُ: النَّسَبُ

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ حُرِّمَتَ عَلَيْكُمُ أُمَّهَ لَكُمُمْ ﴿ (١) الْآيَة، فَالْمُحَرَّمَاتُ بِالنَّسَبِ سَبْعَةٌ مَعْدُودُةٌ فِي الْقُرْآنِ.

أَمَّا قَوْلُهُ: ﴿ أُمَّهَ كُمُ ﴾ اقْتَضَى تَحْرِيمَ الْأُمِّ، وَحَدُّ الْأُمِّ: كُلُّ أُنْثَى رَجَعْتَ إلَيْهَا بِالنَّسَبِ بَعُدَتْ أَمَّ قَرُبَتْ.

﴿ وَبَنَا تُكُمُّ ﴾ وَبِنْتُكَ: كُلُّ أَنْفَى رَجَعَ نَسَبُهَا بِالْوِلَادَةِ إِلَيْكَ.

﴿ وَأَخَوَ تُكُمُّ ﴾ وَهُنَّ ثَلَاثَةٌ: أُخْتُكَ لِأَبِيكَ، وَأُخْتُكَ لِأُمِّكَ، وَأُخْتُكَ لِأَبِيكَ وَأُمِّكَ.

﴿ وَعَمَّنْكُكُمْ ﴾ فَكُلُّ ذَكَرٍ رَجَعَ نَسَبُكَ إلَيْهِ، فَأَخْتُهُ عَمَّتُكَ، وَرُبَّمَا يَكُونُ مِنْ جَانِبِ أُمِّكَ.

﴿وَخَكَلَاتُكُمُّ ﴾/ فَكُلُّ أَنْثَى رَجَعَ نَسَبُكَ إلَيْهَا، فَأَخْتُهَا خَالَتُكَ، وَرُبَّمَا يَكُونُ مِنْ جَانِبِ أَبِيكَ. ١٥ /

﴿ وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ ﴾ وَالْأَخُ ثَلَاثَةٌ كَالْأُخْتِ، وَحَدُّ بِنْتِ الْأَخِ كَحَدِّ بِنْتِكَ مِنْكَ، وَبَنَاتُ الْأُخْتِ الْأَخِ كَحَدِّ بِنْتِكَ مِنْكَ، وَبَنَاتُ الْأُخْتِ الْكَ. اللهَ.

"النَّوْعُ الثَّانِي: الرَّضَاعُ

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَأَمَّ هَا تُكَنِّ مُ الَّاتِي َ أَرْضَعْنَكُمْ ﴿ ٢ ﴾ فَكُلُ امْرَأَةٍ أَرْضَعَتْكَ أَوْ أَرْضَعَتْ مَنْ وَلَدَنْكَ أَوْ أَرْضَعَتْ مَنْ أَرْضَعَتْكَ، فَهِيَ أُمُّكَ مِنَ الرَّضَاعِ"

"قَال: ﴿ وَأَخَوَا تُكُم مِنَ ٱلرَّضَاعَةِ ﴾ وَهُنَّ ثَلَاثٌ كَأَخَوَاتِ النَّسَبِ"

"قَالَ: ثُمَّ لَيْسَ يَقْتَصِرُ تَحْرِيمُ الرَّضَاعِ عَلَى هَذَا؛ إِذْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ)، (٣) وَلَوْ أَرْضَعَت امْرَأَةُ الرَّجُلِ بِلَبَنِهِ جَارِيَتَهُ الصَّغِيرَةَ، حَرُمَت الْجَارِيَةُ عَلَيْهِ"؛ لِأَنَّهَا

<sup>(</sup>١) النساء: ٢٣.

<sup>(</sup>٢) النساء: ٢٣.

<sup>(</sup>٣) صحيح البخاري (٣/ ١٧٠) رقم (٢٦٤٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم في بنت حمزة: «لا تحل لي، يجرم من الرضاع ما يحرم من النسب، هي بنت أخي من الرضاعة»، وصحيح مسلم (١٠٧٠/٢) رقم (١٤٤٥) عن عائشة، أنحا أخبرته: أن عمها من الرضاعة يسمى أفلح. استأذن عليها فحجبته، فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم. فقال لها: «لا تحتجي منه، فإنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب».

تَصِيرُ ابْنَتَهُ مِنَ الرَّضَاعِ، وَلَوْ كَانَ بِغَيْرِ لَبَنِه لَا يَثْبُتُ التَّحْرِيمُ، إلَّا أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ مَدْخُولًا بِهَا، فَتَصِيرُ الجَّارِيَةُ رَبِيبَةَ امْرَأَةٍ مَدْخُولًا بِهَا.

"قَالَ: ثُمَّ لَا قِيمَةَ لَهُ عَلَيْهَا" بِأَنْ حَرَّمَتْهَا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ مِلْكَهُ بَاقٍ عَلَيْهَا كَمَا كَانَ مَعَ نُفُوذِ التَّصَرُّفَاتِ فِيهَا، وَتَحْرِيمُ الوَطْءِ لَا يُنَافِي الْمِلْكَ، وَقَد يَطَأُ الرَّجُلُ أَمَةَ ابْنِهِ فَتَحْرُمُ عَلَيْهِ، وَلَا قِيمَةَ عَلَيْهِ، كَذَلِكَ هَهُنَا.

"وَذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا حَدًّا جَامِعًا فِي الْمُحَرَّمِ بِالنَّسَبِ وَالرَّضَاعِ، فَقَال: يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ أُصُولُهُ وَفُصُولُهُ بَنَاتُهُ، وَفُصُولُهُ بَنَاتُهُ، وَفُصُولُهُ بَنَاتُهُ، وَفُصُولُهُ بَنَاتُهُ، وَفُصُولُهُ بَنَاتُهُ، وَفُصُولُهُ أَصْلٍ بَعْدَهُ"، فَأُصُولُهُ أُمَّهَاتُهُ، وَفُصُولُهُ بَنَاتُهُ، وَفُصُولُ بَنَاتُهُ، وَفُصُولُ أَصْلٍ بَعْدَهُ الْعَمَّاتُ وَالْخُالَاتُ، وَقِيلَ فِي حَدِّهِ أَصُولِهِ أَصُولِهِ أَحْوَاتُهُ وَبَنَاتُ أَخِيهِ وَأُخْتِه، وَأَوَّلُ فَصْلٍ مِنْ كُلِّ أَصْلٍ بَعْدَهُ الْعَمَّاتُ وَالْخُالِاتُ، وَقِيلَ فِي حَدِّهِ أَيْضًا: نِسَاءُ الْقَرَابَةِ كُلُهُنَّ مُحَرَّمَاتُ إِلَّا مَا ذَخَلَ فِي وَلَدِ الْعُمُومَةِ وَالْخُؤُولَةِ.

## "النَّوْعُ الثَّالِثُ: الْمُحَرَّمَاتُ بِالْمُصَاهَرَةِ

وَهُنَّ أَرْبَعٌ/، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَأُمَّـهَاتُ نِسَآبِكُمْ ﴾ وَحَدُّهَا كَحَدِّ أُمُّكَ، وَلَو نَكَحْتَ رَضِيعَا ﴿ ١٥/بِ وَطَلَّقْتَهَا، فَأَرْضَعَتْهَا أَجْنَبِيَّةٌ، فَالْأَجْنَبِيَّةُ حَرَامٌ عَلَيْكَ؛ لِأَنَّهَا أُمُّ امْرَأَتِكَ الْمُطْلَقَةِ "

أَي: صَارَتْ أُمُّ امْرَأَةٍ كَانَتْ زَوَّجْتُكَ.

"﴿ وَرَبَكَيْبُكُمُ ﴾ وَحَدُّهَا مِن امْرَأَتِكَ كَحَدِّ بِنْتِكَ مِنْكَ، فَتَحْرُمُ بِالدُّحُولِ بِالْأُمِّ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَرَبَكَيْبُكُمُ اللَّهِ وَحَدُّهَا مِن امْرَأَتِكَ كَحَدِّ بِنْتِكَ مِنْكَ، فَتَحْرُمُ بِالدُّحُولِ بِالْأُمِّ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مُا لَكِي دَخَلْتُ مِ بِهِنَ ﴾ .

"وَلَوْ طَلَّقْتَ امْرَأَةً فَأَرْضَعَتْ بَعْدَ زَمَانٍ صَغِيرَةً وَكَانَتْ مَدْخُولًا بِهَا، حَرُمَتْ عَلَيْكَ الصَّغِيرَةُ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ رَبِيبَةُ زَوْجَتِكَ الْمُطَلَّقَةِ"

"قَالَ اللَّهُ: ﴿وَحَلَنَهِلُ أَبِنَا آبِكُمُ ﴾ فَيُحْرَمْنَ عَلَيْكَ بِنَفْسِ الْعَقْدِ"؛ لِكَوْنِ الْآيَةِ مُطْلَقَةً فِيهَا، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمْنَهَا فِيسَآبِكُمُ ﴾.

"ويستوى فِيهِ ابْنُ النَّسَبِ وَابْنُ الرَّضَاعِ"؛ لِلْحَبَرِ المِذْكُورِ. "بِخِلَافِ ابْنِ التَّبَنِّي"؛ فَإِنَّ امْرَأَتَهُ مُبَاحَةً بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينِ حَرَجٌ فِي أَزْوَجِ أَدْعِيَآبِهِمْ ﴾ (١)

"وَقَالَ اللَّهُ: ﴿ وَلَا نَنْكِحُواْ مَا نَكُحَ ءَابَ آؤُكُم مِنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ (٢) " وَهِيَ الرَّابِعَةُ.

"وَأَبُوكَ مِنَ النَّسَبِ وَالرَّضَاعِ سَوَاءٌ، وَتَحْرُمُ عَلَيْكَ بِنَفْسِ الْعَقْدِ"؛ لِإِطْلَاقِ الْآيَةِ.

"وَكُلُّ خُرْمَةٍ تَعَلَّقَتْ بِوَطْءِ فِي نِكَاحٍ أَوْ مِلْكِ يَمِينٍ، تَعَلَّقَتْ بِشُبْهَةِ النِّكَاحِ أَوْ بِشُبْهَةِ مِلْكِ

<sup>(</sup>١) الأحزاب:٣٧.

<sup>(</sup>٢) النساء: ٢٢.

الْيَمِينِ"؛ لِأَنَّهُمَا سَوَاءٌ فِي أَحْكَامِ الوَطْءِ كَحُقُوقِ النَّسَبِ، وَوُجُوبِ الْمَهْرِ وَغَيْرِه، فَكَذَلِكَ فِي التَّحْرِيمِ.

"فَأَمَّا الزِّنَا، فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حُرْمَةُ الْمُصَاهَرَةِ"؛ لِقَوْلِه ﷺ (لَا يُحَرِّمُ الْحَلَالَ الْحَرَامُ)، (١) وَلِأَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَصِيرُ بِهِ فِرَاشًا، فَهُوَ كَوَطْءِ الصَّغِيرَةِ الَّتِي لَا تُشْتَهَى.

"وَأَمَّا الْمُلَامَسَةُ فِي مِلْكٍ أَوْ شُبْهَةٍ مِلْكٍ، فَأَصَحُ الْمَذَهَبَيْنِ: أَنَّهَا لَا تُثْبِتُ حُرْمَةً/ الْمُصَاهَرَةِ"؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ فِي مَعْنَى الوَطْءِ فِي سَائِرِ أَحْكَامِهِ، فَكَذَلِكَ فِي هَذَا الْحُكْمِ. "**وَكَذَلِكَ النَّظَرُ**"

1/17

### [فَرْعٌ]

## [إسْلَامُ الْمُشْرِكِ وَتَحْتَهُ مَحْرَمٌ]

"إِذَا أَسْلَمَ الْمُشْرِكُ وَتَحْتَهُ مَحْرَمٌ مِنْ مَحَارِمِهِ، فُرِّقَ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ الْمُفْسِدَ مُقَارِن، وَكَذَلِكَ إِذَا نَكَحَهَا فِي عِدَّةٍ أَوْ بِشَرْطِ خِيَارٍ وَأَسْلَمَا، وَالْعِدَّةُ وَالْخِيَارُ بَاقِيَانِ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ اجْتِمَاعَهُمَا فِي الْإِسْلَامِ يَنْزَلَةِ ابْتِدَائِهِمَا النِّكَاح، وَالْمُفْسِدُ إِذَا قَارَنَ إِسْلَامَهُمَا كَانَ كَمَا لَوْ قَارَنَ ابْتِدَاءَ نِكَاحِهِمَا.

"بِخِلَافِ مَا إِذَا نَكَحُوا بِغَيْرِ وَلِيِّ وَشُهُودٍ، أَوْ أَسْلَمُوا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَالْخِيَارِ، فَإِنَّهُ لَا يُفَرَّقُ بَينَهُمَا"؛ لِأَنَّهُمْ لَا يُوَاحَذُونَ لِصِحَّةِ عُقُودِهِمْ بِشُرُوطِ الْإِسْلَامِ، كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْخَبَرُ.

"الْجِنْسُ الثَّالِثُ: الرِّقُّ وَمِلْكُ الْيَمِينِ

أَمَّا مِلْكُ الْيَمِينِ، فَمَانِعٌ، فَلَا يَجِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَنْكِعَ مَملُوكَتَهُ" لِأَنَّ الْمِلْكَ يَدْفَعُ النِّكَاحَ؛ لِأَنَّهُ أَقْوَى مِنْهُ؛ فَإِنَّهُ يَمْلِكُ الرَّقَبَةَ وَالمَنْفَعَة بِهِ بِخِلَافِ النِّكَاحِ.

"حَتَّى لَو اشْتَرَى زَوْجَتَهُ انْفَسَخَ النِّكَاحُ"؛ لِتَنَاقُضِ الْأَحْكَامِ، وَصَارَ كَالْعَبْدِ إِذَا تَزَوَّجَ حُرَّةً، ثُمُّ اشْتَرَتْهُ.
"قَالَ: وَلَا يَجُوزِ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ جَارِيَةَ ابْنِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ اسْتَوْلَدَهَا فِي مِلْكِهِ قَبْلَ النِّكَاحِ، صَارَتْ أُمَّ وَلَا يَجُوزِ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ جَارِيَة ابْنِهِ بَعَالِيَة الْوَلَدِ هَهُنَا وَلَاهِ فِي أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ"؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ مِنْهَا يَنعَقِدُ حُرًّا، كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ، وَلَا وَجْهَ لِلْحُكْمِ بِحُرِّيَّةِ الْوَلَدِ هَهُنَا وَلَا مَعْ الْقَوْلِ لَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِجَارِيَةِ ابْنِهِ بِعَالٍ كَمَا لَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِجَارِيَةِ ابْنِهِ بِعَالٍ كَمَا لَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِجَارِيَةِ ابْنِهِ بِعَالِيَة ابْنِهِ بَعْزِلَةِ مِلْكِه، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ لِكَالِكَ بِجَارِيَةِ ابْنِهِ بَعْزَلَةٍ مِلْكِه، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ لِكُولُ لَا يَجُورُ لَلْ الْبِهِ بَعْزِلَةٍ مِلْكِه، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ اللّهُ الْذِهِ بَعْزِلَةٍ مِلْكِه، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِجَارِيَةِ ابْنِهِ بَعْزِلَةٍ مِلْكِه، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِجَارِيَةِ ابْنِهِ بَعْزِلَةٍ مِلْكِه، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ اللّهُ عَلَى مَا لَا اللّهُ الْهِ عِنْزِلَةٍ مِلْكِه، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ اللّهُ الْهُ لِللّهُ لِللّهُ لِلْكَامِ لَعْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ لَا لَا عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ لَمْ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللللللّهُ الللّ

"فَنُزِّلَ مِلْكُ وَلَدِهِ مَنْزِلَةً مِلْكِهِ/، وَمَعَ هَذَا لَو اشْتَرَى الْإِبْنُ زَوْجَةَ الْأَبِ، لَمْ يَنْفَسِخ نِكَاحُهُ فَرْقًا ١٦/ ب بَيْنَ الطَّرَيَانِ وَالِابْتِدَاء"؛ أَي: أَنَّ الدَّوَامَ أَفْوَى مِنَ الِابْتِدَاءِ، وَهَذِه التَّوَهُمَاتُ إِثَّا تُعْتَبَرُ فِي ابْتِدَاءِ الْعَقْدِ لَا فِي

017

<sup>(</sup>۱) سنن ابن ماجه (۱/ ٦٤٩) رقم (۲۰۱٥) عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «لا يحرم الحرام الحلال»، [تعليق محمد فؤاد عبد الباقي]، في إسناده عبد الله بن عمر وهو ضعيف، [شرح محمد فؤاد عبد الباقي] [ش (لا يحرم الحرام الحلال) يحتمل أن المراد أن حرمة المصاهرة لا تثبت بالحرام. ويحتمل أن المزني بما تحل إذا نكحها]، [حكم الألباني] ضعيف، ومعرفة السنن والآثار (۱۰/ ۱۲۸۷).

دَوَامَهِ.

"وَالِابْنُ فِي جَارِيَةِ الْأَبِ كَالْأَجْنَبِيِّ " حَتَّى لَوْ وَطِئَهَا عَالِمًا بِهِ يَلْزَمُهُ الْحُدُّ؛ إذْ لَا شُبْهَةَ لَهُ فِيهَا.

"قَالَ: ثمَّ مَهْمَا اسْتَوْلَدَ الأَبُ جَارِيَةَ الإِبْنِ؛ فَوَلَدُهُ مِنْهَا حُرٌّ بِكُلِّ حَالٍ، مُعْسِرًا كَانَ أَوْ مُوسِرًا"؛ لِأَنَّ لَهُ فِي مَالِ ابْنِهِ شُبْهَةُ الْإِعْفَافِ؛ وَلِهَذَا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَدُّ بِوَطْءِ جَارِيَتِهِ، وَلَا الْقَطْعُ بِسَرِقَةِ مَالِه، إِذْ قَالَ النَّبِيُ الْحَدُّ اللهِ الْحَدُّ بِوَطْءِ جَارِيَتِهِ، وَلَا الْقَطْعُ بِسَرِقَةِ مَالِه، إِذْ قَالَ النَّبِيُ اللهُ ال

"وَلَا يُشْتَرَطُ يَسَارُهُ فِي تَصْيِيرِهَا أُمَّ وَلَدٍ لَهُ، بِخِلَافِ الشَّرِيكِ" إِذَا اسْتَوْلَدَ الْجُارِيَةَ الْمُشْتَرَكَةِ؛ حَيْثُ قَوَّمْنَاهَا عَلَيْهِ، إِنْ كَانَ مُوسِرًا وَلَمْ يُقَوَّمْ إِنْ كَانَ مُعْسِرًا؛ لِأَنَّ السَّبَبَ فِي الْأَبِ وُجُودُ الشُّبْهَةِ الَّتِي لَهُ فِي مَالِ الْبَيسَارِ الْفَرْقَةِ مَوْدُةُ سَوَاءٌ كَانَ مُعْسِرًا أَوْ مُوسِرًا، وَالسَّبَبُ فِي الشَّرِيكِ تَعْلِيبُ الْخُرِيَّة، وَهِي تَعْتَلِفُ بِالْيَسَارِ وَهِي مَوْجُودَة سَوَاءٌ كَانَ مُعْسِرًا أَوْ مُوسِرًا، وَالسَّبَبُ فِي الشَّرِيكِ تَعْلِيبُ الْخُرِيَّة، وَهِي تَعْتَلِفُ بِالْيَسَارِ وَالْإِعْسَارِ؛ لِقَوْلِه ﷺ: (مَن أَعْتَقَ شِرَكًا لَهُ فِي عَبْدٍ، قُومً عَلَيْهِ قِيمَةَ عَدْلٍ إِنْ كَانَ مُوسِرًا وَعَتَقَ الْعَبْدَ، وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ وَرَقُ مَا رَقَّ)، (٢) فَبَانَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا.

"قَالَ: ثُمَّ يَجِبُ عَلَيْهِ قِيمَتُهَا مَعَ الْعُقْرِ"؛ لِأَنَّهُ أَزَالَ عَنهَا مِلْكَهُ، وَاسْتَوْفَ مَنفَعَةَ الْبُضْعِ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ مَعَ وُجُودِ الشُّبْهَةِ فِيهِ، فَيَلْزَمُهُ الْعُقْرُ وَالْقِيمَةُ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

"قَالَ: وَأَمَّا الرِّقُّ فَيُؤَثِّرُ فِيهِ وَفِيهَا، أَمَّا رِقُّهَا، فَيَمْنَعُ نِكَاحَهَا إِلَّا بِثَلَاثِ شَرَائِطَ:

أَحَدُهَا/: أَنْ تَكُونَ مُؤْمِنَةً؛ فَلَا يَحِلُّ نِكَاحُ الْأَمَةِ الْكِتَابِيَّةِ لِحَرِّ وَلَا لِعَبْدِ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَمِن مَّا الْمَامِ الْأَمَةِ الْكِتَابِيَّةِ لِحَرِّ وَلَا لِعَبْدِ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَمِن مَّا لَلْكَافِر، مَلَكَتُ أَيْمَنُكُمْ مِّن فَنْ يَنِيعَهَا لِلْكَافِر، وَالْوَلَدُ يَكُونُ مَعَهَا.

"وَيَحِلُّ وَطْؤُهَا بِمِلْكِ الْيَمِينِ"؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتُ أَيْمَنُكُمْ ﴾ (٤)؛ وَلِأَنَّ ذَلِكَ عَرِيٌ

<sup>(</sup>۱) سنن ابن ماجه (۲/ ۲۲۹) رقم (۲۲۹۲) عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: إن أبي اجتاح مالي، فقال: «أنت ومالك لأبيك» وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن أولادكم من أطيب كسبكم، فكلوا من أموالهم»، [حكم الألباني] صحيح، جاء في خلاصة البدر المنير (۲/ ۲۰۳) رقم (۱۹۹۹) – حديث: "أنت ومالك لأبيك" رواه أبو حاتم بن حبان في صحيحه من رواية عائشة، وصححه عبد الحق أيضًا، ورواه ابن ماجه من رواية جابر، قال البزار: صحيح. وقال أبو محمد المنذري: إسناده ثقات. وله سبعة طرق موضحة في الأصل وأصحها ما اقتصرنا عليه.

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (٣/ ١٤٤) رقم (٢٥٢٢) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من أعتق شركا له في عبد، فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم العبد عليه قيمة عدل، فأعطى شركاءه حصصهم، وعتق عليه العبد، وإلا فقد عتق منه ما عتق»، وصحيح مسلم (٢/ ١٣٩٩) رقم (١٥٠١).

<sup>(</sup>٣) النساء: ٢٥.

<sup>(</sup>٤) النساء:٣.

عَن اسْتِرْقَاقِ الْوَلَدِ.

"الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ خَانِفًا مِنَ الْعَنَتِ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ ذَالِكَ لِمَنْ خَشِيَ ٱلْمَنَتَ مِنكُمْ ﴾

"الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ عَادِمًا لِطَوْلِ حُرَّةٍ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَن لَمْ يَسَتَطِعْ مِنكُمْ طَولًا أَن ينكِحَ الثَّالِثُ: أَنْ يَنْكُمُ طَولًا أَن ينكِحَ المُحْصَنَتِ الْمُوَّمِنَتِ فَمِن مَّا مَلَكَتُ أَيْمَنُنُكُم ﴾

"قَالَ: فَإِنْ وَجَدَ طَوْلَ حُرَّةٍ كِتَابِيَّة، حَرُمَ عَلَيْهِ نِكَاحُ الْأَمَةِ عَلَى أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ"؛ لِأَنَّ فِيهِ اسْتِرْقَاقًا لِوَلَدِه وَهُوَ يَسْتَغَنِي بِالْكِتَابِيَّةِ عَنْ ذَلِكَ. وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: لَا؛ لِتَقْيِيدِ الْآيَةِ بِالمُؤْمِنَاتِ، لَكِنَّ الْأَوَّلَ صَارَ أَصَحُّ؛ لِأَنْ وَاحِدُ الْكِتَابِيَّةِ لَا يَكُون خَائِفًا مِنْ الْعَنَتِ، فَلَا يَتَحَقَّقُ فِيهِ شَرْطُ نِكَاحِ الْأَمَةِ.

"وَإِنْ عَرَضَتْ حُرَّةٌ نَفْسَهَا عَلَيْهِ بِغَيْرِ مَهْرٍ، حَرُمَ عَلَيْهِ نِكَاحُ الأَمَةِ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ"؛ لِقُدْرَتِهِ عَلَى الْخُرَّةِ وَاسْتِغْنَائِهِ بِمَا عَنْ إِرْقَاقِ الْوَلَدِ، وَالثَّانِي: لَا تَحْرُمُ؛ لِأَنَّ فِيهِ الْتِزَامُ مِنْهُ، وَفِيهِ ضَرَرٌ.

"قَالَ: وَمَنْ كَانَتْ تَحْتَهُ حُرَّةٌ وَهُوَ حُرٌّ، فَلَيْسَ لَهُ نِكَاحُ الْأَمَةِ"؛ لِفِقْدَانِ شَرْطِهِ.

"وَيَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ الْحُرَّةُ عَلَى الْأَمَةِ"؛ لِأَنَّ فَقْدَ الْحُرَّةِ، وَحَوْفَ الْعَنَتِ شَرْطٌ لِابْتِدَاءِ الْعَقْدِ لَا لِدَوَامِهِ، فَزَوَالُهُ بَعْدَ الْعَقْدِ لَا حُكْمَ لَهُ.

"وَلَا يَجُوز لَهُ قَطُّ نِكَاحُ أَمَتَيْنِ، هَذَا فِي الْحُرِّ"؛ لِأَنَّ حَوْفَ الْعَنَتِ زَائِلٌ بِإِحْدَاهُمَا؛ وَلِأَنَّ الثَّابِتَ بِاعْتِبَارِ الْحُاجَةِ، وَالضَّرُورَةُ يَتَقَدَّرُ بِقَدْرِهَا، وَهِيَ مُنْدَفِعَةٌ بِالْوَاحِدَةِ، فَلَا حَاجَةً/ إِلَى الثَّانِيَةِ.

"أَمَّا الْعَبْدُ، فَيَنْكِحُ أَمَتَيْنِ، وَلَا يُعْتَبَرُ فِي حَقِّهِ خَوْفُ الْعَنَتِ وَالْعَجْزِ عَنِ الْحُرَّقِ، بَلْ لَهُ أَنْ يَنْكِحَ حُرَّةً وَأَمَةً"؛ لِأَنَّ الْحُرَّةَ وَالْأَمَةَ فِي حَقِّهِ سَوَاءٌ، فَإِنَّ الْمَحْذُورَ مِنْ نِكَاحِ الإِمَاءِ إِرْقَاقُ الْوَلَدِ، وَالْعَبْدُ رَقِيقٌ، فَإِنَّ الْمَحْذُورَ مِنْ نِكَاحِ الإِمَاءِ إِرْقَاقُ الْوَلَدِ، وَالْعَبْدُ رَقِيقٌ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ النَّظَرُ لِوَلَدِه.

"قَالَ: وَالْحُرُّ إِذَا جَمَعَ بَيْنَ حُرَّةٍ وَأَمَةٍ، يَنعَقِدُ نِكَاحُ الْحُرَّةِ فِي أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ، وَيَبْطُل نِكَاحُ الْأُمَةِ"، أَمَّا نِكَاحُ الْأُمَةِ الْأَمَةِ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا الْحُرَّةُ فَعَلَى قَوْلَيْ تَفرِيقُ الصَّفْقَةِ، وَالْأَصَحُّ الِانْعِقَادُ، كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّ النِّكَاحُ لَا يَفْسُدُ بِفَسَادِ الْقَرِينَةِ الْمُبَايِنَةِ لَهُ. النِّكَاحَ لَا يَفْسُدُ بِفَسَادِ الْقَرِينَةِ الْمُبَايِنَةِ لَهُ.

#### [فَرْعٌ]

## [أَسْلَمَ الْحُرُّ وَتَحْتَهُ إِمَاءٌ وَأَسْلَمْنَ]

"إِذَا أَسْلَمَ الْحُرُّ وَتَحْتَهُ إِمَاءٌ وَلَا حُرَّةَ تَحْتَهُ وَأَسْلَمْنَ، فَلَهُ إِمْسَاكُ وَاحِدَةٍ إِنْ كَانَ عَادِمًا لِلطَّوْلِ، خَائِفًا مِنَ الْعَنَتِ"؛ لِأَنَّهُ مِنْزِلَةِ أَنْ يَبْتَدِئَ نِكَاحَهَا الْآنَ.

<sup>(</sup>١) النساء: ٢٥.

<sup>(</sup>٢) النساء: ٢٥.

"وَإِنْ كَانَ تَحْتَهُ حُرَّةٌ، أَوْ كَانَ غَيْرَ خَائِفٍ" مِنَ الْعَنَتِ. "أَوْ كَانَ وَاجِدًا لِلطَّولِ فَلَيْسَ لَهُ إمْسَاكُ وَاجِدَةٍ" كَمَا لَوْ كَانَ مُبْتَدِئًا. "وَكَانَ وَقْتُ الإِجْتِمَاعِ فِي الْإِسْلَامِ وَقْتَ ابْتِدَاءِ النِّكَاحِ فِي هَذِهِ الشَّرَائِطِ"
الشَّرَائِطِ"

"قَالَ: وَإِنْ تَخَلَّفَت الْحُرَّةُ ثُمَّ لَمْ تُسْلِمْ، فَكَأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ"؛ إِذْ لَمْ يَثْبُتْ نِكَاحِهَا "وَإِنْ أَسْلَمَت الْإِمَاءُ، فَكَأَنَّهَا لَمْ تَمُتْ"؛ لِأَنَّ مَوْتَهَا بَعْدَ ثُبُوتِ نِكَاحِهَا لَا يُؤَثَّرُ فِي إِبَاحَةِ نِكَاحِهِنَّ، فَلَا يَنْتَظِرُ إِسْلَامَهُنَّ بَعْدَ انْدِفَاعِ نِكَاحِهِنَّ. الْإِمَاء؛ فَإِنَّهَا لَمَّ أَسْلَمْتُ تَعَبَّنَ نِكَاحُهَا، وَانْدَفَعَ نِكَاحِهِنَّ، فَلَا يَنْتَظِرُ إِسْلَامَهُنَّ بَعْدَ انْدِفَاعِ نِكَاحِهِنَّ. الْإِسْلَامَةُ بَعْدَ انْدِفَاعِ نِكَاحِهِنَّ. وَلَوْ "وَإِنْ أَسْلَمْنَ بَعْدَ مُضِيِّ العِدَّةِ، فَلَيْسَ لَهُ إِمْسَاكُ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ"؛ لِوقُوعِ الْبَيْنُونَةِ بِانْقِضَاءِ العِدَّةِ. "وَلَوْ أَسْلَمْنَ بَعْدَ مُضِيِّ العِدَّةِ، فَلَيْسَ لَهُ إِمْسَاكُ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ"؛ لِوقُوعِ الْبَيْنُونَةِ بِانْقِضَاءِ العِدَّةِ. "وَلَوْ أَسْلَمْنَ بَعْدَ مُضِيِّ العِدَّةِ، فَلَيْسَ لَهُ إِمْسَاكُ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَ"؛ لِوقُوعِ الْبَيْنُونَةِ بِانْقِضَاءِ العِدَّةِ. "وَلَوْ أَسْلَمْنَ بَعْدَ مُضِيِّ العِدَّةِ، فَلَيْسَ لَهُ إِمْسَاكُ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ "؛ لِوقُوعِ الْبَيْنُونَةِ بِانْقِضَاءِ العِدَّةِ. "وَلَوْ أَسْلَمْنَ مَعْهُ وَعَتَقْنَ، فَكَأَنَّهُنَّ لَمْ يَعْتِقْنَ؛ لِوقِهِنَّ حَالَةَ الإِجْتِمَاعِ فِي الْإِسْلَامِ، وَهُ وَعَتَقْنَ، فَكَأَنَّهُنَّ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الإسْلامِ، وَهُنَّ إِمَاءٌ، فَلَا يُؤَثِّرُ عِتْقُهُنَّ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْسُلَمْ، وَهُنَ إِمَاءً، فَلَا يُؤَثِّرُ عِتْقُهُنَّ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْإِسْلَامِ، وَمُعَنَ عَلَى مَاكَانَ.

"فَأَمَّا إِذَا أَسْلَمْنَ وَعَتَقْنَ ثُمَّ أَسْلَمَ، أَوْ أَسْلَمَ فَعَتَقْنَ ثُمَّ أَسْلَمْنَ، كُنَّ كَمَن ابْتَدَأَ نِكَاحَهُنَّ وَهُنَّ وَهُنَّ حَرَائِرُ، نَظَرًا إِلَى حَالَةِ الإِحْتِمَاعِ"؛ لِأَنَّ طَرَءَانَ الْعِتْقِ قَبْلَ حَالَةِ الإِحْتِمَاعِ فِي الْإِسْلَامِ يُلْحِقُهُنَّ بِالْحُرَائِرِ الْعُرْائِرِ الْحُرَائِرِ الْعُرَائِرِ الْعُلْمَانِ الْعُرَائِرِ الْعُلْمَانِ الْعُرَائِرِ الْعُلْمَانِ الْعُلْمَانِيَّاتِ.

"الْجِنْسُ الرَّابِعُ مِنَ الْمَوَانِعِ: الْكُفْرُ

"وَكَفَرُ الرَّجُلِ لَا يَمْنَعُهُ إِلَّا مِنْ نِكَاحٍ الْمُسْلِمَاتِ، فَإِذَا نَكَحَ كَافِرَةً، صَحَّ نِكَاحُهَا"؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ. "حَتَّى يَقَعَ طَلَاقُهُ"؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَثْبَتَ نِكَاحَهُمْ، وَأَقَرَّ أَهْلَهُ عَلَيْهِ، وَقَدْ قَالَ الطَّيِّلِيْ: (وَلَدَتُ مِنْ نِكَاحٍ لَا عَلَيْهِ، وَقَدْ قَالَ الطَّيِّلِيْ: (وَلَدَتُ مِنْ نِكَاحٍ لَا مِنْ سِفَاح). (١)

"قَالَ: وَحَتَّى تَحِلَّ بِوَطْئِهِ فِيهِ الْمُطَلَّقَةُ ثَلَاثًا لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ"، يُرِيدُ: إذَا كَانَتْ كَافِرَةً يَحِلُّ بِوَطْءِ زَوْجِ مُشْرِكٍ لِلزَّوْجِ الْأَوْجِ الْأَوْجِ الْأَوْجِ الْأَوْجِ الْأَوْجِ الْأَوْجِ الْأَوْلِ؛ بِنَاءً عَلَى صِحَّةِ أَنْكِحَتِهِمْ.

"قَالَ: فَإِنْ عَقَدُوهُ عَلَى خَمْرٍ أَوْ خِنْزِيرٍ وَقَبَضَت النّصْفَ ثُمَّ أَسْلَمَتْ، وَجَبَ نِصْفُ مَهْرِ الْمِثْلِ لِلنّصْفِ الْبَاقِي"؛ إذْ لَا سَبِيلَ إِلَى قَبْضِ الْخَمْرِ، وَقَدْ بَرِئَتْ ذِمَّةُ الزَّوْجِ عَنْ نِصْفِ الْمَهْرِ، فَيَجِبُ النّصْفُ

1/11

<sup>(</sup>۱) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (۷/ ۳۰۳) رقم (۱۳۲۷۳) – عبد الرزاق قال: أخبرنا ابن حريج قال: أخبرني جعفر بن محمد، عن أبيه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أخرجت من نكاح، ولم أخرج من سفاح»، جاء في التلخيص الحبير ط العلمية (۳/ ۳۸۲) رقم (۱۰۳۷) – قوله روي أنه صلى الله عليه وسلم قال: "ولدت من نكاح لا من سفاح" الطبراني والبيهقي من طريق أبي الحويرث عن ابن عباس وسنده ضعيف ورواه الحارث بن أبي أسامة ومحمد بن سعد من طريق عائشة وفيه الواقدي ورواه عبد الرزاق عن ابن عبينة عن جعفر بن محمد عن أبيه مرسلا بلفظ "إني خرجت من نكاح ولم أخرج من سفاح" ووصله ابن عدي والطبراني في الأوسط من حديث علي بن أبي طالب وفي إسناده نظر ورواه البيهقي من حديث أنس وإسناده ضعيف.

الْآخَرُ. "وَإِنْ كَاتَبُوا عَلَى خَمْر وَقَبَضُوا بَعْضَكَهَا، ثُمَّ قَبَضُوا الْبَاقِي فِي الْإِسْلَام، وَجَبَ عَلَيْهِ جَمِيعُ قِيمَتِهِ لِلسَّيِّدِ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ حَصَلَ فِي الْإِسْلَامِ"، وَقِيَاسُ الْمَهْرِ إِنْ يَجِبَ مِنْ قِيمَتِهِ بِقَدْرِ ذَلِكَ الْبَاقِي، فَإِنَّهُ الْفَاسِدُ الْمَقْبُوضُ فِي الْإِسْلَامِ، غَيْرَ أَنَّا أَوْجَبْنَا عَلَيْهِ كَمَالَ قِيمَتِهِ؛ لِأَنَّ عِنْقَهُ حَصَلَ بِهَذَا النَّحْمِ الْأَخِيرِ، فَكَأَنَّهُ جَمِيعُ الْعِوَض، وَهُوَ فَاسِدٌ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْكِتَابَةِ وَالْمَهْرِ، أَنَّ الْمُكَاتَبَ لَوْ عَجَزَ عَنْ بَعْض مَالِ الْكِتَابَةِ بَطَلَت الْكِتَابَةُ، وَسَقَطَ حُكْمُ مَا سَلَّمَهُ، فَيَكُونُ الْبَعْضُ مِنْهُ بِمَنْزِلَةِ الْجَمِيع بِخِلَافِ الْمَهْرِ، فَإِن تَعَذَّرَ/ بَعْضُهُ لَا يُوجِبُ فَسَادَ عَقْدِهِ، فَلَا يَكُون بَعْضُهُ عِمَثَابَةِ كُلِّهِ، بَلْ لِكُلِّ بَعْضِ مِنْهُ حُكْمُهُ عَلَى الانْفِرَادِ.

" قَالَ: أَمَّا كُفْرُ المَرْأَةِ، فَالْكَافِرَاتُ ثَلَائَةٌ:

الأُولَى: المُرْتَدَّةُ، فَلَا يَحِلُ لِأَحَدٍ نِكَاحُهَا"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا نَنكِحُوا ٱلْمُشْرِكَتِ حَتَّى يُؤْمِنَ ﴾ "فَإِن ارْتَدَّ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ قَبْلَ المَسِيسِ أَو ارْتَدَّا بَطُلَ النِّكَاحُ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ ٱلْكُوافر ﴾ (٢) "فَإِن ارْتَدَّتْ سَقَطَ مَهْرُهَا، وَإِن ارْتَدَّ تُنصِّفُ"، كَمَا فِي الشِّرْكِ وَالإسْلامِ. وَكَذَلِكَ إِذَا ارْتَدًا تُنصَفُ عَلَى أَحَدِ الوَجْهَيْن"؛ نَظَرًا إِلَى جَانِيهِ فِي اخْتِيَارِهِ الفُرْقَةَ، وَسَقَطَ كُلُّهُ عَلَى الوَجْهِ الآخرِ؛ نَظَرًا إِلَى جَانِبِهَا. "وَإِنْ كَانَ الرِّدَّةُ بَعْدَ المَسِيسِ، يُوقَفُ النِّكَاحُ: فَإِنْ جَمَعَهُمَا فِي العِدَّةِ إِسْلَامُهُمَا، فَهُمَا عَلَى النَّكَاحِ، وَإِلَّا فَهُوَ مُنْفَسِخٌ بِالرِّدَّةِ" كَمَا يَأْتِي فِي إسْلَامِ المِشْرِكِ.

"الثَّانِيَةُ: الوَثَنِيَّةُ، لَا يَحِلُ نِكَاحُهَا"؛ لِلْآيَةِ. "وَلَا يَحِلُ ذَبِيحَتُهَا"؛ إِذْ لَا كِتَابَ لَمَا. "وَفِي مَعْنَاهَا: المَجُوسِيَّةُ، فَإِنْ نَكَحَ وَثَنِيٌّ وَثَنِيٌّ أَوْ مَجُوسِيَّةً فَأَسْلَمَ قَبْلَ المَسِيس، تَنَجَّزَتِ الفُرْقَةُ"؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ هَهُنَا لَا يَجُوزُ ابْتِدَاؤُهُ، فَلَا يَجُوزُ التَّقْرِيرُ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ عَلَيْهَا عِدَّةٌ، فَلَا يُوقَفُ لِانْقِضَائِهَا.

"وَإِنْ كَانَ بَعْدَ المَسِيس، يُوقَفُ عَلَى إِسْلَامِهَا فِي العِدَّةِ، وَكَذَا إِذَا أَسْلَمَتِ المَرْأَةُ وَالزَّوْجُ كَافِرٌ بِأَيِّ كُفْر كَانَ" تَوَقَّفَ النِّكَاحُ عَلَى انْقِضَاءِ العِدَّةِ؛ فَإِنْ أَصَرَّ المِتَحَلَفُ مِنْهُمَا عَلَى الشِّرْكِ، بَانَ أَنَّ الفُرْقَةَ وَقَعَتْ بِالإسْلَامِ، وَالأصْلُ فِي ذَلِكَ، مَا رُوي: أَنَّ النَّاسَ كَانُوا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ عَلَى يُسْلِمُ الرَّجُلُ قَبْلَ الْمَرْأَةِ، وَالْمَرْأَةُ قَبْلَ الرَّجُل، فَأَيُّهُمَا أَسْلَمَ قَبْلَ عِدَّةِ الْمَرْأَةِ، فَهِيَ امْرَأَتُهُ، وَإِنْ أَسْلَمَ بَعْدَ انْقِضَاءِ العِدَّةِ، فَالنِّكَاحُ/ بَينَهُمَا، (٣) وَلأَنَّهُمَا لَوْ أَسْلَمَا مَعًا بَقِيَا عَلَى النِّكَاحِ، فَكَذَلِكَ إِذَا أَسْلَمَا فِي العِدَّةِ؛ إِذِ البَيْنُونَةُ فِي

1/19

۱۸/ ب

<sup>(</sup>١) البقرة: ٢٢١.

<sup>(</sup>٢) المتحنة: ١٠.

<sup>(</sup>٣) جاء في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٦/ ٣٣٨) رقم (١٩٢٠) – (قال ابن شبرمة: "كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم الرجل قبل المرأة والمرأة قبل الرجل فأيهما أسلم قبل انقضاء عدة المرأة هي امرأته فإن أسلم بعد العدة فلا نكاح بينهما للمعضل منكر. فإنه مخالف لحديث ابن عباس بلفظ: ﴿ وَكَانَ إِذَا هَاجِرِتِ امْرَأَةُ مِنْ أَهِلِ الحرب لم تخطب حتى تحيض وتطهر فإذا طهرت حل لها النكاح ، فإن هاجر زوجها قبل أن تنكح ردت إليه فهذا خلاف قوله في هذا الحديث: فإن

المِدْخُولِ بِمَا تَحْصُلُ عِنْدَ انْقِضَاءِ العِدَّةِ فِي الطَّلَاقِ، فَكَذَلِكَ هَهُنَا.

#### [فَرْعَانِ]

## [فِي إسلَامِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ قَبْلَ الآخَرِ]

"أَحَدُهُمَا: إذَا أَسْلَمَتْ بَعْدَ الْمَسِيسِ، وَتَحَلَّفَ" الرَّوْج. "فَنَفَقَةُ عِدَّتِهَا وَاجِبَةٌ، أَسْلَمَ أَوْ لَمْ يُسْلِمْ"؛ لِأَنَّ التَّقْصِيرَ مِنْ جِهَتِهِ؛ إذْ يُمْكِنُهُ الإسْتِمْتَاعُ هِمَا بِأَنْ يُسْلِمَ مَعَهَا. "وَإِنْ أَسْلَمَ قَبْلَهَا، فَالصَّحِيحُ: أَنَّ يُسْلِمْ"؛ لِأَنَّ التَّقْصِيرَ مِنْ جِهَتِهِ؛ إذْ يُمْكِنُهُ الإسْتِمْتَاعُ هِمَا بِأَنْ يُسْلِمَ مَعَهَا. "وَإِنْ أَسْلَمَ قَبْلَهَا، فَالصَّحِيحُ: أَنَّ نَفْقَتَهَا سَاقِطَةٌ"؛ لِأَنَّهَا نَاشِزَةٌ بِإصْرَارِهَا عَلَى الْكُفْر وَتَخَلُّفِهَا.

"فَإِنْ أَسْلَمَتْ وَاخْتَلَفَا"، يُرِيد: أَسْلَمَت الْمَرْأَةُ بَعْدَ الزَّوْجِ وَاخْتَلَفَا، فَقَالَ الزَّوْجُ: أَسْلَمْتِ بَعْدِي بِعِشْرِينَ يَوْمًا، فَلَا نَفَقَةَ لَكِ، وَقَالَت الْمَرْأَةُ: بَلْ بِعِشْرِينَ يَوْمًا، فَلَا نَفَقَةَ لَكِ، وَقَالَت الْمَرْأَةُ: بَلْ أَسْلَمْتُ بَعْدَكَ بِعَشْرَة أَيَّامٍ، فَلِيَ النَّفَقَةُ لِمَا بَعْدَ الْعَشْرَة.

"فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ: إِنَّكِ أَسْلَمْتِ الْيَوْمَ، فَنَفَقَتُكِ مِنَ الْيَوْمِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ كُفرُهَا" فِيمَا بَعْدَ الْعَشْرَةِ. "الثَّانِي: إسْلَامُهَا قَبْلَهُ وَلَا مَسِيسَ يُسْقِطُ الْمَهْرَ"؛ لِأَنَّ الْفُرْفَةَ جَاءَتْ مِنْ جِهَتِهَا.

"وَإِسْلَامُهُ قَبْلَهَا يُنْصِفُهُ"؛ لِأَنَّهَا جَاءَتْ مِنْ جِهَتِهِ، فَهِي كَالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ.

"فَإِن اخْتَلَفَا" فَقَالَ الرَّوْجُ: أَسْلَمْتِ أَوَّلًا فَلَا صَدَاقَ لَكِ، وَقَالَت الْمَرْأَةُ: بَلْ أَسْلَمْتَ أَوَّلًا، وَلِيَ نِصْفُ الصَّدَاقِ. "فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا: إِنَّهُ أَسْلَمَ قَبْلَهَا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ وُجُوبُ الْمَهْرِ، وَإِنْ قَالَ الرَّوْجُ: أَسْلَمْنَا معًا، الصَّدَاقِ. "فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ؛ لِأَنَّ الْمُصْلَ بَقَاءُ فَالنَّكَاحُ بَاقٍ، وَقَالَتْ: لَا بَلْ مُتَعَاقِبًا وَلَا مَسِيسَ، فَأَصَحُ الْقَوْلَيْنِ: أَنَّ الْقَوْلُ قَوْلُهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ النِّكَاحِ" النَّكَاحِ"

"الثَّالِثَةُ: الْكِتَابِيَّةُ، وَهِيَ الْيَهُودِيَّةُ وَالنَّصْرَانِيَّةُ، فَيَجِلُّ لِلْمُسْلِمِ نِكَاحُهَا"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱلْخُصَنَتُ / ١٩ / ب مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواُ ٱلْكِنَبَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ (١) "وَإِنْ كَانَتْ حَرْبِيَّةً، يُكْرَهُ زَوَاجَهَا"؛ لِأَنَّ صُحْبَةَ الْكُفَّارِ فِي دِيَارِهِمْ تُوجِبُ الْإِفْتِتَانَ، وَرُبَّمَا تُسْبَى الحَرْبِيَّةُ وَهِيَ حَامِلٌ بِوَلَدٍ مُسْلِمٍ.

"وَكَذَلِكَ الصَّابِئُونَ وَالسَّامِرَةُ إِذَا كَانُوا لَا يُحَالِفُونَ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى فِي أُصُولِ الدِّينِ"؛ لِأَنَّ الصَّابِئِينَ قَوْمٌ مِنَ النَّصَارَى، وَالسَّامِرَةُ قَوْمٌ مِنَ الْيَهُودِ، وَإِذَا كَانَ بَينَهُمْ مُوَافَقَة فِي الْأُصُولِ فَهُمْ يَكُونُونَ مِنْ الْمُهُمْ حَقِيقَةً. "وَلَا يَضُرُّ الْخِلَافُ فِي الْفُرُوعِ" "قَالَ: وَهَذَا فِي كِتَابِيَّةٍ مِنْ نَسْلِ بَنِي إسْرَائِيلَ وَدَانَتْ

(١) المائدة:

أسلم بعد العدة فلا نكاح بينهما هذا وجه النكارة فيه. وأما وجه كونه معضلا فلأن ابن شبرمة غالب رواياته عن التابعين ، واسمه عبد الله وهو ثقة فقيه.

بِدِينِهِمْ قَبْلَ التَّبْدِيلِ"؛ لِاجْتِمَاعِ الشَّرَفَيْنِ، شَرَفُ الْكِتَابِ وَشَرَفُ النَّسَبِ.

"فَإِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ نَسْلِ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَدَانَتْ بِدِينِهِمْ بَعْدَ التَّبْدِيلِ، أَوْ بَعْدَ مَبْعَثِ رَسُولِ اللهِ اللهِ فَا اللهِ فَا تَجِلُ"؛ لِأَنَّ الْمُبَدِّلَ لَا حُرْمَةً لَهُ، وَلَا فَضِيلَةً، وَكَذَا الدُّحُولُ فِي الْبَاطِلِ الْمَنْسُوخِ لَا يُفِيدُ حُرمَةً وَشَرَفًا. الدُّحُولُ فِي الْبَاطِلِ الْمَنْسُوخِ لَا يُفِيدُ حُرمَةً وَشَرَفًا. "وَإِنْ دَانَ قَبْلَ التَّبْدِيلِ"؛ يَعْنِي: دَحَلَ فِيهِ أَوَّلُ آبَائِهِ. "فَفِي مُنَاكَحَتِهِ وَجِلِّ ذَبِيحَتِهِ قَوْلَانِ"، يُرِيدُ: وَلَمْ تَكُنْ مِنْ نَسْل بَنِي إِسْرَائِيلَ.

أَحَدُهُمَا: يَحِلُ؛ لِفَضِيلَةِ الدِّينِ، وَالثَّابِي: لَا يَحِلُ؛ لِعَدَمِ النَّسَبِ.

"قَالَ: ثُمَّ الْكِتَابِيَّةُ فِي حُقُوقِ النِّكَاحِ كَالْمُسْلِمَةِ"؛ لِأَنَّهُ عَقْدُ مُعَاوَضَةٍ، فَاسْتَوَى فِيهِ الْمُسْلِمُ وَالْكَافِرُ، كَالْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ. "إِلَّا أَنَّهُمَا لَا يَتَوَارَثَانِ"؛ لِاخْتِلَافِ الدِّينِ.

"وَالْحَدُّ فِي قَدْفِهَا التَّعْزِيرُ"؛ لِأَنَّ شَرْطَ وُجُوبِ الحُدِّ: إحْصَانُ الْمَقْذُوفِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُ عَلَىٰ: (مَن الْمَوْتُونَ بِاللَّهِ فَلَيْسَ بِمُحْصَنٍ). "وَيُجْبِرُهَا عَلَى الْغُسْلِ مِنَ الْحَيْضِ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ شَرْطٌ فِي اسْبِتَاحَةِ وَطِئِهَا. "وَكَذَلِكَ عَلَى خُسْلِ الْجَنَابَةِ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ"؛ لِأَنَّ نَفسَهُ تَعَافُ مَنْ لَا تَعْتَسِلُ، فَلَا يَكْمُلُ اسْتِمْتَاعُهُ هِمَا. "وَكَذَلِكَ عَلَى غُسْلِ الْجَنْزِيرَ/ وَالْأَعْيَادَ"؛ أمَّا الحَمْرُ والحِنْزِيرُ، فَلِاسْتِقْذَارِهِ إِيَّاهُمَا، وَتَأَذَيه بِرَائِحَةِ . ٢/أَ الحَمْرِ، وَزَوَالِ مَتَيْزِهَا بِالسَّكُرِ؛ فَإِنَّهَا تَصِيرُ كَالْمَحْنُونَة، وَهَذِهِ الجُمْلَةُ تَقْدَحُ فِي كَمَالِ الاستِمْتَاعِ، وَأَمَّا الْخُرُوجُ الْمُسْلِمَةُ إِلَى الْجُمْرَةِ إِلَى الْجُمْرَةِ إِلَى الْمُعْنَاقِسِ، فَكَحُرُوجِ الْمُسْلِمَةِ إِلَى الْجُمْرَةِ إِلَى الْأَعْيَادِ. "قَالَ: وَكَذَلِكَ الْمُسْلِمَةُ"؛ يَعْنِي: فِي اللَّهُ النَّيْذِ إِنْ كَانَتْ تَعْتَقِدُ إِبَاكَتَهُ، وَفِي الْحُرُوجِ إِلَى الْأَعْيَادِ. اللَّهُ الذِي الْمُسْلِمَةُ إِلَى الْمُعْيَادِ.

## [فرْغ] [ارْتِدَادُ الْكَافِرِ مِنْ مِلَّةٍ إلَى مِلَّةٍ]

"إِذَا ارْتَدَّ مِنْ يَهُودِيَّةٍ إِلَى نَصْرَانِيَّةٍ أَوْ مَجُوسِيَّةٍ، أَوْ مِنْ مَجُوسِيَّةٍ إِلَى يَهُودِيَّةٍ، فَأَحَدُ الْقَوْلَيْنِ: أَنَّهُ لَا يُهُودِيَّةٍ، فَأَحَدُ الْقَوْلَيْنِ: أَنَّهُ لَا يُهُودِيَّةٍ، فَأَحَدُ الْقَوْلَيْنِ: أَنَّهُ لَا يُهُومِيَّةٍ إِلَا بِالسَّيْفِ أَوْ اسْتَحْدَثَ الشُّرُوعَ فِي دِينٍ بَاطِلٍ. "فَإِذَا قُلْنَا: لَا يُقَرُّ، فَأَحَدُ الْقَوْلَيْنِ: أَنَّهُ لَا يُرْضَى مِنْهُ إِلَّا بِالسَّيْفِ أَوْ اسْتَحْدَثَ الشُّرُوعَ فِي دِينٍ بَاطِلٍ. "فَإِذَا قُلْنَا: لَا يُقَرُّ، فَأَحَدُ الْقَوْلَيْنِ: أَنَّهُ لَا يُرْضَى مِنْهُ إِلَّا بِالسَّيْفِ أَوْ الْإِسْلَامِ"؛ لِأَنَّهُ أَبْطَلَ تِلْكَ الْعِصْمَةَ الَّتِي كَانَتْ لَهُ فَلَا يَسْتَحْدِثُ بَعْدَ الْمَبْعَثِ عِصْمَةً، فَصَارَ مِمْنَلِةِ الْمُرْتَدَ. "وَالثَّانِي: يُرْضَى مِنْهُ بِمُعَاوَدَةٍ مَا فَارَقَهُ"؛ لِأَنَّهُ انْتَقَلَ مِمَّا يُقَرُّ عَلَيْهِ إِلَى مَا لَا يُقَرُّ عَلَيْهِ، فَيُرْضَى مِنْهُ بِالْعَوْدِ الْفَوْلِينِ: أَلَى مَا لَا يُقَرُّ عَلَيْهِ، فَيُرْضَى مِنْهُ بِالْعَوْدِ إِلَى مَا لَا يُقَرُّ عَلَيْهِ، فَيُرْضَى مِنْهُ بِالْعَوْدِ إِلَى مَا لَا يُقَرِّ عَلَيْهِ إِلَى مَا لَا يُقَلِّ عَلَى مَا لَا يُقَلِّ عَلَى الْأَوْلِ، كَمَا لَو انْتَقَلَ عَنِ الْإِسْلَامِ.

<sup>(</sup>۱) سنن الدارقطني (٤/ ١٧٨) رقم (٣٢٩٥) عن ابن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من أشرك بالله فليس بمحصن». ولم يرفعه غير إسحاق ويقال إنه رجع عنه والصواب موقوف، جاء في التلخيص الحبير ط قرطبة (٤/ ١٠٢)، (فائدة) تمسك الحنفية في أن الإسلام شرط في الإحصان، بحديث روي عن ابن عمر مرفوعا وموقوفا: «من أشرك بالله فليس بمحصن» ورجع الدارقطني وغيره الوقف، وأخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده على الوجهين، ومنهم من أول الإحصان في هذا الحديث بإحصان القذف.

"وَإِذَا قُلْنَا: يُقَرُّ عَلَيْهِ، فَالْمَجُوسِيُّ إِذَا تَهَوَّدَ، لَا يَحِلُّ ذَبِيحَتُهُ وَمُنَاكَحَتُهُ"؛ إِذْ لَا يُفِيدُهُ الدِّينُ الْبَاطِلُ فَضِيلَةً. "وَكَذَلِكَ الْيَهُودِيُّ إِذَا تَمَجَّسَ"

"وَجُمْلَتُهُ: أَنَّهُ إِذَا انْتَقَلَ، لَمْ يَسْتَفِدْ فَضِيلَةً لَمْ تَكُنْ فِي الدِّينِ الْأَوَّلِ"، فَإِنَّ البَاطِلَ لَا يُفِيدُ شَيْئًا. "وَلَم يَسْتَبِقْ فَضِيلَةً كَانَتْ فِي الدِّينِ الْأَوَّلِ"، فَإِنَّهُ مُعْرِضٌ عَنْهُ.

"فَأَمَّا فَضِيلَةٌ كَانَتْ فِي الدِّينَيْنِ، فَإِنَّهَا تَبْقَى لَهُ لَا عَلَى جِهَةِ الاسْتِحْدَاثِ"، بَلْ لِوُجُودِهَا فِي الدِّينَيْنِ معًا، وَذَلِك كَالْيَهُودِيِّ إِذَا تَنصَّرَ، وَالنَّصْرَانِيِّ إِذَا تَهَوَّدَ، فَإِنَّهُ يَحِلُّ مُنَاكَحَتُهُ وَذَبِيحَتُهُ.

#### [قَاعِدَةً]

# [فِي إسْلَامِ الْكَافِرِ وَتَحْتَهُ كِتَابِيَّاتٌ]

"إِذَا أَسْلَمَ الْكَافِرُ وَتَحْتَهُ كِتَابِيَّاتٌ، اسْتَمَرَّ نِكَاحَهُ"؛ لِأَنَّ المِسْلِمَ لَا يَمْتَنِعُ مِنْ نِكَاحِ الكِتَابِيَّةِ ابْتِدَاءً، فَكَذَلِكَ اسْتِدَامَةً. "إِلَّا إِذَا زَادَ عَدَدُهُنَّ/ عَلَى الْأَرْبَع، فَيَخْتَارُ أَرْبَعًا مِنْهُنَّ"؛ لِلْحَبَرِ الْمَذْكُورِ. ﴿ ﴾ بِ

## [فُرُوعٌ]

#### [فِي الإخْتِيَارِ]

"الْأَوَّلُ: تَعْلِيقُ الْإِمْسَاكِ قَصْدًا بِالإِحْطَارِ، غَيْرُ جَائِزٍ، مِثْلَ أَنْ يَقُولَ: كُلَّمَا أَسْلَمَتْ وَاحِدَةٌ مِنْكُنَّ، فَقَدْ أَمْسَكُتُهَا"؛ لِأَنَّ الإِخْتِيَارَ لَا يَقْبَلُ التَّعْلِيقَ، وَلِأَنَّ الْإِمْسَاكَ إِمَّا فِي حُكْمِ ابْتِدَاءِ النِّكَاحِ، وإمَّا فِي حُكْمِ الْرَجْعَةِ، وأَيُّهُمَا كَانَ فَهُوَ لَا يَقْبَلُ التَّعْلِيقَ. "وَتَعْلِيقُهُ مُنْدَرِجًا تَحْتَ الطَّلَاقِ جَائِزٌ، مِثْلَ أَنْ يَقُولَ: كُلَّمَا الرَّجْعَةِ، وأَيُّهُمَا كَانَ فَهُوَ لَا يَقْبَلُ التَّعْلِيقَ. "وَتَعْلِيقُهُ مُنْدَرِجًا تَحْتَ الطَّلَاقِ جَائِزٌ، مِثْلَ أَنْ يَقُولَ: كُلَّمَا اللَّهَالَةُ وَالنِّكَاحِ وَالنَّكَاحُ يَثْبُتُ ضِمْنًا وَاقْتِضَاءً. "فَأَمَّا الْفَسْخُ، وَالنِّكَاحُ يَثْبُتُ ضِمْنًا وَاقْتِضَاءً. "فَأَمَّا الْفَسْخُ، وَالنِّكَاحُ وَيُؤْبُلُ النَّكَاحِ؛ لِأَنَّ الْمُعَلَّقَ هَهُنَا الطَّلَاقُ، وَالنِّكَاحُ يَثْبُتُ ضِمْنًا وَاقْتِضَاءً. "فَأَمَّا الْفَسْخُ، وَالنِّكَاحُ وَيُؤْبُلُ النَّعْلِيقَ كَاخِتِيَارِ النِّكَاحِ؛ لِأَنَّ الْمُعَلِّقُ مَنْ أَسْلَمَتْ مِنْكُنَّ فَهِيَ مَفْسُوحَةُ النِّكَاحِ؛ لِأَنَّ الخَيْلَاقُ الْفَسْخُ أَيْضًا لَا يَقْبَلُ التَّعْلِيقَ كَاخِتِيَارِ النِّكَاحِ.

"الثّاني: إذا أَسْلَمَتْ وَاحِدَةٌ، فَقَالَ: فَسَخْتُ نِكَاحَهَا، لَمْ يَجُزْ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ الفَسْخُ لَهُ فِي وَاحِدَةٍ إِذَا كَانَ عَلَى مُقَابَلَتِهَا فِي الْإِسْلَامِ أَرْبَعٌ يُمْسِكُهُنَّ"؛ أي: يَكُونُ عَدَدُ الْمُسْلِمَاتِ زَائِدًا عَلَى الْأَرْبَعِ، حَتَّى يَكُونُ عَدَدُ الْمُسْلِمَاتِ زَائِدًا عَلَى الْأَرْبَعِ يُمْسِكُهُنَّ"؛ أي: يَكُونُ عَدَدُ الْمُسْلِمَاتِ زَائِدًا عَلَى الْأَرْبَعِ يُمْسِكُهُنَّ "؛ أي: يَكُونُ عَدَدُ الْمُسْلِمَاتِ زَائِدًا عَلَى الْأَرْبَعِ وَمَا دُونَهَا لَا حَاجَةَ فِيهَا إِلَى الْفَسْخِ، وَإِذَا نَبَتَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ يَكُونُ الْفَسْخُ فِي الْوَاحِدَةِ، فَهِي أَوْلَى بِأَنْ لَا يَجُوزَ. "قَالَ: إلَّا الْفَسْخُ فِي الْوَاحِدَةِ، فَهِي أَوْلَى بِأَنْ لَا يَجُوزَ. "قَالَ: إلَّا الْفَسْخُ فِي الْوَاحِدَةِ، فَهِي أَوْلَى بِأَنْ لَا يَجُوزَ. "قَالَ: إلَّا الْفَسْخُ فِي الْوَاحِدَةِ، فَلِي بَأَنْ لَا يَجُوزَ. "قَالَ: إلَّا الْفَسْخُ فِي الْوَاحِدَةِ، فَهِي أَوْلَى بِأَنْ لَا يَجُوزَ. "قَالَ: إلَّا أَنْ يَكُنَّ كِتَابِيَّاتٌ؛ فَإِنَّ إِمْسَاكُهُنَّ مَعَ الْكُفْرِ جَائِزٌ"، وَإِذَا جَازَ إِمْسَاكُهُنَّ مَعَ الْكُفْرِ فَبَعْدَ الْإِسْلَامِ أَوْلَى.

"وَإِنْ أَسْلَمَ خَمْسٌ، فَقَالَ: فَسَخْتُ نِكَاحَ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ، صَحَّا؛ لِأَنَّهَا زَائِدَة عَلَى الأَرْبَعِ. "وَعَلَيْهِ التَّغْيِينُ"، كَمَا لَوْ قَالَ لِزَوْجَاتِهِ: إحْدَاكُنَّ طَالِقٌ.

"الْفَوْعُ الظَّالِثُ: إِذَا أَسْلَمَ وَأَسْلَمَ مَعَهُ ثَمَانٍ، فَقَالَ: لَا أَحْتَارُ، حُبِسَ حَتَّى يَخْتَارَ"؛ لِأَنَّهُ وَاحِبٌ عَلَيْهِ، فَلِلْقَاضِي حَبْسُهُ حَتَّى يُعَيَنَ، حَتَّى لَوْ أَصَرَّ عَزَرَهُ، وَكَذَا كُلُّ قَادِرٍ عَلَى أَدَاءِ حَقِّ إِذَا أَصَرَّ وَلَمْ يَنجَعْ فِيهِ الْخُبْسُ/. "وَالنَّفَقَةُ وَاجِبَةً" عَلَيْهِ لِلْكُلِّ إِلَى أَنْ يَخْتَارَ.

1/41

"لِأَنَّهُنَ مَحْبُوسَاتٌ بِسَبَبِه، فَإِن امْتَنَعَ، لَمْ يُطلِّقْ عَلَيْهِ السُّلْطَانُ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَاتَ مِنْهُنَّ غَيْرُ مُتَعَيِّنَاتٍ لِللَّعْوَى" وَإِنَّمَا هُوَ أَمْرٌ يَتَعَلَّقُ بِتَعْيِينِهِ وَاحْتِيَارِهِ. "فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ الإِحْتِيَارِ، اعْتَدَدْنَ أَقْصَى الْعِدَّتَيْنِ مِنْ عِدَّةِ الإسلامِ أَوْ عِدَّةٍ الْوَفَاةِ"؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ مَنْكُوحَةً، وَعِدَّتُهَا أَرْبَعَةُ الْعُرْضِ مِنْ عِدَّةِ الإسلامِ أَوْ عِدَّةٍ الْوَفَاةِ"؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ مَنْكُوحَةً، وَعِدَّتُهَا أَرْبَعَةُ أَقْرَاءٍ، فَيَجِبُ الْأَطُولُ مِنْهُمَا؛ لِتَحْرُجَ عَن الْفَرْضِ بِيَقِينٍ.

"وَالصَّحِيحُ: أَنَّ الْأَقْرَاءَ مَحْسُوبَةٌ مِنْ وَقْتِ إِسْلَامِ مُتَقَدِّمِ الْإِسْلَامِ مِنْهُمْ"؛ لِأَنَّهَا عِدَّةُ الْفُرْفَةِ، وَانْتِدَاءُ الْحَيْلُولَةِ لِظُهُورِ الْفُرْفَة، كَانَ مِنْ وَقْتِ إِسْلَامِ الْأَوَّلِ مِنْهُمْ.

"ثُمَّ يُوقَفُ مِيرَاثُ الزَّوْجَاتِ حَتَّى يَصْطَلِحْنَ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَقِينٌ وَهُوَ الرُّبُعُ إِنْ لَمْ يَكُنْ وَلَدٌ، أَو الشُّمُنُ إِنْ كَانَ وَلَدٌ. "وَلَا يُصَالِحُ قَيِّمُ الصَّغِيرَة مِنْهُنَّ عَلَى أَقَلَّ مِنْ ثُمُنِ الْمَالِ الْمَوْقُوفِ نَصَّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ يَدَهَا إِنْ كَانَ وَلَدٌ. "وَلَا يُصَالِحُ قَيِّمُ الصَّغِيرَة مِنْهُنَّ عَلَى أَقَلَّ مِنْ ثُمُنِ الْمَالِ الْمَوْقُوفِ نَصَّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ يَدَهَا وَلَا يُصَالِحُ قَيِّمُ الصَّغِيرَة مِنْهُنَّ عَلَى أَقَلَ مِنْ ثُمُنِ الْمَالِ الْمَوْقُوفِ نَصَّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ يَدَهَا ثَابِيَةٌ عَلَى الثَّهُنِ"

### [خَاتِمَةً]

[كُلُّ جِنْسٍ مِن الْمُشْرِكِينَ لَا يَجِلُّ نِكَاحُ حَرَائِرِهِمْ، لَا يَجِلُّ وَطْءُ إِمَائِهِمْ]

"كُلُّ جِنْسٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ لَا يَجِلُّ نِكَاحُ حَرَائِرِهِمْ -وَهُم الْمَجُوسُ، وَأَهْلُ الْأَوْثَانِ، وَالْمُرْتَدُّونَقَلَا يَجِلُّ وَطْءُ إِمَائِهِمْ بِمِلْكِ الْيَمِينِ"؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْوَطْءِ بِمِلْكِ الْيَمِينِ مُعْتَبَرٌ بِإِبَاحَةِ النِّكَاحِ فِي الْحَرَائِرِ طَرْدًا

فَلَا يَجِلُ وَطْءُ إِمَائِهِمْ بِمِلْكِ الْيَمِينِ"؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْوَطْءِ بِمِلْكِ الْيَمِينِ مُعْتَبَرٌ بِإِبَاحَةِ النِّكَاحِ فِي الْحَرَائِرِ طَرْدًا

وَعَكُسًا، وَالْأَصْلُ فِي تَحْرِمِ نِكَاحِ هَؤُلَاءِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَا نَنكِحُوا ٱلْمُشْرِكَتِ حَتَّى يُؤْمِنَ ﴾ (١)

حَمَا تَقَدَّمَ.

<sup>(</sup>١) البقرة: ٢٢١.

## الْقِسْمُ الرَّابِعُ مِنَ الْكِتَابِ: فِي أَسْبَابِ الْخِيَارِ

### "وَهِيَ أَرْبَعَةٌ:

الْأَوَّلُ: خِيَارُ الْعَيْبِ؛ فَإِذَا وَجَدَهَا بَرْصَاءَ، أَو مَجْدُومَةً، أَوْ مَجْنُونَةً، أَوْ قَرْنَاءَ، أَوْ رَثْقَاءَ، فَلَهُ الرَّدُّ بِالْعَيْبِ وَفَسْخُ النِّكَاحِ"؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَرَأَى بِكَشْحِهَا بَيَاضًا، فَقَال: (الْبَسِي ثِيَابَكِ/ ٢١/ بِ وَالْبَوَاقِي مُلْحقة بِهِ؛ لِأَنَّا فِي مَعْنَاهُ، وَلِأَنَّهَا عُيُوبٌ مَّنُعُ الْوَطْءَ الَّذِي وَالْبَوَاقِي مُلْحقة بِهِ؛ لِأَنَّا فِي مَعْنَاهُ، وَلِأَنَّهَا عُيُوبٌ مَّنُعُ الْوَطْءَ الَّذِي هُو مَقْصُودُ الْعَقْدِ، وَمَّنُعُ مُعْظَمَ الْمَقْصُودِ مِن الِاسْتِمْتَاعِ، فَهِي كَالْعَيْبِ الْمَانِعِ مِنَ الْمَقْصُودِ فِي سَائِرٍ عُقُودِ الْمُعَاوَضَاتِ.

"قَالَ: وَكَذَلِكَ إِذَا وَجَدَتْهُ أَبْرَص، أَوْ مَجْنُونًا، أَوْ مَجْذُومًا، أَوْ مَجْبُوبًا مَمْسُوحًا، فَلَهَا الْفَسْخُ"؛ تَسْوِيَةً بَيْنَ الْجَانِبَيْنِ. "فَإِنْ حَدَثَ عَيْبٌ مِنْ هَذِهِ الْعُيُوبِ بِه، فَلَهَا الْفَسْخُ أَيْضًا"؛ لِأَنَّ الْحَادِثَ مِنْهُ بِمَنْزِلَةِ الْمُوْحُودِ فِي الابْتِدَاءِ؛ قِيَاسًا عَلَى الْإعْسَارِ بِالْمَهْرِ وَالنَّفَقَةِ.

"وَإِنْ حَدَثَ بِهَا، فَعَلَى قَوْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا -وَهُوَ الْجَدِيدُ الصَّحِيحُ-: أَنَّ لَهُ الْفَسْخُ كَمَا لَهَا، وَالْقَوْلُ الثَّانِي: لَا خِيَارَ لَهُ؛ لِأَنَّ بِيَدِهِ طَلَاقَهَا"، وَلَمْ يُوحَدْ هَهُنَا تَدْلِيسٌ، فَلَهُ التَّحَلُّصُ مِنْهَا بِالطَّلَاقِ إِنْ شَاءَ.

## [فُرُوعٌ ثَلَاثَةٌ]

[مَا يَتَرَتَّبُ عَلَى الْفَسْخِ بَعْدَ الْمَسِيسِ أَوْ قَبْلَهُ، وَحُكْمُ اسْتِوَائِهِمَا فِي الْعَيْبِ]

"الْأَوَّلُ: إِذَا فَسَخَ بَعْدَ الْمَسِيسِ بِعَيْبٍ عَارِضٍ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُعْطِيَهَا الْمُسَمَّى عِنْدَ بَعْضِ أَصْحَابِنَا؟ لِأَنَّ الْخَلَلَ لَمْ يَسْتَنِدْ إِلَى أَوَّلِ الْعَقْدِ. وَالصَّحِيحُ: أَنَّهَا تَسْتَحِقُ مَهْرَ الْمِثْلِ؛ لِأَنَّهُ فَسْخٌ"، وَمُقْتَضَى الْفَسْخ تَرَادُ الْعِوَضَيْنِ.

"الثَّانِي: مَهْمَا كَانَ الْفَسْخُ قَبْلَ الْمَسِيسِ إِمَّا مِنْهُ أَوْ مِنْهَا، فَلَا مَهْرَ لَهَا"؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مِنْهُ إَلَّا أَنَّهُ بِسَبَبٍ فِيهَا، وَهُوَ التَّدْلِيسُ بِالْعَيْبِ، فَكَأَنَّهَا اخْتَارَت الْفَسْخَ، وَإِنْ كَانَ الْفَسْخُ مِنْهَا فَالْفُرْقَةُ كَانَتْ مِنْ جِهَتِهَا. "وَإِنْ كَانَ الْفَسْخُ يَسْتَنِدُ إِلَى سَبَبٍ قَبْلَ الْعَقْدِ فَيَصِيرُ جِهَتِهَا. "وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْمَسِيسِ، فَلَهَا مَهْرُ المِثْلِ"؛ لِأَنَّ الْفَسْخَ يَسْتَنِدُ إِلَى سَبَبٍ قَبْلَ الْعَقْدِ فَيَصِيرُ

045

<sup>(</sup>۱) سنن سعيد بن منصور (۱/ ۲٤٧) رقم (۸۲۹) عن زيد بن كعب بن عجرة قال: تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من بني غفار، فلما دخلت عليه وضعت ثيابها، فرأى بكشحها بياضا، فقال: «البسي ثيابك والحقي بأهلك»، والمستدرك على الصحيحين للحاكم (۶/ ٣٦) رقم (۸۰۸) عن زيد بن كعب بن عجرة، عن أبيه، قال: تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من بني غفار، فلما دخلت عليه ووضعت ثيابها رأى بكشحها بياضا، فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم: «البسي ثيابك والحقي بأهلك» وأمر لها بالصداق «هذه ليست بالكلابية، إنما هي أسماء بنت النعمان الغفارية» [التعليق - من تلخيص الذهبي] ۸۰۸۸ - ابن معين زيد ليس بثقة.

الْوَطْءُ كَاخْاصِلِ فِي نِكَاحِ فَاسِدٍ. "وَلَا نَفَقَةَ لَهَا فِي الْعِدَّةِ"؛ لِأَنَّهَا بَائِنٌ.

"وَلا سُكْنَى"؛ لِأَنَّهَا لَا يَجِبُ فِي الْعَقْدِ الْفَاسِدِ، فَكَذَلِكَ فِي عِدَّتِهِ.

1/44

"قَالَ: ثُمَّ يَوْجِعُ الزَّوْجُ بِمَهْرِ/ الْمِثْلِ عَلَى الْوَلِيِّ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ"؛ لِأَنَّ التَّغْرِيرَ وَالتَّدْلِيسَ كَانَ مِنْ جِهَتِه، وَهُوَ مَذْهَبُ عُمَرَ ﷺ، وَاخْتِيَارُ صَاحِبِ (الْمُخْتَصَرِ)، وَقَالَ أَبُو حَامِدٍ الْغَزَالِيُّ فِي (الْوَسِيطِ): الْقِيَاسُ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ؛ إذْ هُوَ كَوَكِيلِ عَاقِدٍ سَكَتَ عَنْ ذِكْرِ الْعَيْبِ.

"قَالَ: سَوَاةٌ كَانَ الْوَلِيُّ مَحْرَمًا لَهَا" كَالْأَبِ، وَالْأَخِ، وَالْعَمِّ. "أَوْ غَيْرَ مَحْرَمٍ" كَابْنِ الْعَمِّ، وَالْوَلِيِّ؛ لِأَنَّ الْعُتِبَارَ بِوُجُودِ التَّفْرِيطِ مِنْهُ فِي تَرْكِ الاسْتِعْلَامِ، وَإِحْفَاءِ الْعَيْبِ عَنِ الزَّوْجِ، وَالْمَحْرَمُ وَغَيْرُ الْمَحْرَمِ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ. "فَإِنَّ الْعُرُورَ مِنْهُ إِذَا كَانَتْ هِيَ الْمَعِيبَةُ"

"الثَّالِث: إذَا كَانَا فِي الْعَيْبِ سَوَاءٌ، فَالصَّحِيحُ: أَنَّ الإِخْتِيَارَ ثَابِتٌ لِامْرَأَتِهِ فِيهِ وَلَهُ فِيهَا"؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَعَافُ مِنْ غَيْرِهِ مَا لَا يَعَافَهُ مِنْ نَفسِهِ، فَلَا نَظَرَ إِلَى مَا فِي نَفسِهِ.

"السَّبَبُ النَّانِي: الْعُرُورُ، وَلَهُ أَرْبَعُ صُورٍ: الْأُولَى: الْمَعْرُورُ بِحُرِّيَةِ الْأَمَةِ، لَهُ خِيَارُ الْفَسْخِ إِذَا بَانَ رِقُهَا، عَبْدًا كَانَ أَوْ حُرَّا"، وَصُورَتُهُ: أَنْ يَكُونَ شَرْطُ الْحُرِّيَّةِ مِنْ وَكِيلِ السَّيِّدِ أَوْ مِنَ الْأَمَةِ، فَإِنَّهَا لَوْ شَرَطَهَا السَّيِّدُ لَعَتَقَت الْأَمَةُ، وَكَذَلِك يَنبَغِي أَنْ يَكُونَ الزَّوْجُ مِمَّنْ يَجِلُ لَهُ نِكَاحُ الْأَمَةِ، وَإِلَّا بَطَلَ النِّكَاحُ قَوْلًا وَاحِدًا، السَّيِّدُ لَعَتَقَت الْأَمَةُ، وَكَذَلِك يَنبَغِي أَنْ يَكُونَ الزَّوْجُ مِمَّنْ يَجِلُ لَهُ نِكَاحُ الْأَمَةِ، وَإِلَّا بَطَلَ النِّكَاحُ قَوْلًا وَاحِدًا، وَالسَّيِّدُ لَعَتَقَت الْأَمَةُ، وَكَذَلِك يَنبَغِي أَنْ يَكُونَ الزَّوْجُ مِمَّنْ يَجِلُ لَهُ نِكَاحُ الْأَمَةِ، وَإِلَّا بَطَلَ النِّكَاحُ قَوْلًا وَاحِدًا، وَاللَّالِيلُ عَلَى عَيْنٍ، وَالتَّدْلِيسُ فِيهِ يُورِثُ إِثْبَاتَ وَاللَّالِيلُ عَلَى عَيْنٍ، وَالتَّدْلِيسُ فِيهِ يُورِثُ إِثْبَاتَ الْخَيْلَ فِي هَذَا الْخِيَارِ؛ فَإِنَّ الْعَقْدَ وَرَدَ عَلَى عَيْنٍ، وَالتَّدْلِيسُ فِيهِ يُورِثُ إِثْبَاتَ الْمَقْصُودُ هَهُنَا: أَنَّ الْعَبْدَ مِثْلَ الْحُرِّ فِي هَذَا الْخِيَارِ؛ فَإِنَّهُ أَيْضًا يَسْتَضِرُّ بِرِقِّ وَلَدِه، وَفَوَاتُ اسْتِمْتَاعِهِ إِلَى النَّهُارِ كَالْحُرِّ فِي هَذَا الْخِيَارِ؛ فَإِنَّهُ أَيْضًا يَسْتَضِرُّ بِرِقِّ وَلَدِه، وَفَوَاتُ اسْتِمْتَاعِهِ إِلَى النَّهُارِ كَالْحُرِّ فِي هَذَا الْخِيَارِ؛ فَإِنَّ أَيْضًا يَسْتَضِرُ بِرِقِّ وَلَدِه، وَفَوَاتُ اسْتِمْتَاعِهِ إِلَا لَهُ النَّهُارِ كَالْحُرِّ .

"وَالْوَلَدُ حُرِّ مِنْهَا"؛ لِأَنَّهُ دَحَلَ فِي الْعَقْدِ عَلَى ذَلِكَ. "وَعَلَيْهِ قِيمَةُ مَن سَقَطَ مِنْهُمْ حَيًّا دُونَ مَنْ سَقَطَ مِنْهُمْ مَيِّتًا"، وَإِنَّمَا تَجِبُ عَلَيْهِ الْقِيمَةُ؛ لِأَنَّهُ فَوَّتَ رِقَّهُ عَلَى السَّيِّدِ بَظَنِّهِ الْخُرِّيَّةَ فِيهِ/.

"وَيَرْجِعُ إِذَا غَرِمَ بِقِيمَةِ الْوَلَدِ عَلَى الْغَارِّ"؛ لِوُجُودِ التَّدْلِيسِ مِنْهُ.

"وَلَا يَرْجِعُ بِالْمَهْرِ فِي أَحَدِ الْقُوْلَيْنِ"؛ إذْ حَصَلَ لَهُ فِي مُقَابَلَتِهِ الْوَطْءُ، وَفِي الْقَوْلِ الثَّانِي: يَرْجِعُ كَمَا فِي قِيمَةِ الْوَلَدِ. "قَالَ: فَإِنْ كَانَتْ هِيَ الْغَارَةُ، فَالرُّجُوعُ عَلَيْهَا بَعْدَ حُرِّيَّتُهَا"؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مَأْذُونَةً فَيَتَعَلَّقُ بِكَسْبِهَا، وَلا جَانِيَةً فَيَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهَا، وَإِنَّا تَلَقَّظَتْ بِلَفْظِةٍ فَلَزِمَهَا عُهْدَتُهَا.

"وَإِنْ كَانَتْ مُكَاتَبَةً، رَجَعَ عَلَيْهَا فِي كِتَابَتِهَا بِقِيمَةِ الْوَلَدِ، إِذَا جَعَلْنَا وَلَدَ الْمُكَاتَبَةِ عَبْدًا فِنَّا لِلسَّيِّدِ"، وَهُوَ الْقَوْلُ النَّانِي؛ فَإِنَّهُ لَوْ قُتِلَ وَهُوَ الْقَوْلُ النَّانِي؛ فَإِنَّهُ لَوْ قُتِلَ عَلَى هَذَيْنِ الْقُولَيْنِ كَانَتْ قِيمَتُهُ لِلسَّيِّدِ، وَكَذَلِكَ غَرَامَتُهُ، فَيَأْخُذُ السَّيِّدُ قِيمَتَهُ مِنَ الرَّوْجِ، وَيُرْجَعُ عِمَا الرَّوْجُ عَلَى هَذَيْنِ الْقُولَيْنِ كَانَتْ قِيمَتُهُ لِلسَّيِّدِ، وَكَذَلِكَ غَرَامَتُهُ، فَيَأْخُذُ السَّيِّدُ قِيمَتَهُ مِنَ الرَّوْجِ، وَيُرْجَعُ عِمَا الرَّوْجُ عَلَى الْمُكَاتَبَةِ؛ لِكَوْفِهَا غَارَةً، هَذَا إِذَا جَعَلْنَاهُ عَبْدًا لِلسَّيِّدِ، أَوْ جَعَلْنَا حَقَّ الْمِلْكِ فِيهِ لِلسَّيِّدِ. "فَأَمَّا إِذَا عَلَى الْمُكَاتَبَةِ؛ لِكَوْفِهَا غَارَةً، هَذَا إِذَا جَعَلْنَاهُ عَبْدًا لِلسَّيِّدِ، أَوْ جَعَلْنَا حَقَّ الْمِلْكِ فِيهِ لِلسَّيِّدِ. "فَأَمَّا إِذَا جَعَلْنَاهُ عَبْدًا لِلسَّيِّدِ، أَوْ جَعَلْنَا حَقَّ الْمِلْكِ فِيهِ لِلسَّيِّدِ. "فَأَمَّا إِذَا جَعَلْنَاهُ عَبْدًا لِلسَّيِّدِ، أَوْ جَعَلْنَا حَقَّ الْمِلْكِ فِيهِ لِلسَّيِّدِ. "فَأَمَّا إِذَا جَعَلْنَاهُ عَبْدًا لِلسَّيِّدِ، أَوْ جَعَلْنَا حَقَّ الْمِلْكِ فِيهِ لِلسَّيِّدِ. "فَأَمَّ الْمُهُ وَلَى النَّالِثُ لَكُ فَالِدَةً فِي الْإِيجَابِ لَمَا عَلَيْهِ، ثُمَّ إِثْبَاتُ حَقِّ الرُّجُوعِ لَهُ عَلَيْهَا؛ وَلِهَذَا لَمْ يَجِبْ لَمَا الْمَهُمُ عَلَيْهِ، إِذَا لَهُ عَلَيْهِ، إِذَا لَا قَائِدَةً فِي الْإِيجَابِ لَمَا عَلَيْهِ، ثُمَّ إِثْبَاتُ حَقِّ الرَّهُوعِ لَهُ عَلَيْهَا؛ وَلِهَذَا لَمْ يُجِبْ لَمَا الْمَهُمُ عَلَيْهِ، إِذَا

قُلْنَا: لَهُ الرُّجُوعُ بِالْمَهْرِ.

"وَلَوْ ضَرَبَ رَجُلٌ بَطْنَهَا فَأَجْهَضَتْهُ، وَجَبَتْ غُرَّةٌ مَوْرُوثَةٌ"، كَمَا فِي جَنِينِ الْحُرَّةِ؛ إذْ جَنِين الْأَمَةِ هَهُنَا حُرِّ، فَهُو كَجَنِينِ الْخُرَّةِ. "وَيَعْرَمُ فِي الْغُرَّةِ" إِذَا أَحَذَهَا مِنَ الْجُانِي وَصَرْفَهَا إِلَى الْوَارِثِ "قِيمَةَ الْغُرَّةِ لِلسَّيِّدِ"، حُرِّ، فَهُو كَجَنِينِ الْخُرَّةِ. "وَيَعْرَمُ فِي الْغُرَّةِ" إِذَا أَحَذَهَا مِنَ الْجُانِي وَصَرْفَهَا إِلَى الْوَارِثِ "قِيمَةَ الْغُرَّةِ لِلسَّيِّدِ"، وَإِنَّا يَضَمَن الْمَيِّتَ هَهُنَا. "لِأَنَّ الْوَلَدَ إِذَا خَرَجَ مَقْتُولًا مَضْمُونًا، كَانَ كَمَا لَوْ حَرَجَ حَيًّا ثُمَّ مَاتَ"، وَيَجِبُ عَلَيْهِ ضَمَانُهُ.

"قَالَ: أَمَّا إِذَا عَلِمَ ثُمَّ رَضِيَ بِرِقِهَا، فَكُلُّ وَلَدٍ عَلَقَتْ بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ مَمْلُوكٌ"، كَمَا لَوْ عَلِمَ فِي أَوَّلِ الْعَقْدِ وَرَضِيَ بِهِ.

"الصُّورَةُ الثَّانِيَةُ/: مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى شَرْطِ أَنَّهَا مُسْلِمَةٌ فَإِذَا هِيَ كِتَابِيَّةٌ، فَلَهُ الْخِيَارُ"؛ لِأَنَّ الْكُفْرَ مِنْ أَعْظَمِ النَّقَائِصِ. "وَلَوْ شَرَطَ كَوْنُهَا كِتَابِيَّةً فَإِذَا هِيَ مَسْلَمَةٌ، فَلَا خِيَارَ لَهُ، فَإِنَّ الْمُسْلِمَةَ خَيْرٌ مِنَ الْكِتَابِيَّةِ"

"الثَّالِثَةُ: لَوْ نَكَحَهَا عَلَى تَوَهُّمِ أَنَّهَا مُسْلِمَةٌ فَإِذَا هِيَ كِتَابِيَّةٌ، فَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ أَثْبَتَ لَهُ الْجِيَارُ" كَمَا لَوْ ظَنَّ سَلَامَةَ الْمَبِيعِ، فَظَهَرَ خِلَافُهُ. "وَلَوْ نَكَحَهَا عَلَى تَوَهُّمِ أَنَّهَا حُرَّةٌ فَإِذَا هِيَ أَمَةٌ، فَقَدْ نَصَّ عَلَى أَنْ لَا خِيَارَ"؛ لِأَنَّ التَّفْرِيطَ جَاءَ مِنْ جِهَتِهِ؛ حَيْثُ تَرَكَ السُّوَالَ، وَالْبَحْثَ بِخِلَافِ الْكِتَابِيَّةِ، فَإِنَّ وَلِيَّهَا عَلَى أَنْ لَا خِيَارَ"؛ لِأَنَّ التَّفْرِيطَ جَاءَ مِنْ جِهَتِهِ؛ حَيْثُ تَرَكَ السُّوَالَ، وَالْبَحْثُ بِخِلَافِ الْكِتَابِيَّةِ، فَإِنَّ وَلِيَّهَا عَنْ وَلِي الْعَلَامَاتِ حَتَّى تَوَهَّمُهُ مُسْلِمًا، فَقَدْ غَرَّهُ بِالتَّدْلِيسِ عَلَيْهِ، وَوَلِيُّ يَتُوالُمُ لَا عُلَامَاتٍ، فَإِذَا غَيَّرَ تِلْكَ الْعَلَامَاتِ حَتَّى تَوَهَّمُهُ مُسْلِمًا، فَقَدْ غَرَّهُ بِالتَّدْلِيسِ عَلَيْهِ، وَوَلِيُّ الْمُسْلَمِ بِعَلَامَاتٍ، فَإِذَا غَيَرَ تِلْكَ الْعَلَامَاتِ حَتَّى تَوَهُّمُهُ مُسْلِمًا، فَقَدْ غَرَّهُ بِالتَّدْلِيسِ عَلَيْهِ، وَوَلِيُّ الْأُمَةِ لَا عَلَامَةَ عَلَيْهِ بَعَلَارَ لَهُ. "قَالُ وَهُو أَنْ يُسَائِلُهُ، فَلَا خِيَارَ لَهُ. "قَالَ: وَهُو الطَّنِ لَا يُشِتُ لِللَّهُ عَلَامَةً عَلَيْهِ مَتَازُ عِمَا عَنْ وَلِيِّ الْحُرَّةِ، فَكَانَ عَلَى الرَّوْجِ أَنْ يُسَائِلَهُ، فَلَا خِيَارَ لَهُ. "قَالَ: يَشْتَرِيهِ الصَّحِيخُ أَيْضًا فِي تَوَهُّمِ الْإِسْلَامِ"؛ لِأَنَّ بُحَرَّدَ الظَّنِّ لَا يُشْبِتُ الْخِيَارَ، كَمَا لَوْ ظَنَّ أَنَّ الْعَبْدَ الَّذِي يَشْتَرِيهِ كَاتَتُ فَيَانَ خَلَافُهُ.

"الرَّابِعَةُ: لَو انْتَسَبَ الْعَبْدُ حُرًّا أَو انْتَسَبَ الرَّجُلُ إِلَى قَبِيلَةٍ فَبَانَ خِلَافُهُ، أَوْ الْمَرْأَةُ دَلَّسَتْ، وَذَكَرَ ذَلِكَ فِي الْعَقْدِ، فَفِي صِحَّةِ النِّكَاحِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الإِخْتِلَافَ فِي الْوَصْفِ كَالِإِخْتِلَافِ فِي الْعَيْنِ" مِنْ حَيْثُ إِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَقْصُودٌ، بِلِ النِّكَاحُ يَرِدُ عَلَى الِاسْمِ وَالنَّسَبِ، وَلَا يُشْتَرَطُ لَهُ رُؤْيَةُ الْعَيْنِ، فَفَوَاتُهُ فَوَاتُ مَوْرِدِ الْعَقْدِ.

"وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهُ صَحِيحٌ"؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ وَفَعَ عَلَى عَيْنٍ، وَالتَّدْلِيسُ فِيهِ يُورِثُ إِنْبَاتَ الْحِيَارِ لَا بُطْلَانَ الْعَقْدِ، كَمَا فِي الْبَيْعِ.

"ثُمَّ لِلْمَغْرُورِ خِيَارُ الرَّدِّ" عَلَى هَذَا الْقَوْلِ بِالنَّقْصِ الظَّاهِرِ فِيهِ.

"وَذَكَرَ قَوْلًا آخَرَ فِي الرَّجُلِ الْمَغْرُورِ بِنَسَبِهَا: أَنْ لَا/ فَسْخَ لَهُ؛ لِأَنَّ بِيَدِهِ طَلَاقَهَا" وَالزَّوْجُ لَا يَتَعَيَّرُ ٢٣/ ب بِنَسَبِ امْرَأَتِهِ، فَلَا غَرَضَ لَهُ فِيهِ. "بِخِلَافِ الْمَغْرُورِ بِرِقِّهَا"؛ فَإِنَّ وَلَدَهُ مِنْهَا يُسْتَرَقُّ، وَذَلِكَ ضَرَرٌ، فَيَثْبُتُ بِهِ الْخِيَارُ، كَمَا يَنْبُثُ بِرِقِّ الزَّوْج، وَنَسَبِه لِلْمَرْأَةِ.

"وَالْقِيَاسُ التَّسْوِيَةُ فِي إِثْبَاتِ الْفَسْخِ" بَيْن الرِّقِّ وَالنَّسَبِ؛ لِوُجُودِ الْخَلَفِ، وَالطَّلَاقُ لَا يَنفَعُ؛ إذْ

~ ¥ A

1/24

يَسْقُطُ بِهِ نِصْفُ الْمَهْرِ، وَبِالْفَسْخِ يَسْقُطُ كُلُّهُ. "ثُمَّ إِذَا فَسَخَ قَبْلَ الْمَسِيسِ، فَلَا مَهْرَ وَلَا مُتْعَةً"؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ فِيهِ كَأَنْ لَمْ يَكُنْ أَصْلًا. "وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْمَسِيسِ، فَلَهَا مَهْرُ مِثْلِهَا"؛ لِوُجُودِ الْوَطْءِ. "وَلَا نَفَقَةً لَهَا الْعَقْدَ فِيهِ كَأَنْ لَا يُلكَمْلِ، وَهُوَ الْأَصَحُ، فَكَانَتْ كَالْحَامِلِ مِنْ فِي الْعِدَّةِ" وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ النَّفَقَة لِلْحَامِلِ لَا لِلْحَمْلِ، وَهُوَ الْأَصَحُ، فَكَانَتْ كَالْحَامِلِ مِنْ وَلَا مُنْعَة وَلَا نَفَقَة لَمَا فِي الْعِدَّةِ، وَالْمَفْسُوحُ قَبْلَ وَطْئِ الشَّبْهَةِ. وَكَانَ الْمَسْطُورُ فِي الْخُلَاصَةِ: "فَلَا مَهْرَ وَلَا مُثْعَة وَلَا نَفَقَة لَمَا فِي الْعِدَّةِ، وَالْمَفْسُوحُ قَبْلَ الْمُسِيسِ لَا عِدَّةً فِيهِ"، وَهَكَذَا وَجَدْنَاهُ فِي مُخْتَصَرِ الشَّيْخ أَبِي مُحَمَّدٍ، وَالْمُوافِقُ لِمُحْتَصَرِ الْمُزَنِيِّ مَا بَيَّنَاهُ.

"وَفِي مُنْتَهَى هَذَا الْجِيَارِ أَقَاوِيلُ:

أَحَدُهَما/: أَنَّهُ خِيَارُ فَوْرٍ، كَالرَّدِّ بِالْعَيْبِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَدُومُ ثَلَاثَةً أَيَّامٍ"؛ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى تَفَكُّرٍ وَنَظَرٍ، فَهُوَ شَبِيهُ الْخِيَارِ فِي الْبَيْع.

"وَالثَّالِث: مَا لَمْ يَطَأْهَا بِتَمْكِينِهَا وَهِيَ عَالِمَةٌ، فَالْخِيَارُ بَاقٍ"؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ بَرِيرَةَ خَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ اللَّهِ عَالَ لَكَ مَا لَمْ يَطَأُهُا بِتَمْكِينِهَا وَهِي عَالِمَةٌ، فَالْخِيَارُ بَاقٍ"؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ بَرِيرَةَ خَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ اللَّهِ عَالَ عَلَمَ اللهِ عَمَرَ أَخِيهَا.

1/4 2

"ثُمَّ إِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ عَلَى الْفَوْرِ: فَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً، وَقَفَ لَهَا هَذَا الْحَقُّ حَتَّى تَبْلُغَ" فَتُفْسَخُ إِنْ شَاءَتْ كَالْقِصَاصِ. "وَإِنْ عَتَقَتْ فِي عِدَّةِ الرَّجْعِيَّةِ، فَلَهَا الْفَسْخُ"؛ لِأَنَّ، الرَّجْعِيَّةَ يَتَعَلَّقُ بِهَا أَحْكَامُ النِّكَاح، وَهِيَ تَسْتَفِيدُ بِالْفَسْخ تَعْجِيلَ الْبَيْنُونَةِ، وَتَقْصِيرَ الْعِدَّةِ؛ فَإِنَّ الْفَسْخ بَعْدَ الْمُرَاجَعَةِ يُوجِبُ اسْتِئْنَافَ النِّكَاح، وَهِيَ تَسْتَفِيدُ بِالْفَسْخ تَعْجِيلَ الْبَيْنُونَةِ، وَتَقْصِيرَ الْعِدَّةِ؛ فَإِنَّ الْفَسْخ بَعْدَ الْمُرَاجَعَةِ يُوجِبُ اسْتِئْنَاف

<sup>(</sup>١) صحيح البخاري (٧/ ٧٧) رقم (٤٣٠) - حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا إسماعيل بن جعفر، عن ربيعة، أنه سمع القاسم بن محمد،

يقول: كان في بريرة ثلاث سنن: أرادت عائشة، أن تشتريها فتعتقها، فقال أهلها: ولنا الولاء، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «لو شئت شرطتيه لهم، فإنما الولاء لمن أعتق» قال: وأعتقت فخيرت في أن تقر تحت زوجها أو تفارقه، ودخل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما بيت عائشة وعلى النار برمة تفور، فدعا بالغداء فأتي بخبز وأدم من أدم البيت، فقال: «ألم أر لحما؟» قالوا: بلى يا رسول الله، ولكنه لحم تصدق به على بريرة فأهدته لنا، فقال: «هو صدقة عليها، وهدية لنا»، وصحيح مسلم (٢/ ١١٤٤)

<sup>(</sup>٢) سنن أبي داود (٢/ ٢٧١) رقم (٢٢٣٦) عن عائشة، أن بريرة أعتقت وهي عند مغيث عبد لآل أبي أحمد فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال لها: «إن قربك فلا خيار لك»، [حكم الألباني] ضعيف، حاء في البدر المنير (٧/ ٦٤٦)، الحديث الرابع، «أنه – صلى الله عليه وسلم – قال لبريرة: إن كان قربك فلا خيار لك»، هذا الحديث رواه أبو داود من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعا كذلك سواء، وفي إسناده (عنعنة) ابن إسحاق، ورواه الدارقطني بلفظ «إن وطئك فلا خيار لك».

الْعِدَّةِ. "فَإِنْ سَكَتَتْ حَتَّى رَاجَعَهَا ثُمَّ فَسَخَتْ، صَحَّ لَهَا الْفَسْخُ؛ لِأَنَّهَا مَعْدُورةٌ فِي التَّأْخِيرِ؛ فَإِنَّهَا صَائِرُةٌ إِلَى الْبَيْنُونَةِ، فَيَكُون سُكُوتُهَا انْتِظَارًا لِلْأَجَل، لَا رِضًى بِالنِّكَاحِ.

"قَالَ: وَكَذَلِكَ إِنْ جَهِلَتْ أَنَّهَا عَتَقَتْ" فَلَهَا الْخِيَارُ أَيْضًا؛ لِأَنَّهَا مَعْذُورَةٌ قَبْلَ الْعِلْم.

"فَإِنْ عَلِمَت الْعِتْقَ وَجَهِلَتْ ثُبُوتَ الْخِيَارِ، فَالصَّحِيحُ: أَنَّ خِيَارَهَا يَبْطُلُ" وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُمَا، كَمَا لَوْ عَلِمَ الْمُشْتَرِي بِالْعَيْبِ، وَقَال: لَمْ أَعْلَمْ أَنَّ لِي الْخِيَارَ.

"وَلَوْ لَمْ تَعْلَم الْعِتْقَ حَتَّى طَلَقَهَا زَوْجُهَا، ثُمَّ عَلِمَتْ فَفَسَخَتْ، بَطَلَ الطَّلَاقُ، نَصَّ عَلَيْهِ"؛ لِأَنَّ الْفَسْخَ يَسْتَنِدُ إِلَى حَالَةِ الْعِتْقِ، فَيَصِيرُ كَأَنَّ النِّكَاحَ انْفَسَخَ فِي تِلْكَ الْحَالِ، وَيَكُونُ الطَّلَاقُ وَاقِعًا فِي نِكَاحٍ الْفَسْخَ يَسْتَنِدُ إِلَى حَالَةِ الْعِتْقِ، فَيَصِيرُ كَأَنَّ النِّكَاحَ انْفَسَخَ فِي تِلْكَ الْحَالِ، وَيَكُونُ الطَّلَاقُ وَاقِعًا فِي نِكَاحٍ مَفْسُوخ، فَلَا يَقَعُ.

"وَفِيهِ قَوْلٌ مُخَرَّجٌ: أَنَّ الطَّلَاقَ لَازِمٌ"؛ لِأَنَّ الْعِنْقَ لَا يُوجِبُ زَوَالَ النِّكَاح، فَصَادَفَ الطَّلَاقُ مِلْكًا.

"السَّبَبُ الرَّابِعُ: خِيَارُ الْعُنَّةِ، فَإِذَا ادَّعَتَ الْمَوْأَةُ عَدَمَ الْإِصَابَةِ وَعَجْزَهُ عَنْهَا/، ضُرِبَت الْمُدَّةُ، عَبْدًا كَانَ أَوْ حُرًّا، حُرَّةً كَانَتْ أَوْ أَمَةً، فَإِنْ أَقَرَّتْ بِأَنَّهُ أَصَابَهَا، أَوْ بِأَنَّهُ قَادِرٌ، لَا تُضْرَبُ الْمُدَّةُ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُدَّةَ شُرِعَتْ لِيَتَبَيَّنَ عِمَا عَجْزَهُ عِنْدَ ادِّعَائِهَا الْعَجْزَ، فَإِذَا أَقَرَّتْ بِالْقُدْرَةِ، فَلَا مَعْنَى لِضَرْبِ الْمُدَّةِ، وَأَمَّا اعْتِبَارُ الْمُدَّةَ شُرِعَتْ لِيَتَبَيَّنَ عِمَا عَجْزَهُ عِنْدَ ادِّعَائِهَا الْعَجْزَ، فَإِذَا أَقَرَّتْ بِالْقُدْرَةِ، فَلَا مَعْنَى لِضَرْبِ الْمُدَّةِ، وَأَمَّا اعْتِبَارُ الْمُدَّةِ؛ فَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ مَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ عَلَيْهِ الْفُصُولُ رُبَّا يَتَعَيَّرُ طَبَعُهُ فَيَزُولُ الْعَجْزُ، وَأَمَّا الْعَبْدِ، وَهَذَا تَكَرَّرَ عَلَيْهِ الْفُصُولُ رُبَّا يَتَعَيَّرُ طَبَعُهُ فَيَزُولُ الْعَجْزُ، وَأَمَّا الْسَتِوَاءُ الرَّقِيقِ وَالْحُرِّ فِيهِ؛ فَلِأَنَّ ذَلِكَ أَمْرٌ يَتَعَلَّقُ بِالطَّبْعِ وَالْجِبِلَةِ، وَهَذَا لَا يَكْتَلِفُ بِالرِّقِ وَالْحُرِّ فِيهِ؛ فَلِأَنَّ ذَلِكَ أَمْرٌ يَتَعَلَّقُ بِالطَّبْعِ وَالْجِبَاةِ، وَهَذَا لَا يَكْتَلِفُ بِالرِّقِ وَالْحُرِّ فِيهِ؛ فَلِأَنَّ ذَلِكَ أَمْرٌ يَتَعَلَّقُ بِالطَّبْعِ وَالْجِبَةِ، وَهَذَا لَا يَكْتَلِفُ بِالرِّقِ وَالْحُرِّ فِيهِ؛ فَلِأَنَّ ذَلِكَ أَمْرٌ يَتَعَلَّقُ بِالطَّبْعِ وَالْجِبَةِ، وَهَذَا لَا يَكْتَلِفُ بِالرِّقِ وَالْحُرِّ فِيهِ؛ فَلِأَنَّ ذَلِكَ أَمْلُ يَتَعَلَّقُ بِالطَّبْعِ وَالْجَرِيْةِ، وَهَذَا لَا يَكْتَلِفُ بِالرَّقِ وَالْحَرِّ فِيهِ؛ فَلِأَنَّ ذَلِكَ أَمْرٌ يَتَعَلَّقُ بِالطَّبْعِ وَالْحَرِيْقِةُ وَالْمَالِقَ وَالْحُرِيْقِ وَالْحُرِّ فِيهِ؛ فَلِأَنَ

"قَالَ: ثُمَّ إِنْ لَمْ يُصِبْهَا فِي الْمُدَّةِ الْمَصْرُوبَةِ، فَلَهَا خِيَارُ الْفَسْخِ بَعْدَ الْمُدَّةِ"، كَمَا فِي الْعُيُوبِ الْخُيُوبِ الْخُمْسَةِ. "فَإِنْ رَضِيَتْ بِالْعَيْبِ.

# [فُرُوعٌ ثَلَاثَةٌ] [احْتِلَافُ الزَّوْجَيْنِ فِي الْعُنَّةِ]

"الْأَوَّلُ: إِنْ كَانَ يُصِيبُ غَيْرَهَا وَلَا يُصِيبُهَا، ضُرِبَت الْمُدَّةُ؛ إِذْ يُتَصَوَّرُ أَنْ يُعَنَّ عَن امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ" وَالطَّرَرُ الَّذِي يَقْتَضِي الْخِيَارَ فِي الْأَصْلِ مَوْجُودٌ هَهُنَا، وَقَدْ تَكُون إحْدَى الْمَرْأَتَيْنِ رَاغِبَةً فِيهِ فَتُعِينُهُ عَلَى

- ----

<sup>(</sup>۱) الآثار لأبي يوسف (ص: ١٤١) رقم (٦٤٢) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال في العنين: «يؤجل سنة، فإن وصل إليها، وإلا فرق بينهما ولها المهر كاملا، وهي تطليقة بائنة» وذكر أبو حنيفة نحوا منه عنه، و مصنف ابن أبي شيبة (٣/ ٥٠٣) رقم (١٦٤٩٢) عن عمر عن عمر، قال: «يؤجل العنين سنة، فإن وصل إليها، وإلا فرق بينهما والسنن الصغير للبيهقي (٣/ ٢٨) رقم (٢٥٢٣) عن عمر بن الخطاب: أنه قال في العنين: يؤجل سنة، فإن قدر عليها، وإلا فرق بينهما وروي معناه عن عبد الله بن مسعود، والمغيرة بن شعبة، وفي إحدى الروايتين عن علي، جاء في خلاصة البدر المنير (٢/ ٢٠٠) رقم (١٩٨٩) - أثر: عمر أيضًا أنه أجل العنين سنة. رواه البيهقي وفي اتصاله نظر؛ لأنهما من رواية سعيد بن المسيب عنه. قال ابن حزم في محلاه: لم يسمع من عمر شيئًا إلا نعيه النعمان بن مقرن المزيي فقط.

وَطْئِهَا، فَلَا يَكُون قُدْرَتَهُ فِي حَقَهَا قَدَّرَةً فِي حَقَ الْأُخْرَى، وَلِكُلِّ امْرَأَةٍ حَقُّ نَفسِهَا فَلَهَا الْخِيَارُ فِيهِ أَيْضًا، وَطَلَبُ ضَرْبِ الْمُدَّةِ.

"فَإِنْ كَانَ مَجْبُوبًا وَبَقِيَ مِنْ ذَكَرِهِ شَيْءٌ، أَوْ كَانَ خُنثَى يَبُولُ بِالذَّكْرِ، ضُرِبَت الْمُدَّةُ إِذَا طَلَبَتْ"؛ فَإِنَّ الْخُنثَى هَهُنَا مَحْكُومٌ بِكَوْنِه رَجُلًا، وَالَّذِي بَقِيَ مِنْ ذَكَرِهِ شَيْءٌ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى الجْمَاعِ، فَهُمَا كَالرَّجُلِ السَّلِيمِ يُضْرَبُ هُمَا أَيْضًا الْمُدَّةُ إِذَا ادَّعَت الْمَرْأَةُ فِيهِمَا/ الْعَجْزَ. "وَلَا تُصَدَّقُ بِهَاتَيْنِ الْعَلَامَتَيْنِ الْعَلَامَتَيْنِ الْعَلَامَتَيْنِ الْعَلَامَتَيْنِ الْعَلَامَتَيْنِ الْعَلَامَةِيْ ١٥٠ أَ فِي دَعْوَى الْعَجْزِ" حَتَّى ثُخَيَّرَ فِي الْحَالِ.

> "وَفِي قَوْلٍ آخَرَ: أَنَّهَا تُصَدَّقُ وَلَهَا الْجِيَارُ فِي الْحَالِ، وَكَذَلِكَ فِي الْخُنْثَى"، يُرِيدُ: فِي الخُنْثَى؛ لِأَنَّهُ عَيْبٌ فَاحِشٌ يَنْفِرُ مِنْهُ الطَّبْعُ، فَهُوَ كَالْأَبْرُصِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

> وَظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخِ يَتَنَاوَل الْمَسْأَلَتَيْنِ جَمِيعًا، وَأَنَّهَا تُفْسَخُ بِالْعُنَّةِ فِيهِمَا؛ لِأَنَّ الفَسْخَ فِي الحَالِ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْعَيْبِ، أَمَّا بِالْعُنَّةِ فَلَا بُدَّ مِنْ ضَرْبِ المِدَّةِ، حَتَّى لَوْ قَالَ: أَنَا عِنِّينٌ فَلَا حَاجَة إِلَى المِدَّةِ، لَمْ يُلْتَفَتْ يَكُونُ بِالْعَيْبِ، وَضُرِبَت المِدَّةُ.

"وَأَمَّا الصَّبِيُّ فَلَا يُضرَبُ لَهُ الْمُدَّةُ، بَلْ تَصْبِرُ حَتَّى يَبْلُغَ"؛ لِأَنَّ عُنْتَهُ غَيْرُ ثَابِتَةٍ.

"الثَّانِي: إذَا ادَّعَت امْرَأَةُ الْعِنِّينِ عَدَمَ الْإِصَابَةِ، وَهُوَ يَدَّعِي أَنَّهُ أَصَابَ، فَالْقُوْلُ قَوْلُهُ"؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي النَّاسِ السَّلَامَةُ مِنَ الْعَيْبِ، وَالْأَصْلُ بَقَاءُ النِّكَاحِ وَلُرُومِهِ. "إلَّا أَنْ تُقِيمَ بَيِّنَةً أَرْبَعَ نِسْوَةٍ عَلَى أَنَّهَا عَذَرَاءُ، فَيُجْعَلُ الْقَوْلُ قَوْلَهَا"؛ لِوُجُودِ البَيِّنَةِ. "وَتَحْلِفُ" أَيْضًا مَعَ الْبَيِّنَةِ.

"فَإِنَّ الْعُذْرَةَ رُبَّمَا تَعُودُ"

"الْفَرْعُ النَّالِثُ: لَوْ رَضِيَتْ بَعْدَ الْمُدَّةِ بِالْمُقَامِ، فَطَلَّقَهَا ثُمَّ رَاجَعَهَا فِي عِدَّةٍ وَاجِبَةٍ بِحَلْوَةٍ أَو الْفَرْعُ النَّالُثُ لَوْ رَضِيَتْ بَعْدَ الْمُدَّةُ مَرَّةً أُخْرَى، لَمْ يَكُنْ لَهَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ نِكَاحٌ وَاحِدٌ"؛ إذِ السِّتِدْخَالِ مَاءِ، ثمَّ سَأَلَتْ أَنْ يضْرَبَ الْمُدَّةُ مَرَّةً أُخْرَى، لَمْ يَكُنْ لَهَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ نِكَاحٌ وَاحِدٌ"؛ إذِ الرَّجْعَةُ اسْتِصْلَاحٌ لِلنِّكَاحِ الْأَوَّلِ لَا تَحْدِيدَ عَقْدٍ ثَانٍ، وَإِنَّا قَالَ فِي الْعِدَّةِ الْوَاجِبَةِ بِحَلْوَةٍ؛ لِأَنَّ طَلَاقَ الْعِنِّينِ طَلَاقٌ قَبْلَ الْمَعِيْمِ فَلَا يَكُونَ لَهُ الْعِدَّةُ إِلَّا عَلَى قَوْلِنَا: أَنَّ الْخَلُوةَ تُوجِبُ الْعِدَّةَ، أَوْ كَانَت اسْتَدْخَلَت الْمَعْنَى.

#### كِتَابُ الصَّدَاقِ

"وَلِلصَّدَاقِ ثَلَاثَةُ أَحْوَالِ:

الْحَالَةُ الْأُولَى: أَنْ يَكُونَ الصَّدَاقُ الْمُسَمَّى صَحِيحًا.

وَالصَّحِيحُ: كُلُّ مَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ثَمَنًا أَوْ أُجرَةً، فَيَجُوزِ وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِمَّا يُتَمَوَّلُ"، قَالَ اللَّهُ

هَدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المُوْصِلِّيِّ الشَّافِعِيِّ *	المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْحُكَلَاصَةِ) لأح
--	---

تَعَالَى: ﴿ إِنِّى أُرِيدُ أَنَ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَى هَنتَيْنِ عَلَىٰ أَن تَأْجُرَفِ ثَمَنِيَ حِجَج ﴾ (١) ، وقال ﷺ (اطلُبْ وَلَوْ

(١) القصص:٢٧.

خَاتَمًا / مِنْ حَدِيدٍ)، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ اسْتَحَلَّ بِدِرْهَمَيْنِ فَقَدِ اسْتَحَلَّ). (٢)
"وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَعْلِيمُ الْقُرْآنِ صَدَاقًا"؛ لِقَوْلِه ﷺ لِلْأَعْرَابِيِّ: (هَلْ مَعَكَ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ؟)، فَقَالَ:
(٣)
نَعَمْ، فَقَالَ: (زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ).

"وَالنَّظَرُ فِي ثَلَاثَةِ أَحْكَامٍ:

الْأَوَّلُ: فِي الطَّوَارِئ قَبْلَ الْقَبْضِ، وَفِيهِ ثَلَاثَةُ مَسَائِلَ:

إحْدَاهَا: أَنَّهَا مَتَى طَلَبَتْ عَيْنَ الصَّدَاقِ فَمَنَعَ أَوْ جَنَى عَلَيْهَا، صَار غَاصِبًا"؛ لِأَنَّهَا مِلْكُهَا.

"فَإِنْ كَانَ الصَّداقُ جَارِيَةً فَأَحْبَلَهَا جَاهِلًا، فَالْوَلَدُ حُرِّ"؛ لِوُجُودِ الشُّبْهَةِ، إذِ الجُهْلُ هَهُنَا مُمْكِنِّ. "وَيَغْرُمُ قِيمَتَهُ لَهَا وَمَا نَقَص بِالْولَادَةِ"، كَمَا فِي الْمَغْصُوبَةِ.

"الثَّانِيَةُ: لَوْ جَعَلَ الزَّوْجُ ثَمَرَةَ النَّحْلِ الْمُصْدَقِ فِي قَوَارِيرَ، وَجَعَلَ عَلَيْهَا صَقْرًا مِنْ صَقْرِ نَحْلِهَا، أَوْ مِنْ صَقْرِ نَفْسِهِ وَلَمْ تَكُن الثَّمَرَةُ مَهْرًا، بَل تَجَدَّدَتْ بَعْدَ الْإِصْدَاقِ، فَإِنْ أَمْكَنَ اسْتِحْرَاجُهُ، فَهُو لَهَا، وَعَلَيْهِ مَا نَقْصَ"؛ لِأَنَّهُ مُتَعَدِّ فِيهِ. "وَيَلْزَمُهُ مِثْلُ صَقْرِهَا، وَإِنْ لَمْ يُمْكِن اسْتِحْرَاجُهُ، فَهِيَ بِالْجِيَارِ بَيْنَ وَعَلَيْهِ مَا نَقَصَ"؛ لِأَنَّهُ مُتَعَدِّ فِيهِ. "وَيَلْزَمُهُ مِثْلُ صَقْرِهَا، وَإِنْ لَمْ يُمْكِن اسْتِحْرَاجُهُ، فَهِيَ بِالْجِيَارِ بَيْنَ وَعَلَيْهِ مَا نَقَصَ"؛ لِأَنَّهُ مُتَعَدِّ فِيهِي بِالْجِيَارِ بَيْنَ تَوْمِيهِ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَعْصُوبٍ نَقَصَ نُقْصَانًا غَيْرَ مُتَنَاهِ" كَالْحِنْطَةِ تَوْمِيهِ وَتَعْرِيمٍ مِثْلُهِ، وَبَيْنَ أَحْذِهِ وَتَعْرِيمٍ نَقْصِهِ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَعْصُوبٍ نَقَصَ نُقْصَانًا غَيْرَ مُتَنَاهِ" كَالْحِنْطَةِ

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۷/ ۱۷) رقم (٥١٣٥) عن سهل بن سعد، قال: جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالت: إني وهبت من نفسي، فقامت طويلا، فقال رجل: زوجنيها إن لم تكن لك بما حاجة، قال: «هل عندك من شيء تصدقها؟» قال: ما عندي إلا إزاري، فقال: «إن أعطيتها إياه جلست لا إزار لك، فالتمس شيئا» فقال: ما أجد شيئا، فقال: «التمس ولو خاتما من حديد» فلم يجد، فقال: «أمعك من القرآن شيء؟» قال: نعم، سورة كذا، وسورة كذا، لسور سماها، فقال: «قد زوجناكها بما معك من القرآن»، وصحيح مسلم (٢/ ١٠٤٠) رقم (١٤٢٥).

<sup>(</sup>۲) السنن الكبرى للبيهقي (۷/ ۳۹۰) رقم (۱٤٣٧٢) - أخبرنا أبو بكر بن الحارث، أنبأ أبو محمد بن حيان الأصبهاني، ثنا محمد بن عبد الله بن رستة، ثنا سعيد بن عنبسة، ثنا وكيع، ثنا يحيي بن عبد الرحمن بن أبي لبيبة، عن أبيه عن حده أبي لبيبة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من استحل بدرهم فقد استحل يعني النكاح ورواه أبو بكر بن أبي شيبة عن وكيع عن ابن أبي لبيبة عن حده عن النبي صلى الله عليه وسلم، ومسند أبي يعلى الموصلي (۲/ ۲٤۱) رقم (۹٤۳) - حدثنا عمرو بن محمد الناقد، حدثنا وكيع، حدثنا يكهي بن عبد الرحمن بن أبي لبيبة، عن حده قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من استحل بدرهم في النكاح فقد استحل، يمي بن عبد الرحمن بن أبي لبيبة، عن حده قال: قبل رسول الله عن حده، لكنه قال: "بدرهم" وذكره كذلك ابن السكن في سننه فقد استحل رواه البيهقي من رواية عبد الرحمن بن أبي لبيبة عن أبيه عن حده، لكنه قال: "بدرهم" وذكره كذلك ابن السكن في سننه الصحاح من غير راو وبصيغة روي.

<sup>(</sup>٣) صحيح البخاري (٧/ ١٧) رقم (٥١٣٥) عن سهل بن سعد، قال: جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالت: إني وهبت من نفسي، فقامت طويلا، فقال رجل: زوجنيها إن لم تكن لك بما حاجة، قال: «هل عندك من شيء تصدقها؟» قال: ما عندي إلا إزاري، فقال: «إن أعطيتها إياه جلست لا إزار لك، فالتمس شيئا» فقال: ما أجد شيئا، فقال: «التمس ولو خاتما من حديد» فلم يجد، فقال: «أمعك من القرآن شيء؟» قال: نعم، سورة كذا، وسورة كذا، لسور سماها، فقال: «قد زوجناكها بما معك من القرآن»، وصحيح مسلم (٢/ ١٠٤٠) رقم (١٤٢٥).

إِذَا غَصَبَهَا وَبَلَهَا بَلَلًا مُعَقَّنًا. "فَغِيهِ هَذَا الْعِيَارُ، وَإِنْ كَانَ اللَّمَوُ مِنَ الْمَهْوِ، مِعْلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى النَّحْلِ يَوْم الْفَقْدِ، فَجَعَلَ النَّحْلَ مَعَ التَّمَرِ مَهْرًا: فَإِنَّ قُلْنَا: الصَّدَاقُ مَصْمُونٌ بِالْيَدِ لَا بِالْفَقْدِ وهو أَحَدُ الْقُولِينِ – فَالْجَوَابُ مَا سَبَقَ؛ لِأَنَّهُ غَاصِبٌ"؛ فَإِنَّ يَدَهُ عَلَى هَذَا القَوْلِ كَيْدِ الْمسامِ والمستَعَارِ؛ إِذْ هُوَ كُلُهُ الْقُولِينِ – فَالْجَوَابُ مَا سَبَقَ؛ لِأَنَّهُ غَاصِبٌ"؛ فَإِنَّ يَدَهُ عَلَى هَذَا القَوْلِ كَيْدِ الْمسامِ والمستَعَادِ، إِذْ هُوَ كُلُهُ فِي النَّكَاحِ، لَا عِوَضٌ كَمَا فِي النَّيْقِ بَيَانُهُ. "وَإِنْ قُلْنَا: مَصْمُونٌ بِالْعَقْدِ"، هَذَا القَوْلِ يَكُونَ لَمَا فِي مَسْأَلَةِ التَّلْفِ قِيمَةَ الشَّيْءِ التَّالِفِ، كَمَا يَأْتِي بَيَانُهُ. "وَإِنْ قُلْنَا: مَصْمُونٌ بِالْعَقْدِ"، مَسْأَلَةِ القَوْلِ يَكُونَ لَمَا يَقِ مَنْ السَّمَاءِ أَنْ مُوضَى فِي عَقْدِ مُعَاوَضَةٍ، فَهُو كَالْمَبِعِ فِي يَدِ الْبَائِعِ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ لَمَا فِي مَسْأَلَةِ التَّلْفِ مَهُمُ مِثْلِهَا، كَمَا يَأْتِي بَيَانُهُ. "فَجِنَايَةُ الْبَائِعِ" عَلَى المِيعِ "وَالرَّوْقِ" عَلَى الصَّدَاقِ "ثُمَنَّ لَمُ مَنْ السَّمَاءِ أَوْ مَنْزِلَةَ جَنَايَة أَجْبَعِيّ؟ فَعَلَى قُولُيْنِ " وَالصَّدَاقُ هَهُنَا "كَالسَّلْعَةِ يَجْنِي عَلَيْهَا الْبَائِع قَبْلَ الْمُسْعُ مُكِنُ وَتُمْ الْبَائِع قَبْلَ الْمُسْعُ مُكِنُ وَلَانَ الْمُسْعُ مُكِنُ وَلَالْ الْمُعْمِى وَمَلَى الْمُسْعَى مُولَالِكُ وَلَقَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْمَى مُولَوْلُ وَالْمَلَانِ فِيمَتِهِ السَّمَاءِ أَوْ مَنْزِلَة وَاقْبَصَامُ وَإِنْ شَاءَتُ الْمُعْمَى مُكِنُ وَلَعْمَ الْمُعْمَى وَرَدُّ الْمُؤْمِقِ أَرْضَ الْجُنَاتِي مُقَالِلَ الْمُشْتَى إِنْ الْمُعْلِى وَالْمُولِي وَمُنَا وَالْمَالَئِة عَلَى الْمُسْتَعِ وَلَعَلَى الْمُنْ وَالْمُعْلِى عَلَى الْمُنْ الْمُؤْمِى الْمُؤْمِقِ أَرْضَ الْجُنَاقِ فَلْمُ الْمُعْمَى وَلَلْكَ الْمُسْعُ الْمُعْلِى عَلَى الْمُسْتِعُ الْمُعْمَى الْمُعْلَى وَالْمُولُولُ وَلَى الْمُعْرِقِ وَالْمُولُولُ وَالْمُعْلِى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْرَالِ الْمُولُ وَالْمُ الْمُعْلِى الْمُعْلَى الْمُنْ الْمُعْلَى الْمُعْلِلِ

"الثَّالِثَةُ: يُرَدُّ الصَّدَاقُ بِكُلِّ عَيْبٍ وُجِدَ قَبْلَ الْعَقْدِ أَوْ قَبْلَ الْقَبْضِ، كَمَا يَرُدُّ الْمَبِيعُ"؛ لِأَنَّهُ فِي الْقَوْلِ الثَّالِيهِ؛ إِذِ النَّكَاحُ لَا يَرْتَدُّ بِرَدِّ مَعْنَاهُ. "ثُمَّ تُطَالِبُه بِمَهْرِ الْمِثْلِ فِي أَصَحِّ الْقَوْلِيْنِ، وَبِقِيمَةِ مِثْلِهِ فِي الْقَوْلِ الثَّانِي؛ إِذِ النَّكَاحُ لَا يَرْتَدُّ بِرَدِّ الصَّدَاقِ"، وَهَذَا بِنَاءً عَلَى مَا سَبَقَ مِنْ قَوْلِيْ: ضَمَانِ الْعَقْدِ، وَضَمَانِ الْيَد، فَكَانَ لَهُ حُكْمُ الْأَعْوَاضِ فِي الْصَّدَاقِ"، وَهَذَا بِنَاءً عَلَى مَا سَبَقَ مِنْ قَوْلِيْ: ضَمَانِ الْعَقْدِ، وَضَمَانِ الْيَد، فَكَانَ لَهُ حُكْمُ الْأَعْوَاضِ فِي قَوْلِ ضَمَانِ الْعَقْدِ، وَيَكُون لَمَا مَهْرُ الْمِثْلِ؛ إِذْ لَا سَبِيلَ إِلَى اسْتِرْدَادِ مَنفَعَةِ الْبُضْعِ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ، وَعَلَى قَوْلِ ضَمَانِ الْيَدِ يَكُون لَمَا قِيمَةُ مِثْلِهِ؛ لِأَنَّهُ صَارَ كَالتَّالِفِ فِي يَدِهِ.

"الْحُكْمُ الثَّانِي: أَنَّ الْمَهْرَ يَتَقَرَّرُ كَمَالُهُ بِالْوَطْءِ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ، وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُ كُمْ إِلَى بَعْضِ ﴾ (٢) ، وَفَسَرَ الْإِفْضَاءُ: بِالْجِمَاعِ.

"وَلَا يَكُمُلُ بِالْحَلْوَةِ عَلَى أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ " حَتَّى لَوْ طَلَّقَهَا بَعْدَ الْخَلُوةِ وَقَبْلَ الْمَسِيسِ، كَانَ لَمَا نِصْفُ الْمَهْرِ، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمُ لَهُنَّ فَرِيضَةً

1/47

<sup>(</sup>١) فوله تعالى: ﴿ وَمَا لُوٓا ٱلنِّسَآةَ صَدُقَائِمِنَ نِحْلَةً ۚ فَإِن طِئْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيتَكَامِّرِينَكَا ﴾ [سورة النساء: ٤].

<sup>(</sup>٢) النساء: ٢١

فَيْصَفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ () "وَلَا تَجِبُ الْعِدَّةُ بِالْخَلْوَةِ بِحَالٍ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ / تَعَنَّذُونَهَا﴾ (<sup>٢)</sup> "وَلَهَا مَنْعُ نَفْسِهَا حَتَّى تَأْخُذَ مَهْرَهَا"؛ حَذَارًا مِنَ التَّلَفِ فِي الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ قَبْلَ قَبْضِ ٢٦/ ب عِوَضِهِ.

"فَإِنْ مَكَّنَتْ مَرَّةً، فَلَيْسَ لَهَا الْمَنْعُ بَعْدَ ذَلِكَ"؛ لِأَنَّ الْعِوَضَ اسْتَقَرَّ لَمَا بِالْوَطْءِ، وَقَدْ تَبَرَّعَتْ بِتَسْلِيمِ النَّمَوِ، فَهُوَ كَمَا لَوْ سَلَّمَ الْمَبِيعَ قَبْلَ قَبْضِ النَّمَنِ. "وَلَكِنْ لَهَا الطَّلَبُ"؛ لِأَنَّ الْحُقَّ ثَابِتٌ لَهَا.

### [فُرُوعٌ]

# [فِي مُطَالَبَتِهِ بِالتَّمْكِينِ، وَإِتْيَانِهَا فِي غَيْرِ الْمَأْتَى، وَاخْتِلَافِهِمَا فِي الْإِصَابَةِ]

"الْأَوَّلُ: إِذَا سَاقَ الصَّدَاقَ إِلَيْهَا، فَلَهُ مُطَالَبَتُهَا بِالتَّمْكِينِ"، كَمَا لَوْ سَاقَ الْمُشْتَرِي النَّمَنَ إِلَى الْبَائِعِ. "قَالَ: إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَرِيضَةً أَوْ صَغِيرَةً، فَتُمْهَلُ عَلَى الْعَادَةِ"؛ لِلْعُذْرِ. "فَإِنْ بَادَرَ وَوَطِءَ الصَّغِيرَة فَقَالَ: إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَرِيضَةً أَوْ صَغِيرَةً، فَتُمْهَلُ عَلَى الْعَادَةِ"؛ لِلْعُذْرِ. "فَإِنْ بَادَرَ وَوَطِءَ الصَّغِيرَة فَأَفْضَاهَا، الْتَزَمَ الدِّيَةَ"؛ لِأَنَّهُ إِنْلَافٌ يَنفَكُ الْوَطَءُ عَنْهُ غَالِبًا، فَهُوَ كَمَا لَوْ كَسَرَ عُضُوا مِنْ أَعْضَائِهَا فِي خَالِ الْوَطْءِ. "قَالَ: إِلَّا أَنْ يَلْتَئِمَ"؛ فَإِنَّهُ إِذَا الْتَأَمَ وَانْدَمَلُ سَقَطَ الضَّمَانُ عَنْهُ؛ لِزَوَالِ سَبَيِهِ. "وَيُحَالُ بَيْنَهُ وَبِيْنَهُ عَلَى تَمَامِ الْبُرْءِ"

"الْفَرْعُ الثَّانِي: إِذَا أَتَاهَا فِي غَيْرِ الْمَأْتَى تَقَرَّرَ الْمَهْرُ، وَوَجَبَت الْعِدَّةُ، وَثَبَتَ حُرْمَةُ الْمُصَاهَرَةِ، وَيَتَعَلَّقُ بِهِ فَسَادُ الْعِبَادَةِ"؛ لِأَنَّهُ وَطْءٌ فِي فَرْجٍ فَأَشْبَهَ الْوَطْءُ فِي الْقُبُلِ. "وَلَا يَتَعَلَّقُ الْإِحْصَانُ وَالتَّحْلِيلُ لِلزَّوْجِ الْأَوْلِ بِهِ"؛ لِأَنَّ الْإِحْصَانَ فَضِيلَةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِوَطْءٍ كَامِلٍ؛ وَلِهَذَا لَوْ وَطِئَ فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ، لَا يَحْصُلُ بِهِ لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ؛ فَلِأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْ فَالَ فِي ذَلِكَ: (لَا، حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَدُوقَ الْإِحْصَانُ، وَأَمَّا التَّحْلِيلُ لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ؛ فَلِأَنَّ النَّبِيَ عَلَيْ قَالَ فِي ذَلِكَ: (لَا، حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَدُوقَ عُسَيْلَتَهُ وَيَدُوقَ عُسَيْلَتَهُ وَيَدُوقَ الْعُسَلِيَّةِ. "قَالَ: وَلَا حَدَّ عَلَيْهِ فِي زَوْجَتِهِ وَأَمَتِهِ"؛ لِوُجُودِ الشُّبْهَةِ. عُسَيْلَتَكِي، (٣) وَفِي هَذَا لَا يَكُون ذَوَاقُ الْعُسَلِيَّةِ. "قَالَ: وَلَا حَدَّ عَلَيْهِ فِي زَوْجَتِهِ وَأَمَتِهِ"؛ لِوُجُودِ الشُّبْهَةِ. "وَلَكِنْ يَعْصِي"؛ لِكُونِهِ حَرَامًا.

"فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ، فَهُوَ بَرِيءٌ مِمَّا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﴿ مَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْكَبَرِ. (٤) وَقَالَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ: قَدْ كَفَرَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: وَهَلْ يَفْعَلُ ذَلِكَ / إِلَّا الْكَافِرُ، وَكَيْفَ لَا يَحْرُمُ ٢٧ /أَ

<sup>(</sup>١) البقرة:٢٣٧.

<sup>(</sup>٢) الأحزاب: ٩٩.

<sup>(</sup>٣) سبق تخريجه

<sup>(</sup>٤) مسند أحمد ت شاكر (٧/ ٣٩٩) رقم (٧٦٧٠) عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: "إن الذي يأتي امرأته في دبرها لا ينظر الله إليه"، قال المحقق: (٧٦٧٠) إسناده صحيح، ومسند إسحاق بن راهويه (١/ ٤٢٣) رقم (٤٨٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من أتى كاهنا فصدقه بما يقول أو أتى حائضا أو أتى امرأة في دبرها فقد برئ مما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم»، جاء في كنز العمال (٥/ ٣٤٠) رقم (١٣١٢٨) – من أتى امرأة في دبرها لم ينظر الله

وَوَطْءُ الْحَائِضِ حَرَامٌ؛ لِأَنَّهُ أَذَى، وَالْأَذَى فِي هَذَا الْمَحَلِّ دَائِمٌ؟!"؛ فَإِذَنْ إِثْيَانُ النِّسَاءِ فِي أَدْبَارِهِنَّ حَرَامٌ، وَكَذَلِكَ بَعْدَ الطُّهْرِ قَبْلَ التَّطَهُّرِ، وَقَدْ ذَكَوْنَا ذَلِكَ فِي [كِتَابِ كَمَا أَنَّ إِثْيَانَ النِّسَاءِ فِي زَمَانِ الْحَيْضِ حَرَامٌ، وَكَذَلِكَ بَعْدَ الطُّهْرِ قَبْلَ التَّطَهُّرِ، وَقَدْ ذَكَوْنَا ذَلِكَ فِي [كِتَابِ الْمُيْضِ]. "ثُمَّ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِدِينَارٍ إِنْ وَطِئَهَا" فِي زَمَانِ الْحَيْضِ. "وَالدَّمُ عَبِيطٌ، وَإِنْ كَانَ فِي الْمُنْضِ دِينَارِ"؛ لِلْحَبَرِ الْوَارِدِ فِيهِ.

"وَيَجُوزُ أَنْ يَطُوفَ عَلَى إِمَائِهِ وَنِسَائِهِ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ"؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَى كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ، (٢)
بِغُسْلٍ وَاحِدٍ، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي حَقَ الْإِمَاءِ، أَمَّا النِّسَاءُ فَلَهُنَّ حَقُّ الْقَسْمِ فَلَا بُدَّ أَنْ يَعْلُلْنَهُ؛ وَذَلِكَ لِمَا ذَكُرْنَا: أَنَّ لَمُنَّ حَقُّ الْقَسْمِ، فَإِذَا كَانَ فِي لَيْلَةِ إِحْدَاهُنَّ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَطَأَ غَيْرَهَا إِلَّا بِرِضَاهَا، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَطُوفَ عَلَيْهِنَّ إِلَّا أَنْ يَعُلُلْنَهُ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ. "وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَوَضَّا وَيَغْسِلَ فَرْجَهُ بَيْنَ كُلِّ اثْنَتَيْنِ"؛ لِقَوْلِه يَطُوفَ عَلَيْهِنَّ إِلَّا أَنْ يَعُلُلْنَهُ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ. "وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَوَضَّا وَيَغْسِلَ فَرْجَهُ بَيْنَ كُلِّ اثْنَتَيْنِ"؛ لِقَوْلِه يَطُوفَ عَلَيْهِنَّ إِلَّا أَنْ يَعُودَ فَلْيَتَوَضَّأً)؛ (إذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ ثُمُّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ فَلْيَتَوَضَّأً)؛ (إذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ ثُمُّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ فَلْيَتَوَضَّأً)؛ (إذَا أَتَى أَدِيلُهُ نَشَاطًا وَقُوقً.

"الثَّالِث: إِذَا اخْتَلَفَا فِي الْإِصَابَةِ، فَالْأَصَحُّ: أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ النَّافِي؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ" "الْحُكْمُ الثَّالِثُ: أَنَّ الصَّدَاقَ الْمُسَمَّى الصَّحِيحَ يَتَشَطَّرُ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الْمَسِيسِ.

وَفِيهِ مَسَائِل:

الْأُولَى: إِذَا أَصْدَقَهَا تَعْلِيمَ الْقُرْآنِ وَطَلَّقَهَا قَبْلَ الْمَسِيسِ، فَفِي حَقَهَا عَلَيْهِ قَوْلَانِ: أَنَّهُ نِصْفُ مَهْر مِثْلِهَا؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الصَّدَاقَ مَصْمُونًا بِالْعَقْدِ.

وَالثَّانِي: نِصْفُ أُجْرِةِ التَّعْلِيمِ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الصَّدَاقَ مَضْمُونًا بِالْيَدِ" كَمَا سَبَقَ ذِكْرُهُ.

"الثَّانِيَةُ: إذا طَلَّقَهَا قَبْلَ الْمَسِيسِ وَالصَّدَاقُ زَائِدٌ زِيَادَةً مُتَّصِلَةً، فَالْخِيَار لَهَا فِي رَدِّ نِصْفِ الْقِيمَةِ

\_\_\_\_

إليه يوم القيامة. "الدارمي عن أبي هريرة"، و (٧٤٨/٦) رقم (١٧٦٧٥) – "من أتى كاهنا فصدقه بما يقول، أو أتى امرأة حائضا أو أتى امرأة في دبرها، فقد برئ مما أنزل الله على محمد" "حم، م.

<sup>(</sup>۱) سنن أبي داود (۱/ ۲۹) رقم (۲٦٥) عن ابن عباس قال: «إذا أصابَما في أول الدم فدينار، وإذا أصابَما في انقطاع الدم فنصف دينار» قال أبو داود: وكذلك قال ابن جريج، عن عبد الكريم، عن مقسم، [حكم الألباني] صحيح موقوف، وسنن الترمذي ت شاكر (۲۰٤/۱) رقم (۱۳۷) عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا كان دما أحمر فدينار، وإذا كان دما أصفر فنصف دينار»، حديث الكفارة في إتيان الحائض قد روي عن ابن عباس موقوفا ومرفوعا، وهو قول بعض أهل العلم وبه يقول أحمد، وإسحاق. وقال ابن المبارك: يستغفر ربه ولا كفارة عليه. وقد روي مثل قول ابن المبارك، عن بعض التابعين منهم: سعيد بن جبير، وإبراهيم النجعي، وهو قول عامة علماء الأمصار، [حكم الألباني] ضعيف والصحيح عنه بهذا التفصيل موقوف.

<sup>(</sup>٢) صحيح مسلم (١/ ٢٤٩) رقم (٣٠٩) عن أنس: «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطوف على نسائه بغسل واحد».

<sup>(</sup>٣) صحيح مسلم (١/ ٢٤٩) رقم (٣٠٨) عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا أتى أحدكم أهله، ثم أراد أن يعود، فليتوضأ» زاد أبو بكر في حديثه: بينهما وضوءا، وقال: ثم أراد أن يعاود.

۲۷/ ب

وَحَبْسِ الْعَيْنِ إِنْ شَاءَتْ" رَدَّتْ نِصْفَ الْعَيْنِ زَائِدًا، أَوْ نِصْفَ الْقِيمَةِ قَبْلَ الزِّيَادَةِ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ يَسْتَحِقُ نِصْفَ الْمَفْرُوضِ مِنْ حِينِ الطَّلاقِ، فَلَا حَقَّ لَهُ فِي الزِّيَادَةِ، وَالْمَرْأَةُ/ لَا يُمْكِنُ إجْبَارُهَا عَلَى أَنْ تُسَلّمَ شَيْئًا مِنْ مَالِمًا، فَجُعِلَ إِلَيْهَا الْخِيَارُ، فَإِنَّهَا إِنْ دَفَعَتْ نِصْفَ الْعَيْنِ أُجْبِرَ الزَّوْجُ عَلَى قَبُولِهِ؛ لِأَنَّهُ زَائِدٌ عَلَى حَقِّهِ، وَإِنْ دَفَعَتْ نِصْفَ الْقِيمَةِ يَلْزَمُهُ أَيْضًا قَبُولُهُ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ فِي نِصْفِ الْمَفْرُوض، وَهَذَا بَدَلُ نِصْفِ الْمَفْرُوض.

"وَإِنْ كَانَتْ نَاقِصَةً، فَالْخِيَارُ لَهُ فِي تَرْكِ الْعَيْنِ إِلَى الْقِيمَةِ" إِنْ شَاءَ رَجَعَ فِي نِصْفِ الْعَيْنِ نَاقِصًا، أَوْ في نِصْفِ الْقِيمَةِ قَبْلَ النُّقْصَانِ؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ صَارَتْ مَضْمُونَةً عَلَى الْمَرْأَةِ بِالْقَبْضِ، وَلَا يُمْكِنُ إِجْبَارُ الزَّوْج عَلَى أَخْذِ النَّاقِص، فَصَارَ لَهُ الْخِيَارُ، فَإِنْ رَضِيَ بِنِصْفِ الْعَيْنِ أُجْبِرَت الْمَرْأَةُ عَلَى دَفعِهِ؛ لِأَنَّهُ دُونَ حَقِّهِ، وَإِنْ طَلَبَ الْقِيمَةَ يَلْزَمُهَا دَفْعُهَا أَيْضًا؛ لِأَنَّهَا بَدَلُ الْمَفْرُوضِ الَّذِي حَقَّهُ فِي نِصْفِهِ. "وَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةً مِنْ وَجْهٍ نَاقِصَةً مِنْ وَجْهٍ، فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا خِيَارٌ"؛ إِذْ لَمْ يُمْكِنْ إِجْبَارُ الْمَرْأَةِ عَلَى تَسْلِيمِ النِّصْفِ لِمَوْضِع الزِّيَادَةِ، وَلَا إِحْبَارُ الزَّوْجِ عَلَى قَبْضِ النِّصْفِ لِمَوْضِعِ النُّقْصَانِ، فَيَكُون مَؤْكُولًا إِلَى تَرَاضِيهِمَا، أَوْ يُحْكُمُ لِلزَّوْج بِنِصْفِ الْقِيمَةِ يَوْمَ الْإِقْبَاضِ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ فِي ذَلِكَ. "وَالْحَبَلُ فِي الْجَارِيَةِ نُقْصَانٌ، وَفِي الْبَهَائِم زِيَادَةٌ"؛ لِأَنَّهُ عَخُوفٌ فِي النِّسَاءِ، سلَيْمٌ فِي الْبَهَائِمِ. "وَاسْتِعْلَاءُ الشَّجَرَة زِيَادَةٌ مَا لَمْ تَصِرْ قحَامًا فَيَكُونُ نُقْصَانًا"؛ لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ فِي الْجُرْمِ وَنُقْصَانٌ فِي الْفَائِدَةِ؛ فَإِنَّ القَّحَامَ: هِيَ الَّتِي قَلَّ سَعَفهَا، وَضَعُفَتْ أُصُولُهَا.

"وَحَرْثُ الْأَرْضِ زِيَادَةٌ"؛ لِأَنَّ حَرْثَهَا عِمَارَتَهَا لِلزِّرَاعَةِ. "وَزِرَاعَتَهَا نُقْصَانٌ"؛ لِأَنَّهَا تذْهِبُ بِقُوَّةٍ 1/41 الْأَرْضِ. "وَغِرَاسُهَا زِيَادَةٌ مِنْ وَجْهٍ وَنُقْصَانٌ مَنْ وَجْهٍ"؛ لِأَنَّ الْغَرْسَ يَنْقُصُ الْأَرْضَ أَيْضًا/، كَالزَّرْعِ غَيْرَ أَنَّهَا تُشْتَرَى بِأَكْثَرَ.

"الثَّالِثَةُ: إذَا طَلَّقَهَا وَالنَّحْلُ مُطْلِعَةٌ فِي يَدِهَا، فَقَال: أُريدُ الرُّجُوعَ فِي نِصْفِ النَّحْل، وَلَكِنْ إذَا جُدَّت" الثِّمَارُ "فَلَهَا الإمْتِنَاعُ مِنْ حِفْظِهَا، وَلَيْسَ لَهُ إجْبَارُهَا عَلَى ذَلِكَ"؛ لِأَنَّهُ إذا تَرَكَ الْأُصُولَ في يَدِهَا إِلَى أَوَانِ الْجِدَادِ؛ صِيَانَةً لِثِمَارِهَا كَانَت الْأُصُولُ مَضْمُونَةً عَلَيْهَا، وَفِي ذَلِكَ إضْرَارٌ بِمَا، وَقَدْ تَزِيدُ النَّحْلُ فِي الْمُدَّةِ زِيَادَةً غَيْرَ مُتَمَيِّزَة، فَلَا يَسْتَحِقُ الرُّجُوعَ حِينَئِذٍ فِي الزِّيَادَةِ، فَلَا وَحْهَ لِإِحْبَارِهَا عَلَيْهِ.

"الرَّابِعَةُ: لَوْ كَانَ الصَّدَاقُ عَبْدًا فَدَبَّرَتْهُ، فَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ يَرْجِعُ عِنْدَ الطَّلَاقِ إِلَى نِصْفِ قِيمَتِهِ، سَوَاءٌ جَعَلْنَا التَّدْبِيرَ وَصِيَّةً ،أَوْ عِتْقًا بِصِفَةٍ؛ لِأَنَّهَا تَتَضَرَّرُ بِذَلِكَ"؛ فَإِنَّهَا قَصَدَتْ بِهِ التَّقَرُّبَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَفي تَشْطِيرِهِ عَلَيْهَا إِضْرَارٌ هِمَا، فَصَارَ "كَمَا لَوْ طَلَّقَهَا وَالصَّدَاقُ أَمَةٌ تُرْضِعُ عَبْدَهَا" أَوْ وَلَدَهَا "فَلَهُ نِصْفُ الْقِيمَةِ" لَا نِصْفُ الْأَمَةِ "لِئَلًا تَتَضَرَّرَ بِالشَّركَةِ" كَذَلِكَ هَهُنَا؛ وَلأَنَّ الْعَبْدَ قَدْ ثَبَتَ لَهُ حَقُّ الْحُرِّيَّةِ، فَإِذَا رَجَعَ الزُّوجُ فِي نِصْفِ الْقِيمَةِ تَبَتَ لَكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَقَّهُ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْحَقَّيْنِ أَوْلَى مِنْ إِبْطَالِ أَحَدِ الْحَقَّيْنِ.

"وَفِي التَّدْبِيرِ قَوْلٌ آخرُ: أَنَّ لَهُ نِصْفَ الْعَبْدِ، وَهُوَ أَقْيَسُ"؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ وَصِيَّةً فَيَصِحُ الرُّجُوعُ فِيهِ بِالْقَوْلِ، وَإِنْ كَانَ عِتْقًا بِصِفَةٍ فَيَصِحُ أَيْضًا بِإِزَالَةِ الْمِلْكِ، وَالزَّوْجُ يَزُولُ إِلَيْهِ الْمِلْكُ فِي النِّصْفِ، فَهُوَ كَمَا لَوْ بَاعَتْهُ بَعْدَ أَنْ دَيَّرَتهُ.

"الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: لَوْ أَصْدَقَ عَنِ ابْنِهِ الصَّغِيرِ عَيْنًا، فَقَدْ وَهَبَهَا لَهُ وَقَبَضَهَا لَهُ وَأَصْدَقَ مِلْكَهُ زَوْجَتَهُ، فَكُلُّ ذَلِكَ حَصَلَ فِي ضِمْنِ الْإِصْدَاقِ"؛ لِأَنَّ إِصْدَاقَهُ ذَلِكَ/ عَنْهُ، يَتَضَمَّنُ تَمْلِيكَهُ إِيَّاهُ. "فَإِنْ ٢٨/ ب أَصْدَق عَنْهُ دَيْنًا: فَإِذَا قَضَاهُ، أَدْخَلَهُ فِي مِلْكِ الِابْنِ أَوَّلًا، حَتَّى إِذَا بَلَغَ فَطَلَّقَ قَبْلَ الْمَسِيس، رَجَعَ النَّصْفُ إِلَى الْإِبْنِ" كَمَا لَوْ كَانَ مِنْ مَالِهِ. "وَيَرْجِعُ الْأَبُ عَلَى الْإِبْنِ فِي الضَّمَانِ؛ إِذَا لَمْ يَقْصِدِ التَّبَرُّعَ" كَمَا لَوْ أَدَّى عَنِ الْغَيْرِ دَيْنَهُ بِإِذْنِهِ وَشَرَطَ عَلَيْهِ الرُّجُوعَ، فَإِنَّ قَصْدَ الرُّجُوع هَهُنَا بِمَنْزِلَةِ شَرْطِ الرُّجُوعِ تَمَّ.

"الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: إِذَا طَلَّقَهَا قَبْلَ الْمَسِيسِ وَالصَّداقُ فِي يَدِهَا، فَعَفَى عَنْ نَصِيبِهِ، تَمَّتِ الْهِبَةُ؛ لِأَنَّهُ فِي يَدِهَا، وَإِنْ كَانَ فِي يَدِهِ، فَالتَّمَامُ بِالْإِقْبَاضِ" كَمَا فِي سَائِر الْهِبَاتِ.

"وَإِنْ عَفَتْ هِيَ وَالصَّدَاقُ فِي يَدِهِ، تَمَّتِ الْهِبَةُ؛ لِأَنَّهَا فِي يَدِهِ، وَإِنْ كَانَ فِي يَدِهَا، فَالتَّمَامُ بِالْإِقْبَاضِ" كَمَا فِي جَانِبِ الزَّوْجِ. "وَلَوْ أَبْرَأَتْهُ عَنْ دَيْنِ الْمَهْرِ ثُمَّ طَلَّقَهَا" قَبْلَ المِسِيسِ "لَمْ يَوْجِعْ عَلَيْهَا بِشَيْءٍ"؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَقْبِضْ شَيْئًا، وَلَا دَخَلَ فِي ضَمَانِهَا شَيْءٌ، وَالْإِبْرَاءُ إِسْقَاطٌ لِلْحَقّ؛ وَلِهَذَا لَا يَفتَقِرُ إِلَى الْقَبُولِ، فَكَأَنَّهُ طُلَّقَهَا، وَلَا مَهْرَ لَهَا، فَلَا يَرْجِعُ عَلَيْهَا بِشَيْءٍ.

"وَإِنْ كَانَ عَيْنًا فَقَبَضَتْهَا وَوَهَبَتْهَا لَهُ وَسَلَّمَتْهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا" قَبْلَ الْمَسِيس "فَعَلَى قَوْلَيْن:

أَحَدُهُمَا: لَا شَيْءَ لَهُ عَلَيْهَا كَالْإِبْرَاءِ" عَن الدَّيْن، وَكَأَنَّهَا عَجَّلَتْ لَهُ مَا يَسْتَحِقُّهُ بِالطَّلَاقِ، وَزِيَادَة.

"وَالثَّانِي: لَهُ عَلَيْهَا نِصْفُ الْقِيمَةِ كَمَا لَوْ وَهَبَتْ لِغَيْرِهِ"؛ إذْ حَصَلَ لَمَا بِالْهِبَةِ عِوَضٌ، وَهُو الْمِنَّةُ، فَهُوَ كَمَا لَوْ بَاعَتْهُ مِنْهُ. "وَإِنْ وَهَبَتْ لَهُ النَّصْف، زَادَ قَوْلٌ ثَالِثٌ، وَهُو: أَنْ يَرْجِعَ عَلَيْهَا بِالرُّبُع؛ لِلشُّيُوع"، فَكَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالِ: أَحَدُهَا: أَنَّهُ لَا شَيْءَ لَهُ عَلَيْهَا بَعْدَ النِّصْفِ الْمَوْهُوبِ؛ فَإِنَّ الْمَوْهُوبَ صَارَ كَأَنَّهُ وَاقِعٌ عَمَّا يَسْتَحِقُّهُ بِالطَّلَاقِ فَهُوَ/ حَقُّهُ، وَالثَّابِي: أَنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهَا بِمَذَا النّصْفِ الْآخَرِ أَيْضًا، فَيَكُون الْكُلُّ ٢٩/أ لَهُ؛ لِأَنَّ النَّصْفَ الْمَوْهُوبَ صَارَ كَأَنَّهُ مَوْهُوبٌ مِنْ غَيْرِهِ، فَيَكُون لَهُ الرُّجُوعُ فِي النّصْفِ الْبَاقِيَ، وَهَذَانِ الْقَوْلَانِ هُمَا عَلَى الْقَوْلِ الْمَعْرُوفِ بِالْحَصْرِ؛ إذِ الْهِبَةُ كَأَنَّهَا مُنْحَصِرَة فِي نَصِيبِهَا أَوْ نَصِيبِهِ، وَالنَّالِث: وَهُوَ الْقَوْلُ الْمَعْرُوفُ بِالشُّيُوعِ: أَنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهَا بِالرُّبُع، وَهُوَ النَّصْفُ مِمَّا فِي يَدِهَا؛ لِشُّيُوعِ الْهِبَةِ فِي النَّصِيبَيْنِ جَمِيعًا، ثُمُّ إِنْ قُلْنَا فِي هِبَةِ الْكُلِّ: لَا شَيْءَ لَهُ عَلَيْهَا، فَلَهُ هَذَا الرُّبُعُ؛ لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّ عَلَيْهَا نِصْفَ الْمَالِ شَائِعًا، وَقَدْ وَصَلَ إِلَيْهِ الرُّبُعُ فِي النَّصْفِ الْمَوْهُوبِ مُعَجَّلًا فَلَهُ هَذَا الرُّبُعُ الْآخَرُ؛ لِيَتِمَّ لَهُ النَّصْفُ الْمُسْتَحَقُّ، وَيَبْقَى الرُّبُعُ الْآخَرُ مَعَهُ بِحَقِّ الْهِبَةِ، فَكَانَ النَّصْفُ مَعَهُ بِالإسْتِحْقَاقِ، وَالرُّبُعُ بِالْهِبَةِ، وَإِنْ قُلْنَا فِي هِبَةِ الْكُلِّ: لَهُ عَلَيْهَا نِصْفُ الْقِيمَةِ، فَلَهُ هَذَا الرُّبُعُ الْمَذْكُورُ، وَيَرْجِعُ عَلَيْهَا أَيْضًا بِقِيمَةِ نِصْفِ الْمَوْهُوبِ؛ لِأَنَّ الْمَوْهُوبَ وَغَيْرُهُ مُشَاعٌ بَينَهُمَا، وَالْمَوْهُوبُ بِمَنْزِلَةِ الْمَبِيعِ في هَذَا الْقَوْلِ، فَلَهُ النَّصْفُ مِنَ الْمَوْجُودِ، وَقِيمَةُ النَّصْفِ مِنَ الْمَعْدُومِ، وَيَكُون مَعَهُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ النَّصْفُ بِحُكْمِ الْهِبَةِ عَيْنًا، وَالنِّصْفُ بِحُكْمِ الإسْتِحْقَاقِ عَيْنًا وَقِيمَةً.

"السَّابِعَةُ: لَوْ اخْتَلَعَتْ قَبْلَ الْمَسِيسِ بِالْمَهْرِ الَّذِي عَلَيْهِ وَهُوَ أَلْفُ دِرْهَمٍ، فَالْخُلْعُ بِنِصْفِ الْمُسَمَّى لَا مَحَالَةً"؛ لِأَنَّهُ طَلَاقٌ قَبْلَ الْمَسِيس. "فَلَهُ عَلَيْهَا مَهْرُ مِثْلِهَا"؛ إِذِ الْخُلْعُ صَادِقٌ مُسْتَحَقًا وَغَيْرُ

مُسْتَحَقِّ، فَهُوَ بَاطِلٌ فِيمَا يَسْتَحِقُّهُ الرَّوْجُ؛ إِذْ لَا يَصِعُّ الْمُعَاوَضَةُ مِنْهَا عَلَى مَا يَمْلِكُ الرَّوْجُ، وَكَذَلِكَ يَبْطُلُ أَيْضًا فِيمَا تَسْتَحِقُّهُ الْمَرْأَةُ عَلَى أَحَدِ قَوْلَى تَفرِيقُ الصَّفْقَةِ، فَيَفْسُدُ الْمُسَمَّى/ فَيَثْبُتُ الرُّجُوعُ إِلَى مَهْرِ الْمِثْلِ كَمَا فِي الصَّداقِ. "فَلَهُ عَلَيْهَا، وَلَهَا عَلَيْهِ فِصْفُ الْمُسَمَّى، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ"؛ لِأَنَّ الْفَاسِدَ عَوْضُ الْخُلْع لَا نَفسَ الصَّدَاقِ. "وَالْمَسْأَلَةُ تَلْتَفِتُ عَلَى تَفْرِيقِ الصَّفْقَةِ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ"

"الْحَالَةُ الثَّانِيَةُ: أَنْ يَكُونَ الْمُسَمَّى فَاسِدًا، وَفِيهَا صُورٌ:

الْأُولَى: لَوْ نَكَحَهَا بِعَبْدٍ قِيمَتُهُ أَلْفَانِ عَلَى أَنْ تَزِيدَهُ أَلْفًا، صَحَّ النِّكَاحُ" إِذْ لَا يَفْسُدُ النِّكَاحُ بِفَسَادِ الْمَهْرِ، وَكَأَنَّهُ بَاعَ نِصْفَ الْعَبْدِ بِأَلْفٍ، وَجَعَلَ نِصْفُهُ صَدَاقًا. "فَفِي الْمَهْرِ وَالْبَيْعِ" الَّذِي مَعَهُ "قَوْلَانِ" كَمَا لَوْ جَمَعَ بَيْنَ بَيْعِ وَصَرْفٍ، أَوْ بَيْعِ وَإِحَارَةٍ، أَوْ بَيْعِ وَكِتَابَةٍ.

"أَحَدُهُمَا: أَنَّهُمَا فَاسِدَانِ " فَإِنَّهَا عُقُودٌ مُخْتَلِفَةُ الْأَحْكَامِ، فَلَا يَجْمَعُهُمَا عَقْدٌ وَاحِدٌ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ اللَّهَا مَهْرُ مِثْلِهَا"؛ لِفَسَادِ الْمُسَمَّى فِيهِ؛ "لِجَمْعِهِ بَيْنَ صَفْقَتَيْن مُحْتَلِفَتَيْن"

"وَالثَّانِي: أَنَّهُمَا صَحِيحَانِ"؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَوْ أُفْرِدَ جَازَ، فَكَذَلِكَ لَوْ جُمِعَ بَيْنَهُمَا؛ اعْتِبَارًا بِمَا لَوْ بُاعْضُهُ وَبَيْعًا فَيُوزَّعُ عَلَيْهِمَا. لَوْ بَاعَ شِقْصًا وَسَيْفًا فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ، وَعَلَى هَذَا يَكُون بَعْضُ الْعَبْدِ مَهْرًا وبَعْضُهُ مَبِيعًا فَيُوزَّعُ عَلَيْهِمَا.

"فَإِنْ كَانَ مَهْرُ مِثْلِهَا أَلْفًا" مَثَلًا "فَنِصْفُ الْعَبْدِ مَبِيعٌ وَنِصْفُهُ مَهْرٌ"؛ لِأَنَّهُ مَقْسُومٌ عَلَى الْأَلْفِ الَّذِي هُوَ مَهْرٌ.

"الصُّورَةُ الثَّانِيَةُ: لَوْ نَكَحَهَا عَلَى عَبْدٍ فَوَجَدَتْهُ حُرًّا، فَأَصَحُّ الْقَوْلَيْنِ: أَنَّ لَهَا مَهْرُ مِثْلِهَا"؛ لِأَنَّ التَّسْمِيَةَ وَقَعَتْ عَلَى خَمْرِ أَوْ خِنزِيرِ. التَّسْمِيَةَ وَقَعَتْ عَلَى خَمْرِ أَوْ خِنزِيرِ.

"الغَّالِقَةُ: لَوْ أَصْدَقَ أَرْبَعَ نِسْوَةٍ أَلْفًا، قُسِمَتْ عَلَى مُهُورِ أَمْثَالِهِنَّ"، كَمَا لَوِ اشْتَرَى مِنْ رَجُلٍ أَرْبَعَة اعْبُدٍ فِي صَفْقَةٍ وَاحِدَةٍ، فَيَكُونُ الثَّمَنُ مَقْسُومًا عَلَى قَدْرِ مَهْرِ قِيَمِهِمْ. "وَفِيها قَوْلٌ آخَرُ: أَنَّ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مَهْرُ مِثْلِهَا"؛ لِأَنَّ التَّسْمِيةَ/ فَاسِدَةٌ؛ إِذِ الْعَقْدُ الْوَاحِدُ مَعَ الجُمَاعَةِ بِمَنْزِلَةِ الْعُقُودِ؛ وَلِهَذَا يَجُوزُ لِأَحَدِهِمْ أَنْ . يَنْفَرَدَ بِالرَّدِ بِالْعَيْبِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَالْعِوَضُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَخْهُولٌ، فَصَارَ كَمَا لَوْ اشْتَرَى مِنْ أَرْبَعَةِ يَنْفِرَدَ بِالرَّدِ بِالْعَيْبِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَالْعِوَضُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَخْهُولٌ، فَصَارَ كَمَا لَوْ اشْتَرَى مِنْ أَرْبَعَةِ انْفُسِ أَرْبَعَةَ أَعْبُدٍ هُمْ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَبْدٌ بِأَلْفٍ فِي صَفْقَةٍ، فَإِنَّ الْبَيْعَ بَاطِلٌ؛ لِجَهَالَةِ الثَّمَنِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَبْدٌ بِأَلْفٍ فِي صَفْقَةٍ، فَإِنَّ الْبَيْعَ بَاطِلٌ؛ لِجَهَالَةِ الثَّمَنِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَبْدٌ بِأَلْفٍ فِي صَفْقَةٍ، فَإِنَّ الْبَيْعَ بَاطِلٌ؛ لِجَهَالَةِ الثَّمَنِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَبْدٌ بِأَلْفٍ فِي صَفْقَةٍ، فَإِنَّ الْبَيْعَ بَاطِلٌ وَالْمَلْ وَالْمَ اللَّهُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَبْدٌ بِأَلْفٍ فِي صَفْقَةٍ، وَإِنَّ الْبَيْعَ بَاطِلٌ وَهِمَ اللَّهُ مَنْ النَّمَ اللَّهُ مَعْ اللَّهُ مُن الْمَالُونُ وَالْمَالُونُ مِنْ اللَّهُ الْعُونُ فِيهِ بِالتَّفْصِيلُ.

"الصُّورَةُ الرَّابِعَةُ: لَو تَوَاعَدَا عَلَى مَهْرِ أَلْفٍ، ثُمَّ تَعَاقَدَا عَلَى أَلْفَيْنِ لِلْمُرَاءَاةِ، فَأَصَحُّ الْقَوْلَيْنِ: أَنَّ الْمَهْرَ مَهْرُ الْعَلَانِيَةِ لَا مَهْرَ السِّرِّ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ وَعْدٌ وَهَذَا عَقْدٌ، وَإِنْ تَعَاقَدَا سِرًّا ثُمَّ تَعَاقَدَا عَلَانِيَةً، وَإِنْ تَعَاقَدَا سِرًّا ثُمَّ تَعَاقَدَا عَلَانِيَةً، فَالْمَهْرُ مَهْرُ السِّرِّ"؛ لِأَنَّهُ السَّابِقُ الْمُؤَثَرُ فِي الْعَقْدِ.

"فَإِنِ ادَّعَتِ الْمَهْرَيْنِ جَمِيعًا، فَلَهَا ذَلِكَ فِي ظَاهِرِ الْحُكْمِ"؛ إذْ تَحَتَّمَ أَنْ يَكُونَ الْعَقْدَانِ صَحِيحَيْنِ،

1/4.

۲۹/ ب

بِأَنْ خَالَعَهَا بَعْدَ الْعَقْدِ الْأَوَّلِ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا ثَانِيًا.

"الْخَامِسَةُ: لَوْ عُقِدَ نِكَاحٌ بِأَلْفٍ عَلَى أَنَّ لِأَبِيهَا أَلْفًا وَلِأُمِّهَا أَلْفًا، فَالْمَهْرُ فَاسِدٌ"؛ لِأَنَّهَا شَرَطَتْ حَقًّا فِي الصَّدَاقِ لِغَيْرِ مُسْتَحِقٌ، فَكَانَ فَاسِدًا كَنَظِيرِهِ فِي الْبَيْعِ، وَإِذَا فَسَدَ الشَّرْطُ سَقَطَ الْمَشْرُوطُ، وَرَجَعَ مَا تَرَكَتْهُ لِأَحْلِ الشَّرْطِ إِلَى الأَلْفِ الْمُسَمَّى، وَذَلِكَ بَحْهُولٌ، فَصَارَ الْكُلُّ بَحْهُولًا فَاسِدًا. "وَالرُّجُوعُ إِلَى مَهْرِ تَرَكَتْهُ لِأَجْلِ الشَّرْطِ إِلَى الأَلْفِ الْمُسَمَّى، وَذَلِكَ بَحْهُولٌ، فَصَارَ الْكُلُّ بَحْهُولًا فَاسِدًا. "وَالرُّجُوعُ إِلَى مَهْرِ الْمِثْلِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ عَلَى مَعْنَى أَنَّ الْجَمِيعَ مَهْرُهَا، ثُمَّ هِي تَهَبُ لِأَبِيهَا" وَأُمِّهَا "صَحَّ الْمَهُرُ"؛ لِإِضَافَةِ الْجَمِيعِ إِلَيْهَا "وَلَهَا أَلَّا/ تَهَبَ"؛ إِذْ لَا يَلْزَمُهَا الْهِبَةُ بِهَذَا الشَّرْطِ.

"السَّادِسَةُ: لَوْ شَرَطَتْ عَلَيْهِ الَّا يَتَسَرَّى عَلَيْهَا أَوْ لَا يُسَافِرَ بِهَا، فَسَدَ الصَّدَاقُ الْمُسَمَّى؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَقْنَعْ بِمُجَرَّدِ الصَّدَاقِ إلَّا مَعَ هَذِهِ الزِّيَادَةِ الْفَاسِدَةِ" وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ فَيَكُونُ الْخُرْءُ الْمَتْرُوكُ لِأَجْلِهِ مُضَافًا لَمْ تَقْنَعْ بِمُجَرَّدِ الصَّدَاقِ بِهِ جَعْهُولًا كَمَا تَقَدَّمَ. "فَلَهَا مَهْرُ مِثْلِهَا" وَقَدْ سَبَقَ نَظِيرُهُ.

"السَّابِعَةُ: لَوْ أَصْدَقَهَا دَارًا بِشَرْطِ الْجِيَارِ فِي الدَّارِ، فَالْمَذْهَبُ: أَنَّ النِّكَاحَ صَجِيحٌ"؛ لِأَنَّهُ لَا يَفْسَدُ الْمَهْرِ. "لَكِنَّ الصَّدَاقَ لَا يَقْبَلُ شَرْطَ الْخِيَارِ عَلَى يَفْسُدُ بِفَسَادِ الْمَهْرِ. "لَكِنَّ الصَّدَاقَ لَا يَقْبَلُ شَرْطَ الْخِيَارِ عَلَى الْأَصَحِّ كَمَا لَا يَقْبَلُهُ النِّكَاحُ، فَيَصِيرُ بِهِ فَاسِدًا.

"الْحَالَةُ الثَّالِثَةُ: أَنْ يَتَزَوَّجَ ثَيِّبًا مَالِكَةً لِأَمْرِهَا عَلَى أَنْ لَا مَهْرَ لَهَا، وَجَبَ الْمَهْرُ بِالْعَقْدِ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ"؛ تَمْيِرًا لِلنِّكَاحِ عَنِ السَّقَّاحِ، فَإِنَّ الشَّرْعَ حَصَّصَهُ بِخَصَائِص مِنْ جُمْلَتِهَا: إِثْبَاتُ العِوضِ فِيهِ، وَأَمَّا وَحُوبُهُ بِالْعَقْدِ؛ فَلِأَنَّه يَجِبُ بَعْدَ الْوَطْءِ لَا مَحَالَةَ، وَالْوُجُوبُ لَيْسَ بِالْوَطْءِ، فَإِنَّ الْوَطْءَ إِنَّمَا يُوجَبُ إِذَا كَانَ مُسْتَحِقًّا فَلَا يُوجِبُ شَيْعًا، أَلَا تَرَى أَنَّ السَّيِّدَ لَا يَلْزَمُهُ بِوَطْءِ أَمَتِهِ شَيْءٌ، فَدَلَّ أَنَّهُ مُسْتَحِقًّا، فَأَمَّا إِذَا كَانَ مُسْتَحِقًّا فَلَا يُوجِبُ شَيْعًا، أَلَا تَرَى أَنَّ السَّيِّدَ لَا يَلْزَمُهُ بِوَطْءِ أَمَتِهِ شَيْءٌ، فَدَلَّ أَنَّهُ يَجِبُ بِالْعَقْدِ، والْوَطْءُ صَارَ مُقَرَّرًا بِالْعَقْدِ.

"وَيَكُونُ تَفْرِيعُ هَذَا الْقَوْلِ كَمَا لَوْ سَمَّى خَمْرًا" أَوْ خِنزِيرًا، فَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ، وَيَتَنَصَّفُ إِذَا طَلَّقَ وَيَكُونُ تَفْرِيعُ هَذَا الْقَوْلِ كَمَا لَوْ سَمَّى خَمْرًا" أَوْ خِنزِيرًا، فَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ، وَيَتَنَصَّفُ إِذَا طَلَّقَ قَبْلَ الْمَسِيس، وَلَا يَكُونَ لَهَا أَنْ تُطَالِبَ الزَّوْجَ بِالْفَرْضِ كَمَا فِي الْعِوْضَ الْفَاسِدِ.

"وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي: لَا يَجِبُ الْمَهْرُ بِالْعَقْدِ"؛ لِتَعَرِّي الْعَقْدِ عَنْ ذِكْرِهِ، وَلِأَنَّهَا رَضِيَتْ بِإِسْقَاطِ حَقِّهَا فِيهِ. "وَلَكِنْ يَجِبُ بِالْمَسِيسِ"؛ لِأَنَّ إِخْلَاءَ النِّكَاحِ عَنِ الْمَهْرِ/ خَالِصٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ. (١)

<sup>(</sup>١) لقوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّا ٱَحْلَلْنَا لَكَ أَزَوْجَكَ ٱلَّذِيّ ءَانَيْتَ أَجُورَهُ ﴿ وَمَا مَلَكُتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَآ ٱللهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَيْكَ
وَبَنَاتِ عَنْئِكَ وَبَنَاتِ خَالِكَ وَبَنَاتِ خَلَيْكَ ٱلَّتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ وَآمَزُةً مُؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّيِي إِنْ أَرَادُ ٱلنَّيِي أَن يَسْتَنكِمُ مَا خَالِصَةً لَكَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينُ قَدْ عَلِمْنَا مَلَيْهِمْ فِي ٱزْوَجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَنُهُمْ لِكُيْلًا يَكُونَ عَلَيْكَ خَالِصَةً لَكَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينُ قَدْ عَلِمْنَا مَلَيْهِمْ فِي ٱزْوَجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَنُهُمْ لِكُيْلًا يَكُونَ عَلَيْكَ خَالِمَا اللّهُ عَنُورًا رَبِيكًا ﴾ [سورة الأحزاب: ٥٠].

"قَالَ: وَلَيْسَ مِنَ التَّفْوِيضِ أَنْ يَقُولَ: نَكَحْتُكِ عَلَى مَا شِئْتِ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ تَفْوِيضُ الْمَهْرِ، لَا تَفويضُ الْبُضْع. "إذْ يَجِبُ مَهْرُ الْمِثْل فِيهِ قَوْلًا وَاحِدًا" كَمَا لَوْ سَمَّى لَمَا مَهْرًا فَاسِدًا.

"وَكَذَا إِذَا كَانَتْ صَغِيرَةً فَفَوَّضَ وَلِيَّهَا" وَحَكَمْنَا بِصِحَّةِ النِّكَاحِ عَلَى أَحَدِ الْقُوْلَيْنِ.

"وَجَبَ مَهْرُ الْمِثْلِ بِالْعَقْدِ قَوْلًا وَاحِدًا"؛ لِأَنَّ الْمَهْرَ حَقُّهَا وَلَمْ يُوجَدْ مِنْهَا الرّضَى بِتَرْكِهِ.

"وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: لَهَا طَلَبُ الْفَرْضِ قَبْلَ الْمَسِيسِ"، يُرِيدُ: عَلَى هَذَا الْقَوْلِ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ لَا يَجُوزُ إِخْلَاؤُهُ عَنِ الْمَهْرِ، وَلِأَنَّهَا تَسْتَفِيدُ بِالْفَرْضِ تَقَرُّرَ النِّصْفِ عِنْدَ الطَّلَاقِ، فَإِنَّهَا لَوْ طُلِّفَتْ قَبْلَ الْفَرْضِ وَالْمَسِيسِ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ لَا يَجِبُ لَمَا شَيْءٌ سِوَى الْمُتْعَةِ، فَلَهَا فَائِدَة فِي الْفَرْضِ.

"قَالَ: ثُمَّ لَا يَصِحُّ الْفَرْضُ مِنَ الزَّوْجِ وَلَا مِنَ الْقَاضِي إِلَّا بَعْدَ الْعِلْمِ بِمَهْرِ مِثْلِهَا؛ لِأَنَّهُ تَقْوِيمٌ" فَيُتَجَنَّبُ فِيهِ الْغَرَرُ، وَمَا يُفْضِي إِلَى النِّزَاعِ، ثُمُّ الْحَاكِمُ لَا يَفْرِضُ إِلَّا مَهْرَ الْمِثْلِ؛ حَذَرًا مِنَ الْمَيْلِ إِلَيْهَا أَوْ إِلَيْهِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا لَهُ.

"ثُمَّ إِذَا فَرِضَ لَهَا فَرْضٌ صَحِيحٌ، صَارِ كَالْمُسَمَّى بِالْعَقْدِ"؛ يَعْنِي: فِي حَقَ الاِسْتِقْرَارِ بِالدُّحُولِ
وَالْمَوْتِ، وَالتَّنْصِفِ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّحُولِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَمُنَّ فَرِيضَةً ﴾
وَالْمَوْتِ، وَالتَّنْصِفِ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّحُولِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ وَقَدْ فَرَضْ مَجْهُولٌ فَاسِدٌ، لَا يَصِيرُ كَفَاسِدٍ ذُكُورَ فِي الْعَقْدِ"
يَعُمُّ الْفَرْضَ حَالَةَ الْعَقْدِ، وبَعْدَ الْعَقْدِ معًا. "وَإِنْ فَرِضَ مَجْهُولٌ فَاسِدٌ، لَا يَصِيرُ كَفَاسِدٍ ذُكُورَ فِي الْعَقْدِ"
حَتَّى يَسْقُطَ ذَلِكَ، وَيَثْبُتُ مَهْرُ الْمِثْلِ مُتَأَكِّدًا وَيَتَشَطَّرُ بِالطَّلَاقِ.

"لَكِنْ يُسْتَأْنَفُ الْفَرْضُ"؛ لِأَنَّ الرُّجُوعَ إِلَى مَهْرِ الْمِثْلِ حَيْثُ ذُكِرَ الْفَاسِدُ فِي الْعَقْدِ، إِنَّمَا هُوَ مِنْ حُكْمِ طَلَبِ أَصْلِ الْعِوَضِ فِي الْعَقْدِ، وَهَهُنَا أَصْلُ/ الْعِوَضِ مَحْكُومٌ بِهِ إِمَّا سَابقًا بِنَفسِ الْعَقْدِ، وَإِمَّا لَاحِقًا بَعْدَ ٣١/ بِ الْوَطْءِ، فَالْخُكْم هَهُنَا طَلَبُ مَرَدٌ مَعْلُومٍ مُفِيدٍ لِلتَّعْيِينِ، لَا طَلَبُ أَصْلِ الْعِوَضِ، وَالْفَاسِدُ لَا يُفِيدُ حُكْمًا، فَيَكُونُ وُجُودُهُ كَعَدَمِهِ.

"الثَّانِيَةُ: يُعْتَبَرُ مَهْرُ مِثْلِهَا بِنِسَاءِ عَصَبَتِهَا" كَمَا رُوِيَ فِي قَضَاءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بِرْوَعَ بِنْتِ وَاشِقٍ؛ (٢)

<sup>(</sup>١) البقرة:٢٣٧

<sup>(</sup>٢) سنن أبي داود (٢/ ٢٣٨) رقم (٢١١٦) عن عبد الله بن عتبة بن مسعود، أن عبد الله بن مسعود، أتي في رجل بهذا الخبر، قال: فاختلفوا إليه، شهرا – أو قال: – مرات، قال: فإني أقول فيها إن لها صداقا كصداق نسائها، لا وكس، ولا شطط، وإن لها الميراث وعليها العدة، فإن يك صوابا، فمن الله وإن يكن خطأ فمني ومن الشيطان، والله ورسوله بريئان، فقام ناس من أشجع فيهم الجراح، وأبو سنان، فقالوا: يا ابن مسعود نحن نشهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضاها فينا في بروع بنت واشق وإن زوجها هلال بن مرة الأشجعي كما قضيت قال: ففرح عبد الله بن مسعود فرحا شديدا حين وافق قضاؤه قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم، [حكم الألباني] صحيح، وسنن الترمذي ت شاكر (٣/ ٤٤٣) رقم (١١٤٥) عن ابن مسعود، أنه سئل عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقا ولم يدخل بما حتى مات، فقال ابن مسعود: لها مثل صداق نسائها، لا وكس، ولا شطط، وعليها العدة، ولها الميراث، فقام

لِأنَّهُمْ أَقْرَبُ إِلَيْهَا مِنْ غَيْرِهِمْ؛ لِاسْتِوَائِهِمْ فِي النَّسَبِ، فَنِسَاؤُهُمْ أَوْلَى بِالإعْتِبَارِ.

"وَإِنْ كَانَ فِيهَا زِيَادَةُ فَضِيلَةٍ زِيدَ فِي مَهْرِهَا، أَوْ نَقِيصَةٌ نَقَصَ مِنْ مَهْرِهَا، وَتَخْتَلِفُ بِأَخْلَاقِهَا، وَيُسْرِهَا وَعُسْرِهَا، وَحُسْنِهَا وَأَدَبِهَا، وَصَرَاحَةِ نَسَبَهَا"؛ لِأَنَّهُ بَدَلُ مُثْلَفٍ فَتُعْتَبَرُ فِيهِ الصِّفَاتُ الَّتِي يَخْتَلِفُ وَيُسْرِهَا وَعُسْرِهَا، وَحُسْنِهَا وَأَدَبِهَا، وَصَرَاحَةِ نَسَبَهَا"؛ لِأَنَّهُ بَدَلُ مُثْلَفٍ فَتُعْتَبَرُ فِيهِ الصِّفَاتُ الَّتِي يَخْتَلِفُ وَيُسْرِهَا وَلَا يُعْتَبَرُ بِأُمِّهَا"؛ لِأَنَّ الْأُمَّ لَيْسَتْ مِنْ عَشِيرَتِهَا، فَلَا تُسَاوِيهَا فِي نَسَبِهَا.

"وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا نَسَبٌ، فَمِثْلُهَا فِي تِلْكَ الْبَلْدَةِ، فَإِنْ غَلَبَ عَلَى نِسَائِهَا عَادَةُ الْمُسَامَحَةِ وَالتَّخْفِيفِ خُفِّف مَهْرُ الْمِثْل لَهَا. خُفِّف مَهْرُ الْمِثْل لَهَا.

"وَلَا يُجْعَلُ مَهْرُ الْمِثْلِ نَسِيئَةً مُؤَجَّلَةً قَطُّ"، بَلْ يَقْضِي بِهِ الْحَاكِمُ حَالًا مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ؛ لِأَنَّهُ بَدَلُ مُتْلَفِ، يُعْتَبَرُ فِيهِ صِفَاتُ الْمُتْلَفِ، فَهُوَ كَسَائِرِ أَبْدَالِ الْمُتْلَفَاتِ.

"التَّالِثَةُ: إِنْ مَاتَ أَوْ مَاتَتْ أَوْ مَاتَا قَبْلَ الْفَرْضِ وَالْمَسِيسِ، فَلَا مَهْرَ لَهَا عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ"، كَمَا لَوْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الْمَسِيسِ، وَهَذَا الْقَوْلُ يَلْتَفِتُ إِلَى قَوْلِنَا: أَنَّ الْمَهْرَ لَا يَثْبُتُ بِنَفسِ الْعَقْدِ.

"وَحَسْبُهَا الْمِيرَاثُ" فِي هَذَا الْقَوْلِ، وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي: يَجِبُ لَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ؛ لِمَا رُوِيَ مِنْ قِصَّةِ بِرْوَعَ بِنْتِ وَاشِقٍ الْأَشْجَعِيَّةِ، قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ / فِيهَا، بِنَحْوِ ذَلِكَ، (١) وَلِأَنَّ الْمَوْتَ مَعْنَى يَسْتَقِرُّ بِهِ الْمُسَمَّى فَهُوَ كَالْوَطْءِ، وَهَذَا الْقَوْلُ يَلْتَفِتُ إِلَى قَوْلِنَا: أَنَّ الْمَهْرَ يَجِبُ بِنَفْسِ الْعَقْدِ.

"الرَّابِعَةُ: إذَا طُلِّقَتِ الْمُفَوِّضَةُ قَبْلَ الْفَرْضِ وَالْمَسِيسِ فَلَهَا الْمُتْعَةُ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى اللَّهُ عَدْ اللَّهُ وَعَلَى الْمُتَّعَةُ اللَّهُ وَعَلَى الْمُتَّعَةُ اللَّهِ وَقِلَّةُ وَعْبَةٍ فِيهَا، فَوَجَبَ أَلَّا يَخْلُوَ عَنْ الْمُوسِعِ قَدَرُهُ، وَعَلَى الْمُتَّعِةِ فِيهَا، فَوَجَبَ أَلَّا يَخْلُوَ عَنْ الْمُوسِعِ قَدَرُهُ، وَعَلَى الْمُتَّعِقِ فِيهَا، فَوَجَبَ أَلَّا يَخْلُو عَنْ الْمُعْوَضِ. "وَهِي غَيْرُ مُقَدَّرَة"؛ إذْ لَمْ يَتْبُتْ فِيهَا تَوْقِيفٌ.

"وَالْأَوْلَى أَنْ تَكُونَ شَيْئًا نَفِيسًا عَلَى حَسْبِ حَالِهِمَا" كَمَا فِي الْآيَةِ. "وَحَسَنٌ أَنْ يَكُونَ قَدْرَ ثَلَاثِينَ

معقل بن سنان الأشجعي، فقال: «قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بروع بنت واشق امرأة منا مثل الذي قضيت»، ففرح بحا ابن مسعود وفي الباب عن الجراح. حدثنا الحسن بن علي الخلال قال: حدثنا يزيد بن هارون، وعبد الرزاق كلاهما، عن سفيان، عن منصور نحوه.: «حديث ابن مسعود حديث حسن صحيح، وقد روي عنه من غير وجه» والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وغيرهم، وبه يقول الثوري، وأحمد، وإسحاق وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم: علي بن أبي طالب، وزيد بن ثابت، وابن عباس، وابن عمر، إذا تزوج الرجل المرأة ولم يدخل بما ولم يفرض لها صداقا حتى مات قالوا: لها الميراث، ولا صداق لها، وعليها العدة، وهو قول الشافعي قال: «لو ثبت حديث بروع بنت واشق لكانت الحجة فيما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم» وروي عن الشافعي، «أنه رجع بمصر بعد عن هذا القول، وقال بحديث بروع بنت واشق»، [حكم الألباني] صحيح.

1/47

<sup>(</sup>١) سبق تخريجه

<sup>(</sup>٢) البقرة: ٢٣٦

### (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ عمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِّ الشَّافِييُّ '

دِرْهُمًا فَصَاعِدًا"؛ لِمَا رُوِي عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَهِ أَنَّهُ قَالَ: يُتْعُهَا بِثَلَاثِينَ دِرْهُمًا، (') وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يُسْتَحَبُ أَنْ يُتْعَهَا بِخَادِمٍ، فَإِنْ لَمْ يَفعَلُ فَيْثِيَابٍ. "قَالَ: فَإِنْ طَلَقَهَا بَعْدَ التَّسْمِيةِ أَوِ الْفَرْضِ، فَحَسْبُهَا نِصْفُ أَنْ يُتْعَهَا بِخَادِمٍ، فَإِنْ لَمْ يُعْنِى: فَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِن طَلَقَتُهُوهُنَ ﴾ ('') إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ وَفِيضَفُ مَا فَرَضْتُم ﴾ ('') الْمَهْرِ بِنَصِّ الْقُرْآنِ"؛ يَعْنِى: قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ وَاللَّهُ وَاللَّهِ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ عَالَى: ﴿ وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَالَى: ﴿ لَا لَا لَهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَنِ الْمَسِيس، وَكَأَنْ لَا مَهْرَ " وَالْمُتْعَةُ بَدَلًا عَنِ الْمُسْيس، وَكَأَنْ لَا مَهْرَ " وَالْمُتْعَةُ بَدَلًا عَنِ الْمُسِيس، وَكَأَنْ لَا مَهْرَ " وَالْمُتْعَةُ بَدَلًا عَنِ الْمَسْيس، وَكَأَنْ لَا مَهْرَ " وَالْمُتْعَةُ بَدَلًا عَنِ الْمُسْيس، وَكَأَنْ لَا مَهْرَ " وَالْمُتْعَةُ بَدَلًا عَنِ الْمُشْعِدِ وَالِاثِيذَالِ بِهَا، وَالإِيْجَاشِ بِالطَّلَاقِ.

"قَالَ: وَالْمُتْعَةُ عَلَى كُلِّ زَوْجٍ طَلَّقَ أَوْ خَالَعَ أَوْ مَلَكَ أَوْ لَاعَنَ"؛ لِأَنَّ الْفُرْقَةَ فِي هَذِهِ/ الجُمْلَةِ جَاءَتْ ٣٦/ ب مِنْ جِهَتِهِ، فَإِنَّ الْمُحْتَلِعَةَ وَإِنْ بَذِلَتِ الْعِوَضَ عَلَيْهَا، فَالزَّوْجُ هُوَ الْمُوقِعُ لِلْفِرَاقِ، وَلَوْ شَاءَ لَمْ يُوقِعِ، وَالْمُمَلَّكَة؛ وَهِيَ الَّتِي فرضَ الطَّلَاقُ إِلَيْهَا، فَهِيَ وَإِنْ كَانَتِ الْمُطَلِّقَةُ لِنَفْسِهَا، فَالزَّوْجُ هُوَ الْمُوقِعُ لِلْفِرْقَةِ؛ لِأَنَّهُ

<sup>(</sup>١) السنن الصغير للبيهقي (٣/ ٧٨) رقم (٢٥٥٣) - قال الشافعي رضي الله عنه في القدم: «ولا أعرف في المتعة قدرا إلا أي أستحسن ثلاثين درهما لما روي عن ابن عمر» وقال مرة: «ثياب ثلاث بقدر ثلاثين درهما، فأما رأي الوالي مما أشبه هذا بقدر الزوجين»، ومعرفة السنن والآثار (١٠٠/ ٢٢٤) رقم (١٤٣٩) - وقال في القدم: ولا أعرف في المتعة وقتا إلا أي أستحب ثلاثين درهما لما روي عن ابن عمر، ورقم (١٤٣٠٠) وفي موضع آخر من القدم: واستحسن ثياب بيت بقدر ثلاثين درهما وما رأى الوالي مما أشبه هذا بقدر الزوجين، جاء في البدر المنير (٨/ ٥ - ٦)، الأثر الثاني والثالث: عن ابن عمر (وابن عباس) «أنحما قالا في المتعة هي ثلاثون درهما) أما أثر ابن عمر فذكره الشافعي في القدم كما نقله البيهقي وهذا نصه لا أعرف في المتعة يعني قدرا مؤقتا إلا أيي أستحسن ثلاثين درهما، كما روي عن ابن عمر. ورواه البيهقي من حديث موسى بن عقبة، عن نافع أن رجلا أتى ابن عمر فذكر أنه فارق امرأته (فقال:) أعطها (واكسها) كذا، فحسبنا ذلك فإذا نحو من ثلاثين درهما. قلت لنافع: كيف كان هذا الرجل؟ قال: كان (متسددا)). وأما أثر ابن عباس فتبع (في) إيراده ابن الصباغ، فإنه قال في «شامله» أن الشافعي قال: يمتعها بخادم؛ فإن لم يجد فمقنعة، فإن لم يجد فثلاثين درهما، والدليل على هذا: ما يروى عن ابن عباس أنه قال: «أكثر المتعة: خادم، وأقلها: ثلاثون (درهما))، وفي «الماوردي» أن الشافعي في موضع من القديم استحسن أن تكون بقدر خادم، وحكاه عن ابن عباس. وقال البيهقي: روينا عن ابن عباس: عباس: «على قدر يسره وعسره؛ فإن كان موسرا (متعها) بخادم أو نحو ذلك، وإن كان معسرا فثلاثة أثواب أو نحو ذلك» قال: وروينا عن عبد الرحمن: «أنه متع بحارية سوداء».

<sup>(</sup>٢) السنن الكبرى للبيهقي (٧/ ٣٩٨) رقم (١٤٤٠٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما في هذه الآية قال: هو الرجل يتزوج المرأة ولم يسم لها صداقا ثم طلقها من قبل أن ينكحها فأمر الله تعالى أن يمتعها على قدر يسره وعسره فإن كان موسرا متعها بخادم أو نحو ذلك وإن كان معسرا فبثلاثة أثواب أو نحو ذلك

<sup>(</sup>٣) البقرة: ٢٣٧.

<sup>(</sup>٤) البقرة:٢٣٧

<sup>(</sup>٥) البقرة: ٢٣٦.

الَّذِي جَعَلَ ذَلِكَ إلَيْهَا، وَلَوْ شَاءَ لَمْ يَجْعَلْ، فَهُوَ كَمَا لَوْ طَلَّقَ وَكِيلُهُ، وَكَذَلِكَ اللِّعَانُ؛ فَإِنَّ الفِرَاقَ يَخْصُلُ اللَّعَانُ؛ فَإِنَّ الفِرَاقَ يَخْصُلُ بِلِعَانِهِ، وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى لِعَانِهَا.

"قَالَ: وَلَيْسَ لَهَا مُتْعَةٌ إِذَا فَسَخَتِ النِّكَاحَ بِالْعُنَّةِ وَمَا أَشْبَهَهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ قِبَلِهَا" فَإِنَّهَا لَوْ شَاءَتْ أَقَامَتْ مَعَهُ. "وَإِذَا اشْتَرَى زَوْجَتَهُ فَلَا مُتْعَةً لَهَا؛ لِأَنَّ مُسْتَحِقِّهَا السَّيِّدُ، وَلَوْ شَاءَ لَمَا بَاعَهَا"، وَلَا ثَاءَتُ أَوَالًا اللَّيْرَى وَلَوْ شَاءَ لَمَا بَاعَهَا"، وَلَا النَّيْرَى وَلَوْ شَاءَ لَمَا بَاعَهَا"، وَلَا النَّوْجَ هُوَ الْمَالِكُ، وَالْمُتْعَةُ لِمَن حَصَلَ الْفِرَاقُ فِي مِلْكِهِ، فَكَيْفَ يَسْتَحِقُّ عَلَى نَفسِهِ لِنَفسِهِ شَيْئًا؟!.

#### [فُرُوعٌ]

# [فِي مَسَائِلَ مُتَرَتِّبَةٌ عَلَى مَا مَضَى]

"الْأَوَّلُ: إِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَنَاكِحَانِ فِي مِقْدَارِ الْمُسَمَّى، تَحَالَفَا كَالْمُتَبَايِعَيْنِ، وَعِنْدَ التَّفَاسُخِ الرُّجُوعُ إِلَى مَهْرِ الْمِثْلِ، ثُمَّ يُبْدَأُ بِالرَّجُلِ فِي الْيَمِينِ، وَقَالَ فِي الْبَيْعِ: بُدِئَتْ بِالْبَائِعِ، وَالْبَائِعُ فِي رُبْبَةِ الْمَرْأَةِ، الْمَرْأَةُ مِنْزِلَةِ الْمَرْأَةُ مِنْزِلَةِ الْبَائِعِ، فَأَحَدُ القَوْلَيْنِ: أَنَّهُ يُبْدَأُ بِالْمُشْتَرِي، وَالْمَرْأَةُ مِنْزِلَةِ الْبَائِعِ، فَأَحَدُ القَوْلَيْنِ: أَنَّهُ يُبْدَأُ بِالْمُشْتَرِي فِي الْبَيْعِ، وَبِالزَّوْحِ هَهُنَا؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُدَّعَى عَلَيْهِ زِيَادَة فِي النَّمَنِ وَالْمَهْرِ، وَالْأَصْلُ بَرَاءَةُ بِالْمُشْتَرِي فِي الْبَيْعِ، وَبِالزَّوْحِ هَهُنَا؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُدَّعَى عَلَيْهِ زِيَادَة فِي النَّمَنِ وَالْمَهْرِ، وَالْأَصْلُ بَرَاءَةُ فِي النَّمْرِ وَالْمَهْرِ، وَالْأَصْلُ بَرَاءَةُ فِي النَّمْرِ وَالْمَهْرِ، وَالْأَصْلُ بَرَاءَةُ وَلِي النَّرَاقِ هِي النَّمْرِ وَالْمَوْلُ التَّانِي: أَنَّهُ يُبْدَأُ بِالْبَائِعِ، ثُمَّ وَبِالْمَرْأَةِ هَهُنَا؛ لِأَنَّ الْبَائِعِ، ثُمَّ وَبِالْمَرْأَةِ هَهُنَا؛ لِأَنَّ الْبَائِعِ، ثُمَّ وَبِالْمَرْأَةِ هَهُنَا؛ لِأَنْ الْبَائِعِ يُحَمِّ وَبِلْمَ الْمَرْأَةِ فَي اللَّمْرِ مِنَ الصَّدَاقِ هِي تُنْكِرُهُ، فَيَكُونُ مَالِهُ وَالْمَرْأَةُ أَيْضًا يُدَعَى عَلَيْهَا مَلُكُ بُضُعِهَا بِقَدْرٍ مِنَ الصَّدَاقِ هِي تُنْكِرُهُ، فَيكُونُ جَانِبُهُمَا/ أَقْوَى.

"قَالَ: "وَكَذَا التَّحَالُفُ يَجْرِي بَيْنَ وَارِثِي الزَّوْجَيْنِ" كَمَا فِي وَرَثَةِ الْبَائِعَيْنِ.

"وَأَمَّا أَبُو الْبِكْرِ، فَلَا يَحْلِفُ إِلَّا عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، إِذَا كَانَتْ صَغِيرَةً"، وَذَلِكَ إِذَا وَقَعَ الِاخْتِلَافُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الزَّوْجِ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَقِلُّ التَّصَرُّفِ فِي مَالِمًا، وَعَقْدِ نِكَاحِهَا، فَهُوَ قَائِمٌ مَقَامَهَا.

"وَلِأَنَّ إِقْرَارَ الْأَبِ عَلَى الْبِكْرِ الصَّغِيرَةِ بِالنِّكَاحِ مَقْبُولٌ"، كَمَا أَنَّ إِنْشَاءَهُ عَلَيْهِا جَائِزٌ.

"الثَّانِي: يَبْرَأُ الزَّوْجُ بِتَسْلِيمِ الصَّدَاقِ إلَى أَبِ الصَّغِيرَةِ"؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ الولَايَةَ عَلَى مَالِهَا.

"فَإِنْ كَانَتْ عَاقِلَةً بَالِغَةً" فَلَا؛ إِذْ لَا وِلَايَةَ لَهُ عَلَى مَالِهَا. "إِلَّا إِذَا كَانَ يَلِي مَالَهَا؛ لِقُصُورِ عَقْلِهَا"، إِنَّا إِذَا كَانَ يَلِي مَالَهَا؛ لِقُصُورِ عَقْلِهَا"، إِنُونِ أَوْ غَيْر ذَلِكَ.

"الثَّالِث: لَوْ ضَمِنَ أَبُ الزَّوْجِ نَفَقَتَهَا عَشْرَ سِنِينَ، لَمْ يَجُزْ وَإِنْ صَيَّرَهَا مَعْلُومَةً؛ لِأَنَّهُ ضَمَانُ مَا لَمْ يَجُوْ وَإِنْ صَيَّرَهَا مَعْلُومَةً؛ لِأَنَّهُ ضَمَانُ مَا لَمْ يَجِبْ"، وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ النَّفَقَةَ لَا تَجِبُ إِلَّا يَوْمًا بِيَوْمٍ عَلَى الْجَدِيدِ. "وَيَجُوز فِي قَوْلٍ"؛ بِنَاءً عَلَى الْجَدِيدِ. "وَيَجُوز فِي قَوْلٍ"؛ بِنَاءً عَلَى النَّفَقَةِ: تَجِبُ بِالْعَقْدِ، فِي الْقَوْلِ الْقَلِيمِ.

"الرَّابِعُ: الْإِبْرَاءُ عَنِ الْفَاسِدِ والمَجْهُولِ، بَاطِلَ"؛ لِأَنَّ الْفَاسِدَ غَيْرُ مَمْلُوكٍ، وَكَذَلِكَ الْمَجْهُولُ، فَلَا يَصِحُّ الْإِبْرَاءُ عَنْهُمَا. "فَإِنْ قَالَ فِي الْمَجْهُولِ: أَبْرَأْتُك مِمَّا بَيْنَ دِرْهَمٍ إلَى مِثَةِ دِرْهَمٍ، صَحَّ فِي ذَلِكَ يَضِحُ الْإِبْرَاءُ عَنْهُمَا. "فَإِنْ قَالَ فِي الْمَجْهُولِ: أَبْرَأْتُك مِمَّا بَيْنَ دِرْهَمٍ إلَى مِثَةِ فِي ذَلِكَ الْمَعْلُومِ قَدْرُهُ. الْمِقْدَارِ"؛ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَزِيدُ عَلَى مِئَةٍ، فَهُوَ كَالْمَعْلُومِ قَدْرُهُ.

1/44

#### [بَابُ الْوَلِيمَةِ وَالنَّثْر]

"الْوَلِيمَةُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ"؛ لِقَوْلِه ﷺ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: (أَوْلِمْ وَلَوْ بِشَاقٍ)، (') وَهَذَا وَإِنْ دَلَّ بِظَاهِرِهِ عَلَى الْوُجُوبِ، لَكِنْ قَوْلُهُ ﷺ: (لَيْسَ فِي الْمَالِ حَقِّ سِوَى الزَّكَاةِ)، ('') وَالْقِيَاسُ عَلَى سَائِرِ الْوَلَائِمِ، يَدُلَّانِ عَلَى الْوُجُوبُ/. "وَكَذَلِكَ إِجَابَةُ الدَّاعِي إلَيْهَا، وَإِلَى كُلِّ دَعْوَةٍ لَا ٣٣/ بَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ: الِاسْتِحْبَابُ الْمُؤَكَّدُ لَا الْوُجُوبُ/. "وَكَذَلِكَ إِجَابَةُ الدَّاعِي إلَيْهَا، وَإِلَى كُلِّ دَعْوَةٍ لَا ٣٣/ بَ عَلْمَ الْمُؤلِّدَةُ اللَّهُ ﷺ؛ حَيْثُ قَالَ: (وَلَوْ دُعِيتُ إِلَى كُرَاعٍ لَأَجَبْتُ). "وَآكَدُهَا الْوَلِيمَةُ"؛ لِقَوْلِه ﷺ: (إذَا دُعِي أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيمَةٍ فَلْيَأْتِهَا).

"وَلَا يَدْخُلُ بَيْتَ تَصَاوِيرَ"؛ لِقَوْلِهِ ﷺ (إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ تَصَاوِيرَ). (°) "وَلَا بَأْسَ بِصُورِ الْأَشْجَارِ"؛ لِأَنَّهَا كَالْكِتَابَةِ وَالنُّقُوشِ. "وَالصَّائِمُ يُجِيبُ، ثُمَّ إِنْ كَانَ تَطَوُّعًا وَيَفرَحُ الْمُضِيفُ بِفِطْرِه، أَفْطَرَ"؛ لِأَنَّ الصَّائِمَ الْمُتَطَوِّعُ أَمِيرُ نَفسِه، وَإِدْخَالُ السُّرُورِ عَلَى قَلْبِ الْمُسْلِم بَاعِثْ مُهِمٌّ، وَإِنْ لَمُ يَغِطْرِه، أَفْطَرَا ؛ لِأَنَّ الصَّائِمَ الْمُتَطوِّعُ أَمِيرُ نَفسِه، وَإِدْخَالُ السُّرُورِ عَلَى قَلْبِ الْمُسْلِم بَاعِثْ مُهِمٌّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَطَوُّعًا، أَوْ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَسْتَوْحِشُ لَهُ، أَمْسَكَ عَنْهُ. "وَذَعَا وَبَرَّكَ"؛ لِقَوْلِه ﷺ: (فَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا وَلَا كَانَ مُفْطِرًا وَلَا كَانَ مَائِمًا فَلْيَصِلْ)، (١٠ وَلُويَ: (فَلْيَدَعْ)، (١٠) وَهُمَا وَاحِدٌ.

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۷/ ۲۶) رقم (۲۱ ٥) - حدثنا علي، حدثنا سفيان، قال: حدثني حميد، أنه سمع أنسا رضي الله عنه، قال: سأل النبي صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن بن عوف، وتزوج امرأة من الأنصار: «كم أصدقتها؟» قال: وزن نواة من ذهب، وعن حميد، سمعت أنسا، قال: لما قدموا المدينة، نزل المهاجرون على الأنصار، فنزل عبد الرحمن بن عوف على سعد بن الربيع، فقال: أقاسمك مالي، وأنزل لك عن إحدى امرأتي، قال: بارك الله لك في أهلك ومالك، فخرج إلى السوق فباع واشترى، فأصاب شيئا من أقط وسمن، فتزوج، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «أولم ولو بشاة»، وصحيح مسلم (٢/ ١٠٤٢) رقم (٢٤٢٧) عن أنس بن مالك، أن عبد الرحمن بن عوف، تزوج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، على وزن نواة من ذهب، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أولم ولو بشاة».

<sup>(</sup>٢) سنن ابن ماجه (١/ ٥٧٠) رقم (١٧٨٩) عن فاطمة بنت قيس، أنها سمعته تعني النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «ليس في المال حق سوى الزكاة»، [حكم الألباني] ضعيف منكر.

<sup>(</sup>٣) صحيح البخاري (٧/ ٢٥) رقم (٥١٧٨) عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لو دعيت إلى كراع لأجبت، ولو أهدي إلى كراع لقبلت».

<sup>(</sup>٤) صحيح مسلم (٢/ ١٠٥٣) رقم (١٤٢٩) عن ابن عمر، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا دعي أحدكم إلى وليمة عرس، فليجب»، وورد بألفاظ المؤلف في سنن أبي داود ت الأرنؤوط (٥/ ٥٦٧) رقم (٣٧٣٦) عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: "إذا دعى أحدكم إلى الوليمة فليأتما" قال المحقق: إسناده صحيح.

 <sup>(</sup>٥) سنن النسائي (٨/ ٢١٣) رقم (٥٣٥١) عن علي قال: صنعت طعاما، فدعوت النبي صلى الله عليه وسلم فجاء، فدخل فرأى سترا فيه
تصاوير فخرج وقال: «إذ الملائكة لا تدخل بيتا فيه تصاوير»، [حكم الألباني] صحيح.

<sup>(</sup>٦) السنن الكبرى للنسائي (٩/ ١١٩) رقم (١٠٠٥) عن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا دعي أحدكم فليجب، فإن كان مفطرا فليأكل، وإن كان صائما دعا بالبركة»، جاء في كنز العمال (٩/ ٢٥٤) رقم (٢٥٩١٠) - "إذا دعي أحدكم إلى أحدكم فليجب، فإن كان مفطرا فليأكل، وإن كان صائما فليدع بالبركة" "طب عن ابن مسعود" ورقم (٢٥٩١١) - "إذا دعي أحدكم إلى طعام فليجب، وإن كان مفطرا فليأكل وإن كان صائما فليصل "حم م د، ت عن أبي هريرة"، وبحر الفوائد المسمى بمعاني الأخبار للكلاباذي (ص: ٢٥٩١): عن أبي هريرة رضى الله عنه، رفعه قال: «إذا دعى أحدكم إلى طعام فليجب، فإن كان مفطرا

"وَلَا بَأْسَ بِالنَّثْرِ وَالِالْتِقَاطِ، وَإِنْ كَانَ يُؤْخَذ بِخِلْسَةٍ"، فُعِلَ ذَلِكَ فِي جَمْلِسِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَىٰ وَلَا يَنهَ عَنْهُ. (٢٠) "وَإِذَا وَقَعَ فِي ثَوْبِ رَجُلٍ فَلَمْ يَرْغَبْ فَأَخَذَهُ غَيْرُهُ، جَازَ وَمَلَكَ"؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ لَمْ يَثْبُتْ لَهُ سَبَبُ عَنْهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. عَنْهُو كَمَا لَوْ عَشَّشَ الطَّائِرُ فِي دَارِهِ وَفَرَّخَ ثُمَّ طَارَ، فَإِنَّ لِغَيْرِهِ أَنْ يَأْخُذَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

# [كِتَابُ الْقَسْمِ وَالنُّشُوز]

"قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَمُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمُعُوفِ ﴾

فَإِذَا نَكَحَ امْرَأَتَيْنِ فَلَمْ يَقْسِمْ لِوَاحِدَةٍ، لَمْ يُجْبَرْ عَلَى الْقَسْمِ لِلثَّانِيَةِ"؛ لِأَنَّ الاسْتِمْتَاعَ بِهِمَا حَقُّهُ، وَلَهُ أَنْ يَتْرُكَ حَقَّ نَفسِهِ. "وَإِذَا قَسَمَ لِوَاحِدَةٍ"، أَيْ: بَاتَ عِنْدَهَا، أَوْ عِنْدَ صَاحِبَتِهَا.

"أُجْبِرَ عَلَى التَّسْوِيَةِ"؛ حَذَرًا مِنَ الْمَيْلِ/ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَ اَلْمَيْلِ ﴾ (3) ، وَقَدْ قَالَ ﷺ: (مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ فَمَالَ إِلَى إِحْدَاهُمَا، جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَشِقُّهُ مَائِلٌ). (0) "وَيَلْزُمُهُ

فليأكل، وإن كان صائما، فليدع» ، وفي رواية: «فليصل» قال الشيخ الإمام رحمه الله: فهذا يتجه إلى وجهين: أحدهما: أن من دعي إلى طعام تكلف الداعي له، وكان المقصود فيه المدعو، فعليه إجابته، ولا يسعه التخلف عنه، لأن فيه إضرارا بالداعي، وربما أحزنه، ولا يجوز إضرار المؤمن، ولا تحزينه. وإن كان المقصود غيره، والتكلف سواه، وسع التخلف، إن شاء الله تعالى.

(١) سبق تخريجه أعلاه

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٧/ ٤٦٩) رقم (٤٦٩ ١) عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: شهد النبي صلى الله عليه وسلم أملاك رجل من أصحابه فقال: على الألفة والطير المأمون والسعة في الرزق بارك الله لكم دفقوا على رأسه ، قال: فجيء بالدف وجيء بأطباق عليه فاكهة وسكر فقال النبي صلى الله عليه وسلم: انتهبوا "، فقال: يا رسول الله أولم تنهنا عن النهبة؟ قال: إنما نحيتكم عن نحبة العساكر أما العرسات فلا قال: فحاذبكم النبي صلى الله عليه وسلم وجاذبوه في إسناده مجاهيل وانقطاع وقد روي بإسناد آخر بجمهول عن عروة عن عائشة رضي الله عنها عن معاذ بن جبل ولا يثبت في هذا الباب شيء، جاء في التلخيص الحبير ط قرطبة (٣/ ٧٠٤) رقم (١٧١٠) حديث جابر: «أن النبي – صلى الله عليه وسلم – حضر في إملاك، فأتي بأطباق عليها جوز ولوز وتمر فنثرت، فقبضنا أيدينا، فقال: ما بالكم لا تأخذون؟ فقالوا: لأنك نحيت عن النهبي، فقال: إنما نحيتكم عن نحي العساكر، خذوا على اسم الله فحاذبنا وجاذبناه» هذا لا نعوفه من حديث جابر، وتبع في إيراده عنه الغزالي والإمام والقاضي الحسين، نعم رواه البيهقي عن معاذ بن جبل، وفي إسناده ضعف وانقطاع، ورواه الطبراني في الأوسط من حديث عائشة، عن معاذ نحوه، وفيه بشر بن إبراهيم، ومن طريقه ساقه العقيلي وقال: لا يثبت في الباب شيء، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات، ورواه فيها أيضا من حديث أنس وفيه خالد بن إسماعيل وهو كذاب، وأغرب إمام الحرمين فصححه من حديث جابر، وهو لا يوجد ضعيفا فضلا عن صحيح، وفي مصنف ابن أب شيبة عن الحسن والشعبي: أنماكانا لا يريان بأسا بالنهب في العرسات والولائم، وكرهه أبو مسعود وإبراهيم وعطاء وعكرمة.

(٣) البقرة: ٢٢٨

(٤) النساء: ١٢٩

(٥) سنن أبي داود (٢/ ٢٤٢) رقم (٢١٣٣) عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من كانت له امرأتان فمال إلى إحداهما، حاء يوم القيامة وشقه مائل»، [حكم الألباني] صحيح.

1/4 8

الْعَدْلُ بَيْنَهُنَّ"، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ فَإِنَّ خِفْئُمُ أَلَّا لَعَدِلُواْفَوَحِدَةً ﴾ (١)

"وَلَا يُجْبَرُ عَلَى الْجِمَاعِ"؛ فَإِنَّ ذَلِكَ إِلَى طَبْعِهِ وَنَشَاطِهِ. "وَلَا يُخَصِّصُ امْرَأَةً بِلَيْلَةٍ، إلَّا وَيَجِبُ قَضَاؤُهَا لِضُرَّتِهَا"؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَقْضِ مَالَ، فَدَحَلَ فِي الْوَعِيدِ.

"قَالَ: إلَّا فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ:

الْأُوَّلُ: أَنْ يَكُونَ تَحْتَهُ أَمَةٌ وَحُرَّةٌ، فَلِلْحُرَّةِ لَيْلَتَانِ وَلِلْأَمَةِ لَيْلَةٌ وَاحِدَةٌ"؛ لِقَوْلِه ﷺ: (لَا تُنْكَحُ الْأَمَةُ عَلَى الْحُرَّةِ التَّلْفَانِ مِنَ الْقَسْمِ، وَلِأَنَّهَا مُسَلَّمَةٌ إِلَى الزَّوْجِ لَيْلًا وَنَهَارًا، وَالْأَمَةُ لَا تُسَلَّمُ إِلَّا وَفْتَ عَلَى الْحُرَّةِ التَّلُقُانِ مِنَ الْقَسْمِ، وَلِأَنَّهَا مُسَلَّمَةٌ إِلَى الزَّوْجِ لَيْلًا وَنَهَارًا، وَالْأَمَةُ لَا تُسَلَّمُ إِلَّا وَفْتَ فَرَاغِهَا مِنْ خِدْمَةِ السَّيِّدِ. "فَإِنْ عَتَقَتْ فِي جُنْحِ لَيْلَتِهَا، اسْتَكُمَلَتْ لَيْلَتَيْنِ؛ لِتَمَامِ الْمُقَابَلَةِ" لَمَا إِلْخُرَّةِ وَتَسَاوِيهِمَا فِي الْحُرِيَّةِ قَبْلَ انْقِضَاءِ لَيْلَتِهَا فِي الرِّقِّ. "فَإِنْ عَفَتْ، فَلَيْسَ لِسَيِّدِهَا الطَّلَبُ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ حَقُّهَا. وَالذِّمِيقَةُ وَالْمُسْلِمَةُ وَالشَّرِيفَةُ وَالْخَسِيسَةُ سَوَاءٌ فِي الْقَسْمِ"، كَمَا فِي سَائِرٍ أَحْكَامِ النِكَاحِ مِنَ الإنفَاقِ وَالْعَلْقِ، وَغَيْرِهَا. "وَإِنَّمَا الْفَضْلُ بِالْحُرِّيَّةِ"؛ لِلْحَبَرِ الْوَارِدِ فِيهِ. (\*\*)

"التَّانِي: أَنْ يَتَزَوَّجَ جَدِيدَةً بِكُرًا، فَلَهَا بِحَقِّ الْعَقْدِ سَبْعُ لَيَالٍ تِبَاعٌ خَالِصَةٌ بِلَا قَضَاءٍ عَلَى لِسَانِ وَالنَّانِي: أَنْ يَتَزَوَّجَ جَدِيدَةً بِكُرًا، فَلَهَا بِحَقِّ الْعَقْدِ سَبْعُ لَيَالٍ تَبَاعٌ خَالِصَةٌ بِلَا قَضَاءٍ عَلَى لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْ، وَإِنْ كَانَتْ ثَيِّبًا، فَثَلَاثُ لَيَالٍ كَذَلِكَ"، وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ عَلَيْ (لِلْبِكْرِ سَبْعٌ، وَلِلثَّيِّبِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْ وَإِنْ كَانَتْ ثَيِّبًا، فَثَلَاثُ لَيَالٍ كَذَلِكَ"، وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْهُ وَجَانَةٍ وَعِيَادَةٍ وَعَادَةٍ خَيْرٍ كَانَتْ لَهُ"، كَمَا لَا يَتَحَلَّفُ عَنِ التَّصَرُّفِ فِي مَعَاشِهِ/ وَحَوَائِجِهِ فِي قَسْمِ الْعَتِيقَةِ.

۴٤/ ب

"الثَّالِث: إذَا سَافَرَتِ الْمَرْأَةُ بِغَيْرِ إذْنِهِ، أَوِ امْتَنَعَتْ، أَوْ هَرَبَتْ، سَقَطَ حَقُّهَا مِنَ الْقَسْمِ، وَإِنْ كَانَتْ مَجْنُونَةً"؛ لِعَدَمِ التَّمْكِينِ مِنْهَا كَمَا فِي النَّفَقَةِ. "فَلَا يُقْضَى لَهَا"

"الرَّابِعُ: إِذَا أَرَادَ السَّفَرَ، فَلْيُقْرِعْ"، كَمَا كَانَ النَّبِيُّ اللَّهِ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ، فَأَيَّتُهُنَّ خَرَجَ

<sup>(</sup>١) النساء:٣

<sup>(</sup>٢) موطأ مالك ت الأعظمي (٣/ ٧٦٩) رقم (١٩٦٥) عن سعيد بن المسيب؛ أنه كان يقول: لا تنكح الأمة على الحرة، إلا أن تشاء الحرة، فإن طاعت الحرة، فلها الثلثان من القسم، مصنف عبد الرزاق الصنعاني (٧/ ٢٦٥) رقم (١٣٠٩١) عن ابن المسيب قال: «ولا تنكح الأمة على الحرة، فإن الحرة رضيت كان لها من القسم الثلثان، وللأمة الثلث»، جاء في خلاصة البدر المنير (٢/ ١٩٥٥) رقم (١٩٥٠) – حديث: الحسن أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نحى أن تنكح الأمة على الحرة. رواه البيهقي، وقال: مرسل إلا أنه في معنى الكتاب وتبعه قول جماعة من الصحابة. قال الرافعي: وروي مثل ذلك عن علي وجابر موقوفًا. قلت رواهما البيهقي وصحح إسناد الثاني.

<sup>(</sup>٣) سبق تخريجه أعلاه «ولا تنكح الأمة على الحرة، فإن الحرة رضيت كان لها من القسم الثلثان، وللأمة الثلث».

<sup>(</sup>٤) صحيح مسلم (٢/ ١٠٨٣) رقم (١٤٦٠) عن أبي بكر بن عبد الرحمن، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين تزوج أم سلمة، فدخل عليها، فأراد أن يخرج أخذت بثوبه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن شئت زدتك، وحاسبتك به، للبكر سبع، وللثيب ثلاث».

#### (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمد بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المُؤْصِلِيُّ الشَّافِعِيُّ '

سَهْمُهَا، خَرَجَ بِهَا. (١) "فَإِنِ اِسْتَصْحَبَ وَاحِدَةً بِقُرْعَةٍ، لَمْ يَقْضِ لِلْبَاقِيَاتِ عِنْدَ الْعَوْدِ"؛ لِأَنَّ المِسَافِرَةَ اخْتَصَّتْ عِشَمَةً السَّفَرِ، فَاخْتَصَّتْ بِالْقَسْمِ. "وَإِنْ كَانَ بِلَا قُرْعَةٍ، لَزِمَهُ الْقَضَاءُ لِلْبَاقِيَاتِ"؛ لِأَنَّهُ خَصَّص لَا اخْتَصَّتْ عِلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوع، فَهُوَ كَمَا لَوْ أَقَامَ عِنْدَهَا مُدَّةً فِي الْحُضَرِ.

"ثُمَّ لَوْ نَكَحَ جَدِيدَةً فِي الطَّرِيقِ، فَلَهَا حَقُّ الْعَقْدِ عَلَى الْمُسْتَصْحَبَةِ بِالْقُرْعَةِ"، كَمَا لَوْ كَانَ فِي الْخَضَرِ. "وَإِنْ أَرَادَ نَقْلَ الْوَطَنِ إِلَى قَرْيَةٍ أُخْرَى، فَلْيَنْقُلْ جَمِيعَهُنَّ"؛ إذْ لَا يُرْجَى فِيهِ الْعَوْدُ.

"وَإِنْ بَدَا لَهُ رَأْيُ الاِسْتِيطَانِ فِي خِلَالِ السَّفَرِ، الْتَزَمَ الْقَضَاءَ لِلْمُخَلَّفَاتِ مِنْ وَقْتِ الاِسْتِيطَانِ إلَى وَقْتِ السَّفَرِ لَا قَضَاءَ مُدَّةِ السَّفَرِ لَا قَضَاءَ مُدَّةِ السَّفَرِ لَا قَضَاءَ مُدَّةِ السَّفَرِ لَا قَضَاءَ مُدَّةِ السَّفَرِ اللَّوَجُّهِ إِلَى الْوُرُودِ"؛ لِأَنَّ الْقُرْعَةَ إِنَّى الْقُرْعَةِ إِلَى وَقْتِ التَّوَجُّهِ إِلَيْهِنَّ هُوَ مُسَافِرٌ أَيْضًا، فَيَكُون حُكْمُ التَّوطُّنِ إِلَى وَقْتِ التَّوَجُّهِ إليهونَّ هُوَ مُسَافِرٌ أَيْضًا، فَيَكُون حُكْمُ التَّوطُّنِ إِلَى وَقْتِ التَّوَجُّهِ السَّفْرَةِ السَّفْرَةِ عَلَيْهِنَّ"؛ لِأَنَّهَا سَفْرَةٌ جَدِيدَةٌ، وَقَدِ انْقَطَعَ بِمُقَامِهِ حُكْمُ السَّفْرَةِ الْقُولُودِ عَلَيْهِنَّ"؛ لِأَنَّهَا سَفْرَةٌ جَدِيدَةٌ، وَقَدِ انْقَطَعَ بِمُقَامِهِ حُكْمُ السَّفْرَةِ اللَّوَطُّنِ.

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۳/ ۱۸۲) رقم (۲٦٨٨) عن عائشة رضي الله عنها، قالت: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد سفرا أقرع بين نسائه، فأيتهن خرج سهمها خرج بها معه، وكان يقسم لكل امرأة منهن يومها وليلتها، غير أن سودة بنت زمعة وهبت يومها وليلتها لعائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم»، وصحيح مسلم (٤/ ٢١٢٩) رقم وليلتها لعائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، تبتغي بذلك رضا رسول الله صلى الله عليه وسلم»، وصحيح مسلم (٤/ ٢١٢٩) رقم (٢٧٧٠) من حديث طويل.

# [فُرُوعٌ خَمْسَةٌ] [فِي بَعْض أَحْكَامِ الْقَسْمِ وَالْمَبِيتِ]

"الْأُوَّلُ: لَهُ أَنْ يَقْسِمَ لَيْلَةً لَيْلَةً"؛ اقْتِدَاءً بِرَسُولِ اللَّهِ عَلَىٰ. (١) "وَإِنْ شَاءَ زَادَ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُجَاوِزَ الظَّلَاثَةَ"؛ لِأَنَّهُ آخِرُ حَدَ الْقِلَّةِ، وَأَوَّلُ/ حَدَ الْكَثْرَةِ. "وَعَادَةُ رَسُولِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ لَيْلَةٌ لَيْلَةٌ"، (٢) وَهُوَ الْأَفْضَلُ. ٥٣/أُ وَلَا يَنْقُصُ عَنْ لَيْلَةٍ "؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ. "فَإِنِ انْكَسَرَتْ لَيْلَةٌ بِسُلْطَانٍ أَوْ عُذْرٍ، صَبَرَ فِي لَيْلِهِ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ "وَلَا يَنْقُصِهِ "حَتَّى تَنْتَهِي اللَّيْلَةُ إِلَى سَاعَةِ التَّقْطِيعِ، ثُمَّ يَدْخُلُ عَلَيْهَا أَرَادَ لَا عِنْدَ نِسَائِهِ"، بَل مُنْفَرِدًا بِنَفْسِهِ. "حَتَّى تَنْتَهِي اللَّيْلَةُ إِلَى سَاعَةِ التَّقْطِيعِ، ثُمَّ يَدْخُلُ عَلَيْهَا فَيُوفِّيَهَا لَيْلَةً إِلَى فَاتَهُ. فَاتَهُ إِلَى قَاتَهُ.

"الثَّانِي: يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ بِالنَّهَارِ عَلَى الَّتِي لَمْ يَقْسِمْ لَهَا لِشُغْلٍ، وَيُقَبِّلَهَا"؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنهَا-: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ عَلَيَّ فِي يَوْمِ غَيْرِي، وَنَالَ مِنِّي كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا الجِّمَاعَ.

"قَالَ: وَلَا يُجَامِعُهَا فِي غَيْرِ يَوْمِهَا"؛ لِأَنَّهُ مُعْظَمُ الْمَقْصُودِ، فَلَا يَجُوزُ فِي غَيْرِ نَوْبَتَهَا. "وَلَهُ أَنْ يَعُودَ الْمَرِيضَةَ فِي غَيْرِ يَوْمِهَا"؛ لِمَكَانِ الْحَاجَةِ. "فَإِنْ ثَقُلَتْ وَاشْتَدَّ مَرَضُهَا، جَازَ مُلاَزَمَتُهَا"؛ خَافَةَ قُرْبِ الْمَرِيضَةَ فِي غَيْرِ يَوْمِهَا"؛ لِمَكَانِ الْحَاجَةِ. "فَإِنْ بَوُأَتْ وَجَبَ الْقَضَاءُ لِضُرَّاتِهَا"؛ بِسَبَبِ طُولِ الْمُقَامِ مِنْهُ فِي الْأَجَلِ. "فَإِنْ مَاتَتْ، لَمْ يُتَصَوَّرُ الْقَضَاءُ، وَإِنْ بَرُأَتْ وَجَبَ الْقَضَاءُ لِضُرَّاتِهَا"؛ بِسَبَبِ طُولِ الْمُقَامِ مِنْهُ فِي مُلازَمَتِهَا.

"الثَّالِث: إِنْ سَافَرَتْ بِإِذْنِهِ فِي غَرَضِ نَفْسِهَا، فَلَا قَسْمَ لَهَا"؛ لِاشْتِغَالِمَا بِعَرَضِ نَفسِهَا. "إلَّا أَنْ تَكُونَ فِي شُعْلِهِ"، فَحِينَئِذٍ تَكُونُ كَالْمُسَافِرَةِ مَعَهُ.

"الرَّابِعُ: لَا يَجِبُ الْقَسْمُ بَيْنَ الْإِمَاءِ، وَلَا مَعَ الْإِمَاءِ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ خِفْنُمُ أَلَّا لَعَدِلُواْ فَوَحِدَةً أَوْ مَا الرَّابِعُ: لَا يَجِبُ الْقَسْمُ بَيْنَ الْإِمَاءِ، وَلَا مَعَ الْإِمَاءِ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَإِنَّ الْمَمْ لَوَكَاتِ، وَلِأَنَّ الْأَمَةَ لَا حَقَّ لَمَا فِي مَلَكَتَ أَيْمَنْكُمُم ﴾ (٤) ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنْ لَا عَدْلَ عَلَيْهِ فِي الْمَمْلُوكَاتِ، وَلِأَنَّ الْأَمَةَ لَا حَقَّ لَمَا فِي الْمَمْلُوكَاتِ، وَلِأَنَّ الْقَسْمِ، وَقَوْلُهُ: "بَيْنَ

<sup>(</sup>۱) جاء في تخريج أحاديث الإحياء = المغني عن حمل الأسفار (ص: ٤٨٨) رقم (۱) - حديث «كان يقسم بين نسائه، فقصد أن يطلق سودة بنت زمعة لما كبرت، فوهبت ليلتها لعائشة وسألته أن يقرها على الزوجية حتى تحشر في زمرة نسائه، فتركها وكان لا يقسم لها ويقسم لعائشة ليلتين ولسائر أزواجه ليلة ليلة»، رواه أبو داود من حديث عائشة: قالت سودة حين أسنت وفرقت أن يفارقها رسول الله عليه وسلم: يا رسول الله يومي لعائشة الحديث، وللطبراني: فأراد أن يفارقها. وهو عند البخاري بلفظ: لما كبرت سودة وهبت يومها لعائشة وكان يقسم لها بيوم سودة، وللبيهقي مرسلا: طلق سودة فقالت: أريد أن أحشر في أزواجك الحديث.

<sup>(</sup>٢) سبق تخريجه أعلاه

<sup>(</sup>٣) جاء في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٧/ ٨٧) رقم (٠٢٠٢٣) – (قالت عائشة: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل علي في يوم غيرى فينال منيكل شيء إلا الجماع صحسن.

<sup>(</sup>٤) النساء:٣.

الْإِمَاءِ"، يُرِيدُ: إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُنَّ مَنْكُوحَاتٍ، وَقَوْلُهُ: "وَلَا مَعَ الْإِمَاءِ"، يُرِيدُ: إِذَا كَانَ مَعَهُنَّ مَنْكُوحَاتٍ، (١) فَلَا قَسْمَ، بَلْ يَفْعَلُ فِيهِنَّ مَا شَاءَ؛ لِلْآيَةِ/.

"وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُسْكِنَ امْرَأَتَيْنِ دَارًا وَاحِدَةً إِلَّا بِرِضَاهُمَا"؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تَسْتَجِقُ سُكْنَى، فَلَا يُشْرِكْ بَينَهُمَا فِي مَسْكَنِ وَاحِدٍ، كَمَا لَا يَكْسُوهُمَا بِكِسْوَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلِأَنَّهُمَا تَتَخَاصَمَانِ وَتَتَعَانَدَانِ، وَفِي ذَلِكَ يُشْرِكْ بَينَهُمَا فِي مَسْكَنٍ وَاحِدٍ، كَمَا لَا يَكْسُوهُمَا بِكِسْوَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلِأَنَّهُمَا"؛ كَافَةَ الْإِفْضَاءِ إِلَى الْعَدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ إِضْ لَكُ يُحِدُّ أَنْ يَمْنَعَ امْرَأَتَهُ عِيَادَةً أَبَوَيْهَا، وَجِنَازَتَهُمَا"؛ كَافَةَ الْإِفْضَاءِ إِلَى الْعَدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ وَقَطْع الرَّحِمِ. "وَإِنْ فَعَلَ، فَلَهُ ذَلِكَ"؛ لِأَنَّ حَقَّ الزَّوْجِ وَاحِبٌ، فَلَا يَجُوزُ تَرْكُهُ بِمَا لَيْسَ بِوَاحِبٍ.

"الْخَامِسُ: عَلَى وَلِيِّ الْمَجْنُونِ أَنْ يَطُوفَ بِهِ عَلَى نِسَائِهِ، أَوْ يُسْكِنَهُ بَيْتًا يَتَنَاوَبْنَهُ"؛ رِعَايَةً لِخُورِي مَنَعً"؛ رِعَايَةً لِخُورِي صَحَّ"، كَمَا وَهَبَتْ سَوْدَةً يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا لِعَائِشَةَ.

"وَلَا يَحِلُّ الْعِوَضُ فِي هَذِهِ الْهِبَةِ"؛ لِأَنَّ حَقَّ الْمَبِيتِ بِمَّا لَا يُقَابَلُ بِالْعِوَضِ. "وَلَا يُعْتَبَرُ فِيهَا إلَّا رِضَا الْوَاهِبَةِ وَالزَّوْجِ" فَقَطْ؛ لِأَنَّ الحُقَّ لَمُمَا. "فَإِنْ رَجَعَتْ عَنِ الْهِبَةِ فَلَمْ يَعْلَمِ الزَّوْجُ أَيَّامًا، ثمَّ عَلِمَ، لَمْ يَلْزَمْهُ الْوَاهِبَةِ وَالزَّوْجِ " فَقَطْ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ لَمْ يَقْصِدِ الْمَيْلَ إِلَى غَيْرِهَا، فَلَمْ يَكُنْ مُفَرِّطًا فِي حَقَهَا. "وَفِيهِ قَوْلٌ الْقَضَاءُ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الزَّوْجَ لَمْ يَقْصِدِ الْمَيْلَ إِلَى غَيْرِهَا، فَلَمْ يَكُنْ مُفَرِّطًا فِي حَقَهَا. "وَفِيهِ قَوْلٌ مُخَرَّجٌ مِنْ عَزْلِ الْوَكِيلِ: يَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ"؛ فَإِنَّهُ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ: إِذَا عُزِلَ وَلَا يَعْلَمْ بِالْعَزْلِ، انْعَزَلَ وَلَا يَنْفُذْ تَصَرُّفُهُ، كَذَلِكَ هَهُنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

<sup>(</sup>١) قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمُ أَلَّا نُعْلِلُواْفَوَحِدَةً أَوْمَامَلَكُتْ أَيْمَنْتُكُمْ ﴾ النساء: ٣.

# [بَابُ النُّشُوزِ وَالْحَكَمَيْنِ]

"لِلزَّوْجِ أَنْ يَمْنَعَ الْمَوْأَةَ عَنِ النَّشُوزِ بِالْوَعْظِ، ثُمَّ بِالْهَجْرِ فِي الْمَصْجَعِ، ثُمَّ بِالصَّرْبِ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَاللَّنِي تَعَافُونَ نَشُورَهُ مَنَ فَعِظُوهُ ﴿ وَالْمَجْرُوهُ مَنَ فِي الْمَصَاجِعِ وَاصْرِبُوهُ مَنَ ﴾ (١) وَهَذَا عَلَى قَوْلِ حَمْلِ الْآيَةِ عَلَى الجَّمْعِ. ١٣٦ مَمْلِ الْآيَةِ عَلَى الجَّمْعِ. ١٣٦ مَمْلِ الْآيَةِ عَلَى الجَمْعِ مَمْلِ الْآيَةِ عَلَى الجَمْعِ وَمَعْ هَذِهِ الْمَرَاتِ لِ فِي الْقَوْلِ الْآخِرِ حَمْلًا لِلْآيَةِ عَلَى الجَمْعِ. ١٣٦ وَصَارَ نَهْيُ رَسُولِ اللَّهِ عَنْ صَرْبِهِنَّ"؛ وَهُو قَوْلُهُ الطَّيْقِ: (لَا تَصْرِبُوا إِمَاءَ اللَّهِ). (٢) المَّسُوحُا إِلْقُرْآنِ وَإِنْ لَمْ بُحُوزُ، فَبِسُنَةٍ سَنَهَا مِنْ جِهَتِهِ، وَهِيَ: مَا رُوي أَنَّ عُمَرَ عَلَيْ إِلْقُرْآنِ وَإِنْ لَمْ بُحُوزُ، فَبِسُنَةٍ سَنَهَا مِنْ جِهَتِهِ، وَهِيَ: مَا رُوي أَنَّ عُمَرَ عَلَيْ اللَّهُ إِلَيْ عَمَرَ عَلَيْ اللَّهُ اللَّهِ مَعْنَ اللَّهِ عَلَى أَزُواجِهِنَّ، فَأَذِنَ النَّيِّ فَي صَرْبِهِنَّ. "قَال: فَإِنْ لَمْ يَلْتَئِم الْحَالُ وَلَا اللَّهِ، ذَئِرَ النِّسَاءُ عَلَى أَزُواجِهِنَّ، فَأَذِنَ النَّيِ فِي صَرْبِهِنَّ. (١٤ عَلْوَالِقُ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَ: عَلَى اللَّهُ الْمُعْلِمُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمَلْعَ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمَلْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمَلْهُ الْمُعْمَا عَلْ الْعَلْمَ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمُعْمَى اللَّهُ الْمُعْلَى اللَّهُ الْمُولِمُ اللَّهُ الْمُ الْمُعْلِمُ اللَّهُ الْمُولِمُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمُعْلِمُ الْمُلْعِمَا وَالْتَبَسُ الطَّالِمَ مِنْ أَهُمُ الللَّهُ الْمُعْلَى اللَّهُ الْمُعْلَى اللَّهُ الْمُعْلَى اللَّهُ الْمُعْلَى اللَّهُ الْمُولِمُ الللْمُ الْمُعْلَى اللَّهُ الْمُعْلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلَى اللَّهُ الْمُوالِمُ اللَّهُ الْمُلْعِلَى اللَّهُ الْمُعْلِمُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلِمُ الْمُلْمُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُ اللللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلِمُ اللْمُؤْمِلُ اللَّهُ اللْم

"عَفِيفَيْنِ صَالِحَيْنِ مُسْلِمَيْنِ"؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ مُفَوَّضٌ إِلَى رَأْيِهِمَا وَنَظَرِهِمَا، وَيُحْكُمُ بِشَهَادَتِهِمَا.

"وَاحِدٌ مِنْ عَشِيرَتِهَا وَوَاحِدٌ مِنْ عَشِيرَتِهِ"، كَمَا فِي الْآيَةِ. "وَيَبْعَثُهُمَا بِرِضَا الرَّوْجِين فِي قَوْلٍ"؛ لِأَنَّهُمَا عِنْزِلَةِ الْوَكِيلَيْنِ عَنْهُمَا فِي قَوْلٍ، بِدَلِيلِ أَنَّ الْبُضعَ حَقُّ الرَّجُلِ، وَالْمَالَ حَقُّ الْمَرْأَةِ، إِذَا تَخَالَعَا وَهُمَا مِنْ أَهْلِ الرُّشْدِ، فَلَا تَثْبُتُ عَلَيْهِمَا الْوِلَايَةُ إِلَّا بِالْإِذْنِ مِنْ جِهَتِهِمَا. "وَلَا يُعْتَبَرُ رِضَاهُمَا فِي الْقَوْلِ النَّانِي"؛ أَهْلِ الرُّشْدِ، فَلَا تَثْبُتُ عَلَيْهِمَا الْولَايَةُ إِلَّا بِالْإِذْنِ مِنْ جِهَتِهِمَا. "وَلَا يُعْتَبَرُ رِضَاهُمَا فِي الْقَوْلِ النَّانِي"؛ لِأَنَّهُمَا حَاكِمَانِ، كَمَا وَرَدَ فِي الْآيَةِ، وَقَد حَاطَبَ اللَّهُ بِمَا الْحُكَّامَ دُونَ الزَّوْجَيْنِ، وَجَعَلَ ذَلِكَ إِلَى رَأْيِهِمَا، فَلَا يُعْتَبُ فِيهِمَا إِلَى الْإِذْنِ، كَمَا فِي سَائِرِ الْحُكَّامِ.

"فَإِنْ رَأَيَا الطَّلَاقَ، فَالصَّحِيحُ: أَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَكُونُ إلَّا بِاخْتِيَارِ الزَّوْجِ"؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ يَبْعُدُ دُخُولُهُ تَحْتَ الْوِلَايَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

<sup>(</sup>۱) النساء: ۲٤.

<sup>(</sup>٢) سنن أبي داود (٢/ ٢٤٦) رقم (٢١٤٦) عن إياس بن عبد الله بن أبي ذباب، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تضربوا إماء الله» فجاء عمر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: ذئرن النساء على أزواجهن، فرخص في ضربمن، فأطاف بآل رسول الله صلى الله عليه وسلم نساء كثير يشكون أزواجهن، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «لقد طاف بآل محمد نساء كثير يشكون أزواجهن أزواجهن عليه وسلم: «لقد طاف بال محمد نساء كثير يشكون أزواجهن أزواجهن عليه وسلم: «لقد طاف بال محمد نساء كثير يشكون أزواجهن ليس أولئك بخياركم»، [حكم الألباني]

<sup>(</sup>٣) سبق تخريجه

<sup>(</sup>٤) النساء: ٣٥.

# [كِتَابُ الْخُلْع]

"وَالنَّظَرُ فِي أَحْكَامِهِ، وَأَرْكَانِهِ، وَمُوجِبِ أَلْفَاظِهِ أَمَّا الْأَحْكَامُ/، فَثَلَاثَةٌ:

٣٦/ ب

الْأَوَّلُ: أَنَّ مَنْ بَذَلَتْ بَدَلًا فِي الْخُلْعِ، فَهُوَ حَلَالٌ لَهُ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيهَا اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيهَا اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيهَا اللَّهُ عَن شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيتَ عَلَيْ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ عَن شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيتَ المَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ الللّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ اللللللّهُ الللهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ ال

"ثُمَّ إِبَاحَةُ الْخُلْعِ حَاصِلَةٌ فِي حَالَةِ الْحَيْضِ وَفِي طُهْرٍ جَامَعَهَا فِيهِ؛ إذْ لَيْسَ فِي الْخُلْعِ سُنَّةٌ وَلَا بِدُعَةٌ"؛ لِأَنَّهَا إذَا رَضِيَتْ بِبَذْلِ الْمَالِ فَلَأَنْ تَرْضَى بِتَطْوِيل الْعِدَّةِ كَانَ أَوْلَى.

"الثّاني: إذَا قَالَ: خَالَعْتُكِ بِطَلْقَةٍ، فَهِي فُرْقَةُ طَلَاقٍ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ الطَّلاق، وَلَفْظُ الْخُلْعِ وَالْمُفَادَاةِ أَيْضًا طَلَاقٌ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمَا نِيَّةُ الطَّلاق؛ تَعْلِيبًا لِلْقَصْدِ فِي الْعَادَةِ"؛ وَلِأَنَّهُ يَأْخُذُ الْمَالَ عِوَضًا عَمَّا كَانَ يَمْلِكُهُ، وَالَّذِي كَانَ يَمْلِكُهُ هُوَ الطَّلَاقُ، فَيَكُونِ الْمَبْذُولُ مِنْ حِهَتِهِ الطَّلَاقُ. "وَهُمَا الْمَالَ عِوَضًا عَمَّا كَانَ يَمْلِكُهُ، وَالَّذِي كَانَ يَمْلِكُهُ هُوَ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ إِلَّا بِصَرِيحٍ، أَوْ كِنَايَةٍ مَعَهَا النّيّةُ، فَسَحٌ فِي الْقُولِ الثّانِي، لَا يَنْقُصُ الْعَدَدُ بِهِمَا"؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ إِلَّا بِصَرِيحٍ، أَوْ كِنَايَةٍ مَعَهَا النّيّةُ، فَلَا يَكُونُ طَلَاقًا، وَلِأَنَّ الْخُلْعُ الاِنْتِزَاعُ عَنِ الشّيْءِ، فَوَجَبَ وَلَيْسَ الْخُلْعُ بِصَرِيحِ الطَّلَاقِ، وَلاَكَانَ مَعَهُ النّيّةُ، فَلَا يَكُونُ طَلَاقًا، وَلِأَنَّ الْخُلْعُ الاِنْتِزَاعُ عَنِ الشّيْءِ، فَوَجَبَ وَلَا كَانَ مَعْهُ النّيّةُ، فَلَا يَكُونُ طَلَاقًا، وَلِأَنَّ الْخُلْعُ الاِنْتِزَاعُ عَنِ الشّيْءِ، فَوَجَبَ وَمُ عَلَا عَنْ عَقْدِ النّكَاحِ، حَتَّى يَصِيرَ كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بَينَهُمَا نِكَاحٌ، وَهَذَا هُوَ الْفَسْخُ، فَيَكُونِ فَسْخًا. "إلَّا أَنْ يَنُوي بِهِمَا الطَّلَاقُ. وَيَعَهَا النِّيَّةُ، فَيَقَعُ بِمِمَا الطَّلَاقُ.

"وَإِذَا قَالَ: بَارَأْتُكِ أَوْ أَبَنْتُكِ أَوْ مَا أَشْبَهَهُمَا مِنْ كِنَايَاتِ الطَّلَاقِ، فَلَا يَكُونُ طَلَاقًا وَلَا فَسْخًا إلَّا بِالنَّيَّةِ"، كَمَا هُوَ شَرْطُ الْكِتَابَةِ.

"الثَّالِث: أَنَّ الْخُلْعَ مُبِين لَازِمٌ مِنَ الْجَانِبَيْنِ، فَلَا يَلْحَقُ الْمُخْتَلِعَةَ طَلَاقٌ؛ لِأَنَّهَا بَائِنَةٌ"، فَهِيَ كَالْأَجْنَبِيَّةِ. "وَلَا خِيَارَ لَهَا فِي/ الْمَالِ وَلَا رَجْعَةَ لِلزَّوْجِ عَلَيْهَا"؛ لِأَنَّهُ إِذَا مَلَكَ عَلَيْهَا بَدَلَ بُضْعِهَا، مَلَكَتْ ٣٧/أُهِيَّةٍ. "وَلا خِيَارَ لَهَا فِي/ الْمَالِ وَلَا رَجْعَةَ لِلزَّوْجِ عَلَيْهَا"؛ لِأَنَّهُ إِذَا مَلَكَ عَلَيْهَا بَدَلَ بُضْعِهَا، مَلَكَتْ ٣٧/أُهِي بُضْعَهَا عَلَى الْكَمَالِ، فَلَا يَبْقَى لَهُ عَلَيْهَا حُكْمٌ. "قَالَ: فَإِنْ قَالَ: خَالَعْتُكِ طَلْقَةً بِدِينَارٍ عَلَى أَنَّ لِيَ الرَّجْعَة، فَلَهُ الرَّجْعَةُ وَلَا مَالَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ اشْتَرَطَهُمَا وَاسْتَحَالَ جَمْعُهُمَا، فَشَبَتَ أَقُواهُمَا"، وَأَقْوَاهُمَا الرَّجْعَةُ؛

<sup>(</sup>١) البقرة: ٢٢٩

<sup>(</sup>٢) النساء: ٤.

<sup>(</sup>٣) سنن أبي داود (٢/ ٢٦٩) رقم (٢٢٢٨) عن عائشة، أن حبيبة بنت سهل، كانت عند ثابت بن قيس بن شماس فضربها فكسر بعضها، فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الصبح، فاشتكته إليه، فدعا النبي صلى الله عليه وسلم ثابتا، فقال: «خذ بعض مالها، وفارقها»، فقال: ويصلح ذلك يا رسول الله?، قال: «نعم»، قال: فإني أصدقتها حديقتين، وهما بيدها، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «خذهما وفارقها»، ففعل، [حكم الألباني] صحيح.

لِأَنَّهَا نَبَتَتْ بِالشَّرْعِ، وَالْمَالُ يَثْبُتُ بِالشَّرْطِ.

"فَإِنْ قَالَ: خَالَعْتُكِ طَلْقَةً بِدِينَارٍ عَلَى أَنَّكِ مَتَى شِئْتِ اسْتَرْجَعْتِ الدِّينَارَ وَلِيَ الرَّجْعَةُ إِذْ ذَاكَ، انْقَطَعَتِ الرَّجْعَةُ؛ لِأَنَّهُ رَضِيَ فِي الْحَالِ بِقَطْعِهَا"، وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الشَّرْطِ هُوَ اسْتِدْرَاكُ لَهُ فِي ثَانِي الْحَالِ، فَلَا الْقَطْعَةِ، الرَّجْعَةُ؛ لِأَنَّهُ رَضِيَ فِي الْحَالِ بِقَطْعِهَا"، وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الشَّرْطِ هُوَ اسْتِدْرَاكُ لَهُ فِي ثَانِي الْحَالِ، فَلَا اللَّهُ رَضِيَ فِي الْحَالِ بِقَطْعِهَا"، وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الشَّرْطِ هُوَ اسْتِدْرَاكُ لَهُ فِي ثَانِي الْحَالِ، فَلَا يُؤَمِّرُهُ.

"النَّظَرُ الثَّانِي: فِي أَرْكَانِه

وَهِيَ ثَلَاثَةٌ:

الْأَوَّلُ: الْمُتَخَالِعَانِ؛ وَهُمَا الزَّوْجَانِ الْمُكَلَّفَانِ، فَإِنِ احْتَلَعَ أَجْنَبِيٍّ دُونَ رِضَاهَا، صَحَّّ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ مِنَّ يَسْتَقِلُ بِهِ الزَّوْجُ، وَإِنَّمَا يُخْتَاجُ إِلَى قَبُولِ الْمَرْأَةِ؛ لِالْتِزَامِ الْمَالِ، وَلِغَيْرِ الْمَرْأَةِ أَنْ يَلْتَزِمَ الْمَالَ عَلَى سَبِيلِ مِنْ يَسْتَقِلُ بِهِ الزَّوْجُ، وَإِنَّ عُلَى مَالٍ. "وَإِنْ خَالَعَهَا أَجْنَبِيٍّ دُونَ رِضَا الزَّوْجِ، لَمْ يَصِحَّّ؛ لِعَدَمِ الْمِلْكِ فِي الْفِدَاءِ، فَهُو كَسُؤَالِهِ الْعِنْقَ عَلَى مَالٍ. "وَإِنْ خَالَعَهَا أَجْنَبِيٍّ دُونَ رِضَا الزَّوْجِ، لَمْ يَصِحَّّ؛ لِعَدَمِ الْمِلْكِ فِي الْفَدَاءِ، فَهُو خَالَعَهَا بِمَالٍ وَهِي مَحْجُورَةً، فَلَهُ الرَّجْعَةُ؛ لِأَنَّ الْمَالَ لَمْ يَثْبُتْ عَلَيْهَا لِلْحَجْرِ أَحْدِ الشِّقَيْنِ. "وَلَوْ خَالَعَهَا بِمَالٍ وَهِي مَحْجُورَةً، فَلَهُ الرَّجْعَةُ؛ لِأَنَّ الْمَالَ لَمْ يَثْبُتْ عَلَيْهَا لِلْحَجْرِ

### [فَرْعٌ]

# [لَوْ أَقَامَتْ بَيِّنَةً أَنَّهُ اسْتَكْرَهَهَا عَلَى الْخُلْع]

"إِنْ أَقَامَتِ بَيِّنَةً عَلَى أَنَّهُ اسْتَكْرَهَهَا عَلَى الْخُلْعِ، رَدَّ الْمَالَ"؛ لِفَسَادِ الخُلْعِ بَينَهُمَا بِالْإِكْرَاهِ. "وَلَهُ الرَّجْعَةُ إِنْ لَمْ يَسْبِقْ مِنْهُ إِفْرَارٌ بِطَوَاعِيَتِهَا فِي الْخُلْعِ"؛ لِأَنَّهُ إِذَا سَبَقَ مِنْهُ هَذَا الْإِقْرَارُ كَانَ الْطِقْرَارُ كَانَ الطَّلَاقُ مِنْ غَيْرِ عِوَضٍ، فَيَكُونُ/ ٣٧/ بَكَانَ بَائِنًا، وَقَوْلُه مَقْبُولٌ فِي حَقَ نَفسِهِ، وَإِنْ لَمْ يَسْبِقْ مِنْهُ هَذَا الْإِقْرَارُ كَانَ الطَّلَاقُ مِنْ غَيْرِ عِوَضٍ، فَيَكُونُ/ ٣٧/ ب رَجْعِيًّا.

# "الرُّكُنُ الثَّانِي: اللَّفْظُ؛ وَفِيهِ مَسَائِلُ أَرْبَعَةٌ:

الْأُولَى: لَا بُدَّ مِنَ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ"، كَسَائِرِ الْعُقُودِ. "صَرِيحًا أَوْ كِنَايَةً مَع نِيَّتِهِمَا جَمِيعًا"؛ فَالصَّرِيحُ كَقَوْلِه: أَنْتِ طَالِقٌ عَلَى أَلْفٍ، فَتَقُولُ: قَبِلْتُ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى نِيَّةٍ، وَالْكِنَايَةُ مِثْلَ أَنْ تَقُولَ: أَبِنِي فَالصَّرِيحُ كَقَوْلِه: أَنْتِ طَالِقٌ عَلَى أَلْفٍ، فَيَقُولُ: ابَنْتُكِ، فَلَا بُدَّ هَهُنَا مِنْ نِيَّتِهِمَا جَمِيعًا لِلطَّلَاقِ؛ لِأَنَّ الْكِنَايَةَ لَا تَعْمَلُ بِدُونِ النِّيَّةِ. "فَإِنْ عَلَى أَلْفٍ، فَيَقُولُ: ابَنْتُكِ، فَلَا بُدَّ هَهُنَا مِنْ نِيَّتِهِمَا جَمِيعًا لِلطَّلَاقِ؛ لِأَنَّ الْكِنَايَةَ لَا تَعْمَلُ بِدُونِ النِّيَّةِ. "فَإِنْ نَوْتُهُ، لَمْ يَقَعْ عَلَى أَظْهَرِ الْوَجْهَيْنِ"؛ لِأَنَّهُ أَوْقَعَهُ بِالْعِوَضِ، وَهِيَ إِذَا لَمْ تَنْوِ الْفِرَاقَ لَمْ يَصِحَّ الْقَرْامُهَا، وَإِذَا لَمْ يَقَعْ عَلَى أَظْهَرِ الْوَجْهَيْنِ"؛ لِأَنَّهُ أَوْقَعَهُ بِالْعِوَضِ، وَهِيَ إِذَا لَمْ تَنْوِ الْفِرَاقَ لَمْ يَصِحَ الْقَرْامُهَا، وَإِذَا لَمْ يَقَعْ عَلَى أَلْفِهِ، وَلَمْ تَقْعُ لِلْقَالِ الْمَرْأَةُ، وَلَا لَنَا الْمَوْافُ لَا يُعْوَضُ لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ، وَصَارَ كَمَا لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ بِأَلْفٍ، وَلَمْ يَقْعُ لِلْأَنْ الْمَوْقَةِ عَلَى جَانِيهِ.

"الثَّانِيَةُ: صِيغَةُ الْإِيجَابِ لَيْسَتْ بِمُتَعَيَّنَةٍ، بَلْ لَوْ قَالَتْ: إِنْ طَلَّقْتَنِي فَلَكَ عَلَيَّ مِئَةُ دِرْهَمٍ، فَطَلَّق فِي الْمَجْلِسِ عَلَى الْقُرْبِ، اسْتَحَقَّ الْمِئَةَ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْخُلْعَ قَابِلِّ لِلتَّعْلِيقِ، فَكَذَلِكَ الاسْتِحْقَاقُ بِهِ، وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْخُلْعَ مِنْ جَانِبِ الرَّوْجِ تَعْلِيقٌ فِيهِ مُشَابِةُ الْمُعَاوَضَاتِ، وَمِنْ جَانِبِ الْمَرْأَةِ إِذَا كَانَ بِالسِّدْعَائِهَا مُعَاوضَةٌ فِيهَا مُشَابِةُ الجُعَالَةَ؛ إِذْ لَيْسَ الطَّلَاقُ إلَيْهَا، حَتَّى يَتَطَرَّقَ إِلَى جَانِبِهَا مُشَابِةُ التَّعْلِيقِ، وَإِنَّ الْكَهَا، حَتَّى يَتَطَرَّقَ إِلَى جَانِبِهَا مُشَابِةُ التَّعْلِيقِ، وَإِنَّ الْمُعَاوضَةُ فِيهَا مُشَابِةُ الجُعَالَةَ؛ إِذْ لَيْسَ الطَّلَاقُ إلَيْهَا، حَتَّى يَتَطَرَّقَ إِلَى جَانِبِهَا مُشَابِةُ التَّعْلِيقِ، وَإِنَّ الْكَهَا، حَتَى يَتَطَرَّقَ إِلَى جَانِبِهَا مُشَابِةُ التَّعْلِيقِ، وَإِنَّ إِلَيْهَا بَدَلُ الْمَالِ فِي مُقَابَلَةِ مَا يَسْتَقِلُ بِهِ الرَّوْجُ، فَهُوَ كَقَوْلِهِ: إِنْ رَدَدْتَ إِلَى عَبْدِي فَلَكَ مِعَةً، وَإِنَّا إِنْ وَدُدْتَ إِلَى عَبْدِي فَلَكَ مِعَةً، وَإِنَّا إِنْ وَرَدْتَ إِلَى عَبْدِي فَلَكَ مِعَةً، وَإِنَّا إِلَيْهَا بَدَلُ الْمَالِ فِي مُقَابَلَةِ مَا يَسْتَقِلُ بِهِ الرَّوْجُ، فَهُوَ كَقَوْلِهِ: إِنْ رَدَدْتَ إِلَى عَبْدِي فَلَكَ مِعَةً ، وَإِنَّا إِنْ وَدُونَ الْمَالِ فِي مُقَابَلَةِ مَا يَسْتَقِلُ بِهِ الرَّوْجُ، فَهُوَ كَقَوْلِهِ: إِنْ رَدَدْتَ إِلَى عَبْدِي فَلَكَ مِعَةً

اشْتُرِطَ فِيهِ الْجَوَابُ عَلَى الْقُرْبِ فِي الْمَحْلِسِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْمُعَاوَضَةِ، كَمَا فِي الْبَيْع وَسَائِرِ الْعُقُودِ.

"الثَّالِئَةُ: إِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ عَلَى أَلْفٍ إِنْ شِئْت، فَلَهَا الْمَشِيئَةُ مَا دَامَتْ فِي مَجْلِسِ الْجَوَابِ، وَذَلِكَ عَلَى الْقُوْدِ مَعَ مَا أَنَّهُ تَعْلِيقٌ لِلطَّلَاقِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ ١٣٨ وَذَلِكَ عَلَى الْفُوْدِ مَعَ مَا أَنَّهُ تَعْلِيقٌ لِلطَّلَاقِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ ١٨٨ مَعْنَى الْمُعَاوَضَةِ، كَمَا تَقَدَّمَ. "قَالَ: وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: إِنْ أَعْطَيْتِنِي، يَقْتَضِي الْقُرْبِ"؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ. "ثُمَّ إِنْ صَبَّتِ الْمَالَ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَقَعَ وَإِنْ لَمْ يَأْخُذْهُ الزَّوْجُ بِيَدِهِ؛ لِأَنَّهَا أَعْطَتْ عَلَى الْقُرْبِ"؛ وَلِأَنَّ الْإِعْطَاءَ قَدْ صَبَّتِ الْمَالَ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَقَعَ وَإِنْ لَمْ يَأْخُذْهُ الزَّوْجُ بِيَدِهِ؛ لِأَنَّهَا أَعْطَتْ عَلَى الْقُرْبِ"؛ وَلِأَنَّ الْإِعْطَاءَ قَدْ وَجَدِ بِهِ. "فَأَمَّا إِذَا قَالَ: مَتَى مَا أَعْطَيْتِنِي، فَذَاكَ لَا يَتَقَيَّدُ بِمَجْلِسِ الْجَوَابِ"؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: "مَتَى مَا أَعْطَيْتِنِي، فَذَاكَ لَا يَتَقَيَّدُ بِمَجْلِسِ الْجَوَابِ"؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: "مَتَى مَا صَرِيح فِي بَخُويزِ التَّأْحِيرِ، فَهُو مُعَلَّبٌ عَلَى مُقْتَضَى الْمُعَاوَضَةِ، يَخِلَافِ قَوْلِهِ: إِنْ وَإِذَا، فَإِنَّهُ مُتَرَدَّدٌ، وَقَرِينَهُ الْعُوضِيَّةُ فِيهِ. الْعُوضِيَّةُ فِيهِ بِأَقْتِضَائِهِ فِي الْمَحْلِسِ، فَعُلِّبُ الْعِوضِيَّةُ فِيهِ.

"الرَّابِعَةُ: لَوْ قَالَتْ: طَلِّقْنِي بِأَلْفِ، وَارْتَدَّتْ قَبْل جَوَابِهِ، ثُمَّ أَجَابَها، صَحَّ جَوَابُهُ" مَوْقُوفًا، كَمَا أَنَّ نِكَاحَهَا مَوْقُوفٌ. "فَإِنْ رَجَعَتْ قَبْلَ تَمَامِ الْعِدَّةِ، فَالْفُرْقَةُ بِالْخُلْعِ"؛ لِأَنَّا تَبَيَّنَا أَنَّ النِّكَاحَ كَانَ بَاقِيًا، وَأَنَّ الطَّلَاقَ صَادَفَ النِّكَاحَ. "وَإِنْ لَمْ تَرْجِعْ، فَالْفُرْقَةُ بِالرِّدَّةِ"؛ لِأَنَّهَا سَابِقَة.

"الرُّكْنُ الثَّالِث: الْعِوَضُ.

وَشَرْطُهُ: مَا يُشْتَرَطُ فِي الْأُجْرَةِ وَالصَّدَاقِ؛ وَهُوَ: كُلُّ مَالٍ مَعْلُومٍ مَقْدُورٍ.

وَفِيهِ مَسَائِلُ عَشْرَةٍ:

الْأُولَى: إِذَا خَالَعَ عَلَى خَمْرٍ أَوْ خِنْزِيرٍ، حَصَلَتِ الْبَيْنُونَةُ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يُقْصَدُ.

"وَاسْتَحَقَّ مَهْرَ الْمِثْلِ"؛ لِجَهَالَةِ الْعِوَضِ. "وَإِنْ كَانَا ذِمِّيَّيْنِ: فَإِنْ قَبَضَهُ ثُمَّ أَسْلَمَا أَوْ تَرَافَعَا قَبْلَ الْقَبْضِ، وَجَبَ مَهْرُ الْمِثْلِ"؛ إذْ لَا فَاتَ"، وَلَا نَتَعَرَّضُ لِمَا سَبَقَ اسْتِيفَاؤُهُ. "وَإِنْ أَسْلَمَا أَوْ تَرَافَعَا قَبْلَ الْقَبْضِ، وَجَبَ مَهْرُ الْمِثْلِ"؛ إذْ لَا سَبِيلَ إِلَى قَبْضِ الْخَمْرِ. "وَإِنْ كَانَ النِّصْفُ مَقْبُوضًا، فَنِصْفُ الْمَهْرِ"، كَمَا ذَكَرْنَا فِي الصَّدَاقِ، فَحَلْعُ الدِّمِّيَّةِ بِالْخُمْرِ كَنِكَاحِهَا بِالْخُمْرِ.

"الثَّانِيَةُ: لَوْ قَالَ: إِنْ أَعْطَيْتِنِي أَلْفَ دِرْهَمٍ، فَأَعْطَتْهَا/ مَغْصُوبَةً، أَوْ قَالَ: إِنْ أَعْطَيْتِنِي عَبْدًا، فَأَعْطَتْهُ هَرُسُمِ الْعَبْدِ وَالْأَلِفِ" وَوُجُودُ الْإِعْطَاءِ مِنْهَا؛ وَهُو شَرْطٌ مَغْصُوبًا، وَقَعَ الطَّلَاقُ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، بِحُصُولِ اسْمِ الْعَبْدِ وَالْأَلِفِ" وَوُجُودُ الْإِعْطَاءِ مِنْهَا؛ وَهُو شَرْطُ الْوُقُوعِ، وَلَا يَقَعُ فِي الْقَوْلِ الثَّانِي؛ لِأَنَّ الْإِعْطَاءَ يُبْنَى عَمَّا تَقْدِرُ الْمَرْأَةُ عَلَى تَمْلِيكِهِ، وَلَا يُوجَدْ، فَإِنْ قُلْنَا: وَقَعَ الطَّلَاقُ بَانَتْ. "وَرَجَعَ عَلَيْهَا بِأَلْفِ دِرْهَمٍ" فِي مَسْأَلَةِ الْأَلْفِ، "وَبِمَهْرِ الْمِثْلِ" فِي مَسْأَلَةِ الْمَلْفِ دِرْهَمٍ" فِي مَسْأَلَةِ الْأَلْفِ، "وَبِمَهْرِ الْمِثْلِ" فِي مَسْأَلَةِ الْعَبْدِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْطَلَاقُ بَانَتْ. "وَرَجَعَ عَلَيْهَا بِأَلْفِ دِرْهَمٍ" فِي مَسْأَلَةِ الْأَلْفِ، "وَبِمَهْرِ الْمِثْلِ" فِي مَسْأَلَةِ الْعَبْدِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَلْفَ كَانَ يَعْهُولًا، فَفَسَدَ الْعَقْدُ لِحَهَالَتِهِ لَا لِكُونِهِ مَعْصُوبًا، فَوَجَبَ إِبْدَالُهُ، وَالْعَبْدُ كَانَ يَحْهُولًا، فَفَسَدَ الْعَقْدُ لِحِهَالَتِهِ لَا لِكُونِهِ مَعْصُوبًا، فَوَجَبَ الْمُرْفَى عَلْمَ الْمُؤْلُولُهِ فَي اللَّهُ لِلْ لِكُونِهِ مَعْمُولًا، فَفَسَدَ الْعَقْدُ لِحِهَالَتِهِ لَا لِكُونِهِ مَعْصُوبًا، فَوَجَبَ الْمُؤْلُولُ عَلَى الْمُؤْلُولِ عَلَى الْمُؤْلِ عَلَى الْمُعْلُولُ عَلَى الْمُعْدُ

"قَالَ: وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: إِنْ أَعْطَيْتِنِي خَمْرًا"، فَأَعْطَتْهُ وَقَعَ الطَّلَاقُ؛ لِوُجُودِ الْإِعْطَاءِ، وَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ؛ لِفَسَادِ الْعِوَضِ.

"الثَّالِثَةُ: خُلْعُ الْمَرِيضِ جَائِزٌ وَإِنْ كَانَ بِأَقَلَّ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ طَلَّقَهَا مَجَّانًا جَازً" فَبِالْعِوَضِ

أَوْلَى وَإِنْ قَلَ. "قَالَ: وَالْمَرِيضَةُ إِنِ احْتَلَعَتْ بِأَكْثَرَ مِنْ مَهْرِ مِثْلِهَا، فَالْفَصْلُ وَصِيَّةٌ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ تَبَرُّعٌ مِنْهَا فِي مَرَضِهَا، فَحُكْمُهُ حُكْمُ سَائِرِ الْوَصَايَا.

"قَلُوِ اخْتَلَعَتْ بِعَبْدٍ يُسَاوِي مِئَةً وَمَهْرُ مِثْلِهَا حَمْسُونَ" وَلَا يَخْرُجْ نِصْفُ الْعَبْدِ وَلَا يَعْضُهُ مِنَ التُّلُثِ؛ بِأَنْ كَانَ عَلَيْهَا دُيُونٌ تَسْتَغْرِقُ الْعَبْدِ. "فَهُوَ بِالْخِيَارِ؛ إِنْ شَاءَ أَخَذَ نِصْفَ الْعَبْدِ، وَنِصْفُ الْعَبْدِ مَهْرُ بِأَنْ كَانَ عَلَيْهِ، فَهُوَ "كَمَا لَوِ اشْتَرَاهُ فَاسْتَحَقَّ مِثْلِهَا، وَإِنْ شَاءَ رَدَّ وَرَجَعَ بِمَهْرِ مِثْلِهَا"؛ لِأَنَّ الصَّفْقَةَ تَبَعَضَتْ عَلَيْهِ، فَهُوَ "كَمَا لَوِ اشْتَرَاهُ فَاسْتَحَقَّ نصْفَهُ"

"الرَّابِعَةُ: لَوْ خَالَعَهَا عَلَى ثَوْبٍ مُعَيَّنٍ عَلَى أَنَّهُ مَروِيٌّ فَإِذَا هُوَ هَرَوِيٌّ، رَجَعَ عَلَيْهَا بِمَهْرِ مِثْلِهَا" إذَا رَدَّهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عِنْزَلَةِ الرَّدِّ بِالْعَيْبِ.

"الْخَامِسَةُ: لَوِ اخْتَلَعَهَا/ أَبُوهَا أَوْ أَجْنَبِيِّ بِمَالِ نَفسِهِ، صَحَّ"؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ مِمَّا يَسْتَقِلُ بِهِ الزَّوْجُ، وَإِنَّمَا عُثْمَا فَخْتَاجُ إِلَى الْمَرْأَةِ لِالْتِرَامِ الْمَالِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ ذَلِكَ. "وَلَا يَرْجِعُ عَلَيْهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ أَذِنَتْ"؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَلْتَزِمْ شَيْئًا. "وَلَوِ اخْتَلَعَهَا بِمَالِهَا بِغَيْرِ إِذْنِهَا، وَقَعَ وَفَسَدَ"؛ إِذْ لَا وِلَايَةَ لَهُ عَلَى مَالِهَا.

"وَلَهُ مَهْرُ الْمِثْلِ عَلَى الْمُخْتَلِعِ"؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرْضَ إِلَّا بِالْعِوَضِ. "وَلَوِ اخْتَلَعَتِ الْأَمَةُ بِمَالِ السَّيِّدِ مِنْ عَيْرِ إِذْنٍ، فَمَهْرُ مِثْلِهَا فِي ذِمَّتِهَا إِذَا عَتَقَتْ"؛ لِأَنَّهَا اخْتَلَعَتْ بِعِوَضٍ فَاسِدٍ، وَلَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ الِالْتِرَامِ فِي غَيْرِ إِذْنٍ، فَمَهْرُ مِثْلِهَا فِي ذِمَّتِهَا إِذَا عَتَقَتْ"؛ لِأَنَّهَا اخْتَلَعَتْ بِعِوَضٍ فَاسِدٍ، وَلَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ الِالْتِرَامِ فِي الْخُولِ الْمُكَاتَبَةُ وَإِنْ أَذِنَ لَهَا السَّيِّدُ، إِذَا لَمْ نُصَحِّحْ مِنْهَا التَّبَرُّعَ بِالْإِذْنِ"؛ لِأَنَّهَا عِنْزِلَةِ الْأَمَةِ الْخَلَكِ. "وَكَذَلِكَ الْمُكَاتَبَةُ وَإِنْ أَذِنَ لَهَا السَّيِّدُ، إِذَا لَمْ نُصَحِّحْ مِنْهَا التَّبَرُّعَ الْمُقَلِ الْمُكَاتَبَةُ وَإِنْ أَذِنَ لَهَا السَّيِّدُ، إِذَا الْخَتَلَعَتْ إِلَيْهِ مَا عَيَّنَهُ السَّيِّدُ"، كَالْأَمَةِ إِذَا اخْتَلَعَتْ بِإِذْنِ السَّيِّدِ.

"السَّادِسَةُ: خُلْعُ الْعَبْدِ دُونَ إِذْنِ السَّيِّدِ، صَحِيحٌ"؛ لِأَنَّ طَلَاقَهُ وَاقِعٌ بِغَيْرِ شَيْءٍ، فَبِالشَّيْءِ أَوْلَى. "وَكَذَلِكَ خُلْعُ الْمَحْجُورِ السَّفِيهِ الْقَلِيلِ، صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ يَحْصُلُ لِلسَّيِّدِ"؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ. "وَكَذَلِكَ خُلْعُ الْمَحْجُورِ السَّفِيهِ الْقَلِيلِ، صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ طَلَاقَهُ وَاقِعٌ بِغَيْرِ شَيْءٍ" فَبِالشَّيْءِ أَوْلَى. "وَعَلَى الْمَرْأَةِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ أَلَّا تَدْفَعَ الْمَالَ إِلَى الزَّوْجِ"؛ لِأَنَّهُ طَلَاقَهُ وَاقِعٌ بِغَيْرِ شَيْءٍ" فَبِالشَّيْءِ أَوْلَى. "وَعَلَى الْمَرْأَةِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ أَلَّا تَدْفَعَ الْمَالَ إِلَى الزَّوْجِ"؛ لِأَنَّهُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ أَلَّا تَدْفَعَ الْمَالَ إِلَى الزَّوْجِ"؛ لِأَنَّهُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ أَلَّا تَدْفَعَ الْمَالَ إِلَى الزَّوْجِ"؛ لِأَنَّهُ إِحْدَاهُمَا عَمْجُورٌ عَلَيْهِ فِي الْمَالِ، وَفِي الثَّانِيَةِ مَمْلُوكُ لِلْغَيْرِ.

"فَإِن دَفَعَتْ وَتَلِفَ، كَانَ لِلسَّيِّدِ وَلِقَيِّمِ السَّفِيهِ تَغْرِيمُهَا ثَانِيَةً"؛ لِأَنَّهَا دَفَعَتْ إِلَى مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ الدَّفْعَ إِلَيْهِ.

"السَّابِعَةُ: " لَوْ قَالَتْ وَلَهُ عَلَيْهَا طَلْقَةٌ: طَلِّقْنِي ثَلَاثًا بِأَلْفٍ، وَاحِدَةً أُحَرَّمُ بِهَا عَلَيْكَ، وَثِنْتَيْنِ إِنْ نَكُحْتَنِي يَوْمًا فَفَعَل، فَسَدَ الْعِوَضُ وَوَقَعَتِ الْوَاحِدَةُ بِمَهْرِ مِثْلِهَا؛ لِأَنَّ السَّلَمَ فِي الطَّلَاقِ لَا يَصِحُّ

"الثَّامِنَةُ:" لَوْ أَخَذَ مِنْهَا أَلْفًا عَلَى أَن يُطلِّقَهَا إِلَى شَهْرٍ/؛ بِأَنْ يَقُولَ: [أَنْتِ طَالِقٌ شَهْرًا] تَأَبَّدَ الطَّلَاقُ"؛ لِأَنَّ الطَّلَاقُ لَا يَرْتَفِعُ إِذَا وَقَعَ. "وَلَهُ مَهْرُ مِثْلِهَا؛ لِأَنَّهُ رَضِيَ بِالْأَلْفِ بِطَلَاقٍ مُؤَقَّتٍ يَفْسُدُ"؛ الطَّلَاقُ"؛ لِأَنَّهُ إِنَّا الطَّلَاقُ اللَّهِ مَعْدَ اللَّهِ بَعْدَ شَهْرٍ، فَإِذَا بَطَلَ ذَلِكَ رَجَعَ مَا فِي مُقَابَلَتِهِ إِلَى الْعِوَضِ، يَعْنِي: أَنَّهُ إِنَّا رَضِيَ بِالْعِوْضِ شَرطَ أَنْ تَعُودَ إلَيْهِ بَعْدَ شَهْرٍ، فَإِذَا بَطَلَ ذَلِكَ رَجَعَ مَا فِي مُقَابَلَتِهِ إِلَى الْعِوَضِ، وَهُو بَعْهُولًا. "وَكَذَلِكَ بِأَنْ يَقُولَ: [إذَا مَضَى شَهْرٌ، فَأَنْتِ طَالِقٌ]"؛ يَعْنِي: عَلَى وَهُوَ بَعْهُولًا، فَيَصِيرُ الْكُلُّ بَعْهُولًا. "وَكَذَلِكَ بِأَنْ يَقُولَ: [إذَا مَضَى شَهْرٌ، فَأَنْتِ طَالِقٌ]"؛ يَعْنِي: عَلَى

1/49

/۳۹ ب

الْأَلْفِ الْمَأْخُوذِ مِنْهَا، فَإِنَّهُ يَقَعُ الطَّلَاقُ رَأْسَ الشَّهْرِ، وَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ؛ لِأَنَّ الْمُعَاوَضَةَ لَا تَقْبَلُ التَّعْلِيقَ، وَهُوَ الطَّلَاقُ، فَيَقَعُ فِي وَقْتِهِ، وَيَفْسُدُ وَهُوَ الطَّلَاقُ، فَيَقَعُ فِي وَقْتِهِ، وَيَفْسُدُ الْعَقْدُ فَيَسْقُطُ الْمُسَمَّى، وَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ.

"التَّاسِعَةُ: لَوْ خَالَعَهَا عَلَى أَنْ تَكُفُلَ وَلَدَهُ مِنْهَا سِنِينَ مَعْلُومَةً رَضَاعًا وَنَفَقَةً مَعْلُومَةً"، مِثْلَ أَنْ يُقَدَرَ مُدَّةَ الرَّضَاعِ مَثَلًا حَوْلَيْنِ، وَمُدَّةَ النَّفَقَةِ بَعْدَ الْحُوْلَيْنِ: كُلَّ شَهْرٍ كَذَا مِنَ الْخِنْطَةِ وَالْأَدْمِ وَالْكِسْوَةِ، إِلَى مَّامُ مُدَّةَ الرَّضَاعِ مَثَلًا حَوْلَيْنِ، وَمُدَّةَ النَّفَقَةِ بَعْدَ الْحُولَيْنِ: كُلَّ شَهْرٍ كَذَا مِنَ الْخِنْطَةِ وَالْكِسْوَةِ، إِلَى مَّامُ عَشْرِ سِنِينَ. "فَعَلَى قَوْلَيْنِ؛ لِأَنَّهَا بَيْعٌ، وَإِجَارَةٌ، وَسَلَمٌ، وَعَيْنٌ فِي صَفْقَةٍ وَاحِدَةٍ" وَفِي الجُمْعِ بَيْنَ الصَّفْقَةَ وَاحِدَةٍ" وَفِي الجُمْعِ بَيْنَ الصَّفْقَةَ يُونُهُ"؛ لِسُقُوطِ الْمُسَمَّى الصَّفْقَتَيْنِ الْمُحَلَّفَتَيْنِ قَوْلَانِ. "فَإِنْ أَفْسَدُنَا، فَلَهُ مَهْرُ مِثْلِهَا، وَلَيْسَ عَلَيْهَا غَيْرُهُ"؛ لِسُقُوطِ الْمُسَمَّى بِالْفُسَادِ. "وَإِنْ صَحَحْنَا، فَعَلَيْهَا الْوَفَاءُ" بِمُقْتَضَى الْعَقْدِ.

"فَإِنْ فَضَلَ مِنَ النَّفَقَةِ الْمُقَدَّرَةِ شَيْءٌ عَنِ الْوَلَدِ الرَّهِيدِ، فَالْفَاضِلُ لِلزَّوْجِ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَالُهُ.

"وَإِنِ احْتَاجَ الْوَلَدُ الرَّغِيبُ إِلَى زِيَادَةٍ وَالْوَلَدُ فَقِيرٌ، فَعَلَى الزَّوْجِ الْمُوسِرِ.

وَإِنْ مَاتَ الْوَلَدُ فِي الرَّضَاعِ، فَأَرَادَ اسْتِيفَاءَ الْأَجَايِرِ عَلَى الرَّضَاعِ بِتَسْلِيمِ وَلَدٍ آخَرَ، فَقَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْإِجَارَةَ بَاقِيَةٌ، كَمَا لَوْ مَاتَ/ الْغُلَامُ الَّذِي اكْتُرِيَتِ الدَّابَّةُ لِحَمْلِهِ فَأَتَى بِغُلَامِ آخَرَ.

1/2.

"وَالثَّانِي: لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْعُبُ عَلَيْهَا حَضَانَةُ وَلَدِهَا، بِحِلَافِ الْأَجْنَبِيِّ فَيَخْتَلِفُ الْعَرَضُ، فَإِنْ أَبْطَلْنَا"، وَقُلْنَا: لَا يَجُوزُ الْإِبْدَالُ بِصَبِيِّ آخَرَ، انْفَسَخَتِ الْإِجَارَةُ فِي الْحُوْلِ الْبَاقِي مِنْ حَوْلِي الرَّضَاعِ، وَفِي الْخُولِ الْبَاقِي مِنْ حَوْلِي الرَّضَاعِ، وَفِي الْخُولِ الْمَاضِي قَوْلا تَفرِيقُ الصَّفْقَةِ، وَكَذَلِكَ فِي مُدَّةِ النَّفَقَةِ بَعْدَ الْحُولَيْنِ.

فَإِنْ جَوَّزِنَا "تَفْرِيقَ الصَّفْقَةِ، لَزِمَهَا الْوَفَاءُ بِمَا عَلَيْهَا مِنَ النَّفَقَةِ بِتَسْلِيمِهَا فِي آجَالِهَا"، كَمَا شُرِطَ عَلَيْهَا. "وَغَرِمَتْ لِبَقِيَّةِ مُدَّةِ الرَّضَاعِ قِسْطَهَا" وَهِيَ الْحُوْلُ الثَّانِي "مِنْ أُجْرَةِ الْمِثْلِ فِي قَوْلٍ، وَمِنْ مَهْرِ عَلَيْهَا. "وَغَرِمَتْ لِبَقِيَّةِ مُدَّةِ الرَّضَاعِ قِسْطَهَا" وَهِيَ الْحُوْلُ الثَّانِي "مِنْ أُجْرَةِ الْمِثْلِ فِي قَوْلٍ"؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْبَقِيَّةُ انْفَسَخَ الْعَقْدُ فِيهَا، فَصَارَ الْقَدْرُ الْمُسْتَحَقُّ عَلَيْهَا فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ بِمُنْزِلَةِ الصَّدَاقِ، أَوْ عِوْضَ الْخُلْع إِذَا تَلِفَ قَبْلَ الْقَبْضِ، وَفِيهِ قَوْلَانِ، كَذَلِكَ هَهُنَا.

"الْعَاشِرَةُ: يَصِحُ خُلْعُ الْوَكِيلِ حُرًّا كَانَ، أَوْ عَبْدًا ذِمِّيًّا، أَوْ مَحْجُورًا" كَمَا يَصِحُ فِي الْبَيْعِ وَالنَّكَاحِ.

"لَكِنْ إِنْ نَصَّ الْمُوَكِّلُ عَلَى أَلْفٍ، فَحَلَعَ بِحَمْسِمَائَةٍ، فَالْمَذْهَبُ: أَنَّ الطَّلَاقَ غَيْرُ وَاقِعٍ"؛ لِمُحَالَفَةِ الْإِذْنِ. "وَإِنْ جَوَّزْنَا الْوَقْفَ، تَوَقَّفَ عَلَى إِجَارَتِهِ" وَهَذَا عَلَى بُعْدِهِ يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: يُحْتَمَلُ ذَلِكَ فِي الطَّلَاقِ؛ لِقَبُولِهِ التَّعْلِيقَ بِالْإِعْرَارِ، لَكِنْ يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنْ يَقِفَ طَلَاقُ الْفُضُولِيِّ أَيْضًا عَلَى إِجَارَةٍ الرَّوْجِ. "وَإِنْ لَمْ الطَّلَاقِ، لِقَبُولِهِ التَّعْلِيقَ بِالْإِعْرَارِ، لَكِنْ يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنْ يَقِفَ طَلَاقُ الْفُضُولِيِّ أَيْضًا عَلَى إِجَارَةِ الرَّوْجِ. "وَإِنْ لَمْ يَلُومُ عَلَيْهِ مِنْ الْقُضُولِيِّ أَيْضًا عَلَى إِجَارَةٍ الرَّوْجِ. "وَإِنْ لَمْ يُلُومُ الْمُؤْلِ مَنْ الْقُدْرِ الْمَحْصُوصِ؛ لِأَنَّ مَهْرَ الْمِثْلِ مُقَلِّلُ مَعْدُر بِالْعُرْفِ"، فَمُقْتَضَى الْإِطْلَاقِ مَهُنَا كَمُقْتَضَى التَّنْصِيصِ ثَمَّ. "وَأَمَّا الْمَرْأَةُ إِذَا لَكِيلِهَا عَلَى مِقْدَارٍ، فَخَالَفَ وَزَادَ لَمْ يَلْوَمُهَا الزِّيَادَةُ إِلَيْ لِكَنَّهَا لَمْ تَرْضَ بِهَا. "وَنَفَذَ الطَّلَاقُ الْبَائِنُ"؛ فَإِنَّ الطَّلَاقَ لَا يُرَدُ . ٤/ب مِقْدَارٍ، فَخَالَفَ وَزَادَ لَمْ يَلْوَمُهَا الزِّيَادَةِ لَا يَزِيدُ عَلَى فَسَادِ الْأَصْلِ، وَلَوْ طَلَقَهَا عَلَى خَمْ أَوْ خِنزِيرٍ يَقَعُهُ وَكَوْمِهِ، وَإِمَّا وَقَعَ لِأَنَّ فَسَادَ الزِّيَادَةِ لَا يَزِيدُ عَلَى فَسَادِ الْأَصْلِ، وَلَوْ طَلَقَهَا عَلَى خَمْ أَوْ خِنزِيرٍ يَقَعُهُ الْفَائِلُ هَمُهُنَا.

"وَلَيْسَ عَلَيْهَا إِلَّا مَهْرُ مِشْلِهَا"؛ لِفَسَادِ الْمُسَمَّى فِي الْعَقْدِ. "وَالْوَكِيلُ لَا يَلْتَزِمُ الزِّيَادَةَ"؛ لِأَنَّهُ أَضَافَ الإخْتِلَاعَ إِلَى مَالِهَا لَا إِلَى نَفسِهِ، فَلَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ. "إِلَّا أَنْ يَضْمَنَ" تِلْكَ الزِّيَادَةَ، فَتَلْزَمُهُ حِينَئِذٍ بِسَبَبِ الضَّمَانِ. "وَكَذَلِكَ إِذَا لَمْ تَنُصَّ فَزَادَ الْوَكِيلُ عَلَى مَهْرِ الْمِثْلِ، وَلِلشَّافِعِي عَلَى قَوْلٌ مَنْصُوصٌ: أَنَّهَا إِنْ شَاءَتِ الْتَزَمَتُ مَا قَالَتْ، أَوْ مَهْرَ الْمِثْلِ أَيُّهُمَا أَكْثَرُ، مَا لَمْ يَزِدْ مَهْرُ الْمِثْلِ عَلَى مَا ذَكَرَ الْوَكِيلُ"، مِثْلَ شَاءَتِ الْتَزَمَتُ مَا قَالَتْ، أَوْ مَهْرَ الْمِثْلِ أَيُّهُمَا أَكْثَرُ، مَا لَمْ يَزِدْ مَهْرُ الْمِثْلِ عَلَى مَا ذَكَرَ الْوَكِيلُ"، مِثْلَ إِنْ كَانَ تِسْعِينَ لَزِمَهَا الْمِائَةُ؛ لِأَنَّهَا رَضِيَتْ بِمَا، وَإِنْ كَانَ تِسْعِينَ لَزِمَهَا الْمِائَةُ؛ لِأَنَّهَا رَضِيَتْ بِمَا، وَإِنْ كَانَ مِنْ مَا فَوْعَهَا، وَلا رَضِي الزَّوْجُ بَا دُونَهَا، فَهِي أَقْرَبُ شَيْءٍ يُرْجَعُ وَالْمِ اللَّهُ الْمُعْلَى الْمَائَةُ وَخَمْسِينَ لَزِمَهَا الْمِائَةُ وَخَمْسِينَ لَزِمَهَا الْمِائَةُ وَكُولُكُ الْمَوْلُ مُنْ الْمُؤْةُ مَا فَوْقَهَا، وَلا رَضِي الزَّوْجُ بِمَا دُونَهَا، فَهِي أَقْرَبُ شَيْءٍ يُرْجَعُ الْمُؤْهُ مَا فَوْقَهَا، وَلا رَضِي الزَّوْجُ بِمَا دُونَهَا، فَهِي أَقْرَبُ شَيْءٍ يُرْجَعُ الْمُؤْدُ فَهَا الْمِائَةُ الْمُؤْدُ فَهَا الْمِائَةُ الْمُؤْدِ فَهَا الْمِائَةُ اللَّهُ عَلَى الْمَوْلَةُ مَا فَوْقَهَا، وَلا رَضِي الزَّوْجُ بِمَا دُونَهَا، فَهِي أَقْرَبُ شَيْءٍ يُرْجَعُ الْمُؤْدِ .

"النَّظَرُ الثَّالِث: فِي مُوجِبِ أَلْفَاظِهِ

فَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ وَعَلَيْكِ أَلْفٌ، طُلِّقَتْ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ تَنْجِيزٌ وَشَرْطٌ، فَيَلُغُو الشَّرْطُ وَيَبْقَى الطَّلَاقُ" رَجْعِيًّا؛ وَلِأَنَّهَا صِيعَةُ إِحْبَارٍ لَا صِيعَةَ إِلْزَامٍ، فَهِيَ كَقَوْلِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ وَعَلَيْكِ حَجَّة، فَلَا يَلْزَمُهَا شَيْءٌ. "إلَّا أَنْ تُصَدِّقَهُ أَنَّهَا سَأَلَتْ ذَلِكَ"؛ فَإِنَّ سُؤَاهَا يَتَضَمَّنُ الْتِزَامَهَا. "فَقَالَهُ جَوَابًا، فَعِنْدَ ذَلِكَ يَلْزَمُهَا شَيْءٌ. "إلَّا أَنْ تُصَدِّقَهُ أَنَّهَا سَأَلَتْ ذَلِكَ"؛ فَإِنَّ سُؤَاهَا يَتَضَمَّنُ الْتِزَامَهَا. "فَقَالَهُ جَوَابًا، فَعِنْدَ ذَلِكَ يُفْهَمُ مَعْنَى الْمُعَاوَضَةِ. وَلَوْ قَالَتْ: طَلِّقْنِي ثَلَاثًا بِأَلْفٍ، فَطَلَّقَهَا وَاحِدَةً، اسْتَحَقَّ ثُلُثَ الْأَلْفِ"؛ لِمَا يُفْهَمُ مَعْنَى الْمُعَاوَضَةِ. وَلَوْ قَالَتْ: طَلِّقْنِي ثَلَاثًا بِأَلْفٍ، فَطَلَّقَهَا وَاحِدَةً، اسْتَحَقَّ ثُلُثَ أَلْفٌ، فَرَدَّ وَاحِدًا لَكُنْ أَنْ الْخُلُعَ مِنْ / جَانِبِهَا فِيهِ مَعْنَى الْجُعَالَةِ، فَهُو كَقَوْلِهِ: إِنْ رَدَدْتَ عَبِيدِي الثَّلَاثَةَ فَلَكَ أَلْفٌ، فَرَدَّ وَاحِدًا اسْتَحَقَّ الثُلُكَ.

"وَلَوْ كَانَ لَا يَمْلِكُ عَلَيْهَا إِلَّا وَاحِدَةً، فَقَالَتْ: طَلِّقْنِي ثَلَاثًا بِأَلْفٍ، فَطَلَّقَهَا وَاحِدَةً، اسْتَحَقَّ جَمِيعِ الْأَلْفِ"؛ لِأَنَّهَا قَامَتْ مَقَامَ الثَّلَاثِ. "وَلَوْ كَانَ يَمْلِكُ عَلَيْهَا ثِنْتَيْنِ، فَقَالَتْ: طَلِّقْنِي ثَلَاثًا بِأَلْفٍ، فَطَلَّقَهَا وَاحِدَةً، اسْتَحَقَّ ثُلُثَ الْأَلْفِ"؛ لِأَنَّهَا لَا تُفِيدُ تَحْرِيمَ الْعَقْدِ، فَهِيَ كَالْوَاحِدَةِ مِنَ الثَّلَاثِ. "وَإِنْ طَلَّقَهَا وَاحِدَةً، اسْتَحَقَّ ثُلُثَ الْأَلْفِ"؛ لِأَنَّهَا لَا تُفِيدُ تَحْرِيمَ الْعَقْدِ، فَهِيَ كَالْوَاحِدَةِ مِنَ الثَّلَاثِ. "وَإِنْ طَلَّقَهَا ثِنْتَيْن، اسْتَحَقَّ جَمِيعَ الْأَلْفِ"؛ لِتَحْصِيلِهِ الْبَيْنُونَةَ الْكُبْرَى لَمَا كَمَا سَأَلَتْ. "نَصَّ عَلَيْهِ"

"فَالْعِبَارَةُ الجَّامِعَةُ: أَنَّهَا مَتَى سَأَلَتْ عَدَدًا، أَوْ بَذَلْتْ مَالًا: فَإِنْ أَجَابَهَا إِلَى الحُرْمَةِ الْكُبْرَى، اسْتَحَقَّ جَمِيعَ الْمَالِ؛ لِأَنَّهَا نِهَايَةُ الْغَرَضِ، وَإِنْ لَمْ يُجِبهَا إِلَى الحُرْمَةِ الْكُبْرَى، تَوَزَّعَ الْمَالُ الْمَبْذُولُ عَلَى الْعَدَدِ الْمَسْؤُولِ، وَلَوْ سَأَلَتْ وَاحِدَةً بِأَلْفِ، فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا، اسْتَحَقَّ الْأَلْفَ بِالْوَاحِدَةِ، وَصَارَ مُتَبَرِّعًا بِالنَّنْتَيْنِ

1/21

### [فُرُوعٌ ثَلَاثَةٌ]

### [فِي التَّنَازُع]

"الْأَوَّلُ: لَوْ قَالَتِ الْمَرْأَةُ: خَلَعْتَنِي بِأَلْفٍ، وَقَالَ: بِأَلْفَيْنِ، تَحَالَفَا"، كَمَا فِي الْمُتَبَايِعَيْنِ إِذَا اخْتَلَفَا "وَرَجَعَ إِلَى مَهْرِ مِثْلِهَا"

"الثَّانِي: إِنْ قَالَتْ: سَأَلْتُ ثَلَاثًا بِأَلْفٍ فَطُلِّقْتُ وَاحِدَةً، وَقَالَ: بَلْ ثَلَاثًا، وَمَجْلِسُ الْجَوَابِ بَاقٍ، فَلَا تَحَالُفَ" وَهُوَ ثَلَاثٌ. "فَإِنَّهُ أَجَابَ بِالثَّلَاثِ" فِي الْمَجْلِسِ. "وَإِنْ كَانَ مَجْلِسُ الْجَوَابِ مُنْقَضِيًا، قَلَا تَحَالُف"، وَلَهُ عَلَيْهَا مَهْرُ مِثْلِهَا؛ لِأَنَّ الثَّلَاثَ وَقَعَتْ بِإِقْرَارِه، وَقَدْ ادَّعَى عَلَيْهَا كَمَالَ الْأَلْفِ، وَهِي لَا تُقِرُّ إِلَّا مَهْرُ الْمِثْلِ. بِثُلُثِ الْأَلْفِ، وَلَا مَرْجِعَ إِلَّا مَهْرُ الْمِثْلِ.

"وَإِقْرَارُهُ بِالثَّلَاثِ مَقْبُولٌ بِكُلِّ حَالٍ"

"الظَّالِثُ: لَوْ قَالَ: طَلَّقْتُكِ بِأَلْفٍ، فَقَالَتْ: بَلْ عَلَى غَيْرِ شَيْءٍ، فَلَا تَحَالُفَ"؛ إِذِ النِّرَاعُ فِي/ الْعَقْدِ ١٤/ بَ هَهُنَا. "وَلَكِنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهَا" مَعَ يَمِينِهَا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ ذِمَّتِهَا. "فَإِنْ حَلَفَتْ، فَلَا مَالَ؛ لِحَلِفِهَا، وَلَا رَجْعَةً؛ لِإِقْرَارِه بِالْبَيْنُونَةِ"، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

#### كِتَابُ الطَّلَاق

"وَالنَّظَرُ فِي: أَحْكَامِهِ، وَأَرْكَانِهِ، وَمُوجِب أَلْفَاظِهِ أَمَّا أَحْكَامُهُ، فَأَرْبَعَةٌ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ الطَّلَاقَ مُبَاحٌ فِي طُهْرٍ لَمْ يُجَامِعْهَا فِيهِ، فَهُوَ سُنِّيٌّ"؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِرَ ﴾ (١) مَعْنَاهُ: فِي زَمَانِ اعْتِدَادِهِنَّ، وَزَمَانُ الْعِدَّةِ هُوَ الطُّهْرُ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَقِّ ابْنِ رَّ) عُمَرَ: "مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمُّ تَحِيضَ، ثُمُّ تَطْهُرَ، ثُمُّ إِنْ شَاءَ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَمَسَّهَا" وَكَان طَلَاقُهُ في الْحَيْض. "وَحَرَامٌ فِي الْحَيْضِ"، وَهُوَ بِدْعِيٌّ؛ لِقِصَّةِ ابْن عُمَرَ.

"وَفِي طُهْر جَامَعَهَا فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَحْشَى نَدَامَةَ الْوَلَدِ، وَفِي الْحَيْض تَطُولُ الْعِدَّةُ عَلَيْهَا"؛ إذْ لَا تُحْتَسَبُ بَقِيَّةُ الْحَيْضِ مِنَ الْعِدَّةِ.

"وَإِنَّمَا يُتَصَوَّرُ السُّنَّةُ وَالْبِدْعَةُ فِي مُعْتَدَّةٍ بِالْقُرُوءِ مِنْ غَيْر عِوَض " وَإِنَّمَا سُمِّيَ بِدْعِيًّا؛ لِأَنَّهُ حِلَافُ السُّنَّةِ الْمَذْكُورَة، وَفِيهِ إِضْرَارٌ بِالْغَيْرِ. "فَأَمَّا غَيْرُ الْمَدْخُولِ بِهَا، فَلَا سُنَّةَ وَلَا بِدْعَةَ فِي طَلَاقِهَا؛ لِأَنَّهَا لَا تَعْتَدُ" فَيَطُولُ عِدَّتُهَا، وَلَا يُخْشَى فِيهَا الْوَلَدُ. "وَكَذَلِكَ الْمُعْتَدَّةُ بِالشُّهُورِ؛ لِصِغَر أَوْ كِبَر؛ إذْ لَا تَطُولُ عِدَّتُهَا، وَكَذَلِكَ الْحَامِلُ؛ إِذْ وَطَّنَا أَنْفُسَهُمَا عَلَى حَالِ الْوَلَدِ"؛ فَإِنَّهُمَا إذَا عَلِمَا أَنَّهَا حَامِلٌ، فَلَا يُخْشَى فِيهِ النَّدَامَةُ، وَلَا تَطُولُ بِهِ عِدَّتُهَا أَيْضًا، فَإِنَّ عِدَّتَهَا بِوَضْعِ الْحُمْلِ.

"وَكَذَلِكَ الْمُحْتَلِعَةُ؛ لِأَنَّهَا رَضِيَتْ بِطُولِ الْعِدَّةِ إِذَا بَذَلَتِ الْمَالَ.

وَلَيْسَ فِي الْعَدَدِ بِدْعَةٌ؛ فَلَهُ أَنْ يُطَلِّقَ/ ثَلَاثًا دُفْعَةً وَاحِدَةً"؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ الْعَجْلَانِيَّ طَلَّق بَيْنَ يَدَيْ ٢٤٪أ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثًا، وَلَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهِ، ۚ وَلِأَنَّهُ مُتَصَرِّفٌ فِي مِلْكِهِ مِنْ غَيْرِ ضَرَرِ عَلَى غَيْرِهِ، فَلَا يَحْرُمُ، كَمَا لَوْ

(١) الطلاق: ١.

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (٧/ ٤١) رقم (٢٥١٥) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أنه طلق امرأته وهي حائض، على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فسأل عمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مره فليراجعها، ثم ليمسكها حتى تطهر، ثم تحيض ثم تطهر، ثم إن شاء أمسك بعد، وإن شاء طلق قبل أن يمس، فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء»، وصحيح مسلم (٢/ ١٠٩٣) رقم (١٤٧١).

<sup>(</sup>٣) صحيح البخاري (٧/ ٤٢) رقم (٥٢٥٩) عن ابن شهاب، أن سهل بن سعد الساعدي، أخبره: أن عويمرا العجلاني جاء إلى عاصم بن عدي الأنصاري، فقال له: يا عاصم، أرأيت رجلا وجد مع امرأته رجلا، أيقتله فتقتلونه، أم كيف يفعل؟ سل لي يا عاصم عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم، فسأل عاصم عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها، حتى كبر على عاصم ما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما رجع عاصم إلى أهله، جاء عويمر فقال: يا عاصم، ماذا قال لك رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال عاصم: لم تأتني بخير، قد كره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسألة التي سألته عنها، قال عويمر: والله لا أنتهي حتى أسأله عنها، فأقبل عويمر حتى أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وسط الناس، فقال: يا رسول الله

فَرَّقَهَا عَلَى الْأَقْرَاءِ. "غَيْرَ أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ أَلًّا يَسْتَوْفِي الْعَدَدُ؛ لِيَبْقَى لَهُ إِمْكَانُ الْمُعَاوَدَةِ"

"الْحُكْمُ الثَّانِي: أَنَّ الطَّلَاقَ إِذَا تَكَرَّرَ ثَلَاثًا، حَرُمَتْ عَلَيْهِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ"، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: 
﴿ وَلَا تَحِلُ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ (١) ، وَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: "لَا، حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ، وَيَدُوقَ عُسَيْلَتَهُ وَيَالَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَالَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَيْرَهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّه

"وَإِنْ طَلَقَهَا ثِنْتَيْنِ فَأَصَابَهَا الزَّوْجُ الثَّانِي وَنَكَحَهَا الْأَوَّلُ، عَادَتْ إِلَيْهِ بِطَلْقَةٍ؛ فَإِنَّ وَطْءَ الزَّوْجِ الثَّانِي يُنْهِي التَّحْرِيمَ، وَمَا دُونَ الثَّلَاثِ لَا يُوجِبُ التَّحْرِيمَ، فَكَيْفَ يُنْهَى بِالْوَطْءِ؟!"، يُرِيدُ: أَنَّ وَطْءَ الثَّانِي إِنَّمَا يُؤَثِّرُ إِذَا مَسَّتِ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ، وَلَا حَاجَةَ إلَيْهِ هَهُنَا؛ فَإِنَّ الْحُرْمَةَ الْمَانِعَةَ مِنَ النِّكَاحِ مَا حَصَلَتْ الثَّانِي إِنَّمَا يُؤَثِّرُ إِذَا مَسَّتِ الْحَاجَةُ إلَيْهِ، وَلَا حَاجَةَ إلَيْهِ هَهُنَا؛ فَإِنَّ الْحُرْمَةَ الْمَانِعَةَ مِنَ النَّكَاحِ مَا حَصَلَتْ بَعْدُ، وَمَا حَصَلَ شَيْءٌ مِنْهَا فَإِنَّهَا لَيْسَتْ بِمُتَحَزِّئَةٍ، وَإِنَّا هِيَ أَمْرٌ يَتَعَلَّقُ بِالثَّلَاثِ، فَهِي كَالسُّكْرِ بِالْأَقْدَاحِ، بَعْدُ، وَمَا حَصَلَ شَيْءٌ مِنْهَا فَإِنَّهَا لَيْسَتْ بِمُتَحَزِّئَةٍ، وَإِنَّا هِيَ أَمْرٌ يَتَعَلَّقُ بِالثَّلَاثِ، فَهِي كَالسُّكْرِ بِالْأَقْدَاحِ، جَمِيعَهَا، فَإِذَا عَادَتْ إِلَى الزَّوْجِ الْأَوَّلِ فَطَلَقَهَا وَاحِدَةً، حَرُمَتْ عَلَيْهِ حَتَى تَنْكِحَ زَوْجًا عَدْنُ إِلْ الْخَطَّابِ فَهُ عَمُولُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَهُ

"ثُمَّ لَا تَحِلُ" الْمُطَلَّقَةُ ثَلَاثًا "لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ حَتَّى يُصِيبَهَا الثَّانِي، فَيُغَيِّبُ الْحَشَفَةَ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَتَعْتَدَّ عَنْهُ إِذَا طَلَّقَهَا مُخْتَارًا"؛ لِلْآيَةِ، وَالْخَبَرِ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا. "وَيَسْتَوِي فِيهِ قَوِيُّ الْجِمَاعِ وَضَعِيفُهُ، وَالْبَالِغُ/ عَنْهُ إِذَا طَلَّقَهَا مُخْتَارًا"؛ لِلْآيَةِ، وَالْخَبِرِ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا. "وَفِي الصَّغِيرِ"، يَعْنِي: الْمُرَاهِقُ "قَوْلٌ آخَرُ" فِي وَالصَّغِيرِ"، يَعْنِي: الْمُرَاهِقُ "قَوْلٌ آخَرُ" فِي الْأَصْل.

"وَالذِّمِّيُّ يُحَلِّلُ لِلْمُسْلِمِ، وَالْمُسْلِمُ يُحَلِّلُ لِلذِّمِّيِّ"؛ لِأَنَّ نِكَاحَهُ صَحِيحٌ كَنِكَاح الْمُسْلِمِ.

"وَالْإِصَابَةُ فِي حَالِ الرِّدَّةِ لَا تُحَلِّلُ" لِلزَّوْجِ الْأَوْلِ، وَاسْتَبْعَدَ الْمُزَنِيُّ هَذِهِ الصُّورَةَ؛ فَإِنَّهَا تَبِينُ بِالرَّدَّةِ قَبْلَ الدُّحُولِ، وَالْخَوَابُ: أَنَّ اسْتِدْ حَالَ الْمَاءِ، وَالْإِثْيَانِ الدُّحُولِ، وَالْكَلَامُ فِي الْإِصَابَةِ الْأُولَى، فَلَا تَكُونُ الْإِصَابَةُ فِي نِكَاحٍ، وَالْجُوَابُ: أَنَّ اسْتِدْ حَالَ الْمَاءِ، وَالْإِثْيَانِ فِي عَيْرِ الْمَأْتَى، وَالْخُلُوةُ عَلَى قَوْلٍ تُوجِبُ الْعِدَّةَ، وَالرِّدَّةُ بَعْدَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لَا تَرْفَعُ النِّكَاحَ، فَهِيَ فِي الْعِدَّةِ مَعَ وَعُرِ الْمَأْتَى، وَالْخُلُوةُ عَلَى قَوْلٍ تُوجِبُ الْعِدَّةَ، وَالرِّدَّةُ بَعْدَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لَا تَرْفَعُ النِّكَاحَ، فَهِيَ فِي الْعِدَّةِ مَعَ وَعُرِ اللَّذَوْةِ الْخُلُوةُ عَلَى عَرْدِهِ الْعَلَامُ عَمَا التَّحْلِيلُ كَمَا ذَكَرَهُ؛ لِأَنَّهَا إِصَابَةُ وَهُ عَلَى عَنْ اللَّهُ الْمُعَالِقُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللِلْمُ اللَّهُ اللِّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْ

/٤٢ ب

أرأيت رجلا وجد مع امرأته رجلا، أيقتله فتقتلونه، أم كيف يفعل؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «قد أنزل الله فيك وفي صاحبتك، فاذهب فأت بحما» قال سهل: فتلاعنا وأنا مع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما فرغا، قال عويمر: كذبت عليها يا رسول الله إذ أمسكتها، فطلقها ثلاثا، قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن شهاب: «فكانت تلك سنة المتلاعنين»، وصحيح مسلم (٢/ ١١٢٩) وقم (١٤٩٢).

<sup>(</sup>١) البقرة: ٢٣٠

<sup>(</sup>۲) سبق تخریجه

ثَانٍ "ثُمَّ رَجَعَتْ وَذَكَرَتْ أَنَّهَا قَدْ حَلَّتْ لَهُ، فَلَهُ نِكَاحُهَا"؛ لِأَنَّهَا مُؤْتَمَنَةٌ فِي ذَلِكَ، وَالْوَطْءُ مِمَّا يَتَعَذَّرُ إِفَامَةُ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ. "فَإِنِ ارْتَابَ، فَالْوَرَعُ الْإِعْرَاضُ"؛ لِلاحْتِيَاطِ.

"الثَّالِث: طَلَاقُ الْمَرِيضِ يَقْطَعُ مِيرَاثَ زَوْجَتِهِ إِذَا كَانَ بَائِنًا وَإِنْ أَشْبَهَ الْفِرَارَ مِنْ مِيرَاثِهَا، هَذَا أَصَحُّ الْقَوْلَيْنِ"؛ لِلْبَيْنُونَةِ الْحُاصِلَةِ بَينَهُمَا.

"وَفِي الْقَوْلِ النَّانِي: هُوَ فَارِّ" فَيُرَدُّ عَلَيْهِ فَصْدُهُ. "فَلَا يَقْطَعُ مِيرَاثَهَا وَلَوْ سَأَلَتْهُ ذَلِكَ أَوْ عَلَقَ" طَلَاقَهَا "بِفِعْلٍ لَهَا مِنْهُ بُدِّ" فَفَعَلَتْهُ "فَلَا خِلَافَ أَنَّهَا لَا تَرِثُ"؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَّهَمٍ بِالْفِرَارِ هَهُنَا؛ إِذْ هِيَ طَلَاقَهَا "بِفِعْلٍ لَهَا مِنْهُ بُدِّ" فَفَعَلَتْهُ "فَلَا خِلَافَ أَنَّهَا بِحَالٍ"؛ لِأَنَّهُ الَّذِي اخْتَارَ ذَلِكَ.

"وَإِنْ عَلَّقَ طَلَاقَهَا فِي صِحَّتِهِ بِالْهِلَالِ، فَكَانَ مَرِيضًا عِنْدَ الْهِلَالِ/ فَأَحَدُ الْقَوْلَيْنِ: أَنَّهُ طَلَاقُ سَهُ/ الْهِلَالِ/ فَأَحَدُ الْقَوْلَيْنِ: أَنَّهُ طَلَاقُ صَحَّةٍ؛ نَظَرًا إِلَى حَالَةِ التَّعْلِيقِ"؛ فَإِنَّ التَّعْلِيقِ، فَلَا يُعَدُّ فَارًّا، وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ مَسْأَلَةٌ تَأْتِي فِي التَّعْلِيقِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

"الرَّابِعُ: أَنَّ الطَّلَاقَ يُحَرِّمُ الْوَطْءَ، فَالرَّجْعِيَّةُ مُحَرَّمَةُ الْوَطْءِ كَالْمَبْتُوتَةِ مَا لَمْ يُرَاجِعْ"؛ لِاحْتِلَالِ حُكْمِ النِّكَاحِ بِسَبَبِ الطَّلَاقِ.

"النَّظَرُ النَّانِي: فِي أَرْكَانِهِ

وَهِيَ ثَلَاثَةٌ:

الْأَوَّلُ: اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَيْهِ، وَهُيَ أَرْبَعَةُ أَنْوَاع:

الْأَوَّلُ: الصَّرِيحُ، وَهُوَ: لَفْظُ الطَّلَاقِ وَالْفِرَاقِ وَالسَّرَاحِ" وَإِنَّا صَارَتْ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ صَرَائِحَ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ وَرَدَ عِنَا، وَقَدْ ثَبَتَ فِي الطَّلَاقِ، قَوْلُهُ: أَنْتِ طَالِقٌ، وَقَوْلُهُ: طَلَقْتُكِ. طَلَقْتُكِ.

وَقَوْلُهُ: سَرَّحْتُكِ أَوْ فَارَقْتُكِ، صَرِيحٌ، وَقَوْلُهُ: أَنْتِ مُفَارَقَةٌ أَوْ مُسَرَّحَةٌ، فِيهِ خِلَافٌ"، وَإِنَّمَا ثُمَيَّرُ لَفْظَةُ الطَّلَاقِ عَنْ لَفْظِي الْفِرَاقِ، وَالسَّرَاحِ فِي أَنَّ الْمُشْتَقَّ مِنْ لَفْظِ الطَّلَاقِ صَرِيحٌ أَيْضًا كَلَفْظِ الطَّلَاقِ، وَفِي الطَّلَاقِ مِنْ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ اللَّفْظَيْنِ خِلَافٌ؛ لِشُيُوعِ لَفْظِ الطَّلَاقِ فِي اللَّغَةِ، وَتَكَرُّرِهِ فِي الْقُرْآنِ، وَوُرُودُ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ اللَّفْظَيْنِ اللَّفْظَيْنِ اللَّفْظَيْنِ اللَّفْظَيْنِ اللَّفْظَيْنِ اللَّفْظَيْنِ اللَّفْظَيْنِ اللَّهُ الْخِلَافِ فِيهِ.

"قَالَ: أَظْهَرُهُ: أَنَّهُ صَرِيحٌ" أَيْضًا، فَقَوْلُهُ: أَنْتِ مُفَارَقَةٌ أَو مُسَرَّحَةٌ، كَقَوْلِهِ: أَنْتِ مُطَلَّقَةٌ.

"وَمَعَانِي هَذِهِ الْأَلْفَاظِ فِي كُلِّ لُغَةٍ صَرِيحٌ" كَالْأَلْفَاظِ، وَمَعْنَى قَوْلُهُ: أَنْتِ طَالِقٌ "تو هشته يَ"، وَقَوْلُهُ: طَلَّقْتُكِ "تُرادست بارداشتم"، وَقَوْلُهُ: سَرَّحْتُكِ "تراكسيل كردم"، فَهَذِهِ الْكَلِمَاتُ بِالْفَارِسِيَّةِ مِتْزُلَةِ أَلْفَاظِهَا بِالْعَرَبِيَّةِ.

"وَلَوْ نَوَى بِالصَّرِيحِ عَدَدًا وَقَعَ" كَمَا/ فِي الْكِنَايَاتِ؛ إِذْ يَجُوزُ أَنْ تُرَادَ الثَّلَاثُ بِهَذَا اللَّفْظِ كَالْكِنَايَاتِ، ٤٦ ب اللَّامِلِ لِلْعَدَدِ، فَكَانَ كَقَوْلِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ طَلَاقًا، وَنَوَى

07

الثَّلَاثَ.

"الثَّانِي: الْكِنَايَاتُ، فَإِذَا نَوَى الطَّلَاقَ بِلَفْظَةٍ مُحْتَمِلَةٍ، وَقَع، كَقَوْلِهِ: أَنْتِ حُرَّةٌ، وَبَائِنَةٌ، وَبَرِيَّةٌ، وَمَا أَشْبَهَهُ"؛ لِأَنَّهَا تُشْعِرُ بِالطَّلَاقِ وَغَيْرِهِ، فَإِذَا اقْتَرَنَتْ بِهَا النِّيَّةُ، صَارَتْ طَلَاقًا، وَإِلَّا فَلَا، كَالْإِمْسَاكِ عَن الطُّعَام، لَمَّا كَانَ مُحْتَمِلًا لِلصَّوْمِ وَغَيْرِه، فَإِذَا كَانَ مَعَهُ النِّيَّةُ، كَانَ صَوْمًا، وَإلَّا فَلَا.

"وَلَوْ قَالَ لِأَمَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ وَنَوَى عِتَاقًا أُعتقَتْ"؛ لِتَنَاسُبِ بَيْنَ كِنَايَاتِ الطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ؛ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الْخَلَاصِ مِنْ قَيْدِ النِّكَاحِ، فَتَكُونُ كِنَايَةً عَنِ الْعِتَاقِ.

"وَالرَّجْعَةُ ثَابِتَةٌ فِي الْكِنَايَاتِ"؛ لِأَنَّ غَايَتَهَا أَنْ تُلْتَحَقَ بِالصَّرَائِحِ، ثُمَّ الصَّرِيحُ لَا يَقْطَعُ الرَّجْعَةَ، فَالْكِنَايَةُ أَوْلَى. "وَإِنْ صَرَّحَ بِنَفْي الرَّجْعَةِ، كَمَا فِي الصَّرِيحِ"، بِأَنْ قَالَ: طَلَّقْتُكِ عَلَى أَنْ لَا رَجْعَةَ لِي عَلَيْكِ؛ لِأَنَّهَا ثَابِتَة فِيهِ بِالشَّرْعِ، فَلَا تَسْقُطُ بِالشَّرْطِ، كَمَا لَوْ أَعْتَقَ عَلَى أَنْ لَا وَلَاءَ لَهُ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ يَعْتِقُ فَيَكُونُ لَهُ الْوَلَاءُ.

"قَالَ: وَلَا تَصِيرُ الْكِنَايَةُ بِالْغَضَبِ وَالْقَرِينَةِ صَرِيحَةً"؛ لِأَنَّهَا مُحْتَمِلَةٌ كَمَا قُلْنَا، وَعُدُولُ الزَّوْجِ عَنْ لَفْظِ الطَّلَاقِ أَيْضًا مُشْعِرٌ بِإِضْمَارِ غَيْرِ الطَّلَاقِ، فَلَا وَجْهَ لِانْقِلَاكِمَا صَرِيحًا، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ. (١)

"وَلَوْ قَالَ: اسْقِينِي أُو زَوِّدِينِي، فَلَيْسَ بِطَلَاقٍ وَإِنْ نَوَاهُ"؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ الطَّلَاقَ، فَلَا يَكُونُ كِنَايَةً عَنْهُ. "وَلَوْ قَالَ: ذُوقِي، كَانَ طَلَاقًا بِالنِّيَّةِ"؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُهُ. "فَكَأَنَّهُ قَالَ: ذُوقِي طَعْمَ الْفِرَاقِ"

"وَلَوْ قَالَ: "أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ وَلَمْ يَنْوِ شَيْئًا، فَعَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِين"؛ قِيَاسًا لِلْحُرَّةِ عَلَى الْأَمَةِ؛ إذْ هِيَ فِي 1/22 تَحْلِيلِ الْبُضْعِ وَتَحْرِيمِهِ فِي مَعْنَاهَا/ فَالْآيَةُ الْوَارِدَةُ فِي حَقِّهَا وَارِدَةٌ فِي حَقّ الْحُرَّةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي حَقَ مَارِيَةَ لَمَّا حَرَّمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿ يَكَأَيُّهُا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تَحْرِمُ مَآ أَحَلَ ٱللَّهُ لَكَ ﴾ (٢) إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ فَذَفَرَضَ ٱللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَنِكُمْ ﴾ (٢) ، فَيَكُون حُكْمُهُ حُكْمُ الْيَمِينِ. "إلَّا أَنْ يَصِيرَ ذَلِكَ اللَّفْظُ بِغَلَبَةِ الإسْتِعْمَالِ طَلَاقًا، فَيَكُونُ " حِينَئِذٍ "مُلْحَقًا بِالصَّرَائِح"؛ لِلْعُرْفِ.

<sup>(</sup>١) جاء في البناية شرح الهداية (٥/ ٣٦٧ - ٣٦٨): «وفي قوله: اغربي واستبرئي «لأنه يحتمل الرد وهو الأدنى فحمل عليه، وفي حالة الغضب يصدق في جميع ذلك لاحتمال الرد والسب إلا فيما يصلح للطلاق، ولا يصلح للرد والشتم كقوله: اعتدي واختاري، وأمرك بيدك، فإنه لا يصدق فيها؛ لأن الغضب يدل على إرادة الطلاق. وعن أبي يوسف – رحمه الله – في قوله لا ملك لي عليك، ولا سبيل لى عليك، وحليت سبيلك، وفارقتك، أنه يصدق في حالة الغضب لما فيها من احتمال معنى السب ثم وقوع البائن بما سوى الثلاث الأول مذهبنا. وقال الشافعي - رحمه الله -: يقع بما رجعي؛ لأن الواقع بما طلاق، لأنما كنايات عن الطلاق؛ ولهذا تشترط النية وينتقض بها العدد»»

<sup>(</sup>٢) التحريم: ١

<sup>(</sup>٣) التحريم: ٢.

"وَلَوْ قَالَ" لِأَمْتِهِ: "أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ"، فَعَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِنٍ؛ لِلْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ، "وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: كَالْمَيْتَةِ وَاللَّمِ، فَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ" كَمَا لَوْ حَلَفَ عَلَى جَمَاعَةٍ بِيَمِينٍ وَالدَّمِ، فَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ" كَمَا لَوْ حَلَفَ عَلَى جَمَاعَةٍ بِيَمِينٍ وَالدَّمِ، فَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ لَيْسَ بِيَمِينٍ، وَلَا هُوَ مُسْتَعْمَلُ فِي تَحْرِيمِ الطَّعَامِ، وَاحِدَةٍ. "وَلَوْ حَرَّمَ طَعَامًا أَوْ ثَوْبًا، لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ"؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِيَمِينٍ، وَلَا هُوَ مُسْتَعْمَلُ فِي تَحْرِيمِ الطَّعَامِ، فَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ كَفَّارَةٌ.

"الثَّالِث: كَتْبَةُ الطَّلَاقِ فِي الْغَيْبَةِ مَعَ النِّيَّةِ وَقْتَ الْكِتْبَةِ، طَلَاقٌ فِي أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ"؛ لِأَنَّهُ طَرِيقُ الْإِفْهَامِ مِنَ الْغَائِبِ فِي الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ. "وَكَذَلِكَ فِي سَائِرِ الْعُقُودِ الَّتِي تَنْعَقِدُ بِالْكِنَايَةِ؛ فَإِنْ كَتَبَ الْإِفْهَامِ مِنَ الْغَائِبِ فِي الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ، وَالْعَادَةِ بِعَلَاقِهَا، كَانَ طَلَاقًا عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ"؛ لِأَنَّهُ أَحَدُ الْخِطَابَيْنِ كِنَايَةً، فَيَسْتَوِي فِيهِ الْحَاضِرَةِ بِطَلَاقِهَا، كَانَ طَلَاقًا عَلَى أَحَدِ الْوَجْهِيْنِ"؛ لِأَنَّهُ أَحَدُ الْخِطَابَيْنِ كِنَايَةً، فَيَسْتَوِي فِيهِ الْخَاضِرُ وَالْغَائِبُ، كَمَا فِي سَائِرِ الْكِنَايَاتِ، وَعَلَى الْوَجْهِ الْآخِرِ لَا يَكُونُ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ فِي حَقَ الْخَاضِرِ النُّطْقُ دُونَ الْخَطَّ، كَمَا فِي سَائِرِ الْكِنَايَاتِ، وَعَلَى الْوَجْهِ الْآخِرِ لَا يَكُونُ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ فِي حَقَ الْخَاضِرِ النُّطْقُ دُونَ الْخَطَّ، فَلَا تَنْفَعُ شَهَادَةُ الشَّهُودِ أَنَّهُ خَطُّهُ حَتَّى يُقِرَّ بِأَنِّي نَوَيْتُ الطَّلَاقَ عِنْدَ وَلِي الطَّلَاقَ. وَالْكَبْبَةِ لَا يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ.

"وَالشَّاهِدِ لَا يَطَّلِعُ عَلَى النَّيَّةِ" فَلَا بُدَّ مِنَ اعْتِرَافِهِ بِأَنِّي نَوَيْتُ حِينَ كَتَبْتُ لَا الْآنَ؛ لِأَنَّ إِخُاقَ النَّيَّةِ الْكُتْبَةِ، وَالْكِنَايَاتُ لَا يُوجِبُ الْوُقُوعُ كِتْبَتُهَا عَلَيْهَا. "فَإِذَا كَتَبَ: أَنْتِ طَالِقٌ، طَلُقَتْ فِي الْحَالِ عِنْدَ/ ٤٤/ بِ الْكِتْبَةِ" إِذَا نَوَى، كَمَا لَوْ نَحَرَ لَفْظَ كِنَايَةٍ. "وَإِنْ كَتَبَ: إِذَا أَتَاكِ كِتَابِي، فَأَنْتِ طَالِقٌ" فَحَتَّى يَأْتِيَهَا؛ لِدُخُولِ الشَّرْط فه.

"الرَّابِعُ: لَوْ قَالَ لَهَا: اخْتَارِي، أَوْ أَمْرُكِ بِيَدِكِ، فَهُوَ تَوْكِيلٌ فِي قَوْلِ" كَمَا فِي الْأَحْنَيِّ.

"وَمَلُولِكُ مُصَمَّنٌ بِتَعْلِيقٍ فِي الْقَوْلِ الْآخَرِ"؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ مُتَعَلِّقٌ بِعَرْضِهَا، فَكَأَنَّهُ مَلَّكَهَا أَمْرَ نَفْسِهَا، وَعَلَى مَذَا الْقَوْلِ: يَقْتَضِي جَوَابًا عَاجِلًا"، كَمَا فِي سَائِرِ التَّعْلِيقِ فِيه. التَّعْلِيكَاتِ. "وَلَوْ قَالَ: عَزَلْتُكِ، مَا صَارَتْ مَعْزُولَةً"؛ لِعَدَمِ الْرِكَالَةِ فِي هَذَا الْقَوْلِ، وَلِتَصْمِينِ التَّعْلِيقِ فِيه. "وَعَلَى الْقَوْلِيْنِ: لَوْ طَلَقَتْ نَفْسَهَا فِي الْحَالِ، وَقَعَ"؛ لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ وَكَالَةً، فَقَدِ امْتَتَلَتْ أَمْرُهُ، وَإِنْ كَانَ وَكَالَةً، فَقَدِ امْتَتَلَتْ أَمْرُهُ، وَإِنْ كَانَ وَعَلَى الْقَوْلِيْنِ: لَوْ طَلَقَتْ نَفْسِهَا فِي الْحَالِ، وَقَعَ"؛ لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ وَكَالَةً، فَقَدِ امْتَتَلَتْ أَمْرُهُ، وَإِنْ كَانَ الْقَوْلِينِ: لَوْ طَلَقَتْ نَفْسِي"؛ لِأَنَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلْ مَلْكِمَ فَقَدْ عَجَلَتْ جَوَابَهُ. "وَسَوَاءٌ قَالَتْ: طَلَقْتُكَ، أَوْ قَالَتْ: طَلَقْتُ نَفْسِي"؛ لِأَنَّهُ أَيْضًا فِي حَجْرٍ بِسَبَهِهَا عَنْ الطَّلَاقِ، وَلِيدًا لَوْ قَالَ لَمَا: أَنَا مِنْكِ طَالِقِي، وَنُوى الطَّلَاق يَقَعُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ أَيْضًا فِي حَجْرٍ بِسَبَهِهَا عَنْ الطَّلَاقِ، وَلِيدَا لَوْ قَالَ لَمَا: أَنَا مِنْكِ طَالِقِي، وَنُوى الطَّلَاق يَقَعُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ أَيْضًا كِمَا إِلَيْهِ الْطَلَاق الْعَلَى الْمَوْلِيَةِ مِنْ حَيْنُ أَنَا الرَّجُلَ فَيْدَ عَلَيْهَا، وَإِضَافَةُ الطَّلَاق إِلَى الْفَيْدِ جَقِيقَةٌ، وَإِنْ أَضَافَتْ إِلَى الْمُقَيِّدِ حَقِيقَةٌ، وَإِلَى الْقَيْدِ جَالْ الْعَلَى الْمُقَالِدِ عَلَى الْفَيْدِ جَقِيقَةٌ، وَإِلَى الْقَيْدِ جَالَى الْمُقَادِ عَلَى الْقَوْدِ عَلَى الْفَيْدِ جَقِيقَةٌ، وَإِلَى الْفَيْدِ جَالْقُلُ إِلَى الْفَيْدِ جَقِيقَةٌ، وَإِلَى النَّيَةِ وَإِنْ أَصَافَتْ إِلَى الْمُقَادِدِ كَا ذَلِكَ مِنَ فَلَا لَكَ الْوَلَى الْفَرْدِقِ الْمُعَلِي الْمُعَلِقِ الْمُعَلِيقِ فِي الْمُعَلِقِ فَي الْمُعَلِيقِ فَي الْمُعَلِيقِ فَلَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى الْلَكِيةِ وَإِنْ أَصَافَتْ إِلَى الْقَالِدُ عَلَى الْفَلَالِ اللَّهُ عَلَى الْمُولُولُولَهُ اللَّهُ عَلَى الْفَالِلُولُ الْفُولُولُ الْمُعَلِي الْمُعْلِلِ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّه

#### [فَرْعٌ]

[لُوْ قَالَ: (طَلِّقِي نَفْسَكِ ثَلَاثًا) فَطَلَّقَتْ وَاحِدَةً]

"لَوْ قَالَ: "طَلِّقِي نَفْسَكِ ثَلَاثًا فَطَلَّقَتْ وَاحِدَةً، طُلِّقَتْ وَاحِدَةً"؛ لِأَنَّ فِي تَفْوِيضِ التَّلَاثِ تَفوِيضُ الْوَاحِدَةِ. "وَلَوْ قَالَ: "وَاحِدَةً فَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا ثَلَاثًا، وَقَعَتْ وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّهَا بَعْضُ/ الثَّلَاثِ"

"الرُّكْنُ الثَّانِي: الْقَصْدُ.

فَلَوْ بَدَرَ عَنْ لِسَانِهِ الطَّلَاقُ بِغَيْرِ قَصْدِهِ، لَمْ يَقَعْ" لَكِن تَعْبِير قَبُولُ دَعْوَاهُ مِنْ غَيْرِ قَرِينَةٍ نعَم مدين بَاطِنًا. "وَلَا يَقَعُ طَلَاقُ الصَّبِيِّ، وَالْمَجْنُونِ، وَكُلَّ مَنْ غُلَبَ عَلَى عَقْلِهِ"؛ لِعَدَمِ الْقَصْدِ.

"إلَّا السَّكْرَانُ الَّذِي عَصَى بِشُرْبِهِ، فَيَقَعُ طَلَاقَهُ فِي أَصَحٌ الْقَوْلَيْنِ"؛ لِأَنَّ الْمَعْصِيَةَ لَا بَعْلَبُ التَّعْفِيفَ. "وَالْمُكْرَهُ عَلَى الْإِقْرَارِ بِالطَّلَاقِ وَعَلَى الْإِنْشَاءِ، لَا يُوَاحَد بِهِ"، حِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَة "إلَّا التَّعْفِيفَ. "وَالْمُكْرَهُ عَلَى الْإِنْشَاءِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ" أَمَّا الْمُقَرُّ؛ فَلِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ أَمْرِهِ أَنَّهُ كَاذِبّ، وَالْإِقْرَارُ لَا الْمُقْرُ، فَلِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ أَمْرِهِ أَنَّهُ كَاذِبّ، وَالْإِقْرَارُ لَا الْمُقَرُّ، فَلِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ أَمْرِهِ أَنَّهُ كَاذِبّ، وَالْإِقْرَارُ لَا حُكْمَ لَهُ مَعَ تُهُمَةِ الْكَذِبِ، وَأَمَّا الْمُنْشِئُ؛ فَلِأَنَّ تَرَكَهُ التَّوْرِيَةَ مَعَ الْقُدْرَةِ يُشْعِرُ بِاحْتِيَارِهِ الطَّلَاقَ، وَإِذَا وَرَّى حُكْمَ لَهُ طَلَاقُهُ ظَاهِرًا أَوْ بَاطِنًا؛ لِأَنَّ الْإِكْرَاهَ مُسْقِطٌ حُكْمَ لَهْظِهِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ عَلَى (رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّيْ الْمُنْشِئُ وَمَا أَسْتُكُرِهُوا عَلَيْهِ)، (٢) وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ التَلْفَيُّ (لَا طَلَاقَ فِي إِغْلَاقٍ)، (٣) أَيْ ذَلِكَ قَوْلُهُ التَلْقَلُقِ فِي إِغْلَاقٍ)، (٣) أَيْ ذِلِكَ قَوْلُهُ التَلْقَلُاذِ (لَا طَلَاقَ فِي إِغْلَاقٍ)، (٣) أَيْ ذِلِكَ قَوْلُهُ التَلْفِيلِيْ (لَا طَلَاقَ فِي إِغْلَاقٍ)، (٣) أَيْ ذِلِكَ قَوْلُهُ التَلْفِيلِاذَ (لَا طَلَاقَ فِي إِغْلَاقٍ)، (٣)

= =

1/20

<sup>(</sup>۱) جاء في التحريد للقدوري (۱۰/ ۲۹۷۶): «مسألة ۱۱۰۰، تصرفات المكره، ۲۳۷۶ – قال أصحابنا: طلاق المكره وعتاقه ويمينه ونكاحه ونذره يصح. ۲۳۷۶۰ لنا: قوله تعالى (الطلق مرتان) فأثبت الرجعة عقيب التطليقتين ولم يفصل وقال: (فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا). ۲۳۷٤۷ – فإن قيل: القصد من الآية الأولى بيان الطلاق الرجعي ومن الثانية بيان التحريم بالثانية إلا بعد زوج. ۲۳۷٤۸ – قلنا: المعتبر العموم دون مقاصد المتكلم بالكلام وما خرج عليه»، وجاء في طريقة الخلاف في الفقه بين الأئمة الأسلاف (ص٤٤٥): «مسألة: طلاق المكره وعتاقه ونكاحه ونذره ويمينه، صحيح نافذ – خلافا له. والوجه فيه – أن هذا تصرف تطليق، فوجب أن يصح، قياسا على الطائع. وإنما قلنا ذلك – لأن التطليق مشروع في حق المكره، وفد وجد صيغة التطليق، فيقع الطلاق».

<sup>(</sup>٢) سنن ابن ماجه (١/ ٢٠٥٩) رقم (٢٠٤٥) عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «إن الله وضع عن أمتي الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا عليه»، [حكم الألباني] صحيح، والمستدرك على الصحيحين للحاكم (٢/ ٢١٦) رقم (٢٨٠١) عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تجاوز الله عن أمتي الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا عليه» هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه "، [التعليق - من تلخيص الذهبي] ٢٨٠١ - على شرط البخاري ومسلم.

<sup>(</sup>٣) سنن ابن ماجه (١/ ٠٦٠) رقم (٢٠٤٦) عن صفية بنت شيبة، قالت: حدثتني عائشة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «لا طلاق، ولا عتاق في إغلاق»، [شرح محمد فؤاد عبد الباقي] [ش (في إغلاق) فسره بعضهم بالغضب وهو موافق لما في الجامع غلق إذا غضب غضبا شديدا. لكن غالب أهل الغريب فسروه بالاكراه. وقالوا كأن المكره أغلق علية الباب حتى يفعل]، [حكم الألباني] حسن، والمستدرك على الصحيحين للحاكم (٢/ ٢١٦) رقم (٢٨٠٢) عن محمد بن عبيد بن أبي صالح، قال: بعثني عدي بن عدي إلى صفية بنت شيبة، أسألها عن أشياء كانت ترويها عن عائشة، فقالت: حدثتني عائشة رضي الله عنها، أنما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لا طلاق ولا عتاق في إغلاق» هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه وقد تابع أبو صفوان

### (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنعَةَ المُوصِلِّي الشَّافِعيُّ '

أَيْضًا لَمْ تُوجَدْ مِنْهُ بِسَبَبِ التَّوْرِيَةِ، فَلَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ.

"الرُّكْنُ الثَّالِثُ: فِي الْمَحَلِّ

وَهِيَ الْمَوْأَةُ الْمَنْكُوحَةُ، فَلَا يُضَافُ إِلَى الْأَجْنَبِيَّةِ"؛ لِعَدَمِ الْمِلْكِ.

"وَلَوْ أَضَافَ إِلَى بَعْضِهَا، أَوْ شَعْرِهَا، أَوْ دَمِهَا، أَوْ رُوحِهَا، طُلِّقَتْ"؛ لِأَنَّ بَدَنَهَا لَا يَتَبَعَّضُ فِي حُكْمِ الطَّلَاقِ، فَكُلُّ جُزْءِ اسْتَبَاحَهُ بِعَقْدِ النِّكَاح، كَانَ نَحَلَّ لِلطَّلَاقِ كَجُمْلَةِ بَدَغِاً.

"قَالَ: وَكَذَا الْعِتْقُ"؛ لِأَنَّهُ أَيْضًا مَبْنِيٌّ عَلَى التَّعْلِيبِ، وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ ﷺ: (مَنْ أَعْنَقَ شِفْصًا مِنْ عَبْدٍ عُنتَقَ كُلُّهُ). (١) عُتقَ كُلُّهُ). "وَلَوْ قَالَ: أَنَا مِنْكِ طَالِقٌ، يَقَعُ إِنْ نَوَى"؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَحَلُّ الطَّلَاقِ، كَمَا بيَّنَاهُ/. هـ ٤٥ ب

الأموي محمد بن إسحاق على روايته، عن ثور بن يزيد فأسقط من الإسناد محمد بن عبيد، [التعليق - من تلخيص الذهبي] ٢٨٠٢ - على شرط مسلم كذا قال يعني الحاكم قلت ومحمد بن عبيد لم يحتج به مسلم وقال أبو حاتم ضعيف، حاء في خلاصة البدر المنير (٢/ ٢٠) (٢٠٦٠) - حديث: "لا طلاق في إغلاق" رواه أبو داود وابن ماجه من رواية عائشة، وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم وله متابع، فذكره.

(۱) صحيح البخاري (۳/ ۱٤۱) رقم (۲۰۰٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من أعتق شقصا له في عبد، أعتق كله، إذ كان له مال، وإلا يستسع غير مشقوق عليه».

270

"النَّظُرُ الثَّالِث: فِي أَلْفَاظِهِ

وَهِيَ قِسْمَانِ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: الْمُنَجَّزُ، وَفِيهِ سَبْعَةُ مَسَائِلَ:

الْأُولَى: لَوْ قَالَ لِغَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا، طُلِّقَتْ ثَلَاثًا"؛ لِأَنَّ الجُمْعَ صَادَفَ الزَّوْجِيَّةَ. "وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً وَوَاحِدَةً، طُلِّقَتْ وَاحِدَةً؛ لِأَنَّهَا بَانَتْ بِالْأُولَى"، فَلَا تَقَعُ التَّانِيَةُ. "وَلَوْ قَالَ: إِذَا دَخَلْتِ الدَّارَ، فَأَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً وَوَاحِدَةً، أَوْ قَالَ: إِذَا دَخَلْتِ الدَّارَ، فَأَنْتِ طَالِقٌ ثِنْتَيْن، فَهُمَا سَوَاءٌ يَقَعُ اثْنَتَانِ"؛ لِأَنَّ الدُّخُولَ يُجْعَلُ كَالْجَامِع لِلطَّلْقَتَيْنِ الْمُتَرَتِّبَتَيْنِ، فَهُمَا كَالْمَحْمُوعَتَيْنِ لَفْظًا. "وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً وَوَاحِدَةً إِنْ دَخَلْتِ الدَّارَ" بِتَقْدِيمِ الْجَزَاءِ عَلَى الشَّرْطِ؛ لِأَنَّ الِاعْتِبَارَ بِحَالَةِ الْوُقُوعِ.

"الثَّانِيَةُ: لَوْ قَالَ لِلْمَدْخُولِ بِهَا: أَنْتِ طَالِقٌ طَالِقٌ طَالِقٌ، وَلَا نِيَّةً لَهُ، طُلِّقَتْ ثَلَاثًا، فِي أَصَحّ الْقَوْلَيْنِ"؛ خَوْقِيقًا لِظَاهِر اللَّفْظِ. "وَإِنَّمَا يُجْعَلُ الثَّانِيَةُ وَالثَّالِثَةُ تَأْكِيدًا إذا نَوَاهُ"؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ صَرِيحَ الطَّلَاقِ لَا يَتَعَطَّل، مَا لَمْ يُقْصَدْ صَرْفُهُ إِلَى جِهَةٍ أُخْرَى.

"وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ وَطَالِقٌ وَطَالِقٌ، أو: أَنْتِ طَالِقٌ بَلْ طَالِقٌ بَلْ طَالِقٌ، أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ ثُمَّ طَالِقٌ ثُمَّ طَالِقٌ، طُلِّقَتْ طَلْقَتَيْن بِالثِّنْتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ"، الْأُولَى لِلْإِنْشَاءِ، وَالنَّانِيَةُ لِلْعَطْفِ.

"وَفِي الثَّالِثَةِ قَوْلَانِ، إِذَا لَمْ يَنُو التَّأْكِيدَ بِهَا" أَحَدُهُمَا: تَقَعُ كَالثَّانِيَةِ، وَالثَّانِ: لَا تَقَعُ؛ لِاحْتِمَالِ التَّأْكِيدِ عِمَا. "وَإِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ، بَلْ طَالِقٌ، ثُمَّ طَالِقٌ، طُلِّقَتْ ثَلَاثًا، وَلَمْ يَنْفَعْ نِيَّةُ التَّأْكِيدِ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَتَكَرَّرْ عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ"، وَالتَّغَايُرُ بَيْنَ الْأَلْفَاظِ يُسْقِطُ حُكْمَ التَّأْكِيدِ.

"الثَّالِثَةُ: إِذَا قَالَ/: أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً فِي اثْنَتَيْن عَلَى نِيَّةِ الْحِسَابِ، فَهِيَ اثْنَتَانِ"؛ لِأَنَّ ضَرْبَ الْوَاحِدِ فِي الْإِثْنَتَيْنِ اثْنَانِ.

"وَإِذَا أَرَادَ مَقْرُونَةً بِاثْنَتَيْن، فَهِيَ ثَلَاثٌ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ قَدْ يُرَادُ، وَالِاحْتِمَالُ الْبَعِيدُ مَقْبُولٌ فِي الْإِيقَاع. "وَإِنْ لَمْ يردْ شَيْئًا، فَوَاحِدَةٌ؛ لِإحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ: فِي اثْنَتَيْن بَاقَيَتَيْن لِي"، وَالتَّنْزيلُ عَلَى الْأَقَلِّ الْمُسْتَيْقَن أَوْلَى. "وَإِنْ قَالَ: وَاحِدَةً مَعَهَا وَاحِدَةٌ، أَوْ تَحْتَهَا، أَوْ فَوْقَهَا، أَوْ عَلَيْهَا، فَأَصَحُ الْوَجْهَيْن: أَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَدْخُولِ بِهَا، تُطلَّقُ ثِنْتَيْن"؛ لِأَنَّ كَلِمَةَ مَعَ تَقْتَضِي الِاقْتِرَانَ، فَهيَ كَقَوْلِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ طَلْقَتَيْن، وَكَذَلِكَ كَلِمَةُ فَوْقَ وَتَحْتَ تَتَضَمَّنُ الْحَمْعَ؛ إذْ لَيْسَ فِيهِمَا تَقْدِمٌ وَتَأْخِيرٌ، فَهِيَ كَكَلِمَةِ مَعَ. "وَلَوْ قَالَ: قَبْلَهَا وَاحِدَةٌ، أَوْ بَعْدَهَا وَاحِدَةٌ وَهِيَ مَدْخُولٌ بِهَا، طُلِّقَتْ ثِنْتَيْنِ"؛ لِأَنَّ مُقْتَضَاهَا التَّرْتِيب، فَيَصِحُّ فِي حَقِّ الْمَدْخُول بِهَا.

"وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَدْخُولًا بِهَا، طُلِّقَتْ وَاحِدَةٌ"؛ لِأَنَّهَا تَبِينُ بِالْأُولَى.

"الرَّابِعَةُ: بَعْضُ الطَّلْقَةِ، طَلْقَةٌ"؛ تَعْلِيبًا لِجَانِبِ التَّحْرِيمِ. "وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثَةَ أَنْصَافِ تَطْلِيقَةٍ،

1/27

فَأَصَحُ الْوَجْهَيْنِ: أَنَّهُمَا تَطْلِيقَتَانِ لَا ثَلَاثٌ؛ إِذْ يُوجَدُ الْأَنْصَافُ الثَّلَاثَةُ فِي الثِّنْتَيْنِ"، فَهُوَ بِمُنْزِلَةِ قَوْلِهِ: طَلْقَةً وَنِصْفًا. "قَالَ: وَكَذَلِكَ مَتَى زَادَتِ الْأَجْزَاءُ عَلَى الْجُمْلَةِ"، كَقَوْلِهِ: خَسْمَةُ أَرْبَاعِ تَطْلِيقَةٍ، أَوْ أَرْبَعَةُ أَنْبَاعِ تَطْلِيقَةٍ، أَوْ طَلْقَةٍ وَتُلُعْ. أَوْ طَلْقَةٍ وَتُلُعْ.

"وَلَوْ قَالَ لِأَرْبَعِ: أَوْقَعْتُ بَيْنَكُنَّ طَلْقَةً؛ طُلِّقَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ وَاحِدَةً"؛ تَكْمِيلًا لِرُبُعِهَا الَّذِي يَخُصُّهَا.
"وَكَذَلِكَ لَوْ أَوْقَعَ طَلْقَتَيْنِ"؛ إِذْ يَخُصَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ نِصْفُ طَلْقَةٍ، فَيَكُون طَلْقَةٍ. "إِلَّا أَنْ يُرِيدَ قِسْمَةَ كُلِّ طَلْقَةٍ بَينَهُنَّ فَيُطُلَقْنَ ثِنْتَيْنِ ثِنْتَيْنِ "؛ لِأَنَّ حِصَّةَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ كُلِّ طَلْقَةٍ رُبُعَهَا/. "قَالَ: وَكَذَلِكَ مَا ٤٦/ بَ كُلِّ طَلْقَةٍ بَينَهُنَّ فَيُطْلَقْنَ ثِنْتَيْنِ ثِنْتَيْنِ"؛ لِأَنَّ حِصَّةَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ كُلِّ طَلْقَةٍ رُبُعَهَا/. "قَالَ: وَكَذَلِكَ مَا ٤٦/ بَ زَادَ" عَلَى طَلْقَتَيْنِ.

"الْحَامِسَةُ: لَوْ قَالَ: إِحْدَاكُنَّ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَنَوَى وَاحِدَةً بِعَيْنِهَا، وَقَعَ الطَّلَاقُ عَقِيبَ اللَّفْظِ"، كَمَا لَوْ عَيْنِهَا فِي اللَّفْظِ. "وَالْعِدَّةُ مِنْ ذَلِكَ الْوَقْتِ عَلَى الصَّحِيحِ"؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ الْوُقُوعِ، لَا مِنْ وَقْتِ الْكَشْفِ. "وَإِنْ لَمْ يَنْوِ تَعْيِينًا فَأَمْرْنَاهُ فَعَيَّنَ، فَالصَّحِيحُ: أَنَّ الْوُقُوعَ عَقِيبَ اللَّفْظِ أَيْضًا"؛ لِأَنَّ الْوُقُوعَ بِه وَالتَّعْيِينَ وَالْبَيْنِ لَهُ يَنْوِ تَعْيِينًا فَأَمْرْنَاهُ فَعَيَّنَ، فَالصَّحِيحُ: أَنَّ الْوُقُوعَ عَقِيبَ اللَّفْظِ أَيْضًا"؛ لِأَنَّ الْوُقُوعَ بِه وَالتَّعْيِينَ كَمَا فِي كَالْبَيَانِ لَهُ، وَالتَّانِي لَهُ، وَالتَّانِي لَهُ يَقَعُ بِالتَّعْيِينِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ وَقَعَ قَبْلَهُ لَوَقَعَ عَلَى غَيْرِ مَحَلًّ، فَإِنَّهُ بَيَّنَ الْمَحَلَّ الْآنَ.

"وَلُوْ قَالَ: إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ ثُمَّ عِنْدَ الْبَيَانِ، قَالَ: هَذِهِ، بَلْ هَذِهِ، طُلِّقَتَا جَمِيعًا"؛ لِأَنَّ الْأُولَى تَعَيَّنَتْ بِقَوْلِه، وَلَا يُقْبَلُ رُجُوعُهُ عَنهَا، وَالتَّانِيَةُ مُطْلَقَة بِإِقْرَارِهِ. "فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ الْبَيَانِ، فَعَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ أَقْصَى بِقَوْلِه، وَلَا يُقْبَلُ الْبَيَانِ، فَعَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ أَقْصَى الْأَجَلَيْنِ"؛ لِاحْتِمَالِ الزَّوْحِيَّةِ فِيهَا وَالطَّلَاقِ. "وَيُوقَفُ مِيرَاثُ امْرَأَةٍ"؛ لِأَنَّ إِحْدَاهُمَا امْرَأَةٌ لَا يَحَالَةَ. "فَإِنْ الْمُطَلَقَةُ ثَلَاثًا هِيَ الْأُولِي، قُبِلَ؛ لِأَنَّهُ أَقَرَّ عَلَى نَفسِهِ"، مَاتَ الزَّوْجُ، فَقَالَ الْوَارِثُ: الْمُطَلَقَةُ ثَلَاثًا هِيَ الْأُولَى، قُبِلَ؛ لِأَنَّهُ أَقَرَّ عَلَى نَفسِهِ"، فَهُو عَيْرُهُ مُتَهَمٍ فِيهِ. "وَإِنْ قَالَ: الْمُطْلَقَةُ هِيَ الْبَاقِيَةُ، فَيُقْبَلُ بَيَانُهُ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ"؛ لِأَنَّهُ حَلِيفَةُ الْمُورَّتِ فِي حِيَارِ الشَّفْعَةِ وَغَيْرِهِ، فَكَذَلِكَ هَهُنَا. وَالثَّانِي: لَا يُقْبَلُ؛ لِأَنَّهُ يَجُرُّ بِهِ النَّفْعَ إِلَى نَفْسِهِ، بِاسْتِحْلَابِ الْمُؤرِّثِ فِي حِيَارِ الشَّفْعَةِ وَغَيْرِهِ، فَكَذَلِكَ هَهُنَا. وَالثَّانِي: لَا يُقْبَلُ؛ لِأَنَّهُ يَجُرُّ بِهِ النَّفْعَ إِلَى نَفْسِهِ، بِاسْتِحْلَابِ الْمُقْتَةِ، وَدَفِع الْإِرْثِ عَنِ الْحَيَّةِ،

"السَّادِسَةُ: إِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً لَا تَقَعُ، فَهِيَ وَاقِعَةٌ"؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ دَفَعَ مَا وَقَعَ، وَالطَّلَاقُ لَا يَرْتَفِعُ بَعْدَ وَقُوعِهِ.

"وَلَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ -بِكَسْرِ/ الْأَلِفِ- لَمْ يَقَعْ"؛ لِأَنَّهُ عَلَّقَ وُقُوعَهَا عِمَشِيعَةِ اللَّهِ، وَلَا نَدْرِي أَنَّهُ ١/٤٧ تَعَالَى شَاءَ أَمْ لَا "قَالَ: وَكَذَلِكَ فِي الْعِنْقِ"؛ لِأَنَّ الْوَصْفَ الْمُعَلَّقَ هُوَ الْمَشِيئَةُ، وَهِيَ جُهُولَةٌ عِنْدَنَا. "وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا اللَّهُ اللَّقَتْ ثَلَاثًا؛ لِأَنَّهُ السَّغَعْرَقَ بِالإسْتِشْنَاءِ"، وَاسْتِثْنَاءُ الجَّمِيعِ بَاطِلٌ؛ لِمَا فِيهِ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّعْمُونَ بِالإسْتِشْنَاءِ"، وَاسْتِثْنَاءُ الجَّمِيعِ بَاطِلٌ؛ لِمَا فِيهِ مَنَ النَّنَاقُضِ. "وَلَوْ قَالَ: ثَلَاثًا إِلَّا وَاحِدَةً، طُلِقَتْ ثِنْتَيْنِ"؛ لِاسْتِحْرَاحِهِ الْوَاحِدَةً مِنْهَا. "وَلَوْ قَالَ: ثَلَاثًا إِلَّا وَاحِدَةً، طُلُقَتْ ثِنْتَيْنِ"؛ لِأَنْ الإسْتِشْنَاء مِنَ الْإِثْبَاتِ نَفْيٌ، وَمِنَ النَّفِي إِثْبَاتٌ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: ثَلَاثًا إِلَّا وَاحِدَةً مِنْهُمَا هِي وَاقِعَةٌ، فَتَقَعُ الْأُولَى بِالإسْتِشْنَاءِ الْأَوّلِ، وَالثَّانِيَةُ بِالإسْتِشْنَاء اللَّانِيَةُ بِالإسْتِشْنَاء اللَّانِيةُ اللَّاسِتُمْنَاء اللَّانِيْ اللَّهُ وَاحِدَةً مِنْهُمَا هِي وَاقِعَةٌ، فَتَقَعُ الْأُولَى بِالإسْتِشْنَاء الْأَولِ، وَالثَّانِيَةُ بِالإسْتِشْنَاء اللَّانِيَةُ اللَّاسِتُمْنَاء اللَّانِيْ اللَّاسِيْمُ اللَّهُ وَاحِدَةً مِنْهُمَا هِي وَاقِعَةٌ، فَتَقَعُ الْأُولَى بِالإسْتِشْنَاء الْأَولِ، وَالثَّانِيَةُ بِالإسْتِشْنَاء اللَّانِيَة اللَّانِيَة اللَّاسُةِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالَالِ اللَّالِيْلُولُ اللَّالَةِ اللَّهُ اللَّالَةِ اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ اللَّالَةِ اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّالَةُ اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّالِيَالَةُ اللَّالَةُ اللَّهُ الْوَلَى اللَّلْكُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلْقَ الْمُعْمَا اللَّهُ اللَّالَةِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّيْنَ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُيْنَ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُقُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُلِقُلُولُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلُولُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُلُولُ الْمُؤْل

"وَلُوْ قَالَ: ثَلَاثًا إِلَّا ثِنْتَيْنِ وَإِلَّا وَاحِدَةً، جُعِلَ كَقُوْلِهِ: إِلَّا ثَلَاثًا، فَيَقَعُ الثَّلَاثُ عَلَى وَحْهٍ. "وَلَوْ قَالَ: ثِنْتَيْنِ وَوَاحِدَةً إِلَّا وَاحِدَةً، لِأَنَّهُ بِالْعَطْفِ اسْتَثْنَى الْجُمِيعَ مِنَ الْجَمِيعِ، فَيَقَعُ الثَّلَاثُ عَلَى وَحْهٍ. "وَلَوْ قَالَ: ثِنْتَيْنِ وَوَاحِدَةً إِلَّا وَاحِدَةً وَهُو بَاطِلٌ، فَيَبْقَى الثَّلَاثُ بِحَالِمًا. "وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ طُلُقَتْ ثَلَاثًا، طُلُقَتْ الْوَاحِد مِنَ الْوَاحِد وَهُو بَاطِلٌ، فَيَبْقَى الثَّلَاثُ بِحَالِمًا. "وَلُوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ خَمْسًا إِلَّا ثَلَاثًا، طُلُقَتْ ثَلَاثًا، طُلُقَتْ ثَلَاثًا، طُلُقَتْ ثَلَاثًا، طُلُقَتْ ثَلَاثًا، طُلُقَتْ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي"؛ إِذْ لَا خَمْسَ فِي الطَّلَاقِ، فَكَأَنَّهُ اسْتَثَنَى الثَّلَاثِ مِنَ الثَّلَاثِ، "وَتُطَلَّقُ طُلُقَتَيْنِ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي"؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ مُرَاعَى، فَكَأَنَّهُ طَلَّقَ ثِنْتَيْنِ. "وَالإسْتِشْنَاءُ بِالْقَلْبِ لَا الثَّلَاثِ، "وَتُطَلَّقُ طُلُقَتَيْنِ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي"؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ مُرَاعَى، فَكَأَنَّهُ طَلَّقَ ثِنْتَيْنِ. "وَالإسْتِشْنَاءُ بِالْقَلْبِ لَا يَرْتَفِعُ بِالنِّيَّةِ. "كَمَا أَنَّ الطَّلَاقَ بِالْقَلْبِ لَا يَوْعَلُهُ بِالْقَلْبِ لَا يَرْتَفِعُ بِالنِّيَّةِ. "كَمَا أَنَّ الطَّلَاقَ بِالْقَلْبِ لَا يَقْعُ "؛ لِأَنَّ الثَّلَاثَ مَلْفُوظُ فِي الطَّلَاقِ لَا يَرْتَفِعُ بِالنِّيَّةِ. "كَمَا أَنَّ الطَّلَاقَ بِالْقَلْبِ لَا يَوْعَلُهُ إِللَّ يَوْعَلُونَا لَيْ وَلَاكَ حَدِيثُ النَّفْس، فَلَا يُوْاحَد بِهِ.

"السَّابِعَةُ: إِذَا شَكَّ الرَّجُلُ فِي وُقُوعِ طَلَاقِهِ، فَالْأَصْلُ أَنَّهُ غَيْرُ وَاقِعٍ"؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ النِّكَاحِ، وَالْيَقِينَ لَا يَرُولُ بِالشَّكِّ، كَمَا قُلْنَا فِي الطَّهَارَةِ، وَالْحَدَثِ، وَالْوَرَعُ أَنْ يَعُدَّهُ وَاقِعًا؛ لِلْأَحْدِ بِالْأَحْوَطِ. "فَإِنْ فَإِنْ فَالْيَقِينِ لَا يَرُولُ بِالشَّكِّ، كَمَا قُلْنَا فِي الطَّهَارَةِ، وَالْحَدِثِ، وَالْوَرَعُ أَنْ يَعُولَ: إِنْ كَانَ هَذَا الطَّائِرُ غُرَابًا فَامْرَأَتِي طَالِقٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ٤٧/ بِ غُرَابًا فَعَبْدِي حُرِّ، وَلَمْ يُعْلَمْ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ يَحْنَثُ فِي أَحَدِهِمَا لَا مَحَالَةَ.

"فَيُمْنَعُ مِنَ الْمِلْكَيْنِ إلَى الْبِيَانِ"؛ لِأَنَّا تَيَقَّنَا تَحْدِمِمَا لَا بِعَيْنِهِ، وَالتَّحْرِمُ هُوَ الْمُغَلَّبُ، فَيُوقَفُ إلَى الْبِيَانِ" بِنُكُولِه وَيَمِينُ كُلِّ الْبَيَانِ. "فَإِنِ ادَّعَتِ امْرَأَتُهُ فَنَكُلَ فَحَلَفَ، وَادَّعَى عَبْدُهُ فَنَكُلَ فَحَلَفَ، وَالْ الْمِلْكَانِ" بِنُكُولِه وَيَمِينُ كُلِّ الْبَيَانِ. "فَإِنْ الْمُلْكَانِ" بِنُكُولِه وَيَمِينُ كُلِّ وَاحْدِ مِنْهُمَا، كَمَا فِي سَائِرِ الدَّعَاوَي. "وَكَذَلِكَ لَوْ فَسَّرَ، فَقَالَ: حَنَثْتُ بِالطَّلَاقِ، وَلَمَّا ادَّعَى الْعَبْدُ نَكُلَ وَحَلَفَ الْعَبْدُ، وَالاَّ جَمِيعًا" الْأَوْلُ: بِإِفْرَارِه، وَالنَّانِ: بِنُكُولِه وَيَمِينِ الْعَبْدِ.

"الْقِسْمُ الثَّانِي: فِي التَّعْلِيقِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ عَشْرَةٍ:

الْأُولَى: لَوْ قَالَ لِأَجْنَبِيَّةٍ: إِذَا نَكَحْتُكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثُمَّ نَكَحَهَا، لَمْ تُطَلَّقْ، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةً" (١) لِأَوْلَى: لَوْ قَالَ لِأَنْتِ طَالِقٌ، فَكَحَهَا، ثُمَّ دَحَلَتْ. لِأَنْ الْولَايَةَ مَعْدُومَةٌ حَالَةَ التَّلَقُظِ، فَهُوَ كَمَا لَوْ قَالَ لَهَا: إِنْ دَحَلْتِ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثُمَّ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، ثمَّ عَادَتْ، ثمَّ دَحَلَتْ، لَمْ تُطلَّقْ "وَلَوْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ: إِنْ دَحَلْتِ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثُمَّ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، ثمَّ عَادَتْ، ثمَّ دَحَلَتْ، لَمْ تُطلَّقْ بِالْيَمِينِ السَّابِقَةِ عَلَى مَذْهَبِهِ الْجَدِيدِ"؛ لِأَنَّ النَّابِي نِكَاحُ آخَرُ، وَالْإِيقَاعُ كَانَ قَبْلَهُ، فَهُوَ كَمَا لَوْ قَالَ ذَلِكَ بِالْيَمِينِ السَّابِقَةِ عَلَى مَذْهَبِهِ الْجَدِيدِ"؛ لِأَنَّ النَّابِي نِكَاحُ آخَرُ، وَالْإِيقَاعُ كَانَ قَبْلَهُ، فَهُوَ كَمَا لَوْ قَالَ ذَلِكَ لِللَّهُ عَلَى مَذْهَبِهِ الْجَدِيدِ"؛ لِأَنَّ النَّابِي نِكَاحُ آخَرُ، وَالْإِيقَاعُ كَانَ قَبْلَهُ، فَهُوَ كَمَا لَوْ قَالَ ذَلِكَ لِللَّهُ عَلَى مَذْهَبِهِ الْجَدِيدِ"؛ لِأَنَّ النَّابِي نِكَاحُ آخَرُ، وَالْإِيقَاعُ كَانَ قَبْلَهُ، فَهُوَ كَمَا لَوْ قَالَ ذَلِكَ لِلْأَجْنَبِيَّةِ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا فَدَحَلَتْ. "وَفِي الْقَدِيمِ قَوْلَانِ"؛ أَحَدُهُمَا: لَا تُطلَّقُ؛ لِمَا ذُكَرْنَاهُ، وَالنَّابِي: تُطلَّقُ؛ لِوَحُودِ الْولَايَةِ عِنْدَ التَّعْلِيق، وَعِنْدَ الصِّفَةِ أَيْضًا.

"وَلَوْ بَانَتْ بِطَلْقَةٍ، ثُمَّ عَادَتْ، ثُمَّ دَخَلَتْ، طُلِّقَتْ فِي الْقَدِيمِ"؛ لِوُجُودِ الْوِلَايَةِ فِي الْحَالَتَيْنِ، مَعَ أَنَّ

<sup>(</sup>١) حاء في ملتقى الأبحر (ص٥٧): «كقوله لأحنبية: إن نكحتك فأنت طالق فيقع إن نكحها»، وجاء في المحيط البرهاني في الفقه النعماني (٤/ ٢٥٦): "قال محمد رحمه الله في «الجامع» إذا قال الرجل لأجنبية: إن نكحتك فأنت طالق، ينصرف يمينه إلى العقد، ولو قال ذلك لامرأته أو لجاريته ينصرف إلى الوطء"

أَحَدَ الْعَقْدَيْنِ مَبْنِيٌ عَلَى الْآخر، فَإِنَّهَا لَا تَعُودُ إِلَّا بِمَا بَقِيَ لَهُ عَلَيْهَا مِنَ الطَّلَاقِ.

"وَفِي الْجَدِيدِ: قَوْلَانِ/"؛ أَحَدُهُمَا: تُطلَّقُ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَالثَّانِي: لَا تُطلَّقُ؛ لِتَغَايُر الْعَقْدَيْن، كَمَا فِي ٤٨/أ الْبَائِن بِالثَّلَاثِ.

"الثَّانِيَةُ: لَوْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: إِنْ دَخَلْتِ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثُمَّ قَالَ لِعَبْدِهِ: إِنْ طَلَّقْتُ امْرَأَتِي فَأَنْتَ حُرٌّ ثُمَّ دَخَلَتِ الدَّارَ، وَقَعَ الطَّلَاقُ، وَلَمْ يُعْتَق الْعَبْدُ؛ لِأَنَّ التَّطْلِيقَ يَوْمَ الدُّخُولِ كَانَ بِاللَّفْظِ السَّابِق، لَا بِالدُّحُولِ" وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الإعْتِبَارَ بِحَالَةِ التَّعْلِيقِ، وَأَنَّ التَّعْلِيقَ تَطْلِيق، كَمَا تَقَدَّمَ.

"الثَّالِثَةُ: لَوْ قَالَ: كُلَّمَا وَلَدْتِ وَلَدًا فَأَنْتِ طَالِقٌ فَوَلَدَتْ وَلَدَيْن، فَعَلَى قَوْلَيْن:

أَحَدُهُمَا: وَقَعَتْ وَاحِدَةٌ، وَانْقَضَتِ الْعِدَّةُ بِالْوَلَدِ الثَّانِي"، فَلَا تَقَعُ ثَانِيَةٌ؛ لِلْبَيْنُونَةِ.

"وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهَا طُلِّقَتْ بالثَّانِي طَلْقَة ثَانِيَة، وَاسْتَقْبَلَتْ عِدَّتَهَا بالْأَقْرَاءِ"؛ قِيَاسًا عَلَى الرَّجْعِيَّةِ إِذَا طُلِّقَتْ؛ فَإِنَّ عَلَيْهَا اِسْتِئْنَافُ الْعِدَّةِ فِي قَوْلٍ، وَهَذَا ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ تَمَّ فِي الْعِدَّةِ، وَهَهُنَا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَلَا يَقَعُ، وَالصَّحِيحُ هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ، وَهَذَا الْقَوْلُ الثَّانِي، أَرَادَ بِهِ: إذَا رَاجَعَهَا قَبْلَ وِلَادَةِ النَّانِي، أَوْ وَضَعَتِ الْوَلَدَيْنِ دُفْعَةً وَاحِدَةً.

"الرَّابِعَةُ: لَوْ قَالَ: إِنْ كَلَّمْتِ فُلَانًا فَأَنْتِ طَالِقٌ فَكَلَّمَتْهُ عَلَى مَسَافَةٍ هِيَ فِي الْعَادَةِ مَسَافَةُ الْكَلَامِ، حَنِثَ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ"؛ لِوُجُودِ الصِّفَةِ، وَهِيَ الْكَلامُ. "وَلَوْ كَلَّمَتْهُ عَلَى بُعْدِ بِخِلَافِ الْعَادَةِ، لَمْ يَحْنَثْ، وَإِنْ سَمِعَ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُسَمَّى تَكْلِيمًا. "وَلَوْ كَلَّمَتْهُ سَكْرَانَةً، حَنِثَ"؛ لِأَنَّ السَّكْرَانَ بِمُنْزِلَةِ الصَّاحِي فِي الْحُكْمِ. "وَلَوْ كَلَّمَتْهُ مُكْرَهَةً، لَمْ يَحْنَتْ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْن/"؛ لِعَدَمِ الرِّضَى بِهِ، وَحَنِثَ فِي الْآخَرِ؛ لِوُجُودِ /٤٨ ب التَّكَلُّم. "وَلُو كَلَّمَتْهُ مَيْتًا لَمْ يَحْنَثْ"؛ لِأَنَّ الْمَيِّتَ لَا يَسْمَعُ، فَلَا يُكَلَّمُ. "وَكَذَلِكَ الضَّرْبُ"؛ لِأَنَّهُ عِبَارَةٌ عَمَّا يُؤْلِمُ، وَلَا أَلَمَ لِلْمَيِّتِ. "بِخِلَافِ الْمَسِّ"؛ فَإِنَّهُ يَتَحَقَّقُ بَعْدَ الْمَوْتِ، فَيَحْنَثُ بِهِ إِنْ حَلَفَ أَنْ لَا تَمَسَّهُ، فَمَسَّتُهُ مَنتًا.

> "الْخَامِسَةُ: إِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ شَهْرَ كَذَا، أَوْ يَوْمَ كَذَا، فَفِي أَوَّلِهِ"؛ لِأَنَّ مُقْتَضَاهُ أَنْ تَكُونَ طَالِقًا فِي الشَّهْرِ كُلِّهِ، فَوَجَبَ أَنْ تُطلَّقَ فِي أَوَّلِهِ. "وَإِنْ قَالَ: إِذَا رَأَيْتِ الْهلَالَ، حَنِثَ بِرُؤْيَةِ غَيْرِهَا"؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ فِي ذَلِكَ أَنْ يُرَادَ رُؤْيَةُ النَّاسِ. "إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ رُؤْيَتَهَا"، فَحِينَئِذٍ يَتَّبِعُ مَا نَوَاهُ.

> "وَلَوْ قَالَ: إِذَا مَضَتْ سَنَة فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَهِيَ أَحَدَ عَشَرَ شَهْرًا بِالْأَهِلَّةِ، وَشَهْرٌ بِالْأَيَّامِ ثَلَاثُونَ يَوْمًا، وَهُوَ الَّذِي انْكَسَرَ بِالطَّلَاقِ فِي أَثْنَائِهِ"؛ لِأَنَّ الشَّهْرَ الَّذِي حَلَفَ فِي أَثْنَائِهِ، تَعَذرَ اعْتِبَارُ الْهِلَالِ فِيهِ، فَيُعَدُّ بِالْعَدَدِ، كَمَا فِي الشَّهْرِ الَّذِي غُمَّ عَلَيْهِمُ الْمِلَالُ فِي الصَّوْمِ.

> "وَلَوْ قَالَ: إِذَا مَضَتِ السَّنَةُ، فَهِيَ بَقِيَّةُ السَّنةِ الْعَرَبِيَّةِ"؛ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ بِاللَّامِ مَعَ عُرْفِ الشَّرْعِ يَقْتَضِي ذَلِكَ.

"السَّادِسَةُ: إِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ الشَّهْرَ الْمَاضِي، طُلِّقَتْ فِي الْوَقْتِ"؛ لِأَنَّ حُكْمَ لَفْظِهِ لَوْ خَفَّقَ

شَمِلَ الْوَقْتَ الْحَاضِرَ أَيْضًا فَيَنفَذ فِي الْقَدْرِ الْمُمْكِنَ مِنْهُ. "وَإِيقَاعُهُ الطَّلَاقَ الْآنَ فِي وَقْتٍ مَضَى مُحَالٌ"، فَيَلْغُو الْوَصْفُ وَيَقَعُ الطَّلَاقُ الْآنَ. "فَإِنْ قَالَ: عَنَيْتُ أَنَّهَا مُطْلَقَةٌ مَنِيٌّ، أَوْ مِنْ غَيْرِي فِي الشَّهْرِ الْمَاضِي وَعُلِمَ صِدْقُهُ، قُبِلَ تَفْسِيرُهُ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُحْتَمَلٌ.

1/29 "وَإِذَا قَالَ: إِذَا مُتُّ فَأَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَ مَوْتِي بِشَهْرِ فَمَاتَ بَعْدَ عِشْرِينَ يَوْمًا، فَلَا طَلَاقَ/"؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَسْبِقُ لَفْظَ التَّعْلِيقِ. "وَإِنْ عَاشَ شَهْرًا وَزِيَادَةَ لَحْظَةٍ فَمَاتَ، طُلِّقَتْ قَبْلَ مَوْتِهِ بِشَهْر"؛ لِأَنَّهُ هَهُنَا بَعْدَ لَفْظِ التَّعْلِيقِ. "قَالَ: وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: إِذَا ضَرَبْتُكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَ ضَرْبي إيَّاكِ بِشَهْر، وَلَوْ قَالَ: إِذَا طَلَّقْتُكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَهُ ثَلَاقًا، ثمَّ طَلَّقَهَا، فَالصَّحِيحُ: أَلَّا يَقَعَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ وَقَعَ، لَمَا وَقَعَ"؛ فَبَيَانُهُ: أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ لَوَقَعَ قَبْلَهُ الثَّلَاثُ، وَبَانَتِ الْمَرْأَةُ كِمَا، وَإِذَا بَانَتْ قَبْلَهُ، فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ عَلَى الْبَائِن، فَأَدَّى ثُبُوتُهُ إِلَى سُقُوطِهِ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ سَاقِطًا مِنْ أَصْلِهِ فَلَا يَقَعُ، ثُمٌّ إِذَا لَمْ يَقَعْ هَذَا، لَمْ يَقَع الثَّلَاثُ أَيْضًا؛ لِأَنَّ شَرْطَهَا لَمْ يُوجَدْ، فَبَقِيَ النِّكَاحُ عَلَى مَاكَانَ.

"السَّابِعَةُ: لَوْ قَالَ: كُلَّمَا وَقَعَ عَلَيْكِ طَلَاقِي فَأَنْتِ طَالِقٌ فَطَلَّقَهَا وَاحِدَةً، طُلِّقَتْ ثَلَاثًا؛ لِأَنَّهَا كَلِمَةُ التَّكْرَارِ"، فَيَقَعُ بِالتَّحْيِيرِ وَاحِدَة، وَبِوُقُوعِهَا أُحْرَى ثَانِيَة، وَبوُقُوع الثَّانِيَةِ ثَالِثَةٌ.

"فَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَدْخُولِ بِهَا، بَانَتْ بِالْأُولَى، فَلَم يَلْحَقْهَا الثَّانِيَةُ، وَكَذَلِكَ لَوْ خَالَعَهَا بِطَلْقَةٍ" وَهِيَ مَدْخُولٌ هِمَا؛ لِأَنَّهَا بَانَتْ بِالْخُلْعِ هَهُنَا، كَمَا بَانَتْ بِالطَّلَاقِ الْمُجَرَّدِ، ثُمَّ.

"الثَّامِنَةُ: لَوْ قَالَ: إِنْ لَمْ أَفْعَلْ كَذَا فَأَنْتِ طَالِقٌ، كَانَ لِلْعُمُر، وَلَوْ قَالَ: إذَا لَمْ أَفْعَلْ كَذَا فَأَنْتِ طَالِقٌ، كَان لِلْفَوْرِ؛ لِأَنَّ الْأُولَى لِلشَّرْطِ، وَالثَّانِيَةُ لِلزَّمَانِ"، فَهُمَا مُتَبَايِنَتَانِ فِي النَّفْي. "وَلَكِنَّهُمَا فِي الْإِثْبَاتِ سَوَاءٌ"، كَقَوْلِهِ: إِنْ فَعَلْتَ، وَإِذَا فَعَلْتَ، فَإِنَّهَا لِلتَّرَاخِي هَهُنَا. "وَإِنَّمَا يَفتَرِقَانِ فِي النَّفْي"؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: إِنْ لَمْ أَفْعَلْ شَرْطٌ مَحْضٌ، فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ إِلَّا عِنْدَ حُصُولِ الْيَأْسِ بِخُلُوِّ الْعُمْرِ عَنِ الْفِعْل، بِخِلَافِ قَوْلِهِ: إِذَا لَمْ أَفْعَلْ، فَإِنَّ مَعْنَاهُ: أَيَّ وَقْتٍ لَا أَفْعَلْ، فَإِذَا/ مَضَى زَمَانٌ يَسِيرٌ يَسَعُ الْفِعْلَ وَلَمْ يَفعَلْ، وَقَعَ ٤٩/ ب الطَّلَاقُ. "وَلَوْ قَالَ: إِنْ لَمْ تَكُونِي حَامِلًا فَأَنْتِ طَالِقٌ، لَمْ يُحْكَمْ بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ وُجُودَ الْوَصْفِ" وَهُوَ عَدَمُ الْحُمْل؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عِمَّنزلَةِ قَوْلِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ كُنْتِ حَائِلًا. "وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: إِنْ كُنْتِ حَامِلًا" يَتَوَقَفُ الْوُقُوعُ عَلَى وُجُودِ الْحَمْلِ. "وَحَسنٌ أَنْ يُوقَفَ عَنْ وَطْئِهَا حَتَّى يَتَبَيَّنَ"؛ تَغْلِيبًا لِلتَّحْرِيم وَاحْتِيَاطًا.

"التَّاسِعَةُ: إِذَا قَالَ فِي الْحَيْضِ: أَنْتِ طَالِقٌ لِلسُّنَّةِ، فَحَتَّى تَطْهُرَ"؛ لِأَنَّهُ زَمَانُ السُّنَّةِ.

"وَإِنْ قَالَ: لِلْبِدْعَةِ، وَقَعَ فِي الْحَالِ"؛ لِأَنَّه زَمَانُهَا. "وَإِنْ قَالَ لِلْحَامِل: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا لِلسُّنَّةِ، وَقَعَتْ فِي الْحَالِ، حَائِضًا كَانَتْ أَوْ طَاهِرًا؛ إذْ لَيْسَ فِي طَلَاقِهَا سُنَّةٌ وَلَا بِدْعَةٌ" فَيَلْغُو قَوْلُهُ لِلسُّنَّةِ. "وَإِنْ قَالَ: إِذَا قَدِمَ فَلَانٌ فَأَنْتِ طَالِقٌ لِلسُّنَّةِ فَقَدِمَ فَلَانٌ وَهِيَ حَائِضٌ، فَحَتَّى تَطْهُرَ"، كَمَا لَوْ أَوْفَعَ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ. "وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ لِرِضَا فُلَانٍ، أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ أَنْ دَخَلْتِ الدَّارَ -بِفَتْح الْأَلِفِ- طُلِّقَتْ

فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّ هَذَا تَعْلِيلٌ، وَقَوْلُهُ: لِلسُّنَّة" لَيْسَ بِتَعْلِيلٍ، بَلْ هُوَ "تَعْلِيقٌ"؛ فَإِنَّ اللَّامَ لِلتَّأْقِيتِ فِيمَا يُشْبِهُ الْأَوْقَاتِ، كَالسُّنَّةِ وَالْبِدْعَةِ، وَكَمَا لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ لِرَمَضَانَ، وَهِيَ الْأَوْقَاتِ، كَالسُّنَّةِ وَالْبِدْعَةِ، وَكَمَا لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ لِرَمَضَانَ، وَهِيَ لِلتَّعْلِيلِ فِيمَا لَا يُشْبِهُهَا، كَمَا فِي مَسْأَلَتِنَا وَأَمْثَالِهَا، وَكَذَلِكَ إِنْ دَخَلَتِ الدَّارَ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا: لِدُخُولِكِ الدَّارَ.

"الْعَاشِرَةُ: لَوْ قَالَ لِلْحَامِلِ: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا فِي كُلِّ قُرْءٍ طَلْقَةً، لَمْ يَقَعْ فِي جَمِيعِ زَمَانِ الْحَمْلِ
أَكْثَرُ مِنْ طَلْقَةٍ/ وَاحِدَةٍ وَإِنْ كَانَتْ تَرَى أَطْهَارًا وَحَيْضًا؛ لِأَنَّ زَمَانَ الْحَمْلِ لَا يَتَعَدَّدُ أَقْرَاؤُهُ عَنِ ١٥٠ أَكْثَرُ مِنْ طَلْقَةٍ/ وَاحِدَة وَإِنْ كَانَتْ تَرَى أَطْهَارًا وَحَيْضًا؛ لِأَنَّ زَمَانَ الْحَمْلِ لَا يَتَعَدَّدُ لَهُ"، وَمَعْنَاهُ: أَنَّهَا لَا تَنْقَضِي هِمَا عِدَّةُ الْمُطَلَّقَةِ، فَلَا يُجْعَلُ لَمَا حُكْمُ الْأَطْهَارِ فِي تَكَرُّرِ الطَّلَاقِ، فَلَا يَحُونُ زَمَانُ الْحُمْلُ كُلُهُ قُرْءً وَاحِدًا، فَتَقَعُ بِهِ طَلْقَةٌ وَاحِدَة.

"وَلَوْ قَالَ ذَلِكَ لِلْحَائِلِ، وَقَعَ فِي كُلِّ طُهْرٍ طَلْقَةً"؛ لِأَنَّهَا مِنْ ذَوَاتِ الْأَقْرَاءِ الْمَحْسُوبَةِ مِنْ أَطْهَارِهَا. "فَإِنْ قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا لِلسُّنَّةِ، ثُمَّ قَالَ: أَرَدْتُ فِي كُلِّ طُهْرٍ طَلْقَةً، وَقَعَتْ فِي الْحَالِ فِي ظَاهِرِ "فَإِنْ قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا لِلسُّنَّةِ، ثُمَّ قَالَ: أَرَدْتُ فِي كُلِّ طُهْرٍ طَلْقَةً، وَقَعَتْ فِي الْحَالِ فِي ظَاهِرِ اللَّفْظِ، الْحُكْمِ، وَيُدَيّنُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ إِنْ صَدَقَ"، وَإِنَّمَا لَهُ يُقْبَلُ ذَلِكَ مِنْهُ فِي الْحُكْمِ؛ لِأَنَّهُ حِلَافُ ظَاهِرِ اللَّفْظِ، فَإِنَّ الْعَدَدَ لَا سُنَّةً فِيهِ وَلَا بِدْعَةَ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ، فَوْقُوعُ الثَّلَاثِ جَمِيعًا فِي طُهْرٍ وَاحدٍ يَكُون سُنِيًّا، وَيَدِينُ بَينَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ، كَمَا لَوْ قَالَ لَمَا: أَنْتِ طَالِقٌ، ثُمَّ قَالَ: أَرَدْتُ مِنَ الْوثَاقِ.

#### [فرْغ] [لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ أَحْسَنَ طَلْقَةِ]

"لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ أَحْسَنَ الطَّلَاقِ، فَطَلَاقُ السُّنَةِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ لَهُ نِيَّةٌ أُحْرَى"؛ فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ: أَرْتُ بِهِ الطَّلَاقَ الْبِدْعِيَّ، وَسَمَّيْتُهُ حَسَنًا فِي حَقَهَا؛ لِسُوءِ مُعَاشَرَتِهَا، وَكَانَتْ فِي زَمَانِ الْبِدْعَةِ، قُبِلَ قَوْلُهُ؛ لِأَنَّ كَوْلُهُ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ بِتَعْجِيلِ الطَّلَاقِ، وَإِنْ كَانَتْ فِي زَمَانِ السُّنَّةِ، فَلَا يُقْبَلُ فِي الْحُكْمِ؛ لِأَنَّهُ يُخَالِفُ مُقْتَضَى ذَلِكَ تَعْلِيظٌ عَلَيْهِ بِتَعْجِيلِ الطَّلَاقِ إِلَى ذَلِكَ الْوَقْتِ. اللَّهُظِ، وَهُوَ مُتَّهَمٌ فِي تَأْخِيرِ الطَّلَاقِ إِلَى ذَلِكَ الْوَقْتِ.

"وَأَقْبَحُ الطَّلَاقِ: لِلْبِدْعَةِ، إلَّا أَنْ تَكُونَ لَهُ نِيَّةٌ أُخْرَى"؛ بِأَنْ يَقُولَ: أَرَدْتُ بِهِ طَلَاقَ السُّنَةِ، وَإِنَّا فَيمَا يُعَجَّلُ بِهِ دُونَ مَا يُؤَجَّرُ، كَمَا فِي الصُّورَةِ الْأُولَى. "وَإِنْ قَلِحًا فِي حَقَهَا؛ لِحُسْنِ مُعَاشَرَةِا، فَإِنَّهُ يُعْبَلُ فِيمَا يُعَجَّلُ بِهِ دُونَ مَا يُؤَجَّرُ، كَمَا فِي الصُّورَةِ الْأُولَى. "وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ ٥٠/ بِ قَالَ: طَلْقَةً حَسَنَةً/ قَبِيحَةً، طُلِّقَتْ فِي الْحَالِ، وَالْوَصْفُ مُحَالً"؛ لِأَنَّهُ مُتَنَاقِضٌ لَغْقِ. "وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ ٥٠/ بِ طَالِقٌ ثَلَاثًا بَعْضُهُنَّ لِلسُّنَةِ وَبَعْضُهُنَّ لِلْبِدْعَةِ، طُلِّقَتْ ثِنْتَيْنِ فِي أَيِّ الْحَالَتِيْنِ كَانَتْ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ هَذَا طَالِقٌ ثَلَاثًا بَعْضُهُ النَّالُ بَعْضُهَا لِزَيْدٍ وَبَعْضُهَا لِوَيْدٍ وَبَعْضُهَا لِعَمْرٍو. "وَنِصْفُ الثَّلَاثِ ثِنْتَانِ؛ اللَّفْظِ التَّنْصِيفُ"، كَمَا فِي قَوْلِهِ: هَذِهِ الدَّالُ بَعْضُهَا لِزَيْدٍ وَبَعْضُهَا لِعَمْرٍو. "وَنِصْفُ الثَّلَاثِ ثِنْتَانِ؛ لِلتَّكْمِيل، وَاللَّهُ أَعْلَمُ"

#### كِتَابُ الرَّجْعَةِ

الرَّجَعَةُ بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ جَائِزٌ.

"قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَبُعُولَهُ أَنَّ أَحَيُّ بِرَدِّهِنَّ ﴾

وَالرَّجْعِيَّة: هِيَ الَّتِي طَلَّقَهَا زَوْجُهَا بَعْدَ الْمَسِيسِ مِنْ غَيْرِ عِوَضٍ وَلَا اسْتِيفَاءِ عَدَدِ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا قَبْلُ الْمُسْيسِ لَا عِدَّةً عَلَيْهَا، فَلَا رَجْعَةً فِي حَقَهَا، وَكَذَلِك الْمُحْتَلِعَةُ بَائِنَةٌ؛ إذْ لَا يَتَحَقَّقُ الِافْتِدَاءُ بِالْعِوْضِ قَبْلُ الْمَسِيسِ لَا عِدَّةً عَلَيْهَا، فَلَا رَجْعَةً فِي حَقَهَا، وَكَذَلِك الْمُحْتَلِعَةُ بَائِنَةٌ؛ إذْ لَا يَتَحَقَّقُ الِافْتِدَاءُ بِالْعِوْضِ اللَّمْ اللَّهُ عَلَيْهَا، فَلَا رَجْعَةً فِي حَقَها، وَكَذَلِك الْمُحْتَلِعَةُ بَائِنَةٌ؛ إذْ لَا يَتَحَقَّقُ الإِفْتِدَاءُ بِالْعِوْضِ وَلَا اللَّهِ عَلَى الْمُحْتَلِعَةُ بَائِنَةٌ؛ إذْ لَا يَتَحَقَّقُ الإِفْتِدَاءُ بِالْعِوْضِ اللَّهُ عَلَيْهَا، فَلَا رَجْعَةً عَنْ سُلْطَانِ الزَّوْجِ، وَأَمَّا اسْتِيفَاءُ الْعَدَدِ؛ فَلِأَنَّهَا لَا تَحِلُ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا عَيْرَهُ، فَكَيْفَ الرَّجْعَةُ، فَدَلَّ أَنَّهَا غَيْرُهَا.

"وَلَفْظُ الرَّجْعَةِ: قَوْلُهُ: رَاجَعْتُهَا، أَوْ أَمْسَكْتُهَا، أَوْ رَدَدْتُهَا إِلَى النَّكَاحِ"؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: "مُرِ ابْنَكَ فَلُيرَاجِعْهَا"، (٢) وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَأَمْسِكُوهُ رَبَى مِعْمُونٍ ﴾ (١)

"وَلَا حَاجَةَ إِلَى وَلِيّ، وَلَا إِلَى مَهْرٍ، وَلَا رِضَاهَا"؛ لِأَنَّهَا عِنْزِلَةِ اسْتِدَامَةِ النِّكَاحِ. "وَأَصَحُّ الْقُوْلَيْنِ:

أَنَّهَا تَصِحُّ مِنْ غَيْرِ إِشْهَادٍ"، كَمَا تَصِحُّ مِنْ غَيْرِ وَلِيِّ. "وَالِاحْتِيَاطُ فِي الْإِشْهَادِ"؛ عَنَافَة التَّحَاحُدِ، وَلِأَنَّهُ مُسْتَحَبُّ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَشْمِدُواْ ذَوَى عَدْلِ مِنكُو ﴾ (٥) "وَالْوَطْءُ لَا يَكُونُ رَجْعَةً، وَلَا الْمُلاَمَسَةُ /، ١٥/ وَلَا النَّظَرُ"؛ لِأَنَّهَا اسْتِبَاحَةُ بُضْعِ مُحَرَّمٍ بِسَبَبٍ يُقْصَدُ بِهِ اسْتِبَاحَتُهُ، فَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِالْقَوْلِ، كَالنِّكَاحِ. "وَلَا لِيَطْرُ"؛ لِأَنَّهَا اسْتِبَاحَةُ بُضْعِ مُحَرَّمٍ بِسَبَبٍ يُقْصَدُ بِهِ اسْتِبَاحَتُهُ، فَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِالْقَوْلِ، كَالنِّكَاحِ. "وَلَا يَصِحُّ الرَّجْعَةُ فِي حَالَةِ الرِّدَّةِ"؛ لِأَنَّهَا تَحْلِيلُ فِي حَالَةِ التَّحْرِيم، وَهِيَ لَا تَقْبَلُ التَّعْلِيقَ وَالْوَقْفَ، كَعَقْدِ النِّكَاحِ يَعِظُونُ الطَّلَاقِ"؛ فَإِنَّهُ يَقْبَلُ التَّعْلِيقَ وَالْوَقْفَ، كَعَقْدِ النِّكَاحِ يَعِظُونُ الطَّلَاقِ"؛ فَإِنَّهُ يَقْبَلُ التَّعْلِيقَ بِالْغَرَرِ وَالْحَظْرِ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَوْقُوفًا عَلَى زَوَالِ الرِّدَةِ.

<sup>(</sup>١) البقرة: ٢٢٨

<sup>(</sup>٢) جاء في نصب الراية (٣/ ٢٢١)، الحديث الثاني: قال عليه السلام لعمر: "مر ابنك فليراجعها"، وكان قد طلقها في حالة الحيض، قلت: أخرجه الأئمة الستة عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض، فسأل عمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: "مره فليراجعها، ثم يمسكها حتى تطهر، ثم تحيض، فتطهر، فإن بدا له أن يطلقها فليطلقها طاهرا، قبل أن يمسها، فتلك العدة التي أمر الله"، انتهى.

<sup>(</sup>٣) البقرة: ٢٢٨

<sup>(</sup>٤) البقرة: ٢٣١

<sup>(</sup>٥) الطلاق:٢

### [فُرُوعٌ أَرْبَعَةٌ]

### [فِي اخْتِلَافِ الرَّوْجَيْنِ فِي الرَّجْعَةِ، وَانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ]

"الْأَوَّلُ: إِذَا قَالَتْ: انْقَضَتْ عِدَّتِي وَلَا رَجْعَةَ، لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهَا فِي أَقَلَّ مِنِ اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ يَوْمًا وَسَاعَةٍ مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ"؛ لِأَنَّهَا أَقَلُ مُدَّةٍ يُتَصَوَّرُ فِيهَا انْقِضَاءُ ثَلاَثَةِ أَطْهَارٍ.

"وَيُقْبَلُ فِي هَذَا الْقَدْرِ إِذَا طَلَقَهَا فِي طُهْرٍ لَا فِي بَقِيَّةٍ حَيْضٍ"؛ لِيَكُونَ ذَلِكَ الْقَدْرُ مِنَ الطَّهْرِ كُمْ مُعْدَهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ حَيْضًا آخَرَ، ثُمَّ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا طُهْرًا، ثُمَّ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ حَيْضًا آخَرَ، ثُمَّ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا طُهْرًا، ثُمَّ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ حَيْضًا آخَرَ، ثُمَّ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا طُهْرًا ثَالِثًا، وَذَلِكَ اثْنَانِ وَثَلَاثُونَ يَوْمًا وَسَاعَةٌ، كَمَا ذَكَرَهُ.

"التَّانِي: لَوْ قَالَتْ: مَا أَصَابَنِي قَطُّ، فَلَا رَجْعَةَ، وَقَالَ: أَصَبْتُهَا، فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا مَعَ يَمِينِهَا"؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِصَابَةِ. "وَلَوْ قَالَ: مَا أَصَبْتُهَا، وَقَالَتْ: أَصَابَنِي، فَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ بِإِقْرَارِهَا، وَلَا رَجْعَةَ؛ لِإِقْرَارِ الزَّوْجِ بِالْبَيْنُونَةِ. "فَإِنْ قَالَتْ: كُنْتُ كَاذِبَةً، لَمْ تَسْقُطْ عَنْهَا الْعِدَّةُ"؛ لِأَنَّ رُجُوعَهَا لَا يُقْبَلُ بَعْدَ الْإِقْرَارِ.

"النَّالِث: لَوْ قَالَ: ارْتَجَعْتُكِ الْيَوْمَ، فَقَالَتْ: قَدِ انْقَضَتْ عِدَّتِي أَمْسُ، ثمَّ قَالَتْ: كَذَبْتُ، فَهِي كَمَن جَحَدَ حَقًّا، ثُمَّ أَقَرَّ بِهِ، فَيُقْبَلُ مِنْهَا الرُّجُوعُ" "وَلَوْ قَالَ: رَاجَعْتُكِ إِنْشَاءً، فَقَالَتْ: قَدِ انْقَضَتْ عِدَّتِي وَجَوَابُهَا مُتَّصِلٌ بِخِطَابِهِ مِنْ غَيْرِ زَمَانٍ مُتَحَلِّلٍ، فَلَا رَجْعَةَ"؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: رَاجَعْتُكِ، إِنْشَاءٌ لِلرَّجْعَةِ، عِدَّتِي وَجَوَابُهَا مُتَّصِلٌ بِخِطَابِهِ مِنْ غَيْرِ زَمَانٍ مُتَحَلِّلٍ، فَلَا رَجْعَةَ"؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: رَاجَعْتُكِ، إِنْشَاءٌ لِلرَّجْعَةِ، وَمُكْمُ الْإِنْشَاءِ يَنْبُتُ مَعَ الْفَرَاغِ مِنَ اللَّفْظِ، وَقَوْلُهَا: قَدِ انْقَضَتْ عِدَّتِي لِإِخْبَارٌ، وَحُكْمُ الْإِخْبَارِ يَنْبُتُ سَابِقًا ١٥/ ب عَلَى الْخَبَرِ، فَإِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا اتَصَالٌ يُثْبِتُ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ قَبْلَ ثُبُوتِ الرَّجْعَةِ، فَلَا تَصِحُّ الرَّجْعَةُ، بِخِلَافِ مَا عَلَى الْخَبْرِ، فَإِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا اتَصَالٌ يُثْبِتُ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ قَبْلَ ثُبُوتِ الرَّجْعَةِ، فَلَا تَصِحُّ الرَّجْعَةُ، بِخِلَافِ مَا لَوْمَانِ اللَّهُ ظَيْنِ زَمَانٌ؛ فَإِنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ قَدْ رَأَتِ الدَّمَ فِي ذَلِكَ الرَّمَانِ، وَيَكُونَ قَوْلُمَا إِخْبَارًا عَنْ ذَلِكَ الْوَقْتِ، لَا عَمَّا قَبْلُهُ فَيَكُونُ الرَّجْعَةُ حَاصِلَةً قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ.

"الرَّابِعُ: لَوْ أَصَابَهَا قَبْلَ الرَّجْعَةِ، لَزِمَهَا عِدَّةٌ مِنْ وَقْتِ الْإِصَابَةِ، وَتَدَاخَلَتِ الْعِدَّتَانِ"؛ لِأَنَّهُمَا عَنْ شَخْصٍ وَاحِدٍ. "وَلَوِ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا فَنَكَحَتْ، فَجَاءَ بِشَاهِدَيْنِ أَنَّهُ رَاجَعَهَا فِي الْعِدَّةِ، فَهِيَ امْرَأَتُهُ، وَنِكَاحُ الثَّانِي بَاطِلٌ"؛ لِوُقُوعِهِ فِي حَالِ زَوْجِيَّتِهَا. "وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِالْبَيِّنَةِ عَلَى الرَّجْعَةِ، لَمْ يُفْسَخ النَّكَاحُ الثَّانِي بَاطِلٌ"؛ لِوُقُوعِهِ فِي حَالِ زَوْجِيَّتِهَا. "وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِالْبَيِّنَةِ عَلَى الرَّجْعَةِ، لَمْ يُفْسَخ النَّكَاحُ الثَّانِي"؛ لِبَقَائِهِ عَلَى الصَّحَّةِ "وَاللَّهُ أَعْلَمُ"

# كِتَابُ الْإِيلَاءِ

الْإِيلَاءُ: مَصْدَرُ آلَى يُولِي إِيلَاءً، إِذَا حَلَفَ، وَأُقْسَمَ، وَالْمَوْلَى: اسْمُ الْفَاعِلِ، هَذَا فِي اللَّغَةِ، ثُمَّ اسْتَعْمَلَهُ الشَّرْعُ اسْتِعْمَالًا حَاصًّا فِيمِن حَلَفَ أَلَّا يَطاً زَوْجَتَهُ مُدَّةً تَزِيدُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، وَالْأَصْلُ فِيهِ "قَوْلُهُ عَلَى: الشَّرْعُ اسْتِعْمَالًا حَاصًّا فِيمِن حَلَفَ أَلَّا يَطاً زَوْجَتَهُ مُدَّةً تَزِيدُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَي الْآيَةِ، هُو: لَلْقَالِينَ يُولُونَ مِن فِيسَآبِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَي الْآيَةِ، هُو: اللَّيْطَارُ، وَالْفَيْءُ: الرُّجُوعُ إِلَى الْجِمَاعِ.

"قَالَ: وَصُورَتُهُ: أَنْ يَحْلِفَ عَلَى أَلَّا يُجَامِعَهَا، فَلَهَا طَلَبُ الْجِمَاعِ، أَوِ الطَّلَاقِ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ. وَالنَّظَرُ فِي: أَرْكَانِه، وَأَحْكَامِهِ

وَالْأَرْكَانُ، أَرْبَعَةٌ:

الْأَوَّلُ: اللَّفْظُ، وَصَرِيحَهُ: أَنْ يَقُولَ: وَاللَّهِ لَا أَفْتَضُّكِ \_ وَكَانَتْ عَذْرَاءَ \_ أَوْ وَاللَّهِ لَا أُغَيِّبُ ذَكري فِي فَرْجِكِ، أَوْ وَاللَّهِ لَا أَنِيكُكِ"؛ لِأَنَّهَا أَنْفَاظٌ لَا احْتِمَالَ فِيهَا/.

"وَأَلْحَقَ الشَّافِعِيُّ ﴿ بِالصَّرِيحِ قَوْلُهُ: لَا أُجَامِعُكِ"؛ لِلْعُرْفِ الْعَالِبِ فِيهِ. "فَأَمَّا قَوْلُهُ: لَا أَطَوُكِ، أَوْ لَا أَبَاضِعُكِ، فَكِنَايَةٌ فِي الْقَوْلِ الْجَدِيدِ"؛ لِأَنَّهَا مُحْتَمِلَةٌ لِلاسْتِمْتَاعِ بِالْفَرْجِ لَا أَلَامِسُكِ، أَوْ لَا أَبَاضِعُكِ، فَكِنَايَةٌ فِي الْقَوْلِ الْجَدِيدِ"؛ لِأَنَّهَا مُحْتَمِلَةٌ لِلاسْتِمْتَاعِ بِالْفَرْجِ وَغَيْرِهِ، فَلَا بُدَّ فِيهَا مِنَ النِّيَّةِ، كَمَا فِي كِنَايَاتِ الطَّلَاقِ.

"وَلَوْ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أُجَامِعُكِ فِي دُبُرِكِ، فَهُوَ مُحْسِنٌ" وَلَمْ يَكُنْ مُولِيًا؛ فَإِنَّهُ تَرَكَ الْمُحَرَّمَ.

"الثّاني: الْمُدَّةُ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَزِيدَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ"؛ لِأَنَّ اللَّه تَعَالَى جَعَلَ لِلْمُولِي أَنْ يَتَرَبَّص أَرْبَعَة أَشْهُرٍ، وَهَذَا الْقَدْرُ مُهْلَةً لَهُ فِي الْإِضْرَارِ كِمَا أَشْهُرٍ، وَهَذَا الْقَدْرُ مُهْلَةً لَهُ فِي الْإِضْرَارِ كِمَا دُونَهَا، فَلَيْسَ بِمُولِ"؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ، بَلْ دُونَ مَا زَادَ عَلَيْهِ. "فَلَوْ قَالَ: وَاللّهِ لَا أُجَامِعُكِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَمَا دُونَهَا، فَلَيْسَ بِمُولِ"؛ لِمَا ذَكْرْنَاهُ، بَلْ هُو حَالِفّ. "وَكَذَا كُلُّ مَا لَا يُسْتَبْعَدُ وَقُوعُهُ قَبْلَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ؛ كَقَوْلِهِ: لَا أَطَوُكِ حَتَّى تَفْطِمِي وَلَدَكِ، أَوْ عَلَيْسَ بِمُولِ"؛ لِأَنَّهَا يَقْدُمَ زَيْدٌ، أَو أُخْرِجَكِ مِنَ الْبَلَدِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، فَلَيْسَ بِمُولِ"؛ لِأَنَّهَا يَقْدُمَ الْقَافِلَةُ، وَهِي قَرِيَة. "وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا يَشْعَدُرُبُ"؛ كَقَوْلِهِ: حَتَّى يَجِيءَ الْمَطَرُ، وَالزَّمَانُ زَمَانَ الشِّنَاءِ، أَوْ تَقْدُمَ الْقَافِلَةُ، وَهِي قَرِيَة. "فَهُ إِذَا مَضَتْ يُسْتَقْرَبُ"؛ كَقَوْلِهِ: حَتَّى يَجِيءَ الْمَطَرُ، وَالزَّمَانُ زَمَانَ الشِّنَاءِ، أَوْ تَقْدُمَ الْقَافِلَةُ، وَهِي قَرِيَة. "فَهُ إِذَا مَضَتْ يُسْتَبْ يَهِ قَصْدُ الْإِضْرَارِ. "وَكَذَلِكَ كُلُ مَا يُسْتَنْعَدٍ، وَلَهُ وَلَا أَنْ الْإِضْرَارَ كِمَا قَلْ يَسْتَبْ يَهِ أَسْتُ الْمُعَلِيّ إِلَى الْقِيامَةِ، أَوْ يَمُوتَ فُلَانَ وَكَالَكَ كُلُّ مَا يُسْتَبْعَدُ لَكُ مُهُولٍ فِي أَصَعَ مُلُولِ اللّهَ الْمَعْرَارَ كِمَا قَلْ وَلُولِ عَلَى أَنْهُ مُولٍ فِي أَصَعَ الْوَجُهَيْنِ"؛ لِأَنَّ الْإِضْرَارَ كَمَا قَلْ عَلَى أَنْهُ مُولِ فَي أَصَعَ مُولِ اللّهُ عَلَى الْقِيامَةِ وَكُولَكُ اللّهُ عَلَى أَنْهُ إِنْ مُلْكَ مُلَا أَسْرَاطُ تَنَقَدَّمُهَا، وَلَا قَيْمُولُ الْمَالُولُ عَلَى الْقِيَامَةِ وَكُلُكَ كُلُ مَا يُسْتَبْعَدُ فَهُو مُولٍ" أَمَّا لَنُ وَلَا الللّهُ مُنْ اللّهُ الْقَالَالَةُ اللّهُ الْقَالَةُ اللّهُ الْمُلْمَلُ وَلَا أَنْ اللّهُ الْقِي الْمَالِلَا لَا الْقَالَةُ وَلَا أَلْكُولُ لَا أَلْمُلَالًا وَلَا أَلْكُولُ اللّهُ اللّهُ الْمَالِكُولُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللْعُولُ عَلَى الْقِيْمَةِ وَا أَلْمُولُ الللللّهُ الللّه

\_

۵۲/ ب

0 / 8

<sup>(</sup>١) البقرة:٢٢٦.

الْمَوْتُ فَمُسْتَبْعَدٌ، وَالظَّاهِرُ الْبَقَاءُ، وَأَمَّا مَا يُسْتَبْعَد كَإِدْرَاكِ الثِّمَارِ وَهُمَا فِي الشِّتَاءِ، وَالْمُضِيِّ إِلَى الصِّينِ، وَهُمَا فِي الشِّتَاءِ، وَالْمُضِيِّ إِلَى الصِّينِ، وَهُمَا فِي بَعْدَادَ، فَيَكُونُ فِي هَذِهِ الصُّورِ مُويلاً.

#### [فَرْعٌ]

#### [إيلاءانِ مُتَوَالِيَانِ]

"لَوْ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَجَامِعُكِ حَمْسَةَ أَشْهُرٍ ثُمَّ إِذَا مَضَتْ حَمْسَةَ أَشْهُرٍ: فَوَاللَّهِ لَا أَجَامِعُكِ حَمْسَةَ أَشْهُرٍ، وَقَفَ، فَإِنْ جَامَعَ، كَفَّرَ عَلَى الصَّحِيحِ"؛ أَشْهُرٍ، فَهُمَا إِيلَاءَانِ مُتَوَالِيَانِ، فَإِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، وَقَفَ، فَإِنْ جَامَعَ، كَفَّرَ عَلَى الصَّحِيحِ"؛ لِوُجُودِ الْحَنِثِ، وَإِذَا انْقَضَتْ بَعْدَ ذَلِكَ خَمْسَةَ أَشْهُرٍ؛ شَهْرٌ لِتَمَامِ الْخَمْسَةِ الْأُولَى، وَأَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ مِنَ الْخَمْسَةِ النَّانِيَةِ "وَقَفَ؛ لِلْإِيلَاءِ النَّانِي"، كَمَا وَقَفَ فِي الْإِيلَاءِ الْأَوّلِ.

"وَإِنْ طَلَّقَ فِي الْأَوَّلِ وَلَمْ يُجَامِعْ ثُمَّ رَاجَعَ، تَوَجَّهَ عَلَيْهِ الْإِيلَاءُ الثَّانِي إِذَا دَحَلَ وَقْتُهُ"، وَهُوَ ابْتِدَاءُ الْخَمْسَةِ الثَّانِيَةِ إِنْ كَانَ الرَّجْعَةُ قَبْلَ دُحُولِهَا، وَإِنْ كَانَتْ بَعْدَ دُحُولِهَا فَوَقْتُهُ وَقْتُهُ وَقْتُ الرَّجْعَةِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مِنْ وَقْتِ الرَّجْعَةِ إِلَى آخِرِ الْمُدَّةِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهَا أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ؛ لِأَنَّ الْإِيلَاءَ لَا يَنْعَقِدُ عَلَى أَقَلَّ مِنْ وَقْتِ الرَّجْعَةِ، فَهُوَ كَمَا لَوِ ابْتَدَأَ فَحَلَفَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ. ذَلِكَ، وَلَا يَصِحُ إِلَّا فِي وَقْتٍ يَجِلُ لَهُ الْوَطْءُ، وَهُوَ وَقْتُ الرَّجْعَةِ، فَهُوَ كَمَا لَوِ ابْتَدَأَ فَحَلَفَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ.

"الثَّالِثُ: الْمَحْلُوفُ بِهِ، وَهُوَ كُلُّ مَا يُحْذَرُ لُزُومُهُ، فَلَوْ قَالَ: إِنْ جَامَعْتُكِ فَعَبْدِي حُرُّ، أَوْ ضُرَّتَكِ طَالِقٌ، أَوْ لِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمٌ أَوْ حَجٌّ، فَهُوَ مُولٍ فِي الْجَدِيدِ"؛ لِأَنَّهُ يَحْذَرُ هَذِهِ اللَّوَازِمَ كَمَا يَحْذَرُ الْحَنِثَ فِي الْبَعِينِ بِاللَّهِ. الْيَمِينِ بِاللَّهِ.

#### "وَفِيهِ صُورٌ:

الْأُولَى: لَوْ قَالَ: إِنْ جَامَعْتُكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا: فَإِذَا غَيَّبَ/ الْحَشَفَة، طُلِّقَتْ ثَلَاثًا"؛ لِوُجُودِ الصِّفَةِ. "وَحَرَامٌ عَلَيْهِ الصَّبُرُ"؛ إِذْ يَجِبُ عَلَيْهِ النَّرْعُ فِي الْحَالِ. "وَلَا مَهْرَ وَلَا حَدَّ بِالْاسْتِدَامَةِ"؛ لِأَنَّ أَوَّلَ الصِّفَةِ. "وَحَرَامٌ عَلَيْهِ الصَّبُرُ"؛ لِأَنْ أَوَّلَ اللهُ عُلْ وَقَعَ مُبَاحًا. "فَإِنِ اسْتَأْنُفَ إِيلَاجًا حُدَّ"؛ لِكَوْنِهِ حَرَامًا مُحْشًا.

"الثّانِيَةُ: لَوْ قَالَ: إِنْ جَامَعْتُكِ فَعَلَيَّ صَوْمُ هَذَا الشَّهْرِ، لَمْ يَكُنْ مُولِيًا؛ لِأَنَّ الْمُولِي مَنْ يَلْتَزِمُ الْجَامِعِ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ شَيْئًا"، وَلَا يُمْكِنُنَا أَنْ نوجِبَ عَلَيْهِ صَوْمُ هَذَا الشَّهْرِ بَعْدَ مُضِيِّ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ. "فَإِنْ جَامَعَهَا وَفِي الشَّهْرِ بَقِيَّةٌ، فَعَلَيْهِ صَوْمُ بَقِيَّةِ الشَّهْرِ، أَوْ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، هَذَا جَوَابُهُ هَهُنَا، وَهُو نَصُّ افَإِنْ جَامَعَهَا وَفِي الشَّهْرِ بَقِيَّةٌ، فَعَلَيْهِ صَوْمُ بَقِيَّةِ الشَّهْرِ، أَوْ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، هَذَا جَوَابُهُ هَهُنَا، وَهُو نَصُّ قَوْلِ التَّحْيِيرِ فِيمَنْ أَخْرَجَ كَلَامَهُ مَحْرَجَ الْيَمِينِ وَالْغَلَقِ"، وَذَلِكَ أَنَّ أَحَدَ الْأَقْوالِ فِيمَن نَذَرَ اللَّهَاجِ قَوْلِ التَّحْيِيرِ فِيمَنْ أَخْرَجَ كَلَامَهُ مَحْرَجَ الْيَمِينِ وَالْغَلَقِ"، وَذَلِكَ أَنَّ أَحَدَ الْأَقُوالِ فِيمَن نَذَرَ اللَّهَاجِ وَالْعَلَقِ"، وَذَلِكَ أَنَّ أَحَدَ الْأَقُوالِ فِيمَن نَذَرَ اللَّهَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى النَّحُ اللَّهُ الْمَدْكُورُ وَالْعَضِي أَنْ يُكَفَر كَفَّارَةً يَمِينٍ، وَذَلِكَ الْقُولُ هُوَ هَذَا النَّصُّ الْمَذْكُورُ وَالْيَمِينِ، وَذَلِكَ الْقُولُ هُوَ هَذَا النَّصُّ الْمَذْكُورُ هُهُمَا، وَإِنَّا جُعِلَ هَذَا عَلَى التَّحْيِيرِ؛ لِتَرَدُّدِ اللَّهُظِ بَيْنَ النَّذْرِ وَالْيَمِينِ، فَيَكُولُ مُخْتَعًا بَيْنَ مُوجِبَيْهِمَا.

"الثَّالِفَةُ: لَوْ قَالَ: إِنْ جَامَعْتُكِ فَغُلَامِي حُرِّ عَنْ ظِهَارِي إِنْ تَظَاهَرْتُ، فَلَيْسَ بِمُولٍ حَتَّى يُظَاهِرَ، فَعِنْدَهُ يَتَعَرَّضُ لِلْزُومِ"؛ إِذْ لَا يَلْزَمُهُ بِالْوِقَاعِ الْمُجَرَّدِ عَنِ الظِّهَارِ شَيْءٌ.

"ثُمَّ إِنَّ جَامَعَهَا، عَتَقَ غُلَامَهُ لَا عَنْ ظِهَارِهِ؛ لِأَنَّ تَعْلِيقَهُ تَقَدَّمَ عَلَى الظَّهَارِ"؛ وَلِأَنَّهُ إِذَا تَأَدَّى بِهِ حَقُّ

1/04

التَّعْلِيقِ، فَلَا يَتَأَدَّى بِهِ حَقٌّ آخَرُ، وَلِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَجُزْ لَهُ تَعْجِيلُ عِنْقِ الْظِّهَارِ قَبْلَ الْظِّهَارِ، لَا يَجُوزُ لَهُ أَيْضًا تَعْلِيقُهُ قَبْلَ الظِّهَارِ؛ اعْتِبَارًا لِلتَّعْلِيقِ بِالتَّخْيِيرِ كَمَا فِي الطَّلَاقِ قَبْلَ النِّكَاحِ.

"وَلَوْ قَالَ الْمُظَاهِرُ: إِنْ وَطِئْتُكِ فَعُلَامِي حُرٌّ عَنْ ظِهَارِي، فَهُوَ مُولِ"؛ لِتَعَلُّق الْعِتْق بِهِ، وَقَدِ الْتَزَمَ بِالْإِيلَاءِ التَّعْجِيلَ فِي الْعِتْقِ وَالتَّعْيِينَ فِي الْعَبْدِ، وَهَذَا لَمْ يُوجِبْهُ الظَهَارُ، فَهُوَ أَمْرٌ جَدِيدٌ يَحْذَرُ وُقُوعَهُ/ كَمَا ۰۷/۵۳ يَحْذَرُ نَفسَ الْعِتْقِ. "قَالَ: وَكَذَا قَوْلُهُ: فَلِلَّهِ عَلَىَّ أَنْ أَعْتِقَ خُلَامِي عَنْ ظِهَارِي"؛ فَإِنَّهُ يَصِيرُ بِهِ مُولِيًا؛ إِذْ يَلْزَمُهُ الْإِعْتَاقُ بِالْوَطْءِ. "فَإِنْ لَمْ يُعْتِقْهُ، فَعَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينِ، كَمَا في يَمِين الْغَلَق.

> "الرَّابِعَةُ: لَوْ قَالَ: لَا أُصِيبُكِ فِي هَذِهِ السَّنَةِ إِلَّا مَرَّةً، أَوْ إِلَّا عِشرينَ مَرَّةً، أَوْ إِنْ أَصَبْتُكِ فَوَاللَّهِ لَا أَصَبْتُكِ، فَقَوْلَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّه مُولِ؛ لِأَنَّ الْوَطْءَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُلْزِمًا، فَهُو مُقَرِّبٌ مِنَ اللُّزُومِ" فَيَكُونُ مُولِيًا فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَرِبُ بِالْوَطْءِ الْأَوَّلِ مِنَ الْحَنِثِ، وَيَصِيرُ مُولِيًا بِاسْتِيفَاءِ الْوَطْعَاتِ، وَذَلِكَ أَيْضًا ضَرَرٌ مَحْدُورٌ كَمَا أَنَّ الْحَيْثَ ضَرَرٌ مَحْذُورٌ، فَيُضرَبُ لَهُ الْمُدَّةُ عَقِيبَ الْيَمِين، وَيُطَالَبُ عِنْدَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ، إلَّا أَنَّهُ لَوْ وَطِئَ لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ؛ لِاسْتِثْنَائِهِ، بَلْ يُضْرَبُ لَهُ الْمُدَّةُ بَعْدَ الْوَطْءِ بَائِنًا، وَبَالِيًا إِلَى اسْتِيفَاءِ الْوَطْنَاتِ، ثُمَّ إِنْ كَانَ الْبَاقِي مِنَ السَّنَةِ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، فَهُو مُولٍ حَقِيقَةً، وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَالْقَوْلُ الثَّابي -وَهُوَ الْجَدِيدُ-: أَنَّهُ لَا يَصِيرُ مُولِيًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ بِالْوَطْءِ الْأَوَّلِ، أَوْ بِالْوَطْفَاتِ الْمَذْكُورَةِ شَيْءٌ، بَلْ يُنْظَرُ إِنْ بَقِيَ بَعْدَ اسْتِيفَاءِ الْوَطْئَاتِ مِنَ السَّنَةِ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرِ صَارَ مُولِيًا، وَإِلَّا فَلَا.

> "الْخَامِسَةُ: لَوْ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَجَامِعُكِ إِنْ شِئْتِ، فَقَالَتْ: شِئْتُ"، وَهُمَا فِي الْمَجْلِس "صَار مُولِيًا؛ لِتَعَرُّضِهِ لِلنُّرُومِ"، وَقَوْلُمَا: شِئْتُ لَا يُسْقِطُ حَقَّ الْمُطَالَبَةِ بِالْوَطْءِ؛ فَإِنَّهُ إِسْقَاطٌ لِلْحَقِّ قَبْلَ ثُبُوتِهِ، وَلأَنَّهَا شَاءَتْ وَهِيَ عَلَى رَجَاءِ أَنْ يُخَالِفَ الزَّوْجُ مُشْتَبِهًا فَيَطَأَ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ الضَّررُ حَاصِلًا، وَاخْتِصَاصُ الْمَشِيئَةِ بِالْمَحْلِس كَمَا فِي الطَّلَاقِ، وَحَكَى غَيْرُهُ وَحْهًا.

"السَّادِسَةُ: لَوْ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أُجَامِعُكُنَّ/، فَهُوَ مُولٍ مِنْهُنَّ"؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ يَتَنَاوَلُهَا الْيَمِينُ 1/02 عَلَى الْبَدَلِ. "وَلا يَخْرُجُ بِمُبَاشَرَةِ وَاحِدَةً عَنْ مُطَالَبَةِ الْبَاقِيَاتِ"؛ لِبَقَاءِ الْيَمِينِ في حَقِّهِنَّ.

> "وَلَا يَلْزَمُهُ الْكَفَّارَةُ إِلَّا بِجِمَاعِ الْأَخِيرَةِ مِنْهُنَّ"؛ لِأَنَّ الْحُنِثَ يَقَعُ بِهِ. "وَفِيهَا قَوْلٌ آخَرُ: أَنَّهُ مَا لَمْ يُجَامِعْ ثَلَاثًا لَا يَصِيرُ مُولِيًا مِنَ الرَّابِعَةِ، وَهُوَ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْوَطْءِ الْمُقرِّب مِنَ اللُّزُومِ"؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْنَثُ بِوَطْءِ الْأُولَى مِنْهُنَّ، وَلَا بِوَطْءِ الثَّانِيَةِ وَالثَّالِثَةِ، بَلْ يَكُون ذَلِكَ مُقَرِّبًا لَهُ مِنَ الْحَيٰثِ، فَلَا يَكُونُ مُولِيًا فِي الْحَالِ عَلَى الْجَدِيدِ، وَيَكُونَ عَلَى الْقَدِيمِ.

> > "وَإِنْ مَاتَتْ وَاحِدَةٌ مِنْهُنَّ، سَقَطَ الْإِيلَاءُ"؛ لِتَعَذرِ وَطْءِ الْكُلِّ الَّذِي يَقَعُ بِهِ الْحَنِثُ.

"إِذِ امْتَنَعَ لُزُومُ الْكَفَّارَةِ" بِالتَّعَدْرِ "وَلَوْ طَلَّقَ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ، لَمْ يَسْقُطْ؛ لِأَنَّ جِمَاعَهَا يُحَنَّثُ" سَوَاءٌ كَانَ مُبَاحًا أَوْ مَحْظُورًا. "قَالَ: وَلَوْ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أُجَامِعُ وَاحِدَةً مِنْكُنَّ، وَقَلْبُهُ عَلَى وَاحِدَةٍ بِعَيْنِهَا، فَقَد آلَى مِنْهَا، وَلَكِنْ لَا يُتَصَوَّرُ مِنْهَا الدَّعْوَى مَا لَمْ يَتَعَيَّنْ " كَمَا فِ الطَّلاقِ.

"وَإِنْ لَمْ يُرِدْ وَاحِدَةً" مُعَيَّنَةً "فَهُوَ مُوْلِ مِنْ جَمِيعِهِنَّ بِهَذَا اللَّفْظِ"؛ لِأَنَّهُ امْتَنَعَ بِهِ مِنْ وَطْءِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ، فَمَا مِنْ وَاحِدَةٍ يَطَأَهَا إِلَّا وَيَلْزَمُهُ الْكَفَّارَةُ بِهِ. "وَلَكِنْ إِذَا جَامَعَ وَاحِدَةً، سَقَطَ الْإِيلَاءُ فِي الْبَاقِيَاتِ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ غَيْرُ بَاقِيَةٍ" بَعْدَ وَطْءِ الْوَاحِدَةِ؛ لِانْحِلَالِهَا بِالْحَنِثِ فِيهَا.

"السَّابِعَةُ: لَوْ قَالَ: أَنْتِ عَلَىَّ حَرَامٌ، فَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَيْسَ بِإِيلَاءٍ، وَإِنْ نَوَاهُ"؛ لِأَنَّ الْمُولِي مَن يَلْزَمُهُ غَرَامَةٌ بِالْوِقَاعِ بَعْدَ مُضِيٍّ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، وَهَهُنَا يَجِبُ الْكَفَّارَةُ بِنَفسِ الْعَقْدِ لَا بِالْوِقَاعِ.

"فَهُوَ أَصْلٌ بِنَفْسِهِ يَجِبُ بِهِ الْكَفَّارَةُ" إِنْ لَمَ / يَصِرْ بِغَلَبَةِ الإسْتِعْمَالِ طَلَاقًا. "فَإِنْ صَارَ بِالْعُرْفِ ٤٥/ ب طَلَاقًا، فَهُوَ طَلَاقٌ " "قَالَ: وَلَوْ آلَى مِنِ امْرَأَةٍ، ثمَّ قَالَ لِأُخْرَى: أَشْرَكْتُكِ مَعَهَا، فَلَعْوٌ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ لَا شَركةَ فِيهَا، بَلْ لَا بُدَّ مِنَ التَّلَفُظِ بِالْمُلْتَزَم، بِخِلَافِ الطَّلَاقِ"

> "الرُّكْنُ الرَّابِعُ: الْمُولِي، وَهُوَ كُلُّ زَوْجٍ مُكَلَّفٍ، وَيَسْتَوِي فِيهِ الْحُرُّ وَالْعَبْدُ، وَالذِّمِّيُّ كَالْمُسْلِمِ فِيهِ، وَفِي لُزُومِ الْكَفَّارَةِ"؛ لِعُمُومِ الْآيَةِ. "وَالْخَصِيُّ إِذَا آلَى وَقَدْ بَقِيَ مِنْ ذَكَرِهِ شَيْءٌ، صَحَّ إِيلَاؤُهُ"؛ لِتَحَقُّقِ الْوَطْءِ مِنْهُ. "وَإِنْ لَمْ يَبْقَ مِنْهُ شَيْءٌ، فَعَلَى قَوْلَيْن " أَحَدُهُمَا: لَا يَصِحُ ؛ لِأَنَّهُ حَلَفَ عَلَى مَا يَسْتَحِيلُ مِنْهُ، وَالثَّانِي: يَصِحُّ؛ لِعُمُومِ الْآيَةِ، وَلِأَنَّهُ فِي الْجُمْلَةِ إِضْرَارٌ بِاللِّسَانِ بِإِظْهَارِ الاِمْتِنَاعِ مِنْهَا، "ثُمَّ -إِذَا صَحَّ- يَكُونُ فَيْئَةُ فَيْءَ مَعْدُورٍ، وَذَلِكَ أَيْضًا بِاللِّسَانِ "كَمَا أَنَّ الْإِضْرَارَ كَانَ بِاللِّسَانِ. "وَالْأَصَحُ: أَنَّهَا عَلَى حَالَيْن، فَإِذَا آلَى وَهُوَ مَجْبُوبٌ، لَمْ يَصِحَّ، وَإِنْ آلَى ثمَّ جُبَّ، فَهُوَ مُولٍ"؛ لِأَنَّ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ لَا مَعْنَى لِلْحَلِفِ عَلَيْهِ. "وَلَهَا الْخِيَارُ فِي الْحَالِ؛ لِلْجُبِّ، فَإِنِ اخْتَارَتِ الْمُقَامَ، فَعَلَيْهِ بَعْدَ الْمُدَّةِ أَنْ يَفِيءَ بِاللِّسَانِ كَالْمَرِيض، إِلَّا أَنَّ الْمَرِيضَ إِذَا بَرِئَ كُلِّفَ الْجِمَاعَ أَو الطَّلَاقَ، وَهَذَا لَا يُتَصَوَّرُ فِي الْمَجْبُوبِ"

> > "النَّظَرُ الثَّانِي: فِي أَحْكَامِهِ:

وَحُكْمُهُ إِنْ حَنِثَ: لُزُومُ الْكَفَّارَةِ عَلَى الْأَصَحِّ"؛ لِوُجُودِ الْحَنِثِ.

"وَإِنْ لَمْ يَحْنَتْ، فَلَهَا طَلَبُ الْفَيْئَةِ أُو الطَّلَاقِ، وَلَكِنْ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُر، فَإِنْ طَلَبَتْ فَاسْتَمْهَلَ، لَمْ يُؤَجَّلْ أَكْثَرَ مِنْ يَوْمِهِ"؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ مُدَّتَهُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُزَادَ عَلَيْهَا إِلَّا الْقَدْرُ الَّذِي يَتَمَكَّنُ بِهِ مِنَ الْجِمَاعِ فِي الْعَادَةِ. "وَيُحْتَمَلُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ"؛ لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الْقلَّةِ. "فَإِنْ جَامَعَ وَإِلَّا أَمَرْنَاهُ 1/00 بِالطَّلَاقِ/، فَإِنْ طَلَّقَ وَإِلَّا، طَلَّقَ السُّلْطَانُ عَلَيْهِ"؛ لِأَنَّهُ مَنْصُوبٌ لِاسْتِيفَاءِ الْحُقُوقِ مِنَ الْمُمْتَنِعِينَ. "وَهَذَا أَصَحُ مِنْ أَنْ يُعَزَّرَ لِيُطْلِقَ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَكُون إِكْرَاهًا عَلَى الطَّلَاقِ، قَالَ الْمُزَنُّ: وَلَمْ يَصِرْ إِلَيْهِ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، فَهُوَ لَيْسَ بِشَيْءٍ.

"وَيَسْتَوِي الْحُرَّةُ وَالْأَمَةُ فِي مُدَّةِ الْإِيلَاءِ"؛ لِأَنَّهَا مُدَّةٌ قُدِّرَتْ بِالشَّرْعِ لِأَمْرٍ يَتَعَلَّقُ بِالطَّبْع؛ إِذْ هِيَ نِحَايَةُ مَا يَصْبِرُ فِيهَا الْمَرْأَةُ عَنْ زَوْجِهَا، فَلَا تَخْتَلِفُ بِالرِّقِّ وَالْحُرِّيَّةِ كَمُدَّةِ الْعُنَّةِ. "قَالَ: وَالطَّلَبُ لِلْأُمَةِ لَا لِسَيِّدِهَا، وَلِلْحُرَّةِ لَا لِوَلِيِّهَا"؛ لِأَنَّهُ شَيْءٌ يَتَعَلَّقُ بِاشْتِهَاءِ الطَّبْع، فَهُمَا الْمَحْصُوصَانِ بِهِ دُونَ الْأَوْلِيَاءِ. "وَلَكِنْ يُقَالُ لِلزَّوْجِ فِي الْمَعْتُوهَةِ: اتَّقِ اللَّهَ فِيهَا، فِيءْ أَوْ طَلِّقَ" وَذَلِكَ مُسْتَحَبٌّ لِلْوَلِيِّ مِنْ طَرِيقِ النَّصِيحَةِ. "فَإِنْ عَفَتِ

الْمَرْأَةُ ثُمَّ طَلَبَتْ، فَلَهَا ذَلِكَ" بِحَقَهَا الْمُتَجَدِّدِ لَهَا فِي كُلِّ لَخَظَةٍ "بِخِلَافِ الْمُزَأَةِ الْعِنِينِ"؛ فَإِنَّهَا رَضِيتْ بِوَصْفٍ لَازِمٍ لَهُ وَهُوَ الْعَجْزُ، وَذَلِكَ لَا يَتَحَدَّدُ فِي كُلِّ حَالٍ، وَهَهُنَا يُحَمْلُ الرِّضَا مِنْهَا عَلَى تَوَقَّعِ الْحُنِثِ فِي كُلِّ حَالٍ، وَهَهُنَا يُحَمْلُ الرِّضَا عِنْدَ الْإِعْسَارِ بِالنَّفَقَةِ عَلَى تَوَقُّعِ الْيَسَارِ.

# [فُرُوعٌ] [فِي أَحْكَامِ مُتَفَرِّقَةٍ مِنَ الْإِيلَاءِ]

"الْأَوَّل: لَوْ آلَى مِنْ رَجْعِيَّةٍ، فَتُحْسَبُ الْمُدَّةُ عَلَيْهِ مِنْ حِينِ يَرْتَجِعُهَا"؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ حِلِّ الْوَطْءِ، وَمَا قَبْلَ ذَلِكَ مِنَ التَّحْرِيمِ فَهُوَ بِسَبَبِ الطَّلَاقِ، لَا بِسَبَبِ الْيُمِينِ. "وَفِي عَوْدِ الْإِيلَاءِ فِي عَقْدٍ آخَرَ إِذَا قَبْلَ ذَلِكَ مِنَ التَّحْرِيمِ فَهُوَ بِسَبَبِ الطَّلَاقِ"، يُرِيدُ: أَنَّهُ أَبَانَهَا بَعَدَ الْإِيلَاءِ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا خَالَعَهَا بَعْدَ الْإِيلَاءِ ثُمَّ رَاجَعَهَا، قَوْلَانِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الطَّلَاقِ"، يُرِيدُ: أَنَّهُ أَبَانَهَا بَعَدَ الْإِيلَاءِ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ الْإِيلَاءِ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ الْإِيلَاءِ ثُمَّ رَاجَعَهَا، قَوْلَانِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الطَّلَاقِ"، يُرِيدُ: أَنَّهُ أَبَانَهَا بَعْدَ الْإِيلَاءِ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا بَائِنَا. "فَإِنْ قُلْنَا: يَعُودُ، اسْتُؤْنِفَتِ الْمُدَّةُ مِنْ وَقْتِ النِّكَاحِ" كَمَا فِي الرَّجْعِيَّةِ. "وَلُو ارْتَدًّا أَوْ أَحَدُهُمَا ثُمَّ أَسْلَمَ، اسْتُؤْنِفَتْ مِنْ وَقْتِ الْإِسْلَامِ"، كَمَا فِي سَائِرِ الْأَسْبَابِ الْمَانِعَةِ مِنَ الْوَطْءِ.

"النَّانِي: إِنْ كَانَتْ حَائِصًا أَوْ مُحْرِمَةً / لَمْ يُوقَفْ لِلْوَطْءِ حَتَّى تَصِيرَ مُهَيَّاةً لَهُ"؛ لِأَنَّهَا لَا تَسْتَحِقُ الْوَطْءَ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ؛ فَلَا يَجُورُ أَنْ تُطَالِبَهُ بِهِ. "وَيُحْسَبُ عَلَيْهِ فِي الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُو زَمَانُ مَرَضِهِ وَحَبْسِهِ الْوَطْءَ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ؛ لِأَنَّ الِامْتِنَاعَ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مِنْ جِهَتِهِ. "فَإِنْ أَصَابَهَا فِي جُنُونِهِ أَوْ فِي جُنُونِهَا، حَرَجَ مِنْ حَكْمِ الْإِيلَاءِ فِي حَقِّهَا عَلَى الْخُصُوصِ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ وَقَدْ أَوْفَاهَا إِيَّاهُ، فَهُو بَمِّنْزِلَةِ رَدِّهِ حُكْمِ الْإِيلَاءِ فِي حَقِّهَا عَلَى الْخُصُوصِ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ وَقَدْ أَوْفَاهَا إِيَّاهُ، فَهُو بَمِنْزِلَةِ رَدِّهِ الْوَدِيعَةَ، أَو الْمَعْصُوبَ. "وَإِنْ كَانَتْ صَبِيَّةً لَا يَقْدِرُ عَلَى جِمَاعِهَا، لَمْ يُحْسَبْ عَلَيْهِ الْمُدَّةُ حَتَّى تَصِيرَ الْوَدِيعَةَ، أَو الْمَعْصُوبَ. "وَإِنْ كَانَتْ صَبِيَّةً لَا يَقْدِرُ عَلَى جِمَاعِهَا، لَمْ يُحْسَبْ عَلَيْهِ الْمُدَّةُ حَتَّى تَصِيرَ بِعَنْ لَهُ يُعْمَى لَا اللَّهُ اللَّهُ مُولَا إِنْ كَانَ الْمَانِعُ طَرَأَ فِي أَثْنَاءِ الْمُدَّةِ، كَمَا لَوْ كَانَتْ مَرِيضَةً مُضَنَاةً؛ لِأَنَّ الدَّوَامَ يَنْقَطِعُ بِمَا يَكُونُ الْمُدَّةِ، فَلَا لَوْ قَارَنَ الْإِبْتِدَاءَ، وَالتَّوَالِي شَرْطٌ فِي الْمُدَّةِ، كَمَا فِي صَوْمِ الْكَفَّارَةِ، فَلَا بُدَّ مِنَ اسْتِغْنَافِ الْمُدَّةِ.

"الثَّالِثُ: لَوْ وَقَفْنَاهُ لِلْوَطْءِ وَهُوَ مُحْرِمٌ، قِيلَ لَهُ: إِنْ جَامَعْتَ وَإِلَّا طَلَّقْنَاهَا، وَحَرَامٌ عَلَيْكَ أَنْ تَجَامِعَ لِإِحْرَامِكَ وَقَدْ أُتِيتَ مِنْ جِهَةِ نَفْسِكَ" وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ: أَنَّهُ شَرَعَ فِي الْإِحْرَامِ بِاحْتِيَارِهِ، فَلَا يُجْعَلُ عُذْرًا فِي حَقِّهِ، كَرَجُلٍ غَصَبَ دَجَاجَةً وَجَوْهَرَةً، فَابْتَلَعَتِ الدَّجَاجَةُ الْجُوْهَرَةً؛ حَيْثُ يُخَاطَبُ بِالذَّبْحِ لِرَدِّ الْخُوْهَرَة، مَعَ أَنَّ الذَّبْحَ حَرَامٌ عَلَيْهِ.

"فَإِنْ جَامَعَ، عَصَى وَتَخَلَّص مِنَ الطَّلاقِ، وَكَذَلِكَ لَوْ تَظَاهَرَ فِي وَقْتِ الْوَقْفِ"؛ لِأَنَّهُ أَيْضًا بِفِعْلِهِ وَاحْتِيَارِهِ. "فَإِنِ اسْتَنْظَرَ/ لِيَصُومَ، فَذَلِك طَوِيلٌ، ٥٦ أَوَاخِتِيَارِهِ. "فَإِنِ اسْتَنْظَرَ/ لِيَصُومَ، فَذَلِك طَوِيلٌ، ٥٦ أَوَ الْتُطَلَّقِ"؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ احْتِمَالِهُ.

"الرَّابِعُ: لَوْ آلَى ثُمَّ آلَى اسْتِئْنَافًا لَا تَأْكِيدًا، فَيَكْفِي فِي الْيَمِينَيْنِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ فِي أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ"؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ وَاحِدٌ، وَالْحَنِثُ فِيهِ وَاحِدٌ، فَهُوَ كَمَا لَوْ قَتَلَ صَيْدًا فِي الْحَرَمِ وَهُوَ مُحْرِمٌ. "وَالْوَرَعُ فِي كَفَّارَتَيْن"؛ لِتَعَدُّدِ الْيَمِينِ.

٥٥/ ب

### (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدٍ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِيُّ الشَّافِعِيُّ \*

"الْخَامِسُ: إِذَا جَاءَتِ اللِّمِّيَّةُ وَقَدْ آلَى عَنْهَا زَوْجُهَا اللِّمِّيُّ، أَعْدَيْنَاهَا عَلَى زَوْجِهَا"؛ كَمَا فِي سَائِرِ الْخُامِسُ: إِذَا جَاءَتِ اللِّمِّيَّةُ وَقَدْ آلَى عَنْهَا زَوْجُهَا اللِّمِّيُّةُ، أَصَحُّهُمَا: اللُّرُومُ"؛ لِأَنَّهُم الْتَزَمُوا أَحْكَامَنَا. اللُّرُومُ"؛ لِأَنَّهُم الْتَزَمُوا أَحْكَامَنَا. "وَهَذَا إِذَا اتَّفَقَتْ مِلَّتُهُمَا، فَأَمَّا إِذَا اخْتَلَفَتِ الْمِلَّةُ، فَيَجِبُ الْحُكْمُ؛ إِذِ الْخُصُومَةُ تَبْقَى نَاشِئَةً"؛ لِأَنَّ وَهَذَا إِذَا اتَّفَقَتْ مِلَّتُهُمَا، فَأَمَّا إِذَا اخْتَلَفَتِ الْمِلَّةُ، فَيَجِبُ الْحُكْمُ؛ إِذِ الْخُصُومَةُ تَبْقَى نَاشِئَةً"؛ لِأَنَّ أَحَدُمُا قَدْ لَا يَرْضَى بِحَاكِم الْآخَرِ، فَلَا يَنْقَطِعُ الْخُصُومَةُ بَينَهُمَا.

"السَّادِسُ: لَوْ قَالَتْ: مَا أَصَابَنِي، وَقَالَ: أَصَبْتُهَا، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ النِّكَاحِ" وَقَوْلُهُ يَقْتَضِي هَذَا الْأَصْلُ. "قَالَ: فَإِنْ شَهِدَتْ نِسْوَةٌ أَنَّهَا عَذْرَاءَ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا مَعَ يَمِينِهَا" كَمَا فِي الْعُنَّةِ. "وَلَوْ قَالَتْ: قَدِ انْقَضَتِ الْمُدَّةُ، وَقَالَ: مَا انْقَضَتْ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ"؛ لِأَنَّهُ احْتِلَافٌ فِي وَقْتِ الْيَمِينِ، وَلَو اخْتَلَفَا فِي أَصْلِ الْيَمِينِ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلُهُ، فَكَذَلِكَ إِذَا احْتَلَفَا فِي وَقْتِهَا.

## كِتَابُ الظِّهَار

الظّهَارُ مَأْخُوذ مِنَ الظّهْرِ، وَإِنَّمَا خُصَّ الظَّهْرَ دُونَ الْبَطْنِ، وَالْفَخِذِ، وَالْفَرْجِ، وَهِيَ أَوْلَى بِالتَّحْرِيمِ؛ لِأَنَّ الظَّهْرَ مَوْضِعُ الرُّكُوبِ، وَالْمَرْأَةُ مَرْكُوبَةٌ إِذَا عَشِيَتْ، فَكَأَنَّهُ إِذَا قَالَ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي، أَرَادَ: رَكُوبَكِ الظَّهْرَ مَوْضِعُ الرُّكُوبِ، وَالْمَرْأَةُ مَرْكُوبَةٌ إِذَا عَشِيَتْ، فَكَأَنَّهُ إِذَا قَالَ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي، أَرَادَ: رَكُوبَكِ لِلنِّكَاحِ. لِلنِّكَاحِ. لَالنِّكَاحِ عَلَيَّ حَرَامٌ، كَرَكُوبِ/ أُمِّي لِلنِّكَاحِ.

"قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُظَهِرُونَ مِن نِسَآيِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ ﴾ (١) الْآية.

وَالنَّظَرُ فِي ثَلَاثَةِ أَطْرَافٍ:

الطَّرَفُ الْأَوَّلُ: فِي أَرْكَانِ الظِّهَارِ

وَمَنْ كَانَ أَهْلًا لِلطَّلَاقِ، كَانَ أَهْلًا لِلطَّهَارِ"، وَإِنَّمَا جُعِلَ ذَلِكَ حَدًّا لِلظَهَارِ؛ خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ. "وَكُلُّ امْرَأَةٍ كَانَتْ مَحَلًّا لِلطَّهَارِ؛ لِأَنَّ الظَهَارِ؛ لِأَنَّ الظَهَارِ؛ لِأَنَّ الظَهَارِ وَالْمَعَلِّ الْطُهَارِ وَإِنَّا الطَّهَارِ وَالْمَحَلِّ كَمَا كَانَ. "وَلَا ظِهَارَ مِن أَمَةٍ، وَلَا مِنْ أُمِّ وَلَدٍ، إِنَّمَا فَغَيَّرَ الشَّرْعُ حُكْمَهُ وَبَقِيَ فِي حَقَ الْأَهْلِ وَالْمَحَلِّ كَمَا كَانَ. "وَلَا ظِهَارَ مِن أَمَةٍ، وَلَا مِنْ أُمِّ وَلَدٍ، إِنَّمَا الطَّهَارِ فِي النَّكَاحِ"، كَمَا وَضَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿ وَٱلَذِينَ يُظُولِنَ مِن نِسَابِمِمْ ﴾ (٢) "وَلَفْظُهُ أَنَّ الظَّهَارِ فِي النِّكَاحِ"، كَمَا وَضَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿ وَٱلَذِينَ يُظُومُونَ مِن نِسَابِمِمْ ﴾ (٢) "وَلَفْظُهُ أَنَّ يَقُولُ: أَنْتِ عَلَى كَظَهْرِ أُمِّي، وَهُو صَرِيحٌ"

"وَهَذَا اللَّفْظُ قَدْ يُغَيَّرُ بِإِبْدَالٍ وَزِيَادَةٍ، أَمَّا الْإِبْدَالُ فِي الْكَلِمَةِ الْأُولَى: أَنْ يُبَدِّلَ [أَنْتِ] بِقَوْلِهِ: شَعْرُكِ كَظَهْرِ أُمِّي، أَوْ جُزْءًا آخَرَ مِنْ أَجْزَائِهَا، فَهُوَ صَرِيحٌ كَالطَّلَاقِ سَوَاءٌ، وَلَوْ أَبْدَلَ الظَّهْرَ، وَقَالَ: كَرَأْسِ أُمِّي، أَوْ كَيَدِهَا كَانَ ظِهَارًا"؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَعْضَاءَ كَالظَّهْرِ فِي التَّحْرِيمِ.

"وَلَوْ قَالَ: كَأُمِّي، أَوْ مِثْلَ أُمِّي، كَانَ كِنَايَةً"؛ فَإِنْ أَرَادَ ظِهَارًا كَانَ ظِهَارًا. "وَإِنْ أَرَادَ كَرَامَةً لَمْ يَكُنْ ظِهَارًا"؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ يَحْتَمِلُ الْمَعْنَيَيْنِ جَمِيعًا، فَلَا يَنْصَرِفُ إِلَى أَحَدِهِمَا إِلَّا بِالنِّيَّةِ. وَهَكَذَا لَوْ أَطْلَقَ، فَإِنَّ الْكَنَايَةَ لَا تَعْمَلُ بِدُونِ النِّيَّةِ. "وَلَوْ أَبْدَلَ الْأُمَّ، الْكَنَايَةَ لَا تَعْمَلُ بِدُونِ النِّيَّةِ. "قَالَ: وَكَانَ التَّبْعِيضُ أَصْلًا فِي الْمُشَبَّهِ بِهِ" وَلَمْ يُوجَدْ. "وَلَوْ أَبْدَلَ الْأُمَّ، الْكَنَايَةَ لَا تَعْمَلُ بِدُونِ النِّيَّةِ. "قَالَ: وَكَانَ التَّبْعِيضُ أَصْلًا فِي الْمُشَبَّهِ بِهِ" وَلَمْ يُوجَدْ. "وَلَوْ أَبْدَلَ الْأُمَّ، وَقَالَ: كَظَهْرِ أَبِي، لَمْ يَكُنْ ظِهَارًا"؛ لِأَنَّ الْأَبَ لَيْسَ عَلَّا لِلْحِلِّ وَالْحُرْمَةِ.

"وَلَوْ قَالَ: كَظَهْرِ عَمَّتِي أُو حَالَتِي، فَعَلَى قَوْلَيْنِ، أَصَحُّهُمَا: أَنَّهُ/ ظِهَارٌ؛ لِأَنَّ الْمَحَارِمَ فِي التَّحْرِيمِ كَالْأُمِّ. وَإِنْ قَالَ: [كَامْرَأَةِ أَبِي] وَقَدْ سَبَقَ مِيلاَدُهُ نِكَاحَهَا الْأَبُ، أَوْ [كَامْرَأَةِ ابْنِي، أَوْ أُحْتِي مِنَ اللَّبَنِ] وَقَدْ سَبَقَ مِيلاَدُهُ الرَّضَاعَ، فَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ وَجْهَانِ، أَصَحُّهُمَا: أَنَّهَا كَالْأُمِّ؛ اعْتِبَارًا بِالْحَالِ"؛ فَإِنَّهَا نُحَرَّمَة عَلَيْهِ عَلَى التَّأْبِيدِ، وَإِنْ كَانَتْ حَلَالًا لَهُ وَقَتًا.

"أُمَّا التَّغْيِيرُ بِالزِّيَادَةِ، فَفِيهِ مَسَائِلُ:

/ov

<sup>(</sup>١) الجحادلة:٣.

<sup>(</sup>٢) المجادلة:٣.

الْأُولَى: فِي الظِّهَارِ الْمُؤَقَّتِ"، وَهُوَ: أَنْ يَقُولَ: أَنْتِ عَلَىَّ كَظَهْرِ أُمِّي شَهْرًا مَثَلًا. "قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَيْسَ بِظِهَارِ؛ لِأَنَّهُ غَيَّرَ اللَّفْظَ الْمَعْهُودَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَعَلَى هَذَا: إِنْ جَامَعَهَا قَبْلَ مُضِى ذَلِكَ الْوَقْتِ، فَعَلَيْهِ كَفَّارَةُ الظِّهَارِ، نَصَّ عَلَيْهِ" وَهَذَا فِيهِ إِشْكَالٌ؛ إِذْ يُقَالُ: كَيْفَ يَجِبُ عَلَيْهِ كَفَّارَةُ الظِّهَارِ وَلَا ظِهَارَ، غَيْرَ أَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يُجَابَ، فَيُقَالُ: وَرَدَ فِي الْأُصُولِ: أَنَّ الظَهَارَ الْمُؤَقَّتَ، بَاطِلٌ لَغُوّ عَلَى الْقَوْلِ الْقَلِيمِ، وَصَحِيحٌ عَلَى الْجَدِيدِ، ثُمُّ هُوَ فِي الْجَدِيدِ صَحِيحٌ مُؤَبَّدٌ كَالظَهَارِ الْمُطْلَقِ فِي قَوْلِ، وَصَحِيحٌ مُؤَقَّتٌ إِلَى تِلْكَ الْغَايَةِ فِي قَوْلِ آخَرَ، وَهَذَانِ الْقَوْلَانِ مَبْنِيَّانِ عَلَى أَنَّ الْمُغَلَّبَ فِي الظِّهَارِ شَائِبَةُ الطَّلَاقِ، أَوْ شَائِبَةُ الْيَمِينِ، وَفِيهِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: شَائِبَةُ الطَّلَاقِ؛ لِكَوْنِهِ مُحَرَّمًا، وَأَنَّهُ طَلَاقٌ فِي الْأَصْل، وَعَلَى هَذَا يَلْعُو ذِكَرَ التَّأْقِيتِ فِي الظَهَارِ الْمُؤَقَّتِ وَيَتَأَبَّدُ، كَمَا لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ شَهْرًا. وَالثَّابِي: أَنَّ الْمُغَلَّبَ فِيهِ شَائِبَةُ الْيَمِينِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْكَفَّارَةِ، وَعَلَى هَذَا يَتَأَقَّتُ إِلَى تِلْكَ الْغَايَةِ، وَيُقْبَلُ التّأقِيتُ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَطَأَهَا شَهْرًا، وَإِذَا/ ثَبَتَ هَذَا، فَقَوْلُهُ: لَيْسَ بِظِهَارٍ يُمْكِنُ أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ بِهِ: أَنَّهُ بَاطِلٌ لَغْقٌ، بَلْ أَرَادَ بِهِ: أَنَّهُ لَيْسَ بِظِهَارٍ مُؤَبِّدٍ، كَمَا هُوَ أَحَدُ قَوْلِي الْجَدِيدِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ لَيْسَ بِظِهَارِ مِنْ كُلِّ وَجْدٍ، بَلْ هُوَ ظِهَارٌ سُلِكَ بِهِ مَسْلَكُ الْإِيلَاءِ، فَيَجُوز أَنْ يُقَالَ فِيهِ: أَنَّهُ لَيْسَ بِظِهَارِ، أَي: لَيْسَ عَلَى الْإطْلَاقِ ظِهَارًا؛ وَلِهَذَا يَكُون الْعَوْدُ فِيهِ بِالْجِمَاعِ، لَا بِالْإِمْسَاكِ الْمُحَدَّدِ، كَمَا أَنَّ الْحَنِثَ فِي الْإِيلَاءِ بِالْجِمَاع، فَيَجُوز أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ كَفَّارَةُ الظِّهَارِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ ظِهَارٌ مِنْ وَجْهٍ، وَلَا يُسَمَّى ظِهَارًا عَلَى الْإِطْلَاقِ؛ حَيْثُ إِنَّهُ لَيْسَ بِظِهَارِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، هَذَا كُلُّهُ عَلَى قَوْلِهِ الْأَوَّلِ.

"وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهُ ظِهَارٌ فِي جَمِيع حُكْمُه"؛ أَي: ظِهَارٌ مُؤَبَّدٌ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ ذِكْرَ التَّأْقِيتِ فِيهِ لَا يُضَادُّهُ؛ فَإِنَّ التَّحْرِيمَ الْحَاصِلَ بِهِ مُؤَقَّتٌ أَيْضًا؛ إِذْ يَرْتَفِعُ بِالْكَفَّارَةِ، فَيَثْبُتُ الظَهَارُ مُؤَبَّدًا وَيَبْطُلُ التَّأْقِيتُ، وَيَكُونُ الْعَوْدُ بِمُحَرَّدِ الْإِمْسَاكِ لَا بِالْجِمَاعِ، كَمَا فِي الظَّهَارِ الْمُطْلَقِ سَوَاءً.

"الثَّانِيَةُ: الظِّهَارُ الْمُعَلَّقُ بِالصَفَةِ، صَحِيحٌ" حَتَّى لَوْ قَالَ: إِنْ ظَاهَرْتُ عَنْ ضُرَّتَكِ فَأَنْتِ عَلَىَّ كَظَهْرِ أُمِّي يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الظَهَارَ يَقْبَلُ التَّعْلِيقَ. "وَلَوْ قَالَ: إِنْ تَظَاهَرَتُ مِنْ فُلَانَةَ الْأَجْنَبِيَّةَ فَأَنْتِ عَلَىًّ كَظَهْرِ أُمِّي، فَتَظَاهَرَ مِنَ الْأَجْنَبِيَّةِ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ ظِهَارٌ؛ لِأَنَّ ظِهَارَ الْأَجْنَبِيَّةِ لَا يَصِحُّ" وَلأَنَّهُ إِنْ تَظَهَّرَ مِنْهَا وَهِيَ أَجْنَبِيَّة فَلَا ظِهَارَ، وَإِنْ تَظَهَّرَ مِنْهَا وَهِيَ فِي نِكَاحِهِ فَلَا أَجْنَبِيَّةَ، فَلَمْ تَكُن الصَفَةُ مَوْجُودَةً بِحَالٍ، فَلَا يَقْعُ الْمُعَلَّقُ بِهَا.

"الثَّالِئَةُ: لَوْ ظَاهَرَ عَن امْرَأَتِهِ ثُمَّ قَالَ لِضُرَّتِهَا: أَشْرَكْتُكِ مَعَهَا، كَانَ ظِهَارًا فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ" وَهَذَا/ ١٥٨ أ إِذَا نَوَى، كَمَا لَوْ طَلَّقَهَا ثُمَّ قَالَ لِأُخْرَى: أَشْرَكْتُكِ مَعَهَا، وَهَذَا الْقَوْلُ مَبْنِيٌّ عَلَى قَوْلِنَا: أَنَّ الْمُعَلَّبَ عَلَى الظَهَار شَائِبَةُ الطَّلَاقِ، وَإِنْ قُلْنَا: الْمُعَلَّبُ فِيهِ شَائِبَةُ الْيَمِينِ، فَلَا يَكُون ظِهَارًا فِي حَقَّهَا؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ لَا يَصِحُ فِيهَا التَّشْرِيكُ. "قَالَ: وَلُو ظَاهَرَ عَنْ نِسْوَةٍ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، فَعَلَى قَوْلَيْنِ فِي عَددِ الْكَفَّارَةِ"

أَحَدُهُمَا: تَتَعَدَّدُ لِتَعَدُّدِ الْمَحَلِّ؛ تَغْلِيبًا لِشَائِيةِ الطَّلَاقِ فِيهِ، وَالتَّانِي: تَتَّحِدُ لِاتِّحَادِ اللَّفْظِ؛ تَغْلِيبًا لِشَائِيةِ الْمَيْنِ، فَإِنَّهُ لَوْ حَلَفَ عَلَى أَلَّا يُجَامِعَهُنَّ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، كَانَتْ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ إِذَا وَطِعَهُمْ، فَكَذَلِكَ الْيَمِينِ، فَإِنَّهُ لَوْ حَلَفَ عَلَى أَلَّا يُجَامِعَهُنَّ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، كَانَتْ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ إِذَا وَطِعَهُمْ، فَكَذَلِكَ هَهُنَا. "قَالَ: وَلَوْ كَرَّرَ لَفْظَةٍ كَفَّارَةٌ"؛ لِأَنَّ كُلَّ هَهُنَا. "قَالَ: وَلَوْ كَرَّرَ لَفْظَةٍ كَفَّارَةٌ"؛ لِأَنَّ كُلَّ فَظَةٍ مِنْهَا سَبَبٌ مُسْتَأْنَفٌ، فَكَانَتْ كَلَفْظَاتِ الطَّلَاقِ.

"الرَّابِعَةُ: لَوْ نَوَى بِلَفْظِ الظِّهَارِ طَلَاقًا، كَانَ ظِهَارًا، أَوْ لَوْ نَوَى بِلَفْظِ الطَّلَاقِ ظِهَارًا كَانَ طَلَاقًا؛ لِأَنَّ تَنْفِيدَ اللَّفْظِ فِي مَوْضُوعِهِ الصَّرِيحِ أَوْلَى " وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا صَرِيحٌ فِيمَا وُضِعَ لَهُ، فَلَا يَكُونُ كِنَايَةً عَنِ الْآخِرِ. "وَلَوْ جَمَعَ وَقَالَ: [أَنْتِ طَالِقٌ كَظَهْرِ أُمِّي] يُرِيدُ الظِّهَارُ، فَهُوَ طَلَاقٌ؛ لِأَنَّهُ صَرَّحَ بِهِ أَوَّلًا" وَالنِّيَّةُ لَا مُحُمْمَ وَقَالَ: [أَنْتِ طَالِقٌ كَظَهْرِ أُمِّي] يُرِيدُ الظِّهَارُ لَا يَلْحَقُ الْبَائِنَ. "وَإِنْ كَانَتْ رَجْعِيَّةً، أَمْكَنَ لَا حُكُمَ لَمَا مَعَ الصَّرِيحِ، ثُمَّ إِنْ كَانَتِ الطَّلْقَةُ بَائِنَةً، فَالظِّهَارُ لَا يَلْحَقُ الْبَائِنَ. "وَإِنْ كَانَتْ رَجْعِيَّةً، أَمْكُنَ أَنْ يُقَالَ: حَصَلَا جَمِيعًا"؛ لِأَنَّ الرَّجْعِيَّةً يَلْحَقُهَا الظِّهَارُ. "وَلَوْ قَالَ: [أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ كَظَهْرِ أُمِّي] يُرِيدُ الطَّلَاقِ " وَالصَّرِيحُ أَوْلَى مِنَ الْمُكَتَّى. "وَحَكَى الطَّلَاقَ" وَالصَّرِيحُ أَوْلَى مِنَ الْمُكَتَّى. "وَحَكَى الطَّلَاقَ، وَقَدِ اقْتَرَنَتْ بِمَا النَّيَةُ، فَكَانَ طَلَاقًا، الطَّلَاقِ " وَالصَّرِيحُ أَوْلَى مِنَ الْمُكَتَى. "وَحَكَى الطَّلَاقِ " وَالصَّرِيحُ أَوْلَى مِنَ الْمُكَتَّى. "وَحَكَى الْمَالَقِ، وَقَدِ اقْتَرَنَتْ بِمَا النَّيَّةُ مَعَ النَّيَةُ كَالَ طَلَاقًا، وَقَوْلُهُ عَلَى اخْتِلَافِ حَالَيْنِ. "فَإِنْ أَرَادَ الطَّلَاقَ بِقَوْلِهِ: حَرَامٌ، وَقَوْلُهُ: كَظَهْرٍ أُمِّي تَأْكُونُ كِنَايَةً عَنِ الطَّلَاقِ. "وَإِنْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: كَطَهْرِ أُمِّي الطَّلَاقِ. وَالطَّلَاقِ. وَقَالِهُ الطَّلَاقِ. وَالطَّلَاقِ. وَالطَّلَاقِ. وَالطَّلَاقِ. وَالطَّلَاقِ. وَالطَّلَاقِ عَلَامُ الظَهْارِ صَرِيحٌ فِي مَعْنَاهُ، فَلَا يَكُونُ كِنَايَةً عَنِ الطَّلَاقِ.

"الطَّرَفُ النَّانِي: فِي حُكْمِهِ

وَهُوَ تَحْرِيمُ الْوَطْءِ بِالْعَوْدِ إِلَى أَنْ يُكَفرَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَا الله فَ وَفِي تَحْرِيمِ الْمُلَامَسَةِ قَوْلَانِ؛ أَصَحُهُمَا: التَّحْرِيمُ"؛ تَعْلِيظًا عَلَيْهِ لِيُبَادِرَ إِلَى أَدَاءِ الْكَفَّارَةِ.

"وَالْعَوْدُ: أَنْ يَسْكُتَ عَقِيبَ الظِّهَارِ زَمَانَ إِمْكَانِ الطَّلَاقِ، فَلَا يُطَلِّقُهَا وَلَا يَشْتَغِلُ بِأَسْبَابِ الْفُرْقَةِ"؛ لِأَنَّ الظِّهَارَ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ، وَإِذَا سَكَتَ بَعْدَهُ، وَلَا يُطَلِّقْ فَقَدْ عَادَ لَمَا قَالَ، أَيْ: خَالَفَ قَوْلَهُ الْأَوَّلَ؛ لِأَنَّ الظِّهَارَ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ، وَإِذَا سَكَتَ بَعْدَهُ، وَلَا يُطَلِّقْ فَقَدْ عَادَ لَمَا قَالَ، أَيْ: خَالَفَ قَوْلَهُ الْأَوَّلَ؛ لِأَنَّ إِمْسَاكَهَا عَلَى الزَّوْجِيَّةِ اسْتِحْلَالٌ لَهَا، وَهُوَ خِلَافُ التَّحْرِيمِ.

"فَإِنِ اشْتَعَلَ عَقِيبَهُ بِشِرَائِهَا أَو بِلِعَانِهَا وَالْقَذْفُ سَابِقٌ، فَلَيْسَ بِعَائِدٍ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ فُرْقَتَهَا، فَهُوَ كَاشْتِغَالِهِ بِطَلَاقِهَا. "وَإِنْ عَقَّبَ الظِّهَارَ قَذْفًا لِيُلَاعِنَهَا، فَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ عَائِدً"؛ لِأَنَّ الْقَذْفَ لَا يُوجِبُ الْفُرْقَةَ. "وَلَوْ أَتْبَعَ الظِّهَارَ طَلَاقًا، فَلَيْسَ بِعَائِدٍ"؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ وَإِنْ كَانَ رَجْعِيًّا، فَهُوَ مَوْضُوعٌ لِقَطْعِ يُوجِبُ الْفُرْقَةَ. "وَلَوْ أَتْبَعَ الظِّهَارَ طَلَاقًا، فَلَيْسَ بِعَائِدٍ"؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ وَإِنْ كَانَ رَجْعِيًّا، فَهُوَ مَوْضُوعٌ لِقَطْعِ النِّكَاحِ، فَلَا يَكُونَ عَائِدًا. "وَلَكِنْ لَوْ رَاجَعَهَا صَارَ عَائِدًا" سَوَاءٌ كَانَ عَنْ هَذَا الطَّلَاقِ أَوْ عَنْ غَيْرِهِ؛ بِأَنْ

۸ه/ ب

<sup>(</sup>١) المحادلة:٣.

كَانَ قَدْ ظَاهَرَ مِنْهَا وَهِيَ رَجْعِيَّةٌ فَرَاجَعَهَا؛ لِأَنَّ الرَّجْعَةَ إِمْسَاكُ، بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَإِمْسَاكُ مِمَعُرُونِ ﴾ (١) فَيَكُونَ عَوْدًا، وَلِأَنَّهَا ابْتِدَاءُ الِاسْتِبَاحَةِ، فَهِيَ أَبْلَغُ مِنَ الْإِمْسَاكِ الَّذِي هُوَ اسْتِدَا مَتُهَا، فَهِيَ أَوْلَى بِأَنْ تَكُونَ عَوْدًا. "وَلَوْ بَانَتْ فَجَدَّدَ نِكَاحَهَا، فَفِي عَوْدِ تَحْرِيمٍ/ الظِّهَارِ قَوْلَانِ" كَمَا فِي عَوْدِ الطَّلَاقِ.

#### [فَرْعٌ]

## [ظَاهَرَ مِن امْرَأَتِهِ الْأَمَةِ، ثُمَّ اشْتَرَاهَا]

"لَوْ ظَاهَرَ مِن امْرَأَتِهِ الْأَمَةِ ثُمَّ اشْتَرَاهَا، فَالطِّهَارُ بِحَالِهِ، لَا يَقْرَبُهَا حَتَّى يُكَفِّرَ"؛ لِأَنَّهَا لَزِمَتْهُ وَهِيَ أَوْجَتُهُ فَصَارَ. "كَمَا لَوْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا ثُمَّ اشْتَرَاهَا، لَمْ يَحِلَّ لَهُ وَطُوُهَا بِمِلْكِ الْيَمِينِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، وَذَلِكَ إِجْمَاعٌ. وَلَو ظَاهَرَ ثُمَّ تَرَكَهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، لَمْ يُوقَفْ، وَلَا يَصِيرُ الظِّهَارُ إِيلَاءً"

"الطَّرَفُ الثَّالِثُ: فِي الْكَفَّارَةِ

وَكَفَّارَةُ الظِّهَارِ مَرْتَّبَةٌ: تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ، فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ، فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ، فَطِعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا" وَهَذَا نَصُّ الْقُرْآنِ.

"فَالْخَصْلَةُ الْأُولَى: الرَّقَبَةُ، وَلْتَكُنْ مَوْصُوفَةً بِأَرْبَعٍ؛ وَهِي: مُؤْمِنَةٌ، سَلِيمَةٌ، تَامَّةٌ، غَيْرُ مُسْتَحِقَّةٍ الْعتَافَة.

الصّفة الأُولَى: الْإِيمَانُ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا مُؤْمِنَةً فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَن قَنَلَ مُؤْمِنًا خَطَا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾ (٣) ، وَالْمُطْلَقُ يُحْمَلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ، كَالشَّهَادَةِ قُيِّدَتْ بِالْعَدَالَةِ فِي مَوْضِعٍ، وَأُطْلِقَتْ فِي مَوْضِعٍ، وَأُطْلِقَتْ فِي مَوْضِعٍ، وَأُطْلِقَتْ فِي مَوْضِعٍ فَصَارَتْ مُقَيَّدَةً بِمَا فِي جَمِيعِ الْمَوَاضِعِ، فَلَا يُجْزِئُ كَافِرَةٌ، خِلَافَ قَوْلِ أَهْلِ الْعِرَاقِ. "فَإِنْ كَانَ صَبِيًّا لَا مَوَاضِعَ فَصَارَتْ مُقَيَّدَةً بِعِمَارِتِهِ" كَإِقْرَارِهِ وَسَائِرِ أَقْوَالِهِ الْمُلْزِمَةِ. "وَإِنَّمَا يَكُونُ تَبَعًا لِأَحَدِ أَبَوَيْهِ أَوْ لِلسَّابِي فِي يَصِحُ إِسْلَامٍ" أَمَّا الْأَبَوَانِ، فَلِقُوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَاللَّذِينَ ءَامَنُواْ وَالنَّبَعَثُهُمْ ذُرِيّتُهُمْ بِإِيمَنِ ٱلْمَقْنَابِمِ ذُرِيّتَهُمْ ﴾ (3) الْإِسْلَامِ" أَمَّا الْأَبْوَانِ، فَلِقُوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُواْ وَالنَّبَعُهُمْ ذُرِيّتُهُمْ بِإِيمَنِ ٱلْمَقْنَابِمِ ذُرِيّتَهُمْ ﴾ (4) وَاللَّذِينَ ءَامَنُواْ وَالْبَعَنْهُمْ ذُرِيّتُهُمْ بِإِيمَنِ ٱلْمَقْنَابِهِ وَكَفَالَتِهُ وَكَفَالَتِهُ وَكَفَالَتِهُ وَكَفَالَتِهُ وَكَفَالَتِهُ وَكَفَالَتِهُ وَلَالِكَ فِي إِسْلَامِهِ. "وَإِنْ كَانَ بَالِغًا فَلَفْظُ الْإِسْلَامِ عَلَى السَّابِي؛ فَلِأَنَّهُ كَالْأَبِ فِي حَضَانَتِهِ وَكَفَالَتِهُ وَكَفَالِكَ فِي إِسْلَامِهِ. "وَإِنْ كَانَ بَالِغًا فَلَفْظُ الْإِسْلَامِ عَلَى السَّيْعِيْ لَقَوْلِهِ لَقَالَةِهُ وَلِي عَنَ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ /: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَلَا عَنَ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ /: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَأُنْ كُولِكُ عَنَ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ /: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَأَلَا اللَّهُ وَالْعَلَالِ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّالَةُ لِلَا اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَلَا لَهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّالِيْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا

۹ه/ب

<sup>(</sup>١) البقرة: ٢٢٩

<sup>(</sup>٢)﴿ وَالَذِينَ يُظَهِرُونَ مِن شِسَآبِمٍ ثُمَّ يَعُودُونَلِمَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ رَفَبَةٍ مِّن فَبَلِ أَن يَتَمَاّسَا ذَلِكُو تُوعَظُونَ بِهِ وَاللّهُ بِمَا تَمْمُونَ خَبِيرٌ ﴿ ثَنَا يَعَيْنِ مِن مَنَا لَا يَعَيْنِ مُنَا لَا يَعَيْنِ مُنَا لَا يَعْمَوُونَ لِلمَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ رَفَبَةٍ مِنْ وَيَسُولِهِ وَرَسُولِهِ وَرَسُولِهِ وَرَسُولِهِ وَرَسُولِهِ وَرَسُولِهِ وَرَسُولِهِ وَيَلْكَ حُدُودُ اللّهِ وَلِلْكَنْفِينَ عَذَابُ أَلِيمٌ ﴾ [سورة الجحادلة:٣-٤].

<sup>(</sup>٣) النساء: ٩٢.

<sup>(</sup>٤) الطور: ٢١

(١) "فَإِنْ أَتَى بِإحداهمَا وَذَلِكَ يُخَالِفُ مُعْتَقَدَهُ مِنْ قَبْلُ، فَالصَّحِيخُ: أَنَّهُ كَالْإِثْيَانِ بِالشَّهَادَتَيْنِ جَمِيعًا" وَذَلِكَ مِثْلُ مَا أَتَى الْوَتَنِيُّ أَو التَّنَوِيُّ بِشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَو الْيَهُودِيُّ بِشَهَادَةِ أَنَّ كُمْ اللَّهِ، وَفَالَ اللَّهُ، أَو الْيَهُودِيُ بِشَهَادَةِ أَنَّ كُمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَكُمَّدُ مِسُولُ اللَّهِ، وَهُو مُعْتَرِفُ أَيْضًا: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، وَالْيَهُودِيُّ إِذَا خَالَفَ اعْتِقَادَهُ فِي النَّبِيِّ عَنِيْ ، وَقَالَ: كُمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، وَهُو مُعْتَرِفٌ بِوَحْدَانِيَّةِ اللَّهِ تَعَالَى، فَكَأَنَّهُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَيْضًا.

"الثَّانِيَةُ: أَلَّا تَكُونَ مَعِيبَةً بِعَيْبٍ يَضُرُّ بِالْعَمَلِ إِضْرَارًا بَيِّنَا؛ كَالْعَمَى، وَشَلَلِ الْيَدِ وَالرِّجْلِ وَقَطْعِهِمَا، أَوْ قَطْعِ الْإِبْهَامِ أَو الْجَنْصَرِ وَالْبِنْصَرِ مِنْ يَدٍ وَاحِدَةٍ، أَو الْجُنُونِ الْمُطْبِقِ، أَو الْمُرْضِ الْمُزْمِنِ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الرَّقَبَةَ مُطْلَقَةٌ فِي الْآيَةِ، وَالْإِطْلَاقُ يَقْتَضِي السَّلَامَةَ مِنَ الْعُيُوبِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْغَرْضُ مِنَ الْعِنْقِ أَنْ يَسْتَقِلَ الْعَبْدُ بِتَصَرُّواتِهِ، وَيَسْعَى بِنَفسِهِ، وَيَتَفَرَّغَ لِلْعِبَادَةِ، أَعْتُبِرَ مِنَ الْعُيُوبِ الْعَيْبُ الَّذِي يَضُرُّ بِالْعَمَلِ؛ لِأَنَّهُ النَّيْ الرَّقُ أَجْدَى عَلَيْهِ. "فَإِنْ كَانَ الرَّقُ أَجْدَى عَلَيْهِ. "فَإِنْ كَانَ لَا يَضُرُ اللَّيْ الرَّمِنَ لَا يَنْتَفِعُ بِالْعِنْقِ، بَلْ كَانَ الرِّقُ أَجْدَى عَلَيْهِ. "فَإِنْ كَانَ لَا يَضُرُ وَالْمِرْضِ الْمُرْجُقِ، وَقَطْعِ الْجِنْصَرِ وَالْبِنْصَرِ مِنْ يَدَيْنِ، وَالْمَرَضِ الْمَرْجُقِ، وَقَطْعِ الْجِنْصَرِ وَالْبِنْصَرِ مِنْ يَدَيْنِ، وَالْمَرَضِ الْمَرْجُقِ، وَالْحَمْقِ، وَقَطْعِ الْجِنْصَرِ وَالْبِنْصَرِ مِنْ يَدَيْنِ، وَالْمَرَضِ الْمَرْجُقِ، وَقَطْعِ الْجِنْصَرِ وَالْبِنْصَرِ مِنْ يَدَيْنِ، وَالْمَرَضِ الْمَرْجُقِ، وَقَطْعِ الْجِنْصَرِ وَالْبِنْصَرِ مِنْ يَدَيْنِ، وَالْمَرَضِ الْمَرْجُقِ، وَالْمَرَضِ الْمَرْجُقِ، وَالْمَرَضِ الْمَرْجُقِ، وَالْمَرَضِ الْمَرْجُقِ، وَالْمَرَضِ الْمَرْمِ بِهِ "وَلَا يَصُرُ قَلْعُ الْأَسْنَانِ وَالْجِصَاءُ"؛ يَعْنِي: الْحَرْسُ، وَالصَّمَمُ " وَلَا يَصَمُ وَلَا يَضَوْرُ وَلَا يَضُورُ وَلَا يَصَمُ وَلَا يَصُورُ وَلَا يَصَرُ وَالْمَرَضِ الْمَوْرِ فِي الْمَالِعَ وَلَا يَصَلُوا وَلَا عَمْلُ لَا يُعْتَمَلُ الْنَالِ وَالْمَرْصِ الْمَالَانُ وَالْحِصَاءُ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا لَلْمَا وَالْمَرَى بِهِ "وَلَا يَطَمُّ قَلْكُ الْأَسْنَانِ وَالْجَصَاءُ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا لَانَ الرَّالْمُ الْمَالِمُ الْمَالِقُولِ وَالْمَالِ الْمَالِقُولِ وَالْمُعْرِقِي وَالْمُعَلَى الْمَالِقُولِ وَلَا لَالْمَالِهُ وَلَا لَلْمَالِ الْمَرْمُ وَلِلْ الْمُعْرِقِ وَلَا لَالْمَالِ الْمَالِمُ الْمُولِ الْمُرْمِلُ الْمُولِلِ الْمُعْرِقِ وَلَا لَعَلَى الْمَالِقُولِ وَلَالِهُ الْمَالِقُولِ وَلَا لَمُ ا

يُجْزِئُ"؛ لِتَكَامُلِ الضَّرَرِ بِهِ "**وَلَا يَضُرُّ قَلْعُ الْأَسْنَانِ وَالْخِصَاءُ**"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا ٢٠/ أ

<sup>(</sup>١) سنن الترمذي ت شاكر (٥/ ٨) رقم (٢٦١٠) عن يحيي بن يعمر، قال: أول من تكلم في القدر معبد الجهني، قال: فخرجت أنا وحميد بن عبد الرحمن الحميري حتى أتينا المدينة، فقلنا: لو لقينا رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فسألناه عما أحدث هؤلاء القوم، قال: فلقيناه يعني عبد الله بن عمر، وهو خارج من المسجد قال: فاكتنفته أنا وصاحبي قال: فظننت أن صاحبي سيكل الكلام إلى، فقلت: يا أبا عبد الرحمن إن قوما يقرءون القرآن ويتقفرون العلم، ويزعمون أن لا قدر وأن الأمر أنف، قال: فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني منهم بريء وأنهم مني برآء، والذي يحلف به عبد الله لو أن أحدهم أنفق مثل أحد ذهبا ما قبل ذلك منه حتى يؤمن بالقدر خيره وشره، قال: ثم أنشأ يحدث فقال: قال عمر بن الخطاب: كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، فجاء رجل شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر، لا يرى عليه أثر السفر ولا يعرفه منا أحد حتى أتى النبي صلى الله عليه وسلم فألزق ركبته بركبته ثم قال: يا محمد ما الإيمان؟ قال: «أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، والقدر خيره وشره»، قال: فما الإسلام؟ قال: «شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت وصوم رمضان». قال: فما الإحسان؟ قال: «أن تعبد الله كأنك تراه، فإنك إن لم تكن تراه، فإنه يراك». قال: في كل ذلك يقول له: صدقت، قال: فتعجبنا منه يسأله ويصدقه، قال: فمتى الساعة؟ قال: «ما المسئول عنها بأعلم من السائل»، قال: فما أمارتها؟ قال: «أن تلد الأمة ربتها، وأن ترى الحفاة العراة العالة رعاء الشاء يتطاولون في البنيان» قال عمر: فلقيني النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك بثلاث، فقال: «يا عمر هل تدري من السائل؟ ذاك جبريل أتاكم يعلمكم أمر دينكم» حدثنا أحمد بن محمد قال: أخبرنا ابن المبارك قال: أخبرنا كهمس بن الحسن، بهذا الإسناد نحوه، حدثنا محمد بن المثنى قال: حدثنا معاذ بن معاذ، عن كهمس، بهذا الإسناد نحوه بمعناه، وفي الباب عن طلحة بن عبيد الله، وأنس بن مالك، وأبي هريرة. هذا حديث حسن صحيح، قد روي من غير وجه نحو هذا عن عمر وقد روي هذا الحديث عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحيح هو ابن عمر، عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم، وسنن ابن ماجه (١/ ٢٤) رقم (٦٣) [حكم الألباني] صحيح.

يَضُرُّ بِالْعَمَلِ إِضْرَارًا بَيِّنًا.

"الثَّالِغَةُ: إِثْمَامُ الْعِتْقِ"، وَهُوَ: أَنْ يَعْتِقَ رَقَبَةً كَامِلَةً "فَلَوْ أَعْتَقَ نِصْفَيْنِ مِنْ عَبْدَيْنِ وَبَاقِيهِمَا حُرِّ، الثَّالِغَةُ: إِثْمَامُ الْعِتْقِ"، وَهُوَ: أَنْ يَعْتِقَ رَقَبَةً كَامِلَةً "فَلَوْ أَعْتَقَ نِصْفَيْنِ مِنْ عَبْدُنْ عَلَى الْأَصَحِّ"؛ لِأَنَّ أَجْزَأً"؛ لِأَنَّ الرَّقَبَةَ تَخَلَّصَتْ عَنِ الرِّقِّ بِكَمَالِهَا. "وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَاقِيهِمَا حَرًّا لَمْ يَجُزْ عَلَى الْأَصَحِّ"؛ لِأَنَّ الرَّقَبَةَ كَالَم يَكُنْ بَاقِيهِمَا حَرًّا لَمْ يَجُزْ عَلَى الْأَصَحِّة، لِأَنْ يَكُنْ بَاقِيهِمَا حَرًّا لَمْ يَجُزْ عَلَى الْأَصَحِّة، لِأَنْ يَعْبُدِ، وَهِي لَا تَحْصُلُ بِالتَّحْزَقَة.

"وَلَوْ أَعْتَقَ نِصْفَيْنِ مِنْ عَبْدَيْنِ عَنْ كَفَّارَتَيْنِ، نِصْفُ أَحَدِهِمَا وَنِصْفُ الثَّانِي عَنْ كَفَّارَةٍ ، وَنِصْفُ الثَّانِي عَنْ كَفَّارَةٍ أَخْرَى، أَجْزَأَتُهُ"؛ لِأَنَّ الْعِثْقَ حَاصِلٌ فِي الْعَبْدَيْنِ بِكَمَالِه عَنِ الْكَفَّارَتَيْنِ، وَإِصَافَتُهُ وَجَّوْتَهُ لاَ مَعْنَى لَمَا. "وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ فَلَاثُ كَفَّارَاتٍ فَأَعْتَقَ عَنْ وَاحِدَةٍ وَاحِدةً وَنَوى كَفَّارَةٍ وَإِحِبَةً وَإِصَافَتُهُ وَجَوْتَهُ لاَ مَعْنَى لَمَا. "وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ فَلَاثُ كَفَّارَاتٍ فَأَعْتَقَ عَنْ وَاحِدةٍ وَاحِدةً وَوَحِدةً وَاحِدةً وَاحْدة وَاحْدة وَاحْدة وَاحَدة وَعَلَى النَّيَّةِ، وَكَذَلِكَ لاَ يَجِبُ فِي الْكَفَّارَة وَعَيْنُ الْجُنَايَة مُمُّ التَّعْمِينُ إِنَّا الْكَفَّارَة وَعَيْنُ الْجُنَايَة وَعَيْنُ الْمُعْولِ الْمُقْولُونَ فِيهَا، وَلَا قُرْبَة فِي إِضَافَةِ الْكَفَّارَة إِلَى الْجُنَايَة، فَكَذَلِكَ لاَ يَجِبُ فِي الْكَفَّارَة إِلَى النَّيْةِ، فَكَذَلِكَ لاَ يَجِبُ فِي الْكَفَّارَة الْمُ الْتَعْيِينُ الْمُعْلِى الْمُقْودة فِيهَا، وَلَا قُرْبَة فِي إِضَافَةِ الْكَفَّارَة إِلَى الْجُنَايَة، فَصَعَ أَنَ الْكَفَّارَاتَ لاَ السَّبَبِ فِيهَا، سَوَاءٌ كَانَتِ الْأَسْبَابُ مُخْرَى كَفَارَة إِلَى الْجُنَايَة، فَلَا السَّبِ فِيهَا، مَنْ الْعَنْ الْعَنْ الْعَنْ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّامُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَنْ الْعَنْ الْعَنْ الْعَنْ الْعَنْ الْعَنْ الْعَنْ الْعَنْ الْعَلَى الْعَلَى الْمُعْولُ الْمُعْلَى وَالْعَلَى الْمُعْلَى الْمُعْولِ الْمُعْلَى الْمُعْلَى وَالْعَلَى الْمُعْلَى وَلَكِنَا عَلَيْ وَاللَّهُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى وَاللَّهُ الْمُعْلَى وَاللَّهُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى وَاللَّهُ الْمُعْلَى وَاللَّهُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلِى الْمُعْلَى وَاللَّهُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُ

"الرَّابِعَةُ: أَلَّا يَكُونَ مُسْتَحِقَّ الْعِتْقِ؛ فَلَو اشْتَرَى رَقَبَةً بِشَرْطِ الْعِتْقِ، لَمْ يُجِزْ عَنِ الْكَفَّارَةِ، وَإِنْ صَحَحْنَا الْبَيْعَ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ؛ لِأَنَّ عِتْقَهُ صَارَ مُسْتَحَقًّا بِالشَّرْطِ، إِمَّا لِلَّهِ" وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ "أَوْ لِلْبَائِع"، فَإِنْ جَعَلْنَاهُ لِلَّهِ لَمْ يَكُنْ إِذًا وَاجِبَيْنِ بِرَقَبَةٍ وَاحِدَةٍ، وَإِنْ جَعَلْنَاهُ لِلْبَائِع

"فَقَدْ وَضَعَ الْبَائِعُ مِنْ ثَمَنِهَا شَيْئًا بِسَبَبِ هَذَا الشَّرْطِ" فَلَا يَتَمَحَّضُ الْعِتْقُ لِلَّه تَعَالَى، بَلْ يَنْصَرِفُ بَعْضُهُ إِلَى جِهةِ الْعِوَضِيَّةِ. "وَلِذَلِكَ لَوْ قَالَ: أَعْتِقْ عَبْدَكَ عَنْ كَفَّارَتِكَ وَلَكَ عَلَيَّ دِرْهَمٌ، لَمْ يَقَعْ عَنِ الْكَفَّارَةِ"؛ لِوُجُودِ الْعِوَضِيَّةِ فِيهِ. "وَكَذَلِكَ لَا يُجْزِئُ عِتْقُ الْمُسْتَوْلَدَةِ وَالْمُكَاتَبِ"؛ لِأَنَّ عِتْقَهُمَا مُسْتَحَقِّ الْكُفَّارَةِ"؛ لِوُجُودِ الْعِوَضِيَّةِ فِيهِ. "وَكَذَلِكَ لَا يُجْزِئُ عِتْقُ الْمُسْتَوْلَدَةِ وَالْمُكَاتَبِ"؛ لِأَنَّ عِتْقَهُمَا مُسْتَحَقِّ بِسَبَبٍ سَابِقٍ، فَلَا يَقَعُ عَنِ الْكَفَّارَةِ. "وَلَو اشْتَرَى مَنْ يعْتِقُ عَلَيْهِ بِنِيَّةِ الْكَفَّارَةِ، فَلَا يُعْزِئُهُ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَحَقِّ بِسَبَبٍ سَابِقٍ، فَلَا يَقَعُ عَنِ الْكَفَّارَةِ. "وَلُو اشْتَرَى مَنْ يعْتِقُ عَلَيْهِ بِنِيَّةِ الْكَفَّارَةِ، فَلَا يُعْزِئُهُ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَحَقِّ بِاللَّهَ عَنْ الْكَفَّارَةِ قَبْلَ وُجُودِ تِلْكَ بِالْقَرَابَةِ"؛ يَعْنِى: الْعِتْقَ "وَيُجْزِئُ الْمُعَلَّقُ عِتْقُهُ بِصِفَةٍ إِذَا أَعْتَقَهُ عَنِ الْكَفَّارَةِ قَبْلَ وُجُودِ تِلْكَ الصَّفَةِ"؛ لِأَنَّ عِنْقَهُمَا غَيْرُ مُسْتَحَقٌ، بِدَلِيل أَنَّهُ يَجُوزُ إِبْطَالُهُ بِالْبَيْعِ.

"الْخَصْلَةُ الثَّانِيَةُ: الصِّيَامُ، وَهُو صَوْمُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ" كَمَا فِي الْآيَةِ "أَمَّا الشَّهْرَانِ، فَبِالْهِلَالِ إِلَّا الْمُنْكَسِرُ؛ فَإِنَّهُ ثَلَاثُونَ يَوْمًا"؛ لِأَنَّهُ لَمَّا تَعَذَرَ اعْتِبَارُهُ بِالْهِلَالِ، يُعْدَلُ عَنْهُ إِلَى الْعَدَدِ، كَمَا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فَيَصُومُ الشَّهْرَ الْمُنْكَسِرَ إِلَى آخِرِهِ، وَالشَّهْرَ/ الثَّانِي بَعْدَهُ بِالْهِلَالِ، ثُمَّ يُكْمِلُ الْمُنْكَسِرَ إِلَى آخِرِهِ، وَالشَّهْرَ/ الثَّانِي بَعْدَهُ بِالْهِلَالِ، ثُمَّ يُكْمِلُ الْمُنْكَسِرَ أَلَى آخِرِهِ، وَالشَّهْرَ/ الثَّانِي بَعْدَهُ بِالْهِلَالِ، ثُمَّ يُكْمِلُ الْمُنْكَسِرَ إِلَى آخِرِهِ، وَالشَّهْرَ/ الثَّانِي بَعْدَهُ بِالْهِلَالِ، ثُمَّ يُكْمِلُ الْمُنْكَسِرَ أَلَى الْعَبْرِينَ مِنَ الشَّهْرِ

**1/**71

الثَّالِثِ؛ لِيَحْصُلَ لَهُ شَهْرٌ بِالْهِلَالِ، وَشَهْرٌ بِالْعَدَدِ.

"وَأَمَّا التَّتَابُعُ، فَلَا يَنْقَطِعُ بِالْوَطْءِ مَعَ الْمُظَاهَرِ عَنْهَا لَيْلًا وَإِنْ عَصَى بِهِ"؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ لَمْ يَنْقَطِعْ بِهِ، فَهُوَ كَمَا فِي شَهْرَيِ الْقَتْلِ، وَإِنَّ أَفْطَرَ بِعُدْرِ السَّفَرِ، الشَّهْرَيْنِ عَلَى الْوَطْءِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَمِن قَبْلِ فَهُوَ كَمَا فِي شَهْرَيِ الْقَتْلِ، فَلَا اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِنْ أَفْطَرَ بِعُدْرِ السَّفَرِ، السَّأَنْف؛ لِأَنَّهُ احْتِيَارِه، وَهُو كَمَا لَوْ أَفْطَرَ بِعُدْرِ الْمَرَضِ، فَلَا يَسْتَأْنِفُ عَلَى أَصَحِ الْقَوْلَيْنِ" بَلْ يَبنِي؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ احْتِيَارِه، وَهُو كَمَا لَوْ أَفْطَرَتِ الْمَرْأَةُ بِالْحَيْضِ. "وَيَنْ قَطِعُ بِرَمَصَانَ، وَالْعِيدِ، وَالتَّشْرِيقِ إِذَا أَمْكَنَهُ إِخْلَاقُهُ عَنْهَا"؛ بِأَنْ يَصُومَ فِي وَقْتِ لَا يَتَحَلَّلُ شَهْرِيَّة وَيَنْ قَطِعُ بِالْحَيْضِ صَوْمُ الْقَتْلِ"؛ لِأَنَّ الإحْتِرَازَ مِنْهُ لَا يُمْكِنُ، وَإِثَمَ قَالَ: صَوْمُ الْقَتْلِ"؛ لِأَنَّ الإحْتِرَازَ مِنْهُ لَا يُمْكِنُ، وَإِثَمَ قَالَ: صَوْمُ الْقَتْلِ"؛ لِأَنَّ الإحْتِرَازَ مِنْهُ لَا يُمْكِنُ، وَإِثْمَ مِنَ النَّهَارِ مُفِيقًا"؛ مَنْ اللَّهْلِ وَكَانَ فِي شَيْءٍ مِنَ النَّهَارِ مُفِيقًا"؛ وَلَا يَنْقَطِعُ بِالْحَيْضِ مَوْمُ الْقَتْلِ"؛ لِأَنَّ الإحْتِرَازَ مِنْهُ لَا يُمْكِنُهُ وَالْعَلَى فِي شَيْءٍ مِنَ النَّهَارِ مُفِيقًا"؛ وَمَا لَظُهَارِ لَا يُتَصَوَّرُ مِنْهَا، وَبِالْإِغْمَاءِ لَا يَبْطُلُ إِذَا نَوَى مِنَ اللَّيْلِ وَكَانَ فِي شَيْءٍ مِنَ النَّهَارِ مُفْعِلًا إِذَا نَوَى مِنَ اللَّهُلِ وَكَانَ فِي شَيْءٍ مِنَ النَّهَارِ مُفْعَلًا لِكَانَ فِي شَيْءٍ مِنَ النَّهَارِ يُ الْعَلَامُ لِهُ النَّذَانُ فِي مِنَ اللَّهُ لِ يَنْعَلَى فَي مَنَ النَّهُ لِي الْمُؤْمُ فَلَا يَنْ الْمَالُولُ فِي الْمَعْمَاءِ لِلْ الْتَتَابُعُ لَا يَقِ لَا يَنْكُونُهُ فَا لَا لَهُ لَا يَنْ إِلَا عُمْهُ فَلَا يَنْعُلِمُ بِهِ النَّتَابُهُ وَا لَا يَعْمَاءِ لَا لَكُومُ مَا لَمُ الْقَتْلِ الْقَالَ الْعِلْمُ لَا يَنْهُ لَا يَنْ لِلْهُ لِمُ لَا يَنْ مَالِمُ لَا يُعْلِقُ لِلْ الْعَلَى الْمَالِمُ لَا يُعْلِى الْمَالِقُ لَلْ اللَّهُ لَا يَعْلِلْ لِلْهُ لَا يَعْمَالِ لَا لَا لَا لَهُ لِهُ لِلْهُ لَا يَلْلُولُولُولُولُ لَا يَعْمَالِلْهُ

"الْخَصْلَةُ النَّالِفَةُ: الْإِطْعَامُ، وَهُوَ كَفَّارَةُ مَن عَجَزَ عَنِ الصِّيَامِ بِمَرَضٍ شَدِيدٍ أَوْ شَبَقٍ غَالِبٍ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَمَن لَرَ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِينَ مِسْكِينًا ﴾ (٢) "فَيُطْعِمُ سِتِّينَ مِسْكِينًا كُلَّ مِسْكِينٍ مُدًّا بِمُدِّ رَسُولُ اللَّهِ هُمُّ، وَهُو: رَطْلٌ وَثُلُثٌ مِنَ الْحَبِّ الَّذِي يَقْتَاتُهُ الْمُظَاهِرُ "كَمَا قُلْنَا فِي كَفَّارَةِ الْإِفْطَارِ.

"وَلَا يَجُوزُ الْخُبْزُ وَالدَّقِيقُ وَالْأَبْدَالُ"، كَمَا لَا يَجُوزُ فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ، وَلَا يَجُوزُ "أَنْ يَدْفَعَ نَصِيبَ
(٣)
مِسْكِينَينِ إِلَى مِسْكِينٍ وَاحِدٍ"، بَلْ لَا بُدَّ مِن رِعَايَةِ الْعَدَدِ/؛ لِظَاهِرِ الْآيَةِ.

"وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُغَدِّيهُمْ وَيُعْشِّيهُمْ؛ لِأَنَّ التَّمْلِيكَ لَا يَحْصُلُ، وَلَا التَّقْدِيرَ وَلَا التَّسْوِيَةَ"؛ إِذْ رُبَّمَا يَى الرَّكَاةِ. فِي نَصِيبِ أَحَدِهِمْ أَكْثَرُ مِنْ مَدِّ، وَفِي نَصِيبِ آخَرَ أَقَلَّ، وَلَا يَجُوزُ دَفْعُ كَفَّارَةٍ إِلَى كَافِرٍ بِحَالٍ، كَمَا فِي الرَّكَاةِ.

### [فَرْعٌ]

## [شَرَعَ فِي الصَّوْمِ، ثُمَّ وَجَدَ رَقَبَةً]

"لَوْ شَرَعَ فِي الصَّوْمِ ثُمَّ وَجَدَ رَقَبَةً، لَمْ يَلْزَمْهُ الْعِنْقُ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ" كَمَا أَنَّ الْمُتَيَمَمَ إِذَا شَرَعَ فِي الصَّكَةِ ثُمَّ وَجَدَ الْمَاءَ، لَمْ يَلْزَمْهُ الْوُضُوءُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

كِتَابُ اللِّعَانِ

اللِّعَانُ مُشْتَقٌ مِنَ اللَّعْنِ؛ لِأَنَّهُ عَقَّبَ الْأَيْمَانَ بِاللَّعْنَةِ وَالْغَضَبِ إِنْ كَانَا كَاذِبِيْنِ، وَأَصْلُ اللَّعْنِ الطَّرْدُ وَالْإِبْعَادُ، يُقَالُ: لَعْنَهُ اللهُ، أَيْ: أَبْعَدَهُ.

١٦/ د

<sup>(</sup>١) المحادلة: ٣.

<sup>(</sup>٢) الجحادلة: ٤.

<sup>(</sup>٣)﴿ فَمَن لَّرَيْسْ تَطِعْ فَإِطْعَامُ سِيِّينَ مِسْكِمنًا ﴾ المحادلة: ٤.

"قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرَمُونَ أَزَوَجَهُم ﴾ (١) الآية، فَمَنْ قَذَفَ زَوْجَتَهُ بِالزِّنَا، فَعَلَيْهِ أَنْ يُلَاعِنَ لِلدَّهِ الْحَدِّ وَنَفْي النَّسَبِ.

وَالنَّظَرُ فِي: سَبَبِ اللِّعَانِ، وَكَيْفِيَّتِهِ، وَحُكْمِهِ

النَّظُرُ الْأَوَّلُ: فِي السَّبَب

وَلَهُ أَرْكَانٌ:

الْأَوَّلُ: الْقَدْفُ

فَلَا لِعَانَ إِلَّا بَعْدَ الْقَذْفِ"؛ لِلْآيَةِ "صَرِيحًا كَانْ أَوْ كِنَايَةً"؛ لِأَنَّ الْكِنَايَةَ مَعَ النِّيَّةِ مِمْنْزِلَةِ الصَّرِيح.

"وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: إِذَا وَلَدَتْ وَلَدًا وَقَالَتْ: هُوَ مِنْكَ، فَقَالَ: اسْتَعَرْتِيهِ" فَلَا حَاجَةَ إِلَى اللَّعَانِ"؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْوِلَادَةِ، وَقَدْ انْتَفَى عَنْهُ مَعْ يَمِينِهِ أَنَّهَا مَا وَلَدَتْهُ عَلَى فِرَاشِهِ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى اللَّعَانِ"؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْوِلَادَةِ، وَقَدْ انْتَفَى عَنْهُ مِنْ غَيْرِ لِعَانٍ "فَإِنْ نَكُلَ حَلَفَتْ، وَأُلْحِقَ الْوَلَدُ بِهِ، إِلَّا أَنْ يَنْفِيهُ بِلِعَانٍ"؛ لِأَنَّ الْوِلَادَةَ عَلَى الْفِرَاشِ تَثْبُتُ مَنْ الْوِلَادَةَ عَلَى الْفِرَاشِ تَثْبُتُ هَهُنَا "وَإِنْ نَكَلَتْ، فَهَل تُوقَفُ الْيَمِينُ لِبُلُوغِ الْوَلَدِ؟ فَعَلَى وَجْهَيْنِ" أَحَدُهُمَا: نَعَمْ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ لَهُ حَقَّ فِي هَهُنَا "وَإِنْ نَكَلَتْ، فَهَل تُوقَفُ الْيُمِينُ لِبُلُوغِ الْوَلَدِ؟ فَعَلَى وَجْهَيْنِ" أَحَدُهُمَا: نَعَمْ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ لَهُ حَقَّ فِي النَّسَبِ، وَالنَّانِيَ: لَا؛ لِأَنَّهَا/ هِيَ الْمُدَّعِيَةُ، وَيَمِينُ الرَّدِّ حَقُّهَا، فَإِذَا أَسْقَطَتْهَا، لَا تَثْبُتُ لَمَا ثَانِيَةً، وَلَا تُرَدُّ إِلَى عَيْمِهَا.

"الثَّانِيَةُ: لَوْ قَالَ: مَا هَذَا الْحَمْلُ مِنِّي وَلَيْسَتْ بِزَانِيَةٍ وَلَم أُصِبْهَا، قُلْنَا: قَدْ بَانَ الْحَمْلُ فَلَعَلَّهَا الْتَحْمُلُ فَلَعَلَّهَا الْتَحْمُلُ فَلَعَلَّهَا الْتَحْمَلُ فَلَقَاتِ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللْمُلْمُ الللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُلْمُ اللل

"وَكُلُّ مَنْ أَرَادَ اللَّعَانَ مِنْ غَيْرِ قَذَفِ، فَكَأَنَّهُ يَجْحَدُ الْوِلَادَةَ عَلَى الْفِرَاشِ، وَذَلِكَ شَيْء مُسْتَيْقَنِّ الْمُكُنُ إِنْبَاتُهُ بِالْبَيِّنَةِ مِنْ جِهَتِهَا، أَوْ نَفيهِ بِالْيَمِينِ مِنْ جِهَتِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ بَيِّنَةٌ، فَلَا وَحْهَ لِلِّعَانِ فِيهِ. "فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيِّنَةٌ، فَلَا وَحْهَ لِلِّعَانِ فِيهِ. "فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيِّنَةٌ، فَلَا وَحْهَ لِلِّعَانِ فِيهِ. "فَإِنْ لَسَبَ وَلَدَهَا إِلَى وَطْءِ شُبْهَةٍ أَوْ اسْتِكُراهٍ جَرَى عَلَيْهَا، فَهُو كَالْقَذْفِ بِالزِّنَا الصَّرِيحِ فِي جَوَازِ اللِّعَانِ؟ لِأَنَّهُ وَطْءٌ حَرَامٌ"

1/77

<sup>(</sup>١) النور:٦

<sup>(</sup>٢) صحيح مسلم (٢/ ١١٣٤) رقم (١٤٩٦) وحدثنا محمد بن المثنى، حدثنا عبد الأعلى، حدثنا هشام، عن محمد، قال: سألت أنس بن مالك، وأنا أرى أن عنده منه علما، فقال: إن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك ابن سحماء، وكان أخا البراء بن مالك لأمه، وكان أول رجل لاعن في الإسلام، قال: فلاعنها، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أبصروها، فإن جاءت به أبيض سبطا قضيء العينين فهو لملال بن أمية، وإن جاءت به أكحل جعدا حمش الساقين فهو لشريك ابن سحماء»، قال: فأنبئت أنها جاءت به أكحل جعدا حمش الساقين فهو لشريك ابن سحماء»، قال: فأنبئت أنها جاءت به أكحل جعدا حمش الساقين.

"التَّالِثَةُ: لَوْ قَالَ لِابْنِ الْمُلَاعِنِ: لَسْتَ ابْنَ فُلَانٍ، أَوْ قَالَ لِابْنِهِ: لَسْتَ ابْنِي، فَلَيْسَ بِصَرِيحِ قَذَفًا إِلَّا أَنْ يُرِيدَهُ"؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ يُحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ أَنَّهُ مَنفِيٌّ عَنْ أَبِيهِ شَرْعًا، فَلَا يَكُون قَذْفًا، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ تَصْدِيقَ الْمُلَاعِنِ فِي الْقَانِي يُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَنَّكَ لَا تُسْبِهُنِي خَلْقًا تَصْدِيقَ الْمُلَاعِنِ فِي الْقَذْفِ، فَيَكُون قَاذِفًا لِأُمِّهِ، وَكَذَلِكَ فِي الثَّانِي يُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَنَّكَ لَا تُسْبِهُنِي خَلْقًا وَخُلُقًا، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا يُصْرَفُ إِلَى الْقَذْفِ إِلَّا بِالنِّيَّةِ.

"وَفَصَّلَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا بَيْنَهُمَا، فَلَمْ يَجْعَلْهُ مِنَ الْأَبِ قَذْفًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُؤَدِّبُ وَلَدَهُ بِالْكَلَامِ الْحَشِنِ" فَلَهُ أَنْ يُؤَدِّبَهُ، وَفِي الْأَجْنَبِيِّ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، فَيَكُونَ قَذْفًا. "قَالَ: وَلَوْ قَالَ ذَلِكَ لِابْنِ الْمُلَاعَنَةِ بَعْدَ الْحَشِنِ" فَلَهُ أَنْ يُؤَدِّبَهُ، وَفِي الْأَجْنَبِيِّ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، فَيَكُونَ قَذْفًا. "قَالَ: وَلَوْ قَالَ ذَلِكَ لِابْنِ الْمُلَاعَنَةِ بَعْدَ الْإِسْتِلْحَاقِ، كَانَ ذَلِكَ قَذْفًا"؛ لِأَنَّهُ ثَابِتُ النَّسَبِ هَهُنَا، فَلَا يَكُونَ فِي كَلَامِهِ احْتِمَالٌ.

"الرَّابِعَةُ: لَوْ قَالَ: يَا زَانِيَةُ، فَقَالَتْ: زَنَيْتُ بِكَ، وَفَسَّرَتْهُ بِوَطْئِهِ/ إِيَّاهَا فِي النِّكَاحِ، قُبِلَ قَوْلُهَا، ٢٦/ ب وَتَسْمِيَتُهَا زِنًا مَجَازٌ؛ لِمُطَابَقَةِ الْكَلَامِ" وَذَلِكَ مِمَّا يُعْتَادُ فِي الْجُوَابِ، وَيُرَادُ بِهِ: أَيِّ لَمُ أَزْنِ، كَمَا لَمْ تَزْنِ أَنْتَ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُ الْقَائِلِ لِصَاحِبِهِ: يَا سَارِقُ، فَيَقُولُ فِي جَوَابِهِ: سَرَقْتُ مَعَكَ، أَيْ: لَمْ أَسْرِقْ، كَمَا لَمْ تَسْرِقْ. "وَإِنْ قَالَتْ: زَنَيْتُ بِكَ قَبْلُ النِّكَاحِ، فَقَدْ قَذَفَتْهُ كَمَا قَذَفَهَا، وَيَسْقُطُ عَنْهُ الْحَدُّ" هَهُنَا "لِأَنَّهَا زَانِيَةٌ بِإِقْرَارِهَا، وَعَلَيْهَا حَدُّ الزِّنَا"

"الْخَامِسَةُ: لَوْ قَالَ: يَا زَانِيَةُ، فَقَالَتْ: أَنْتَ أَزْنَى مِنِّي، أَوْ أَنْتَ أَزْنَى النَّاسِ، فَهَذِهِ كِنَايَةٌ فِي الْقَذْفِ؛ لِأَنَّ الْمُشَبَّة بِهِ غَيْرُ مَقْذُوفٍ" فَإِنَّهَا لَمْ تُقِرَّ بِزِنَى نَفْسِهَا، وَلَا قَذَفَتِ النَّاسَ، وَلَيْسَ مِنْ ضَرُورَةِ هَذَا الْقَذْفِ؛ لِأَنَّ الْمُشَبَّة بِهِ غَيْرُ مَقْذُوفٍ" فَإِنَّهَا لَمْ تُقِرَّ بِزِنَى نَفْسِهَا، وَلا قَذَفَتِ النَّاسَ، وَلَيْسَ مِنْ ضَرُورَةِ هَذَا الْبِنَاءِ فِي اللَّغَةِ الِاشْتِرَاكَ فِي مَعْنَاهُ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَصْحَبُ الْجَنَّةِ يَوْمَ بِدِ خَيْرٌ مُسْتَقَرِّ أَهْلِ النَّارِ أَصْلًا، فَلَا يَكُونُ قَوْلُهَا: أَزْنَى مِنِّي إِقْرَارًا بِالزِّنَا. "فَأَمَّا إِذَا قَالَ: مُقِيلًا ﴾ (١) وَلا حَيْرَ فِي مُسْتَقَرِّ أَهْلِ النَّارِ أَصْلًا، فَلَا يَكُونُ قَوْلُهَا: أَزْنَى مِنِّي إِقْرَارًا بِالزِّنَا. "فَأَمَّا إِذَا قَالَ: فُلَانَ زَانٍ وَأَنْتِ أَزْنَى مِنْهُ، فَهَذَا قَذْفَ"؛ لِأَنَّ الْمُشَبَّة بِهِ مَقْذُوفٌ هَهُنَا.

"السَّادِسَةُ: لَوْ قَالَ لِلْمَرْأَةِ: يَا زَانٍ، فَهَذَا قَدْفُ بِتَرْخِيمٍ، كَمَا تَقُولُ لِمَالِكَ: يَا مَالِ" وَلِأَنَّهُ قَدَفٌ صَرِيحٌ مُؤَكَّدٌ بِالْخِطَابِ وَالْإِشَارَةِ، فَلَا يَقْدَحُ فِيهِ اللَّحْنُ فِي اللَّفْظِ، كَمَا لَوْ قَالَ لَمَا: زَنَيْتَ، بِفَتْحِ التَّاءِ. "وَلَوْ قَالَ لِمَانِةٌ، وَنَسَّابَةٌ" وَلِأَنَّ التَّعْوِيلَ عَلَى قَالَ لِرَجُلٍ: يَا زَانِيَةُ، فَهَذَا قَذَفٌ مَعَ حَرْفِ الْمُبَالَغَةِ، كَقَوْلِهِ: عَلَّامَةٌ، وَنَسَّابَةٌ" وَلِأَنَّ التَّعْوِيلَ عَلَى الْإِشَارَةِ، وَهِي أَغْلَبُ مِنَ الْعِبَارَةِ. "وَلَوْ قَالَ: زَنَانُتِ فِي الْجَبَلِ، وَقَالَ: أَرَدْتُ التَّرَقِي، لَمْ يَكُنْ قَذْفًا" الْإِشَارَةِ، وَهِي أَغْلَبُ مِنَ الْعِبَارَةِ. "وَلَوْ قَالَ: زَنَانُتِ فِي الْجَبَلِ، وَقَالَ: أَرَدْتُ التَّرَقِي، لَمْ يَكُنْ قَذْفًا" قَالَتْ قَائِلَةٌ لِابْنِهَا:

أَشْبِهُ أَبَا أُمِّكَ أَوْ أَشْبِهُ حَمَلُ وَلَا تَكُونَنَّ كَهَلُوفٍ وَكَلْ وَارْقَ إِلَى الْخَيْرَاتِ زَنَاً فِي الْجَبَلْ

<sup>(</sup>١) الفرقان: ٢٤

"السَّابِعَةُ: لَوْ قَالَ: زَنَى بِكِ صَبِيٌّ مِثْلُهُ لَا يُجَامِعُ، لَمْ يَكُنْ قَذْفًا"؛ لِأَنَّ كَذِبَهُ مَعْلُومٌ.

"وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: زَنَيْتِ وَأَنْتِ/ صَبِيَّةٌ، أَوْ مَجْنُونَةٌ، أَوْ أَمَةٌ، أَوْ نَصْرَانِيَّةٌ، فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مُحْصَنَةً"؛ فَالْقَذْفُ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ لَا يَكُونُ رَمْيَ الْمُحْصَنَاتِ "وَعَلَيْهِ اللَّعَانُ لِنَفْي الْوَلَدِ إِنْ كَانَ" لِأَنَّ النَّسَبَ لَا يَنْتَفِي إِلَّا بِاللِّعَانِ.

"الثَّامِنَةُ: لَوْ قَالَ: أَصَابَكِ رَجُلٌ فِي دُبُرِكِ، لَاعَنَ أَوْ حُدًّ" كَمَا لَوْ قَذَفَهَا بِالرِّنَا. "وَلَوْ قَالَ: زَنَى فَرْجُكِ، فَهُوَ صَرِيحُ قَذْفٍ"؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ الرِّنَا حَقِيقَةً "وَلَوْ قَالَ: زَنَى يَدُكِ أَوْ رِجْلُكِ، فَهُوَ كِنَايَةٌ فِي الْقَذْفِ"؛ لِأَنَّ زِنَ الْيَدِ اللَّمْسُ، وَزِنَى الرِّجْلِ الْمَشْيُ إِلَيْهِ، قَالَ النَّبِيُّ اللَّهِ الْعَيْنَانِ تَزْنِيَانِ، وَالْيَدَانِ تَزْنِيَانِ، (١) وَالرِّحْلَانِ تَزْنِيَانِ، وَيُصَدِّقُ ذَلِكَ الْفَرْجُ وَيُكَذِّبُهُ) وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِمَا نَفْسَهَا؛ لِأَنَّهَا جُزْءٌ مِنْهَا، فَلَا يُحَدُّ عِمَا مَا لَمْ يَنو عِمَا الْقَذفَ، كَسَائِر الْكِنَايَاتِ. "فَإِنْ ذَكَرَ أَنَّهُ نَوَاهُ، كَانَ قَذْفًا"

"التَّاسِعَةُ: لَوْ قَالَ: يَا زَانِيَةُ بِنْتُ الزَّانِيَةِ، حُدَّ لِلْأُمِّ إِذَا طَلَبَتْ، وَعُرضَ عَلَيْهِ اللِّعَانُ لِلْبِنْتِ، فَإِنْ نَكُلَ، حُدَّ لَهَا" أَيْضًا، وَإِنَّمَا قَدَّمَ حَدُّهَا عَلَى حَدَ الْبنْتِ لِأَنَّهُ آكَدُ، فَإِنَّهُ لَا يَسْقُطُ بِاللِّعَانِ.

"الْعَاشِرَةُ: لَوْ قَذَفَ زَوْجَتَهُ وَأَجْنَبِيَّةً، حُدَّ لِلْأَجْنَبِيَّةِ، وَلاعَن زَوْجَتَهُ"، يُريدُ: بكلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، كَمَا لَوْ كَانَ بِكَلِمَتَيْنِ. "وَلَوْ قَذَفَ أَرْبَعَ نِسْوَةٍ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، فَأَصَحُ الْقُوْلَيْنِ: أَنَّ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ لِعَانًا"؛ لِأَنَّهَا حُقُوقٌ مَقْصُودَةٌ لِلْآدَمِيِّ، فَلَا تَتَدَاحَلُ كَالدُّيُونِ. "فَإِنْ تَنَازَعْنَ، أَقْرَعَ بَيْنَهُنَّ"؛ يَعْنِي: فِي الْبِدَايَةِ يُقْرِعُ هُنَّ، كَمَا فِي سَائِرِ الْمَوَاضِعِ.

"الرُّكْنُ الثَّانِي: الْمُلَاعِنُ

وَهُوَ كُلُّ زَوْجٍ مُكَلَّفٍ، فَلَا لِعَانَ لِلصَّغِيرِ، وَيُلَاعِنُ الذِّمِّيُّ، وَالْعَبْدُ، وَالْمَحْدُودُ فِي الْقَذْفِ، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ -رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ- (٢) وَكُلُّ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الطَّلَاقِ/كَانَ مِنْ أَهْلِ اللِّعَانِ"؛ لِأَنَّ مَنَاطَ

1/74

<sup>(</sup>١) مسند أحمد ط الرسالة (١٦/ ٥٣١) رقم (١٠٩١١) عن أبي هريرة: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: العينان تزنيان، واليدان تزنيان، والرجلان تزنيان، والفرج يصدق ذلك أو يكذبه "، قال المحققون: إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين غير حماد بن سلمة، فمن رجال مسلم، وصحيح ابن حبان – مخرجا (١٠/ ٢٦٧) رقم (٤٤١٩) عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «العينان تزنيان، واللسان يزني، واليدان تزنيان، والرجلان تزنيان، ويحقق ذلك الفرج أو يكذبه»، [تعليق الألباني] صحيح - «الإرواء» (٦/ ١٩٨): م. [تعليق شعيب الأرنؤوط] إسناده صحيح على شرط مسلم.

<sup>(</sup>٢) جاء في المحيط البرهاني في الفقه النعماني (٣/ ٤٥٣): «وأهله عندنا من كان أهلا للشاهدة، حتى أن اللعان لا يجري بين الزوجين عندنا إذا كانا محدودين في القذف أو أحدهما، أو كانا رقيقين أو أحدهما، أو كافرين أو أحدهما، أو أخرسين أو أحدهما، أو. ، أو مجنونين أو أحدهما، وفيما عدا ذلك يجري اللعان، وهذا بناء على أن الزنا في باب اللعان عندنا: شهادات مؤكدات بالأيمان من الجانبين من كان باللعن والغصب قائمة مقام حد الزنا من وجه، فيشترط أهلية الشهادة من الجانبين، وإحضان المرأة لوجويما؛ لأن قذف غير المحصنة لا يوجب الحد على القاذف».

كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الزَّوْحِيَّةُ. "وَالْأَخْرَسُ مِنْ أَهْلِ الْقَذْفِ وَاللَّعَانِ بِالْإِشَارَةِ، كَمَا أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْعُقُودِ، وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ يَجْعَلُهُ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ" أَيْضًا، فَلَا يَلْزَمُ قَوْلُ الْقَائِلِ: أَنَّ اللِّعَانَ يَفْتَقِرُ إِلَى لَفْظِ الشَّهَادَةِ، فَلَا يَلْزَمُ قَوْلُ الْقَائِلِ: أَنَّ اللِّعَانَ يَفْتَقِرُ إِلَى لَفْظِ الشَّهَادَةِ، فَلَا يَشِحُ مِنْهُ.

# [فُرُوع] " [فِي قَذْفِ الزَّوْجَةِ وَالْمُلَاعَنةِ]

"الْأَوَّلُ: إِنْ وَلَدَتِ امْرَأَةٌ مِنْ هُوَ ابْنُ عَشْرٍ، فَقَالَ: لَسْتُ بِبَالِغٍ، أُلْحِقَ الْوَلَدُ بِهِ"؛ لِإِمْكَانِ أَنَّهُ يُنْزِلُ (١) (١) فَيْدًا قَالَ النَّبِيُ عَشَّةً: (وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا وَهُمْ أَبْنَاءُ عَشْرٍ، وَفَرِّقُوا بَينَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ) وَالنَّسَبُ يَثْبُتُ بِالْإِمْكَانِ الْبَعِيدِ، فَكَانَ مُلْحَقًا بِهِ. "وَلَيْسَ لَهُ اللِّعَانُ؛ فَإِنَّهُ يَقُولُ: مَا بَلَغَتُ"؛ لِأَنَّ لِعَانَ السَّيِّ لَا يَصِحُّ. "فَإِنْ مَاتَ الرَّوْجُ، وَرِثَهُ الْوَلَدُ"؛ لِثُبُوتِ نَسَبِهِ. "وَإِنْ بَلَغَ فَلَاعَنَ، نَفِي عَنْهُ"؛ لِلِعَانِهِ.

"التَّانِي: لَوْ كَانَتِ امْرَأَتُهُ مَحْدُودَةً فِي زِنًا، فَقَذَفَهَا بِذَلِكَ الزِّنَا، أَوْ بِزِنًا كَانَ فِي غَيْرِ مِلْكِهِ، عُزِّرَ وَلَمْ يَلْتَعِنْ"، وَإِنَّمَا يَجِبُ التَّعْزِيرُ، وَلَكِنْ لَمْ تَسْتَحِقَّ طَلَبَ الْحُدِّ لِسُقُوطِ حَضَانَتِهَا، فَهِيَ مُنَادِيَةٌ بِهَذَا السَّبَبِ وَالتَّغْيِيرِ، فَيَثْبُثُ لَمَا التَّعْزِيرُ، وَلَكِنْ لَمْ يَلْتَعِنْ؛ لِأَنَّ اللِّعَانَ وَرَدَ فِي دَفعِ الْمُقُوبَةِ الْغَلِيظَةِ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا الْمُقُوبَةُ الْخَفِيفَةُ، عَلَى أَنَّ هَذَا تَعْزِيرُ سَبِّ لَا تَعْزِيرُ قَدْفٍ، فَهُو كَقَدْفِ الصَّغِيرَةِ "وَإِنْ قَذَفَهَا فِي عَلَيْهُا الْمُقُوبَةُ الْخَفِيفَةُ، عَلَى أَنَّ هَذَا تَعْزِيرُ سَبِّ لَا تَعْزِيرُ قَدْفٍ، فَهُو كَقَدْفِ الصَّغِيرَةِ "وَإِنْ قَذَفَهَا فِي النِّكَاحِ فَبَانَتْ، لَاعَنَهَا —سَوَاءٌ كَانَ هُنَاكَ وَلَدٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ — لِدَفْعِ الْحَدِّ، وَإِنْ قَذَفَهَا اللَّكَاحِ فَبَانَتْ، لَاعَنَهُ اللَّهُ مُسْتَغْنِ عَنِ هَذَا الْقَدْفِ" فَلَا لِعَانَ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَغْنٍ عَنِ هَذَا الْقَدْفِ" فَلَا عَنَا إِلَيْهِ، فَهُو كَقَدْفِ الْأَيْهُ مُسْتَغْنٍ عَنِ هَذَا الْقَدْفِ" فَلَا عَانَ؛ لِأَنَهُ مُسْتَغْنٍ عَنِ هَذَا الْقَدْفِ" فَلَا عَانَ؛ لِأَيْهُ مُسْتَغْنٍ عَنِ هَذَا الْقَدْفِ" فَلَا عَانَا إِلَيْهِ، فَهُو كَقَدْفِ الْأَيْهِ، فَهُو كَقَدْفِ الْأَجْذِيةِ بِهِ إِلَيْهِ، فَهُو كَقَدْفِ الْأَجْفَيَةِ بِهِ إِلَيْهِ، فَهُو كَقَدْفِ الْأَنْهُ مُسْتَعْنِ عَنِ هَذَا الْقَدْفِ"

"وَإِنْ كَانَ وَلَدٌ، فَلَهُ اللِّعَانُ؛ لِدَفْعِ النَّسَبِ"

"الثَّالِثُ: الزَّوْجُ فِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ، يُلَاعِنُ إِنْ كَانَ هُنَاكَ وَلَدٌ؛ إِلحَاقًا لَه بِالصَّحِيحِ؛ لِأَنَّ نَسَبَهُ لَا يَنْتَفِي إِلَّا بِاللِّعَانِ"

"الرَّابِعُ: لَوْ قَذَفَ أَجْنَبِيَّةً ثُمَّ تَزَوَّجَهَا فَقَذَفَهَا، فَالْأَوَّلُ قَذْفُ حَدِّ، وَالثَّانِي قَذْفُ لِعَانٍ"؛ لِأَنَّهُ مَنْصُوصٌ بِالزَّوْجِيَّةِ، وَمُوجِبُهُ غَيْرُ مُوجِبِ الْأَوَّلِ.

"الْخَامِسُ: لَوْ قَذَفَ بَعْدَ اللِّعَانِ بِذَلِك الزِّنَا، عُزِّرَ وَلَا حَدَّ"؛ لِأَنَّهُ قَذْفٌ أَقَامَ الحُجَّةَ عَلَى ثُبُوتِهِ بَلِعَانِهِ، غَيْرَ أَنَّهَا دَرَأَتِ الْحَدُّ عَنْ نَفْسِهَا بِلِعَانِهَا فَلَا يُسْتَوْجَبُ بِهِ الْحَدُّ، كَمَا لَوْ أَقَامَ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةَ، وَلَكِنْ عُزِّرَ بِلَعَانِهِ، غَيْرَ أَنَّهَا دَرَأَتِ الْحَدُّ عَنْ نَفْسِهَا بِلِعَانِهَا فَلَا يُسْتَوْجَبُ بِهِ الْحَدُّ، كَمَا لَوْ أَقَامَ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةَ، وَلَكِنْ عُزِّرَ بِسَبَبِ الْإِيذَاءِ. "وَإِنْ قَذَفَهَا بِزِنًا آخَرَ، حُدَّ أَوْ لَاعَنَ"؛ أَمَّا الْحَدُّ فَلِأَنَّ اللّهَانَ مَا أَثْبَتَ الزِّنَا فِي حَقَهَا عَلَى

1/72

<sup>(</sup>١) سنن أبي داود (١/ ١٣٣) رقم (٤٩٥) عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن حده، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين، واضربوهم عليها، وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع»، [حكم الألباني] حسن صحيح.

الْإِطْلَاقِ حَتَّى يَسْقُطَ بِهِ حَضَانَتُهَا، بَلْ أَنْبَتَ تَصْدِيقُهُ فِي ذَلِكَ الْقَذْفِ الْمُعَيِّنِ، فَيَخْتَصُّ بِهِ وَلَا يَتَعَدَّى إِلَى قَذَفٍ آخَرَ، وَأَمَّا اللَّعَانُ فَفِيهِ إِشْكَالٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ أَمْرٌ مَخْصُوصٌ بِالرَّوْجِيَّةِ، وَقَدِ ارْتَفَعْتِ الرَّوْجِيَّةُ هَهُنَا بِاللَّعَانِ السَّابِقِ، فَلَا وَحْهَ لَهُ إِلَّا أَنْ تَقْدِرَ، ثُمَّ حَمْلٌ أَوْ وَلَدٌ، فَيُلاعِنُ لِنَفْيهِ، أَوْ يَفرِضُ بَيْنَهُمَا نِكَاحٌ آخَرُ، بِاللَّعَانِ السَّابِقِ فَاسِدٌ، حَيْثُ لَا يُوجِبُ التَّحْرِيمَ الْمُؤَبِّدَ، أَوْ بِجَرَيَانِهِ بَعْدَ الْبَيْنُونَةِ، فَإِنَّهُ جَائِزٌ لِنَفي إِمَّا بِكُونِ اللِّعَانِ السَّابِقِ فَاسِدٌ، حَيْثُ لَا يُوجِبُ التَّحْرِيمَ الْمُؤَبِّدَ، أَوْ بِجَرَيَانِهِ بَعْدَ الْبَيْنُونَةِ، فَإِنَّهُ جَائِزٌ لِنَفي الْوَلَدِ، وَلَا يُوجِبُ التَّحْرِيمَ الْمُوَبِّدَ أَيْضًا عَلَى وَجْهٍ. وَصُورَةُ اللَعَانِ الْفَاسِدِ: أَنْ يُلاعِنَهَا لِلْقَذْفِ الْمُحَرَّدِ دُونَ الْوَلَدِ، وَلَا يُوجِبُ التَّحْرِيمَ الْمُؤَبِّدَ أَيْضًا عَلَى وَجْهٍ. وَصُورَةُ اللَعَانِ الْفَاسِدِ: أَنْ يُلاعِنَهَا لِلْقَذْفِ الْمُحَرَّدِ دُونَ الْوَلَدِ، وَلَا يُوجِبُ التَّحْرِيمَ الْمُؤَبِّدَ أَيْضًا عَلَى وَجْهِ. وَصُورَةُ اللَعَانُ الْوَاقِعُ فِيهِ أَيْضًا فَاسِدًا، وَلَا كَانَ عَاسِدًا، فَيكُونُ اللَعَانُ الْوَاقِعُ فِيهِ أَيْضًا فَاسِدًا، وَلَا كَوْنَ اللَّهَانُ الْوَاقِعُ فِيهِ أَيْضًا فَاسِدًا، وَلَا تَعْرَبُ فِي الْمُعَلِّ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا ثَانِيًّا، وَيَجْرِي بَيْنَهُمَ التَّلَاعُنُ الْمُؤْتُونِ فِي حَقَهَا مِنَ الْأَجْنَى التَّالِيقِ فَلَوْلُ الْمُؤْتِ فِي حَقَهَا مِنَ الْأَجْذِيقِ فِي الْقَدْفِي الْمَنْ الْمَالِكُونَ الْمَائِقُونِ فِي حَقَهَا مِنَ الْأَجْذِيقِ الْمَائِلُونَ الزَّوْلِ اللَّهُ الْمُؤْتِ فَي عَلَمَ اللَّهُ الْمُؤْتَى اللَّهُ الْمُؤْتَى اللَّهُ الْمُؤْتَى الْمُؤْتَا اللَّهُ الْمُؤْتَى الْمُؤْتَى الْمُؤْتَ لَوْلُولُو الْمُؤْتَى الْمُؤْتِ الْمُؤْتِ فَي عَلَيْهُ اللْمُؤْتَى الْمُؤْتَا اللَّهُ الْمُؤْتَ لَقَالِ اللَّهُ الْمُؤْتَ الْمُؤْتَى الْمُؤْتِقُولُ الْمُؤْتِ الْمُؤْتِقِ الْمُؤْتِقُولُ الْمُؤْتِ الْمُؤْتَا اللْمُعَالِ اللَّهُ الْمُؤْتَالِقُولُ الْمُؤَلِقِ الْمُؤْتِقُولُ الْمُؤْتِلُ

"الرُّكْنُ الثَّالِثُ: أَنْ يَعْجَزَ الزَّوْجُ بَعْدَ الْقَذْفِ عَنْ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَى زِنَاهَا، أَوْ إِسْقَاطِ الْحَدِّ عَنْ نَفْسِهِ بِطَرِيقِ آخَرَ.

#### وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: لَوْ شَهِدَ الزَّوْجُ وَثَلَاثَةٌ عَلَيْهَا بِالزِّنَا، فَالزَّوْجُ حَصْمٌ وَعَدُوٌ مَرْدُودُ الشَّهَادَةِ"؛ لِأَنَّ شَهَادَتَهُ تَتَضَمَّنُ خِيَانَتَهَا فِي أَمَانَتِهِ، فَهِي كَشَهَادَتِهِ عَلَى مُودَعِهِ بِالْخِيَانَةِ. "فَإِنْ لَاعَنَ وَإِلَّا، حُدَّ"؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ عِمَا قَاذِفًا، وَلَم تُتَمَّمْ حُجَّتَهُ عَلَى إِثْبَاتِ زِنَاهَا، فَهُوَ كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَاهِدٌ سِوَاهُ. "وَأَظْهَرُ الْقُوْلَيْنِ فِي قَاذِفًا، وَلَم تُتَمِّمْ حُجَّتَهُ عَلَى إِثْبَاتِ زِنَاهَا، فَهُوَ كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَاهِدٌ سِوَاهُ. "وَأَظْهَرُ الْقُولَيْنِ فِي الْقَلَاثَةِ: أَنَّهُمْ أَيْضًا قَذَفَةٌ يُحَدُّونَ"؛ لِنُقْصَانِ عَدَدِهِمْ، كَمَا أَنَّ عُمَرَ عَلَى الثَّلاثَةَ الَّذِينَ شَهِدُوا عَلَى الْمُغِيرَة. (١)

"الثَّانِيَةُ: لَوْ قَذَفَهَا وَنَفَى حَمْلَهَا، وَأَقَامَ أَرْبَعَةَ شُهُودٍ عَلَى زِنَاهَا، لَمْ يَنْتَفِ الْحَمْلُ إِلَّا بِاللِّعَانِ؛ إِذِ الْبَيِّنَةُ لَا تَنْفِي الْحَمْلُ" وَلَا تُوجِبُ كَوْنَ الْوَلَدِ مِنَ الرِّنَا.

"الثَّالِثَةُ: لَوْ قَذَفَهَا وَجَاءَ بِشَاهِدَيْنِ عَلَى إِقْرَارِهَا بِالزِّنَا وَهِيَ جَاحِدُةٌ، سَقَطَ عَنْهُ حَدُّ الْقَذْفِ لِلشَّبْهَةِ، وَاسْتَغْنَى عَنِ اللِّعَانِ"؛ لِأَنَّهَا رَاحِعَةٌ بِجُحُودِهَا عَنْ إِقْرَارِهَا؛ فَإِنَّهَا لَوْ أَقَرَّتْ بَيْنَ يَدَيِ الْحُاكِمِ ثُمَّ لِلشَّبْهَةِ، وَاسْتَغْنَى عَنِ اللِّعَانِ"؛ لِأَنَّهَا رَاحِعَةٌ بِجُحُودِهَا عَنْ إِقْرَارِهَا؛ فَإِنْ الشَّهَادَةُ بِإِقْرَارِهَا عَلَى نَفسِ رَجَعَتْ، يُقْبَلُ إِقْرَارُهَا لِسُقُوطِ حَدِّ الْقَذْفِ عَنِ الرَّجُل، فَلِذَلِكَ هَهُنَا؛ إِذْ لَا يَزِيدُ الشَّهَادَةُ بِإِقْرَارِهَا عَلَى نَفسِ

۲۲/ ب

<sup>(</sup>۱) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (۷/ ۳۸٤) رقم (۱۳۰۹٤) عن ابن المسيب قال: شهد على المغيرة بن شعبة ثلاثة بالزنا، ونكل زياد فحد عمر الثلاثة، وقال لهم: «توبوا تقبل شهادتكم»، فتاب رجلان، ولم يتب أبو بكرة، فكان لا يقبل شهادته، وأبو بكرة أخو زياد لأمه، فلما كان من أمر زياد ما كان حلف أبو بكرة، أن لا يكلم زيادا أبدا، فلم يكلمه حتى مات، وشرح معاني الآثار (٤/ ١٥٣) رقم فلما كان من أمر زياد ما كان حلف أبو بكرة، أن لا يكلم زيادا أبدا، فلم يكلمه عن مات، وشرح معاني الآثار (٤/ ١٥٣) رقم (٦١٣٥) عن سعيد بن المسيب، قال: شهد على المغيرة أربعة فنكل زياد بن أبي سفيان فحلد عمر بن الخطاب الثلاثة واستتابهم فتاب الأثنان ، وأبي أبو بكرة أن يتوب فكان يقبل شهادتهما حين تابا وكان أبو بكرة لا تقبل شهادته لأنه أبي أن يتوب وكان مثل التصوم من العبادة.

إِقْرَارِهَا/. "قَالَ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ ثُمَّ وُلِدٍ" فَإِنَّ السَّبَبَ لَا يَنْتَفِي إِلَّا بِاللِّعَانِ. "قَالَ: وَلُو قَذَفَهَا ثُمَّ ادَّعَى مِرْكَهَا"؛ أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْقَوْلَ وَقَلَيْنِ، وَكَذَلِكَ لَو ادَّعَى شِرْكَهَا"؛ أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي النَّاسِ الْحُرِّيَّةُ وَالْإِسْلَامُ. "وَلُو ادَّعَى قَوْلُهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي النَّاسِ الْحُرِّيَّةُ وَالْإِسْلَامُ. "وَلُو ادَّعَى الرِّنَا الرِّدَّةَ، لَمْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ إِلَّا بِالنِّنَا الرِّدَّةَ، لَمْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ إِلَّا بِالْبَيِّنَةِ"؛ لِأَنَّهَا تَعَيُّرُ حَالٍ، وَالْأَصْلُ أَنَّهَا لَمْ تَرْتَدً. "وَلُو ادَّعَى إِقْرَارَهَا" بِالزِّنَا الرَّدَّةَ، لَمْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ إِلَّا بِالزِّنَا وَاسْتَمْهَلَ لِإِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ"؛ لِأَنَّهَا تَعَيُّرُ حَالٍ، وَالْأَصْلُ أَنَّهَا لَمْ تَرْتَدً. "وَلُو ادَّعَى إِقْرَارَهَا" بِالزِّنَا السَّهُودِ.

"الرَّابِعَةُ: لَوْ قَلَوْهَا فَرَنَتْ أَوْ وُطِنَتْ بِتَمْكِينِهَا وَطْنًا تَعْتَقِدُ تَحْرِيمَهُ، بَطَلَتْ عِفَّتُهَا وَسَقَطَ الْحَدُّ، وَالْفَرْقُ بَينَهُمَا: أَنَّ الْفِسْقَ بِالرِّنَا عَلَى الْقَصْدِ بِالْقَلْبِ فِي ظَاهِرِ الْحُكْمِ وَلَو ارْتَدَّتْ، لَمْ يَسْقُطْ الْحُدُم وَالْقَلْبِ فِي ظَاهِرِ الْحُكْمِ "وَالرِّقَةُ وَالرِّنَا يَتَدَاعَى إِلَى قَصْدٍ سَابِقِ" فَهُوَ لَا يَقَعُ هُجُومًا، بَل يُشْعِرُ بِتَقَدُّم مُرَاوَدَاتٍ وَمُقَدَماتٍ. "وَالرَّقَةُ بِاللَّفْظِ فِي الْحُكْمِ " لَا بِقَصْدِ الْقَلْبِ. "وَلَا تُشْعِرُ بِمُقَدَّمَةٍ " فَلَا يُحْكَمُ لَمَا بِسَبْقٍ، وَهَذَا التَّعْلِيلُ ضَعِيفٌ؛ بِاللَّفْظِ فِي الْحُكْمِ " لَا بِقَصْدِ الْقَلْبِ. "وَلَا تُشْعِرُ بِمُقَدَّمَةٍ " فَلَا يُحْكَمُ لَمَا بِسَبْقٍ، وَهَذَا التَّعْلِيلُ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ السَّابِقَ وَالْمُرَاوَدَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ لَا يَبْطُلُ الْإِحْصَانُ بِمُحَرَّدِهَا، ثُمُ الرِّدَّة أَيْضًا لَا خَلُو عَنْ تَقَدُّم لَا السَّعِيخُ فِيهِ: أَنَّ مَن ثَبَتَ زِنَاةً فِي الْحَالِ، فَهُو تَرَدُّدَاتٍ وَتَحَيُّرَاتٍ فِي الإعْتِقَادِ، فَلَا مَعْنَى لِمِنْهِ الْعِلَّةِ، بَلِ الصَّحِيخُ فِيهِ: أَنَّ مَن ثَبَتَ زِنَاةً فِي الْحَالِ، فَهُو تَرَدُّ وَتَعَيْرَاتٍ فِي الْعَنْمُ مَنْ الْمُحَالِ أَنْ يُخْلَدَ ظَهْرُ عَيْرِهِ؛ لِصِيانَةِ عِرْضَهِ الَّذِي هُوَ هَاتِكُهُ بِنَفْسِهِ، بِخِلَافِ الْمُعُرُ عَيْرِهِ؛ لِصِيَانَةٍ عِرْضَهِ الَّذِي هُو هَاتِكُهُ بِنَفْسِهِ، بِخِلَافِ الْمُعَلِي أَنْ عُرْضَهُ فَيْعُرِهِ؛ لِصِيَانَةِ عَرْضَهِ الَّذِي هُو هَاتِكُهُ بِنَفْسِهِ، بِخِلَافِ عَنْ عَرْضُهُ بِعَلْدِ ظَهْر الْغَيْر.

"الْخَامِسَةُ: لَوْ أَقَامَتْ بَيِّنَةً أَنَّهُ قَذَفَهَا بَالِغَةً، وَأَقَامَ بَيِّنَةً أَنَّهُ قَذَفَهَا صَغِيرَةً وَلَا تَارِيخَ، فَهُمَا قَذْفَانِ"؛ إِذْ لَا تَنَافِي بَينَهُمَا "وَإِذَا ذَكَرَتَا وَقْتًا وَاحِدًا" أَوْ قَذَفًا وَاحِدًا "فَإِنَّهُمَا مُتَضَادًانِ"؛ إِذْ لَا يُمْكِنُ الْخُمْعُ بَينَهُمَا "وَلَا حَدَّ وَلَا لِعَانَ" هَهُنَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ قَذَفَهَا بَالِغَةً، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ حَدُّ الْقَذْفِ، وَإِذَا لَمْ الْخُمْعُ بَينَهُمَا "وَلَا حَدَّ وَلَا لِعَانَ" هَهُنَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ قَذَفَهَا بَالِغَةً، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ حَدُّ الْقَذْفِ، وَإِذَا لَمْ يَجِب الْخَدُّ، فَلَا يَحْتِلُونِ "قَالَ: وَلَوْ شَهِدَ وَاحِدٌ عَلَيْهِ بِقَذْفٍ بِالْعَرَبِيَّةِ، وَآخَرُ بِالْفَارِسِيَّةِ، لَمْ يَثْبُتْ؛ لِلاحْتِلَاف"

"السَّادِسَةُ: إِنْ شَهِدَ شَاهِدَانِ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَذَفَهُمَا -أَعْنِي: الشَّاهِدَيْنِ لِزَوْجَةِ الْمَشْهُود عليه- رُدَّتْ؛ لِلتُّهْمَةِ"؛ إِذْ هُمَا عَدُوَّاهُ، فَلَا تُسْمَعُ فِي حَقَ الرَّوْجَةِ. "إِلَّا أَنْ يَسْبِقَ الْعَفْوُ وَحُسْنُ الْحَالِ بَينَهُ وَبَيْنَهُمَا" لِلتُّهْمَةِ"؛ إِلَّا أَنْ يَسْبِقَ الْعَفْوُ وَحُسْنُ الْحَالِ بَينَهُ وَبَيْنَهُمَا" وَبُلَتُهُمَا عَدُواهُ، فَلَا تُسْمَعُ فِي حَقَ الرَّوْجَةِ. "إِلَّا أَنْ يَسْبِقَ الْعَفْوُ وَحُسْنُ الْحَالِ بَينَهُ وَبَيْنَهُمَا" وَبُكَتَابُ الْقَاضِي مَقْبُولٌ فِي الْقَذْفِ"؛ لِأَنَّهُ وَبُلِ أَدَاءِ هَذِهِ الشَّهَادَةِ، فَإِنَّ الْعَدَاوَةَ كَانَتْ زَائِلَةً إِذْ ذَاكَ. "قَالَ: وَكِتَابُ الْقَاضِي مَقْبُولٌ فِي الْقَذْفِ"؛ لِأَنَّهُ حَقَّ مِنْ حُقُوقِ الْآدَمِيِّ كَالْمَالِ.

"السّابِعَةُ: لَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ بِالْقَذْفِ شَاهِدَانِ، حُبِسَ حَتَّى يُعَدِّلُوا"؛ لِأَنَّ الْمَقْذُوفَ قَدْ أَتَى بِمَا عَلَيْهِ مِنَ الْبَحْثِ، فَكَانَ عَلَى الْحَاكِمِ أَنْ يَحْبِسَهُ، كَمَا فِي سَائِرِ حُقُوقِ النَّاسِ. الْبَيِّنَةِ، وَإِثَّا بَقِيَ مَا عَلَى الْحُكُودِ"؛ لِأَنَّهَا تَسْقُطُ "وَلَا يُحْبَسُ بِوَاحِدٍ"؛ لِأَنَّ الْحُدُودِ"؛ لِأَنَّهَا تَسْقُطُ اللَّهُ بَعْنَ بِهِ. "وَإِنْ أَعْطَى كَفِيلًا، فَلَا كَفَالَةَ فِي الْحُدُودِ"؛ لِأَنَّهَا تَسْقُطُ بِالشَّبُهَاتِ، فَلَا يُشَدَّدُ فِيهَا الْأَمْرُ بِالِاسْتِشْنَافِ. "وَإِنْ أَنْكُرَ الْقَذْفَ فَجَاءَتْ بِشَاهِدَيْنِ"؛ لِإِثْبَاتِ الْقَذْفِ. اللَّهُ مِنَ النَّابِتِ بِالْإِقْرَارِ.

ه٦/ ب

1/77

"وَلَا يَكُونُ جُحُودُهُ لِلْقَذْفِ إِكْذَابًا لِنَفْسِهِ" فِي زِنَاهَا/؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَقُولُ: أَنَا لَمَ أَقْذِفهَا؛ لِأَنَّ الْقَاذِفَ مَنْ يَكُذِبُ، وَأَنَا صَادِقٌ فِيمَا قُلْتُ، فَيُؤَوَّلُ جُحُودُهُ عَلَى هَذَا الوجه؛ لِيَتَمَكَّنَ مِنْ دَرْءِ الحُدِّ عَنْ نَفسِهِ بِاللِّعَانِ، وَإِلَّا فَالْحُدُّ لَازِمٌ. "وَمَهْمَا أَكْذَبَ نَفْسَهُ، لَم يُلَاعِنْ"

"النَّظَرُ الثَّانِي: فِي كَيْفِيَّةِ اللِّعَانِ، وَمَوْضِعِهِ

وَاللَّعَانُ مُلْحَقٌ بِالْأَيمَانِ الْمُغَلَّظَةِ"؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِنْبَاتِ الرِّنَا، وَدَرْءِ الْحُدِّ. "فَيَكُونُ عَلَى الْمِنْبَرِ، وَالْقَاضِي عَلَى الْأَرْضِ، فِي أَشْرَفِ مَسْجِدٍ وَمَكَانٍ وَزَمَان " مشرف كَمَا فَعَلَهُ النَّبِيُ عَلَى الْأَرْضِ، فِي أَشْرَفِ مَسْجِدٍ وَمَكَانٍ وَزَمَان " مشرف كَمَا فَعَلَهُ النَّبِيُ عَلَى الْمُشْرِكَةُ حَيْثُ تُعَظِّمُ وَحِينَ تُعَظِّمُ"؛ لِأَنَّهُ وَامْرَأَتِهِ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ تُعَظِّمُ وَحِينَ تُعَظِّمُ"؛ لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ يَمِينًا أَوْ شَهَادَةً، وَأَيُّهُمَا كَانَ الْمُشْرِكَةُ فِي الرَّحْرِ وَالرَّدْعِ، وَفِعْلُهُ فِي مَجْلِسِ حَاكِمٍ"؛ لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ يَمِينًا أَوْ شَهَادَةً، وَأَيُّهُمَا كَانَ فَمَن شَرطَهُ الْحَاكِمُ "وَلِيَشْهَدَهُ مَلاً مِنَ النَّاسِ"؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌ عَلَى التَّغْلِيظِ لِلرَّحْرِ وَالرَّدْعِ، وَفِعْلُهُ فِي الْحَمَاعَةِ أَنْ هَمْ الْبَابِ.

/٦٦ ب

(٢) النور:٦

<sup>(</sup>۱) صحيح البحاري (۱/ ۹۲) رقم (٤٢٣) عن سهل بن سعد، أن رجلا قال: يا رسول الله «أرأيت رجلا وجد مع امرأته رجلا أيقتله؟ فتلاعنا في المسجد، وأنا شاهد»، [تعليق مصطفى البغا] [ش (رجلا) هو عويمر بن عامر العجلاني وقيل غيره. جاء في البدر المنير (٨/ ١٧٤)، الحديث الثاني، عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه «أن عويمر العجلاني قال: يا رسول الله، أرأيت رجلا وجد مع امرأته رجلا فيقتله فتقتلونه أم كيف يفعل؟ فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: قد أنزل الله فيك وفي صاحبتك فاذهب فائت بها. قال سهل: فتلاعنا في المسجد وأنا مع الناس عند رسول الله - صلى الله عليه وسلم -»، هذا الحديث صحيح أخرجه الشيخان في «صحيحيهما»، وجاء في معرفة السنن والآثار (١١/ ١٣٦) رقم (١٥٠٥٨) - أخبرنا أبو سعيد، حدثنا أبو العباس، أخبرنا الربيع، أخبرنا الشافعي، وروي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: لاعن بين الزوجين على المنبر، فإذا لاعن الحاكم بين الزوجين يمنهما بين المقام والبيت، وإذا لاعن بينهما بالمدينة لاعن بينهما على المنبر، وإذا لاعن بينهما ببيت المقدس لاعن بينهما في مسجدها، وكذلك يلاعن بين كل زوجين في مسجد كل بلد.

عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلْكَذِينِينَ ﴾

"وَيَكُونُ قَائِمًا عَلَى الْمِنْبَرِ مِنْ أَوَّلِ اللّغانِ إِلَى آخِرِهِ"، وَهِيَ حَالِسَةٌ، كَمَا أَمَرَ بِهِ النَّبِيُ عَلَى فَمِهِ، وَأَنْ يَقُولَ الْعَجْلَانِيِّ وَامْرَأَتِهِ.

الْعَجْلَانِيِّ وَامْرَأَتِهِ.

الْعَجْلَانِيِّ وَامْرَأَتِهِ.

الْعَجْلَانِيِّ وَامْرَأَتِهِ.

الْعَجْلَانِيِّ وَامْرَأَتِهِ.

الْعَجْلَا فِي قَلْمُ اللّهَ فَإِنَّهَا مُوجِبَةً"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَرْوِيٌّ فِي قِصَّةِ الْمُتَلَاعِنَيْنِ عِنْدَ رَسُولِ اللّهِ عَلَى، "فَإِنْ رَآهُ مُصِرًا، لَهُ: اللّهَ فَإِنَّهُ الْمُتَلَاعِنَيْنِ عِنْدَ رَسُولِ اللّهِ عَلَى اللّهَ فَإِنَّهُ الْمُتَلَاعِنَيْنِ عِنْدَ رَسُولِ اللّهِ عَلَى اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللله

"قَالَ: ثُمَّ تُلاعِنُ الْمَرْأَةُ جَالِسَةً" هَذَامَا وَرَدَ فِي هَذَا الْأَصْلِ، وَالَّذِي وَرَدَ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَصُولِ كَ (غَايَةِ الْمَطْلَبِ) وَ (الْبَسِيطِ) وَ (الشَّامِلِ) وَ (تَتِمَّةُ الْإِبَانَةِ)، وَ (الْمَذَهَبِ): أَنَّ الْمَرْأَةَ تُلاعِنُ قَائِمَةً كَالرَّجُلِ الْمَطْلَبِ) وَ (الْبَسِيطِ) وَ (الشَّامِلِ) وَ (تَتِمَّةُ الْإِبَانَةِ)، وَ (الْمَذَهَبِ): أَنَّ الْمَرْأَةَ تُلاعِنُ قَائِمَةً كَالرَّجُلِ "فَتَقُولُهَ بِإِللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَانِي بِهِ مِنَ الزِّنَا بِفُلَانٍ، وَأَنَّ هَذَا الْوَلَدَ مِنْ زَوْجِي، وَمَا هُوَ وَلَدُ زِنَا، ثُمَّ تَقُولُهَا ثَانِيَةً، ثُمَّ ثَالِثَةً، ثُمَّ رَابِعَةً"، كَمَا وَرَدَ فِي نَصِ الْقُرْآنِ. (٤) "وَتَقُولُ فِي الْخَامِسَةِ: وَعَلَيْهَا غَضَبُ اللَّهِ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَانِي بِهِ مِنَ الرِّنَا/ وَيَأْمُرُ امْرَأَةً بِوَضْعِ الْيَدِ عَلَى فَمِهَا وَعَلَيْهَا غَضَبُ اللَّهِ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَانِي بِهِ مِنَ الرِّنَا/ وَيَأْمُرُ امْرَأَةً بِوَضْعِ الْيَدِ عَلَى فَمِهَا فِي الرَّحُلِ "وَتَقُولُ: اتَّقِ اللَّهَ، فَإِنَّهَا مُوجِبَةً، فَإِنْ تَمَّمَتْ، سَقَطَ حَدُّ الزِّنَا عَنْهَا"؛ فِي الرَّحُلِ "وَتَقُولُ: اتَّقِ اللَّهَ، فَإِنَّهَا مُوجِبَةً، فَإِنْ تَمَّمَتْ، سَقَطَ حَدُ الزِّنَا عَنْهَا"؛ لِقَولُهِ تَعَالَى: ﴿ وَيَدُولُهِ تَعَالَى: ﴿ وَيَدُولُهِ تَعَالَى: ﴿ وَيَذُولُهِ تَعَالَى: ﴿ وَيَدُولُهِ تَعَالَى: ﴿ وَيَذَولُهُ لَامُنَا الْعَذَابُ ﴾

"وَإِنْ نَكَلَتْ وَجَبَ عَلَيْهَا حَدُّ الزِّنَا؛ الرَّجْمُ إِنْ كَانَتْ مُحْصَنَةً، وَالْجَلْدُ وَالتَّعْرِيبُ إِنْ كَانَتْ بِكُرًا"؛ لِأَنَّ الزِّنَا يَثْبُتَ بِاللِّعَانِ مَعَ نُكُولِ الْمَرْأَةِ، كَمَا يَثْبُتَ بِالْبَيِّنَةِ.

1/77

<sup>(</sup>١) النور:٧.

<sup>(</sup>٢) لم أقف عليه

<sup>(</sup>٣) السنن الصغير للبيهقي (٣/ ١٤٤) رقم (٢٧٥١) عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «المتلاعنان إذا تفرقا لا يجتمعان أبدا»، وسنن الدارقطني (٤/ ٢١٦) رقم (٢٧٠٦) ومصنف عبد الرزاق الصنعاني (٧/ ١١٢)، رقم (١٧٣٦) عن إبراهيم قال: قال عمر بن الخطاب: «لا يجتمع المتلاعنان أبدا»، ومصنف ابن أبي شيبة (٤/ ١٩) رقم (١٧٣٦) عن إبراهيم، عن عمر، قال: «المتلاعنان يفرق بينهما، ولا يجتمعان أبدا»، جاء في التلخيص الحبير ط قرطبة (٣/ ٤٥٥) رقم (١٧٧٩) حديث: «المتلاعنان لا يجتمعان أبدا» ومن حديث سهل بن سعد: «المتلاعنان إذا تفرقا لا يجتمعان أبدا» ومن حديث سهل بن سعد: «ففرق بينهما، وقال: لا يجتمعان أبدا» وأصله عند أبي داود بلفظ: «مضت السنة بعد في المتلاعنين أن يفرق بينهما، ثم لا يجتمعان» وفي الباب عن على، وعمر، وابن مسعود في مصنف عبد الرزاق، وابن أبي شيبة.

<sup>(</sup>٤) قوله تعالى: ﴿ وَيَدَرُوُّا عَنَّهَا ٱلْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لِمِنَ ٱلْكَندِبِينَ ﴾ [سورة النور:٨].

<sup>(</sup>٥) النور: ٨.

"النَّظَرُ الثَّالِثُ: فِي أَحْكَامِ اللِّعَانِ

وَهِيَ أَرْبَعَةُ:

الْأَوَّلُ: انْقِطَاعُ النِّكَاحِ، وَتَأَبُّدُ التَّحْرِيمِ بَيْنَهُمَا، وَيَتَعَلَّقُ ذَلِكَ بِلِعَانِ الزَّوْجِ خَاصَّةً، فَإِذَا فَرَغَ تَنجَزَتِ الْفُرْقَةُ؛ قَالَ اللهُ: (الْمُتَلَاعِنَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا). (١)

الْحُكْمُ الثَّانِي: نَفْيُ النَّسَبِ"؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ. "وَيَتَعَلَّقُ ذَلِكَ أَيْضًا بِلِعَانِهِ.

وَفِيهِ مَسَائِلُ خَمْسٌ:

الْأُولَى: أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى نَفْيِ النَّسَبِ بِاللِّعَانِ، إِلَّا مَنْ يَلْحَقُهُ لَوْلَا اللِّعَان؛ فَإِنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَطَلَّقَهَا فِي الْمَجْلِسِ ثَلَاثًا، فَأَتَتْ بِوَلَدٍ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، لَمْ يَلْحَقْهُ"؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ عَلَى الْقَطْعِ، فَإِنَّ إِمْكَانِ الْوَصُولِ إِلَيْهَا شَرْطٌ لِنُبُوتِ النَّسَبِ، وَلَمْ يُوجَدْ هَهُنَا "وَلَا حَاجَةَ إِلَى اللِّعَانِ، وَكَذَا لَوْ نَكُحَ فَإِنَّ إِمْكُونِ الْوُصُولُ إِلَيْهَا غَيْرُ مُمْكِن، فَالْأَوْلَادُ غَيْرُ مُلْحَقِينَ بِهِ"؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ. شَرْقِيِّ غَرِيبَةً فَأَتَتْ بِأَوْلَادٍ، وَوُصُولُه إِلَيْهَا غَيْرُ مُمْكِن، فَالْأَوْلَادُ غَيْرُ مُلْحَقِينَ بِهِ"؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

"النَّانِيَةُ: مَهْمَا اسْتَلْحَقَ الْوَلَدَ، لَمْ يَقْدِرْ عَلَى نَفْيِهِ بِاللَّعَانِ"؛ لِأَنَّ الإسْتِلْحَاقَ إِفْرَارٌ. "قَالَ: وَكَذَا لَوْ سَكَتَ سُكُوتًا يَدُلُّ عَلَيْهِ؛ بِأَنْ عَرفَ وِلاَدَتَهَا، أَوْ حَمْلَهَا فَلَمْ يُنْكِرْ، اسْتَقَرَّ النَّسَبُ، وَلَيْسَ لَهُ النَّفْيُ، وَهَذَا أَصَحُ مِنَ الْقَوْلِ الْآخِرِ: أَنَّهُ يُمْهَلُ ثَلَاثًا"؛ لِأَنَّهُ أَمَرٌ مَشْرُوعٌ لِدَفعِ الضَّرِر، فَيَكُونُ عَلَى الْفَوْرِ كَالرَّدِّ بِالْعَيْبِ، وَوَجْهُ الْقَوْلِ الْآخِرِ: أَنَّ الْأَمْرَ حَطَرٌ فَيُتَرَوَى فِيهِ. "قَالَ: وَكَذَا وَلَهُ الْأَمَةِ إِذَا أَقَرَّ السَّيِّهُ بِوَطْئِهَا بِالْعَيْبِ، وَوَجْهُ الْقَوْلِ الْآخِرِ: أَنَّ الْأَمْرَ حَطَرٌ فَيُتَرَوَّى فِيهِ. "قَالَ: وَكَذَا وَلَهُ الْأَمَةِ إِذَا أَقَرَّ السَّيِّهُ بِوَطْئِهَا وَلَمْ الْآخِرِ: أَنَّ الْأَمْرِ حَطَرٌ فَيُتَرَوَّى فِيهِ. "قَالَ: وَكَذَا وَلَهُ الْأَنْهُ بِوَطْئِهَا وَلَهُ اللَّعَبُ بِوَاسِّا لَهُ، قَالَ عَنْ لَعَبْدِ بْنِ زَمْعَةً - وَقَدْ قَالَ: هُوَ أَخِي وَابْنُ وَلِيدَةِ وَلَمْ الْعَنْ وَلِيدَةِ الْقَانِي وَاللَّهُ اللَّالِقِ عَلْمَ الْوَلَهُ الْقَانِي وَلِيدَةِ اللَّاسِةِ إِلَى وَلِيدَةِ الْقَالِ الْوَلَدُ اللَّالِقِ عَلَى الْوَلَدُ اللَّانِي وَلِكَ الْعَلَالُ الْوَلَدُ اللَّالِقِ الْوَلَدِ" فَوَي الْمَارِقُ عَلَى الْوَلَدُ الْقَالِقِ الْوَلَدِ" فَلَا الْوَلَدِ" فَوْمُ الْمُعَلِقُ الْمُولُودُ عَلَى الْفِرَاشِ. وَلَيْمَا تَعْلَقُ الْبِكُورُ بِسَبْقِ الْمُامِقُ إِلَى رَحِمِهَا. "وَلَوْ هُنِي الْمُؤْلِ الْمُعَلِ اللَّهُمَّ اسْتَجِبْ، وَهَذَا يَتَصَمَّلُ الرَّصَى بِهِ اللَّعَلِ اللَّهُمَّ السَّيَحِبْ، وَهَذَا يَتَصَمَّلُ الرِّصَى بِهِ اللَّهُمَّ السَّيْحِبْ، وَهَذَا يَتَصَمَّلُ الرِّصَى الْمُولُولِ اللَّهُ خَيْرًا، لَمْ يَكُنْ إقرارًا؛ لِأَنَّهُ تَكَافُؤُ الدُعَاءِ بِالدُّعَاءِ اللَّهُ عَالَى اللَّهُ خَيْرًا، لَمْ يَكُنْ إقرارًا؛ لِأَنَّهُ تَكَافُؤُ الدُّعَاءِ بِالدُّعَاءِ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ عَيْرًا لَاللَّهُ عَيْرًا لَاللَّهُ وَلَا لَهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْوَلَهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَلِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلِ اللْهُ الْمُؤْلُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الل

"الثَّالِثَةُ: لَوْ كَانَ الْوَلَدُ حَمْلًا، فَأَصَحُ الْقَوْلَيْنِ: أَنَّهُ يَنْتَفِي نَسَبُهُ بِاللَّعَانِ"؛ لِأَنَّهُ مَوْجُودٌ بِعَالِبِ الظَّنِّ،

۲۲/ب

<sup>(</sup>۱) سبق کخریجه

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (٨/ ١٥٣) رقم (٦٧٤٩) عن عائشة رضي الله عنها، قالت: كان عتبة عهد إلى أخيه سعد: أن ابن وليدة زمعة مني، فاقبضه إليك، فلما كان عام الفتح أخذه سعد، فقال: ابن أخي عهد إلي فيه، فقام عبد بن زمعة، فقال: أخي وابن وليدة أبي، ولد على فراشه، فتساوقا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال سعد: يا رسول الله، ابن أخي، قد كان عهد إلي فيه، فقال عبد بن زمعة: أخي وابن وليدة أبي، ولد على فراشه، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «هو لك يا عبد بن زمعة، الولد للفراش وللعاهر الحجر» ثم قال لسودة بنت زمعة: «احتجبي منه» لما رأى من شبهه بعتبة، فما رآها حتى لقي الله، وصحيح مسلم (٢/ ١٠٨٠) رقم (١٤٥٧).

وَالْحَاجَةُ مَاسَّةٌ إِلَى نَفيهِ، فَإِنَّهُ لَوْ أَخَّرَ رُبَّمَا يَمُوتُ الزَّوْجُ قَبْلَ وَضْعِ الْحَمْلِ، فَيَلْحَقُهُ الْوَلَدُ. "قَالَ: وَالْأَصَحُ: أَنَّ الْقَوْلَيْنِ فِي قَذْفٍ بَعْدَ الْبَيْنُونَةِ، فَأَمَّا إِذَا قَذَفَهَا فِي صُلْبِ النِّكَاحِ، فَلَهُ نَفْيُ الْحَمْلِ بِاللِّعَانِ قَوْلًا وَالْمَانِ فَوْلًا اللَّعَانِ فَوْلًا وَاللَّعَانِ فَوْلًا إِذَا قَذَفَهَا فِي صُلْبِ النِّكَاحِ، فَلَهُ نَفْيُ الْحَمْلِ بِاللِّعَانِ قَوْلًا وَاحِدًا"؛ لِمَا رُويَ أَنَّ الْعَجْلَانِيَّ لَاعَنَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَامِلٌ، (١) وَنَفِيَ عَنْهُ خَمْلَهَا.

"الرَّابِعَةُ: لَوْ أَغْفَلَ الرَّوْجُ فِي اللِّعَانِ ذِكْرَ الْوَلَدِ، أَعَادَ اللِّعَانَ مَعَ ذِكْرِ الْوَلَدِ"؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْتَفِي عَنْهُ إِلَّا يَانُ يَذْكُرَهُ فِي الْيَمِينِ. "وَلَيْسَ عَلَيْهَا إِعَادَةُ اللِّعَانِ" بَعْدَ إِعادَةِ الرَّوْجِ/ اللِّعَانَ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ لِعَانِمَا أَنْ يَذُكُرَهُ فِي الْيَهِينِ. "وَالصَّحِيخُ: أَنَّهَا فِي الإِبْتِدَاءِ لَوْ تَدْرَأَ الْعَذَابَ عَنْ نَفْسِهَا بِهِ، وَقَد دَرَأَتْ فِي الْأَوَّلِ، فَلَا حَاجَةً إِلَى الثَّانِي. "وَالصَّحِيخُ: أَنَّهَا فِي الإِبْتِدَاءِ لَوْ لَمْ تَذُكُرِ الْوَلَدَ، كَانَ جَائِزًا؛ لِأَنَّ لِعَانَهَا لَا تَأْثِيرَ لَهُ فِي الْوَلَدِ؛ لِأَنَّهَا تُشْبِتُهُ، وَنَحْنُ نَنفِيهِ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ لَهُ مِنْ الْوَلَدِ؛ لِأَنَّهَا تُشْبِعُهُ، وَنَحْنُ نَنفِيهِ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ الزِّنَا يَعْفِهِ، وَلَوْ قَالَتْ بَعْدَ اللِّعَانِ: صَدَقَ وَقَدْ زَنَيْتُ، فَالنَّسَبُ مَنفِيٍّ، كَمَا كَانَ مَنْفِيًّا، وَعَلَيْهَا حَدُّ الزِّنَا يَغْفِهِ، وَلَوْ قَالَتْ بَعْدَ اللِّعَانِ: صَدَقَ وَقَدْ زَنَيْتُ، فَالنَّسَبُ مَنفِيٍّ، كَمَا كَانَ مَنْفِيًّا، وَعَلَيْهِ كَوْجُوبِ يَافُولُونُ النَّسَبُ، وَلَا يُقْبَلُ فِيمَا هُوَ حَقٌ لَهُ، مِثْلَ دَعْوَاهُ الْفِرَاشَ، وَإِبَاحَةُ الْمَرْأَةِ.

1/71

"الْخَامِسَةُ: الْمَجْبُوبُ يُلَاعِنُ عَنْ وَلَدِهِ؛ لِأَنَّهُ يُنْزِلُ فَيَتَعَرَّضُ لِنَسَبِهِ، وَأَمَّا الْخَصِيُّ، فَإِنْ قَالَ أَهْلُ الْبَصَر: أَنَّ مِثْلَهُ يُنْزِلُ أُلْحِقَ بِهِ"؛ لِإِمْكَانِ الْعُلُوقِ مِنْهُ. "وَافْتَقَرَ إِلَى اللِّعَانِ إِذَا أَرَادَ النَّفْيَ" كَالسَّلِيم.

"السَّادِسَةُ: لَوْ نَفَى وَلَدًا، فَوَلَدَتْ ثَانِيًا قَبْلَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، فَعُلِمَ أَنَّهُمَا بَطْنٌ وَاحِدٌ، فَإِنْ لَمْ يُجَدِّدِ اللَّعَانَ لِنَفْيِ الثَّانِي، الْتَحَقَّا بِهِ جَمِيعًا؛ لِسُكُوتِهِ عَنْ أَحَدِهِمَا"؛ فَإِنَّ حُكْمَ الْبَطْنِ الْوَاحِدِ لَا يَتَبَعَّضُ، وَاللَّحُوقُ غَالِبٌ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَو اسْتَحْلَقَ بَعْدَ النَّفْي لَجِقَهُ، وَلَوْ نَفَى بَعْدَ الإسْتِلْحَاقِ لَا يَنْتَفِ، وَكَذَلِكَ وَاللَّحُوقُ غَالِبٌ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَو اسْتَحْلَقَ بَعْدَ النَّفْي لَجِقَهُ، وَلَوْ نَفَى بَعْدَ الإسْتِلْحَاقِ لَا يَنْتَفِ، وَكَذَلِكَ اللَّحُوقُ ثَبَتَ بِمُحَرَّدِ الإِمْكَانِ، وَالنَّفْيُ لَا يَثْبُتُ، فَدَلَّ أَنَّهُمَا لَاحِقَانِ بِهِ. "وَكَذَلِكَ لَوْ نَفَى أَحَدَهُمَا، ثُمَّ اللَّحُوقُ ثَبَتَ بِمُحَرَّدِ الإِمْكَانِ، وَالنَّفْيُ لَا يَثْبُتُ، فَذَلَّ أَنَّهُمَا لَاحِقَانِ بِهِ. "وَكَذَلِكَ لَوْ نَفَى أَحَدَهُمَا، ثُمَّ اللَّحُوقُ ثَبَتَ بِمُحَرَّدِ الإِمْكَانِ، وَالنَّفْيُ لَا يَثْبُتُ، فَذَلَّ أَنَّهُمَا لَا يَعْبَلُ التَّبْعِيضَ. "قَالَ: وَمَهْمَا عَادَ وَاسْتَلْحَقَ، قُبِلَ، وَلِنْ كَانَ بَعْدَ قَتْلِ الْوَلَدِ، فَيَوِثُ مِنْ دِيَتِهِ"؛ لِأَنَّ النَّسَبَ مِمَّا يُخْتَاطُ/ فِيهِ؛ وَلِمَذَا يَنْبُتُ بِمُحَرَّدِ الْإِمْكَانِ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ قَتْلِ الْوَلَدِ، فَيَرِثُ مِنْ دِيَتِهِ"؛ لِأَنَّ النَّسَبَ مِمَّا يُعْدَا فِيهِ؛ وَلِمَذَا يَنْبُتُ بُمُحَرَّدِ الْإِمْكَانِ،

<sup>(</sup>۱) صحيح البحاري (۲/ ۱۰۰) رقم (٤٧٤٦)، عن سهل بن سعد: أن رجلا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله أرأيت رجلا رأى مع امرأته رجلا أيقتله، فتقتلونه أم كيف يفعل؟ فأنزل الله فيهما ما ذكر في القرآن من التلاعن، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم، ففارقها فكانت صلى الله عليه وسلم: «قد قضي فيك وفي امرأتك»، قال: فتلاعنا وأنا شاهد عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، ففارقها فكانت سنة أن يفرق بين المتلاعنين، وكانت حاملا فأنكر حملها، وكان ابنها يدعى إليها، ثم جرت السنة في الميراث أن يرثها وترث منه ما فرض الله لها، وصحيح مسلم (١١٣٠/١) رقم (١٤٩١) عن ابن شهاب، أخبرني سهل بن سعد الأنصاري، أن عويمرا الأنصاري من بني العجلان أتى عاصم بن عدي وساق الحديث بمثل حديث مالك، وأدرج في الحديث قوله: وكان فراقه إياها بعد سنة في المتلاعنين، وزاد فيه، قال سهل: فكان ابنها يدعى إلى أمه، ثم جرت السنة أنه يرثها وترث منه ما فرض الله لها. جاء في التلخيص الحبير ط العلمية (٣/ ٤٩٤) رقم (١٦٣٨) – حديث "أنه صلى الله عليه وسلم لاعن بين هلال بن أمية وزوجته وكانت حاملا ونفى الحمل"، متفق عليه من حديث ابن عباس وليس بصريح بل يؤخذ من قوله صلى الله عليه وسلم اللهم بين فجاءت بولد يشبه الذي رميت به وفي الصحيحين عن سهل بن سعد في قصة عويمر العجلاني وكانت حاملا، لكن بين البخاري أنه من قول الزهري.

وَيُحْتَاجُ إِلَيْهِ بَعْدَ الْمَوْتِ أَيْضًا، فَهُوَ كَمَا قَبْلَ الْمَوْتِ، وَتُهْمَةُ جَرَ الْإِرْثِ فِيهِ لَا تَقْدَحُ فِي تُبُوتِهِ، أَلَا تَرَى لَوْ كَانَ لَهُ أَخْ يُعَادِيهِ، فَأَقَرَّ بِالْوَلَدِ الْمَنْفِيِّ نَسَبُهُ، يُقْبَلُ إِقْرَارُهُ، وَإِنْ كَانَ مُتَّهَمًا بِقَطْعِ الْإِرْثِ عَنْ أَحِيهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ تَعَرَّضَ بِإِقْرَارِهِ لِثَبُوتِ النَّسَبِ لَا لِلْإِرْثِ، وَالْإِرْثُ تَابِعٌ يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ، فَهُوَ غَيْرُ مَقْصُودٍ بِالْإِقْرَارِ. "قَالَ: لِأَنَّهُ تَعَرَّضَ بِإِقْرَارِهِ لِثَبُوتِ النَّسَبِ لَا لِلْإِرْثِ، وَالْإِرْثُ تَابِعٌ يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ، فَهُوَ غَيْرُ مَقْصُودٍ بِالْإِقْرَارِ. "قَالَ: سَوَاءٌ كَلَّهُ اللهُ لَلْ الْوَلَدِ، وَلَد (١) يَشْبَ مُولَادًا اللهَلَهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الْوَلَدِ، وَلَد (١) يَشْبُ عَلْمُ اللهُ عَنْكُ اللهُ الْوَلَدِ، وَلَد (١) يَشْبُ عَلْمَا اللهَوْتِ، كَمَا يُنْسَبُ قَبْلَ لَاسْتِلْحَاقِهِ إِلَّاهُ نَسَبَ هَذَا الْوَلَدِ، وَيَلْمُهُ تَكُونِ لُولَدِهِ وَلَد (١) يَشْبُ عَلَى اللهُ الْوَلَدِ، وَيَلْمُهُ اللهُ يُسْبُ إِلَيْهِ بَعْدَ الْمَوْتِ، كَمَا يُسْبَ قَبْلَ الْمَوْتِ، كَمَا يُنْسَبُ قَبْلِ الْمَوْتِ، فَيُقَالُ: هَذَا قَبْرُ ابْنَ فُلَانٍ، كَمَا يُقَالُ: هَذَا ابْنُ فُلَانٍ، وَيَلْزَمُهُ تَكُونِينُهُ وَجَعْهِيزُهُ، وَهَذَا الْقَدْرُ كَافٍ بِصِحَةٍ اسْتِلْحَاقِهِ، فَلَا حَاجَةً إِلَى الْوَلَدِ، وَأَمَّا ذِكْرُهُ الْبِنْتَ وَالِابْنَ، فَلَعَلَهُ إِشَارَةٌ إِلَى خِلَافِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ، وَلَا مُنْ مُنْ مَا عُرَالُهُ فَي سَائِر الْأُصُولِ.

"الْحُكْمُ الثَّالِث: سُقُوطُ الْحَدَ عَنْهُ، وَهَذَا يَتَعَلَّقُ أَيْضًا بِلِعَانِهِ خَاصَّة، كَنَفْيِ النَّسَبِ وَالْفُرْقَةِ. وَفِيهِ مَسَائِلٌ:

الْأُولَى: إِنْ لَمْ يُلَاعِنْ، فَلَهَا طَلَبُ الْحَدِّ"؛ لِأَنَّهَا الْمُسْتَحِقَّةُ. "وَلَيْسَ لِوَلِيِّ الْمَعتُوهَةِ، وَلَا لِلْمَيْلِهِ أَ الْأُولَى: إِنْ لَمْ يُلَاعِنْ، فَلَهَا طَلَبُ الْحَدِّ"؛ لِأَنَّهُ حَقِّ الْمَرْأَةِ يَتَعَلَّقُ بِتَشَفِّيهَا مِنَ الغَيْظِ. "وَإِنْ كَانَ لِلْمَعْتُوهَةِ وَلَدٌ، لَاعَنَهَا لِلنَّفْي، وَإِنْ كَانَ لِلْمَعْتُوهَةِ وَلَدٌ، لَاعَنَهَا لِلنَّفْي، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَلَدٌ فَأَرَادَ اللِّعَانَ لِلْفُرْقَةِ الْمُجَرَّدَةِ، فَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ"؛ لِأَنَّ الْفُرْقَةَ لَمَا طُرُقٌ/.

"الثَّانِيَةُ: إِنْ مَاتَتِ الْمُسْتَحِقَّةُ لِلْحَدِّ، قَامَ الْوَرَثَةُ مَقَامَهَا فِي طَلَبِ حَدَّهَا"، كَمَا فِي سَائِرِ حُقُوقِهَا. "إِلَّا أَنْ يَلْتَعِنَ الزَّوْجُ"؛ فَإِنَّهُ لَا يَبْقَى حِينَئِذٍ لِلْحَدَ مَطْلَبٌ. "وَوَرَثَةُ حَدِّ الْقَدْفِ جَمِيعُ الْوَرْثَةِ، كَسَائِرِ الْحُقُوقِ، وَاسْتَثنَى بَعْضُ أَصْحَابِنَا الزَّوْجَ وَالزَّوْجَةَ"؛ لِأَنَّهُ حَقُّ يَثْبُتُ لَهُمْ لِدَفعِ الْعَارِ عَنِ النَّسَبِ، وَلَا النَّيْمَ عَلْمُ حَقُّ يَثْبُتُ لَهُمْ لِدَفعِ الْعَارِ عَنِ النَّسَبِ، وَلَا النَّيْمَ حَقُ لَسَبَ هَهُنَا. "وَحَصَّ بَعْضُهُمُ بِالْعَصَبَاتِ"؛ لِأَنَّهُمْ مَعْصُوصُونَ بِالذَّبَ عَنِ النَّسَبِ؛ وَلِمِذَا يَتُبُتُ لَمُمْ حَقُ الْكَفَاءَةِ دُونَ غَيْرِهِمْ. "وَالسَّيِّدَ بَعْدَ مَوْتِ الْأَمَةِ يَطَلَب تَعْزِيرِهَا" الْوَاجِبُ لَمَّا "فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ"؛ لِأَنَّهُ الْكَفَاءَةِ دُونَ غَيْرِهِمْ. "وَالسَّيِّدَ بَعْدَ مَوْتِ الْأَمَةِ يَطَلَب تَعْزِيرِهَا" الْوَاجِبُ لَمَا "فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ"؛ لِأَنَّهُ مَقَامَهَا كَالْوَارِثِ. أَلَا اللَّاسِ إِلَيْهَا، وَطَلَبُ التَّعْزِيرِ كَانَ ثَابِتًا لَمَا، فَهُوَ قَائِمٌ مَقَامَهَا كَالْوَارِثِ.

"الثَّالِثَةُ: إِذَا نَكُلَ عَنِ اللِّعَانِ فَصُرِبَ بَعْضَ الْحَدِّ، فَقَالَ: أَنَا أَلْتَعِنُ، فَلَهُ ذَلِكَ، وَلَا شَيْءَ لَهُ فِيمَا مَضَى" مِنَ الضَّرْبِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ لَهُ أَنْ يَلْتَعِنَ فِي الْأَوَّلِ لِإِسْقَاطِ جَمِيعِ الْحُدِّ؛ فَلاَّنْ يَجُوزَ لِإِسْقَاطِ بَعْضِ الْحُدِّ كَانَ أَوْلَى. "كَمَا إِذَا قَالَ: أُقِيمُ الشُّهُودَ" بَعْدَمَا ضُرِبَ بَعْضَ الْحُدِّ، فَإِنَّهُ يُسْمَعُ. "قَالَ: وَكَذَلِكَ الْمُرْأَةُ" إِذَا ضَربَتْ بَعْضَ الْحُدِّ، فَقَالَتْ: أَلْتَعِنُ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَاهُ.

1/79

<sup>(</sup>١) الحجة على أهل المدينة ٣ / ٥٤

<sup>(</sup>٢) هكذا في الأصل، ولعل المقصود لاستلحاق الميت....

/٦٩

"الرَّابِعَةُ: لَوْ جَاءَ الْمَقْدُوفُ بِهَا فَطَلَب حَدَّهُ: فَإِنْ كَانَ سَمَّاهُ فِي اللِّعَانِ، فَلَا حَدَّ لَهُ"؛ لِأَنَّ الْقَذْفَ كَانَ بِزِنًا وَاحِدٍ، وَقَدْ أَثْبَتَهُ بِلِعَانِهِ، وَهُوَ حُجَّةٌ أُقِيمَتْ عَلَيْهِمَا مَعًا، فَيَبْرَأًا بِمَا عَنْ حَدَّيْهِمَا جَمِيعًا. "وَكَذَلِكَ كَانَ بَزِنًا وَاحِدٌ، وَقَدْ أَثْبَتَهُ بِلِعَانِهِ، وَهُو حُجَّةٌ أُقِيمَتْ عَلَيْهِمَا مَعًا، فَيَبْرَأًا بِمَا عَنْ حَدَّيْهِمَا جَمِيعًا. "وَكَذَلِكَ إِنْ طَالَبَهُ بِالْحَدِّ، فَأَعَادَ اللِّعَانَ لِأَجْلِهِ فَسَمَّاهُ فِيهِ"؛ لِأَنَّ حُكْمَ اللِّمَانَيْنِ وَاحِدٌ. "وَإِنْ كَانَ أَطْلَقَ اللِّعَانَ وَلَمْ يُسَمِّهِ، فَلَهُ طَلَبُ حَدِّ الْقَوْلُونِ"؛ لِأَنَّهُ حَدُّ وَجَبَ لَهُ بِالْقَذْفِ، وَلَمْ يَقُمْ فِي حَقِّهِ وَلَمْ يُسَمِّهِ، فَلَهُ طَلَبُ حَدِّ الزَّوْحَةِ إِذَا لَمْ يَذُكُرُهَا فِي اللِّعَانِ. وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهُ يَسْقُطُ؛ لِأَنَّ اللِّعَانَ ثَبَتَ فِي حَقِّهُ حُجَّة، فَلَا يَسْقُطُ؛ لِأَنَّ اللِّعَانَ ثَبَتَ فِي اللَّعَانِ. وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهُ يَسْقُطُ؛ لِأَنَّ اللِّعَانَ ثَبَتَ فِي اللِّعَانِ. وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهُ يَسْقُطُ؛ لِأَنَّ اللَّعَانَ ثَبَتَ فِي حَقِّهُ عَنْهُ عَلَى اللَّعَانَ أَنَهُ يَسْقُطُ وَلَا لَا لَوْوَحَةٍ إِذَا لَمْ يَذُكُوهُا فِي اللِّعَانِ. وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهُ يَسْقُطُ؛ لِأَنَّ اللَّعَانَ ثَبَتَ فِي اللَّعَانِ . وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهُ يَسْقُطُ وَلَا لَا ثَعْنَ عَنهَا سَقَطَ حَقُّهُ تَبَعًا لَحِقَهَا، وَقَدْ رُويَ أَنَّ هِلالَ بْنَ أُمَيَةً فَذَفَ زَوْجَتَهُ بِشَرِيكِ بْنِ السَّحْمَاءِ، وَالنَّبِيُ عَلَيْ لَاعَنَ بَيَعَرَضْ لَهُ بِسَبَبِ شَرِيكٍ، لاَ بِحَدِّ وَلَا بِتَعْزِيرٍ. (١)

"وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ ﴿ نَصَّا: [لَوْ لَمْ تَطْلُب الْمَرْأَةُ الْحَدَّ، فَطَلَبَ الرَّجُلُ الْحَدَّ، كَانَ لَهُ اللِّعَانُ لِلرَّوْحِ أَنْ لِلْمَوْأَةِ. وَكَانَ لِلرَّوْحِ أَنْ لِلرَّوْحِ أَنْ لِلرَّوْحِ أَنْ لِلْمَوْأَةِ.

"الْحُكْمُ الرَّابِعُ: وُجُوبُ الْحَدِّ عَلَيْهَا -أَعْنِي: حَدَّ الزِّنَا- وَذَلِكَ بِمُجَرَّدِ لِعَانِهِ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِلِعَانِهَا شَيْءٌ مِنَ الْأَحْكَامِ إِلَّا سُقُوطُ الْحَدِّ عَنْهَا"، كَمَا تَقَدَّمَ. "فَإِنْ نَكَلَتْ وَكَانَتْ بِكُرًا، فَلَا تُجْلَدُ إِلَّا إِذَا فَطَمَتْ وَوَجَدْتْ لِوَلَدِهَا كَافِلًا، تَعَلَّتْ عَنِ النِّفَاسِ وَصَحَّتْ، وَإِنْ كَانَتْ مُحْصَنَةً، فَلَا تُرْجَمُ إِلَّا إِذَا فَطَمَتْ وَوَجَدْتْ لِوَلَدِهَا كَافِلًا، وَكَذَا كُلُّ زَانِيَةٍ"؛ لِأَنَّ الجُلْدَ فِي حَالَةِ الْوَجَعِ يُعِينُ عَلَى التَّلَفِ، وَالرَّحْمُ قَبْلُ الْفِطَامِ تَضْيِيعٌ لِلْوَلَدِ، وَقَدْ قَالَ النَّيِ الْعَامِدِيَّةِ: (اذْهَبِي حَتَّى تُرْضِعِيهِ). (٢)

<sup>(</sup>۱) معرفة السنن والآثار (۱۱/ ۱۰۵) رقم (۱۰۱ (۱۰ ۱۰ ) – قال الشافعي في كتاب أحكام القرآن: ورمى العجلاني امرأته برجل بعينه، فالتعن ولم يحضر رسول الله صلى الله عليه وسلم المرمي بالمرأة، فاستدل به على أن الزوج إذا التعن لم يكن للرجل الذي رماه بامرأته عليه حد، ورقم (۱۰۱ ۵۱) – وقد قال في الإملاء: المسموع من أبي سعيد بإسناده، وقد قذف العجلاني امرأته بابن عمه، وابن عمه شريك بن السحماء، وسماه لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وذكر أنه رآه عليها، وسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم شريكا فأنكر، فلم يحلفه، فكذلك لا يجلد أحد ادعى عليه الزنا، والتعن العجلاني فلم يحد النبي صلى الله عليه وسلم شريكا بالتعانه فكذلك لا يحد من رمي بالزنا بالتعان غيره، ولم يحد العجلاني القاذف، فكذلك لا يحد من قذف رجل بعينه.

<sup>(</sup>٢) موطأ مالك ت عبد الباقي (٢/ ٨٢١) رقم (٥) - حدثني مالك، عن يعقوب بن زيد بن طلحة، عن أبيه زيد بن طلحة، عن عبد الله بن أبي مليكة، أنه أخبره أن امرأة جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته أنها زنت وهي حامل. فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اذهبي حتى تضعي» فلما الله عليه وسلم: «اذهبي حتى تضعي» فلما وضعت جاءته. فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اذهبي عتى الصحيحين للحاكم (٤/ أرضعته جاءته. فقال: «اذهبي فاستودعيه» قال: فاستودعته ثم جاءت فأمر بحا فرجمت، والمستدرك على الصحيحين للحاكم (٤/ ٥٠٤) رقم (٨٠٨٥) عن يعقوب بن يزيد بن طلحة التيمي، عن أبيه، أن امرأة أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت إنها زنت وهي حبلى، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اذهبي حتى تضعي» فذهبت فلما وضعت جاءته، فقال: «اذهبي حتى ترضعيه» فلما أرضعته جاءته، فقال: «اذهبي حتى تستودعيه» فلما استودعته جاءته فأقام عليها الحد «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين إن كان يزيد بن طلحة التيمي أدرك النبي صلى الله عليه وسلم. مالك بن أنس الحكم في حديث المدنيين»، [التعليق – من تلخيص الذهبي] ٥٨٠٨ – على شرط البخاري ومسلم إن كان يزيد التيمي أدرك النبي صلى الله عليه وسلم.

"قَالَ: وَلَوْ قَذَفَهَا وَقَذَفَتهُ، لَاعَنَ وَحُدَّتْ لِلْقَذْفِ"؛ إِذْ لَيْسَ لَهَا إِسْقَاطُ حَدِّ الْقَذفِ عَنْ نَفسِهَا، إِلَّا الْبَيِّنَةِ. "فَإِنْ نَكَلَتْ" عَنِ اللِّعَانِ بَعْدَ لِعَانِ الرَّوْجِ "حُدَّتْ لِلْقَذْفِ وَالزِّنَا جَمِيعًا/"

"قَالَ: وَلَا يُوَالَى بَيْنَ حَدَّيْنِ"، بَلْ يُفْصَلُ بَيْنَهُمَا بِقَدْرِ الْبُرْءِ، كَيْلَا يُؤَدِّي إِلَى التَّلَفِ.

"فَإِنْ كَانَتْ مُحْصَنَةً، جُلِدَتْ، ثُمَّ رُجِمَتْ عَقِيبَهُ؛ إِذْ لَا مَعْنَى لِلِاحْتِيَاطِ مَعَ اسْتِيفَاءِ النَّفْسِ"، فَالتَّلَفُ هَهُنَا غَيْرُ خُذُورٍ. "وَلِذَلِكَ يُسْتَوْفَى الرَّجْمُ فِي الْحرِّ الشَّدِيدِ" وَالْبَرْدِ الشَّدِيدِ "وَالْجَلْدُ لَا يُسْتَوْفَى" كَذَلِكَ هَهُنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

# كِتَابُ الْعِدَّةِ

"وَالنَّظَرُ فِي: أَسْبَابِهَا، وَأَحْكَامِهَا

وَلِوُجُوبِهَا ثَلَاثَةُ أَسْبَابٍ:

السَّبَبُ الْأَوَّلُ: انْقِطَاعُ النِّكَاحِ الْمُتَأَكَّدِ بِالْمَسِيسِ بِطَلَاقٍ، أَوْ فَسْخ، أَوْ انْفِسَاخ.

وَيَلْتَحِقُ بِهِ مَا إِذَا أَصَابَهَا، ثمَّ بَانَ أَنَّ النِّكَاحَ كَانَ فَاسِدًا، وَهُوَ الْوَطْءُ بِالشُّبْهَةِ، وَالْعِدَّةُ الْوَاجِبَةُ بِهَا السَّبَبِ ثَلَاثَةُ أَنْوَاع:

النَّوْعُ الْأَوَّلُ: أَنْ تَكُونَ حَامِلًا؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَأَوْلَاتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ النَّوْعُ الْأَوْلُتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ (١) فَتَنْقَضِي عِدَّتُهَا بِوَضْعِ الْحَمْلِ وَلَوْ فِي الْوَقْتِ؛ لِلْآيَةِ، وَلَكِنْ بِثَلَاثِ شَرَائِطَ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ الْمَوْضُوعُ عَلَى صُورَةِ آدَمِيٍّ، أَوْ قِطْعَةِ لَحْمٍ يَشْهَدُ الْقَوَابِلُ أَنَّهَا لَحْمُ وَلَدٍ بِلَا شَكَّ"؛ لِأَنَّ وَضعَ الْحُمْلِ حَاصِلٌ بِهِ.

"التّانِي: أَنْ يَكُونَ مُلتَحِقًا بِمَنْ مِنْهُ الْعِدَّةُ" فَإِنْ الْمَنْفِيَّ عَنْهُ قَطْعًا بِمَنْزِلَةِ الْمَعْدُومِ فِي حَقَهِ، فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ عِدَّتَهُ. "قَالَ: فَإِنْ كَانَ الرَّوْجُ مِمَّنْ يُنْزِلُ مِثْلُهُ وَجَاءَتْ بِهِ مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ لِأَقَلَ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ، انْقَضَتِ الْعِدَّةُ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الصَّبِيَّ لَا يُتَصَوَّرُ مِنْهُ الْحُمْلُ، فَلَا يُلْحَقُ بِهِ حَمْلُ امْرَأَتِهِ، وَالْمَوْلُودُ لِأَكْثَرَ مِنْ الْبَالِغِ أَيْضًا، فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا انْقِضَاءُ الْعِدَّةِ. "قَالَ: وَإِنْ كَانَتْ مِن مُدَّةِ الْحُمْلِ بَعْدَ ذَلِكَ الْفِرَاشِ مَنفِيٌّ عَنِ الْبَالِغِ أَيْضًا، فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا انْقِضَاءُ الْعِدَّةِ. "قَالَ: وَإِنْ كَانَتْ رَبْعِيَةً، اعْتَبَرْنَا السِّنِينَ الْأَرْبَعَ مِنْ وَقْتِ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ عَلَى أَصَحَ الْقُولَيْنِ"؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ انْقِطَاعِ النِّكَاحِ رَجْعِيَّةً، اعْتَبَرْنَا السِّنِينَ الْأَرْبَعَ مِنْ وَقْتِ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ عَلَى أَصَحَ الْقُولَيْنِ"؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ انْقِطَاعِ النِّكَاحِ بَعْنَهُمَا، وَزَوَالُ الْفِرَاشِ، وَإِثَمَا صَارَ أَكْثَرُ الْحُمْلِ أَرْبَعَ سِنِينَ بِالْوُجُودِ، فَاتَبْعَ الْأَمْرُ فِيهِ. "فَإِذَا وَلَدَتْ وَزَاءَ هَذِهِ الْمُرْعُقِي الْمُراشِ، وَإِثَمَا مِنْهُ مَنْهُ الْعَبْقُ بِعِ عَنْهُ"، كَمَا ذَكَوْنَاهُ فِي الْبَائِنِ. "فَإِنْ أُصِيبَتْ بَعْدَ المَّكَقِ الْمَالِقِ بَالشَّبْهَة، فَوَلَدَتْ فَأَلْحَقَ الْقَائِفُ الْوَلَدَ الْمُحْتَمَلَ بِأَحْدِهِمَا، انْقَضَتِ الْعِدَّةُ عَنْ ذَلِكَ الرَّجُلِ الطَّلَاقِ بَالشَّبْهَة، فَوَلَدَتْ فَالْتَضَعُ بِالشَّبْهَةِ؛ لِأَنَّ الْحُمْلَ بَانَ أَنَّهُ مِنْهُ.

### [فَرْعٌ] [لَوْ حَاضَتِ الْحَامِلُ]

"إِذَا حَاضَتِ الْحَامِلُ، تَرَكَتِ الصَّلَاةَ"؛ لِأَنَّ الدَّمَ الَّذِي تَرَاهُ الْحَامِلُ، حَيْضٌ فِي أَصَحَ الْقَوْلَيْنِ، إِذْ لَا تَنَافِي بَيْنَ الْحَيْضِ وَالْحَبَلِ، وَإِذَا جَازَ أَنْ تَعْبَلَ الْحَائِضُ، جَازَ أَنْ تَحِيضَ الْحَامِلُ. "قَالَ: وَلَا تَنْقَضِي الْعِدَّةُ بِينَ الْحَيْضِ"؛ لِأَنَّ انْقِضَاءَهَا يَكُون بِفَرَاغِ الرَّحِمِ، وَلَا يَحْصُلُ الْفَرَاغُ بِمَا هَهُنَا. "وَإِنِ اتَّصَلَ الْوِلَادَةُ بِيلْكَ الْحِيَضِ"؛ لِأَنَّ انْقِضَاءَهَا يَكُون بِفَرَاغِ الرَّحِمِ، وَلَا يَحْصُلُ الْفَرَاغُ بِمَا هَهُنَا. "وَإِنِ اتَّصَلَ الْوِلَادَةُ

/٧٠ ب

<sup>(</sup>١) الطلاق: ٤.

بِالْحَيْضِ، فَذَلِكَ الْحَيْضُ عَلَى أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ حَيْضٌ" لَا اسْتِحَاضَةٌ.

"وَإِنْ لَمْ يَسْتَعْقِبْ طُهُرًا"؛ لِأَنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ: الْحَيْضُ وَالنِّفَاسُ لَا يَتَوَالَيَانِ مِنْ غَيْرِ طُهْر، كَمَا لَا يَتَوَالَى وَعُيْنِ مَهُمَا؛ فَإِنَّ الْوَلَدَ يَقُومُ مَقَامَ الطُّهْرِ فِي الْفَصْلِ بَيْنَ دَمِ الْحَيْضِ وَدَمِ النِّفَاسِ، فَلَا يَكُونُ الْخَيْضُ وَالنِّفَاسُ مُتَوَالِيَيْنِ. "قَالَ: وَإِنْ نَكُحَ رَجُلٌ حَامِلًا مِنَ زِنًا، ثُمَّ طَلَّقَهَا بَعْدَ الْإِصَابَةِ، فَالْحَيْضُ الَّذِي الْفَصْلُ وَالنَّفَاسُ مُتَوَالِيَيْنِ. "قَالَ: وَإِنْ نَكُحَ رَجُلٌ حَامِلًا مِنَ زِنًا، ثُمَّ طَلَّقَهَا بَعْدَ الْإِصَابَةِ، فَالْحَيْضُ الَّذِي يَمُلُ عَلَيْهَا بَعْدَ الطَّلَاقِ فِي زَمَانِ الْحَمْلِ تَكُونُ عِدَّةً؛ لِأَنَّ حَمْلَهَا فِي حُكْمِ الْمَعْدُومِ/"

1/41

"الظَّالِثُ: فَرَاغُ الرَّحِمِ مِنْ كُلِّ وَلَدِ"؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ الْجَلُهُنَّ أَن يَضَعَّنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ (١) يَقْتَضِي جَمِعَ الْحُمْلِ. "وَمَا دَامَ بَيْنَ الْوَلَدَيْنِ مَا دُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، فَهُمَا حَمْلٌ وَاحِدٌ"؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ حَمْلَانِ فِيمَا أَجْرَى اللَّهُ بِهِ الْعَادَة. "فَلَا تَنْقَضِي الْعِدَّةُ بِالْأَوَّلِ، بَلْ بِالثَّانِي، فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا مَطْنَانِ"؛ لِتَحَلُّلِ مُدَّةِ الْحُمْلِ بَيْنَهُمَا، وَإِنَّا صَارَ أَقَلُ الْحُمْلِ سِتَّةً أَشْهُرٍ، وَفِصَدُلُهُ، وَفِصَدُلُهُ، ثَلَتُونَ شَهَرًا ﴾ (٢) ثمَّ قَال عَيْن: ﴿ وَفِصَدُلُهُ، وَفِصَدُلُهُ، ثَلَتُونَ شَهَرًا ﴾ (٢) ثمَّ قَال عَيْن: ﴿ وَفِصَدُلُهُ، وَفِصَدُلُهُ، ثَلَتُونَ شَهَرًا ﴾ (٢) ثمَّ قَال عَيْن: ﴿ وَفِصَدُلُهُ، وَفِصَدُلُهُ، ثَلَتُونَ شَهُرًا ﴾ (٢) ثمَّ قَال عَيْن: ﴿ وَفِصَدُلُهُ، وَفِصَدُلُهُ، ثَلَتُونَ شَهُرًا ﴾ (٢) ثمَّ قَال عَيْن: ﴿ وَفِصَدُلُهُ، وَفِصَدُلُهُ، ثَلَتُونَ شَهُرًا ﴾ (٢) ثمَّ قَالَ عَيْن: ﴿ وَفِصَدُلُهُ، وَفِصَدُلُهُ، ثَلَاثُونَ شَهُرًا ﴾ (٢) ثمَّ قَالَ عَيْن الرَّوْحِ اللَّهُ إِللْهُ وَلِى الْمُرْأَةُ أَنَّ التَّانِي مِن الرَّوْحِ اللَّهُ عِنْ النَّوْمِ عَلَى الْوَلَدُ الْقَانِي مَنْفَقِي عَن الرَّوْحِ " بِإِنْكُونَ الْمُثَاقِةِ " يَكُونُ الْوَلَدُ الثَّانِي مَنْفِيًا عَنِ الرَّوْحِ " بِإِنْكَاهِ وَحُدُوثَ الْوَلَدُ الْقَانِي مَنْفِياً عَنِ الرَّوْحِ " بِإِنْكَاهِ وَحَمَابُهُ وَلِي اللَّهُ فِي زَعْمِ الْمَرْأَةِ مِنَ الرَّوْحِ فَتُوَاحَد بِهِ.

### [فَرْعٌ]

[اسْتَرَابَتْ فِي رَحِمِهَا وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ]

"لُو اسْتَرَابَتْ فِي رَحِمِهَا وَهِيَ بَعْدُ فِي الْعِدَّةِ، صَبَرَتْ حَتَّى تَنْقَضِيَ الْعِدَّةُ بِانْتِفَاءِ الرِّيبَةِ"؛ احْتِيَاطًا لِلْحَمْلِ وَبِنَاءً عَلَى الْيَقِينِ، كَمَا لَوْ شَكَّ فِي عَدَدِ الرَّكَعَاتِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ.

"وَلَو انْقَضَتِ الْعِدَّةُ ثُمَّ اسْتَرَابَتْ، فَكَذَلِكَ الْجَوَابُ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ الْعِدَّةَ مَا طِيدًةً وَهَذَا كَالْقَوْلَيْنِ فِيمَا لَوْ شَكَّ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهَا.

"النَّوْعُ النَّانِي: الْعِدَّةُ بِالْأَشْهُرِ" قَالَ اللهُ تَعَالَى \_ فِي الْآيِسَاتِ-: ﴿ وَعَعِدَّتُهُنَّ ثَكَثَةُ أَشَّهُم ۗ ﴾ (٤) "وَهِيَ فِي حَقِّ الصَّغِيرَةِ مَا دَامَتْ دُونَ/ تِسْع سِنِينَ"، وَإِنْ رَأَتِ الدَّمَ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَبْلُغْ سِنَّ الْحَيْضِ، فَهِيَ ٧١/ ب

\_\_\_\_\_

<sup>(</sup>١) الطلاق: ٤.

<sup>(</sup>٢) الأحقاف: ١٥

<sup>(</sup>٣) لقمان: ١٤

<sup>(</sup>٤) الطلاق:٤.

مِنَ اللَّاثِي لَمْ يَحِضنَ، وَدَمُهَا دَمُ فَسَادٍ.

"قَالَ: أَوْ فَوْقَ ذَلِكَ"؛ يَعْنِي: فَوْقَ التِّسْعِ "وَلَكِنْ لَمْ تَحِضْ"، فَمَهْمَا لَمْ تَحِضْ وَإِنْ بَلَغَتْ ثَلَاثِينَ سَنَةً، فَعِدَّتُهَا بِالْأَشْهُرِ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّبِيعَ لَرْيَحِضْنَ ﴾ "قَالَ: وَفِي حَقِّ الْآيِسَةِ أَيْضًا"؛ لِلْآيَة.

### "وَفِي حَدِّ الْإِيَاسِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يُعْتَبِرُ بِنِسَاءِ عَصَبَتِهَا"؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهَا عَلَى نُشُوئِهِنَّ وَطَبْعِهنَّ.

"وَالثَّانِي: أَنَّهُ يُعْتَبَرُ بِعَادَةِ أَقْصَى امْرَأَةٍ فِي الدُّنْيَا عَادَةً، وَمَا دَامَتْ دُونَ ذَلِك، فَلَيْسَتْ مِنَ الْآبِيسَاتِ"؛ لِأَنَّا إِذَا احْتَحْنَا إِلَى اعْتِبَارِهَا بِغَيْرِهَا، فَلَيْسَ بَعْضُ النِّسَاءِ أَوْلَى بِمَا مِنْ بَعْضٍ.

وَقِيلَ: أَدْنَى مُدَّةٍ تَكُون فِيهَا آيِسَةً سِتُّونَ سَنَةً، فَلَا يُقْبَلُ الْإِيَاسُ مِنْهَا فِيمَا دُونَ ذَلِكَ.

"قَالَ: ثُمَّ الشَّهُرُ بِالْأَهِلَّةِ إِلَّا مَا انْكَسَرَ، فَيَكْمُلُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا"؛ لِأَنَّ الشَّهْرَ فِي الشَّرْعِ بِالْأَهِلَّةِ، تَمَّتْ أَوْ نَقَصَتْ.

### [فَرْعٌ]

[أَقْوَالٌ فِي عِدَّةِ الْأَمَةِ بِالْأَشْهُرِ]

"الْأَمَةُ إِذَا اعْتَدَّتْ عَنِ الطَّلَاقِ بِالْأَشْهُرِ، فَفِيهَا ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّهَا تَعْتَدُّ بِشَهْرٍ وَنِصْفٍ؛ لِأَنَّ الشَّهْرَ يَتَنَصَّفُ وَإِنْ كَانَ الْقَرْءُ لَا يَتَنَصَّفُ" وَهِيَ عَلَى النِّصْفِ مِنَ الْحُرَّةِ.

"وَالثَّانِي: تَعْتَدُ بِشَهْرَيْنِ بَدَلًا عَنْ قَرْأَيْنِ"؛ لِأَنَّ الْقَرْأَ هُوَ الْأَصْلُ، فَالِاعْتِبَارُ بِهِ أَوْلَى.

"وَالثَّالِثُ مُخَرَّجٌ: أَنَّهَا تَعْتَدُ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ، كَمَا جَعَلَ الشَّافِعِيُّ -رَحِمَهُ اللهُ- اسْتِبْرَاءَ الْأَمَةِ الْآيِسَةِ فِي قَوْلٍ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، وَهِي مُدَّةُ اسْتِبَانَةِ الْحَمْلِ غَالِبًا"؛ لِأَنَّهُ يَمْكُثُ فِي الْبَطْنِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا نُطْفَةً، ثُمَّ أَرْبَعِينَ يَوْمًا مُضغَةً، كَمَا فِي الْخَبْرِ، فَيَتَكَامَلُ خِلْقَتُهُ بَعْدَ/ ثَمَانِينَ يَوْمًا، وَيَتَبَيَّنُ الْحُمْلُ عِنْدَ يَوْمًا

1/44

<sup>(</sup>١) الطلاق:٤.

"النّوعُ الثّالِثُ: الْعِدَّةُ بِالْأَقْرَاءِ"، قَالَ اللّهُ تَعَالَى: ﴿ وَٱلْمُطَلّقَدَتُ يَرَبّصَنَ بِأَنفُسِهِنَ ثَلَثَةَ قُرُوّهِ ﴾ (١) اللّهُ تَعَالَى تَحِيضُ، تَعْتَدُ بِثَلاثَةِ أَقْرَاءٍ"؛ لِلْآيَةِ. "وَالْأَقْرَاءُ هِيَ: الْأَطْهَارُ، كَمَا قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الصَّحِيحَ: أَنَّ الْقُرْءَ اسْمٌ مُشْتَرَكُ بَيْنَ الطّهْرِ وَالحُيْضِ فِي اللّهَغَةِ؛ لِتَعَارُضِ الشَّوَاهِدِ عَلَى عَنْهَا"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الصَّحِيحَ: أَنَّ الْقُرْءَ اسْمٌ مُشْتَرَكُ بَيْنَ الطُهْرِ وَالحَيْضِ فِي اللّهَغَةِ؛ لِتَعَارُضِ الشَّوَاهِدِ عَلَى ذَلِكَ، وَلَكِنَّ الشَّافِعِيَّ وَهُمُ الشَّوَاهِدِ عَلَى كُونِهِ طُهْرًا، بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَطَلِلْقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِ لَ ﴾ (٢) ذَلِكَ، وَلَكِنَّ الشَّافِعِيَّ وَهُو النَّذِي يَكُونُ فِي الطُّهْرِ، وَمُعْزَاهُ: لِوَقْتٍ يَسْتَقْفِلْنَ الْعِدَّةَ وَيَشَرَعْنَ فِيهَا، وَالْأَمْرُ يَتَنَاوَلُ الطَّلَاقَ السُّئِيُّ؛ وَهُو الَّذِي يَكُونُ فِي الطُّهْرِ، وَمُعْنَاهُ: لِوَقْتٍ يَسْتَعْقِبَ الإحْتِسَابَ بِالْعِدَّةِ، وَلَوْ جُعِلَ الْقُرْءُ حَيْضًا كَمَا صَارَ إِلَيْهِ أَبُو حَنِيفَةَ، لَم يَسْتَعْقِبِ وَمُسَلِقُ اللّهُ وَلَيْكَةُ الطَّهُرِ، "وَأَقَلُ النّهُ يُ الإحْتِسَابُ عِمَا، فَذَلَّ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْقُرْءِ: الطَّهْرُ. "وَأَقَلُ الْحَيْضِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَأَقَلُ الطَّهْرِ عَصْرَ يَوْمُ وَلَيْلَةُ، وَأَقَلُ الطُّهْرِ، "وَأَقَلُ الْحُيْضِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَأَقَلُ الطُّهْرِ، وَأَقَلُ الطَّهُورَ الْمُورُادُ بِالْقُرْءِ: الطَّهْرُ. "وَأَقَلُ الْحَيْضِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَأَقَلُ الطَّهُرِ.

"فَأَمَّا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ هُ: (وَإِنْ عَلِمْنَا أَنَّ طُهْرَ امْرَأَةٍ أَقَلُ مِنْ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا جُعِلَ الْقَوْلُ فِيهِ قَوْلَهَا)، فَمُرَادُه" بِذَلِكَ: أَنَّا لَوْ وَجَدْنَا ذَلِكَ فِيمَا مَضَى "وَانْضَمَّ إِلَى ذَلِكَ خِلَافُ مَنْ يُعدُّ خِلَافُهُ" مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ لَقُلْنَا بِهِ، وَلَكِنْ لَمْ نَجِدْ ذَلِكَ. "لِأَنَّ النَّاسَ كَالْمُجتَمِعِينَ عَلَى أَنَّ أَقَلَّ الطُّهْرِ خَمْسَةَ الْعُلَمَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ لَقُلْنَا بِهِ، وَلَكِنْ لَمْ نَجَدْ ذَلِكَ. "لِأَنَّ النَّاسَ كَالْمُجتَمِعِينَ عَلَى أَنَّ أَقَلَّ الطُّهْرِ خَمْسَةً عَشَرَ يَوْمًا" هَذَا مُرَادُهُ، لَا أَنَّهُ لَمْ يَحْكُمْ بِأَقَلِّ الطُّهْرِ، وَأَنَّهُ أَحَالَ بِهِ عَلَى مَا سَيُوجَدُ بَعْدُ.

### "وَفِي هَذِهِ الْمُعْتَدَّةِ مَسَائِلٌ:

الْأُولَى: إِذَا ادَّعَتِ الْقِضَاءَ الْعِدَّةِ بِأَقَلَّ مِنْ عَادَتِهَا الْمَعْلُومَةِ، قُبِلَ قَوْلُهَا عَلَى أَحَدِ الْمَدْهَبَيْنِ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِذَا كَانَ فِي مُدَّةٍ يُتَصَوَّرُ فِيهَا الْقِضَاءُ/ الْعِدَّةِ، كَانَ مَا ادَّعَتْهُ مُحْتَمَلًا، وَالْعَادَةُ قَدْ تَتَغَيَّرُ، وَهِيَ مُؤْمَّنَةٌ عَلَى مَا فِي رَحِهَا. وَعَلَى الْمَدْهَبِ الْآخِرِ: لَا يُقْبَلُ لِأَنَّ قَوْلَمَا حِدِف قَوْلُمَا فِيمَا هُوَ مُحْتَمَلًا، وَهِيَ مُؤْمَّنَةٌ عَلَى مَا فِي رَحِهَا. وَعَلَى الْمَدْهَبِ الْآخِرِ: لَا يُقْبَلُ لِأَنَّ عَادَةً لَمَا أَيْضًا. الظَّاهِرَ. "قَالَ: وَإِنْ كَانَتْ عَادَتُهَا مُحْتَلِفَةً، قُبِلَ قَوْلُهَا فِي أَقَلِّ عَادَتِهَا"؛ لِكُونِ الْأَقَلِّ عَادَةً لَمَا أَيْضًا. الظَّاهِرَ. "قَالَ: وَإِنْ كَانَتْ عَادَتُهَا، فَعَلَى قَوْلُيْنِ، كَمَا ذَكُونَاهُمَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا عَادَةً، قُبِلَ قَوْلُهَا فِي الْظَاهِرِ وَثَلَاثِينَ يَوْمًا وَسَاعَةٍ إِذَا طُلُقَتْ فِي طُهْرِهَا"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُتَصَوَّرٌ، كَمَا ذَكُونَاهُ فِي الرَّحْعَةِ. "وَإِنْ طُلُقَتْ فِي طُهْرِهَا"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُتَصَوَّرٌ، كَمَا ذَكُونَاهُ فِي الرَّحْعَةِ. "وَإِنْ طُلُقَتْ فِي طُهْرِهَا"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُتَصَوَّرٌ، كَمَا ذَكُونَاهُ فِي الرَّعْمِ مَنَ وَلَا وَلِيْلَةً، ثُمَّ طُهْرٌ آخِرُ خَمْسَةً عَشَرَ يَوْمًا، ثُمَّ حَيْضٌ يَوْمًا وَلَيْلَةً، ثُمَّ طُهْرٌ آخَرُ خَمْسَةً عَشَرَ يَوْمًا، ثُمُّ حَيْضٌ يَوْمًا وَلَيْلَةً، ثُمَّ طُهُرٌ آخَرُ خَمْسَةً عَشَرَ يَوْمًا، ثُمُّ حَيْضٌ يَوْمًا وَلَيْلَةً، ثُمَّ طُهْرٌ آخَرُ خَمْسَةً عَشَرَ يَوْمًا، ثُمُّ حَيْضٌ يَوْمًا

"الثَّانِيَةُ: الْمُسْتَحَاضَةُ إِنْ كَانَتْ مُتَحَيِّرَةً أَوْ مُبْتَدِأَةً، فَعِدَّتُهَا بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ؛ رَدًّا إِلَى غَالِبِ الْعَادَاتِ"؛ فَإِنَّ الشَّهْرَ الْوَاحِدَ يَدُورُ فِيهِ الْحَيْضُ وَالطُّهْرُ غَالِبًا. "وَإِنْ كَانَتْ مُعْتَادَةً، رَدَدْنَاهَا إِلَى عَادَتِهَا" كَمَا فِي

<sup>(</sup>١) البقرة: ٢٢٨

<sup>(</sup>٢) الطلاق: ١

الصَّلَاةِ "وَإِنْ كَانَتْ مُمَيِّرَةً، رَدَدْنَاهَا فِي الْعِدَّةِ إِلَى تَمَيُّزِهَا ،كَمَا نَرُدَّهَا فِي الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ إِلَى التَّمْيِيزِ، فَلَوْ رَأَتِ الْحَيْضَةَ الثَّالِثَةَ دَفْعَةً سَوَادًا، ثمَّ ارْتَفَعَتْ يَوْمًا أَوْ ثلثه، ثُمَّ رَأَتْ صُفْرَةً أَوْ كُدْرَةً حَتَّى تَمَّ يَوْمُ وَلَيْلَةٌ مِنَ الدَّمِ، فَهِيَ حَيْضَةٌ ثَالِثَةٌ يُتَمَّمُ بِهَا الْعِدَّةُ"؛ لِأَنَّا بَيَّنَا أَنَّ الصُّفْرَةَ وَالْكُدْرَةَ فِي أَيَّامِ الْحَيْضِ حَيْضٌ، وَلَيْلَةٌ مِنَ الدَّمِ، فَهِيَ حَيْضَةً الثَّالِثَةِ . وَإِنَّ الْعِدَّةُ"؛ لِأَنَّا بَيَّنَا أَنَّ الصُّفْرَةَ وَالْكُدْرَةَ فِي أَيَّامِ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ . وَأَقَلُ الْعِدَّةُ إِنَّا لَيْعَتَى مَعْمَلُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَقُ اللَّهُ الْمُوالِلَةُ لَوْلَةً اللَّهُ الْمُعَلَّ الْمُعَلِّ الْمُعَالِمُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّالِيَا اللَّالِيْلَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللللللَّةُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ الللَّهُ الل

"الظَّالِثَةُ/: لَوْ تَبَاعَدَ حَيْضُهَا وَاسْتَمَرَّ الطُّهُرُ وَهِيَ فِي سِنِّ ذَوَاتِ الْقُرْءِ، فَالْقُولُ الْجَدِيدُ: أَنَّهَا تَصْبِرُ حَتَّى يُعَاوِدَهَا الدَّمُ، أَوْ تَصِيرُ مِنَ الآيِسَاتِ فَتَعْتَدُّ بِالْأَشْهُرِ"؛ لِأَنَّهَا مُطَلَّقَةٌ تَرْجُو عَوْدَ الدَّمِ إِلَيْهَا، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَعْتَدَّ بِالْأَشْهُرِ، كَمَا لَوْ تَبَاعَدَ حَيْضُهَا لِعَارِضِ مَرَضٍ أَوْ رَضَاعٍ أَوْ نِفَاسٍ، وَكَانَ الشَّافِعِيُّ هُ أَمْرَهَا يَجُوزُ أَنْ تَعْتَدَّ بِالْأَشْهُرِ، كَمَا لَوْ تَبَاعَدَ حَيْضُهَا لِعَارِضِ مَرَضٍ أَوْ رَضَاعٍ أَوْ نِفَاسٍ، وَكَانَ الشَّافِعِيُّ هُ أَمْرَهَا فِي الْقَدِيمِ بِأَنْ تَعْتَدَّ بِسْعَةَ أَشْهُرٍ؛ لِتَبَيِّنِ عَدَمِ الْحُمْلِ، ثُمَّ تَعْتَدَّ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ تَعَبُدًا، أَوْ تَعْتَدَّ أَرْبَعَ سِنِينَ؛ لِتَرَبُّصِ أَقْصَى مُدَّةِ الْخُمْلِ، ثُمَّ ثَلاثَةَ أَشْهُرٍ لِلتَّعَبُّد.

"وَأَمَّا مَنْ لَمْ تَحِضْ قَطُّ -وَإِنَّ بَلَغَتْ ثَلَاثِينَ سَنَةً - فَعِدَّتُهَا الشُّهُورُ"؛ لِ {الْآيَةِ كَمَا سَبَقَ. (١)
"وَأَعْجَلُ النِّسَاءِ حَيْضًا: نِسَاءُ تِهَامَةً؛ يَحِضْنَ لِتِسْعِ سِنِينَ"؛ لِغَلَبَةِ الْحُرِّ بِمَا، فَعِدَّتُهَا إِذَا حَاضَتْ فِي الْأَقْرَاءِ، وَإِنْ لَمْ يَحِضْ فَبِالْأَشْهُرِ، كَمَا تَقَدَّمَ.

"الرَّابِعَةُ: عِدَّةُ الْأَمَةِ: قُرْءَانِ؛ لِأَنَّ الْقُرْءَ الْوَاحِدَ لَا يَتَنَصَّفُ"، فَيَجِبُ تَكْمِيلُهُ. "وَلَوْ عَتَقَتْ فِي الْعِدَّةِ وَهِي رَجْعِيَّةٌ، أَكْمَلْتْ مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ عِدَّةَ حُرَّةٍ عَلَى الْقَوْلِ الْجَدِيدِ"؛ لِأَنَّ الْمُغَيَرَ طَرَأَ قَبْلَ الْعِدَّةِ، وَهِي رَجْعِيَّةٌ، أَكْمَلْتُ مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ عِدَّةً حُرَّةٍ عَلَى الْقَوْلِينِ"؛ أَحَدُهُمَا هَذَا، وَالتَّانِي: أَنَّهَا تُتَمِّمُ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، فَضِي الْقَدِيمِ: تُكْمِلُ عِدَّةً أَمَةٍ"؛ لِمَا عِدَّةً الْأَمَةِ؛ اعْتِبَارًا بِحَالَةِ الْوُجُوبِ، كَمَا فِي الْحَدِّ "وَإِنْ كَانَتْ بَائِنَةً، فَفِي الْقَدِيمِ: تُكْمِلُ عِدَّةً أَمَةٍ"؛ لِمَا عَدَّةُ الْوَنَةِ، وَلِقَانِ: عِدَّةُ أَمَةٍ بِخِلَافِ الرَّجْعِيَّةِ، وَالثَّانِ: عِدَّةُ أَمَةٍ بِخِلَافِ الرَّجْعِيَّةِ، وَالثَّانِ: عِدَّةُ أَمَةٍ بِخِلَافِ الرَّجْعِيَّةِ، وَلِهَا فِهِي فِي الْعِدَةِ، وَلِهَا فِهِي فِي الْعِدَةِ، وَلِهَا فِهِي فِي الْعِدَةِ، وَلِهَا وَهِي فِي الْعِدَةِ، وَلِهَذَا تَنْتَقِلُ مِنْ عِدَّةِ الطَّلَاقِ إِلَى عِدَّةِ الْوَفَاةِ، إِذَا مَاتَ زَوْجُهَا وَهِي فِي الْعِدَّةِ، فَكَالِكَ تَنْتَقِلُ مِنْ عِدَّةِ الرِّقِ إِلَى عِدَّةِ الطَّلَاقِ إِلَى عِدَّةِ الْوَفَاةِ، إِذَا مَاتَ زَوْجُهَا وَهِي فِي الْعِدَّةِ، فَكَالِكَ تَنْتَقِلُ مِنْ عِدَّةِ الرِّقِ إِلَى عِدَّةِ الطَّلَاقِ إِلَى عِدَّةِ الْوَفَاةِ، إِذَا مَاتَ زَوْجُهَا وَهِي فِي الْعِدَّةِ،

"وَالْعِدَّةُ بِالنِّسَاءِ" بِلَا خِلَافٍ "فَلَا نَظَرَ إِلَى رِقِّ الرِّجَالِ وَحُرِّيَّتِهِمْ، وَالطَّلَاقُ بِالرِّجَالِ، فَطَلَاقُ الْحُرِّ الْحُرِّ الْعَبْدِ طَلْقَتَانِ وَإِنْ كَانَتْ زَوْجَتُهُ حُرَّةً، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ"، وَالدَّلِيلُ عَلَى الْمَسْأَلَتَيْنِ قَوْلُهُ ﷺ: (الطَّلَاقُ بِالرِّجَالِ، وَالْعِدَّةُ بِالنِّسَاءِ). (٢)

1/44

/٧٣ ب

<sup>(</sup>١) قال تعالى: ﴿ وَالَّتِي بَيِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِسَآيِكُمْ إِنِ أَرْبَنْتُدْ فَعِدَّ ثُهُنَّ شَلَانَهُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَرَيْحِضْنَ ﴾ [سورة الطلاق: ٤].

<sup>(</sup>۲) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (۷/ ۲۳۲)، (۱۲۹۰۱) عن ابن المسيب قال: «الطلاق بالرحال، والعدة بالنساء»، ومصنف ابن أبي شيبة (۲) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (۷/ ۲۳۲)، (۱۲۹۵) عن سليمان بن يسار قال: «الطلاق بالرحال والعدة بالنساء»، والسنن الكبرى للبيهقي (۷/ ۲۰۷) رقم (۱۰۱۷) عن ابن عباس رضي الله عنه قال: الطلاق بالرحال والعدة بالنساء "، حاء في التلخيص الحبير ط العلمية (۳/ ٤٥٦) رقم (۱۲۰۱) - قوله روي أنه صلى الله عليه وسلم قال: "الطلاق بالرحال والعدة بالنساء" الدارقطني والبيهقي من حديث ابن مسعود

"الْخَامِسَةُ: لَوْ أَقَرَّتِ الْحُرَّةُ بِأَنَّ الْعِدَّةَ انْقَضَتْ بِثَلاثَةِ قُرُوءٍ، ثُمَّ وَلَدَتْ وَلَدًا لِأَقَلَّ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ، أَلْحَقْنَا الْوَلَدَ بِالزَّوْجِ"؛ لِإِمْكَانِ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ، وَأَنَّ الْأَقْرَاءَ مَضَتْ عَلَى الْحَمْلِ. "إِلَّا أَنْ تَكُونَ مِنْهُ، وَأَنَّ الْأَقْرَاءَ مَضَتْ عَلَى الْحَمْلِ. "إِلَّا أَنْ تَكُونَ مِنْ وَقْتِ عَقْدِهِ، فَيَكُونُ مُلْحَقًا بِالثَّانِي"؛ لِأَنَّهُ تَكُونَ نَكَحَتْ زَوْجًا آخَرَ وَوَلَدَتْهُ لِأَكْثَرَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ عَقْدِهِ، فَيَكُونُ مُلْحَقًا بِالثَّانِي"؛ لِأَنَّهُ مَوْلُودٌ عَلَى فِرَاشِهِ، وَفِرَاشُهُ نَاسِخٌ لِلْأَوَّلِ، فَلَا وَجْهَ لِإِبْطَالِ نِكَاحٍ جَرَى عَلَى الصِّحَّةِ.

"السَّادِسَةُ: لَوْ طَلَّقَ فَلَمْ يُدْرَ أَقْبَلَ الْوِلَادَةِ أَوْ بَعْدَهَا، فَقَالَ: وَقَعَ بَعْدَهَا وَلِيَ الرَّجْعَةُ، وَهِي السَّبْهَةِ. ثَكَذَّبُهُ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ"؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ النِّكَاحِ "وَالْوَرَعُ أَلَّا يَرْتَجِعَهَا"؛ حَذَرًا مِنَ الشَّبْهَةِ.

"السَّابِعَةُ: إِذَا اعْتَدَّتِ الْمُرَاهِقَةُ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ إِلَّا يَوْمًا أَوْ سَاعَةً فَحَاضَت، فَعَلَيْهَا ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ"؛ لِأَنَّهُ انْتِقَالٌ مِنَ الطُّهْرِ إِلَى الْحَيْضِ، لِأَنَّهُ انْتِقَالٌ مِنَ الطُّهْرِ إِلَى الْحَيْضِ، لِأَنَّهُ انْتِقَالٌ مِنَ الطُّهْرِ إِلَى الْحَيْضِ، فَهُوَ كَمَا لَوْ طَلَّقَهَا طَاهِرًا فَحَاضَتْ.

"السَّبَبُ الثَّانِي: وَفَاهُ الزَّوْجِ، وَعِدَّتُهَا نَوْعَانِ:

أَحَدُهُمَا: بِالْحَمْلِ إِنْ كَانَ مِنَ الزَّوْجِ"، كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْمُطَلَّقَةِ، وَرُويَ أَنَّ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةَ وَضَعَتْ الْمُطَلِّقَةِ، وَوَالْمِي اللّهُ اللّهِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّ

"فَأَمَّا الصَّبِيُّ إِذَا مَاتَ وَمِثْلُهُ لَا يُجَامَعُ، وَامْرَأَتُهُ حَامِلٌ، فَعِدَّتُهَا بِالشُّهُورِ"؛ لِأَنَّ حَمْلَهَا غَيْرُ مُلْحَقٍ

بِهِ.

"الثَّاني: الْعِدَّةُ بِالشُّهُورِ عَلَى الْحَائِلِ، وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِن أَنْوَا اللَّهُ مِن وَعَشْرًا ﴾ (٢) "وَعَلَى الْأَمَةِ شَهْرَانِ وَحَمْسُ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَجًا يَتَرَبَّضَنَ بِأَنفُسِهِنَ آرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ (٢) أوعلَى الْأَمَةِ شَهْرَانِ وَحَمْسُ لَيَالٍ"؛ لِأَنَّهَا عَلَى النِّصْفِ مِنَ الْحُرَّةِ. "وَيُحْتَسَبُ مِنْ وَقْتِ الْوَفَاةِ إِذَا مَاتَ فِي الْغِيبَةِ لَا مِنْ وَقْتِ بُلُوغِ الْخَبَرِ، وَكَذَا عِدَّةُ طَلَاقِ الْغَائِبِ"، وَقَالَ عَلِيُّ هُمْ مِنْ وَقْتِ بُلُوغِ الْخَبَرِ لَا مِنْ وَقْتِ الْوَفَاة. "فَإِنْ أَشْكُلَ الْخَبَرِ، وَكَذَا عِدَّةُ طَلَاقِ الْغَائِبِ"، وَقَالَ عَلِيُّ هُمْ مِنْ وَقْتِ بُلُوغِ الْخَبَرِ لَا مِنْ وَقْتِ الْوَفَاة. "فَإِنْ أَشْكُلَ

موقوفا، والبيهقي عن ابن مسعود وابن عباس موقوفا أيضا.

(٢) البقرة: ٢٣٤

<sup>(</sup>۱) موطأ مالك ت عبد الباقي (۲/ ٥٩٠) رقم (٨٥) - وحدثني عن مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن المسور بن مخرمة، أنه أخبره أن سبيعة الأسلمية نفست بعد وفاة زوجها بليال، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: «قد حللت فانكحي من شئت»، ومسند أحمد ط الرسالة (٣١/ ٢٣٤) رقم (١٨٩١٧) - حدثنا روح، قال: حدثنا مالك بن أنس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، أن المسور بن مخرمة، أن سبيعة بن مخرمة، أخبره قال: وحدثنا إسحاق يعني ابن الطباع، قال: أخبرني مالك، عن هشام، عن أبيه، عن المسور بن مخرمة، أن سبيعة الأسلمية نفست بعد وفاة زوجها بليال، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: قد حللت فانكحي "، قال المحققون: إسناده صحيح على شرط الشيخين. رحاله ثقات رحال الشيخين غير إسحاق - وهو ابن عيسى بن الطباع - فمن رحال مسلم وقد توبع.

الْحَالُ فِي الْوَفَاقِ وَصَارَ الزَّوْجُ مَفْقُودًا، فَالْقَوْلُ الْجَدِيدُ: أَنَّهَا تَصْبِرُ حَتَّى يَأْتِيَهَا يَقِين وَفَاقِ الزَّوْجِ أَوْ طَلَاقُهُ"؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ ثَابِتٌ بِيَقِينٍ، فَكَيْفَ يُقْطَعُ بِالشَّكِّ، وَلِأَنَّا لَمْ خَكْمُ بِمُوْتِهِ فِي قِسْمَةِ مَالِهِ، فَكَذَلِكَ فِي ظَلَاقُهُ"؛ لِأَنَّ النِّكَاحِ زَوْجَتِهِ. "وَكَانَ أَمَرَهَا فِي الْقَدِيمِ أَنْ تَعْتَدَّ أَرْبَعَ سِنِينَ، ثُمَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا"؛ تَقْلِيدًا لِعُمَرَ عَلَيْ لَكَاحِ زَوْجَتِهِ. "وَكَانَ أَمَرَهَا فِي الْقَدِيمِ أَنْ تَعْتَدَّ أَرْبَعَ سِنِينَ، ثُمَّ أَرْبَعَةً أَشْهُرٍ وَعَشْرًا"؛ تَقْلِيدًا لِعُمَرَ عَلَيْ فَيَهَا وَدَفَعًا لِلضَرَرِ عَنهَا.

"ثُمَّ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ" فِي الجُدِيدِ، وَقَالَ: لَوْ قَضَى بِهِ قَاضٍ نَقَضَتْ قَضَاءَهُ؛ إِذْ بَانَ لَهُ أَنْ تَقْلِيدَ الصَّحَابَةِ لَا يَجُوزُ لِلْمُحْتَهِدِ، فَلَهَا طَلَبُ النَّفَقَةِ مِنْ مَالِهِ أَبَدًا، فَإِنْ تَعَذَّرَ فَلَهَا الْفَسْخُ عَلَى الصَّحِيحِ، بِعُذْرِ الصَّحَابَةِ لَا يَجُوزُ لِلْمُحْتَهِدِ، فَلَهَا طَلَبُ النَّفَقَةِ مِنْ مَالِهِ أَبَدًا، فَإِنْ تَعَذَّرَ فَلَهَا الْفَسْخُ عَلَى الصَّحِيحِ، بِعُذْرِ النَّقَقَةِ. "فَإِنْ فَعَلَتْ" ذَلِكَ بِإِذْنِ الْحَاكِمِ "وَنَكَحَتْ، سَقَطَتْ نَفَقَتُهَا؛ لِنُشُوزِهَا إِلَى أَنْ يَتَّصِلَ الْحَبَرُ لِالنَّقَةِ مِنْ النَّاقِرْةِ الْحَاكِمُ النَّاشِرَةِ، فَإِذَا فَرَّقَ الْحَاكِمُ بِالزَّوْجِ كَانَتْ فِي حُكْمِ النَّاشِرَةِ، فَإِذَا فَرَّقَ الْحَاكِمُ بِالزَّوْجِ بَعْدَ رُجُوعِهَا إِلَى نِكَاحِهِ"؛ لِأَنَّهَا مَا دَامَتْ مَعَ الزَّوْجِ كَانَتْ فِي حُكْمِ النَّاشِرَةِ، فَإِذَا فَرَّقَ الْحَاكِمُ بِالزَّوْجِ بَعْدَ رُجُوعِهَا إِلَى نِكَاحِهِ كَمَا كَانَتْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهَا، كَمَا كَانَتْ وَاجِبَةً مِنْ ١٧٤ بِ بَنَهُمَا لَا يَوْجُ الْأَوَّلُ أَنَّهَا عَادَتْ إِلَى نِكَاحِهِ كَمَا كَانَتْ، وَجَبَتْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهَا، كَمَا كَانَتْ وَاجِبَةً مِنْ ١٧٤ بِ بَينَهُمَا لَلْ وَلَا أَنَّهَا عَادَتْ إِلَى نِكَاحِهِ كَمَا كَانَتْ، وَجَبَتْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهَا، كَمَا كَانَتْ وَاجِبَةً مِنْ ١٧٤ لِكَامِهُ مَالُولُ أَنَّهُا عَادَتْ إِلَى نِكَاحِهِ كَمَا كَانَتْ، وَجَبَتْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهَا، كَمَا كَانَتْ وَاجِبَةً مِنْ ١٧٤ لا اللَّهُ اللَّهُ الْفَاقِلُ الْفَلْكُ الْفَاقِلُ الْفَاقِلُ الْكَاتِهُ الْفَاقِلُ الْفَاقِلُ الْفَاقِلُهُ الْمُ الْفَاقِلُ اللَّهُ الْمُ الْفَاقِلُ الْفَاقِلُولُ الْفَاقِلُ الْفَاقِلُ الْفَاقِلُولُ الْفَاقِلُ الْفَاقِلُ اللَّهُ الْفَاقُلُولُ الْفَاقُلُولَ الْفَاقُلُولُ الْفَاقُلُولُ الْفَاقُولُ الْفَاقُلُولُ الْفَاقِلُ الْفَاقِلُولُ الْفَاقُلُهُ الْفَاقُولُ الْمَالِقُولُ الْفَاقُلُولُ الْفَاقُلُولُ الْفَاقُولُ الْفَرْقُ الْفَاقُولُ الْفَاقُولُ الْفَاقُلُولُ الْفَاقُلُولُ الْفَاقُلُولُ الْفَاقُولُ الْفَاقُهُ الْفَاقُلُهُ الْفَاقُولُ الْفَاقُولُ الْفَاقُولُ الْفَاقُولُ الْفَاقُولُ الْفَالُولُ الْفَاقُولُ الْفَاقُولُ الْفَاقُولُ الْفَ

"السَّبَبُ الثَّالِث: حُدُوثُ الْمِلْكِ، وَهُوَ مُوجِبٌ لِلاسْتِبْرَاءِ" بِحُكْمِ مِلْكِ الْيَمِينِ، فَهُوَ كَاسْتِبْرَاءِ الْمَنسِيَّةِ. "وَكَذَا زَوَالُهُ بِالْعِثْقِ"

"وَالنَّظَرُ فِي طَرَفَيْن:

الْأَوَّلُ: فِي حُدُوثِ الْمِلْكِ، فَمَنْ تَجَدَّدَ لَهُ الْمِلْكُ فِي جَارِيَةٍ بِشِرَاءٍ، أَوْ بِسَبْيٍ، أَوْ إِرْثٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَحَرَامٌ عَلَيْهِ لَمْسُهَا وَنَظْرَةُ شَهْوَةٍ إِلَيْهَا حَتَّى تَطْهُرَ وَتَغْتَسِلَ"، وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ مَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيِّ عَلَيْهُ نَهَى فَعَرَامٌ عَلَيْهِ لَمْسُهَا وَنَظْرَةُ شَهْوَةٍ إِلَيْهَا حَتَّى تَضَعَ، وَعَيْرُ حَامِلٍ حَتَّى تَحِيضٍ. (١) وَأُمُّ وَلَدِ الْغَيْرِ كَمَا يَحُرُمُ وَطُنُهَا يِي سَيْيِ أَوْطَاسٍ أَنْ تُوطَأَ حَامِلٌ حَتَّى تَصَعَ، وَعَيْرُ حَامِلٍ حَتَّى تَحِيضٍ اسْتِبْرَاءً"؛ لِأَنَّ بَعْضَ الحَيْضِ الْمَيْشِ الْمَيْرَاءَ"؛ لِأَنَّ بَعْضَ الحَيْضِ الْمَيْشِ الْمَيْرَاءَ"؛ لِأَنَّ بَعْضَ الحَيْضَ الْمَيْشِ الْمَيْرِ عَلَى بَرَاءَةِ الرَّحِمِ. "وَلَوْ السَّبْرَأَهُا" فِي الْحَيْضِ الْبَعْرُ عَلَى الْبَعْرَاءَ"؛ لِأَنَّ بَعْضَ الحَيْضَ الْمَيْشِ الْتَعْلُو إِلَى الْمَيْسِ الْمَيْرَاءَةِ وَمَا عَابَتْ عَنِ الْبَصَرَ حَتَّى أُولِيلَ الْبَائِعُ، وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَكُنْ كَسْرُ الْمَيْسِ حَتَّى أُولِيلَ الْبَائِعُ، وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَكُنُ كُسْرُ الْمِلْوِ شَيْعِتُ حَتَّى لُكُونَ مَعْنَى السَّبِ وَهُمُ أَلُولُ عَلَى السَّبِ وَهُمَا عَلَيْهِ أَنْ السَّبِ وَهُمَ أَوْلُولُ الْمَالِكِ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ مَعْنَى التَّعَلِّدِ غَلِكِ فِيهِ كَمَا فِي الْعِلَّةِ، فَاللَّهُ إِلَى السَّبُواءَهَا"؛ لِيَحَدُّدُ الْمِلْكِ حَقِيقَةِ الْبَرَاءَةِ. "فَإِنْ وَطِئَهَا ثُمَّ أَرَادَ تَوْقِيجَهَا، لَمْ يَصِعَ حَتَّى يُجَدِّدُ السِبْرَاءَهَا"؛ لِكَ حَقِيقَةِ الْبَرَاءَةِ. "فَإِنْ وَطِئَهَا ثُمَّ أَرَادَ تَوْقِيجَهَا، لَمْ يَصِعَ حَتَّى يُجَدِّدُ السِبْرَاءَةِ فِي طُهُمْ الْمَالِيطِ شَخْصَيْنِ عَلَى وَطِء الْمَرَأَةِ فِي طُهُمْ وَاللَّا لَهُ بِالْوَطْءِ، وَلَوْ جَوْزَنَا ذَلِكَ، لَأَدَى إِلَى تَسْلِيطِ شَخْصَيْنِ عَلَى وَلِهِ الْوَالْءِ وَلَوْ جَوْزَنَا ذَلِكَ، لَأَذَى إِلَى تَسْلِيطِ شَخْصَيْنِ عَلَى وَطِء الْمَزَأَةِ فِي طُهُولِ

"وَإِنْ أَرَادَ بَيْعَهَا، اسْتَغْنَى عَنْ تَجْدِيدِ الاسْتِبْرَاءِ"؛ لِأَنَّ بَرَاءَةً رَجِمَهَا تُعْرَفُ بِاسْتِبْرَاءِ الْمُشْتَرِي، فَلَا حَاجَةَ إِلَى اسْتِبْرَاءِ"؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَعْتَقَهَا بَعْدَ الْاسْتِبْرَاءِ"؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَعْتَقَهَا بَعْدَ الْاسْتِبْرَاءِ"؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَعْتَقَهَا بَعْدَ

<sup>(</sup>۱) سنن أبي داود (۲/ ۲٤۸) رقم (۲۱۵۷) عن أبي سعيد الخدري، ورفعه، أنه قال في سبايا أوطاس: «لا توطأ حامل حتى تضع، ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة»، [حكم الألباني] صحيح، ومسند أحمد ط الرسالة (۳۲٦/۱۷) رقم (۱۱۲۲۸) قال المحققون: حديث صحيح لغيره، شريك -وهو ابن عبد الله النحعي- سيىء الحفظ.

1/40

الْوَطْءِ، فَهِيَ مَشْغُولَةُ الرَّحِمِ، كَمَا/ فِي الْمَسْأَلَةِ قَبْلَهَا، وَلَوْ أَعْتَقَهَا قَبْلَ الْوَطْءِ فَهِيَ بِالْعِتْقِ مَلَكَتْ نَفْسَهَا، وَلَوْ أَعْتَقَهَا قَبْلَ الْوَطْءِ فَهِيَ بِالْعِتْقِ مَلَكَتْ نَفْسَهَا، وَكَنَّ أَنْ تَتَزَوَّجَ إِلَّا بَعْدَ الِاسْتِبْرَاءِ. "قَالَ: وَجَدَّدِ الْمِلْكِ لَمَا عَلَى نَفْسِهَا، كَتَجَدُّدِ الْمُكَاتَبَةُ، وَجَبَ عَلَى السَّيِّدِ اسْتِبْرَاؤُهَا"؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَجَبَ عَلَى السَّيِّدِ اسْتِبْرَاؤُهَا"؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ، فَعَوْدُهَا إِلَى مِلْكِهِ بَعْدَ زَوَالِ مِلْكِهِ.

"وَإِذَا طُلِّقَتِ الْمُزَوَّجَةُ، فَعَلَى قَوْلَيْن:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْعِدَّةَ تُغْنِي" عَن الِاسْتِبْرَاءِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بَرَاءَةُ الرَّحِمِ، وَالْعِدَّةُ كَافِيَةٌ فِي ذَلِكَ.

"وَالثَّانِي: أَنَّ الإسْتِبْرَاءَ لَازِمٌ"؛ لِتَحَدُّدِ الْحِلِّ. "وَلَا يَتَدَاخَلَانِ"؛ لِاخْتِلَافِهِمَا في السَّبَبِ.

"وَمَهْمَا اسْترَابِتْ تَوَقَّفَتْ، كَالْحُرَّةِ الْمُسْتَرِيبة"

"الطَّرَفُ الثَّانِي: فِي زَوَالِ الْمِلْكِ، فَإِذَا أَعْتَقَ أَمَتَهُ أَوْ مُسْتَوْلَدَتَهُ، أَوْ مَاتَ عَنِ الْمُسْتَوْلَدَةِ، وَاللَّهُ عَنِ الْمُسْتَوْلَدَةِ، وَاللَّهُ عَنْ الْمُسْتَوْلَدَةِ، أَوْ فِي عِدَّةِ نِكَاحٍ، فَاسْتِبْرَاؤُهَا حَيْضَةٌ وَاحِدَةٌ"؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ. "إِلَّا أَنْ تَكُونَ يَوْمَ مَوْتِ سَيِّدِهَا مَنْكُوحَةً، أَوْ فِي عِدَّةِ نِكَاحٍ، فَيَسْقُطُ الْاسْتِبْرَاءُ؛ لِأَنَّهَا مَشْغُولَةً" بِحَقِّ الْغَيْرِ، وَلَيْسَتْ فِرَاشًا لِلسَّيِّدِ.

#### [فَرْعَانِ]

### [فِي مَوْتِ الزَّوْجِ وَالسَّيِّدِ جَمِيعًا]

"أَحَدُهُهَا: لَوْ مَاتَ الزَّوْجُ وَالسَّيِّدُ جَمِيعًا: فَإِنْ تَقَدَّمَ مَوْتُ السَّيِّدِ، فَلَا اسْتِبْرَاءَ عَلَيْهَا"؛ لِمَا وَكُونَاهُ، بَلْ عَلَيْهَا الْمِدَّةُ مِنَ الزَّوْجِ كَسَائِرِ الْحُرَائِرِ. "وَكَذَلِكَ إِنْ مَاتَ السَّيِّدُ بَعْدَ الزَّوْجِ وَلَكِنْ قَبْلَ مُضِيًّ عِدَّةِ الْوَفَاةِ"؛ يَعْنِي: شَهْرَانِ وَخُسْ لَيَالٍ، فَلَا اسْبَبْرَاءَ عَلَيْهَا أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْمِدَّةَ كَالنَّكَاحِ فِي هَذَا الْحُكُم. "فَإِنْ عُلِمَ أَنَّ بَيْنَ مَوْتِهِمَا شَهْرَانِ وَخَمْسَ لَيَالٍ، وَلَمْ يُعْلَمُ أَيُّهُمَا مَاتَ أَوَّلًا، وَجَبَ عَلَيْهَا أَنْ تَعْتَدُ أَقْصَى عُلِمَ أَنَّ بَيْنَ مَوْتِهِمَا شَهْرَانِ وَخَمْسَ لَيَالٍ، وَلَمْ يُعْلَمُ أَيُّهُمَا مَاتَ أَوَّلًا، وَجَبَ عَلَيْهَا أَنْ تَعْتَدُ أَقْصَى لَا الْأَجْلَيْنِ" مِنْ وَفْتِ آخِرِهِمَا مَوْتًا. "مِنْ أَرْبُعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ، أَوْ حَيْصَةٍ"، وَيَدْحُلُ الْأَدْنَى فِي الْأَقْصَى لَا النَّقْدِيرِ مَاتَ أَوَّلًا عَلَقَ الزَّوْجُ فِي الْمَوْتَيْنِ، وَعَادَتْ إِلَى فِرَاشِ السَيِّدِ، ثُمَّ بِوَتِ السَيِّدِ، عَمْ بَوْتِ السَيِّدِ، عَلَى فِرَاشِ السَيِّدِ، فَكَادَ الزَّوْجُ فِي الْمُوتَيْنِ، وَعَادَتْ إِلَى فِرَاشِ السَيِّدِ، فَكَانَ الزَّوْجُ وَلِي السَيِّدِ، فَكَادَ الْمُوتَيْنِ، وَعَادَتْ إِلَى فَوْتِ السَيِّدِ، فَكِلَا الْأَمْرُنِ السَّيِّدِ، فَكَادَ السَّيِّدِ، وَكَلَالُ الْمُوتَيْنِ، وَعَمْ فِيهَا عَيْمُ الْمُوتَيْنِ، وَكَلَالُ الْمُوتَيْنِ بِأَنْهُهُمْ عَدْرُ الْمُدَّقِ بَيْنَ الْمُوتَائِي وَكُلُ اللَّهُورِ وَعَمْ فِيهَا الْوَلَمْ وَقَعَتْ فِيهَا عَلَى مَاتَ أَوْلًا الْمُرَاثُ مُولِنَ السَّيِّدِ، وَكَمْ الْمُوتِ وَلَامُ السَّيِّدِ، وَكَمْ الْمُعْتَى السَّيِّدِ، وَكَمْ الْمُؤْلُونَ وَمَعْمَ الْمُؤْلِ وَمَعْسُ لِيَالٍ فَلَا اسْتِبْرَاءَ هُمَاكَ؛ إِذْ لَا عَوْدَ فِيهِ إِلَى فِرَاشِ السَّيِّدِ، فَعَلَيْهَا الْأَرْبَعَةَ الْأَشْهُولِ وَمُعْمَا دُونَ شَهُرُمْنِ وَخْمِي لَكَالٍ فَلَا السَّيْرِاءَ هُمَاكَ؛ إِلَا مُؤْلُولُ فَيْقُ الْمُؤْلِقُ فَيْهُ الْمُؤْلِقَ عَلَى اللَّهُ الْمُؤْلِقَ فَيهِ إِلَى فِرَاشِ السَّيِّدِ، فَعَلَيْهَا الْأَرْبُعَةِ الْمُعْمَ الْمُؤْلِقَ الْمُؤْلِقَ الْمُؤَلِقَ الْمُؤْلِقَ الْمُؤْلِقَ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقَ الْمُؤْلِقَ

"الثَّانِي: اسْتِبْرَاءٌ الْحَامِلِ بِجَنِينٍ لَهُ نَسَبٌ بِوَضْعِ الْحَمْلِ، وَقَدْ وَرَدَ بِهِ الْخَبَرُ فِي السَّبْيِ"، وَقَدْ وَرَدَ بِهِ الْخَبَرُ فِي السَّبْيِ"، وَقَدْ دُكَرْنَاهُ. "وَإِنْ كَانَتْ آيِسَةً أَوْ صَغِيرَةً، فَاسْتَبْرَأَهَا بِشَهْرِ فِي أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ"؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ عَنْ قُرْءٍ، "وَبِثَلَاثَةِ

۰ /۷ ب

أَشْهُر فِي الْقُوْلِ الثَّانِي"؛ لِأَنَّهُ غَالِبُ مُدَّةٍ يَطْهُرُ فِيهَا الْخَمْلُ.

"النَّظَرُ الثَّانِي: فِي أَحْكَامِهَا

### وَهِيَ خَمْسَةٌ:

الْأَوَّلُ: النَّفَقَةُ، فَلَيْسَ لِلْبَائِنَةِ نَفَقَةٌ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ حَامِلًا"؛ لِمَفْهُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَكِلِنَكُنَ أُولِكَتِ مَلْ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَ ﴾ (١) وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ الطَّيْكِمْ لِفَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ وَقَدْ بَتَّ زَوْجُهَا طَلَاقَهَا: (لَيْسَ لَكِ عَلَيْهِ نَفَقَةُ). (٢) "وَالرَّجْعِيَّةُ تَسْتَحِقُهَا، حَامِلًا كَانَتْ/ أَوْ حَائِلًا"؛ لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الزَّوْجَاتِ "وَالْمُتَوَفَّى ٢٧/ أَعْنَهُ نَفَقَةً وَالْمُتَوَفِّى ٢٥/ أَوْ حَائِلًا"؛ لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الزَّوْجَاتِ "وَالْمُتَوَفِّى ٢٥/ أَعْنَهُ اللَّهُ تَسْتَحِقُ وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا"؛ لِأَنَّ النَّفَقَة إِنَّمَا بَحِبُ بِالتَّمْكِينِ مِنَ الِاسْتِمْتَاعِ، أَوْ بِسَبَبِ الْحُمْلِ، وَلَا عَنْهَا لَا تَسْتَحِقُ وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا"؛ لِأَنَّ النَّفَقَة إِنَّمَا بَحِبُ بِالتَّمْكِينِ مِنَ الِاسْتِمْتَاعِ، أَوْ بِسَبَبِ الْحُمْلِ، وَلَا عَنْهَ عَلَى الْمَيِّتِ لِقَرِيبِهِ أَيْضًا.

"التَّانِي: السُّكْنَى، وَالْمُطَلَّقَةُ تَسْتَحِقُّ، حَامِلًا كَانَتْ أَوْ حَائِلًا"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَسَكِنُوهُنَ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُد مِن وُجْدِكُمْ ﴾ (٣) "وَفِي الْمُتَوَفَّى عَنْهَا قَوْلَانِ: أَصَحُّهُمَا: أَن لَا سُكْنَى لَهَا"، كَمَا لَا نَفَقَةَ لَانَ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الله

#### "وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: أَنَّ السُّكْنَى فِي مَسْكَنِ النِّكَاحِ مُتَعَيَّنٌ إِذَا كَانَ مِلْكًا لَهُ، أَوْ إِجَارَةً، أَوْ عَارِيَّةً مَا لَمْ تُسْتَرْجَعْ، فَإِنِ اسْتُرْجِعَتْ، فَعَلَيْهِ كِرَاءُ مَسْكَنٍ حَصِينٍ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: وَلَا لَكُنُوهُنَّ مِنْ جَيْثُ سَكَنتُم ﴾ (٤) وَفِي قَوْلِهِ: ﴿لَا تَخْرِجُوهُنَ مِنْ بُيُوتِهِنَ ﴾ (٥) وَفِي قَوْلِهِ: ﴿لَا تَخْرِجُوهُنَ مِنْ بُيُوتِهِنَ ﴾ (٥) الْفَلَيْسَ لَه مُسَاكَنتُهَا فِي مَسْكَنٍ مَرَافِقُهُ وَاحِدَةً"؛ لِأَنَّ الْخُلُوةَ بِهَا حَرَامٌ عَلَيْهِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَا لَهُ مَالَى اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَا لَهُ مَا اللَّهُ لَعَالَى: ﴿ وَلَا لَكُونَ عَلَيْهِ مَا عَلَيْهِ مَا اللَّهُ لَعَالَى اللَّهُ لَعُلُوهُ وَلَا لَكُونَ اللَّهُ لَعَالَى اللَّهُ لَعَالَى اللَّهُ لَعَالَى اللَّهُ لَعَالَى اللَّهُ لَعَالَى اللَّهُ لَعَالَى اللَّهُ لَعُلُوهُ وَاللَّهُ لَعَالَى اللَّهُ لَعَالَى اللَّهُ لَعَالَى اللَّهُ لَعَالَى اللَّهُ لَا اللَّهُ لَعَالَى اللَّهُ لَوْلَهُ لَهُ لَوْ وَلِي اللَّهُ لَعَالَى اللَّهُ لَعَالَى اللَّهُ لِهِ فِي مُسْكُن مِ مَوافِقُهُ وَاحِدَةً" ؛ لِأَنَّ الْخُلُوةَ عِمَا حَرَامٌ عَلَيْهِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَا لَهُ اللَّهُ لَعَلَى اللَّهُ لَعَلَى اللَّهُ مَا عَلَى اللَّهُ لَعَلَى اللَّهُ لَعَلَى اللَّهُ الْعَلْمُ لَهُ اللَّهُ لَهُ اللَّهُ لَعَالَى اللَّهُ لَعَالَى اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ لَالَ اللَّهُ لَعَالَى اللَّهُ لَلَهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ لَا اللَّهُ لَهُ اللَّهُ لَا اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ لَا لَهُ اللَّهُ لَا اللَّهُ لَا اللَّهُ لَا لَهُ اللَّهُ لِلْمُ اللَّهُ لَا لَهُ اللْعَلَى اللَّهُ لِلْهُ اللَّهُ لَا لِللْهُ لِلْهُ لِلْهُ الْفُلِهُ لَا لَهُ لَا لِللْهُ لَلْهُ لِلْهُ اللَّهُ لَا لِلْهُ لَا لَا لِلْهُ لِلْهُ لِلْهُ لِلْهُ لِلْهُ لِلْهُ لِلْهُ لَا لِلْهُ لِلْهُ لَا لِللْهُ لِلْهُ لَلَهُ لَا لَهُ لَا لَا لَهُ لَا لَاللَّهُ لَا لَهُ لَا لَا لَهُ لَا لَهُ لَا لَاللْهُ لَا لَا لَا ل

<sup>(</sup>١) الطلاق:٦

<sup>(</sup>٢) صحيح مسلم (٢/ ١١١٤) رقم (١٤٨٠) عن فاطمة بنت قيس، أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة، وهو غائب، فأرسل إليها وكيله بشعير، فسخطته، فقال: والله ما لك علينا من شيء، فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فذكرت ذلك له، فقال: «ليس لك عليه نفقة»، فأمرها أن تعتد في بيت أم شريك، ثم قال: «تلك امرأة يغشاها أصحابي، اعتدي عند ابن أم مكتوم، فإنه رجل أعمى تضعين ثيابك، فإذا حللت فآذنيني»، قالت: فلما حللت ذكرت له أن معاوية بن أبي سفيان، وأبا جهم خطباني، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أما أبو جهم، فلا يضع عصاه عن عاتقه، وأما معاوية فصعلوك لا مال له، انكحي أسامة بن زيد» فكرهته، ثم قال: «انكحي أسامة»، فنكحته، فجعل الله فيه خيرا، واغتبطت به.

<sup>(</sup>٣) الطلاق: ٦

<sup>(</sup>٤) الطلاق: ٦

<sup>(</sup>٥) الطلاق: ١

# لِنُصَيِقُواْ عَلَيْمِنَ ﴾ (١)

"الثَّانِيَةُ: إِذَا كَانَتْ فِي مَسْكَنٍ مملوكٍ لَهُ، فَعَلَيْهِ الْحُرُوجُ لَا عَلَيْهَا"؛ لِأَنَّهُ مَنْهِيٍّ عَنْ إِخْرَاحِهَا بِالْآيَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ. "وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجْتَمِعَا سَاعَةً فِي مَسْكَنٍ وَاحِدٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهَا مَحْرَمٌ بَالِغٌ مِنْ الرِّجَالِ"؛ لِأَنَّ الْمُسْكَنِ؛ لِحَقِّهَا"؛ فَإِنَّ مَنفَعَتَهُ مُسْتَحَقَّةٌ لِأَنَّ الْخَلُوةَ تَزُولُ بِوُجُودِهِ. "فَإِنْ صَارَ مُفْلِسًا، لَمْ يَجُزْ بَيْعُ ذَلِكَ الْمَسْكَنِ؛ لِحَقِّهَا"؛ فَإِنَّ مَنفَعَتَهُ مُسْتَحَقَّةٌ لِأَنَّ الْخُلُوةَ تَزُولُ بِوُجُودِهِ. "فَإِنْ صَارَ مُفْلِسًا، لَمْ يَجُزْ بَيْعُ ذَلِكَ الْمَسْكَنِ؛ لِحَقِّهَا"؛ فَإِنَّ مَنفَعَتُهُ مُسْتَحَقَّةً لَمَا بَعْضَالِ لَا الْمُسْكَنِ عَدَمِ الْمَنْزِلِ تُضَارِبُ الْغُرَمَاءَ لَمَا يَخُصُّهَا وَتَتْبَعُهُ بِالْبَاقِي إِذَا أَيْسَرَ"؛ لِأَنَّ حَقَّهَا ثَابِتٌ أَيْضًا كَحُصُّهَا وَتَتْبَعُهُ بِالْبَاقِي إِذَا أَيْسَرَ"؛ لِأَنَّ حَقَّهَا ثَابِتٌ أَيْضًا كُولُو الْعُرَمَاءِ. الْعُرَمَاءِ الْعُرَمَاءِ الْعُرَمَاءِ الْعُرَمَاءِ الْعُرَمَاءِ الْمُسْكَنِ حَتَّى تَنْتَهِي عِدَّتُهَا، فَتَأْخُذُ مَا يَخُصُّهَا وَتَتْبَعُهُ بِالْبَاقِي إِذَا أَيْسَرَ"؛ لِأَنَّ حَقَّهَا ثَابِتٌ أَيْضًا كُولُولُ الْعُرَمَاءِ. الْعُرَمَاءِ الْعُرَمَاءِ الْعُرَمَاءِ.

"الثَّالِثَةُ: لَوْ كَانَ الرَّوْجُ نَقَلَهَا إِلَى وَطَنٍ قَبْلَ الطَّلَاقِ، اعْتَدَّتْ فِي الْوَطَنِ الَّذِي انْتَقَلَتْ/ إِلَيْهِ"؛ لِأَنَّ وَلِكَ مَسْكُنُهَا حِينَ الطَّلَاقِ، فَهُو مَسْكَنِّ يَجِبُ فِيهِ الْعِدَّةُ. "وَإِنْ سَافَرَتْ بِإِذْنِهِ سَفَرَ حَجِّ أَوْ غَيْرِهِ فَلَحِقَهَا الطَّلَاقُ وَهِي بَعْدُ فِي عُمْرَانِ الوَطَنِ، رَجَعَتْ"؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَصِرْ مُسَافِرَةً، قَبْلَ مُفَارَقَةِ الْعُمْرَانِ. "وَإِنْ فَلَحِقَهَا الطَّلَاقُ وَهِي بَعْدُ فِي عُمْرَانِ الوَطَنِ، رَجَعَتْ"؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ إِلَى الْمَوْضِعِ الْمَأْذُونِ فِيهِ، فَارَقَةِ الْعُمْرَانَ فلحِقَهَا الطَّلَاقُ أَوْ حَبَرُ الْوَفَاةِ، اعْتَدَّتْ مُسَافِرَةً"؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ إِلَى الْمَوْضِعِ الْمَأْذُونِ فِيهِ، فَاوَقَ السَّقَوْر. "وَلَا تُقِيمُ فِي الْمِصْرِ الَّذِي سَافَرْتِ إِلَيْهِ أَكْثَرَ مِنْ مُقَامِ الْمُسَافِرِينَ"؛ وَهُو ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ؛ لِأَنَّهُ الْمُسَافِرِينَ"؛ وَهُو ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ؛ لِأَنَّهُ الْشَعْرُ، الَّذِي يَتَأَهَّبُ فِيهِ الْمُسَافِرُ شَرْعًا. "فَإِنْ أَذِنَ لَهَا فِي اسْتِيطَانِ تِلْكَ الْبَلْدَةِ، فَعَلَيْهَا مُلاَزَمَتُهَا الْقَدْرُ الَّذِي يَتَأَهَّبُ فِيهِ الْمُسَافِرُ الَّذِي وَجَبَتْ فِيهِ الْعِدَّةُ. "وَإِنْ كَانَ أَذِنَ لَهَا فِي مُقَامٍ عَشْرَةٍ أَيَّامٍ لِنُزْهَةٍ، فَعَلَيْهَا مُلَارَمَتُهَا فَعَلَيْهَا صَارَتْ كَالُوطُنِ الَّذِي وَجَبَتْ فِيهِ الْعِدَّةُ. "وَإِنْ كَانَ أَذِنَ لَهَا فِي مُقَامٍ عَشْرَةٍ أَيَّامٍ لِنُوهُ أَيْلُ اللَّهُ فَالِيْنَ.:

أَحَدُهُمَا: يَلْزَمُهَا الرُّجُوعُ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ قَدِ انْقَطَعَ" بِالطَّلاقِ.

"وَالثَّانِي: لَهَا اسْتِيفَاءُ تِلْكَ الْأَيَّامِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ مُقْتَضَى الْإِذْنِ السَّابِق"

"الرَّابِعَةُ: لَوْ انْتَقَلَتْ ثُمَّ ادَّعَتْ: إِنَّكَ نَقَلْتَنِي، وَقَالَ: مَا نَقَلْتُكِ، فَقَدْ جَعَلَ الْقَوْلَ قَوْلَهَا فِي رِوَايَةِ الْمُزَنِيِّ"؛ لِأَنَّ إِذْنَهُ لَمَا فِي الْمُضِيِّ ظَاهِرُهُ الِانْتِقَالُ، فَكَانَتْ دَعْوَاهَا ثُوَافِقُ الظَّاهِرَ.

"وَقَوْلُهُ فِي رِوَايَةِ الرَّبِيعِ"؛ لِأَنَّ الإخْتِلَافَ فِي قَصْدِهِ، وَإِرَادَتِهِ، وَهُوَ أَعْرَفُ بِذَلِكَ مِنْهَا.

"وَقِيلَ فِي مَعْنَى الرِّوَايَتَيْنِ: إِذَا كَانَ الإِحْتِلَافُ مَعَهُ فِي حَالِ حَيَاتِهِ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ"؛ لِأَنَّهُ أَعْرَفُ بِهِ. "وَإِنْ كَانَ النِّرَاعُ مَعَ الْوَرْثَةِ بَعْدَ مَوْتِهِ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا"؛ لِأَنَّهَا أَعْرَفُ بِكَيْفِيَّةِ الْإِذْنِ مِنْهُمْ.

"الْخَامِسَةُ: كُلُّ مُعْتَدَّةٍ اسْتَطَالَتْ عَلَى أَحْمَائِهَا، أُحْرِجَتْ إِلَى مَسْكَنٍ آخَرَ لِلْبَذَاءَةِ، وَقِيلَ فِي الْخَامِسَةُ: كُلُّ مُعْتَدَّةٍ اسْتَطَالَتْ عَلَى أَحْمَائِهَا، أُحْرِجَتْ إِلَى مَسْكَنٍ آخَرَ لِلْبَذَاءَةُ، وَقِيلَ: ٧٧/أَ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ/ تَعَالَى: ﴿ (٢) ؛ يَعْنِي: الْبَذَاءَةُ، وَقِيلَ: ٧٧/أَ

(١) الطلاق:٦

<sup>(</sup>٢) الطلاق: ١

إِقَامَةُ الْحَدِّ، وَكَذَلِكَ تُحْرَجُ بِالْمَعَاذِيرِ الظََّاهِرَةِ"

"الْحُكْمُ الثَّالِثُ: الْحِدادُ، فَأَصَحُ الْقَوْلَيْنِ: أَنَّ الْمَبْتُوتَةَ لَا يَلْزَمُهَا الْحِدَادُ كَالرَّجْعِيَّةِ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَرَّمَ الْإِحْدَادَ إِلَّا عَلَى الْمُتَوَى عَنهَا زَوْجُهَا؛ وَلِأَنَّهَا بَحْفُوَّةٌ بِالطَّلَاقِ، وَالْإِحْدَادُ إِنَّا يَلِيقُ بِالْمُتَفَجَعَةِ بِالْمَوْتِ. "وَالْمُتَوَفَّى عَنْهَا يَلْزَمُهَا الْإِحْدَادُ، وَهُوَ: تَرْكُ الْكُحْلِ وَالطِّيبِ وَالثِّيَابِ الَّتِي صُبِغَتْ لِلْحُسْنِ لَا لِلْحُرْنِ"، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (لَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا)، (١) وَفِي رِوَايَةٍ: (لَا تَلْبَسُ الْمُعَصْفَرَ مِنَ الثِّيَابِ، وَلَا الْمَمْشُوقَ، وَلَا الْحُلِيَّ، وَلَا تَخْتَضِب، وَلَا تَكْتَحِلَ، وَلَا تَمْسَ طِيبًا). (٢) "قَالَ: فَلَا تَلْبَسُ الدِّيبَاجَ وَالْحَرِيرَ"؛ لِأَنَّهُمَا لِلزِّينَةِ. "وَلَا بَأْسَ بِالْعَلَم فِي الثَّوْبِ"؛ لِأَنَّهُ لَا يُقْصَدُ بِهِ الزِّينَةَ. "وَلَهَا لُبْسُ الثِّيابِ النَّفِيسَةَ مِنَ الْقُطْن، وَالْكَتَّانِ، وَالْخَزِّ غَيْرِ الْمَصْبُوغِ"؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ حَسَنَةً إِلَّا أَنَّ حُسْنَهَا مِنْ أَصْل الْخِلْقَةِ، لَا أَنَّهَا غُيَّرَتْ لِلزِّينَةِ. "وَلَهَا أَنْ تَتَدَاوَى بِالصَّبْرِ، وَالدِّمَامِ لَيْلًا ثُمَّ تَمْسَحَهُ نَهَارًا؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ طِيبًا فَإِنَّهُ يُشْبِهُ الزَّعْفَرَانَ فَيَكُونُ زِينَةً"

"الْحُكْمُ الرَّابِعُ: لِلْمُتَوَفَّى عَنْهَا" زَوْجُهَا "أَنْ تَخْرُجَ نَهَارًا لِحَاجَةٍ" كَشِرَاءِ الْقُطْنِ، وَبَيْعِ الْغَزْلِ وَغَيْرِه؛ إِذْ لَا كَافِلَ لَمَا يَقُومُ بِحَاجَتِهَا، وَإِنَّمَا يَجُوزُ بِالنَّهَارِ دُونَ اللَّيْلِ؛ لِأَنَّ اللَّيْل مَظِنَّةُ الآفات.

"وَالْمُطَلَّقَةُ ثَلَاثًا، وَالْمُحْتَلِعَةُ لَا تَحْرُجُ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى/: ﴿وَلَا يَخْرُجَنَ إِلَّا أَن ۷۷/ ب يَأْتِينَ بِفَحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ ﴾ (٣) "وَتَحْرُجُ فِي الْقَوْلِ الثَّانِي وَهُوَ الْأَصَحُ"؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذِنَ لِخَالَتِهِ أَنْ تَخْرُجَ لِجِدَادِ خَلْلِهَا، وَكَانَتْ مُطَلَّقَةً؛ (٤) وَلأَنَّهَا أَيْضًا مُحْتَاجَةٌ وَلا كَافِلَ لَهَا، فَهي كَالْمُتَوَقَّ

<sup>(</sup>١) صحيح البخاري (٧/ ٦٠) رقم (٥٣٣٩) – وسمعت زينب بنت أم سلمة، تحدث عن أم حبيبة، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يحل لامرأة مسلمة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد فوق ثلاثة أيام، إلا على زوجها أربعة أشهر وعشرا»، وصحيح مسلم (٢/ ١١٢٦) رقم (١٤٩٠) وحدثنا يحيى بن يحيى، وقتيبة، وابن رمح، عن الليث بن سعد، عن نافع، أن صفية بنت أبي عبيد، حدثته، عن حفصة، أو عن عائشة، أو عن كلتيهما، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا يجل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر – أو تؤمن بالله ورسوله - أن تحد على ميت فوق ثلاثة أيام، إلا على زوجها».

<sup>(</sup>٢) سنن أبي داود (٢/ ٢٩٢) رقم (٢٣٠٤) عن أم سلمة، زوج النبي صلى الله عليه وسلم، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «المتوف عنها زوجها لا تلبس المعصفر من الثياب، ولا الممشقة، ولا الحلى، ولا تختضب، ولا تكتحل»، [حكم الألباني] صحيح، وسنن النسائي (٦/ ٢٠٣) رقم (٣٥٣٥)، [حكم الألباني] صحيح، ومسند أحمد ط الرسالة (٤٤/ ٢٠٥) رقم (٢٦٥٨١)، قال المحققون: إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين غير بديل بن ميسرة، فمن رجال مسلم.

<sup>(</sup>٣) الطلاق: ١

<sup>(</sup>٤) صحیح مسلم (۲/ ۱۱۲۱) رقم (۱٤۸۳) وحدثنی محمد بن حاتم بن میمون، حدثنا یحیی بن سعید، عن ابن جریج، ح وحدثنا محمد بن رافع، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا ابن جريج، ح وحدثني هارون بن عبد الله، واللفظ له، حدثنا حجاج بن محمد، قال: قال ابن

عَنهَا زَوْجُهَا. "قَالَ: وَالرَّجْعِيَّةُ لَا تَخْرُجُ" جِحَالٍ؛ لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الرَّوْجَاتِ، وَهِيَ مَكْفِيَّةٌ مِنْ جِهَةِ الرَّوْجِ. "وَهُنَّ كُلُّهُنَّ سَوَاءٌ يَلْزَمُهُنَّ بِاللَّيْلِ الْعَوْدُ إِلَى الْمَسْكَنِ"؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ؛ أَنَّ اللَّيْلَ مَظِنَّةُ التَّهْمَةِ. "فَأَمَّا الْعِدَّةُ في نِكَاحٍ فَاسِدٍ، فَلَيْسَ فِيهَا إِحْدَادٌ"؛ لِأَنَّهُ نِكَاحٌ لَمْ تَتَأَكَّدُ حُرْمَتُهُ. "وَلَا عَلَى الْوَاطِيءِ سُكْنَى"، كَمَا لَا نَفَقَةَ عَلَيْهِ. "فَتَسْكُنُ حَيْثُ شَاءَتْ، وَلَا تَتَبَرَّجُ"؛ لِأَنَّهَا مُعْتَدَّةٌ. "فَإِنْ حَصَّنَها الْوَاطِئ بِمَسْكَنٍ؛ مَخَافَةً إِلْحَاقِ نَسَبٍ حَرَامٍ بِهِ، لَوْمَهَا أَنْ تَسْكُنَ حَيْثُ أَسْكَنَهَا"؛ لِأَنَّ لَهُ حَقًّا فِي النَّسَبِ.

"الْحُكْمُ الْحَامِسُ: الرَّجْعِيَّةُ إِذَا مَاتَ زَوْجُهَا، انْتَقَلَتْ إِلَى عِدَّةِ الْوَفَاةِ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى الرَّوْجَةِ، قَالَ: وَإِذَا رَاجَمَهَا ثُمَّ طَلَقَهَا مِنْ غَيْرِ مَسِيسٍ، فَأَصَحُ الْقَوْلَيْنِ: أَنَّهَا تَبْنِي"؛ إِذْ لَمْ يُوجَدُ بَعْدَ الرَّجْعَةِ سَبَبٌ شَاغِلٌ. "وَإِذَا لَمْ يُرَاجِعْهَا وَلَكِنْ أَتْبَعَهَا طَلَاقًا، فَهِيَ بِالْبِنَاءَ أَوْلَى"؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا أَثَرَ لَهُ فِي قَطْعِ الْعِدَّةِ، وَفِي انْقِطَاعِهَا بِالرَّجْعَة خِلَافٌ وَوَجْهُ الاسْتِئْنَافِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى، أَنَّهَا مَرْدُودَةٌ إِلَى نِكَاحٍ حَرَى فِيهِ الْعَدَّةِ، وَفِي انْقِطَاعِهَا بِالرَّجْعَة خِلَافٌ وَوَجْهُ الاسْتِئْنَافِ فِي الْمُسْأَلَةِ النَّائِيَةِ، وَقِيلَ: تَبْنِي هَهُنَا قَوْلًا وَاحِدًا. وَطُءٌ، وَقَوْلُ الشَّيْخِ: [أَوْلَى بِالْبِنَاء] إِشَارَةٌ إِلَى طَرْدِ الْقَوْلُيْنِ فِي الْمُسْأَلَةِ النَّائِيَةِ، وَقِيلَ: تَبْنِي هَهُنَا قَوْلًا وَاحِدًا. "وَلُو وَطِئَة وَقَوْلُ الشَّيْخِ: [أَوْلَى بِالْبِنَاء] إِشَارَةٌ إِلَى طَرْدِ الْقَوْلُيْنِ فِي الْمُسْأَلَةِ النَّائِيَةِ، وَقِيلَ: تَبْنِي هَهُنَا قَوْلًا وَاحِدًا. "وَلُو وَطِئَهَا وَهِي رَجْعِيَّةٌ، لَوْمَتُهَا عِدَّةٌ كَامِلَةٌ مِنْ وَقْتِ غَشَيَانِهِ"؛ لِوْجُودِ الْوَطْءِ الْمُحْتَرَمِ. "وَتَدَاحَلَتِ الْعَدَّقِ؛ الْمُحْتَرَمِ مِن مِائَةِ، وَهَذَا حَاصِلٌ بِمَنِهِ الْعِدَّةِ الْمِقَافِ؛ لِأَنَّ مَعْنَ مَنْ الْعَدَّةِ الرَّحِمِ مِن مِائَةِ، وَهَذَا حَاصِلٌ بِمَنْهُ فِي الْمِدَّةِ الْمُعْتَرِمِ مِن مِائَةِ، وَهَذَا حَاصِلٌ بِمَنْهُ وَعَلِي الْعِدَّةِ الْرَحْمِ مِن مِائَةِ، وَهَذَا حَاصِلٌ بِمَنْهُ فِي الْعِدَّةِ الْوَلَاعَةُ الْمَاسُلُهُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عِدَّةً كَامِلَةً لِأَنَّ مَنْ مَنْ وَعَلِي وَالْعِدَّةِ فَلَى بِعُلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا عِدَّةً كَامِلُهُ وَعَلِي وَلَا لَهُ مُولَى وَالْعَدُونَ وَعَلَى الْعَلَى وَالْعِدَة عَلَى الْعِلَقَ عَن النَّكُاحِ الصَّحِيحِ"؛ لِأَنَّهُمَا تَكُدُ وَاسْمَى فِي عَمْرُ وَعَلِيٌ وَرَحِي وَلَا لَكُولُ وَاحِدُ الْمَلْعُولُ وَاحِدُ مِنْ عَمْرُ وَعَلِي وَالِمَا الْعَلَاقُ وَلَا اللَّهُ الْمَلْ الْعَلَامُ الْعَلَى الْعَلَى الْمُلْعَلَى الْعَلَى وَالْعَلَا الْمُعْتَرَامُ الْعَلَى الْعَلَى الْعَ

"ثُمَّ تَشْرَعُ فِي الْأُخْرَى، فَإِنْ رَاجَعَهَا الزَّوْجُ، سَقَطَتْ بَقِيَّةُ عِدَّتِهِ وَشَرَعَتْ فِي الْأُخْرَى، وَحَرَامٌ عَلَيْهِ وَطُؤُهَا حَتَّى تَنْقَضِيَ " مَذِهِ الْعِدَّةُ؛ لِأَنَّهَا عِدَّةُ الْغَيْرِ. "قَالَ: وَلَوْ أَنَّهَا حَبِلَتْ مِنَ الْأَجْنَبِيّ، فَالْعِدَّةُ بِالْحَبَلِ مُقَدَّمَةٌ"؛ لِأَنَّهَا أَقْوَى "ثُمَّ تَرْجِعُ إِلَى الْأَقْرَاءِ" بَعْدَ وَضْعِ الْحَمْلِ "فَتَبْنِي عَلَيْهَا"، أَيْ: تُتَمِّمَ عِدَّةَ الزَّوْجِ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ حُبْلَى مِنَ الزَّوْجِ فَعَشِيهَا الْأَجْنَبِيُ لِأَنَّهُا كَانَتْ حُبْلَى مِنَ الزَّوْجِ بِالْحَمْلِ "؛ لِكَوْنِهَا أَسْبَقَ وَأَقْوَى. "ثُمَّ شَرَعَتْ فِي الْأَقْرَاءِ"؛ لِأَجْلِ الشُّبْهَةِ. وَإِنْ أَشْكُلُ نَسَبُ الْحَمْلِ ، رَجَعْنَا إِلَى الْقَائِفِ" كَمَا تَقَدَّمَ ذِكُرُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

جريج: أخبرني أبو الزبير، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: طلقت خالتي، فأرادت أن تجمد نخلها، فزجرها رجل أن تخرج، فأتت النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: «بلى فجدي نخلك، فإنك عسى أن تصدقي، أو تفعلي معروفا».

1/VA

### كِتَابُ الرَّضَاع

"قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَأُمَّ هَنتُكُمُ الَّاتِي ٓ أَرْضَعْنَكُمْ ﴿ (١) وَقَالَ رَسُولُ ﷺ: (يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ). (٢)

"وَالنَّظُرُ فِي: أَرْكَانِهِ، وَأَحْكَامِهِ.

قَالَ: وَأَرْكَانُهُ ثَلَاثَةٌ:

الْأَوَّلُ: الْمُرْضِعَةُ، فَلْيَكُنِ اللَّبَن لَبَنَ امْرَأَةٍ بَالِغَةٍ حَيَّةٍ/، فَهَذِهِ ثَلَاثُ شَرَائِطَ، فَلَا يَتَعَلَّقُ حُرْمَةُ الرَّضَاعِ بِلَبَنِ بَهِيمَةٍ " حَتَّى لَو ارْتَضَعَ صَغِيرَانِ مِنْ لَبَنِ بَهِيمَةٍ لَا يَنْبُتُ الْأُخُوَّةُ بَيْنَهُمَا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ تَحْرِمٌ ثبت بِالشَّرْعِ، وَالشَّرْعِ، وَالشَّرْعِ، وَالشَّرْع، وَالْبَهِيمَةُ لَيْسَتْ فِي مَعْنَاهَا؛ وَلِأَنَّ الْأُخُوَّةَ فَرْعُ الْأُمُومَةِ، وَلَا أُمُومَة هَلُنَا فَلَا أَخُوّةً. "قَالَ: وَلَا بِلَبَنِ الرَّجُلِ"؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخْلَقْ لِغِذَاءِ الْمَوْلُودِ.

۷۸/ ب

"وَلَا بِلَبَنِ الْخُنْثَى"؛ لِاحْتِمَالِ كَوْنِهِ رَجُلًا. "إِلَّا إِذَا جُعِلَ حُكْمُهُ حُكْمُ النِّسَاءِ بِعَلَامَةٍ دَلَّتْ عَلَيْهِ"، فَحِينَةِ إِنْ خَرَجَ مِنْ ثَدْيِهَا وَسِنُّهَا دُونَ سِنِّ الْحَيْضِ"؛ فَإِنَّ فَحِينَةِ إِنْ خَرَجَ مِنْ ثَدْيِهَا وَسِنُّهَا دُونَ سِنِّ الْحَيْضِ"؛ فَإِنَّ عَرَجَ مِنْ ثَدْيِهَا وَسِنُّهَا دُونَ سِنِّ الْحَيْضِ"؛ فَإِنَّ عَرَبَهُ اللَّهُ عَلَى الْهُومَةُ، وَإِنْ لَمْ يَسْبِقْ حُكْمَهَا حُكْمُ لَبَنِ الرَّجُلِ. "فَإِنْ بَلَغَتْ سِن الْحَيْضِ فَنَزَلَ لَهَا لَبَنْ، تَعَلَّقَتْ بِهِ الْحُرْمَةُ، وَإِنْ لَمْ يَسْبِقْ فَحُكْمَهَا حُكْمُ لَبَنِ الرَّجُلِ. "فَإِنْ بَلَغَتْ سِن الْحَيْضِ فَنَزَلَ لَهَا لَبَنْ، تَعَلَّقَتْ بِهِ الْحُرْمَةُ، وَإِنْ لَمْ يَسْبِقْ وَلَادَةً"؛ لِأَنَّهَا بِمُنْزِلَةِ الْبَالِغَةِ، وَلَبَنُ النِّسَاءِ غِذَاءٌ عَلَى الْإِطْلَاقِ، سَوَاءٌ وُحِدَتِ الْوِلَادَةُ أَوْ لَمْ تُوحَدْ.

"وَإِنْ مَاتَتِ امْرَأَةٌ وَفِي ثَدْيِهَا لَبَنْ فَامْتَصَّهُ رَضِيعٌ، لَمْ تَتَعَلَّقْ بِهِ حُرْمَةٌ؛ لِأَنَّ حُرْمَتَهَا الْمَخْصُوصَةُ قَدِ الْتَهَتْ بِالْمَوْتِ" وَخَرَجَتْ مِنْ أَنْ تَكُونَ أَهْلًا لِلْحِلِّ وَالْحُرْمَةِ، فَصَارَتْ فِي هَذَا الْمَعْنَى كَالْبَهِيمَةِ.

"الرُّكْنُ الثَّانِي: الْمُرْتَضِعُ، وَلْيُصِلَ اللَّبَنُ إِلَى جَوْفِهِ وَهُوَ حَيٌّ فِي وَقْتِهِ بِعَدَدِهِ، فَهَذِهِ ثَلَاثُ شَرَائِطَ: الْأَوَّلُ: الْجَوْفُ، فَإِنْ أُوجِرَ أَوْ أُسْعِطَ، حَصَلَتْ حُرْمَةُ الرَّضَاعِ بِالسُّعُوطِ، كَمَا فِي الْإِيجَارِ"؛ لِأَنَّ الْأَوْلُ: الْجَوْفُ، فَإِنْ أُوجِرَ أَوْ أُسْعِطَ، حَصَلَتْ حُرْمَةُ الرَّضَاعِ بِالسُّعُوطِ، كَمَا فِي الْإِيجَارِ"؛ لِأَنَّ النَّاسُ جَوفٌ كَمَا أَنَّ الْمَعِدَةَ جَوْفٌ، وَمَا يَصِلُ إِلَى الدِّمَاعُ يَنْزِلُ إِلَى المِدَةِ.

"وَفِي الْحُقْنَةِ قَوْلَانِ، أَصَحُّهُمَا: أَنَّ الْحُرْمَةَ لَا تَتَعَلَّقُ/ بِهَا؛ لِأَنَّ التَّغْذِيَةَ تَحْصُلُ بِالسَّعُوطِ لَا ٧٩/ أَ بِالسَّعُوطِ لَا ١/٧٩ أَنَّهُ بِالحُقْنَةِ" "قَالَ: وَإِنْ دَاوَى جِرَاحَتَهُ بِلَبَنٍ وَهِيَ عَلَى مَكَانٍ غَيْرٍ مُجَوَّفٍ، لَمْ يَتَعَلَّقِ الْحُرْمَةُ بِهِ"؛ لِأَنَّهُ دُونَ الْحُوْفِ. دُونَ الْحُوْفِ.

"الثَّانِي: الْوَقْتُ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَٱلْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾ (٢) "

717

<sup>(</sup>١) النساء: ٢٣

<sup>(</sup>۲) سبق تخریجه

<sup>(</sup>٣) البقرة:٢٣٣

وَقَالَ النَّبِيُ عَلَىٰ: (لاَ رَضَاعَ إِلاَ مَا كَانَ فِي الْحَوْلَيْنِ)، (١) وَقَالَ أَيْضًا: (لاَ رَضَاعَ بَعْدَ فِصَالِهِ). (٢)

"فَمَا دَامَ الصَّغِيرُ فِي الْحَوْلَيْنِ، تَعَلَّقَتِ الْحُرْمَةُ بِالرَّضَاعِ، سَوَاءٌ كَانَتِ الْمُرْضِعَةُ قَدْ وَلَدَتْ مُنْذُ

تَلَاثِ سِنِينَ أَوْ أَكْثَرَ، أَوْ لَمْ تَلِدْ أَصْلًا، فَهَذِه الْمُدَّةُ لَا تُعْتَبَرُ إِلّا فِي حَقِّ الرَّضِيعِ" لَا فِي الْمُرْضِعَةِ؛ لِأَنَّهُ الْمُعْتَذِي بِاللَّبَن وَهُوَ سَبَبُ التَّحْرِيم.

"فَلُوْ أَرْضَعَتْهُ أَرْبَعَ رَضَعَاتٍ فِي الْحَوْلَيْنِ، ثُمَّ أَرْضَعَتْهُ الْخَامِسَةَ بَعْدَ الْحَوْلَيْنِ، لَم يُحَرِّمْ"؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ الْخُوْلَيْنِ كَالْمَعْدُومِ. "وَرَضَاعُ الْكَبِيرِ مِمَّا حَصَّ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

<sup>(</sup>۱) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (۷/ ٤٦٥)، (١٣٩٠٣) - عن ابن عيبنة، عن عمرو بن دينار قال: كان ابن عباس يقول: «لا رضاع إلا ما كان في الحولين»، وسنن سعيد بن منصور (۱/ ۲۸۰) رقم (۹۸۰) وسنن الدارقطني (۳۰۷/۵) رقم (۴۲۲۶) لم يسنده عن ابن عباس عيبنة غير الهيثم بن جميل وهو ثقة حافظ، والسنن الكبرى للبيهقي (٧٦١/٧) رقم (١٥٦٦٨) عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لا رضاع إلا ما كان في الحولين هذا هو الصحيح موقوف، قال في التلخيص الحبير ط العلمية (٤/ ٩) بعد أن ذكر قول البيهقي بأنه موقوف: "ويحتج له بحديث فاطمة بنت المنذر، عن أم سلمة: "لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء، وكان قبل الفطام"

<sup>(</sup>٢) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (٦/ ٤١٦)، (١١٤٥٠) عن علي، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لا رضاع بعد الفصال، ولا وصال، ولا يتم بعد الحلم، ولا صمت يوم إلى الليل، ولا طلاق قبل النكاح». فقال له الثوري: يا أبا عروة إنما هو عن علي موقوف، فأبى عليه معمر إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم"، والسنن الكبرى للبيهقي (٧/ ٧٥٩) رقم (١٥٦٥٧) عن النزال بن سبرة، ومسروق بن الأجدع، أن عليا رضى الله عنه قال: " لا رضاع بعد فصال هذا موقوف وقد روي مرفوعا.

<sup>(</sup>٣) صحيح مسلم (٣/ ١٠٧٦) وقم (١٤٥٣) عن عائشة، أن سالما، مولى أبي حليفة كان مع أبي حليفة وأهله في بيتهم، فأتت - تعني ابنة سهيل - النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: إن سالما قد بلغ ما يبلغ الرجال. وعقل ما عقلوا. وإنه يدخل علينا. وإني أظن أن في نفس أبي حليفة» نفس أبي حليفة» ورخعت فقالت: إني قد أرضعته. فذهب الذي في نفس أبي حليفة، وسنن أبي داود (٢/ ٢٢٣) رقم (٢٠٦١) عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، وأم سلمة، أن أبا حليفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس، كان تبنى سالما وأنكحه ابنة أخيه هند بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة وهو مولى لامرأة من الأنصار كما تبنى رسول الله صلى الله عليه وسلم زيدا وكان من تبنى رجلا في الجاهلية دعاه الناس الله وورث ميراثه حتى أنزل الله سبحانه وتعالى في ذلك { ادعوهم لآبائهم} [الأحزاب: ٥] إلى قوله { فإخوانكم في الدين ومواليكم} [الأحزاب: ٥] فردوا إلى آبائهم، فمن لم يعلم له أب كان مولى وأخا في الدين، فجاءت سهلة بنت سهيل بن عمرو القرشي، ثم العامري وهي امرأة أبي حذيفة، فقالت: يا رسول الله، إنا كنا نرى سالما ولدا، وكان يأوي معي ومع أبي حذيفة، في بيت واحد، ويراني فضلا، وقد أنزل الله عز وجل فيهم ما قد علمت فكيف ترى فيه؟ فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم: «أرضعيه» فأرضعته شمس رضعات فكان يمزلة ولدها من الرضاعة، فبذلك كانت عائشة رضي الله عنها وأبت أم سلمة وسائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم لسالم دون الناس، حتى يرضع في المهد، وقلن لعائشة والله ما ندري لعلها كانت رخصة من النبي صلى الله عليه وسلم لسالم دون الناس، [حكم الألهان] صحيح.

الصَّحَابَةِ، وَقَالُوا: رُخْصَة خَاصَّةٌ لِسَالِمٍ. (٢)

"الثَّالِثُ: الْعَدَدُ، فَالْمُحَرِّمُ حَمْسُ رَضَعَاتٍ مُتَبَايِنَاتٍ؛ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ اللَّهِ الله عَلَى اللهُ عَنهَا حَدِيثِ سَهْلَةَ بِنْتِ سُهَيْلٍ: (أَرْضِعِيهِ خَمْسَ رَضَعَاتٍ يَحْرُمُ بِحِنَّ عَلَيْكِ)، (٣) وَقَالَتْ عَائِشَةُ -رَضِيَ اللهُ عَنهَا حَدِيثِ سَهْلَةَ بِنْتِ سُهَيْلٍ: (أَرْضِعِيهِ خَمْسَ رَضَعَاتٍ يَحُرُّمُ بِحِنَّ عَلَيْكِ)، (٣) وَقَالَتْ عَائِشَةُ -رَضِيَ اللهُ عَنهَا كَانَ فِيمَا أُنْزِلَ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ، فَنُسِحْنَ بِخَمْسِ رَضَعَاتٍ يُحَرِّمْنَ. (٤)

"قَالَ: وَفِيهِ ثَلَاثُ مَسَائِلَ:

الْأُولَى: إِنِ/ امْتَصَّ الصَّبِيُّ مَا فِي ثَدْيٍ فَتَحَوَّلَ إِلَى الثَّدْيِ الْأُخْرَى عَلَى الاِتِّصَالِ، فَهَذِهِ رَضْعَةٌ وَاحِدَةً"؛ لِأَنَّهُ كَتَحَوُّلِ الرَّجُل مِنْ طَعَامٍ إِلَى طَعَامٍ، وَهُوَ أَكْلَةٌ وَاحِدَة.

/va

"قَالَ: وَكَذَلِكَ لَوْ لَهَى الصَّبِيُّ قَلِيلًا فِيمَا بَيْنَ الإرْتِضَاعِ، فَهُوَ كَمَا يَتَحَدَّثُ الرَّجُلُ وَيَتَنَقَّسُ فِي أَثْنَاءِ اللَّقَمِ، فَلَا يَخْرُجُ غِذَاؤُهُ عَنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ أَكْلَةً وَاحِدَةً"

"قَالَ: وَلَوْ قَطَعَ قَطْعًا طَوِيلًا ثُمَّ عَادَ حَتَّى اسْتَكْمَلَ خَمْسَ رَضَعَاتٍ فِي خَمْسِ سَاعَاتٍ مُتَفَرِّقَاتِ، فَهَى خَمْسُ رَضَعَاتٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي كُلِّ جُرْعَةٍ إِلَّا قَطْرَةٌ" فَإِنَّ الرِّيَّ لَيْسَ بِشَرْطٍ، وَالْمُحَكَّمُ فِي ذَلِكَ

\_\_\_\_\_

= =

(٤) صحیح مسلم (٢/ ١٠٧٥) رقم (١٤٥٢) عن عائشة، أنها قالت: "كان فیما أنزل من القرآن: عشر رضعات معلومات يحرمن، ثم
 نسخن، بخمس معلومات، فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهن فيما يقرأ من القرآن

712

<sup>(</sup>١) سبق تخريجه

<sup>(</sup>۲) سبق تخریجه

<sup>(</sup>٣) صحيح ابن حبان - مخرجا (١٠/ ٢٧) رقم (٢١٥) - أخبرنا عمر بن سعيد بن سنان الطائي، قال: أخبرنا أحمد بن أبي بكر، عن مالك، عن ابن شهاب، أنه سئل عن رضاعة الكبر، فقال: أخبرني عروة بن الزبير، أن أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة، وكان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان قد شهد بدرا، وكان قد تبنى سلما الذي يقال له سالم مولى أبي حذيفة، كما تبنى رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد بن حارثة وأنكح أبو حذيفة سالما وهو يرى أنه ابنه ابنة أخيه فاطمة بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة، وهي يومئذ من المهاجرات الأول، وهي يومئذ أفضل أيامى قريش، فلما أنزل الله في زيد بن حارثة ما أنزل، فقال: {ادعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم } [الأحزاب: ٥]، رد كل واحد ممن تبنى أولئك إلى أبيه، فإن لم يعلم أبوه رد إلى مولاه، فجاءت سهلة بنت سهيل وهي امرأة أبي حذيفة وهي من بني عامر بن لؤي إلى رسول الله عليه وسلم، فقالت: يا رسول الله، كنا نرى سالما ولدا، وكان يدخل علي، وليس لنا إلا بيت واحد، فماذا ترى في شأنه، فقال رسول الله عليه صلى الله عليه وسلم: هأخذت بذلك عائشة فيمن كانت تجب أن يدخل عليها من الرجال، فكانت تأمر أختها أم كلثوم بنت أبي بكر وبنات أخيها أن يرضعن من أحبت أن يدخل عليها من الرجال، وأبي سائر أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يدخل عليهن بتلك الرضاعة أحد من الناس، وقلن: ما نرى عليها من الرجال، وأبي سائر أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم، لا يدخل علينا بحذه الرضاعة أحد، فعلى هذا من الخبر كان رأبي أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم في رضاعة الكبر، [تعليق شعيب الأرزوط] حديث صحيح رحاله ثقات رحال الشيخين، وموطأ مالك ت عبد الباقي (٢٠٦/٣). وقم (١٢).

الْعُرْفُ، وَالرَّجُلُ لَوْ قَطَعَ أَكْلَهُ قَطْعًا بَيِّنًا ثُمَّ عَادَ إِلَى الْأَكْلِ، يُعَدُّ ذَلِكَ أَكْلَتَيْنِ سَوَاءٌ، كَانَ مَا أَكَلَهُ فِي كُلِّ دُفْعَةٍ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا، أَوْ شِبِعَ بِهِ أَوْ لَمْ يَشْبَعْ؛ وَلِهَذَا يَحْنَثُ بِهِ فِي الْيَمِينِ عَلَى الْأَكَلَاتِ.

"الثَّانِيَةُ: لَوْ حُلِبَتْ فِي إِنَاءٍ حَمْسَ مَرَّاتٍ فِي حَمْسِ أَوْقَاتٍ، ثُمَّ شَرِبَ الصَّغِيرُ مِنْ ذَلِكَ اللَّبَنِ فِي حَمْسِ أَوْقَاتٍ، ثُمَّ شَرِبَهُ دُفْعَةً وَاحِدَةً، فَهِي رَضعَةٌ حَمْسِ أَوْقَاتٍ، فَهِيَ حَمْسُ رَضَعَاتٍ"؛ لِوُجُودِ التَّعَدُّدِ فِي طَرَفَيْهَا. "فَإِنْ شَرِبَهُ دُفْعَةً وَاحِدَةً، فَهِي رَضعَةٌ وَاحِدَةً"؛ لِأَنَّ التَّرْجِيحَ لِجَانِبِ الشُّرْبِ بِسَبَبِ أَنَّ التَّحْرِيمَ يَتَعَلَّقُ بِهِ، وَهُوَ السَّبَبُ الْمُوصِلُ إِلَى الجُوْفِ، فَلَا يَكُونُ لِتَعَدُّدِ الْحُلْبَاتِ مَعَ اتَحَادِهِ أَثَرٌ.

"أَمَّا إِذَا حُلِبَتْ فِي الْإِنَاءِ دُفْعَةً وَاحِدَةً فَشَرِبَهُ الصَّبِيُّ فِي خَمْسِ أَوْقَاتٍ، فَأَصَحُ الْقَوْلَيْنِ: أَنَّهَا رَضْعَةٌ وَاحِدَةٌ" أَيْضًا؛ لِأَنَّ التَّعَدُّدَ فِي الشَّرَبَاتِ، إِنَّمَا يُؤَثَرُ إِذَا كَانَ فِي لَبَنِ مُتَحَدِّدٍ.

"وَلَا يَكُونُ الْإِنَاءُ كَالثَّدْيِ؛ لِأَنَّ اللَّبَنَ يَتَجَدَّدُ حُدُوثُهُ فِي الثَّدْيِ"، وَلَا يَتَجَدَّدُ فِي الْإِنَاءِ، فَهُوَ اللَّبَنُ اللَّبَنُ يَتَجَدَّدُ فِي اللَّبَنُ اللَّبَنُ اللَّبَنُ يَتَجَدَّدُ فِي الْإِنَاءِ، فَهُوَ اللَّبَنُ اللَّبَنُ اللَّبَنُ عَالَى فِي الْأَوَّلِ.

1/1.

"الثَّالِثَةُ: لَوْ وَقَعَ الشَّكُّ فِي/ الْعَدَدِ، فَالْأَصْلُ أَنْ لَا حُرْمَةً"، وَلَا يُزَالُ الْيَقِين بِالشَّكِّ.

"وَالْوَرَعُ أَلَّا يَنْكِحَهَا"؛ احْتِيَاطًا لِلْحُرُمَاتِ. "وَكَذَلِكَ الْوَرَعُ فِيمَا دُونَ الْخَمْسِ: بِأَنْ يَتَوَقَّى؛ خُرُوجًا عَنْ شُبْهَةِ الْخِلَافِ"، فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ احْتَلَفُوا فِيهِ.

"الرُّكُنُ الثَّالِثُ: اللَّبَنُ، وَشَرْطُهُ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي صِفَةِ الْمُرْضِعَةِ، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ حَالصًا، وَلَا عَلَى صُورَةِ اللَّبَنِ، بَل سَوَاءٌ كَانَ مُنْعَقِدًا، أَوْ أَقِطًا، أَوْ جُبْنًا"؛ لِأَنَّ التَّعْوِيلَ عَلَى التَّغْذِيَةِ، قَالَ النَّبِيُ عَلَى اللَّبْنِ، بَل سَوَاءٌ كَانَ مُنْعَقِدًا، أَوْ أَقِطًا، أَوْ جُبْنًا"؛ لِأَنَّ التَّعْوِيلَ عَلَى التَّغْذِيَةِ، قَالَ النَّبِيُ عَلَى الرَّضَاعُ مَا أَنَبْتَ اللَّحْمَ، وَأَنْشَرَ الْعَظْمَ). (() "قَالَ: أَو اخْتَلَطَ بِطَعَامٍ، فَهُوَ مَوْقِعٌ لِلْحُوْمَةِ" "قَالَ: وَإِنْ كَانَ الْعَلَبَةُ لِلطَّعَامِ، كَذَلِكَ عَلَى أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ"؛ لِأَنَّ اللَّبَنَ وَصَلَ إِلَى الْجُوْفِ يَقِينًا.

"النَّظَرُ الثَّانِي: فِي حُكْمِ الرَّضَاع

وَيُعْرِبُ عَنْهُ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: (يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ). (٢) فَكُلُّ امْرَأَةٍ حَرُمَتْ عَلَيْكَ مِثْلُهَا فِي الرَّضَاع، وَمَا لَمْ يُحْرَمْ فِي النَّسَبِ لَا يُحْرَمُ فِي الرَّضَاع.

<sup>(</sup>۱) مسند أحمد ط الرسالة (۷/ ۱۸۵) رقم (۱۱۱٤) - حدثنا وكيع، حدثنا سليمان بن المغيرة، عن أبي موسى الهلالي، عن أبيه، أن رجلا كان في سفر، فولدت امرأته، فاحتبس لبنها، فجعل يمصه وبمجه، فدخل حلقه، فأتى أبا موسى، فقال: حرمت عليك، قال: فأتى ابن مسعود، فسأله؟ فقال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يحرم من الرضاع، إلا ما أنبت اللحم، وأنشز العظم "، قال المحققون: حديث صحيح بشواهده، وهذا إسناد ضعيف للانقطاع بين والد أبي موسى الهلالي وعبد الله بن مسعود، جاء في خلاصة البدر المنير (۲/ ۲۰۰) رقم (۲۱۷۰) - حديث: "لا رضاع إلا ما أنبت اللحم وأنشر العظم رواه أبو داود والبيهقي من رواية ابن مسعود بعد أن أخرجاه موقوفا عليه، وأحالا "و لفظ الموقوف "شد" بدل "أنشر" ثم قالا: في الثاني معناه وقال: "أنشر العظم وفيه مجهول.

<sup>(</sup>٢) سبق تخريجه

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: لَكَ فِي النَّسَبِ أَنْ تَنْكِحَ أُخْتَ أَخِيكَ إِذَا لَمْ تَكُنِ الْمَنْكُوحَةُ أُخْتَكَ، فَكَذَلِكَ فِي الرَّضَاعِ، وَصُورَتُهُ إِنْ تُرْضِعَ امْرَأَةٌ أَخَاكَ وَلَهَا بِنْتٌ، كَانَ لَكَ نِكَاحُ بِنْتِهَا وَهِيَ أُخْتُ أَخِيكَ، وَصُورَتُهُ الرَّضَاعِ، وَصُورَتُهُ أَخْتُ مِن امْرَأَةٍ أَبِيكَ عَنْ زَوْجٍ آخَرَ، فَلَكَ نِكَاحُهَا"؛ وَهِيَ النَّسَبِ: أَنْ يَكُونَ لَكَ أَخٌ لِأَبٍ، وَلَهُ أُخْتٌ مِن امْرَأَةٍ أَبِيكَ عَنْ زَوْجٍ آخَرَ، فَلَكَ نِكَاحُهَا"؛ وَهِي أُخْتُ أَخِيكَ. "قَالَ: وَإِذَا أَرْضَعَتِ امْرَأَةٌ غُلَامًا، لَمْ تَحْرُمِ الْمَرْأَةُ إِلَّا عَلَى عَيْنِ الْغُلَامِ وَأَوْلَادِهِ، فَأَمَّا أَبُوهُ، فَلَهُ نِكَاحُهَا"؛ لِأَنَّ أُمَّهُ لَا تَحْرُمُ عَلَى أَبِيهِ.

"وَكَذَلِكَ أَخُوهُ"؛ لِأَنَّ أُمَّ الْغُلَامِ أَجْنَبِيَّة مِنْ أَخِ الْغُلَامِ هَهُنَا، وَإِنَّمَا يَخْرُمُ فِي النَّسَبِ مِثْلُ هَذَا لِأَنَّهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ أُمَّهُ، فَهِيَ مَوْطُوءَةُ أَبِيهِ، فَتَحْرُمُ عَلَيْهِ بِالْمُصَاهَرَةِ.

"وَحَرُمَ مِنْ جَانِبِهَا عَلَى الْغُلَامِ كُلُّ مَنْ حَرُمَ مِنْ جَانِبِ أُمِّ الْوِلَادَة، كَأُمَّهَاتِهَا وَأَخَوَاتِهَا/، وَأَوْلَادِهَا"؛ • • إِذْ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ النَّسَبِ وَالرَّضَاع. "وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ فِي لَبَنِ الْفَحْلِ يَجْرِي عَلَى هَذَا النَّسَقِ"

"الثَّانِيَةُ: لَبَن الْفَحْلِ مُحَرَّمٌ، وَمَعْنَى لَبَن الْفَحْلِ: أَنَّ امْرَأَةَ الرَّجُلِ إِذَا أَرْضَعَتْ بِلَبَنِ وَلَدِهِ غُلَامًا، وَهُو دَاحِلٌ فِي قَوْلِهِ عَلَىٰ: (يَحُرُمُ مِنَ فَذَلِكَ الْغُلَامُ ابْنُهُ بِاللَّبَنِ كَمَا صَارَ ابْنَهَا"؛ لِأَنَّ اللَّبَنَ مُشْتَرَكٌ بَينَهُمَا، وَهُو دَاحِلٌ فِي قَوْلِهِ عَلَىٰ: (يَحُرُمُ مِنَ النَّسَبِ). ((1) "سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ رَجُلٍ لَهُ امْرَأَتَانِ، فَأَرْضَعَتْ إِحْدَاهُمَا غُلَامًا الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ). ((1) "سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ رَجُلٍ لَهُ امْرَأَتَانِ، فَأَرْضَعَتْ إِحْدَاهُمَا غُلَامًا وَالْمُحْرَى جَارِيَةً، فَهَلْ يَجُوز لِلْغُلَامِ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْجَارِيَةَ؟ فَقَالَ: لَا؛ اللِّقَاحُ وَاحِدٌ؛ (٢) يَعْنِي: الْأَبُ

## [فُرُوعٌ ثَلَاثَةٌ] [فِي اللَّبَنِ الْمُحَرِّمِ]

"الْأَوَّلُ: إِذَا زَنَتْ فَوَلَدَتْ وَنَزَلَ لَهَا لَبَنْ فَأَرْضَعَتْ بِه، ثَبَتَتِ الْحُرْمَةُ مِنْهَا، وَلَمْ تَثْبُتْ مِنَ الزَّانِي"، كَمَا أَنَّ نَسَبَ الْوَلَدِ يُنْسَبُ إِلَيْهِ. "وَلَوْ أَرَادَ نِكَاحَ تِلْكَ الْمُرْتَضَعَةِ، كَرهْنَا لَهُ ذَلِكَ"

<sup>(</sup>۱) سبق تخریجه

<sup>(</sup>٢) سنن الترمذي ت شاكر (٣/ ٤٤٦) رقم (١١٤٩) عن ابن عباس، أنه سئل عن رجل له جاريتان أرضعت إحداهما جارية، والأخرى غلاما، أيحل للغلام أن يتزوج بالجارية؟ فقال: «لا، اللقاح واحد»: «وهذا تفسير لبن الفحل، وهذا الأصل في هذا الباب، وهو قول أحمد، وإسحاق»، [حكم الألباني] صحيح الإسناد، و موطأ مالك ت عبد الباقي (٢/ ٣٠٣) رقم (٥) - وحدثني عن مالك، عن ابن شهاب، عن عمرو بن الشريد، أن عبد الله بن عباس سئل عن رجل كانت له امرأتان فأرضعت إحداهما غلاما، وأرضعت الأخرى جارية، فقيل له هل يتزوج الغلام الجارية فقال: «لا اللقاح واحد»، جاء في خلاصة البدر المنير (٢/ ٢٥٢)، رواه مالك كذلك والترمذي إلا أنه قال جاريتين بدل امرأتين.

بِسَبَبِ الجروية "وَلَانْفَسَخ كَمَا فِي النَّسَبِ"؛ فَإِنَّ النَّسَبَ هَهُنَا غَيْرُ ثَابِتٍ وَلَا الْمِيرَاثُ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي الْمَوْلُودَةِ.

"الثَّانِي: إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَلَهَا لَبِنِّ مِنْهُ: فَمَا لَمْ تَحْمَلْ مِنَ الزَّوْجِ الثَّانِي، فَلَبَنُهَا لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ"؛ لِأَنَّهُ النَّانِي، وَلَكِنْ قَالَ بَاقٍ عَلَى مَا كَانَ وَلَمْ يَحْدُث سَبَبٌ يَقْطَعُهُ عَنِ الْأَوَّلِ. "قَالَ: وَكَذَلِكَ إِنْ حَمَلَتْ مِنَ الثَّانِي، وَلَكِنْ قَالَ بَاقٍ عَلَى مَا كَانَ وَلَمْ يَحُدُث سَبَبٌ يَقْطَعُهُ عَنِ الْأَوَّلِ. "قَالَ: وَكَذَلِكَ إِنْ حَمَلَتْ مِنَ الثَّانِي، وَلَكِنْ قَالَ أَهُلُ الْبَصَرِ: لَا يَنْزِلُ فِي هَذَا الْوَقْتِ لَبَنَ عَلَى الْحَمْلِ، فَإِنْ قَالُوا: رُبَّمَا يَنْزِلُ " فِي هَذَا الْوَقْتِ لَبَن عَلَى الْحَمْلِ، فَإِنْ قَالُوا: رُبَّمَا يَنْزِلُ " فِي هَذَا الْوَقْتِ لَبَن عَلَى الْحَمْلِ، فَإِنْ قَالُوا: رُبَّمَا يَنْزِلُ " فِي هَذَا الْوَقْتِ لَبَن عَلَى الْحَمْلِ، فَإِنْ قَالُوا: رُبَّمَا يَنْزِلُ " فِي هَذَا الْوَقْتِ لَبَن عَلَى قَوْلَيْن:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ اللَّبَنَ لِلْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَقِينًا فَيُسْتَصْحَبُ" وَالْيَقِينُ لَا يُزَالُ بِالشَّكِّ.

"وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَهُمَا/ جَمِيعًا"؛ لِأَنَّ الحُمْلَ أَيْضًا فِي هَذَا الْوَقْتِ دَلِيلٌ عَلَى حُدُوثِ اللَّبَنِ، كَمَا أَنَّ الْاسْتِمْرَارَ دَلِيلٌ عَلَى بَقَائِهِ. "وَهَذَا الْقَوْلُ أَحُوطُ"؛ لِأَنَّهُ عَمَلٌ بِكِلَا الدَّلِيلَيْنِ. "وَإِنْ كَانَ فِيمَا سَبَقَ انْقِطَاعٌ ثُمَّ عَوْدٌ، فَالْقَوْلَانِ جَارِيَانِ"؛ إِذِ اللَّبَنُ قَدْ يَنْقَطِعُ مُدَّةً، ثُمَّ يَعُودُ، فَلاَ يَزُولُ بِهِ الشَّكُ الْحَاصِلُ فِيهِ، فَكَانَ كَمَا لَوْ لَا يَنْقَطِعْ. "قَالَ: وَيَزِيدُ قَوْلٌ ثَالِثٌ، وَهُو: أَنَّ اللَّبَنَ لِلثَّانِي" دُونَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الظَّهِرَ هَهُنَا أَنَّهُ حَدَثَ بِسَبَبِ الْخَمْلِ، فَإِنَّ الْأَوَلَ قَوْلًا قَوْلًا فَوْلًا عَرَفَهُمَا وَلَدَتْ لِلثَّانِي، انْقَطَعَ نَسْبُ اللَّبَنِ عَنِ الْأَوَّلِ قَوْلًا حَدَثَ بِسَبَبِ الْخَمْلِ، فَإِنَّ الْأَوْلَ قَدِ انْقَطَعَ. "وَمَهُمَا وَلَدَتْ لِلثَّانِي، انْقَطَعَ نَسْبُ اللَّبَنِ عَنِ الْأَوَّلِ قَوْلًا وَوَلَا اللَّبَنِ أَيْضًا لَهُ.

"الثَّالِثُ: الْمَوْلُودُ إِذَا تَدَاعَاهُ رَجُلَانِ، فَلَبَنُ أُمِّهِ تَبَعٌ لَهُ؛ حَيْثُ يُلْحِقُهُ الْقَائِفُ أَوْ يَنْتَسِبُ، فَيُنْسَبُ اللَّبَنِ إِلَى مَنْ يَسْتَقِرُ عَلَيْهِ نَسَبُ الْوَلَدِ"؛ لِأَنَّ مَنْ كَانَ الْوَلَدُ لَهُ، كَانَ اللَّبَنُ لَهُ، وَمَنِ ارْتَضَعَ مَعَ وَلَدِهِ مِنْ اللَّبَنِ إِلَى مَنْ يَسْتَقِرُ عَلَيْهِ نَسَبُ الْوَلَدِ"؛ لِأَنَّ مَنْ كَانَ الْوَلَدُ لَهُ، كَانَ اللَّبْنُ لَهُ، وَمَنِ ارْتَضَعَ مَعَ وَلَدِهِ مِنْ لَبَنِهِ، كَانَ وَلَدًا لَهُ مِنَ الرَّضَاعَةِ. "فَإِنْ أَرْضَعَتْ فَمَاتَ الْمَوْلُودُ قَبْلُ الإِنْتِسَابِ وَبَقِي الْمُرْتَضِعُ ، لَبُنِهِ، وَاللَّبَنُ يُوتَنُ شَبَهًا فِي فَلِلْمُرْتَضِعِ أَنْ يَنْتَسِبُ كَمَا لِلْمَوْلُودِ"؛ لِأَنَّ طَبْعَهُ قَد يَمِيلُ إِلَى مَنِ ارْتَضَعَ مِنْ لَبَنِهِ، وَاللَّبَنُ يُؤَتَّرُ شَبَهًا فِي الْأَخْلَاقِ وَالطَّبَائِع، فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يُعْتَبَرَ مَيْلُهُ كَمَا فِي وَلَدِ النَّسَبِ.

"الْمَسْأَلَةُ الظَّالِقَةُ: إِذَا كَانَتْ تَحْتَ الرَّجُلِ ثَلَاثُ رَضِيعَاتٍ، وَلَهُ امْرَأَةٌ كَبِيرَةٌ مُرْضِعَةٌ فَأَرْضَعَتْهُنَّ مَعًا، بَطَلَ نِكَاحُ جَمِيعِهِنَّ"؛ لِأَنَّ الْكَبِيرَةَ تَصِيرُ أُمَّ نِسَائِهِ، وَالصَّعَائِرُ يَصِرْنَ رَبَائِبَهُ؛ وَلِأَنَّهُ أَيْضًا جَمْعٌ فِي النِّكَاحِ بَيْنَ الْأُمِّ وَبَنَاتِهَا. "وَغَرِمَتِ الْكَبِيرَةُ لِلزَّوْجِ نِصْفَ مَهْرِ مِثْلِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الرَّضِيعَاتِ؛ لِأَنَّهَا سَعَتْ فِي النُّكَاحِ بَيْنَ الْأُمِّ وَبَنَاتِهَا. "وَغَرِمَتِ الْكَبِيرةُ لِلزَّوْجِ نِصْفَ مَهْرُ الْكَبِيرةِ، فَيَسْقُطُ الْكُلُّ إِنْ كَانَ قَبْلَ الْمَسِيسِ؛ لِأَنَّ الْفُسْخَ مِنْ جِهَتِهَا وَحُرِّمَتْ هِي أَبَدًا؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ مِنْ أُمَّهَاتِ نِسَائِهِ"، كَمَا ذَكُونَاهُ. "وَلَه تَجْدِيدُ الْفَسْخَ مِنْ جِهَتِهَا وَحُرِّمَتْ هِي أَبَدًا؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ مِنْ أُمَّهَاتِ نِسَائِهِ"، كَمَا ذَكُونَاهُ. "وَلَه تَجْدِيدُ النَّكَاحِ عَلَى أَيَّةِ وَاحِدَةٍ مِنَ الرَّضِيعَاتِ أَرَادَ؛ لِأَنَّهَا رَبِيبَةُ امْرَأَةٍ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ ذَخَلَ بِالْكَبِيرةِ، النَّالِيَةُ وَاحِدةٍ مِنَ الرَّضِيعَاتِ أَرَادَ؛ لِأَنَّهَا رَبِيبَةُ امْرَأَةٍ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ ذَخَلَ بِالْكَبِيرةِ، وَالْمَعْيَمَةُ وَاحِدةٍ مِنَ الرَّضِيعَاتِ أَرَادَ؛ لِأَنَّهَا رَبِيبَةُ امْرَأَةٍ لَمْ يَدُنُ لِهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ ذَخَلَ بِالْكَبِيرةِ وَالصَّغِيرةِ الْلُكُونِ اللَّيْ الْمُعَرِقُونَ بَيْنَ الْأُمْ وَالِابْنَةِ، وَهِي رَبِيبَةُ امْرَأَةٍ لَمْ يَكُنُ مَى الْمَعْيَرَةُ الْمُعْرَقِ بَائِنَةً" عِنْدَ ذَلِكَ، فَلَا يَعْضُ الْخُعْمُ بَيْنَ الْأُمْ وَالِابْنَةِ، وَهِي رَبِيبَةُ امْرَأَةٍ لَمْ يَنْ الْأُمْ وَالِابْنَةِ، وَهِي رَبِيبَةُ امْرَأَةٍ لَمْ الْمُعْمِى اللَّهُ لِلْأُخُوقِ بَيْنَ الْمُأْمَةُ وَلِلْ الْمُعْرَاقِينَ " فَيْلُولُهُ لَلْ الْمُعْلِيقِ الْمُعَلِيقِ الْمَالِقَةُ لِللْمُ خُوقِ بَيْنَ الْمُهُمُ عَلَيْهِ الْمُؤَةِ بَائِهُ الْمُؤْوقِ بَيْنَ الْمُؤْمُ عَلَيْهِ الْمُؤْمُ عَلَيْهِ الْمُؤْمِ عَلْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ عَلَى أُومَ عَلَيْهِ الْمُؤْمِ عَلَيْهِ الْمُؤْمُ عَلَيْهُ الْمَالِقُ الْمُؤْمِ عَلَى الْمُؤْمِ عَلْمُ الْمُؤْمِ عَلَى الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ عَلَى الْمُ

۸۱/پ

أُخْتِ، كَانَتِ الثَّانِيَةُ بَاطِلَةً لَا الْأُولَى، كَذَلِكَ هَهُنَا. "وَإِنْ جَعَلْنَاهَا كَأُخْتٍ نَكَحَتْ مَع أُخْتٍ، بَطَلَتِ النُّوسُطَى أَيْضًا، وَهُو أَحْوَطُ الْقَوْلَيْنِ"؛ لِأَنَّ الجُمْعَ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ بَاطِلٌ فِي الْأُخْتَيْنِ جَمِيعًا، وَهُو أَحْوَطُ الْقَوْلَيْنِ"؛ لِأَنَّ الجُمْعَ بَيْنَ الْأُخُوَّةَ بَينَهُمَا حَصَلَتْ دُفْعَةً وَاحِدَةً فِي النِّكَاحِ، فَهُو وَوَجْهُ كَوْنِهِ أَحْوَطُ؛ تَغْلِيبًا لِجَانِبِ التَّحْرِيم؛ وَلِأَنَّ الْأُخُوَّةَ بَينَهُمَا حَصَلَتْ دُفْعَةً وَاحِدَةً فِي النِّكَاحِ، فَهُو بِالْحَبِيرَةِ، حُرِّمْنَ جَمِيعُهُنَّ أَبَدًا" سَوَاءٌ أَرْضَعَتْهُنَّ مَعًا أَوْ بِالْحَبِيرَةِ، حُرِّمْنَ جَمِيعُهُنَّ أَبَدًا" سَوَاءٌ أَرْضَعَتْهُنَّ مَعًا أَوْ بِالْحَبِيرَةِ عَيْرُ مَدْخُولٍ عِمَا، فَإِذَا كَانَتْ عَلَى التَّرْتِيبِ؛ لِأَنَّ الِاحْتِلَافَ فِي حُكْمِ الصَّعَائِرِ إِنَّمَا تَنْشَأُ مِنْ كُونِ الْكَبِيرَةِ غَيْرُ مَدْخُولٍ عِمَا، فَإِذَا كَانَتْ مَدْخُولًا عِمَا، لَا يَغْتَلِفُ حُكْمُ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْحِيرِ.

"الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: لَوْ أَرْضَعَتِ الْكَبِيرَةُ الصَّغِيرَةَ/ رَضْعَةً، وَأَرْضَعَتْهَا أُمُّ وَلَدِهِ أَيْضًا رَضْعَةً بِلَبَنِهِ، وَأَخْتُهُ رَضْعَةً، وَأَخْتُهُ رَضْعَةً، وَأَحْتُهُ رَضْعَةً، وَأَحْتُهُ رَضْعَةً، فَأَصَحُ الْوَجْهَيْنِ: أَلَّا تُجْمَعَ الْأَلْبَانُ؛ فَلَا تَصِرُ جَرَامًا عَلَيْهِ"؛ لِأَنَّ جِهَةَ التَّحْرِيمِ لَا يُمْكُنُ تَعْيِينهَا فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْقَرَابَاتِ؛ فَإِنَّهَا لَمْ تَصِرْ بِنْتَا تَصِيرُ حَرَامًا عَلَيْهِ"؛ لِأَنَّ جِهَةَ التَّحْرِيمِ لَا يُمْكُنُ تَعْيِينهَا فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْقَرَابَاتِ؛ فَإِنَّهَا لَمْ تَصِرْ بِنْتَا لِوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ، فَلَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ لَا بِالْلُنُوّةِ، وَلَا بِالْأَخُوّةِ وَلَا بِغَيْرِهِمَا، وَإِذَا لَمْ يَثْبُتْ جِهَةُ التَّحْرِيمِ لَمْ يَثْبُتِ لِوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ، فَلَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ لَا بِالْلُنُوّةِ، وَلَا بِالْأَخُوّةِ وَلَا بِغَيْرِهِمَا، وَإِذَا لَمْ يَثْبُتْ جِهَةُ التَّحْرِيمِ لَمْ يَثْبُتِ اللَّحْرِيمُ لَا يَعْبُوهِ، وَلَا بِالْمُنُوّةِ وَلَا بِعَيْرِهِمَا، وَإِذَا لَمْ يَثْبُتْ جِهَةُ التَّحْرِيمِ لَمْ يَثْبُتُ الْمُعْوَةِ وَلَا بِعَيْرِهِمَا، وَإِذَا لَمْ يَنْبُقُ وَاحِدَةٍ الصَّغِيرَة رَضْعَاتٍ فَأَرْضَعَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ الصَّغِيرَة رَضْعَاتٍ فَأَرْضَعَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ الصَّغِيرَة رَضْعَاتٍ فَأَرْضَعَتْ كُلُ وَاحِدَةٍ الصَّغِيرَة رَضْعَاتٍ فَارُضَعَتْ كُلُ وَاحِدَةٍ الصَّغِيرَة رَضْعَاتٍ فَارُضَعَتْ كُلُ وَاحِدَةٍ الْمُسْأَلَة الْأَلْمَانُ اللَّهُ الْمَالِ الْمُسْأَلَةِ الْأَلْمَانُ اللَّهُ الْمُسْأَلَةِ الْأَلْمَانُ وَاحِدً"

"الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: إِذَا أَقَرَّ الزَّوْجُ بِرَضَاعٍ، ارْتَفَعَ النِّكَاحُ"؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ فِيمَا يَكُون عَلَيْهِ مَسْمُوعٌ. "وَإِذَا لَمْ تُصَدِّقْهُ" الْمَرْأَةُ "فَلَهَا طَلَبُ نِصْفِ الْمَهْرِ قَبْلَ الْمَسِيسِ؛ لِأَنَّ ارْتِفَاعَ النِّكَاحِ كَانَ بِقَوْلِهِ" وَإِذَا لَمْ تُصَدِّقْهُ" الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةُ مُكَذِّبَةٌ لَهُ، فَلَا يَكُون قَوْلُهُ مَسْمُوعٌ فِي حَقِّهَا، وَانْقِطَاعُ النِّكَاحِ كَانَ بِقَوْلِه. "وَإِنْ أَقَرَّتْ وَهُوَ وَالْمَرْأَةُ لَهُ مَلْمُوعٌ فِي حَقِّهَا، وَانْقِطَاعُ النِّكَاحِ كَانَ بِقَوْلِه. "وَإِنْ أَقَرَّتْ وَهُوَ يُكَذِّبُهَا، لَمْ يُقْبَلُ قَوْلُهَا فِي رَفْعِ النِّكَاحِ"؛ لِأَنَّهُ إِبْطَالُ حَقِّ الْغَيْرِ.

"وَإِنْ أَقَرَّتْ أَجْنَبِيَّةٌ بِرَضَاعِ بَينَهَا وَبَيْنَ أَجْنَبِيّ، لَمْ يَصِعَّ النِّكَاحُ بَعْدَ إِفْرَارِهَا" بِالتَّحْرِيمِ.

"فَإِنْ قَالَتْ: كَذَبْتُ فِيمَا قُلْتُ، لَمْ يُسْمَعْ رُجُوعُهَا"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ رُجُوعٌ عَنْ إِنْبَاتٍ.

"وَيُقْبَلُ شَهَادَةُ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ عَلَى الرَّضَاعِ"؛ لِأَنَّهُ مِمَّا لَا يَطَّلِعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ غَالِبًا.

"وَيُقْبَلُ شَهَادَةُ الْمُرْضِعَةِ، وَإِنْ كَانَتْ تَشْهَدُ عَلَى فِعْلِ نَفْسِهَا؛ إِذْ لَا تُهْمَةَ فِيهَا" وَالتَّحْرِيمُ لَا يَتَعَلَّقُ/ ٨٢ ب بِفِعْلِهَا، فَإِنَّهَا لَوْ كَانَتْ نَائِمَةً وَرَضَعَ مِنْهَا الصَّبِيُّ ثَبَتَ حُكْمُ الرَّضَاع، فَفِعْلُهَا كَالْمَعْدُومِ فِي هَذَا الْبَابِ.

### كِتَابُ النَّفَقَاتِ

"وَلِوُجُوبِهَا ثَلَاثَةُ أَسْبَابِ:

السَّبَبُ الْأَوَّلُ: النِّكَاحُ

وَالنَّظَرُ فِي: وَقْتَ الْوُجُوبِ، وَقَدْرِهِ

أَمَّا الْوَقْتُ، فَفِيهِ مَسَائِلٌ:

الْأُولَى: أَنَّ النَّفَقَةَ تَسْقُطُ بِالنَّشُوزِ وَإِنْ كَانَتِ النَّاشِزَةُ مَجْنُونَةً"؛ لِأَنَّهَا لَا تَجِبُ عِنْدَ عَدَمِ التَّمْكِينِ بِالْإِجْمَاعِ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ -كَمَا سَيَأْتِي- أَنَّهَا تَجِبُ بِالتَّمْكِينِ وَبِالْعَقْدِ، وَعَلَى قَوْلِ الْعَقْدِ أَيْضًا تَجِبُ بِهِ وَلَكِنْ بِشَرْطِ التَّمْكِينِ، فَلَا بُدَّ مِن اعْتِبَارِهِ. "وَيَتَقَرَّرُ بِالتَّمْكِينِ"؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

"وَلَا يَتَوَقَّفُ قَرَارُهَا عَلَى الْفَرْضِ"؛ يَعْنِي: وُجُوبَهَا عَلَيْهِ فِي مُدَّةٍ تَرَكَتْ فِيهَا الطَّلَبَ، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ -رَحِمَهُ اللهُ- فَإِنَّ وُجُوبَهَا يَتَوَقَّفُ عَلَى فَرْضِ الْقَاضِي عِنْدَهُ. وَعِنْدَنَا لَا يَتَوَقَّفُ؛ لِأَنَّهَا عِوَضٌ عَنِ التَّمْكِينِ، وَالْأَعْوَاضُ لَا تَفتَقِرُ فِي اسْتِقْرَارِهَا إِلَى فَرْضِ الْحَاكِمِ، كَالْأُجْرَةِ وَالْمَهْرِ.

"قَالَ: إِلَّا الْكِسْوَةُ وَالسُّكْنَى؛ فَإِنَّهُمَا يَسْقُطَانِ بِمُضِيِّ الزَّمَانِ؛ لِأَنَّهَا تَسْتَحِقُ الْإِمْتَاعَ بِهِمَا لَا التَّمْلِيكَ"، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَا تَقْدِيرَ فِيهَا. "وَتَسْتَحِقُّ تَمْلِيكَ النَّفَقَةِ" فَافْتَرَقَا "فَأَمَّا قَبْلَ التَّمْكِينِ وَهُوَ مَا بَيْنَ النَّفَقَةِ وَالزِّفَافِ فِي وُجُوبِ النَّفَقَةِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: تَجِبُ بِنَفسِ الْعَقْدِ" كَالْمَهْرِ "وَالنَّشُورْ مُسْقِطٌ" كَمَا تَقَدَّمَ. "وَالثَّانِي: أَنَّهَا تَجِبُ بِالتَّمْكِينِ"؛ لِأَنَّهَا بَجِبُ عِنْدَ وُجُودِهِ وَتَسْقُطُ عِنْدَ عَدَمِهِ، فَكَانَتْ عِوَضًا عَنْهُ، وَلِأَنَّهُ مَالٌ بَحْهُولٌ حَالَةَ الْعَقْدِ، وَالْعَقْدُ لَا يُوجِبُ الْمَالَ الْمَحْهُولَ؛ وَلِهَذَا لَوْ سَمَّى لَمَا مَهْرًا بَحْهُولًا، لَمْ يَثْبُتِ الْمُسَمَّى، فَدَلَّ أَنَّهَا تَجِبُ بِالتَّمْكِينِ.

1/17

"فَإِذَا قَالَتْ: مَتَى سُلِّمْتُ الْمَهْرَ مَكَّنْتُ، وَجَبَتْ نَفَقَتُهَا؛ لِأَنَّهَا مُمَكِّنَةٌ/" وَامْتِنَاعُهَا بِحَق.

"الثّانِيَةُ: إِذَا كَانَا صَغِيرَيْنِ أَوْ أَحَدُهُمَا، فَفِي النَّفَقَةِ قَوْلَانِ، أَظْهُرُهُمَا: أَنَّهُ لَا تَجِبُ"؛ لِأَنَّ الصِّغَرَ إِنْ كَانَ فِيهِ فَقَدْ تَعَدَرَ فِي الجُمْلَةِ، وَلَا نَظَرَ إِلَى جَانِيهِ وَجَانِيهَا، كَانَ فِيهِ فَقَدْ تَعَدَرَ فِي الجُمْلَةِ، وَلَا نَظَرَ إِلَى جَانِيهِ وَجَانِيهَا، كَمَا لَو الْمَتَنَعَ الْمُشْتَرِي عَنِ الْقَبْضِ فَتَلِفَ الْمَبِيعُ فِي يَدِ الْبَائِعِ، يَنْفَسِحُ بِهِ الْعَقْدُ، كَمَا يَنْفَسِحُ بِهِ إِذَا الْمَتَنَعَ الْمُشْتَرِي عَنِ الْقَبْضِ فَتَلِفَ الْمَبِيعُ فِي يَدِ الْبَائِعِ، يَنْفَسِحُ بِهِ الْعَقْدُ، كَمَا يَنْفَسِحُ بِهِ إِذَا الْمَتَنَعَ اللّهُ الْمُرْبِعِينَ أَوْلَا الْمُرْبِعِينَ أَوْلَا الْمُرْبِعِينَ أَوْلَا الْمُرْبِعِينَ أَوْلَا الْمُرْبِعِينَ أَوْلِقَاءُ وَالْقَرْنَاءُ اللّهُ عَنِ التَّسْلِيمِ. "وَأَمَّا الرَّنْقَاءُ وَالْمُرِيعِينَةُ وَالْقَرْنَاءُ اللّهُ اللّهُ عَنِ التَّسْلِيمِ. "وَأَمَّا الرَّنْقَاءُ وَالْقَرْنَاءُ اللّهُ الْمُنْ الْمُرْبِعِينَ إِنْ الْمُرْبِعِينَ إِنْ الْمُرْبِعِينَ إِنْ السَّوْرَةُ وَلُمُ اللَّهُ الْمُنْ الْمُولِقِينَ أَلُمُ الْمُنْ الْمُولِقِينَ الْمُنْ الْمُهُ النَّفَقَةُ. "وَإِذَا السَافَرَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ أَوْ بِإِذْنِهِ أَوْ لِلْا لَهُ الْمُنْ الْمُلْ الْمُولِقِينَ الْمُنْ الْمُؤْلِقَةُ الْمُولِيقِ الْمُنْ الْمُولِقِيقِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِيقِ الْمُؤْلِقِ الْعُرُضِ نَفْسِهَا. قَلَا لَا فَالْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْل

"الثَّالِثَةُ: إِذَا أَعْسَرَ بِنَفَقَتِهَا، أُمْهِلَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ"؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ الِاكْتِسَابُ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ، وَالثَّلَاثُ أَوَّلُ حَدِّ الْكَثْرَةِ، فَأُمْهِلَ هَذَا الْقَدْرُ رَجَاءَ أَنْ يُحُصِّلُ نَفَقَتَهَا. "وَلَهَا الْحُرُوجُ فِي تِلْكَ الْأَيَّامِ لِطَلَبِ

نَفَقَتِهَا"؛ إِذْ لَا وَحْهَ لِلْقُعُودِ مَعَ الْحَاجَةِ. "فَإِنْ أَنْفَقَ عَلَيْهَا يَوْمَ الثَّالِثِ وَعَجَزَ يَوْمَ الرَّابِعِ، لَمْ تَسْتَأْنِفِ الثَّلَاثَةَ، وَلَكِنْ تَبْنِي عَلَيْهَا"؛ لِأَنَّا لَوْ أَمْهَلْنَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ، لَمْ يَعْجَز فِي كُلِّ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ عَنْ تَحْصِيلِ نَفَقَةِ يَوْمٍ، وَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى الضرَرِ بِهَا، وَأَنَّهَا لَا تَتَخَلَّصُ مِنْهُ أَبَدًا. "فَإِذَا تَمَّ عَجْزُهُ فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، فَلَهَا الْفَسْخُ فِي وَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى الضرَرِ بِهَا، وَأَنَّهَا لَا تَتَخَلَّصُ مِنْهُ أَبَدًا. "فَإِذَا تَمَّ عَجْزُهُ فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، فَلَهَا الْفَسْخُ فِي أَنَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ قَالَ فِي الرَّجُلِ لَا يَجِدُ مَا يُنْفِقُ عَلَى أَظْهُرِ الْقَوْلَيْنِ، كَمَا لَهَا الْفَسْخُ إِذَا كَانَ عِنِينًا " وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَ عِلَى فَلَ فِي الرَّجُلِ لَا يَجِدُ مَا يُنْفِقُ عَلَى الْمُؤَلِّيْنِ، كَمَا لَهَا الْفَسْخُ إِذَا كَانَ عِنِينًا " وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَ عَلَى فِي الرَّجُلِ لَا يَجِدُ مَا يُنْفِقُ عَلَى الْمُؤَوِّ بَيْنَهُمَا). (1)

"وَفِي الْإِعْسَارِ/ بِالْمَهْرِ أَيْضًا قَوْلَانِ؛ وَأَوْلَى بِأَلَّا يَثْبُتُ لِلْفَسْخِ وَذَلِكَ قَبْلَ الْمَسِيسِ" مَصِيرًا إِلَى أَنَّهُ عِوضٌ فِي الْعَقْدِ، فَكَانَ كَالثَّمَنِ إِذَا أَفْلَسَ بِهِ الْمُشْتَرِي قَبْلَ الْقَبْضِ، وَوَجْهُ الْقَوْلِ الْآخِرِ أَنَّهَا لَا تَتَضَرَّرُ بِنَا الْمُشْتَرِي الْمَهْرِ ضَرَرًا بَيَنًا، فَهُوَ كَنَفَقَةِ الْخَادِمِ. "فَإِنْ مَكَّنَتْ مَرَّةً مُطَاوِعَةً، فَلَيْسَ لَهَا مَنْعُ نَفسِهَا بَعْدَ فِي الْمُشْتَرِي، وَإِنَّمَا لَهَا طَلَبُ الْمَهْرِ فَقَطْ"؛ لِأَنَّ الْبُضعَ صَارَ كَالْمُسْتَهْلَكِ بِالْوَطْءِ، فَكَانَ كَالْمَبِيعِ إِذَا تَلِفَ فِي ذَلِكَ، وَإِنَّمَا لَهَا طَلَبُ الْمَهْرِ فَقَطْ"؛ لِأَنَّ الْبُضعَ صَارَ كَالْمُسْتَهْلَكِ بِالْوَطْءِ، فَكَانَ كَالْمَبِيعِ إِذَا تَلِفَ فِي لَالْمُشْتَرِي، لَا يَكُونُ لِلْبَائِعِ خِيَارُ الْفَسْخِ بِإِفْلَاسِ الْمُشْتَرِي، بَلْ لَهُ طَلَبُ الثَّمَنِ فَحَسْبُ، كَذَلِكَ هَهُنَا.

۸۳/ ب

"الرَّابِعَةُ: الْمُطَلَّقَةُ الرَّجْعِيَّةُ لَهَا النَّفَقَةُ وَإِنْ كَانَتْ حَائِلًا"؛ لِأَنَّ الرَّوْجِيَّة بَاقِيَةٌ، وَالتَّمْكِينُ مِنَ الِاسْتِمْتَاعِ مَوْجُودٌ. "وَالْبَائِنَةُ لَا نَفَقَةَ لَهَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ حَامِلًا"؛ لِأَنَّ اللَّه تَعَالَى أَوْجَبَ النَّفَقَةَ لَمَا إِذَا كَانَتْ حَامِلًا، لِقَوْلِينِ تَعَالَى: ﴿ (٢) ، فَدَلَّ أَنَّهَا لَا يَجِبُ لِغَيْرِ الْخَامِلِ. "وَأَصَحُ الْقَوْلِينِ: أَنَّ الْحَمْلِ يُعْرُفُ" بِالْأَمَارَاتِ وَالرُّجُوعِ إِلَى الْقَوَابِلِ، كَمَا فِي الْمِيرَاثِ وَغَيْرِهِ. "فَلَهَا النَّفَقَةُ سَوَاةً كَانَ النَّفَقَةُ لِلْحَمْلِ أَوْ لِلْحَامِلِ"؛ لِلْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَفِي كُونِ النَّفَقَةِ لَمَا لَا لِلْحَمْلِ، قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا لَلْحَمْلِ؛ لِأَنَّهَا لَوْ لِلْحَمْلِ الْمُلْكُورَةِ، وَفِي كُونِ النَّفَقَةِ لَمَا لَا لِلْحَمْلِ، قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا لَوْ لَلْحَمْلِ؛ لِأَنَّهَا لَوْ لِلْحَمْلِ بِسَبَبِ الْحُمْلِ؛ لِأَنَّهَا لَوْ لِلْحَمْلِ بِسَبَبِ الْحُمْلِ؛ لِأَنَّهَا لَوْ لَلْحَمْلِ لِللْحَمْلِ لِلْمَاكُ وَلَقَهُ الرَّوْجِ، وَتَسْقُطُ بِعَدَمِهِ. وَالتَّانِي: وَهُو الْأَصَحُّ: أَنَّهَا لِلْحَمْلِ لِيسَبَبِ الْحُمْلِ لِ لِلْعَمْلِ لَمَاكُونَ مُونَ اللَّوْمِةِ وَلَا لَا لَعْمَالِ لِلْعَامِلِ لِسَبَبِ الْحُمْلِ لِلْأَنَةُ اللَّهُ وَلَا لَوْ عَمَالِ كَامُولُ لِمَا لَوْ الرَّوْجِ، وَبَاطِنَهَا بِتَرْبِيَةِ وَلَذِهِ، فَهِيَ كَانَّهُ مُسْتَمْتِعْ يَهَا كَمَا بِالرَّحْعِيَّةِ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ لَلْعَمْلِ لِعَدَّ لِلْعَمْلِ لِلْمَالَوْلِ بَاللَّهُ عَلَيْهِ وَلَا لَا اللَّهُ عَلَى اللْمَالُولِ لِلْمُولِ لِلْمَالُولِ لَلْفَقَةُ الرَّوْجِ، وَبَاطِنَهَا بِتَرْبِيَةٍ وَلَذِهِ، فَهِيَ كَانَتُ مُسْتَمْتِعْ يَهَا كُمَا بِالرَّحْعِيَّةِ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ لَلْمُؤَلِّ فِي اللَّهُ اللَّهُ الْمُلْعُولُ الْمُؤْمِلُ لَلْمُ لَلْمُ لَلْمُ لَا مُنْ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُ الللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الللَّهُ الْمُؤْ

"فَإِنْ حَبَلَتْ/ عَنْ وَطْءِ شُبْهَةٍ: فَإِنْ جَعَلْنَا النَّفَقَةَ لِلْحَامِلِ، فَلَا نَفَقَةَ لَهَا"؛ لِأَنَّهَا لَا تَسْتَحِقُ النَّفَقَةَ الْمَامِلِ، فَلَا نَفَقَةَ لَهَا"؛ لِأَنَّهَا لَا تَسْتَحِقُ النَّفَقَةَ لَهَا اللهُ عَلَى اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ الل

<sup>(</sup>۱) مسند الشافعي - ترتيب السندي (۲/ ۲۰) رقم (۲۱۲) - (أخبرنا) سفيان، عن أبي الزناد قال: سألت سعيد بن المسيب عن الرجل الذي لا يجد ما ينفق على امرأته؟ قال: يفرق بينهما قال أبو الزناد: قلت سنة فقال سعيد سنة. قال الشافعي رضي الله عنه: والذي يشبه قول سعيد بن المسيب سنة أن يكون سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم. والسنن الكبرى للبيهقي (٧/ ٧٧٣) رقم (٧٠٧١) عن أبي الزناد قال: سألت سعيد بن المسيب عن الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته قال: يفرق بينهما قال أبو الزناد قلت: سنة قال الشافعي: والذي يشبه قول سعيد سنة أن تكون سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم، جاء في خلاصة البدر المنير (٢/ ٢٥٥): رواه الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح.

<sup>(</sup>٢) الطلاق:٦

قَبْلُ التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا، فَكَيْفَ بَعْدَ التَّفْرِيقِ. "وَعَلَى هَذَا الْقُوْلِ: يُنْفِقُ الْحُرُّ عَلَى زَوْجَتِهِ الْحَامِلِ الْمَمْلُوكَةِ" الْبَائِنَةِ، كَمَا عَلَى الْخَامِلِ الْحُرُّةِ. "وَإِنْ جَعَلْنَا النَّفَقَةَ لِلْحَمْلِ، فَلَهَا نَفَقَةٌ"؛ يَعْنِي: الْحَامِلِ الْبَائِنَةِ؛ لِأَنَّ النَّفُقَةَ لِلْحَمْلِ، فَلَهَا نَفَقَةٌ"؛ يَعْنِي: الْحَامِلِ الْبَائِنَةِ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ لِأَنَّ نَسَبَهُ ثَابِتٌ. "وَعَلَى هَذَا الْقُولِ: يُنْفِقُ سَيِّدُ الْمَمْلُوكَةِ عَلَى الْمَمْلُوكَةِ الْحَامِلِ الْبَائِنَةِ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ عَلَى الْمَمْلُوكَةِ الْحَامِلِ الْبَائِنَةِ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ عَلَى الْمَمْلُوكَةِ عَلَى الْمَمْلُوكَةِ الْحَامِلِ الْبَائِنَةِ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ عَبْدُهُ، وَكُلُّ حَامِلٍ أَعْطَيْنَاهَا النَّفَقَةً؛ لِأَنَّهَا حَامِلٌ، فَبَانَ أَنَّهَا رِيح أَنْفَشَتْ، رَدَّتِ النَّفَقَةَ"؛ لِأَنَّ تَبَيَّنَا أَنَّهَا مَ عَامِلٌ أَعْطَيْنَاهَا النَّفَقَة؛ لِأَنَّهَا حَامِلٌ، فَبَانَ أَنَّهَا رِيح أَنْفَشَتْ، رَدَّتِ النَّفَقَة"؛ لِأَنَّ تَبَيَّنَا أَنَّهَا لَمْ جَعِبْ.

"النَّظَرُ الثَّانِي: فِي مُقَدَّرَاتِ الْوَاجِبِ: وَالْوَاجِبِ: وَالْوَاجِبُ خَمْسَةُ أَشْيَاءٍ:

الْأَوَّلُ: الطَّعَامُ، فَيَجِبُ النَّفَقَةُ كُلَّ يَوْمٍ عَلَى الْمُوسِرِ فِي أَوَّلِ الْيَوْمِ مُدَّانِ مِنَ الْحَبِّ"؛ اعْتِبَارًا بِأَكْثِرِ الْكَفَّارَاتِ، كَمَا يَأْنِي ذِكْرُهُ، وَقَوْلُهُ: [فِي أَوَّلِ الْيَوْمِ]؛ فَلِأَنَّهُ وَقْتُ الْحَاجَةِ. "فَإِنْ رَضِيتْ بِهِ مَصْنُوعًا" خُبْرًا، أَوْ دَقِيقًا، أَوْ سَوِيقًا "فَذَلِكَ حَقُّهَا" فَحَازَ لِإِذْنِيَا "بِخِلَافِ الْكَفَّارَاتِ"؛ فَإِنَّهَا حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا يُخْرِا، أَوْ مَنِ عَنهَا. "وَعَلَى الْمُعْسِرِ مُدِّ وَاحِدَةٌ، وَعَلَى الْمُتَوسِّطِ مُدُّ وَنِصْفٌ، وَهُو مَأْخُوذ مِنْ أَقلَّ الْكَفَّارَاتِ، وَهِي كَفَّارَةُ الجُمَاعِ فِي شَهْرِ رَمَصَانَ"؛ يَعْنِي: أَقَلَّ النَّفَقَاتِ، مَأْخُوذ مِنْ أَقلِّ الْكَفَّارَاتِ، وَهِي كَفَّارَةُ الجُماعِ فِي شَهْرِ رَمَصَانَ"؛ يَعْنِي: أَقَلَّ النَّفَقَاتِ، مَأْخُوذ مِنْ أَقلِّ الْكَفَّارَاتِ، وَهِي كَفَّارَةُ الجُماعِ فِي شَهْرِ رَمَصَانَ"؛ يَعْنِي: أَقَلَّ النَّفَقَاتِ، مَأْخُوذ مِنْ أَقلِّ اللَّهِ عَلَى سَيَنَ مُدًّا، وَأَمْرَهُ بِأَنْ يُطْعِمَ سِتَينَ مُدًّا، وَأَمْرَهُ بِأَنْ يُطْعِمَ سِتَينَ مُدًّا، وَأَمْرَهُ بِأَنْ يُطْعِمَ سِتَينَ مُدَّا، وَأَمْرَهُ بِأَنْ يُطْعِمَ سِتَينَ اللَّهُ عَلَي عَبْرَةً فِي حَلْقِ الشَّعْرَ وَهُو مُحْرِمٌ، أَمْرَهُ رَسُولُ اللَّهِ فَي وَهُو حَدِيثُ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةً فِي حَلْقِ الشَّعْرَ وَهُو مُحْرِمٌ، أَمْرَهُ رَسُولُ اللَّهِ فَي إِلنَّفَقَةِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ مُنْ مُرَّانِ"، (٢) وَإِمَّا اللَّهِ مَالَى اعْتَبَرَ الْكَفَّارَةِ بِالنَّفَقَةِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ مُنْ كُورُ مَا اللَّهِ مَالَى اعْتَبَرَ الْكَفَّارَةِ بِالنَّفَقَةِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ مَنْ أَنْ اللَّهُ مَعْلَى اللَّهُ مَا مَا لَكُومُ مُونَ النَّهُ مَا اللَّهِ عَالَى اعْتَبَرَ الْكَفَارَةِ بِالنَّفَقَةِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَاللَّهُ مَا لَوْ اللَّهُ مَعْلَى اللَّهُ عَالَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْكُومُ لَا اللَّهُ اللَّهُ الْكُومُ اللَّهُ الْمُولُولُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُولِقُولُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُولُولُ الْمُؤْلِقُولُهُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُولُولُولُولُهُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُ

\_\_\_\_\_\_

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۷/ ٦٦) رقم (٥٣٦٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل، فقال: هلكت، قال: «ولم؟» قال: وقعت على أهلي في رمضان، قال: «فأعتق رقبة» قال: ليس عندي، قال: «فصم شهرين متتابعين» قال: لا أستطيع، قال: «فأطعم ستين مسكينا» قال: لا أحد، فأتي النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه تمر، فقال: «أين السائل؟» قال: ها أنا ذا، قال: «تصدق بحذا» قال: على أحوج منا يا رسول الله، فوالذي بعثك بالحق، ما بين لابتيها أهل بيت أحوج منا، فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابه، قال: «فأنتم إذا».

<sup>(</sup>٢) سنن النسائي (٥/ ١٩٤) رقم (٢٨٥١) عن كعب بن عجرة، أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محرما، فآذاه القمل في رأسه فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم، أن يحلق رأسه، وقال: صم ثلاثة أيام، أو أطعم ستة مساكين، مدين مدين أو انسك شاة، أي ذلك فعلت أجزأ عنك "، [حكم الألباني] صحيح، موطأ مالك ت عبد الباقي (١/ ٤١٧) رقم (٢٣٧) عن كعب بن عجرة، أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحلق رأسه. وقال: «صم تلائه أيام. أو أطعم ستة مساكين، مدين مدين لكل إنسان. أو انسك بشاة. أي ذلك فعلت أجزأ عنك»، ومسند أحمد ط الرسالة (٣٤/٣٠) وقم (٢٨١٠١)، قال المحققون: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

أَهْلِيكُمْ ﴾ (١) وَاعْتِبَارُهَا بِالنَّفَقَةِ يُمُهِّدُ اعْتِبَارَ النَّفَقَةِ بِهَا. "وَأَمَّا الْمُتَوَسِّطُ، فَهُوَ مَا بَيْنَ الْأَقَلِّ وَالْأَكْثَرِ"؛ يَعْنى: دُونَ الْأَكْثَرِ، وَفَوْقَ الْأَقَلِّ، وَهُوَ مَدُّ وَنِصْفٌ، كَمَا تَقَدَّمَ.

"الثَّانِي: الْأَدْمُ، وَهُوَ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ مِنَ اللَّحْمِ رَطْلَانِ، وَمِنَ السَّمْنِ أَو الزَّيْتِ كُلَّ يَوْمِ مَكِيلَتَانِ"؛ لِأَذْمَ لَا بُدَّ مِنْهَا فِي النَّفَقَةِ بِالْمَعْرُوفِ، وَهَذَا الْقَدْرُ مِمَّا يَقَعُ الِاكْتِفَاءُ بِهِ فِي الْعَادَةِ تَقْرِيبًا. "وَهُوَ لَأَذْمَ لَا بُدَّ مِنْهَا فِي النَّادَةِ بَالْمَعْرُوفِ، وَهَذَا الْقَدْرُ مِمَّا يَقَعُ الِاكْتِفَاءُ بِهِ فِي الْعَادَةِ تَقْرِيبً"؛ إِذْ لَا تَقْدِيرَ لِلشَّرْعِ فِيهِ، وَإِثَمَا الْوَاحِبُ مَا يَكْفِي مَعَ الْمُدِّ وَالْمُدَّيْنِ، وَالرُّجُوعُ فِي الجُنْسِ إِلَى الْعَالِب، وَمَا يَلِيقُ بِحَالِ الزَّوْجِ.

"الثَّالِثُ: السُّكْنَى، وَهُو مَسْكَنِّ يَلِيقُ بِهَا، أَوْ أُجْرَتُهُ"؛ فَإِنَّهُ يُرَادُ لِلِانْتِفَاعِ، فَاعْتُبِرَ جَانِبُهَا، بِخِلَافِ الْقُوتِ وَالْكِسْوَةِ، فَإِنَّ الِاعْتِبَارَ بِجَانِبهِ.

"الرَّابِعُ: الْكِسْوَةُ، وَهُوَ مِنَ اللَّيِّنِ الْحَسَنِ فِي حَقِّ الْمُوسِرِ"، كَمَا يَلِيقُ بِمَا، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (٢) ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿وَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾. (٣)

"وَلَا بُدَّ مِنَ الْفِرَاشِ" أَيْضًا بِالْمَعْرُوفِ، كَالْكِسْوَةِ. "وَيَفْرَضُ لِمَسْطِهَا وَدُهْنِهَا شَيْئًا"؛ لِأَنَّهَا تَخْتَاجُ إِلَى التَّوْيِينِ وَالتَّنْظِيفِ لَهُ. "وَلَيْسَ عَلَى الرَّوْجِ ثَمَن الْأَدْوِيَةِ وَلَا أُجْرَةُ طَبِيبٍ وَلَا حَجَّامٍ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ بِمَّا يُرَادُ لِتَوْفِينِ وَالتَّنْظِيفِ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ. "وَيَخْتَلِفُ لِيفْظِ الْأَصْلِ، فَهُوَ كَعِمَارَةِ الدَّارِ تَكُونَ عَلَى الْمَالِكِ، وَالْكَنْسُ وَالتَّنْظِيفُ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ. "وَيَخْتَلِفُ لِيفْظِ الْأَصْلِ، فَهُوَ كَعِمَارَةِ الدَّارِ تَكُونَ عَلَى الْمَالِكِ، وَالْكَنْسُ وَالتَّنْظِيفُ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ. "وَيَخْتَلِفُ الْأَدُمُ، وَاللَّبَاسُ، وَالْفِرَاشُ بِالْيَسَارِ وَالْإِعْسَارِ كَالطَّعَامِ" كَمَا تَقَدَّمَ/. "قَالَ: وَالْعَبْدُ وَالْمُكَاتَبُ وَمَنْ بَعْضُهُ كُلْدُمُ، وَاللَّبَاسُ، وَالْفِرَاشُ بِالْيَسَارِ وَالْإِعْسَارِ كَالطَّعَامِ" كَمَا تَقَدَّمَ/. "قَالَ: وَالْعَبْدُ وَالْمُكَاتَبُ وَمَنْ بَعْضُهُ حُرِّ مُعْسِرُونَ فِي حَقِّ النَّفَقَةِ"؛ فَإِنَّ الْعَبْدَ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا أَبَدًا، وَالْمُكَاتَبُ لَا يَمْلِكُ مِلْكُ مِلْكُ مَنْ عَقَلَ اللَّهُ اللَّهُ لَا يَقْلُقُهِ "؛ فَإِنَّ الْعَبْدَ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا أَبَدًا، وَالْمُكَاتَبُ لَا يَمْلِكُ مِلْكُ مِلْكُ مِلْكُ مَالُولِ فَإِنَّهُ نَاقِصٌ بِالرِّقَ، فَهُو كَالْحُرِّ الْمُعْسِرِ.

"الْخَامِسُ: إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ مَحْدُومَةً، فَلِلْخَادِمَةِ كُلَّ يَوْمٍ عَلَى الْمُوسِرِ مُدِّ وَثُلُثٌ، وَمِنَ الْأُدْمِ مَا يُشْبِهُ ذَلِكَ"؛ لِأَنَّهُ قَدْرُ الْكِفَايَةِ لَمَا فِي الْغَالِبِ. "وَعَلَى الْمُتَوسِّطِ، وَالْمُعْسِرِ جَمِيعًا مُدُّ وَاحِدٌ؛ إِذْ لَا أَقَلَّ مِنْهُ، وَلَا تُفْرَدُ الْحَادِمَةُ بِاللَّحْمِ"؛ لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ لِلْمَرْأَةِ، فَلَا يُسَوَّى بَينَهُمَا فِي جِنْسِ الْأُدْمِ، كَمَا فِي قَدْرِهَا. وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا نَفَقَةُ خَادِمَةٍ وَاحِدَةٍ"؛ لِأَنَّ الاِكْتِفَاءَ يَقَعُ بِوَاحِدَةٍ، فَلَا يَلْزَمُهُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ. "وَلَهُ إِحْرَاجُ مَن زَادَ عَلَى وَاحِدَةٍ"؛ لِأَنَّ الدَّارَ مِلْكُهُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ سُكْنَاهُنَّ. "وَتَعْيِينُ تِلْكَ الْوَاحِدَةِ إِلَيْهَا"؛ لِأَنَّ الْذِدْمَةَ خَالِمُ حَقِّهَا.

<sup>(</sup>١) المائدة: ٩٨.

<sup>(</sup>٢) النساء: ٩ ١

<sup>(</sup>٣) صحيح مسلم (٢/ ٨٨٦) رقم (١٢١٨) من حديث جابر بن عبد الله الطويل وهو يخبر عن حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفيه: (فاتقوا الله في النساء، فإنكم أخذتموهن بأمان الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله، ولكم عليهن أن لا يوطئن فرشكم أحدا تكرهونه، فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضربا غير مبرح، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف).

"وَلَا يَجِبُ لِلْحَادِمَةِ ثَمَنُ الْمُشْطِ وَالدُّهْنِ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُرَادُ لِلزِّينَةِ، وَالْخَادِمَةُ لَا تَسْتَحِقُّ ذَلِكَ، يِخِلَافِ الْعَرُوسِ. "وَيُهْرَضُ لِلْحَادِمَةِ خُفَّا، وَلَيْسَ ذَلِك لِلْعَرُوسِ"؛ لِأَنَّهَا الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى الْخُرُوجِ، وَالْبُرُوزِ لِلْحَاجَاتِ، لَا الْعَرُوسُ. "فَإِنْ أَعْسَرَ بِنَفَقَةِ الْخَادِمَةِ، صَارَتْ دَيْنًا عَلَيْهِ"، كَمَا فِي الْمَحْدُومَةِ، وَلَا حِيَارَ لَمَا فِي هَذَا الْإِعْسَارِ؛ لِأَنَّ النَّفْسَ تَقُومُ بِدُونِ الْخَادِمَةِ. "فَلَا خِيَارَ لَهَا فِي فَسْخِ النِّكَاحِ، وَيُبَاعُ عَقَارُهُ فِي النَّفَقَةِ عِنْدَ الْخَاجَةِ"، كَمَا فِي سَائِر الدُّيُونِ.

"السَّبَبُ الثَّانِي: الْقَرَابَةُ

وَالنَّظَرُ فِي: النَّفَقَةِ، وَالْحَضَانَةِ

أُمَّا النَّفَقَةُ، فَفِيهَا مَسَائِلُ ثَلَاثٌ:

<sup>(</sup>١) البقرة: ٢٣٣

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (٧/ ٦٥) رقم (٣٦٤) عن عائشة، أن هند بنت عتبة، قالت: يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح وليس يعطيني ما يكفيني وولدي، إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم، فقال: «خذي ما يكفيك وولدك، بالمعروف»، وبمعناه في صحيح مسلم (٣/ ٣٣) رقم (١٧١٤).

<sup>(</sup>٣) سنن أبي داود (٣/ ٢٨٨) رقم (٢٥٩٨) - حدثنا محمد بن كثير، أحبرنا سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن عمارة بن عمير، عن عمته، أنها سألت عائشة رضي الله عنها في حجري يتيم أفاكل من ماله؟ فقالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن من أطيب ما أكل الرجل من كسبه وولده من كسبه»، [حكم الألباني] صحيح، وسنن النسائي (٢/ ٢٤٠) رقم (٤٤٤٩) عن عمارة بن عمير، عن عمته، عن عائشة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه، وإن ولد الرجل من كسبه»، [حكم الألباني] صحيح، وسنن ابن ماجه (٢/ ٣٢٣) رقم (٢١٣٧) - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وعلى بن محمد، وإسحاق بن إبراهيم بن حبيب، قالوا: حدثنا أبو معاوية قال: حدثنا الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه، وإن ولده من كسبه»، [شرح محمد فؤاد عبد الباقي] [ش رالكسب) هو السعي في تحصيل الرزق وغيره. والمراد المكسوب الحاصل بالطلب والجد في تحصيله بالوجه المشروع. (وولد الإنسان من كسبه) أي من المكسوب الحاصل بالجد والطلب ومباشرة الأسباب. ومال الولد من كسب الولد. فصار من كسب الإنسان بواسطة. فحاز له أكله]، [حكم الألباني] صحيح.

لِأَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى الْكَسْبِ بِمَنْزِلَةِ الْغِنَى فِي تَحْرِيمِ الصَّدَقَةِ. قَالَ ﷺ: (لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيِّ، وَلَا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ وَمَا اللَّهُمَا فِي تَحْرِيمِ الصَّدَقَةِ، فَكَذَلِكَ فِي سُقُوطِ النَّفَقَةِ. "وَأَمَّا الْإِخْوَةُ وَالْأَحَوَاتُ وَسَائِلُ وَوَيِّ ) (1) سَوَّى بَينَهُمَا فِي تَحْرِيمِ الصَّدَقَةِ، فَكَذَلِكَ فِي سُقُوطِ النَّفَقَةِ. "وَأَمَّا الْإِخْوَةُ وَالْأَحْوَاتُ وَسَائِلُ وَسَائِلُ عَوَاتِي اللَّهُ مَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللْعَلَقُ اللْعَلَى اللْعَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللْعَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللْعُلَى اللْعَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى الللْعَلَى الللْعَلَى الللْعَلَى الللْعَلَى الللْعَلَى الللْعَلَى الللْعَ

"الثَّانِيَةُ: نَفَقَةُ الْقَرِيبِ تَسْقُطُ بِمُضِيِّ الزَّمَانِ، سَوَاءٌ تَكَلَّفَ فِي تِلْكَ الْأَيَّامِ نَفَقَةً، أَوْ صَبَرَ عَلَى الْجُوع"؛ لِأَنَّهَا مُوَاسَاةٌ شُرِعَتْ لِتَرْجِيَةِ الْوَقْتِ وَدَفع الْحَاجَةِ، فَاعْتُبِرَ فِيهَا الْوَقْتُ وَالْحَاجَةُ.

/ አ ٦

"وَلَا تَصِيرُ دَيْنًا فِي الدِّمَّةِ/"؛ إِذْ لَيْسَتْ عِوَضًا عَنْ شَيْءٍ. "بِخِلَافِ النَّكَاحِ"؛ فَإِنَّ النَّفَقَةَ فِيهِ فِي مُقَابَلَةِ التَّمْكِينِ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى لَا تُتَقَدَّرُ بِالْأَمْدَادِ، كَمَا فِي النِّكَاحِ، وَإِنَّمَا تُتَقَدَّرُ بِالْكِفَايَةِ؛ نَظَرًا إِلَى أَنَّ النَّكَاحِ، وَإِنَّمَا تُتَقَدَّرُ بِالْكِفَايَةِ لَا بِالْأَمْدَادِ، بِخِلَافِ الْحَاجَةَ قَدْ تَنْدَفِعُ بِأَقَلَ مِنْ مُدِّ، وَقَد تَسْتَدْعِي أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ. "وَتَتَقَدَّرُ بِالْكِفَايَةِ لَا بِالْأَمْدَادِ، بِخِلَافِ الْحَاجَةَ قَدْ تَنْدَفِعُ بِأَقَلَ مِنْ مُدِّ، وَقَد تَسْتَدْعِي أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ. "وَتَتَقَدَّرُ بِالْكِفَايَةِ لَا بِالْأَمْدَادِ، بِخِلَافِ الْخَاجَةَ قَدْ تَنْدَفِعُ بِأَقَلَ مِنْ مُدِّ، وَقَد تَسْتَدْعِي أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ. "وَتَتَقَدَّرُ بِالْكِفَايَةِ لَا بِالْأَمْدَادِ، كَمَا فِي النَّكَاحِ"؛ لِمَا ذَكْرْنَاهُ. "وَلَه الْكِسُوةُ وَالْمَسْكَنُ" أَيْضًا كَالنَّفَقَةِ. "وَيُبَاعُ الْعَقَارُ فِي نَفَقَتِهِ، كَمَا فِي النِّكَاحِ"؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ. "وَلَه الْكِسُوةُ وَالْمَسْكَنُ" أَيْضًا كَالنَّفَقَةِ. "وَيُبَاعُ الْعَقَارُ فِي نَفَقَتِهِ، كَمَا فِي النِّكَاحِ"؛ لِمَا ذَكُرْنَاهُ.

"الثَّالِثَةُ: الْأَوْلَى بِالنَّفَقَةِ عَلَى الصَّغِيرِ الْأَبُ دُونَ الْأُمِّ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُ، رِذَهُنَ وَكِسُومَ مُنَ الْقَرَابَةِ، فَكَانَ أَوْلَى بِالْإِنْفَاق. وَكِسُومُ مُنَ الْقَرَابَةِ، فَكَانَ أَوْلَى بِالْإِنْفَاق. "فَإِنْ بَلَغَ، فَكَذَلِكَ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ"، كَمَا فِي حَقِّ الصَّغِيرِ. "وَقِيلَ: يَشْتَرِكُ الْأَبُ وَالْأُمُّ عَلَى السَّوَاءِ بَعْدَ الْبُلُوغِ"؛ لِاسْتِوَائِهِمَا فِي الْقُرْبِ وَالْقُدْرَةِ عَلَى النَّفَقَةِ.

<sup>(</sup>۱) سنن أبي داود (۲/ ۱۱۸) رقم (۱۹۳۶) عن عبد الله بن عمرو، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تحل الصدقة لغني، ولا لذي مرة سوي»، قال أبو داود: رواه سفيان، عن سعد بن إبراهيم، كما قال إبراهيم. ورواه شعبة، عن سعد قال: «لذي مرة قوي»، والأحاديث الأخر عن النبي صلى الله عليه وسلم بعضها: «لذي مرة قوي» وبعضها لذي مرة سوي» وقال عطاء بن زهير: أنه لقي عبد الله بن عمرو، فقال: «إن الصدقة لا تحل لقوي، ولا لذي مرة سوي»، [حكم الألباني]: صحيح، وسنن الترمذي ت شاكر (٣/ ٣٥) رقم (١٥٦) وفي الباب عن أبي هريرة، وحبشي بن جنادة، وقبيصة بن مخارق.: «حديث عبد الله بن عمرو حديث حسن»، وقد روى شعبة، عن سعد بن إبراهيم هذا الحديث بهذا الإسناد ولم يرفعه، وقد روي في غير هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تحل المسألة لغني ولا لذي مرة سوي» وإذا كان الرحل قويا محتاجا ولم يكن عنده شيء، فتصدق عليه أجزأ عن المتصدق عند أهل العلم ووجه هذا الحديث عند بعض أهل العلم على المسألة "، [حكم الألباني] صحيح، وسنن النسائي (٥/ ٩٩) رقم (١٩٥٧) [شرح محمد فؤاد عبد الباقي] [ش (لا تحل الصدقة) أي سؤالها. وإلا فهي تحل للفقير وإن كان قويا صحيح الأعضاء إذا أعطاه أحد بلا سؤال. (المرة) الشدة. (سوي) صحيح، وسعح الأعضاء]، [حكم الألباني] صحيح.

<sup>(</sup>٢) البقرة: ٢٣٣

"وَقِيلَ: يُقَسَّمُ عَلَيْهِمَا لِلذَّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْفَيَيْنِ"، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَنَّ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى سَوَاءٌ؟ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَصْلٌ لَهُ كَالْآخر.

"وَكَذَا الْخِلَافُ فِي فَقِيرٍ لَهُ ابْنٌ وَبِنْتٌ، فَالنَّفَقَةُ عَلَيْهِمَا بِالسَّوِيَّةِ عَلَى وَجْهِ"؛ لِاسْتِوَائِهِمَا فِي التَّفَرُّعِ مِنْهُ. "وَبِالتَّفَاوُتِ عَلَى وَجْهِ"، كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْأَبُويْنِ، كَمَا أَنَّ لِلذَّكْرِ ضِعْفَ مَا لِلْأُنْثَى فِي الْمِيرَاثِ. "قَالَ: وَإِذَا تَبَاعَدَتِ الدَّرَجَاتُ، فَالْأَصَحُّ: مُرَاعَاةُ الْقُرْبِ"، كَمَا فِي الْمِيرَاثِ.

"وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: مَا دَامَ يُوجَدُ مِنْ جَانِبِ الْأَبِ مُنْفِقٌ، فَهُوَ أَوْلَى"؛ لِاخْتِصَاصِ الْأَبِ بالْعُصُوبَةِ.

۸٦/ ب

"النَّظَرُ الثَّانِي: فِي الْحَضَانَةِ:

وَلِلصَّغِيرِ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ:

الْأُولَى: أَنْ يَكُونَ أَقَلَ مِنْ سَبْعِ سِنِينَ، فَالْأُمُّ أَوْلَى بِحَضَانَتِهِ/ مِنَ الْأَبِ"، وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ مَا رُوِيَ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى مَن عَلَيْهِ وَأَنَّوا أَنْ اللَّهُ عَلَى مَن عَلَيْهِ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهَا الْحَصَانَةُ تَبَرُّعًا"، بَلْ بَجِبُ مُؤْنَةُ الحُصَانَةِ عَلَى مَن عَلَيْهِ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهَا الْحَصَانَةُ تَبَرُّعًا"، بَلْ بَجِبُ مُؤْنَةُ الحُصَانَةِ عَلَى مَن عَلَيْهِ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهَا الْحَصَانَةُ تَبَرُّعًا"، بَلْ بَجِبُ مُؤْنَةُ الحُصَانَةِ عَلَى مَن عَلَيْهِ وَلَا اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهَا الْحَصَانَةُ لِهِ"، فَلَا بُحُبُرُ عَلَى الرَّصَاعِ؛ لِأَنَّ نَفَقَتَهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَعَلَى اللَّهُ عَلَى الللْهُ الْعُلْمُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَع

يَسْتَحِقَّ عَلَى الْأَبِ شَيْعًا، كَذَلِكَ هَهُنَا. "قَالَ: فَهِيَ أَوْلَى مِنْ أَجِيرَةٍ أُخْرَى، وَلَيْسَتْ أَوْلَى مِنْ مُتَبَرِّعَةٍ"،

كَمَا تَقَدَّمَ، وَوَجْهُ كَوْنِهَا أُولَى مِنْ أَجِيرَةٍ أُخْرَى، أَنَّهَا أَشْفَقُ وَلَبَنُهَا لَهُ أَوْفَقُ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ فَإِلَّ

<sup>(</sup>۱) سنن أبي داود (۲/ ۲۸۳) رقم (۲۲۷٦) - حدثنا محمود بن خالد السلمي، حدثنا الوليد، عن أبي عمرو يعني الأوزاعي، حدثني عمرو بن شعبب، عن أبيه، عن جده عبد الله بن عمرو، أن امرأة قالت: يا رسول الله، إن ابني هذا كان بطني له وعاء، وثديي له سقاء، وحجري له حواء، وإن أباه طلقني، وأراد أن ينتزعه مني، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أنت أحق به ما لم تنكحي»، [حكم الألباني] حسن، والمستدرك على الصحيحين للحاكم (۲/ ۲۲٥) رقم (۲۸۳۰) "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه "، [التعليق - من تلخيص الذهبي] ۲۸۳۰ - صحيح.

<sup>(</sup>٢) الطلاق:٦

1/14

أَرْضَعْنَ لَكُو فَكَاثُوهُنَ أَجُورَهُنَ ﴾ (١) "وَالْأُمُّ عِنْدَ طَلَاقِ الْأَبِ أَوْلَى، إِلَّا إِذَا كَانَتْ غَيْرَ مَاْمُونَةٍ، أَوْ فَكَحَتْ زَوْجًا غَيْرَ عَاقِلَةٍ/"؛ فَإِنَّ الْوَلَدَ ضَائِعٌ مَعَهَا، وَالْحُضَانَةُ حَقُّ الطَّفْلِ، فَلَا بُدَّ مِنْ رِعَايَةِ الكل لَهُ. "أَوْ نَكَحَتْ زَوْجًا أَجْنَبِيًّا، وَلَيْسَ لَهَا أُمِّ فَارِغَةٌ"؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْحُدِيثِ فِي أَوَّلِ الْبَابِ؛ فَإِنَّهَا إِذَا نَكَحَتْ زَوْجًا أَجْنَبِيًّا لَا الْجَنْبِيًّا، وَلَيْسَ لَهَا أُمِّ فَارِغَةٌ"؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْحُدِيثِ فِي أَوَّلِ الْبَابِ؛ فَإِنَّهَا إِذَا نَكَحَتْ زَوْجًا أَجْنَبِيًّا لَا عَقَلَهُ مَعْهَا كَمَا يَبْطُلُ لَوْ كَانَتْ مَمْلُوكَةً، أَوْ بَعْضُهَا رَقِيقٌ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا بَعْدَ النِّكَالِ صَلَّوَ لَهُ فِي الْخَصَانَةِ، بَطَلَ حَقُّهَا كَمَا يَبْطُلُ لَوْ كَانَتْ مَمْلُوكَةً، أَوْ بَعْضُهَا رَقِيقٌ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا بَعْدَ النِّكَالِ صَلَرَتْ مُسْتَحَقَّةَ الْأَوْقَاتِ لِلزَّوْجِ، فَصَارَتْ كَالرِّقِيقَةِ. "وَمَتَى بَطَلَ حَقُّهَا" بِأَنْ تَرَوَّجَتْ "وَلَهَا أُمِّ فَارِغَةٌ، فَهِي صَارَتْ مُسْتَحَقَّةَ الْأَوْفِ لِللَّ اللَّهُ فَا لِنَّ عَنِي الشَّفَقَةِ وَالْخُنُوّ؛ "يَعْنِي: الْجَدَّةَ، فَإِنْ أَرَادَ الْأَلُكُ سَفَرًا، ضَمَّ الولَكَ مِنْ الْأَبُ يَخْفَى نَسَبُهُ، إِلَّا أَنْ تُسَافِرَ مَعَهُ، فَلَا يُؤْخَذُ الْوَلَدُ مِنْهَا حِينَذٍ"؛ إِذْ لَا يَكُون فِيهِ حَفَاءُ النَّسَبِ.

"وَإِذَا طَلَقَهَا الْأَجْنَبِيُّ، عَادَ حَقُّهَا"؛ لِأَنَّهَا مُسْتَحِقَّةٌ كَمَا كَانَتْ، وَلَكِنْ تَعَذَرَ الِاسْتِيفَاءُ لِعَارِضِ التَّرْوِيجِ، فَإِذَا زَالَ الْعَارِضُ عَاد الْحَقُّ، كَالْوَلِيِّ الْأَقْرَبِ إِذَا جُنَّ أُو ارْتَدَّ، وَانْتَقَلَتِ الْوِلَايَةُ إِلَى الْأَبْعَدِ، ثُمَّ زَالَ الْجُنُون وَالرِّدَّةُ، فَإِنَّ الْوِلَايَةَ تَعُودُ إِلَيْهِ، كَذَلِكَ هَهُنَا يَعُودُ الْحَقُّ إِلَيْهَا.

"وَإِنْ كَانَتْ رَجْعِيَّةً، إِلَّا عِنْدَ الْمُزَنِيِّ -رَحِمَهُ اللهُ- فَإِنَّهُ جَعَلَ الرَّجْعِيَّة كَالْمَنْكُوحَةِ"، وَالصَّحِيخُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهَا مُحَرَّمَةُ الْوَطْءِ، مَمَّنُوعَةٌ عَنِ الزَّوْجِ قَبْلَ الْمُرَاجَعَةِ، فَهِيَ فِي هَذَا الْبَابِ كَالْبَائِنَةِ.

"الْحَالَةُ النَّانِيَةُ: إِذَا بَلَغَ الْوَلَدُ سَبْعًا: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ تَمْيِيزٌ، فَهُوَ كَمَا قَبْلَ السَّبْعِ" وَقَدْ مَضَى. "وَإِنْ كَانَ لَهُ تَمْيِيزٌ، خَيَّرْنَاهُ بَيْنَ أَبَوَيْهِ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى، فَأَيُّهُمَا اخْتَارَ، ضَمَمْنَاهُ إِلَيْهِ"؛ وَذَلِكَ لِمَا رُوِيَ "وَإِنْ كَانَ لَهُ تَمْيِيزٌ، خَيَّرَ غُلَامًا بَيْنَ أَبِيهِ وَأُمِّهِ/، (٢) وَكَذَلِكَ عَنْ عُمَرَ عَلَيْهِ خَيَّرَ غُلَامًا بَيْنَ أَبِيهِ وَأُمِّهِ/، (٢) وَكَذَلِكَ عَنْ عُمَرَ عَلَيْهِ فَلَمًا بَيْنَ أَبَوَيْهِ، (٣) "قَالَ: وَلَمْ يُمْنَع النَّانِي مِنْ تَعَهِّدِه، وَمُرَاعَاةِ مَصَالِحِهِ"؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ إِغْرَاءٌ بِالْعُقُوقِ.

"فَإِنِ اخْتَارَ الْأُمَّ بَعْدَمَا اخْتَارَ الْأَبَ حَوَّلْنَاهُ" إِلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ اخْتِيَارٌ بِالتَّشَهِّي فَيكُون إِلَى هَوَاهُ، كَمَا فِي

(١) الطلاق:٦

۸۷/ ب

<sup>(</sup>٢) سنن الترمذي ت شاكر (٣/ ٦٣١) رقم (١٣٥٧) عن أبي هريرة، «أن النبي صلى الله عليه وسلم خير غلاما بين أبيه وأمه» وفي الباب عن عبد الله بن عمرو، وجد عبد الحميد بن جعفر: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح، وأبو ميمونة اسمه سليم والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم قالوا: يخير الغلام بين أبويه إذا وقعت بينهما المنازعة في الولد، وهو قول أحمد، وإسحاق، وقالا: ما كان الولد صغيرا فالأم أحق به، فإذا بلغ الغلام سبع سنين خير بين أبويه هلال بن أبي ميمونة هو هلال بن علي بن أسامة، وهو مدني، وقد روى عنه يحيى بن أبي كثير، ومالك بن أنس، وفليح بن سليمان، [حكم الألباني] صحيح، وسنن ابن ماجه (٢/ ٧٨٧) رقم (٢٣٥١) عن أبي هريرة، أن النبي صلى الله عليه وسلم، خير غلاما بين أبيه وأمه، وقال: «يا غلام هذه أمك وهذا أبوك»، [حكم الألباني] صحيح.

<sup>(</sup>٣) سنن سعيد بن منصور (٢/ ١٤١)، عن عبد الرحمن بن غنم، أن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه «خير غلاما بين أبيه وبين أمه»، والسنن الكبرى للبيهقي (٨/ ٦) رقم (١٥٧٦٢) - وروى الشافعي في القليم وليس ذلك في مسموعنا، عن سفيان بن عيينة، عن يزيد بن يزيد بن جابر، عن إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر، عن عبد الرحمن بن غنم، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خير غلاما بين أبيه وأمه، جاء في خلاصة البدر المنير (٢/ ٢٥٩ ) رقم (٢١٩٩) أثر: عمر أنه خير غلاما بين أبويه، رواه الشافعي والبيهقي.

الْمَأْكُولَاتِ وَالْمَشْرُوبَاتِ. "فَإِنْ أَكْثَرَ الإخْتِيَارَ، فَهُوَ كَالْمَجْنُونِ؛ فَالْأُمُّ أَوْلَى بهِ"؛ إِذْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا تَمْيزَ لَهُ. "الْحَالَةُ الثَّالِثَةُ: أَنْ يَبْلُغَ رَشِيدًا، أَمَّا الِإبْنُ، فَهُوَ أَوْلَى بِنَفْسِهِ" كَسَائِر الْأَحْرَارِ "لَكِن الْمُسْتَحَبُّ أَلَّا يُفَارِقَهُمَا إِلَّا بِرضَاهُمَا"؛ لِئَلَّا يَنْقَطِعَ بِرُّهُ عَنْهُمَا. "وَأَمَّا الْبِنْتُ، فَلْتَكُنْ مَعَ أَحَدِ أَبَوَيْهَا إِلَى أَنْ تَتَزَوَّجَ"؛ لِأَنَّ انْفِرَادَهَا بِنَفسِهَا لَا يَكُون مَأْمُونًا. "فَإِذَا أَمَتْ وَكَانَتْ مَأْمُونَةً، سَكَنَتْ حَيْثُ شَاءَتْ مَا لَمْ تَكُنْ رِيبَةً، فَإِنْ كَانَتْ رِيبَةٌ، فَاخْتِيَارُ الْمَسْكَن إلَى أَبَوَيْهَا أَوْ إِلَى أَوْلِيَائِهَا"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا إِذَا اخْتَبَرَتِ الرِّجَالَ وَتَكَامَلَتْ فِي نَفسِهَا، صَارَتْ كَالْغُلَامِ إِذَا بَلَغَ إِلَّا أَنْ يَخَافَ عَلَيْهَا تُهْمَة، فَيَكُون حِينَئِذٍ لِمَحَارِمِهَا أَنْ يَمْنُعُوهَا عَنِ الْإِنْفِرَادِ.

#### [فَرْعٌ]

## [الْأَوْلَى بِالْحَضَانَةِ عِنْدَ اجْتِمَاعِ الْقَرَابَةِ مِنَ النِّسَاءِ]

"إِذَا اجْتَمَعَ الْقَرَابَةُ مِنَ النِّسَاءِ فَتَنَازَعْنَ الْمَوْلُودَ الصَّغِيرَ الَّذِي لَا أُمَّ لَهُ، فَأَوْلَاهُنَّ فِي الْجَدِيدِ: أُمُّ الْأُمِّ وَإِنْ عَلَتْ"؛ لِأَنَّهَا كَالْأُمِّ فِي الشَّفَقَةِ وَالْولَادَةِ. "ثُمَّ أُمُّ الْأَبِ وَإِنْ عَلَتْ"؛ لِأَنَّهَا كَأُمِّ الْأُمِّ فِي الْقُرْبِ وَالْإِرْثِ. "ثُمَّ الْأُحْتُ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ"؛ لِأَنَّهَا تُدلي بِجِهَتَيْنِ. "ثُمَّ الْأُحْتُ لِلْأَبِ"؛ لِأَنَّهَا قَائِمَة مَقَامَهَا في الْمِيرَاثِ، فَكَذَلِكَ فِي الْحُضَانَةِ. "فُمَّ الْأُحْتُ لِلْأُمِّ، ثمَّ الْخَالَةُ، ثمَّ الْعَمَّةُ"، وَإِنَّمَا قُدِّمَتِ الْأُخْتُ عَلَى الْخَالَةِ؛ لِأَنَّهَا أَقْرَبُ، وَالْحَالَةُ قُدِّمَتْ عَلَى الْعَمَّةِ؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ سَاوَتْهَا/ فِي الدَّرَجَةِ وعَدَمِ الْإِرْثِ إِلَّا أَنَّهَا تُدلي بِالْأُمِّ، وَالْعَمَّةُ تُدْلِي بِالْأَبِ، وَالْأُمُّ مُقَدَّمَةٌ عَلَى الْأَبِ، فَكَذَلِكَ مَنْ تُدْلِي بِمَا عَلَى مَنْ تُدْلِي بِهِ. "فَأَمَّا أُمُّ أَبِ الْأُمِّ، فَلَا وَلَايَةً لَهَا، كَمَا لَا وَلَايَةً لِأَبِ الْأُمِّ، وَالْوَلَدُ يُخَيَّرُ بَيْنَ الْأُمِّ وَالْعَمِّ، كَمَا يُخَيَّرُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَبِ"، وَكَذَا سَائِرُ الْعَصَبَاتِ.

"وَأَبُ الْأَبِ يُنَزَّلُ مَنْزِلَةَ الْأَبِ عِنْدَ عَدَمِهِ"؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ، وَكَذَلِكَ الْعَصَبَاتُ يَقُومُونَ مَقَامَهُمَا، كَمَا تَقَدَّمَ عَلَى الْأَصَحِّ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عُمَارَةً، أَنَّهُ قَالَ: خَيَّرِنِي عَلِيُّ وَهِيْهِ بَيْنَ أُمِّى وَعَمَى. (١) "وَإِذَا كَانَ أَوْلَادُ الْحُرِّ مَمَالِيكَ، فَسَيِّدُهُمْ أَحَقُّ بِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ عَبِيدُهُ"

"السَّبَبُ الثَّالِثُ: تَجِبُ كِسْوَةُ الْمَمْلُوكِ وَطَعَامُهُ بِالْمَعْرُوفِ عَلَى مَالِكِهِ"، رَوَى أَبُو هُرَيْرَةً، أَنَّهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (لِلْمُلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ بِالْمَعْرُوفِ، وَلَا يُكَلَّفُ مِنَ الْعَمَل إِلَّا مَا يُطِيقُ)، (٢) فنَفَقَةُ

<sup>(</sup>١) السنن الكبرى للبيهقي (٨/ ٦) رقم (١٥٧٦١) عن عمارة الجرمي، قال: خيريني على رضي الله عنه، بين أمي، وعمي، ثم قال لأخ لي أصغر مني: وهذا أيضا لو قد بلغ مبلغ هذا لخيرته، قال الشافعي، قال إبراهيم، عن يونس، عن عمارة، عن علي، رضي الله عنه مثله. وقال في الحديث: وكنت ابن سبع أو ثمان سنين، جاء في خلاصة البدر المنير (٢/ ٢٥٩) رقم (٢٢٠٠)- أثر: عمارة الجرمي، قال: خيرني على كرم الله وجهه، وأنا ابن سبع سنين، أو ثمان سنين بين أمي وعمر، رواه الشافعي والبيهقي.

<sup>(</sup>٢) مسند أحمد ت شاكر (٧/ ١٨١) رقم (٧٣٥٩) عن أبي هريرة، عن النبي -صلى الله عليه وسلم -، قال: "للملوك طعامه وكسوته، ولا

محمد بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِّيِّ الشَّافِعِيُّ '	لأحمدَ بنِ محمدٍ بنِ يونسَ بنِ ـ	(المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْحُلَاصَةِ) ا
--	----------------------------------	--

الْمَمْلُوكِ وَاحِبَةٌ. "حُوًّا كَانَ الْمَالِكُ أَوْ مُكَاتَبًا"؛ إِذِ الْمُكَاتَبُ فِي الْمَالِكِيَّةِ كَالْخِرِّ.

"بَاطِشًا كَانَ الْمَمْلُوكُ أَوْ زَمِنًا، صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا، مُسْتَوْلَدَةً أَوْ مُدَبَّرَةً، مَرْهُونًا أَوْ فِي إِجَارَةٍ، مُسْتَحِقَّ الْجِدْمَةِ بِوَصِيَّةٍ أَوْ غَيْرِهَا"؛ لِأَنَّهُ نَفَقَةٌ بِالْمِلْكِ، وَالْمِلْكُ مَوْجُودٌ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ.

= =

يكلف من العمل ما لا يطيق" قال المحقق: (٧٣٥٨) إسناده صحيح، سفيان: هو ابن عيينة.

#### [فُرُوعٌ خَمْسَةٌ]

#### [فِي النَّفَقَةِ عَلَى الْمَمْلُوكِ، وَالْبَهِيمَةِ]

"الْأَوَّلُ: يُعْتَبَرُ طَعَامُهُ بِمَا يُعَدُّ مَعْرُوفًا لِلْمَالِيكِ فِي الْبَلَدِ، حِنْطَةً أَوْ شَعِيرًا أَوْ ذُرَةً، وَكَذَلِكَ اللَّبَاسُ"؛ لِلْحَبَرِ الْمَذْكُورِ. ( ( ) "وَتَخْتَلِفُ مَرَاتِبُهُمْ وَمَرَاتِبُ الْجَوَارِي بِاخْتِلَافِ الْجَمَالِ وَالْفَرَاهَةِ"، كَمَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ. "وَأَمَّا قَوْلُهُ اللَّهُ فَوْلُهُ هُو لِأَبِي ذَرِّ: (إِخْوَانُكُمْ حَوَلُكُمْ؛ جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ/ أَيْدِيكُمْ، فَمَنْ جُعِلَ جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ. "وَأَمَّا قَوْلُهُ هُمُ لِأَبِي ذَرِّ: (إِخْوَانُكُمْ حَوَلُكُمْ؛ جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ/ أَيْدِيكُمْ، فَمَنْ جُعِلَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ، فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ، وَلْيُلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ، وَلَا يُكَلِّفُهُ مِنَ الْعَمَلِ مَا لَا يُطِيقُ)، ( ٢ ) أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ، فَلَيْطِعِمْهُ مِمَّا يَلْبَسْ، وَلَا يُكَلِّفُهُ مِنَ الْعَمَلِ مَا لَا يُطِيقُ)، ( ٢ ) أَنْ يُطِيقُ الْدُوامَ عَلَيْهِ، وَهَذَا خِطَابٌ تَوَجَّهَ عَلَى الْعَرَبِ، وَغَالِبُ عَادَاتِهِمْ تَقَارُبُ طَعَامِهِمْ وَطَعَامِ مَمَالِيكِهِمْ، فَأَمَّا الْمُتَرَفِّهُونَ لَوْ كُلِّهُوا مُوَاسَاةَ الْمَمَالِيكِ بِمِثْلُ لِبَاسِهِم، لَطَعَوْا".

"الثَّانِي: إِذَا وُلِيَ مَمْلُوكٌ حَرَّ طَعَامٍ وَدُحَانِهِ، فَلَهُ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ مَا لَيْسَ لِمَمْلُوكٍ لَمْ يَلِه، فَلْيَدْعُهُ وَلَيْجَلِسْهُ مَعَهُ، فَإِنْ أَبَى، فَلْيُرَوِّعْ لَهُ لُقْمَةً"؛ لِلْحَبَرِ. (٣) "وَلَفْظُ الْحَبَرِ وَهُوَ" مَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْ قَالَ: (إِذَا كَفَى أَحَدُكُمْ حَادِمَهُ طَعَامَهُ، حَرَّهُ وَدُحَانَهُ، فَإِنْ لَمْ يُجْلِسْهُ مِنْهُ، فَلْيُنَاوِلْهُ أَكْلَةً أَوْ أَكْلَتَيْنِ، فَإِنَّهُ وَلِيَ (إِذَا كَفَى أَحَدُكُمْ حَادِمَهُ طَعَامَهُ، حَرَّهُ وَدُحَانَهُ، فَإِنْ لَمْ يُجْلِسْهُ مِنْهُ، فَلْيُنَاوِلْهُ أَكْلَةً أَوْ أَكْلَتَيْنِ، فَإِنَّهُ وَلِيَ عَلَاجَهُ وَحَرَّهُ). (٤) "و (التَّرْويغُ): أَنْ يَرْوِيَهَا سَمْنًا وَدَسَمًا".

\_ \_

۸۸/ب

<sup>(</sup>١) "للملوك طعامه وكسوته، ولا يكلف من العمل ما لا يطيق".

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (٣/ ١٤٩) رقم (٢٥٤٥) - حدثنا آدم بن أبي إياس، حدثنا شعبة، حدثنا واصل الأحدب، قال: سمعت المعرور بن سويد، قال: رأيت أبا ذر الغفاري رضي الله عنه وعليه حلة، وعلى غلامه حلة، فسألناه عن ذلك، فقال: إني ساببت رجلا، فشكاني إلى النبي صلى الله عليه وسلم: «أعيرته بأمه»، ثم قال: «إن إخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يده، فليطعمه مما يأكل، وليلبسه مما يلبس، ولا تكلفوهم ما يغلبهم، فإن كلفتموهم ما يغلبهم فأعينوهم».

<sup>(</sup>٣) مسند الشافعي - ترتيب سنجر (٣/ ٢٤) رقم (١١٠١) عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إذا كفي أحدكم خادمه طعامه حره ودخانه فليدعه فليجلس فإن أبي فليروغ له لقمة فليناوله إياها أو يعطه إياها» أو كلمة هذا معناها. أخرج الثلاثة الأحاديث من كتاب القرعة والنفقة على الأقارب وهي جميع ما فيه. جاء في البدر المنير (٨/ ٣٥٥)، الحديث الثالث، أنه - صلى الله عليه وسلم - قال: «إذا (جاء) أحدكم خادمه بطعامه، وقد كفاه حره وعمله، فليقعد فليأكل معه، وإلا فليناوله أكلة من طعام». وفي رواية قال: «إذا كفي أحدكم خادمه طعامه حره ودخانه فليجلسه معه، فإن أبي فليروغ له لقمة»، هذا الحديث صحيح، أخرجه الشيخان في «صحيحيهما» من حديث (أبي) هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه، فإن لم يجلسه معه فليناوله [لقمة أو] لقمتين أو أكلتين فإنه ولي حره وعلاجه». هذا لفظ البخاري، ولفظ مسلم: «إذا صنع لأحدكم خادمه طعامه ثم حاء به، وقد ولي حره ودخانه، فليقعده معه (فليأكل)، فإن كان الطعام مشفوها قليلا فليضع منه في يده أكلة أو أكلتين». قال داود بن قيس: يعني لقمة أو لقمتين. وأخرجه الشافعي في «الأم»، ثم البيهقي عنه باللفظ الثاني الذي ذكره الرافعي من حديث أبي هريرة أيضا.

<sup>(</sup>٤) سنن الترمذي ت شاكر (٤/ ٢٨٦) رقم (١٨٥٣) - حدثنا نصر بن علي قال: حدثنا سفيان، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن أبيه، عن أبي هريرة يخبرهم بذلك، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا كفي أحدكم خادمه طعامه حره ودخانه فليأخذ بيده فليقعده معه،

"الظَّالِثُ: إِذَا وَلَدَتِ الْأَمَةُ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُكَلِّفَهَا الرَّضَاعَ لِوَلَدِ نَفْسِهِ"، أَوْ بِالْإِجَارَةِ مِنْ غَيْرِهِ. "بِحَيْثُ يَضُرُّ بِوَلَدِهَا"؛ لِأَنَّ وَلَدَهَا أَحَقُّ بِلَبَنِهَا مِنْ غَيْرِهِ، وَحَقَّهُ مُقَدَّمٌ عَلَى حَقِّ السَّيِّدِ.

"فَإِنْ فَضَلَ عَنْ رِيِّ الْوَلَدِ فَضْلٌ، فَشَأْنُهُ بِالْفَضْلِ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِلْكُهُ. "وَكَذَا الدَّابَّةُ إِذَا نَتَجَتْ فَلْيُوفَوْ عَلَى النِّتَاجِ رِيَّهَا" ثُمَّ شَأْنُهُ بِالْفَضْلِ، كَمَا فِي وَلَدِ الْأَمَةِ.

"الرَّابِعُ: إِنْ خَارَجَ عَبْدًا أَوْ أَمَةً، فَلَا يَضْرِبُ عَلَيْهِمَا خَرَاجًا لَا طَاقَةً لَهُمَا بِهِ، قَالَ عُثْمَانُ ﴿ اللَّهُ فِي خُطْبَتِهِ: [لَا تُكَلِّفُوا الصَّغِيرَ الْكُسْبَ فَيَسْرِقَ، وَلَا الْأَمَةَ غَيْرَ ذَاتِ الصَّنْعَةِ فَتَكْسِبَ بِفَوْجِهَا]". (١)

"الْخَامِسُ: يَجِبُ عَلَى مَالِكِ الْبَهِيمَةِ مِنَ الْعَلَفِ مَا يَكْفِيهَا"؛ لِأَنَّهَا مُحْتَرَمَةُ الرُّوحِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ "الْخَامِسُ: يَجِبُ عَلَى مَالِكِ الْبَهِيمَةِ مِنَ الْعَلَفِ مَا يَكْفِيهَا"؛ لِأَنَّهَا مُحْتَرَمَةُ الرُّوحِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ (عُذَّبَتِ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا، لَا هِيَ أَطْعَمَتْهَا، وَلاَ هِيَ أَرْسَلَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ، حَتَى مَا يَذْبَحُ"؛ لِأَنَّ مُتَشَقِّقَةَ الْمَشَافِرِ، وَفِي الْأَرْضِ مَرْعًى، النَّبِيِّ عَنْ تَعْذِيبِ الْحَيُوانِ لِغَيْرِ مَأْكَلِهِ. (٣) "فَإِنْ كَانَتْ مُتَشَقِّقَةَ الْمَشَافِرِ، وَفِي الْأَرْضِ مَرْعًى، النَّبِيِّ عَنْ تَعْذِيبِ الْحَيُوانِ لِغَيْرِ مَأْكَلِهِ. (٣) "فَإِنْ كَانَتْ مُتَشَقِّقَةَ الْمَشَافِرِ، وَفِي الْأَرْضِ مَرْعًى،

\_\_\_\_\_

\_ \_

فإن أبي فليأخذ لقمة فليطعمها إياه»: هذا حديث حسن صحيح وأبو خالد والد إسماعيل اسمه سعد، [حكم الألباني] : صحيح.

= =

119

<sup>(</sup>١) موطأ مالك ت عبد الباقي (٢/ ٩٨١) وقم (٤٢) - وحدثني مالك عن عمه أبي سهيل بن مالك، عن أبيه، أنه سمع عثمان بن عفان، وهو يخطب وهو يقول: «لا تكلفوا الأمة غير ذات الصنعة، الكسب، فإنكم متى كلفتموها ذلك، كسبت بفرجها، ولا تكلفوا الصغير الكسب، فإنه إذا لم يجد سرق، وعفوا إذ أعفكم الله، وعليكم من المطاعم بما طاب منها»، ومصنف ابن أبي شيبة (٤/ ٤٧٤) رقم (٢٢٢٤٩) - حدثنا أبو بكر قال: حدثنا سفيان، عن أبي النضر، عن أبي أنس، قال: سمعت عثمان، يقول: «لا تكلفوا الصغير الكسب فيسرق، ولا تكلف الجارية غير ذات الصنع فتكسب بفرجها، وعفوا إذا أعفكم الله، وعليكم من المكاسب ما طاب لكم»، والسنن الكبرى للبيهقي (٨/ ٤٤) رقم (١٥٧٨٥) - أخبرنا أبو جعفر كامل بن أحمد المستملي، وأبو نصر عمر بن عبد العزيز بن قادة، قالا: أنبأ أبو العباس محمد بن أيوب الصبغي، ثنا الحسن بن علي بن زياد، ثنا ابن أبي أويس، حدثني مالك، حوأخبرنا أبو سعيد بن أبي عمرو، ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أنبأ الربيع بن سليمان، أنبأ الشافعي، أنبأ مالك، عن عمه أبي سهيل، عن أبيه، أنه سمع عثمان بن عفان، رضي الله عنه يقول في خطبته: " لا تكلفوا الصغير الكسب؛ فإنكم متى كلفتموها الكسب كسبت بفرجها لفظ حديث الشافعي، زاد ابن أبي سرق، ولا تكلفوا الأمة غير ذات الصنعة الكسب؛ فإنكم متى كلفتموها الكسب كسبت بفرجها لفظ حديث الشافعي، زاد ابن أبي الثوري، ورفعه ضعيف، حاء في خلاصة البدر المنير (٢/ ٢٠٠) رقم (٢٠ ٢٠) أثر: عثمان: لا تكلفوا الصغير الكسب فيسرق ولا الأمة غير ذات الصنعة فتكتسب بفرجها. رواه البيهقي وروي مرفوعا، عن عثمان وهو ضعيف.

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (٤/ ١٧٦) رقم (٣٤٨٢)، وصحيح مسلم (٤/ ١٧٦٠) رقم (٢٢٤٢) حدثني عبد الله بن محمد بن أسماء الضبعي، حدثنا جويرية بن أسماء، عن نافع، عن عبد الله، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «عذبت امرأة في هرة سجنتها حتى ماتت فدخلت فيها النار، لا هي أطعمتها وسقتها، إذ حبستها، ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض».

<sup>(</sup>٣) جاء في خلاصة البدر المنير (٢/ ٣١٨) رقم (٢٤٣٩) حديث: النهي عن تعذيب الحيوان، رواه البخاري من رواية أبي هريرة، وأبو داود والحاكم من رواية ابن مسعود، وقال: صحيح الإسناد، يشير في ذلك إلى ما جاء في البدر المنير (٨/ ٦٨٩): وحديث «نحى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن تعذيب الحيوان»، وهو حديث صحيح ففي «صحيح البخاري» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه

خَلَّاهَا وَالرَّعْيُ"؛ فَإِنَّهَا تُبَالِغُ فِي الرَّعْيِ فَتَعِيشُ بِهِ. "وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُتَشَقِّقَةِ الْمَشَافِرِ، كَالْخَيْلِ، وَالْبِغَالِ، وَالْبِغَالِ، وَالْبِغَالِ، وَالْبِغَالِ، وَالْبِغَالِ، وَالْبِغَالِ، وَالْبِغَالِ، وَالْبِغَالِ، وَالْجَمِيرِ، فَالْغَالِبُ أَنَّ الْمَرْعَى لَا يَكُفِيهَا حَتَّى يَمُدَّهَا بِعَلَفٍ" تَمَّ الْمُنَاكَحَاتُ

قال: «بعثنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في بعث فقال: إن وجدتم فلانا وفلانا - لرجلين من قريش سماهما - فأحرقوهما بالنار. ثم قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حين أردنا الخروج: إني كنت أمرتكم أن تحرقوا فلانا وفلانا، وإن النار لا يعذب بما إلا الله، فإن وجدتموهما فاقتلوهما»، وفي «سنن أبي داود» بإسناد صحيح من حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: «كنا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في سفر فانطلق لحاجته فرأينا حمرة معها فرخان فأخذنا فرخيها، فجاءت الحمرة فجعلت تغرس، فحاء النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال: من فجع هذه في ولدها؟ ردوا ولدها إليها [ورأى] قرية نمل قد أحرقناها فقال: من حرق هذه؟ قلنا: نحن. قال: إنه لا ينبغي أن يعذب بالنار إلا رب النار»، وأخرجه الحاكم في «مستدركه»، وقال: «فجعلت تصيح» وانتهت روايته إلى عند قوله: «ردوا ولدها إليها. قال: فردوهما» ثم قال: هذا حديث صحيح الإسناد، وجاء في الدراية في تخريج أحاديث الهداية: (٢/ وقم) رقم (٦١): "حديث نحى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تعذيب الحيوان لم أجده هكذا"

# كِتَابُ الْجِرَاحِ

"وَوَاجِبَاتٌ الْقَتْلِ ثَلَاثَةٌ: الْقِصَاصُ، وَالدِّيَةُ، وَالْكَفَّارَةُ.

أَمَّا الْقِصَاصُ"؛ فَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَن قُبِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ مِسْلَطَنَا ﴾ (١) ، وَأَمَّا الدِّيةُ؛ فَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَن قَبْلَ مُوْمِنَا الدِّيةُ اللهِ عَالَى: ﴿ وَمَن قَبْلَ مُوْمِنًا الدِّيةُ اللهِ عَالَى: ﴿ وَمَن قَبْلَ مُوْمِنًا الدِّيةُ اللهِ عَالَى: ﴿ وَمَن قَبْلَ مُوْمِنًا الدِّيةُ اللهُ اللهِ عَالَى: ﴿ وَمَن قَبْلَ مُوْمِنًا الدِّيةُ اللهُ الل

"وَالنَّظَرُ فِي الْقِصَاصِ فِي: النَّفْسِ، وَالطَّرْفِ.

أَمَّا النَّفْسُ، فَمَضْمُونَةٌ بِالْقِصَاصِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوْةٌ ﴾ (٤) وَالنَّظَرُ فِي: الْوُجُوبِ، وَفِي الإسْتِيفَاءِ.

أَمَّا الْوُجُوبُ، فَأَرْكَانُهُ أَرْبَعَةٌ:

الرُّكْنُ الْأَوَّلُ: السَّبَبُ، وَهُوَ: كُلُّ فِعْلِ عَمْدٍ مَحْضٍ مُزْهِقٍ لِلرُّوح، فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ قُيُودٍ:

الْأَوَّل: قَوْلُنَا: [فِعْل] انْدَرَجَ تَحْتَهُ الْجُرْحُ، وَالْقَتْلُ بِثِقَلِ الْحَجَرِ، أَو الْحَسَبِ الْعَلِيظِ، أَو الْحَنْقُ، أَو الْخَسَبُ الْعَلِيظِ، أَو الْحَنْقُ، أَوْ مَنْعُ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ، وَبِالْجُمْلَةِ: كُلُّ طَرِيقٍ يُقْصَدُ بِهِ الْقَتْلُ"؛ فَإِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ عَمْدٌ أَو التَّعْرِيقُ، أَوْ مَنْعُ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ، وَبِالْجُمْلَةِ: كُلُّ طَرِيقٍ يُقْصَدُ بِهِ الْقَتْلُ"؛ فَإِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ عَمْدٌ عَمْدً فَوَدٌ عَلَى لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. (٥)

"وَإِنْ غَرَزَ إِبْرَةً فِي مَقْتَلٍ، وَجَبَ الْقَوَدُ"؛ لِأَنَّهُ عَمْدٌ. "وَإِنْ غَرَزَهَا فِي غَيْرِ مَقْتَلٍ، فَالصَّحِيخ: أَنْ لَا قَوَدَ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُفْضِى إِلَى الْقَتْل غَالِبًا.

"وَأَمَّا قَوْلُنَا: [مُزْهِق]، فَالْمَعْنِيُّ بِهِ: أَنَّهُ لَوْ أَمْسَكُهُ حَتَّى ذَبَحَهُ غَيْرُهُ، فَالْقَوْدُ عَلَى الذَّابِحِ"، كَمَا يُحَدُّ الزَّانِي دُونَ الْمُمْسِكِ/؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِمْسَاكَ لَيْسَ بِسَبٍ مُلْجِيءٍ إِلَى الْقَتْلِ، وَالزِّنَا، فَإِذَا اجْتَمَعَ مَعَهُ ٩٨/ب

(١) الإسراء:٣٣.

<sup>(</sup>٢) النساء: ٩٢

<sup>(</sup>٣) النساء: ٩٢

<sup>(</sup>٤) البقرة: ١٧٩

<sup>(</sup>٥) مصنف ابن أبي شيبة (٥/ ٤٣٦) رقم (٢٧٧٦٦) عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «العمد قود إلا أن يعفو ولي المقتول»، جاء في التلخيص الحبير ط قرطبة (٤/ ٤٢) (باب العفو عن القصاص) رقم (١٨٩٠) حديث: «في العمد القود»، الشافعي، وأبو داود والنسائي، وابن ماجه، من حديث ابن عباس في حديث طويل، واختلف في وصله وإرساله، وصحح الدارقطني في العلل الإرسال، ورواه الطبراني من طريق عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جده مرفوعا: «العمد قود، والخطأ دية»، وفي إسناده ضعف، وذكره الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته (٢/ ٥٧٩) رقم (٤١٣٤) - «العمد قود والخطأ (صحيح) طب عن أم حزم. الصحيحة ١٩٨٦

الْمُبَاشَرَةُ، كَانَ الْحُكْمُ لِلْمُبَاشَرَةِ دُونَ السَّبَ . "قَالَ: وَلَوْ قَطَعَ حُلْقُومَهُ وَمَرِّينَهُ فَجَرَّ آخَرُ رَقَبَتَهُ، فَلَا قِصَاصَ عَلَى الْجَازِّ؛ لِأَنَّ الْإِزْهَاقَ بِالْأَوَّلِ، وَكَذَلِكَ لَوْ أَخْرَجَ الْأَوَّلُ حِسْوَتَهُ، أَوْ قَطَعَ حُلْقُومَهُ دُونَ مَرِّيْهِ، وَقَالَ أَهْلُ الْبَصَرِ: لَيْسَ بَعْدَهُ حَيَاةٌ مُسْتَقِرَّةً"؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ فِي حُكْمِ الْمَوْتَى، وَمَا فِيهِ مِنْ حَرَكَةٍ فَهِي مَرِّيَةٍ مَنْ الْبَصَرِ: لَيْسَ بَعْدَهُ حَيَاةٌ مُسْتَقِرَّةً"؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ فِي حُكْمِ الْمَوْتَى، وَمَا فِيهِ مِنْ حَرَكَةٍ فَهِي حَرَكَةُ مَذْبُوحٍ، فَالْجَانِي عَلَيْهِ بَعْدَ هَذَا، جَانٍ عَلَى مَيِّتٍ لَا يُؤَاخِذ بِضَمَانٍ. "فَأَمَّا إِذَا جَرَحَ الْأَوْلُ مَقْتَلَهُ، فَجَاءَ النَّانِي فَقَتَلَهُ، فَجَاءَ النَّانِي فَقَتَلَهُ، فَقِيلَ: هُو يَمُوتُ لِمَا بِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ مَا صَارَ إِلَى حَالَةِ الْمَذْبُوحِ الَّذِي قُطِعَ حلْقُهُ، فَجَاءَ النَّانِي فَقَتَلَهُ، فَقِيلَ: هُو يَمُوتُ لِمَا يَهِ، غَيْرَ أَنَّهُ مَا صَارَ إِلَى حَالَةِ الْمَذْبُوحِ الَّذِي قُطِعَ حلْقُهُ، فَجَاءَ النَّانِي فَقَتَلَهُ، فَقِيلَ: هُو يَمُوتُ لِمَا إِنَّ لِمَا يَوْ وَلَا عَلْ حُكْمِ الْلَوْقِ لَا يُعْدِمُ الْمَوْقِ لَا يُولِقُ قَطَعَ مَرْفِقَ تِلْكَ الْيَدِ الْمَقْطُوعَةِ فَمَاتَ، وَجَبَ الْقُودُ عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّ قَطْعَ الْمَرْفِقِ لَا يُعْدِمُ أَلَم الْقَطْعِ الْأَوَّلِ"، بَلْ يَزِيدُ فِيهِ، الْمَوْقِ عَلَى النَّهُ عَلَى الْقَلْعِ الْقَوْدُ عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّ قَطْعَ الْمَوْقِ لَا يُعْدِمُ أَلَم الْقَطْعِ الْأَوَّلِ قِصَاصًا، ثُمَّ يُقْتُلُ"؛ وَعَايَةً لِلْمُآثَلَةِ.

"وَعَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ: يُقْطَعُ مَرْفِقُ الثَّانِي، ثمَّ يُقْتَلُ"، كَالْأَوَّلِ "وَالْأَصَحُ" إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى: "أَنْ يُقْتَصَرَ عَلَى قَتْلِهِ"؛ لِأَنَّ فِي اسْتِيفَاءُ مَرْفِقٍ مَعَه كُوعٌ وَكَفَّ، وَقَدْ كَانَتْ جِنَايَتُهُ عَلَى مَرْفِقٍ بِلَا كُفَّ، فَلَا يُزَادُ عَلَيْهِ.

"الرُّكْنُ الثَّانِي: الْقَاتِلُ، وَشَرْطُهُ: أَنْ يَكُونَ مُكَلَّفًا مُحْتَارًا، فَلَا قِصَاصِ عَلَى صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ"؛ لِقَوْلِه "الرُّكْنُ الثَّانِي: الْقَاتِلُ، وَشَرْطُهُ: أَنْ يَكُونَ مُكَلَّفًا مُحْتَارًا، فَلَا قِصَاصِ عَلَى صَبِيٍّ وَمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ). ٩٠ أَ الْفَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ ، عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الْمَحْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ). ٩٠ أَ اللَّهُ عَلَى مَغْلُوبٍ عَلَى عَقْلِهِ"؛ لِكَوْنِهِ مَرْفُوعَ الْقَلَمِ. "إِلَّا السَّكْرَانُ"؛ فَإِنَّهُ كَالصَّاحِي فِي الحُكْمِ؛ لِأَنَّهُ أَوْلَ عَلَى مَغْلُوبٍ عَلَى عَقْلِهِ"؛ لِكَوْنِهِ مَرْفُوعَ الْقَلَمِ. "إِلَّا السَّكْرَانُ"؛ فَإِنَّهُ كَالصَّاحِي فِي الحُكْمِ؛ لِأَنَّهُ أَوْلَ عَلَى مَغْلُوبٍ عَلَى عَقْلِهِ"؛ لِكَوْنِهِ مَرْفُوعَ الْقَلَمِ. "إِلَّا السَّكْرَانُ"؛ فَإِنَّهُ كَالصَّاحِي فِي الحُكْمِ؛ لِأَنَّةُ وَلَا مَتَلَ إِنْسَانًا وَلَا عَقْلَهُ بِمَعْصِيَةٍ. "وَأَمَّا الْمُكْرَهُ، فَيَجِبُ الْقِصَاصُ عَلَيْهِ، عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ"، كَالْمُضْطَرِّ إِذَا قَتَلَ إِنْسَانًا لِيَ الْمَكْونَ فَي اللّهُ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ"، كَالْمُضَلِّ إِذَا قَتَلَ إِنْسَانًا لِيَاكُمُ وَلَا إِنْهُ قَتَلَهُ لِاسْتِبْقَاءِ نَفْسِهِ، كَذَلِكَ هَهُنَا.

"وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الْقَاتِلِ أَنْ يَكُونَ مُنْفَرِدًا بِالْقَتْلِ، بَلْ يَجِبُ الْقِصَاصُ عَلَى الشَّرِيكِ، فَلَوْ جَرَحَ وَاحَدً جِرَاحَةً، وَجَرَحَ الْآخَرُ مِئَةَ جِرَاحَةٍ، اسْتَوَيَا فِي الْقِصَاصِ وَالدِّيَةِ، فَتُسْتَوْفَى النُّفُوسُ بِنَفْسِ وَاحِدٌ جِرَاحَةً، وَجَرَحَ الْآخَرُ مِئَةَ جِرَاحَةٍ، اسْتَوَيَا فِي الْقِصَاصِ وَالدِّيَةِ، فَتُسْتَوْفَى النُّفُوسُ بِنَفْسِ

<sup>(</sup>۱) سبق تخریجه

وَاحِدَةٍ"؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ قَاتَلٌ بِفِعْلِهِ، وَفِعْلِ شَرِيكِهِ مُسْتعِينًا بِه، فَكُمِّلَ بِهِ فِعْلُهُ؛ حَسْمًا لِلنَّرِيعَةِ إِلَى سَفْكِ الدِّمَاءِ بِاغَاذِ الاِسْتِرَاكِ طَرِيقًا إِلَيْهِ، وَقَدْ قَالَ عُمَرُ وَهِيْ: لَوْ تَمَالاً عَلَيْهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ. (١) سَفْكِ الدِّمَاءِ بِاغْيَدِ الْوَاحِدَةِ إِذَا تَحَقَّقَ شَرِكَتُهُمْ وَلَمْ يَتَمَيَّزْ جِنَايَتُهُمْ"، كَمَا يُقْتَلُ الْأَنْفُسُ بِالنَّفْسِ/ "وَكَذَا الْأَيْدِي بِالْيَدِ الْوَاحِدَةِ إِذَا تَحَقَّقَ شَرِكَتُهُمْ وَلَمْ يَتَمَيَّزْ جِنَايَتُهُمْ"، كَمَا يُقْتَلُ الْأَنْفُسُ بِالنَّفْسِ/ الْوَاحِدَةِ. "وَإِنْ تَمَيَّزَ، فَلَا قِصَاصَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ"؛ لِأَنَّ جِنَايَةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فِي بَعْضِ الْعُضْوِ، فَلَا الْوَاحِدَةِ. "وَإِنْ تَمَيَّزَ، فَلَا قِصَاصَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ"؛ لِأَنَّ جِنَايَةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فِي بَعْضِ الْعُضْوِ، فَلَا يُقْتَصُ مِنْهُ فِي جَمِيعِهِ. "وَلَا تُقطَعُ الْيَدُ بِالْأَيْدِي"؛ لِأَنَّ الْوَاحِبَ لِكُلِّ وَاحِدٍ قَطَعُ يَدٍ، وَاسْتِيفَاءُ ذَلِكَ مِنْ شَخْصِ وَاحِدٍ مُحَلِي وَاحِدٍ مُحَلِي وَاحِدٍ مُعَلِّ وَاحِدٍ مُعَلِّ وَاحِدٍ مُعَلِّ مَلْ الْمَاحِدِ مُعَلِّ وَاحِدٍ مُعْلَى وَاحِدٍ مُعْلَى وَاحِدٍ مُعْلِيقًا وَلِكَ مِنْ شَعْدِي وَاحِدٍ مُعَلِّ وَاحِدٍ مُعْلَى وَاحِدٍ مُعْلِى وَاحِدُ مُعْلَى وَاحِدُ مُعْلَى وَاحِدٍ مُعْلَى وَاحِدٍ مُعْلَى وَاحِدُ مُعْلَى وَاحِدٍ مُعْلَى وَاحِدٍ مُعْلَى وَاحِدٍ مُعْلِى وَاحِدٍ مُعْلَى وَاحِدٍ مُعْلَى وَاحِدُ مُعْلَى وَاحِدُ مُعْلِى وَاحْدُ مُعْلَى وَاحِدٍ مُعْلَى وَاحِدٍ مُعْ مَالًى وَاحِدٍ مُعْلِي وَاعِدُ مُعْلِي وَاحِدٍ مُعْلَى وَاحِدٍ مُعْلَى مُعْلَى وَ

"وَلَكِنْ يُقْطَعُ بِوَاحِدَةٍ" وَهُوَ الْأَوَّلُ؛ لِاخْتِصَاصِهِ بِمَرِيَّةِ السَّبْقِ، فَإِنْ أَشْكَلَ فَالْقُرْعَةُ، وَكَذَا لَوْ قَطَعَ الْخَمِيعَ مَعًا؛ إِذْ لَيْسَ أَحَدُهُمْ أَوْلَى مِنَ الْآخِرِ. "وَلِلْبَاقِينَ الْمَالُ فِي مَالِهِ" كَمَا لَوْ مَاتَ حَتْفَ أَنْفِهِ. "قَالَ: الْخَمِيعَ مَعًا؛ إِذْ لَيْسَ أَحَدُهُمْ أَوْلَى مِنَ الْآخِرِ. "وَلِلْبَاقِينَ الْمَالُ فِي مَالِهِ" كَمَا لَوْ مَاتَ حَتْفَ أَنْفِهِ. "قَالَ: وَكَذَا النَّفْسُ"؛ يَعْنِي: لَا يُقْتَلُ الْوَاحِدُ بِالْجُمَاعَةِ، بَلْ يُقْتَلُ بِأَوَّلِمِمْ، وَيُؤْخَذ دِيَاتُ الْبَاقِينَ مِنْ مَالِهِ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي الطَّرْفِ.

## [فُرُوعٌ أَرْبَعَةً] [فِي قِصَاص الشَّريكِ]

"الْأُوَّلُ: لَا يَجِبُ الْقِصَاصُ عَلَى شَرِيكِ الْخَاطِئِ؛ لِأَنَّ الشُّبْهَةَ فِي الْفِعْلِ الْمُمْتَزِجِ" وَلَيْسَتْ بِمَّا غَنَصُّ بِالْفَاعِلِ. وَيَجِبُ عَلَى شَرِيكِ الْأَبِ قَوْلًا وَاحِدًا"؛ لِأَنَّ الشُّبْهَةَ فِي الْفَاعِلِ دُونَ الْفِعْلِ، وَالْعَمْدُ مَوْجُودٌ مِنْهُمَا. "قَالَ: وَكَذَا الْكَافِرُ مَقْتُولٌ بِالْكَافِرِ وَإِنْ شَارَكَ فِي قَتْلِهِ مُسْلِمًا"؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ خُصُوصٌ مَوْجُودٌ مِنْهُمَا. "قَالَ: وَكَذَا الْكَافِرُ مَقْتُولٌ بِالْكَافِرِ وَإِنْ شَارَكَ فِي قَتْلِهِ مُسْلِمًا"؛ لِأَنَّ الشُّبْهَةَ فِي الْفَاعِلِ وَلَا بِالْفَاعِلِ، كَالْأَبُوّةِ، وَالْمَالِكِيَّةِ. "وَكَذَا الْعَبْدُ مَقْتُولٌ بِالْعَبْدِ وَإِنْ شَارَكَ حَرًّا؛ لِأَنَّ الشُّبْهَةَ فِي الْفَاعِلِ وَلَا الْفَاعِلِ وَلَا شَارِكَ عَرًا؛ لِأَنَّ الشَّبْهَةَ فِي الْفَاعِلِ وَلَا الْعَبْدِ وَإِنْ شَارَكَ حَرًّا؛ لِأَنَّ الشُّبْهَةَ فِي الْفَاعِلِ وَلَا الْعَبْدِ وَإِنْ شَارَكَ حَرًا؛ لِأَنَّ الشُّبْهَةَ فِي الْفَاعِلِ وَلَا الْعَبْدِ وَإِنْ شَارَكَ حَرًا؛ لِأَنَّ الشَّبْهَةَ فِي الْفَاعِلِ وَلَا الْعَبْدِ وَالْمَالِكِيَّةِ مَعْنَى إِلَّا لَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ فِي السَّيِّدِ، كَمَا أَنَّ الْأَبُوةِ لَكُنْ الْمَالِكِيَّةَ مَعْنَى فِي السَّيِّدِ، كَمَا أَنَّ الْأَبُوقِ اللَّالِكِيَّةَ مَعْنَى فِي السَّيِّدِ، كَمَا أَنَّ الْأَبُوقِ مَنْ اللَّهُ فِي السَّيِّدِ، كَمَا أَنَّ الْأَبُوةِ اللَّهُ فِي الْمَالِكِيَّةَ مَعْنَى فِي السَّيِدِ، كَمَا أَنَّ الْأَبُوقَ مَعْنَى فِي السَّيِّدِ، كَمَا أَنَّ الْأَبُوقِ مَنْ اللَّهُ فِي الْمُولِي اللَّهُ فِي الْمَالِكِيَّةَ مَعْنَى فِي السَّيِّدِ، كَمَا أَنَّ الْأَبُوةِ وَالْفَالِكِيَّةَ مَعْنَى فِي السَّيِّذِ، كَمَا أَنَّ الْكَالِكِيَّةَ مَعْنَى فِي السَّيِّةِ فِي السَّيِّةِ الْمُسْتِولِ الْمُؤْلِقُ الْمُلْكِيَةُ الْمُؤْلِقِ اللْمَالِكِيَةَ مَا الْمُؤْلِقِ الْمَالِكِيَةَ مَالْمُؤْلِقَ اللْمُؤْلِقِ السَّلِكِي السَّلِكِي السَّلِكِي السَّلِي السَّلِكِي السَّلِكِي السَّلِكِي السَّلِكِي السَّلِكِي السَّلِكِي السَّلِكِي السَّلِكِي السَالِكِي السَّلِكِي السَّلِكِي السَلِكِي السَّلِكِي السَلَالِكِي السَّلِكُولُ اللْمُعْلِقِ اللْفَاعِلِ السَّلِكِي السَلْكِي السَلِكِي السَالِكِي السَلِي السَلِكِي ا

1 4

, ۹ /ب

<sup>(</sup>۱) موطأ مالك ت عبد الباقي (۲/ ۸۷۱) رقم (۱۳) عن سعيد بن المسيب، أن عمر بن الخطاب قتل نفرا، خمسة أو سبعة برجل واحد قتلوه قتل غيلة وقال عمر: «لو تمالاً عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعا»، ومسند الشافعي - ترتيب سنجر (۳/ ۲۹۲) رقم (۱۲۱۱) أخرجه من كتاب جراح العمد، جاء في البدر المنير (۸/ ٤٠٤)، الأثر الخامس: أن عمر رضي الله عنه: «قتل خمسة أو سبعة برجل قتلوه غيلة، وقال: لو تمالاً عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعا»، وهذا الأثر صحيح، رواه مالك في «الموطأ» عن يجيى بن سعيد [عن] سعيد بن المسيب: «أن عمر بن الخطاب قتل (نفرا) خمسة أو سبعة برجل قتلوه قتل غيلة، وقال: لو تمالاً عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعا» ورواه الشافعي في «الأم» عن مالك كذلك، ورواه البخاري في ترجمة باب قال: (قال) لي ابن بشار: حدثنا يجي، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر «أن غلاما قتل غيلة، فقال عمر: لو اشترك فيه أهل صنعاء لقتلتهم» قال البخاري: وقال مغيرة بن حكيم، عن أبيه: «إن أربعة قتلوا صبيا فقال عمر » مثله. وفي رواية (للدارقطني) والبيهقي الجزم «بأن عمر قتل سبعة في دم غلام اشتركوا في قتله، (وقال): لو تمالاً عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعا».

"الْفَرْعُ الثَّانِي: شَرِيكُ السَّبُع، وَفِيهِ قَوْلَانِ"؛ لِأَنَّ السَّبُعَ عَامِدٌ، وَلَا شُبْهَةَ فِي فِعْلِهِ.

"وَكَذَلِكَ فِي شَرِيكِ النَّفْسِ، وَلَو تَدَاوَى الْمَجْرُوحُ بِسُمِّ غَيْرِ مُجَهَّزٍ، أَوْ خَاطَ الْجِرَاحَةَ فِي لَحْمِ حَيِّ فَمَاتَ، فَهُوَ شَرِيكِ، فَيَسْقُطُ الْقِصَاصُ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، وَيَجِبُ نِصْفُ الدِّيَةِ عَلَى الْجَانِي"؛ لِأَنَّه شَارَكَ فِي الْقَتْلِ مَنْ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، فَصَارَ ذَلِكَ شُبْهَةً لَهُ، كَمَا فِي شَرِيكِ الْخَاطِئ.

1/91

"الثَّالِثُ: شَرِيكُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ، وَفِيهِ قَوْلَانِ مَبْنِيانِ عَلَى أَنَّ عَمْدَ الصَّبِيِّ هَلْ يَكُونُ حُكْمُهُ حُكْمُهُ الْخَطَا حَتَّى تَجِبَ الدِّيةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ؟ وَفِيهِ قَوْلَانِ"؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ أَلْحَقَهُ بِالْخَطَا فِي سُقُوطِ الْقِصَاصِ. حُكْمُ الْخَطَا حَتَّى تَجِبَ الدِّيةُ عَلَى عَاقِلَتِهِمَا، كَمَا فِي الْمَحْنُونِ، وَيَجِبُ الدِّيةُ عَلَى عَاقِلَتِهِمَا، كَمَا فِي الْمَعْنُونِ، وَيَجِبُ الدِّيةُ عَلَى عَاقِلَتِهِمَا، كَمَا فِي خَطَا الْبَالِغِ الْعَاقِلِ، وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ عَمْدَهُمَا عَمْدٌ؛ نَظَرًا إِلَى الْحِسَ وَالْمُشَاهَدَةِ، فَيُقْتَلُ شَرِيكُهُمَا، وَيَجِبُ الدِّيةُ فِي مَالِهِمَا، كَمَا فِي عَمْدِ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ، وَهُو الْأَصَحُ.

"الْفَوْعُ الرَّابِعُ: لَوْ قَتَلَ أَحَدُ الْوَلِيَّنِ قَاتَلَ أَبِيهِمَا بِغَيْرِ رِضَى الْآخَرِ، فَأَصَحُ الْقَوْلَيْنِ: أَلَّا يَجِبَ الْفَوْدُ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَكُنْ عَفْوًا مِنَ النَّانِي"؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ مَمْنُوعًا عَن الاسْتِبْدَادِ بِالْقَتْلِ، إِلَّا أَنَّهُ صَاحِبُ حَقِّ فِيهِ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ؛ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ أَحَاهُ قَدْ عَفَا عَنِ الْقِصَاصِ، فَإِنَّهُ حِينَفِدٍ لَا يَبْقَى لَهُ شُبْهَةٌ فِيهِ، فَيَلْزَمُهُ الْقِصَاصُ. "وَعَلَيْهِ" إِذَا لَمْ يَجِبِ الْقَوْدُ "نِصْفُ دِيَةٍ قَاتَلِ أَبِيهِمَا"؛ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَجِبُ عَلَيْهِ فِيهِ، فَيَلْزَمُهُ الْقِصَاصُ. "وَعَلَيْهِ" إِذَا لَمْ يَجِبِ الْقَوْدُ "نِصْفُ دِيَةٍ قَاتَلِ أَبِيهِمَا"؛ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ. اللَّيَةِ مِنْ اللَّيْقِ مَانًا لَمْ يَجِبُ عَلَيْهِ النِّصْفُ الْآخِرُ الْقَوْلُيْنِ طَلَبُ حِصَّتِهِ، وَهُو نِصْفُ اللَّيَةِ مِنْ مَالِ قَاتَلِ أَبِيهِمَا، لَا مِنَ الْأَخِ ضَرُورَةً. "وَلِأَخِيهِ عَلَى أَصَحِ الْقَوْلُيْنِ طَلَبُ حِصَّتِهِ، وَهُو نِصْفُ اللَّيَةِ مِنْ مَالِ قَاتَلِ أَبِيهِمَا، لَا مِنَ الْأَخِ الْمُسْتَجِدِ"؛ لِأَنَّ حَقَّهُ مِنَ الْقِصَاصِ سَقَطَ بِاسْتِيفَاءٍ أَخِيهِ مِنْ غَيْرِ اخْتِيَارِهِ، فَهُو كَمَا لَوْ مَاتَ الْقَاتِلُ، أَوْ الْعَنِي اللَّهُ الْمُسْتَبِدِ"؛ لِأَنَّ حَقَّهُ مِنَ الْقِصَاصِ سَقَطَ بِاسْتِيفَاءٍ أَخِيهِ مِنْ غَيْرِ اخْتِيَارِهِ، فَهُو كَمَا لَوْ مَاتَ الْقَاتِلُ، أَوْ الْمَابُ خَيْقٍ، وَقَدْ وَصَلَ إِلَى أَخِيهِ حِصَيَّتُهُ مِنْ جِهَةِ الْجَايِيلِ، فَلَهُ أَيْضًا أَنْ يَطْلَبَ حِصَّتَهُ مِنْ جَهَةِهِ .

"الرُّكْنُ الرابع: الْقَتِيلُ، وَشَرْطُهُ: أَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا بِإِسْلَامٍ، أَوْ ذِمَّةٍ، أَوْ عَهْدٍ، وَالْمُنْفَكُ عَنِ الْعِصْمَةِ: الْحَرْبِيُّ وَالْمُرْتَدُّ، فَلَا قِصَاص عَلَى قَاتِلِهِمَا"؛ يَعْنِي: إِذَا كَانَ الْقَاتِلُ مُسْلِمًا، أَمَّا لَوْ كَانَ قَاتِلُ الْمُرْتَدَ ذِمِّيًّا، أَوْ مُرْتَدًا فَفِيهِ خِلَاتٌ.

720

<sup>(</sup>۱) موطأ مالك ت الأعظمي (٥/ ١٢٤٧) رقم (٣١٥٧) - قال مالك: الأمر المجتمع عليه عندنا أنه لا قود بين الصبيان. وإن عمدهم خطأ. ما لم تجب عليهم الحدود ويبلغوا الحلم. وإن قتل الصبي لا يكون إلا خطأ. وذلك لو أن صبيا وكبيرا قتلا رجلا حرا خطأ. كان على كل واحد منهما نصف الدية، و مصنف عبد الرزاق الصنعاني (٤٨٧/٩) رقم (١٨١٢٦) - عن معمر، عن قتادة في رجل وصبي قتلا رجلا عمدا قال: «يقتل القاتل، وتكون الدية على أهل الصبي، إن عمد الصبي خطأ»، قال الحسن: دية ولا قتل، ومعرفة السنن والآثار (٢١/ ٧٧) رقم (١٩٣٦) - قال أحمد: وروي عن عمر ، أنه قال: عمد الصبي وخطؤه سواء وإسناده منقطع وراويه ضعيف ، إنما رواه حابر الجعفي ، عن الحكم ، عن عمر، ورقم (١٥٩٣٧) - وروي عن على ، أنه قال: «عمد الصبي والمجنون خطأ» وإسناده ضعيف بمرة.

#### [فَرْعَانِ]

#### [فِي الْجِنَايَةِ عَلَى الْمُرْتَدِّ]

"الْأَوْلُ: لَوْ قَطَعَ يَدَ مُرْتَدٌ فَأَسْلَمَ وَمَاتَ، كَانَ هَدَرًا؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَوْمِ الْجِنَايَةِ مُبَاحَ الدَّيةُ بِقَنْلِهِ غَيْرَ لَوْ قَطَعَ يَدَ ذِمِّى فَأَسْلَمَ، فَإِنَّا نُوجِبُ كَمَالَ الدِّيَةِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الدِّمِّيِّ مَعْصُومٌ مُتَقَوَّمٌ، يَجِبُ الدِّيةُ بِقَنْلِهِ غَيْرَ الْقَلَةِ عَيْرَتْ فِي الْمِقْدَارِ بِتَعَيُّرِ حَالِهِ، أَمَّا هَهُنَا فَلَا وُجُوبَ أَصْلَمَ، فَلَا يَكُون لِتَغَيُّرِ حَالِهِ أَثَرٌ. "قَالَ: وَلَوْ أَسْلَمَ الذَّمِّيُ ثُمَّ أَصَابَهُ، فَلَا قَوْدَ؛ لِلنَّقْصِ حَالَ التَّخْلِيَة، أَرْسَلَ سَهْمًا عَلَى عَبْدٍ فَعَتَقَ ثُمَّ أَصَابَهُ، أَوْ أَسْلَمَ الذَّمِّيُ ثُمَّ أَصَابَهُ، فَلَا قَوْدٍ بِالطَّرَفَيْنِ وَالْوَاسِطَةِ"؛ وَتَمَّتِ الدِّيَةُ وَلَزِمَتِ الدِّيَةُ وَلَوْمَتِ الدِّيَةُ وَلَوْمِ الْفَوْلِ عَلَيْكُ إِلَى الْعَلْمِ وَالْوَاسِطَةِ"؛ وَتَمَّتِ الدِّيَةُ وَلَزِمَتِ الدِّيَةُ وَلَزِمَتِ الدِّيَةُ فِي وُجُودٍ الْكَمَالِ حَالَ الْمَوْتِ. "فَالِاعْتِيارُ فِي الْقَوْدِ بِالطَّرَفَيْنِ وَالْواسِطَةِ"؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمُ فَيْ النَّعْلِ إِلَى الْفَعْلِ عَلَى الْفَالِقِةِ كَذَلِكَ، وَلَى الْمُسْلِمُونَ وَلَا الْفَعْلِ إِلَى الْفَعْلِ الْمَسْلِمُ عَنْ كَافِرِهُ لَا يَكُونُ عَلَى الْعَلِقَ عَلَى الْفَعْلِ إِلَى الْفَعْلِ إِلَى الْعَلَامُ اللَّهُ وَلَا كَافِرَ عَنْ مُسْلِم، عُلَي مُولِدُ النَّصَ مُنْ الْمَعْلِ إِلَى الْفَعْلِ الْمُسْلِمُ عَنْ كَافِرَ وَلَا كَافِرٌ عَنْ مُسْلِم، كُمَّ النَّهُ وَلَ حَالِ الْمُولُ الْقَصَاصِ فِيهِمَا سَوَاءٌ فِي هَذَا الْحُكْمِ.

"وَالِاعْتِبَارُ فِي وُجُوبِ الدِّيَةِ بِالإِبْتِدَاء اللهِ عَنَى لَوْ جَرَحَ حَرْبِيًّا، أَوْ مُرْتَدًّا فَأَسْلَمَ وَمَاتَ، لَمْ يَجِبْ شَيْءٌ"، كَمَا بَيَّنَاهُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الإِبْتِدَاءَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَضْمُونًا لَمْ يَكُنْ أَيْضًا سرايته مَضْمُونَةً، كَمَا لَوْ قَطَعَ الْإِمَامُ يَدَ السَّارِقِ، فَمَاتَ مِنْهُ. "وَلَا نَجْعَلُ إِرْسَالُ السَّهْمِ ابْتِدَاءَ الْجِنَايَةِ فِي وُجُوبِ الدِّيَةِ، فَلَو أَرْسَلُ السَّهْمِ ابْتِدَاءَ الْجِنَايَةِ فِي وُجُوبِ الدِّيَةِ، فَلَو أَرْسَلُ سَهُمًا عَلَى مُرْتَدٌ فَأَسْلَمَ ثُمَّ أَصَابَهُ، وَجَبَتِ الدِّيَةُ، بِخِلَافِ مَا لَوْ جَرَحَهُ مُرْتَدًّا فَأَسْلَم، وَجَعَلْنَا إِرْسَالُ السَّهْمُ فَلَا السَّهُمِ ابْتِدَاءَ الْجِنَايَةِ فِي سُقُوطِ الْقَوْدِ؛ حَيْثُ قُلْنَا: إِذَا أَرْسَلَهُ عَلَى ذِمِّيٍّ فَأَسْلَمَ ثُمَّ أَصَابَهُ السَّهُمُ فَلَا السَّهُمَ ابْتِدَاءَ الْجِنَايَةِ فِي سُقُوطِ الْقُودِ؛ حَيْثُ قُلْنَا: إِذَا أَرْسَلَهُ عَلَى ذِمِّيٍّ فَأَسْلَمَ ثُمَّ أَصَابَهُ السَّهُمُ فَلَا السَّهُمَ الْتَلَامُ أَنَّ الْقِصَاصِ يَسْقُطُ اللشَّبْهَةِ"، كَمَا ذَكَرْنَا. "وَالدِّيَةُ جَبِ بِالشُّبْهَةِ"

"وَالِاعْتِبَارُ فِي مِقْدَارِ الدِّيَةِ بِالْمَالِ، حَتَّى إِذَا جَرَحَ عَبْدًا فَعَتَقَ ثُمَّ مَاتَ، وَجَبَ تَمَامُ الدِّيَةِ، وَلَوْ فَقَا عَيْنَيِ عَبْدٍ قِيمَتُهُ مِئَتَانِ مِنَ الْإِبلِ فَعَتَقَ ثُمَّ مَاتَ، رَجَعَتْ إِلَى مِئَةٍ مِنَ الْإِبلِ، فَيَنْقُصُ فِي حَالٍ فَقَا عَيْنَي عَبْدٍ قِيمَتُهُ مِئَتَانِ مِنَ الْإِبلِ فَعَتَقَ ثُمَّ مَاتَ، رَجَعَتْ إِلَى مِئَةٍ مِنَ الْإِبلِ، فَيَنْقُصُ فِي حَالٍ وَيَرْدَاهُ فِي عَالِ"، وَإِنَّمَا جُعِلَ الِاعْتِبَارُ فِي الْمِقْدَارِ بِالْمَالِ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ اسْتِقْرَارِ الْجُوبِ، وَلَا بَيَانَ لِقَدْرِ الْوَاحِبِ إِلَّا عِنْدَ اسْتِقْرَارِ الْمُوجِبِ.

"الثَّانِي: لَوْ جَرَحَ مُسْلِمًا فَارْتَدَّ ثُمَّ أَسْلَمَ ثُمَّ مَاتَ، وَجَبَتْ دِيَةُ مُسْلِمٍ عَلَى الصَّحِيحِ"، لَا نِصْفُ الدِّيَةِ، لِوَجُودِ الْإِسْلَامِ فِيهِ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الجُنِايَةِ، وَعِنْدَ اسْتِفْرَارِهَا. "وَلَا يَجِبُ قَوْدٌ لِلرِّدَّةِ الْمُتَحَلِّلَةِ" فِي الْوَسَطِ اللَّيَةِ، وَعِنْدَ اسْتِفْرَارِهَا. "وَلَا يَجِبُ قَوْدٌ لِلرِّدَّةِ الْمُتَحَلِّلَةِ" فِي الْوَسَطِ "وَالدِّمِّيُ الْمُجْرُوحُ إِذَا صَارَ حَرْبِيًّا ثُمَّ عَادَ ذِمِّيًّا ثُمَّ مَاتَ "وَجَارِحُهُ ذِمِّيٌّ، فَفِي سُقُوطِ الْقِصَاصِ عَنْهُ وَاللَّمِي الْمُعْدَرةِ بَيْنَ الجُرْحِ وَالْمَوْتِ، كَمَا فِي الْمَسْأَلَةِ ١٩٢ بَ فَوْلَانِ مَنْصُوصَانِ"؛ أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يَسْقُطُ/؛ لِتَحَلُّلِ الْحَالَةِ الْمُهْدَرَةِ بَيْنَ الجُرْحِ وَالْمَوْتِ، كَمَا فِي الْمَسْأَلَةِ ١٩/ ب قَوْلَانِ مَنْصُوصَانِ"؛ أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يَسْقُطُ/؛ لِتَحَلُّلِ الْجُالَةِ الْمُهْدَرَةِ بَيْنَ الجُرْحِ وَالْمَوْتِ، كَمَا فِي الْمَسْأَلَةِ ١٩/ بَوْدَ اللَّهُ إِنْ مَا بَينَهُمَا لَا يَنْدَرِجُ ثَحْتَ الضَّبْطِ وَلَا يُطْلَعَ وَلَا يُطَلِّا إِلَى الابْتِدَاءِ أَو الإنْتِهَاءِ، وَأَنَّ مَا بَينَهُمَا لَا يَنْدَرِجُ ثَحْتَ الضَّبْطِ وَلَا يُطْلَعَ وَلَا يُطْلَعُ وَلَا يُعْدَا إِلَى الابْتِدَاءِ أَو الإنْتِهَاءِ، وَأَنَّ مَا بَينَهُمَا لَا يَنْدَرِجُ ثَحْتَ الضَّبْطِ وَلَا يُطْلَعَ

عَلَى مقادير السَّرَايَاتِ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهَا، وَعَلَى هَذَا يَجِبُ الْقِصَاصُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى عِنْدَ بَعْضِهِمْ نَقْلًا مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ

"قَالَ: وَلَوْ جَرَحَهُ مُسْلِمًا فَارْتَدَّ وَمَاتَ، فَلَا عِوَضَ فِي النَّفْسِ"؛ لِسُقُوطِ عِصْمَتِهَا بِالرِّدَّة. "وَلِوَلِيِّهِ النَّفْسِ"؛ لِسُقُوطِ عِصْمَتِهَا بِالرِّدَّة. الْمُسْلِم قِصَاصُ الْجَرْحِ لِلتَّشَفِّي"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ مُسْتَقِرًّا قَبْلَ السِّرَايَةِ.

"الرَّكُنُ الرَّابِعُ: التَّسَاوِي بَيْنَ الْقَاتِلِ وَالْقَتِيلِ فِي الْفَضَائِلِ" قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ كُنِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِي الْفُضَائِلِ" قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ كُنِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِي ٱلْقَنْلَيْ ﴾ (١) ، وَالْقِصَاصُ يَفْتَضِي الْمُمَاثَلَةَ؛ لِأَنَّهُ مُشْتَقٌ مِن اقْتِصَاصِ الْأَثَرِ، وَهُو تَتَبُّعِهِ عَلَى وَجُهِ الْمُحَاكَاةِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَأَعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ (٢)

"وَالْفَضِيلَةُ فِي الْقَتِيلِ لَا تَمْنَعُ الْقِصَاصَ"، كَمَا يَأْتِي بَيَانُهُ. "وَالْفَضِيلَةُ الْمَانِعَةُ فِي الْقَاتِلِ ثَلَاثَةٌ: الْأَوَّلُ: فَضِيلَةُ الْأَبُوَّةِ، فَلَا يُقْتَلُ الْوَالِدُ بِوَلَدِهِ"؛ لِقَوْلِهِ عَلَىٰ: (لَا يُقَادُ والدِّ بِوَلَدِه). (٣) "وَيُقْتَلُ الْوَالِد بِالْوَالِد"؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَتِلَ بِمَنْ هُوَ مِثْلُهُ؛ فُلاَّنْ يُقْتَلَ بِمَنْ هُوَ أَعْلَى مِنْهُ أَوْلَى.

"الثَّانِيَةُ: فَضِيلَةُ الْإِسْلَامِ، فَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ"؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: (لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ). (٤)

<sup>(</sup>١) البقرة: ١٧٨.

<sup>(</sup>٢) البقرة: ١٩٤

<sup>(</sup>٣) مسند أحمد ت شاكر (١/ ٢٢٩) رقم (١٤٧) - حدثنا أبو سعيد حدثنا عبد الله بن لهيعة حدثنا عمرو بن شعيب عن أبيه عن حده عن عمر أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: "لا يقاد والد من ولد"، وقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، "يرث المال من يرث الولاء"، قال المحقق: إسناده صحيح، وسنن الدارقطني (٤/ ١٦٦) رقم (٣٢٧٣) - نا أحمد بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الجنيد ، نا الحسن بن عرفة ، نا عباد بن العوام ، عن الحجاج بن أرطاة ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن قتادة بن عبد الله قال له عمر بن الخطاب: لولا أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقول: «لا يقاد والد بولده» ، لقتلتك أو لضربت عنقك.

<sup>(</sup>٤) سنن أبي داود (٣/ ٨١) رقم (٢٧٥١) - حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا ابن أبي عدي، عن ابن إسحاق هو محمد ببعض هذا، ح وحدثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة، حدثني هشيم، عن يحيى بن سعيد، جميعا عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن حده، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «المسلمون تتكافأ دماؤهم. يسعى بذمتهم أدناهم، ويجير عليهم أقصاهم، وهم يد على من سواهم يرد مشدهم على مضعفهم، ومتسربهم على قاعدهم لا يقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهد في عهده» ولم يذكر ابن إسحاق: القود والتكافؤ"، [حكم الألباني] حسن صحيح، وسنن الترمذي ت شاكر (٤/ ٢٥) رقم (٢٤١٦) - حدثنا أحمد بن منيع قال: حدثنا هشيم قال: حدثنا مطرف، عن الشعبي قال: حدثنا أبو جحيفة، قال: قلت لعلي: يا أمير المؤمنين، هل عندكم سوداء في بيضاء ليس في كتاب الله؟ قال: «العقل، وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مؤمن بكافر» وفي الباب عن عبد الله بن عمرو: حديث على حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض أهل العلم، وهو قول سفيان الثوري، ومالك بن أنس، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، قالوا: لا يقتل مؤمن بكافر، وقال بعض أهل العلم: يقتل المسلم بالمعاهد والقول الأول أصح، [حكم الألباني] صحيح، وسنن النسائي (٨/ ١٩) رقم (٤٧٣٤) - أخبرني محمد بن المثنى، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، قال: حدثنا سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن قيس بن عباد، وقم (٤٧٣٤) - أخبرني محمد بن المثنى، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، قال: حدثنا سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن قيس بن عباد،

"وَيُفْتَلُ الْكَافِرُ بِالْمُسْلِمِ"؛ لِمَا بَيَّنَاهُ. "وَالْإِسْلَامُ الْحَادِثُ بَعْدَ الْقَتْلِ لَا يُسْقِطُ الْقَتْلَ"، مِثْلَ أَنْ يَفْتُلُ الْحَادِثُ بَعْدَ الْقَتْلِ لَا يُسْقِطُ الْقَتْلَ"، مِثْلَ أَنْ يَفْتُلُ ذِمِّيٌّ ذِمِّيٌّ ذِمِّيٌّ فَأَسْلَمَ لُمَّ أَسْلَمَ، أَوْ قَتَلَ عَبْدٌ عَبْدًا ثُمَّ أَعْتَقَ لَا يَسْقُطُ الْقِصَاصُ؛ لِأَنَّ الإعْتِبَارَ بِحَالِ الْوُجُوبِ فِي الْعُقُوبَاتِ لَا بِحَالِ الاِسْتِيفَاء، كَمَا فِي الْحُدُودِ. "وَلَوْ قَطَعَ يَدَ ذِمِّيٌّ فَأَسْلَمَ ثُمَّ مَاتَ، فَلَا قَوَدَ عَلَى الْمُسْلِمِ الْعُقُوبَاتِ لَا بِحَالٍ الاِسْتِيفَاء، كَمَا فِي الْحُدُودِ. "وَلَوْ قَطَعَ يَدَ ذِمِّيٌّ فَأَسْلَمَ ثُمَّ مَاتَ، فَلَا قَودَ عَلَى الْمُسْلِمِ لِلْكَافِرِ يَوْمَ الْجَرْحِ"؛ لِعَدَمِ/ التَّكَافُؤ بَينَهُمَا عِنْدَ انْعِقَادِ السَّبَبِ.

"وَوَجَبَتْ مِئَةٌ مِنَ الْإِبِلِ لِلْإِسْلَام يَوْمَ مَاتَ"؛ فَإِنَّ الِاعْتِبَارَ فِي مِقْدَارِ الدِّيَةِ بِيَوْمِ الْمَوْتِ، كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ. "وَإِذَا قَتَلَ مُرْتَدٌ نَصْرَانِيًّا ذِمِّيًّا ثُمَّ أَسْلَمَ الْمُرْتَدُّ، قُتِلَ بِهِ فِي أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ"؛ لِتَسَاوِيهِمَا حَالَةَ الْقَتْلِ. "فَإِنَّ الْمُرْتَدُّ كُفْؤُ الذِّمِّيِّ"

"الْفَضِيلَةُ الثَّالِثَةُ: الْحُرِّيَّةُ، فَلَا يُقْتَلُ حُرِّ بِعَبْدٍ"؛ لِقَوْلِه عِلى: (لَا يُقْتَلُ حُرِّ بِعَبْدٍ)، (١) وَيُقْتَلُ الْعَبْدُ بِالْفَضِيلَةُ الثَّالِثَةُ: الْحُرِّيَّةُ، فَلَا يُقْتَلُ مَنْ نِصْفُهُ حُرِّ وَنِصْفُهُ عَبْدٌ بِمِثْلِهِ؛ لِأَنَّ الْفَضِيلَةَ فِي الْبَعْضِ لَا تُجْبِرُ النَّرِي الْمَاهُ عَبْدٌ بِمِثْلِهِ؛ لِأَنَّ الْفَضِيلَةَ فِي الْبَعْضِ لَا تُجْبِرُ النَّقِيصَةَ فِي الْبَعْضِ" وَالْقِصَاصُ يَقَعُ شَائِعًا، فَيَكُونَ فِيهِ اسْتِيفَاءُ جُزْءٍ مِنَ الْخُرِّ بِجُزْءٍ مِنَ الْعَبْدِ.

### [فُرُوعٌ] [قَطَعَ يَدَ عَبْدِ فَعَتَقَ ثُمَّ مَاتَ]

"الْأَوَّلُ: لَوْ قَطَعَ يَدَ عَبْدٍ فَعَتَقَ ثُمَّ مَاتَ، وَجَبَتِ الدِّيَةُ فِي مَالِهِ"؛ لِأَنَّهُ مَضْمُونٌ ضَمَانَ النَّفْسِ. "وَلَا قَوَدَ"؛ لِعَدَمِ التَّكَافُو فِي أَوَّلِ الْجِنَايَةِ.

"وَلِلسَّيِّدِ مِنْ تِلْكَ الدِّيَةِ نِصْفُ قِيمَتِهِ" إِنْ كَانَ ذَلِكَ أَقَلَّ مِنَ الدِّيَةِ. "وَالْبَاقِي لِلْوَرَثَةِ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّ يَسْتَحِقَّ أَكْثَرَ مِنْ النِّيةِ، وَهُوَ نِصْفُ الْقِيمَةِ، فَلَوْ قُدِّرَ أَنَّ ذَلِكَ النِّصْفَ يَكُونُ أَكْثَرَ مِنْ تِلْكَ الدِّيَةِ، فَلَا يَسْتَحِقَّ أَكْثَرَ مِنْ اللَّيةِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي نَقَّصَ قِيمَةَ عَبْدِهِ، بِالْإِعْتَاقِ، فَلَا يَسْتَحِقُّ أَكْثَرَ مِنْهُ.

قال: انطلقت أنا والأشتر إلى على رضي الله عنه فقلنا: هل عهد إليك نبي الله صلى الله عليه وسلم شيئا لم يعهده إلى الناس عامة؟ قال: لا، إلا ما كان في كتابي هذا، فأخرج كتابا من قراب سيفه، فإذا فيه «المؤمنون تكافأ دماؤهم وهم يد على من سواهم، ويسعى بذمتهم أدناهم ألا لا يقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهد بعهده، من أحدث حدثًا فعلى نفسه أو آوى محدثًا، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين»، [حكم الألباني] صحيح، وسنن ابن ماجه (٨٨٨/٢) رقم (٢٦٦٠) – حدثنا محمد بن عبد الأعلى الصنعاني قال: حدثنا معتمر بن سليمان، عن أبيه، عن حنش، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهد في عهده»، [حكم الألباني] صحيح.

(۱) سنن أبي داود (٤/ ١٧٦) رقم (٤٥١٧) - حدثنا الحسن بن علي، حدثنا سعيد بن عامر، عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، بإسناد شعبة مثله زاد ثم إن الحسن نسي هذا الحديث فكان يقول: «لا يقتل حر بعبد»، [حكم الألباني] صحيح مقطوع، جاء في خلاصة البدر المنير (٢/ ٣٦٣) رقم (٢٢١٦) حديث: ابن عباس مرفوعا "لا يقتل حر بعبد"، رواه الدارقطني، والبيهقي بإسناد ضعيف، قال البيهقي: في إسناده ضعف، وقال عبد الحق: مقطوع أيضا.

"فَلَوْ قَطَعَ ثَانٍ بَعْدَ الْحُرِّيَّةِ رِجْلَهُ، وَثَالِثٌ بَعْدَهُمَا يَدَهُ فَمَاتَ، فَعَلَيْهِمْ دِيَةُ حُرِّ، وَفِيمَا لِلسَّيِّدِ مِنْهَا

أَحَدُهُمَا: لَهُ الْأَقَلُ مِنْ نِصْفِ قِيمَتِهِ عَبْدًا، أَوْ ثُلُثُ دِيتَهِ حُرًّا، أَمَّا اعْتِبَارُ النّصْفِ؛ فَلِأَنَّ الْجِنَايَةَ عَلَى مِلْكِهِ قَطْعُ يَدِ فَحَسْبُ، وَأَمَّا اعْتِبَارُ التُّلُثِ؛ فَلِأَنَّ الْجَانِي عَلَى الْمِلْكِ لَيْسَ يَلْتَزِمُ إِلَّا ثُلُثَ الدِّيَةِ" وَأَمَّا كَوْنُ الْأَقَلِّ لَهُ؛ فَلِأَنَّ ثُلُثَ الدِّيَةِ إِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ نِصْفِ الْقِيمَةِ، فَتِلْكَ الزِّيَادَةُ لَا حَقَّ لَهُ فِيهَا/؛ إِذْ هِيَ حَاصِلُةٌ بِسَبَبِ السِّرَايَةِ فِي حَالِ الْحُرِّيَّةِ، وَإِنْ كَانَ نِصْفُ الْقِيمَةِ أَكْثَرَ مِنْ ثُلُثِ الدِّيَةِ، فَالزِّيَادَةُ سَقَطَتْ عَنْهُ بِسَبَبِ إِعْتَاقِهِ إِيَّاهُ، فَلَا يَكُونُ لَهُ إِلَّا الْأَقَلَّ مِنْهُمَا. "وَالْعِبَارَةُ عَنْ هَذَا الْقَوْلِ لِيُفَرَّعَ عَلَيْهَا: أَنَّ لِلسَّيِّدِ الْأَقَلَّ مِنْ أَرْش جِنَايَةِ الْمَلَكِ، وَمَا غَرِمَ الْجَانِي بِجِنَايَتِهِ عَلَى الْمَالِكِ"

"وَالْقَوْلُ الثَّانِي: لِلسَّيِّدِ الْأَقَلَّ مِنْ ثُلُثِ قِيمَتِهِ عَبْدًا، أَوْ ثُلُثِ دِيتَهِ حُرًّا، أَمَّا اعْتِبَارُ ثُلُثِ قِيمَتِهِ؟ فَلِأَنَّ قَاطِعَ الْيَدِ إِذَا صَارَتْ جِنَايَتُهُ مَع جِنَايَةِ غَيْرِه نَفْسًا، أَوْ صَارَتْ وَحْدَهَا نَفْسًا، تَرَك اعْتِبَارَ صُورَتِهَا"، وَكَانَ الِاعْتِبَارُ لِلنَّفْس. "أَلَا تَرَى أَنَّ رَجُلًا لَوْ قَطَعَ يَدَ عَبْدٍ، وَقَطَع آخَرُ رجْلَهُ، وَآخَرُ يَدَهُ فَمَات، فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ ثُلُثُ قِيمَتِهِ"، لَا أَرْشَ الْعُضْوِ الَّذِي جَنَى عَلَيْهِ، كَذَلِكَ هَهُنَا، وَجَبَ أَنْ يُعْتَبَرَ قِسْطَهُ مِنَ النَّفْسِ. "وَأَمَّا اعْتِبَارُ ثُلُثَ دِيتَهِ، فَلِأَنَّ الْجَانِي عَلَى الرَّقِيقِ لَمْ يَلْتَزِمْ إِلَّا ثُلُثَ الدِّيَةِ"، فَكَانَ لِلسَّيِّدِ الْأَقَلَّ مِنْهُمَا، كَمَا بَيَّنَّاهُ.

"وَالْعِبَارَةُ عَنْ هَذَا الْقَوْلِ لِيُفَرَّعَ عَلَيْهَا: أَنْ يُقَالَ: لِلسَّيِّدِ الْأَقَلَّ مِمَّا غَرِمَ الْجَانِي بِجِنَايَتِهِ عَلَى الْمِلْكِ، أَوْ مِثْلَ نِسْبَتِهِ مِنْ قِيمَتِهِ، فَلَوْ أَوْضَحَ عَبْدًا قِيمَتُهُ عِشْرُونَ بَعِيرًا، فَأَرْشُ مُوضِحَتِهِ بَعِيرً" وَاحِدٌ؛ لِأَنَّهُ نِصْفُ عُشْرِهَا، كَمَا فِي دِيَةِ الْخُرِّ. "فَلَوْ عَتَقَ فَجَنَى عَلَيْهِ تِسْعَةُ نَفَر فَمَاتَ مِنْ جِنَايَاتِ هَؤُلَاءِ الْعَشْرَةِ، لَزمَهُ دِيَةٌ"، كَمَا ذَكَرْنَا. "وَفِيمَا لِلسَّيِّدِ" مِنْهَا "الْقَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: لَهُ الْأَقَلُ مِنْ أَرْش جِنَايَةِ الْمِلْكِ وَهُوَ بَعِيرٌ " هَهُنَا "أَوْ مَا غَرِمَ الْجَانِي بِجِنَايَتِهِ عَلَى الْمِلْكِ وَهُوَ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ"؛ إِذْ لَدَيْهِ مِئَة مِنَ الْإِبِل وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ/ عُشْرُهَا، وَهُوَ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِل. 1/92 "فَالْوَاحِدُ هُوَ الْأَقَلُ" " لَا تَحَالَةَ "فَلَه بَعِيرٌ وَاحِدٌ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ"

> "وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ لَهُ الْأَقَلَّ مِمَّا غَرِم الْجَانِي بِجِنَايَتِهِ عَلَى الْمِلْكِ وَهُوَ الْعَشْرُ مِنَ الْإِبِل، أَوْ مِثْلَ نِسْبَتِهِ مِنْ قِيمَتِهِ وَهُوَ عُشْرُ الْقِيمَةِ"؛ لِأَنَّ نِسْبَةَ مَا غَرِمَهُ الْجَانِي إِلَى جُمْلَةِ الْغَرَامَةَ هِيَ الْعُشْرُ، فَمِثْلَ تِلْكَ النِّسْبَةِ مِنَ الْقِيمَةِ أَيْضًا الْعُشْرُ. "وَذَلِكَ بَعِيرَانِ، فَلَهُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ بَعِيرَانِ"

> "هَذَا حُكْمُ الْفَضَائِل، أَمَّا فَضِيلَةُ الذُّكُورَةِ وَأَنْوَاعِ الشَّرَفِ، فَلَا يَمْنَعُ وُجُوبَ الْقِصَاصِ"؛ لِأَنَّ الْأُنُوثَةَ لَا تَقْدَحُ فِي الْكَفَاءَةِ بِالْإِجْمَاعِ، فَإِذَا تَكَافَأ الدَّمَانِ قُتِلَ الذَّكَرُ مِنْ كُلِّ صِنفٍ بِالذِّكْرِ وَالْأُنثَى، وَقَتَلْتِ الْأُنثَى

س/۹۳

بِالْأُنْنَى وَالذَّكرِ، وَقَدْ كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ فِي كِتَابِ الْفَرَائِضِ وَالسُّنَنِ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ: أَنْ الرَّجُلَ يُقْتَلُ بِالْمَرْأَةِ. (١)

"الْقِسْمُ الثَّانِي: قِصَاصُ الْأَطْرَافِ

وَكُلُّ شَخْصَيْن يَجْرِي الْقِصَاصُ بَينَهُمَا فِي النَّفْسِ، فَيَجْرِي الْقِصَاصُ بَينَهُمَا فِي الْأَطْرَافِ الْمُعَسَاوِيَةِ فِي الْمُحَلِّ، وَالْجِلْقَةِ، وَالسَّلَامَةِ"، كَمَا يَأْتِي بَيَانُهُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَطْرَاف مُعْتَبَرَةٌ بِالنَّفُوسِ، وَهِي كَالنَّفْسِ فِي الْمُحَلِّ، وَالْجِلْقَةِ، وَالسَّلَامَةِ"، كَمَا يَأْتِي بَيَانُهُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَطْرَاف مُعْتَبَرَةٌ بِالنَّفُوسِ، وَهِي كَالنَّفْسِ فِي الْحَاجَةِ إِلَى الْحِفْظِ بِالْقِصَاصِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَالْجَرُوحَ قِصَاصُ ﴾ (٢)

"وَالْجِرَاحَاتُ قِسْمَانِ:

الْأَوَّلُ: جُرْحٌ يُشَقُّ، فَلَا قِصَاصِ فِيهِ إِلَّا فِي الْمُوضِحَةِ الَّتِي تُوضِحُ عَنِ الْعَظْمِ"؛ لِأَنَّهَا تَنْتَهِيَ إِلَى الْمُوضِحَةِ الَّتِي تُوضِحُ عَنِ الْعَظْمِ"؛ لِأَنَّهَا فِيمَا الْعَظْمِ، فَيُمْكِنُ فِيهَا التَّقْدِيرُ، وَرِعَايَةُ الْمُمَاثَلَةِ فِي الْقِصَاصِ. "وَيَخْتَصُّ ذَلِكَ بِالرَّأْسِ وَالْوَجْهِ"؛ لِأَنَّهَا فِيمَا دُونَ الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ مِنَ الْأَعْضَاءِ لَا تَنْضَبِطُ، فَلَا يُؤْمَن أَنْ تَسْتَوْفِيَ أَكْثَرَ مِمَّا يَجِبُ. "وَالصَّحِيحُ: أَنْ لَا قِصَاصِ فِي شَجَّةٍ دُونَ الْمُوضِحَةِ/، كَالْحُارِصَةِ بِالْحَاءِ عَيْرِ مَنْقُوطَةٍ لَا غَيْرُ، وَالدَّامِيَةُ، وَالْبَاضِعَةُ وَالْمُتَلَاحِمَةُ، وَالسِّمْحَاقُ؛ لِأَنَّهَا لَا تَنْتَهِى إِلَى الْعَظْم، فَلَا يُمْكِنُ ضَبْطُهَا، وَسَيَأْتِي شَرْحُهَا فِي الدِّيَاتِ.

"وَلَا يَختَلِفُ الْقَوْلُ فِيمَا وَرَاءَ الْمُوضِحَةِ؛ إِذْ لَا قَوَدَ فِي الْمُنَقِّلَةِ، وَهِيَ الَّتِي تَنْقُلُ الْعَظْمَ، وَلَا فِي

۹٤/ ب

<sup>(</sup>۱) سنن النسائي (۸/ ۵۷) رقم (٤٨٥٣) - أخبرنا عمرو بن منصور، قال: حدثنا الحكم بن موسى، قال: حدثنا يحيي بن حمزة، عن سليمان بن داود، قال: حدثني الزهري، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جده: " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن كتابا فيه الفرائض والسنن والديات، وبعث به مع عمرو بن حزم، فقرأت على أهل اليمن هذه نسختها: «من محمد النبي صلى الله عليه وسلم إلى شرحبيل بن عبد كلال، ونعيم بن عبد كلال، والحارث بن عبد كلال قيل ذي رعين ومعافر وهمدان أما بعد»، وكان في كتابه «أن من اعتبط مؤمنا قتلا عن بينة، فإنه قود إلا أن يرضى أولياء المقتول، وأن في النفس الدية مائة من الإبل، وفي الأنف إذا أوعب حدعه الدية وفي اللسان الدية، وفي الشفتين الدية وفي البيضتين الدية، وفي الذكر الدية وفي الصلب الدية، وفي العينين الدية وفي الرجل الواحدة نصف الدية، وفي المأمومة ثلث الدية، وفي الجائفة ثلث الدية، وفي المنقلة خمس عشرة من الإبل، وفي كل أصبع من أصابع اليد والرجل عشر من الإبل، وفي السن خمس من الإبل، وفي الموضحة خمس من الإبل، وأن الرجل يقتل بالمرأة وعلى أهل الذهب ألف دينار»، «خالفه محمد بن بكار بن بلال»، [حكم الألباني] ضعيف، وسنن الدارمي (٣/ ١٥٢٠) رقم (٢٣٩٩) - أخبرنا الحكم بن موسى، حدثنا يحيي بن حمزة، عن سليمان بن داود، حدثني الزهري، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن وكان في كتابه «أن الرجل يقتل بالمرأة»، [تعليق المحقق] إسناده ضعيف، حاء في تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج (٢/ ٤٥٢) رواه ابن حبان والحاكم في صحيحهما كذلك قال ابن حبان وسليمان بن داود هذا هو سليمان بن داود الخولاني من أهل دمشق ثقة وسليمان بن داود اليمامي لا شيء وجميعا يرويان عن الزهري وقال الحاكم هذا حديث كبير مفسر في هذا الباب يشهد له أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز وإمام العلماء في عصره محمد بن مسلم الزهري بالصحة ثم ساق عنهما بإسناده قال وإسناد هذا الحديث من شرط هذا الكتاب وقال يعقوب بن سفيان الحافظ لا أعلم في جميع الكتب المنقولة أصح من كتاب عمرو بن حزم هذا.

<sup>(</sup>٢) المائدة: ٥٤.

الْهَاشِمَةِ، وَهِيَ الَّتِي تُهَشِّمُ وَلَا تَنْقُلُ، وَلَا فِي الْمَأْمُومَةِ، وَهِيَ الَّتِي تَنْتَهِي إِلَى أُمِّ الرَّأْسِ وَهُوَ الدِّمَاغُ"، فَهَذِهِ الشَّجَّاتُ وَرَاءَ الْمُوضِحَةِ، لَا قَوَدَ فِيهَا قَوْلًا وَاحِدًا؛ لِأَنَّهَا أَيْضًا لَا تَنْضَبِطُ، فَيَتَعَذَّرُ فِيهَا الْقِصَاصُ.

"الثَّانِي: مَا يُبِين عُضْوًا، والْقِصَاصُ جَارٍ فِيهِ إِنْ كَانَ عَلَى مَفْصِلٍ يَقْدِرُ عَلَى الْمُمَاثَلَةِ فِيهِ"؛ لِأَنَّ الْعُضوَ إِذَا كَانَ لَهُ مَفْصِلٌ أَمْكَنَ الْقِصَاصُ فِيهِ مِنْ غَيْرِ حَيْفٍ، فَيَقْطَعُ مِنْهَا الْمِثْلَ بِالْمِثْلِ، كَمَا يَأْتِي. "وَلَا قِصَاصِ فِي كَسْرِ عَظْم؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْمُمَاثَلَةِ"

"وَفِي الْمُمَاثَلَةِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: لَا يُقْطَعُ الْيُسْرَى بِالْيُمْنَى، وَلَا الْوُسْطَى بِالْمُسَبِّحَةِ وَغَيْرِهَا"؛ لِانْعِدَامِ الْمُمَاثَلَةِ بَيْنَهُمَا. "قَالَ: وَالْأَسْنَانُ كَذَلِكَ"؛ لِأَنَّهَا أَعْضَاءٌ مُخْتَلِفَةُ الْمَنَافِعِ وَالْمَوَاضِعِ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا احْتِصَاصٌ بِالِاسْمِ وَالْمَعْنَى، فَهِى كَالْيَدِ مَعَ الرِّحْل. "وَهَذِهِ الْمُمَاثَلَةُ فِي الْمَحَلِّ"، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ.

[فَرْعٌ]

[لَوْ أَمَرَهُ بِإِخْرَاجِ الْيَمِينِ، فَأَخْرَجَ الْيَسَارَ وَقَطَعَهَا وَهُمَا مَدْهُوشَانِ]

"لَوْ قَالَ الْوَلِيُّ: أَخْرِجْ يَمِينَكَ -وَفَيهَا الْقِصَاصُ- فَأَخْرَجَ يَسَارَهُ فَقَطَعَهَا وَهُمَا مَدْهُوشَانِ، وَجَبَتْ دِيَةُ الْيَسَارِ"؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ حَقَهِ. "وَبَقِيَ قِصَاصُ الْيَمِينِ"، كَمَا كَانَ "فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْقِصَاصُ دِيَةُ الْيَسَارِ"؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ حَقَهِ. "وَبَقِي قِصَاصُ فِي يُسْرَاهُ"؛ لِتَعَدَيهِ عَمْدًا/.

"وَبَقِيَ قِصَاصُ الْيَمِينِ كَمَا كَانَ، فَإِنْ قَالَ الَّذِي عَلَيْهِ الْقِصَاصُ: أَبَحْتُ قَطْعَ الْيَسَارِ ابْتِدَاءً لَا عَوْضًا عَنِ الْيَمِينِ، وَقَالَ الْقَاطِعُ: عَلَى هَذِهِ الْجِهَةِ اسْتَبَحْتُهَا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ دِيَةُ الْيَسَارِ"؛ لِاتِّفَاقِهِمَا عَنِ الْيُمِينِ، وَقَالَ الْقَاطِعُ: عَلَى هَذِهِ الْجِهَةِ اسْتَبَحْتُهَا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ دِيَةُ الْيَسَارِ"؛ لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَى أَنَّهَا مَبْذُولَةٌ بِلَا عِوْضٍ، وَبَذْلُ الْإِنْسَانِ يَدَهُ عَمْدًا بِلَا عِوْضٍ مُهْدِرٌ لَا تَحَالَةً.

"وَبَقِيَ قِصَاصُ الْيَمِينِ" عَلَى مَا كَانَ "وَإِنْ تَصَادَقًا أَنَّ قَطْعَ الْيَسَارِ كَانَ عَلَى وَجْهِ الْمُعَاوَضَةِ" عَنِ الْيَمِينِ "سَقَطَ قِصَاصُ الْيَمِينِ؛ لِرِضَاهُ بِالْمُعَاوَضَةِ الْفَاسِدَةِ، وَوَجَبَتْ دِيَةُ الْيُدَيْنِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ"؛ وَذَلِكَ الْيَمِينِ اسَقَطَ قِصَاصُ الْيَمِينِ؛ لِرِضَاهُ بِالْمُعَاوَضَةِ الْفَاسِدَةِ، وَوَجَبَتْ دِيَةُ الْيُدَيْنِ مِنَ الْجَانِيْ، وَذَلِكَ لِإِنَّ عُدُولَهُ عَنِ الْيَمِينِ إِلَى الْيَسَارِ رِضًى مِنْهُ بِتَرْكِ الْقِصَاصِ فِي الْيَمِينِ، فَصَار كَالْعَفْوِ عَنْهُ، وَرضَى الجُانِي لِأَنْ عُدُولَهُ عَنِ الْيَمِينِ إِلَى الْيَسَارِ رِضًى مِنْهُ بِتَرْكِ الْقِصَاصِ فِي الْيَمِينِ، فَصَار كَالْعَفْوِ عَنْهُ، وَرضَى الجُانِي بِبَذْلِهِ الْيَسَارَ لَهُ مُسْقِطٌ لِلْقِصَاصِ عَنْهُ، وَالدِّمَاءُ لَا تَجْرِي فِيهَا الْإِسْتِبَاحَةُ بِالْعِوَضِ، فَفَسَدَتِ الْمُعَاوَضَةُ، وَوَجَبَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ دِيَةُ يَدِ الْآخِر.

"قَالَ: وَلَوْ قَالَ الْجَلَّادُ لِلسَّارِقِ: [أَخْرِجْ يَمِينَكَ] فَأَحْرَجَ يَسَارَهُ فَقَطَعَهَا، حُسِبَ ذَلِكَ حَدًّا عَلَى الْمِسْقَاطِ، وَلِهَذَا أَصَحَ الْقَوْلَيْنِ مَعَ الدَّهْشَةِ؛ فَإِنَّ أَمْرَ الْحُدُودِ أَسْهَلُ" مِن أَمْرِ الْقِصَاصِ؛ لِأَنَّ مَبْنَاهَا عَلَى الْإِسْقَاطِ، وَلِهَذَا تَسْقُطُ بِالْحُحُودِ بَعْدَ الْإِقْرَارِ، وَلَا يَسْقُطُ الْقِصَاصُ؛ وَلِأَنَّ الْيَسَارَ تُقْطَعُ فِي السَّرِقَةِ عِنْدَ عَدَمِ الْيَمِينِ، وَفِي الْقَصَاصِ لَا تُقْطَعُ السَّرِقَةِ لَا إِلَى بَدَلٍ، وَلَا الْقِصَاصِ لَا تُقْطَعُ السَّرِقَةِ لَا إِلَى بَدَلٍ، وَلَا يَسْقُطُ فَطْعُ السَّرِقَةِ لَا إِلَى بَدَلٍ، وَلَا يَسْقُطُ فَطْعُ الْقَصَاصِ إلَّا إِلَى الْبَدَلِ.

"الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: لَا بُدَّ مِنَ الْمُمَاثَلَةِ فِي الصَفَةِ، فَلَا تُقْطَعُ السَّلِيمَةُ بِالشَّلَاءِ"؛ لِأَنَّهَا لَا تُسَاوِيهَا فِي

ه ۹/ب

الْمَنْفَعَةِ. "وَلَكِنْ تُقْطَعُ الشَّلَاءُ بِالسَّلِيمَةِ"؛ لِأَنَّهَا دُونَ حَقِّهِ/. "وَيَكُونُ كَفَافًا" لَا يَسْتَحِقُّ أَرْشًا آخَرَ مَعَهَا؛ لِأَنَّهَا مِثْلُ الصَّحِيحَةِ فِي الْخِلْقَةِ، وَإِنَّمَا تَنْقُصُ عَنهَا فِي الصِّفَةِ، وَهَذَا النَّقْصُ لَا أَرْشَ لَهُ مَعَ الْقِصَاصِ، كَمَا فِي الْمُسْلِمِ مَعَ الذِّمِّيِّ، وَالْمُشْتَرِي إِذَا رَضِيَ بِالْعَيْبِ.

"وَلَوْ قَطَعَ وُسْطَى رَجُلٍ عَمْدًا فَشُلَّتْ مُسَبِّحَةُ الْمَقْطُوعِ، لَمْ يَسْقُطِ الْقَوَدُ عَنِ وُسْطَى الْجَانِي"، بَلْ يَجِبُ الْقِصَاصُ فِيهَا وَالْأَرْشِ فِي الْمُسَبَحَةِ؛ لِأَنَّ انْضِمَامَ السِّرَايَةِ إِلَيْهَا لَا يُورِثُ حَلَلًا، كَمَا لَوْ قَطَعَ يَدَ حُبْلَى فَسَرَى إِلَى جَنِينَهَا.

## [فُرُوعٌ أَرْبَعَةً] [فِي الْمُمَاثَلَةِ]

"الْأَوَّلُ: لَوْ كَانَ عَلَى يَدِ الْمَقْطُوعِ أُصْبُعٌ شَلَّاءُ، قَطَعَ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ أَرْبَعَ أَصَابِعَ" مِنْ يَدِ الْجَايِي؛ لِأَنَّهَا بَعْضُ حَقِّهِ، وَهَذِه الْمَفَاصِلُ، وَإِنْ تَعَدَّدَتْ فَهِيَ أَهْوَن مِنْ ذَلِكَ الْوَاحِدِ، فَجَازَ لَهُ قَطْعُهَا. "ثُمَّ إِذَا قَطَعَ، أَخَذَ حُكُومَةَ الشَّلَّاءِ وَحُكُومَةَ كَفِّ"؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ مَا يَأْخُذُ بِهِمَا فَيَصِيرُ إِلَى الْبَدَلِ فِيهِمَا. "وَلَا يُبَلَّغُ حُكُومَةً كَفّ دِيَةً أُصْبُعِ"؛ لِأَنَّ الْكَفَّ لَيْسَ فِيهَا تَقْدِيرٌ، وَهِي تَابَعَةٌ لِلْمُقَدَّرِ فَلَا يُبَلَّغُ بِمَا مُقَدَّرٌ. "وَالْأَصَابِعُ مُسْتَوِيَةٌ فِي الدِّيَةِ"؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: (الْأَصَابِعُ كُلُّهَا سَوَاءٌ عَشْرٌ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِل). (١) "وَتَسْتَنْبِعُ الْكُفَّ وَلَا تَسْتَنْبِعُهَا فِي الْقِصَاصِ، وَكَذَلِكَ فِي الْأَرْشِ" وَبَيَانُ هَذَا الْكَلَامِ: أَنَّهُ لَوْ قُطِعَتْ أَصَابِعُهُ كُلُّهَا فَتَآكَلَتْ مِنْهَا الْكَفُّ، وَإِنْ طَلَبَ الْقِصَاصَ قَطَعَ أَصَابِعَ الْجَانِي، وَيَأْخُذُ مَعَهَا حُكُومَةَ الْكَفِّ وَإِنْ طَلَبَ الدِّيَةَ لَا يَكُونُ لَهُ سِوَى دِيَةُ الْأَصَابِعِ، فَتَتْبَعُ الْكَفُّ فِي الدِّيةِ الْأَصَابِع، وَلَا تَتْبَعُ فِي الْقِصَاصِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْقِصَاصَ وَالْحُكُومَةَ جِنْسَانِ مُخْتَلِفَانِ، وَحَقُّهُ ثَابِتٌ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَلَا يَتَدَاخَلَانِ، وَالدَّيَةُ وَالْحُكُومَةُ جِنْسٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ إِذَا أَحَذَ دِيَةَ الْأَصَابِع/ كُلِّهَا فَقَدْ أَخَذَ دِيَةً يَدٍ كَامِلَةٍ، فَلَا يَبْقَى لَهُ شَيْءٌ آخَرُ، هَذَا بَيَانُ الْإِسْتِتْبَاع فِي الْقِصَاصِ وَالدِّيَةِ، وَأَمَّا بَيَانُ الْإِسْتِتْبَاع فِي الْأَرْشِ، فَهُوَ فِي مَسْأَلَةِ الْأُصْبُع الشَّلَّاءِ الْمَذْكُورَةِ قَبْلَ هَذَا، فَإِنَّهُ إِذَا قَطَعَ الْأَصَابِعَ الْأَرْبَعَ -كَمَا ذَكَرْنَا- وَأَخَذَ خُكُومَةَ الْأُصْبُع الشَّلَّاءِ وَأَرَادَ خُكُومَةَ الْكَفَ، فَالْقَدْرُ الَّذِي تَحْتَ الْأَصَابِعِ الْأَرْبَعِ مِنْ كَفَهِ لَا يَصِيرُ تَابِعًا لِلْأَصَابِعِ فِي الْقِصَاصِ، كَمَا بَيَّنَّاهُ، فَلَا يَنْدَرِجُ حُكُومَتُهُ فِيهِ، وَأَمَّا الْقَدْرُ الَّذِي تَحْتُ الْأُصْبُعِ الشَّلَّاءِ، فَهُو أَيْضًا لَا يَصِيرُ تَابِعًا لَمَا فِي الْأَرْشِ، بَلْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ حُكُومَتَيْهِمَا جَمِيعًا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الدِّيةَ أَصْلٌ وَالْحُكُومَةَ تَبَعْ، وَالتَّبَعُ لَا يَكُون لَهُ رُتْبَةُ الإسْتِقْلَالِ وَالِاسْتِنْبَاع، فَيَثْبُتُ لَهُ حُكُومَة جَمِيع الْكَفَ، كَمَا بَيَّنَّاهُ، وَعَلَى هَذَا لَوْ كَانَ عَلَى يَدِ الْقَاطِع أُصْبُعٌ شَلَّاءُ فَالْمَقْطُوعُ يَدُهُ بِالْخِيَارِ، إِنْ شَاءَ قَطَعَ الْيَدَ وَاكْتَفَى بِمَا نَاقِصَةً، وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ الدِّيَةَ بَدَلَ الْقِصَاصِ، وَإِنْ شَاءَ قَطَعَ الْأَصَابِعَ الْأَرْبَعَ وَأَخَذَ مَعَهَا دِيَةَ أُصْبُعِ وَحُكُومَةَ كَفِّ، ثُمَّ الْقَدْرُ الَّذِي هُوَ تَحْتَ الْأَصَابِعِ الْأَرْبَعِ لَا

<sup>(</sup>۱) سنن أبي داود (٤/ ١٨٨) رقم (٥٠٥٦) عن أبي موسى، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الأصابع سواء عشر عشر من الإبل»، [حكم الألباني] صحيح، وسنن النسائي (٨/ ٥٦) رقم (٤٨٤٥) عن أبي موسى قال: «قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم، أن الأصابع سواء عشرا عشرا من الإبل»، [حكم الألباني] صحيح، وسنن الترمذي ت شاكر (٤/ ١٣) رقم (١٣٩١) عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «في دية الأصابع اليدين والرجلين سواء، عشر من الإبل لكل أصبع»: وفي الباب عن أبي موسى، وعبد الله بن عمرو: حديث ابن عباس حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، والعمل على هذا عند أهل العلم، وبه يقول سفيان، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، [حكم الألباني] صحيح، وسنن ابن ماجه (٢/ ٢٨٦) رقم (٢٦٥٣) عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «الأصابع سواء كلهن فيهن عشر عشر من الإبل»، [حكم الألباني] حسن.

"الثّانِي: لَوْ قُطِعَتْ أُذُنُهُ فَأَخَذَهَا، وَٱلْصَقَهَا عَلَى الْقُرْبِ فَالْتَحَمَتْ فَهِيَ مَيْتَةٌ، وَلَهُ طَلَبُ الْقُودِ مَع الْإِلْتِحَامِ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ/ الْتِحَامُ لَا حُكْمَ لَهُ؛ إِذْ يَجِبُ إِزَالتُهُ لِلصَّلَاةِ عَلَى قَوْلِنَا: مَا يُبَانُ مِنَ الْآدَمِيِّ نَجِسٌ، وَلَوْ قَطَعَ هُوَ أُذُنَ رَجُلٍ لَمْ تُؤْخَذْ هَذِهِ فِي الْقَودِ؛ لِأَنَّهَا مَيْتَةٌ، وَلَوْ قَطَعَ هُوَ أُذُنَ رَجُلٍ لَمْ تُؤْخَذْ هَذِهِ فِي الْقَودِ؛ لِأَنَّهَا مَيْتَةٌ، وَلَوْ قَطَعَ هُو أُذُنَ رَجُلٍ لَمْ تُؤْخَذْ هَذِهِ فِي الْقَودِ؛ لِأَنَّهَا مَيْتَةٌ، وَلَوْ قَطَعَ هُو أَذُنَ رَجُلٍ لَمْ تُؤْخَذْ هَذِهِ فِي الْقَودِ؛ لِأَنَّهَا مَيْتَةٌ، وَلَوْ قَطَعَ هُو أَذُنَ رَجُلٍ لَمْ تُؤْخَذْ هَذِهِ فِي الْقَودِ؛ لِأَنَّهَا مَيْتَةٌ، وَلَوْ تَعَلَّقَتْ بِجِلْدَةٍ وَلَمْ تَتِمَّ الْإِبَانَةُ فَأَلْصَقَهَا فَالْتَحَمَتْ، فَهِي حَيَّةٌ تَصِحُ الصَّلَاةُ مَعَهَا"، وَالْقِصَاصُ وَلَو تَعَلَّقَتْ بِجِلْدَةٍ وَلَمْ تَتِمَّ الْإِبَانَةُ فَأَلْصَقَهَا فَالْتَحَمَتْ، فَهِي حَيَّةٌ تَصِحُ الصَّلَاةُ مَعَهَا"، وَالْقِصَاصُ الَّذِي كَانَ وَاحِبًا قَبْلَ الِالْتِحَامِ، هَلْ يَسْقُطُ كِهَذَا الِالْتِحَامِ؟ فِيهِ خِلَافٌ، كَمَا لَوْ نَبَتَ لِسَانُهُ الْمَقْطُوعُ، أَوْ سِنُهُ الْمَقْلُوعُ.

"القَّالِث: يُقَادُ بِذَكْرِ الْعِنِّينِ وَالشَّيْخِ الْهِمِّ وَالصَّبِيِّ الصَّغِيرِ ذَكُرُ الْقَوِيِّ مَا لَمْ يَكُنْ بِهِ شَلَلَ"؛ لِأَنَّ الضَّعْفَ الَّذِي فِيهِ لَيْسَ لِنَفسِ الذَّكْرِ، وَإِثَمَا هُوَ مِنْ مَوْضِعٍ آحَرَ، فَهُوَ كَقَطْعِ الْيَدِ الْقَوِيَّةِ بِيَدِ الشَّيْخِ الضَّعِيفِ، وَالصَّبِيِّ. "وَعَلَامَةُ الشَّلَلِ أَنْ يَكُونَ مُنْقَبِضًا لَا يَنْبَسِطُ، أَوْ مُنْبَسِطًا لَا يَنْقَبِضُ"، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَهُوَ كَالْيَدِ الشَّلَا عَمْ الصَّحِيحَةِ. "وَكَذَلِكَ يُقَادُ بِأُنْثَيَى الْخَصِيِّ؛ لِأَنَّهُ طَرَفُ قَوْدٍ"، وَالْمُرَادُ بِهِ كَذَلِكَ، فَهُوَ كَالْيَدِ الشَّلَاءِ مَع الصَّحِيحَةِ. "وَكَذَلِكَ يُقَادُ بِأُنْثَيَى الْخَصِيِّ؛ لِأَنَّهُ طَرَفُ قَوْدٍ"، وَالْمُرَادُ بِهِ هَهُوَ كَالْيَدِ الشَّلَاءِ مَع الصَّحِيحَةِ. "وَكَذَلِكَ يُقَادُ بِأَنْثَيَى الْخَصِيِّ؛ لِأَنَّهُ طَرَفُ قَوْدٍ"، وَالْمُرَادُ بِهِ هَهُوَ كَالْيَدِ الشَّلَاءِ مَع الصَّحِيحَةِ. "وَكَذَلِكَ يُقَادُ بِأَنْفَيْنِ، وَهِيَ طَرَفٌ يَنْتَهِيَ إِلَى حَدِّ فَاصِلٍ هَهُنَا: الَّذِي قُطِعَ ذَكَرُهُ دُونَ خُصْيَتَيْهِ، فَإِنَّهُ كَالْفَحْلِ فِي سَلَامِةِ الْأُنْثَيَيْنِ، وَهِيَ طَرَفٌ يَنْتَهِيَ إِلَى حَدِّ فَاصِلٍ فَيُقَادُ بِهِ كَمَا بِالذَّكَرِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَكَذَلِكَ بِأَحَدِهِمَا إِذَا أَمْكَنَ اسْتِبْقَاءُ الْأُخْرَى، وَإِنْ تَعَذَرَ فَالدِّيَةُ؛ حَذَرًا مِن اسْتِيفَاءِ الْأُخْرَى، وَإِنْ تَعَذَرَ فَالدِّيَةُ؛ حَذَرًا مِن اسْتِيفَاءِ الْنُعْنِ بِوَاحِدٍ، وَكَذَلِكَ الْأُمُّلُتَانِ إِذَا كَانَتَا عَلَى إِصْبَعٍ وَاحِدَةٍ؛ لِأَنَّ اتِّصَالَ إِحْدَاهُمَا بِالْأُخْرَى، كَاتَصَالِ إِحْدَى الْأُنْتَيَيْنِ بِالْأُخْرَى.

"الرَّابِعُ: يُقَادُ أَنْفُ الصَّحِيحِ بِأَنْفِ الْمَجْذُومِ، مَا لَمْ يَسْقُطْ مِنْهُ بِالْجُذَامِ شَيْءٌ"؛ لِأَنَّهُ كَأَنْفِ الصَّحِيحِ فِي الْمَنَافِعِ مِنَ الْجُمَالِ، وَجَمْعِ الرَّوَائِحِ وَإِيصَالِهَا إِلَى الشَّمّ. "وَأُذُنُ السَّمِيعِ بِأُذُنِ الْأَصَمِّ"؛ لِأَنَّ الصَّمَمَ فِيهَا لَيْسَ مِن جَانِبِ الْأُذُنِ/.

"وَلَا يُقَادُ سِنُّ رَجُلٍ مَثْغُورٍ بِسِنِّ صَبِيٍّ غَيْرٍ مَثْغُورٍ"؛ لِأَنَّهَا تَعُودُ فِي الْعَادَةِ، وَمَا يَعُودُ أَوْ يَتَكَرَّرُ لَا يَجِبُ ضَمَانُهُ كَالشَّعْرِ.

"الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: لَا بُدَّ مِنَ الْمُمَاثَلَةِ فِي الْخِلْقَةِ، فَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا نَاقِص أُصْبُعٍ، نُظِرَ: فَإِنْ كَانَ الْمَقْطُوعِ يَدُهُ"، وَأَرَادَ الْقِصَاصِ "فَلَه قَطْعُ تِلْكَ الْأَرْبَعِ مِنْ يَدِ الْقَاطِعِ، وَلَهُ حُكُومَةُ الْكُفِّ مَعَ ذَلِكَ؛ لِأَمَقْطُوعِ يَدُهُ"، وَأَرَادَ الْقِصَاصِ لَا تَسْتَتْبِعُ الْكُفَّ"، كَمَا بَيَّنَاهُ. "وَالْأَصَابِعُ الْأَرْبَعُ فِي الدِّيَةِ لَا تَسْتَتْبِعُ قِسْطَ لِلْأَنْهَا لَيْسَ عَلَى سَنَنِهَا؛ يَعْنِي: إِنْ أَرَادَ الدِّيَةَ فَيَأْخُذَ دِيَةَ الْأَصَابِعِ الْأَرْبَعِ، الْأَرْبَعِ، الْأَرْبَعِ، الْمُفْقُودَةِ مِنَ الْكَفِّ"؛ لِأَنَّهَا لَيْسَ عَلَى سَنَنِهَا؛ يَعْنِي: إِنْ أَرَادَ الدِّيَةَ فَيَأْخُذَ دِيَةَ الْأَصَابِعِ الْأَرْبَعِ،

۹٦/ ب

1/9 V

وَحُكُومَةَ قِسْطِ الْأُصْبُعِ الْمَفْقُودِ، وَهُوَ الْخُمْسُ، كَمَا ذَكَرَ، وَالْأَصَابِعُ الْأَرْبَعُ "هَل تَسْتَتْبِعُ قِسْطَهَا؟" الَّذِي هُوَ عَلَى سَنَنِهَا "فَعَلَى قَوْلَيْن:

أَقْيَسُهُا: أَن تَسْتَتْبِعَ كَالْخَمْس.

وَالثَّانِي: لَا تَسْتَنْبِعُ كَالْأَصَابِعِ الَّتِي بِهَا شَلَلَ"؛ فَإِنَّهَا لَا تَسْتَنْبعُ مَا تَحْتَهَا مِنَ الْكَفَ عِنْدَ الْحُكُومَةِ لِضَعْفِهَا، وَبُعْدِهَا عَنْ رُتْبَةِ الإسْتِنْبَاعِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ، وَكَذَلِكَ النَّاقِصَةُ فِي الْعَدَدِ أَيْضًا؛ إِذْ لَيْسَ لِلْبَعْضِ قُوّةُ الْضَعْفِهَا، وَبُعْدِهَا عَنْ رُتْبَةِ الإسْتِنْبَاعِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ، وَكَذَلِكَ النَّاقِصَةُ فِي الْعَدَدِ أَيْضًا؛ إِذْ لَيْسَ لِلْبَعْضِ قُوّةُ الاسْتِنْبَاعِ. "فَإِنْ كَانَ لِلْقَاطِعِ أَرْبَعُ أَصَابِعَ، قُطِعَتْ كَفُهُ وَعَلَيْهِ دِيَةُ أُصْبُعِ"؛ لِأَنَّ الْمَقْطُوعَ وَجَدَ بَعْضَ حَقِّهِ الْمَعْضُهُ فَيَأْخُذُ الْمَوْجُودَ وَيَنْتَقِلُ فِي الْمَعْدُومِ إِلَى الْبَدَلِ، كَمَا لَوْ قُطِعَ مِنْهُ عُضْوَانِ وَوَجَدَ أَحَدُهُمَا.

"الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي الزِّيَادَةِ، فَلَوْ كَانَ لِلْقَاطِعِ سِتُّ أَصَابِعَ، لَمْ يُقْطَع الْكَفُّ؛ لِمَكَانِ الزِّيَادَةِ، وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ عَلَيْهُ: [تُقْطَعُ أُصْبُعٌ لَهَا أَرْبَعُ أَنَامِلَ بِأُصْبُعِ لَهَا ثَلَاثُ أَنَامِلَ] وَلَكِنَّ مُرَادَهُ: أَنْ تَكْثُرَ مَفَاصِلَهَا وَلَا تَزْدَادَ/ طُولًا، فَلَو ازْدَادَتْ طُولًا، لَمْ تُقْطَعْ؛ لِزِيَادَةِ الْجِلْقَةِ"

، **نخ**تر ۹۷/ب

"فَلُوْ كَانَ كَفَّانِ عَلَى سَاعَدِ، أَوْ قَدَمَانِ عَلَى سَاقٍ وَهُمَا بَاطِشَتَانِ، فَهُمَا نَاقِصَتَانِ"؛ إِذْ لَمْ يَتَمَيَز الْأَصْلِيَّةُ مِنْهُمَا عَنِ الرَّائِدَةِ. "فَلَا يُقْطَعُ بِوَاحِدَةٍ قَدَمٌ"؛ لِاحْتِمَالِ أَنَّهَا الرَّائِدَةُ، وَالرَّائِدَةُ لَا يُقْطَعُ لَمَا الْأَصْلِيَّةُ مِنْهُمَا عَنِ الرَّائِدَةُ لَا يُقطعُ لَمَا الْصَلِيَّةُ لَا اللَّاعِدَةُ عَلَى اللَّائِدَةُ عَلَى اللَّاعِدَةُ اللَّهُ اللَّائِدَةُ اللَّهُ اللَّ

"وَفِي إِحْدَاهُمَا إِذَا قُطِعَتْ" حَطاً "نِصْفُ دِيَةِ قَدَمٍ وَزِيَادَةُ حُكُومَةٍ"، كَمَا أَنَّ فِي كِلَيْهِمَا قَدَمًا كَامِلًا وَزِيَادَةُ حُكُومَةٍ"، كَمَا أَنَّ فِي كِلَيْهِمَا قَدَمًا كَامِلًا وَزِيَادَةُ حُكُومَةٍ. "فَإِنْ صَارَتِ الْبَاقِيَةُ قَوِيَّةَ الْمَشْيِ قُوَّةَ الْأَقْدَامِ، فَهِيَ الْآنَ قَدَمٌ تَامَّةٌ فِي حُكْمِ الْقَوَدِ وَلِيَادَةُ حُكُومَةٍ. "فَإِنْ صَارَتِ الْبَاقِيَةُ قَوِيَّةً الْمَشْيِ قُوَّةً الْأَقْدَامِ، فَهِيَ الْآنَ قَدَمٌ تَامَّةٌ فِي حُكْمِ الْقَوَدِ وَاللَّيَةِ جَمِيعًا"، كَمَا لَوْ كَانَتْ وَحْدَهَا. "وَالْأَنْمُلَتَانِ عَلَى أُصْبُع كَالْقَدَمَيْنِ عَلَى سَاقٍ" وَقَدْ بَيَّنَاهُ.

"الْمَسْأَلَةُ الْحَامِسَةُ: لَوْ قَطَعَ رَجُلٌ ذَكَرَ خُنْثَى مُشْكِلٍ وَأُنْثَيَيْهِ وَشَفَرَيْهِ عَمْدًا، قِيلَ لِلْخُنْثَى: إِنْ شِئْتِ، وَقَفْنَاكِ، فَإِنْ ظَهَرَ أَنَّكِ رَجُلٌ، أَعْطَيْنَاكِ الْقَوَدَ فِي الذَّكِرِ وَالْأُنْثَيَيْنِ، وَأَعْطَيْنَاكِ حُكُومَةَ الشُّفْرَيْنِ"، وَكَانَ ذَلِكَ كَمَا لَوْ قَطَعَ رَجُلٌ ذَكَرَ رَجُلِ وَأُنْثَيَيْهِ وَلَحُمًا زَائِدًا، كَانَ عَلَيْهِ.

"وَإِنْ ظَهَرَتْ أَنُوتَتُكِ، فَلَكِ دِيَةُ الشُّهْرَيْنِ وَحُكُومَةُ الذَّكِرِ وَالْأَنْتَيَيْنِ"، كَمَا لَوْ قَطَعَ رَجُلُ شَهْرَيِ الْمَوْقَةِ وَعُضُوا زَائِدًا كَانَ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا يُحَيَّرُ فِي الْوَقْفِ هَكَذَا؛ لِأَنَّ اسْتِيفَاءَ الْقِصَاصِ لَهُ فِي الحَّالِ غَيْرُ مُمْكِنٍ؛ إِذْ يَجُورُ أَنْ يَكُونَ امْرَأَةً، وَالَّذِي مَعَهَا مِنَ آلَةِ الرِّجَالِ عُضْوٌ زَائِدٌ، فَإِنْ وَقَفَ فَلَا كَلَامَ. "فَإِنْ قَالَ/: لَا إِذْ يَجُورُ أَنْ يَكُونَ امْرَأَةً، وَالَّذِي مَعَهَا مِنَ آلَةِ الرِّجَالِ عُضْوة زَائِدٌ، فَإِنْ وَقَفَ فَلَا كَلَامَ. "فَإِنْ قَالَ/: لَا أَقِفُ، فَإِنْ عَفَا عَنِ الْقِصَاصِ، فَلَهُ حُكُومَةُ هَذِهِ الْأَعْضَاءِ؛ لِأَنَّهُ أَقَلُ الْمُسْتَيْقَنِ" هَذَا مَا ذُكِرَ فِي هَذَا اللّهُ فَيْنِ، وَحُكُومَةُ الْكِثَابِ، وَفِي أَصْلِ (الْمُخْتَصَرِ) وَالْمَذْكُورِ فِي سَائِرِ الْكُتُبِ، أَنَّ الصَّحِيحَ: أَنْ يُعْطَى دِيَةُ الشُّفْرِيْنِ، وَحُكُومَةُ النَّذَكِرِ وَالْأَنْفَيْنِ؛ لِأَنَّهُ الْقَدْرُ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ فِي تَقْدِيرِ أَنُونَتِهِ، وَهُوَ الْأَقَلُ الْمُسْتَيْقَنُ، فَإِنَّهُ لَوْ بَانَ أَنَّهُ أَنْثَى، وَحُكُومَة الذَّكِرِ، وَالْأَنْفَيْنِ، وَمَا أُعْطِي فِي الْأَوْلِ هُو دُونَ حَقِهِ؛ إِذْ حَقُّهُ أَنْ يُعْطَى دِيَةُ الذَّكِرِ، وَالْأَنْثَيَيْنِ الشَّفْرَيْنِ، وَمَا أُعْطِي فِي الْأَوَّلِ هُوَ دُونَ حَقَهِ؛ إِذْ حَقُّهُ أَنْ يُعْطَى دِيَةُ الذَّكْرِ، وَالْأَنْثَيَيْنِ

الْأَقَلُ فِي حَقِّهِ لَا حُكُومَهُ جَمِيعِ الْأَعْضَاءِ. "وَإِنْ قَالَ: لَا أَعْفُو وَلَا أَقِفُ، فَلَه أَقَلُ التَّقْدِيرَيْن؛ إِنْ كَانَ دِيَةُ الذَّكر وَالْأَنْفَيَيْن وَحُكُومَةُ الشُّفْرَيْنِ أَقَلَّ، فَلَهُ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ دِيَةُ الشُّفْرَيْن وَحُكُومَةُ الذَّكر وَالْأُنْفَيَيْن أَقَلَّ، فَلَهُ ذَلِكَ، هَذَا نَصُّهُ"، وَهَذَا أَيْضًا مَا ذُكِرَ فِي الْأَصْل، وَالَّذِي وَرَدَ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْكُتُب: أَنَّ الْعُضوَ الَّذِي يُتَوَقَّعُ فِيهِ جَرَيَانُ الْقِصَاص، وَهُوَ آلَةُ الرِّجَالِ هَهُنَا؛ لِكُوْنِ الْجَانِي رَجُلًا لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَدَّرَ فِيهِ الْمَالُ، فَإِنَّهُ يُؤَدِّي إِمَّا إِلَى الْجَمْع بَيْنَ الْقِصَاصِ وَالْمَالِ فِيهِ، وَهَذَا بَاطِلٌ، وَإِمَّا إِلَى إِيجَابِ الْمَالِ فِي الْحَالِ لِلْحَيْلُولَةِ، وَالْقِصَاصُ لَا يُضْمَن بِالْحَيْلُولَةِ فِيمَا يُتَوَقَّع لَه مُنْتَهَى، كَمَا فِي الْخَامِل، فَالصَّحِيحُ: أَنَّ يُعْطَى هَهُنَا، إمَّا حُكُومَةُ الشَّفريْنِ إِنْ كَانَتْ هِيَ أَقَلَّ، وَهُوَ عَلَى تَقْدِيرِ الذُّكُورَةِ، وَإِمَّا حُكُومَةُ آلَةِ الرِّجَالِ مَعَ دِيَةِ الشُّفْرَيْنِ إِنْ كَانَتْ هَذِهِ أَقَلَ، وَهُوَ عَلَى تَقْدِيرِ الْأُنُوتَةِ/ لِيَحْصُلَ لَهُ الْأَقَلُّ الْمُسْتَيْقَنُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقَعَ فِي تَقْدِيرِ ذُكُورَتِهِ الَّذِي يُتَوَقَّعُ فِيهِ الْقِصَاصُ مَالٌ لِآلَةِ الرِّجَالِ، ثُمَّ إِنْ بَانَ أَنَّهُ رَجُلٌ؛ فَإِنْ كَانَ الَّذِي أَخَذَهُ فِي الْأَوَّلِ حُكُومَةُ الشُّفْرَيْن، فَهُو حَقُّهُ مَعَ اسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ فِي آلَةِ الرِّجَالِ الْآنَ، وَإِنْ كَانَ مَا أَخَذَهُ دِيَةُ الشُّفْرَيْن مَع حُكُومَةِ آلَةِ الرِّجَالِ فَهُوَ دُونَ حَقَهِ؛ إذْ لَمْ يَأْخُذْ فِي الْأَوَّلِ إِلَّا أَقَلَّ الْمَالَيْنِ، فَكَانَ ذَلِكَ أَقَلُّ مِنْ حُكُومَةِ الشُّفْرَيْنِ لَا مَحَالَةَ فَيُتَمَّمُ وَيُقْتَصُّ لَهُ فِي آلَةِ الرِّجَالِ، وَإِنْ بَانَ أَنَّهُ امْرَأَةٌ، فَإِنْ كَانَ الَّذِي مَعَهُ دِيَةُ الشُّفْرَيْنِ وَحُكُومَهُ آلَةِ الرِّجَالِ فَهُوَ الْمُرَادُ، وَإِلَّا فَالَّذِي أَخَذَهُ كَانَ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ لَا مُحَالَةَ فَيُتَمَّمُ. "قَالَ: وَإِن جَنَتْ عَلَيْهِ امْرَأَةٌ، فَالْقِصَاصُ مَوْهُومٌ فِي الشُّفْرَيْنِ"؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ هُوَ أَيْضًا امْرَأَةً فَلَا يُقَدَّرُ هَهُنَا فِي الشُّفْرَيْنِ مَالٌ، كَمَا لَمْ يُقَدَّرْ ثَمَّ فِي آلَةِ الرِّجَالِ مَالٌ، فَلْيُعْطَى حُكُومَةُ آلَةِ الرِّجَالِ عَلَى تَقْدِيرِ الْأُنُونَةِ؛ لِأَنَّهُ الْقَدْرُ الْمُسْتَيْقَنُ هَهُنَا، فَإِنَّهُ أَقَلُ مِنْ دِيَةِ آلَةِ الرِّجَالِ مَعَ حُكُومَةِ الشُّفْرَيْنِ لَا تَحَالَةَ. "وَإِنْ جَنَى عَلَى الْمُشْكِل مُشْكِل، فَالْقِصَاصُ مَوْهُومٌ فِي جَمِيعِ الْأَعْضَاءِ؛ لِأَنَّ الْقِصَاصِ يَجِبُ فِي الْأَعْضَاءِ الزَّائِدَةِ إِذَا تَمَاثَلَتْ" عَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ. "وَلَا شَيْءَ لَهُ فِي الْمَالِ مَا لَمْ يَعْفُ" عَنِ الْقِصَاصِ؛ لَمَا بَيَّنَّا أَنَّ الْمَالَ لَا يُقَدَّرُ فِي الْعُضْوِ الَّذِي يُتَوَقَّعُ فِيهِ الْقِصَاصُ.

"الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: لَوْ قُطِعَتْ أُصْبُعُهُ فَتَآكَلَتْ فَسَقَطَ الْكَفُّ، فَلَا قَوَدَ فِي الْكَفِّ؛ لِأَنَّ الْقَوَدَ لَا يَجِبُ فِي الْأَطْرَافِ بِسَبَب السِّرَايَةِ؛ فَإِنَّهَا لَا تُقْصَدُ بِالسِّرَايَة فَخَالَفَ النَّفْسَ/ فِيهَا" فَإِنَّ تَفويتَهَا بِالسِّرَايَةِ مِمَّا يُقْصَدُ بِخِلَافِ الْأَطْرَافِ. "وَيَجِبُ الْقِصَاصُ فِيهَا بِالشَّرِكَةِ عِنْدَ اِمْتِزَاجِ الْفِعْلِ كَمَا فِي النَّفْسِ؛ لِأَنَّهُ تُقْصَدُ بِالشَّرِكَةِ"، كَمَا بَيَّنَّاهُ. "ثُمّ لِمَقْطُوع الْأُصْبُعَ إِذَا تَآكَلَ كَفُّهُ أَنْ يَقْطَعَ أُصْبُعَهُ، وَيُطَالَبَ بِحُكُومَةِ كَفِّ"؛ إذْ لَيْسَ فِيهَا أَرْش مُقَدَّرٌ. "فَإِنْ قَالَ: انْتَظِرُوا فِي الْحُكُومَةِ فَلَعَلَّ كَفِّي تَسْقُطُ بِالسِّرَايَةِ كَمَا سَقَطَتْ كَفُّهُ، قُلْنَا: لَوْ سَقَطَ كَفُّكَ لَمَا جَعَلْنَاهَا بِكَفِّهِ؛ لِأَنَّ الْأَطْرَافَ لَا تَصِيرُ فِي السِّرَايَةِ عِوضًا لِلْأَطْرَافِ سِوَى الْعَيْنِ"، فَإِنَّ تَقَوُّمَهَا مِمَّا يُقْصَدُ بِالسِّرَايَةِ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْمَعَانِي وَاللَّطَائِفِ، كَالرُّوح، وَالْعَقْل، وَالسَّمْعِ وَغَيْرِهَا، بِخِلَافِ الْأَطْرَافِ، فَإِنَّهَا أَحْسَامٌ، وَالْعَمْدُ فِي تَقْوِيمِهَا أَنْ تُبَاشَرَ بِالْإِثْلَافِ لَا أَنْ تُنَالَ بِالسِّرَايَةِ، وَلِهَذَا لَا يَجْرِي الْقِصَاصُ فِيهَا بِسَبَبِ السِّرَايَةِ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ.

۹۸/ ب

"فَإِنْ قَالَ: فَلِمَ كَانَ قَطْعِي مَضْمُونَ السِّرَايَةِ، وَقُطُعُكُمْ غَيْرَ مَضْمُونِ؟ قُلْنَا: لِأَنَّ قَطْعَكَ ظُلْمٌ وَقَطْعُنَا حَقَّ، وَسِرَايَةُ الْحَقِّ هَدْرٌ؛ وَلِذَلِكَ قُلْنَا: مَنْ قُطِعَتْ يَدُهُ قَوَدًا فَمَاتَ، فَلَا ضَمَانَ، وَنَفْسُهُ هَدْرٌ"

## [فَرْغ] [تُضْمَنُ الْعَيْنُ بِالسِّرَايَةِ قِصَاصًا]

"قَالَ الشَّافِعِيُّ -رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ: [لَوْ شَجَّهُ مُوضِّحَةً فَذَهَبَتْ مِنْهَا عَيْنَاهُ، وَشَعْرُهُ فَلَمْ يَنْبُتْ ثُمَّ بَرَأَ، اقْتَصَّ مِنَ الْمُوضِّحَةِ، فَإِنْ ذَهَبَتْ عَيْنَاهُ وَلَمْ يَنْبُتْ شَعْرُهُ، فَقَدْ اسْتَوْفَى حَقَّهُ] فَعَنْ هَذَا نَقْطَعُ بَرَأَ، اقْتَصَّ مِنَ الْمُوضِّحَةِ، فَإِنْ ذَهَبَتْ عَيْنَاهُ وَلَمْ يَنْبُتْ شَعْرُهُ، فَقَدْ اسْتَوْفَى حَقَّهُ] فَعَنْ هَذَا نَقْطَعُ بِأَنَّ الْعَيْنَ تُقْصَدُ بِالسِّرَايَةِ، فَتُضْمَنُ بِالسِّرَايَةِ قِصَاصًا، بِخِلَافِ الْأَطْرَافِ، وَقَدْ جُعِلَ هَذَا الْجَوَابُ" فِي الشَّعْرِ "قَوْلٌ آخَرُ فِي أَنَّ " الْقِصَاصَ فِي الْأَحْسَامِ أَيْضًا يَحْصُلُ بِالسِّرَايَةِ، كَمَا فِي الْمَعَانِي؛ فَإِنَّهُ جَعَلَ الشَّعْرِ "قَوْلٌ آخَرُ فِي أَنَّ " الْقِصَاصَ فِي الْأَحْسَامِ أَيْضًا يَحْصُلُ بِالسِّرَايَةِ، كَمَا فِي الْمَعَانِي؛ فَإِنَّهُ جَعَلَ الشَّعْرِ سِرَايَةً قِصَاصًا، وَلَعَلَّ جَوَابَهُ رَاجِعٌ إِلَى الْعَيْنِ " لَا إِلَى الشَّعْرِ، فَلَا يَكُونَ هَذَا قَوْلًا آخَرَ.

"النَّظَوُ النَّانِي/: فِي مُكْمِ الْقِصَاصِ:

وَلَهُ عَاقِبَتَانِ: الْعَفْوُ، وَالْإَسْتِيفَاءُ.

أَمَّا الْعَفْوُ، فَفِيهِ مَسْأَلْتَانِ:

الْأُولَى: أَنَّ الْجِيَارَ إِلَى وَلِيِّ الدَّمِ، فَإِنْ شَاءَ، عَفَا، وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ الْمَالَ؛ كَمَا قَالَ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ" فِي بَنِي خُزَاعَةَ: (فَمَن قَتَلَ بَعْدَهُ قَتِيلًا، فَأَهْلُهُ بَيْنَ خِيرَتَيْنِ، إِنْ أَحَبُّوا قَتَلُوا، وَإِنْ أَحَبُّوا أَحَدُوا السَّلَامُ" فِي بَنِي خُزَاعَةَ: (فَمَن قَتَلَ بَعْدَهُ قَتِيلًا، فَأَهْلُهُ بَيْنَ خِيرَتَيْنِ، إِنْ أَحَبُّوا قَتَلُوا، وَإِنْ أَحَبُّوا أَحَدُوا اللَّهَا اللَّهُ اللَّهَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهَا اللَّهُ اللَّهَا اللَّهَا اللَّهَا اللَّهَا اللَّهَا اللَّهَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهَا اللَّهَا اللَّهَا اللَّهَا اللَّهَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهَا اللَّهَا اللَّهُ اللَّهَا اللَّهُ اللَّهَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ الللِلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللل

<sup>(</sup>١) مسند الشافعي - ترتيب سنجر (٣/ ٣٠١) رقم (١٦٣١) عن أبي شريح الكمبي: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إن الله حرم مكة ولم يحرمها الناس، ولا يحل لمن كان يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بحا دما ولا يعضد بحا شجرا، فإن ارتخص أحد، فقال: أحلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن الله أحلها لي ولم يحلها للناس، وإنما أحلت لي ساعة من النهار، ثم هي حرام كحرمتها بالأمس، ثم أنتم يا خزاعة قد قتلتم هذا القتيل من هذيل، وأنا والله عاقله، من قتل بعده قتيلا فأهله بين خيرتين؛ إن أحبوا قتلوا، وإن أحبوا أخذوا العقل "، والسنن الكبرى للبيهقي (٨/ ٩٣) رقم (١٦٠٣١)، جاء في البدر المنير (٨/ ٤١١)، لحديث الثاني، عن أبي شريح الكمبي رضي الله عنه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «ثم أنتم يا خزاعة قتلتم هذا القتيل من هذيل، وأنا والله حسنه» كذلك، وأبو داود بلفظ: «ألا إنكم معشر خزاعة قتلتم هذا القتيل من هذيل وإني عاقله، فمن قتل له بعد مقالتي هذه قتيل فأهله بين خيرتين إن يقتلوا» والترمذي بلفظ: «ثم إنكم معشر خزاعة قتلتم هذا الرجل من هذيل، وإني عاقله، فمن قتل له قتيل بعد اليوم، فأهله بين خيرتين) إما أن يقتلوا أو يأخذوا (العقل) » ثم قال: هذا حديث حسن صحيح. قال: وروي عن أبي شريح الخزاعي، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - «من قتل له قتيل فله أن يقتل أو يعفو أو يأخذ الدية» (فظاهر) كلام الترمذي هذا يعطي أن أبا شريح هذا غير الأول، وليس كذلك، بل هو إياه، وهو كمبي خزاعي؛ لأن كعبا بطن من خزاعة. وأصل هذا الحديث في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه «أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال - لما فتح الله وأصل هذا الحديث في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه «أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال - لما فتح الله وأصل هذا الحديث في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه «أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال - لما فتح الله وأصل هذا الحديث ويقل الم المناه عليه وسلم - قال - لما فتح الله وأصله هذا الحديث في المه عشر حديث أبي هريرة رضي الله عنه «أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال - لما فتح الله وأصله هذا الحديث في المناه الله عليه وسلم - قال - لما فتح الله

"قَالَ: فَلَوْ كَانَ الْوَلِيُّ مَحْجُورًا عَلَيْهِ بِفَلَسٍ، فَلَهُ أَنْ يَقْتَصَّ تَشَفِّيًا"، كَمَا لِغَيْرِه، وَلَيْسَ لِلْغُرَمَاءِ مَنْعُهُ مِن اسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ طَلَبًا لِلْمَالِ. "وَإِنْ كَانَ أَحْدُ الْمَالِ أَرْفَقَ لِلْغُرَمَاءِ"؛ إِذْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الإكْتِسَابُ لِأَدَاءِ الدَّيْنِ. "فَإِنْ عَفَا، وَقُلْنَا: مُوجِبُ الْعَمْدِ الدِّيةُ، أَو الْقَوْدُ أَحَدُهُمَا لَا بِعَيْنِهِ، فَلَيْسَ لَهُ الْعَفْوُ عَنِ الْمَالِ"؛ الدَّيْنِ. "فَإِنْ عَفَا، وَقُلْنَا: مُوجِبُ الْعَمْدِ الدِّيةُ، أَو الْقَوْدُ أَحَدُهُمَا لَا بِعَيْنِهِ، فَلَيْسَ لَهُ الْعَفْوُ عَنِ الْمَالِ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ مُوجِبَ الْعَمْدِ الْقَوْدُ عَلَى أَحِدِ الْقَوْلَيْنِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَىٰ: (الْعَمْدُ قَوَدٌ)، (١) وَالْقَوْلُ النَّالِي: أَنَّ مُوجِبَهُ وَذَلِكَ لِأَنَّ مُوجِبَهُ الْمَالُ أَو الْقَوْدُ وَلَحِرٌ، وَالْقَتْلُ يَسْتَدْعِيهِمَا جَمِيعًا، وَلَا يُمْكُنُ إِمَّا الْمَالُ أَو الْقَوْدُ، أَحَدُهُمَا لَا بِعَيْنه؛ لِأَنَّ الْمَالَ جَابِرٌ، وَالْقَوْدَ زَاجِرٌ، وَالْقَتْلُ يَسْتَدْعِيهِمَا جَمِيعًا، وَلَا يُمْكُنُ الْمَالُ أَو الْقَوْدُ، أَحَدُهُمَا لَا بِعَيْنه؛ وَعَلَى هَذَا إِنْ عَفَا عَنِ الْمَالُ أَو الْقَوْدُ، أَحَدُهُمَا لِهِ، فَلَا وَحْهَ إِلَّا أَن يَجْعَلَ مُوجِبَهُ، أَحَدُهُمَا: لَا بِعَيْنه، وَعَلَى هَذَا إِنْ عَفَا عَنِ الْمَالُ وَجْهَ إِلَّا أَن يَجْعَلَ مُوجِبَهُ، أَحَدُهُمَا: لَا بِعَيْنه، وَعَلَى هَذَا إِنْ عَفَا عَنِ الْقَصَاصِ ثَبَتَ لَهُ الْمَالُ، فَلَا يَكُونُ لَهُ الْعَفْوُ عَنِ الْمَالِ "لِأَنَّهُ إِسْقَاطٌ وَاجِبٌ" وَقَدْ تَعَلَّقَ حَقُ الْغُرْمَاءِ بِهِ.

"وَإِنْ قُلْنَا: مُوجِبُهُ الْقَوْلُ الْمَحْضُ، وَقُلْنَا: يَجِبُ الْمَالُ بِاخْتِيَارِ الْمَالِ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَافِي عَنِ الْقَصَاصِ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ فِيهِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: لَا يَجِبُ لَهُ الْمَالُ إِلَّا بِأَنْ يَخْتَارَ الْمَالَ، وَهُوَ أَنْ يَعْفُو عَلَى الْمَالِ؛ لِأَنَّ وَاجِبَهُ الْقَوْلِ فِيهِ قَوْلانِ: أَحَدُهُمَا: لَا يَجِبُ لَهُ الْمَالُ إِلَّا بِأَنْ يَخْتُورُ الْقَوْلِ فِيهِ قَوْلانِ: أَنَّهُ يَجِبُ لَهُ الْمَالُ إِلَّا بِأَنْ اللَّيْ اللَّهِ عَنِ الْقَوْدِ، فَهِي تَنْبُتْ عِنْدَ سُقُوطِهِ، فَإِذَا قُلْنَا: لَا يَجِبُ لَهُ إِلَّا لِإِنْ كَانَ عَفْوهُ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ اللَّيةَ خَلَفٌ عَنِ الْقَوْدِ، فَهِي تَنْبُتْ عِنْدَ سُقُوطِهِ، فَإِذَا قُلْنَا: لَا يَجِبُ لَهُ إِلَّا بِالْحَتِيَارِ الْمَالِ. "فَلَهُ أَنْ يَعْفُو عَلَى غَيْرِ مَالٍ؛ إِذْ لَهُ الإِمْتِنَاعُ عَنْ " خَصِيلِ "الْكَسْبِ"، كَمَا ذَكُرْنَاهُ قَبْلُ. الْخِيلُو الْمَالُ بِمُجَرَّد الْعَفُو: فَإِذَا قَالَ: عَفَوْتُ بِلَا مَالٍ، فَفِي وُجُوبِ الْمَالِ خِلَافٌ"، يُرِيدُ: وَجُهُ الْمَالُ بِمُجَرَّد الْعَفُو: فَإِذَا قَالَ: عَفَوْتُ بِلَا مَالٍ، فَفِي وُجُوبِ الْمَالُ خِلَافٌ"، يُرِيدُ: وَجُهُ الْمَالُ بِمُجَرَّد الْعَفُو: فَإِذَا قَالَ: عَفَوْتُ بِلَا مَالٍ، فَفِي وُجُوبِ الْمَالُ خِلَافٌ"، يُجِبُ الْمَالُ بَوَمُنَا أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ وَجُوبِ الْمَالُ . " وَمَنْشَأُ الْخِلَافِ التَّرَدُّدُ بَيْنَ الْإِسْقَاطِ وَبَيْنَ الْإِمْتِنَاعِ عَنِ الإَنْجِيسَابِ"

"وَأَمَّا الْمَحْجُورُ بِالسَّفَهِ، فَلَهُ أَنْ يَعْفُو عَنِ الْقِصَاصِ"؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِمَالٍ. "وَلَهُ أَنْ يَسْتَوْفِيَ" تَشَفِّيًا. "وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرُدَّ الْوَصِيَّةَ"؛ لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى تَحْصِيلِ الْمَالِ "بِخِلَافِ الْمَحْجُورِ بِالْفَلَسِ"

"الثَّانِيَةُ: إِذَا قُطِعَتْ أُصْبُعُ رَجُلٍ فَقَالَ: عَفَوْتُ عَنْهَا عَقْلًا وَقَوَدًا، فَسَرَتْ إِلَى الْكَفِّ فَسَقَطَتْ وَانْدَمَلَ، صَحَّ الْعَفْوُ عَنِ الْأُصْبُعِ"؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ الْوُجُوبِ. "وَلَمْ يَصِحَّ عَنِ الْكَفِّ فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ. لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا عِنْدَ الْعَفْو" وَالْعَفْوُ عَمَّا لَمْ يَجِبْ بَعْدُ لَا يَصِحُّ.

"وَإِنْ مَاتَ، فَلَا قِصَاص فِي شَيْءٍ لِلْعَفْوِ" السَّابِقِ فِي الْإِصْبَعِ، فَإِنَّهَا إِذَا لَمْ يَجِبُ الْقِصَاصُ فِيهَا لَمْ يَجِبُ وَأَمَّا الدِّيةُ يَجِبُ فِي سِرَايَتِهَا؛ وَلِأَنَّ اسْتِيفَاءَ النَّفْسِ دُونَ الْإِصْبَع غَيْرُ مُمْكِنِ، وَالْأُصْبُعُ مَعْفُوٌ عَنهَا، فَلَا يَجِبُ، وَأَمَّا الدِّيةُ

1/1..

على رسوله مكة -: من قتل له قتيل فهو بخير النظرين إما أن يقتل، وإما أن يفدى».

<sup>(</sup>۱) سبق تخریجه

"فَإِذَا صَحَّحْنَا الْوَصِيَّةَ لِلْقَاتِلِ، وَجَبَتْ تِسْعُونَ مِنَ الْإِبِلِ؛ لِأَنَّهُ عَفَا عَنْ عَقْلِ الْأُصْبُعِ وَقَوَدِهَا" وَعَقْلُهَا عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ. "فَإِنْ قَالَ: عَفَوْتُ عَنْهَا وَعَمَّا يَحْدُثُ مِنْهَا قَوَدًا وَعَقْلًا، ثُمَّ مَاتَ/، فَعَلَى ثَلَاثَةِ أَقَاوِيلَ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ يَجِبُ تَمَامُ الدِّيَةِ، وَهَذَا عَلَى قَوْلِنَا: لَا تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ لِلْقَاتِلِ، وَلَا يَصِحُّ الْإِبْرَاءُ عَمَّا لَمْ يَجِبْ وَإِنْ وُجِدَ سَبَبُ وُجُوبِهِ، وَالثَّانِي: لَا يَجِبُ شَيْءٌ، وَهَذَا إِذَا قُلْنَا: يَصِحَّانِ جَمِيعًا.

وَالثَّالِث: أَنَّهُ يَجِبُ تِسْعُونَ مِنَ الْإِبِلِ، وَهَذَا عَلَى قَوْلِنَا: تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ لِلْقَاتِلِ، وَلَا يَصِحُّ الْإِبْرَاءُ عَمَّا لَمْ يَجِبْ وَإِنْ وُجِدَ سَبَبُ وُجُوبِهِ، وَهَذَا أَصَحُّ"؛ لِأَنَّ الْإِبْرَاءَ إِسْقَاطٌ أَوْ تَمْلِيكٌ، وَأَيُّهُمَا كَانَ فَهُوَ يَصَعُّ الْوَصِيَّةُ لِلْقَاتِلِ، فَكَانَ هَذَا الْقَوْلُ أَحَقُ بِالصِّحَّةِ.

# [فَرْعٌ] [جَنَى عَبْدٌ عَلَى حُرِّ فَابْتَاعَهُ بِأَرْشِ الْجِنَايَةِ]

"لَوْ جَنَى عَبْدٌ عَلَى حُرٌ، فَابْتَاعَهُ بِأَرْشِ الْجِنَايَةِ مَعْلُومًا، جَازِ"؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ تَعَلَّقَ بِرَقَبَةِ الْعَبْدِ، وَلَيْسَ دَيْنًا عَلَى السَّيِّدِ، فَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِمَالِهِ فَصَارَ كَالدَّيْنِ عَلَيْهِ، فَيَجُوز الِابْتِيَاعُ بِه كَالْمُرْهَنِ، إِذَا ابْتَاعَ الْمَرْهُونَ وَيْنًا عَلَى السَّيِّدِ، فَهُو مُتَعَلِّقٌ بِمَالِهِ فَصَارَ كَالدَّيْنِ عَلَيْهِ، فَيَجُوز الِابْتِيَاعُ بِه كَالْمُرْهِنِ، إِذَا ابْتَاعَ الْمَرْهُونَ بِاللَّيْنِ "فَإِنْ رَدَّهُ بِعَيْبٍ فَالْقَوْدُ سَاقِطٌ"؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: الْبَيْعَ بِالْأَرْشِ يَتَضَمَّنُ عَفَوَهُ عَنِ الْقِصَاصِ. "وَفِي رَقَبَتِهِ إِللَّانِيْنِ "فَإِنْ رَدَّهُ بِعَيْبٍ فَالْقَوْدُ سَاقِطٌ"؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: الْبَيْعَ بِالْأَرْشِ يَتَضَمَّنُ عَفَوَهُ عَنِ الْقِصَاصِ. "وَفِي رَقَبَتِهِ اللَّيْنِ "فَإِنْ مَعْوَلُهُ عَنِ الْقَصَاصِ. "وَلَيْسَ ذَلِكَ بِفِدَاءٍ" حَتَّى يَثْبُتَ لَهُ فِي ذِمَّةِ السَّيِّدِ شَيْءٌ، وَإِنَّمَا هُو بَيْعُ الْعَبْدِ، كَمَا كَانَ قَبْلَ الشِّرَاءِ.

"الْعَاقِبَةُ الثَّانِيَةُ لِلْقِصَاصِ: الإسْتِيفَاءُ.

وَيَنبَغِي أَنْ يُرَاعَى فِيهِ أُمُورٌ أَرْبَعَةٌ:

الْأَوَّلُ: الْمُمَاثَلَةُ، فَإِنْ حَرَّقَ، حُرِّقَ، وَإِنْ غَرَّقَ، غُرِّقَ" قَالَ ﷺ: (مَن غَرَّقَ غَرَّفْنَاهُ، وَمَن حَرَّقَ حَرَّقَنَاهُ، وَمَن نَبَشَ قَطَعْنَاهُ). (١) "قَالَ: أَوْ خَنَقَ"، فَكَمِثْلِهِ، أَيْ: خَنَقْنَاهُ.

7 6 6

<sup>(</sup>۱) السنن الكبرى للبيهقي (۸/ ۷۹) رقم (۱۹۹۳) - وروينا عن بشر بن حازم، عن عمران بن يزيد بن البراء، عن أبيه، عن حده، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من عرض عرضنا له، ومن حرق حرقناه، ومن غرق غرقناه وهو فيما أنبأنيه أبو عبد الله الحافظ إجازة، أنبأ أبو الوليد، ثنا محمد بن هارون بن منصور، ثنا عثمان بن سعيد، عن محمد بن أبي بكر المقدمي، ثنا بشر، فذكره، جاء في البدر المنير (۸/ ۳۸۹)، الحديث الثالث عشر، عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه (قال) «من حرق حرقناه، ومن غرق غرقناه»، هذا الحديث رواه البيهقي في «سننه» و «خلافياته» من حديث بشر بن حازم، عن عمران (بن نوفل) بن يزيد بن البراء، عن أبيه، عن حده، أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «من عرض (عرضنا) له، ومن حرق حرقناه، ومن غرق غرقناه» رواه هكذا وسكت عليه، وذكره في «المعرفة» وقال: في هذا الإسناد بعض من يجهل. ذكر في أثناء السرقة (وأما ابن الجوزي فقال في «تحقيقه» إنه لا يثبت عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -) وإنما قاله زياد في خطبته، و (۸/ ۲۰۹ ، ۲۰۳)، الحديث السادس، عن البراء بن عازب رضي الله عنه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «من نبش قطعناه»، هذا الحديث رواه البيهقي السادس، عن البراء بن عازب رضي الله عنه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «من نبش قطعناه»، هذا الحديث رواه البيهقي

"وَإِنَّ مَثَّلَ بِهِ، مُثِّلَ بِهِ، حَتَّى لَوْ قَطَعَ طَرَفُهُ ثُمَّ قَتَلَهُ، قُطِعَ ثُمَّ قُتِلَ إِنْ كَانَ مِنْ أَطْرَافِ الْقِصَاص"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى/: ﴿ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُواْعَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ (١) 1/1.1

"وَإِنْ قَطَعَ عَظْمَ ذِرَاعِ أَوْ جَائِفَةٍ، فَقَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ تَقْتَصِرَ عَلَى قَودِ النَّفْس؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ أَطْرَافَ الْقَودِ"، فَلَا يُمْكِنُ رِعَايَةُ الْمُمَاثَلَةِ فِيهَا. "وَالثَّانِي: أَنْ يُجَافَ ثُمَّ يُقْتَلُ مُمَاثَلَةً، كَمَا يُحَرَّقُ إِذَا حَرَّقَ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ يُحْذَرُ هَهُنَا زَهُوقُ الرُّوحِ"؛ فَإِنَّ النَّفْسَ مُسْتَحَقَّةٌ "بِخِلَافِ الطَّرَفِ الْمُجَرَّدِ" "قَالَ: وَلَوْ أُحْرَقَ، فَتُركَ فِي النَّار مِثْلَ تِلْكَ الْمُدَّةِ"، فَلَمْ يَمُتْ "يَحُزُّ رَقَبَتَهُ تَخْفِيفًا عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ" وَاقْتِصَارًا عَلَى مِثْلِ مَا وُجِدَ مِنْهُ. وَالْقَوْلُ "الثَّانِي: يُتْرَكُ فِيهَا لِيَمُوتَ؛ لِيَتَّحِدَ الْجِنْسُ"؛ يَعْني: حِنْسَ الْقَتْل.

عليه وسلم - قال: «ومن نبش قطعناه» وفي روات: «ومن حرق حرقناه» وفي أخرى له «ومن غرق غرقناه» ثم قال: وفي هذا الإسناد بعض من يجهل حاله. ورواه في «خلافياته» بالإسناد المذكور كما ذكره في «المعرفة» أولا، ولم يتكلم على إسناده بشيء بل ذكره في معرض الاحتجاج به، وروى الأثرم عن الحسن وابن سيرين أنهما قالا: «يقطع النباش» - وروى البيهقي عن الشعبي أنه قال: «هو سارق» وفي رواية عنه: «نقطع في أمواتنا كما نقطع في أحيائنا» وعن عمر بن عبد العزيز أنه قال: «سارق الأموات يعاقب بما يعاقب به سارق الأحياء» وقال البخاري في «التاريخ» قال هشيم: ثنا [سهيل] قال: «[شهدت] ابن الزبير قطع نباشا» وعزى ابن

في كتابه «المعرفة» من حديث بشر بن حازم، عن عمران بن يزيد بن البراء، عن أبيه، عن جده في حديث ذكره أن النبي – صلى الله

الجوزي إلى رواية أصحابهم «أنه عليه السلام قطع نباشا».

(١) البقرة: ١٩٤.

"الثَّانِي: يَنْبَغِي أَنْ يُقْتَلَ بِأَصْرَمِ سَيْفٍ وَأَشَدِّ ضَرْبٍ"؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: (إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا فَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا اللَّبْعَةَ، وَلْيُحِدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلْيُرِحْ ذَبِيحَتَهُ). (١)

"وَلْيَكُنْ" الاسْتِيفَاءُ "بَيْنَ يَدَيِ الْوَلِيِّ" إِنِ اسْتَنَابَ، كَمَا تَقَدَّمَ. "فَلَوْ تَنَحَّى بِهِ النَّائِبُ لِيَقْتُلَهُ فَعَفَا الْوَلِيُّ الْمَائِبُ لِيَقْتُلَهُ فَعَفَا الْوَلِيُّ فَلَمْ يَعْلَمْ إِلَيْ فَلَمْ يَعْلَمْ إِلَا لَيْ فَلَمْ يَعْلَمْ اللَّهِ فَلَا اللَّهُ فَلَا اللَّهُ اللَّهُ فَعَلَمْ اللَّهُ اللَّهُ فَلَمْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ لَمْ يَعْلَمُ اللَّهُ اللَّهُ فَلَمْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ لَمْ يَعْلَمُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ

"وَفِي الْقَوْلِ الثَّانِي: الدِّيَةُ وَاجِبَةٌ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ مَحْقُونَةً"، وَعُذْرُهُ يُسْقِطُ الْعُقُوبَةَ عَنْهُ، لَا ضَمَانَ الْمَحَلِّ. "وَلَا قَوَدَ بِحَالِ؛ لِلشُّبْهَةِ"

"الظَّالِثُ: أَنَّ كُلَّ وَارِثٍ وَلِيِّ"؛ لِأَنَّهُ حَقِّ مَوْرُوثُ كَسَائِرِ الْحُقُوقِ، "وَلَكِنْ لَيْسَ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ أَنْ يَجِبُ انْتِظَارُ بُلُوغِ الطَّفْلِ، وَإِفَاقَةِ الْمَجْنُونِ، كَمَا يُنْتَظُرُ إِيَابُ الْغَائِبِ"؛ لِاسْتِيفَاءِ "بَلْ يَجِبُ انْتِظَارُ بُلُوغِ الطَّفْلِ، وَإِفَاقَةِ الْمَجْنُونِ، كَمَا يُنْتَظُرُ إِيَابُ الْغَائِبِ"؛ لِاشْتِرَاكِهِمْ فِي اسْتِحْقَاقِهِ. "فَإِنِ اجْتَمَعُوا وَتَزاحَمُوا، أُقْرِعَ بَيْنَهُمْ"؛ لِأَنَّهُ لَا/ يَجُوزُ اجْتِمَاعُهُمْ عَلَى ١٨١/ ب الْقِصَاصِ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ تَعْذِيبًا لِلْحَانِي، وَلَا مَزِيَّةَ لِبَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ، فَوَجَبَ التَّقْدِمُ بِالْقُرْعَةِ. "وَلَا حَقَّ الْفَصَاصِ؛ لِأَنَّ فِي الْمُبَاشَرَةِ"؛ لِعَجْزِهِنَّ "وَلَا فِي الْقُرْعَةِ"؛ لِأَنَّهَا لَا تَقْتُلُ وَإِنْ حَرَجَتْ عَلَيْهَا الْقُرْعَةُ، فَلَا فَائِدَةً فِي لِلنِسَاءِ فِي الْقُرْعَةِ، فَلَا فَائِدَةً فِي الْنُسَاءِ فِي الْقُرْعَةِ، فَلَا فَائِدَةً فِي الْمُرْبِصَ مِنْهُمْ لَا يُكْتُبُ فِي الْقُرْعَةِ أَيْضًا"؛ لِعَجْزِهِ عَن الْقُرْعَةِ. أَنْ الْمَرِيضَ مِنْهُمْ لَا يُكْتُبُ فِي الْقُرْعَةِ أَيْضًا"؛ لِعَجْزِهِ عَن الْفُرْعَةِ. أَيْطَا إِلَى الْهُمْ عَلَى الْمُرْبِيضَ مِنْهُمْ لَا يُكْتُبُ فِي الْقُرْعَةِ أَيْضًا"؛ لِعَجْزِهِ عَن الْسُبَيفَاءِ.

"وَإِنْ قَتَلَ جَمَاعَةً، قُتِلَ بِأَوَّلِهِمْ"؛ لِاخْتِصَاصِهِ بِمَزِيَّةِ السَّبْقِ، كَمَا تَقَدَّمَ. "فَإِنْ تَسَاوَوْا، أُقْرِعَ بَيْنَهُمْ"، كَمَا ذَكَرْنَا. "وَمَنْ لَمْ تَخْرُجْ قُرْعَتُهُ، فَلَهُ الدِّيَةُ"، كَمَا لَوْ مَاتَ حَتْفَ أَنْفِهِ.

"فَإِنْ عَفَا وَاحِدٌ، فَلِلْآخِرِ الْقَتْلُ"؛ لِأَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ قَتْلُ كَامِلٌ "بِخِلَافِ أَحَدِ الْوَارِثِينِ إِذَا عَفَا، فَإِنَّ حَقَّ الْبَقِيَّةِ يَعُودُ إِلَى الْمَالِ"، كَمَا قَضَى بِهِ عُمَرُ ﷺ؛ وَلِأَنَّ حَقَّهُمْ سَقَطَ بِغَيْرِ رِضَاهُمْ، فَكَانَ لَهُمُ الْبَدَلُ، كَمَا يَسْقُطُ حَقُّ مَنْ لَمْ يَعْتِقْ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ إِلَى الْقِيمَةِ.

"وَإِنْ تَشَاحَ الْوَرَثَةُ فَبَدَرَ مَنْ لَمْ تَحْرُجْ قُرْعَتُهُ فَقَتَلَ، فَهِيَ مَسْأَلَةُ الْقَوْلَيْنِ فِي الْوَلِيِّ الْمُسْتَبِدَ"، وَقَدْ ذَكَرْنَاهَا.

"الرَّابِعُ: لَا يُقْتَصُّ مِنْ حَامِلٍ حَتَّى تَضَعَ"؛ رِعَايَةً لِلْوَلَدِ. "ثُمَّ لَا مُهْلَةً إِذَا وُجِدَ لِلْوَلَدِ مُرْضِعَةً"؛ لِأَنَّ الْمُهْلَةُ فِي الرَّجِمِ"؛ لِقِصَّةِ الْعَامِدِيَّةِ، وَلِأَنَّهُ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى، الْقُصَاصِ حَقُّ الْعَبْدِ، وَلَا مُساهَلَةً فِي الرَّجِمِ"؛ لِقِصَّةِ الْعَامِدِيَّةِ، وَلِأَنَّهُ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَبْنَاهُ عَلَى الْمُسَاحَةِ دُونَ التَّضْييقِ. "فَإِنْ عَجَّلَ السُّلْطَانُ فَاقْتَصَّ فَلَمْ تَجْهَضْ، فَلَا شَيْءَ"؛ إِذْ لَمْ

1 4 1

<sup>(</sup>١) صحيح مسلم (٣/ ١٥٤٨) رقم (٩٥٥) عن شداد بن أوس، قال: ثنتان حفظتهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح، وليحد أحدكم شفرته، فليرح ذبيحته».

يَتَحَقَّقْ وُجُودُهُ. "فَإِنْ أَجْهَضَتْ، فَعَلَى عَاقِلَةِ الْوَالِي غُرَّةٌ"؛ فَإِنَّهُ الْمُمَكِّنُ مِنْ ذَلِكَ، الْعَارِفُ بِالْأَحْكَامِ، الْمَرْجُوعُ إِلَى حُكْمِهِ وَاجْتِهَادِهِ، فَهُوَ الْمُخْطِئُ فِيهِ.

"وَأَمَّا الْمَزْنِيُّ، فَإِنَّهُ رَأَى الضَّمَانَ عَلَى عَاقِلَةِ وَلِيِّ الدَّمِ بِكُلِّ حَالٍ" إِذَا كَانَتِ الْمُبَاشَرَةُ مِنْهُ؛ نَظَرًا إِلَى السَّبَبَ إِذَا احْتَمَعَ مَعَ الْمُبَاشَرَةِ وَالسَّبَبُ غَيْرُ مُلْجِئِ، كَانَ الْحُكْمُ لِلْمُبَاشَرَةِ دُونَ السَّبَبِ.

#### [فَرْعٌ]

[لَوْ قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ وَقَتْلَ آخَرَ]

"لَوْ قَطَعَ يَدَ رَجُلِ وَقَتْلَ آخَرَ، قُطِعَتْ يَدُهُ بِالْيَدِ، وَقُتِلَ بِالنَّفسِ"؛ جَمْعًا بَيْنَ الْحُقَّيْنِ.

"فَإِنْ مَاتَ الْمَقْطُوعُ يَدُهُ، فَلِوَلِيِّهِ مِنْ مَالِ الْجَانِي نِصْفُ الدِّيَةِ؛ لِأَنَّ الْيَدَ الْمُسْتَوْفَاةَ قِصَاصًا هُوَ نِصْفٌ، حَتَّى لَوْ قَطَعَ يَدَيْ رَجُلٍ وَقَتَلَ نَفْسًا فَقَطَعْنَا يَدَيْهِ وَقَتَلْنَاهُ فَمَاتَ الْمَقْطُوعُ يَدَاهُ، فَلَا دِيَةً"؛ لِاسْتِيفَائِهِ الْيَدَيْنِ.

كِتَابُ الدِّيَاتِ

"وَأَرْكَانُهَا ثَلَاثَةٌ: الْوَاجِبُ، وَالْمُوجِبُ، وَالْمُوجَبُ عَلَيْهِ.

الرُّكْنُ الْأَوَّلُ: الْوَاجِبُ.

وَالنَّظَرُ فِي: صِفَتِهِ، وَجِنْسِهِ، وَقَدْرِهِ.

أَمَّا الصَّفَةُ: فَالْوَاجِبُ مِئَةٌ مِنَ الْإِبِلِ"؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَدِيَةٌ مُسَكَمَةٌ إِلَى آهَ لِهِ عَلَى الْأَبِ لِلَّهِ تَعَالَى: ﴿وَدِيَةٌ مُسَكَمَةٌ إِلَى آهَ لِهِ عَلَى الْمَانِ مَعَ عَمْرِهِ بْنِ حَرْمٍ/: أَنَّ فِي كَتَابِهِ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ مَعَ عَمْرِهِ بْنِ حَرْمٍ/: أَنَّ فِي ١٠٠٧ ب النَّهْ مِئَةً مِنَ الْإِبِلِ؛ حَمْثُ كَتَبَ فِي كِتَابِهِ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ مَعَ عَمْرِهِ بْنِ حَرْمٍ/: أَنَّ فِي الْإِبِلِ؛ حَمْثُ كَتَبَ فِي كِتَابِهِ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ مَعَ عَمْرِهِ بْنِ حَرْمٍ/: أَنَّ فِي اللَّهِ عَلْمُ اللَّهُ عَمْدًا مَحْضًا"، وَهُوَ: أَنْ يَقْصِدَ الْقَتْلَ بِآلَةٍ يُقْصَدُ

<sup>(</sup>١) النساء: ٩٢

<sup>(</sup>٢) سنن النسائي (٨/ ٥٧) رقم (٤٨٥٣) - أخبرنا عمرو بن منصور، قال: حدثنا الحكم بن موسى، قال: حدثنا يجبى بن حمزة، عن سليمان بن داود، قال: حدثني الزهري، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جده: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن كتابا فيه الفرائض والسنن والديات، وبعث به مع عمرو بن حزم، فقرأت على أهل اليمن هذه نسختها: «من محمد النبي صلى الله عليه وسلم إلى شرحبيل بن عبد كلال، ونعيم بن عبد كلال، والحارث بن عبد كلال قيل ذي رعين ومعافر

جَا الْقَتْلُ غَالِبًا. "أَوْ شِبْهَ عَمْدٍ، وَهُو: أَنْ يَضْرِبَهُ بِعَمُودٍ حَفِيفٍ، أَوْ سَوْطٍ فَيُؤَدِّي إِلَى الْقَتْلِ، وَالْمُعَلَّظَةُ: ثَلَاتُونَ حِقَّةً، وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً، وَأَرْبَعُونَ خَلْفَةً فِي بُطُونِهَا أَوْلَادَهَا"؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْ فِي خُطْبَتِهِ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةً: ثَلَا أَنْ قَتِيلَ عَمْدِ الْخَطَأِ، قَتِيلَ السَّوْطِ وَالْعَصَا، فِيهِ مِئَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، مِنْهَا أَرْبَعُونَ خَلْفَةً فِي بُطُونِهَا أَوْلَادَهَا، (١) وَفِي رِوَايَةٍ: أَنَّ دِيَةَ الْعَمْدِ، أَو العَصَا دِيَةٌ مُعَلَّظَةٌ مِئَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، إِلَى آخِرِهِ. (٢) وَعَنْ عُمَرَ عَلِيهُ شَبْهُ الْعَمْدِ ثَلَاثُونَ حِقَّةً، وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً، وَثَلَاثُونَ جَلَعَةً، وَثَلَاثُونَ جَلَقَةً. (٣)

وهمدان أما بعد»، وكان في كتابه «أن من اعتبط مؤمنا قتلا عن بينة، فإنه قود إلا أن يرضى أولياء المقتول، وأن في النفس الدية مائة من الإبل، وفي الأنف إذا أوعب جدعه الدية وفي اللسان الدية، وفي الشفتين الدية وفي البيضتين الدية، وفي الذكر الدية وفي الصلب الدية، وفي المعينين الدية وفي الرجل الواحدة نصف الدية، وفي المأمومة ثلث الدية، وفي الجائفة ثلث الدية، وفي المنقلة خمس عشرة من الإبل، وفي الموضحة خمس من الإبل، وأن الرجل يقتل بالمرأة وفي كل أصبع من أصابع اليد والرجل عشر من الإبل، وفي السن خمس من الإبل، وفي الموضحة خمس من الإبل، وأن الرجل يقتل بالمرأة وعلى أهل الذهب ألف دينار»، «خالفه محمد بن بكار بن بالال»، [حكم الألباني] ضعيف، وسنن الدارمي (٣/ ١٥٣٠) رقم (٢٤١٠) «وإن في النفس الدية مائة من الإبل»، [تعليق المحقق] إسناده ضعيف، والسنن الكبرى للبيهقي (٨/ ١٤٢) رقم (٢٢٣٨) – وإن في النفس الدية مائة من الإبل"، جاء في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٧/ ٣٠٠) رقم (٢٢٣٨) (حديث النسائي ومالك في الموطأ: أنه صلى الله عليه وسلم كتب لعمرو بن حزم كتابا إلى أهل اليمن فيه: الفرائض والسنن والديات، وقال فيه: وفي النفس مائة من الإبل"، صحيح، وهو مرسل صحيح الإسناد، وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو.

- (١) مسند أحمد ط الرسالة (٨/ ١٨٨) رقم (٤٥٨٣) عن ابن عمر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة، وهو على درج الكعبة: الحمد لله الذي صدق وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده، ألا إن قتيل العمد الخطإ بالسوط أو العصا فيه مائة من الإبل وقال مرة: المغلظة فيها أربعون خلفة، في بطونها أولادها ألا إن كل مأثرة كانت في الجاهلية، ودم ودعوى وقال مرة: ودم ومال تحت قدمي هاتين، إلا ماكان من سقاية الحاج وسدانة البيت، فإني أمضيهما لأهلهما على ماكانت"، قال المحققون: إسناده ضعيف لضعف ابن جدعان، وهو على بن زيد، وبقية رجاله ثقات. وسنن النسائي (٨/ ٤٢) رقم (٤٧٩٩) بلفظ: «الحمد لله الذي صدق وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده، ألا إن قتيل العمد الخطإ بالسوط والعصا شبه العمد، فيه مائة من الإبل مغلظة، منها أربعون خلفة في بطونها أولادها»، [حكم الألباني] صحيح لغيره.
- (٢) مسند أحمد ط الرسالة (٢٤/ ١٠٨) رقم (١٥٣٨) عن عقبة بن أوس، عن رجل، من أصبحاب النبي صلى الله عليه وسلم: أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب يوم فتح مكة، فقال: لا إله إلا الله وحده، نصر عبده، وهزم الأحزاب وحده قال هشيم مرة أخرى: الحمد لله الذي صدق وعده، ونصر عبده، ألا إن كل مأثرة كانت في الجاهلية تعد، وتدعى، وكل دم أو دعوى موضوعة تحت قدمي هاتين، إلا سدانة البيت، وسقاية الحاج، ألا وإن قتيل خطأ العمد قال هشيم مرة بالسوط، والعصا، والحجر دية مغلظة: مائة من الإبل منها أربعون في بطونها أولادها وقال مرة: أربعون من ثنية إلى بازل عامها كلهن خلفة "، قال المحققون: حديث صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين غير القاسم بن ربيعة بن جوشن، وعقبة بن أوس هو السدوسي ويقال: يعقوب بن أوس فقد روى لهما أبو داود والنسائي وابن ماجه، وهما ثقتان.
- (٣) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (٩/ ٢٨٣)، (١٧٢١٧) عن مجاهد، أن عمر قال: «في شبه العمد ثلاثون جذعة وثلاثون حقة وأربعون ما بين ثنية إلى بازل عامها كلها خلفة»، ومصنف ابن أبي شيبة (٥/ ٣٤٧) رقم (٢٦٧٥٧) عن مجاهد، عن عمر، أنه قال: «في شبه العمد ثلاثون جذعة، وثلاثون حقة، وأربعون ما بين ثنية إلى بازل عامها، كلها خلفة»، و معرفة السنن والآثار (١٢/ ٩٤) رقم (٥٩٩٥) قال الشافعي: وروي عن على بن أبي طالب ، مثل ما قلنا في شبه العمد: ثلاثون حقة ، وثلاثون جذعة وأربعون خلفة،

= =

# (الْمَصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخَلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ عمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِّي الشَّافِعِيُّ ،

"قَالَ: وَكَذَلِكَ الْجِرَاحَاتِ وَالْأَطْرَافِ تَجِبُ عَلَى هَذِهِ النَّسْبَةِ فِي أَيِّ قَدْرٍ كَانَ"، حَتَّى لَوْ أَوْضَحَهُ، أَوْ قَطَعَ إِصْبَعَهُ عَمْدًا، أَوْ قَطَعَهُمَا بِمَا لَا يُقْطَعُ غَالِبًا، وَجَبَ بِقِسْطِهِ مِنَ الْمُغَلَّظَةِ، فَيَجِبُ فِي الْمُوضِّحَةِ خَلَفَتَانِ، وَثَلَاثَةِ أَبْعِرَةٍ مِنَ الْجِقَاقِ وَالْجِذَاعِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَعْضَاءَ لَمَا حُكْمُ النَّفُوسِ، فَيُحْفَظُ فِي دَيْنِهَا نِسْبَةُ خَلَفَتَانِ، وَثَلَاثَةِ أَبْعِرَةٍ مِنَ الْجِقَاقِ وَالْجِذَاعِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَعْضَاءَ لَمَا حُكْمُ النَّفُوسِ، فَيُحْفَظُ فِي دَيْنِهَا نِسْبَةُ دِيةِ النَّفُوسِ. "وَإِنْ كَانَ" الْقَتْلُ "خَطَأً مَحْظً، فَالدِّيَةُ مُخَفَّفَةٌ، وَهِيَ: عِشْرُونَ بِنْتُ مَخَاضٍ، وَعِشْرُونَ بِنْتُ مَخَاضٍ، وَعِشْرُونَ بِنْتُ لَبُونٍ، وَعِشْرُونَ جَفَّةٌ، وَعِشْرُونَ جَدَّعَةٌ"، كَمَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَسَائِرِ الصَّحَابَةِ ﴿ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعَلِّمُ اللَّهُ الْمُؤْونَ ابْنُ لَبُونٍ، وَعِشْرُونَ جَقَّةٌ، وَعِشْرُونَ جَذَعَةٌ"، كَمَا رُويَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَسَائِرِ الصَّحَابَة ﴿ اللَّهُ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنَ عَلَالَةً اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْمَالُونَ الْمُعْلِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعَلِيْنَالُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعُلَالَةُ اللَّهُ اللْمُؤْمِلِهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَ

"وَفِي الْجِرَّاحِ كَذَلِكَ عَلَى هَذِهِ النَّسْبَةِ، وَهِيَ نِسْبَةُ الْأَخْمَاسِ"؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى النَّفْسِ.

"فَإِنْ صَادَفَ الْخَطَأُ الْمَحْضُ مَحْرَمًا/، أَوْ كَانَ فِي الْبَلَدِ الْحَرَامِ، أَوْ فِي أَشْهُرِ الْحُرُمِ، وَهُوَ: ١٠٣ أَ رَجَبُ، وَذُو الْفَعْدَةِ، وَلُمُحَرَّمُ، فَالدِّيَةُ مُغَلَّظَةٌ، بِهِ قَضَى عُثْمَانُ عَلَيْ وَابْنُ عَبَّاسٍ" وَمَا حَالَفَهُمَا أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، (٢) وَالْمُحَرَّمُ، هَلَهِ الْقَاعِدَةِ. "فَإِنِ اجْتَمَعَتِ الْحُرُمَاتُ الثَّلَاثُ، لَمْ يَزِدْ

جاء في كنز العمال (١٠٥/١٥) رقم (٤٠٢٨٣) - عن عمر، في شبه العمد ثلاثون حقة، وثلاثون جذعة وأربعون ما بين ثنية إلى بازل عامها كلها خلفة."عب، ش، ق"

<sup>(</sup>۱) موطأ مالك رواية محمد بن الحسن الشيباني (ص: ٢٢٩)، باب: دية الخطأ، رقم (٢٦٧) – أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سليمان بن يسار، أنه كان يقول: في دية الخطأ عشرون بنت محاض، وعشرون بنت لبون، وعشرون ابن لبون، وعشرون حقة، وعشرون حذعة. والله عليه وسلم أنه حذعة. قال محمد: ولسنا نأخذ بمذا، ولكنا نأخذ بقول عبد الله بن مسعود، وقد رواه ابن مسعود، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: دية الخطأ أخماس، عشرون بنت محاض، وعشرون ابن محاض، وعشرون بنت لبون، وعشرون حقة، وعشرون جذعة، أخماس وإنما خالفنا سليمان بن يسار في الذكور، فجعلها من بني اللبون، وجعلها عبد الله بن مسعود من بني محاض، وهو قول أبي حنيفة مثل قول ابن مسعود، حاء في شرح السنة للبغوي (١٠/ ١٨٧ – ١٨٨٨): "أما دية الخطأ، فأخماس عند أكثر أهل العلم، غير أنهم اختلفوا في تقسيمها، فذهب قوم إلى أنما عشرون بنت محاض، وعشرون بنت لبون، وعشرون ابن لبون، وعشرون حقة، وعشرون حذعة. حكي هذا القول عن عمر بن عبد العزيز، وسليمان بن يسار، والزهري، وربيعة، وبه قال اللبث بن سعد، ومالك، والشافعي، وأبدل قوم بني اللبون ببني المخاض، وروي ذلك عن ابن مسعود، وبه قال أحمد، وإسحاق، وأصحاب الرأي، واحتحوا بما روي عن خشف بن مالك، عن ابن مسعود، قال: «قضى رسول الله على الله عليه وسلم في دية الخطأ عشرين بنت محاض، وعشرين بني محاض وعشرين بنت محاض، وعشرين جذعة، وعشرين حقة». وعدل الشافعي عن هذا، لأن خشف بن مالك مجهول لا يعرف إلا بمذا الحديث.

<sup>(</sup>٢) السنن الصغير للبيهقي (٣/ ٣٠١) رقم (٣٠١٥) - قال الشافعي: تغلظ الدية في العمد، والقتل في الشهر الحرام، والبلد الحرام، وقتل ذي الرحم، كما تغلظ في العمد الخطأ ورواه بإسناده عن عثمان بن عفان كما أخبرنا أبو سعيد بن أبي عمرو، نا أبو العباس الأصم، نا الربيع بن سليمان، نا الشافعي، نا ابن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن أبيه أن رجلا أوطأ امرأة بمكة، فقضى فيها عثمان بن عفان بثمانية آلاف درهم دية، وثلاث، ورقم (٣٠١٦) - قال الشافعي رضي الله عنه: ذهب عثمان إلى التغليظ لقتلها في الحرم وروينا عن عمر بن الخطاب، ما دل على تغليظ الدية فيمن يقتل في الحرم، والشهر الحرام، وهو محرم، وعن ابن عباس فيمن قتل في الشهر الحرام "، كما روينا عن عثمان بن عفان.

عَلَى دِيَةٍ وَاحِدَةٍ مُغَلَّطَةٍ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّغْلِيظَ أَمْرٌ ثَبَتَ بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ غَيْرَ مُنْقَاسٍ، فَلَا يُزَادُ عَلَيْهِ شَيْءٌ آخَرُ بِالْقِيَاسِ؛ وَلِأَنَّهُ تَغْلِيظٌ بِالصَّمَانِ فَلَا يَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ سَبَبِهِ، كَجَزَاءِ الصَّيْدِ إِذَا قَتَلَهُ فِي الْحَرَمِ، وَهُوَ مُحْرِمٌ.

"وَأَمَّا الْجِنْسُ: فَهُوَ الْإِبِلُ"؛ لِلْحَبَرِ (١) "فَإِنْ أُعْوِزَتْ، فَفِيهَا قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْوَاجِبَ قِيمَتُهَا بَالِغَةً مَا بَلَغَتْ، وَهُوَ الْقَوْلُ الْجَدِيدُ"؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَ عَلَى أَغْمَانَةِ دِينَارٍ، وَكَان يُقَوِّمُهَا عَلَى أَغْمَانِهَ فَإِذَا غَلَتْ زَادَ فِي غَمَنِهَا، وَإِذَا فَلَتْ نَاهُ عَلَى أَغْمَانَةِ دِينَارٍ، وَكَان يُقَوِّمُهَا عَلَى أَغْمَانِهَ فَإِذَا غَلَتْ زَادَ فِي غَمَنِهَا، وَإِذَا هَانَتْ نَقْص مِنْ غَمَنِهَا. (٢) "وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّا نَرْجِعُ إِلَى بَدَلٍ مُقَدَّرٍ، وَهُوَ أَلْفُ دِينَارٍ، أو اثْنَا عَشَرَ أَلْفُ دِرْهَمِ"؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّهُ التَّنِيُّ كَتَبَ فِي كِتَابِهِ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ: وَعَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفُ مِثْقَالٍ، (٣) وَكَذَلِكَ جَعَلَ دِيَةَ رَجُلٍ قُتِلَ عَلَى عَهْدِهِ آثَنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمِ. (٤)

<sup>(</sup>١) مصنف ابن أبي شيبة (٥/ ٣٤٤) رقم (٢٦٧٢٧) - حدثنا أبو بكر قال: حدثنا وكيع، عن ابن أبي ليلى، عن الشعبي، عن عبيدة السلماني، قال: «وضع عمر الديات فوضع على أهل الذهب ألف دينار، وعلى أهل الورق عشرة آلاف، وعلى أهل الإبل مائة من الإبل، وعلى أهل الجل مائتي حلة».

<sup>(</sup>۲) سنن ابن ماجه (۲/ ۸۷۸) رقم (۲٦٣٠) عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من قتل خطأ فديته من الإبل ثلاثون بنت مخاض وثلاثون ابنة لبون وثلاثون حقة وعشرة بني لبون» وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقومها على أهل القرى أربعمائة دينار، أو عدلها من الورق، ويقومها على أزمان الإبل إذا غلت رفع في ثمنها وإذا هانت نقص من ثمنها، على نحو الزمان ما كان. فبلغ قيمتها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين الأربعمائة دينار إلى ثمانائة دينار، أو عدلها من الورق ثمانية آلاف درهم، وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم، أن من كان عقله في البقر، على أهل البقر مائتي بقرة، ومن كان عقله في الشاء، على أهل الشاء ألفي شاة "، [حكم الألباني] حسن، ومسند الشافعي - ترتيب السندي (۲/ ۱۰۹) رقم (٣٦٨) - (أخبرنا) مسلم، بن خالد، عن ابن جريج، عن عمرو بن شعيب قال: -كان النبي صلى الله عليه وسلم يقوم الإبل على أهل القرى أربعمائة دينار أو عدلها من الورق ويقسمها على أثمان الإبل فإذا غلت رفع قيمتها وإذا هانت نقص من ثمنها على أهل القرى الثمن ماكان.

<sup>(</sup>٣) سنن النسائي (٨/ ٥٧) رقم (٤٨٥٣) عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن حده: " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن كتابا فيه الفرائض والسنن والديات، وبعث به مع عمرو بن حزم، فقرأت على أهل اليمن هذه نسختها: «من محمد النبي صلى الله عليه وسلم إلى شرحبيل بن عبد كلال، ونعيم بن عبد كلال، والحارث بن عبد كلال قيل ذي رعين ومعافر وهمدان أما بعد»، وكان في كتابه «أن من اعتبط مؤمنا قتلا عن بينة، فإنه قود إلا أن يرضى أولياء المقتول، وأن في النفس الدية مائة من الإبل، وفي الأنف إذا أوعب حدعه الدية وفي اللسان الدية، وفي الشفتين الدية وفي البيضتين الدية، وفي المنقلة خمس عشرة من الإبل، وفي العينين الدية وفي الرحل الواحدة نصف الدية، وفي المأمومة ثلث الدية، وفي الجائفة ثلث الدية، وفي المنقلة خمس عشرة من الإبل، وأن الرحل يقتل بالمرأة وفي كل أصبع من أصابع اليد والرحل عشر من الإبل، وفي السن خمس من الإبل، وفي الموضحة خمس من الإبل، وأن الرحل يقتل بالمرأة وعلى أهل الذهب ألف دينار»، «حالفه محمد بن بكار بن بلال»، [حكم الألباني] ضعيف، وسنن الدارمي (٣/ ١٥٣٠) رقم (٤٤٠) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن «وعلى أهل الذهب، ألف دينار»، حاء في خلاصة البدر المنير (٢/ ١٥٠) رقم (٢٤٠) – حديث: أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قضى في الدية بألف دينار صحيح، رواه عمرو بن حزم بلفظ وعلى أهل الذهب ألف دينار، [تعليق الحقق] إسناده ضعيف.

<sup>(</sup>٤) السنن الكبرى للنسائي (٦/ ٣٥٦) رقم (٦٩٧٨) عن ابن عباس، قال: قتل رجل رجلا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم،

"وَالدِّينَارُ بِاثْنَيْ عَشَرَ دِرْهَمًا؛ كَذَلِكَ كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﴿ وَعَهْدِ الصَّحَابَةِ، (١) وَقَطَعَ عُثْمَانُ ﴿ وَهَمَّا بِدِينَارٍ " (٢) عُثْمَانُ ﴿ مَنْ صَرْفِ اثْنَيْ عَشَرَ دِرْهَمًا بِدِينَارٍ " (٢) عُثْمَانُ هُمْ فَعَلَى حَمْس مَرَاتِبَ:
"وَأَمَّا الْقَدْرُ، فَعَلَى حَمْس مَرَاتِبَ:

الْأُولَى: دِيَةُ الْمُسْلِمِ، وَهُوَ مِئَةٌ مِنَ الْإِبِلِ"، كَمَا تَقَدَّمَ.

"الثَّانِيَةُ: دِيَة الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ ثُلُثُ دِيَةِ الْمُسْلِمِ؛ لِلْحَبَرِ"، وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ (دِيَةُ الْيَهُودِيِّ، وَالنَّصْرَانِ ِّ أَرْبَعَةُ/ آلَافٍ). (٣)

فجعل النبي صلى الله عليه وسلم ديته اثني عشر ألفا، وذكر قوله {وما نقموا إلا أن أغناهم الله ورسوله من فضله} [التوبة: ٧٤] في أخذهم الدية، اللفظ لأبي داود، ورقم (٦٩٧٩) عن ابن عباس، أن النبي صلى الله عليه وسلم: «قضى باثني عشر ألفا، يعني في الدية» قال أبو عبد الرحمن: محمد بن مسلم ليس بالقوي، والصواب مرسل، وابن ميمون ليس بالقوي أيضا، [حكم الألباني] ضعيف.

- (۱) مسند أحمد ط الرسالة (۲۱ / ۲۰) رقم (۲٥ / ۲۰) حدثنا هاشم، قال: حدثنا محمد يعني ابن راشد، عن يحيى بن يحيى الغساني، قال: قدمت المدينة، فلقيت أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وهو عامل على المدينة، قال: أتيت بسارق، فأرسلت إلى خالتي عمرة بنت عبد الرحمن، أن لا تعجل في أمر هذا الرجل حتى آتيك، فأخبرك ما سمعت من عائشة في أمر السارق، قال: فأتتني، وأخبرتني أنحا سمعت عائشة، تقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اقطعوا في ربع الدينار، ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك "، وكان ربع الدينار يومئذ ثلاثة دراهم، والدينار اثني عشر درهما، قال: "وكانت سرقته دون ربع الدينار، فلم أقطعه"، قال المحققون: إسناده صحيح. محمد بن راشد وهو الخزاعي ثقة من رجال أصحاب السنن، ويحبي بن يحيى الغساني من رجال أبي داود، وهو ثقة، وبقية رجاله ثقات رجال الشيخين، ومعرفة السنن والآثار (۲۱/ ۳۷۳) رقم (۱۷۰۷۸) أخبرنا أبو سعيد ، حدثنا أبو العباس ، أخبرنا الربيع ، قال: قال الشافعي: حديث ابن عمر موافق لحديث عائشة لأن ثلاثة دراهم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده ربع دينار، ورقم (۱۷۰۷۹) قال الشافعي في موضع آخر: وذلك أن الصرف كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اثني عشر درها وكان كذلك بعده وفرض عمر (رضي الله عنه) الدية اثني عشر ألف درهم على أهل الورق ، وعلى أهل الذهب: ألف دينار ، وقالت عائشة ، وأبو هريرة ، وابن عباس في الدية: اثنا عشر ألف درهم.
- (۲) موطأ مالك ت الأعظمي (٥/ ١٢١٦) رقم (٣٠٧٦) مالك، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه، عن عمرة بنت عبد الرحمن، أ سارقا سرق في زمان عثمان بن عفان أترجة، فأمر بها عثمان بن عفان أن تقوم. فقومت بثلاثة دراهم. من صرف اثني عشر درهما بدينار. فقطع عثمان يده، ومسند الشافعي ترتيب السندي (٢/ ٨٣) رقم (٢٧٣) (أحبرنا): مالك، عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم، عن أبيه، عن عمرة بنت عبد الرحمن: أن سارقا سرق أترجة (الأترج والتربج: ثمر شجر من جنس الليمون) في عهد عثمان فأمر بما عثمان رضي الله عنه فقومت ثلاثة دراهم من صرف اثني عشر درهما بدينار فقطع قال مالك وهي الأترجة التي يأكلها الناس، جاء في البدر المنير (٨/ ٢٧٨)، الأثر الرابع: عن عثمان «أنه قطع سارقا في أترجة قومت بثلاثة دراهم» (ورواه الدارقطني من حديث سفيان، عن الزهري، عن السائب بن يزيد، عن عبد الله بن عمرو الحضرمي قال: «أتيت عمر بن الخطاب بغلام لي » فذكره)، وهذا الأثر صحيح رواه مالك في «الموطأ» والشافعي عنه في «مسنده» عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم، عن أبيه، عن عمرة بنت عبد الرحمن «أن سارقا سرق أترجة في عهد عثمان رضي الله عنه فأمر بما عثمان فقومت ثلاثة دراهم من صرف اثني عشر [درهم] بدينار فقطع يده».
- (٣) سنن الترمذي ت شاكر (٤/ ٢٥) رقم (١٤١٣) حدثنا عيسي بن أحمد قال: حدثنا ابن وهب، عن أسامة بن زيد، عن عمرو بن

"الثَّالِثَةُ: دِيَةُ الْمَجُوسِيِّ ثَمَانِ مِئَةِ دِرْهَمٍ؛ لِقَوْلِ عُمَرَ هُمَّ وَغَيْرُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ. (١) "وَالْأُنْثَى مِنْ كُلِّ جِنْس عَلَى النِّصْفِ مِنَ اللَّكُرِ"، كَمَا فِي الْمُسْلِمِينَ.

"الرَّابِعَةُ: الرَّقِيقُ، وَفِيهِ قِيمَتُهُ بَالِغَةً مَا بَلَغَتْ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أَنْنَى، وَإِنْ زَادَتْ عَلَى دِيَةِ الْحُرِّ وَالْحُرَّةِ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ ضَمَانُ مالٍ وَجَبَ لِلْمَالِكِ؛ جَبْرًا لِحَقِّهِ، فَلَا يَنْقُصُ عَنْ مَبْلَغِهِ، كَمَا فِي سَائِرِ أَمْوَالِهِ. "وَجِرَاحُ الرَّقِيقِ مِنْ قِيمَتِهِ كَجِرَاحِ الْحَرِّ مِنْ دِيَتِهِ، فِي أَظْهَرِ الْقَوْلَيْنِ" فَفِي يَدَيْهِ جَمِيحُ قِيمَتِهِ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْعَوْلَيْنِ" فَفِي يَدَيْهِ جَمِيحُ قِيمَتِهِ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ أَعْضَائِهِ، وَلَا نَظَرَ إِلَى مَا نَقَص بِقَطْعِ يَدَيْهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يُعْتَبَرُ فِي الْبَهَائِمِ وَهُو آدَمِيٌّ مُكَلَّنَ مَضْمُونٌ بِالْقِصَاصِ وَالْكَقَارَةِ، فَهُوَ كَاحْرٌ فِي هَذَا الْبَابِ، إِلَّا أَنَّهُ يَعْتَرِضُ فِي الْعَبْدِ مَا لَا يُتَصَوَّرُ فِي الْجُرِّ، وَهُو أَنَّ بِالْقِصَاصِ وَالْكَقَارَةِ، فَهُوَ كَاحْرٌ فِي هَذَا الْبَابِ، إِلَّا أَنَّهُ يَعْتَرِضُ فِي الْعَبْدِ مَا لَا يُتَصَوَّرُ فِي الْجُرِّ، وَهُو أَنَّ بِالْقِصَاصِ وَالْكَقَارَةِ، فَهُوَ كَاحْرٌ فِي هَذَا الْبَابِ، إِلَّا أَنَّهُ يَعْتَرِضُ فِي الْعَبْدِ مَا لَا يُتَصَوَّرُ فِي الْجُرِّ وَي الْخُرِى يَلْتَرِمُ

\_ \_

شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا يقتل مسلم بكافر»، [حكم الألباني] حسن صحيح، قال الترمذي: "وبهذا الإسناد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «دية عقل الكافر نصف دية عقل المؤمن». حديث عبد الله بن عمرو في هذا الباب حديث حسن. واختلف أهل العلم في دية اليهودي والنصراني، فذهب بعض أهل العلم في دية اليهودي والنصراني إلى ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقال عمر بن عبد العزيز: اليهودي والنصراني نصف دية المسلم، وبهذا يقول أحمد بن حنبل، وروي عن عمر بن الخطاب أنه قال: اليهودي والنصراني أربعة آلاف درهم، ودية المجوسي ثماغائة درهم، وبهذا يقول مالك بن أنس، والشافعي، وإسحاق، وقال بعض أهل العلم: اليهودي والنصراني مثل دية المسلم، وهو قول سفيان الثوري، وأهل الكوفة"، ومسند الشافعي - ترتيب سنحر (٣/ ٣١٣) رقم (١٦٥٦) - أخبرنا سفيان بن عينة، عن صدقة بن يسار، قال: أرسلنا إلى سعيد بن المسيب نسأله عن دية اليهودي والنصراني، فقال سعيد: قضى فيه عثمان بن عفان رضي الله عنه بأربعة آلاف، جاء في البدر المنير (٨/ ٤٤٣)، الحديث الثامن عشر، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: اليهودي والنصراني (أربعة آلاف)»، هذا الحديث لا أعلم من خرجه بعد البحث الشديد عنه وعزاه الرافعي إلى احتجاج الأصحاب، وصاحب والنصراني (أربعة آلاف)»، هذا الحديث لا أعلم من خرجه بعد البحث الشديد عنه وعزاه الرافعي إلى احتجاج الأصحاب، وصاحب والنصراني (أربعة آلاف)»، هذا الحديث لا أعلم من خرجه بعد البحث الشديد عنه وعزاه الرافعي إلى احتجاج الأصحاب، وصاحب والمناح عزاه إلى روا- أبي إسحاق المروزي في شرحه، وإنما أعرفه من قضاء عمر.

(۱) مصنف ابن أبي شيبة (٥/ ٤٠٧) رقم (٢٧٤٥٤) عن عمر بن الخطاب، قال: اليهودي والنصراني أربعة آلاف، ودية الجوسي أعامائة»، ومصنف عبد الرزاق الصنعاني (٦/ ١٠٢١) رقم (١٠٢١) – عبد الرزاق قال: أخبرنا ابن جريح قال: «ثمان مائة درهم»، ورقم (١٠٢١٥) – عبد الرزاق قال: أخبرنا معمر، عن رجل، سمع عكرمة يقول: إن عمر قضى في دية الجوسي ثمان مائة درهم، وقال: «ليس من أهل الكتاب، إنما هو عبد»، ورقم (١٠٢١) – عبد الرزاق قال: أخبرنا ابن جريح قال: أخبرني عمرو بن شعيب، أن أبا موسى، كتب إلى عمر بن الخطاب: أن المسلمين يقعون على المجوس فيقتلونهم، فماذا ترى؟ فكتب إليه عمر: «فإنما هم عبيد فأقمهم قيمة فيكم»، فكتب إليه أبو موسى ثمان مائة درهم، فوضعها عمر للمجوس، ومعرفة السنن والآثار (١٢/ ١٢٢) رقم (١٦٢١٧) – أخبرنا أبو عبد الله، وأبو بكر، وأبو زكريا، وأبو أحمد، قالوا: حدثنا أبو العباس، أخبرنا الربيع، أخبرنا الشافعي، أخبرنا فضيل بن عياض، عن منصور بن المعتمر، عن ثابت الحداد، عن ابن المسيب، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في دية اليهودي والنصراني بأربعة آلاف، وفي دية المجوسي بثمان مائة درهم"، ورقم (١٦٢١٨) – وهو في كتاب الدارقطني بإسناد وكذلك رواه ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عمر، ورقم (١٦٢١٩) – وهو في كتاب الدارقطني بإسناد صحيح، ورقم (ورقم (ورقم (١٦٢١٥) – وهو أي كتاب الدارقطني بإسناد صحيح، ورقم (ورقم (ورقم (١٦٢١٥) – وهو أي كتاب الدارقطني بإسناد صحيح، ورقم (ورقم (ورقم (١٦٢١٥) – وهو أي كتاب الدارقطني بإسناد صحيح، ورقم (ورقم ورقم ورقم ورقم ورقم ويه أيضاء عن يحيى بن سعيد ، عن ابن المسيب، عن عمر رضى الله عنه.

نِصْفَ قِيمَتِهِ بَعْدَ الْجُنِايَةِ الْأُولَى، وَقَدْ يَتَفَاوَتُ، وَمِثْلُ هَذَا فِي الْخُرِّ لَا يُتَصَوَّرُ؛ فَإِنَّ الْبَدَلَ لَا يَتَفَاوَتُ.

"الْخَامِسَةُ: الْجَنِينُ، وَقَدْ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ فَهُ فِي الْجَنِينِ الْحُرِّ إِذَا انْفَصَلَ مَيِّتًا بِغُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ، (1) فَهَذِهِ دِيَتُهُ، وَلَيْسَ فِي الْمُضْغَةِ وَالْعَلَقَةِ شَيْءٌ حَتَّى يَظْهَرَ صُورَةٌ، أَوْ يَقْطَعُ الْقَوَابِلُ بِأَنَّهُ لَحْمُ وَلَدِ"؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ ذَلِكَ لَا يَكُونُ جَنِينًا؛ وَلِهَذَا لَا تَتَعَلَّقُ بِهِ أَحْكَامُ الْأَجِنَّةِ.

"وَإِذَا أَعْوَزَتِ الْغُرَّةُ، قَوَّمْنَاهَا كَالْإِبِلِ"؛ إِذْ هِيَ دِيَةُ الْجُنِينِ، كَمَا أَنَّ الْإِبِلَ دِيَةُ الْمَوْلُودِ.

# [فُرُوعٌ أَرْبَعَةٌ] [فِي دِيَةِ الْجَنِين]

"الْأَوَّلُ: دِيَةُ الْجَنِينِ لِلذَّكْرِ وَالْأَنْفَى سَوَاءً"؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُفَرِّقْ فِي إِيجَابِ الْعُرَّةِ بَيْنَ الذَّكْرِ وَالْأَنْفَى سَوَاءً"؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُفَرِّقْ فِي إِيجَابِ الْعُرَّةِ بَيْنَ الذَّكُرِ وَيَكْثُرُ فِيهِ التَّنَازُعُ، فَيَسْقُطُ اعْتِبَارِهُ. "وَهَذَا إِذَا سَقَطَ مَيْتًا، وَإِنْ سَقَطَ حَيًّا ثُمَّ مَاتَ، فَفِي الذَّكْرِ مِئَةٌ مِنَ الْإِيلِ، وَفِي الْأُنْفَى خَمْسُونَ"، كَمَا فِي الْمَوْلُودِ سَوَاءً. "وَسَوَاءً

<sup>(</sup>١) صحيح البخاري (٩/ ١١) رقم (١٩٠٧) - حدثنا عبيد الله بن موسى، عن هشام، عن أبيه: أن عمر نشد الناس: من سمع النبي صلى الله عليه وسلم قضى في السقط؟ فقال المغيرة: أنا سمعته «قضى فيه بغرة، عبد أو أمة» قال: ائت من يشهد معك على هذا. فقال محمد بن مسلمة: أنا أشهد على النبي صلى الله عليه وسلم بمثل هذا، وصحيح مسلم (٣/ ١٣٠٩) رقم (١٦٨١) وحدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا ليث، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، أنه قال: «قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في حنين امرأة من بني لحيان سقط ميتا، بغرة عبد أو أمة، ثم إن المرأة التي قضي عليها بالغرة توفيت، فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن ميراثها لبنيها وزوجها، وأن العقل على عصبتها».

<sup>(</sup>٢) موطاً مالك رواية محمد بن الحسن الشيباني (ص: ٢٣٢) رقم (٦٧٥) عن أبي هريرة، أن امرأتين من هذيل استبتا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم، فرمت إحداهما الأخرى، فطرحت جنينها، فقضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة عبد، أو وليدة، قال محمد: وبحذا ناخذ، إذا ضرب بطن المرأة الحرة، فألقت جنينا ميتا، ففيه غرة عبد، أو أمة، أو خمسون دينارا، أو خمس مائة درهم نصف عشر الدية، عشر الدية، فإن كان من أهل الإبل أخذ منه خمس من الإبل، وإن كان من أهل الغنم أخذ منه مائة من الشاة نصف عشر الدية، جماع في خلاصة البدر المنير (٢/ ٢٨٥) رقم (٢٣١٤) – أثر: عمر أنه قوم الغرة بخمس من الإبل، رواه البيهقي لكن، قال: بخمسين دينارا، وقال: منقطع، وقال الرافعي: وروي مثله، عن زيد بن ثابت، وفي رواية عنه أن ذلك عنذ عدم الغرة، قلت: غريب.

<sup>(</sup>٣) سنن أبي داود (٤/ ٩٣) رقم (٤٥٨٠) عن الشعبي، قال: «الغرة خمس مائة درهم» قال أبو داود: قال ربيعة: الغرة: خمسون دينارا "، [حكم الألباني] ضعيف الإسناد مقطوع، ومصنف عبد الرزاق الصنعاني (١٠/ ٦٣) رقم (١٨٣٥٧) - عن معمر ، عن قتادة ، قال: «قيمة الغرة خمسون دينارا»، عبد الرزاق، ورقم (١٨٣٥٨) - عن معمر، عن ابن شبرمة، مثله، جاء في كنز العمال (١٥/ ١٦) رقم (٤٠٣٣٤) - عن عمر أنه قوم: الغرة خمسون دينارا. "ش

<sup>(</sup>٤) «قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتا، بغرة عبد أو أمة»، سبق تخريجه قريبا.

عَاشَ سَاعَةً أَوْ أَكْثَرَ؛ لِأَنَّا تَيَقَّنَّا الْحَيَاةَ بَعْدَ الْخُرُوجِ"

"الثّانِي: إِنْ حَرَجَتْ يدٌ أَوْ رِجْلٌ، فَقَدْ تَيَقَّنَا جَنِينَا فَنُوجِبُ الْغُرَّةَ، وَإِنْ سَقَطَ أَرْبَعَةُ أَيْدٍ، لَمْ نُوجِبْ إِلَّا غُرَّةً وَاحِدَةً؛ لِاحْتِمَالِ الْحِلْقَةِ الزَّائِدَةِ، وَإِنْ سَقَطَ بَدَنَانِ، أَوْجَبْنَا غُرَّتَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَسْقُطِ الرَّأْسُ"؛ لِأَنْ الْجَنِينَ الْوَاحِدَ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ بَدَنَانِ. "وَإِنْ سَقَطَ رَأْسَانِ، أَوْجَبْنَا غُرَّةً وَاحِدَةً؛ لِاحْتِمَالِ رَأْسَيْنِ لَأَنْ يَكُونَ بَدَنَانِ. "وَإِنْ سَقَطَ رَأْسَانِ، أَوْجَبْنَا غُرَّةً وَاحِدَةً؛ لِاحْتِمَالِ رَأْسَيْنِ عَلَى بَدَنِ وَاحِدٍ"

"الثَّالِثُ: فِي جَنِينِ الْأُمَةِ إِذَا كَانَ مَمْلُوكًا عُشْرُ قِيمَةِ أُمِّهِ يَوْمَ جُنِيَ عَلَيْهَا إِذَا كَانَتْ يَوْمَئِذٍ أَكْثُرُ"، وَذَلِكَ لِأَنَّ بَدَلَ الْغُرَّةِ فِي الْخَرِّ جَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَهِيَ عُشْرُ دِيَةِ أُمِّهِ، فَكَذَلِكَ فِي الْمَمْلُوكِ؛ لِأَنَّ جِرَاحَ الرَّقِيقِ وَذَلِكَ لِأَنَّ بَدَلَ الْغُرِّةِ فِي الْقِيمَةِ مِنْ قَيْمَ بَعْزَلَةِ عُضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهَا، وَأَمَّا اعْتِبَارُ الْأَكْثَرِ فِي الْقِيمَةِ مِنْ وَيَتِهِ، كَمَا تَقَدَّمَ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ عُضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهَا، وَأَمَّا اعْتِبَارُ الْأَكْثَرِ فِي الْقِيمَةِ مِنْ وَقْتِ الْجِنَايَةِ إِلَى يَوْمِ الْجِنَايَةِ؛ فَلِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ جَنَى عَلَى عَبْدٍ فَمَاتَ بِالسِّرَايَةِ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ أَقْصَى الْقِيمِ مِنْ وَقْتِ الْجِنَايَةِ إِلَى يَوْمِ الْجِنَايَةِ إِلَى اللَّمَوْتِ، كَمَا فِي جَنِينِ الْحُرَّةِ، وَلِكَ إِذَا عَتَقَتْ بَعْدَ الْجِنَايَةِ ثُمَّ الْمُؤْتِ، كَمَا فِي جَنِينِ الْحُرَّةِ. "وَكَذَلِكَ إِذَا عَتَقَتْ بَعْدَ الْجِنَايَةِ ثُمَّ الْمُؤْتِ، كَمَا فِي جَنِينِ الْحُرَّةِ. "وَكَذَلِكَ إِلَا كَاللَّمِيَّةُ تُسْلِمُ ثُمَّ الْمُؤْتِ، كَمَا فِي جَنِينِ الْمُؤْتِ. "وَكَذَلِكَ اللَّمِيَّةُ تُسْلِمُ ثُمَّ أُوجُبْنَا غُرَّةً"؛ لِأَنَّ الإعْتِبَارَ بِحَالَةِ الانْفِصَالِ؛ إِذْ هِيَ حَالَةُ الْوُجُوبِ. "وَكَذَلِكَ الذِّمِيَّةُ تُسْلِمُ ثُمَّ الْمُؤْتِ بُ غُرَّةً جَنِينِ مُسْلِمِ"

"الرَّابِعُ: جَنِينُ النَّصْرَانِيَّةِ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا، فَفِيهِ غُرَّةً"؛ تَغْلِيبًا لِلْإِسْلَامِ. "وَإِنْ كَانَ نَصْرَانِيًّا، اعْتَبَرْنَاهُ لِلْإِسْلَامِ. "وَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا، فَفِيهِ غُرَّةً"؛ وَهُوَ مِثْلُ عُشْرِ دِيَةِ نَصْرَانِيَّةٍ، فَكَانَ عَلَى نِسْبَةِ النَّصْرَانِيَّةٍ وَمَجُوسِيِّ، أَخَذْنَا بِحِسَابِ الْأَغْلَظِ"؛ الْمُسْلِمِ، وَالْمُسْلِمَةِ وَجَنِينِهِمَا. "وَإِنْ كَانَ مُتَوَلَّدًا مِنْ نَصْرَانِيَّةٍ وَمَجُوسِيٍّ، أَخَذْنَا بِحِسَابِ الْأَغْلَظِ"؛ الْمُسْلِمِ، وَالْمُسْلِمَةِ وَجَنِينِهِمَا. "وَإِنْ كَانَ مُتَوَلَّدًا مِنْ نَصْرَانِيَّةٍ وَمَجُوسِيٍّ، أَخَذْنَا بِحِسَابِ الْأَغْلَظِ"؛ تَشْدِيدًا عَلَى الْخُانِي. "هَذَا فِي النَّفُوسِ، أَمَّا الْأَطْرَافُ، فَنُبَيِّنُهَا مِنْ الْفَرْقِ إِلَى الْقَدَمِ، وَنَبْدَأُ بِالرَّأْسِ، فَفِي الْمُوَضِّحَةِ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ"، كَمَا كَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ فِي الْكِتَابِ الْمُوَضِّحَةَ، مِثْلُ: السِّمْحَاقِ، فَوَسِّحُ الْعُظْمَ، فَأَمَّا مَا دُونَهَا مِنَ الشَّجَّاتِ، فَفِيهَا حُكُومَاتٌ لَا تَبْلُغُ الْمُوَضِّحَةَ، مِثْلُ: السِّمْحَاقِ،

۱۰٤/ب

<sup>(</sup>١) سنن النسائي (٨/ ٥٥) رقم (٤٨٥٣) عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن حده: " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن كتابا فيه الفرائض والسنن والديات، وبعث به مع عمرو بن حزم، فقرأت على أهل اليمن هذه نسختها: «من محمد النبي صلى الله عليه وسلم إلى شرحبيل بن عبد كلال، ونعيم بن عبد كلال، والحارث بن عبد كلال قيل ذي رعين ومعافر وهدان أما بعد»، وكان في كتابه «أن من اعتبط مؤمنا قتلا عن بينة، فإنه قود إلا أن يرضى أولياء المقتول، وأن في النفس الدية مائة من الإبل، وفي الأنف إذا أوعب حدعه الدية وفي اللسان الدية، وفي الشفتين الدية وفي البيضتين الدية، وفي الذكر الدية وفي الصلب الدية، وفي العينين الدية وفي الرجل الواحدة نصف الدية، وفي المأمومة ثلث الدية، وفي الجائفة ثلث الدية، وفي المنقلة خمس عشرة من الإبل، وفي السن خمس من الإبل، وفي الموضحة خمس من الإبل، وأن الرجل يقتل بالمرأة وعلى أهل الذهب ألف دينار»، «حالفه محمد بن بكار بن بلال»، [حكم الألباني] ضعيف، وحيح ابن حبان – مخرجا (١٤/ ٤٠٥) وعلى أهل الذهب ألف دينار»، [تعليق الألباني] صحيح لغيره، [تعليق شعيب الأرنؤوط] إسناده ضعيف.

وَهِي: الَّتِي بَلَغَتِ السَّمْحَاقَ -وهي: جِلْدَةٌ حَاجِزَةٌ بَيْنَ اللَّحْمِ وَالْعَظْمِ - وَكَذَلِكَ الْحَارِصَةُ: وَهِيَ الَّتِي تَشُقُ اللَّحْمَ، وَالْبَاضِعَةُ: الَّتِي تَشُقُ اللَّحْمَ، وَالْبَاضِعَةُ: الَّتِي تَشُقُ اللَّحْمَ، وَالْمُتَلَاحِمَةُ: الَّتِي عَاصَتْ فِي اللَّحْمِ، فَفِي جَمِيعِهَا حُكُومَاتٌ"؛ إِذْ لَمْ يَرِدْ لَمَا فِي الشَّرْعِ أَرْشٌ مُقَدِّرٌ، وَلَا وَالْمُوَضَحَةِ. اقْفَيهِا عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ"، كَمَا رُوي بُدَ لَمَا الشَّجَّاتِ، وَهِيَ الْهَاشِمَةُ: الَّتِي هَشَّمَتِ العَظْمَ بَعْدَ الْإِيضَاحِ، فَفِيهَا عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ"، كَمَا رُوي مِنَ الشَّجَّاتِ، وَهِيَ الْهَاشِمَةُ: الَّتِي هَشَّمَتِ العَظْمَ بَعْدَ الْإِيضَاحِ، فَفِيهَا عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ"؛ لِأَنَّهَا عَنْ رَيْدِ بْنِ ثَابِتِ هِي . (1) "فَإِنْ تُصُورَتْ هَاشِمَةٌ لَيْسَ قَبْلَهَا مُوضِّحَةٌ، فَفِيهَا حَمْسَ مِنَ/ الْإِبِلِ"؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَعَ الْإِيضَاحِ لَوَجَبَ فِيهَا عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ الْخُمْسَ الزَّائِدَةَ لِأَجْلِ الْمُنْشَعِ. "وَفِي الْمُنَقِّلَةِ: لَتِي تَنْقُلُ الْعَظْمَ حَمْسَ عَشْرَةَ مِنَ الْإِبِلِ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ النَّيْقِ فِي الْمُنْفَقِرِ وَمَكَذًا. (٢) "وَفِي الْمُنَقِّقِةِ إِلَيْ اللَّهُ الْعَلْمَ حَمْسَ عَشْرَةَ مِنَ الْإِبِلِ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ النَّيْقِ فِي الْكَتَابِ الْمُنْكُورِ وَكَذَا. (٢) "وَفِي الْمُنْفَقِةِ: إِلَيْ لِلْ اللَّهُ النَّيْقِ وَلَى اللَّهُ الْمُنْوَقِ الْمُنْ وَالْمَدْ وَلَاكَ كُلُولُ الْمُنْ وَالْمَدُ وَلَاكَ لِلَا اللَّهُ الْعَلْمُ مَعُولِ الْمُؤْمِةِ اللَّهُ اللَّيْقِ الْمُنْ الْمُومَةِ فِي الْمُنْ الْمُومَةِ وَلَاكُ اللَّهُ الْمُنْ اللَّيْ وَلَاكُ اللَّهُ الْمُؤْمِةِ وَلَاكُ اللَّهُمِ عَلْكَ اللَّهُمُ عَلَى الْمُؤْمِقِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ وَلَا مُكَانِ مُجَوّفٍ، وَكَذَلِكَ بَاطِنُ الْفُمِ عِنْدَ بَعْضِ الْمُؤْمُ اللَّهُمَ وَلَو اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمِ وَلَا اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ الْمُؤْمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُ ا

"وَأَمَّا الْمُوَضِّحَةُ وَالشَّجَّاتُ الَّتِي يُقَدَّرُ بَدَلُهَا، فَلَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى الْوَجْهِ وَالرَّأْسِ خَاصَّةً"؛ لِأَنَّ الْجُرَاحَةَ لَا تُسَمَّى مُوَضَحَةً إِلَّا عَلَى الْوَجْهِ وَالرَّأْسِ، وَقَوْلُ الصَّحَابَةِ: أَنَّ الرَّأْسَ وَالْوَجْهَ سَوَاءٌ، (٥) يَدُلُّ عَلَى

<sup>(</sup>۱) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (۹/ ۳۰۷) رقم (۱۷۳۲۱) عن زيد بن ثابت قال: «في الدامية بعير، وفي الباضعة بعيران، وفي المتلاحمة ثلاث من الإبل، وفي السمحاق أربع، وفي الموضحة خمس، وفي الهاشمة عشر، وفي المنقولة خمس عشرة، وفي المأمومة ثلث الدية، وفي الرجل يضرب حتى يذهب عقله الدية كاملة أو يضرب حتى يغن، ولا يفهم الدية كاملة أو يبح فلا يفهم الدية كاملة، وفي حفن العين ربع الدية، وفي حلمة الثدي ربع الدية»، و (۹/ ۳۱٤) رقم (۱۷۳٤۸) – عن محمد بن راشد، عن مكحول، عن قبيصة بن ذؤيب، عن زيد بن ثابت أنه قال: «في الهاشمة عشر من الإبل»، والسنن الكبرى للبيهقي (۸/ ١٤٤) رقم (۱۲۲۰۳) عن زيد بن ثابت، أنه قال: في الموضحة خمس، وفي الهاشمة عشر، وفي المنقلة خمس عشرة، وفي المأمومة ثلث الدية، حاء في التلخيص الحبير ط قرطبة (٤/ قال: في الموضحة عشرا من الإبل»، وروي موقوفا، وقيل: لا يصح مرفوعا، هو في الدارقطني موقوف، وكذا أخرجه عبد الرزاق والبيهقي.

<sup>(</sup>۲) سبق تخریجه

<sup>(</sup>٣) سبق تخريجه

<sup>(</sup>٤) سبق تخريجه

<sup>(</sup>٥) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (٩/ ٣١١) رقم (١٧٣٣٥) - عن معمر، عن الزهري قال: «جراح الرأس والوجه سواء»، والسنن الكبرى للبيهقي (٨/ ١٤٣) رقم (١٦١٩٨) عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن أبا بكر، وعمر رضي الله عنهما، قالا: في الموضحة في الرأس والوجه سواء "، ورقم (١٦١٩٩) عن زيد بن ثابت: الموضحة في الوجه والرأس والأنف سواء، جاء في كنز العمال (١٥/ ٧١) رقم (٤٠١٤٣) - عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن أبا بكر وعمر قالا: الموضحة في الرأس والوجه سواء. "ش،

أَنَّ بَاقِيَ الْبَدَنِ بِخِلَافِهِ، وَلِأَنَّ الْبَدَنَ لَا يُسَاوِي الرَّأْسَ وَالْوَجْهَ، فِي الشَّيْنِ وَالْخَوْفِ مِنَ التَّلَفِ، فَلَا تُسَاوِيهِمَا فِي الشَّيْنِ وَالْخَوْفِ مِنَ التَّلَفِ، فَلَا تُسَاوِيهِمَا فِي تَقْدِيرِ الْأَرْشِ، فَدَلَّ أَنَّهَا عَلَى الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ حَاصَّةً.

"أَمَّا سَائِرُ الْأَعْضَاءِ، فَجِرَاحَاتُهَا حُكُومَاتٌ" سِوَى الْجَائِفَةِ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ.

### [فَرْعٌ]

# [اسْتِيعَابُ الرَّأْسِ بِمُوَضِّحَةٍ وَاحِدَةٍ]

"لَوِ اسْتَوْعَبَ الرَّأْسِ بِمُوضَحَةٍ وَاحِدَةٍ، فَفِيهَا حَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ"؛ لِأَنَّ اتَسَاعَهَا لَا يُوجِبُ تَعَدُّدَهَا. "وَلَكِنْ لَوْ أَوْضَحَ مُوضَحَتَيْنِ بَينَهُمَا حَاجِزٌ كَامِلٌ، فَفِيهِمَا عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ، فَإِنِ ارْتَفَعَ الْحَاجِزُ بِأَكُلَةٍ، "وَلَكِنْ لَوْ أَوْضَحَ مُوضَحَتَيْنِ بَينَهُمَا حَاجِزٌ كَامِلٌ، فَفِيهِمَا عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ، فَإِنِ ارْتَفَعَ الْحَاجِزُ بِأَكُلَةٍ، أَوْ بِفِعْلِ الْجَانِي تَرَاجَعَتْ إِلَى حَمْسٍ"؛ لِتَرَاجُعِهِمَا قَبْلَ الإِنْدِمَالِ إِلَى وَاحِدةٍ، وَالْأَكُلَةُ مِنْ سِرَايَةِ فَعْلِهِ، فَهِي أَيْضًا كَفِعْلِهِ. "وَلَوِ ارْتَفَعَ بِفِعْلِ الْمَجْنِي عَلَيْهِ، لَمْ يَتَرَاجَعْ"؛ لِأَنَّ مُوجِبَ الجُنايَةِ يَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّدِ الجُنَاةِ، وَصَارَ هَذَا كَمَا لَوْ قَطَعَ أَطْرَافَهُ، فَإِنْ عَادَ وَجَز رَقَبَتَهُ عَادَتِ الدِّيَاثُ إِلَى دِيَةٍ وَاحِدَةٍ، وَإِنْ جَاءَ غَيْرُهُ وَجَز رَقَبَتَهُ عَادَتِ الدِّيَاثِ إِلَى دِيَةٍ وَاحِدَةٍ، وَإِنْ جَاءَ غَيْرُهُ وَجَز اللَّعَابُ أَلُو وَجَز رَقَبَتَهُ عَادَتِ الدِّيَاثُ إِلَى دِيَةٍ وَاحِدَةٍ، وَإِنْ جَاءَ غَيْرُهُ وَجَز اللَّهَاتُ وَجَبَ الْجُمِيعُ أَلْوَافَهُ، فَإِنْ عَادَ وَجَز رَقَبَتَهُ عَادَتِ الدِّيَاثُ إِلَى دِيَةٍ وَاحِدَةٍ، وَإِنْ جَاءَ غَيْرُهُ وَجَز اللَّهُ مِنْ اللَّهُمِيعُ أَلْوَافَهُ، فَإِنْ عَادَ وَجَز رَقَبَتَهُ عَادَتِ الدِّيَاثُ إِلَى دِيَةٍ وَاحِدَةٍ، وَإِنْ جَاءَ غَيْرُهُ وَجَز الْتَهُ مِنْ الْمِيعُ أَلِنْ عَادَ وَجَز رَقَبَتُهُ عَادَتِ الدِّيَاثُ إِلَى الْحَامِيهُ إِلَى الْعَلَى الْمُعْرِيقِ الْحَامِيمُ أَلَى الْمُعْرِيقِ الْعَلَى الْحِيدِ وَالْعَلَى الْمُ الْمُعْرِيقِ الْعَلَى الْمُعْلِيقِ الْعَلَى الْمُعْلِقِ الْعَلَقِ الْعِلْمِ الْمُعْرِيقِ الْمُؤْمِنِهُ اللْعَلَاقُ الْمُؤْمُ الْمُعِلَّالَهُ الْعَلَى الْهُ الْعَلَاقُ الْعَلَى الْمُعْلِقِ الْمَاعِلَى الْمُعْلِقِ الْمُؤْمِنِ الْعَالَةُ الْمُؤْمِنَ الْعَلَاقُ الْمُعْرِيقِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمُ الْعُولُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْعُرَاقُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْم

*١١ ب ا ب* 

"فَإِنِ اخْتَلَفَا، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَجْنِيَ عَلَيْهِ مَعَ يَمِينِهِ أَنَّهُ رَفَعَ الْحَاجِزَ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ وُجُوبُ الْعَشْرِ. هَذَا فِي الْجِرَاحَاتِ، أَمَّا الْأَطْرَافُ، فَهِيَ خَمْسَ عَشْرَةَ:

الْأَوَّلُ: فِي الْأَذُنَيْنِ الدِّيَةُ الْكَامِلَةُ"؛ لِأَنَّهُ الطَّيْكِ كَتَبَ فِي الْأُذُنِ خَمْسُونَ مِنَ الْإِبِلِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْخُونَيْنِ فِيهِمَا مِئَةٌ. (١) "وَفِي السَّمْعِ الدِّيَةُ"؛ لِأَنَّهُ حَاسَّةٌ غَنْتُصُّ بِمَنْفَعَةٍ، فَأَشْبَهَتْ حَاسَّةَ الْبُصَرِ، وَقَدْ

= =

<sup>(</sup>۱) المراسيل لأبي داود (ص: ۲۱۲) رقم (۲۰۷) عن ابن شهاب، قال: قرأت في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمرو بن حزم حين بعثه إلى نجران، وكان الكتاب عند أبي بكر بن حزم، فكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه: هذا بيان من الله ورسوله {يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود} [المائدة: ۱] ، وكتب الآيات منها حتى بلغ {إن الله سريع الحساب} [آل عمران: ۱۹۹] ثم كتب هذا كتاب الجراح: في النفس مئة من الإبل، وفي الأنف إذا أوعب جدعه مئة من الإبل، وفي العين خمسون من الإبل، وفي الأذن خمسون من الإبل، وفي المأمومة ثلث من الإبل، وفي المبائفة ثلث النفس، وفي المنقلة خمس عشرة، وفي الموضحة خمس من الإبل، وفي السن خمس من الإبل " قال: ابن شهاب: فهذا الذي قرأت في الكتاب الذي كتبه رسول الله عليه وسلم، عند أبي بكر بن حمره بن حزم، قال أبو داود: أسند هذا ولا يصح. رواه يحيى بن حمزة، عن سليمان بن أرقم، عن الزهري، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن حده، والسنن الكبرى للبيهقي (٨/ ١٤٤) رقم ( ١٦٢٠) – عن ابن شهاب، قال: قرأت كتاب رسول الله عليه وسلم، الذي كتبه لعمرو بن حزم مين أبياب عمرو بن حزم أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: «في الأذن خمسون من الإبل»، هذا الحديث ليس واردا في كتاب عمرو بن حزم، والرافعي عزاه إلى الموجهين لظاهر الحديث، حيث قال بعد أن ( ) أن في الأذنين ( ) الإمام طريق حديث عمرو بن حزم، والرافعي عزاه إلى الموجهين لظاهر الحديث، حيث قال بعد أن ( ) أن في الأذنين ( ) الإمام طريق حديث عمرو بن حزم، والرافعي عزاه إلى الموجهين لظاهر الحديث، حيث قال بعد أن ( ) أن في الأذنين ( ) الإمام

قَضَى فِيهِ عُمَرُ ﷺ بِدِيَةٍ تَامَّةٍ. (١) "وَفِي الْأُذُنِ الْمُسْتَحْشِفَةِ حُكُومَةٌ، كَمَا فِي الْعُضُو الْأَشَلِّ، وَفِي الْحَدَقَةِ الْعَمْيَاءِ حُكُومَةٌ"؛ لِأَنَّ الْإِتْلَافَ فِيهَا يَرِدُ عَلَى الجُمَالِ دُونَ الْمَنَافِع.

"الثَّانِيَةُ: فِي الْعَيْنَيْنِ الدِّيَةُ"؛ لِأَنَّهُ الْحَنَّ فِي الْعَيْنِ خَمْسُونَ مِنَ الْإِبِلِ (٢) فَيَكُون فِي الْعَيْنَ مِعَةٌ. "وَكَذَلِكَ إِذَا أَبْطَلَ الْبَصَرَ مَعَ بَقَاءِ الحَدَقَتَيْنِ"؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَ الْمَنْفَعَةَ الْمَقْصُودَةَ بِالْعُضُو، فَوَجَبَ دِيَةٌ، كَمَا لَوْ جَنَى عَلَى يَدِهِ فَشُلَّتْ. "وَفِي إِذْهَابِ بَعْضِ الْبَصَرِ مِقْدَارٌ مِنَ الدِّيَةِ، يُعْرَفُ مَبْلَغُهُ بِمَبْلَغ

= =

قال: الذي يقوي هذا الوجه أنه لم يجز عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - للأذنين ذكرا في كتاب عمرو بن حزم مع سائر الأعضاء التي أوجب فيها الدية، وذلك يشعر بإخراجها عن الأعضاء التي لها بدل مقدر لكن الموجهين لظاهر المذهب رووا عن كتاب عمرو بن حزم رضى الله عنه «أن في الأذنين خمسين من الإبل» هذا لفظه، وفي «النهاية» لإمام الحرمين أيضا أنه لم يجز لها ذكر في كتاب عمرو بن حزم، قال: وقد رواه بعضهم - يعني: القاضي الحسين - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو مجازفة في الرواية، ولم يصح عندنا خبر بذلك في كتب الحديث، قلت: ومع الماوردي القاضي الحسين؛ فإنه قال: روى عمرو بن حزم «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال في كتابه إلى أهل اليمن: وفي الأذنين الدية»، قلت: وهذا الحديث أخرجه الدارقطني في «سننه» من حديث الأصم عن بحر بن نصر، عن ابن وهب قال: أخبرني يونس بن يزيد، عن ابن شهاب قال: «قرأت كتاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الذي كتبه لعمرو بن حزم حين بعثه على نجران فكتب فيه: وفي الأذن خمسون من الإبل» ورواه البيهقي في «سننه» أيضا).

- (١) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (٩/ ٣٣١) رقم (١٧٤٣٠) عن عمر بن الخطاب، «في العين، إذا لم يبق من بصره غيرها الدية كاملة، وفي عين المرأة، إذا لم يبق من بصرها غيرها ثم أصيبت، الدية كاملة»، جاء في البدر المنير (٢٦٢/٨)، الحديث السابع بعد الأربعين، عن معاذ بن حبل رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «في البصر الدية»، هذا الحديث غريب، لا أعلم من خرجه بعد البحث عنه.
- (٢) سنن النسائي (٨/ ٥०) رقم (٢٥٥٦) أخبرنا أحمد بن عبد الواحد، قال: حدثنا مروان بن محمد، قال: حدثنا سعيد وهو ابن عبد العزيز عن الزهري، قال: حاءي أبو بكر بن حزم بكتاب في رقعة من أدم، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: هذا بيان من الله ورسوله {يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود} [المائدة: ١] فتلا منها آيات ثم قال: «في النفس مائة من الإبل، وفي العين خمسون، وفي الرحل خمسون، وفي المأمومة ثلث الدية، وفي الجائفة ثلث الدية، وفي المنقلة خمس عشرة فريضة، وفي الأصابع عشر، وفي الأسنان خمس خمس، وفي الموضحة خمس»، [حكم الألباني] ضعيف، ومسند الشافعي ترتيب سنجر (٣/ ٢١٤)، باب دية الأعضاء، (١٦٥٨) عن عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه رضي الله عنهما: أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمرو بن حزم: وفي الأنف إذا أوعى جدعا مائة من الإبل، وفي المأمومة ثلث النفس، وفي الموضحة خمس، ومصنف ابن أبي شببة خمسون، وفي الرجل خمسون، وفي كل إصبع مما هنالك عشر من الإبل، وفي السن خمس وفي الموضحة خمس، ومصنف ابن أبي شببة خمسون»، التلخيص الحبير ط العلمية (١٤/ ٨٢) رقم (١٧٠٧) حديث عمر: "في الجائفة ثلث الدية"، البزار من حديث أبي بكر بن عمر وفعه: "في الأنف إذا استوعب جدعة الدية، وفي العين خمسون، وفي اليد خمسون، وفي المختفة ثلث الدية عشر عشر، وفي السن خمس، وفي كل إصبع مما هناك عشر عشر"، وفي السن خمس، وفي كل إصبع مما هناك عشر عشر"، وفي السن خمس، وفي كل إصبع مما هناك عشر عشر"، وفي النامومة ثلث النفس، وفي المأمومة ثلث النفس, ولمائمومة ثلث النفس, ولمائمومة ثلث النفس.

# (المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِيُّ الشَّافِعِيُّ '

النُّقْصَانِ، وَمَبْلَغُ النُّقْصَانِ يُعْرَفُ بِبُعْدِ مَسَافَةِ الْبَصَرِ وَقُرْبِهِ" حَتَّى لَوْ كَانَ يَرَى الشَّخْص مِنْ مَسَافَةٍ فَصَارَ لَا يَرَاهُ إِلَّا مِنْ نِصْفِ تِلْكَ الْمَسَافَةِ، وَجَبَ مِنَ الدِّيَةِ بِقِسْطِهَا.

#### [فَرْعٌ]

#### [لَوْ قَالَ: جَنَيْتُ عَلَيْهِ وَبَصَرُهُ ذَاهِبً]

"لَوْ قَالَ: جَنَيْتُ عَلَيْهِ وَبَصَرُهُ ذَاهِبٌ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَظْهَرُ لَوْ كَانَ بَصِيرًا، بِأَنْ يُرَى أَنَّهُ يَتَوَقَّى الْقَاصِدَ، وَيُتْبِعُ الشَّحْص نَظَرَهُ"، وَيَجْتَنِبُ الْبِئْرَ فِي طَرِيقِهِ، فَأَمْكَنَهُ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ، فَلَمَّا لَمْ تَكُنِ الْبَيِّنَةُ، كَانَ الْقَوْلُ قَوْلُ الْمُنْكَرِ، كَمَا فِي سَائِرِ الدَّعَاوَى، وَالْأَصْلُ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ.

"وَإِنْ قَالَ: جَنَيْتُ عَلَى هَذَا الْمَلْفُوفِ وَهُوَ مَوْجُوءٌ"، أَيْ: جَنَيْتُ/ عَلَى خِصْيَتِهِ وَهِيَ مَرْضُوضَةٌ. "فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يَتَعَذَّرُ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ"؛ فَإِنَّ الْأَعْضَاءَ الْبَاطِنَةَ لَا يُطَلَّعُ عَلَيْهَا، وَلَا تَتَكَشَّفُ لِلنَّاسِ، فَلَا يُمْكِنُ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهَا، وَالْأَصْلُ سَلَامَتُهَا، فَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلُهُ.

"الثَّالِثَةُ: فِي الْأَجْفَانِ الدِّيَةُ"؛ لِأَنَّ فِيهَا جَمَالٌ كَامِلٌ، وَمَنفَعَةٌ كَامِلَةٌ؛ فَإِنَّهَا تَقِي الْعَيْنَ مِنْ كُلِّ مَا يُؤْذِيهَا. "وَفِي كُلِّ جَفْنٍ يُسْتَأْصَلُ رُبُعُ الدِّيَةِ"؛ لِأَنَّهُ ذُو عَدَدٍ يَجِبُ الدِّيَةُ فِي جَمِيعِهَا، فَوَجَبَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ يُؤِذِيهَا. "وَفِي كُلِّ جَفْنٍ يُسْتَأْصَلُ رُبُعُ الدِّيَةِ"؛ لِأَنَّهُ ذُو عَدَدٍ يَجِبُ الدِّيَةُ فِي جَمِيعِهَا، فَوَجَبَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَا يَخُصُّهُ مِنَ الدِّيَةِ، كَالْأَصَابِع.

"الرَّابِعَةُ: إِذَا أُوعِبَ الْمَارِن جَدْعًا، فَفِيهِ الدِّيَةُ"؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّهُ كَانَ فِي كِتَابِهِ الطَّيْلَا فِي الْأَنْفِ إِذَا أُوعِبَ مَارِنُهُ جَدْعًا الدِّيَةُ. ( ( ) "وَفِي بَعْضِهِ بِقَدْرِهِ مَنْسُوبًا إِلَيْهِ لَا إِلَى جَمِيعِ الْأَنْفِ عَلَى الصَّحِيحِ"؛ أُوعِبَ مَارِنُهُ جَدْعًا الدِّيَةُ أَيْضًا"، كَمَا كَانَ فِي كِتَابِهِ لِأَنْفِ كَمَالَ الدِّيَةُ أَيْضًا"، كَمَا كَانَ فِي كِتَابِهِ لِأَنْ كَمَالَ الدِّيَةِ أَيْضًا"، كَمَا كَانَ فِي كِتَابِهِ لِأَنْفِ. "وَفِي الشَّمِّ الدِّيَةُ أَيْضًا"، كَمَا كَانَ فِي كِتَابِهِ النَّنْ كَمَالَ الدِّيَةُ أَيْضًا"، كَمَا كَانَ فِي كِتَابِهِ النَّهُ عَلَى جَمِيعِ الْأَنْفِ. "وَفِي الشَّمِّ الدِّيَةُ أَيْضًا"، كَمَا كَانَ فِي كِتَابِهِ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ. ( ٢ ) وَلِأَنَّهَا حَاسَّةٌ غَتْصُ مِنْفَعَةٍ مَقْصُودَةٍ، فَهِيَ كَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ.

= =

1/1.7

<sup>(</sup>۱) مصنف ابن أبي شيبة (٥/ ٣٥٥) رقم (٣٦٨٤٥) عن أبي بكر بن عمرو بن حزم، قال: في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمرو بن حزم: «في الأنف إذا استوعب مارنه الدية»، والسنن الكبرى للبيهقي (٨/ ١٥٤)، (١٦٢٤١) عن عكرمة بن خالد، عن رجل من آل عمر، قال: قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم، في الأنف إذا استوعب مارنه الدية: وهو فيما أنبأنيه أبو عبد الله إجازة، أنبأ أبو الوليد، ثنا ابن زهير، ثنا عبد الله بن هاشم، ثنا وكيع، فذكره وذكر ما روينا قبل هذا في العين، جاء في التلخيص الحبير ط قرطة (٤/ ٣٥ – ٥٥) رقم (١٩٢٤) حديثه: أنه قال: في كتاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: «وفي الأنف إذا أوعى جدعا الدية» أي استوعب، قوله: وحمل ذلك على المارن، دون جميع الأنف، لما روي عن طاوس أنه قال: عندي كتاب النبي – صلى الله عليه وسلم – وفيه: «وفي الأنف إذا قطع مارنه مائة من الإبل» عبد الرزاق في مصنفه، عن ابن حريج، عن ابن طاوس، عن أبيه به، وذكره الشافعي تعليقا، ورواه البيهقي من طريق عكرمة بن خالد، عن رجل من آل عمر، نحوه، قوله: ويروى في الأنف إذا استؤصل المارن الدية كاملة. البيهقي من حديث أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم قال: كان في كتاب عمرو بن حزم حين بعثه رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إلى نجران: «وفي الأنف إذا استؤصل المارن الدية كاملة»

<sup>(</sup>٢) جاء في البدر المنير (٨/ ٤٦٢)، الحديث التاسع بعد الأربعين، عن عمرو بن حزم رضي الله عنه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «في الشم الدية»، هذا الحديث غريب، لا أعلم من خرجه لا من هذا الوجه، ولا من غيره بعد البحث عنه، وكأن الرافعي قلد الماوردي في إيراده فإنه قال: حكى بعض الرواة عن عمرو بن حزم أنه عليه الصلاة والسلام قال: «(و) في الشم الدية»، وجاء في التلخيص الحبير ط قرطبة (٤/ ٥٧) رقم (١٩٣٨) حديث عمرو بن حزم: «في الشم الدية»، لم أحده في النسخة، وإنما فيها: «وفي الأنف إذا أوعب جدعا مائة من الإبل»، وفي روا. تن «وفي الأنف إذا استؤصل المارن الدية كاملة»، وأخرجه البيهقي من طريق عمرو بن شعيب،

"وَكَذَلِكَ الذَّوْقُ" إِذَا ذَهَبَ جَمِيعُهُ فَفِيهِ الدِّيَةُ، وَهُوَ خَمْسَةٌ: الْحَلَاوَةُ، وَالْمَرَارَةُ، وَالْحُمُوضَةُ، وَالْمُلُوحَةُ، الْعَلَووَةُ، وَالْمَرَارَةُ، وَالْمُلُوحَةُ، وَالْمُلُوحَةُ، وَالْمُلُوحَةُ، وَالْمُلُوحَةُ، وَالْمُلُوحَةُ، وَالْمُلُوحَةُ،

"الْخَامِسَةُ: فِي الشَّفَتَيْنِ الدِّيَةُ إِذَا اسْتُوعِبَتَا"؛ لِأَنَّهَا فِي كِتَابِهِ عَلَى (١)

"السّادِسَةُ: فِي اللّسَانِ الدِّيَةُ إِنْلَافِهِ، تَعَلَّقَتٍ إِنْلَافِ مَنفَعَتِهِ كَالْيَدِ. "فَإِنْ قُطِعَ رُبُعُ اللّسَانِ الدِّيَةُ إِنْلَافِهِ، تَعَلَّقَتٍ إِنْلَافِ مَنفَعَتِهِ كَالْيَدِ. "فَإِنْ قُطِعَ رُبُعُ اللّسَانِ فَذَهَبَ نِصْفُ الْكَلَامِ، وَجَبَ نِصْفُ الدِّيَةِ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ فَذَهَبَ سُدُسُ الْكَلَامِ، وَجَبَ نِصْفُ الْكَلَامِ، وَجَبَ نِصْفُ الدِّيَةِ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ فَذَهَبَ سُدُسُ الْكَلَامِ وَاللِّسَانِ مَضْمُونٌ، وَلا وَجْهَ لِإِيجَابِ الضَّمَانَيْنِ؛ إِذْ يَدْخُلُ الْكَلامُ فِي ضَمَانِ اللِّسَانِ، كُلُ وَجْهَ لِإِيجَابِ الضَّمَانَيْنِ؛ إِذْ يَدْخُلُ الْكَلامُ فِي ضَمَانِ اللّسَانِ، وَالْأَطْرَافُ فِي ضَمَانِ النَّفْسِ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِيجَابِ الْأَكْثَرِ مِنْهُمَا، وَقِيلَ: كَمَا يَدْخُلُ النِّسَانِ؛ لِأَنَّهُ الْمَحْلُ، إِلَّا أَنَّ ذَهَابَ نِصْفِ الْكَلَامِ يَدُلُّ عَلَى شَلَلِ رُبُعٍ آخَرَ مِنَ اللِّسَانِ، فَيَجِبُ رَبُعُ اللِّسَانِ؛ لِأَنَّهُ الْمَحْلُ، إِلَّا أَنَّ ذَهَابَ نِصْفِ الْكَلَامِ يَدُلُّ عَلَى شَلَلِ رُبُعٍ آخَرَ مِنَ اللِّسَانِ، فَيَجِبُ وَهُمُ اللَّسَانِ وَرُبُعٍ آخَرُ بِشَلَلِ رُبُعِهِ الْآخَرِ، فَالْعِلَّةُ فِي إِيجَابِ نِصْفِ الدِّيَةِ بِوَعْقِ اللَّسَانِ، هَذَا الْمَعْنَى لِإِذْهَابِ نِصْفِ الْكَلَامِ. "وَفِي لِسَانِ الصَّبِيِّ إِذَا حَرَّكُهُ بِبُكَاءٍ، أَوْ بَابَا. "الدِّيَةُ"؛ لِأَنَّهُ لِسَانِ الصَّبِيِّ إِذَا حَرَّكُهُ بِبُكَاءٍ، أَوْ بَابَا. "الدِّيَةُ"؛ لِأَنَّهُ لِسَانِ الصَّبِيِّ إِذَا حَرَّكُهُ بِبُكَاءٍ، أَوْ بَابَا. "الدِّيَةُ"؛ لِأَنَّهُ لِسَانٌ الطَّيِّةِ.

"السَّابِعَةُ: فِي كُلِّ سِنِّ خمسٌ مِنَ الْإِبِلِ إِذَا كَانَ قَدْ ثَغِرَ"؛ لِأَنَّهُ الطَّيْكُ كَتَبَ فِي السِّنِّ خَمْسٌ مِنَ

عن أبيه، عن جده بلفظ: «في الأنف إذا جدع الدية كاملة».

<sup>(</sup>۱) سنن النسائي (۸/ ٥٥) رقم (٤٥٥) عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جده: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن كتابا فيه الفرائض والسنن والديات، وبعث به مع عمرو بن حزم، فقرأت على أهل اليمن هذه نسختها: «من محمد النبي صلى الله عليه وسلم إلى شرحبيل بن عبد كلال، ونعيم بن عبد كلال، والحارث بن عبد كلال قيل ذي رعين ومعافر وهمدان أما بعد»، وكان في كتابه «أن من اعتبط مؤمنا قتلاعن بينة، فإنه قود إلا أن يرضى أولياء المقتول، وأن في النفس الدية مائة من الإبل، وفي الأنف إذا أوعب جدعه الدية وفي اللسان الدية، وفي الشفتين الدية، وفي البيضتين الدية، وفي المنقلة خمس عشرة من الإبل، وفي العينين الدية وفي الرجل الواحدة نصف والدية، وفي المأمومة ثلث الدية، وفي الحائفة ثلث الدية، وفي المنقلة خمس عشرة من الإبل، وفي كل أصبع من أصابع اليد والرجل عشر من الإبل، وفي السن خمس من الإبل، وفي الموضحة خمس من الإبل، وأن الرجل يقتل بالمرأة وعلى أهل الذهب ألف دينار»، «خالفه محمد بن بكار بن بلال»، [حكم الألباني] ضعيف، وسنن الدارمي (٣/ ١٥٣١) رقم وعلى أهل الذهب ألف دينار»، «خالفه محمد بن حرم، عن أبيه، عن حده، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن وكان في كتابه «وفي الأنف إذا أوعب جدعه الدية، وفي اللسان الدية، وفي الشفتين الدية، وفي البيضتين الدية، وفي المنقلة خمس عشرة من الإبل»، [عليق الحقق] إسناده ضعيف.

<sup>(</sup>٢) سبق تخريجه.

الْإِبِلِ. (') "وَإِنْ لَمْ يُثْغَرْ، انْتُظِرَ؛ فَإِنْ لَمْ تَعُدْ، تَمَّ عَقْلُهَا"؛ لِتَحَقُّقِ إِنْلَافِهَا. "وَإِنْ عَادَتْ، فَلَا عَقْلَ لَهَا"؛ لِلْهِبِلِ. (') "وَإِنْ سَوَاءٌ فِي الدِّيَةِ"؛ لِإطْلَاقِ الْخَبَرِ، لِأَنَّ مَا عَادَتُهُ أَنْ يَعُودَ أَوْ يَتَكَرَّرَ، لَا يَكُونُ مَضْمُونًا كَالشَّعْرِ. "وَالْأَسْنَانُ سَوَاءٌ فِي الدِّيَةِ"؛ لِإطْلَاقِ الْخَبَرِ، لِأَنَّ مَا عَادَتُهُ أَنْ يَعُودَ أَوْ يَتَكَرَّرَ، لَا يَكُونُ مَضْمُونًا كَالشَّعْرِ. "وَالْأَسْنَانُ سَوَاءٌ فِي الدِّيَةِ"؛ لِإطْلَاقِ الْخَبَرِ، (٢) وَلِأَنَّهَا جِنْسٌ ذُو عَدَدٍ فَلَا تَخْتَلِفُ دِيَتُهَا بِاحْتِلَافِ مَنَافِعِهَا، كَالْأَصَابِع.

"وَإِنْ عَادَ سِنُّ الرَّجُلِ بَعْدَ أَحْدِ الدِّيَةِ، فَالْقِيَاسُ أَلَّا يَرُدُّ الدِّيَةَ، كَمَا لَوْ قُطِعَ لِسَانُهُ فَنَبَتَ"؛ إِذْ هِي هِبَةٌ بُحَدَّدَةً. "أَوْ كَالْمُوَضِّحَةِ" إِذَا انْدَمَلَتْ؛ فَإِنَّهُ لَا يُرَدُّ أَرْشُهَا بِسَبَبِ الإنْدِمَالِ، كَذَلِكَ هَهُنَا. "وَفِيهِ قَوْلٌ هِبَةٌ بُحَدُّه أَوْ كَالْمُوضِّحَةِ" إِذَا انْدَمَلَتْ؛ فَإِنَّهُ لَا يُرَدُّ أَرْشُهَا بِسَبَبِ الإنْدِمَالِ، كَذَلِكَ هَهُنَا. "وَفِيهِ قَوْلٌ آخَرُ" أَنَّهُ يُرَدُّ؛ لِأَنَّ جِنْسَ السِّنِّ مِمَّا يَعُودُ فَكَانَ كَمَسْأَلَةِ الصَّيِّ بِخِلَافِ اللِّسَانِ، فَإِنَّ الْعَادَةَ فِيهِ أَلَّا يَعُودُ وَكَانَ كَمَسْأَلَةِ الصَّيِّ بِخِلَافِ اللَّسَانِ، فَإِنَّ الْعَادَةَ فِيهِ أَلَّا يَعُودُ وَكَانَ كَمَسْأَلَةِ الصَّيِّ بِخِلَافِ اللِّسَانِ، فَإِنَّ الْعَادَةَ فِيهِ أَلَّا يَعُودُ وَكَانَ كَمَسْأَلَةِ الصَّيِّ بِخِلَافِ الللَّابِقَةِ، وَقَدْ وُجِدَتْ. "وَلُو اسْوَدَّتْ وَيَخِلَافِ الْمُوضِّحَةِ؛ لِأَنَّ الْعَالِبَ أَنَّهَا تَتَبَرَّأُ، وَأَرْشُهَا/ أَرْشُ الْخُارِحَةِ السَّابِقَةِ، وَقَدْ وُجِدَتْ. "وَلُو السَّنِ نِصْفُ السِّنِ فَاللَّهِ الْمُؤَنِّ لِعُنْ الْعَيْنِ. "وَفِي نِصْفُ السِّنِ نِصْفُ السِّنِ فَعُنُهُ اللَّهُ يَعْهُ اللَّيْ يَعْفَى وَاللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ مَنْ فَعُتُهَا"، كَمَا لَوْ تَعَيَّرَ لَوْنُ الْعَيْنِ. "وَفِي نِصْفُ السِّنِ نِصْفُ السِّنِ فَلَى الْعَيْنِ. نِصْفُ دِيتِهَا.

"وَالصَّحِيحُ: أَنْ يُعْتَبَرَ الْحِسَابُ مِمَّا ظَهَرَ" دُونَ السِّنْخِ الَّذِي فِي اللِّنَةِ؛ لِأَنَّ كَمَالَ الدِّيَةِ يَتَعَلَّقُ بِمَا ظَهَرَ مِنْهَا دُونَ السِّنْخ، فَكَانَ الِاعْتِبَارُ بِهِ.

"الثَّامِنَةُ: فِي اللَّحْيَيْنِ الدِّيَةُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِمَا أَسْنَانَ"؛ لِأَنَّ فِيهِمَا جَمَالٌ كَامِلٌ، وَمَنْفَعَةٌ كَامِلَةٌ، فَهُمَا كَالشِّفَتَيْنِ. "وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِمَا أَسْنَانٌ، فَلَا يَصِيرُ تَبَعًا" لَمُمَا "بَل يَنْفَرِدُ كُلٌّ وَاحِدٍ بِالْوَاجِبِ"؛ لِأَنَّهَا خَهُمَا كَالشِّفَتَيْنِ. "وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِمَا أَسْنَانٌ، فَلَا يَصِيرُ تَبَعًا" لَمُمَا "بَل يَنْفُرِدُ كُلٌّ وَاحِدٍ بِالْوَاجِبِ"؛ لِأَنَّهَا جَنْسٌ آخَرُ مُخَالِفٌ لَمُعُمَا، وَلَيْسَتْ كَالْأَصَابِعِ مَعَ الْكَفِّ؛ فَإِنَّهَا مُتَّصِلَة بِالْكَفَ، وَالْأَسْنَانُ مَعْرُوزَةٌ فِيهِمَا، غَيْرُ مُتَّصِلَةٍ بِهِمَا، وَلِأَنْهُمَا يُوجَدَانِ قَبْلَ الْأَسْنَانِ، وَالْكَفُّ لَا تُوجَدُ قَبْلَ الْأَصَابِع.

"التَّاسِعَةُ: فِي ثَدْيِ الْمَرْأَةِ دِيَتُهَا"؛ لِأَنَّ فِيهِمَا جَمَالًا، وَمَنْفَعَةً كَالْيَدَيْنِ. "وَكَذَا فِي ثَدْيِ الرَّجُلِ عَلَى الْتَّاسِعَةُ: فِي ثَدْيِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ، وَالنَّصُّ الظَّاهِرُ إِيجَابُ الْحُكُومَةِ فِي ثَدْيِ الرَّجُلِ؛ لِأَنَّهُ إِثْلَافٌ جَمَالٍ الْقَيَاسِ الصَّحِيحِ" بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ، وَالنَّصُّ الظَّاهِرُ إِيجَابُ الْحُكُومَةِ فِي ثَدْيِ الرَّجُلِ؛ لِأَنَّهُ إِثْلَافٌ جَمَالٍ مَنْ غَيْرِ مَنفَعَةٍ. "وَفِي حَلَمَتَيْهَا دِيَتُهَا"؛ لِأَنَّ مَنْفَعَةَ الثَّدْيِ مُتَعَلِّقَةٌ بِهِمَا؛ إِذْ بِهِمَا يُشْرَبُ اللَّبَنُ، فَهُمَا بِمَنْزِلَةِ الْأَصَابِعِ مَعَ الْكَفَ.

"الْعَاشِرَةُ: فِي الْيَدَيْنِ إِذَا قُطِعَتَا مِنَ الْكُوعَيْنِ الدِّيَةُ"؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: (في الْيَدَيْنِ الدِّيَةُ). (٣) "وَالْأَعْسَمُ وَغَيْرُهُ سَوَاءٌ"، كَالْأَحْوَلِ وَغَيْرِهِ. "وَفِيمَا زَادَ عَلَى الْكَفَيْنِ حُكُومَةٌ" إِلَى الْمِرْفَقِ فَمَا فَوْقَهُ؛

1/1.4

<sup>(</sup>١) سبق تخريجه.

<sup>(</sup>٢) (وفي السن خمس من الإبل).

<sup>(</sup>٣) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (٩/ ٣٨٠)، رقم (١٧٦٧٨) عن الزهري، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في البدين بالدية، وفي الرجلين بالدية، عن معاذ رضي الله عنه أن النبي - صلى الله عليه الرجلين بالدية، حاء في البدر المنير (٨/ ٤٥٩)، الحديث الحادي بعد الأربعين، عن معاذ رضي الله عنه أن النبي - صلى الله عليه وسلم -، قال: «في اليدين والرجلين الدية، وفي إحداهما نصفها»، هذا الحديث من هذا الوجه غريب، ويغني عنه حديث عمرو بن حرم، وعمرو بن شعيب السالفين مع الإجماع.

لِأَنَّ ذَلِكَ/ عُضْوٌ آحَرُ، وَلَيْسَ فِيهِ تَقْدِيرٌ. "**وَفِي كُلِّ أُصْبُعٍ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ**"؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: (فِي كُلِّ أُصْبُعٍ مِنْ ١٠٧/ ب أَصَابِعِ الْيَدِ وَالرِّحْلِ، عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ). <sup>(١)</sup> "**وَفِي كُلِّ أُنْمُلَةٍ ثُلُثُ دِيَةٍ أُصْبُعٍ**"؛ لِأَنَّ كُلَّ أُصْبُعٍ لِهَا ثَلاث أَنَامِلٍ "إِلَّا ا**لْإِبْهَامُ؛ فَإِنَّهَا أُنْمُلَتَانِ، فَفِي كُلِّ وَاحِدَةٍ" مِنْهُمَا "نِصْفُ دِيَةٍ أُصْبُعِ"** 

"الْحَادِي عَشَرَ: فِي الْأَلْيَتَيْنِ الدِّيَةُ"؛ لِأَنَّ فِيهِمَا مَنْفَعَةٌ كَامِلَةٌ فِي الرُّكُوبِ وَالحُلُوسِ، وَجَمَالًا ظَاهِرًا، كَالْيَدَيْنِ. وَحَدُّهُمَا "إِذَا قُطِعَ مَا أَشْرَفَ عَلَى الظَّهْرِ مِنْهُمَا وَإِنْ لَمْ يَقْرَعِ الْعَظْمَ، وَكُلُّ مُزْدَوَجٍ فِيهِمَا الدِّيَةُ، فَفِي الْوَاحِدِ نِصْفُ الدِّيَةِ"؛ رِعَايَةً لِلنِّسْبَةِ.

"الثَّانِي عَشَرَ: فِي الصُّلْبِ دِيَةٌ إِذَا لَمْ يَنْجَبِرْ كَسْرُهُ فَكَانَ لَا يُطِيقُ الْمَشْيَ"، كَمَا كَانَ فِي كِتَابِهِ الثَّانِي عَشَرَ: فِي الصُّلْبِ فَيْ إِذْرَاجٍ" فِي الشَّهْوَةُ، فَفِيهَا دِيَةٌ مِنْ غَيْرِ إِدْرَاجٍ" فِي الشَّهْوَةُ، فَفِيهَا دِيَةٌ مِنْ غَيْرِ إِدْرَاجٍ" فِي ضَمَانِ الصُّلْبِ؛ لِأَنَّهَا مَنْفَعَةٌ أُحْرَى مَقْصُودَةٌ، فَلَا تَدْخُلُ فِي ضَمَانِ الصُّلْبِ، كَالسَّمْعِ مَعَ الْأُذُنِ، وَالشَّمِّ مَعَ الْأُذُنِ، وَالشَّمِّ مَعَ الْأُذُنِ، وَالشَّمِّ مَعَ الْأُذُنِ، وَالشَّمِ

"الثَّالِثَ عَشَرَ: فِي الْحَشَفَةِ الدِّيَةُ"؛ لِأَنَّ مَنْفَعَةَ الذَّكِرِ تَكْمُلُ بِالْحَشَفَةِ، كَمَا تَكْمُلُ مَنْفَعَةُ الْكَفِّ بِالْأَصَابِع، فَكَمُلَتِ الدِّيةُ بِقَطْعِهَا. "وَفِي نِصْفُهَا نِصْفُ الدِّيَةِ"، كَمَا فِي كَمَالِهَا كَمَالُ الدِّيَةِ.

"وَفِي الْأَنْفَيْنِ الدِّيَةُ"؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ مَعَ عَمْرِو بْنِ حَرْم، فِي الْأَنْفَيَيْنِ الدِّيَةُ. (٣) "وَفِي شُفْرَيْهَا دِيَتُهَا وَإِنْ كَانَتْ رَتْقَاءً"؛ لِأَنَّ فِيهِمَا جَمَالٌ وَمَنْفَعَةٌ عِنْدَ الْمُبَاشَرَةِ. "وَقَرْعُ ١٠٨/ أَلْعَظْمِ لَيْسَ بِشَرْطِ"، كَمَا فِي الْأَلْيَتَيْنِ. "فَلَوْ أَفْضَاهَا فَلَمْ يَلْتَهِمْ، وَجَبَتِ الدِّيَةُ"؛ لِأَنَّهُ إِثْلَافُ مَنْفَعَةٍ الْعَظْمِ لَيْسَ بِشَرْطٍ"، كَمَا فِي الْأَلْيَتَيْنِ. "فَلُوْ أَفْضَاهَا فَلَمْ يَلْتَهِمْ، وَجَبَتِ الدِّيَةُ"؛ لِأَنَّهُ إِثْلَافُ مَنْفَعَةٍ كَامِلَةٍ. "وَالْإِفْضَاءُ: أَنْ يَرْتَفِعَ الْحَاجِزُ بَيْنَ الْفَوْجَيْنِ لَا بَيْنَ مَسْلَكِ الْبَوْلِ وَالْجِمَاعِ"، كَمَا فَسَرَهُ أَهْلُ الْعَرَاقِ، قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ –رَحِمَهُ اللهُ: هَذَا التَّفْسِيرُ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ مَسْلَكَ الْبَوْلِ وَالْجِمَاعِ عِنْدَ أَهْلِ الْعَرَاقِ، قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ –رَحِمَهُ اللهُ: هَذَا التَّفْسِيرُ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ مَسْلَكَ الْبَوْلِ وَالْجِمَاعِ عِنْدَ أَهْلِ السَّيْعَةِ، وَفِي كُتُبِ التَّشْرِيحِ وَاحِدٌ، وَقَدْ وَقَعَ الْإِفْضَاءُ عَلَى الصَّورَةِ الَّتِي سَبَقَتْ، وَهُو أَنْ يَرْتَفِعَ الْحَاجِرُ بَيْنَ السَّينِكَ بِنِيسَابُورَ مِرَارًا، فِي وَفْتِ مُتَقَارِبٍ. "وَأَكْفُرُ مَا يُتَصَوَّوُ ذَلِكَ فِي الصَّغِيرَةِ بِالتَّحَامُلِ عَلَيْهَا"، وَذَكَرَ السَّيلِينَ بِنِيسَابُورَ مِرَارًا، فِي وَفْتِ مُتَقَارِبٍ. "وَأَكْمُ مَا يُتَصَوَّوُ ذَلِكَ فِي الصَّغِيرَةِ بِالتَّحَامُلِ عَلَيْهَا"، وَذَكَرَ التَّشْرِيحِ أَنْ مَسْلَكَ الْبُولِ غَيْمُ مَسْلَكَ الْجُمَاعِ.

"الرَّابِعَ عَشَرَ: الْقَدَمَانِ فِيهِمَا الدِّيَةُ"؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: (وَفِي الرِّجْلَيْنِ الدِّيَةُ). (٤) "وَمَا زَادَ عَلَيْهَا حُكُومَةٌ"، وَهُوَ كَمَا زَادَ عَلَى الْكَفَّيْنِ. "وَالْأَعْرَجُ كَغَيْرِ الْأَعْرَجِ"؛ لِأَنَّ الْعَرَجَ لَيْسَ بِنَقْصٍ فِي الْقَدَمِ، وَإِنَّمَا هُوَ حُكُومَةٌ"، وَهُوَ كَمَا زَادَ عَلَى الْكَفَّيْنِ. "وَالْأَعْرَجُ كَغَيْرِ الْأَعْرَجِ"؛ لِأَنَّ الْعَرَجَ لَيْسَ بِنَقْصٍ فِي الْقَدَمِ، وَإِنَّمَا هُوَ

<sup>(</sup>۱) سبق تخريجه

<sup>(</sup>۲) سبق تخریجه

<sup>(</sup>٣) سبق تخريجه

<sup>(</sup>٤) سبق تخريجه

لِخَلَل فِي السَّاقِ أَوْ غَيْرِهِ. "وَحُكْمُ الْأَصَابِع مَا ذَكَرْنَا فِي الْيَدِ"، أَيْ: مَا زَادَ عَلَيْهَا فِيهِ حُكُومَةٌ.

"الْخَامِسَ عَشَرَ: اللِّحْيَةُ وَسَائِرُ الشُّعُورِ، فِيهِ حُكُومَةٌ"؛ لِأَنَّهُ إِنْلَافُ جَمَالٍ فَحَسْبُ.

"كَمَا فِي الْجِرَاحَةِ عَلَى الْأَعْضَاءِ، وَلَا يُبَلَّغُ حُكُومَةُ عُضْو دِيتَهُ، بَلْ يَنْقُصُ عَنْهُ كَمَا يَنْقُصُ التَّعْزِيرُ مِنَ الْحَدِّ، وَلَو شَانَ وَجْهَهُ بِجِرَاحَةٍ، فَحُكُومَةٌ"؛ لِأَنَّهُ إِثْلَافُ جَمَالٍ مُحَرِّدٍ، وَيُؤْخَذ بِالْأَكْثَرِ مِنْ حُكُومَةِ الْجُرْحِ، أَوْ حُكُومَةِ الشَّيْنِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُوجِبٌ، وَلَا يُمْكِنُ الْجُمْعُ بَينَهُمَا، فَيَجِبُ الْأَكْثَرُ مِنْهُمَا/، وَلَكِنْ بِشَرْطِ نَقَصِ الْحُكُومَاتِ عَنِ الدِّيَاتِ، كَمَا ذَكَرْنَا. ۱۱۰۸ ب

"قَالَ: وَتَفْسِيرُ الحُكُومَةِ، أَنْ يُقَالَ: لَوْ كَانَ عَبْدًا، كَمْ يَنْقُص مِنْ قِيمَتِهِ بِالْجِنَايَةِ؟ فَإِنْ نَقَص عُشْرٌ فَعُشْرُ الدِّيَةِ" لَا عُشْرُ الْقِيمَةِ؛ لِأَنَّ النَّفْسَ مَضْمُونَة بِالدِّيَّةِ، فَيَجِبُ الْقَدْرُ النَّاقِصُ مِنْهَا، كَمَا يُقَوَّمُ الْمَبيعُ عِنْدَ الرُّجُوعِ بِأَرْشِ الْعَيْبِ بِالْقِيمَةِ، ثُمَّ يُوجِبُ الْقَدْرَ النَّاقِصِ مِنَ الثَّمَن لَا مِنَ الْقِيمَةِ؛ لِكَوْنِ الْمَبِيعِ مَضْمُونًا بِالنَّمَنِ، وَهَذَا "بِشَرْطِ أَلَّا تَزِيدً" الْحُكُومَةُ "عَلَى دِيَةِ ذَلِكَ الْعُضُو"، كَمَا تَقَدَّمَ.

# [فِي دُخُولِ الْأَطْرَافِ وَالْجِرَاحَةِ تَحْتَ النَّفْسِ وَعَدَمِهِ]

"لَوْ قَطَعَ أَطْرَافَهُ أَوْ جَرَحَهُ عَمْدًا أَوْ خَطَأً فَمَاتَ بِالسِّرَايَةِ، دَخَلَتِ الْأَطْرَافُ وَالْجِرَاحَةُ تَحْتَ النَّفْس، حَتَّى لَا تَجِبُ إِلَّا دِيَةُ النَّفْس"؛ لِأَنَّ الجُرَاحَةَ إِذَا أَفْضَتْ إِلَى النَّفْس صَارَتْ قَتْلًا، كَمَا بَيَّنَّاهُ. "وَكَذَلِكَ لَوْ جَرَحَهُ عَمْدًا ثُمَّ حزَّ رَقَبَتَهُ عَمْدًا"؛ لِأَنَّهُ قَتْلٌ وَاحِدٌ مِنْ رَجُلِ وَاحِدٍ بِجِرَاحَتَيْنِ مُتَحَانِسَتَيْنِ، فَهُوَ كَمَا لَوْ وَالَى عَلَيْهِ بَيْنَ الْجِرَاحَاتِ. "وَلَوْ جَرَحَهُ خَطَأً ثُمَّ حَزَّ رَقَبَتَهُ عَمْدًا، لَمْ تَدْخُل الْجِرَاحَةُ تَحْتَ النَّفْس؛ لِإخْتِلَافِ مَحَلِّ الدِّيَةِ" هَهُنَا. "أَعْنِي: مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ" فَإِنَّ الْخَطَأَ تَحَلُّ أَرْشِهِ الْعَاقِلَةُ، وَدِيَةُ الْعَمْدِ تَّحِبُ فِي مَالِهِ، وَإِذَا اخْتَلَفَ الْمَحَلُّ كَانَ الْحُكْمُ أَيْضًا مُخْتَلِفًا، فَيَجِبُ عَلَى عَاقِلَتِهِ أَرْشُ جِرَاحَتِهِ، وَفِي مَالِهِ الدِّيةُ الْكَامِلَةُ إِنْ عَفَى عَنِ الْقِصَاصِ.

"وَلَوْ جَرَحَهُ رَجُلٌ عَمْدًا فَأَجْهَزَهُ رَجُلٌ آخَرُ عَمْدًا، لَمْ تَدْخُلْ أَيْضًا"؛ لِأَنَّ اخْتِلَافَ الْفَاعِل مَعَ تَحَانُسِ الْفِعْلِ كَاخْتِلَاف الْفِعْلِ مَعَ اتَّحَادِ الْفَاعِلِ، فَيَجِبُ عَلَى الْأَوَّلِ مُوجِبُ/ جِنَايَتِهِ وَعَلَى النَّابِي قِصَاصُ 1/1.9 قَتْلِهِ، وَحَيْثُ حَكَمْنَا بِالدُّحُولِ، فَالْمُرَادُ بِهِ: الدِّيَةُ؛ فَإِنَّهَا بَدَلُ النَّفْس، وَأَرْشُ الطَّرَفِ دَاخِلٌ تَحْتَ بَدَلِ النَّفْس، بِخِلَافِ قِصَاصِ الطَّرَفِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ النَّفْس؛ لِأَنَّهُ جَزَاءُ الْفِعْل، وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ التَّشَفَى وَدَرْكُ الغَيْظِ، فَيُفْرَدُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِحُكْمِهِ.

#### [فَرْعٌ]

# [فِي اخْتِلَافِ الْجَانِي وَالْوَلِيِّ فِي سَبَبِ الْمَوْتِ]

"لَوْ قَالَ الْجَانِي: مَاتَ مِنْ قَطْعِ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ فَتَرَاجَعَتِ الْجِنَايَةُ إِلَى دِيَةٍ وَاحِدَةٍ، وَقَالَ الْوَلِيُّ: مَاتَ مِنْ غَيْرِهَا، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْوَلِيِّ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ وُجُوبُ دِيَتَيْن"

"الرُّكْنُ الثَّانِي: فِيمَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الدِّيَةُ.

وَالْقَاتِلُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَبْدًا أَوْ حُرًّا، فَإِنْ كَانَ عَبْدًا، فَأَرْشُ الْجِنَايَةِ يَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ"، إِذَا كَانَتِ الْجِنَايَةُ مُوجِبَةً لِلْمَالِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِيجَابُهُ عَلَى الْمَوْلَى؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ مِنْهُ جِنَايَةٌ، وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ إِلَى كَانَتِ الْجِنَايَةُ مُوجِبَةً لِلْمَالِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَأْخِيرُهُ عِلَى الْمَوْلَى؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ مِنْهُ جِنَايَةٌ، وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ إِلَى الْمَاءِ، فَتَعَلَّقَ بِرَقَبَتِهِ.

"فَإِنْ كَانَ" الْقَتْلُ "عَمْدًا، وَبِيعَ رَقَبَتُهُ بِالْجِنَايَةِ فَلَمْ تَفِ بِه، فَيُتْبَعُ إِذَا عَتَقَ بِالْبَاقِي"؛ إِذْ أَرْشُ جِنَايَةِ الْعَمْدِ بَحِبُ عَلَى الْجَانِي. "وَإِنْ كَانَ" الْقَتْلُ "خَطأً" وَلَمْ تَفِ الرَّقِبَةُ "فَالصَّحِيحُ: أَلَّا يُتْبَعَ بِشَيْءٍ؛ إِذ أَرْشُ جِنَايَةِ الْخَطْرِ لَا تَجِبُ عَلَى الْجَانِي، وَلَا عَاقِلَةِ الرَّقِيقِ"، وَلِأَنَّ الْعَبْدَ لَا ذِمَّةَ لَهُ فِي الْحَالِ، وَلَوْ كَانَتْ لَهُ جِنَايَةِ الْخَطْرِ لَا تَجِبُ عَلَى الْجَانِي، وَلَا عَاقِلَةِ الرَّقِيقِ"، وَلِأَنَّ الْعَبْدَ لَا ذِمَّةَ لَهُ فِي الْحَالِ، وَلَوْ كَانَتْ لَهُ خِنَايَةِ ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ ذِمَّةٌ فَلَا يَكُون لِلْمَحْنِيَ عَلَيْهِ إِلَّا مَا تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّهُ، وَهُو الرَّقَبَةُ وَمُنَّ لَهُ عَلَيْهِ إِلَّا مَا تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّهُ، وَهُو الرَّقَبَةُ فَكُم يَكُون لِلْمَحْنِي عَلَيْهِ إِلَّا مَا تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّهُ، وَهُو الرَّقَبَةُ وَمُ الرَّقَبَةُ وَالْ زَادَ عَلَى قِيمَتِهِ عَلَى الْقَوْلِ الْقَدِيمِ" كَالضَمَانِ؟ فَحَسْبُ. "فَإِنْ فَدَاهُ السَّيِّدُ، لَوْمُهُ أَرْشُ الْجِنَايَةِ، وَإِنْ زَادَ عَلَى قِيمَتِهِ عَلَى الْقَوْلِ الْقَدِيمِ" كَالضَمَانِ؟ فَإِنْ فَدَاهُ السَّيِّدُ، مَارَكَالضَّامِن لَهُ.

"وَعَلَى الْجَدِيدِ: يَلْزَمُهُ أَقَلَّ الْمَالَيْنِ مِنْ قِيمَتِهِ، أَوْ أَرْشَ/ الْجِنَايَةِ"؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَتِ الْقِيمَةُ أَقَلَّ، فَهُو ١٠٠ ب لَا يَنْتَفِعُ بِالْعَبْدِ إِلَّا فِي هَذَا الْقَدْرِ، فَلَا يَلْزُمُهُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ الْأَرْشُ أَقَلَّ، فَالْمَحْنِيُ عَلَيْهِ لَا يَسْتَحِقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ. "قَالَ: وَإِنْ جَنَى بَعْدَ الْفِدَاءِ جِنَايَةً أُخْرَى، اسْتَأْنَفْنَا فِيهِ هَذَا الْحُكْمَ" كَمَا فِي يَسْتَحِقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ. "قَالَ: وَإِنْ جَنَى بَعْدَ الْفِدَاءِ جِنَايَةً أُخْرَى، اسْتَأْنَفْنَا فِيهِ هَذَا الْحُكْمَ" كَمَا فِي اللهِ بْتِدَاءِ "فَعَرِمَ السَّيِّدُ" الْمَالَ "أَوْ بَاعَهُ" فِي الْجِنَايَةِ "وَإِنْ تَوَالَتْ جِنَايَاتٌ قَبْلَ الْفِدَاءِ، فَكَذَلِكَ الْجَوَابُ، الْابْتِدَاءِ "فَعَرَمَ السَّيِّدُ" الْمَالَ "أَوْ بَاعَهُ" فِي الْجُنَايَةِ "وَإِنْ تَوَالَتْ جِنَايَاتٌ قَبْلَ الْفِدَاءِ، فَكَذَلِكَ الْجَوَابُ، وَكَانَة وَاحِدَةٌ "فَعَلَيْهِ الْأَقَلُّ مِنْ قِيمَتِهِ، أَوْ أَرْشُ جِنَايَاتِهِ" عَلَى الْجُدِيدِ، كَمَا فِي الْجِنَايَةِ الْوَاحِدَةِ.

"وَإِنْ جَنَتْ أُمُّ الْوَلَد"، وَالْفِدَاءُ مُتَعَيَّنٌ هَهُنَا؛ إِذْ لَا سَبِيلَ إِلَى الْبَيْعِ. "فَعَرِمَ قِيمَتَهَا فَجَنَتْ أُخْرَى، فَفِي الْجَدِيدِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْمَجْنِيَّ عَلَيْهِ يُشَارِكُ فِي الْقِيمَةِ عَلَى الْقِسْطِ وَلَا يَغْرَمُ السَّيِّدُ" شَيْقًا آخَرَ، بِخِلَافِ الْقِنِّ إِذَا جَنَى بَعْدَ الْفِدَاءِ جِنَايَةً أُخْرَى؛ حَيْثُ أَلْزَمْنَاهُ بِهَا غَرَامَةً أُخْرَى؛ لِأَنَّهُ فِي الْقِنِّ يُمْنَعُ الْعَبْدُ عَنِ الْبَيْعِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ بِمَنْعِ الْعَبْدُ عَنِ الْبَيْعِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ بِمَنْعِ حَدِيدٍ، وَلَوْلَا مَنْعُهُ لَبِيعَ، وَهَهُنَا فِي الْمُسْتَوْلَدَةِ الْمَانِعُ فِي جَمِيعِ الْكَرَّاتِ أَمْرٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ الْاسْتِيلَادُ السَّابِقُ، فَلَا يَتَكَرَّرُ الْفِدَاءُ عَلَيْهِ.

"وَالْقُوْلُ الثَّانِي: أَنَّهُ يَغْرَمُ الْجِنَايَةَ الثَّانِيَةَ" أَيْضًا "كَمَا غَرِمَ الْأُولَى"؛ اعْتِبَارًا بِالْقِنِّ، وَلِأَنَّهُ يُسْتَبْقَى بِذَلِك رِقُّهَا وَالإِنْتِفَاعُ بِمَا، كَمَا يُسْتَبْقَى فِي الْقِنِّ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَبْقِ بَيْعَهَا. "فَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ: إِنْ تَوَالَتْ مِنْهَا جِنَايَاتٌ قَبْلَ الْفِدَاءِ، فَعَلَى قَوْلَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يَغْرَمُ الْأَقَلَ مِنْ قِيمَتِهَا مَرَّةً وَاحِدَةً، أَوْ أَرْشُ جِنَايَاتِهَا" كَمَا فِي الْقِنِّ إِذَا تَوَالَتْ مِنْهُ الْخِنَايَاتُ قَبْلَ الْفِدَاءِ.

"وَالثَّانِي/: أَنَّهُ فِي كُلِّ جِنَايَةٍ يَغْرَمُ الْأَقَلَّ مِنْ قِيمَتِهَا، أَوْ أَرْشَ جِنَايَاتِهَا"؛ لِأَنَّ كُلَّ جِنَايَةٍ مُنْفَرِدَةٌ ١١٠ أَ الْجَنَايَةُ وَقَد فَدَى مَا قَبْلَهَا.

"قَالَ: وَإِذَا قَتَلَ السَّيِّدُ الْعَبْدَ الْجَانِيَ، لَمْ يَغْرَمْ أَكْثَرَ مِنْ قِيمَتِهِ قَدِيمًا وَجَدِيدًا"؛ إِذْ غَايَتُهُ أَنْ يَكُونَ كَالْأَجْنَيِّ، وَالْأَجْنَبِيِّ، وَرَدَ فِي الْحُمْلِ عَنِ الْقَاتِلِ فِي عَمْدِ الْخَطَأِ؛ (١) لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ الْقَتْلَ، وَالْعَامِدُ قَصَدَ الْقَتْلَ فَيكُونُ الضَّمَانُ عَلَيْهِ؛ إِذْ لَا يَسْتَحِقُّ التَّخْفِيفَ.

"وَإِنْ كَانَ خَطَأً: فَإِنْ كَانَ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ غَيْرَ الْآدَمِيِّ، فَالضَّمَانُ عَلَيْهِ أَيْضًا"؛ لِأَنَّ ضَمَانَ الْأَمْوَالِ عَلَى الْجَانِي. "وَإِنْ كَانَ" الْمَحْنِيُّ عَلَيْهِ "آدَمِيًّا، فَالضَّمَانُ عَلَى عَاقِلَتِهِ"، كَذَلِكَ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ عَلَى الْجَانِي. "وَإِنْ كَانَ" الْمَحْنِيُّ عَلَيْهِ "آدَمِيًّا، فَالضَّمَانُ عَلَى عَاقِلَتِهِ"، كَذَلِكَ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ عَلَى الْجَانِي الْمُعْرَبُ فَلَى اللَّهِ عَلَى أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ؛ فَإِنَّهُ آدَمِيٌّ، وَفِيهِ الْكَفَّارَةُ الْمُعْرَبُتُ ضَرَّتَهَا بِعَمُودِ فُسْطَاطٍ. (٢) "وَكَذَا الْعَبْدُ عَلَى أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ؛ فَإِنَّهُ آدَمِيٌّ، وَفِيهِ الْكَفَّارَةُ وَالْقِصَاصُ، فَهُو بِالْآدَمِيِّ أَشْبَهُ مِنْهُ بِالْأَمْوَالِ"

"وَالنَّظَرُ الْآنَ: فِي الْعَاقِلَةِ، وَكَيْفِيَّةِ الضَّرْبِ عَلَيْهِمْ.

النَّظَرُ الْأَوَّلُ: فِي الْعَاقِلَةِ

وَالْعَاقِلَةُ الْمُتَحَمِّلَةُ لِلدِّيَةِ: كُلُّ عَصَبَةٍ مُكَلَّفٍ غَنِيٍّ مُوَافِقٍ لِلْجَانِي فِي الدِّينِ، بِشَرْطِ أَلَّا يَكُونَ مِنَ الْأَبْعَاض.

<sup>(</sup>۱) صحيح مسلم (۳/ ۱۳۰۹) رقم (۱۲۸۱) عن ابن المسيب، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، أن أبا هريرة، قال: اقتتلت امرأتان من هذيل، فرمت إحداهما الأخرى بحجر، فقتلتها وما في بطنها، فاختصموا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن دية جنينها غرة عبد أو وليدة، وقضى بدية المرأة على عاقلتها، وورثها ولدها ومن معهم، فقال حمل بن النابغة الهذلي: يا رسول الله الله على أغرم من لا شرب ولا أكل، ولا نطق ولا استهل، فمثل ذلك يطل، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنما هذا من إخوان الكهان»، من أجل سجعه الذي سجع، ، ومصنف عبد الرزاق الصنعاني (۹/ ۲۰٪) رقم (۱۷۸۰۱) – عن سفيان، أنه قال: في رجل قتل ابنه عمدا قال: «الدية في ماله خاصة ليس على العاقلة شيء، فإن كان خطأ فهو على العاقلة»، و (۹/ ۲۰٪) وقم (۱۷۸۲۱) – عن عطاء قال: «إن قتل رجل عبدا خطأ فهو على عاقلته، وإن قتل دابة خطأ فهو على عاقلته» قال ابن جريج: وقال عمرو بن دينار: وسليمان بن موسى: «لا تحمله العاقلة هو عليه في ماله؛ لأنه مال»، قال الترمذي في سنن الترمذي ت بشار (۳/ ۳۳): "وقد أجمع أهل العلم على أن الدية تؤخذ في ثلاث سنين، في كل سنة ثلث الدية، ورأوا أن دية الخطإ على العاقلة، ورأى بعضهم أن العاقلة قرابة الرجل من قبل أبيه، وهو قول مالك، والشافعي. وقال بعضهم: إنما الدية على الرجال دون النساء، والصبيان من العصبة، يحمل كل رجل منهم ربع دينار، وقد قال بعضهم: إلى نصف دينار فإن تمت الدية، وإلا نظر إلى أقرب القبائل منهم فألزموا ذلك"

<sup>(</sup>٢) صحيح مسلم (٣/ ١٣١٠) رقم (١٣١٠) عن المغيرة بن شعبة، قال: ضربت امرأة ضرتما بعمود فسطاط وهي حبلي، فقتلتها، قال: وإحداهما لحيانية، قال: فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم دية المقتولة على عصبة القاتلة، وغرة لما في بطنها، فقال رجل من عصبة القاتلة: أنغرم دية من لا أكل، ولا شرب، ولا استهل، فمثل ذلك يطل؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أسجع كسجع الأعراب؟» قال: وجعل عليهم الدية.

وَقَدْ دَلَّتْ هَذِهِ الاحْتِرَازَاتُ عَلَى مَسَائِلَ: فَيَخْرُجُ عَنْهُ الْأَبُ، وَالْجَدُّ، وَالْوَلَدُ، وَالْحَافِدُ؛ فَإِنَّهُمْ أَبْعَاضٌ، لَا تُسَمِّيهِمُ الْعَرَبُ عَاقِلَةِ "، وَقَدْ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ عَلَى بِدِيَةِ الْمَقْتُولَةِ عَلَى عَاقِلَةِ الْقَاتِلَةِ، وَبَرَّأَ الزَّوْجَ، وَالْوَلَدَ. ( ( ) "قَالَ: بَلِ الْعَاقِلَةُ هُمُ الْإِخْوَةُ/ وَالْأَعْمَامُ مِنْ جِهَةِ الْأَبِ وَبَنُوهُمْ، وَكَذَا الْمُعْتِقُ" بِنَاءً عَلَى الْمِيرَاثِ. "وَعُصْبَةُ الْمُعْتِقُ عَاقِلَةٌ دُونَ أَوْلادِهِ وَأَبَاهُ، قَضَى عُمَرُ عَلَى عَلَى عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - عَلَى الْمِيرَاثِ. "وَعُصْبَةُ الْمُعْتِقُ عَاقِلَةٌ دُونَ أَوْلادِهِ وَأَبَاهُ، قَضَى عُمَرُ عَلَى عَلَى عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - كَرَّمَ اللَّهُ وَجُهَهُ - بِعَقْلِ مَوَالِي صَفِيَّةً بِنْتَ عَبْدِ الْمُطَلِّبِ" وَقَدْ جَنَى وَاحِدٌ مِنْهُمْ حِنَايَةً. ( \ ) "وَقَضَى كَرَّمَ اللَّهُ وَجُهَهُ - بِعَقْلِ مَوَالِي صَفِيَّةً بِنْتَ عَبْدِ الْمُطَلِّبِ" وَقَدْ جَنَى وَاحِدٌ مِنْهُمْ حِنَايَةً. ( ( \* ) "وَقَضَى لِلزُّبُيْرِ عَلَى مَعِيرَاثِهِمْ"، فَحَعَل أَرْشَ الجِنَايَةِ عَلَى ابْنِ أَخِي الْمُعْتَقَةِ، وَالْمِيرَاثُ لِابْنِهَا. ( \* ) "وَلَا يُضرَبُ لِلزُبُيْرِ عَلَى مَعْتُوهِ، وَلَا عَلَى مَعْتُوهٍ، وَلَا عَلَى فَقِيرٍ"؛ لِأَنَّهُ نُصْرَةٌ، وَمُوَاسَاةٌ، وَهُؤُلَاءِ لَيْسُوا مِنْ أَهُلِ النُّصْرَةِ وَلَيُولِ النَّصْرَةِ لَا لَمُؤْلَى الْأَمْولَى الْأَعْلَى فِي أَصَحِ الْقُولُيْنِ"؛ لِأَنَّهُ لَا يَتِحَمَّلُ عَنِ" الْمُؤْلَى "الْأَعْلَى فِي أَصَحِ الْقُولُيْنِ"؛ لِأَنَّهُ لَا يَرِثُهُ لَا يَتَحَمَّلُ عَنِ" الْمُؤْلَى "الْأَعْلَى فِي أَصَحِ الْقُولُيْنِ"؛ لِأَنَّهُ لَا يَرْتُهُ لَا يَرْتُهُ لَا يَتَحَمَّلُ عَنِ" الْمُؤْلَى "الْأَعْلَى فِي أَصَحَ الْقُولُونِ"؛ لِأَنَّهُ لَا يَرْتُهُ الْمُؤْلُى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْهِ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْمَوْلَ اللَّهُ عَلَى مَنْ الْمُعْتِقُ لَا يَضَعَل الْمُؤْلِلُهُ اللْهُ عَلَى الْمُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْمُؤْلُولُ اللْعَلَى فِي أَصَامِ وَاللَّهُ عَلَى اللْعَلْمُ اللْمُؤْلُولُ اللْهُ عَلَى الْمُعْتَقُ اللْهُ اللَّهُ عَلَى اللْمُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُعْتِل

۱۱۰/ ب

"وَلَا الْمُوَالَاةُ وَالْمُحَالَفَةُ لَا تُوجِبُ التَّحَمُّلُ"، كَمَا لَا تُوجِبُ الْإِرْثَ. "وَكَذَلِكَ الْأَعَاجِمُ لَا يَتَحَمَّلُ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ بِكَوْنِهِمْ مِنْ نَاحِيَةٍ وَاحِدَةٍ حَتَّى تَقُومَ بَيِّنَةُ النَّسَبِ بَيْنَهُمْ"، فَإِنَّ الاعْتِبَارَ بِالنَّسَبِ الْعَنْهُمْ عَنْ بَعْضٍ بِكَوْنِهِمْ مِنْ نَاحِيَةٍ وَاحِدَةٍ حَتَّى تَقُومَ بَيِّنَةُ النَّسَبِ بَيْنَهُمْ"، فَإِنَّ الاعْتِبَارَ بِالنَّسَبِ الْعَنْهُمْ عِنْ اللَّهُ اللَّهُمْ بَالسَّمَاعِ"؛ لِأَنَّ الْأَدْنَ، وَإِلَّا فَالنَّاسُ كُلُّهُمْ بَنُو أَبٍ وَاحِدٍ. "وَمَنِ اشْتُهِرَ نِسْبُهُ فِي عَشِيرَةٍ، لَمْ يُنْفَ عَنْهُمْ بِالسَّمَاعِ"؛ لِأَنَّ الْأَدْنَ، وَإِلَّا فَالنَّاسُ كُلُّهُمْ بَنُو أَبٍ وَاحِدٍ. "وَمَنِ اشْتُهِرَ نِسْبُهُ فِي عَشِيرَةٍ، لَمْ يُنْفَ عَنْهُمْ بِالسَّمَاعِ"؛ لِأَنَّ لَيْسَ مِنْهُمْ، وَلَا يُقْبَلُ فِيهِ قَوْلُهُ مَا لَمُ

<sup>(</sup>۱) سنن أبي داود (٤/ ١٩٢) رقم (٤٥٧٥) عن جابر بن عبد الله، أن امرأتين، من هذيل قتلت إحداهما الأخرى ولكل واحدة منهما زوج وولد، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم دية المقتولة على عاقلة القاتلة، وبرأ زوجها وولدها، قال: فقال عاقلة المقتولة: ميراثها لنا؟ قال: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا، ميراثها لزوجها وولدها»، [حكم الألباني] صحيح، وسنن ابن ماجه (٢/ ٨٨٤) رقم (٢٦٤٨) عن حابر قال: جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الدية على عاقلة القاتلة، فقالت عاقلة المقتولة: يا رسول الله، ميراثها لنا، قال: «لا، ميراثها لزوجها وولدها»، [حكم الألباني] صحيح.

<sup>(</sup>٢) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (٩/ ٣٥) رقم (١٦٢٥) عن إبراهيم، أن عليا، والزبير، اختصما في مولى لصفية «فقضى عمر بالعقل على على على وبالميراث للزبير»، وسنن سعيد بن منصور (١/ ١١٦) رقم (٢٧٤) عن إبراهيم، قال المختصم على والزبير إلى عمر في مولى صفية فقال على: مولى عمتي وأنا أعقل عنه، وقال الزبير: مولى أمي وأنا أرثه، فقضى عمر للزبير بالميراث وقضى على على بالميراث. قال إبراهيم: فالولاء لآل الزبير ما بقي لهم عقب، قلت: وما العقب؟ قال: ولد ذكر، فإذا لم يكن ولد ذكر رجع الولاء إلى على، والسنن الكبرى للبيهقي (٨/ ١٨٧) رقم (١٦٣٧٦) عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم: قال عبد الرزاق: واسم هذا الرجل عمرو بن برق، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " المرأة تعقلها عصبتها، ولا يرثون إلا ما فضل عن ورثتها " [ص:١٨٧] قال الشافعي: وقد قضى عمر بن الخطاب على علي بن أبي طالب رضي الله عنهما بأنه يعقل عن موالي صفية بنت عبد المطلب، وقضى على علي أن يعقل عن للزبير رضي الله عنه بميراثهم؛ لأنه ابنها، جاء في التلخيص الحبير ط قرطبة (٤/ ٧٠): "حديث عمر: أنه قضى على علي أن يعقل عن ولي صفية بنت عبد المطلب، وقضى بالميراث لابنها الزبير، ولم يضرب الدية على الزبير، وضربها على علي؛ لأنه كان ابن أخيها. البيهقي من حديث سفيان، عن حماد، عن إبراهيم: أن عليا والزبير اختصما في موالي لصفية إلى عمر، فقضى بالميراث للزبير، والعقل البيهقي من حديث سفيان، عن حماد، عن إبراهيم: أن عليا ابن عمها. هو كما قال، وهو أشهر وأوضح من أن يحتج له"

<sup>(</sup>٣) سبق تخريجه في الحاشية السابقة.

يَقْطَعِ الشَّهَادَةَ بِهِ عَلَى مُقْتَضَى الشَّرْعِ.

#### [فَرْعَانِ]

[الْأَخُ الشَّقِيقُ أَوْلَى مِنَ الْأَخِ لِأَبٍ، وَلَا يَتَحَمَّلُ مُسْلِمٌ عَنْ كَافِرٍ وَعَكْسُهُ]

"الْأَوَّلُ: الْأَحُ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ أَوْلَى مِنَ الْأَخِ لِلْأَبِ عَلَى الْجَدِيدِ"، كَمَا فِي الْمِيرَاثِ. "وَهُمَا سَوَاءٌ فِي الْقَدِيمِ"؛ لِأَنَّ النِّسَاءَ لَا مَدْ حَلَ لَمُنَّ فِي تَحَمُّلِ الْعَقْلِ، فَلَا يُقَدَّمُ بِقَرَابَتِهَن. "وَكَذَلِكَ الْعَمُّ" مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ مَع الْعَمَ مِنَ الْأَبِ.

"النَّانِي: لَا يَتَحَمَّلُ مُسْلِمٌ عَنْ / كَافِرٍ، وَلَا كَافِرٌ عَنْ مُسْلِمٍ حَتَّى يَكُونَا مُسْلِمَيْنِ فِي الطَّرَفَيْنِ ١/١١ وَالْوَاسِطَةِ عِنْدَ إِرْسَالِ السَّهْمِ وَعِنْدَ الْإِصَابَةِ وَبَيْنَهُمَا"، كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي الْقِصَاصِ، وَذَلِكَ لِانْقِطَاعِ التَّوَارُكِ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ. "فَلَوْ قَطَعَ ذِمِّيٌ أُصْبُعَ رَجُلٍ حَطَأً فَسَرَتْ إِلَى الْكَفَّ بَعْدَ إِسْلَامِ الْجَانِي، التَّوَارُكِ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ. "فَلَوْ قَطَعَ ذِمِّيٌ أُصْبُعِ سِرَايَةً أُخْرَى حَطاً فَمَاتَ، فَعَلَى عَاقِلَتِهِ الذِّمِّيَّةِ عُشْرُ الدِّيَةِ"، وَمُو دِيَةُ الْأُصْبُعِ سِرَايَةً فِي لِأَنَّهُ وَالْحَمْ لَهُ الدُّمَةِ"، وَلَا يَتَحَمَّلُهَا الْمُسْلِمِينَ"؛ لِأَنَّهُ مَاتَ مِنْ جُرْحَيْنِ أَحَدُهُمَا فِي حَالَةِ الْكُفْرِ، وَالتَّانِي لِمَالِهِ الْحُمْدِينَ"؛ لِأَنَّهُ مَاتَ مِنْ جُرْحَيْنِ أَحَدُهُمَا فِي حَالَةِ الْكُفْرِ، وَالتَّانِي لِمَالِهِ الْمُسْلِمِينَ"؛ لِأَنَّهُ مَاتَ مِنْ جُرْحَيْنِ أَحَدُهُمَا فِي حَالَةِ الْكُفْرِ، وَالتَّانِي فِي مَالِهِ. "وَنِصْفُ الدِّيَةِ عَلَى عَاقِلَتِهِ الْمُسْلِمِينَ"؛ لِأَنَّهُ مَاتَ مِنْ جُرْحَيْنِ أَحَدُهُمَا فِي حَالَةِ الْكُفْرِ، وَالتَّانِي فِي مَالِهِ فَي حَالَةِ الْإِسْلَامِ؛ فَي عَلَى عَاقِلَتِهِ الْمُسْلِمِينَ"؛ لِأَنَّهُ مَاتَ مِنْ جُرْحَيْنِ أَحَدُهُمَا فِي حَالَةِ الْكُفْرِ، وَالتَّانِ فِي عَالَةِ الْمُسْلِمِينَ"؛ لِأَنَّهُ مَاتَ مِنْ جُرْحَيْنِ أَحَدُهُمَا فِي حَالَةِ الْكُفْرِ، فَيتَاتِهِ الْمُسْلِمِينَ " فِي عَلَى عَاقِلَتِهِ الشَّعْعَ إِلَى مَلَى عَاقِلَتِهِ الْمُسْلِمِينَ الدِّيَةِ عَلَى عَاقِلَتِهِ اللْمُعْلِيقِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ مَذَا النِّصْفُ خُمُسَانِ مِنَ الدِّيةِ بِاسْمِ عَاقِلَتِهِ الذِّمَيَّةِ، فَيْمَعَى إِلَى مَامُ النِّصْفِ خُمُسَانِ مِنَ الدِّيةِ، وَهِي وَلَا اللَّهُ عَلَى عَاقِلَتِهِ اللْمُعْمَ اللَّهُ مِنْ مَا ذَكُونَاهُ وَالْمِعْ مُلْعُلُومُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى عَاقِلَتِهِ اللْمُعْلِي الْمُسْلِمِينَ مِنْ الدِّيةِ وَالْمُعْلِي الْمُعْلِقُ عَلَى عَاقِلَتِهُ اللْمُعْلَى اللَّهُ اللْمُعْلِقِ الْمُعْلِي الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْفِي الْمُعْلِقُ اللْمُعْلَى اللْمُعْلَى اللْمُعْلِقَالِقَالَعُ ال

"النَّظَرُ الثَّانِي: فِي كَيْفِيَّةِ الضَّرْبِ وَقْتًا وَقَدْرًا.

أَمَّا الْوَقْتُ: فِدْيَةُ النَّفْسِ الْمُسْلِم تُضْرَبُ عَلَيْهِمْ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ، قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﴿ بِالدِّيَةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ، (١) مِنْ حِينِ زَهِقَتِ النَّفْسُ لَا مِنْ حِينِ تَرَافَعَا"؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ الْوُجُوبِ/. ١١١/ب

<sup>(</sup>۱) السنن الكبرى للبيهقي (۸/ ۱۹۰) رقم (۱۹۳۸) - أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أنبأ الربيع بن سليمان، أنبأ الشافعي، قال: وجدنا عاما في أهل العلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: قضى في جناية الحر المسلم على الحر خطأ بمائة من الإبل على عاقلة الجاني، وعاما فيهم أنها في مضي الثلاث سنين، في كل سنة ثلثها، وبأسنان معلومة، وسنن الترمذي ت شاكر (٤/ ٢٦٠) رقم (١٣٨٦) عن خشف بن مالك، قال: سمعت ابن مسعود قال: «قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في دية الخطإ عشرين بنت مخاض، وعشرين بني مخاض ذكورا، وعشرين بنت لبون، [ص: ١١] وعشرين حذعة، وعشرين حقة» أخبرنا أبو هشام الرفاعي قال: أخبرنا ابن أبي زائدة، وأبو خالد الأحمر، عن الحجاج بن أرطاة نحوه، وفي الباب عن عبد الله بن عمرو حديث ابن مسعود لا نعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه. وقد روي عن عبد الله موقوفا. وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا، وهو قول أحمد،

"ثُمَّ مِنْ أَصْحَابِنَا مَن عَلَّلَ هَذِهِ الْمُدَّةَ بِأَنَّهُ بَدَلُ النَّفْس"؛ لِأَنَّهَا نِهَايَةُ الْجِنَايَةِ. "فَقَضَى بِضَرْبِ دِيَةِ الْمَرْأَةِ وَالْجَنِينِ وَالْعَبْدِ وَإِنْ قَلَّتْ قِيمَتُهُ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ"؛ لِأَنَّهَا بَدَلُ النَّفْس، وَهِيَ نِهَايَةُ الْجِنَايَةِ. "وَمِنْهُمْ مَنْ عَلَّلَ بِالْمِقْدَارِ، وَهُوَ: اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمِ"، وَهُوَ الْمِقْدَارُ الْمُتَنَاهِي "فَثُلُثُهَا قِسْطٌ كُلَّ سَنَةٍ، فَمَنْ قَالَ بِهَذَا ضَرَبَ دِيَةَ الْمَرْأَةِ عَلَيْهِمْ فِي سَنَتَيْن، أَرْبَعَةُ آلَافٍ فِي سَنَةٍ، وَالْبَقِيَّةُ فِي آخِر السَّنَةِ الثَّانِيَةِ"؛ لِأَنَّ دِيَتَهَا دُونَ الْمِقْدَارِ الْمُتَنَاهِي، فَيُؤْخَذ مِنْهَا بِمِقْدَارِ ثُلُثِ الْمُتَنَاهِي، وَيُضرَبُ فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ، وَالْبَاقِي بِحِسَابِهِ.

"وَكَذَلِكَ كُلُّ بَقِيَّةٍ فَضَلَتْ عَنْ سَنَةٍ وَإِنْ قَلَّتْ، فَهِيَ مُؤَخَّرَةٌ إِلَى خَاتِمَةِ السَّنَةِ الثَّانِيَةِ"؛ لِأَنَّهَا وَقْتُ حُلُولِ الْأَجَل، وَوُجُوبِ الْأَدَاءِ. "قَالَ: وَكَذَلِكَ إِذَا قَطَعَ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ: فَمَنْ عَلَّلَ بِالنَّفس، جَعَلَ هَذِهِ الْأَطْرَافَ كَنَفْس وَاحِدَةٍ"؛ تَسْوِيَةً بَيْنَ النَّفْس وَالطَّرْفِ فِي الْخُرْمَةِ. "فَيُضْرَبُ الْمَجْمُوعُ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ"؛ إِذْ لَا يُنْظُرُ إِلَى كَثْرَة مِقْدَارِهَا، وَإِنَّمَا يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ حُرْمَتَهَا حُرْمَةُ نَفسِ وَامِحِدَةٍ. "وَمَن اعْتَبَوَ الْمِقْدَارَ، لَمْ يَرِدْ فِي سَنَةٍ عَلَى ثُلُثِ دِيَةٍ"، فَيَضرِبُ دِيَةَ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ فِي سِتِّ سِنِينَ؛ لِأَنَّهَا مِثْلَا دِيَةٍ كَامِلَةٍ، فَأَمَّا دِيَةُ الْيَدَيْنِ فَهِيَ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ عَلَى الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا؛ لِأَنَّا إِنِ اعْتَبَرْنَا النَّفْسَ، فَهِيَ فِي الْحُرْمَةِ كَالنَّفْس، وَإِن اعْتَبَرْنَا الْمِقْدَارَ، فَقَدْرُهَا كَالْمَبْلَغ الْمُتَنَاهِي.

"وَأَمَّا الْقَدْرُ: فَلَا يُحَمَّلُ الْغَنِيُّ فِي سَنَةٍ أَكْثَرَ مِنْ نِصْفِ دِينَارِ، وَالْمُتَوَسِّطُ أَكْثَرَ مِنْ رُبْع دِينَارِ"؛ لِأَنَّ/ سَبِيلَهُ سَبِيلُ الْمُوَاسَاةِ، فَاعْتُبِرَ فِي حَقِّ الْغَنِيِّ بِأَقَلَّ قَدْرٍ يُؤْخَذ فِي الزَّكَاةِ -الَّتِي هِيَ مُوَاسَاةُ الْفُقَرَاءِ أَيْضًا- ١١٢/أ

وَهُوَ نِصْفُ دِينَارٍ، وَالْمُتَوسَطُ لَا يَنبَغِي أَنْ يُسَاوِيَهُ، كَمَا فِي الزَّكَاةِ وَالْمُوَاسَاةِ، لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِشَيْءٍ لَهُ قَدْرٌ فِي

وإسحاق، وقد أجمع أهل العلم على أن الدية تؤخذ في ثلاث سنين، في كل سنة ثلث الدية، ورأوا أن دية الخطإ على العاقلة، ورأى بعضهم أن العاقلة قرارً الرجل من قبل أبيه، وهو قول مالك، والشافعي. وقال بعضهم: إنما الدية على الرجال دون النساء، والصبيان من العصبة، يحمل كل رحل منهم ربع دينار، وقد قال بعضهم: إلى نصف دينار فإن تمت الدية، وإلا نظر إلى أقرب القبائل منهم فألزموا ذلك، [حكم الألباني] 🛚 ضعيف، ومعرفة السنن والآثار (١٦/ ١٥٨) رقم (١٦٣٠١) – فأما الخطأ فلا اختلاف بين أحد علمته في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيه بالدية في ثلاث سنين ، وذلك في مضى ثلاث سنين من يوم مات القتيل، جاء في البدر المنير (٨/ ٤٧٨)، الحديث الحادي بعد الستين، قال الشافعي في «المختصر» لا أعلم مخالفا: «أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم - قضى بالدية على العاقلة في ثلاث سنين»، قال الرافعي: تكلم أصحابنا في ورود الخبر بذلك، فمنهم من قال: ورد ونسب إلى رواية على كرم الله وجهه. ومنهم من قال: 💎 - صلى الله عليه وسلم - قضى بالدية على العاقلة. وأما التنجيم فلم يرد به الخبر، وأخذ ذلك من إجماع الصحابة، كما روي عن عمر وعلى وابن عمر وابن عباس: «أنهم أجلوا الدية ثلاث سنين» انتهى ما ذكره وما عزاه إلى الشافعي رحمة الله عليه، لم أره في كلام غيره، وقد أضاف تأجيل الدية إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – مرة فيما رواه الربيع عنه كما ذكره في «الرسالة» وأضافه مرة أخرى فيها إلى قول العامة، وكذا حكى الإجماع على ذلك الترمذي في

الشَّرْع، وَأَقَلُّهُ مَا يُقْطَعُ فِيهِ السَّارِقُ، وَهُوَ رُبْعُ دِينَارٍ، فَضُرِبَ فِي حَقِّهِ. "ثُمَّ مَا فَضَلَ فِي آخِرِ كُلِّ عَام، فَلَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فِي آخِر الْعَامِ الثَّانِي"؛ إِذْ لَا يَلْزَمُهُمْ أَكْثَرَ مَا قُدِّرَ لَهُمْ. "وَلَكِنْ يُؤْخَذُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ"؛ لِأَنَّهُ الْعَاقِلَةُ بَعْدَ الْعَصَبَةِ وَالْمَوَالِي. "وَكَذَلِكَ مَا انْكَسَرَ فِي آخِر كُلِّ عَام" إِمَّا بِمَوْتِ مَنْ عَلَيْهِ، أَوْ بِإعْسَارِهِ، فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْفَاضِلَ فِي آخِرِ الْعَامِ، فَإِنَّ الْمَيِّتَ مِنْهُمْ قَبْلَ انْقِضَاءِ السَّنَةِ كَالْمَعْدُومِ أَصْلًا، وَكَذَلِكَ الْمُعْسِرُ.

"وَمَنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ عَاقِلَةٌ، فَعَاقِلَتُهُ بَيْتُ الْمَالِ، وَلَا يَلْزَمُهُ بِنَفْسِهِ أَنْ يَتَحَمَّلَ"، كَمَا أَنَّ الْمُسْلِمِينَ وَرَثْتَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ وَرَثَةٌ. "وَيُعْتَبَرُ الْغِنَى فِي خَاتِمَةِ الْحَوْلِ لَا قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا"؛ لِأَنَّهَا وَقْتُ الْوُجُوبِ.

# [فَرْعٌ]

# [لَوْ بَعُدَتْ دَارُ الْإِخْوَةِ وَقَرُبَتْ دَارُ الْأَعْمَام]

"لَوْ بَعُدَتْ دَارُ الْإِخْوَةِ وَقَرُبَتْ دَارُ الْأَعْمَامِ، فَأَقْيَسُ الْقَوْلَيْنِ: أَنَّ لِلْقَاضِي أَنْ يَضربَ عَلَى الْإِخْوَةِ بِالْكِتَابِ إِلَى قَاضِيهِمْ"؛ لِيَقْضِيَ بِالإسْتِيفَاءِ مِنْهُمْ، ثُمَّ لَوْ فَضَلَ مِنْهُمْ شَيْءٌ يُوزَّعُ عَلَى الْأَعْمَام، ثُمَّ عَلَى مَن بَعْدَهُمْ، كَمَا لَوْ كَانُوا مُتَسَاوِينَ فِي الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ حَقٌّ يُسْتَحَقُّ بِالتَّعْصِيبِ، فَقُدِّمَ فِيهِ الْأَقْرَبُونَ فِي النَّسَبِ وَإِنْ بَعُدَتْ دَارُهُمْ، كَالْمِيرَاثِ. "قَالَ: وَكَذَلِكَ لَوْ كَثُو عَدَدُ الْعَاقِلَةِ وَالدَّرَجَةُ وَاحِدَةٌ وَقَلَّ الْأَرْشُ، فَالْقِيَاسُ: أَنْ يُقَسَّطَ عَلَى جَمِيعِهِمْ وَإِنْ حَصَّ كُلَّ وَاحِدٍ شَعِيرَةٌ"، كَمَا فِي قِسْمَةِ الْمِيرَاثِ.

/۱۱۲ ب "الرُّكْنُ الثَّالِثُ/: فِي السَّبَبِ.

وَهُوَ كُلُّ مَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: لَوْلَاهُ لَمَا حَصَلَ الْمَوْتُ، مِنْ غَيْر فَصْل بَيْنَ أَنْ يَكُونَ بِمُبَاشَرَةٍ كَحَزٍّ الرَّقَبَةِ وَالْجُرْحِ، أَوْ بِسَبَبِ كَمَا لَوْ حَفَرَ بِثْرًا فَتَرَدَّى فِيهِ إِنْسَانٌ، فَإِنَّ الضَّمَانَ يَجِبُ عَلَى عَاقِلَةِ الْحَافِر، وَلَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْحَفْرُ عُدُوانًا، بِأَنْ يَحْفِرَ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ أَوْ فِي طَرِيق ضَيِّق"؛ لِأَنَّهُ تَسَبَّبَ إِلَى هَلَاكِهِ بِفِعْل هُوَ عَدْوَانٌ، فَأَشْبَه الْجِنَايَةَ عَلَيْهِ. "وَإِنْ حَفَرَ فِي مِلْكِ نَفْسِهِ، أَوْ فِي طَرِيق وَاسِعَةٍ مُحْتَمِلَةٍ أَوْ صَحْرَاءَ مُشْتَرَكَةٍ، فَلَا ضَمَانَ"؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَدِّ بِالْحَفْرِ فِي مِلْكِهِ، وَالطَّريقُ الْوَاسِعَةُ الْمُحْتَمِلَةُ، مَثَلَ أَنْ يَخْفِرَ لِمِيَاهِ الْأَمْطَارِ وَغَيْرِهَا، فَلَا ضَمَانَ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ بِهَا مَنفَعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَمَصْلَحَتِهِمْ مِنْ غَيْرِ إِضْرَارِ بِأَحَدٍ، فَلَا يَكُونُ بِهَا مُتَعَدِّيًا، وَالصَّحْرَاءُ الْمُشْتَرَكَةُ كَالطَّرِيقِ الْوَاسِعَةِ. "وَلَوْ وَضَعَ حَجَرًا فَتَعَثَّرَ بِهِ إِنْسَانٌ، أَوْ قَعَدَ فِي طَرِيقِ ضيق، أَوْ نَامَ، فَهُوَ كَحَفْرِ الْبِئْرِ" يَضمَنُ مَنْ تَعَثرَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَدِّ بِوَضْع الْحَجَرِ، وَلَيْسَ الطَّرِيقُ لِلْقُعُودِ فِيهِ وَالنَّوْمِ، وَإِنَّمَا هُوَ لِلْعُبُورِ، فَهُوَ مُتَعَدِّ بِهِ. "وَلَوْ وَقَفَ قَائِمًا وَقْفَةً فِي طَرِيق، فَلَيْسَ بِجِنَايَةٍ" حَتَّى لَوْ صَادَمَهُ رَجُلٌ فَمَاتَ، لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ مَعْذُورٌ فِي تِلْكَ الْوَقْفَةِ، فَإِنَّ الْحَاجَةَ قَدْ تَدْعُو إِلَيْهَا؛ لِاسْتِرَاحَةٍ، أُو لِانْتِظَارِ أَحَدٍ.

# [فُرُوعٌ سَبْعَةً]

# [فِي أَحْكَامٍ مُتَفَرِّقَةٍ فِي السَّبَبِ]

"الْأَوَّلُ: لَوْ مَالَ حَائِطهُ إِلَى الطَّرِيقِ، فَهُو مُسِيءٌ بِتَرْكِهِ وَلَا يَضْمَنُ سَقْطَتَهُ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ فِي مِلْكِهِ"، وَوُقُوعُهُ مِنْ غَيْرِ فِعْلِهِ "وَسَوَاءٌ" أَمَرَ بِإِصْلَاحِهِ وَ "أُشْهِدَ عَلَيْهِ" أَنَّهُ مَائِلٌ مُضَرِّ بِالْمَارَّةِ "أَوْ لَمْ يُشْهَدْ"؛ لِأَنَّهُ وَوُقُوعُهُ مِنْ غَيْرِ فِعْلِهِ "وَسَوَاءٌ" أَمَرَ بِإِصْلَاحِهِ وَ "أُشْهِدَ عَلَيْهِ" أَنَّهُ مَائِلٌ مُضَرِّ بِالْمَارَّةِ "أَوْ لَمْ يُشْهَدْ"؛ لِأَنَّهُ فِيهِ، وَإِنَّمَا الإحْتِرَازُ مِنْهُ عَلَى الْمَارَّةِ.

"الثَّانِي/: لَوْ صَاحَ بِرَجُلٍ فَسَقَطَ عَنْ حَائِط، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ"؛ لِأَنَّ مَوْتَهُ لَا يُضَافُ إِلَى فِعْلِهِ، فَإِنَّ ١١٣ أَا النَّالِغَ الْعَاقِلَ لَا يُفْزِّعُهُ هَذَا الصِّيَا عَنْ كَانَ صَبِيًّا أَوْ مَعْتُوهًا، ضَمِنَ؛ لِأَنَّ الصَّبِيَّ قَدْ يَسْقُطُ بِمِثْلِهِ"؛ الْبَالِغَ الْعَاقِلَ لَا يُفْزِّعُهُ هَذَا الصِّيائُ. "وَلَوْ كَانَ صَبِيًّا أَوْ مَعْتُوهًا، ضَمِنَ؛ لِأَنَّ الصَّبِيَّ قَدْ يَسْقُطُ بِمِثْلِهِ"؛ لِأَنَّهُ يَفَرَعُ، فَيَكُون سُقُوطُهُ لِفَزَعِهِ.

"الثَّالِثُ: إِذَا اجْتَمَعَتِ الْمُبَاشَرَةُ وَالسَّبَبُ، فَالْمُبَاشَرَةُ مُقَدَّمَةٌ، كَمَا لَوْ حَفَرَ بِئُرًا فَرَدَّى غَيْرُهُ إِنْسَانًا فِيهِ، فَالضَّمَانُ عَلَى الْمُرَدِّي"؛ لِأَنَّهُ الْمُبَاشِرُ، فَإِنَّ الْحُفْرَ لَيْسَ بِسَبَبٍ مُلْجِىءٍ إِلَى الْقَتْلِ، فَإِذَا اجْتَمَعَ مَعَهُ الْمُبَاشِرَةُ، كَانَ الْحُكْمُ لِلْمُبَاشَرَةِ دُونَ السَّبَبِ، كَالذَّابِح مَعَ الْمُمْسِكِ.

"وَلَوْ وَضَعَ رَجُلٌ حَجَرًا، وَآخَرُ حَدِيدةً فَتَعَثَّرَ بِالْحَجَرِ فَسَقَطَ عَلَى الْحَدِيدَةِ فَمَاتَ، فَعَلَى عَاقِلَةِ وَاضِعِ الْحَجَرِ جَمِيعُ ضَمَانِهِ؛ لِأَنَّهُ كَالدَّافِعِ"، وَالدَّافِعُ مُبَاشِرٌ، كَمَا ذَكَرْنَا، وَالْحُكُمُ لِلْمُبَاشَرَةِ، إِذَا اجْتَمَعَتْ مَعَ السَّبَبِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ. "وَلَوْ طَلَبَهُ رَجُلٌ بِسَيْفٍ فَأَلْقَى نَفسَهُ عَلَى سَطْحٍ فَمَاتَ، لَمْ يَضْمَنْ"؛ لِأَنَّهُ مَاتَ بَغِعْلِ نَفسِهِ، وَالطَّلَبُ لَيْسَ بِسَبَبٍ مُلْحِيءٍ إِلَى الْوَقُوعِ إِذْ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ لَمْ يَضُرَّ بِهِ، إِنْ أَدْرَكَهُ. "وَإِنْ كَانَ أَعْمَى فَوَقَعَ فِي حُفْرَةٍ، ضَمِنَتْهُ عَاقِلَةُ الطَّالِب؛ لِأَنَّهُ اصْطَرَّهُ" إِلَى الْمُرَبِ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ، فَكَانَ وُقُوعُهُ فِي هَرَبِهِ مَعَ فَوَقَعَ فِي حُفْرَةٍ، ضَمِنَتْهُ عَاقِلَةُ الطَّالِب؛ لِأَنَّهُ اصْطَرَّهُ" إِلَى الْمُرَبِ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ، فَكَانَ وُقُوعُهُ فِي هَرَبِهِ مَعَ عَدْم بَصَرِه مُضَافًا إِلَى الطَّلَبِ بِطَرِيقِ التَّسَبُّبِ. "وَلَوْ عَرَضَ لَهُ فِي طَلَبِهِ سَبُعٌ فَأَكُلَهُ، لَمْ يَضْمَنْ؛ لِأَنَّ الْجَانِي غَيْرُهُ"، وَلَا يُوجَدْ مِنْهُ إِلِحًاءاً إِلَى هَرَبِهِ مَعَ الْجَاءاً إِلَى الطَّلَبِ بِطَرِيقِ التَّسَبُّبِ. "وَلَوْ عَرَضَ لَهُ فِي طَلَبِهِ سَبُعٌ فَأَكُلَهُ، لَمْ يَضْمَنْ؛ لِأَنَّهُ الْجَانِي غَيْرُهُ"، وَلَا يُوجَدْ مِنْهُ إلَى الطَّلِبِ الْجَاءاءاً إِلَى الْمَلْفِ مَنْهُ إِلَى الْعَلِيهِ اللَّهُ إِلَى الْعَلِي الْعَلْمِ مَنَاقًا إِلَى الطَّلَبِ عِلْهُ إِلَى الْعَلْمَ الْمَالِهِ اللَّلَبِ الْعَلْمَ الْمَالِ الْعَلَيْهِ اللْهُ الْعَلَالَةُ إِلَى الْعَلَقَ الْمَالِهُ الْعَلِهُ الْمُ الْمُكَالِةُ الْعَلَقُ الْعَلَى الْعَلَاهُ إِلَى الْعَلَهُ إِلَهُ عَلَى اللَّهُ الْعَلِهُ الْهُ الْعَلَقُ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَاهُ الْعَلَهُ اللْعَلَقُ الْعُلُولُ الْعَلَهُ الْعَلَقَ الْعَلِي الْعَلَقُ الْهُ الْعُلِهُ اللْهُ الْعَلَاهُ اللَّهُ الْعُلُولُ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَيْدِ الْعَلَقَ الْعَلَقُ الْعُلُولُ الْعَلَهُ الْعَلِهُ الْعُلِهُ الْعُلُولُ الْعَلَلَكِ الْعَلِيقِ اللَّسِيْمِ اللْعُلُولُ الْعَلَهُ الْعَلَلَهُ الْعَلَقُ الْعَلَهُ الْعَلَاهُ الْعَلَقُ الْعَلِهُ الْعَلَولُ الْعُلُولُ الْعُرُفُ الْعَلَالِهُ الْ

"الرَّابِعُ: مَنْ حَرَقَ السَّفِينَةَ حَرْقًا وَاسِعًا، فَهَذِهِ جِنَايَةُ عَمْدٍ" يَجِبُ بِمَا الْقِصَاصُ فِي النَّفُوسِ، وَالدِّيَةُ وَالدِّيَةُ عَمْدٍ " يَجِبُ بِهِ الدِّيَةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ.

"وَإِنْ كَانَ ضَيِّقًا لِغَيْرِ مَصْلَحَةٍ، فَهَذَا شِبْهُ/ عَمْدٍ"، وَقَدْ سَبَقَ حُكْمُهُ.

"الْخَامِسُ: إِذَا اشْتَرَكَا فِي السَّبَبِ، وَقَعَ الضَّمَانُ عَلَيْهِمَا، فَلُو الْتَقَى فَارِسَانِ فَاصْطَدَمَا فَمَاتَا وَمَاتَتِ الدَّابَّتَانِ، فَنِصْفُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا هَدَرٌ، وَكَذَلِكَ نِصْفُ دَابَّتِهِ؛ لِأَنَّهُ يُحَالُ عَلَيْهِ، وَنِصْفُ دِيَةِ وَمَاتَتِ الدَّابَّتَانِ، فَنِصْفُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى عَاقِلَةِ صَاحِبِهِ، وَنِصْفُ قِيمَةِ دَابَّةِ كُلِّ وَاحِدٍ فِي مَالِ صَاحِبِهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى عَاقِلَةِ صَاحِبِهِ، وَنِصْفُ قِيمَةِ دَابَّةِ كُلِّ وَاحِدٍ فِي مَالِ صَاحِبِهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جَنَى عَلَى عَاقِلَةِ مَاجِبِهِ، وَدَابَّتِهِ"، كَمَا جَنَى عَلَى صَاحِبِهِ، وَدَابَّتِهِ، فَنِصْفُهُ الَّذِي تَلَفَ بِفِعْلِهِ هَدَرٌ، وَمَا تَلْفَ بِفِعْلِ صَاحِبِهِ مَصْمُونٌ عَلَيْهِ، غَيْرَ أَنَّ ضَمَانَ النَّفْسِ مِنْهُ عَلَى عَاقِلَتِهِ؛ لِكَوْنِهِ خَطَأً، أَوْ شِبْهَ عَمْدٍ، وَضَمَانُ النَّفْسِ مِنْهُ عَلَى عَاقِلَتِهِ؛ لِكَوْنِهِ خَطَأً، أَوْ شِبْهَ عَمْدٍ، وَضَمَانُ النَّفْسِ مِنْهُ عَلَى عَاقِلَتِهِ؛ لِكَوْنِهِ خَطَأً، أَوْ شِبْهَ عَمْدٍ، وَضَمَانُ الْمَالِ فِي مَالِهِ.

"وَكَذَلِكَ رَاكِبُ فَرَسٍ مَع رَاكِبِ حِمَارٍ، وَكَذَلِكَ الرَّاجِلَانِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُتَقَابِلَيْنِ، وَالْمُتَدَابِرَيْنِ،

وَالْمُتَجَاذِبَينِ بِحَبْلِ"؛ لِأَنَّ التَّلَفَ بِالاصْطِدَامِ وَالاِشْتِرَاكِ فِي جَمِيع ذَلِكَ سَوَاءٌ.

"وَكَذَلِكَ الَّذِينَ يَرْمُونَ بِالْمَنجَنِيقِ إِذَا رَجَعَ الْحَجَرُ عَلَيْهِمْ"؛ لِأَنَّهُ بِفِعْل الْحَمِيع.

"وَكَذَلِكَ السَّفِينَتَانِ، وَفِيهِمَا قَوْلٌ آخَرُ: أَنَّ الضَّمَانَ سَاقِطٌ فِي السَّفِينَتَيْنِ؛ لِأَنَّ الرِّيحَ لَا تُطَاوَعُ مُطَاوَعَةَ الْفَرَس بِعَنَانِهِ" فَلَا يَكُونُ التَّلَفُ مُضَافًا إِلَيْهِمَا.

"السَّادِسُ: وَهُوَ دَخِيلٌ فِي الْبَابِ، أَنَّ مَنْ كَانَ مِنْ رُكْبَانِ السَّفِينَةِ مَعَ مَالِهِ فِيهَا، فَمَالُهُ فِي يَدِهِ، لَا يَضمَنُهُ مُجْرِي السَّفِينَةِ ضَمَانَ الْيَدِ، وإِنَّمَا يَضْمَنُهُ ضَمَانَ الْجِنَايَةِ" حَتَّى لَوْ تَبَتَ أَنَّهُ لَيْسَ بِجَانٍ، لَمْ يَلُومُهُ شَيْءٌ. "وَإِنْ كَانَ الْمَالُ مُسَلَّمًا إِلَى الْمُجْرِي وَلَمْ يَكُنْ صَاحِبُ الْمَالِ مَعَ الْمَالِ، الْتَقَى عَلَى الْأَجِيرِ شَيْءٌ. "وَإِنْ كَانَ الْمَالُ مُسَلَّمًا إِلَى الْمُجْرِي وَلَمْ يَكُنْ صَاحِبُ الْمَالِ مَعَ الْمَالِ، الْتَقَى عَلَى الْأَجِيرِ نَوْعَانِ مِنَ الضَّمَانُ الاصْطِدَامِ، وَفِيهِ ١/١١٤ نَوْعَانِ مِنَ الضَّمَانُ الاصْطِدَامِ، وَفِيهِ ١/١١٤ فَوْلَانِ"، وَهُمَا فِي الْأَجِيرِ الْمُشْتَرَكِ "وَضَمَانُ الاصْطِدَامِ، وَفِيهِ ١/١١٤ فَوْلَانِ"، وَهُمَا الْقَوْلَانِ فِي السَّفِينَتَيْنِ "فَحَصَلَ مِنَ الْأَصْلَيْنِ ثَلَاثَةُ أَقَاوِيلَ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ لَا يَضْمَنُ شَيْئًا، وَهَذَا عَلَى قَوْلِنَا: لَا يَضْمَنُ الْأَجِيرُ الْمُشْتَرَكُ، وَلَا صَاحِبُ السَّفِينَةِ"
"وَالثَّانِي: أَنَّهُ ضَامِنٌ لِلْجَمِيعِ، وَالنَّفُوسُ عَلَى عَاقِلَتِهِ، وَهَذَا عَلَى إِيجَابِ الضَّمَانِ فِي الْأَصْلَيْنِ"
جَمِيعًا، أَوْ فِي أَصْل وَاحِدٍ، وَهُوَ صَاحِبُ السَّفِينَةِ.

"وَالثَّالِث: أَنَّهُ يَضْمَن الْأَمْوَالَ دُونَ النُّفُوسِ، وَهَذَا عَلَى قَوْلِنَا: يَضمَن الْأَجِيرُ الْمُشْتَرَكُ، وَلَا يَضْمَنُ صَاحِبُ السَّفِينَةِ"

"وَمَنْ أَلْقَى فِي الْبَحْرِ عِنْدَ الْمَوْجِ مَالَ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، ضَمِنَ"؛ لِاعْتِدَائِهِ بِهِ. "وَمَن قَالَ لِصَاحِبِ الْمَالِ: أَلْقِ مَالَكَ عَلَى أَنِّي ضَامِنٌ، ضَمِنَ"؛ لِالْتِزَامِهِ الضَمَانَ بِعَرْضٍ صَحِيحٍ.

"وَإِنْ لَمْ يَقُلْ: أَنِي ضَامِنٌ، لَمْ يَضْمَنْ"؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمْ شَيْئًا.

"السَّابِعُ: مَنْ نَصَبَ مِيزَابًا فَسَقَطَ، فَهُوَ ضَامِنٌ لِمَا أَتْلَفَهُ النّصْفُ الَّذِي هُوَ عَلَى الطَّرِيقِ"، أَيْ: يَضْمَن بِقِسْطِ ذَلِكَ النّصْفِ لَا كُلِّهِ؛ لِأَنّهُ الْقَدْرُ الْخَارِجُ عَنْ مِلْكِهِ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْجُنَاحِ الْمُحْرَحِ إِلَى الشَّارِعِ. يَضْمَن بِقِسْطِ ذَلِكَ النّصْفِ لَا كُلّهِ؛ لِأَنّهُ الْقَدْرُ الْخَارِجُ عَنْ مِلْكِهِ، وَهُو بِمَنْزِلَةِ الْجُنَاحِ الْمُحْرَحِ إِلَى الشَّارِعِ. "قَالَ: وَمَن أَسْنَدَ حِمْلًا إِلَى جِدَارٍ ثُمَّ رَفَعَهُ: فَإِنْ سَقَطَ" الجُدَارُ "مُتَّصِلًا" بِرَفعِهِ "ضَمِنهُ" إِذَا عَلِمَ أَنَّ مِثْلَ وَلَى السِّنَادِ؛ لِأَنَّ سُقُوطَهُ مُضَافٌ إِلَى فِعْلِهِ. "وَإِنْ سَقَطَ مُنْفَصِلًا، فَلَا ضَمَانَ"؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِفِعْلِهِ.

"الْمُوجِبُ الثَّالِث: الْكَفَّارَةُ

وَهِيَ: تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ، فَمَن لَمْ يَجِدْ، فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ"، وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَن لَمْ يَجِدْ، فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ﴾ (١) ب قَنَالَ مُؤْمِنَا خَطَا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾ (١) ، ﴿ فَمَن لَمْ يَجِدُ فَصِيامُ شَهْرَيْنِ مُتَكَابِعَيْنِ ﴾ (٢) ب هَذَا فِي الْخَطَا فَفِي الْعَمْدِ وَشِبْهِ الْعَمْدِ أَوْلَى؛ لِأَنَّ فِيهِمَا مَعْنَى الْخَطَأِ وَزِيَادَةٌ. "وَلَا هَذَا فِي الْخَطْلُ وَزِيَادَةٌ. "وَلَا مَدْخَلَ لِلْإِطْعَامِ فِيهَا عَلَى الصَّحِيحِ"؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ فِيهَا لِذَكْرَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَا وَجْهَ لِلْقِيَاسِ عَلَى كَفَّارَةِ الطَهَارِ؛ لِأَنَّ الْآيَة فَرَقْتَ بَينَهُمَا نَصًّا عَلَيْهِمَا.

"وَهِيَ وَاجِبَةٌ بِالْعَمْدِ وَالْخَطَأِ وَشِبْهِ الْعَمْدِ"، كَمَا قَدَّرْنَاهُ، وَنَجِبُ "بِالْمُبَاشَرَةِ وَالسَّبَبِ، كَحَفْرِ الْبِئْرِ وَمَا أَشْبَهَهُ"؛ لِأَنَّهُمَا سَوَاءٌ فِي إِيجَابِ الضَّمَانِ، فَكَذَلِكَ فِي الْكَفَّارَةِ، وَيَجِبُ "فِي كُلِّ قَتْلٍ مَضْمُونٍ بِالدِّيَةِ، وَمُو فِي بِلَادِ حَتَّى الْجَنِينُ"؛ لِأَنَّهُ آدَمِيٌّ مَعْصُومٌ لِحُرْمَتِهِ، فَهُوَ كَغَيْرِهِ. "وَقَدْ تَجِبُ الْكَفَّارَةُ حَيْثُ لَا دِيَةً، وَهُو فِي بِلَادِ حَتَّى الْجَنِينُ"؛ لِأَنَّهُ آدَمِيٌّ مَعْصُومٌ لِحُرْمَتِهِ، فَهُوَ كَغَيْرِهِ. "وَقَدْ تَجِبُ الْكَفَّارَةُ حَيْثُ لَا دِيَةً، وَهُو فِي بِلَادِ الْخَرْبِ إِذَا أَرْسَلَ سَهْمًا إِلَى الْعَدُوقِ غَيْرُ عَالِمٍ بِمَكَانِ مُسْلِمٍ، فَيُصِيبُ مُسْلِمًا"، وَهُو الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: الْخَرْبِ إِذَا أَرْسَلَ سَهْمًا إِلَى الْعَدُوقِ غَيْرُ عَالِمٍ بِمَكَانِ مُسْلِمٍ، فَيُصِيبُ مُسْلِمًا"، وَهُو الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا أَرْسَلَ سَهْمًا إِلَى الْعَدُوقِ غَيْرُ عَالِمٍ بِمَكَانِ مُسْلِمٍ، فَيُصِيبُ مُسْلِمًا"، وهُو الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَهُ مِنْ لَا مُنَادُ مُنْ مُومِبَاتُ الْقَتْلِ " وَلَا كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُولِ لَكُمُ وَهُو مُؤْمِنُ وَيْ مَنَ مِنْ فَاللَّهُ مِنْ لِكُالِهُ اللَّمَانُ مُسْلِمًا "، وَهُو اللّهُ مُؤْمِنُ مُ فَي مُكَالًا مَالًا لَمُ مُومِبَاتُ الْقَتْلِ "

<sup>(</sup>١) النساء: ٩٢

<sup>(</sup>٢) النساء: ٩٢.

<sup>(</sup>٣) النساء: ٩٢.

# بَابُ طَرِيقِ إِثْبَاتِ الْقَتْلِ

"وَلَهُ حُجَّتَانِ:

الْأُولَى: الشُّهَادَةُ

وَفِيهِ مَسَائِلُ سِتَّةُ:

الْأُولَى: لَا يَشْبُتُ الْقِصَاصُ وَالْعُقُوبَاتُ إِلَّا بِعَدْلَيْنِ"؛ إِذْ لَا مَدْحَلَ لِلنِّسَاءِ فِيهَا، كَمَا رُوِيَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَنَهُ قَالَ: جَرَتِ السُّنَّةُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ فَلَيْ وَاخْلِيفَتَيْنِ مِنْ بَعْدِهِ، أَلَّا تُقْبَلَ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الزُّهْرِيِّ، أَنَهُ قَالَ: جَرَتِ السُّنَّةُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ فَلَيْ وَاخْرَأَتَيْنِ"؛ لِأَنَّ التَّابِتَ/ فِيهِمَا الْمَالُ، وَالْمَرْأَةُ ١١٥ الْعُمْدِ بِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ"؛ لِأَنَّ التَّابِتَ/ فِيهِمَا الْمَالُ، وَالْمَرْأَةُ ١١٥ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِن لَمْ يَكُونَا رَجُلُ وَامْرَأَتَيْنِ"؛ لِأَنَّ التَّابِتَ/ فِيهِمَا الْمَالُ، وَالْمَرْأَةُ مَا اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِن لَمْ يَكُونَا رَجُلُقُ وَامْرَأَتَيُانِ ﴾ (٢)

ذَكَرَ ذَلِكَ فِي السَّلَمِ، وَقِسْنَا عَلَيْهِ كُلَّ مَا يُقْصَدُ بِهِ الْمَالُ، فَيُقْبَلُ فِيهِمَا هَذِهِ الشَّهَادَةُ.

"وَيَسْتَوِي فِيهِ الطَّرَفُ وَالنَّفْسُ"؛ لِأَنَّ حُكْمَهَا وَاحِدٌ "وَلَا يُقْبَلُ عَلَى عَمْدِ الْهَاشِمَةِ رَجُلُ وَامْرَأَتَانِ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا يَطْلُبُ قِصَاصَ الْمُوَضِّحَةِ"؛ فَإِنَّ الْهَاشِمَةَ تَشْتَمِلُ عَلَى مُوضَحَةٍ وَزِيَادَةٌ.

"الثَّانِيَةُ: إِذَا قَالَ الشَّاهِدُ: ضَرَبَهُ ضَرْبَةً، لَمْ يَثْبُتِ الْجَرْحُ"؛ لِأَنَّ الضَّرْبَةَ قَدْ تَكُون بِلَا جُرْحٍ.

"فَإِنْ قَالُوا: فَأَدْمَى رَأْسَهُ، لَمْ تَثْبُتْ سِوَى الدَّامِيَةُ"؛ لِأَنَّهُ الْمُسْتَفَادُ مِنْ لَفْظِهِ.

"فَإِنْ كَانَ قَبْلَ هَذَهِ الْجِرَاحَةِ مُوَضِّحَةٌ عَلَى الرَّأْسِ، فَشَهِدَ شَاهِدَانِ أَنَّهُ أَوْضَحَهُ وَمَا أَشَارَ إِلَى عَيْنِهَا، لَمْ يَشْبُتِ الْقَوْدُ"؛ لِشُبْهَةٍ فِي الشَّهَادَةِ بِعَدَمِ التَّعْيِينِ "وَيَشْبُتُ الْمَالُ"؛ لِصِحَّةِ الشَّهَادَةِ "وَهُمَا" لِمِنَا لَهُذَا الْمَعْنَى "شَاهِدَانِ ضَعِيفَانِ"

"الثَّالِثَةُ: لَوْ شَهِدَ شَاهِدٌ عَلَى الْعَمْدِ وَالثَّانِي عَلَى الْخَطَأِ، أَوْ أَحَدُهُمَا عَلَى الْإِقْرَارِ وَالثَّانِي عَلَى الْغَطْلِ، أَوْ احْتَلَفَا فِي الزَّمَانِ، لَمْ يَثْبُتِ الْقَتْلُ"؛ لِأَنَّ اتَفَاقَهُمَا فِي اللَّفْظِ شَرْطٌ لِلْقَبُولِ.

"وَإِنْ شَهِدَا عَلَى الْإِقْرَارِ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: أُقِرُّ أَنَّهُ قَتَلَهُ ضَحْوَةَ النَّهَارِ، وَقَالَ الْآخَرُ: أُقِرُّ أَنَّهُ قَتَلَهُ

<sup>(</sup>۱) مصنف ابن أبي شيبة (٥/ ٥٣٣) رقم (٢٨٧١٤) عن الزهري، قال: مضت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم والخليفتين من بعده: ألا تجوز شهادة النساء في الحدود "، ومصنف عبد الرزاق الصنعاني (٨/ ٣٢٩) رقم (١٥٤٠٥) عن الحكم بن عتيبة، أن علي بن أبي طالب قال: «لا تجوز شهادة النساء في الطلاق، والنكاح، والحدود، والدماء»، جاء في البدر المنير (٩/ ٦٧٤ – ٦٧٥)، الأثر الحادي عشر: عن الزهري قال: «مضت السنة من رسول الله (وللخليفتين من بعده أن لا تقبل شهادة النساء في الحدود»، وهذا الأثر ذكره القاضي أبو يوسف في كتاب «الخراج» فقال: ثنا الحجاج، عن الزهري قال: «مضت السنة » فذكر مثله سواء إلا أنه قال: «لا تجوز» بدل «لا تقبل» وذكره ابن الجوزي في «تحقيقه» دون ذكر الخليفتين: «وزيادة النكاح والطلاق» وهذا عزاه ابن الرفعة رواية مالك له عن عقيل عن ابن شهاب قال: «مضت السنة من رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أنه لا تجوز شهادة النساء في الحدود ولا في الطلاق».

<sup>(</sup>٢) البقرة: ٢٨٢.

عَشِيَّةً، أَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا: أُقِرُ أَنَّهُ قَتَلَهُ بِصَحْرَةٍ، وَقَالَ الْآخَرُ: أُقِرُ أَنَّهُ قَتَلَهُ بِحَشَبَةٍ، ثَبَتَ الْقَتْلُ؛ لِأَنَّ كُلَّ إِقْرَارٍ مُشْتَمِلٌ عَلَيْهِ"؛ فَإِنَّهُمَا اتَّفَقَا عَلَى إِقْرَارِهِ بِالْقَتْلِ، وَإِثَمَا الاخْتِلَافُ فِي قَوْلِ الْمُقِرِّ، فَهُوَ كَمَا لَوْ أَوْرَارِهِ بِالْقَتْلِ، وَإِثْمَا الْخُتِلَافُ فِي قَوْلِ الْمُقِرِّ، فَهُوَ كَمَا لَوْ أَقَرَّ بَيْنَ يَدَى الْحُاكِم بِالْقَتْل، وَذَكَرَ الجِهَتَيْنِ فِي إِقْرَارِهِ.

"الرَّابِعَةُ: لَوْ شَهِدَا عَلَى رَجُلَيْنِ بِالْقَتْلِ، فَشَهِدَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِمَا عَلَى الشَّاهِدَيْنِ بِأَنَّهُمَا الْقَاتِلَانِ، وَشَهِدَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِمَا عَلَى الشَّاهِدَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ السَّيْمُوارًا عَلَى قَوْلِهِ الْأَوَّلِ، فَهُوَ ١١٥/ ب وَذَلِكَ فِي مَقَامٍ وَاحِدٍ/، رَاجَعْنَا الْوَلِيَّ؛ فَإِنْ صَدَّقَ الشَّاهِدَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ السَّيْمُوارًا عَلَى قَوْلِهِ الْأَوَّلِ، فَهُوَ ١١٥/ ب عَلَى حَقِّهِ"؛ لِأَنَّ الْآخَرَيْنِ فِيهِمَا تُهْمَةُ الْعَدَاوَةِ.

"وَإِنْ كَذَّبَهُمَا وَصَدَّقَ الْآخَرَيْنِ، بَطَلَ حَقُّهُ بِتَكْذِيبِهِ نَفْسَهُ"، فَإِنَّ ادِّعَاءَهُ الْقَتْلَ عَلَى الْآخَرَيْنِ إِبْرَاءٌ لِغَلَّ لِغَرْهِمَا، وَفِي هَذَا التَّصْدِيقِ رُجُوعٌ عَنْ ذَلِكَ. "فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ قُبِلَ شَهَادَةٌ قَبْلَ الدَّعْوَى؟ قُلْنَا: لَعَلَّ لِغَيْرِهِمَا، وَفِي هَذَا التَّصْدِيقِ رُجُوعٌ عَنْ ذَلِكَ. "فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ قُبِلَ شَهَادَةٌ قَبْلَ الدَّعْوَى، وَالْقَاضِي وَكِيلَيْنِ ادَّعَى أَحَدُهُمَا عَلَى هَذَيْنِ، وَالْآخَرُ عَلَى هَذَيْنِ، أَوْ شَهِدَ الْآخَرَانِ بِلَا دَعْوَى، وَالْقَاضِي وَكِيلَيْنِ ادَّعَى أَحَدُهُمَا عَلَى هَذَيْنِ، وَالْآخَرُ عَلَى هَذَيْنِ، أَوْ شَهِدَ الْآخَرَانِ بِلَا دَعْوَى، وَالْقَاضِي سَاكِتَ" وَقَد تُسْمَعُ الشَّهَادَةُ قَبْلَ الدَّعْوَى، كَمَا فِي الصَّبِيِّ وَالْمَحْنُونِ، وَالْمَيِّتِ؛ حِفْظًا لَمِقُوقِهِم، وَهَذِهِ الشَّهَادَةُ لِلْمَيِّتِ؛ إِذْ يُقْضَى مِنْ دِيتِهِ دُيُونُهُ وَيُنَقَّذُ وَصَايَاهُ.

"وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ﴿ النَّافِعِيُ اللَّهُ الْشَوُوا شَهَادَتَهُمْ مَعًا، فَكُلُّهَا بَاطِلَةٌ"؛ لِأَنَّهَا مُتَكَاذِبَة، وَلَا تُرَجَّحُ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمْ.

"الْخَامِسَةُ: لَوْ شَهِدَ وَارِثٌ عَلَى شَرِيكٍ أَنَّهُ عَفَا عَنِ الْقَوَدِ، سَقَطَ الْقَوَدُ بِإِقْرَارِ هَذَا الشَّاهِدِ"؛ إِذْ شَهَادَتُهُ بِعَفْوِ شَرِيكِهِ تَضَمَّنَتْ سُقُوطَ حَقَهِ مِنَ الْقِصَاصِ، وَإِذَا سَقَطَ بَعْضُهُ سَقَطَ كُلُّهُ. "وَلَوْ شَهِدَ وَارِثٌ عَلَى الْجِنَايَةِ عَمْدًا أَوْ خَطأً، لَمْ يُقْبَلْ؛ لِأَنَّ الْأَرْشَ يَنْجَرُّ إِلَيْهِ إِذَا مَاتَ بِالْجُرْحِ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ، فَإِنْ شَهِدَ وَهُو مَحْجُوبٌ قُبِلَ"؛ إِذْ لَا تُهْمَةَ فِيهِ.

"فَإِنْ لَمْ يُحْكُمْ حَتَّى صَارَ وَارِثًا" بِأَنْ كَانَ أَحَاهُ، وَالْمَشْهُودُ لَهُ ابْنٌ فَمَاتَ الِابْنُ "امْتَنَعَ الْحُكُمُ"؛ لِأَنَّ الْمَانِعَ إِذَا طَرَأَ قَبْلَ الْحُكْمِ يَمْتَنِعُ بِهِ الْحُكْمُ، كَمَا فِي الْفِسْقِ. "فَإِنْ حَكَمَ ثُمَّ مَاتَ مَنْ يَحْجُبُهُ، وَرَّثْنَاهُ أَرْشَ الْجِنَايَةِ" وَلَمْ يُنْقَضِ الْحُكْمُ "لِأَنَّهَا مَضَتْ فِي وَقْتٍ لَا يَجُرُّ بِهَا إِلَى نَفْسِهِ" شَيْئًا/.

"قَالَ: وَلَوْ شَهِدَ شَاهِدَانِ مِنْ عَاقِلَتِهِ عَلَى فِسْقِ شُهُودِ الْقَتْلِ، لَمْ يُقْبَلْ وَإِنْ كَانَا فَقِيرَيْنِ؛ لِأَنَّ الْفَقِيرَ يَتَوَقَّعُ الْغِنَى فِي كُلِّ وَقْتٍ" وَيُحَدِّثُ نَفسَهُ بِذَلِكَ، فَهُمَا بِشَهَادَقِمَا يَدْفَعَانِ الْغُرْمَ عَنْ أَنْفُسِهِمَا. "وَلُوْ شَهِدَا وَثَمَّ مَنْ تَحَمَّلَ الْعَقْلَ مِمَّنْ هُوَ أَقْرَبُ مِنْهُمَا، قَبِلْنَا شَهَادَتَهُمَا؛ لِأَنَّهُمَا يَسْتَبْعِدَانِ الْمَوْتَ وَرُجُوعِ التَّحَمُّلِ إِلَيْهِمَا"

"السَّادِسَةُ: لَوْ قَدَّ مَلْفُوفًا فِي كِسَاءٍ بِنِصْفَيْنِ، وَشَهِدَ عَلَيْهِ شَاهِدَانِ وَلَمْ يَذْكُرَا أَنَّهُ كَانَ حَيًّا، فَأَصَحُّ الْمَذْهَبِ: أَنَّهُ لَيْسَ بِقَاتِلٍ"؛ لِأَنَّ الْقَتْلَ تَفويتُ الْحَيَاةِ، وَلَمْ يُتْبِتُوا حَيَاةً. "وَالْأَصْلُ: بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ، لَكِنْ يَحْلِفُ بِاللَّهِ أَنَّهُ مَا ضَرَبَهُ حَيًّا"؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ قَوْلَهُ؛ لِمَا ذَكَرْنَا.

"الْحُجَّةُ الثَّانيَةُ: الْقَسَامَةُ

وَالنَّظَرُ فِي: مَحَلِّهَا، وَكَيْفِيَّتِهَا، وَأَهْلِهَا، وَحُكْمِهَا:

النَّظُرُ الْأَوَّلُ: فِي مَحَلِّهَا:

وَكُلُّ قَتِيلٍ فِي مَحَلُ اللَّوْثِ، يُوجِبُ الْقَسَامَة، أَعْنِي: الْبِدَايَةَ فِي الْيَهِينِ بِالْمُدَّعِي؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ فِي جَانِبِ مَنْ غَلَبَ عَلَى الْقُلْبِ صِدْقُهُ، وَاللَّوْثُ" عِبَارَةٌ عَنِ الْأَسْبَابِ الَّتِي "ثَعْلَبُ عَلَى الْقُلْبِ صِدْقُهُ، اللَّهُ عَنِي اللَّهُ عَنْ الْمُدَّعِي؛ وَقَدْ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ فَلَ بِالْقَسَامَةِ فِي قَتِيلِ حَيْبَرَ، وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ الأَنصَادِيّ؛ (١) لِوُجُود اللَّوْثِ —أَي: الْأَمَارَاتِ الْمُعَلِّبَةِ— فَإِنَّ حَيْبَرَ كَانَتْ دَارَ يَهُودٍ" خَضَةٍ "لا يُحَالِطُهُمْ غَيْرُهُمْ، وَكَانَتِ الْعَدَاوَةُ" طَاءِرة "بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْأَنصَادِ، وَحَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ إِلَى خَيْبَرَ لِبَعْضِ حَاجَاتِهِ قَبْلُ الْعُصْرِ، وَكَانَتِ الْعَدَاوَةُ" طَاءِرة "بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْأَنصَادِ، وَحَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ إِلَى خَيْبَرَ لِبَعْضِ حَاجَاتِهِ قَبْلُ الْعُصْرِ، وَكُوجِدَ قَتِيلًا قَبْلُ اللَّهِ إِلَى عَيْبِهِمْ فَتَعَلُوهُ" وَالْيَمِينُ إِبْدَاءٌ فِي جَانِبِ مَن غَلَبَ عَلَى الْقُلْبِ وَيُعْمَلُوهُ" وَالْيَمِينُ إِبْدَاءٌ فِي جَانِبَ مَن غَلَبَ عَلَى الْقُلْبِ وَيَعْمَلُوهُ" وَالْيَمِينُ إِبْدَاءٌ فِي جَانِبُ مَن غَلَبَ عَلَى الْقُلْبِ وَيَعْمَلُ وَقِ الْقَسَامَةِ. "وَكَذَلِكَ فِي الْقَسَامَةِ. "وَكَذَلِكَ فَقُولُ: لَوْ دَحَلَ نَقْرَ وَمِنَ الْعَبْدِ، أَوْ شَهِدَ حَلْقَ مِنَ الصَّبْيانِ وَلَقُولُ الْمُعْرُوحِ الْقَلْمُ وَيَعْنَى الْوَلِيُّ مَنْ يَتَعْرَعُوا الْقَالِ اللَّهُ اللَّهِ الْمُنْ وَلِي الْفَلْونُ اللَّهُ اللَّهِ الْمُؤْلِ الْمُعْرُوحِ: دَمِي عِنْدُ فَلَانٍ، لَيْسَ بِلَوْثٍ؛ لِأَنَّهُ مُحَرُّدُ اللَّهِ فَيْ الْقِياسِ، ثَبَتَ لِحُرْمُ اللَّهِ فَيْ الْقَيْسُ وَيُولُ الْمُحْرُوحِ: دَمِي عِنْدُ فَلَانٍ، لَيْسَ بِلَوْثٍ؛ لِأَنَّهُ مُحَرُّدُ قَوْلِ عَلَيْهِ فَالْمُ وَعَيْرُهُ اللَّهِ فَيْ الْقِياسِ، ثَبَتَ لِكُومُ وَلَا الْمُحْرُوحِ: دَمِي عِنْدُ فَلَانٍ، لَيْسَ بِلُوثٍ؛ لِأَنَّهُ مُحَرُّدُ قَوْلِ

/۱۱٦/د

<sup>(</sup>١) صحيح البخاري (٨/ ٣٤) رقم (٦١٤٢) عن رافع بن خديج، وسهل بن أبي حثمة، أنحما حدثاه: أن عبد الله بن سهل ومحيصة بن مسعود أتيا خيبر، فتفرقا في النخل، فقتل عبد الله بن سهل، فحاء عبد الرحمن، وكان أصغر القوم، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: «كبر الكبر» الله عليه وسلم، فتكلموا في أمر صاحبهم، فبدأ عبد الرحمن، وكان أصغر القوم، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: أتستحقون قتيلكم – أو قال: قال يجيى: يعني: ليلي الكلام الأكبر – فتكلموا في أمر صاحبهم، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: أتستحقون قتيلكم – أو قال: صاحبكم – بأيمان خمسين منكم قالوا: يا رسول الله، أمر لم نره. قال: «فتبرئكم يهود في أيمان خمسين منهم» قالوا: يا رسول الله، أمر لم نره. قال: «فتبرئكم يهود في أيمان خمسين منهم» قالوا: يا رسول الله، وم كفار. فوداهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبله، قال سهل: فأدركت ناقة من تلك الإبل، فدخلت مربدا لهم فركضتني عن بشير، عن سهل، وحده، وصحيح مسلم (٣/ ١٢٩٢) رقم (١٦٦٩) عن سهل بن أبي حثمة، ورافع بن حديج، أن محيصة بن مسعود، وعبد الله بن سهل، فاقموا اليهود، فحاء أخوه عبد الرحمن، وابنا عمه حويصة، وعيصة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فتكلم عبد الرحمن في أمر أخيه، وهو أصغر منهم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كبر الكبر»، أو قال: «ليبذأ الأكبر»، فتكلما في أمر صاحبهما، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فيدفع برمته»، قالوا: يا رسول منكم على رجل منهم، فيدفع برمته»، قالوا: أمر لم نشهده، كيف نحلف؟ قال: «فتبرئكم يهود بأيمان خمسين منهم»، قالوا: يا رسول الله، قوم كفار؟ قال: فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبله، قال سهل: فدخلت مربدا لهم يوما فركضتني ناقة من تلك الإبل ركضة، برجلها، قال حماد: هذا أو نحوه.

<sup>(</sup>٢) قوله صلى الله عليه وسلم: " أتستحقون قتيلكم - أو قال: صاحبكم - بأيمان خمسين منكم قالوا: يا رسول الله، أمر لم نره. قال: «فتبرئكم يهود في أيمان خمسين منهم».

الْمُدَّعِي " فَلَا يَزِيدُ عَلَى قَوْلِ الْوَلِيِّ، وَلَعَلَّهُ حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ عَدَاوَةً بَيْنَهُمَا، أَوْ ضَعْفًا فِي دِيَانَتِهِ.

### [فَرْعٌ]

[قَالَ أَحَدُ الْوَلِيَّيْنِ: قَتَلَهُ زَيْدٌ وَرَجُلٌ لَا أَعْرِفُهُ، وَالثَّانِي: قَتَلَهُ عَمْرٌو وَرَجُلٌ لَا أَعْرِفُهُ]

"إِنْ قَالَ أَحَدُ الْوَلِيَّيْنِ: قَتَلَهُ زَيْدٌ وَرَجُلٌ آخَرُ لَا أَعْرِفُهُ، وَقَالَ الثَّانِي: قَتَلَهُ عَمْرٌو وَرَجُلٌ آخَرُ لَا أَعْرِفُهُ، وَقَالَ الثَّانِي: قَتَلَهُ عَمْرٌو وَرَجُلٌ آخَرُ لَا أَعْرِفُهُ، فَلَيْسَا بِمُتَكَاذِبَيْنِ، وَلَهُمَا الْقَسَامَةُ؛ فَلَعَلَّ مَنْ لَا يَعْرِفُهُ هُوَ الَّذِي يَدَّعِيهِ الْآخَرُ"، أَيْ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الَّذِي عَيَّنَهُ أَحَدُهُمَا، هُوَ الَّذِي جَهِلَهُ صَاحِبِهُ، فَيُمْكِنُ الْجُمْعُ بَينَهُمَا.

"فَيُقْسِمُ عَلَى الَّذِي يَعْرِفُهُ وَيَأْخُذُ رُبُعَ الدِّيَةِ مِنْهُ" تَنْزِيلًا لِلْمُعَيَّنِ عِنْدَهُ عَلَى غَيْرِ الْمَجْهُولِ عِنْدَ صَاحِبِهِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُؤَاخَذَ الرَّجُلُ بِالشَّكِّ، وَهُمْ أَرْبَعَةٌ فِي زَعْمِهِمَا. "فَإِنْ قَالَ الثَّانِي: قَتَلَهُ عَمْرُو وَرَجُلٌ صَاحِبِهِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُؤَاخُ لَ بِالشَّكِّ، وَهُمْ أَرْبَعَةٌ فِي زَعْمِهِمَا. "فَإِنْ قَالَ الثَّانِي: قَتَلَهُ عَمْرُو وَرَجُلُ اللَّهُ فَلَا قَسَامَةَ عَلَى أَحَدِ آخَرُ لَا أَعْرِفُهُ، وَأَعْرَفُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ زَيْدًا، فَقَدْ تَكَاذَبَا، وَالتَّكَاذُبُ يُوهِنُ اللَّوْثَ، فَلَا قَسَامَةَ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ"

"وَلَوْ شَهِدَ شَاهِدَانِ عَلَى غَيْبِةِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ عَنْ مَكَانِ الْقَتْلِ، بَطَل اللَّوْثُ/، وَرُدَّتِ الدِّيَةُ ١١١٧/أ الْمَأْخُوذَةُ بِالْقَسَامَةِ"؛ لِظُهُورِ بَرَاءَتِهِ عَن الْقَتْل.

"النَّظَرُ الثَّانِي: فِيمَنْ يَحْلِفُ:

وَهُوَ الْوَارِثُ الْمُسْتَحِقُ لِلدَّمِ، فَيَحْلِفُ وَإِنْ كَانَ جِنِينًا عِنْدَ الْقَتْلِ إِذَا بَلَغَ مَهْمَا غَلَبَ عَلَى ظَنّهِ بِإِخْبَارِ أَهْلِ الصِّدْقِ أَنَّهُ الْقَاتِلُ"؛ لِأَنَّهُ كَالْوَارِثِ الْغَائِبِ إِذَا حَضَرَ. "وَلِسَيِّدِ الْعَبْدِ الْقَسَامَةُ فِي عَبْدِهِ الْمَقْتُولِ قَتْلَ اللَّوْثِ عَلَى أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ؛ إِلْحَاقًا لَهُ بِالْحُرِّ"؛ فَإِنَّهُ آدَمِيٌّ يَتَعَلَّقُ بِقَتْلِهِ الْقِصَاصُ وَالْكَفَّارَةُ، الْمُقْتُولِ قَتْلَ اللَّوْثِ عَلَى أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ؛ إِلْحَاقًا لَهُ بِالْحُرِّ"؛ فَإِنَّهُ آدَمِيٌّ يَتَعَلَّقُ بِقَتْلِهِ الْقِصَاصُ وَالْكَفَّارَةُ، فَكَدَلِكَ الْقَسَامَةُ. "وَكَذَلِكَ الْمُكَاتَبُ وَعَبْدُهُ"؛ لِأَنَّ عَبْدَهُ مَالُهُ، كَمَا أَنَّ عَبْدَ الْحُرِّ مَالُهُ. "فَإِنْ عَجْزَ، فَلِكَ الْقَسَامَةُ"؛ لِأَنَّ مِلْكَهُ عَادَ إِلَيْهِ.

"وَلَوْ أَوْصَى رَجُلٌ لِأُمِّ وَلَدِهِ بِعَبْدٍ، فَقُتِلَ قَتْلَ لَوْتٍ، فَأَوْصَى لَهَا بِقِيمَتِهِ، وَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يُقْسِمَ، فَيُقْسِمُ الْوَرَثَةُ، وَالْقِيمَةُ لِأُمِّ الْوَلَدِ"؛ لِأَنَّ لَمُمْ حَظًّا فِي تَنْفِيذِ وَصِيَّةِ مُورِّتِهِمْ، وَهُمُ الْخُلَفَاءُ عَنْهُ، فَحَازَ لَمُمُ الْقَسَامَةُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَالُ لَمُمْ. "فَإِنْ نَكُلَ الْوَرَثَةُ، لَمْ تُقْسِمْ أُمُّ الْوَلَدِ عَلَى الصَّحِيحِ"، وَقِيلَ: تُقْسِمُ؛ الْقَسَامَةُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَالُ لَمُهُمْ. "فَإِنْ نَكُلَ الْوَرَثَةُ، لَمْ تُقْسِمْ أُمُّ الْوَلَدِ عَلَى الصَّحِيحِ"، وَقِيلَ: تُقْسِمُ؛ لِأَنَّهَا الْمُسْتَحِقَّةُ لِلْمَالِ، وَهَذَا كَالْعُرَمَاءِ إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَخْلِفُوا أَيْمَانَ الْقَسَامَةِ عِنْدَ نُكُولِ الْوَارِثِ؛ لِيَأْخُذُوا دُيُونَهُمْ مِنَ الدِّيَةِ.

# [فَرْغٌ] [جُرحَ فَمَاتَ مُوْتَدًّا]

"لَوْ جُرِحَ فَمَاتَ مُرْتَدًّا، بَطَلَتِ الْقَسَامَةُ؛ لِأَنَّ النَّفْسَ هَدَرٌ، وَلَا قَسَامَةَ إِلَّا فِي النَّفْسِ"، كَمَا بَيَّنَّاهُ. "وَلَوْ جُرِحَ وَهُو عَبْدٌ فَعَتَقَ وَمَاتَ، ثَبَتَتِ الْقَسَامَةُ لِلْوَرْثَةِ، وَلِلسَّيِّدِ بِالْقِسْطِ"؛ لِأَنَّ الْأَرْشَ التَّابِتَ بِالْخُرْحِ وَهُو عَبْدٌ فَعَتَقَ وَمَاتَ، ثَبَتَتِ الْقَسَامَةُ لِلْوَرْثَةِ، وَلِلسَّيِّدِ بِالْقِسْطِ"؛ لِأَنَّ الْأَرْشَ التَّابِتَ بِالْخُرْحِ عَقُ الْوَرْثَةِ، فَيُقْسِمُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِقِسْطِهِ.

"النَّظَرُ الثَّالِثُ فِي: كَيْفِيَّةِ الْقَسَامَةِ.

وَيَنْبَغِي لِلْحَاكِمِ أَنْ يَسْتَوْصِفَ الْقَتْلِ" أَعَمْدًا كَانَ أَوْ خَطَأً. "وَيَسْتَقْصِيَ/ الدَّعْوَى حَتَّى تَصِيرَ ١١٧/ ب مَعْلُومَةً، وَيَصِيرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مَعْلُومًا وَاحِدًا أَوْ عَدَدًا، أَوْ يُغَلَّظُ لَفْظُ الْيَمِين بِالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ"، كَمَا فِي اللِّعَانِ. "ثُمَّ إِنَّ كَانَ الْوَلِيُّ وَاحِدًا، أَقْسَمَ خَمْسِينَ يَمِينًا"، وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-لِأَوْلِيَاءِ الْقَتِيلِ مِنَ الْأَنْصَارِ: (أَتَحْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُونَ دِيَةَ صَاحِبِكُمْ)، ثُمٌّ قَالَ لَهُمْ -حِينَ نَكَلُوا عَن الْيَمِينِ: (فَتُبَرِّثُكُمْ يَهُودُ خِمْسِينَ يَمِينًا). (١)

> "وَإِنْ كَانُوا عَدَدًا، فَأَصَحُ الْقَوْلَيْنِ: أَنَّهُمْ يَحْلِفُونَ عَلَى مَقَادِيرِ نَصِيبِهِمْ مِنَ الدّيةِ"؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ عِلَى قَالَ: (تُبَرِّثُكُمُ الْيَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِينًا)، (٢) وَكَانَ فِي الْيَهُودِ كَثْرَةٌ؛ وَلِأَنَّ آخِرَ مَا رُوِيَ عَنْهُ ﷺ خَمْسُونَ يَمِينًا، (٣) وَلَوْ حَلَفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ خَمْسِينَ لَتَضَاعَفَتْ وَكَثُرَتْ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ.

> "فَإِنِ انْكَسَرَ بِالتَّوْزِيعِ، جَبَرْنَا كُلَّ كَسْرِ حَتَّى لَوْ كَانُوا سِتِّينَ، حَلَفَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَمِينًا"؛ لِأَنَّهَا لَا تَتَبَعَّضُ فَيَجِبُ تَكْمِيلُهَا.

> "وَلُوْ لَمْ يَكُنْ لَوْتٌ فَبَدَأَ الْحَاكِمُ بِيَمِينِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، فَأَشْهَرُ الْقَوْلَيْنِ: أَنَّهُ يَحْلِفُ خَمْسِينَ يَمِينًا؟ لِأَنَّهَا خُصُومَةُ دَم قِيَاسًا عَلَى الْمُدَّعِى" عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ فِي الْعَدَدِ قَدْ وَرَدَ فِي جَانِبِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ، كَمَا بَيَّنَّاهُ. "وَالنُّكُولُ فِي الدَّمِ كَالنُّكُولِ فِي غَيْرِهِ؛ يُوجِبُ رَدَّ الْيَمِينِ إِلَى الْجَانِبِ الثَّانِي بِعَدَدِهَا"، كَمَا كَانَتْ في الْجَانِبِ الْأَوَّلِ.

"قَالَ: وَإِنْ نَكُلَ عَنْ أَيْمَانِ الْقَسَامَةِ لَمَّا بَدَأْنَا بِالْوَلِيِّ، فَاسْتَحْلَفْنَا الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، فَنَكُلَ اسْتَحْلَفْنَا الْوَلِيَّ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ سَبَقَ مِنْهُ نُكُولٌ؛ لِأَنَّهَا يَمِينٌ أُخْرَى"؛ فَإِنَّ الْأُولَى يَمِين الِابْتِدَاءِ، وَهَذِهِ يَمِينُ الرَّدِّ. "وَكَذَلِكَ لَوْ أَقَامَ شَاهِدًا وَنَكَلَ عَن الْيَمِينِ مَعَهُ فَاسْتَحْلَفْنَا الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فَنَكُلَ/، رَدَدْنَا الْيَمِينَ عَلَى الْوَلِيِّ"؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ الْيَمِينِ الْأُولَى.

"وَلَا يَحْلِفُ سَكْرَانٌ حَتَّى يُفِيقَ"؛ لِأَنَّهَا تُرَادُ لِلرَّدْع، وَالزَّحْرِ، وَذَلِكَ لَا يَحْصُلُ فِي حَالِ السُّكْرِ.

"وَلَوْ غُلِبَ عَلَى عَقْلِهِ ثُمَّ أَفَاقَ، بُنِيَ"؛ لِأَنَّ التَّفْرِيقَ بَيْنَهُمَا "وَقَدْ حَلَفَ بِجَمِيعِهَا" لَا يَضُرُّ، كَمَا لَوْ اضْطَّرَّ الْإِمَامُ إِلَى تَأْخِيرِ بَعْضِهَا، إِمَّا لِصَلَاةٍ أَوْ مُهِمِّ آخَرُ. "وَلَوْ مَاتَ ابْتَدَأَ الْوَارِثُ وَلَمْ يَبْنِ"؛ لِأَنَّ الْحُجَّةَ في حَقِّهِ لَا تَتِمُّ بِبَعْضِهَا، وَهِيَ فِي بِعَدَدِهَا كَالْيَمِينِ الْوَاحِدَةِ، فَلَا تَتِمُّ فِي حَقّهِ بِمَا سَبَقَ مِنْ مُوَرِّئِهِ.

1/111

<sup>(</sup>١) سبق تخريجه

<sup>(</sup>٢) سبق تخريجه

<sup>(</sup>٣) سبق تخريجه

"النَّظَرُ الرَّابِعُ: فِي حُكْمِهَا

وَمَهْمَا حَلَفَ الْوَلِيُّ حَمْسِينَ يَمِينًا، اسْتَحَقَّ الدِّيَةَ"، كَمَا فِي الْخَبَرِ. "وَهَلْ يُشَاطُ الدَّمُ بِالْقَسَامَةِ؟ فِيهِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا يُشَاطُ؛ لِلرِّيبَةِ"؛ فَإِنَّ الِاحْتِيَاطَ فِي الدِّمَاءِ وَاحِبٌ.

"وَالْقَوْلُ الثَّانِي: يُشَاطُ، كَمَا بِالْبَيِّنَةِ، وَيَمِينِ الرَّدِّ"

#### [فَرْعٌ]

# [إِذَا نَكُلَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَحُكِمَ عَلَيْهِ بِالْيَمِينِ الْمَرْدُودَةِ]

"الْمُدَّعَى عَلَيْهِ إِذَا نَكُلَ وَحُكِمَ عَلَيْهِ بِالْيَمِينِ الْمَرْدُودَةِ، لَزِمَهُ الْمَالُ"؛ لِأَنَّهَ إِذَا ادُّعِيَ عَلَيْهِ، قَتْلُ "قَالَ: سَوَاءٌ كَانَ مَحْجُورًا عَلَيْهِ، أَوْ غَيْرَ مَحْجُورٍ"؛ يَعْنِي: الْمُدَّعَى عَلَيْهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا ادُّعِيَ عَلَيْهِ، قَتْلُ عَمْدٌ ثُمَّ تَوَجَّهَ إِلَيْهِ يَمِينٌ، فَهُوَ إِذَا نَكُلَ وَرَدَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعِي، فَالْيَمِينُ الْمَرْدُودَةُ مَعَ نُكُولِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ: إِنْ قُلْنَا: يَمْنُولَةِ الْإِقْرَارِ فَإِقْرَارُهُ بِالْجِنَايَةِ مَقْبُولٌ، إِنْ قُلْنَا: يَمْنُولَةِ الْإِقْرَارِ فَإِقْرَارُهُ بِالْجِنَايَةِ مَقْبُولٌ، كَمَا عَلَى غَيْرِهِ، وَإِنْ قُلْنَا: يَمْنُولَةِ الْإِقْرَارِ فَإِقْرَارُهُ بِالْجِنَايَةِ مَقْبُولٌ، كَمَا عَلَى غَيْرِه، وَإِنْ قُلْنَا: يَمْنُولَةِ الْإِقْرَارِ فَإِقْرَارُهُ بِالْجِنَايَةِ مَقْبُولٌ، كَمَا عَلَى غَيْرِه، وَإِنْ قُلْنَا: يَمْنُولَةِ الْإِقْرَارِ فَإِقْرَارُهُ بِالْجِنَايَةِ مَقْبُولٌ، كَمَا فَلْ وَأَوْرَ غَيْرِهِ، إِذَا كَانَتْ مُوجِبَةً لِلْمُقُوبَةِ، وَفِي الْمُوجِبَةِ لِلْمَالِ خِلَافٌ؛ فَيَجِبُ عَلَيْهِ الدِّيَةُ فِي مَالِهِ، كَمَا لَوْ أَقَرَّ بِهِ اللَّهُ أَعْلُهُ إِذَا كَانَتْ مُوجِبَةً لِلْمُقُوبَةِ، وَفِي الْمُوجِبَةِ لِلْمَالِ خِلَافٌ؛ فَيَجِبُ عَلَيْهِ الدِّيَةُ فِي مَالِهِ، كَمَا لَوْ أَقَرَ لِ عَيْرِهِ، إِذَا كَانَتْ مُوجِبَةً لِلْمُقُوبَةِ، وَلِي الْمُوجِبَةِ لِلْمَالِ خِلَافٌ؛ فِي الْمُوجِبُ الْمَالَ، وَلَا يُتَهَمُ فِيمَا يُوجِبُ الْمُقُوبَة، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

/۱۱۸ ب

# كِتَابُ الْكَبَائِر/

# الْمُوجِبَات لِلْعُقُوبَاتِ لِلَّهِ تَعَالَى

"وَهِيَ سَبْعَةٌ: الْبَغْيُ، وَالرِّدَّةُ، وَالزِّنَا، وَالْقَذْفُ، وَالسَّرِقَةُ، وَقَطْعُ الطَّرِيقِ، وَالشُّرْبُ"

الْجِنَايَةُ الْأُولَى: الْبَغْيُ

وَالنَّظَرُ فِي: صِفَةِ الْبُغَاةِ، وَحُكْمِهِم، وَكَيْفِيَّةِ قِتَالِهِمْ:

النَّظَرُ الْأَوَّلُ: فِي صِفَةِ الْبَاغِي

وَشَرَائِطُ الْفِئَةِ الْبَاغِيَةِ ثَلَاثَةً: الشَّوْكَةُ، وَالتَّأْوِيلُ الْمُحْتَمَلُ، وَنَصْبُ الْإِمَامِ، فَإِنْ فُقِدَ شرطٌ مِنْهَا، فَهُمْ كَقُطَّاعِ الطَّرِيقِ فِي الْحُكْمِ" وَنَعْنِي بِالشَّوْكَةِ: أَنْ يَجْتَمِعَ فَوْمٌ ذُو نَعْدَةٍ عَلَى مُخَالَفَةِ الْإِمَامِ، وَلَا تَتِمُّ الشَّوْكَةُ إِلَّا بِأَنْ يَكُونَ فِيهِمْ وَاحِدٌ مُطَاعٌ.

"النَّظَرُ الثَّانِي: فِي الْحُكْمِ

وَأَحْكَامُ أَهْلِ الْبَغْيِ بَيْنَهُمْ نَافِذَةً" مِنْ حَاكِمِهِمْ "وَشَهَادَاتُهُمْ مَقْبُولَةٌ"؛ لِأَنَّا لَا خَكُمُ بِفِسْقِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ مُتَأَوِّلُونَ، وَذَلِكَ مِمَّا يَسُوغُ فِيهِ الإِجْتِهَادُ، فَلَا يَفْسُقُ بِالْخَطَأِ فِيهِ الْمُحْتَهِدُ، كَمَا فِي سَائِرِ مَسَائِلِ الْفُرُوع.

"وَمَا أَقَامُوا مِنْ حَدِّ أَوْ أَحَدُوا مِنْ زَكَاةِ أَوْ جِزْيَةٍ، فَلَا يُثْنَى عَلَى أَرْبَابِهَا"؛ لِأَنَّهُمْ أَوْقَعُوهَا مَوَاقِعَهَا، وَالْمَقْصُودُ مِنْ إِقَامَةِ الْحُدُ، وَمِنَ الزَّكَاةِ وَالْجُزْيَةِ الْوُصُولُ إِلَى مُسْتَحِقِّيهَا، وَقَدْ حَصَلَ ذَلِكَ عَلَى أَيْدِيهِمْ، فَلا يُطَالِبُ عِمَا ثَانِيًا.

"وَإِنْ كَانَ قَاضِيهِمْ غَيْرَ مَأْمُونٍ عَلَى اسْتِحْلَالِ دَمِ أَوْ مَالٍ "لَمْ يُقْبَلْ كِتَابُهُ، وَلَا يَنفذ حُكْمُهُ"؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ بِذَلِكَ عَنْ أَهْلِيَّةِ الْعَدَالَةِ، وَالِاجْتِهَادِ.

"وَكُلُّ مَا أَتْلَفَ الْبَاغِي، فَمَضْمُونٌ عَلَيْهِ فِي أَقْيَسِ الْقَوْلَيْنِ"؛ لِأَنَّهُ مُتَعَدِّ بِإِنْلَافِهِ، فَهُوَ كَمَا لَوْ أَتْلَفَهُ فِي غَيْرِ الْقِتَالِ.

"وَإِذَا غَرَّمْنَاهُمُ الْمَالَ" فَفِي النُّفُوسِ قَوْلَانِ "وَأَصَحُّ الْقَوْلَيْنِ: أَنْ لَا قَوَدَ؛ لِلشُّبْهَةِ، وَكُلُّ مَا أَتْلَفَ الْعَادِلُ فِي دَفْعٍ مِنْ مَالٍ أَوْ إِرَاقَةِ دَمٍ، فَهَدَرٌ؛ لِأَنَّهُ عَلَى حَقِّ/، وَإِذَا قُتِلَ الْبَاغِي غُسِّلَ وَصُلِّي عَلَيْهِ، ١٩ وَفِي الْعَادِلِ قَوْلَانِ، أَصَحُّهُمَا: أَنَّهُ شَهِيدٌ، كَقَتِيل أَهْل الْحَرْبِ" وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي الشُّهَدَاءِ.

"النَّظَرُ الثَّالِثُ: فِي كَيْفِيَّةِ قِتَالِهِمْ:

فَإِذَا جَمَعُوا الشَّرَائِطَ وَنَاصَبُوا، أَرْسَلَ إِلَيْهِم الْإِمَامُ فَسَأَلَهُمْ مَا نَقَمُوا، فَإِنْ ذَكَرُوا مَظْلَمَةً بَيِّنَةً،

1/119

رَدَّهَا"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَصَّلِحُوا بَيْنَهُمَا ﴾ (١) "وَإِنْ أَصَرُّوا دَعَاهُمْ إِلَى مُعَاوَدَةِ طَاعَةِ الْإِمَامِ الْعَادِلِ، فَإِنْ أَبُوا، آذَنَهُمْ بِحَرْبٍ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِنْ بَعَتْ إِحَدَنهُمَا عَلَى ٱلْأَخْرَىٰ فَقَانِلُوا ٱلَّتِى تَبْغِى حَقَّى تَفِى عَ إِلَى اللّهِ فَإِنْ أَبُوا، آذَنَهُمْ بِحَرْبٍ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِنْ بَعَتْ إِحَدَنهُمَا عَلَى اللّهُ خُرِيحِهِمْ، وَلَا يُقْتَلُ أَسِيرُهُمْ، وَلَا يُقْصَدُ ابْتِدَاءً قَتْلُهُمْ، وَإِنَّمَا أُبِيحَ قِتَالُهُمْ وَدَفْعُهُمْ"؛ وَذَلِكَ لِمَا رُويَ أَنَّ النَّيِ اللّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: (يَا ابْنَ أُمِّ قَدْلُهُمْ، وَإِنَّمَا أُبِيحَ قِتَالُهُمْ وَدَفْعُهُمْ"؛ وَذَلِكَ لِمَا رُويَ أَنَّ النَّبِي اللّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: (يَا ابْنَ أُمِّ عَلَى عَرْبِحِهِمْ، وَلَا يُثْبَعُ مُدْبِرُهُمْ وَلَا يُجَازُ عَلَى عَبْدٍ، مَا حُكْمُ مَن بَغَى مِنْ أُمَّتِي؟) فَقُلْتُ: اللّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَقَالَ: (لَا يُتْبَعُ مُدْبِرُهُمْ وَلَا يُجَازُ عَلَى جَرِيحِهِمْ، وَلَا يُقْتَلُ أَسِيرُهُمْ، وَلَا يُقْلُدُ: اللّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَقَالَ: (لَا يُتْبَعُ مُدْبِرُهُمْ وَلَا يُجَازُ عَلَى جَرِيحِهِمْ، وَلَا يُقْتَلُ أَسِيرُهُمْ، وَلَا يُقْدَلُ أَسِيرُهُمْ، وَلَا يُقْمَلُ مَن بَعَى مِنْ أُمَّتِي؟) فَقُلْتُ: اللّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَقَالَ: (لَا يُتْبَعُ مُدْبُرُهُمْ وَلَا يُعْلَى مَا مُؤْلُهُمْ). (٣)

"قَالَ: وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي مَانِعِي الزَّكَاةِ"، وَالْأَصْلُ فِي جَوَازِ قِتَالِمِمْ، مَا رُوِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَلَى أَنَّهُ عَالَمُهُمْ، وَقَالَ: لَوْ مَنَعُونِي عِقَالًا مِمَّا أَدَّوْا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ عَلَى لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَيْهِ؛ (٤) وَلِأَنَّهُمْ فِي الإمْتِنَاعِ مِنَ الْمُتِنَاعِ مِنَ الْمُتِنَاعِ مِنَ الْمُتِنَاعِ مِنَ الْمُتَالَةُهُمْ، وَقَالَ: ﴿ حَوْمَ قِتَالُهُمْ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ حَقَى تَفِيءَ إِلَى آمْرِ اللَّهِ، حَرُمَ قِتَالُهُمْ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ حَقَى تَفِيءَ إِلَى آمْرِ اللَّهِ، حَرُمَ قِتَالُهُمْ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ حَقَى تَفِيءَ إِلَى آمْرِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللللللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ ا

<sup>(</sup>١) الحُجُرات: ٩.

<sup>(</sup>٢) الحُجُرات: ٩.

<sup>(</sup>٣) «المستدرك على الصحيحين للحاكم – ط العلمية» (٢/ ١٦٨): رقم (٢٦٦٢) عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن مسعود: «يا ابن مسعود، أتدري ما حكم الله فيمن بغى من هذه الأمة؟» قال ابن مسعود: الله ورسوله أعلم، قال: «فإن حكم الله فيهم أن لا يتبع مدبرهم، ولا يقتل أسيرهم، ولا يذفف على جريحهم»، [التعليق – من تلخيص الذهبي] ٢٦٦٦ – كوثر بن حكيم متروك، «السنن الكبرى – البيهقي» (٨/ ٣١٦ ط العلمية): رقم (١٦٧٥) عن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن مسعود: يا ابن مسعود أتدري ما حكم الله فيمن بغى من هذه الأمة؟ قال ابن مسعود: الله ورسوله أعلم، قال: فإن حكم الله فيهم أن لا يتبع مدبرهم، ولا يقتل أسيرهم، ولا يذفف على جريحهم لفظ حديث الخراز، وفي رواية الخوارزمي: ولا يجاز على جريحهم ولا يقسم فيؤهم تفرد به كوثر بن حكيم، وهو ضعيف»، جاء في «خلاصة البدر المدير» (٢/ ٢٩٢): «رواه الحاكم، والبيهقي من رواية ابن عمر، قال البيهقي: تفرد به كوثر بن حكيم، وهو ضعيف. قلت: بل متروك».

<sup>(</sup>٤) صحيح البخاري ت البغا: (٢/ ٥٠٠): رقم (١٣٥٥) – حدثنا أبو اليمان الحكم بن نافع: أخبرنا شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري: حدثنا عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود: أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان أبو بكر رضي الله عنه، وكفر من كفر من العرب، فقال عمر رضي الله عنه: كيف تقاتل الناس؟ وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فمن قالها فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه، وحسابه على الله). فقال: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها. قال عمر رضي الله عنه: فوالله ما هو إلا أن قد شرح الله صلى الله عليه وسلم واستخلف أبو بكر بعده، وكفر من كفر من العرب، قال عمر بن الخطاب لأبي بكر: كيف تقاتل الناس، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فمن قال: لا إله إلا الله فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه، وحسابه على الله؟ فقال أبو بكر: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عقالا، كانوا يؤدونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعه، فقال عمر بن الخطاب: فوالله، ما هو إلا أن رأيت الله عز وجل قد شرح صدر أبي بكر للقتال، فعرفت أنه الحق ».

الله المعالم المعالم

### [فَرْعَانِ]

# [فِي إِعَانَةِ طَائِفَةٍ بَاغِيَةٍ عَلَى أُخْرَى، وَعَدَمِ نفوذِ أَمَانِ الْبُغَاةِ]

"الْأَوَّلُ: أَنَّ الْإِمَامَ إِنْ رَأَى بِالِاجْتِهَادِ مُعَاوَنَةَ طَائِفَةٍ بَاغِيَةٍ عَلَى طَائِفَةٍ بَاغِيَةٍ، فَعَلَ"؛ لِأَنَّ قَصْدَهُ مِنْ ذَلِكَ قِتَالْمُمْ، لاَ مُعَاوَنَةَ الطَّائِفَةِ الْبَاغِيَةِ. "ثُمَّ" إِذَا فَرَغَ مِنْهُمْ "نَبَذَ إِلَى هَذِهِ الطَّائِفَةِ الْمُسْتَعِينَةِ وَقَاتَلَهَا" بَعْدَ أَنُ فَعُ عَلَى الْإِسْلَامِ" أَنْ يَدْعُوهَا إِلَى الطَّاعَةِ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا فِي أَمَانِهِ "وَلَا خَدْرَ وَلَا فَتْكَ فِي الْإِسْلَامِ"

"الثّاني: إِنِ اسْتَعَانَ أَهْلُ الْبَغْيِ بِأَهْلِ الْحَرْبِ، لَمْ يَنْفُذْ أَمَانُ أَهْلِ الْبَغْيِ لِأَهْلِ الْحَرْبِ عَلَى أَهْلِ الْعَدْلِ"؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ الْأَمَانِ أَلَّا يُقَاتِلُوا الْمُسْلِمِينَ، وَقَد اسْتَعَانُوا بِحِم لِيُقَاتِلُوا، فَلَا يَصِحُ الْأَمَانُ مِنْهُمْ. "وَإِنِ اسْتَعَانُوا بِعَم لِيُقَاتِلُوا، فَلَا يَصِحُ الْأَمَانُ مِنْهُمْ. "وَإِنْ اللّهَاتُوا أَمَانَهُمْ"، كَمَا لَوْ قَاتَلُونَا مُنْفَرِدَيْنَ بَحَالِهِمْ/، فَقَدْ نَقَضُوا أَمَانَهُمْ"، كَمَا لَوْ قَاتَلُونَا مُنْفَرِدَيْنَ ، أَهْلِ الْجَرْبِ، وَإِنْ كَانُوا جَاهِلِينَ أَوْ مُكْرَهِينَ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عَنْهُمْ عَلَى الْعَهْدِ"، وَإِذَا بَقِيَ فِي حَقِّنَا عُهْدَةُ الْأَمَانِ، فَيَبْقَى عَلَيْهِمْ عُلَى الْعَهْدِ"، وَإِذَا بَقِيَ فِي حَقِّنَا عُهْدَةُ الْأَمَانِ، فَيَبْقَى عَلَيْهِمْ عُلَى الْعَهْدِ"، وَإِذَا بَقِيَ فِي حَقِّنَا عُهْدَةُ الْأَمَانِ، فَيَبْقَى عَلَيْهِمْ عُلَى الْعَهْدِ"، وَإِذَا بَقِيَ فِي حَقِّنَا عُهْدَةُ الْأَمَانِ، فَيَبْقَى عَلَيْهِمْ عُلَى الْعَهْدِ"، وَإِذَا بَقِيَ فِي حَقِّنَا عُهْدَةُ الْأَمَانِ، فَيَبْقَى عَلَيْهِمْ عُلَى الْعَهْدِ"، وَإِذَا بَقِيَ فِي حَقِّنَا عُهْدَةُ الْأَمَانِ، فَيَبْقَى عَلَيْهِمْ عَلَى الْعَهْدِ"، وَإِذَا بَقِيَ فِي حَقِّنَا عُهْدَةُ الْأَمَانِ، فَيَبْقَى عَلَيْهِمْ

الْجِنَايَةُ الثَّانِيَةُ: الرِّدَّةُ

"فَيُقْتَلُ كُلُّ مُرْتَدُّ وَمُرْتَدَّةٍ إِذَا لَمْ يَتُوبَا"؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: (لَا يَجِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ: كَفْرِ بَعْدَ إِسْلَامٍ، أَوْ زِنَى بَعْدَ إِحْصَانٍ، أَوْ قَتْلِ نَفْسِ بِغَيْرِ نَفْسِ)، (٢) وَقَالَ الطَّيْلِا: (مَن بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ)، (١)

<sup>(</sup>١) الحُجُرات: ٩.

<sup>(</sup>٢) سنن أبي داود ت محيي الدين عبد الحميد: (٤/ ١٧٠) رقم (٤٥٠٢) - حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حماد بن زيد، عن يحيي ابن سعيد، عن أبي أمامة بن سهل، قال: كنا مع عثمان وهو محصور في الدار، وكان في الدار مدخل، من دخله سمع كلام من على البلاط، فدخله عثمان، فخرج إلينا وهو متغير لونه، فقال: إنهم ليتواعدونني بالقتل آنفا، قال: قلنا: يكفيكهم الله يا أمير المؤمنين، قال:

وَهَذَا عَامٌّ فِي الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ جَمِيعًا. "سَوَاءٌ ارْتَدُّ إِلَى كُفْرٍ يُسْتَسَوُّ كَالتَّعْطِيلِ وَالرَّنْدَقَةِ "أَوْ إِلَى كُفْرٍ لَا يُسْتَسَوُّ بِهِ" كَالتَّهَوُّدِ وَالتَّنَصُّرِ؛ فَإِذَا تَابَ يُقْبَلُ تَوْبَتُهُ، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ؛ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَىٰ كَانَ يَكُفُّ عَنِ الْمُنَافِقِينَ؛ (٢) لِمَا أَظْهَرُوا مِنَ الْإِسْلَام، وَإِنْ كَانَ فِي بَاطِنِهِمْ حِلَافَهُ، كَمَا كَانَ يَكُفُّ عَمَّىٰ يُسْلِمُ صِدْقًا. "وَفِي التَّأْنِي بِاسْتِتَابَتِهِ ثَلَاثًا قَوْلَانِ، أَشْبَهُهُمَا: مَذْهَبُ عُمَرَ عَلَى أَنْ يُمْهِلَ"؛ لِأَنَّ الرِّدَّةَ لَا تَكُونُ إِلَّا عَنْ شُبْهَةٍ، فَبَحْتَاجُ فِي إِزَالَتِهَا إِلَى تَرَوِّ وَنَظَرٍ، وَالثَّلَاكُ مُدَّةً قَرِيبَةً.

"وَيَصِحُّ رِدَّةُ السَّكْرَانِ إِنْ أَلْحَقْنَاهُ بِالصَّاحِي"، كَمَا يَصِحُّ طَلَاقُهُ؛ تَنْفِيذًا لِمَا هُوَ عَلَيْهِ دُونَ مَا هُوَ لَهُ. "وَالْمُسْتَحَبُّ تَأْخُرُ اسْتِتَابَتِهِ إِلَى إِفَاقَتِهِ"؛ رَجَاءَ أَنْ يَرْجِعَ إِذَا رَجَعَ إِلَيْهِ عَقْلُهُ، وَمَنْ جَعَلَهُ كَالْمَحْنُونِ أَبْطَلَ جَمِيعَ ذَلِكَ مِنْهُ، كَمَا فِي الْمَحْنُونِ.

# [فُرُوعٌ خَمْسَةً] [فِي قَتْلِ الْمُرْتَدِّ وَبَعْضِ أَحْكَامِهِ] "الْأَوَّلُ: قَتْلُ الْمُرْتَدِّ إِلَى الْإِمَامِ، فَمَن افْتَاتَ عَلَيْه، عُزِّرَ وَلَا ضَمَانَ؛ لِأَنَّهُ هَدَرٌ"؛ لِلْحَبَر.

\_\_\_\_

ولم يقتلونني؟ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: كفر بعد إسلام، أو زنا بعد إحصان، أو قتل نفس بغير نفس "، فوالله ما زنيت في جاهلية، ولا في إسلام قط، ولا أحببت أن لي بديني بدلا منذ هداني الله، ولا قتلت نفسا، فبم يقتلونني؟ قال أبو داود: «عثمان وأبو بكر رضي الله عنهما تركا الخمر في الجاهلية»، [حكم الألباني] صحيح، ومشكاة المصابيح (٢/ ١٠٣١): رقم (٣٤٦٦) وعن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أن عثمان بن عفان رضي الله عنه أشرف يوم الدار فقال: أنشدكم بالله أتعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: زبى بعد إحصان أو كفر بعد إسلام أو قتل نفس بغير حق فقتل به "؟ فو الله ما زنيت في جاهلية ولا إسلام ولا ارتددت منذ بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال، وابن ماجه وللدارمي لفظ الحديث».

- (۱) صحيح البخاري ط السلطانية (۶/ ٦١) رقم (٣٠١٧) عن عكرمة «أن عليا رضي الله عنه حرق قوما فبلغ ابن عباس فقال: لو كنت أنا لم أحرقهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا تعذبوا بعذاب الله، ولقتلتهم كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: من بدل دينه فاقتلوه.».
- (۲) موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٢٢٢) رقم (٥٦٩) عن عبيد الله بن عدي بن الخيار، أنه حدثه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وسلم: أنه بينما هو حالس بين ظهراني الناس، إذ جاءه رجل فساره، فلم ندر ما ساره به حتى جهر رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإذا هو يستأذنه في قتل رجل من المنافقين، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين جهر: أليس يصلى، قال: بلى ولا صلاة له، فقال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال الرجل: بلى ولا شهادة له يا رسول الله، فقال: أليس يصلى، قال: بلى ولا صلاة له، فقال صلى الله عليه وسلم: أولئك الذين نهاني الله عنهم»، وصحيح ابن حبان (١٣/ ١٩٠٩)، كتاب الجنايات، رقم (١٩٥١) عن عبيد الله بن عدي بن الخيار أن عبد الله بن عدي الأنصاري، حدثه أن النبي صلى الله عليه وسلم بينما هو حالس بين ظهراني الناس، إذ جاءه رحل يستأذنه أن يساره، فساره في قتل رجل من المنافقين، فهجر النبي صلى الله عليه وسلم بكلامه، وقال: "أليس يشهد أن لا إله إلا الله"؟ قال: بلى يا رسول الله ولا شهادة له، قال: "أليس يشهد أي رسول الله"؟ قال: بلى، يا رسول الله ولا شهادة له، قال النبي صلى الله عليه وسلم: "أولئك الذين نهيت عنهم"، قال المحقق: إسناده صحيح.

"فَلَوْ جَرَحَهُ مُرْتَدًّا، ثُمَّ جَرَحَهُ غَيْرُهُ مُسْلِمًا، فَعَلَى مَنْ جَرَحَهُ/ مُسْلِمًا نِصْفُ الدِّيَةِ"؛ لِأَنَّ مَوْتَهُ ١٢٠/ بِ بِالْجِرَاحَتَيْنِ، وَإِحْدَاهُمَا مَضْمُونَةٌ دُونَ الْأُخْرَى. "وَإِذَا كَثُرُوا وَقَاتَلْنَاهُمْ وَهُمْ مُمْتَنِعُونَ، فَالصَّحِيحُ: أَنَّهُمْ ضَامِنُونَ لِلْقَوْدِ وَالْمَالِ جَمِيعًا؛ إِذْ تَأْوِيلُهُم غَيْرُ مُعْتَدِّ بِهِ، لَا كَتَأْوِيلِ الْبُغَاةِ، وَلِهَذَا: إِنْ بَعَتْ طَائِفَةٌ وَالْمَالِ جَمِيعًا؛ إِذْ تَأْوِيلُهُم غَيْرُ مُعْتَدِّ بِهِ، لَا كَتَأْوِيلِ الْبُغَاةِ، وَلِهَذَا: إِنْ بَعَتْ طَائِفَةٌ وَارْتَدَّتْ طَائِفَةٌ مَا وَرَتَدَّتْ طَائِفَةٌ، فَالْبِدَايَةُ بِالْمُرْتَدِّينَ أَهَمُّ"؛ لِأَنَّ غَائِلتَهُمْ أَشَدُّ، وَلِأَنَّهُمُ الْتَرَمُوا ذَلِكَ بِإِقْرَارِهِمْ بِالْإِسْلَامِ، فَلَا يَسْقُطُ عَنْهُمْ بِالْخِحُودِ، كَمَا لَوْ أَقَرَّ عِنْدَ الْحُاكِمِ بِشَيْءٍ، ثُمَّ أَنْكَرَهُ.

"الثَّانِي: مَنْ قُتِلَ مِنْهُمْ، فَيُقْضَى مِنْ مَالِهِ دُيُونُهُ، وَجِنَايَاتُهُ، وَنَفَقَةُ مَنْ يَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ، وَالْبَاقِي فَيْ ۗ لَا يَرِثُهُ وَارِثٌ"؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَرِثُهُ لِكُفْرِهِ، وَالْكَافِرُ لَا يَرِثُهُ لِالْتِزَامِهِ أَحْكَامَ الْإِسْلَامِ، فَكَانَ فَيْئًا، كَمَالِ مَنْ قُتِلَ مِنَ الْكَافِر الْحَرِي، فَلَا يَرِثُهُ وَارِثٌ لَا "مُسْلِمٌ وَلَا كَافِرٌ"

"الثَّالِث: لَا يُسْتَرَقُّ مُرْتَدٌ"؛ لِأَنَّهُ لَا يُقرُّ عَلَى كُفْرِه "وَلَا يُقْنَعُ مِنْهُ بِجِزْيَةٍ"؛ لِأَنَّهُ دَحَلَ فِي الدِّينِ بَعْدَ الْمَبْعَثِ "وَلَا يُسْبَى ذَرَارِيُّهُمُ" الَّتِي حَصَلَتْ بَعْدَ رِدَّقِمْ؛ لِأَنَّ حُكْمُهُمْ حُكْمُ آبَائِهِمْ، وَآبَاؤُهُمْ لَا يُقِرُّونَ عَلَى الْكُفْرِ وَلَا يُسْتَرَقُّونَ، فَكَذَلِكَ ذَرَارِيُّهُمْ لاَ يُسْتَرَقُّونَ. "وَلَكِنْ إِذَا بَلَغُوا، طُولِبُوا بِالْإِسْلَامِ أَوْ قُتِلُوا، وَلَمْ عَلَى الْكُفْرِ وَلَا يُسْتَرَقُّونَ، فَكَذَلِكَ ذَرَارِيُّهُمْ لاَ يُسْتَرَقُّونَ. "وَلَكِنْ إِذَا بَلَغُوا، طُولِبُوا بِالْإِسْلَامِ أَوْ قُتِلُوا، وَلَمْ يَعْدَ الْمَبْعَثِ. "وَالصَّحِيحُ: أَنَّ مَنْ كَانَ يُقِرُوا بِالْجِرْيَةِ"؛ لِامْتِنَاعِ إِقْرَارِهِ عَلَى كُفْرِه، وَلِأَنَّهُ انْتَقَلَ إِلَى الْكُفْرِ بَعْدَ الْمَبْعَثِ. "وَالصَّحِيحُ: أَنَّ مَنْ كَانَ الْعُلُوقُ بِهِ فِي الْمُرْتَدَ، وَالْإِسْلَامِ أَوْ فِي الرِّدَةِ سَوَاءً" عَكُومٌ بِإِسْلَامِهِ؛ لِأَنَّ عُلْقَةَ الْإِسْلَامِ بَاقِيَةٌ فِي الْمُرْتَدَ، وَالْإِسْلَامُ لَكُونُ كَمَن عُلِقَ بِهِ فِي الْمُرْتَدَ، وَالْإِسْلَامِ.

"الرَّابِعُ: لَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ شَاهِدَانِ بِالرِّدَّةِ، فَجَحَدَ، لَمْ يَكُنْ جُحُودُ الرِّدَّةِ إِسْلَامًا، وَقِيلَ لَهُ: قُلْ: لَا اللَّهُ مُحَمَّدٌ/ رَسُولُ اللَّهِ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا إِذَا تَبَتَتْ عَلَيْهِ بِالْبَيِّنَةِ، فَلَا يَنْفَعُهُ الْإِنْكَارُ الْمُجَرَّدُ مَا لَمْ يُجَرِّدُ إِلَّهَ إِلَّهَ اللَّهُ مُحَمَّدٌ/ رَسُولُ اللَّهِ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا إِذَا تَبَتَتْ عَلَيْهِ بِالْبَيِّنَةِ، فَلَا يَنْفَعُهُ الْإِنْكَارُ الْمُجَرَّدُ مَا لَمْ يُجَرِّدُ إِلَى اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ال

"الْحَامِسُ: إِذَا ارْتَكَبَ مُرْتَكِبٌ فِي دَارِ الْحَرْبِ، أَوْ فِي دَارِ أَهْلِ الْبُغَاقِ مَحْظُورًا، أَمْضَيْنَا عَلَيْهِ حُكْمَهُ؛ خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ" (١) وَاسْتَوْفَيْنَا ذَلِكَ إِذَا قَدَرْنَا عَلَيْهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الإعْتِبَارَ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ

/171

<sup>(</sup>۱) مختصر القدوري (ص۱۹۷): «ومن زني في دار الحرب أو دار البغي ثم خرج إلينا لم نقم عليه الحد»، التنبيه على مشكلات الهداية (٤) (٥٥ ): «قوله: (ومن زنا في دار الحرب أو في دار البغي ثم خرج إلينا، لا يقام عليه الحد وعند الشافعي يحد لأنه التزم بإسلامه أحكامه أين ماكان مقامه، ولنا قوله -عليه الصلاة والسلام -"لا تقام الحدود في دار الحرب" ولأن المقصود هو الانزجار، وولاية الإمام منقطعة فيهما فيعرى الوجوب عن الفائدة»، والبناية شرح الهداية (٦/ ٣١٣): (ومن زني في دار الحرب أو في دار البغي، ثم خرج إلينا، فلا يقام عليه الحد) ش: يعني إذا خرج وأقر عند القاضي م: (وعند الشافعي - رحمه الله - يحد) ش: وبه قال مالك - رحمه الله - وأحمد - رحمه الله - م: (لأنه التزم بإسلامه أحكامه) ش: أي أحكام الإسلام م: (أينما كان مقامه) ش: بضم الميمين، أي ثبت موضع إقامته الضمير يرجع إلى من في ومن زني. م: (ولنا قوله - صلى الله عليه وسلم -) ش: أي قول النبي - صلى الله عليه وسلم -: «لا تقام الحدود في دار الحرب» ش: هذا الحديث غريب، وأخرج البيهقي عن الشافعي - رحمه الله - قال: قال أبو يوسف: حدثنا بعض أشياخنا عن مكحول عن «زيد بن ثابت قال: لا يقام الحدود في دار الحرب مخافة أن يلحق أهلها بالعدو» والمراسيل عندنا حجة

أَسْبَابُهَا الْمُهَيِّئَةِ لَهَا، لَا بِوُقُوعِهَا فِي دَارِ دُونَ دَارِ، كَمَا فِي الْعِبَادَاتِ وَقِيَمِ الْمُتْلَفَاتِ.

"وَحَسَنٌ لَوْ أَخَّرَ الْإِمَامُ الْحَدَّ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ"؛ حَذَرًا مِنْ إِثَارَةِ الْفِتْنَةِ.

"فَهَذِهِ عُقُوبَةُ الرِّدَّةِ وَالْبَغيِ، وَهِي لِلْإِرْهَاقِ إِلَى الطَّاعَةِ، لَا لِلْجَزَاءِ عَلَى مَا سَبَقَ، بِخِلَافِ مَا بَقِيَ مِنَ الْحُدُودِ"؛ فَإِنَّهَا لِلْجَزَاءِ.

الْجِنَايَةُ الثَّالِثَةُ: الزِّنَا

"وَالنَّظَرُ فِي: مُثْبِتِهِ، وَمُوجِبِهِ

وَلِمُوجِبِهِ ثَلَاثُ مَرَاتِبَ:

الْأُولَى: الرَّجْمُ، وَهُوَ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ زَانٍ مُحْصَنٍ، وَالْمُحْصَنُ هُوَ: الْمُكَلَّفُ الْحُرُّ الْمُصِيبُ فِي نِكَاحٍ صَجِيحٍ"، وَإِنَّا اعْتُبِرَ التَّكْلِيفُ لِأَنَّ الصَّبِيَّ وَالْمَحْنُونَ لَا قَلَمَ عَلَيْهِمَا، وَأَمَّا الْحُرِّيَّةُ؛ فَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ حَدَّ الْمَمْلُوكِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ حَدَ الْحُرِّ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَفَعَلَيْمِنَ نِصَفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَدِ مِن الْمُمْلُوكِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ حَدَ الْحُرِّ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَفَعَلَيْمِنَ نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَدِ مِن الْمُمْلُوكِ عَلَى النَّصْفِ مِنْ حَدَّى الزنا هُوَ الْحُلْدُ، لَا الرَّحْمُ، فَدَلَّ أَنَّهُ حَدُّ الْعَبْدِ، الْعَبْدِ، وَالْمَحْمُ حَدُّ اللَّهُ هُنَ اللَّهُ هُنَّ سَبِيلًا، الْبِكُرُ وَالْمَحْمُ حَدُّ اللَّهُ هُنَّ سَبِيلًا، الْبِكُرُ وَالْمَحْمُ، وَالنَّيِّ عَلَى النَّهِ عَلَى النَّيِ عَلَى النَّهِ عَلَى النَّيْ عَلَى النَّيْ اللَّهُ الْمُنْ سَبِيلًا، الْبِكُرُ بِالنَّيِّ فِي النَّيْبِ عَلَى النَّهِ عَلَى النَّيِ عَلَى النَّيْ الْمُعْلُقُ مُعُمُولُ عَلَى النَّيِ عَلَى النَّي الْمُعْلُقُ مُحُولُ عَلَى النَّيْ عَلَى النَّهُ فَعَلَى اللَّهُ مُولًا عَلَى النَّيْ عَلَى النَّيْ عَلَى النَّهِ عَلَى النَّي عَلَى النَّيْ عَمُولُ عَلَى النَّيْ عَلَى النَّيْ عَلَى النَّيْ عَلَى النَّيْ عَلَى النَّيْ عَلَى النَّيْ عَلَى النَّهُ عَلَى النَّيْ عَلَى النَّيْ عَلَى النَّيْ عَلَى النَّيْ عَلَى النَّيْ عَلَى النَّيْ عَلَى النَّهُ فَيْصَلَى الْمُطْلَقُ مُحُولُ عَلَى النَّيْ عَلَى النَّيْ عَلَى النَّيْ عَلَى النَّيْ عَلَى النَّهُ الْ اللَّهُ عَلَى النَّهُ الْمُعْلَقُ عَلَى الْمُعْلِقُ عَلَى النَّهُ عَلَى النَّهُ عَلَى الْمُعْلِقُ عَلَى اللَّهُ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ الْعَلَى الْعَلَى اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ الْعَلَى الللَّهُ الْعُلِقُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَى الللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ ال

كالمسند.

<sup>(</sup>١) النساء: ٢٥

<sup>(</sup>۲) صحيح مسلم ط التركية (٥/ ١١٥) رقم (١٦٩٠) عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «خذوا عني خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلا، البكر بالبكر، جلد مائة ونفي سنة، والثيب بالثيب، جلد مائة والرجم »، وجاء بلفظ التغريب في سنن ابن ماجه (٢/ ٨٥٢) رقم (٢٥٥٠) عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «خذوا عني، خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلا. البكر بالبكر جلد مائة وتغريب سنة، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم»، [شرح محمد فؤاد عبد الباقي] [ش – (البكر بالبكر) قيل تقديره حد زنا البكر بالبكر. (جلد مائة) أي لكل واحد وكذا قوله تغريب عام لكل واحد. وعلى هذا القياس]، [حكم الألباني] صحيح، والسنن الكبرى – البيهقي ط العلمية (٨/ ٣٨٦) رقم (١٦٩٦٨) عن عبادة بن الصامت، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلا: البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم هذا حديث يحيى، وفي رواية عمرو: وتغريب عام رواه مسلم في الصحيح عن يحيى بن يحيى».

<sup>(</sup>٣) معرفة السنن والآثار (٢١/ ٢٧٤) رقم (١٦٦٧١) قال الشافعي: ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن جلد المائة ثابت على البكرين الحرين ، ومنسوخ عن الثيبين ، وأن الرجم ثابت على الثيبين الحرين لأن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «خذوا عني قد حعل الله لهن سبيلا» أول ما أنزل ، فنسخ به الحبس والأذى عن الزانيين ، فلما رحم رسول الله صلى الله عليه وسلم ماعزا ولم يجلده ، وأبر أنيسا أن يعدو على امرأة الأسلمى ، فإن اعترفت رجمها ، دل على نسخ الجلد عن الزانيين الحرين الثيبين ، وثبت الرحم عليهما

نِكَاحٍ صَحِيحٍ/ عُرْفًا، فَكَانَ ذَلِكَ مُعْتَبَرٌ دُونَ الْوَطْءِ فِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ وَالشُّبْهَةِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَخْصُلُ بِهِ التَّحْلِيلُ، ١٢١/ فَكَذَلِكَ الْإِحْصَانُ، وَالْإِسْلَامُ لَيْسَ مِنْ شَرَائِطِهِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَجَمَ يَهُودِيَّيْنِ زَنَيَا، (١) وَكَانَا قَدْ أُحْصِنَا، فَالْإِحْصَانُ هَهُنَا يُخَالِفُ الْإِحْصَانَ فِي الْقَذْفِ، فَإِنَّ الْعِقَّةَ شَرْطٌ فِيهِ، وَلَيْسَتْ بِشَرْطٍ هَهُنَا.

"قَالَ: سَوَاءٌ كَانَ النِّكَاحُ فِي رِقِّ أَوْ فِي صِغَرٍ أَوْ فِي جُنُونٍ، أَوْ فِي حَالَةِ الْكَمَالِ عَلَى الْأَصَحِّ"؛ لِأَنَّهَا إِصَابَةٌ يَخْصُلُ لَمَا التَّحْلِيلُ لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ، فَيَحْصُلُ بِمَا الْإِحْصَانُ، كَمَا لَوْ كَانَتْ فِي كَمَالِ الْحَالِ. الْحَالِ. "وَسَوَاءٌ كَانَ الْمُحَصَن ذِمِّيًّا أَوْ مُسْلِمًا، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللهُ" (٢)، فَإِنَّ الْإِسْلَامَ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ اللهُ " (٢)، فَإِنَّ الْإِسْلَامَ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْإِحْصَانِ "

"وَكَيْفِيَّتَهُ: أَنْ يُقْتَلَ بِالْحَجَّارَةِ"؛ لِأَنَّهُ الرَّجْمُ "شِتَاءً كَانَ أَوْ صَيْفًا"؛ فَإِنَّ الْقَتْلَ لَا يحتاج إلى أمن التلف

لأن كل شيء بدأ بعد أول ، فهو آخر "، جاء في البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير (٨/ ٩٠)، الحديث التاسع (إلى الثالث عشر)، قال الرافعي: حد المحصنين الرحم، رحلا كان أو امرأة، ولا يجلد مع الرحم، خلافا لأحمد حيث قال: يجلد ثم يرحم. وبه قال ابن المنذر لما سبق من حديث عبادة ويروى: «أن عليا - كرم الله وجهه - حلد شراحة الهمدانية ثم رجمها، (وقال) حلدتما بكتاب الله، ورجمتها بسنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم -» ووجه ظاهر المذهب ما روي عن جابر: «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - رحم ماعزا ولم يجلده، ورحم الغامدية ولم يرد أنه حلدها» قال الأصحاب: وحديث عبادة في الحلد منسوخ بفعل رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، وما نقل عن على فعن عمر خلافه.

- (١) صحيح البخاري ط السلطانية (٨/ ١٧٢) رقم (٦٨٤١) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه قال: «إن اليهود جاؤوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فذكروا له أن رجلا منهم وامرأة زنيا، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما تجدون في التوراة في شأن الرجم. فقالوا: نفضحهم ويجلدون، قال عبد الله بن سلام: كذبتم إن فيها الرجم، فأتوا بالتوراة فنشروها، فوضع أحدهم يده على آية الرجم، فقرأ ما قبلها وما بعدها، فقال له عبد الله بن سلام: ارفع يدك، فرفع يده فإذا فيها آية الرجم، قالوا: صدق يا محمد فيها آية الرجم، فأمر بحما رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجما، فرأيت الرجل يحني على المرأة، يقيها الحجارة.»، وصحيح مسلم ت عبد الباقي الرجم، فأمر بحما رسول الله صلى الله عليه وسلم أتي بيهودي ويهودية قد زنيا. (٣/ ١٣٢٦) رقم (١٣٩٩) عن نافع؛ أن عبد الله بن عمر أخبره؛ إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتي بيهودي ويهودية قد زنيا. فانطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى جاء يهود. فقال (ما تجدون في التوراة على من زني؟) قالوا: نسود وجوهما ونحملهما. ونخالف بين وجوههما. ويطاف بحما. قال (فأتوا بالتوراة. إن كنتم صادقين) فجاءوا بما فقرأوها. حتى إذا مروا بآية الرجم، وضع الفتى، الذي يقرأ، يده على آية الرجم. وقرأ ما بين يديها وما وراءها. فقال له عبد الله بن سلام، وهو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم: مره فليرفع يده. فرفعها. فإذا تحتها آية الرجم. فأمر بحما رسول الله صلى الله عليه وسلم. فرجما. قال عبد الله بن عمر: كنت فيمن رجمهما. فلقد رأيته يقيها من الحجارة بنفسه».
- (٢) التجريد للقدوري (١١/ ٢٨٣٥): «٢٨٣٩ قال أبو حنيفة ومحمد الإسلام شرط في الإحصان. وقال أبو يوسف: ليس بشرط في إحصان الرجم وبه قال الشافعي. ٢٨٣٣٠ لنا: قوله تعالى: {الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة} وهذا يقتضي وجوب الجلد على كل زان إلا ما خصه دليل ويدل عليه: ما روى الثوري عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال: من أشرك بالله فليس بمحصن. وروى مسندا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم –[قاله، وقوله] لا يمنع بإسناده. لأن الراوي إذا سمع حكما اعتقده فرواه تارة. وأفتى به أخرى»، والمبسوط للسرخسي (٩/ ١١٨): (قال)، ولا حد على قاذف الكافر؛ لأن الإسلام من شرائط الإحصان قال صلى الله عليه وسلم «من أشرك بالله فليس بمحصن».

"أَمَرَ رَسُولُ اللهِ فَلَى فَحُفِرَ لِمَاعِزٍ حُفْرَةٌ إِلَى صَدْرِهِ، ثُمَّ رُجِمَ، (') وَإِنْ شَاءَ الْإِمَامُ حَضَرَ، وَإِنْ شَاءَ أَمْرَ طَائِفَةً مِنَ الْمُسْلِمِينَ"، كَمَا أَمَرَ رَسُولُ اللهِ فَلَى اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَيَشْهَدُ عَذَابَهُمَا طَايِفَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ"، كَمَا أَمْرَ رَسُولُ اللهِ فَلَى اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَيَشَهُدُ عَذَابَهُمَا طَايِفَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ ('') ، فَصَارَ ذَلِكَ مُسْتَحَبًّا. "وَلَا تُرْجَمُ الْحَامِلُ حَتَّى تَضَعَ، وَتَفْطِمَ، وَتُكُفِّلُ وَلَدَهَا"؛ لِقَوْلِهِ اللهُ فَالِمَدِيَّةِ حِينَ جَاءَتْ، وَقَالَتْ: زَنَيْتُ يَا رَسُولَ اللهِ فَطَهّرْنِي، فَقَالَ: (ارْجِعِي حَتَّى تَضَعِي وَتَفْطِمِي وَتَفْطِمِي وَتَفْطِمِي وَتَفْطِمِي وَتَفْطِمِي وَتَفْطِمِي مَن يَكُفُلُ وَلَدَكِ). ('ئ

"الرُّتْبَةُ الثَّانِيَةُ: جَلْدُ مِئَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ حُرِّ مُكَلَّفٍ زَنَا وَلَيْسَ بِمُحْصَنِ"، وَالْأَصْلُ فِيهِ

<sup>(</sup>١) مسند أحمد ط الرسالة (٣٨/ ٣٦ - ٢٧) رقم (٢٩٤٢) - حدثنا أبو نعيم، حدثنا بشير بن المهاجر، حدثني عبد الله بن بريدة، عن أبيه قال: كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ جاءه رجل يقال له ماعز بن مالك فقال: يا نبي الله، إني قد زنيت وأنا أريد»، أن تطهرني. فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: ارجع فلما كان من الغد أناه أيضا فاعترف عنده بالزنا. فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: ارجع ثم أرسل النبي صلى الله عليه وسلم إلى قومه فسألهم عنه فقال لهم: ما تعلمون من ماعز بن مالك الأسلمي هل ترون به بأسا، وما نذكر من عقله شيئا؟ "قالوا: يا نبي الله، ما نرى به بأسا، وما نذكر من عقله شيئا. ثم عاد إلى النبي صلى الله عليه وسلم الأولى: ما نرى به بأسا، وما نذكر من عقله شيئا. ثم رجع إلى النبي صلى الله عليه وسلم الرابعة فسألهم عنه، فقالوا له كما قالوا له المرة الأولى: ما نرى به بأسا، وما نذكر من عقله شيئا. ثم رجع إلى النبي صلى الله عليه وسلم الرابعة أيضا، فاعترف عنده بالزنا، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم فحفر له حفرة فجعل فيها إلى صدره، ثم أمر الناس أن يرجموه وقال بريدة: كنا نتحدث أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بيننا أن: ماعز بن مالك لو حلس في رحله بعد اعترافه ثلاث مرار لم يطلبه، وإنما رجمه عند الرابعة"، قال المحقود: حديث صحيح، والمستدرك على الصحيحين للحاكم – ط العلمية (٤/ ٢٠٤): رقم (٨٧٨) عن الله إلي زنيت وإني أريد أن تطهرني، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم فجاء الأسلمي ماعز بن مالك، فقال: يا رسول الله إلي زنيت وإني أريد أن تطهرني، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: «ارجع» فرجع حتى أناه الثائثة، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم قومه فسألهم عنه فقالوا له مثل ذلك، فأمرهم فحفروا له حفرة إلى صدره ثم رجموه «هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم، فقد الرابعة فسألهم عنه فقالوا له مثل ذلك، فأمرهم فحفروا له حفرة إلى صدره ثم رجموه «هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم، فقد المناء عنه الله عنه فقالوا له مثل ذلك، فأمرهم فحفروا له حفرة إلى صدره ثم رجموه «هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم، فقد المناء عنه فقالوا له مثل ذلك، فأمرهم فحفروا له حفرة إلى صدره ثم رجموه «هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم، فقد المدرث عنه المناء عنه الله عنه فقالوا له مثل ذلك، فأمرهم فحفروا له حفرة إلى صدرة عنه رجموه «هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم عنه عاله المناء علي الله ع

<sup>(</sup>٢) سبق تخيجه أعلاه.

<sup>(</sup>٣) النور:٢

<sup>(</sup>٤) مصنف عبد الرزاق ط التأصيل الثانية (٧/ ٢٧٣): رقم (١٤٢٦٥) أخبرنا ابن جريج، قال: سمعت يحيي بن سعيد يقول: أتي النبي - صلى الله عليه وسلم - بامرأة قد زنت حبلى، فقال: "اذهبي حتى تضعي"، فوضعت، فقال: "اذهبي فأرضعيه حتى تفطميه"، ففعلت، فرجمها ولم يصل عليها، وقال آخرون: قال: "هل له من يكفله؟ فقالت: لا، فقال رجل من الأنصار: أنا يا رسول الله، فعرف الغضب في وجه النبي - صلى الله عليه وسلم -، ثم أمر بها فرجمت»، وموطأ مالك رواية محمد بن الحسن الشيباني (ص٢٤٣): رقم (٢٩٦٥) - أخبرنا مالك، أخبرنا يعقوب بن زيد، عن أبيه زيد بن طلحة، عن عبد الله بن أبي مليكة، أنه أخبره، أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم، فأخبرته أنها زنت وهي حامل، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اذهبي حتى تضعي» ، فلما وضعت، أتته، فقال لها: «اذهبي حتى تستودعيه» ، فاستودعته، ثم جاءته، «فأمر بها، فأقبم عليها الحد».

# قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَأَجْلِدُوا كُلِّ وَحِدِمِّنْهُمَا مِأْنَةَ جَلْدَةِ ﴾

"وَكَيْفِيَّتُهُ: أَنْ يُضْرَبَ مِئَةَ جِلْدَةٍ بِسَوْطٍ وَسَطِ"، فَقَدْ رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُبِيَ بِسَوْطٍ لَمْ تُكْسَرْ ثَمَرَتُهُ، أَيْ النَّبِيِّ ﷺ أُبِيَ بِسَوْطٍ لَمْ تُكُسَرُ ثَمَرَتُهُ، وَقَالَ: (هَلَّا دُونَ ذَلِكَ) فَأُبِيَ بِسَوْطٍ ١٢١/ أَ عَلَيْهِ / ظَاهِرَةً فَرَدَّهُ، وَقَالَ: (هَلَّا دُونَ ذَلِكَ) فَأُبِيَ بِسَوْطٍ بَيْنَ سَوْطَيْنِ، فَارْتَضَى بِهِ.

"قَالَ: وَيَتَوَقَّى الْمَقَاتِلَ وَإِنْهَارَ الدَّمِ"، كَمَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ ﴿ الْفَرْجُ"؛ لِقَوْلِ عَلِي ﴿ الْمُحَلَّدِ: حِلْدًا. (٢) وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ الرَّدْعُ دُونَ الْقَتْلِ. "وَلَا يُضْرَبُ الْوُجْهُ وَالْفَرْجُ"؛ لِقَوْلِ عَلِي ﴿ الْمُحَلَّدِ: الْمُرْبُهُ وَأَعْطِ كُلَّ ذِي عُضُو مِنْهُ حَقَّهُ، وَاتَّقِ وَجْهَهُ وَمَذَاكِيرَهُ. (نُ "وَيُصْرَبُ الرَّأْسُ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ فِي الرَّأْسِ، كَذَلِكَ قَالَ أَبُو بَكُو هِ مِنْهُ حَقَّهُ، وَاتَّقِ وَجْهَهُ وَمَذَاكِيرَهُ. (نُ "وَيُصْرَبُ الرَّأْسُ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ فِي الرَّأْسِ، كَذَلِكَ قَالَ أَبُو بَكُو هِ وَيُصْرَبُ الرَّجُلُ قَائِمًا غَيْرَ مَرْبُوطٌ، وَلَا يُمْنَعُ أَنْ يَتَقِيَ بِيَدَيْهِ"؛ لِمَا رُويَ الْرَابُ الْمُوالَةُ وَلَا عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ وَلَا عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ وَتُعَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ وَلَا عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ وَيَعَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الله

(١) النور:٢

<sup>(</sup>۲) موطأ مالك - رواية يحيى (۲/ ۸۲٥ ت عبد الباقي): رقم (۱۲) - حدثني مالك، عن زيد بن أسلم، أن رجلا اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوط فأتي بسوط مكسور فقال: فوق هذا فأتي بسوط جديد لم تقطع ثمرته. فقال: دون هذا فأتي بسوط قد ركب به ولان فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلد. ثم قال: «أيها الناس قد آن لكم أن تنتهوا عن حدود الله من أصاب من هذه القاذورات شيئا. فليستتر بستر الله. فإنه من يبدي لنا صفحته، نقم عليه كتاب الله» ، حاء في البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير (٨/ ٢١٧): «ورواه الشافعي، عن مالك باللفظ المذكور، ثم قال: هذا حديث منقطع، ليس مما تثبت به - هو نفسه - حجة، وقد رأيت (من) أهل العلم عندنا من يعرفه ويقول به، فنحن نقول به (و) قال ابن الصلاح: كان الشافعي يقول: إسناده ضعيف ومتنه حجة، بأمر من حارج».

<sup>(</sup>٣) مصنف عبد الرزاق (٧/ ٣١٨ ط التأصيل الثانية): رقم (٣٤٤) – باب ضرب المرأة، رقم (١٤٤٥٣) عن معرور بن سويد، قال: أتي عمر بامرأة راعية زنت، فقال عمر: ويح المرية أذهبت حسبها، اذهبا فاضرباها، ولا تخرقا جلدها، إنما جعل الله أربعة شهداء سترا، ستركم به دون فواحشكم، فلا يطلعن ستر الله منكم أحد، ولو شاء لجعله رجلا صادقا أو كاذبا»، جاء في كنز العمال (٥/ ٤١٤): «عب ق».

<sup>(</sup>٤) مصنف عبد الرزاق (٧/ ٣٦٩ ت الأعظمي): رقم (١٣٥١٧) عن عكرمة بن خالد قال: أتى عليا رجل في حد فقال: «اضرب، وأعط كل عضو حقه، واحتنب وجهه ومذاكيره»، و السنن الكبرى – البيهقي (٨/ ٥٦٧ ط العلمية): رقم (١٧٥٨١) – وأخبرنا أبو حازم، أنبأ أبو الفضل بن خميرويه، أنبأ أحمد بن نجدة، ثنا سعيد بن منصور، ثنا هشيم، أنبأ ابن أبي ليلى، عن عدي بن ثابت، قال: أخبرني هنيدة بن خالد، أنه شهد عليا رضي الله عنه أقام على رجل حدا فقال للجالد: اضرب وأعط كل عضو حقه، واتق وجهه ومذاكيره»، جاء في كنز العمال (٥/ ٤٠١): «عب ص وابن جرير ق».

<sup>(</sup>٥) السنن الكبرى - البيهقي (٨/ ٥٦٦ ط العلمية): رقم (١٧٥٧٧) عن عبد الله بن مسعود، قال: لا يحل في هذه الأمة تجريد ولا مد ولا غل ولا صفد»، حاء في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٧/ ٣٦٥): «قلت: وهذا إسناد ضعيف ، فإنه مع انقطاعه بين الضحاك وابن مسعود ، فإن جويبرا متروك».

"وَيُضْرَبُ النَّصْوُ الصَّعِيفُ بِأَثْكَالِ النَّحْلِ"؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمْرَ فِي حَقِّهِ بِأَنْ يَأْخُذُوا أَثْكَالًا (١) عَلَيْهِ مِئَةُ شِمْرَاخ، فَيَضْرِبُوهُ بِمَا ضَرْبَةً وَاحِدَةً. (٢)

"وَكَيْفِيَّةُ التَّغْرِيبِ: أَنْ يُنْفَى عَنْ بَلَدِهِ إِلَى مَسَافَةٍ تَقْصُرُ الصَّلاَةُ إِلَيْهَا فَصَاعِدًا سَنَةً وَاحِدَةً" وَذَلِكَ بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَىٰ؛ (٣) وَلِأَنَّ مَا دُونَ ذَلِكَ يَكُون فِي حُكْمِ الْإِقَامَةِ.

"وَتُحَصَّنُ الْمَرْأَةُ إِذَا غُرِّبَتْ مَا أَمْكَنَ" إِمَّا بِزَوْجِهَا، أَوْ تَخْرَمٍ يَخْرُجُ مَعَهَا، أَوْ بِامْرَأَةٍ ثِقَةٍ تُصَاحِبُهَا، فَإِنَّ تَعْرِيبَهَا وَحْدَهَا تَعْرِيضَهَا لِلْفَسَادِ.

"الرُّتْبَةُ الثَّالِثَةُ: خَمْسُونَ جَلْدَةً، وَذَلِكَ لِلرَّقِيق، وَهُوَ عَلَى الشَّطْر مِنَ الْحُرِّ"، كَمَا بَيَّنَّاهُ.

"وَفِي تَغرِيبِهِ قَوْلَانِ؛ أَصَحُّهُمَا: أَن يُغرَّبُ " كَالْحُرِّ؛ لِأَنَّ السَّيِّدَ أَمْكَنَهُ أَنْ يَسْتَعْمِلَهُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ بِالْإِجَارَةِ وَغَيْرِهَا، فَلَا يَلْحَقُهُ ضَرَرٌ بِذَلِكَ.

"ثُمَّ فِي مِقْدَارِ تَغْرِيبِهِ قَوْلَانِ؛ أَحَدُهُمَا/: سَنَةٌ"؛ لِأَنَّهَا مُدَّةٌ مُقَدَّرَةٌ بِالشَّرْعِ، فَاسْتَوَى فَيهَا الْحُرُّ وَالْعَبْدُ، ١٢٢/ ب كَمُدَّةِ الْعُنَّةِ. "وَأَقْيَسُهُمَا: نِصْفَ سَنَةٍ"؛ اعْتِبَارًا بِالجُلد، "وَلِلسَّيِّدِ أَنْ يَجْلِدَ عَبْدًا إِذَا زَنَا بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ اللهِ"، وَهُوَ قَوْلُهُ اللهِ: (أَقِيمُوا الْحُدُودَ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ). (<sup>٤)</sup>

<sup>(</sup>١) الصحيح: عثكالا، بالعين.

<sup>(</sup>٢) مسند أحمد (٣٦/ ٣٦٢ ط الرسالة): رقم (٢١٩٣٥) عن سعيد بن سعد بن عبادة، قال: كان بين أبياتنا إنسان مخدج ضعيف، لم يرع أهل الدار إلا وهو على أمة من إماء الدار يخبث بها، وكان مسلما، فرفع شأنه سعد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: اضربوه حده "قالوا: يا رسول الله، إنه أضعف من ذلك، إن ضربناه مائة قتلناه قال: فخذوا له عثكالا فيه مائة شمراخ، فاضربوه به ضربة واحدة، وخلوا سبيله "»، قال المحققون: حديث صحيح، وسنن ابن ماجه (٢/ ٨٥٩): رقم (٢٥٧٤) عن سعيد بن سعد بن عبادة قال: كان بين أبياتنا رجل مخدج ضعيف، فلم يرع إلا وهو على أمة من إماء الدار يخبث بها، فرفع شأنه سعد بن عبادة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «اجلدوه ضرب مائة سوط» قالوا: يا نبي الله، هو أضعف من ذلك، لو ضربناه مائة سوط مات، قال «فخذوا له عثكالا فيه مائة شمراخ فاضربوه ضربة واحدة» حدثنا سفيان بن وكيع قال: حدثنا المحاربي، عن محمد بن إسحاق، عن يعقوب بن عبد الله، عن أبي أمامة بن سهل، عن سعد بن عبادة، عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه، [حكم الألباني] صحيح.

<sup>(</sup>٣) صحيح مسلم (٥/ ١١٥ ط التركية): رقم (١٦٩٠) عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « خذوا عني خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلا، البكر بالبكر، جلد مائة ونفي سنة، والثيب بالثيب، جلد مائة والرجم ».

<sup>(</sup>٤) مسند أحمد (٢/ ٣٥٣ ط الرسالة): رقم (١١٣٧) عن علي: أن خادما للنبي صلى الله عليه وسلم فجرت، فأمرني أن أقيم عليها الحد، فوجدتما لم تجف من دمها، فأتيته فذكرت له فقال: إذا جفت من دمها فأقم عليها الحد، أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم قال المحققون: صحيح لغيره، وهذا إسناد ضعيف، وسنن أبي داود (٢٢/٦٥ ت الأرنؤوط): رقم (٤٤٧٣) عن أبي جميلة عن علي، قال: فجرت جارية لآل رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فقال: "يا علي، انطلق فأقم عليها الحد" فانطلقت فإذا بما دم يسيل لم ينقطع، فأتيته، فقال: "يا علي أفرغت؟ قلت: أتيتها ودمها يسيل، فقال: "دعها، حتى ينقطع دمها، ثم أقم عليها الحد، وأقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم"»، قال المحقق: حديث صحيح، وهذا إسناد ضعيف، حاء في التلخيص الحبير (٤/ ١٠٩ ط قرطبة): وقم (٢٠٤٩) - حديث: روي «أنه - صلى الله عليه وسلم - قال: أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم» أبو داود والنسائي

"قَالَ: وَكَذَا الْأَمَةُ، فَإِنْ عَادَتْ جَلَدَهَا، فَإِنْ عَادَتْ جَلَدَهَا، وَبَاعَهَا وَلَوْ بِضَفِيرٍ، وَهَذَا لَفْظُ الْخَبَرِ، وَالضَّفِيرُ: الْحَبْلُ"

"وَاللِّوَاطُ زِنَا، وَحَدُّهُ كَحَدِّهِ"؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: (إِذَا أَتَى الرَّجُلُ الرَّجُلُ فَهُمَا زَانِيَانِ، وَإِذَا أَتَتِ الْمَرْأَةُ فَهُمَا زَانِيَتَانِ). (١) "وَفِيهِ قَوْلٌ آخَرُ: أَنْ يُقْتَلُ الْأَعْلَى وَالْأَسْفَلَ بِكُلِّ حَالٍ، سَوَاءٌ كَانَ بِكرًا أَوْ ثَيِّبًا"؛ لِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (مَن وَجَدْعُوهُ يَعْمَلُ عَمَلَ قَوْمِ لُوطٍ فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ). (٢) لَمَا رُويَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (مَن وَجَدْعُوهُ يَعْمَلُ عَمَلَ قَوْمِ لُوطٍ فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ). (٢) "وَأَمَّا إِنْيَانُ الْبَهَائِمِ، فَالصَّحِيحُ: أَنَّ فِيهِ التَّعْزِيرُ، وَأَنَّهُ يَثْبُتُ بِشَاهِدَيْنِ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِمَّا وَأَمَّا إِثْيَانُ النَّفُوسُ إِلَيْهِ، فَلَا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الرَّدْعِ بِالْحَدِّ، وَلَا يَكُونُ لَهُ حُكْمُ الرِّنَا.

"النَّظَرُ الثَّانِي: فِي مُثْبِتِ الزِّنَا

وَهُوَ إِقْرَارٌ، أَوْ شَهَادَةً، فَأَمَّا الْإِقْرَارُ، فَيَكُفِي مَرَّةً وَاحِدَةً"، كَسَائِرِ الْحُدُودِ. "فَلَوْ رَجَعَ قَبْلَ الْحَدِّ، أَوْ فِي خِلَالِهِ، سَقَطَ"؛ لِأَنَّهُ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَبْنَاهُ عَلَى الْمُسَاعَةِ. "بِخِلَافِ حُقُوقِ الْآدَمِيِّينَ، وَأَمَّا

والبيهقي، ومن حديث على، وأصله في مسلم موقوف من لفظ على في حديث وغفل الحاكم فاستدركه.

<sup>(</sup>۱) المعجم الأوسط (٤/ ٢٦٦): رقم (٢٥٧) عن أبي موسى الأشعري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تباشر المرأة المرأة إلا وهما زانيان»، لا يروى هذا الحديث عن أبي موسى إلا بحذا الإسناد، تفرد به: أبو داود، وأبو يحيى الذي روى عنه أنس بن سيرين في هذا الحديث هو معبد بن سيرين "، و شعب الإيمان (٧/ ٣٢٤ ط الرشد): رقم (٥٠٧٥) عن أبي موسى قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "إذا أتى الرجل الرجل فهما زانيان وإذا أتت المرأة المرأة فهما زانيان"»، جاء في التلخيص الحبير (٤/ ١٠٣ ط قرطبة): رقم (٢٠٣١) - قوله: روي «أنه - صلى الله عليه وسلم - قال: إذا أتى الرجل الرجل فهما زانيان» البيهقي من حديث أبي موسى، وفيه محمد بن عبد الرحمن القشيري، كذبه أبو حاتم، ورواه أبو الفتح الأزدي في فهما زانيان» والطبراني في الكبير من وجه آخر عن أبي موسى، وفيه بشر بن الفضل البحلي وهو مجهول، وقد أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده عنه، وجاء في كنز العمال (٥/ ٣٣٥): رقم (١٣١٠) - إذا أتى الرجل الرجل فهما زانيان، وإذا أتت المرأة المرأة فهما زانيان. "هق عن أبي موسى"».

<sup>(</sup>۲) مسند أحمد (٤/ ٢٤٤ ط الرسالة): رقم (۲۷٣٢) عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط، فاقتلوا الفاعل والمفعول به "»، قال المحققون: ضعيف، سنن أبي داود (٤/ ١٥٨ ت محيي الدين عبد الحميد): رقم (٢٤٤٤) عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط، فاقتلوا الفاعل، والمفعول به» قال أبو داود: رواه سليمان بن بلال، عن عمرو بن أبي عمرو مثله ورواه عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس رفعه، ورواه ابن جريج، عن إبراهيم، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس رفعه، [حكم الألباني] حسن صحيح، وسنن ابن ماجه (٢/ ٢٥٨): رقم (٢٥٦١) عن ابن عباس، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط، فاقتلوا الفاعل والمفعول به»، [حكم الألباني] صحيح، وسنن أبي داود (٤/ ١٥٨ ت محيي الدين عبد الحميد): رقم (٢٦٤٤) عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط، فاقتلوا الفاعل، والمفعول به» قال أبو داود: رواه سليمان بن بلال، عن عمرو بن أبي عمرو مثله ورواه عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس رفعه، ورواه ابن جريج، عن إبراهيم، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس رفعه، ورواه ابن جريج، عن إبراهيم، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس رفعه، ورواه ابن جريج، عن إبراهيم، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس رفعه، عن ابن عباس وعدم عكرمة، عن ابن عباس وعدم عدم العرب عدم الألباني]

الشَّهَادَةُ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَرْبَعَةِ رِجَالٍ عُدُولِ يَشْهَدُونَ أَنَّهُمْ رَأَوْا حَشَفَتَهُ غَابَتْ فِي فَرْجِهَا"، وَالْأَصْلُ فِي الْعَدَدِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْفَحْصَنَدَتِ ثُمَّ لَرَيْأَوُا بِأَرْبَعَةِ شُهْلَا ﴾ أَ وَقَوْلُهُ: ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَدِتِ ثُمَّ لَرَيْأَوُا بِأَرْبَعَةِ شُهْلَا ﴾ أَ وَأَمَّا تَغْيِبُ الْحَشْفَةِ ؛ مِن فَلَانَّهُ ﴿ فَلَا تَغْيِبُ الْحَشْفَةِ ؛ وَاللَّيْنَ مَرْمُونَ الْمُحْصَنَدِتِ ثُمَّ لَرَيْأَوُا بِأَرْبَعَةِ شُهْلَا ﴾ فقالَ: نَعَم، فقالَ: (ذَلِكَ ١٢٣ أَ وَاللَّنَةُ ﴿ فَلَا تَعْم، فقالَ: نَعَم، فقالَ: (ذَلِكَ ١٢٣ أَ مِنْكَ فِي ذَلِكَ مِنْهَا، كَمَا يَغِيبُ الْمِرْوَدُ فِي الْمَكْحَلَةِ، وَالرِّشَاءُ فِي الْبِعْرِي، فقالَ: نَعَم. (\*) وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ مُعْتَرًا فِي الْهُورِ فَنِي الشَّهَادَةِ أَوْلَى، وَلِمَذَا لَمْ يَحْكُمْ عُمَرُ مَنْ اللَّهُ عِلَى الْمُغِيرَةِ، لَمَّا الْمُتَنَعَ أَحَدُ الشَّهُودِ عَنْ ذَكْر ذَلِكَ فِي شَهَادَتِهِ. (\*)

<sup>(</sup>١) النساء: ١٥

<sup>(</sup>٢) النور: ٤.

<sup>(</sup>٣) سنن أبي داود (٤/ ١٤٨ ت محيي الدين عبد الحميد): رقم (٢٤٤٨) - حدثنا الحسن بن علي، حدثنا عبد الرزاق، عن ابن جريج، قال: أخبرني أبو الزبير، أن عبد الرحمن بن الصامت، ابن عم أبي هريرة، أخبره، أنه سمع أبا هريرة، يقول: جاء الأسلمي نبي الله صلى الله عليه وسلم، فأقبل في الله عليه وسلم، فأقبل في الله عليه وسلم، فأقبل في الخامسة، فقال: «أنكتها؟» قال: نعم، قال: «حتى غاب ذلك منك في ذلك منها؟» قال: نعم، قال: «كما يغيب المرود في المكحلة، والرشاء في البئر؟» قال: نعم، قال: «فهل تدري ما الزنا؟» قال: نعم، أتيت منها حراما ما يأتي الرجل من امرأته حلالا، قال: «فما تربد بحذا القول؟» قال: أربد أن تطهرني، فأمر به فرحم، فسمع النبي صلى الله عليه وسلم رحلين من أصحابه يقول أحدهما لصاحبه: انظر إلى هذا الذي ستر الله عليه، فلم تدعه نفسه حتى رحم رحم الكلب، فسكت عنهما، ثم سار ساعة حتى مر بحيفة حمار شائل برحله، فقال: «أين فلان وفلان؟» فقالا: نحن ذان يا رسول الله، قال: «انزلا فكلا من جيفة هذا الحمار»، فقالا: يا نبي الله، من يأكل من هذا؟ قال: «فما نلتما من عرض أخيكما آنفا أشد من أكل منه، والذي نفسي بيده، إنه الآن لفي أنحار الجنة ينقمس فيها»، [حكم الألباني] ضعيف، ومعرفة السنن والآثار (٢١/ ٣٠٥): رقم (١٦٨٠) - وفي حديث عبد الرحمن بن الصامت ، عن أبي هريرة في هذه القصة: فأقبل في الخامسة فقال: «أنكتها؟» قال: نعم ، قال: «حتى غاب ذلك منك في ذلك منها؟» قال: نعم ، قال: «كما يغيب المرود في المكحلة والرشاء في البر؟» قال: نعم ، قال: «هل تدري ما الزنا؟» قال: نعم ، أتيت منها حراما ما يأتي الرجل من امرأته حلالا ، قال: «فما تريد بحذا القول؟» قال: أربد أن تطهرني. فأمر به ، فرجم

<sup>(</sup>٤) مصنف عبد الرزاق (٧/ ٣٢٦ ط التأصيل الثانية): رقم (١٤٤٨٩) عن ابن المسيب قال: شهد على المغيرة أربعة بالزنا، فنكل زياد، فحد عمر الثلاثة، ثم سألهم أن يتوبوا، فتاب اثنان فقبلت شهادتهما، وأبي أبو بكرة أن يتوب، فكانت لا تجوز شهادته، وكان قد عاد مثل النصل من العبادة، حتى مات»، والمصنف - ابن أبي شيبة - ت الحوت (٥/ ٤٤٥): رقم (٢٨٨٢٢) عن أبي عثمان، قال: لما قدم أبو بكرة وصاحباه على المغيرة جاء زياد، فقال له عمر: «رجل لن يشهد إن شاء الله إلا بحق»، قال: رأيت انبهارا وبحلسا سيئا، فقال عمر: «هل رأيت المرود دخل المكحلة»، قال: لا، قال: «فأمر بهم، فجلدوا»، جاء في التلخيص الحبير (٤/ ١١٧ ط قرطبة): رقم (٢٠٦٨) - قوله: روي أنه شهد عند عمر على المغيرة بن شعبة بالزنى: أبو بكرة، ونافع، ونفيع، ولم يصرح به زياد، وكان رابعهم، فجلد عمر الثلاثة، وكان بمحضر من الصحابة، ولم ينكر عليه أحد الحاكم في المستدرك والبيهقي وأبو نعيم في المعرفة، وأبو موسى في الذيل من طرق وعلق البخاري طرفا منه».

## [فُرُوعٌ خَمْسَةٌ]

### [فِي شُهُودِ الزِّنَا وَالْإِحْصَانِ]

"الْأَوَّلُ: إِذَا شَهِدُوا عَلَى الزِّنَا مُتَفَرِّقِينَ، قَبِلْنَاهُمْ كَسَائِرِ الشَّهَادَاتِ، وَإِنِ اخْتَلَفَتْ شَهَادَتُهُمْ فِي الْأَوَّلُنِ أَوْ زَمَانٍ، لَمْ تَثْبُتْ"، كَمَا فِي سَائِرِ الشَّهَادَاتِ. "قَالَ: وَكَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَتِمَّ عَدَدُهُمْ، وَأَصَحُّ الْقَوْلَيْنِ: أَنَّهُمْ قَذَفَةٌ يُحَدُّونَ"، كَمَا حَدَّ عُمَرُ وَهِ الثَّلَاثَةَ الَّذِينَ شَهِدُوا عَلَى الْمُغِيرَةِ حِينَ لَمْ يَثْبُتِ الرَّابِعُ، الْقَوْلَيْنِ: أَنَّهُمْ قَذَفَةٌ يُحَدُّونَ"، كَمَا حَدَّ عُمَرُ وَهِ الثَّلَاثَةَ الَّذِينَ شَهِدُوا عَلَى الْمُغِيرَةِ حِينَ لَمْ يَثْبُتِ الرَّابِعُ، الْقَوْلَيْنِ: أَنَّهُمْ قَذَفَةٌ يُحَدُّونَ"، كَمَا حَدَّ عُمَرُ وَهِ الثَّلَاثَةَ الَّذِينَ شَهِدُوا عَلَى الْمُغِيرَةِ حِينَ لَمْ يَثْبُتِ الرَّابِعُ، (1) وَكَانَ ذَلِكَ بِمَحْضَرِ مِنَ الصَّحَابَة، وَلَمْ يُخَالِفُهُ أَحَدٌ، فَكَانَ إِجْمَاعًا.

"الثَّانِي: لَوْ رَجَمْنَاهُ فَرَجَعُوا، وَقَالُوا: تَعَمَّدْنَا، رَجَمنَاهُمْ قِصَاصًا"، كَمَا فِي شُهُودِ الْقِصَاصِ إِذَا رَجَعُوا. "وَإِنْ رَجَعَ بَعْضُهُمْ، رَجَمْنَا مَنْ رَجَعَ"؛ مُؤَاخِذَةً لَهُ بِإِقْرَارِهِ.

"وَإِنْ قَالُوا: أَخْطَأْنَا" فَظَنَنَّا أَنَهُ كَانَ زَانِيًا، أَوْ ظَنَنَّا فِعْلَهُ زِنًا "غَرَّمْنَاهُمْ" الدِّيَةَ، كَمَا فِي قَتْلِ الْخَطَأ، وَلَكِنْ فِي مَالِمِمْ؛ لِأَنَّهُ تَبَتَ بِاعْتِرَافِهِمْ. "وَلَوْ قَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ: عَمَدْتُ الْقَتْلَ وَأَخْطَأ أَصْحَابِي، فَأَصَحُّ وَلَكِنْ فِي مَالِمِمْ؛ لِأَنَّهُ عُلَى وَاحِدٍ مَا أَقَرَّ إِلَّا بِمُشَارَكَةِ خَاطِئ" الْوَجْهَيْنِ: سُقُوطُ الْقَوْدِ عَنْهُمْ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مَا أَقَرَّ إِلَّا بِمُشَارَكَةِ خَاطِئ"

"الثَّالِث: فِي تَغْرِيمِ شُهُودِ الْإِحْصَانِ قَوْلَانِ" مَأْحَذُهُمَا أَنَّهَا شَهَادَة تَمَّ بِمَا الرَّجْمُ، أَوْ أَنَّهَا شَهَادَة عَلَى فَضِيلَةٍ لِمُحَرَّدَةٍ. "وَإِذَا غَرَّمْنَاهُمْ، فَفِي الْمِقْدَارِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّا نَغَرِّمُ/ شُهُودُ الْإِحْصَانِ نِصْفَ الدِّيَةِ، وَشُهُودَ الزِّنَا نِصْفَ الدِّيَةِ، قِسْمَةً عَلَى ١٢٣/ب السَّبَبَيْن"؛ فَإِنَّهُمْ أَحَدُ رُكْنَي الْوَاقِعَةِ.

"وَالثَّانِي: أَنَّا نَعَرِّمُهُمْ ثُلُثَ الدِّيَةِ، قِسْمَةً عَلَى عَدَدِ شُهُودِ السَّبَبَيْنِ"؛ فَإِنَّ الْإِحْصَانَ يَثْبُتُ بِشَاهِدَيْنِ، وَالزِّنَ بِأَرْبَعَةٍ. "وَلَعَلَّ الْأَصَحَّ: أَلَّا يَعْرَمَ شُهُودُ الْإِحْصَانِ؛ لِأَنَّهُمْ شَهِدُوا عَلَى فَضِيلَةٍ"، كَمَا دَكَرْنَا. "وَمَا شَهِدُوا عَلَى ارْتِكَابِ كَبِيرَةٍ"

"الرَّابِعُ: لَوْ شَهِدُوا عَلَى امْرَأَةٍ بِالزِّنَا، فَشَهِدَ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ عَلَى بَقَاءِ بَكَارَتِهَا، فَلَا حَدَّ عَلَيْهَا، وَلَا عَلَيْهِمْ، لِلشُّبْهَةِ"؛ فَإِنَّ الْبَكَارَةَ تُورِثُ شُبْهَةً فِي زِنَاهَا، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهَا حَدُّ الزِّنَا، وَاحْتِمَالُ عَوْدِ الْبَكَارَةِ بَعْدَ عَلَيْهِمْ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ حَدُّ الْقَذْفِ أَيْضًا.

"الْخَامِسُ: أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ: أَنَّهُ يَسْقُطُ كُلُّ حَدِّ لِلَّهِ تَعَالَى بِالتَّوْبَةِ؛ قِيَاسًا عَلَى تَوْبَةِ قَطْعِ الطَّرِيقِ قَبْلَ الْخَامِسُ: أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ: أَنَّهُ يَسْقُطُ كُلُّ حَدِّ لِلَّهِ تَعَالَى"؛ وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿ إِلَا ٱلَذِينَ تَابُواْ مِن قَبُلِ أَن تَقَدِرُواْ الظَّفَرِ؛ فَإِنَّهُ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى"؛ وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿ إِلَا ٱلَذِينَ تَابُواْ مِن قَبُلِ آنَ تَقَدِرُواْ عَلَيْهِ مِنْ حَدِّ اللَّهُ، فَالْقِيَاسُ أَنْ يُطْلَبَ حَتَّى يُحَدَّ، أَوْ يَتُوبَ"؛ لِأَنَّ الْمُرَبَ لَا عَلَيْهُمْ ﴾ (٢) قَالَ: وَإِذَا هَرَبَ مِنْ حَدِّ اللَّهُ، فَالْقِيَاسُ أَنْ يُطْلَبَ حَتَّى يُحَدَّ، أَوْ يَتُوبَ"؛ لِأَنَّ الْمُرَبَ لَا

<sup>(</sup>١) سبق تخريجه.

<sup>(</sup>٢) المائدة: ٤٣.

يُسْقِطُ الْوَاجِبَ، وَلَكِنْ نُقِلَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَيْنَ بِشَارِبِ خَمْرٍ، فَهَرَبَ إِلَى دَارِ الْعَبَّاسِ، فَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ. (١)

الْجِنَايَةُ الرَّابِعَةُ: الْقَذْفُ

"فَكُلُّ مُكَلَّفٍ حُرِّ قَذَفَ مُكَلَّفًا حُرًّا مُسْلِمًا عَفِيفًا عَنِ الزِّنَا، وَجَبَ ثَمَانُونَ جَلْدَةً عَلَيْهِ"، أَمَّا اشْتِرَاطُ التَّكْلِيفِ وَالْحُرِّيَّةِ؛ فَلِمَا ذَكَرْنَاهُ فِي حَدِّ الزِّنَا، وَأَمَّا الْإِسْلَامُ؛ فَلِقَوْلِهِ عِلَىٰ: (مَن أَشْرَكَ بِاللَّهِ فَلَيْسَ/ ١٢٤/ أَيُكُن الْعَفَّةُ عَنِ الزِّنَا؛ فَلِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي الْإِحْصَانِ، وَأَمَّا وُجُوبُ الْحَدِّ، فَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَالَّذِينَ كِمُونَ الْمُحْصَنِ مَنْ اللَّهُ عَنِ الزِّنَا؛ فَلِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي الْإِحْصَانِ، وَأَمَّا وُجُوبُ الْحَدِّ، فَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَالَّذِينَ مَلْكَانَ الْفَاذِفُ وَلَا اللَّهُ الْأَصْلُ فِي الْإِحْصَانِ، وَأَمَّا وُجُوبُ الْحَدِّ، فَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَالَذِينَ الْمُعْدُونَ الْمُعْدُونَ الْمَعْدُونَ الْمُعْدُونَ الْمُعْدُونَ الْمَعْدُونَ الْمُعْدُونَ الْمَعْدُونَ الْمَعْدُونَ الْمَعْدُونَ الْمَعْدُونَ الْمَعْدُونَ الْمَعْدُونَ الْمُعْدُونَ الْمَعْدُونَ الْمَعْدُونَ الْمَعْدُونَ الْمَعْدُونَ الْمَعْدُونَ الْمَعْدُونَ الْمَعْدُونَ الْمَعْدُونَ الْمُعْدُونَ الْمُعْدُونَ الْمَعْدُونَ الْمُعْدُونَ الْمَعْدُونَ الْمُعْدُونَ الْمُعْدُونَ الْمُعْدُونَ الْمُعْدُونَ الْمُعْدُونَ الْمُعْدُونَ الْمُولِي الْمُعْدُونَ الْمُعْدُونَ

### [فَرْعَانِ]

## [فِي كِنَايَةِ الْقَذْفِ وَحْدَهُ]

"الْأَوَّلُ: الْقَذْفُ، وَهُوَ: الرَّمْيُ بِصَرِيحِ الزِّنَا" وَفِيهِ الْحُدُّ؛ لِلْآيَةِ.

"وَأَمَّا الْكِنَايَةُ، فَفِيهَا تَعْزِيرٌ، إِلَّا أَنْ يُفَسِّرَ بِمَا هُوَ قَذْفٌ"، وَهَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا نِيَّةٌ؛ لِأَنَّهَا مُحْتَمِلَةٌ لِلْقَذْفِ وَغَيْرِهِ، وَلَا يَجِبُ الْحَدُّ مَعَ الِاحْتِمَالِ، وَإِذَا فَسَّرَ بِمَا هُوَ قَذْفٌ، صَارَ كَالصَّرِيح.

"وَلَوْ قَالَ" لِعَرِي "يَا نَبَطِيُّ، ثُمَّ قَالَ: عَنَيْتُ: نَبَطِيُّ الدَّارِ" لَا النَّسَبِ. "حُلِّفَ"؛ لِاحْتِمَالِ مَا ادَّعَاهُ "وَعُزِّرَ"؛ لِأَنَّهُ آذَاهُ. "وَإِنْ قَالَ: قَذَفْتُ الْأَبَ الْجَاهِلِيُّ" وَأَنَّهُ وَلَدُ النَّبَطِيِّ "فَكَذَلِكَ"؛ لِأَنَّ الْكَافِرَ لَيْسَ عُرُضَنِ "فَإِنْ لَمْ يَحْلِفْ، حَلَفَ الْمَقْدُوفُ: لَقَدْ أَرَادَ الْقَذْف، وَحُدَّ"؛ لِنُبُوتِ الْقَذْفِ بِيَمِينِهِ، وَنُكُولِ يُمُحْصَنِ "فَإِنْ لَمْ يَحْلِفْ، حَلَفَ الْمَقْدُوفُ: لَقَدْ أَرَادَ الْقَذْف، وَحُدَّ"؛ لِنُبُوتِ الْقَذْفِ بِيَمِينِهِ، وَنُكُولِ

**197** 

<sup>(</sup>۱) سنن أبي داود (٦/ ٥٢٥ ت الأرنؤوط): رقم (٤٤٧٦) عن ابن عباس: أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم يقت في الخمر حدا، وقال ابن عباس: شرب رجل فسكر فلقي يميل في الفج، فانطلق به إلى النبي - صلى الله عليه وسلم -، فلما حاذى دار العباس انفلت، فدخل على العباس فالتزمه فذكر ذلك للنبي -صلى الله عليه وسلم-، فضحك، وقال: "أفعلها؟ ولم يأمر فيه بشيء، قال المحقق: "إسناده ضعيف لجهالة محمد بن على ابن ركانة، ثم إن في متنه مخالفة للأحاديث الصحيحة التي فيها أن حد شارب الخمر كان على زمن النبي - صلى الله عليه وسلم - أربعين، وكذلك كان في عهد أبي بكر، فلما كانت خلافة عمر جلد ثمانين»"

<sup>(</sup>٢) السنن الكبرى - البيهقي (٨/ ٣٧٥ ط العلمية): رقم (١٦٩٣٧) عن ابن عمر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أشرك بالله فليس بمحصن "، ورقم (١٦٩٣٨) - فأخبرنا أبو عبد الرحمن السلمي، وأبو بكر بن الحارث الفقيه، قالا: أنبأ على بن عمر أبو الحسن الدارقطني الحافظ، قال: لم يرفعه غير إسحاق، ويقال إنه رجع عنه، والصواب موقوف»، وسنن الدارقطني (٤/ ١٧٨): رقم (٣٢٩٤) عن ابن عمر ، قال: «من أشرك بالله فليس بمحصن»، جاء في التلخيص الحبير (٤/ ١٠٢ ط قرطبة): (فائدة) تمسك الحنفية في أن الإسلام شرط في الإحصان، بحديث روي عن ابن عمر مرفوعا وموقوفا: «من أشرك بالله فليس بمحصن» ورجح الدارقطني وغيره الوقف، وأخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده على الوجهين، ومنهم من أول الإحصان في هذا الحديث بإحصان القذف.

<sup>(</sup>٣) النور:٤.

الْمُدَّعَى عَلَيْهِ.

"وَلَوْ وُطِئَتِ الْمَقْدُوفَةُ وَطْئًا حَرَامًا تَعْتَقِدُ تَحْرِيمَهُ، بَطَلَتْ عِفَّتُهَا"، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي اللَّعَانِ.

"الثَّانِي: حَدُّ الْقَذْفِ مِنْ حُقُوقِ الْآدَمِيِّينَ" كَالْقِصَاصِ "يَسْقُطُ بِالْعَفْوِ، وَيُوَرَّثُ إِرْثَ الأموال، وَلَكِنْ لَا يَتَبَعَّضُ، فَإِذَا عَفَا كُلُّهُمْ إِلَّا وَاحِدًا مِنْهُمْ، فَلِذَلِكَ الْوَاحِدُ اسْتِيفَاءُ جَمِيعِ الْحَدِّ وَلَا يَسْقُطُ وَلَكِنْ لَا يَتَبَعَّضُ، فَإِذَا عَفَا كُلُّهُمْ إِلَّا وَاحِدًا مِنْهُمْ، فَلِذَلِكَ الْوَاحِدُ اسْتِيفَاءُ جَمِيعِ الْحَدِّ وَلَا يَسْقُطُ عَلَى الْأَصَحِّ، خِلَافِ الْقِصَاصِ؛ فَإِنَّهُ يَسْقُطُ إِلَى بَدَلٍ، وَلَا مَالَ هَهُنَا، فَلَوْ حَكَمْنَا بِالسُّقُوطِ لَأَدَّى عَلَى إِبْطَالِ الْحَدِّ، وَالْإِضْرَارِ بِسَائِرِ الْوَرْثَةِ.

الْجِنَايَةُ الْخَامِسَةُ: السَّرقَةُ

"وَهِيَ/ مُوجِبَةٌ لِلْقَطْعِ وَلِلْغُرْمِ جَمِيعًا" أَمَّا الْقَطْعُ فَحَقُّ اللَّهِ، وَأَمَّا الْغُرْمُ فَحَقُّ الْمَالِكِ.

"وَالنَّظَرُ فِي: أَرْبَعَةِ أَرْكَانٍ:

الرُّكْنُ الْأَوَّلُ: مَا يُقْطَعُ بِهِ، وَهُوَ كُلُّ نِصَابٍ مَعْصُومٍ مُتَقَوَّمٍ مُحْرَزٍ، لَا شُبْهَةَ لِلسَّارِقِ فِيهِ، فَهَذِهِ خَمْسَةُ أَوْصَافِ:

الْأَوَّلُ: النِّصَابُ؛ قَالَ ﷺ: (الْقَطْعُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ)، (١) فَكُلُّ مَا يُسَاوِي رُبْعَ دِينَارٍ مَضْرُوبٍ، قُطِعَ بِهِ، فَإِنْ سَرَقَ مِنْ تِبْرِ الذَّهَبِ رُبْعَ مِثْقَالٍ لَا يُسَاوِي رُبْعًا مَضْرُوبًا، فَالصَّحِيحُ: أَنْ لَا قَطْعَ"؛ اعْتِبَارًا بِالْقِيمَةِ.

"وَلَا يُعْتَبَرُ كُمَالُ الْقِيمَةِ بِشَهَادَةِ الشُّهُودِ إِلَّا عِنْدَ السَّرِقَةِ"؛ يَعْنِي: سَاعَةَ الْإِحْرَاجِ، فَإِنَّهَا سَاعَةُ الْوُجُوبِ. "فَإِنْ نَقَصَتِ الْقِيمَةُ بَعْدَ الْإِحْرَاجِ مِنَ الْحِرْذِ، أو زادت فَلَا اعْتِبَارَ بِهِ، كُمَا لَا اعْتِبَارَ بِالْهِبَةِ، الْوُجُوبِ. "فَإِنْ نَقَصَتِ الْقِيمَةُ بَعْدَ الْإِحْرَاجِ مِنَ الْحِرْذِ، أو زادت فَلَا اعْتِبَارَ بِالْهِبَةِ، وَاللَّلِيلُ عَلَيْهِ: أَنْ النَّبِيَ وَلَوْ وَهَبَهُ لِلسَّارِقِ بَعْدَ وُجُوبِ الْحَدِّ وَالرَفْعُ إِلَى الْحَاكِمِ "لَمْ يَسْقُطِ الْحَدُّ عَنْهُ"، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ: أَنْ النَّبِي وَلَوْ وَهَبَهُ لِلسَّارِقِ بِدَاءِ صَفْوَانَ بِقَطْعِ يَدِهِ، فَقَالَ صَفْوَانُ: أَيِّ لَمْ أُرِدْ هَذَا، هُوَ عَلَيْهِ صَدَقَةً، فَقَالَ عَلَيْ (هَلَا أَنْ تَأْتِينِي بِهِ). (٢)

\_\_\_\_

17٤/ب

<sup>(</sup>۱) موطأ مالك - رواية يجبى (۲/ ۸۳۲ ت عبد الباقي): رقم (۲٤) عن عائشة، زوج النبي صلى الله عليه وسلم. أنما قالت: «ما طال علي. وما نسبت القطع في ربع دينار فصاعدا»، ومسند الشافعي - ترتيب سنجر (۳/ ۲۷۹): رقم (۱۰۸۳) عن عائشة رضي الله عنها، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «القطع في ربع دينار فصاعدا»، ومسند إسحاق بن راهويه (۲/ ۲۳۳): رقم (۷٤٠) عن عائشة، عن رسول الله عليه وسلم قال «القطع في ربع دينار فصاعدا»، وسنن أبي داود (٤/ ١٣٦ ت محبي الدين عبد الحميد): رقم (٤٣٨٤) عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعدا»، قال أحمد بن صالح: «القطع في ربع دينار فصاعدا»، [حكم الألباني] صحيح.

<sup>(</sup>٢) سنن ابن ماحه (٣/ ٦٢١ ت الأرنؤوط): رقم (٢٥٩٥) عن عبد الله بن صفوان، عن أبيه: أنه نام في المسجد وتوسد رداءه، فأخذ من تحت رأسه، فجاء بسارقه إلى النبي - صلى الله عليه وسلم -، فأمر به النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يقطع، فقال صفوان: يا رسول الله، لم أرد هذا، ردائي عليه صدقة. فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "فهلا قبل أن تأتيني به"»، قال المحقق: حديث

### [فَرْعٌ]

## [اشْتِرَاكُ جَمَاعَةٍ فِي سَرِقَةِ نِصَابٍ]

"لَوِ اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فِي سَرِقَةِ نِصَاب، فَلَا قَطْعَ حَتَّى يَبْلُغَ نُصُبًا عَلَى عَدَدِ رُؤُوسَهُمْ"؛ لِيَكُونَ كُلُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ سَارِقَ نِصَابٍ كَامِلٍ. "وَلَوْ أَخْرَجَ السَّارِقُ الْوَاحِدُ نِصَابًا وَاحِدًا فِي دُفْعَاتٍ مُتَتَابِعَةٍ، وَاحِدٍ مِنْهُمْ سَارِقَ نِصَابً وَاحِدًا فِي دُفْعَاتٍ مُتَتَابِعَةٍ، فَالصَّحِيخُ: أَنْ يُقْطَعَ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ سَرِقَةٍ وَاحِدَةٍ" بِتَوَالِيهَا "فَإِنْ تَطَاوَلَ الزَّمَانُ فَعَادَ وَالْحِرْزُ مَهْتُوكُ فَالصَّحِيخُ: أَنْ يُقْطَعُ"؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ سَرِقَةٍ وَاحِدَةٍ" بِتَوَالِيهَا "فَإِنْ تَطَاوَلَ الزَّمَانُ فَعَادَ وَالْحِرْزُ مَهْتُوكُ فَالصَّحِيخُ: أَنْ يُقْطَعُ"؛ لِأَنَّ إِخْرَاجَهُ الثَّانِي كَانَ مِنْ غَيْرٍ حِرْزٍ، وَلَمْ يَتِمَّ النِّصَابُ دُونَهُ، فَلَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْخُرْزِ نِصَابًا كَامِلًا/.

"الْوَصْفُ الثَّانِي: كَوْنُهُ مَعْصُومًا، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ لِمُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٌّ ثَابِتُ الْعِصْمَةِ"

"الْوَصْفُ النَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ مُتَقَوَّمًا، فَلَا قَطْعَ فِي طُنْبُورٍ، وَلا مِزْمَارٍ، وَلا خَمْرٍ، وَلَا خِنْزِيرٍ، وَكَذَا كُلُّ شَيْءٍ سَقَطَتْ قِيمَتُهُ شَرْعًا" أَمَّا الطُّنْبُورُ وَسَائِرُ الْمَلَاهِي؛ فَلِأَنَّهَا مُسْتَحَقَّةَ الْكَسْرِ لَا قِيمَةَ لِتَالِفِهَا، وَلاَ شَيْءٍ سَقَطَتْ قِيمَتُهُ شَرْعًا" أَمَّا الطُّنْرُورُ وَسَائِرُ الْمَلَاهِي؛ فَلاَنَّهَا مُسْتَحَقَّةَ الْكَسْرِ لَا قِيمَةَ لِتَالِفِهَا، وَهِي مُعَدَّةٌ لِلْمَعَاصِي، وَيَجُوزُ الْهُجُومُ عَلَى الدُّورِ لِإِخْرَاجِهَا، فَلَا يَجِبُ بِسَرِقَتِهَا الْقَطْعُ، وَأَمَّا الْخَمْرُ وَالْخِنْزِيرُ؛ وَالْمِنْدُمِ الْمَالِيَّةِ فِيهِمَا.

"الْوَصْفُ الرَّابِعُ: كَوْنُهُ مُحْرَزًا، فَلَا قَطْعَ عَلَى مَنْ أَخَذَ شَيْئًا مُضَيَّعًا"؛ لِعَدَمِ الْحِرْزِ.

"وَالْحِرْزُ يَتَفَاوَتُ فِي الْأَمْوَالِ، وَالرُّجُوعِ إِلَى الْعُرْفِ، فَلَا يَعُدُّ النَّاسُ حِرْزَ الْحَطَبِ حِرْزَ الذَّهَبِ، وَعُمْدَةُ الْحِرْزِ الْمُلَاحَظَةُ، كَانَ رِدَاءُ صَفْوَانَ مُحْرَزًا بِهِ وَهُوَ مُضْطَجِعٌ عَلَيْهِ" فِي الْمَسْجِدِ "فَقُطِعَ" لِذَلِكَ "سَارِقُهُ"، لَا لِأَنَّهُ كَانَ مُحْرَزًا بِالْمَسْجِدِ. "وَالْأَمْتِعَةُ عَلَى أَفْنِيَةِ الْحَوَانِيتِ مُحْرَزَةٌ بِالْمُلَاحَظَةِ، وَرُبَّمَا يُرْبَطُ "سَارِقُهُ"، لَا لِأَنَّهُ كَانَ مُحْرَزًا بِالْمَسْجِدِ. "وَالْأَمْتِعَةُ عَلَى أَفْنِيَةِ الْحَوَانِيتِ مُحْرَزَةٌ بِالْمُلَاحَظَةِ، وَرُبَّمَا يُرْبَطُ بِحَبْلِ زِيَادَةً فِي الْحِرْزِ، وَالْقِطَارُ الْمُعْتَادُ مُحْرَزٌ بِقَائِدِهِ وَسَائِقِهِ"؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ جَارِيَةٌ بِهِ.

"وَالْإِبِلُ الرَّاعِيَةُ بِمَنْ يُرَاعِيهَا بِاللِّحَاظِ فِي مَرَاعِيهَا، وَالْخَيْمَةُ فِي الصَّحْرَاءِ مُحْرَزَةٌ بِمَنْ رَقَدَ فِيهَا، وَالْخَيْمَةُ فِي الصَّحْرَاءِ مُحْرَزَةٌ بِمَنْ رَقَدَ فِيهَا، وَبَابُ الدَّارِ وَجِدَارُهَا نِهَايَةُ حِرْزِ بُيُوتِهَا إِذَا كَانَتِ الدَّارُ بَيْنَ الْجِيرَانِ"

"وَيُقْطَعُ الطَّرَّارُ بِالسَّرِقَةِ مِنْ الْجَيْبِ"؛ لِأَنَّهُ سَارِقٌ مِنَ الحُيْرْزِ. "وَالنَّبَّاشُ إِذَا ظُفِرَ بِهِ بَعْدَ إِخْرَاجِ الْكَفَنِ مِنْ جَمِيعِ الْقَبْرِ؛ لِأَنَّ الْقَبْرَ جِرْزُ الْكَفَنِ عَادَةً، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ بَابٌ مُغْلَقٌ عَلَى الصَّحِيحِ"؛ لِقَوْلِه الطَّلِيُلِا: (وَمَنْ نَبَشَ قَطَعْنَاهُ)/. (١) وَلِأَنَّهُ مُحْرَزٌ بِلِحَاظِ الطَّارِقِينَ، مَع حَصَانَةِ الْقَبْرِ وَهَيْبَةِ النَّفُوسِ عَنِ ١٢٥/ ب

صحيح بطرقه، وهذا إسناد رجاله ثقات إلا أنه اختلف فيه على مالك وعلى الزهري، جاء في نصب الراية (٣٦ ٣٦٨): «الحديث العاشر: روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع رجلا سرق رداء صفوان، من تحت رأسه، وهو نائم في المسجد، قلت: أخرجه أبو داود، والنسائي، وابن ماجه عن صفوان بن أمية».

<sup>(</sup>١) معرفة السنن والآثار (١٢/ ٤٠٩): رقم (١٧١٨٤) - وروى بشر بن حازم ، عن عمران بن يزيد بن البراء ، عن أبيه، عن جده ، في

الْمَيِّتِ، فَلَا يُعَدُّ ضَائِعًا مَعَ هَذِهِ الجُمْلَةِ.

"الْوَصْفُ الْخَامِسُ: نَفْيُ شُبْهَةِ السَّارِقِ، فَلَا قَطْعَ عَلَى مَنْ سَرَقَ مَالَ وَلَدِهِ أَوْ وَالِدِهِ، عَلَا الْوَالِدُ الْوَلِدُ الْوَالِدُ الْوَصْفُ الْخَامِسُ: نَفْيُ شُبْهَةِ السَّارِقِ، فَلَا قَطْعَ عَلَى مَنْ سَرَقَ مَالُ الْآخِرِ، قَالَ الْآخِرِ، قَالَ الْآخِرِ، قَالَ الْآخِرِ، قَالَ الْآخِرِ، قَالَ الْآبَهُ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ، (١) وَلِشُبْهَةِ حَقِّ النَّفَقَةِ"، فَإِنَّهُ يَسْتَحِقُ النَّفَقَةَ عَلَى وَلِشُبْهَةِ حَقِّ النَّفَقَةِ"، فَإِنَّهُ يَسْتَحِقُ النَّفَقَةَ عَلَى مَوْلاهُ، وَلَهُ شُبْهَةً فِي مَالِهِ، وَلِهَذَا قَالَ عُمَرُ عَلَيْهِ؛ لَا قَطْعَ عَلَيْهِ، خَادِمُكُمْ أَخَذَ مَتَاعَكُمْ. (٢) "وَأَصَحُ

حديث ذكره ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ومن نبش قطعناه»، والسنن الصغير للبيهقي (٣/ ٣١٣): رقم (٢٦٢٢) - وفي حديث ذكره أن النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «من حرق حرقناه ومن نبش قطعناه»: وهو فيما أنبأنيه أبو عبد الله الحافظ إجازة، نا أبو الوليد الفقيه، نا الحسن بن سفيان قال: وفيما أجاز لي عثمان بن سعيد، عن محمد بن أبي بكر، عن بشر فذكره وروى أبو داود حديث أبي ذر، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «كيف أنت إذا أصاب الناس موت يكون البيت فيه بالوصيف» يعني: القبر ثم قال أبو داود: قال حماد بن سليمان: يقطع النباش لأنه دخل على الميت في بيته، جاء في خلاصة البدر المنير (٣/ ٣١٢): رقم (٣٤١٣) - حديث: البراء بن عازب مرفوعا: "من نبش قطعناه" رواه البيهقي في خلافياته وكذا في المعرفة، وقال: في إسناده بعض من يجهل».

- (۱) مسند الشافعي ترتيب السندي (۲/ ۱۸۰): رقم (٦٣٩) (أخبرنا) سفيان، عن محمد بن المنكدر: -أن رجلا حاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن لي مالا وعيالا وأنه يريد أن يأخذ مالي ويطعمه عياله فقال النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن لي مالا وعيالا وأنه يريد أن يأخذ مالي ويطعمه عياله فقال النبي صلى الله ومصنف عبد الرزاق (٩/ ١٣٠ ت الأعظمي): رقم (١٦٦٢٨) عن الثوري، عن ابن المنكدر: قال: حاء رجل إلى النبي عليه وسلم فقال: إن لي مالا، وإن لي عيالا، وإن لأبي مالا، وعيالا وأبي يريد أن يأخذ مالي " قال: «أنت ومالك لأبيك»، و المصنف حلى الله عليه وسلم فقال إن أبي اجتاح مالي ، قال: أنت ومالك لأبيك وذكر أن أبا حنيفة قال: لا يأخذ من ماله إلا أن يكون عناها عنه عليه، ومسند أحمد (١١/ ٣٠ ه ط الرسالة): رقم (٢٩٠٢) عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن حده، أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم غالم: أن رحلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم غال: يا رسول الله، إن هذا قد اجتاح مالي ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أنت، ومالك لأبيك "»، قال المحققون: حسن لغيره، وسنن ابن ماجه (٢/ ٢٩ ٢ ت عبد الباقي): رقم (٢٢٩١) عن جابر بن عبد الله، أن رحلا قال: يا رسول الله إن لي مالا وولدا، وإن أبي يريد أن يجتاح مالي، فقال: «أنت ومالك لأبيك»، [تعليق محمد فؤاد عبد الباقي] وصحيح، جاء في خلاصة البدر المنير (٢/ ٣٠٣): رقم (٩٩٩) حديث: "أنت ومالك لأبيك"، رواه أبو حاتم بن حبان في صحيحه من رواية عائشة، وصححه عبد الحق أيضا، ورواه ابن ماجه من رواية حابر، قال البزار: صحيح. وقال أبو محمد المنذري: إسناده ثقات. وله سبعة طرق موضحة في الأصل وأصحها ما اقتصرنا عليه».
- (٢) مصنف عبد الرزاق (١٠/ ٢١٠ ت الأعظمي): رقم (١٨٨٦٦) عن السائب بن يزيد ، قال: سمعت عمر بن الخطاب ، وجاءه عبد الله بن عمرو الحضرمي بغلام له فقال له: إن غلامي هذا سرق فاقطع يده ، فقال عمر: ما سرق؟ "قال: مرآة امرأتي، قيمتها ستون درهما ، قال: «أرسله فلا قطع عليه ، خادمكم أخذ متاعكم ، ولكنه لو سرق من غيركم قطع»، جاء في البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير (٨/ ٢٧٧): الأثر الثالث: «أن عمر رضي الله عنه أتي بعبد لرجل سرق مرآة لزوجة الرجل قيمتها ستون درهما فلم يقطعه، وقال: خادمكم أخذ متاعكم»، وهذا الأثر صحيح رواه مالك في «الموطأ» والشافعي في «مسنده» عنه، عن ابن شهاب، عن السائب بن يزيد «أن عبد الله بن عمرو الحضرمي جاء بغلام إلى عمر بن الخطاب فقال له: اقطع يد هذا فإنه سرق.

الْقَوْلَيْنِ: أَلَّا يُقْطَعَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ فِي مَالِ الْآخِرِ وَإِنْ كَانَ مُحْرَزًا"؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَهُ أَنْ يَبْسُطَ فِي مَالِ صَاحِبِهِ، وَيَنفَعَ بِهِ، فَهُمَا كَالْوَالِدِ مَعَ الْوَلَدِ.

"وَكَذَلِكَ عَبْدُ الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ"؛ لِأَنَّ يَدَ الْعَبْدِ كَيَدِ السَّيِّدِ، وَالشُّبْهَةُ الثَّانِيَةُ فِي حَقِّ السَّيِّدِ ثَابِيَةٌ فِي حَقِّ السَّيِّدِ ثَابِيَةٌ فِي حَقِّ عَبْدِهِ؛ إِذْ هُوَ مَالُهُ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ كَمَا لَا يَجِبُ عَلَى سَيِّدِهِ.

"وَلَا يُقْطَعُ مَنْ سَرَقَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ مَالًا لَهُ فِيهِ شُبْهَةً" بِأَنْ كَانَ مُسْلِمًا؛ فَإِنَّ الذِّمِّيَ لَا حَقَّ لَهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ، فَلَا شُبْهَةَ لَهُ فِيهِ، أَوْ بِأَنْ كَانَ الْمَالُ حَالِصًا لِبَيْتِ الْمَالِ؛ فَإِنَّ التَّوْبَ الَّذِي كُفِّنَ بِهِ مَيِّتٌ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، فَلَا شُبْهَةَ لَهُ فِي هَذَا الْمَالِ أَيْضًا، فَأَمَّا بَيْتِ الْمَالِ، صَارَ مَخْصُوصًا بِهِ، وَانْقَطَعَ عَنْهُ حَقُّ سَائِرِ الْمُسْلِمِينَ، فَلَا شُبْهَةَ لَهُ فِي هَذَا الْمَالِ أَيْضًا، فَأَمَّا مَا وَرَاءَهُمَا فَمَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَلَهُ فِيهِ حَقُّ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَطْعُ بِسَرِقَتِهِ؛ لِلشُّبْهَةِ. "وَيَجِبُ الْقَطْعُ فِي سَرِقَةِ الْمُسْحَفِ"؛ لِلشَّبْهَةِ. "وَيَجِبُ الْقَطْعُ فِي سَرِقَةِ اللّهُ اللّهُ مُالّ كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ.

"وَإِذَا قَالَ/ السَّارِقُ: هَذَا مَتَاعِي كَانَ غَصَبَهُ مِنَي، سَقَطَ الْقَطْعُ؛ لِلشُّبْهَةِ" إِذْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ٢٦ /أَ صَادِقًا. "فَإِنْ أَقَرَّ ثُمَّ رَجَعَ، سَقَطَ"، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُتِيَ بِلِصِّ قَدِ اعْتَرَفَ، فَقَالَ: (مَا إِخَالُكَ صَادِقًا. "فَإِنْ أَقَرَ ثُمَّ رَجَعَ، سَقَطَ"، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُتِيَ بِلِصِّ قَدِ اعْتَرَفَ، فَقَالَ: (مَا إِخَالُكَ سَرَقْتَ)، (١) وَهَذَا تَعْرِيضٍ فَائِدَة. "قَالَ:

\_\_\_\_

فقال له عمر: فماذا سرق؟ قال: سرق مرآة لامرأتي ثمنها ستون درهما. فقال عمر: أرسله فليس عليه قطع، حادمكم سرق متاعكم». (١) مسند أحمد (٣٧/ ١٨٤ ط الرسالة): رقم (٢٢٥٠٨) عن أبي أمية المخزومي: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتي بلص، فاعترف اعترافا ولم يوجد معه متاع فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿ مَا إِحَالُكُ سَرَقَتَ؟ " قال: بلي مرتين أو ثلاثًا. قال: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اقطعوه، ثم جيئوا به قال: فقطعوه، ثم جاءوا به فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: قل: أستغفر الله وأتوب إليه قال: أستغفر الله وأتوب إليه. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اللهم تب عليه "»، قال المحققون: صحيح لغيره، وهذا إسناد ضعيف لجهالة أبي المنذر مولى أبي ذر، وسنن ابن ماجه (٢/ ٨٦٦ ت عبد الباقي): رقم (٢٥٩٧) عن إسحاق بن أبي طلحة قال: سمعت أبا المنذر، مولى أبي ذر يذكر أن أبا أمية حدثه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتي بلص فاعترف اعترافا، ولم يوجد معه المتاع. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما إخالك سرقت» قال: بلي. ثم قال: «ما إخالك سرقت» قال: بلي. فأمر به فقطع، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: " قل: أستغفر الله وأتوب إليه 🏻 قال: أستغفر الله وأتوب إليه. قال: «اللهم تب عليه» مرتين، [حكم الألباني] ضعيف، وسنن أبي داود (٤/ ١٣٤ ت محيى الدين عبد الحميد): رقم (٤٣٨٠) عن أبي أمية المخزومي، أن النبي صلى الله عليه وسلم، أتي بلص قد اعترف اعترافا ولم يوجد معه متاع، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « ما إخالك سرقت»، قال: بلي، فأعاد عليه مرتين أو ثلاثًا، فأمر به فقطع، وجيء به، فقال: «استغفر الله وتب إليه» فقال: أستغفر الله وأتوب إليه، فقال: «اللهم تب عليه» ثلاثا قال أبو داود: رواه عمرو بن عاصم، عن همام، عن إسحاق بن عبد الله، قال: عن أبي أمية رجل من الأنصار، عن النبي صلى الله عليه وسلم، [حكم الألباني] صعيف، جاء في خلاصة البدر المنير (٣١٣/٢): رقم (٢٤١٧) -حديث: أنه صلى الله تعالى عليه وسلم أتى بسارق، فقال صلى الله تعالى عليه وسلم: "ما إخالك سرقت؟ " فقال: بلي سرقت، فأمر به فقطع، رواه أبو داود، والنسائي، وابن ماجه من رواية أبي أمية المخزومي، وفي إسناده مجمهول أعله به الخطابي عبد الحق، والمنذرين وأما ابن السكن فذكره في سننه الصحاح. وأما الإمام فإنه قال في نمايته إنه متفق على صحته».

٧.

وَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ" فَلَمْ يُقِرَّ "فَحَتَّى يَحْضُرَ الْخَصْمُ فَيَدَّعِى؛ فَإِنَّهُ رُبَّمَا يَقُولُ: كُنْتُ أَبَحْتُ لَهُ" "الرُّكْنُ الثَّانِي: فِي السَّبَبِ

وَهُوَ السَّرِقَةُ، وَمَعْنَاهَا: إِخْرَاجُ الْمَالِ مِنَ الْحِرْزِ، وَفِيهِ:

# [فُرُوعٌ خَمْسَةٌ]

# [فِي إِخْرَاجِ الْمَالِ مِنَ الْحِرْزِ]

"الْأَوَّلُ: لَوْ ذَبَحَ شَاةً فِي الْحِرْزِ وَشَوَاهَا، ثُمَّ أَخْرَجَ وَالشِّوَاءُ يَبْلُغُ نِصَابًا، قُطِعَ"؛ لِأَنَّ الطَّعَامَ وَغَيْرَهُ سَوَاءٌ فِي الْمَالِيَّةِ، وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ عُمَرَ ﷺ قَطَعَ سَارِقًا عَلَى أُتُرْجَّةٍ، قُوِّمَتْ ثَلَاثَ دَرَاهِمَ، (١) وَهِيَ الَّتِي تُؤْكُلُ. "وَلُو ابْتَلَعَ لُؤْلُوَةً فَخَرَجَ، لَمْ يُقْطَعْ"؛ لِأَنَّهُ ابْتَلَعَهَا فِي الْحِرْزِ وَلَمْ يُخْرِحْهَا؛ وَلِهَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ ضَمَانُهَا حِينَ ابْتَلَعَهَا.

"الثَّانِي: إِذَا رَمَى الْمَتَاعَ خَارِجَ الْحِرْزِ، فَكَأَنَّهُ أَخْرَجَ، وَكَذَلِكَ لَوْ حَمَلَ عَلَى دَابَّةٍ فَسَيَّرَهَا"؛ لِأَنَّهُ بِفِعْلِهِ. "فَإِنْ وَقَفَتْ الدابة ثُمَّ سَارَتْ بِطَبْعِهَا، فَلَا قَطْعَ"؛ لِأَنَّ الْإِخْرَاجَ لَمْ يَكُنْ بِفِعْلِهِ.

"الثَّالِثُ: لَوْ أَخْرَجَ الْمَالَ مِنْ بَيْتٍ فِي الدَّارِ مُقْفَل إِلَى صَحْنِهَا فَظُفِرَ بِهِ، فَلَا قَطْعَ حَتَّى يُخْرِجَهُ مِنَ الدَّارِ"؛ لِأَنَّ الدَّارَ حِرْزٌ لَهُ أَيْضًا كَالْبَيْتِ، فَهُوَ كَمَا لَوْ كَانَ فِي صُنْدُوقٍ فِي بَيْتٍ مُغْلَق، فَأَخْرَجَهُ مِنَ الصُّنْدُوقِ، وَلَمْ يُخْرِجْهُ مِنَ الْبَيْتِ، أَوْ نَقَلَهُ مِنْ زَاوِيَةٍ إِلَى زَاوِيَةٍ فِي الْحِرْزِ/.

"وَأَمَّا الْخَانُ الْمُشْتَرَكُ، فَكُلُّ حُجْرةٍ فِيهِ حِرْزُ سَاكِنِهَا عَنِ السُّكَّانِ فِي حُجْرَةٍ أُخْرَى"؛ لِأَنَّهُ انْفَرَدَ بِقَفْلِهَا وَإِغْلَاقِهَا. "وَلَيْسَ الصَّحْنُ حِرْزًا لِأَحَدٍ مِنْهُمْ"؛ لِأَنَّهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمْ.

غَيْرِ الْحِرْزِ. "وَغَيْرُ السَّاكِن لَا يُقْطَعُ حَتَّى يُخْرِجَ عَن الْخَانِ إِنْ سَرَقَ بِاللَّيْل"؛ لِأَنَّ الْحَانَ حِرْزٌ فِي حَقِّهِ

"فَإِذَا أَخْرَجَ سَاكِنٌ" مِنْهُمْ مَالَ سَاكِن آخَرَ "إِلَى صَحْنِ الْخَانِ، قُطِعَ"؛ لِأَنَّهُ أَحْرَجَهُ مِنَ الْحِرْزِ إِلَى

۱۲٦/ ب

<sup>(</sup>١) موطأ مالك رواية محمد بن الحسن الشيباني (ص٢٣٨): رقم (٦٨٨) عن عمرة ابنة عبد الرحمن، أن سارقا سرق في عهد عثمان أترجة، فأمر بما عثمان أن تقوم، فقومت بثلاثة دراهم من صرف اثني عشر درهما بدينار، فقطع عثمان يده.، قال محمد: قد اختلف الناس فيما يقطع فيه اليد: فقال أهل المدينة: ربع دينار، ورووا هذه الأحاديث، وقال العراق لا تقطع اليد في أقل من عشرة دراهم، ورووا ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعن عمر، وعن عثمان، وعن على، وعن عبد الله بن مسعود، وعن غير واحد، فإذا جاء الاختلاف في الحدود أخذ فيها بالثقة، وهو قول أبي حنيفة، والعامة من فقهائنا»، جاء في البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير (٦٧٨/٨): الأثر الرابع: عن عثمان «أنه قطع سارقا في أترجة قومت بثلاثة دراهم» (ورواه الدارقطني من حديث سفيان، عن الزهري، عن السائب بن يزيد، عن عبد الله بن عمرو الحضرمي قال: «أتيت عمر بن الخطاب بغلام لي فذكره)، وهذا الأثر صحيح رواه مالك في «الموطأ» والشافعي عنه في «مسنده» عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم، عن أبيه، عن عمرة بنت عبد الرحمن «أن سارقا سرق أترجة في عهد عثمان رضى الله عنه فأمر بما عثمان فقومت ثلاثة دراهم من صرف اثني عشر [درهما] بدينار فقطع يده».

بِاللَّيْلِ، فَإِنَّهُ مُعَلَّقٌ دُونَهُ، كَمَا أَنَّ الحُجْرَةَ حِرْزٌ فِي حَقِّ السُّكَّانِ، فَهُوَ مَا لَمْ يُخْرِحْهُ عَنِ الْخَانِ لَا يَكُونُ مُخْرِجًا عَنِ الْحِرْزِ. "وَإِنْ سَرَقَ بِالنَّهَارِ، قُطِعَ إِذَا أَخْرَجَ إِلَى الْخَانِ"؛ لِأَنَّهُ بِالنَّهَارِ مُشْتَرَكُ يَدْخُلُهُ كُلُّ أَحَدٍ، فَإِخْرَاجُهُ مِنَ الصَّحْنِ إِلَى الشَّارِع بِاللَّيْلِ.

"الرَّابِعُ: لَوْ أَخْرَجَ" السَّرِقَةَ "فَوَضَعَهَا فِي بَعْضِ النَّقْبِ فَأَخَذَهَا رَجُلٌ مِنْ خَارِجٍ، لَمْ يُقْطَعْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ لَمْ يَخْرُجْ، وَالْآخَوُ أَخَذَ مِنْ غَيْرِ حِرْزٍ"، وَلِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَمْ يَخْرُجْ، وَالْآخَوُ أَخَذَ مِنْ غَيْرِ حِرْزٍ"، وَلِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَمْ يَخْرِجْ الْأَوَّلُ شَيْئًا، الْجُرْزِ. "وَكَذَلِكَ إِنْ نَقَبَ أَحَدُهُمَا وَدَحَلَ الثَّانِي وَأَخْرَجَ" لَمْ يُقْطَعْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا؛ إِذْ لَمْ يُخْرِجِ الْأَوَّلُ شَيْئًا، وَالنَّانِي أَخْرَجَ مِنْ غَيْرِ حِرْزِ.

"الْخَامِسُ: إِنْ نَقَبَا مَعًا بِفِعْلٍ مُشْتَرَكٍ، وَأَخْرَجَا مَتَاعًا قِيمَتُهُ مَبْلَغُ نِصَابَيْنِ، قُطِعَا جَمِيعًا"؛ لِأَنَّ فِعْلَمُ وَاحِدً. فِعْلَدُهِمَا لَمَّا لَمُ يَتَمَيَّزُ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخِرِكَانَا كَفِعْلِ وَاحِدٍ، فَيَكُونِ لَهُمَا حُكْمٌ وَاحِدٌ.

"قَالَ: وَلَوِ اشْتَرَكُوا فِي النَّقْبِ وَتَفَرَّدَ بَعْضُهُمْ بِالْإِخْرَاجِ، قُطِعَ الْمُخْرِجُ وَحْدَهُ"؛ لِأَنَّهُ الْمُخْرِجُ وَمُشَازَكَتُهُ فِي النَّقْبِ كَانْفِرَادِهِ بِهِ، فَهُوَ السَّارِقُ دُونَ أَصْحَابِهِ/.

"الرُّكْنُ الثَّاني: فِيمَنْ يُقْطَعُ

وَهُوَ الْمُكَلَّفُ"؛ يَعْنِي: الْبَالِغَ الْعَاقِل. "فَلَا قَطْعَ عَلَى الْمَجْنُونِ، وَلَا عَلَى مُرَاهِقٍ بِالْإِجْمَاعِ، وَسَوَاءٌ فِيهِ الْحُرُّ وَالْعَبْدُ"؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَةُ فَاقَطَ عُوَا أَيَّدِينَهُ مَا ﴾ (١) "وَصَفَةُ الْحُرُّ وَالْعَبْدُ"؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَةُ فَاقَطَ عُوَا أَيَّدِينَهُ مَا ﴾ (١) "وَصَفَةُ الْحَدِّ عَلَيْهِمَا وَاحِدة"؛ لِأَنَّ الْقَطْعَ لَا يَتَشَطَّرُ.

"وَلَا يُقْطَعُ الْحَرْبِيُّ؛ فِإِنَّهُ غَيْرُ مُلْتَزِمِ" أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ. "وَأَمَّا الْمُعَاهَدُ إِذَا سَرَقَ مِنْ مَالِ مُسْلِمٍ: فَإِنْ كَانَ شُرِطَ عَلَيْهِ قَطْعُ يَدِهِ إِنْ سَرَقَ، قُطِعَت يَدُهُ، وَإِلَّا فَلَا"؛ لِأَنَّهُ حَرْبِيٌّ دَحَلَ لِسِفَارَةٍ.

"وَيُقْطَعُ الْمُسْلِمُ فِي مَالِ الذِّمِّيِّ، وَالذِّمِّيُّ فِي مَالِ الْمُسْلِمِ"؛ لِأَنَّ مَالَ الذِّمِّيِّ فِي الْعِصْمَةِ كَمَالِ الْمُسْلِمِ"؛ لِأَنَّ مَالَ الذِّمِّيِّ فِي الْعِصْمَةِ كَمَالِ الْمُسْلِم، لَا شُبْهَةَ لَهُ فِيهِ.

"الرُّكْنُ الرَّابِعُ: فِي عُضْوِ الْقَطْع

فَيَدُهُ الْيُمْنَى يُقْطَعُ فِي السَّرِقَةِ الْأُولَى مِنَ الْكُوعِ"؛ لِأَنَّهَا أَقْوَى فِي الْبَطْشِ. "وَتُحْسَمُ بِالنَّارِ؛ لِسَدَ مَنَافِذِ الدَّمِ"، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (افْطَعُوهُ وَاحْسِمُوهُ). (٢) "وَفِي السَّرِقَةِ الثَّانِيَةِ يُقْطَعُ الرِّجْلُ

(٢) مسند البزار = البحر الزخار (١٥/ ٤٦): عن يزيد بن خصيفة عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، ولا أعلمه إلا عن أبي هريرة، قال أتي النبي صلى الله عليه وسلم بسارق فقالوا: سرق قال: ما أخاله سرق قال: بلى قد فعلت يا رسول الله قال: اذهبوا به فاقطعوه، ثم احسموه، ثم اتتوني به فذهب به فقطع، ثم حسم، ثم أتي به النبي صلى الله عليه وسلم فقال: تب إلى الله قال: تب إلى الله قال: تاب الله عليك، أو قال، اللهم تب عليه، وهذا الحديث لا نعلم يروى عن أبي هريرة إلا من هذا الوجه بمذا الإسناد»، حاء في الدراية في

٧.٢

<sup>(</sup>١) المائدة: ٣٨.

الْيُسْرَى مِنْ مَفْصِلِ الْكَعْبِ"؛ حَذَرًا مِنِ اسْتِيعَابِ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ بَطْشًا وَمَشيًا. "وَتُحْسَمُ بِالنَّارِ"، كَمَا ذَكُرْنَا. "وَفِي الثَّالِئَةِ تُقْطَعُ الْيَدُ الْيُسْرَى مِنَ الْكُوعِ كَذَلِكَ، وَفِي الرَّابِعَةِ يُقْطَعُ الرِّجْلُ الْيُمْنَى كَذَلِكَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ فَا إِنْ سَرَقَ فَاقْطَعُوا إِنْ سَرَقَ وَيُحْبَسُ؛ كَذَلِكَ أَمْرَ رَسُولُ اللَّهِ فَا إِنْ سَرَقَ فَاقْطَعُوا رِحْلَهُ، ثُمَّ إِنْ سَرَقَ فَاقْطَعُوا رِحْلَهُ، ثُمَّ إِنْ سَرَقَ فَاقْطَعُوا رِحْلَهُ، ثُمَّ إِنْ سَرَقَ فَاقْطَعُوا رِحْلَهُ الْيُسْرَى/، ثُمَّ الْيَدُ الْيُمْنَى مَقْطُوعَةً، قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى/، ثُمَّ الْيَدُ اللّهُ مِرَّةِ وَيَدَهُ الْيُمْنَى مَقْطُوعَةً، قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى/، ثُمَّ الْيُدُ اللّهُ اللهُ اللهُ

,/177

تخريج أحاديث الهداية (٢/ ١١١): رقم (٦٨٧) – حديث اقطعوه واحسموه الحاكم والدارقطني من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة مرفوعا في حديث وأخرجه أبو داود في المراسيل من هذا الوجه لم يذكر أبا هريرة وكذا أخرجه عبد الرزاق وأبو عبيد إبراهيم الحربي وللدار قطني عن علي أنه قطع من المفصل وحسمها»، وجاء في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٢٧٦/٦): «رواه البزار عن شيخه أحمد بن أبان القرشي، وثقه ابن حبان، وبقية رجاله رجال الصحيح».

- (۱) سنن الدارقطني (٤/ ٢٣٩): رقم (٣٣٩٢) عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال: «إذا سرق السارق فاقطعوا يده ، وإن عاد فاقطعوا يده ، فإن عاد فاقطعوا يده ، فإن عاد فاقطعوا رجله». كذا قال خالد بن سلمة ، وقال غيره: عن خاله الحارث ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، ومعرفة السنن والآثار (٢١/ ٢١): رقم (١٧١٨٧) قال الشافعي رحمه الله في القديم: أخبرني الثقة من أصحابنا عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب ، عن الحارث بن عبد الرحمن ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في السارق: «إن سرق فاقطعوا يده ، ثم إن سرق فاقطعوا رجله»، عليه وسلم قال في السارق: «إن سرق فاقطعوا يده ، ثم إن سرق فاقطعوا رجله، ثم إن عاد فاقطعوه"، قلت: أخرجه الدارقطني في "سننه" ١ عن جاء في نصب الراية (٣/ ٣٨٨): «الحديث التاسع: قال عليه السلام: "فإن عاد فاقطعوه"، قلت: أخرجه الدارقطني في "سننه" ١ والواقدي عن ابن أبي ذئب عن خالد بن سلمة، أراه عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: إذا سرق السارق فاقطعوا يده، فإن عاد فاقطعوا رجله"، انتهى. والواقدي فيه مقال».
- (٢) شرح السنة للبغوي (١٠/ ٣٦٦): قال الإمام: اتفق أهل العلم على أن السارق إذا سرق أول مرة تقطع يده اليمنى، ثم إذا سرق ثانيا تقطع رجله اليسرى، واختلفوا فيما إذا سرق ثالثا، بعد قطع يده ورجله، فذهب أكثرهم إلى أنه تقطع يده اليسرى، ثم إذا سرق بالله تقطع رجله اليمنى، ثم إذا سرق بعده يعزر، ويحبس، وهو المروي عن أبي بكر رضى الله عنه، هو قول قتادة، وإليه ذهب مالك، والشافعي، وإسحاق بن راهويه، وروي عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في السارق: «إن سرق فاقطعوا يده، ثم إن سرق فاقطعوا رجله» في إن سرق فاقطعوا يده، ثم إن سرق فاقطعوا رجله»، وذهب قوم إلى أنه إذا سرق بعد ما قطعت إحدى يديه وإحدى رجليه، لم يقطع وحبس، يروى ذلك عن علي رضي الله عنه، وبه قال الشعبي، والنخعي، وحماد بن أبي سلبمان، وإليه ذهب الأوزاعي، وأحمد، وأصحاب الرأي، وقد روي عن جابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم «قطع الأطراف الأربعة، والقتل في واليه ذهب الأوزاعي، وأحمد، وأصحاب الرأي، وقد روي عن حابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم «قطع الأطراف الأربعة، والقتل في المرة الثالثة ")، صحيح، أحرج ابن أبي شبية والبيهقي من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن أبا بكر أواد أن يقطع الرجل بعد اليد والرحل ، فقال له عمر: السنة اليد، قلت: ورحاله ثقات رحال الشيخين غير أن القاسم، وهو ابن محمد بن أبي بكر الصديق لم يسمع من حده أبي بكر، لكن يقويه أن له طريقا أخرى عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد: " أن رحلا سرق على عهد أبي بكر رضي الله عنه مقطوعة يده ورجله ، فأراد أبو بكر رضي الله عنه فقطعت يده "، أخرجه البيهقي من طريق ، فقال عمر: لا والذي نفسي بيده ، لتقطعن يده الأخرى ، فأمر به أبو بكر رضي الله عنه فقطعت يده "، أخرجه البيهقي من طريق سعيد بن منصور ثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن موسى بن عقبة عن نافع، قلت: وهذا إسناد حسن، وأخرج هو والدارقطني وابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة عن نافع، قلت: وهذا إسناد حسن، وأخرج هو والدارقطني وابن أبي النافع، فلت: وهذا إسناد حسن، وأخرج هو والدارقطني وابن أبي سعيد بن منصور ثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن موسى بن عقبة عن نافع، قلت: وهذا إسناد حسن، وأخرج هو والدارقطيق والدارقطيق المروف

الْجِنَايَةُ السَّادِسَةُ: قَطْعُ الطَّرِيقِ

"وَلِلْقَاطِعِ ثَلَاثَةُ أَحْوَالِ:

الْأُولَى: أَنْ يَقْتُلُ وَيَاْحُذَ الْمَالَ، فَيُقْتَلُ، ثُمَّ يُصْلَبُ وَيَتْرُكُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ"، وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: الْأُولَى: أَنْ يَقْتُلُ وَيَاْحُذَ الْمَالَ، فَيُقْتَلُ، ثُمَّ يُصْلَبُ وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَبُوا أَوْ يُصَلَبُوا أَوْ يُصَلَبُوا أَوْ يُصَلَبُوا إِذَا قَتَلُوا الْمَالَ، أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ إِذَا أَحَافُوا السَّبِيلَ وَلَمْ يَأْخُذُوا مَالًا. "قَالَ: وَعَفُو الْوَلِيُّ لَا يَحْقِنُ الْمَالَ وَلَمْ يَالَّهُ مُتَحَتِّمٌ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى.

"وَالصَّحِيحُ: أَنْ يُقْتَلَ الْحُرُّ هَهُنَا بِالْعَبْدِ، وَالْمُسْلِمُ بِالْكَافِرِ"؛ نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ حَدٌّ وَاحِبٌ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى وَلَيْسَ بِقِصَاصِ، وَكَذَلِكَ يُقْتَلُ الْوَاحِدُ بِالْحَمَاعَةِ اكْتِفَاءً مِنْ غَيْرِ دِيَةٍ لِأَحَدٍ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ.

"وَفِيهِ قَوْلٌ آخَوُ: أَنَا نَعْتَبِرُ الْكَفَاءَةَ"، كَمَا فِي الْقِصَاصِ، فَلَا يُقْتَلُ الْحُرُّ بِالْعَبْدِ، وَالْمُسْلِمُ بِالْكَافِرِ. "وَلَا يُقْتَلُ الْفَتْلُ الْفَتْلُ الْدُحَمَ عَلَيْهِ الْحَقَّانِ "وَلَا يُقْتَلُ الْفَتْلُ الْمُعْنَالُ الْفَتْلُ الْمُعْنَالُ الْفَتْلُ الْمُعْنَالُ الْفَتْلُ الْمُعْنَالُ الْفَتْلُ الْمُعْنَالُ اللهِ تَعَالَى؛ لِكَوْنِهِ مَعْصُومًا، فَتَرَدَّدَ بَيْنَهُمَا عَلَى هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ.

"الْحَالَةُ الثَّانِيَةُ: أَنْ يَقْتُلَ وَلَا يَأْخُذَ الْمَالَ، فَيُقْتَلُ وَلَا يُصْلَبُ"، كَمَا وَرَدَ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ.

"الْحَالَةُ التَّالِئَةُ: أَنْ يَأْخُذَ الْمَالَ وَلَا يَقْتُلُ، فَيُقْطَعُ يَدُهُ الْيُمْنَى وَرِجْلُهُ الْيُسْرَى فِي رُبْعِ دِينَارٍ"، كَمَا ذَكَرْنَاهُ، وَلِأَنَّهُ سَاوَى السَّارِقَ فِي أَخْذِ النِّصَابِ عَلَى وَجْهٍ لَا يُمْكِنُ الِاحْتِرَازُ مِنْهُ، وَزَادَ عَلَيْهِ بِإِخَافَةِ السَّبِيلِ، أَكُمْ الْمَاكَةُ، وَلِأَنْهُ سَاوَى السَّارِقَ فِي أَخْذِ النِّصَابُ، وَعُلِّظَ بِقَطْعِ الرِّحْلِ؛ نَظَرًا إِلَى الْجَانِينِ، وَاعْتُبِرَ فِيهِ النَّصَابُ، وَشَهَرَ السِّلَاحَ، فَأَوْجَبَ عَلَيْهِ قَطْعُ الْيَدِ، وَعُلِّظَ بِقَطْعِ الرِّحْلِ؛ نَظْرًا إِلَى الْجَانِينِ، وَاعْتُبِرَ فِيهِ النَّصَابُ، فَيُقْطَعُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ، كَمَا فِي السَّرِقَةِ. "قَالَ: وَالْجُرُوحَ قِصَاصَ" لَا تَتَحَتَّمُ ثَعَتُم الْقَتْلِ؛ لِأَنَّ مَا يَتْبُتُ فِي النَّفْسِ تَغْلِيظًا لِأَجْلِ حُرْمَةِ النَّفْسِ، لَا يُلْحَقُ فِيهِ الطَّرَفُ بِالنَّفْسِ، كَمَا نَقُولُ فِي الْقَسَامَةِ وَالْكَفَّارَةِ. "قَالَ: وَالْحَدُودُ، أَوْ يَتَشَرَّدُوا" فَيَحْرُجُوا مِنْ بِلَادِ الْإِسْلَامِ، هَذَا مَا وَرَدَ فِي التَّفْسِرِ.

\_ =

\_\_\_\_\_

شيبة عن عكرمة عن ابن عباس قال: رأيت عمر بن الخطاب قطع يد رجل بعد يده ورجله "، وإسناده صحيح على شرط البخاري».

<sup>(</sup>١) المائدة:٣٣.

# [فُرُوعٌ حَمْسَةٌ]

# [فِي بَعْضِ أَحْكَامِ قَاطِعِ الطَّرِيقِ]

"الْأَوَّلُ: مَنْ تَابَ مِنْهُمْ قَبْلَ الظَّفَرِ سَقَطَ حُدُودُ اللَّهِ" وَهُوَ مَا يَخْتَصُّ بِالْمُحَارَبَةِ مِنْ تَحَتُّمِ الْقَتْلِ، وَالصَّلْبِ، وَقَطَعِ الرِّجْلِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبِّلِ أَن تَقَدِرُواْ عَلَيْهِمْ ﴾ (١).

"وَبَقِي قِصَاصُ الْآدَمِينَ"؛ لِأَنَّ حُقُوقَ الْعِبَادِ لَا تَسْقُطُ بِالتَّوْبَةِ.

"وَكَذَلِكَ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ بَعْدَ الطَّفَرِ"؛ نَظَرًا إِلَى إِطْلَاقِ الْآيَةِ فِي بَابِ السَّرِقَةِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: 
﴿ فَنَ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصَّلَحَ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ ﴾ (٢) وَفِي الْقَوْلِ الْآخِرِ: لَا يَسْقُطُ؛ 
لِتَقْيِيدِ الْآيَة بِمَا قَبْلَ الظَّفَرِ.

"الثَّانِي: مَنْ حَضَرَ مِنْهُمْ وَأَرْعَبَ وَكَثَّرَ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ بِأَنْ كَانَ رِدْءًا، حَتَّى يُبَاشِر"؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ؛ وَلِأَنَّهُ حَدُّ يَجِبُ بِارْتِكَابِ مَعْصِيَةٍ، فَلَا يَجِبُ عَلَى الْمُعَيَّنِ، كَسَائِرِ الْحُدُودِ، وَمِثْلُهُ الْمُمْسِكُ مَعَ الْمُبَاشِرِ فِي الْقِصَاصِ "وَلَكِنَّهُ يُعَزَّرُ"؛ لِأَنَّهُ أَعَانَ عَلَى الْمَعْصِيَةِ.

"الثَّالِثُ: الْمُحَارَبَةُ فِيمَا بَيْنَ الْقُرَى وَالْمُكَابَرَةُ فِي الْبَلَدِ كَالْمُحَارَبَةِ فِي الْمَفَاوِزِ الْبَعِيدَةِ، وَإِنَّمَا الْمَرْعِيُّ أَنْ يَكُونَ إِقْدَامُهُمْ عَنْ شَوْكَةٍ أَيْنَمَا كَانَ"؛ لِأَنَّ الْآيَةَ عَامَّةٌ فِي الْكُلِّ، وَلِأَنَّهَا إِذَا وُجِدَتْ فِي الْمِصْرِ كَانَتْ أَعْظَمَ حُرْمًا، وَأَكْثَرَ فَسَادًا، فَكَانَتْ بِوُجُوبِ الْحَدِّ أَوْلَى.

"الرَّابِعُ: لَا يُقْبَلُ شَهَادَةٌ لِلشُّهُودِ/، إِنْ قَالُوا: تَعَرَّضُوا لَنَا"؛ لِكَوْنِيمْ خُصَمَاءُ "فَإِنْ عَيَّنُوا غَيْرَهُمْ، اللهَّهَادَةَ قَد تَرْجِعُ وَقَالُوا: تَعَرَّضُوا لِهَوُلَاءِ" وَخَنُ نَنْظُرُ إِلَيْهِمْ "قُبِلَ قَوْلُهُمْ، وَلَمْ تُرَدَّ تَعَنُّتُا مِنْهُمْ بِأَنَّ الشَّهَادَةَ قَد تَرْجِعُ إِلَيْهِمْ"؛ لِأَنَّهُمْ لَمَ يُضِيفُوا الشَّهَادَةَ إِلَى أَنْفُسِهِمْ، فَلَا يُطْلَبُ تَعَنَّتُهُمْ لِرَدِّ شَهَادَتِهِمْ بِسَبَبِ الْخُصُومَةِ.

"الْخَامِسُ: إِذَا اجْتَمَعَ عَلَى رَجُلٍ حُدُودٌ وَقَتْلٌ، بُدِئَ بِحَدِّ الْقَذْفِ ثَمَانِينَ جَلْدَةً"؛ لِأَنَّهُ أَحَفُ، وَهُوَ حَقُّ الْآدَمِيِّ "ثُمَّ حُبِسَ فَإِذَا بَرَأَ، حُدَّ فِي الرِّنَا مِئَةَ جَلْدَةٍ، فَإِذَا بَرَأَ قُطِعَتْ يَدُهُ الْيُمْنَى وَرِجُلُهُ الْيُسْرَى، وَلَا اللَّهُ عَلَيْهِ عَاصَّةً، وَإِنْ كَانَ فِي يُمْنَاهُ قِصَاصٌ أَيْضًا، قُطِعَتْ فَالْيَدُ لِلسَّرِقَةِ وَالْمُحَارَبَةِ جَمِيعًا، وَالرِّجُلُ لِلْمُحَارَبَةِ خَاصَّةً، وَإِنْ كَانَ فِي يُمْنَاهُ قِصَاصٌ أَيْضًا، قُطِعَتْ فَالْيَدُ لِلسَّرِقَةِ وَالْمُحَارَبَةِ جَمِيعًا، وَالرِّجُلُ لِلْمُحَارَبَةِ خَاصَةً، وَإِنْ كَانَ فِي يُمْنَاهُ قِصَاصٌ أَيْضًا، قُطِعَتْ لِللَّهِ صَاصٍ، وَانْدَرَجَ تَحْتَهُ الْحَدُّ، ثُمَّ قُتِلَ بَعْدَ ذَلِكَ قَوَدًا"، وَإِنَّكَ قُدِّمَ الْأَحَفُ فَالْأَحَفُّ؛ لِيُمْكِنَ اسْتِيفَاءُ الْمُعُونَ اسْتِيفَاءُ اللَّهُ مَاتَ فِي الْحَدُّ الْأَوَلِ، سَقَطَ عَنْهُ الْحُدُودُ كُلُّهَا"، كَمَا لَوْ مَاتَ حَتْفَ أَنْفِهِ. "وَفِي مَالِه الْخُمِيعِ مِنْهُ. "فَإِنْ مَاتَ فِي الْحَدِّ الْأَوَلِ، سَقَطَ عَنْهُ الْحُدُودُ كُلُّهَا"، كَمَا لَوْ مَاتَ حَتْفَ أَنْفِهِ. "وَفِي مَالِه لِيَقْشِ" بَدَلًا عَنِ الْقِصَاصِ.

<sup>(</sup>١) المائدة: ٣٤.

<sup>(</sup>٢) المائدة: ٣٩.

الْجِنَايَةُ السَّابِعَةُ: شُرْبُ الْخَمْر

"فَبَتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ صَرَبَ فِي الْخَمْرِ بِالنَّعَالِ، وَأَطْرَافِ الثِّيَابِ، (1) ثُمَّ سَأَلَ أَبُو بَكْرٍ مَنْ حَضَرَ ذَلِكَ الصَّرْبُ، فَقَوَّمُوهُ أَرْبَعِينَ سَوْطًا، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ هَ يَجْلِدُ فِي خِلَافَتِهِ أَرْبَعِينَ سَوْطًا، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ هَ يَجْلِدُ فِي خِلَافَتِهِ أَرْبَعِينَ سَوْطًا، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ هَ يَجْلِدُ فِي خِلَافَتِهِ أَرْبَعِينَ سَوْطًا (٢)، ثُمَّ تَتَابَعُوا فِي الْخَمْرِ وَمَنَ عُمَرَ فَ الْفَالَ عُمَرُ مَنَ النَّاسَ قَدْ تَتَابَعُوا فِي شُرْبِ الْخَمْرِ، وَاسْتَقَلُّوا هَذَا الْقَدْرَ مِنَ الْحُدِّ، فَمَاذَا تَرَوْنَ؟]، فَقَالَ عَلِيٌّ هَذِهِ: [إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا شَرِبَ، سَكِرَ، وَإِذَا لَكُمْرِ، وَاسْتَقَلُّوا هَذَا الْقَدْرَ مِنَ الْحُدِّ، فَمَاذَا تَرَوْنَ؟]، فَقَالَ عَلِيٌّ هَاللَّهُ بِهِ كَدًا الْمُفْتَرِينَ]، (3) فَبُلَغَ بِهِ حَدَّ الْمُفْتَرِينَ]، (3) فَبُلَغَ بِهِ جَدًا الْمُفْتَرِينَ]، (4) فَبُلَغَ بِهِ ثَمَانِينَ جَلْدَةً، ثُمَّ كَانَ عَلِيٌّ سَكِرَ، هَذَى، وَإِذَا هَذَى، افْتَرَى، فَأَرَى أَنْ يَبْلُغَ بِهِ حَدَّ الْمُفْتَرِينَ]، (1) فَبُلَغَ بِهِ ثَمَانِينَ جَلْدَةً، ثُمَّ كَانَ عَلِيٌ

- (۲) صحيح مسلم (٥/ ١٢٦ ط التركية): رقم (١٧٠٧) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وزهير بن حرب، وعلي بن حجر ، قالوا: حدثنا إسماعيل (وهو ابن علية )، عن ابن أبي عروبة ، عن عبد الله الداناج (ح) وحدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ، (واللفظ له)، أخبرنا يحيي بن حماد ، حدثنا عبد العزيز بن المختار ، حدثنا عبد الله بن فيروز مولى ابن عامر الداناج ، حدثنا حضين بن المنذر أبو ساسان قال: « شهدت عثمان بن عفان، وأبي بالوليد قد صلى الصبح ركعتين، ثم قال: أزيدكم، فشهد عليه رجلان أحدهما حمران أنه شرب الخمر، وشهد آخر أنه رآه يتقيأ، فقال عثمان إنه لم يتقيأ حتى شربها، فقال: يا علي ، قم فاجلده، فقال علي: قم يا حسن فاجلده، فقال الحسن: ول حارها من تولى قارها (فكأنه وجد عليه)، فقال: يا عبد الله بن جعفر، قم فاجلده، فحلده، وعلي يعد حتى بلغ أربعين، فقال: أمسك، ثم قال: جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين، وجلد أبو بكر أربعين، وعمر ثمانين، وكل سنة، وهذا أحب إلي». زاد على بن حجر في روايته: قال إسماعيل وقد سمعت حديث الداناج منه فلم أحفظه.
- (٣) المستدرك على الصحيحين للحاكم ط العلمية (٤/ ٤١٧): رقم (٨١٣١) قال الزهري: فحدثني حميد بن عبد الرحمن، عن وبرة الكلبي، قال: أرسلني خالد بن الوليد إلى عمر رضي الله عنهما فأتيته وهو في المسجد معه عثمان بن عفان وعلي وعبد الرحمن بن عوف وطلحة والزبير رضي الله عنهم متكئ معه في المسجد فقلت: إن خالد بن الوليد أرسلني إليك وهو يقرأ عليك السلام ويقول: إن الناس قد انهمكوا في الحنمر وتحاقروا العقوبة، فقال عمر: هم هؤلاء عندك فسلهم، فقال علي رضي الله عنه: نراه إذا سكر هذى وإذا هذى افترى وعلى المفتري ثمانون، فقال عمر: أبلغ صاحبك ما قال: فجلد خالد ثمانين وجلد عمر ثمانين، وكان عمر إذا أتي بالرجل القوي المنهمك في الشراب جلده ثمانين وإذا أتي بالرجل الضعيف التي كانت منه الزلة جلد أربعين ثم جلد عثمان ثمانين وأربعين «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، [التعليق من تلخيص الذهبي] ٨١٣١ صحيح، وسنن أبي داود (٤/ ١٦٦ ت محيي الدين عبد الحميد): رقم (٤٤٨) حدثنا الحسن بن علي، حدثنا عثمان بن عمر، حدثنا أسامة بن زيد، عن الزهري، عن عبد الرحمن بن أزهر، قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم غداة الفتح، وأنا غلام شاب، يتخلل الناس يسأل عن منزل خالد بن الوليد، فأتي بشارب، فأمرهم فضربوه بما في أيديهم، فمنهم من ضربه بالسوط، ومنهم من ضربه بعصا، ومنهم من ضربه بنعله، وحثى رسول الله صلى الله عليه وسلم الذا أبو بكر: أتي بشارب فسألهم عن ضرب النبي صلى الله عليه وسلم الذي ضربه، رسول الله صلى الله عليه وسلم الذا أبو بكر: أتي بشارب فسألهم عن ضرب النبي صلى الله عليه وسلم الذي ضربه، بعالم عن ضرب النبي صلى الله عليه وسلم الذي ضربه بعما، ومنهم من ضربه بالمول رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي أبي بشارب فسألهم عن ضرب النبي صلى الله عليه وسلم الذي ضربه بعما عن ضربه بعما، ومنهم من ضربه بعما، ومنهم من ضربه بنصل من ضربه بالسوط وسلم الذي عليه وسلم الذي ضربه بعما، ومنهم من ضربه بعما، ومنهم من ضربه بنصل من ضربه بالمول وسلم الذي ضربه بعما، وسلم الذي ضربه بعما وسلم الذي ضربه بعما وسلم الذي ضربه بعما وسلم الله على عبي وسلم الذي ضربه بالمول والله عن ضربة الحمد عن ضربه بالمول الله عن ضربه بالمو

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۳/ ۱۰۲ ط السلطانية): رقم (۲۳۱٦) عن عقبة بن الحارث قال: «جيء بالنعيمان، أو ابن النعيمان، شاربا، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان في البيت أن يضربوا، قال: فكنت أنا فيمن ضربه، فضربناه بالنعال والجريد.»، وصحيح مسلم (۳/ ۱۳۳۱ ت عبد الباقي): رقم (۱۷۰۳) عن أنس؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يضرب في الخمر بالنعال والجريد أربعين. ثم ذكر نحو حديثهما. ولم يذكر: الريف والقرى»، والسنن الكبرى – البيهقي (۸/ ۵۰۸ ط العلمية): رقم (۱۷۰٤۹) عن علي، رضي الله عنه قال: ما من رجل أقمت عليه حدا فمات فأحد في نفسي إلا الخمر، فإنه إن مات وديته،؛ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسنه رواه مسلم في الصحيح عن محمد بن مثنى، عن عبد الرحمن بن مهدي، وأخرجه البخاري من وجه آخر عن سفيان وإنما أراد، والله أعلم، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسنه زيادة على الأربعين، أو لم يسنه بالسياط، وقد سنه بالنعال وأطراف الثياب مقدار أربعين، والله أعلم».

### (المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْحُلَاصَةِ) لأحمد بنِ عمد بنِ يونسَ بنِ محمدٍ بنِ مَنعَةَ المَوْصِلِّي الشَّافِعيّ '

رُبُّا يَجْلِدُ أَرْبَعِينَ/ حَلْدَةً. (١) "فَالْحَدُّ عِنْدَنَا أَرْبَعُونَ"؛ لِاسْتِقْرَارِ الْحُكْمِ عَلَيْهِ فِي الْأَوَّلِ. "وَمَا زَادَ" عَلَى ١٢٩/أَ ذَلِكَ "فَتَعْزِيرٌ" ثَبَتَ لِأَجْلِ السُّكْرِ وَالْمُذَيَانِ. "وَالْخَمْرُ وَالنَّبِيذِ سَوَاءٌ، يُحَدُّ فِي قَلِيلِهِمَا وَكَثِيرِهِمَا" وَالدَّلِيلُ ذَلِكَ "فَعَوْدِيرٌ" ثَبَتَ لِأَجْلِ السُّكْرِ خَمْرٌ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ)، (٢) وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ عِلَيْهِ: (إِنَّ مِنَ التَّمْرِ لَخَمْرًا، وَإِنَّ مِنَ

فحزروه أربعين "، فضرب أبو بكر أربعين، فلما كان عمر، كتب إليه خالد بن الوليد: إن الناس قد انهمكوا في الشرب، وتحاقروا الحد والعقوبة، قال: هم عندك فسلهم، وعنده المهاجرون الأولون، فسألهم، فأجمعوا على أن يضرب ثمانين، قال: وقال علي: إن الرجل إذا شرب افترى فأرى أن يجعله كحد الفرية قال أبو داود: «أدخل عقيل بن خالد، بين الزهري، وبين ابن الأزهر، في هذا الحديث، عبد الدحن بن الأزهر، عن أبيه»، [حكم الألباني]: حسن.

(١) مسند الشافعي – ترتيب سنجر (٣/ ٢٦٤): رقم (١٥٦٢) – حدثنا الشافعي رضي الله عنه، عن معمر، عن الزهري، عن عبد الرحمن بن أزهر، قال: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم عام حنين يسأل عن رحل خالد بن الوليد، فجريت بين يديه أسأل عن رحل خالد، حتى أتاه جريحا، وأتى النبي صلى الله عليه وسلم بشارب، فقال: «اضربوه» فضربوه بالأيدي والنعال وأطراف الثياب وحثوا عليه من التراب، ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم: «بكتوه» ، فبكتوه، ثم أرسله، قال: فلماكان أبو بكر رضى الله عنه، فسأل من حضر ذلك المضروب، فقومه أربعين، فضرب أبو بكر رضى الله عنه في الخمر أربعين حياته، ثم عمر رضي الله عنه أربعين، حتى تتابع الناس في شرب الخمر، فاستشار فضربه ثمانين، ورقم (١٥٦٣) - أخبرنا مالك، عن ثور بن زيد الديلي: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استشار في الخمر يشربما الرجل، فقال على بن أبي طالب رضى الله عنه: نرى فيها أن يجلد، ومسند أبي داود الطيالسي (١/ ١٤٤): رقم (١٦٨) – حدثنا أبو داود ، قال: حدثنا عبد العزيز بن المختار ، عن عبد الله بن فيروز ، عن حضين أبي ساسان الرقاشي ، قال: «حضرت عثمان بن عفان رضي الله عنه، وأتي بالوليد بن عقبة قد شرب الخمر، وشهد عليه حمران بن أبان، ورجل آخر، فقال عثمان لعلى أقم عليه الحد، فأمر على عبد الله بن جعفر ذي الجناحين أن يجلده، فأخذ في جلده، وعلى يعد، حتى جلد أربعين، ثم قال له: أمسك؛ جلد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين، وجلد أبو بكر رضى الله عنه أربعين، وجلد عمر رضى الله عنه ثمانين، وكل سنة، وهذا أحب إلى»، ومصنف عبد الرزاق (٧/ ٣٧٨ ت الأعظمي): رقم (١٣٥٤٥) - عن عثمان بن مطر، عن سعيد بن أبي عروبة، عن رجل يقال له: عبد الله، عن الحصين بن المنذر بن الحارث، أن عليا، أمر عبد الله بن جعفر فحلده وعثمان يعد حتى بلغ أربعين سوطا، ثم قال: أمسك. فقال على: «جلد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر أربعين، وجلد أبو بكر أربعين، فكملها عمر ثمانين، وكل سنة»، ومسند أحمد (٢/ ٥٨ ط الرسالة): رقم (٦٢٤) - حدثنا إسماعيل، عن سعيد بن أبي عروبة، عن عبد الله الداناج، عن حضين أبي ساسان الرقاشي، قال: إنه قدم ناس من أهل الكوفة على عثمان، فأحبروه بماكان من أمر الوليد - أي بشربه الخمر -فكلمه على في ذلك، فقال: دونك ابن عمك، فأقم عليه الحد. فقال: يا حسن، قم فاجلده. قال: ما أنت من هذا في شيء، ول هذا غيرك. قال: بل ضعفت ووهنت وعجزت، قم يا عبد الله بن جعفر. فجعل عبد الله يضربه، ويعد على، حتى بلغ أربعين، ثم قال: أمسك - أو قال: كف - جلد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين، وأبو بكر أربعين، وكملها عمر ثمانين، وكل سنة "»، قال المحققون: إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين غير حضين، ومسند الدارمي - ت حسين أسد (٣/ ١٤٨٨): رقم (٢٣٥٨) - حدثنا مسلم بن إبراهيم، أنبأنا عبد العزيز بن المختار، حدثنا عبد الله الداناج، حدثنا حضين بن المنذر الرقاشي، قال: شهدت عثمان بن عفان وأتي بالوليد بن عقبة فقال على: «جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين، وجلد أبو بكر أربعين، وعمر ثمانين، وكل سنة»

[تعليق المحقق] إسناده صحيح.

(٢) صحيح مسلم (٦/ ١٠١ ط التركية): رقم (٢٠٠٣) عن ابن عمر ، قال: ولا أعلمه إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « كل مسكر خمر، وكل خمر حرام».

الْبُرِّ خَمْرًا، وَإِنَّ مِنَ الشَّعِيرِ خَمْرًا، وَإِنَّ مِنَ الْعَسَلِ خَمْرًا) (١). وَقَدْ قَالَ التَّلِيُلِا: (مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ، فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ)(٢)

(١) مسند أحمد (٣٠/ ٢٩٣ ط الرسالة): رقم (١٨٣٥) عن النعمان بن بشير رفعه، قال: إن من الزبيب خرا، ومن التمر خرا، ومن العسل خرا "»، قال المحققون: حديث صحيح من قول عمر موقوفا، وهو في حكم المرفوع، وسنن ابن ماجه (٢/ ١١٢١ ت عبد الباقي): رقم (٣٣٧٩) – حدثنا محمد بن رمح قال: أنبأنا الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، أن خالد بن كثير الهمداني، حدثه أن السري بن إسماعيل، حدثه أن الشعبي، حدثه أنه سمع النعمان بن بشير، يقول: قال رسول الله صلى صلى الله عليه وسلم: «إن من الحنطة خرا، ومن النسير خرا، ومن الزبيب خرا، ومن التمر خرا، ومن الألباني] صحيح، و سنن أبي داود (٣/ ٣٦٦ ت محيي الدين عبد الحميد): رقم (٣٦٧٦) عن النعمان بن بشير، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن من العنب خرا، وإن من التمر خرا، وإن من العسل خرا» وإن من الشعير خرا». [حكم الألباني] صحيح، وسنن الترمذي (٤/ ٢٩٧ ت شاكر): رقم (١٨٧٢) عن النعمان بن بشير قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن من الحنطة خرا، ومن الشعير خرا» ومن الربيب خرا، ومن العسل خرا» وفي الباب عن أبي هريرة: هذا وسلم: «إن من الحنظة خرا، ومن السمير، خرا، ومن السمي بن إسماعيل الكوفي، حدثه أن الشعبي، حدثه أنه سمع النعمان بن بشير، رضي حديث غريب، أن خالد بن كثير الهمداني، حدثه أن السري بن إسماعيل الكوفي، حدثه أن الشعبي، حدثه أنه سمع النعمان بن بشير، رضي الله عنه قول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن من الحنطة خرا ومن الشعير خرا ومن الزبيب خرا ومن التمر كثر ومن التمر خرا ومن التمر كال مسكر» هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه «آخر كتاب الأشربة»، [التعليق – من تلخيص الذهبي] ٢٢٣٩ – السري تركوه.

(۲) مسند أحمد (۱۱/ ۱۱۹ ط الرسالة): رقم (۲۰۵۸) عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ما أسكر كثيره، فقليله حرام "»، قال المحققون: صحيح، عبد الله بن عمر العمري (المكبر) -وإن كان ضعيفا- قد تابعه أخوه الثقة عبيد الله، وسنن أبي داود (٣/ ٣٣٧ ت محيي الدين عبد الحميد): رقم (٣٦٨١) عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما أسكر كثيره، فقليله حرام»، [حكم الألباني] حسن صحيح، وسنن الترمذي (٤/ ٢٩٢ ت شاكر): رقم (١٨٦٥) عن جابر بن عبد الله، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ما أسكر كثيره فقليله حرام» وفي الباب عن سعد، وعائشة، وعبد الله بن عمرو، وابن عمر، وخوات بن جبير: هذا حديث حسن غريب من حديث جابر، [حكم الألباني] حسن صحيح، وسنن النسائي (٨/ ٢٠٠٠): رقم (٢٠٠٧) - أخبرنا عبيد الله بن سعيد، قال: حدثنا يحيى يعني ابن سعيد، عن عبيد الله، قال: حدثنا عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن حده، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ما أسكر كثيره، فقليله حرام»، [حكم الألباني] صحيح، و سنن ابن ماجه (٢/ ١٢٤) ت عبد الباقي): رقم (٣٣٩٢) عن عبد الله بن عمر، قال: قال رسول الله عليه وسلم قال: «كم الألباني] صحيح، و سنن ابن ماجه (٢/ ١٢٤) ت عبد الباقي): رقم (٣٣٩٢) عن عبد الله بن عمر، قال: قال رسول الله عليه وسلم: «كل مسكر، حرام، وما أسكر كثيره، فقليله حرام»، [حكم الألباني] صحيح.

# بَابُ ضَمَانِ الْأَئِمَّةِ، وَالدَّافِعِ، وَالْبَهَائِمِ

"أَمَّا الْإِمَامُ فَلَهُ أَحْوَالٌ:

الْأُولَى: أَنْ يُقِيمَ حَدًّا بِحُكْمِ الشَّرْعِ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ إِذَا مَاتَ الْمَحْدُودُ؛ لِأَنَّ الْحَدَّ قَتَلَهُ، فَإِذَا ضَرَبَ فِي الشُّرْبِ أَرْبَعِينَ، لَمْ يَضْمَنْ، قَالَ عَلِيٌّ ﴿ اللهِ اللهُ اللهِ الل

"الثَّانِيَةُ: أَنْ يَكُونَ ظَالِمًا بِالصَّرْبِ، فَهُوَ وَالْجَلَّادُ ضَامِنَانِ"؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ مُقِرُّ بِالظُّلْمِ، وَالْجُلَّادُ عَالِمٌ بِهِ الْفَتْلِ. أَيْفًا، وَلَكِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْإِمَامِ، فَكَانَتِ الدِّيَةُ عَلَيْهِمَا نِصْفَيْنِ، كَمَا قُلْنَا فِي الْإِحْرَاهِ عَلَى القَتْلِ. "وَلَوْ قَالَ الْجَلَّادُ: عَلِمْتُ خَطَأَ الْإِمَامِ وَتَعَمَّدْتُ قَتْلَهُ عَلَى رَأْي بَعْضِ الْعُلَمَاءِ، ضَمِنَ الْجَلَّادُ" مِثْلَ أَنْ "وَلَوْ قَالَ الْجَلَّادُ: عَلِمْتُ خَطَأَ الْإِمَامِ وَتَعَمَّدْتُ قَتْلَهُ عَلَى رَأْي بَعْضِ الْعُلَمَاءِ، ضَمِنَ الْجَلَّادُ" مِثْلَ أَنْ يَكُونَ حُرًّا، وَقَدْ قَتَلَهُ بِعَبْدٍ عَلَى رَأْي أَبِي حَنِيفَةَ (٢)، أَوْ مُسْلِمًا وَقَدْ قَتَلَهُ بِذِمِّى وَإِنْ كَانَ الجُلَّادُ لَا يَعْتَقِدُ

<sup>(</sup>١) السنن الكبرى - البيهقي (٦/ ٢٠٣ ط العلمية): رقم (١١٦٧٢) - أخبرنا محمد بن موسى بن الفضل، ثنا أبو العباس الأصم، أنبأ الربيع بن سليمان، أنبأ الشافعي قال: التعزير أدب لا حد من حدود الله، وقد كان يجوز تركه إلا أن يرى أمورا قد فعلت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت غير حدود فلم يضرب فيها، منها الغلول في سبيل الله وغير ذلك، ولم يؤت بحد قط فعفا " قال: وقيل: بعث عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى امرأة في شيء بلغه عنها، فأسقطت، فاستشار، فقال له قائل: أنت مؤدب، فقال له على: إن كان اجتهد فقد أخطأ، وإن لم يجتهد فقد غش، عليك الدية، قال: عزمت عليك أن لا تجلس حتى تضربها على قومك قال: وقال على بن أبي طالب رضى الله عنه: ما أحد يموت في حد فأجد في نفسى منه شيئا، الحق قتله إلا من مات في حد خمر؛ فإنه شيء رأيناه بعد النبي صلى الله عليه وسلم، فمن مات فيه فديته إما قال: على بيت المال، وإما قال: على عاقلة الإمام»، ومعرفة السنن والآثار (٨/ ٣٤٣): رقم (١٢١٣٤) - قال: وقال على بن أبي طالب: ما أحد يموت في حد فأجد في نفسي منه شيئا، الحق قتله، إلا من مات في حد خمر، فإنه شيء رأيناه بعد النبي صلى الله عليه وسلم، فمن مات فيه فديته إما قال: على بيت المال، وإما قال على عاقلة الإمام "»، جاء في خلاصة البدر المنير (٢/ ٣٢٧): رقم (٢٤٧٣) - أثر: على كرم الله وجهه أنه قال: ليس أحد نقيم عليه حدا فيموت، فأجد في نفسي منه شيئا، إن الحد قتله، إلا حد الخمر، فإنه شيء رأيناه بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، فمن مات منه فديته إما قال: في بيت المال، وإما قال: على عاقلة الإمام شك -يعني الشافعي-، رواه البيهقي عنه كذلك. وفي الصحيحين نحوه لكنه قال: فإنه لو مات وديته»، وجاء بألفاظ قريبة من ألفاظ المؤلف في صحيح البحاري (١٥٨/٨ ط السلطانية): رقم (٦٧٧٨) – حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب، حدثنا خالد بن الحارث، حدثنا سفيان، حدثنا أبو حصين، سمعت عمير بن سعيد النخعي قال: سمعت على بن أبي طالب رضي الله عنه قال: «ما كنت لأقيم حدا على أحد فيموت، فأحد في نفسي، إلا صاحب الخمر، فإنه لو مات وديته، وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسنه»، وصحيح مسلم (٥/ ١٢٦ ط التركية): (١٧٠٧) عن على قال: « ماكنت أقيم على أحد حدا فيموت فيه فأجد منه في نفسى إلا صاحب الخمر لأنه إن مات وديته، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسنه».

<sup>(</sup>٢) البناية شرح الهداية (١٣/ ٧٧): "(قال) ش: أي القدوري – رحمه الله –: م: (ويقتل الحر بالحر، والحر بالعبد للعمومات) ش: يريد به قوله: {كتب عليكم القصاص في القتلى} [البقرة: ١٧٨] ، وقوله: {ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا} [الإسراء: ٣٣] ، وقوله: {وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس} [المائدة: ٤٥] وقوله – صلى الله عليه وسلم –: «العمد قود» وقال الكاكى – رحمه

ذَلِكَ، لَكِنَّهُ يَقُولُ: أَدَّى اجْتِهَادِي إِلَى أَنَّهُ غَيْرُ ظَالِمٍ هِلَذَا الْأَمْرِ فَقَتَلَهُ، ضَمِنَ الْحَلَّادُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُكْرَهٍ عَلَى ذَلِكَ، وَلَيْسَ إِلَيْهِ الإجْتِهَادُ فِيهِ، فَتَأْوِيلُهُ لَا يُسْقِطُ الضَّمَانَ عَنْهُ.

"الثَّالِثَةُ: أَنْ يَكُونَ ظَالِمًا بِالزِّيَادَةِ، كَمَا إِذَا ضَرَبَ فِي الْقَذْفِ أَحَدًا وَثَمَانِينَ سَوْطًا، فَلَا بُدَّ مِنَ الشَّمَانِ"؛ لِتَعَدِّيهِ.

## "وَفِي قَدْرِهِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ النِّصْفُ"؛ لِأَنَّهُ تَلِفَ مِنْ فِعْلَيْنِ مَضْمُونٌ وَغَيْرُ/ مَضْمُونٍ، فَكَانَ "كَالْجِرَاحَاتِ" إِذَا ٢٩ / ب جَرَحَهُ رَجُلٌ جِرَاحَةً وَآخَرُ جِرَاحَاتٍ، فَإِنَّ الضَّمَانَ يَكُونُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ، كَذَلِكَ هَهُنَا.

"وَالثَّانِي: يَضَمَن جُزْءًا مِنْ أَحَدٍ وَثَمَانِينَ جُزْءًا مِنَ الدِّيَةِ"؛ لِأَنَّ الضَّرْبَ تَأْثِيرُهُ فِي ظَاهِرِ الْبَدَنِ، وَالْضَّرَبَاتُ مُتَسَاوِيَة فَيُقَسَّطُ الضَّمَانُ عَلَى عَدَدِهَا، بِخِلَافِ الجُرَاحَاتِ فَإِنَّ تَأْثِيرِهَا فِي الْبَاطِنِ، وَآثَارَهَا فِي النَّفُوسِ تَخْتَلِفُ وَتَتَفَاوَتُ فَلَا يُنْظُرُ إِلَى عَدَدِهَا، وَإِنَّا يُنْظُرُ إِلَى عَدَدِ الْخُنَاةِ.

"الرَّابِعَةُ: إِذَا بَانَ أَنَّهُ حَدَّهُ بِشَهَادَةِ عَبْدَيْن، أَوْ غَيْرٍ عَدْلَيْن، ضَمِنَ عَاقِلَتُهُ"، كَمَا يَأْتِي.

"وَكَذَلِكَ إِذَا حَدَّ الْمُزَأَةَ حُبْلَى فَأَجْهَضَتْ، لَمْ يَضْمَنْهَا وَضَمِنَ الْجَنِينَ عَلَى عَاقِلَتِهِ الْحَاصَّةِ"؛ إِذْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِقَامَةُ الْحُدِّ عَلَى الْحَامِلِ، كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، فَإِذَا حَالَفَ وَتَلِفَ الْجُنِينُ لَزِمَهُ ضَمَانُهُ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ عَلَى يَكُنْ لَهُ إِقَامَةُ الْحُدِّ عَلَى الْعَاقِلَةِ، كَالْخَطَأِ عَلَى الْعَاقِلَةِ، كَالْخَطَأِ عَلَى الْعَاقِلَةِ، كَالْخَطَأِ عَلَى الْعَاقِلَةِ، كَالْخَطَأِ مِنْهُ فِي الْحُكْمِ، فَكَانَ عَلَى الْعَاقِلَةِ، كَالْخَطَأِ فِي الْقَتْلِ، وَقَدْ شَهِدَتْ لَهُ قِصَّةُ عُمَرَ عَنْ حَيْثُ قَالَ لَهُ عَلِيٌّ عَلَيْ اللهَ عُمَرُ عَنْ مَا لَهُ عَلَى الْعَاقِلَةِ مَوْدِ اللهَ عَلَى الْعَاقِلَةِ مَوْدُ عَرَمْتُ عَلَيْكَ، وَقَالَ لَهُ عُمَرُ عَرَمْتُ عَلَيْكَ، وَقَالَ لَهُ عُمَرُ عَرَمْتُ عَلَيْكَ لَتَقْسِمُهَا عَلَى قَوْمِكَ، وَأَرَادَ بِهِ عَاقِلَةَ نَفْسِهِ. (١)

"الْخَامِسَةُ: أَنْ يَقْتُلَ بِالتَّعْزِيرِ" فِي مَعَاصِي لَا حُدُودَ فِيهَا، كَسَرِقَةِ مَا دُونَ النِّصَابِ، وَالسَّرِقَةُ مِنْ غَيْرِ

= =

الله -: والحر بالعبد، وكذا بالأمة. ولكن لا يقتل بعبد نفسه عندنا. وقال النخعي وداود: يقتل بعبد نفسه أيضا. لما روى الحسن - رحمه الله - عن سمرة - رضي الله عنه - أنه - صلى الله عليه وسلم - قال: «من قتل عبده قتلناه، ومن جدعه جدعناه» قلنا: الحسن ما سمع: من قتل من سمرة - رضي الله عنه -، ولئن صح كان محمولا على الزجر دون إرادة الإيقاع. وقيل: هذا منسوخ بدليل سقوط القصاص بين الحر والعبد بالإجماع. م: (وقال الشافعي - رحمه الله -: لا يقتل الحر بالعبد) ش: وبه قال مالك - رحمه الله -، وأحمد: بل يضمن قيمته"

<sup>(</sup>۱) السنن الكبرى - البيهقي (۸/ ٥٥٨ ط العلمية): رقم (١٧٥٥٠) عن الحسن، أن علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، قال: ما أحد يموت في حد من الحدود فأجد في نفسي منه شيئا، إلا الذي يموت في حد الخمر، فإنه شيء أحدثناه بعد النبي صلى الله عليه وسلم، فمن مات منه فديته، إما قال: في بيت المال، وإما قال: على عاقلة الإمام أشك يعني الشافعي قال الشافعي رضي الله عنه: وبلغنا أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أرسل إلى امرأة ففزعت فأجهضت ذا بطنها، فاستشار عليا رضي الله عنه، فأشار عليه أن يديه، فأمر عمر عليا رضى الله عنهما فقال: عزمت عليك لتقسمنها على قومك

حِرْزٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ "فَعَلَيْهِ الضَّمَانُ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ بِاجْتِهَادِهِ، فَلْيَقْتَصِرْ عَلَى مَا لَا يُقْتَلُ، وَكَذَلِكَ الزَّوْجُ إِذَا عَزَّرَ زَوْجَتَهُ" فَمَاتَتْ لِخَطَيهِ فِي الِاجْتِهَادِ؛ إِذْ لَا يُبَاحُ لَهُ ضَرْبُهَا إِلَّا بِشَرْطِ سَلَامَةِ الْعَاقِبَةِ. "وَكَذَا الْمُعَلِّمُ" إِذَا عَزَّرَ زَوْجَتَهُ" فَمَاتَتْ لِخَطَيْهِ فِي الِاجْتِهَادِ. أَدَّبَ الصِّبْيَانَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَيْضًا خَطَأٌ فِي الِاجْتِهَادِ.

"وَالضَّمَانُ فِي الْكُلِّ عَلَى الْعَاقِلَةِ"

"السَّادِسَةُ: أَنْ يَقْطَعَ جُزْءًا مِنْ إِنْسَانٍ لَا بِطَرِيقِ الْحَدِّ، كَمَا لَوْ قَطَعَ سِلْعَةً مِنْ إِنْسَانٍ مُكْرَهٍ عَلَى الْفَكْرَهِ"؛ لِأَنَّهُ مُتَعَدِّ بِفِعْلِهِ. الْقَطَع فَمَاتَ، أَوْ قَطَعَ يَدًا مُتَآكِلَةً، فَعَلَيْهِ الْقَوَدُ فِي الْمُكْرَهِ"؛ لِأَنَّهُ مُتَعَدِّ بِفِعْلِهِ.

1/18.

"وَقَدْ قِيلَ: عَلَيْهِ الْقَوَدُ/ فِي الَّذِي لَا يَعْقِلُ" أَيْضًا كَمَا فِي الْعَاقِلِ؛ إِذْ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَجْرَحَهُ جُرْحًا مُخْطَرًا. "وَقِيلَ: لَا قَوَدَ فِي الَّذِي لَا يَعْقِلُ"؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ مَصْلَحَتَهُ، وَلَهُ النَّظُرُ فِي مَصَالِهِ، وَهُوَ الْأَصَحُّ"؛ لِأَنَّ الْعَاقِلَةَ إِنَّمَا تَحْمِلُ الْخُطَأ، وَشِبْهَ الْعَمْدِ، وَهَذَا عَمْدٌ بُحَرِّدٌ؛ لِأَنَّ وَعَلَيْهِ الدِّيةُ فِي مَالِهِ، وَهُوَ الْأَصَحُّ"؛ لِأَنَّ الْعَاقِلَةَ إِنَّمَا تَحْمِلُ الْخُطَأ، وَشِبْهَ الْعَمْدِ، وَهَذَا عَمْدٌ بُحَرِّدٌ؛ لِأَنَّ وَعَلَيْهِ الدِّيةُ فِي مَالِهِ، وَهُو الْأَصَحُّ"؛ لِأَنَّ الْعَاقِلَة إِنَّا الْقَطْعُ مَأْمُورًا بِهِ فِي حَقِّ الْمَقْطُوعِ، فَلَا ضَمَانَ، كَمَا إِذَا أَمَرَ بِحِتَانِ وَطْعَهَا أَمْرٌ يَخَوِّفٌ. "فَأَمَّا إِذَا كَانَ الْقَطْعُ مَأْمُورًا بِهِ فِي حَقِّ الْمَقْطُوعِ، فَلَا ضَمَانَ، كَمَا إِذَا أَمَرَ بِحِتَانِ أَقُلْفَ، أَوِ الْمَرَأَةِ لَمْ تُحْفَضْ؛ لِأَنَّهُ كَانَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَفْعَلَا"؛ لِأَنَّهُ فَرْضٌ فِي الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، وَعَلَى الْإِمَامِ أَنْ يُخْبِرَ عَلَيْهِ، فَلَا يَلْزَمُهُ سِرَائِتِهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي حَرِّ شَدِيدٍ، فَيَضَمَنُ؛ لِأَنَّهُ يُعَدُّ حِينَذِ تَفْرِيطًا فِي اجْتِهَادِهِ.

"أَمَّا الدَّافِعُ: فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِيمَا أَتْلَفَهُ عَلَى قَدْرِ حَاجَةِ الدَّفْعِ، فَإِذَا صَالَتْ بَهِيمَةٌ عَلَى إِنْسَانٍ فَدَوَعَهَا دَفْعَ مِثْلِهَا فَقَتَلَهَا، فَهِيَ هَدَرٌ، كَمَا لَوْ دَفَعَ مُسْلِمًا عَنْ نَفْسِهِ" حِينَ حَمَلَ عَلَيْهِ بِالسَّيْفِ، فَلَا فَعَهَا دَفْعَ مِثْلِهَا فَقَتَلَهَا، فَهِيَ هَدَرٌ، كَمَا لَوْ دَفَعَ مُسْلِمًا عَنْ نَفْسِهِ" حِينَ حَمَلَ عَلَيْهِ بِالسَّهْادَةِ وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَى مِنَ الْمَالِ، فَهِيَ بِالشَّهَادَةِ وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَى بَرَاءَتِهِ مِنَ الضَّمَانِ إِذَا قَتَلَ.

"قَالَ: وَكَذَلِكَ لَوْ عَضَّ يَدِهُ فَسَلَّهَا فَسَقَطَتْ ثَنِيَّتَهُ، كَانَتْ هَدَرًا"؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: (أَيَدَعُ يَدَهُ فِي فِيكَ تَقْضَمُهَا كَأَنَّهَا فِي فِي قَدْرُ ثَنِيَّتَهُ. (٢) "وَكَذَا لَوْ عَضَّ قَفَاهُ فَدَفَعَهُ بِالنَّوْعِ وَتَحْرِيكِ الْقَفَا، ثُمّ

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۳/ ١٣٦ ط السلطانية): رقم (٢٤٨٠) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «من قتل دون ماله فهو شهيد.»، وصحيح مسلم (١/ ٨٧ ط التركية): رقم (١٤١) حدثني الحسن بن علي الحلواني، وإسحاق بن منصور، ومحمد بن رافع ، وألفاظهم متقاربة. قال إسحاق: أخبرنا، وقال الآخران: حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا ابن جريج قال: أخبرني سليمان الأحول أن ثابتا مولى عمر بن عبد الرحمن أخبره « أنه لما كان بين عبد الله بن عمرو وبين عنبسة بن أبي سفيان ما كان تيسروا للقتال، فركب حالد بن العاص إلى عبد الله بن عمرو، فوعظه خالد، فقال عبد الله بن عمرو: أما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من قتل دون ماله فهو شهيد

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (٦/ ٣ ط السلطانية): رقم (٤٤١٧) - حدثنا عبيد الله بن سعيد: حدثنا محمد بن بكر: أخبرنا ابن جريج قال: سمعت عطاء يخبر قال: أخبرني صفوان بن يعلى بن أمية، عن أبيه قال: «غزوت مع النبي - صلى الله عليه وسلم - العسرة، قال: كان يعلى يقول: تلك الغزوة أوثق أعمالي عندي، قال عطاء: فقال صفوان: قال يعلى: فكان لي أجير، فقاتل إنسانا فعض أحدهما يد الآخر. قال عطاء: فلقد أخبرني صفوان أيهما عض الآخر فنسيته، قال: فانتزع المعضوض يده من في العاض فانتزع إحدى ثنيتيه، فأتيا النبي - صلى الله عليه وسلم -: أفيدع يده في فيك تقضمها، صلى الله عليه وسلم -: أفيدع يده في فيك تقضمها،

بِالنَّتْرِ الْقَوِيِّ، ثُمَّ بِمَا يُمْكِنُ، فَلَا ضَمَانَ" كَمَا فِي عَضِّ الْيَدِ. "وَالصَّحِيخُ: أَنَّهُ لَوْ جَرَحَهُ" فِي هَذِهِ الصُّورَةِ "دَفْعًا" عَنْ نَفسِهِ "وَلَا خَلَاص لَهُ إِلَّا بِهِ/، فَلَا ضَمَانَ" أَيْضًا، كَمَا فِي الصِّيَالة.

"وَكَذَا دَفْعُ النَّاظِرِ فِي دَارِ غَيْرِهِ وَلَا مَحْرَمَ لَهُ فِيهَا، وَلَا زَوْجَةَ، وَلَا شُبْهَةَ، بِأَنْ يَرْمِيَ بِمَا يُرْمَى بِهِ الْعَيْنُ، فَإِن فُقِنَتْ، فَهِي هَدَرٌ عَلَى لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ وَهُوَ مَا رُوِيَ أَنَّ رَجُلًا اطَّلَعَ فِي حُجْرَةِ النَّبِيِّ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ مَعَهُ الطَّيِّلِي مِدْرًى يَحُكُ بِهِ رَأْسَهُ، فَقَالَ ﷺ: (لَوْ عَلِمْتُ أَنَّكَ تَنْظُرُ لَطَعَنْتُ بِهِ عَيْنَكَ، إِنَّمَا جُعِلَ اللِسْتِنْذَانُ مِنْ أَجْلِ الْبَصَرِ). (١)

#### [فَرْعَانِ]

## [لَوْ جَرَحَهُ دَفْعًا مَرَّتَيْن وَالثَّالِثَةُ وَهُوَ مُوَلِّ]

"أَحَدُهُمَا: لَوْ دَخَلَ دَارَ غَيْرِهِ ظَالِمًا فَدُفِعَ فَجُرِحَ، ثُمَّ دُفِعَ فَجُرِحَ، فَوَلَّى فَجُرِحَ مُولِّيًا جِرَاحَةً ثَالِثَةً، فَثُلُثُ دِيَتِهِ مَضْمُونٌ، نَصَّ عَلَيْهِ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْجِرَاحَةَ الثَّالِثَةَ بِغَيْرِ حَقِّ، فَإِنَّهَا وُجِدَتْ بَعْدَ حُصُولِ الدَّفْع فَهِيَ غَيْرُ مُبَاحَةٍ لَهُ.

"الثَّانِي: مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ وَجَدَ عَلَى امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَقَتَلَهُ، فَقَدْ أَقَرَّ بِالْقَوَدِ، وَادَّعَى الزِّنَا، فَعَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ" قَالَ عَلَى: (يَأْتِي بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ).

كأنها في في فحل يقضمها.»، وصحيح مسلم (٥/ ١٠٥ ط التركية): رقم (١٦٧٣) حدثنا أحمد بن عثمان النوفلي ، حدثنا قريش بن أنس ، عن ابن عون ، عن محمد بن سيرين ، عن عمران بن حصين « أن رجلا عض يد رجل، فانتزع يده فسقطت ثنيته، أو ثناياه، فاستعدى رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما تأمرني، تأمرني أن آمره أن يدع يده في فيك تقضمها كما يقضم الفحل؟ ادفع يدك حتى يعضها ثم انتزعها».

- (۱) صحيح البخاري (۸/ ٤٥ ط السلطانية): رقم (٦٢٤١) عن سهل بن سعد قال: «اطلع رجل من جحر في حجر النبي صلى الله عليه وسلم، ومع النبي صلى الله عليه وسلم مدرى يحك به رأسه، فقال: لو أعلم أنك تنظر، لطعنت به في عينك، إنما جعل الاستئذان من أجل البصر.»، وصحيح مسلم (٦/ ١٨٠ ط التركية): رقم (٢١٥٦) عن ابن شهاب أن سهل بن سعد الساعدي أخبره: « أن رجلا اطلع في جحر في باب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومع رسول الله صلى الله عليه وسلم مدرى يحك به رأسه، فلما رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لو أعلم أنك تنظرني لطعنت به في عينك. وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إنما جعل الإذن من أجل البصر ».
- (٢) لم أقف عليه بألفاظ المؤلف، ووقفت على معناه في صحيح مسلم (٤/ ٢١٠ ط التركية): رقم (١٤٩٨) عن أبي هريرة: « أن سعد بن عبادة قال: يا رسول الله إن وحدت مع امرأتي رجلا أأمهله حتى آتي بأربعة شهداء؟ قال: نعم »، ومسند أحمد (١٦/ ٣٣ ط الرسالة): رقم (٧٠٠٠٧) عن أبي هريرة أن سعد بن عبادة، قال: يا رسول الله، إن وجدت مع امرأتي رجلا أمهله حتى آتي بأربعة شهداء؟ قال: نعم "»، قال المحققون: إسناده صحيح على شرط مسلم، وموطأ مالك رواية يحيى (٢/ ٨٦٣ ت عبد الباقي): رقم (٧) عن أبي هريرة، أن سعد بن عبادة، قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم أرأيت لو أبي وجدت مع امرأتي رجلا أأمهله حتى آتي بأربعة شهداء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «نعم»، ومسند الشافعي ترتيب سنجر (٤/ ١٤): رقم (١٩٩٩) أخبرنا الشافعي رضي

"أَمَّا الْبَهَائِمُ: فَمَا أَفْسَدَتْهُ، فَهُوَ مَضْمُونٌ عَلَى أَهْلِهَا إِذَا نَفَشَتْ لَيْلًا، وَمَا أَفْسَدَتْ بِالنَّهَارِ، فَلَا ضَمَانَ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ فَهُ قَضَى عَلَى أَرْبَابِ الْمَوَاشِي بِحِفْظِهَا لَيلًا، وَعَلَى أَرْبَابِ الزُّرُوعِ بِحِفْظِهَا ضَمَانَ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ فَهُ قَضَى عَلَى أَرْبَابِ الْمَوَاشِي بِحِفْظِهَا لَيلًا، وَعَلَى أَرْبَابِ الزُّرُوعِ بِحِفْظِهَا نَهَا الرَّاكِبُ، وَالسَّائِقُ، وَالْقَائِدُ، فَإِنَّهُمْ ضَامِنُونَ مَا أَتْلَفَتِ الدَّابَّةُ بِرِجْلِهَا، أَوْ يَدِهَا، أَوْ يَدِهَا، أَوْ يَدِهَا، أَوْ يَدِهَا، أَوْ يَكُنْ صَاحِبُهَا مَعَهَا فَأَتْلَفَتْ شَيْئًا فِي طَرِيقٍ أَوْ فَمِهَا"؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ مَنَعَهَا فِي تِلْكَ الْحَالِ. "وَإِنِ اسْتُرْسِلَتْ وَلَمْ يَكُنْ صَاحِبُهَا مَعَهَا فَأَتْلَفَتْ شَيْئًا فِي طَرِيقٍ أَوْ سُوقٍ، فَجُبَارٌ؛ لِقَوْلِهِ فِيَّا: (جُرْحُ الْعَجْمَاءِ جُبَارٌ). (٢) وَاللهُ أَعْلَمُ. (٣)

\_\_\_\_

الله عنه، قال: أخبرنا مالك، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن سعدا، قال: يا رسول الله، أرأيت إن وجدت مع امرأتي رجلا أمهله حتى يأتي بأربعة شهداء، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «نعم».

- (١) مسند أحمد (٣٩/ ١٠١ ط الرسالة): رقم (٢٣٦٩٧) عن حرام بن محيصة، عن أبيه، أن ناقة للبراء بن عازب دخلت حائط رحل فأفسدته، فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم: على أهل الأموال حفظها بالنهار، وعلى أهل المواشي حفظها بالليل "»، قال المحققون: مرسل صحيح، وسنن أبي داود (٣/ ٢٩٨ ت محيي الدين عبد الحميد): رقم (٣٥٦٩) عن حرام بن محيصة، عن أبيه، أن ناقة للبراء بن عازب دخلت حائط رحل فأفسدته عليهم، «فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الأموال حفظها بالنهار، وعلى أهل المواشي حفظها بالليل»، [حكم الألباني] صحيح، والسنن الكبرى النسائي ط الرسالة (٥/ ٣٥٥): رقم (٥٧٥٥) عن البراء بن عازب، أن ناقة، له وقعت في حائط قوم فقضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ على أهل الأموال الحفظ بالنهار، وعلى أهل المواشي الحفظ بالليل، وهو النفش الذي ذكر الله عز وجل في القرآن قال أبو عبد الرحمن: محمد بن ميسرة هو محمد بن أبي حفصة وهو ضعيف»، وسنن ابن ماجه (٢/ ٢٨١ ت عبد الباقي): رقم (٢٣٣٢) حدثنا محمد بن رمح المصري قال: أنبأنا الليث بن سعد، عن ابن شهاب، أن ابن محيصة الأنصاري أخبره، أن ناقة للبراء كانت ضارية، دخلت في حائط قوم، فأفسدت فيه، فكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها، «فقضى أن حفظ الأموال على أهلها بالنهار، وعلى أهل المواشي ما أصابت مواشيهم بالليل»، حدثنا الحسن بن علي بن عفان قال: حدثنا معاوية بن هشام، عن سفيان، عن عبد الله بن عيسى، عن الزهري، عن حرام بن محيصة، عن البراء بن عازب، أن ناقة لآل البراء أفسدت شيئا، فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثله، [شرح محمد فؤاد عبد الباقي] [ش حرام بن عيسية، من البراء بن عازب، أن ناقة لآل البراء أفسدت شيئا، فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثله، [شرح محمد فؤاد عبد الباقي] [ش حرام بن عيسية، من مناربة) أي التي تعتادرعى زرع الناس (حائط قوم) أي بستاغم (أن حفظ الأموال) أي البساتين. يريد أنها أن تلفت بالنهار فالتقصير من صاحب البستان فلا ضمان. وإن تلفت بالليل فالتقصير من صاحبها فعليه الضمان.]، [حكم الألباني] صحيح.
- (٢) صحيح البخاري (٢/ ١٣٠ ط السلطانية): رقم (١٤٩٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: 
  «العجماء جبار، والبئر جبار، والمعدن جبار، وفي الركاز الخمس»، وجاء بلفظ المؤلف في موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري (٢/
  ٢٥٥): رقم (٢٣٣٨) عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: جرح العجماء جبار، والبئر جبار، والمعدن جبار، وفي الركاز الخمس. قال: وتفسير الجبار أنه لا دية فيه، والعجماء: البهيمة»، وسنن النسائي (٥/ ٤٥): رقم (٢٤٩٧) عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «جرح العجماء جبار، والبئر جبار، والمعدن جبار، وفي الركاز الخمس»، [حكم الألباني] صحيح.
- (٣) جاء في شرح السنة للبغوي (٨/ ٢٣٦): قال الإمام: ذهب بعض أهل العلم: «أن ما أفسدت الماشية بالنهار من مال الغير، فلا ضمان على ربحا، وما أفسدت بالليل، يضمنه ربحا، لأن في عرف الناس أن أصحاب الحوائط والبساتين يحفظونها بالنهار، وأصحاب المواشي يسرحونها بالنهار، ويردونها بالليل إلى المراح، فمن خالف هذه العادة، كان خارجا عن رسوم الحفظ إلى حد التضييع، هذا إذا لم يكن مالك الدابة معها، فإن كان معها، فعليه ضمان ما أتلفته سواء كان راكبها، أو سائقها، أو قائدها، أو كانت واقفة، وسواء أتلفت بيدها، أو رجلها، أو فمها، وإلى هذا ذهب مالك، والشافعي، وذهب أصحاب الرأي، إلى أن المالك إن لم يكن معها، فلا ضمان

1/171

كِتَابُ السِّير/

"قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ ﴾ (١) وَمَقْصُودُ الْكِتَابِ بَيَانُ الْجِهَادِ، وَالنَّظَرُ فِي وُجُوبِهِ، وَكَيْفِيَّتِهِ النَّظَرُ الْأَوَّلُ: فِي الْوُجُوبِ

وَكَانَ الْجِهَادُ غَيْرَ مَأْذُونٍ فِيهِ فِي ابْتِدَاءِ الْإِسْلَامِ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَعْرِضَ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ (٧). وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿ وَأَصْبِرُ وَمَاصَبُرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ ﴾ (٣) ، لَمْ يَأْمُرُهُ إِلَّا بِالْإِعْرَاضِ وَالصَّبْرِ عَلَى أَذَاهُمْ.

عليه ليلاكان أو نحارا، واحتجوا بقول النبي صلى الله عليه وسلم: «جرح العجماء جبار» وهذا حديث عام خصه حديث البراء، وإن كان المالك معها، قالوا: إن كان يسوقها، فعليه ضمان ما أتلفت بكل حال، وإن كان قائدها أو راكبها فعليه ضمان ما أتلفت بفمها أو يدها، ولا يجب عليه ضمان ما أتلفت برجلها، واحتجوا بما روي عن سفيان بن حسين، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «الرجل جبار» وهذا حديث غير محفوظ، وسفيان بن حسين معروف بسوء الحفظ. وقال ابن سيرين: كانوا لا يضمنون من النفحة، وهي الرمية بالرجل، ويضمنون من رد العنان، وقال حماد: لا تضمن النفحة إلا أن ينحس إنسان الدابة، قال الحكم، وحماد: إذا ساق المكاري حمارا عليه امرأة فتخر لا شيء عليه"

<sup>(</sup>١) البقرة:٢١٦.

<sup>(</sup>٢) الأنعام:١٠٦.

<sup>(</sup>٣) النحل:١٢٧

<sup>(</sup>٤) البقرة: ١٩٠

<sup>(</sup>٥) التوبة:

<sup>(</sup>٦) البقرة: ٢١٦

<sup>(</sup>٧) النساء: ٩٥.

<sup>(</sup>٨) النساء: ٩٥.

عَنِ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ. "فَعَلَى الْإِمَامِ أَلَّا يُحَلِّيَ سَنَةً عَنْ غَزْوَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ غَزَوَاتٍ، بِنَفسِهِ أَوْ بِسَرَايَاهُ"، كَمَا فَعَلَهُ النَّبِيُ عِلَى الْإِمَامِ أَلَّا يُحَلِّيَ سَنَةً عَنْ غَزْوَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ غَزَوَاتٍ، بِنَفسِهِ أَوْ بِسَرَايَاهُ"، كَمَا فَعَلَهُ النَّبِيُ عِلَى الْقَتْلُ. "وَيَبْدَأُ كَمَا فَعَلَهُ النَّبِيُ عِنَ الْمُشْرِكِينَ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا لَلْهِ اللَّهِ اللَّهِ عِنَ الْمُشْرِكِينَ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا لَلْهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَنَ الْمُشْرِكِينَ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا لَلْهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَنِ الْمُشْرِكِينَ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا لَلْهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ

"فَلُوْ غَزَتْ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ، فَلَا بَأْسَ"؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ أَكْثَرُ مِنَ التَّغْرِيرِ بِالنَّفْسِ، وَالتَّغْرِيرُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّغْرِيرُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّغْرِيرُ بِالنَّفْسِ يَجُوزُ فِي الجُهادِ. "وَمَهْمَا خَلَتِ السَّنَةُ/ عَنِ الْغَزْوَةِ حَرَجَ فِيهِ كُلُّ مُسْلِمٍ حُرِّ مِلْقَلْ مُسْتَطِيعٍ"؛ لِأَنَّ الجُطابَ مَعَ هَوُلَاءٍ، فَإِنَّ الصِّبْيَانَ، وَالْمَحَانِينَ لَا وُجُوبَ عَلَيْهِمْ، وَأَمَّا الْعَبْدُ وَعَيْرُ الْمُسْتَطِيعِ، فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ لَيْسَعِلَ الصَّبَعَفَاءِ وَلَاعِلَ الْمَرْضَى وَلَاعِلَ اللَّهِ يَعَلَى اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ لَيْسَعِلَ الصَّبُعَانَ وَلَاعِلَ الْمُسْتَطِيعِ، فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ لَيْسَعِلَ الصَّبُعَانَ وَلَاعِلَ النَّيْكُ فَلَا يَلْهُ لَهُ يَعْلَى اللَّهُ مَعْلَى اللَّهِ يَعْلَى اللَّهُ مَعْلَى اللَّهُ مَعْلَى اللَّهِ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْجِهَادِ، وَيُبَايِعُ الْمُسْتَطِيعِ، فَقَدْ الْإِسْلَامِ وَالْجَهَادِ، وَيُبَايِعُ الْمُسْتَطِيعِ عَلَى مَن لَا يَسْتَطِيعُ أَيْضًا. "وَمِنَ الْعَبْدُ عَلَى مَن لَا يَسْتَطِيعُ أَيْضًا. "وَمِنَ الْاسْتِطَاعَةِ: نَفَقَةُ الْإِيَابِ إِلَى الْعِيَالِ"، كَمَا فِي الْحَجْ.

"وَلَا يَحْرُجُ بِهِ مَنْ لَهُ عُذْرٌ"

"وَالْعُذْرُ قِسْمَانِ: حِسِّيٌّ وَشَرْعِيٌّ، فَالْحِسِّيُّ: كَالْعَرَجِ، وَالْعَمَى، وَالْمَرَضِ، وَالْفَقْرِ، فَإِنَّ هَذَا عَجَزٌ حِسًّا"، وَقَدْ نَصَّ الْكِتَابُ عَلَى ذَلِكَ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى اللهَ عَلَى اللهِ عَلَى اللهَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهَ عَلَى اللهَ عَلَى اللهَ عَلَى اللهَ عَلَى اللهِ عَلَى اللهَ عَلَى اللهُ عَل

۱۳۱/ ب

<sup>(</sup>١) التوبة:١٢٣

<sup>(</sup>٢) التوبة: ٩١.

<sup>(</sup>٣) جاء في البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير (٩/ ٣٩): الحديث الثاني عشر، روي «أنه - صلى الله عليه وسلم - كان يبايع الأحرار على الإسلام والجهاد، والعبيد على الإسلام دون الجهاد»، هذا الحديث صحيح لا يحضرني من حرجه من هذا الوجه، وذكره ابن الرفعة في كفايته من حديث جابر مطولا ولم يعزه لأحد، وهذا سياقته عن جابر «أن عبدا قدم على النبي - صلى الله عليه وسلم - فبايعه على الجهاد والإسلام فقدم صاحبه فأخبره أنه مملوك فاشتراه (منه بعبدين، فكان بعد ذلك إذا أتاه من لا يعرفه ليبايعه سأله أحر هو أم عبد، فإن قال: حر بايعه على الإسلام، والجهاد، وإن قال: مملوك بايعه على الإسلام دون الجهاد» ويغني عنه في الدلالة [- و] الرافعي: ذكره دليلا على عدم وجوبه على الرقيق - ما رواه البيهقي في «سننه» بإسناد حسن عن الحارث بن عبد الله بن (أبي) ربيعة «أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان في بعض مغازيه فمر بأناس من مزينة فاتبعه عبد لامرأة منهم فلما كان في بعض الطريق سلم عليه قال: فلان؟ قال: نعم، قال: ما شأنك؟ قال: أجاهد معك، قال: أذنت لك سيدتك؟ قال: لأه هو قال: فارجع إليها فإن مثلك مثل عبد لا يصلي إن مت قبل أن ترجع إليها فاقرأ عليها السلام فرجع إليها فأخرهما الخبر قالت: آلله هو أمرك أن تقرأ علي السلام؟ قال: نعم، قالت: ارجع فجاهد معه» ورواه الحاكم في «مستدركه» وقال: صحيح الإسناد، وفي «صحيح مسلم» من حديث جابر [بن] عبد الله قال: «جاء عبد فبايع النبي - صلى الله عليه وسلم - على الهجرة ولم يشعر أنه عبد، فجاء سيده يريده فقال له النبي - صلى الله عليه وسلم - على الهجرة ولم يشعر أنه عبد، فجاء سيده يريده فقال له النبي - صلى الله عليه وسلم - على الله عليه وسلم - على المهدرة ولم يشعر أنه عبد، فحاء سيده يريده فقال له النبي - صلى الله عليه وسلم - على المهدرة ولم يشعر أنه عبد، فحاء سيده يويده فقال له النبي - صلى الله عليه وسلم - على المهدرة ولم يشعر أنه عبد، فحاء سيده يويده فقال له النبي - صلى الله عليه وسلم - على المهدة ولم يشعر أنه عبد، فحاء سيده يويده فقال له النبي - صلى الله عليه وسلم - على المهدرة ولم يشعر أنه عبد، فحاء سيده يويده فيقال له النبي الهلاد على الله عليه وسلم - على المهدرة ولم يشعر أنه عبد، فحاء الميد ويواه الحكوم الميدة ولم يسلم الله على الله عبد فياء الميدة ولم يشعر أنه عبد فياء الميدة ولميدة ولميدة ولميدة ولميدة

عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ ﴾ (١) ، وَالْفَقْرُ مِنَ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ.

"وَالْعُذْرُ الشَّرْعِيُّ: الدَّيْنُ، وَكَرَاهَةُ الْوَالِدَيْنِ، فَكُلُّ مَدْيُونٍ حَلَّ دَيْنُهُ وَلَمْ يَأْذَنْ لَهُ غَرِيمُهُ، فَعَلَيْهِ الْقُلْوُدُ"؛ لِأَنَّ أَدَاءَهُ فَرْضُ عَيْنٍ، وَالجُهَادُ فَرْضُ كِفَايَةٍ، فَلَا يُقَدَّمُ عَلَيْهِ، وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَابِرًا اللَّهِ صَابِرًا اللَّهِ صَابِرًا اللَّهِ صَابِرًا اللَّهِ عَيْرَ مُدْبِر، كَفرَ اللَّهُ خَطَايَاكِ، فَقالَ: (إِنْ قُتِلْتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ صَابِرًا اللَّهُ خَطَايَاكِ إِلَّا الدَّيْنُ، كَذَلِكَ قَالَ جِبْرِيلُ). (1)

"قَالَ: وَكَذَلِكَ مَهْمَا رَجَعَ الْوَلَدَانِ عَنِ الْإِذْنِ، فَعَلَيْهِ الرُّجُوعُ"، كَمَا قُلْنَا فِي الْغَرِيمِ.

"وَلَا يَغْزُو إِلَّا بِإِذْنِهِمَا"؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ عِلَىٰ، وَاسْتَأْذَنَهُ فِي الجُهَادِ، فَقَالَ عَلَىٰ: (أَحَيُّ وَالدَاكَ) قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: (فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ)، (أَنَّ طَاعَةَ أَبَوَيْهِ فَرْضُ عَيْنِهِ؛ إِذْ لَا يَقُومُ بِهِ غَيْرُهُ، وَفَرْضُ

7.5.5

<sup>(</sup>١) النور: ٦١.

<sup>(</sup>۲) مسند أحمد (۳۷/ ۳۰۹ – ۳۱ ط الرسالة): رقم (۲۲۲۲) عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه قال: جاء رحل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله، إن قتلت في سبيل الله صابرا» محتسبا مقبلا غير مدبر كفر الله به خطاياك؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن قتلت في سبيل الله صابرا»، محتسبا مقبلا غير مدبر كفر الله به خطاياك ثم إن الرجل لبث ما شاء الله، ثم قال: يا رسول الله، إن قتلت في سبيل الله صابرا محتسبا مقبلا غير مدبر كفر الله به خطاياك إلا الدين كذلك قال لي جبريل "، قال المحققون: إسناده صحيح على شرط الشيخين، وسنن النسائي (٦/ ٣٤): رقم (٣١٥٦) عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، قال: جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله أرأيت إن قتلت في سبيل الله صابرا محتسبا مقبلا غير مدبر، أيكفر الله عني خطاياي؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «نعم»، فلما ولى الرجل، ناداه رسول الله صلى الله عليه وسلم، أوأمر به فنودي له، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كيف قلت؟» فأعاد عليه قوله، فقال رسول الله صلى الله عليه واللم»، [حكم قلت؟» فأعاد عليه قوله، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «نعم، إلا الدين، كذلك قال لي جبريل عليه السلام»، [حكم الألباني] صحيح، جاء في كنز العمال (٤/ ٤٠٤): رقم (١١١٩) – "إن قتلت في سبيل الله صابرا محتسبا مقبلا غير مدبر كفر الله عنك خطاياك إلا الدين، كذلك قال لي جبريل قال لي جبريل آنفا" "حم م ت ن عن أبي قتادة" "ن عن أبي هريرة"».

<sup>(</sup>٣) الأنفال: ٥٤.

<sup>(</sup>٤) صحيح البخاري (٤/ ٥٥ ط السلطانية): رقم (٣٠٠٤) - حدثنا آدم: حدثنا شعبة: حدثنا حبيب بن أبي ثابت قال: سمعت أبا العباس الشاعر وكان لا يتهم في حديثه قال: سمعت عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما يقول: «جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فاستأذنه في الجهاد فقال: أحي والداك قال: نعم قال: ففيهما فجاهد.»، و صحيح مسلم (٨/ ٣ ط التركية): رقم (٢٥٤٩) عن عبد الله بن عمرو ، قال: «جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم يستأذنه في الجهاد فقال: أحي والداك؟ قال: نعم قال: ففيهما فجاهد

## (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُكَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدٍ بنِ يونسَ بنِ محمدٍ بنِ مَنعَةَ المَوْصِلِيِّ الشَّافِعِيُّ \*

الجُهَادِ عَلَى الْكِفَايَةِ، فَلَا يَخْرُجُ إِلَّا بِإِذْ هِمَا. "فَإِنْ كَانَا كَافِرَيْنِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِذْ بِهِمَا"؛ لِأَنَّهُمَا يَكْرَهَانِ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ، فَلَا يَأْذَنَانِ فِيهِ. "وَلَكِنْ يُعَاشِرُهُمَا بِالْمَعْرُوفِ، وَيَتَوَقَّى قَتَلَهُمَا فِي الْحَرْبِ"؛ لِأَنَّ النَّبِيَ عَلَيْ الْمَعْرُوفِ، وَيَتَوَقَّى قَتَلَهُمَا فِي الْحَرْبِ"؛ لِأَنَّ النَّبِيَ عَلَيْ الْمَعْرُوفِ، مَنْ قَتْلُهُ عَيْرُكَ لَا مَحْالَةً مَنْ اللَّهِ مِنْ قَتْلِ أَبِيهِ، وَقَالَ: (دَعْهُ يَقْتُلُهُ غَيْرُكَ). (١)

"وَمِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ: تَجْهِيزُ الْمَوْتَى، وَطَلَبُ الْعِلْمِ" الزَّائِدِ عَلَى مَا هُوَ فَرْضُ عَيْنِهِ.

"وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَرَدُّ السَّلَامِ" إِذَا كَانَ فِي جَمَاعَةٍ وَسَلَّمَ رَجُلٌ عَلَيْهِمْ "وَمَا أَشْبَهَهُ" كُلُّهَا مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ.

"وَالْجِهَادُ لَا يَكُونُ فَرْضَ عَيْنِ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: إِذَا وَطِئَ الْمُشْرِكُونَ بِلَادَ الإسلام، فَيَتَعَيَّنُ عَلَى كُلِّ قَادِرٍ السَّعْيُ فِي دَفْعِهِمْ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ اَنفِرُوا خِفَافًا وَثِقَ الْا ﴾ (٢) ؛ وَلِأَنَّ الْخُوْفَ يَعُمُّ بِهِ، فَيَكُونُ الدَّفْعُ أَيْضًا وَاجِبًا عَلَى الْعُمُومِ.

1177

<sup>(</sup>١) جاء في التلخيص الحبير (٤/ ١٩١ ط قرطبة): "حديث: «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - منع أبا بكر يوم أحد عن قتل ابنه عبد الرحمن، وأبو حذيفة بن عتبة عن قتل أبيه يوم بدر» الحاكم والبيهقي من طريق الواقدي، عن ابن أبي الزناد، عن أبيه قال: «شهد أبو حذيفة بدرا، ودعا أباه عتبة إلى البراز، فمنعه عنه رسول الله - صلى الله عليه وسلم -» ، قال الواقدي: «ولم يزل عبد الرحمن بن أبي بكر على دين قومه في الشرك، حتى شهد بدرا مع المشركين، ودعا إلى البراز، فقام إليه أبو بكر ليبارزه فذكر أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال لأبي بكر: متعنا بنفسك» ثم إن عبد الرحمن أسلم في هدنة الحديبية.

<sup>(</sup>تنبيه) قال ابن داود شارح المختصر: ابن أبي بكر هذا المراد به غير عبد الرحمن ومحمد فإنهما ولدا في الإسلام، انتهى. وقد عرفت ما يرد عليه إلا أن الواقدي ضعيف. وقول ابن داود: إن عبد الرحمن ولد في الإسلام مردود، وقد روى ابن أبي شيبة من رواية أيوب قال: قال عبد الرحمن بن أبي بكر لأبيه: قد رأيتك يوم أحد فضفت عنك، فقال أبو بكر: لو رأيتك لم أضف عنك. وأخرجه الحاكم من وجه آخر عن أيوب أيضا، ورجاله ثقات مع إرساله.

<sup>(</sup>تنبيه) آخر: تفطن الرافعي لما وقع للغزالي في الوسيط من الوهم في قوله: «نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حذيفة، وأبا بكر عن قتل أبويهما» وهو وهم شنيع، تعقبه ابن الصلاح، والنووي، قال النووي: ولا يخفى هذا على من عنده أدنى علم من النقل، أي لأن والد حذيفة كان مسلما، ووالد أبي بكر لم يشهد بدرا"

<sup>(</sup>٢) التوبة: ١٤.

<sup>(</sup>٣) الأنفال:١٦،١٥.

<sup>(</sup>٤) مصنف عبد الرزاق (٥/ ٢٥٢ ت الأعظمي): رقم (٩٥٢٤) عن مجاهد قال: قال عمر: «أنا فئة كل مسلم»، والمصنف - ابن أبي

كَانَ الْكُفَّارُ أَكْثَرَ مِنَ الضَّعْفِ، فَهُوَ أَيْضًا مُبِيحٌ لِلْهَزِيمَةِ؛ "لِأَنَّ الشَّرْعَ اسْتَقَرَّ عَلَى ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ كَانَ الْوَاحِدُ فِي مُقَابَلَةِ الْعَشَرَةِ"، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ ٱلْثَنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَكَ فِيكُمْ ضَعْفًا ۚ فَإِن يَكُن مِنكُمْ مِّأْقَةٌ صَابَرَةٌ يَغْلِبُوا مِأْتَنَيْنٍ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ (١) ، وَهَذَا نَزَلَ بَعْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَحَبْرُونَ يَغْلِبُواْ مِاثَنَيْنَ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاثَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴿ (٢)

# [فَرْعٌ] [فِي الإستِئْجَارِ عَلَى الْجِهَادِ]

"لَا يَجُوزُ الِاسْتِنْجَارُ عَلَى الْجِهَادِ"؛ لِأَنَّهُ إِذَا حَضَرَ الصَّفَّ صَارَ الْقِتَالُ فَرْضُ عَيْنِ لَهُ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَهُ عَنْ غَيْرِهِ، كَمَا لَوْ كَانَ عَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ، وَأَرَادَ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ، فَلَا تَجُوزُ النِّيَابَةُ.

"وَلَا أَخْذُ الْجُعْلِ عَلَيْهِ إِلَّا الْمُشْرِكُ؛ فَإِنَّهُ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ عِبَادَةٌ، فَإِنِ اسْتَأْجَرَ الْإِمَامُ مُشْرِكًا: إِذَا اسْتَعَانَ بِهِ بِمَالِ بَيْتِ الْمَالِ، كَانَ أَحَبُ إِلَيْنَا" وَإِنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي حَقَ الْمُشْرِكِ؛ لِأَنَّ الجِهَادَ لَا يَقَعُ لَهُ، وَلَيْسَ بِعِبَادَةٍ فِي حَقِّهِ، كَمَا ذَكَرْنَا. "وَلَوْ أَكْرَهَهُمْ أَعْطَاهُمْ أَجْرَ مِثْلِهِمْ" إِلَى وَقْتِ/ إِطْلاقِهِمْ، كَمَا لَوْ أَكْرَهَ 1/1 44 حُرًّا عَلَى عَمَل لَزِمَهُ أُحْرَهُ الْمِثْلِ. "وَإِذَا اسْتَأْجَرَ الْمُسْلِمِينَ بِمَالِ بَيْتِ الْمَالِ، فَلَا إِجَارَةً" عَلَى وَحْهٍ؛ لِكَوْنِ الْجِهَادِ عِبَادَةٌ فِي حَقِّهِمْ. "وَلَكِنَّهُ يَدْفَعُ إِلَيْهِمْ بَعْضَ حَقِّهِمْ" وَلَيْسَ ذَلِكَ أُجْرَةً لَهُمْ عَلَى الجِهَادِ، فَهُمْ يَأْخُذُونَ حُقُوقَهُمْ "مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، فَيَغْزُونَ بِهَا" وَالْجِهَادُ وَاقِعٌ عَنْهُمْ لَا عَنْ غَيْرِهِمْ.

### [قَاعِدَةً]

## [فِي الْإِظْهَارِ الَّذِي وَعَدَ اللَّهُ بِهِ]

"قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِي ٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُ, بِٱلْهُ دَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ، عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِ،

شيبة - ت الحوت (٦/ ٥٤١): رقم (٣٣٦٨٨) عن مجاهد، قال: قال عمر: أنا فئة، كل مسلم "»، ومسند أحمد (١٠/ ٣٣ ط الرسالة): رقم (٧٤٤) عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أنا فئة كل مسلم "»، قال المحققون: إسناده ضعيف لضعف يزيد بن أبي زياد، جاء في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٥/ ٢٨): رقم (١٢٠٤) - (وعن عمر قال: أنا فئة كل مسلم ضعيف. أخرجه البيهقي من طريق الشافعي: أنبأ ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن عمر بن الخطاب قال: فذكره. قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين ، غير أن مجاهد لم يسمع من عمر ، فإنه ولد في خلافته سنة إحدى وعشرين ، أي قبل موت عمر بسنتين ، ولهذا قال أبو زرعة وغيره مجاهد عن على مرسل "».

<sup>(</sup>١) الأنفال: ٦٦

<sup>(</sup>٢) الأنفال: ٦٥

وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴾ (١) ، وَعَدَ بِالْإِظْهَارِ، وَحَقَّقَ مَا وَعَدَ مِنَ الْإِظْهَارِ.

فَمِنْ وُجُوهِ الْإِظْهَارِ: أَنَّهُ أَظْهَرَهُ بِالْحُجَّةِ وَالْمُعْجِزَةِ.

وَمِنْهَا: أَنْ أَظْهَرَهُ عَلَى جَزَائِرِ الْعَرَبِ بِالْإِسْلَامِ وَالْجِزْيَةِ، وَلَعَلَّ مُرَادَ الْآيَةِ: إِظْهَارُهُ عَلَى جَزَائِرِ الْعَرَب.

وَمِنْهَا: أَنْ يُظْهِرَهُ حَتَّى لَا يُدَانَ اللَّهُ إِلَّا بِدِينِ الْإِسْلَامِ، وَهَذَا حِينَ يَنْزِلُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ الطَّعْقِيْ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَنِ الشَّامِ وَالْعِرَاقِ، فَقَالَ: (إِذَا هَلَكَ كِسْرَى، فَلَا كِسْرَى، فَلَا كَيْصَرَ بَعْدَهُ، وَالْذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ لَتُنْفَقَنَّ هَلَكَ كِسْرَى، فَلَا كَيْمِرَى، فَلَا قَيْصَرَ بَعْدَهُ، وَاللَّذِي نَفْسِي بِيدِهِ؛ لَتُنْفَقَنَّ كُنُوزُهُمَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ) (٢) فَقُتِلَ كِسْرَى فِي أَيَّامٍ عُمَرَ، فَانْقَطَعَتِ الْأَكَاسِرَةُ عَنِ الْعِرَاقِ؛ تَحْقِيقًا كُنُوزُهُمَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ) (٢) فَقُتِلَ كِسْرَى فِي أَيَّامٍ عُمَرَ، فَانْقَطَعَتِ الْأَكَاسِرَةُ عَنِ الْعِرَاقِ؛ تَحْقِيقًا لِوَعْدِهِ " كَمَا وَعَدَ رَسُولُ اللَّهِ عَنَى "وَهَلَكَ قَيْصَرُ فَلَمْ يَكُنْ بَعْدَهُ بِالشَّامِ قَيْصَرُ، وَالشَّامُ حَاشِيَةُ الرُّومِ، وَكَانَ مَسْكَنُ قَيْصَرَ فَتَنَحَى مَلِكُهُمْ " عَنِ الشَّامِ، وَلَمْ يَبْقَ عِمَا قَيْصَرُ.

(١) التوبة:٣٣.

<sup>(</sup>۲) صحيح البخاري (٤/ ٨٥ ط السلطانية): رقم (٣١٢٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر بعده، والذي نفسي بيده لتنفقن كنوزهما في سبيل الله.»، و صحيح مسلم (٨/ ١٨٦ ط التركية): رقم (٢٩١٨) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « قد مات كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر بعده، والذي نفسى بيده لتنفقن كنوزهما في سبيل الله».

<sup>(</sup>٣) السنن الصغير للبيهةي (٣/ ٤١٥): رقم (٢٩٢١) - قال الشافعي: أخبرنا ابن عيينة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إذا هلك كسرى بكتاب النبي صلى الله عليه وسلم مزقه، فقال رسول الله صلى الله عليه بيده لتنفقن كنوزهما في سبيل الله» قال الشافعي: ولما أي كسرى بكتاب النبي صلى الله عليه وسلم، ووضعه في مسك فقال النبي صلى الله عليه عليه وسلم: «بمزق ملكه» وحفظنا أن قيصر أكرم كتاب النبي صلى الله عليه وسلم، ووضعه في مسك فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «ثبت ملكه» قال الشافعي: ووعد رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس فتح فارس، والشام، فأغزى أبو بكر الشام على ثقة من فتحها لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم، ففتح بعضها، وتم فتحها زمان عمر وفتح عمر العراق وفارس، ومعرفة السنن والآثار (٣١/ ٢٥١): رقم (١٨٤٥) - قال الشافعي في روايتنا عن أبي سعيد، ولما أتي كسرى بكتاب النبي صلى الله عليه وسلم موضعه في مسك، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «ثبت ملكه»، وحفظنا أن قيصر أكرم كتاب النبي صلى الله عليه وسلم: «ثبت ملكه».

<sup>(</sup>٤) سبق تخريجه

"وَأَمَّا الْكُنُوزُ، فَقَدْ أُنْفِقَتْ كُنُوزُ كِسْرَى فِي أَيَّام عُمَرَ ﴿ مُ وَأَمَّا كُنُوزُ قَيْصَرَ، فَسَتُنْفَقُ إِذَا فتِحْتِ الرُّومُ، فَتُقْتَسَمُ بِالتُّرْسِ، فَيُنَادِي فِيهِمْ مُنَادٍ خَلْفَكُمُ الدَّجَّالُ فِي أَهَالِيَكُمْ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (ذَاكَ إِبْلِيسُ يُنَادِي فِيهِمْ وَكَذَبَ) فَقَدْ صَحَّ الْجَمْعُ بَيْنَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ كُلِّهَا، كَمَا ذَكَرَهُ الشَّافِعِيُّ هُ

"النَّظَرُ الثَّانِي: فِي كَيْفِيَّةِ الْقِتَالِ، وَالْإِسْتِرْقَاقِ، وَالْإِغْتِنَام

وَالتَّصَرُّفُ فِي الْقِتَالِ يَتَعَلَّقُ بِأَطْرَافٍ:

الطَّرَفُ الْأَوَّلُ: التَّصَرُّفُ فِي نُفُوسِهِمْ بِالْقَتْلِ:

وَفيهِ مَسَائلُ:

الْأُولِي: أَنَّ أَهْلَ الْأَوْثَانِ نُقَاتِلُهُمْ حَتَّى يُسْلِمُوا، وَأَهْلُ الْكِتَابِ نُقَاتِلُهُمْ حَتَّى يُسْلِمُوا، أَوْ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالْقِتَالِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، (١) ثُمَّ خَصَّ أَهْلَ الْكِتَابِ بِإِعْطَاءِ الْجِزْيَةِ، فَقَالَ فِيهِمْ: ﴿حَتَّى

يُعْطُوا ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدِ وَهُمْ صَلْغِرُونَ ﴾ (٢) ، فَكَانَ ذَلِكَ تَخْصُوصًا بِمِمْ دُونَ غَيْرِهِمْ.

"وَمَن أُسِرَ مِنَ النِّسَاءِ، وَالصِّبْيَانِ، وَالْعَبِيدِ، فَهُمْ بِنَفْسِ الْأَسْرِ عَبِيدٌ، وَأَمْوَالٌ لِلْمُسْلِمِينَ"؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ نَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ، وَالْوِلْدَانِ؛ (٢) وَإِنَّمَا نَهَى عَنْ ذَلِكَ لِكَوْنِهِمْ أَمْوَالًا لِلْمُسْلِمِينَ وَسَبَايَا/. "وَلَا يَجُوزُ قَتْلُهُمْ، وَلَا الْمَنُّ عَلَيْهِمْ"؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ إِضْرَارٌ بِالْمُسْلِمِينَ.

1/1 7 2

"وَأَمَّا الْأَحْرَارُ إِذَا أُسِرُوا: فَإِنْ شَاءَ الْإِمَامُ قَتَلَهُمْ، وَإِنْ شَاءَ مَنَّ عَلَيْهِمْ"، كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ فِي أُسَارَى بَدْرِ وَغَيْرُهُ.

<sup>(</sup>١) صحيح البخاري (٢/ ١٠٥ ط السلطانية): رقم (١٣٩٩) أن أبا هريرة رضى الله عنه قال: «لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان أبو بكر رضى الله عنه، وكفر من كفر من العرب، فقال عمر رضى الله عنه: كيف تقاتل الناس؟ وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فمن قالها فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه، وحسابه على الله، وصحيح مسلم (١/ ٣٨ ط التركية): (٢١) عن ابن شهاب قال: حدثني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فمن قال: لا إله إلا الله عصم منى ماله ونفسه إلا بحقه، وحسابه على الله ».

<sup>(</sup>٢) التوبة: ٢٩

<sup>(</sup>٣) صحيح البخاري (٤/ ٦١ ط السلطانية): رقم (٣٠١٥) عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال: «وجدت امرأة مقتولة في بعض مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان.»، و صحيح مسلم (٥/ ١٤٤ ط التركية): رقم (١٧٤٤) عن ابن عمر ، قال: « وجدت امرأة مقتولة في بعض تلك المغازي، فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان ».

<sup>(</sup>٤) سنن الترمذي (٤/ ١٣٥ ت شاكر): رقم (١٥٦٧) عن علي، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إن جبرائيل هبط عليه، فقال له: خيرهم - يعني أصحابك - في أسارى بدر القتل أو الفداء على أن يقتل منهم قابلا مثلهم، قالوا: الفداء ويقتل منا وفي الباب

"الثَّانِيَةُ: مَنْ بَذَلَ مِنْهُمُ الْجِزْيَةَ قَبْلَ الْإِسَارِ، عَصَمَ دَمَهُ وَمَالَهُ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَقَّى يُعُطُوا الْإِسَارِ، عَصَم دَمَهُ" بِالْإِسْلَامِ. الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمُّ صَنْ غِرُونَ ﴾ (١) "وَمَنْ أَسْلَمَ بَعْدَ الْإِسَارِ، عَصَم دَمَهُ" بِالْإِسْلَامِ.

"لَكِنْ جَازَ اسْتِرْقَاقُهُ"؛ فَإِنَّهُ يَرِقُّ بِنَفسِ الْإِسْلَامِ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ؛ نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ أَسِيرٌ حَرُمَ قَتْلُهُ، وَكَانَ كَالْمَرْأَةِ وَالصَّبِيِّ، وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي: يَرِقُ بِاخْتِيَارِ الْإِمَامِ الرِّقَّ فِيهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِمَامَ كَانَ مُحْيَّرًا فِيهِ بَيْنَ الْمَعْلِيِّ، وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي: يَرِقُ بِالْإِسْلَامِ، وَبَقِيَ لَهُ الْخِيَارُ فِي الْبَاقِي. الْفَدَاءِ، فَسَقَطَ الْقَتْلُ بِالْإِسْلَامِ، وَبَقِيَ لَهُ الْخِيَارُ فِي الْبَاقِي.

"وَمَنْ بَذْلَ الْجِزْيَةَ بَعْدَ الْإِسَارِ، فَالصَّحِيحُ: أَنَّ قَتْلَهُ لَا يَحْرُمُ" بَلْ يَبْقَى التَّحْيِيرُ فِيهِ كَمَا كَانَ؛ لِأَنَّا لَوْ مَانُ بَذُن الْإِسَارِ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ، أَلَا تَرَى أَنَّا بِضَرْبِ الرِّقِّ عَلَيْهِ بَعْدَ إِسْلَامِهِ عَارِيَّةً لِهَذَا الْأَثَرِ، كَذَلِكَ هَهُنَا.

"الثَّالِقَةُ: مَنْ أَشْكُلَ بُلُوغُهُ مِنَ الصِّبْيَانِ، كُشِفَ عَنْ مُؤْتَزَرِهِ؛ فَإِنْ أَنْبَتَ، قُتِلَ"؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عَطِيَّةَ الْقُرَظِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: عُرِضنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ زَمَنَ قُرَيْظَةَ، فَمَنْ كَانَ مُحْتَلِمًا، أَو نَبَتَتْ عَانَتَهُ قُتِلَ. (٢) "فَإِنْ قَالَ: [عَالَجْتُ فَأَنْبَتَ قَبْلَ الْبُلُوغ] وَلَا يُحْتَمَلُ مَا يَقُولُ، لَمْ يُسْمَعْ"؛ لِظُهُور كَذِبِهِ.

"الرَّابِعَةُ: فِي الرَّهَابِنَةِ، وَأَصْحَابِ الصَّوَامِع، والْعُسَفَاءِ، قَوْلَانِ:

عن ابن مسعود، وأنس، وأبي برزة، وجبير بن مطعم: هذا حديث حسن غريب من حديث الثوري لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي زائدة وروى أبو أسامة، عن هشام، عن ابن سيرين، عن عبيدة، عن علي، عن النبي صلى الله عليه وسلم غوه. وروى ابن عون، عن ابن سيرين، عن عبيدة، عن علي، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا. وأبو داود الحفري اسمه عمر بن سعد، [حكم الألباني] صحيح»، ومعرفة السنن والآثار (١٣/ ١٩٧): رقم (١٧٩٠) - وأسر رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بدر، فمنهم من من عليه بلا شيء أخذه منه، ومنهم من أخذ منه فدية، ومنهم من قتله "»، ومعرفة السنن والآثار (٩/ ٢٤٢): رقم (١٣٠٠١) - قال الشافعي رحمه الله: الإمام فيهم بالخيار بين أن يمن على من رأى منهم، أو يقتل، أو يفادي، أو يسبي، ورقم (١٣٠٠١) - واحتج الشافعي في القديم بقول الله عز وجل: {فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء } [عحمد: ٤]، ورقم (١٣٠٠٤) - فجعل لهم المن والفداء، وكذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في أسارى بدر من عليه م، وفداهم، والحرب قائمة بينه وبين قريش، ومن على ثمامة بن أثال، وهو يومئذ وقومه أهل اليمامة حرب لرسول الله صلى الله عليه وسلم».

(١) التوبة: ٢٩

(٢) مسند أحمد (٣١/ ٣٤٠ ط الرسالة): رقم (١٩٠٠٢) عن كثير بن السائب، قال: حدثني ابنا قريظة: " أنهم عرضوا على النبي صلى الله عليه وسلم زمن قريظة، فمن كان منهم محتلما أو نبتت عانته قتل، ومن لا ترك "»، قال المحققون: حديث صحيح، وهذا إسناد ضعيف، والمستدرك على الصحيحين للحاكم - ط العلمية (٣/ ٣٧): رقم (٤٣٣٣) عن عبد الملك بن عمير قال: حدثني عطية القرظي قال: «عرضنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم زمن قريظة، فمن كان منا محتلما أو نبتت عانته قتل، فنظروا إلي فلم تكن نبتت عانتي فتركت» هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه وله طرق، عن عبد الملك بن عمير منهم الثوري، وشعبة، وزهير، والتعليق - من تلخيص الذهبي] ٤٣٣٣ - صحيح.

أَحَدُهُمَا: لَا يَجُوزُ قَتْلُهُمْ، كَالنِّسَاءِ"؛ إِذْ لَا نِكَايَةَ لَمُمْ فِي الْمُسْلِمِينَ.

"وَالنَّانِي -وَهُوَ الصَّحِيحُ-: أَنَّهُ يَجُوزِ قَتْلُهُمْ، وَاسْتِرْقَاقُهُمْ، وَأَخْذُ الْجِزْيَةِ مِنْهُمْ"، كَسَائِرِ رِجَالِ الْكُفْرِ/، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَقَدْنِلُوا ٱلْمُشَرِكِينَ كَآفَةَ ﴾ (١) ، وَلِأَنَّ فِيهِمْ دَأَبًا وَتَدَبُرًا فِي ١٣٤/ب أَمْرِ الْقِتَالِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قِتَالٌ. "فَأَمَّا الْمَرْأَةُ، فَلَا تَعْصِمُ نَفسَهَا مِنَ السَّبْيِ بِالتَّرَهُّبِ، وَلَا الْمَمْلُوكُ وَإِن تَرَهَّبُ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ"؛ لِأَنَّ تَأْثِيرَ التَّرْهِيبِ فِي مَنْع الْقَتْلِ -عَلَى رَأْي- لا فِي مَنْع السَّبْي وَالِاسْتِرْقَاقِ.

"الْخَامِسَةُ: إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ لَمْ تَبْلُغْهُمُ الدَّعْوَةُ، وَجَبَتْ دَعْوَتُهُمْ"؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ الْإِسْلَامُ قَبْلَ الدَّعْوَةِ الْعِلْمِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِينِ حَتَى نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ (٢) "فَمَنْ قُتِلَ مِنْهُمْ قَبْلَ الدَّعْوَةِ الْعِلْمِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِينِ حَتَى نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ (٢) "فَمَنْ قُتِلَ مِنْهُمْ قَبْلَ الدَّعْوَةِ وَالْمَقْتُولُ كَافِرٌ، وَجَبَتِ الدِّيةُ وَالْكَفَّارَةُ"؛ لِكَوْنِهِ تَعْقُونُ الدَّمِ لِجُرْمَةِ نَفسِهِ، فَهُوَ كَالذِّمِّيِ

"وَإِنْ كَانَ الْمَقْتُولُ مُتَمَسِّكًا بِدِينِ نَبِيِّ لَمْ يُبَدَّلْ، وَلَمْ تَبْلُغْهُ دَعْوَةُ نَبِيِّ بَعْدَهُ، فَهُوَ مُسْلِمٌ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ، وَيَجِبُ الْقِصَاصُ عَلَى قَاتِلِهِ إِذَا أَقَرَّ بِأَنَّهُ قَتَلَهُ عَمْدًا مَعَ الْعِلْمِ بِحَالِهِ"

"وَإِذَا أَنْجَدَ/ الْمُشْرِكُونَ صَاحِبَهُمْ، أَنْجَدَ الْمُسْلِمُونَ صَاحِبَهُمْ"؛ لِأَنَّهُمْ خَالَفُوا الشَّرْطَ. "وَلَا يَتَعَرَّضُونَ لِذَلِكَ الْمُبَارِزِ"؛ لِأَنَّهُ عَلَى أَمَانِهِ "إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدِ اسْتَنْجَدَهُمْ" فَيَبْطُلُ بِذَلِكَ أَمَانُهُ؛ لِمُخَالَفَتِهِ الشَّرْطَ.

"السَّابِعَةُ: لَا يُمَثَّلُ بِهِمْ فِي الْقَتْلِ وَإِنْ مَثَّلُوا بِالْمُسْلِمِينَ"؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: (لَا تَغْدِرُوا، وَلَا تُمَثَّلُوا، وَلَا تُمَثَّلُوا، وَلَا تُمَثَّلُوا، وَلَا تُمَثَّلُوا، وَلَا تَعُلُوا، وَلَا تُمَثَّلُوا، وَلَا تُمُثُّونِ اللَّهِ الْمَنْجَنِيقَ عَلَى أَهْلِ الطَّائِفِ، (١) تَعُلُّوا). (٣) "وَيَجُوز نَصْبُ الْمَنْجَنِيقِ عَلَيْهِمْ؛ نَصَبَ رَسُولُ اللَّهِ اللَّهِ الْمَنْجَنِيقَ عَلَى أَهْلِ الطَّائِفِ، (١)

**VY** 

<sup>(</sup>١) التوبة:٣٦.

<sup>(</sup>٢) الإسراء: ١٥

<sup>(</sup>٣) مسند أحمد (٤/ ٤٦١ ط الرسالة): رقم (٢٧٢٨) عن ابن عباس، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا بعث جيوشه قال: اخرجوا بسم الله تقاتلون في سبيل الله من كفر بالله، لا تغدروا، ولا تغلوا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا الولدان، ولا أصحاب الصوامع "»، قال المحققون: حسن لغيره، وهذا إسناد ضعيف، و مسند أبي يعلى (٤/ ٤٢٢ ت حسين أسد): رقم (٢٥٤٩) عن ابن عباس عن رسول

وَإِنْ كَانَ الطَّائِفُ فِيهِمْ مُسْلِمُونَ أَوْ مُسْتَأْمَنُونَ، فَيُكْرَهُ"؛ كَافَةَ إِصَابَتِهِمْ "وَلَا يَحْرُمُ، لَا سِيَّمَا إِذَا الْتَحَمُوا"؛ لِأَنَّ حُكْمَ الدَّار لَا يَتَغَيَّرُ بِأَنْ يَكُونَ فِيهَا مُسْلِمٌ أَوْ مُسْتَأْمَنٌ.

"الثَّامِنَةُ: لَوْ تَتَرَّسُوا بِأَطْفَالِهِمْ، فَقَدْ قِيلَ: يَضْرِبُ الْمُتَتَرِّسَ وَلَا يَعْمُدُ الطَّفْلَ"؛ لِئَلَّ يَتَعَطَّلَ الجُهَادُ.

"وقِيلَ: يَكُفُّ؛ لِأَنَّ لَهُ مَنْدُوحَةً" عَنْ ذَلِكَ "إِذَا لَمْ يَكُونُوا مُلْتَحِمِينَ" وَلَا حَاجَةَ بِهِ إِلَى قَتْلِ النّسَاءِ،
وَالْأَطْفَالِ فِي غَيْرِ حَالَةِ، الِالْتِحَامِ. "وَلَوْ تَتَرَّسُوا بِمُسْلِمٍ، رَأَيْتُ أَنْ يَكُفَّ إِلَّا أَنْ يَكُونُوا مُلْتَحِمِينَ،
وَالْأَطْفَالِ فِي غَيْرِ حَالَةِ، الِالْتِحَامِ. "وَلَوْ تَتَرَّسُوا بِمُسْلِمٍ، رَأَيْتُ أَنْ يَكُفَّ إِلَّا أَنْ يَكُونُوا مُلْتَحِمِينَ،
فَيَضْرِبُ الْمُشْرِكَ وَيَتَوقَى الْمُسْلِمَ جَهْدَهُ"، كَمَا فِي الْأَطْفَالِ "فَإِنْ أَصَابَ مُسْلِمًا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ عَمْدًا، فَهُو كَالْمُكْرَهِ عَلَى قَتْلِ مُسْلِمٍ إِذَا تَحَقَّقَتْ مُشَابَهَةُ الْإِكْرَاهِ" بِأَنْ صَارَ مُلْجَأً إِلَى قَتْلِهِ، خَافَة الْهَكُولُ عَلَى نَفْسِهِ. "وَإِنْ أَصَابَهُ خَطَأً وَكَانَ عَالِمًا بِإِسْلَامِهِ، فَالدِّيَةُ، وَالْكَفَّارَةُ"، كَمَا لَوْ أَصَابَهُ خَطَأً فِي الْمُلْكِ عَلَى نَفْسِهِ. "وَإِنْ أَصَابَهُ خَطَأً وَكَانَ عَالِمًا بِإِسْلَامِهِ، فَالدِّيَةُ، وَالْكَفَّارَةُ"، كَمَا لَوْ أَصَابَهُ خَطَأً فِي عَلَى الْمُسْلِمِ " وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا" بإِسْلَامِهِ " فَالدِّيَةُ، وَالْكَفَّارَةُ"، كَمَا لَوْ أَصَابَهُ خَطَأً فِي كَالَى اللَّهُ الْمُسْلَمِ . "وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا" بإِسْلَامِهِ " فَالْكَفَّارَةُ وَحْدَهَا" لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا" بإسْلَامِهِ " فَالْكَفَارَةُ وَحْدَهَا" لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَالْكَفَارَةُ لَولَهُ مَالِمٌ اللَّهُ اللَّهُ الْكُولُ لَا كُولُهُ مَنْ اللَّهُ الْمُ الْمُنْ الْمُ اللَّهُ الْمُ الْمُعْلِى الْمُسْلِمِ الْمُدُولِهُ الْمُ الْمُعْلَى اللَّهُ الْمُ الْمُ الْمُلْمَالِهُ الْمُ الْحَلَةُ الْمُنْ الْمُهُ اللَّهُ الْمُ اللَّهُ الْمُ الْمُ الْمُالِمُ الْقَالَةُ الْمُهُ الْمُ الْمُولِهُ اللَّهُ الْمُلْمُ اللَّهُ الْمُعْلِقُ الْمُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِمُ الْمُؤْلِهُ الْمُعْلِقُ الْمُكَالَةُ الْمُلْمُ الْمُلْعُلُولُهُ اللَّهُ الْمُلْكُولُهُ الْمُعَالِقُ الْمُسْلِمُ الْمُ الْمُؤْلِهُ الْمُعَالِقُولِهُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِقُ الْمُكُلِمُ الْمُالِعُولُهُ الْمُعْلِلَ

= =

الله صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا بعث جيوشه قال: «اخرجوا باسم الله فقاتلوا في سبيل الله. من كفر بالله لا تغدروا ولا تمثلوا ولا تغلوا، ولا تقتلوا الولدان ولا أصحاب الصوامع»، [حكم حسين سليم أسد] إسناده ضعيف، جاء في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٥/ ٢١٦): رواه أحمد، وأبو يعلى، والبزار، والطبراني في الكبير والأوسط، إلا أنه قال فيه: «ولا تقتلوا وليدا ولا امرأة ولا شيخا» "، وفي رحال البزار إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، وثقه أحمد، وضعفه الجمهور، وبقية رحال البزار رحال الصحيح.

(١) سنن الترمذي (٥/ ٩٤ ت شاكر): رقم (٢٧٦٢) عن أسامة بن زيد، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأخذ من لحيته من عرضها وطولها»: هذا حديث غريب، وسمعت محمد بن إسماعيل، يقول: عمر بن هارون مقارب الحديث لا أعرف له حديثا ليس له أصل - أو قال - ينفرد به، إلا هذا الحديث: كان النبي صلى الله عليه وسلم يأخذ من لحيته من عرضها وطولها، لا نعرفه إلا من حديث عمر بن هارون، ورأيته حسن الرأي في عمر وسمعت قتيبة، يقول: عمر بن هارون كان صاحب حديث، وكان يقول: الإيمان قول وعمل. سمعت قتيبة قال: حدثنا وكيع بن الجراح، عن رجل، عن ثور بن يزيد، «أن النبي صلى الله عليه وسلم نصب المنجنيق على أهل الطائف» قال قتيبة: قلت لوكيع: من هذا؟ قال: «صاحبكم عمر بن هارون»، [حكم الألباني] موضوع، و الضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ٢٤٣): عن على قال: «نصب رسول الله صلى الله عليه وسلم المنجنيق على أهل الطائف» كلها غير محفوظة، ولا يتابعه عليها إلا من هو دونه أو مثله، جاء في السنن الكبرى - البيهقي (٩/ ١٢٣ ط العلمية): رقم (١٨٠٦٥) عن أبي الزناد، قال: وحدثني محمد بن حمزة الأسلمي، عن أبيه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره على سرية، قال: فخرجت فيها، وقال: إن وجدتم فلانا فأحرقوه بالنار فوليت فناداني فرجعت إليه، فقال: إن وجدتم فلانا فاقتلوه ولا تحرقوه؛ فإنه لا يعذب بالنار إلا رب النار وأما حديث أسامة بن زيد حيث أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحرق على أبني، وما روي في نصب المنحنيق على الطائف فغير مخالف لما قلنا، إنما هو في قتال المشركين ماكانوا ممتنعين، وما روي من النهي في المشركين إذا كانوا مأسورين، وشبهه الشافعي رحمه الله برمي الصيد ما دام على الامتناع، ثم النهي عن رمي الدجاجة التي ليست بممتنعة، وبالله التوفيق "»، وجاء في معرفة السنن والآثار (١٣/ ٢٤٠): رقم (١٨٠٤١) قال الشافعي: «وإذا تحصن العدو فلا بأس أن يرموا بالمجانيق، والعرادات، والنيران، وغيرها»، ورقم (١٨٠٤٢) - نصب رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الطائف منحنيقا أو عرادة، ونحن نعلم أن فيهم النساء والولدان، ورقم (١٨٠٤٣) - وذكر في القديم في رواية أبي عبد الرحمن عنه حديث الوليد بن مسلم، عن ثور بن يزيد، عن مكحول، أو غيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نصب المنجنيق على أهل الطائف.

لَكُمُّ وَهُو مُؤْمِرِ ثُلُ فَتَحْرِيرُ رَقَبَحَ مُؤْمِنَكِ فِي ( ) ؛ وَلِأَنَّهُ إِذَا كَانَ جَاهِلًا بِهِ لَا يَلْزَمُهُ النَّوَقِي عَنْهُ، وَوَلَوْ أَوْحُبُنَا عَلَيْهِ الدِّيَةَ مَعَ الجُهْلِ، لَامْتَنَعَ الجُهَاهُ جُمْلَةً؛ إِذْ لَا يُمْكِنُهُ قَصَدُ رَجُلٍ مِنْهُمْ؛ لَجُوازِ أَنَّهُ مُسْلِمٌ. وَقَالَ مُسْتَأْمُنَا/ حَطَأً"؛ لِأَنَّهُ كَالْمُسْلِمِ فِي هَذَا الحُكْمِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِن كَانَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَكَالِنَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَكَوْرِن كَانَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَكَوْرِن كَانَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَكَوْرِن كَانَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَكَوْرِهُ مِنْ وَوَهُمِ بَيْنَ عَلَى اللَّهُ لَهُمْ إِلْهُمْ مِلِمُ اللَّهُ مُعْلَقِينَ وَالْمُحَدِّلِينَ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَوَ حَرَجُواْ فِيكُونُ وَلِكُمْ مَا اللَّهُ عَلَيْهِ مَعْلَى اللَّهُ عَلَيْهِ مَعْلَى اللَّهُ عَلَيْهِ مَعْلَى اللَّهُ عَلَيْهُ مَا إِلْمُوجِفِينَ وَالْمُحَدِّلِينَ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَوَ حَرَبُواْ فِيكُونُ وَلِمُ مُعْلَمُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ مَعْلَمُ اللَّهُ عَلَيْهُ مَنْ اللَّهُ عَلَيْهِ مَعْلَى اللَّهُ عَلَيْهُ مَا إِلَى عَظُولُهُ إِلَا مُعْلَمُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللْمُعْلِمِينَ، وَرُهُمُ اللَهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَى عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ مَا أَنْ يَسْتَعِينَ بِالْمُسْلِمِينَ فِلْهُ مُ اللَّهُ مِنْ الْقَوْمِ اللَّهُ مِنْ الْقَوْمِ اللَّهُ مِنْ الْمُعْلِمِينَ اللَّهُ عَلَى حُرْبِ هَوَاذِنَ. ( ٥ ) اللَّهُ مَا يَوْمُ وَلِكَ اللَّهُ عَلَى عَلَى حُرْبِ هَوَاذِنَ. ( ٥ ) اللَّهُ مَنْ وَلِكَ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى حُرْبِ هَوَاذِنَ. ( ٥ ) اللَّهُ مَن اللَّهُ مِنْ الْقَوْمِ اللَّهُ مِنَ الْفُومِ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى عَلَى عَرْبُ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهِ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى اللَّهُ مَلُومُ اللَّهُ مَن الْمُسْلِمِينَ إِذَا فَهُ عَلَى حُرْبِ هَوَاذِنَ . ( ٥ ) اللَّهُ مَا وَلَمْ عَلَى عَلَى عَلَى حُرْبِ هَوَاذِنَ . ( ٥ ) اللَّهُ مَا وَلَكُونُ اللَّهُ عَلَى عَلَى عَلَى عَرْبِ هَوَاذِنَ . ( ٥ ) اللَّهُ مَا وَلَعْمُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَ

وَلِلْإِمَامِ أَنْ يَسْتَرِقَ الْكُفَّارَ إِذَا رَأَى " عَرَبِيًّا كَانَ أَوْ عَجَمِيًّا، وَثَنِيًّا كَانَ أَوْ كِتَابِيًّا.

/۱۳٥ ب

(١) النساء: ٩٢.

<sup>(</sup>٢) النساء: ٩٢.

<sup>(</sup>٣) التوبة:٤٧.

<sup>(</sup>٤) جاء في البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير (٩/ ٧٢): الحديث الخامس عشر، روي «أن النبي – صلى الله عليه وسلم – استعان بيهود بني قينقاع في بعض الغزوات ورضخ لهم»، هذا الحديث، رواه الشافعي فقال: قال أبو يوسف، أبنا الحسن بن عمارة، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس أنه قال: «استعان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بيهود بني قينقاع ورضخ لهم ولم يسهم لهم» قال البيهقي: هذا الحديث لم أحده إلا من حديث الحسن بن عمارة وهو ضعيف، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس قال: «استعان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بيهود بني قينقاع فرضخ لهم ولم يسهم لهم» قال الشافعي: وروينا بإسناد أصح من هذا عن أبي حميد الساعدي قال: «خرج رسول الله – صلى الله عليه وسلم – حتى إذا خلف ثنية الوداع إذا كتيبة، قال: من هؤلاء؟ قالوا: بني قينقاع وهو رهط عبد الله بن سلام. قال: وأسلموا؟ قالوا: لا بل هم على دينهم. قال: قل لهم فليرجعوا فإنا لا نستعين بالمشركين».

<sup>(</sup>٥) معرفة السنن والآثار (١٣/ ١٣٤): رقم (١٧٦٨٤) قال الشافعي رحمه الله: الذي روي مالك، كما روي «رد رسول الله صلى الله عليه وسلم مشركا أو مشركين في غزاة بدر، وأبي أن يستعين إلا بمسلم»، ثم «استعان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد بدر بسنين في غزوة خيبر بعدد من يهود بني قينقاع كانوا أشداء، واستعان رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة حنين سنة ثمان بصفوان بن أمية وهو مشرك»، فالرد الأول إن كان بأن له الخيار فليس واحد من الحديثين مخالفا للآخر، وإن كان رده لأنه لم ير أن يستعين بمشرك فقد نسخه ما بعده من استعانته بمشركين.

"أَمَّا النِّسَاءُ، وَالْعَبِيدُ، وَالصِّبْيَانُ، فَيُرَقُّونَ بِنَفْسِ الْأَسْرِ وَيُحَصِّلُونَ أَمْوَالًا لِلْمُسْلِمِينَ، ولا يَبْقَى فِيهِمْ خِيرَةٌ"، كِلَافِ الْخُرِّ الْبَالِغِ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ، وَالْوِلْدَانِ؛ (١) وَإِنَّا نَهَى فَيهِمْ خِيرَةٌ"، كِلَافِ الْخُرِّ الْبَالِغِ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ، وَالْوِلْدَانِ؛ (١) وَإِنَّا نَهَى ذَلِكَ لِكَوْنِهِمْ أَمْوَالًا لِلْمُسْلِمِينَ وَسَبَايَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ.

### "وَلِلرِّقِ أَحْكَامٌ ثَلَاثَةٌ:

"الْحُكْمُ الثَّانِي: إِذَا سُبِيَ الطَّفْلُ مَعَ أُمِّهِ، فَلَا تُولَّهُ وَالِدَةٌ بِالتَّفْرِيقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ وَلَدِهَا"؛ لِقَوْلِهِ عَلَىٰ: (مَن فَرَّقَ بَيْنَ وَالِدَةٍ وَوَلَدِهَا، فَرَّقَ اللَّهُ بَينَهُ وَبَيْنَ أَحِبَّتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ). (مَن فَرَّقَ بَيْنَ وَالِدَةٍ وَوَلَدِهَا، فَرَّقَ اللَّهُ بَينَهُ وَبَيْنَ أَحِبَّتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ).

<sup>(</sup>١) سبق تخريجه قريبا.

<sup>(</sup>٢) النساء: ٤٢.

<sup>(</sup>٣) التجريد للقدوري (١٢/ ٢١٧٩): «الفرقة بين الزوجين إذا سبيا معا، ٣٠٠٥٥ - قال أصحابنا [رحمهم الله]: إذا شبي الزوجان معا، لم تقع الفرقة بينهما. ٣٠٠٥٦ - وقال الشافعي رحمه الله: تقع الفرقة. وإذا سبي المملوكان كان فيه وجهان، أحدهما: لا تقع الفرقة. قالوا: والصحيح أن الفرقة تقع. ٣٠٠٥٧ - لنا: أن السبي معنى يجوز أن يبتدئ عقد النكاح عقيبه، فلا ينفي البقاء على النكاح، أصله إذا بيعا. ولا يلزم إذا سبي أحدهما؛ لأن النكاح لا يصح عقيب سبي مع اختلاف الدار».

<sup>(</sup>٤) سنن الترمذي (٤/ ١٣٤ ت شاكر): رقم (١٥٦٦) عن أبي أيوب، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من فرق بين والدة وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة»: وفي الباب عن علي وهذا حديث حسن غريب والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم، كرهوا التفريق بين السبي بين الوالدة وولدها، وبين الولد والوالد، وبين الإخوة، [حكم الألباني] حسن، والمستدرك على الصحيحين للحاكم - ط العلمية (٢/ ٦٣): رقم (٢٣٣٤) عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من فرق بين والدة وولدها، فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة» هذا حديث صحيح

لَيْسَتْ فِي مَعْنَى الْأُمُومَةِ. "وَالْأَبُ كَالْأُمِّ؛ لِشَفَقَتِهِ"، وَوَجَدِهِ، فَهُو فِي مَعْنَاهَا.

"فَإِنْ فَرَّقَ مُفَرِّقٌ بَيْنَ الْوَالِدِ وَالْوَلَدِ بِالْبَيْعِ، فَأَصَحُّ الْقَوْلَيْنِ: الْفَسَادُ"؛ لِنَهْي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْكَانِ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْكَانِ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْكَانِ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْكَانِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللللْمُواللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللِّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ اللللللِّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللللِّهُ اللللللِّهُ الل

"الْحُكْمُ الثَّالِثُ: أَنَّ الطَّفْلَ الْمَسْبِيَّ يُحْكُمُ بِإِسْلَامِهِ تَبَعًا لِلسَّابِي الْمُسْلِمِ/ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ فِي ١٣٦/ ب السَّبْي أَحَدُ أَبَوَيْهِ"؛ لِأَنَّهُ كَالْأَبِ فِي حَضَانَتِهِ، وَكَفَالَتِهِ، فَهُوَ يَسْتَتْبِعُهُ فِي إِسْلَامِهِ، كَالْأَبِ.

"وَإِنْ كَانَ مَعَهُ أَحَدُ أَبَوَيْهِ الْكَافِرَيْنِ، فَهُوَ كَافِرٌ بِكُفْرِهِ"، تَبَعًا لَهُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: (كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفَطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ وَيُنَصِّرَانِهِ، وَيُمَحَسَانِهِ). (١) "وَلَنَا بَيْعُهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مَعَ أَبِيهِ أَوْ أُمِّهِ"؛ لِكَوْنِهِ الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدُ السَّبْيِ أَبُوهُ الْمَسْبِيُّ، فَالطِّفْلُ كَافِرٌ وَإِنْ كَانَ سَابِيهِ مُسْلِمًا؛ لِأَنَّ الإعْتِبَارَ عَمُولً الْمَسْبِيُّ، فَالطَّفْلُ كَافِرٌ وَإِنْ كَانَ سَابِيهِ مُسْلِمًا؛ لِأَنَّ الإعْتِبَارَ بِكُفْرِهِ. "وَمَوْتُ أَبِيهِ الْكَافِلُ لَا يُوجِبُ إِسْلَامَهُ"، كَمَا لَوْ كَانَا فِي دَارِ الْحُرْبِ. بِأَوْلِ السَّبْيِ"، فَهُوَ عَنْكُومٌ بِكُفْرِهِ. "وَمَوْتُ أَبِيهِ الْكَافِلُ لَا يُوجِبُ إِسْلَامَهُ"، كَمَا لَوْ كَانَا فِي دَارِ الْحُرْبِ.

"التَّصَرُّفُ الثَّالِثُ: فِي أَمْوَالِهِمْ بِالتَّمَلُّكِ

وَلِلتَّمَلُّكِ أَرْبَعُ جِهَاتٍ:

الْأُولَى: الإغْتِنَامُ" وَقَدْ مَضَى تَفْصِيلُهُ.

"وَيَجُوزُ ذَلِكَ فِي دَارِ الْحَرْبِ -أَعْنِي: التَّمَلُّكَ بِالْقِسْمَةِ - كَمَا قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ الْ إِنْ عَنْرِهِ ؟ وَلَا تَعْنَى الْمُسْلِمِينَ، فَلَا حَرْجَ" ؛ وَلَا تَعْنَى بِللَّا اللَّهِ اللَّهُ عَنَى الْمُسْلِمِينَ، فَلَا حَرْجَ" ؛ وَلَا تَعْنَى بِالْإَسْتِيلَاءِ، فَلَا مَعْنَى لِلتَّاتُّرِ فِي قِسْمَتِهَا. "وَلَوْ غَزَتْ شِرْذِمَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَلَا حَرَجَ" ؛ لِأَنَّ النَّبِيَ اللَّهُ بَعَثَ رَجُلَانِ سَرِيَّةً، وَبَعَثَ رَجُلًا وَاحِدًا أَيْضًا، فَدَلَّ أَنَّهُ جَائِزٌ. "وَمَا حَازُوهُ، فَغَنِيمَةٌ مُحَمَّسَةٌ " لَكَ النَّبِيَ اللَّهُ بَعَثَى رَجُلَانِ سَرِيَّةً، وَبَعَثَ رَجُلًا وَاحِدًا أَيْضًا، فَدَلَّ أَنَّهُ جَائِزٌ. "وَمَا حَازُوهُ، فَغَنِيمَةٌ مُحَمَّسَةٌ " سَوَاءٌ كَانَ بِإِذْنِ الْإِمَامِ أَوْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ؛ لِعُمُومٍ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَاعْلَمُوا أَنْهَا غَنِمْتُهُمْ مِن شَيْءٍ فَأَنَ لِللّهِ خُمُسَهُ . (\*)

(٢) الأنفال: ١٤٠.

على شرط مسلم ولم يخرجاه "، جاء في كشف الخفاء ت هنداوي (٢/ ٣١٩): رقم (٢٥٥٣) - "من فرق بين والدة وولدها؛ فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة"، رواه أحمد والدارمي والترمذي، وقال: حسن غريب، والحاكم وقال: صحيح على شرط مسلم، والطبراني عن أبي أيوب رفعه بسند ضعيف، وتصحيح الحاكم بكونه على شرط الشيخين منتقد بأن يحيى بن عبد الله راوية لم يخرج له أحد من الشيخين، وأخرجه البيهقي بسند فيه انقطاع، ورواه الدارقطني بسند فيه الواقدي عن حريث بن سليم العذري، ورواه الحاكم وأبو داود عن على، والحاكم عن عمران بن حصين».

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۲/ ۱۰۰ ط السلطانية): رقم (۱۳۸٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه، كمثل البهيمة تنتج البهيمة، هل ترى فيها جدعاء.»، وصحيح مسلم (۸/ ٥٠ ط التركية): رقم (۲۹۰۸) عن أبي هريرة أنه كان يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه، كما تنتج البهيمة بحيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء؟ ثم يقول أبو هريرة: واقرؤوا إن شئتم: { فطرت الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله }» الآية.

"وَالْأَحْسَنُ اسْتِئْذَانُ الْإِمَامِ؛ لِئَلَّا يَغْفَلَ عَنْهُمْ" عِنْدَ الْحَاجَةِ، وَإِذَا أَصَابَهُمْ حَوْفٌ أَغَانَهُمْ.

"الثَّانِيَةُ: مَا كَانَ مِلْكُهُ مُبَاحًا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ كَالصَّيْدِ، فَهُوَ لِمَنْ أَخَذَهُ"، وَلَا يَكُون غَنِيمَةً؛ إِذْ لَمْ يَمُلِكُهُ عَنْهُمْ قَهْرًا وَغَلَبَةً. "إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَيْدًا مُقَرَّطًا، أَوْ مَوْسُومًا" بِسِمَاتٍ/؛ فَإِنَّهَا آثَارُ الْمِلْكِ، وَثُبُوتُ يَمُلِكُهُ عَنْهُمْ قَهْرًا وَغَلَبَةً. "إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَيْدًا مُقَرَّطًا، أَوْ مَوْسُومًا" بِسِمَاتٍ/؛ فَإِنَّهَا آثَارُ الْمِلْكِ، وَثُبُوتُ الْيَدِ عَلَيْهِ. "فَلَا يَخْتَصُّ بِهِ مَنْ أَخْذَهُ"، بَلْ يَكُون غَنِيمَةً، كَسَائِرِ أَمْوَالِحِمْ.

"الثَّالِثَةُ: مَا كَانَ لُقَطَةً فِي بِلَادِ الْإِسْلَامِ، كَانَ غَنِيمَةً فِي دَارٍ مَحْضَةٍ لِلْمُشْرِكِينَ"؛ لِأَنَّا خُكُمُ بِأَنَّهَا لَمُنْ مَهُنَا، كَمَا أَنَّهَا لِلْمُسْلِمِينَ إِذَا كَانَتْ فِي دَارِهِمْ.

"الرَّابِعَةُ: إِذَا ارْتَحَلَ عَنَّا الْمُسْتَأْمَن فَمَاتَ فِي بِلَادِ الْحَرْبِ، وَلَه عِنْدَنَا أَمْوَالٌ، فَفِيهَا قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا فَيْءٌ"؛ لِزَوَالِ حُرْمَةِ الْمَالِكِ.

"وَالثَّانِي: أَنَّهَا لِوَرَثَتِهِ، وَهُوَ الْأَصَحُّ؛ لِلْوَفَاءِ" بِالْعَهْدِ "فَإِنِ اسْتُرِقَّ" الْحَرْبِيُّ "فَأَمْوَالُهُ مَوْقُوفَةٌ"؛ يَعْنِي: النِّي عِنْدَنَا. "فَإِنْ عَتَقَ، فَالْأَمَانَةُ مُؤَدَّاةٌ، وَإِنْ مَاتَ، كَانَ فَيْتًا عَلَى الْأَصَحِّ؛ فَإِنَّ الْعَبْدَ لَا يُورَثُ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِنْ كَسْبِ أَيَّامِ الرِّقِّ حَتَّى يَسْتَحِقَّهُ مَالِكُ رقِّهِ"

1/120

## [فُرُوعٌ سَبْعَةً] [فِي الْغَنِيمَةِ]

"الْأَوَّلُ: مَا كَانَ مِنْ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ فَأَحْرَزَهَا الْمُشْرِكُونَ، فَلَيْسَتْ غَنِيمَةً إِذَا ظَفِرْنَا بِهَا؛ فَإِنَّهُمْ لَا يَمْلِكُونَهَا، كَمَا لَمْ يَمْلِكُوا رِقَابَ الْمُسْلِمِينَ"، وَأُمَّهَاتِ أَوْلَادِهِمْ. "وَلَكِنَّهَا مَرْدُودَةٌ عَلَى صَاحِبِهَا بِكُلِّ حَالِ"؛ لِكَوْنِهِ بَاقِيًا عَلَى مِلْكِهِ. "وَلَا عِوَضَ عَلَيْهِ"؛ لِاسْتِحْقَاقِهِ إِيَّاهُ. "فَإِنْ وَقَعَتْ فِي قِسْمَةِ وَاحِدٍ عَوَّضَهُ الْإِمَامُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ"؛ جَبْرًا لِحَقِّهِ؛ إِذْ يَتَعَذَّرُ نَقْضُ الْقِسْمَةِ لِأَجْلِهِ.

"الثَّانِي: لِلْغَانِمِينَ أَنْ يَأْكُلُوا مِنْ طَعَامِهَا وَيَعْلِفُوا دَوَابَّهُمْ مِنْ قَضِيمِهَا، وَهَذَا خَاصِّيَّةُ الطُّعَامِ"، وَالْأَصْلُ فِيهِ: مَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ قَالَ: كُنَّا نُصِيبُ الْعَسَلَ وَالْفَوَاكِة فِي مَغَازِينَا فَنَأْكُلَهُ، وَلَا َنْرَفَعَهُ؛ <sup>(١)</sup> وَلِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا تَدْعُوَا الْحَاجَةُ إِلَيْهِ فِي الْغَالِب، وَيَشُقُّ الِامْتِنَاعُ مِنْهُ، فَيَكُون مَعْفُوًّا عَنْهُ. "**فَإِذَ**ا/ خَرَجُوا إِلَى ذَارِ الْإِسْلَامِ، كَفُوا أَيْدِيَهُمْ"؛ لِزَوَالِ الْحَاجَةِ عَنْهُمْ بِوُحْدَانِ الْأَسْوَاقِ فِيهَا، وَمَا يُرِيدُونَ مِنْهَا مِنَ الْأَطْعِمَةِ بِالنَّمَنِ. "فَإِنْ بَقِيَتْ فِي أَيْدِيهِمْ فَضْلَةً مِنْهُ، رَدُّوهَا إِلَى الْإِمَامِ عَلَى الصَّحِيح"؛ إِذْ لَا حَاجَةَ لَمُمْ إِلَيْهِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، فَلَا يَكُون لَهُمْ إِبْقَاؤُهُ مَعَهُمْ فِيهَا، كَمَا لَا يَكُونُ لَهُمُ ابْتِدَاءُ أَخْذِهِ.

"الثَّالِثُ: تُبْطَلُ كُتُبُ الْمُشْرِكِينَ"؛ لِمَا فِيهَا مِنَ الْمُحَالِ، وَالْهَذَيَانِ. "وَيُنْتَفَعُ بِأَوْعِيَتِهِمْ"؛ لِأَنَّهَا مِنْ جُمْلَةِ الْأَمْوَالِ. "وَيُبَاعُ كُتُبُ الطِّبِّ وَلَا تُحْرَقُ"؛ لِأَنَّهَا مُبَاحَةٌ مُنْتَفَعٌ بِهَا.

"الرَّابِعُ: لَوْ رَأَى الْإِمَامُ إِحْرَاقَ نَخِيلِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ غَيْظًا لَهُمْ، جَازَ؛ قَطَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَخِيلَ بَنِي النَّضِير وَحَرَّقَهَا، وَشَنَّ الْغَارَةَ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِق، وَأَمَرَ بِالْبَيَاتِ وَالتَّحْرِيق، فَمَا أُصِيبَ فِي مِثْل هَذِهِ الْحَالَةِ مِنَ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ، فَلَا بَأْسَ؛ لِأَنَّهُ عَلَى غَيْرِ عَمْدٍ"، وَالْمَنْهِيُّ عَنْهُ قَتْلُهُمْ، قَصْدًا. "وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ عَقْرُ دَوَابِّهِمْ، كَمَا لَيْسَ لَنَا ذَلِكَ فِي قَتْل أَطْفَالِهِمْ؛ لِحُرْمَةِ الرُّوحِ"، فَإِنَّ الْحَيَوَانَ لَهُ حُرْمَةٌ فِي نَفسِهِ. "وَلَكِنْ لَنَا عَقْرُ خَيْلِهِمْ تَحْتَهُمْ فِي الْقِتَالِ"، كَمَا عَقَرَ حَنْظَلَةُ بِأَبِي سُفْيَانَ حَتَّى سَقَطَ عَنْهَا، وَلَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ.

"الْحَامِسُ: مَنْ سَرَقَ مِنَ الْعَنِيمَةِ وَلَهُ فِيهَا حَقُّ رَضْخِ أَوْ سَهْمٍ، لَمْ يُقْطَعْ، عَبْدًا أَوْ حُرًّا"؛ لِوُجُودِ

<sup>(</sup>١) صحيح البخاري (٤/ ٩٥ ط السلطانية): رقم (٣١٥٤) عن ابن عمر رضى الله عنهما قال: «كنا نصيب في مغازينا العسل والعنب، فنأكله ولا نرفعه»، وجاء بلفظ الفاكهة في المصنف - ابن أبي شيبة - ت الحوت (٥٠٥/٦): رقم (٣٣٣٤٥) عن نافع، عن ابن عمر قال: كنا «نصيب في مغازينا الفاكهة، والعسل فنأكله، ولا نرفعه»، جاء في البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير (٩/ ١٣٥): الحديث الثاني بعد السبعين، عن ابن عمر أيضا قال: «كنا نصيب في مغازينا العسل والعنب فنأكله ولا ندفعه»، هذا الحديث صحيح أخرجه البخاري في «صحيحه» باللفظ المذكور، وفي رواية البيهقي: «كنا نصيب في المغازي العسل والفاكهة فنأكله ولا ندفعه»، قال البيهقي: ورواه ابن المبارك عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، عنه: «كنا نأتي المغازي مع رسول الله – صلى الله عليه وسلم - فنصيب العسل والسمن فنأكله».

الشُّبْهَةِ. "وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ فِي الْغَانِمِينَ ابْنُهُ أَوْ أَبُوهُ، بِخِلَافِ أَخِيهِ" إِذْ حَقُّ الْأَخِ فِيهِ لَا يُورِثُ شُبْهَةً. "وَفِي الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ قَوْلَانِ"، كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي السَّرِقَةِ.

"السّادِسُ: الْعَانِمُ إِذَا وَطِئَ جَارِيَةً فِي الْمَعْنَمِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ، فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ"؛ لِأَنَّ لَهُ فِيهَا شُبْهَةُ مِلْكٍ بِشُبْهَةٍ، فَيَلْزَمُهُ الْعُفْرُ. "إِلَّا حِصَّته إِنْ تَيَسَّرَ بَيَانُ ١٣٨/أَمُهُ الْعُفْرُ. "إِلَّا حِصَّته إِنْ تَيَسَّرَ بَيَانُ ١٣٨/أَمِفْ الْعُفْرُ، "إِلَّا حِصَّته إِنْ تَيَسَّرَ بَيَانُ دَلِكَ؛ لِتَقَوْمِهُ مَحْصُورِينَ، فَإِنَّهُ وَاحِدٌ مِنْ جُمْلَتِهِمْ، وَلَهُ حَقِّ أَيْضًا فِي جَمِعِهَا، كَمَا مَقْدَارِهَا؛ لِقِلَّةِ الْغَانِمِينَ " بِأَنْ يَكُونَ الْقُومُ مَحْصُورِينَ، فَإِنَّهُ وَاحِدٌ مِنْ جُمْلَتِهِمْ، وَلَهُ حَقِّ أَيْضًا فِي جَمِعِهَا، كَمَا أَنَّ لَكُمْ حَقًا. "وَإِنْ تَعَذَّرَ " بَيَانُ ذَلِكَ؛ لِتَقَوِّقِهِمْ وَكَثْرَهِمْ "غَرِمَ جَمِيعَهُ، ثمَّ يَعُودُ بِالْقِسْمَةِ إِلَيْهِ حِصَّتُهُ، وَإِنْ عَلَيْمَ مَعَ الْعُلْوِيةِ عَلَيْهِ مُوسِرٌ، فَهِي أُمُّ وَلَدِهِ " حَتَّى لَوْ كَانَتْ فِي نَصِيبٍ جُمْلَتِهِ هُوَ مِنْ جُمْلَتِهِمْ، صَارَتْ أُمَّ وَلَدِهِ لَهُ حَلَيْهِ مَعُ الْعُقْرِ قِيمَةُ الْوَلَدِ، وَعَلَيْهِ مَعُ الْعُقْرِ قِيمَةُ الْوَلَدِ، وَهُو نَسِيبٌ حُرِّ، كَمَا فِي الْجَارِيَةِ الْمُشْتَرَكَةِ " إِذَا اسْتَوْلَدَهَا أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ.

"السَّابِعُ: إِنْ رَأَى فِي الْمَعْنَمِ أَبَاهُ، فَقَالَ: أَعْتَقْتُكَ، فَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ حَكَمَ بِالْحُرِّيَّةِ وَالتَّسْرِيَةِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّهُ" بِالْإِعْتَاقِ "قَدِ اخْتَارَ" الْمَلِكَ فَعَتَقَ عَلَيْهِ؛ لِدُخُولِهِ فِي مِلْكِهِ، وَسَرَى إِلَى الْبَاقِي، كَمَا لَوْ تَعَيَّنَ مِلْكُهُ فِيهِ بِالْقِسْمَةِ.

### "التَّصَرُّفُ الرَّابِعُ: فِي عَقَارِهِمْ

وَلِلْإِمَامِ تَمَلُّكُ الْعَقَارِ وَقِسْمَتِهَا بَيْنَ الْعَانِمِينَ"، كَمَا فِي سَائِرِ أَمْوَالِهِمْ. "وَلَهُ أَنْ يَفْعَلَ مَا فَعَلَ عُمَرُ فَي سَوَادِ الْعِرَاقِ لَمَّا اسْتَوْلَى عَلَيْهَا عُنْوَةً؛ إِذْ قَسَمَهَا بَيْنَ الْعَانِمِينَ واَستْعَلُّوهَا ثَلَاثَ سِنِينَ، فَتَقَاعَدُوا عَنِ الْجِهَادِ، وَتَعَلَّقُوا بِأَذْنَابِ الْبَقَرِ، فَرَأَى أَنْ يَسْتَرِدَّهَا مِنْهُمْ، فَاسْتَرَدَّهَا مِنْهُمْ بِطِيبِ فَتَقَاعَدُوا عَنِ الْجِهَادِ، وَتَعَلَّقُوا بِأَذْنَابِ الْبَقَرِ، فَرَأَى أَنْ يَسْتَرِدَّهَا مِنْهُمْ، فَاسْتَرَدَّهَا مِنْهُمْ بِطِيبِ أَنْفُسِهِمْ، وَعَوَّضَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ مَنْ رَامَ الْعِوَضَ مِنْهُمْ؛ اقْتِدَاءً بِرَسُولِ اللَّهِ فَي اسْتِرْدَادِ سَبْيِ هَوَاذِنَ، وَتَعْوِيضِ مَنْ رَامَ الْعِوَضَ مِنْهُمْ، ثُمَّ جَعَلَهَا عُمَرُ فَي وَقُفًا عَلَى مَصَالِحِ كَافَّةِ الْمُسْلِمِينَ/، فَلَا يَجُوزُ فِيهَا إِلَّا مَا يَجُوزُ فِي الْوَقْفِ مِنَ التَّصَرُّفِ، هَذَا نَصُّهُ"

"وَقَالَ ابْنُ سُرِيْج: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ بَاعَهَا" مِنْهُمْ "وَنَحَّمَ الْأَثْمَانَ لِيُؤَدُّونَهَا عَلَى مَرِّ السِّنِينَ.

"وَقَالَ غَيْرُهُ: يُخْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ضَرَبَ عَلَيْهَا مَا ضَرَبَ شِبْهَ الْجَعَالَةِ، وَقَدْ سُمِّيَ خَرَاجًا وَهُوَ كِرَاءٌ؛ إِذْ لَا يَجُوزُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَضْرِبَ خَرَاجًا عَلَى أَرْضِ مُسْلِمٍ قَطُّ"؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: (لَا يَنبَغِي لِمُسْلِمٍ أَنْ يُؤَدَيَ الْمُسْلِمِ أَنْ يُؤَدِي الْمُسْلِمِ عُشْرُ زَرْعِهِ" فَيُحْسَبُ كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي الزَّكَاةِ.

"فَإِنْ ضَرَبَ الْإِمَامُ عَلَى أَرْضِ مُشْرِكٍ جِزْيَةً مُعْتَبَرَةً بِرُؤُوسِهِمْ عَدَدًا، كَانَ جَائِزًا"، فَإِنَّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ

۱۳۸/ب

<sup>(</sup>١) معرفة السنن والآثار (٣٩٧/ ٣٩٢): رقم (١٨٥٩٧) – وبلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا ينبغي لمسلم أن يؤدي الخراج، ولا لمشرك أن يدخل الحرم».

يَضْرِبَ الْجِزْيَةَ عَلَى رُؤوسِهِمْ، أَوْ عَلَى مَوَاشِيهِمْ، أَوْ عَلَى مَا يَخْرُجُ مِنْ أَرَاضِيهِمْ، فَالْكُلُّ وَاحِدٌ.

"فَإِذَا أَسْلَمَ، سَقَطَ خَرَاجُ أَرْضِهِ"؛ لِلْحَبَرِ الْمَذْكُورِ؛ (١) وَلِأَنَّهُ حِزْيَةٌ، فَلَا يَجُوزُ أَخْذُهَا مِنَ الْمُسْلِمِ.
"بِخِلَافِ الرِّقِّ"؛ حَيْثُ لَا يَسْقُطُ إِذَا أَسْلَمَ بَعْدَ ضَرْبِ الرِّقِّ عَلَيْهِ، وَيَسْقُطُ الْحُرَاجُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الرِّقَ لَا الْبِخِلَافِ الْمُقْلِ الْفَيْءِ خَاصَّةً؛ لِأَنَّهُ جِزْيَةٌ، وَخَرَاجُ الْعِرَاقِ لِكَافَّةِ يُنَافِيهِ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّهُ جِزْيَةٌ، وَخَرَاجُ الْعِرَاقِ لِكَافَّةِ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّهُ عَمَرَ عَلَى جَمِيعِهِمْ"

"أَمَّا مَكَّةُ، فَقَدْ فَتِحَتْ صُلْحًا لَا عُنْوَةً، وَلَمْ يُقْسَمْ مَالٌ، وَلَمْ يُقْسَمْ غَنِيمَةٌ؛ إِذْ أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ مِنْ مَرِّ ظَهْرَانَ أَمَانُ أَهْلِ مَكَّةً إلَيْهِمْ عَلَى لِسَانِ الْعَبَّاسِ وَأَبِي سُفْيَانَ، فَقَالَ: (مَنْ أَلْقَى سِلَاحَهُ، فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ فَهُوَ فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ دَخَلَ دَارَهُ فَهُو آمِنٌ، وَمَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ فَهُو آمِنٌ، وَمَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ فَهُو آمِنٌ، وَمَنْ دَخَلَ دَارَهُ فَهُو آمِنٌ، وَمَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ فَهُو آمِنٌ، وَمَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ فَهُو آمِنٌ، وَمَنْ دَخَلَ دَارَهُ فَهُو آمِنٌ، وَمَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ فَهُو آمِنٌ، وَمَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ فَهُو آمِنٌ، وَمَنْ دَخَلَ دَارَهُ فَهُو آمِنٌ، وَمَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ فَهُو آمِنٌ، وَقَبُلُوا الْأَمَانَ، وَاعْتَذَرَ خَالِدٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﴿ فَي مُناوَشَةٍ كَانَتْ بِالْخَنْدَمَةِ، فَقَالَ: بَدَأُونِي إِلْقِتَالِ/، وَقَالُوا: بَلْ بَدَأَنَا خَالِدٌ، فَكَانَ فَتْحُ مَكَّةَ صُلْحًا"

<sup>(</sup>١) «لا ينبغي لمسلم أن يؤدي الخراج، ولا لمشرك أن يدخل الحرم».

<sup>(</sup>٢) سنن أبي داود (٣/ ١٦٢ ت محيى الدين عبد الحميد): رقم (٣٠٢٢) عن ابن عباس، قال: لما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم مر الظهران قال العباس: قلت والله، لئن دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة عنوة، قبل أن يأتوه فيستأمنوه إنه لهلاك قريش، فجلست على بغلة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت لعلى: أجد ذا حاجة يأتي أهل مكة فيخبرهم بمكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليخرجوا إليه، فيستأمنوه فإني لأسير إذ سمعت كلام أبي سفيان، وبديل بن ورقاء، فقلت: يا أبا حنظلة، فعرف صوتي، فقال: أبو الفضل؟ قلت: نعم، قال: ما لك فداك أبي وأمى؟ قلت: هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم، والناس، قال: فما الحيلة؟ قال: فركب خلفي، ورجع صاحبه، فلما أصبح غدوت به على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأسلم، قلت: يا رسول الله، إن أبا سفيان رجل يحب هذا الفخر، فاجعل له شيئا، قال: «نعم، من دخل دار أبي سفيان فهو آمن، ومن أغلق عليه داره فهو آمن، ومن دخل المسجد فهو آمن» قال: فتفرق الناس إلى دورهم وإلى المسجد، [حكم الألباني] حسن، والسنن الكبري - البيهقي (٦/ ٥٦ ط العلمية): رقم (١١١٧٩) عن أبي هريرة، في قصة فتح مكة قال: فجاء أبو سفيان فقال: يا رسول الله، أبيدت خضراء قريش، لا قريش بعد اليوم، فقال: ٪ من دخل دار أبي سفيان فهو آمن، ومن ألقى سلاحه فهو آمن، ومن أغلق بابه فهو آمن " أخرجه مسلم في الصحيح من حديث حماد بن سلمة وسليمان بن المغيرة، عن ثابت، وزاد في حديث سليمان قال: فأقبل الناس إلى دار أبي سفيان، وأغلق الناس أبوابحم»، والمعجم الكبير للطبراني (٨/ ١٣): رقم (٧٢٦٦) - حدثنا محمد بن حيان المازيي، ثنا محمد بن كثير، ثنا حماد بن سلمة، أنا ثابت، عن عبد الله بن رباح، قال: وفدنا إلى معاوية رضى الله عنه، وفينا أبو هريرة رضي الله عنه، فكان هذا يصنع يوم الطعام فيدعو هذا، ويصنع هذا يوم الطعام فيدعو هذا، قلت: يا أبا هريرة، اليوم يومي فحاء قبل أن يحضر الطعام فقلت: يا أبا هريرة، حدثنا بشيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يدرك طعامنا، قال: شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح، فقال: «يا أبا هريرة، ادع لي الأنصار» فدعوتهم فجاءوا يهرولون، فقال: «هل ترون أوباش الناس؟» قالوا: نعم. قال: «فإذا لقيتموهم غدا، فاحصدوهم حصدا، ثم موعدكم الصفا» قال: واستعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد على إحدى الجنبتين، والزبير بن العوام على المجنبة الأخرى رضي الله عنه، واستعمل أبا عبيدة بن الجراح على النادفة في بطن الوادي، فلما جاء القوم لقيناهم فما تقدم أحد إلا أناموه وفتح على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فجاء فصعد الصفا، وجاءت الأنصار فأطافوا بالصفا، وجاء أبو سفيان، فقال: يا رسول الله، أبيحت خضراء قريش لا قريش بعد اليوم، فقال: «من أغلق بابه فهو آمن، ومن ألقى السلاح فهو آمن، ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن».

"التَّصَرُّفُ الْحَامِسُ: عَقْدُ الْأَمَانِ

وَيَجُوزِ ذَلِكَ لِكُلِّ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ" لَهُ أَهْلِيَّةُ الْقَتْلِ وَالْقِتَالِ، فَيَصِحُّ أَمَانُ الْعَبْدِ، وَالْمَرْأَةِ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِحَمَاعَةٍ مَخْصُوصَةٍ، وَقَدْ قَالَ ﷺ: (يَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ) (١) وَالْمُرَادُ بِهِ الْعَبِيدُ.

"إِذْ قَدْ نُؤَمِّنُ شَخْصًا لِنَأْمَنَ شَرَّهُ، وَمَنْ خَرَجَ إِلَيْنَا بِأَمَانِ صَبِيٍّ أَوْ مَعْتُوهِ، فَلَهُ شُبْهَةُ أَمَانٍ"؛ لِأَنَّهُ لَا يَعُونُ لَهُ أَمَانُهُ، وَمَنْ لَا يَجُوزُ. "فَلَا يَحِلُّ قَتْلُهُ، وَيُؤْمَرُ بِالْخُرُوجِ، وَلَا يُغْتَالُ فِي مَالِهِ"؛ بِنَاءً عَلَى اعْتَقَادِهِ.

### [فَرْعَانِ]

[فِي الْأَسِيرِ إِذَا حَلَّفَهُ الْكُفَّارُ أَلَّا يَهْرُبَ، وَلَوْ دَلَّ عِلْجٌ الْمُسْلِمِينَ عَلَى قَلْعَةٍ عَلَى جَارِيَةٍ فِيهَا عَيَّنَهَا]

"أَحَدُهُمَا: الْأَسِيرُ إِذَا حَلَّفَهُ الْكُفَّارُ لِيُخَلُّوهُ يَتَرَدَّدُ فِي دَارِهِمْ عَلَى أَلَّا يَهْرُبَ، فَلْيَهْرُبْ إِذَا تَمَكَّنَ؛ لِأَنَّ يَمِينَهُ يَمِينَهُ يَمِينُ إِكْرَاهِ "فَلَا تَنْعَقِدُ "فَلَا كَفَّارَةَ، وَلَوْ حَلَفَ مُخْتَارًا، وَهَرَبَ كَفَّرَ"؛ لِأَنَّ الْخُرُوجَ مِنْ دَارِهِمْ يَلْزَمُهُ؛ مُحَافَظَةً عَلَى دِينِهِ، وَالْيَمِينُ مُنْعَقِدَة هَهُنَا، فَلَا بُدَّ لَهُ مِنَ الْحَيْثِ، وَالْتِزَامِ الْكَفَّارَةِ. "وَلَكِنْ لَا دَارِهِمْ يَلْزَمُهُ؛ كُوفَظَةً عَلَى دِينِهِ، وَالْيَمِينُ مُنْعَقِدَة هَهُنَا، فَلَا بُدَّ لَهُ مِنَ الْحَيْثِ، وَالْتِزَامِ الْكَفَّارَةِ. "وَلَكِنْ لَا يَعْتَلُهُمْ؛ لِأَنَّهُ أَمَّنَهُمْ، وَلَوْ أَطْلَقُوهُ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ عَلَى شَرْطِ فِدَاءٍ أَوْ يَعُودُ إِلَى إِسَارٍ، لَمْ يَتُرْكُهُ

<sup>(</sup>١) مسند أحمد (٢/ ٢٨٥ ط الرسالة): رقم (٩٩١) عن علي، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: المؤمنون تكافأ دماؤهم، وهم يد على من سواهم، يسعى بذمتهم أدناهم، ألا لا يقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهد في عهده "»، قال المحققون: «صحيح لغيره، أبو حسان الأعرج روايته عن على مرسلة، ورجاله رجال الصحيح غير محمد بن عبد الواحد بن أبي حزم، فمن رجال النسائي، وهو صدوق»، وسنن أبي داود (٣/ ٨٠ ت محيى الدين عبد الحميد): رقم (٢٧٥١) – حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا ابن أبي عدي، عن ابن إسحاق هو محمد ببعض هذا، ح وحدثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة، حدثني هشيم، عن يحيي بن سعيد، جميعا عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن حده، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «المسلمون تتكافأ دماؤهم. يسعى بذمتهم أدناهم، ويجير عليهم أقصاهم، وهم يد على من سواهم يرد مشدهم على مضعفهم ، ومتسريهم على قاعدهم لا يقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهد في عهده» ولم يذكر ابن إسحاق: القود والتكافؤ "، [حكم الألباني] حسن صحيح، وسنن النسائي (٨/ ١٩): رقم (٤٧٣٤) عن قيس بن عباد، قال: انطلقت أنا والأشتر إلى علي رضي الله عنه فقلنا: هل عهد إليك نبي الله صلى الله عليه وسلم شيئا لم يعهده إلى الناس عامة؟ قال: لا، إلا ماكان في كتابي هذا، فأخرج كتابا من قراب سيفه، فإذا فيه «المؤمنون تكافأ دماؤهم وهم يد على من سواهم، ويسعى بذمتهم أدناهم ألا لا يقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهد بعهده، من أحدث حدثًا فعلى نفسه أو آوى محدثًا، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين»، [حكم الألباني] صحيح، وسنن ابن ماجه (٢/ ٨٩٥ ت عبد الباقي): رقم (٢٦٨٣) عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «المسلمون تتكافأ دماؤهم وهم يد على من سواهم، يسعى بذمتهم أدناهم، ويرد على أقصاهم»، [حكم الألباني] صحيح، والمستدرك على الصحيحين للحاكم - ط العلمية (٢/ ١٥٣): رقم (٢٦٢٣) عن قيس بن عبادة، قال: دخلت أنا والأشتر، على على بن أبي طالب رضي الله عنه يوم الجمل، فقلت: هل عهد إليك رسول الله صلى الله عليه وسلم عهدا دون العامة؟ فقال: لا، إلا هذا وأخرج من قراب سيفه فإذا فيها: «المؤمنون تتكافأ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، وهم يد على من سواهم، لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده» هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه «وله شاهد عن أبي هريرة وعمرو بن العاص»، [التعليق - من تلخيص الذهبي]٢٦٢٣ - على شرط البخاري ومسلم.

الْإِمَامُ أَنْ يَعُودَ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَعْصِيَةٌ، فَلَا يَلْزَمُهُ بِالشَّرْطِ. "وَلَا يَلْزَمُهُ ذَلِكَ الْمَالُ" أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ شَيْءٌ لَا يَسْتَجِقُّونَهُ عَلَيْهِ، وَقَدْ أَكْرَهُوهُ عَلَى الْتِرَامِهِ، فَلَا يَلْزَمُهُ. "وَحَسَنْ لَوْ وَفَى" بِالشَّرْطِ؛ لِقَلَّا يُسْقِطَ ثِقَتَهُمْ عَنَّا فِي يَسْتَجِقُونَهُ عَلَيْهِ، وَقَدْ أَكْرَهُوهُ عَلَى الْتِرَامِهِ، فَلَا يَلْزَمُهُ. "وَحَسَنْ لَوْ وَفَى" بِالشَّرْطِ؛ لِقَلَّا يُسْقِطَ ثِقَتَهُمْ عَنَّا فِي إِطْلَاقِ أَسْارَانَا. "فَلَوْ بَاعُوهُ عَبْدًا، أَوْ دَابَّةً بِمَالٍ وَأَطْلَقُوهُ وَسَلَّمُوا إِلَيْهِ الدَّابَّةَ: فَإِنْ كَانَ بَيْعُ احْتِيَارٍ، فَالثَمْنُ وَاجِبٌ"؛ لِأَنَّ الِابْتِيَاعَ مِنْهُمْ صَحِيحٌ.

"وَإِنْ كَانَ بَيْعُ إِجْبَارٍ، وَجَبَ رَدُّ تِلْكَ الْعَيْنِ إِلَيْهِمْ"؛ لِأَنَّهُمْ دَفَعُوهَا إِلَيْهِ بِحُكْمِ الْعَقْدِ، وَالْعَقْدُ فَاسِدٌ فَيَلْزَمُهُ رَدُّهَا، كَمَا لَوْ كَانَ ذَلِكَ مَعَ مُسْلِمِ.

## كِتَابُ عَقْدِ الْجِزْيَةِ وَالْمُهَادَنَةِ

الْعَقْدُ الْأَوَّلُ: عَقْدُ الذِّمَّةِ

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ حَتَّى يُعَظُوا ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدِ / وَهُمْ صَن غِرُونَ ﴾ (١)

وَالنَّظَرُ فِي: أَرْكَانِهِ، وَأَحْكَامِهِ

أَمَّا الْأَزَّكَانُ: فَأَرْبَعَةُ:

الرُّكْنُ الْأَوَّلُ: مَنْ تُؤْخَذُ الْجِزْيَةُ مِنْهُ

وَهُوَ كُلُّ مُكَلَّفٍ حُرِّ كِتَابِيِّ" فَإِنَّ الْخِطَابَ مَعَ هَؤُلَاءِ. "فَلَا يُؤْخَذُ الْجِزْيَةُ مِنْ مَعْتُوهِ، وَلَا صَبِيٍّ، وَمَمْلُوكٍ، وَامْرَأَةٍ، بَلْ هُمْ أَتْبَاعُ الرِّجَالِ الْعُقَلَاءِ " عَلَى أَنَّ الْجِزْيَةَ لِحَقْنِ الدَّمِ، وَهَؤُلَاءِ دِمَاؤُهُمْ خَقُونَة، فَلَا وَمَمْلُوكٍ، وَامْرَأَةٍ، بَلْ هُمْ أَتْبَاعُ الرِّجَالِ الْعُقَلَاءِ " عَلَى أَنَّ الْجُوْنِيَةَ لِحَقْنِ الدَّمِ، وَهَؤُلَاءِ دِمَاؤُهُمْ خَقُونَة، فَلَا يُقْتَلُونَ بِالْكُفْرِ. " وَنُرِيدُ بِالْكِتَابِيِّ: الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى "، فَإِنَّهُمْ أَمْلُ كِتَابٍ، وَقَدْ قَالَ عَلَيْ: (فَادْعُهُمْ إِلَى يُقْتَلُونَ بِالْكُفْرِ. " وَنُرِيدُ بِالْكِتَابِيِّ: الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى "، فَإِنَّهُمْ أَمْلُ كِتَابٍ، وَقَدْ قَالَ عَلَيْ: (فَادْعُهُمْ إِلَى إِلْكُونَ بِالْكُفْرِ. " وَنُرِيدُ بِالْكُفْرِ. " وَنُرِيدُ بِالْكُفَادِ الْمَعْوَى اللَّهُ اللَّهُمْ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعُومُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعُومُ اللَّهُ اللَّالِقُولُ اللَّهُ اللِهُ اللَّهُ اللْعُلُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ

<sup>(</sup>١) التوبة: ٢٩.

<sup>(</sup>٢) لم أقف عليه بألفاظ المؤلف، ووقفت عليه بمعناه في صحيح مسلم (٥/ ١٣٩ ط التركية): رقم (١٧٣١) عن سليمان بن بريدة ، عن أبيه أبيه قال: « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمر أميرا على جيش أو سرية، أوصاه في خاصته بتقوى الله، ومن معه من المسلمين خيرا، ثم قال: اغزوا باسم الله، في سبيل الله، قاتلوا من كفر بالله، اغزوا ولا تغلوا، ولا تغدروا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا وليدا، وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال (أو خلال)، فأيتهن ما أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، ثم ادعهم إلى الإسلام، فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين، فإن أبوا أن يتحولوا منها، فأحبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين، يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المؤمنين، ولا يكون لهم في الغنيمة والفيء شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين، فإن هم أبوا فسلهم الجزية، فإن هم أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، فإن هم أبوا فاستعن بالله وقاتلهم، وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه، فلا تجعل لهم ذمة الله ولا ذمة نبيه، ولكن اجعل لهم ذمتك وذمة أصحابك، فإنكم أن تخفروا ذممكم وذمم أصحابكم، أهون من أن تخفروا ذمة الله وذمة رسوله، وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله، فلا تنزلهم على حكم الله، ولكن أنزلهم على حكمك، فإنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا». قال عبد الرحمن هذا أو نحوه. وزاد إسحاق في آخر حديثه، عن يحي بن آدم قال: فذكرت هذا الحديث لمقاتل بن حيان ، (قال يحيى: يعني أن علقمة يقوله لابن حيان)، فقال: حدثني مسلم بن هيصم ، عن النعمان بن مقرن ، عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه، وسنن أبي داود (٣/ ٣٧ ت محيى الدين عبد الحميد): رقم (٢٦١٢) -حدثنا محمد بن سليمان الأنباري، حدثنا وكيع، عن سفيان، عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم، بعث أميرا على سرية أو حيش أوصاه بتقوى الله في خاصة نفسه، وبمن معه من المسلمين خيرا، وقال: إذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى إحدى ثلاث خصال، أو خلال فأيتها أجابوك إليها فاقبل منهم، وكف عنهم: ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، وأعلمهم أنهم إن فعلوا ذلك أن لهم ما للمهاجرين وأن عليهم ما على المهاجرين، فإن أبوا واختاروا دارهم فأعلمهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المؤمنين، ولا يكون لهم في الفيء والغنيمة نصيب إلا أن يجاهدوا مع المسلمين، فإن هم أبوا فادعهم إلى إعطاء الجزية، فإن أجابوا فاقبل منهم وكف عنهم، فإن أبوا فاستعن بالله تعالى وقاتلهم، وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله

## (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِيُّ الشَّافِعِيُّ \*

عَلَيْهِ" وَقَدْ قَالَ عَلَىٰ: (سُنُّوا بِمِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ، غَيْرَ آكِلِينَ ذَبَائِحَهُمْ، وَلَا نَاكِحِينَ نِسَاءَهُمْ). (1) "وَالْعَرَبِيُّ وَالْعَجَمِيُّ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ؛ لِأَنَّ اللَّه تَعَالَى عَلَّقَهَا بِالْكِتَابِ لَا بِالْأَنْسَابِ، فَلَا يُؤْخَذ الْجِزْيَةُ وَالْعَجَمِيُّ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ؛ لِأَنَّ اللَّه تَعَالَى عَلَّقَهَا بِالْكِتَابِ لَا بِالْأَنْسَابِ، فَلَا يُؤخَذ الْجِزْيَةُ مِنْ وَثَنِيُّ أَصْلًا"، وَلَا مِنْ أَحَدٍ غَيْرِ هَوُلَاءِ الْفِرَقِ الثَّلاَثَةِ؛ لِأَنَّهُمُ الْمَحْصُوصُونَ بِمَا فِي النَّصِّ دُونَ غَيْرِهِمْ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ -رَحِمَهُ اللهُ: يُقِرُّ وَنَيْ الْعَجَمِ دُونَ وَنَنِيِّ الْعَرَبِ. (٢) " فَأَمَّا السَّامِرَةُ، فَهُمْ مِنَ الْيَهُودِ، وَالنَّصَارَى.

[فَرْعَانِ]

\_\_\_\_\_

تعالى، فلا تنزلهم فإنكم لا تدرون ما يحكم الله فيهم، ولكن أنزلوهم على حكمكم، ثم اقضوا فيهم بعد ما شئتم قال سفيان بن عيينة: قال علقمة: فذكرت هذا الحديث لمقاتل بن حيان فقال: حدثني مسلم قال: قال أبو داود: «هو ابن هيصم، عن النعمان بن مقرن، عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل حديث سليمان بن بريدة»، [حكم الألباني] صحيح.

- (١) مسند الشافعي ترتيب سنجر (٤/ ٥٠): رقم (١٧٧٣) أخبرنا الشافعي رضي الله عنه، قال: أخبرنا مالك، عن جعفر بن محمد، عن أبيه: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذكر المجوس، فقال: ما أدري كيف أصنع في أمرهم، فقال له عبد الرحمن بن عوف: أشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «سنوا بهم سنة أهل الكتاب»، و مصنف عبد الرزاق (٦/ ٦٨ ت الأعظمي): رقم (١٠٠٢٥) - عبد الرزاق قال: أخبرنا ابن جريج قال: حدثنا جعفر بن محمد، عن أبيه، أن عمر بن الخطاب، خرج فمر على ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، فيهم عبد الرحمن بن عوف، فقال: ما أدري ما أصنع في هؤلاء القوم الذين ليسوا من العرب، ولا من أهل الكتاب؟ يعني المجوس، فقال عبد الرحمن بن عوف: أشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «سنوا بمم سنة أهل الكتاب»، والسنن الكبرى - البيهقي (٧/ ٢٨٠ ط العلمية): رقم (١٣٩٨٦) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: إن الله عز وجل بعث محمدًا صلى الله عليه وسلم بالحق ليظهره على الدين كله، فديننا خير الأديان، وملتنا فوق الملل، ورجالنا فوق نسائهم، ولا يكون رجالهم فوق نسائنا قال أبو القاسم: لم يروه عن سفيان إلا النعمان، قال الشافعي رحمه الله: وأهل الكتاب الذي يحل نكاح حرائرهم أهل الكتابين المشهورين التوراة والإنجيل: وهم اليهود، والنصاري من بني إسرائيل، دون المجوس، قال الشيخ رحمه الله: وهذا الأثر المشهور عن عبد الرحمن بن عوف، عن النبي صلى الله عليه وسلم سنوا بهم سنة أهل الكتاب، فحمله أهل العلم مع الاستدلال برواية بحالة على الجزية فهم ملحقون بمم في حقن الدم بالجزية دون غيرها والله أعلم»، جاء في خلاصة البدر المنير (٢/ ١٩٥ ١٩٦): رقم (١٩٧١)- حديث: "سنوا بمم سنة أهل الكتاب"، رواه الشافعي من رواية عبد الرحمن بن عوف بإسناد منقطع وهو في الموطأ، قال الرافعي: وروي: "غير ناكحي نسائهم وآكلي ذبائحهم"» قلت: رواها البيهقي من رواية الحسن بن محمد عن علي، قال: كتب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إلى مجوس هجر يعرض عليهم الإسلام، فمن أسلم قبل، ومن أبي ضربت عليهم الجزية، على أن لا يؤكل لهم ذبيحة ولا ينكح لهم امرأة، قال عبد الحق: وهذا مرسل، قلت: ومعلول بقيس بن الربيع. لكن قال البيهقي: إجماع أكثر المسلمين عليه يؤكده يعني المرسل.
- (٢) الاختيار لتعليل المختار (٤/ ١٣٧): «وأما عبدة الأوثان من العجم فلأنه يجوز استرقاقهم فيجوز أخذ الجزية من رجالهم كالكتابي والمجوسي، أو لأنه لما جاز إبقاؤهم على الكفر بأحد الشيئين وهو الرق جاز بالآخر وهو الجزية. (ولا يجوز) أخذها من عبدة الأوثان (من العرب و) لا من (المرتدين) لأنه لا يجوز إبقاؤهم على الكفر بالرق فكذا بالجزية، لأن كفرهم أقبح وأغلظ»، المسبوك على منحة السلوك في شرح تحفة الملوك (٣/ ٤٢٠): «قوله: وتوضع الجزية على الكتابي، والمجوسي، وعابد الوثن من العجم. لقوله تعالى: {من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية} [التوبة: ٢٩]».

[فِي الْمُتَوَلِّدِ بَيْنَ نَصْرَانِيِّ وَوَثَنِيَّةٍ، وَضَابِطُ الْكِتَابِيِّ الَّذِي تُؤْخَذ مِنْهُ الْجِزْيَةُ]

"الْأَوَّلُ: الْمُتَوَلِّدُ بَيْنَ النَّصْرَانِيِّ وَالْوَثَنِيَّةِ، تُؤْخَذ مِنْهُ الْجِزْيَةُ"؛ اعْتِبَارًا بِالْأَبِ. "فَإِنْ كَانَ الْمُتَوَلِّدُ بَيْنَ يَهُودِيِّ وَنَصْرَانِيَّةٍ، وَجِزْيَةُ الْعَشِيرَتَيْن مُحْتَلِفَةٌ، فَجِزْيَتُهُ جِزْيَةُ أَبِيهِ"؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ مَنْسُوبٌ إِلَى الْأَبِ.

"الثّاني: لَا تُؤْخَذ الْجِزْيَةُ إِلَّا مِمَّنْ دَانَ آبَاؤُهُ بِدِينِ النَّهَوُّدِ وَالتَّنَصُّرِ قَبْلَ مَبْعَثِ نَبِيّنَا اللَّانِي إِلَّا وَهُوَّلَاءِ مُحْتَرَمُونَ بِسَبَبِ آبَائِهِمْ. "فَأَمَّا مَنْ تَهَوَّدَ، أَوْ تَنَصَّرَ، أَوْ تَمَجَّسَ مِنْ أَهْلِ حَقًّا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَهَوُّلَاءِ مُحْتَرَمُونَ بِسَبَبِ آبَائِهِمْ. "فَأَمَّا مَنْ تَهَوَّدَ، أَوْ تَنَصَّرَ، أَوْ تَمَجَّسَ مِنْ أَهْلِ الْأَوْثَانِ بَعْدَ الْمَبْعَثِ، فَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ وَمِنْ أَعْقَابِهِ سِوَى الإِسْلامِ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ١٤٠ / رَ الْأَوْثَانِ بَعْدَ الْمَبْعَثِ، فَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ وَمِنْ أَعْقَابِهِ سِوَى الإِسْلامِ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ١٤٠ / رَ الْأَوْثَانِ بَعْدَ الْمُبْعَثِ، فَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ وَمِنْ أَعْقَابِهِ سَوَى الإِسْلامِ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ١٤٠ / رَ الْأَوْثَانِ بَعْدَ الْمُبْعَثِ، فَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ وَمِنْ أَعْقَالِهِ لَقُولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرً ١٤٠ / رَ الْأَوْثَانِ بَعْدَ الْمُنْعَثِ، فَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ وَاللَّهُ وَإِلَّا قُتِلَ"؛ لِأَنَّهُ انْتَقَلَ إِلَى دِينٍ بَاطِلٍ، فَهُوَ كَالْمُسْلِمِ إِذَا الْرَبَدُ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يُقَرُّ. (٢)

"الرُّكْنُ الثَّانِي: الْعَاقِدُ

وَلَا يَعْقِدُ عَقْدَ الذِّمَّةِ وَالْمُهَادَنَةِ سِوَى الْحَلِيفَةِ، أَوْ رَجُلٍ بِأَمْرِهِ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِالتَّصَرُّفِ فِي بَيْتِ الْمَالِ" وَهُوَ مِنَ الْمَصَالِحِ الْعَامَّةِ. "وَلَيْسَ كَعَقْدِ الْأَمَانِ يَعْقِدُهُ الْعَبْدُ، وَالْمَرْأَةُ، وَكُلُّ مُسْلِمٍ مُكلَّفٍ"؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ، فَإِنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِجَمَاعَةٍ خَصُوصَةٍ.

"وَيَنْبَغِي أَنْ يُشِتَ الْإِمَامُ حُلَاهُمْ وَأَسَامِيهِمْ فِي دِيوَانِ، وَيُعَرِّفَ عَلَيْهِمْ عُرَفَاءَ؛ لِيَحْفَظُوا عَدَدَهُمْ، وَمَنْ يَبْلُغُ وَيَمُوتُ وَيَغِيبُ مِنْهُمْ، فَإِن انْمَحَقَ الْعَهْدُ وَانْدَرَسَ، جُدِّدَ، وَإِنْ خَفِيَ الْمَبْلَغُ، فَمَنْ أَقَرَّ وَمَنْ يَبْلُغُ وَيَمُوتُ وَيَغِيبُ مِنْهُمْ، فَإِن انْمَحَقَ الْعَهْدُ وَانْدَرَسَ، جُدِّدَ، وَإِنْ خَفِيَ الْمَبْلَغُ، فَمَنْ أَقَرَّ وَمَنْ اللّهَيْنَارِ، لَزِمَهُ إِي الْتِزَامِهِ مَا هُوَ فَوْقَ الْحَدِّ الْأَقَلِّ.

"وَمَنْ لَمْ يُقِرَّ إِلَّا بِدِينَارٍ، اكْتُفِي بِهِ"؛ لِأَنَّهُ الْحُدُّ الْأَقَلُ، وَلَمْ يَلْتَزِمْ أَكْثَرَ مِنْهُ.

"الرُّكْنُ الثَّالِث: فِي قَدْرِ الْجِزْيَةِ

وَأَقَلُّهَا دِينَارٌ؛ قَالَ ﷺ لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ: (خُذْ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا)"، (أُ) وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: عَلَى

(١) آل عمران: ٨٥.

737

<sup>(</sup>٢) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي (٣/ ٢٧٧): «(قوله في المتن وتوضع على كتابي) أما أهل الكتاب فحائز ضرب الجزية عليهم مطلقا سواء كانوا من العرب أو من العجم فلأجل هذا ذكر أهل الكتاب مطلقا حتى يشمل الفريقين.

<sup>(</sup>٣) مسند أحمد (٣٦/ ٣٦٥ ط الرسالة): رقم (٢٢٠٣٧) عن معاذ قال: بعثني النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن وأمريي أن آخذ من كل أربعين بقرة مسنة، ومن ثلاثين بقرة تبيعا حوليا، وأمريي فيما سقت السماء العشر، وما سقي بالدوالي نصف العشر "»، قال المحققون: «حديث صحيح، رجاله ثقات غير عاصم -وهو ابن بحدلة- فهو صدوق حسن الحديث»، وسنن الترمذي (٣/ ١١ ت شاكر): رقم (٦٢٣) عن معاذ بن حبل، قال: «بعثني النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن، فأمريي أن آخذ من كل ثلاثين بقرة تبيعا أو تبيعة، ومن كل أربعين مسنة، ومن كل حالم دينارا، أو عدله معافر»،: «هذا حديث حسن». وروى بعضهم هذا الحديث، عن سفيان، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن مسروق أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذا إلى اليمن فأمره أن يأخذ «،» وهذا أصح "، [حكم الألباني] صحيح، وسنن النسائي (٥/ ٢٥): رقم (٢٤٥٠) عن

الْغَنِيِّ أَرْبَعَةُ دَنَانِيرَ، وَالْمُتَوَسِّطِ دِينَارَيْنِ، وَالْفَقِيرِ الْمُكْتَسِبِ دِينَارٌ.

"وَفِيهِ أَرْبَعُ مَسَائِلَ:

إِحْدَيْهَا: يَجُوزُ أَنْ يُزَادَ عَلَى أَغْنِيَائِهِمْ بِرِضَاهُمْ، وَلَا يَجُوزُ قَهْرًا"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ عِوَضٌ فِي عَقْدِ مُعَامَلَةٍ نَصَّ عَلَى أَلَّا يَكُونَ أَقَلَ مِنْ دِينَارٍ، فَيَكُون فِيمَا زَادَ عَلَيْهِ إِلَى تَرَاضِيهِمَا، كَمَا لَوْ وَكَّلَ وَكِيلًا فِي بَيْعِ سِلْعَةٍ، وَقَالَ: لَا تَبِعْ بِمَا دُونَ دِينَارٍ. "وَلَا يَتَقَدَّرُ أَكْثَرُهَا"، كَمَا فِي سَائِرِ الْأَعْوَاضِ.

"وَأَمَّا الْفَقْرُ، فَفِيهِ قَوْلَانِ، أَصَحُّهُمَا: أَنَّ الْجِزْيَةَ تَلْزَمُهُ"؛ لِعُمُومِ الْخَبَرِ، وَلِأَنَّهُ وَالْغَنِيُّ سَوَاءٌ فِي حَقْنِ الدَّيْرِ، وَلَا لَهُ يُونِ. الدَّيْرِ، وَلَا لَهُ يُونِ.

### [فَرْعٌ]

[بَلَغَ ابْنُ الذِّمِّيِّ وَجِزْيَةُ أَبِيهِ فَوْقَ الدِّينَارِ وَامْتَنَعَ عَنِ الْتِزَامِ مِثْلِهِ]

"إِذَا بَلَغَ ابْنُ الذِّمِّيِّ وَجِزْيَةُ أَبِيهِ ثَلَاثَةُ دَنَانِيرَ أَوْ مَا فَوْقَ الدِّينَارِ، وَامْتَنَعَ عَنِ الْتِزَامِ مِثْلِهِ، نُبِذَ إِلَيْهِ الْعَهْدُ وَأُمِرَ بِالْخُرُوجِ"؛ لِأَنَّهُ نَقَضَ الْعَهْدَ.

"فَإِنِ اسْتَدْعَى ابْتِدَاءَ عَقْدِ الْجِزْيَةِ بِدِينَارِ، لَزِمَنَا إِجَابَتُهُ"، كَمَا لَوْ كَانَ وَلَمْ يَسْبِقْ مَعَ آبَائِهِ عَقْدٌ.

"الثَّانِيَةُ: ضَرَبَ عُمَرُ بْنُ الْحَطَّابِ ﴿ عَلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ بِرِضَاهُمْ ضِيَافَةً مَعْلُومَةً لِكَافَّةِ الْمُجْتَازِينَ بِهِمْ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَةِ وَالْفَيْءِ جَمِيعًا، وَذَلِكَ حَسَنَّ"؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَصْلَحَةِ، فَإِنَّهُ رُبَّمَا امْتَنَعُوا مِنْ بَيْعِ الطَّعَامِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ قَصْدًا لِلْإِضْرَارِ بِمِمْ، فَالْحَاجَةُ مَاسَّةٌ إِلَيْهِ. "وَهَذَا إِذَا رَأَى الْإِمَامُ ذَلِكَ، وَيَنْبَغِي أَنْ

معاذ: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه إلى اليمن وأمره أن يأخذ من كل حالم دينارا أو عدله معافر، ومن البقر من ثلاثين تبيعا أو تبيعة، ومن كل أربعين مسنة»، [حكم الألباني] صحيح، والمستدرك على الصحيحين للحاكم – ط العلمية (١/ ٥٥٥): رقم (١٤٤٩) عن معاذ بن جبل، «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه إلى اليمن وأمره أن يأخذ من البقر من كل ثلاثين بقرة تبيعا، ومن كل أربعين بقرة مسنة، ومن كل حالم دينارا، أو عدله ثوب معافر» هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه "، جاء في خلاصة البدر المنير (٢/ ٣٥٩): «نعم روى الثلاثة والدارقطني وابن حبان والحاكم والبيهقي، عن معاذ أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما وجهه إلى اليمن أمره أن يأخذ من كل حالم دينارا أو عدله من المعافر -ثياب يكون باليمن- قال الترمذي: حسن ومرسلا أصح، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين».

(۱) التحريد للقدوري (۱۲/ ۱۲۳۳): «۳۰٤۲۸ - قال أصحابنا [رحمهم الله]: الجزية على مراتب: توضع على الغني المكثر ثمانية وأربعين، وعلى المتوسط أربعة وعشرون، وعلى الفقير المعتمل اثنا عشر درهما. ٣٠٤٢٩ - وقال الشافعي رحمه الله: مقدرة بدينار يستوي فيها الغني والفقير. ٣٠٤٣٠ - لنا: ما روى عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الحكم ومحمد بن عبد الرحمن الثقفي: أن عمر بن الخطاب وجه حذيفة بن اليمان وعثمان بن حنيف إلى السواد، [فمسحا السواد]، ووضعا عليهم الخراج، وجعلا الناس ثلاث طبقات، ووضعا عليهم الجزية، على الغني المكثر ثمانية وأربعين، وعلى المتوسط أربعة وعشرين درهما، وعلى الفقير المعتمل اثنا عشر، ورجعا إلى عمر فأخبراه بذلك. وهذا بحضرة الصحابة من غير نكير، وعمل به عثمان وعلى بعد ذلك».

يَصِيرَ الْخُبْزُ وَالْأُدْمُ مَعْلُومًا، وَكَذَلِكَ الْمَنْزِلُ وَعَلَفُ الدَّابَّةِ وَعَدَدُ الضِّيفَانِ، وَيُجْعَل التَّفَاوُتُ بَيْنَ الْغَنِيِّ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَبَيْن الْمُتُوسِّطِ مِنْهُمْ فِي عَدَدِ الضَيفَانِ لَا فِي طِيبِ الْإِدَامِ وَوَطَاءَةِ الْمَثْوَى، فَلَا يَكَادُ الْأَضْيَافُ حِينَئِدٍ يَنْزِلُونَ إِلَّا بِالْغَنِيِّ"، وَيُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى الضَّرَرِ بِحِمْ. "وَلَا يَجُوز صَرْفُ هَذِهِ الضِّيافَةِ إِلَى الْأَضْيَافُ حِينَئِدٍ يَنْزِلُونَ إِلَّا بِالْغَنِيِّ"، وَيُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى الضَّرَرِ بِحِمْ. "وَلَا يَجُوز صَرْفُ هَذِهِ الضِّيافَةِ إِلَى الْأَصْيَافُ مِنْ عَيْرِ رِضَاهُمْ، بَعْدَ صَرْبِهَا عَلَيْهِمْ، فَإِنَّهَا كَيْهِمْ، فَإِنَّهَا عَلَيْهِمْ، فَإِنَّهَا كَيْهِمْ، فَإِنَّهَا مِنْ غَيْرِ رِضَاهُمْ، بَعْدَ صَرْبِهَا عَلَيْهِمْ، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الْجُزْيَةِ عَلَى الْأَصَحَ.

"فَإِنَّ الْجِزْيَةَ لِأَهْلِ الْفَيْءِ خَاصَّةً، وَالضِّيَافَةُ لِلْمُسْلِمِينَ كَافَّةً"

"الثَّالِثَةُ: أَهْلُ الذِّمَّةِ إِذَا تَرَدَّدُوا فِي غَيْرِ الْحِجَازِ لِلتِّجَارَةِ، فَقَدْ نَصَّ الشَّافِعِيُ ﴿ عَلَى أَنَّهُ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُمْ سِوَى الْجِزْيَةِ شَيْءٌ " هَذَا مَا ذُكِرَ هَهُنَا، وَفِي (الْمُخْتَصَرِ) وَالْمَذْكُورِ فِي سَائِرِ الْأُصُولِ: أَنَّهُ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُمْ شَيْءٌ سِوَى الْجِزْيَةِ إِذَا تَرَدَّدُوا فِي بِلَادِ الْإِسْلَامِ لِلتِّجَارَةِ سِوَى الْحِجَازِ/، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا بَذَلُوا الْجِزْيَةَ إِذَا تَرَدَّدُوا فِي بِلَادِ الْإِسْلَامِ لِلتِّجَارَةِ سِوَى الْحِجَازِ/، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا بَذَلُوا الْجِزْيَةَ 17 / بِ لِيَتَمَكَّنُوا فِي بِلَادِ الْإِسْلَامِ عَلَى حَسْبِ احْتِيَارِهِمْ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْهُمْ شَيْءٌ آخَرُ سِوَاهَا، فَلَعَلَّ الْمَذْكُورَ فِي الْأَصْلِ الَّذِي بُنِيَ عَلَيْهِ هَذَا الْكِتَابُ، سَهْوٌ مِنَ النَّاسِخ.

"وَأَوْلَى الْمَقَادِيرِ فِي الْمَأْخُوذِ مِنْ تِجَارَاتِ الْكُفَّارِ، مَا أَخَذَ عُمَرُ ﴿ وَهُ الْمُسْلِمِينَ رُبُعَ الْمُشْلِمِينَ رَبُعَ الْمُشْرِ صَدَقَةً، وَمِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ نِصْفَ الْعُشْرِ جِزْيَةً" وَهُمُ الْمُتَرَدِّدُونَ بِالْحِجَازِ، كَمَا سَيَأْتِي.

"وَمِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ إِذَا تَرَدَّدُوا لِلتِّجَارَةِ تَمَامَ الْعُشْرِ، وَلَا اعْتِبَارَ بِأَفْعَالِمِمْ مَ الْحُدُونِ مِنْ تُجَارِ الْمُسْلِمِينَ فِي بِلَادِ الْحَرْبِ"؛ إِذْ لَا يَجُوزُ لَنَا الِاقْتِدَاءُ بِالْكُفَّارِ، وَلَا اعْتِبَارَ بِأَفْعَالِمِمْ، فَإِنَّهُمْ لَوْ نَهَبُوا أَمْوَالَ الْمُسْلِمِينَ فِي بِلَادِ الْحَرْبِ"؛ إِذْ لَا يَجُوزُ لَنَا أَنْ نَنْهَبَ أَمْوَالْهُمْ. "وَلَا يُؤْخَذ فِي السَّنَةِ إِلَّا دُفْعَةً وَاحِدَةً، كَالْجِزْيَةِ" وَالزَّكَاةِ. الْمُسْلِمِينَ لَا يَجُوزُ لَنَا أَنْ نَنْهَبَ أَمْوَالْهُمْ. "وَلَا يُؤْخَذ فِي السَّنَةِ إِلَّا دُفْعَةً وَاحِدَةً، كَالْجِزْيَةِ" وَالزَّكَاةِ. "وَلَا أَنْ نَنْهَبَ أَمُوالْهُمْ. "وَلَا يُؤْخَذ فِي السَّنَةِ إِلَّا دُفْعَةً وَاحِدَةً، كَالْجِزْيَةِ وَالزَّكَةِ وَالزَّكَةِ وَالزَّكَةِ وَالرَّكَةِ وَالرَّكَةِ وَالْوَكَةِ وَالرَّكَةِ وَالْوَكَةِ وَالرَّيْتِ الْعُشْرِ، وَمَنَ الْقُطْنِيَّةِ الْعُشْرَ.

"الرَّابِعَةُ: لِلْإِمَامِ تَضْعِيفُ الصَّدَقَةِ فَيَأْخُذُهَا جِزْيَةً بِاسْمِ الصَّدَقَةِ؛ فَإِنَّ نَصَارَى الْعَرَبِ لَمَّا اسْتَنْكَفُوا مِنْ صَغَارِ الْجِزْيَةِ، سَأَلُوا عُمَرَ ذَلِكَ فَأَجَابَ، فَيَأْخُذُ مِنْ خَمْسٍ مِنْ إِبِلِهِمْ شَاتَيْنِ، وَمِنْ خَمْسٍ وَن إِبِلِهِمْ شَاتَيْنِ، وَمِنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ بِنْتَيْ مَخَاضٍ، وَمَن مِئتَيْ دِرْهَمٍ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ، وَمِنْ أَرْبَعِينَ شَاةً شَاتَيْنِ، وَهَكَذَا عَلَى الْحِسَابِ، وَيُسَمِّيهَا صَدَقَةً"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ صَدَقَةً مُضَعَّفَةٌ.

"وَحَكَى الْبُوطِيُّ تَنْصِيفَ النِّصَابِ، وَهُوَ: أَنْ يَأْخُذَ مِنْ عِشْرِينَ شَاةً شَاةً" "وَخَرَّجَ بَعْضُ/ ٢٤٢ أَصْحَابِنَا تَنْصِيفَ الْبُوطِيُّ تَنْصِيفِ، وَالصَّحِيحُ: تَرْكُ التَّنْصِيفِ فِيهِمَا جَمِيعًا، وَالْإِقْتِصَارُ عَلَى التَّضْعِيفِ"؛ لِأَنَّ الْمُرْوِيَّ عَنْ عُمَرَ عَلَى التَّضْعِيفُ الْمَالِ، فَلَا يَكُون ذَلِكَ مُوَافِقًا لَهُ. "وَكَذَلِكَ لَا مَعْمِيفُ الْمَالِ، فَلَا يَكُون ذَلِكَ مُوَافِقًا لَهُ. "وَكَذَلِكَ تَضْعِيفُ الْمَالِ، فَلَا يَكُون ذَلِكَ مُوَافِقًا لَهُ. "وَكَذَلِكَ تَضْعِيفُ الصَّدَقَةِ فِي تِجَارَاتِهِمْ"، كَمَا فِي جِزْيَتِهِمْ.

"الرُّكْنُ الرَّابِعُ: فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يُقَرَّرُ فِيهِ بِالْجِزْيَةِ

وَهُوَ مَا عَدَا الْحِجَازَ، فَالْكُفَّارُ مَمْنُوعُونَ عَنِ الْاسْتِيطَانِ بِهَا"، وَهِي: مَكَّةُ، وَالْمَدِينَةُ وَتَحَالِيفُهَا؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْ: (أَخْرِجُوا الْيَهُودَ مِنَ الْحِجَازِ)، (1) وَقَوْلُهُ التَّقِيلِا: (لَوْ عِشْتُ إِلَى قَابِلٍ، لَأَخْرَجْتُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لِقَوْلِهِ عَلَيْ: (لَوْ عِشْتُ إِلَى قَابِلٍ، لَأَخْرَجْتُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ)، (1) ثُمَّ لَمُ يَعِشْ التَّقِيلِا، وَلَمْ يَتَفَرَّغُ لَهُ أَبُو بَكْرٍ عَلَى فَأَجَلَاهُمْ عُمَرُ -رِضُوانُ اللهِ عَلَيْهِ. (1) وَلَا يَجُوزِ لِأَحَدِ مِنْهُمْ دُحُولُ الْحَرَمِ بِحَالٍ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّامَا اللهُ مَمْرُ كُونَ نَجَسُ فَلَا يَقَرَبُوا اللهِ عَلَيْهِ. (لا يَجُوزُ لِأَحَدِ مِنْهُمْ دُحُولُ الْحَرَمِ بِحَالٍ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَامَ اللهُ مَمُرُ وَحْدَهُ؛ لِقَوْلِهِ التَقْفِيلِا: (لا يَعْرَبُ اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ وَمُشْرِكُ فِي الْحَرَمُ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا) (2) "لا لِسِفَارَةٍ، وَلا لِزِيَارَةٍ، فَإِنْ دَحَلَ مُتَوَارِيًا، أَخْرَجْنَاهُ يَتَعِمْ مُسْلِمٌ وَمُشْرِكٌ فِي الْحَرَمُ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا) (٥) "لا لِسِفَارَةٍ، وَلا لِزِيَارَةٍ، فَإِنْ دَحَلَ مُتَوَارِيًا، أَخْرَجْنَاهُ يَعْمَعُ مُسْلِمٌ وَمُشْرِكٌ فِي الْحَرَمُ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا) (٥) "لا لِسِفَارَةٍ، وَلا لِزِيَارَةٍ، فَإِنْ دَحَلَ مُتَوَارِيًا، أَخْرَجْنَاهُ

#### (٤) التوبة: ٢٨

(٥) سنن الترمذي (٣/ ٢١٣ ت شاكر): رقم (٨٧١) عن زيد بن أثيع، قال: سألت عليا بأي شيء بعثت؟ قال: بأربع: لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة، ولا يطوف بالبيت عريان، ولا يجتمع المسلمون والمشركون بعد عامهم هذا، ومن كان بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم عهد فعهده إلى مدته، ومن لا مدة له فأربعة أشهر وفي الباب عن أبي هريرة.: «حديث على حديث حسن صحيح»، [حكم الألباني] صحيح، والمستدرك على الصحيحين للحاكم - ط العلمية (٣/ ٤٥): رقم (٤٣٧٦) عن زيد بن يثيع قال: سألنا عليا رضي الله عنه بأي شيء بعثت في الحجة، قال: بعثت بأربع: لا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة، ولا يطوف بالبيت عريان، ولا يجتمع مؤمن وكافر في المسجد الحرام بعد عامهم، هذا، ومن كان بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم عهد فعهده إلى مدته، ومن لم يكن له عهد فأجله أربعة أشهر «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، [التعليق - من تلخيص الذهبي]٣٣٦٤ - على شرط البخاري عمد فأجله أربعة أشهر «صحيح على شرط العلمية): رقم (١٨٧٤٤) عن زيد بن يثيع، قال: سألنا عليا رضي الله عنه: بأي شيء بعثت؟ قال: بأربع فذكرهن، إلا أنه قال: ولا يجتمع مسلم ومشرك بعد عامهم هذا في الحج، وزاد: ومن لم يكن له عهد فأربعة شيء بعثت؟ قال: بأربع فذكرهن، إلا أنه قال: ولا يجتمع مسلم ومشرك بعد عامهم هذا في الحج، وزاد: ومن لم يكن له عهد فاربعة

<sup>(</sup>۱) المصنف - ابن أبي شيبة - ت الحوت (٦/ ٤٦٨): رقم (٣٢٩٩١) عن إسحاق بن سعد بن سمرة بن جندب، عن أبيه، عن أبي عبيدة بن الجراح: إن آخر كلام تكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم أن قال: «أخرجوا اليهود من أرض الحجاز وأهل نجران من جزيرة العرب»، ومسند البزار = البحر الزخار (١/ ٣٤٩): رقم (٣٣٠) - عن الزهري، عن أبي الزبير، عن جابر، عن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «أخرجوا اليهود والنصارى من جزيرة العرب» قال أبو بكر: وهذا الحديث قد رواه أيضا ابن جريج، عن أبي الزبير، عن عمر، جاء في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٢/ ٢٨): «رواه البزار ورجاله ثقات».

<sup>(</sup>٢) صحيح مسلم (٥/ ١٦٠ ط التركية): رقم (١٧٦٧) وحدثني زهير بن حرب ، حدثنا الضحاك بن مخلد ، عن ابن جريج (ح) وحدثني عمر بن محمد بن رافع (واللفظ له)، حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا ابن جريج ، أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: أخبرني عمر بن الخطاب أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: « لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب، حتى لا أدع إلا مسلما».

<sup>(</sup>٣) صحيح البخاري (٤/ ٩٥ ط السلطانية): رقم (٣١٥٦) – عن ابن عمر رضي الله عنهما: «أن عمر بن الخطاب أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما ظهر على أهل خيبر أراد أن يخرج اليهود منها، وكانت الأرض لما ظهر عليها لليهود وللرسول وللمسلمين، فسأل اليهود رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتركهم على أن يكفوا العمل ولهم نصف الثمر، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: نقركم على ذلك ما شئنا فأقروا حتى أجلاهم عمر في إمارته إلى تيماء وأريحا.»، وصحيح مسلم (٥/ ٢٧ ط التركية): رقم (١٥٥١) عن نافع عن ابن عمر « أن عمر بن الخطاب أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما ظهر على خيبر، أراد إخراج اليهود منها، وكانت الأرض حين ظهر عليها لله ولرسوله وللمسلمين، فأراد إخراج اليهود منها، فسألت اليهود رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقرهم بها، على أن يكفوا عملها ولهم نصف الثمر، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقروا بها حتى أجلاهم عمر إلى تيماء وأريحاء».

صَحِيحًا وَمَرِيضًا، حَيًّا وَمَيِّتًا، وَنَبَشْنَا قَبْرَهُ إِنْ أَمْكُنَ وَأَخْرَجْنَاهُ، وَهَذَا خَاصِّيَّةُ الْحَرَمِ"؛ لِأَنَّ تَرْكَهُ فِي حَالِ الْحَيَاةِ لَمَّا لَمْ يَجُوْرْ فِيهِ، فَتَرْكُ جِيفَتِهِ أَوْلَى أَلَّا يَجُوزَ.

"النَّظَرُ الثَّانِي: فِي أَحْكَامِهَا

وَهِيَ سِتَّةً:

الْأَوَّلُ: يَشْتَرِطُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَكُونُوا صَاغِرِينَ"، كَمَا فِي نَص الْقُرْآنِ. "لَا يَذْكُرُونَ دِينِنَا، وَلَبِيَّنَا، وَكِتَابَنَا بِسُوءٍ، وَلَا يَتَجَسَّسُوا لِلْمُشْرِكِينَ، وَلَا يُؤْوُوا جَاسُوسَهُمْ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ"، فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا يَكَ يَعْتَظِفُ الْقَوْلُ أَنَّهُمْ إِنِ امْتَنَعُوا عَنِ الْجِزْيَةِ، فَقَدْ نَقَضُوا يَقْتَظِيهِ الْعَقْدُ، وَخَقِيقُ الصَّعَارِ. "ثُمَّ لَا يَحْتَلِفُ الْقُولُ أَنَّهُمْ إِنِ امْتَنَعُوا عَنِ الْجِزْيَةِ، فَقَدْ نَقَضُوا عَهْدَهُمْ"؛ لِأَنَّهُ الرُّكُنُ فِي هَذَا الْعَقْدِ. "وَكَذَلِكَ إِنْ ذَكُرُوا رَسُولَ اللَّهِ فَيَا أَوْ كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى بِسُوءٍ"، فَإِنَّهُ عَهْدَهُمْ"؛ لِلَّانَّةُ الرُّكُنُ فِي هَذَا الْعَقْدِ. "وَكَذَلِكَ إِنْ ذَكُرُوا رَسُولَ اللَّهِ فَيَا أَوْ كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى بِسُوءٍ"، فَإِنَّهُ عَهْدَهُمْ"؛ لِلْأَنَّةُ الرُّكُنُ فِي هَذَا الْعَقْدِ. "وَكَذَلِكَ إِنْ ذَكُرُوا رَسُولَ اللَّهِ فَيَ أَوْ كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى بِسُوءٍ"، فَإِنَّهُ عَنْ الْمُسْلِمِينَ/. "وَالْمَذْهَبُ: أَلَّا يُقْبَلُ عَنْ ذَلِكَ تَوْبَتُهُمْ، وَأَنْ يُقْتَلُوا عَلَى مَكَانَتِهِمْ"؛ لِقَوْلِهِ عَنْ الْمُسْلِمِينَ/. "وَالْمَذْهَبُ: إِلَّا يُقْبَلُ عَنْ ذَلِكَ تَوْبَتُهُمْ، وَأَنْ يُقْتَلُوا عَلَى مَكَانَتِهِمْ"؛ لِقَوْلِهِ عَنْ الْمُسْلِمِينَ/. "وَالْمَذْهَبُ أَلُوهُ الْمُسْلِمِينَ إِلَا الْعَقْدِهُ فَاجْلِدُوهُ (١) فَيَجِبُ ذَلِكَ. "إِلَّا فِي الإَمْتِنَاعِ عَنِ الْجُوعُ إِلَى الْعَقْدِ.

"وَالِامْتِنَاعُ مِنْ جَرَيَانِ الْأَحْكَامِ عَلَيْهِمْ مِثْلَ الِامْتِنَاعِ عَنِ الْجِزْيَةِ"؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَا يَنْعَقِدُ عَقْدُ الذِّمَّةِ إِلَّا بِهِ. "وَإِنَّمَا الْقَتْلُ عَاجِلًا عَلَى الصَّحِيحِ بِذِكْرِ اللَّهِ، أَوْ رَسُولِهِ، أَوْ كِتَابِهِ بِسُوءٍ"، فَهَذِهِ

١٤٢/ د

أشهر»، ومعرفة السنن والآثار (٣٩٢ / ٣٩٣): رقم (١٨٥٩٨) - وسمعت عددا من أهل المغازي يروون أنه كان في رسالة النبي صلى الله عليه وسلم: «لا يجتمع مسلم ومشرك في الحرم بعد عامهم هذا»، جاء في كنز العمال (٢/ ٤٢٣): «"الحميدي ص ش حم والعدني والمدرامي ت ك وقال حسن صحيح ع وابن المنذر قط في الأفراد ورسته في الإيمان د ت وابن مردويه ك ق"».

<sup>(</sup>۱) جاء في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٦/ ٢٦٠): رقم (١٠٥٦٨) – عن علي – يعني ابن أبي طالب – قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: «من سب الأنبياء قتل، ومن سب أصحابي جلد» "، رواه الطبراني في الصغير والأوسط عن شيخه عبيد الله بن محمد العمري رماه النسائي بالكذب، و الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء (٥/ ١٧٧): رقم (٤٥٢٩) – عن علي بن أبي طالب، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من سب نبيا من الأنبياء فاقتلوه، ومن سب واحدا من أصحابي فاجلدوه»، وفي رواية: «من سب الأنبياء قتل، ومن سب أصحابي خلد».

الشَّافِعِيُّ ﴿ الْمُخْتَصَرِ)؛ وَهُو: أَنْ يَزْنِي بِمُسْلِمَةٍ، أَوْ يُصِيبُهَا بِاسْمِ نِكَاحٍ، أَوْ يَفْتِنَ مُسْلِمًا عَنْ دِينِهِ، أَوْ يُصِيبُهَا بِاسْمِ نِكَاحٍ، أَوْ يَفْتِنَ مُسْلِمًا عَنْ دِينِهِ، أَوْ يُصِيبُهَا بِاسْمِ نِكَاحٍ، أَوْ يَفْتِنَ مُسْلِمًا عَنْ دِينِهِ، أَوْ يُصِيبُهَا بِاسْمِ نِكَاحٍ، أَوْ يَفْتِنَ مُسْلِمًا عَنْ دِينِهِ، أَوْ يُصِيبُهَا بِاسْمِ نِكَاحٍ، أَوْ يَفْتِنَ مُسْلِمًا عَنْ دِينِهِ، أَوْ يُصِيبُهَا بِاسْمِ نِكَامٍ الْقِتَالِ يُعِينَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ بِدلالة لَهُ أَهْلَ الْحُرْبِ عَلَيْهِمْ. "فَمِنْ أَصْحَابِنَا مَن جَعَلَ كُلَّهَا نَقْضًا "كَنَصْبِ الْقِتَالِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ، وَالإِمْتِنَاعِ مِنَ الْجُزْيَةِ. "وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَجْعَلْ "كَإِظْهَارِ الْخَمْرِ، وَالْخِنْزِيرِ بَينَنَا، وَتَرَكِ الْغِيَارِ. "وَالصَّحِيحُ: التَّفْصِيلُ؛ فَإِنْ شَرَطَ عَلَيْهِمْ أَنْكُمْ إِذَا فَعَلْتُمُ انْتَقَصَ عَهْدُكُمْ، كَانَ نَقْضًا "؛ وَفَاءً بِالشَّرْطِ. "وَإِنْ لَمْ يَشْتُرطْ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، لَمْ يَكُنْ نَقْضًا "؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ بَاقٍ بِأَرْكَانِهِ؛ وَهِيَ الْتِزَامُ الْجُزْيَةِ، وَأَحْكَامِ الْإِسْلَامِ، وَالْكُفَ عَن الْقِتَالِ.

"وَإِذَا انْتَقَضَ عَهْدُهُمْ، فَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ يَرَى قَتْلَهُمْ عَلَى مَكَانَتِهِمْ"؛ تَغْلِيظًا عَلَيْهِمْ.

" كَمَا قُلْنَا فِي سَبَ رَسُولِ اللَّهِ ، وَالصَّحِيحُ: أَنْ نُبْلِغَهُمْ مَأْمَنَهُمْ"؛ لِأَنَّهُ دَحَلُوا دَارَ الْإِسْلَامِ أَمَانٍ، فَلَمْ يَجُزْ قَتْلُهُمْ قَبْلَ الرَّدِّ إِلَى الْمَأْمَنِ، كَمَا لَوْ دَحَلَ بِأَمَانِ صَبِيٍّ.

"الْحُكْمُ الثَّانِي: أَنَّ عَلَيْهِمُ الْغِيَارُ وَالصَّغَارُ"؛ لِيَتَمَيَّزُوا/ بِهِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ، فَلَا يُكْرَمُونَ إِكْرَامَهُمْ. ١٤٣ /أَ "وَأَلَّا يُطَاوِلُوا الْمُسْلِمِينَ فِي الْبِنَاءِ"؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: (الْإِسْلَامُ يَعْلُو وَلَا يُعْلَى). (١) "وَعَلَيْهِمْ عَقْدُ النَّانِيرِ عَلَى أَوْسَاطِهِمْ"؛ لِلتَّمْيِيزِ. "وَصِفَةُ الْغِيَارِ إِلَى رَأْيِ الْإِمَامِ" عَلَى مَا يَرَاهُ مِنَ الْأَلْوَانِ وَغَيْرِهَا.

"وَلْيَكُنِ الْمُعَايَرَةُ فِي الْمَرْكَبِ، وَالْمَلْبَسِ وَالْهَيْئَةِ"؛ طَلَبًا لِلتَّمْيِيزِ.

"التَّالِثُ: أَلَّا يُحْدِثُوا فِي أَمْصَارِ الْمُسْلِمِينَ كَنِيسَةً"؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: (لَا تُبْنَى الْكَنِيسَةُ فِي الْإِسْلَام، وَلَا يُبْنُوا فِيهِ كَنِيسَةً. يُجَدَّدُ مَا حَرِبَ مِنْهَا)، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ﷺ: أَيُّمَا مِصْرٍ مَصَرَتْهُ الْعَرَبُ، فَلَيْسَ لِلْعَجَمِ أَنْ يَبْنُوا فِيهِ كَنِيسَةً. "وَمَا كَانَ فِيهَا مِنْ بِنَاءِ طَائِلٍ وَكَنِيسَةٍ قَدِيمَةٍ، لَا تُهْدَمُ"؛ لِأَنَّ الْمَنعَ مِنَ الْإِحْدَاثِ وَالْبِنَاء، لَا مِنَ الْإِبْقَاءِ. "وَمَا كَانَ فِيهَا مِنْ بِنَاءِ طَائِلٍ وَكَنِيسَةٍ قَدِيمَةٍ، لَا تُهْدَمُ"؛ لِأَنَّ الْمَنعَ مِنَ الْإِحْدَاثِ وَالْبِنَاء، لَا مِنَ الْإِبْقَاءِ. "وَإِنْ فَتِحَتْ بَلْدَةٌ لَهُمْ" صُلْحًا "عَلَى أَنْ يُتْرَكُوا فِيهَا لِيُحْدِثُوا مِنَ الْبِنَاءِ مَا شَاؤُوا، أَوْ يُظْهِرُوا خُمُورَهُمْ

<sup>(</sup>١) رواه البخاري تعليقا في صحيحه (٢/ ٩٣ ط السلطانية): «باب: إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه وهل يعرض على الصبي الإسلام وقال الحسن وشريح وإبراهيم وقتادة إذا أسلم أحدهما فالولد مع المسلم وكان ابن عباس رضى الله عنهما مع أمه من المستضعفين ولم يكن مع أبيه على دين قومه وقال الإسلام يعلو ولا يعلى»، وأخرجه الدارقطني في سننه (٤/ ٣٦١): رقم (٣٦٢٠) عن عائذ بن عمرو الله عليه وسلم ، قال: «الإسلام يعلو ولا يعلى»، والسنن الكبرى – البيهقي (٦/ ٣٣٨ ط العلمية): رقم (١٢١٥٥) عن عائذ بن عمرو، أنه جاء يوم الفتح مع أبي سفيان بن حرب ورسول الله صلى الله عليه وسلم حوله أصحابه، فقالوا: هذا أبو سفيان وعائذ بن عمرو، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: هذا عائذ بن عمرو وأبو سفيان، الإسلام أحمد رحمه الله: وقال الحسن وشريح وإبراهيم وقتادة: إذا أسلم أحدهما فالولد مع أغز من ذلك الإسلام يعلو ولا يعلى عليه " اللارقطني من ألمسلم»، جاء في التلخيص الحبير (٤/ ٣١٩ ط العلمية): رقم (١٩٢١) – حديث: "الإسلام يعلو، ولا يعلى عليه"، الدارقطني من حديث عمر مطولا في قصة الأعرابي والضب، وإسناده ضعيف حديث عائذ المزني ١، وعلقه البخاري، ورواه الطبراني في "الصغير" من حديث عمر مطولا في قصة الأعرابي والضب، وإسناده ضعيف حدا».

وَخَنَازِيرَهُمْ، فَلَا بَأْسَ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْهُمْ حِينَئِذٍ يَكُون فِي دَارِهِمْ، لَا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ. "وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُصَالَحُوا عَلَى أَنْ يَنْزِلُوا بِلَادِ الْإِسْلَامِ، وَيُحْدِثُوا فِيهَا ذَلِكَ"؛ لِأَنَّ مَا لَا يَجُوزُ إِحْدَاثُهُ، لَا يَجُوزُ الْمُصَالَحَةُ عَلَيْهِ. "وَمَنْ أَوْصَى مِنْهُمْ بِبِنَاءِ كَنِيسَةٍ أَوْ كَتْبَةِ التَّوْرَاةِ، فَالْوَصِيَّةُ بَاطِلَةً"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَعْصِيَةٌ عِنْدَنَا. "وَمَنْ أَوْصَى مِنْهُمْ بِبِنَاءِ كَنِيسَةٍ أَوْ كَتْبَةِ التَّوْرَاةِ، فَالْوَصِيَّةُ بَاطِلَةً"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَعْصِيَةٌ عِنْدَنَا. "وَالْوَصِيَّةُ بِبِنَاءِ الرِّبَاطِ لِلْمُجْتَازِينَ صَحِيحَةً"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِعْصِيَةٍ.

"الرَّابِعُ: مَا يَسْتَحِلُّونَهُ فِي دِينِهِمْ إِذَا أَسَرُّوهُ، لَمْ يُكْشَفْ سَرُّهُمْ فِيهِ"، كَالْخَمْرِ وَالْخِنْزِيرِ.

"وَلَا يُتْبَعُوا، إِلَّا إِذَا رَجَعَ مِنْهُمْ ضَوَرٌ إِلَى شَيْءٍ مُحْتَرَمٍ" مُسْلِمٍ، أَوْ مُعَاهَدٍ غَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ

لَيْسَ بِأَكْثَرَ مِنْ كُفْرِهِمْ، وَقَدْ أَقْرُرْنَاهُمْ عَلَيْهِ، فَكُذَلِكَ عَلَى هَذَا. "وَإِنْ لَ تَبَايَعُوا فِيمَا بَيْنَهُمْ حَمْرًا، لَمْ الْفَعْنِ الْقَبْضُ حَتَّى أَسْلَمَا، أَوْ يَقْضِ قَاضِيهُمْ فَلَمْ يَتَّقِقِ الْقَبْضُ حَتَّى أَسْلَمَا، أَوْ يَقْضِ قَاضِيهُمْ فَلَمْ يَتَّقِقِ الْقَبْضُ حَتَّى أَسْلَمَا، أَوْ تَحَاكَمَا، لَم نَعَرَضْ اللَّهُ الْمَسْطُورُ: إِنْ كَانَ تَعْرَضْ هُمُّ، فَإِنَّ الْمَاضِيَ مِنْهُمْ فِي حَالِ الْكُفْرِ مَعْفُو قَبْلُ الْقَبْضِ لَمْ خَكُمْ بِهِ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْقَبْضِ لَمْ نَتَعَرَّضْ هُمُّ، فَإِنَّ الْمَاضِي مِنْهُمْ فِي حَالِ الْكُفْرِ مَعْفُو عَنْهُمْ بَعْدَ الْإِسْلَامِ، وَإِنْ كَانَ الْقَبْضُ بِإِلْزَامِ قَاضِيهِمْ قَهْرًا، فَعَلَى قَوْلَيْنِ: أَحَدُهُمُا: لَا نَتَعَرَّضُ؛ لِوُجُودِ الْقَبْضِ، وَالتَّمْنِ النَّقْضِ، وَالتَّمْنِ الْقَبْضِ، هَذَا هُوَ الْمَذُكُورُ، فَلَعَلَّ مَا ذُكِرَ الْقَبْضِ، وَالتَّانِ: نَتَعَرَّضُ؛ لِأَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ الْخَمْرِ وَالتَّمْنِ، فَحَعَلَ قَضَائِه بِالثَّمَنِ كَقَصَائِهِ بِسَائِرِ الْأَمْوَالِ، هَهُمَا أَنْ يَشْتَرُوا عَبْدًا مُسْلِمًا، أَوْ مُصْحَفًا"؛ حَذَرًا مِنَ الْإِهَانَةِ وَالِاسْتِذْلَالِ. وَهَمْ لَنْ يَشْتَرُوا عَبْدًا مُسْلِمًا، أَوْ مُصْحَفًا"؛ حَذَرًا مِنَ الْإِهَانَةِ وَالِاسْتِذْلَالِ. وَالشَّرَى، كَمَا فِي النَّكَاحِ إِذَا عَقَدَهُ عَلَى مُسْلِمَةٍ.

"الْحُكْمُ الْخَامِسُ: إِذَا تَرَافَعُوا إِلَيْنَا فِي خُصُومَاتِهِمْ، فَلِقَاضِينَا أَنْ يَحْكُمَ بِحُكْمِ الْإِسْلَامِ إِذَا رَضُوا بِهِ"؛ لِأَنَّهُمُ الْتَرَمُوا ذَلِكَ بِعَقْدِ الذِّمَّةِ. "وَفِي وُجُوبِهِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مُتَخَيَّرٌ، كَمَا فِي حَقِّ الْمُعَاهَدِينَ؛ إِذْ فِيهِمْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَأَلْحَكُم بَيْنَهُمْ أَوَ الْمُعَاهَدِينَ؛ إِذْ فِيهِمْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَأَلْحَكُم بَيْنَهُمْ أَوَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَأَلْحَكُم بَيْنَهُمْ أَو

"وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَجِبُ؛ لِأَنَّهُمُ الْتَزَمُوا أَحْكَامَ دَارِنَا، بِخِلَافِ الْمُعَاهَدِ"، وَخَنُ الْتَزَمْنَا صِيَانَةَ حُقُوقِهِمْ، وَلَا يَتِمُّ ذَلِكَ إِلَّا بِوُجُوبِ الْقَضَاءِ.

"الْحُكْمُ السَّادِسُ: إِذَا أَفْلَسَ الذِّمِّيُّ بِالْجِزْيَةِ، أَوْ مَاتَ، فَالْإِمَامُ غَرِيمٌ مَعَ الْغُرَمَاءِ"؛ لِأَنَّ الجُزْيَةَ دَيْنٌ مِنْ جُمْلَةِ الدُّيُونِ، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ -رَحِمَهُ اللهُ/. (٢)

<sup>(</sup>١) المائدة: ٢٤.

 <sup>(</sup>٢) الذي يقول بسقوطها عنه، جاء في الأصل للشيباني (٧/ ٤٧): «وإن أسلم أحد منهم وقد بقي عليه شيء من جزية رأسه لم يؤخذ
 بذلك وتسقط عنه، ولم يؤخذ بشيء فيما يستقبل وهو مسلم. وكذلك إن عمي أو صار فقيرا لا يقدر على شيء وقد بقي عليه شيء

"وَمَنْ مَاتَ، أَوْ أَسْلَمَ وَسَطَ الْحَوْلِ، فَقِسْطُ مَا مَضَى مِنَ الْحَوْلِ وَاجِبٌ عَلَى أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ"؛ لِأَنَّهُ عِوْضٌ عَنِ الْحَقْنِ وَالْمُسَاكَنَةِ، فَهُو كَكِرَى الدَّارِ. "وَلَا يَجِبُ شَيْءٌ فِي الْقَوْلِ الْآخَرِ؛ مَنْعًا مِنَ التَّجْزِئَةِ؛ فَوَضَّ عَنِ الْخَقْنِ وَالْمُسَاكَنَةِ، فَهُو كَكِرَى الدَّارِ. "وَلَا يَجِبُ شَيْءٌ فِي الْقَوْلِ الْآخَرِ؛ مَنْعًا مِنَ التَّجْزِئَةِ؛ فَإِنَّهَا لَا تُؤْخَذُ إِلَّا دُفْعَةً فِي السَّنَةِ عِنْدَ انْقِضَائِهَا"، كَالزَّكَاةِ.

الْعَقْدُ الثَّانِي مَعَ الْكُفَّارِ: الْمُهَادَنَةُ

"وَالنَّظَرُ فِي: شَرْطِهَا، وَحُكْمِهَا

وَلَهَا شُرْطَانِ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَقْتَصِرَ مُدَّةَ الْمُهَادَنَةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَ: ﴿ بَرَآءَةٌ مِنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ۚ إِلَى ٱلَّذِينَ عَلَى أَنْ مَنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ۚ إِلَى ٱلَّذِينَ عَلَى الْأَيْةُ.

"فَإِنْ زَادَ عَلَى حَوْلٍ كَامِلٍ مِنْ غَيْرِ حَوْفٍ، أَوْ جَعَلَ الْمُدَّةَ حَوْلًا كَامِلًا، لَمْ يَجُزْ"؛ لِأَنَّهَا مُدَّةُ الْجُزْيَةِ، فَلَا يَجُوْرُ أَنْ تُضْرَبَ بِدُونِ الْجُزْيَةِ. "وَإِنْ زَادَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَنَقَصَ عَنِ الْحَوْلِ، لَمْ يَجُزْ عَلَى الْجُزْيَةِ، فَلَا يَجُورُ أَنْ تُضْرَبَ بِدُونِ الْجُزْيَةِ. "وَإِنْ زَادَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَنَقَصَ عَنِ الْحَوْلِ، لَمْ يَجُزْ عَلَى أَمْسُلِمِينَ نَازِلَةٌ —وَلَنْ تَنْزِلَ إِنْ شَاءَ أَصَحِ الْقَوْلَيْنِ"؛ اقْتِصَارًا عَلَى مَا وَرَدَ فِيهِ النَّصُّ. (٢) "وَإِنْ نَزَلَ بِالْمُسْلِمِينَ نَازِلَةٌ —وَلَنْ تَنْزِلَ إِنْ شَاءَ الله حَالَ مَلُولُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى مَا وَرَدَ فِيهِ النَّصُّ. (١ عَلَى مِالْحُدَيْمِيَةٍ" مَعَ أَهْلِ مَكَّةً.

"أَوْ إِلَى غَيْرِ مُدَّةٍ" وَأَحَلِ، لَكِنْ "عَلَى أَنَّهُ مَتَى بَدَا لَهُ نَقْضُ الْعَهْدِ"؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَادَعَ أَهْلَ خَيْبَرَ، وَقَالَ: (أُقِرُّكُمْ مَا أَقَرِّكُمُ اللّهُ)، (<sup>(7)</sup> وَهَذَا تَقْرِيرٌ إِلَى احْتِيَارِ اللَّهِ وَإِرَادَتِهِ، وَغَيْرُ النَّبِيِّ لَا طَرِيقَ لَهُ إِلَى مَعْرِفَةِ مَا

من جزية رأسه لم يؤخذ بذلك وسقط عنه»، والتجريد للقدوري (٦٢٥٤/١٢): «سقوط الجزية بالموت، ٣٠٥٨٧ – قال أصحابنا [رحمهم الله]: الجزية تسقط بالموت. ٣٠٥٨٨ – وقال الشافعي رحمه الله: تستوفى من التركة. ٣٠٥٨٩ – لنا: قوله تعالى: {قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله} إلى قوله: {حتى يعطوا الجزية}. والميت لا يقاتل، فلا تؤخذ منه الجزية. وقال: {عن يد وهم صغرون}. والاستصغار لا يصح بالموت، فتعذر الاستيفاء على الوجه المأمور به فسقط».

(١) التوبة: ١، ٢

(٣) صحيح البخاري (٣/ ١٩٢ ط السلطانية): رقم (٢٧٣٠) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «لما فدع أهل خيبر عبد الله بن عمر، قام عمر خطيبا فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عامل يهود خيبر على أموالهم، وقال: نقركم ما أقركم الله، وإن عبد الله بن عمر خرج إلى ماله هناك، فعدي عليه من الليل، ففدعت يداه ورجلاه، وليس لنا هناك عدو غيرهم، هم عدونا وتحمتنا، وقد رأيت إجلاءهم. فلما أجمع عمر على ذلك أتاه أحد بني أبي الحقيق، فقال: يا أمير المؤمنين، أتخرجنا وقد أقرنا محمد صلى الله عليه وسلم، وعاملنا على الأموال، وشرط ذلك لنا. فقال عمر: أظننت أبي نسيت قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: كيف بك إذا أخرجت من خيبر تعدو بك قلوصك ليلة بعد ليلة، فقال: كانت هذه هزيلة من أبي القاسم، قال: كذبت يا عدو الله، فأجلاهم عمر، وأعطاهم قيمة ما كان لهم من الثمر، مالا وإبلا وعروضا من أقتاب وحبال وغير ذلك» رواه حماد بن سلمة، عن عبيد الله أحسبه عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم: اختصره، وجاء بلفظ المؤلف بالإفراد في موطأ مالك رواية محمد بن الحسن

<sup>(</sup>٢) ﴿ بَرَآءَة مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَنهَدتُم مِنَ الْمُشْرِكِينَ (آ) فَسِيحُواْ فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُر ﴾ التوبه: ١، ٢

عِنْدَ اللَّهِ، فَكَانَ تَقْرِيرُهُ إِلَى احْتِيَارِهِ وَاحْتِهَادِهِ، بِمَنْزِلَةِ تَقْرِيرِ النَّبِيِّ فَلَى احْتِيَارِ اللَّهِ وَإِرَادَتِهِ، فَكَانَ جَائِزًا/. ١٤٤ / ب "الشَّرْطُ الثَّانِي: أَلَّا يَشْتَرِطَ تَرْكَ مُسْلِمٍ فِي أَيْدِيهِمْ، وَلَا تَرْكَ مَالِ مُسْلِمٍ، فَإِنْ شَرَطَ فَسَدَ" الْعَقْدُ الْفَسَادِ الشَّرْطِ. "وَلَا يُشْتَرَطُ بَذْلُ مَالٍ لَهُمْ أَيْضًا" اللَّهُمَّ "إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْغَلَبَةُ لَهُمْ وَرَأَى الْإِمَامُ الْمَصْلَحَة فِي بَذْلِ الْمَالِ هَمُّمْ؛ إِذْ فِي الْتِزَامِ الْمَالِ هَمُمْ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ وَضَرُورَةٍ، ذُلِّ وَصَغَارٌ، وَالْإِسْلَامُ أَعْلَى مِنْ فِي بَذْلِ الْمَالِ هَمُّ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ وَضَرُورَةٍ، ذُلِّ وَصَغَارٌ، وَالْإِسْلَامُ أَعْلَى مِنْ ذَلِكَ. "وَيَجُوزِ مُهَادَنَتُهُمْ عَلَى حَرَاحٍ مَعْلُومٍ مِنْ أَرَاضِيهِمْ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَكُون جِزْيَةً عَلَيْهِمْ. "وَلَا يَجُوزِ كَلُكَ. "وَيَجُوزِ مُهَادَنَتُهُمْ عَلَى حَرَاحٍ مَعْلُومٍ مِنْ أَرَاضِيهِمْ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَكُون جِزْيَةً عَلَيْهِمْ. "وَلَا يَجُوزِ عَلَى عُشُورٍ مَا زَرَعُوا؛ لِأَنَّهُ مَجْهُولٌ، إِلَّا أَنْ يُشْتَرَطَ أَنْ يَفِي بِتَمَامِ جِزْيَتِهِمْ دِينَارًا دِينَارًا"؛ لِيَصِيرَ مَعْلُومً الْمَالِ عَلَى الشَّرَطَ أَنْ يَفِي بِتَمَامٍ جِزْيَتِهِمْ دِينَارًا دِينَارًا"؛ لِيَصِيرَ مَعْلُومًا بِذَلِك. "فَإِنْ لَمْ يَفِى، فَعَلَيْهِمُ الْإِيفَاءُ" وَالْإِكْمَال، كَمَا اشْتَمَلَ الشَّرْطُ عَلَيْهِ.

"أَمَّا الْأَحْكَامُ، فَثَلَائَةٌ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ لَا يَجِبُ بِحُكْمِ الْمُهَادَنَةِ فِي رَسُولِهِمْ أَنْ نَأْذَنَ لَهُ إِلَّا قَدْرَ أَدَاءِ الرِّسَالَةِ"؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ لَا تَدَعُوا إِلَى أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ. "وَكَذَلِكَ الْمُسْتَأْمَنُ" لَا يُؤَدُّونَ لَهُ إِلَّا قَدْرَ حَاجَتِهِ. "وَكَذَلِكَ لَا يُقِيمُ وَاحِدٍ تَدَعُوا إِلَى أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ. "وَكَذَلِكَ الْمُسْتَأْمَنُ" لَا يُؤَدُّونَ لَهُ إِلَّا قَدْرَ حَاجَتِهِ. "وَكَذَلِكَ لَا يُقِيمُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا سَنَةً إِلَّا بِجِزْيَةٍ، كَمَا ذَكُوْنَاهُ. "وَأَذِنَ رَسُولُ اللَّهِ اللَّهِ الْمَفْوَانَ" بْنِ أُمَيَّةَ بَعْدَ فَتْحِ مَكَّة تَسْيِيرًا "أَرْبَعَة أَشْهُرِ)، فَدَلَّ أَنَّهَا الْمُدَّةُ الْمَشْرُوعَةُ.

"الثَّانِي: أَنَّهُمْ كَانُوا شَرَطُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ اللَّهِ الْمُشْرِكِينَ، فَرَدَّ الرِّجَالَ، فَلَمَّا جَاءَتْ أُمُّ كُلُثُومٍ بِنْتُ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ، أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَلَّا يَرُدَّ النِّسَاءَ"، وَأَنْزَلَ: ﴿ وَلَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى / ٱلْكُفَّارِ ﴾ (١) أَكُفَارٍ ﴾ (١ / أَكُفُومٍ بِنْتُ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ، أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَلَّا يَرُدُّ النِّسَاءَ"، وَأَنْزَلَ: ﴿ وَلَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى / ٱلْكُفَارِ ﴾ (١ عُلَا تُرْجِعُوهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَأَمَرَ "أَنْ يُغْرَمُ لِلزَّوْجِ مَا سَمَّى لَهَا، وَأَيْتِهَا مِنْ مَهْرِ حَلَالٍ" مِنْ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:

==

الشيباني (ص٢٩٤): رقم (٨٣١) عن سعيد بن المسيب، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فتح خيبر، قال لليهود: «أقركم ما أقركم الله على أن الثمر بيننا وبينكم»، قال: «وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث عبد الله بن رواحة، فيخرص بينه وبينهم»، ثم يقول: إن شئتم فلكم، وإن شئتم فلي، قال: فكانوا يأخذونه، ومسند الشافعي - ترتيب سنجر (٣/ ٢١٢): رقم (٢١٢) عن سعيد بن المسيب رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليهود خيبر حين افتتح خيبر: «أقركم ما أقركم الله تعالى على أن التمر بيننا وبينكم»، قال: فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث عبد الله بن رواحة فيخرص عليهم ثم يقول: إن شئتم فلكم وإن شئتم فلي، فكانوا يأخذونه، ومعرفة السنن والآثار (٣١/ ٣٥٥): رقم (١٨٥٧٨) - وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم استثنى على أهل خيبر حين عاملهم فقال: «أقركم ما أقركم الله»، ثم أمرنا بإجلائهم من الحجاز، جاء في جمع الجوامع المعروف بو الجامع الكبير (١/ ٧٧١): رقم (٨٧/ ٢٩٠) - ("أقركم ما أقركم الله، على أن التمر بيننا وبينكم"، مالك مرسلا، وهو في أفراد البخاري متصلا: من حديث ابن عمر، عن عمر: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - عامل أهل خيبر على أموال وقال: نقركم مما أقركم الله"».

(١) المتحنة: ١٠

V 5 5

# ﴿وَءَاتُوهُم مَّا أَنفَقُوا ﴾

"فَعَلَى هَذَا: الْإِمَامُ إِذَا أَطْلَقَ فِي زَمَانِنَا، هَلْ يَغْرَمُ مَهْرَ النِّسَاءِ إِذَا جِئْنَ مُسْلِمَاتٍ؛ إِذْ لَا خِلَافَ أَنَّهُ لَا يَرُدُّهُنَّ؟ فِيهِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: نَعَمْ؛ اقْتِدَاءً بِرَسُولِ اللَّهِ ﴿ إِذَا أَطْلَقَ، أَوْهَمَ دُخُولَهُنَّ تَحْتَ الْعَقْدِ، كَمَا أَطْلَقَ النَّبِيُ ﴿ وَسَكَتَ مَعَ عِلْمِهِ بِأَنَّهُنَّ لَا يَدْخُلْنَ"، وَالْعَقْدُ كَانَ فِي حَقَ الرِّجَالِ خَاصَّةً، وَالْآيَةُ وَرَدَتْ أَطْلَقَ النَّبِي ۚ وَسَكَتَ مَعَ عِلْمِهِ بِأَنَّهُنَّ لَا يَدْخُلْنَ"، وَالْعَقْدُ كَانَ فِي حَقَ الرِّجَالِ خَاصَّةً لِلنِستاءِ، وَلَيْسَتْ نَاسِحَةً لِلنِّسَاءِ. عُصَصَةً لِذَلِكَ الْعَقْدِ الْمُطْلَقِ بِالرِّجَالِ، مُبَيِّنَةً أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الرِّجَالُ دُونَ النِّسَاءِ، وَلَيْسَتْ نَاسِحَةً لِلنِّسَاءِ. وقِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُنَّ لَا يَدْخُلْنَ حَتَّى عَرَّفَهُ اللَّهُ تَعَالَى "

"وَالثَّانِي: أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَغْرَمُ؛ لِأَنَّهُ نسِخَ دُخُولُ النِّسَاءِ تَحْتَ الْعَقْدِ، وَكُنَّ قَدْ دَحَلْنَ فِي عَقْدِ رَسُولِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ وَهُوَ قَوْلُهُ عِلَيًّا: (مَن جَاءَنَا مِنْكُمْ رَدَدْنَاهُ)؛ فَإِنَّهُ يَتَنَاوَلُ الرِّجَالَ وَالنِّسَاءَ جَمِيعًا.

"ثُمَّ وَرَدَ النَّسْخُ" لِلنِّسَاءِ، بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَرْجِعُوهُنَ إِلَى ٱلْكُفَّارِ ﴾ (٢) ، فَرَدُ النِّسَاءِ الْيَوْمَ غَيْرُ مَشْرُوعٍ أَصْلًا، فَلَا يَتَنَاوَلُهُ مُطْلَقُ الْعَقْدِ، بَعْدَ وُرُودِ النَّسْخِ. "بِأَنَّ الْمَرْأَةَ الْمُسْلِمَةَ لَا تُرَدُّ وَيُغْرَمُ مَهْرُهَا، وَالْيَوْمَ فَلَا يَدْخُلْنَ تَحْتَ الْعَقْدِ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ النَّسْخِ"، كَمَا ذَكَرْنَاهُ.

### [فَرْعَانِ]

### [فِي غُرْمِ مَهْرِ الْهَارِبَةِ لِلْمُسْلِمِينَ]

"الْأَوَّلُ: أَنَّهُ إِنَّمَا يَغْرَمُ حَيْثُ يَغْرَمُ إِذَا جَاءَ الزَّوْجُ وَمَنَعَهُ إِيَّاهَا"؛ لِأَنَّهُ الْمُسْتَحِقُّ لِلْمِلْكِ.

"فَإِنْ أَتَتْنَا زَوْجَةُ عَبْدٍ مِنْهُمْ فَجَاءَ أَبُوهَا، لَمْ نَغْرَمْ"؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُ شَيْئًا. "وَإِنْ جَاءَ سَيِّدُ الْعَبْدِ، لَمْ نَغْرَمْ" أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ وَحْدَهُ"؛ لِأَنَّهُ لَا ١٤٥ / ب لَمْ نَغْرَمْ" أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ بَذَلَ الْمَالَ، إِلَّا أَنَّ الْبُضعَ حَقُّ الْعَبْدِ/. "وَكَذَلِكَ إِنْ جَاءَ الْعَبْدُ وَلا ١٤٥ / ب يَسْتَحِقُ الْمَالَ، وَإِنْ كَانَ الْبُضعُ حَقَّهُ. "وَإِنْ جَاءَ الْعَبْدُ وَالسَّيِّدُ جَمِيعًا، غَرِمْنَا لِلسَّيِّدِ مَا آتَاهَا"؛ لِكَمَالِ يَسْتَحِقُ الْمَالَ، وَإِنْ كَانَ الْبُضعُ حَقَّهُ. "وَإِنْ جَاءَ الْعَبْدُ وَالسَّيِّدُ جَمِيعًا، غَرِمْنَا لِلسَّيِّدِ مَا آتَاهَا"؛ لِكَمَالِ الإسْتِحْقَاقِ مِنَ الْوَجْهَيْنِ بِخُضُورِهِمَا جَمِيعًا.

<sup>(</sup>١) المتحنة: ١٠

<sup>(</sup>٢) المتحنة: ١٠

<sup>(</sup>٣) المتحنة: ١١

إِلَيْهِمُ امْرَأَةٌ مُسْلِمَةٌ صَدَاقُهَا أَيْضًا أَلْفٌ فَمَنَعُوهَا، دَفَعْنَا حَقَّ الزَّوْجِ الْمُشْلِهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ إِلَى الزَّوْجِ الْمُشْلِمِ قِصَاصًا"؛ لِأَنَّا جَعَلْنَاهُمْ فِي حُكْمِ هَذَا الْعَقْدِ كَشَخْصٍ وَاحِدٍ، وَقِيلَ: لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِن فَاتَكُمُ الْمُسْلِمِ قِصَاصًا"؛ لِأَنَّا جَعَلْنَاهُمْ فِي حُكْمِ هَذَا الْعَقْدِ كَشَخْصٍ وَاحِدٍ، وَقِيلَ: لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِن فَاتَكُمُ الْمُسْلِمِ قِصَاصًا"؛ لِأَنَّا جَعَلْنَاهُمْ فِي حُكْمِ هَذَا الْعَقْدِ كَشَخْصٍ وَاحِدٍ، وَقِيلَ: لِقَوْلِهِ تَعَالَى: أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ هَذِهِ هَذِهِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ، وَالْمَعْنَى بِالْمُعَاقَبَةِ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ الْمَقَاصَةُ، وَعَلَى التَّأُويلِ الْأَوَّلِ، أَي: إِذَا كَانَتِ الْعُقْبَى لَكُمْ وَظَهِرْتُمْ بِهِمْ، وَغَنِمْتُمْ أَمُواهُمُ، فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ مَهْرَهَا مِنْ خُمُسِ الْخُمُسِ، وَهُوَ سَهْمُ الْمَصَالِحِ.

"الْحُكْمُ النَّالِثُ: لَوْ هَادَنَّاهُمْ وَرَاهَنَّاهُمْ، فَقَتَلُوا رَهَائِنَنَا، لَمْ يَجُزْ لَنَا قَتْلُ رَهَائِنِهِمْ، وَلَا نُقَابِلُ الْعَدْرِ الْعَدْرِ الْعَدْرِ"؛ إِذْ لَمْ نُؤْمَرْ إِلَّا بِالْعَدْلِ وَالْوَفَاءِ بِالْعَهْدِ. "وَمَتَى ظَهَرَتْ أَمَارَاتُ الْجِيَانَةِ، وَأُوائِلُ الْغَدْرِ، الْغَدْرِ الْعَدْرِ اللهُ تَعَالَى اللهُ تَعَلَى اللهُ اللهُ

(١) المتحنة: ١١

<sup>(</sup>٢) الأنفال: ٨٥.

# كِتَابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ

"وَالنَّظَرُ فِي: سَبَبِ الْإِبَاحَةِ، وَسَبَبِ الْمِلْكِ:

الْأَوَّلُ: فِي الْإِبَاحَةِ، وَهِيَ بِالذَّبْح

وَلِلذَّبْحِ أَرْبَعَةُ أَرْكَانٍ:

الرُّكْنُ الْأَوَّلُ: الْآلَةُ

وَهِيَ ثَلَاثَةٌ: حَيَوَانٌ، وَجَارِحَةٌ، وَمُثَقَّلٌ.

أَمَّا الْحَيَوَانُ: فَيَجُوزُ الإصْطِيَادُ بِهِ"، كَالْفَهْدِ، وَالْكَلْبِ، وَالصَّقْرِ، وَالْبَازِي، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ أَحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَمْتُ مِنَ ٱلْجَوَارِجِ مُكَيِّبِينَ تُعَيِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُ فَكُلُواْ مِمَّا آمَسَكُنَ عَلَيْكُمْ ﴾ (١) "قَالَ: وَإِنْ قَتَلَ الصَّيْدَ"؛ لِمَا رَوَى أَبُو تَعْلَبَةَ الْخُشَنِيِّ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﴿ قَالَ: ﴿إِذَا كُنْتَ فِي أَرْضِ صَيْدٍ، فَأَرْسَلْتَ كَلْبَكَ الْمُعَلَّمَ، فَاذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَظِلًا، وَكُلْ. (٢) "وَلَكِنْ شَرْطَ أَنْ يَكُونَ مُعَلَّمًا؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَا عَلَمْتُ مِ مِّنَ ٱلْجَوَارِجِ مُكَلِّبِينَ ﴾ (") ، فَلَا يَصِيلُ الْكَلْبُ وَمَا أَشْبَهَهُ مُعَلَّمًا إِلَّا بِوُجُودِ أَوْصَافٍ ثَلَاثَةٍ: أَنْ يُشَارَ وَيُشْلَى فَيَسْتَشْلِي" بِإِشَارَتِهِ. "وَأَن يُدْعَى فَيُجِيبُ، وَأَنْ يُمْسِكْ فَلَا يَأْكُلُ" مِنْ ذَلِكَ. "فَيَحِلُ صَيْدُهُ إِذْ ذَاكَ وَإِنْ أَدْرَكْنَاهُ مَيِّتًا"؛ لِلْآيَةِ وَالْحَدِيثِ/. "فَإِنْ أَكُلَ الْمُعَلَّمُ مِنْ صَيْدٍ قَتَلَهُ، فَأَحْوَطُ الْقَوْلَيْن: أَلَّا يَأْكُلَ"؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: (إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ الْمُعَلَّمَ فَكُلْ، وَإِنْ أَكُلَ فَلَا تَأْكُلْ، وَإِنْ أَكُلَ فَلَمْ يُمْسِكْ عَلَى صَاحِبِهِ، وَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ. "وَالْقِيَاسُ أَنَّ جَوَارِحَ الطَّيْرِ فِي مَعْنَى الْكَلْبِ"؛ إِذْ يُمْكِنُ أَنْ يُعَلَّمَ الطَّيْرُ أَيْضًا الِانْكِفَافَ عَنْهُ بِالتَّحْوِيعِ وَغَيْرِهِ، كَمَا يُعَلَّمُ الْكَلْبُ بِالضَّرْبِ وَالتَّأْدِيبِ، فَيَكُونُ فِي مَعْنَاهُ.

(١) المائدة: ٤.

"وَاخْتَارَ الْمُزَنِيُّ جَوَازَ الْأَكْلِ مِمَّا أَكَلَ مِنْهُ الْبَازِي؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ تَأْدِيبُهُ بِالضَّرْبِ عَلَى الْأَكْلِ" فَلَا

يُشْتَرَطُ فِيهِ الاِنْكِفَافَ عَنْهُ "بِخِلافِ الْكَلْبِ"؛ فَإِنَّهُ يمكن ضَرْبُهُ عَلَيْهِ، فَهُوَ بِخِلَافِهِ عِنْدَهُ.

/١٤٦ ب

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (١/ ٤٦ ط السلطانية): رقم (١٧٥) عن عدي بن حاتم قال: «سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إذا أرسلت كلبك المعلم فقتل فكل، وإذا أكل فلا تأكل، فإنما أمسكه على نفسه. قلت: أرسل كلبي فأحد معه كلبا آخر؟ قال: فلا تأكل، فإنما سميت على كلبك، ولم تسم على كلب آخر»، وصحيح مسلم (٦/ ٥٦ ط التركية): رقم (١٩٢٩) عن عدي بن حاتم قال: «قلت يا رسول الله، إني أرسل الكلاب المعلمة فيمسكن على، وأذكر اسم الله عليه. فقال: إذا أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله عليه فكل. قلت: وإن قتلن؟ قال: وإن قتلن، ما لم يشركها كلب ليس معها. قلت له: فإني أرمى بالمعراض الصيد فأصيب؟ فقال: إذا رميت بالمعراض فخزق فكله، وإن أصابه بعرضه فلا تأكله».

<sup>(</sup>٣) المائدة: ٤.

<sup>(</sup>٤) سبق تخريجه.

"وَإِذَا أَرْسَلَ جَارِحَتَهُ، فَلْيَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ"، كَمَا يَقُولُ فِي ابْتِدَاءِ الذكاة. "فَإِنْ لَمْ يَقُلْ، حَلَّتِ الذَّبِيحَةُ؛ لِأَنَّ اسْمَ اللَّهِ مَعَ كُلِّ مُسْلِمٍ، وَالْمُؤْمِنُ يَذْبَحُ عَلَى اسْمِ اللَّهِ، كَذَلِكَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ"

"الثَّانِيَةُ: الْجَارِحُ مِنَ السَّيْفِ، وَالرُّمْح، وَالسِّكِّينِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ تَنَالُهُ ۚ إَيْدِيكُمْ وَرَمَا حُكُمْ ﴾ (١) فَيَحِلُ الذَّبْحُ بِكُلِّ جَارِح، وَلَا يَحِلُ بِسِنِّ، وَلَا ظُفْرٍ، وَلَا بِنَصْلِ مِنْ عَظْمٍ"؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: (مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوهُ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ سِنِّ أَوْ ظُفْرٍ)؛ (٢) لِأَنَّ السِّنَّ عَظمٌ مِنَ الْإِنْسَانِ، وَالظُّفْرُ مُدَى الْحَبَشِيَّةِ. "وَسَوَاءٌ كَانَ الطَّفَرُ مُتَّصِلًا أَوْ مُنْفَصِلًا"؛ لِعُمُومِ اللَّفْظِ، وَقَدْ رُوِيَ أَنَّهُ الطَّفِيْ نَهَى عَنِ الذَّبْح بِالْعَظْمِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَجُوزُ بِهِمَا إِنْ كَانَ مُنْفَصِلًا. (٣)

"الْآلَةُ الثَّالِئَةُ: الْمُثَقَّلُ، وَلَا يَحِلُّ الذَّبْحُ بِهِ، وَمَا جَرَحَهُ السَّهْمُ فَقَتَلَهُ، فَهُو حَلَالٌ، وَمَا أَصَابَهُ ثِقْلُهُ فَقَتَلَهُ، فَحَرَامٌ"؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ صَيْدِ الْمِعْرَاضِ، فَقَالَ: (إِذَا أَصَبْتَ بِحَدَهِ فَكُلْ، وَإِذَا أَصَبْتَ/ بِعَرْضِهِ، فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّهُ وَقِيدٌى. (نَ "وَإِذَا جَثَمَ الْكُلْبُ عَلَى الصَّيْدِ فَعَمَّهُ فَقَتَلَهُ وَلَمْ يَجْرَحْهُ، فَأَصَحُ الْقَوْلَيْنِ أَنَّهُ حَلَالً، خِلَافَ السَّهْم؛ لِأَنَّ الْكَلْبَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُعَلَّمَ سِوَى الْإِمْسَاكِ" فَلَا يُشْتَرَطُ

1/127

<sup>(</sup>١) المائدة: ٩٤.

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (٧/ ٩٢ ط السلطانية): رقم (٥٠٠٣) عن عباية بن رافع، عن جده أنه قال: «يا رسول الله، ليس لنا مدى، فقال: ما أنحر الدم وذكر اسم الله فكل، ليس الظفر والسن، أما الظفر فمدى الحبشة، وأما السن فعظم وند بعير فحبسه. فقال: إن لهذه الإبل أوابد كأوابد الوحش، فما غلبكم منها فاصنعوا هكذا.»، وصحيح مسلم (٦/ ٧٨ ط التركية): رقم (١٩٦٨) عن رافع بن خديج « قلت: يا رسول الله، إنا لاقو العدو غدا، وليست معنا مدى، قال صلى الله عليه وسلم: أعجل، أو أرني ما أنحر الدم، وذكر اسم الله فكل، ليس السن والظفر، وسأحدثك: أما السن فعظم، وأما الظفر فمدى الحبشة. قال: وأصبنا نحب إبل وغنم، فند منها بعير فرماه رجل بسهم فحبسه. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن لهذه الإبل أوابد كأوابد الوحش، فإذا غلبكم منها شيء فاصنعوا

<sup>(</sup>٣) المبسوط للسرخسي (١٢/ ٢): "لا يحل ما ذبح بسن، أو ظفر غير منزوع؛ لأنه قتل وتخنيق، وليس بذبح) ففي الذبح الانقطاع بحدة الآلة، وفي هذا الموضع الانقطاع بقوته لا بحدة الآلة، ولأن آلة الذبح غير الذابح وسنه وظفره منه، ولا بأس بأكله إذا كان منزوعا عندنا، ولا يحل عند الشافعي – رحمه الله – لظاهر قوله – عليه الصلاة والسلام – «ما أنمر الدم وأفرى الأوداج فكل ما خلا السن والظفر فإنها مدى الحبشة»، ولكنا نقول المراد غير المنزوع فإن الحبشة يستعملون في ذلك سنهم وظفرهم قبل النزع وذكر في بعض الروايات ما خلا العض بالسن والقرض بالظفر والعض والقرض إنما يتحقق في غير المنزوع عادة، ثم المنزوع آلة محددة يحصل بما تسييل الدم النحس فكانت كالسكين إلا أنه يكره الذبح بها لزيادة إيلام ومشقة على الحيوان"

<sup>(</sup>٤) صحيح البخاري (٧/ ٨٨ ط السلطانية): رقم (٥٤٨٦) عن عدي بن حاتم قال: «قلت: يا رسول الله، إني أرسل كلبي وأسمى، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: إذا أرسلت كلبك وسميت فأخذ فقتل فأكل فلا تأكل، فإنما أمسك على نفسه. قلت: إني أرسل كلبي أجد معه كلبا آخر لا أدري أيهما أخذه، فقال: لا تأكل؛ فإنما سميت على كلبك ولم تسم على غيره. وسألته عن صيد المعراض فقال: إذا أصبت بحده فكل، وإذا أصبت بعرضه فقتل فإنه وقيذ فلا تأكل.».

فِيهِ الْجَرْحُ. وَالثَّابِي: يُحْرَمُ؛ لِأَنَّهُ مُنْحَنِقٌ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ -رَحِمَهُ اللهُ. (١)

"وَلَوْ رَمَى طَائِرًا فَسَقَطَ عَلَى الْأَرْضِ فَأَصَبْنَاهُ مَيِّتًا، حَلَّ بِكُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ ضَرُورَتِهِ"؛ إِذْ لَا وُصُولَ إِلَيْهِ، إِلَّا بَعْدَ سُقُوطِهِ عَلَى الْأَرْضِ. "فَإِنْ سَقَطَ فِي مَاءٍ، أَوْ عَلَى جَبَلٍ فَتَرَدَّى، لَمْ يَحِلَّ"؛ لِأَنَّ الْمَاءَ قَاتِلٌ فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَوْتُهُ بِهِ لَا بِالْجِرَاحَةِ، وَلَيْسَ الْوُقُوعُ فِيهِ مِنْ ضَرُورَتِهِ؛ إِذْ يُمْكِنُ الاحْتِرَارُ مِنْهُ، الْمَاءَ قَاتِلٌ فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَوْتُهُ بِهِ لَا بِالْجِرَاحَةِ، وَلَيْسَ الْوُقُوعُ فِيهِ مِنْ ضَرُورَتِهِ؛ إِذْ يُمْكِنُ الاحْتِرَارُ مِنْهُ، فَهُو بَخِلَافِ الْأَرْضِ، وَأَمَّا الْمُتَرَدِّي مِنَ الْجَبَلِ؛ فَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَالْمُرْمِقُودَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةً ﴾ (\*) ، فَلَا يَكُونُ عَنْهُ إِلَى حَالَةِ الْمَذْبُوحِ"؛ فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ لَا يُؤَثَرُ فِيهِ مَا أَصَابَهُ عَلَا "إِلَّا أَنْ تَكُونَ الضَّرْبَة فِي الْهَوَاءِ صَيَّرَتُهُ إِلَى حَالَةِ الْمَذْبُوحِ"؛ فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ لَا يُؤَثَرُ فِيهِ مَا أَصَابَهُ بَعْدَ ذَلِكَ، وَكَانَ الْحُكْمُ لِحِرَاحِتِهِ.

"الرُّكْنُ الثَّانِي: الذَّابِحُ ، وَلَا يَحِلُّ إِلَّا ذَبْحُ مُسْلِمٍ، أَوْ كِتَابِيِّ" قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَا يَحِلُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَا يَحِلُ إِلَّا ذَبْحُ مُسْلِمٍ، أَوْ كِتَابِيِّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَا يَحِلُ إِلَّا ذَبْحُ مُسْلِمٍ، أَوْ كِتَابِيِّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَا يَحِلُ إِلَا ذَبْحُ مُسْلِمٍ، أَوْ كِتَابِيِّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَا يَحِلُ إِلَّا لَكُنْ الْ

"فَأَمَّا الْمَجُوسِيُّ وَالْوَثِيُّ، فَلَا يَحِلُّ ذَبِيحَتُهُمَا"؛ إِذْ لَا كِتَابَ لَمُمْ. "وَذَبِيحَةُ الْمُتَوَلَّذِ مِنْ مَجُوسِيِّ وَنَصْرَائِيَّةٍ، حَرَامٌ"؛ نَظَرًا إِلَى جَانِبِ الْأَبِ، وَالْمُتَوَلَّدُ مِنْ نَصْرَائِيٍّ وَجُوسِيَّةٍ حَرَامٌ "فِي أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ"؛ تَغْلِيبًا لِلتَّحْرِمِ، وَتَغْلِيظًا عَلَى الْكَافِرِ، وَفِي الْقَوْلِ النَّانِي: يُنْظُرُ إِلَى جَانِبِ الْأَبِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يُنْظُرُ إِلَى جَانِبِ الْإَبِ وَلَيْ اللَّيْنِ الْفَصْدِ الْلَيَّخِيمِ، وَتَغْلِيظًا عَلَى الْكَافِرِ، وَفِي الْقَوْلِ النَّانِي: يُنْظُرُ إِلَى جَانِبِ الْأَبِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يُنْظَرُ إِلَى جَانِبِ الْعَبْوِنِ، وَفِي الْقَوْلِ النَّانِي: يُنْظُرُ إِلَى جَانِبِ الْأَبِي وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلِهُ اللَّهُ عَلْ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ عَلْمُ وَلَا اللَّهُ عَلْ عَلْمٍ عَلْمٍ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلْمَ وَالْقَصْدُ، وَلَا يُوجِبُ ذَلِكَ التَّحْرِمُ عُلْ الْمُعْلَمُ وَلَا اللَّهُ عِلْمَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عِلْمُ وَالْقَصْدُ، وَلَا يُوجِبُ ذَلِكَ التَّحْرِمُ وَلَا لَكَابِ الْمُعْلَمُ وَلِي الْمُوسِيِّ وَلَا اللَّهُ عَلْمُ اللَّهُ وَعَلَى وَالْعَصْدُ، وَلَا يُوجِبُ ذَلِكَ التَّحْرِمُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالِحُ تَحْقِيقًا"، وَصَيْدُهُ عِنْزِلَةِ ذَيْهِ . "وَلَوْ أَرْسَلَ الْمُسْلِمُ وَلَا إِلَى الصَّائِدِ، فَإِنَّهُ الذَّابِحُ تَحْقِيقًا"، وَصَيْدُهُ عِنْزِلَةِ ذَيْهِ . "وَلَوْ أَرْسَلَ

<sup>(</sup>۱) التجريد للقدوري (۱۲/ ۲۲۸٦): «۳۰۷۹۸ – قال أصحابنا [رحمهم الله]: إذا قتل الكلب الصيد صدما أو خنقا لوم يجرحه، لم يؤكل. وهو أحد قولي الشافعي رحمه الله. ۳۰۸۰۰ – لنا: ما روي عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يؤكل، وهو أحد قولي الشافعي. ۳۰۸۰۰ – لنا: ما روي عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه سئل عن صيد المعراض فقال: (إن خزق فكل، وإن أصاب بعرضه فلا تأكل، فإنما هو وقيذ). فيدخل في عموم قوله تعالى: {والمنخنقة والموقوذة والمتردية}».

<sup>(</sup>٢) المائدة:٣.

<sup>(</sup>٣) المائدة:

 <sup>(</sup>٤) شرح مختصر الطحاوي للجصاص (٧/ ٢٦١): «قال أبو جعفر: (ومن كان أحد أبويه مجوسيا، والآخر كتابيا: فحكمه حكم الكتابي في ذبائحه وصيده). وذلك لأن حواز أكل الذبيحة من أحكام الإسلام، قال النبي عليه الصلاة والسلام: "كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه وينصرانه"

فأثبت له حكم الفطرة بنفسه، ونقله عنها بالأبوين، فلماكان جواز الذبيحة من أحكام الإسلام، وجب أن لا ينتقل عنه إلا باجتماع الأبوين على نقله عن هذا الحكم، وإلا فهو باق على ذلك، ولهذا المعنى بعينه قلنا إن أحد الأبوين إذاكان مسلما: فالولد مسلم»

مُسْلِمٌ، وَمَجُوسِيٌّ سَهْمَيْنِ، أَوْ كُلْبَيْنِ فَقَتَلَا، فَحَرَامٌ كَمَا لَوْ ذَبَحَا مَعًا؛ تَغْلِيبًا لِلْحَظْرِ" "الرُّكُنُ الثَّالِثُ: الْمَذْبَحُ

وَهُوَ الْحَلْقُ مِنْ كُلِّ حَيَوَانٍ بَرِّيٌ مَقْدُورٍ عَلَيْهِ"؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: (الذَكَاةُ فِي الْحُلْقِ وَاللَّبَةِ) (١) وَهُوَ إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ. "فَأَمَّا الْوَحْشِيُّ، فَجَمِيعُ بَدَنِهِ مَذْبَعٌ"؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَقْدُورٍ عَلَيْهِ، وَقَدْ قَالَ ﷺ لِمَنْ تَرَدَّى بَعِيرَهُ فِي بِغْرٍ: الْأُمَّةِ. "فَأَمَّا الْوَحْشِيُّ، فَهُو كَالْوَحْشِيِّ"؛ إِذْ رَشُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ جَعَلَ ذَكَاةَ الْإِنْسِيِّ كَذَكَاةِ الْوَحْشِيِّ إِذَا امْتَنَعَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ. "وَإِذَا أَنَسَ الْوَحْشِيِّ إِذَا امْتَنَعَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ. "وَإِذَا أَنَسَ الْوَحْشِيُّ، فَذَكَاتُهُ فِي الْحَلْقِ"؛ اعْتِبَارًا بِالْإِنْسِيِّ إِذَا تَوَحَّشَ. "وَإِذَا تَرَدَّى بَعِيرٌ فِي بِغْرٍ مُتَنكِّسًا، فَذَكَاتُهُ الْوَحْشِيُّ، فَذَكَاتُهُ فِي الْحَلْقِ"؛ اعْتِبَارًا بِالْإِنْسِيِّ إِذَا تَوَحَّشَ. "وَإِذَا تَرَدَّى بَعِيرٌ فِي بِغْرٍ مُتَنكُسًا، فَذَكَاتُهُ الْوَحْشِيُّ، فَذَكَاتُهُ فِي الْحَلْقِ"؛ اعْتِبَارًا بِالْإِنْسِيِّ إِذَا تَوَحَّشَ. "وَإِذَا تَرَدَّى بَعِيرٌ فِي بِغْرٍ مُتَنكُسًا، فَذَكَاتُهُ كَالُهُ عَيْ الْحَلْقِ"؛ وَلَيكِ لَوْ طَعَنْتَ فِي خَاصِرَتِهَا لَأَجْزَأَ عَنْكَ)" (٢) "وَأَمَّا حَيَوَانُ الْبَحْرِ، فَمَيتُهُ حَلالٌ بِغَيْر ذَبْحٍ، وَكَذَلِكَ كُلُّ حَيَوَانٍ لَا عَيْشَ لَهُ عَلَى الْبِرِّ"؛ لِعُمُومٍ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَيْطِلُولُ اللَّهُ عَلَى الْبِرِّ"؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَيْطِلُوا لَا كُلُ حَيُوانٍ لَا عَيْشَ لَهُ عَلَى الْبِرِّ"؛ لِعُمُومٍ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَيْطُولُ اللَّهُ عَلَى الْبِرِ"؛ لِعُمُومٍ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَيْصَالَهُ اللَّهُ عَلَى الْبِرِ"؛ لِعُمُومٍ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَيْصُولُوا لَكُولُ اللَّهُ عَلَى الْبِرِ"؛ لِعُمُومٍ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَيْصَ

<sup>(</sup>۱) رواه البخاري تعليقا في صحيحه (۷/ ٩٣ ط السلطانية): «باب النحر والذبح وقال ابن جريج عن عطاء: لا ذبح ولا منحر إلا في المذبح والمنحر قلت أيجزي ما يذبح أن أنحره قال نعم ذكر الله ذبح البقرة فإن ذبحت شيئا ينحر جاز والنحر أحب إلي والذبح قطع الأوداج قلت فيخلف الأوداج حتى يقطع النخاع قال لا إخال وأخبرني نافع أن ابن عمر نحى عن النخع يقول يقطع ما دون العظم ثم يدع حتى تموت. وقول الله تعالى {وإذ قال موسى لقومه إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة} وقال {فذبحوها وما كادوا يفعلون} وقال سعيد عن ابن عباس الذكاة في الحلق واللبة وقال ابن عمر وابن عباس وأنس: إذا قطع الرأس فلا بأس»، جاء في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٨/ ١٧٧): «وروى أيضا عن سعيد بن جبير عن عبد الله بن عباس قال: الذكاة في الحلق واللبة قلت: وإسناده صحيح. وعزاه الحافظ في الفتح "لسعيد بن منصور أيضا، وقال: "وهذا إسناد صحيح وعلقه البخاري في صحيحه ثم قال: وأخرجه سفيان الثوري في "جامعه" عن عمر مثله. وجاء مرفوعا من وجه واه يشير إلى أثر عمر هذا، وبالمرفوع إلى حديث أي هريرة قبله».

<sup>(</sup>۲) سنن أبي داود (۳/ ۱۰۳ ت عيبي الدين عبد الحميد): رقم (۲۸۲۰) عن أبي العشراء، عن أبيه، أنه قال: يا رسول الله أما تكون الذكاة إلا من اللبة، أو الحلق؟ قال: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لو طعنت في فحذها لأجزأ عنك» قال أبو داود: «وهذا لا يصلح إلا في المتردية والمتوحش»، [حكم الألباني] منكر، وسنن ابن ماجه (۲/ ۲۲ ۲ ت عبد الباقي): رقم (۲۱۸۴) عن أبي العشراء، عن أبيه، قال: قلت يا رسول الله ما تكون الذكاة، إلا في الحلق، واللبة قال: «لو طعنت في فخذها لأجزأك»، [حكم الألباني] ضعيف، حاء في خلاصة البدر المنير (۲/ ۲۷۱): رقم (۲۹۳۲) – حديث: أبي العشراء الدارمي، عن أبيه أنه قال: يا رسول الله أما تكون الذكاة إلا في الحلق واللبة؟ فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: "وأبيك لو طعنت في فخذها لأجزأتك" رواه الأربعة، والبيهقي بدون القسم، قال الترمذي: غريب لا نعرفه إلا من حديث حماد، وقال البخاري: في حديث أبي العشراء واسمه وسماعه من أبيه نظر. قال الترمذي: ولا يعرف لأبي العشراء، عن أبيه غير هذا الحديث. قلت: له عن أبيه أربعة عشر حديثا أخر ذكرتما في تخريج أحاديث الوسيط وهي من المهمات. وقال الميموني: سألت أحمد عنه -يعني عن هذا الحديث- فقال: غلط، ولا يعجبني، ولا أذهب إليه إلا في موضوع ضرورة، وأما ابن السكن فأخرجه في سننه الصحاح المأثورة. قال الرافعي: ويروى أنه تردى له بعير في بتر فقال صلى الله تعالى عليه بعير ناد؟. قلت: غريبة، وقال ابن الصلاح: إنما غلط -يعني ذكر الخاصرة-. قلت: لا بل مروية كما أوضحت وسلم: "لو طعنت في خاصرته لحل لك. قلت: قال ابن الصلاح: إنما غلط -يعني ذكر الخاصرة-. قلت: لا بل مروية كما أوضحت ذلك في الأصل».

<sup>(</sup>٣) سبق تخريجه.

لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُ ﴾ (١) ، وَقَوْلُهُ الطَّيْنِ فِي الْبَحْرِ: (هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ، الْحِلُّ مَيْنَتُهُ). (٢) "وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ خَصَّ السَّمَكَ ! لِقَوْلِهِ ﷺ: (أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَنَانِ: السَّمَكُ وَالحُرَادُ، وَالدَّمَانِ: الْكَبِدُ وَالطُّحَالُ). (أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَنَانِ: السَّمَكُ وَالجُرَادُ، وَالدَّمَانِ: الْكَبِدُ وَالطُّحَالُ). (٣) "وَمِنْهُمْ مَنْ قَاسَ الْبَحْرَ عَلَى الْبِرِّ"، فَقَالَ: مَا أُكِلَ مِثْلُهُ فِي الْبَرِّ حَلَّ، وَمَا لَا يُؤْكِلُ لَا يَجِلُّ؛ اعْتِبَارًا لِمِثْلِهِ بِالْمِثْلِ.

"وَالْأَوَّلُ الْمَنْصُوصُ أَصَحُّ"؛ لِعُمُومِ الْآيَةِ، (٤) وَلِكَثْرَةِ الشَّوَاهِدِ مِنَ الْأَخْبَارِ وَالْآثَارِ فِيهِ/. وَالْآثَارِ فِيهِ/. وَلَوْ ذَبَحَ السَّمَكَةَ الْكَبِيرَةَ اسْتِعْجَالًا لِمَوْتِهَا، فَلَا بَأْسَ"؛ لِأَنَّهُ أَسْهَلُ عَلَيْهَا مِنْ تَرْكِهَا لَتَمُوتَ.

"وَيُكُرَهُ أَنْ يَقْطَعَ مِنْهَا فِلْقَةً قَبْلَ مَوْتِهَا"؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّعْذِيبِ مَعَ أَنَّهَا حَلَالٌ؛ لِأَنَّ غَايَتَهَا أَنْ تَكُونَ مَيْتَةً، وَمَيْتَةُ الْسَّمَكِ حَلَالٌ. "وَلَا يَجُوزُ اِبْتِلَاعُهَا حَيَّةً عَلَى الصَّحِيحِ"؛ لِأَنَّ الْمَوْتَ فِيهَا بِمُنْزِلَةِ الذَّكَاةِ فِي سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ، فَابْتِلَاعُهَا قَبْلَ الْمَوْتِ كَابْتِلَاع غَيْرِهَا قَبْلَ الذَّكَاةِ.

"وَمَيْتَةُ الْجَرَادِ كَمَيْتَةِ السَّمَكِ، وَهُمَا مَخْصُوصَانِ مِنَ الْمَيْتَاتِ كَالْكَبِدِ، وَالطُّحَالِ مِنَ الدِّمَاءِ"؛ لِمَا ذُكَرْنَاهُ مِنَ الْخُدِيثِ. (٥)

<sup>(</sup>١) المائدة: ٩٦.

<sup>(</sup>۲) سنن أبي داود (۱/ ۲۱ ت محيى الدين عبد الحميد): رقم (۸۳) عن سعيد بن سلمة، من آل ابن الأزرق، أن المغيرة بن أبي بردة – وهو من بني عبد الدار – أخبره، أنه سمع أبا هريرة، يقول: سأل رجل النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله إنا نركب البحر، ونحمل معنا القليل من الماء، فإن توضأنا به عطشنا، أفنتوضاً بماء البحر؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «هو الطهور ماؤه الحل ميتنه»، [حكم الألباني] صحيح، وسنن الترمذي (۱/ ۱۰۰ ت شاكر): رقم (۲۹)، وفي الباب عن جابر، والفراسي، هذا حديث حسن صحيح وهو قول أكثر الفقهاء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، منهم: أبو بكر، وعمر، وابن عباس، لم يروا بأسا بماء البحر وقد كره بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الوضوء بماء البحر، منهم: ابن عمر، وعبد الله بن عمرو، وقال عبد الله بن عمرو: هو نار "، [حكم الألباني] صحيح، وسنن ابن ماجه (۱/ عبد الله عبد الله بن عبد الباقي): رقم (۲۸)، [حكم الألباني] صحيح.

<sup>(</sup>٣) سنن ابن ماجه (٢/ ١١٠٢ ت عبد الباقي): رقم (٣٣١٤) عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أحلت لكم ميتنان ودمان، فأما الميتنان، فالحوت والجراد، وأما الدمان، فالكبد والطحال»، [حكم الألباني] صحيح، ومسند الشافعي ترتيب سنجر (٣/ ٢٣٦): رقم (١٥١٣) - أخبرنا الشافعي رضي الله عنه، قال: أخبرنا عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أحلت لنا ميتنان ودمان، الميتنان: الحوت والجراد، والدمان: أحسبه قال: الكبد والطحال "»، جاء في خلاصة البدر المنير (١/ ١١): (١١) - حديث: "أحلت لنا ميتنان ودمان، السمك والجراد والكبد والطحال" رواه الشافعي وأحمد والدارقطني والبيهقي من حديث عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر مرفوعا به. ولابن ماجه منه اللفظة الأولى. قال أحمد: هذا حديث منكر. قلت: سببه أن عبد الرحمن هذا ضعفه الجمهور قال الدارقطني والبيهقي: روي موقوفا على عبد الله بن عمر وهو أصح. قال البيهقي: وهو في معني المسند».

<sup>(</sup>٤) لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَ: ﴿ أَمِلَ لَكُمْ صَنْيَدُ ٱلْبَحْرِ وَطَمَامُهُ ﴾ المائدة: ٩٦.

<sup>(</sup>٥) «أحلت لكم ميتتان ودمان، فأما الميتتان، فالحوت والجراد، وأما الدمان، فالكبد والطحال».

### "الرُّكْنُ الرَّابِعُ: فِي الذَّبْح

وَهُوَ كُلُّ جَرْحٍ مَقْصُودٍ حَصَلَ الْمَوْتُ بِه إِذَا صَادَفَ مَجِلَّهُ، وَصَدَرَ مِنْ أَهْلِهِ"، كَمَا بَيَّنَاهُ؛ أَعْنِي: الْمَحِلَّ وَالْأَهْلَ.

"وَقَوْلُنَا: (مَقْصُودٌ) يُخَرَّجُ عَلَيْهِ مَسَائِلُ:

"الْأُولَى: إِذَا أَرْسَلَ كَلْبَهُ على ظَبْيَةٍ فَأَصَابَ أُخْرَى فَقَتَلَهَا، كَانَ حَلَالًا؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ صَيْدًا"، وَإِصَابَةُ الْعَيْنِ لَيْسَ بِشَرْطٍ، فَإِنَّ الْكَلْبَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَعْلَمَ اصْطِيَادَ صَيْدٍ دُونَ صَيْدٍ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُ ﷺ: (مَا رَدَّ عَلَيْنِ لَيْسَ بِشَرْطٍ، فَإِنَّ الْكَلْبَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَعْلَمَ اصْطِيَادَ صَيْدٍ دُونَ صَيْدٍ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُ ﷺ: (مَا رَدَّ عَلَيْكَ كَلْبُكَ، وَلَمْ تُدُرَكُ ذَكَاتُهُ، فَكُنْ ) (1) وَهَذَا عَامٌ فِي الْمُعَيَّنِ وَغَيْرِهِ.

"فَإِنْ لَمْ يَرَ صَيْدًا فَأَرْسَلَ مُتَوَهِّمًا فَاتَّفَقَ إِصَابَةُ صَيْدٍ فَقَتَلَهُ، كَانَ حَرَامًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُرْسِلْهُ عَلَى عَيْنٍ حَتَّى يَصِحَّ قَصْدُ ذَكَاتِهِ" وَالْقَصْدُ إِلَيْهَا شَرْطٌ. "وَإِنْ أُخْبِرَ الْأَعْمَى بِمُحَاذَاةِ صَيْدٍ فَرَمَى، أَوْ أَرْسَلَ، حَلَّ"؛ لِأَنَّهُ حَجَرًا فَأَصَابَهُ فَقَتَلَهُ وَهُوَ صَيْدٌ، حَلَّ"؛ لِأَنَّهُ حَجَرًا فَأَصَابَهُ فَقَتَلَهُ وَهُوَ صَيْدٌ، حَلَّ"؛ لِأَنَّهُ

(١) السنن الكبرى – البيهقي (٩/ ٤٠٩ ط العلمية): رقم (١٨٩١٨) – أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، وأبو بكر أحمد بن الحسن القاضي، وأبو زكريا بن أبي إسحاق المزكي، وأبو عبد الرحمن السلمي قالوا: ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أنبأ محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، أنبأ ابن وهب، أخبرني حيوة بن شريح، أنه سمع ربيعة بن يزيد الدمشقى يقول: سمعت أبا إدريس الخولاني يحدث أنه سمع أبا ثعلبة الخشني رضي الله عنه يقول: أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت: يا رسول الله إن أرضنا أرض صيد أصيد بالكلب المكلب وبالكلب الذي ليس بمكلب، فأخبرني ماذا يحل لنا مما يحرم علينا من ذلك. فقال: أما ما صاد كلبك المكلب فكل مما أمسك عليك واذكر اسم الله، وأما ما صاد كلبك الذي ليس بمكلب فأدركت ذكاته فكل منه، وما لم تدرك ذكاته فلا تأكل منه رواه البخاري في الصحيح عن عبد الله بن يزيد المقرئ عن حيوة، ورواه مسلم عن أبي الطاهر عن ابن وهب. وقال عبد الله بن المبارك عن حيوة في هذا الحديث: أصيد بكلبي المعلم وبكلبي الذي ليس بمعلم»، والمعجم الكبير للطبراني (٢٢/ ٢٢٨): رقم (٦٠٠) عن أبي ثعلبة الخشني، قال: أتيت رسول الله فقلت: يا رسول الله، إنا بأرض أهلها أهل الكتاب يأكلون لحم الخنزير ويشربون الخمر كيف تأمرنا بقدورهم وآنيتهم؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن وجدتم غيرها وإلا فارحضوها بالماء واطبخوا فيها واشربوا "» قلت: يا رسول الله، إنا أهل صيد يرد على أحدنا كلبه المكلب وكلبه ليس بمكلب ويرد على أحدنا سهمه فماذا نأكل من ذلك؟ وما ندع؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما رد عليك كلبك المكلب إذا أرسلته وذكرت اسم الله فكل، وما رد عليك كلبك الذي ليس بمكلب، فإن أدركت ذكاته فاذكر اسم الله ثم كل، وما رد عليك سهمك إذا أرسلت وذكرت اسم الله فكل»، والتعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (٨/ ٣١٧): رقم (٥٨٤٩) - أخبرنا محمد بن الحسن بن قتيبة ، قال: حدثنا حرملة بن يحبي ، قال: حدثنا ابن وهب ، قال: أخبرني حيوة بن شريح ، قال: سمعت ربيعة بن يزيد الدمشقى ، يقول: سمعت أبا إدريس الخولاني ، أنه سمع أبا ثعلبة الخشني يقول: أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقلت: يا رسول الله! إنا بأرض من أهل كتاب ، نأكل في آنيتهم ، وإن أرضنا أرض صيد؛ أصيد بقوسي ، وبالكلب المكلب ، وبالكلب الذي ليس بمكلب ، فأحبرني ماذا يحل لنا مما يحرم على من ذلك؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((أما ما ذكرت أنكم بأرض أهل كتاب ، تأكلون في آنيتهم: فإن وجدتم غير آنيتهم؛ فلا تأكلوا فيها ، وإن لم تجدوا غير آنيتهم؛ فاغسلوها وكلوا فيها ، وأما ما ذكرت من الصيد: فما صدت بقوسك؛ فكل منه ، واذكر اسم الله عليه ، وأما ما أصاب كلبك المكلب؛ فكل مما أمسك عليك ، واذكر اسم الله عليه ، وأما ما أصاب كلبك الذي ليس بمكلب؛ فإن أدركت ذكاته؛ فكل ، وما لم تدرك ذكاته؛ فلا تأكل)). [تعليق الشيخ الألباني] صحيح . ((صحيح أبي داود)) (٢٥٤٤): ق».

لَمْ يَعْتَقِدْ فِي مَقْصُودِهِ مَا يُضَادُّ الْحِلَّ، فَصَارَ ذَلِكَ. "كَمَا لَوْ قَطَعَ حَلْقَ شَاةٍ فِي ظُلْمَةٍ وَظَنَّ أَنَّهُ يَقْطَعُ حَشِيَّةً لَيِّنَةً، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ نِيَّةَ الذَّبْحَ فِيهِ لَيْسَ بِشَرْطٍ" مَا دَامَ الْقَصْدُ مُرْتَبِطًا بِالشَّحْص، وَبِجِرَاحَتِهِ.

"الثَّانِيَةُ: إِنْ قَصَدَ/ حَجَرًا فَأَصَابَ غَيْرَهُ فَكَانَ صَيْدًا، فَالْمَقْتُولُ غَيْرُ حَلَالٍ"؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ ١٤٨/ ب الصَّيْدَ، وَلَا أَصَابَ مَا قَصَدَهُ، فَهُوَ كَمَا لَوْ رَمَى سَهْمًا فِي الْهُوَاءِ، فَاعْتَرَضَ لَهُ صَيْدٌ مِنْ غَيْرِ قَصْدِهِ إِلَيْهِ. "وَإِنْ كَانَ الْمُعَيَّنُ صَيْدًا وَهُو كَانَ يَظُنُّهُ حَجَرًا فَأَصَابَ غَيْرَهُ" فَقَتَلَهُ "فَفِى الْمَقْتُولِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: تَحْرِيمَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ الصَّيْدَ أَصْلًا"، فَإِنَّ الْمُعَيَّنَ وَإِنْ بَانَ أَنَّهُ صَيْدٌ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقُهُ عَرَفَ كَوْنَ عَرْفَ كَوْنَ عَرْفَ كَوْنَ كَوْنَ كَالْمَسْأَلَةِ قَبْلَهَا. "وَالْأَصَحُ: تَحْلِيلُهُ، كَمَا لَوْ عَرَفَ كَوْنَ مَقْصُودِهِ صَيْدًا فَأَصَابَهُ وَهُو صَيْدٌ، فَأَحَدُ الْوَجْهَيْنِ: أَنَّهُ مَقْصُودِهِ صَيْدًا فَأَصَابَهُ وَهُو صَيْدٌ، فَأَحَدُ الْوَجْهَيْنِ: أَنَّهُ حَرَامٌ"؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ صَيْدًا حَالًا.

"وَالثَّانِي: أَنَّهُ حَلَالٌ، وَهُو إِلَى النَّصِّ أَقْرَبُ"؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ حِرَاحَتَهُ، وَأَصَابَ مَا قَصَدَهُ، فَلَا اعْتِبَارَ بِظُنّهِ، كَمَا فِي الْحَثِيَّةِ اللَّيْنَةِ. "وَإِنْ أَصَابَ غَيْرَهُ فَقَتَلَهُ، فَهُو عَلَى وَجْهِ التَّحْلِيلِ فِي إِصَابَتِهِ وَجُهَانِ"، بِظَنّهِ، كَمَا فِي الْحَثِهِ التَّحْلِيلِ فِي إِصَابَتِهِ وَجُهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ حَرَامٌ؛ أَيْ خَرَامٌ؛ أَيْ خَرَامٌ؛ أَيْ خَرَامٌ؛ لَوْ أَصَابَ غَيْرَهُ يَكُونَ فِيهِ وَجُهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ حَرَامٌ؛ لِأَنَّ اعْتِبَارَ ظُنّهِ إِنَّمَا يَسْفُطُ عِنْدَ إِصَابَةِ الْمَقْصُودِ، فَأَمَّا عِنْدَ إِصَابَةِ غَيْرِهِ فَهُو مُعْتَبَرٌ، كَمَا قُلْنَا فِيمَن ظَنّهُ حَجَرًا وَأَصَابَ غَيْرَهُ، فَإِنّهُ يَحِلُّ فِي إِصَابَةِهِ وَيَحْرُمُ فِي إِصَابَةِ غَيْرِهِ إِنَّا بَانَ أَنَّ الْمُعَيِّلَ حَجَرًا وأَصَابَ غَيْرَهُ، فَإِنّهُ يَحِلُّ فِي إِصَابَتِهِ، وَيَحْرُمُ فِي إِصَابَةِ غَيْرِهِ إِنَّا بَانَ أَنَّ الْمُعَيِّلَ حَجَرًا وأَصَابَ غَيْرَهُ، فَإِنَّهُ يَحِلُّ فِي إِصَابَتِهِ، وَيَحْرُمُ فِي إِصَابَةِ وَإِصَابَةِ وَإِصَابَةِ وَإِصَابَةِ وَإِصَابَةِ وَإِصَابَةِ وَإِصَابَةِ وَإِصَابَةِ وَإِصَابَةٍ وَإِصَابَةِ وَإِصَابَةِ وَإِلَا بَانَ أَنَّ الْمُعَيِّلَ عَيْرِهِ النَّانِي: أَنَّهُ حَلَالٌ؛ لِأَنَّ قَصْدَهُ هَهُنَا إِلَى الشَّحْصِ، وَجِرَاحَتِهِ، فَكَانَ الْحُكْمُ فِي إِصَابَتِهِ وَإِصَابَةِ وَإِصَابَةِ وَإِصَابَةٍ وَإِصَابَةٍ وَإِصَابَةٍ وَيَمْهُ اللَّانِي: أَنَّهُ حَلَالٌ؛ لِأَنَّ قَصْدَهُ هَهُنَا إِلَى الشَّحْصِ، وَجِرَاحَتِه، فَكَانَ الْحُكْمُ فِي إِصَابَتِهِ وَإِصَابَةٍ غَيْرِهِ سَوَاءٌ، وَيَسْقُطُ اعْتِبَارُ ظُنِّهِ فِيهِمَا جَيْعًا، خِلَافَ الْحُجَرِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ فِيهِ الجُرْحَ أَصْدًا

"التَّالِثَةُ: إِذَا اسْتَرْسَلَ/ الْكَلْبُ بِنَفْسِهِ، لَمْ تَحِلَّ فَرِيسَتُهُ؛ إِذْ لَا قَصْدَ، فَإِنْ رَجَرَهُ صَاحِبُهُ فَانْزَجَرَ، هِ ١/ أَ فَأَشْلَاهُ فَاسْتَشْلَى، حَلَّ الصَّيْدُ"؛ لِأَنَّ اسْتِرْسَالَهُ بِنَفسِهِ انْقَطَعَ بِانْزِجَارِهِ وَوُقُوفِهِ، فَكَانَ الْحُكْمُ لِاسْتِرْسَالِهِ فِأَشْلَاهُ فَاسْتَشْلَى، حَلَّ الصَّيْدُ"؛ لِأَنَّ اسْتِرْسَالَهُ بِنَفسِهِ انْقَطَعَ بِانْزِجَارِهِ وَوُقُوفِهِ، فَكَانَ الْحُكْمُ لِاسْتِرْسَالِهِ بِإِرْسَالِ صَاحِبِهِ ثَانِيًا. "وَإِنْ لَمْ يَنْزَجِرْ بِزَجْرِهِ، وَلَكِنْ لَمَّا أَشْلَاهُ زَادَ فِي عَدُوهِ، بِقَوْلِهِ التَّلِيُّلِا: (إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ الْمُعَلَّمَ). (١) "وَإِنْ لَمْ يَنْزَجِرْ بِزَجْرِهِ، وَلَكِنْ لَمَّا أَشْلَاهُ زَادَ فِي عَدُوهِ، فَأَصَحُ الْوَجْهَيْنِ: أَلَّا يَجِلًّ أَيْصَاءً لِأَنَّ اسْتِرْسَالَهُ بِنَفسِهِ لَمْ يَنْقَطِعْ هَهُنَا، وَإِثَمَا ازْدَادَ بِالزَّجْرِ زِيَادَةً، وَلِأَنَّهُ

VOY

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۱/ ٤٦ ط السلطانية): رقم (۱۷٥) عن عدي بن حاتم قال: «سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إذا أرسلت كلبك المعلم فقتل فكل، وإذا أكل فلا تأكل، فإنما أمسكه على نفسه. قلت: أرسل كلبي فأجد معه كلبا آخر؟ قال: فلا تأكل، فإنما سميت على كلبك، ولم تسم على كلب آخر»، وصحيح مسلم (٦/ ٥٦ ط التركية): رقم (١٩٢٩) عن عدي بن حاتم قال: « قلت يا رسول الله، إني أرسل الكلاب المعلمة فيمسكن علي، وأذكر اسم الله عليه. فقال: إذا أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله عليه فكل. قلت: وإن قتلن؟ قال: وإن قتلن، ما لم يشركها كلب ليس معها. قلت له: فإني أرمي بالمعراض الصيد فأصيب؟ فقال: إذا رميت بالمعراض فخزق فكله، وإن أصابه بعرضه فلا تأكله

يُوجِبُ التَّحْرِيمَ، وَإِغْرَاءُ صَاحِبِهِ يُوجِبُ الْإِبَاحَةَ، فَإِذَا اجْتَمَعَا غَلَبَ التَّحْرِيمُ.

"وَقَوْلُنَا: (حَصَلَ الْمَوْتُ بِهِ) يُخَرَّجُ عَلَيْهِ مَسَائِلُ:

"إِحْدَاهَا: إِنْ جَرَحَ مُسْلِمٌ صَيْدًا وَمَا غَابَ عَنْ بَصَرِهِ حَتَّى مَاتَ، حَلَّ أَكْلُهُ؛ فَإِنَّ سَبَبَ مَوْتِهِ ظَاهِرٌ"، فَإِنَّهُ مَاتَ كِرْحِهِ. "فَإِنْ غَابَ عَنْ بَصَرِهِ وَأَدْرَكَهُ مَيِّتًا، فَأُولَى الْقُولَيْنِ: أَلَّا يَأْكُلَ مِنْهُ"؛ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ مَاتَ بِغَيْرِهِ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ﴿ يَهُمْ: كُلْ مَا أَصْمَيْتَ، وَدَعْ مَا أَنْمَيْتَ، (١) أَي: كُلْ مَا قَتَلَهُ جَرْحُكَ وَأَنْتَ تَرَاهُ، وَدَعْ مَا غَابَ عَنْكَ مَقْتَلُهُ، فَدَلَّ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ.

"إِلَّا أَنْ يَكُونَ جُرْحُهُ صَيَّرَهُ إِلَى حَالَةِ الْمَذْبُوح، ثُمَّ تَوَارَى عَنْ بَصَرِهِ بَعْدَهُ"؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ حِينَئِذٍ الْجُرْحِهِ؛ إِذْ لَا يُؤَثَّرُ فِيهِ مَا يَلْحَقُّهُ بَعْدَ ذَلِكَ.

"الثَّانِيَةُ: لَوْ أَدْرَكَهُ حَيًّا مَا صَارَ إِلَى حَالَةِ الْمَدْبُوحِ، فَلْيَذْبَحْهُ"؛ لِأَنَّهُ مَقْدُورٌ عَلَى ذَبْحِهِ، فَلَا يَحِلُ بِدُونِ الذَّبْحِ. "فَإِنْ تَرَكَهُ حَتَّى مَاتَ، حَرُمَ"؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ. "فَإِنَّهُ مَقْدُورٌ عَلَيْهِ، فَإِنْ مَدَّ يَدَهُ إِلَى سِكِّينَةٍ فَسَلَّهَا وَوَضَعَهَا عَلَى حَلْقَهِ فَعَاجَلَهُ الْمَوْتُ فِي يَدِهِ قَبْلَ ذَبْحِهِ، فَهُوَ حَلَالٌ"؛ لِأَنَّ الزَّمَانَ/ لَمْ يَتَّسِعْ ١٤٩/ لذَكَاتِهِ، وَإِلَّا فَهُوَ غَيْرُ مُفَرِّطٍ، فَصَارَ كَمَا لَوْ لَمْ يُدْرِكُهُ حَيًّا.

"وَإِنْ وَضَعَ ظَهْرَ السِّكِّينِ غَالِطًا عَلَى حَلْقِهِ، أَوْ نَشِبَتِ السِّكِّينُ فِي الغِمْدِ، أَوْ سَقَطَتْ فِي عَدُوهِ، أَوْ نَسِيَهَا فِي رَحْلِهِ، فَحَرَامٌ؛ لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ تَفْرِيطٌ"

"الثَّالِثَةُ: لَوْ شَقَّ السَّبُعُ بَطْنَ شَاةٍ فَعُلِمَ أَنَّهَا تَمُوتَ لَا مَحَالَةَ، وَلَكِنْ مَا صَارَتْ بَعْدُ إِلَى حَالَةِ الْمَذْبُوح، حَتَّى ذبِحَتْ، حَلَّتْ"؛ لِأَنَّ حُكْمَهَا فِي تِلْكَ الْحَالَةِ حُكْمُ الْحَيِّ. "وَإِنْ صَارَتْ إِلَى حَالَةِ الْمَذْبُوحِ بِجِرَاحَةِ السَّبُعِ، فَلَا تَحِلُّ بِالذَّبْحِ؛ لِأَنَّ الْمَوْتَ بِجِرَاحَةِ السَّبُع"، فَلَا يُؤَثِّرُ فِيهَا الذَّبْحُ.

"الرَّابِعَةُ: إِذَا قَطَعَ الصَّيْدَ بِسَيْفِهِ قِطْعَتَيْنِ فَصَارَتْ بِذَلِكَ إِلَى حَالَةِ الْمَذْبُوح، حَلَّتِ الْقِطْعَتَانِ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ ذَكَاةً لَمُمَا. "وَإِنْ لَمْ يَصِرْ إِلَى حَالَةِ الْمَذْبُوح، بِأَنْ أَبَانَ عُضْوًا ثُمَّ ذَبَحَ الْأَصْلَ، فَالْمُبَانُ

<sup>(</sup>١) مصنف عبد الرزاق (٤/ ٤٦٠ ت الأعظمي): رقم (٨٤٥٥) عن ابن عباس قال: جاءه رجل فقال: إني أرمي الصيد فأصمي، وأنمي، فقال: «ما أصميت فكل، وما أنميت فلا تأكل»، و المصنف – ابن أبي شيبة (٤/ ٢٤٢ ت الحوت): رقم (١٩٦٨١) عن عبد الله بن أبي الهذيل قال: سألت ابن عباس وسأله عبد أسود فقال له: يا أبا عباس، إني أرمي الصيد فأصمي وأنمي، فقال: «ما أصميت فكل، وما أنميت فلا تأكل» ورقم (١٩٦٨٢) عن ابن عباس، بنحو من حديث حفص، ومعرفة السنن والآثار (١٣/ ٤٤٩): رقم (١٨٨٠٠) قال الشافعي: فالخبر عن ابن عباس، والقياس أن لا يأكله من قبل أنه قد يمكّن أن يكون قتله غير ما أرسل عليه من دواب الأرض، وقد سئل ابن عباس فقال له قائل: إني أرمى فأصمى وأنمى؟ فقال له ابن عباس: «كل مما أصميت، ودع ما أنميت»، جاء في التلخيص الحبير (٤/ ٣٣٦ – ٣٣٧ ط العلمية): رقم (١٩٤٨) – حديث ابن عباس أنه قال: "كل ما أصميت، ودع ما أنميت"، البيهقي موقوفا من وجهين٤، قال: وروي مرفوعا، وسنده ضعيف، فيه عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي، وهو ضعيف، ورواه أبو نعيم في "المعرفة" من حديث عمرو بن تميم، عن أبيه، عن جده مرفوعا، وفيه محمد بن سليمان بن مشمول، وقد ضعفوه، وقال الربيع: قال الشافعي: ما أصميت: ما قتله الكلاب وأنت تراه، وما أنميت: ما غاب عنك مقتله».

حَرَامٌ"؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: (مَا أُبِينَ مِنْ حَيِّ فَهُوَ مَيْتَةٌ). (١) "فَإِنْ مَاتَ الْأَصْلُ بِذَلِكَ الْجُرْحِ" وَهُوَ يَرَاهُ "حَلَّ الْأَصْلُ"؛ لِأَنَّه جَرَحَهُ وَأَصْمَاهُ. "وَفِي الْعُضُوِ الْمُبَانِ وَجْهَانِ، أُولَاهُمَا أَنَّهُ حَرَامٌ؛ لِأَنَّهُ أُبِينَ عَنْ حَيِّ عَاشَ بَعْدَ إِبَانَتِهِ"

بَعْدَ إِبَانَتِهِ"

"الْخَامِسَةُ: مَا قَتَلَهُ حَدِيدَةُ الأَحْبُولَةِ لَا يَجِلُّ؛ لِأَنَّهُ ذَكَاةٌ بِغَيْرِ فِعْلِ أَحَدٍ"، فَهُوَ كَمَا لَوْ مَاتَ بِفِعْلِ نَفْسِهِ.

"النَّظَرُ الثَّانِي: فِي التَّمَلُّكِ

وَفِيهِ مَسَائِلٌ:

الْأُولَى: مَنْ رَمَى صَيْدًا فَأَزْمَنَهُ، مَلَكُهُ"؛ لِأَنَّهُ حَبَسَهُ بِفِعْلِهِ، فَهُوَ كَمَا لَوْ أَمْسَكُهُ بِيَدِهِ.

"فَإِنْ رَمَاهُ آخَرُ فَقَتَلَهُ، حَرُمَ أَكُلُهُ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مَقْدُورًا عَلَيْهِ وَقَدْ ذَبِحَ فِي غَيْرِ مَذْبَجِهِ، وَضَمِنَ قِيمَتَهُ" لِلْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَ عَلَيْهِ صَيْدَهُ؛ إِذْ صَارَ لِخَمُهُ حَرَامًا بِفِعْلِهِ، وَهُوَ كَمَا لَوْ قَتَلَ لَهُ شَاةً جُرُوحَةً. "وَلَوْ قِيمَتَهُ" لِلْأَوَّلُ، بَلْ بَقِيَ مُمْتَنِعًا فَرَمَاهُ الثَّانِي فَأَدْرَكَاهُ مَقْتُولًا، وَالسَّهْمَانِ/ فِيهِ، وَلَمْ يُعْلَمْ أَزْمَنَهُ الْأَوَّلُ أَمْ . ه ١/ أَلَمْ يَوْمُنُو "؛ لِأَنَّهُمَا اشْتَرَكَا فِي اصْطِيَادِهِ، وَعَدَمُ الْعِلْمِ بِإِزْمَانِ الْأَوَّلِ، كَالعِلْمِ بِأَنَّهُ لَمْ يُزْمِنْهُ"
فَكَانَ "كَمَا إِذَا عُلِمَ" أَنَّ الْأَوَّلَ لَمْ يُرْمِنْهُ"

وَالْأَصْلُ امْتِنَاعُهُ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَانَ بَاقِيًا عَلَى امْتِنَاعِهِ بَعْدَ جُرْحِ الْأَوَّلِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَمْلِكُهُ أَحَدٌ حَتَّى أَصَابَهُ الجُّرْحُ الثَّانِي فَمَاتَ بِمِمَا.

"التَّانِيَةُ: مَنْ أَشْلَى كُلْبَ غَيْرِهِ، فَالصَّيْدُ لَهُ مِلْكَا"؛ لِأَنَّ الصَّيْدَ يُضَافُ إِلَى الصَّائِدِ، لَا إِلَى الْآلَةِ، كَمَا لَوْ غَصَبَ فَرْسًا وَغَرَا عَلَيْهِ، أَوْ غَصَبَ قَوْسًا وَاصْطَادَ بِحَا. "وَعَلَيْهِ أُجْرَةُ مِثْلِ الْكُلْبِ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ"؛ بِنَاءً عَلَى جَوَازِ إِجَارَتِهِ، وَفِيهِ وَجْهَانِ، فَإِنْ قُلْنَا: يَجُوزُ، وَجَبَ ضَمَانُ مَنْفَعَتِهِ، وَإِلَّا فَلَا.

"الثَّالِثَةُ: إِذَا اخْتَلَطَ بِحَمَامِ الْبُرْجِ حَمَامُ مالِكِ آخَرُ فَلَمْ يَتَمَيَّزْ، لَمْ يَحِلَّ التَّصَرُّفُ إِلَّا بَعْدَ الْقِسْمَةِ"؛ لِلْحَهَالَة بِمَا يَحِرُمُ، وَمَا يَحْرُمُ. "وَإِنِ اخْتَلَطَ حَمَامُ الْحَرَمِ بِحَمَامِ الْحِلِّ فِي الْحِلِّ، فَلَا بَأْسَ، فَإِنَّ عَمَامُ الْحَرَمِ بِحَمَامِ الْحِلِّ فِي الْحِلِّ، فَلَا بَأْسَ، فَإِنَّ حَمَامُ الْحَرَمِ إِذَا فَارَقَ الْحَرَمَ، حَلَّ "؛ لِأَنَّ تَحْرِيمَهُ لِجُرْمَةِ الْبُقْعَةِ. "وَكَذَا غَيْرُ الْحَمَامِ، وَصَيْدُ الْحِلِّ إِذَا

<sup>(</sup>۱) سنن ابن ماجه (۲/ ۱۰۷۳ ت عبد الباقي): رقم (۳۲۱۷) عن تميم الداري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يكون في آخر الزمان، قوم يجبون أسنمة الإبل، ويقطعون أذناب الغنم، ألا، فما قطع من حي، فهو ميت»، [حكم الألباني] ضعيف جدا، و المستدرك على الصحيحين للحاكم – ط العلمية (٤/ ۲٦٧): رقم (۲۹۸) عن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن جباب أسنمة الإبل وأليات الغنم وقال: «ما قطع من حي فهو ميت» هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرحاه [التعليق – من تلخيص الذهبي] ۷۹۹۸ – على شرط البخاري ومسلم، جاء في خلاصة البدر المنير (۱/ ۱۲): رقم (۱۶) – حديث: "ما أبين من حي فهو ميت" رواه الحاكم هكذا إلا أنه بلفظ "قطع" بدل "أبين والمعنى واحد في رواية أبي سعيد الخدري، وقال صحيح على شرط الشيخين. وأخرجه هو بنحوه مع أبي داود والترمذي وقال: الحاكم: صحيح الإسناد».

دَخَلَ الْحَرَمَ، صَارَ حَرَامًا عَلَى كُلِّ مُحِلِّ وَمُحْرِمٍ"؛ لِأَنَّ الاعْتِبَارَ بِالْمَوْضِع.

"الوَّابِعَةُ: لَوْ رَمَاهُ فَانْقَطَعَ أَحَدُ جَنَاحَيْهِ وَصَارَ مَمْلُوكًا بِهِ فَرَمَاهُ غَيْرُهُ فَانْقَطَعَ جَنَاحَهُ النَّانِي، ثمَّ مَاتَ مِنَ الْجُرْحَيْنِ، فَعَلَى النَّانِي قِيمَةُ جُرْحِهِ مَقْطُوعَ الْجَنَاحِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ أَرْشُ النَّقْصَانِ الْحَاصِلِ بِحِرَاحَتِهِ، وَيَجِبُ أَيْضًا نِصْفُ قِيمَتِهِ مَجْرُوحَ جُرْحَيْنِ؛ لِأَنَّ الْقَتْلَ بَعْدَ انْقِطَاعِ الْجَنَاحَيْنِ حَصَلَ بِفِعْلِهِ بِحِرَاحَتِهِ، وَيَجِبُ أَيْضًا نِصْفُ قِيمَتِهِ مَجْرُوحَ جُرْحَيْنِ؛ لِأَنَّ الْقَتْلَ بَعْدَ انْقِطَاعِ الْجَنَاحَيْنِ حَصَلَ بِفِعْلِهِ وَفِعْلِ مَالِكِهِ، فَيُحَالُ عَلَيْهِ نِصْفُهُ؛ هَذَا نَصَّهُ"، فَيَكُون الْأَرْشُ بِسَبَبِ الْجِرَاحَةِ مِنْهُ وَحْدَهُ، وَالْقِيمَةُ بِسَبَبِ الْمُرَاحِةِ مِنْهُ السَّيْدِ مَثَلًا عَشْرَةً وَقَدْ نَقَص الْمُلَكِ مِنَ الجُرْحَيْنِ، فَيكُونُ الْقِيمَةُ بَينَهُمَا نِصْفَيْنِ، وَعَلَى هَذَا لَوْ كَانَ قِيمَةُ الصَّيْدِ مَثَلًا عَشْرَةً وَقَدْ نَقَص الْمُلَكِ مِنَ الجُرْحِيْنِ، فَيكُونُ الْقِيمَةُ بَينَهُمَا نِصْفَى النَّانِي دِرْهَمْ، فَيَجِبُ عَلَى النَّانِي هَذَا الدِّرْهَمْ، لِأَنَّهُ أَرْشُ جِنَابَتِهِ، وَأَرْبَعَةُ أَرْشُ حِنَابَتِهِ، وَأَرْبَعَةُ أَرْشُ حِنَابِهِ وَلَمْ الْقِيمَةِ بَعْدَ الجُرْحَيْنِ. "وَقِيلَ: عَلَيْهِ نِصْفُ الْقِيمَةِ مَقْطُوعَ الْجَنَاحِ الْأَوْلِ، وَدَحَلَ أَرْشُ جَرَاحَة وَيكُونُ الْخُكُمُ لِلنَّفُسِ، فَلَا عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ نِصْفِ قِيمَتِهِ حَالَ وُرُودِ جِنَابِتِهِ عَلَيْهِ، وَعَلَى هَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَرْبَعَةٌ وَنِصْفَ"؛ لِأَنَّ قِيمَتَهُ عَلَاهِ تِسْعَة، وَهَذَا الْقَرْحُهُ "هُوَ الْأَقْيَسُ" عِنْدَ الشَّيْخِ؛ لَمَّا تَقَدَّمَ.

وَذَكَرَ الشِّيحُ أَبُو مُحَمَّدٍ فِي (الْمُخْتَصَرِ) وَجْهَا ثَالِثًا: أَنَّهُ يَغْرَمُ نِصْفَ أَرْشِ جِرَاحَتِهِ، ثُمَّ يُعْدَمُ نِصْفُ قِيمَتِهِ بَحُرُوحًا جُرْحَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِهِ إِلَّا بِنِصْفِ الْقَتْلِ، وَهُوَ إِتْلَافُ نِصْفِ الصَّيْدِ بِجِرَاحَةٍ مَضْمُونَةٍ، فَلَا يَلْزَمُهُ إِلَّا فِصْفُ الْمَرْمُهُ أَرْبَعَةٌ وَنِصْفٌ؛ لِأَنَّهَا نِصْفُ الْأَرْشِ، وَصْفُ الْقَيْمَةِ، وَعَلَى هَذَا أَيْضًا يَلْزَمُهُ أَرْبَعَةٌ وَنِصْفٌ؛ لِأَنَّهَا نِصْفُ الْأَرْشِ، وَنِصْفُ الْقِيمَةِ.

"الْخَامِسَةُ: إِذَا جَرَحَهُ وَلَمْ يُزْمَنْهُ، فَأَزْمَنَهُ الثَّانِي فَمَلَكُهُ، ثُمَّ جَرَحَهُ الْأَوَّلُ فَقَتَلَهُ، فَعَلَيْهِ أَرْشُ جِرَاحَتِهِ فِي قِيمَتِهِ"؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَ عَلَيْهِ مِلْكَهُ "فَيَغْرَمُ قِيمَتَهُ مَجْرُوحًا جُرْحَيْنِ"؛ لِأَنَّ الجُوْرَ الْأَوْلَى كَانَ مُبَاحًا، وَالتَّانِي جَرَحَهُ مَالِكُهُ، فَهُمَا تَحْطُوطَانِ عَنْهُ. "وَإِنَّمَا لَا يَغْرَمُ أَرْشَ جِرَاحَتِهِ الْأُولَى؛ لِأَنَّ الصَّيْدَ لَمْ يَكُنْ حِينَاذِ مَمْلُوكًا"

1/10.

## كِتَابُ الضَّحَايَا

"الْمَسْنُون فِي الشَّرْعِ ذَبِيحَتَانِ: الْأُولَى: الضَّحِيَّةُ

وَهِيَ سُنَةٌ مُؤَكِّدَةٌ غَيْرُ وَاجِبَةٍ"، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَىٰ فِيمَا رَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: (إِذَا دَحَلَ الْعَشْرُ وَأَرَادَ وَهِيَ سُنَةٌ مُؤَكِّدَةٌ غَيْرُ وَاجِبَةٍ"، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَىٰ فَلُوْ كَانَتْ وَاجِبةً لَمَا فُوضَتْ إِلَى إِرَادَتِهِ؛ خِلَافًا أَحُدُكُمْ أَنْ يُضَحَيَ، فَلَا يَمَسَّ مِنْ شَعْرِهِ وَبَشَرِهِ شَيْئًا)، (١) فَلُوْ كَانَتْ وَاجِبةً لَمَا فُوضَتْ إِلَى إِرَادَتِهِ؛ خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَة -رَحِمَهُ اللهُ. (٢) وَهَذَا الإِمْتِنَاعُ مِنْ حَلْقِ/ الشَّعْرِ، وَتَقْلِيمِ الظُّفْرِ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ مِنَ السُّنَةِ عِنْدَنَا، ١٥١/ أَوَلَيْسَ النَّهِيُ اللهُ وَالْمَا يَسْبَعِهُا بِالْحَجِيمِ، فَلَا يَصِيرُ بِذَلِكَ مُحَمِّمًا، وَإِمَّا يُسْتَحَبُّ تَرَكُهُ، إِمَّا تَشْبِيهًا بِالْحَجِيجِ، وَإِمَّا لَوَيْسَ النَّهُيُ اللَّهُ فِي النَّذِي عَلَى أَكُولِكَ مُحَمِّا، وَإِمَّا يُسْتَحَبُّ تَرَكُهُ، إِمَّا تَشْبِيهًا بِالْحَجِيجِ، وَإِمَّا لِيَكُونَ عِنْدَ النَّحْرِ عَلَى أَكْمَلِ أَجْزَائِهِ، فَإِنَّ النَّبِيَ عَلَى قَالَ: (يَعْتِقُ بِكُلِّ جُزْءٍ مِنْهَا جُزْءٌ مِنْكَ مَنَ النَّارِ)، (٣) لِيَكُونَ عِنْدَ النَّحْرِ عَلَى أَكُم لِأَ جُزَائِهِ، فَإِنَّ النَّبِيَ عَلَى كُلِّ مُقِيعٍ يَمْلِكُ نِصَابًا. (أَنُ وَتَحْصُلُ هذه السُّنَةُ لِأَهُلِ الدَّارِ

<sup>(</sup>١) صحيح مسلم (٦/ ٨٣ ط التركية): رقم (١٩٧٧) حدثنا ابن أبي عمر المكي ، حدثنا سفيان ، عن عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن عوف ، سمع سعيد بن المسيب ، يحدث عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « إذا دخلت العشر وأراد أحدكم أن يضحى، فلا يمس من شعره وبشره شيئا» قبل لسفيان: فإن بعضهم لا يرفعه. قال: لكنى أرفعه.

<sup>(</sup>۲) شرح مختصر الطحاوي للجصاص (۷/ ٣٠٥): «مسألة:] حكم الأضحية [قال أبو جعفر رحمه الله: (والأضحية واجبة في قول أبي حنيفة على المقيمين الواجدين من أهل الأمصار وغيرهم، ولا تجب على المسافرين. ويجب على الرجل من الأضحية عن ولده الصغار مثل الذي يجب عليه من الأضحية عن نفسه. وخالف أبو يوسف ومحمد أبا حنيفة في ذلك، فقالا: ليست بواجبة، ولكنها سنة، غير مرخص لمن وجد السبيل إليها في تركها). قال أحمد: المشهور من قول أصحابنا جميعا أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وزفر والحسن بن زياد أن الأضحية واجبة على أهل اليسار. وحد اليسار الذي يتعلق به وجوب الأضحية، هو ما يتعلق به وجوب صدقة الفطر»، فتح القدير للكمال ابن الهمام وتكملته ط الحلبي (٩/ ٥٠٥): «قال (الأضحية واجبة على كل حر مسلم مقيم موسر في يوم الأضحى عن نفسه وعن ولده الصغار) أما الوجوب فقول أبي حنيفة ومحمد وزفر والحسن وإحدى الروايتين عن أبي يوسف - رحمهم الله -. وعنه أنما سنة، ذكره في الجوامع وهو قول الشافعي. وذكر الطحاوي أن على قول أبي حنيفة واجبة، وعلى قول أبي يوسف ومحمد سنة مؤكدة، وهكذا ذكر بعض المشايخ الاختلاف».

<sup>(</sup>٣) جاء في تخريج أحاديث الإحياء = المغني عن حمل الأسفار (ص٣٢٠): حديث «أنه يعتق بكل جزء من الأضحية جزءا من المضحي من النار» قال: لم أقف له على أصل وفي كتاب الضحايا لأبي الشيخ من حديث أبي سعيد «فإن لك بأول قطرة تقطر من دمها أن يغفر لك مل تقدم من ذنوبك» يقوله لفاطمة رضى الله عنها وإسناده ضعيف.

<sup>(</sup>٤) المحيط البرهاني في الفقه النعماني (٦/ ٨٥): قال القدووي في «شرحه» الأضحية واجبة عند أصحابنا إلا في إحدى الروايتين عن أبي يوسف فإنحا سنة. وشرط وجوبحا اليسار عند أصحابنا رحمهم الله، والموسر في ظاهر الرواية من له مائتا درهم، أو عشرون دينارا، أو شيء يبلغ ذلك سوى مسكنه ومتاع مسكنه ومتاعه ومركوبه وخادمه في حاجته التي لا يستغني عنها، فأما ما عدا ذلك من متاعه أو رقيقه أو أو متاع.... أو لغيرها فإنحا.... في داره"، جاء في حاشية ابن عابدين = رد المحتار ط الحلبي (٦/ ٣١٢): «(قوله واليسار إلخ) بأن ملك مائتي درهم أو عرضا يساويها غير مسكنه وثياب اللبس أو متاع يحتاجه إلى أن يذبح الأضحية ولو له عقار يستغله فقيل تلزم لو قيمته نصابا، وقيل لو يدخل منه قوت سنة تلزم، وقيل قوت شهر، فمتى فضل نصاب تلزمه»، وجاء في شرح مختصر الطحاوي للجصاص (٧/ ٢٠٥): «وحد اليسار الذي يتعلق به وجوب الأضحية، هو ما يتعلق به وجوب صدقة الفطر».

بِأَنْ يُضَحِّيَ كَافِلُهُمْ ضَحِيَّةً وَاحِدَةً"؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَحَّى بِكَبْشَيْنِ، فَقَالَ فِي أَحَدِهِمَا: (عَنَى وَعَنْ أَمَّتَى). (١)

"وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا- لَا يُضَحِّيَانِ؛ مَخَافَةَ أَنْ يُرَى أَنَّهَا وَاجِبَةٌ، وَلَا يَجُوزِ الضَّحِيَّةِ لِمُكَاتَبِ، وَأُمِّ وَلَدٍ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَمْلِكُونَ"

"وَالنَّظَرُ فِي: صِفَةِ الضَّحِيَّةِ، وَكَيْفِيَّةِ الذَّبْح، وَحُكْمِ الضَّحِيَّةِ

النَّظُرُ الْأَوّلُ: فِي صِفَةِ الضّحِيَّةِ، وَسِنُهَا سِن الْهَدَايَا، الْجَدَعَةُ مِنَ الطّاْلِ" وَهِيَ النَّيْ اسْتَكْمَلَتْ سَنَةً، وَطَعَنَتْ فِي النَّانِيَةِ. "وَالشّنِيَّةُ مِنَ الْإِبِلِ، وَالْبَقْرِ، وَالْمَعْزِ فَصَاعِدًا" وَهِيَ مِنَ الْإِبِلِ مَا دَحَلَتْ فِي النَّالِثَةِ، وَإِنَّمَا أَعْتُبِرَتْ هَذِهِ الْأَسْنَانُ؛ لِأَنَّ فِيهَا بُلُوعَ هَذِهِ السَّادِسَةِ، وَمِنَ الْبَقرِ وَالْمَعْزِ مَا دَحَلَتْ فِي الثَّالِثَةِ، وَإِنَّمَا أَعْتُبِرَتْ هَذِهِ الْأَسْنَانُ؛ لِأَنَّ فِيهَا بُلُوعَ هَذِهِ السَّادِسَةِ، وَمِنَ الْبَقرِ وَالْمَعْزِ مَا دَحَلَتْ فِي الثَّالِثَةِ، وَإِنَّمَا أَعْتُبِرَتْ هَذِهِ الْأَسْنَانُ؛ لِأَنَّ فِيهَا بُلُوعَ هَذِهِ الْخَيْوَانَاتِ؛ إذْ لَا تَحْمَلُ وَلَا تَنْزُوا قَبْلَهَا، وَقَدْ وَرَدَتِ الْأَحْبَارُ بِهَا. "وَيُسْتَحَبُ تَعْظِيمُ شَعَائِرِ اللّهِ، وَاسْتِحْسَانِهَا"؛ لِمَا رُويَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَيْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَن يُعَظِّمُ شَعَكِيرَ ٱللّهِ ﴾ وَاسْتِحْسَانِهَا"؛ لِمَا رُويَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَيْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَن يُعَظِّمُ شَعَكِيرَ ٱللّهِ ﴾ وَاسْتِحْسَانُهَا، وَاسْتِحْسَانُهَا، وَاسْتِحْسَانُهَا، وَاسْتِحْسَانُهَا، وَالْتَحْسَانُهَا، وَالْتَحْسَانُهَا، وَالْتَعْمِ الْعَلَىٰ (عَظِيمُ مُعَالًى الطَيْعِينَ (عَظِيمُ مُعَالًى الطَيْعِينَ (عَظِيمُ مَنَاكُمُ، فَإِنَّهَا عَلَى الْعَلَيْلِينَ (عَظِيمُ مُوا ضَحَايَاكُمْ، فَإِنَّهَا عَلَى الْعَلِيمُ وَالْتَالِيمُ الْعَلَى الْعَلِيمُ الْمُعْرِالِهُ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَيْلِ وَلَا الْعَلَيْكِينَا وَالْعَلَى الْعَلَى الْعُلَى الْعَلَى ال

<sup>(</sup>۱) مسند الروياني (۱/ ۲۷۷): رقم (۱۷ (۲۷) - نا ابن إسحاق، نا سعيد بن أبي مريم، نا يحيى بن أبوب، عن عمارة بن غزية، حدثني المعتمر بن أبي رافع، عن أبيه، عن جده، قال: ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم كبشا ثم قال: «هذا عني وعن أمتي»، والمعجم الكبير للطبراني (۱/ ۲۲۱): رقم (۹۰۷) - حدثنا أحمد بن حماد بن زغبة، ثنا سعيد بن أبي مريم، ثنا يحيى بن أبوب، عن عمارة بن غزية، حدثنا المعتمر بن أبي رافع، عن أبيه، عن جده، قال: ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم كبشا، ثم قال: «هذا عني وعن أمتي»، وسنن الدارقطني (۱/ ۲۱۷): رقم (۲۷۹) - عن أبي سعيد، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضحى بكبش أقرن ثم ، قال: «اللهم إن هذا عني وعن من لم يضح من أمتي»، والمستدرك على الصحيحين للحاكم - ط العلمية (٤/ ٢٥٤): رقم (۲۰٤٧) عن ربيح بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري، عن أبيه، عن جده رضى الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذبح كبشا أقرن بالمصلى ثم قال: «اللهم هذا عني وعن من لم يضح من أمتي» هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، [التعليق - من تلخيص بللصلى ثم قال: حمحت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع فلما كان يوم النحر دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبشين أقرنين أملحين فذبح أحدهما فقال: عني وعن أمل بيتي وذبح الآخر وقال: عني وعن أمتي ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبشين أقرنين أملحين فذبح أحدها مائة بدنة ومن ذبح خصيا فكأنما ذبح خمسين بدنة ومن ذبح نعجة فكأنما ذبح بقرة ومن ذبح بقرة فكأنما ذبح عشر بدنات. أبو بكر المبسي هذا شيخ بحمول يروي المناكير فإن صح ما في آخر الحديث فإنما أراد في تضعيف الله تعالى الأجر والله أعلم.

<sup>(</sup>٢) الحج: ٣٢.

<sup>(</sup>٣) المصنف - ابن أبي شيبة (٣/ ٢٧٥ ت الحوت): رقم (١٤١٥) عن مجاهد، عن ابن عباس، {ومن يعظم شعائر الله فإنما من تقوى القلوب} القلوب} [الحج: ٣٦] قال: «في الاستئذان والاستحسان والاستعظام»، و المصنف - ابن أبي شيبة (٣/ ٢٧٥ ت الحوت): رقم (١٤١٥٤) عن مجاهد، {ومن يعظم شعائر الله} [الحج: ٣٦] قال: «استعظامها، واستحسانها»، والسنن الكبرى - البيهقي (٩/ ٢٥٥ ط العلمية): «باب ما جاء في أفضل الضحايا، قال الشافعي رحمه الله: إذا كانت الضحايا إنما هو دم يتقرب به فخير الدماء أحب إلي، وقد زعم بعض المفسرين أن قول الله عز وجل: {ذلك ومن يعظم شعائر الله} [الحج: ٣٦] استسمان الهدي واستحسانه. قال الشافعي رحمه الله: وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم: أي الرقاب أفضل؟ فقال: " أغلاها ثمنا وأنفسها عند أهلها».

يدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِّيِّ الشَّافِعِيِّ '	فِي تَعْلِيلِ الْحُلَاصَةِ) لأحمدَ بن محم	(المُصَاصَةُ
---	---	--------------

الصيّراطِ

مَطَايَاكُمْ)، (١) وَالْمُرَادُ بِهِ: الاسْتِسْمَانُ.

"قَالَ: وَلَا يُخْزِئُ فِيهَا الْعَوْرَاءُ الْبَيِّنُ عَوَرُهَا، وَلَا الْعُرْجَاءُ الْبَيِّنُ عَرَجُهَا، وَلا الْمَرِيضَةُ الْبَيِّنُ مَرَضُهَا، وَلا الْعَجْفَاءُ/ الَّتِي لَا تُنْقِي"، وَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ وَرَدَ بِهَا نَصُّ الْخَبَرِ، (٢) وَالْمَعْنَى فِيهَا: أَنَّهَا عُيُوبٌ تُنْقِصُ ١٥١/ بِ اللَّحْمَ، فَإِنَّ الْعَوْرَ يَمْتُعُهَا عَنْ رُؤْيَةِ الْكَلِا مِنْ تِلْكَ النَّاحِيَةِ، فَلَا تَسْتَوْفِي الرَّعْيَ، فَتَهْزُلُ، وَكَذَلِكَ "الْعَرْجَاءُ" لَا اللَّحْمَ، فَإِنَّ الْعَوْرَ يَمْتُعُهَا عَنْ رُؤْيَةِ الْكَلِا الطَّيْبِ، فَتَتَأَخَّرَ عَنْ رَعْيِهَا وَيَنْقُصُ بِذَلِكَ خَمُهَا، وَالْمَرَضُ ظَاهِرٌ لَكِنَّهُ يَمْكُونُهَا أَنْ تَسْبِقَ مَعَ الْغَنْمِ إِلَى الْكَلِا الطَّيْبِ، فَتَتَأَخَّرَ عَنْ رَعْيِهَا وَيَنْقُصُ بِذَلِكَ خَمُهَا، وَالْمَرَضُ ظَاهِرٌ لَكِنَّهُ كُنْهُ اللَّهُ مَنْ وَقِيهِ وَجُهٌ، و "الْعَجْفَاءُ" الَّتِي يَأْبَاهَا إِنْ كَانَ فِي الِابْتِدَاءِ وَلَمْ يُفْوضِ إِلَى الْعَرْلِ، فَالظَّاهِرُ مَنَعُهُ لِلنَّصِّ، (٣) وَفِيهِ وَجُهٌ، و "الْعَجْفَاءُ" الَّتِي يَأْبَاهَا الْمُتَرَفِّهُونَ فِي حَالَةِ رَحَاءِ الْأَسْعَارِ ؛ لِرَكَاكَةِ خَوْمِهَا، وَالنُّقَى الْمُخُد. "قَالَ: وَلَا الشَّرْقَاءُ" وَهِيَ الْمَشْقُوقَةَ الْمُتَرِقُهُونَ فِي حَالَةِ رَحَاءِ الْأَسْعَارِ ؛ لِرَكَاكَةِ خَوْمِهَا، وَالنُّقَى الْمُخُد. "قَالَ: وَلَا الشَّرْقَاءُ" وَهِيَ الْمَشْقُوقَةَ

<sup>(</sup>۱) جاء في البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير (۹/ ۲۷۳): الحديث الثالث، عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: «عظموا أضحياكم فإنها على الصراط مطاياكم»، قال صاحب البدر المنير: "هذا الحديث لا يحضرني من حرجه بعد البحث الشديد عنه، وقال ابن الصلاح في كلامه على «الوسيط» إنه غير معروف ولا ثابت فيما علمناه. وقال ابن العربي في «الأحوذي شرح الترمذي» ليس في فضل الأضحية حديث صحيح"

<sup>(</sup>٢) سنن النسائي (٧/ ٢١٥): رقم (٤٣٧١) عن البراء بن عازب قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم - وأشار بأصابعه -، وأصابعي أقصر من أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم، يشير بأصبعه يقول: ﴿ لَا يَجُوزُ مَنَ الضَّحَايَا: العوراء البين عورها، والعرجاء البين عرجها، والمريضة البين مرضها، والعجفاء التي لا تنقى ﴿ [حكم الألباني] صحيح» وصحيح ابن حزيمة (٤/ ٢٩٢): رقم (٢٩١٢) - ثنا محمد بن بشار، ثنا محمد يعني ابن جعفر، ويحيي بن سعيد، وأبو داود، وعبد الرحمن بن مهدي، وابن أبي عدي، وأبو الوليد قالوا: ثنا شعبة قال: سمعت سليمان بن عبد الرحمن قال: سمعت عبيد بن فيروز قال: قلت للبراء حدثني ماكره أو نحي عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأضاحي، فقال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: هكذا بيده ويدي أقصر من يد رسول الله صلى الله عليه وسلم " أربع لا تجزئ في الأضاحي: العوراء البين عورها والمريضة البين مرضها، والعرجاء البين ظلعها، والكسير التي لا تنقي قال: فإني أكره أن يكون نقص في الأذن والقرن قال: فما كرهت فدعه، ولا تحرمه على غيرك، [التعليق] ٢٩١٢ - قال الأعظمي: إسناده صحيح»، والمستدرك على الصحيحين للحاكم - ط العلمية (٦٤٠/١): رقم (١٧١٨) حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا هارون بن سليمان الأصبهاني، ثنا عبد الرحمن بن مهدي، ثنا شعبة، وأحبرنا مكرم بن أحمد القاضي، ببغداد، ثنا يحيي بن أبي طالب، ثنا يزيد بن هارون، وزيد بن الحباب، عن شعبة - وهذا اللفظ حديث أبي العباس - قال: سمعت سليمان بن عبد الرحمن، يقول: سمعت عبيد بن فيروز، يقول: قلت للبراء رضى الله عنه، حدثني عما كره أو نحى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأضاحي، قال: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا بيده ويدي أقصر من يد رسول الله صلى الله عليه وسلم: " أربع لا يجزين في الأضاحي: العوراء البين عورها، والمريضة البين مرضها، والعرجاء البين عرجها، والكسير التي لا تنقى قال: قلت فإني أكره أن يكون نقص في الأذن والقرن. قال: «فما كرهت فدعه، ولا تحرمه على غيرك» هذا حديث صحيح، ولم يخرجاه لقلة روايات سليمان بن عبد الرحمن، وقد أظهر على بن المديني فضائله وإتقانه «ولهذا الحديث شواهد متفرقة بأسانيد صحيحة، ولم يخرجاها»، جاء في البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير (٩/ ٢٨٦): "هذا الحديث صحيح رواه مالك في «الموطأ» ، وأحمد في «مسنده» ، وأصحاب السنن الأربعة د ت ق ن والبيهقي في «سننهم» ، وأبو حاتم بن حبان في «صحيحه» ، والحاكم في «مستدركه» ، وهو حديث عظيم، أصل من أصول هذا الباب، قال الإمام أحمد: ما أحسنه من حديث. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح لا أعرفه إلا من حديث عبيد بن فيروز عن البراء، والعمل عليه عند أهل العلم. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح"

 <sup>(</sup>٣) عموم قوله صلى الله عليه وسلم: لا يجوز من الضحايا: العوراء البين عورها، والعرجاء البين عرجها، والمريضة البين مرضها، والعجفاء التي
 لا تنقى

الْأُذُنِ، "وَلَا الْحَرْفَاءُ" وَهِيَ الْمَحْرُوفَةَ الْأُذُنِ "وَلَا الْمُقَابَلَةُ" وَهِيَ الَّتِي قُطِعَتْ فِلْقَةٌ مِنْ أَذُنِي قُطِعَتْ فِلْقَةٌ مِنْ أَذُنِي قُطِعَتْ فِلْقَةٌ مِنْ عَلِي قُبَالَةِ الْأُذُنِ "وَلَا الْمُدَابَرَةُ" وَهِيَ الَّتِي تَدَلَّتِ الْفِلْقَةُ مِنْ وَرَاءِ أُذُنِيا، وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ مَا رُوِي عَنْ عَلِي قُبَالَةِ الْأُذُنِ "وَلَا الْمُولَاءُ" وَهِي الْعَيْنِ وَالْأُذُنِ، (1) أَيْ: بِتَأَمُّلِهَا وَطَلَبِ سَلَامَتِهَا. "قَالَ: وَلَا التَّوْلَاءُ" وَهِي الْمَحْنُونَةُ الَّتِي تَسْتَدِيرُ فِي الْمَرْعَى وَلَا تَرْعَى، فَيَظْهَرُ هُزَالْهَا عَلَى قُرْبٍ. "قَالَ: وَلَا الْجَرْبَاءُ"؛ لِأَنَّهُمَا فِي مَعْنَى الْمَحْنُونَةُ الَّتِي تَسْتَدِيرُ فِي الْمَرْعَى وَلَا تَرْعَى، فَيَظْهَرُ هُزَالْهَا عَلَى قُرْبٍ. "قَالَ: وَتُجْزِئُ الْجَرْبَاءُ"؛ لِأَنَّهُمَا فِي مَعْنَى الْمَحْمُونَةُ الَّتِي تَسْتَدِيرُ فِي الْمَرْعَى وَلَا تَرْعَى، فَيَظْهَرُ هُزَالْهَا عَلَى قُرْبٍ. "قَالَ: وَتُجْزِئُ الْجَرْبَاءُ"؛ لِأَنَّهُمَا فِي مَعْنَى الْمَنْعُونِ وَالْعَرِجِ. "قَالَ: وَتُجْزِئُ الْجَلْحَاءُ" وَهِيَ الَّتِي لَمْ يُغْلَقْ الْمُنْعِيرُ وَلَا لَكُمْ وَلَا وَرَدَ فِيهِ حَدِيثٌ. الْمُكْمُورَةُ الْقَرْنِ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُوتَرُ فِي اللَّحْم، وَلَا وَرَدَ فِيهِ حَدِيثٌ.

"وَالْخَصِيُّ يُجْزِئُ" أَيْضًا "لِأَنَّ ذَلِكَ يَزِيدُ فِي طِيبِ لَحْمِهَا"

"قَالَ: وَلَوِ اشْتَرَكَ سَبْعَةٌ فِي بَقَرَةٍ أَوْ بَدَنَةٍ، جَازَ"، كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْمُدْيِ. "وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ يُرِيدُ اللَّحْمَ بِحِصَّتِهِ، أَوْ يَقْصِدُ الْفِدْيَةَ" فِي الْحَجِّ حَازَ أَيْضًا؛ لِأَنَّ كُلَّ سُبُع مِنْهَا/ قَائِمٌ مَقَامَ شَاةٍ. ١٥٢/أ

وَقَدْ أَجَازَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا الْقِسْمَةَ هَهُنَا، وَإِنْ قُلْنَا: أَنَّهَا بَيْعٌ لِلضَّرُورَةِ وَهُوَ بَعِيدٌ، فَإِنَّ الْبَيْعَ مُمْكِنٌ بِتَمْلِيكِ الْفُقَرَاءِ نَصِيبَ مَنْ يُرِيدُ الْقُرْبَةَ.

(١) مسند أحمد (٢/ ٣١٦ ط الرسالة): رقم (١٠٦١) عن على، قال: أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستشرف العين والأذن، ولا نضحي بشرقاء، ولا خرقاء، ولا مقابلة، ولا مدابرة"»، وسنن ابن ماجه (۲/ ت عبد الباقي): رقم (٣١٤٣) عن علي، قال: «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستشرف العين، والأذن»، [شرح محمد فؤاد عبد الباقي] [٣١٤٣ – زأن نستشرف العين والأذن) أي نبحث عنهما ونتأمل في حالهما لئلا يكون فيهما عيب.] [حكم الألباني] حسن صحيح، وسنن الترمذي (٤/ ٨٦ ت شاكر): رقم (١٤٩٨) عن على بن أبي طالب قال: «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستشرف العين والأذن، وأن لا نضحي بمقابلة، ولا مدابرة، ولا شرقاء، ولا خرقاء» حدثنا الحسن بن على قال: حدثنا عبيد الله بن موسى قال: أخبرنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن شريح بن النعمان، عن علي، عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وزاد، قال: المقابلة: ما قطع طرف أذنها، والمدابرة: ما قطع من جانب الأذن، والشرقاء: المشقوقة، والخرقاء: المثقوبة.: هذا حديث حسن صحيح: وشريح بن النعمان الصائدي هو كوفي من أصحاب على، وشريح بن هانئ كوفي، ولوالده صحبة من أصحاب على، وشريح بن الحارث الكندي أبو أمية القاضي، قد روى عن على، وكلهم من أصحاب على. قوله: «أن نستشرف»، أي أن ننظر صحيحا، [حكم الألباني] ضعيف، وسنن النسائي (٧/ ٢١٧): رقم (٤٣٧٦) - أخبرنا محمد بن عبد الأعلى قال: حدثنا خالد قال: حدثنا شعبة، أن سلمة وهو ابن كهيل أخبره، قال: سمعت حجية بن عدي يقول: سمعت عليا يقول: «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستشرف العين والأذن»، [حكم الألباني] حسن صحيح، والمستدرك على الصحيحين للحاكم - ط العلمية (٤/ ٢٥٠): رقم (٧٥٣٥) - فحدثناه على بن حمشاذ العدل، ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، ثنا أبو الوليد الطيالسي، وأبو عمر الحوضي، قالا: ثنا شعبة، عن سلمة بن كهيل، قال: سمعت حجية بن عدي، يقول: سمعت عليا، وسأله رجل عن البقرة فقال: عن سبعة، قال: وسأله عن مكسورة القرن؟ قال: لا تضرك. قال: وسأله عن العرج؟ قال: إذا بلغ المنسك، وقال: «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستشرف العين والأذن» هذه الأسانيد كلها صحيحة ولم يحتجا بحجية ابن عدي وهو من كبار أصحاب أمير المؤمنين على رضى الله عنه [التعليق - من تلخيص الذهبي]٧٥٣٥ – صحيح، جاء في التلخيص الحبير (٤/ ٣٤٧ ط العلمية): رقم (١٩٦١) - حديث على: "أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستشرف العين والأذن، وألا نضحي بمقابلة، ولا مدابرة، ولا شرقاء، ولا خرقاء"، أحمد وأصحاب السنن والبزار، وابن حبان والحاكم والبيهقي، واللفظ للنسائي، وأعله الدارقطني».

## "النَّظَرُ الثَّانِي: فِي الْكَيْفِيَّةِ

قَالَ ﴿ فِيمَا رَوَتُهُ أُمُّ سَلَمَةَ: (إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضَحِّيَ، فَلَا يَمَسَّ مِنْ شَعْرِهِ وَبَشْرَتِهِ شَيْئًا)، (1) وَهَذَا مِنَ السُّنَّةِ" عِنْدَنَا "وَلَا يَصِيرُ بِذَلِكَ مُحرَّمًا"، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ وَبَشْرَتِهِ شَيْئًا)، (1) وَهَذَا مِنَ السُّنَّةِ عِنْدَنَا "وَلَا يَصِيرُ بِذَلِكَ مُحرَّمًا"، وَقَدْ تَقَدَّمُ ذَكُرُ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ اللَّهِ الْبَابِ. "ثُمَّ يَدْخُلُ وَقْتُ الضَّحِيَّةِ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ يَوْمَ النَّحْرِ إِذَا مَضَى قَدْرُ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ اللَّهِ الْبَابِ. "ثُمَّ يَدْخُلُ وَقْتُ الضَّحِيَّةِ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ يَوْمَ النَّحْرِ إِذَا مَضَى قَدْرُ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ ا

## "فَيَذْبَحُ فِي هَذَا الْوَقْتِ"

"وَالسُّنَةُ: أَنْ يُحِدُّ الشَّفْرَةَ"؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: (وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذِّبْحَةَ، وَلْيُحِدُّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ وَلْيُرِحْ ذَيِيحَتَهُ). (٢) "قَالَ: وَأَنْ يُوجِّةَ الذَّبِيحَ نَحْوَ الْقِبْلَةِ بِأَنْ يَكُونَ وَجْهُ الذَّابِحِ، وَمَوْضِعُ الْقَطْعِ شَطْرَ ذَيِيحَتَهُ). الْقِبْلَةِ ، كَمَا هُوَ الْمُعْتَادُ، كَذَلِكَ فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. "وَيَقُولُ فِي الضَّحِيَّةِ: اللَّهُمَّ، مِنْكَ وَإِلَيْكَ فَتَقَبَّلْ الْقِبْلَةِ ، كَمَا هُوَ الْمُعْتَادُ، كَذَلِكَ فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. "وَيَقُولُ فِي الضَّحِيَّةِ: اللَّهُمَّ، مِنْكَ وَإِلَيْكَ فَتَقَبَّلْ اللَّهِ مَنْكَ وَإِلَيْكَ فَتَقَبَّلْ مَنْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﴿ اللَّهُ إِلَيْهُ إِيمَانٌ بِاللَّهِ تَعَالَى " قَالَ مِنْكَ وَلِكَ أَبُو حَنِيفَةً. (١) وَكُوهَ ذَلِكَ أَبُو حَنِيفَةً. (١) التَّيْخِ : (أَحْبَرَنِي حِبْرِيلُ عَنِ اللَّهِ، أَنَّهُ قَالَ: مَن صَلَّى عَلَيْكَ صَلَّيْتُ عَلَيْهِ). (٣) وَكُوهَ ذَلِكَ أَبُو حَنِيفَةً. (١)

<sup>(</sup>١) سبق تخريجه.

<sup>(</sup>۲) صحيح مسلم (۲/ ۲۷ ط التركية): رقم (۱۹۰۵) عن شداد بن أوس قال: «ثنتان حفظتهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح، وليحد أحدكم شفرته، فليرح ذبيحته»، وحاء بلفظ المؤلف في مسند أحمد (۱۸/ ۳۵۳ ط الرسالة): رقم (۱۷۱۲۸) – عن شداد بن أوس، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إن الله عز وحل كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة، وليحد أحدكم شفرته، وليرح ذبيحته"»، قال المحققون: إسناده صحيح على شرط مسلم، وسنن الترمذي (٤/ ٣٣ ت شاكر): رقم (٤٠٩) عن شداد بن أوس، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الله عنه شراحيل بن آدة، وأحسنوا الذبحة، وليحد أحدكم شفرته، وليرح ذبيحته» هذا حديث حسن صحيح. أبو الأشعث الصنعاني اسمه شراحيل بن آدة، الله عليه وسلم قال: «إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة، وليحد أحدكم شفرته، وليرح ذبيحته»، [حكم الألباني] صحيح، حاء في البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير (٨/ ٣٨٧): الحديث صحيح»، رواه مسلم في «صحيحه» (وهو من أفراده) من حديث أبي يعلى شداد بن أوس رضي الله عنه أن رسول الله حلى طلى الله عليه وسلم – قال «إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة، وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته» ورواه (أحمد و) أبو داود والنسائي وابن ماجه بلفظ: «الذبح» وهو بفتح الذال بدل: «الذبحة»، كما ذكره الرافعي وهو في كثير من نسخ مسلم، (وللنسائي) رواية (أحرى كالأولى.

<sup>(</sup>٣) مسند أحمد (٣/ ٢٠٠ ط الرسالة): رقم (١٦٦٢) عن عبد الرحمن بن عوف، قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاتبعته حتى دخل نخلا فسجد، فأطال السجود حتى خفت - أو خشيت - أن يكون الله قد توفاه - أو قبضه - قال: فجئت أنظر فرفع رأسه، فقال: ما لك يا عبد الرحمن " قال: فذكرت ذلك له، قال: فقال: "إن حبريل عليه السلام قال لي: ألا أبشرك إن الله عز وجل يقول لك: من صلى عليك صليت عليه، ومن سلم عليك سلمت عليه "»، قال المحققون: حسن لغيره، وهذا إسناد ضعيف، وسنن النسائي

"وَلْيَكُنِ الذَّابِحُ مُسْلِمًا، فَالْيَهُودِيُّ وَالنَّصْرَانِيُّ وَإِنْ حَلَّتْ ذَبِيحَتُهُمَا، فَلَا يُسْتَحَبُّ فِي الْمَنَاسِكِ اللهِ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ا

"وَذَبْحُ الْحَائِضِ وَالْمُرَاهِقِ أَحَبُ إِلَيْنَا مِنْ ذَبِحِ الْكِتَابِيِّ"؛ لِأَنَّهَا قُرْبَةٌ، وَالْكَافِرُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا، وَالْخَائِضُ وَالْمُرَاهِقُ مُسْلِمَانِ مِنْ أَهْلِ الْقُرْبَةِ. "وَالْأَخْرَسُ كَالنَّاطِقِ"؛ إِذْ لَيْسَ النُّطْقُ مِنْ شَرَائِطِهَا.

"وَفِي ذَبِيحَةِ/ الْمَجْنُونِ قَوْلَانِ، وَكَذَلِكَ السَّكْرَانُ، وَالصَّحِيحُ: أَنَّهَا مَكْرُوهَةٌ غَيْرُ مُحَرَّمَةٍ"؛ لِأَنَّهُمَا وَإِنْ لَمْ يُؤْمَن خَطَأُهُمَا فِي الذَّبْحِ بِقْطْعِ مَا لَا يُشْتَرَطُ قَطْعُهُ، فَهُمَا مُسْلِمَانِ، وَلَمْ يُعْدَمْ مِنْهَا إِلَّا الْعِلْمُ وَالْقَصْدُ، وَذَلِكَ لَا يُوجِبُ التَّحْرِيمَ، كَمَا قُلْنَا فِيمَنْ ذَبَحَ شَاةً وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّهُ يَقْطَعُ خَشَيّةً لَيِّنَةً.

١٥٢/ ب

"وَلَا يَحِلُّ ذَبِيحَةُ نَصَارَى الْعَرَبِ"؛ لِأَنَّهُمْ دَحَلُوا فِي النصْرَانِيَّةِ بَعْدَ التَّبْدِيلِ، خِلافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ. (٦)

(٣/ ٥٠): رقم (١٢٩٥) عن عبد الله بن أبي طلحة، عن أبيه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء ذات يوم والبشر يرى في وجهه، فقال: إنه جاءي جبريل صلى الله عليه وسلم، فقال: أما يرضيك يا محمد أن لا يصلي عليك أحد من أمتك إلا سلمت عليه عشرا "، [حكم الألباني] حسن»، والمستدرك على الصحيحين للحاكم - ط العلمية (١/ ٣٤٤): رقم (٨١٠) عن عبد الرحمن بن عوف، قال: دخلت المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم خارج من المسجد فتبعته أمشي وراءه وهو لا يشعر حتى دخل نخلا فاستقبل القبلة فسجد فأطال السجود وأنا وراءه حتى ظننت أن الله قد توفاه فأقبلت أمشي حتى جتنه فطأطأت رأسي أنظر في وجهه فرفع رأسه، فقال: «ما لك يا عبد الرحمن» فقلت: لما أطلت السجود يا رسول الله خشيت أن يكون توفي نفسك فحئت أنظر، فقال: إني لما دخلت النخل لقيت جبريل، فقال: إني أبشرك أن الله يقول من سلم عليك سلمت عليه، ومن صلى عليك صليت عليه «.» هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ولا أعلم في سجدة الشكر أصح من هذا الحديث، وقد خرجت حديث بكار بن عبد العزيز بن أبي بكرة بعد هذا [التعليق - من تلخيص الشكر أصح من هذا الحديث، وقد خرجت حديث بكار بن عبد العزيز بن أبي بكرة بعد هذا [التعليق - من تلخيص الذهبي] ١٨٥ - على شرطهما.

(۱) حاشية ابن عابدين = رد المحتار ط الحلبي (۱/ ۱۸): «مطلب في المواضع التي تكره فيها الصلاة على النبي – صلى الله عليه وسلم – في سبعة مواضع: الجماع، وحاجة الإنسان، وشهرة المبيع والعثرة، والتعجب، والنبح، والعطاس على خلاف في الثلاثة الأخيرة شرح الدلائل، ونص على الثلاثة عندنا»، وجاء في الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت العنزي (ص٢١٨): «وكذلك تنازعوا: هل تكره الصلاة عليه عند الذبح؟ فكره ذلك مالك وأحمد وغيرهما. قال القاضي عياض: وكره ابن حبيب ذكر النبي صلى الله عليه وسلم عند الذبح، وكره سحنون الصلاة عليه عند التعجب. قال: ولا يصلى عليه إلا على طريق الاستحباب وطلب الثواب. وقال أصبغ عن ابن القاسم: موطنان لا يذكر فيهما إلا الله: الذبح، والعطاس. فلا يقال فيها بعد ذكر الله: محمد رسول الله، ولو قال بعد ذكر الله: محمد رسول الله لم يكره تسميته له مع الله وقال أشهب: لا ينبغي أن تجعل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم استنانا. قلت: والشافعي لم يكره ذلك بل قال هو من الإبمان».

(٢) الفردوس بمأثور الخطاب (٥/ ١٤٨): رقم (٧٧٧٩) - ابن عباس لا يذبح أضاحيكم إلا طاهر».

(٣) البناية شرح الهداية (١١/ ٢٨٥): «(قال) ش: أي القدوري - رحمه الله - م: (وذبيحة المسلم والكتابي حلال لما تلونا) ش: أراد به قوله سبحانه وتعالى: { إلا ما ذكيتم} [المائدة: ٣] لأن الخطاب عام. م: (ولقوله تعالى: { وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم} [المائدة: ٥] ش: قال البخاري - رحمه الله - في صحيحه قال ابن عباس - رضي الله عنه -: طعامهم ذبائحهم. وقال الأزهري: لا بأس بذبيحة نصارى العرب، فإن سمعته يسمى بغير الله فلا تأكل، وإن لم تسمعه فقد أحله الله سبحانه وتعالى وعلم بكفرهم. ويذكر عن

4 -

## "وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ 🚓 "

"ثُمَّ ليكُنِ الذَّكَاةُ فِي الْحَلْقِ وَاللَّبَةِ"، كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي الصَّيْدِ. "وَشَرْطُ تَمَامِهَا قَطَعُ تَمَامِ الْحُلْقُومِ وَالْمَرِيءِ، وَإِلَّا فَهِيَ مَيْتَةٌ"؛ لِأَنَّ الْحُلْقُومَ بَحْرَى التَّنَفُّسِ، وَالْمَرِيءَ بَحْرَى الطَّعَامِ، وَلَا يَتَحَقَّقُ فَوَاتُ الْحَيَاةِ إِلَّا فَهِيَ مَيْتَةٌ"؛ بِقَطْعِهِمَا. "فَإِنْ مَرَّ السِّكِينُ فُويْقَ الْحُلْقُومِ فَبَانَ الرَّأْسُ وَلَمْ يَقْطَعُ مِنَ الْحُلْقُومِ شَيْئًا، فَهِيَ مَيْتَةٌ"؛ لِفَوَاتِ شَرْطِ الذَّكَاةِ فِيهِ. "وَقَطْعُ الْوَدَجَيْنِ لَيْسَ بِشَرْطٍ" كَقَطْع سَائِرِ الْعُرُوقِ.

"وَلَوْ بَدَاً بِقَفَاهَا فَتَحَرَّكُتْ بَعْدَ قَطْعِ رَأْسِهَا، أُكِلَتْ، وَإِلَّا لَمْ تُؤْكُلْ"؛ لِأَنَّا نَسْتَدِلُ بِحَرَّكَتِهَا هَذِهِ عَلَى أَنَّهَا لَوْ بَقِيَتْ فِيهَا قَبْلَ وُصُولِ السِّكِّينِ إِلَى حَلْقِهَا وَذَلِكَ لِأَنَّهَا لَوْ بَقِيَتْ فِيهَا قَبْلَ وُصُولِ السِّكِّينِ إِلَى حَلْقِهَا حَيَاةٌ مُسْتَقِرَّةٌ، كَانَتْ حَلَالًا، وَإِنْ مَاتَتْ قَبْلَ ذَلِكَ، أُو انْتَهَتْ إِلَى حَرَّكِةِ الْمَذْبُوحِ، فَقَطع الْحُلْقَ بَعْدَ ذَلِكَ كَيَاةٌ مُسْتَقِرَّةٌ، كَانَتْ حَلَالًا، وَإِنْ مَاتَتْ قَبْلَ سُكُونِهَا، فَهِي ذَكِيَّةٌ"؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ فِي جَرْحِهَا بَعْدَمَا قُطِعَ كُلُقُومُهَا وَمَرِيئُهَا لَا تُؤَثِّرُ فِيهَا، فَلَا تَقْدَحُ فِي ذَكَاتِهَا، كَمَا لَوْ قَطَعَ يَدَهَا، أَوْ شَيْئًا مِنْ بَدَنِهَا بَعْدَ ذَيْهِهَا وَقَبْلَ مُكُونِهَا، وَلَا تَقْذَحُ فِي ذَكَاتِهَا، كَمَا لَوْ قَطَعَ يَدَهَا، أَوْ شَيْئًا مِنْ بَدَنِهَا بَعْدَ ذَيْهِهَا وَقَبْلَ مُكُونِهَا، وَلَكِنْ كَوْهِنَا صَنِيعَةَ ذَلِكَ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّعْذِيبِ. "وَلَا يَبُوزُ السَّلْخُ قَبْلَ أَنْ تَهْدَأً؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّعْذِيبِ. "وَلَا يَبُوزُ السَّلْخُ قَبْلَ أَنْ تَهْدَأً؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّعْذِيبِ. "وَلَا يَبُوزُ السَّلْخُ قَبْلَ أَنْ تَهْدَأً؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّعْذِيبِ. "

"النَّظُرُ الثَّالِثُ: فِي حُكْمِهَا

#### وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: لَو اشْتَرَى شَاةً بِنِيَّةِ الضَّحِيَّةِ، لَمْ تَصِوْ ضَحِيَّةً"، كَمَا لَوْ اشْتَرَى عَبْدًا بِنِيَّةِ الْعِتْقِ.

"وَلَهُ بَيْعُهَا"؛ لِأَنَّهَا بَاقِيَةٌ عَلَى مِلْكِهِ. "فَإِذَا قَالَ: هَذِه ضَحِيَّةٌ، أَوْ جَعَلْتُهَا ضَحِيَّةً، فَبَيْعُهَا مَفْسُوخٌ"؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ بِالنَّطْقِ ضَحِيَّةً، وَكَانَتْ بِمَنْزِلَةِ الْعِنْقِ فِي الْعَبْدِ. "وَلَيْسَ لَهُ إِبْدَالُهَا"؛ لِأَنَّهَا مُسْتَحَقَّةٌ عَلَيْهِ لِمُنَا الْحَقِّ. "فَإِنْ فَاتَتْ عَيْنُهَا بِالْبَيْعِ الْفَاسِدِ" وَمَا شَابَهَهُ "صُرِفَ قِيمَتُهَا إِلَى مِثْلِهَا"؛ لِأَنَّهَا مُسْتَحَقَّةٌ عَلَيْهِ لِمُنَا الْحَقِّ. "فَإِنْ فَاتَتْ عَيْنُهَا بِالْبَيْعِ الْفَاسِدِ" وَمَا شَابَهَهُ "صُرِفَ قِيمَتُهَا إِلَى مِثْلِهَا"؛ لِأَنَّهَا مُسْتَحَقَّةٌ عَلَيْهِ وَقَدْ الْتَزَمَ التَّضْحِيَة، فَلَا يَخْرُبُ عَنِ الْعُهْدَةِ إِلَّا بِذَبْحِ أُضْحِيَّةٍ. "فَإِنْ بَلَغَتْ قِيمَتُهَا ضَحِيَّةً وَزِيَادَةً لَا تَبْلُغُ قِيمَةً أُخْرَى، سَلَكَ بِالزِّيَادَةِ مَسْلَكَ لِلْزَيَادَةِ مَسْلَكَ الْحَقَّ مُتَعَلِّقٌ بِجَمِيعِهَا. "فَإِنْ بَلَغَ ضَحِيَّةً وَزِيَادَةً لَا تَبْلُغُ قِيمَةً أُخْرَى، سَلَكَ بِالزِّيَادَةِ مَسْلَكَ الطَشَّحَايَا؛ بِأَنْ يَتَخِذَ مِنْهَا خَاتَمًا" يَقْتَنِهِ، أَوْ شَيْئًا يَنْفَعُ بِعَيْنِهِ دُونَ أَنْ يَبِيعَهُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَنْوعٍ مِنَ الاِنْتِفَاعِ الضَّحَايَا؛ بِأَنْ يَتَخِذَ مِنْهَا خَاتَمًا" يَقْتَنِيهِ، أَوْ شَيْئًا يَنْفَعُ بِعَيْنِهِ دُونَ أَنْ يَبِيعَهُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَنْعُوعٍ مِنَ الاِنْتِفَاعِ

علي - رضي الله تعالى عنه - بوجه انتهى»، وجاء في الفتاوى العالمكيرية = الفتاوى الهندية (٥/ ٢٨٥): «(ومنها) أن يكون مسلما أو كتابيا فلا تؤكل ذبيحة أهل الشرك والمرتد؛ لأنه لا يقر على الدين الذي انتقل إليه، ولو كان المرتد غلاما مراهقا لا تؤكل ذبيحته عند أبي حنيفة ومحمد - رحمهما الله تعالى -، وعند أبي يوسف - رحمه الله تعالى - تؤكل بناء على أن ردته صحيحة عندهما، وعنده لا تصح وتؤكل ذبيحة أهل الكتاب ويستوي فيه أهل الحرب منهم وغيرهم، وكذا يستوي فيه نصارى بني تغلب وغيرهم؛ لأنهم على دين نصارى العرب».

بِعَيْنِ الضَّحِيَّةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ لَكُمُ فِيهَا مَنَفِعُ إِلَىٓ أَجَلِ مُسَمَّى ﴾ (١) ، وإِنَّا هُوَ مَمْنُوعٌ مِنْ بَيْعِهَا وَإِثْلَافِهَا، فَكَذَلِكَ الرِّيَادَةُ يَنْتَفِعُ بِهَا، وَلَا يَتَّجِرُ فِيهَا. "أَوْ يَتَصَدَّقَ بِهَا"، كَمَا يَتَصَدَّقُ بِلَحْمِهَا. "وَالْغَرَضُ وَإِثْلَافِهَا، فَكَذَلِكَ الرِّيَادَةُ يَنْتَفِعُ بِهَا، وَفِيهَا قَوْلٌ آخَرُ: أَنَّهُ يَصْرِفِهَا إِلَى شَرِكَةٍ فِي شَاةٍ"؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُمُكِنْهُ أَنْ يَصْرِفَهَا فِي شَاةٍ"؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُمُكِنْهُ أَنْ يَصْرِفَهَا فِي ضَحِيَّةٍ، لَزِمَهُ الْجُبْرَانُ ضَحِيَّةٍ، لَزِمَهُ الْجُبْرَانُ لِتَقُويِتِهِ" الضَّحِيَّةِ الْكَامِلَةَ.

"الثَّانِيَةُ: وَلَدُ الضَّحِيَّةِ، وَلَبَنُهَا، وَصُوفها مِثْلُهَا"؛ لِأَنَّهَا مِنْ تَوَابِعِهَا، كَمَا فِي الْبَيْع، وَالْعِتْقِ.

"وَيَجِبُ أَلَّا يَجُزَّ صُوفَهَا مَا لَمْ يَتَضَرَّرْ بِهِ"؛ لِأَنَّ فِي إِبْقَائِهِ عَلَيْهَا مَنْفَعَةٌ لِلْمَسَاكِينِ.

"الثَّالِثَةُ: لَوْ أَوْجَبَهَا هَدْيًا وَهُوَ تَامِّ، ثُمَّ عَرَضَ بِهِ نَقْصٌ وَبَلَغَ الْمَنْسَكَ، أَجْزَأً/"؛ لِأَنَّ طَرَءَانَ الْعَيْبِ ١٥٣/ب لَا يَرْيدُ عَلَى طَرَءَانِ التَّلَفِ، وَلَوْ تَلِفَ لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ، فَكَذَلِكَ إِذَا تَعَيَّبَ.

"قَالَ: وَإِنَّمَا يُنْظُرُ فِي هَذَا كُلِّهِ إِلَى يَوْمِ يُوجِبُهُ، وَيُخْرِجُ مِنْ مَالِهِ إِلَى مَا جَعَلَهُ لَهُ، فَإِنْ أَوْجَبَهُ الْحَالَ: وَإِنَّمَا يُنْظُرُ فِي هَذَا "وَلَكِنْ لَمْ يُجِزْه"؛ لِأَنَّهُ عَيَّنَ مَا لَا يُجْزِىءُ، فَصَارَ كَمَا لَوْ عَيَّنَ ظَبْيَةً.

"وَلَوْ ضَلَّتْ بَعْدَمَا أَوْجَبَهَا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ بَدَلَ، وَلَيْسَتْ بِأَكْثَرَ مِنْ هَدْيِ التَّطَوُّعِ يُوجِبُهُ صَاحِبُهَا فَيَمُوتُ، فَلَا يَكُونُ عَلَيْهِ بَدَلَ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا أَمَانَةٌ فِي يَدِهِ. "وَلَوْ وَجَدَهَا بَعْدَ أَيَّامِ النَّحْرِ، ذَبَحَهَا" قَضَاءً "وَصَنَعَ بِهَا مَا يَصْنَعُ فِي أَيَّامِ النَّحْرِ، كَمَا لَوْ أَوْجَبَ أَنْ يُهْدِيَهَا الْعَامَ، فَأَخَّرَهَا إِلَى قَابِلِ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الذَّبْحَ أَحَدُ مَقْصُودَي الْمُدْيِ، فَلَا يَسْقُطُ بِفَوَاتِ وَقْتِهِ، كَالْمَقْصُودِ الْآخِرِ، وَهُو تَفْرِقَهُ اللَّحْمِ، فَإِنَّهُ لَوْ ذَبَحَ اللَّهُ فَو دَبَحَ الْوَقْتِ، ثُمَّ حَرَجَ الْوَقْتُ قَبْلَ تَفْرِقَتِهِ، وَجَبَ تَفْرِقَتُهُ، فَكَذَلِكَ الذَّبْحُ إِذَا حَرَجَ وَقْتُهُ، وَجَبَ أَنْ يَذَبَحَ أَيْضًا.

"الرَّابِعَةُ: لَوْ غَلِطَ مُضَحِّيَانِ فَذَبَحَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ضَحِيَّةَ صَاحِبِهِ، أَجْزَأَهُمَا الْقُرْبَةُ"؛ لِأَنَّ ذَبْحَهَا لَا يَعْتَاجُ إِلَى نِيَّةِ صَاحِبِهَا وَقَصْدِهِ، إِذَا كَانَتْ مُعَيَّنَةً، فَهُو وَغَيْرُهُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ، كَمَا فِي رَدِّ الْوَدِيعَةِ، وَإِزَالَةِ النَّجَاسَةِ، وَهُذَا إِذَا قُلْنَا لَا يُشْتَرَطُ النَّيَّةُ فِي الضَّحِيَّةِ الْمُعَيَّنَةِ، وَهُو أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ، وَالْأَصَحُ فِي أَكْثَرِ الْكُتُبِ النَّجَامِةِ إِلَى النِّيَّةِ، سَوَاءٌ كَانَتْ مُعَيَّنَةً أَوْ غَيْرَ مُعَيَّنَةٍ، وَالْمُحْتَارُ هَهُنَا وَفِي (الْمُحْتَصَرِ) أَنَّهَا لَا تَعْتَاجُ وَصَحَتْ عَنْهُمَا مَا بَيْنَ قِيمَتِهَا صَحِيحِةً وَمَذْبُوحَةً"؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَتْلَفَهَا عَلَيْهِ فَصَحَتْ عَنْهُمَا. "وَلَكِنْ ضَمِنَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا بَيْنَ قِيمَتِهَا صَحِيحِةً وَمَذْبُوحَةً"؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَتْلَفَهَا عَلَيْهِ فَصَحَتْ عَنْهُمَا. "وَلَكِنْ ضَمِنَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا بَيْنَ قِيمَتِهَا صَحِيحِةً وَمَذْبُوحَةً"؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَتْلَفَهَا عَلَيْهِ فَصَحَتْ عَنْهُمَا. "وَلَكِنْ ضَمِنَ نُقُصَانَهَا، كَمَا فِي شَاةِ اللَّحْمِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الذَّبْحَ أَيْضًا مَقْصُودٌ كَتَفْرِقَةِ اللَّحْمِ، وَقَدْ فَوَتَهُ عَلَيْهِ/.

"وَيُسْلَكُ بِتِلْكَ الْقِيمَةِ" الْمَقْبُوضَةِ "مَسْلَكَ الضَّحِيَّةِ"، كَمَا قُلْنَا فِي الزِّيَادَةِ الْفَاضِلَةِ مِنْ قِيمَتِهَا. "وَفِيهِ قَوْلٌ آخَرُ: أَنَّهُمَا لَا يَضْمَنَانِ شَيْئًا"؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا إِذَا أَحْزَأَتْ عَنْ صَاحِبِهَا وَوَقَعَتْ

<sup>(</sup>١) الحج:٣٣.

مَوْقِعَهَا، فَكَأَنَّهَا ذُبِحَتْ بِإِذْنِهِ، فَلَا يَلْزَمُهُمَا شَيءٌ.

"الْخَامِسَةُ: الضَّحِيَّةُ لَا تَقْبَلُ الْبَيْعَ وَلَا أَجْزَاؤُهَا"؛ لِأَنَّهَا خَارِحَةٌ عَنْ مِلْكِهِ، وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ عُمَرَ عَلَى الْخَامِسَةُ: الضَّحِيَّةُ لَا تَقْبَلُ الْبَيْعَ وَلَا أَجْزَاؤُهَا"؛ لِأَنَّهَا خَارِحَةٌ عَنْ مِلْكِهِ، وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ عُمَرَ عَلَى اللهِ اللهِل

"نَعَمْ؛ لِلْمُضَحِّي أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ ٱلْبَآيِسَ ٱلْفَقِيرَ ﴾ (٢).

"فَإِنْ شَاءَ، أَكُلَ النَّصْفَ، وَتَصَدَّقَ بِالنَّصْفِ"؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَهُ بَيْنَ الْأَكْلِ وَالْإِطْعَامِ، وَهَذَا يَقْتَضِي التَّنْصِيفَ. "وَإِنْ شَاءَ، أَكُلَ الثُّلُثَ، وَادَّحَرَ الثُّلُثَ، وَتَصَدَّقَ بِالثُّلُثِ"؛ لِقَوْلِهِ عَلَىٰ: (كُلُوا وَادَّحِرُوا يَقْتَضِي التَّنْصِيفَ. "وَإِنْ شَاءَ، أَكُلُ الثُّلُثُ، وَالْجَرَ الثُّلُثُ وَتَصَدَّقِ، وَهَذَا الشِّعَارُ يَتَأَدَّى بِأَقَلَ مَا وَاجَّرُوا فِسْمَةً ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ) (٣) وَقَوْلُهُ: (وَاجَّرُوا) أَيْ: اطَلَبُوا الْأَجْرَ بِالتَّصَدُّقِ، وَهَذَا الشِّعَارُ يَتَأَدَّى بِأَقَلَ مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ اسْمُ الصَّدَقَةِ، وَكَمَالُهُ يَتَأَدَّى بِمَا ذَكَرْنَاهُ.

"الذَّبِيحَةُ الثَّانِيَةُ: فِي الْعَقِيقَةِ

وَهِيَ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ؛ قَالَتْ أُمُّ كُرْزِ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ اللَّهِيَّ أَسْأَلُهُ عَنْ لُحُومِ الْهَدْيِ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: (عَنِ

<sup>(</sup>۱) مسند أحمد (۱/ ۲۰٪ ط الرسالة): رقم (۲۳۲) عن الجهم بن الجارود، عن سالم، عن أبيه، قال: أهدى عمر بن الخطاب بحتية، أعطي بحا ثلاث مائة دينار، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله، أهديت بختية لي، أعطيت بحا ثلاث مائة دينار فأنحرها، أو أشتري بثمنها بدنا، قال: لا، ولكن انحرها إياها "»، وسنن أبي داود (۲/ ۱٤٦ ت محيي الدين عبد الحميد): رقم (۱۷۰٦) عن جهم بن الجارود، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، قال: أهدى عمر بن الخطاب نجيبا فأعطى بحا ثلاث مائة دينار، فأبيعها وأشتري بثمنها بدنا، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله، إني أهديت نجيبا فأعطيت بحا ثلاث مائة دينار، أفأبيعها وأشتري بثمنها بدنا، قال: «لا انحرها إياها». قال أبو داود: هذا لأنه كان أشعرها، [حكم الألباني] ضعيف، حاء في تخريج أحاديث وآثار كتاب في ظلال القرآن (ص٣١٣): «ضعيف. - رواه: أبو داود، وأحمد، وابن خزيمة، والبخاري في ((التاريخ الكبير))، والبيهقي؛ كلهم من طريق الجهم بن الجارود، وفيه جهالة، ولم يثبت سماعه من سالم بن عبد الله بن عمر».

<sup>(</sup>٢) الحج: ٢٨.

<sup>(</sup>٣) سنن أبي داود (٣/ ١٠٠ ت محيى الدين عبد الحميد): رقم (٢٨١٣) عن نبيشة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنا كنا غيناكم عن لحومها أن تأكلوها فوق ثلاث لكي تسعكم، فقد جاء الله بالسعة فكلوا وادخروا واتجروا، ألا وإن هذه الأيام أيام أكل وشرب وذكر الله عز وجل»، [حكم الألباني] صحيح، جاء في التلخيص الحبير (٤/ ٣٥٨ ط العلمية): رقم (١٩٧٩) - قوله: "وجاء في رواية: "كلوا، وادخروا، واتجروا"، أحمد وأبو داود من حديث نبيشة الهذلي به في حديث. فائدة: قال الرافعي: "قوله اتجروا"، هو بالهمز، أي: اطلبوا الأجر بالصدقة، قال: وذكر الادخار لأنهم سألوه عنه، فقال: كلوه في الحال إن شئتم، أو ادخروا إن شئتم، أو تصدقوا، وأنكر ابن الأثير أن يكون من التحارة، وقال ابن الصلاح: اتجروا، بوزن اتخذوا، والأجر وهو بمعنى التحروا بالهمز، وكقولك في الإزار، ائتزر، واتزر، وصحح ذلك الخطابي والهروي وغيرهما»، وجاء في صحيح سنن أبي داود ط غراس (٨/ ١٥٧): رقم (٤٠٥) - عن نبيشة قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: "إنا كنا نحيناكم عن لحومها أن تأكلوها فوق ثلاث؛ لكي تسعكم؛ فقد حاء الله بالسعة فكلوا"، وادخروا، واتجروا، ألا وإن هذه الأيام أيام أكل وشرب وذكر الله عز وجل (قلت: إسناده صحيح على شرط البخاري».

الْغُلَامِ شَاتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ، لَا يَضُرُّكُمْ ذُكْرَانًا كُنَّ أَوْ إِنَاثًا)، (١) وَفِي الْخَبَرِ: (شَاتَانِ مُتَكَافِئَتَانِ). (٢) قَالَ عَطَاءٌ: يَعْنِي: مِثْلَانِ" وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ -رَحِمَهُ اللهُ: هِيَ بِدْعَةٌ. (٣)

"وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ يَوْمَ السَّابِعِ، وَفِيهِ يُسَمَّى" الْمَوْلُودُ "وَيُمَاطُ عَنْهُ الْأَذَى/؛ وَهُوَ الشَّعْرُ"؛ ١٥٤/ ب اللهُ عَنْهُ مَا وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَىٰ فِي حَقِّ الحُسَنِ وَالْحُسَيْنِ رَضِيَ ـ اللهُ عَنْهُمَا.

"وَلَا يُدْمَى؛ فَإِنَّهَا عَادَةٌ جَاهِلِيَّةٌ"، أَيْ: لَا يُدْمَى رَأْسُهُ بِدَمِ الْعَقِيقَةِ. "وَلَا يُكْسَرُ مِنَ الْعَقِيقَةِ عَظْمٌ" تفاؤلاً لِسَلَامَةِ أَعْضَاءِ الْمَوْلُودِ، وَقَدْ وَرَدَ ذَلِكَ فِي الْخَبَرِ أَيْضًا. "وَيُعْطِي الْقَابِلَةَ الرِّجْلَ؛ اقْتِدَاءً بِفَاطِمَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا"

(١) مسند أحمد (١٥ / ١١ ط الرسالة): رقم (٢٧١٣) عن سباع بن ثابت، سمعت من أم كرز الكعبية التي تحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم قالت: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم بالحديبية وذهبت أطلب من اللحم: عن الغلام شاتان، وعن الجارية شاة، لا يضركم ذكرانا كن أو إناثا "، قالت: وسمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: " أقروا الطير على مكناتها "، وسنن ابن ماجه (٢/ ١٠٥٦ ت عبد الباقي): رقم (٢١٢٦) عن سباع بن ثابت، عن أم كرز، قالت: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «عن الغلام شاتان مكافتتان، وعن الجارية شاة»، [حكم الألباني] صحيح، وسنن أبي داود (٢٠٥٣) ت عبي الدين عبد الحميد): رقم (٢٨٣٤) عن حبيبة بنت ميسرة، عن أم كرز الكعبية، قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «عن الغلام شاتان مكافتتان، وعن الجارية شاة» قال أبو داود: سمعت أحمد قال: مكافتتان: «أي مستويتان أو مقاربتان»، [حكم الألباني] صحيح، وسنن الترمذي (٢٤ / ٩٦ ت شاكر): رقم (١٥١٣) - حدثنا يحيى بن خلف البصري قال: حدثنا بشر بن المفضل قال: أخبرنا عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن يوسف بن ماهك، أنهم دخلوا على حفصة بنت عبد الرحمن فسالوها عن العقيقة، فأخبرتهم أن عائشة أخبرتها، وأي هريرة، وعبد الله بن عمرو، وأنس، وسلمان بن شاتان مكافتتان، وعن الجارية شاة» وفي الباب عن علي، وأم كرز، ويريدة، وسمرة، وأبي هريرة، وعبد الله بن عمرو، وأنس، وسلمان بن عامر، وابن عباس: حديث عائشة حديث حسن صحيح وحفصة هي بنت عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، [حكم الألباني] صحيح، وسنن النسائي (٧/ ١٥٥): رقم (٢١٧) كن مسائان، وعلى الجارية شاة، لا يضركم ذكرانا كن أم إناثا»، [حكم الألباني] صحيح.

<sup>(</sup>٢) سبق تخريجه.

<sup>(</sup>٣) لم أقف على كونما بدعة عند الحنفية، وإنما وقفت على أنما دائرة عندهم بين الاستحباب وعدمه، جاء في التجريد للقدوري (١٣/ ٢٣٥٦): «استحباب العقيقة، ٣١٣٣٧ – قال أصحابنا [رحمهما الله]: العقيقة مستحبة، وليست بسنة. ٣١٣٣٩ – وقال الشافعي رحمه الله: هي سنة. ٣١٣٣٩ – لنا: ما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي – صلى الله عليه وسلم – سئل عن العقيقة، فقال: (إن الله تعالى لا يحب العقوق) وكأنه كره الاسم. ثم قال: (من ولد له مولود وأحب أن ينسك عنه، فلينسك عن الغلام شاتين وعن الجارية شاة). وكراهية الاسم تمنع كونما سنة»، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٥/ ١٢٧): "ولا يعق عن الغلام والجارية عندنا وعند الشافعي – رحمه الله – العقيقة سنة واحتج بما روي «أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عق عن سيدنا الحسن وسيدنا الحسين – رضي الله عنهما – كبشا كبشا»، (ولنا) ما روي عن سيدنا رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أنه قال «نسخت الأضحية كل دم كان قبلها ونسخ صوم رمضان كل صوم كان قبلها فرضا بل كانت فضلا وليس بعد نسخ الفضل إلا الكراهة" الأضحية فصارت منسوخة بما كالعتيرة والعقيقة ما كانت قبلها فرضا بل كانت فضلا وليس بعد نسخ الفضل إلا الكراهة"

"وَيُدْعَى الْفُقَرَاءُ لَهَا، وَيُتَصَدَّقُ بِزِنَةِ شَعْرِ الْغُلَامِ فِضَّةً"، كَمَا أَمَرَ بِهِ النَّبِيُ ﷺ فَاطِمَةَ فِي حَقِّ الْحَسَنِ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا. "وَاللَّهُ أَعْلَمُ"

كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ

"وَأَصْلُهَا عَلَى الْإِبَاحَةِ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ قُل لَّا آَجِدُ فِي مَاۤ أُوحِىَ إِلَىٰٓ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمِ يَطْعَمُهُ ﴾ (١) الآيةُ. "إِلَّا مَا يَسْتَفْنِيهِ عَشْرَةُ أُصُولِ:

الْأَوَّلُ: مَا فِي نَصِّ الْكِتَابِ تَحْرِيمُهُ مِثْلَ الْجِنْزِيرِ، أَوْ فِي نَص رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَهُوَ حَرَامٌ.

"الثَّالِث: كُلُّ مَا لَهُ نَابٌ مِنَ السِّبَاعِ يَعْدُو بِهِ عُدُوانًا بَيِّنًا، فَهُوَ حَرَامٌ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ؛ لِقَوْلِهِ الطَّيْلِ: (كُلُّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ السِّبَاعِ حَرَامٌ)، (أ) وَكَذَا الْمِخْلَبُ؛ لِقَوْلِهِ الطَّيْلِ: (كُلُّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ حَرَامٌ)" (1) الطَّيْرِ حَرَامٌ)" (1)

"الرَّابِعُ: مَا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِهِ كَالْفَوَاسِقِ الْحَمْسِ، مِثْلَ: الْغُرَابِ، وَالْحِدَأَةِ، وَالْفَأْرَةِ،

<sup>(</sup>١) الأنعام: ١٤٥.

<sup>(</sup>٢) لم أقف عليه بألفاظ المؤلف نفسها، وهو في صحيح مسلم (٥/ ٣٥ ط التركية): رقم (١٥٦٨) عن السائب بن يزيد، حدثني رافع بن حديج، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «غن الكلب خبيث، ومهر البغي خبيث، وكسب الحجام خبيث .»، والمستدرك على الصحيحين للحاكم – ط العلمية (١/ ٢٥٧): رقم (٥٥٣) عن ابن عباس، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «غن الكلب خبيث وهو أخبث منه» «هذا حديث رواته كلهم ثقات، فإن سلم من يوسف بن خالد السمتي فإنه صحيح على شرط البخاري، وقد خرجته لشدة الحاجة إليه، وقد استعمل مثله الشيخان في غير موضع يطول بشرحه الكتاب»، [التعليق – من تلخيص الذهبي] ٥٥ - يوسف واه، جاء في البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير (٦/ ٤٤٣): قلت: وروي أيضا من حديث ابن عباس رواه الحاكم في «مستدركه» والبيهقي في «سننه» من حديث عكرمة عنه مرفوعا: «غن الكلب خبيث وهو أخبث منه» قال الحاكم: هذا حديث رواته كلهم ثقات إن سلم من يوسف بن خالد السمتي فإنه صحيح على شرط البخاري، وقد خرجته لشدة الحاجة إليه، وقد استعمل مثله الشيخان في غير موضع يطول بشرحه الكتاب. وقال البيهقي في «سننه» يوسف هذا غيره أوثق منه، قلت: بل هو كذاب زنديق، كما قال ابن معين.

<sup>(</sup>٣) سنن ابن ماجه (٢/ ١٠٧٧ ت عبد الباقي): رقم (٣٢٣٣) عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أكل، كل ذي ناب، من السباع، حرام»، [حكم الألباني] صحيح، ومعرفة السنن والآثار (١٤/ ١٤): ١٩٢٠٤ – قال الشافعي: أخبرنا مالك، فذكره، وقال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «كل ذي ناب من السباع حرام»، أخرجه مسلم في الصحيح، من حديث عبد الرحمن بن مهدي، وغيره، عن مالك، جاء في صحيح الجامع الصغير وزيادته (١/ ٢٦٦): رقم (١٢٢٧) – «أكل كل ذي ناب من السباع حرام»، (صحيح) [ه] عن أبي هريرة. الإرواء ٢٤٨٨: م، ن.

<sup>(</sup>٤) صحيح مسلم (٦/ ٦٠ ط التركية): رقم (١٩٣٤) عن ابن عباس قال: « نحى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من السباع، وعن كل ذي مخلب من الطير

وَالْعَقْرَبِ، وَالْحَيَّةِ، (١) وَفِي مَعْنَاهَا الْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَكُلُّ سَبُعٍ عَادَ، فَهُوَ حَرَامٌ"؛ إِذْ لَوْ حَلَّ أَكْلُهُ لَكَانَ يُقْتَنَى، وَيُعْلَفُ، وَيُسَمَّنُ لِلْأَكْلِ.

"الْخَامِسُ: مَا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِهِ، فَهُوَ حَرَامٌ، مِثْلَ: الْهُدْهُدِ، وَالنَّحْلَةِ، وَالصَّرَدِ/" (٢)، ٥٥ /أَ إِذْ لَوْ أَكِلَ لَكَانَ ذَبْحُهَا حَلَالٌ لِأَجْلِ الْأَكْلِ.

"السَّادِسُ: كُلُّ مَا اسْتَخْبَتَتْهُ الْعَرَبُ، فَهُوَ حَرَامٌ، وَكُلُّ مَا اسْتَطَابَتْهُ، فَهُوَ حَلَالٌ مِمَّا لَا نَصَّ فِيهِ"، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ يَسْتَكُونَكَ مَاذَآ أُحِلَ لَمُنْمَ ۖ قُلُ أُحِلَ لَكُمْ ٱلطَّيِبَاتُ ﴾ (٣)

"فَكَانَتِ الْعَرَبُ تَسْتَخْبِثُ الْبَازِي، وَالنِّسْرَ، وَالصَّقْرَ، وَالشَّاهَيْنَ، كَمَا تُسْتَخْبَثُ الْعَظَاءُ، وَاللَّحَكَاءُ، وَالْخَنَافِسُ، وَأَمَّا الْقُنْفُذُ فَإِنْ لَمْ يَصِحَّ فِي تَحْرِيمِهِ الْخَبَرُ الَّذِي رُوِيَ" وَهُوَ أَنَّهُ رُوِيَ أَنَّهُ ذُكِرَ وَاللَّحَكَاءُ، وَالْخَنَافِسُ، وَأَمَّا الْقُنْفُذُ فَإِنْ لَمْ يَصِحَّ فِي الْخَبَرُ اللَّهِ بُنِ عَنْد رَسُولِ اللهِ عَلَيْ، فَقَالَ: (حَبِيثٌ مِنَ الْجَبَائِثِ) (٤)، فَإِنْ لَمْ يَصِحَّ هَذَا "فَهُوَ فِي فَتْوَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

(٤) مسند أحمد (١٤/ ٥١٥ ط الرسالة): رقم (١٩٥٤) عن عيسى بن نميلة الفزاري، عن أبيه، قال: كنت عند ابن عمر، فسئل عن أكل القنفذ؟ فتلا هذه الآية: {قل لا أحد فيما أوحي إلي محرما} إلى آخر الآية، فقال شيخ عنده: سمعت أبا هريرة، يقول: ذكر عند النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: خبيث من الخبائث فقال ابن عمر: إن كان قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو كما قال قال المحققون: إسناده ضعيف لجهالة عيسى بن نميلة الفزاري، وأبيه، ولإبحام الراوي عن أبي هريرة، حاء في البدر المنبر في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير (٩/ ٣٨٥): الحديث الثلاثون، قال الرافعي: في القنفذ وجهان: أحدهما – وبه قال أبو حنيفة وأحمد -: يحرم؛ لما روي في الخبر أنه من الخبائث. والثاني: – وهو الأصح – الحل؛ لقوله تعالى: (قل لا أحد فيما أوحي إلى محرما) الآية. ويروى أن ابن عمر رضي الله عنه سئل عن القنفذ فقرأ هذه الآية، فقال شيخ عنده: سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقول: ذكر القنفذ عند رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فقال: خبيث من الخبائث. فقال ابن عمر رضي الله عنهما: إن كان النبي – صلى الله عليه وسلم – قاله فهو كما قال» فإن كان الشيخ مجهولا فلم نر قبول روايته، وحمله بعضهم على أنه خبيث الفعل؛ لأنه يخفي رأسه عند التعرض لذبحه ويؤذي شوكه إذا صيد. وعن القفال: إن صح الخبر فهو حرام، وإلا رجعنا إلى العرب هل يستطيبونه؟

<sup>(</sup>١) صحيح البخاري (٣/ ١٣ ط السلطانية): رقم (١٨٢٩) عن عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «خمس من الدواب، كلهن فاسق يقتلهن في الحرم: الغراب، والحدأة، والعقرب، والفأرة، والكلب العقور»، وصحيح مسلم (٤/ ١٨ ط التركية): رقم (١٩٨) عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « خمس من الدواب كلها فواسق، تقتل في الحرم: الغراب، والحدأة، والكلب العقور، والعقرب، والفأرة ».

<sup>(</sup>۲) سنن ابن ماجه (٤/ ٣٧٧ ت الأرنؤوط): رقم (٣٢٢٤) عن ابن عباس، قال: نحى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن قتل أربع من الدواب: النملة والنحلة والهدهد والصرد»، قال المحقق: إسناده صحيح، وصحيح ابن حبان (٢/ ٤٦٢): رقم (٣٤٦) عن ابن عباس، قال: «نحى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل أربعة: الهدهد، والصرد، والنملة، والنحلة»، قال المحقق: حديث صحيح. حبان بن علي العنزي -وإن كان ضعيفا- قد توبع، ومن فوقه ثقات من رجال الشيخين، حاء في التلخيص الحبير (٢/ ٥٨٤ طلاء): رقم (١٩٣١) - قوله ورد النهي عن قتل النحل والنمل أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن حبان من حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحى عن قتل أربع من الدواب النملة والنحلة والهدهد والصرد رجاله رجال الصحيح قال البيهقي هو أقوى ما ورد في هذا الباب ثم رواه من حديث سهل بن سعد وزاد فيه والضفدع وفيه عبد المهيمن بن عباس بن سهل وهو ضعيف».

<sup>(</sup>٣) المائدة: ٤.

عُمَرَ حَلَالٌ"؛ لِأَنَّهُ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ فَتَلَا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ قُل لَا آجِدُ فِي مَاۤ أُوحِى إِلَى مُحَرَّمًا ﴾ (١) الآية. "وَأَمَّا الضَّبُ، وَالضَّبُغ، وَالثَّعْلَبُ، وَالْيَرْبُوغ، فَحَلَالٌ عَلَى لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (٢)، وَقَدْ أُكِلَ الضَّبُ بَيْنَ يَدَيْهِ التَّلِيْلِا وَلَمْ يُنْكِرْهُ، وَسُئِلَ أَحَرَامٌ هُو؟ فَقَالَ: (لَا). (٣) وَالثَّعْلَبُ مُسْتَطَابٌ عِنْدَهُمْ، يُصْطَادُ وَلَا يَعْدُو بِنَابِهِ، وَلَا يَتَقَوَّى بِهِ، فَهُوَ كَالْأَرْنَبِ، وَكَذَلِكَ الْيَرْبُوعُ؛ لِاسْتِطَابَتِهِمْ إِيَّاهُ، وَحَرَّمَ أَبُو حَنِيفَةَ هَذِهِ الْأَرْبَعَةَ. (١)

= =

والمنقول عنهم الاستطابة. انتهى كلام الرافعي.

(١) الأنعام: ١٤٥

- (٢) السنن الكبرى البيهقي (٩/ ٣٥٥ ط العلمية): رقم (١٩٣٨٣) عن عبد الرحمن بن أبي عمار، أنه قال: قلت لجابر بن عبد الله رضي الله عنه آكل الضبع؟ قال: نعم. قلت: أصيد هي؟ قال: نعم. قلت: أسمعت ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: نعم»، ومعرفة السنن والآثار (١٤/ ٨٨): رقم (١٩٣٢١) قال الشافعي: وفيه دلالة على إحلال ما كانت العرب تأكل مما لم ييصر فيه خير، وتحريم ما كانت تحرمه مما يعدو من قبل أنها لم تزل إلى اليوم تأكل الضبع، والثعلب، وتأكل الضب، والأرنب، والوبر، وحمار الوحش، ولم تزل تدع أكل الأسد، والنمر، والذئب، تحريما بالتقذر»، وكنز العمال (١٥/ ١٤٩٤ ٤٥٠): رقم (١٧٨٤) عن خزيمة بن جزء قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم» عن أجناس الأرض فقال: "سل عما شئت"، قلت: يا رسول الله! أخبرني عن الضب، قال: "لا آكل ولا أنهي عنه، حدثت أن أمة من بني إسرائيل مسخت دواب في الأرض"، قلت: فالأرنب؟ قال: "لا آكل ولا أنهي عنها، إني نبئت أنها تحيض"، قلت: والثعلب؟ قال: "وهل يأكل الثعلب أحد"؟ قلت: فالضبع، قال: "وهل يأكل الشعب أحد"؟ قلت: فالضبع، قال: "وهل يأكل الذئب! أحد فيه خير" "الحسن بن سفيان وأبو نعيم"، والمصنف ابن أبي شببة (٤/ ٢٠٤): رقم الضبع أحد"؟ ولمت نالدارقطني (٣/ ٢٧٤): رقم (٢٠٤٢) عن عطاء، أنه قال في الذئب: «لا يؤكل واليربوع يؤكل»، وسنن الدارقطني (٣/ ٢٧٤): رقم اليربوع جفرة». قال: والجفرة التي صلى الله عليه وسلم، قال: «في الضبع إذا أصابه المحرم كبش وفي الظبي شاة وفي الأرنب عناق وفي اليربوع جفرة». قال: والجفرة التي قد ارتعت.
- (٣) صحيح البخاري (٧/ ٧١ ط السلطانية): رقم (٥٩٩١) ، وصحيح مسلم (٦/ ٦٨ ط التركية): رقم (١٩٤٦) عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف الأنصاري: أن عبد الله بن عباس أخبره أن خالد بن الوليد الذي يقال له: سيف الله ، أخبره « أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، وهي خالته وخالة ابن عباس، فوجد عندها ضبا محنوذا، قدمت به أختها حفيدة بنت الحارث من نجد، فقدمت الضب لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان قلما يقدم إليه طعام حتى يحدث به ويسمى له، فأهوى رسول الله صلى الله عليه وسلم يده إلى الضب، فقالت امرأة من النسوة الحضور: أخبرن رسول الله صلى الله عليه وسلم يا وسلم يا رسول الله عليه وسلم يا رسول الله عليه وسلم يده، فقال خالد بن الوليد: أحرام الضب يا رسول الله عليه وسلم ينظر رسول الله عليه وسلم ينظر وسول الله عليه وسلم ينظر وسلم ينهني».
- (٤) جاء في بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٥/ ٣٦): وكذلك ما ليس له دم سائل مثل الحية والوزغ وسام أبرص وجميع الحشرات وهوام الأرض من الفأر والقراد والقنافذ والضب واليربوع وابن عرس ونحوها، ولا خلاف في حرمة هذه الأشياء إلا في الضب فإنه حلال عند الشافعي، واحتج بما روى ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «أكلت على مائدة رسول الله صلى الله عليه وسلم لحم ضب» وعن ابن سيدنا عمر رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إنه لم يكن بأرض قومي فأحد نفسي تعافه فلا آكله ولا أحرمه» وهذا نص على عدم الحرمة الشرعية وإشارة إلى الكراهة الطبيعية. (ولنا) قوله تبارك وتعالى فيكرم عليهم الخبائث} [الأعراف: ١٥٧] والضب من الخبائث"، وجاء في تحفة الملوك (ص١٢٣): «ما يحرم أكله من الحيوانات

"وَمَا بَلَغَنَا أَنَّ الْعَرَبَ تَأْكُلُ ابْنَ آوَى، كَمَا تَأْكُلُ الْأَرْنَبَ" فَفِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: يَجِلُّ؛ لِأَنَّ نَابَهُ ضَعِيفٌ، فَأَشْبَهَ النَّعْلَب، وَالضَّبُعَ.

وَالثَّانِي: لَا يَحِلُّ؛ لِأَنَّهُ مِنْ جِنْسِ الْكِلَابِ، وَالْعَرَبُ لَا تَسْتَطِيبُهُ، وَهُو كَرِيهُ الرَّائِحَةِ.

"وَلَحْمُ الْحَيْلِ حَلَالٌ"؛ لِمَا رَوَى حَابِرٌ، قَالَ: أَطْعَمَنَا رَسُولُ اللَّهِ لَحُومَ الْخَيْلِ، وَنَهَانَا عَنْ لَحُومِ الْحُمُرِ.
"وَالْحُمُرُ الْأَهْلِيَّةُ حَرَامٌ، بِخِلَافِ الْوَحْشِيَّةِ"، فَإِنَّهَا مِنَ الطَّيْبَاتِ، وَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُ ﷺ بِأَكْلِ مَا بَقِيَ مِنْ لَخَمُهُ. "وَالْحُمُورُ النَّبِيُ ﷺ بِأَكْلِ مَا بَقِيَ مِنْ لَخَمِهَا. "وَالسِّنَوْرُ حَرَامٌ/"؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: (الْهِرَّةُ سَبُعٌ)، (١) وَقَدْ رُويَ أَنَّهُ الطَّيِّةُ نَهَى عَنْ أَكُل الْهِرِّ. (٢)

*ا* ا ا ب

\_\_\_\_\_

ويحرم أكل كل ذي ناب من السباع وذي مخلب من الطير ويحرم الضبع والثعلب واليربوع وابن عرس والرخمة والبغاث والغداف والغراب الأبقع الذي يأكل الجيف ويحل غراب الزرع والعقعق واللقلق ويحرم الضب والقنفذ والسلحفاة والزنبور والحشرات كلها إلا الجراد ولو مات حتف أنفه ولحم الفرس حرام»، وجاء في الاختيار لتعليل المختار (٥/ ١٥): «ويكره الرخم والبغاث والغراب والضب والسلحفاة والحشرات، ويجوز غراب الزرع والعقعق والأرنب والجراد ولا يؤكل من حيوان الماء إلا السمك، ولا يؤكل الطافي من السمك».

- (۱) المستدرك على الصحيحين للحاكم ط العلمية (١/ ٢٩٢): رقم (٦٤٣) عن أبي هريرة، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتي دار قوم من الأنصار ودونهم دور لا يأتيها، فشق ذلك عليهم، فقالوا: يا رسول الله تأتي دار فلان ولا تأتي دارنا، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «إلى في داركم كلبا» ، قالوا إن في دارهم سنورا، فقال: النبي صلى الله عليه وسلم: «السنور سبع»، ورقم (١٥٠) عن عيسى بن المسيب، بنحوه. «هذا حديث صحيح ولم يخرجاه وعيسى بن المسيب وقال أبو حاتم ليس بالقوي، حاء في نصب [التعليق من تلخيص الذهبي] ٩٤٩ قال أبو داود ضعيف يعني عيسى بن المسيب وقال أبو حاتم ليس بالقوي، حاء في نصب الراية (١/ ١٣٤): «الحديث السابع والأربعون: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "الهرة سبع" قلت: رواه الحاكم في المستدرك من حديث عيسى بن المسيب ثنا أبو زرعة عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "السنور سبع" انتهى. قال الحاكم: حديث صحيح، ولم يخرجاه، وعيسى هذا تفرد عن أبي زرعة، إلا أنه صدوق، ولم يجرح قط، انتهى. وتعقبه الذهبي في مختصره وقال: ضعفه أبو داود. وأبو حاتم، انتهى. وقال ابن أبي حاتم في علله: قال أبو زرعة: لم يوفعه أبو نعيم، وهو أصح، وعيسى ليس بالقوي، ضعفه أبو داود. وأبو حاتم، انتهى. وقال ابن أبي حاتم في علله: قال أبو زرعة: أنه عليه الصلاة والسلام دعي إلى دار فأحاب ودعي إلى دار أحرى فلم يجب. فقيل له في ذلك. فقال: "إن في دار فلان كلبا" فقيل وفي دار فلان هرة فقال: "المرة ليست بنحسة"، رواه أحمد والدارةطني والبيهتي والجهتي والحية والحيد والحيد
- (۲) سنن الترمذي (۳/ ۷۰۰ ت شاكر): رقم (۱۲۸۰) عن جابر قال: «نحى النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل الهر وغمنه»: هذا حديث غريب، وعمر بن زيد لا نعرف كبير أحد روى عنه غير عبد الرزاق، [حكم الألباني] ضعيف، والمعجم الأوسط للطبراني (۶/ ۳٤۰): رقم (۲۳۷۱) عن جابر قال: «نحى رسول الله صلى الله عليه وسلم، عن أكل الهر، وأكل ثمنها» لم يرو هذا الحديث عن محمد بن زياد إلا بقية تفرد به محمد بن أبي السري، والسنن الكبرى البيهقي (٦/ ۱۷ ط العلمية): رقم (۱۱۰۳) رواه أبو داود في السنن عن أحمد بن حنبل عن، عبد الرزاق بإسناده، أن النبي صلى الله عليه وسلم نحى عن ثمن الهر»، جاء في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٨/ ١٤٠): رقم (۲٤۸۷): «- (حديث: نميه صلى الله عليه وسلم عن أكل الهر وأكل ثمنها رواه أبو داود وابن ماجه. \* ضعيف. أخرجه الترمذي (۲/۱۱) وابن ماجه (۳۲۰۳) والحاكم (۳۲/۲) والبيهقي (۳۱/۲۹) عن طريق عمر بن زيد ، عن أبي الزبير ، عن جابر به. ومن هذا الوجه أخرجه أبو داود (٤٣٨٠) وأحمد (۲۹۷/۳) مختصرا ، فلفظ أبي داود: نحى عن الهرة " وأحمد: نحى عن ثمن الهر وصكت عليه الحاكم ، وتعقبه الذهبي بقوله: " قلت: فيه عمر بن زيد وهو واه

"وَالصَّحِيحُ: أَنَّ وَحْشِيَّهُ، وَأَهْلِيَّهُ سَوَاءٌ فِي التَّحْرِيمِ"؛ لِعُمُومِ الْخَبَرِ (١), وَلِأَنَّهُ يَصْطَادُ بِنَابِهِ، فَهُوَ كَالْأَسَدِ، وَالْفَهْدِ.

"السَّابِعُ: مَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى، أَوْ رَسُولَهُ الطَّيِّةُ أَنَّهُ كَانَ حَرَامًا عَلَى الْأُمَمِ السَّالِفَةِ، فَهُوَ حَرَامٌ عَلَى السَّابِعُ: مَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى، أَوْ رَسُولَهُ الطِّيِّةُ أَنَّهُ كَانَ حَرَامًا عَلَى الْأُمَمِ السَّالِفَةِ، فَهُوَ حَرَامٌ عَلَى أَصَحِّ الْقُولَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي شَرِيعَتِنَا ذِكْرُ تَحْرِيمِهِ عَلَيْنَا"؛ لِأَنَّ الْإِخْبَارَ عَنْ ذَلِكَ مَعَ تَرْكِ التَّعَرُّضِ لِيَعْدِيهِ فِي حَقِّنَا مُؤْذِن بِإِبْقَائِهِ عَلَى مَا كَانَ.

"وَلَا يُرْجَعُ فِي ذَلِكَ إِلَى قَوْلِ أَهْلِ الْكِتَابِ"؛ إِذْ لَا ثِقَةَ بِقَوْلِهِمْ.

"النَّامِنُ: مَا حُكِمَ بِحِلَهِ، فَإِذَا خَالَطَهُ نَجَاسَةٌ، فَهُو حَرَامٌ كَالزَّيْتِ النَّجِسِ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَيُحْرِمُ عَلَيْهِ مُ ٱلْخَبَيْتِ مُ ٱلْخَبَيْتِ مُ ٱلْخَبَيْتِ مُ ٱلْخَبِيثِ ﴾ (٢) ، وَالنَّجَسُ حَبِيثٌ. "وَإِذَا مَاتَتْ فَأَرَةٌ فِي سَمْنٍ ذَائِبٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَكَذَلِكَ" لَا يَخْتَلِفُ الْخُكُمُ. "وَإِنْ كَانَ جَامِدًا قُورً، وَطُرِحَ مَا حَوْلَهُ، وَالْبَاقِي طَاهِرٌ، كَذَلِكَ أَمْرُ رَسُولُ اللَّهِ فَكَا! وَهُو مَا رُويَ أَنَّ النَّبِي فَلَى اللَّهِ مُؤَلِّ مَا اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ

<sup>(</sup>١) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "السنور سبع"

<sup>(</sup>٢) الأعراف:١٥٧.

<sup>(</sup>٣) سنن الترمذي (٤/ ٢٥٦ ت شاكر): رقم (١٧٩٨) عن ميمونة، أن فأرة وقعت في سمن فماتت، فسئل عنها النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: «ألقوها وما حولها وكلوه» وفي الباب عن أبي هريرة: هذا حديث حسن صحيح وقد روي هذا الحديث، عن الزهري، عن عبيد الله، عن ابن عباس، أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل ولم يذكروا فيه عن ميمونة، وحديث ابن عباس، عن ميمونة أصح وروى معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه. وهو حديث غير محفوظ. وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: وحديث معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وذكر فيه أنه سئل عنه، فقال: «إذا كان جامدا فألقوها وما حولها، وإن كان مائعا فلا تقربوه»، هذا حطأ أخطأ فيه معمر قال: والصحيح حديث الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة، [حكم الألباني] صحيح، وسنن النسائي (٧/ ١٧٨): رقم (٢٦٠٤) عن ميمونة، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن الفأرة تقع في السمن، فقال: «إن كان جامدا فألقوها وما حولها، وإن كان ذائبا فأريقوه" رواه أبو داود وابن حبان من رواء أبي هريرة سواء، إلا أنهما، قال: "فلا تقربوه»، رواه الترمذي ثم قال: هذا حديث غير محفوظ، وقال البخاري: إنه خطأ قال: والصحيح حديث ابن عباس، عن ميمونة».

<sup>(</sup>٤) سنن أبي داود (٣/ ٣٥١ ت محيي الدين عبد الحميد): رقم (٣٧٨٥) عن ابن عمر، قال: «نحى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل الجلالة وألبانها»، [حكم الألباني] صحيح، وسنن الترمذي (٤/ ٢٧٠ ت شاكر): رقم (١٨٢٤) عن ابن عمر، قال: «نحى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل الجلالة وألبانها» وفي الباب عن عبد الله بن عباس: هذا حديث حسن غريب ورواه الثوري، عن ابن غريب ورواه الثوري، عن ابن غريب على الله عليه وسلم مرسلا، [حكم الألباني] صحيح، حاء في البدر المنير في تخريج

"التَّاسِعُ: كَسْبُ الْحَجَّامِ مَكْرُوهٌ وَلَيْسَ بِحَرَامٍ/؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ الْعَظَى أُجْرَةَ الْحَجَّامِ، فَأَمَرَ اَهْلَهُ أَنْ يُحَفِّفُوا عَنْهُ مِنْ خَرَاجِهِ (١) فَدَلَّ عَلَى الْحِلِّ، وَنَهَى عَنْ عِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ لِأَبِي طَيْبَةَ، وَأَمَرَ أَهْلَهُ أَنْ يُحَفِّفُوا عَنْهُ مِنْ خَرَاجِهِ (١) فَدَلَّ عَلَى الْحِلِّ، وَنَهَى عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ (٢) وَأَرْحَص فِي أَنْ يُطْعِمَهُ رَقِيقَهُ وَنَاضِحَةُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمَكَاسِبِ الْحَسَنَةِ، بَلْ مِنَ كَسْبِ الْحَجَّامِ (٢) وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ عُثْمَانَ عَلَى: [إِنَّ كَسْبِكُمْ هَذَا لَوَسِخُ]"، فَدَلَّ أَنَّ النَّهْىَ لِلْكَرَاهِيَةِ لَا لِلتَّحْرِمِ.

"الْعَاشِرُ: مَا حُكِمَ بِحِلَهِ، فَمَيِّتُهُ وَمُنْحَنِقُهُ حَرَامٌ، إِلَّا الْجَنِينُ، فَإِنَّهُ وَإِنْ وُجِدَ مَيَتًا بَعْدَ ذَبْحِ الْبَهِيمَةِ، فَهُوَ حَلَلٌ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: (ذَكَاةُ الْجَنِين ذَكَاةُ أُمِّهِ). (٣)

\_\_\_\_\_

الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير (٣٨٦/٩): الحديث الحادي والثلاثون، عن ابن عمر رضي الله عنهما «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - نهى عن أكل الجلالة وشرب ألبانها حتى تحبس»، هذا الحديث رواه الدارقطني والحاكم والبيهقي لكن من رواية عبد الله بن عمرو بن العاصي رضي الله عنه، وجاء في فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار (٤/ ١٩١٣): رقم (٥٥٥٠) - وعن ابن عمر قال: «نهى النبي - صلى الله عليه وسلم - عن أكل الجلالة وألبانها» رواه الخمسة إلا النسائي وحسنه الترمذي والدارقطني وزاد «حتى تحبس» والبيهقي بلفظ «تعلف أربعين ليلة» قال الحاكم: صحيح. وقال البيهقي: ليس بقوي.

(۱) صحيح البخاري (۳/ ۷۹ ط السلطانية): رقم (۲۲۱۰) عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «حجم رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو طيبة، فأمر له رسول الله صلى الله عليه وسلم بصاع من تمر، وأمر أهله أن يخففوا عنه من خراجه».

- (۲) سنن ابن ماجه (۲/ ۷۳۷ ت عبد الباقي): رقم (۲۱ ۲۵) عن أبي مسعود عقبة بن عمرو، قال: «نحى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كسب الحجام»، [تعليق محمد فؤاد عبد الباقي] في الزوائد إسناد حديث أبي مسعود صحيح ورجاله ثقات على شرط البخاري، [حكم الألباني] صحيح، وسنن أبي داود (۰/ ۳۶۹ ت الأربؤوط): رقم (۳۶۸۳) حدثنا أبو الوليد الطيالسي، حدثنا شعبة أخبرني عون ابن أبي جحيفة أن أباه قال: إن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- نحى عن ثمن الكلب»، وسنن النسائي (۱/ ۳۱۰): رقم (۳۷۳) (۳۷۳) عن المغيرة قال: سمعت ابن أبي نعم قال: سمعت أبا هريرة يقول: «نحى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كسب الحجام، وعن غمن الكلب، وعن عسب الفحل»، [حكم الألباني] صحيح، و تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (۲/ ۱۰۲۱): رقم (۲۰۵۱) النهي الوارد (في كسب الحجام وكراهته). قال العراقي: حديث النهي عن كسب الحجام وكراهته رواه ابن ماجه من حديث ابن مسعود الأنصاري والنسائي من حديث أبي هريرة بإسنادين صحيحين نحى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كسب الحجام وللبخاري من حديث أبي حجيفة نحى عن ثمن الدم ولمسلم من حديث رافع بن خديج كسب الحجام خبيث اه. قلت: ورواه أيضا أحمد من حديث أبي محيفة نحى عن ثمن الكلب في عن ثمن الكلب وثمن الدم وكسب البغي وانفرد به عن الستة أي لم يخرجه هكذا لجملته غيره وعزاه بعضهم لمسلم وهو خطأ ولفظ مسلم من حديث رافع بن خديج ثمن الكلب خبيث ومهر البغي خبيث وكسب الحجام خبيث وكذا رواه أيضا أحمد وأبو داود والقط مسلم من حديث رافع بن خديج ثمن الكلب خبيث ومهر البغي خبيث وكسب الحجام خبيث وكذا رواه أيضا أحمد وأبو داود والقط مسلم من حديث رافع بن خديج ثمن الكلب خبيث ومهر البغي خبيث وكسب الحجام خبيث وكذا رواه أيضا أحمد وأبو داود
- (٣) مسند أحمد (١٧/ ٢٤٢ ط الرسالة): رقم (١١٣٤٣) عن أبي سعيد الخدري، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ذكاة الجنين ذكاة أمه "»، وسنن أبي داود (٣/ ١٠٣ ت محيي الدين عبد الحميد): رقم (٢٨٢٨) حدثنا محمد بن يحيى بن فارس، حدثني إسحاق بن إبراهيم بن راهويه، حدثنا عتاب بن بشير، حدثنا عبيد الله بن أبي زياد القداح المكي، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «ذكاة الجنين ذكاة أمه»، [حكم الألباني] صحيح، وسنن الترمذي (٤/ ٢٧ ت شاكر): (١٤٧٦) عن أبي سعيد، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ذكاة الجنين ذكاة أمه» وفي الباب عن جابر، وأبي أمامة، وأبي الدرداء، وأبي

**٧٧**٢

هريرة: هذا حديث حسن، وقد روي من غير هذا الوجه عن أبي سعيد والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وغيرهم، وهو قول سفيان الثوري، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق وأبو الوداك اسمه جبر بن نوف، [حكم الألباني] صحيح، وسنن ابن ماجه (٤/ ٣٦٠ ت الأرنؤوط): رقم (٣١٩) عن أبي سعيد، قال: سألنا رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عن الجنين، فقال: "كلوه إن شئتم، فإن ذكاة الجنين ذكاة أمه"»، و المستدرك على الصحيحين للحاكم – ط العلمية (٤/ ١٢٧): رقم (٢١٩) عن جابر بن عبد الله، رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ذكاة الجنين ذكاة أمه» أخبرنيه الحسين بن على التميمي، ثنا محمد بن إسحاق، ثنا محمد بن يحيى، حدثني إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، فذكره «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. وإنما يعرف من حديث ابن أبي ليلى، وحماد بن شعيب، عن أبي الزبير، وقد روي بإسناد صحيح على أبي هريرة»، [التعليق – من تلخيص الذهبي] ٧١٠ – على شرط مسلم.

#### [قَاعِدَةً]

#### [كُلُّ طَعَامٍ حَرَامٍ يَحِلُّ عِنْدَ الضَّرُورَةِ]

"كُلُّ طَعَامٍ حَرَامٍ، فَيَحِلُّ عِنْدَ الضَّرُورَةِ، وَلَكِنْ لَا يَحِلُّ ابْتِدَاءً، مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ خَوْفَ الْمُهْجَةِ" قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ فَمَنِ اَضْطُرَ غَيْرَ بَاغِ وَلَا عَادٍ فَلاَ إِنْمَ عَلَيْهِ ﴾ (٢) اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ فَمَنِ اَضْطُرَ غَيْرَ بَاغِ وَلَا عَادٍ فَلاَ إِنْمَ عَلَيْهِ ﴾ (٢) اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ فَمَنِ اَضْطُرَ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلاَ إِنْمَ عَلَيْهِ ﴾ (١) "فَإِنْ حَلَّتْ بِهَذَا الْخَوْفِ، حَلَّ الشِّبَعُ فِي أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ"؛ لِأَنَّ الْإِبَاحَةَ مُطْلَقَةٌ فِي حَقّهِ، وَالْغَرَضُ خَلَاصُهُ، وَأَنْ يَتَقَوَّى عَلَى الْبَطْشِ، وَذَلِكَ يَكُون بِالشِّبَعِ.

"وَاخْتِيَارُ الْمُزَنِيِّ الْقُوْلَ الْآخَرَ: أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ مِنْهَا إِلَّا مَا سَدَّ الرَّمَقَ"؛ لِأَنَّهُ قَدْرَ الضَّرُورَةِ؛ وَهُوَ أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى حَالَةٍ لَوْ كَانَ عَلَيْهَا فِي الِابْتِدَاءِ لَمْ يَأْكُلْ. "وَإِنْ مَرَّ الْمُضْطَرُّ بِثَمَرٍ، أَوْ زَرْعٍ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَأْكُلُ مِنْهُ مَا يَرُدُّ جُوعَهُ"؛ لِقَوْلِهِ عَلَى: (إِذَا أَتَيْتَ عَلَى حَائِطِ بُسْتَانٍ فَنَادِ صَاحِبَهُ ثَلَاثًا، فَإِنْ أَجَابَكَ وَإِلَّا فَكُلْ مِنْ غَيْرٍ طِيبِ نَفسِهِ). (٣) "وَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ" لِمَالِكِهِ؛ إِذْ هُوَ مَالُ الْغَيْرِ، فَلَا يَحِلُّ لَهُ جَثَانًا. "وَلَا أَرَى لِصَاحِبِهِ مَنْ غَيْرٍ طِيبِ نَفسِهِ). "وَخَفْتُ أَنْ يَكُونَ أَعَانَ عَلَى قَتْلِهِ إِذَا خَافَ عَلَيْهِ/ بِالْمَنْعِ الْمَوْتَ" ٥٦ / ب

"قَالَ: وَأُولَى الْقُولَيْنِ فِي الْمُحْرِمِ إِذَا وَجَدَ مَيْتَةً وَصَيْدًا أَنْ يَأْكُلَ الْمَيْتَةَ"؛ لِأَنَّهَا مَنْصُوصٌ عَلَيْهَا، وَالصَّيْدُ بُحْتَهَدٌ فِيهِ، وَلِأَنَّ الصَّيْدَ يَصِيرُ مَيْتَةً بِذَجْهِ عَلَى قَوْلٍ، فَلَا يَكُون فِي ذَجْهِ فَائِدَة، وَوَجْهُ الْقَوْلِ الآخِرِ: وَالصَّيْدُ بَحُاصٌ عَلَى الْمُحْرِمِ. "قَالَ: وَكَذَلِكَ الْمَيْتَةُ، وَطَعَامُ الْغَيْرِ"؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ أَيْضًا بِالإِجْتِهَادِ كَاصَّيْدِ خَاصٌ عَلَى الْمُحْرِمِ. "قَالَ: وَكَذَلِكَ الْمَيْتَةُ، وَطَعَامُ الْغَيْرِ"؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ أَيْضًا بِالإِجْتِهَادِ كَاصَيْدِ، وَلِأَنَّ الْمَنْعَ مِنَ الْمَيْتَةِ؛ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، وَمِنْ طَعَامِ الْغَيْرِ؛ لِحِقِّ الْعَبْدِ، وَحَقُّ اللَّهِ تَعَالَى أَوْلَى بِاللّهِ مَا اللّهِ تَعَالَى أَوْلَى بِاللّهِ مَا اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهِ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الل

<sup>(</sup>١) الأنعام:١١٩

<sup>(</sup>٢) البقرة: ١٧٣.

<sup>(</sup>٣) مسند أحمد (١/ ٢٥١ ط الرسالة): رقم (١١٥ ١١٥) عن أبي سعيد الخدري، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا أتيت على راعي إبل فناد: يا راعي الإبل ثلاثا، فإن أجابك وإلا فاحلب واشرب من غير أن تفسد، وإذا أتيت على حائط بستان، فناد: يا صاحب الحائط ثلاثا، فإن أجابك وإلا فكل "، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الضيافة ثلاثة أيام فما زاد فصدقة "» قال المحققون: حديث حسن، وسنن ابن ماجه (٢/ ٢٧١ ت عبد الباقي): رقم (٢٣٠٠) عن أبي سعيد، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «إذا أتيت على راع، فناده ثلاث مرار، فإن أجابك، وإلا فاشرب في غير أن تفسد، وإذا أتيت على حائط بستان، فناد صاحب البستان ثلاث مرات، فإن أجابك، وإلا فكل في أن لا تفسد»، [حكم الألباني] صحيح، ومسند أبي يعلى (٢/ ٤٣٩ ت حسين أسد): رقم أحابه وإلا فليحلب فليشرب، ولا يحمل، وإذا أتي أحدكم على حائط بستان فليناد ثلاثا: يا صاحب الحائط، فإن أجابه وإلا فليأكل ولا يحمل [حكم حسين سليم أسد] رجاله ثقات»، والمستدرك على الصحيحين للحاكم – ط العلمية (٤/ ١٤٧): رقم ولا يحمل [حكم حسين سليم أسد] رجاله ثقات»، والمستدرك على الصحيحين للحاكم – ط العلمية (٤/ ١٤٧): رقم أحابك وإلا فاشرب من غير أن تفسد، وإذا أتيت على حائط بستان فناد صاحب البستان ثلاث مرات فإن أجابك وإلا فكل من غير أن تفسد، وإذا أتيت على حائط بستان فناد صاحب البستان ثلاث مرات فإن أحابك وإلا فكل من غير أن تفسد، وإذا أتيت على حائط بستان فناد صاحب البستان شاهي]. ١١٨٠ – سكت عنه الذهبي في التلخيص.

# كِتَابُ السَّبْقِ وَالرَّمْي

وَفِيهِ فَصْلَانِ:

الْأَوَّلُ: فِي السَّبْقِ بِالْخَيْلِ

"وَيَجُوزُ أَنْ يُشْتَرَطَ لِلسَّابِقِ مَالٌ بِعَقْدٍ يُعْقَدُ، وَإِنَّمَا جُوِّزَ ذَلِكَ؛ تَحْرِيضًا عَلَى التَّعَلُّمِ لِمُمَارَسَةِ الْحَيْلِ؛ فَإِنَّهُ عُدَّةُ الْقِتَالِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَآعِدُواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ ﴾ (١) الْآيَة"

"وَإِنَّمَا يَنْعَقِدُ الْعَقْدُ، وَيُسْتَحَقُّ الْمَالُ بِشُرُوطٍ أَرْبَعَةٍ:

"وَدَخَلَ تَحْتَ الْحَافِرِ الْخَيْلُ، وَتَحْتَ الْخُفِّ الْإِبِلُ، فَهُوَ أَيْضًا مِمَّا يَجُوزُ الْمُسَابَقَةُ عَلَيْهِ"

"الثّاني/: أَنْ يَكُونَ الْمَالُ مَعْلُومًا غَيْرَ مَجْهُولِ الْقَدْرِ، وَالْجِنْسِ، عَيْنَاكَانَ أَوْ دَيْنَا"، كَمَا فِي عُقُودِ الْمُعَاوَضَاتِ. "وَيَجُوزُ الرَّهْنُ وَالضَّمِينُ بِالْمَالِ عِنْدَ الْعَقْدِ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ"؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ كَالْإِحَارَةِ، أَوْ الْمُعَاوَضَاتِ، وَهُوَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُشْتَرَطُ لِصِحَّتِهِ كَوْنُ الْعِوَضِ وَالْمُعَوَّضِ مَعْلُومَيْنِ أَشْبَهَ الْإِحَارَةَ، فَيَجُوزُ أَحْذُ الرَّهْنِ وَالضَّمِينِ "فَإِنَّا عَلَى هَذَا الْقَوْلِ نَحْكُمُ بِلُزُومِهِ"، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ عَقْدٌ يُبْذَلُ فِيهِ الْعِوَضُ عَلَى مَا لَا الرَّهْنِ وَالضَّمِينِ "فَإِنَّا عَلَى هَذَا الْقَوْلِ نَحْكُمُ بِلُزُومِهِ"، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ عَقْدٌ يُبْذَلُ فِيهِ الْعِوَضُ عَلَى مَا لَا يُونَى فِيهِ الْعُوضُ عَلَى مَا لَا يُونَى بِهُ أَشْبَهَ الْجُعَالَةَ، فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِيهِ. "وَبَعْدَ الْوُجُوبِ يَجُوزُ قَوْلًا وَاحِدًا"، كَمَا فِي سَائِرِ الدُّيُونِ "وَهُو بَعْدَ حُصُولِ السَّبْقِ"

"الشَّرْطُ الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ فِي الْمُسَابِقِينَ مَنْ يَأْخُذُ الْمَالَ وَلَا يَبْذُلُهُ وَهُو الْمُحَلِّلُ"؛ لِيَحْرُجَ بِهِ الْعَقْدُ عَنْ صُورَةِ الْقِمَارِ، وَهِيَ أَنَّ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِغَرَضِ أَنْ يَعْرَمَ وَيَغْنَمَ، وَإِذَا كَانَ مَعَهُمَا مُحَلِّلٌ الْعَقْدُ عَنْ صُورَةِ الْقِمَارِ، وَهِيَ أَنَّ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِغَرَضِ أَنْ يَعْرَمَ وَيَغْنَمَ، وَإِذَا كَانَ مَعَهُمَا مُحَلِّلٌ

/104

<sup>(</sup>١) الأنفال: ٦٠

<sup>(</sup>٢) سنن الترمذي (٤/ ٢٠٥ ت شاكر): رقم (١٧٠٠) عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا سبق إلا في نصل، أو حف، أو حافر»، [حكم الألباني] صحيح، وسنن النسائي (٦/ ٢٢٦): رقم (٣٥٨٥) عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «لا سبق إلا في نصل، أو حافر، أو خف»، [حكم الألباني] صحيح.

خَرَجَ عَنْ ذَلِكَ، فَإِنَّ فِيهِمَا مَنْ يَغْنَمُ وَلَا يَغْرُمُ، وَهُوَ الْمُحَلِّلُ، فَإِنَّه بِعرضِيَّتِهِ ذَلِكَ.

"وَلَوْ كَانَ فِي الْمِئَةِ مُحَلِّلٌ وَاحِدٌ، كَانَ جَائِزًا"؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ وَاحِدٌ "فَإِنْ وَضَعَ الْإِمَامُ سَبَقًا لِجَمَاعَةٍ، أَوْ وَضَعَهُ رَجُلٌ مِنْ عُرَضِ النَّاسِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى مُحَلِّلٍ؛ لِأَنَّ مَنْ سَبَقَ أَخَذَ، وَلَوْ تَأَخَّرَ لَمْ يُؤْخَذْ مِنْهُ، فَلَ وَضَعَهُ رَجُلٌ مِنْ عُرَضٍ النَّاسِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى مُحَلِّلٍ؛ لِأَنَّ مَنْ سَبَقَ أَخَذَ، وَلَوْ تَأَخَّرَ لَمْ يُؤْخَذْ مِنْهُ، فَلَمْ يَكُنْ عَلَى صُورَةِ الْقِمَارِ"، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْمُحَلِّلُ يُرَادُ؛ لِيَحْرُجَ الْعَقْدُ عَنْ صُورَةِ الْقِمَارِ.

"وَإِنْ تَسَابَقَ رَجُلَانِ بِفَرَسِيْهِمَا، وَوَضَعَ أَحَدُهُمَا سَبَقًا وَرَضِيَ بِأَلَّا يَضَعَ الثَّانِي سَبَقًا، فَلَا حَاجَةَ إِلَى مُحَلِّل أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْآخِذَ غَيْرُ بَاذِلِ"، أَيْ: أَحَدُهُمَا يَعْنَمُ وَلَا يَعْرَمُ، فَلَا يَكُون فِي صُورَةِ الْقِمَارِ.

"وَإِنْ أَخْرَجَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا سَبَقًا، فَلَا بُدَّ حِينَئِذٍ مِنْ مُحَلِّلٍ يُسَابِقُهُمَا، يَأْخُذُ إِنْ جَاءَ سَابِقًا، وَلَا يُعْطِي إِنْ جَاءَ مَسْبُوقًا" فَيُفَارِقُهُ بِذَلِكَ الْقِمَارُ. " فإذَا سَبَقَ الْمُحَلِّلُ، أَخَذَ الْمَالَيْنِ"؛ لِكَوْنِهِ سَابِقٌ دُونَهُمَا/. "وَإِنْ سَبَقَاهُ مَعًا، أَحْرَزَا مَالَيْهِمَا"؛ لِكَوْنِهِمَا سَابِقِينَ دُونَهُ. "وَإِنْ سَبَقَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ ١٥٥/ بِ وَالْمُحَلِّلُ، وَدُونَ صَاحِبِهِ. لِأَنَّ السَّابِقَ دُونَ الْمُحَلِّلُ، وَدُونَ صَاحِبِهِ.

"وَإِنْ جَاءَ الْمُحَلِّلُ مَعَ أَحَدِهِمَا سَابِقِينَ، أَحْرَزَ سَبَقَهُ"؛ لِعُدُوّهِ عَنْ تَعَلُّقِ حَقٌ بِهِ. "وَاشْتَرَكَا فِي مَالِ الْمَسْبُوقِ"؛ لِأَنَّهُمَا سَبَقَاهُ. "وَالسَّبَقُ: هُوَ الْخَطَرُ الْمَوْضُوعُ؛ أَعْنِي: الْمَالَ"، كَمَا تَقَدَّمَ.

"الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ الْفَرَسُ قَرِيبًا مِنَ الْفُرْسِ، فَإِنْ كَانَ جِمْثُ يُعْلَمُ قَطْعًا تَأَخُّرُهُ أَوْ تَقَدُّمُهُ، لَمْ تَصِحَّ الْمُرَاهَنَةُ؛ لِمَا رَوَى الزُّهْرِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ عَنِ النَّبِيِّ فَهُ قَالَ: (مَنْ أَدْحَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ وَهُو النَّهِيِّ قَالَ: (مَنْ أَدْحَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ وَهُو يَخَافُ أَنْ يُسْبَقَ، فَلَيْسَ بِقِمَالٍ). (أَ "ثُمَّ آَنْ يَسْبِقَ، فَهُو قِمَارٌ، وَمَن أَدْحَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ وَهُو يَخَافُ أَنْ يُسْبَقَ، فَلَيْسَ بِقِمَالٍ). (أَ "ثُمَّ السَّبْقُ يَكُونُ بِالْهَادِي أَوْ بَعْضِهِ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمَا إِنْ تَسَاوَيَا فِي طُولِ الْعُنُقِ، فَالِاعْتِبَارُ بِالْكَتَدِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْتَلِفُ.

"وَالْعُمْدَةُ: مُرَاعَاةُ الْأَقْدَامِ؛ فَإِنَّ الْأَعْنَاقَ تَطُولُ وَتَقْصُرُ"؛ وَلِهَذَا يُعْتَمَدُ فِي ابْتِدَاءِ الْمَوْقِفِ عَلَى

۷۷۱

<sup>(</sup>۱) سنن ابن ماجه (۲/ ۹۳ ت عبد الباقي): رقم (۲۸۷۳) عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من أدخل فرسا بين فرسين، وهو يأمن أن يسبق، فهو قمار»، [حكم الألباني] بين فرسين، وهو لا يأمن أن يسبق، فليس بقمار، ومن أدخل فرسا بين فرسين، وهو يأمن أن يسبق، فهو قمار»، [حكم الألباني] ضعيف، والمستدرك على الصحيحين للحاكم – ط العلمية (۲/ ۱۲۰): رقم (۲۰۳۳) عن أبي هريرة رضي الله عنه، تابعه سعيد بن بشير الدمشقي، عن الزهري وأقام إسناده، ورقم (۲۰۳۷) عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه. «هذا حديث صعيح الإسناد» فإن الشيخين وإن لم يخرجا حديث سعيد بن بشير وسفيان بن حسين فهما إمامان بالشام والعراق وممن يجمع حديثهم والذي عندي أنهما اعتمدا حديث معمر على الإرسال فإنه أرسله عن الزهري [التعليق من تلخيص يجمع حديثهم والذي عندي أنهما اعتمدا حديث معمر على الإرسال فإنه أرسله عن الزهري [التعليق من تلخيص الذهبي] ٢٥٦٦ – تابعه سعيد بن بشير عن الزهري صحيح، جاء في خلاصة البدر المنبر (۲/ ۲۰۱۶): رقم (۲۷۱۷) – حديث: أبي هريرة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال: "من أدخل فرسا بين فرسين وقد أمن أن سبقهما فهو قمار، وإن لم يؤمن أن يسبقهما فليس بقمار رواه أبو داود وابن ماجه والطبراني والبيهقي والحاكم، وقال: صحيح الإسناد، وصححه ابن حزم أيضا، وأعله جماعات بالوقف».

## (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِيُّ الشَّافِعِيِّ '

التَّسَاوِي فِي الْأَفْدَامِ. "وَيَنبَغِي أَلَّا يُجْعَلَ لِلْمُصَلِّي أَكْثَرَ مِمَّا لِلسَّابِقِ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَمْنَعُ مِنَ الِاجْتِهَادِ فِي طَلَبِ السَّبْقِ. "فَإِنْ جُعِلَ لِلْمُصَلِّي أَيْضًا شَيْءٌ، وَلِلثَّالِثِ، وَالرَّابِعِ مِنْ غَيْرِ تَفْضِيلٍ عَلَى السَّابِقِ، فَلَا طَلَبِ السَّبْقِ. "فَإِنْ جُعِلَ لِلْمُصَلِّي أَيْضًا شَيْءٌ، وَلِلثَّالِثِ، وَالرَّابِعِ مِنْ غَيْرِ تَفْضِيلٍ عَلَى السَّابِقِ، فَلَا بَأْسَ"؛ لِأَنَّ ضَبْطَ الْفَرَسِ فِي الْمَيْدَانِ بَعْدَ احْتِدَادِهِ عَلَى ضِدَ الْمُرَادِ مَقْصُودٌ أَيْضًا، كَمَا أَنَّ السَّبَقَ مَقْصُودٌ، فَهُو أَيْضًا يَحْتَاجُ إِلَى جَلَادَةٍ، كَالسَّبَقِ.

# الْفَصْلُ الثَّانِي: فِي الْمُرَاهَنَةِ عَلَى الرَّمْي

وَالنَّظُرُ فِي طَرَفَيْنِ:

1/101

الْأَوَّلُ: فِي شُرُوطِهِ/

وَهُوَ أَيْضًا جَائِزٌ بِشُرُوطٍ"؛ لِأَنَّ الْآيَةَ تَتَنَاوَلُ السِّبَاقَ عَلَى الْخَيْلِ، وَبِالسِّهَامِ، وَرُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَى الْفَوَّةَ الرَّمْيُ) ثَلَاثًا (١) (أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيُ) ثَلَاثًا

الشرط الْأَوَّلُ: الْمُحَلِّلُ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي السَّبَقِ، فَإِذَا تَحَزَّبَ فَرِيقَانِ، فَلْيَكُنْ فِي كُلِّ فَرِيقٍ مُحَلِّلٌ"، كَمَا ذَكَرْنَا فِي السِّبَاقِ، يَغنَمُ وَلَا يَغْرَمُ. "وَأَجَازَ بَعْضُ الرُّمَاةِ مُحَلِّلًا وَاحِدًا بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ"؛ لِأَنَّ مُحَلِّلٌ"، كَمَا ذَكَرْنَا فِي السِّبَاقِ، يَغنَمُ وَلَا يَغْرَمُ. "وَأَجَازَ بَعْضُ الرُّمَاةِ مُحَلِّلًا وَاحِدًا بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ"؛ لِأَنَّ الْمُقْصُودَ حَاصِلٌ بهِ.

"النَّاني: الإعْلام، فَيَنْبَغِي أَنْ يَذْكُرَ قَدْرَ الْمَسَافَةِ وَقَدَرَ الْعَرْضِ؛ لِاخْتِلافِ الْمَقْصُودِ بِاتِّسَاعِهِ وَضِيقِهِ" وَلِيَّلَا يَبْفَى جُمْهُولًا. "وَكَذَلِكَ قَدْرَ الرَّفْعِ مِنَ الْأَرْضِ"؛ لِأَنَّ الإَصَابَةُ خَلِفُ بِارْتِفَاعِ الْعَرْضِ، وَالْخِفَاضِهِ. "وَلْيُذْكُرَ مَنْ بِهِ الْهِدَايَةُ؛ فَإِنَّ لِلرُّمَاةِ فِيهِ مُشَاحَةً، فَالْقِيَاسُ أَنْ يَتَشَارَطُوا"؛ لِيَرُولَ النِّرَاعُ. "أَوْ وَالْخُوجَةُ السُّلْطَانُ، أَوْ رَجُلِ مِنْ عُرَضِ النَّاسِ، فَالتَّبْدِئَةُ إلَيْهِ"؛ جَرْبًا عَلَى عَادَةُ المَّوْمَاتِ النَّاسِ، فَالتَّبْدِئَةُ إلَيْهِ"؛ جَرْبًا عَلَى عَادَةُ المُقرَعَاتِ الْعَرْبَاتُ، و (الْهُرَعَاتُ النَّاسِ، فَالتَّبْدِئَةُ إلَيْهِ"؛ جَرْبًا عَلَى عَادَةِ الْمُرْفِقَاتِ الْمُعْرِينَ، وَلِيُذْكُرَ عَدَهُ الْقُرَعَاتُ : وَ (الْهُرَعَاتُ): هِيَ الْإِصَابَاتُ، و (الْإِرْشَاقُ): عَدَهُ الرَّمْيِ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: أُصِيبُ عَشْرِينَ، ولِيُذْكُرَ أَنَّهَا مُحَاطَّةً أَوْ مُبَادَرَةً، (فَالْمُحَاطَّةُ): أَنْ يَحُطَ إِصَابَةَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ النَّخِو عَشَرَةً مِنْ عِشْرِينَ، ولِيُذْكُرَ أَنَّهَا مُحَاطَّةً أَوْ مُبَادَرَةً، (فَالْمُحَاطَّةُ): أَنْ يَحُطُ إِصَابَةً كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ النَّابِعْ وَاللَّكُونَ الْإَصَابَةُ عَشْرَةً وَلَى الْمُؤْرِقُ مِنْ السَّبْعَةِ، وَإِنْ الْمُعْرَاقِ لِتَعْمِيرَ كَالَكَ، وَإِنْ السَّبْعَةِ، وَلِنْ الْمَابَةُ وَلَى اللَّهُ الْمُعْلَقِ الْمُشَاقُ الْمُعْرَى وَيَدَنَّ عَلَى قَرَعَاتِهِ لِتَعْمِيرَ كَمَاتُهُ مَوْلَا الْمُعْرَى وَلَالِكَ أَنْ مُرْبَعُ إِنْ الْمَعْرَةُ مِنْ السَّبْعَةِ، وَلَالْكُونَ الْمُعْرَاقِ الْمُعْرَى وَلَالِكَ أَنْ الْمُعْرَى وَلَالِكَ أَلْكُونَ الْمُعْرَاقِ الْمُعْرَاقِ الْمُعْرَاقِ الْمُورَةِ بَيْنَ مُتَعَادِقَيْنِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كُلَمَا قُوبَ مِنَ الْغَايَةِ أَذْرَكُهُ صَاحِبُهُ وَلِي مُلْكُولُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُعْرَاقِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُلْعُ فِي هَذِهِ الطُولُو الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُلْعَلِقُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْ

"و (الْمُبَادَرَةُ): أَنْ يَسْبِقَ أَحَدُهُمَا إِلَى الْعَشْرَةِ مِنْ غَيْرِ حَطِّ، حَتَّى إِنْ كَانَ هَذَا عَلَى تِسْعَةٍ، وَذَاكَ عَلَى تِسْعَةٍ، وَذَاكَ عَلَى تِسْعَةٍ، فَيَرْمِي الْبَادِىءُ فَيُصِيبُ، فَلَا يَكُونُ سَابِقًا؛ فَإِنَّهُ رَمَى سَهْمًا زَائِدًا"، مِثْلَ أَنْ يَكُونَ الرِّشْقُ عَلَى تِسْعَةٍ، فَيَرْمِي الْبَادِىءُ فَيُصِيبُ، فَلَا يَكُونُ سَابِقًا؛ فَإِنَّهُ رَمَى سَهْمًا زَائِدًا"، مِثْلَ أَنْ يَكُونَ الرِّشْقُ بَيْقَ لِكُلِّ بَيْنَهُمَا تِسْعَةً عَشَرْ، وَأَصَابَ مِنْهَا تِسْعَةً، فَلَمْ يَبْقَ لِكُلِّ بَيْنَهُمَا عِشْرِينَ، وَالْإِصَابَةُ عَشْرَةٌ، فَرَمَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تِسْعَةً عَشَرْ، وَأَصَابَ مِنْهَا تِسْعَةً، فَلَمْ يَبْقَ لِكُلِّ

VV 4

<sup>(</sup>١) صحيح مسلم (٦/ ٥٢ ط التركية): رقم (١٩١٧) عن أبي علي ثمامة بن شفي أنه سمع عقبة بن عامر يقول: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر يقول: {وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة}، ألا إن القوة الرمي، ألا إن القوة الرمي، ألا إن القوة الرمي،

وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَّا سَهْمٌ مِنْ رِشْقِهِ، وَبِهِ يَتِمُّ الْفَلَحُ إِنْ كَانَ صَائِبًا، فَيَرْمِي الْبَادِيءُ فَيُصِيبُ، فَلَا يَكُون سَابِقًا؛ لِأَنَّه رَمَى سَهْمًا زَائِدًا، فَإِنَّهُ رَمَى عِشرِينَ، وَصَاحِبُهُ تِسْعَةَ عَشَرْ، وَالسَّبَقُ إِنَّمَا يَحْصُلُ لَهُ إِذَا زَادَتْ إِصَابَاتُهُ عَلَى إِصَابَاتِ صَاحِبِهِ مَع تَسَاوِيهِمَا فِي الرَّمْيِ، فَيُنْظَرُ. "فَإِنْ أَرْسَلَهُ صَاحِبُهُ فَأَصَاب، فَهُمَا سَوَاءً"؛ لِأَنَّ عَلَى إِصَابَاتِ صَاحِبِهِ مَع تَسَاوِيهِمَا فِي الرَّمْي، فَيُنْظَرُ. "فَإِنْ أَرْسَلَهُ صَاحِبُهُ فَأَصَاب، فَهُمَا سَوَاءً"؛ لِأَنَّ كُلُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَصَابَ الْعَشْرَةَ مِنَ الْعِشْرِينَ، فَلَا مَزِيَّةً لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخِر، وَصَارَ "كَفَارِسَيْنِ جَاءَا معًا، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَصَابَ الْعَشْرَةَ مِنَ الْعِشْرِينَ، فَلَا مَزِيَّةً لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخِر، وَصَارَ "كَفَارِسَيْنِ جَاءَا معًا، وَإِنْ لَمْ يُصِبْ، فَالسَّبَقُ لِلْبَادِيءِ حِينَئِذٍ"؛ لِتَسَاوِيهِمَا فِي الرَّمْي، وَزِيَادَةُ الْبَادِيءِ بِإِصَابَةٍ وَاحِدَةٍ.

"الثَّالِثُ: أَلَّا يُنَاضِلَ نَفْسَهُ، ومَعْنَاهُ: أَنَّهُ لَوْ قَالَ رَجُلٌ لِلرَّامِي: ارْمِ عَشْرَةً، خَمْسَةً عَني، وَخَمْسَةً عَنْ نَفْسِكَ، فَإِنْ كَانَ صَوَابُكَ فِي خَمْسَتِكَ أَكْثَرَ فَلَكَ عَلَيَّ كَذَا، لَمْ يَجُزْ؛ لِأَنَّهُ يُنَاضِلُ نَفسَهُ، عَنْ نَفْسِكَ، فَإِنْ كَانَ صَوَابُكَ فِي خَمْسَتِكَ أَكْثَرَ حِدًّا فِي خَمْسَةِ نَفسِهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ شَحْصَيْنِ يَجْتَهِدُ كُلُّ وَاحِدٍ فَيُقَصَّرُ فِي نَوْبَةِ السَّائِلِ"، وَيَكُونُ أَكْثَرَ حِدًّا فِي خَمْسَةِ نَفسِهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ شَحْصَيْنِ يَجْتَهِدُ كُلُّ وَاحِدٍ فَيُقَصَّرُ فِي نَوْبَةِ السَّائِلِ"، وَيَكُونُ أَكْثَرَ حِدًّا فِي خَمْسَةِ نَفسِهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ شَحْصَيْنِ يَجْتَهِدُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي حَقِّ نَفسِهِ. "فَإِنْ قَالَ: ارْمِ عَشْرَةً، فَإِنْ كَانَ/ صَوَابُكَ أَكْثَرَ فَلَكَ عَلَيَّ كَذَا، كَانَتْ جُعَالَةً ٩٥ ١/أَ عَلَيَّ كَذَا، كَانَتْ جُعَالَةً ٩٥ ١/أَ عَلَيْ كَذَا، كَانَتْ جُعَالَةً ٩٥ مَا أَنْ

"وَلَوْ شَرَطَ إِنْسَانٌ لِأَحَدِ الرَّامِيَيْنِ عَلَى رَمْيَةٍ إِنْ أَصَابَهَا شَيْئًا، اسْتَحَقَّ" حَتَى لَوْ قَالَ لَهُ رَجُلٌ وَهُمَا فِي الْنَاءِ الرَّمْي: إِنْ أَصَبْتَ بِهَذَا السَّهْمِ، فَلَكَ عَلَيَّ دِينَارٌ، حَازَ لِأَنَّهُ جِعَالَةٌ مُبْتَدَأَةٌ مِنْ جِهَتِهِ، وَيَكُون هَذَا مَعْنَى عُسُوبًا مَعَ ذَلِكَ فِي عَقْدِهِ مَعَ رَسِيلِهِ، حَتَّى يَسْتَحِقَّ الدِّينَارَ عَلَى الْأَجْنَبِيِّ، وَالسَّبَقُ عَلَى صَاحِبِهِ، وَهَذَا مَعْنَى عَسُوبًا مَعَ ذَلِكَ فِي عَقْدِهِ مَعَ رَسِيلِهِ، حَتَّى يَسْتَحِقَّ الدِّينَارَ عَلَى الْأَجْنَبِيِّ، وَالسَّبَقُ عَلَى صَاحِبِهِ، وَهَذَا مَعْنَى عَلْولُهُ: "وَحُسِبَتْ رَمَيْتُهُ مَعَ مَنْ رَاهَنَهُ"؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ الْوَاحِدَ يَجُوزُ أَنْ يُحَقِّقَ جُزْأَيْنِ وَأَكْثَرَ، كَقَوْلِهِ: إِنْ دَحَلْتُ الدَّارَ، فَامْرَأَيِي طَالِقٌ، فَدَحَلْتَ يَقَعُ الْعِنْقُ، وَالطَّلَاقُ جَمِيعًا الدَّارَ، فَامْرَأَيِي طَالِقٌ، فَدَحَلْتَ يَقَعُ الْعِنْقُ، وَالطَّلَاقُ جَمِيعًا لِرَمْيَةٍ وَاحِدَةٍ. "فَكُونَ قَدْ بَقِي مِنْ إصَابَتِهِ الْمَشْرُوطَةِ سَهْمَانِ أَوْ أَكْثَرَ؛ لِأَنَّهُ لِلْكَ أَنْ يَحُونُ قَدْ بَقِيَ مِنْ إصَابَتِهِ الْمَشْرُوطَةِ سَهْمَانِ أَوْ أَكْثَرَ؛ لِأَنَّهُ لِيكُونَ قَدْ بَقِيَ مِنْ إِصَابَتِهِ الْمَشْرُوطَةِ سَهْمَانِ أَوْ أَكْرَا لِا يَجُوزُ.

"الرَّابِعُ: أَلَّا يُشْتَرَطَ لِأَحَدِ الْرامِيَيْنِ فَضْلٌ يَخْتَصُّ بِهِ فِي الرَّمْيِ، مِثْلَ أَنْ يَنْتَضِلَ رَجُلَانِ وَفِي يَدِ أَحَدِهِمَا أَكْثَرُ مِمَّا فِي يَدِ الثَّانِي، عَلَى أَنْ يَرْمِيَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جَمِيعَ مَا فِي يَدِ الثَّانِي، عَلَى أَنْ يَرْمِيَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جَمِيعَ مَا فِي يَدِهِ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَرْمِيَ أَحَدُهُمَا عِشرِينَ، وَالْآخِرُ إِحْدَى وَعِشرِينَ، وَهَذَا لَا يَجُورُ؛ إِذِ الشَّرْطُ أَنْ يَكُونَا مُتَسَاوِيَيْنِ فِي الْأَرْشَاقِ وَغَيْرِهَا؛ لِيَتَبَيَّنَ الْحَاذِقُ مِنْهُمَا. "قَالَ: أَوْ عَلَى أَنْ يُمْسِكَ أَحَدُهُمَا بَيْنَ يَكُونَا مُتَسَاوِيَيْنِ فِي الْأَرْشَاقِ وَغَيْرِهَا؛ لِيَتَبَيَّنَ الْحَاذِقُ مِنْهُمَا. "قَالَ: أَوْ عَلَى أَنْ يُمْسِكَ أَحَدُهُمَا بَيْنَ خِنْصَرِهِ وَبِنْصَرِهِ سَهْمَيْنِ، وَالْآخَرُ ثَلَاثَةً"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَشْغَلُ يَدَهُ عَنِ الْإِصَابَةِ بِأَكْثَرَ مِمَّا يَشْغَلُ يَدَ صَاحِبِهِ، فَلَا يَتُعْمُ مُنْ الْمُعَنْ يَهُ وَالْآخَرُ ثَلَاثَةً"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَشْغَلُ يَدَهُ عَنِ الْإِصَابَةِ بِأَكْثَرَ مِمَّا يَشْغَلُ يَدَ صَاحِبِهِ، فَلَا يَتُهُمَا مُسَاوَاةً أَلَ

"قَالَ: أَوْ عَلَى أَنْ يُحْسَبَ حَاسِقُ أَحَدِهِمَا خَاسِقَيْنِ، أَو يُحْسَبَ لَهُ حَاسِقٌ زَائِدَةٌ لَمْ يَرمُه، أَوْ عَلَى أَنْ يُعَادَ عَلَيْهِ سَهُمْ أَسَاءَ صَنِيعَهُ فِيهِ، أَوْ عَلَى أَنْ يُعَادَ عَلَيْهِ سَهُمْ أَسَاءَ صَنِيعَهُ فِيهِ، أَوْ عَلَى أَنْ يُعَادَ عَلَيْهِ سَهُمْ أَسَاءَ صَنِيعَهُ فِيهِ، أَوْ عَلَى أَنْ يُعَيِّنَ قَوْسًا وَسَهُمًا عَلَى أَلَّا يُبَدَّلَ إِذَا يَرْمِي أَحَدُهُمَا مِنْ مَسَافَةٍ أَقْرَبُ مِنْ مَسَافَةٍ الثَّانِي، أَوْ عَلَى أَنْ يُعَيِّنَ قَوْسًا وَسَهُمًا عَلَى أَلَّا يُبَدَّلَ إِذَا انْكَسَرَ"؛ لِأَنَّ هَذِهِ الخُمْلَة شُرُوطٌ فَاسِدَةٌ ثَخَالِفُ مُقْتَضَى الْعَقْدِ، فَإِنَّهُ لَوْ نَضَلَهُ مَعَ هَذِهِ الشُّرُوطِ، كَانَ ذَلِكَ

بِسَبَبِ الْمُسَامَحَةِ الْمَشْرُوطَةِ لَا بِجَوْدَةِ الرَّمْيِ، وَالْمَقْصُودُ مَعْرِفَةُ حِذْقِهِمَا فِي الرَّمْيِ، وَأَمَّا تَعْيِينُ الْقَوْسِ، وَالسَّهْمِ؛ فَلِأَنَّ ذَلِكَ آلَةً فِي الْعَمَل، وَلَهُ تَبْدِيلُ آلَتِهِ إِذَا انْكَسَرَتْ بِمِثْلِهَا.

"أَمَّا الْفَرَسُ فِي الْمُسَابَقَةِ، لَا يُبَدَّلُ، فَإِنَّ الْعِبْرَةَ هُنَاكَ بِالْفَرَسِ"؛ إِذِ الْغَرَضُ مَعْرِفَةُ جَرْيِهِ.

"وَهَهُنَا يُبَدِّلُ؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ بِالرَّامِي لَا بِالْآلَةِ"، فَالرَّامِي هَهُنَا يِمْنْزِلَةِ الْفَرس هُنَاكَ، لَا قَوْسُهُ وَسَهْمُهُ.

"قَالَ: وَلَا بَأْسَ بِالْمُنَاضَلَةِ وَالْقِسِّيُّ مُخْتَلِفَةٌ كَالْعَرَبِيَّةِ، وَالْهِنْدِيَّةِ وَقِسِيُّ النُّشَّابِ وَالْحُسْبَانِ"؛ لِأَنَّ

جَمِيعَ ذَلِكَ نَصْلٌ، وَهِيَ أَنْوَاعٌ مِنْ حِنْسٍ وَاحِدٍ، فَهِيَ كَالْخَيْلِ الْعَرَبِيَّةِ "**وَالْمُقَارِنَةِ لَهَا"** مِنَ الْبَرَادِينِ وَغَيْرِهَا.

"الْخَامِسُ: أَنْ يَكُونَ الرَّمْيُ الْمَشْرُوطُ مُمْكِنًا، فَإِنْ كَانَ مُسْتَبْعَدًا كَمَا لَوْ شَرَطَ إِصَابَةَ الرُّقْعَةِ وَهُوَ مَرْكُزُ الْهَدَفِ، لَمْ يَجُزْ"، وَمَرْكُزُ الْهَدَفِ وَسَط النَّشِّ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْفَلْحَ فِيهِ مُسْتَبْعَدٌ، وَيَضِيعُ الزَّمَانِ بِهِ؛ إِذِ الْإِصَابَةُ فِيهِ نَادِرَة. "وَأَجَازَ الرُّمَاةَ رَشَقًا فِي مِئَتَيْ ذِرَاعٍ وَإِنْ كَانَ وُقُوعُهُ مُسْتَبْعَدًا، إِلَّا أَنَّهُ مُمْكِنٌ"؛ طَلَبًا الْإِصَابَةُ فِيهِ نَادِرَ، كَمَا ذَكَرْنَا/. ١٦٠/أَلِلاسْتِبْعَادِ"، فَإِنَّ الْفَلْحَ فِيهِ نَادِرٌ، كَمَا ذَكَرْنَا/.

"النَّظَرُ الثَّانِي: فِيمَا يَسْتَحِقُّ الْمَالَ بِهِ

## وَفِيهِ مَسَائِلُ أَرْبَعٌ:

الْأُولَى: إِنْ وَقَعَ نَكْبَةٌ، نُظِرَ: فَلَوْ أَغْرَقَ فَسَقَطَ السَّهُمُ مِنْ يَدِهِ، لَمْ يُحْسَبُ وَأُعِيدَ عَلَيْهِ"؛ لِفَوَاتِ الرَّمْيِ مِنْهُ. "وَكَذَلِكَ لَوِ انْقَطَعَ وَتَرُهُ، أَوِ انْكَسَرَ قَوْسُهُ، أَوْ عَرَضَ لَهُ دَابَّةٌ، أَوْ عَرَضَ فِي يَدِهِ عَارِضِ"؛ الرَّمْيِ مِنْهُ. "وَلَوْ أَصَابَ مَع الْعَارِضِ بِالنَّصْلِ، حُسِبَ لِأَنَّهُ مَعْدُورٌ فِي هَذِهِ الجُمْلَةِ، وَلَا يَتَبَيَّنُ لَا حَطَوْهُ، وَلَا صَوَابُهُ. "وَلَوْ أَصَابَ مَع الْعَارِضِ بِالنَّصْلِ، حُسِبَ لَهُ"؛ لِأَنَّ إِصَابَتَهُ مَع الْعَارِضِ أَدَلُّ عَلَى حِذْقِهِ. "وَمَا قِيلَ: أَنَّهُ مِنْ سُوءِ صَنِيعِهِ لَا مِنْ عَارَضٍ، فَمَحْسُوبٌ لَهُ"؛ لِأَنَّ إِصَابَتَهُ مَع الْعَارِضِ أَدَلُّ عَلَى حِذْقِهِ. "وَمَا قِيلَ: أَنَّهُ مِنْ سُوءِ صَنِيعِهِ لَا مِنْ عَارَضٍ، فَمَحْسُوبٌ عَلَيْهِ"؛ لِكُونِ الْخُطَأِ مُضَافًا إِلَيْهِ. "وَلَا حُكْمَ لِلرِّيحِ" حَتَّى لَوْ أَرْسَلَهُ مُفَارِقًا للشن، فَصَرَفَتْهُ الرِّيحُ وَأَسْرَعَتْ بِهِ عَلَيْهِ"؛ لِكُونِ الْخُطِأ مُضَافًا إِلَيْهِ. "وَلَا حَكُم لِلرِّيحِ" حَتَّى لَوْ أَرْسَلَهُ مُفَارِقًا للشن، فَصَرَفَتْهُ الرِّيحُ وَأَسْرَعَتْ بِهِ فَاصَابَ، حُسِبَ مُصِيبًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى حِذْقِهِ؛ حَيْثُ أَمَالَ يَدَهُ مَعَ الرِّيحِ بِمِقْدَارٍ أَصَابَ مَعَ مُعَاوَنَتِهَا الْعَرَضَ.

"وَالصَّحِيحُ: أَنَّ الشَّدِيدَةَ الْعَاصِفَةَ كَذَلِكَ" أَيْضًا؛ فَإِنَّهُ أَبْلَغُ فِي ظُهُورِ الْحِذْقِ بِه. "وَلَوْ نَضَمَ دَابَّةً، ثُمَّ أَصَابَ بِنَصْلِهِ، حُسِبَ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَعَ إِصَابَتِهِ دَلِيلٌ عَلَى قُوَّتِهِ. "وَلَا يُحْسَبُ الْإِصَابَةُ بِالْفُوقِ شَيْعًا"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ الْحَدِ نِصْفَيْهِ، حُسِبَ لَهُ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ الْحَدِ نِصْفَيْهِ، حُسِبَ لَهُ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ الْحَدِ نِصْفَيْهِ، حُسِبَ لَهُ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ جَوْدَةِ الرَّمْي؛ إِذْ نَفَذَ عَلَى سَنَنِهِ مَعَ انْفِصَالِ نِصْفِهِ مِنْهُ.

"وَإِنْ أَصَابَ بِالنّصْفِ الثَّانِي، أَوْ بِالْفُوقِ، لَمْ يُحْسَبْ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ سُوءِ رَمْيِهِ.

"فَإِنْ كَانَ فِي الْغَرَضِ سَهُمٌ فَأَصَابَ بِالنَّصْلِ فَوْقَهُ فَأَخْطَأ، رُدَّ عَلَيْهِ" وَلَمْ يُحْسَبْ شَيْئًا "لِأَنَّهُ عَارِضٌ"، فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ عَرَضَ لَهُ دَابَّة، أَوْ شَيْءٌ آخَرُ "فَإِنْ كَسَرَهُ وَأَصَابَ، حُسِبَ، كَمَا لَوْ نَضَمَ دَابَّةً" وَأَصَابَ.

"الثَّانِيَةُ: إِذَا تَشَارَطَا الْخَوَاسِقَ \_ وهيَ: مَا خَرَقَ الْجِلْدَ، وَالْإِصَابَةُ/: مَا قَرَعَ - فَخَسَقَ الشَّنَّ فِي ٢٦٠ / ب

ثُقْبَةِ مَعْلُومَةِ، ثُمَّ ارْتَدَّ لِغِلَظِ الهَدَفِ، حُسِبَ خَاسِقًا"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الشَّنَّ الَّذِي هُوَ الْغَرَضُ الْمَقْصُودُ رُبَّا يَكُونُ مُلْصَقًا بِهَدَفٍ كَبِيرٍ وَرَاءَهُ، كَمَا يَكُونُ مُلْصَقًا بِالتُّرَابِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِع، فَإِذَا تَشَارَطَا الْخُوَاسِقَ فَحَسَقَ الشَّنَّ وَارْتَدَّ، فَإِنَّهُ يُحْسَبُ حَاسِقًا؛ لِأَنَّ الْخَرْقَ مَوْجُودٌ، وَلَوْلَا غِلظُ الهَدَفِ لَثَبَتَ فِي الشَّنِّ. "فَلَوْ وَقَعَ فِي ثُقْبَةٍ قَدِيمَةٍ فَخَسَقَ الهَدَف، حُسِبَ خَاسِقًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يُصِب الثُّقْبَةَ، لَخسَقَ الشَّنَّ"، كَمَا خسَقَ الهَدَفَ. "وَهَذَا فِي شَنِّ هُوَ الْغَرَضُ الْمَقْصُودُ مُلْصَقًا بِهَدَفٍ كَبِيرٍ وَرَاءَهُ، كَمَا يَكُونُ مُلْصَقًا بِالتُّرَابِ فِي مَوْضِع مِنَ الْمَوَاضِع"، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ.

"وَلَوْ وَقَعَ فِي ثُقْبَةٍ فَارْتَدَّ عَنِ الهَدَفِ وَلَمْ يَحْسَقْ، فَلَيْسَ بِخَاسِق"؛ إِذْ لَوْ كَانَ حَاسِقًا لِلشَّنِّ، لَمَا ارْتَدَّ عَن الهَدَفِ. "وَلَوْ خَرَمَ الطَّرَفَ، وَمَا صَارَ جَوَانِبَ النَّصْلِ مُحَاطًا مِنَ الشَّنِّ، فَهَلْ يُعَدُّ هَذَا الْخَارِمُ خَاسِقًا؟ فَعَلَى قَوْلَيْنِ مَبْنِيَّيْنِ عَلَى الْقِيَاسِ وَالْعَادَةِ، وَالْقِيَاسُ: أَنَّهُ خَاسِقٌ"؛ لِأَنَّ الْحُرْقَ مَوْجُودٌ، وَقَدْ نَفِذَ فِيهِ السَّهْمُ، فَهُوَ كَمَا لَوْ كَانَ ذَلِكَ فِي وَسَطِهِ؛ بِحَيْثُ يَكُونُ الْخَرْقُ مِنْ جَمِيع الجُوَانِبِ مُحِيطًا بِالسَّهْمِ. "وَالْعَادَةُ" أَنَّ الْخَاسِقَ مَا يَخْرِقُ وَيَتْبُتُ فِيهِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْغَرَضُ مُحِيطًا بِجُرْمِ السَّهْمِ، لَا يَكُون بَعْضُهُ مُمَاسًّا لِلشَّنِّ وَبَعْضُهُ مَلْسُوفًا، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلُهُ: وَالْعَادَةُ "بِخِلَافِهِ"، "وَإِنْ كَانَ الشَّنُّ مَنْصُوبًا، فَخَسَقَ وَمَزَقَ، فَالْقِيَاسُ أَنَّهُ خَاسِقٌ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ حَسْقٌ وَزِيَادَةٌ.

"وَمِنَ الرُّمَاةِ مَنْ لَا يَحْسِبُ ذَلِكَ حَتَّى يَبْقَى فِيهِ" عَلَى مُقْتَضَى الْعَادَةِ.

"الثَّالِثَةُ: إِذَا أَرَادَ الْمُسْبَقُ أَنْ يَجْلِسَ لِعُذْرِ ظَاهِرِ فَيُؤَخِّرَ/ الرَّمْيَ، فَلَهُ ذَلِكَ"؛ لِوُجُودِ الْعُذْرِ. 1/171 "وَيَلْزَمُهُ الْبِنَاءُ إِذَا زَالَ الْعُذْرُ عَلَى الْقَوْلِ الَّذِي نَقُولُ: إِنَّهُ عَقْدٌ لَازِمٌ"، كَمَا فِي الْإِجَازَةِ.

"وَمَنْ جَعَلَهُ جَائِزًا، أَجَازَ لَهُ الْجُلُوسَ بِغَيْرِ عُذْرِ" أَيْضًا، كَمَا فِي الْجَعَالَةِ.

"وَمِنَ الرِّمَاةِ مَنْ يُفَصِّلُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْفَضْلُ لَه فَيُجِيزُ لَهُ الْجُلُوسَ، وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ فَلَا يُجِيزُ الْجُلُوسَ"؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْفَضْلُ لَهُ لَا يَكُونُ مُتَّهَمًا فِي تَأْخِيرِ حَقِّ الْغَيْرِ، وَإِذَا كَانَ الْفَضْلُ عَلَيْهِ، فَلَعَلَّهُ يَتْرُكُ ذَلِكَ هَرَبًا مِنْ أَنْ يَغْلِبَهُ صَاحِبُهُ.

"الرَّابِعَةُ: يَجُوزُ الْمُعَاقَدَةُ عَلَى أَلْفِ رِشْقِ فِي أَيَّامِ"؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْقَلِيل مِنْهَا وَالْكَثِيرِ، مَا دَامَتْ مَعْلُومَةً "ثُمَّ مَنِ اعْتَلَّتْ أَدَاتُهُ، أَبْدَلَ"؛ لِمَا بَيَّنَّا: أَنَّ الِاعْتِبَارَ بِالرَّمْي لَا بِآلَةِ الرَّمْي.

"وَمَنْ طَوَّلَ الْإِغْرَاقَ وَالْإِمْسَاكَ وَالْحَدِيثَ وَالاسْتِضْحَاكَ لِتَبِرِيدِ يَدِ الرَّامِي، حِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِضْرَارِ بِهِ، وَمُنِعَ مِنْهُ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الرَّامِيَ إِذَا وَالَى فِي الرَّمْيِ اسْتَقَامَتْ يَدُهُ عَلَى الْإِصَابَةِ، وَيَقِلُّ مِنْهُ الْحُطَأُ، فَإِذَا طَوَّلَ عَلَيْهِ النَّوْبَةَ بَرَدَتْ يَدُهُ عَنِ العَمَل، فَيَقِلُّ إصَابَتُهُ، وَهَذَا إِضْرَارٌ بِهِ، فَوَجَبَ أَنْ يُنْهَى عَنْ ذَلكَ.

# [فُرُوعٌ خَمْسَةٌ] [فِي مَسَائِلَ لَهَا تَعَلُّقٌ بِالرَّمْيِ]

"الْأَوَّلُ: لَا يَجُوزُ اقْتِسَامُ الْأَحْزَابِ بِالْقُرْعَةِ وَلَا بِالِاحْتِيَارِ، وَلَكِنْ بِالتَّعْدِيلِ وَالتَّرَاضِي"؛ لِأَنَّ الْقُرْعَة وَلَا بِالإحْتِيَارُ إِذَا جُعِلَ إِلَى أَحَدِهِمْ، فَإِنَّه يَحْتَارُ الْحُذَّاقَ رُبُّمَا تَخْرُجُ عَلَى أَنْ يَقَعَ جَمِيعُ الْحُذَّاقِ فِي جَانِبِ، وَكَذَلِكَ الإحْتِيَارُ إِذَا جُعِلَ إِلَى أَحَدِهِمْ، فَإِنَّه يَحْتَارُ الْحُذَّاقَ لِحَانِيهِ، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّعْدِيلِ، وَهُوَ أَنْ يُعَيَنَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فَيُسَوِّيَ بَينَهُمْ فِي الْقُوَّةِ وَالضَّعْفِ. "قَالَ: وَلَا لِكَانِيهِ، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّعْدِيلِ، وَهُو أَنْ يُعَيَنَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فَيُسَوِّيَ بَينَهُمْ فِي الْقُوَّةِ وَالضَّعْفِ. "قَالَ: وَلَا يَتَحَكَّمُ حِزْبٍ بِأَنْ يُقَدِّمُوا فُلَانًا ثُمَّ فُلَانًا، فَإِنَّ ذَلِكَ إِلَى الْحَيْرِهِمْ وَتَدْبِيرِهِمْ، وَالْبِدَايَةُ إِذَا كَالرَّمْي قَبْلَ الْعَقْدِ.

"الثَّانِي: لَوْ قَالَ: اطْرَحْ فَصْلَكَ عَلَى عِوَضٍ أُعْطِيكَ/، لَمْ يَجُزْ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِمَّا يَجُوزُ بَيْعُهُ؛ إِذْ ١٦١/ ب هُوَ شَيْءٌ يُقْصَدُ بِهِ مَعْرِفَةُ الْحِذْقِ، فَلَا يُبْدَلُ بِالْعِوَضِ.

"الثَّالِثُ: مَنْ فَازَ بِالسَّبْقِ، مَلَكَ الْمَالَ"، كَمَا بَيَّنَاهُ. "فَإِنْ شَاءَ تَمَلَّكُهُ، وَإِنْ شَاءَ أَطْعَمَ أَصْحَابَهُ، وَلِيْ شَاءَ أَطْعَمَ أَصْحَابَهُ، وَلِيْ شَاءَ أَطْعَمَ أَصْحَابَهُ، وَلِيْ سَائِر أَمْلاَكِهِ.

"الرَّابِعُ: الصَّلاَةُ جَائِزَةٌ فِي الْمُضَرَّبَةِ، وَالْأَصَابِعِ إِذَا كَانَا مِنْ جِلْدٍ طَاهِرٍ لِأَنَّ كَشْفَ الْيَدِ فِي السُّحُودِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، وَالْمُضَرَّبَةُ: هِيَ الْجِلْدُ الَّذِي يُلْبِسُهُ الرَّامِي كَفَّهُ الْيُسْرَى، وَالْأَصَابِعُ: هِيَ الْجِلْدُ الَّذِي يُلْبِسُهُ الرَّامِي كَفَّهُ الْيُسْرَى، وَالْأَصَابِعُ: هِيَ الْجُلْدُ الَّذِي يُلْبِسُهُ الرَّامِي كَفَّهُ الْيُسْرَى، وَالْأَصَابِعُ: هِيَ الْجُلْدُ الَّذِي يُلْبِسُهُ الرَّامِي كَفَّهُ الْيُسْرَى، وَالْأَصَابِعُ: هِيَ الْقَوْلِ هِيَ الْقَوْلِ الْقَوْسِ، عَالْمُ الْمُنْفِهُ ذَلِكَ عَنْ الْقَوْسِ، مَا لَمْ يَمْنَعُهُ ذَلِكَ عَنْ الْتَوْسِ، مَا لَمْ يَمْنَعُهُ ذَلِكَ عَنْ الْتَوْسِ، مَا لَمْ يَمْنَعُهُ ذَلِكَ عَنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ"، كَمَا قُلْنَا فِي حَمْلِ السِّلَاحِ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ الْخُوْفِ.

"الْخَامِسُ: لَوْ سَبَّقَهُ وَشَرَطَ عَلَيْهِ الرَّمْيَ بِالْعَرَبِيَّةِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَرْمِيَ بِالْفَارِسِيَّةِ؛ لِأَنَّ الصَّوَابَ بِالْفَارِسِيَّةِ أَكْثَرُ"

## كِتَابُ الْأَيْمَانِ

"وَالنَّظَرُ فِي: الْيَمِينِ، وَالْحَنِثِ، وَالْكَفَّارَةِ أَمَّا الْيَمِينُ فَلَا تَنْعَقِدُ إِلَّا بِشَرَائِطَ خَمْسَةٍ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَحْلِفَ بِاللَّهِ، فَيَذْكُرَ اسْمًا مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ، أَوْ يَحْلِفَ بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ، لَلَّهِ"؛ لِقَوْلِهِ

﴿(١) "فَإِنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ، لَمْ يَكُنْ يَمِينًا"؛

لِلْحَدِيثِ.

"النَّانِي: أَنْ يَأْتِيَ بِلَفُطْ صَرِيحٍ، فَإِنْ كَانَ كِنَايَةً فَيَنْوِي الْيَمِينَ"، وَالصَّرِيحُ مَا تَقَدَّمَ، وَالْكِنَايَةُ مَا يَدُكُوهُ. "فَإِذَا قَالَ: أَقْسِمُ بِاللَّهِ، أَوْ قَالَ: (اللَّهُ بِمِنْعِ الْهَاءِ، أَوْ قَالَ: (نَلَرْتُ لِلَّهِ) مِنْ غَيْرٍ لِ تَسْمِيةِ شَيْءٍ، فَكُلُّ ذَلِكَ كِنَايَةٌ، فَإِنْ عَهْدُ اللَّهِ وَمِينَاقُهُ، أَوْ صَمَائُهُ، أَوْ قَالَ: (نَلَرْتُ لِلَّهِ) مِنْ غَيْرٍ لِ تَسْمِيةِ شَيْءٍ، فَكُلُّ ذَلِكَ كِنَايَةٌ، فَإِنْ نَوْى يَمِينًا، كَانَ يَمِينًا"، أَمَّا الْأُولَى: فَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ الْإِخْبَارَ عَنْ مَسَمِ سَابِقِ أَفْسَمَهُ، أَوْ مَسَمَ مُسْتَقْبَلٍ مَنْ عَيْرٍ فِيهِ، تَقْدِيرُهُ: لَعَمْرُ اللَّهِ سَيْعِينَا، كَانَ يَعْيَلُ اللَّهِ مَنْ عَلَى عَمْلُ اللَّهِ وَمِينَا فَكُونَ يَعِينًا وَكُونَهُ اللَّالِقَةُ: فَلِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ حَرْفُ الْفَسَمِ، وَإِمَّا النَّالِقَةُ: فَلِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ حَرْفُ الْفَسَمِ، وَإِمَّا النَّالِقَةُ: فَلِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ حَرْفُ الْفَسَمِ، وَإِمَّا النَّالِقَةُ: فَلِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ حَرْفُ الْفَسَمِ مَا أَوْمَى مَوْلُهُ: (عَلَيْ عَهْدُ اللَّهِ وَمِينَافُهُ)؛ فَلِأَنَّ مَا أَوْحَبَ لَهُ عَلَى حَلْقِهِ مِنْ تَوْحِيدِهِ، وَطَاعَتِهِ، فَلَا يَكُونُ الْخِينَاهُ إِنَّ الْفَيْوَةُ وَلَوْلَا الْعَلَقَةُ اللَّهُ وَمِينَافُهُ اللَّهِ وَمِينَافُهُ اللَّهِ وَمِينَافُهُ اللَّهِ وَمِينَافُهُ اللَّهِ وَمِينَافُهُ اللَّهُ وَمِينَافُهُ إِلَى النَّهِ وَمَعْ مَوْلُهُ اللَّهِ وَمِينَافُهُ إِنَّ الْعَلَى مَنَا لِلْكَ عَلَولِهِ الْمَعْنَاقُ اللَّهِ وَمَا يَسْتَحِقُهُ لِلْنَالِهُ مِنْ كُونِ الْعِبَادَةِ لَهُ مَنكُونُ يَهِينًا، وقَدْ يُولُهُ الْمُعْنَاقُ الْمَنْ الْمَوْلِهُ عَلَى مَنْ مَنْ مَنْ مُولِهُ الْمُعْلَى وَلَا عَنْقُلَ الْمُعْلَى وَلَا عَنْهُ اللَّهُ الْمُؤْلِهِ الْمَالِهُ الْمَعْلَى عَلَى الْمُعْلَى وَاللَّهُ الْمُؤْلِهِ الْمُعْلَى وَاللَّهُ الْمُؤْلِهُ الْمُعْلَى وَلَلَهُ الْمُعْلَى وَلَا عَنْ الْمُؤْلِهُ اللَّهُ الْمُؤْلِهُ اللَّهُ الْمُعْلَى وَلَا عَنْهُ اللَّهُ الْمُؤْلِهُ الْمُؤْلِهُ الْمُولُهُ الْمُعْلِى وَلَا عَنْهُ اللَّهُ الْمُؤْلِلُهُ اللَّهُ الْمُؤْلِهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلِهُ اللَّهُ الْمُعْلِلَةُ الللَّه

"وَلَوْ قَالَ: وَقُدْرَةُ اللَّهِ وَجَلَالُ اللَّهِ، كَانَ يِمِينًا نَوَى أَوْ لَمْ يَنْوِ"؛ لِأَنَّهَا مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي لَمْ يَزَلْ

177

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۳/ ۱۸۰ ط السلطانية): رقم (۲٦٧٩) عن عبد الله رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت.»، و صحيح مسلم (٥/ ٨٠ ط التركية): رقم (١٦٤٦) عن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أنه أدرك عمر بن الخطاب في ركب، وعمر يحلف بأبيه، فناداهم رسول الله صلى الله عليه وسلم: ألا إن الله عز وجل ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم، فمن كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت».

<sup>(</sup>٢) صحيح مسلم (٥/ ٨٠ ط التركية): رقم (١٦٤٥) عن عقبة بن عامر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «كفارة النذر، كفارة اليمين »،

## (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنْعَةَ المَوْصِلِيَّ الشَّافِعِيِّ "

تَعَالَى مَوْصُوفًا هِمَا، فَهِيَ كَالْيَمِينِ بِأَسْمَائِهِ. "إِلَّا أَنْ يُرِيدَ غَيْرَ يَمِينٍ، فَلَا يَكُونُ يَمِينًا"، مِثْلَ أَنْ يُرِيدَ بِهِ وَقُدْرَةُ اللَّهِ مَاضِيَة، أَوْ جَلَالُ اللَّهِ مَعْلُومٌ، أَوْ يُرِيدُ بِالْقُدْرَةِ الْمَقْدُور، وَبِالْجُلَالِ آثَارَ الصُّنْعِ، فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ لَا يَكُونُ يَمِينًا؛

لِاحْتِمَالِ اللَّفْظِ مَا أَرَادَهُ مِنَ التَّوْرِيَةِ. "وَ (حَقُّ/ اللَّهِ) مُلْحَقٌ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ؛ لِغَلَبَةِ الإسْتِعْمَالِ" عَلَيْه، ٦٦ / ر وَقَدْ يُرَادُ بِهِ حُقُوقُهُ مِنَ الْعِبَادَاتِ أَيْضًا، كَمَا يُرَادُ بِهِ اسْتِحْقَاقُهُ الْإِلْهِيَّةَ، فَهُوَ كَالْقِسْمِ قَبْلَهُ. "وَإِذَا قَالَ: تَاللَّهِ، فَهُوَ يَمِينٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَكَكُم ﴾ (١) ، وَكَذَا لَوْ قَالَ: (اللهِ) بِكَسْرِ الْهَاءِ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْإِعْرَابِ، يَكُونُ يَمِينًا"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُسْتَعْمَلٌ فِي الْعُرْفِ، وَكَسْرُ الْمَاءِ دَلِيلٌ عَلَى حَذفِ حَرْفِ الْقَسَمِ.

"وَلَوْ قَالَ: يَا اللَّهِ، فَهُوَ دُعَاءٌ لَا يَمِينٌ"؛ لِأَنَّ يَا مِنْ حُرُوفِ النِّدَاءِ، لَا مِنْ حُرُوفِ الْقَسَم.

"وَلَوْ قَالَ: أُقْسِمُ، أَوْ أَقْسَمْتُ، أَوْ أَعْزِمُ، أَوْ عَزَمْتُ، لَمْ يَكُنْ يَمِينًا وَإِنْ نَوَى؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَذُكُرْ فِيهِ اسْمَ اللَّهِ"، وَلَا صِفَتَهُ، فَلَمْ يُوجَدْ لَهُ حَقِيقَةُ الْيَمِينِ. "وَلَوْ قَالَ: سَأَلْتُكَ بِاللَّهِ، أَوْ أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ بِاللَّهِ لْتَفْعَلَنَّ كَذَا، وأَرَادَ أَنْ يُلْزِمَهُ يَمِينًا، لَمْ يَلْزَمْهُ يَمِينٌ"؛ لِأَنَّهُ اسْتَقْسَمَهُ بِذَلِكَ، وأَرَادَ أَنْ يَخْلِفَ وَلَا يَخْلِف، فَلَا يَلْزُمُهُ يَمِينٌ. "وَإِنْ أَرَادَ يَمِينَ نَفْسِهِ، لَزِمَهُ"، كَأَنَّهُ قَالَ: أُقْسِمُ أَنَا عَلَيْكَ لَتَفعَلَنَّ، لَزمَهُ ذَلِكَ، حَتَّى لَوْ خَالَفَهُ الْمُقْسَمُ عَلَيْهِ، لَزَمَهُ الْكَقَارَةُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ الْحَالِفِ دُونَ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ، غَيْرَ أَنَّ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ أَحْنَتَهُ في يَمِينِهِ، فَتَكُون الْكَفَّارَةُ عَلَيْهِ دُونَ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ. "وَلَيْسَ مِنَ الْيَمِينِ أَنْ يَقُولَ: يَمِينِي فِي يَمِينِك، سَوَاءٌ كَانَ فِي طَلَاقٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَإِنَّمَا الْيَمِينِ عَلَى الْحَالِفِ" دُونَ صَاحِبِهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَهُ: يَمِيني في يَمِينِكَ، كِنَايَةٌ عَنِ الْيَمِينِ، فَالْيَمِينُ إِنْ كَانَتْ بِاللَّهِ تَعَالَى، فَلَا تَنْعَقِدُ بِالْكِنَايَةِ؛ لِأَنَّ تَعَلُّقَ الْكَفَّارَة بِمَا لِحُرْمَةِ اللَّفْظِ، وَلَيْسَ لِلَفْظِ الْكِنَايَةِ حُرْمَةً، وَإِنْ كَانَتْ بِالطَّلَاقِ، وَالْعَتَاقِ، فَهِيَ تَنْعَقِدُ بِالْكِنَايَةِ، وَلَكِنْ مَعَ النِّيَّةِ/، ٣٣ //أ فَإِذَا كَانَتْ بِغَيْرِ نِيَّةٍ، فَهِيَ لَا تَنْعَقِدُ أَيْضًا، هَذَا إِذَا حَلَفَ الْأَوَّلُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ الْآخَرُ: يَمِيني في يَمِينِكَ، فَأَمَّا إِذَا قَالَ لَهُ ذَلِكَ قَبْلَ الْحَلِفِ، مِثْلَ أَنْ يَقُولَ لَهُ: إِذَا صِرْتَ حَالِفًا بِاللَّهِ، أَوْ بِالطَّلاقِ، أَوْ بِالْعِتْق، فَأَنَا حَالِفٌ مِثْلَكَ، فَهَذَا لَا يَنْعَقِدُ أَصْلًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِصَرِيح، وَلَا كِنَايَةٍ.

"الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ الْيَمِينُ مَقْصُودَةً، فَلَيْسَ فِي اللَّغْوِ كَفَّارَةٌ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ فِي اللَّجَاجِ وَالْغَضَبِ: (لَا وَاللَّهِ، بَلَى وَاللهِ)، مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لَا يُوَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِاللَّغُوفِيَ أَيْمَنِيكُمْ ﴾ (٢)

"الرَّابِعُ: أَنْ يَحْلِفَ مُحْتَارًا ذَاكِرًا، فَإِنْ كَانَ مُكْرَهًا، لَمْ تَنْعَقِدْ يَمِينُهُ"؛ لِقَوْلِهِ عَنْ أُمَّتى الْحَطَأُ، وَالنَّسْيَانُ، وَمَا أُسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ). (٣) "وَإِنْ كَانَ نَاسِيًا فَقَالَ: (وَاللَّهِ مَا فَعَلْتُ) ثُمَّ تَذَكَّرَ أَنَّهُ كَانَ فَعَلَ، فَعَلَى قَوْلَيْنِ" أَحَدُهُمَا: بَحِبُ الْكَفَّارَةُ؛ لِوُجُودِ صُورَةِ الْفِعْل، وَالثَّانِي: لَا تَجِبُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِفِعْل

<sup>(</sup>١) الأنبياء:٧٥.

<sup>(</sup>٢) البقرة: ٥٢٧

<sup>(</sup>٣) سبق تخريجه.

شَرْعًا، بِدَلِيلِ الْخَبَرِ الَّذِي تَقَدَّمَ. (١) "فَأَمَّا إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ فَعَلَ، فَقَالَ: وَاللّهِ مَا فَعَلْتُ، فَهِيَ الْيَمِينُ الْعُمُوسُ، وَيَلْزَمُهُ الْكَفَّارَةُ" بِمَا، كَمَا فِي الْيَمِينِ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ، فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا يَمِينٌ مَهْتُوكَةٌ بِالْخَبْثِ، فَلَا فُرْقَانَ بَينَهُمَا، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللهُ. (٢)

"الْخَامِسُ: أَلَّا يُرْدِفَهُ بِاسْتِثْنَاءٍ، فَإِنْ قَالَ: (إِنْ شَاءَ اللَّهُ) مُوصَلًا، لَمْ تَنْعَقِدْ يَمِينُهُ"؛ لِقَوْلِهِ عَلَىٰ: (مَن حَلَفَ عَلَى يَمِينِ، فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَمْ يَحْنَتْ) (٣), وَلِأَنَّهُ عَلَّقَهَا بِمَشِيئَةِ اللَّهِ وَلَمْ يَعْرِفْ ذَلِكَ، فَلَا (مَن حَلَفَ عَلَى يَمِينِ، فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَمْ يَحْنَتْ) (٣), وَلِأَنَّهُ عَلَّقَهَا بِمَشِيئَةِ اللَّهِ وَلَمْ يَعْرِفْ ذَلِكَ، فَلَا يَنْوُسُولٌ"، وَلَا حُكْمَ يَلْزَمُهُ حُكْمُهَا قَبْلَ مَعْرِفَتِهِ. "وَإِنْ سَكَتَ لِتَنَقُّسٍ، أَوْ تَذَكُّرٍ، أَوْ عِيٍّ، فَكَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مَوْصُولٌ"، وَلَا حُكْمَ لَلْمُ السَّكُوتِ "وَإِنْ فَصَلَ فِي الْعَادَةِ وَالْعُرْفِ، بَطَلَ الاِسْتِثْنَاءُ"؛ لِكُوْنِهِ كَلَامًا آخَرَ.

"النَّظَرُ الثَّانِي: فِي الْحَنِثِ، وَإِنَّمَا يَحْصُلُ/ بِمُخَالَفَةِ الْيَمِينِ قَصْدًا، فَإِنْ كَانَ مُكْرَهًا، أَوْ نَاسِيًا، ٣٠/ بِ فَعَلَى قَوْلَيْنِ" مَضَى تَوْجِيهُهُمَا. "وَلَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا، فَحُمِلَ وَأُدْخِلَ، لَمْ يَحْنَثْ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُسْمَّى دُخُولًا. "وَإِنَّمَا الْقَوْلَانِ فِيمَا إِذَا أُكْرِهَ عَلَى الدُّخُولِ"

"وَأَمَّا مُخَالَفَةُ الْيَمِينِ، فَيُعْرَفُ بِمُوجَبِ الْأَلْفَاظِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ مُتَفَرِّقَةٌ، فَنَجْمَعُ الْمُتَجَانِسَاتِ مِنْهَا: الْأُولَى: إِذَا قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَسْكُنُ هَذَا الدَّارَ، فَبِرُّهُ بِالتَّأَهُّبِ وَالْخُرُوجِ عَقِيبَ الْيَمِينِ"، فَإِنَّهُ تَرْكُ

<sup>(</sup>١) لِقَوْلِهِ صلى الله عليه وسلم: (رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْحَطَأُ، وَالنَّسْيَانُ، وَمَا ٱسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ).

<sup>(</sup>۲) جاء في التجريد للقدوري (۱۲/ ۱۳۹۷): «مسألة ۱۰۲۰ كفارة اليمين الغموس، مسألة ۱۰۲۰ كفارة اليمين الغموس، ١٥٩٣ – قال أصحابنا [رحمهم الله]: يمين الغموس يأثم بها، ويلزمه الاستغفار والتوبة، ولا كفارة عليه. ۱۵۹۳ – وقال الشافعي رحمه الله: يجب فيها الكفارة. ۱۹۵۴ – لنا: ما روى ابن مسعود قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: (من حلف على يمين يقتطع بها مالا هو فيها فاجر، لقي الله تعالى وهو عليه غضبان). وقد دل تصديقا في كتاب الله تعالى: {إن الذين يشترون بعهد الله وأيما غم غنا قليلا}. فذكر الله تعالى الوعيد في يمين الغموس دون الكفارة وكذلك النبي – صلى الله عليه وسلم –، فالظاهر أن ذلك جميع حكمها، فلو وجبت الكفارة بينها»، وجاء في طريقة الخلاف في الفقه بين الأئمة الأسلاف (ص١٨٤): «مسألة: اليمين الغموس لا توجب الكفارة. والوجه فيه – أن هذه جناية مكفرة بالتوبة، فلا تجب كفارة أخرى، قياسا على سائر الجنايات».

<sup>(</sup>٣) مسند أحمد (٨/ ١٨٧ ط الرسالة): رقم (٤٥٨١) عن ابن عمر، يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم: من حلف على يمين، فقال: إن شاء الله، فقد استثنى "»، قال المحققون: إسناده صحيح على شرط الشيخين، وسنن أبي داود (٣/ ٢٢٥ ت محيي الدين عبد الحميد): رقم (٣٢٦١) عن ابن عمر، يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم، قال: من حلف على يمين، فقال: إن شاء الله فقد استثنى [حكم الألباني] صحيح»، و سنن الترمذي (٤/ ١٠٨ ت شاكر): رقم (١٥٣١) عن ابن عمر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من حلف على يمين، فقال: إن شاء الله فقد استثنى، فلا حنث عليه وفي الباب عن أبي هريرة.: حديث ابن عمر حديث حسن. وقد رواه عبيد الله بن عمر وغيره، عن نافع، عن ابن عمر موقوفا. وهكذا روي عن سالم، عن ابن عمر موقوفا. ولا نعلم أحدا رفعه غير أيوب السختياني وقال إسماعيل بن إبراهيم: وكان أيوب أحيانا يرفعه، وأحيانا لا يرفعه والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم: أن الاستثناء إذا كان موصولا باليمين فلا حنث عليه، وهو قول سفيان الثوري، والأوزاعي، ومالك بن أنس، وعبد الله بن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، [حكم الألباني] صحيح»، وسنن النسائي (٧/ ٣٠): رقم (٣٨٥٥) عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من حلف على يمين فقال: إن شاء الله، فقد استثنى "، [حكم الألباني] صحيح».

لِلسُّكْتَى فِيهَا. "وَلا يَحْنَثُ بِأَنْ يَتَرَدَّدَ عَلَى مَتَاعِهِ لِجَمْعِهِ وَنَقْلِهِ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُسَمَّى سُكُونًا. "وَإِذَا وَاللَّهِ لَا أُسَاكِنُكِ) فَقَامَ فِي الْحَالِ، فَفَارَقَ أَوِ الْبَتَدَأَ بِنَاءَ جِدَارٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ، لَمْ يَحْنَثْ"؛ لِاشْتِعَالِهِ بِإِرَالَةِ الْمُسَاكَنَةِ. "وَالنَّقْلَةُ تَكُونُ بِالْبَدَنِ لَا بِالْمَالِ"، كَمَا تَكُون السُّكْتَى بِالْبَدَنِ لَا بِالْمَالِ وَالْمُتَاعِ. "وَإِذَا كَانَا فِي حُجْرَتَيْنِ تَنْفَرِدُ كُلُّ وَاحِدَةٍ بِمَرَافِقِهَا وَمَدْخَلِهَا، فَهُمَا غَيْرُ مُتَسَاكِنَيْنِ"، كَمَا لَوْ وَالْمَتَاعِ. "وَإِذَا كَانَا فِي حُجْرَتَيْنِ تَنْفَرِدُ كُلُّ وَاحِدَةٍ بِمَرَافِقِهَا وَمَدْخَلِهَا، فَهُمَا غَيْرُ مُتَسَاكِنَيْنِ"، كَمَا لَوْ وَالْمَتَاعِ. "وَإِذَا كَانَا فِي حُجْرَتَيْنِ تَنْفَرِدُ كُلُّ وَاحِدَةٍ بِمَرَافِقِهَا وَمَدْخَلِهَا، فَهُمَا غَيْرُ مُتَسَاكِنَيْنِ"، كَمَا لَوْ وَالْمَالِ وَالْمَدْنِ"، وَالْمَتَى وَالْمَدَنِ فَي بَيْتَنْنِ. "وَإِذَا قَالَ: (لَا أَدْخُلُ دَارَهُ) فَجَاءَ إِلَى سَطْحِهَا، وَهُو غَيْرُ مَحُوطٍ بِسُتْرَةٍ، لَمْ يَحْنَتْ"؛ لِأَنَّ الدَّارِ مَا وَرَاءَ الْبَابِ، وَهَذَا وَإِنْ لَالَّانِ بَيْعِ الدَّارِ عَيْنَ أَلْ الرَّامِ عَيْنَ أَلْ اللَّارِ عَيْنَ أَلَّ الرَّخُلُ لَا يُسَمَّى بِالْحُصُولِ فِيهِ ذَاحِلًا فِي الدَّارِ. "وَالْخُرُوجُ بِإِحْدَى فَلَا اللَّذَوْ فَالَ اللَّذَيْ وَاللَّهُ مَنْ كَولُ اللَّهُ وَلَا اللَّالَةُ مَ كَمَا لَا يَخْرُجُ مِنْهَا، وَهُو خَارِحُهَا، لَا يَخْرُجُ مِنْهَا، وَهُو خَارِحُهَا، لَا يَعْنَثُ بِاسْتِدَامَتِهَ الْحَالَةُ مَ وَالتَطَهُ لِا النَّرَقُ جَا وَالتَطَهُ لِ السَّرَامَةِ وَالتَطُهُ لِاللَّهُ وَاللَا النَّرَةُ جَالِكُ لَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا التَوْرَةُ عَالَا اللَّهُ وَلَا النَّولُ فَي اللَّالَةُ اللَّهُ اللَّذَاءُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللْفَرَقُ عَلَ اللْعَلَالِ اللْفَالَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّذَاءُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

"وَلَوْ قَالَ: لَا أَدْخُلُ بَيْتًا، فَهُو بِالْعَرَبِيَّةِ لِكُلِّ خَيْمَةٍ، وَبَيْتِ حِجَارَةٍ وَغَيْرِهَا"؛ لِأَنَّهُ مُشْتَقٌ بِمَّا يُبَاثُ فِيهِ، وَالْكُلُّ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، لَمْ يَحْنَثْ ١٦٤/أَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، لَمْ يَحْنَثْ ١٦٤/أَ إِذَا حُوِّلَ إِلَى مَوْضِعِ آخَرَ"؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلُ مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ "وَإِنْ نُقِلَ ذَلِكَ الْبَابُ بِعَيْنِهِ؛ أَعْنِي: الْخَشَبَةَ"؛ لِمَا ذَكُرْنَاهُ.

"الثّانِيَةُ: إِذَا قَالَ: (وَاللّهِ لَا أَلْبِسُ الثّوْبَ)، وَهُو لَابِسُهُ، أَوْ (لَا أَزْكَبُ الدَّابَّةَ) وَهُو رَاكِبُهَا، حَنِثَ بِالإَسْتِدَامَةِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ لِمَنْ أَرَادَ نَزْعَ الثّوْبِ: الْبَسْ سَاعَةً أُخْرَى، فَيُعَبَّرُ عَنِ الإَسْتِدَامَةِ بِالإِبْتِدَاءِ" بِلِاسْتِدَامَة بِالإِبْتِدَاءَ وَكَذَلِكَ الرُّكُوبُ "بِخِلَافِ الدُّحُولِ" وَالْخُرُوجِ، فَإِنَّكَ لَا تَقُولُ: ادْحُلْ سَاعَةً أُخْرَى، وَأَنْتَ تُرِيدُ اسْتِدَامَة وَكَذَلِكَ الرُّكُوبُ "بِخِلَافِ الدُّحُولِ" وَالْخُرُوجِ، فَإِنَّكَ لَا تَقُولُ: ادْحُلْ سَاعَةً أُخْرَى، وَأَنْتَ تُرِيدُ اسْتِدَامَة مُكْوبُ بِعَيْنِهِ لَا يَلْبَسُهُ فَغَيَّرَهُ، وَلَبِسَهُ حَنِثَ"؛ لِأَنَّ تَغيِرَهُ مُكْثِهِ فِيهَا، فَبَانَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا. "وَلَوْ حَلَفَ عَلَى ثَوْبٍ بِعَيْنِهِ لَا يَلْبَسُهُ فَغَيَّرَهُ، وَلَبِسَهُ حَنِثَ"؛ لِأَنَّ تَغيرَهُ لَا يَلْبَسُهُ فَغَيَّرَهُ، وَلَبِسَهُ حَنِثً"؛ لِأَنَّ تَغيرَهُ لَلْ يَلْبَسُهُ فَعَيْرَهُ، وَلَبِسَهُ حَنِثً"؛ لِأَنَّ تَغيرَهُ لَا يُنْبَسُهُ، فَقَدْ لَبِسَ الْقَدْرَ الَّذِي اتَّزَرَ اللّهِ مِنْ اللّهِ مُ اللّهُ مُ وَحَانِتًا فِي يَمِينِهِ.

"وَلُوْ حَلَفَ لَا يَلْبَسُهُ قَمِيصًا فَغَيَّرَهُ فَاتَّزَرَ بِهِ، لَمْ يَحْنَثْ"؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْبَسْهُ فِي حَالِ كَوْنِهِ قَمِيصًا.

"وَلَوْ حَلَفَ لَا يَلْبَسُ ثَوْبَ رَجُلٍ مَنَّ عَلَيْهِ بِهِ، فَهَذَا يَتَعَلَّقُ بِالْعَيْنِ لَا بِالْبَدَلِ، حَتَّى لَوْ وَهَبَهُ ثَمَنَ الثَّوْبِ، لَمْ يَحْنَثْ بِهِ" وَكَذَا لَوْ وَهَبَهُ الثَّوْبَ فَبَاعَهُ وَاشْتَرَى بِثَمَنِهِ ثَوْبًا؛ لِأَنَّ الْحَالِفَ لَا يُعْتَبَرُ مَقْصُودُ كَلَامِهِ، وَإِثَّا يُعْتَبَرُ لَفْظُهُ، وَقَدْ تَعَلَّقَ لَفْظُهُ بِالثَّوْبِ الْمَمْنُونِ بِهِ، فَلَا يَتَعَدَّى إِلَى غَيْرِهِ.

"النَّالِئَةُ: لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ طَعَامِ اشْتَرَاهُ فَلَانٌ، فَاشْتَرَى فَلَانٌ وَفَلَانٌ صَفْقَةً وَاحِدَةً، لَمْ يَحْنَثْ بِالْأَكْلِ مِنْهُ"؛ لِأَنَّ الشِّرَاءَ غَيْرُ مُضَافٍ إِلَى أَحَدِهِمَا، عَلَى الخُصُوصِ. "وَإِنِ اشْتَرَى كُلُّ وَاحِدٍ عَلَى حِدَةٍ ثُمّ خِلَطَا، حَنِثَ بِالْأَكْلِ مِنْهُ"؛ لِأَنَّ فِيهِ مَا اشْتَرَاهُ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ/ عَلَى الخُصُوصِ. "فَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ ١٦٤/ بِطَعَامٍ طَبَحَهُ فَلَانٌ، فَالْإِيقَادُ هُوَ الْمُعْتَبَرُ"؛ لِأَنَّهُ الْعِمَادُ فِي الطَّبْخ. "وَاشْتِرَاكُ رَجُلَيْنِ فِي الْإِيقَادِ

كَاشْتِرَاكِهِمَا فِي الشِّرَاءِ، فَأَمَّا إِذَا حَلَفَ: لَا يَأْكُلُ مِنْ خُبْزٍ خَبَزَهُ فَلَانٌ، فَالْخَبْزُ إِلْصَاقَهُ بِالتَّنُّورِ" فَيُعْتَبَرُ ذَلِكَ.

"الرَّابِعَةُ: لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ الرُّؤُوسَ، لَمْ يَحْنَث إِلَّا بِالرُّؤُوسِ الَّتِي جَرَتِ الْعَادَةُ بِتَمَيُّزِهَا"، كَرُؤُوسِ النَّعَم "دُونَ رُؤُوسِ الْعَصَافِيرِ" وَالْحِيتَانِ، فَإِنَّهَا الْمَفْهُومَةُ مِنْ مُطْلَقِ الاسْمِ لَا هَذِهِ.

"وَإِنْ كَثُرَتْ رُؤُوسُ الصَّيْدِ"؛ بِحَيْثُ يُبَاعُ لَحُومُهَا كَلُحُومِ الْغَنَمِ. "حَنِث بِهَا، كَمَا يَحْنَثُ بِرؤوسِ النَّعَمِ" "وَالْبَيْضُ فِي الْيَمِينِ يَنْصَرِفُ إِلَى مَا يُزَايِلُ بَائِضَهُ، كَبَيْضِ الْإِوَزِّ، وَالدَّجَاجِ، دُونَ بَيْضِ النَّعَمِ" "وَاللَّحْمُ لَا يَنْصَرِفُ إِلَى لَحْمِ السَّمَكِ بِمُطْلَقِهِ؛ إِذِ الْعَادَةُ فِي الْإِطْلَاقِ السَّمَكِ"؛ لِمَا قُلْنَا فِي الرُّؤُوسِ. "وَاللَّحْمُ لَا يَنْصَرِفُ إِلَى لَحْمِ السَّمَكِ بِمُطْلَقِهِ؛ إِذِ الْعَادَةُ فِي الْإِطْلَاقِ السَّمَكِ بِمُطْلَقِهِ، إِذِ الْعَادَةُ فِي الْإِطْلَاقِ اللَّهُ إِلَى السَّمَكِ بَمُطْلَقِهِ، إِذِ الْعَادَةُ فِي الْإِطْلَاقِ أَلَى السَّمَكِ اللَّهُ اللَّهُ إِلَى السَّمَكِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ الللْهُ اللللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللللْهُ اللْهُ اللَّهُ اللللْهُ الللللْهُولُ اللللْهُ اللْهُ اللللْهُ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللللْهُ ال

"وَلَا يَحْنَثُ فِي لَفْظِ الشُّرْبِ بِالْأَكْلِ، وَلَا فِي لَفْظِ الْأَكْلِ بِالشُّرْبِ، فَلَوْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ سَوِيقًا فَأَكُلُهُ، أَوْ لَا يَشْرَبُ فَذَاقَهُ وَدَخَلَ بَطْنَهُ، لَمْ يَحْنَثْ"؛ لِأَنَّ احْتِلَافَ فَأَكُلُهُ، أَوْ لَا يَشْرَبُ فَذَاقَهُ وَدَخَلَ بَطْنَهُ، لَمْ يَحْنَثْ"؛ لِأَنَّ احْتِلَافَ الْمُعْالِ كَاحْتِلَافِ الْأَعْيَانِ، ثُمَّ الْعُدُولُ إِلَى جِنْسٍ آخَرَ مِنَ الْأَعْيَانِ لَا يُحَنِّفُهُ، فَكَذَلِكَ إِلَى جِنْسٍ آخَرَ مِنَ الْأَعْيَانِ لَا يُحَنِّفُهُ مَنْ مُسْتَهَلِكِ فِيهِ، أَوْ بِأَنْ الْأَعْيَالِ . "وَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُهُ مِحْنِ إِلَّا يَاكُلُهُ بِحُبْزٍ وَعَصِيدَةٍ وَهُوَ غَيْرُ مُسْتَهَلِكٍ فِيهِ، أَوْ بِأَنْ يَتَحَسَّاهُ"؛ لِأَنْ ذَلِكَ لَا يُسَمَّى أَكُلًا.

"الْخَامِسَةُ: إِذَا قَالَ: [وَاللَّهِ لَا أَسْكُنُ دَارَ فُلَانٍ هَذِهِ] وَلَا نِيَّةً لَهُ" فَلَا يَنْوِي مَادامَتْ لَهُ "حَنِثَ إِذَا وَصَارِ دَخَلَهَا بَعْدَ بَيْعِهِ إِيَّاهَا؛ لِأَنَّ الْإِشَارَةَ مُغَلَّبَةٌ عَلَى الْعِبَارَةِ"، بِدَلِيلِ أَنَّهَا أَحَصُّ وَأَدَلُّ عَلَى التَّعْيِينِ، وَصَارِ "كُمَا لَوْ قَالَ: [وَاللَّهِ لَا أُكلِّمُ عَبْدَ فُلَانٍ هَذَا] فَبَاعَهُ، أَوْ [زَوْجَةً فُلَانٍ هَذِهِ] فَطَلَّقَهَا"، ثُمَّ كَلَّمَهُمَا الْخَالِفَ فَإِنَّهُ يَعْنَتُ فِيهِمَا، كَذَلِكَ هَهُنَا. "وَالْإِضَافَةُ الْمُطْلَقَةُ لِلْمِلْكِ"؛ إِذْ هُوَ الْمَفْهُومُ مِنْهَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ "فَإِذَا قَالَ: دَارَ فُلَانٍ، أَوْ مَسْكَنَ فُلَانٍ، حَنِثَ بِدُخُولِ مِلْكِهِ" فَحَسْبُ، وَحَكَى فِي (الْوَسِيطِ) فِي "فَإِذَا قَالَ: دَارَ فُلَانٍ، أَوْ مَسْكَنَ فُلَانٍ، حَنِثَ بِدُخُولِ مِلْكِهِ" فَحَسْبُ، وَحَكَى فِي (الْوَسِيطِ) فِي الْمَسْكَنِ خِلَافُ ذَلِكَ. "قَالَ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ نِيَّة"، فَأَرَادَ مَا سَكَنَهُ، سَوَاءٌ كَانَ بِإِجَارَةٍ، أَوْ عَارِيَّةٍ، أَوْ الْمَسْكَنِ خِلَافُ ذَلِكَ. "قَالَ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ نِيَّة"، فَأَرَادَ مَا سَكَنَهُ، سَوَاءٌ كَانَ بِإِجَارَةٍ، أَوْ عَارِيَّةٍ، أَوْ مُنْ يَكُنْ مِلْكَهُ؛ نَظَرًا إِلَى نِيَّتِهِ. "قَالَ: فَإِنِ انْهَدَمَتْ" الدَّالُ "فَلَيْسَتِ" الْعَرَصةُ الْمَالِ فَإِنِ انْهَدَمَتْ" الدَّالُ "فَلَيْسَتِ" الْعَرْصةُ الْمَالُونَ عَلَى الْهَدِهُ وَلَا نِيَّة لَهُ، لَمْ يَحْنَثُ اللَّهُ الْمُعْدِ وَلَا نِيَّة لَهُ، لَمْ يَحْنَثُ عَلَى الْمَدْمَةُ وَلَا نَيْدُ وَلَا نَيْقَتُ لُهُ، لَمْ يَحْنَتُ مُهُمَا وَلَا يَوْعَلَى الْمَعْلِقُ لَلْ يَوْكُونَ لَلْ يَوْعَلَى الْهُولَا إِلَى الْهَالُولُ الْمُعْلِقُ وَلَا يَقَالُ الْمُعْلِى الْمُعْمَى عَلَى الْمُعْلِى وَلَا عَلَى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمَكْهُ وَلَا عَلَى اللّهُ الْمُؤْلِقُ اللّهُ الْمُعْلِى الْمُولُولُ عَلَى اللّهُ الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِقُ الْمُ الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُؤْلِقُ اللْمُ الْمُلْمُ الْمُؤْلُولُ الْمُعْلِى الْمُؤْلُولُ اللْمُعْلِى الْمُعْلَى الْمُعْلِى الْمُؤْلِقُ الْمُعْلِى الْمُعْلَى الْمُعْلِلَ الْمُلْمُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ الْمُ الْمُعْلِى الْمُؤْلُولُ الْمُعْلِ

بِرُكُوبِهَا؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ لَهُ، إِلَّا فِي حَالَةِ شُهْرَةِ الْإِضَافَةِ"، بِأَنْ تَكُونَ/ مَعْرُوفَةً بِهِ مَنْسُوبَةً إِلَى رُحُوبِهِ "فَيَحْنَتُ" حِينَاذٍ لِهَذَا الاِشْتِهَارِ، وَإِلَّا فَالْعَبْدُ لَا مَالَ لَهُ. "وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: لَا أَدْخُلُ سُوقَ يَحْيَى، وَخَانَ الْحُسَيْنِ، حَنِثَ لِلشَّهْرَةِ لَا لِلْمِلْكِ" "وَلَوْ قَالَ: لَا أَشْرَبُ مَاءَ هَذِهِ الْإِدَاوَةِ، وَقَعَ عَلَى جَمِيعِهِ، سِوَى الْبَلَّةِ النِّي تَبْقَى "عَادَةً"، وَلَوْ شَرِبَ بَعْضَهُ لَا يَحْنَثُ؛ لِأَنَّهُ مَنَعَ نَفْسَهُ عَنْ شُرْبِ الجُمِيعِ. "وَلَوْ قَالَ: لَا أَشْرَبُ مَاءَ هَذَا النَّهْرِ، حَنِثَ بِشُرْبِ بَعْضِهِ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، بِخِلَافِ الْإِدَاوَةِ"؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ أَنَّ يُقَالَ: هَاءَ هَذَا النَّهْرِ، حَنِثَ بِشُرْبِ بَعْضِهِ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، بِخِلَافِ الْإِدَاوَةِ"؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ أَنَّ يُقَالَ: هُلَانَ مُنَا النَّهْرِ، حَنِثَ بِشُرْبِ بَعْضِهِ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، بِخِلَافِ الْإِدَاوَةِ"؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ أَنَّ يُقَالَ: هُلَانَا النَّهْرِ، حَنِثَ بِشُرْبِ بَعْضِهِ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، بِخِلَافِ الْإِدَاوَةِ"؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ أَنَّ يُقَالَ: النَّهْرِ، مَاءَ دَخِلَةَ، أَيْ: مِنْ مَائِهَا. "وَمِنْهُمْ مَنْ حَمَلَهُ عَلَى كُلِّهِ، كُلِّهِ لِهُ النَّهُ مَنْ عَلَى كُلِّهِ فَا النَّهْرِ الْ يَعْنَى بِشُرْبِ بَعْضِهِ، وَفِي النَّهُ عَلَى كُلَّهِ فِي النَّهْيِ كُمَا فِي الْإِيجَابِ، فَلَا يَحْنَثُ بِشُرْبِ بَعْضِهِ، وَفِي النَّهُ عَلَى كُمَّا فِي الْإَيْجَابِ، فَلَا يَحْنَثُ بِشُرْبِ بَعْضِهِ، وَفِي النَّهُمَاءِ وَلَا كَانَ عُمُولًا عَلَى كُلَّهِ فِي النَّهُ عَلَى كُمَا فِي الْإِيجَابِ، فَلَا يَحْنَثُ بِشُرْبِ بَعْضِهِ، وَفِي

"السّادِسَةُ: لَوْ حَلَفَ لَيَقْضِينَ حَقَّهُ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ تَأْخِيرَهُ - يَغْنِي: مَشِيئَةَ صَاحِبِ الْحَقِّ - فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَشَاءَ تَأْخِيرَهُ، وَقَبْلَ التَّمَكُّنِ" مِنَ الْأَدَاءِ "لَمْ يَحْنَتْ" بِتَأْخِيرِهِ عَنِ الْغَدِ "إِذَا" قُلْنَا "لَمْ يَحْنَثِ الْمُكْرَةُ"؛ لِأَنَّهُ لَمَّ يُؤَخِّرُهُ بِاحْتِيَارِهِ، وَلَمَّ يُوجَدْ مِنْهُ تَفرِيطٌ فِيهِ، وَإِثَمَا تَأْخَرَ أَدَاؤُهُ؛ لِأَنَّهُ مَاتَ قَبْلَ جَيءِ وَفْتِهِ، وَلَكِنْ قَبْلَ إِمْكَانِ الْأَدَاءِ، وَالْمَيِّتُ لَا يُتَصَوَّرُ إِلَيْهِ الْأَدَاءُ، فَصَارَ مَعْدُورًا فِي عَنَالَهُ عِنَا الْخَدِينَ كَالْمُكْرَهِ سَوَاءٌ، وَصَارَ هَذَا كَمَا لَوْ حَلَفَ لَيَأْكُلَنَّ هَذَا الرَّغِيفَ غَدًا، فَتَلِفَ قَبْلَ الْغَدِ، فَإِنَّهُ عَلَى الْفَوْلَيْنِ أَيْضًا كَالْمُكْرَهِ. "ثُمَّ الْأَصْلُ عَدَمُ الْمَشِيئَةِ، فَإِنْ تَمَكَّنَ" مِنَ الْأَدَاء إِلَيْهِ فِي الْغَدِ قَبْلَ مُؤْتِهِ عَلَى الْقُولَيْنِ أَيْضًا كَالْمُكْرَهِ. "ثُمَّ الْأَصْلُ عَدَمُ الْمَشِيئَةِ، فَإِنْ تَمَكَّنَ" مِنَ الْأَدَاء إِلَيْهِ فِي الْغَدِ قَبْلَ مُؤْتِهِ عَلَى الْقُولَيْنِ أَيْضًا كَالْمُكْرَهِ. "وَلَوْ قَالَ: إِلَّا أَنْ يَشَاءَ فُلَانٌ، فَمَاتَ الَّذِي جَعَلَ الْمُشِيئَة إِلَيْهِ، لَمْ الْعَدِ قَبْلَ مُؤْتِهِ وَلَمْ مَنْ الْمُؤْدَى إِلَيْهِ فِي يَعِينِهِ، إِنْ أَخَرَ الْقَضَاءَ عَنِ الْغَدِ "لِأَنَّ الْإِكْرَاهُ وَالِلَّ" هَهُنَا، فَإِنَّ الْمُؤَدِّى إِلَيْهِ، فَلَا يُعْدِرُهِ وَتُشِيئَةُ فُلَانٍ إِذَا تَعَذَرَ مَعْوِقَتُهَا، سَقَطَ حُكْمُهَا، وَصَارَ كَأَنَّهُ لَمْ يَسْتَفَن.

"قَالَ: وَمَشِيئَةُ وَارِثِ فُلَانٍ لَا تَقُومُ مَقَامَ مَشِيئَتِهِ" كَيْ يُتَوَهَّمَ سُقُوطُ الْحَنِثِ عَنْهُ بِمَشِيئَةِ الْوَارِثِ فِي الْمَسْأَلَةِ. "وَلَا الدَّفْعِ إِلَى وَارِثِ صَاحِبِ الْحَقِّ يَقُومُ مَقَامَ الدَّفْعِ إِلَى صَاحِبِ الْحَقِّ عَقَالَ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: إِلَّا أَنْ يَشَاءَ فُلَانٌ، يَقْتَضِي مَشِيئَتَهُ لَا أَنَّهُ يَخْنَثُ بِتَرْكِ الدَّفْعِ إِلَى الْوَارِثِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: إِلَّا أَنْ يَشَاءَ فُلَانٌ، يَقْتَضِي مَشِيئَتَهُ لَا مَشِيئَةَ وَارِثِهِ. وَقَوْلُهُ: لَأَقْضِينَهُ حَقَّهُ يَقْتَضِي الْأَدَاءَ إِلَيْهِ لَا إِلَى وَارِثِهِ.

"قَالَ: وَلَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ الدَّارَ إِلَّا بِإِذْنِ فُلَانٍ فَمَاتَ فُلَانٌ فَدَخَلَ، حَنِثَ فِي يَمِينهِ"؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِذْنِ، وَالْيَمِينُ بَعْدَ مَوْتِهِ بَاقِيَةٌ كَمَا كَانَتْ. "وَلَوْ حَلَفَ عَلَى غَرِيمِهِ لَا يُفَارِقُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِذْنِ، وَالْيَمِينُ بَعْدَ مَوْتِهِ بَاقِيَةٌ كَمَا كَانَتْ. "وَلَوْ حَلَفَ عَلَى غَرِيمِهِ لَا يُفَارِقُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِي حَقَّهُ مِنْهُ، فَفَرَّ غَرِيمُهُ لَمْ يَحْنَتْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُفَارِقُهُ"، وَإِنَّا فَارَقَهُ الْعَرِيمُ، وَقَدْ حَلَفَ عَلَى فِعْلِ نَفْسِهِ، لَا عَلَى فِعْلِ نَفْسِهِ، لَا عَلَى فِعْلِ الْعَرِيمُ الْعَرِيمُ الْعَلِيمُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى الْعَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللللّهُ عَلَى اللللّهُ عَلَى الللللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللللّهُ عَلَى اللللللّهُ عَلَى اللللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللللّهُ عَلَى الللللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللللّهُ عَلَى الللللّهُ عَلَى الللللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى الللللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى عَلَى عَلَى اللللللّهُ عَلَى الللللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللللللّهُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَ

1/177

١٦٥/د

"قَالَ: وَكَذَلِكَ لَوْ تَعَذَّرَ بِالْإِفْلَاسِ فَفَارَقَهُ، فَإِنَّه مُكْرَةٌ عَلَى فِرَاقِهِ، وَلَوِ اسْتَوْفَى وَفَارَقَهُ فَصَادَفَ الْمَقْبُوضَ زَيْفًا، حَنِثَ إِذَا حَنَّفْنَا الْخَاطِئَ"؛ لِأَنَّ الجُهْلَ هَهُنَا مِنْزِلَةِ الجُهْلِ فِي الْخَطأِ.

"وَلَوْ/ أَخَذَ عَرَضًا حَبِثَ؛ لِأَنَّهُ عَيْرُ حَقِّهِ، وَإِنْ كَانَتِ الْقِيمَةُ كَفَافًا"؛ لِأَنَّهُ مَا اسْتَوْفَ حَقَّهُ، وَإِنَّهُ عَالَا فِيهِ. اسْتَوْفَ بَدَلَ حَقَهِ "وَالِا فُتِرَاقُ هَهُنَا كَالا فُتِرَاقِ فِي الْبَيْعِ"، وَهُو أَنْ يَتَفَرَّقًا عَنْ مَكَافِيمَا الَّذِي كَانَا فِيهِ. "قَالَ: وَلَوْ حَلَفَ لَأَقْضِينَ حَقَّهُ غَدًا، فَقَضَاهُ الْيَوْمَ، حَنِثَ غَدًا عِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ"؛ لِأَنَّهُ الْوَقْتُ الَّذِي حَلَفَ عَلَيْهِ، وَلَمْ يُوجَدْ فِيهِ الْقَضَاءُ. "وَقِيلَ: عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْس"؛ لِأَنَّ نَهَارَ الْعَدِ كُلَّهُ وَقْتُ الْقَضَاءِ، فَلَا حَلَّى الْمُوبِ الشَّمْس"؛ لِأَنَّ نَهَارَ الْعَدِ كُلَّهُ وَقْتُ الْقَضَاءِ، فَلَا يَخْرُجَ غَدًا حَتَّى أَقْضِيكَ، بَرَّ فِي يَمِينِهِ"؛ لِأَنَّهُ قَضَاهُ قَبْلَ يَخْرُجِ الْعَدِ. "وَلَوْ أَبْرَأَهُ رَبُّ الْحَقِّ الْيَوْمَ، فَهَذَا مِنَ الْإِكْرَاهِ"؛ إِذْ تَعَذَرَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ فِي الْعَدِ مِنْ غَيْرِ خُرُوجِ الْعَدِيرَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ فِي الْعَدِ مِنْ غَيْرِ خُرُوجِ الْعَدِ. "وَلَوْ أَبْرَأَهُ رَبُّ الْحَقِّ الْيُومَ، فَهَذَا مِنَ الْإِكْرَاهِ"؛ إِذْ تَعَذَرَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ فِي الْعَدِ مِنْ غَيْرِ الْخَتِيَارِ بِالْقَبُولِ" فِي الْإِبْرَاءِ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، فَلَا يُنْسَبُ هَذَا إِلَى الْقَبُولِ. "فَإِنْ كَانَ نَوَى أَلَا يُنْسَبُ هَذَا إِلَى الْقَبُولِ" فِي يَمِينِهِ"؛ إِذْ لَمْ يَنْسَبُ هَذَا إِلْ الْمَابُولِ. "وَلَا عَلَى عَلَيْهِ شَيْءٌ عَلَيْهِ بَعْدَ الْإِبْرَاءِ شَيْءٌ.

"السَّابِعَةُ: لَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ عَلَى فُلَانٍ بَيْتًا، فَدَخَلَ عَلَى غَيْرِهِ، فَوَجَدَهُ فِيهِ عَالِمًا، حَنِثَ"؛ لِدُخُولِهِ عَلَيْهِ "وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ فَعَلَى قَوْلَيْنِ" كَمَسْأَلَةِ النَّاسِي "وَلَوْ عَلِمَ فَعَزَلَهُ بِالنِّيَّةِ، فَالصَّحِيحُ: أَنْ يَحْنَثَ، عَلَيْهِ "لِأَنْ لَمْ يَعْلَمْ فَعَلَى قَوْلَيْنِ " كَمَسْأَلَةِ النَّاسِي "وَلَوْ عَلِمَ فَعَزَلَهُ بِالنِّيَّةِ، فَالصَّحِيحُ: أَنْ يَحْنَثَ، بِخَلَافِ السَّلَامِ"؛ حَيْثُ قَالَ: لَا أُسَلِّمُ عَلَى فُلَانٍ فَسَلَّمَ عَلَى جَمَاعَةٍ هُوَ فِيهِمْ وَاسْتَثْنَاهُ بِقَلْبِهِ "لِأَنَّ لِلْعَبَارَةِ"، كَقَوْلِهِ: سَلَامٌ عَلَيْكُمْ، إِلاَّ فُلاَنًا، فَكَذَلِكَ تَخْصِيصُهُ الْمُخَاطَبِينَ بِالْعِبَارَةِ"، كَقَوْلِهِ: سَلَامٌ عَلَيْكُمْ، إِلاَّ فُلاَنًا، فَكَذَلِكَ تَخْصِيصُهُ بِالنِّيَةِ "وَالدُّحُولُ فِعْلَ لَا يَقْبَلُهُ نِيَّةً.

"وَلَوْ حَلَفَ لَا يُكُلِّمُ فُلَانًا، فَسَلَّمَ عَلَى قَوْمٍ وَفُلَانٌ فِيهِمْ، لَمْ يَحْنَثْ عَلَى الصَّجِيحِ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ فِيهِمْ"؛ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْهُ بِهِ، فَلَا يَحْنَتُ بِالشَّكِّ. "وَلَوْ كَتَبَ/ إِلَيْهِ كِتَابًا، أَوْ أَرْسَلَ رَسُولًا، لَمْ ١٦٧/أَ يَحْنَتْ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُسَمَّى كَلَامًا. "وَالْوَرَعُ أَنْ يُكَفِّرَ"؛ لِيَحْرُجَ مِنَ الْخِلَافِ "وَلَا يَحْرُجُ مِنَ الْهِجْرَةِ" يَحْنَتْ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُسَمَّى كَلَامًا. "وَالْوَرَعُ أَنْ يُكَفِّرَ"؛ لِيَحْرُجَ مِنَ الْهِجْرَةِ" اللهَحْرَةِ فَوْقَ ثَلَاثٍ "بِالْكِتَابِ، وَهُو يَقْدِرُ عَلَى الْكَلَامِ"، وَلَوْ كَانَ الْكِتَابُ كَلَامًا؛ لَخَرَج بِهِ مِنَ الْمِحْرَةِ، فَدُلُ أَنَّهُ لَا يَحْنَتُ بِهِ مِنَ الْمِحْرَةِ، فَذَلُ أَنَّهُ لَا يَحْنَتُ بِهِ مِنَ الْمُحْرَةِ،

"الثَّامِنَةُ: لَوْ قَالَ: لَأَفْعَلَنَّ عِنْدَ رَأْسِ الْهِلَالِ، فَهُوَ كَمَا أَقَّتَ"؛ يَخْنَثُ بِتَأْخِيرِهِ عَنْ سَاعَةِ الِاسْتِهْلَالِ، وَبَعْدِيهِ عَلَيْهَا أَيْضًا؛ لِأَنَّ كَلِمَةَ عِنْدَ لِلْمُقَارَنَةِ. "وَلَوْ قَالَ: [إِلَيَّ رَأْسِ الْهِلَالِ] وَلَا نِيَّةَ لَهُ" تَخُصُّهُ بِسَاعَةِ وَبَيْنَ الْهُلَالِ] وَلَا نِيَّةَ لَهُ" تَخُصُّهُ بِسَاعَةِ الْهُلَالِ، أَوْ عَيْرِهِ "فَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الْهِلَالِ"؛ لِأَنَّ كَلِمَةَ إِلَى لِلْحَدَ وَالْغَايَةِ.

"وَلَوْ قَالَ: لَأَفْعَلَنَّ بَعْدَ حِينٍ، فَالْحِينُ وَالزَّمَانُ وَالْوَقْتُ وَمَا أَشْبَهَهُ غَيْرُ مُقَدَّرٍ، وَكَذَلِكَ الْأَحْقَابُ"، أَوْ حَقِبٍ، أَوْ حَقِبٍ، أَوْ حَقِبٍ، أَوْ حَصْرٍ، فَهُوَ إِلَى أَرْمِنَة طَوِيلَةٌ غَيْرُ مُقَدَّرٍ، يَقَعُ عَلَى الْكَثِيرِ وَالْقَلِيلِ، فَيَتَنَاوَلُ جَمِيعَ عُمُرِهِ. لِأَنَّهُ غَيْرُ مُقَدَّرٍ، يَقَعُ عَلَى الْكَثِيرِ وَالْقَلِيلِ، فَيَتَنَاوَلُ جَمِيعَ عُمُرِهِ.

"وَلَوْ قَالَ: لَا أَفْعَلُ، ثُمَّ قَالَ: نَوَيْتُ شَهْرًا، لَمْ يُقْبَلْ فِي ظَاهِرِ الْحُكْمِ" إِنْ كَانَ حَالِفًا بِالطَّلَاقِ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِحَقِّ الْآدَمِيِّ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ مُؤَقَّتٍ.

V 4

"التَّاسِعَةُ: إِذَا حَلَفَ بِعِتْقِ مَا يَمْلِكُ، عَتَقَتْ أُمَّهَاتُ أَوْلَادِهِ، وَأَشْقَاصُ مَمَالِيكِهِ، كَمَا يَعْتِقُ الْقِنَّ الْحَالِصَ"، مِثْلَ أَنْ يَقُولَ: إِنْ دَحَلْتُ الدَّارَ فَمَمَالِيكِي أَحْرَارٌ، ثُمَّ دَحَلَ عَتَقَتْ، وَعَتَقَ الْأَشْقَاصُ لَبَقَاءِ مِلْكِهِ فِيهَا وَفِيهِنَّ "وَلَا يَعْتِقُ مُكَاتَبَهُ عَلَى النَّصَ الْمَشْهُورِ؛ لِلْحَيْلُولَةِ"، فَإِنَّهُ لَا يَتَصَرَّفُ فِي رَقَبَتِهِ، وَلَا فِي مِنْقِ مُكَاتَبَهُ عَلَى النَّصَ الْمَشْهُورِ؛ لِلْحَيْلُولَةِ"، فَإِنَّهُ لَا يَتَصَرَّفُ فِي رَقَبَتِهِ، وَلَا فِي مَنْقَعَتِهِ "خِلَافَ مُدَبَّرِهِ" "وَلَوْ حَلَفَ بِعِتْقِ عَبْدِهِ لَيَصْرِبَنَّهُ غَدًا فَبَاعَهُ الْيَوْمَ، ثُمَّ اشْتَرَاهُ بَعْدَ مُضِيِّ الْغَدِ، أَمِينِهِ" أَمِن الْحَيْثُ؛ لِانْقِضَاءِ وَقْبِهِ، وَانْحِلَالِ يَمِينِهِ"

"وَلَوْ قَالَ لِعَبْدِهِ: [أَنْتَ حُرِّ، إِنْ بِعْتُكَ] فَبَاعَهُ، عَتَقَ/، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَوْطُ خِيَارٍ؛ لِأَنَّ خِيَارَ ١٦٧/ رِ الْمَجْلِسِ ثَابِتٌ لِلْبَائِعِ بِكُلِّ حَالٍ"، وَعِنْقُهُ فِي زَمَانِ الْخِيَارِ نَافِذٌ. "وَلَوْ بَاعَهُ بَيْعًا بَاطِلًا، لَمْ يَحْنَثْ بِهِ، الْمَجْلِسِ ثَابِتٌ لِلْبَائِعِ بِكُلِّ حَالٍ"، وَعِنْقُهُ فِي زَمَانِ الْخِيَارِ نَافِذٌ. "وَلَوْ بَاعَهُ بَيْعًا بَاطِلًا، لَمْ يَحْنَثُ بِهِ، إِنَّا إِطْلَاقَ اسْمَ الْبَيْعِ يَنْصَرِفُ إِلَى الْبَيْعِ الشَّرْعِيِّ الصَّحِيحِ مِنَ الْعُقُودِ"؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ اسْمَ الْبَيْعِ يَنْصَرِفُ إِلَى الْبَيْعِ الشَّرْعِيِّ الصَّحِيحِ.

"الْعَاشِرُ: لَوْ حَلَفَ لَا يَرَى مُنْكَرًا إِلَّا رَفَعَهُ إِلَى فُلَانٍ الْقَاضِي، فَرَأَى فَمَا فَرَّطَ فَمَاتَ الْقَاضِي، لَمْ يَحْنَثْ"؛ لِأَنَّ فَوَاتَ الْبِرِّ غَيْرُ مَنْسُوبٍ إِلَيْهِ. "وَإِنْ عُزِلَ، فَلْيَرْفَعْهُ" إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُخْرِجُهُ مِنَ الْحَنِثِ بِسَبَبِ يَحْنَثْ"؛ لِأَنَّ فَوَاتَ الْبِرِّ غَيْرُ مَنْسُوبٍ إِلَيْهِ. "وَإِنْ عُزِلَ، فَلْيَرْفَعْهُ" إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُخْرِجُهُ مِنَ الْحَنِثِ بِسَبَبِ أَنَّهُ سَمَّاهُ بِاشْمِهِ، وَإِنَّمَا وَصَفَهُ بِالْقَضَاءِ تَعْرِيفًا لَهُ، لَا شَرْطًا فِي الْيَمِينِ.

"فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ خَشِينَا أَنْ يَحْنَثَ" لِتَرْكِ مَا أَمْكَنَهُ مِنَ الْبِرِّ "إِلَّا أَنْ يَكُونَ نِيَّتُهُ أَنْ يَرْفَعَ إِلَيْهِ مَا دَامَ قَاضِيًا"، فَإِنَّ تَرْكَ الرَّفْع حِينَئِذٍ لَا يَضُرُّهُ؛ إِذْ لَيْسَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ قَاضِيًا.

"الْجِنْسُ الْآخَرُ وَهُوَ جَامِعُ أَلْفَاظٍ مُتَفَرِّقَةٍ:

لَوْ حَلَفَ بِطَلَاقِ امْرَأَتِهِ إِنْ تَزَقَّجَ عَلَيْهَا، حَنِثَ بِأَنْ يَتَزَقَّجَ، وَهِيَ فِي عِدَّةِ طَلْقَةٍ رَجْعِيَّةٍ؛ لِأَنَّهَا فِي نِكَاجِهِ" فَحُكْمُهَا حُكْمُ الْمَنْكُوحَاتِ. "وَإِنْ قَالَ: إِنْ لَمْ أَتَزَقَّجْ عَلَيْكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَهَذَا عَلَى الْأَبَدِ لَا يَخْتَثُ إِلَّا قُبَيْلَ مَوْتِهِ، أَوْ مَوْتِهَا"؛ لِأَنَّ الْإِيَاسَ مِنَ التَّرْوِيحِ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا فِي تِلْكَ الْحَالَةِ "فَإِنْ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا بَوْنَ لَهُ مُؤْتِهَا"؛ لِأَنَّ الْإِيَاسَ مِنَ التَّرْوِيحِ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا فِي تِلْكَ الْحَالَةِ "فَإِنْ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا بَوْنَ لَهُ مَوْتِهَا أَوْ لَا تُشْبِهُهَا أَوْ لَا تُشْبِهُهَا" وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى قَوْلِ الْقَائِلِ: أَنَّ قَصْدَهُ بِالْيَمِينِ مُغَيِّقَةً مَنْ تُشْبِهُهَا أَوْ لَا تُشْبِهُهَا وَلَا يُلِقَفْطُ وَلَيْسَ فِي لَفْظِهِ ذِكْرُ الْمُعَايَظَةِ، ثُمَّ مُغَيَظَتُهَا، وَهِيَ لَا تَخْصُلُ إِلَّا بِالْمُؤْفِ وَلَا يُلِقَعْنَ إِلَا يُطْتَبَارَ بِاللَّفْظِ وَلَيْسَ فِي لَفْظِهِ ذِكْرُ الْمُعَايَظَةِ، ثُمَّ مُغَيَظَتُهُ فِي التَّرْوِيحِ عِنْ هِي دُونَهَا أَشَدُّ وَأَكْثَرُ؛ إِذْ جَعَلَهَا فَوْقَهَا، وَاخْتَارَهَا عَلَيْهَا. "وَلَوْ قَالَ: [لَأَدْخُلَلَ الْمُحْمَلِ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى التَّوْمِيحِ عِنْ هِي دُونَهَا أَشَدُ وَأَكْثُوا إِلَّا أَنْ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلَقِة مُلَانٍ مَنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلَقِة مُلَالًا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّوْمُ اللَّهُ الْمُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَ

"وَلَوْ قَالَ: [لَا أَدْخُلُ الدَّارَ غَدًا إِنْ شَاءَ فُلَانٌ] فَفَعَلَ وَلَمْ يُعْرَفْ شَاءَ أَوْ لَمْ يَشَأَ، لَمْ يَحْنَتْ"؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِاسْتِثْنَاءٍ فِي الْيَمِينِ، وَإِنَّمَا هُوَ تَعْلِيقُ الْيَمِينِ بِالشَّرْطِ وَهُوَ الْمَشِيئَةُ، فَإِذَا لَمْ يُعْرَفِ الْمَشِيئَةُ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ يَمِينٌ، يِخِلَافِ الْمَسْأَلَةِ قَبْلَهَا؛ فَإِنَّهَا اسْتِثْنَاءٌ "وَالْأَصْلُ عَدَمُ الْمَشِيئَةِ"

"قَالَ: وَمَنْ حَلَفَ عَلَى فِعْلِ نَفْسِهِ، لَمْ يَحْنَتْ بِفِعْلِ غَيْرِهِ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ نِيَّةً"، وَذَلِكَ مِثْلَ أَنْ يَكُونَ لَهُ نِيَّةً"، وَذَلِكَ مِثْلَ أَنْ يَكُونَ لَهُ يَعِيْدُ وَلَا يَشْتَرِي، أَوْ لَا يَتَزَوَّجُ أَوْ لَا يُطَلِّقُ، فَوَكَّلَ وَكِيلًا يُبَاشِرُ هَذِهِ الْعُقُودِ، لَا يَحْنَتُ بِهِ

V91

الْمُوَكِّلُ؛ لِأَنَّ الْحَقِيقَة فِيهَا أَنْ يُبَاشِرَهَا بِنَفْسِهِ، وَلَا يَنْصَرِفُ إِلَى غَيْرِهِ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ نِيَّتُهُ أَلَّا يَتَسَبَّبِ إِلَى هَذِهِ الْمُوَكِّلُ؛ لِأَنَّ يَكُونَ نِيَّتُهُ أَلَّا يَتَسَبَّبِهِ إِلَيْهَا بِالتَّوْكِيلِ. "وَمَنْ حَلَفَ عَلَى فِعْلَيْنِ لِيَفْعَلَهُمَا أَوْ يَتْرُكُهُمَا، فَحَنْتُهُ الْمُقُودِ، فَإِنَّهُ يَعْنَتُ لِيَفْعَلَهُمَا أَوْ يَتْرُكُهُمَا، فَحَنْتُهُ وَمِنْ عَلَى فِعْلَيْنِ لِيَفْعَلَهُمَا أَوْ يَتْرُكُهُمَا، فَحَنْتُهُ وَمِنْ عَلَى فَعْلَهُمَا أَوْ يَتْرُكُهُمَا، فَحَنْتُ بِهِمَا جَمِيعًا"، حَتَّى لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ هَذَيْنِ الرَّغِيفَيْنِ، لَا يَخْنَثُ إِلَّا بِأَكْلِهِمَا جَمِيعًا، فَلَا تَنْحَلُّ بِبَعْضِهَا، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلُهُ:

"لَا بِأَحَدِهِمَا" "وَلُوْ حَلَفَ بِطَلَاقِهَا إِنْ حَرَجَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، كَانَ ذَلِكَ عَلَى مَرَّةٍ" وَاحِدَةٍ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِ مَا يَقْتَضِى التَّكْرَارَ. "فَإِذَا أَذِنَ لَهَا مَرَّةً فَحَرَجَتْ، ثُمَّ حَرَجَتْ ثَانِيَةٍ بِغَيْرِ إِذْنٍ، لَمْ يَقَعْ"؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ الْخُلُوجِ الْأَوْلِ، فَلَم يَتَبْقَ لِلْحُرُوجِ النَّانِي يَمِينٌ. "وَيَصِحُّ الْإِذْنُ عَلَى ظَهْرِ غَيْبٍ مِنْهَا"، كَمَا يَصِحُّ الْإِبْرَاءُ عَنِ الْحُقِّ فِي عَيْبَةِ مَنْ عَلَيْهِ الْحُقُّ "وَالِاحْتِيَاطُ أَنْ يُشْهَدَ" عَلَى إِذْنِهِ لِقَلَّا يَرْجِعَ، فَيَجْحَدُ الْإِذْنَ مُدَّعِيًا الْإِبْرَاءُ عَنِ الْحُقِّ فِي غَيْبَةِ مَنْ عَلَيْهِ الْحُقُ "وَالِاحْتِيَاطُ أَنْ يُشْهَدَ" عَلَى إِذْنِهِ لِقَلَّا يَرْجِعَ، فَيَجْحَدُ الْإِذْنَ مُدَّعِيًا لَوْنُوعِ الطَّلَاقِ، وَلْيُصَدَّقَ إِذَا قَالَ: كُنْتُ أَذِنْتُ لَمَا، إِنِ ادُّعِيَ عَلَيْهِ الْوَقُوعُ؛ إِذْ لَا يَنْبُثُ الْإِذْنُ هَهُنَا بِقَوْلِهِ، وَلِيَّكُ الْإِذْنَ مَلَاهُ اللَّهُ أَذِنَ لَهَا فَحَرَجَتْ، فَالْوَرَعُ أَنْ / يُحَتِّثُ نَفْسَهُ؛ لِأَنَّهَا حَرَجَتْ ١٦٨ / بَهِ الْمُعْرَجَتْ مَنْ عَلْمُهَا بِالْإِذْنِ شَرْطًا لِصِحَّةِ الْإِذْنِ، فَيَكُون حَائِثًا عِنْدَهُمْ.

"وَلَوْ حَلَفَ مَا لَهُ مَالٌ، فَالدَّيْنُ، وَالْعَيْنُ، وَالْمَوَاشِي، وَالنَّاضُّ سَوَاءٌ إِذَا أَطْلَقَ، فَالْكُلُ مَالُ"؛ لِأَنَّ الْمَالَ يَقَعُ عَلَيْهَا جَمِيعًا.

"وَلَوْ حَلَفَ لَيَضرِبَنَ عَبْدَهُ مِائَةً سَوْطٍ فَجَمَعَهُمَا ضِغْنًا كَمَا أُمِرَ بِهِ أَيُّوبُ الطَّيِّخُ فَإِنْ مَاسَّهُ كُلُّهَا يَقِينًا أَوْ ظَاهِرًا بَرَّتْ يَمِينُهُ"؛ لِحُصُولِ الطَّرْبِ بِالْمِائَةِ. "وَإِنْ تَيَقَّنَ عَدَمَ الْمُمَاسَّةِ، لَمْ يَبَرَّ"؛ لِانْعِدَامِ الطَّرْبِ الطَّيْدِيدِ، وَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى إِأَنْكَالِ النَّحْلِ فِيمَا لَمْ يَمَسَّهُ مِنْهَا. "وَإِنْ نَوَى ضَرْبًا شَدِيدًا، لَمْ يبرَّ إِلّا بِالشَّدِيدِ، وَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى إِأَنْكَالِ النَّحْلِ النَّحْلِ النَّحْلِ النَّحْلِ النَّحْلِ النَّحْلِ النَّعْمِلِ اللَّهِ فَي مَنَّ الضَّعِيفِ الَّذِي لَمْ يَعْمَلِ اللَّهِ الْعَلَيْلِا أَمْرَ بِهِ فِي حَقِّ الضَّعِيفِ الَّذِي لَمْ يَعْمَلِ الطَّقَةِ"، فَإِنَّهُ الطَّيِّلِا أَمْرَ بِهِ فِي حَقِّ الضَّعِيفِ الَّذِي لَمْ يَعْمَلِ الطَّرَبَاتِ. "وَلَوْ حَلَفَ لَا يَهَبُ لَهُ فَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ، حَنِثَ، وَكَذَلِكَ لَوْ نَحَلَهُ، أَوْ أَوْقَبَهُ"؛ لِأَنَّ الطَّرَبَاتِ. "وَلَوْ حَلَفَ لَا يَهَبُ لَهُ فَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ، حَنِثَ، وَكَذَلِكَ لَوْ نَحَلَهُ، أَوْ أَوْقَبَهُ"؛ لِأَنَّهُ الْعَيْنَ فِيهِمَا، فَلَا كُلُّهُ هِبَة. "وَلَا يَحْنَثُ بِأَنْ يُسْكِنَهُ عَارِيَّةً، أَوْ يَجْعَلَ وَقْفًا عَلَيْهِ"؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُمُلِكُهُ الْعَيْنَ فِيهِمَا، فَلَا يُشَى ذَلِكَ هِبَة. "وَلَا يَحْنَثُ بِأَنْ يُسْكِنَهُ عَارِيَّةً، أَوْ يَجْعَلَ وَقْفًا عَلَيْهِ"؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُمُلِكُهُ الْعَيْنَ فِيهِمَا، فَلَا يُسَمَّى ذَلِكَ هِبَةً.

"النَّظَرُ الثَّالِثُ: فِي الْكَفَّارَةِ

وَكَفَّارَةُ الْيَمِينِ أَرْبَعُ خِصَالٍ: الْإِطْعَامُ، وَالْكِسْوَةُ، وَالْإِعْتَاقُ. وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ عَلَى التَّحْيِيرِ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْ جَمِيعِهَا، فَالرَّابِعُ وَهُوَ الصَّوْمُ" عَلَى التَّرْتِيبِ. "قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَكَمَّ رَبُهُ وَ إِطْمَامُ عَشَرَةِ عَنْ جَمِيعِهَا، فَالرَّابِعُ وَهُو الصَّوْمُ" عَلَى التَّرْتِيبِ. "قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَكَمَّ رَبُهُ وَ إِلَمَامُ عَشَرَةٍ مَسَرِكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْكِسُوتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ (٢) فَمَ اللَّهُ عَلَى ال

<sup>(</sup>١) سبق تخريجه

<sup>(</sup>٢) المائدة: ٨٩.

فَصِيامُ ثَلَثَةِ أَيَّامِ (١) الْحَصْلَةُ الْأُولَى: الْإِطْعَامُ وَلَهُ شُرُوطٌ:

الْأَوَّلُ: الْمَصْرِفُ، وَهُوَ عَشَرَةُ مَسَاكِينَ، لَا يَنْقُصُ مِنْ عَدَدِهِمْ، وَلْيَكُنِ الْمِسْكِينُ حُرًّا مُسْلِمًا أَجْنَبِيًّا \_ أَعْنِي: مَنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ \_ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطِيَ/ وَالِدَهُ وَوَلَدَهُ"؛ لِأَنَّ نَفَقَتَهُمَا وَاجِبَة عَلَيْهِ عَلَيْهِ الْحَهُ الْمُعْنِيَّةِ وَالْدَهُ وَوَلَدَهُ"؛ لِأَنَّ نَفَقَتَهُمَا وَاجِبَة عَلَيْهِ تَطَوُّعًا؛ وَلَا كَافِرًا، وَلَا عَبْدًا"؛ لِمَا بَيَّنًا فِي الظِّهَارِ. "وَلَوْ أَعْطَى أَخَاهُ الْفَقِيرَ، جَازَ" وَإِنْ كَانَ يُنْفِقُ عَلَيْهِ تَطَوُّعًا؛ وَلَا كَافِرًا، وَلَا عَبْدُ وَاجِبَةٍ "وَلِلْمَرْأَةِ أَنْ تُعْطِي زَوْجِهَا، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُعْطِيهَا"؛ لِأَنَّهَا مُسْتَغِنِيَة بِالنَّفَقَةِ الْوَاجِبَةِ فَلَا وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُعْطِيهَا"؛ لِأَنَّهَا مُسْتَغِنِيَة بِالنَّفَقَةِ الْوَاجِبَةِ فَمُ وَالْأَجْنَبِيُ فِي كَفَّارَةِهَا سَوَاءٌ.

"الثَّانِي: جِنْسُ الطَّعَامِ وَقَدْرُهُ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْحَبَ الَّذِي يَقْتَاتُهُ، عَشْرَةُ أَمْدَادٍ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ الثَّانِي: جِنْسُ الطَّهَارِ. "فَإِنْ كَانَ يَقْتَاتُ اللَّحْمَ، أَدَّى مِنْ حَبِّ يَقْتَاتُهُ أَقْرَبُ الْبُلْدَانِ إِلَيْهِ"، كَمَا مُدُّ"، كَمَا ذَكْرْنَاهُ فِي الظِّهَارِ. "فَإِنْ كَانَ يَقْتَاتُ اللَّحْمَ، أَدَّى مِنْ حَبِّ يَقْتَاتُهُ أَقْرَبُ الْبُلْدَانِ إِلَيْهِ"، كَمَا مُذَّا فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ.

"الثَّالِثُ: النَّيَّةُ، لَا بُدَّ مِنْهَا مَعَ الدَّفْعِ أَوْ قَبْلَهُ مُسْتَصْحَبَةً، إِلَى وَقْتِ الدَّفْعِ"، كَمَا فِي سَائِرِ الْعِبَادَاتِ. "وَجَوَّزَهَا بَعْضُ أَصْحَابِنَا غَيْرَ مُسْتَصْحَبَةٍ، وَهُوَ النَّصُّ" بِنَاءً عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ النَّيَّةِ فِي الزَّكَاةِ؛ وَلَي النَّكَاةِ؛ وَلَي النَّكَاةِ؛ وَلَي الْمَقْصُودُ وُصُولُ الْحُقِّ إِلَى الْمِسْكِينِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْفِعْلَ غَيْرُ مَقْصُودٍ فِيهِ حَتَّى يُشْتَرَطَ لَهُ مُقَارَنَةُ النَّيَّةِ، بَلِ الْمَقْصُودُ وُصُولُ الْحُقِّ إِلَى الْمِسْكِينِ؛ وَلِهَذَا جَازَتِ الْوَكَالَةُ فِيهِ.

# [فُرُوعٌ] [فِي نِيَّةِ الْكَفَّارَةِ، وَفِعْلِهَا عَنِ الْغَيْرِ]

"الثَّانِي: لَوْ كَفرَ رَجُلٌ يَمِينَ رَجُلٍ بِغَيْرِ أَمْرِهِ، لَمْ يُجْزِئْهُ"؛ لِأَنَّهَا مُفْتَقِرَةٌ إِلَى النِّيَّةِ مِمَّنْ هِيَ عَلَيْهِ، وَلَا نِيَّةَ مَئْهُ؛ لِمَا فِي الْعِتْقِ مِنَ هَهُنَا. "وَكَذَلِكَ لَوْ أَعْتَقَ عَنْ كَفَّارَةِ أَبِيهِ الْمَيِّتِ بِغَيْرِ وَصِيَّةٍ بِخِلَافِ الْإِطْعَامِ عَنْهُ؛ لِمَا فِي الْعِتْقِ مِنَ الْوَلَاءِ، وَلُأُومُهُ لِلْمَيِّتِ مِنْ غَيْرِ وَصِيَّةٍ/ وَلَا ضَرُورَةٍ بَعِيدٌ، وَكَفَّارَةُ اليمين مُخَيَّرَةٌ، فَلَا ضَرُورَةَ فِيهَا"؛ لِأَنَّ ١٦٩ الْوَلَاء مَنْ عَيْرِ الْمَيِّتِ الْوَلَاء مِنْ غَيْرِ الْمَيْتِ الْوَلَاء مِنْ غَيْرِ الْمَيْتِ الْوَلَاء مِنْ غَيْرِ عَنِ الْمَيِّتِ الْوَلَاء مِنْ غَيْرِ عَلَى الْمَيِّتِ الْوَلَاء مِنْ غَيْرِ الْمَيْتِ الْوَلَاء مِنْ عَيْرِ الْمَيْتِ الْوَلَاء مِنْ غَيْرِ الْمَيْتِ الْوَلَاء مِنْ غَيْرِ الْمَيْتِ الْوَلَاء مِنْ غَيْرِ الْمَيْتِ وَضَرُورَةٍ، وَالْإِطْعَامُ لَا يَقْتَضِي وَلَاءً، فَكَانَ جَائِزٌ عَنِ الْمَيِّتِ.

<sup>(</sup>١) المائدة: ٩٨.

"فَإِنْ كَانَ الْوَاجِبُ كَفَّارَةَ ظِهَارٍ، فَالْعِنْقُ مُتَعَيَّنَ، فَلِلْوَارِثِ أَنْ يُعْتِقَ عَنْهُ وَإِنْ لَمْ يُوصِ، قَوْلًا وَاحِدًا"؛ لِأَنَّهُ نَائِبٌ عَنْهُ بِالشَّرْعِ فِي أَدَاءِ مَا عَلَيْهِ مِنَ الْوَاجِبَاتِ، فَهُوَ قَائِمٌ مَقَامَهُ.

"وَلَوْ أَعْتَقَ عَنْهُ أَجْنَبِيّ، فَفِيهِ خِلَافٌ لِلْأَصْحَابِ" مِنْهُمْ مَنْ جَوَّزَ ذَلِكَ، كَأَدَاءِ الدَّيْنِ عَنْهُ، وَلَا مُبَالَاةً بِحُصُولِ الْوَلَاءِ هَهُنَا وَهُوَ مَيِّتٌ بِمَكَانِ الْحَاجَةِ وَالضَّرُورَةِ، فَيَقَعُ الْعِتْقُ عَنْهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِنَائِبٍ عَنْهُ شَرْعًا، وَلَا إِذْنًا.

"قَالَ: فَإِنْ كَانَتْ عَلَيْهِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ وَلَكِنْ قِيمَةُ الرَّقَبَةِ أَقَلُ مِنَ الطَّعَامِ، فَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ جَوَّزَ لِلْوَارِثِ أَنْ يُعْتِقَ عَنْهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ مِنْ تَرِكَتِهِ"؛ لِأَنَّهُ مُحَيَّرٌ فِي ذَلِكَ، وَالْعِنْقُ فِيهِ كَالْإِطْعَامِ وَالْكِسْوَةِ، وَالْمَنْعُ مِنْهُ لَيْسَ لِغَيْرِ الْإِعْتَاقِ، وَإِنَّمَا عَزَ طَرِيقُ الْإِعْتَاقِ عَنِ الْمَيِّتِ؛ لِأَنَّ فِيهِ وَلَاءً فَيَسْتَدْعِي وَصِيَّتَهُ لِيَكُونَ وَالْمَنْعُ مِنْهُ لَيْسَ لِغَيْرِ الْإِعْتَاقِ، وَإِنَّا فَالْعِنْقُ فِي الْمُحَيَّرِ أَيْضًا إِذَا وَقَعَ، وَقَعَ وَاجِبًا، فَهُو كَمَا فِي الْمُرَتَّبِ، فَلَا عُزِ الْمَيِّتِ كَالْإِطْعَامِ، وَالْكِسْوَةِ، وَيَكُونُ الْوَلَاءُ لَهُ كَمَا فِي الْمُرْتَّبِ، فَلَا أَوْلَاءُ لَهُ كَمَا فِي الْمُرَتَّبِ،

"الْخَصْلَةُ الثَّانِيَةُ: الْكِسْوَةُ، وَهُو ثَوْبٌ وَاحِدٌ، أَيَّ ثَوْبٍ كَانَ" مِنْ عِمَامَةٍ، أَوْ سَرَاوِيلَ، أَوْ إِزَارٍ أَوْ رِدَاءٍ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْكِسْوَةِ يَقَعُ عَلَى كُلِّ/ وَاحِدٍ مِنْهَا، وَقَدْ وَرَدَ فِي الْآيَةِ مُطْلَقًا.

"قَالَ: وَلَا يُشْتَرَطُ مَا تَصِحُ فِيهِ الصَّلَاةُ"، كَمَا اشْتَرَطَهُ مَالِكٌ -رَحِمَهُ اللهُ- فَإِنَّ الْمُطْلَقَ يُحْمَلُ عَلَى الْعُرْفِ، كَمَا لَا تُشْتَرَطُ الصَّلَةُ. الْعُرْفِ، كَمَا لَا تُشْتَرَطُ الصَّلَاةُ.

"قَالَ: فَالْمِقْنَعَةُ كِسْوَةٌ، وَكَذَلِكَ الْمِنْدِيلُ"

"قَالَ: وَيَجُوزُ أَنْ يَكْسُوَ صَغِيرًا ثَوْبًا وَاحِدًا كِسُوةَ مِثْلِهِ"، وَكَذَلِك النِّسْعَةُ حَتَّى يُتِمُّوا عَشْرَةً.

"غَيْرَ أَنَّ التَّمْلِيكَ شَرْطٌ، فَلْيَدْفَعْهُ إِلَى الْقَيِّمِ"؛ لِأَنَّ الصَّغِيرَ لَا يَصِحُّ قَبْضُهُ. "وَلَا يَكُفِي عَارِيَّةَ الْكَسْوَةِ فِي الْكَفَّارَةِ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ عَلْيكٌ. "وَأَمَّا أَمْرُ النِّيَّةِ، وَعَدَدُ الْمَسَاكِينِ، وَصِفَتُهُمْ، كَمَا مَضَى" فِي الْإِطْعَامِ.

### [فَرْعٌ]

### [لَا يَجُوزُ إِطْعَامُ خَمْسَةٍ، وَكِسْوَةُ خَمْسَةٍ]

" لَا يَجُوزُ أَنْ يُطْعِمَ خَمْسَةً وَيَكْسُوَ خَمْسَةً؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الأَمْرِ"

"الْخَصْلَةُ الثَّالِثَةُ: الْإِعْتَاقُ، وَصِفَةُ الرَّقَبَةِ ذَكَرْنَاهَا فِي الظِّهَارِ، وَلَا يُتَصَوَّرُ الْكَفَّارَاتُ الْمَالِيَّةُ فِي حَقِّ الْعَبِيدِ؛ إِذْ لَا مِلْكَ لَهُمْ"، فَكَفَّارَتُهُمُ الصَّوْمُ.

"وَكَذَلِكَ الْمُكَاتَبُ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ"؛ لِأَنَّهُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ، وَالْقَوْلَانِ فِيهِ؛ حَيْثُ يَأْذَنُ لَهُ السَّيِّدُ فِي التَّكْفِيرِ بِالْعِنْقِ، وَإِلَّا فَهُوَ وَالْقِنُّ سَوَاءٌ؛ إِذْ مِلْكُهُ غَيْرُ تَامٌ.

"فَإِنْ أَعْتَقَ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ، وَقُلْنَا: نَفَذَ" عِتْقُهُ "وَالْوَلَاءُ لِلسَّيِّدِ، لَمْ يُجْزِهِ" عَنِ الْكَفَّارَةِ؛ لِأَنَّا نَتَبَيَّنُ بِهِ وُقُوعَ الْعِتْقِ لِلسَّيِّدِ، وَانْتِقَالِهِ إِلَيْهِ قُبَيْلَ الْوُقُوعِ بِلَحْظَةٍ، وَيَكُونُ الْعَبْدُ كَالنَّائِبِ عَنْهُ فِي الْإِعْتَاقِ.

"وَإِنْ وَقَفْنَا وَلَاءَهُ" عَلَى الْقَوْلِ النَّانِي؛ انْتِظَارًا لِمَا يُؤَوَّلُ إِلَيْهِ الْمُكَاتَبُ "فَعَتَقَ الْأَصْلُ" وَهُوَ الْمُكَاتَبُ "فَجَعَلْنَا الْوَلَاءَ لَهُ، أَجْزَأً" ذَلِكَ حِينَئِذٍ "عَن الْكَفَّارَةِ"؛ لِظُهُورِ أَنَّ الْعِنْقَ وَاقِعٌ عَنْهُ.

"وَإِذَا أُعْتِقَ الْعَبْدُ فَكُفَّرَ بِالْمَالِ، أَجْزَأً"، كَالْمُعْسِرِ إِذَا أَيْسَرَ. "وَإِنْ صَامَ، أَجْزَأَ أَيْضًا عَلَى قَوْلِ اعْتِبَارِ يَوْمِ الْوُجُوبِ"، كَمَا سَيَأْتِي. "وَمَنْ كَانَ نِصْفُهُ حُرًّا وَنِصْفُهُ عَبْدًا وَمَلَكَ بِنِصْفِهِ الْحُرِّ مَالًا/، فَهُو ١٧٠/بِ حُرِّ فِي حُكْمِ الْكَفَّارَةِ"؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا لِلْمَالِ، وَهَذَا وَاحِدٌ سَوَاءٌ وَجَدَهُ بِنِصْفِهِ أَوْ بِكُلِّهِ، حُرِّ فِي حُكْمِ الْكَفَّارَةِ"؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا لِلْمَالِ، وَهَذَا وَاحِدٌ سَوَاءٌ وَجَدَهُ بِنِصْفِهِ أَوْ بِكُلِّهِ، فَحُكْمُ فَعَلَيْهِ التَّكْفِيرُ بِالْكِسْوَةِ، وَالْإِطْعَامِ، وَفِي الْعِنْقِ تَرَدُّدٌ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْوَلَاءِ، ثُمَّ إِنْ أَعْتَقَ بِإِذْنِ الْمَوْلَى، فَحُكْمُ الْوَلَاءِ فِيهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي الْمُكَاتَبِ.

"وَمَنْ مَاتَ فَكَفَّارَاتُهُ، وَزَكَاتُهُ، وَدُيُونُهُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ"؛ لِأَنَّهَا دُيُونٌ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ حَقَ اللَّهِ تَعَالَى، وَحَقِّ الْآدَمِيِّ، بَلْ يُقْضَى الجُمِيعُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ. "وَالْمَذْهَبُ: أَنَّ وَصِيَّتَهُ مُسْتَغْنَى عَنْهَا" فِي هَذِهِ وَحَقِّ الْآدَمِيِّ، بَلْ يُقْضَى الجُمِيعُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ. "وَالْمَذْهَبُ: أَنَّ وَصِيَّتِهُ مُسْتَغْنَى عَنْهَا" فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ؛ لِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ فِي تَرَكِّتِهِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى وَصِيَّتِهِ. "وَإِنْ أَوْصَى بِالْعِتْقِ عَنْ يَمِينِهِ وَثَلاَثَةٌ لَا يَحْتَمِلُ الْأَشْيَاءِ؛ لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ بِذَلِكَ؛ إِذْ لَيْسَ الْعِتْقُ مُتَعَيَّنًا فِيهَا فَتَعْيِينُهُ يَكُونُ تَبَرُّعًا مِنْهُ، أَطْعَمَ عَنْهُ، إِلَّا أَنْ يُجِيزَ الْوَرَثَةُ"؛ لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ بِذَلِكَ؛ إِذْ لَيْسَ الْعِتْقُ مُتَعَيَّنًا فِيهَا فَتَعْيِينُهُ يَكُونُ تَبَرُّعًا مِنْهُ، فَهُو كَسَائِرِ الْوَصَايَا.

"الْخَصْلَةُ الرَّابِعَةُ: الصَّوْمُ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ لِلرَّقِيقِ، وَلِلْمُفْلِسِ" كَمَا تَقَدَّمَ، وَالْمُفْلِسُ لَا مَالَ لَهُ.

"وَمَنْ لَمْ يَمْلِكْ سِوَى مَسْكَنٍ يَكْفِيَهِ وَلَا فَضْلَ فِيهِ، وَسِوَى خَادِمٍ يَخْدُمهُ، فَهُوَ فَقِيرٌ، وَإِنِ ارْتَفَعَتْ قِيمَةُ الْمَسْكَنِ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ حَاجَتِهِ، وَفِي تَكْلِيفِهِ الْإِبْدَالَ بِمَسْكَنِ آخَرَ دُونَهُ مَشَقَّةٌ.

"فَإِنْ كَانَتْ خِطَّتُهُ وَاسِعَةً، كَلَّفَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا بَيْعَ بَعْضِهَا"؛ لِكُوْنِهِ فَاضِلًا عَنْ حَاجَتِهِ.

#### [فَرْعَانِ]

[اعْتِبَارُ حَالَةِ الْوُجُوبِ فِي الْكَفَّارَةِ، وَإِجْزَاءُ صَوْمٍ ثَلَاثَةٍ مُتَفَرِّقَةٍ]

"أَحَدُهُمَا: أَصَحُ الْقَوْلَيْنِ اعْتِبَارُ حَالَةِ الْوُجُوبِ فِي الْكَفَّارَةِ"؛ نَظَرًا إِلَى السَّبَبِ، وَتَغْلِيبًا لِمَشَابِة الْعُبَادَاتِ. "فَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا يَوْمَئِذٍ، فَأَيْسَرَ فَكَفَّرَ بِالْمَالِ، أَجْزَأَهُ" وَإِنْ كَانَ وَالْعُقُوبَاتِ فِيهَا عَلَى مَشَابِة الْعِبَادَاتِ. "فَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا يَوْمَئِذٍ، فَأَيْسَرَ فَكَفَّرَ بِالْمَالِ، أَجْزَأَهُ" وَإِنْ كَانَ وَالصَّوْمُ بَدَلٌ عَنْهُ، وَالْمَصِيرُ إِلَى الْأَصْلِ جَائِزٌ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْبَدَلِ/. "وَلَا ١٧١/أَ يُجُونُ الْمَالُ، وَالصَّوْمِ، لَا يَجُوزُ؛ اعْتِبَارًا بِحَالَةِ يُحْرِئُ عَكْسُهُ" حَتَّى لَوْ كَانَ يَوْمَئِذٍ مُوسِرًا، وَلَزِمَهُ الْمَالُ فَأَعْسَرَ وَكَفَرَ بِالصَّوْمِ، لَا يَجُوزُ؛ اعْتِبَارًا بِحَالَةِ الْوُجُوبِ، وَأَنَّ الْأَصْلَ لَا يَجُوزُ تَرْكُهُ إِذَا وَجَبَ.

"الثَّانِي: يُجْزِئُهُ صَوْمُ ثَلَاثَةٍ أَيَّامٍ مُتَفَرِّقَةٍ عَلَى أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ"؛ لِأَنَّهَا وَرَدَتْ فِي الْآيَةِ مُطْلَقَةً، فَصَارَتْ كَكَفَّارَةِ الْأَذَى، وَقَضَاءِ رَمَضَانَ. "وَالِاحْتِيَاطُ التَّتَابُعُ"؛ لِوُجُودِ الْخِلَافِ فِيهِ، فَإِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ قَاسَهُ عَلَى كَكَفَّارَةِ الْأَذَى، وَقَضَاءِ رَمَضَانَ. "وَالِاحْتِيَاطُ التَّتَابُعُ"؛ لِوُجُودِ الْخِلَافِ فِيهِ، فَإِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ قَاسَهُ عَلَى الظِّهَارِ، (١) وَهُوَ الْقَدِيمُ. "قَالَ: وَإِنْ وَجَدَ الْمَالَ بَعْدَ افْتِتَاحِ الصَّوْمِ، أَكْمَلَ الْكَفَّارَةَ بِالصَّوْمِ إِنْ شَاءَ"،

797

<sup>(</sup>١) جاء في شرح مختصر الطحاوي للحصاص (٧/ ٤٠٥): «فصل: [اشتراط التتابع في صيام كفارة اليمين] قال الله تعالى: {فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام}، ولا يجزيه أن يصومها إلا متتابعات. قال أحمد: وذلك لأنهم قد صح عندهم من حرف عبد الله بن مسعود:

مَنَعَةَ المَوْصِلِّ الشَّافِعِيُّ '	عمد بنِ يونسَ بنِ عمدِ بنِ	الْحُلَاصَةِ) لأحمدَ بن	(المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيل
--------------------------------------	----------------------------	-------------------------	---------------------------

وَلَا يَلْزَمُهُ الانْتِقَالُ إِلَى الْمَالِ، كَمَا فِي سَائِرِ الْكَفَّارَاتِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالْمُزَنِيُّ -رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا-: لَا يَسْتَقِرُّ الْأَمْرُ إِلَّا بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهُ.

\_\_\_\_\_

= =

"فصيام ثلاثة أيام متتابعات"، وقد كان حرف عبد الله مستفيضا بالكوفة. قال إبراهيم: كنا نعلم ونحن في الكتاتيب ونحن صبيان حرف عبد الله، كما نعلم حرف زيد. وروي عن إبراهيم أيضا أنه قال: هي في قراءتنا: فصيام ثلاثة أيام متتابعات. فدل على أن استفاضتها كانت عندهم»، وجاء في التجريد للقدوري (١٢/ ١٩٤٣): «ولأنه صوم هو بدل في كفارة، فكان متتابعا كصوم الظهار».

# كِتَابُ النُّذُور

"قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَـ يُوفُواْ نُذُورَهُمْ ﴾ (١).

وَالنَّذْرُ سَبَبٌ مُلْزِمٌ لِلْوَفَاءِ بِشَرْطَيْن:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ بِطَرِيقِ التَّقَرُّبِ كَمَا إِذَا قَالَ: لِلَّهِ عَلَىَّ صومٌ أَوْ صَلَاةٌ"، فَيَلْزَمُهُ مَا نَذَرَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي مُقَابَلَةِ نِعْمَةٍ؛ لِلْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَلِقَوْلِهِ ﷺ: (مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعْهُ).

"قَالَ: وَكَذَا لَوْ قَالَ: إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي فَلِلَّهِ عَلَيَّ حَجٌّ، لَزِمَهُ"؛ لِأَنَّهُ نَذْرٌ أَيْضًا فَيَنْدَرِجُ تَحْتَ الْحَبَرِ الْمَذْكُورِ. "وَهَذَا تَبَرُّرُ" لَا غَلَقُ "وَإِنَّمَا الْغَلَقُ أَنْ يَقُولَ" عَلَى وَجْهِ اللَّحَاجِ وَالْغَضَبِ:

"إِنْ دَخَلْتُ هَذِهِ الدَّارَ، فَلِلَّهِ عَلَيَّ حَجٌّ"

"فَأَصَحُّ الْمَذْهَبِ: أَنَّهُ يَلْزَمُهُ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ؛ لِأَنَّهُ مُلْتَزِمٌ فِي الذِّمَّةِ بِالْحَنِثِ"، وَقَصْدُهُ مِنْهَا الْمَنْعُ مِنَ الْفِعْل كَمَا فِي الْيَمِينِ، فَهُوَ فِي مَعْنَى الْيَمِينِ. "وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: إِنْ وَفَى فَحَجَّ، سَقَطَ عَنْهُ الْكَفَّارَةُ"؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِمَا الْتَزَمَهُ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ آخَرُ، وَمِنْهُمْ مَن لَمْ يُسْقِطْهَا، وَقَالَ: الْوَاحِبُ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ، وَلَمْ يَأْتِ بِمَا وَجَبَ عَلَيْهِ. "وَفِي أَصْل/ الْمَسْأَلَةِ قَوْلٌ آخَرُ: أَنَّ الْوَاجِبَ هُوَ الْوَفَاءُ، كَمَا فِي ١٧٨/ ر سَائِرِ النُّذُورِ" وَقَدْ نَصَّ عَلَى التَّحْيِيرِ فِي (كِتَابِ الْإِيلَاءِ)، وَهُوَ الْقَوْلُ الثَّالِثُ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَعِلَّةُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُشْبِهُ الْيَمِينَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ قَصَدَ بِهِ مَنعَ النَّفْسِ عَن الْفِعْل، وَتَصْدِيقَ نَفْسِهِ فِيهِ، وَيُشْبِهُ النَّذْرَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ الْتَزَمَ قُرْبَةً فِي ذِمَّتِهِ، فَيَكُونُ مُخَيِّرًا بَيْنَ مُوجِبَيْهِمَا.

> "وَلَيْسَ مِنَ النَّذْرِ، وَلَا مِنَ الْيَمِينِ أَنْ يَقُولَ: إِنْ شَاءَ فُلَانٌ، فَعَلَىَّ حَجٌّ؛ لِأَنَّ الْقُرْبَةَ لَا تَلْزَمُ بِمَشِيئَتِهِ"، وَلَمْ يَلْتَزِمْ لِلَّهِ، فَلَا يَلْزَمُهُ بِمَشِيئَةِ فُلَانٍ.

> "الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يَلْتَزَمَ التَّقَرُّبَ بِمَا هُوَ عِبَادَةٌ فِي نَفْسِهِ، دُونَ الْمُبَاحَاتِ وَالْمَحْظُورَاتِ"، حَتَّى لَوْ نَذَرَ الأَكْلَ، وَالصَّوْمَ، أَوْ شُرْبَ الْخَمْرَةِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَعَاصِي، لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ.

> > "ثُمَّ النَّظَرُ فِي: نَذْرِ الصَّوْمِ، وَالصَّلَاةِ، وَالْحَجِّ

أَمَّا الصَّلَاةُ: فَإِذَا قَالَ: [لِلَّهِ عَلَىَّ صَلَاةً] وَأَطْلَقَ، لَزِمَهُ رَكْعَتَانِ فِي أَظْهَرِ الْقَوْلَيْن؛ لِأَنَّهَا أَقَلُ صَلَاةٍ وَجَبَتْ بِالشَّرْع، وَيَكْفِيهِ رَكْعَةٌ فِي الْقَوْلِ الثَّانِي؛ لِأَنَّهَا تُسَمَّى صَلَاةً، وَكَذَلِكَ لَوْ نَذَرَ الْهَدْيَ الْمُطْلَقَ عَلَى هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ، إِمَّا هَدْيٌ شَرْعِيٌّ فِي الْأَظْهَرِ"، وَهُوَ الْجَنْدَءُ مِنَ الضَّأْنِ، أَوِ النَّنِيُّ مِنَ الْمَعْزِ، وَالْبَقَرِ،

<sup>(</sup>١) الحج: ٢٩.

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (٨/ ١٤٢ ط السلطانية): رقم (٦٦٩٦) عن عائشة رضى الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه.».

وَالْإِبِلِ. "وَإِمَّا مَا يُسَمَّى هَدْيًا فِي الْقَوْلِ الْآخَرِ"، وَهُوَ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْإِسْمُ مِنْ حَيَوَانٍ وَغَيْرِهِ. "قَالَ: وَكُذَلِكَ الْعِتْقُ" إِمَّا رَقَبَةٌ مُؤْمِنَةٌ سَلِيمَةٌ كَمَا وَرَدَ فِي الشَّرْعِ، وَإِمَّا أَيُّ رَقَبَةٍ كَانَتْ مِنْ مَعِيبَةٍ، أَوْ كَافِرَةٍ أَوْ عَيْرِهَا.

"أُمَّا الصَّوْمُ، فَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: إِذَا نَذَرَ صِيَامَ أَيَّامٍ، لَمْ يَلْزَمْهُ التَّتَابُعُ مَا لَمْ يَنْوِ"؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَهَا لَا يَقْتَضِي ذَلِكَ.

"وَإِنْ نَذَرَ صَوْمَ سَنَةٍ بِعَيْنِهَا، وَلَمْ يَنْوِ التَّتَابُعَ فَأَفْطَرَ يَوْمًا، لَمْ يَلْزَمْهُ إِلَّا قَضَاءُ ذَلِكَ الْيَوْمِ كَشَهْرِ
رَمَضَانَ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءُ يَوْمِ الْعِيدِ، وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ مِنْهَا"؛ لِأَنَّهُ عَيَّنَهَا بِنَذْرِهِ، وَنَذْرُهُ لَا يَتَنَاوَلُ مِنْهَا الْأَيَّامَ الَّيْ مِنْهَا " لِلْأَيَّامِ التَّسْرِيقِ مِنْهَا " لِلْأَيَّامِ " لِلَّنَّهُ الْتَزَمَ فِي ذِمَّتِهِ الْأَيَّامُ الَّيْ الْتَرَمَ فِي ذِمَّتِهِ الْأَيَّامُ الْمَعَنَّةِ، فَلَا بُدَّ لَهُ مِنَ الْإِنْيَانِ بِهَا مُتَفَرِّقَةً كَانَتْ أَوْ مُتَتَابِعَةً، وَلَا يَتِمُ ذَلِكَ ١٧٦/ أَلَا بِقَضَاءِ هَذِهِ الْأَيَّامِ، بِخِلَافِ السَّنَةِ الْمُعَيَّنَةِ، فَإِنَّهَا لَمْ يَدْخُلْ فِي نَذْرِهِ مِنْهَا إِلَّا مَا أَمْكَنَ صَوْمُهُ.

"الثَّانِيَةُ: لَوْ قَالَ: [لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَصُومَ يَوْمَ يَقْدُمُ فُلَانٌ] فَقَدِمَ لَيْلًا، لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ"؛ لِأَنَّ نَدْرِهِ عَنِ الْمُتَعَلَّقِ. "وَحَسَنٌ لَوْ صَامَ صَبِيحَتَهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَقْرَبُ مَا يُمْكِنُ، وَلَوْ قَدِمَ نَهَارًا هُوَ فِيهِ صَائِمٌ تَطَوُّعًا، لَمْ يُحْزِ ذَلِكَ التَّطَوُّعُ عَنْ فَرْضِ"؛ إِذْ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ نِيَّةٍ مَخْصُوصَةٍ مِنَ اللَّيْلِ.

"وَعَلَيْهِ قَصَاءُ يَوْمٍ فِي أَظْهَرِ الْقَوْلَيْنِ"؛ بِنَاءً عَلَى انْعِقَادِ نَدْرِهِ هَذَا، فَإِنَّ فِيهِ قَوْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ غَيْرُ مُنْعَقِدٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ الْوَفَاءُ بِهِ، فَإِنَّهُ إِنْ قَدِمَ نَهَارًا فَقَدْ مَضَى جُزْءٌ مِنْهُ بِلَا صَوْمٍ، وَلَا صَوْمَ بِدُونِ ذَلِكَ الْجُزْءِ، وَإِنْ قَدِمَ لَيْلًا، فَلَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ؛ لِفَوَاتِ شَرْطِهِ، وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ مُنْعَقِدٌ إِذَا أَمْكَنَهُ أَنْ يَعْرِفَ الْيَوْمِ الَّذِي الْجُزْءِ، وَإِنْ قَدِمَ لَيْلًا، فَلَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ؛ لِفَوَاتِ شَرْطِهِ، وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ مُنْعَقِدٌ إِذَا أَمْكَنَهُ أَنْ يَعْرِفَ الْيَوْمِ اللَّيْقِ الْعَوْمَ اللَّيْقِ الْعَوْمَ اللَّيْقِ الْعَوْمَ اللَّذِي يَعْمِفَ اللَّهُ إِنْ عَلَى أَنَّ الصَّوْمَ قَدْ يَجِبُ فِي زَمَانٍ لَا يُمْكِنُهُ الصَّوْمُ فِيهِ، أَلَا يَقُم خَتِي إِذَا بَلَغَ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ، يَجِبُ عَلَيْهِ صَوْمُ ذَلِكَ الْيَوْمِ حَتّى يُؤْمَرَ بِقَضَائِهِ وَإِنْ لَمْ يُكْكِنُهُ صَوْمُ ذَلِكَ الْيَوْمِ حَتّى يُؤْمَرَ بِقَضَائِهِ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنُهُ صَوْمُ ذَلِكَ الْيَوْمِ حَتّى يُؤْمَرَ بِقَضَائِهِ وَإِنْ لَمْ يُمُكِنُهُ صَوْمُ ذَلِكَ الْيَوْمِ حَتّى يُؤْمَرَ بِقَضَائِهِ وَإِنْ لَمْ يُكُونُهُ صَوْمُ ذَلِكَ الْيَوْمِ حَتّى يُؤْمَرَ بِقَضَائِهِ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنُهُ صَوْمُ ذَلِكَ الْيَوْمِ حَتّى يُؤْمَرَ بِقَضَائِهِ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنُهُ صَوْمُ ذَلِكَ الْيَوْمِ حَتّى يُؤْمَرَ بِقَضَائِهِ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنُهُ صَوْمُ ذَلِكَ الْيَوْمِ، كَذَلِكَ هَهُنَا.

"فَإِنْ كَانَ يَوْمَئِذٍ صَائِمًا عَنْ نَذْرٍ آخَرَ، أَكْمَلَهُ عَنْ نَذْرِهِ، وَقَضَى يَوْمًا لِنَذْرِ الْقُدُومِ" كَمَا لَوْ كَانَ صَائِمًا عَنْ تَطَوُّعٍ. "وَأَحَبُّ لَوْ قَضَى يَوْمًا عَنِ النَّذْرِ الْأَوَّلِ"؛ لِأَنَّ صَوْمَهُ ذَلِكَ كَانَ وَاقِعًا فِي يَوْمِ اسْتُحِقَّ صَوْمُهُ لِغَيْرِهِ، فَكَانَ كَالْمُتَعَيَّنِ لَهُ.

"الثَّالِغَةُ: لَوْ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ يَوْمَ يَقْدُمُ فِيهِ فُلَانٌ أَبَدًا، فَقَدِمَ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَصُومَ كُلَّ الْمَارِيقِ، فَلَا يَصُومُهُ، وَلَا يَقْضِيهِ فِي ١٧٧/ بِ إِثْنَيْنِ لَيَسْتَقْبِلُهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَوْمَ فِطْرٍ، أَوْ يَوْمَ أَصْحَى، أَوْ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ، فَلَا يَصُومُهُ، وَلَا يَقْضِيهِ فِي ١٧٧/ بِ أَظْهَرِ الْقَوْلَيْنِ"؛ لِمَا بَيَّنَا أَنَّ ذَلِكَ لَا يَدْخُلُ فِي نَذْرِهِ. "وَلَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ صَوْمُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، وَمَامَ شَيْئًا مِنْهَا عَنْ نَذْرِهِ لَانْقَطَعَ عَلَيْهِ التَّتَابُعُ، وَتَعَذَرَ صَوْمُ الشَّهْرَيْنِ جُمْلَةً، فِعَلَيْهِ مَامَ شَيْئًا مِنْهَا عَنْ نَذْرِهِ لَانْقَطَعَ عَلَيْهِ التَّتَابُعُ، وَتَعَذَرَ صَوْمُ الشَّهْرَيْنِ جُمْلَةً، فِعَلَيْهِ مَامُهُمَا " ثُمُّ يَقْضِي كُلُّ إِثْنَيْنِ فِيهِمَا ؛ لِأَنَّهُ أَنْ يَصُومُهُ عَنْ نَذْرِهِ فَلَمْ يَصُمُ الْإِثْنَيْنِ فِيهِمَا ؛ لِأَنَّهُ أَنْ يَصُومُهُ عَنْ نَذْرِهِ فَلَمْ يَصُمْ، بَلْ صَامَهُ عَنِ الشَّهْرَيْنِ وَهُو شَيْءٌ " أَلْزَمَهُ نَفْسَهُ " وَأَدْحَلَهُ عَلَى نَفْسِهِ بِفِعْلِهِ بَعْدَمَا وَجَبَ عَلَيْهِ صَوْمُ الْإِثْنَيْنِ، فَيَلْرَمُهُ فَضَاؤُهُ وَ اللَّهُ مِنْ فَهُ وَلَا يَعْمَلُهُ وَيَعْلِهِ بَعْدَمَا وَجَبَ عَلَيْهِ صَوْمُ الْإِنْنَيْنِ، فَيَوْمَهُ فَضَاؤُهُ وَ فَمَا وَخَبَ عَلَيْهِ صَوْمُ الْإِنْنَيْنِ، فَهُو شَيْءٌ " أَلْوَمَهُ نَفْسِهُ بِفِعْلِهِ بَعْدَمَا وَجَبَ عَلَيْهِ صَوْمُ الْإِنْنَيْنِ، فَيْ الْوَمُهُ فَضَاؤُهُ

"بِخِلَافِ شَهْرِ رَمَضَانَ" فَإِنَّهُ وَجَبَ بِالشَّرْعِ قَبْلَ وُجُوبِ نَدْرِهِ، فَلَا يَلْزُمُهُ قَضَاءُ مَا فِيهِ مِنَ الْأَثَانِينِ. "قَالَ: وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ لَزِمَهُ صَوْمُ شَهْرَيْنِ قَبْلَ هَذَا النَّذْرِ فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ"؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ سَابِقًا عَلَيْهِ، إِلَّا أَنَّهُ لَزِمَهُ بِفِعْلِهِ وَاحْتِيَارِهِ، فَيَكُونُ مُخَالِفًا لِشَهْرِ رَمَضَانَ أَيْضًا، كَمَا لَوْ كَانَ بَعْدَهُ. "قَالَ: وَلَوْ كَانَ النَّاذِرُ امْرَأَةً مَا لَوْ كَانَ بَعْدَهُ. "قَالَ: وَلَوْ كَانَ النَّاذِرُ امْرَأَةً صَامَتْ وَقَضَتْ كُلَّ إِثْنَيْنِ مَرَّ عَلَيْهَا فِي أَيَّامٍ حَيْضِهَا، خِلَافَ يَوْمِ الْعِيدِ؛ لِأَنَّ زَمَانَ الْحَيْضِ لَا يُنَافِي مَا مُعْمِية فَي أَيَّامٍ حَيْضِهَا، خِلَافَ يَوْمِ الْعِيدِ؛ لِأَنَّ زَمَانَ الْحَيْضِ لَا يُنَافِي وَجُوبَ الصَّوْمِ"؛ وَلِهَذَا تُؤْمَرُ بِقَضَاءِ رَمَضَانَ. "إِلَّا أَنْ تَقْصِدَ عَيْنَهَا بِنَذْرِ الصَّوْمِ" فَإِنَّهُ لَا يَنعَقِدُ حِينَئِذٍ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ فِي زَمَانِ الْحَيْضَ مَعْصِيَةً، وَلَا نَذَرَ فِي مَعْصِيةِ اللَّهِ.

"أُمَّا الْحَجُّ، فَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: لَوْ نَذَرَ الْحَجَّ مَاشِيًا، فَأَصَحُّ الْقَوْلَيْنِ: أَنَّ الْمَشْيَ وَاجِبٌ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمَشْيَ أَفْضَلُ فِي الْحَجِّ" مِنَ الرُّكُوبِ، وَفِيهِ قَوْلَانِ: الصَّحِيحُ: أَنَّ الْمَشيَ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّ التَّعَبَ/ فِيهِ أَكْثَرُ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ١/١٣ أَلُحَجِّ" مِنَ الرُّكُوبِ، وَفِيهِ قَوْلَانِ: الصَّحِيحُ: أَنَّ الْمَشيَ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّ التَّعَبَ/ فِيهِ أَكْثَرُ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ١/٢٥ فَالْتِزَامُهُ الْتِزَامَ وَصْفٍ لِلْعِبَادَةِ، فِيهِ فَضِيلَةٌ وَقُرْبَةٌ، فَيَجِبُ بِالنَّذْرِ كَسَائِرِ الْقُرَبِ.

"وَعَلَى هَذَا إِنْ حَجَّ رَاكِبًا، فَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ مَحْسُوبٌ عَنْ نَذْرِهِ"؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِأَصْلِ الحُجِّ، وَالْإِخْلَالُ بِوَصْفِهِ لَا يَمْنَعُ الاعْتِدَادَ بِأَصْلِهِ "وَعَلَيْهِ شَاةٌ"؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ أُخْتَ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ نَذَرَتْ أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ، فَأَمْرَهَا النَّبِيُ ﷺ أَنْ تَرْكَبَ وَتَهْدِي هَدْيًا.

"الثَّانِيَةُ: إِذَا نَذَرَ إِثْيَانَ بُقْعَةٍ، نُظِرَ: فَإِنْ نَذَرَ إِثْيَانَ عَرَفَةَ، لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهَا حِلُّ وَلَيْسَ فِي الثَّانِيَةُ: إِذَا نَذَرَ إِثْيَانَ مِيقَاتٍ. "وَلَوْ نَذَرَ إِثْيَانَ بُقْعَةٍ مِنْ حَرَمٍ مَكَّةَ، لَزِمَهُ حَجِّ، أَوْ عُمْرَةٌ"؛ إِثْيَافَ بُقُعَةٍ مِنْ حَرَمٍ مَكَّةَ، لَزِمَهُ حَجِّ، أَوْ عُمْرَةٌ"؛ إِذْ يَلْزَمُهُ بِدُخُولِهِ الْإِحْرَامُ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ. "وَإِنْ نَذَرَ أَنْ يَأْتِي مَسْجِدَ الْمَدِينَةِ، أَوْ مَسْجِدَ إِيلِيًّا، لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ فِي أَظْهَرِ الْقَوْلَيْنِ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ بَمْنَزِلَةِ الْإِثْيَانِ إِلَى سَائِرِ الْمَسَاجِدِ؛ إِذْ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا نُسُكٌ.

"الثَّالِثَةُ: لَوْ نَذَرَ وَقَالَ: [أَحُجُّ عَامِي هَذَا] فَحَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ عَدُوٌّ أَوْ سُلْطَانٌ، فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ؛ لِإَنَّهُ مُحْصَرٌ" فَإِنَّ نَذْرَهُ تَعَلَّقَ بِهَذَا الْعَامِ، وَقَدْ فَاتَهُ لَا بِتَفريطٍ مِنْ جِهَتِهِ، فَلَا يَسْتَقِرُّ فِي ذِمَّتِهِ.

<sup>(</sup>۱) سنن أبي داود (٣/ ٢٣٤ ت محيى الدين عبد الحميد): رقم (٣٢٩٦) عن ابن عباس، أن أحت عقبة بن عامر، نذرت أن تمشي، إلى البيت فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم: أن تركب وتحدي هديا "، [حكم الألباني] صحيح»، ومسند الدارمي - ت حسين أسد (٣/ ٢٠٥١): رقم (٢٣٨٠) - عن ابن عباس، أن أخت عقبة، نذرت أن تمشي، إلى البيت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الله لغني عن نذر أختك لتركب، ولتهد هديا»، [تعليق المحقق] إسناده صحيح، جاء في التلخيص الحبير (٤/ ٢٣٤ ط العلمية): رقم (٢٠٦٤) - حديث: "أن أخت عقبة نذرت أن تحج ماشية، فسئل النبي صلى الله عليه وسلم، فقيل: إنحا لا تطبق ذلك، فقال فلتركب، ولتهد هديا"، وفي رواية أبي داود من حديث عكرمة، عن ابن عباس: "أن أخت عقبة بن عامر نذرت أن تمشي إلى البيت، فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تركب، وتحدي هديا" وإسناده صحيح، ثم قال بعد ذلك، وروي أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أخت عقبة بن عامر، وقد نذرت أن تمشي بحج أو عمرة"، لم أحده هكذا، وهو متفق عليه من حديث عقبة بن عامر بلفظ: "نذرت أختي أن تمشي إلى بيت الله، وأمرتني أن أستفتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: لتمش ولتركب"».

"وَإِنْ حَدَثَ بِهِ مَرَضٌ، أَوْ خَطَأُ عَدَدٍ، أَوْ نِسْيَانٌ، أَوْ تَوَانٍ، قَضَاهُ"؛ لِأَنَّهُ أَمْكَنَهُ أَنْ يَحُجَّ، إِلَّا أَنَّهُ تَرَكَهُ لِهَذِهِ الْأَعْذَارِ، فَكَان مُسْتَقِرًا فِي ذِمَّتِهِ، وَعُذْرُ صَدِّ العَدُوِّ آكَدُ مِنْ عُذْرِ الْمَرَضِ؛ بِدَلِيل أَنَّهُ يُبِيحُ التَّحَلُّلَ، وَالْمَرَضُ لَا يُبِيحُ.

"الرَّابِعَةُ: إِذَا نَذَرَ هَدْيَ ثَوْبٍ، تَصَدَّقَ بِهِ عَلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ"؛ لِأَنَّ إِطْلاقَ الْهَدْيِ يَقْتَضِي ذَلِكَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ هَذَيَّا بَالِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾ (١) "فَإِنْ نَوَى أَنْ يُعَلِّقَهُ سِتْرًا عَلَى الْبَيْتِ/ فَعَلَى مَا نَوَى، /۱۷۳ ب وَعَلَيْهِ مَؤُونَةُ التَّبْلِيغِ إِذَا قَالَ: للَّهِ عَلَيَّ إِهْدَاؤُهُ، فَإِنْ قَالَ: جَعَلْتُهُ هَدْيًا، فَمَؤُونَةُ التَّبْلِيغِ مِنْ ذَلِكَ الشَّيْءِ"؛ إِذْ لَمْ يَلْتَزِمْ تَبْلِيغَهُ. "وَحَسَن لَوْ تَبَرَّعَ" بِتَبْلِيغِهِ؛ إِتمامًا لِهَدْيِهِ. "وَإِهْدَاءُ الْأَرْض: أَنْ يَبِيعَهَا، وَيُهْدِي قِيمَتَهَا"؛ إِذْ لَا يُتَصَوَّرُ إِهْدَاؤُهَا.

كِتَابُ أَدَبِ الْقَاضِي

"وَعَلَى الْقَاضِي وَظَائِفٌ، وَهِيَ عَشْرَةٌ:

الْأُولَى: أَلَّا يَتَوَلَّى الْقَضَاءَ إِلَّا رَجُلٌ مُكَلَّفٌ تَقِيٌّ، عَالِمٌ بِاللُّغَةِ، وَالْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَإِجْمَاع السَّلَفِ، وَمَسَالِكِ الْقِيَاسِ، وَبِالْجُمْلَةِ: يَكُونَ بِحَيْثُ يَسْتَقِلُ بِدَرْكِ أَحْكَامِ الشَّرْع، فَإِنْ قُلِّدَ مَن لَيْسَ هَذَا وَصْفُهُ، لَمْ يَصِحَّ التَّوْلِيَةُ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ أَمْرَ الْقَضَاءِ أَكْثَرُ مِنْ أَمْرِ الْفَتْوَى، فَإِنَّهُ إِفْتَاةٌ وَإِلْزَامٌ، ثُمَّ الْمُفْتِي لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا مُحْتَهِدًا، فَالْحَاكِمُ أَوْلَى، وَهَذِهِ شَرَائِطُ الْمُحْتَهِدِ، فَلَا بُدَّ مِنَ اجْتِمَاعِهَا، فَإِنَّهَا آلَةُ الإجْتِهَادِ.

"الثَّانِيَةُ: إِذَا تَوَلَّى فَلْيُعَيَنِ الْمُزِّكِّي، وَالتَّرْجُمَانِ، وَالْكَاتِب، وَالْقَسَّامِ"، وَهَذَا مِنَ الْآدَاب، وَيَكْفِى كَاتِبٌ وَاحِدٌ وَلَا بُدَّ مِنَ الْعَدَدِ فِي الْمُزَّكَى، وَالتَّرْجُمَانِ. "فَلَا يُقْبَلُ التَّرْجَمَةُ إِلَّا مِنْ عَدْلَيْنِ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْزِلَةِ الشَّهَادَةِ؛ إِذْ لَا يُؤْمَنُ فِيهِ الْخِيَانَةُ. "وَكَذَلِكَ التَّزْكِيَةُ"؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ. "وَيَتَّخِذُ كَاتِبًا عَدْلًا نَزِهًا عَنِ الطَّمَع"؛ لِيُؤْمَنَ خِيَانَتُهُ. "وَيَحْرِصُ أَنْ يَكُونَ فَقِيهًا"؛ لِقَلَّا يَخِلَّ مَا يَكْتُبُهُ مِنَ الْمَحَاضِرِ، وَالسِّجِلَّاتِ. "وَكَذَلِكَ الْقَسَّامُ وَسَائِرُ مَنْ يَسْتَعِينُ بِهِ"

"الثَّالِثَةُ: الْمُسْتَحَبُّ: أَنْ يَجْلِسَ الْقَاضِي لِلْقَضَاءِ فِي مَوْضِعِ بَارِزٍ وَاسِعِ نَزِهٍ؛ لِئَلَّا يُسْرِعَ إِلَيْهِ 1/172 الْمَلَالَةُ"، وَلَا يَشُقُّ عَلَى الْخُصُومِ خُضُورُهُ، وَلَا يَضِيقَ عَلَيْهِمْ مَوْضِعُ الْخُلُوس/.

"وَحَسَنٌ أَنْ يَكُونَ فِي وَسَطِ الْبَلْدَةِ"؛ لِيَسْتَوي فِيهِ أَهْلُ أَطْرَافِهَا. "وَيُكْرَهُ الْجُلُوسُ فِي الْمَسْجِدِ؛ لِكَثْرَةِ الْأَصْوَاتِ وَاللَّغَطِ، وَكَرَاهِيَةُ إِقَامَةِ الْحُدُودِ فِي الْمَسَاجِدِ أَشَدُّ، وَقَدْ قَالَ ﷺ: (جَنَّبُوا مَسَاجِدَكُمْ صِبْيَانَكُمْ، وَمَجَانِينَكُمْ، وَخُصُومَاتِكُم، وَرَفْعَ أَصْوَاتِكُمْ، وَسَلَّ سُيُوفِكُمْ، وَبَيْعَكُمْ وَشِرَائَكُمْ، وَإِقَامَةَ

(١) المائدة: ٥٥

حُدُودِكُمْ، وَجَمِّرُوهَا فِي جُمَعِكُمْ، وَاجْعَلُوا مَطَاهِرَكُمْ عَلَى أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِي" (<sup>()</sup>

"الرَّابِعَةُ: لَا يَنْبَغِي أَنْ يَقْضِيَ وَقْتَ غَلَبَةِ غَضَبٍ أَوْ فَرَح، أَوْ فَرْطِ جُوع أَوْ عَطَشِ أَوْ حُزْنٍ؛ حَتَّى يَكُونَ سَاكِنَ النَّفْسِ وَالْجَأْشِ، مُتَمَكِّنًا مِنَ اسْتِيفَاءِ النَّظَرِ وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ عِلى: (لَا يَقْضِى الْقَاضِي وَهُوَ غَضْبَانٌ) (٢) وَكُلُّ مَا يُشَوِّشُ فَهْمَهُ فَيَمْنَعُهُ عَنْ سَدَادِ الاجْتِهَادِ، فَهُوَ فِي مَعْنَاهُ.

"الْخَامِسَةُ: يَنْبَغِي أَنْ يُنْزِلَ الْخَصْمَيْنِ مَنْزِلَةً وَاحِدَةً فِي الرُّثْبَةِ دُخُولًا وَجُلُوسًا، وَنَظَرًا وَكَلَامًا"؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: (مَن أَبْتُلِيَ بِالْقَضَاءِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فَلْيَعْدِلْ بَينَهُمْ فِي لَخَظِهِ، وَإِشَارَتِهِ، وَمَقْعَدِهِ).

"وَلَوْ بَدَأَ أَحَدُهُمَا بِالسَّلَامِ، فَحَسَنٌ أَنْ يَسْكُتَ حَتَّى يُسَلِّمَ الثَّانِي، ثُمَّ يُحَيِّيَهُمَا بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَبْعَدُ عَنِ الْمَيْلِ وَالتَّحْصِيصِ. "وَإِذَا ازْدَحَمَ الْخُصُومُ، فَالسَّبْقُ وَالْقُرْعَةُ" كَمَا فِي سَائِر الْخُقُوقِ. "فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُسَافِرِينَ كَثْرَةٌ، فَلَا بَأْسَ لَوْ قَدَّمَ خُصُومَتُهُمْ"؛ لِئَلَّا يَسْتَضِرُّوا بالْمُقَامِ وَالتَّحَلُّفِ عَن الرُّفْقَةِ. "فَإِنْ كَثُرُوا سَوَّى بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ، أَوْ جَعَلَ لَهُمْ يَوْمًا"؛ لِأَنَّ فِي تَقْدِيمِهِمْ إِضْرَارًا بِالْمُقِيمِينَ، وَالضَّرَرُ لَا يُزَالُ بِالضَّرَرِ. "وَمَنْ أَكْمَلَ مُصُومَةً بِسَبْقِ أَوْ قُرْعَةٍ فَأَرَادَ أَنْ يَرْدِفَهَا أُخْرَى، لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا أَنْ يَرْضَى الْآخَرُونَ/، أَوْ يَكُونُ آخِرَهُمْ فَيَصْبِرُ الْقَاضِي لَهُ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِضْرَارٌ بِالْبَاقِينَ، فَإِنَّهُ رُبَّمَا يَسْتَوْعِبُ ١٧٤/ الْمَحْلِسَ بِدَعَاوِيهِ، فَلَا يُقَدُّمُ فِي أَكْثَرَ مِنْ حُكُومَةٍ.

"السَّادِسَةُ: إِذَا جَلَسَ الْخَصْمَانِ، فَلَا بَأْسَ لَوْ قَالَ الْقَاضِي: لِيَتَكَلَّمَ الْمُدَّعِي مِنْكُمَا"؛ إِذْ لَيْسَ

<sup>(</sup>١) سنن ابن ماجه (١/ ٢٤٧ ت عبد الباقي): رقم (٧٥٠) عن واثلة بن الأسقع، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «جنبوا مساجدكم صبيانكم، ومجانينكم، وشراءكم، وبيعكم، وخصوماتكم، ورفع أصواتكم، وإقامة حدودكم، وسل سيوفكم، واتخذوا على أبوابما المطاهر، وجمروها في الجمع»، [حكم الألباني] ضعيف، جاء في خلاصة البدر المنير (٢/ ٤٢٩): «رواه ابن ماجه من رواية مكحول عن واثلة بإسناد ضعيف، قال ابن الجوزي: لا يصح».

<sup>(</sup>٢) صحيح مسلم (٥/ ١٣٢ ط التركية): رقم (١٧١٧) عن عبد الرحمن بن أبي بكرة قال: « كتب أبي (وكتبت له) إلى عبيد الله بن أبي بكرة، وهو قاض بسحستان أن لا تحكم بين اثنين وأنت غضبان، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان .»، جاء في تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (١/ ٩٣): «قوله – صلى الله عليه وسلم –: (لا يقضى القاضى وهو غضبان) قال العراقي: رواه الستة من حديث عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه، وهذا لفظ النسائي وابن ماجه، وزاد: (بين اثنين)، وقال البخاري: (ولا يقضين حكم)، وقال مسلم، (لا يحكم أحد)، وقال أبو داود: (لا يقضى الحكم)، وقال الترمذي: (لا يحكم الحاكم) وقال: هذا حديث حسن صحيح. قلت: وبمثل سياق ابن ماجه رواه الإمام أحمد أيضا وكذا أبو داود وبمثل سياق مسلم رواه الترمذي والنسائي أيضا وبمثل سياق البخاري رواه أيضا الإمام أحمد وأبو داود وابن ماجه».

<sup>(</sup>٣) سنن الدارقطني (٥/ ٣٦٥): رقم (٤٤٦٦) عن أم سلمة رضي الله عنها ، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من ابتلي بالقضاء بين الناس فليعدل بينهم في لحظه وإشارته ومقعده»، جاء في التلخيص الحبير (٣١٩٥/٦ ط أضواء السلف): رقم (٦٧٧٢)-وروى أبو يعلى والدارقطني والطبراني في "الكبير" من حديث أم سلمة: "من ابتلي بالقضاء بين المسلمين فليعدل بينهم في لحظه وإشارته ومقعده ومجلسه، ولا يرفع صوته على أحد الخصمين ما لا يرفع على الآخر لفظ الطبراني والدارقطني. وقد فرقاه حديثين، وجمعه أبو يعلى بمعناه، وفي إسناده عباد بن كثير، وهو ضعيف».

ذَلِكَ إِلَّا إِذْنَا فِي الْكَلَامِ. "فُمَّ يُسْمَعُ، فَإِنْ كَانَتْ دَعْوَاهُ مَجْهُولَةً، أَوِ ادَّعَى وُجُوبَ دَيْنٍ وَلَمْ يَكُنْ عَلَى الْحَصْمِ جَوَابُهُ"؛ لِأَنَّ الْمَجْهُولَ لَا يُمْكِنُ إِلْزَامُهُ، وَالْمُؤَجَّلَ لَا يَلْزَمُهُ فِي الْحَالِ، فَلِنْ أَقَرَّ ٱلْزَمَهُ الدَّفْعَ، وَإِنْ جَحَدَ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ جَوَابُهُ. "فَإِنِ ادَّعَى الْحُلُولَ أَمَرَ الْحَصْمُ الْخَصْمُ الْخَصْمُ الْخَرِحِ وَالتَّعْدِيلِ، كَمَا يَأْتِي. "وَإِنْ لَمْ تَكُنْ طَلَبَ الْبَيْنَةُ، لَمْ يَسْتَحْلِفُهُ الْقَاصِي حَتَّى يطلب الْحَصْمُ الْيَمِينَ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ حَقَّهُ. "ثُمَّ يَسْتَحْلِفُهُ"؛ لِقَوْلِهِ عَلَى مَنْ أَنْكُرَ) (١) فَإِنْ حَلَفَ بَرِىءَ لِقَوْلِهِ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيُمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكُرَ) (١) فَإِنْ حَلَفَ بَرِىءَ لِقَوْلِهِ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيُمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ) (١) فَإِنْ حَلَفَ بَرِىءَ لِقَوْلِهِ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيُمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ) (١) فَإِنْ حَلَفَ بَرِىءَ لِقَوْلِهِ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيُمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ) (١) فَإِنْ حَلَفَ بَرَىءَ لِقَوْلِهِ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيُمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكُرَ) (١) فَإِنْ حَلَفَ بَرِىءَ لِقَوْلِهِ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيُمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكُرَ) (١) فَإِنْ حَلَفَ النَّبِي عَلَى الْمُدَّعِي، وَلَا لَكُوبُ الْمُولِ عَجْزِهِ الْمُدَّعِي، وَلَا يُعَلِقُونِهِ عَلَى مَنْ أَنْكُرَ وَعَنْ تَصْحِيحِهَا. "وَإِنْ حَلَفَ اسْتَحَقَّ"؛ لِأَنْ يَمِينَهُ مَعَ نُكُولِ لَكُوبُ وَالْمُلْ عَنْرَتُهُ "وَلَا يُلْقُنُ" وَاحِدًا مِنْهُمَا حُجَّةً؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمُدَّعِي وَلَا يُلْقُنُ " وَاحِدًا مِنْهُمَا كُانَ يَسْتَحِقُ بِهِ الْمَالَ. "وَلَا يَتَعَتْتُ حَصْمُ الْخُومُ الْخُومُ الْخُولُ فَي الْكَلَامِ وَيَطَلُّلُ عَنْرَتُهُ "وَلَا يُلْقُنُ" وَاحِدًا مِنْهُمَا حُجَّةً؛ لِمَا فِيهِ مِن الْمُدَى وَلَا يُعَلِى وَكُولِ الْفَالِدُ وَالْمُولِ الْحَلْمَ وَلَا يُلْقُنُ " وَاحِدًا مِنْهُمَا حُبُولُ الْجَعْرِهِ فِي الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُعْرَالِ فِي عَوْلُ الْمُؤْلِ عَلَى الْمُحْمَلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ اللْمُؤْلِ اللْمُؤْلِ الْمُؤْلِ اللْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْل

"السَّابِعَةُ: إِنْ عَلِمَ الْقَاضِي صِدْقَ الْمُدَّعِي، فَأَصَحُ الْقَوْلَيْنِ: أَنَّ لَهُ أَنْ يَقْضِيَ بِعِلْمِهِ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ؛ فَإِنَّهُ أَقْوَى مِنَ الشَّهَادَةِ، وَالْإِقْرَارِ، وَالْيَمِينِ/"؛ لِتَطَرُّقِ الاحْتِمَالِ إِلَيْهَا، وَعِلْمُهُ مَقْطُوعٌ بِهِ. ١/١٥٥ الْأَحْكَامِ؛ فَإِنَّهُ أَقْوَى مِنَ الشَّهَادَةِ، وَالْإِقْرَارِ، وَالْيَمِينِ/"؛ لِتَطَرُّقِ الاحْتِمَالِ إِلَيْهَا، وَعِلْمُهُ مَقْطُوعٌ بِهِ.

<sup>(</sup>۱) سنن الترمذي (۳/ ۲۱۸ ت شاكر): رقم (۱۳٤۲) عن ابن عباس، «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن اليمين على المدعى عليه»: هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وغيرهم: أن البينة على المدعي، واليمين على المدعى عليه، [حكم الألباني] صحيح، جاء في خلاصة البدر المنير (۲/ ٤٤٩): رقم (۲۹٤٣) – حديث: ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، قال: "البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه" رواه البيهقي كذلك بإسناد حسن. ومتفق عليه بلفظ قضى باليمين على المدعى عليه»، وجاء في التلخيص الحبير (٦/ ٢١١١ ط أضواء السلف): رقم (۲۷۸٦) – [۲۰۰۶] – حديث: "اليمين على من أنكر البيهقي من حديث ابن عباس: أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: "لو أعطى الناس بدعواهم لادعى رجال دماء قوم وأموالهم، ولكن البينة على المدعى، واليمين على من أنكر وهو في "الصحيحين" بلفظ: "ولكن اليمين على المدعى عليه"».

<sup>(</sup>۲) صحيح البخاري (۳/ ۱۷۸ ط السلطانية): رقم (۲٦٦ و ۲٦٦٠) عن أبي وائل قال: قال عبد الله «من حلف على يمين يستحق كما مالا، لقي الله وهو عليه غضبان. ثم أنزل الله تصديق ذلك: {إن الذين يشترون بعهد الله وأيماضم} إلى {عذاب أليم} ثم إن الأشعث بن قيس خرج إلينا، فقال: ما يحدثكم أبو عبد الرحمن؟ فحدثناه بما قال، فقال: صدق، لفي أنزلت، كان بيني وبين رجل خصومة في شيء، فاختصمنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: شاهداك أو يمينه، فقلت له: إنه إذا يحلف ولا يبالي، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: من حلف على يمين، يستحق بما مالا، وهو فيها فاجر، لقي الله عز وجل وهو عليه غضبان، فأنزل الله تصديق ذلك، ثم اقترأ هذه الآية.»، وصحيح مسلم (١/ ٨٦ ط التركية): رقم (١٣٨) حدثنا إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا جرير ، عن منصور ، عن أبي وائل ، عن عبد الله قال: « من حلف على يمين يستحق بما مالا هو فيها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان»، ثم ذكر غو حديث الأعمش غير أنه قال: كانت بيني وبين رجل خصومة في بئر، فاختصمنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: شاهداك أو يمينه، حاء في خلاصة البدر المنير (٢/ ٤٣٩): رقم (٢٩٠٠) – حديث: "ليس لك إلا شاهداك أو يمينه" متفق عليه من رواية الأشعث بن قيس».

"وَلُوْ رَامَ الْبَيِّنَةَ نَزَاهَةً" لِنَفسِهِ "وَنَقْضًا لِلرِّيبَةِ" عَنْهُ "كَانَ أَحْسَنُ"

"فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ وَأَقَامَ الْمُدَّعِي شَاهِدَيْنِ، فَلْيَعْرِضْهُمَا عَلَى الْمُزَكِّي"؛ لِيُوَضِّحَ حَاهَمُا. "وَلْيَكُنِ الْمُزَكُّونَ جَامِعِينَ لِلْعَفَافِ فِي الطُّعْمَةِ، وَالْمُعَامَلَةِ بُرَاءٌ مِنَ الشَّحْنَاءِ" وَالْمُمَاطَلَةِ "وَالْعُوائِلِ الْقَادِحَةِ"؛ لِلْعَفَافِ فِي الطُّعْمَةِ، وَالْمُعَامَلَةِ بُرَاءٌ مِنَ الشَّحْنَاءِ "وَالْمُمَاطَلَةِ "وَالْعُوائِلِ الْقَادِحَةِ"؛ لِنَا لَمُنَا عُنْ مَدُوهِ فِي الطَّعْمَةِ، وَلا عَنْ عَدُوهِ الْمُشَاحِنِ"، فَإِنَّهُ لَا يُظْهِرُ قُبْحَ صَدِيقِهِ الصَّدُوقِ، وَلا عَنْ عَدُوهِ الْمُشَاحِنِ"، فَإِنَّهُ لَا يُظْهِرُ قُبْحَ صَدِيقِهِ، وَيُعْفِى حُسْنَ عَدُوهِ.

"وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونُوا غَيْرَ مَعْلُومِينَ" لِلْحَصْمِ "مَخَافَةَ الاسْتِزْلَالِ" بِتَقْدِيمِ الرِّشَي إِلَيْهِمْ.

"وَيَكْتُمُ عَنْ أَحَدِهِمْ مَا كَتَبَ إِلَى الثَّانِي؛ لِثَلَّا يَتَطَابَقَا" عَلَى مَا يُرِيدَاهُ مِنَ الْحَرْح أَو التَّعْدِيل.

"وَإِذَا كَتَبَ إِلَيْهِمُ اسْتَقْصَى وَصْفَ الْحَصْمَيْنِ وَالشُّهُودِ، وَأَسَامِيهِمْ وَكُنَاهُمْ، وَحُلَاهُمْ، وَأَحْسَابَهُمْ، وَمُوَاذِلَهُمْ، وَسُوقَهُمْ"؛ لِئَلَّا يَلْتَبِسَ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَإِثَمَا يُذَكَّرُ الْخَصْمُ لِيُعْرَفَ هَلْ بَينَهُ وَبَيْنَ الشَّاهِدِ عَلَيْهَا، وَسُوقَهُمْ"؛ لِئَلَّ يَلْلَهِمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَإِثَمَا يُذَكَّرُ الْخَصْمُ لِيُعْرَفَ هَلْ بَينَهُ وَبَيْنَ الشَّاهِدِ عَلَيْهَا، عَدَاوَةٌ، أَوْ قَرَابَةٌ مَانِعَةٌ مِنْ قَبُولِ الشَّهَادَةِ لَهُ. "وَخَتَمَ كُتُبَهُ هَذِهِ وَأَخْفَاهَا"؛ لِئَلَّ يُطلَّعَ عَلَيْهَا، عَدَاوَةٌ، أَوْ صَدَاقَةٌ، أَوْ قَرَابَةٌ مَانِعَةٌ مِنْ قَبُولِ الشَّهَادَةِ لَهُ. "وَخَتَمَ كُتُبَهُ هَذِهِ وَأَخْفَاهَا"؛ لِئَلَّ يُطلَّعُ عَلَيْهَا، فَيُحتَالُ فِيهَا بِشَيْءٍ. "وَإِنْ كَتَبَ إِلَى اثْنَيْنِ فَاخْتَلَفَا" فَحَاءَ أَحَدُهُمَا بِالْحُرْحِ، وَالثَّانِ بِالتَّعْدِيلِ "كَتَبَ إِلَى اثْنَيْنِ فَاخْتَلَفَا" فَحَاءَ أَحَدُهُمَا بِالْحُرْحِ، وَالثَّانِ بِالتَّعْدِيلِ "كَتَبَ إِلَى اثْنَيْنِ فَاخْتَلَفَا" فَحَاءَ أَحَدُهُمَا بِالْحُوْحِ، وَالثَّانِ بِالتَّعْدِيلِ "كَتَبَ إِلَى اثْنَيْنِ فَاخْتَلَفَا" فَحَاءَ أَحَدُهُمَا بِالْحُرْحِ، وَالثَّانِ بِالتَّعْدِيلِ "كَتَبَ إِلَى اثْنَيْنِ فَاخْتَلَفَا" فَحَاءَ أَحَدُهُمَا بِالْخُوْحِ، وَالثَّانِ بِالتَّعْدِيلِ "كَتَبَ إِلَى اثْنَيْنِ فَاخْتَلَقَا" فَحَاءَ أَحَدُهُمَا بِالْحَرْحِ، وَالثَّانِ بِالتَّعْدِيلِ "كَتَبَ إِلْمُ أَنْ تَتِمَّ بَيِّنَهُ الْعَدَالَةِ مِنْ غَيْرِ مُعَارَضَةٍ"

"وَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ عَلَى الْجَرْحِ وَشَاهِدَانِ عَلَى الْعَدَالَةِ، فَالْجَرْحُ أَوْلَى"؛ لِأَنَّ الْجَارِحَ عَلِمَ مَا خَفِيَ عَلَى الْمُعَدِّلِ، وَصَارَ هَذَا كَمَا لَوْ شَهِدَ أَنَّ هَذَا الْمِلْكَ كَانَ لِفُلَانٍ إِلَى أَنْ مَات، وَشَهِدَ آخَرَانِ أَنَّ فُلَانًا بَاعَهُ قَبْلَ مَوْتِهِ، فَإِنَّ بَيِّنَةَ الْبَيْعِ كَانَتْ مُقَدَّمَةً عَلَى بَيِّنَةِ الْمِلْكِ؛ إِذْ مَعَهَا زِيَادَةُ عِلْمٍ، كَذَلِكَ هَهُنَا، وَكَذَلِكَ بَيِّنَةُ ثُبُوتِ/ الدَّيْنِ مَعَ بَيِّنَةِ قَضَائِهِ، يُقَدَّمُ بَيِّنَةُ الْقَضَاءِ لَا مَحَالَةَ.

"قَالَ: وَلَا يُقْبَلُ شَهَادَةُ الْجَرْحِ إِلَّا بِتَفْصِيلٍ"، فَإِنَّ أَسْبَابَ الْجُرْحِ كَنْتَلِفُ، فَرُبَّمَا ذَكُرَ سَبَبًا لِالْحَرْحِ "وَتُقْبَلُ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْخِبْرَةِ الْبَاطِنَةِ"؛ لِأَنَّ شَهَادَتُهُ شَهَادَةٌ عَلَى ثُبُوتِ فِسْقِهِ، وَقَدْ الْقَاضِي سَبَبًا لِلْحَرْحِ "وَتُقْبَلُ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْخِبْرَةِ" الْبَاطِنَةِ "وَشَهَادَةُ الْعَدَالَةِ تُقْبَلُ مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ"؛ لِأَنَّ أَسْبَابَهَا لَا تَنْصَبِطُ. "وَلَا تُقْبَلُ إِلَّا مِنْ أَهْلِ الْخِبْرَةِ" الْبَاطِنَةِ "الَّذِينَ صَاحَبُوهُ فِي السَّقَرِ وَالْحَصَرِ، أَوْ جَاوَرُوهُ، أَوْ عَامَلُوهُ بِالدِّينَارِ إِلَّا مِنْ أَهْلِ الْخِبْرَةِ" الْبَاطِنَةِ "الَّذِينَ صَاحَبُوهُ فِي السَّقَرِ وَالْحَصَرِ، أَوْ جَاوَرُوهُ، أَوْ عَامَلُوهُ بِالدِّينَارِ وَالدَّرْهَمِ"؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مَعْرِفَةُ أَحْوَالِهِ الْبَاطِنَةِ، وَذَلِكَ لَا يَخْصُلُ إِلَّا مِنْ هَوُلَاءٍ. "وَكَمَالُ التَّعْدِيلِ بِتَعْدِيلِ وَلَكَ لَا يَخْصُلُ إِلَّا مِنْ هَوُلَاءٍ. "وَكُمَالُ التَّعْدِيلِ بِتَعْدِيلِ اللَّالَ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ الْمَقْصُودَ مَعْرِفَةُ أَحْوَالِهِ الْبَاطِنَةِ، وَذَلِكَ لَا يَخْصُلُ إِلَّا مِنْ هَوُلَاءٍ. "وَكُمَالُ التَّعْدِيلِ بِتَعْدِيلِ اللَّهُ الْفَالِيَةِ بَعْدَ أَنْ زَكَّاهُ فِي السِّرِّ مَع الْحَاكِمِ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَزِيدُ الشُّبْهَةَ؛ إِذْ الْسُمْ فَد يُوافِقُ الاسْمَ، فَرُبَّمَا يَظُنُّهُ شَحْصًا آخَرَ، فَإِذَا قَالَ لَهُ الْحُاكِمُ: هَذَا اللَّذِي سَأَلْتُكَ عَنْ عَدَالَتِهِ تُعَدِّلُهُ اللَّا اللَّذِي سَأَلْتُكَ عَنْ عَدَالَتِهِ تُعَدِّلُهُ الْعَلَاءِ الشُّبْهَةُ.

"الثَّامِنَةُ: لَا يَنْبَغِي أَنْ يَقْضِيَ عَلَى غَائِبٍ عَنْ مَجْلِسِهِ إِذَا كَانَ فِي الْبَلَدِ"؛ لِأَنَّ إِقْرَارَهُ مُتَوَقَّعٌ عَلَى الثَّامِنَةُ: لَا يَنْبَغِي أَنْ يَقْضِيَ عَلَى غَائِبٍ عَنْ مَجْلِسِهِ إِذَا كَانَ فِي الْبَلَدِ، فَلَهُ أَنْ يَقْضِيَ " حِلَافًا قُرْبٍ، وَسَلُوكِ أَقْرَبِ الطُّرُقِ وَاحِبٌ فِي الْقَضَاءِ، وَفِيهِ وَحْهٌ. "فَإِنْ غَابَ عَنِ الْبَلَدِ، فَلَهُ أَنْ يَقْضِيَ " حِلَافًا

,/170

لِأَبِي حَنِيفَةَ "قِصَاصًا كَانَ أَوْ مَالًا" (1) كَمَا عَلَى الْمَيِّتِ وَالسَّاكِتِ فِي جَعْلِسِ الْحُكْمِ؛ إِذْ فِي مَنعِهِ ذَرِيعَةٌ إِلَى الْمَيِّتِ وَالسَّاكِتِ فِي جَعْلِسِ الْحُكْمِ؛ إِذْ فِي مَنعِهِ ذَرِيعَةٌ إِلَى مُدَافَعَةِ الْحُقُوقِ. "قَالَ: وَيَجُوزِ الْقَضَاءُ بِالدَّيْنِ"؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ "فَأَمَّا بِالْعَيْنِ فَيَتَعَذَّرُ مَا لَمْ يُعَايِنْهَا اللهِ مُدَافَعَةِ الْحُقُوقِ. "قَالَ: وَيَجُوزِ الْقَضَاءُ بِالدَّيْنِ"؛ لِمَا ذَكْرْنَاهُ "فَأَمَّا بِالْعَيْنِ فَيَتَعَذَّرُ مَا لَمْ يُعَايِنْهَا اللهُ مُوحًا اللهُ هُودُ"، فَإِنَّ الْوَصْفَ لَا يَضْبِطُهَا كَمَا يَجِبُ، فَلَا تَصِيرُ مَعْلُومَةً. "وَفِي نَقْلِهَا مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ"؛ لِلإَحْضَارِ فِي جَعْلِسِ الْحُكْمِ "حَيْلُولَةٌ" بَينَهَا وَبَيْنَ مَالِكِهَا قَبْلَ/ ثُبُوتِ حَقِّ فِيهَا.

"وَفِي الْحَتْمِ" الَّذِي يُخْتَمُ بِهِ الْعَيْنُ عِنْدَ تَسْلِيمِهَا إِلَى الْمُدَّعِي لِيَحْمِلَهَا إِلَى بَلَدِ الشَّهُودِ "رِيبَةُ الْفَضِّ وَالتَّغْيِيرِ"، فَلَا وَجْهَ إِلَّا تَقْوِيمُهَا وَادِّعَاءُ قِيمَتِهَا لِيَشْهَدَ الشُّهُودُ عَلَى الْقِيمَةِ، وَيَتَرَتَّبَ عَلَيْهَا الْحُكْمُ. "وَلَا يَقْضِي عَلَى غَائِبٍ بِدَيْنٍ مَا لَمْ يَحْلِفِ الْمُدَّعِي أَنَّهُ مَا اسْتَوْفَاهُ"؛ احْتِيَاطًا لِلْغَائِبِ، كَمَا فِي الصَّبِيِّ، وَالْمَجْنُونِ، وَالْمَيْنِ مَا لَمْ يَحْلِفِ الْمُدَّعِي أَنَّهُ مَا اسْتَوْفَاهُ"؛ احْتِيَاطًا لِلْغَائِبِ، كَمَا فِي الصَّبِيِّ، وَالْمَجْنُونِ، وَالْمَيّْتِ، فَلَعَلَّهُ سَبَقَ مِنْهُ إِبْرَاءٌ، أَوِ اسْتِيفَاءٌ، أَوْ حَوَالَةٌ. وَقِيلَ: لَا يَجِبُ التَّحْلِيفُ هَهُنَا؛ لِأَنَّ بَابَ دَعْوَى الْإِبْرَاءِ وَالتَّوْفِيَةِ لَمْ يَنحَسِمْ.

"فَإِنَّ كَتَب إِلَى قَاضٍ آخَرَ بِهِ كِتَابًا، فَكِتَابُهُ مَقْبُولٌ فِي حُقُوقِ الْآدَمِيِّينَ"، وَهَذَا جُحْمَعٌ عَلَيْهِ؛ لِمِسَاسِ الْخَاجَةِ إِلَيْهِ، فَإِنَّ أَبَا حَنِيفَة يَسْمَعُ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْغَائِبِ، وَلا يَقْضِي إِلَّا إِذَا كَانَ لَهُ وَكِيلٌ حَاضِرٌ. (٢) "قَالَ: وَكَذَا حُدُودَ اللَّهِ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ"؛ قِيَاسًا عَلَى الْأَمْوَالِ، وَفِي الْقُولِ الْآخِرِ يُنْظُرُ إِلَى أَنَّهُ لَمْ يُؤْمَرُ فِيهَا بِالاحْتِيَاطِ وَالتَّوْكِيدِ. "وَلا يَقْبَلُهُ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ إِلَّا بِعَدْلَيْنِ يَشْهَدَانِ عَلَى الْحُكْمِ غَيْرَ مُعْتَمِدَيْنِ لِلْحَطِّ"؛ الله حَتِيَاطِ وَالتَّوْكِيدِ. "وَلا يَقْبَلُهُ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ إِلَّا بِعَدْلَيْنِ يَشْهَدَانِ عَلَى الْحُكْمِ غَيْرَ مُعْتَمِدَيْنِ لِلْحَطِّ"؛ لِأَنَّ سَبِيلُهُ سَبِيلُ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ، وَالْخُطُّ يُكُنْ التَّزْدِيرُ عَلَيْهِ. "فَلَوْ مَاتَ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ، جَازَ أَنْ لَكُنْ سَبِيلُهُ سَبِيلُ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ، وَالشَّهَادَةِ، كَمَا فِي الشَّهَادَةِ عَلَى أَصْلِ الْحُقِّ. "وَسَوَاءٌ كَانَ يَقْبَلُهُ حَاكِمٌ آخَرُ"؛ لِأَنَّهُمَا سَوَاءٌ فِي قَبُولِ هَذِهِ الشَّهَادَةِ، كَمَا فِي الشَّهَادَةِ عَلَى أَصْلِ الْحُقِّ. "وَسَوَاءٌ كَانَ يَعْبَلُهُ حَاكِمٌ آخُرُ"؛ لِأَنَّهُمَا سَوَاءٌ فِي عَبُولِ هَذِهِ الشَّهَادَةِ، كَمَا فِي الشَّهَادَةِ عَلَى أَصْلِ الْحُقِّ. "وَسَوَاءٌ كَانَ يَكْتُبَ عَلَى الْفُولِ الْعَبْوِلِ لِغَيْرِهِ خِيَارٌ. "وَيَكْتُبُ الْخَلِيفَةُ إِلَى الْقَاضِي، وَالْقَاضِي إلَى وَرَدَ عَلَيْهِ كِتَابِي"؛ لِقَلَّ يَبْعَى فِي جَوَازِ الْقَبُولِ لِغَيْرِهِ خِيَارٌ. "وَيَكْتُبُ الْحَلِيفَةُ إِلَى الْقَاضِي، وَالْقَاضِي، وَالْقَاضِي، وَالْقَاضِي، وَالْعَاضِي، وَالْقَاضِي، وَالْقَاضِي، وَالْقَاضِي، وَالْقَاضِي، وَالْقَاضِي، وَالْقَاضِي، وَالْعَاضِي، وَالْقَاضِي، وَالْقَاضِي، وَالْقَاضِي، وَالْقَاضِي، وَالْقَاضِي، وَالْقَاضِي، وَالْقَاضِي الْعُنْوانِ الْعُنْوانِ الْعَلْمُ لَالْعَاضِي الْعُنْوانِ الْقَاضِي، وَالْعُاضِي الْعُنْوانِ الْعُنْوانِ الْقَاضِي الْقَاضِي الْعَلَى الْقَاضِي الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلِيقَةُ الْعَاضِي الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ ا

<sup>(</sup>۱) جاء في التجريد للقدوري (۱۲/ ۲۰۵۶): «حكم القاضي على غائب، ٣٢٤٧٣ - قال أصحابنا [رحمهم الله]: لا يجوز للقاضي أن يقضي على غائب حتى يحضر، أو يحضر من يقوم مقامه بأمره، أو من يقوم مقامه حكما. ٣٢٤٧٤ - وقال الشافعي رحمه الله: يجوز القضاء على الغائب عن المصر بالبينة، وإذا كان فيه حاضرا فيه وجهان. ٣٢٤٧٥ - لنا: ما روي أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال لعلي - رضي الله عنه - حين بعثه إلى اليمن: (لا تقض لأحد الخصمين حتى تسمع من الآخر). وهذا نص في منع الحكم على الغائب؛ لأنه لم يسمع قوله»، وجاء في مختصر القدوري (ص٢٢٦): «ولا يقضي القاضي على غائب إلا أن يحضر من يقوم مقامه»، وجاء أيضا في الهداية في شرح بداية المبتدي (٣/ ١٠٧): «قال: "ولا يقضي القاضي على غائب إلا أن يحضر من يقوم مقامه" وقال الشافعي رحمه الله: يجوز لوجود الحجة وهي البينة فظهر الحق. ولنا أن العمل بالشهادة لقطع المنازعة، ولا منازعة دون الإنكار ولم يوجد».

<sup>(</sup>٢) جاء في اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص٥٨): «قال: وإذا وكل رجل رجلا في قصاص أوحد، فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول: لا تقبل في ذلك وكالة. وبه نأخذ. وروى أبو يوسف أن أبا حنيفة قال: أقبل من الوكيل البينة في الدعوى في الحد والقصاص ولا أقبم الحد ولا القصاص حتى يحضر المدعى. وقال أبو يوسف: لا أقبل البينة إلا من المدعى ولا أقبل في ذلك وكيلا. وكان ابن أبي ليلى يقول: تقبل في ذلك الوكالة».

الْحَلِيفَةِ"كَمَا إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الْقُضَاةِ.

"وَمَوْتُ الْقَاضِي الْكَاتِبُ وَعَزْلُهُ لَا يَقْدَحُ فِي كِتَابِهِ" كَمَا فِي شَهَادَةِ شَاهِدِ الْفَرْعِ مَوْتُ شَاهِدِ الْأَصْلِ. "وَلَا مَوْتُ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ وَلَا عَزْلُهُ" أَيْضًا لَا يَقْدَحُ؛ لِمَا/ بَيَّنًا أَنَّهُ وَغَيْرُهُ فِي هَذَا الْحُكْمِ سَوَاءٌ. ١٧٦/ بِ "وَلَوْ أَنَّ الْمُحْكُومَ عَلَيْهِ جَحَدَ، فَقَالَ: لَسْتُ فُلَانًا، فَعَلَى الْمُدَّعِي أَنْ يُقِيمَ بَيِّنَةً أَنَّ الْمُسَمَّى فِي كِتَابِ الْحُكْمِ هُوَ هَذَا"؛ لِأَنَّهُ فِي هَذَا الْمَعْنَى أَيْضًا مُدَّع كَمَا فِي أَصْلِ الْحَقِّ، فَعَلَيْهِ تَصْحِيحَهُ.

"فَإِنْ قَامَتْ هَذِهِ الْبَيِّنَةُ، فَقَالَ: اسْمِي هَذَا، وَلَكِنْ فِي بَلَدِي أَوْ فِي مَحِلَّتِي مَن يُوَافِقُنِي فِي الاسْمِ وَالصِّفَةِ، تَوَقَّفَ الْقَاضِي حَتَّى يَتِمَّ التَّمْيِيزُ"؛ لِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ مُحْتَمَلٌ.

"التَّاسِعَةُ: يَنْبَغِي أَنْ يَرْسُمَ لِلْكَاتِبِ حَتَّى يَكْتُبَ مُصُومَاتِ الْيَوْمِ، وَيَعْزِلَهَا، وَيَحْتِمَهَا، ثُمَّ يَجْمَعُ مُصُومَاتِ الْأَسْبُوعِ وَيَحْتِمَهَا، ثُمَّ مُصُومَاتِ الشَّهْرِ كَذَلِكَ، ثُمَّ مُصُومَاتِ السَّنَةِ حَتَّى يَتَيَسَّرَ الطَّلَبُ عُصُومَاتِ السَّنَةِ حَتَّى يَتَيَسَّرَ الطَّلَبُ عِنْدَ الْحَاجَةِ، ثُمَّ لَا يَعْتَمِدُ الْخَطُّ، وَإِنَّمَا يَعْتَمِدُ الذِّكْرُ؛ فَإِنَّ الْخَطُّ قَدْ يُشْبِهُ الْخَطُّ، وَرُبَّمَا يَعْتَمِدُ الذِّكْرُ؛ فَإِنَّ الْخَطُّ قَدْ يُشْبِهُ الْخَطُّ، وَرُبَّمَا يُعْتَمِدُ الذِّكْرُ؛ فَإِنَّ الْخَطُّ قَدْ يُشْبِهُ الْخَطُّ، وَرُبَّمَا يُعْتَمِدُ الذَّكُرُ؛ فَإِنَّ الْخَطُّ قَدْ يُشْبِهُ الْخَطُّ، وَرُبَّمَا يُعْتَمِدُ الذَّكُرُ؛ فَإِنَّ الْخَطُّ قَدْ يُشْبِهُ الْخَطُّ، وَرُبَّمَا يُعْتَمِدُ الذَّكُرُ؛ فَإِنَّ الْخَطُّ قَدْ يُشْبِهُ الْخَطُّ وَرُبَّمَا يُعْتَمِدُ الذَّكُرُ؛ فَإِنَّ الْخَطُّ قَدْ يُشْبِهُ الْخَطُّ وَرُبَّمَا اللَّهُ عَلَى الْخَدْمُ عَلَى الْخَدْمِ، فَإِذَا لَمْ يَتَذَكَّرْ لَمْ يُنْكِرْ حَتَّى لَا يَصِيرَ إِنْكَارُهُ بُرُهَانًا لِإِبْطَالِ حَقِّ عِنْدَ حَاكِمٍ سِوَاهُ، وَلْيَقْتَصِرْ عَلَى قَوْلِهِ: لَسْتُ أَتَذَكَّرُهُ

"الْعَاشِرَةُ: لَا يَنْبَغِي لِلْقَاضِي أَنْ يَقْبَلَ هَدِيَّةً خَصْمٍ وَالْخُصُومَةُ بَاقِيَةٌ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ رِشْوَةً، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُ عِلَىٰ: (لَعَنَ اللَّهُ الرَّاشِي وَالْمُرْتَشِي). (١) "وَالْأَوْلَى سَدُّ أَبْوَابِ الْهَدَايَا"؛ لِقَوْلِهِ عَلَىٰ: (هَدَايَا الْأُمَرَاءِ النَّهُ الرَّاشِي وَالْمُرْتَشِي). (١) "وَالْأَوْلَى سَدُّ أَبْوابِ الْهَدَايَا"؛ لِقَوْلِهِ عَلَىٰ: (هَدَايَا الْأُمْرَاءِ سُحْتٌ). (٢) "فَإِنْ كَانَ لَا مَحَالَةَ قَابِلًا، فَهَدِيّهُ مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ وِلَايَتِهِ أَقْرَبُ"؛ لِبُعْدِهَا عَنِ التَّهْمَةِ. الْعُدَتُ ). (٢) "فَإِنْ كَانَ لَا مُحَالَة قَابِلًا، فَهَدِيّهُ مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ وِلَايَتِهِ أَقْرَبُ"؛ لِبُعْدِهَا عَنِ التَّهْمَةِ. "وَهَدِيّةُ مَنْ لَا يُخَاصَمُ فِي الْحَالِ كَذَلِكَ، وَالْأَحْسَنُ أَنْ يُثِيبَ الْهَدَايَا"؛ لِيُبْطِلَ مِنَّتَهَا "أَوْ يَضَعَهَا "وَهَدِيَّةُ مَنْ لَا يُخَاصَمُ فِي الْحَالِ كَذَلِكَ، وَالْأَحْسَنُ أَنْ يُثِيبَ الْهَدَايَا"؛ لِيُبْطِلَ مِنَّتَهَا "أَوْ يَضَعَهَا "وَهُدِيَّةً

<sup>(</sup>۱) مسند أحمد (۱۱/ ٥٦٥ ط الرسالة): رقم (۲۹۸۶) عن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لعنة الله على الراشي والمرتشي "»، قال المحققون: إسناده قوي، رجاله ثقات رجال الشيخين، غير الحارث بن عبد الرحمن، فقد روى له الأربعة، وسنن ابن ماجه (۲/ ۷۷٥ ت عبد الباقي): رقم (۲۳۱۳) عن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لعنة الله على الراشي والمرتشي» [حكم الألباني] صحيح، وسنن أبي داود (۳/ ۳۰۰ ت عبي الدين عبد الحميد): رقم (۲۵۸۰) عن عبد الله بن عمرو، قال: «لعن رسول الله عليه وسلم الراشي والمرتشي»، [حكم الألباني] صحيح، وسنن الترمذي (۳/ ۲۱۰ ت شاكر): رقم (۱۳۳۷) عن عبد الله بن عمرو قال: «لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي والمرتشي»: هذا حديث حسن صحيح، [حكم الألباني] صحيح، والمستدرك على الصحيحين للحاكم – ط العلمية (٤/ ۱۱٥): رقم (۲۰۲۷) عن عبد الله بن عمرو، رضي الله عنهما قال: «لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي والمرتشي» هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه عمرو، رضي الله عنهما قال: «لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي والمرتشي» هذا حديث صحيح.

<sup>(</sup>٢) المصنف - ابن أبي شيبة (٤/ ٤٤٤ ت الحوت): رقم (٢١٩٥٨) عن أبي سعيد، قال: «هدايا الأمراء غلول»، جاء في كشف الخفاء ط القدسي (٢/ ٣٣٤): رقم (٢٨٩٢) - هدايا العمال غلول. رواه أحمد وابن ماجه عن أبي حميد الساعدي به وعند أبي يعلى عن حذيفة هدايا العمال حرام كلها. ولابن عساكر عن عبد الله ابن سعد هدايا السلطان سحت وغلول، ورواه الطبراني عن ابن عباس بلفظ الهدية إلى الإمام غلول، ولعبد الرزاق عن جابر هدايا الأمراء سحت».

فِي بَيْتِ الْمَالِ"؛ لِمَصَالِح الْمُسْلِمِينَ. "وَلْيَجْعَلِ الْإِمَامُ مَعَ رِزْقِ الْقَاضِي لِلْقَرَاطِيسِ شَيْئًا"؛ فَإِنَّهَا مِنْ مَصَالِح الْمُسْلِمِينَ أَيْضًا "وَإِلَّا فَلْيَتَكَلَّفَهُ الْخُصُومُ؛ لِيَنْتَفِعُوا بِالنُّسْخَةِ/ فِي خَرِيطَةِ الْقَضَاءِ مَخْتُومَةً سِوَى 1/177 النُّسْخَةِ الَّتِي فِي يَدِهِمْ غَيْرَ مَخْتُومَةٍ"

> "وَيُكْرَهُ لِلْقَاضِي الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ؛ خَوْفَ الْمُحَابَاةِ، وَلْيَكُنْ وَكِيلُهُ مَجْهُولًا"؛ كَيْلَا يُسَامِحُ فِي الْعُقُودِ لِأَجْلِهِ. "وَلَا يَجِبُ لَهُ التَّخَلُّفُ عَنِ الْوَلِيمَةِ"؛ لِمَا فِيهَا مِنَ التَّأْكِيدِ "بَلْ يَجِبُ الْكُلُ تَعْمِيمًا لَا تَخْصِيصًا"؛ لِئَلَّا يُتَّهَمَ بِالْمِيلِ فِي حَقِّ مَن حَصَّصَهُ. "وَكَذَلِكَ أَمْرُهُ فِي الْعِيَادَةِ، وَالْجِنَازَةِ وَمَقْدَمِ الْغَائِبِ"؛ لِمَا فِيهَا مِنَ الثَّوَابِ، وَرِعَايَةِ الْحُقُوقِ.

> "الْحَادِي عَشَرْ: إِذَا بَانَ لَدَدٌ مِنْ خَصْمٍ وَسُوءُ أَدَبٍ، نَهاه ثمَّ زَبَرَهُ ثُمَّ حَبَسَهُ" عَلَى تَرْتِيبِ تَأْدِيبِ الْمَرْأَةِ فِي النُّشُوزِ. "وَلَا يَضْرِبُهُ حَتَّى يُفْرِطَ فَيَسْتَوْجِبُ الضَّرْبَ، وَيُعَزَّرُ شَاهِد الزُّورِ، وَيُشْهَرُ أَمْرُهُ فِي مَسْجِدِهِ وَسُوقِهِ"؛ عُقُوبَةً لَهُ وَرَدْعًا وَزَحْرًا لَهُ وَلِغَيْرِهِ عَنْ مِثْلِهَا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا مِنَ الْكَبَائِرِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: (عُدِلَتْ شَهَادَةُ الزُّورِ بِالْإِشْرَاكِ بِاللَّهِ). (١) وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ فَٱجْتَكِنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْشَنِ وَٱجْتَكِنِبُواْ فَوْلِكَ ٱلزُّورِ ﴾ (٢)

"الثَّانِي عَشَرْ: يَنبَغِي أَنْ يُشَاوِرَ فِيمَا يُشْكِلُ عَلَيْهِ جَمَاعَةً مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ"؛ لِيَزُولَ الْإِشْكَالُ. "ثُمَّ لَا يُقَلِّدُ مُشِيرًا" بَلْ يَسْتَعِينُ بِرَأْيِهِ عَلَى احْتِهَادِهِ "إِذِ الْعَالِمُ لَا يُقَلِّدُ الْعَالِمَ"؛ فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعَهُ الْآلَةُ الَّتِي يُتَوَصَّلُ بِمَا إِلَى الْحُكْمِ، فَهُوَ مِثْلَ صَاحِبِهِ. "وَيَجْمَعُ الْمُخْتَلِفِينَ فِي الْمَذْهَبِ؛ فَإِنَّ مُنَاظَرَتَهُمْ قَدْ تُفِيدُ كَشْفَ الْإِشْكَالِ، ثُمَّ لَا يَجُوزُ تَقْلِيدُ أَحَدٍ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ مَبْنِيٌّ عَلَى صِحَّةِ نُبُوَّتِهِ، وَتُبُوتِ عِصْمَتِهِ، فَلَا يُطْلَبُ مِنْهُ عَلَى كُلِّ فَتْوَى حُجَّة، بِخِلَافِ غَيْرِهِ؛ فَإِنَّهُ غَيْرُ مَعْصُومٍ، فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ إِلَّا بِحُجَّةٍ. "وَكَانَ الشَّافِعِيُّ ﴿ يَرَى تَقْلِيدَ الصَّحَابَةِ قَدِيمًا، ثُمَّ نَزَعَ عَنْهُ فِي الْجَدِيدِ/، وَلَا يَحِلُّ لَهُمُ الْحُكْمُ بِالاسْتِحْسَانِ" وَهُوَ الْحُكْمُ عَلَى خِلَافِ الْأَقْيِسَةِ الشَّرْعِيَّةِ، بَلْ مُحَرَّدُ مُرَاعَاةٍ لِلْمَصْلَحَةِ الَّتِي

۱۷۷/ ب

<sup>(</sup>١) سنن أبي داود (٣/ ٣٠٥ ت محيي الدين عبد الحميد): رقم (٣٥٩٩) عن خريم بن فاتك، قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح، فلما انصرف قام قائما، فقال: «عدلت شهادة الزور بالإشراك بالله» ثلاث مرار، ثم قرأ {فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور حنفاء لله غير مشركين به } [الحج: ٣١]، [حكم الألباني] صعيف، وسنن ابن ماجه (٢/ ٧٩٤ ت عبد الباقي): رقم (٢٣٧٢) عن حريم بن فاتك الأسدي، قال: صلى النبي صلى الله عليه وسلم الصبح، فلما انصرف قام قائما، فقال: «عدلت شهادة الزور بالإشراك بالله» ثلاث مرات، ثم تلا هذه الآية {واجتنبوا قول الزور حنفاء لله غير مشركين به} [الحج: ٣١]، [حكم الألباني] ضعيف، جاء في مشكاة المصابيح (٢/ ١١١٥): رقم (٣٧٧٩)وعن خريم بن فاتك قال: صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح فلما انصرف قام قائما فقال: «عدلت شهادة الزور بالإشراك بالله» ثلاث مرات. ثم قرأ: (فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور حنفاء لله غير مشركين به) رواه أبو داود وابن ماجه.

<sup>(</sup>٢) الحج: ٣٠.

يَسْتَحْسِنهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَعَبَّدَنَا بِالرُّجُوعِ إِلَى الْأَدِلَّةِ وَالْأَقْيِسَةِ. "لِأَنَّ مَن اسْتَحْسَنَ فَقَدْ شَرَّعَ"

"التَّالِثَ عَشَرْ: مَنْ بَانَ لَهُ أَنَّهُ حَالَفَ فِي قَضَائِهِ نَصَّا، أَوْ إِجْمَاعًا، أَوْ مَا فِي مِثْلِ مَعْنَاهُمَا؛ لِجَلَاثِهِ وَوَضُوحِهِ، نَقَضَ عَلَى نَفْسِهِ، وَنَقَضَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ لَا مُتَعَنِّتًا"، وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا كَتَبَهُ عُمَرُ ﷺ لِأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ: [وَلَا يَمْنُعُكَ قَضَاءٌ قَضَيْتُهُ بِالْأَمْسِ، ثُمُّ رَاجَعْتَ نَفسَكَ فِيهِ الْيَوْمَ، فَهُدِيتَ لِرُشْدِكَ أَنْ تُرَاجِعَ الْأَشْعَرِيِّ: [وَلَا يَمْنُعُكَ قَضَاءٌ قَضَيْتُهُ بِالْأَمْسِ، ثُمُّ رَاجَعْتَ نَفسَكَ فِيهِ الْيَوْمَ، فَهُدِيتَ لِرُشْدِكَ أَنْ تُرَاجِعَ الْمَاحِي فِي الْبَاطِل]. (1)

"وَإِنْ كَانَ فِي مَحَلِّ الإِجْتِهَادِ، لَمْ يُنْقَصْ الاجْتِهَادُ بِالاجْتِهَادِ"؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ أَوْلَى مِنَ الْأَوَّلِ. "وَمَا خَالَفَ فِيهِ الْقِيَاسُ الْجَلِيُّ، ينْقضُهُ" كَمَا تَقَدَّمَ.

"وَالْقِيَاسُ قِيَاسَانِ:

أَحَدُهُمَا: مَا كَانَ فِي مَعْنَى الْأَصْلِ، فَلَا يَحِلُّ خِلَافُهُ، وَيَجُوزِ النَّسْخُ بِهِ، وَلَا يُقَدَّرُ الشَّرْعُ يَرِدُ بِخِلَافِهِ، كَمَا يُقَاسُ مَا فَوْقَ الذَّرَّةِ" مِنَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ "عَلَى الذَّرَّةِ"، "وَ" يُقَاسُ "الضَّرْبُ عَلَى التَّأْفِيفِ" "وَالثَّانِي: عَلَى قِسْمَيْن:

أَحَدُهُمَا: الْجَلِيُّ، وَهُوَ الَّذِي يُنْقَصُ بِهِ الْحُكْمُ، وَيَجُوزِ النَّسَخُ بِهِ، وَلَكِنْ يَجُوزِ وُرُودُ الشَّرْعِ بِخِلَافِهِ، وَذَلِكَ مِثْلُ قِيَاسِ حَدِّ الْعَبْدِ عَلَى حَدِّ الْأَمَّةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَفَعَلَيْهِنَ نِصَفُ مَا عَلَى إِخِلَافِهِ، وَذَلِكَ مِثْلُ قِيَاسِ حَدِّ الْعَبْدِ عَلَى حَدِّ الْأَمَّةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَفَعَلَيْهِنَ نِصَفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَتِ مِنَ الْعَدَابِ ﴾ (٢) "

(٢) النساء: ٢٥.

<sup>(</sup>١) السنن الكبرى - البيهقي (١٠/ ٢٠٤ ط العلمية): وقم (٢٠٣٧٢) عن إدريس الأودي، قال: أحرج إلينا سعيد بن أبي بردة كتابا، فقال: هذا كتاب عمر إلى أبي موسى رضي الله عنهما: " أما بعد، لا يمنعك قضاء قضيته بالأمس راجعت الحق، فإن الحق قديم، لا يبطل الحق شيء، ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل ورواه أحمد بن حنبل وغيره عن سفيان. وقالوا في الحديث: لا يمنعك قضاء قضيته بالأمس راجعت فيه نفسك وهديت فيه لرشدك أن تراجع الحق، فإن الحق قديم، وإن الحق لا يبطله شيء، ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل "»، وسنن الدارقطني (٥/ ٣٦٧): رقم (٤٤٧١) عن أبي الملبح الهذلي، قال: كتب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري: «أما بعد فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة ، فافهم إذا أدلي إليك بحجة ، وأنفذ الحق إذا وضح ، فإنه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له ، وآس بين الناس في وجهك وبحلسك وعدلك حتى لا ييأس الضعيف من عدلك ولا يطمع الشريف في ينفع تكلم بحق لا نفاذ له ، وآس بين الناس في وجهك وبحلسك وعدلك حتى لا ييأس الضعيف من عدلك ولا يطمع الشريف في قضاء قضيته بالأمس راجعت فيه نفسك وهديت فيه لرشدك أن تراجع الحق فإن الحق قديم ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل قضاء قضيته بالأمس راجعت فيه نفسك وهديت فيه لرشدك أن تراجع الحق فإن الحق قديم ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل أميها عليه المهم فيما يختلج في صدرك مما لم يبلغك في الكتاب أو السنة ، اعرف الأمثال والأشباه ثم قس الأمور عند ذلك فاعمد إلى أحبها عند الله وأشبهها بالحق فيما ترى واجعل لمن ادعى بينة أمدا ينتهي إليه ، فإن أحضر بينة أحذ بحقه وإلا وجهب في شهادة زور أو ظنين في ولاء أو قرابة ، إن الله تولى منكم السرائر ودراً عنكم بالبينات وإياك والقلق والضجر والتأذي بالناس والتنكر للخصوم في مواطن الحق يوجب الله تم الأخر ويحسن بما الذخر ، فإنه من يصلح نيته فيما بينه وبين الله وعلى نفسه يكفه الله ما بينه وبين الناس ، ومن ترين للناس ما يعلم الله منه غير ذلك يشنه الله ، فوا ظنك بثواب غير الله عز وجل في عاجل رزقه وعزائن رحمته ، والسلام عليك».

"وَالثَّانِي: مَا لَا يُنْقَضُ بِهِ الْحُكْمُ، وَلَا يَجُوزِ النَّسْخُ بِهِ"، وَيَجُوزُ وُرُودُ الشَّرْعِ جِلَافِهِ، وَذَلِكَ "مِثْلُ قِيَاسِ الْعَبْدِ عَلَى الْبَهَائِمِ فِي إِيجَابِهَا فِي مَالِ الْجَانِي، وَيَاسِ الْعَبْدِ عَلَى الْبَهَائِمِ فِي إِيجَابِهَا فِي مَالِ الْجَانِي، وَهُوَ قِيَاسُ الشَّبَهِ، فَالصَّوَابُ فِي مِثْلِهِ: التَّعْلِيبُ بِكَثْرَةِ الْأَشْبَاهِ"

"ثُمَّ الْمُصِيبُ عِنْدَ اللَّهِ وَاحِدٌ وَإِنْ كَانَ لَا يَتَعَيَّنُ/، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ اللَّهِ فِي قِصَّةِ دَاوُدَ الطَّيْعِينَ: ١٧٨/أ

وْفَفَهَمْنَكُهَا سُلَيْمَانَ إِصَابَةِ الْحُقِّ، وَذَلِكَ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَكَمَ بِالْحِبَهَادِهِ، وَأَثْنَى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِمَا بِالْحِبَهَادِهِمَا، وَحَصَّ سُلَيْمَانَ بِإِصَابَةِ الْحُقِّ، وَلَوْ كَانَا جَمِيعًا مُصِيبِينَ فِي ذَلِكَ، لَمْ يَكُنْ لِإِضَافَةِ الْحُقِّ إِلَيْهِ بِالْحُبَهَادِهِمَا، وَحَصَّ سُلَيْمَانَ بِإِصَابَةِ الْحُقِّ، وَلَوْ كَانَا جَمِيعًا مُصِيبِينَ فِي ذَلِكَ، لَمْ يَكُنْ لِإِضَافَةِ الْحُقِّ إِلَيْهِ مَعْنَى، وَلَا لِتَحْصِيصِهِ بِهِ فَائِدَةً. "وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ فَلَى: (إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَصَابَ، فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا اجْتَهَدَ فَأَحْاكِمُ فَأَصَابَ، فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا اجْتَهَدَ فَأَخْطَأً، فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌى (٢)، وَهَذَا فِي الْقُرُوعِ، فَأَمَّا فِي أُصُولِ التَّوْحِيدِ، فَلَا خِلَافَ أَنَّ الْحَقَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ.

#### [فَرْعٌ]

# [إِذَا أَخْبَرَ الْقَاضِي الْمَعْزُولُ عَنْ حُكْمِهِ]

"الْمَعْزُولُ إِذَا أَخْبَرَ عَنْ حُكْمِهِ، لَمْ يُقْبَلْ بِعَيْرِ بَيِّنَةٍ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنْ كَانَ شَهَادَةً، فَشَهَادَةُ الرَّجُلِ عَلَى فِعْلِ نَفْسِهِ لَا تُقْبَلُ؛ لِلتُّهْمَةِ، وَإِنْ كَانَ إِقْرَارًا، فَهُو فِي هَذِهِ الْحَالِ لَا يَمْلِكُ الْحُكْمَ، فَلَا يَمْلِكُ الْإِقْرَارَ بِهِ. وَهَذَا كَالطَّلَاقِ، وَالْعِنْقِ وَغَيْرِهِمَا؛ فَإِنَّ مَنْ "وَغَيْرُ الْمَعْزُولِ بِحِلَافِهِ"؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ الْحُكْمَ، فَيَمْلِكُ الْإِقْرَارَ بِهِ، وَهَذَا كَالطَّلَاقِ، وَالْعِنْقِ وَغَيْرِهِمَا؛ فَإِنَّ مَنْ مَنْ مَنْ مَلْكُهَا، لَمْ يَمْلِكُ الْإِقْرَارَ بِهَا. "وَكُلُّ مَا حَكَمَ بِهِ لِنَفْسِهِ وَوَلَدِهِ وَمَنْ لَا يَجُوزُ لَهُ شَهَادَتُهُ، رُدَّ حُكْمُهُ"؛ لِلتُهْمَةِ.

<sup>(</sup>١) الأنبياء:٧٩

<sup>(</sup>٢) سنن النسائي (٨/ ٢٢٣): رقم (٥٣٨١) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر»، [حكم الألباني] صحيح، والمنتقى - ابن الجارود (ص٣٦٧ ت الحويني): رقم (١٠٧٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران اثنان، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر واحد». قال أبو محمد: ولا نعلم أحدا روى هذا الحديث عن الثوري غير معمر، وسنن الدارقطني (٥/ ٣٦٤): رقم (٤٤٦٤) عن أبي هريرة ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب كان له أجران ، وإذا اجتهد فأخطأ كان له أجر». هذا لفظ النيسابوري ، وقال ابن صاعد: «وإذا قضى القاضي فاجتهد فأصاب فله أجران ، وإذا قضى فأخطأ فله أجر».

# بَابُ الْقَسَّامِ "الْأَمْوَال ثَلَاثَةُ أَقْسَامِ:

الْأَوَّلُ: مَا يَنْقَسِمُ عَلَى التَّسَاوِي، فَيُجْبَرُ الشُّرَكَاءُ عَلَى قِسْمَتِهِ بِاسْتِدْعَاءِ وَاحِدٍ مِنْهُمْ"؛ تَخْلِيصًا لِمِلْكِهِ عَنْ سُوءِ الْمُشَارَكَةِ، وَتَمْكِينًا لَهُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ عَلَى حَسَبِ اخْتِيَارِهِ، وَإِنَّمَا يُجْبَرُونَ "إِذَا بَقِيَ بَعْدَ التَّمْيِيزِ، فَالطَّالِبُ يَكُونُ الْقِسْمَةِ مُنْتَفَعً بِهِ بَعْدَ التَّمْيِيزِ، فَالطَّالِبُ يَكُونُ سَفِيهًا مُضَيِّعًا لِلْمَالِ، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُ عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ (١), وَنَعْنِي بِالْمَنْفَعَةِ السَّابِقَةِ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ سَفِيهًا مُضَيِّعًا لِلْمَالِ، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُ عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ (١), وَقَدْ نَهَى النَّبِيُ عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ (١), وَنَعْنِي بِالْمَنْفَعَةِ السَّابِقَةِ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ بَينَهُمَا مَسْكَنٌ بَعْدَ الْقِسْمَةِ؛ لِقَلَّا يَتَعَطَّلَ عَلَيْهِ مَنفَعَتَهُ الْمَقْصُودَةُ مِنْهُ.

"وَكَيْفِيَّةُ الْقِسْمَةِ: أَنْ تُعَدَّلَ الْأَرْضُ مَثَلًا عَلَى نِسْبَةِ أَقَلِّ نَصِيبٍ/، فَإِذَا كَانَ لِشَرِيكِ سُدُسٌ وَلَآخَرَ / ١٧٨ رَ ثُلُثٌ، وَلِلثَّالِثِ نِصْفٌ، جَعَلَهَا سِتَّةَ أَسْهُمٍ مُتَعَادِلَةَ الْقِيَمِ، وَكَتَبَ أَسْمَاءَ الشُّرَكَاءِ فِي قَرَاطِيسَ، وَأَدْرَجَهَا فِي جَجْرِ صَبِيٍّ لَمْ يَحْضُرْهَا، ثُمَّ أَشَارَ إِلَى طَرَفٍ، فَقَالَ: أَحْرِجْ فِي بَنَادِقِ طِينٍ، وَاسْتَجَفَّهَا، وَأَلْقَاهَا فِي جِجْرِ صَبِيٍّ لَمْ يَحْضُرْهَا، ثُمَّ أَشَارَ إِلَى طَرَفٍ، فَقَالَ: أَحْرِجْ عَلَى السَّهْمِ عَلَى هَذَا السَّهْمِ، فَإِنْ حَرَجَ اسْمُ صَاحِبِ السُّدُسِ، فَلَيْسَ لَهُ غَيْرُهُ، ثُمَّ يَقُولُ لَهُ: أَخْرِجْ عَلَى السَّهْمِ اللَّذِي يَلِيهِ، فَإِنْ حَرَجَ اسْمُ صَاحِبِ النِّدُسِ، فَهُو لَهُ مَعَ السَّهْمَيْنِ اللَّذَيْنِ يَلِيانِهِ"؛ تَكْمِلَةً لِلنِّصْفِ اللَّهُ مَعَ السَّهْمِ اللَّذِي يَلِيهِ"؛ وَالْبَاقِي لِلتَّالِثِ"؛ لِأَنَّهُ تَعَيَّنَ لَهُ. "وَإِنْ حَرَجَ اسْمُ صَاحِبِ التُّلُثِ، فَهُو لَهُ مَعَ السَّهْمِ الَّذِي يَلِيهِ"؛ وَالْبَاقِي لِلتَّالِثِ"؛ لِأَنَّهُ تَعَيَّنَ لَهُ. "وَإِنْ حَرَجَ اسْمُ صَاحِبِ التُّلُثِ، فَهُو لَهُ مَعَ السَّهْمِ الَّذِي يَلِيهِ"؛ وَالْبَاقِي لِلتَّالِثِ"؛ لِأَنَّهُ تَعَيَّنَ لَهُ. "وَإِنْ حَرَجَ اسْمُ صَاحِبِ التُّلُثِ، فَهُو لَهُ مَعَ السَّهُم الَّذِي يَلِيهِ"؛ وَلَا اللَّهُ مَا لَا اللَّهُ مَعَ السَّهُ مَنْ اللَّذَيْنِ يَلِيَانِهِ حَتَّى تَتِمَّ الْقِسْمَةُ"

"الْقِسْمُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْمَالُ مُتَفَاوِتًا وَيَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى رَدِّ مَالٍ، فَلَا يُجْبَرُ عَلَيْهِ كَمَا لَا يُجْبَرُ عَلَيْهِ كَمَا لَا يُجْبَرُ عَلَيْهِ كَمَا لَا يُجْبَرُ عَلَى أَنْ يُجْعَلَ عَلَى أَنْ يُجْعَلَ عُلُو الدَّارِ لِأَحَدِهِمَا وَالسِّفْلُ لِلثَّانِي"؛ لِأَنَّ الْعُلُوَ تَابِعٌ لِلسِّفْلِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ عَلَى أَنْ يُجْعَلَ عَلَمُ اللَّارِيكَيْنِ عَبْدَانِ قِيمَةُ أَحَدِهِمَا كَالْمَتْبُوعِ، وَصَارَ بِمَنْزِلَةِ الشَّحِرِ مَعَ الْأَرْضِ. "قَالَ: وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ بَيْنَ الشَّرِيكَيْنِ عَبْدَانِ قِيمَةُ أَحَدِهِمَا

(۱) صحيح البخاري (۳/ ۱۲۱ ط السلطانية): «باب من رد أمر السفيه والضعيف العقل وإن لم يكن حجر عليه الإمام ويذكر عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم رد على المتصدق قبل النهي ثم نحاه، وقال مالك إذا كان لرجل على رجل مال وله عبد لا شيء له غيره فأعتقه لم يجز عتقه ومن باع على الضعيف ونحوه فدفع ثمنه إليه وأمره بالإصلاح والقيام بشأنه فإن أفسد بعد منعه لأن النبي صلى الله عليه وسلم أله عليه وسلم أله عليه وسلم أله عن إضاعة المال وقال للذي يخدع في البيع إذا بايعت فقل لا خلابة ولم يأخذ النبي صلى الله عليه وسلم ماله»، وصحيح البخاري (٣/ ١٠٠ ط السلطانية): رقم (٨ ٠٤٠) عن المغيرة بن شعبة قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إن الله حرم عليكم: عقوق الأمهات ووأد البنات، ومنع وهات، وكره لكم: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال.»، وصحيح مسلم (٥/ ١٣٠ ط التركية): رقم (٩٣) عن وراد قال: « كتب المغيرة إلى معاوية: سلام عليك، أما بعد، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إن الله حرم ثلاثا، ونحى عن ثلاث؛ حرم عقوق الوالد، ووأد البنات، ولا وهات، ونحى عن ثلاث؛ قبل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال».

مَائَةٌ وَالْآخَرُ مَائَتَانِ، يُصَيَّرُ فِيهِ بِالْقُرْعَةِ عَبْدٌ لِأَحَدِهِمَا وَنِصْفُ الثَّانِي لِلثَّانِي، فَيَبْقَى نِصْفُهُ مُشْتَرَكًا، إِلَّا أَنْ يَرُدَّ شَرِيكُهُ قِيمَتَهُ عَلَيْهِ فَيَسْتَخْلِصَهُ، فَلَا إِجْبَارَ عَلَى هَذِهِ الْقِسْمَةِ"؛ لِكَوْنِهَا بَيْعًا وَشِرَاء؛ فَإِنَّ صَاحِبَ الرَّدِّ يَبْذُلُ مَالَهُ فِي مُقَابَلَةِ مَا يَخْصُلُ لَهُ مِنْ حَقِّ شَرِيكِهِ.

"قَالَ: وَكَذَلِكَ لَا يُقْسَمُ صِنفٌ مِنَ الْمَالِ مَعَ غَيْرِهِ، وَلَا عِنَبٌ مَع نَحْلِ، وَلَا نَضِيحٌ مَضْمُومٌ إِلَى عَيْنِ، وَلَا عَيْنٌ مَضْمُومَةٌ إِلَى بَعْلِ، وَلَا بَعْلٌ إِلَى نَحْلِ تَشْرَبُ بِنَهْرِ مَأْمُونِ الإنْقِطَاعِ"، وَالْمَعْنِيُ بِمَدْهِ/ ١٧٩/أ الْكَلِمَاتِ: أَلَّا يُجْعَلُ مَا يَشْرَبُ مِنَ الْبِئْرِ وَالنَّهْرِ بِالسَّوَاقِي فِي نَصِيبٍ، وَمَا يَشْرَبُ مِنَ الْعَيْنِ الَّتِي يَنْبُعُ مِنْهَا الْمَاءُ وَيَجْرِي فِي السَّوَاقِي فِي نَصِيبٍ آخَرَ، وَكَذَلِكَ الْبَعْلُ؛ وَهُوَ الَّذِي يَشْرَبُ بِعُرُوقِهِ مَعَ الَّذِي يَشْرَبُ مِنَ السَّقْي. وَالْمَأْمُونُ الاِنْقِطَاع؛ هُوَ الَّذِي يَشْرَبُ مِنْ مِثْلِ دِحْلَةَ أَوِ فُرَاتٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَقْرِحَةَ أَمْوَالٌ مُخْتَلِفَةٌ فِي مَوَاضِعَ مُخْتَلِفَةٍ، فَاسْتِبْدَالُ بَعْضِهَا بِبَعْضِ مُناقَلَةٌ وَبَيْعٌ لَا قِسْمَةٌ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُجْبَرَا عَلَيْهِ.

"الْقِسْمُ الثَّالِثُ: مَا يَقْبَلُ الْقِسْمَةَ تَعْدِيلًا بِالْقِيمَةِ لَا بِالْأَجْزَاءِ، كَالدَّوَابِّ وَالْعَبِيدِ، وَكَانَ لَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى رَدِّ، فَفِي الْإِجْبَارِ عَلَيْهِ قَوْلَانِ"، فَالْخَاصِلُ: أَنَّ الْقِسْمَةَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاع:

قِسْمَةُ إِفْرَازِ، وَقِسْمَةُ تَعْدِيلِ، وَقِسْمَةُ رَدٍّ.

أُمَّا قِسْمَةُ الْإِفْرَازِ: فَهِيَ الَّتِي بَحْرِي فِي ذَوَاتِ الْأَمْثَالِ، كَالْخِبُوبِ، وَالْأَدْهَانِ وَسَائِرِ الْمَكِيلَاتِ وَالْمؤزُونَاتِ، أَوْ فِي الْأَشْيَاءِ الْمُتَسَاوِيَةِ الْأَحْزَاءِ كَالثَّوْبِ الْوَاحِد، وَالْعَرْصَةِ الْمُتَسَاوِيَةِ وَغَيْرِهَا، فَهَذِهِ الْقِسْمَةُ يُجْبَرُ عَلَيْهَا الْمُمْتَنِعُ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي أَوَّلِ الْبَابِ، وَالْأَصَحُ: أَنَّهَا إِفْرَازُ حَقّ لَا بَيْع؛ إِذِ الْبَيْعُ لَا يَحْتَمِلُ الْإِجْبَارَ. وَأَمَّا قِسْمَةُ التَّعْدِيلِ: فَهِيَ الَّتِي تَحْرِي فِي الْأَشْيَاءِ الْمُخْتَلِفَةِ مِنْ ذَوَاتِ الْقِيَمِ، كَالْعَبِيدِ، وَالدَّوَابِّ، وَالدُّورِ الْمُحْتَلِفَةِ الجُوَانِبِ وَمَا شَاكَلَهَا، فَهَذِهِ الْقِسْمَةُ هَلْ يُجْبَرُ عَلَيْهَا الْمُمْتَنِعُ؛ فِيهِ قَوْلَانِ، كَمَا ذكرنا:

أَحَدُهُما: نَعَمْ، كَمَا فِي قِسْمَةِ الْإِفْرَازِ؛ إِذْ يُوجَدُ فِيهَا التَّسَاوِي بِالتَّعْدِيلِ بِالْقِيمَةِ، فَلَا ضَرَرَ فِيهَا. وَالْقَوْلُ الثَّايِي: لَا؛ لِأَنَّ كُلَّ عَبْدٍ يَخْتَصُّ بِغَرَضٍ وَصِفَةٍ لَا تُوجَدُ فِي الْآخَرِ، فَلَا يَكْفِي التَّسَاوِي فِي الْمَالِيَّةِ مَعَ تَفَاوُتِ الْأَغْرَاضِ. وَالْأَصَحُّ: أَنَّ هَذِهِ الْقِسْمَةَ بَيْعٌ، وَإِنْ قُلْنَا: يَجْرِي فِيهَا الْإِحْبَارُ، فَإِنَّ الْإِحْبَارُ/ فِيهَا لِمَكَانِ الْحَاجَةِ، ٧٩ / ب وَالْأَوْلَى مَنْعُهُ فِيهَا. وَأَمَّا قِسْمَةُ الرَّدِّ: فَهِيَ الَّتِي تَحْرِي فِي الْأَشْيَاءِ الْمُحْتَلِفَةِ أَيْضًا، وَلَكِنْ يَفْتَقِرُ فِيهَا صَاحِبُهَا إِلَى رَدَ شَيْءٍ، فَهَذِهِ لَا يُجْبُرُ عَلَيْهَا، وَهِيَ بَيْعٌ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ، فتنحل فِي ذَلِكَ أَنَّ النَّوْعَ الْأَوَّلَ مِنْهَا يَجْرِي فِيهِ الْإِحْبَارُ قَوْلًا وَاحِدًا، وَفِي النَّالِثِ لَا يَجْرِي قَوْلًا وَاحِدًا، وَفِي الْوَسَطِ قَوْلَانِ، ثُمَّ الْأَوَّلُ الْأَصَحُ: أَنَّهُ إِفْرَازُ حَقٍّ لَا بَيْعٌ. وَفِي الثَّانِي: أَنَّهُ بَيْعٌ لَا إِفْرَازُ حَقٌّ، وَأَمَّا الثَّالِثُ: فَالْقَدْرُ الَّذِي يُقَابِلُهُ الْعِوَضُ بَيْعٌ، وَالْقَدْرُ الْبَاقِي مِنْهُ بِمَنْزِلَةِ النَّوْعِ الثَّابِي سَوَاءٌ.

"قَالَ:

#### [فَرْعٌ]

### [لَوْ طَلَبَ جَمَاعَةٌ قِسْمَةَ دَارِ فِي أَيْدِيهِمْ وَلَمْ يُقِيمُوا بَيِّنَةً بِالْمِلْكِ]

"لَوْ طَلَبَ جَمَاعَةٌ قِسْمَةَ دَارٍ فِي أَيْدِيهِمْ وَلَمْ يُقِيمُوا الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمِلْكِ، لَمْ يَقْسِمْهَا الْقَاضِي " بَيْنَهُمْ " مَحَافَةَ أَنْ تَكُونَ مَعْصُوبَةً، وَقَسْمُ الْقَاضِي كَالْحُجَّةِ لَهُمْ عَلَى أَنَّهَا مِلْكُهُمْ " وَفِي ذَلِكَ إِبْطَالُ حَقِّ الْمُسْتَحِقَ. " وَقَدْ قِيلَ: لَا بَأْسَ لَوْ قَسَمَ، وَكَتَبَ فِي الْقَضِيَّةِ: أَنِّي قَسْمَتُهَا عَلَى إِقْرَارِهِمْ مِنْ غَيْرِ ثُبُوتِ الْمُسْتَحِقَ. " وَقَدْ قِيلَ: لَا بَأْسَ لَوْ قَسَمَ، وَكَتَبَ فِي الْقَضِيَّةِ: أَنِّي قَسْمَتُهَا عَلَى إِقْرَارِهِمْ مِنْ غَيْرِ ثُبُوتِ الْمُسْتَحِقَ. " وَقَدْ قِيلَ: لَا بَأْسَ لَوْ قَسَمَ، وَكَتَبَ فِي الْقَضِيَّةِ: أَنِّي قَسْمَتُهَا عَلَى إِقْرَارِهِمْ مِنْ غَيْرِ ثُبُوتِ الْمُسْتَحِقَ. وَالْأَوْلُ أَصَحُ " ؛ لِأَنَّ الضَّرَرَ مُتَوَقَّعٌ فِيهِ، وَلَا ضَرَرَ فِي امْتِنَاعِهِ مِنَ الْقِسْمَةِ؛ فَإِنَّ الْمُتَقَاسِمَيْنِ إِلَى الْحِسْمَةِ، فَلَا حَاجَةَ هِمَا إِلَى الْخَاكِمِ، فَيَتَقَاسَمَانِ بِأَنْفُسِهِمَا.

#### [قَاعِدَةٌ]

### [كَوْنُ أُجْرَةِ الْقَسَّامِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ حَسَنّ]

"حَسَنٌ أَنْ يَكُونَ أُجْرَةُ الْقَسَّامِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ جُمْلَةِ الْمَصَالِحِ، فَهُوَ كَرِزْقِ الْحَاكِمِ "فَإِنْ لَمْ يَكُنْ، فَاسْتَأْجَرُوهُ، وَسَمَّوْا، الْتَزَمَ كُلُّ شَرِيكٍ مَا سُمِّيَ"، كَمَا فِي سَائِرِ الْإِجَارَاتِ.

"فَإِنْ أَطْلَقُوا، أَلْزَمَهُمْ أُجْرَتَهُ عَلَى مَقَادِيرِ حِصَصِهِمْ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ مَؤُونَةِ الْمِلْكِ، وَكَانَ عَلَى قَدْرِ الْأَمْلَاكِ، كَنَفَقَةِ الْعَبِيدِ "وَاللَّهُ أَعْلَمُ"

1/11.

# كِتَابِ الشَّهَادَاتِ/

"قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَأَشْهِدُوٓا إِذَا تَبَايَعُتُمْ ﴾ (١) ، وَذَلِكَ أَمْرُ نَدْبٍ، وَتَحْتَ نَدْبِ اللَّهِ تَعَالَى الْخَيْرُ الَّذِي لَا يُوَازِيهِ غَرَضٌ فِي تَرْكِهِ"، فَفِي الْإِشْهَادِ فَوَائِدٌ لَا تَخْفَى وُجُوهُهَا.

"وَالنَّظَرُ فِي: شَرَائِطِ الْقَبُولِ، وَالتَّحَمُّل، وَالْأَدَاءِ

النَّظَرُ الْأَوَّلُ: فِي شَرَائِطِ الْقَبُولِ

وَهِيَ عَشْرَةٌ:

الْأَوَّلُ: الْبُلُوغ، فَلَا شَهَادَةَ لِصَبِيِّ.

الثَّانِي: الْعَقْلُ، فَلَا شَهَادَةَ لِمَجْنُونِ.

الثَّالِثُ: الْحُرِّيَّةُ، فَلَا شَهَادَة لِرَقِيقٍ، وَلَا مُكَاتَبٍ، وَلَا مَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ وَبَعْضُهُ رَقِيقٌ.

الرَّابِعُ: الْإِسْلَامُ، فَلَا يُقْبَلُ شَهَادَةُ كَافِرٍ، لَا عَلَى كَافِرٍ، وَلَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ" وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يُقْبَلُ شَهَادَةُ الْكَافِرِ عَلَى الْكَافِرِ. فَالْبُلُوغُ، وَالْعَقْلُ، وَالْحُرِّيَّةُ، وَالْإِسْلَامُ، هِيَ الْأَوْصَافُ الْمَفْهُومَةُ مِنْ قَوْلِهِ يُقْبَلُ شَهَادَةُ الْكَافِرِ عَلَى الْكَافِرِ. فَالْبُلُوغُ، وَالْعَقْلُ، وَالْحُرِّيَّةُ، وَالْإِسْلَامُ، هِيَ الْأَوْصَافُ الْمَفْهُومَةُ مِنْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ مَهِ يَدَيْنِ مِن رَجَالِكُمْ مَلَ اللَّهُ وَفَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَالِكُمُ مَا اللَّهُ وَمَافِينَ عِمَالِكُمُ مَا اللَّهُ وَمَافِينَ عَدْلِ مِن الْعَبِيدِ، وَالصَّبْيَانِ، وَالْمَحَانِينَ، وَالْكُفَّارِ، ثُمَّ الْكُذُوبُ مِن الْعَبِيدِ، وَالصَّبْيَانِ، وَالْمَحَانِينَ، وَالْكُفَّارِ، ثُمَّ الْكُوبُ مَن الْعَبِيدِ، وَالصَّبْيَانِ، وَالْمَحَانِينَ، وَالْكُفَّارِ، ثُمَّ الْكُوبُ مِنَ الْعَبِيدِ، وَالصَّبْيَانِ، وَالْمَحَانِينَ، وَالْكُفَّارِ، ثُمَّ الْكُوبُ مِن الْعَبِيدِ، وَالصَّبْيَانِ، وَالْمَحَانِينَ، وَالْكُفَّارِ، ثُمَّ الْكُوبُ مَعَ كَذِبِهِ عَلَى اللهِ، وَالْمَمْلُولِ يَعْلِيُهُ مَالِكُهُ عَلَى أَمْرِهِ، فَكَيْفَ الْكُافِرُ مَعَ كَذِبِهِ عَلَى اللهِ، وَالْمَمْلُولِ يَعْلِيهُ مَالِكُهُ عَلَى أَمْرِهِ، فَكَيْفَ الْكُافِرُ مَعَ كَذِبِهِ عَلَى اللهِ، وَالْمَمْلُولِ يَعْلِيهُ مَالِكُهُ عَلَى أَمْرُهِ، فَكَيْفَ الْكُوبُ مَعَ كَذِبِهِ عَلَى اللهِ، وَالْمَمْلُولِ يَعْلِيهُ مَالِكُهُ عَلَى أَمْرُونَ فَكَيْفَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ

"الْخَامِسُ: قُوَّةُ الْحِفْظْ، فَلَا شَهَادَةَ لِمُغَفَّلٍ وَإِنْ كَانَ عَاقِلًا"، وَهُوَ الْكَثِيرُ السَّهْوِ وَالْخَطَأِ؛ لِتُهْمَةِ الْغَلَطِ فِي شَهَادَتِهِ.

"السَّادِسُ: الْعَدَالَةُ، فَلَا شَهَادَة لِفَاسِقٍ"، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ ﴾ (٥)، والْفَاسِقُ غَيْرُ مَرْضِي "وَلَا يُقْبَلُ شَهَادَةُ قَاذِفٍ قَبْلَ التَّوْبَةِ حُدَّ أَوْ لَمْ يُحَد"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا نُقْبَلُواْ لَمُنْ

<sup>(</sup>١) البقرة: ٢٨٢.

<sup>(</sup>٢) البقرة: ٢٨٢

<sup>(</sup>٣) البقرة: ٢٨٢

<sup>(</sup>٤) الطلاق:٢.

<sup>(</sup>٥) البقرة: ٢٨٢

شَهَدَةً أَبَدَأً وَأُولَتِهِكَ هُمُ ٱلْهَسِقُونَ ﴾ (١) "وَتُقْبَلُ بَعْدَ التَّوْبَةِ حُدَّ أَوْ لَمْ يُحَد"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِلَّا الْجَمْلَتَيْنِ، وَهُمَا: التَّفْسِيقُ، وَرَدُّ الشَّهَادَةِ، كَمَا أَنَّ الشَّرْطَ رَاجِعٌ إِلَيْهِمَا اللَّهِ عَلْمَا النَّهُ الْعَرْاقِ، وَعَبْدِي حُرِّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. "وَحَالَتُهُ بَعْدَ الْحَدِّ أَحْسَنُ" مِنْهَا قَبْلَ الْحُدِّ، فَهِي فِي قَوْلِ الْقَائِلِ: أَنْتِ طَالِقٌ، وَعَبْدِي حُرِّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. "وَحَالَتُهُ بَعْدَ الْحَدِّ أَحْسَنُ" مِنْهَا قَبْلَ الْحُدِّ، فَهِي أَوْلَى إِنْ شَاءَ اللَّهُ. "وَحَالَتُهُ بَعْدَ الْحَدِّ أَحْسَنُ" مِنْهَا قَبْلَ الْحُدِّ، فَهِي أَوْلَى إِنْ شَاءَ اللَّهُ. "وَحَالَتُهُ بَعْدَ الْحَدِّ أَحْسَنُ" مِنْهَا قَبْلَ الْحُدِّ، فَهِي أَوْلَى إِنْ شَاءَ اللَّهُ الْعِرَاقِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحُدَّ تَطْهِيرٌ، وَكَفَّارَةٌ، فَكَيْفَ يُرَدُّ شَهَادَتَهُ فِي أَحْسَنِ ١٨٥٠ رَاعِي وَلَاكَ لِأَنَّ الْحُدَّ تَطْهِيرٌ، وَكَفَّارَةٌ، فَكَيْفَ يُرَدُّ شَهَادَتَهُ فِي أَحْسَنِ ١٨٥٠ رَاكُهُ مَا قَالَ أَهْلُ الْعِرَاقِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحُدَّ تَطْهِيرٌ، وَكَفَّارَةٌ، فَكَيْفَ يُرَدُّ شَهَادَتَهُ فِي أَحْسَنِ ١٨٥٠ رَاقِهُ وَتُقْبَلُ فِي شَرَ حَالَيْهِ؟.

"قَالَ عُمَرُ ﴿ لِأَبِي بَكْرَةَ: [تُبْ، تُقْبَلْ شَهَادَتُكَ]"

"فَإِنْ قِيلَ: لَيْسَ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ تَعْلَمُهُ يَمْحَضُ الطَّاعَةِ حَتَّى لَا يَخْلِطَهَا بِمَعْصِيَةٍ، وَلَا مَنْ يُمْحِضُ الطَّاعَاتِ، وَهُوَ مَعَ كُلِّ مُسْلِمٍ، فَالْعَدَالَةُ بِمَاذَا الْمَعْصِيَةَ حَتَّى لَا يَخْلِطَهَا بِطَاعَةٍ؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ أَصْلُ الطَّاعَاتِ، وَهُوَ مَعَ كُلِّ مُسْلِمٍ، فَالْعَدَالَةُ بِمَاذَا تَحْصُل؟"

"قُلْنَا: بِتَغْلِيبِ الطَّاعَاتِ عَلَى الْمَعَاصِي، وَالْجَرْحُ بِتَغْلِيبِ الْمَعَاصِي، فَكُلُّ كَبِيرَةٍ تُوجِبُ الْجَرْحَ"؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: (لَا جُورُ شَهَادَةُ حَائِنِ وَلَا حَائِنَةٍ، وَلَا زَانِ وَلَا زَانِيَةٍ، وَلَا ذِي غَمْرٍ عَلَى أَحِيهِ) (٣), وَسَائِرُ

<sup>(</sup>١) النور:٤.

<sup>(</sup>٢) النور:

<sup>(</sup>٣) مسند أحمد (١١/ ٥٣١ ط الرسالة): رقم (٦٩٤٠) – عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تجوز شهادة خائن، ولا محدود في الإسلام، ولا ذي غمر على أخيه "»، قال المحققون: حديث حسن. الحجاج بن أرطاة على ضعفه متابع، وسنن أبي داود (٣/ ٣٠٦ ت محيى الدين عبد الحميد): رقم (٣٦٠١) عن سليمان بن موسى، بإسناده قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة، ولا زان ولا زانية، ولا ذي غمر على أخيه»، [حكم الألباني] حسن، وسنن ابن ماجه (٢/ ٧٩٢ ت عبد الباقي): رقم (٢٣٦٦) عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تجوز شهادة خائن، ولا خائنة، ولا محدود في الإسلام، ولا ذي غمر على أخيه» [حكم الألباني] حسن، وسنن الترمذي (٤/ ٥٤٥ ت شاكر): رقم (٢٢٩٨) عن عائشة، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة، ولا مجلود حدا ولا مجلودة، ولا ذي غمر لأحيه، ولا مجرب شهادة، ولا القانع أهل البيت لهم ولا ظنين في ولاء ولا قرار قال الفزاري: " القانع: التابع «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث يزيد بن زياد الدمشقي ويزيد يضعف في الحديث ولا يعرف هذا الحديث من حديث الزهري إلا من حديثه وفي الباب عن عبد الله بن عمرو» ولا نعرف معنى هذا الحديث ولا يصح عندي من قبل إسناده، والعمل عند أهل العلم في هذا أن شهادة القريب جائزة لقرابته. واختلف أهل العلم في شهادة الوالد للولد والولد لوالده، ولم يجز أكثر أهل العلم شهادة الوالد للولد، ولا الولد للوالد، وقال بعض أهل العلم: إذا كان عدلا فشهادة الوالد للولد جائزة، وكذلك شهادة الولد للوالد ولم يختلفوا في شهادة الأخ لأخيه أنها جائزة، وكذلك شهادة كل قريب لقريبه وقال الشافعي: لا تجوز شهادة لرجل على الآخر وإن كان عدلا إذا كانت بينهما عداوة، وذهب إلى حديث عبد الرحمن الأعرج، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا: «لا يجوز شهادة صاحب إحنة»، يعني صاحب عداوة، وكذلك معنى هذا الحديث حيث قال: «لا تجوز شهادة صاحب غمر»، يعني صاحب عداوة، [حكم الألبان] ضعيف، جاء في خلاصة البدر المنير (٢/ ٤٣٩ ٤٤٠): رقم (٢٩٠٢) -حديث: "لا تقبل شهادة خائن ولا خائنة ولا زان ولا زانية"» رواه أبو داود من رواية عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده بلفظ: "لا

الْكَبَائِرِ فِي مَعْنَى الزِّنَا، وَالْخِيَانَةِ، فَقِيسَتْ عَلَيْهِمَا. "وَأَمَّا الصَّغَائِرُ" وَهِيَ كَالْغِيبَةِ، وَالتَّحَسُّسِ، وَسُوءِ الظَّنِّ، وَأَكْلِ الشُّبُهَاتِ وَغَيْرِهَا "فَلَا" تُوجِبُ رَدَّ الشَّهَادَةِ "إِلَّا أَنْ يُصِرَّ عَلَيْهَا إِصْرَارًا"؛ لِمَا بَيَّنَا أَنَّهُ لَا يُوجَدُ مَنْ وَأَكْلِ الشُّبُهَاتِ وَغَيْرِهَا "فَلَا" تُوجِبُ رَدَّ الشَّهَادَةِ "إِلَّا أَنْ يُصِرَّ عَلَيْهَا إِصْرَارًا"؛ لِمَا بَيَّنَا أَنَّهُ لَا يُوجَدُ مَنْ يَعْضِ الطَّاعَة؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُ عَلَيْ: (مَا مِنَّا إِلَّا مَنْ عَصَى، أَوْ هَمَّ بِمَعْصِيةٍ، إِلَّا يَحْبَى بْنُ زَكْرِيًّا) (1) فَأَمَّا إِذَا أَصَرَّ عَلَيْهَا، وَأَكْثَرَ مِنْهَا، فَالْحُكْمُ حِينَئِذٍ لِلْغَالِبِ.

### "قَال: وَفِي بَيَانِهِ خَمْسُ صُورٍ:

الْأُولَى: مَنْ شَرِبَ الْيَسِيرَ مِنَ الْحَمْرِ وَهُوَ يَعْلَمُهَا حَمْرًا، رُدَّتْ شَهَادَتُهُ"؛ لِأَنَّهُ يَفْسُقُ بِهِ "فَأَمَّا النَّبِيذ: إِنْ كَانَ يَعْتَقِدُهُ حَرَامًا فَكَذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ لَا يَعْتَقِدُهُ حَرَامًا، فَلاَ تُرَدُّ شَهَادَتُهُ حَتَّى يَسْكَرَ"؛ لِأَنَّهُ النَّبِيذ: إِنْ كَانَ يَعْتَقِدُهُ حَرَامًا فَلاَ تُرَدُّ شَهَادَتُهُ حَتَّى يَسْكَرَ"؛ لِأَنَّهُ لَمُ يَرْتَكِبْ عَظُورَ عَقِيدَتِهِ، فَأَمَّا إِذَا سَكِرَ، فَالسُّكُرُ حَرَامٌ بِالاتِّفَاقِ، فَيَصِيرُ بِهِ فَاسِقًا.

"الثَّانِيَةُ: اللَّعِبُ بِالشَّطَرَنْجِ مَكْرُوهٌ، وَلَيْسَ بِحَرَامٍ"؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يُضَيِّعُ الْوَقْتَ "فَلَا تُرَدُّ بِهِ الشَّهَادَةُ إِذَا اسْتَجْمَعَ ثَلَاثَةَ أَوْصَافٍ: أَلَّا يُدْمِنَ، وَلَا يَتْرُكُ/ الصَّلَاةَ، وَلَا يُقَامِرَ" فَإِنَّهُ إِذَا حَفِظَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ لَا يُفَسَّقُ ١٨١/أ بِهِ، كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ -رَحِمَهُ اللهُ- يَلْعَبُ بِهِ، وَكَانَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ يَلْعَبُ بِهِ اسْتِدْبَارًا.

"الثَّالِثَةُ: اللَّعِبُ بِالنَّرْدِ حَرَامٌ قَامَرَ أَوْ لَمْ يُقَامِرْ، وَالشَّهَادَةُ بِهِ مَرْدُودَةٌ"؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: (مَنْ لَعِبَ النَّرْدَ، فَكَأَنَّكَا غَمَسَ يَدَهُ فِي لَخْمِ الْخِنْزِيرِ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولُهُ) (٢)، وَقَالَ: (مَنْ لَعِبَ بِالنَّرْدَشِيرِ، فَكَأَنَّكَا غَمَسَ يَدَهُ فِي لَخْمِ الْخِنْزِيرِ

يجوز وإسناده ضعيف. قال البيهقي: لا يصح في الباب شيء.

<sup>(</sup>۱) المصنف - ابن أبي شيبة (٦/ ٣٤٦ ت الحوت): رقم (٣١٩٠٩) عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ما من أحد إلا وقد أخطأ أو هم بخطيعة إلا يحبى بن زكريا»، المستدرك على الصحيحين للحاكم - طرالعلمية (٦/ ٢٤٧): رقم (٤٤١٩) عن الحسن، عن النبي صلى الله عليه وسلم وعلى بن زيد عن يوسف بن مهران، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ما من آدمي إلا وقد أخطأ أو هم بخطيعة أو عملها إلا أن يكون يحبي بن زكريا لم يهم بخطيعة ولم يعملها»، [التعليق - من تلخيص الذهبي] ١٤١٤ - إسناده جيد، جاء في التلخيص الحبير (٤/ ٣٦٥ ط قرطبة): رقم (٢٦٤١) - قوله: اشتهر في الخبر: «ما منا إلا من عصى أو هم بمعصية إلا يحبي بن زكريا» قلت: المشهور بلفظ: «ما من آدمي إلا وقد أخطأ، أو هم بخطيعة، أو عملها، إلا يحبي بن زكريا، لم يهم بخطيعة ولم يعملها» رواه أحمد وأبو يعلى والحاكم من حديث ابن عباس وهذا لفظه، ولفظهما: «ما من أحد من ولد آدم إلا قد أخطأ أو هم بخطيعة ليس يحبي بن زكريا» وهو من رواية على بن زيد بن جدعان، عن يوسف بن مهران وهما ضعيفان، وله طريق أخرى عند البزار من رواية محمد بن عون الخراساني، وهو ضعيف. وفي الباب عن أبي هريرة في الطبراني في الأوسط، وكامل ابن عدي في ترجمة حجاج بن سليمان، وأخرجه البيهقي بإسناد صحيح إلى الحسن عن النبي - صلى الله عليه وسلم - مرسلا، وأخرجه عبد الرزاق من طريق سعيد بن المسيب مرسلا أيضا.

<sup>(</sup>٢) سنن أبي داود (٤/ ٢٨٥ ت محيي الدين عبد الحميد): رقم (٤٩٣٨) عن أبي موسى الأشعري، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله»، [حكم الألباني] حسن، وسنن ابن ماجه (١٢٣٧/٢ ت عبد الباقي): رقم (٧٦٢) عن أبي موسى قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله»، [شرح محمد فؤاد عبد الباقي] عن أبي موسى قال: قال ولله في المعرب النرد والنرد شير أعجمي معرب.] [حكم الألباني] حسن، والمستدرك على الصحيحين

وَدَمِ بِهِ) (١), وَلِأَنَّ الْمُعَوَّلَ فِيهِ عَلَى مَا يُخْرِجُهُ الْكِعْبَتَانِ فَشَابَهَ الْأَزْلَامَ، بِخِلَافِ الشَّطَرَنْجِ، فَإِنَّ الْمُعَوَّلَ فِيهِ عَلَى رَأْيِهِ وَفِكْره.

"الرَّابِعَةُ: الْحِدَاءُ وَنَشِيدُ الْأَعْرَابِ وَإِنْ كَثُرَ، لَا يُوجِبُ الرَّدَّ"؛ لِأَنَّهُ مُبَاحٌ، سَِعَهُ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى الرَّدَّ"، وَهُوَ بِهِ. "وَإِذَا أَكْثَرَ الرَّجُلُ الْغِنَاءَ، وَغِشْيَانَ الْمُغَنِينَ، فَهَذَا سَفَهُ"، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَطْرَبَةٌ "يُوجِبُ الرَّدَّ"، وَهُوَ رَبُّ لِلْمُرُوءَةِ. وَلَا لِلْمُرُوءَةِ.

"الْخَامِسَةُ: نَظْمُ الشِّعْرِ لَا يُرَدُّ بِهِ الشَّهَادَةُ، فَإِنَّ الشَّعْرَ كَلَامٌ؛ فَحَسَنُهُ حَسَنٌ، وَقَبِيحُهُ قَبِيحٌ، وَفَضْلُهُ عَلَى سَائِرِ الْكَلَامِ أَنَّهُ سَائِرٌ، فَإِذَا كَانَ لَا يُعْرَفُ بِشَتْمِ الْمُسْلِمِينَ وَأَذَاهُمْ، وَلَا يَمْدَحُ فَيُكْثِرُ الْكَذِبَ الْمُسْلِمِينَ وَأَذَاهُمْ، وَلَا يَمْدَحُ فَيُكْثِرُ الْكَذِبَ الْمَحْضَ، وَلَا يُشَبِّبُ بِامْرَأَةٍ بِعَيْنِهَا، وَلَا يَهْجُوهَا بِمَا يُشِينُهَا، فَشَهَادَتُهُ جَائِرَةٌ، وَإِلَّا فَمَرْدُودَةٌ"؛ لُوجُودِ هَذِهِ الْقَوَادِح فِيهَا.

"الشَّرْطُ السَّابِعُ: الْمُرُوءَةُ، فَمَنْ لَا مُرُوءَةَ لَهُ، لَا يُقْبَلُ شَهَادَتُهُ، وَالْقَادِحُ فِي الْمُرُوَّةِ: أَنْ يَرْتَكِبَ مَا لَا يَلِيقُ بِمِثْلِ حَالِهِ" مِنَ الْمُبَاحَاتِ "كَأْكُلِ الْمَعْرُوفِينَ فِي السُّوقِ، وَخُرُوجِهِمْ فِي غَيْرِ زِيِّهِمُ الْمُعْتَادُ"، لَا يَلِيقُ بِمِثْلِ حَالِهِ" مِنَ الْمُبَاحَاتِ "كَأْكُلِ الْمَعْرُوفِينَ فِي السُّوقِ، وَخُرُوجِهِمْ فِي غَيْرِ زِيِّهِمُ الْمُعْتَادُ"، وَالْبَوْلُ فِي الشَّوَارِع، وَكَشفُ الرَّأْسِ بِحْضْرَةِ النَّاسِ وَغَيْرِ ذَلِكَ "فَإِنَّ ذَلِكَ يُشْعِرُ بِالْخِلَاعِ، وَقِلَّةٍ مُبَالَاةٍ" وَعَدَم حَيَائِهِ، فَلَا ثِقَةَ بِقَوْلِهِ.

"الشَّرْطُ الثَّامِنُ: أَلَّا يَكُونَ لَهُ فِي الشَّهَادَةِ حَظٌّ، فَلَا يُقْبَلُ شَهَادَةُ الْوَلَدِ لِوَالِدِهِ، وَلَا الْوَالِدِ لِوَلَدِهِ"؛

للحاكم - ط العلمية (١/ ١١٤): رقم (١٦٠) عن أبي موسى، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله» «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه لوهم وقع لعبد الله بن سعيد بن أبي هند لسوء حفظه فيه»، [التعليق - من تلخيص الذهبي] ١٦٠ - على شرطهما، جاء في تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج (٢/ ٥٨١): رقم (١٧٨٦) - وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من لعب النرد فقد عصى الله ورسوله رواه أبو داود وابن ماجة وصححه ابن حبان والحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين وأما ابن القطان فرماه بالانقطاع».

(۱) صحيح مسلم (۷/ ٥٠ ط التركية): رقم (۲۲٦٠) عن سليمان بن بريدة ، عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « من لعب بالنردشير فكأنما صبغ يده في لحم حنزير ودمه .»، وجاء بلفظ المؤلف في سنن أبي داود (٢٨٥/٤ ت محيي الدين عبد الحميد): رقم (٤٩٣٩) عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «من لعب بالنردشير فكأنما غمس يده في لحم حنزير ودمه»، [حكم الألباني] صحيح، وسنن ابن ماجه (٢٣٨/١ ت عبد الباقي): رقم (٣٧٦٣) عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من لعب بالنردشير، فكأنما غمس يده في لحم حنزير ودمه»، [شرح محمد فؤاد عبد الباقي] [٣٧٦٣] - ش - (النردشير) قال في المعرب النردشير أعجمي معرب.]، [حكم الألباني] صحيح، جاء في خلاصة البدر المنير (٢/ ٤٤٠): رقم (٢٩٠٥) - حديث: "من لعب بالنردشير فكأنما صبغ يده في لحم حنزير ودمه" رواه مسلم من رواية بريدة بلفظ "غمس"»، والصحيح عكس ما قاله فإن لفظ مسلم (غمص) ولفظ غيره (غمس).

لِوُجُودِ الْبَعْضِيَّةِ بَيْنَهُمَا، فَإِنَّ مَالَهُ كَمَالِهِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ). (١)

"وَلَا يُقْبَلُ شَهَادَةُ خَصْمٍ وَلَا عَدُوِّ"، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يُقْبَلُ شَهَادَةُ الْعَدُوِّ. "وَلَا مُتَّهَمٍ بِجَرِّ نَفْعٍ، أَوْ دَفِعِ ضُرِّ"؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: (لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ خَصْمٍ، وَلَا ظَنِينٍ، وَلَا ذِي إِحْنَةٍ) (٢) وَالظَّنِين: الْمُتَّهَمُ.

/۱۸۱ ب

"وَشَهَادَةُ الرَّجُلِ لِزَوْجَتِهِ مَقْبُولَةٌ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ"، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ، كَمَا لِأَجِيرِهِ.

"وَلَا يُقْبَلُ الشَّهَادَةُ فِي مَحَلِّ الْعَصَبِيَّةِ، وَهُوَ أَنْ يبغضَ الرَّجُلَ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَنِي فُلَانٍ"، أَوْ مِنْ بَلَدِ فُلَانٍ حَتَّى يَخْمِلَهُ ذَلِكَ عَلَى إِظْهَارِ الْفُحْشِ وَالسَّبِّ فِي حَقِّهِ، فَذَلِكَ سَفَةٌ يُرَدُّ بِهِ الشَّهَادَةُ مُطْلَقًا.

"وَلَيْسَ مِنَ الْعَصَبِيَّةِ أَنْ يُحِبَّ الرَّجُلُ قَوْمَهُ"، بَلْ هُوَ مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (لَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِحْوَانًا). (٣) "وَلَا يُقْبَلُ شَهَادَةُ فَاسِقٍ أَعَادَهَا بَعْدَ أَنْ حَسُنَتْ تَدَابَرُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِحْوَانًا). (٣) "وَلَا يُقْبَلُ شَهَادَةُ فَاسِقٍ أَعَادَهَا بَعْدَ أَنْ حَسُنَتْ

1 1 V

<sup>(</sup>۱) مسند أحمد (۱۱/ ۳۰۰ ط الرسالة): رقم (۲۰۲۲) عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم يخاصم أباه، فقال: يا رسول الله، إن هذا قد اجتاح مالي ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أنت، ومالك لأبيك "»، قال المحققون: حسن لغيره، ونصر بن باب، وحجاج –وهو ابن أرطاة –، وإنا كانا ضعيفين، قد توبعا، وسنن ابن ماجه (۲/ ۲۷۹ ت عبد الباقي): رقم (۲۲۹۱) – عن جابر بن عبد الله، أن رجلا قال: يا رسول الله إن لي مالا وولدا، وإن أبي يريد أن يجتاح مالي، فقال: وأنت ومالك لأبيك»، [تعليق محمد فؤاد عبد الباقي] في الزوائد إسناده صحيح ورجاله ثقات على شرط البخاري، [شرح محمد فؤاد عبد الباقي] [ش - (يجتاح) أي يستأصله.]، [حكم الألباني] صحيح، جاء في خلاصة البدر المنير (۲/ ۲۰۳): رقم (۱۹۹۹) – حديث: "أنت ومالك لأبيك" رواه أبو حاتم بن حبان في صحيحه من رواية عائشة، وصححه عبد الحق أيضا، ورواه ابن ماجه من رواية جابر، قال البزار: صحيح. وقال أبو محمد المنذري: إسناده ثقات. وله سبعة طرق موضحة في الأصل وأصحها ما اقتصرنا عليه».

<sup>(</sup>٣) موطاً مالك رواية أبي مصعب الزهري (٣/ ٤٨١): رقم (٣٩٣٣) - قال مالك: إنه بلغه ، أن عمر بن الخطاب قال: لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين»، ومصنف عبد الرزاق (٨/ ٣٣٠ ت الأعظمي): رقم (١٥٣٦٥) عن أبي هريرة قال: «بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم مناديا في السوق أنه لا تجوز شهادة خصم، ولا ظنين» قبل: وما الظنين؟ قال: المتهم في دينه، والمصنف - ابن أبي شببة حتى بلغ الثنية: «لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين، وإن اليمين على المدعى عليه»، والسنن الكبرى - البيهقي (١٠/ ٣٣٩ ط العلمية): رقم (٢٠٨٦٠) - عن طلحة بن عبد الله بن عوف، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث مناديا حتى انتهى إلى الثنية: أنه لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين، واليمين على المدعى عليه "أخرجه أبو داود مع حديث الأعرج في المراسيل»، حاء في التلخيص الحبير (٤/ ٣٣٤ ط قرطبة): رقم (٢٠٨٣) - حديث ابن عمر: لا تقبل شهادة ظنين، ولا خصم تقدم من طريق عبد الله بن عمرو بزيادة واو بمعناه، ورواه مالك من حديث عمر موقوفا وهو منقطع. وقال الإمام في النهاية: اعتمد الشافعي خبرا صحيحا وهو همو، وروى أبو داود في المراسيل من حديث طلحة بن عبد الله بن عوف «أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: لا تقبل شهادة خصم على خصمه» قلت: ليس له إسناد صحيح، لكن له طرق يقوى بعضها بعض، وروى أبو داود في المراسيل من حديث طلحة بن عبد الله بن عوف «أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: لا تجوز شهادة ذي الظنة، والحنة يعني الذي بينك وبينه عداوة» وروى الحاكم من حديث العلاء، عن أبيه، عن أبيه عني أبيه، عن أبيه، عن أبيه، عن جده مثله، ولأبي داود من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده مثله.

<sup>(</sup>٣) صحيح البخاري (٨/ ١٩ ط السلطانية): رقم (٦٠٦٥) عن الزهري قال: حدثني أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله

حَالُهُ إِذَا كَانَتْ قَدْ رُدَّتْ فِي حَالَةِ الْفِسْقِ؛ لِأَنَّهُ لَهُ حَظِّ فِي تَرْوِيجِهَا، وَهُوَ دَفْعُ عَارِ الرَّدِّ"، بِإِظْهَارِ التَّوْبَةِ، فَيُتَّهَمُ فِيهِ "بِخِلَافِ الصَّبِيِّ، وَالْعَبْدِ، وَالْكَافِرِ إِذَا أَعَادُوهَا؛ إِذْ لَا تَعْيِيرَ عَلَيْهِمْ فِي الرَّدِّ"، فَلَا عَارَ عَلَى الْعَبْدِ بِأَنْ تُرَدَّ شَهَادَتُهُ لِرِقِّهِ، وَكَذَلِكَ الْكَافِرُ فَإِنَّهُ يُبَاهِي بِكُفْرِه، فَيُقْبَلُ عَلَى الْعَبْدِ بِأَنْ تُرَدَّ شَهَادَتُهُ لِرِقِّهِ، وَكَذَلِكَ الْكَافِرُ فَإِنَّهُ يُبَاهِي بِكُفْرِه، فَيُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لِرِقِّهِ، وَكَذَلِكَ الْكَافِرُ فَإِنَّهُ يُبَاهِي بِكُفْرِه، فَيُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لِوَقِهِ، وَكَذَلِكَ الْكَافِرُ فَإِنَّهُ يُبَاهِي بِكُفْرِه، فَيُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لِوَقِهِ، وَكَذَلِكَ الْكَافِرُ فَإِنَّهُ يُبَاهِي بِكُفْرِهِ، فَيُقْبَلُ

"وَشَهَادَةُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ الَّذِينَ لَا يُكَفَّرُونَ بِبِدْعَتِهِمْ" كَالْمُتَأَوِّلِينَ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ، وَالرَّوَافِضِ، وَالْحُوَارِجِ وَعَيْرِهِمْ "غَيْرُ مَرْدُودَةٍ"؛ لِانْتِفَاءِ التُّهْمَةِ عَنْهَا "إِلَّا أَنْ يَعْتَقِدُوا جَوَازَ الشَّهَادَةِ لِمَنْ يُوَافِقُهُمْ تَصدِيقًا لَهُمْ"، مِثْلَ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْخُطَّابِيَّةِ؛ فَإِنَّهُ حِينَفِدٍ مُتَّهَمٌّ. "وَشَهَادَةُ وَلَدِ الزِّنَا مَقْبُولَةٌ فِي الزِّنَا وَغَيْرِهِ"؛ لِأَنَّ لَهُمْ"، مِثْلَ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْخُطَّابِيَّةِ؛ فَإِنَّهُ حِينَفِدٍ مُتَّهَمٌّ. "وَشَهَادَةُ وَلَدِ الزِّنَا مَقْبُولَةٌ فِي الزِّنَا وَغَيْرِهِ"؛ لِأَنَّ الاعْتِمَادَ عَلَى الْعَدَالَةِ، وَلَا مُبَالَاةً بِقَوْلِ الْقَائِلِ: يُحِبُّ كَثْرَةَ الشُّرَكَاءِ.

"وَكَذَلِكَ شَهَادَةُ كُلِّ مَحْدُودٍ فِيمَا حُدَّ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ"؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَابَ وَحَسُنَتْ حَالُهُ، فَهُوَ وَسَائِرُ الْعُدُولِ سَوَاءٌ. "وَقَالَ مَالِكٌ: [لَا يُقْبَلُ؛ لِأَنَّهُ يُحِبُّ كَثْرَةَ الشُّرَكَاءِ]، وَهَذَا لَا يُعْتَدُّ بِهِ"؛ لِمَا بَيَّنَاهُ.

"وَشَهَادَةُ الْقَرَوِيِّ عَلَى الْبَدَوِيِّ، وَالْبَدْوِيِّ عَلَى الْقَرَوِيِّ مَقْبُولَةً"؛ لِوُجُودِ الْعَدَالَةِ/، وَانْتِفَاءِ التَّهْمَةِ. ١٨٢/ وَإِذَا شَهِدَ أَحَدُ الابْنَيْنِ بِأَلْفٍ عَلَى أَبِيهِمَا الْمَيِّتِ وَجَحَدَ أَخُوهُ، حَلَفَ الْخَصْمُ مَعَهُ وَاسْتَحَقَّ"، الْ إَنْ كَمَا لَوْ كَانَ عَلَى أَخْنَبِيِّ. "وَلَمْ يُنْسَبِ الشَّاهِدُ إِلَى الدَّفْعِ عَنْ نَفْسِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَدْلًا فَرُدَّتُ مَعَهُ، كَمَا لَوْ كَانَ عَلَى أَخْنَبِيِّ. "وَلَمْ يُنْسَبِ الشَّاهِدُ إِلَى الدَّفْعِ عَنْ نَفْسِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَدْلًا فَرُدَّتُ شَهَادَتُهُ، فَأَظْهَرُ الْقَوْلِيْنِ: أَنَّهُ يَلْتَزِمُ مَا يَخُصُّهُ بِالْقِسْطِ"؛ لِأَنَّهُ لَوْ ثَبَتَ ذَلِكَ بِالْبَيِّنَةِ، لَمَا لَزِمَهُ إِلَّا ذَلِكَ الْفَرْلِ. "وَكَذَلِكَ فِي الْوَصِيَّةِ" لَوْ شَهِدَ أَنَّ أَبَاهُ أَوْصَى لَهُ بِثُلُثِ مَالِهِ وَأَنْكَرَ الْقَوْلِ. "وَكَذَلِكَ فِي الْوَصِيَّةِ" لَوْ شَهِدَ أَنَّ أَبَاهُ أَوْصَى لَهُ بِثُلُثِ مَالِهِ وَأَنْكَرَ الْقَوْلِ. "وَيَعْدَلْ فَي يَدِهِ بِالاتِّفَاقِ، وَهِذَا يُسْتَدِقُ شَيْئًا مِنَ الثَّوْلِ. "وَيَلْتَوْمُ فِي الْمُعِرَاثِ"؛ لِأَنَّهُ يَزْعُمُ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُ شَيْئًا مِنَ التَّوْمِ وَفِيهَا دَيْنٌ، الْقَوْلِ الثَّانِي جَمِيعَ الْأَلْفِ فِي نَصِيبِهِ مِنَ الْمِيرَاثِ"؛ لِأَنَّهُ يَزْعُمُ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُ شَيْئًا مِنَ التَّوْمِ وَنِيهَا دَيْنٌ، وَلَنْ عَصَبَ بَعْضَ التَّرَكَةِ، قَضَى جَمِيعَ الدَّيْنِ مِنَ الْبَاقِي، كَذَلِكَ هَوْلَا عَصَبَ بَعْضَ التَّرِكَةِ، قَضَى جَمِيعَ الدَّيْنِ مِنَ الْمِيرَاثِ.

"وَلَا يَعْدُوا التَّرِكَةَ"؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ كَانَ عَلَى الْمَيِّتِ، فَلَا يَتَعَلَّقُ إِلَّا بِتَرِكَتِهِ.

"التَّاسِعُ: الذُّكُورَةُ، وَهَذَا يَخْتَلِفُ بِالْوَقَائِعِ، فَكُلُّ مَا لَيْسَ بِمَالٍ، وَلَا يَؤُولُ إِلَى الْمَالِ، فَلَا يُقْبَلُ

عليه وسلم قال: «لا تباغضوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخوانا، ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام.»، وصحيح مسلم (٨/ ١٠ ط التركية): رقم (٢٥٦٤) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « لا تحاسدوا ولا تناجشوا، ولا تباغضوا، ولا تدابروا، ولا يبع بعضكم على بيع بعض، وكونوا عباد الله إخوانا، المسلم أخو المسلم لا يظلمه، ولا يخذله، ولا يحقره التقوى هاهنا ويشير إلى صدره ثلاث مرات بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم، كل المسلم على المسلم حرام دمه، وماله، وعرضه».

فِيهِ شَهَادَةُ النِّسَاءِ، إِلَّا فِيمَا لَا يَطَّلِعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ كَالرَّضَاعِ، وَعُيُوبِ النِّسَاءِ؛ فَإِنَّهَا تَثْبُتُ بِأَرْبَعِ نِسْوَقٍ، وَالْوِلَادَةِ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّا لَوْ لَمْ نَقْبَلْهُنَّ، لَبَطَلَتْ بِالتَّجَاحُدِ؛ فَإِنَّ الرِّجَالَ لَا يَطَّلِعُونَ عَلَيْهَا فِي الْعَادَةِ، ثُمُّ اعْتُبِرَ الْعَدَدُ مِنْهُنَّ بِالْعَدَدِ فِي الرَّجُلِ وَالْمَرْأَتَيْنِ فَصَحَّتْ أَرْبَعًا.

"وَمَا عَدَا ذَلِكَ كَالْحُدُودِ، وَالنِّكَاحِ، وَالطَّلَاقِ، وَالْعِتَاقِ، وَالرَّجْعَةِ، وَالتَّوْصِيَةِ، وَالتَّوْكِيلِ وَنَظَائِرِهَا،
فَلَا يُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي الرَّجْعَةِ: ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَى عَدْلٍ مِنكُو ﴾ (١)
، وَقَالَ النَّبِيُ ﷺ فِي النِّكَاحِ: (لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ، وَشَاهِدَيْ عَدْلٍ).

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: حَرَتِ السُّنَةُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْحَلِيفَتَيْنِ مِنْ بَعْدِهِ، أَلَّا يُقْبَلَ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْحُدُودِ (٢), هَذِهِ هِيَ النَّصُوصُ، فَلَيْسَ عَلَيْهَا كُلُّ مَا لَا يُقْصَدُ بِهِ الْمَالُ وَيَطَّلِعُ عَلَيْهِ الرِّحَالُ؛ لِأَنَّهُ فِي الْحُدُودِ (٢)، هَذِهِ هِيَ النَّصُوصُ، فَلَيْسَ عَلَيْهَا كُلُّ مَا لَا يُقْصَدُ بِهِ الْمَالُ وَيَطَّلِعُ عَلَيْهِ الرِّحَالُ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهَا. "قَالَ: وَمَا يَرْجِعُ إِلَى الْمَالِ فَيُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ"، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: 
﴿ وَاسْتَشْهِدُوا / شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ مَا يُفْصَدُ بِهِ الْمَالُ. وَيُعْلَيْنِ فَرَجُلُلُ وَامْرَأَتَكَانِ ﴾ (١٨٢ ) نصَّ عَلَى ١٨٨ / ب ذَلِكَ فِي السَّلَمِ، وَأَلْحَقَ بِهِ كُلُّ مَا يُقْصَدُ بِهِ الْمَالُ.

"الْعَاشِرُ: الْعَدَدُ، وَأَقْصَى الشَّهَادَاتِ رُتْبَةً شَهَادَةُ الزِّنَا؛ فَلَا يُقْبَلُ إِلَّا مِنْ أَرْبَعِ رِجَالٍ"، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ فَالْسَتَشْهِدُواْ عَلَيْهِنَّ آرَبَعَتُ مِن صَعْمَ ﴾ (٥) "وَفِي سَائِرِ الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ رَجُلَانِ، وَكَذَا مَا لَيْسَ بِمَالٍ، وَفِي الْأَمْوَالِ رَجُلِ وَامْرَأْتَانِ"، وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ. "قَالَ: أَوْ رَجُلٌ مَعَ يَمِينِ الْمُدَّعِي؛ قَضَى لَيْسَ بِمَالٍ، وَفِي الْأَمْوَالِ رَجُلُ وَامْرَأْتَانِ"، وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ. "قَالَ: أَوْ رَجُلٌ مَعَ يَمِينِ الْمُدَّعِي؛ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ فَهُ بِالْيَعِينِ مَعَ الشَّاهِدِ، وَقَضَى عَلِيٌّ بِهِ بَيْنَ أَظْهُرِ الصَّحَابَةِ، وَقَضَى بِهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَقَذَى وَرَدَ فِي الْمَالِ. الصَّحَابَةِ"، وَقَدْ وَرَدَ فِي الْمَالِ.

<sup>(</sup>١) الطلاق:٢.

<sup>(</sup>۲) مصنف عبد الرزاق (٦/ ١٩٥ ت الأعظمي): رقم (١٠٤٧٣) عن عمران بن الحصين قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل»، و سنن أبي داود (٢/ ٢٢٩ ت محيي الدين عبد الحميد): رقم (٢٠٨٥) عن أبي موسى، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا نكاح إلا بولي». قال أبو داود: وهو يونس، عن أبي بردة، وإسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، وإسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، وألباني] صحيح، و سنن ابن ماجه (١/ ٢٠٥ ت عبد الباقي): رقم (١٨٨١) عن أبي موسى، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا نكاح إلا بولي»، [حكم الألباني] صحيح، وسنن الترمذي (٣/ ٣٩٩ ت شاكر): رقم (١١٠١) عن أبي موسى قال: قال رسول الله عليه وسلم: «لا نكاح إلا بولي» وفي الباب عن عائشة، وابن عباس، وأبي هريرة، وعمران بن حصين، وأنس. [حكم الألباني] صحيح، والمعجم الأوسط للطبراني (٥/ ٣٦٣): رقم (٦٤٥٥) عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا نكاح إلا بولي، وشاهدي عدل»، لا يروى هذا الحديث عن حابر إلا بحذا الإسناد، تفرد به: قطن بن نسير

<sup>(</sup>٣) سبق تخريجه

<sup>(</sup>٤) البقرة: ٢٨٢

<sup>(</sup>٥) النساء: ١٥

"وَيَثْبُتُ الْمَسْرُوقُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ دُونَ الْقَطْعِ، كَمَا يَثْبُتُ الْغَصْبُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ، ثُمَّ لَا يَقَعُ طَلَاقُ الْغَاصِبِ إِذَا كَانَ عَلَقَهُ عَلَى نَفْيِ الْغَصْبِ"، وَبَيَانُهُ: أَنَّهُ لَوْ قَالَ: امْرَأَيِ طَالِقٌ إِنْ غَصَبْتُ هَذَا الْعَلْقُ، كَذَلِكَ السَّرِقَةُ يَجِبُ فِيهَا الْمَالُ الْعَبْدَ، فَثَبَتَ غَصْبُهُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ، يَجِبُ عَلَيْهِ الْمَالُ وَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ، كَذَلِكَ السَّرِقَةُ يَجِبُ فِيهَا الْمَالُ وَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ، كَذَلِكَ السَّرِقَةُ يَجِبُ فِيهَا الْمَالُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ، وَلَا يَجِبُ الْقَطْعُ. "وَأَوْقَعَ أَبُو الْعَبَّاسِ بْنُ سُرَيْحٍ" هَذَا الطَّلَاقَ "إِذَا حَلَفَ بَعْدَ قَضَاءِ الْقَاضِي"؛ لِأَنَّهُ حَلَفَ بَعْدَ ثُبُوتِ الْغَصْبِ عَلَيْهِ.

"وَفِي الْيَمِين، وَالشَّاهِدِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: لَوْ أَتَى قَوْمٌ بِشَاهِدٍ أَنَّ لِأَبِيهِمْ عَلَى فُلَانٍ حَقًّا: فَمَنْ حَلَفَ مِنْهُمْ مَعَ شَاهِدِهِ، أَخَذَ نَصِيبُهُ، وَيُوقَفُ نَصِيبُ الصَّغِيرِ، وَالْمَجْنُونِ" إِلَى أَنْ يَصِعَّ مِنْهُمَا الْخَلِفُ؛ لِأَنَّهُمَا فِي الْحَالِ لَا يُحَلَّفُانِ، وَلَا يُحَلَّفُ الْوَلِيُّ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ لَا يَدْخُلُهَا النِّيَابَةُ. "فَإِنْ مَاتَ" الصَّغِيرُ، أَوِ الْمَحْنُون "حُلِّفَ وَارِثُهُ"؛ لِأَنَّهُ عَلَى الْوَلِيُّ أَيْضًا الْبَالِغِ، وَلَا يَسْتَحِقُ شَخْصٌ بِيَمِينِ شَخْصٍ"، فَلَا يُعْطَى الصَّغِيرُ بِيَمِينِ الْبَالِغِ، وَلَا الْمَحْنُونُ وَالْمَعْفُونُ بِيَمِينِ الْمَالِغِ وَلَا يَمْعَلُونَ الْمَعْفُولُ بَنِ الْمَعْفُونُ الْمُعْفَى الْعَلِيمُ مَوْرُوثِهِ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَالَ إِذَا نَبَتَ، كَانَ مِلْكًا لِلْوَرَثَةِ، ثُمَّ يَصِيرُ إِلَى الْغُرَمَاءِ، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَكْتَفِى غَرِيعُمْ مَوْرُوثِهِ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَالَ إِذَا ثَبَتَ، كَانَ مِلْكًا لِلْوَرَثَةِ، ثُمَّ يَصِيرُ إِلَى الْغُرَمَاءِ، وَالدَّلِلُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَكْتَفِى بَعْمِينِهِمْ، وَلَا يَعْتَاجُ مَعَهُمْ إِلَى يَعِينِ الْغَرِيمِ، وَأَنَّهُمْ لَوْ أَرَادُوا قَضَاءَ دَيْنِهِ مِنْ مَالٍ آخَرَ جَازَ، فَذَلَ أَنَّهُ يَثَبُثُ لَيْمُ أَوْلُونَ الْغُرِيمِ. وَلَا كَانَ كَذَلِكَ، فَلَا يُكَلِّفُ وَهُمُ الْوَرَثَةُ دُونَ الْغَرِيمِ.

"الثّانِيَةُ: لَوْ أَقَامَ شَاهِدًا وَاحِدًا عَلَى جَارِيَةٍ أَنَّهَا لَهُ وَأَنَّ ابْنَهَا وُلِدَ مِنْهُ، حَلَفَ فِيهَا دُونَ الابْنِ، وَقَضَى لَهُ بِالْابْنِ؛ لِأَنّهُ نَسَبٌ وَحُرِّيَّةٌ وَقَضَى لَهُ بِالْابْنِ؛ لِأَنّهُ نَسَبٌ وَحُرِّيَّةً لِلْوَلَدِ، وَلَيْسَ بِمَالٍ"، فَلَا يَثْبُتُ بِمِثْلِ هَذِهِ الحُجَّةِ. "وَفِي الابْنِ قولٌ: أَنّهُ يُقْضَى بِهِ" تَبَعًا لِثَبُوتِ الاسْتِيلَادِ لِلْوُلَدِ، وَلَيْسَ بِمَالٍ"، فَلَا يَثْبُتُ بِمِثْلِ هَذِهِ الحُجَّةِ. "وَفِي الابْنِ قولٌ: أَنّهُ يُقْضَى لِلرَّجُلِ بِمَوْلَاهُ بِشَاهِدٍ فِي أُمِّهِ؛ إِذْ مِنْ ضَرُورَةِ اسْتِيلَادِهَا ثُبُوتُ حُرِّيَّةِ الْوَلَدِ وَنَسَبِهِ، وَهَذَا "كَمَا يُقْضَى لِلرَّجُلِ بِمَوْلَاهُ بِشَاهِدٍ فِي أُمِّهِ؛ إِذْ مِنْ ضَرُورَةِ اسْتِيلَادِهَا ثُبُوتُ حُرِّيَّةِ الْوَلَدِ وَنَسَبِهِ، وَهَذَا "كَمَا يُقْضَى لِلرَّجُلِ بِمَوْلَاهُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ، أَنَّهُ كَانَ عَبْدَهُ فَأَعْتَقَهُ، فَإِنَّهُ يَعْبُتُ" عِنْقُهُ وَوَلَاؤُهُ أَيْضًا؛ بِنَاءً عَلَى ثُبُوتِ مِلْكِهِ، كَذَلِكَ هَهُنَا، بَلْ وَيَمِينٍ، أَنَّهُ كَانَ عَبْدَهُ فَأَعْتَقَهُ، فَإِنَّهُ يَثُبُتُ" عِنْقُهُ وَوَلَاؤُهُ أَيْضًا؛ بِنَاءً عَلَى ثُبُوتِ مِلْكِهِ، كَذَلِكَ هَهُنَا، بَلْ أَنَّهُ يُثْبِتُ بِهِ مَالًا، ثُمَّ وَلَاءً، وَحُرِّيَّةً، وَفِي مَسْأَلَةِ الْعَبْدِ، لَا يُثْبِتُ فِي الْحُالِ مَالًا. قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَرِّيَةً، وَفِي مَسْأَلَةِ الْعَبْدِ، لَا يُثْبِتُ فِي الْحُالِ مَالًا. قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمِّذًا أَصَحُ إِنْ شَاءَ الللهُ تَعَالَى.

"الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: لَوْ أَقَامَ شَاهِدًا وَاحِدًا أَنَّ أَبَاهُ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ بِهَذِهِ الدَّارِ وَعَلَى أَخَوَيْن لَه، فَإِذَا انْقَرَضُوا، فَعَلَى أَوْلاَدِهِمْ، فَمَنْ حَلَفَ مِنْهُم ثَبَتَ حَقَّهُ" فِي الْوَقْفِ بِيَمِينِهِ مَعَ الشَّاهِدِ، كَمَا قُلْنَا فِي الْمِلْكِ. "وَمَنْ نَكُلَ لَمْ يَحْلِفِ الْأَوْلاَدُ" عَلَى مَا نَكَلَ عَنْهُ الْأَبُ "لِأَنَّهُ لَا اسْتِحْقَاقَ لَهُمْ" فِي حَيَاةِ الْآبَاءِ الْمِلْكِ. "وَمَنْ نَكُلَ لَمْ يَحْلِفِ الْأَوْلاَدُ" عَلَى مَا نَكَلَ عَنْهُ الْأَوْلادُ عَنِ الْيَمِينِ بَعْدَ مَوْتِهِ"، وَمَوْتِ أَخَوَيْهِ "إِذِ الْوَقْفُ وَقْفَ تَرْتِيبٍ، وَالصَّحِيحُ: أَنَّ نُكُولَهُ لَا يَمْنَعُ الْأَوْلاَدُ عَنِ الْيَمِينِ بَعْدَ مَوْتِهِ"، وَمَوْتِ أَخَوَيْهِ "لِإِذَا الْوَقْفُ وَقْفَ تَرْتِيبٍ، وَالصَّحِيحُ: أَنَّ نُكُولَهُ لَا يَمْنَعُ الْأَوْلاَدُ عَنِ الْيَمِينِ بَعْدَ مَوْتِهِ"، وَمَوْتِ أَخَوَيْهِ "لِإِذَا الْوَقْفُ وَقْفَ التَّشْرِيكِ، فَالْوَلَدُ "لِأَنَّالُهُمْ يَتَلَقَّوْنَ الْحَقَّ عَنِ الْوَاقِفِ فِي أَصَحِ الْقُولْيُنِ" لَا مِنَ الْبَطْنِ الْأَولِد، كَمَا فِي وَقْفِ التَّشْرِيكِ، فَالْوَلَدُ الْقَوْلِ -بَعْدَ انْقِرَاضِ الْبَطْنِ الْأَوْلِ - بَعْدَا الْقَوْلِ -بَعْدَ انْقِرَاضِ الْبَطْنِ الْأَوْلِ - بَعْدَا الْقَوْلِ -بَعْدَ الْقَوْلِ -بَعْدَ الْقَوْلِ الْتَعْرِيلِ اللَّلَقِي مِنَ الْوَاقِفِ، فَلَهُمُ الْيَمِينُ مَعَ الشَّاهِدِ/ ١٨٣/ ب كَمَا كَانَ ذَلِكَ لِلْآبَاءِ.

1/12

"وَلَوْ حَلَفَ وَاحِدٌ وَثَبَتَ حَقُّهُ ثُمَّ مَاتَ وَمَا مَاتَ النَّاكِلَانِ، فَنَصِيبُ الْمَيِّتِ عِنْدَ بَعْضِ أَصْحَابِنَا مَصْرُوفٌ إِلَى الْأَوْلَادِ فِي الْحَالِ"؛ لِأَنَّ النَّاكِلَ أَبْطَل اسْتِحْقَاقَهُ، فَيُحْعَلُ كَأَنَّهُ مَاتَ أَيْضًا، وَالحُقُّ بَعْدَ الْبَطْنِ الْأَوَّلِ لِلْأَوْلَادِ، فَكَانَ مَصْرُوفًا إِلَيْهِمْ. "وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُصْرَفُ إِلَى أَقْرَبِ النَّاسِ بِالْمُحَبِّسِ إِلَى أَنْ الْأَوْلِادِ، فَكَانَ مَصْرُوفًا إِلَيْهِمْ. "وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُصْرَفُ إِلَى أَقْرَبِ النَّاسِ بِالْمُحَبِّسِ إِلَى أَنْ لَكُولَ أَبْطَلَ حَقَّهُ، فَهَذَا يَمُوتَ النَّاكِلَانِ"؛ لِأَنَّ الْأَوْلَادَ لَا يَسْتَحِقُّونَ مَا بَقِيَ مِنَ الْبَطْنِ الْأَوَّلِ أَحَدٌ، وَالنَّاكِلُ أَبْطَلَ حَقَّهُ، فَهَذَا يَمُوتَ النَّاكِلُ أَبْطَل حَقَّهُ، فَهَذَا مَصْرُفُهُ، فَيُصْرَفُ إِلَى أَقْرَبِ النَّاسِ إِلَى الْوَاقِفِ. "ثُمَّ يُصْرَفُ إِلَى الْأَوْلَادِ؛ وَفَاءً بِشَرْطِ التَّوْتِيب"

"الرَّابِعَةُ: لَوْ كَانَ الْوَقْفُ وَقْفَ التَّشْرِيكِ" وَهُوَ أَنْ يَمُولَ: عَلَيْهِمْ وَعَلَى أَوْلَادِهِمْ "فَالتَّلَقِّي هَهُنَا عَنِ الْوَاقِفِ قَوْلًا وَاحِدًا"؛ لِأَنَّهُ الْآنَ وَقَفَ التَّشْرِيكِ لَا وَقْفَ التَّرْتِيبِ "وَالتَّلَقِّي إِذَا كَانَ عَنْهُ فَلَيْسَ لِأَحَدِ شَيْءٌ حَتَّى يَخْلِفَ"؛ لِأَنَّ الْأَوْلَادَ وَالْآبَاءَ فِي الاسْتِحْقَاقِ هَهُنَا سَوَاءٌ "وَأَيْمَانُ الْبَطْنِ الْأَوْلِ لَا يَنْفَعُ الْبَطْنَ الظَّانِي، كَمَا لَا يَصُرُهُمْ مُنْكُولُهُمْ"؛ وَذَلِكَ لِعَدَمِ التَّرْتِيبِ بَيْنَهُمْ، فَيَلْزَمُ كُلُّ مَنْ يَحْدُثُ مِنْهُمُ الْيَمِينَ إِذَا أَرَادَ الطَّنِي مَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالَةُ هَهُنَا ثُمَّ وُلِلاَ وَلَدٌ، نَقَصْنَا الظَّلَاقَة رَبُعُ الْفَلَةِ"؛ لِأَحْلِ الْوَلَدِ "وَوَقَفْنَاهُ الاسْتِحْقَاقَ. "فَإِذَا حَلْفَ الثَّلَاثَةُ هَهُنَا ثُمَّ وُلِلاَ وَلَدٌ، نَقَصْنَا الظَّلَاقَة بِعُدَمَا حُقُوقَهُمْ؛ لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ مُصُومَةً عَلَى الْبَلَاقِينَ الْقَلْقِةِ"؛ لِأَحْلِ الْوَلَدِ "وَوَقَفْنَاهُ مُصَوَّرَةٌ فِي الْعُولِ لِمَنْ زَادَ عَلَى الظَّلَاقَةِ"، وَصَارَتْ مَقْسُومَةً عَلَى أَرْبَعَةٍ بَعْدَمَا كَانَتْ عَلَى تَلاَتُهِ، فَإِذَا مَعْلَى الْعَلْقِ لِللَّهِ اللَّهُ وَلَهُ الْمُولُولُ لِمَنْ زَادَ عَلَى الظَّلَاقِةِ"، وَصَارَتْ مَقْسُومَةً عَلَى أَرْبَعَةٍ بَعْدَمَا كَانَتْ عَلَى تَلاَتُهِ، فَإِذَا عَلَى تَلَامُولُولُ لِللَّاقِينَ، وَاللَّهُ اللَّهُ الْوَلِي الْفَلْوكُونَ الْمُنْعُومُ الْمَنْ الْعَبْ مَنْ الْمَنْعُومُ الْمَنْ الْعَلْمُ مَنْ الْعَلْمُ مَنْ الْمُنْوقُوفُ إِلَى الْلَكُ عُلَى الْعَلْمُ مَنْ الْمَنْ الْمَنْ الْمَنْ الْمَنْ الْعَلْمُ مَنْ الْمُنْ الْمَنْ الْعَلْمُ مَنْ الْمُنْ الْمُلْلِقُولُ اللْمُولُولُ الْمُلْلِقِيلُ الْمُؤْلُولُ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُلْلِقُولُ اللْمُولُولُ اللْمُلْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُلْلِقُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ ا

"النَّظَرُ الثَّانِي: فِي التَّحَمُّلِ

وَعِمَادُهُ الْمَعْرِفَةُ، وَالْمَعْرِفَةُ فِي الشَّهَادَاتِ ثَلَاثَةٌ:

أَحَدُهَا: الْمُعَايَنَةُ، وَذَلِكَ فِي الْجِنَايَاتِ وَمَا يُشَاهَدُ" مِنَ الْأَفْعَالِ فَيَشْهَدُ بِهِ "فَلَا حَاجَةَ فِي ذَلِكَ إِلَى السَّمْع"؛ إِذْ لَيْسَ الْخَبَرُ كَالْمُعَايَنَةِ.

"الثَّانِي: مَا يُسْمَعُ، كَالْأَنْسَابِ، وَالْأَسْمَاءِ، فَلَا حَاجَةً فِي ذَلِكَ إِلَى الْبَصَرِ"؛ إِذْ لَا يُمْكِنُ مُشَاهَدَتُهُ، فَلَا طَرِيقَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ إِلَّا السَّمْعُ، إِمَّا بِالاسْتِفَاضَةِ، وَإِمَّا أَنْ يُسْمَعَ مِنْ عَدْلَيْنِ عَلَى قَوْلِ بَعْضِهِمْ "فَلْتُسْمَعْ فَلَا طَرِيقَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ إِلَّا السَّمْعُ، إِمَّا بِالاسْتِفَاضَةِ، وَإِمَّا أَنْ يُسْمَعَ مِنْ عَدْلَيْنِ عَلَى قَوْلِ بَعْضِهِمْ "فَلْتُسْمَعْ فِي إِلَى الْبَصَر، كَمَا ذَكَرْنَا.

"الثَّالِثُ: مَا يَحْتَاجُ إِلَى السَّمْعِ، وَالْبَصَرِ جَمِيعًا، كَالْأَقَارِيرِ وَسَائِرِ الْأَلْفَاظِ، فَلَا يُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ الثَّالِثُ: هَ وَلَا يُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ الْأَعْمَى؛ لِأَنَّ الصَّوْتَ قَدْ يُشْبِهُ الصَّوْتَ" فَلَا يَقَعُ بِهِ الثِّقَةُ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَا نَقُفُ مَالْيَسَ لَكَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَا نَقُفُ مَا لَيْسَ لَكَ

بِهِ عِلْمُ ﴾ (١) ، وَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشَّهَادَةِ، فَقَالَ: (هَلْ تَرَى الشَّمْسَ) قَالَ: نَعَم، قَالَ: (عَلَى مِثْلِهَا فَاشْهَدْ أَوْ دَعْ). (٢) فَالْأَصْلُ فِيهِ الْيَقِينُ، وَقَدْ يُكْتَفَى فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بِغَالِبِ الظَّنِّ، كَمَا قُلْنَا فِي الْأَنْسَابِ، وَالْأَسْمَاءِ، وَلِأَنَّ ذَلِكَ يُسَمَّى أَيْضًا عِلْمًا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَا شَهِدْنَا إِلَا بِمَا عَلِمْنَا وَمَا اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَا شَهِدْنَا إِلَا بِمَا عَلِمْنَا وَمَا صَالَا اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَا شَهِدْنَا إِلَا بِمَا عَلِمْنَا وَمَا صَالَا اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَا شَهِدْنَا } إلَّا بِمَا عَلِمْنَا وَمَا صَالِي اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَالَى اللَّهُ عَالَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهِ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَمُ عَلَى الللّهُ عَ

"وَيَجُوزُ الشَّهَادَةُ عَلَى الْمِلْكِ بِتَطَاوُلِ الزَّمَانِ عَلَى الْيَدِ الْمُتَصَرِّفَةِ وَلَا مَانِعَ وَلَا مُنَازِعَ، كَمَا يَجُوزَ عَلَى الْيَدِ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَاجَةَ تَدْعُو إِلَيْهِ، وَلَا يُمْكِنُ الْوُصُولُ فِيهِ إِلَى الْيَقِينِ، فَهُوَ كَالنَّسَبِ. "قَالَ: وَكَمَا يَشْهَدُ عَلَى الْمَرْأَةِ إِذَا سَفَرَتْ" عَنْ وَجْهِهَا بَيْنَ يَدَيْهِ "أَوْ عَرَّفَهَا مَنْ يُعْتَمَدُ تَعْرِيفِهُ وَلَوْ كَانَ وَاحِدًا، وَذَلِكَ كُلُّهُ شَهَادَةٌ بِظَنِّ غَالِبٍ، وَلَكِنَّهُ جَائِزٌ"؛ لِمَا ذَكَرْنَا.

هَذَا مَا ذُكِرَ فِي (الْحُلَاصَةِ) وَأَصْلِهَا، وَالْمَشْهُورُ / مِنَ الْمَذَهَبِ: أَلَّا يَعْتَمِدَ التَّعْرِيفَ، بَلْ لَا بُدَّ مِنَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِهَا عِنْدَ التَّحَمُّلِ وَعِنْدَ الْأَدَاءِ أَيْضًا؛ لِيُحْفَظ حِلْيَتَهَا وَيَتَذَكَّرَهَا عِنْدَ الْأَدَاءِ، فَإِنَّهَا لَوْ كَانَتْ مُتَنَفِّبَةً إِلَى وَجْهِهَا عِنْدَ التَّحَمُّلِ وَعِنْدَ الْأَدَاءِ أَيْضًا؛ لِيُحْفَظ حِلْيَتَهَا وَيَتَذَكَّرَهَا عِنْدَ الْأَدَاءِ، فَإِنَّهَا لَوْ كَانَتْ مُتَنَفِّبَةً لِالْمُتِهَةِ عَلَى الشَّاهِدِ، وَهَذَا النَّظُرُ جَائِزٌ؛ لِلْحَاجَةِ، كَمَا فِي مُعَاجِّةِ الطَّبِيبِ وَغَيْرِهِ، وَلَا يَجُوزُ الاكْتِفَاءُ بِعَدْلِ مَا عَلَى مَذْهَبِ مَن يَرَى أَنَّ السَّامِعَ مِنْ عَدْلَيْنِ كَافٍ فِي مَعْرِفَةِ النَّسَبِ، هَذَا هُوَ الْمَدْهَبُ، فَأَمَّا الاكْتِفَاءُ بِعَدْلٍ وَاحِدٍ، فَلَمْ يُوجَدْ إِلَّا فِي هَذَا الْكِتَابِ وَأَصْلِهِ، فَعُهْدَتُهُ عَلَى رَاوِيهِ، وَلَعَلَّهُ مِنْ عَدْلَانِ وَأَصْلِهِ، فَعُهْدَتُهُ عَلَى رَاوِيهِ، وَلَعَلَّهُ مِنْ الْمُذَّهَبُ، فَأَمَّا الاكْتِفَاءُ بِعَدْلٍ وَاحِدٍ، فَلَمْ يُوجَدْ إِلَّا فِي هَذَا الْكِتَابِ وَأَصْلِهِ، فَعُهْدَتُهُ عَلَى رَاوِيهِ، وَلَعَلَّهُ مِنْ عَدْرَانِهُ.

"وَكَذَلِكَ لَا يُشْتَرَطُ فِي الْأَيمَانِ عِلْمُ الْيَقِينِ، بَلْ يُشْتَرَطُ ظَنَّا ظَاهِرًا غَالِبًا" حَتَّى قَالُوا: لَوْ رَأَى فِي جَرِيدَةِ أَبِيهِ، أَنَّ لَهُ عَلَى فُلَانٍ كَذَا، وَعَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ خَطُّ وَالِدِهِ، لَمْ يَتَصَرَّفْ فِيهَا أَحَدٌ سِوَاهُ، جَازَ لَهُ أَنْ يَعْتَمِدَ فِي الْيَمِينِ عَلَى الْخَطَ؛ لِغَلَبَةِ الظَّنِّ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْيَمِينَ أَوْسَعُ بَابًا مِنَ الشَّهَادَةِ؛ إِذْ مِثْلُ هَذَا لَا يَعْتَمِدَ فِي الْيَمِينِ عَلَى الْخُطَ؛ لِغَلَبَةِ الظَّنِّ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْيَمِينَ أَوْسَعُ بَابًا مِنَ الشَّهَادَةِ؛ إِذْ مِثْلُ هَذَا لَا يَعُورُ فِي الشَّهَادَةِ.

"وَأَمَّا الشَّهَادَةُ عَلَى شَهَادَةِ الْغَيْرِ، فَمَقْبُولَةٌ فِي حُقُوقِ الْآدَمِيِّينَ، وَفِي حُقُوقِ اللَّهِ قَوْلَانِ، وَكَذَا فِي كِتَابِ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي" وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ ذَلِكَ "وَلَا يَشْهَدُ الْفَرْعُ مَا لَمْ يَسْتَرْعِهِ الْأَصْلُ لِشَهَادَتِهِ، كِتَابِ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي" وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ ذَلِكَ "وَلَا يَشْهَدُوا عَلَى شَهَادَتِي، أَوْ أَصْغَى إِلَيْهَا فِي إِلَّنْ يَقُولَ: أَشْهَدُ أَنَّ لِفُلَانٍ أَلْفَ دِرْهَمٍ عَلَى فُلَانٍ، وَاشْهَدُوا عَلَى شَهَادَتِي، أَوْ أَصْغَى إِلَيْهَا فِي إِلَّنْ يَقُولُ ذَلِكَ مَقَامَ الاسْتِرْعَاءِ"، وَإِنَّا شُرِطَ فِيهِ الاسْتِرْعَاءُ لِيَتَحَقَّقَ السَّامِعُ: أَنَّ

,/112

<sup>(</sup>١) الإسراء:٣٦.

<sup>(</sup>٢) جاء في خلاصة البدر المنير (٦/ ٤٣٩): رقم (٢٨٩٨) - حديث: أنه صلى الله تعالى عليه وسلم سئل عن الشهادة فقال للسائل: "ترى الشمس؟ " قال: نعم. قال: "على مثلها فاشهد أو فدع" رواه الحاكم والبيهقي من رواية ابن عباس بنحوه قال الحاكم: صحيح الإسناد وضعفه البيهقي».

<sup>(</sup>۳) يوسف: ۸۱.

عِنْدَهُ شَهَادَةً جَازِمَةً بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ يَقُولُ ذَلِكَ جُزَافًا، كَمَا يَجْرِي فِي كَلَامِ النَّاسِ أَنَّ لِفُلَانٍ عَلَى عَنْدَهُ شَهَادَةً بِالْفُونَ هَذَا الْقَوْلَ أَيْضًا بِمُجَرَّدِ الْوَعْدِ مِنْهُ، وَيَعُدُّونَ الْوَعْدَ دَيْنًا. "وَالشَّرْطُ ثُبُوتُ عَدَالَةِ الْفُرُوعِ إِنَّا هُمُ مُودً. عَدَالَةِ الْفُرُوعِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُمْ شُهُودٌ. ٥٨ /أَ

"وَلَا يَجُوزُ شَهَادَةُ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ عَلَى الشَّهَادَةِ فِي الْأَمْوَالِ؛ لِأَنَّهُم يُشْبِتُونَ الشَّهَادَةَ، وَلَيْسَتْ هِيَ بِمَالٍ، وَلَا يَجُوزُ شَهَادَةُ أَصْلٍ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ، فَإِنْ شَهِدَ شَاهِدَانِ عَلَى شَهَادَةِ شَاهِدَانِ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ، فَإِنْ شَهِدَ شَاهِدَانِ عَلَى شَهَادَةِ شَاهِدَانِ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهَا يَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِهِمَا جَمِيعًا، فَأَصَحُ الْقَوْلَيْنِ: أَلَّا يُكْتَفَى بِهِمَا حَتَّى يَشْهَدَ شَاهِدَانِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا يَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِهِمَا جَمِيعًا، فَأَصَحُ الْقَوْلَيْنِ: أَلَّا يُكْتَفَى بِهِمَا حَتَّى يَشْهَدَ شَاهِدَانِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا "لِأَنَّ مَنْ ثَبَتَ شَطْرُ الْبَيِّنَةِ بِشَهَادَتِهِ، لَمْ يَجُزْ قَبُولُهُ فِي الشَّطْرِ الثَّانِي" مِنْهَا، كَمَا لَوْ شَهِدَ مَعَ شَاهِدٍ آخَرَ فِيهِ، فَرْعًا عَنِ الشَّاهِدِ الثَّانِي.

"النَّظَرُ الثَّالِثُ: فِي الْأَدَاءِ

وَهُوَ فَرْضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ"، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَكُتُمُوا ٱلشَّهَ الدَّهَ ﴾ (١) الْآية.

"بِخِلَافِ التَّحَمُّلِ؛ فَإِنَّهُ اخْتِيَارٌ" وَقِيلَ: فَرْضُ كِفَايَةٍ أَيْضًا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَأْبُ الشُّهُودِ"، فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ وَحْدَهُ صَارَ مُتَعَيِّنًا لِلْأَدَاءِ، مُعُوا ﴾ (٢). "وَيَصِيرُ الْأَدَاءُ فَرْضَ عَيْنٍ، بِقِلَّةٍ عَدَدِ الشُّهُودِ"، فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ وَحْدَهُ صَارَ مُتَعَيِّنًا لِلْأَدَاءِ، وَعُبَ عَلَيْهِ الْأَدَاءُ أَيْضًا؛ إِذْ لَا يَقَعُ الْكِفَايَةُ بِدُونِهِ، حَتَّى لَوْ قَالَ: اخْلِفْ مَعَهُ إِلَّا شَخْصٌ وَاحِدٍ، وَحَبَ عَلَيْهِ الْأَدَاءُ أَيْضًا؛ إِذْ لَا يَقَعُ الْكِفَايَةُ بِدُونِهِ، حَتَّى لَوْ قَالَ: اخْلِفْ مَعَ شَاهِدَكَ الْآخِرَ، عَصَى بِالْإِجْمَاع.

"قَالَ: وَكَذَلِكَ بِمَسْأَلَةِ الْخَصْمِ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ"؛ لِأَنَّهُ عَيَّنَهُ بِالطَّلَبِ مِنْهُ.

"﴿ وَلَا يُضَاّزَكَا تِبُ وَلَا شَهِيدُ ﴾ (٣) ، بِأَنْ يُضَيِّقَ عَلَيْهِمَا الْأَمْرُ" فَيُشْغَلَا عَنْ حَاجَتِهِمَا بِالْكِتَابَةِ وَالشَّهَادَةِ. "وَالشَّاهِدُ لَا يُضَارُ الْمُسْتَشْهِدَ أَيْضًا بِالْمُدَافَعَةِ" وَتَرْكِ الْإِجَابَةِ. "وَالْآيَةُ مُحْتَمِلَةٌ لِلتَّفْسِيرَيْنِ" جَمِيعًا.

"ثُمَّ فِي الْأَدَاءِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: مَتَى ارْتَابَ الْقَاضِي، فَلَا بَأْسَ بِتَفرِيقِ مَجَالِسِ الشُّهُودِ وَسُؤَالِهِمْ آحَادًا؛ لِيَعْرِفَ تَفَاوُتَ كَلَامِهِمْ/، وَإِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ بِالْأَغْنِيَاءِ دُونَ الْفُقَهَاءِ"؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِمْ.

"الثَّانِي: إِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ عَلَى حَدِّ، فَالتَّعْرِيضُ حَسَنٌ مِنَ الْقَاضِي بِأَنَّ يَدْفَعَ الْحَدَّ، بِأَنْ يَقُولَ فِي السَّرِقَةِ: لَعَلَّهُ كَانَ وَدِيعَةً فِي حِرْزِهِ"، أَوْ لَعَلَّهُ لَمْ يَكُنْ مُحْرَرًا لِيَدْفَعَ بِذَلِكَ عَنْهُ الْحُدَّ، وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ مَا

ላየፕ

<sup>(</sup>١) البقرة: ٢٨٣

<sup>(</sup>٢) البقرة: ٢٨٢.

<sup>(</sup>٣) البقرة: ٢٨٢

رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ أَيْ بِسَارِقِ قَدِ اعْتَرَفَ، فَقَالَ لَهُ: (أَسَرَقْتَ مَا أَخَالُكَ سَرَقْتَ) (١), وَكَذَلِكَ قَالَ لِمَاعِزٍ: (لَعَلَّكَ لَمَسْتَ، أَوْ لَعَلَّكَ قَبَلْتَ) (٢), وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحُدُودَ مَبْنَاهَا عَلَى النَّسَامُحِ، فَيُقْبَلُ الرُّجُوعُ فِيهَا بَعْدَ الْإِقْرَارِ، وَكَذَلِكَ تَسْقُطُ بَعْدَ ثُبُوتِهَا بِالْبَيِّنَةِ أَيْضًا بِالشُّبُهَاتِ. "وَإِنِ أَدُّعِيَ عَلَيْهِ بِلَا بَيِّنَةٍ، فَحَسَنٌ أَنْ يَقُولَ: لَا قَرَارِ، وَكَذَلِكَ تَسْقُطُ بَعْدَ ثُبُوتِهَا بِالنَّبِيَّةِ أَيْضًا بِالشُّبُهَاتِ. "وَإِنِ أَدُّعِيَ عَلَيْهِ بِلَا بَيِّنَةٍ، فَحَسَنٌ أَنْ يَقُولَ: لَعَلَّهُ لَمْ يَسْرِقْ"؛ اقْتِدَاءً بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِيَرْجِعَ عَنْ إِقْرَارِه، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَدُّ.

"الثَّالِثَةُ: إِذَا اخْتَلَفَ لَفْظُ الشُّهُودِ رُدَّتِ الشَّهَادَةُ، كَمَا لَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ سَرَقَ كَبْشًا أَبْيَضَ، وَقَالَ الْآخَرُ: عَشِيَّةً، لَمْ يَثْبُتِ السَّرِقَةُ؛ لِلِاخْتِلَافِ، نَعَمْ؛ وَقَالَ الْآخَرُ: عَشِيَّةً، لَمْ يَثْبُتِ السَّرِقَةُ؛ لِلِاخْتِلَافِ، نَعَمْ؛ يَحْلِفُ مَعَ أَيِّهِمَا شَاءَ وَيَأْخُذُ الْقِيمَةَ" بِشُهَّادٍ وَيَمِينٍ "فَلَوْ شَهِدَ عَدْلَانِ أَنَّ قِيمَةَ الثَّوْبِ الْمَسْرُوقِ رُبعُ دِينَادٍ، وَكَبِينٍ "فَلَوْ شَهِدَ عَدْلَانِ أَنَّ قِيمَةَ الثَّوْبِ الْمَسْرُوقِ رُبعُ دِينَادٍ، وَكَبِينٍ "فَلَوْ شَهِدَ عَدْلَانِ أَنَّ قِيمَةَ الثَّوْبِ الْمَسْرُوقِ رُبعُ دِينَادٍ، فَلَا قَطْعَ"؛ لِتَعَارُضِ الْبَيِّنَتَيْنِ. "وَيَجِبُ أَقَلُ الْقِيمَتَيْنِ فِي الْغُرْمِ"؛ لِتَعَارُضِ الْبَيِّنَتَيْنِ. "وَيَجِبُ أَقَلُ الْقِيمَتَيْنِ فِي الْغُرْمِ"؛ لِأَنَّهُ الْقَدْرُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ، وَالزِّيَادَةُ مَشْكُوكٌ فِيهَا؛ لِتَعَارُضِ الْبَيِّنَيْنِ فِيهَا.

<sup>(</sup>١) سنن أبي داود (٤/ ١٣٤ ت محيي الدين عبد الحميد): رقم (٤٣٨) عن أبي أمية المتخزومي، أن النبي صلى الله عليه وسلم، أبي بلص قد اعترافا ولم يوجد معه متاع، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « ما إخالك سرقت»، قال: «اللهم تب عليه» ثلاثا قال أبو ثلاثا، فأمر به فقطع، وجيء به، فقال: «استغفر الله وتب إليه» فقال: أستغفر الله وأدوب إليه، فقال: «اللهم تب عليه» ثلاثا قال أبو داود: رواه عمرو بن عاصم، عن همام، عن إسحاق بن عبد الله، قال: عن أبي أمية رجل من الأنصار، عن النبي صلى الله عليه وسلم، الله عليه وسلم، وسنن ابن ماجه (٢/ ٨٦١ ت عبد الباقي): رقم (٢٥٩٧) عن إسحاق بن أبي طلحة قال: سمعت أبا المنذر، مولى أبي ذر يذكر أن أبا أمية حدثه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أبي بلص فاعترف اعترافا، ولم يوجد معه المتاع. فقال رسول الله عليه وسلم: قل: أستغفر الله وأتوب إليه قال: «ما إخالك سرقت» قال: إليه. قال: «اللهم تب عليه» مرتين، [حكم الألباني] ضعيف، وسنن النسائي (٨/ ٢٧): رقم (٤٨٧٧) عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أبي المنذر، مولى أبي ذر، عن أبي أمية المخزومي، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أبي بلص اعترف اعترافا، ولم يوجد معه متاع، فقال له: «قل أستغفر الله وأتوب إليه» همانات بلى. قال: بلى. قال: «اللهم تب عليه»، [حكم الألباني] ضعيف، جاء في خلاصة البدر المنير (٢/ ٢١٣): رقم فقال: أبي سبارق، فقال صلى الله تعليه وسلم: "ما إخالك سرقت؟" فقال: بلى سرقت، فأمر به فقطع. رواه أبو داود، والنسائي، وابن ماجه من رواية أبي أمية المحزومي، وفي إسناده بحهول أعله به الخطابي عبد سرقت، فأمر به فقطع. رواه أبو داود، والنسائي، وابن ماجه من رواية أبي أمية المحزومي، وفي إسناده بحهول أعله به الخطابي عبد الحق، والمنذرين وأما ابن السكن فذكره في سننه الصحاح. وأما الإمام فإنه قال في نمايته إنه متفق على صحته».

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (٨/ ١٦٧ ط السلطانية): رقم (٢٦٨٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «لما أتى ماعز بن مالك النبي صلى الله عليه وسلم قال له: لعلك قبلت، أو غمزت، أو نظرت قال: لا يا رسول الله، قال: أنكتها لا يكني، قال: فعند ذلك أمر برجمه.»، وسنن الدارقطني (٤/ ١٣٣): رقم (٣٢٢٥) عن ابن عباس، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لماعز: «لعلك قبلت، لعلك لمست»، قال: لا ، قال: «فلعلك» ، قال: نعم ، قال بعد ذلك: «أمر برجمه»، جاء في التلخيص الحبير (٤/ ١٦٤ ط العلمية): رقم (١٧٥٧) - حديث: "أنه صلى الله عليه وسلم قال في قصة ماعز: "لعلك قبلت، لعلك لمست"، البخاري من حديث ابن عباس بلفظ: "لعلك قبلت أو غمزت أو نظرت، قال: لا، قال: أنكحتها؟ -لا يكني-، قال: نعم"، ورواه الحاكم من وجه آخر عن ابن عباس بلفظ: "لعلك قبلتها، قال: لا، قال: لعلك مسستها، قال: لا، قال: فنعلت بحاكذا وكذا -ولم يكن؟ - قال: نعم"».

"الرَّابِعَةُ: لَوْ شَهِدَ أَجْنَبِيَّانِ لِعَبْدٍ أَنَّهُ أَعْتَقَهُ فِي وَصِيَّتِهِ وَهُوَ الثَّلُثُ، وَشَهِدَ وَارْقَانِ لِعَبْدٍ آخَرَ أَنَّهُ أَوْصَى لِزَيْدٍ بِثُلُثِ مَالِهِ، وَشَهِدَ أَعْتَقَهُ وَهُوَ أَيْضًا الثُّلُثُ، عَتَقَ نِصِفْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا"، كَمَا لَوْ شَهِدَا أَنَّهُ أَوْصَى لِزَيْدٍ بِثُلُثِ مَالِهِ، وَشَهِدَ آخَرَانِ أَنَّهُ أَوْصَى بِهِ لِعَمْرٍو/ كَانَ الثُّلُثُ بَينَهُمَا نِصْفَيْنِ، كَذَلِكَ هَهُنَا، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِهِ: وَارِنَانِ أَوْ أَخْتَوَى عَبْدَيْنِ فِي مَرْضِ مَوْتِهِ، وَقِيمَةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثُلُثُ مَالِهِ، وَالْقُولُ الْخُرُء أَنَّهُ يُقْرَعُ بَيْنَهُمَا "كَمَا لَوْ أَعْتَقَ عَبْدَيْنِ فِي مَرْضِ مَوْتِهِ، وَقِيمَةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثُلُثُ مَالِهِ، وَالْقُولُ الْمُؤْونَ بَيْنَهُمَا "كَمَا لَوْ أَعْتَقَ عَبْدَيْنِ فِي مَرْضِ مَوْتِهِ، وَقِيمَةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثُلُثُ مَالِهِ، وَالْقُولُ الْقُولُ الْقُولُ الْقُولُ الْقُولُ الْقُولُ الْقَالِقُانِ فِي الْقِيمَةِ "كَمَا صَوَّرَهُ "فَلَا تُهُمَةَ فِي شَهَادَتِهِمَا" فِي الْقِيمَةِ "كَمَا صَوَّرَهُ "فَلَا تُهُمَةً فِي شَهَادَتُهُمَا فِي الْقِيمَةِ وَالْعُدُولُ إِلَى الْمِثْلِ لَا تُهْمَةً فِيهِ، فَيَعْبَلُ شَهَادَتُهُمَا فِي الْقِيمَةِ وَالْمُولُ إِلَى الْمِثْلِ لَا تُهْمَةً فِيهِ، فَيَعْبَلُ شَهَادَتُهُمَا فِي الْقِيمَةِ، وَالْعُدُولُ إِلَى الْمِثْلِ لَا تُهُمَةً فِيهِ، فَيَعْبَلُ شَهَادَتُهُمَا فِي الْقِيمَةِ، وَالْعُدُولُ إِلَى الْمِثْلِ لَا تُهْمَةً فِيهِ، فَيَعْبَلُ شَهَادَتُهُمَا فِي الْقُيمَةِ، وَيَبْطُلُ بِهَا الْأَولُ فِي الْقِيمَةِ، وَالْعُدُولُ إِلَى الْمِثْلُ لَا تُهُمْهَ فِيهِ، فَيَعْبُلُ شَهَادَتُهُمَا فِي الْقِيمَةِ، وَيَبْطُلُ بُهَا الْأَولُ فِي الْقِيمَةِ، وَالْعُدُولُ إِلَى الْمِثْلُ لَا تُهُمْهَ فِيهِ، فَيَعْبُلُ شَهَادَتُهُمَا فِي الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْمُونُ وَلَا الْمُؤْلُ فِي الْقَالِى .

"قَالَ: فَلَوْ كَانَ الثَّانِي سُدُسَ الْمَالِ" مَثَلًا "عَتَق الَّذِي هُوَ ثُلُثٌ؛ لِلشَّهَادَةِ بِلَا قُرْعَةٍ، وَرُدَّتْ شَهَادَةُ الْوَارِثَيْنِ؛ لِلتُّهْمَةِ"، فَإِنَّهُمَا عُدِلَا بِالْعِنْقِ إِلَى الْأَقَلِّ مِنْهُمَا قِيمَةً. "وَعَتَقَ الَّذِي هُوَ سُدُس أَيْضًا فِيمَةً، الْوَارِثَيْنِ؛ لِلتُّهْمَةِ"، فَإِنَّهُمَا عُدِلَا بِالْعِنْقِ إِلَى الْأَقَلِّ مِنْهُمَا قِيمَةً. "وَعَتَقَ الَّذِي هُوَ سُدُس أَيْضًا فِي اللَّهُ مِنْ ثُلُثِ مَنْ ثُلُثِ مَنْ ثُلُثِ مَن ثُلُثِ الْبَاقِي، فَكَأَنَهُ مِنْ ثُلُثِ مَن التَّرَكَةِ. التَّاتِي اللَّهُ مَن اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِن اللَّهُ مَن اللَّهُ مَن اللَّهُ مِن اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَن اللَّهُ مَن اللَّهُ مَن اللَّهُ مِن اللَّهُ مَن اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مِن اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ الْمُا وَاللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللِّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ الللْمُلِيْسُ الللْهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ الللْمُلِقُ مِنْ الللْمُلُولُ الللْمُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُلِمُ الللْمُلُولُ اللَّهُ مُلْمُولُولُ مِنْ مُنْ الللْمُلُولُ مِنْ اللَّهُ مُلِمُ اللْمُلُلِمُ اللْمُلُولُ مِنْ الللْمُلِ

"الْخَامِسَةُ: لَوْ شَهِدَ عَدْلَانِ أَنَّهُ أَوْصَى لِرَجُلٍ بِالثُّلُثِ، وَشَهِدَ آخَرَانِ لِآخَرَ كَذَلِكَ، وَشَهِدَ آخَرَانِ الْحَامِسَةُ: لَوْ شَهِدَ عَدْلَانِ أَنَّهُ أَوْصَى لِرَجُلٍ بِالثُّلُثُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ"؛ لِأَنَّ شَهَادَةَ الرُّجُوعِ غَيْرُ أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ إِحْدَى الْوَصِيَّتَيْنِ مِنْ غَيْرٍ تَعْيِينٍ، فَالثُّلُثُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ"؛ لِأَنَّ شَهَادَةَ الرُّجُوعِ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ؛ لِإِبْهَامِهَا، فَكَأَنَّهَا مَعْدُومَة.

# [فَرْغ] [كَسْبُ الْعَبْدِ الْمَشْهُودِ عَلَى عِتْقِهِ]

"كَسْبُ الْعَبْدِ الْمَشْهُودِ عَلَى عِثْقِهِ يُعَدَّلُ عَلَى يَدِ عَدْلٍ إِلَى أَنْ يَتِمَّ تَعْدِيلُ الشُّهُودِ"؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُمَا صَادِقَانِ وَأَنَّ كَسْبَهُ لَهُ دُونَ سَيِّدِهِ، فَوَجَبَ أَنْ يُحَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّيِّدِ؛ اسْتِظْهَارًا لِلْعَبْدِ، وَأَنْ يُؤْجَّرَ مِنْ أَنْ يَتَبَيَّنَ أَمْرٌ آخَرُ/.

عُقَةٍ وَيُوقَفَ مَا يَحْصُلُ مِنْ كَسْبِهِ إِلَى أَنْ يَتَبَيَّنَ أَمْرٌ آخَرُ/.

"وَلَوْ أَقَامَ الْعَبْدُ شَاهِدًا وَاحِدًا وَزَعَمَ أَنَّ لَهُ شَاهِدًا ثَانٍ" يُمْكِنُ إِحْضَارُهُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ "وَطَلَبَ الْحَيْلُولَة، فَفِيهِ قَوْلَانِ، أَصَحُّهُمَا: أَنْ لَا حَيْلُولَة" هَهُنَا، فَلَا يُحَالُ بَينَهُ وَبَيْنَ سَيِّدِهِ "لِأَنَّ الشَّاهِدَ الْوَاحِدَ الْحَيْلُولَة، فَفِيهِ قَوْلَانِ، أَصَحُّهُمَا: أَنْ لَا حَيْلُولَة "هَهُنَا، فَلَا يُحَالُ بَينَهُ وَبَيْنَ سَيِّدِهِ "لِأَنَّ الشَّهِدَ الْوَاحِدَ لَيْسَ بِحُجَّةٍ" فَلَا يَثْبُتُ بِهِ حُكْمٌ، يِخِلَافِ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى، فَإِنَّ الْحُجَّة فِيهَا تَامَّةٌ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُمَا عَدْلَانِ "وَالْعَدَالَةُ إِذَا ظَهَرَتْ، بَانَ أَنَّ الْحُجَّةَ أَوَّلُ الشَّهَادَةِ"

"السَّادِسَةُ: لَوْ لَمْ يَحْكُمْ بِشَهَادَةِ مَنْ شَهِدَ عِنْدَهُ حَتَّى حَدَثَ مِنْهُ مَا يُرَدُّ بِهِ الشَّهَادَةُ مِنْ فِسْقٍ أَوْ عَيْرِهِ، الْمَتَنَعَ عَنِ الْحَكَمِ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُورِثُ تُهْمَةً فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ ظُهُورِ الْعَدَالَةِ عَلَيْهِ "فَأَمَّا إِذَا حَكَمَ بِهَا غَيْرِهِ، الْمُتَنَعَ عَنِ الْحَكَمِ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُورِثُ تُهْمَةً فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ ظُهُودِ الْعَدَالَةِ عَلَيْهِ "فَأَمَّا إِذَا حَكَمَ بِهَا ثُمَّ حَدَثَ مِنْهُ حَادِثٌ، فَالْحُكُمُ لَا يُنْقَضُ" بِالشَّكِ "فَإِنْ بَانَ فِي الشُّهُودِ فِسْقِ مُتَقَدِّمٌ عَلَى وَقْتِ

1/127

الْقَضَاءِ، فَالْمَذْهَبُ: أَنَّهُ يُنْقَضُ ذَلِكَ الْحُكُمُ" كَمَا لَوْ بَانَ أَنَّهُمْ عَبِيدًا، أَوْ كُفَّارًا، وَإِنَّمَا يُنْقَضُ "إِذَا كَانَ الْجُتِهَادُهُ فِي مَعْرِفَةِ فِسْقِهِمَا أَجْلَى وَأَوْضَحُ مِنْ ذَلِكَ الاجْتِهَادِ" الَّذِي كَانَ فِي مَعْرِفَةِ عَدَالَتِهِم عِنْدَ الحُكْمِ بِشَهَادَةِ الشُّهُودِ، وَهُوَ بِنَاءٌ عَلَى الظَّاهِرِ، فَيُحْتَاجُ فِيهِ أَيْضًا إِلَى الاجْتِهَادِ، فَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الاجْتِهَادُ أَوْضَحَ مِنَ الْأَوَّلِ؛ لِئَلَّا يُنْقَضَ الْمِثْلُ بِالْمِثْلِ.

"السّابِعَةُ: إِذَا رَجَعُوا الشُّهُودَ قَبْلَ الْحُكْمِ، لَمْ يَحْكُمْ، وَإِنْ رَجَعُوا بَعْدَ الْقَتْلِ وَالْقَطْعِ، قُتِلُوا وَقَطِعُوا قِصَاصًا"؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ رَجُلَيْنِ شَهِدَا عِنْدَ عَلِيٍّ عَلَى رَجُلٍ بِالسَّرِقَةِ فَقَطَعَهُ، ثُمُّ رَجَعَا وَقَالَا: وَقُطِعُوا قِصَاصًا"؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ رَجُلَيْنِ شَهِدَا عِنْدَ عَلِيٌ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ لِالسَّرِقَةِ فَقَطَعَهُ، ثُمُّ رَجَعًا وَقَالَا: اللهُ عَلَيْ اللهُ عَمَّدُهُمَا لَقَطَعُتُكُما] (١), وَلِأَنَّ الشَّهُودَ أَجْنُوهُ إِلَى اللهُ عَيْرِ حَقِّ، فَسَار كَمَا لَوْ أَكْرَهُوهُ عَلَى قَتْلِهِ. "وَلَوْ رَجَعُوا بَعْدَ الْقَضَاءِ بِالْمَالِ، غُرِّمُوا قِيمَتَهُ عَلَى أَصَحَ الْقَوْلَيْنِ"؛ لِلْحَيْلُولَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَالِهِ، فَإِنَّ الْخُكْمَ لَا يُنْقَضُ بِرُجُوعِهِمْ، وَفِي الْقَوْلِ لَعُمَّمُونَ اللهُ هُودِ سَابِقًا وَنُقِضَ الشَّهُودِ سَابِقًا وَنُقِضَ اللهُ عَرَّمُونَ؛ لِأَنَّ الْفَوَاتَ لَمْ يَتَحَقَّقُ، فَإِنَّ اسْتِرْدَادُهُ مُعْكِنِّ. "وَإِذَا بان فِسْقُ الشُّهُودِ سَابِقًا وَنُقِضَ الْقُضَاءُ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا مَا أَقَرًا عَلَى أَنْفُسِهِمَا" بِعُدُوانٍ، وَلَمْ يَتَحَقَّقُ كَذِبُهُمَا الْبِجَلَافِ اللهُجُوعِ"

# [قَاعِدَةٌ]

## [الْحُكْمُ بِشَهَادَةِ الزُّورِ لَا يُحِيلُ الْأُمُورَ عَمَّا هِيَ عَلَيْهِ]

"حُكْمُ الْحَاكِمِ بِشَهَادَةِ الزُّورِ لَا يُحِيلُ الْأُمُورَ فِي الْبَاطِنِ عَمَّا هِيَ عَلَيْهِ، سَوَاءٌ كَانَ فِي النِّكَاحِ، وَالْمِلْكِ الْمُطْلَقِ"، فَلَوْ حَكَمَ عَلَى امْرَأَةٍ بِالنِّكَاحِ وَلَا يَجَر ثم نَا الْمُطْلَقِ"، فَلَوْ حَكَمَ عَلَى امْرَأَةٍ بِالنِّكَاحِ وَلَا يَجَر ثم نِكَاحٌ فِي عِلْمِ اللَّهِ، لَمْ يَحِلُ لِلْمَحْكُومِ لَهُ وَطُئُهَا، فَلَا يَصِيرُ الْحُرَامُ حَلَالًا بِحُكْمِ الْحَاكِمِ، خلافًا لِأَبِي حَنِيفَةً - نِكَاحٌ فِي عِلْمِ اللَّهِ، لَمْ يَحِلُ لِلْمَحْكُومِ لَهُ وَطُئُهَا، فَلَا يَصِيرُ الْحُرَامُ حَلَالًا بِحُكْمِ الْحَاكِمِ، خلافًا لِأَبِي حَنِيفَة رَحَمَهُ اللهُ - فِي الْمُعْلَقِدِ، وَالْفُسُوخِ، دُونَ الدِّمَاءِ، وَالْأَمْلَاكِ الْمُطْلَقَةِ. (٢)

1/124

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۹/ ۸ ط السلطانية): «باب: إذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب أو يقتص منهم كلهم وقال مطرف عن الشعبي في رجلين شهدا على رجل أنه سرق فقطعه على ثم جاآ بآخر وقالا أخطأنا فأبطل شهادتهما وأخذا بدية الأول وقال لو علمت أنكما تعمدتما لقطعتكما وقال لي ابن بشار حدثنا يحيى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن غلاما قتل غيلة فقال عمر لو اشترك فيها أهل صنعاء لقتلتهم وقال مغيرة بن حكيم عن أبيه إن أربعة قتلوا صبيا فقال عمر مثله وأقاد أبو بكر وابن الزبير وعلي وسويد بن مقرن من لطمة وأقاد عمر من ضربة بالدرة وأقاد علي من ثلاثة أسواط واقتص شربح من سوط وخموش»، جاء في التلخيص الحبير (٤/ ٣٩ ط قرطبة): رقم (١٨٨٦) – حديث: أن رجلين شهدا عند علي على رجل بسرقة، فقطعه، ثم رجعا عن شهادتهما، فقال: لو أعلم أنكما تعمدتما لقطعت أيديكما "، الشافعي ومن طريقه البيهقي، أنا سفيان، عن مطرف، عن الشعبي بهذا، وإسناده صحيح، وقد علقه البخاري بالجزم فقال: وقال مطرف. ورواه الطبري عن بندار، عن غندر، عن شعبة، عن مطرف نحوه».

<sup>(</sup>٢) جاء في تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي (٤/ ١٩٠): «قال - رحمه الله - (وينفذ القضاء بشهادة الزور في العقود والفسوخ ظاهرا وباطنا لا في الأملاك المرسلة) أي الأملاك المطلقة وهي التي لم يذكر سببها معينا وهذا عند أبي حنيفة - رضي الله عنه - وهو قول أبي يوسف - رحمه الله - أولا، ثم رجع عنه فقال لا ينفذ إلا ظاهرا وهو قول محمد والشافعي رحمهما الله لهم أن شهادة

### (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْحُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِيُّ الشَّافِعِيُّ '

وَالدَّلِيلُ عَلَى مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: (إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ وَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَن بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَمَن قَضَيْتُ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَحِيهِ، فَإِنَّهَا قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ، فَلْيَأْخُذْهَا أَوْ يَكُونَ أَلْحَن بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَمَن قَضَيْتُ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَحِيهِ، فَإِنَّهَا قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ، فَلْيَأْخُذْهَا أَوْ لِيَكُونَ أَلْحِيهِ إِذَا كَانَ هِبَةً، وَتَحْرِيهِهِ إِذَا لَيْ يَكُونُ أَلِم لُلْكُ الْمُطْلَقُ كَالْمِبَةِ، فَلَا مَعْنَى لِلْمَصِيرِ إِلَى تَحْلِيلِ الْمَحْكُومِ بِهِ إِذَا كَانَ هِبَةً، وَتَحْرِيهِهِ إِذَا كَانَ مِنْ الْمِلْكِ السَّابِقِ، كَانْ مِلْكُ السَّابِقِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ اللَّهُ أَعْلَمُ اللَّهُ أَعْلَمُ اللَّهُ أَعْلَمُ أَلْكُ اللَّهُ أَعْلَمُ اللَّهُ أَعْلَمُ أَلْ أَلْمُ لَلْكُ اللَّهُ أَعْلَمُ أَلِي اللَّهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَلَا أَعْلَمُ أَلِهُ أَعْلَمُ أَلِهُ أَعْلَمُ أَلِهُ أَعْلَمُ أَلِي اللَّهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَلِهُ أَعْلَمُ أَلِهُ أَلْكُونِ سَوَاةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَلُهُ أَعْلَمُ أَلَّ أَلَا أَعْلَمُ أَلِن أَلَالًا إِلَيْهُ إِلَيْهُ أَمْ أَنْ أَلُونُ إِلَيْهُ إِلَيْهِ إِنْ اللَّهُ أَعْلَمُ أَلْتُ لَهُ إِنْ اللَّهُ أَعْلَمُ أَلِيهُ أَلَهُ أَعْلَمُ أَلَا أَعْلَمُ أَلَا أَيْلُولُ اللَّهُ أَلُولُ إِلَيْهُ أَلُولُ إِلَا لَهُ أَلْمُ أَلُولُ إِلَيْهُ أَلْمُ أَلَا أَلَا أَلْمِيلُوا اللَّهُ أَلَالُهُ أَلَالُوا لِي إِلَيْهُ أَلَهُ أَلَالًا أَلَالًا أَلْمُ أَلُولُ إِلَى اللَّهُ أَعْلَمُ أَلِهُ أَلَا أَلَا أَلَا أَلَا أَلَا أَلَالُوا لِللْهُ أَلَالًا أَلَا أَلَى اللَّهُ أَلَا أَلَا أَلَالِهُ أَلَالُولُ إِلَا أَلَا أَلَالُهُ أَلَالِهُ أَلَا أَلَالًا أَلَالِهُ أَلَالُولُ اللَّهُ أَلَالُوا لِلللْهُ أَلَالُولُ إِلَيْ أَلِهُ أَلَا أَلَالُولُ أَلَالًا أَلَالُهُ أَلَا أَلَالُهُ أَلَا أَلَا أَلَالِهُ أَلَا أَلَالُولُ اللَّهُ أَلَالُولُوا اللَّهُ أَلَالُولُ أَلَالًا أَلَالُولُولُ اللَّهُ أَلَاللَّهُ أَلَالُهُ أَلَالُولُ أَلْمُ أَلَالُهُ أَلَالُهُ أَلَالُولُ أَلَاللَّهُ أَلْهُ أَلَالُهُ أَلُولُ أَلْهُ أَلَالِهُ أَلَالُولُ أَلَاللَالُهُ أَلَالُهُ أَلَالُولُولُ أَلَال

الزور حجة ظاهرا لا باطنا فصار كما لو كان الشهود عبيدا أو كفارا أو محدودين في قذف وكما إذا قضى بنكاح لرجل على امرأة وهي منكوحة الغير أو معتدته وكما في الأملاك المرسلة ولنا قول علي - رضي الله عنه - لتلك المرأة شاهدك زوجاك ولأن القضاء لقطع المنازعة بينهما من كل وجه، فلو لم ينفذ باطنا»، وجاء في المبسوط للسرخسي (١٦٠/ ١٨٠): «وأصل المسألة أن قضاء القاضي بالعقود والفسوخ والنكاح والطلاق والعتاق بشهادة الزور تنفذ ظاهرا وباطنا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف الأول رحمهما الله، وفي قول أبي يوسف الآخر وهو قول محمد والشافعي - رحمهم الله - ينفذ قضاؤه ظاهرا لا باطنا حتى إذا ادعى نكاح امرأة وأقام شاهدي زور فقضى القاضي له بالنكاح وسعه أن يطأها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف الأول رحمهما الله ولا يحل له ذلك في قول أبي يوسف الآخر وهو قول محمد والشافعي - رحمهم الله -».

(۱) صحيح البخاري (۹/ ۲۰ ط السلطانية): رقم (۲۹۲۷) عن أم سلمة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إنما أنا بشر، وإنكم تختصمون، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، وأقضي له على نحو ما أسمع، فمن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذ، فإنما أقطع له قطعة من النار.»، وصحيح مسلم (٥/ ١٢٨ ط التركية): رقم (١٧١٣) عن أم سلمة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « إنكم تختصمون إلي، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، فأقضي له على نحو مما أسمع منه، فمن قطعت له من حق أخيه شيئا، فلا يأخذه فإنما أقطع له به قطعة من النار».

## كِتَابُ الدَّعْوَى، وَالْبَيِّنَاتِ، وَفَصْلِ الْخُصُومَاتِ

"قَالَ: وَالْخُصُومَةُ تَدُورُ عَلَى خَمْسَةِ أَرْكَانٍ: الدَّعْوَى، وَالْجَوَابُ، وَالْيَمِينُ/، وَالنُّكُولُ، وَالْبَيِّنَةُ. ١٨٧/ الرُّكُنُ الْأَوَّلُ: فِي الدَّعْوَى

وَالْمُدَّعِي: كُلُّ مَنْ يَدَّعِي أَمْرًا بَاطِنًا خَفِيًّا"؛ إِذْ يَدَّعِي شَيْئًا لَيْسَ فِي يَدِهِ "وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ: مَنْ يَدَّعِي أَمْرًا طَاهِرًا جَلِيًّا"؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ ثَابِتٌ فِي يَدِهِ، وَالْأَصْلُ بَرَاءَهُ ذِمَّتِهِ. "وَالْمَسْمُوعُ: هِيَ الدَّعْوَى الْمَعْلُومَةُ أَمْرًا ظَاهِرًا جَلِيًّا"؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ ثَابِتٌ فِي يَدِهِ، وَالْأَصْلُ بَرَاءَهُ ذِمَّتِهِ. "وَالْمَسْمُوعُ: هِيَ الدَّعْوَى الْمَعْلُومَةُ الْمُلْزِمَةُ" حَتَّى لَوْ قَالَ: فِهَبَ مِنَى هَذَا التَّوْبَ، لَمْ يُسْمَعْ؛ فَإِنَّ الْأُولَى بَخْهُولَة، وَالنَّانِيَةُ غَيْرُ مُلْزِمَةٍ، فَرُبَمًا وَهَبَ وَلَمْ يُعْبَضْ.

"قَالَ: وَدَعْوَى النِّكَاحِ فِي أَشهَرِ الْقَوْلَيْنِ غَيْرُ مَسْمُوعَةٍ مُجْمَلَةً حَتَّى يَذْكُرَ أَنَّهُ نَكَحَهَا بِوَلِيٍّ وَشَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ وَرِضَاهَا؛ لِكَثْرَةِ الاخْتِلَافِ فِي أَرْكَانِ النِّكَاحِ"، وَاشْتِرَاطُ الْوَلِيِّ وَالشُّهُودِ فِيهِ، فَلَعَلَّهُ يَدَّعِي نِكَاحًا لَا يَكُونُ صَحِيحًا عِنْدَ الْقَاضِي، فَلَا يَكُونُ لَهُ مِنَ التَّفْسِيرِ بُدِّ "ثُمَّ يَسْتَحْلِفُ" الْمَرْأَة رَجَاءَ أَنْ يَدَّعِي نِكَاحًا لَا يَكُونُ مَنْ صَحِيحًا عِنْدَ الْقَاضِي، فَلَا يَكُونُ لَهُ مِنَ التَّفْسِيرِ بُدِّ "ثُمَّ يَسْتَحْلِفُ" الْمَرْأَة رَجَاءَ أَنْ تَعْرَكُ الْمَدْأَة الْبَيْنَةِ، وَهَذَا عَلَى قَوْلِنَا: إِقْرَارُهَا بِالنِّكَاحِ مَقْبُولٌ، وَأَنَّ يَمِينَ الْمُدَّعِي مَعَ لَكُولُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ عِنْزَلَةِ الْبَيِّنَةِ، وَإِلَّا فَلَا فَائِدَةً فِي اسْتِحْلَافِهَا.

"قَالَ: وَيَجْرِي فِيهِ النُّكُولُ وَرَدُّ الْيَمِينِ"، كَمَا فِي سَائِرِ الدَّعَاوَى. "قَالَ: وَكَذَلِكَ الدَّعْوَى فِي كَفَالَةِ النَّفْسِ يَجْرِي فِيهَا الْيَمِينُ"، كَمَا فِي دَعْوَى الْمَالِ "إِلَّا أَنَّ كَفَالَةَ النَّفْسِ ضَعِيفَةٌ فِي الْقِيَاسِ، صَحِيحَةٌ بِالْأَثَوِ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ كَفَالَةَ النَّفْسِ لَيْسَتْ بِشَيْءٍ يَلْزَمُ ذِمَّتَهُ وَيُمْكِنُ اسْتِيفَاؤُهُ مِنْهُ، وَإِثَمَا هِيَ الْتِزَامُ عَيْنٍ فِي بِالْأَثَوِ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ كَفَالَةَ النَّفْسِ لَيْسَتْ بِشَيْءٍ يَلْزَمُ ذِمَّتَهُ وَيُمْكِنُ اسْتِيفَاؤُهُ مِنْهُ، وَإِثَمَا هِيَ الْتِزَامُ عَيْنٍ فِي اللَّهَالَةِ النَّفْسِ لَيْسَتْ بِشَيْءٍ يَلْزَمُ ذِمَّتَهُ وَيُمُكِنُ اسْتِيفَاؤُهُ مِنْهُ، وَإِثَمَا هِي الْتَوَامُ عَيْنٍ فِي اللَّيْفِينَ هِي اللَّيْعِينَ هِي اللَّيْعِينَ هَا اللَّيْعِينَ هَا اللَّيْعِينَ هَا اللَّيْفِينَ عَلَى أَعِدِ الْقَوْلَيْنِ.

### "الرُّكْنُ الثَّانِي: الْجَوَابُ

وَهُوَ إِمَّا إِقْرَارٌ أَوْ إِنْكَارٌ، وَفِيهِ مَسْأَلْتَانِ:

إِحْدَاهُمَا: لَوْ ادَّعَى دَارًا فِي يَدَيْ رَجُلِ، فَقَالَ: لَيْسَتْ/ بِمِلْكِي، وَهِيَ لِفُلَان الْغَائِبِ، كُتِبَ الْمُدَّعِي إِفْرَارُهُ" لِحِقِّ الْغَائِبِ "وَسُمِعْتْ بَيِّنَةُ الْمُدَّعِي عَلَى الْحَاضِرِ؛ لِيَدِهِ" الثَّابِقَةِ عَلَيْهَا "وَقُضِيَ بِهَا" لِلْمُدَّعِي بِسَبَبِ الْبَيِّنَةِ "وَكُتِبَ فِي الْقَضِيَّةِ أَنَّ الْمُقَرَّ لَهُ بِهَا عَلَى حُجَّتِهِ"، كَمَا قُلْنَا فِي الْقَضَاءِ عَلَى الْعَائِبِ أَنَّهُ إِذَا لِمَسَبَبِ الْبَيِّنَةِ "وَكُون عَلَى حُجَّتِهِ "وَلَوْ أَقَامَ الْحَاضِرُ بَيِّنَةً أَنَّهَا رَهْنَ فِي يَدِهِ أَوْ إِجَارَةٌ، لَمْ تُنْتَزَعْ مِنْ يَدِهِ بِبَيِّنَةٍ الْمُدَّعِي، وَلَمْ تُسْمَعْ أَصْلًا، إِنَّمَا تُسْمَعُ عَلَى الْمَالِكِ، أَوْ عَلَى وَكِيلِهِ" هَذَا اللَّذِي وَرَدَ فِي هَذَا الْأَصْلِ الْمُدَّعِي، وَلَمْ تُسْمَعْ أَصْلًا اللَّهِ الْمُدَّعِي وَهِيهِ اللَّهِ لَهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ الْمُلْكِ فِي الْمُلْكِ فَي الْعَالِبِ فِي الْمُلْكِ الْمُدَّعِي وَجُهَانِ: أَكُومُ اللَّهُ الْمُلْكِ لِللَّهُ اللَّهِ الْمُدَّعِي وَجُهَانِ: أَكُومُ اللَّهُ الْمُلْكِ لِلْعَالِبِ فِي الْمُلْكِ لِلْ الْمُلْكِ لِللَّهُ اللَّهُ الْمُلْكِ لِللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ الللَّه

صَاحِبِ الْيَدِ مَعَ بَيَنَةِ الْخَارِجِ.

"الثَّانِيَةُ: لَوِ ادَّعَى أَنَّ هَذِهِ الدَّارَ لِي، فَقَالَ الْخَصْمُ: لَا يَلْزَمُنِي تَسْلِيمُهَا إِلَيْهِ، قُبِلَ إِنْكَارُهُ، وَيَمِينُهُ عَلَى وَفْقِ الْإِنْكَارِ" فَيَحْلِفُ بِاللَّهِ لَا يَلْزَمُنِي تَسْلِيمُهَا إِلَيْهِ عَلَى وَفْقِ جُحُودِهِ الْمَسْمُوعِ مِنْهُ.

"قَالَ: لِأَنَّهُ رُبَّمَا كَانَ قَدْ بَاعَهُ وَلَكِنَّهُمَا تَقَايَلَا، وَلَوِ ادَّعَى التَّقَايُلَ لَمْ يَجِدْ بَيِّنَةً، وَلَا يَأْمَنُ أَنْ يَسْلِيمُهَا إِلَيْهِ، فَيَحْلِفُ يَسْلِيمُهَا إِلَيْهِ، فَيَحْلِفُ يَسْلِيمُهَا إِلَيْهِ، فَيَحْلِفُ عَلَى وَفْقِ جُحُودِهِ، وَلَا يُحَلِّفُ أَنَّهُ مَا إشْتَرَاهَا؛ لِأَنَّهُ رُبَّمًا جَرَى بَيْنَهُمَا عَقْدٌ، أَوْ تَقَايَلَا، أَوْ تَبَايَعَا بَيْعًا بَائِنًا، فَلَا يُحَلِّفُهُ إِلَّا كَمَا دُكِرَ؛ لِهَذَا الِاحْتِمَالِ.

### "الرُّكْنُ الثَّالِث: الْيَمِينُ

/۱۸۸ ب

وَالنَّظَرُ / فِيمَنْ يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ الْيَمِينُ، وَفِي كَيْفِيَّةِ الْيَمِينِ

وَإِنَّمَا يَتَوَجَّهُ عَلَى صَاحِبِ الْيَدِ؛ لِقَوْلِهِ ﴿ الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ) (١)، فَإِذَا اخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ فِي مَتَاعِ الْبَيْتِ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِيمَا فِي يَدِهِ وَإِنْ كَانَ مِنْ أَمْتِعَةِ النِّسَاءِ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِيمَا فِي يَدِهِ وَإِنْ كَانَ مِنْ أَمْتِعَةِ الرِّجَالِ، كَمَا لَوْ تَنَازَعَ عَطَّارٌ وَدَبَّاغِ عِطْرًا أَوْ جِلْدًا، وَالْعِطْرُ فِي قَوْلُهُ اللَّهِ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَ

"وَأَمَّا الْكَيْفِيَّةُ: فَكُلُّ مَا لَا يَثْبُتُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ، فَالْيَمِين فِيهِ مُغَلَّظَةٌ"، كَالْعُقُوبَاتِ، وَالْأَنْكِحَةِ وَغَيْرِهَا، كَمَا رُويَ عَن الصَّحَابَةِ ﴿

"وَكَذَلِكَ الْمَالُ إِذَا بَلَغَ نِصَابَ الزَّكَاةِ" رُوِيَ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ مَرَّ بِقَوْمٍ يَعْلِفُونَ بَيْنَ الْبَيْتِ وَالْمَقَامِ، فَقَالَ: أَعْلَى دَمٍ؟ قِيلَ: لَا، قَالَ: لَقَدْ حَشِيتُ أَنْ يَبْهَأَ وَالْمَقَامِ، فَقَالَ: لَاهُ قَالَ: لَقَدْ حَشِيتُ أَنْ يَبْهَأَ النَّاسُ بِهَذَا الْمَقَامِ. (٢) وَقَدْ فَسَّرُوا الْعَظِيمَ بِنِصَابِ الزَّكَاةِ.

<sup>(</sup>١) سبق تخريجه.

<sup>(</sup>۲) السنن الصغير للبيهقي (٤/ ١٦٤): رقم (٣٣٢٤) - قال الشافعي: واليمين على المنبر لا اختلاف فيه عندنا في قديم ولا حديث علمته قال: ومن حجتهم فيه مع إجماعهم أن مسلما والقداح، أخبراني عن ابن جريج، عن عكرمة بن خالد، أن عبد الرحمن بن عوف رأى قوما يحلفون بين المقام والبيت، فقال: «على دم؟» فقالوا: لا ، قال: «فعلى عظيم من الأموال؟» قالوا: لا . قال: «ولقد خشيت أن يتهاون الناس بحذا المقام» هكذا في روايتنا، وروي أن يبهى الناس - يعني يأنسوا به - حتى تقل هيبته في قلوبهم قال الشافعي: فذهبوا إلى أن العظيم من الأموال ما وصفت من عشرين دينارا فصاعدا قال: وقد روى الذين حالسونا أن عمر حلب قوما من اليمن فأدخلهم الحجر، وأحلفهم وقد أنكروا علينا أن يحلف من بمكة بين الركن والمقام، ومن بالمدينة على المنبر، ونحن لا نجلب أحدا من بلده واحتج الشافعي في الاستحلاف بعد العصر بقول الله عز وجل {تجسونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله} [المائدة: ١٠٦] وقال المفسرون: صلاة العصر، حاء في خلاصة البدر المنير (٢/ ٤٥١): رقم (٢٩٥٤) - أثر: عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى

"وَالتَّعْلِيطُ بِفَلَاثَةِ أُمُورٍ: الْمَكَانُ، وَالزَّمَانُ، وَاللَّفْظُ، أَمَّا الْمَكَانُ فَعِنْدَ الْكَعْبَةِ إِنْ كَانَ الْخَصْمُ فِي سَائِرِ الْبُلْدَانِ، أَوْ فِي بِمَكَّةً، وَعَلَى مِنْبَرِ الْجَامِعِ فِي سَائِرِ الْبُلْدَانِ، أَوْ فِي الْمَهْدِيَّ يَحْلِفُ فِي الْكَنِيسَةِ، وَكُلُّ كَافِرٍ حَيْثُ يُعَظِّمُ"، وَهَذَا كَمَا أَشَهْرِ مَسْجِدٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ جَامِعٌ، وَالْيَهُودِيُّ يَحْلِفُ فِي الْكَنِيسَةِ، وَكُلُّ كَافِرٍ حَيْثُ يُعَظِّمُ"، وَهَذَا كَمَا ذَكُرْنَا فِي اللّعَانِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُ عَلَيْ: (مَنْ حَلَفَ عَلَى مِنْبَرِي هَذَا يَمِينًا فَاجِرَةً، فَلْيَتَبَوّأُ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ). (١) "وَأَمَّا الزَّمَانُ فَبَعْدَ الْعَصْرِ/ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، أَوْ فِي غَيْرِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ يَعْلِمُ اللّهُ الْمُعَلَّمَةِ فِي الْمُعَلِّمَةِ فِي اللّهَائِقُ فَيُعْدَ الْعُصْرِ الْمُؤَمِّعُةِ الْمُعَلَّمَةِ فِي اللّهَ الرَّمَانُ فَبَعْدَ الْمُعَلَّمَةِ فِي اللّهَ الرَّمَانُ فَيَعْدَ الْمُعَلِّمَةِ فِي عَيْرِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ يَعْلِمُ الْمُعَلَّمَةِ فِي اللّهَائِقُ فَي اللّهَ الرَّمَانُ فَيَعْدَ الْعُمْدِ الْعُصْرِ "وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْأَزْمِنَةِ الْمُعَظَّمَةِ فِي السَّيَعَةِ" الشَّيْرِ اللَّهُ الْمُعَلَّمَةِ فِي اللّهَائِهُ فِي اللّهُ الْمُعَلَّمَةِ فِي اللّهُ الْمُعَلِّمَةِ الْمُعَلِّمَةِ الْمُعَلِّمَةِ الْمُعَلَّمَةِ فِي اللّهُ الْمُعَلِّمَةِ الْمُعَلِمُ الْمُعَلِّمَةِ الْمُعَلِّمَةِ الْمُعَلِي اللّهَ الْكُولُ الْمُعَلِّمُ اللّهُ الْمُعَلِّمَةِ الْمُعَلِّمَةِ الْمُعَلِّمَةِ الْمُعَلِّمُ اللّهُ الْمُعَلِّمَةِ الْمُعَلِّمَةِ الْمُعَلِمُ اللّهُ الْمُعَلِّمَةِ الْمُعَلِّمَةِ الْمُعَلِّمَةِ الْمُعَلِمُ اللْمُعَلَّمَةِ الْمُعَلِي اللْمُعَلِّمَةِ الللْمُعَلِّمَةِ الْمُعَلِي اللْمُعَلِي اللْمُ الْمُعَلِي اللللْهُ الْمُعَلَّمَةِ الْمُعَلِي اللْمُعَلِمُ اللْمُعَلَّمَةِ الْمُعَلِمُ اللْمُعَلِمُ اللْمُعْلَمِ اللْمُعَلِي الللْمُعَلِمُ اللْمُعَلِمُ اللْمُعَلِمُ اللْمُعَلِمُ اللْمُعِلَمُ اللْمُعَلِمُ اللْمُعَلِمُ اللْمُعِلَمُ اللْمُعِلَمُ اللْمُعَلِمُ اللْمُعَلِمُ اللْمُعِلَمُ الْمُعَلِمِ الْمُعَلِمُ اللْمُعْلَمُ اللْمُعِلَمُ اللْمُعْلَمُ اللْمُعِلَم

"وَأَمَّا اللَّفْظُ، فَمَا يَرَاهُ الْقَاضِي، مِثْلَ أَنْ يَقُولَ: بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ الَّذِي يَعْلَمُ مِنَ السِّرِّ مَا يَعْلَمُ مِنَ الْعَلَانِيَةِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ"، كَمَا هُوَ مَرْوِيٌّ عَنِ النَّبِيِّ عَلَى "وَيَقُولُ لِلْيَهُودِيِّ: قُلْ: بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ الْإِنْجِيلَ عَلَى عِيسَى، فَلَوْ تَرَكَ أَنْزَلَ الْإِنْجِيلَ عَلَى عِيسَى، فَلَوْ تَرَكَ أَنْزَلَ الْإِنْجِيلَ عَلَى عِيسَى، فَلَوْ تَرَكَ الْقَاضِي تَعْلِيظَ الْيَمِينِ، فَأَحَدُ الْقَوْلَيْنِ: أَنَّهَا لَا تُحْتَسَبُ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُسْتَحَقُّ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ لَا اللَّهِ الرَّحْرِ وَالرَّدْع.

"وَأَمَّا جَزْمُ الْيَمِينِ، فَيَحْلِفُ الرَّجُلُ فِي حَقِّ نَفسِهِ عَلَى الْبَتَ مُثْبِتًا كَانَ أَوْ نَافِيًا، وَفِي حَقِّ غَيْرِهِ عَلَى الْبَتِّ إِذَا كَانَ مُثْبِتًا، وَعَلَى الْعِلْمِ إِذَا كَانَ نَافِيًا"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ عِلْمَهُ يُحِيطُ بِحَالِ نَفْسِهِ، وَأَنَّ حَقَّهُ ثَابِتٌ أَوْ غَيْرُ ثَابِتٍ، وَكَذَلِكَ لَهُ طَرِيقٌ إِلَى مَعْرِفَةِ مَا فَعَلَهُ عَيْرُهُ وَأَرَادَ إِثْبَاتَهُ، فَأَمَّا مَا أَرَادَ نَفْيَهُ، فَلَا طَرِيقَ لَهُ أَلِيتُ أَوْ غَيْرُ ثَابِتٍ، وَكَذَلِكَ لَهُ طَرِيقٌ إِلَى مَعْرِفَةِ مَا فَعَلَهُ عَيْرُهُ وَأَرَادَ إِثْبَاتَهُ، فَأَمَّا مَا أَرَادَ نَفْيَهُ، فَلَا طَرِيقَ لَهُ إِلَى الْقَطْعِ بِهِ، فَلَا يُكَلَّفُ الْيَمِينَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا يُقْتَصَرُ عَلَى قَوْلِهِ: وَاللَّهِ لَا أَعْلَمُ أَنَّ أَبِي أَخَذَ مِنْكَ مَالًا، أَوْ أَنَّهُ أَنْ أَبِي أَخَذَ مِنْكَ مَالًا، أَوْ أَنَّهُ أَنْ أَيْ وَيْدِهِ، أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ.

عنه أنه رأى قوما يحلفون بين المقام والبيت فقال: أعلى دم؟ قالوا: لا. قال: فعلى عظيم من المال؟ قالوا: لا. قال: خشيت أن يبهى الناس بمذا المقام. رواه الشافعي والبيهقي قال: وقوله يبهى الناس يعني يأنسوا به فتذهب هيبته من قلوبمم».

<sup>(</sup>۱) السنن الكبرى - النسائي - ط الرسالة (٥/ ٤٣٧): رقم (٩٧٣) عن جابر بن عبد الله، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من حلف على منبري هذا بيمين آغمة تبوأ مقعده من النار»، والمستدرك على الصحيحين للحاكم - ط العلمية (٤/ ٣٢٩): رقم (٧٨١) عن جابر بن عبد الله، رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من حلف على منبري هذا على يمين آغمة فليتبوأ مقعده من النار - أو قال: إلا وحبت له النار - ولو على سواك أخضر «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» وقد رواه مالك بن أنس، عن هاشم بن هاشم، [التعليق - من تلخيص الذهبي] ٧٨١٠ - صحيح، جاء في التلخيص الحبير (٥/ ٢٥١٧ ط أضواء السلف): رقم (٢١٨٠) حديث جابر: "من حلف على منبري هذا بيمين آغمة تبوأ مقعده من النار مالك وأبو داود والنسائي وابن حان وابن ماجه والحاكم، واللفظ له، إلا أنه قال: "فليتبوأ" بدل "تبوأ" وله طرق».

<sup>(</sup>٢) المائدة: ٢٠١

"وَكُلُّ يَمِينٍ كَانَتْ عَلَى الْعِلْمِ، فَإِنَّهَا لَا تَتَوَجَّهُ إِلَّا بِلَمْوَى الْعِلْمِ"، فَإِنَّ الْمُدَّعِيَ لَوِ اعْتَرَفَ، وَقَالَ: أَدْرِي أَنَّكَ لَا تَعْلَمُ أَنِي اسْتَحِقُ هَذَا الْحَقَّ عَلَى أَبِيكَ، لَا يَلْزَمُهُ الْيَمِينُ عَلَى نَفي الْعِلْمِ؛ إِذْ لَمْ يَدْعِ ذَلِكَ عَلَيْهِ. "قَالَ: وَلَوْ سَبَقَ الْحَالِفُ الْقَاضِي بِالْيَمِينِ، لَمْ يُحْسَبْ وَأُعِيدَتْ عَلَيْهِ"، كَمَا أَعَادَ النَّبِيُ عَلَى / ١٨٩ ب عَلَيْهِ. "قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنِّ طَلَّقْتُ امْرَأَقِ ٱلْبَتَّةَ، وَوَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً، فَقَالَ النَّبِيُ عَلَى الاسْتِحْلَافِ؟ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً، فَقَالَ النَّبِيُ عَلَى الاسْتِحْلَافِ؟ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً (١)، أَعَادَهَا عَلَيْهِ لَمَّا حَلَفَ قَبْلَ الاسْتِحْلَافِ؟ وَلِأَنْ الاعْتِبَارَ بِنِيَّةِ الْحَاكِمِ، فَإِذَا حَلَفَ مِنْ غَيْرِ اسْتِحْلَافِهِ، نَوَى مَا لَا يَعْنَثُ بِهِ، وَفِيهِ إِبْطَالُ الْحُقُوقِ.

(۱) سنن أبي داود (۲/ ۲۲۳ ت محيي الدين عبد الحميد): رقم (۲۲۰٦) عن نافع بن عجير بن عبد يزيد بن ركانة، أن ركانة بن عبد يزيد

ا) سن ابي داود (۱۱ ۱۱ ا ت عيي الدين عبد الحميد). روم (۱۱ ۱۱ ا على عبد بريد بن رياد بن رياده ان رياده ان رياده ان رياده الله عليه طلق امرأته سهيمة البتة، فأحبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك، وقال: والله ما أردت إلا واحدة، فردها إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فطلقها الثانية في زمان عمر، والثالثة في زمان عثمان، قال أبو داود: «أوله لفظ إبراهيم، وآخره لفظ ابن السرح»، [حكم الألباني] ضعيف، والمستدرك على الصحيحين للحاكم - ط العلمية (۲/ ۲۱۸): رقم (۲۸۰۸) عن نافع بن عجير بن عبد يزيد، أن ركانة بن عبد يزيد، ألى الله صلى الله عليه وسلم فقال: إني طلقت امرأتي سهيمة البتة، ووالله ما أردت إلا واحدة، «فردها إليه رسول الله عليه وسلم» فطلقها الثانية، في زمن عمر، والثالثة في زمن عثمان رضي الله عنهما، «قد صح الحديث بخذه الرواية، فإن الإمام الشافعي قد أتقنه، وحفظه عن أهل بيته، والسائب بن عبد يزيد أبو الشافع بن السائب وهو أحو ركانة بن عبد يزيد، ومحمد بن علي بن شافع عم الشافعي شيخ قريش في عصره»، [التعليق - من تلخيص الذهبي] ۲۸۰۸ - سكت عنه الذهبي في التلخيص، جاء في التلخيص الحبير (٥/ ٢٥٥ ط أضواء السلف): رقم (٢١٢٩) حديث: أن ركانة بن عبد يزيد أتي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال: إني طلقت امرأتي سهيمة البتة، ووالله ما أردت إلا واحدة، فردها عليه. الشافعي، وأبو داود والترمذي، وابن ماجه. واختلفوا هل هو من مسند ركانة أو مرسل عنه، وصححه أبو داود، وابن حبان، والحاكم. وأعله البخاري بالاضطراب. وقال ابن عبد الروق "التمهيد": ضعفوه.

"الرُّكْنُ الرَّابِعُ: النُّكُولُ

فَإِذَا سَكَتَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ لَمَّا اسْتُحْلِفَ، أَخْبَرَهُ الْقَاضِي أَنَّ سُكُوتَكَ عَنِ الْيَمِينِ نُكُولٌ، كَمَا أَنَّ سُكُوتَكَ عَنْ جَوَابِ الدَّعْوِى جُحُودٌ، فَعَسَاهُ يَكُونُ جَاهِلًا بِهِ، وَهَذَا التَّعْرِيفُ لَيْسَ بِفَرْضٍ، وَلَكِنْ لَا سُكُوتَكَ عَنْ جَوَابِ الدَّعْرِيفُ لَيْسَ بِفَرْضٍ، وَلَكِنْ لَا يَحْسُنُ فِي الْمَجْلِس مَا يُشْبِهُ الْحَدِيعَةَ"، فَاسْتُحِبَّ ذَلِكَ؛ دَفعًا لِهِذِهِ الشُّبْهَةِ.

"وَتَكْرِيرُ الْعَرْضِ" ثَانِيًا وَثَالِثًا "حَسَنٌ"، وَهُوَ مُسْتَحَبٌّ، وَإِلَّا لَوْ قَضَى بِنُكُولِهِ وَبِرَدِّ الْيَمِينِ عَلَى الْخَصْمِ في أَوَّلِ مَا عَرَضَ عَلَيْهِ الْيَمِينَ وَوُجِدَ مِنْهُ السُّكُوتُ، جَازَ؛ فَإِنَّهُ الْمُسْتَحِقُّ فَحَسْبُ.

"قَالَ: وَإِذَا تَحَقَّقَ النُّكُولُ فَأَقْبَلَ الْقَاضِي عَلَى الْخَصْمِ فَاسْتَحْلَفَهُ، فَتَنَافَسَ النَّاكِلُ فِي الْيَمِينِ وَعَادَ رَاغِبًا فِيهِ، لَمْ يَنْفَعْهُ ذَلِكَ، وَقَدْ قَضَى بِالرَّدِّ"، فَإِنَّ حَقَّ الْمُدَّعِي تَعَلَّقَ بِهِ، فَلَا يَجُوزُ إِبْطَالُهُ.

"فَلَوْ نَكُلَ الْمُدَّعِي عَنْ يَمِينِ الرَّدِّ ثُمَّ جَاءَ بِشَاهِدٍ، فَالصَّحِيحُ: أَنَّ لَهُ أَنْ يَحْلِفَ مَعَ شَاهِدِهِ؛ إِذْ لَيْسَ هَذِهِ الْيَمِينُ الْمَرْدُودَةَ"، بَلْ هِيَ يَمِينٌ أُخْرَى، فَهُوَ لَمْ يَنْكُلْ عَنْ هَذِهِ الْيَمِينِ الْمَرْدُودَةَ"، بَلْ هِيَ يَمِينٌ أُخْرَى، فَهُوَ لَمْ يَنْكُلْ عَنْ هَذِهِ الْيَمِينِ.

"وَلَا يُقْضَى بِالنُّكُولِ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ حَتَّى يَرُدَّ الْيَمِينَ عَلَى الْخَصْمِ، فَيَحْلِفُ ثُمَّ يُقْضَى"
بِالْحَقِّ "لِلْحَالِفِ"؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ رَدَّ الْيَمِينَ عَلَى طَالِبِ الْحَقِّ، وَلِأَنَّ نُكُولَهُ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ التَّوَرُّعِ عَنِ الْيَمِينَ عَلَى طَالِبِ الْحَقِّ، وَلِأَنَّ نُكُولَهُ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ التَّوَرُّعِ عَنِ الْيَمِينَ عَلَى ١٩٠/أُو لَيْكَ، فَلَا يَكُون حُجَّةً يُقْضَى / بِمَا عَلَى ١٩٠/أُو طَنِيفَة وَرَحِمَهُ اللهُ - يَمُجَرَّدِ النَّكُولِ. (١)

# "الرُّكْنُ الْخَامِسُ: الْبَيِّنَةُ

#### وَفِيهِ عَشْرُ مَسَائِلَ:

الْأُولَى: إِذَا ادَّعَى رَجُلٌ ثَوْبًا فِي يَدَيْ رَجُلٍ، أَوْ نِتَاجًا، فَالْقَوْلُ قَوْلُ صَاحِبِ الْيَدِ مَعَ يَمِينِهِ"؛ لِأَنَّ يَدَهُ دَلِيلُ الْمِلْكِ، فَالظَّاهِرُ مَعَهُ. "فَإِنْ أَقَامَ الْمُدَّعِي بَيِّنَةً، فَهِيَ أَقْوَى مِنَ الْيَدِ الْمُحْتَمَلَةِ"؛ لِكَوْنِمَا حُجَّةً صَرِيحَةً بَعِيدَةً عَنِ التُّهْمَةِ "إِلَّا أَنْ يُقَابِلَهَا صَاحِبُ الْيَدِ بِبَيِّنَةٍ، فَتَتَرَجَّحُ بَيِّنَتُهُ بِيَدِهِ"، لِأَنَّ الْيَدَ مُرَجَّحَةٌ، صَرِيحَةً بَعِيدَةً عِنِ التَّهْمَةِ "إِلَّا أَنْ يُقَابِلَهَا صَاحِبُ الْيَدِ بِبَيِّنَةٍ، فَتَتَرَجَّحُ بَيِّنَتُهُ بِيَدِهِ"، لِأَنَّ الْيَدَ مُرَجَّحَةٌ، كَمَا فِي حَالِ عَدَمِ الْبَيِّنَةِ مِنَ الجُانِبَيْنِ.

"قَالَ: وَمَا يُنْسَجُ مَرَّةً، وَمَا يُنْسَجُ مَرَّتَيْنِ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ، كَمَا أَنَّ النِّتَاجَ وَغَيْرَهُ سَوَاءٌ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ -رَحِمَهُ اللهُ- يُخَالِفُنَا فِي بَيَنَةِ صَاحِبِ الْيَدِ (٢), وَقَالَ: إِنَّهَا لَا تُرَجَّحُ عَلَى بَيَنَةِ الْمُدَّعِي إِلَّا حَيْثُ

<sup>(</sup>۱) جاء في شرح مختصر الطحاوي للحصاص (۳/ ۲۰۰): «فإن نكل عن اليمين: قضي به عليه للمدعي؛ لأن النكول عندنا يستحق به»، وجاء في طريقة الخلاف في الفقه بين الأئمة الأسلاف (ص ٣٩): «[مسألة]: النكول حجة يقضي بها في باب الأموال. وعنده لا يقضي بمجرد النكول، بل ينقل اليمين إلى المدعي. فإذا حلف يقضي له. والوجه فيه - أن نكول المدعي عليه عن اليمين دل على كونه كاذبا في الإنكار أو باذلا للمال، فيجب على القاضي القضاء [للمدعي] بأخذ المال، قياسا على ما إذا بذل صريحا».

<sup>(</sup>٢) جاء في مختصر القدوري (ص٢١٤): «ولا تقبل بينه صاحب اليد في الملك المطلق»، وجاء في الهداية في شرح بداية المبتدي (٣/ ١٥٦):

يَدَّعِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي الدَّابَّةِ أَنَّهُ نَتَحَهَا، وَفِي الثَّوْبِ أَنَّهُ نَسَحَهُ، وَالثَّوْبُ مِمَّا يُنْسَجُ مَرَّةً، فَلَا يُوافِقُنَا إِلَّا هَذِهِ الْمَوَاضِعِ، وَأَمَّا مَا يُنْسَجُ مَرَّتَيْنِ كَالصُّوفِ وَالْحَرِّ، فَإِنَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَدْ يُنْكُثُ ثُمَّ يُنْسَجُ ثَانِيًا، فَلَا يُوافِقُنَا فِيهِ أَيْصًا، وَيَقُولُ: لَعَلَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَسَحَهُ مَرَّةً، وَعِنْدَنَا الْجَمِيعُ وَاحِدٌ؛ لِأَنَّ التَّرْجِيحَ كَانَ بِاللَّهِ فِيهِ أَيْصًا مَوْدَةً، وَنَسْحُهُ كَثُبُوهِمَا فِي الْمُدَّعَى مِلْكُهُ مُطْلَقًا، فَهُمَا سَوَاءٌ. "قَالَ: وَإِذَا جَاءَ صَاحِبُ الْيَدِ فِي الْمُدَّعَى نِتَاجُهُ وَنَسْحُهُ كَثْبُوهِمَا فِي الْمُدَّعِي بَيِّنَةً أَنَّهَا لَهُ مِنْذُ سَنتَيْنِ "فَالْيَدُ أَوْلَى عَلَى جَاءَ صَاحِبُ الْيَدِ بِبَيِّنَةٍ أَنَّهَا لَهُ مُنْدُ سَنتَيْنِ "فَالْيَدُ أَوْلَى عَلَى الصَّحِيحِ"؛ لِأَنَّهُمَا مُتَعَارِضَنَانِ، وَالْيَدُ مُرَجَّحَةٌ "وَاخْتَارَ الْمُوزَئِيُ تَرْجِيحَ الْمِلْكِ الْقَدِيعِ"؛ لِأَنَّ بَيِّنَةُ أَنْهِلَ لَهُ مُنْدُ سَنتَيْنِ "فَالْيَدُ مُرَجَّحَة "وَاخْتَارَ الْمُوزَئِيُ تَرْجِيحَ الْمِلْكِ الْقَدِيعِ"؛ لِأَنَّ بَيْنَتُهُ تُنْبِتُهُ لَلْيَكُ أَنْهُمَا مُتَعَارِضَهُ فِيهِ الْبَيِّنَةُ الْأُخْرَى، فَإِنَّهَا شَهِدَتْ أَنَّ الْمُلْكُ السَّابِقُ مُسْتَدَامًا. "وَإِنَّهَا يَحْسُنُ . الْمُلْكُ السَّابِقُ مُسْتَدَامًا. "وَإِنَّهَا يَحْسُنُ . الْمُلْكُ السَّابِقُ مُسْتَدَامًا. "وَإِنَّهَا يَعْمَلُ فَى مُنْدُلُ السَّابِقُ مُسْتَدَامًا. "وَإِنَّهَا يَعْمَلُ فَي وَلِي الْمُلْكُ السَّابِقُ مُسْتَدَامًا. "وَإِنَّهَا فَي عَلَى الْمَنْ فِي هَذِهِ الْمُلُولُ السَّابِقُ مَا فَي الْمُؤْوقَ الْبَلِهُ فَي وَلِي الْمُ الْمُونَ الْمَافِي فِي هَلَى السَّونِ فِي الْمُؤْلِقُ الْمُؤْمِى الْمُؤْمُ الْمَا فِي هَلَا السَّرَبِي مُولِولًا السَّذِي فَى الْمُؤْمِ فَالْمُ السَّامِقُ لَو الْمُؤْمُ الْمُ لَهُ عَلَى الصَّوْمِ مُلْكُ لِمَالِكُ لِمَا فَى أَنْ الْمُؤْمُ الْمُهُمَا لَعُومُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُحَدِّى الْمُؤْمُ الْمُؤْمِقُ الْمُؤْمِقُ اللَّهُ الْقُومَ اللَّهُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُولُ الْمُؤْمِ الْم

"الثّانِيةُ: لَوْ أَقَامَ بَيّنَةً أَنّهُ أَكْرَاهُ بَيْتًا مِنْ دَارٍ شَهْرًا بِعَشْرَةٍ، وَأَقَامَ الْمُكْتَرِي بَيّنَةً أَنّهُ أَكْرَاهُ بَيْتًا مِنْ دَارٍ شَهْرًا بِعَشْرَةٍ، وَلَقَارَدّانِ"، كَمَا فِي الْبَيْعِ. "وَقَالَ النّارَ كُلَّهَا ذَلِكَ بِعَشْرَةٍ، فَالشّهَادَتَانِ مُتَهَاتِرَتَانِ"؛ لِلنّيَادَةِ " فِي هَذِهِ الْبَيّنَةِ، فَإِنَّهُمَا اتَّفَقَتَا عَلَى الْبَيْتِ، ابْنُ سُرَيْعٍ: يَحْتَمِلُ تَرْجِيحَ بَيّنَةٍ جَمِيعِ الدَّارِ؛ لِلزّيَادَةِ " فِي هَذِهِ الْبَيّنَةِ، فَإِنَّهُمَا اتَّفَقَتَا عَلَى الْبَيْتِ، وَخَفِظَتْ إِحْدَاهُمَا مَعَ الْبَيْتِ غَيْرَهُ، فَصَارَتْ كَمَا فِي الشَّاهِدَيْنِ يَشْهَدُ أَحَدُهُمَا بِأَلْفٍ وَالْآخَرُ بِأَلْفَيْنِ؛ حَيْثُ وَخَفِظَ الْأَلْفَ وَزِيَادَةً. "قَالَ: فَإِنْ كَانَ فِي شَهَادَةِ شُهُودِ الْبَيْتِ كَرَى عِشْرِينَ دِرْهُمًا وَالْمَسْأَلَةُ يُقَالُ: أَنَّهُ حَفِظَ الْأَلْفَ وَزِيَادَةً. "قَالَ: فَإِنْ كَانَ فِي شَهَادَةِ شُهُودِ الْبَيْتِ كَرَى عِشْرِينَ دِرْهُمًا وَالْمَسْأَلَةُ بِعَالِهَا " وَهِي الْكَرَاءِ، كَمَا أَنَّ بَيِّنَةَ الدَّارَ كَانَتْ زَائِدَةً فِي الْمُكْتَرِي، فَهُمَا أَيْضًا كَالْمَسْأَلَة الْأُولَى "تَسَاوَتَا، فَتَهَاتَرَتًا " وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ الزِّيَادَتَيْنِ، فَيُحْعَلُ جَمِيعُ الدَّارِ بِعِشْرِينَ، كَمَا ذُكْرَ عَنْ بَعْضِهِمْ؛ الثَّاوْلَ التَّعَارُضَ هَهُنَا أَشَدُ، فَهِيَ أَوْلَى بِالتَّهَاتُورِ.

"الثَّالِثَةُ: لَوْ أَقَامَ بَيِّنَةً عَلَى دَارٍ أَنَّهَا كَانَتْ فِي يَدِهِ أَمْسُ، لَمْ تُسْمَعْ فِي أَصَحِّ الْقُوْلَيْنِ حَتَّى يُقِيمَهَا عَلَى مِلْكِهِ فِي الْحَالِ"؛ لِأَنَّ دَعْوَاهُ لَا تُسْمَعُ إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ الْمِلْكَ فِي الْحَالِ، وَكَذَلِكَ الْبَيِّنَةُ يَنبَغِي أَنْ عَلَى مِلْكِهِ فِي الْحَالِ"؛ لِأَنَّ دَعْوَاهُ لَا تُسْمَعُ إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ الْمِلْكَ فِي الْحَالِ، وَكَذَلِكَ الْبَيِّنَةُ يَنبَغِي أَنْ تَكُونَ عَنِ اسْتِحْقَاقٍ وَعَنْ غَيْرِ اسْتِحْقَاقٍ، فَلَا تُفِيدُ الْبَيِّنَةُ بِمَا تَكُونَ عَنِ اسْتِحْقَاقٍ وَعَنْ غَيْرِ اسْتِحْقَاقٍ، فَلَا تُفِيدُ الْبَيِّنَةُ بِمَا

«قال: "ولا تقبل بينة صاحب اليد في الملك المطلق، وبينة الخارج أولى وقال الشافعي: يقضى ببينة ذي اليد لاعتضادها باليد فيتقوى الظهور وصار كالنتاج والنكاح ودعوى الملك مع الإعتاق والاستيلاد والتدبير. ولنا أن بينة الخارج أكثر إثباتا أو إظهارا لأن قدر ما أثبته اليد لا يثبته بينة ذي اليد، إذ اليد دليل مطلق الملك، بخلاف النتاج لأن اليد لا تدل عليه، وكذا على الإعتاق وأحتيه وعلى الولاء الثابت بما».

\_\_\_

۱۹۰/ ب

1/191

شَيْئًا. "وَكَذَلِكَ لَوِ ادَّعَى / أَنَّهَا كَانَتْ مِلْكًا لَهُ بِالْأَمْسِ"، فَإِنَّهَا لَا تُفِيدُ شَيْئًا فِي الْحَالِ. "قَالَ: وَإِذَا ادَّعَى عَلَيْهِ شَيْئًا كَانَ فِي يَدِ الْمَيِّتِ، حُلِّفَ الْوَارِثُ عَلَى الْعِلْمِ"؛ لِمَا بَيَّنًا أَنَّ يَمِينَهُ عَلَى فِعْلِ الْغَيْرِ: إِذَا كَانَ نَفْيًا كَانَتْ عَلَى الْعِلْمِ، وَإِنْ كَانَ إِنْبَاتًا كَانَتْ عَلَى الْبَتَ، وَهَهُنَا هِيَ عَلَى النَّفْي، فَيَكُون عَلَى الْعِلْمِ. "إلَّا كَانَتْ عَلَى الْبَتَ، وَهَهُنَا هِيَ عَلَى النَّفْي، فَيَكُون عَلَى الْعِلْمِ. "إلَّا أَنْ يُوجِّهَ الدَّعْوَى عَلَيْهِ، فَيَقُولُ: يَلْزَمُكُ تَسْلِيمَهُ إِلَيَّ، فَيَحْلِفُ عَلَى الْبَتِّ ؛ لِأَنَ الْيَمِينَ هَهُنَا عَلَى فِعْلِ نَفْسِهِ يَلْزَمُهُ أَنْ يَعْلِفَ عَلَى الْبَتِّ نَفْيًا كَانَ أَوْ كَانَتْ عَلَى فِعْل نَفْسِهِ يَلْزَمُهُ أَنْ يَعْلِفَ عَلَى الْبَتِّ نَفْيًا كَانَ أَوْ إِنْبَاتًا.

"الرَّابِعَةُ: لَوْ تَلَقَّظَ النَّصْرَانِيُّ بِكَلِمَةٍ عِنْدَ مَوْتِهِ، فَادَّعَى ابْنُهُ الْمُسْلِمُ أَنَّهَا كَانَتْ كَلِمَةَ الْإِسْلَامِ، وَأَقَامَ ابْنُهُ النَّصْرَانِيُّ بَيِّنَةً أَنَّهَا كَانَتْ كَلِمَةَ الشِّرْكِ، تَهَاتَرَتَا؛ لِتَصَادِّهِمَا"، وَتَعَذرَ الْعَمَلُ هِمَا، وَأَقَامَ ابْنُهُ النَّصْرَانِيُّ بَيِّنَةً أَنَّهَا كَانَتْ كَلِمَةَ الشِّرْكِ، تَهَاتَرَتَا؛ لِتَصَادِّهِمَا"، وَتَعَذرَ الْعَمَلُ هِمَا، وَهُوَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ فِي تَعَارُضِ الْبَيِّنَتَيْنِ. وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهُمَا يُسْتَعْمَلَانِ.

أُمَّ فِي كَيْفِيَّةِ الاسْتِعْمَالِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

أَحَدُهَا: الْقُرْعَةُ، وَالتَّايِي: الْقِسْمَةُ، وَالتَّالِثُ: الْوَقْفُ، إِلَى أَنْ يَنْكَسِفَا ويَصْطَحَا، فَإِنْ قُلْنَا بِالْأَوَّلِ سَقَطَتَا، وَكَانَ الْقُولُ قَوْلَ النَّصْرَانِيِّ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاؤُهُ عَلَى التَّنَصُّر. وَإِنْ قُلْنَا بِالثَّابِي اسْتُعْمِلَتَا.

"ثُمَّ مَنْ رَأَى الْقُرْعَة، أَقْرَعَ، وَمَن رَأَى الْقِسْمَة، قَسَمَ"، وَمَن رَأَى الْوَقْفَ، وَقَفَ. "وَصَلَّيْنَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ مَوْتَى مِنَ الْمُسْرِكِينَ"، فَإِنَّا الْمُسْلِمِينَ مَوْتَى مِنَ الْمُسْرِكِينَ"، فَإِنَّا الْمُسْلِمِينَ مَوْتَى مِنَ الْمُسْرِكِينَ"، فَإِنَّا نُصَلَى عَلَى الْجُمِيعِ بِالْبَيِّنَةِ، كَذَلِكَ هَهُنَا. "فَلَوْ لَمْ تَكُنِ الشَّهَادَةُ عَلَى كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، فَبَيِّنَةُ الْإِسْلَامِ أَوْلَى "فَلَوْ لَمْ تَكُنِ الشَّهَادَةُ مَلْلَقَةً، فَشَهِدَتْ إِحْدَى الْبَيِّنَتَيْنِ أَنَّهُ مَاتَ نَصْرَانِيًّا، وَشَهِدَتِ الْأُخْرَى أَنَّهُ مَاتَ نَصْرَانِيًّا، وَشَهِدَتِ الْأُخْرَى أَنَّهُ مَاتَ مُسْلِمًا، فَبَيِّنَةُ الْإِسْلَامِ أَوْلَى "لِأَنَّ مَعَهَا زِيَادَةُ عِلْمِ" وَهِي نَافِلَةً، وَبَيَنَةُ / الْكُفْرِ مُسْتَدِيمَة.

۱۹۱/ ب

"الْخَامِسَةُ: لَوْ كَانَتْ دَارٌ فِي يَدِ أَخَوَيْنِ مُسْلِمَيْنِ، فَادَّعَى أَحَدُهُمَا، وَقَال: كُنْتُ مُسْلِمًا، وَكَانَ أَبِي مُسْلِمًا"، فَالدَّارُ بَينِي وَبَيْنَكَ "وَقَالَ أَخُوهُ: إِنَّمَا كَانَ إِسْلامُكَ بَعْدَ مَوْتِهِ" فَالدَّارُ كُلُّهَا لِي.

"فَالْيَدُ لِلْقَدِيمِ الْإِسْلَامِ" مِنْهُمَا، وَهُوَ الَّذِي لَا نِزَاعَ فِي إِسْلَامِهِ، أَعْنِي: الَّذِي يَدَّعِي الْكُلَّ؛ إِذِ الْأَصْلُ مَعَهُ، فَإِنَّهُمَا اتَّفَقًا عَلَى إِسْلَامِ أَبِيهِمَا، وَعَلَى إِسْلَامِ هَذَا الْأَخِ، وَالْأَخُ الْآخُرُ مُنَازَعٌ فِي إِسْلَامِهِ، فَالْيَدُ لَمُتَّفَقِ عَلَى إِسْلَامِهِ. "وَعَلَى مَن ادَّعَى حُدُوثَ إِسْلَامِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ الْبَيِّنَةُ"؛ لِأَنَّهُ يَدَّعِي خِلَافَ الْأَصْل.

"قَالَ: وَلَوْ قَالَتِ امْرَأَةُ الْمَيِّتِ وَهِيَ مُسْلِمَةٌ: زَوْجِي مُسْلِمٌ، وَقَالَ وَلَدُهُ وَهُمْ كُفَّارٌ: بَلْ كَافِرٌ، وَقَالَ أَخُ الزَّوْجِ وَهُوَ مُسْلِمٌ: بَلْ مُسْلِمٌ، وَلَمْ يُعْرَفْ، فَالْمِيرَاثُ مَوْقُوفٌ حَتَّى نَتَبَيَّنَ"؛ إِذْ لَيْسَ لِأَحَدِهِمْ تَرْجِيحٌ عَلَى الْآخِر.

"السَّادِسَةُ: لَوْ تَدَاعَيَا دَارًا فِي يَدَيْهِمَا وَأَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ، سَقَطَتَا وَتَحَالَفَا بِالتَّهَاتُوِ"، وَيَكُون الدَّالُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ؛ لِلْيَدِ. "وَيَدْخُلُ فِيهِ الْقِسْمَةُ، وَالْقُرْعَةُ أَيْضًا"، عَلَى قَوْلِ الاسْتِعْمَالِ، كَمَا ذَكَرْنَا، وَلَكِنْ لَا بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ؛ لِلْيَدِ. "وَيَدْخُلُ فِيهِ الْقِسْمَةُ، وَالْقُرْعَةُ أَيْضًا"، عَلَى قَوْلِ الاسْتِعْمَالِ، كَمَا ذَكَرْنَا، وَلَكِنْ لَا يَدْخُلُ الْوَقْفُ؛ لِأَنَّ الْتِرَاعَهَا مِنْ أَيْدِيهِمَا لِأَجْلِهِمَا لَا مَعْنَى لَهُ. "قَالَ: وَكَذَلِكَ لَوْ أَقَامَتِ امْرَأَةُ الرَّجُلِ بَيِّنَةً عَلَى ذَارِ أَنَّهُ أَصْدَقَهَا إِيَّاهَا، وَأَقَامَ آخَرُ بَيِّنَةً أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْهُ" تَعَارَضَتَا؛ لِأَنَّهُمَا "تَسَاوَتَا فِي الْعِلْمِ"، فَلَا

مَزِيَّةً لِإحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى.

"قَالَ: وَلَوْ أَقَامَ بَيِّنَةً عَلَى دَارِ مَوْرُوثِةٍ لَه وَلِأَخِيهِ الْغَائِبِ، أَخْرَجْنَا جَمِيعَ الدَّارِ مِنْ يَدِ الْخَصْمِ؛ لِأَنَّهَا مِيرَاثٌ، وَأَكْرَيْنَا نَصِيبَ الْغَائِبِ"؛ نَظرًا لَهُ. "قَالَ: وَالْمَيِّتُ إِذَا كَانَ لَهُ وَارِثٌ فِي الْغَيْبَةِ مَوْهُومٌ، فَلْيَتَلَوَّمِ الْقَاضِي بِتَركتِهِ رَيْثَمَا يُكَاتِبُ وَيَسْتَطْلِعُ، ثُمَّ إِنْ كَانَ الْحَاضِرُ ابْنَا أَعْطَاهُ الْإِرْثَ كُلَّهُ بِكَفِيل"؛ لِجَوَازِ أَنْ يَظْهَرَ غَيْرُهُ/ "وَإِنْ كَانَ امْرَأَةً، أَعْطَاهَا" الْقَدْرَ الْمُسْتَيْقَنَ فِي حَقِّهَا، وَهُوَ "رُبْعُ الشَّمَنِ عَائِلًا بِلَا 1/197 كَفِيلٍ؛ لِأَنَّ الْأَقَلَّ الَّذِي لَا يُسْتَرْجَعُ" مِنْهَا هُوَ "حَقُّهَا"، فَلَا حَاجَةَ فِيهِ إِلَى كَفِيلِ "وَمَا يَحْتَمِلُ أَنْ يُسْتَرْجَعَ" مِنْهَا "فَإِنَّهَا لَا تَسْتَحِقُ أَخْذَهُ عَاجِلًا"، وَهَذَا الْقَدْرُ أَقَلُ مَا يُتَصَوَّرُ فِي حَقَهَا؛ لِأَنَّ أَقْصَى مَا يُقَدَّرُ فِيهَا أَنْ يَكُونَ لِلْمَيِّتِ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ، وَالثُّمَنُ أَنْقَصُ، فَرَضِيَ الزَّوْجَاتُ، فَيَكُونُ أَقَلُّهَا رُبْعُ التَّمَن لَا تَحَالَةَ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لِلْمَيِّتِ أَبَوَيْنِ وَبِنْتَيْنِ، فَتَعُولُ الْمَسْأَلَةُ عَلَى سَبْع وَعِشْرِينَ، فَتُعْطَى رُبْعُ الثُّمَنِ عَائِلًا، وَإِنَّمَا لَمْ يُفْعَلْ فِي حَقَ الِابْنِ هَكَذَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ فِي الْمِيرَاثِ حَدٌّ مَعْلُومٌ، فَلَمْ يَكُنْ مِنْ تَسْلِيمِ الْكُلِّ الْيَدِ بُدٌّ، وَلَكِنْ بِكَفِيلٍ، كَمَا ذَكَرْنَا.

"السَّابِعَةُ: إِذَا كَانَتِ الدَّارُ فِي يَدَي رَجُلِ لَا يَدَّعِيهَا، فَأَقَامَ رَجُلٌ بَيِّنَةً أَنَّ نَصِفَهَا لَهُ، وَأَقَامَ آخَرُ بَيِّنَةً أَنَّ جَمِيعَهَا لَهُ، فَلِصَاحِبِ الْجَمِيعِ النَّصْفُ خَالِصًا"؛ لِانْفِرَادِ بَيَنتهِ بِهِ "وَتَعَارَضَتَا فِي النَّصْفِ الْآخَر، وَإِنْ كَانَتْ فِي أَيْدِي ثَلَاثَةٍ، فَادَّعَى أَحَدُهُمُ النَّصْفَ، وَالْآخَرُ الثُّلُثَ، وَالْآخَرُ السُّدُسَ وَجَحَدَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، أَقْرَرْنَا ثُلُثًا فِي يَدِ كُلِّ وَاحِدٍ كَمَا كَانَتْ"؛ لِاسْتِوَائِهِمْ فِي الْيَدِ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى بِهِ أَنَّا بَعْعَلُ مِلْكَ الدَّارِ بَيْنَهُمْ أَثَلَاثًا؛ لِأَنَّ صَاحِبَ السُّدُس مِنْهَا لَا يَدَّعِي أَكْثَرَ مِنَ السُّدُس، فَكَيْفَ يُمَلَّكُ الثُّلُث، بَل الْمَعْنَى بِهِ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَكُونُ صَاحِبَ يَدٍ فِي ثُلْثِهَا، حَتَّى لَوْ قَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لِصَاحِبَيْهِ لَيْس لَكُمَا مِنَ الدَّارِ شَيْءٌ، بَلِ الدَّارُ لِي وَلِغَيْرِكُمَا، وَأَنَا صَاحِبُ الْيَدِ فِي جَمِيعِهَا، لَا يُسْمَعُ مِنْهُ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلُهُ: "جَحَدَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا"، وَيُجْعَلُ الدَّارُ فِي أَيْدِيهِمْ بَيْنَهُمْ أَثَلَاثًا، ثُمَّ لَوْ أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بَيِّنَةً عَلَى مَا يَدَّعِيهِ مِنْهَا مِلْكًا، كَانَ لِصَاحِبِ الثُّلُثِ الثُّلُثِ؛ لِبَيِّنَتِهِ، وَقَدْ شَهِدَتْ لَهُ بِمَا فِي يَدِهِ، وَلِصَاحِبِ السُّدُس السُّدُسُ/؛ لِبَيِّنتِهِ، وَقَدْ شَهِدْت لَهُ بِنِصْفِ مَا فِي يَدِهِ، وَلِصَاحِبِ النَّصْفِ النَّصْفُ؛ لِبَيِّنتِهِ بِمَا فِي يَدِهِ، ١٩٢/ ب وَسُدُسٌ آخَرُ هُوَ فِي يَدِ غَيْرِهِ، وَالْبَيِّنَةُ أَوْلَى مِنَ الْيَدِ، فَيُوَفِّرَ عَلَيْهِ نِصْفَهُ. "قَالَ: وَإِذَا كَانَتْ فِي يَدَي الْنَيْن، فَأَقَامَ أَحَدُهُمَا بَيِّنَةً عَلَى الثُّلُثِ، وَالثَّانِي عَلَى الْكُلِّ، جَعَلْنَا لِلْأَوَّلِ الثُّلُثَ؛ لِأَنَّهُ أَقَلُّ مِمَّا فِي يَدِهِ"؛ إِذْ فِي يَدِهِ النَّصْفُ؛ لِكَوْنِهِمَا انْنَيْنِ "وَالْبَاقِي" وَهُوَ الثُّلُثَانِ "لِلظَّانِي"؛ لِأَنَّ بَيَنَتَهُ شَهِدَتْ لَهُ بِالْكُلِّ، ثُمَّ النَّصْفُ مِنْهَا فِي يَدِهِ، فَلَا كَلَامَ فِيهِ، وَالسُّدُسُ فِي يَدِ غَيْرِهِ بِلَا بَيِّنَةٍ، فَهُوَ أَيْضًا أَوْلَى بِهِ، وَأَمَّا الثُّلُثُ الْبَاقِي، وَهُوَ الَّذِي لِلْأَوَّلِ، فَفِي يَدِ غَيْرِهِ وَمَعَهُمَا الْبَيِّنَةُ، فَيَكُون الْبَيِّنَةُ مَعَ الْيَدِ مُقَدَّمَةً عَلَى الْبَيِّنَةِ الْمُحَرَّدَةِ، فَيُجْعَلُ التُّلُثَانِ لَهُ، وَلِلْأَوَّلِ الثُّلُثُ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ.

"الثَّامِنَةُ: إِذَا مَاتَتْ زَوْجَتُهُ وَابْنُهُ مِنْهَا، فَقَالَ أَخُوهَا: مَاتَ ابْنُهَا ثُمَّ مَاتَتْ فَلِي مِيرَاثِي مَعَ زَوْجِهَا،

وَقَالَ زَوْجِهَا: بَلْ مَاتَتْ فَأَحْرَزَ ابْنِي الْمَالَ، ثُمَّ مَاتَ ابْنِي فَالْمَال لِي كُلَّهُ، فَالْقَوْلُ فِي تَرِكَةِ الْأُخْتِ قَوْلُ الْأَخِ؛ لِأَنَّهُ وَارِثٌ لِأُخْتِهِ"، وَالْأَصْلُ أَنْ لَا حَحْبَ "وَعَلَى الَّذِي يَدَّعِي أَنَّهُ مَحْجُوبٌ الْبَيِّنَةُ"؛ لِأَنَّهُ يَدَّعِي خَلَافَ الْأَصْلِ "وَعَلَى الْأَخِ فِيمَا يَدَّعِي أَنَّ أُخْتَهُ وَرِثَتِ ابْنَهَا الْبَيِّنَةُ"؛ لِأَنَّهُ دَعْوَى أُخْرَى مِنْ يَدَّعِي خِلَافَ الْأَصْلِ "وَعَلَى الْأَخِ فِيمَا يَدَّعِي أَنَّ أُخْتَهُ وَرِثَتِ ابْنَهَا الْبَيِّنَةُ"؛ لِأَنَّهُ دَعْوَى أُخْرَى مِنْ جَهَتِهِ، وَالظَّهِرُ فِيهَا مَعَ الرَّوْجِ؛ لِأَنَّ الْأَخْ يَدَّعِي أَنَّ أُخْتَهُ شَارَكَتْهُ فِي مِيرَاثِ ابْنِهِ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ ذَلِكَ، وَيُصَرَفُ مَالُ الابْنِ إِلَى الزَّوْجِ وَحْدَهُ، وَمَالُ الْأُخْتِ إِلَى الرَّوْجِ وَالْأَخِ، وَلَا يُورَّثُ مَيِّتْ مِنْ مَيِّتٍ، فَإِنَّ السَّابِقَ مِنْهُمَا غَيْرُ مَعْلُومٍ فِيهِمَا، كَالْعَرْقَى، وَالْمُدْمَى.

"قَالَ: فَلَوْ أَقَامَ الْبَيِّنَةَ أَنَّهُ وَرِثَ هَذِهِ الْأَمَةَ مِنْ أَبِيهِ، وَأَقَامَتِ الْمَرْأَةُ بَيِّنَةً أَنَّ أَبَاهُ أَصْدَقَهَا إِيَّاهَا، فَبَيِّنَةُ الصَّدَاقِ أَوْلَى؛ لِأَنَّهَا/ عَلِمْتْ مَا لَمْ تَعْلَمِ الْأُخْرَى"

"التّاسِعَةُ: لَوِ ادَّعَى عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ اشْتَرَى هَذَا النَّوْبَ مِنْهُ بِمِائَةٍ دِرْهَمٍ وَنَقَدَهُ النَّمْنَ، بِلَا تَارِيخٍ، قُسِمَ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ، وَلَا نَظْرَ وَأَقَامَ آخَرُ بَيِّنَةً أَنَّهُ اشْتَرَاهُ مِنِّي بِمِائَتَيْ دِرْهَمٍ وَنَقَدَهُ الثَّمَنَ، بِلَا تَارِيخٍ، قُسِمَ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ، وَلاَ نَظْرَ إِلَى دَعْوَى التَّقَاوُتِ فِي الظَّمْنِ"، وَهَذَا عَلَى قَوْلِ السَّيْعَمَالِ الْبَيِّنَتَيْنِ، لَا عَلَى قَوْلِ التَّسَافُطِ، فَإِنَّهُمَا إِنْ سَقَطَتَا كَانَ الْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ مَعَ يَمِينِهِ؛ لِكُوْنِ النَّوْبِ فِي يَدِهِ، وَإِنِ اسْتُعْمِلْتَا: فَعَلَى قَوْلِ الْقُرْعَةِ، كَانَ النَّوْبُ وَالنَّمْنَانِ جَمِيعًا بَعْدَ اسْتِرْدَادِهَا مِنَ الْمَوْتَةُ وَيَسْتَرِدُ النَّانِ مَعْمَى قَوْلِ الْوَقْفِ: يُوقَفُ النَّوْبُ وَالنَّمَنَانِ جَمِيعًا بَعْدَ اسْتِرْدَادِهَا مِنَ الْبَائِعِ، وَقِيلَ: بَلْ لَا يُوقَفُ؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ لَا يَجْرِي فِي الْعُقُودِ. وَعَلَى قَوْلِ الْقِسْمَةِ: يُقْسَمُ بَيْنَهُمَا، وَإِمَّا لَكُوبُ النَّوْبُ وَالنَّمَنَانِ جَمِيعًا بَعْدَ اسْتِرْدَادِهَا مِنَ الْبَائِعِ، وَقِيلَ: بَلْ لَا يُوقَفُ؛ لِأَنَّ الْقَوْلِ، أَوْ لِاللَّهُ فَصَدَ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّهُ يُقَسِّمُ إِنْ قَسَمَ عَلَى النَّصْفِي، كَمَا النَّعْمُ اللَّهُ مُعَلَى النَّعْمُ إِنْ قَسَمَ عَلَى النَّعْفُودِ، وَعَلَى الْقَسْمَةُ عَلَى النَّعْمُ إِنْ قَسَمَ عَلَى النَّعْفُودِ عَلَى النَّعْمَا يَلْعِي الْمَلْوِ، كَمَا يَلْعَلُوهُ إِلَى مَعْوَى التَّقَاوُتِ فِي الشَّمَا عَلَى التَّسَاوِي فِي الْمِلْكِ، وَالنَّمَلُ الْمَعْمُ الْمَنْ الْقَلْ إِلَى الْمُعْلِى وَلَا يُنْظُلُوا إِلَى دَعْوَى النَّعْمَ عَلَى التَّسَاوِي فِي الْمِلْكِ، وَالتَّمَلُ الْمُؤْمُ الْمَالُ وَالْمَلُومُ الْقِسْمَةُ بَيْنَهُمَا أَيْضًا عَلَى التَّسَاوِي فِي الْمِلْكِ، وَالتَّهُ الْقَالَ عَلَى النَّعْلُ الْمُؤْلُ عَنْ ذَلِكَ.

"وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْخِيَارُ؛ لِتَبْعِيضِ الْمَبِيعِ عَلَيْهِ" إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ نِصْفَهُ بِنِصْفِ الثَّمَنِ الَّذِي سَمَّاهُ شُهُودُهُ، وَرَجَعَ عَلَى الْبَائِع بِنِصْفِهِ الْبَاقِي، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهُ، وَاسْتَرْجَعَ النَّمَنَ كُلَّهُ.

"وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: الْقُوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ" يُرْجَعُ إِلَى قَوْلِهِ فِي الْبَيْعِ مِنْ أَيِّهِمَا عَيَّنَ "وَهُوَ اخْتِيَارُ الْمُزَنِيِّ؛ تَرْجِيحًا لِإِحْدَى الْبَيِّنَتِيْنِ الْمُتَكَافِئَتَيْنِ، بِقَوْلِ الْبَائِعِ"، فَإِنَّهُ صَاحِبُ الْيَدِ.

"قَالَ: وَلَوْ أَقَامَ أَحَدُ الْمُتَدَاعِيَيْنِ بَيِّنَةً عَلَى ثَوْبٍ أَنَّهُ اشْتَرَى هَذَا الثَّوْبَ مِنْ زَيْدٍ بِثَمَنٍ مُسَمَّى/، ١٩٣/ب وَنَقَدَهُ الثَّمَنَ، وَأَقَامَ آخَرُ بَيِّنَةً كَذَلِكَ أَنَّهُ اشْتَرَى مِنْ عَمْرٍو، وَهُوَ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا، فَصَاحِبُ الْيَدِ أَوْلَى"؛ لِأَنَّ بَيَنَتَهُ مُرَجَّحَةٌ بِقُوّةِ الْيَدِ.

"قَالَ: وَلَوْ كَانَ ثُوبٌ فِي يَدَيْ رَجُلٍ فَأَقَامَ رَجُلٌ بَيِّنَةً أَنَّهُ بَاعَهُ مِنَ الَّذِي هُوَ فِي يَدِهِ بِكَذَا، وَأَقَامَ آخَرُ بَيَنَةً مِثْلَ ذَلِكَ، قُضِيَ بِالثَّوْبِ بَيْنَهُمَا"، فَيُحْعَلُ كَأَنَّهُمَا بَاعَاهُ مِنْهُ، وَهَذَا أَيْضًا عَلَى قَوْلِ اسْتِعْمَالِ الْبَيِّنَةَيْنِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمَا مُتَعَارِضَتَانِ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِمَا تَارِيخٌ، وَالْعَيْنُ الْمَشْهُودُ هِمَا وَاحِدَة، فَكَأَنَّهُمَا ادَّعَيَا مِلْكَ

جَمِيع الثَّوْبِ وَبَيْعِهِ، فَيَكُون عَلَى الْمُنَاصَفَةِ "وَيُقْضَى لِكُلِّ وَاحِدٍ" مِنْهُمَا "عَلَيْهِ بِنِصْفِ الثَّمَن"، يَعْنِي: عَلَى الَّذِي فِي يَدِهِ؛ لِأَنَّهُ كَبَائِعِ النِّصْفِ مِنْهُ. "وَقَالَ الْمُزَنِيُّ: يُحْتَمَلُ صِدْقُهُمَا بِعَقْدَيْن تَخَلَّلَهُمَا زَوَالُ مِلْكٍ وَعَوْدِهِ"، مِثْلَ أَنْ يَشْتَرِيَهُ الَّذِي فِي يَدِهِ مِنْ أَحَدِهِمَا، ثُمَّ مَلَّكَهُ لِلْآخَرِ فَاشْتَرَاهُ مِنْهُ ثَانِيًا، وَعَلَى هَذَا يَلْزَمُهُ الثَّمَنَان.

"وَإِنَّمَا يُحْتَمَلُ مَا قَالَ الْمُزَنِيُّ -رَحِمَهُ اللهُ- فِي وَقْتَيْن، فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ، فَالْجَوَابُ مَا ذَكَرَهُ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: [لَوْ شَهِدَتْ كُلٌّ بَيَنَةٍ عَلَى إِقْرَارِ الْمُشْتَرِي" بِذَلِكَ لَا عَلَى نَفسِ الْبَيْعِ "قَضَى عَلَيْهِ بِالثَّمَنَيْنِ]"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ بِالْعَقْدِ أَوْسَعُ بَحَالًا مِنَ الْعَقْدِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ شَهِدَ اثْنَانِ عَلَى أَنَّهُ غَصَبَ هَذَا الْعَبْدَ مِنْ زَيْدٍ، وَآخَرَانِ عَلَى أَنَّهُ غَصَبَهُ مِنْ عَمْرِو، لَمْ يَلْزَمْهُ إِلَّا ضَمَانُ عَبْدٍ وَاحِدٍ، وَلَوْ شَهِدَا عَلَى إِقْرَارِهِ أَنَّهُ غَصَبَهُ مِنْ زَيْدٍ، وَآخَرَانِ عَلَى إِقَرَارِهِ بِأَنَّهُ غَصَبَهُ مِنْ عَمْرِهِ، يَلْزَمُهُ ضَمَانُ عَبْدَيْنِ لَهُمَا، كَذَلِكَ هَهُنَا.

"الْعَاشِرَةُ: لَوْ أَقَامَ رَجُلٌ بَيِّنَةً أَنَّهُ اشْتَرَى هَذَا مِنْ سَيِّدِهِ، وَأَقَامَ الْعَبْدُ بَيِّنَةً أَنَّ سَيِّدَهُ أَعْتَقَهُ، وَلَمْ تُوَقَّتِ الْبَيِّنَتَانِ، بَطَلَقَا؛ لِلتَّضَادِّ" وَالتَّنَاقُض "وَعَلَى السَّيِّدِ يَمِينَانِ؛ لِإِنْكَارِهِ الدَّعْوَتَيْنِ/"، أحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَا ٩٤ / أَ بَاعَهُ، وَالثَّانِيَةُ: أَنَّهُ مَا أَعْتَقَهُ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهُ فِي الدَّعْوَتَيْنِ جَمِيعًا؛ إِذْ هُوَ صَاحِبُ الْيَدِ.

"قَالَ الشَّافِعِيُّ هُهُ: [وَلاَ أَقْبَلُ الْبَيِّنَةَ أَنَّ هَذِهِ الْجَارِيَةَ بِنْتُ أَمَتِهِ، حَتَّى يَقُولَ: وَلَدَتْهَا فِي مِلْكِي"؛ إِذْ يُحْتَمَلُ أَنَّهَا وَلَدَتْهَا قَبْلَ أَنْ مَلَكَهَا "وَلَوْ شَهِدَا أَنَّ هَذَا الْغَزْلَ مِنْ قُطْن فُلَانٍ، جَعَلْتُهُ لِفُلَانٍ]"، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْغَزْلِ وَالْوَلَدِ أَنَّ الْغَزْلَ نَفسُ الْقُطْن، إِلَّا أَنَّهُ غَيْرُ صِفَتِهِ، فَكَأَنَّهُمَا قَالَا: هَذَا غَزْلُهُ، وَالْوَلَدُ غَيْرُ الْأُمِّ، وَإِنَّمَا هُوَ نَمَاؤُهَا، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ سَابِقًا عَلَيْهَا فِي الْمِلْكِ.

"قَالَ: وَإِذَا كَانَ فِي يَدَيْ رَجُل صَبِيٌّ صَغِيرٌ يَتَخَوَّلُهُ، وَيَقُولُ: هُوَ عَبْدِي، فَهُو كَالثَّوْبِ، يَكُونُ الْقَوْلُ فِيهِ قَوْلُهُ وَلَا عِبَارَةَ لِلصَّبِيِّ، فَإِنْ بَلَغَ وَادَّعَى أَنَّهُ حُرٌّ، لَمْ يُقْبَلْ دَعْوَاهُ فِي أَظْهَرِ الْوَجْهَيْنِ"؛ لِأَنَّهُ مَحْكُومٌ بِرقِّهِ وَهُوَ فِي يَدِ صَاحِبِهِ، فَلَا يُزَالُ عَنْهُ مِلْكُهُ إِلَّا بِالْبَيِّنَةِ. "قَالَ: فَإِنْ أَقَامَ رَجُلٌ بَيِّنَةً أَنَّهُ ابْنُهُ، جَعَلْتُهُ ابْنَهُ وَهُوَ فِي يَدِ مَن هُوَ فِي يَدِهِ"؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ابْنُهُ، وَمَعَ ذَلِكَ يَكُونُ مَمْلُوكًا لِغَيْرِهِ، إِمَّا بِأَنْ يَتَزَوَّجَ أَمَتُهُ، أَوْ بِأَنْ سُبِيَ الصَّغِيرُ ثُمَّ أَسْلَمَ أَبُوهُ، فَلَا تَنَافِيَ بَينَهُمَا.

#### [قَاعِدَةً]

### [إِذَا ظَفِرَ الرَّجُلُ مِنْ مَالِ غَرِيمِهِ الْمُمْتَنِع]

"إِذَا ظَفِرَ الرَّجُلُ مِنْ مَالِ غَرِيمِهِ الْمُمْتَنِعِ بِجِنْسِ حَقِّهِ، أَخَذَهُ قَوْلًا وَاحِدًا إِذَا تَعَدَّرَ اسْتِيفَاءُ دَيْنِهِ مِنْهُ"؛ دَفعًا لِلضَّرَرِ عَنْ صَاحِبِ الْحُقِّ "وَإِنْ ظَفِرَ بِغَيْرِ جِنْسِ حَقِّهِ، فَكَذَلِكَ عَلَى أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ" "قَالَ لِمَنْهُ"؛ دَفعًا لِلضَّرَرِ عَنْ صَاحِبِ الْحُقِّ "وَإِنْ ظَفِرَ بِغَيْرِ جِنْسِ حَقِّهِ، فَكَذَلِكَ عَلَى أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ" "قَالَ لَهُ لِهِنْدٍ: (خُذِي مَا يَكْفِيكِ وَوَلَدَكِ بِالْمَعْرُوفِ)" (١), وَكَانَ ذَلِكَ حِينَ شَكَتْ زَوْجَهَا أَبَا سُفْيَانَ، وَقَالَتْ: إِنَّهُ رَجُلٌ شَحِيحٌ، وَإِنَّهُ لَا يُعْطِينِي مَا يَكْفِينِي وَوَلَدِي، فَدَلَّ أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ.

"وَلَهُ مُبَاشَرَةُ بَيْعِ ثَوْبِهِ فِي دَرَاهِمِهِ مُحْتَاطًا مُسْتَقْصِيًا"؛ لِيَرْفَعَ حَقَّهُ مِنْ ثَمَنِهِ "وَيَرُدُّ الْفَضْلَ" إِلَى صَاحِبِهِ "إِنْ فَصَلَ مِنْهُ شَيْءً"، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

۱ س ۱

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۷/ ٦٥ ط السلطانية): رقم (٣٦٤) عن عائشة، «أن هند بنت عتبة قالت: يا رسول الله، إن أبا سفيان رحل شحيح وليس يعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم، فقال: خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف.».

بَابِ الْقَافَةِ/ ١٩٤/ ب

"إِذَا تَنَازَعَ رَجُلَانِ مَوْلُودًا وَاحْتَمَلَ مَا ادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ لِاسْتِرَاكِهِمَا فِي طُهْرِ جَارِيَةٍ، أَوْ لِكَ وَطْءِ حُرَةٍ بِشَبْهَةٍ، أَرَيْنَاهُ الْقَائِفَ، وَكَذَلِكَ الْمَرْأَتَانِ إِذَا تَنَازَعَاهُ"، وَنَعْلَمُ يَقِينًا أَنَّ الْوَالِدَةَ وَاحِدَةٌ "وَذَلِكَ لِمَا رُوِي عَنْ عَائِشَةَ –رَضِيَ اللهُ عَنْها – أَنَّهَا قَالَتْ: دَحَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ أَعْرِفُ السُّرُورَ فِي وَجْهِهِ، فَقَالَ: (أَلَمْ تَرَيْ أَنَّ مُجَزِزَ الْمُدْلِجِيِّ نَظَرَ إِلَى أُسَامَةً وَزَيْدٍ وَعَلَيْهِمَا قَطِيفَةٌ قَدْ غَطَّيَا رُوُوسَهُمَا وَبْدَتْ أَقْدَامَهُمَا، فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضِي)" (١)، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ حَقًّا، لَمَا سُرَّ بِهِ وَبَلْكُ فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الأَقْدُامُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضِي)" (١)، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ حَقًا، لَمَا سُرَّ بِهِ وَبَلْكُ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى الله

# [فَرُوعٌ] [فِي التَّدَاعِي، وَقَبُولِ قَوْلِ الْقَائِفِ الْوَاحِدِ]

"الْأَوَّلُ: الْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ: أَنَّهُ يُقْبَلُ قَوْلُ قَائِفٍ وَاحِدٍ، وَكَأَنَّهُ كَالْحَاكِمِ" فِي هَذَا الْحُكْمِ؛ إِذْ يَحْكُمُ بِعِلْمِهِ وَاحْتِهَادِهِ "وَالصَّحِيحُ: أَنَّ بَنِي مُدْلِحٍ مَحْصُوصُونَ بِهَذَا/ النَّوْعِ مِنَ الْعِلْمِ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَنْسُوبٌ ١٩٥/أُ إِلَيْهِمْ، وَالْخَبَرُ وَرَدَ فِيهِمْ.

"الثَّانِي: لَوْ تَدَاعَاهُ حُرِّ وَعَبْدٌ، أَوْ مُسْلِمٌ وَذِمِّيٌّ، فَهُوَ كَالْحُرَّيْنِ، وَالْمُسْلِمَيْنِ"؛ لِأَنَّ الْحُمِيعَ فِي رِعَايَةِ الْأَنْسَابِ وَاحِدٌ.

"الثَّالِثُ: إِذَا ادَّعَى الْأَعَاجِمُ وِلَادَةً فِي الشِّرْكِ"، مِثْلَ أَنْ قَدِمَ وَاحِدٌ أَوْ جَمَاعَة مِنْ غَيْرِ الْعَرَبِ مُسْلِمًا، أَوْ مُسْتَأْمَنًا، وَادَّعَى نَسَبَ لَقِيطٍ فِيمَا بَينَنَا، أَوِ ادَّعَى بَعْضُهُمْ نَسَبَ بَعْضٍ "فَإِنْ جَاؤُونَا

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (۸/ ۱۰۷ ط السلطانية): رقم (۲۷۷۱) عن عائشة قالت: «دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم وهو مسرور فقال: يا عائشة ألم تري أن مجززا المدلجي دخل فرأى أسامة وزيدا، وعليهما قطيفة، قد غطيا رؤوسهما وبدت أقدامهما، فقال: إن هذه الأقدام بعضها من بعض»، وصحيح مسلم (٤/ ١٧٢ ط التركية): رقم (١٤٥٩) عن عائشة ، قالت: « دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم مسرورا، فقال يا عائشة: ألم تري أن مجززا المدلجي دخل علي، فرأى أسامة وزيدا، وعليهما قطيفة قد غطيا رءوسهما، وبدت أقدامهما، فقال: إن هذه الأقدام بعضها من بعض».

# (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المُوْصِلُّ الشَّافِعِيُّ '

مُسْلِمِينَ، لَا وَلَاءَ لِأَحَدِ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ" بِعِنْقِ "قَبِلْنَا دَعْوَاهُمْ، كَمَا قَبْلَنَا دَعْوَى غَيْرِهِمْ، وَإِنْ كَانُوا مَسْبِيِّينَ عَلَيْهِمْ رِقٌ، أَوْ عَتَقُوا فَشَبَتَ عَلَيْهِم وَلَاءٌ، لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُمْ إِلَّا بَبَيَنَةٍ عَلَى وِلَادَةٍ مَعْرُوفَةٍ قَبْلَ مَسْبِيِّينَ عَلَيْهِمْ رِقٌ، أَوْ عَتَقُوا فَشَبَتَ عَلَيْهِم وَلَاءٌ، لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُمْ إِلَّا بَبَيَنَةٍ عَلَى وِلَادَةٍ مَعْرُوفَةٍ قَبْلَ السَّبْيِ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَتَضَمَّنُ إِبْطَالَ حَقَ الْغَيْرِ مِنَ الْإِرْثِ وَغَيْرِهِ "وَهَكَذَا أَهْلُ الْحِصْنِ الْوَاحِدِ"، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونُوا مِنْ حِصْنٍ وَاحِدٍ، أَوْ مِنْ حُصُونٍ مُتَفَرِّقَةٍ؛ لِأَنَّ إِمْكَانَ الْوِلَادَةِ فِي الجُمِيعِ سَوَاءٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

# كِتَابُ الْعِتْق

"وَالنَّظُرُ فِي: أَحْكَامِه وَأَرْكَانِهِ

وَلَه زُكْنَانِ: الْعَتِيقُ، وَالْمُعْتِقُ.

أَمَّا الْعَتِيقُ، فَشَرْطُهُ: أَنْ يَكُونَ مَمْلُوكًا مُنْفَكًّا عَنِ الرَّهْنِ وَحَقِّ الْغَيْرِ"، وَقَدْ تَقَدَّمَ.

"وَأَمَّا الْمُعْتِقُ، فَشَرْطُهُ: أَنْ يَكُونَ مَالِكًا مُكَلَّفًا غَيْرَ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ" بِفَلَسٍ، أَوْ سَفَهٍ "صَحِيحًا، فَإِنْ كَانَ مَريضًا، فَلَا يَنْفُذُ عِتْقُهُ إِلَّا بِشَرْطَيْن:

أَحَدُهُمَا: أَلَّا يَكُونَ عَلَيْهِ دَيْنٌ مُسْتَغْرَقٌ، فَإِنْ كَانَ، فَلَا يَنْفُدُ"؛ لِأَنَّ الدَّيْنِ أَهُمُّ "إِلَّا فِيمَا فَصَلَ مِنَ الدَّيْنِ كُلُ الْبَاقِي، فَكَأَنَّ الْبَاقِي بَعْدَ الدَّيْنِ كُلُ الْبَاقِي، فَكَأَنَّ الْبَاقِي بَعْدَ الدَّيْنِ كُلُ الْمَالِ. "قَالَ: فَإِنْ كَانَ لَهُ عَبِيدٌ، وَفَصَلَ عَنِ الدَّيْنِ مِقْدَارُ وَاحِدٍ، أَقْرَعْنَا لِلدَّيْنِ، وَالْعِتْقِ؛ فَمَنْ خَرَجَتِ الْمَالِ. "قَالَ: فَإِنْ كَانَ لَهُ عَبِيدٌ، وَفَصَلَ عَنِ الدَّيْنِ مِقْدَارُ وَاحِدٍ، أَقْرَعْنَا لِلدَّيْنِ، وَالْعِتْقِ؛ فَمَنْ خَرَجَتِ الْقُرْعَةُ لَهُ، أَعْتَقْنَاهُ"، هَذَا مَا ذَكَرَهُ، وَيَبَعِي أَنْ يُقَدَمَ قُرْعَة / الدَّيْنِ عَلَى قُرْعَةِ الْعِتْقِ، يُقْرِعُ أَوَّلًا بَيْنَهُمْ لِأَجْلِ النَّيْنِ فَيَكُتُبُ وُفْعَتَانِ إِنْ كَانَ الدَّيْنِ بِعَيْمٍ رُفْعَةٌ لِلدَّيْنِ، وَرُفْعَةٌ لِلدَّيْنِ، وَرُفْعَةٌ لِلدَّيْنِ عَلَى وُرُعْتَ اللَّيْنِ عَلَى وُقْعَةَ الْدَيْنِ عَلَى وُفْعَةَ الْدَيْنِ عَلَى وُقْعَةَ الْمِتْقِ؛ لِأَنَّ الْعِتْقِ وَالْوَرَثَةِ، وَإِمَّا يُقَدِّمُ وُفْعَةَ الدَّيْنِ عَلَى وُقِعَةِ الْعِتْقِ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ وَالْوَرَثَةِ، وَإِمَّا يُقَدِّمُ وَفْعَةَ الدَّيْنِ عَلَى وُلْعَةُ لَللَّيْنِ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ وَالْوَرَثَةِ، وَإِمَّا يُقَدِّمُ وَقُعَةَ الدَّيْنِ عَلَى وُلْعَةُ لِللَّيْنِ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ وَالْوَرَثَةِ، وَإِمَّا يُقَدِّمُ وَلَعْقَ لَللَّيْنِ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ لَللَّيْنِ؛ لِأَنَّ الْعِتْقُ لَلْ الْوَسِيَّةِ، كَمَا أَنَّهُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْإِرْفِ. "وَلُولًا الْعِتْقُ لَللَّيْنِ؛ لِأَنْ الْعِنْقُ فَلَالَالِكَيْنِ؛ لِأَنَّ الْعِنْقُ لَلْقُولُولَا الْعِرْفَةِ فِي بَيْعِ مَنْ شَاؤُوا فِي حَقِّ الْغُرَمَاءِ"

"وَلَوْ فَسَمْنَا تَرِكَةً، وَأَقْرَعْنَا لِلْعِنْقِ، ثُمَّ ظَهَرَ دَيْنٌ، فَالْمَذْهَبُ: أَنَّ الْقِسْمَةَ، وَالْقُرْعَةَ بَاطِلَتَانِ حَتَّى اللَّيْنُ، ثُمَّ يُسْتَأْنَفُ الْقُرْعَةُ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّرِكَةَ كَانَتْ مَشْغُولَةً بِمَا هُوَ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِمَا، فَظَهَرَ أَنَّهُمَا كَانَتَا فِي غَيْرِ وَقْتِهِمَا.

"الشَّرْطُ الثَّانِي: أَلَّا يَزِيدَ عَلَى التُّلُثِ، فَإِنْ زَادَ عَلَى ثُلُثِ مَالِهِ، فَلِلْوَرَثَةِ رَدُّهُ"؛ لِمَا ذَكَرْنَا أَنَّهُ وَصِيَّةٌ، وَلِلْوَارِثِ رَدُّ مَا زَادَ عَلَى التُّلُثِ. "وَإِنِ انْحَصَرَ الْعِثْقُ فِي الثُّلُثِ، كَمَا إِذَا أَعَتَقَ سِتَّة عَبِيدٍ لَا مَالَ لَهُ غَيْرُهُمْ، فَلَا يَعْتِقُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ ثَلَاثَةٌ، بَلْ يُقْرَعُ بَيْنَهُمْ، فَيَسْتَوْفِي الثُّلُثَ بِإِعْتَاقِ الْبَعْضِ، وَرِقِّ غَيْرُهُمْ، فَلَا يَعْتِقُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ ثَلَاثَةٌ، بَلْ يُقْرَعُ بَيْنَهُمْ، فَيَسْتَوْفِي الثَّلُثَ بِإِعْتَاقِ الْبَعْضِ، وَرِقَ الْبَعْضِ، كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ فَلَ"، وَذَلِكَ أَنَّهُ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - جَرَّأَهُمْ ثَلاثَةَ أَجْزَاءٍ وَأَفْرَعَ بَيْنَهُمْ، فَلَمْ يَرُوهِ شُعْنَى، وَأَرَقَ أَرْبَعَةً. (١) "وَلَا يَسْتَسْعِي عَبْدًا فِي الْعِتْقِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَ فَلَمْ يَرْوهِ شُعْبَةُ، وَهِشَامٌ، وَهُمَا أَحْفَظُ مِنْهُ"، الْوَاقِعَةِ، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ وَإِنْ رَوَى الاسْتِسْعَاءَ فَلَمْ يَرُوهِ شُعْبَةُ، وَهِشَامٌ، وَهُمَا أَحْفَظُ مِنْهُ"،

/۱۹٥ ب

<sup>(</sup>۱) صحیح مسلم (٥/ ٩٧ ط الترکیة): رقم (١٦٦٨) عن عمران بن حصین « أن رجلا أعتق ستة مملوکین له عند موته، لم یکن له مال غیرهم، فدعا بمم رسول الله صلی الله علیه وسلم فجزأهم أثلاثا، ثم أقرع بینهم فأعتق اثنین وأرق أربعة، وقال له قولا شدیدا ».

وَتَمَسَّكَ أَبُو حَنِيفَةً -رَحِمَهُ اللهُ- بِرِوَايَتِهِ. (١)

"وَكَيْفِيَّةُ الْقُرْعَةِ: أَنْ يَكْتُبَ أَسَامِيهِمْ فِي رِقَاعٍ صِغَارٍ، ثُمَّ يُدْرَجُ فِي بَنَادِقِ طِينٍ/ مُتَسَاوِيَةَ الْجُثَّةِ ١٩٦/أَ وَالْوَزْنِ، وَتُلْقَى فِي حِجْرِ مَنْ لَمْ يَحْضُرْ وَقْتَ الْإِدْرَاجِ وَالْكِتَابَةِ، وَتُغَطَّى بِنَوْبٍ، ثُمَّ يُدْخِلُ يَدَهُ فَيُخْرِجُ وَاحِدَةً، فَإِذَا خَرَجَتْ فُضَّتْ، وَحُكِمَ لِصَاحِبِهَا بِالْعِنْقِ."

"قَالَ: وَإِنِ اخْتَلَفَ قِيمَةُ الْعَبِيدِ، ضُمَّ قَلِيلُ الثَّمَنِ إِلَى كَثِيرِهِ؛ لِتَعْدِيلِ الْأَجْزَاءِ الثَّلَاثَةِ"، وَلَا يُبَالِي بِتَفَاوُتِ الْعَدَدِ حَتَّى لَوْ أَعْتَقَ أَرْبَعَةً، قِيمَةُ اثْنَيْنِ مِائَة، وَقِيمَةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْآخِرِينَ مِائَة، عَدَّلْنَاهُمْ بِالْقِيمَةِ، وَجَعَلْنَا الاثْنَيْنِ سَهْمًا وَاحِدًا، فَإِنْ حَرَجَتِ الْقُرْعَةُ لَمُمَا، عُتِقًا.

"قَالَ: وَلَا يُزَادُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَجْزَاءٍ عَلَى أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ؛ اقْتِدَاءً بِرَسُولِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى هَذَا يُعَادُ الْقُرْعَةُ حَتَّى يَعْتِقَ التُّلُثَ وَيَرِقَّ التُّلُثَانِ.

"فَأَمَّا الْقُرْعَةُ بَيْنَ الْعَبِيدِ لِأَجْلِ الدَّيْنِ، فَإِنَّهَا مُقَدَّمَةٌ "كَمَا تَقَدَّمَ. "وَالتَّجْزِئَةُ فِيهَا لَيْسَ بِشَرْطٍ؛ لِأَنَّا لَهُ نَقْصِدْ بِهَا الثُّلُثِ "قَالَ: وَمِقْدَارُ التَّرِكَةِ لِبَيَانِ الثُّلُثِ مُعْتَبَرٌ بِيَوْمِ الْمَوْتِ لَا بِيَوْمِ الْإِعْتَاقِ

(١) جاء في المبسوط للسرخسي (٧/ ٧٤ - ٧٥): (قال): - رضى الله تعالى عنه - ذكر عن أبي قلابة «أن رجلا أعتق عبدا له عند موته، ولا مال له غيره فأجاز رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثلثه، واستسعاه في ثلثي قيمته»، وفي هذا دليل: أن العتق في المرض يكون وصية وأنه ينفذ من ثلثه وأن معتق البعض يستسعى فيما بقى من قيمته، فيكون دليلا لنا على الشافعي - رضى الله عنه -؛ لأنه لا يرى السعاية على العبد بحال، ولكنه يقول يستدام الرق فيما بقي على ما نبينه في مسألة تجزيء العتق، وذكر عن الحسن البصري: «أن رجلا أعتق ستة أعبد له عند موته فأقرع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بينهم فأعتق اثنين، ورد أربعة في الرق» وبظاهر هذا الحديث يحتج الشافعي - رحمه الله تعالى - علينا فإن المذهب عندنا أن من أعتق ستة أعبد له في مرضه، ولا مال له غيرهم، وقيمتهم سواء يعتق من كل واحد منهم ثلثه، ويسعى في ثلثي قيمته، وعند الشافعي - رحمه الله تعالى - يجزئهم القاضي ثلاثة أجزاء، ثم يقرع بينهم فيعتق اثنين بالقرعة، ويرد أربعة في الرق، واستدل بمذا الحديث، ورجح مذهبه بأن فيه اعتبار النظر من الجانبين؛ لأنه لو أعتق من كل، واحد منهم ثلثه تعجل تنفيذ الوصية، وتأخر اتصال حق الورثة إليهم، بل في هذا إبطال حق الورثة معني؛ لأن السعاية في معنى التاوي فإن المال في ذمة المفلس يكون تاويا فإذا تعذر تنفيذ الوصية بمذا الطريق وجب جميع العتق في شخصين وتعيين المستحق بالقرعة؛ لأن ذلك أصل في الشرع، وكان في شريعة من قبلنا، قال الله تعالى: {إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم} [آل عمران: ٤٤]، وقال: {فساهم فكان من المدحضين} [الصافات: ١٤١] «، وكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا أراد سفرا أقرع بين نسائه»، والقاضي إذا قسم المال بين الشركاء أقرع بينهم، وبمذا تبين أن هذا ليس في معنى القمار؛ لأن في القمار تعليق أصل الاستحقاق بخروج القدح وفي هذا تعيين المستحق فأما أصل الاستحقاق ثابت بإيجاب المعتق. (وححتنا) في ذلك أن العبيد استووا في سبب الاستحقاق، وذلك موجب للمساواة في الاستحقاق فلا يجوز إعطاء البعض، وحرمان البعض كما لو أوصى برقابهم لغيرهم لكل رجل برقبة بل أولى؛ لأن ملك الوصية يحتمل الرجوع من الموصى والرد من الموصى له، وهذه الوصية لا تحتمل ذلك، فإذا لم يجز حرمان البعض هناك فهنا أولى، ثم فيما قاله الخصم ضرر الإبطال في حق بعض الموصى لهم وفيما قلنا ضرر التأخير في حق الورثة، وضرر التأحير متى قوبل بضرر الإبطال كان ضرر التأحير أهون، وإذا لم نجد بدا من نوع ضرر رجحنا أهون الضررين على أعظمهما مع أنه ليس في هذا تعجيل حق الموصى له؛ لأن عند أبي حنيفة – رحمه الله تعالى – المستسعى مكاتب فلا يعتق شيء منهم ما لم يصل إلى الورثة السعاية"

وَالْوَصِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ يَوْمُ اسْتِقْرَارِ الْوَصَايَا، وَانْتِقَالِ الْأَمْلَاكِ، وَأَيُّ عَبْدٍ نَجَّزَ الْمَريضُ عِتْقَهُ، فَقِيمَتُهُ مُعْتَبَرَةٌ بِيَوْمِ الْإعْتَاقِ إِذَا احْتَمَلَهُ التُّلُثُ"؛ لِأنَّهُ وَاقِعٌ فِي الْحَالِ، وَهُوَ بَعْدَ اسْتِقْرَارِهِ بِالْقُرْعَةِ مُسْتَنِدٌ إِلَى هَذِهِ الْحَالَةِ، فَهُوَ وَقْتُ زَوَالِ مِلْكِهِ. "وَمَا لَمْ يَحْتَمِلْهُ الثُّلُثُ وَأَرْفَقْنَاهُ لِلْوَرَثَةِ، فَقِيمَتُهُ مُعْتَبَرَةٌ بِيَوْمِ الْمَوْتِ"، وَمِثَالُهُ: لَوْ أَعْتَقَ ثَلَاثَةَ أَعْبُدٍ قِيمَةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِائَة وَلَا مَالَ لَهُ غَيْرُهُمْ، ثُمَّ زَادَتْ قِيمَةُ أَحَدِهِمْ حَتَّى بَلَغَتْ عِنْدَ مَوْتِ السَّيِّدِ مِائتَيْنِ، أَقْرَعَ بَيْنَهُمْ، فَإِنْ حَرَحَتْ عَلَى مَنْ زَادَتْ قِيمَتُهُ، عَتَقَ كُلَّهُ، وَلَا يُنْظُرُ إِلَى الزِّيَادَةِ الْحَاصِلَةِ فِيهِ، وَأَنَّهُ الْيَوْمَ أَكْثَرُ مِنَ الثُّلُثِ، بَلْ يُعْتَبَرُ الْمِائَةُ الَّتِي كَانَتْ عِنْدَ الْإعْتَاقِ، وَإِنْ خَرَجَتْ عَلَى آخِر عِنْقِ، يُعَادُ الْقُرْعَةُ؛ لِأَنَّا لَمْ نَسْتَوْفِ الثُّلُثَ، فَإِنَّ التَّرَكَةَ الْيَوْمَ أَرْبَعُمِاتَةٍ؛ إِذِ الزَّائِدُ قِيمَتُهُ رَقِيقٌ لِلْوَرَثَةِ، فَيُحْعَلُ مِاتَتَيْنِ لَا مِائَةً، كَمَا ذَكَرْنَا، وَمَهْمَا زَادَتْ قِيمَةُ عَبْدٍ، فَهُو كَكَسْبِهِ، وَسَيَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ فِي مَسْأَلَةِ الدُّور/، وَلَوْ كَانَتْ ١٩٦/ ب جَارِيَةً فَحَمَلَتْ، فَالْحُمْلُ كَالْكَسْب.

### [فُرُوعٌ سِتَّةً]

# [فِي تَنْجِيزِ الْعِتْقِ وَوُقُوعِهِ فِي مَرَض السَّيِّدِ]

"الْأَوَّلُ: لَو نَجَّزَ" الْمَريضُ "عِتْقَهُ فَمَاتَ بَعْضُهُمْ قَبْلَ مَوْتِ السَّيِّدِ، أَوْ بَعْدَ مَوْتِهِ وَلَكِنْ قَبْلَ الْإِقْرَاع، أَقْرَعْنَا بَيْنَ الْأَحْيَاءِ وَالْمَوْتَى"، فَلَوْ وَقَعَتِ الْقُرْعَةُ لِمَيِّتٍ، عَلِمْنَا أَنَّهُ كَانَ خُرًّا؛ وَذَلِكَ لِمَا بَيَّنًا أَنَّ الاعْتِبَارَ فِيهِ بِيَوْمِ الْإعْتَاقِ، فَإِنَّ النُّقْصَانَ لَا يُحْسَبُ عَلَى الْوَرَثَةِ، كَمَا يَأْتي.

"الثَّانِي إِذَا قَالَ: سَالِمٌ حُرٌّ، وَغَانِمٌ حُرُّ، وَزِيَادٌ حُرُّ، قَدَّمْنَا مَنْ قَدَّمَ"؛ لِأَنَّهُ بَكَّرَ الْعِثْقَ فِي الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ، وَقَدِ اسْتَحَقَّ بِهِ السَّابِقُ الثُّلُثَ، فَلَا يَجُوزُ إِسْقَاطُهُ عِمَا بَعْدَهُ. "وَلَوْ قَالَ: إِذَا مِتُ أَعْتِقُوا سَالِمًا، وَغَانِمًا، وَزِيَادًا، فَهُمْ سَوَاءٌ فِي الْقُرْعَةِ؛ لِأَنَّهُمْ يَسْتَحِقُّونَ الْحَقَّ مَعًا عِنْدَ الْمَوْتِ"

"الثَّالِثُ: لَوْ قَالَ لِعَشْرَةِ أَعْبُدٍ: أَحَدُكُمْ حُرٌّ، سَأَلْنَا الْوَرَثَةَ"؛ وَكَانَ الْخِيَارُ إِلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ قَائِمُونَ مَقَامَهُ، كَمَا فِي خِيَارِ الْبَيْعِ وَالشُّفْعَةِ. "فَإِنْ قَالُوا: لَا نَعْلَمُ، أُقْرِعَ بَيْنَهُمْ" كَمَا فِي سَائِرِ الْمُبْهَمَاتِ "فَأَعْتَقَ أَحَدَهُمْ" سَوَاءٌ "كَانَ أَقَلَّهُمْ قِيمَةً أَوْ أَكْثَرَهُمْ"؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ مُطْلَقٌ يَتَنَاوَلُ الْجَمِيعَ تَنَاوُلًا وَاحِدًا.

"الرَّابِعُ: كَسْبُ الْعَتِيقِ فِيمَا بَيْنَ تَنْجِيزِ الْعِتْقِ وَمَوْتِ الْمُعْتِقِ، لِلْعَتِيقِ؛ لِأَنَّهُ كَسْب حُرِّ، وَوَلَدُ الْعَتِيقَةِ بَيْنَ التَّنْجِيزِ وَالْمَوْتِ، حُرِّ" تَبَعًا لِأُمِّهِ "إِلَّا مَا لَا يَحْتَمِلُهُ الثُّلُثُ مِنَ الْوَلَدِ، فَيَكُونُ لِلتَّرَكَةِ، أَوْ مِنْ رَقَبَةِ الْأُمِّ، فَيَكُونُ كَسْبُ ذَلِكَ الْقِسْطِ مِنَ التَّركَةِ"، وَبَيَانُهُ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ جَارِيَتَانِ قِيمَهُ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِائَة فَأَعْتَقَهُمَا فِي مَرَضِهِ، فَوَلَدَتْ إِحْدَاهُمَا وَلَدًا قِيمَتُهُ مِائَة، فَمَاتَ الْمُعْتِقُ، وَأَقْرَعْنَا بَيْنَهُمَا، فَإِنْ خَرَجَتِ الْقُرْعَةُ عَلَى الَّتِي لَمْ تَلِدْ عَتَقَ كُلَّهَا؛ لِخُرُوجِهَا مِنَ الثُّلُثِ، فَإِنَّ التَّرِّكَةَ/ هَهُنَا ثَلَاثْمِاتَةٍ وَرَقَّتِ الْوَالِدَةُ وَوَلَدُهَا؛ ١/١٩٧ لِأَنَّهُمَا مِثْلَا الَّتِي عَتَقَتْ، وَإِنْ حَرَجَتْ عَلَى الَّتِي وَلَدَتْ لَمْ يَعْتِقْ جُمْلَتَهَا؛ لِأَنَّ الْجُزْءَ الْحُرَّ مِنْهَا يَسْتَتْبِعُ الجُّزْءَ الَّذِي يَخُصُّهُ مِنْ وَلَدِهَا، وَيَكُون ذَلِكَ الْجُزْءُ مِنَ الْوَلَدِ خَارِجًا مِنْ جُمْلَةِ التَّرَكَةِ، فَيَنْقُصُ التَّرَكَةُ عَنْ ثَلَاثِمَاتَةٍ، وَلَا يَكُون الْمِائَةُ حِينَئِذٍ ثُلُثُهَا، فَلَم تُعْتَقْ جُمْلَتُهَا، بَلْ عَتَقَ مِنْهَا ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهَا، وَتَبِعَهَا مِنْ وَلَدِهَا أَيْضًا مِثْلَ

ذَلِكَ، وَهُوَ ثَلَائَةُ أَرْبَاعِهِ؛ لِأَنَّهُ قِسْطُ ذَلِكَ الْقَدْرِ مِنْهَا، وَيَبْقَى لِلْوَرَئَةِ رُبْعُهَا، وَرُبْعُ وَلَدِهَا، وَتَمَامُ الْجَارِيَةِ الَّتِي لَمْ تَلِدْ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ مِائَة وَخَمْسُونَ، وَهِي مِثْلًا مَا عَتَقَ مِنْهَا، فَظَهَرَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ رُبْعَ الْوَلَدِ لَمَّا لَمْ يَحْتَمِلْهُ التُّلُثُ تَبَعًا لِلْأُمِّ، دَخَلَ فِي جُمْلَةِ التَّزْكِيَةِ حَتَّى عَادَ إِلَى الْوَرَثَةِ كَمَا قَالَ، وَلَوْ كَانَتِ الْأُمُّ عَتَقَتْ بِجُمْلَتِهَا، لَمَا دَخَلَ شَيْءٌ مِنَ الْوَلَدِ فِي جُمْلَةِ التَّرَكَةِ، وَهَكَذَا حُكْمُ الْكَسْبِ لَوْ كَانَ مَكَانَ الْوَلَدِ، فَإِنَّ رُبُعَهُ دَاخِلٌ فِي التَّرَكَةِ بِسَبَبِ كَوْنِهِ قِسْطًا لِلرُّبْعِ الرَّقِيقِ مِنَ الْجَارِيَةِ، وَلَوْ كَانَتِ الْجَارِيَةُ عَتِيقَةً كُلَّهَا، كَانَ كَسْبُهَا كُلُّهُ لَهَا، وَلَا يَدْخُلْ في التَّرَكَةِ مِنْهُ شَيْءٌ.

"قَالَ: وَإِنْ نَقَصَتْ قِيمَةُ الْعَتِيقِ عَنْ يَوْمِ الْعِنْقِ، كَانَ النَّقْصَانُ مَحْسُوبًا عَلَى الْعَتِيقِ"، كَمَا أَنَّ الزِّيَادَةَ كَانَتْ لَهُ حَتَّى لَوْ فرضَ النُّقْصَانُ بَدَلَ الزِّيَادَةِ فِي مَسْأَلَةِ الْأَعْبُدِ الثَّلاثَةِ الْمَذْكُورَةِ قَبْلَ هَذِهِ، لِتَعُودَ قِيمَتُهُ إِلَى خَمْسِينَ قَبْلَ مَوْتِ الْمُعْتِقِ فَأَقْرَعَ بَينَهُمْ، فَإِنْ حَرَجَتِ الْقُرْعَةُ عَلَى الَّذِي انْتَقَصَتْ قِيمَتُهُ، عَتَقَ وَحْدَهُ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَى أَنَّهُ الْآنَ خَمْسُونَ، بَلِ النَّظَرُ إِلَى الْمِائَةِ الَّتِي عِنْدَ الْإِعْتَاقِ، فَإِنَّ النُّقْصَانَ مَحْسُوبٌ عَلَيْهِ كَمَا ذَكَرْنَاهُ، وَإِنْ خَرَجَتْ عَلَى أَحَدِ الْآخَرَيْنِ لَمْ يَعْتِقْ كُلَّهُ؛ لِأَنَّ الْمَالَ مِائتَانِ وَخَمْسُونَ، وَالنُّقْصَانُ لَا يُحْسَبُ عَلَى الْوَرَثَةِ، فَيَخْرُجُ ثُلُثَ الْمَالِ؛ وَهُوَ/ ثَلَاثَة وَثَمَانُونَ وَثُلُثٌ، وَيُنْظُرُ كُمْ هِيَ مِنَ الْعَبْدِ الَّذِي خَرَجَتْ قُرْعَتُهُ، وَكَانَتْ خَمْسَةُ أَسْدَاسِهِ، فَعَتَقَ هَذَا الْقَدْرَ مِنْهُ، وَبَقِيَ سُدُسَهُ؛ وَهُوَ سِتَّةَ عَشَرَ وَثُلُثَانِ مَعَ الْعَبْدَيْنِ الْآخَرَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا مِائَةٌ، وَالْآخَرُ خَمْسُونَ لِلْوَرَثَةِ، وَذَلِكَ مِائَةُ وَسِتَّةٌ وَسِتُّونَ وَثُلُثَانِ، وَهُوَ مِثْلًا مَا عَتَقَ.

"الْخَامِسُ: لَوْ أَعْتَقَ ثَلَاثَةً مَمَالِيكٍ فِي مَرَض مَوْتِهِ وَقِيمَةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِائَةُ دِرْهَمٍ، لَا مَالَ لَهُ غَيْرُهُمْ، فَأَكْتَسَبَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ مِائَةَ دِرْهَم قَبْلَ مَوْتِ السَّيِّدِ، فَأَقْرَعْنَا فَأَصَابَت قُرْعَةُ الْحُرِّيَّةِ الْمُكْتَسَبَ، عَتَقَ كُلُّهُ؛ لِأَنَّ الْكَسْبَ تَبَعٌ غَيْرُ مَحْسُوبِ" كَمَا قُلْنَا فِي الْوَلَدِ وَهَؤُلَاءِ ثَلَا ثِائَةٍ "فَقَدْ أَعْتَقَنَا مِنْهُمْ مِائَةً وَأَبْقَيْنَا مِائَتَيْن، وَإِنْ أَصَابَتْ قُرْعَةُ الْحُرِّيَّةِ عَبْدًا آخَرَ، عَتَقَ وَأُعِيدَتِ الْقُرْعَةُ"؛ لِأَنَّا لَمْ نَستَوْفِ الثُّلُثَ، فَإِنَّ الْكَسْبَ تَحْسُوبٌ هَهُنَا مِنَ التَّرِكَةِ، كَمَا قُلْنَا فِي زِيَادَةِ الْقِيمَةِ "فَإِنْ أَصَابَتِ الْمُكْتَسَب، وَقَعَ فِيهِ دَوْرٌ"؛ لِأَنَّ كُلُّ جُزْءٍ يُعْتَقُ مِنْهُ يَسْتَتْبِعُ جُزْءًا مِنَ الْكَسْبِ فِي مُقَابَلَتِهِ، وَيَنْقُصُ بِهِ مَبْلَغُ الْمِيرَاثِ، فَإِنَّ الْجُزْءَ التَّابِعَ خَارجٌ عَنْ حِسَابِ الْمِيرَاثِ، وَإِذَا نَقَص مَبْلَغُ الْمِيرَاثِ لَمْ يُعْتَقِ الْجُزْءُ الْمَفْرُوضُ بِتَمَامِهِ، فَسَبِيلُهُ أَنْ يُسْتَخْرَجَ ذَلِكَ "بِطَرِيقِ الْجَبْرِ وَالْمُقَابَلَةِ، فَنَقُولُ: عَتَقَ مِنْهُ شَيْءٌ وَتَبِعَهُ مِنْ كَسْبِهِ مِثْلُهُ" شَيْءٌ آخَرُ "وَلَوْ كَانَ كَسْبُهُ مِائَتَيْن، لَقُلْنَا: تَبِعَهُ مِثْلَاهُ، وَلَوْ كَانَ خَمْسِينَ، لَقُلْنَا: تَبِعَهُ نِصْفُهُ، فَيَبْقَى فِي يَدِ الْوَرَثَةِ ثَلَاثُمِائَةٍ نَاقِصَةٌ بِشَيْئَيْن، وَذَلِكَ يَعْدِلُ مِثْلَىٰ مَا أَعْتَقَنَا"؛ لِأَنَّ الْعِنْقَ يَنبَغِي أَنْ يَكُونَ ثُلُثَ الْخُمْلَةِ "وَقَدْ أَعْتَقَنَا مِائَةً وَشَيْئًا"؛ الْمِائَةُ فِي الْقُرْعَةِ الْأُولَى، وَالشَّيْءُ فِي الْقُرْعَةِ الثَّانِيَةِ "فَمِثْلَاهُ مِائَتَانِ وَشَيْئَانِ، فَإِذَا أَجْبَرْنَا النَّاقِص بِشَيْئَيْنِ"، أَيْ: زِدْنَا فِيهِ شَيْئَيْنِ حَتَّى بَلَغَ ثَلَاثَمِائَةٍ كَامِلَةٍ "وَزِدْنَا عَلَى عَدِيلِهِ" أَيْضًا "شَيْئَيْنِ"؛ تَعْقِيقًا لِلْمُعَادَلَةِ بَيْنَهُمَا/ "كَانَتْ ثَلَاثَمِائَةٍ، تَعْدِلُ مِائَتَيْنِ وَأَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ، فَالْمِائَتَيْنِ قِصَاصٌ بِالْمِائَتَيْن، فَبَقِيَتْ ١٩٨/أ مِائَةٌ عَلَى مُقَابِلَةِ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ، فَالشَّيْءُ" الْوَاحِدُ خَسْنَةً وَعِشرينَ لَا تَحَالَةَ، وَهُوَ الْقَدْرُ الْمُعْتَقُ فِي هَذِهِ

1194

الْقُرْعَةِ، وَهُوَ "رُبْعُ هَذَا الْعَبْدِ، وَتَبِعَهُ رُبْعُ الْكَسْبِ، فَالْعِتْقُ كُلَّهُ مِائَةٌ وَحَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ، وَالتَّرِكَةُ مِائَتَانِ وَحَمْسُونَ، فَذَلِكَ ثَلَاثُمِائَةٍ وَحَمْسَةٍ وَسَبْعُونَ، وَصَارَ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ هَذَرًا تَبَعًا" لِلرُّبْعِ الْحُرِّ مِنْهُ "فَذَلِكَ أَرْبَعُمِائَةٍ، وَهِى الْجُمْلَةُ"

"السَّادِسُ: لَوْ قَالَ الصَّحِيحُ لِعَبْدِهِ: مَتَى قَدِمَ فُلَانٌ، فَأَنْتَ حُرٌّ، فَقَدِم وَالسَّيِّدُ مَرِيضٌ، عَتَقَ فِي السَّخِ الْقَوْلَيْنِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ"؛ لِأَنَّ السَّبَ وُجِدَ فِي حَالِ الصِّحَّةِ، وَلَمْ يُوجَدْ مِنْهُ قَصْدُ الْإِعْتَاقِ فِي مَرَضِهِ، فَهُو كَمَا لَوْ قَدِمَ فِي حَالِ صِحَّتِه.

"النَّظَرُ الثَّانِي: فِي حُكْم الْعِتْق

وَلَهُ حُكْمَانِ:

الْأُوَّلُ: سِرَايَتُهُ

إِذَا وُجِّهَ عَلَى بَعْضِ الْعَبْدِ، فَإِنَّهُ يَسْرِي إِلَى الْبَاقِي، وَلَكِنْ بِثَلَاثِ شَرَائِطَ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ مُنْشَأَ فِي الْحَيَاةِ، فَلَوْ أَعْتَقَ شِرْكًا لَهُ فِي الْمَرَضِ وَثُلُثُه يَحْتَمِلُ الْبَاقِي، سَرَى"؛ لِأَنَّ الْمَرِيضَ فِي ثُلُثِ مَالِهِ كَالصَّحِيحِ فِي جَمِيعِهِ. "وَلَوْ أَوْصَى بِعِتْقِ نَصِيبِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ، فَلَا تَسْرِيَةَ" إِذَا أُعْتِقَ عَنْهُ "وَإِنِ احْتَمَلَ الثُّلُثُ؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ بِالْمَوْتِ لِلْوَارِثِ"، وَالْإِعْتَاقُ عَنِ الْمُوصِي الْمَيِّتِ وَهُوَ مُعْسِرٌ، فَلَا عَنْهُ "وَإِنِ احْتَمَلَ الثُّلُثُ؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ بِالْمَوْتِ لِلْوَارِثِ"، وَالْإِعْتَاقُ عَنِ الْمُوصِي الْمَيِّتِ وَهُوَ مُعْسِرٌ، فَلَا يُقَوَّمُ عَلَيْهِ "إِلَّا أَنْ يُوصِي بِالتَّسْرِيَةِ"، وَمَعْنَاهُ: أَنْ يُوصِي، فَيَقُولَ: أَعْتِقُوا نَصِيبِي وَاشْتَرُوا الْبَاقِي، وَأَعْتِقُوا لَعُنِيهِ عَنِيهِ اللَّهُ وَعَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ يَعْمَى اللَّهُ اللَّهُ

"الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ مُخْتَارًا كَمَا لَوْ أَعْتَقَ"، فَإِنَّهُ مُخْتَارٌ "وَكَذَا لَوِ اشْتَرَى قَرِيبَهُ كَوَلَدِهِ وَإِنْ عَلَا، فَإِنَّهُمْ يَعْتِقُونَ عَلَيْهِ بِالْمِلْكِ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعُبُودِيَّةَ وَالْوِلَادَةَ لَا جَعْتَمِعَانِ، وَإِنْ سَفُلَ، أَوْ وَالِدِهِ وَإِنْ عَلَا، فَإِنَّهُمْ يَعْتِقُونَ عَلَيْهِ بِالْمِلْكِ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعُبُودِيَّةَ وَالْوِلَادَةَ لَا جَعْتَمِعَانِ، فَلَ وَقَالُوا التَّخَذَ الرَّحْنَنُ وَلَدَا اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَقَالُوا التَّخِينُ وَلَدَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَقَالُوا التَّخِينَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَقَالُوا التَّخِينَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَقَالُوا النَّبِي اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ يَعِنَهُ عَلَى اللهُ يَعْمَلُوا عَبْدَاهُ وَلَا اللهُ عَلَى اللهُ وَقَالَ النَّبِي اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ وَقَالَ النَّبِي اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ وَقَالَ النَّبِي اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ وَقَالَ النَّبِي اللهُ عَلَى اللهُ وَقَالَ النَّبِي اللهُ عَلَى اللهُ وَقَالَ النَّبِي اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ وَقَالَ النَّبِي اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ وَالِمَ اللهُ وَاللهُ وَاللهُ اللهُ عَلَى اللهُ وَكَا فَيَسْتُولُ اللهُ عَلَيْهِ بِشِرَائِهِ . "فَإِنْ مَلَكَ شِقْصًا مِنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شِرَاءً أَوْ إِنْهَابًا، سَرَى إِلَى الْبَاقِي " وَقُومً عَلَيْهِ اللهُ عَلَى الْهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ ا

<sup>(</sup>١) الأنبياء:٢٦.

<sup>(</sup>٢) صحيح مسلم (٤/ ٢١٨ ط التركية): رقم (١٥١٠) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « لا يجزي ولد والدا، إلا أن يجده مملوكا فيشتريه، فيعتقه». وفي رواية ابن أبي شببة: ولد والده.

عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ التَّسْرِيَةَ غَرَامَةٌ، فَلَا تَحْصُلُ إِلَّا عِنْدَ الاخْتِيَارِ، وَالْإِرْثُ يَدْخُلُ فِي مِلْكِهِ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ. "وَإِنْ وُهِبَ لِصَبِيِّ مَنْ يَعْتِقُ عَلَيْهِ وَالصَّبِيِّ مُعْسِرٌ قَبِلَهُ قَيِّمُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَضُرُّهُ"؛ إذْ لَا يَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ "وَإِنْ كَانَ مُوسِرًا، لَمْ يَقْبَلْهُ عَلَيْهِ؛ خِيفَةً مِنْ لُزُومِ النَّفَقَةِ عَلَى الصَّبِيِّ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَقْبُولُ كسُوبًا"، فَيَكُون نَفَقَتُهُ فِي كَسْبِهِ لَا فِي مَالِ الصَّبِيِّ "ثُمَّ إِنْ زَمِنَ بَعْدَ ذَلِكَ، فَنَفَقَتُهُ فِي مَالِ الصَّبِيِّ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ عِتْقِهِ "وَلَوْ وُهِبَ لَهُ بَعْضُ مَنْ يَعْتِقُ عَلَيْهِ وَهُوَ مُوسِرٌ، فَالْمَذْهَبُ: أَنَّ الْقَيِّمَ لَا يَقْبَلُهُ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِى التَّسْرِيَةَ، وَذَلِكَ ضَرَرٌ، وَفِيهِ قَوْلٌ آخَرُ: أَنَّ لَهُ أَنْ يَقْبَلَ، ثُمَّ لَا يَحْكُمُ بِالتَّسْرِيَةِ"؛ لِأَنَّ الصَّبيَّ لَا اخْتِيَارَ لَهُ فِي تَمَلُّكِهِ، فَهُوَ كَمَا لَوْ وَرِثُهُ.

"الشَّرْطُ الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ الْمُعْتِقُ مُوسِرًا مَهْمَا أَعْتَقَ نَصِيبَهُ مِنْ عَبْدِهِ الْمُشْتَرَكِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ 🐞 فِيمَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: (مَنْ أَعْتَقَ شِرْكًا لَهُ فِي عَبْدٍ وَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ قِيمَةً/ الْعَبْدِ، قُوِّمَ عَلَيْهِ 1/199 قِيمَةَ عَدْلِ، وَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ وَعَتَقَ الْعَبْدُ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ، وَرَقَّ مَا رَقَّ). (١) "ثُمَّ فِي وَقْتِ حُصُولِ الْعِتْقِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالِ:

> الْأَوَّلُ -وَهُوَ الصَّحِيحُ-: أَنَّهُ يَسْرِي الْعِنْقُ فِي الْحَالِ، وَيَصِيرُ حُرًّا فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ، وَعَلَيْهِ تَوْفِيَةُ شَرِيكِهِ قِيمَةَ نَصِيبِهِ"، كَمَا فِي الْخَبَرِ الْمَذْكُورُ "فَإِنْ تَلَفَ مَالُهُ بَعْدَ السِّرَايَةِ، لَمْ يَعُدْ شَيْءٌ مِنْهُ رَقِيقًا"، وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْعِتْقَ يَسْرِي فِي الْحَالِ؛ مُبَادَرَةً إِلَى تَكْمِيلِهِ، وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى أَدَاءِ الْقِيمَةِ، كَمَا رُوِيَ أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ شِقْصًا لَهُ مِنْ غُلَامٍ، فَذُكِرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: (لَيْسَ لِلَّهِ شَرِيكٌ) وَأَحَالَ عِنْقُه (٢)، وَإِذَا

<sup>(</sup>١) صحيح البخاري (٣/ ١٤٤ ط السلطانية): رقم (٢٥٢٢) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من أعتق شركا له في عبد، فكان له مال يبلغ ثمن العبد، قوم العبد قيمة عدل، فأعطى شركاءه حصصهم، وعتق عليه، وإلا فقد عتق منه ما عتق.»، وصحيح مسلم (٥/ ٩٥ ط التركية): رقم (١٥٠١) عن ابن عمر ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أعتق شركا له في عبد، فكان له مال يبلغ ثمن العبد، قوم عليه قيمة العدل فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد، وإلا فقد

<sup>(</sup>٢) مسند أحمد (٣٤/ ٣١٤ ط الرسالة): رقم (٢٠٧٠٩) عن أبي المليح، عن أبيه، أن رجلا من قومه أعتق شقيصا له من مملوك، فرفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فجعل خلاصه عليه في ماله، وقال: " ليس لله شريك .»، قال المحققون: حديث صحيح، وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين غير صحابيه، سنن أبي داود (٤/ ٢٣ ت محيى الدين عبد الحميد): رقم (٣٩٣٣) عن أبي المليح، قال أبو الوليد: عن أبيه، أن رجلا، أعتق شقصا له من غلام فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: «ليس لله شريك» زاد ابن كثير في حديثه «فأجاز النبي صلى الله عليه وسلم عتقه»، [حكم الألباني] صحيح.

تَعَجَّلَ فِي الْحَالِ وَحَصَلِ الْعِنْقُ، فَلَا يَرْتَفِعُ بِذَهَابِ الْمَالِ، وَالْإِعْسَارِ الطَّارِئِ بَعْدَهُ. "قَالَ: وَيُعْتَبَرُ قِيمَتُهُ يَوْمَ الْعِنْقِ"؛ لِأَنَّهُ يَوْمُ زَوَالِ الْمِلْكِ "وَلَوْ أَعْتَقَ الثَّانِي نَصِيبَهُ، كَانَ عِنْقُهُ بَاطِلًا"؛ لِأَنَّ الْحُرَّ لَا يَقْبَلُ الْإِعْتَاقِ، وَهُوَ أَقْوَى؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ فَيُقَوَّمُ عَلَيْهِ الْإِعْتَاقِ، وَهُوَ أَقْوَى؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ فَيُقَوَّمُ عَلَيْهِ الْإِعْتَاقِ، وَهُوَ أَقْوَى؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ فَيُقَوَّمُ عَلَيْهِ نَصِيبُ شَرِيكِهِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا، كَمَا فِي الْعِنْقِ سَوَاءٌ، وَتَصِيرُ الْجَارِيَةُ أُمَّ وَلَدٍ لَهُ بِكَمَالِهَا.

"وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهُ يُوقِفُ نَصِيبَ شَرِيكِهِ، فَإِنْ أَدَّى، تَبَيَّنَا أَنَّهُ عَتَقَ كُلُّهُ يَوْمَ الْإِعْتَاقِ"؛ وَهَذَا لِأَنَّهُ الْحُوطُ هَٰكُمَا، وَفِيهِ رِعَايَةٌ لِلْحَانِبَيْنِ جَمِيعًا "وَتَفْرِيعُ هَذَا الْقَوْلِ إِذَا أَدَّى، كَتَفْرِيعِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ فِي تَعْجِيلِ أَحُوطُ هَٰكُمَا، وَفِيهِ رِعَايَةٌ لِلْحَانِبَيْنِ جَمِيعًا "وَتَفْرِيعُ هَذَا الْقَوْلِ إِذَا أَدَّى، كَتَفْرِيعِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ فِي تَعْجِيلِ السِّرَايَةِ"؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ الْأَدَاءِ فِي هَذَا الْقَوْلِ بَمِنْزَلَةِ مَا قَبْلَ الْأَدَاءِ فِي الْقَوْلِ الْأَوَّلِ.

"وَالْقَوْلُ الْآخَرُ" وَهُوَ الثَّالِثُ "أَنَّ نَصِيبَ الشَّرِيكِ إِنَّمَا يَعْتِقُ عَقِيبَ وُصُولِ الْقِيمَةِ إِلَيْهِ"؛ إِذْ لَا وَجْهَ لِإِبْطَالِ مِلْكِهِ عَلَيْهِ قَبْلُ وُصُولِ بَدَلِهِ إِلَيْهِ "وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ: لِشَرِيكِهِ كَسْبُ ذَلِكَ النِّصْفِ إِلَى قَبْضِ/ ١٩٩/ بِ الْقِيمَةِ"؛ لِكَوْنِهِ بَاقِبًا عَلَى مِلْكِهِ "لَكِنَّهُ لَوْ أَعْتَقَ نَصِيبَهُ ذَلِكَ، فَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ لَا يُنْفِذ عِتْقُهُ"؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ الْقِيمَةِ"؛ لِكَوْنِهِ بَاقِبًا عَلَى مِلْكِهِ إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلُ اسْتَحَقَّ تَحْصِيلَ إِعْتَاقِهِ مِنْ نَفسِهِ، فَلَا يُفَوَّتُ عَلَيْهِ. "وَالصَّحِيحُ: أَنَّ كَانُ بَاقِبًا عَلَى مِلْكِهِ إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلُ اسْتَحَقَّ تَحْصِيلَ إِعْتَاقِهِ مِنْ نَفسِهِ، فَلَا يُفَوَّتُ عَلَيْهِ. "وَالصَّحِيحُ: أَنَّ عَنْهُ يَنْفَذُ؛ لِبَقَاءِ مِلْكِهِ" عَلَيْهِ.

#### فُرُوعٌ]

# [فِي السِّرَايَةِ وَعِتْقِ الشَّرِيكِ]

"الْأَوَّلُ: لَوْ قَالَ لِشَرِيكِهِ: إِنَّكَ أَعْتَقْتَ نَصِيبَكَ وَأَنْتَ مُعْسِرٌ، لَمْ يَضُرَّهُ"؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِ إِقْرَارٌ بِمَا يَسْرِي إِلَى نَصِيبِهِ "فَإِنْ قَالَ: [وَأَنْتَ مُوسِرٌ] فَجَحَدَ، عَتَقَ نَصِيبَ الْمُدَّعِي؛ تَفرِيعًا عَلَى الْقَوْلِ يَسْرِي إِلَى نَصِيبِهِ، فَإِنَّ الْمُوسِرَ يَتَعَجَّلُ سِرَايَةَ إِعْتَاقِهِ.

"وَلُوْ تَدَاعَيَا جَمِيعًا مِثْلَ هَذِهِ الدَّعْوَى وَجَحَد كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا قَالَ صَاحِبُهُ وَهُمَا مُوسِرَانِ، عَتَقَ الْعَبْدُ كُلُّهُ" بِسِرَايَةِ مَا ادَّعَاهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى نَصِيبِ صَاحِبِهِ "وَوَلَاؤُهُ مَوْقُوفٌ" إِلَى أَنْ يَعْتَرِفَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ أَعْتَقَ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَدَّعِيَانِهِ فِي الْحَالِ. "وَلُوْ أَنَّ أَحَدَهُمَا قَالَ لِصَاحِبِهِ: [إِذَا أَعْتَقْتَ نَصِيبَكَ، فَنَصِيبِي أَنَّهُ أَعْتَقَ وَهُوَ مُوسِرٌ، عَتَقَ الْعَبْدُ كُلُّهُ عَلَيْهِ وَحْدَهُ؛ تَفْرِيعًا عَلَى الْأَصَحِ"؛ لِأَنَّ السِّرَايَةَ أَقْوَى مِنَ التَّعْلِيقُ لَفْظٌ قَابِلٌ لِلدَّفْعِ وَالنَّقْصِ، فَيَكُونُ التَّعْلِيكُ لِلسِّرَايَةِ، كَمَا النَّعْلِيقُ لَفْظٌ قَابِلٌ لِلدَّفْعِ وَالنَّقْصِ، فَيَكُونُ التَّعْلِيكُ لِلسِّرَايَةِ، كَمَا النَّعْلِيقُ الْمَالِكِ"

"الثَّانِي: لَوْ أَعْتَقَ شَرِيكَانِ نَصِيبِهِمَا وَلِأَحَدِهِمَا النِّصْفُ وَلِلْآخَرِ السُّدُسُ وَهُمَا مُوسِرَانِ، فَالْمَذْهَبُ أَنَّ الثَّلُثَ يُقَوَّمُ عَلَيْهِمَا نِصْفَيْنِ بِالسَّوِيَّةِ"؛ وَإِنْ تَبَايَنَ مِقْدَارُ الْمَلِكِ "لِأَنَّ الْعِثْقَ شَبِيهُ الْجِنَايَةِ" مِنْ حَيْثُ أَنَّ الثَّلُثَ يُقَوَّمُ عَلَيْهِمَا نِصْفَيْنِ بِالسَّوِيَّةِ"؛ وَإِنْ تَبَايَنَ مِقْدَارُ الْمَلِكِ "لِأَنَّ الْعِثْقَ شَبِيهُ الْجِنَايَةِ" مِنْ حَيْثُ إِنْ يُسَوَّى فِي الدِّيَةِ"، كَذَلِكَ هَهُنَا. إِنَّهُ إِثْلَافٌ لِمِلْكِهِ "فَهُوَ كَجِرَاحَةٍ مِنْ وَاحِدٍ، وَمِائَةٍ جِرَاحَةٍ مِنْ آخَرَ؛ إِذْ يُسَوَّى فِي الدِّيَةِ"، كَذَلِكَ هَهُنَا.

"الثَّالِثُ: إِذَا احْتَلَفَ/ الشَّرِيكَانِ فِي قِيمَةِ الْعَبْدِ، فَأَصَحُّ الْقَوْلَيْنِ: أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْمُعْتِقِ الْغَارِمِ؛ ٢٠٠/ إِذِ الْأَصْلُ بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ، وَإِنْ قَالَ الطَّالِبُ" لِلْقِيمَةِ "كَانَ كَاتِبًا أَوْ مُحْتَرِفًا، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُعْتِقِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلُ عَدَمُهُ، وَإِنْ قَالَ الْمُعْتِقُ: كَانَ سَارِقًا أَوْ آبِقًا، فَعَلَى قَوْلَيْنِ، أَصَحُهُمَا: أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْمَالِكِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلُ السَّلَامَةُ"

"الْحُكْمُ الثَّانِي: الْوَلَاءُ

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﴿ (الْوَلَاءُ لُحْمَةٌ كَلُحْمَةِ النَّسَبِ، لَا يُبَاعُ، وَلَا يُوهَبُ) (١), وَقَالَ ﴿ (الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ) (٢), فَلَا وَلَاءَ بِالْحِلِفِ وَالْمُوَالَاةِ"، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةً؛ لِأَنَّ الْوَلَاءَ غَرَةُ الْإِنْعَامِ بِالْإِيجَادِ الْحُكْمِيِّ، فَلَا يَحْصُلُ بِالْمُعَاقَدَةِ. "قَالَ: وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ زَالَ مِلْكُهُ بِالْحُرِيَّةِ، سَوَاءٌ دُبِّرَ أَوْ نُجَّزَ، أَوْ الْخُلُقِ" فَتَحَقَّقَ بِهِ الْعِثْقُ "أَوْ كَاتَبَ فَتَمَّ، أَوِ اسْتَوْلَدَ، أَوْ بَاعَ الْعَبْدَ مِنْ نَفْسِهِ، أَوْ أَعْتَقَ بِعِوضٍ، أَوِ اسْتَوْلَدَ، أَوْ بَاعَ الْعَبْدَ مِنْ نَفْسِهِ، أَوْ أَعْتَقَ بِعِوضٍ، أَوِ اسْتَوْلَدَ، أَوْ بَاعَ الْعَبْدَ مِنْ نَفْسِهِ، أَوْ أَعْتَقَ بِعِوضٍ، أَوِ اسْتَوْلَدَ، أَوْ بَاعَ الْعَبْدَ مِنْ نَفْسِهِ، أَوْ أَعْتَقَ بِعِوضٍ، أَوِ اسْتَوْلَدَ، أَوْ بَاعَ الْعَبْدَ مِنْ نَفْسِهِ، أَوْ أَعْتَقَ بِعِوضٍ، أَوِ اسْتَوْلَدَ، أَوْ بَاعَ الْعَبْدَ مِنْ نَفْسِهِ، أَوْ أَعْتَقَ بِعِوضٍ، أَو اسْتَوْلَدَ، أَوْ بَاعَ الْعَبْدَ مِنْ نَفْسِهِ، أَوْ أَعْتَقَ بِعِوضٍ، أَو الْمُعَاقِدَةِ.

<sup>(</sup>١) سبق تخريجه

<sup>(</sup>۲) سبق تخریجه

أَبَاهُ أَوِ ابْنَهُ، وَسَوَاءٌ اتَّفَقَ الدِّينُ أَوِ اخْتَلَفَ"، وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ الطَّيِّكِظِ: (إِثَمَّا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ) (١)، ثُمُّ مُبَاشَرَةُ الْعِنْقِ وَالتَّسَبُّ إِلَيْهِ بِالاسْتِيلَادِ وَغَيْرِهِ، وَحُصُولُهُ لَهُ مِنْ غَيْرِ اخْتِيَارِهِ، كُلُّهَا سَوَاءٌ؛ لاسْتِوَائِهِمْ فِي رُوَالِ مِلْكِهِ عَنْهُمْ بِالحُرِّيَّةِ، فَكَانَتْ سَوَاءٌ فِي حُصُولِ الْوَلَاءِ بِهَا لَهُ، وَأَمَّا فَوْلُهُ: "اتَّفَقَ الدِّينُ أَو اخْتَلَفَ"؛ وَلَا مِلْكِهِ عَنْهُمْ بِالحُرِّيَّةِ، فَكَانَتْ سَوَاءٌ فِي حُصُولِ الْوَلَاءِ بِهَا لَهُ، وَأَمَّا فَوْلُهُ: "اتَّفَقَ الدِّينُ أَو اخْتَلَفَ"؛ فَلِأَنَّ النَّسَبَ ثَابِتٌ بَيْنَهُمَا، وَلَكِنْ لَا يَثْبُتُ بِهِ التَّوَارُثُ؛ لِاخْتِلَافِ الدِّينِ، كَمَا لَا يَثْبُتُ بِهِ التَّوَارُثُ؛ لِاخْتِلَافِ الدِّينِ، كَمَا لَا يَثْبُتُ بِالنَّسَبِ.

"وَخَكُمُ هَذَا الْوَلَاءِ الْعُصُوبَةُ فِي الْمِيرَاثِ، كَمَا سَبَقَ فِي الْفَرَائِضِ" "قَالَ: وَالْوَلَاءُ لِلْكُورِ"، وَصُورَتُهُ: إِذَا مَاتَ الْمُغْتِقُ وَحَلَّفَ الْبَذِيْ، ثُمُّ مَاتَ أَحَدُ الابْنَيْنِ وَتَرَكَ ابْنَا، أَفُعْتِقِ دُونَ الْبِنِ الْبِهِ، هَكَذَا كَانَ فَضَاءُ الصَّحَابَةِ فَهُمُ مَاتَ الْعَبِقُ وَلَهُ مَالَ، كَانَ مَالُهُ لِلْكُبْرِ وَهُوَ ابْنُ الْمُغْتِقِ دُونَ الْبِنِ الْبِهِ، هَكَذَا كَانَ فَضَاءُ الصَّحَابَةِ فَهُمُ مَاتَ الْعَبْوَبُهُ وَلَمُنَا وَلَوْلَ الْبِنِ الْبِهِ مَكَذَا كَانَ فَضَاءُ الصَّحَابَةِ فَهُو الْمُنَا الْوَلَاءَ اللَّهِ عَلَى يَوْتَ فِي الْمَالَ، وَلَوْلَ جَعَلْنَا لِابْنِ هَهُمَا شَيْئًا، لَوَرَثَنَاهُ ١٠٠/ بِ الْوَلَاءَ اللَّهِ عَلَى يَرِثَ فِي الْمَالَ، وَهَذَا جِلَافُ مَا فِي الْجُبَرِ، وَالصَّابِطُ فِيهِ أَنْ يُقَدِّرَ مَوْتَ اللهُ عَنِي بَنَلَ مَوْتِ الْعَبْوِي مَنْكُلُ مِن يَأْخُذُ مِيرَانَهُ بِالْمُعْمُوبَةِ، يَأْخُذُ مِيرَانَ عَيَيقِهِ. "قَالَ: وَلَا وَلاءَ لِلْمَوْلُو إِلَّا الْوَلاءُ لِعَنَى اللهُ عَنْهُ الْمُعَلَقِ اللهُ عَنْهُ لِلْعُصَبَاتِ، وَلا عُصُوبَةَ لِلنَّمَاءُ عَنْهَا فَعَنِي عَيَيقِهِا؛ لِأَنَّ عَلَيْهُ لِعَالِشَةً وَلَاقًا لِللهُ عَنْهُ الْمُعَلَقِ الْمُعَلِّقِ وَعَيْقِ عَتِيقِهِا؛ لِأَنَّ عَصُوبَةَ لِلنَّسَاءِ، كَمَا الْمُعَاشَرَة. "قَالَ اللَّهِ عُنْهَا لَوْلاء لِمَنْ الْمُعَلَقِ أَوْلادِ عَنِيقِهَا؛ لِأَنَّ عَصُوبَةً لِلنَّسَاءِ، كَمَا لَمُولاء اللَّهُ عَلَى الْمُعَلَقِ أَوْلادِ عَنِ مَوَالِي الْمُعَلِقِ الْمُعْلَقِ أَوْلادٍ عَنِ مَوَالِي الْمُعَلِى الْمُعَلِقِ الْمُولِعُ الْمُعَلِقِ الْمُعَلِقِ الْمُولِعُ الْمُعَلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعَلِقِ الْمُولِعُ الْمُعْلَى الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُولِعِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُولِعِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلَى الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلَى الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى اللْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى اللْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلِقِ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلِقَ اللْمُعْلَى الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِ

"قَالَ: وَرُبَّمَا يَنْجَرُّ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاقًا حَتَّى يَسْتَقِرَّ فِي جَانِبِ الْأَبِ"، كَمَا لَوْ كَانَ جُرَّ أَصْلِيٌّ وَلَهُ أَبُوانِ عُرَّانِ فِي الْأَصْلِ، وَأَبَوَا أَبِيهِ رَقِيقَ، وَأَبُوا أُمِّهِ مُعْتَقَةٌ، كَانَ وَلَاؤُهُ لِمَوْلَى أُمَّ أُمِّهِ، فَإِنْ عَتَقَ أَبُو حُرَّانِ فِي الْأَصْلِ، وَأَبَوَا أَبِيهِ رَقِيقَ، وَأَبُوا أُمِّهِ مُعْتَقَةٌ، كَانَ وَلَاؤُهُ لِمَوْلَى أُمَّ أُمِّهِ، فَإِنْ عَتَقَ أَبُو أُمِّهِ، الْخَرَّ اللَّهُ الْأَصِ الْمُعْتِقِ؛ لِكَوْنِهِ مِنْ جِهَةِ الْآبَاءِ، ثُمَّ إِنْ عَتَقَ بَعْدَهُ أَمُّ أَبِيهِ الْجُرَّ إِلَى مُعْتِقِهِ وَاسْتَقَرَّ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي النَّسَبِ. أَوْلَى مِنْ أَبُ أَبِيهِ، الْجُرَّ إِلَى مُعْتِقِهِ وَاسْتَقَرَّ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي النَّسَبِ.

<sup>(</sup>١) سبق تخريجه

<sup>(</sup>۲) سبق تخریجه

كِتَابُ التَّدْبِيرِ/ / التَّدْبِيرِ/

"وَالنَّظُرُ فِي: أَرْكَانِهِ، وَأَحْكَامِهِ وَأَرْكَانُهُ ثَلَاثَةٌ:

الْأَوَّلُ: الْمُدَبَّرُ، وَهُوَ: كُلُّ عَبْدٍ قَابِل لِلْعِتْقِ"، وَهَذَا بِالْمَحَلِّ أَشْبَهُ، وَلَا يَخْفَى الْمَحَلُّ.

"النَّانِي: الْمُدَبِّرُ، وَهُوَ: كُلُّ مَنْ لَهُ أَهْلِيَّةُ الْعِنْقِ"، وَهُو أَنْ يَكُونَ مَالِكًا، مُكَلَّفًا، غَيْرُ خَجُورٍ عَلَيْهِ. "مِنَ الْمُسْلِمِ، وَالتَصْرَانِيِّ، وَالْحَرْبِيِّ"، فَإِنَّ مِلْكَهُمْ صَحِيحٌ. "فَتَدْبِيرُ الْحَرْبِيِّ فِي دَارِ الْحَرْبِيِّ، أَوْ فِي دَارِ الْمُسْلِمِ، وَالتَّصْرَانِيِّ، بِيعَ فِي أَحَدِ دَارِ الْإِسْلَامِ صَحِيحٌ"؛ لِأَنَّ الدَّارَيْنِ سَوَاءٌ فِي حَقَ مِلْكِهِ "فَإِنْ أَسْلَمَ مُدَبَّرُ النَّصْرَانِيِّ، بِيعَ فِي أَحَدِ الْقَوْلِينِ"؛ لِإِزَالَةِ الذُّلِّ عَنْهُ، كَمَا فِي عَبْدِهِ الْقِنِّ إِذَا أَسْلَمَ "وَلَا يُبَاعُ فِي الْقَوْلِ الثَّانِيِ"؛ لِقَلَّ يَبْطُلُ سَبَبُ الْقَوْلِينِ"؛ لِإِزَالَةِ الذُّلِّ عَنْهُ، كَمَا فِي عَبْدِهِ الْقِنِّ إِذَا أَسْلَمَ "وَلَا يُبَاعُ فِي الْقَوْلِ الثَّانِيِ"؛ لِقَلَّا يَبْطُلُ سَبَبُ عَنْ عَمْرَ طَهُ وَلِيْنِ، وَيُعْلَى قَوْلَيْنِ، وَيُحَالُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ وَبَيْنَهُ وَيُسْتَكُسَبُ لَهُ"؛ طَلَبًا لِرِعَايَةِ الْحَقَّيْنِ "وَأَمَّا تَدْبِيرُ الصَّبِيّ، فَعَلَى قَوْلَيْنِ، أَقْفُولِ الثَّانِي"؛ لِأَنَّهُ وَبَيْنَهُ وَيُسْتَكُسَبُ لَهُ"؛ طَلَبًا لِرِعَايَةِ الْحَقَّيْنِ "وَأَمَّا تَدْبِيرُ الصَّبِيّ، فَعَلَى قَوْلَيْنِ، أَقْفُولُ الثَّانِي النَّعْ وَلِي مَاتَ، فَعَلَى عَمْرَ عَلْهُ وَلِيْنَهُ مَتَحْتُ وَصِيَّتَهُ، وَالتَّدْبِيرُ كَالْوَصِيَّةِ، وَوَجْهُهُ: أَنَّهُ قُرْبَةٌ لَا ضَرَرَ فِيهَا عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ إِنْ عَاشَ، فَهُو عَلَى مِلْكِهِ، وَإِنْ مَاتَ، فَلَا حُجَّةً لَهُ إِلَّا إِلَى التَّوْاتِ، وَهُو حَاصِلٌ فِيهِ.

"وَأَمَّا الْمَحْجُورُ عَلَيْهِ بِالسَّفَهِ، فَالصَّحِيحُ: أَنَّ تَدْبِيرَهُ صَحِيحٌ"؛ لِمَا قُلْنَا فِي الصَّبِيِّ، بَلْ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ صَحِيحٌ الْعِبَارَةِ "وَأَمَّا تَدْبِيرُ الْمُكَاتَبِ، فَكَإِعْتَاقِهِ، صَحِيحُ الْعِبَارَةِ "وَكَذَا تَدْبِيرُ الْمُكَاتَبِ، فَكَإِعْتَاقِهِ، وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُهُ" فِي (كِتَابِ الْكِتَابَةِ).

"الرُّكُنُ الثَّالِثُ: الصِّيغَةُ، وَهُوَ أَنْ يُعَلِّقَ الرَّجُلُ عِنْقَ عَبْدِهِ بِآخِرِ الْعُمْرِ، فَيَقُولُ لَهُ: أَنْتَ حُرِّ بَعْدَ مَوْتِي، أَوْ: إِذَا مُتُ فَأَنْتَ حُرِّ، أَوْ: دَبَّرْتُكَ، أَوْ: أَنْتَ مُدَبَّرٌ. وَهَذَا صَرِيحٌ لَا حَاجَةَ فِيهِ إِلَى النَّيَّةِ"؛ لِأَنَّهُ مَثْهُورٌ فِي اللَّغَةِ لِهَذَا الْمَعْنَى.

"وَإِذَا عَلَّقَ عِتْقَهُ بِمَعْنَى يُوجَدُ بَعْدَ الْمَوْتِ، لَيْسَ ذَلِكَ بِتَدْبِيرٍ، مِثْلَ أَنْ يَقُولَ: إِذَا مُتُ فَمَضَى شَهْرٌ، فَأَنْتَ حُرٌّ، أَوْ: إِذَا مُتُ فَخَدَمتَ فَلَانًا شَهْرًا، فَأَنْتَ حُرٌّ"؛ لِأَنَّ التَّدْبِيرَ أَنْ/ يُعَلِّقَ عِتْقَهُ بِمَوْتِهِ، ٢٠١ / ب وَهَذَا قَدْ عَلَّقَ عِتْقَهُ بِمَعْنَى بَعْدَ مَوْتِهِ، فَلَا يَكُونُ مُدَبَّرًا، وَإِنَّمَا هُوَ عَبْدٌ عَلَّقَ عِتْقَهُ بِصِفَةٍ.

"وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: إِذَا مُتُ فَشِئْتَ، فَأَنْتَ حُرِّ، فَإِنْ شَاءَ بَعْدَ الْمَوْتِ عَتَقَ، وَلَا يَكُونُ مُدَبَّرًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ يَعْتِقُ بِمَوْتِهِ، وَلَوْ قَالَ: [إِذَا شِئْتَ فَأَنْتَ حُرِّ بَعْدَ مَوْتِي] فَشَاءَ، صَارَ مُدَبَّرًا وَعَتَقَ بَعْدَ مَوْتِهِ" لَيْسَ يَعْتِقُ بِمَوْتِهِ، وَلِي الْأَوَّلِ عَلَّقَ عِنْقَهُ بِمَا.

"وَلَوْ قَالَ شَرِيكَانِ فِي عَبْدٍ: مَتَى مُتْنَا فَأَنْتَ حُرِّ، فَلَيْسَ بِمُدَبَّرٍ فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّ مَوْتَ وَاحِدٍ مِنْهُ"، وَإِنَّا يَعْتِقُ بَوْتِهِمَا جَمِيعًا "فَإِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا، صَارَ نَصِيبُ الثَّانِي مِنْهُ"، وَإِنَّا يَعْتِقُ بَوْتِهِمَا جَمِيعًا "فَإِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا، صَارَ نَصِيبُ الثَّانِي مُدَبَّرًا" وَنَصِيبُ الْأَقِلِ مُعَلَّقَ الْعِتْقِ بِمَوْتِ الثَّانِي؛ وَذَلِكَ "لِأَنَّهُ مَا تَوَقَّفَ عِتْقُهُ الْآنَ إِلَّا عَلَى مَوْتِهِ"، فَإِذَا مَاتَ عَتَقَ جَمِيعَهُ؛ لِوُجُودِ الشَّرْطِ؛ وَهُوَ مَوْتِهِمَا جَمِيعًا.

"النَّظُرُ الثَّانِي: فِي أَحْكَامِهِ

وَهِيَ ثَلَاثَةٌ:

الْأَوَّلُ: أَصَحُ الْقَوْلَيْنِ: أَنَّ التَّدْبِيرَ وَصِيَّةٌ"؛ لِتَنَجُّزِه بِالْمَوْتِ، وَاعْتِبَارِهِ مِنَ الثُّلُثِ كَسَائِرِ الْوَصَايَا. "فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَنْهُ بِالْقَوْلِ، وَبِكُلِّ مَا يَكُونُ رُجُوعًا عَنِ الْوَصَايَا إِلَّا التَّسَرِّي؛ فَإِنَّهُ رُجُوعٌ عَنِ الْوَصِيَّةِ بِرَقَبَةِ الْجَارِيَةِ، وَلَا يَكُونُ رُجُوعًا عَنِ التَّدْبِيرِ"؛ وَذَلِكَ "لِأَنَّ الاسْتِيلَادَ تَقْرِيرٌ لِلْحُرِّيَّةِ"، فَلَا يُنَافِيهِ، وَلَكِن يُنَافِي التَّمْلِيكَ. "وَالْقُولُ الثَّانِي: أَنَّ التَّدْبِيرَ عِتْقٌ بِصِفَةٍ، فَالرُّجُوعُ عَنْهُ بِإِزَالَةِ الْمِلْكِ لَا بِالْقَوْلِ"، كَمَا فِي سَائِرِ مَنْ عُلِّقَ عِتْقُهُمْ بِصِفَاتٍ.

"الْحُكْمُ الثَّانِي: جِنَايَةُ الْمُدَبَّرِ كَجِنَايَةِ الْعَبْدِ الْقِنِّ، وَكَذَلِكَ الْجِنَايَةُ عَلَيْهِ"؛ لِأَنَّهُ كَالْقِنِّ فِي سَائِرِ التَّصَرُّفَاتِ مِنَ الْبَيْعِ، وَالْمِيَّةِ، وَالْوَقْفِ، وَالْكِتَابَةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَحْكَامِ، فَكَذَلِكَ فِي الْجِنَايَةِ "وَالْعَبْدُ الْمُدَبَّرُ لَو ارْتَدَّ، فَالتَّدْبِيرُ بِحَالِهِ"؛ إِذْ لَا يَزُولُ عَنْهُ مِلْكُ سَيِّدِهِ "وَالسَّيِّدُ لَوِ ارْتَدَّ فَمَاتَ مُرْتَدًّا، كَانَ مَالُهُ فَيْئًا/، 1/4.4 وَالْمُدَبَّرُ حرٌّ؛ لِأَنَّ سَبَبَهُ سَابِقٌ" عَلَى الرِّدَّةِ "وَلَو ارْتَدَّ السَّيِّدُ ثُمَّ دَبَّرَهُ، خَرَجَ تَدْبِيرُهُ عَلَى الْأَقَاوِيل فِي مِلْكِهِ، كَمَا سَبَقَ فِي الزُّكَاةِ، وَأَصَحُّهَا: أَنَّ مِلْكَهُ زَائِلٌ، وَتَدْبِيرَهُ بَاطِلٌ، هَذَا مَا رَجَّحَهُ الشَّافِعِيُّ ﴿ وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ: يَقَوْلُ الْمُزَنِيُّ: يُنْفِقُ مِنْ مَالِهِ الْمَوْقُوفِ عَلَى زَوْجَتِهِ وَمَنْ يَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ"، كَمَا يُنْفِقُ عَلَى نَفسِهِ "وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُنْفِقُ؛ لِزَوَالِ مِلْكِهِ"

"الْحُكْمُ الثَّالِثُ: لِلسَّيِّدِ وَطْءُ مُدَبَّرَتِهِ؛ لِأَنَّهَا مَمْلُوكَتَهُ، فَإِنْ أَحْبَلَهَا، صَارَتْ أُمَّ وَلَدٍ لَهُ، وَإِنْ حَبِلَتْ بَعْدَ التَّدْبِيرِ مِنْ زَوْجِ أَوْ زِنَّا، فَفِي ذَلِكَ الْوَلَدِ قَوْلَانِ:

أَصَحُّهُمَا: أَنَّهُ يَصِيرُ مُدَبَّرًا تَبَعًا كَوَلَدِ أُمِّ الْوَلَدِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَمْلُوكٌ"؛ لِأَنَّ التَّدْبِيرَ غَيْرُ لَازِمٍ، فَإِنَّ الْفَسْخَ يَلْحَقُهُ، فَلَا يَسْرِي إِلَى الْوَلَدِ، كَالرَّهْن وَالْوَصِيَّةِ. "وَيَتَبَيَّنُ ذَلِكَ بِزَمَانِ الْولَادَةِ، فَإِنْ وَلَدَتْ بَعْدَ التَّدْبِيرِ بِخَمْسَةِ أَشْهُرٍ، فَلَيْسَ هَذَا الْوَلَدُ مُدَبَّرًا؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِي الْبَطْنِ يَوْمَ التَّدْبِيرِ، وَالتَّدْبِيرُ لَا يَسْرِي إِلَى الْوَلَدِ الَّذِي فِي الْبَطْن، كَمَا لَا يَسْرِي تَدْبِيرُ نِصْفِ الْمَمْلُوكِ إِلَى النِّصْفِ الثَّانِي، وَإِنْ كَانَ لِمَالِكِ وَاحِدٍ، وَإِنْ وَلَدَتْهُ لِسِتَّةِ أَشْهُر فَصَاعِدًا، فَهُوَ عَلَى أَحَدِ الْقُوْلَيْنِ" كَمَا ذَكَرْنَا "مُدَبَّرٌ"؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّهُ حَدَثَ بَعْدَ التَّدْبِيرِ، هَذَا مَا وَرَدَ فِي هَذَا الْأَصْل، وَقَدْ وَرَدَ فِي بَعْضِ الْأُصُولِ: أَنَّ الْحَمْلَ الْمَوْجُودَ يَوْمَ التَّدْبِيرِ يَتْبَعُ الْأُمِّ قَوْلًا وَاحِدًا، كَمَا يَتْبَعُهَا فِي الْعِتْقِ، وَفِي بَعْضِهَا: أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْحَمْلَ هَلْ يُعْرَفُ؟ فَإِنْ قُلْنَا: يُعُرَفُ، صَارَ مُدَبَّرًا، وَيَكُونُ كَمَا لَوْ دَبَّرُهُمَا جَمِيعًا، وَإِنْ قُلْنَا: لَا يُعْرَفُ، فَهُوَ عَلَى الْقَوْلَيْنِ فِي الْحُمْلِ الْحَادِثِ، وَفِي بَعْضِهَا: أَنَّهُ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يَتْبُعُ الْأُمَّ، كَمَا فِي الْبَيْع، وَالثَّابِي: لَا يَتْبَعُ؛ لِأَنَّهُ دَبَّرَ الْأَصْلَ دُونَ الْجَنِينِ، وَإِنَّمَا يَدْخُلُ فِي الْبَيْع؛ لِأَنَّهُ دَبَّرَ الْأَصْلَ دُونَ الْجَنِينِ، وَإِنَّمَا يَدْخُلُ فِي الْبَيْع؛ لِأَنَّ اسْتِشْنَاؤَهُ يُبْطِلُ الْبَيْعَ، فَلَا يُمْكِنُ إِخْرَاجُهُ.

"وَالصَّحِيحُ: أَنْ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ" فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ الَّتِي بَيْنَ التَّدْبِيرِ وَالْوِلَادَةِ "تَحْتَ زَوْجٍ أَوْ

خَالِيَةً/"؛ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ أَقَلُّ الْحَمْلِ وَأَكْثَرُهُ، لَا تَوَهَّمُ وُجُودِ الْوَطْءِ وَعَدَمِهِ "وَإِذَا مَاتَ السَّيِّدُ وَهِيَ خُبْلَى ٢٠٢/ بـ فَعَتَقَتْ، عَتَقَ الْوَلَدُ قَوْلًا وَاحِدًا"؛ لِسِرَايَةِ الْعِنْقِ مِنَ الْأُمِّ إِلَى الجُنِينِ، وَهُوَ كَمَا لَوْ أَعْتَقَ جَارِيَتَهُ وَهِيَ حَامِلٌ.

#### [فَرْعَانِ]

# [فِي الرُّجُوعِ عَنْ تَدْبِيرِ الْوَلَدِ فِي الْبَطْنِ، وَاحْتِلَافِ الْمُدَبَّرَةِ وَالْوَارِثِ]

"الْأَوَّلُ: لَوْ رَجَعَ عَنْ تَدْبِيرِ الْوَلَدِ فِي الْبَطْنِ"؛ حَيْثُ حَكَمْنَا بِكَوْنِهِ مُدَبَّرًا "لَمْ يَكُنْ رُجُوعًا عَنْ تَدْبِيرِ الْأُمِّ"؛ لِأَنَّهُمَا عَنْ تَدْبِيرِ الْأُمِّ، لَمْ يَكُنْ رُجُوعًا عَنْ تَدْبِيرِ الْأُمِّ، لَمْ يَكُنْ رُجُوعًا عَنْ تَدْبِيرِ الْأُمِّ، لَمْ يَكُنْ رُجُوعًا عَنْ تَدْبِيرِ الْأُمِّةِ، وَالرُّجُوعُ لَا يَسْرِي" إِلَى الجُنِينِ "كَمَا أَنَّ التَّدْبِيرَ لَا يَسْرِي" إِلَيْهِ.

"الثَّانِي: لَوِ اخْتَلَفَا، فَقَالَتِ الْمُدَبَّرَةُ: وَلَدْتُهُ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ"، فَهُوَ مُدَبَّرٌ "وَقَالَ الْوَارِثُ: وَلَدْتُهُ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ"، فَهُوَ مُدَبَّرٌ "وَقَالَ الْوَارِثُ: وَلَدْتُهُ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ"، فَهُوَ رَقِيقٌ "فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُدَبَّرَةِ، لِأَنَّ الْيَدَ لَهَا" فَقَالَتْ: اكْتَسَبْتُهُ بَعْدَ مَوْتِ السَّيِّدِ، وَقَالَ الْوَارِثُ: قَبْلَ مَوْتِهِ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُدَبَّرَةِ، لِأَنَّ الْيَدَ لَهَا"

"وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي أَصْلِ التَّدْبِيرِ، لَمْ يَثْبُتْ بِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ كَالْعِتْقِ"؛ إِذْ عَقْدُ التَّدْبِيرِ لَيْسَ بِمَالٍ، فَأَشْبَهَ الْعِتْقَ وَأَمْثَالَهُ "وَاللَّهُ أَعْلَمُ"

# كِتَابُ الْكِتَابَةِ

"وَالنَّظُرُ فِي: أَرْكَانِهَا، وَأَحْكَامِهَا وَأَحْكَامِهَا وَأَرْكَانُهَا أَرْبَعَةٌ:

"الْأَوَّلُ: الصِّيغَةُ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ مَعَ نِيَّةِ الْحُرِّيَّةِ، مِنْ جِهَةِ السَّيِّدِ مُعَلَّقًا عَلَى الْأَدَاءِ، فَيَقُولُ: كَاتَبْتُكَ عَلَى أَلْفٍ، فَيَقُولُ: قَبِلْتُ، فَإِذَا نَوَى السَّيِّدُ حُرِّيَّتَهُ عِنْدَ الْأَدَاءِ كَفَى"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ لَفْظَ الْكِتَابَةِ يَحْتَمِلُ الْمُخَارَجَةَ وَيَحْتَمِلُ الْعِنْقَ بِالْأَدَاءِ، تَسْتَعْمِلُهُ الْعَرَبُ فِيهِمَا جَمِيعًا، فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنَ النِّيَّةِ؛ لِلتَّمْيِيزِ الْكِتَابَةِ يَحْتَمِلُ الْمُخَارَجَة وَيَحْتَمِلُ الْعِنْقَ بِالْأَدَاءِ، تَسْتَعْمِلُهُ الْعَرَبُ فِيهِمَا جَمِيعًا، فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنَ النِّيَّةِ؛ لِلتَّمْيِيزِ كَمَا فِي كِنَايَاتِ الْعِنْقِ. "وَلَوْ صَرَّحَ، وَقَالَ: كَاتَبْتُكَ عَلَى أَنَّكَ إِذَا أَدَّيْتَهَا فَأَنْتَ حُرِّ، فَقَالَ: قَبِلْتُ، كَمَا فِي كِنَايَاتِ الْعِنْقِ. "وَلَوْ صَرَّحَ، وَقَالَ: كَاتَبْتُكَ عَلَى أَنَّكَ إِذَا أَدَّيْتَهَا فَأَنْتَ حُرِّ، فَقَالَ: قَبِلْتُ، فَهَذَا كَافٍ مِنْ غَيْرِ النِّيَّةِ/"؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ صَرِيحٌ غَيْرُ مُحْتَمِلٍ.

1/4.4

"الرُّكُنُ الثَّانِي: الْعِوَضُ، وَشَرْطُهُ: أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا مُؤَجَّلًا مُنَجَّمًا"، فَأَعْلَامُ الْعِوَضِ، وَالنُّجُومِ، وَالنُّجُومِ، وَالنَّجُومِ، وَالنَّجُورُ لَهُ لُزُومُ وَالْآجَالِ شَرْطُ صِحَّةِ الْعَقْدِ كَمَا فِي الْبَيْعِ، وَأَمَّا التَّاْجِيلُ؛ فَلِأَنَّهُ عَقِيبَ الْعَقْدِ لَا يَمْلِكُ مَالًا، فَلَا يَجُوزُ لَهُ لُزُومُ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ، وَأَمَّا التَّنْجِيمُ؛ فَلِلْأَثَرِ عَنْ عُثْمَانَ عَلَيْهِ وَغَيْرِهِ. "وَفِي هَذِهِ الشُّرُوطِ مَسَائِلُ:

"الْأُولَى: لَوْ قَالَ: كَاتَبْتُكَ عَلَى مِائَةِ دِينَارٍ تُؤَدِّيهَا فِي عَشْرِ سِنِينَ، لَمْ يَجُزْ؛ لِأَنَّ النَّجْمَ مَجْهُولٌ، وَلَا بُدَّ مِنْ تَعْرِيفِ النَّجْمِ، وَأَقَلُ النَّجُومِ اثْنَانِ"؛ لِقَوْلِ عَلِيٍّ ﴿ الْكِتَابَةُ عَلَى نَحْمَيْنِ، وَالْإِيتَاءُ مِنَ النَّايِيَ ] ( أ ) , وَلِأَنَّ سَبَبَ اشْتِرَاطِهِ الاتِّبَاعُ الْمَحْضُ، وَلَمْ يُكَاتِبْ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ عَلَى أَقَلَّ مِنْ بَحْمَيْنِ، وَوَجَبَ اتِّبَاعُهُ.

"الثَّانِيَةُ: لَوْ قَالَ: كَاتَبْتُكَ عَلَى خِدْمَةِ شَهْرٍ وَدِينَارٍ بَعْدَ الشَّهْرِ، فَلَا بَأْسَ؛ لِأَنَّهُ عَقِيبَ الْعَقْدِ غَيْرُ عَلَى عَاجِزٍ عَنِ الشُّرُوعِ فِي تَسْلِيمِ الْخِدْمَةِ"، بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ: عَلَى دِينَارٍ وَخِدْمَةِ شَهْرٍ؛ إِذْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الدِّينَارِ فِي الشَّهْرِ الْإِجَارَةُ لِلشَّهْرِ الدِّينَارِ بَعْدَهُ، لَمْ يَجُزْ كَمَا لَا يَجُوزُ الْإِجَارَةُ لِلشَّهْرِ الدِّينَارِ بَعْدَهُ، لَمْ يَجُزْ كَمَا لَا يَجُوزُ الْإِجَارَةُ لِلشَّهْرِ اللَّينَارَ فِي الْحَالِ. "وَلَوْ قَالَ: عَلَى خِدْمَةِ شَهْرٍ قَابِلٍ وَدِينَارٍ بَعْدَهُ، لَمْ يَجُزْ كَمَا لَا يَجُوزُ الْإِجَارَةُ لِلشَّهْرِ اللَّينَارِ بَعْدَهُ، لَمْ يَجُزْ كَمَا لَا يَجُوزُ الْإِجَارَةُ لِلشَّهْرِ اللَّينَارَ فِي الْحَالِ. "وَلَوْ قَالَ: عَلَى خِدْمَةِ شَهْرٍ قَابِلٍ وَدِينَارٍ بَعْدَهُ، لَمْ يَجُزْ كُمَا لَا يَجُوزُ الْإِجَارَةُ لِلشَّهْرِ اللَّهَالِ

"الثَّالِثَةُ: لَوْ كَاتَبَ ثَلَاثَةَ أَعْبُدٍ كِتَابَةً وَاحِدَةً، فَالصَّحِيحُ: أَنَّهَا صَحِيحَةٌ"، كَمَا لَوْ بَاعَهُمْ بِثَمَنٍ وَاحِدٍ؟ وَذَلِكَ لِأَنَّ أَصْلَ الْعِوَضِ فِيهَا مَعْلُومٌ، وَحِصَّةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يُمْكِنُ مَعْرِفَتُهَا بِالْحِسَابِ، فَهُو كَمَا لَوْ بَاعَ بِرِبْح دَه يا زْدَه؛ إِذْ لَا يُعْرَفُ فِيهِ مِقْدَارُ الْجَمِيعِ فِي الْحَالِ، وَإِثَّا يُعْرَفُ بِالْحِسَابِ، كَذَلِكَ هَهُنَا.

"قَالَ: وَالْمُسَمَّى مَقْسُومٌ عَلَى قِيمَةِ الرِّقَابِ"، كَمَا فِي الْبَيْعِ "وَإِنْ كَانَتْ قِيمَةُ الرِّقَابِ مَجْهُولَةً عِنْدَ الْعَقْدِ، ثُمَّ إِذَا صَحَّ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مُنْفَرِدٌ بِنُجُومِهِ وَأَدَائِهَا، وَحُكْم عِتْقِهِ وَعَجْزِهِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى

<sup>(</sup>١) سبق تخريجه

غَيْرِهِ"؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ كَأَنَّهُ انْفَرَدَ بِعَقْدِهِ، وَالْمُغَلَّبُ عَلَى الْكِتَابَةِ الصَّحِيحَةِ/ حُكْمُ عَقْدِ الْمُعَاوَضَةِ لَا ٢٠٣/ ر حُكْمَ التَّعْلِيقِ، فَلَا يَتَوَقَّفُ عِنْقُهُمْ عَلَى أَدَاءِ الجُمِيعِ، كَمَا يَتَوَقَّفُ فِي تَعْلِيقِ الْعِنْقِ بِالْأَدَاءِ، فَإِنَّهُ يَتَوَقَّفُ هُنَاكَ عَلَى أَدَاءِ جَمِيعِهِمْ. "قَالَ: وَلَيْسَ لِبَعْضِهِمْ أَنْ يُؤَدِّي عَنْ بَعْضٍ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ"، فَإِنَّ أَدَاءَهُ عَنْ غَيْرِهِ إِمَّا هِبَة مِنْهُ لَهُ، أَوْ قَرْضٌ عَلَيْهِ، وَأَيُّهُمَا كَانَ فَلَيْسَ لِلْمُكَاتَبِ ذَلِكَ بِغَيْرٍ إِذْنِ السَّيِّدِ؛ لِتَعَلُّقِ حَقِّهِ بِهِ.

"الرَّابِعَةُ: لَوْ كَاتَبَهُ وَبَاعَهُ شَيْنًا فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ" وَصِيغَتُهُ أَنْ يَقُولَ: بِعْتُكَ هَذَا النَّوْبَ وَكَاتَبْتُكَ بِأَلْفٍ إِلَى بَعْمَيْنِ. "قَالَ: فَهُوَ كَمَا لَوْ بَاعَهُ زَرْعًا وَاسْتَأْجَرَهُ لِحَصَادِهِ بِعِوضٍ وَاحِدٍ"، وَصُورَتُهُ أَنْ يَقُولَ: اشْتَرَيْتُ زَرْعَكَ وَاسْتَأْجَرُتُكَ لِحِصَادِهِ بِأَلْفٍ. "وَقَدْ قِيلَ: فِي الْكِتَابَةِ وَحْدَهَا يَجْرِي قَوْلَيْ تَفْرِيقُ الصَّفْقَةِ، وَالْبَيْعُ لَا رَرْعَكَ وَاسْتَأْجَرُتُكَ لِحِصَادِهِ بِأَلْفٍ. "وَقَدْ قِيلَ: فِي الْكِتَابَةِ وَحْدَهَا يَجْرِي قَوْلَى تَفْرِيقُ الصَّفْقَةِ، وَالْبَيْعُ لَا يَصِيرُ أَهْلًا لِقَبُولِ الْبَيْعِ إِلَّا بَعْدَ الْفُرَاغِ مِنَ الْكِتَابَةِ"، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْإِيجَابُ عَلَى الْقَبُولِ، وَفِي يَصِحُ الْبَيْعِ، وَالرَّهْنِ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ: اشْتَرَيْتُ عَبْدَكَ بِأَلْفٍ وَرَهَنْتُكَ بِالْأَلْفِ الْبَيْعِ، وَالرَّهْنِ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ: اشْتَرَيْتُ عَبْدَكَ بِأَلْفٍ وَرَهَنْتُكَ بِالْأَلْفِ الْبَيْعِ، فَوْلَ التَّوْبَ فَقْلِلَ، فَإِنَّ الرَّهْنَ يَصِحُ مَعَ تَقَدُّم إِيجَابِهِ عَلَى لُرُومِ الدَّيْنِ، فَإِنَّ الْبَيْع، فَيُحرج عَلَى الْجَعْبُ وَاحِدَةٍ"، وَلِأَنْ صَحَحْنَا الْبَيْع، فَيُحرج عَلَى الْجُعْبُ الْبَيْع، فَيْحرج عَلَى الْجُعْبَ وَاحِدَةٍ"، وَلِأَنَّهُ شَرَطَ عَقْدًا فِي عَقْدِ. يَسِعُ قَوْلًا وَاحِدًا؛ لِنَهْهِهِ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعِةٍ وَاحِدَةٍ"، وَلِأَنَّهُ شَرَطَ عَقْدًا فِي عَقْدٍ.

"الرُّكْنُ الثَّالِثُ: الْعَبْدُ، وَفِيهِ شَرْطَانِ:

"الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ بَالِغًا، فَلَا يَصِحُّ كِتَابَةُ الْعَبْدِ الصَّغِيرِ، لَا بِقَوْلِ الْعَبْدِ، وَلَا بِاسْتِقْلَالِ السَّيِّدِ"؛ إِذْ لَا خُكْمَ لِقَوْلِهِ وَعَقْدِهِ.

"النَّانِي: أَنْ يُورِدَ الْكِتَابَةَ عَلَى كُلِّهِ"؛ لِيَسْتَفِيدَ عَقِبيَهَا اسْتِقْلَالًا "فَإِنْ مَلَكَ نِصْفَ عَبْدٍ بَاقِيهِ حُرِّ فَكَاتَبَ النَّصْفَ، صَحَّتِ الْكِتَابَةُ"؛ لِوُرُودِهَا عَلَى جَمِيعِ مَا فِيهِ مِنَ الرِّقِّ، وَحُصُولِ الِاسْتِقْلَالِ لَهُ بِهَا. "وَلَوْ فَكَاتَبَ النَّصْفَ، صَحَّتِ الْكِتَابَةَ إِلْوُرُودِهَا عَلَى جَمِيعِ مَا فِيهِ مِنَ الرِّقِّ، وَحُصُولِ الِاسْتِقْلَالِ لَهُ بِهَا. "وَلَوْ مَلَكَ كُلَّ الْعَبْدِ فَكَاتَبَ نِصْفَهُ/، فَالْمَذْهَبُ: أَنَّ الْكِتَابَةَ بَاطِلَةً"؛ لِتَضَادِّ الْأَحْكَامِ بِهَا، فَإِنَّ الْكِتَابَةَ تَقْتَضِي اسْتِقْلَالَهُ بِالْكَسْبِ، وَالْمُسَافِرَةِ، وَأَحْذِ الرَّكَاةِ، وَالْمِلْكُ يَمْنَعُ جَمِيعَ ذَلِكَ، وَلِأَنَّهَا لَوْ صَحَّتْ، لَوَجَبَ أَنْ يَعْتِقَ اسْتِقْلَالَهُ بِالْكَسْبِ، وَالْمُسَافِرَةِ، وَأَحْذِ الرَّكَاةِ، وَالْمِلْكُ يَمْنَعُ جَمِيعَ ذَلِكَ، وَلِأَنَّهَا لَوْ صَحَّتْ، لَوَجَبَ أَنْ يَعْتِقَ عَنْدَ الْأَدَاءِ جَمِيعَهُ بِالسِّرَايَةِ مِنَ النَّصْفِ إِلَى النَّصْفِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُؤَدَيُ كِتَابَةَ النَّصْفِ، وَيَحْصُلُ لَهُ عِنْقُ الْخَمِيعِ، فَلَا يَصِحُّ تَبْعِيضُ الْعِنْقِ.

"وَأَمَّا الْعَبْدُ الْمُشْتَرَكُ بَيْنَ الشَّرِيكَيْنِ: فَإِذَا كَاتَبَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ، لَمْ يَصِحَّ اللَّهُ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ تَضَادٌ الْأَحْكَامِ، وَلِأَنَّ الشَّرِيكَ يَسْتَضِرُّ بِهِ أَيْضًا اللهِ إِذْ يَنْقُصُ بِهِ قِيمَةُ نَصِيبِهِ.

"وَإِنْ كَاتَبَ بِإِذْنِ شَرِيكِهِ، صَحَّ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ"؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَا يَعْدُوهُمَا، وَلَا يَصِحُّ فِي الْآخَرِ؛ لِتَضَادُ الْأَحْكَامِ "فَإِنْ كَاتَبَاهُ مَعًا عَلَى أَلْفٍ نِصْفُهُ لِهَذَا وَنِصْفُهُ لِذَلِكَ، صَحّ قَوْلًا وَاحِدًا"؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُمَا، وَلَا الْأَحْكَامِ "فَإِنْ كَانَ عَلَى أَنْ تُلْتَهُ لِهَذَا، وَثُلْثَاهُ لِلْآخَرِ، لَمْ يَجُزْ حَتَّى يَكُونَ الاسْتِحْقَاقُ عَلَى وَفْقِ تَضَادً هَهُنَا. "وَإِنْ كَانَ عَلَى أَنَّ تُلْتَهُ لِهَذَا، وَثُلْثَاهُ لِلْآخَرِ، لَمْ يَجُزْ حَتَّى يَكُونَ الاسْتِحْقَاقُ عَلَى وَفْقِ الْمِلْكِ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَنْتَفِعَ أَحَدُهُمَا بِمَالِ صَاحِبِهِ، فَإِنَّهُ لَوْ أَخَذَ مِنْهُ أَكْثَرَ مِنْ قَدْرِ مِلْكِهِ وَانْتَفَعَ الشَّرِيكِ، وَهَذَا لَا الشَّرِيكِ، وَهَذَا لَا إِنْ الْمَكَاتَبُ، وَيَرْجِعُ الشَّرِيكُ بِذَلِكَ الْفَاضِلِ، فَكَانَ انْتِفَاعَهُ بِمَالِ الشَّرِيكِ، وَهَذَا لَا

i/ **Y** • £

يَجُوزُ .

"الرِّكْنُ الرَّابِعُ: السَّيِّدُ، وَشَرْطُهُ: أَنْ يَكُونَ مُكَلَّفًا غَيْرَ مَحْجُورِ عَلَيْهِ.

وَالنَّظَرُ فِي: كِتَابَةِ الْكَافِرِ، وَالْمَرِيض

أَمَّا الْكَافِرُ، فَيَصِحُ كِتَابَتُهُ ذِمِّيًا كَانَ أَوْ حَرْبِيًا"؛ لِأَنَّهُ مِثْلَ الْمُسْلِمِ فِيمَا يُبَاشِرُهُ مِنْ عُقُودِ الْمُعَاوَضَاتِ وَإِعْتَاقِ الْمُمَالِيكِ. "قَالَ: وَلَكِنْ فِي الْعَبْدِ الْكَافِرِ، حَتَّى لَوْ أَسْلَمَ" عَبْدٌ "فِي يَدِ كَافِرٍ فَطَالَبْنَاهُ بِبَيْعِهِ وَإِعْتَاقِ الْمَمَالِيكِ. "قَالَ: وَلَكِنْ فِي الْعَبْدِ الْكَافِرِ، حَتَّى لَوْ أَسْلَمَ" عَبْدٌ "فِي يَدِ كَافِرٍ فَطَالَبْنَاهُ بِبَيْعِهِ وَكُاتَبَهُ، فَفِيهَا قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا جَائِزَةٌ"؛ لِأَنَّهَا تَحُولُ بَينَهُ وَبَيْنَ السَّيِّدِ، فَهِيَ كَالْبَيْعِ "فَإِنْ عَجَزَ، بِيعَ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْمُزَنِيِّ -رَحِمَهُ اللهُ"

"وَالثَّانِي: أَنَّهَا بَاطِلَةٌ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِبَيْعِهِ، لَا بِكِتَابَتِهِ وَاسْتِدَامَةِ/ إِهَانَتِهِ"؛ إِذْ لَهُ أَنْ يَحْجُرَ عَلَيْهِ فِي ٢٠٤/ بِ السَّفَرِ وَالتَّبَرُّعَاتِ. "فَعَلَى هَذَا إِنْ أَدَّى، عَتَقَ بِحُكْمِ الْكِتَابَةِ الْفَاسِدَةِ"

#### [فُرُوعٌ]

### [فِي كِتَابَةِ الْكَافِرِ وَالْمُرْتَدِ]

"الْأَوَّلُ: الْكَافِرُ إِذَا كَاتَبَ عَبْدَهُ الْكَافِر، فَأَسْلَم الْمُكَاتَب، فَهُوَ عَلَى كِتَابَتِهِ"؛ لِأَنَّهَا وَقَعَتْ صَحِيحَة، فَلَا يُمْكِنُ مُطَالَبَتُهُ بِبَيْعِهِ "فَإِنْ عَجَزَ فَرَقَّ، كَلَّفْنَاهُ بَيْعُهُ"؛ لِإِزَالَةِ الذُّلِّ عَنْهُ، كَمَا تَقَدَّم. "وَلَوْ صَحِيحَة، فَلَا يُمْكِنُ مُطَالَبَتُهُ بِبَيْعِهِ "فَإِنْ عَجَزَ فَرَقَ، كَلَّفْنَاهُ بَيْعُهُ"؛ لِإِزَالَةِ الذُّلِ عَنْهُ، كَمَا تَقَدَّم، "وَلَوْ كَاتَبَ الْمُسْتَأْمَنُ عَبْدَهُ الْكَافِرَ عِنْدَنَا، ثُمَّ أَرَادَ الْمُسَافَرَة بِهِ جَبْرًا، مَنَعْنَاهُ الْإِجْبَار، فَلْيُوكِلْ مَنْ يَقْبِضُ كَاتَبَ الْمُسْتَأْمَنُ عَبْدَهُ الْكَافِر عِنْدَنَا، ثُمَّ أَرَادَ الْمُسَافَرَة بِهِ جَبْرًا، مَنَعْنَاهُ الْإِجْبَار، فَلْيُوكِلْ مَنْ يَقْبِضُ النَّجُومَ" عَنْهُ مَهُنَا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ بِالْكِتَابَةِ زَالَ سُلْطَانُهُ عَنْهُ، وَإِثَمَا لَهُ فِي ذِمَّتِهِ حَقَّ، وَمَنْ لَهُ فِي ذِمَّةِ غَيْرِهِ حَقّ، لَا يُسَافَرَة بِهِ لِأَجْلِهِ. "قَالَ: وَإِذَا مَاتَ الْحَرْبِيُّ فِي بِلَادِ الْحَرْبِ، فَفِي أَمُوالِهِ اللَّتِي عِنْدَنَا قَوْلَانِ، كُمْ الْمُسَافَرَة بِهِ لِأَجْلِهِ. "قَالَ: وَإِذَا مَاتَ الْحَرْبِيُّ فِي بِلَادِ الْحَرْبِ، فَفِي أَمُوالِهِ اللَّتِي عِنْدَنَا قَوْلَانِ، كَمْ الْمُسَافَرَة بِهِ لِأَجْلِهِ. "قَالَ: وَإِذَا مَاتَ الْحَرْبِيُّ فِي بِلَادٍ الْحَرْبِ، فَفِي أَمُوالِهِ اللَّتِي عِنْدَنَا قَوْلَانِ، كَمْ الْمُسَافَرَة بِهِ لِأَجْلُهِ الْمَالِهِ اللَّهِ عَنِيمَة"؛ لِأَنَّهَا انْتَقَلَتْ إِلَى الْوَارِثِ، وَلَيْسَ لِلْوَارِثِ أَمَالٌ فِي نَفْسِهِ وَلَا

"وَالتَّانِي: أَنَّهَا لِوَارِثِهِ"؛ لِبَقَاءِ الْأَمَانِ فِيهَا كَمَا لَوْ كَانَ "وَإِنِ اسْتُرِقَّ الْحَرْبِيُّ، فَكَذَلِكَ" أَيْضًا "أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ: أَنَّهَا فَيْءٌ"؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ يَرُولُ بِالرِّقِّ، كَمَا يَزُولُ بِالْمَوْتِ.

"وَالنَّانِي: أَنَّهَا مَوْقُوفَةٌ"؛ لِأَنَّ حُرِّيَّتَهُ مُنْتَظَرَةٌ "فَإِنْ عَتَقَ فَالْأَمَانَةُ مُؤَدَّاةٌ، وَإِنْ مَاتَ، كَانَ فَيْئًا"، كَمَا تُلْنَا.

"الْفَرْعُ الثَّانِي: لَوْ أَحْرَزَ الْمُشْرِكُونَ مُكَاتَبَ مُسْلِمٍ، أَوْ ذِمِّيٍّ ثُمَّ اسْتَنْقَذْنَاهُ، فَهُوَ عَلَى كِتَابَتِهِ"؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَبْكُونَ أَمْوَالَنَا بِالْإِحْرَازِ، فَلَا يَبْطُلُ بِهِ كِتَابَةُ الْمُكَاتَبِ "وَلَو أَحْرَزْنَا مُكَاتَبًا حَرْبِيًّا لِحَرْبِيِّ، كَانَ فَيْنًا"؛ لِأَنَّا نَمْلِكُهُمْ بِالاسْتِيلَاءِ. "قَالَ: وَكَذَلِكَ لَوْ خَرَجَ مُكَاتَبَهُ إِلَيْنَا مُرَاغَمًا" فَيْئًا لِسَيِّدِهِ "صَارَ حُرًّا"؛ لِأَنَّا نَمْلِكُهُمْ بِالاسْتِيلَاءِ. "قَالَ: وَكَذَلِكَ لَوْ خَرَجَ مُكَاتَبَهُ إِلَيْنَا مُرَاغَمًا" فَيْئًا لِسَيِّدِهِ "صَارَ حُرًّا"؛ لِأَنَّهُ فَهَرَهُ عَلَى سَائِرٍ أَمْوَالِهِ.

"الثَّالِثُ: الْمُرْتَدُّ إِذَا كَاتَبَ بَعْدَ الْحَجْرِ، فَبَاطِلٌ، وَإِنْ كَاتَبَ قَبْلَ الْحَجْرِ، وَقُلْنَا: مِلْكَهُ زَائِلٌ،

فَكَذَلِكَ، وَإِنْ أَثْبَتْنَا مِلْكَهُ، أَنْفَذْنَا كِتَابَتَهُ، وَإِنْ وَقَفْنَا الْمِلْكَ، جَعَلْنَا الْكِتَابَةَ مَوْقُوفَةً/"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا ٥٠٠/أُ تَصَرُّفٌ فِي الْمِلْكِ، فَكَانَ عَلَى حُكْم الْمِلْكِ.

"الرَّابِعُ: لَوْ كَاتَبَ الْمُسْلِمُ عَبْدَهُ ثُمَّ ارْتَدَّ هُوَ أَوِ ارْتَدَّ الْمُكَاتَبُ، فَالْكِتَابَةُ بِحَالِهَا"؛ وَذَلِكَ لِأَنْ الْرَبَدَادَ السَّيِّدِ لَا يَزِيدُ عَلَى مَوْتِهِ، وَهِيَ لَا تَبْطُلُ بِمُوْتِهِ، فَكَذَلِكَ بِرِدَّتِهِ، وَإِذَا ارْتَدَّ الْمُكَاتَبُ، فَلَا يَزُولُ عَنْهُ الْمُرْتَدِ لَا يَزِيدُ عَلَى مَوْتِهِ، وَقَدْبِيرُهِ، فَكَذَلِكَ كِتَابَتُهُ. "قَالَ: فَلَوْ مَنَعَ الْحَاكِمُ مُكَاتَبَ الْمُرْتَدِ الْمُرْتَدِ الْمُوتِدِ اللهَ اللهُ اللهُ

"النَّظُرُ الثَّانِي: فِي الْمَرِيضِ مَرَضَ الْمَوْتِ، وَلَا يَصِحُّ كِتَابَتُهُ إِلَّا إِذَا وَفَى بِهِ ثُلُثَهُ؛ لِأَنَّهُ كَالتَّبَرُّعِ"، وَالْمَرَضُ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ تَصَرُّفِهِ فِي ثُلُثِهِ.

"وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: إِذَا وَضَعَ عَنِ الْمُكَاتَبِ نُجُومَهُ فِي الْمَرَضِ أَوْ أَعْتَقَهُ، اعْتَبَرْنَا حُرُوجَ أَقَلِّ الْأَمْرِيْنِ مِنَ الثُّكُثِ، فَإِنْ كَانَتِ الرَّقَبَةُ أَقَلَ" مِنَ النُّجُومِ "اعْتَبَرْنَا حُرُوجَهَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ عَجَزَ، لَمْ يَكُنْ لِلْوَرَثَةِ سِوَى النُّكُثِ، فَإِنْ كَانَتِ النُّجُومُ أَقَلَ" مِنَ الرَّقَبَةِ "اعْتَبَرْنَا خُرُوجَهَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ الرَّقَبَةِ"، فَلَا يُرَاعَى حَقُّهُمْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ "وَإِنْ كَانَتِ النُّجُومُ أَقَلَ" مِنَ الرَّقَبَةِ "اعْتَبَرْنَا خُرُوجَهَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَدَّى نُجُومَهُ، لَمْ يَكُنْ لِلْوَرَثَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ سَبِيلً"

"قَالَ: وَلَوْ أَوْصَى بِإِعْتَاقِهِ أَوْ بِالْوَصْعِ عَنْهُ، فَكَذَلِكَ الْجَوَابُ"؛ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ وَالتَّنْجِيزَ فِي الْمَرَضِ سَوَاءٌ.

"الثَّانِيَةُ: لَوْ كَاتَبَهُ فِي مَرَضِهِ وَثُلُثَهُ يَحْتَمِلُ رَقَبَتَهُ، جَازَتْ كِتَابَتُهُ"؛ لِمَا ذَكَرْنَا أَنَّ الْمَرَضَ لَا يَمْتَمُهُ التَّصَرُّفَ فِي مَرَضِهِ وَثُلُثَهُ يَحْتَمِلُ وَلَا يَحْتَمِلُهُ فَلَمْ يَمُتْ حَتَّى زَادَ مَالُهُ، وَاحْتَمَلَهُ التَّصَرُّفَ فِي ثُلُتِهِ، فَهُو كَالْعِتْقِ، وَالْهِبَةِ. "وَلَوْ كَانَ الثُّلُثُ لَا يَحْتَمِلُهُ فَلَمْ يَمُتْ حَتَّى زَادَ مَالُهُ، وَاحْتَمَلَهُ التَّصَرُّفَ فِي ذَلِكَ بِيَوْمِ الْمَوْتِ"؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ لُرُومِ الْوَصِيَّةِ وَاسْتِحْقَاقِهَا، فَصَحَّتْ التَّلُثُ يَوْمِ الْمَوْتِ"؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ لُرُومِ الْوَصِيَّةِ وَاسْتِحْقَاقِهَا، فَصَحَّتْ كَتَابَتُهُ.

"الظَّالِقَةُ: لَوْ أَوْصَى بِأَنْ يُكَاتَبَ عَبْدٌ لَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ وَلَا يَحْتَمِلُهُ الثَّلُثُ، وَلَهُ وَصَايَا، حَاصَّهَا، وَكُوتِبَ/ و ٢٠٥ بِمِنْ رَقَبَتِهِ مَا يَحْتَمِلُهُ الْقِسْطُ الَّذِي حِصَّةُ كِتَابَةِ مِثْلِهِ بِاحْتِيَارِهِ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا عَقْدٌ يَتَعَلَّقُ بِهِ حَقُّ اللَّهِ وَحَقُّ الْعَبْدِ، فَيَكُونُ كَسَائِرِ الْوَصَايَا فِي الصِّحَّةِ وَالاعْتِبَارِ مِنَ الثَّلُثِ، وَقَوْلُهُ: "كِتَابِةِ مِثْلِهِ"؛ لِأَنَّ الاعْتِبَارِ فِي ذَلِكَ بِالْعُرْفِ، وَقَدْ حَرَتِ الْعَادَةُ بِأَنْ يُكَاتِبَ الْعَبْدُ بِأَكْثَرَ مِنْ قِيمَتِهِ، فَيُعْتَبُرُ ذَلِكَ، وَقَوْلُهُ: "بِاحْتِيَارِهِ"؛ لِأَنَّ الْعَبْدِ، فَلَا بُدَّ مِنِ احْتِيَارِهِ، بِخِلَافِ الْعِنْقِ لَوْ أَوْصَى بِهِ، فَإِنَّهُ يُعْتَقُ سَوَاءٌ رَضِيَ بِهِ الْكَبُوا الْعَبْدِ أَوْ لَهُ يَرْضَ، وَهَذَا كَمَا لَا يَخْتَاجُ السَّيِّدُ فِي إِعْتَاقِهِ إِلَى رِضَاهُ، وَفِي كِتَابَيَهِ يَعْتَلُجُهُ الْوَلَى الْعَبْدِ "فَإِنْ قَالَ: كَاتِبُوا الْعَبْدِ "فَإِنْ قَالَ: كَاتِبُوا أَحَدَ رَقِيقِي أَو رقابِي، دَخَلَ تَحْتَهُ النَّهُ لِلَا يَكَابُوا أَحْدَ رَقِيقِي أَو رقابِي، دَخَلَ تَحْتَهُ النَّعَابُ التَّقَابُ وَالرَّقِيقِ يَتَنَاوَلُ الْجُمِيعَ "وَلَوْ أَوْصَى بِرَقَبَةِ الْمُكَاتَبِ لِرَجُلِ، وَلَا لَمُعْنُى"؛ لِأَنْ لَفُظُ الرَّيَافِ وَالرَّقِيقِ يَتَنَاوَلُ الْجُمِيعَ "وَلَوْ أَوْصَى بِرَقَبَةِ الْمُكَاتَبِ لِرَجُلِ،

فَبَاطِلَةٌ وَإِنْ عَجَزَ قَبْلَ مَوْتِ الْمُوصِي؛ لِلْحَيْلُولَةِ الْكَائِنَةِ عِنْدَ الْوَصِيَّةِ"، فَإِنَّهَا لَمْ تَقْبَلِ النَّقْلَ بِالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ، فَلَا تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ بِهَا، كَمَا لَا تَصِحُّ بِمَالِ الْغَيْرِ، وَعَجْزُهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ تَحَدُّدِ مَالٍ آخَرَ لِلْمُوصِي بَعْدَ وَصِيَّتِهِ، فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ وَصِيَّتُهُ السَّابِقَةُ، كَمَا لَوْ وَصَّى بِعَبْدِ غَيْرِهِ ثُمَّ مَلَكَهُ.

"الْقِسْمُ الثَّانِي مِنَ الْكِتَابِ: فِي أَحْكَامِ الْكِتَابَةِ، وَهِيَ سِتَّةٌ:

الْأَوَّلُ: حُكْمُ الْكِتَابَةِ الصَّحِيحَةِ: اللَّزُومُ، وَحُصُولُ الْعِتْقِ عِنْدَ بَرَاءَةِ الذِّمَّةِ عَنِ النَّجُومِ، وَفِيمَا يَحْصُلُ بِهِ الْعِتْقُ مَسَائِلُ أَرْبَعَةٌ:

الْأُولَى: لَوْ كَاتَب عَبْدَهُ كِتَابَةً فَاسِدَةً فَأَبْرَأَهُ عَنِ النَّجُومِ، لَمْ يَعْتِقْ، بِخِلافِ الصَّحِيحَةِ؛ فَإِنَّ الْغَالِبَ عَلَى الْفَاسِدِ التَّعْلِيقِ بِالصَّفَةِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: إِذَا أَدَيْتَ، فَأَنْتَ/ حُرَّ، وَالشَّرُعُ مُتَشَوِّتٌ إِلَى خُصِيلِ الْعِنْقِ مَا مُحَلَّ الْمُعَاوَضَةِ، وَهُو قَوْلُهُ: إِذَا أَدَيْتَ، فَأَنْتَ/ حُرَّ، وَالشَّرُعُ مُتَشَوِّتٌ إِلَى خُصِيلِ الْعِنْقِ مَا عَمْدَ وَلَا يَعْدَرُ ذَلِكَ بِطَرِيقِ الْمُعَاوَضَةِ، لَمْ يَتَعَدَّرْ بِوجُودِ الصَّفَةِ، وَقَدْ وُحِدَ، فَعَتَقَ. "قَالَ: وَرَدَّ السَّيِّدُ السَّيِّدُ عَلَى الْمُعْوَى الْمُعْوَى الْعَمْوَى الْمُعْوَى الْمُعْوَى الْمُعْوَى الْعَمْوَى الْمُعْوَى الْمُعْوَى الْمُعْوَى الْمُعْوَى الْمُعْوَى الْعَبْقِ الْمُسْتَوِى الْمُعْمَوِى الْمُعْوَى الْمُعْوِى الْمُعْوَى الْمُودِ الْمُعْوَى الْمُعْوَى الْمُعْوَى الْمُعْوَى الْمُعْوَى الْمُعْوَى الْمُودِ وَالْمُولِي الْمُودِي الْمُعْوَى الْمُعْوَى الْمُودِي الْمُودِ وَالْمُولِي الْمُودِي الْمُعْوَى الْمُعْوَى الْمُعْوَى الْمُودِي الْمُودِي الْمُودِي الْمُودِي الْمُعْوَى الْمُودِي الْمُلُولُ الْمُودِي الْمُودِي الْمُودِي الْمُولُولُ اللَّهُ الْمُعْوَى الْمُودُى الْمُودُى الْمُودُى الْمُودُى الْمُودُى الْمُودِي الْمُولِ فَالِمِ الْمُعْوَى الْمُولِى الْمُولُولُ الْمُؤْلِلُكُ إِلَى الْمُولُولُ الْمُولُولُ الْمُولُولُ الْمُولُولُ الْمُولُولُ الْمُولُولُ الْمُولُولُ الْمُولُولُ الْمُؤْمِى الْمُولُولُ الْمُؤْمُ الْمُولُولُ الْمُؤْمُ الْمُولُولُ الْمُؤْمِ الْمُولُولُ الْمُؤْمُ الْمُولُولُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُولُولُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ وَالْمُولُولُ الْمُؤْمُ الْمُول

"الثَّانِيَةُ: لَوْ مَاتَ السَّيِّدُ فَأَدَّى إِلَى الْوَارِثِ، عَتَقَ فِي الْكِتَابَةِ الصَّحِيحَةِ"؛ لِأَنَّ الْوَارِثَ يَقُومُ مَقَامَهُ. "وَالصَّحِيحُ: أَنَّ الْوَلَاءَ لِلْمُورِّثِ"؛ لِأَنَّ عِتْقَهُ مِنْ جِهَتِهِ "وَلَا يُعْتَقُ فِي الْكِتَابَةِ الْفَاسِدَةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُوَ الْصَّحِيحُ: أَنَّ الْوَلَاءَ لِلْمُورِّثِ"؛ لِأَنَّ عِتْقَهُ مِنْ جِهَتِهِ "وَلَا يُعْتَقُ فِي الْكِتَابَةِ الْفَاسِدَةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُو الْقَائِلُ: إِذَا أَدَيْتَ إِلَيَّ كَذَا فَأَنْتَ حُرِّ"، وَفِي هَذِهِ الْكِتَابَةِ إِنَّا يَعْصُلُ الْعِتْقُ بِوُجُودِ الصَّفَةِ، فَإِنَّ التَّعْلِيقَ غَلْرُ مَوْجُودَةٍ.

"الثَّالِثَةُ: لَوْ حُجِرَ عَلَى السَّيِّدِ أَوْ عُلِبَ عَلَى عَقْلِهِ فَأَخَذَ النُّجُومَ، لَمْ يُعْتَقُ"؛ لِمَا بَيَّنَا أَنَّهَا حَائِزَةٌ عَيْرُ لَازِمَةٍ، وَالْعُقُودُ الْحَائِزَةُ تَبْطُلُ بِالْحُنُونِ، وَالْحَحْر، وَلأَنَّ الْمَحْنُونَ قَبْضُهُ فَاسِدٌ.

"قَالَ: وَلَوْ صَارَ الْعَبْدُ بَعْدَ الْكِتَابَةِ مَخْبُولًا عَتَقَ بِأَدَاءِ الْكِتَابَةِ الْفَاسِدَةِ"؛ لِوُجُودِ الصَّفَةِ مِنْهُ، وَهُوَ الْأَدَاءُ "وَتَرَاجَعَا" كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْعَبْدِ السَّلِيمِ/ "وَإِنْ كَانَ الْعَبْدُ عِنْدَ الْعَقْدِ مَحْبُولًا، عَتَقَ بِالْأَدَاءِ "كَمَا ٢٠٦/ ب ذَكَرْنَا "وَلَمْ يَرْجِعْ أَحَدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ بِشَيْءٍ"؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ مَعَ الْمَحْنُونِ لَيْسَ بِعَقْدٍ أَصْلًا، وَإِنَّا هُوَ

人のV

تَعْلِيقٌ مُحْضٌ كَمَا قَدَّمْنَاهُ؛ لِاخْتِلَالِ أَحَدِ الْأَرْكَانِ.

"الرَّابِعَةُ: إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ عَنِ ابْنَيْنِ وَمُكَاتَبٌ فَجَحَدَ أَحَدُهُمَا كِتَابَتَهُ وَحَلَفَ، فَنِصْفُهُ مُكَاتَبٌ"، وَهُوَ نِصْفُ الْمُقِرِّ؛ لِإِقْرَارِهِ بِالْكِتَابَةِ "وَإِنْ كَانَا مُعْتَرِفَيْنِ بِكِتَابَتِهِ فَأَدَّى إِلَى أَحَدِهِمَا نَصِيبَهُ، عَتَقَ، وَلَا يُقَوَّمُ وَهُوَ نِصْفُ الْمُقِرِّ؛ لِإِقْرَارِهِ بِالْكِتَابَةِ "وَإِنْ كَانَا مُعْتَرِفَيْنِ بِكِتَابَتِهِ فَأَدَّى إِلَى أَحَدِهِمَا نَصِيبَهُ، عَتَقَ، وَلَا يُقَوَّمُ عَلَىٰ هَذَا عَلَيْهِ الْبَاقِي؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنَجُزْ، وَالسِّرَايَةُ مِنْ أَثَرِ التَّنْجِيزِ"؛ وَلِأَنَّهُ لَمْ يَغُرُهُ، فَهُو كَمَن مَلَكَ شِقْصًا مِثَنْ يُعْتَقُ عَلَيْهِ إِرْنًا. "قَالَ: وَلَوْ أَنَّهُ لَمْ يُؤَدِّ وَلَكِنْ أَبْرَأَهُ الْمُعْتَقُ عَيْرُهُ، فَهُو كَمَن مَلَكَ شِقْصًا مِثَنْ يُعْتَقُ عَلَيْهِ إِرْنًا. "قَالَ: وَلَوْ أَنَّهُ لَمْ يُؤَدِّ وَلَكِنْ أَبْرَأَهُ الْمُعْتَقُ عَيْرُهُ، فَهُو كَمَن مَلَكَ شِقْصًا مِثَنْ يُعْتَقُ عَلَيْهِ إِرْنًا. "قَالَ: وَلَوْ أَنَّهُ لَمْ يُؤَدِّ وَلَكِنْ أَبْرَأَهُ اللّهُ اللّهُ عَتَقَ نَصِيبَهُ مِنْهُ، فَفِى التَّقُويمِ وَالسِّرَايَةِ، قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: لَا يُقَوَّمُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ عِتْقَهُ بِكِتَابِةِ الْأَبِ"، لَا بِإِبْرَائِهِ، وَإِعتاقه أَيْضًا عِنْزِلَةِ إِبْرَائِهِ؛ وَلِهَذَا يَكُونُ وَلَاعُهُ لِلْأَبِ، فَهُوَ كَالنَّائِبِ عَنْهُ، وَلَا سِرَايَةَ عَلَى النَّائِبِ، وَلَا عَلَى الْمَيِّتِ أَيْضًا، وَلِأَنَّهُ لَوْ أَدَّى لَا يُقَوَّمُ، كَذَلِكَ هَهُنَا.

"وَالثَّانِي: يُقَوَّمُ؛ لِانْتِسَابِ التَّعْجِيلِ وَالتَّنْجِيزِ إِلَيْهِ.

ثُمَّ فِي وَقْتِ التَّقْوِيمِ، قَوْلَاذِ:

أَحَدُهُمَا: تَعْجِيلُ التَّقْوِيمِ؛ لِحُصُولِ حَقِيقَةِ الْعِثْقِ" فِي الْحَالِ "ثُمَّ الصَّحِيحُ: أَنَّ الْوَلَاءَ" فِي جَمِيعِ الْعَبْدِ "لِلْأَبِ؛ وَأَنَّ الْكِتَابَةَ لَا تَنْفَسِخُ" بِإِبْرَائِهِ وَإِعْتَاقِهِ، كَمَا لَا تَنْفَسِخُ بِإِبْرَائِهِمَا جَمِيعًا وَإِعْتَاقِهِمَا، فَإِنَّهُمَا لَوْ أَعْتَقَهُ أَحُدُهُمَا أَوْ أَبْرَأَهُ. لَوْ أَعْتَقَهُ أَحُدُهُمَا أَوْ أَبْرَأَهُ.

"وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ التَّقْوِيمَ" يُؤَخَّرُ فَيَكُونُ "عِنْدَ الْعَجْزِ إِنِ اتَّفَقَ الْعَجْزُ"؛ لِأَنَّهُ فِي الْحَالِ عَلَى كِتَابَيّهِ فِي النِّصْفِ الْآخِر، وَلَعَلَّهُ يُؤَدِّي إِلَى أَحِيهِ نَصِيبَهُ فَيَعْتِقُ، فَأَمَّا إِنْ عَجَزَ عَنْ ذَلِكَ وَيَرُدُّهُ أَخُوهُ إِلَى الرِّقِّ، فَحَينَ فِي النِّصْفِ الْآفِرِثِ ٢٠٧/أَ فَحِينَئِذٍ يُقَوَّمُ عَلَيْهِ "وَتَنْفَسِخُ الْكِتَابَةُ فِي النِّصْفِ/ بِالْعَجْزِ، وَيَكُونُ وَلَاءُ هَذَا النِّصْفَ الْآنَ لِلْوَارِثِ ٢٠٧/أَ النَّصْفَ الْآنِ اللَّوَانِ لِلْأَارِثِ ٢٠٧/أَ النَّصْفِ الْأَوَّلِ لِلْآبِ"؛ لِأَنَّ عِتْقَهُ مِنْ جِهَتِهِ. "وَالصَّحِيحُ: أَنَّ وَلَاءَ النِّصْفِ الْأَوَّلِ لِلْآبِ"؛ لِأَنَّ عِتْقَهُ مِنْ جِهَتِهِ. "اللَّحْكُمُ الثَّانِي: فِي أَذَاءِ النَّجُومِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ عَشْر:

الْأُولَى: الْإِيتَاءُ فَرْضٌ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَفَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ۗ وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ عَالَى اللَّهُ عَالَى: ﴿ وَفَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ۖ وَالْمُرَادُ بِهِ (الْحَيْرِ): الْأَمَانَةُ، وَالْكَسْبُ " فِي التَّفْسِيرِ.

"فَإِنْ دَعَا الْعَاقِلُ الْبَالِغُ سَيِّدَهُ إِلَى الْكِتَابَةِ وَلَمْ يَتَفَرَّسْ فِيهِ خَيْرًا، لَمْ يُنْدَبْ إِلَى إِجَابَتِهِ" وَكِتَابَتِهِ؟ لِمَنْهُومِ الْآيَةِ "وَإِن تَفَرَّسَ فِيهِ خَيْرًا، نُدِبَ إِلَى إِجَابَتِهِ"؛ لِأَنَّ الْآيَةَ مَحْمُولَةٌ عَلَى النَّدْبِ "وَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ لِمَفْهُومِ الْآيَةِ "وَإِن تَفَرَّسَ فِيهِ خَيْرًا، نُدِبَ إِلَى إِجَابَتِهِ"؛ لِأَنَّ الْآيَةَ مَحْمُولَةٌ عَلَى النَّدْبِ "وَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ لَمَنْ الْعَبِيدِ، وَفِيهِ ضَرَرٌ عَظِيمٌ "وَلَكِنْ إِذَا أَجَابَ، يَلْزَمُهُ فَلِكَ"؛ لِأَنَّا لَوْ أَوْجَبْنَاهُ؛ لَزَالَ إِحْكَامُ السَّادَاتِ عَنِ الْعَبِيدِ، وَفِيهِ ضَرَرٌ عَظِيمٌ "وَلَكِنْ إِذَا أَجَابَ، يَلْزُمُهُ

<sup>(</sup>١) النور:٣٣.

الْإِيتَاءُ"؛ لِلْآيَةِ "وَلَيْسَ بِمُقَدِّر"؛ لِأَنَّ الْإِيتَاءَ يَتَنَاوَلُ الْقَلِيلَ وَالْكَثِيرَ "وَالْمُسْتَحَبُّ: أَنْ يَكُونَ بِالْمُعَرَّفِ عَلَى حَسْب مَالِ الْعَقْدِ"، كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْمُتْعَةِ "وَكَاتَبَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَبْدًا بِخَمْسَةٍ وَثَلَاثِينَ أَلْفًا ثُمَّ وَضَعَ عَنْهُ خَمْسَةَ آلَافِ دِرْهَم"

"فَإِنْ مَاتَ السَّيِّدُ بَعْدَ الْقَبْض، حَاصَّ الْمُكَاتَبُ بِحَقِّ الْإِيتَاءِ غرَمَاءَهُ مُقَدَّمًا عَلَى الْوَصَايَا"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فَرْضٌ أَيْضًا كَالدُّيُونِ.

"الثَّانِيَةُ: لَوِ اخْتَلَفَ سَيِّدُ الْمُكَاتَبِ وَالْمُكَاتَبُ فِي مَالِ الْعَقْدِ، تَحَالَفَا وَتَرَادًا"، كَمَا فِي الْبَيْع "وَلَو ادَّعَى السَّيِّدُ بَعْدَ مَوْتِ مُكَاتَبِهِ أَنَّهُ أَدَّى إِلَىَّ كِتَابَتَهُ وَجَرَّ إِلَىَّ وَلَاءَ وَلَدِهِ مِنْ مُعْتِقِهِ، وَأَنْكَرَ، مَوَالِي الْمُعْتَقَةِ ذَلِكَ، فَالْقُوْلُ قَوْلُهُمْ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ الْوَلَاءَ لَهُمْ"

"قَالَ: وَلَوْ أَقَرَّ بِالاسْتِيفَاءِ مِنْ أَحَدِ الْمُكَاتَبَيْن لَا بِعَيْنِهِ وَمَاتَ، أَقْرَعْنَا بَيْنَهُمَا"، كَمَا فِي الْعِنْقِ

"الثَّالِثَةُ: لَوْ أَدَّى كِتَابَتَهُ وَكَانَ عِوضًا فَعَتَقَ فَأَصَابَ السَّيِّدُ بِهِ عَيْبًا، رَدَّهُ، وَالْعِثْقُ مَرْدُودٌ"، كَمَا لَوْ بَاعَ عَبْدًا بِثَوْبِ ثُمٌّ وَجَدَ بِالثَّوْبِ عَيْبًا "وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ/ قَالَ عِنْدَ قَبْضِ الْعَرْضِ: أَنْتَ حُرٌّ؛ بِنَاءً عَلَى سَلَامَتِهِ"، فَإِنَّ ظَاهِرَ الْحَالِ هُوَ السَّلَامَةُ مِنَ الْعُيُوبِ، فَإِذَا خَرَجَ مَعِيبًا، لَمْ يَكُنْ قَوْلُهُ مُؤَثِّرًا، وَصَارَ فِي دَفْعِهِ الْعَرْضَ الْمَعِيبَ إِلَيْهِ "بِمَثَابَةِ مَا لَوْ دَفَعَ دَنَانِيرَ نَاقِصَةً بِالْوَزْنِ، وَنُجُومُهُ دَنَانِيرُ كَامِلَةً" "قَالَ: وَلَوْ ادَّعَى الْمُكَاتَبُ أَنَّهُ أَدَّى وَاسْتَمْهَلَ الْبَيِّنَةَ، أُمْهِلَ"، كَمَا في سَائِر الدَّعَاوَى.

> "الرَّابِعَةُ: السَّيِّدُ مُجْبَرٌ عَلَى قَبُولِ النَّجْمِ الْمُعَجَّلِ إِذَا لَمْ يَخْشَ مُؤْنَةً وَضَرَرًا"؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَعْجِيل الْعِتْقِ، وَلِأَنَّ التَّأْجِيلَ لِحَقِّ الْعَبْدِ وَقَدْ تَرَّكُهُ، فَلَا يُؤَخَّرُ "وَإِنْ خَافَ" ضَرَرًا مِنَ النَّهْبِ وَغَيْرِهِ، أَوْ مُؤْنَةً فِي حِفْظِهِ "لَمْ يُجْبَرْ"؛ لِأَنَّ الضَّرَرَ لَا يُدْفَعُ بِالضَّرَرِ "وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ ذَلِكَ الْحَوْفِ مَقْرُونًا بِعَقْدِ الْكِتَابَةِ أَوْ لَا يَكُونُ"؛ لِأَنَّ الاعْتِبَارَ بِحَالَةِ الْأَدَاءِ، فَإِنَّ الْخَوْفَ يَكُون عَلَى مَا يَقْبِضُهُ، لَا عَلَى مَا يَذْكُرُهُ لَفْظًا "وَلَا يَصِحُ التَّعْجِيلُ بِشَوْطِ الْإِبْرَاءِ عَنْ بَعْضِ النُّجُومِ"؛ لِأَنَّ الْإِبْرَاءَ لَا يَصِحُ تَعْلِيقُهُ بِالشَّرْطِ، وَلأَنَّهُ إِذَا قَالَ لَهُ: عَجِّلْ إِلَيَّ خَمْسَمِائَةٍ حَتَّى أُبْرِئَكَ عَنْ خَمْسِمِائَةٍ، أَوْ صَالِحْني عَنْ أَلْفٍ عَلَى خَمْسِمِائَةٍ، كَانَ ذَلِكَ رِبًا، وَبَيْعًا لِلْأَجَلِ، فَلَا يَصِحُّ.

> "فَإِنْ أَرَادَ تَصْحِيحَ ذَلِكَ، فَلْيَرْضَ الْمُكَاتَبُ بِالْعَجْزِ"، وَفَسْخ الْكِتَابَةِ "وَلْيَرْضَ السَّيَّدُ بِشَيْءٍ يَأْخُذُهُ" مِنْهُ "ثُمَّ يَعَتِقُهُ؛ فَيَجُوزُ" ذَلِكَ، وَلَكِنْ فِيهِ غَرَرٌ؛ لِأَنَّ السَّيِّدَ قَد يَقْبضُ ثُمَّ لَا يَعْتِقُ، فَالْأَحْوَطُ لَهُ، أَنْ يَقُولَ لَهُ السَّيِّدُ: إِنْ عَجَّرْتَ نَفْسَكَ وَأَدَّيْتَ إِلَى خَمْسَمِائَةٍ، فَأَنْتَ حُرٌّ؛ لِيَكُونَ الْعِنْقُ مُعَلَّقًا بِالْأَدَاءِ لَا الْإِبْرَاءِ، وَلَكِنْ مَعَ هَذَا لَا يَكُونُ هَذَا الْعِتْقُ بِحُكْم الْكِتَابَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ بِالصِّفَةِ، فَلَا يُسْتَثْبَعُ بِهِ الأَوْلاَدُ وَالْأَكْسَابُ، فَلْيُفْهَمْ.

"الْخَامِسَةُ: لَوْ جَاءَ الْمُكَاتَبُ بِالنَّجْمِ فَامْتَنَعَ السَّيِّدُ، وَقَالَ: هَذَا حَرَامٌ مَعْصُوبٌ، أُجْبِرَ عَلَى قَبُولِهِ

۲۰۷/ ب

گاتَب" گاتَب

أَوْ إِبْرَائِهِ/؛ لِأَنَّ الْيَدَ دَلِيلُ الْمِلْكِ، فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ عَلَى الْمُكَاتَبِ"

# [فَرْغٌ] [لَوْ بَاعَ الْمُكَاتَبُ نُجُومَهُ]

"لَوْ بَاعَ نُجُومَهُ، فَهُو مَفْسُوخٌ"؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ ثَابِتَةٍ عَلَى الْعَبْدِ، فَإِنَّ لَهُ إِبْطَالُهَا، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ عَنْ بَيْعِ مَا لَمْ يُعْبَضْ (١)، فَهُوَ كَبَيْعِ الْمُسْلَمِ فِيهِ قَبْلَ الْقَبْضِ، فَإِنْ بَاعَهَا فَأَدَّاهَا الْمُكَاتَبُ إِلَى الْمُشْتَرِي، فَكَأَنَّهُ بَيْعِ مَا لَمْ يُعْبَضْ الْإِذْنَ لَهُ فِي الْقَبْض، فَأَشْبَهَ وَكِيلَهُ. أَدَّى إِلَى وَكِيل السَّيِّدِ، وَصَارَ حُرًّا؛ لِأَنَّ بَيْعَهَا مِنْهُ يَتَضَمَّنُ الْإِذْنَ لَهُ فِي الْقَبْض، فَأَشْبَهَ وَكِيلَهُ.

"السَّادِسَةُ: الْمُكَاتَبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ"؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عَلَىٰهِ قَالَهُ الْإَنَّهُ مَاتَ وَعَلَيْهِ بَقِيَّةٌ مِنَ النُّجُومِ فَأَرَادَ وَلَدُهُ الْأَدَاءَ عَنْهُ، لَمْ يَجُزْ، بَلِ انْفَسَخَتِ الْكِتَابَةُ وَمَاتَ رَقِيقًا"؛ لِتَعَدُّرِ بَقِية مِنَ النُّجُومِ الْكِتَابَة فِي الْمَيِّتِ "وَمَا فِي يَدِهِ وَإِنْ كَانَ وَافِيًا بِالنُّجُومِ، فَهُوَ لِسَيِّدِهِ مِلْكًا لَا إِرْثًا"، كَمَا فِي سَائِرِ مَالِكِهِ.

"السَّابِعَةُ: إِذَا كَاتَبَا عَبْدًا مُشْتَرَكًا، لَمْ يَجُزْ لِلْعَبْدِ أَنْ يُعَجِّلَ حَقَّ أَحَدِهِمَا بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهِ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ فِي حُكْمِ الْوَاحِدِ"، وَكَأَنَّهُمَا شَحْصٌ وَاحِدٌ فِي اسْتِحْقَاقِ الْمَالِ "فَإِنْ فَعَلَ، فَالْمَدْفُوعُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ

<sup>(</sup>۱) مسند الشافعي - ترتيب سنجر (۳/ ۱۷۲): باب النهي عن بيع ما لم يقبض، رقم (۱۳۹۷ - أخبرنا الشافعي رضي الله عنه، قال: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه»، والمعجم الأوسط للطبراني (۲/ ۱۰۶): رقم (۱۰۵۶) عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: «نحى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سلف وبيع، وعن شرطين في بيع، وعن بيع ما لم يقبض، وربح ما لم يضمن» لم يرو هذا الحديث عن عاصم إلا همام، تفرد به: عمرو "، حاء في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٤/ ٨٥): رقم (٦٣٨٧) - وعن ابن عباس «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال لعتاب بن أسيد: إني قد بعثتك على أهل الله - أهل مكة - فانههم عن بيع ما لم يقبض، وعن ربح ما لم يضمنوا، وعن شرطين في شرط، وعن بيع وسلف» رواه الطبراني في الأوسط، وفيه يحيى بن صالح الأيلي؛ قال الذهبي: روى عنه يحيى بن بكير مناكير. قلت: ولم أحد لغير الذهبي فيه كلاما. وبقية رجاله رجال الصحيح.

<sup>(</sup>۲) سنن أبي داود (٤/ ۲۰ ت محيي الدين عبد الحميد): رقم (٣٩٢٦) عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن حده، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «للكاتب عبد ما بقي عليه من مكاتبته درهم»، [حكم الألباني] حسن، وسنن الترمذي (٣/ ٥٥٠ ت شاكر): رقم (١٢٥٩) عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا أصاب المكاتب حدا أو ميراثا ورث بحساب ما عتق منه» وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «يؤدي المكاتب بحصة ما أدى دية حر، وما بقي دية عبد» وفي الباب عن أم سلمة: حديث ابن عباس حديث حسن وهكذا روى يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وروى خالد الحذاء، عن عكرمة، عن على قوله والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم، وقال أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم: المكاتب عبد ما بقي عليه درهم، وهو قول سفيان الثوري، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، [حكم الألباني] صحيح، حاء في خلاصة البدر المنير (٢/ ٤٦٤): رقم (٢٩٨٢) – حديث: عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن حده قال: قال رسول الله صل الله تعالى عليه وسلم: "المكاتب عبد ما بقي عليه درهم" رواه أبو داود، واللفظ له وباقي عن أبيه، عن حده قال: قال رسول الله صل الله تعالى عليه وسلم: "المكاتب عبد ما بقي عليه درهم" رواه أبو داود، واللفظ له وباقي وأخطأ المجد ابن تيمية في الأحكام حيث قال: رواه الخمسة إلا النسائي، وهو فيه من طرق كثيرة في هذا الباب. ووقع في بعض نسخ الرافعي. قن بدل عبد ولا أعرفها».

الشَّرِيكَيْنِ"؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَهُ حَقُّ الْمِلْكِ فِي جَمِيعِ الْكِتَابَةِ "وَإِذَا أَذِنَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ فِي السَّعِجَالِ نَصِيبِهِ، فَعَلَى قَوْلَيْن:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ"؛ لِأَنَّ إِذْنَهُ هَذَا فِي شَيْءٍ لَا يَمْلِكُهُ، فَإِنَّ حَقَّهُ فِي ذِمَّةِ الْمُكَاتَبِ وَهُوَ مِلْكُهُ، فَلَا يَنْفُذُ فِيهِ إِذْنُ السَّيِّدِ، فَكَأَنَّهُ لَمْ يَأْذَنْ، "وَعَلَى هَذَا لَا فِيهِ فَهُوَ الْمَالُ الَّذِي فِي يَدِ الْمُكَاتَبِ وَهُوَ مِلْكُهُ، فَلَا يَنْفُذُ فِيهِ إِذْنُ السَّيِّدِ، فَكَأَنَّهُ لَمْ يَأْذَنْ، "وَعَلَى هَذَا لَا يُعْتَقُ " بِعَذَا الْقَبْضِ "نَصِيبُهُ"، فَإِنَّهُ قَبْضٌ لَا يُفِيدُ الْمِلْكَ، وَلَا يُخْرِجُ الْمَقْبُوضَ عَنْ أَنْ يَكُونَ مُشْتَرَكًا بَينَهُمَا كُمَا كُو أَحْضَرَ الْعَبْدُ كَمَا كُو أَحْضَرَ الْعَبْدُ كَمَا كُونَ قَبْلَ الْقَبْضِ؛ إِذْ لَيْسَ الْإِذْنُ الْمَوْجُودُ فِيهِ إِلَّا لِتَقْدِيمِ التَّسْلِيمِ فَقَطْ، وَهُوَ "كُمَا لَوْ أَحْضَرَ الْعَبْدُ الْمَوْجُودُ فِيهِ إِلَّا لِتَقْدِيمِ التَّسْلِيمِ فَقَطْ، وَهُوَ "كُمَا لَوْ أَحْضَرَ الْعَبْدُ الْمَالُونِ بَعْدَكَ الْمَالَيْنِ، فَقَالَ أَحَدُ الشَّرِيكُيْنِ لِصَاحِبِهِ: اسْبِقْنِي بِالْوَزْنِ/"، وَاسْتَوْفِ أَنْتَ نَصِيبَكَ، فَإِنِّ أَسْتَوْفِ بَعْدَكَ الْمَاقِي قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهُ الْآخِرِ مَثَلًا، كَانَ الْمَقْبُوضُ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا، وَلَمْ يَعْفِى إِلَى أَنْ يَسْتَوْفِيَا الْكِتَابَةَ كُلَّهَا، كَذَلِكَ هَهُنَا.

"وَالْقُوْلُ الثَّانِي: أَنَّهُ يَصِحُّ وَيَعْتِقُ نَصِيبَهُ"؛ لِأَنَّ حَجْرَ الْمُكَاتَبِ كَانَ لِحَقِّ السَّيِّدِ، فَإِذَا أَذِنَ زَالَ الْحُجْرُ، فَجَازَ أَنْ يَقْبِضَ وَيَعْتِقَ بِهِ نَصِيبَهُ "وَيُقَوَّمُ عَلَيْهِ نَصِيبُ صَاحِبِهِ فِي الْحَالِ، أَوْ إِذَا عَجَزَ، كَمَا الْحُجْرُ، فَجَازَ أَنْ يَقْبِضَ وَيَعْتِقَ بِهِ نَصِيبَهُ "وَيُقَوَّمُ عَلَيْهِ نَصِيبُ صَاحِبِهِ فِي الْحَالِ، أَوْ إِذَا عَجَزَ، كَمَا مَضَى ذِكْرُهُ" فِي مَسْأَلَةِ الابْنَيْنِ.

"وَلَمْ يَخْتَلِفِ الْقَوْلُ هَهُنَا فِي أَصْلِ التَّقْوِيمِ" بَلْ يَجِبُ التَّقْوِيمُ قَوْلًا وَاحِدًا "لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي كَاتَبَهُ"، بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الابْنَيْنِ، فَإِنَّ الْكِتَابَةَ كَانَتْ ثَمَّ مِنْ أَبِيهِمَا.

"قَالَ: وَلَوِ ادَّعَى، فَقَالَ: [دَفَعْتُ إِلَيْكُمَا النَّجُومَ] فَصَدَّقَهُ أَحَدُهُمَا وَكَذَّبَهُ الْآخَرُ، فَنُصِيبُ مَنْ صَدَّقَهُ خُرِّ؛ لِإِقْرَارِهِ، وَيُشَاطِرُهُ شَرِيكَهُ فِيمَا قَبَضَ"؛ لِأَنَّهُ مِنْ كَسْبِ الْعَبْدِ، وَكَسْبُهُ مُشْتَرَكًا بَينَهُمَا وَنَصِيبُ الْمُكَذِّبِ بَاقٍ عَلَى الْكِتَابَةِ، فَإِنْ أَدَّى، عَتَقَ، وَإِنْ عَجَزَ، رَقَّ ذَلِكَ النَّصِيبُ"

"الثَّامِنَةُ: الْمَرِيضُ إِذَا أَقَرَّ بِقَبْضِ النُّجُومِ، فَهُو كَالدَّيْنِ يُقِرُّ بِقَبْضِهِ فِي صِحَّتِهِ، فَيَنْفُذُ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ لِغَيْرِ الْوَارِثِ لَازِمٌ فِي الْمَرَضِ كَمَا فِي الصِّحَّةِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِإِنْشَاءِ تَبَرُّعٍ، وَإِنَّا هُوَ الْمُرَضِ كَمَا فِي الصِّحَّةِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِإِنْشَاءِ تَبَرُّعٍ، وَإِنَّا هُوَ إِخْبَارٌ عَنْ كَائِنٍ سَابِقٍ "وَلَوْ قَالَ: ضَعُوا عَنْهُ النُّجُومَ، فَهُو وَصِيَّةٌ مَحْصُورَةٌ فِي الثُّلُثِ، وَلَوْ قَالَ: قَدِ إِخْبَارٌ عَنْ كَائِنٍ سَابِقٍ "وَلَوْ قَالَ: ضَعُوا عَنْهُ النَّجُومَ، فَهُو وَصِيَّةٌ مَحْصُورَةٌ فِي الثّلُثِ، وَلَوْ قَالَ: قَدِ السَّتَوْفَيْتُ النَّجُومَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَالْإِقْرَارُ بَاطِلَ" مَعَ الاسْتِثْنَاءِ كَالطَّلَاقِ، وَالْعِتَاقِ، وَالْأَيْمَانِ؛ إِذْ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ السَّعُوفَ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

"وَلَوْ قَالَ: ضَعُوا عَنْهُ مِائَةَ دِينَارٍ، وَمَالُ الْكِتَابَةِ دَرَاهِمَ، فَالْوَصِيَّةُ بَاطِلَةٌ"؛ لِأَنَّهُ يَضَعُ عَمَّا لَمْ يَجِبْ لَهُ.

"التَّاسِعَةُ: لَوْ أَوْصَى بِنُجُومِهِ لِإِنْسَانٍ، صَحَّتِ الْوَصِيَّةُ"؛ لِأَنَّهَا مَالٌ مِنْ أَمْوَالِهِ "وَيَعْتِقُ بِتَوْفِيرِهَا/" ٢٠٩ أَ عَلَى الْمُوصَى لَهُ كَمَا عَلَى وَكِيلِهِ، أَوْ عَلَى وَارِثِهِ "فَإِنْ عَجَزَ، فَلِلْوَارِثِ اسْتِرْقَاقُهُ وَإِنْ أَرَادَ صَاحِبُ الْوَصِيَّةِ عَلَى الْمُوصَى لَهُ بِالدِّمَّةِ، فَكَانَ حَقُ الْوَارِثِ آكَدُ "وَلَوْ إِمْهَالَهُ"؛ وَخَقُ الْمُوصَى لَهُ بِالذِّمَّةِ، فَكَانَ حَقُ الْوَارِثِ آكَدُ "وَلَوْ كَانَتْ الْكِتَابَةُ بَاطِلَةً، فَالْوَصِيَّةُ بِلُجُومِهِ بَاطِلَةً"؛ لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ لِلْكِتَابَةِ "وَالْوَصِيَّةُ بِالرَّقَبَةِ صَحِيحَةٌ مَعَ عِلْم

۲۰۸/ ب

السَّيِّدِ بِفَسَادِ الْكِتَابَةِ"؛ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّهُ بَاقٍ عَلَى مِلْكِهِ "وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا، صَحَّتْ عَلَى أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ"؛ اعْتِبَارًا بِحَقِيقَةِ الْحَالِ، فَإِنَّهُ مِلْكُهُ فِي الْحَقِيقَةِ، وَالْقَوْلُ الْآخِرُ: أَنَّهَا لَا تَصِحُّ؛ بِنَاءً عَلَى اعْتِقَادِهِ صِحَّةَ الْكِتَابَةِ.

"الْعَاشِرَةُ: لَوْ قَالَ: [ضَعُوا عَنْهُ أَكْثَرَ مَا عَلَيْهِ وَمِثْلَ نِصْفِهِ] وَعَلَيْهِ عَشْرَةُ دَنَانِيرَ" مَثَلًا "فَأَكْثَرُهَا حَمْسَةٌ وَزِيَادَةُ شَيْءٍ وَإِنْ قَلَّتْ، فَيُوضَعُ عَنْهُ ذَلِكَ وَنِصْفَهُ"، وَيَكُونُ بَحْمُوعُ ذَلِكَ سَبْعَةً وَنِصْفًا وَزِيَادَة شَيْءٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَهُ: "أَكْثَرَ مَا عَلَيْهِ" يَقْتَضِي النِّصْفَ وَأَدْنَى شَيْءٍ زَائِدٍ، ثُمَّ نِصْفُ هَذَا الْأَكْثَرِ هُوَ الرُّبُعُ وَنِصْفُ الْقَدْرِ الزَّائِدِ، فَيَكُونُ الجُمْلَةُ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِ الْمَبْلَغِ وَزِيَادَةِ شَيْءٍ، كَمَا ذَكَرْنَا.

"قَالَ: وَلَوْ قَالَ: ضَعُوا عَنْهُ أَكْثَرَ مَا عَلَيْهِ وَمِثْلَهُ، وَضَعَ عَنْهُ الْجَمِيعَ، وَبَطَلَ الْفَصْلُ"؛ لِأَنَّ الْأَكْثَرَ يَكُون فَوْقَ النِّصْف كَمَا ذَكَرْنَا، وَمِثْلَهُ أَيْضًا النِّصْف وَزِيَادَةٌ، وَالْمَالُ يُسْتَغْرَقُ بِالنِّصْفَيْنِ، فَلَا يَبْقَى لِلزِّيَادَةِ يَكُون فَوْقَ النِّصْف كَمَا ذَكَرْنَا، وَمِثْلَهُ أَيْضًا النِّصْف وَزِيَادَةٌ، وَالْمَالُ يُسْتَغْرَقُ بِالنِّصْفَيْنِ، فَلَا يَبْقَى لِلزِّيَادَةِ شَيْءٍ مِنْهُ؛ لِجَرْفِ شَيْءٍ. "وَلَوْ قَالَ: [ضَعُوا عَنْهُ الْجَمِيعَ" وَجَب تَبْقِيَةُ شَيْءٍ مِنْهُ؛ لِجَرْفِ التَبْعِيضِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: "مِنْ كِتَابَتِهِ" حَتَّى لَوْ قَالَ: ضَعُوا عَنْهُ مَا شَاءَ، فَشَاءَ الْجُمِيعَ "وُضَعَ عَنْهُ الْجَمِيعُ"؛ التَبْعِيضِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: "مِنْ كِتَابَتِهِ" حَتَّى لَوْ قَالَ: ضَعُوا عَنْهُ مَا شَاءَ، فَشَاءَ الْجُمِيعَ "وُضَعَ عَنْهُ الْجَمِيعُ"؛ التَبْعِيضِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: "مِنْ كِتَابَتِهِ" حَتَّى لَوْ قَالَ: ضَعُوا عَنْهُ مَا شَاءَ، فَشَاءَ الْجُمِيعَ "وُضَعَ عَنْهُ الْجَمِيعُ"؛ التَبْعِيضِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: "مِنْ كِتَابَتِهِ" حَتَّى لَوْ قَالَ: ضَعُوا عَنْهُ مَا شَاءَ، فَشَاءَ الْجُمِيعَ "وُضَعَ عَنْهُ الْجَمِيعُ"؛ التَبْعِيضِ، وَهُو قَوْلُهُ: "مِنْ كِتَابَتِهِ" حَتَّى لَوْ قَالَ: ضَعُوا عَنْهُ مَا شَاءَ، فَشَاءَ الجُمِيعَ "وُضَعَ عَنْهُ الْجَمِيعَ"؛

"الْحُكْمُ الثَّالِثُ: فِي وَلَدِ الْمُكَاتَبِ وَالْمُكَاتَبَةِ

أَمَّا الْمُكَاتَبَةُ إِذَا وَلَدَتْ وَلَدًا مِنْ زَوْجٍ أَوْ زِنًا، فَهُوَ عَبْدٌ لِلسَّيِّدِ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ"؛ قِيَاسًا لِلسِّرَايَةِ هَهُنَا/ عَلَى سِرَايَةِ التَّدْبِيرِ. "وَالْقَوْلُ الْأَصَحُّ: أَنَّهُ تَبَعُ الْأُمِّ؛ لِأَنَّهُ تَوَلَّدَ مِنْهَا فَيَتَّصِفُ بِصِفَتِهَا؛ فَيَعْتِقَ ، ٢ / بِعِتْقِهَا وَيَرِقَّ بَرِقِّهَا"، كَمَا فِي وَلَدِ أُمِّ الْوَلَدِ، وَوَلَدِ الْمُكَاتَبِ مِنْ أَمْتِهِ "ثُمَّ حَقُّ الْمِلْكِ فِيهِ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ لِلسَّيِّدِ، أَوْ لِلْأُمِّ؟ فَعَلَى قَوْلَيْنِ آخَرَيْنِ، أَصَحُّهُمَا: أَنَّ الْحَقَّ لَهَا؛ لِأَنَّهُ مِنْ كَسْبِهَا، وَهُو مِثْلُ وَلَدِ الْمُكَاتَبِ لَا لِلسَّيِّدِ، كَذَلِكَ هَهُنَا "فَإِذَا جُنِيَ عَلَيْهِ" بِقَطْعِ طَرَفِ الْمُكَاتَبِ لَا لِلسَّيِّدِ، كَذَلِكَ هَهُنَا "فَإِذَا جُنِيَ عَلَيْهِ" بِقَطْعِ طَرَفٍ الْمُكَاتَبِ لَا لِلسَّيِّدِ، كَذَلِكَ هَهُنَا "فَإِذَا جُنِيَ عَلَيْهِ" بِقَطْعِ طَرَفٍ الْمُكَاتَبِ لَا لِلسَّيِّدِ، كَذَلِكَ هَهُنَا "فَإِذَا جُنِيَ عَلَيْهِ" بِقَطْعِ طَرَفٍ الْمُكَاتَبِ لَا لِلسَّيِّدِ، كَذَلِكَ هَهُنَا "فَإِذَا جُنِيَ عَلَيْهِ" بِقَطْعِ طَرَفٍ مَنْ أَمْتِهِ"، فَإِنَّ تَعْلَى فَوْلِ فَقِلَ الْفُضْلِ فِي كِتَابَتِهَا"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عِنْفِقَ عَلَيْهِ، وَتَسْتَعِين بِالْفُضْلِ فِي كِتَابَتِهَا"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عِنْفِقَ عَلَيْهِ، وَتَسْتَعِين بِالْفُضْلِ فِي كِتَابَتِهَا"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عِنْفِقَ عَلَى قَوْلِ: أَنَّ اللَّهُ عَلَى قَوْلِ: أَنَّ الْمُلْكَ فِيهِ لَمَا .

"وَمَنْ قَالَ بِالْقَوْلِ الثَّانِي، وَجَعَلَ حَقَّ الْمِلْكِ لِلسَّيِّدِ"؛ قِيَاسًا لِلْوَلَدِ عَلَى الْأُمِّ "أَنْفَذَ عِثْقَهُ" فِيهِ "وَأَلْزَمَهُ نَفَقَتُهُ، وَسَلَّمَ إِلَيْهِ أَرْشَ الْجِنَايَةِ عَلَيْهِ، وَأَلْزَمَهُ الْفِدَاءَ إِذَا جَنَى"، كَمَا فِي الْمُكَاتَبِ نَفسِهِ. "قَالَ: بَلْ قَبْلَهَا، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ"؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْمِلْكِ فِي وَلَهِ الْمُكَاتَبِ"؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْمِلْكِ فِي الْوَلَدِ وَعَدَمِ الْكِتَابَةِ. "وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُكَاتَبِ إِذَا اخْتَلْفَا فِي وَلَدِ الْمُكَاتَبِ"؛ لِأَنَّ وَلَدَهُ مِنْ جُمْلَةِ أَكْسَابِهِ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُكَاتَبِ إِذَا اخْتَلْفَا فِي وَلَدِ الْمُكَاتَبِ"؛ لِأَنَّ وَلَدَهُ مِنْ جُمْلَةِ أَكْسَابِهِ، وَالْقَوْلُ فِي لَذِهِ مَوْلُهُ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُكَاتَبَةِ، أَنَّ الْمُكَاتَبَةِ لَا تَدَّعِي مِلْكَ الْوَلَدِ، وَإِنَّا الْوَلَدِ، وَإِنَّمَ الْفَوْدُ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُكَاتَبَةِ، أَنَّ الْمُكَاتَبَة لَا تَدَّعِي مِلْكَ الْوَلَدِ، وَإِنَّمَا الْوَلَدِ، وَإِنَّا الْوَلَدِ، وَإِنَّا الْوَلَدِ عَلَى الْمُكَاتَبَةِ، وَالْمُ كَاتَبَةِ مَلْكُهُ الْوَلَدِ عَلَى الْفَوْلُ عَنْ يَدِهِ، فَالْأَصْلُ أَنَّهُ مِلْكُهُ.

"وَأَمَّا وَلَدُ الْمُكَاتَبِ إِذَا حَصَلَ بِالتَّسَرِّي" كَمَا يَأْتِي "فَهُوَ مِثْلَهُ يَعْتِقُ بِعِتْقِهِ، وَيَرِقُ بِرِقِّةٍ قَوْلًا

وَاحِدًا"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مَمْلُوكُ أَبِيهِ؛ لِأَنَّهُ وُلَدُ أَمْتِهِ، وَلَا يَعْتِقُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ مِلْكَهُ لَيْسَ بِتَامِّ فِيهِ، وَلَا يَمْلِكُ بَيْعَهُ؛ لِأَنَّهُ وَلَدُهُ /، فَيَكُون مَوْقُوفًا عَلَى كِتَابَةِ أَبِيهِ "بِخِلَافِ وَلَدِ الْمُكَاتَبَةِ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ مِنَ الْجَارِيَةِ الْمَمْلُوكَةِ لَهُ"، ٢١٠ أ وَهُوَ مُمْلُوكٌ لِلسَّيِّد فِي قَوْلِ، كَمَا تَقَدَّمَ.

> "وَأَمَّا الْأُمُّ، فَأَصَحُّ الْقَوْلَيْنِ: أَنَّهَا لَا تَصِيرُ أُمَّ وَلَدٍ لَهُ"، وَهِيَ جَارِيَةُ الْمُكَاتَبِ "إِلَّا أَنْ يَعْتِقَ" الْمُكَاتَبُ "فَتَلِدُ" هِيَ "بَعْدَ الْعِتْقِ وَلَدًا مُلْحَقًا بِهِ لِأَكْثَرَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ"، أَوْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ "وَلِأَقَلَّ مِنْ أَرْبَع سِنِينَ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا فِي الْحَالِ لَمْ تَعْلَقْ بِوَلَدٍ حُرٍّ، فَلَا يَثْبُتُ لَهَا أُمِّيَّةُ الْوَلَدِ، فَأَمَّا بَعْدَ الْعِتْقِ فَلَوْ وَلَدَتْ وَلَدًا لِهَذِهِ الْمُدَّةِ الْمَذْكُورَةِ مِنْ وَقْتِ الْعِنْقِ؛ لَتَبَتَ حِينَئِدٍ الاسْتِيلادُ؛ لِاحْتِمَالِ الْعُلُوقِ فِي زَمَن الْحُرِّيَّةِ. "فَإِنْ نَقَصَ عَنْ سِتَّةٍ أَشْهُرٍ، لَمْ تَصِرْ بِهِ أُمَّ وَلَدِهِ"؛ لِأَنَّ الْعُلُوقَ بِهِ كَانَ قَبْلَ الْمِثْقِ. "وَإِنْ زَادَ عَلَى أَرْبَع سِنِينَ وَلَمْ يَتَخَلَّلْ بَيْعٌ وَعَوْدُ مِلْكِ، صَارَتْ بِهِ أُمَّ وَلَدٍ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ مُعْتَرِفٌ بِالْإِصَابَةِ السَّابِقَةِ، وَمَا ادَّعَى اسْتِبْرَاءً"، فَلَا يَكُونُ الْوَلَدُ مَنْفِيًّا عَنْهُ، وَالْعُلُوقُ بِهِ هَهُنَا بَعْدَ الْعِتْقِ لَا تَحَالَةَ "وَلَا يُشْتَرَطُ اعْتِرَافًا جَدِيدًا بَعْدَ الْعِتْق عَلَى الصَّحِيح"؛ لِأنَّهَا صَارَتْ فِرَاشًا لَهُ بِالْوَطْءِ السَّابِقِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى اعْتِرَافٍ ثَانٍ بِالْوَطْءِ.

> > "الْحُكْمُ الرَّابِعُ: فِي الْوَطْءِ

وَفيه مَسَائِلُ ثَلَاثَة:

الْأُولَى: لَوْ وَطِئَ بِنْتَ مُكَاتَبَتِهِ أَوْ أَمْتَهَا، فَعَلَيْهِ مَهْرُ الْمِثْلِ"؛ لِأَنَّهَا مِلْكُ الْغَيْرِ "وَكَذَلِكَ لَوْ وَطِئَ مُكَاتَبَتَهُ مُكْرَهَةً"؛ لِأَنَّهَا أَيْضًا كَالْخَارِجَةِ عَنْ مِلْكِهِ "أَمَّا إِذَا وَطِيءَ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ مُطَاوِعَةً، فَلَا مَهْرَ؛ لِأَنَّهَا بَغِيَّةٌ، وَلَا حَدَّ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ؛ لِلشُّبْهَةِ، وَلَكِنْ يُعَزَّرَانِ"؛ لِكَوْغِمَا عَاصِيَيْنِ عَالِمَيْنِ بِهِ، هَذَا مَا نَقَلَهُ الْمُزَنِيُّ، فَإِنَّهُ قَالَ: إِذَا أَكْرَهَهَا، وَجَبَ الْمَهْرُ، فَقِيلَ: هَذَا يَدُلُّ بِمَفْهُومِهِ عَلَى أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ مُطَاوِعَةً لَا يَجِبُ، كَمَا فِي الْحُرَّةِ الزَّانِيَةِ، وَالَّذِي نَقَلَهُ الرَّبِيعُ: أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ/ الْمَهْرُ، مُكْرَهَةً كَانَتْ أَوْ مُطَاوِعَةً؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ ۲۱۰/ ر الْحَدَّ إِنَّمَا يَسْقُطُ عَنْهُ لِشَبَهَةِ الْمِلْكِ، وَهَذِهِ الشُّبْهَةُ تُوجِبُ لَمَا الْمَهْرَ؛ لِأَنَّهَا ثَابِتَةٌ في حَقَّهَا، وصارَتْ كَشُبْهَةِ الْعَقْدِ، فَإِنَّهُ لَوْ وَطِئَهَا فِي نِكَاحِ فَاسِدٍ، وَجَبَ لَهَا الْمَهْرُ، سَوَاءٌ طَاوَعَتْ بِهِ أَوْ أُكْرِهَتْ عَلَيْهِ، كَذَلِكَ هَهُنَا، ذُكِرَ هَذَا الْفَصْلُ فِي (الشَّامِل).

> "الثَّانِيَةُ: الْمُكَاتَبَةُ الْمُشْتَرَكَةُ إِذَا وَطِئَهَا أَحَدُهُمَا وَلَمْ يُحْبِلْهَا، عَزَّرْنَاهُ"؛ لِعُدْوانِهِ "وَغَرَّمْنَاهُ لَهَا مَهْرَ مِثْلِهَا"، كَمَا غَرَمْنَاهُ عِنْدَ الانْفِرَادِ "فَإِنْ عَجَزَتْ قَبْلَ الْقَبْضِ، سَقَطَ النّصْفُ" الّذِي هُوَ حِصَّتُهُ "وَغَرِمَ لِلشُّريكِ النَّصْفَ" الَّذِي لَهُ؛ لِأَنَّهَا بِالْعَجْزِ عَادَتْ إِلَى مِلْكِهِمَا، فَصَارَ كَمَا لَوْ وَطِئ الرَّقِيقَةَ الْمُشْتَرَكَةَ "وَإِنْ أَحْبَلَهَا، صَارَ نَصِيبُهُ أُمَّ وَلَدٍ مَعَ بَقَاءِ الْكِتَابَةِ"؛ إِذْ لَا تَنَافِيَ بَينَهُمَا "فَتَعْتِقُ إِمَّا بِأَدَاءِ النُّجُومِ، أَوْ بِمَوْتِ السَّيِّدِ، أَيَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا سَبَقَ"

> "وَحَكَمَ الشَّافِعِيُ ﴿ يَتَأَخُّو التَّقْوِيمِ" وَالتَّسْرِيَةِ إِلَى نَصِيبِ الشَّرِيكِ هَهُنَا "إِلَى وَقْتِ الْعَجْزِ، إِنْ عَجَزَتْ"؛ لِأَنَّ الاسْتِيلَادَ لَا يُوجِبُ الْعِنْقَ فِي الْحَالِ، وَإِنَّمَا يَقِفُ عِنْقُهُ عَلَى الْمَوْتِ، فَلَعَلَّهَا تُؤَدِّي نَحْمَهَا

فَتَعْتِقَ قَبْلَ الْمَوْتِ، فَفِي تَعْجِيلِ سِرَائِتِهِ وَإِبْطَالِ الْكِتَابَةِ عَلَيْهَا إِضْرَارٌ كِمَا. "قَالَ: فَإِنْ عَجَزَتْ، فَسَرَى الاسْتِيلَادُ إِلَى الْبَاقِي، وَوَجَبَتِ الْقِيمَةُ "كَمَا يَأْتِي بَعْدُ "فَهَلْ يَجِبُ نِصْفُ قِيمَةِ الْوَلَدِ كَمَا وَجَبَ نِصْفُ قِيمَةِ الْأُمِّ، وَالتَّانِي: أَنَّهُ عَيْرُ وَاجِبٍ؛ لَأَنَّا قِيمَةِ الْأُمِّ، وَالتَّانِي: أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ؛ لَأَنَّا قِيمَةِ الْأُمِّ، وَالتَّانِي: أَنَّهُ عَيْرُ وَاجِبٍ؛ لَأَنَّا عَلَى الْمُوقِ " إِلَى الْوَاطِئِ، فَصَار كَالْمَوْلُودِ مِنْ مَمْلُوكَتِهِ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلِينِ نَنْقُلُ مِلْكَ الْأُمِّ فِي التَّقْدِيرِ قُبَيْلَ الْعُلُوقِ " إِلَى الْوَاطِئِ، فَصَار كَالْمَوْلُودِ مِنْ مَمْلُوكَتِهِ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلِ الْآخِرِ؛ وَهُوَ النَّقُلُ عَقِيبَ الْعُلُوقِ " لَا قَبْلَهُ، غَرَّمَهُ نِصْفَ قِيمَةِ الْوَلَدِ؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَ عَلَى الْوَلَدِ؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَ عَلَى الْوَلَدِ، وَهُوَ النَّقُلُ عَقِيبَ الْعُلُوقِ " لَا قَبْلَهُ، غَرَّمَهُ نِصْفَ قِيمَةِ الْوَلَدِ؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَ عَلَى شَرِيكِهِ رِقَ نِصْفٍ الْوَلَدِ، فَكَانَ عِنْزِلَةِ الْأُمِّ "هَذَا إِنْ عَجَزَتْ"

"فَإِنْ مَاتَ السَّيِّدُ الْوَاطِئُ قَبْلَ أَدَاءِ النُّجُومِ"، وَالْمُكَاتَبَةُ بِحَالِمًا "عَتَقَ نَصِيبُهُ" بِالاسْتِيلَادِ "وَلِلَّذِي لَمْ يَطَأْ نِصْفُ مَهْرِ مِثْلِهَا وَنِصْفُ قِيمَتِهَا مِنْ مَالِ الْوَاطِئِ؛ لِأَنَّهُ عِثْقٌ حَصَلَ بِسَبَبِهِ"، وَصَارَتِ الْجَارِيَةُ حُرَّةً بِكَمَالِهَا.

1/411

وَفِيهِ مَسَائِلُ ثَلَاثَةٍ:

الْأَوْلَى: لَهُ مُعَامَلَةُ السَّيِّدِ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ كَمَا يُعَامِلُ الْأَجْنَبِيُّ، حَتَّى يَثُبُتَ لَهُ الشَّفْعَةُ عَلَى السَّيِّدِ وَلِلسَّيِّدِ عَلَيْهِ، بِخِلَافِ الْعَبْدِ الْمَأْذُونِ؛ وَذَلِكَ لِلْحَيْلُولَةِ" بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّيِّدِ، وَاسْتِقْلَالِهِ بِمَكَاسِبِهِ؛ لِتَحْصِيلِ الْعَبْقِ الْعَبْقِ الْعَبْدِ الْمَأْذُونِ؛ وَذَلِكَ لِلْحَيْلُولَةِ" بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّيِّدِ، وَاسْتِقْلَالِهِ بِمَكَاسِبِهِ؛ لِتَحْصِيلِ الْعَبْقِ لِنَفْسِهِ "وَلَيْسَ لِلسَّيِّدِ بَيْعُ رَقَبَةِ الْمُكَاتَبِ عَلَى قَوْلِهِ الْجَدِيدِ؛ لِلْحَيْلُولَةِ"، فَإِنَّهُ كَافَارِجِ عَنْ مِلْكِهِ، وَلَا عُنْ مَلْوَ جَوَزْنَا ذَلِكَ كَمَا فِي الْقَدِيمِ فَبَاعَهُ وَأَدَّى الْمَالَ إِلَى الْمُشْتَرِي؛ لِيَعْتِقَ عَلَيْهِ الْعِنْقَ وَلَهُ وَلَاءُهُ، فَلَوْ جَوَزْنَا ذَلِكَ كَمَا فِي الْقَدِيمِ فَبَاعَهُ وَأَدَّى الْمَالَ إِلَى الْمُشْتَرِي؛ لِيَعْتِقَ عَلَيْهِ، انْتَقَلَ الْوَلَاءُ إِلَى الْمُشْتَرِي؛ لِيَعْتَقَ، فَدَلَّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ.

"الثَّانِيَةُ: الْمُكَاتَبُ مَمْنُوعٌ عَنْ كُلِّ مَا فِيهِ مُحَابَاةٌ وَوَضَرٌ عَلَى السَّيِّدِ كَالتَّبَرُّعَاتِ، وَالنَّسْبِيَّةِ، وَالضَّمَانِ، وَالصَّدَقَةِ، وَالْهِبَةِ بِثَوَابِ وَغَيْر ثَوَابِ، وَالنِّكَاح، وَالتَّسَرِّي، وَالْعِتْق، وَالْكِتَابَةِ"؛ لِأَنَّ السَّيِّدَ لَمْ يَنْقَطِعْ بَعْدُ حَقُّهُ عَنْهُ، فَإِنَّهُ رُبَّمَا يَعْجَزُ فَيَعُودُ إِلَيْهِ، وَلأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ تَحْصِيلُ الْعِتْقِ بِهَذَا الْمَالِ، وَلا يَحْصُلُ ذَلِكَ إِلَّا جِفْظِهِ "فَإِنْ أَذِنَ لَهُ السَّيِّدُ فِي هَذِهِ التَّبَرُّعَاتِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَسَرَّى بِالْإِذْنِ"؛ لِأَنَّهُ رُبَّا يُحْبِلُهَا فَتَتْلَفُ فِي الْولَادَةِ فَيَتَضَرَّرُ السَّيِّدُ وَالْمُكَاتَبُ بِهِ، أَوْ يَعْجَزِ الْمُكَاتَبُ عَنِ الْأَدَاءِ فَتَرْجِعُ الْجَارِيَةُ إِلَى السَّيِّدِ نَاقِصَةً، وَفِيهِ ضَرَرٌ عَلَى أَنَّ الْوَطْءَ لَا يُبَاحُ إِلَّا بِمِلْكٍ كَامِل، وَمِلْكُهُ نَاقِصٌ ضَعِيفٌ، فَلَا يُبَاحُ بِهِ الْوَطْءُ وَإِنْ أَذِنَ لَهُ السَّيِّدُ فِيهِ "إِلَّا عِنْدَ مَنْ جَوَّزَ لِلْعَبْدِ التَّسَرِّي بِتَمْلِيكِ السَّيِّدِ إِيَّاهُ، وَهُوَ قَوْلٌ قَدِيمٌ" مَبْنيٌ عَلَى صِحَّةِ تَمَلُّكِهِ/ فَإِنَّهُ يَتَمَلَّكُ فِي الْقَلِيمِ، وَإِذَا كَانَ مَعَهُ إِذْنُ السَّيِّدِ، جَازَ لَهُ التَّسَرِّي، فَكَذَلِكَ الْمُكَاتَبُ. "فَأَمَّا ٢١١/ ب سَائِرُ التَّبَرُّعَاتِ، فَفِي نفوذِهَا بِالْإِذْنِ قَوْلَانِ: أَصَحُّهُمَا: أَنَّهُ جَائِزٌ"؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَا يَعْدُوهُمَا "ثُمَّ إِنْ كَاتَبَ بِإِذْنِهِ: فَإِنْ أَدَّى الْأَصْلُ قَبْلَ أَدَاءِ الْفُرْع، فَلِأَصْل وَلَاءِ الْفَرْع"، كَمَا لِسَائِرِ الْأَحْرَارِ "وَإِنْ أَدَّى الْفَرْعُ قَبْلَ عِتْقِ الْأَصْلِ، فَفِي وَلَائِهِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لِلسَّيِّدِ"؛ إِذْ لَيْسَ الْمُكَاتَبُ مِنْ أَهْلِهِ، فَإِنَّ فَائِدَتَهُ الْمِيرَاثُ، وَالتَّرْوِيحُ، وَتَحَمُّل الْعَقْل، وَكُلُّ ذَلِكَ يُنَافِيهِ الرِّقُّ، وَالْمُكَاتَبُ رَقِيقٌ كَمَا بَيَّنًا. "وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهُ مَوْقُوفٌ"؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْمُكَاتَبِ كَمَا ذَكَرْنَاهُ، وَالسَّيِّدُ لَمْ يُعْتِقْ، وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ، فَثَبَتَ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ "فَإِذَا عَتَقَ الْأَصْلُ، فَالْوَلَاءُ لَهُ، وَإِنْ رَقَّ بِالْعَجْزِ، فَهُوَ لِلسَّيِّدِ"

> "الثَّالِقَةُ: لَيْسَ لِلْمُكَاتَب شِرَاءُ مَنْ يَعْتِقُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى بَيْعِهِ، فَإِنْ أَوْصَى لَهُ بِهِ وَهُوَ غَيْرُ كَسُوب، لَمْ يَكُنْ لَهُ قَبُولُهُ؛ لِلضَّرَر"؛ إِذْ يَلْزَمُهُ الْإِنْفَاقُ عَلَيْهِ "وَإِنْ كَانَ أَبُوهُ كَسُوبًا، جَازَ قَبُولُهُ؛ لِأَنَّهُ يَكْسِبُ نَفَقَتَهُ، ثُمَّ إِنْ صَارَ زَمِنًا" بَعْدَ ذَلِكَ "فَلَهُ أَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهِ"؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ كَانَ فِي الابْتِدَاءِ، لَا بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الْعِتْقِ "وَمَن جَنَى مِنْهُمْ" بَعْدَمَا دَخَلُوا فِي مِلْكِهِ وَعَتَقُوا عَلَيْهِ "فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَفْدِيَهُ، كَمَا لَيْسَ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَهُ وَبِيعَ مِنْهُمْ بِقَدْرِ الْجِنَايَةِ" لِحَقِّ الْمَحْنِيِّ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ مُقَدَّمٌ عَلَى حُقُوقِهِمْ، كَمَا عَلَى حُقُوقِ الْمُلَّاكِ "وَيَعْتِقُونَ إِذَا عَتَقَ الْمُكَاتَبُ"

> > "الْحُكْمُ السَّادِسُ: الْجِنَايَةُ مِنْهُ وَعَلَيْهِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ سِتَّةٍ:

"الْأُولَى: الْمُكَاتَبُ إِذَا جَنَى عَلَى سَيِّدِهِ عَمْدًا، وَجَبَ الْقِصَاصُ" عَلَيْهِ، كَمَا يَجِبُ عَلَى الْخُرِّ وَعَلَى الْعَبْدِ "فَإِنْ عَفَى، وَجَبَ الْمَالُ"؛ لِأَنَّهُ مَعَ السَّيِّدِ بِمَنْزِلَةِ الْأَجْنَبِيِّ مَعَهُ "فَإِنْ عَجَزَ عَن الْأَرْش، ثَبَتَ حَقُّ التَّعْجِيزِ بِذَلِكَ حَتَّى يَفْسَخَ السَّيِّدُ الْكِتَابَةَ، كَمَا يَفْسَخُ بِالْعَجْزِ عَنْ مَالِ الْكِتَابَةِ/، ثُمَّ إِذَا عَجَزَ، بَرئَ ٢١٢/ أ عَن الدَّيْن؛ فَإِنَّهُ عَبْدُهُ، وَلَا دَيْنَ لِسَيِّدٍ عَلَى عَبْدٍ"؛ لِأَنَّهُ يَعُودُ بِالْعَحْزِ قِنَّا، وَالسَّيِّدُ لَا يَثْبُتُ لَهُ عَلَى عَبْدِهِ الْقِنِّ شَيْءٌ.

"الثَّانِيَةُ: إِذَا جَنَى عَلَى أَجْنَبِيِّ، يُبَاعُ فِي دَيْنِ الْأَجْنَبِيِّ مِنْ جِهَةِ الْجِنَايَةِ"؛ لِأَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ، كَمَا

تَتَعَلَّقُ بِرَقَبَةِ الْقِنِّ "وَيَهْدِي الْمُكَاتِبُ عَبْدَهُ إِذَا جَنَى بِأَقَلِّ الْمَالَيْنِ قَوْلًا وَاحِدًا"؛ إِذْ لَيْسَ لَهُ فِدَاؤُهُ بِأَكْثَرَ مِنْ قِيمَتِهِ إِذَا كَانَتِ الْقِيمَةُ أَقَلَّ مِنَ الْأَرْشِ، فَإِنَّ ذَلِكَ تَبَرُّعٌ مِنْهُ، وَهُوَ مَثْنُوعٌ عَنِ التَّبَرُّعِ لِحَقِّ السَّيِّدِ، وَإِنْ كَانَتِ الْقِيمَةُ أَكْثَرَ، فَلَا يَسْتَحِقُ عَلَيْهِ إِلَّا قَدْرَ الْأَرْشِ، فَلَا يَلْزَمُهُ إِلَّا أَقَلُّ الْمَالَيْنِ.

"وَلَهُ تَغْجِيلُ مَا شَاءَ مِنْ دُيُونِهِ قَبْلَ الْحَجْرِ إِذَا كَانَتْ حَالَةً" كَمَا لِلْحُرِّ "وَلَيْسَ لَهُ تَغْجِيلُ مَا شَاءَ مِنْ دُيُونِهِ قَبْلَ الْحَجَرَ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ" بِسُوَّالِ الْغُرْمَاءِ "سَوَّى بَيْنَ غُومَائِهِ"، هَذَا فَوْلُهُ رَحِمَهُ اللهُ، وَالْمَذَهُ عَلَى الْفَرْضِ، وَهَنَ الْمَبِيعِ، ثُمَّ أُرُوشُ الْجُنَايَاتِ، ثُمَّ بُحُومُ الْكَرَّابَةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأُرُوشَ مَحَلُّهَا الرَّقِبَةُ، فَإِنْ لَمْ تَحْصُلُ مِمَّا فِي يَدِهِ اسْتُوفِيَتْ مِنْ رَقَبَتِهِ، وَعِوَضُ الْقَرْضِ، وَمَّنَ الْمُبِيعِ مَلَّهُمَا مَا فِي يَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَحْصُلُ مِمَّا فِي يَدِهِ اسْتُوفِيَتْ مِنْ رَقَبَتِهِ، وَعِوَضُ الْقَرْضِ، وَمَّنَ الْمُبَعِ مَلُهُمَا مَا فِي يَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ، فَهُمَا فِي ذِمَّتِهِ إِلَى أَنْ يَعْتِى وَيُوسِرَ، فَهُمَا أُولَى بِالتَّقْدِيمِ؛ إِذْ لَوْ وَمَّلُ الْمُعَامَلِيمِ مَلُهُمَا مَا فِي يَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يُكُنْ، فَهُمَا فِي ذِمَّتِهِ إِلَى أَنْ يَعْتِى وَيُوسِرَ، فَهُمَا أُولَى بِالتَّقْدِيمِ؛ إِذْ لَوْ وَمَّلَ الْمُعَامِدِيمُ وَقِيلَ: أَنْ وَمُؤْلُهُ اللهَّالِقِ بَعْنَ عَرَائِهِ"، قِيلَ: أَرَادَ بِه: إِذَا كَانَ مَالُهُ يَفِي بِالجُعِيعِ، وقِيلَ: أَنْ اللَّمُونِ الْمُعَامِلِةِ عَلَى بَرُعَ الْمُعَلِقِ بَوْنَ اللهُ عَجَزَ عَنْ دُيُونِهِ، وَقِيلَ: السَّوِي لَهُ جَائِزَةً مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ دُيُونَهُمْ كُلَهَا حَالَّةً. "قَالَ يَقِيلُ عَجَزَعَ عَنْ دُيُونِهِ، وَقِيلَ: أَنْ الْمُعَامَلُاتِ فِيمَا فِي يَدِهِ، وَفِي كَسْبِهِ، وَفِي ذِمَّتِهِ إِذَا كَانَ مَالُكَ يَفِي كَسْبِهِ، وَفِي ذِمَّتِهِ إِذَا كَانَ مَلَاسَلَةً فِي يَدِهِ، وَفِي كَسْبِهِ، وَفِي ذِمَّتِهِ إِذَا كَانَ مَلَاسَلَكُمُ وَلِي كَسْبِهِ، وَفِي ذِمَّتِهِ إِذَا اللْمُعَامَلُاتِ فِيمَا فِي يَدِهِ، وَفِي كَسْبِهِ، وَفِي ذِمَّتِهِ إِذَا كَالْ مَلَكَ اللْمُعَامَلُونَ فِي يَدِهِ، وَفِي كَسْبِهِ، وَفِي ذِمَّتِهِ إِذَا كَالْ مَلْكَالِلُهُ عَلَى الْمُعَامَلُونَ الْمُعَامِلُونَ الْمُعَامِلُونَ الْمُعَامِلُونَ الْمُعَامِلُونَ الْمُعَامِلُونَ الْمُعَلَى عَلَى الْمُعَلِقِهُ وَلِي اللْمُعَلَى الْمُعَلِي الْمُعَلَى الْمُعَلَى الْمُعَامِلُونَ الْمُعَلِي الْمُعَامِلُونَ الْمُعَامِلُولُ اللْمُعَامِلُولُ اللْمُؤَالَال

"الثَّالِثَةُ: لَوْ عَتَقَ بِالْأَدَاءِ قَبْلَ الْفِدَاءِ وَعَلَيْهِ جِنَايَتَانِ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تَمَامُ قِيمَتِهِ، فَعَلَى قَوْلَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَفْدِيَ نَفْسَهُ بِالْأَقَلِّ مِنْ قِيمَتِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً، أَوْ أَرْشِ الْجِنَايَتَيْنِ"، وَالْقِيمَةُ هَهُنَا أَقَلَّ لَا مَحَالَةً، فَتُؤْخَذ مِنْهُ "وَالْخَصْمَانِ يَشْتَرِكَانِ فِيهَا، وَإِنْ لَمْ يَتَوَفَّرْ تَمَامُ حَقِّهِمَا"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْجُورِمِ وَالْعِتْقِ، لَمْ يَضَمَن إِلَّا الرَّقَبَةَ وَحْدَهَا، وَصَارَتْ كَأَنَّ الْجُورِمِ وَالْعِتْقِ، لَمْ يَضمَن إِلَّا الرَّقَبَةَ وَحْدَهَا، وَصَارَتْ كَأَنَّ الْجُورِمِ وَالْعِتْقِ، لَمْ يَضمَن إِلَّا الرَّقَبَةَ وَحْدَهَا، وَصَارَتْ كَأَنَّ الْجُورِمِ وَالْعِتْقِ، لَمْ يَضمَن إِلَّا الرَّقَبَةَ وَحْدَهَا، وَصَارَتْ كَأَنَّ الْجُورِمِ وَالْعِتْقِ، لَمْ يَضمَن إِلَّا الرَّقَبَةَ وَحْدَهَا، وَصَارَتْ كَأَنَّ

"وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهُ يَلْزَمُهُ فِي كُلِّ جِنَايَةٍ أَنْ يَفْدِيَ بِالْأَقَلِّ مِنْ قِيمَتِهِ، أَوْ أَرْشِ جِنَايَتِهِ"؛ لِأَنَّ كُلَّ وَعِتْقِهِ، وَاحِدَةٍ مِنَ الْخِنَايَاتِ اقْتَضَتْ أَنْ يَفْدِيَهَا بِأَقَلِّ الْأَمْرَيْنِ مِنَ الْقِيمَةِ أَوْ مِنْهَا، وَقَدْ مُنِعَ مِنْهَا بِأَدَائِهِ وَعِتْقِهِ، وَاحِدَةٍ مِنَ الْقِيمَةِ أَوْ مِنْهَا، وَقَدْ مُنِعَ مِنْهَا بِأَدَائِهِ وَعِتْقِهِ، فَيَصَمَنُ ذَلِكَ كَمَا لَوِ انْفَرَدَتْ، وَالْقَوْلَانِ كَالْقَوْلَيْنِ فِي جِنَايَةِ أُمِّ الْوَلَدِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ.

"الرَّابِعَةُ: لَا يَتَحَمَّلُ مُكَاتَبٌ أَرْشَ جِنَايَةِ مُكَاتَب وَإِنْ كَانَا فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ"؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُنْفَرِدٌ بِكِتَابَتِهِ، وَلَيْسَ بِضَامِنٍ عَنِ الْآخِرِ، فَلَا يُوَاحَد بِجِنَابِتِهِ كَمَا لَوْ كَانَتْ فِي الْقِصَاصِ. "وَإِنْ جَنَى عَبْدُهُ عَلَيْهِ عَبْدِهِ، فَلَهُ الْقِصَاصُ" كَمَا لِلْحُرِّ، فَإِنَّهُ أَيْضًا مُحْتَاجٌ إِلَى مَصْلَحَةِ مَالِهِ كَالْحُرِّ. "وَإِنْ جَنَى عَبْدُهُ عَلَيْهِ عَبْدِهِ، فَلَهُ الْقِصَاصُ " كَمَا لِلْحُرِّ، فَإِنَّهُ أَيْضًا مُحْتَاجٌ إِلَى مَصْلَحَةِ مَالِهِ كَالْحُرِّ. "وَإِنْ جَنَى عَبْدُهُ عَلَيْهِ جَنَايَةً لَا قِصَاصِ فِيهَا، كَانَتْ هَدَرًا"؛ لِمَا بَيَّنَا أَنَّهُ لَا يَجِبُ لِلرَّجُلِ عَلَى عَبْدِهِ مَالٌ "وَلَهُ تَعْزِيرُ عَبْدِهِ"؛ لِلْإَصْلَاح، كَمَا لِلْحُرِّ "وَلَيْسَ لَهُ حَدُّهُ"؛ لِأَنَّهُ يَعْتَاجُ إِلَى الْوِلَايَةِ، وَلَيْسَ الْمُكَاتَبُ مِنْ أَهْلِ الْوِلَايَةِ. "وَأَرْشُ مَا لِلْاحِرِ " وَلَيْسَ لَهُ حَدُّهُ"؛ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى الْوِلَايَةِ، وَلَيْسَ الْمُكَاتَبُ مِنْ أَهْلِ الْوِلَايَةِ. "وَأَرْشُ مَا

#### (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ عمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِيِّ الشَّافِعِيُّ '

جُنِيَ عَلَى الْمُكَاتَبِ لَهُ" كَسَائِرِ أَكْسَابِهِ وَمَنَافِعِ أَعْضَائِهِ "فَلَوْ قَتَلَهُ السَّيِّدُ، كَانَ هَدَرًا، وَبَطَلَتِ الْكِتَابَةُ"؛ لأَنَّهُ مَاتَ رَقِيقًا.

"الْخَامِسَةُ: لَوْ قَطَعَ السَّيِّدُ يَدَهُ وَأَرْشُهَا/ وَالنُّجُومُ سَوَاءٌ، عَتَقَ بِطَلَبِ الْعَبْدِ أَرْشَ يَدِهِ، وَصَارَ ٢١٣/ أَ قِصَاصًا بِالنَّجُومِ، فَإِنْ مَاتَ بَعْدَ ذَلِكَ بِالسِّرَايَةِ، ضَمِنَ مَا يَضْمَنُ لَوْ جَنَى عَلَى عَبْدِ غَيْرِهِ فَعَتَقَ"، وَهُوَ قِصَاصًا بِالنَّجُومِ، فَإِنْ مَاتَ بَعْدَ ذَلِكَ بِالسِّرَايَةِ، ضَمِنَ مَا يَضْمَنُ لَوْ جَنَى عَلَى عَبْدِ غَيْرِهِ فَعَتَقَ"، وَهُو دِيةً حُرِّ كَمَا سَبَقَ فِي الجُنِايَاتِ، وَيُوضَعُ مِنْهَا الْأَرْشُ الْمُقَابَلُ بِالنَّجُومِ؛ لِوُصُولِهِ إِلَى الْمُكَاتَبِ، وَيُصْرَفُ الْبَاقِي إِلَى وَرَئِيهِ "وَإِنْ كَانَ النَّجْمُ غَيْرَ حَالٌ، كَانَ لَهُ تَعْجِيلُ الْأَرْشِ"؛ لِأَنَّهُ يَسْتَحِقُّهُ فِي الحَالِ "فَإِنْ لَمْ الْمَالَ لَهُ"، وَبَانَ أَنَّهُ مَاتَ رَقِيقًا.

"السَّادِسَةُ: إِذَا جُنِيَ عَلَى عَبْدِ الْمُكَاتَبِ فَأَرَادَ الْمُكَاتَبُ الْقِصَاصَ، فَلَهُ ذَلِكَ"؛ لِأَنَّهُ حَقَّهُ، وَهُوَ عُنَاجٌ إِلَيْهِ؛ لِلزَّحْرِ وَالتَّشَفَي، فَلَهُ ذَلِكَ "وَإِنْ أَرَادَ السَّيِّدُ الْعَفْوَ، وَلَيْسَ لِلْمُكَاتَبِ الْمُصَالَحَةُ عَلَى دُونِ خُقِهِ"؛ لِأَنَّهُ مَنْوعٌ عَنِ النَّبَرُّعِ عِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حَقُّ السَّيِّدِ "فَإِنْ عَفَى" الْمُكَاتَبُ "عَنِ الْأَرْشِ وَأَوْجَبَتِ الْجِنَايَةُ مَالًا، لَمْ يَصِحَّ عَفُوهُ "بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ"؛ لِتَعَلُّقِ حَقِّهِ بِذَلِكَ الْمَالِ "وَلِلْمُكَاتَبِ طَلَبُهُ قَبْلَ الْعِنْقِ وَبَعْدَهُ" كَمَا لَوْ لَمْ يَصِحَ " عَفُوهُ "بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ"؛ لِتَعَلُّقِ حَقِّهِ بِذَلِكَ الْمَالِ "وَلِلْمُكَاتَبِ طَلَبُهُ قَبْلَ الْعِنْقِ وَبَعْدَهُ" كَمَا لَوْ لَمْ يَصِحَ " عَفُوهُ "بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ"؛ لِتَعَلُّقِ حَقِّهِ بِذَلِكَ الْمَالِ "وَلِلْمُكَاتَبِ طَلَبُهُ قَبْلَ الْعِنْقِ وَبَعْدَهُ"

#### كِتَابُ عِتْق أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ

"وَمَنِ اسْتَوْلَدَ جَارِيَةً، عَتَقَتْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَامْتَنَعَ بَيْعُهَا قَبْلَ مَوْتِهِ؛ لِمَا رُويَ: أَنَّ مَارِيَةَ الْقِبْطِيَّةَ وَلَدَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِبْرَاهِيمَ الطِّيخِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (أَعْتَقَهَا وَلَدُهَا) (١)، أَيْ: أَشْرَفَ بِهَا عَلَى الْعِتْقِ"، وَقَدْ قَالَ الْتَلْمُلِمْ: (مَن وَلَدَتْ مِنْهُ أَمَتُهُ، فَهِيَ حُرَّةٌ بَعْد مَوْتِهِ).

"وَالنَّظَرُ فِي: أَرْكَانِ أُمِّيَّةِ الْوَلَدِ وَأَحْكَامِهَا

وَلَهُ رُكْنَانِ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَنْفَصِلَ مِنْهَا وَلَدٌ مِنْ مَاءِ السَّيِّلِ قَدْ بَانَ فِيهِ خَلْقُ الْآدَمِيِّ مِنْ ظِفِرٍ، أَوْ عَيْنِ، أَوْ أُصْبُع"، فَحِينَئِذٍ تَصِيرُ أُمَّ وَلَدٍ؛ لِأَنَّهُ وَلَدُهُ "فَإِنْ أَسْقَطَتْ مَا لَيْسَ فِيهِ خَلْقُ الْآدَمِيِّ، فَلَا حُكْمَ لَهُ إِلَّا أَنْ يَقُولُ الْقَوَابِلُ لَا يَكُونُ/ هَذَا إِلَّا مِنْ خَلْق وَلَدٍ، فَيَثْبُتُ أُمِّيَّةُ الْوَلَدِ"؛ لِأَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ الْوَلَدِ "فَإِنْ ٣٠٢/ ب شَكَكْنَ، لَمْ تَكُنْ بِذَلِكَ أُمَّ وَلَدٍ"؛ إذِ الشَّكُّ لَا يُفِيدُ شَيْعًا.

> "الرُّكُنُ الثَّانِي: أَنْ يَطَأَهَا وَالْمِلْكُ مَقْرُونٌ بِالْوَطْءِ، فَلَوْ تَزَوَّجَ أَمَةً فَاسْتَوْلَدَهَا بِالنِّكَاحِ"، ثُمُّ اشْتَرَاهَا حُكْمُ الاسْتِيلَادِ. "وَكَذَلِكَ لَوْ زَنَا بِأَمَةٍ فَأَحَبُّهَا ثُمَّ اشْتَرَاهَا، فَأَمَّا إِذَا وَطِئ جَارِيَةَ رَجُلِ بِالشُّبْهَةِ، فَحَبِلَتْ

<sup>&</sup>quot;لَمْ تَصِرْ أُمَّ وَلَدٍ لَهُ حَتَّى يَسْتَوْلِدَهَا فِي مِلْكِهِ"؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ الَّذِي عَلِقَتْ بِهِ فِي النِّكَاحِ رَقِيقٌ، فَلَا يَثْبُتُ بِهِ مِنْهُ بِوَلَدٍ حُرِّ نَسِيبٍ ثُمَّ اشْتَرَاهَا، فَفِيهَا قَوْلَانِ، أَصَحُّهُمَا: أَنَّهَا لَا تَكُونُ أُمَّ وَلَدٍ لَهُ" وَإِنْ كَانَ الْوَلَدُ حُرًّا

<sup>(</sup>١) سنن ابن ماجه (٢/ ٨٤١ ت عبد الباقي): رقم (٢٥١٦) عن ابن عباس قال: ذكرت أم إبراهيم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «أعتقها ولدها»، [حكم الألباني] ضعيف، و المستدرك على الصحيحين للحاكم - ط العلمية (٢/ ٢٣): رقم (٢١٩١) عن ابن عباس، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأم إبراهيم: حين ولدته: «أعنقها ولدها»، [التعليق – من تلخيص الذهبي] ٢١٩١ – حسين متروك، والسنن الكبرى – البيهقى (٧٩/١٠ ط العلمية): رقم (٢١٧٨٢) عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأم إبراهيم حين ولدت: أعتقها ولدها أبو بكر بن أبي سبرة ضعيف لا يحتج به، إلا أنه قد روي عن غيره عن حسين بهذا اللفظ»، حاء في خلاصة البدر المنير (٢/ ٤٦٤): رقم (٢٩٩١) - حديث: أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال في مارية: "أعتقها ولدها" رواه ابن ماجه، والحاكم من رواية ابن عباس بإسناد ضعيف، وابن حزم بإسناد صحيح وصححه».

<sup>(</sup>٢) المستدرك على الصحيحين للحاكم - ط العلمية (٢/ ٣٣): رقم (٢١٩١) عن ابن عباس، أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أيما امرأة ولدت من سيدها، فهي حرة بعد موته» هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه وقد تابعه أبو بكر بن أبي سبرة القرشي، [التعليق – من تلخيص الذهبي] ٢١٩١ – حسين متروك، ومعرفة السنن والآثار (١٤/ ٤٦٨): رقم (٢٠٧٩٩) – وأما حديث حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس، عن عكرمة، عن ابن عباس قال النبي صلى الله عليه وسلم: «أيما أمة ولدت من سيدها فهي حرة بعد موته» فهكذا رواه عنه شريك، أحبرناه أبو عبد الله الحافظ، حدثنا أبو عبد الله بن يعقوب الحافظ، حدثنا السري بن خزيمة، حدثنا محمد بن سعيد الأصبهاني، حدثنا شريك، فذكره، جاء في التلخيص الحبير (٦/ ٣٢٨٩ ط أضواء السلف): رقم (٢٩٧٤) حديث ابن عباس: "أيما امرأة ولدت من سيدها فهي حرة عن دبر منه" أحمد وابن ماجه والدارقطني والحاكم والبيهقي وله طرق. وفي إسناده الحسين بن عبد الله الهاشمي، وهو ضعيف جدا. وفي رواية للدارقطني والبيهقي من حديث ابن عباس أيضا: "أم الولد حرة وإن كان سقطا" وإسناده ضعيف أيضا. والصحيح أنه من قول ابن عمر».

"لِأَنَّ الْعُلُوقَ بِهِ لَمْ يَكُنْ فِي مِلْكِهِ"، فَكَانَ كَوَلَدِ النِّكَاحِ.

"النَّظَرُ الثَّانِي فِي: أَحْكَامِهَا، وَهِيَ خَمْسَةٌ:

الْأَوَّلُ: أُمُّ الْوَلَدِ كَالْمَمْلُوكَةِ فِي أَحْكَامِهَا قَبْلَ مَوْتِ السَّيِّدِ، غَيْرَ أَنَّهَا لَا تَحْرُجُ مِنْ مِلْكِهِ فِي دَيْنٍ وَلَا غَيْرِهِ" مِنْ بَيْعٍ، وَهِبَةٍ، وَرَهْنٍ وَغَيْرٍ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَا ثَبَتَ لَمَا مِنْ حَقَ الْحُرِّيَّةِ بَعْدَ الْمَوْتِ، يَمْنَعُ مِنْ هَذِهِ التَّصَرُّفَاتِ فِيهَا، وَلَا يَقْدَحُ فِي عِنْقِهَا.

"وَالصَّحِيحُ مِنَ الْقَوْلَيْنِ: أَنَّ لِلسَّيِّدِ تَزْوِيجُهَا بِغَيْرِ إِذْنِهَا، كَمَا لَهُ وَطْؤُهَا، وَإِجَارَتُهَا"

"الثّاني: أَنَّ حُكْمَهَا يَسْرِي إِلَى الْوَلَدِ، فَإِنْ وَلَدَتْ مِنْ زَوْجٍ أَوْ زِنَا أَوْلَادًا، عَتَقُوا بِمَوْتِ السّيِّدِ لَا بِعِتْقِ الْأُمِّ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ حُكْمَ الاسْتِيلَادِ تَعَدَّى إِلَيْهِمْ، وَثَبَتَ فِي حَقِّهِمْ ثُبُوتَهُ لِلْأُمِّ، فَلَا يَكُونُ عِنْقُهُمْ بِعِنْقِ الْمُكَاتَبَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّ السَّيِّدَ لَوْ أَعْتَقَ أُمَّ وَلَدِهِ، لَمْ أَمُّهِمْ "بِخِلَافِ وَلَدِ الْمُكَاتَبَةِ؛ فَإِنَّهُم يَعْتِقُونَ بِعِنْقِ الْمُكَاتَبَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّ السَّيِّدَ لَوْ أَعْتَقَ أُمُّ وَلَدِهِ، لَمْ يَعْتِقِ الْأَوْلَادُ، وَلَوْ مَاتَتْ أُمُّ الْوَلَدِ رَقِيقَةً قَبْلَ مَوْتِ السَّيِّدِ ثُمَّ مَاتَ السَّيِّدُ، عَتَقَ الْأَوْلَادُ"، وَبِيلِهِ لَوْ عَتَقَ الْأَوْلَادُ مَاتَتْ رَقِيقَةً قَبْلَ مَوْتِ السَّيِّدِ ثُمَّ مَاتَ السَّيِّدُ، عَتَقَ الْأَوْلَادُ"، وَبِيلِهِ لَوْ عَتَقَ الْأَوْلَادُ رَقِيقَةً قَبْلَ مَوْتِ السَّيِّدِ ثُمَّ مَاتَ السَّيِّدُ، عَتَقَ الْأَوْلَادُ"، وَبِيلِهِ لَوْ عَاتَتْ رَقِيقَةً مَبْلَ مَوْتِ السَّيِّدِ ثُمَّ مَاتَ السَّيِّدُ، عَتَقَ الْأَوْلَادُ"، وَبِيلِهِمُ الْكِتَابَةُ أَيْضًا فَرَقُوا، فَدَلَّ أَنَّهَا جِلَافِ أَمُ الْوَلَدِ، وَالْفَرْقُ/ بَيْنَهُمَا أَنَّ الاسْتِيلَادَ حُكْمٌ مُسْتَقِرٌ لَا يَلْحَقُهُ الْفَسْخُ، فَهُو كَالْعِتْقِ الْمُنَجَّزِ، فَيَثُبُتُ فِي حَقِ الْوَلَدِ، وَالْفَرْقُ/ بَيْنَهُمَا أَنَّ الاسْتِيلَادِ فِي النَّبُوتَ الْاسْتِيلَادِ فِي النَّبُوتِ.

"النَّالِثُ: إِذَا مَاتَ السَّيِّدُ، فَعِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ حَيْضَةٌ وَاحِدَةٌ"، كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي الاسْتِبْرَاءِ. "وَلِلسَّيِّدِ الْعَبَوَاشُهَا مَا لَمْ يُعْتِقُهَا"؛ لِبَقَاءِ مِلْكِهِ عَلَيْهَا "فَإِذَا أَعْتَقَهَا ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، زَوَّجَهَا مِنْهُ السُّلْطَانُ، الْتَيْرَاشُهَا مَا لَمْ يُعْتِقُهَا "بِنَفْسِهِ مِنْ نَفْسِهِ"؛ إِذْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَوَلَّى وَحْدَهُ الْإِيجَابَ وَالْقَبُولَ كَمَا فِي الْوَكِيلِ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِنَفْسِهِ مِنْ نَفْسِهِ"؛ إِذْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَوَلَّى وَحْدَهُ الْإِيجَابَ وَالْقَبُولَ كَمَا فِي الْوَكِيلِ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِنَفْسِهِ مِنْ نَفْسِهِ"؛ إِذْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَوَلَّى وَحْدَهُ الْإِيجَابَ وَالْقَبُولَ كَمَا فِي الْوَكِيلِ وَلَيْسَا لَهُ وَلْهَا فِي التَّعْصِيبِ، فَكَذَلِكَ فِي التَّوْوِيجِ

"الرَّابِعُ: إِذَا جَنَتْ أُمُّ الْوَلَدِ جِنَايَةً، فَعَلَى السَّيِّدِ فِدَاؤُهَا"؛ لِأَنَّهُ مُنِعَ بِإِحْبَالِهَا مِنْ بَيْعِهَا فِي الْجِنَايَةِ، فَعَلَىٰ السَّيِّدِ فِدَاؤُهَا"؛ لِأَنَّهُ مُنِعَ بِإِحْبَالِهَا مِنْ بَيْعِهَا فِي الْجُنَايَةِ فَعَلَيْهِ فَكَانَ عَلَيْهِ قِيمَتُهَا "فَإِنْ لَمْ يَغْرَمْ جَمِيعَ قِيمَتِهَا فَجَنَتْ جِنَايَةً أُخْرَى فِيهَا مَعَ الْأُولَى تَمَامُ قِيمَتِهَا، فَعَلَيْهِ أَنْ يَعْرَمُ هَا الْفُولَى تَمَامُ قَيمَتِهَا الْفَإِذَا غَرِمَ تَمَامُ أَنْ يَعْرَمُ هَذِهِ الْجُنَايَةِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهَا مَا دَامَتْ دُونَ قِيمَتِهَا، فَهِيَ عَلَيْهِ إِلَى أَنْ يُرَمَّ قِيمَتَهَا "فَإِذَا غَرِمَ تَمَامَ قَنْهُ إِلَى أَنْ يُرَمَّ قِيمَتَهَا "فَإِذَا غَرِمَ تَمَامُ قِيمَتِهَا أَنْ يُرَمَّ قِيمَتِهَا قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْمَجْنِيَ عَلَيْهِ لَا يُطَالِبُ السَّيِّدَ بِشَيْءٍ"؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتْلَفْ بِالْإِحْبَالِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً، فَلَا يُطَالِبُهُ بِشَيْءٍ آخَرَ "وَلَكِنْ يَرْجِعُ عَلَى مَنْ أَخَذَ قِيمَتَهَا مِنَ السَّيِّدِ"؛ لِأَنَّ حَقَّهُ يَلْوَمُهُ إِلَّا قِيمَة وَاحِدَةً، فَلَا يُطَالِبُهُ بِشَيْءٍ آخَرَ "وَلَكِنْ يَرْجِعُ عَلَى مَنْ أَخَذَ قِيمَتَهَا مِنَ السَّيِّدِ"؛ لِأَنَّ حَقَّهُ إِلَيْهِ وَيَمَتِهَا كَحَقَ الْمَحْنِيِّ عَلَيْهِ الْأَوَّلُ، فَهُمَا مُتَسَاوِيَانِ فِيهَا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَمَا سِوَى تِلْكَ الْقِيمَةِ شَيْءٌ آخَرُ يُرْجَعُ إِلَيْهِ، فَكَأَنَّهَا مَوْقُوفَةٌ لِكُلِّ جِنَايَةٍ تُوجَدُ مِنْهَا، وَصَارَ ذَلِكَ بِمِنْزِلَةِ رَجُلٍ مَاتَ وَقَدْ حَفَرَ بِغُرًا فِي غَيْرِ حَقِّهِ، ثُمَّ تَرَدَّى فِيهَا إِنْسَانٌ وَتَلَفَ، فَيَكُونَ عَلَيْهِ دِيَتُهُ فِي تَرَكِتِهِ، ثُمَّ إِنَّ سَقَطَ آخَرُ بَعْدَ ذَلِكَ / وَلَمْ

1712

1712

تَكُنْ لَهُ تَرِكَةٌ إِلَّا مَا صُرِفَ فِي تِلْكَ الدِّيَةِ، غَرِمَ أَيْضًا هَذَا الثَّانِي مِنْ تِلْكَ الدِّيَةِ عَلَى سَبِيلِ الْمُشَارَكَةِ بَيْنَهُمَا، وَعَلَى هَذَا إِبْدَاءُ كُلِّ جِنَايَةٍ تَحْدُثُ بَعْدَهَا، فَإِنَّهَا تَتَعَلُّقُ بِتِلْكَ الدِّيَةِ؛ إِذْ لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ يُرْجَعُ إِلَيْهِ إِلَّا تَرَكَتُهُ، وَعَلَى هَذَا إِبْدَاءُ كُلِّ جِنَايَةٍ مَحْدُثُ بَعْدَهَا، فَإِنَّهَا تَتَعَلُّقُ بِتِلْكَ الدِّيَةِ؛ إِذْ لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ يُرْجَعُ إِلَيْهِ إِلَّا تَرَكَتُهُ، وَلَا تَرَكَةُ إِلَّا هَذِهِ، كَذَلِكَ هَهُنَا.

"وَالْقُولُ الثَّانِي: أَنَّ رُجُوعَهُ عَلَى السَّيِّدِ"، وَأَنَّهُ يُطَالِبُهُ بِالْأَرْشِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّا لَزِمَهُ الْأَرْشُ فِي الْأَوْلِ، لِأَنَّهُ مُنِعَ مِنْ بَيْعِهَا، وَلَمْ يَبْلُغْ بِهَا حَالَةَ يَتَعَلَّقُ الْأَرْشُ بِذِمَّتِهَا، وَهَذَا الْمَعْنَى مَوْجُودٌ فِي الجُنِايَةِ الثَّانِيَةِ أَيْضًا، فَوَجَبَ مُنْ بَيْعِهِ، وَهَذَا الْمَعْنَى مَوْجُودٌ فِي الجُنِايَةِ الثَّانِيَةِ أَيْضًا، فَوَجَبَ أَنْ يَفْدِيهَا مِثْلَ الْفِدَاءِ الْأَوَّلِ، وَصَارَ هَذَا كَالْعَبْدِ الْقِنِّ، فَإِنَّهُ لَوْ جَنَى مَرَّةً فَقَدَاهُ السَّيِّدُ وَامْتَنَعَ مِنْ بَيْعِهِ، ثُمُّ جَنَى مَرَّةً ثَانِيَةً وَامْتَنَعَ مِنْ بَيْعِهِ أَيْضًا، يَلْزَمُهُ قِيمَتُهُ مَرَّةً أُخْرَى، كَذَلِكَ هَهُنَا.

"الْخَامِسُ: إِنْ أَسْلَمْتَ أُمُّ وَلَدِ النَّصْرَانِيِّ، حِيلَ بَيْنَهُمَا"؛ لِدَفعِ الذُّلِّ عَنْهَا، وَتَعَذَّرَ الْبَيْعُ، وَالْإِعْتَاقُ فِيهَا "وَعَلَيْهِ نَفَقَتُهَا"؛ لِبَقَاءِ مِلْكِهِ عَلَيْهَا "وَتَسْتَكْسِبُ لَهُ"؛ لِأَنَّهَا مَمْلُوكَتَهُ "فَإِنْ أَسْلَمَ، خُلِّيَ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ مَاتَ، عَتَقَتْ بِمَوْتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ"

رُزِقَ الْفَرَاغُ مِنْ جَمْعِهِ وَنَسْجِهِ، الْفَقِيرُ إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَبُو الْفَضَائِلِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ يُونُسَ بْنُ مُحَمَّدٍ بِنُ مَنَعَةَ بْنُ مَالِكٍ، الْفَقِيهُ الْمُوصِلِيُّ، بِمَحْرُوسَةِ الْمُوصِلِ، صَانَهَا اللهُ عَنْ وَقَائِعِ السُّوءِ، يَوْمَ الثُّلَاثَاءِ، فِي الْعِشْرِينَ مِن شَهْرِ رَجَبٍ سَنَةَ ستمائة وخمس وثلاثون غَفَرَ اللهُ لِمَنْ سَطَّرَ فِيهِ، وَدَعَا لَهُ بِالْمَغْفِرَةِ، وَجَمَّاوَزَ عَنِ التَّالِ وَحَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ وَصَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ/.

1/110

#### الفاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وبعد:

لقد تم بحمد الله تعالى الانتهاء من تحقيق هذا المخطوط الموسوم به ( الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْحُلَاصَةِ )، لكاتبه: أحمد بن محمدٍ بن محمدٍ بن مَنعة المؤصِليِّ الشَّافِعيِّ، ابتداء بكتاب الطهارة، وانتهاء بكتاب عتق أمهات الأولاد، ومن خلال هذه الدراسة أخلص إلى النتائج التالية:

- ١- ارتباط الموضوع بكتاب (الخلاصة)للغزالي، والإمام الغزالي يُعَدُّ من أبرز فقهاء الشافعية في عصره.
  - أنَّ كتاب (الخلاصة) لم يُخْدَمْ بالشروح، إلَّا بهذا الشرح.
- ٣- أنَّ هذه النسخة -حسب ما وقفت عليه- هي النسخة الوحيدة لهذا الكتاب، وأغَّا بخط المؤلفِ نفسِه، مما يزيد من أهميتها.
  - ٤- أنَّ هذا الكتاب هو الجهد العلمي الوحيد للمؤلف، حسب ما وقفت عليه.
    - ٥- أنَّ هذا الكتاب قد حوى جهدًا فقهيًّا متميزًا.
- ٦- أنّ هذا الكتابَ قد تضمن نقولات كثيرة عن كتبٍ وعلماء كثيرين، كما أنه نصّ على العديد من مسائل الخلاف الفقهي.
- ٧- تنوعت طرائق ،ونقولات ،واقتباسات ابن منعة في عرض الآراء الفقهية، فتارةً نجده يعرض الآراء الفقهية منسوبةً إلى أصحابها ويقوم ببيان الصواب فيها، والاستدلال لها، وتارةً نجده يحقق نسبة الآراء الفقهية التي ذكرها صاحب الخلاصة فيبين الصواب فيها.
- ٨- أنَّ هذا الكتاب قد حوى تحقيقًا، وتصحيحًا، ومقابلةً بين نسخٍ متعددة لكتاب الخلاصة، فالمؤلف قد وقف على العديد من النسخ وأجرى مقارنةً بين تلك النسخ، وصحَّح بعضها، واختار بعضها على بعض، وأودع تلك الاختيارات كتابه هذا.
- 9- أن هذه الدراسة هي الأولى من نوعها التي أخرجت هذا التراث الفقهي المخطوط إلى النور، وعملت على بيان قيمته، ودراسته.
  - ١٠- أنَّ هذا الكتاب جاء نسبه بخط يده إلى مؤلفه في مواضع كثيرة من المخطوط.
    - ١١- أن مؤلف الكتاب شافعي المذهب، وعلى معتقد أهل السنة والجماعة.
- ١٢ أن ابن منعة الموصلي كان يتمتع بعقلية جدلية مستقلة، حيث قام بالرد على أهل البدع والأهواء.
- 17- أنَّ هذا الكتاب قد حوى اختياراتٍ وترجيحاتٍ فقهية معللة، حيث قام المؤلف بشرح الخلاصة شرحا ممزوجا، ولم يميز عبارته عن عبارة الأصل، فجاء شرحه مختصرا من غير زيادة قول، أو وجه إلا مالا بد منه للتنبيه، وقد بين في المقدمة منهجه العام بقوله: «تسهيلا للطالب وتحريضا للراغب»

- 1 أن المؤلف استفاد من أقوال سابقيه، وجعلها مصدرًا لكتابه ومنطلقًا لنقاشاته، ومن ذلك: نقله عن بعض الصحابة في كأبي بكر وعمر بن الخطاب وعثمان وابن عباس في، في بعض المسائل، كما نقل عن بعض الفقهاء مثل أبي حنيفة ومالك الشافعي والبويطي، والاصطخري، وابن شريح، وابن عياش، وعن عطاء ، وداوود الظاهري، والقفال والجويني، في مسائل كثيرة.
- ١٥ اعتمد المؤلف رحمه الله في شرحه هذا على النقل، سواء من الكتاب والسنة، أو من مذاهب بعض الأثمة، أو من الكتب الفقهية والمسائل الأصولية والقواعد الفقهية، والتفسير والحديث، وكتب اللغة، وإن لم يشر إلى مصدر النقل، لكن تنوع المادة العلمية دل على تنوع المصدر ،كما استدل بالمعقول، والمفهوم مع بيان ثمرة الخلاف في بعض المسائل.
- ١٦- أن هذا الكتاب اشتمل على جملة من الفوائد واللطائف والتنبيهات، وأضاف بعض الكلمات الفارسية كما في ألفاظ الطلاق مبينا أنها في حكم اللفظ العربي.
- ١٧ اعتمد ابن منعة في شرحه على الأدلة النقلية من سماعٍ وإجماع، ولم يُهملِ الأدلة العقلية، فقد كان للقياس حضورٌ في استدلاله.
  - ١٨- أن ابن منعة استدرك على الإمام الغزالي ،كما استدرك على المزني ما ذكره في مختصره.
- 9 أن ابن منعة تميز بالدقة والتثبت عند النقل، فهو يقارن بين نسخ الخلاصة، ثم يقارنها مع أصلها مختصر المزي، ويقابل بين أقوال الغزالي ،واختياراته، أو ترجيحاته في كتبه الوسيط والوجيز وبين ما سطره ومال إليه في الخلاصة.
- ٢٠ أن المؤلف رحمه الله كان جيد الاختيار، حسن الانتقاء، لطيفا في عرضه، دقيقا في نقله، مبدعا في ربطه للمسائل والإشارة إلى موضعها سواء عند تقدمها أو عند تأخرها.

وفي ختام تحقيق هذا الكتاب أحمد الله تعالى وأشكره على التوفيق لإتمامه، وأسأله النفع به، وأن يجعله عملاً خالصاً لوجهه الكريم، وأن يتجاوز عما كان به من خطأ، أو سهو، أو تقصير، ورحم الله مؤلف هذا الكتاب أحمد بن محمدٍ بن يونسَ بن محمدٍ بن مَنعة المؤصِليِّ الشَّافِعِيِّ، وغفر له ذنبه، وأجزل له الأجر والثواب، وغفر له كل خطأ أو زلل، وأدخله بمنه وفضله الفردوس الأعلى.

كما أسأله سبحانه وتعالى أن يلهمنا رشدنا، ويوفقنا لاتباع كتابه وسنة رسوله والسير على منهج سلفنا الصالح، وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل، وأن يغفر لنا ولوالدينا ولإخواننا ولمشايخنا ولجميع المسلمين، وأن يصلح نياتنا وأزواجنا وذرياتنا إنه سميع بحيب، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين،،،





#### الفهارس

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث والآثار.
  - فهرس الأعلام.
- فهرس الأماكن والبلدان.
  - فهرس المصطلحات.
    - فهرس الأشعار.
- فهرس المصادر والمراجع.





#### (المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِيُّ الشَّافِعِيُّ "

#### فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	رقمها	الآية	۴
		سورة الفاتحة	
١٧٤	١	وبندية اَرْتَعْنَ الرَّعِيدِ	١
178	٧	﴿ وَلَا ٱلصَّنَا آلِينَ ﴾	۲
		سورة البقرة	
١٢.	٤٣	﴿وَٱزْكَعُواْ مَعَ ٱلرَّكِمِينَ ﴾	۰۳
<b>YY0</b>	١٧٣	﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغِ وَلَا عَادِ فَلآ إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾	. ٤
٦٣٧	١٧٨	﴿ كُنِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِي ٱلْقَنْلَي ﴾	
٦٣٢	1 7 9	﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوْةٌ ﴾	٦
٨٦٢	١٨٤	وْفَصِدَةً مُنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾	٧
۲٧.	١٨٤	وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُ، فِذَيَّةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ	٠.٨
197	١٨٥	﴿ وَلِتُ كَمِلُوا الْمِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَاهَدَىٰكُمْ ﴾	. 9
409	140	﴿ فَمَن شَهِ دَمِن كُمُ ٱلشَّهُرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾	١.
٨٠	١٨٧	﴿ ثُدَّ أَتِنُوا ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّذِلِّ ﴾	11
777	١٨٧	﴿ فَٱلْتَنَ بَشِرُوهُنَّ ﴾	١٢
777	١٨٧	﴿ وَلَا تُبَشِرُوهُ إِنَّ وَأَنتُمْ عَلِكِفُونَ فِي ٱلْمَسَنجِدِ	١٣
٧١٥	19.	﴿ وَقَانِتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُرُ ﴾	١٤
/٣٩٢ 70.	195	وْنَمَنِ ٱغْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَأَغْتَدُواْعَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱغْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾	10
٦٣٧	198	﴿ فَأَعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾	١٦
777	197	﴿ وَأَتِمُوا ٱلْحَجَّ وَٱلْعُنْرَةَ لِلَّهِ	۱۷
<b>797</b>	197	وْضَنَ تَمَنَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجَ	١٨

# (المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْحُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِّيِّ الشَّافِعِيِّ '

الصفحة	رقمها	الآية	۴
7 7 8	197	﴿ ٱلْحَجُ أَشَهُ رُمَّعَلُومَتُ ﴾	١٩
797	7.7	﴿ فَكَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَكَرَّ إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾	۲.
٧١٥	717	﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ ﴾	۲۱
,70,	771	﴿ وَلَا نَنكِمُوا ٱلْمُشْرِكَتِ حَتَّى يُؤْمِنَ ﴾	**
١٠٤	777	﴿ وَيَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ قُلْهُوَ أَذَى ﴾	7 7
٧٨٦	770	﴿ لَا يُوَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغُو فِي آَيْمَنِكُمْ ﴾	7
٥٧٤	777	﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِسَآبِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾	70
०१२	۸۲۲	﴿ وَلَمْ نَا مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾	77
٥٧٢	۸۲۲	﴿وَبُمُولَهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ ﴾	7 7
007	779	﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيهَا أَفْنَدَتْ بِهِ ٤ ﴾	۲۸
0.9	77.	﴿ فَلَا يَحِلُ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾	79
٦٢٣	777	﴿ وَعَلَى الْوَلُودِ لَهُ، رِزْقُهُنَّ وَكِسُوتُهُنَّ ﴾	٠٣٠
٦.	772	وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَجًا يَرَبَصَّنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾	۳۱.
٤٩٤	770	﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ عِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ ﴾	.٣٢
0 2 7	777	﴿ وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى لَلُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُ ﴿	.٣٣
0 8 4	777	﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُرُ إِن طَلَقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتِّعُوهُنَّ ﴾	٣٤
078	777	﴿ وَإِن طَلَقْتُمُوهُنَ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرَافِ الْمُنْ فَرَافِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِل	.٣0
۱۱۸	749	﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فِرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾	۳٦.

# (المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخَلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدٍ بنِ يونسَ بنِ محمدٍ بنِ مَنْعَةَ المَوْصِلِيَّ الشَّافِعِيِّ '

الصفحة	رقمها	الآية	م
190			
771	777	﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ ﴾	**
٣٨٦	7.7.7	﴿ فَلَيْ عَلِلْ وَلِيُّهُ مِٱلْعَدَٰ لِ ﴾	.٣٨
٦٧٨	7.7.7	﴿ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُ لُ وَٱمْرَأَتَكَانِ ﴾	.٣٩
۸۱۳	7.7.7	﴿ وَأَشْهِ دُوَا إِذَا تَبَايَعْتُ مَ ﴾	. ٤ •
۸۲۳	7.7.7	﴿ وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُوا ﴾	٠٤١
٤٧١	7.7.	﴿ فَلَيْوَدِّ ٱلَّذِى ٱقْتُمِنَ آمَنَنَتُهُ وَلِيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُ ﴾	. ٤ ٢
۸۲۳	7.7.	﴿ وَلَا تَكُتُمُوا ٱلشَّهَا دَةً ﴾	. ٤٣
		سورة آل عمران	
٤٣٨	٤٤	﴿ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقَلَمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكُفُلُ مَرْيَمَ ﴾	. ٤ ٤
<b>٧٣٦</b>	٨٥	﴿ وَمَن يَبْتَعَ غَيْرَ ٱلْإِسْلَامِ دِينًا فَكَن يُقَبَلَ مِنْـهُ ﴾	. ٤ 0
<b>۲</b> ۷٦	9 🗸	﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُ ٱلْمَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾	. ٤٦
		سورة النساء	
٨٠	۲	﴿ وَلَا تَأْكُلُواْ أَمْوَلَكُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَلِكُمْ ۚ ﴾	. ٤٧
٤٩٠	٣	: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمُ أَلَّا نَمْدِلُواْ فَوَاحِدَةً ﴾	. ٤٨
٠ ٩	٣	﴿ فَأَنكِ حُواْمًا طَابَ لَكُمْ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَثَ وَرُبَعَ ﴾	. ٤٩
017	٣	﴿ أَوْمَا مَلَكَتْ أَيْمَنْكُمْ ﴾	
0 8 V	٣	الْ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا نَعْدِلُواْ فَوَاحِدَةً	١٥.
007	٤	﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيكًا مَّرِيكًا ﴾	.07
٣٦٧		﴿ وَلَا تُؤْتُوا ٱلسُّفَهَاءَ أَمْوَلَكُمْ ﴾	۰٥٣
<b>٣</b> ٦٧	٦	﴿ وَٱبْنَالُواۤ ٱلۡيَكَوۡ مَلَ الْمُ	٤٥.
۳۸۱	٦	وفَإِذَادَفَعَتُمَّ إِلَهُمْ أَمْوَاهُمْ فَأَشْهِدُواْ عَلَيْهِمْ	

### (المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْحُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِّ الشَّافِعِيِّ '

الصفحة	رقمها	الآية	٩
884	11	﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَكِ كُمْ ﴾	٠٥٦
٤٤٣	١٢	﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَكُوكَ أَذْوَجُكُمْ إِن لَمْ يَكُنْ لَهُرَ وَلَدُّ ﴾	.07
٤٤٣	١٢	﴿ فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌّ فَلَكُمُ ٱلرُّبُعُ مِمَّاتَوَكَنَ ﴾	۰۰۸
٤٤٣	١٢	﴿ وَلَهُ ﴾ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّكُمْ وَلَدُّ ﴾	.09
888	١٢	﴿ فَإِن كَانَ لَكُمْ وَلَدٌّ فَلَهُنَّ ٱلثُّمُنُ مِمَّا تَرَكُمُ	٦.
790	10	﴿ وَٱلَّذِي يَأْتِينَ ٱلْفَحِشَةَ مِن نِسَآيِكُمْ فَاسْتَشْهِدُواْ عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِن حَنْثُمْ ﴾ عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِن كُمْ اللهِ عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِن كُمْ اللهِ عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِن كُمْ اللهِ اللهِ عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِن كُمْ اللهِ اللهِل	٦١
۸۱۹	١٥	﴿ فَٱسْتَشْهِدُواْ عَلَيْهِنَّ آرْبَعَةً مِنكُمْ ﴾	77
777	19	﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾	٦٣
078	71	﴿ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بِعَضُكُمْ إِلَى بَعْضِ	٦٤
010	77	﴿ وَلَا نَنكِحُواْ مَا نَكَعَ ءَابَ آؤُكُم مِنَ ٱلنِسَاءِ ﴾	٦٥
011	77	﴿ وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْنَ الْأَخْتَ يَنِ ﴾	٦٦
018	77	﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْتُ مُنْ أَمَّهَا أُمَّهَا أَمَّهَا فَكُمْ ﴾	٦٧
<b>٧٢٦</b>	7	﴿ وَٱلْمُحْصَنَاتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَامَلَكُتُ أَيْمَنَكُمْ	٦٨
017	70	﴿فَمِن مَّا مَلَكَتُ أَيْمَنُكُم مِن فَنَيَاتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَتِ ﴾	79
۲۸۹ ۸۰۸	70	﴿ فَعَلَيْهِنَّ نِصُفُمَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَتِ مِنَ ٱلْعَذَابِ	٧٠
٣٢.	*4	﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُواْ أَمُوالَكُم بَيْنَكُم وَيَالَيُهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُواْ أَمُوالَكُم بَيْنَكُم	٧١
001	٣٤	﴿ وَٱلَّذِي تَخَافُونَ نَشُوزَهُ نَ فَعِظُوهُ ﴿ وَٱهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَٱضْرِبُوهُنَّ ﴾ الْمَضَاجِعِ وَٱضْرِبُوهُنَّ ﴾	٧٢
٨٨	٤٣	﴿ أَوْجَـآهُ أَحَدُ مِنكُم مِنَ ٱلْغَآيِطِ ۗ	٧٣

# (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ عمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِّ الشَّافِعِيِّ '

الصفحة	رقمها	الآية	٩
٩.	٤٣	﴿ أَوْ لَكُمْ مُنْهُمُ ٱلنِّسَاءَ ۗ	٧٤
1.1	٤٣	﴿ فَأَمْسَحُوا بِو جُوهِكُمْ ﴾	٧٥
1 80	٤٣	وَلَاجُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ ﴾	٧٦
٤٧١	٥٨	﴿إِنَّاللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا ٱلْأَمَننَتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا ﴾	٧٧
٥٨٣	9.7	﴿ وَمَن قَنْلَ مُؤْمِنًا خَطَا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾	٧٨
٦٣٢	9.7	﴿ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةً إِنَّ أَهْلِهِ . ﴾	٧٩
707	9.7	﴿ وَدِيَدُ مُسَلَّمَةً إِلَىٰٓ أَهَ لِهِ عَ ﴾	٠٨٠
٦٧٧	9.7	﴿ فَكُن لَّمْ يَجِدُ فَصِيامُ شَهْرَيْنِ مُتَكَابِعَيْنِ ﴾	٠٨١
771	٩٢	﴿ فَإِن كَاكَ مِن قَوْمٍ عَدُوِّ لَكُمُّ وَهُوَ مُؤْمِثُ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾	۲۸.
777	٩٣	﴿ فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِثُ فَتَحْرِرُ رَقَبَةٍ مَوْمُونَ مُؤْمِثُ فَتَحْرِرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾	۸۳.
٧١٥	90	﴿ لَا يَسْتَوِى ٱلْقَاعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾	۸٤.
۱۷۳	١.١	﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُرُ جُنَاحُ أَن نَقْصُرُواْ مِنَ ٱلصَّلَوْةِ إِنْ خِفْئُمُ	۰۸۵
194	1.7	﴿ وَلَيَا خُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلَيَكُونُوا / مِن وَرَآيِكُمْ وَلَتَأْتِ طَآيِفَةُ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلَيْصَلُوا مَعَكَ ﴾	۸٦.
779	١٢٨	﴿ وَالصُّلَحُ خَيْرٌ ﴾	٠٨٧
०१७	179	﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ ﴾	٠٨٨.
۳۸۳	140	﴿ يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوْرَمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ ﴾	۸۹.

### (المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنْعَةَ المَوْصِلِيِّ الشَّافِعِيِّ '

الصفحة	رقمها	الآية	٩
٤٥٣	١٧٦	﴿ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلْكَةَ ۚ إِنِ ٱمْرُقُواْ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدُّ وَلَهُ اللَّهِ وَلَدُّ وَلَهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّاللَّذَا اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ	. 9 .
		وَلَدٌ ﴾	
		المائدة	
, £ 7 V £ T A	۲	﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلنَّقَوَىٰ ﴾	91
Y	٤	﴿ أُحِلَ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَمْتُ مِينَ ٱلْجُوَارِجِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِّا عَلَمَكُمُ الله " فَكُلُواْ مِمَّا أَمْسَكَنَ عَلَيْكُمْ ﴾	.97
V79	٤	﴿ يَسْعَلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَمُمْ ۖ قُلُ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَاتُ ﴾	.9٣
٧٩	٦	﴿ فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ طَيِّبًا	٩ ٤
9.7	٦	﴿ إِنْ كُنتُمْ جُنُبًا فَأَطَّهَ رُواْطِيِّبًا	.90
٧٠٥	**	﴿ إِنَّمَا جَزَآؤُا ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ, وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓا أَوْ يُصَكَّبُوۤا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِ مِ وَأَرْجُلُهُ مِ مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنفَوْا مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾	٩٦
(797 V·7	٣٤	﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبْلِ أَن تَقَدِرُواْ عَلَيْهِمْ	.9٧
٧٠٣	٣٨	﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقَطَ عُوَا أَيْدِيهُ مَا ﴾	٩٨
٧٠٦	٣٩	﴿ فَمَن تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصَّلَحَ فَإِنَ ٱللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ ﴾	99
7 £ 7	٤٢	﴿ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾	. ۱
7 2 •	Į ā	﴿ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ ﴾	. ۱ • ۱
٦٢١	٨٩	﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾	.1.7
٧٩٣	٨٩	﴿ فَكَفَّارَتُهُ ۚ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَكِكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ	.1.7

### (المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) الْحَدَ بنِ محمد بن يونسَ بنِ محمد بنِ مَنَعَةَ المُؤْصِلِيُّ الشَّافِعِيُّ '

الصفحة	رقمها	الآية	۴
		أَهْلِيكُمْ أَوْكِسُوتُهُمْ أَوْتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾	
١٣٨	۹.	﴿إِنَّمَا ٱلْخَفَرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزَلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيطَانِ فَأَجْتَنِبُوهُ ﴾	.1 • £
٧٤٨	9 &		. ۱ •
۸۰۱	90	﴿ مَدِّيًّا بَالِغَ ٱلْكَمَّبَةِ ﴾	.1.7
٣٠٣	97	﴿ وَحُرِمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾	.1.7
		سورة الأنعام	
٧١٥	١٠٦	﴿ وَأَعْرِضَ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾	. ۱ • ۸
770	119	﴿إِلَّا مَا أَضْطُرِرْتُدُ إِلَيْهِ ﴾	.1 • 9
٦٧	150	﴿ أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسُ ﴾	.11.
٧٦٨	1 80	﴿ قُل لَّا أَجِدُفِ مَا أُوحِيَ إِلَىٰ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمِ يَطْعَمُهُ وَ ﴾	.111
٧٧٠	1 8 0	﴿ قُل لَّا أَجِدُ فِي مَاۤ أُوحِيَ إِلَىٰٓ مُحَرَّمًا ﴾	.117
W £ 9	107	﴿ وَلَا نَقْرَبُواْ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾	.118
		الأعراف	
١٨٧	٣١	﴿ اللَّهُ يَدَينَ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُرْ عِندَكُلِّ مَسْجِدٍ ﴾	.118
		الأنفال	
		﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحْفًا فَلَا	
٧١٨	17-10	تُوَلُّوهُمُ ٱلْأَدْبَارَ اللَّهِ وَمَن يُولِهِمْ يَوْمَبِنِ دُبُرَهُۥ إِلَّا مُتَحَرِّفًا	.110
		لِقِنَالٍ أَوْمُتَحَيِّزًا إِلَى فِنَةٍ فَقَدْ بَآءَبِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ	
٤٧٣	٤١	﴿ وَٱعْلَمُواۤ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَكُهُ، وَلِلرَّسُولِ ﴾	.117
٤٧٤	٤١	﴿ وَلِذِى ٱلْقُرِينَ ﴾	.117
٤٧٨	٤١	﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِن شَيْءٍ ﴾	. ۱ ۱ ۸

### (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِيِّ الشَّافِعِيِّ '

الصفحة	رقمها	الآية	٩
٧٢٧	٤١	وَأَعْلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ مُمْسَدُ،	.119
٧١٧	٤٥	﴿إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَأَقْبُتُوا ﴾	.17.
<b>YY</b> 7	٦.	﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا أَسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ ﴾	.171
V19	70	﴿ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَنبِرُونَ يَغْلِبُوا مِائنَيْنِ ۚ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ مَن اللَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ مِن اللَّذِينَ كَفَرُوا ﴾	.177
Y19	٦٦	﴿ ٱلْكُنَ خَفَّكَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَكَ فِيكُمْ ضَعْفَا ۚ فَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلَفُّ مِّنكُمْ ٱلْفُّ مِنكُمْ ٱلْفُّ يَغْلِبُوا مِأْتَنَيْنَ ۚ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ ٱلْفُّ يَغْلِبُوا مِأْتَنَيْنَ ۚ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ ٱلْفُّ يَغْلِبُوا مِأْتَنَيْنَ ۚ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ ٱلْفُ	
0.4	٧٣	﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيكَاهُ بَعْضٍ ﴾	.178
		التوبة	
٧١٥		﴿ فَأَقَنْلُوا ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُمُوهُمْ ﴾	.170
1 2 7	۲۸	﴿ فَلَا يَقَدَرُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَا الْهِ	.177
771	79	﴿ حَتَّى يُعْطُوا ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَنْغِرُونَ ﴾	.177
V19	٣٣	﴿ هُوَ ٱلَّذِي آرَسَلَ رَسُولَهُ، بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ، عَلَى ٱلدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ، عَلَى ٱلدِينِ كُلِي كُونَ ﴾ عَلَى ٱلدِينِ كُلِي اللهِ عَلَى ٱلدِينِ كُلُونَ ﴾	.174
7 2 7	٣٤	﴿وَٱلَّذِينَ يَكُنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَيِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرَهُم بِعَذَابٍ ٱلِيمِ	. ۱ ۲ ۹
٧٢٣	٣٦	﴿وَقَىٰ نِلُوا ٱلْمُشْرِكِينَ كَأَفَّةً ﴾	.17.
٧١٨	٤١	﴿أَنفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَ الَّا ﴾	.171
707	1.7	﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِ مِمْ إِنَّ صَلَوْتَكَ سَكَنَّ لَمُّمٌّ ﴾	.177
٤٨٥	1.7	﴿ خُذَ مِنَ أَمْوَلِمِ مُ صَدَقَةً ﴾	.177
٨٥	١٠٨	﴿ رِجَالًا يُحِبُّونَ أَن يَنظَهَ رُواً	.178

# (المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) الأحمد بن محمد بن يونسَ بن محمد بن مَنَعَةَ المَوْصِلِّ الشَّافِعِيِّ '

الصفحة	رقمها	الآية	۴
۲۱٦	١٢٣	﴿قَائِلُواْ الَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلْكُفَارِ﴾	.100
		يوسف	
٤٣٧	٧٢	﴿ وَلِمَن جَاءَ بِهِ عِمْلُ بَعِيرٍ ﴾	.177
		النحل	
٧١٥	١٢٧	﴿ وَأَصْدِرْ وَمَاصَبُرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِ ﴾	.187
		الإسراء	
٧٢٣	10	﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾	. ۱۳۸
٣٦٧	**	﴿ إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓ أَ إِخْوَنَ ٱلشَّينَطِينِ ﴾	.179
٦٣٢	٣٣	﴿ وَمَن قُيلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ عَسُلْطَنَا ﴾	. ١٤٠
109	٧٩	﴿ وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ ء نَافِلَةً لَّكَ ﴾	. ۱ ٤ ١
		الأنبياء	
人名	77	﴿ وَقَالُوا ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَنُ وَلِدًا " سُبْحَننَهُ " بَلْ عِبَادً	.127
		مُكْرَمُون ﴾	
۲۸۲	٥٧	﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصَّنَكُم ﴾	.127
٨٠٩	٧٩	وْفَفَهَ مَنْهَا سُلَيْمَنَ ﴾	. 1 & &
	<del>,</del>	الحج	
٣١.	۲۸	﴿ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِنْ بَهِ يمَةِ ٱلْأَنْعَدِ ﴾	. 1 2 0
<b>٧</b> ٦٦	۲۸	﴿ فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ ٱلْبَآيِسَ ٱلْفَقِيرَ ﴾	. ١ ٤ ٦
۲۸.	79	﴿ وَلْيَظَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾	. 1 £ Y
۸۰۷	٣.	﴿ فَأَجْتَكِنِبُوا ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْسُنِ وَٱجْتَكِنِبُواْ فَوْكَ ٱلزُّورِ ﴾	. \ ٤٨
٧٥٨	٣٢	﴿ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَكَمِرَ ٱللَّهِ ﴾	.189
Y70	44	﴿ لَكُورٌ فِيهَا مَنَافِعُ إِلَىٰٓ أَجَلِ مُسَمَّى ﴾	.10.

### (المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنْعَةَ المَوْصِلِيِّ الشَّافِعِيِّ '

الصفحة	رقمها	الآية	م			
17.	٧٧	﴿ وَاسْجُدُواْ إِنَ	.101			
	النور					
791	۲	وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآبِفَةً مِّنَ ٱلْمُوْمِنِينَ ﴾	.107			
797	۲	﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَأَجْلِدُوا كُلِّ وَبَحِدِ مِّنْهُمَا مِأْنَةَ جَلَّدَةٍ ﴾	.107			
790	٤	﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَرْ يَأْتُواْ بِأَرْبِعَةِ شُهَلَاءً ﴾	.108			
٥٨٧	٦	﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزُواجَهُمْ ﴾	.100			
098	٦	وْفَسَهَدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَتِ بِأَللَّهِ إِنَّهُ لِمِنَ ٱلصَّدِقِينَ	.107			
098	٧	﴿ وَٱلْخَنِيسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلْكَذِينِ ﴾	.107			
098	٨	﴿ وَيَدَرُقُ اعْنَهَا ٱلْعَذَابَ ﴾	.101			
٤٩٣	٣٠	﴿ قُل لِلْمُؤْمِنِينَ يَعُشُّوا مِنْ أَبْصَدِهِمْ ﴾	.109			
170	٣١	﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَاظَهَ رَمِنْهَا ﴾	. ١٦٠			
٤٩٣	٣١	﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِمُعُولَتِهِنَ أَوْءَابَآيِهِنَ ﴾	.171			
٨٥٨	٣٣	﴿ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ۗ وَءَاتُوهُم مِن مَالِ اللَّهِ الَّذِي اللَّهِ اللَّهِ اللَّذِي	.177			
٤٨٥	٥٦	﴿وَءَاتُواْ ٱلزَّكُوٰةَ ﴾	.17٣			
1771	09	﴿ وَإِذَا بِلَغَ ٱلْأَطْفَ لُ مِنكُمُ ٱلْحُلْمَ فَلْيَسْتَنْذِنُوا ﴾	. ١ ७ ٤			
V17	٦١	﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَبٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَبٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ	.170			
		الفرقان				
٥٨٨	7	﴿ أَصْحَبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَهِ إِخَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا ﴾	. ١٦٦			
		القصص	,			
٥٣٢	**	﴿إِنِّ أُرِيدُ أَنْ أُنكِ مَكَ إِحْدَى أَبْنَتَى هَنتَيْنِ عَلَى أَنتَأْجُرَنِي ثَمَنِي	.177			

### (المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخَلَاصَةِ) الأحمد بن محمد بن يونسَ بنِ محمد بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِّ الشَّافِعِيِّ '

الصفحة	رقمها	الآية	م		
		حِبْج			
	<u>.                                    </u>	الأحزاب			
٤٦٦	٣.	﴿ يُصَاعَفَ لَهَا ٱلْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ ﴾	. ١٦٨		
010	٣٧	﴿لِكُنْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِين حَرَجٌ فِي أَزْوَجِ أَدْعِيَآبِهِمْ ﴾	. 1 7 9		
٤٩١		﴿ وَآمَرَا مُ مُوْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِي ﴾	. ۱ ۷ •		
٤٩١	٥١	﴿ رُبِّي مَن تَشَآهُ مِنْهُنَّ وَتُعْوِىٓ إِلَيْكَ مَن تَشَآهُ ﴾	. ۱ ۷ ۱		
٤٩١	٥٣	﴿ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُوْذُواْ رَسُوكَ اللَّهِ وَلَا أَن تَنكِحُواْ أَن تَنكِحُواْ أَزْوَجَهُ مِنْ بَعْدِهِ الْبَدَا﴾	.177		
١٨٢	٥٦	﴿يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ ﴾	.177		
		سبأ	<u> </u>		
		ص			
٣٧٧	۲ ٤	وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْخُلُطَاءَ لِنَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾	. ۱ ۷ ٤		
		الحجرات			
٦٨٥	٩	﴿فَأَصَلِحُوا بَيْنَهُمَا ﴾	. ۱ ۷ ۰		
٦٨٥	٩	﴿ وَإِنْ بَغَتَ إِحْدَنَهُمَا عَلَى ٱلْأَخْرَىٰ فَقَنْلِلُواْ ٱلَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيٓ ۚ إِلَىٰ أَمْرِ ٱللَّهِ	. ۱ ۷ ٦		
		الذاريات			
109	<b>A-Y</b>	﴿ كَانُواْ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ الله عَلَا لَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾	. ۱ ۷۷		
		الطور			
٥٨٣	۲١	﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّبَعَنَّهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَنِ ٱلْحَقِّنَا بِمِمْ ذُرِّيَّتُهُمْ	. ۱ ۷۸		
	الواقعة				
٩.	٧٩	﴿ لَّا يَمَسُّهُۥ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴾	.1 🗸 9		
	الجحادلة				

### (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المُوْصِلِيِّ الشَّافِعِيِّ '

الصفحة	رقمها	الآية	۴
٥٨.	٣	﴿ وَٱلَّذِينَ يُظَامِرُونَ مِن نِسَآبِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ ﴾	- ۱ ۸ •
٥٨٦	٣	﴿ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَاَّسَا ﴾	. ۱۸۱
۲۸٥	٤	وْفَكَن لَّرْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِيتِينَ مِسْكِينًا	. ۱ ۸ ۲
		الحشر	
٤٧٣	٦	﴿ فَمَا آوَجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلِ وَلَارِكَابٍ ﴾	. ۱۸۳
٤٧٣	٧	﴿ مَّا أَفَاءَ ٱللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ عِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ ﴾	. ۱ ۸ ٤
		المتحنة	
٥٢.	١.	﴿ وَلَا تُنْسِكُواْ بِعِصَمِ ٱلْكُوافِرِ ﴾	. ۱ ۸ 0
		﴿ وَإِن فَاتَكُمْ شَقُّ مِنْ أَزْوَجِكُمْ إِلَى ٱلْكُفَّارِ فَعَاقَبْتُمْ فَتَاتُواْ ٱلَّذِيرَ	
V £ 0	11	﴿ وَإِن فَاتَكُوْشَىٰ ۗ مِنْ أَزْوَجِكُمْ إِلَى ٱلْكُفَّارِ فَعَاقِبْنُمْ فَاتُوا ٱلَّذِينَ الْمُكَفَّارِ فَعَاقِبْنُمْ فَاتُوا ٱلَّذِينَ الْمَا أَنفَقُوا ﴾	. ۱ ۸ ٦
		الصف	L
۸٠	٥٢	﴿ مَنْ أَنصَادِى ٓ إِلَى ٱللَّهِٱلْإِسۡلَامِ	. ۱۸۷
	•	الجمعة	
۱٩٠	٩	﴿إِذَا نُودِكَ لِلصَّلَوْةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَأَسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ	. ۱ ۸ ۸
		الطلاق	
009	\	﴿ فَطَلِقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِ تَ ﴾	.119
٦	٤	﴿وَأُولَنتُ ٱلْأَخْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾	.19.
7.1	٤	﴿ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمَّلَهُنَّ ﴾	.191
٦٠٢	٤	﴿وَالَّتِي لَمْ يَعِضْنَ ﴾	.197
٤١١	٦	﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَنَا تُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ ﴾	.19٣
٦٠٨	٦	﴿ وَإِن كُنَّ أَوْلَنتِ مَمْلٍ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ ﴾	. ۱ 9 ٤
770	٦	﴿ وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ وَأَخْرَىٰ ﴾	.190
		التحريم	

### (المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدٍ بنِ يونسَ بنِ محمدٍ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِيِّ الشَّافِعِيِّ '

الصفحة	رقمها	الآية	٩
٥٦٢	١	﴿ يَنَأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ ثَحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ ﴾	.197
۲۲٥	۲	﴿ قَدْ فَرَضَ ٱللَّهُ لَكُو يَحِلَّهَ أَيْمَنِكُمْ ﴾	.197
١٣٠	٦	قُواْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُوْ نَارًا ﴾	. ۱۹۸
		نوح	
۲.	11-1.	﴿ فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَاتَ غَفَّارًا ﴿ ثُنَّ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآهُ عَلَيْكُمْ مِنْدَرَارًا ﴾ عَلَيْتُكُمْ مِنْدَرَارًا ﴾	. ۱ ۹ ۹
		الأعلى	
707	١٤	وَقَدْ أَفَلَحَ مَن تَرَكَّى ﴾	. ۲
الكوثر			
197	١	﴿ فَصَلِ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾	. ۲ • ١

#### (المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدٍ بنِ يونسَ بنِ محمدٍ بنِ مَنَعَةَ المُوْصِلِيِّ الشَّافِعِيِّ '

#### فهرس الأحاديث النبوية والآثار

الصفحة	الحديث	٢
	(لَا تَبِيعُوا الذُّهِبَ بِالذَّهِبِ، ولَا الورِقَ بِالوَرِقِ، ولَا البُرَّ بِالبُرِّ، ولَا الشَّعِيرَ	
777	بالشَّعيرِ، ولَا التَّمرَ بالتَّمرِ، ولَا المِلحَ بالمِلحِ إلَّا يَدًا بِيَدٍ، عَينًا بِعَينٍ، سَواءً بِسَواءٍ،	١
	وإذا اختَلفَ الجِنْسَانِ، فَبِيعُوا كَيفَ شِئتُم يدًا بيدٍ	
۱۸۰	من أدرك ركعة من الجمعة فيلصل إليها أخرى.	۲
729	ابْتَغُوا فِي أَمْوالِ اليَتَامَى لَا تَأْكُلُها الزَّكَاةُ	.٣
٧٦٢	أَخْبَرَنِي جِبْرِيلُ عَنِ اللَّهِ، أَنَّهُ قَالَ: مَنْ صَلَّى عَلَيْكَ صَلَّيْتُ عَلَيْهِ	. ٤
٧٣٩	أَخْرِجُوا الْيَهُودَ مِنَ الْحِجَازِ	.0
700	أدُّوا صَدقةَ الفِطرِ عَمَّن تَمونُونَ	٦
717	إذا استهلَّ السِّقْطُ صُلِّي عليه وؤرِّث	٧
770	، فإن امرؤٌ قاتلَهُ، وَشَاتَمَهُ، فليقُلْ: إنِّي صائمٌ	۸.
99	إذا ابتلت النعال فالصلاة في الرِّحال	. 9
798	إِذَا أَتَى الرَّجُلُ الرَّجُلَ فَهُمَا زَانِيَانِ، وَإِذَا أَتَتِ الْمَوْأَةُ الْمَوْأَةَ فَهُمَا زَانِيَتَانِ	١.
٧٧٥	إِذَا أَتَيْتَ عَلَى حَائِطِ بُسْتَانٍ فَنَادِ صَاحِبَهُ ثَلَاثًا، فَإِنْ أَجَابَكَ وَإِلَّا فَكُلْ مِنْ غَيْرِ	11
	طِيبِ نَفسِهِ	
۸۰۹	إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَصَابَ، فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ، فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ	١٢
٧٥٣	إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ الْمُعَلَّمَ	١٣
٧٤٧	إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ الْمُعَلَّمَ فَكُلْ، وَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ	١٤
٦٣	إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل نجسًا	10
١٨٨	إِذَا تَوضًّا أَحدُكُم ثم خَرِجَ إِلَى المسجِدِ، فَلَا يُشبِّك بين أَصَابِعه فإنَّه في صلاةٍ	١٦
۸۲	إذا توضأتم فابدؤوا بميامنكم	١٧
١٨٨	إِذَا خَرَجَت الجُمعة، فامشِ على هيئتك	١٨
0 2 0	إذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيمَةٍ فَلْيَأْتِهَا	١٩
٨٥	إذا ذهب أحدكم إلى الغائط، فلا يستقبل القبلة، ولا يستدبرها لغائطٍ ولا بولٍ،	۲.
,,,,	وليستنج بثلاثة أحجارٍ	1 ·
7.7	إذًا رحتم إلى مِني مُتَوَجِّهينَ فأهِلُّوا بِالحَجِّ	۲۱
701	إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذِّبْحَةَ، وَلْيُحِدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ،	77

### (المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْحُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدٍ بنِ يونسَ بنِ محمدٍ بنِ مَنْعَةَ المَوْصِلِيَّ الشَّافِعِيِّ '

الصفحة	الحديث	۴
	وَلْيُرِحْ ذَبِيحَتَهُ	
٨٩	إذا مسَّ أحدكم دُبره فليتوضأ	77
774	إذا أصابتْ أَحَدَكُم مُصيبةٌ، فليقُلْ: إنّا للهِ وإنّا إليهِ راجِعونَ	7 8
١٨٣	إذا جاءَ أحدُكُم والإمامُ يَخطبُ، فليصلِّ رَكْعتينِ	70
٣٠٥	إذا رَميتُم وحلَقتُم فَقَد حَلَّ لَكمُ الطِّيبُ واللَّبَاسُ، وَكُلُّ شَيءٍ إلَّا النِّساءَ	77
717	إذا صلَّيْتُم على الميِّتِ فأَخلِصوا له الدُّعاءَ	77
717	إذا صلَّيْتُم على الميِّتِ فأخلِصوا له الدُّعاءَ	۲۸
771	إذا نام أحدُكم فليتوسَّدْ يمينَه	79
٦١٤	أَرْضِعِيهِ خَمْسَ رَضَعَاتٍ يَحْرُمُ بِمِنَّ عَلَيْكِ	٣.
718	أسرعوا بالجنازة فإن تكن صالحة فخير تقدمونها إليه، وإن تكن سوى ذلك فشر	۳۱.
112	تضعون عن رقابكم	.11
٧٤١	الْإِسْلَامُ يَعْلُو وَلَا يُعْلَى	٠٣٢.
7 8 4	الْأَصَابِعُ كُلُّهَا سَوَاءٌ عَشْرٌ عَشْرٌ مِنَ	٣٣
777	اصنَعوا لآلِ جعفرٍ طعامًا فإنَّه جاءَهُم ما يَشغُلُهُم	٣٤
1.0	اصنعي ما يصنع الحاجُّ غير ألَّا تطوفي	.٣0
777	اعتد عليهم بالسَّخلةِ/ التي يروح بما الرَّاعي على يديه	.٣٦
١٢.	الأعمال بالنيات، ولكل امرئ ما نوى	.٣٧
۲۰۸	اغسلْنها وترًا ثلاثًا، أو خمسًا، أو أكثرَ من ذلك إن رأيتنَّ	.۳۸
۲۰۸	اغْسِلُوهُ بماءٍ وَسِدْرٍ	.۳۹
7.7	اقرَأُوا علَى مَوتاكُم	٠٤٠
798	أَقِيمُوا الْخُدُودَ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ	٠٤١
117	إِلَّا مِكَّة إِلَّا مِكَّة	. ٤ ٢
٤٨٦	أَلَيْسَ فِي خُمْسِ الحُمُسِ مَا يُغْنِيكُمْ عَنْ أُوسَاخِ النَّاسِ	٠٤٣
١٢٦	أُمرتُ أن أسجُد على سبعةِ آرابٍ: الجبهة، واليدين، والركبتين، والقدمين	. ٤ ٤
771	أُمِرْتُ أَنْ أُفَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ	. ٤ 0
0.9	أَمْسِكْ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا وَفَارِقْ سَائِرَهُنَّ	. ٤٦
٦٢٣	إِنَّ أَطْيَبَ مَا أَكُلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ، وَإِنَّ وَلَدَهُ مِنْ كَسْبِهِ	. ٤٧

### (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المُوصِلِّيُ الشَّافِعِيِّ '

الصفحة	الحديث	r
۲۸٦	إِنَّ الحَجَرَ الْأَسْوَدَ لَيَأْتِي يَومَ القِيامَةِ ولهُ لَسَانٌ ذَلْقٌ يَشْهِدُ لمَنْ قَبَّلَهُ	. ٤٨
٧٠٧	إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا شَرِبَ، سَكِرَ، وَإِذَا سَكِرَ، هَذَى، وَإِذَا هَذَى، افْتَرَى، فَأَرَى أَنْ	. ٤ ٩
	يَبْلُغَ بِهِ حَدَّ الْمُفْتَرِينَ	
۸٧	إن الشيطان ليأكل باليسار، ويستنجي باليمين، فكلوا باليمين، واستنجوا	
	باليسار و و و و و و و و و و و و و و و و و و و	
٤٠٧	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَاقَى أَهْلَ خَيْبَرَ عَلَى النَّصْفِ	٠٥١
079	إِنْ قَرِبَكِ فَلَا خِيَارَ لَكِ	٠٥٢
777	إِنَّ مَكَّةَ لَمْ تَحِلَّ لأَحَدٍ قَبلِي، ولا تَحِلُّ لأحدٍ بَعدِي، وإنَّما حَلَّت لي سَاعةً مِن نهار	۰٥٣
777	إن هذه أيام طعام وشراب وبعال، فلا يصومن فيها أحد.	.0 £
	إِنَّ الشَّمْسَ والقَمَرَ لا يَنْكُسِفانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ ولَا لِحِياتِهِ، ولكنَّهما آيتانِ مِن آياتِ	
7.7	اللَّهِ تعالَى، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا، فَقُومُوا وَصَلُّوا	.00
٣٠٤	إِنَّ اللَّهَ حرَّمَ مكَّةَ، لا يُخْتَلَى خَلاها، ولا يُعْضَدُ شَجَرُها، ولا يُنَفَّرُ صَيدُها	.٥٦
٣١٢	إِنَّ اللَّهَ حَرَّم؛ بَيعَ الْحَمرِ، والميتةِ، والخِنزيرِ، والأصنَامِ	۰۰۷
775	إِنَّ المَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَليهِ	۸٥.
١٧٠	إِنَّ مُعاذًا سَنَّ لَكُم سُنَّةً حَسَنَةً فاتَّبِعُوهَا	٠٥٩
٤٨٥	إِنَّا أَهْلُ بَيْتٍ لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ	٦.
٥١٧	أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ	٦١
٧٦	إنما الأعمالُ بالنِّيات ولكلِّ امرىء ما نوى	77
<b>£</b> Y <b>£</b>	إِنَّا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ	75
775	إِنَّمَا تُذَكِّرُكُمُ الآخرةَ فرُورُوها، وَلا تَقولُوا هُجْرًا	٦٤
11.	أَوَّلَ الوقت رِضُوانُ اللهِ، وآخر الوقتِ عَفُوُ اللهِ	٦٥
777	إيَّاكَ وَكَرائمَ أَمُوالِهِم ۚ واتَّقِ دَعُوةَ المُظلُومِ	٦٦
0.1	أَيُّكَا امْرَأَةٍ زَوَّجَهَا وَلِيَّانِ، فَهِيَ لِلْأَوَّلِ مِنْهُمَا	٦٧
٧,	أيُّما إِهاب دُبغ فقد طَهَر	٦٨
0.7	أَيُّمًا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ فَهُوَ عَاهِرٌ	٦٩
٣٦٣	أَيُّما رَجُلٍ مَات أَو أَفْلَسَ فَصَاحِبُ المَتَاعِ أَحَقُّ بِمَتَاعِهِ إِذَا وِجَدَهُ بِعَيْنِهِ	٧.
7.7.7	البَسُوا مِنْ ثَيَابِكُم البِيضَ فإنها مِنْ خِيارِ ثِيابِكُم	٧١

#### (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدٍ بنِ مَنْعَةَ المَوْصِلِيُّ الشَّافِعِيُّ '

الصفحة	الحديث	٢
٧٨	بلوا الشُّعَر وأنقوا البَشَرَة فإن تحت كل شعرة جنـــابة	٧٢
۸۰۳	الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ	٧٣
98	تتبعي بما أثر الدَّم	٧٤
١٢٨	التحياتُ المباركات، الصلوات الطيبات	.٧0
	التَّحيات المباركات، الصلوات الطَّيبات لله، سلام عليك أيها النَّبي ورحمة الله	
١٢٨	وبركاته، سلامٌ علينا وعلى عباد الله الصَّالحين، أشهدُ أن لا إله إلَّا الله، وأشهد	77
	أن محمدًا رسول الله	
770	تسَحَّروا فإنَّ في السَّحورِ بركةٌ	٧٧
۲۰۸	تِلْكَ ضَجَعَةً يُبغِضُها اللهُ تَعالى	٧٨
1.1	التَّيمُّم ضَربتان؛ ضربة للوجهِ وضربة لليدين إلى المرفقين	٧٩
	ثلاث ساعات كان النبي ﷺ نهى أن نصلِّي فيها، أو نَقبرُ أمواتنا: حين تطلع	
111	الشمسُ بازغةً حتى ترتفع، وحين تقوم قائمة الظُّهيرة، وحين تصفرُ الشمسُ	٠٨٠
	للغُروب	
100	ثلاثٌ هُنَّ عليَّ فرضٌ، ولكم تطوُّعٌ: النَّحرُ، والوَترُ، وركعتَا الفَحرِ	۱۸.
770	ثلاثٌ مِن سُنَنِ المرسَلينَ تَعجيلُ الفطرِ، وتأخيرُ السَّحورِ، ووضعُ اليمينِ على	۲۸.
	اليَسارِ في الصَّلاةِ	
١٢٠	ثم ارْفع حتى تطمئن جالسًا	٠٨٣
£99	الثَّيِّبُ يُعْرِبُ عَنْهَا لِسَانُهَا	۸٤.
٧١٤	جُرْحُ الْعَجْمَاءِ جُبَارٌ	۰۸۰
1	جُعلت لنا الأرض مسجدًا وترابحا طهُورًا 	. \\ \
	جَنِّبُوا مَسَاجِدَكُمْ صِبْيَانَكُمْ، وَبَحَانِينَكُمْ، وَخُصُومَاتِكُم، وَرَفْعَ أَصْوَاتِكُمْ، وَسَلَّ	
۸۰۱	سُيُوفِكُمْ، وَبَيْعَكُمْ وَشِرَائَكُمْ، وَإِقَامَةَ حُدُودِكُمْ، وَجَمِّرُوهَا فِي جُمَعِكُمْ، وَاجْعَلُوا	.۸۷
	مَطَاهِرَكُمْ عَلَى أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ	
۲۸۸	الحَجُّ عَرِفَاتٌ، مَن أَدرَكَ عَرِفةَ قَبلَ أَن يَطلُعَ الفَحرُ فَقَدْ أَدْرَكَ	٠٨٨
۲۸.	الحجُّ عَرفاتٌ، مَنْ أَدرَكَ عَرفةَ قبلَ أَن يطلُعَ الفحرُ فَقَد أُدرَكَ	9
110	حقٌّ وسنَّةٌ ألَّا يؤذِّن لكم أحدٌ إلَّا وهو طاهرٌ	٠٩٠
117	الحمد لله، فذلك أثبت	٠٩١

### (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المُوصِلِّيِّ الشَّافِعِيِّ '

الصفحة	الحديث	م
V79	خَبِيتٌ مِنَ الْخَبَائِثِ	97
710	لحُذُوا عَنِي مَناسِكُكم	.9٣
٦٨٩	خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا، الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ، جَلْدُ مَائَةٍ، وَتَغْرِيبُ عَامِ، وَالثَّيِّبُ بِالثَّيِّبِ، جَلْدُ مَائَةٍ وَالرَّجْمُ	9 8
٦٢٣	وىغرىب غام، والتيب بالتيب، خلد مائه والرجم خُذِي مَا يَكْفِيكِ وَوَلَدَكِ	90
751	خَيْرُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً	. ৭ খ
770	دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقِ اللَّهُ بَعْضَهُمْ مِن بَعْضٍ	.9٧
٧٧٣	ذَكَاةُ الْحُنِينِ ذَكَاهُ أُمِّهِ	.٩٨
٧٢	الذي يشرب في آنية الذهب والفضة إنما يُجرحر في بطنه نار جهنم	.99
100	رحمَ اللهُ امرءًا صلَّى قبلَ العصرِ أربعًا	١
107	رُكْعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا	1.1
117	ركعتين كنت أصليهما بعد الطُّهر، فشغلني عنهما الوقتُ	1.7
700	زَكاةُ الفطرِ طُهْرَةٌ للصائمِ من اللَّغوِ والرَّفثِ	1.7
٧٣٥	سُنُّوا بِمِمْ سُنَّةً أَهْلِ الْكِتَابِ، غَيْرَ آكِلِينَ ذَبَائِحَهُمْ، وَلَا نَاكِحِينَ نِسَاءَهُمْ	١٠٤
٤٢٩	سَوُّوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ فِي الْعَطِيَّةِ	1.0
۸۰۳	شَاهِدَاكَ، أَوْ يَمِينُهُ، لَيْسَ لَك إِلَّا ذَلِكَ	١٠٦
897	الشُّفعَةُ فِيمَا لَمْ يُقْسَمْ، فَإِذَا وقعَتِ الحُدودُ فَلَا شُفْعَةَ	١٠٧
899	الشُّفعةُ كحَلِّ العِقالِ	١٠٨
97	الصعيد طهور المسلم ولو لم يجد الماء عشر حِجج	1.9
١٢.	صلِّ قائمًا، فإن لم تستطع فقاعدًا، فإن لم تستطع فعلى جنبٍ	11.
١٧٤	صَلُّوا كما رأيتموني أصلِّي	111
١٧٤	صَلُّوا كما رأيتموني أصلِّي	117
710	صَلُّوا خَلْفَ مَن قال: لَا إِلٰهَ إِلَّا اللَّهُ، وعلى مَن قال: لَا إِلٰهَ إِلَّا اللَّهُ	114
*17	صَوْمُ يومِ عاشُوراءَ كَفَّارةُ سنةٍ، وصَومُ عَرَفَةَ كَفَّارةُ سَنَتَينِ سَنَةٌ قَبلهَا وسَنَةٌ بَعدَهَا	۱۱٤
709	صُومُوا لِرُؤْيِتِهِ وأَفْطِرُوا لِرُؤْيِتِهِ، فإنْ غُمَّ علَيْكُم فَاسْتَكْمِلُوا العِدَّةَ ثَلاثينَ يومًا	110
۸۸	الضَّحك ينقض الصلاة، ولا ينقض الوضوء	١١٦

#### (المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ عمدِ بنِ يونسَ بنِ عمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِيُّ الشَّافِعِيُّ '

الصفحة	الحديث	۴
0.0	الطَّلَاقُ لِمَنْ أَخَذَ بِالسَّاقِ	117
٦٧	طهور إناء أحدكم إذا ولغ الكلب فيه أن يُغسل سبعًا	۱۱۸
۲۸٦	الطُّوافُ بالبيتِ صَلاةٌ، إلَّا أنَّ الله تَعالى أباحَ فِيه الكَلامَ	١١٩
۸۰۷	عُدِلَتْ شَهَادَةُ الزُّورِ بِالْإِشْرَاكِ بِاللَّهِ	١٢.
770	عُمْرةٌ في رَمَضانَ تَعدِلُ حَجَّةً	171
180	عورة الرَّجُل ما بين سُرَّته وركبته	177
٨٨	العَيْنَانِ وِكَاءُ السِّهِ، فمن نام فليتوضأ)()	١٢٣
441	فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الأصْنافُ، فَبِيعُوا كَيفَ شِفْتُمْ، إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ	١٢٤
777	فإذا وجبَتْ فلَا تَبكِينَّ باكيةٌ	170
791	فَإِنْ بَاعَهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِالثَّمَنِ	١٢٦
٣٠٤	في بيضِ النَّعَامَةِ يُصِيبُه المِحرِمُ ثَمَّنَه	١٢٧
701	في البِرِّ صَدقةٌ	١٢٨
777	في كلِّ أربعينَ بنتُ لبونٍ	179
7.0	قَدْ حَلَلْتِ، فَتَزَوَّجِي	۱۳.
١٢.	قولوا: التَّحيَّاتُ المباركاتُ	۱۳۱
1 1 0	كان النَّبِيِّ ﷺ إذا جدَّ به السَّيرُ جمعَ بين المغرب والعِشاء	١٣٢
٩٨	كان يكفيه أن يتيمم ويعصب رأسه بخرقةٍ، ثم يمسح عليها، ويغسل سائر جسده	١٣٣
۸٥٣	الْكِتَابَةُ عَلَى نَحْمَيْنِ، وَالْإِيتَاءُ مِنَ الثَّالِي	١٣٤
٧٨٤	كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ	١٣٥
٧٠٨	كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ	١٣٦
٧٢٧	كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ وَيُنَصِّرَانِهِ، وَيُعَجِّسَانِه	١٣٧
<b>٣٤</b> 9	كُلُّ قَرْضٍ جَرَّ مَنْفَعةً فَهو رِبًا	١٣٨
١٣٢	الكلام ينقض الصَّلاة، ولا ينقض الوُضوء	179
٧٦٨	الْكَلْبُ خَبِيتٌ مَنَّهُ	١٤٠
775	كنتُ نَمْيْتُكم عنْ زيارةِ القبورِ فزوروها، وَلا تَقولُوا هُجْرًا	1 & 1
9.7	لا إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حَثياتٍ	1 £ 7
٣٢.	لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا تَفَرَّقْتُمَا وَلَيْسَ بَيَنَكُمَا شَيْءٌ	188

# (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْحُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِّيَ الشَّافِعِيِّ '

الصفحة	الحديث	۴
٤٨١	لَا تَحِلُ الصَّدَقَةُ لِغَنِيٌّ، وَلَا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٌّ	١٤٤
	لَا تُصَرُّوا الإِبِلَ والبَقَر وَالغَنَمَ، فَمَنِ ابْتَاعَهَا فَوَجَدَهَا مُصْرًاةً، فَهُو بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ	
441	بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا ثَلَاثًا: إِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكُهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا ورَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِن	1 80
	مَرْ	
٤٢٨	لا تعمروا، ولا ترقبوا، فمن أعمر شيئا أو أرقبه فهو سبيل الميراث.	1 2 7
777	لَا تَغْدِرُوا، وَلَا تُمُثِّلُوا، وَلَا تَغُلُّوا	١٤٧
۸۱۷	لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ حَصْمٍ، وَلَا ظَنِينٍ، وَلَا ذِي إِحْنَةٍ	١٤٨
74.	لَا تُكَلِّفُوا الصَّغِيرَ الْكَسْبَ فَيَسْرِقَ، وَلَا الْأَمَةَ غَيْرَ ذَاتِ الصَّنْعَةِ فَتَكْسِبَ بِفَرْجِهَا	1 £ 9
71.	لَا تَلْبَسُ الْمُعَصْفَرَ مِنَ الثِّيَابِ، وَلَا الْمَمْشُوق، وَلَا الْحُلِيَّ، وَلَا تَحْتَضِب، وَلَا	10.
	تَكْتَحِلَ، وَلَا تَمَسَّ طِيبًا	
011	لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى خَالَتِهَا	101
٦١٣	لاَ رَضَاعَ إِلاَ مَا كَانَ فِي الْحَوْلَيْنِ	107
777	لَا سَبْقَ إِلَّا فِي نَصْلٍ، أَوْ خُفٍّ، أَوْ حَافِرٍ	107
١٢.	لا صلاة لمن لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب	108
०७६	لَا طَلَاقَ فِي إغْلَاقٍ	100
777	لا نَذْرَ في مَعصِيَةِ اللهِ	١٥٦
£9V	لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ، وَشَاهِدَيْ عَدْلٍ	107
٤٦٠	لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ	١٥٨
٦١.	لَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى	109
	زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا	
٤٩٤	لَا يَخْطِبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ	١٦٠
٧٦٣	لَا يَذْبَحُ ضَحَايَاكُمْ إِلَّا طَاهِرٌ	١٦١
٦٣٧	لَا يُقَادُ والدّ بِوَلَدِه	177
٨٠	لا يقبل الله صلاة أحدكم حتى يضع الطهور مواضعه، فيغسل وجهه ثم يديه ثم	١٦٣
~~	يمسح برأسه ثم يغسل رجليه	
٦٣٧	لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ	١٦٤
۸۰۲	لَا يَقْضِي الْقَاضِي وَهُوَ غَضْبَانٌ	170

### (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدٍ بنِ يونسَ بنِ محمدٍ بنِ مَنْعَةَ المَوْصِلِيُّ الشَّافِعِيُّ '

الصفحة	الحديث	۴
777	لا تتقدَّموا الشُّهرَ/ بيومٍ ولا يَوْمَينِ إلَّا أن يوافِقَ صَومًا يَصومُهُ أحدُكُم	١٦٦
7 2 7	لَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ	177
777	لَا تَلَقُّوا الجَلَبَ، فَمَن تَلَقّاهَا فَاشْتَرَى مِنهُم فَصَاحِبُهُ بِالخِيَارِ إِذَا أَتَى السُّوقَ	١٦٨
777	لا زَكَاةً في مالٍ حتى يحولَ عليهِ الحولُ	179
717	لَا صَلاةً لِمَن لَمْ يُصَلِّ عَليَّ فِيها	١٧٠
771	لا صِيامَ لمن لم يُبيِّتِ الصِّيامَ من اللَّيلِ	۱۷۱
٤١٦	لَا يَحِلُ مَالُ امْرِيءٍ مُسْلِمٍ إلَّا بِطِيبِ نَفْسٍ مِنهُ	١٧٢
777	لَا يَغْلَقُ الرَّهنُ ۚ الرَّهنُ مِمَّن رَهَنَهُ / لَهُ خُنْمُهُ وعَلَيهِ غُرْمُهُ	۱۷۳
770	لَا يَكُونُ لَه سِمْسارًا	١٧٤
٣٣.	لَا حَتَّى ثُمِّيزَ بَينَهُمَا	140
٨٨	لا، لو كان فريضة لذكرها الله في كتابه	١٧٦
١٠٧	لتنظر عَدَد الليالي والأيام التي كانت تحيضهُنَّ في الشهر قبل أن يُصيبَها الذي	١٧٧
1.4	أصابحا، فَلتَدَعِ الصلاةَ قدر ذلك	1 7 7
۸۱۲	لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنبِيائِهِم مساجِدَ	۱۷۸
۲.٧	لَقُّنُوا مَوْتَاكُمْ لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ	1 7 9
0 { V	لِلْبِكْرِ سَبْعٌ، وَلِلثَّيِّبِ ثَلَاثٌ	۱۸۰
777	لِلْمُلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ بِالْمَعْرُوفِ، وَلَا يُكَلَّفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ	١٨١
٤٢٧	لَوْ أُهْدِيَ إِلَيَّ ذِرَاعٌ لَقَبِلْتُ، وَلَوْ دُعِيتُ إِلَى كُرَاعٍ لَأَجَبْتُ	١٨٢
7.7	لِيُحرِمَ أحدُكم في إزارٍ ورِداءٍ ونَعْلَينِ	١٨٣
79.	لَيسَ عَلَى النِّساءِ حَلَقٌ إِنَّا عَلَى النِّساءِ تَقصِيرٌ	١٨٤
7 2 1	ليسَ فِيما دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ	١٨٥
107	ليس على مَن خَلفَ الإمام سَهوٌ	١٨٦
0 2 0	لَيْسَ فِي الْمَالِ حَقٌّ سِوَى الزُّكَاةِ	١٨٧
٦٠٨	لَيْسَ لَكِ عَلَيْهِ نَفَقَهُ	١٨٨
٤٩٨	لَيْسَ لِلْوَلِيِّ مَع الثَّيِّبِ أَمْرٌ	١٨٩
777	ليسَ على المسلمِ في عَبْدِهِ ولا في فَرَسِهِ صَدَقَةً	19.
7 2 9	ليسَ في الحُلِيِّ زَكاةً	191

### (المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخَلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِيِّ الشَّافِعِيِّ '

الصفحة	الحديث	٢
٧١	مَا أُبين من حيِّ فهو مَيتٌ	197
٧٠٩	مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ، فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ	۱۹۳
٤٦٠	مَا حَقُّ امْرِيءٍ مُسْلِمٍ، يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ، إِلاَّ وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ	198
٧٥٢	مَا رَدَّ عَلَيْكَ كَلْبُكَ، وَلَمْ تُدْرَكْ ذَكَاتُهُ، فَكُلْ	190
۸۱٥	مَا مِنَّا إِلَّا مَنْ عَصَى، أَوْ هَمَّ بِمَعْصِيَةٍ، إِلَّا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا	197
٨٢	ما منكم من أحدٍ يقربُ وَضُوءه، ثم يتمضمض، ثم يَستنشق ويستنثرُ إلَّا خرجت خطايا فيه وخياشِيمه مع الماء	197
717	مَا أَدرَكْتُمْ فَصلُّوا، ومَا فَاتَكُم فاقْضُوا	١٩٨
090	الْمُتَلَاعِنَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا	199
٣٧٢	مَطْلُ الغَنيِّ ظُلُمٌ، فَإِذا أَتُبِعَ أَحدُكم عَلى مَلِيٍّ فَليَتَبِعْ	۲
١٢.	مفتاح الصلاة الؤضوء، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم	7 . 1
770	مَن وَلِي يتيمًا له مالٌ فليتَّجِرْ له ولا يتركْه حتّى تأكلَه الزَّكاةُ	7.7
۸۰۲	مَنِ أَبْتُلِيَ بِالْقَضَاءِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فَلْيَعْدِلْ بَيْنَهُمْ فِي لَحْظِهِ، وَإِشَارَتِهِ، وَمَقْعَدِهِ	7.4
107	مَنْ أحبَّ أن يُوتِرَ بواحدةٍ فليفعلْ	۲٠٤
٤١٦	مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةَ فِي غَيْرِ حَقِّ مُسْلِمٍ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا	۲.0
٧٧٧	مَنْ أَذْ حَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ وَهُوَ آمِنٌ أَنْ يَسْبِقَ، فَهُوَ قِمَارٌ، وَمَنْ أَذْ حَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ وَهُوَ يَخَافُ أَنْ يُسْبَقَ، فَلَيْسَ بِقِمَارٍ	۲٠٦
11.	من أدرك ركعة قبل غروب الشمس، فقد أدرك العَصر	۲.٧
٥٣٣	مَنْ اسْتَحَلَّ بِدِرْهَمَيْنِ فَقَدِ اسْتَحَلَّ	۲۰۸
٣١٦	مَنِ اشْتَرَى شَيْئًا كُمْ يَرَهُ فَهُو بِالخِيَارِ إِذَا رَآهُ	۲٠٩
0 <b>1</b> Y	مَنْ أَعْتَقَ شِرْكًا لَهُ فِي عَبْدٍ، قُوِّمَ عَلَيْهِ قِيمَةَ عَدْلٍ إِنْ كَانَ مُوسِرًا وَعَتَقَ الْعَبْدَ، وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ وَرَقُ مَا رَقَّ	۲۱.
٥٦٥	مَنْ أَعْتَقَ شِقْصًا مِنْ عَبْدٍ عُتقَ كُلُّهُ	711
473	مَنْ أَعْمَرَ عُمْرَى أَوْ أَرْقَبَ، فَهُو بِمَنْزِلَةِ العُمْرَى، يَرِثُهَا مَنْ يَرِثُهُ	717
۲۸٦	مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ	717
۸١	من توضأ وذكر اسم الله عليه كان طهورًا لجميع بدنه، ومن لم يذكر اسم الله عليه كان طهورًا لما مرَّ عليه الماء	۲۱٤

#### (المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِيُّ الشَّافِعِيِّ ،

الصفحة	الحديث	٩
100	مَن حافَظَ على أَرْبِعِ رَكعاتٍ قبلَ الظُّهْرِ وأربعِ بعدَها حُرِّمَ على النَّارِ	710
171	مَن سَمِعَ النَّداءَ فَلَم يُجِبْهُ فَلَا صَلاةً لَه، إلَّا مِن عُذْرٍ	717
771	من صلَّى على جِنازةٍ فانصَرَفَ فَلهُ قِيراطٌ من الأَجْرِ، ومَن اتَّبَعَ الجِنازةَ وشَهِدَ	717
	الدَّفنَ حتَّى دُفِنَ فَلهُ قِيراطَانِ	1 1 9
٣١	من صلى على جنازة فانصرف فله قيراط من الأجر، ومن اتبع الجنازة وشهد	717
, ,	الدفن حتى دُفن فله قيراطان	
107	مَن قامَ رمضانَ إيمانًا واحتِسابًا، غُفِرَ لَهُ ما تقدَّمَ	719
797	مَنْ قَرَنَ بَيْنَ حَجِّ وَعُمْرَةٍ فَلِيُهِرِقْ دَمًا	۲۲.
٧٨٤	مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ، أَوْ لِيَصْمُتْ	771
०१२	مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأْتَانِ فَمَالَ إِلَى إِحْدَاهُمَا، جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَشِقُّهُ مَائِلٌ	777
798	مَن وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ عَمَلَ قَوْمِ لُوطٍ فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ	777
٤١٦	مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتةً فَهِيَ لَهُ	377
٤١١	مَن اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَلَيُعلِمهُ أَجْرَهُ	770
<b>٣٤٦</b>	مَنْ أَسْلَفَ فَليُسْلِفٌ/ فِي كَيْلٍ معلومٍ، ووَزْنٍ معلومٍ، وأَجَلٍ معلومٍ	777
721	مَن ۚ بَاعَ نخلًا بَعدَ أَن تُؤبَّرَ فَتَمرتُهُا للبائعِ، إلَّا أَن يَشْتَرِطَهَا المِتَاعُ	777
	مَنْ كَشَفَ عَنْ مُسْلمٍ كُربةً مِنْ كُربِ الدُّنْيَا، كَشَفَ اللَّهُ	
741	عَنهُ كُربةً مِنْ كُرَبِ يومِ القيامةِ، واللَّهُ في عَونِ العَبدِ مَا دَامَ العَبدُ في عَونِ أَخِيهِ	777
٤٢١	النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثَةٍ: الْمَاءُ، وَالنَّارُ، وَالْكَلَا	779
٤٩٣	النَّظَرُ إِلَى الْفَرْجِ يُورِثُ الْطَّمْسَ	۲۳.
٤٩٣	النَّظَرُ إِلَى الْفَرْجِ يُورِثُ الْطَّمْسَ	777
9.7	نعم إذا رأت الماء	777
٣١.	هَذَا المَنْحَرُ	744
۸١	هذا وضوئي ووضوء الأنبياء قبلي ووضوء خليلي إبراهيم التَلْيَثِلاً	772
١٧٣	هَذهِ صَدَقةٌ تصدُّقَ اللهُ بِما عليكُم، فاقبَلوا صَدَقتَه	740
٧٠	هلًا أخذتم إِهابِها ودبغتموه فانتفعتم به	747
799	هَلَّا قَبْلَ أَنْ تَأْتِينِي بِهِ	747
٧٥١	هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ	777

### (المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِّ الشَّافِعِيِّ '

الصفحة	الحديث	۴
777	وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذِّبْحَةَ، وَلْيُحِدُّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ وَلْيُرحْ ذَبِيحَتَهُ	779
09.	وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا وَهُمْ أَبْنَاءُ عَشْرٍ، وَفَرَّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ	78.
٤٧٣	وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا لِي مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ إِلَّا الْخُمُسُ، وَالْخُمُسُ مَرْدُودٌ عَلَيْكُمْ	7 2 1
٨٢	وبالغ في الاستنشاق إلَّا أن تكون صائمًا فترفق	7 £ 7
707	وفي الرِّكازِ الحُمْسُ	757
<b>ለ</b> ٤ ለ	الْوَلَاءُ خُمَةٌ كَلُحْمَةِ النَّسَبِ، لَا يُبَاعُ، وَلَا يُوهَبُ	7 £ £
019	وَلَدَتُ مِنْ نِكَاحٍ لَا مِنْ سِفَاحٍ	7 2 0
777	وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْفُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ	7 2 7
0 8 0	وَلَوْ دُعِيتُ إِلَى كُرَاعٍ لَأَجَبْتُ	7 2 7
٨٦	وليستنج بثلاثة أحجار	7 & A
١٦١	ومَا كَانَ أَكْثَرَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى	7 £ 9
۲٠٩	وَمَا يَضُرُّكِ لَو مُتِّ قَبلِي لغسَّلتُكِ وَكَفَّنتُكِ وَصلَّيتُ عليكِ ودفنتُكِ	70.
799	وَمَنْ نَبَشَ قَطَعْنَاهُ	701
110	يا بلالُ، قُمْ فنادِ	707
٤٩٠	يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُم الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَقَّجْ؛ فَإِنَّهُ أَغَضُّ لِلْبَصَرِ، وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَا يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ	707
۷۱۳	يَأْتِي بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ	705
018	يَحْوُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْوِمُ مِنَ النَّسَبِ	700
٤٥٤	يَرِثُ الرَّجُلُ أَخَاهُ لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ، دُونَ أَخِيهِ لِأَبِيهِ	707
7.1.1	يُهِلُّ أهلُ المدينةِ مِنْ ذي الحُلَيفةِ، وَأهلُ الشامِ مِنَ الجُحفةِ، وَأهلُ بَحدٍ من قرنٍ، وَأَهلُ المَين مِن يَلَملمَ	Y0V
170	يؤُمُّ القومَ أقرَؤُهم لكتابِ اللهِ تَعالَى	701

### (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلَّيُ الشَّافِعِيُّ '

#### فهرس الأعلام

الصفحة	العلم	٩
٥٨	أبو المعالي، الجويني، عبد الملك بن أبي محمد، عبد الله بن يوسف	١
177	أبو حميد الساعدي: عبد الرحمن بن سعد بن المنذر	۲
١٢٢	أبو قتادة الأنصاري: أبو قتادة بن ربعي الأنصاري	.٣
70	أبوعبد الله الزبير بن أحمد بن سليمان بن عبد الله بن عاصم بن المنذر	٠. ٤
١٢٣	إمام الحرمين: أبو المعالي الجويني عبد الملك بن أبي محمد عبد الله بن يوسف الفقيه الشافعي	.0
١٢٦	خبّاب بن الأرتّ: ابن جندلة بن سعد بن خزيمة بن كعب بن سعد بن زيد مناة التميمي	٦
١١٤	سمرة بن عمير بن لوذان بن وهب بن سعد بن جمح	٧
۲.	شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي	۸.
118	عبد الله بن زید: ابن عبد ربه بن زید بن الحارث بن الخزرج	٠٩
٦٤	عبد الملك بن عبد العزيز بن حريج الأموي	١.
٣٩	عطاء بن يسار: الإمام الرباني أبو محمد المدني	11
111	عقبة بن عامر	١٢
०९	عوض بن أحمد الإمام أبو خلف الشرواني	١٣
١.٥	مجاهد بن جبر	١٤
٦	محمد بن محمود بن الحسن بن هبة الله، محب الدين بن النجار البغدادي	10
١٠٤	مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت ابن عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي	١٦

#### (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخَلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المُوْصِلِّيُ الشَّافِعِيِّ '

#### فهرس الأماكن والبلدان

الصفحة	المكان أو البلد	٩
١.	الفارمذي	١
١.	راذًكان	۲
١.	دِهِسْتَان	٠٣.

### (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِّ الشَّافِعِيِّ '

### فهرس المصطلحات

الكلمة	۴
الأهداب	١
البرغوث	۲
الجرجرة	٠٣
الجلباب	. ٤
الحاجِبَانِ	.0
روث	٦
الزرنيخ	٧
الشَّارِب	٠.٨
صفيق ١٣٦	. 9
الضبة	١.
العِذَارُ	11
عزوب النية	١٢
العَفْص	١٣
العنفقة	١٤
الغائط ١٣٩	10
القبيعة	١٦
القَرَظُ	١٧
الكعبان	١٨
اللمة	١٩
المزادة ٧٤	۲.
نعل السيف	۲۱
نعل السيف       هيئات الصلاة	77

## (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِّ الشَّافِعِيِّ ،

### فهرس الأشعار

الصفحة	طرف البيت	م
71	حَلَفت فَلم أترك لنفسك رِيبَة	١
٦٤	والقلتان بالزبيدي أتت	۲
٤٩٠	أَيُّهَا المُنْكِحُ الثُّرَيَّا سُهَيْلًا	٠٣.

#### فهرس المصادر والمراجع

- ا أبجد العلوم، المؤلف: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (المتوفى: ١٣٠٧هـ)، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ هـ- ٢٠٠٢ م. الأصل للشيباني. الأصل، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (ت ١٨٩هـ)، تحقيق وَدرَاسَة: الدكتور محمَّد بوينوكالن، الناشر: دار ابن حزم، بيروت لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣هـ ٢٠١٢م.
- ا إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، المؤلف: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي (المتوف: ٨٤٠هـ)، تقديم: فضيلة الشيخ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، المحقق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، محمد بن محمد بن الحسيني الزبيدي الشهير بمرتضى،
   الناشر: مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة: ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.
- ٣ الآثار، المؤلف: أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حبتة الأنصاري (المتوفى:
   ١٨٢هـ)، المحقق: أبو الوفا، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت.
- ٤. الإجماع أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (المتوفى: ٣١٩هـ)، ت: فؤاد عبد المنعم
   أحمد، الناشر: دار المسلم للنشر والتوزيع، الطبعة: الطبعة الأولى ٢٠٠٤هـ/ ٢٠٠٤م.
- الآحاد والمثاني، المؤلف: أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى: ۲۸۷هـ)، المحقق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، الناشر: دار الراية الرياض، الطبعة: الأولى، ۱۶۱۱ ۱۹۹۱
- ٦ إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام، المؤلف: ابن دقيق العيد، الناشر: مطبعة السنة المحمدية، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ٧ إحياء علوم الدين، المؤلف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠هـ)، الناشر: دار المعرفة بيروت.
- ٨. اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى، المؤلف: أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن
   حبتة الأنصاري (المتوفى: ١٨٢هـ)، عني بتصحيحه والتعليق عليه: أبو الوفا الأفغاني، الناشر: لجنة
   إحياء المعارف النعمانية، الهند، الطبعة: الأولى.
- و. الاختيار لتعليل المختار. الاختيار لتعليل المختار، المؤلف: عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي البلدحي، مجد الدين أبو الفضل الحنفي (المتوفى: ٦٨٣هـ)، عليها تعليقات: الشيخ محمود أبو دقيقة

- (من علماء الحنفية ومدرس بكلية أصول الدين سابقا)، الناشر: مطبعة الحلبي القاهرة (وصورتها دار الكتب العلمية بيروت، وغيرها)، تاريخ النشر: ١٩٣٧ هـ ١٩٣٧ م.
- ١٠ الإخنائية (أو الرد على الإخنائي)، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٨٢٨هـ)، المحقق: أحمد بن مونس العنزي
- ۱۱ الآداب للبيهقي، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، اعتنى به وعلق عليه: أبو عبد الله السعيد المندوه، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ مـ ١٩٨٨م.
- ١٢ الأدب المفرد مخرجا، الأدب المفرد، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقى
- ۱۳ إِرْشَادُ السَّالِك إلى أَشرَفِ المِسَالِكِ فِي فقهِ الإِمَامِ مَالِك، عبد الرحمن بن محمد بن عسكر البغدادي، أبو زيد أو أبو محمد، شهاب الدين المالكي (المتوفى: ۷۳۲هـ)، وبمامشه: تقريرات مفيدة لإبراهيم بن حسن، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلى وأولاده، مصر، الطبعة: الثالثة.
- ١٤ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المؤلف محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى ١٤٠٥)، إشراف: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥م.
- ۱۰ أساس البلاغة، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
- 17 الاستذكار، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٣٦٧هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ ٢٠٠٠
- ١٧ الاستيعاب في معرفة الأصحاب، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٣٦٧هـ)، المحقق: علي محمد البحاوي، الناشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
- ۱۸ أسد الغابة في معرفة الصحابة، المؤلف: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)، المحقق: علي محمد معوض عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤١٥هـ ١٩٩٤ م.

#### (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُيْلَاصَةِ) لأحمد بنِ محمد بنِ يونسَ بنِ محمد بنِ مَنعَةَ المُوصِلِّي الشَّافِعيُّ '

- ۱۹ أسد الغابة، المؤلف: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)، الناشر: دار الفكر بيروت، عام النشر: 8٠٤٠هـ ١٩٨٩م.
- ٢٠ أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون، أسماء الكتب، المؤلف: عبد اللطيف بن محمد بن مصطفى المتخلص بلطفي، الشهير بـ «رياض زَادَه» الحنفي (المتوفى: ١٠٧٨هـ)، المحقق: محمد التونجي، الناشر: دار الفكر دمشق/ سورية، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- ٢١ أسنى المطالب في شرح روض الطالب، زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحبى السنيكي (المتوفى: ٩٢٦هـ)، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ٢٢ الْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ عَلَى مَذْهَبِ أَبِيْ حَنِيْفَةَ النُّعْمَانِ، المؤلف: زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (المتوفى: ٩٧٠هـ)، وضع حواشيه، وخرج أحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ ١٩٩٩ م.
- ٢٣ الأشباه والنظائر، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، حلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ ١٩٩٠م.
- ٢٤ الإصابة في تمييز الصحابة، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٢٥٨هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية
   بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٥ هـ.
- ٢٥ الأصل المعروف بالمبسوط، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (المتوف:
   ١٨٩هـ)، المحقق: أبو الوفا الأفغاني، الناشر: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية كراتشي.
- 77 إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين (هو حاشية على فتح المعين بشرح قرة العين بمهمات الدين)، المؤلف: أبو بكر (المشهور بالبكري) عثمان بن محمد شطا الدمياطي الشافعي (المتوفى: ١٣١٠هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوريع، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
- ٢٧ الأعلام للزركلي، الأعلام، المؤلف: حير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر أيار / مايو ٢٠٠٢م.
- ۲۸ الإفصاح لابن هبيرة، الإفصاح عن معاني الصحاح، المؤلف: يحيى بن (هُبَيْرَة بن) محمد بن هبيرة الذهلي الشيبانيّ، أبو المظفر، عون الدين (المتوفى: ٥٦٠هـ)، المحقق: فؤاد عبد المنعم أحمد، الناشر: دار الوطن، سنة النشر: ١٤١٧هـ.
- 79 الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: 9٧٧هـ)، ت: مكتب البحوث والدراسات دار الفكر، الناشر: دار الفكر بيروت.

- .٣٠. الإقناع للماوردي، الإقناع في الفقه الشافعي، المؤلف: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: ٥٥٠هـ).
- ٣١. آكام المرجان في أحكام الجان، المؤلف: محمد بن عبد الله الشبلي الدمشقيّ الحنفي، أبو عبد الله، بدر الدين ابن تقي الدين (المتوفى: ٩٧٦هه)، المحقق: إبراهيم محمد الجمل، الناشر: مكتبة القرآن مصر القاهرة.
- ٣٢. الأم، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، الناشر: دار المعرفة بيروت، الطبعة: بدون طبعة، سنة النشر: ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- ٣٣. أمالي ابن بشران الجزء الثاني، المؤلف: أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشران بن محمد بن بشران بن محمد بن سليمان، الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- ٣٤. الأموال لابن زنجويه، المؤلف: أبو أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله الخرساني المعروف بابن زنجويه (المتوفى: ٢٥١هـ)، تحقيق الدكتور: شاكر ذيب فياض الأستاذ المساعد بجامعة الملك سعود، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- ٣٥. الإنباء في تاريخ الخلفاء، محمد بن على بن محمد المعروف بابن العمراني، المحقق: قاسم السامرائي، ط. ١، القاهرة، دار الآفاق العربية، ١٤٢١ ه.
- ٣٦. الأنساب، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، ط. ١، حيدر آباد، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٨٢ هـ.
- ٣٧. الإنصاف للمرداوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المؤلف: علاء الدين أبو الحسن على بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (المتوفى: ٨٨٥هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الثانية بدون تاريخ.
- ٣٨. الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء زوائد الأمالي والفوائد والمعاجم والمشيخات على الكتب الستة والموطأ ومسند الإمام أحمد، المؤلف: نبيل سعد الدين سَليم جَرَّار، الناشر: أضواء السلف، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧ م.
- ٣٩. البحر الرائق شرح كنز الدقائق زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (المتوفى: ٩٧٠ هـ) وفي آخره: تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري (ت بعد ١١٣٨ هـ)، وبالحاشية: منحة الخالق لابن عابدين، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، الطبعة: الثانية بدون تاريخ.

- ٤٠. بحر المذهب (في فروع المذهب الشافعي)، الروياني، أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل (ت ٥٠٢ هـ)
   هـ) المحقق: طارق فتحي السيد، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٩ م.
- 13. بداية المحتهد ونهاية المقتصد، المؤلف: أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (المتوفى: ٥٩٥هـ)، الناشر: دار الحديث القاهرة، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.
- 23. بداية المحتاج في شرح المنهاج، بدر الدين أبو الفضل محمد بن أبي بكر الأسدي الشافعي ابن قاضي شهبة (٧٩٨ ٧٩٨ هـ)، الناشر: دار المنهاج للنشر والتوزيع، حدة المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ ٢٠١١ م.
- 27. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (المتوفى: ٥٨٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- 23. البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ١٠٨هـ)، المحقق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع الرياض-السعودية، الطبعة: الاولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- د. بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر الضبي، د.
   ط، القاهرة، دار الكاتب العربي، ١٩٦٧ م.
- 23. البلدان، المؤلف: أحمد بن إسحاق (أبي يعقوب) بن جعفر بن وهب بن واضح اليعقوبي (المتوف: بعد ٢٩٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٩٢هـ.
- 22. البناية شرح الهداية، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى: ٥٥٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٠ هـ ٢٠٠٠ م.
- 24. البيان في مذهب الإمام الشافعي، أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (المتوفى: ٥٥٨ه)، ت: قاسم محمد النوري، الناشر: دار المنهاج جدة الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ هـ ٢٠٠٠ م.
- 29. تاج العروس من جواهر القاموس، المؤلف: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية. التاج والإكليل لمختصر خليل، المؤلف: محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدري الغرناطي، أبو عبد الله المواق المالكي (المتوفى: ١٩٩٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٤م.

- ١٥. تاريخ إربل، المؤلف: المبارك بن أحمد بن المبارك بن موهوب اللخمي الإربلي، المعروف بابن المستوفي (المتوفى: ٦٣٧هـ)، المحقق: سامي بن سيد خماس الصقار، الناشر: وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق، عام النشر: ١٩٨٠ م.
- ٥٢. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، ط. ١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣م.
- ٥٣. تاريخ الخلفاء، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المحقق: حمدي الدمرداش، ط. ١، القاهرة، مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤٢٥ه.
- ٥٤. التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة السفر الثاني، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (المتوفى:
   ٩٧٧هـ)، المحقق: صلاح بن فتحي هلال، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.
- تاريخ بغداد وذيوله، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٣٦٤هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ.
- ٥٦. تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ١٤١٥هـ)، ت: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥ هـ ١٩٩٥ م.
- ٥٧. تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشِّلْبِيِّ، المؤلف: عثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيلعي الحنفي (المتوفى: ٧٤٣ هـ)، الحاشية: شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن يونس الشِّلْبِيُّ (المتوفى: ١٠٢١ هـ)، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية بولاق، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣١٣ هـ.
- ٢ التجريد للقدوري، المؤلف: أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان أبو الحسين القدوري (ت ٢٨٤ هـ)، المحقق: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، أ. د محمد أحمد سراج أ. د علي جمعة محمد، الناشر: دار السلام القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤٢٧ هـ ٢٠٠٦ م.
- ٥٥. التحجيل في تخريج ما لم يخرج من الأحاديث والآثار في إرواء الغليل، المؤلف: عبد العزيز بن مرزوق الطّريفي، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ ٢٠٠١ م.
- ٥٩. تحرير ألفاظ التنبيه، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، المحقق:
   عبد الغني الدقر، الناشر: دار القلم دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨

#### (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِّ الشَّافِعِيُّ \*

- ١٠ التحرير شرح الدليل (شرح دليل الطالب) كتاب الطهارة، المؤلف: أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنياوي، الناشر: المكتبة الشاملة، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ ٢٠١١ م.
- 71 تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، المؤلف: أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى (المتوفى: ٣٥٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت.
- 7٢ تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج (على ترتيب المنهاج للنووي)، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، المحقق: عبد الله بن سعاف اللحياني، الناشر: دار حراء مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦
- 77 تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، الطبعة: بدون طبعة، عام النشر: ١٣٥٧ هـ ١٩٨٣ م.
- 7٤ التحقيق في مسائل الخلاف، التحقيق في أحاديث الخلاف، المؤلف جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى ٩٧هه)، المحقق مسعد عبد الحميد محمد السعدي، الناشر دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤١٥
- 70 تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، المؤلفون: العِراقي (٧٢٥ ٨٠٦ هـ)، ابن السبكى (٧٢٧ ٢٥ هـ)، ابن السبكى (٧٢٧ ٢٥٠ هـ)، الربيدي (١١٤٥ ١٢٠٥ هـ)، استِخرَاج: أبي عبد اللَّه مَحُمُود بِن مُحُمَّد الحَدّاد (٧٧١ هـ)، الزبيدي (١٩٨٥ ١٩٨٧ م. (١٣٧٤ هـ ٢)، الناشر: دار العاصمة للنشر الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ ١٩٨٧ م.
- 7٦ تخريج أحاديث الإحياء = المغني عن حمل الأسفار، المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار (مطبوع بحامش إحياء علوم الدين)، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٣٠٨هـ)، الناشر: دار ابن حزم، بيروت لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٤٢٦ هـ ٢٠٠٥ م.
- ٦٧ تخريج أحاديث وآثار كتاب في ظلال القرآن، لسيد قطب رحمه الله -، المؤلف: علوي بن عبد
   القادر السَّقَّاف، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٦ هـ ١٩٩٥ م.
- ٦٨ تذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: زكريا عميرات،
   ط. ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩ هـ.
- ٦٩ التذكرة الحمدونية، محمد بن الحسن بن محمد بن علي بن حمدون، أبو المعالي، بهاء الدين البغدادي،
   المتوفى: ٦٢٥هـ، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ.
- ٧٠ الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك، المؤلف: أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف به ابن شاهين (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: محمد حسن

- محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٤ م.
- التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان وتمييز سقيمه من صحيحه، وشاذه من محفوظه، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ) ترتيب: الأمير أبو الحسن علي بن بلبان بن عبد الله، علاء الدين الفارسي الحنفي (المتوفى: ٣٧٩هـ) مؤلف التعليقات الحسان: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ٢٤١٠هـ)، الناشر: دار باوزير للنشر والتوزيع، حدة المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
- ٣. التعليقة للقاضي حسين. التعليقة للقاضي حسين (على مختصر المزني)، المؤلف: القاضي أبو محمد (وأبو علي) الحسين بن محمد بن أحمد المرورروفزيّ (ت ٤٦٢ هـ)، المحقق: علي محمد معوض عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز مكة المكرمة.
- التفريع في فقه الإمام مالك بن أنس رحمه الله عبيد الله بن الحسين بن الحسن أبو القاسم ابن الحكّب المالكي (المتوفى: ٣٧٨هـ)، ت: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.
- ٧٣ تفسير ابن أبي حاتم محققا، تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، المحقق: أسعد محمد الطيب، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة ١٤١٩هـ.
- ٧٤ تفسير ابن كثير ت سلامة، تفسير القرآن العظيم، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ٢٤٢٠هـ ١٩٩٩ م.
- ٧٥. تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر، جامع البيان في تأويل القرآن، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠ م.
- ٧٦ تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم، المؤلف: محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حمد الأودي الميورقي الحَمِيدي أبو عبد الله بن أبي نصر (المتوفى: ٤٨٨هـ)، المحقق: الدكتورة: زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، الناشر: مكتبة السنة القاهرة مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ ١٩٩٥

#### (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمد بنِ محمد بنِ يونسَ بنِ محمد بنِ مَنعَةَ المُوصِلِّي الشَّافِعيّ '

- ٧٧ التفسير من سنن سعيد بن منصور محققا، المؤلف: أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني (المتوفى: ٢٢٧هـ)، دراسة وتحقيق: د سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، الناشر: دار الصميعى للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ ١٩٩٧ م.
- ۲۸ تقریب التهذیب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوف: ۸۵ المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشید سوریا، الطبعة: الأولى، ۱۵۰٦ ۱۹۸۹
- ٧٩ تكملة المعاجم العربية، المؤلف: رينهارت بيتر آن دُوزِي (المتوفى: ١٣٠٠هـ)، نقله إلى العربية وعلق عليه: ج ١ ٨: محمَّد سَليم النعيمي، ج ٩، ١٠: جمال الخياط، الناشر: وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، الطبعة: الأولى، من ١٩٧٩ ٢٠٠٠ م.
  - ٨٠. التلخيص الحبير ط العلمية، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير
- ٨١. التلخيص الحبير ط قرطبة، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ١٥٨هـ)، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، الناشر: مؤسسة قرطبة مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- ٨٢. تمام المنة في التعليق على فقه السنة، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: دار الراية، الطبعة: الخامسة.
- ٨٣. التنبيه في الفقه الشافعي، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: ٤٧٦هـ)، الناشر: عالم الكتب.
- ٨٤. تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق للذهبي، المسى تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، المؤلف شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (المتوفى ٤٤٧هـ)، تحقيق سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، دار النشر أضواء السلف الرياض، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٧هـ م.
- ٨٥. تهذیب الکمال في أسماء الرجال للمزي، تهذیب الکمال في أسماء الرجال، المؤلف: یوسف بن عبد الرحمن بن یوسف، أبو الحجاج، جمال الدین ابن الزکي أبي محمد القضاعي الکلبي المزي (المتوف: ۲۵۷هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة بیروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٠ ١٩٨٠
- ٨٦. تهذیب اللغة للأزهري، تهذیب اللغة، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحیاء التراث العربي بیروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

- التهذيب في فقه الإمام الشافعي. التهذيب في فقه الإمام الشافعي، المؤلف: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت ٥١٦ هـ)، المحقق: عادل أحمد عبد الموجود، على محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م.
- ٨٧. المهذب في فقه الإمام الشافعي، المؤلف: أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: ٤٧٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية.
- ٨٨. الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة. الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (يُنشر لأول مرة على نسخة خطية فريدة بخطِّ الحافظ شمس الدين السَّخاوي المتوفى سنة ٩٠٢ هي)، المؤلف: أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبَعَا السُّوْدُوْنِي (نسبة إلى معتق أبيه سودون الشيخوني) الجمالي الحنفي (المتوفى: ٩٧٩هي)، دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ ٢٠١١
- ۸۹. الثقات، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣
- 9. جامع الأصول، جامع الأصول في أحاديث الرسول، المؤلف مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى ٢٠٦هـ)، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط التتمة تحقيق بشير عيون، الناشر مكتبة الحلواني مطبعة الملاح مكتبة دار البيان، الطبعة الأولى.
  - ٩١ الجامع الصحيح للسنن والمسانيد، المؤلف: صهيب عبد الجبار.
- 97. الجامع الصغير وزيادته للألباني. صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، حلال الدين السيوطي (المتوفى: ١١٩هـ)، مع الكتاب: أحكام محمد ناصر الدين الألباني.
- 97. جامع الفصولين، جامع الفصولين لقدوة الأمة وعمل الأئمة، شيخ الإسلام ومرجع الفقهاء الأعلام الإمام الفصيل الجليل، محمود بن إسرائيل الشهير بابن قاضي سماونه.
- 94 جامع بيان العلم وفضله، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٣٦٤هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.
- ٩٥. الجامع لابن وهب ت مصطفى أبو الخير، الجامع في الحديث لابن وهب، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري القرشي (المتوفى: ١٩٧هـ)، المحقق: د مصطفى حسن حسين محمد

#### (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بن محمدٍ بن يونسَ بن محمدٍ بن مَنَعَةَ المُوصِلِّي الشَّافِعيُّ '

- أبو الخير، أستاذ الحديث وعلومه المساعد كلية أصول الدين القاهرة، الناشر: دار ابن الجوزي الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٦ هـ ١٩٩٥ م.
- 97. الجرح والتعديل، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م.
- 97. جمهرة أشعار العرب، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، المتوفى: ١٧٠هـ، حققه وضبطه وزاد في شرحه: على محمد البحادي، الناشر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ٩٨. جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)، ت: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.
- 99 جواهر القرآن، المؤلف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠هـ)، المحقق: الدكتور الشيخ محمد رشيد رضا القباني، الناشر: دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦
- ۱۰۰. الجوهرة النيرة على مختصر القدوري. الجوهرة النيرة، المؤلف: أبو بكر بن علي بن محمد الحدادي النَّبِيدِيّ اليمني الحنفي (المتوفى: ۸۰۰هـ)، الناشر: المطبعة الخيرية، الطبعة: الأولى، ۱۳۲۲هـ.
- ۱۰۱ حاشية ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، المؤلف: ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: ١٠٥هـ)، الناشر: دار الفكر-بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
- ۱۰۲. حاشية البحيرمي على الخطيب = تحفة الحبيب على شرح الخطيب، المؤلف: سليمان بن محمد بن عمر البُحَيْرَميّ المصري الشافعي (المتوف: ۱۲۲۱هـ)، الناشر: دار الفكر، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: ۱٤۱٥هـ ۱۹۹۰م.
- ۱۰۳ حاشية الجمل على شرح المنهج = فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب، فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب المعروف بحاشية الجمل (منهج الطلاب اختصره زكريا الأنصاري من منهاج الطالبين للنووي ثم شرحه في شرح منهج الطلاب)، المؤلف: سليمان بن عمر بن منصور العجيلي الأزهري، المعروف بالجمل (المتوفى: ١٠٢ه)، الناشر: دار الفكر، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ١٠٤ حاشية الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، المؤلف: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي
   المالكي (المتوفى: ١٢٣٠هـ)، الناشر: دار الفكر، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.

- ١٠ حاشية الشلبي على تبيين الحقائق، مطبوع ضمن تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشَّلْبِيِّ، الحاشية: المؤلف: عثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيلعي الحنفي (المتوفى: ٧٤٣هـ)، الحاشية: شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن يونس الشَّلْبِيُّ (المتوفى: ١٠٢١هـ)، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية بولاق، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣١٣هـ.
- 1.7 حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح. حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، المؤلف: أحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوي الحنفي توفي ١٢٣١ هـ، المحقق: محمد عبد العزيز الخالدي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
- ۱۰۷ حاشية العدوي، حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، المؤلف: أبو الحسن، على بن أحمد بن مكرم الصعيدي العدوي (نسبة إلى بني عدي، بالقرب من منفلوط) (المتوفى: ١٨٩هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر بيروت، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.
- ١٠٨. الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: ٥٠٠هـ)، ت: الشيخ علي محمد معوض الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.
- ۱۰۹ الحجة على أهل المدينة، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (المتوفى: ۱۸۹هـ)، المحقق: مهدي حسن الكيلاني القادري، الناشر: عالم الكتب بيروت، الطبعة: الثالثة، ۱۶۰۳
- ١١. حديث إسحاق الدبري عن عبد الرزاق، المؤلف: أَبُو يَعْقُوْب إِسْحَاق بن إِبْرَاهِيْم بنِ عَبَّاد الصَّنْعَانِيّ الدّبَرِي (المتوفى: ٢٨٥هـ)، الناشر: مخطوط نشر في برنامج جوامع الكلم الجحاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤
- ۱۱۱. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، الناشر: السعادة بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م.
- ۱۱۲ حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، محمد بن أحمد بن الحسين بن عمر، أبو بكر الشاشي القفال الفارقيّ، الملقب فخر الإسلام، المستظهري الشافعي (المتوفى: ۲۰۰ه)، ت: ياسين أحمد إبراهيم درادكة، الناشر: مؤسسة الرسالة، دار الأرقم بيروت عمان، الطبعة: الأولى، ۱۹۸۰م.

- ۱۱۳. الخرشي على خليل، شرح مختصر خليل للخرشي، المؤلف: محمد بن عبد الله الخرشي المالكي أبو عبد الله (المتوفى: ۱۱۰۱هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة بيروت، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ۱۱۶ خلاصة البدر المنير، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ۸۰۱هـ)، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ۱۶۱۰هـ المصري (المتوفى: ۸۰۱هـ)، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ۱۶۱۰هـ)، المام الما
- ١١٥ الخلاصة، المسمى خلاصة المختصر ونقاوة المعتصر، لأبي حامد الغزالي، تحقيق أبحد رشيد محمد علي، دار المنهاج، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ، ٢٠٠٧ م.
  - ١١٦. دار النشر: دار الخراز جدة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
- ۱۱۷. الدر الثمين في أسماء المصنفين، علي بن أنجب بن عثمان بن عبد الله أبو طالب، تاج الدين ابن السبّاعي، المتوفى: ۲۷۶هـ، تحقيق وتعليق: أحمد شوقي بنبين محمد سعيد حنشي، الناشر: دار الغرب الاسلامي، تونس، الطبعة: الأولى، ۱٤٣٠هـ ۲۰۰۹م.
- الدر المحتار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار. الدر المحتار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار، المؤلف: محمد بن علي بن محمد الحِصْني المعروف بعلاء الدين الحصكفي الحنفي (ت ١٠٨٨هـ)، المحقق: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.
- ١١٨. الدر المنثور في التفسير بالمأثور، الدر المنثور، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، الناشر: دار الفكر بيروت.
- ۱۱۹. الدراية في تخريج أحاديث الهداية، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ۸۵۲هـ)، المحقق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، الناشر: دار المعرفة بيروت.
- 17. الدرر البهية، الروضة الندية (ومعها: التعليقاتُ الرَّضية على «الرَّوضة النّديَّة»)، المؤلف: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (المتوفى: ١٣٠٧هـ)، التعليقات بقلم: العلامة المحدِّث الشيخ محمَّد نَاصِر الدّين الألبّاني، ضبط نصَّه، وحقَّقه، وَقَام على نشره: علي بن حسن بن علي بن عَبد الحميد الحَلييُّ الأثريّ، الناشر: دَارُ ابن القيِّم للنشر والتوزيع، الناشر: دَارُ ابن القيِّم للنشر والتوزيع، الرياض المملكة العربية السعودية، دَار ابن عقَّان للنشر والتوزيع، القاهرة جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٣م.
- ۱۲۱. درر الحكام شرح غرر الأحكام، المؤلف: محمد بن فرامرز بن علي الشهير بملا أو منلا أو المولى خسرو (المتوفى: ٨٨٥هـ)، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.

- ١٢٢. ديوان النابغة الذبياني، جمع وتحقيق: محمد الطاهر ابن عاشور، طبعة مراجعة ومنقحة ومكمّلة، الشركة التونسية للتوزيع، والشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر. ١٩٧٦م.
- 1۲۳. ذخيرة الحفاظ (من الكامل لابن عدي)، المؤلف: أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: ۷،۰۵هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن الفريوائي، الناشر: دار السلف الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ -١٩٩٦م.
- ۱۲۲. الذخيرة للقرافي، الذخيرة، المؤلف: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى: ۱۸۵هـ)، المحقق: جزء ۱، ۸، ۱۳: محمد حجي، جزء ۲، ۲: سعيد أعراب، جزء ۳ ۵، ۷، ۹ ۱۲: محمد بو خبزة، الناشر: دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة: الأولى، ۱۹۹۶م.
- ۱۲٥. الروض المربع، الروض المربع شرح زاد المستقنع، المؤلف: منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (المتوفى: ١٠٥١هـ)، ومعه: حاشية الشيخ العثيمين وتعليقات الشيخ السعدي، حرج أحاديثه: عبد القدوس محمد نذير، الناشر: دار المؤيد مؤسسة الرسالة.
- ۱۲٦. روضة الطالبين وعمدة المفتين، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، ت: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت دمشق عمان، الطبعة: الثالثة، ١٤١٢ه / ١٩٩١
- ۱۲۷. زاد المستقنع في اختصار المقنع، موسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم الحجاوي المقدسي، ثم الصالحي، شرف الدين، أبو النجا (المتوفى: ٩٦٨هـ)، ت: عبد الرحمن بن علي بن عمد العسكر، الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض.
- ١٢٨. زاد المعاد في هدي خير العباد، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١ه)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة: السابعة والعشرون ، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- ١٢٩. الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: مسعد عبد الحميد السعديي، الناشر: دار الطلائع.
- ١٣٠ سبل السلام محمد بن إسماعيل الأمير الكحلاني الصنعاني (المتوفى: ١١٨٢ه)، الناشر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة: الرابعة ١٣٧٩هـ/ ١٩٦٠م.
- ١٣١. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها. المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، (لمكتبة المعارف)، عدد الأجزاء: ٦، عام النشر:

- -1 = 0.31 -1 = 0.991 -1 = 0.0131 -1
- ۱۳۲ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ٢٠١هـ)، دار النشر: دار المعارف، الرياض الممكلة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م.
- ١٣٣. السنة للمروزي. السنة، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المرْوَزِي (المتوفى: ٢٩٤هـ)، المحقق: سالم أحمد السلفي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨
- ۱۳٤. سنن ابن ماجه ت الأرنؤوط، المؤلف: ابن ماجة وماجة اسم أبيه يزيد أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (المتوفى: ۲۷۳هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط عادل مرشد محمَّد كامل قره بللي عبد اللّطيف حرز الله، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ۱۶۳۰ هـ ۲۰۰۹ م.
- ۱۳۵ سنن ابن ماجه، المؤلف: ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: ۲۷۳هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسى البابي الحلبي.
- ۱۳٦ سنن أبي داود ت الأرنؤوط. سنن أبي داود، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: شعَيب الأرنؤوط محمَّد كامِل قره بللي، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ ٢٠٠٩ م.
- سنن أبي داود ت محيي الدين عبد الحميد. سنن أبي داود، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّحِسْتاني (ت ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا بيروت.
- ۱۳۷ سنن أبي داود. المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّرِجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا بيروت.
- ۱۳۸. سنن الترمذي ت شاكر. سنن الترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ۲۷۹هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (ح۱،۲)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ح۳)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ح٤،٥)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م.
- ۱۳۹ سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ۳۸۰هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد

- المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٤ م.
- ١٤. سنن الدارمي، مسند الدارمي المعروف به (سنن الدارمي)، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَمرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (المتوفى: ٥٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ ٢٠٠٠م.
- ۱٤۱. السنن الصغير للبيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، ت: عبد المعطي أمين قلعجي، دار النشر: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشى ـ باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٨٩م.
- ۱٤۲. السنن الكبرى البيهقي ط العلمية، السنن الكبرى للبيهقي. السنن الكبرى، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ١٤٨٨هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنات، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٣م.
- 1٤٣. السنن الكبرى للنسائي، السنن الكبرى، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ ٢٠٠١ م.
- 124. السنن المأثورة للشافعي، المؤلف: إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المزني (المتوفى: ٢٦٤هـ)، المحقق: د. عبد المعطى أمين قلعجي، الناشر: دار المعرفة بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٦١
- 150. سنن النسائي، الجحتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية حلب، الطبعة: الثانية، ٢٠٦١ ١٩٨٦
- 1٤٦ سنن سعيد بن منصور، المؤلف: أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني (المتوفى: ٢٢٧هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: الدار السلفية الهند، الطبعة: الأولى، ٢٢٧هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: الدار السلفية الهند، الطبعة: الأولى، ٢٤٠٣هـ ١٩٨٢م.
- ١٤٧ سير أعلام النبلاء ط الحديث، سير أعلام النبلاء، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الحديث القاهرة، الطبعة: ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.

#### (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنعَةَ المَوْصِلِيُّ الشَّافِعِيُّ \*

- ١٤٨ سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط. ٣، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠ هـ.
- ١٤٩. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، ط. ١، دمشق، بيروت، دار ابن كثير، ١٤٠٦ه.
- ١٥٠ شرح الزرقاني على الموطأ، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، المؤلف: محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
- ١٥١ شرح الزركشي على مختصر الخرقي، شرح الزركشي، المؤلف: شمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي المصري الحنبلي (المتوفى: ٧٧٢هـ)، الناشر: دار العبيكان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ ١٩٩٣ م.
  - ١٥٢. شرح الزركشي.
- ٧. شرح الزركشي. شرح الزركشي، المؤلف: شمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي المصري الحنبلي (ت
   ٧٧٢هـ)، الناشر: دار العبيكان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ ١٩٩٣ م.
- ۱۵۳ شرح السنة للبغوي، شرح السنة، المؤلف: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ۲۱۰هه)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، ۲۰۲۱هـ ۱۹۸۳م.
- ١٥٤. شَرِح المِقَدِّمَة الحضرمية المِسمِّى بُشرى الكريم بشَرح مَسَائل التَّعليم، المؤلف: سَعيد بن محمد بَاعَليّ بَاعِش الدَّوْعَنِيُّ الرباطي الحضرمي الشافعي، (المتوفى: ١٢٧٠هـ)، الناشر: دار المنهاج للنشر والتوزيع، حدة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.
- ١٥٥. الشرح الممتع لابن عثيمين، الشرح الممتع على زاد المستقنع، المؤلف: محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: ١٤٢١ هـ)، دار النشر: دار ابن الجوزي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ ١٤٢٨ هـ.
- ١٥٦ شرح النووي على مسلم، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢
- ٨. شرح مختصر الطحاوي للجصاص. شرح مختصر الطحاوي، المؤلف: أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت ٣٧٠ هـ)، المحقق: د. عصمت الله عنايت الله محمد أ. سائد بكداش د محمد عبيد الله خان د زينب محمد حسن فلاتة، أعد الكتاب للطباعة وراجعه وصححه: أ.
   د. سائد بكداش، الناشر: دار البشائر الإسلامية ودار السراج، الطبعة: الأولى ١٤٣١ هـ د. ٢٠١٠ م.

- ۱۵۷ شرح مشكل الآثار، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م.
- ١٥٨. شَرِحُ مشكِل الوَسِيطِ، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: عبد المنعم خليفة أحمد بلال، الناشر: دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ ٢٠١١م.
- 109 شرح معاني الآثار، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، حققه وقدم له: (محمد زهري النجار محمد سيد جاد الحق) من علماء الأزهر الشريف، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبد الرحمن المرعشلي الباحث بمركز خدمة السنة بالمدينة النبوية، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.
- 17. شعب الإيمان ط الرشد، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي الهند، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ هـ ٢٠٠٣ م.
- 171 شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، المؤلف: نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (المتوفى: ٣٧٥هـ)، المحقق: د حسين بن عبد الله العمري مطهر بن علي الإرياني د يوسف محمد عبد الله، الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت لبنان)، دار الفكر (دمشق سورية)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩ م.
- ١٦٢. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م.
- 17٣. صحيح ابن حبان مخرجا، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ ١٩٩٣
- ١٦٤. صحيح ابن حبان، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، ت: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.

#### (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِّي الشَّافِعِيُّ '

- ١٦٥. صحيح ابن حزيمة، المؤلف: أبو بكر محمد بن إسحاق بن حزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي بيروت.
- 177. صحيح أبي داود ط غراس، صحيح أبي داود الأم، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.
- ١٦٧. صحيح الأدب المفرد للألباني، صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، حقق أحاديثه وعلق عليه: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: دار الصديق للنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م.
- ٩. صحيح البخاري ط السلطانية. صحيح البخاري، المؤلف: أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه البخاري الجعفي، تحقيق: جماعة من العلماء، الطبعة: السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، ١٣١١ هـ، بأمر السلطان عبد الحميد الثاني، ثم صوّرها بعنايته: محمد زهير الناصر، وطبعها الطبعة الأولى عام ١٤٢٢ هـ لدى دار طوق النجاة بيروت، مع إثراء الهوامش بترقيم الأحاديث لمحمد فؤاد عبد الباقي، والإحالة لبعض المراجع المهمة.
- 17۸. صحيح البخاري، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- 179. صحيح الترغيب والترهيب للألباني، صحيح الترغيب والترهيب، المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: مكتبة المعارف الرياض، الطبعة: الخامسة.
- ١٧٠. صحيح الجامع للألباني، صحيح الجامع الصغير وزياداته، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي.
- ١٠ صحيح مسلم ط التركية. الجامع الصحيح «صحيح مسلم»، (طبعة مصححة ومقابلة على عدة مخطوطات ونسخ معتمدة)، المؤلف: أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، المحقق: أحمد بن رفعت بن عثمان حلمي القره حصاري محمد عزت بن عثمان الزعفران بوليوي أبو نعمة الله محمد شكري بن حسن الأنقروي، الناشر: دار الطباعة العامرة تركيا، عام النشر: 1۳۳٤ هـ.

- ۱۷۱. صحیح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشیري النیسابوري (المتوفى: ۲۶۱هـ)، ت: محمد فؤاد عبد الباقى، الناشر: دار إحیاء التراث العربی بیروت.
- ١٧٢. الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال، عني بنشره وصححه وراجع أصله: السيد عزت العطار الحسيني، ط. ٢، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٣٧٤ هـ.
- ۱۷۳. الضعفاء الكبير للعقيلي، الضعفاء الكبير، المؤلف: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: ٣٢٢هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية بيروت، الطبعة: الأولى، ٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
- ١٧٤. ضعيف الجامع الصغير وزيادته للألباني، ضعيف الجامع الصغير وزيادته، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: المجددة والمزيدة والمنقحة.
- ١٧٥. طبقات الحفاظ للسيوطي، طبقات الحفاظ، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣
- ۱۷٦ طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، ط. ٢، القاهرة، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ.
- ١٧٧. طبقات الشافعية، عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، أبو محمد، جمال الدين، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط. ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢م.
- ۱۷۸ طبقات الشافعية، لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة (المتوفى: ۱۵۸ه، ت: الحافظ عبد العليم خان، دار النشر: عالم الكتب بيروت، ط: الأولى، ۱٤۰۷ هـ.
  - ۱۷۹ طبقات الشافعيين، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق: أحمد عمر هاشم، د. محمد زينهم محمد عزب، د. ط، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٣ هـ.
- ١٨٠. طبقات الفقهاء الشافعية، عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو، ابن الصلاح، ط. ١، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ١٩٩٢م.
- ۱۸۱. الطبقات الكبرى أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ۲۳۰هـ)، ت: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى، ۱٤۱۰ هـ ۱۹۹۰ م.
- 1 \ 1 \ 1 . طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، طلبة الطلبة، المؤلف: عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل، أبو حفص، نحم الدين النسفي (المتوفى: ٥٣٧هـ)، الناشر: المطبعة العامرة، مكتبة المثنى ببغداد، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: ١٣١١هـ.

#### (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنعَةَ المَوْصِلِّي الشَّافِعِيُّ '

- ١٨٣. العبر في خبر من غبر، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المحقق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، د. ط، بيروت، دار صادر، د. ت.
- ۱۸٤ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، أبو محمد جلال الدين عبد الله بن نجم بن شاس بن نزار الجذامي السعدي المالكي (المتوفى: ٦١٦هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. حميد بن محمد لحمر، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٣م.
- ١٨٥ العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية، المؤلف: ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (المتوف: ٢٥٢هـ)، الناشر: دار المعرفة، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ۱۸٦. علل الترمذي، علل الترمذي الكبير، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، المحقق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩
- ۱۸۷ علل الحديث لابن أبي حاتم، العلل لابن أبي حاتم، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ م .
- ١٨٨. عمدة السالك وعدة الناسك، المؤلف: أحمد بن لؤلؤ بن عبد الله الرومي، أبو العباس، شهاب الدين ابن التَّقِيب الشافعي (المتوفى: ٧٦٩هـ)، عُني بطبعِهِ وَمُراجَعَتِه: خَادِمُ العِلم عبدُ الله بن إبراهِيم الأنصَاري،الطبعة: الأولى، ١٩٨٢ م.
- ۱۸۹ العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ۱۷۰هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.
- ١٩٠. عيون الأنباء في طبقات الأطباء، المؤلف: أحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس الخزرجي موفق الدين، أبو العباس ابن أبي أصيبعة (المتوفى: ٦٦٨هـ)، المحقق: الدكتور نزار رضا، الناشر: دار مكتبة الحياة بيروت.
- 191. الغرر البهية في شرح البهجة الوردية للسنيكي، الغرر البهية في شرح البهجة الوردية، المؤلف: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (المتوفى: ٩٢٦هـ)، الناشر: المطبعة الميمنية، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.

- ١٩٢. غريب الحديث، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، المحقق: د. عبد الله الجبوري، الناشر: مطبعة العابي بغداد، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧
- ١٩٣. فتاوى ابن تيمية، مجموع الفتاوى، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- المناوى العالمكيرية = الفتاوى الهندية. الفتاوى الهندية، المؤلف: لجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الثانية، ١٣١٠ هـ. الفتاوى العالمكيرية المعروفة بالفتاوى المندية، المؤلف: جماعة من العلماء، برئاسة الشيخ: نظام الدين البرنمابوري البلخي، بأمر السلطان: محمد أورنك زيب عالمكير، الطبعة: الثانية، ١٣١٠ هـ، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر (وصَوَرَهَا دار الفكر بيروت وغيرها).
- ١٩٤. فتح العزيز بشرح الوجيز (الشرح الكبير للرافعي)، فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير [وهو شرح لكتاب الوجيز في الفقه الشافعي لأبي حامد الغزالي (المتوفى: ٥٠ هـ) ]، المؤلف: عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني (المتوفى: ٣٢٣هـ)، الناشر: دار الفكر.
- ١٩٥. فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار، المؤلف الحسن بن أحمد بن يوسف بن محمد بن أحمد الرُّباعي الصنعاني (المتوف ١٢٧٦هـ)، المحقق مجموعة بإشراف الشيخ علي العمران، الناشر دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى ، ١٤٢٧هـ.
- ١٩٦. فتح القدير، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (المتوفى: ١٦٦هـ)، الناشر: دار الفكر، الطبعة: بدون طبعة، وبدون تاريخ.
- ۱۹۷. فتح القريب الجحيب في شرح ألفاظ التقريب = القول المختار في شرح غاية الاختصار (ويعرف بشرح ابن قاسم على متن أبي شجاع)، المؤلف: محمد بن قاسم بن محمد بن محمد، أبو عبد الله، شمس الدين الغزي، ويعرف بابن قاسم وبابن الغرابيلي (المتوفى: ۹۱۸هم)، بعناية: بسام عبد الوهاب الجابي، الناشر: الجفان والجابي للطباعة والنشر، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، الطبعة: الأولى، ۲۰۰٥ه هـ ۲۰۰۰م.
- ۱۹۸. الفردوس بمأثور الخطاب، المؤلف: شيرويه بن شهردار بن شيرو يه بن فناحسرو، أبو شجاع الديلميّ الهمذاني (المتوفى: ۹۰۹هـ)، المحقق: السعيد بن بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى، ۱۶۰٦هـ ۱۹۸٦م.
- ١٩٩. الفرق للسجستاني، الفرق، المؤلف: أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان الجشمي السجستاني (المتوفى: ٢٤٨هـ)، المحقق: حاتم صالح الضامن، الناشر: محلة المجمع العلمي العراقي، المحلد ٣٧، المحتوف: ١٩٨٦هـ م.

#### (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِّي الشَّافِعِيُّ \*

- ٢٠٠ فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل، فضائل الصحابة، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: وصي الله محمد عباس، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ ١٩٨٣
- ٢٠١. فقه العبادات على المذهب المالكي، الحاجّة كوكب عبيد، الناشر: مطبعة الإنشاء، دمشق، سوريا،
   الطبعة: الأولى ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م.
- ٢٠٢. الفواكه الدواني، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، المؤلف: أحمد بن غانم (أو غنيم) بن سالم ابن مهنا، شهاب الدين النفراوي الأزهري المالكي (المتوفى: ١٢٦هه)، الناشر: دار الفكر، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.
- ۲۰۳. فيض القدير، فيض القدير شرح الجامع الصغير، المؤلف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ۱۰۳۱هـ)، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى مصر، الطبعة: الأولى، ۱۳۵٦
- ٢٠٤. القوانين الفقهية، المؤلف: أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (المتوفى: ٧٤١هـ).
- ٢٠. الكافي في فقه الإمام أحمد، المؤلف: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ)، الناشر:
   دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ ١٩٩٤ م.
- ٢٠٦ الكافي في فقه أهل المدينة، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، ت: محمد محمد أحيد ولد ماديك الموريتاني، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، المملكة العربية السعودية الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- ٢٠٧ الكامل في التاريخ، علي بن أبي الكرم محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط. ١، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤١٧ه.
- ١٠٨. الكامل في اللغة والأدب، المؤلف: محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي القاهرة، الطبعة: الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ ١٩٩٧ م.
- 7.9 الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٣٣٥هـ)، ت: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.
- ۲۱۰ كشاف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (المتوفى: ۱۰۵۱هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية.

- ۲۱۱ كشف الخفاء ت هنداوي، كشف الخفاء ومزيل الإلباس، المؤلف: إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني الدمشقي، أبو الفداء (المتوفى: ۱۱۲۲هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي، الطبعة: الأولى، ۲۲۰هـ ۲۰۰۰م.
- ٢١٢ كشف الخفاء ط القدسي، كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، المؤلف: إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (المتوفى: ١٦٢١هـ)، الناشر: مكتبة القدسي، لصاحبها حسام الدين القدسي القاهرة، عام النشر: ١٣٥١هـ.
- ۲۱۳ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، المؤلف: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: ۱۰۹۷هـ)، الناشر: مكتبة المثنى بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، تاريخ النشر: ۱۹٤۱م.
- ٢١٤ كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، المؤلف: أبو بكر بن محمد بن عبد المؤمن بن حريز بن معلى الحسيني الحصني، تقي الدين الشافعي (المتوفى: ٨٢٩هـ)، المحقق: على عبد الحميد بلطحي ومحمد وهبي سليمان، الناشر: دار الخير دمشق، الطبعة: الأولى، ١٩٩٤
- ٢١٥ كفاية النبيه في شرح التنبيه، أحمد بن محمد بن علي الأنصاري، أبو العباس، نحم الدين، المعروف بابن الرفعة (المتوفى: ٢١٠هـ)، ت: مجمدي محمد سرور باسلوم، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٩م.
- ۲۱۶. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ)، ت: عدنان درويش محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت.
- ۲۱۷ كنز العمال، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، المؤلف: علاء الدين على بن حسام الدين ابن قاضي خان القادري الشاذلي الهندي البرهانفوري ثم المدني فالمكي الشهير بالمتقي الهندي (المتوفى: ٩٧٥هـ)، المحقق: بكري حياني صفوة السقا، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- ١٢١٨. اللباب في الفقه الشافعي للمحاملي، اللباب في الفقه الشافعي، المؤلف: أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم الضبي، أبو الحسن ابن المحاملي الشافعيّ (المتوفى: ١٥هـ)، المحقق: عبد الكريم بن صنيتان العمري، الناشر: دار البخارى، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ه.
- 719. اللباب في تحذيب الأنساب لابن الأثير، اللباب في تحذيب الأنساب، المؤلف: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)، الناشر: دار صادر بيروت.

#### (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ عمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِيُّ الشَّافِعِيُّ \*

- ٢٢٠. لسان الحكام، لسان الحكام في معرفة الأحكام، المؤلف: أحمد بن محمد بن محمد، أبو الوليد، لسان الدين ابن الشّحْنَة الثقفي الحلبي الحلبي (المتوفى: ٨٨٢هـ)، الناشر: البابي الحلبي القاهرة، الطبعة:
   الثانية، ١٣٩٣ ١٩٧٣
- ٢٢١. لسان العرب ابن منظور، ت: عبد الله على الكبير + محمد أحمد حسب الله + هاشم محمد الشاذلي، دار النشر: دار المعارف، البلد: القاهرة.
- ٢٢٢. المبسوط للسرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: ٤٨٣هـ)، دراسة وتحقيق: خليل محي الدين الميس، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٢١هـ ٢٠٠٠م.
- ٢٢٣. متن الخرقى على مذهب أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني أبو القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله الخرقى، ت: ٣٣٤هـ، الناشر: دار الصحابة للتراث، الطبعة: ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- ٢٢٤. مجمع الأنفر، مجمع الأنفر في شرح ملتقى الأبحر، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المدعو بشيخي زاده، يعرف بداماد أفندي (المتوفى: ١٠٧٨هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ٢٢٥. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، المؤلف: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي
   (المتوف: ١٨٠٧هـ)، المحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر:
   ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.
- ٢٢٦. المجموع شرح المهذب /ع تكملة السبكي والمطيعي، أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي، ت: 3٧٦هـ، دار الفكر، ب: ط، ت.
- ٢٢٧. المحرر لأبي البركات، المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن محمد، ابن تيمية الحراني، أبو البركات، مجد الدين (المتوفى: ٢٥٢هـ)، الناشر: مكتبة المعارف الرياض، الطبعة: الطبعة الثانية ٤٠٤ هـ -١٩٨٤م.
- ١٢٢٨. المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده المرسي، المحكم والمحيط الأعظم، المؤلف: أبو الحسن على بن المحكم والمحيط بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨ه]، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠ م.
- ٢٢٩. المحلى لابن حزم، المحلى بالآثار، المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٥٦٠هـ)، الناشر: دار الفكر بيروت، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.

- . ٢٣٠. المحيط البرهاني في الفقه النعماني فقه الإمام أبي حنيفة، أبو المعالي برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مَازَةً البخاري الحنفي ت: ٦١٦هـ)، المحقق: عبد الكريم سامي الجندي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٤ م.
- ٢٣١. مختار الصحاح، المؤلف: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية الدار النموذجية، بيروت صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- ٢٣٢. مختصر [قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر]، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المروزي (المتوفى: ٢٩٤هه)، اختصرها: العلامة أحمد بن علي المقريزي، الناشر: حديث أكادمي، فيصل اباد باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هه هـ ١٩٨٨م.
- 7٣٣. مختصر اختلاف العلماء، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، المحقق: عبد الله نذير أحمد، الناشر: دار البشائر الإسلامية بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٧
- ٢٣٤. مختصر الإنصاف والشرح الكبير (مطبوع ضمن مجموعة مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء الثاني).
- ٢٣٥. مختصر المزني (مطبوع ملحقا بالأم للشافعي)، إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المزني
   (المتوفى: ٢٦٤هـ)، الناشر: دار المعرفة بيروت، سنة النشر: ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
- ٢٣٦. الْمُخْتَصَرُ النَّصِيحُ فِي تَهْذِيبِ الْكِتَابِ الْجَامِعِ الْصَّحِيحِ، المؤلف: المهَلَّبُ بنُ أَحْمَدَ بنِ أَبِي صُفْرَةَ أَسِيْدِ بنِ عَبْدِ اللهِ الأَسَدِيُّ الأَنْدَلُسِيُّ، المرِبِيُّ (المتوف: ٤٣٥هـ)، المحقق: أَحْمَدُ بْنُ فَارِسٍ السَّلوم، السَّلوم، الناشر: دار التوحيد، دار أهل السنة الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩ م.
- ٢٣٧. مختصر تلخيص الذهبي، مختصرُ استدرَاك الحافِظ الذّهبي على مُستدرَك أبي عبد اللهِ الحَاكم، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ١٠٨ه)، تحقيق ودراسة: ح ١، ٢: عَبد الله بن حمد اللحيدَان، ح ٣ ٧: سَعد بن عَبد الله بن عَبد العَزيز آل حميّد، الناشر: دَارُ العَاصِمَة، الرياض المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١١ه.
- ۲۳۸ المختصر من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، للإمام أبي الحسن عبد الغافر بن إسماعيل بن عبد الغافر الفارسي، المحقق: محمد كاظم المحمودي، ط. ١، طهران، ميراث مكتوب، ١٣٨٦ ه.
- ٢٣٩. المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، ت ٤٥٨هـ، تحقين: خليل إبراهم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- ٢٤٠ المدخل لابن الحاج، المدخل، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي
   الشهير بابن الحاج (المتوفى: ٧٣٧هـ)، الناشر: دار التراث، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.

- ٢٤١. المدونة، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.
- ٢٤٢ مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، أبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي، وضع حواشيه: خليل المنصور، ط. ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٧ هـ.
- 7٤٣. مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قِرْأُوغلي بن عبد الله المعروف بسبط ابن الجوزي، تحقيق وتعليق: محمد بركات، كامل محمد الخراط، عمار ريحاوي، محمد رضوان عرقسوسي، أنور طالب، فادي المغربي، رضوان مامو، محمد معتز كريم الدين، زاهر إسحاق، محمد أنس الخن، إبراهيم الزيبق، ط. ١، دمشق، دار الرسالة العالمية، ١٤٣٤ هـ.
- ٢٤٤. المراسيل لأبي داود، المراسيل، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السَرَحِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨
- ٢٤٥. مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، المؤلف: عبد المؤمن بن عبد الحق، ابن شمائل القطيعي البغدادي، الحنبلي، صفيّ الدين (المتوفى: ٧٣٩هـ)، الناشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.
- ٢٤٦. مراقي الفلاح، مراقي الفلاح شرح متن نور الإيضاح، المؤلف: حسن بن عمار بن علي الشرنبلالي المصري الحنفي (المتوفى: ١٠٦٩هـ)، اعتنى به وراجعه: نعيم زرزور، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٥م.
- ٧٤٧. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، المؤلف: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٤٢١هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م.
- ١٤٢٨. المسالِك في شرح مُوَطَّا مالك، المؤلف: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (المتوفى: ٤٣٥هـ)، قرأه وعلّق عليه: محمد بن الحسين السُّليماني وعائشة بنت الحسين السُّليماني، قدَّم له: يوسف القَرْضَاوي، الناشر: دَار الغَرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، الحسين السُّليماني، قدَّم له: يوسف القَرْضَاوي، الناشر: دَار الغَرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧ م.
- ۱۲ المسالك والممالك للمهلبي = العزيزي. الكتاب العزيزي أو المسالك والممالك، المؤلف: الحسن بن أحمد المهلبي العزيزي (ت ۳۸۰هـ)، جمعه وعلق عليه ووضع حواشيه: تيسير خلف.

#### (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ عمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِّي الشَّافِعِيُّ ،

- 7٤٩. مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، المؤلف: إسحاق بن منصور بن بمرام، أبو يعقوب المروزي، المعروف بالكوسج (المتوفى: ٢٥١هـ)، الناشر: عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ٢٥٠٥هـ ٢٠٠٢م.
- . ٢٥. مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السحستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّرجِسْتاني، ت: ٢٧٥هـ، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، الناشر: مكتبة ابن تيمية، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- ۱۳ المسبوك على منحة السلوك في شرح تحفة الملوك. المسبوك على منحة السلوك في شرح تحفة الملوك، المؤلف: د عبد المحسن بن محمد القاسم، الناشر: بدون، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.
- ٢٥١. مستخرج أبي عوانة، المؤلف: أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (المتوفى: ٣١٦هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، الناشر: دار المعرفة بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
- ۲۵۲. المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠هـ)، ت: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ ١٩٩٠م.
- ٢٥٣. المستصفى، المؤلف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٥٠)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
- ٢٥٤ المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، محب الدين بن النجار البغدادي، تحقيق: محمد متولي خلف، إشراف: د. بشار عواد معروف، ط. ١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦ هـ.
- ٢٥٥. مسند أبي داود الطيالسي، المؤلف: أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى (المتوف: ٢٠٥هـ)، المحقق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر مصر، الطبعة: الأولى، ٢٠١٩ هـ ١٩٩٩ م.
- ٢٥٦. مسند أبي يعلى الموصلي. مسند أبي يعلى، المؤلف: أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (المتوفى: ٣٠٧هـ)، المحقق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ ١٩٨٤
- ٢٥٧. مسند أحمد ت شاكر، مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- ٢٥٨. مسند أحمد ط الرسالة، مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط عادل مرشد، وآخرون،

- إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ ٢٠٠١ م.
- ٢٥٩. مسند إسحاق بن راهويه، المؤلف: أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي المعروف به ابن راهويه (المتوفى: ٣٣٨هـ)، المحقق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، الناشر: مكتبة الإيمان المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ ١٩٩١
- . ٢٦. مسند الإمام الشافعي، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، عام النشر: ١٣٧٠ هـ ١٩٥١ م.
- ١٦٦. مسند البزار = البحر الزخار، مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، المؤلف: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ)، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١ إلى ١٠)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).
- ۲٦٢ مسند الحارث = بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، المؤلف: أبو محمد الحارث بن محمد بن داهر التميمي البغدادي الخصيب المعروف بابن أبي أسامة (المتوفى: ٢٨٢هـ)، المنتقي: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي (المتوفى: ٧٠٨هـ)، المحقق: د. حسين أحمد صالح الباكري، الناشر: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية المدينة المنورة، الطبعة: الأولى،
- ٢٦٣. مسند الحميدي، المؤلف: أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي (المتوفى: ٢١٩هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد الدَّارَانيّ، الخميدي المكي دمشق سوريا، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦ م.
- 77٤. مسند الدارمي ت حسين أسد، مسند الدارمي المعروف بر (سنن الدارمي)، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بمَرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (المتوفى: ٥٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ ٢٠٠٠م.
- 177. مسند الشافعي ترتيب السندي، مسند الإمام الشافعي، المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، رتبه على الأبواب الفقهية: محمد عابد السندي، عرف للكتاب وترجم للمؤلف: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، تولى نشره وتصحيحه ومراجعة أصوله على نسختين مخطوطتين:

- السيد يوسف على الزواوي الحسني، السيد عزت العطار الحسيني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، عام النشر: ١٣٧٠ هـ ١٩٥١ م.
- 777. مسند الشافعي ترتيب سنجر، مسند الإمام الشافعي (ترتيب سنجر)، المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٢هـ)، رتبه: سنجر بن عبد الله الجاولي، أبو سعيد، علم الدين (المتوفى: ١٠٤هـ)، رتبه وعلق عليه: ماهر ياسين فحل، الناشر: شركة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.
- ٢٦٧. مشارق الأنوار على صحاح الآثار، المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتى، أبو الفضل (المتوفى: ٤٤٥هـ)، دار النشر: المكتبة العتيقة ودار التراث.
- ٢٦٨. مشكاة المصابيح، المؤلف: محمد بن عبد الله الخطيب العمري، أبو عبد الله، ولي الدين، التبريزي (المتوفى: ٧٤١هـ)، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٩٨٥
- ٢٦٩. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المؤلف: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو
   العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)، الناشر: المكتبة العلمية بيروت.
- . ٢٧٠. المصنف ابن أبي شيبة ت الحوت، مصنف ابن أبي شيبة، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، المؤلف: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩
- 1٤ المصنف ابن أبي شيبة ت الشثري. المصنف، المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي (ت ٢٣٥ هـ)، المحقق: سعد بن ناصر بن عبد العزيز أبو حبيب الشثري، تقديم: ناصر بن عبد العزيز أبو حبيب الشثري، الناشر: دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ ٢٠١٥ م.
- 18.٣ مصنف عبد الرزاق ت الأعظمي، مصنف عبد الرزاق الصنعاني، المصنف، المؤلف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: ٢١١هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي الهند، يطلب من: المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣
- ٢٧٢. المطلع على ألفاظ المقنع، محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي، أبو عبد الله، شمس الدين (المتوفى: ٧٠٩هـ)، ت: محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب، الناشر: مكتبة السوادي للتوزيع، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ٢٠٠٣م.

#### (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدٍ بنِ يونسَ بنِ محمدٍ بنِ مَنعَةَ المَوْصِلِيِّ الشَّافِعِيِّ \*

- ۲۷۳. المعتصر من المختصر، المعتصر من المختصر من مشكل الآثار، المؤلف: يوسف بن موسى بن محمد، أبو المحاسن جمال الدين المِلَطي الحنفي، (المتوفى: ٨٠٣هـ)، الناشر: عالم الكتب بيروت.
- 177. معجم ابن المقرئ، المعجم لابن المقرئ، المؤلف: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ (المتوفى: ٣٨١هـ)، تحقيق: أبي عبد الحمن عادل بن سعد، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م.
- ١٢٥٥. المعجم أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحبى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (المتوف: ٧٠٠هـ)، المحقق: إرشاد الحق الأثري، الناشر: إدارة العلوم الأثرية فيصل آباد، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٧هـ).
- ٢٧٦. معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، المحقق: إحسان عباس، ط. ١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤١٤ هـ.
- ٢٧٧. المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، (المتوفى: ٣٦٠هـ)، ت: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين القاهرة.
- ٢٧٨. معجم البلدان، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، ط. ٢، بيروت، دار صادر، ١٩٩٥ م.
- ٢٧٩. المعجم العربي لأسماء الملابس «في ضوء المعاجم والنصوص الموثقة من الجاهلية حتى العصر الحديث».
  - ٢٨٠. معجم الفروق اللغوية، تنظيم: الشيخ بيت الله بيات، ومؤسسة النشر الاسلامي، الطبعة: الأولى.
- ۱۸۱. المعجم الكبير للطبراني، المعجم الكبير، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد الجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية القاهرة، الطبعة: الثانية.
- ٢٨٢. معجم اللغة العربية المعاصرة، المؤلف: د أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ ٢٠٠٨ م.
- ٢٨٣. معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، د محمود عبد الرحمن عبد المنعم، مدرس أصول الفقه بكلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر، الناشر: دار الفضيلة.
- ۲۸۶. معجم المطبوعات العربية والمعربة، المؤلف: يوسف بن إليان بن موسى سركيس (المتوفى: ١٣٥١هـ)، الناشر: مطبعة سركيس بمصر ١٣٤٦ هـ ١٩٢٨ م.

- ۲۸٥. معجم المؤلفين، المؤلف: عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (المتوفى:
   ۱٤٠٨هـ)، الناشر: مكتبة المثنى بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.
- ٢٨٦. المعجم الوسيط، تأليف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، الناشر: دار الدعوة.
- ٢٨٧. معجم لغة الفقهاء، المؤلف: محمد رواس قلعجي حامد صادق قنيبي، الناشر: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م.
- ٢٨٨. معجم متن اللغة (موسوعة لغوية حديثة)، أحمد رضا (عضو المجمع العلمي العربي بدمشق)، الناشر: دار مكتبة الحياة بيروت.
- ٢٨٩. معرفة السنن والآثار، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٨٥٨هـ)، ت: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي باكستان)، دار قتيبة (دمشق بيروت)، دار الوعي (حلب دمشق)، دار الوفاء (المنصورة القاهرة)، الطبعة: الأولى، ٢١٦ هـ ١٩٩١م.
- ٢٩. المعونة، المعونة في الجدل، المؤلف: أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: ٢٩. المحونة)، المحقق: د. علي عبد العزيز العميريني، الناشر: جمعية إحياء التراث الإسلامي الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧
- ۲۹۱. المغرب في ترتيب المعرب، أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيدبن علي بن المطرز، الناشر: مكتبة أسامة بن زيد حلب، الطبعة الأولى، ۱۹۷۹م، ت: محمود فاخوري و عبدالحميد مختار.
- ٢٩٢. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: ٩٧٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.
- ٢٩٣. المغني، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٢٩٣. المخني، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن عبد المحسن التركي، والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، ط: عالم الكتب، الرياض السعودية، الطبعة: الثالثة، سنة النشر: ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.
- ٢٩٤. المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى، أبو حامد الغزالي الطوسي، المحقق: بسام عبد الوهاب الجابى، ط. ١، الجفان والجابى، قبرص، ١٤٠٧ه.
- ٥٩٥. المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي، المؤلف: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
- ٢٩٦. منار السبيل في شرح الدليل، ابن ضويان، إبراهيم بن محمد بن سالم (المتوفى: ١٣٥٣هـ)، ت: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: السابعة ١٤٠٩ هـ ١٩٨٩م.

#### (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنعَةَ المَوْصِلِيُّ الشَّافِعِيُّ \*

- ٢٩٧. المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، تقي الدين، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن الأزهر بن أحمد بن محمد العراقي، الصريفيني، الحنبلي، المحقق: خالد حيدر، د. ط، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر التوزيع، ١٤١٤ه.
- ۲۹۸. المنتخب من مسند عبد بن حميد ت صبحي السامرائي، المنتخب من مسند عبد بن حميد، المؤلف: أبو محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكُسّي ويقال له: الكُشّي بالفتح والإعجام (المتوفى: 9 ٢٤هـ)، المحقق: صبحي البدري السامرائي ، محمود محمد خليل الصعيدي، الناشر: مكتبة السنة القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٨٨ ١٩٨٨
- ٢٩٩. المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ومصطفي عبد القادر عطا، ط. ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٢ هـ.
- . ٣٠٠. المنتقى لابن الجارود، المنتقى من السنن المسندة، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري المجاور بمكة (المتوفى: ٣٠٧هـ)، المحقق: عبد الله عمر البارودي، الناشر: مؤسسة الكتاب الثقافية بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ ١٩٨٨
- ٣٠١. منتهى الإرادات، دقائق أولي النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإرادات، المؤلف: منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتى الحنبلى (المتوفى: ١٠٥١هـ)، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.
- ٣٠٢. المنقذ من الضلال، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، بقلم: الدكتور عبد الحليم محمود، د. ط، مصر، دار الكتب الحديثة، د. ت.
- ٣٠٣. منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، المحقق: عوض قاسم أحمد عوض، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الأولى، ٥٠٤١هـ/٢٠٥٥.
- ٣٠٤ المنور في راجح المحرر، تقي الدين أحمد بن محمد بن عليّ البغدادي، المقرئ الأدّمي الحنبلي (المتوفى: حوالي ٧٤٩ هـ)، دراسة وتحقيق: د. وليد عبد الله المنيس، أصل الكتاب: أطروحة دكتوراه للمحقق، الناشر: دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٣ م.
- ٥٠٥. المهذب في فقه الإمام الشافعي، أبو اسحاق إبراهيم بن على بن يوسف الشيرازي (المتوفى: 8٧٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية.
- ١٥ المهذب في فقه الإمام الشافعي، المؤلف: أبو اسحاق إبراهيم بن على بن يوسف الشيرازي (المتوفى: 8٧٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية.

- ٣٠٦. المهمات في شرح الروضة والرافعي، جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي (المتوفى: ٧٧٧ هـ)، اعتنى به: أبو الفضل الدمياطي، أحمد بن علي، الناشر: (مركز التراث الثقافي المغربي الدار البيضاء المملكة المغربية)، (دار ابن حزم بيروت لبنان)، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ ٢٠٠٩ م.
- ٣٠٧. موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان ت حسين أسد. موارد الظمآن لدروس الزمان، خطب وحكم وأحكام وقواعد ومواعظ وآداب وأخلاق حسان، المؤلف: عبد العزيز بن محمد بن عبد المحسن السلمان (المتوفى: ٢٤٢٢هـ)، الطبعة: الثلاثون، ٢٤٢٤ هـ.
- ٣٠٨. مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعيني المالكي (المتوفى: ١٥٩هـ)، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الثالثة، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
- ٣٠٩. موسوعة الألباني في العقيدة، موسوعة العلامة الإمام مجدد العصر محمد ناصر الدين الألباني «موسوعة تحتوي على أكثر من (٥٠) عملاً ودراسة حول العلامة الألباني وتراثه الخالد»، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، صَنَعَةُ: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، صنعاء اليمن، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ ٢٠١٠ م.
- . ٣١. موسوعة الفقه الإسلامي، المؤلف: محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري، الناشر: بيت الأفكار الدولية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ ٢٠٠٩ م.
- ٣١١. الموسوعة الفقهية الكويتية، صادر عن: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية الكويت، عدد الأجزاء:
   ٥٤ جزءا، الطبعة: (من ١٤٠٤ ١٤٢٧ هـ)، الأجزاء ١ ٣٣: الطبعة الثانية، دارالسلاسل الكويت، الأجزاء ٢٤ ٣٨: الطبعة الأولى، مطابع دار الصفوة مصر، الأجزاء ٣٩ ٥٥: الطبعة الثانية، طبع الوزارة.
- ٣١٢. موطأ مالك ت الأعظمي، الموطأ، المؤلف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، المحقق: محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مؤسسة زايد بن سلطان آل نحيان للأعمال الخيرية والإنسانية أبو ظبى الإمارات، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤ م.
- ٣١٣. موطأ مالك ت عبد الباقي، موطأ الإمام مالك، المؤلف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقى، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، عام النشر: ١٤٠٦ هـ ١٩٨٥ م.
- ٣١٤. موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري، موطأ الإمام مالك، المؤلف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، المحقق: بشار عواد معروف محمود خليل، الناشر: ١٤١٢هـ.

- ٣١٥. موطأ مالك رواية محمد بن الحسن الشيباني، موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، المؤلف:
   مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، تعليق وتحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، الناشر: المكتبة العلمية، الطبعة: الثانية، مَزيَدة منقحَة.
- ٣١٦. المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٢٥٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ. ١٩٨٩م.
  - ٣١٧. الناشر: دار البشائر الإسلامية بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٩ ١٩٨٩
- ٣١٨. النتف في الفتاوى أبو الحسن علي بن الحسين بن محمد السُّغْدي، حنفي (المتوفى: ٣٦١هـ)، ت: المحامي الدكتور صلاح الدين الناهي، الناشر: دار الفرقان ـ مؤسسة الرسالة عمان الأردن ـ بيروت لبنان، الطبعة: الثانية، ٤٠٤ هـ ١٩٨٤م.
- ٣١٩. النتف في الفتاوى للسغدي: (١/ ١٧ و١٨)، ومتن الرسالة، أبو محمد عبد الله بن (أبي زيد) عبد الرحمن النفزي، القيرواني، المالكي، ت: ٣٨٦هـ، الناشر: دار الفكر.
- ١٦ النجم الوهاج في شرح المنهاج، لكمال الدين الدميري، أبو البقاء. النجم الوهاج في شرح المنهاج، المؤلف: كمال الدين، محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدَّمِيري أبو البقاء الشافعي (ت المؤلف: كمال الدين، محمد بن موسى المخقق: الحنة علمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.
- ٣٢٠. نصب الراية للزيلعي، نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، المؤلف: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (المتوفى: ٧٦٢هه)، قدم للكتاب: محمد يوسف البَنُوري، صححه ووضع الحاشية: عبد العزيز الديوبندي الفنحاني، إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري، المحقق: محمد عوامة، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر بيروت -لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية- حدة السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- ٣٢١. النَّظْمُ المِسْتَعْذَبُ فِي تَفْسِير غريبِ أَلْفَاظِ المَهَذَّبِ، محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن بطال الركبي، أبو عبد الله، المعروف ببطال (المتوفى: ٣٣٣هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: د. مصطفى عبد الحفيظ سَالِم، الناشر: المكتبة التجارية، مكة المكرمة، عام النشر: ١٩٨٨ م (جزء ١)، ١٩٩١ م.
- ٣٢٢. نحاية المحتاج إلى شرح المنهاج شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي، المتوفى: ١٠٠٤هـ، الناشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة: ط أخيرة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- ٣٢٣. نهاية المطلب في دراية المذهب، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: ٤٧٨هـ)، حققه وصنع فهارسه: أ. د/ عبد العظيم محمود الديب، الناشر: دار المنهاج، الطبعة: الأولى، ٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

- ٣٢٤. النهاية في غريب الحديث والأثر، المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٢٠٦هـ)، الناشر: المكتبة العلمية بيروت، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى محمود محمد الطناحي.
- ٣٢٥. النّوادر والزّيادات على مَا في المَدَوَّنة من غيرها من الأُمهاتِ، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن (أبي زيد) عبد الرحمن النفزي، القيرواني، المالكي (المتوفى: ٣٨٦هـ)، تحقيق: ج ١، ٢: الدكتور/ عبد الفتّاح محمد الحلو، ج ٣، ٤: الدكتور/ محمَّد حجي، ج ٥، ٧، ٩، ١٠، ١١، ١٣: الأستاذ/ محمد عبد العزيز الدباغ، ح ٦: الدكتور/ عبد الله المرابط الترغي، الأستاذ/ محمد عبد العزيز الدباغ، ج ٨: الأستاذ/ محمد الأمين بوخبزة، ج ١٦: الدكتور/ أحمد الخطابي، الأستاذ/ محمد عبد العزيز الدباغ، عروت، الدباغ، ج ١٤، ١٥ (الفهارس): الدكتور/ محمَّد حجي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩ م.
- ٣٢٦. نَيْلُ الْمَآرِب بشَرح دَلِيلُ الطَّالِب، عبد القادر بن عمر بن عبد القادر ابن عمر بن أبي تغلب بن سالم التغلبي الشَّيْبَاني (المتوفى: ١١٣٥هـ)، ت: الدكتور محمد سُليمان عبد الله الأشقر رحمه الله، الناشر: مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م.
- ٣٢٧. الهداية على مذهب الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني محفوظ بن أحمد بن الحسن، أبو الخطاب الكلوذاني، المحقق: عبد اللطيف هميم ماهر ياسين الفحل الناشر: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م.
- ٣٢٨. الهداية في شرح بداية المبتدي للمرغيناني، الهداية في شرح بداية المبتدي، المؤلف: على بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبو الحسن برهان الدين (المتوفى: ٩٣ ٥هـ)، المحقق: طلال يوسف، الناشر: دار احياء التراث العربي بيروت لبنان.
- ٣٢٩. هدية العارفين، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، المؤلف: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: ١٣٩٩هـ)، الناشر: طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان.
- . ٣٣٠. الوافي بالوفيات صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، المتوفى: ٧٦٤هـ، ت: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث بيروت، عام النشر: ٢٠٠٠هـ ٢٠٠٠م.
- ٣٣١. الوسيط في المذهب، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠ هـ)، ت: أحمد محمود إبراهيم، محمد محمد تامر، الناشر: دار السلام القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.
- ٣٣٢. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، ط. ١، بيروت، دار صادر، ١٩٠٠م.

## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
۲	مقدمة
٣	أهمية كتاب المصاصة
٣	منهج التحقيق: منهج العمل في النص المحقق، وخدمته، وإخراجه
٥	ترجمة الإمام الغزالي رحمه الله
٦	مولد الإمام الغزالي
٦	حياته الاجتماعية
٨	نشأته العلمية
٩	شيوخه الإمام الغزالي
11	تلاميذ الإمام الغزالي
١٣	مصنفاته:
١٨	مكانة الإمام الغزالي وآراء العلماء فيه
77	وفاة الإمام الغزالي
77	المبحث الثاني ترجمة الإمام ابن منعة الموصلي
۲٩	المبحث الثالث منهج المؤلف ابن منعة في المصاصة ومنهجه في التعامل مع نسخ
	الخلاصة واستدراكه على الغزالي والمزني ونسبة ووصف المخطوط
٣٠	المطلب الأول: منهجه في المصاصة
٤٨	المطلب الثاني: منهجه في التعامل مع نسخ الخلاصة، واستدراكه على الغزالي والمزيي
٥١	المطلب الثالث: نسبة ووصف كتاب المصاصة في تعليل الخلاصة
٥٢	نسخ من المخطوط
٦.	كتاب الطهارة

## (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المَوْصِلِيُّ الشَّافِعيِّ '

الصفحة	الموضوع
9.7	كتاب التيمم
١٠٤	كتاب [الحيض والاستحاضة]
1 . 9	كتابُ الصلاة
١٦١	كتاب صلاة الجماعة
١٧٣	كتاب صلاة المسافرين
۱۷۸	كتاب صلاة الجمعة
197	كتاب صلاة الخوف
١٩٦	كتابُ صلاة العِيدَين
7.7	كتاب صلاة الخسوف
۲٠٤	كتاب صلاة الاستسقاء
۲.٧	كِتابُ الجَنائزِ
770	كتابُ الزَّكاةِ
709	كِتابُ الصِّيَامِ
771	كتاب الاعتكاف
775	كتاب الحج
717	كتاب البيوع
727	كِتَابُ السَّلَمِ والقَرْضِ.
٣٥.	كتاب الرهن
<b>٣٦</b> ٧	كتاب الرهن كتاب الحجر كتاب الصلح
779	كتاب الصلح
<b>TVT</b>	كتاب الحوالة
<b>TV</b> £	كتاب الضمان
***	كتاب الشركة
٣٨٣	كتاب الإقرار
77.9	كتاب العارية
891	كتاب الغصب كتاب الشفعة
897	كتاب الشفعة

# (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ عمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المُوْصِلِّ الشَّافِعِيِّ '

الصفحة	الموضوع
٤٠٣	كتاب القراض
٤٠٧	كتاب المساقاة
٤١١	كتاب الإجارات
٤١٦	كتاب إحياء الموات وتملك المباحات
٤٢٣	كتاب الوقف
٤٢٧	كتاب الهبة
٤٣١	كتاب اللقطة
٤٣٨	كتاب اللقيط
٤٤٣	كتاب الفرائض
٤٦٠	كتاب الوصايا
٤٧١	كتاب الوديعة
٤٧٣	كتاب قسم الفيء والغنيمة
٤٨١	كتاب قسم الصدقات
٤٩٠	كتاب النكاح
007	كتاب الخلع
००१	كتاب الطلاق
٥٧٢	كتاب الرجعة
٥٧٤	كتاب الإيلاء
٥٨٠	كتاب الظهار
٦.,	كتاب العدة
717	كتاب الرضاع
719	كتاب النفقات
٦٣٢	كتاب الجراح
٦٨٤	كتاب الكبائر
٧١٥	كتاب السير
٧٣٤	كتاب عقد الجزية والمهادنة
Y <b>£</b> Y	كتاب الصيد والذبائح

# (الْمُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ بنِ محمدِ بنِ مَنَعَةَ المُوْصِلِّ الشَّافِعِيِّ '

الصفحة	الموضوع
٧٥٧	كتاب الضحايا
٧٧٦	كتاب السبق والرمي
٧٨٤	كتاب الإيمان
٧٩٨	كتاب النذور
۸۱۳	كتاب الشهادات
٨٢٨	كِتَابُ الدَّعْوَى، وَالْبَيِّنَاتِ، وَفَصْلِ الْخُصُومَاتِ
٨٤١	كتاب العتق
۸٥٠	كتاب التدبير
٨٥٣	كتاب الكتابة
۸٦٩	كتاب عتق أمهات الأولاد
۸۷۲	الخاتمة
۸٧٤	الفهارس
۸۷٥	فهرس الآيات القرآنية.
۸۸۸	فهرس الأحاديث والآثار.
٨٩٩	فهرس الأعلام.
9	فهرس الأماكن والبلدان.
9.1	فهرس المصطلحات.
9.7	فهرس الأشعار.
9.4	فهرس المصادر والمراجع.
989	فهرس المصادر والمراجع. فهرس الموضوعات